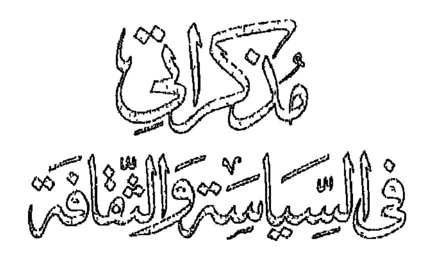

ثروت عكاشه
مذكراتي
في السياسة والثقافة
دار الشروق

قد يكون أفضل ما قرأت هذا العام كتاب ثروت عكاشة، مذكراتى فى السياسة والثقافة. فهو فى مولد المذكرات المنصوب منذ رحيل جمال عبدالناصر أول كتاب لا يدّعى صاحبه البطولة، ولا يروى من الأحداث إلاّ ما شهد بنفسه. وهو أيضا أول كتاب لا يتكلم صاحبه فيه إلا فيما يفهم... هو تاريخ صادق لتجربة الثقافة المصرية الموجّهة منذ ثورة يوليه. تاريخ أمين على الوقائع والحقائق، وصاحبه لا يركب حصانا وهميا أو يرفع سيفا خشبيا أو يزعم أنه عنترة أو أبو زيد الهلالى. إنه فى حقيقة الأمر ملحمته. ولو كنت وزيرا للتربية والتعليم لقرّرت هذه الملحمة على تلاميذ المدارس، لكى يعرف التلاميذ أن فى هذا العالم شيئا اسمه قضايا الثقافة.

صلاح حافظ

إن أصعب الصعوبات كتابة هذه المذكرات بذلك الإسهاب الممتع وبهذه الدقة البليغة والعمق الناصع والإخلاص الحميم والجهد الوافر والذاكرة الحديدية الحريرية... لا تحسّ رغم كل ما يبعث على الاعتزاز بظاهره وباطنه بنبرات غرور أو تعال وإنما براحة نفسية... والرجل ومذكراته مفتونان بسخاء الطبيعة وعبق التاريخ وفنون الإنسان. ومن هنا فإن «استراحاته» فى كتابه حين يصف نفائس باريس وروما وفلورنسا بعيدا عن السياسة هى من أبهى فصول الكتاب إرهاف حسّ ولقطات عين وكلمات أشبه بالوله والتهجّد، فقد انبسطت الجماليات داخل مشاعره وناظريه وتعبيراته.. ثم فى شمول وثاقب رؤيته للثقافة إيمانا وتخطيطا وتنفيذا بالمشروعات المستحدثة الراقية التى اضطلع بها، يوقن المرء أن واحداً من أصوب قرارات عبدالناصر كان اختيار ثروت عكاشة وزيرا للثقافة.

مصطفى بهجت بدوى


مذكراتي
في السياسة والثقافة

مذكراتى فى السياسة والثقافة
د. ثروت عكاشـــة

الطبعـــة الثالثـــة
(طبعة دار الشروق الأولى)
طبعة مزيدة
١٤٢١هـــ-٢٠٠٠م

الطبعـــة الأولـــى ١٩٨٨م
الطبعـــة الثانيـــة ١٩٩٠م

رقم الإيداع : ٩٩/١٥٠٤٥
الترقيم الدولى: ISBN 977 - 09 - 0573 - 9

© دارالشروقـــــ
القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى
ـ رابعة العدوية ـ مدينة نصر
ص . ب : ٣٣ البانوراما ـ تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩
فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
البريد الالكترونى:
e-mail: dar@shorouk. com

ثروت عكاشه

مذكراتي في السياسة والثقافة

دار الشروق

إهــــــداء

أهدي هذا الكتـاب إلى ابني مـحمود علّه يغفـر لي ما كان مني مـن انصـراف عنه في مـرحلة من حـياته إلى أعـمـال اسـتـغـرقـتني ولم تتـرك لـي من الوقت مـا يتّـسـع لأن أبـادله عطفي وحـناني، ولعل مـا قـامت به زوجـتي في حـملهـا هذا العبء عني فـعـاشت لابـننا تعـوّضـه وتمـنحـه مـا تملـك من عطف وحـنان قلّ أن تملك قـدرهـمـا أم، لعلّ هذا مـا يحـفـزني هـنا إلى أن أشكر لها طيّب جميلها.

*** ها هي ذي الطبعة الثالثة من «مذكراتي في السياسة والثقافة»، وما حداني إلى إصدارها إلا ما رأيته من إقبال القراء على الطبعتين الأولى والثانية، ثم ما رأيته من جدل حول هذه المذكرات حين ظهرت، كان سببه فيما أري ما جاء من إيجاز في بعض المواضع، فرأيت أن أفصّل هنا حيث أوجزت هناك وأن أضيف مزيدا من البيان.

ولن يفوتني وأنا أقدم هذه الطبعة الثالثة أن أتجه بالشكر لكل من قرأ وأثنى، كما لن أبخل بشكري على من قرأ ونقد، فلكل صاحب قلم ـ كما يقول ڤولتير ـ معركة، والمثل العربي يقول: «من ألّف استهدف».

كلمة أولى

لكل امرئ ما يجول في خاطره صوابًا أو خطأ، والمرء بين هذين الخاطرين حائر، أيسجّل الخطأ إلى جانب الصّواب فيكون حجّة عليه، أم يجتزئ بالصّواب ليكون صاحب الحُجّة على الأيام، أو يمضي من الحياة بصفحة بيضاء لا يخطّ فيها حرفًا من هذا أو ذاك؟ وتاريخ الوجود كله ليس إلا كلمةً مني أو كلمةً منك أكتبها أنا أو تكتبها أنت، غير أنه ينبغي أن تكون هذه وتلك الصدق، لا تحوير فيها ولا تبديل.

هذا ما عنّ لي حين جال بخاطري أن أسجّل ما كان من دور شاركت فيه من قريب أو من بعيد في تاريخ مصر القريب، أعني هذا التاريخ الذي بدأ بقيام الثورة، ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢. على أن ما كتبته عن مشاهدة ومعاينة فإنما أنقله مطمئن النفس، وأما ما كان مني رأيًا أو تبريرًا فأمره بيني وبين الناس يأخذون عليّ وآخذ عليهم فيه، ومجال القول ذو سعة.

وهذه على أية حال ذكريات مسطورة لم أقصد بها في مبدأ الأمر إلاّ أن أتحدّث فيها بيني وبين نفسي، فما أكثر ما كنت أحسّ الحاجة إلى أن أتأمّل أحداثًا لأتكشّف أبعادها وأتبيّن ما وراءها. وكنت في لحظات أخرى أحسّ أننا على مفترق طرق فآوي إلى نفسي لأتحدّث إليها، ذلك أن في طبيعتي شيئًا من حب العُزلة والرغبة في التأمل والاستبطان. غير أن سنوات طويلة مرّت وإذا نحن نجد أنفسنا أمام هجمة مشبوهة من مذكرات وذكريات ومقالات ودراسات وأبحاث تعيد تقييم أوضاع سنوات عشناها وأحداث شاركنا فيها، فرأيتُ أن من واجبي أن أعود إلى الوثائق التى كنت محتفظًا بها وإلى ما كنت دوّنته حينًا بعد حين لأخرج منها على الناس مشاركًا بالرأي في الجدل الدائر حول ثورة ٢٣ يولية، فقد كنت واحدًا من الذين شاركوا في صنعها، وكان لي رأي في بعض أمورها، منه ما أعلنته، ومنه ما أضمرته إذ لم تكن ثمة مناسبة للإفصاح عنه، ومنه ما أيّدته، ومنه ما أحجمت عن إبدائه لموانع رهينة بظروفها ـ وأعتقد أن من حق غيري ألا يرى مثل رأيي ـ ووجدت في نشر هذه السطور مجالاً لأفصح عمّا لم يتح لي الإفصاح عنه.

وقد تتعاقب الأيام بحلوها ومُرّها وما تدري نفسٌ عن موعد حلول أجلها شيئا دون أن يسجّل الإنسان ما وقع له أو شارك فيه، كما أن الذاكرة قد تكون مع طيّ الأيام خَذُولةً، وما

أصدق المثل القائل بأن الشجرة حين تشيخ تدبّ الشيخوخة أول ما تدبّ في رأسها، وما أشبه هذه الرأس بالذاكرة من الإنسان. ولم يطف في ذهني وأنا أسجّل واقعة أن أشوّه سمعة إنسان أو ألصق به ما هو منه براء، فما أصدق جوته حين قال إن المرء حين يبلغ به العمر مبلغه ويعود بذاكرته إلى الوراء يرى أنه لم يكن ثمة خطأ إلاّ وارتكبه. ولقد كنت فيما أكتب عن رجال عاشرتهم وكان لي على بعضهم مآخذ، غير أنني كنت إذا ما ذكرتُ ما آخذه عليهم رجعتُ إلى نفسي فقلتُ لعلّ عليك أيضًا مثل هذه المآخذ. فالحكم على الناس بالإنصاف عسير، وأعسر منه أن تحكم بالعدل على نفسك، ويكاد السويّ يكون من الندرة بمكان. يؤكد قولي هذا عبارة شهيرة للعالم النفساني كارل يونج: «أروني في الوجود كله امرءًا سويًا، وسأكون أنا عندها كفيلاً بشفائه».

وأنا هنا لا أؤرّخ للثورة، بل أذكر ما كان مني من مشاركة أو ما جرى تحت سمعي وبصري، فإن ثمة أحداثًا كثيرة قد لا يلاحظ القارئ إشارة إليها ولا إفصاحًا عنها وذلك لأنها لم تكن مما شهدت، وأترك لغيري ممن كانوا شهودها كي يقولوا كلمتهم. كذلك فإنني أؤمن بأنه لا يجوز كتابة التاريخ بموضوعية حقّة إلا بعد انقضاء فترة مناسبة على الأحداث، لأن الادّعاء بكتابة التاريخ من واقع مذكّرات كتّاب معاصرين واتخاذ المؤرخ المعاصر لهم كتاباتهم وثائق تاريخية لإصدار الحكم على عصر كامل بذاته، والخروج من ذلك بنتائج محدّدة، إن مثل هذا المنهج في تصوّري هو نوع من الانحياز الذي لا يمكن تبرئته من الهوى أو العجلة أو السير في ركاب السلطة القائمة. فقد يحدث أن تظهر بعد ذلك وثائق تنقض ما ورد في هذا التأريخ غير الموضوعي وتفصح على نحو آخر عما كان وراء بعض الأحداث من دوافع ومسوّغات، ولا معدى عن أن تكشف الأيام إن آجلاً أو عاجلاً عن خفايا غابت عنّا وابتلعتها أضابير منسيّة أو مخفيّة إلى حين، ستضيء الطريق يومًا وتتضح معها الرؤية الكلية الأوضح. ومن البديهيات التي تعلّمناها أن التاريخ الحق لا يُكتب إلا بأقلام مؤرخين غير معاصرين للأحداث حتى لا يكون ثمة شك في نزاهتهم وبُعدهم عن الأغراض والمصالح مادية ومعنوية، فالمرء - كما يقول سير وُلتر رالي - إذا حاول أن يؤرخ لما حوله عن كثب متحرّيا الحقيقة هشّمت أسنانه تلك الحقيقة، وركلته كما ترفس الدّابة صاحبها. ومن هنا كان البعد الزمني يكفل للمؤرخ رؤية أكثر اتساعًا ونظرة أبعد غورا، بقدر ما يجعل منه انفصاله عن الأحداث حكَمًا يُطمأن إليه (*). كما أن العجلة في إصدار الأحكام على أحداث وقعت ولم يمتد الزمن للحكم على صوابها وتقييم جدواها لا تكون حكماً صائبا. وإني هنا أسوق مثلاً تشييد السدّ العالي، وهو واحد من أروع إنجازات الثورة المصرية، وقد كانت له دلالات

(*) ومع ذلك يطالعنا بعض المؤرخين المعاصرين بأن ثمة مجالات يتعذّر فيها على المؤرخ العثور على وثائق تُعينه فيما يضطلع به من بحث ودراسة، ومن هنا يصبح لا معدى له عن أن يستهدي بالروايات الشفهية والشهادات التى سجّلها المشاركون فيها.

عاجلة أحدثت تغييراً في الميزان السياسي بالمنطقة، واستقطب عداء جملة من القوى الداخلية والخارجية، كما كانت له آثار جانبية معروفة قبل تشييده، وكان علاجها مطروحاً قبل أن تظهر، غير أن التباطؤ في تنفيذ هذا العلاج كان سببًا في خروجها إلى حيِّز الوجود، فاتخذ البعض منها ذريعة لإثارة حملة شرسة ضد المشروع وضد الثورة ككل، وانطلقت ألسنة حداد تصمه بأنه جريمة في حق مصر. ولم تتوقف هذه الحملة طوال عشرين عاماً، وكأنما كان ينبغي أن توقظ هؤلاء المجاعة التى وقعت في أغلب بلدان أفريقيا الملاصقة لحدودهم حتى يعرفوا فضله في إنقاذ مصر من الجفاف الذي اعتصر القارة وأخذ يفتك بالملايين من أبنائها.

ولقد واجهتني أول ما واجهتني المشكلة التي تجابه كلّ مَنْ يُقْدم على الكتابة، وهي حيرته أمام الاختيار والانتقاء، فما من كاتب يملك القدرة والوقت ليقول كل شيء. وقد يكون من المناسب أن أبسط للقارئ بادئ ذي بدء رؤيتي السياسية وأنا أكتب هذه السطور. فنحن - الضباط الأحرار - لم نتفق قط قبل ٢٣ يولية ١٩٥٢ على أن نقوم بانقلاب أو بثورة نتولّى بها السلطة، وغاية ما كان قد تم الاتفاق عليه بيننا أن نقوم بحركة عسكرية إصلاحية لإنهاض الجيش من عثرته علماً وقيادةً وتسليحا وتدريبا، وتوفير مناخ مصري شعبي تُقتطف فيه من بعد ثمرة الاستقلال وثمرة العدالة الاجتماعية، وترميم ما يمكن ترميمه من شروخ عميقة أصابت هيكل السلطة، وبخاصة المسألة الديمقراطية وضمان حقوق الأغلبية الانتخابية ومن ثم توزيع السلطة بالعدل والقسطاس على مَنْ هم جديرون مؤهّلون حقا للمشاركة بها ضمن إطار الحكم الملكي نفسه. إذ لم يكن قد خطر ببال أحد منا بالتأكيد حتى ليلة ٢٢/ ٢٣ يولية هدف تقويض النظام الملكي ولا فكرة عزل الملك ونفيه من مصر. وحقيقة ما حدث بالتحديد أن قيادة الحركة بعد الساعات الأولى من نجاحها المبدئى بالهيمنة على أجهزة السلطة عسكرية ومدنية واجهت تعاظم خطر الانقضاض عليها من قبل قوات الاحتلال البريطاني من ناحية وخطراً مؤكدا آخر تمثّل فى اتصالات مشبوهة عاجلة بين القصر الملكي والبريطانيين لاحظتها القيادة من ناحية أخرى. وهكذا لم يكن ثمة مفر من أن تُقدم القيادة على ما أقدمت عليه بحيث غيّر التاريخ يومئذ مساره وفاءً للحلم الجماعى المصري الشعبي الذى كان فى الوقت نفسه يحوّم فى ضمير كل منا. وما لبث هذا الحلم بعد الأيام القليلة الأولى من فرض سيطرة القيادة على السلطة أن انتقل من كونه حلما إلى أهداف ستة محدّدة بوضوح سرعان ما تبلورت لتشكّل الخطوط العريضة الأولى لغايات الحركة وممارساتها التنفيذية عاجلة وآجلة. ولعل المقام هنا يقتضي التعريف بها من جديد، وهي القضاء على الاستعمار وأعوانه، والقضاء على الإقطاع وسيطرة رأس المال على الحكم، وإقامة عدالة اجتماعية، وإقامة جيش وطني قوي، وإقامة حياة ديموقراطية سليمة. ولقد كنا نقصد بالفعل إقصاء معوّقات تحقيق هذه الأهداف وإسناد الحكم إلى أكفأ رجال السياسة الموثوق في وطنيتهم وفق ما تسفر عنه الانتخابات الحرة. وما لبثت انتفاضتنا العسكرية أن فوجئت بأن تحرّكها لم يعد تحرّكاً محدوداً

داخل القوات المسلّحة وحدها بل تجاوزها إلى هبّة شعب كامل وقف يؤازرها من اليوم الأول الذي أعلنت فيه بيانها، وأمكن لهذا التلاقي المذهل بين طليعة الجيش وبين ملايين الشعب الغفيرة أن يُرغم الطغيان فى كل مرابعه وأوكاره على أن يطأطئ رأسه ويُخلي الطريق. وكان ما سمّينا به انتفاضتنا هو «الحركة»، فما لبث الشعب بحسّه التلقائي الصادق أن منحها تأييده ومساندته وكنّاها بـ «الحركة المباركة». وخيّل إلينا بعد هذا التأييد الشامل أن ما قُمنا به لم يكن إذن انقلابًا أو حركة عسكرية وحسب بل كان بداية لثورة حقيقية، وعمّقنا هذا الإحساس فى وجداننا وآثرنا اللجوء إلى الفعل وأن نحقق كل يوم جديداً ندعّم به حركتنا، وإذا الشعب ينبري مرة أخرى ليخلع على حركتنا صفة «الثورة». غير أن هذا الاعتراف لم يأت هذه المرة على ألسنة البُسطاء من الناس وحدهم وإنما جاء على لسان عميد الأدب العربي الدكتور طه حسين رحمه الله في مقالته الشهيرة فى مجلة التحرير في أول ديسمبر ١٩٥٢ حيث أعلن بوضوح: «لَمْ أفهم إلى الآن لِمَ أظهر رئيس وقائد الجيش [اللواء محمد نجيب] في بعض خطبه كرهه لكلمة الثورة وإيثاره كلمة أخرى يسمّي بها ما نحن فيه منذ كانت الأحداث الكبرى التي شهدتها مصر في أواخر شهر يوليو الماضي وهي كلمة النهضة.. لقد أتيح لنا البدء في هذه النهضة منذ ثلاثين عامًا، هذه النهضة التي بدأت مع هذا القرن أو قبله بقليل. فأما ما نحن فيه منذ يوليو الماضي فهو أعظم خطراً من النهضة كما ألفها الناس. ليس هو تطوراً يحدث هيّنا ليّناً رفيقاً في ظل القانون والدستور. ليس شيء من هذا تطوراً، وليس شيء من هذا ملائمًا لما كانت مصر تخضع له من نظام مقرّر مألوف، وإنما هو خروج عنيف على هذا النظام ومحاولة عنيفة لتغييره جملة أو تفصيلاً. وليس للحركة التي تخرج على النظام بالقوة وتريد تغييره بالقوة أيضاً، وتخلع ملكاً وتولّي ملكاً طفلاً وتعلّق نظام المُلك بين الأرض والسماء، ليس لهذه الحركة اسم إلا الثورة. وحقيقة الواقع أننا نحيا في ظل الثورة التي تريد تغيير النظم السياسية والاجتماعية التي ألفناها، تُبقي منها ما تراه خيراً يستطيع البقاء ويلائم الإصلاح، وتلغي منها ما تراه شراً لتضع مكانه نظماً جديدة أجدر أن تحقق العدل السياسي والاجتماعي...». وطه حسين بطبيعة الحال ليس ممن يلقون القول جزافًا أو على عواهنه، بل إنه كان يدرك يومئذ بواطن الأمور وخفاياها وحقيقة مسمّياتها، وكان إطلاقه اسم الثورة على «حركة الجيش» لا يَبْعُدُ عن الحقيقة في شيء باعتبار ما سيكون. وهكذا كان هذا العقل المصرى المفكر الأديب العظيم أول مَنْ أسبغَ الشرعية الفلسفية الثورية السياسية على حركة الجيش العسكرية. وفى كتب السياسة والاجتماع ما يكشف لنا عن مدلولات تلك المسمّيات، فالثورة كما تقول أمّهات المراجع هي تغيير عام خلال مدة محدودة، وهو ما يباعد بها عن التطور التدريجي. كما تنشأ الثورات عامة عن عجز السلطة القائمة عن أن تدير دفّة الأمور مع الأزمات الطاحنة الشاملة التى تعمّ الطبقات جمعاء فتبلبل خواطرها وتثير نفوسها

فتهبّ ثائرة، وإذا ما تهيأ لهؤلاء الثائرين مَنْ يملك زمام الأمر منهم عن وعي ونُضج أطاحوا بالسلطة القائمة. وهذا التعريف لا يتناقض - فيما أرى - مع ما قامت به ثورة ٢٣ يولية منذ أن قامت إلى أن امتد بها الزمن سنوات أربعًا، ولا يستطيع منصف أن ينكره عليها. كما أن هذا الخلاف حول تسمية ما وقع في الثالث والعشرين من يولية ١٩٥٢ انقلابًا كان أم انتفاضة أم حركة أم ثورة، لا يمسّ الجوهر ولا الغرض.

وبمعنى آخر فإن الثورة تتحقق نتيجة لاتفاق ضمني بين رغبة الجماهير كقوة دافعة مساندة للتغيير وبين قيادة ثورية قادرة على تحقيق هذا التغيير بإزاحة القوى المسيطرة على مصائر الجماهير وتحقيق الأهداف العامة التي تسعى إلى الأفضل، حتى لو لم تكن تلك الأهداف قد تبلورت في نظريات واضحة المعالم كاملة التكوين. ولكل ثورة ظروفها التاريخية والاجتماعية والاقتصادية وتركيبتها المزاجية والتراثية التي تحكم الأفعال وردود الأفعال لدى الجماهير جماعات وأفراداً. وإذا كان ثوار يولية قد تحركوا تلاحماً منهم مع أحوال الشعب المصري الذي كان يطالب علناً بالثورة على الأوضاع وعلى الاحتلال وعلى الملك وعلى سائر الحكام الذين أخفقوا في سياساتهم وتطبيقاتها لخدمة الجماهير، فقد ناب هؤلاء الثوار عن الشعب في ترجمة طموح الشعب إلى إحداث التغيير الجذري الشامل. وكان على القادة الثوريين بعد ذلك الاستمرار - إلى حين - لاستكمال ما بدأوا وإلاّ أجْهضت الثورة وجاء الإجهاض وبالاً على الشعب والجيش معاً.

لقد انطلقنا داعين نحو تحقيق أهداف مثالية مُضمرة سرعان ما تبلورت بوضوح فى الأهداف الستة التى لم تكن قد شكّلت بعد مشروعا تفصيليًا دقيقاً لكل منها، لكنها كانت ترتكز على مفهومين أساسيين، هما تحرير الوطن من قيود الاستعمار والاستغلال وردّ الاعتبار إلى الشخصية المصرية والسيادة الوطنية. ثم إن خلايا الضباط الأحرار قد تجمّعت من رجال مؤمنين بوطنهم وإن تنوّعت مشاربهم السياسية ورؤاهم الاجتماعية. فقد كان بيننا من تأثّر بالفكر الديني أو بالفكر الماركسي أو بالفكر الليبرالي. كان بيننا من تربّى في أحضان حزب الوفد ومن لقن السياسة في حزب مصر الفتاة، ومن كان عضواً في جماعة الإخوان المسلمين، ومنّا من لم تكن تجربته السياسية إلا ارتشافًا من الكتب الجادة في السياسة والتاريخ والاقتصاد. لقد كنا تلاميذ أساتذة الفكر السياسي في مصر، وقراء الصحف والمجلات التي تعنى بقضايا الوطن والإنسان المصري، وكنا نتابع نشاط الأحزاب المصرية في دقة وأناة، فلا عجب إن ألممنا بأغلب الاتجاهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مصر خلال تلك الفترة الخصيبة، ولا غرو إذ كنا لدات هذا التراث السياسي، عايشناه كما عايشنا الواقع المصري بكل انتفاضاته وخلجات شعبه، وإن غلبت علينا الرغبة فى التعبير عن آمال الطبقة الوسطى المتعلّمة التي كنا جميعا ننتمى إليها، وشاء القدر أن يضع في أيدينا السلاح الذي

نشارك به في تحقيق ما نادى به حَمَلَةُ القلم. لم نكن خلايا معزولة عن الشعب ولا عن فكره وأمانيه، بل كنا أداته المحقّقة لتطلعاته. حقّا لم نكن أصحاب نظرية واضحة محدّدة لأننا لم نكن ـ وأعيد القول ـ حزبًا سياسيًا يعدّ نفسه للوصول إلى كراسي الحكم، غير أنه كانت قد جمعتنا أهداف إصلاحية مثالية بخطوطها العريضة لم نختلف عليها قبل ومع قيام الثورة. وما كان من الممكن أن يخرج في ليلة ٢٣ يولية هذا العدد من ضباط الجيش مختلفي التوجّهات والميول السياسية حاملين رؤوسهم على أكفّهم وهم يسعون إلى أهداف مبهمة إلاّ إذا كانوا عصبة لا يجمع بين أفرادها رأي جامع. وأستطيع الزعم بأن الثوار قد خطوا ـ ولا أقول حقّقوا ـ خطوات جادة مخلصة نحو تنفيذ خمسة من مبادئهم خلال أعوام أربعة، وإن لم ينفّذوا الهدف السادس وهو إقامة حياة ديموقراطية سليمة الذي كان يصبو إليه غالبية مَنْ ثاروا ليلة ٢٣ يولية. وقد بُذلت محاولات جادة ضمن إطار الثائرين لتحقيقها غير أن تيارا مضادا أقوى تمكن من إجهاض تلك المحاولات كلها، فليس ثمّة ما هو أنكى على الحرّية من ثورة ناجحة تنكصُ على أعقابها.

أما عن تجربتي الخاصة فقد تشكّلت عن إلمام بشتى المذاهب قارئاً ثم دارساً على أساتذتى فى الجامعة، فإذا أنا بعد هذه القراءات وتلك الدراسات أجدني صاحب رأي «انتقائي» مستقل بين هذه الآراء المختلفة يُمليه عليّ نزوعي الفطري نحو الليبرالية، فأخذت من هذه المذاهب ما اقتنعت به، وطرحت جانبًا ما لم أرتضه، وانتهيت من ذلك إلى اقتناع بأمرين: أولهما ضرورة أن تكون الدولة في جميع مرافقها «دولة رعاية» على نحو ما نادى به فلاسفة السياسة والاقتصاد، فالدولة ـ كما يقول ولْ ديورانت ـ خُلقت من أجل الإنسان، لا الإنسان من أجل الدولة، وثانيهما الالتزام بالجمع بَين الأخلاق والسياسة، لا كما يقال إذا دخلت السياسة من باب خرجت الأخلاق من باب آخر. فالفرد كما يُمتّ إلى الدولة بصلة، كذلك الدولة تُمتّ إليه بصلات، وما للفرد من صحة وعافية وفطرة وخلق بل ورأي، هذه كلها تتأثر أراد الفرد أم لم يرد بالمناخ الذي هيّأته الدولة له. غير أن في أعماق كل إنسان بذرة روحانية لا تستطيع يد الدولة أن تنتزعها من قلبه مهما حاولت، لأنها أعصى ما تكون على الاستئصال، وهذا ما فُطر عليه المفكرون. وأنا مع القائلين بأن الدستور الأخلاقي الذي يحكم سلوك الأفراد أخطر شأنًا من الدستور السياسي، ولقد كان صحيحًا تشبيه الفرد بالشمس والدولة بالقمر الذي يستمد نوره منها، ومن هنا تولد غريزة «الانتماء» في النفس وتنمو مع الأيام شيئًا فشيئاً حتى تؤتي ثمرتها جهداً وتضحية بلا حدود.

وعلى الرغم من كل ما لقنته، قُدّر لي أن أشارك في ثورة لعلّي أحقق في ظلها ما صبوتُ والشعبَ إليه، غير أن بعض ممارساتها العملية سرعان ما خالفت ما كنت أرجو وأصبو إليه، وقد بسطتُ هذا بسطاً مفصّلا في ثنايا هذا الكتاب.

على أن لي رأياً أرجو ألا أكون فيه بعيداً عن الصواب في تحديد الفترة التي يمكن أن نطلق عليها «عهد الثورة» التي بدأت في ٢٣ يولية ١٩٥٢ ، أهي تمتد إلى رحيل الزعيم جمال عبدالناصر عام ١٩٧٠ ، أم أنها انتهت حقًا قبل ذلك؟ وفي رأيي أن ما اصطلح على تسميته بعهد ثورة ٢٣ يولية لم يتجاوز شهر يونية ١٩٥٦ حين جرى الاستفتاء على دستور ١٩٥٦ وتولّى جمال عبدالناصر رياسة الجمهورية . فلقد انبثق بهذا الدستور «نظام سياسي» جديد ذو ملامح محدّدة هي «مركزية السلطة» authoritarian ، نظام يجمع السلطة كلها في يد رئيس الجمهورية دون غيره ودون مساءلة دستورية حقيقية أمام الشعب . ومن الإنصاف أن نقول إن هذا النظام السلطوي لم يكن بدعة ابتكرها عبدالناصر بل كان أحد أنظمة الحكم المتداولة . هذا إلى أن عبدالناصر لم يزعم يوماً أن أسلوب حكمه ديموقراطي بالمفهوم الليبرالي وإنما بالمفهوم الجماهيري، أي الانحياز إلى مصالح الأغلبية المسحوقة والمساواة بينها وبين أقلية الصفوة . لقد كان مقتنعا هو وزملاؤه أعضاء مجلس قيادة الثورة ـ باستثناء خالد محي الدين ويوسف صديق ـ بأن مثل هذا النظام الذي اتخذه هو الكفيل بأن يحقق في أسرع وقت ما يصبو إليه من آمال لخير الوطن .

ولقد كان مجلس قيادة الثورة إلى أن نُحِّي الرئيس اللواء محمد نجيب عن رياسة الجمهورية ـ التي كان أول رئيس لها ـ في نوفمبر عام ١٩٥٤ له وجوده الفعّال ، إلى أن تراءى لجمال عبدالناصر بعد ذلك أن يجمع الأمور كلها في يده بتفويض من مجلس قيادة الثورة ، فغدا مجلس الثورة منذ ذلك التاريخ ولا مشاركة حقة له في الأمر . على أننا لا ننسى لهذا المجلس ما قام به من إنجازات وطنية تاريخية طوّرت الحياة المصرية تطويراً جذريًا خرج بها من عهود مظلمة إلى حقبة وضيئة رغم ما شاب بعض تصرفات هذا المجلس من خروج على بعض ما تعاهدنا عليه من مبادئ قبل قيام الثورة ، ومن اندفاع وبُعد عن جادة الصواب أحيانا .

ومن هنا كان لنا أن نقول إن عهد ما ندعوه «الثورة» كان ثمرة لإرادة جماعة من الثوار تحركوا لأهداف وطنية مثالية ، وإن «عهد مركزية السلطة» مردّه إلى عبدالناصر مبنى ومعنى ، إيجابًا وسلباً . وبهذا يكون «عهد الثورة» هو مرحلة توطيد أركانها بتصفية المعارضة الموجّهة ضدها سواء من اليمين أم اليسار أم الأحزاب السياسية ، وتتبّع خصومها في مؤسسات الدولة ، كما أنه فترة الاهتمام بقضية التحرر الوطني وتحقيق الاستقلال السياسي والبدء في الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي بإصدار قوانين الإصلاح الزراعي وإسقاط نفوذ كبار الملاك الزراعيين . وقد تم ذلك كله بأسلوب التجربة التي قد ينتابها الخطأ ، واعتماد «التوفيقية» أحيانًا في تبنّي المشروعات الإصلاحية . ولا غرو فقد كان قادة الثورة أنفسهم أمام مسؤوليات تاريخية كبرى وهم بعدُ شباب في ريعان العمر لم يخوضوا من قبل تجربة في مناصب الحكم ولم يُأهّلوا لذلك في حزب سياسي .

وليس ثمة ثورة لم تواجه مَنْ يكون لها ومَنْ يكون عليها ، فهذا قَدَر ثورات التغيير جميعا ،

وعادة ما لا تنجو الثورات من أن تجابه كل مَنْ هدّدت مصالحه بضرر ليس عن عمد م
ولكن تلك طبيعة ما تحدثه من تغييرات اجتماعية من شأنها أن تثير هؤلاء عليها
وسلوكًا . وما من شك فى أن جمال عبدالناصر كانت له مقوّمات الزعامة القوية ، وم
شك في أنه كان في وطنيته مضرب الأمثال ، وفي نزاهته وطهارة يده قدوة تُحتذى ، وفي
صلبا لا يساوم ، ثم ما من شك أيضاً في أنه قد أزاح عن مصر كابوس الاستعمار ، فخاض
الجيش والشعب معارك ضارية لا يستطيع خوضها غيره مع الاستعمار البريطاني والفر
القديم ثم مع الاستعمار الأمريكي الجديد الذي اختلطت أوراق مصالحه بأوراق أع
التاريخيين الصهاينة ، إلى أن تكاتف هؤلاء وأولئك بغية القضاء عليه ، وإذا قوى الت
الخارجية ـ التي عهدناها دومًا تناوئ كل حاكم مخلص رشيد يقوم في مصر أو في غير م
من أوطان الشرق ـ لا تترك فرصة تسنح لها للنيل منه بشتى الوسائل والأساليب
استخدمتها ، وإذا هم آخر الأمر ويا للأسف يبلغون ما يريدون . لقد كان عبدالناصر
القوة الدافعة وراء ما نالته مصر الحديثة من وزن عالمي كبير وما حدث فيها من تطور اقتص
اجتماعي لا سبيل إلى إنكاره ، فلقد أرسى قواعد جديدة للنهضة اجتماعيًا وسيا
وحضاريًا ، وحسبه ما قدّم في ميادين التصنيع والزراعة والتعليم وإعادة توزيع الدخول و
الاقتصاد المصري من سيطرة رأس المال الأجنبي ، كما كان على الدوام نصيراً للفقراء المغل
على أمورهم ففكّ عن الطبقات المستضعفة ربقتها ، كما أتاح لها الفرصة إلى مستقبل أ
كان يعدّ من قبيل المستحيلات . وكان أقصى أمله أن يرى العرب أمة واحدة وقد اجتمع ش
فى كيان واحد ، بعد أن حظى المواطن المصري والعربي عامة على النطاق العالمي باحترا
يكن يحظى به من قبل . هذا فضلاً عن إنجازاته الأساسية الخالدة مثل قوانين الإص
الزراعي ، وتأميم قناة السويس ، وتشييد السد العالي ، وتأكيد هويّة مصر العربية ، وإقد
على تحقيق الوحدة بين مصر وسوريا التى ما لبثت للأسف أن أجهضت ، وتأييده الإيج
لحركات التحرر وتقرير المصير الإفريقي ، إلى غير ذلك من مآثر جليلة سجّلها التاريخ
ينكرها إلاّ جاحد مجحف مغرض . وما إخال جمال عبدالناصر وسط ما أحاط به من شا
وتآمر وأعاصير قد غاب عنه ما قاله أرسطو قديمًا : « ما خطر ببال متطلّع إلى أن يقود أمّة
سوف يعيش في رغد وهدوء ، فالطريق إلى الزعامة مليء بشوك القتاد» .

لكن المتبرّمين به ممن قد يكون مسّهم ضُرٌّ في جاههم أو مالهم نتيجة للتحولات الثوريّ
كانوا على رأي سياسي غير رأيه أو حصلوا على مغانم لا تُعدّ ولا تُحصى في عهد مَنْ خلَ
لم يروا فيه إلا شيطانًا رجيمًا قد أقفر البتة من كل خير إقفار البيد ، وكأنّي بهؤلاء لم
عبدالناصر وإنجازاته إلاّ وعلى أعينهم منظار أسود ، بينما الحقيقة لا يكشف عنها إلاّ ما
كُلّي لا جزئي ، فكثيراً ما تكون الجزئيات مشوّهة لكُنْه الحقيقة . والتعميم كذلك ليس

منطق التاريخ، فليس ثمة ما هو حلو بحت ولا ما هو مرّ بحت، بل ثمة ما بين هذا وذاك. وكذا الرجال لا يكون كل ما يصدر عنهم خيراً كله ولا شراً كله، فالخير والشر ممتزجان لا يفترقان تمازج الخيط الأبيض بالخيط الأسود لُحمةً وسدى، كما أن السلوك الواحد قد يُعدّ فضيلة أو رذيلة وفق الزمان والمكان الذي يحدث فيه.

وإذا كان ثمة فريق ممن استعان بهم عبدالناصر على مستوى رفيع من الوطنية والشرف والكفاءة تمّ على أيديهم الكثير مما تحقق من إنجازات هامة في عهده لا سبيل إلى إنكارها، فلقد كان إلى جانب هؤلاء نفرٌ كانت عليهم تبعة الكثير من السلبيات التي نُسبت إلى تلك الحقبة. وفي علمي أن بعض هؤلاء الذين كان يوليهم ثقته كانوا كالعناكب السّامة من حوله ينسجون خيوطهم في كل زاوية، فيعرضون بعض الأمور التي يرفعونها إليه مموّهة بما يتفق وهواهم ومصالحهم وتحقيق أغراضهم، أو يلفّقون أخباراً عن أخطار سوف تحيق به ليثبتوا أنهم على ولاء له وطيد، فليس ثمة شيء كالسلطان والزعامة يملك النفوس ويستحوذ عليها. عندها ينسى أصحاب السلطان ـ أي سلطان ـ كل شيء إلا الحرص على هذا السلطان والنفوذ والتمسّك بهذه الزعامة بكل الأساليب الممكنة. وقد يقال إنه ليس غريباً أن يتورط الحكام في هذا المحظور لا سيما إذا كانوا يحملون أعباء ثقالاً كثيرة تحول بينهم وبين التدقيق فى كل شاردة وواردة من شؤون الحكم. ومع ذلك فلا يجوز أن ننسى أو نتناسى أن الحكام مهما ثقلت تبعاتهم فهم المسؤولون الأول عن كل ما يجري على أيدي أتباعهم، ولا يشفع لهم أن يقال إنهم ما كانوا يعلمون بكل ما يجري حولهم، فذلك أنكى وأمرّ. ومن هنا كان على الحكام الذين يحملون مثل هذه الأعباء الجسام أن يكفلوا لشعوبهم ـ التي التفّت حولهم وألقت بمقاليد الأمور بين أيديهم ـ ضمانات تحول دون تسلّط أمثال هؤلاء على مصائرهم.

وفيما عدا حفنة من خصوم عبدالناصر لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة عدّاً، التزموا بمواقفهم لم يحيدوا عنها أولا وآخراً حين كانوا موالين لعبدالناصر ثم حين كانوا مخالفين له في الرأي إبان حياته، يعلم الله أن من بين الكتّاب الذين يهاجمون الثورة وعبدالناصر اليوم مَنْ كانوا على غير هذا فيما سبق بل كانوا يؤيدونه حقاً وباطلاً إلى حدّ التأليه. وخير دليل على ما أقول ما جاء بأقلامهم في الصحف التي كانوا يكتبون فيها، ومن شاء فليرجع إليها. إلا أن المسار مع ذلك لم يكن ممهّداً لهم جميعاً على طول الخط، فإذا عبدالناصر يستبعد بعضهم الواحد تلو الآخر بعد أن انكشف أمامه أمرهم، وما إن انتقل إلى جوار ربّه حتى انقضّوا عليه بكل ضراوة. وما لبث أن انضم إليهم رعيل من الناشئين أغراهم وبهرهم ما حظي به أساتذتهم من مال أو جاه أو نفوذ بأخرة فمضوا على الدرب نفسه. وليس بجديد على الحياة أن نرى مَنْ كانوا يصفّقون لعبدالناصر حيّا قد انقلبوا عليه ميتاً، فإذا المآثر كلها مثالب بلا استثناء. ولم يكن عهد عبدالناصر كله سيئات كما يصورون، فعلى الرغم من أولئك

الضالعين في النيل من عهده وعلى الرغم ممن وراءهم، فلا ينكر منصف على «الثورة» ونظ
«الحكم الناصري» إيجابياتهما. إن المرء ـ لا سيما الجيل الناشئ ـ ربما يلاحظ وهو يطالع تل
الافتراءات أنه لم تكن في تلك الحقبة زهرة نضرة بل كانت كل الزهرات ذابلة يابسة. ورس
الكاتب المنصف أن يتناول الأمور بميزان عدل حتى نعطي كل ذي حق حقه لرجال رحلو
لكي يبقى الوطن تربة طيبة تجود بالأبطال على مر الزمن، ولكى تفوز البطولة بمن يرع
أساطينها ويصد عن سيرهم الذاتية شرور المزاعم الباطلة والتشويه المبرمج المقصود، وإ
نكون قد جرّدنا أمتنا من البطولة والأبطال.

وما أنا بمتّهم للكُتّاب جملة، بل إني لأؤمن الإيمان كله بأن بينهم في القديم والحاضر م
كانوا حملة أقلام طاهرة غير مغرضة، فلم يستحسنوا من جمال عبدالناصر إلا ما كان حس
ولم يستقبحوا منه إلا ما جانب الحق. ثم إنهم على هذا وذاك لم يُتَّهموا بالرياء حين أثنوا عل
فرفعوه إلى مرتبة عالية أثناء حياته، ولم يهبطوا إلى السوقية حين عابوا عليه بعض ما كان به
مماته. تُرى هل آن الأوان أن نطوي صفحات الماضي بما فيها من خلافات وخصومات ونكف
عن هذا التنابذ والتخاصم والتشهير والتشاتم، هذه الأمور التي لا تليق بأمة لها كيانه
الحضاري وماضيها التليد، حتى لقد اشتد بُغض بعضنا بعضنا الآخر بأكثر من بُغضنا لأعدا
التاريخيين الصهاينة الألدّاء الذين يتربّصون بنا الدوائر، ولا نتوقع منهم إلا كل غدر وش
مستطير وإيذاء واستعلاء لا مفر من مواجهتها جميعا إلاّ بالتسلّح بما تحضّ عليه الآية القرآن
الكريمة: ﴿وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل﴾. وما أشبه المشايعين لهذا وذا
بطوائف الخُضْر والزُّرق في مضمار السباق البيزنطي؛ فالتناقض بيّن، والاستفزاز متبادل
والتحدّي قائم، والتصدّي بجارح الكلم لا ينتهي، والتراشق بالألفاظ الذميمة لا يخمد
أوار. فما أَوْلانا أن نتجاوز ما بيننا من خصومات، وحسبنا نصف قرن صرفناه فى هذا التناب
الذي لا جدوى منه ترُجى، والذي أفاد منه عدوّنا كثيرا ولم نفد نحن منه شيئاً. ألا م
مراجعة لهذا الموقف الضيّق الأفق وهبّة لوحدة جامعة تجمع الصفوف وتلمّ الأشتات فنواج
خصومنا متّحدين؟ والتاريخ يحدّثنا أنه ما من أمّة مُنيت بتمزّق وتبعثر من هذا القبيل إلا وكا
مصيرها الخسارة والضّياع والسير فى الطريق المشؤوم نحو احتمال الانقراض. فواجبنا الذ
يُمليه الضمير الحيّ المُفعم بالحب لمصر وأمتنا العربية أن نفتح صفحات بيضاء لا يسجَّل فيه
بعد اليوم إلا ما هو توادد وتآخ وتكاتف وتضامن، طارحين جانبًا كل ما هو مدعاة للفُرقة
والشّقاق.. فنجمع الحبّات المتناثرة في عقد واحد والأطراف المبتورة في جسد واحد، لا تناب
ولا تشاحن لبناء هذا الوطن الذي هو أحوج ما يكون إلي أيد متضامّة وقلوب متآلفة متحابّة
حتي لا نمكّن أعداءنا من أن ينالوا منا ونحن متشرذمون.

على أن كوني يومئذ واحداً من المشاركين في ثورة ٢٣ يولية لا يجعلني أقف منها موقف

المدافع عن ممارساتها بكل ما كان فيها من خطأ جاوز الصواب ، فأنا اليوم كما كنت أمس أؤمن بوجوب قيامها إيمانا عميقا ، بل إننى مازلت حتى اليوم أيضا أكنُّ لقائدها الغالي الحب والوفاء والتقدير. وقد أعطيتها ربما بأكثر مما أخذت منها ، وكنت مخلصا فى أداء واجباتي الثورية تحت ظلال بيارقها إخلاصا ما شابته يوما شائبة. ولكن إذا كنت أعترف بأنها حقّقت من الإنجازات التاريخية الهامة ما أحدث أثره العميق المؤكد لا فى مصر والعالمين العربى والإسلامى وأفريقيا بل فى دنيا العالم الثالث كله ، فإننى لا أجد حرجا اليوم في اعترافي أيضا أنه خلال فترة «الثورة» وخلال «فترة مركزية السلطة» قد وقع ما لم يكن ينبغي قط أن يقع. وما قد يراه القارئ في كتابي هذا من خلاف في الرأي مع الرئيس جمال عبدالناصر رحمه الله صارحته ببعضه في حياته كلما واتتني الفرصة وأعانتني على ذلك شجاعة الإفصاح ، وبعض آخر اكتشفته بعد رحيله ، فهذا لا يعني انتقاصًا للودّ الذي كنت ولا أزال أضمره له . . والخلاف في الرأي طبيعة الوجود ولا يستقيم وجود دونه.

وإذا كان هناك من مآخذ على الثورة بعد استتبابها فهو منهج الحكم - أعنى أسلوبه - الذي فرض نفسه خلال فترة «مركزية السلطة». فعلى الرغم مما حقّقه هذا المنهج من إنجازات اجتماعية واقتصادية تاريخية رائدة ومواقف رائعة في السياسة الخارجية خاصة إلا أنه قد صحبه ما جنح به بين الفينة والفينة عن جادّة الصواب. وهو ما يفسّره قول الوزير الإنجليزي الأسبق أنطونى ناتنج: «كما كانت إنجازات عبدالناصر شامخة عملاقة ، كذلك كانت سلبياته». ومن طبيعة الكثرة من الثورات أن تتعجّل خطى مسيراتها فتتبنّى عن صدق وعقيدة الحكم المطلق ليكون مطيّتها إلى أهدافها الكبرى متصوّرة فيه سلامتها وسرعة تحقيق إنجازاتها ، وهنا تخطئ خطأ جسيماً في حق نفسها وفي حق الأجيال التالية ، لأنه المكْمن الذي يُؤتَى منه الحَذر. إنه كعب أخيل الذي ينبغي أن يكون درساً نافعاً لبناة المستقبل. فالسلطة المطلقة بسحر إغرائها كلما رشف منها الحاكم الفرد - أي حاكم فرد - مُتْعة فجرّت في أعماقه ظمأ جديداً ، فثمة ذروة خفيّة تستحثّه أن يبلغها ، كما أن السلطة فيما يقال مدعاة إلى الانحراف ، والسلطة المطلقة مدعاة إلى الانحراف المطلق ، وإن كان ثمة طغاة يؤثرون تأويل هذا القول بأن السلطة المطلقة هى ضرع اللذة المطلقة.

وإننى لأرى أن أكثر أخطاء الثورة على امتدادها لم تكن وليدة الحاكم وحده بقدر ما كانت وليدة أسلوب الحكم الذي شكّل بيئة ترعرعت في تربتها قوارض النماء. . لقد أضاع أسلوب الحكم من الزعيم جمال عبدالناصر فرصة لم تُتح لغيره ، فقد بلغ في مراحل حكمه الأولى مرتبة أسكنته قلوب الجماهير المصرية والعربية بل وشعوب العالم الأخرى ، حتى كانت تكفي إيماءة من سبّابته لتحرّك نحوه الجموع طائعة ملبّية. ولو أنه اطّرح عن نفسه النهج السلطوي آنذاك لسار بمصر إلى ذرى آماله التي كان ينشدها. وإننى اليوم لعلى يقين عميق ثابت بأن

اطّراح الحكم الفردي هو طوق النجاة للأمم والشعوب بغير نزاع. فعلى الرغم من أن تكريس النظام الديموقراطي محفوف بالمعوّقات والمصاعب إلا أنه يبقى دائما السبيل الأمثل للوصول إلى برّ الأمان، وكأنّي بالمؤسسات الديموقراطية بزواجرها وضوابطها تؤدي دور الحَجْر الصحّي الذي يكبح جماح شهوة السلطة المطلقة المزمن، وهو دور لا غنى عنه رغم ما قد يعتور إجراءاته من بطء وإثقال. على أنه من الإنصاف أن أسجل أيضًا أن عبدالناصر قد فطن إلى ذلك بأخرة على نحو ما سيرى القارئ بعدُ، إلا أن العمر لم يمهله للأسف كي يمضي بعيدا في الطريق نحوَ «الخلاص».

وما من شك أيضاً في أن العنف الثوري ظاهرة تُعايش الثورات أنّى كانت، إذ لا مناص للثورات من أن تحتاط من خصومها وقاية من انقضاضهم عليها. وقد تتفاوت درجات هذا العنف من ثورة إلى أخرى وفقاً لما ينزع إليه خصومها. والرأي السّويّ أن هذا العنف يجب أن ينتهي إلى غاية لا يتجاوزها وفقاً لما تفرضه الاعتبارات الإنسانية. ولقد كان شعار الثورة المصرية حين قامت أنها ثورة بيضاء ولهذا لم تُرق فيها دماء، ولم تصحبها ما صحب غيرها من مذابح، وإذا هي تضطر مع مرور الأيام إلى مسلك آخر ظنّته أرفق بالخصوم وأرحم حين زجّت ببعضهم في المعتقلات للحيلولة بينهم وبين ما يبتغون من ضرب الثورة وإجهاض ما رسمته من أهداف، فإذا هذا اللون من التحفّظ يتحوّل ـ على أيدي زبانية وجلاّدين محترفين تبرأ منهم الثورة وثوّارها ولم يسلم عهدٌ من أمثالهم ـ إلى إهدار للإنسانية. وما أظن هذا الذي لحق المعتقلين كان مما يجيزه إنسان عاقل عادل، بل لقد وقع على أيدي نفر مرضى القلوب غلاظ الأكباد يفقدون كل مقوّمات الرحمة، بهم ظمأ إلى الشرّ وإلى النيل من الضعفاء والتهوين من كرامات الناس، فلا يمكن أن يخال أحد أن تمضي أجهزة الأمن على اختلاف أنواعها ومسمّياتها على ما ألفناه عنها من قبل في عهد الاستعمار من عنف وقسوة على أيدي شرذمة من النهّازين المتسلّلين يتظاهرون أمام الناس بأن القوة في جانبهم وقد كانوا في حقيقة الأمر ضعاف النفوس ميّتي الضمائر لطّخوا شرف الثورة. فكانوا أشبه ما يكونون بالجراثيم الخفيّة تبثّ سمومها الفتّاكة التي لم يتضح أثرها الشائن المعيب إلا بأخرة، فما خرجنا حين خرجنا نحمل أكفاننا بأيدينا لتحرير وطننا الغالي من عبودية الاستعمار والسلطة المتعاونة معه لنردّهم مرة أخرى إلى الرقّ والهوان.

ومن أسف أن مثل هذه الأمور لا تسيء إلى القائمين بها فحسب، بل إلى النظام كله. ومن أسف أيضاً أن الثورات ـ كل الثورات ـ تحفل بما يشينُها في نظر الناس، إذ هي بما يتسلّل إليها من أمثال تلك الجراثيم أشبه بالصورة الشاعرية التي رسمها الشاعر هاينريش هايني حين قال: «ما أكثر ما تجتذبنا الثورات إليها بروعة هالاتها السحرية عندما نقرأ عنها كلمات أنيقة باهرة، فتكون أشبه ما تكون بالمشاهد الطبيعية الجذابة المصوَّرة على ورق مصقول، موحية بالصفاء

والألفة. غير أنك مع الصورة لا يبلغ أنفك منها عفن أكوام الرَّوْث، ولا تقع عينك فيها على راكد مياه المستنقع».

ويتساءل الناس لِمَ لَمْ تمض الدولة خلال السبعينيات في معاقبة أولئك الجناة جميعهم الذين أساءوا إلى الثَورة بتنكيلهم بالناس شرّ تنكيل بعد أن أزيح الستار عن جرائمهم التى مارسوها تحت ظلال ألوية الثورة، فإذا هي تكيل بكيلين، تدين بعضًا وتغمض العين عن بعض عن عمد، لا لسبب معقول ولكن لأمور خفيّة ما تزال مستورة. وما من شك في أن المؤرخ مستقصى الحقائق سوف يُزيح الستار عنها يومًا.

ولقد كنت إبان السنوات الأربع التي كانت عمر «الثورة» ضابطًا بالقوات المسلحة، إلى أن ارتأى جمال عبدالناصرمع قيام نظام «مركزية السلطة» في يونيه ١٩٥٦ أنه لابد من إعفاء الضباط الأحرار - وكان عددهم لا يتجاوز التسعة والتسعين - من الخدمة العسكرية حتى لا يجمعوا بين النقيضين: الجندية والسياسة. ثم شاركتُ في نظام «مركزية السلطة» فكنت فيه سفيراً في روما في الفترة من أكتوبر ١٩٥٧ حتى أكتوبر ١٩٥٨، ثم وزيراً للثقافة مرتين، الأولى من أكتوبر ١٩٥٨ إلى سبتمبر ١٩٦٢، والثانية من سبتمبر ١٩٦٦ إلى نوفمبر١٩٧٠. وهكذا مكثت سفيراً لمدة سنة أو تزيد، ووزيراً للثقافة مدة سنوات ثمان تفصل ما بينهما سنوات أربع كنت فيها رئيساً لمجلس إدارة البنك الأهلى المصري. ويعلم الله أنني ما سعيت في أمر من أمور حياتي إلا في اثنين أولهما اختياري الكلية الحربية دون غيرها من الكليات، ثم اختياري العكوف على دراسة الأدب والفن دراسة أكاديمية. أما ما عدا هذا فيعلم الله أيضًا أنه لم يكن عن رغبة مني وإنما كُلِّفت به تكليفًا، وأحمد الله أنني كُلِّفت بخدمة الثقافة بعيداً - إلى حد ما - عن الانخراط في معمعة الصراع على السلطة بما تزخر به من تيارات متنافرة متكالبة على أسباب النفوذ.

وكان لزامًا عليّ أن أكتب فيما أكتب عن وزارة الثقافة وعن عهدي فيها، لا إطراء لعمل أدّيته ولا نيلاً من عمل أدّاه قبلي وبعدي غيري، فإن كلّ ما أهدف اليوم إليه أن أضع الحقائق بين أيدي الناس كما وقعت تماما فهى وحدها الناطقة بما هو لي وبما هو عليّ في حقل العمل الثقافي. ووجدتني مدفوعًا إلى أن أعرض لقضايا فكرية بينها وبين الثقافة صلات وثيقة، وكنت فيها أحيانًا على خلاف مع آخرين. وقد أدركت أول ما أدركت أن من أولى مهامي أن أجمع من حولي مجموعة من المثقفين لهم كفاياتهم الممتازة للاضطلاع بما أسندته إليهم من مهام، وَلم يكن هذا بالأمر اليسير، إذ كان لابد من تؤدة وتأن وصبر عظيم. ولست أزعم أننى قد وفّقت فى كلّ مَنْ اخترت واصطفيت فلقد بدا من قلّة ما خيّب ظنّي، ولكن حسبي أنني قد ظفرت بكوكبة من الكفايات المناسبة في الوقت المناسب، مهّدتُ لهم السبيل ليعملوا معاً كفريق في توافق وانسجام. ولعلي أعتذر للقارئ إن كنت قد أسهبت فى تفصيل ما عرضت

من شؤون العمل الثقافي إسهابا مطوّلا ، ولكن كان لابد من هذا الإسهاب حتى لا يكون ثمة لبس ولا يكون ثمة مجال لمدّع أن يدّعي ما ليس له. فليس لأحد أن يستهين بما كان لمن سبقوا من تجارب ، وما جاءت تجارب السابقين إلا عن بذل جهيد كرّسوا من أجله كل طاقاتهم دون أن يسعوا إلى تحصيل مكاسب شخصية بالمقابل. وسُنّة الوجود أن ينتفع الخلف بما ترك السلف وأن يهتدي الحاضر بتجارب الماضي حتى لا يضلّ في دروب المستقبل.

وما أكثر ما يواجه المسؤول خصومًا مع كل قرار تخطّه يمينه ، فهو بين اثنتين : إما أن يَجْمُدَ في مكانه لا يعمل شيئًا ، وبهذا قد ينال رضا الناس جميعاً ، وإما أن يمضي في تحمّل المسؤولية كاملة ، لا يعنيه رضي البعض أم سخطوا ما دام يُصدر فيما يُصدر عن اقتناع بأن ما يفعله هو الواجب. وقد كان هذا شأني مع البعض ، فكم ثارت خصومات لا لهدف ذاتي بل لقرار آمنت به استملاء من الواجب وحده فأغضبهم. وكم رأيت من طامعين يرغبون في المزيد ولا يقنعون بما نالوا ـ وكان فوق ما يستحقون ـ ولم يكن تحقيق رغباتهم مما يتفق وواجبي ومسؤوليتى القيادية ، فالمسؤول فى حال كهذه الحال وإن كان بإمكانه أن يفعل ، فإن ثمة واجبًا يحدّ من فعله. فإذا أنا أخسر بالتزامي بالواجب أفرادًا ممن كانوا أصدقاء ، وإذا أنا أراهم من بعد أشدّ الناس جحودًا وإمعانًا في الخصومة. وهكذا كان لي مع جهودي أصدقاء وأعداء وهذا شأن كل عامل ، فمع السكون تنمحي العداوة ، ومع الحركة يتبين العدوّ من الصديق والصديق من العدوّ.

وما أكثر مَن أساءوا إليّ دون سبب أعلمه ، منهم مَنْ عاداني مُعلناً عن عداوته دون مواربة وما ضقتُ بهؤلاء ، ومنهم مَن كان يواجهني بغير ما يخفي فيلقاني مُثنياً وإذا ما غاب عني أطلق لسانه هاجياً ، ومنهم مَن كان يدسّ لي في خفية ، ومنهم مَن أوليتهم ثقتي وقرّبتهم إليّ فإذا هم بعدُ عيونٌ عليّ أحَبّ شيء إليهم الغدر بي. فما أصدق حكمة أمنمحات حين قال : «هكذا كان مَن أكل خبزي هو أول من تنكّر لي ، ومن مددت له يدي بالخير هو أول من مدّ يده إلي بالشر». وإنني لأصدق القارئ فأقول : لقد كنت على وشك أن أضيق بهؤلاء غير أنني سرعان ما كنت أستعيد قوة مصابرتي كلما ذكرت قول ماركوس أوريليوس : «إن كنت غاضبا إلى حد اعتزام الانتقام فأنبل انتقام ألاّ تسلك مسلك خصمك».

وفي الحق إن الإنسان قد يكون أحيانا حبيس عزلته وتوحّده في دنياه ، وقد يعترض طريقه الكثير من الأعداء ، لكنه قد يعجز عن كسب العديد من الأصدقاء. فلنتقبّل إذن مرحّبين المناوئين الغرماء ، فرُبّ غريم اليوم يصبح غداً حليفاً.

وكما سبق القول فالحكم على الناس عسير ، وأعسر منه أن تحكم على نفسك ، فلم أكن بطبيعة الحال منزّها عن الخطأ فيما فعلت ، ولا أعتقد أن ثمة مسؤولا يمارس السلطة معصوم عن الخطأ ، ولا ينبغى للمرء أن يتهيّب الاعتراف بأخطائه ، وهو ما حرصتُ على تسجيله فى

هذه المذكّرات، فالرجوع إلى الحق فضيلة يكشف عن أننا بتْنا اليوم أكثر حكمة وأرجح عقلاً عما كنّا عليه أمس، ﴿ ربّنا لاتؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ﴾.

وأخيراً فإذا لاحظ القارئ أنني لم أذكر عن قصد بعض مَن عرفت بقليل أو كثير، فليس هذا عن رغبة مني بانتقاص قيمتهم أو تحجيم شأنهم وقد بذلوا ما بذلوا فى سبيل مجد الوطن ورفعته كلٌّ فى موقعه، وإنما لقلة ما بين يديّ عنهم من معلومات تعينني على أن أذكر ما لهم. ثم أنا فيما أكتب لم أقصد أن أقف موقف المدافع عن نفسي أو أن أضيف إلى رصيد جهودى جهداً لم أبذله، فما هي إلا ذكريات ثائر أدّى واجبه وتحمّل مسؤوليته على قدر ما استطاع فحسب، فيها ما لي وفيها مع عليّ، فيها ما هو صواب وفيها ما هو خطأ. وإنه لتخالجني رغبة ملحّة فى أن أسرّ إلى القارئ بما رآه بعض المعارف والأصدقاء ممن أثق بأمانتهم معي من عيوبي الذاتية. فقد ذهب أحدهم وهو كاتب صحفي مرموق إلي أن بي عصبية فائرة، وأنني منطو على نفسي متقوقع لا أخرج إلى الناس إلا حين أكون مدفوعًا إلى ذلك دفعاً، وأنني فى كثير من الأحيان أصدر أحكاماً بالغة الحدّة، ذلك أننى دون قصد مقصود مني بالعداء أتصور الناس فريقين: أبيض وأسود.. مع منهجي أو ضده، وهكذا. وأضاف أستاذ جامعي جليل كان وما يزال قريب الصلة بي بأني قليل التحفظ مع الناس، إذ إنني أبادر إلى منحهم ثقتي دون أن أتبين حقيقة دخيلة أنفسهم وهو ما جرّني إلى أن أُضار من بعض مَنْ استسهلت منحهم ثقتي على الغارب، وهو أيضاً ما يجعلني بعد ذلك أسقطهم من حسابي دون رجعة، فأبدو بذلك متقلّبا في نظر البعض عنيفاً. وما أظنني عنفتُ في حياتي بادئاً، فالعنف الذي كان يبدر مني أحيانا كان دوماً ردّا مني على إساءة ظالمة لحقتني. وعزا هذا كله صديق آخر موصولٌ كل الصلة بالسلوك الإنساني إلى أن من صفات شخصيتي الحماس الزائد مع رهافة المزاج. ويسترسل صديقي فيقول إن هذه السِّمة كانت من الأسباب المباشرة لكوني شخصية «اجتنابيّة» Avoidant personality تتحاشى أن يجرح الغير مشاعرها الشديدة الحساسية مما قد يؤدي إلى احتكاك هى فى غنى عنه، وكذا وقوفي عن مسايرة البعض من الزملاء إلاّ من شابهني نزعة ومزاجاً وعفوية نفورةً من معادلات الربح والخسارة.

وأشهد أن هذا كله حق، غير أنني آثرت أن أقدم نفسي إلى القارئ بما رماني به بعض معارفي وأصدقائي من توصيف ما رأوه هم عيوبا ذاتية، وأحمد الله أنهم توقّفوا عند هذا الحد فلم يضيفوا مزيداً يوجعني، فلا يضير المرء أن يعرفه الناس بصفتيه: ما يُحبّ وما يكره منه. وما أصدق هذا الصديق الأخير فيما وصفني به؛ فلقد أحسستُ منذ مشاركتي في الثورة فكراً ورأياً وعملاً، ثم في الوزارة التي تحمّلت أعباءها سنين ثماني أنني كنت بين معظم رفقائي الثوّار غريباً عنهم نزعةً ومشارب وميولاً برغم اجتماعنا على أهداف سياسية متقاربة. وفي الحق أيضاً أنه لم يكن من طبعي أن أكون محترف سياسة بل كنت فيما نهضت به ذا نزعة ثورية، وبين هذا الطبع وتلك النزعة اختلاف.

ولعل القارئ قد عرفني الآن بعد كل ما عرضت بعض المعرفة، وهى معرفة سترافقه وهو مُبحرٌ فى سطورى وصحفاتى المكتنزة بتجربة عمّرت حتى اليوم نيّفا ونصف قرن إبحاراً سيتجاوز حدود الوطن إلى بلاد أخرى زاخرة بالتفاعلات السياسية، وبمواطن جمال فني وأثري وطبيعي كانت ملاذي خلال عملي ورحلاتي بالخارج، فنفذت بسحرها إلى وجداني حتى بتُّ لا أملك الانسلاخ عنها. وفي ظني أن بعض مَنْ تُشغلهم الشؤون السياسية وحدها سيصرفون النظر عنها قافزين فوق بعض صفحاتها. وشفيعي في إدماجها ضمن هذه السيرة أنني أعتقد أن البعض الآخر سيركن إليها بتمامها كلما أثقلته هموم السياسة فلعله يستروح في ظلالها بما يعينه على العودة إلى الموضوعات السياسية، وجفافها على النفس ثقيل.

وبهذا تكون هذه المذكرات شقّين: واقع لا مسحة للخيال فيه، يتناول الثورة ومشاركتي فيها وجانبًا من حياتي العامة، أعني حياتي الرسمية في مصر والخارج، عسكريًا ودبلوماسيًا ووزيراً وكاتباً دارساً باحثاً وعضواً بالمجلس التنفيذي لمنظمة اليونسكو. أما الشق الثاني فتأملات قد يكون للخيال ونزوات العقل فيها نصيب، فترات عشتُها بعيداً عن السياسة وخواطر عمّا شاهدته في أوروبا. وهذا الخيال الذي أضفته لم يجئ من مجهول، وإنما هو لا شك كان مضمراً في نفسي، وما إن أخذت في الكتابة حتى فاض من قلمي. وما أصدق ميكلانچلو حين قال عن تماثيله إنه لم يُضفْ إلى الحجر من عنده شيئاً، وإن ما يراه الناس بعد نحته إياه كان مستكنًا في جوف الحجر منذ الأزل، وكل ما فعله هو أنه أزاح القناع عن السرّ الدفين.

* * *

الفصل الأول

تجربتي ضابطاً بسلاح الفرسان

«ليس الموت في سبيل المبدأ مما يشُقُّ على النفس، فتلك تضحية واجبة. وما أكثر مَنْ قضوا نَحْبَهم من جميع الشعوب قبلنا في سبيل المبدأ. ولكن الأشقّ حقّاً على النفس أن يعيش المرء مستمسكاً بمبدئه لا يزحزحه عنه مُزَحْزِح».

وليام ثاكري

«تُرى أأفلاطون أم أرسطو هو الذي وضع الشجاعة فى المرتبة الأخيرة من الفضائل؟ لن أعجب بعد اليوم برجل لا يتميّز إلا بالشجاعة وحدها. فعلينا أن نُغضي عن استعراض شجاعتنا مثلما نُغضي عن إعلان عشقنا. وحَرىٌّ بالشجعان أن يُخفوا مآثرهم كما يُخفي الكرماء صدقاتهم ... إنهم يتناسونها أو يعتذرون عنها»

أنطوان ده سانت إكزوپري

«القلعــة»

[١]
شذرات من الأمس البعيد

منذ سنيّ الأولى كان أبي هو مناط حبّي وإعجابي، وكان أشوق ما يصبو إليه أن يراني رجلاً من رجال القانون. من أجل هذا مال بي إلى كلية الحقوق ولم تكن بي رغبةٌ إلى تلك الدراسة، ولم تكن الشهور الستة التي قضيتها بتلك الكلية كفيلة بأن تجذبني إليها، فكم كنت أحمل نفساً توّاقة إلى الأدب والفن. غير أنه لم يكن بعيداً عن ناظري أيضاً ما كان عليه جدّي وأبي، فلقد كان كل منهما رجلاً عسكريًا [١]، لهذا نزعت نفسي منزعيهما، وإذا أنا دون علم من أبي ألتحق بالكلية الحربية وكأن القدر الذي قدّر لي هذا قدّره لكي أشارك في ثورة وطنية. وها أنذا أخطّ ما أخطه الآن لكي أسجل ذكريات تلك الأحداث تباعاً.

وتكاد ذكريات الصِّبا تكون ألصق بالنفوس من غيرها فهي دوماً تراود الإنسان مع سني عمره المختلفة. ولقد كنت في صباي شديد الميل إلى القراءة، رعى فيّ هذا الميل أبي رحمه الله فلقد كان هو الآخر قارئاً، وكان يحب أن ينشأ ابنه على ميوله نفسها. كان يشجّعني على القراءة ويُجزيني عليها كلما رآني حافظاً لما قرأت. وأذكر على سبيل المثال أنه كان شغوفاً بمؤلفات الدكتور طه حسين وخاصة كتاب «على هامش السيرة» وأحَبَّ لي أن أقرأه كما قرأه، فكان يُجزيني عن كل فصل أحفظه من هذا الكتاب جزاءً ماديًا ما كان أعظمه وقعاً في نفسي عندها. ولقد حفزني هذا الجزاء والتشجيع وذاك الميل إلى أن أحذو حَذْوَ أبي في ميوله فأكون صاحب مكتبة على غراره، فأخذت أجمع ما عنَّ لي من كتب كان مصروفي اليومي يتيح لي اقتناءها. وحين أحسّ مني أبي هذه الرغبة أسهم في تزويد مكتبتي الناشئة بالكتب التي تتفق وميولي وسنّي. ولقد كنت دوماً أميَل ما أكون إلى قراءة الأساطير، وإني لأسائل نفسي اليوم كيف خُلق فيّ هذا الميل. ولا أكاد أجد جواباً على هذا الآن إلا ذلك الأثر الذي تركه فيّ كتاب طه حسين «على هامش السيرة» بأجزائه الثلاثة، فلقد غرس فيّ المَيْل إلى الأساطير والتنقيب عن سير العظماء شرقاً وغرباً وما كان لهم من آثار جليلة ومآثر خالدة.

وكان أشدّ ما جذبني من بين تلك السِّير سيرة عمر بن الخطاب، فلقد تمثّل لي عمر وأنا أقرأ

ما كُتب عنه بطلاً عزّ وجوده بين الأبطال على مرّ التاريخ القديم والحديث، رجلاً إن عددنا القدوات فهو على قمّتها، وإن عددنا البطولات فهو شيخها، وإن عددنا السماحة فهو ربّها، وإن ذكرنا الحكمة فهو إمامها، وإن ذكرنا العدل فحدّث ولا حرج. وكم عجبتُ في صباي كيف يُعنى الغرب بأبطاله عناية لا تفريط فيها ولا تقصير، ولا نُعنى نحن العرب بسير أبطالنا فما هي إلا كلمات متناثرة هنا وهناك لا تُغني شيئاً، هذا إذا لم نهدم صروحهم. فعلى هذا جرى السلف وخالفهم الخلَف فإذا هم على غير هذا النهج، وإذا الأسلوب غير الأسلوب، وإذا هم يخصّون أبطالنا بسير مفردة جامعة شاملة فظهرت لهم كتب وكتب. وكم وددت وأنا صبيّ أن يُقدَّر لي أن أكتب حين أشبّ سيرة عمر بالإنجليزية بعد أن أجيد هذه اللغة فيقرؤها مَنْ يقرؤها من أهل تلك اللغة. وكم دار بخلدي ماذا سيكون أمر أولئك الأوروبيين بعد أن يقرءوا سيرة عمر، وماذا سيكون أثرها في نفوسهم، وهل سيحتذون حذو عمر؟ لقد تراءى لي وقتذاك أن لو فعلوا لعادوا جميعاً مسلمين. . . هذا ما كان يجول بخلد الصبي حينذاك، وكم مع الصبا من أمنيات.

وفي تلك الأيام صدرت مجلة أنيقة شائقة تسمّى «مجلتي» كان يتولى تحريرها المرحوم أحمد الصاوي محمد بعد عودته من باريس. وكانت هذه المجلة ميدانًا لأقلام كثيرة من كتّاب ذلك العصر ولا سيما من كانت ثقافتهم غربية. وكانت الموضوعات التي يتناولونها تشدّ رغبات الكثيرين ممن هم في مثل سنّي إلى تعرّف شيء جديد علينا نحن الشرقيين من معارف عامة تتناول الحضارة في شتّى مناحيها من أدب وعلم وفن. كانت هذه المجلة تختلف اختلافًا كبيراً عما يصدر من نظائرها من مجلات عربية شكلاً ومضموناً، وما إن وقع بصر أبي عليها حتى اشترك لي فيها وأضاف أعدادها إلى مقتنياتي. وما أنسى أن هذه المجلة بموضوعاتها تلك المنتقاة عن الحضارة عامة كان لها أثرها العميق في توجيهي وتعريفي بما ينبغي عليّ أن أطالعه من كتب في الأدب والعلم والفن، فكنت أسرع إلى اقتناء كل كتاب يستهويني مما تشير إليه موضوعات هذه المجلة إن وُجد، فإذا أنا أحيا حياة غير تلك التي يحياها زملائي: يافعٌ بين يديه ذلك الجمع الكبير من الكتب المختارة فما أحقّه أن يعكف على قراءتها وينصرف عن ذلك اللهو الشاغل لمن هم في مثل سنّه. وما يغيب عني الآن أني ما عرفت «الشارع» كما عرفه أندادي، وما شاركت فيما شارك فيه أقراني من ألوان اللهو واللعب، باستثناء ممارستي لرياضة السباحة والتنس وركوب الخيل منذ سن مبكّرة. لقد كان الكتاب شُغلي الشاغل، أروح وأغدو متأبّطًا إياه وأكاد لا أنام إلاّ وهو بجانبي.

تلك الحياة الأولى، حياتي وأنا صبيّ لم يعرف غير الكتاب أنيسًا، فهو الذي أغراني بالعزلة والتوحّد لا أصادق إلا القليل، شريطة أن تتفق الميول مع الميول والأهداف مع الأهداف والمُثل مع المُثل. ولا يزال ذلك النهج الذي شببتُ عليه وأنا صغير يلازمني وأنا كبير، فما زلت أؤثر العزلة والتوحّد في مكتبي أقرأ وأستمع وأتأمل، مستمتعًا بنعيم الوَحْدة

الفيّاض. وما من شك في أن هذا النهج الذي اخترته قد أبعدني عن الآخرين إلا أنه أذكى فيّ روح الشغف بالاستبطان والتأمل. وما أظن أن ما كان لي من أثر ضئيل هنا وهناك يتفق وقدراتي إلا كان نتاجًا لهذه الوُجهة وذاك المنحى.

وكانت تجربتي في الانتقال من حياة مدنية إلى حياة عسكرية صارمة تفيض بالمشاق، كانت ولا شك تجربة حافلة بالدروس البنّاءة في تنشئة الشخصية العسكرية من اعتماد على النفس واحترام للقوانين وطاعة للرؤساء ومنافسة شريفة وتعاون وثيق مع الفريق وغرس روح الجماعة والشعور بالانتماء الذي لا يفارق الرجل العسكري مدى حياته، والألفة الصادقة بين الرفاق، ولا غرو فكل منا بحاجة ماسة إلى الآخر كي يبقى أثناء المعركة على قيد الحياة، والتحلّي في سلوكنا وتصرفاتنا «بالقدوة» التي هي الأساس الأول في فن قيادة الرجال. وكان لابد لنا أن نقضي فترة أولى بالكلية الحربية تسمّى «فترة المستجدّين» مدّتها خمسة وأربعون يوماً، وإذا نحن بعد هذه الفترة قد ألفنا تلك الحياة العسكرية ولم نعد نبرم بها بل على العكس فقد أصبحت محبّبة إلينا تجري مجرى الدم في شراييننا.

ولقد كان لنا في كثرة من ضباطنا خير قدوة احتذيناها وأطيب مثل تمثّلناه، حتى أني ما أزال أذكر بتقدير كبير اللواء عمر الطنطاوي رحمه الله الذي تخرّج على يديه جيل بعد جيل أعتقد أن رجالاً منهم مازالوا مشاركين في الحياة العامة متأثرين بما بثّه فيهم من قيم رفيعة وتغليب للنفع العام على النفع الذاتي. ولقد كنا جميعاً ونحن نهاب فيه صرامته وشدّته محبّين له مطيعين لأوامره، إذ كنا نحسّ أن وراء هذه القسوة حرصاً على تنشئتنا تنشئة سويّة صلبة لا تلين. كما لا أنسى اللواء محمد كامل الرحماني قائد السرية التي كنت أنتمي إليها والذي كانت له مثاليته خلقاً وعلماً ونزاهة، وكم كانت له من وقفات بعدُ في الدفاع عن الشرف العسكري والذّود عن القضايا الوطنية في السّلم والحرب على السواء.

وفي أعماقي تحيا دائماً ذكرى البطل الشهيد أحمد عبدالعزيز الذي كان يدرّسنا مادة التاريخ العسكري، فقد كنا نترقّب محاضراته متلهّفين لما كنا نفوز به من خلالها من معلومات شائقة وخلاصاتها المفيدة نصغى إليها مبهورين. وكم كانت له من لمحات في خلايا حديثه تؤجّج فينا العزيمة وتحفزنا على التضحية والفداء. ولقد كنت في فريق الفروسية الذي اختاره للركوب الراقي [فريق الركبدارية كما كان يسمى وقتذاك] قفزاً فوق السدود ومهارة باستخدام السيف والمزراق لإصابة الأهداف. . وقد كان يبدو لنا فى قاعة المحاضرات غيره في ساحة التدريب، فعلى حين كان فى الأولى ليّناً رقيقاً كان في الثانية حازماً شديد الصرامة، فما كان يغفر لمخطئ خطأه فينهال عليه بسياط التأنيب وإن بدت لنا مفرداتها أحيانا نابية [وأعترف بأن نصيبي منها كان ـ كغيري ـ وفيرا]، وهو ما ضقتُ به أول الأمر ثم ما لبثت أن عُدت راضي النفس بعد ما تبينت قيمة صرامته ونفعها لنا. ولقد رأيت فيه دوماً التزاماً بالرأي الذي يدين به فلا يحيد عنه مهما كلّفه ذلك من صعاب وتضحيات حتى بات قدوتى العسكرية التي أتمثّلها. وما ننسى له

أنه كان أول فدائي جسور استقال من الجيش لتكوين «القوة الخفيفة» التي انضمّ إليها آخرون لمواجهة عصابات الصهاينة في فلسطين قبل أن تعلن مصر والدول العربية الحرب الرسمية عليها، ثم استشهاده في سبيل ما دعا إليه. ومن الغريب أن يستشهد هذا الفارس البطل الخالد لسبب قدريّ بحت وكأنه أحد أبطال الميثولوچيا الإغريقية، فهو لم يستشهد في معركة حامية الوطيس، لكنه استشهد برصاصة طائشة انطلقت عفواً من سلاح أحد جنوده التابعين المحبّين المخلصين. وتذكّرني هذه المأساة بما كان وقع لقائد آخر من أعظم قادة الفرسان في الحرب الأهلية الأمريكية وهو ستُونوول چاكسون الذي قضى نحبه أيضاً برصاصة طائشة من أحد جنوده. وفي الحق لم يكن البكباشي أحمد عبدالعزيز قائد فذّا وبطلاً لا يبارى وقدوة جديرة بالاحتذاء فحسب، بل كان إلى جانب هذا معلّماً يبثّ في وجدان تلامذته أسمى المبادىء التي تخلق منهم رجالاً يسيرون على خطاه. وما طاف بخيالنا ونحن نوسّده الثّرى أنّا غيّبناه في باطن الأرض بل كنا نحسّ أننا قد أقمنا نُصباً عالياً سيبقى شامخاً خالدا.

* * *

جاء ترتيبي الخامس بين زملائي المائة والعشرين عند التخرج في الكلية الحربية في أبريل ١٩٣٩، وكان من حق الستة الأوائل أن يُخيّروا في السلاح الذي سينطوون تحت لوائه. وعلى الرغم من شغفي العارم بالانخراط في سلاح الفرسان ـ وكان ذلك من حقي ـ فقد اخترت عندها أن أنضم إلى كتيبة مدافع الماكينة الثانية التي كان موكولاً إليها الدفاع عن مرسى مطروح، وكانت الحرب العالمية الثانية على وشك أن تنشب. ولعل إحساسي بهذا وحماسي وتوقّعي لما سيكون هو الذي جعلني أختار هذا الموقع، وما كان أغرم الشباب بأن يشارك في الدفاع عن الوطن. وكم أسعدني أن يكون اختيار زميلي وصديقي [الفريق أول] محمد أحمد صادق رحمه الله هو عين ما اخترت. وما كادت أقدامنا تطأ تلك المنطقة حتى أخذنا مواقعنا في الخنادق المحيطة بمرسى مطروح التي كانت خط الدفاع الأول عن مصر.

وهناك التقيت بصديق مجاهد نبيل شريف عاش ومات على حب مصر هو الملازم محمد وجيه خليل. هذا الرجل الذي لم تتحرك في نفسه بذرة الحقد أو الحسد قط، إذ كان مولعاً بالشموخ أنّى وُجد محتفياً بالبطولات حيث تكون. ولا يتسع المجال هنا كي أذكر شيئاً كثيراً عن سيرته العطرة، فلقد عرفته كارهاً للاستعمار ثائراً عليه، لا يدّخر وسعاً في سبيل مناهضته. وحسبي دليلاً على ذلك ما كان منه من تصدٍّ لا يكلّ لضباط البعثة العسكرية البريطانية، وما كانت كرامته ولا وطنيته لتسمح له بأن يقبل أي اعتداء على ما يمسّ مصر والمصريين. وكان هو أول من فكّر في عام ١٩٣٩ في تكوين مجموعة من الضباط الذين يدينون بعشق مصر دينونته بها، أسماها «رجال الفداء»، وكنت والأخ محمد أحمد صادق من أوائل من انضموا إليه. وسرعان ما لحقت بنا جملة من الضباط الذين اشتعلت قلوبهم وطنية، وصدر عن هذه المنظمة أولى المنشورات المحرّضة في القوات المسلّحة.

ولقد بقي محمد وجيه خليل على ولائه المتوقّد للوطن منذ أن كنا بحامية مرسى مطروح، وما ألان من شكيمته ولا هوّن من عزيمته ما كان يلقى من ضربات الاستعمار والبوليس السياسي المتوالية، مما خطّ به في صفحات التاريخ خطوطاً بارزة هادية من نور تثير الحماس وتدعو إلى الفداء وإنكار الذات. وكانت هذه المنظمة التي دعا إليها الصديق العزيز الراحل هي من غير شك النواة التي انبثقت منها شتى التنظيمات بعد ذلك.

ويشاء الله أن يلقى محمد وجيه خليل مصرعه ويودّعنا إلى الخلود في معركة من معارك فلسطين المبكرة عام ١٩٤٨. وكان ذلك حين رأى زميلاً له هو كمال بشارة ميخائيل ـ على ما أذكر ـ سقط جريحاً على الأسلاك الشائكة التي تفصل بيننا وبين إحدى المستعمرات الصهيونية وعزّ عليه أن يترك زميله مطّرحاً كذلك، فخفّ إليه بحمّالة مدرّعة على الرغم من أن الأوامر كانت قد صدرت إليه بوصفه أركان حرب الكتيبة بالانسحاب. ولكن شهامته أبت عليه إلا أن يخالف الأمر، وإذا هو ينطلق نحوه في جرأة خارقة ويحمله على كتفه ويضعه فوق الحمّالة المدرّعة، وما كاد يقفز إليها حتى أصيب برصاصات رشاشات العدو فسقط شهيداً. فاضت روحه الطاهرة وهو متشبّث بركن من أركان الحمّالة المدرّعة فأسرع السائق به وبزميله الجريح إلى حيث مواقعنا. وهكذا استشهد وجيه خليل بطلاً كما كان طوال حياته بعد أن أضاء في نفوس الضباط الذين التفّوا من حوله شعلة الوطنية المتأجّجة وروح الفداء.

* * *

وبعد قضائي عاماً بمرسي مطروح نُقلت إلى سلاح الفرسان بالقاهرة حيث انتظمت في سلك المدرعات التي أُغرمت بها وأصبحت شغلي الشاغل وموضوعي الأثير الذي أقرأ عنه في كل ما يقع لي من المجلات والكتب العسكرية الأجنبية. ومما قرأته في هذا المجال كتاب «الحرب الميكانيكية» (٢) للجنرال فولر الذي ظهر مع مستهل الحرب العالمية الثانية مبشّراً بأسلوب الحرب الخاطفة في استخدام الوحدات المدرعة بميادين القتال، موجّهاً الفكر العسكري إلى مناشط الحياة كلها لتوجيهها لخدمة الحرب سواء في المجال العلمي أو الديني أو الفلسفي أو الأخلاقي أو الاقتصادي. ذلك أن غرض المنظّم العسكري هو تحقيق أعظم النتائج من خلال تسخير القوي الآلية وتوفير القوي البشرية، فأقدر الجيوش هي أحدثها وأفضلها عتاداً لا أكثرها رجالاً. ويعطي الكتاب دراسة الهزائم دراسة مستفيضة أهمية كبرى، فالهزيمة أشبه بعصا المعلم تجعل الجيش الخاسر أبعد نظراً وأكثر قدرة على كسب الجولة التالية من جيش أثمله النصر وجعله أقصر نظراً. كما عني المؤلف بدراسة حروب العصور الوسطى باعتبارها أكثر الحروب التي لعبت الدروع فيها دوراً مؤثراً في النصر والهزيمة إلى أن ظهرت الدبابة فأثارت ذعراً وفوضى شكّلا دروعاً إضافية لها وشحذاً لقوة نيرانها، وما أقدر الذعر على نزع سلاح الجيش المذعور. وإذ شدّني ما احتواه هذا الكتاب أحببت أن أنقله إلى العربية لما فيه من

نفع وفائدة، وظهرت ترجمتي له تباعاً بمجلة الجيش على امتداد عامي ١٩٤٢، ١٩٤٣، ثم كان أن نشرته إدارة التدريب الحربي برياسة هيئة أركان حرب الجيش في كتاب جامع أصدرته ووزّعته على ضباط القوات المسلحة كافة. هذا إلى جملة من كتيّبات فنية أخرى عن استخدام المدرعات تكتيكيًا وصيانتها ترجمتُها أو صنّفتُها.

وفي شهر مايو ١٩٤٠ وجدت نفسي أقود فصيلة من ثلاث دبابات وخمسة عشر جنديًا ضمن كتيبة دبابات عُهدت إليها مهمة الدفاع عن مطار أسوان الحربي وحمايته أثناء القتال الدائر في الحبشة والسودان بين الجيشين البريطاني والإيطالي. وكان الجو قائظًا لا يكاد المرء يمسّ سطح الدبابة حتى تلتهب كفّه، وكان عزاؤنا الوحيد فيما يمنحه لنا القائد من فترة راحة نقفز خلالها إلى مياه النيل نبترد فيه من ضربات الحر والشمس اللافحة. وهناك في أسوان مارست للمرة الأولى قيادة جنود المدرّعات بعيداً عن معسكرات القاهرة التي كنّا لا نلتقي فيها جنودنا إلا في الصباح ونغادرهم عصراً، فإذا حياتنا ضباطا وجنودا تصبح متشابكة ليل نهار، وأدركت عندها أن القيادة فنٌ يجاوز به القائد حدود علم الإدارة وقواعده المألوفة، فقيادة الرجال لا تقتصر على تدريب الجنود على المهارة في استخدام أسلحتهم ضد العدو فحسب بل هي تمتد أيضاً إلى تقصّي أحوالهم والمساهمة في حلّ مشاكلهم الخاصة والعامة والعناية بهم من الوجهة الصحية والاجتماعية. وأحسستُ بوجوب تشجيعهم على ألاّ يتردّدوا في اللجوء إليّ لبثّ شجونهم وطرح متاعبهم، لا أبخل على أحد منهم بالنصح والمساعدة ما أمكنني حتى باتت فصيلتي تشعر أنها أسرة واحدة متساندة يقودها أب رحيم وقائد صارم، وحتى فازت بين بقية فصائل الكتيبة بقصب السبق في مباريات الرماية بنيران المدرّعات والتكتيكات الفرعية والانضباط العسكري. اكتشفتُ كم يصل هذا الأسلوب بين القائد ورجاله فيطيعونه لا عن خوف ورهبة بل عن اقتناع وتقدير وإحساس لا يتزعزع بأبوّتي لهم رغم أن سنّي وقتذاك كانت تقارب سنّهم. كنت أحيانًا أخطّ بيدي الرسائل إلى ذويهم التي يمليها عليّ مَنْ لا يكتب، ولكنه يحذق استخدام مدفع دبابته وصيانتها. وإذا طرأ لأحدهم حادث في أسرته في غير موعد إجازته الشهرية آثرته على غيره، وكان الجميع يتقبّل مثل هذا التصرّف برجولة وتفهّم وإدراك. وكنت إذا قصدت القاهرة في إجازتي عدت إليهم حاملاً صندوقاً من «الجاتوه» يسعدهم فيردّون لي هذه المجاملة بإشراكي معهم في تناول ما يجلبونه معهم من قراهم من فطير مشلتت وإوز محمّر أحياناً فأتقبل ذلك في امتنان وودّ.

ومع نهاية عام ١٩٤٠ تشكّلت قوة خفيفة من الدبابات ومركبات الاستطلاع بقيادة الأمير إسماعيل داود كنت من بين ضباطها، وعُهد إلى تلك القوة مهمة تأمين جانب القوات البريطانية بقيادة الجنرال أوكونور أثناء هجومها على قوات المحور الإيطالية المتمركزة حول منطقة سيدى براني في الصحراء الغربية خلال الحرب العالمية الثانية.

وأذكر أن المرحوم الصاغ [الرائد] محمد عثمان شديد قد أسند إليّ قيادة سريّتيْ دبابات والتحرُّك بهما خلال ليلة ٨/٧ ديسمبر من منطقة تجمّع القوة الخفيفة بالقصّابة الواقعة إلى الجنوب الشرقي من مرسي مطروح إلى بير عنبة جنوبي سيدى براني لحماية ميسرة الفرقة السابعة المدرّعة البريطانية المكلّفة بتطويق الجناح الأيمن للخط الدفاعي الإيطالي. وبعد أن رفعتُ درجة الاستعداد القتالي بالسريّتين للاشتباك في العمليات الحربية انطلقت بهما ليلاً عبر الصحراء وفقاً للأوامر الصادرة إليّ بالتوقُّف خلال النهار مجتازا مسافة مائة وخمسين كيلو متراً حتى بلغت المنطقة المحددة لي فجر التاسع من ديسمبر، حيث بدأت قوة الصحراء الغربية البريطانية هجومها على الخط الدفاعي الإيطالي لمنطقة سيدي براني الذي ما لبث أن انهار تماماً بعد تدهور الروح المعنوية بين الإيطاليين من أثر المفاجأة. ولم يكد يحلّ يوم ١٦ ديسمبر حتى كانت الأراضي المصرية قد خلت تماماً من القوات الإيطالية التى لم تبد من المقاومة إلاّ أقلّها. وعلي الرغم من أن الفرصة لم تتح لوحدتي الاشتباك مع العدو لأن فلوله قد لاذت مسرعة بالفرار إلاّ أني فوجئت بضابط الاتصال بين القوات البريطانية والقوة الخفيفة المصرية يظهر بيننا، ليشكرني وضباطي وجنودي على حسن تنفيذنا للأوامر الصادرة إلينا والوصول إلى منطقة التجمّع في الموعد المضروب. وقد جرت العادة في الجيش وقتذاك على أن تُنصب للضباط خيمة ينامون بها ويتناولون طعامهم، غير أني أشرتُ على زملائي الضباط ـ وأنا في طليعتهم ـ أن نرقد مثل جنودنا تحت دباباتنا ملتحفين بأغطية المدرعات المشمّع درءاً للمطر، وأن نتناول تعيينات القتال الجافة [البولبيف والبقسماط] نفسها التي يتناولها جنودنا حتى نكون قدوة لهم، ونضرب لهم المثل على أننا سواسية في تحمُّل المشاق والعناء. وكان لذلك أثره الإيجابي المباشر على الجنود فإذا هم مثال للانضباط العسكري في الميدان والحماس والرغبة العارمة في الاشتباك مع العدو. وبعد انتهاء القوة الخفيفة من مهمتها تلك عادت أدراجها إلى القاهرة. وما لبثت وحدات سلاح الفرسان أن اتخذت مواقعها على امتداد قناة السويس لحمايتها من الألغام التي كانت تلقيها الطائرات الألمانية وقتذاك. وبعدها عُيّنت مدرساً بمدرسة المدرعات فزدات مطالعاتي في آفاق العلوم العسكرية وأخذت أضيف إليها بعض كتب الأدب والتاريخ والسير الذاتية وغيرها مشدود الفكر إلى مجالات الثقافة العامة.

وخلال تلك السنين نشطت التنظيمات السرية في القوات المسلحة حتي بات لكل سلاح تنظيمه الخاص، وكانت طبيعتها الوطنية تُملي عليها جميعاً التعاطف مع غيرها من التنظيمات المشابهة، فشاعت منشورات مختلفة تُصدرها تلك التنظيمات منها ما هو صادق ومنها ما كان مدسوساً لتشتيت الكلمة. وكان من ديدن هذه التنظيمات المختلفة في الجيش أن تجمع ما تستطيع جمعه من الضباط في اشتراكات شهرية ثابتة لتعين بها أسر الضباط المعتقلين أو الذين بطشت بهم السلطة. وحين انتقلت إلى سلاح الفرسان وكنت منضماً من قبل كما قدمت إلى

تنظيم «رجال الفداء» التقيت بالزميل الضابط أحمد حافظ مظهر [الفنان المعروف] وكان هو الآخر منخرطاً في تنظيم سريّ وسرعان ما اتصل ما بيني وبينه. وذات مرة في عام ١٩٤٢ حين كنا نخدم علي امتداد القناة بالقرب من بورسعيد اتصل به الفريق عزيز المصري ليدبّر له خطة للهرب من مصر، فكاشفني أحمد مظهر بما انتواه عزيز المصري وأخذنا نفكر معاً في الوسيلة التي نستطيع بها أن نمهّد السبيل لهروبه فاستأجرنا قاربًا وأخذنا في الخروج يوماً بعد آخر إلى عرض البحر محاولين التعرف على مواقع الألغام البريطانية المغمورة تحت سطح مياه الميناء حتى لا نعرّض حياة عزيز المصري للخطر إذا ما حاول تنفيذ خطته. وبعد أن فرغنا من إعداد خريطة بما خيّل إلينا معه أنها مواقع الألغام عقدنا اتفاقاً مع صاحب «النش» لكي يحمله إلى أقرب غواصة ألمانية! وكم نستغرق في السخرية من أنفسنا ـ أحمد مظهر وأنا ـ كلما تذاكرنا تلك الفترة التي غمرنا فيها الحماس الوطني وكدنا نودي بحياة عزيز المصري ونحن نظن أننا منقذوه. ثم إننا لنذهل اليوم لأن لغماً لم ينسفنا معاً في إحدى تلك الجولات الساذجة، كما زادت سخريتنا من أنفسنا حين عرفنا أننا ونحن نجابه الموت كل ليلة كان عزيز المصري قد عدل عن هذه الخطة وأخذ يعدّ العدّة لاستقلال طائرة من السلاح الجوي ما لبثت أن سقطت بمجرد إقلاعها.

وكان من بين من ربطت بيني وبينهم مودة وثيقة من ضباط سلاح الفرسان الصديق خالد محيي الدين الذي أنست فيه وحدة المشرب والشغف بالمعرفة، هذا إلى ما كان يتمتع به من سجايا كريمة ونزاهة في الخلق والتزام بالحق وصدق في التعامل وتفان في الإخلاص لما يعتقد، وما كان يتحلّى به من سماحة في الطباع وإقبال على الحياة تصحبه بشاشة تكاد لا تفارقه. وكنا لا نفترق في أوقات الفراغ، أبادله الكتب ويبادلني إياها، وأناقشه الرأي في القضايا الوطنية وما يحيط بنا من أحداث. وكان أملنا الذي ربط بيننا هو السعي إلى تطهير الجيش أولاً ثم خلاص الوطن من الاستعمار ومن الظلم والطغيان راجين أن ينعم الوطن بحياة جديدة تستقر فيها الحال أمْناً ويسود فيها الرخاء.

وفي فبراير ١٩٤٦ ثارت ثائرة مصر وهبّت الأمة هبّة واحدة تطالب بجلاء القوات البريطانية، فما كان من قوات الاحتلال إلا أن أطلقت النيران من ثكناتها بقصر النيل ـ حيث كانت تستقرّ ـ على المتظاهرين الذين ازدحم بهم ميدان الإسماعيلية [التحرير الآن]، فراح ضحية هذا العدوان كثيرون لا يحصون عدداً، وغضبت مصر لهذا غضبة عامة عارمة شملت المدن جميعاً، وكان أن تشكّلت لجنة وطنية من الطلبة والعمال لجمع الصفوف ولمّ الشمل وتوحيد النضال. وفزع إسماعيل صدقي باشا رئيس الوزراء آنذاك، وأمر بإرسال قوات من الجيش إلى المناطق الثائرة لإخماد الحركة الوطنية. وصدرت الأوامر فإذا بي ضمن قوة أرسلت إلى المنصورة، وكنت قد تعاهدت مع زملائي عن الامتناع عن التصدّي لأفراد الشعب

الثائرين، وتحايلنا على ذلك بأن منعنا الذخيرة الحية عن الجنود حتى لا يتورط أحد منهم في إطلاق النار. وكان رجال الشرطة في المنصورة يشاركون قوات الجيش التي نزلت لكبح جماح الثورة. وكان أن تورّط جندي من الشرطة فأطلق الرصاص على المتظاهرين فأردى واحداً منهم، فهاج أهالي المنصورة هياجًا شديداً، الأمر الذي أصاب مدير الدقهلية بالارتباك فالتجأ إلى وحدة الفرسان يطلب منها العون حين عجز رجال الشرطة عن التصدّي. ولما كنا نؤمن أن من الخطأ الاشتراك في هذا العمل المعادي للجماهير فقد راوغناه متعلّلين بحاجتنا إلى أمر كتابي بإطلاق النار، ونحن نعلم استحالة ذلك.

[٢]
صلتي تتوثق مع عبد الناصر وعامر

وفي صيف عام ١٩٤٥ تقدمت للامتحان الذي كان يُعقد سنويًا للالتحاق بكلية أركان الحرب، وكنت قد أعددتُ لهذا الامتحان العُدّة على مدى العامين السابقين، وشاء الله لي أن أكون بين الناجحين، وكانت الدراسة في تلك الكلية وقتذاك تستغرق عامين.

وكلية أركان الحرب [كلية القيادة والأركان حالياً] لمن لا يعرف من القراء المدنيين هي بمثابة معهد للدراسات العليا ينهض ببصيرة الضباط فوق مستوى قدرة قيادة «الكتيبة» ويمنحهم الفرصة لاستيعاب رؤية أوسع في مجال الحروب، حيث يجري التعاون والعمل كفريق بين ضباط المشاة والفرسان [المدرعات] والمدفعية والطيران والبحرية والإشارة والمهندسين والإمداد بحيث يصبح خريجوها مؤهّلين لتحريك مستوى تشكيل «الفرقة» التي تضم ما بين إثني عشر ألف محارب وخمسة عشر ألف محارب وإعاشتهم ميدانيًا، وقبل كل شيء قيادتهم خلال المعارك. وكان من الطبيعي ألاّ يُقبل بتلك الكلية سوى مَنْ اجتاز امتحان القبول بها، غير أنه تصادف أن أيًا من المتقدمين إلى امتحانها حتى الدورة الثامنة قد نجح مما حدا بالكلية إلى قبول أفضل الراسبين من بينهم. غير أنه اعتباراً من الدورة التاسعة التي التحقتُ بها في عام ١٩٤٥ عدلت رئاسة هيئة أركان حرب الجيش عن هذا الأسلوب بحيث لم يعد يُقبل بالكلية غير الناجحين فحسب. وكان يدير الكلية لفيف من الضباط الإنجليز الوافدين من كلية أركان حرب البريطانية بكمبرلي في إنجلترا يعاونهم نفر من صفوة الضباط المصريين المؤهلين في البعثات والدراسات الخارجية، ومن هنا كانت الدراسة في الكلية وكذا امتحان القبول بها باللغة الإنجليزية. ولم يكن مسموحا للضباط التقدم إلى هذه المسابقة إلاّ بترشيحات القادة المباشرين لهم ومديري الأسلحة وإلاّ بعد اجتيازهم فرق قادة الكتائب بجدارة وامتياز. وكانت المواد الأساسية للامتحان إلى جوار العلوم العسكرية والاستراتيجية والتكتيك العام والخاص والشؤون الإدارية مواد أخرى أهمّها مادة الشرق الأوسط والتاريخ العسكري والجغرافيا السياسية واللغة الإنجليزية. أما منهج الدراسة فيشمل كيفية استخدام الأسلحة المختلفة في المعارك الهجومية والدفاعية والانسحاب، وذلك بعد توحُّد جميع

الدارسين في استيعاب معارك الأسلحة المشتركة البرية والجوية والبحرية على مستوى تشكيل «اللواء» المشاة والميكانيكي والمدرّع، ثم على مستوى تشكيل «الفرقة» في المعركة الهجومية فوق جميع أنواع الأراضي، وكذلك وسائل الدفاع الجوي والحرب الميكانيكية والشؤون الإدارية. هذا إلى المشروعات التكتيكية النظرية والمشروعات التكتيكية بالنيران ومشروعات هيئات القيادة على مستوى اللواء والفرقة، وتعليم أساليب القيادة وإدارة المناورات والمؤتمرات. وفي النهاية يكون على الدارس تقديم بحث ختامي يجازى عليه بعد تقييمه علاوة علي نتائج الامتحانات الدورية حيث تنتهي الدراسة عند هذا الحد.

وفي هذه الكلية ربطت بيني وبين جمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر صلات توثّقت بعدُ فغدت صداقة حميمة يجمعنا شعور وطني واحد مشترك، وكان من بين أفراد هذه الدفعة بكلية أركان الحرب أيضاً الزميلان زكريا محيي الدين وصلاح سالم. وكانت الدراسة فرصة نادرة لتبادل الرأي في مختلف الأمور، ولم يكن مَعْدًى من أن تغدو الأحوال السياسية المضطربة في تلك الظروف التي كانت تمرّ فيها البلاد والثورات الشعبية المكتومة والاضطهاد والعسف هي محور الحديث الشائع بيننا والذي تجري به ألسنتنا. وكنا نشعر في هذا الوقت والجيش في ظل قيادة ليس لها من ثقتنا نصيب أنه لزام علينا أن تتناول أحاديثنا ما عليه الحال العامة. وكنا نحن الضباط نجد أنفسنا أولى الناس بالحديث عن هذا، فكم كنا نشعر أن الشعب الساخط يرانا شركاء فيما تضطرم به البلاد من فساد، وأننا حماة هذا الفساد، ومعنى هذا أن الشعب كان يرانا العقبة الكأداء في سبيل تحقيق ما يطمح إليه، وما من شك في أن ذلك كان يجرح كبرياءنا ونحن من الشعب وإليه. ولقد قوّى ما بيننا من أواصر روح الأخوة النقية التي حركت منا الضمائر وحفزت فينا الإرادات ووحّدت الآراء لكي نقوم بعمل لردّ الأمور إلى نصابها. فعندما تربط بيننا وبين أخلائنا غاية سامية مشتركة وهدف نبيل واحد لا صلة له بمآربنا الشخصية، عندها يملك المرء حقًا زمام الحياة، فليست المحبة التي تجمع بين قلوب الرجال أن يتشوّف بعضنا إلي البعض الآخر فحسب، بل أن نتشوف جميعاً إلي غرض سام واحد مشترك. ولن تكون ثمة صحبة حقيقية جامعة إلا إذا توافرت فيها الوحدة بين الرِّفاق للاندفاع نحو هدفهم بعنفوان طموح واحد. ألا ما أجلّ المواقف المشتركة التي تجعل من الفرد جزءا لا يتجزأ من فريق تحكم تصرفاته جميعا فلسفة التعاون الجماعية.

وكان مما نأخذه على بعض قادتنا ما يجعلنا نخجل حتى من ارتدائنا للزيّ العسكري، والشعب ناقم على الحكومة، ثم هو ناقم على الجيش الذي يقف من وراء الحكومة يساندها، فكان الجيش في نظر الشعب أشبه بالعصا التي يلوّح بها الملك كلما أراد أن يحقق مأرباً شخصيًا أو سياسيًا. وفي ظل هذه الحيرة التي غشيتنا ونحن نبحث عن السُّبل التي نخرج بها من هذا المأزق، وكنا من الشباب المتطلّع إلى وسيلة نلجأ إليها لتحقيق أهدافنا، رأينا الاتصال

بجماعة الإخوان المسلمين لما كنا نتوسمّه فيها من تجرّد في الدعوة. وكان قد سبقنا إلى تلك الجماعة أخ وطني فاضل من الضباط هو المرحوم عبدالمنعم عبدالرؤوف، فاتصل به جمال عبدالناصر بوصفه المتكلم باسمنا ليستوضح منه على أي أساس سوف يكون انضمام الضباط للإخوان المسلمين. ومنذ البداية كانت ثمة قضية أساسية يدور حولها الخلاف، فعلى حين رأى عبدالمنعم عبدالرؤوف أن انضمام الضباط يجب أن يكون اندماجاً دون قيد أو شرط، كنا نرى أنه يجب أن يكون لمن ينضمون من بيننا كيانهم المستقل في ظل الجماعة. وكان أن استجابت جماعة الإخوان في نهاية الأمر لمطلبنا، فكان للضباط استقلالهم، وتكوّنت منهم خلايا شؤونها بيد لجنة منهم مختارة من جمال عبدالناصر وعبدالمنعم عبدالرؤوف وخالد محيي الدين وكمال الدين حسين وصلاح خليفة وجملة غيرهم فضلاً عن الضابط المتقاعد محمود لبيب الذي كان همزة الوصل بين المرشد العام ـ وهو اللقب الذي أضفاه على نفسه المرحوم الشيخ حسن البنا ـ واللجنة المختارة والخلايا. وكان هذا الضابط الكريم ذا ماض غير مشوب، هذا إلى ما كان يتميّز به من أخلاق سمحة وتواضع محبّب مما جعلنا نُجمع على إجلاله واحترامه. وكانت خليّتي تجمعني بجمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر وخالد محيي الدين وحسن إبراهيم وغيرهم، وكانت لنا اجتماعات أسبوعية نتداول فيها الأمر، كما كنا حريصين مع ذلك على الاختلاف إلى دار الجماعة بالحلمية كل ثلاثاء للاستماع إلى خطبة المرشد العام الذي كان يزيدنا حماساً إلى حماس، كما كنا نتردّد عليه أحيانًا يحدّثنا ونحدّثه ونتبادل معه الرأي. ولقد نُظمّت خلايانا تنظيماً لوحظت فيه السِّرية التامة، حتى ما يكاد ضابط في خلية ما يعرف غيره من الضباط في الخلايا الأخرى اللهم إلا عن حدس وتخمين. وما من شك في أن انتظام الضباط في الخلايا المستقلة بجماعة الإخوان المسلمين كان البوتقة التي صهرت عدداً يُعتد به من الضباط الأحرار فيما بعد.

وكم كان ينتابني في تلك الحقبة من الحياة الشك في كل ما حولي، شأني في هذا شأن مَنْ كانوا في مثل سنّي، فتلك ضربة لازب على كل شاب يُعمل فكره ويتأمل في الوجود من حوله بعقله، وهو ما لم يَسْلَمْ منه أحد. وكم رجعتُ إلى ما بين يدي من مؤلفات تتفق وسنّي، تجلو لي ما يساورني من شكوك وتكشف عن ذهني تلك البلبلة والحيرة التي ما أظن أني خلصت منها ساعة من ساعات نهاري ولا لحظة من لحظات ليلي؛ أَغْنَى مرة بما كُتب ثم أعود أشك فيما قرأت وإذا أنا بين يدي مسؤول على علم أستفسره وأستجليه، يشفيني الجواب مرة ولا أقنع به مرة أخرى. ولعلّني كنت مؤتسياً بمقولة الإمام الغزالي: «مَنْ لم يشكّ لم ينظر، ومَنْ لم ينظر لم يُبصر، ومَنْ لم يُبصر بقي في متاهات العمَى والضلال». وما أظنني قد فاتني الإلمام بالعقائد جملة، سواء أكانت سماوية أم غير سماوية، مُنعماً البحث مستقصياً مقارناً بين ما جاء هنا وما جاء هناك. وهذا هو الطريق إلى الإيمان ما أظن مؤمناً إلا اجتازه

ووقع فيما وقعت فيه من حيرة. وإذا أنا آخر الأمر بعد أن شببتُ شيئاً واتسعت أمامي الرؤية واتصلت قراءاتي كما تعدّدت لقاءاتي بمن هم علي حظ كبير من أمور الدين وشؤونه تُزايلني ظُلمة الشك ويثبت لي نور اليقين فيقرّ لي إيماني. ثم مضيت أستقصي ما كُتب عن موضوع الإيمان سواء في العربية أو الإنجليزية، إلي أن وقعت على كتاب لعالم من علماء النفس يدعى هنري لنك هو «العودة إلى الإيمان» (٣) اعترف فيه أنه ظل زهاء ربع قرن يستقبل مرضاه الذين كانوا يتصوّرون فيه إلهاً قادراً على أن يوفّر لهم سبل السعادة، فكانت رغبته في تحقيق أمنيات مرضاه سبيلاً إلى إيمانه بإله ذي قدرة تُزري بقدرته، وأخذ يستشفّ أدواء المتردّدين عليه بحسّه أكثر مما يتلمّسها بمنطقه، مؤمنًا بعجز العقل عن إدارك كُنه كثرة من الأمور العصيّة على الفهم. وقد عرف من استقرائه لكتب التاريخ أن الإنسان جُبل منذ نشأته الأولى على الإيمان بعقيدة ما، فحتى الإيمان بالخرافات خير من نكران كل شيء وتقديس العقل ثم الإزراء بالديانات، كما أدرك عقم النظريات شبه العلمية والعقائد الوضعيّة التي ما إن تقوم اليوم إلا ويلحقها التغيير في الغد، في حين أن الاعتقاد بوجود إله هو المعتقد الحق الدائم الذي لا تدانيه معتقدات أخري، وإذا ما خلا قلب من إيمان كان عُرضة لأن تتنازعه نزعات شتّى يتخبّط فيها دون أن يصل إلى هداية. وإذ قد ارتاحت نفسي إلى هذا الكتاب وما جاء فيه من دعوة إلى ضرورة الإيمان مبنيّة على أسس سويّة، نهضتُ إلى ترجمته حتى أُسهم بدوري في تبديد الشكوك التي قد تساور عقول البعض، فظهر مطبوعاً بالعربية للمرة الأولى في عام ١٩٤٨، ثم طُبع ثانية عام ١٩٥٩ وثالثة في عام ١٩٦٤ ورابعة فى ١٩٩٦.

ولم يفتني كذلك أن أقرأ بعض ما جاء عن المذاهب الفلسفية والجمالية؛ وكان أكثر ما شدّني إليه وبهرني من هذه المذاهب مذهب «الشيبومي» الياباني [أو رهافة الحسّ الخارقة]، وهي كلمة يابانية يوصف بها كل ما هو من الجمال رقيق نافذ الأثر غير صارخ ولا يحيط بكُنْهه وصف. فهو ما بلغ الذّروة من كمال ونقاء ولا ينفذ إلى أعماقه إلا مَن مَلَكَ حسّاً مرهفاً وذوقاً شفّافاً، ويعمّ كل ما كان ذا صلة بالسلوكيات والفنون. هو في عمومه الإحاطة بالشيء فهماً وإدراكاً لا علماً فحسب، كما هو الصمت المعبّر والتواضع الصادق والإيَجاز المبين. وفنّا هو التأنق في بساطة، وفلسفةً هو الإخلاد إلى التأمل إيجاباً لا سلباً والإيمان بما كان في غير خشية مما سيكون. وإنسانيةً هو سلطة دون عنف. وعلى حين أن الجمال الفاضح ينجذب إليه عامة الناس، فالشيبومي لا يستهويه إلاّ الجمال الخفيّ الذي لا يلقي بالاً لما هو برّاق أخّاذ. ولقد كان لهذا المذهب بما تضمّن وحوى أثره العميق في نفسي لم يفارقني حتى اليوم.

* * *

وبقينا نحن معشر الضباط في خلايانا المختلفة موصولين بجماعة الإخوان المسلمين ننشر الدعوة إلى الإصلاح إلى أن قامت حرب فلسطين الأولى عام ١٩٤٨، فحالت أحوال القتال

بيننا وبين سيرتنا الأولى مع التنظيم، إذ كان كل واحد منا قد أصبحت له تبعات ومسؤوليات في ساحة القتال، ثم ما كان من تشتّت لا يستقر فيه أحد في مكان بالميدان، فندر اللقاء بيننا إلا أثناء فترات الهدنة. ولقد أملت علينا تلك الحرب القاسية أنه لا بد من تغيير شامل، بعد ما لمسناه من قصور في الإعداد لها جرّ إلى ما يشبه الهزيمة، فعقدنا العزم على أن نعدّ العدة لذلك التغيير، ومن هنا كانت نشأة تنظيم الضباط الأحرار.

وكان تورط الإخوان المسلمين في أمور غامضة كالاغتيالات وأعمال العنف وما يجري مجراها قد نفّر خلايا الضباط منهم ودفعهم إلى اكتشاف حاجتهم إلى تنظيم شامل لا يتقيّد بمعتقد مذهبي، بل تنظيم يضم تحت لوائه مواطني مصر، على أي عقيدة كانوا وعلى أي مذهب سياسي عاشوا طالما أن هدفهم هو مصر الوطن الأم. ومن هنا دبّ الخلاف بيننا نحن معشر الضباط وبين المرحوم عبدالمنعم عبدالرؤوف الذي خلف محمود لبيب بعد وفاته، وكان من رأيه أن التنظيم لا يتسع إلا لمن يدين بالإسلام وحده بل وبالتّشدد فيه، فضلاً عن أنه كان يرى على العكس مما كنا نرى أن خلايا الضباط يجب أن تكون تابعة التبعية كلها لسلطان الإخوان المسلمين. فكان هذا باعثاً إلى نشأة تنظيم الضباط الذي ضم الأحرار منهم للسعي وراء تطهير البلاد من كل عبث والوصول بها إلى تحقيق ما يريدون من خير ونفع لمصر، عن طريق جمع كل القوى الوطنية المؤمنة باستقلال مصر وطرد الاستعمار في جبهة موحّدة.

وكان مما يجيش في صدور الضباط عامة عند بدء النزاع في فلسطين أن يتركوا الجيش إلى التطوّع في صفوف الفدائيين ـ بقيادة البطل أحمد عبدالعزيز ـ الذين يقاتلون العصابات الصهيونية وهو ما استقر عليه رأي زمرتنا. ولكن الأمور لم تمض هكذا، فإذا الحكومة المصرية تعلن الحرب على الصهاينة، وبهذا أفسحت السبيل أمام من كانوا يريدون منا الانضمام إلى الفدائيين ليجدوا مجالاً أوسع للتضحية.

* * *

[٣]
أرض فلسطين الذبيحة

«إن اليهود وإن أقيمت لهم دولة لا يزالون في الذلّة لأنهم لا يقومون بأنفسهم ولكن بدعمٍ من الأقوياء».

كتاب النبذة للشيخ أبي النصر الطرازي

في عام ١٩٤٢ خلال الحرب العالمية الثانية كنت مبعوثاً إلى فلسطين في دورة تدريب راقية على الأسلحة الحديثة في إحدى مدارس الجيش البريطاني قرب دير سنيد. وهناك لمست ما كانت تصنعه حكومة الانتداب البريطاني من تمكين للصهاينة في البلاد وتنظيم لهجرتهم إليها. ولكي تكفل لهم جوّاً آمناً أمعنت الحكومة في تجريد الفلسطينيين من أسحلتهم حتى المدَى والخناجر، كما أغمضتْ العين عما يُهرَّب إلى العصابات الصهيونية من سلاح، بل وَساهمت ـ تمهيداً للمعركة المقبلة ـ في تدريب ضباطهم على القتال والنسف والتدمير، كما مضت تعينهم على الاستيلاء على أراضي فلسطين وإجبار الأهالي على التنازل عنها. وهنا أحب أن أزيح الستار عن شائعة روّج لها المغرضون ألصقت ظُلماً بالفلسطينيين وهي التنازل عن أرضهم اختياراً، فلقد قيل إنهم باعوا ما يملكون من أرض في فلسطين للصهاينة للإنفاق على ملذّاتهم وشهواتهم، والحقيقة إنهم اضطروا إلى التنازل عن تراب أرضهم تحت ضغط حكومة الانتداب حين جعلت هذه الأراضي أرض بناء، ورفعت بذلك ما يُحصَّل عليها من ضرائب لم يقو الأهالي على أدائها فنزلوا عن أرضهم صاغرين للحكومة التي نزلت هي الأخرى عنها للغاصبين إما هبات وإما بأسعار رمزية. والغريب أنه حتى صدور قرار التقسيم كان اليهود لا يمتلكون أكثر من ست في المائة من مجموع أرض فلسطين.

وإمعاناً في تدبير المؤامرة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية حالت بريطانيا بين الجيوش العربية وبين الدخول إلى فلسطين قبل أن تجلو عنها القوات البريطانية الجلاء الأخير، على حين أنهم أباحوا للصهاينة أن يتوغّلوا في البلدان العربية الفلسطينية كيف شاؤوا بلداً بعد بلد. وليزيدوا الأمر تعقيداً أباحوا من ناحية أخرى للعرب أن يدخلوا فلسطين بعد جلائهم عنها مزوّدين بعض الدول العربية بالأسلحة ليثيروها حرباً مستعرّة بين الصهاينة والعرب، ويكون لهم من

ورائها مغنم يبغونه، الأمر الذي جعل العرب يتوهّمون أن الإنجليز يساندونهم. ولم تغادر قوات الاحتلال فلسطين إلا بعد أن اطمأنت الاطمئنان كله إلى رسوخ أقدام العصابات الصهيونية في الأرض المغتصبة، وبعد أن نالت من الصهاينة أنفسهم اعتداءات متكررة لم تستطع قمعها، هذا إلى ما كان من عجزها ـ كما تزعم ـ عن فض الاشتباكات التي طالما وقعت بين العرب والدخلاء. فلقد كان للصهاينة اعتداءات لا يقرّها نظام ولا ترضاها حضارة، منها ذلك الاعتداء على قرية دير ياسين بالقرب من القدس الذي أتت فيه عصابة إرجون زفاي ليومي بقيادة الإرهابي مناحم بيجين على القرية جمعاء فلم يتركوا امرأة ولا رجلاً ولا شيخاً ولا رضيعاً إلا ذبحوه وخلّفوا القرية محتشدة بجثث القتلى. ومثل ما فعلوه في دير ياسين فعلوا مثله في كفر قاسم وفي يافا ثم في الحي العربي من حيفا وغيرها. وفي ٢٥ أبريل ١٩٤٨ هبّت الدول العربية واعتزمت إرسال قواتها النظامية إلى فلسطين «لتأديب العصابات الصهيونية وإنقاذ العرب من العدوان الغادر بمجرد انتهاء الانتداب البريطاني في ١٥ مايو ١٩٤٨».

ومن المناسب في هذا المقام أن أكشف عن الحال التي كان عليها الجيش المصري حينذاك، فلقد كان همّ الدولة الأول رعاية الأمن داخل البلاد فلم تكل إليه مهمة غيرها، وقد حال هذا بغير شك دون أن يكون الجيش على أهبة الاستعداد لخوض معركة حربية. لذلك أخذت القيادة المصرية تنظر فيما بين يديها وفيما سيواجهها في فلسطين وما يجب عليها عمله. ولكنها لم تستطع أن تعدّ للمعركة المقبلة في فلسطين غير «مجموعة لواء مشاة» تعاونها بعض الوحدات المدرّعة، لأن سائر القوات الأخرى من الجيش كان منوطاً بها حفظ الأمن الداخلي وحراسة القاعدة وخطوط المواصلات في أنحاء البلاد. وكانت الذخيرة المتوافرة من القلة بحيث تحدّ من سير العمليات إلاّ إذا فُتح باب الاستيراد على مصراعيه وإلاّ إذا قرّرت الحكومة ضرورة الحصول عليها بأية وسيلة ومن أية دولة. وقد قُدِّر للذخيرة التي كانت بين يدي الجيش حينذاك أنها تكفي للقتال خمسة عشر يوماً للمدافع وشهراً للبنادق والرشاشات، وكان نحو ستين في المائة من مركبات الجيش غير صالحة ولا تفي بمطالب مجموعة اللواء. وعلى الرغم من أن «التدريب الانفرادي» للجيش ـ أعني تدريب الفرد على القتال ـ كان مرضياً فلقد كان «التدريب المشترك» ـ أعني تدريب الوحدات والأسلحة المختلفة على المشاركة سويًا في القتال ـ غير ذي جدوى لأن وحدات الجيش لم تكن قد شاركت قبلُ في مناورات على مستوى مجموعة لواء. وكانت القوات الجوية على حال لم يسمح لها بأكثر من معاونة مجموعة اللواء المقترحة للقيام بأعمال الاستطلاع ومهاجمة الأغراض الأرضية الحيوية، على حين أن القوات البحرية كانت ما تزال في بدء نشأتها.

ولقد أنيط بالقوات المصرية النظامية أن تحرر القطاع الجنوبي الغربي من فلسطين الممتد من رفح والعوجة إلى غزة وبيرسبع على أن تتعاون بعد ذلك مع القوات العربية النظامية الأخرى

في الاستيلاء على تل أبيب. وكان المقدّر أن خطوط مواصلاتنا ستمتد لمسافات كبيرة مما كان سيجعلها هدفاً سهلاً لإغارات العصابات الصهيونية، وهو ما كان يقتضي إعداد وحدات نظامية من الجيش ينضم إليها نفرٌ من الأهلين لحماية خط السكة الحديدية الممتد بجوار الساحل وتأمين الطرق ومرافقة حملات التموين. لذلك كان من الواجب البدء فوراً في تدريب مجموعة لواء المشاة على ما ستضطلع به من مهام، ثم الاتصال بقيادات الجيوش العربية لتنسيق الخطة العامة التي يُحدّد فيها واجب كل دولة على حدة، ثم الاتصال بالفلسطينيين داخل فلسطين لتنظيم التعاون بينهم وبين الجيش المصري أثناء تقدمه.

وسرعان ما تكوّنت طوائف من المتطوعين أخذت أماكنها المختلفة بفلسطين يقودها ضباط عراقيون وسوريون ومصريون، غير أنها لم تكن للأسف مسلّحةً التسليح الكافي، هذا إلى أن أسلحتها كانت تختلف أنواعاً مما يصعب معه إمدادها بالذخيرة اللازمة. وفي جنوبي فلسطين كانت قوة المتطوعين الخفيفة وعلى رأسها البكباشي أحمد عبدالعزيز أكثر قوات المتطوعين تنظيماً وتسليحاً على الرغم مما كان ينقصها هي الأخرى من التدريب والأسلحة الحديثة. ومما يجدر ذكره أن الجيوش النظامية العربية في جملتها لم تكن على المستوى المطلوب، ومردّ هذا بلا شك إلى الاستعمار عامة الذي كان يبسط أجنحته على البلاد العربية التي لم تكن تعرف كيف يُصنع السلاح، معتمدة على ما تستجلبه من تلك الدول الاستعمارية التي كانت في واقع الأمر تعادي النهضة العربية. من أجل هذا كله كان اقتحام الجيوش العربية لفلسطين على حالتها تلك أمراً من الحمق بمكان، أملته السياسة دون نظر إلى التخطيط العسكري الموائم والذي لم يكن قائماً على معلومات وافية بما لدى العدو من عدّة وإعداد.

هذا عن الجيوش العربية. أما عن العدو واستعداده فلقد كانت جلّ قواته في مناطق تل أبيب ويافا وحيفا وبيسان وصفد والقدس، وكانت باقي المستعمرات في جنوب فلسطين تحرسها قوات صغيرة تعجز عن عرقلة الجيش المصري عن أن يتقدم. وقد نشط الصهاينة في نسف الطرق والكباري المؤدية إلى مستعمراتهم ومراكز تجمعاتهم كما بادروا إلى الاستيلاء على المواقع الاستراتيجية الهامة. ولقد كان واجباً على القوات العربية المسلحة أن تفكر في الحيلولة بين وصول المقاتلين من الصهاينة الوافدين من الخارج والذين كانوا يحتشدون في موانئ مختلفة بالبحر المتوسط، وبين أن يصلوا إلى موانئ فلسطين التي كان ينبغي الإسراع باحتلالها. غير أن هذا يقتضي أسطولاً بحريّاً ثم قوات جوية، وهذا وذاك مما لم يكن متوافراً لدى القوات العربية. وكان الجيش الصهيوني يربو على أربعين ألف مقاتل على درجة عالية من التدريب فضلاً عن عشرين ألفاً دون ذلك المستوى الأول، ثم قوات أخرى مدرّبة للحراسة والمطالب الإدارية مما يطلق الحرية للقوات النظامية للقتال. وكان بين أيدي القوات النظامية وفرة من الأسلحة الثقيلة والآلية والمدرّعات والعتاد الحربي منها المستورد ومنها المصنوع

محليًا، الأمر الذي وفّر لجيشهم قوة النيران وخفّة الحركة، هذا إلى ما كان لديهم أيضاً من قوات للمظلاّت ومعدّات تدمير تفوّقوا في تنفيذه، وكانت تحت أيديهم كثرة من المطارات التي أنشأوها أو استولوا عليها بعد جلاء الإنجليز عنها.

إزاء هذا كان واجباً علينا أن نعد العدّة لكي تكون لدينا قوة ضاربة تكفي لمواجهة هذه القوات والتغلب عليها، بينما تخصّص قوات أخرى تُوكل إليها حماية القاعدة وحراسة خطوط المواصلات وإدارة الأراضي المكتسبة. ثم كان لا بد لنا أولاً من القضاء على المصانع المحلية للعدو وتدمير مطاراته ومراكز قيادته وسائر مرافقه، الأمر الذي كان يقتضي أن يكون لنا التفوق الجوي. ولم تكن القوات الجوية المصرية حينذاك معدّة أو كافية لتقديم العون المباشر وغير المباشر لقواتنا البرية والبحرية من حراسة واستطلاع، إذ لم تكن لديها قاذفات القنابل التي كانت تعوزنا، كما لم تكن قواتنا البحرية مؤهّلة لتعين قواتنا البرية، بل اقتصر واجبها على نقل المؤن والذخيرة إلى حيث تقتضي الضرورة. ومن الملاحظ أنه لم يكن في وسعها أن تحول بين السفن الناقلة للصهاينة المهاجرين من موانئ البحر المتوسط، ولا سيما أن هذه السفن كانت ترفع أعلاماً لدول أخرى، والتصدّي إليها أمر ننوء به.

وبعد هذا كله فلم تكن لدينا أية معلومات عن الجيوش العربية توفّر لنا تنسيق الخطط، إذ لم نكن نعرف ما تملكه هذه القوات على وجه الدقة من رجال وعتاد وسلاح. ثم إن هذه الجيوش العربية كما أشرت قبل لم تكن قد أسلمت قيادها إلى قيادة موحّدة على عكس ما كانت عليه الحال عند العدو، واكتفت بأن جعلت لها مجلس قيادة عام بالأردن، الأمر الذي اقتضى من مصر أن ترسل إلى هذا المجلس مستشارين من ضباطها لتنسيق الأمور على صورة ما.

ولا أكتب هذه السطور عن الحرب من ذاكرة، ولكني أنقل مما كتبتُ قبلُ مع الحرب وبعدها. ولقد كان موقعي ضابطاً للمخابرات الحربية في القطاع الجنوبي من مسرح القتال ما يجعلني على علم بما يجري هنا وهناك في ساحة الحرب تفصيلاً.

* * *

وفي فجر الخامس عشر من مايو ١٩٤٨ زحفت القوات المصرية القليلة العدد المحدودة السلاح إلى الحدود المصرية الفلسطينية وتخطّتها عند رفح واتجهت شمالاً مشتبكة مع بعض المستعمرات اليهودية لتدخل غزة في اليوم التالي في بطولة وجرأة، لم يثنها عن ذلك ما قدّمته من شهداء من الضباط والجنود، يحدوها الأمل في أن تتمكن من إرجاع الحق المغتصب للفلسطينيين. ثم واصلت القوات المصرية تقدمها يوم ١٩ مايو وكانت بينها وبين اليهود معركة في ديرسنيد، وبلغت مدينة المجدل يوم ٢١ مايو، وكانت القوات الجوية توالي غاراتها يوميًا

على تل أبيب. وعندها كانت قوات المتطوعين المصريين قد وصلت إلى بيت لحم على مقربة من القدس. وفي اليوم الرابع والعشرين تم للقوات المصرية والأردنية الاتصال ببعضها البعض. وفي التاسع والعشرين من الشهر نفسه كانت قواتنا المصرية قد انتهت شمالاً إلى مدينة أسدود، وأخذت بعدها تتقدم شرقاً إلى عراق سويدان والفالوجا وعراق المنشية حتى بيت جبرين ليتم الاتصال بينها وبين قوات المتطوعين في الخليل وبيت لحم والقدس. وكان الهدف من ذلك هو الفصل بين المستعمرات الصهيونية شمالها عن جنوبها. وفي السابع من يونيه تم استيلاء القوات المصرية على مستعمرة نيتسانيم الواقعة إلى الشمال من أسدود، وكان لليوزباشي عبدالحكيم عامر دوره البطولي في اقتحام هذه المستعمرة على رأس جنوده، ومن أجل هذا رُقّي ترقية استثنائية.

وما من شك في أن قيادة القوات المصرية بفلسطين في خطواتها المبكّرة الموفّقة كانت تُصْدرُ عن رَوِيّة وتدبّر وعن وعي بما يحيط بنا من ظروف سياسية واقتصادية. ولكن البليّة التي تعرّضَ لها الجيش المصري كانت في التفاوت الصارخ بين الضباط والجنود. فعلى حين كان الضباط على درجة من التدريب المتميّز كان الجنود دون المستوى المنشود في الجندية، إذ لم يكن التجنيد إجباريًا يشمل مستويات الأمة كلها بل كان مقصوراً على تلك الطبقة التي تعجز عن سداد البدل، وكان آنذاك خمسة عشر جنيهاً، ولذلك كانت الحرب حرب ضباط لا حرب جنود، وكان مَنْ استشهد من الضباط يربو نسبياً على مَنْ استشهد من الجنود.

وقد فوجئ الجيش المصري بفرض الهدنة الأولى من الحادي عشر من يونيو إلى السابع من يوليو على أن تبقى خطوط القتال دون تغيير، وأن يقف الطرفان دون المزيد جنداً وتسليحاً، وأن يُحال بين المهاجرين الصهاينة القادرين على حمل السلاح وبين دخول فلسطين، وأقامت الأمم المتحدة الكونت برنادوت وسيطاً للبحث عن حل سلمي للمشكلة، فاتخذ جزيرة رودس مركزاً له.

ولم يلتزم الصهاينة بشروط الهدنة فاستقبلوا المهاجرين الجدد واستجلبوا المزيد من السلاح واستولوا دون قتال على بعض المواقع، وانتهزت مصر هذه الفرصة وأعادت تنظيم قواتها مقسّمة الجبهة إلى قطاعات وزوّدتها بوحدات جديدة وكتائب من الجيش الاحتياطي والقوات المرابطة، وبهذا أصبحت القوة المصرية «فرقة مشاة» مزوّدة بالأسلحة المعاونة استعداداً لطرد العدو مما احتله من مواقع أثناء الهدنة واستعداداً لتدمير المستعمرات اليهودية التي تهدّد مواقعنا. غير أن القوات المصرية وجدت نفسها بين أعباء كثيرة شتّتت جهودها، فضلاً عما كان عليها أن تجابهه من أسلحة جديدة وطائرات مقاتلة وصلت للعدو أثناء الهدنة الأولى. وكانت ثمة مؤامرة مكّنت القوات الصهيونية من تطويق مدينتي اللّد والرملة في وسط فلسطين، وما إن بدأ العدو في تطويقهما حتى انسحبت قوات الجيش الأردني بعد أن استغاثوا

بإخوانهم العراقيين غير أنهم لم يجدوا لديهم استجابة. وبذلك تمكّن العدو من الاستيلاء على مدينتين من أهم المدن العربية فضلاً عن أفضل مطار بفلسطين وهو مطار اللّد. وكانت نتيجة هذا أن فرّ الكثير من أهالي المدينتين فزادوا من عدد اللاجئين، كما أعطى هذا الانسحاب الفرصة للصهاينة ليتحركوا كيف شاؤوا في ميدان القتال. ثم إذا بنا نفاجأ مفاجأة أخرى، وذلك حين صدرت الأوامر للجيش الأردني بإيقاف جميع العمليات الهجومية والاكتفاء بأن يقف للدفاع فحسب على ألاّ يطلق النار إلا إذا هوجم، الأمر الذي كان من شأنه أن يفرغ العدو لمواجهة الجيش المصري فضلاً عن إخلاء الطريق أمامهم لينفذوا إلى النقب. وأخذ العدو يهاجم بعض المواقع المصرية مستغلاً خبرته في القتال ليلاً ليشنّ هجماته على النقاط المصرية في ساعات الظلام وكان كل اعتمادهم على حرب العصابات فأخذوا يتابعون غاراتهم تلك في أضعف النقاط، ثم تخرج أبواقهم بعد ذلك تهلّل وتطنطن.

وفي اليوم الثامن عشر من يوليه صدر الأمر بإيقاف القتال تنفيذاً لقيام الهدنة الثانية، غير أن قواتنا كانت قد تمكنت في اللحظات الأخيرة من أن تحتل بلدة العسلوج مرة أخرى بعد أن طردت العدو منها لتأمين طريق العوجة وبيرسبع والخليل، وهو طريق الإمداد والتموين الذي كانت تعتمد عليه قواتنا الموجودة في جنوب القدس. وكما هي شيمة الصهاينة الغادرة فقد اغتالوا الكونت برنادوت في السابع عشر من سبتمبر، وذلك حين رأوه يقترح حلاً لمشكلة فلسطين بإنشاء دولتين إحداهما عربية والأخرى إسرائيلية يربط بينهما نظام اقتصادي واحد ويكون لكل منهما استقلالها المحلي والسياسي والإداري على أن يكون إقليم الجليل للصهاينة والنقب لفلسطين العربية.

ومما يثير الحيرة حقّا ذلك التعاطف الأمريكي مع الصهاينة فقد جاء اعتراف الحكومة الأمريكية بدولة إسرائيل في اليوم ذاته الذي دخلت فيه الجيوش العربية أرض فلسطين وهو الخامس عشر من مايو ١٩٤٨، وكان هذا يعني كل التحدّي للعرب. وأكاد أعزو هذا التعاطف إلى أسباب ستة:

الأول منها أنه ثمة مصلحة استراتيجية عليا للولايات المتحدة الأمريكية، إذ يعنيها أن تعتمد على دولة أكثر ما تكون ولاء لها في منطقة الشرق الأوسط الحسّاسة والتي فيها تجاذب وأخذ وردّ، فلقد وجدت في إسرائيل خير عون لها على ذلك. ثم إن أمريكا والغرب كانت لهم تجارب سابقة في التحالف مع العرب، غيرَ أنهم إن أفلحوا في هذا حيناً لم يفلحوا حيناً آخر. ثم إن الذي لا شك فيه أن أمريكا ودول الغرب قاطبة أخشى ما تخشاه أن تكون للعرب قوة، ولهذا وجدوا في هذا الحليف الجديد إسرائيل الذي كان طوع أمرهم ويكاد يأتمر بكل ما يأمرون به وما يبغون ليكون داعي فُرقة بين العرب بعضهم وبعض. وهذا ما قد أفلحت فيه أمريكا، فمعظم الحروب التي ما نشك أن الغرب كان من ورائها قد أوهنت من عضد الوطن

العربي وأثقلته مالاً وكلّفته رجالاً، ثم إذا هذه الحروب آخر الأمر تثير الفُرقة التي نراها بين العرب اليوم دولة هنا ودولة هناك، وما ندري متى سيكون التئام هذا الشقاق الطاحن.

وثاني تلك الأسباب هو ما نعلمه جميعاً من تغلغل النفوذ الصهيوني في الولايات المتحدة حتى باتت الأجهزة الحكومية تأتمر بأمره.

وثالث تلك الأسباب هو ما بين الشعبين الأمريكي واليهودي من تشابه، فكلاهما شعب نازح. فكما نزح الأمريكان الأول من دول أوروبا المختلفة إلى أمريكا وغالبوا أهلها الأصلاء على أرضهم، كذلك كان الشعب اليهودي شعباً نازحاً هاجر من شتى أقاليم العالم شرقاً وغرباً إلى فلسطين ليغالب هو الآخر أهل الأرض من العرب على موطنهم وينزع الحق من أهله. كذلك لقي الشعبان الأمريكي واليهودي الكثير من الاضطهاد الديني، فمرجع الهجرة إلى أمريكا هو ذلك الاضطهاد الديني الذي ساد أوروبا قبل تلك الهجرة ضد «الأطهار» المتزمّتين، وكذلك كان الاضطهاد الديني لليهود في أوروبا هو الذي حفزهم إلى البحث عن أرض ينتزعونها ويستقرّون بها مطلقين على أنفسهم اسم الروّاد شأن مهاجري أوروبا إلى أمريكا.

ورابع تلك الأسباب هو ما غمر نفوس هؤلاء وهؤلاء من تحدّ للسكان الأصليين في أمريكا وفلسطين من إظهار ملامح التفوّق الحضاري ليثبتوا للعالم أجمع أنهم أفضل حالاً من المواطنين الأصليين.

وخامس تلك الأسباب أنه وإن كان الشعب الأمريكي معادياً للسامية بطبعه، غير أنه ليكفّر عن هذه الخطيئة التي تثقل ضميره غالى في تشجيعه للصهيونية.

ثم لا ننسى ما هو معروف من أن الكثرة من رؤساء الولايات المتحدة نهّازون للفرص همّهم الوصول إلى كرسي الرياسة، وهم ليسوا رجال دولة بقدر ما هم سياسيون محترفون تعنيهم مصالحهم الخاصة فحسب، وقد يضاف إلى ذلك رغبة أمريكا آنذاك في أن ترث الاستعمار الأوروبي في الشرق الأوسط، وأن تكون إسرائيل هي قاعدتها فيه. والغريب أيضاً أن رأينا أندريه جروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفييتي يقف في الأمم المتحدة يجاهر بتأييد قيام دولة إسرائيل في الرابع عشر من مايو قبل أن تعترف بها الولايات المتحدة دولة، ثم لا تلبث حكومة الاتحاد السوفييتي أن تعترف بإسرائيل دولة بعد اعتراف الولايات المتحدة بما لا يجاوز اليومين، وسمعنا لستالين عبارته المأثورة عنه من أنه يلذّ له أن يقف حامياً نصيراً لدولة يهودية!

وكان مما يروع أن يُسْنَد لكتائب الجيش الاحتياطي والجيش المرابط ما كان يجب أن يُسند إلى الجيش النظامي، ونحن نعلم كعسكريين تلك الروح التي تسود قوات الاحتياط، فلا

انضباط ولا روح معنوية ولا تدريب أو خبرة عسكرية ، وبهذا يكون الجيش الاحتياطي أقل مستوى من الجيش النظامي ، الأمر الذي دعا قيادة القوات المصرية بفلسطين أن تطلب من رياسة هيئة أركان حرب الجيش بمصر أن تستبدل بالقوات الاحتياطية وحدات نظامية حتى تكفل للمعارك الحربية بيننا وبين العدو الغلبة والتفوق . غير أن تلك الدعوة من القيادة العسكرية بفلسطين لم تلق من الرياسة بالقاهرة أذناً صاغية ولا وعياً بالمسؤولية ، وإذا هي بدلاً من أن تستجيب لهذا المطلب المُلحّ تسترسل في غيّها وترسل المزيد من قوات جيش الاحتياط ثم قوات أخرى من الجيش المرابط . ولكي تفيد القيادة بفلسطين من تلك القوات الاحتياطية التي كانت شبه عبء عليها ألحقتها سرية بعد سرية مع الكتائب النظامية لكي تكفل لها لوناً من ألوان العون ، وهو وإن كان عوناً يسيراً إلا أنه في ميدان القتال قد يفيد شيئاً . ولقد كان لهذا الحل شأن ما في الارتفاع بمستوى تدريب القوات الاحتياطية وتخفيف العبء على القوات النظامية ولو قليلاً .

وضرب الصهاينة بالهدنة الثانية أيضاً عرض الحائط وشنّوا هجمات متتالية على مواقع القوات المصرية التي تجاوز طول جبهتها ثلاثمائة من الكيلومترات مما جعل المهمة الملقاة على عاتقها من الصعوبة بمكان ، إذ كانت الحاميات قلة غير كافية والثغرات بينها واسعة لا تقع عليها عين ولا يكفلها دفاع . من أجل هذا تمكن الصهاينة من النفاذ من تلك الثغرات في يُسر دون أن يلقوا إلا مقاومة قليلة ، ذلك أن الجيش الزاحف كلما طالت خطوط مواصلاته وبَعُدت عن قاعدة انطلاقه كلما بات كقطعة المطاط التي باتت أدنى إلى التمزّق مع أوهن الضربات . وقد اضطرت قيادة القوات المصرية بفلسطين مرة أخرى إلى إعادة تقسيم الجبهة إلى مناطق وقطاعات وأناطت بكل منطقة وقطاع قوة خاصة على قدر ما تسمح الظروف . وكانت للعدو قوة بحرية استطاع أن يفيد منها في نقل ما يحتاج إليه بحراً من إمدادات ، وكنا عندها نفقد السيطرة على طرق مواصلاته البحرية مما سهّل له نقل السلاح دون أن يواجه ما يعترضه . ولقد جرّ خرق الصهاينة للهدنة أكثر من مرة إلى أن تنشب الحرب مرة ثالثة في الخامس عشر من أكتوبر ١٩٤٨ وبقيت طيلة خمسة أشهر إلى أن كان توقيع اتفاق الهدنة الأخيرة في ٢٤ فبراير ١٩٤٩ .

والحق إن التنسيق بين أسلحتنا البرية والجوية والبحرية لم يكن وثيقاً على النحو المنشود . ولقد كانت الروح المعنوية بين صفوف القوات المصرية مرتفعة لا سيما حين كُتب لها اقتحام فلسطين ، ولكن هذه الروح ما لبثت أن خمدت شيئاً حين تدفّقت الأسلحة والإمدادات على إسرائيل من كل حدب وصوب شرقاً وغرباً ، الأمر الذي هيّأ لإسرائيل التفوّق عُدّة وسلاحاً ، بينما لم يكن للجيش المصري من تلك الموارد إلاّ ما هو محدود يُشترى ولا يوهب .

وما من شك في أن إدارة المعركة سياسيًا كانت على درجة كبيرة من التخلّف سواء من

ناحية شرح أبعاد القضية تاريخيًا وحضاريًا أو كشف أهداف الصهيونية وتعبئة الرأي العام العربي والغربي، وكذلك من الناحية العسكرية فقد كان للتدخل السياسي في سير المعركة أسوأ الأثر، فلم يكن ثمة غرض استراتيجي واضح أمام القوات المحاربة، فغدت غايتهم الاحتفاظ بما يحتلون من أراض، أما لماذا وكيف وإلى متى فكل هذا كان أمراً غامضاً مشوّش الرؤية والهدف. ولقد تم للقوات المصرية أول ما نشبت المعارك احتلال الفسيح من الأراضي جنوبي فلسطين، واستمسكت بهذه الأراضي استمساكاً لا معدل عنه لأسباب رأتها الإدارة السياسية، وبهذا أحسّت القوات قصور حركتها الميدانية، وفقدت ميزة المبادأة التي انتقلت إلى العدو. وعلى حين أصبح الجيش المصري يعمل على خطوط مواصلات طويلة مهدّدة كان العدو على العكس من ذلك يعمل على خطوط مواصلات متضامّة آمنة تتيح له خفة الحركة وكيْل الضربات هنا وهناك. كذلك أملت السياسة على قائد القوات المصرية التقدم السريع في مستهل الحملة إلى أن انتهى إلى المجدل وأسدود والخليل وبيت لحم، فاضطرته هذه العجلة إلى أن يترك مستعمرات للعدو خلف خطوط مواصلاته لم تُطَهَّر ولم تؤمَّن فأصبحت مثاراً للتهديد الدائم. أضف إلى هذا كله أن الحكومة المصرية لم تتبيّن سياستها إزاء مشكلة فلسطين إلا قبل أن تصدر أوامرها للجيش بالتدخل بأربعة أيام فقط، فكانت مفاجأة للقيادة المصرية لا لقيادة العدو كما كان ينبغي. وقد اضطرت هذه المهلة القصيرة الجيش المصري إلى أن يعدّ عدّته على عجل ودون استعداد كاف، فضلاً عن الظروف الصعبة الأخرى التي سلف بيانها.

ومما زاد الأمر عسراً وقوف الجيوش العربية موقف الدفاع في أماكنها لا موقف الهجوم مما أتاح للعدو أن يواجه الجيش المصري على انفراد بقواته كلها. كذلك كان التعاون شبه مفقود بين الجيوش العربية والجيش المصري، ولم تكن ثمة قيادة موحّدة، هذا إلى أن نوايا السياسة العربية لم تكن خالصة أو جليّة. وكذا كان القتال الليلي مفاجأة للجيش المصري الذي كان تدريب جنوده عليه محدوداً كما لم يكن مستعداً به بأجهزة القتال الليلي المتاحة للعدو فظل مضطراً إلى خوض معاركه نهاراً فقط. وعلى العكس من هذا كان جيش الصهاينة مدرّبا على القتال ليلاً ونهاراً ومجهّزا بوسائل القتال الليلي مُلمّا الإلمام كله بمسالك الأرض التي يعمل عليها، وهذا مما كبّد الجيش المصري خسائر جسيمة كان في الإمكان تجنّبها، بينما كانت الكثرة من جنود الصهاينة قد شاركوا في الحرب العالمية الثانية إلى جانب الحلفاء فأفادوا من ذلك أيما فائدة.

أما ضباط الصف في قواتنا فلم يكونوا على مستوى لائق، ينقصهم التدريب كما تعوزهم الخبرة مما أثقل بهم عاتق الجيش، وحرم الضباط من الاعتماد عليهم لقلة ثقتهم بكفاءتهم، فكان إذا ما أصيب ضابط من الضباط لا تجد الوحدة من يخلفه في مكانه. ولو أن ضباط الصف كانوا على قدر من الدراية لنابوا عن أولئك الضباط وسدّوا ثغرات كان الجيش في

حاجة ماسة إلى سدّها . أما قلة الطائرات التي كان يملكها سلاح الجو المصري فقد اضطرته إلى استخدام طائراته في غير ما خُصّص لها فحدثت البلبلة ، إذ أخذ كل نوع من الطائرات يشارك في أغراض لم يكن مُهيّأ لها ، مما حمّل الطيارين المصريين عبئاً لا طاقة لهم به وعرّضهم مع طائراتهم لخسائر وتضحيات جمّة زادها ما كانوا هم عليه من الإقدام والجرأة . وأذكر بالفخر طياراً كان نموذجاً للتضحية الغالية والشجاعة النادرة حتى لقد عُدّ حينذاك أسطورة من الأساطير خافها الصهاينة وكانوا يرجفون بحق عند ذكر اسمه إلى أن لقي حتفه شهيداً في المعركة ، هو الطيار «عبدالحميد أبو زيد» رحمه الله .

ومما يسترعي الانتباه حقّاً أن مراقبي الهدنة حينذاك وكلّهم من الغرب لم يكونوا على مستوى الإنصاف والحياد بل كانت ميول بعضهم منحازة لإسرائيل . أقول هذا لأني أربط بين ما كان يحدث من جولات بعضهم بين مواقعنا نهاراً ثم تتبعها الغارات الإسرائيلية ليلاً على نفس المواقع . تُرى هل كان ثمة ارتباط بين هذه وتلك؟ علم هذا عند الله ، ولكني أكاد أذهب إلى أن تلك المتع التي كان يهيّئها الإسرائيليون لبعض هؤلاء المراقبين من ضعاف النفوس لا شك كانت تغريهم بالانحراف . وظهرت انحرافات أخرى لدى بعض الأعراب ممن كانوا يشتغلون بالتجارة ، فلم يدركوا ما تمليه عليهم ضمائرهم فأغراهم الجشع إلى المغالاة في الأسعار مما أرهق أهالي فلسطين وجعلهم يبرمون بحياتهم ، بينما كان الصهاينة حينذاك يشترون بأغلى الأثمان ، فدفع هذا هؤلاء التجار الجشعين إلى أن يستبدلوا بالأسواق الفلسطينية أسواقاً صهيونية مما مكّن هؤلاء من شراء مقادير كبيرة من الأسمنت والوقود عاونتهم أشد العون في حربهم ومكّنت لهم .

ومما كان يثير دهشتي خلال تلك الحرب أنه على حين كانت نشرة الأنباء المصرية تتصدّرها مقطوعة موسيقية حماسية لمحمد عبدالوهاب كانت النشرة الإسرائيلية تتصدّرها موسيقى رقصة الباكانال المعربدة من أوبرا «شمشون ودليلة» لكَامِيْ سَانْ صَانْص المعبّرة عن نشوة نصر الفلسطينيين القدامى (٤) في غزة على بنى إسرائيل بعد أن أسلمت دليلة الفلسطينية عشيقها شمشون الإسرائيلي إلى قومها الفلسطينيين . وما زالت دهشتي قائمة حتى اليوم ، كما لا زلت أتساءل هل فاتت هذه الحقيقة الواضحة على الإذاعة الإسرائيلية ، أم تراها كانت تقصد تذكير الفلسطينيين الجدد بعودة شمشون من جديد؟

أما ما قيل من أن سبب هزيمة الجيش المصري في فلسطين عام ١٩٤٨ الأوحد هو فساد الأسلحة والذخائر التي كانت في أيدي الجيش فهذا حديث أراه متجاوزاً الحقيقة . فلقد كنت خلال هذه الحرب أعمل كما أسلفت في المخابرات الحربية بالقطاع الجنوبي من الميدان ، وما من شك في أني بحكم موقعي كنت على علم بما يدور حولي من شؤون حربية ومنها تلك الأسلحة والذخائر . وكل ما حدث هو انفجار أربعة مدافع ٢٥ رطلاً عن خطأ في تعبئة

ذخيرتها الإنجليزية، وكان مثل هذا الحادث قد وقع بالجيش البريطاني خلال الحرب العالمية الثانية، وأثبتوا هذا في مراجعهم التي وصلتنا في مصر بعد انتهاء الحرب في فلسطين، واستدراكاً لما وقع قامت المصانع البريطانية بإصلاح هذا الخطأ في ذخيرتنا بعد إيقاف القتال.

ولا أعني بتسجيل هذه الحقيقة تبرئة ذلك العهد مما استشرى به من فساد، فلقد كان عدد من رجال القصر والحاشية نفسها قد فرضوا لأنفسهم عمولات على صفقات شراء الأسلحة والذخائر في تلك الظروف التي كانت فيها أرواح الآلاف من رجالنا معرّضة للخطر في كل لحظة يتأخر فيها وصول الأسلحة، فتحوّل هؤلاء إلى الاتجار بأرواح الشعب إلى جانب الاتجار بأقواته، ومن هنا قامت الحملة ضد استجلاب الأسلحة الفاسدة. وقد حدث بالفعل عندما اجتمعت لجنة الاحتياجات في عام ١٩٤٨ لمدّ الجيش بما يحتاج إليه من أسلحة ومعدّات بطريقة لا تخضع للقيود الرسمية أن قامت منافسة بين بعض ضباط سلاح المهندسين وبين نفر من ضباط الذخيرة والمفرقعات من صغار النفوس لتولي هذه المهمة التي لم تخضعها اللجنة لرقابة الضباط الشرفاء المتخصّصين في الأسلحة والذخيرة والمفرقعات، وهو ما أتاح الفرصة لآخرين من مدنيين وعسكريين ممن لم تكن لهم الدراية اللازمة إلى المشاركة في جلب الأسلحة والذخائر حتى رأينا الأمير عباس حليم يشارك في جلب صفقة من تلك الأسلحة وهي صفقة المدفع الإسباني عيار ١٠٥م وذخيرته، كما قام عبداللطيف أبو رجيلة بجلب صفقة الذخيرة عيار ٧٥م للدبابات شيرمان من مخلّفات الحرب العالمية الثانية في المسرح الأوروبي، وكذا قام غيرهما بجلب صفقات من القنابل اليدوية من إيطاليا، وكذا ذخيرة ٠,٣٠٣ من إنجلترا وقنابل من مخلّفات الجيش البريطاني في الصحراء الغربية. والغريب في هذا كله أن تلك الذخائر المستجلبة لم تحظ بتفتيش الفنّيين المصريين عليها قبل أن تُشحن إلى مصر وفق العُرف السائد. وكان أن اكتشف ضباط الذخيرة الفنّيون أن أكثر ما استجلب على أيدي هؤلاء الدخلاء كان غير صالح فطالبوا بإتلافه ولكن طلبهم لم يلق أذناً صاغية، وشاء الله أن تنفجر هذه الذخائر وحدها تلقائيًا في شهر من شهور الحرّ المعروفة وهو شهر أغسطس ١٩٤٩. وكان لهذا الانفجار أثره في إشعال حريق الجيوشي. ولو أن هذه الذخائر الفاسدة قد وصلت إلى ميدان القتال لكانت عاقبتها وخيمة ماديًا ومعنويًا.

وانتهت الحرب وأثير هذا الموضوع فإذا الاتهامات تُتَقاذَف، يُلْقي كل فريق التبعة على غيره، وشنّت الصحافة حملتها، وإذا الكاتب الأديب إحسان عبدالقدوس يدلي بدلوه في الموضوع بمجلة روز اليوسف بشجاعة فريدة ارتقت به كصحفي مرموق. ويذهب في اتهاماته إلى أن سبب هزيمة الجيش المصري في فلسطين مرجعه إلى الذخيرة الفاسدة التي تسرّبت إليه مع أن هذه الذخيرة كما قلت لم يستخدمها الجيش المصري في فلسطين. وكانت الفرصة مواتية لقيادة الجيش لأن تجعل الهزيمة التي مُنيت بها مردّها إلى هذا الذي أثير على لسان هذا

الكاتب. كما وجد حزب الوفد الفرصة مواتية أيضاً لأن يتّهم السراي ويجعلها شريكة في هذا الموضوع فأثار استجواباً في مجلس النواب يسائل فيه المسؤولين عن هذا. وردّت السراي تبرّئ نفسها، وإن كانت شريكة في جلب الأسلحة والذخيرة الفاسدة التي أشرت إليها. وكان إثبات الرشوة من العسر بمكان على النيابة العامة فجعلت الاتهام مرجعه إلى أسباب فنية. ولقد شغلت النيابة العامة بهذا الموضوع سنين بدأت من أكتوبر ١٩٥٠ وانتهت سنة ١٩٥٣ أي إلى ما بعد قيام الثورة، فحُفظت بعض الاتهامات وأحيل بعضها إلى المجالس العسكرية العليا وأحيل البعض الآخر إلى محكمة الجنايات.

على أنه بالرغم مما منيت به قواتنا المسلحة من خسائر في فلسطين كان مردّها إلى الأسباب التي ذكرتها في سطور سابقة، كانت هذه الحرب على أية حال تجربة أيقظت العرب من سباتهم وكشفت لهم بحق عما هو محدق بهم من خطر إسرائيلي يشدّ أزره تأييد شامل من الدول شرقاً وغرباً، وكانت بحق أول صراع تمتحن به القوات المسلحة المصرية بعد فترة من ركود طويل. وعلى الرغم من أن ما كان بين يدي الجيش من أسلحة كان محدوداً قليلاً إلا أن ضباطه وجنوده قد بذلوا من التضحيات ما لا يستوعبه وصف، وكم عاشوا أياماً وليالي في مستهل الحرب على الكفاف. ومع هذا فقد قبلوا هذه الأوضاع راضية نفوسهم مطمئنين إلى أنهم يؤدون واجباً مقدساً لا ينظرون إلى غيره، ملبّون ما يُلقى إليهم من أوامر دون برم أو ضيق، ولعل في هذا ما يفسر تلك الانتصارات الأولى التي أحرزها الجيش المصري. وكما عوّدتنا المرأة المصرية من مشاركة للرجال في الشدائد من قديم الزمان، فقد لمسنا بوضوح وجلاء ما كان منها في الحرب الفلسطينية من وقفات كريمة إلى جانب الجيش المصري، فلم تدخر وسعاً في تمريض الجرحى ومواساة الأسر المنكوبة كما قامت بخدمة اللاجئين الفلسطينيين في معسكراتهم المختلفة.

* * *

[٤]

تنظيم الضباط الأحرار

عدنا من فلسطين إلى القاهرة بعد أمل ضاع، حزانى موتورين وفي نفوسنا ثورة لم نستطع التعبير عنها أو الإفادة منها أو توجيهها. لقد تضافر الاستعمار العالمي مع الحالة السياسية المصرية المضطربة المزرية، والموقف الرثّ لأساليب الحكم في الدول العربية عامة، فأسفر ذلك كله عن تلك الهزيمة الشاذة التي لم تكن في واقع الأمر هزيمة عسكرية بل هي تخاذل وتخبّط للسياسة العربية كلها.

وعُيِّنتُ بإدارة التدريب الحربي في رياسة هيئة أركان حرب الجيش، وعُيِّن جمال عبدالناصر مدرّساً بكلية أركان الحرب، وعيّن عبدالحكيم عامر برياسة سلاح المشاة، وبدءا يدعوان إلى تشكيل تنظيم جديد أطلق عليه «الضباط الأحرار»، وكان من الطبيعي أن أنضم إلى هذا التنظيم الذي لم يكن غير ما كنا نتبادله من فكر ورأى وحوار في جلساتنا وخلواتنا وأنّى غدونا وأنّى رُحنا، وإذا نحن أخيراً نخلصُ من ذلك إلى عمل سياسي حركي له شأنه خطراً ونفعاً. وحين جدّ الجدّ مضى التنظيم في تكوين خلايا أشبه ما تكون بالتكوين الهرمي، أخذت تنمو في حذر وحيطة. كان جمال عبدالناصر هو الداعي الأول لهذا التنظيم ومن هنا فقد أسلمنا إليه القياد، وأشهدُ الله أنّنا ما عهدنا فيه إلا نزاهة مسرفة فيما يفعل ويأتي، وتضحية من أجل الغير، وإنسانية فيّاضة، وحرصاً على إغاثة كل مَنْ تنزل به نازلة مادية كانت أم معنوية، وبذلاً لجهده وماله ووقته في سبيل قضية مصر التي كانت شغلنا الشاغل فضلاً عن حنكته السياسية ودرايته العسكرية وتجرّده المثالي. كانت هذه الصفات التي طُبع عليها هي التي أهّلته لأن يقود وأن يسوس وأن يكون منا موضع تقدير وإعزاز. وبقدر ما كانت لقاءاتنا به جادة ومثمرة بقدر ما كان يتخلّلها مرح مستفيض، إذ كان رحمه الله يتميّز بخفّة ظل فريدة، كما كان يملك قدرة على السخرية اللاذعة التي عادة ما يغلّفها بدعابة تخفّف من قسوتها.

وذات يوم من عام ١٩٤٩ وخلال حملة للبوليس السياسي على أحد مقار جماعة الإخوان المسلمين عُثِر على كتاب سرّي من الكتب الخاصة بالجيش المصري في استخدام القنابل اليدوية عليه اسم اليوزباشي جمال عبدالناصر، وهو أمر يحظره نظام الجيش. من أجل هذا استدعاه

إبراهيم عبدالهادي باشا رئيس الوزراء إذ ذاك ليسائله في هذا الأمر بحضور الفريق عثمان المهدي رئيس هيئة أركان حرب الجيش. وكان جمال لبقا حاضر البديهة في تخلّصه من هذا المأزق إذ قال إنه كان قد أعار هذا الكتاب لليوزباشي أنور الصيحي زميله في الجيش، وكان قد استشهد في حرب فلسطين. ولقد أحسّ جمال بعد هذه المواجهة أن البوليس السياسي سوف يتعقّبه كما سوف يتعقّب من يتصلون به فخفّ إليّ ليلقاني وليحذّرني، كما أوصاني أن أُنهي هذا التحذير إلى صديق لنا ثالث كان على صلة وثيقة بي كما قلت من قبل وهو خالد محيي الدين، وطلب مني أن أدعوه إلى المرور به ليلقاه. وكان هذا الحادث بدء التفكير في تكوين تنظيم الضباط الأحرار على وجه أكثر دقة وأعمق فهماً. وقد علمتُ بعد أن نجحت الثورة أن جمال عبدالناصر فكّر منذ ذلك اليوم في أن يُنظّم شبه قيادة من نفر من الزملاء يكون إليها التفكير فيما سيكون وما يصحّ أن يضطلع به الضباط الأحرار. وكان هؤلاء الزملاء الذين فكّر جمال ليجعل منهم هذه القيادة سنة ١٩٤٩ هم كمال الدين حسين وخالد محيي الدين وحسن إبراهيم. وبعدها كاشفهم بأنه لا يكتم عن صديقه عبدالحكيم عامر سراً، ولذا رأى أن يضمّه إلى تلك الجماعة. وكما فعل جمال فعل حسن إبراهيم فضمّ عبداللطيف البغدادي، ثم انضم صلاح سالم، وما لبث أن ضم هو الآخر شقيقه جمال سالم، وبآخرة ضمّ جمال عبدالناصر أنور السادات سنة ١٩٥٢. وكان طبيعيّا أن يبقى هذا التشكيل سرّاً خَفيًا على الجميع.

وخلال سنتي ١٩٣٩ و١٩٥٠ أصبح التنظيم حقيقة حلّت محل الإيمان والعقيدة في نفوسنا. ثم أخذ هذا التنظيم يمتد إلى ما وراء نطاقه المحدود، فبدأ يمتد إلى أسلحة الجيش المختلفة، بل وبدأ يمتد إلى خارج القوات المسلحة، فقد كانت للمنشورات السرية أثر بعيد فيما دبّ بين الضباط من يقظة وترقّب. ففي الوقت الذي كانت قيادة الجيش تضرب فيه نطاقاً حديديًا من الرقابة على تحركات الضباط، وفي الوقت الذي كانت فيه قيادة الجيش تظهر بمظهر القويّ المستبد، وفي الوقت الذي كانت تتجه فيه إلى التنكيل بكلّ من تسوّل له نفسه التمرد على طاعتها أو الخروج على إرادتها، في هذا الوقت عرف الضباط الأحرار طريقهم إلى زملائهم الضباط على اختلاف مواقعهم في أسلحة الجيش، فقاموا بتوزيع المنشورات التي تناقش الموقف السياسي وتكشف عن مساوئه، وتعرض لسياسة التخبّط والارتجال وتنادي بالحرية والتحرّر. وكانت كتابة هذه المنشورات وطبعها ثم توزيعها على تلك الصورة التي شاعت بها بين الأسلحة، كان كل هذا كافياً للتدليل على أن تنظيم الضباط الأحرار أقوى من أسلحة البطش، وأقدر على مواجهة الجبروت وأصلب عزماً على كسر هذه الحواجز بين الضباط، بل بينهم وبين الرواد الوطنيين من الشباب خارج هذه الأسلحة.

* * *

وقد بدأت منشورات الضباط الأحرار تصدر تباعاً منذ عام ١٩٤٩ متضمّنة هجوماً عنيفاً

على الاستعمار البريطاني وعلى عناصر الفساد سواء في القوات المسلحة أم في السراي أم في الحكومة، وكذا كانت تحض على التمرد والثورة والعصيان بين ضباط الجيش خاصة وتكشف الظلم والفساد للشعب عامة، وذلك لإيماننا بأن ثورة الشعب لا يمكن أن تظفر بالنجاح إلا إذا آزرها الجيش ووقف حامياً لها، كما كانت تلك المنشورات تهاجم بعض القيادات في الجيش. أما كيف كانت هذه المنشورات تُطبع وكيف كانت توزّع فقد احتالت قيادة التنظيم لهذا وذاك بحيل كثيرة حتى تجد طريقها إلى مختلف الصفوف. كانت تُرسل في خطابات تُكتب عناوينها بأيد مختلفة، كما كانت ترسل من جهات مختلفة لتضليل الرقابة، بل لقد كانت تجد طريقها في بعض الأحوال إلى ضباط الجيش على أيدي الضباط الأحرار أنفسهم يحملونها في حقائبهم إلى إخوانهم في كل سلاح. وكان الذي يتولّى هذا وذاك ـ أعني اختيار الموضوع والصياغة والتوزيع ـ جمال عبدالناصر وخالد محيي الدين.

وكان أن أصبح كل من تصله هذه المنشورات عضواً في التنظيم دون أن يعرفه التنظيم. أصبح هذا واضحاً من حرص كل ضابط يتلقّى منشوراً من هذه المنشورات على أن يكتم سرّه، يخاف على هؤلاء الإخوة من هول ما قد يصيبهم لو أن أمرهم ذاع. وسرت موجة من التعاون الخفي بين ضباط التنظيم وبين الضباط خارج التنظيم، تعاوناً قلّ أن يحدث مثله دون تعارف شخصي. وما كان هذا التعارف الشخصي يُغني شيئاً، فقد التقت إرادة هؤلاء جميعاً حول ما في المنشورات من أفكار ومن حقائق ومن عزم صحيح على عمل شيء للخلاص. ولم تكن حركة التنظيم نوعاً من أنواع التمرد أو العصيان ولا تعبيراً عن طموح فئة تسعى إلى القوة والجاه، ولكنها كانت انعكاساً لكل ما كان يساور النفوس من اتجاهات وآمال. لهذا كانت الصفوف المتراصّة خارج نطاق التنظيم تحمي بطريقة إيجابية تنظيم الضباط الأحرار.

ولعل من ردّ الحق إلى أصحابه أن أذكر هنا أنه كانت ثمة تشكيلات سرّية عدّة بين صفوف ضباط الجيش منذ بداية الأربعينيات لها هي الأخرى منشورات طُبعت ووُزّعت. ولم تكن تلك التنظيمات على صلة وثيقة فيما بينها، بل كان لكل تنظيم وجهته واستقلاله. وكان من بين هذه التنظيمات تنظيم بسلاح الفرسان يمسك بزمامه اليوزباشي جمال الدين منصور الذي كان بعد سفيراً لمصر في يوغوسلافيا، ولقد أخذ تنظيمه هذا يمارس نشاطه منذ عام ١٩٤٥، وكانت له منشورات بلغت العشرين تُمهر باسم «ضباط الجيش». ثم كانت حملة للبوليس السياسي والمخابرات الحربية تعقّبت هذا التنظيم مما اضطر معه إلى التلبّث عام ١٩٤٨ ثم عاود نشاطه بعد، وأخذ في إصدار منشوراته.

وكان ثمة لقاء بين الأخ خالد محيي الدين والسيد جمال منصور انتهى الأمر بعده بينهما إلى أن يتعاون تنظيم الفرسان مع تنظيم جمال عبدالناصر ـ الذي أنشأه عام ١٩٤٩ ـ في طبع المنشورات التي صدرت ممهورة باسم «الضباط الأحرار»، وكان جمال منصور هو مَنْ اقترح

هذا الاسم، ثم ما لبث هو الآخر أن انضم بعد قليل إلى هذا التنظيم الجديد. وعند ظهور المنشور الثاني الذي صدر في ٢٢ ديسمبر ١٩٤٩ علم بأمره البوليس السياسي وجمعه كله من البريد قبل أن يصل إلى أصحابه، ورأى عبدالناصر حرصاً منه على أمن المسيرة أن تُنقل الآلة الكاتبة وآلة الطباعة إلى بيت قائد السرب عبدالرحمن عنان، ثم إلى بيت البكباشي حمدي عبيد، إلى أن انتهى المطاف بهما إلى الحركة الديموقراطية للتحرر الوطني «حدتو» التى كانت لها جهودها الإيجابية المساندة لأهداف التنظيم، فاضطلع القاضي أحمد فؤاد رحمه الله [رئيس مجلس إدارة بنك مصر ثم بنك السويس] بكتابة المنشورات على الآلة الكاتبة بمكتبه بالنيابة العامة ثم طبعها على آلة الجستتنر الخاصة بـ«حدتو»، كما اشترك أعضاء هذه الحركة من الضباط في كتابة العناوين. وقد تبدو الآن هذه المهمة سهلة يسيرة، تنقل ورقاً من هنا إلى هناك، ولكنه لم يكن ورقاً عاديًا، إنما كان منشورات سرية للضباط تحضّهم على الثورة بيد رجل عسكري ومن هنا تأتي خطورتها، ومن ثم كانت هذه العملية تتطلب رباطة جأش وقوة أعصاب وعزماً وإرادة لن تتوافر إلا لمن يضعون إيمانهم فوق رغباتهم. ولن ننسى تلك الأيام التي كان خالد يتجوّل فيها حاملاً في حقيبته الدليل المادي الذي يمكن أن يؤدي به إلى الإعدام رمياً بالرصاص، وكان يمضي مع هذا دون أن تضطرب خطاه الهادئة أو تتضاءل ابتسامته الودودة أو يستشعر أنه يؤدي عملاً خطيراً إذ كان يؤمن أنه يقوم بواجب قومي لا معدل عنه.

ويمكن للقارئ أن يدرك مستوى النضج السياسي الذي بلغه الضباط الأحرار ومدى إحساسهم بنبض الشعب بآماله وآلامه حين يقرأ ما سجّلوه في منشوراتهم حول مطالب محددة مثل القضاء على الاستعمار الأجنبي الأنجلو أمريكي وأعوانه المحليين من السياسيين ورجال القصر والصحفيين المرتشين الذين يضلّلون الجماهير، وإطلاق الحريات العامة للشعب وتكوين جبهة وطنية وإقامة جيش وطني مجهّز بأحدث الأسلحة وأقدرها على حماية الوطن. بل يمكن أن نتبين منه ارتباط هؤلاء الضباط بأمتهم العربية التي كانوا يؤمنون بأن من واجبهم أن يساهموا معها في استرداد فلسطين. إن مثل هؤلاء الضباط بمثل هذا الوعي لا يصحّ التجنّي عليهم - كما يزعم البعض الآن - بسرقة أفكار المثقفين واقتصار دورهم على تنفيذها. لقد كانت هذه المطالب دماً يجري في عروقهم بقدر ما كانت دماً يجري في عروق جميع الشرفاء، مثقفين مدنيين وفلاحين وعمالاً وموظفين وطلبة في المستويات المتوسطة. فما يمكن لأحد أن يزعم أن الثقافة والروح الوطنية وقفٌ على خريجي الكليات المدنية أو كتّاب الصحف والمجلات، أو أن الكليات العسكرية تقام داخل أسوار لا تتسرب إليها الثقافة والمشاعر الوطنية، فتلك سذاجة فجّة ممن يجهلون للأسف كثيراً من الحقائق حول الدراسة في المعاهد العسكرية بمختلف درجاتها، ولكن بعضاً من المتصدّرين للنيل من العسكريين لا يعرفون للأسف كثيراً من هذه الحقائق البديهية، ولا أعتقد أن نسبة غير المثقفين من بين الضباط

تختلف كثيراً عن نسبتهم بين خريجي الكليات المدنية. ولست أعني بهذا أنني أشايع قيام نظام حكم عسكري ممتد، فمن المسلّم به أنه ليس النظام الأمثل للحكم في أي مكان في العالم حسب ما نستقرئه من أحداث التاريخ. ترى أكان من الخطأ أن يتبنّى بعض الضباط مطالب شعبهم التي ينادي بها مثقفو بلادهم ويخرجوا حاملين رؤوسهم على أكفّهم ليواجهوا الملكية والاستعمار بكل ما كان لهما من بأس وسطوة، ويخلعوا الملك عن عرشه، ويجعلوا مصر جمهورية مستقلة؟ وإذا فرضنا جدلاً أن هؤلاء الضباط لم يكونوا يوم قاموا بهذا العمل الجسور إلا مجرد أداة تنفيذية لأفكار المثقفين، أفلا يستحق هؤلاء الضباط ولو لمسة وفاء وكلمة تقدير لتحركهم ليلة ٢٣ يولية ١٩٥٢ وحملهم عن عاتق المثقفين عبء القيام بثورة اجتماعية يعلم الله وحده كيف ومتى كان سيقوم بها المثقفون؟

* * *

وفي أكتوبر ١٩٥١ حدثت مفاجأة جديدة عندما أعلنت حكومة الوفد إلغاء المعاهدة المصرية البريطانية، وبدأ الفدائيون يعملون لتطهير منطقة قناة السويس من جنود الاحتلال. وعلى الرغم مما قيل من أن الحكومة لجأت إلى هذا الأسلوب لتطيل بقاءها في الحكم وتوريط القصر أمام الرأي العام، على الرغم من هذا فقد قرر الضباط الأحرار أن يدخلوا المعركة جنباً إلى جنب مع الفدائيين، ومنهم مَنْ كان من الإخوان المسلمين ومنهم من كان من التنظيمات التقدمية، استشهد من بينهم الكثيرون، يجمعهم هدف مشترك هو حماية الوطن. وكانت تجربة جديدة، إذ أخذ فريق من الضباط الأحرار أذكر منهم الأبطال الفدائيين كمال رفعت ولطفي واكد ووجيه أباظة رحمهم الله، وكذا حسن التهامي وغيرهم يقصدون منطقة القناة مع عطلة آخر الأسبوع إذ لم يكن يسيراً عليهم الحصول على الإجازات ليشتركوا اشتراكاً متصلاً في المقاومة، وأخذ البعض يدرّبون الفدائيين على استعمال السلاح في أماكن متفرقة من القاهرة، وأخذ فريق ثالث يجمع السلاح من الأسواق ويختبره قبل تسليمه للفدائيين. ومضى فريق رابع يحمل الذخيرة والقنابل ويجوب بها شوارع القاهرة لتسليمها لفرق الفدائيين بعد أن يستوثق من قدرتهم على استخدامها. وانبرى الأخ صلاح هدايت يقدم خبرته التكنولوجية في خدمة أهداف الفدائيين. وهكذا شارك الضباط الأحرار مشاركة فعلية في معركة القناة تدريباً وإمداداً وقتالاً على الرغم مما كان يجابههم بفعلهم هذا من مخاطرة قد تؤدي بأرواحهم وتعرّضهم للسجون والتشريد، ولكن أملهم في المستقبل كان عظيماً، وأنه لا بد من تغيير سيقع. وأما عني فقد أصدرت بالاشتراك مع صديق العمر الصاغ أحمد وحيد الدين حلمي في نوفمبر ١٩٥١ كتيباً بعنوان «أصول حرب التحرير» أشرف على إخراجه فنيّاً الكاتب الفنان عبدالعزيز صادق، موجّهاً إلى المدنيين لتعليمهم كيفية اقتحام معسكرات الاحتلال وقضّ مضاجع المحتلين نشداناً للخلاص، تناول القواعد العامة للمقاومة الشعبية وتدريبها وأصول التسلل والنسف والتدمير والحريق ومهاجمة المعسكرات والسفن والمطارات

والقتال الليلي والقتال من بيت إلى بيت وعبور الأنهار والقنوات واختراق الأسلاك الشائكة واقتحام الموانع، وبيع هذا الكتيب بسعر التكلفة. وقد طُبعت من هذا الكتيب طبعة ثانية مجانية فيما بعد عقب هزيمة ١٩٦٧ أصدرتها وزارة الثقافة لتعزيز المقاومة الشعبية بعنوان «دعوة البطولة والمقاومة الشعبية».

كنت وقتذاك أحد ضباط التدريب الحربي برياسة هيئة أركان حرب الجيش كما أسلفت، وكان على رأس هذه الإدارة اللواء سعد الدين صبور رحمه الله الذي كان من ألمع ضباط الجيش علماً وكفاءة. وذات صباح من عام ١٩٥١ استدعاني وتدرّج في الحديث معي حتى وصل إلى موضوع منشورات الضباط الأحرار وفاجأني قائلاً: «إني لأكاد أحسّ في سلوكك وتصرّفاتك ما يجعلني أوقن بأنك من الضباط الأحرار، ولست أدري لمَ يهاجمني هؤلاء الضباط في منشوراتهم؟». وكان الموقف يملي عليّ بطبيعة الحال أن أنكر صَلتي بهذا التنظيم، وبقي يلحّ عليّ فوعدته بأن أسعى سعيي للاتصال بمن أتوسّم فيه أنه منهم وأسأله عن الأسباب الداعية إلى مهاجمته. وذكرت ذلك لجمال عبدالناصر فيما كان يدور بيني وبينه من حديث حول التنظيم، فطلب مني أن أطالب اللواء صبور بأن يساعدني في مدّ التنظيم بالذخيرة والقنابل اليدوية ليثبت بذلك أنه على ولاء للقضية الوطنية. وعدت إلى اللواء صبور أكاشفه بما أحمل فاستجاب لي على الفور وسألني ما السبيل إلى ذلك؟ فاقترحت عليه أن نمرّ معاً على ميادين الرماية لنأخذ منها ما استطعنا من ذخيرة، وكان هذا يعني أن يستنفد الجندي في الرماية شيئاً ويستبقي شيئاً نحوزه نحن. ومضى اللواء صبور ينفّذ وعده وما أخل به. وكنت أحمل هذه الذخيرة والقنابل اليدوية كل صباح في عربتي إلى بيتي أولاً ثم أنقلها بعد ذلك إلى بيت جمال عبدالناصر أو إلى المرحوم المحامي عبدالوهاب حسني أو إلى اليوزباشي مجدي حسنين الذي كان يودعها مؤقتاً بأحد مخازن سلاح خدمة الجيش لحين توزيعها على القائمين بالفداء. وهذا ـ أعني استقطاع قدر من ذخيرة تدريب الجنود ـ وإن كان يبدو لأول وهلة عملاً غير مشروع، غير أنا كنا فيما بيننا وبين أنفسنا نبرّره بسعينا لغرض أسمى وأرفع وهو الدفاع عن الوطن ضد جنود الاحتلال، وكان هذا الغرض هو الواجب الأول للجيش فلم يكن من الغريب أن يُمدّ الفدائيون ببعض أسلحة الجيش وبخبرة رجاله. غير أني رأيت عبدالناصر لا يكفّ عن مهاجمة اللواء صبّور في منشورات التنظيم على الرغم من العون الصادق الذي قدّمه لنا، فاعترضت على ذلك، ولكنه برّر تصرفه بأن هذا التشهير ضمان لاستمراره في العطاء. ولم أقتنع بهذا التبرير، فما كان يليق بنا أن نقابل هذا الجميل بذلك النكران مهما كانت الحجّة.

وكنت آنذاك مسؤولاً في إدارة التدريب الحربي برياسة هيئة أركان حرب الجيش عن كل ما يخصّ تدريب سلاح الفرسان [المدرعات] فضلاً عما يتصل بكلية أركان الحرب وبالنشر الحربي في القوات المسلحة. وكان من أهم واجباتي الاختلاف إلى وحدات سلاح الفرسان

مع كل صباح في ميادين الرماية أو ساحات التدريب التكتيكي للمدرعات. ومن ثم كانت صلتي بضباط السلاح تكاد تكون متصلة منذ الثامنة صباحاً حتى الحادية عشرة حين أقصد مكتبي برياسة أركان حرب الجيش، الأمر الذي جعل علاقتي بهم وطيدة، ونشأت بيني وبين بعضهم أُلفة وثّقت تلك الصلات، هذا إلى أني كنت من ضباط هذا السلاح من قديم. غير أن هذا لم يكن من شأنه أن يتيح لي الفرصة لاختيار مَنْ أجنّده من بينهم للتنظيم على النحو الذي يتاح لقائد يشارك ضباطه قيامهم ونومهم وعملهم وتدريبهم وأوقات فراغهم في معسكر منعزل يعمّق التعارف بينهم، وهو الأمر الذي أتيح للبكباشي حسين الشافعي حين عُهد إليه بقيادة كتيبتين إحداهما للدبابات والأخرى للسيارات المدرعة استقرّتا على طريق السويس في الصحراء عقب إلغاء المعاهدة فخَلَا له الجو كي يتخيّر من بين الضباط من يرى فيه الصلاحية للانضمام إلى التنظيم، ووفّق إلى تجنيد عدد كبير من ضباط الفرسان الأحرار سواء في الآلاي المدرع الأول أو آلاي السيارات المدرعة الأول، هذا إلى ما قام به الصاغ خالد محيي الدين من ضم عدد كبير آخر يُعتد به إليهم. أما الفرصة التي أتيحت لي فكانت من خلال اختلافي اليومي إلى وحدات الفرسان التي كان الإشراف على تدريبها من صميم مسؤوليتي، فكنت أنتهز الفرصة كي أبثّ في روع مَنْ تتاح لي الفرصة للانفراد بهم من الضباط الأمل في الخلاص والنهوض بالقضية الوطنية والتلميح إلى ما سنهيّئ له من القيام بثورة على النظام القائم، جاعلاً حديثي إليهم فيما يمسّ الأمور العسكرية الفنية المدخل الذي أنفذ به إلى قلوبهم. وكنت خلال هذا كله أعجم عودهم وأتبين ما لديهم من صلابة وإخلاص وتفان في سبيل المبدأ، إذ كان العزم أن نسند إليهم فيما بعد مهام جسيمة.

وكان الجيش حينذاك يستعين بنفر من كبار الضباط الألمان استوفدهم للنهوض بمستواه. وكان من بين هؤلاء الضباط الجنرال مُونْزلْ الذي كان أحد قادة المدرعات المرموقين تحت قيادة الجنرال العبقري هاينز جوديريان أثناء الحَرب العالمية الثانية، وكان من نصيبي أن نعمل سويّاً في إدارة التدريب الحربي. وما من شك في أنها كانت رفقة مثمرة نافعة أفدت منها الكثير، ولقيت عنه خبرة وعلماً وضعتهما في خدمة سلاح الفرسان. وكان لإخلاصه فيما يسوقه من نصح وما يفصح عنه من تجربة أثره في الارتفاع بمستوى تدريب المدرعات المصرية. وخلال هذا وقعت لي نسخة من كتاب الجنرال هاينز جوديريان المُعَنون «قائد البانزر» (٥) في طبعته الإنجليزية، فانكفأت على مطالعته مشغوفاً بما انطوى عليه من مادة غزيرة، معجباً بالقائد الذي كان أحد صانعي التاريخ على نطاق واسع من خلال فكره العسكري المبتكر في استخدام المدرعات، وإن قاد هذا الفكر إلى خاتمة لم يكن يتوقّعها لوطنه الألماني. ومع ذلك فقد كان كتابه القيّم تسجيلاً دقيقاً للمعارك العظمى التي خاضتها القوات المدرعة الألمانية تحت قيادته والتي حقّق بها ــ رغم ضآلة عددها ــ نصراً خاطفاً حين اخترقت فرنسا في مستهل الحرب

العالمية الثانية متّجهة صوب القنال الإنجليزي، وأوشكت بعد عام واحد من اتجاهها نحو الشرق أن تقضي على الجيوش الروسية لولا تردّد القيادة العليا الألمانية عن دعم انطلاقة جوديريان الجسورة. ويكشف هذا الكتاب الممتع عن أفضل المزايا التي تخلق القائد العسكري العظيم من دقة الملاحظة وعمق التحليل وسرعة الرد والثقة بالنفس والقدرة على مفاجأة الخصم وإبقائه في حالة من الاضطراب الذي ينتهي به إلى الشلل، هذا إلى جانب قدرته على تعميق المودة بينه وبين جنده وتحريك إعجابهم والتأثير فيهم بما يحفزهم لبذل أقصى جهد ممكن. فقد كان شديد البراعة في التحايل على جعل المستحيل ممكناً، إذ كان واسع الخيال في الإفادة مما لديه من معدّات بإدخال تحسينات على بعض الأسلحة أو تطويرها والإسراع بتجربة ابتكاره، وهو الأمر الذي لم يُقْدم عليه قائد عسكري من قبل، إذ كان ذلك متروكاً للإخصائيين المدنيين والعسكريين، ويندر أن نجد في التاريخ مبتدع فكرة تسنح له الفرصة كي يضع نظريته موضع التنفيذ والتطبيق. ولقد كان لجوديريان من القدرة على التخيّل الإنشائي والطاقة الديناميكية والجسارة في استغلال الفرص التي تسنح له ما هيّأ له أن يخرج على العالم بنتائج ثورية في فن الحرب. ومما أثار دهشتي أن وجدت بين ثنايا الكتاب اسم الجنرال مونزل يتكرر في أكثر من موضع موشّى بالثناء عليه من قائده الأعلى فزادني هذا إعجاباً به، وعدت أستفسر منه تفصيل ما ذُكر في الكتاب عنه مجملاً. وإذا بي أجدني مسوقاً إلى ترجمة هذا الكتاب إلى العربية بعد أن وجدت فيه من الدروس ما ينبغي أن يفيد منه كل مقاتل في قواتنا المدرّعة، وقدمته إلى القيادة العامة للقوات المسلحة التي تولت طبعه ونشره وظهرت طبعته الأولى عام ١٩٦٠ في جزأين ضخمين مزوّدين بالخرائط بعنوان «قائد البانزر».

وكنت قد قرأت فيما قرأت شيئاً عن القائد المغولي چنكيزخان مما كُتب في العربية لابن الأثير وابن الفرات ومحمد بن النسوي ثم علاء الدين الجويني وعبد الله بن فضل الله. ولقد كان يعوز بعضهم حديث لا يعرفونه ويُملي على بعضهم الآخر بُغْض يحملونه، فأصابوا في شيء وأخطأوا في أشياء. وفي ظل هذه البحوث الإسلامية نشأت محاولات غربية ما أشك في أن هذا التراث الشرقي كان مادتها الأساسية، فكانت بعض هذه المحاولات ترجمة لما كتب في العربية وبعضها تأليفاً استعين فيه بتلك المادة العربية. أقول لقد قرأت شيئاً من هذا وذاك فهالني هذا التاريخ، ورأيت في چنكيزخان في مبدأ الأمر صورة من الفتوّة العارمة التي لا تأبه للشدائد، والعنف الصاخب الذي يستهين بالمصاعب، والإقدام الجريء الذي يشق طريقه وسط العقبات. رأيت هذا كله فأعجبت به قائداً فذًا من قادة الفرسان. لم يُثر خواطري ما انتهى إليه من جبروت وإنما الذي أخذ بلبّي الطريق الذي شقّه للوصول إلى ما وصل إليه من بأس وسطوة. ثم رأيته تاريخاً بدأ على صورة وانتهى على صورة، بدأ قاسياً فكان وحشيًا وانتهى بالمشاركة في ألوان من الحضارات، وكان من هؤلاء الغزاة علماء ومشرّعون. ثم لقد كان تاريخاً على كل حال شغل من تاريخ العالم صفحات طويلة، وكان شأنه شأن كل غزو إن

اتصف بالشر لما فيه من سلب وعدوان فله جوانبه الإيجابية لما فيه من إيقاظ للشعور وإثارة للهمم، فأصدرت في عام ١٩٥١ الطبعة الأولى من كتاب «چنكيزخان»، وما أردت أن أقف منه موقف المؤرخ وإنما أردت أن أجعل منه قصّة أقصّها، لا أسرده سرد المؤرخين بل أدع تفاصيل ذلك لهم وحسبي أن أستصفي منه دقيقة الحيّ. فلقد اكتسحت جيوش المغول الوديان والسهول والجبال والقفار والغابات لأنها كانت متّحدة متآخية، يجمع بينها شعور واحد بخطورة ما تحمل من تبعات فحقّقت هذه القبائل البربرية المتوحشة معجزات عسكرية ما زالت حديث التاريخ يقف عندها المؤرخون حيارى. وعلى الرغم من تخلّفها وتأخرها فإنها صرعت شعوباً ذوات حضارات عريقة وأذعن لبطشها أهل هذه الحضارات، وذلك بفضل وحدتها وانقسام هؤلاء انقساماً جرّهم إليه الترف الضال والشهوات العابثة والخلاف القاتل. كان بي إكبار حين أخرجت هذا الكتاب في شبابي في طبعته الأولى لچنكيزخان قائداً محنّكاً وفارساً لا يُشقّ له غبار، تستهويني خططه العسكرية الفذّة ومثُله الجريئة المملوءة شجاعة وإقداماً ويستهويني لو يشيع بين الناس ذكرها. كما كان بي إشفاق على شعبنا العربي فأردت أن يجد مَنْ يقرأ هذا الكتاب منهم ما يوحي إليه بمواطن ضعف الشعوب وقوتها، غير أن مرور الأيام جعلني أشعر بالرثاء لچنكيزخان وللدولة التي أنشأها على الجماجم، ولا أرى فيه إلا أحد مجرمي الحروب الذين يقتلون الأبرياء ويعصفون بالحضارات ويهدمون المثل الإنسانية، لا تحفزهم إلى ذلك غير نوازع شريرة كامنة في نفوسهم المريضة، فسجّلت تحوّل نظرتي هذه في مقدمات الطبعات الخمس التي ظهرت بعد ذلك وآخرها طبعة دار الشروق عام ١٩٩٢.

كذلك ترجمت عن الإنجليزية في تلك الآونة رواية للكاتب الأمريكي الساخر ثورن سميث الذي بعثني شغفي به إلى قراءة كل ما صدر عنه، واخترت من بين مؤلفاته رواية «سروال القس» Bishop's Jaegers التي صدرت طبعتها العربية الأولى سنة ١٩٥١ والثانية سنة ١٩٧٦.

وكانت قيادة الجيش وقتذاك تطرح في العام بعد العام مسابقات في البحوث والدراسات العسكرية لتستحثّ الضباط على البحث والدراسة والتنقيب فيما يتصل بالاستراتيجية وفنون الحرب. وكانت لهذه المسابقات جائزة تعطى لأول المتسابقين تسمى «جائزة فاروق الأول العسكرية». وقد سعدت بالفوز بالجائزة الأولى عام ١٩٥١ عن موضوع «تأثير الأسلحة الذرية على الموقع الاستراتيجي لمصر» الذي نشر بعد ذلك في مجلة الجيش.

وإذ لم تكن نظم الجيش تبيح لضباطه الكتابة في الصحف والمجلات، وكنت حريصاً على أن تظهر لي دراسات في موضوعات أدبية وفنية مختلفة، لذا كنت أمدّ الصحف لا سيما صحيفة «المصري» بمقالات متنوعة فيما بين عامي ١٩٤٥ و١٩٥٢ كانت تُنشر باسم ثروت محمود. على أن التعارض بين صفتي ضابطاً في القوات المسلحة وصفتي كاتباً لم يكن هو

وحده الذي حدا بي لاختيار هذا التوقيع، لكن ربما كان التردّد هو السبب. وليس مما يخفى على أحد أن أي كاتب يبدأ متردداً يتلمّس الثقة بنفسه، فإذا ما تأكد لديه أنه قادر على أن يطرق هذا الميدان واجه الناس بشخصيته كاملة. هذا التفسير أشعر به الآن بعد أن مرت السنوات وتأكدت بي الثقة والقدرة على الكتابة، أما يومها فلا أظن أني كنت قادراً على أن أتبيّن هذه الحقيقة في نفسي بل ربما كنت أنكرها لو أنها ألحّت عليّ.

وبعد أن أتممت دراساتي العسكرية العليا بكلية أركان الحرب رأيت أن أضيف إلى العلم العسكري علماً بشؤون الأدب والصحافة. وكانت تُعقد حينذاك للقبول في قسم الصحافة بكلية الآداب جامعة فؤاد الأول مسابقة ما لبثت أن جُزتها والتحقت بالكلية، وكان يزاملني في هذه الدراسة المرحوم الصديق يوسف السباعي. وحصلت في عام ١٩٥١ من الكلية على دبلوم الترجمة والصحافة المعادل لدرجة الماجستير التي تؤهّلني لتسجيل رسالة للدكتوراه. وقد درست على أيدى أساتذة أجلاّء يأتي على رأسهم الدكتور حسين كامل سليم والدكتور محمود عزمي والدكتور عبدالله العربي والدكتور إبراهيم عبده والدكتور علي راشد والدكتور سويلم العمري والدكتور عبداللطيف حمزة ثم الدكتور لويس عوض الذي لفتني إلى قدره تعدّد مناحي المعرفة لديه، هذا إلى منهجه العلمي الشائق مما أفدت منه كثيراً. كما شدّتني إليه مواقفه الليبرالية التي تجلّت أكثر ما تجلّت في احتضانه تلامذته من مختلف المذاهب والجنسيات والعقائد، فكان بيته مفتوحاً لهم دائماً بمكتبته الزاخرة بالمراجع الثمينة وبدفء ودّه الأصيل.

* * *

وكنت في صباي ـ خلال الثلاثينيات ـ أقضي أربعة شهور من كل عام مع أسرتي في الإسكندرية برفقة أبي الذي كان يلتزم بقضاء تلك الفترة بالإسكندرية كأحد ضباط الحرس الملكي الذي كان يرافق الملك فؤاد صيفاً إلى المصيف لمدة عشرة أعوام متتالية نقضيها برمل الإسكندرية الذي كان يعجّ بجاليات أجنبية غالبيتها يونانية [حوالي ٨٠٠٠٠ نسمة] وإيطالية [حوالي ٣٠٠٠٠ نسمة] يشغلون ذلك الامتداد العريض الموازي لشاطئ البحر وكأنهم ليسوا عن مصر بغرباء. ولم يكن طريق الكورنيش الذي شقّه المهندسان الإيطاليان دنتمارو وكارتارچيا في مستهل الثلاثينيات في عهد حكومة إسماعيل صدقي بشواطئه المنسّقة الممهّدة يتجاوز خليج ستانلي، حتى إذا مضينا شرقاً صادفتنا عشوائية امتداد الشاطئ تتناثر عليه الكبائن المختلفة الأشكال بلا تخطيط أو نظام بدءاً من جليمونوپولو حتى سيدي بشر والعصافرة. وعلى حين كان الموسرون من الأجانب واليهود يؤثرون الإقامة في «الحي اليوناني» وسط المدينة كان الأثرياء من المصريين يفضّلون حيّ زيزينيا ولوران ويقضون أمسياتهم بكازينو سان ستيفانو، بينما كانت الغالبية من الطبقة الوسطى تفضّل الإقامة في حيّ محرم بك والمنطقة المتاخمة للميناء الشرقية. أما الطبقة الوسطى من اليونانيين والإيطاليين فقد

استوطنوا أحياء الرمل من الشاطبي وكامپ شيزار والإبراهيمية وسپورتنج وكليوباترة باستثنا حيّ مصطفى باشا حيث كانت معسكرات جيش الاحتلال البريطاني. كان رمل الإسكندري يعدّ بحق قطعة من أوروپا، يندر أن يضمّ أي مبنى من مباني أحيائه أكثر من أسرة مصري واحدة أو أسرتين. كانت تلك الشهور الأربعة التي أقضيها مع أسرتي بالإسكندرية في بيئ كوزموپوليتانية تختلف كل الاختلاف عن البيئة القاهرية، فليس ثمة ما تسمعه من لغات وأنت تجول في أنحاء الرمل أو وأنت تختلف إلى الشاطئ غير اليونانية والإيطالية.

عاشت هاتان الجاليتان تنعمان بهذه المنطقة وكأن أفرادها في بلادهم يتمتعون بالامتيازات الأجنبية التي تكفل لهم حرية بلا حدود وحياة رخيّة مع دأب على العمل يكبّون عليه بلا فتور، فإذا الناس تشيد بحذقهم ومهارتهم وبراعتهم، فامتهنوا كل المهن وزاولوا التجار والصناعة والمعمار والصيد البحري بل حتى قيادة سيارات الأوتوبيس. ولعلّ أمهر عمّال المصريين في مجالات التشييد والميكانيكا والكهرباء وصناعة الأثاث هم تلامذة أولئك الأسطوات الإيطاليين واليونانيين القدامي. كما شاركت النخبة منهم في عضوية بلدي الإسكندرية التي كان إليها تخطيط المدينة والحفاظ على الطابع المعماري الجميل الذي اندثر، وشيّدوا أبدع المباني وأرقى المدارس والنوادي والمستشفيات والجمعيات والڤيلات فارهة التصميم ذات الطرز الكلاسيكية المحدثة، كما أصدروا الصحف المختلفة بلغاتهم. وأذكر أن الجالية الإيطالية قد أهدت مصر نصب الخديوي إسماعيل المطلّ علي الميناء الشرقية بالمنشية، وهو الذي حوّلته حكومة الثورة فيما بعد نصباً للجندي المجهول.

وقد أتاحت الحرية التي كان يتمتع بها الأجانب للإيطاليين أن يشتطوا في الغلو، فإذا هم يحتفلون بمناسباتهم القومية باستعراض منظمات شباب أصحاب القمصان السوداء الفاشيست شبه العسكرية المسمّاة «أڤانجوار ديستا» بل وطوابير الفتيان الفاشيست المسمّاة «باليلا» في الميادين والطرقات يتيهون كبْراً وشموخاً وخيلاء، رافعين أعلامهم وراياتهم وشعاراتهم، تتصدّر صفوفهم الفرق الموسيقية العسكرية منشدين أناشيدهم الوطنية الحماسية بين تصفيق أبناء جلدتهم وتهليلهم في حماسة محمومة دون أن يعترضهم معترض، غير عابئين بمشاعر أهل البلاد. ولم يخل حيّ من أحياء رمل الإسكندرية من الملاهي والمسارح اليونانية والإيطالية التي كانت تعرض التمثيليات والإسكتشات الراقصة والموسيقية والضاحكة والبهلوانية نظير أسعار زهيدة في متناول الجميع تكاد تنافس أسعار ارتياد دور السينما التي كانت تعرض بدورها الأفلام اليونانية والإيطالية وكذا الفرنسية والإنجليزية مصحوبة بترجمة يونانية وإيطالية، يروّجون لها بالإعلان عن برامجها المتجدّدة دوماً على الشاطئ ومفترق الطرقات.

وكان إذا حلّ موعد الغداء نُصبت الموائد ورُصّت «الدكك» حولها فى أفنية الدور، تغشّيها

المفارش الإيطالية التقليدية شطرنجية الزخارف حمراء أو زرقاء، وصُفَّت عليها قصاع السباجتي وجفنات اللحم المقدّد وفواكه البحر الطازجة، فيتزاحم أهل الدار على التهام ما بين أيديهم من طعام وعبّ النبيذ يصبّونه من الفياسكات المغلّفة بعيدان القش، غير مُغْفلين الشدو والغناء بل والعزف على الجيتار في مناخ يختلط فيه الصياح والصخب واللغط والجلبة، يحيون عاداتهم وتقاليدهم وهم مستوطنون أرضا ليست لهم.

وكان كلما خيّم الغروب ازدحم طريق الكورنيش بالمتسكّعين من جنود الاحتلال البريطاني مرتدين ملابس مدنية يستأجرونها من بائعي الروبابيكيا في معسكراتهم بأجور زهيدة، فيبدو الواحد منهم بها كشحاذ تسوّل مفرداتها من كل بيت قطعة. ولكنهم رغم هيئاتهم تلك الزريّة كانوا يعترضون عابرات السبيل الإيطاليات واليونانيات يغازلونهن، وغالبا ما كانوا يفوزون بهن بسهولة دون أن يبذلوا جهدا جهيدا. لقد كنت وأنا في سن الصبا وبإحساسي كمصري أضيق بهذا كله، ولكنني في الوقت نفسه وبإحساس اليافع المرهف لا أستطيع أن أجحد جمال الأغاني والأناشيد التقليدية الأوروبية الشهيرة فأنجذب إليها وأستسيغها ويتأثر بها وجداني، كما لا أنكر ما كنت أشاهده من هؤلاء الأجانب من التفرقة الواضحة بين الجدّ واللهو، فهم وإن كانوا في أغلبهم من الطبقات البسيطة العاملة في بلادهم لا يتمتعون بقسط وافر من التعليم، إلاّ أنهم كانوا يعكفون على أعمالهم في جديّة شديدة واهتمام يكاد يصل إلى حدّ التقديس، فإن فرغوا من أعمالهم انطلقوا إلى عالم اللهو والرقص في مرح وحبور. والحق أقول إني كما أعجبت بالكثير من سجاياهم أنكرت منهم التسلُّط والاستعلاء والتباهي بأنهم الأرقى والأنقى عرقاً، فضلاً عن كراهيتي الشديدة للاستعمار ولرموزه من الجنود الذين كانوا يسيرون في الشوارع وهم يتيهون صلفاً وخيلاء.

كان لا معدي لمن عاش مثل تجربتي عن أن يخالط جيرانه هؤلاء صبيانهم وصباياهم، فنشأت بيننا صداقات تنشط أيام الصيف وتضمحل شهور الشتاء بعد الإياب من المصيف، أعني أيامي بالقاهرة.

وكانت وسائل المتعة الراقية في قاهرة الثلاثينيات يطغى عليها الطابع الغربي، إذ كانت دور السينما على سبيل المثال لا تعرض - إلا فيما ندر - غير أفلام أجنبية تزخر بالموسيقي الغربية، كما حفلت تلك الحقبة بطوفان من أرقى الأفلام الموسيقية في تاريخ السينما العالمية.

وكانت محطات الإذاعة الأهلية - إذ لم تكن ثمة بعد محطة إذاعة حكومية - تتنافس متبارية فيما بينها على بثّ الموسيقى الكلاسيكية العالمية - كما كانت أسطوانات الموسيقى الغربية تملأ علينا حياتنا وكان رخص أثمانها يُغري باقتنائها. هذا كله قد أتاح لي تذوّق الموسيقي العالمية في يسر فلهجت بعشقها منذ الصّغر. وما أظن أنه قد فاتني عمل موسيقي استهواني مسجّل

علي أسطوانة عادية [اثنا عشر قرشاً] أو على أسطوانة من الورق المقوّى [قرشان ونصف]
اقتنيته إذ كان الثمن زهيداً، فإذا أنا منذ الصغر صاحب مكتبة موسيقية طبعت أذني على تذ
هذا اللون من الموسيقى الكلاسيكية والألحان العالمية، وإذا أنا على قدر من الوعي يمكنني
الحكم والاختيار والتمييز بين ما هو رائع وما هو دون ذلك. هذا إلى أن شغفي بالقراءة ت
يتسع لما يُنشر عن الموسيقى، فجمعت ما بين تذوّقها والإحاطة بآدابها، وقد ظلت هذه المع
عندي تتطور باضطراد ودون انقطاع ما انفكّت تجربتي معها تزداد ثراء. ولقد كانت لي فر
خاصة بخلاص العالم من الحرب العالمية الثانية إذ أتاحت نهايتها لمصر أن تفد إليها لل
الأولى أجهزة الاستماع الحديثة المتميزة بنقاء الصوت high fidelity وكثرة من الأسطوا
التي تتسع لأعمال موسيقية تزيد فترة أدائها على الساعة long playing بعد أن كانت لا ت
قبل ذلك عن خمس دقائق، فاجتذبت هذه وتلك أعداداً غفيرة من عشّاق الموسيقى بقدر
أتاحت للمبدعين مزيداً من الإمكانات التي تحفز مواهبهم.

كذلك عرفت الطريق مع كثرة من المصريين إلى دار الأوبرا التي كان معظم روّادها
الأجانب بعد أن عادت تُحيي مواسمها الشتوية فرق الأوبرا الإيطالية وفرق البالية الأورو
من أمثال فرقة المركيز دي كويڤاس وغيرها. أما مكاني فكان يتأرجح بين مقاعد الصف
الأخيرة أو أماكن الوقوف الخلفية وفق ما تسمح به ميزانيتي المتواضعة. وكان أن استقب
القاهرة عام ١٩٤٦ حدثاً فنياً باهراً في حقل الموسيقى، إذ وفد إليها أوركسترا ڤ
الفليهارموني يقوده كليمانس كراوس ليقدم سبع حفلات متوالية متعددة البرامج بدار س
ريڤولي، ويعود فضل تنظيم تلك المبادرة الثقافية الرفيعة إلى طاهر باشا أحد ثراة م
وقتذاك. وفي العام التالي وفد أوركسترا برلين الفيلهارموني يقوده ولهلم فورتڤانجلر أ
قادة القرن العشرين ليعزف في نفس الدار سبع ليال متصلة. وكنت حريصاً علي ألا تفو
هذه الحفلات الأربع عشرة لم أنقطع عن واحدة منها.

ووجدتني إزاء تلك الحفلات الأخيرة قد استبان الطريق أمامي، فبعد سنوات عديدة ع
العالم خلالها على الاستماع إلى الموسيقى على نحو موضوعي مرسوم فرضه المايسترو الع
توسكانيني، إذا الأمور تختلف فنعود نسمع الموسيقى بأداء تعبيري مطلق على يد فورتڤا
الذي كان التجسيد الحق للتقاليد الرومانسية الألمانية، فلم يلتزم بنص الكراسة الموسيقية ح
بل مضى إلى ما وراء الألحان باحثاً عن جوهرها الخفيّ الذي يضفي على الأداء الموسيقي ر
وجلالاً، حتى غدت لقيادة الأوركسترا على يديه صفة الخَلْق الفني الذاتي، فيحسّ المس
وكأن عناصر الموسيقى جميعاً نابعة من ذاتها لا طارئة عليها، فلقد وُهب فورتڤانجلر قدرة ي
بها عسير الألحان وأعقدها فتبدو متّسقة في بناء موسيقيّ منطقيّ تسوده الوحدة الرابطة، وأ
ما طُبع عليه فورتڤانجلر من تحرّر صفة لازمة لأسلوبه وإن عدّها البعض من الشطحات.

وفي حفله الأخير أصغيت لأول مرة إلى لحن «الموتُ حُبّا» (*) الشهير في ختام أوپرا «تريستان وإيزولده» لريتشارد ڤاجنر المصحوب بالإنشاد المشبوب لإيزولده وقد جُنّت أسيانة مكروبة إلى جوار حبيبها تريستان وهو يجود بآخر أنفاسه وقد أمَضّها الولَه وفجعها مصيره، فإذا هي قبل أن تَهِمّ بالانتحار ترنو إليه تبثّه شجنها وتسترجع ذكريات غرامهما وتناجيه شادية بقصيدة من نظم الموسيقار نفسه، فإذا الجانب الرومانسي من شخصية فورتڤانجلر يُطلقُ العنان للعواطف الجيّاشة والشعور الفيّاض تسري في السطور الموسيقية المتدفّقة وكأنها لا تتناهَى، وقد أجيزُ لنفسي أن أسوق ترجمتي العربية لهذا النشيد:

على شفتيه الباسمتيْن

ترفّ أرقّ عذوبة

غرامٌ جيّاش

يسبحُ في عينيه

أترونَ معي.. أم خفيَ عليكم يا صحاب؟

إشراقٌ يتجلّى

يتلألأ

يلمعُ تحت بريق النجم

يُحلّق أعلى.. أعلى

أترونْ معي

خفقان قلبه

يعلو في مهابة

بجلال يتسامَى

يطفو فوق الصدر

والغبطة وادعةٌ تنحدر من شفتيه

أنفاساً عذبة.

يا صحابي .. ألقوا نظرة

(*) Liebestod .

ألا ترونْ
ألا تُحسُّون
أم وحدي أسمعُ
هذا اللحنَ؟
ما أعجبَ .. ما أحنى ما فيه من الغبْطة وهي تئن
وتبوح بكل الأسرار
وتوائمُ في رقّة
تطفو من جسده
لتغوصَ إلى أعمقِ أعماقي
ولتسموَ عاليةً
في أصداء غرامٍ
ريّانٍ حولي
وتعود تدوّي
حولي سابحةً.
أتراها أمواجاً،
أم نسماتٍ من ريحٍ عذبة؟
أم غيماً من عطرٍ آسر
ينتشرُ ويعلو
ويدمدمُ حولي.
أتراني أستنشق
أتراني أصغي
أتراني أرشُف
أم أغرِقُ نفسي
في الشّذى الجذّاب

أتنسّمُ آخرَ أنفاسي

وسط الجيشان الصاخب

في رجع الصوت

في الرحب الممتد الشامل......

أنفاس الكون.

فلأغرقْ

فلأهْوِ حتى الأعماق

بلا وعي

في نشوة الوصال الباهرة.

وإذا كان البعض لا يعدّ نظم كلمات هذا اللحن شعراً فهو في الحق النص المثالي الذي يتطلع إليه مؤلف الموسيقى السيمفونية، فهو لا يعوق خدمة الموسيقى بل يخدمها أجلّ خدمة، لأنه في هذا المجال أكثر مرونةً من الشعر الحق ولا يغلّ يد المؤلف الأوركسترالي سواء من الناحية الميلودية أو الإيقاعية.

وهذا الشعور الغامر الذي تولّى العاشقة هو هو الشعور الذي استبدّ بي حين استمعت إلى موسيقى ريتشارد ڤاجنر للمرة الأولى في تلك الأمسية البعيدة منذ حوالي خمسين عاما مضت، فإذا أنا بموسيقاه مولع بعد أن أصبحت الموسيقى مع ڤاجنر غاية الأوپرا وكانت في الأصل وسيلتها. أسرتني تلك الخليّة اللحنية (*) بما فيها من تدفّق واسترسال يأخذ بالمستمع إلى عالم الخيال، ومن هنا كان اللحن متجدّداً بالرغم من تكراره ما ينوف على ثلاثين مرة، فقد تناوبته تفاعلات جمعت بين شتّى ضروب الصّنعة الموسيقية من علو وهبوط ومن انفصال والتحام ومن تصعيد وتخافت ثم من تصارع وتعانق، وكأني بڤاجنر قد تمثّل مقولة سقراط بأن الأشياء التي لها أضداد تتولّد من أضدادها. فتارة يكون اللحن على العكس من اتجاهه ثم ملحوقاً باللحن نفسه في طبقة أخرى وعلى طابع آخر، وتارة يُساق اللحن مصغّراً وتارة أخرى يُساق مكبّراً، ويتجاذب اللحن أخذٌ وردّ، فقفلاته هي بدايات في الوقت نفسه وخاتمته ضبابية مبهمة موحية بالنهاية... لكنها تحتوي المضمون الدرامي كله مع الشعور بالروعة والسكينة والجمال بما يجعل الإحساس مرهفاً مشدوداً إلى الأسطورة والمأساة حين يستخدم

(*) Motif الخليّة اللحنية هي لحن قصير ذو شخصية إيقاعية قابل للنماء والتطوير [المعجم الموسوعي للمصطلحات الثقافية، لكاتب هذه السطور. لونجمان ١٩٩١].

ڤاجنر آلة الهارب للإيحاء بالتاريخ والأسطورة والغموض، والآلات الوترية للتعبير عن التوتر والشجن والعواطف الجياشة، والآلات النحاسية فيما يؤيّد الأسطورة ويبرز البطولة، مازجاً بين مضمون الفاجعة بأصدائها المختلفة سمعية ومرئية وبين كل من الشخصيتين الرئيسيتين والموقف الدرامي، وجامعاً بين اللحن والحدث، تتخلل ذلك لحظات من الصفاء النفسي تجدّد النشوة والمتعة وتُذْكي «التطهير»، أو ما يدعوه أرسطو «الكاثارسيس» قاصداً التخلص من الانفعالات الضّارة وإزاحة ما نعانيه من توجّس وقلق وتأجيج قدراتنا على التّسامي والاستشراف.

حقّا لقد فتح فورتڤانجلر أمامي الباب على مصراعيه كي أتوغّل في عالم جديد مازلت مستغرقا فيه حتى اليوم.

* * *

[٥]
ليلة تاريخية لها ما قبلها

كنت أوثر ألا أقول ما أعلم عن ليلة الثورة وأن يظل الذي أعلم لي ذكرى أفسح لها في صدري أعزّ مكان آنس بها بين الحين والحين، غير أني تذكّرت فيلماً يابانيًا كنت قد شاهدته يعرض حياة زوج ياباني وزوجته كانا يتجوّلان في غابة، وبينما هما كذلك إذ عدا عليهما عاد. وإذا الزوج يروي ما وقع بروايته الخاصة، وإذا الزوجة هي الأخرى تروي ما وقع بروايتها الخاصة، ويفاجئنا المعتدي فيروي ما وقع بأسلوب ثالث، ويجيء الفنان المصوّر بعد هؤلاء الثلاثة فينفرد برواية تخالف الروايات الثلاث. هذا الحادث برواياته الأربع لفتني إلى أنه على الكاتب الذي يسجّل رؤاه وذكرياته أن يكتبها بأسلوبه هو ونهجه هو من واقعه هو، تاركاً للمؤرخ إذا ارتأى أن يجمع ما كتب إلى ما كتب غيره في الموضوع نفسه، ويخرج من هذا كله بصورة شاملة شأن الفنان الذي صوّر هذه الأحداث الأربعة بأسلوبه الخاص. فما من شك في أن وجهات النظر تختلف، إذ أثر الشيء في الرائين لا يمكن أن يكون واحداً متفقاً، ومن هنا كان لا مَعْدَى من تعدّد وجهات النظر.

وإني إذ أسوق ذكرياتي عما حدث في ليلة ٢٣ يولية ١٩٥٢ وما قبلها فإني لا أسوقه لما قد يحمل في طياته من جلائل الأعمال وكبار الأحداث، فما أكثر ما لدوري ولدور غيري من نظائر هنا وهناك، وإنما أسوقه حرصاً مني على أمرين: أولهما ما قام به ضباط سلاح الفرسان من مهام جسيمة قلّ أن يضطلع بها غيرهم لم يبالوا في سبيلها ما ينتظرهم من ويلات، وأذهب - عن يقين - إلى أنه لم يكن ليُكتب لتلك الحركة النجاح على الإطلاق لولا الدور الذي قام به سلاح الفرسان، فلقد كانوا بحق عماد القوات المسلحة خلال تلك الليلة، ومن هنا فهم يستحقون لهذا أن يُذكر لهم ما نهضوا به. وثانيهما ما بدا في الأفق بعد نجاح الحركة على أيدي نفر من ضباط مجلس قيادة الثورة الذين كَبُر عليهم ما نهض به هؤلاء الفتيان الشجعان، فانطلقوا يهوّنون من شأنهم ويغمطون حقّهم، بل وينكّلون بهم، فكان لا مَعْدَى عن إقامة للحق وإعطاء كل ذي حق حقه. ومع ذلك فإني من المؤمنين بأن الثورات لا تُقاس

بهبّتها الأولى، ولكنها تُقاس بما تم على أيدي القائمين عليها جملة وآحاداً من إنجازات في مختلف الميادين. ولعل مما يتصل بتلك الإنجازات الفردية نصيبي المتواضع فيما أسند إليّ من مهام أسوقها في هذه المذكرات في تفصيل.

وها أنذا أعرض قصة هذه الليلة رجاء أن يشاركني فيما أعرض مَنْ عاصرني وعاصر أحداثها من الضباط الذين كانوا ألصق ما يكونون بما أروي والذين أصبحوا وباتوا مشغولين بقضية الوطن المنكوب في ملكه وحكامه ومن ورائهم المستعمر البريطاني، يحاولون تلمّس السُّبل للخلاص وإزالة أعباء سبعين عاماً ظل الوطن يرزح تحت أثقالها لا يجد من يمدّ يده إليه ليعينه على النهوض على أقدامه ثابتاً شامخاً. وهذا كله كان يفرض أن لا بد من هبّة تجرف أمامها كل هذه الرواسب وتطوّح بها بعيداً، وتبذر في هذه الأرض الطيبة بذوراً صالحة تمنح الحرية والعدل والمساواة بين الناس في الحقوق والواجبات. وإني إذ أذكر هذا أذكر أن من قام بهذه الحركة واضطلع بأعبائها من الضباط الأحرار لم يتجاوز التسع والتسعين عدّاً، وهبوا حياتهم لخلاص بلادهم مما تعاني، ما هابوا أن يكون مصيرهم إذا كُشف أمرهم الموت أو التشريد، وقدّروا مع بريق النصر شبح الموت، والتقوا على عهد من الحب والإيمان والتضحية والعمل، واستقر رأيهم على أن يكتبوا مصير أمتهم بدمائهم، وأن يحفروا مستقبل أيامهم بأظافرهم، فإن كان الإخفاق فسيكون معه الغذاء الذي تحيا عليه الأجيال من بعدهم، وإن كان النصر فسوف يكون المستقبل المنشود الذي إليه يطمحون. كانت تلك العناصر الكريمة التي التقى عليها الضباط الأحرار والقيم التي اعتنقوها والمبادىء الخلقية التي استمسكوا بها في حياتهم وفي سلوكهم وفي علاقاتهم ببعضهم البعض ثم ما امتلأت به نفوسهم من إيمان بالله وبنصره وتأييده لها أكبر الأثر في نجاح مهمتهم. وكان الفضل كل الفضل أيضاً لما عمرت به قلوب كثرة من الجنود وضباط الصف لبوّا النداء جميعاً، فما إن قرّ في الأسماع نفير الجهاد حتى خفّوا مع الضباط الأحرار صفّا منيعاً يحمي قداسة هذا العمل الكبير.

وإذ أحسّ الشعب أن الضباط الأحرار يلتقون معه في حسّه ويطالبون بنفس مطالبه فقد بادر بمؤازرة الثورة التي عدّها ثورته وأحاطها بشعوره الفياض. وفي الحق إن الضباط الأحرار على نحو ما أسلفت هم نتاج النبض الشعبي الحقيقي خلال فترة الأعوام العشرة السابقة على ثورتهم. فليس منهم واحد إلا وقد تأثر بفكر السياسيين الشرفاء الذين كانوا يعمرون الساحة الإعلامية في تلك الفترة، بل لقد كان منهم ـ أعني السياسيّين ـ مَنْ يتردّد صوته المدوّي نقداً صارخا واحتجاجا ملحوظاً في اجتماعات البرلمان، وليس واحد من الضباط الأحرار إلا وقرأ لكبار المثقفين الذين انحازوا إلى قضايا الشعب، وليس منهم من لم يخبر الحياة داخل المنظمات السياسية أو الفكرية أو الاجتماعية على اختلافها التي كان يتوسّم فيها القدرة على صنع المستقبل الأفضل. لقد كنا نتاج الحماسة الوطنية وتلاميذ كبار رجال السياسة والفكر،

كما أن الأهداف التي وضعها الضباط الأحرار لحركتهم هي من هَدْي الفكر الوطني والاقتصادي والاجتماعي الذي كان سائداً في فترة انتفاضتنا. كان همّنا الأساسي أن نُحدث تغيراً جذريًا في مصر ينقلها من عهد التسلّط الفردي والأجنبي إلى عهد يتحرر فيه المواطنون من مشاكلهم وهمومهم. ولم نكن نطمح إلى الإمساك بالسلطة لتنفيذ هذا التغيير بل كنا نتمنّى لو استطاع حزب أن يجمع الأغلبية الشعبية في انتخابات حرة وأن يتسلّم السلطة لإحداث هذا التغيير الذي قمنا بثورتنا من أجله، وما غاب عن أذهاننا وقتها ما كان يتمتع به حزب الوفد من أغلبية ساحقة.

وكانت ثقة الضباط الأحرار باللواء محمد نجيب تزداد شيئاً فشيئاً لا سيما بعد انتخابه لرياسة نادي الضباط، وأراد التنظيم أن يختار من بين كبار الضباط من يكلون إليه أن يكون على رأس حركتهم الثورية، إذ كان إيمانهم أن يكون قائد الحركة من غير الشبان، فإن اقتناع الجماهير بمن هو عالي السن غير اقتناعهم بمن هو دون ذلك، فتشاور الضباط الأحرار فيما بينهم من سيكون؟ أمحمد نجيب الذي وضعنا فيه ثقتنا ولم يخذلنا في شيء ولم يش بنا بعد علمه بأمرنا وكان ذلك في استطاعته، أم اللواء أحمد فؤاد صادق وكان هو الآخر من القادة المحنكين المعتزّين بقيمهم المتمسكين بأهداب الخلق والحائزين على ثقة من حولهم؟ ولكنا آثرنا محمد نجيب الذي سايرنا في مسيرتنا شوطاً بعيداً فكانت كفّته هي الأرجح. ومن أجل هذا فحين اعتزم التنظيم القيام بالانقلاب وحدّد له موعداً ناب عنا جمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر ليبلّغا محمد نجيب بالموعد المضروب كي يشاركنا فيما سيكون، وكان ذهابهما إليه في صبيحة يوم ١٩ يولية ١٩٥٢ على أن يكون الانقلاب في الخامس من أغسطس ١٩٥٢. وأبت على هذا الرجل شجاعته رفض ما أراد الضباط الأحرار إسناده إليه دون تردّد أو تعثّر، وبلا تدقيق أو تمحيص كان مقتنعاً بسمو الهدف غير عابئ بأخطار هي في علم الغيب، ومن هنا كان قبوله في حد ذاته عملاً بطوليًا استحق عليه لقب قائد الثورة التي كان جمال عبدالناصر صانعها. وفي يقيني أن ما سجله المؤرخ العسكري اللواء جمال حماد عن إسناد قيادة الثورة إلى محمد نجيب في بحثه الموضوعي الجاد بكتابه العمدة «٢٢ يولية أطول يوم في تاريخ مصر. دار الهلال ١٩٨٣» هو أصدق ما كتب عن هذا الموضوع الدقيق، كما أنه يمثل الحق والإنصاف كله لما جرى من أحداث في تلك الليلة التاريخية.

وكان اللواء محمد نجيب رحمه الله رحمة واسعة أحد قادة الجيش المرموقين لأسباب ثلاثة: أولها أخلاقياته الرفيعة، وثانيها ثقافته الواسعة فهو حاصل على ليسانس الحقوق وخريج كلية أركان الحرب ويجيد أكثر من لغة ويلمّ باللغة العبرية، وثالثها شجاعته في حرب فلسطين التي ضرب فيها القدوة لغيره ونال عنها أرفع الأوسمة وظفر بإعجاب الضباط كافة في ميدان القتال. وأذكر أيضاً أنه كان على وشك أن يستقيل من الجيش مع حادث ٤ فبراير

١٩٤٢ المعروف، غير أنه تحت إلحاح زملائه عدل عن ذلك. وما كان هذا منه تملّقاً للملك فقد كان الملك وقتها في موقف لا يحسد عليه، ولكن كان إعراباً عن سخطه على ما أصاب البلد من امتهان.

كان هذا الماضي هو الذي جعلنا نُجمع على ترشيحه في انتخابات نادي الضباط ليكون رئيساً للنادي بدلاً من مرشّح الملك. ولقد كان في قبوله لترشيحنا له مسؤولية خطيرة تعرّضه لغضب الملك، ولكنه بالرغم من هذا قبل الترشيح عن طواعية، وكم عانى هذا الرجل بعد ذلك من مضايقات أجهزة الأمن له مع غدوه ورواحه. لم يعننا حين رشّحناه لرياسة النادي أكان من التنظيم أم لا، فلقد كان حسبنا منه رصيده الرفيع حسب ما قدمت. وما كنا نشك في أنه كان على علم بأسرار التنظيم وإن كان غير منضم إليه، فقد كنا نحس أن قلبه عامر بالعطف والحدب على رجال التنظيم وكأنهم أبناؤه، يعرفهم وإن كان لا يجهر بما يعرف به ولا يفصح عنه. وما من شك في أنه كان يعلم أن جمال عبدالناصر كان قائد التنظيم وأن اثنين من كبار معاونيه على التوالي في رياسة سلاح المشاة هما عبدالحكيم عامر وجمال حماد كانا من الضباط الأحرار، فما كان يغيب عليه مثل هذا وهو الرجل الذكي اللمّاح؛ فحين قدم إليه الصاغ جمال حماد ـ وكان أركان حربه في سلاح المشاة ـ بياناً بتنقلات الضباط قصد فيها أن يضع ضباط التنظيم في مواقع خاصة تتفق وما يوكل إليهم بعد حين عندما تهبّ الثورة، وافق محمد نجيب على هذا العرض، وما كان يغيب عنه ما ينطوي عليه.

وحين كان اللواء محمد نجيب مديراً لسلاح الحدود كشف عن أعمال مريبة للواء حسين سري عامر ـ صاحب الولاء التام للملك ـ يتردّد صداها في المجتمع، وعلى الرغم من هذا لم يُحقَّق فيها مما جعله يطلب إلى قيادة الجيش التحقيق فيها، ولكنه لم يُجَبْ إلى طلبه فقدّم استقالته. وإذا قيادة الجيش إزاء هذه الاستقالة تعدل عن رأيها وتحيل الأمر إلى التحقيق فرجع عن استقالته وعُيّن مديراً لسلاح المشاة ترضية له، وأحيل الأمر إلى النيابة العامة فأخذت في التحقيق مع حسين سري عامر، فإذا هو يستغيث بالملك فاروق فأرسل له في شهر أغسطس ١٩٥٠ برقية إلى فندق الجولف بمدينة دوڤيل حيث كان يقيم وقتها باسم «صاحب السعادة فؤاد المصري باشا» وهو الاسم الذي كان يتسمى به فاروق حينذاك. غير أن تلك البرقية احتجزها القائد العام حيدر باشا وحال بينها وبين أن تصل إلى الملك، فما كان من حسين سري عامر إلا أن احتال فأرسل البرقية طيّ خطاب شخصي إلى محمد حسن السليماني خادم الملك، ومن الغريب أنه جعله من أعزّائه فعنونه «عزيزي محمد بك». ولقد وقع لي هذا الخطاب مع البرقية التي كانت في طيّه هو وغيره بعد قيام الثورة، وهذا هو نص البرقية: «بعد خدمة بالشرف أكثر من ٣٠ عاماً نُفتَّش ونُهان من النيابة جزاء ما قمنا به من شرف وأمانة وتعريض حياتنا للخطر بحرب فلسطين [وما أبعد هذا القول عن الصدق، فما نعرفه شارك في الحرب أبداً]، ثم راح

في خطابه يشكو من أن وزير الحربية وقتذاك وراء هذه التحقيقات والتفتيش. على أن الأحداث كانت أسرع مما كنا نتوقع، وظهرت بوادر الغدر واضحة فيما بدأ القصر يفكر فيه من إقحام عناصر باغية في قيادة الجيش وأحسسنا أن حركة يراد بها استفزازنا تُدبّر للتنكيل بنا وبمن يؤيدنا من ضباط الجيش. وإذ كنا على ثقة من أنفسنا آثرنا مقابلة التحدي بالتحدي والاستفزاز بالاستفزاز، فكانت تجربة انتخابات نادي الضباط حدثاً أثار السلطات وأفقدها صوابها. لقد رأينا أن الأوان قد آن لخوض معركة فاصلة بيننا وبين الملك وصنائعه الذين كان يتصدّرهم حسين سري عامر. فعندما حل موعد انتخابات نادي الضباط في أواخر ديسمبر ١٩٥١ استقر الرأي على اختبار مدى قوتنا وتأثيرنا بين الضباط في معركة صريحة مع الملك وأعوانه، وتقدمنا بمرشحينا وعلى رأسهم اللواء محمد نجيب. وقد نجح كل من رشّحهم الضباط الأحرار وأصبحوا هم مجلس إدارة النادي. وأيا كانت قيمة النادي إلا أن هذه الخطة كانت أول عمل خبر به التنظيم قوته بين الضباط، وسقط مرشحو القصر وقيادة الجيش، فقررت حكومة حسين سري غلق النادي بعد هذه الهزيمة المُرّة. على أن غلق النادي لم يكن إلا مقدمة لأعمال أخرى عنيفة توقّعها الضباط وأخذوا يترقبونها.

وفي هذه الأثناء كان حسين سري عامر يحسّ أن ثمة حركة تجري بين ضباط الجيش فكان كثير التحدي لمن يشك في أمره منهم. وبعد انتخابات نادي الضباط أرسل مذكرة أخرى إلى صديقه شماشرجي الملك في ٢٩ ديسمبر ١٩٥١ وقعت لي هي الأخرى بعد قيام الثورة في أربع عشرة نقطة يستعدي فيها الملك على الضباط الأحرار، هذا نصّها:

(١) سبق تحديد موعد انتخابات نادي الضباط دعاية قوية بينهم يقوم بها اللواء محمد نجيب ومساعده الأميرالاي محمد كامل الرحماني، بأنهم يريدون مجلس إدارة من الضباط الأصاغر المعروفين بالتطرف لكي يغيروا قانون النادي ويجعلوا من مجلس إدارته نقابة للضباط تنظر في كل طلباتهم وتوقف أي أوامر لا تتمشّى مع رغباتهم وكذلك أي تعيينات أو ترقيات لا تتفق مع أغراضهم، كما تدلي برأيها في الحالة السياسية للبلد وتعيين الوزارات وغيرها من الوظائف الكبيرة، ولم يحصل تقصير في تبليغ ذلك للرياسة.

(٢) وقد عين اللواء محمد نجيب مديراً للمشاة في الوقت الموجود فيه مساعده الأميرالاي محمد كامل الرحماني، وكلاهما من زعماء المنشورات السرية بالجيش ومن الذين يرغبون أن يسير الجيش في تيارات سياسية معينة ويطمحون في السيطرة عليه بإرشادات اللواء فؤاد صادق لدفعه إلى ما يخالف القانون والواجب. وكل ضباط الجيش تعرف هذا، علماً بأن مدير المشاة ومساعده يسيطران على ألف ومائتين من ضباط الجيش.

(٣) اللواء علي نجيب قائد قسم القاهرة شقيق اللواء محمد نجيب مدير المشاة ويسيطر على ضباط حامية قسم القاهرة كلها وعددهم حوالي ألف وخمسمائة ضابط. وطبعاً مطلوب من الشقيق مساعدة شقيقه (٦).

(٤) ورغم تأجيل موعد انتخابات النادي فقد أوعز السابقون للضباط بمالهم من نفوذ أن يجتمعوا في النادي متحدّين أمر التأجيل، وقد تمكنوا من جمع ثلاثمائة ضابط، وكل ما نشر بأهرام يوم ٢٩/ ١٢/ ٥١ صحيح.

(٥) لم يكن هناك داع لإثارة موضوع الانتخابات في هذه الظروف سيما وقد مضى على النادي ثلاث سنوات للآن لم يحصل فيه انتخابات. وعمل انتخابات في الوقت الحاضر يدعو للاستغراب والتساؤل.

(٦) الحركة القائمة الآن يغذّيها الوفد لشطر الجيش وتسلّل الحزبية إلى صفوفه.

(٧) بعد التأجيل السابق واجتماع الضباط رغم ذلك، أطلق من ذُكروا إشاعة بين الضباط أنهم كانوا يريدون الانتخابات وتشكيل مجلس الإدارة الجديد ليحتجوا على تعيين حافظ عفيفي باشا.

(٨) أذيع منشور سري على الضباط بمعرفة هؤلاء أن الضباط الأحرار (وهم الذين يعملون المنشورات السرية) يرشحون الأسماء التى ذكرت بجريدة المصري يوم ٢٨/ ١٢/ ١٩٥١ لمجلس إدارة النادي، وكلهم من الضباط الذين يسيطر عليهم هؤلاء ويتخذون منهم تكأة لإفساد الجيش. وقد ساعدهم في نشر ذلك بجريد المصري بالشكل الكبير الذي نُشر به الصاغ ثروت عكاشة شقيق حرم أحمد أبو الفتح رئيس التحرير.

(٩) إن من يثيرون الفتنة بالجيش أفراد يعدّون على أصابع اليد معروفون تماماً للرياسة، ولكن بدلاً من أن تقف منهم موقف الحزم تقرّبهم وتعطيهم المناصب التي بها يسيطرون على الضباط الآخرين لكي يسيروا على منوالهم حتى ينالوا ما ينال هؤلاء، وفي هذا كل الخطر.

(١٠) الموقف الآن وفي هذا الأسبوع بالذات يحتاج لحزم وعمل سريع قاطع للقضاء على هذه الفتنة في مهدها حتى لا تتطور لأكثر من ذلك وقبل فوات الوقت.

(١١) إن كلمات التهدئة والتهوين التي تُسمع من الرياسة ليست مع الأسف الحق.

(١٢) إن ترك آلاف من الضباط في مثل هذه الأيدي العابثة التي لا تراعي الواجب والإخلاص يتنافى تماماً مع الولاء ونظم الجيش في كل العالم، وها هي مبادئ خطورتها قد ظهرت وتحتاج لإجراء سريع حازم لا لنكرانها والتهوين من شأنها، ولا يجب أن يتولى رياسة لها قيمتها وخطرها إلا من كان نموذجًا للولاء والجندية لا أن تعطى المناصب لمن يعتنق مبادئ هدامة مداراة له، لأن في هذا كل الخطر خصوصاً في هذه الظروف. والواقع إننا في احتياج شديد لعزم وحزم.

(١٣) من المؤلم بعد كل هذا المعروف لمعالي القائد العام [يقصد حيدر باشا] أن يذهب يوميًا محمد نجيب لمعاليه ويفهمه أنه تحت أمره حتى يتم ما يريده في غفلة منه وأن يرسل معاليه الصاغ إسماعيل فريد ليقابل بعض هؤلاء المتمردين ليسألهم عن طلباتهم لينفذها معاليه لهم، مما أطمعهم وشدّ أزرهم وجعلهم يعتقدون أنه خائف منهم.

(١٤) لقد كانت المنشورات السرية للضباط الأحرار توزع في فترات، أما بعد تعيين محمد نجيب مديراً للمشاة فقد صارت توزع دورية وبتواريخ كالنشرة الأولى والثانية التي وزعت، وهي بنفس الجستتنر التي وزع بها منشور الأعضاء والرئيس الذين يريدون انتخابهم لمجلس إدارة نادي الضباط أمس واليوم، والتي فيها انتخب محمد نجيب رئيساً للنادي.

* * *

ولقد كان ممن أشار إليهم حسين سري عامر في مذكرته إلى السراي ضباط أربعة مشتبه في أمرهم منهم مَنْ كان عضواً في التنظيم وكان يعنيني وكذا إسماعيل فريد، ومنهم من لم يكن عضواً في التنظيم وهم سائر الأسماء التي ذكرها، وهذا يؤكد أن اسمي كان ممن لم يفت السراي نشاطهم السياسي. وفي الحق إن ما جاء في هذه المذكرة لم يجانب كثيراً ما كانت عليه الحال، فلقد سرد حسين سري عامر في خطابه إلى الملك حقائق وقع عليها بصدق حدسه وبما نقلته إليه عيونه المدسوسة في الجيش. ولو أن فاروقًا أوتي شيئاً من الذكاء والفطنة لأخذ بما ذكره حسين سري عامر في مذكرته وقضى على الثورة في مهدها وبطش بمن يعدّون لها، ولكن الله أراد والشيطان أراد، فغلبت إرادة الله إرادة الشيطان. ولعل الملك قد أفاق بعد غيبة حين راودته فكرة تعيين حسين سري عامر في العشرين من يولية ١٩٥٢ وزيراً للحربية قبل اندلاع الثورة بليلتين ثم عدل عنها خشية ما تحمله من تحدّ سافر لضباط الجيش وعيّن بدلاً منه صهره إسماعيل شيرين، غير أن الثورة باغتته ولم تترك له أو لعميله حسين سري عامر فرصة للتفكير. كذلك لو أن الذكاء واتي فاروقاً لعيّن محمد نجيب بعد أن انتخب رئيساً لنادي الضباط وزيراً للحربية أو قائداً عاماً للقوات المسلحة، فلربما كان في اختياره لأحد هذين المنصبين ما قد يَرْضَى به الضباط، ومما لا شك فيه أن محمد نجيب كان سيستجيب وهو وزير للحربية أو قائد عام لما للضباط من مطالب وطنية وسياسية هي كل ما كان يبغيه الضباط الأحرار وقتذاك. ومن يدري فلعله إذا كان قد تم هذا لكان للتاريخ مسار آخر غير ذلك المسار الذي اتخذه.

ومن الغريب أن ما كان يصدره التنظيم من منشورات تندّد بموقف حسين سري عامر الشائن الذي كان يكيد فيه للتنظيم كان الأمل منه أن يكبح جماحه ولكنه تمادى في غيّه

واسترسل في طغيانه، مما دعا بعض أفراد التنظيم إلى التفكير في العنف بعد أن فشل فيما ذهب فيه من سلم. وتأجّج الغضب في نفوس الضباط حتى بلغ الأمر ببعضهم أن دبّروا اغتياله، وخرج لتنفيذ ذلك في الثامن من شهر يناير ١٩٥٢ وعلى غير علم من بقية التنظيم، جمال عبدالناصر وكمال رفعت وحسن التهامي وحسن إبراهيم في جنح الليل وعادوا أدراجهم وهم يظنون أن الأجل قد وافاه بعد أن أطلقوا عليه الرصاص.

وفي صبيحة تلك الليلة فوجئت بجمال عبدالناصر يطرق عليّ باب بيتي في ساعة مبكرة لم يكن قد اعتادها وتحت إبطه صحف الصباح، وقد رأيت في قسمات وجهه سمات مَنْ تحرَّر من عبء همّ ثقيل، وإذا هو يحدّثني لأول مرة بما كان منه في الليلة الماضية حامداً الله على أن المغامرة لم تتم كما أرادوا. وعلمت منه أنه بقي ليلته كلها ساهراً يدعو الله ألا يكون الاغتيال قد نجح، متلهّفاً على أن يتلقّى صحف الصباح لتحمل إليه نبأ فشل المحاولة، فلقد كان جد آسف على ما كان، ولم يعد يرى في الاغتيال وسيلة لتحقيق مأرب وطني. وكنا نظن أن هذه الحادثة كفيلة بأن تعيد حسين سري عامر إلى رشده غير أنا وجدناه قد ازداد عتوا وازداد تحدياً وازداد شراً، مما زاد في ثورتنا عليه.

وفي أواخر مارس من عام ١٩٥١ شاعت بين أفراد التنظيم شائعة هي أن قيادة الجيش كشفت عن الضباط الأحرار، وأنها بيّتت الأمر للاستغناء عن خدمات سبعة منهم في مقدمتهم جمال عبدالناصر. ولم يكن ما ردّدته الألسن بالشيء الهيّن، فلقد كان من الخطورة بمكان أن يُعرف التنظيم قبل أن يحقّق أغراضه، إذ كان معنى ذلك القضاء على آخر محاولة جادة في سبيل الخلاص. وكنا على يقين من أن الجيش لن تهدأ له ثائرة، ولكن وقتاً طويلاً قد يمر قبل أن يستجمع صفوفه لتنظيم آخر جديد، فانتهى الرأي إلى أن يكون لنا عمل إيجابي حاسم وسريع.

ومع مطلع عام ١٩٥٢ أخذت الأمور تمرّ سريعة، كما أخذت البلاد كلها تغلي بالسخط والغضب من المحتلين والمستغلين، وأصبح الهتاف بسقوط الملك مألوفاً على ألسنة الشباب، وهكذا تحطمت الهالة الزائفة وغدونا على أبواب حقبة جديدة. أما التنظيم فقد نما مع الزمن ومع الأحداث حتى أصبح شيئاً ملموساً تخشاه السلطات وتحسب له ألف حساب. ووسط الغليان الشعبي ولهيب معركة القناة وأنين الجرحى ودماء الشهداء أحرقت القاهرة وأقيلت الوزارة وعُينت وزارة أخرى وكأنما كانت مشكلة الوطن وقتها مشكلة وزارية. وكان وقوع حريق القاهرة بشهدائه وجرحاه يعني أن يداً آثمة قد ساءها اندفاع جموع الشباب نحو القناة فطعنت طعنتها في الظلام. ولعل أشد ما آلمنا هو أن يكون السفاكون في حادث الحريق مصريين بمقتضى ما يحملون من جنسية مصرية للأسف الشديد. ولا شك أن الحريق كان مدبّراً صحبته ثورة غوغائية تخريبية لم يستطع معها رجال الشرطة إخمادها مما اقتضى نزول

قوات الجيش إلى الساحة لإخماد هذه الفتنة التي لو قُدّر لها أن تمتد لأتت على القاهرة كلها.
ومن الطريف أني كنت وجمال عبدالناصر من بين الضباط الذين دُعوا إلى وليمة الغداء التي أقامها الملك بقصر عابدين احتفاء بمولد ولي عهده يومذاك، وحين خرجنا من الوليمة وجدنا القاهرة تشتعل فيها الحرائق هنا وهناك. فقصدت وجمال إلى منزلي بثكنات العباسية حيث انضم إلينا في غروب يوم ٢٦ يناير صلاح سالم وعبدالحكيم عامر ومجدي حسنين وأخذنا نتداول فيما يجب علينا فعله، وكان التفكير في التعجيل بموعد الانقلاب خلال عام ١٩٥٢.
ومضينا بعد ذلك في الطريق نزن كل حركة بميزان ونفتح عيوننا على كل صغيرة وكبيرة تحدث في القصر أو في الحكومات المتعاقبة. وتوالت الأحداث، وعمّ الضيق البلاد من أقصاها إلى أدناها، وبدأت مظاهر الثورة المكبوتة تتجلّى في كل مكان، إلى أن استقر الرأي على أن تبدأ ثورتنا في شهر نوفمبر ١٩٥٢ باعتباره الموعد المحدد لاجتماع مجلس النواب.

وكان جمال عبدالناصر قد طلب مني في غضون عام ١٩٤٩ أن أعرّفه بالأستاذ أحمد أبو الفتح رئيس تحرير صحيفة «المصري» وزوج شقيقتي، فصحبته إلى صحيفة المصري حيث كان لقاء فتعارف، وبهذا وصلنا أحمد أبو الفتح بالتنظيم صلة وثيقة. وأخذ جمال يختلف إلى صحيفة «المصري» على فترات متباعدة إلى أن شبّ حريق القاهرة وجاء علي ماهر على رأس الحكومة ومنع التجوّل وتوزّع الجيش في أنحاء العاصمة ومرافقها الحيوية. وبدأ عبدالناصر يفكر خلال شهر فبراير في استيلاء الجيش على القاهرة، فلم يرقني هذا الرأي إذ كانت الفرصة غير مواتية، وثمة مخاطر من السهل أن تعرض للتنظيم في هذه الآونة المبكرة، كما كان محتملاً تدخّل قوات الاحتلال البريطانية واستعدادنا لم يكتمل بعد فتجهض آمالنا.
وأذكر أن جمال طلب إليّ بعد ذلك أن نذهب إلى أحمد أبو الفتح سويًا فقصدنا منزله، وفي هذا اللقاء سأل جمال أحمد أبو الفتح عن رأيه في تحرك الجيش ليستولي على القاهرة، وعما يعتزمه بعض ضباط الجيش لاغتيال الخونة، فكان رد أحمد أنه لا معنى لاستيلاء الجيش على القاهرة الآن فالجو متوتر مشحون والأعصاب متّقدة، ومن الممكن أن يكون في ذلك فرصة لتدخل الإنجليز في الأمر، أما عن الاغتيال فقد أباه أحمد إباء شديداً.

ومن إحقاق الحق أن أصرّح هنا أن أحمد أبو الفتح كان خير عون للتنظيم، فلقد أفسح في صفحات المصري للأخبار التي كنا نزوّده بها فيصوغها هو الصياغة التي تؤيد موقفنا وتزيده قوة. ولا أنسى يوم نشر قائمة بأسماء الضباط الذين كنا نرشّحهم لعضوية نادي الضباط قبل موعد الانتخابات متحدّياً بهذا رغبات السراي والقيادة العامة للجيش، وكان في هذا ما أوقعه في كثير من المشاكل. وظل أحمد أبو الفتح على صلة وثيقة بالتنظيم لا يردّ لنا مطلباً إلى أن قامت الثورة، فبدا عند ذلك صدق معونته، وإذا هو ينشر في الصحفة الأولى من صحيفة المصري الصادرة في صباح يوم ٢٣ يولية ١٩٥٢ أخبار الحركة بعناوين تلفت الأنظار، على

حين أن صحيفة الأهرام أهملت ذلك النبأ الهام كل الإهمال ولم تشر إليه صحيفة الأخبار إلا بأسطر دقيقة في زاوية من زوايا الصفحة الأولى لا تكاد تبين. والغريب أن هذه الصحف التي تنكّرت للثورة في أول عهدها عادت آخر الأمر حين خرج الملك وأمنت، لتنشر أخبار الثورة تفصيلاً لا إجمالاً، ثم أمعنوا فأخذوا ينشرون مساوئ الملك وأسرار حياته الخاصة، ما خفّ منها وما دقّ في تفصيل واسع، وكان هذا كله لوناً من ألوان النفاق لم يخف على أحد.

وبعد حريق القاهرة وفي صبيحة يوم جمعة في أواخر شهر مارس ١٩٥٢ لا أذكره على وجه التحديد زارني جمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر فى بيتي، وأخذنا نستمع إلى تسجيل موسيقى شجيّ لرمسكي كورساكوف علّه يروّح عنا بعض الشيء، وإذا بي أرى جمال شارداً فظننت هذا منه استغراقاً في الاستماع إلي النغم وإذا هو يفاجئني بقوله: «لقد آن الأوان لأن نقوم بحركتنا». وأخذنا نحن الثلاثة نتداول الأمر من كل نواحيه مع تقدير الموقف من الناحية العسكرية، نستعرض الحلول المتاحة مقدّرين شتى الاحتمالات، ومنها توقّع تدخل جيش الاحتلال البريطاني بما يملك من أسلحة وقوة نيران واتجاه ضربته الرئيسية، والموازنة بين هذا وما بين أيدينا من خطط وأسلحة. وعلى الرغم من رجحان كفّة العدو وضعف قوتنا إزاء ذلك، فقد وافقت معهما على أن نواجه الموقف بمخاطره ومصاعبه. وإذا جمال يُنهي إليّ أن موعد الحركة هو الخامس من أغسطس ١٩٥٢ بدلاً من موعدها الذي ضُرب من قبل وهو شهر نوفمبر، وهو الشهر الذي كان محدّداً ـ كما أسلفت ـ لافتتاح الدورة البرلمانية المعطّلة فنكون بهذا قد واكبنا بقيامنا بالحركة في هذا الموعد عودة الحياة النيابية. وحين انتهينا إلى هذا الرأي توجّه ثلاثتنا إلى حسين الشافعي لإحاطته علماً بالموعد الجديد للقيام بالحركة. ومن ثم كان علينا أن نفضي بالأمر إلى الضباط الأحرار بسلاح الفرسان ليتخذوا أهبتهم.

وفي يوم ٢٠ يولية كنت قد دعوت الأخ حسين الشافعي إلى تناول الغداء معي في منزلي، وإذا بأحمد أبوالفتح يتصل بي تليفونيًا من الإسكندرية لينهي إليّ أن ثمة أزمة وزارية قد تطيح بحكومة حسين سري، إذ طلب منه الملك تعيين حسين سري عامر وزيراً للحربية، غير أن رئيس الحكومة اعترض على هذا الترشيح تفادياً لما كان مرتقباً على أيدي ضباط الجيش وأشار بتعيين محمد نجيب في هذا المنصب. كذلك أبلغني أحمد أبو الفتح أن في النية تشريد أربعة عشر من الضباط يزجّ بهم في السجون، ونصح إليّ رمزاً بأن لابد من تحرك سريع وإلا حاق بالضباط الأحرار ما لا يتوقعون. وما كان يعنيني أن أتعرّف منه أسماء الضباط الأربعة عشر، فسواء كنا منهم أو لم نكن فما يمسّ ضابطاً منا سواء أكان من التنظيم أم من خارج التنظيم فهو يمسّ الجيش كله، فلم يكن ما يجمعنا هو الدفاع عن شخص ما بل الدفاع عن الوطن وحرمته وحقوقه.

على أن سوء التقدير الذي لازم فاروقاً في جميع تصرفاته في سنواته الأخيرة لازمه هذه المرة أيضاً فأصرّ على تعيين حسين سري عامر في مبدأ الأمر إلى أن اضطر إلى العدول عن هذه الرغبة لما غشيه من خوف، فعيّن صهره إسماعيل شيرين بدلاً منه في وزارة نجيب الهلالي.

ونزلت لتوّي أنا وحسين الشافعي قاصدين منزل جمال عبدالناصر فوجدنا فيه نفراً من إخواننا الضباط كما هي العادة، فاختلينا به لأنهي إليه ما أفضى به إليّ أحمد أبو الفتح. وحين سألني جمال عن رأيي قلت له إنه لا معدى عن أن يكون الغد موعدنا للقيام بالحركة، فأبدى اقتناعه على الفور بوجهة نظري على الرغم من أن وحدة المشاة التي كان يرقب وصولها من سيناء لم تكن قد وصلت منها غير طلائعها (*). وكان حسين الشافعي أيضاً عند رأيي هو الآخر حين سأله عبدالناصر. ولكي نطمئنه ـ حسين وأنا ـ ذكرنا له أن وحدات الفرسان المهيأة للقيام بالانقلاب قوامها اثنان وثلاثون ضابطاً، هذا إلى عدد من الدبابات مقداره ثمانية وأربعون وسيارات مدرعة عددها ثمان وأربعون أيضاً، فضلاً عن الكتيبة الميكانيكية، وأن هذه الوحدات من الفرسان بما تضم كفيلة بإنجاح الحركة دون حاجة إلى انتظار وحدات المشاة. وأخذنا ـ حسين وأنا ـ على نفسينا تدبير هذا على حين أخذ هو على نفسه تدبير وحدات المدفعية والمشاة. لقد وجدنا أنفسنا أمام موقف جديد بعد أن كدنا نؤخذ على غرة، وبات علينا أن ندبّر بين يوم وليلة وفي ظروف شائكة ما كنا سندبّره على مهل. وكنا على حذر فيما تجري به أمورنا فما نعتزم القيام به ليس بالأمر اليسير، وما من شك في أنه كانت تحوطه صعاب وصعاب، غير أن ما لقيناه بعدُ من حماس إخواننا الضباط والجند من لهفة شديدة كان كفيلاً بأن يبعث فينا الاطمئنان. وأذكر أني حين أردت أن أستشف نوايا بعضهم إذا كلمة تبدر على لسان ضابط صغير فيها شبه تقريع على تلبّثنا وترقّبنا وكأنه يستحثّنا ويستعجلنا، وقد غمرتني هذه الحماسة فعقلت لساني وقتها عن أن أوفيه حقه من الثناء.

ومما ضاعف هذه الثقة أيضاً أنه حين طلبنا من الضباط إعداد الدبابات والسيارات المدرعة في يوم ٢٠ يولية استجابوا على الفور استجابة لا تردد فيها، وزادوا بأن لزموا ثكناتهم ولم يبارحوها بعد ذلك إلى أن غادر الملك الوطن في ٢٦ يولية. وفي اليوم التالي وهو ٢١ يولية مرّ

(*) لفت نظري أن أخي خالد محيي الدين كان دائم التكرار في كتابه القيّم «والآن أتكلم» لعبارة «مخاوف ثروت عكاشة من هجوم الإنجليز» بشكل متواتر مُلفت خرج على التعبير العسكرى القاضي باستخدام عبارة «تقدير الموقف» مصوّرا بذلك ـ على غير قصد منه بطبيعة الحال ـ حذري كرجل عسكري محترف مُقبل على معركة، يقلّب الأمور ويقارن بين القوى المتصارعة، على أنه خوف، وهو مالم يحدث والحمد لله، بدليل قوله بعد سطور «نسينا مخاوفنا من احتمالات تدخّل الإنجليز. كذلك كان حسين الشافعي وثروت عكاشة كان كلّ منهما ثابتا دون اهتزاز وكأن الأمر عادي». ثم مَنْ منا ـ نحن البشر لا يتنابه الخوف عند الإقدام على المخاطر؟ فما الشجاعة إلاّ القدرة على كبح جماح الخوف. ثم على حين لم يحدّد الصديق خالد تاريخاً لهذا الموقف مني ـ وهو يتصدّى للتأريخ ورماني بالمطالبة بالتأني، فاته أن يثبت أني أول مَنْ طالب عبدالناصر «بالإسراع» يوم ٢٠ يولية ١٩٥٢ ـ على نحو ما فصّلتُ أعلاه ـ وحضّه على ضرورة القيام بالحركة بعد أربع وعشرين ساعة، ويشهد على هذا الموقف الذي لا سبيل إلى إنكاره الأخ حسين الشافعي. وكم كنت أتمنّى بعد أن بادر خالد بإثبات مطالبتي «بالتأني» فى مرحلة مبكرة أخذ فيها بوجهة نظري أن يبادر بالمثل بإثبات مطالبتي «بالإسراع» فى مرحلة لاحقة. وما أظن لحظة واحدة أن صديق العمر وزميل الكفاح خالد الذى لايشكّ أحد فى نبل مقاصده قد قصد أن يطمس هذه الواقعة المؤكدة حتى وإن لم يكن حاضرها، ولكنه السهو بحُسْن نيّة. وخير دليل على ما أقول إنه ما إن دَعَا الدّاعي إلاّ كنت أول الملّبين، أو إن شئت فقُل أول الدّاعين إلى الإقدام فى الغد.

بي جمال عبدالناصر بمكتبي برياسة هيئة أركان حرب الجيش، ليبلغني أنه يرى أن يؤجل البدء أربعاً وعشرين ساعة ريثما تصل وحدة المشاة التي يرقب حضورها من سيناء، فكاشفته مطمئناً بما بين أيدينا من قوة في سلاح الفرسان تكفي لتحقيق ما ننشد، وهي تلك القوة التي أشرت إلى تعدادها.

وفي نفس اليوم أي ٢١ يولية اجتمع شمل جماعتنا خالد محيي الدين وعثمان فوزي وأنا في منزل حسين الشافعي، فأعددنا قائمة بأسماء ضباط الفرسان الذين ستوكل إليهم مهمة التنفيذ، واطّرحنا جانباً من تحوم حولهم أهْوَن شبهة أو شك، وحددنا أسماء من يجب اعتقالهم من الضباط حتى لا يعوقوا المسيرة. وتشكّلت منا قيادة رباعية لسلاح الفرسان يجمع بينها التآلف والود والثقة والفداء تولّى رياستها أقدم الأربعة رتبة وهو حسين الشافعي، ووكلت إليّ مهمة أركان حرب العملية وإلى خالد قيادة الكتيبة الميكانيكية وإلى عثمان فوزي قيادة آلاى الخيّالة.

وإثر اتفاقنا على كل تفاصيل الخطة خلفنا حسين إلى اجتماع يعقده جمال عبدالناصر ليعرف منه الموعد الذي استقر عليه لبدء الحركة، وكان لا بد لخالد من أن يذهب بابنته إلى الطبيب فغادرنا ثم عاد بعد ساعة، وانتحى عثمان ناحية يقرأ إحدى المجلات، بينما بقيت أنا مشغولاً بانتظار موعد بدء التحرك. ثم عاد حسين إلينا يحمل نبأ تأجيل التنفيذ أربعاً وعشرين ساعة أخرى. وكنت قد لقيت صباح ذلك اليوم الملازم أول توفيق عبده إسماعيل واستفسرت منه عن استعدادات الآلاى الأول المدرع، ثم وعدته بأن أمرّ عليه بعد الظهر لأبلّغه بالموعد النهائي للحركة. فغادرت منزل حسين حوالي الخامسة بعد الظهر قاصداً ثكنات الآلاي المدرع الأول لأجد إخواني من الضباط يرتقبون إشارة البدء في لهفة وعلى وجوههم بسمة الارتياح وعيونهم تتطلّع إلى اعتلاء متن مدرّعاتهم لتغيير الأوضاع وتنفيذ ما سيُلقى على عواتقهم، فأنهيت إلى من لقيتهم ومن بينهم توفيق عبده إسماعيل نبأ التأجيل، وكان الإنهاك قد بلغ مني مبلغه بعد ليلتين قضيتهما ساهراً لم يذق فيهما جفناي طعماً للنوم.

* * *

وحين انبلج صبح الثاني والعشرين من يولية نهضت من فراشي متطلعاً إلى إنجاز تلك المهمة التي كان فيها الحدّ الفاصل بين الظلام والنور. ولم يكن من الطبيعي أن تمضي هذه الأمور كلها دون أن أشرك فيها شريكة حياتي التي حملت معي مواقف الشدّة ومواقف الرخاء والتي كنت آنس فيها الصدق والولاء كما كنت آنس فيها الحفاظ على السر والعهد، ثم لما كنت آنسه فيها أيضاً من رأي صادق يعين على تحمل المسؤولية. لهذا لم أكتم عنها ذلك اليوم

ما سأقوم به، وضربت لها مثلاً ما كانت ستتعرض له بيوتات كثيرة من بيوت إخواني الضباط من ترمّل ويُتم وألوان من العذاب كانت ستصبّ فوق رؤوسهم لو لم أنهض - وغيري - بعبئي في هذه الحركة، فسمعت منها عبارات لا أنساها من التشجيع والتأييد تدعو لنا فيها بالتوفيق والعون من الله مما زادني ثقة بما أنا مقدم عليه. وأذكر كم كنت ذاهلاً وأنا أتناول الغداء الأخير في بيتي قبل ذهابي إلى الثكنات، فلم ألق بالاً لما كان يصدر عن ابني الوحيد محمود من مشاكسات كانت تلقّى مني من قبل الزجر والنهر، بل بادلته على تلك المشاكسات حناناً ورفقاً وعطفاً وكأني أودعه إلى غير رجعة، وتطلّعتُ إلى عيني ابنتي نورا التي كانت ما تزال في المهد أتزوّد بنظرة قد تكون الأخيرة، كما أذكر شرودي ونظراتي المعلّقة بالصحن الذي أمامي لا أكاد أرفع نظري عنه، فلقد كان في نفسي همّ ليس وراءه همّ ومصير لا أدري ما سوف ينتهي بي. ولقد ذكّرتني زوجتي بعدها أني حين فارقت بيتي مودّعاً لم أنس أن أوصيها بتأكيد موعد زيارتنا الأسبوعية لوالديّ وهي تقول: «لقد حدست بقولك هذا إنك واثق بنصر الله».

وعاد حسين الشافعي إلى جمال عبدالناصر ثانية في يوم ٢٢ يولية، ثم رجع في الخامسة مساء من عنده يحمل إلينا الخطة العامة التي استخلصنا منها ما سيقوم به الفرسان من واجبات، وأخذت على عاتقي تحويلها إلى خطة تنفيذية. وأقدم للقارئ تلك الخطة العامة بخط عبدالحكيم عامر وإضافات زكريا محيي الدين وتعقيبات جمال عبدالناصر. وإن من يرى تلك الخطة بأقلام أصحابها، وبذلك الخط العجل وما فيها من ترميج وحذف وتعديل وإضافة ثم تلك الرموز العسكرية التي تزخر بها لن يصدق أن تلك الصفحات الست كانت الحد الفاصل بين عهدين. وإني أجمل للقارئ بعض ما يعنيه من هذه الخطة ومما قد تصعب عليه قراءته. فقد استُهلّت الخطة بأن تكون الوحدات المشتركة في العملية في أماكنها في الواحدة بعد منتصف الليل، على أن يُمنع استخدام التليفونات، وأن يوكل إلى فصيلة من السيارات المدرعة مهمة التحفظ على مصلحة التليفونات بصحبة أنور [السادات] ولقد اختارته الخطة لهذه المهمة لأنه كان من قبل ضابطاً في سلاح الإشارة، ولكنه لم يحضر في الموعد المضروب ليصحب فصيلة السيارات المدرعة لأداء مهمتها مما اقتضاني أن أطلب من زكريا محيي الدين فور وصوله إلى سلاح الفرسان أن يرسل لي غيره ليؤدي الدور الذي كان منوطاً به.

وتمضي الخطة بعد هذا الاستهلال لتحديد التعليمات الخاصة بمن سيُعتقل من الضباط تأميناً للحركة، وقد أُوكل هذا الاعتقال إلى فريقين من الضباط تصحبهما سيارتان مدرعتان من سلاح الفرسان. وتلى هذا في الخطة إقامة كوردون [حصار] من الواحدة والنصف صباحاً للمنطقة التي تشمل بوابة العباسية وبوابة مدخل سلاح الصيانة وبوابة رقم ٦ من قشلاقات العباسيةوالطريق الموصل من حدائق القبة إلى إدارة التجنيد وكوبري المترو أمام المستشفى

العسكري العام وتقاطع شارع الخليفة المأمون بشارع نادى سبورتنج، إلى أن خصّصت الخطة فصيلتين من دبابات سلاح الفرسان لتأمين مطاريْ مصر الجديدة وألماظة، وفصيلة سيارات مدرعة وفصيلة من كتيبة المشاة الثالثة عشر للتحفظ على دار الإذاعة منذ الرابعة صباحاً، وفصيلة دبابات مع سرية من كتيبة المشاة الثالثة عشرة لاحتلال رئاسة الحدود ابتداء من الساعة الخامسة صباحاً، على أن يحتل مجدي حسنين ثكنة الحدود بالجبل الأصفر، وأن يحتل جنود لواء الأساس مبنى قسم القاهرة. وأنيط بمركز تدريب المدفعية سد طريق مصر الجديدة وهايكستب وقفل طريق السويس في اتجاه الكيلو ٥ , ٤، وتسيير دوريات بين ميدان الجولف ومعهد الصحراء إلى أن يتم لفصيلة من كتيبة مدافع الماكينة الثانية وفصيلة مدرعات من سلاح الفرسان الاستيلاء على رئاسة الجيش. وكانت الخطة العامة قد حدّدت تشكيلاً احتياطياً مكوناً من إحدى وحدات مدفعية الميدان وكتيبة المشاة الثالثة عشر وكتيبة دبابات فضلاً عن بقية سلاح الفرسان التي رابضت بثكناتها.

وتنتقل الخطة إلى شبكة المواصلات اللاسلكية، فخصّصت عربة بجهاز لاسلكي لرئاسة الجيش وأخرى لسلاح الفرسان وثالثة مع البكباشي يوسف صديق ورابعة مع الكتيبة الثالثة عشرة وخامسة مع رئاسة المدفعية على أن تقدم كل مجموعة من هذه المجموعات تقريراً دوريًا كل ربع ساعة إلى مجموعة رئاسة الجيش منذ ابتداء العملية حتى العاشرة من صباح ٢٣ يولية.

وأسندت الخطة واجبات خاصة لأربعة ضباط بعد الانتهاء من الحركة، فأناطت بجمال عقد مؤتمر برئاسة أركان حرب الجيش، وبعبد الحكيم إعلان السياسة العامة، وبكمال حسين الاجتماع بالمستشارين الألمان، كما أناطت بزكريا واجباً حيويًا رئيسياً هو أركان حرب العملية كلها الذي أدّاه بهدوئه المعهود على خير وجه وتفان ملحوظ.

ونصّت الخطة على إنشاء شبكة لتلقّي المعلومات العسكرية تتولاها المخابرات الحربية، وأخرى لتلقّي المعلومات المدنية وتتولاها الصحف والإخوان المسلمون، لمعرفة جميع التطورات السياسية في المملكة عامة والجيش خاصة، وكذلك تطور الأمور في الإسكندرية. وكلّفت الخطة سلاح خدمة الجيش بسدّ المنطقة المحاصرة بالبراميل، كما أوضحت أن إخطار القوات المسلحة المرابطة بفلسطين يبدأ بعد إذاعة بيان الراديو بنجاح الحركة. وكذا نصّت الخطة على أنه بعد نجاح الانقلاب تطوف دوريات من الاحتياط في السابعة صباحاً بالقاهرة مكونة من الدبابات والسيارات المدرعة وبطارية مدفعية وسرية مشاة مخترقة شارع الملكة نازلي (رمسيس الآن) وميدان المحطة وشارع إبراهيم باشا (الجمهورية الآن) وميدان الأوبرا. وكان على قوات الكوردون المضروب توجيه جميع الضباط من رتبة بكباشي وما يعلوها من رتب وغير المرغوب فيهم من ضباط تحوم حولهم الشبهات إلى صالة السينما بإدارة التدريب الحربي

في رئاسة الجيش حيث يستمعون إلى كلمة يلقيها عليهم رئيس هيئة أركان الحرب في الثامنة والنصف صباحاً.

وكان ثمة بيانان سيذاعان عقب نجاح الحركة في الساعة السابعة والنصف في الإذاعة، أحدهما موجّه للشعب والآخر موجّه للجيش، على أن يحلّق سلاح الطيران في العاشرة صباحاً في سماء القاهرة والإسكندرية، ويتوجه ضابط اتصال مع دورية مسلحة إلى وزارة الداخلية للمحافظة على الأمن.

وما كان يدور بخلد أحد أن هذه الأوراق الست كانت تحمل في طياتها هذا الانقلاب الذي هزّ عرش فاروق وأطاح به وأزاح عن شعب مصر غمّة طالما كتمت أنفاسه وقهراً عانى منه أقسى المعاناة. وأذكر هنا بعد أن درست مع زملائي ـ حسين وعثمان وخالد ـ الخطة إجمالاً وتفصيلاً بمنزلي، أنّي بدأت في تحديد واستخلاص ما جاء فيها من واجبات ملقاة على عاتق سلاح الفرسان وأخذت في إعداد السُّبل الكفيلة بتنفيذها على وجه الدقة حتى لا يفوتني شيء. فدوّنت بخطّ يدي الخطوات التنفيذية على وريقات عشر تحمل كل منها عملية من العمليات. فواحدة فيها تفصيل لاحتلال دار الإذاعة، وثانية فيها تفصيل بما سيفرض من حصار المنطقة بجنود كتيبة المشاة الميكانيكية، وثالثة ورابعة لاحتلال الإذاعة، وخامسة للسيطرة على المواصلات التليفونية وسادسة لاعتقال من ينبغي اعتقاله، وسابعة لما كان سيتخذ من احتلال لرئاسة سلاح الحدود، وثامنة وتاسعة لما كان سيتخذ من تأمين للمطارات، وعاشرة لما كان سيتخذ من تأمين للبوابات والمداخل. وكانت كل مهمة من هذه المهمات تضم اسم القائد والقوات الموجودة تحت قيادته، وتفاصيل الشؤون الإدارية من طعام وذخيرة ووقود وطريقة الاتصالات اللاسلكية.

هذا ما كان يخصّ جانباً من قوات سلاح الفرسان المشاركة في العملية، أما ما كان يخصّ سائر قوات الفرسان ففصّلته في وريقات أربع تتضمن تجهيز الاحتياطي ليكون على أهبة الاستعداد خلال خمس عشرة دقيقة، وقيام الآلاي الأول المدرع بإعداد كتيبة دبابات لعمل طابور سير داخل المدينة في الساعة العاشرة صباحاً مع بيان خط سيرها كما جاء في الخطة العامة. ثم ما يقوم به الآلاي الأول المدرع من إعداد لكتيبة دبابات لتكون على استعداد للتوجّه إلى الإسكندرية في مدى ساعتين إذا لزم الأمر، على أن تظل باقي القوات المدرعة في حالة استعداد لما ستؤمر به. وملازمة الضباط لجنودهم حرصاً على ألا يتسرّب بينهم من يدعو إلى الهزيمة. وتكليف الملازم رضا صابر رحمه الله ليصحب ضابط الإشارة الذي كان سيوكل إليه الإشراف على تأمين مصلحة التليفونات كما أشرت من قبل. وأخيراً إعداد كتيبة الدبابات «السنتُوريون» للقتال حذراً من تدخل القوات البريطانية.

ذلك هو مجمل ما جاء في الخطة وتفصيل ما أعددته للتنفيذ. وكانت الساعة حين انتهيت من هذا كله قد بلغت التاسعة، وأحسّت زوجتي أنه لا بد لنا ـ أنا ورفاقي ـ من وجبة خفيفة تعيننا على مواصلة ما نحن فيه فقدّمتها إلينا. وفيما نحن هكذا دخل علينا جمال عبدالناصر في زيّ مدنيّ وقد ارتدى قميصاً أبيض وبنطلوناً رماديًا. وكان يبدو عليه الإرهاق الشديد. ولكنه ما كاد يطالعنا حتى بدت على وجهه بسمة الارتياح العريضة، وإذا هو يقول لنا: «ما جئت في هذه الساعة وعلى غير موعد إلا لأطمئن إلى ما سينهض به سلاح الفرسان». فقلت له مداعباً تخفيفاً لحدّة الموقف وتوتّر الأعصاب: «عجباً.. عشنا ورأينا سلاح المشاة يريد أن يطمئن على قيام سلاح الفرسان بواجبه»، وأضفت هامساً: «هل تحب أن أصارحك مرة ثانية بأن الله خلق أول ما خلق ضابط الفرسان ثم أردفه بالحصان.. وبعد أمد طويل.. خلق الله ضابط المشاة!». وضحكنا ثم أعدنا مناقشة تطبيق الخطة عَجلين. وحين أزفت لحظة مغادرته لنا خرجت معه أرافقه مودّعاً وإذا هو يلتفت نحوي قائلاً بالإنجليزية وهو يغادر المنزل: «فلتخلع عنك عواطفك الليلة، ولا تُفْلت من يعترض طريقك. نحن في مفترق الطرق، إما الحياة أو الموت». فشددت على يديه مؤكداً أننا على العهد لن نفتر ولن نلين، وأن الفرسان على قدم الاستعداد. وأحببت أن أبدّد كل مخاوفه فقلت له: «نحن محيطون بك كسرب من النحل اللاذع فتوكّل على الله، وسننتزع الفوز معاً»، فغادرنا مشرق الوجه.

وعدت إلى حيث كان رفاقي في انتظاري. ولقد كان الموعد المضروب للقيام بالحركة هو الواحدة بعد منتصف الليل، غير أنه كان ثمة هاجس هجس في نفوسنا في أن نبكّر عن الموعد المضروب ساعة أو بعض ساعة خشية أن يحدث ما لا نقدّر أو نتوقّع، فأسرعنا إلى الثكنات في العاشرة والنصف، ولعل هذا الهاجس كان مبعثه ما يحسّه مَنْ يقدمون على مثل عملنا من قلق وخشية، ولم يكن هذا أمراً غريباً فهو إحساس يساور كل من يُقدم على عمل ذي خطر، فلقد كنا أمام مصير مجهول لا ندري معه أسنستقبل غدنا أحياء أم نكون في عداد المفقودين. ثم ما أشقّ وأمرّ ساعات الترقّب والانتظار على النفوس التي تحمل مثل ذلك العبء. ودّعت زوجتي وقبّلت طفليّ وهما نائمان ولم أنس المصحف الصغير الذي وضعته في جيبي وكأني أتزوّد بسلاح لا يُفلّ. وصحبت حسين الشافعي في سيارته إلى ثكناتنا ومضى خالد متوجّهاً إلى وحدته للخروج بها في الموعد الذي حدّدناه. ودخلت برفقة حسين إلى المعسكر من باب خلفي مهجور، وعندما وصلنا فوجئنا بانطفاء الأنوار فظننا أول ما ظننا أن أمرنا قد انكشف، وهكذا تعتور الظنون مَنْ هم على مثل عملنا مُقْدمون، وحمدنا الله على أننا بكّرنا بالحضور إلى أن تبيّن لنا أن انقطاع الكهرباء كان لعطل فني. وعلى الرغم من هذا فقد أخذ أخي حسين في ممارسة مهامه القيادية كما مضيت في تنفيذ واجباتي، وفي ضوء البطاريات والشموع أخرجت من جانطة الجراية التي كنت أعلّقها على كتفي الوريقات التي دوّنت عليها كل عملية

على حدة، ومضيت أصدر الأوامر لضباط آلاي السيارات المدرعة الأول ولأركان حرب فني الآلاي الأول المدرع الملازم توفيق عبده إسماعيل [وزير السياحة وقت كتابة هذه السطور] ليتولى إصدارها بدوره إلى ضباط وحدته. وسلّمت كل ضابط نسخة من أوامر العمليات التي كنت قد أعددتها مع احتفاظي بصورة من كل نسخة مدوّناً اسم كل ضابط على نسخته التي بين يديه. وكان مما أثار دهشتي وإعجابي وملأني ثقة بإخواني أني بعد أن فرغت من إناطة كل ضابط بواجبه أن تقدم إليّ ملازم شاب اسمه ممدوح إسماعيل وإذا هو يحتج عليّ لِمَ لمْ يكن له نصيب كغيره من الضباط في هذه الإجراءات؟ فبادرت وأسندت إليه مهمة تعزيز الحصار على مداخل مصر الجديدة لتخفيف العبء على خالد محيي الدين. وجدير بالذكر أنه حدث عقب حركة الانفصال بسوريا مباشرة في عام ١٩٦١ أن طلب مني جمال عبدالناصر في تلك الفترة الحرجة أن أختار ضابطاً يوثق به من سلاح الفرسان لقيادة مدرعات الحرس الجمهوري، فلم يرد على خاطري غير اسم هذا الضابط المتميز لما عهدته فيه من حماسة وشجاعة وذكاء. ولقد ثبت صدق حدسي فيه لما كان منه من إخلاص وكفاءة أشاد بهما رئيس الجمهورية في أكثر من مناسبة.

وبحمد الله مضى كل شيء في يسر على الرغم من أنّا كنا نعمل والأنوار مطفأة لانقطاع الكهرباء. وبينما نحن واقفين إلى جوار المدرعات إذا بالملازم توفيق عبده إسماعيل يبلغني بأنه انتهى من إصدار أوامره إلى ضباط الآلاي المدرع الأول بالمهام المطلوبة من كل منهم، وأن الملازم أحمد إبراهيم حمودة قد فتح مخازن الذخيرة ليزوّد الدبابات بما تحتاجه منها، وانتهى من تموينها بالوقود واختبار محركاتها. ولا يفوتني في هذا المقام أن أسجل أن هذين الضابطين الشجاعين رغم حداثتهما هما اللذان أعدّا الآلاي الأول المدرع وسيطرا عليه سيطرة تامة، وكان هذا الآلاي بلا نزاع الدرع المكين لأمان الحركة كلها. كما أخطرني توفيق أنه تصادف وهو عائد في الثانية عشرة ونصف أن التقى قرب ميس سلاح الفرسان بسيارة كان يستقلها اللواء علي نجيب قائد قسم القاهرة وسأله عن سبب وجوده فأجابه بأنه إنما جاء ليوقظ الضباط للقيام بخدمة الطوارئ (٦). ولقد شاء القدر أن يُلقَى في هذه الليلة واجب الطوارئ في قسم القاهرة على سلاح الفرسان، وهو ما كان يتعين به على السلاح تجهيز كتيبة دبابات ومائة جندي مشاة. ولأول مرة في تاريخ خدمة الطوارئ كانت كتيبة الدبابات مزوّدة بالذخيرة هي وسرية المشاة، وهكذا قدّم العهد القديم هدية ثمينة إلى الثورة منذ بدايتها. أنهى إليّ توفيق ما كان بينه وبين اللواء علي نجيب الذي أمره بإعداد كتيبة الطوارئ للخروج وأنه سيمرّ عليه بعد نصف ساعة لمراقبة التنفيذ، وبأنه كان يتحرق شوقاً إلى أن يعتقله لولا أنه كان عندها أعزل وكان علي نجيب في ظلّ حارس مسلّح.

ووقف الملازم البطل أحمد حمودة بين جنود الآلاى الأول المدرع يُنبئهم فى حماس بأن

الليلة ليلة طوارئ ولكنها طوارئ من نوع جديد، فلقد كانت الطوارئ من قبل لردع الشعب عن أن يثور على الملك، أما طوارئ الليلة فهي لردع الملك عن أن يعبث بحقوق الشعب، فإذا نفوس الجند تلتهب حماساً وإذا تطلعهم للحرية يعمّهم جميعاً ويهزّ منهم القلوب.

وهكذا ألقينا بكل ما نملك وتركنا المصير لله العليّ القدير، ويعنيني هنا أن أسرد كل ما قام به ضباط الفرسان الأحرار الذين استهانوا بكل ما قد يعترضهم من عثرات وما قد يتعرّضون له من ويلات إذا ما أخفقوا، لا لغرض أو لنفع ولكنهم هبّوا هبّة بريئة خالصة من كل ما يشوب، طاهرة لله والوطن. ولقد كان لضباط المشاة والمدفعية بطبيعة الحال واجبات أخرى هنا وهناك ـ لا تقل شأناً عما قام به ضباط الفرسان ـ أدّوها على خير وجه وأكمله. وإذ كان ما أكتبه هنا هو ما عايشته واضطلعت به، لذا سجلت ما يخصّني ويخصّ زملائي معي من سلاح الفرسان، تاركاً لغيري أن يكتب ما يخصّه.

وبعد ساعة الصفر بفترة وجيزة إذا بي أفاجأ بالصاغ عثمان فوزي يسرع نحوي ليُنهي إليّ أن الأميرالاي حسن حشمت قائد اللواء المدرع رحمه الله ـ وكان قائداً محترمًا مرموقاً ذا شخصية جذّابة حازمة ـ قد وصل إلى ثكنات سلاح الفرسان، وهو ما كان يعني أن ثمة عائقاً يُحسب له حسابه قد يقف في سبيلنا، إذ كان وجوده بين الضباط والجنود مما يُخشى مغبّته ويثبّط من الروح المعنوية، ويقيناً ما كان يُكتب لحركة الجيش النجاح قط لو أن قائد اللواء المدرع قد استعاد سيطرته عليه. كانت لحظة حرجة في مصير «الحركة» لا معدى عن حسمها على الفور وإلا أفلت الزمام من بين أيدينا. وكان الملازم إبراهيم العرابي [رئيس هيئة أركان الحرب وقت كتابة هذه السطور] الذي أنيطت به حراسة بوابة سلاح الفرسان بفصيلة من السيارات «پاور واجُن» في طريقه لاتخاذ موقعه حين التقى بقائد اللواء المدرع الذي أمره بالعودة بفصيلته إلى ثكنته.

اعتليت سيارة چيپ مسرعاً إلى حيث قائد اللواء المدرع بالقرب من آلاي الخيالة وإذا هو بملابسه المدنية بالقرب من سيارته الخاصة بعد أن كان قد اشتبك في جدل عنيف مع الملازم حسن الدمنهوري، وكان الأميرالاي حشمت قد شك في أمره وحاول إرغامه على الركوب معه في سيارته الخاصة فأبى عليه محتدّاً، فأصدر إليه حسن حشمت أمره بالإيقاف مما زاد الدمنهوري إباءً وتشدّداً في موقفه الذي آزره فيه الملازمان فاروق توفيق [(٧)] ومراد سكر من آلاي الخيالة. وعند وصولي كان الدمنهوري قد حسم الموقف البالغ الحرج بشجاعة لا نظير لها، رغم صغَر سنّه ورتبته، إذ أمر الجنود بالإحاطة بالأميرالاي حسن حشمت والتحفظ عليه بوصفه مدنيّاً، وتم له ما أراد.

وكان حسين الشافعي قد بلغه أيضاً من أحد ضباط الصف أن الأميرالاي حسن حشمت قد

دخل إلى ثكنات السلاح فأسرع إلى مكانه ليحول بينه وبين الوصول إلى مكتبه داخل الثكنات، وإذا شَمْلنا يجتمع من جديد [حسين وأنا]، وإذا بصر حسن حشمت يقع على حسين الشافعي فبادره قائلاً: أنت كمان معاهم؟ وإذ لم يجبه حسين أول الأمر عاودته الرغبة في إثبات وضعه قائداً للواء المدرع فصاح بأعلى صوته: أنا هنا قائد اللواء. فردّ عليه حسين في صلابة وثبات: فلتحمد الله أني وصلت في الوقت المناسب قبل أن يذبحوك.

ومضى الأميرالاي حسن حشمت يزيّن لنا التراجع عما كنا بصدده واعداً بتناسي ما حدث إذا ما انصعنا لأمره. وحسما للموقف وعدم ضياع الوقت الثمين في هذه المرحلة المبكرة من مسيرة حركتنا في جدل عقيم لا طائل وراءه، وكانت ساعة الصفر قد أزِفَت وعلينا واجبات خطيرة لا معدى عن تنفيذها في مواقيتها المحدّدة بالخطة، تقدمت إلى الأميرالاي حسن حشمت مهدّدا إياه بما كان بين يدي من سلاح كي يعتلي السيارة الجيب التي جئت بها، فجلس إلى جوار حسين الشافعي الذي قاد السيارة بنفسه بينما شغلتُ والملازم ممدوح شوقي المقعد الخلفي تحسُّبا لما قد يصدر عنه مما قد يعرقل ما نحن في سبيله، ونقلناه إلى مقر قيادة آلاي السيارات المدرعة حيث أناط حسين الشافعي مهمّة التحفظ عليه مع غيره من الضباط المتحفّظ عليهم بممدوح شوقي، ولم يفتني قبل أن أغادره أن أسأله عما قد يخفّف عنه محنة الاعتقال المؤقت معتذراً عما يكون قد بدر منا من صرامة، إذ كان الموقف يقتضي هذا.

انطلق خالد محيي الدين ومعه الملازم وجيه رشدي بسرية مشاة من الكتيبة الميكانيكية لضرب الحصار على منطقة العمليات وعزلها عن القاهرة لكي تتمكن القوات المشتركة في الانقلاب من تنفيذ الخطة دون أن يعوقها عائق.

وكانت حراسة بوابة الفرسان قد أنيطت بالملازم إبراهيم العرابي على رأس فصيلة من السيارات الپاور واجُن كما قدمت. وكان مما قامت به تعرضها لقوة الشرطة العسكرية التي كُلّفت بالتحرك من عابدين إلى قيادة الجيش للقضاء على الحركة، واعتقل العرابي أفرادها بعد تجريدهم من أسلحتهم، وكان في هذا بلا شك حقن لإراقة الدماء.

وانطلق الملازم محمود عبداللطيف حجازي على رأس فصيلة من السيارات المدرعة تضم الملازم ثاني فكري بطاح إلى كوبري القبة أمام المستشفى العسكري لإحكام الحصار حول منطقة العمليات. واتجه الملازم فاروق الأنصاري ومعه فصيلة من السيارات المدرعة إلى مبنى قيادة الجيش بعد منتصف الليل بقليل حيث قام بدور مشهود أغفله الكثيرون ممن تعرضوا لتأريخ تلك اللحظات الحاسمة. فما كاد البكباشي الجسور يوسف صديق رحمه الله يصل على رأس سرية من مشاة مدافع الماكينة إلى مبنى القيادة حتى تصدّى له الحرس المرابط على البوابة والشرطة العسكرية، فاقتحم فاروق البوابة بمدرّعته ليخلي الطريق ليوسف صديق

لاحتلال مبنى القيادة ثم نزع أسلحة الحرس وأودعها مخازن سلاح الفرسان، وكان فيما فعل ما أدّى من غير شك إلى البعد عن التضحية بالأرواح دون جدوى.

وفي الثالثة صباحاً صحب الملازم أحمد علي المصري ومعه فصيلة من السيارات المدرعة اليوزباشى جمال القاضي على رأس سرية من كتيبة المشاة الثالثة عشر إلى مقر الإذاعة، واستطاع بالذكاء والحيلة أن يدفع قوات الشرطة إلى الجلاء عن مبنى الإذاعة إلى أن أذيع بيان الحركة ـ الذي صاغه الصاغ جمال حماد وأدخل عليه اللواء محمد نجيب بعض التعديلات ـ في السابعة والنصف صباحاً على لسان البكباشي أنور السادات عقب تلاوة القرآن الكريم (*).

واشترك المرحوم الملازم آمال المرصفي بفصيلة من السيارات المدرعة برفقة المرحوم اليوزباشي كمال رفعت في تعزيز الضباط المنوط بهم اعتقال من كان يُشكّ في أمره من قيادات الجيش. وتوجه الملازم ممدوح إسماعيل إلى ميدان روكسي عند مدخل مصر الجديدة لضرب الحصار حول منطقة العمليات ومعه فصيلة من السيارات المدرعة. وخرجت فصيلة أخرى بقيادة المرحوم الملازم عادل حسني لتعزيز فصيلة الدبابات المرابطة بمدخل العباسية. ومضى اليوزباشي عبدالفتاح علي أحمد على رأس فصيلة من السيارات المدرعة لمعاونة اليوزباشي مجدي حسنين لاحتلال محطة الإرسال بأبي زعبل. وتولى الملازم محمد صبري القاضي [محافظ كفر الشيخ الآن] مهمة ضابط الإشارة والاتصال لاسلكيّا بجميع الوحدات المشتركة في الحركة. وحوالي الثانية صباحاً مضت فصيلتان من السيارات المدرعة بقيادة الملازم صبري القاضي لتكونا تحت إمرة الصاغ جمال حماد لتأمين لواء المشاة السابع بمعسكر العباسية القريب من مبنى رئاسة الجيش، والذي كان قائده قد شرع يعدّه لمقاومة الحركة. وفي أول ضوء ذهب الملازم محمد إبراهيم عطية على رأس فصيلة من الدبابات ليحتل رئاسة سلاح الحدود في

(*) كان اللواء محمد نجيب قد وافق على الصيغة التي عرضها عليه جمال حماد إلا أنه رأى إضافة تعديل فإذا هو يتناول قلمه ويسجّله حشراً بين السطور المكتوبة ثم وقّع البيان بإمضائه. وقد انحصر التعديل في عبارة واحدة كانت في الأصل: «وإني أؤكد أن الجيش اليوم كله أصبح يعمل لصالح الوطن مجرداً من أية غاية»، وإذا هي تغدو «وإني أؤكد [للشعب المصري] أن الجيش اليوم كله أصبح يعمل لصالح الوطن [في ظل الدستور] مجرداً من أية غاية».

وقد كان من المتفق عليه بين عبدالناصر وعامر وجمال حماد أن يتولى الأخير إذاعة البيان بنفسه باعتباره كاتبه، ولثقتهما في إجادته النطق السليم باللغة العربية بوصفه أديباً على أن يتحرك في السادسة صباحاً إلى دار الإذاعة. غير أن الظروف تدخلت لتغيير المهمة التي كانت موضع الاتفاق، إذ طلب زكريا محيي الدين من جمال حماد أن يكون متأهّباً في أية لحظة لقيادة اللواء السابع المشاة بعد أن حذّر رئيس الوزراء الجديد نجيب باشا الهلالي اللواء نجيب تلفونيّا من الأنباء التي وصلته عن تحركات تقوم بها القوات البريطانية على طريق السويس تجاه القاهرة. وأكد زكريا أنه في حالة التحقق من صحة هذه الأنباء عن طريق طلعات الاستطلاع الجوي في الصباح الباكر فإنه من المتوقّع تحريك اللواء المشاة السابع الذي أصبح الاحتياط العام للحركة تعاونه دبابات السنتوريون من سلاح الفرسان ووحدات من سلاح المدفعية إلى طريق السويس لاحتلال مواقع دفاعية على عجل. وعندما بلّغ جمال حماد البكباشي زكريا بأنه قد سبق أن أوكل إليه إذاعة بيان الثورة من دار الإذاعة رفض ذلك بشدة واعداً إياه أنه سيسوّي هذا الأمر مع عبدالناصر لتكليف ضابط آخر لتولي هذه المهمة، ووقع الاختيار على أنور السادات بعد ظهوره فجراً.

معاونة سرية من كتيبة المشاة الثالثة عشر. كما وُكل إلى اليوزباشي سامي تُرك مهمّة تقديم العون لسلاح الطيران فخفّ تحت قيادته كل من الملازم علي محمد علي ومعه فصيلة دبابات لتأمين مطار مصر الجديدة فإذا هو يجد سرية من المشاة كانت على نية الذهاب إلى رئاسة الجيش لقمع الحركة فحال بينها وبين أن تتحرك من موقعها، وكذا الملازم بهاء الحيني على رأس فصيلة من الدبابات إلى مطار ألماظة لتأمينه، ومضى في رفقتهم الملازم حسن الدمنهوري. وتوجه الملازم فؤاد عمر ومعه فصيلة دبابات إلى العباسية لتأمين مدخلها.
وحوالي الثالثة صباحاً وصل اللواء محمد نجيب إلى حيث كان ينتظره الملازم محمود عبداللطيف حجازي ليصحبه إلى مقر القيادة. وحوالي السادسة قصد الملازم عبدالمنعم عانوس مقر الإذاعة على رأس فصيلة من الدبابات ليعزّز فصيلة السيارات المدرعة التي توجهت إلى المكان نفسه في الثالثة صباحاً. وظل المرحوم الملازم محمد أحمد المغربي في احتياط الآلاي الأول المدرع لحين تجدّ الحاجة. وكان الملازم حسن الدمنهوري قد أخذ على عاتقه مهمة تأمين رياسة سلاح الفرسان وقطع الاتصال بينها وبين الخارج. وبعد أن تم للحركة الاستيلاء على قيادة الجيش اصطحب الأميرالاي حسن حشمت واليوزباشى سعد مأمون [وزير الحكم المحلي الأسبق] والمرحوم الأميرالاي عبدالعزيز فتحي مدير مكتب رئيس هيئة أركان حرب الجيش الذين قُبض عليهم داخل ثكنات الفرسان بسيارته الخاصة إلى المعتقل الذي أعدّه التنظيم بمبنى الكلية الحربية.

كان الشعور فياضاً عمّ الجميع، فعلى حين كان تنظيم الضباط الأحرار لا يضمّ غير الآلاي المدرع الأول والآلاي الأول سيارات مدرعة وجانباً من الكتيبة الميكانيكية للقيام بالحركة، إذا بالمرحوم الملازم آمال المرصفي ينهض وحده بإعداد آلاي الاستطلاع الأول الذي لم يكن للتنظيم ضباط بين أفراده ليكون على أهبة لتنفيذ ما يُطلب منه ولا يُستغل ليكون ضد الحركة. وإذا بالمرحوم اليوزباشي عبدالله فهمي يعاونه الملازم علي محمد علي يؤمّن الآلاي الثاني المدرع كي لا يُستخدم ضد القوات المشتركة في الانقلاب، فنقلا أفراد قوة كتيبة الطوارئ من الآلاي الثاني المدرع بأسلحتها وذخيرتها إلى ثكنات الآلاي الأول المدرع، ثم عادا مرة أخرى لنقل بقية أفراد هذا الآلاي، فانضم إليها الضابط النوباتجي الملازم عادل حسني. وفي حوالي الساعة الواحدة والنصف بعد منتصف الليل وصل اليوزباشي رؤوف أسعد، وبعد أن وقف على ما جرى شارك هو الآخر في الحركة. وإذا هذا الآلاي الثاني يتحول ليصبح احتياط حامية القاهرة متخذاً مواقعه على امتداد شارع الخليفة المأمون طوال الأيام الثلاثة الأولى وكان في هذا وذاك إضافتان لهما قيمتهما فيما اضطلع به سلاح الفرسان.

ولقد شارك في الحركة من بين الضباط الأحرار بسلاح الفرسان اثنان وعشرون ضابطاً من بين ضباط التنظيم الذين كان عددهم اثنين وثلاثين (*) لم يخذلنا واحد منهم أو يتخلّف فيما عدا من تعذّر إبلاغهم بالموعد المحدد لظروف خارجة عن الإرادة أذكر من بينهم الصاغ أحمد مختار الدسوقي. كما انضم عشرة ضباط من غير الضباط الأحرار يحدوهم إلى ذلك حماسهم، أو عن تكليف من الضباط القائمين بالحركة بعد أن توسّموا فيهم روح الوطنية الخالصة. وإذا كان ثمة واجب قمتُ به تلك الليلة فهو واجب كل ضابط حرّ جمعه بإخوانه الأحرار عهدٌ تمثّله في فكره ووجدانه فأدّى هذا الواجب كما أدّوه سواء بسواء، فلا فضل لثائر من المشتركين في الثورة على آخر علت رتبته أو دنت، فلقد كنا جميعاً سواسية في ميدان الفداء.

فرغنا من واجبنا واطمأنت النفوس إلى أنها أدّت رسالتها، لم نستشعر الكدّ ولم يفتّ في عضدنا وهن. وحانت مني التفاتة إلى مدفعي الرشاش الصغير الذي كنت أحمله في يدي طيلة هذه الساعات الرهيبة ليكون لي عدّة في الدفاع ضد من يقف حجر عثرة في طريقي، ومددت يدي أتحسّسه وأختبره فإذا خزانته فارغة لا ذخيرة بها. هنا استغرقت في ضحك طويل وانخرطت في تفكير طويل . . . ضحكت حين ذكرت أني نسيت نفسي نسياناً وكدت أعرّضها للخطر بعد أن استيقنت من إعداد الذخيرة لكافة الأسلحة ومدافع المدرعات ونسيت أن أعدّ الذخيرة لمدفعي، ولكن الواجب العام كثيراً ما ينسي الواجبات الخاصة، وفكرت كيف حاطني الله بأمنه فلم ألق شراً. وما زلت أذكر هذه أكثر مما أذكر غيرها لأنها عاشت في خاطري أوضح دليل على أن الله كان يؤيدنا بنصره. ثم هي عناية الله التي ملأت قلبي إيماناً فلم أشعر بالحاجة إلى تلك الذخيرة. إنها لحظات الفصل بين أدوار التاريخ، لها منطقها الخاص الذي قد لا يصدّقه عقل. كل ما كنت أفكر فيه وقتها أن واجبات معيّنة منوط بي تحقيقها وفقاً للخطة، وأن التقصير في تنفيذها يترتّب عليه فشل العملية ومصير أسود قاتم لزملائي ولي.
ومع دقات الساعة الرابعة صباحاً كان كل شيء قد استقر وأدركنا ما نبغي، وأصبح كل ما سطرته أيدينا على تلك الوريقات وما جال بنفوسنا وما وراء خواطرنا، أصبح هذا كله حقيقة واقعة تشيع في أنحاء البلاد، وغدا واجباً علينا أن نتجه إلى الله بالشكر وأن نخرّ له راكعين ساجدين فافترشنا الأرض جنوداً وضباطاً نصلي صلاة الشكر يؤمّنا حسين الشافعي. وسالت مع ابتهالاتنا إلى الله دموع الفرحة. وكم انهمرت من قبل دموعنا بالألم، والفرق كبير بين دمع ودمع، دمع العبودية ودمع الخلاص.

* * *

(*) كان مجموع الضباط الأحرار في الجيش كله ٩٩ ضابطاً.

[٦]
إجراءات وأحداث ما بعد ليلة الثورة

لقد كان همّي حين شاركت في هذه الحركة منذ أن بدأت إلى أن انتهت أن أبذل كل جهد في إنجاحها، ولم يدر بخلدي أن ثمة مطمعاً وراءها في اعتلاء كراسي الحكم أو المشاركة في أمور السياسة، بل كنت أؤمن أننا نقوم بهذه الحركة لتخليص البلاد من شر استفحل فعجز الساسة عن تداركه وتلافيه، حتى إذا ما أنجزنا مهمّتنا عدنا إلى ثكناتنا وتركنا للبلاد حقها المشروع في اختيار من تثق فيه بعد تلك التجربة الطويلة ليتولّى أمرها في جو لا ضغط فيه لملك طائش ولا لمستعمر جبار، وإنما يُردّ الأمر فيه إلى الأمة لتقول كلمتها الفاصلة.

وأعترف أننا كنا فيما انتويناه من قبلُ ونحن نعدّ لهذه الحركة أن يكون قصارانا وقف الملك عند حدّه وردّه عن طغيانه وتثبيت أركان الدستور وتمكين الشعب من حقوقه كاملة، فلا يكون عدوان هنا أو هناك. كما كانت النية معقودة على تنفيذ الأهداف التي نادينا بها في منشوراتنا والتي حدّدناها فيما بعد في المبادئ الستة المعروفة. وإذا نحن ـ معشر الضباط الأحرار ـ بعد أن كلّل الله مسعانا في يسر غير متوقّع وانتهى الأمر بنا إلى هذه الغاية الحميدة نرى أن وجود الملك بات غير مأمون العاقبة، فما يدرينا لعل حركة مضادة تقع فتعيد الأمور سيرتها الأولى، ووجد جمال عبدالناصر أن الخطر الكامن وراء هذا كله هو في بقاء الملك. من أجل هذا رأى والفرصة مواتية إجبار الملك على التخلّي عن العرش ليصفو الجو صفاء لا شائبة فيه ولا رجعة معه إلى الوراء.

وفي منتصف ليلة ٢٤/ ٢٥ يولية اتصل بي جمال عبدالناصر متعجّلاً لقائي بمقر القيادة فتوجّهت إليه لساعتي ليبلغني بما استقر عليه الرأي من ضرورة خلع الملك، وإذا هو يعهد إليّ بإعداد كتيبة دبابات وإرسالها إلى الإسكندرية لتتولى هذه المهمة إلى جوار وحدات من الأسلحة الأخرى، فقلت له: حَسْبنا خلع الملك وإبعاده دون إراقة دم كما تعاهدنا، فطمأنني إلى أن هذه هي نيّته الشخصية وأنّه حريص على أن تظل ثورتنا بيضاء. وقد رأيت ليلتها إرسال نصف كتيبة من الآلاي الأول المدرع الذي كان على أهبة الاستعداد لهذا التحرك كما أسلفت بالقطار، والنصف الآخر فوق الناقلات على الطريق الصحراوي حتى إذا ما فُرض أن

تدخلت القوات البريطانية لتحويل القطار عن مساره أمكن للنصف الآخر تأدية المهمة المنوطة به. وفي فجر يوم ٢٥ يولية قام القطار محمّلاً بنصف قوة الدبابات من محطة العباسية العسكرية، وبعد ساعة كنت أشرف على عبور الناقلات حاملة الدبابات عند كوبري الجلاء في طريقها إلى الإسكندرية. وقد وصلت الكتيبة إلى الإسكندرية كاملة دون أن يعترضها معترض حيث تولى حسين الشافعي قيادتها مع كتيبة من السيارات المدرعة. وقد تم هذا بعون الله حقّاً إذ كان من الاستحالة بمكان تنفيذ هذه المهمة الخطيرة خلال تلك المهلة الوجيزة التي لم تتجاوز ساعات ست.

وبعد أن كُتب النجاح لحركة الجيش بأسابيع سألني عبدالناصر أن أزوره في مقرّ قيادة الجيش بكوبري القبة. وعندها عرضَ عليّ أن أنضم عضواً إلى مجلس قيادة الثورة، وكان التفكير قد بدأ في أن يكون كل سلاح من أسلحة الجيش الرئيسة ممثّلاً فيه. وإذ كنت من سلاح الفرسان لذا عرض عليّ أن أكون ممثلاً لهذا السلاح شأن ما كان من اختيار زكريا محيي الدين ويوسف صديق ممثّلين لسلاح المشاة وعبدالمنعم أمين ممثّلاً لسلاح المدفعية. وأعترف أن العرض كان مفاجأة تامة لي لم تدر قط بخلدي، فاعتذرت إليه لتوّي لأسباب أبديتُها له، أولها أني رأيت أن هذا قد يكون ثمناً لعمل أدّيته كان واجباً عليّ أداؤه دون نظر إلى جزاء، وثانيها أن انضمامي لهذا المجلس سيصرفني عن متابعة المهام الملقاة على عاتقي في سلاح الفرسان بوصفي أركان حرب السلاح و«الحركة» لم تؤمَّن بعدُ والجيش البريطاني على مبعدة ساعات من القاهرة. وثالثها أنه ما دام هناك من هو أقدم مني رتبة في سلاح الفرسان ممن شاركوا في الحركة مشاركة جادّة فعالة وهو الأخ حسين الشافعي فأرى أنه أوْلى مني بهذا. وقد لمست كم طابت نفس عبدالناصر لهذا الموقف مني ووافقني على رأيي، وطلب إليّ أن أتولى بنفسي إبلاغ حسين الشافعي بهذا الاختيار، فغادرته إلى حسين أنهي إليه ما حدث.

وبعد ما يقرب من ربع قرن على تلك الواقعة وكنت أتذاكر مع الصديق خالد محيي الدين أحداث بداية الثورة بمناسبة ظهور كتاب «قصة ثورة ٢٣ يولية» للأستاذ أحمد حمروش (٨) الذي قال فيه: «إنني كنت من بين من يسعون للظفر بالمناصب» أن نفى خالد هذا الزعم مؤكداً الرواية التي ذكرتها. تُرى هل كان هناك منصب يُطمح إليه وقتذاك أعلى من منصب عضو في مجلس قيادة الثورة الذي اعتذرت عن قبوله؟ بل لقد سجّل خالد لي شهادته عن هذه الواقعة بخط يده مستنداً إلى خطاب سلّمته إليه يداً بيد، ثم أفصح لي عن أمر كنت أجهله قائلاً: «لقد آن أن أصارحك بما كتمته عنك طيلة هذه المدة إذ لم ترد مناسبة لذكره، وهو أن جمال عبدالناصر قد حمد لك موقفك بإيثارك الأخ حسين الشافعي لعضوية مجلس الثورة. وقد اعترف لي بأنك قد رفعت عنه الحرج الذي كان يستشعره لأنه إذا ما ضمّك إلى المجلس يكون قد تخطّى الأقدمية فضلاً عن دور حسين الهام أيضاً ليلة ٢٣ يولية ١٩٥٢».

وإلى القارئ نص رسالة خالد محيي الدين لي :

« أودّ أن أقرر أن جمال عبدالناصر حينما قرر توسيع مجلس قيادة الثورة كان يقدر أن دور ثروت عكاشة كان هامًا وتاريخياً ليلة ٢٣ يولية، وكان تقـديره بضرورة ضمّه لمجلس قيادة الثورة، ولكنه كان أيضـاً يعتبر دور حسين الشـافعي هامّـا وتاريخـيًا أيضـاً ليلة ٢٣ يوليـة ١٩٥٢ . وقد عـرض جمـال عبـدالناصر على ثروت عكاشـة الانضمام لمجلـس الثورة ولكن ثروت عكاشة اعـتذر للأسـباب التي أوردها في رسالته. ولكنني في الوقت نفـسه أذكر أن جمال عبدالناصر كـان متردداً بين ثروت عكاشة وحسين الشافعي بسبب أقـدمية حسين الشافعي ودوره الهام أيضاً كقـائد لسلاح الفرسان ليلة الثورة. وكان جمـال عبدالناصر يبيّت النيّـة لإقناع ثروت عكاشة بالتنازل إذا أصرّ على قبول عـضوية مجلس الثورة. ولكن ثروت عكاشة وفّـر عليه هذه المشقّة بالاعتـذار وتفضيله تعيين حـسين الشافعي بدلاً منه للسبب الذي ذكره في رسالته. وحينما قابلت عبدالناصر بعد المقابلة مع ثروت عكاشة قال لي: ثروت ريّحني من الحرج بالاعتذار» .

[٧]
رياسة مجلة التحرير

قامت الثورة في وقت كانت للصحافة فيه مدرستان أساسيتان، إحداهما تتناول الأوضاع بالتحليل السياسي الجاد وتضمّ نخبة من شباب الصحفيين وقُداماهم في عديد من الصحف والمجلات [٩]. أما المدرسة الثانية فكانت مجدّدة تسير على نهج الصحافة الأمريكية أو على نهج قريب منها، معتمدة أساساً على الإثارة والإفصاح عن الأسرار الشخصية والتعليقات الخفيفة اللاذعة في أسلوب شائق جذاب ومهارة غير منكورة.

في هذا الجو نشأت مدرسة صحفية وليدة لتكون تعبيراً عما يتطلبه الوطن من خلال تفكير الضباط الأحرار وأسلوبهم. وإنه وإن كان ثمة أوجه للقاء بين المدرسة الأولى وهذه المدرسة الوليدة، إلا أن هذا اللقاء لم يتم في أغلب الأحيان مع المدرسة الثانية، ووقعت بينهما بطبيعة الحال مصادمات، وإذا كانت قد بدت ثمة مهادنة بينهما فقد كانت هذه المهادنة مراوغة فحسب. غير أنه كثيراً ما تضطر الثورات للعدول عما تكون قد رسمته من قبل، فالظروف تتغير والسياسة قُلّب قد تقتضي اليوم ما لم تقتضه أمس. من أجل هذا كانت استعانة بعض أعضاء مجلس الثورة ببعض فرسان المدرسة الثانية لتكون أقلامُها دعاة للثورة. وكنت أرى غير ما رأوه، وأثبتت الأيام ومرور السنين صدق حدسي، فإذا أغلبهم أعتى خصوم الثورة.

وكانت قيادة الثورة قد رأت في شهر سبتمبر ١٩٥٢ أن تصدر صحيفة باسمها، إذ بدت لها الصحف كلها غير معبّرة التعبير الصحيح عن جوهر الحركة، وانتهى بها الأمر إلى إصدار مجلة التحرير التي أوكلت مهمة إظهارها إلى الأخ يوسف صديق، وكان رحمه الله واضحاً صادقاً لا يخفي ميوله الماركسية، غير أن القيادة لم تعر هذا اهتماماً في بداية الأمر. وحرصاً من يوسف صديق على أن تكون المجلة يسارية لحماً ودماً اختار اليوزباشي أحمد حمروش أحد ضباط المدفعية رئيساً للتحرير، وكان هو بدوره ماركسي النزعة، وإذا المجلة تبدو في نظر قيادة الثورة حمراء الصبغة وتصدر على غير الصورة التي كانت تنشدها، الأمر الذي جعل جمال عبدالناصر يطلب إليّ لقاءه بعد صدور أعداد ثلاثة من المجلة، فلقيته وكان خالد محيي الدين حاضراً. وإذا هو يعرض عليّ رياسة تحرير المجلة متوسّماً فيَّ القدرة على أداء هذه المهمة

بحكم تجربتي في مجال الصحافة منذ عام ١٩٤٥ وحصولي على دبلوم الصحافة من كلية الآداب عام ١٩٥١ وإصداري كتباً أربعا قبل الثورة. وقد قبلت هذا التكليف بعد إصرار جمال عبدالناصر، هذا إلى أعبائي التي كنت أحملها في سلاح الفرسان. ولم أر داعياً إلى إعادة النظر في هيئة تحرير المجلة بعد خروج أحمد حمروش لأنها كانت تضم باقة من الكتاب الوطنيين ـ وكان بعضهم خالصاً في نزعته اليسارية ـ تضم الأساتذة عبدالمنعم الصاوي رحمه الله وعبدالرحمن الشرقاوي رحمه الله ومصطفى بهجت بدوي وكمال الحناوي وسعد التائه وصلاح حافظ رحمه الله وسعد لبيب والفنانين عبدالسلام الشريف وحسن فؤاد وعبدالغني أبو العينين وجمال كامل رحمهم الله وغيرهم. وقد كاشفتهم في أول لقاء بأن الهدف من هذه المجلة هو التزام النهج الوطني، وأنها ليست منبراً لليمين أو اليسار، فمن شاء هذا فليمض معنا في سلام ومن لم يشأ فله الحرية في أن يتخلّى عن موقعه. كما أوضحت لهم أن من مهام المجلة كشف القناع عن العناصر المعادية للرأي العام، والالتزام بما جاء بالمنشورات التي كان يصدرها الضباط الأحرار من أهداف نصاً وروحاً، وتغليب الجانب الوطني والشعبي على كل جانب حتى ولو كان على حساب القوات المسلحة، وانتصار للديموقراطية الحقيقية التي من أجلها قامت الثورة، وكشف الستار عن العناصر المستغلة والمحتكرة، والدعوة إلى مبادئ العدالة الاجتماعية بمختلف الطرق وإلى الانتهاء من النظام الملكي كلية. وقد انزاح عن كاهلي عبء ثقيل حين استجاب الجميع مرحّبين بهذا المسار، وتعاهدنا جميعاً على المضي في هذا الخط المرسوم. وأذكر أن الشاعر عبدالرحمن الشرقاوي كان قد نشر قصة بعنوان «الشاويش عبدالله» وأحسّت السلطات أن في هذه القصة مساساً بإخواننا السودانيين الذين يقال إن اللواء محمد نجيب ينتمي نسباً إليهم من ناحية أمه فصدر أمر الحاكم العسكري باعتقاله. وعزّ عليّ هذا الموقف الذي رأيت أنه لا غبار فيه على الكاتب فيما كتب، فذهبت إلى اللواء محمد نجيب في صباح أحد أيام شهر يونية ١٩٥٣ أوضّح له رأيي ذاكراً أن مثل هذا قد وقع للأديب الفرنسي الشاعر لوي أراجون على قصيدة «الجبهة الحمراء» التي تخيّل الإدّعاء حينذاك أن فيها حضّاً على القتل، ولكن القضاء ما لبث أن برأ ساحته مستنداً في هذا إلى حجة زعيم السوريالية الأديب أندريه بريتون التي تُفصح عن أن كل ما يمتّ إلى اللاشعور فلا مؤاخذة عليه. وعندما اقتنع اللواء محمد نجيب بما سُقته له من دليل أسرع فألغى أمر الاعتقال في نفس اليوم.

وقد استلفت نظري أن أحمد حمروش قد ذكر في كتابه «قصة ثورة ٢٣ يولية» [صفحة ٢٨٩] أنه بعد خروجه من المجلة وحرصاً على سلامة العلاقات وعدم تدهورها: «**طلب من كافة الزملاء أن يبقوا في أماكنهم ويتعاونوا مع رئيس التحرير الجديد الذي كان قد حضر ومعه قائمة بفصل معظم المحررين باعتبارهم شيوعيين، الأمر الذي اعترض عليه عبدالمنعم الصاوي لأن ذلك**

يعني انهياراً للمجلة الناجحة، وأن جمال عبدالناصر قد ارتضى بقاءهم بعد مقابلة مع عبد الصاوي أوضح له فيها أن المجلة تسير على هدي منشورات الضباط الأحرار».

ومن الجائز أن يكون أحمد حمروش قد تصرف من تلقاء ذاته طالباً من أسرة التـ البقاء، وإن كان كأي رئيس تحرير آخر معيّن لا يملك بقاء أحد أو تنحيته، لأن القرار هنا بيده. أما ما عدا ذلك مما أورده فلم يحدث. وحقيقة الأمر أن جمال عبدالناصر لم يفـ عليّ قط أشخاصاً بعينهم، كما لم يشر عليّ بالاستغناء عن أحد من المحررين. كذلك لم في جعبتي حين قبلت تحمّل عبء رئاسة التحرير أسماء اقترحت على عبدالناصر فصلها كان الأمر متروكاً لي أتولاه على الوجه السويّ الذي واجهت به المحررين بالأسلوب ا أشرت إليه، ولا إخال إلاّ أنهم يشهدون بصدق روايتي. أما ما جاء على لسان أحـ حمروش في أحد كتبه من أن عبدالمنعم الصاوي قد قابل عبدالناصر وأقنعه ببقاء المحررين عن يقين من شطحات الخيال، فقد كان واحداً من المحررين ينتظر القرار وليس من الطبيعـ يسعى إلى لقاء عبدالناصر دونهم جميعاً. ولم يحدث أن أبلغني جمال عبدالناصر اللقاء، ولم أسمع من عبدالمنعم الصاوي خلال علاقتنا الممتدة عن أي لقاء جرى عبدالناصر وبينه. وبين يديّ رسالة من الأخ خالد محيي الدين ردّاً على ما سجّله أـ حمروش يوثّق فيها كل ما ذكرت. ومن فقرات هذه الرسالة تلك العبارة التي تشهد بحقيـ كان والتي يخاطبني فيها قائلاً: «إن جمال عبدالناصر لم يقدم لك قائمة بأسماء محررين شيو يجب فصلهم، وأن كل ما أذكره هو أنه طلب إليك الحذر من سيطرة شيوعية كاملة على م التحرير، وأن تكون عينك مفتوحة لهذا الأمر، وأنك مسؤول أمامه عن سياسة المجلة، والدليل ذلك أنه لم يحدث فصل لأي محرّر يساري أو شيوعي أو غير ذلك طوال مدة رئاستك لتـ المجلة». إلى أن ختم خالد رسالته بأنه: «لا يعتقد أن جمال عبدالناصر قد قابل عبدالمنعم الصـ بهذا الصدد».

ويذكر أحمد حمروش في كتابه أن القيادة حين افتأتت عليه ونحّته عن موقعه دون علـ عينتني بديلاً عنه. وأجد من المناسب هنا أن أكشف عن الأسلوب الذي اتخذته حيال ـ حين طُلب إليّ أن أحلّ محله في رياسة تحرير المجلة بعد إقصائه، فقد نشرت في صدر ا الرابع ـ وهو أول عدد صدر من المجلة وهي تحت إشرافي ـ كلمة رقيقة ودّعته فيها خير أوفيتُه فيها حقه، ولا تشير لا عن قُرب ولا عن بعد إلى أن مغادرته لهذا العمل كانت إقـ له. وقلت في تبريري ـ بصيغة الصديق المعتذر ـ أن ترك أحمد حمروش للمجلة لاستحالة الجمع بينها وبين التحاقه للدراسة بكلية أركان الحرب، ورجوتُ بلسان المجـ يوافينا بما تجود به قريحته في الفينة بعد الفينة.

* * *

واستمرت المجلة تصدر تباعاً نصف شهرية ومن نجاح إلى نجاح، فكان ما يوزّع منها يدل على رواجها رواجاً غير مألوف وقتذاك، ولعل مردّ ذلك كان إلى تلك الحرية التي أتيحت لي كي أنشر ما أراه ما دمت لا أجانب القصد. ولعل هذا الذي مُنحته من حرية في تحرير المجلة قد أثار رؤساء التحرير في المجلات الأخرى، وكم تمنيت أن يكون لهم أيضاً مثل ما لي من حرية، ولعل خوف القيادة من أن تزل الأقلام فتشوّه وجه الثورة في مستهلها هو الذي أملى هذا الوضع. وكان من بين من كتبوا لمجلة التحرير من خارج هيئتها الأساتذة عبدالرحمن عزام وطه حسين ويوسف السباعي وراشد البراوي وأحمد حسين وفكري أباظة وجمال عبدالناصر وخالد محيي الدين وصلاح سالم ومصطفى محمود وأحمد كامل مرسي وغيرهم. وبلغ الأمر في مقالة كتبها د. طه حسين للمجلة أنه كان يعيب على رجال الحركة تسميتهم ما قاموا به حركة، وهي في حقيقة الأمر ثورة لا حركة على نحو ما أسلفت في صدر الكتاب.

كان طموح المجلة التعبير عن نبض الشعب بصدق وأمانة، إيماناً منها بأن الصحافة فن وثقافة والتزام بقضايا الوطن والمواطن. وإذا كانت ثورة ٢٣ يوليه على حد تعبير مفجّرها عبدالناصر (١٠): «ثورة شعب بأكمله، وهي لهذا امتداد لثورتي عرابي ١٨٨٢ والثورة الشعبية ١٩١٩»، [وفي هذا اعتراف من قائد الثورة بأن ثورة ٢٣ يولية لم تبدأ من فراغ وليس كما يدّعي عليه البعض ظلماً وهو في ذمة الله أنه أنكر ذلك] كان على المجلة أن تبشّر بغد مشرق لا ينفصم عن ماضي مصر المجيد. وتأكدت شعبية المجلة في التصاقها بالدعوة إلى الديموقراطية وطرحها في استفتاء شعبي على امتداد شهرين (١١) لموضوع إقرار الدستور الذي كانت لجنة من أهم رجال القانون والفكر والسياسة قد تشكّلت لوضعه تحت رياسة علي ماهر، وأمضت شهوراً في صياغة مواده وبنوده. وقد حظي هذا الاستفتاء باهتمام كبير وبمشاركة من الشعب بكافة فئاته عن طريق تقديم مقترحات جادة تمسّ مشاكله المباشرة ومصالحه الحقة، لا سيما وقد شاهدوا على صفحاتها صورة كل من محمد نجيب وجمال عبدالناصر وهما يملآن أوراق الاستفتاء مثل جميع المواطنين، وانتصرت أغلبية ساحقة لهذا الدستور الذي لم يُكتب له الصدور. وتمخّض هذا الاستفتاء عن نتائج جليّة هي ضرورة حماية البرلمان من الحل، والإبقاء على مجلس الشيوخ وخفض سن الترشيح إلى ٢٥ سنة، وخفض سن الناخب إلى ١٨ سنة، وخفض التأمين المالي للترشيح، وحق الشعب في حل البرلمان واقتراح القوانين وإقالة النواب، ثم تحديد الإصلاحات التي يجب أن ينص عليها الدستور. وأفسحت المجلة صفحاتها لكتابات خالد محيي الدين عن الديموقراطية الاقتصادية وأحمد بهاء الدين عن الدستور الإداري. وكان عبدالناصر يعرف ونعرف معه أن كتاباتنا عن الديموقراطية والدستور ستكون من وثائق الثورة يرجع إليها الباحثون والمؤرخون. ومع أن حل الأحزاب وإعلان فترة انتقال لثلاث سنوات كانا ضروريين لإحداث تغييرات اجتماعية حاسمة، فلم ينقطع مع ذلك

إيماني بأننا سائرون في النهاية نحو الديموقراطية، مظلّة الأمان لكل من الحاكم والمحكومين. وهو ما أعلنته في افتتاحية لي بعنوان «نحن والديموقراطية» [١٢] رُحتُ أؤكد فيها أن من قاموا بالثورة هم أكثر الناس إيماناً بالديموقراطية، ولن يكونوا إلا كذلك إذ هم من أبناء هذا الشعب الذي يتطلّع إلى الديموقراطية.

على أن مسيرة المجلة في اتجاهها المتحرر قد أشعلت غضب بعض الزملاء من أعضاء مجلس قيادة الثورة عليّ وعلى المجلة، فقد ظن هؤلاء فيما تنتهجه المجلة شططاً وتحريضاً قبل الأوان، عندما ذهبت المجلة إلى أنه لن تكون ثمة حرية طليقة من كل المعوّقات في ظل الملكية، وهو ما حفزني إلى المناداة بإلغاء الملكية في افتتاحية لي [١٣] بعنوان «أعلنوها جمهورية فوراً» مؤمناً بأن شعور المواطن بأن له صوتا في اختيار حاكمه وعزله يؤكد له شخصيته كعضو مؤثر في المجتمع. وقد غضب اللواء محمد نجيب عندها لذلك وعدّ دعوتي خروجاً على المسيرة، وإن لم تلبث الثورة غير قليل حتى ألغت الملكية وأعلنت بعد بضع شهور قيام الجمهورية التي كان محمد نجيب أول من تولّى رياستها.

كذلك لعبت المجلة دوراً في كشف أوضاع الريف التي تردّت تحت سيطرة كبار ملاّك الأرض وما حاق بأهله من أمراض اجتماعية تفوق في جسامتهاالأمراض العضوية. كما كشفت طغيان الاستعمار وتصدّي المقاومة الشعبية لمعسكرات الاحتلال على شاطئ قناة السويس، بل وحملت المجلة على الاستعمار وممارساته اللاإنسانية في البلاد العربية المحتلة بالشمال الأفريقي، وتوّجنا هذه الحملة بإنذار عبدالناصر لبريطانيا معلناً «إما الجلاء وإما حرب العصابات». وكانت المجلة سبّاقة في المطالبة بتصنيع مصر في مواكبة مع تحديد الملكية الزراعية في مقالات لأستاذ اقتصادي مرموق هو الدكتور راشد البراوي بدأها بعنوان «نحو سياسة صناعية رشيدة»، كل ذلك مع حفز الشعب على المشاركة في النضال الاجتماعي والسياسي عبر تذكيره ببطولات أبنائه وبنماذج من بطولات إنسانية من مختلف شعوب العالم.

كانت هذه المجلة أول ما صدر من صحف عن الثورة في مستهل عهدها، وكنت أحس أن عليها أمانة خاصة هي أن تعكس حقيقة أهداف الثورة للرأي العام وأن تعكس لرجال الثورة حقيقة إرادة الشعب المصري الذي قامت الثورة من أجله. وكان لا بد لمجلة تصدر من أجل هذه الغاية أن تلتزم من الضوابط والحدود ما لم يجر به العرف الصحفي في مجتمع ما قبل الثورة. ولعل أهم ما يجب الإشارة إليه في هذا المَجال هو أن مجلة التحرير وضعت في اعتبارها ألا تفتح صفحاتها إلا للأقلام الوطنية مؤمنة بأن حس القراء المرهف كفيل بأن يحقق لهذه الأسماء الشهرة الكافية لانتشار المجلة. وقد أثبتت التجربة هذا بالفعل، فكانت مجلة التحرير وهي لا تعتمد على الأسماء المشهورة وإنما على أسماء جديدة وجادة توزع رقماً قياسيًا وقتها، ولولا أن المطابع لم تتمكن من تلبية حاجات السوق لزاد توزيعها عما كانت

عليه. وكان من سياسة المجلة أن تحارب الاحتكار في السياسة والاقتصاد على أي صورة يكون، وعن طريق هذا المنهج حققت المجلة هدفاً أساسيًا هو كسب الرأي العام الذي وثق بها إلى حد كبير، لكنها فقدت عطف بعض الكتاب التقليديين الذين كانت تعتمد عليهم كل صحيفة ناشئة، كما فقدت عطف أصحاب المصالح والذين يتأثرون بهم بشكل مباشر أو غير مباشر. لكن مجلة التحرير لم تتأثر بهذه العقبات بل على العكس اعتبرت هذه العقبات دليلاً على نجاحها في أداء رسالتها. مثلٌ واحد جدير بالذكر في هذا المجال هو أن مجلة التحرير كانت تصدر يوم الأربعاء مرتين في الشهر، وكان هذا هو يوم صدور مجلة قديمة راسخة في السوق هي مجلة آخر ساعة. وكانت الأخيرة توزع قبل صدور مجلة التحرير ما يقرب من سبعين ألف نسخة فى الأسبوع فضلاً عما كانت تتمتع به من مكانة في الحقلين السياسي والصحفي. وبعد صدور مجلة التحرير بفترة وجيزة هبط رقم توزيع آخر ساعة إلى ستة عشر ألف بل أربعة عشر ألف أحياناً، وعجزت حتى في أيام الأربعاء التي لا تصدر فيها مجلة التحرير عن أن تعود إلى توزيعها القديم، الأمر الذي أثار القلق في نفوس أصحابها وفي هيئة تحريرها، وحاولت أن تستعيد ثقة الجماهير بالدراسة والإحصاءات وتحليل أسباب الهبوط. وعندما فشلت جميع الوسائل لتستعيد هذه المجلة بعض مكانتها السابقة بدأ أصحاب الدار يسلكون سبيلاً آخر، هو استعداء السلطة على مجلة التحرير تارة بتصويرها على أنها «نشرة حمراء»، وتارة أخرى بتصويرها على أنها خرجت على أهداف الثورة دون أن يؤثر ذلك على نجاحها. وحين أصدرت المجلة بتاريخ ٣ يونية ١٩٥٣ العدد ١٩ حاملاً تحقيقاً مفصّلاً ومصوّراً ومدعّماً بالمستندات عن الصحافة بلونيها المعادي للاستعمار والمساير له تحت عنوان «لا تزيّفوا تاريخ الأبطال» استعدى أصحاب تلك الدار وزير الإرشاد القومي، والراجح أنهم نجحوا في استمالته ربما لأن بعض المنطق السياسي وقتها كان ينادي باستغلال كافة العناصر في سبيل تحقيق بعض الأهداف القومية الكبرى [(١٤)]، وإن كنت ضد هذا التبرير لأن المعارك الوطنية لا يمكن أن تكسبها إلا العناصر الواضحة الهدف دون مهادنة أو تنازلات. على كل حال فما حدث بعد ذلك هو أن جمال عبدالناصر طلب إليّ أن أغير موعد صدور مجلة التحرير لتصدر يوم الثلاثاء بدلاً من الأربعاء، واعتذرت حتى النهاية عن تلبية هذه الرغبة التي أعلم مصدرها، وأشهد أنه لم يعد مرة ثانية إلى الإلحاح في طلبه الأول.

كان إيماني وقتذاك مستمداً من إيمان الثورة نفسها بنفسها، فإن السنوات العسيرة التي قضيناها في عمل سري متواصل مليء بقلق لا حدود له، وإحساس بالاضطهاد وبالخطر المستخفي في ظلمة هذا العهد وبالتطلع إلى المستقبل المجهول والآمال الغامضة، كل هذه العوامل التي دفعت إلى نجاح الثورة كانت شديدة الأثر في نفسي فرسّبت فيها إصراراً شديداً وإيماناً بأن البقاء للأصلح وبأن ترك الأمر للمنافسة الشريفة من شأنه أن يكسب ثقة الناس بهيئة تحرير مجلة التحرير.

وظللت رئيساً للتحرير حتى عيد الثورة الأول في ٢٣ يولية ١٩٥٣ ، وكان لابد لمجلة الثورة من أن تحدّث الناس عن جانب من قصة الثورة الحقيقية ، خاصة بعد أن كتبت أقلام كثيرة عن هذه القصة روايات أغلبها غير صحيح أو مبالغ فيه ، وأحسست أن من واجبي كفرد ممن أوكل إليهم عبء له شأنه في هذه الثورة أن أحدّث الناس عن ذكرياتي ، فكتبت هذه القصة بكل ما أملك من أمانة وصدق وذاكرة ، ودعّمت ذلك بالصور الزنكوغرافية لبعض وثائق تنفيذ الثورة . كتبت المقال بعنوان «هكذا قمنا بالثورة» تحدثت فيه عما أداه سلاح الفرسان في ليلة الثورة ، وهي الجزئية التي كنت أحد المنوطين بها وشاركت بنصيبي فيها ، لذا كنت معذوراً إذا لم أتحدث عما لم يكن لي به علم من أداء الأسلحة الأخرى حتى لا أظلم أو أجور . وكانت هذه الجزئية جليّة لي ملمّا بها كل الإلمام ، على حين كانت الجزئيات الأخرى منوطاً بها غيري وبعيدة شيئاً ما عن بصري وسمعي . وقبل مثول المجلة للطبع علمت أن أوامر وزير الإرشاد القومي قد صدرت بسحب المقالة ومنع نشرها ، فقابلت زكريا محيي الدين مدير المخابرات وقتذاك الذي حاول في رفق أن يثنيني عن نشر المقال دون أن يفصح لي عن السبب . ولما سألته عما إذا كانت هناك واقعة غير صحيحة في المقال أجاب سلباً واقترح عليّ أن أعرض الأمر على عبدالحكيم عامر الذي ما لبث بعد أن اطّلع على المقال أن أقرّ كل ما جاء به ووافقني على نشره ، ثم فاجأني بقوله إن صلاح سالم كان غاضباً لأن اسمه لم يرد بالمقال . ولما سألته عما يمكن أن أضمّنه مقالي عن دور صلاح سالم في تلك الليلة فيما كتبت لم يحر جواباً ، وهكذا نُشر المقال . مرة أخرى لم يكن ذنبي أن الظروف وضعتني في موقع حساس ليلة الثورة ، وأن أوامر تنفيذ الثورة في سلاح الفرسان صدرت بخط يدي ، لكن يبدو أن ذلك لم يعجب بعض الذين تولوا مقاليد الأمور ، وإذا وزير الإرشاد القومي يعقد يوم صدور العدد الذي حمل مقالي في ٢٣ يولية ١٩٥٣ مؤتمراً صحفيّاً تحدث فيه عن مجلة التحرير ووصفها بأنها لم تعد تعبّر عن رأي القوات المسلحة ولا عن رأي مجلس قيادة الثورة . وكان هذا الموقف منه بمثابة إعلان رسمي من الحكومة بسحب ثقتها من مجلة التحرير . وأيّد هذا الموقف اجتماع مجلس الثورة الذي قرر أن تصدر المجلة عن دار التحرير وأن تخضع للرقابة (١٥) ، واتضح إذن أن المطلوب هو تغيير سياسة آمنتُ بسلامتها مقابل مجرد الاستمرار ، ولم يكن هذا هدفاً يمكن أن أدين به لأنه سيحوّلني من ثائر وصاحب رأي إلى مهادن يسعى في سبيل البقاء أيا كانت التنازلات التي يقبل بها . ولم يكن أمامي سوى التخلي عن رئاسة مجلة التحرير على الفور مؤثراً ألاّ أتحمل مسؤولية تنفيذ هذين القرارين والمهادنة على غير أساس ، فقابلت جمال عبدالناصر في نفس الليلة في بيته محتجّا على هذا القرار الشاذ ، غير أنه استمهلني دون أن يعطيني إجابة شافية ، مما حدا بي إلى أن أقدم إليه لحظتها استقالتي من رياسة مجلة التحرير كتابة .

ولقد أدهشني حقّا ما اجتمع عليه رأي هيئة تحرير مجلة التحرير التي كانت تعمل معي، فإذا الكثرة منهم يقدمون استقالاتهم، وإذا المجلة أصبحت خالية من المحررين مما أوقع مجلس قيادة الثورة في مأزق. وفي فورة الغضب قصدتُ إلى دار الهلال التي كانت تُطبع فيها المجلة وقضيتُ على الأصول التي كنا قد أعددناها للعدد التالي (*). ولم يلبث مجلس الثورة أن قرر في اجتماعه التالي تعييني ملحقاً حربيا بالخارج. ولما ناقشت هذا الأمر مع خالد محيي الدين عضو مجلس الثورة الذي كان لصلته الوطيدة بي مكلفاً بأن ينقل عنّي وإليّ قال لي على الفور إن عبدالحكيم عامر أبلغه أنه حجز لي منصب الملحق الحربي في برن، كأنما كان الافتراض قد سبق بأني لن أقبل تنفيذ القرارين، أو كأنما كان هناك قرار ثالث لم يُعلن بإقصائي إلى مكان ناء بعد أن أترك مجلة التحرير. على أية حال كان جوابي من غير لف ولا دوران أني رجل عسكري ملتزم بما يصدر إليّ من أوامر لا يعنيني هذا المكان أو ذاك. وقد يسأل سائل ما العلاقة بين تنحيتي عن رئاسة مجلة التحرير وتعييني ملحقاً حربيًا بالخارج، إذ لا علاقة بين الأمرين اللهم إلا أن النيّة كانت مبيّتة وبقرار معدّ مسبقاً لإبعادي لا عن مجلة التحرير وحدها وعن منصبي كأركان حرب سلاح الفرسان فحسب بل وعن مصر بالكامل.

ومن طريف ما يُذكر بصدد هذا الموضوع ما كتبه الزميل الفاضل مصطفى بهجت بدوي عام ١٩٧٧ بصحيفة الأهرام بمناسبة مرور ربع قرن على ظهور مجلة التحرير إذ يقول: « وكانت المشكلة الحقيقية أنك تصدرين رسميًا عن إدارة الشؤون العامة للقوات المسلحة، ولكنك في واقع الأمر لست مجلة رسمية بل لك كيانك المستقل المتحرر! كانت المشكلة أن الجماهير تتصورك لسان حال الثورة، ربما كنت على يسار الثورة! وعلى هذا الدرب سرت وسرنا لا نلوي على شيء. وانضم إلينا بعد قليل الزميل ثروت عكاشة فأعطاك طاقة جديدة. وكشف عبدالناصر النقاب لأول مرة عن زعامته للثورة بين سطورك، ثم كتب إليك مقالاً، ولما كانت «الدنيا دنيا» في ذلك الحين فقد أبيت أن يكون بغير مقابل كما أبيت أن تجزلي له العطاء فحصل على خمسة جنيهات مخصوماً منها التمغة! وانطلقت فيك صيحة الدكتور طه حسين يندّد باستخدام تعبير «الانقلاب» أو «الحركة المباركة» أو «النهضة» ويصرّ على أن يحمل ٢٣ يولية اسم «ثورة»، وأهم من ذلك أن يمضي بروح الثورة!. كيف استطعت أن تصدري وأن تمضي في الصدور! كيف نجحت واتسع انتشارك إلى درجة إثارة «الغيرة» لدى مجلات زميلة أرسخ قدماً وأطول عمراً! لم يكن ذلك من أسرار المهنة وإنما كان «سر مصر الباتع» وانعكاساً «لفورة الثورة»... ثم جاء ٢٣ يولية ٥٣ واحتفلت مصر بالعيد الأول للثورة، وصدر منك عدد خاص كان له ما بعده! هل تذكرين التحقيق الصحفي العسكري الطويل الذي كتبه «ثروت عكاشة» في صدرك بهذه المناسبة، وأذاع ما رآه من وجهة نظره تفاصيل قيام ثورة ٢٣ يولية. لقد رئى

(*) فاتني أن أذكر في الطبعتين السابقتين أن الأخ خالد محيي الدين عندما علم بما انتويته أصرّ على اصطحابي إلى دار الهلال، فمعذرة.

فور ذلك أن المسائل يجب أن تصبح أكثر إحكاماً، وأن يوليك مجلس قيادة الثورة اهتماماً مباشراً. وصدر قرار بتعيين «ثروت عكاشة ملحقاً عسكريًا لمصر في باريس». وغضب ولم يكن يدري وهو ينفث عن غضبه ــ وكان ذلك ممكناً ومتجاوزاً عنه بين الزملاء حينذاك ــ ويهرول إلى دار الهلال فيمزّق أصول مواد أعدّت لعددك التالي «ويسيّح» رصاصها.. لم يكن يدري أن ذلك القرار كان يمثل ويطبع منحنى التغيير الحاسم في مجرى حياته ويفتح له آفاق المراكز العليا والدراسات العليا في منابعها ليصبح سفيراً ويحصل على الدكتوراه من فرنسا ويؤهل نفسه واستعداده الثقافي الذى أهّله ليكون بعد ذلك وزيراً للثقافة» .

لقد خيل إليّ لأول وهلة أن الغرض من هذا كله هو إبعادي عن مجلة التحرير إرضاء لصلاح سالم، ولكنّي تبيّنت بعدُ أن الغرض الحقيقي فضلا عن ذلك كان هو إبعادي عن سلاح الفرسان لما كان يعلمه مجلس الثورة من منزلة لي في قلوب ضباط السلاح، ولما كان يخشاه البعض منهم إذا تصوّروا أني قد أستعين يوماً بهذا السلاح في جولة مضادة. وكذلك لمساندتي لخالد محيي الدين عندما جاءني جمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر ذات يوم ليسألاني عما إذا كان في إمكاني السيطرة على سلاح الفرسان إذا صدر قرار مجلس الثورة باعتقال خالد الذي كان عندها على خلاف مع المجلس فرفضت الفكرة واعترضت على اعتقاله. ومما يؤكد ظنّي هذا أن مجلس الثورة قد أبعد خالد محيي الدين كذلك عن السلاح بعد بضع شهور فحسب من إبعادي. ولعل من أسباب إبعادي أيضاً ما أخذ عليّ من توجيه مجلة التحرير تلك الوجهة المستقلة التي لم تطب لبعض أعضاء مجلس قيادة الثورة الذين لم يشاركوا قط فى مخاطر ليلة الثورة، والذين كان يحلو لعبدالناصر أن يسخر منهم بقوله أمامي وأمام غيري إنهم دخلوا المجلس قفزاً من الشبّاك! وإن كان الإنصاف يقتضي أيضا أن أثبت أن هذه العبارة الساخرة لا تتّسق مع اختياره هو بذاته لهم. ولعل ما جاء بمقال الرئيس محمد نجيب في العدد الصادر من صحيفة «الشرق الأوسط» في ١٣ فبراير ١٩٨٢ ما يلقى ضوءاً خاصاً بي وبخالد محيي الدين على هذه الأحداث، إذ يقول:

« أذكر في مستهل شهور الثورة الأولى أنني وقعت في خطأ جسيم وسخيف في نفس الوقت... كانت الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار قد ضمّتني إليها بعد نجاح الثورة وهذا أمر طبيعي ولا يعني على الإطلاق أنني لم أكن على اتصال بهم قبل ليلة ٢٣ يوليو. فقد كنت حرصت أنا وجمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر وزكريا محيي الدين على ألاّ يتسرّب اسمي كقائد للحركة السرية إلى الخلايا.. حتى يظل التنظيم محتفظاً بقدرته على الضرب حتى لو وقعت بعض خلاياه في شراك مخابرات الحكومة. وكان من الطبيعي أيضاً بعد نجاح الثورة أن أمارس اختصاصاتي كاملة كقائد لها... ولكني شيئاً فشيئاً بدأت ألاحظ أنهم كثيراً ما يعقدون اجتماعاتهم بدون دعوتي. فإذا ما علمت

بوسائلي الخاصة بخبر انعقادهم وذهبت إليهم كفّوا فجأة عن حوارهم والتفتوا نحوي في مودة يتساءلون عن اقتراحاتي بجدول أعمال الاجتماع.. فإذا ما سألتهم عن السبب الأصلي في ذلك الاجتماع قالوا: أبداً والله العظيم.. دا احنا متقابلين بالصدفة علشان نشرب شاي!!

إلى هذا الحد وصل الاستهتار بي. ولكني لم أسيء الظن بهم، وقدّرت في نفسي أنها «حركات شباب»، وقلت لنفسي إنه الفارق في السن بيننا واحتمال قلقهم من أن تسيطر عليهم شخصيتي... وقدّرت أن شباباً هذه حساسيته يجب أن أكون حذراً جداً في التعامل معه حتى لا أستفز مشاعرهم...

وقادني هذا الحذر كما قلت لك منذ قليل إلى خطأ صاعق. خطأ ثقيل الدم... لا أدري كيف وقعت فيه.. فقد حدث ذات يوم.. أن جاء مَنْ يهمس في أذني بأن خالد محيي الدين وثروت عكاشة غير راضيين عن أسلوب عبدالناصر في «التكويش» ـ أي الهيمنة ـ على السلطة، واستئثاره بالتصرف في أمور الحكم، إلى حد انتزاعه تفويضاً بالتصرف من زملائه أعضاء مجلس القيادة في حالة عدم انعقاد مجلسهم... وكان معنى هذا التفويض جعلي شخصيًا ـ أنا محمد نجيب ـ مجرد صفر على الشمال بأسلوب قانوني ومنطقي، إذ كان جمال قادراً على إملاء ما يريد بحجة تفويضه، ما دام المجلس في حالة عدم انعقاد...

واستطرد صاحب الهمسة، وهو شخصية هامة ما زالت على قيد الحياة، فقال لي إن خالد وثروت يطلبان مني أن أعتمد عليهما في شدّ أزري في الكبح من سلطات جمال عبدالناصر وحريته في الحركة...

أقول الحق.. لعب الفار في عبّي.

خفت أن يكون صاحب الهمسة، بالتعاون مع خالد محيي الدين وثروت عكاشة، يستدرجونني إلى ما قد يفسَّر على أنه انقضاض على مجلس الثورة، وخيانة لتحالفنا جميعاً .. ولم أكن قد نسيت بعد أننا كنا قد فعلنا نفس الشيء مع رشاد مهنا زميلنا الذي عيّناه في مجلس الوصاية على العرش ثم عزلناه لما لاحظنا أنه بدأ يتصرف كحاكم وليس كثائر... ثم دسسنا عليه من سجّل عليه تحريضاً على الانقلاب.. وأخذناه بجريرة تسجيله وأحلناه إلى المحاكمة..

ولم أنس أيضاً أن المجلس فعل نفس الشيء مع حسني الدمنهوري إذ دسّ عليه ضابطاً سجّل عليه ما اعتبرناه تآمراً، وشُكّلت محكمة من أعضاء المجلس لمحاكمته برئاسة عبدالناصر قضت عليه بالإعدام. ورفضتُ التصديق على الحكم.

ولم أنس.. ولم أنس.. ولم أنس.. عشرات الحوادث المماثلة. وكلها كانت ذات «سيناريو» واحد: ضابط يتظاهر بالتذمر... ويحرّض ضابطاً آخر متذمراً فعلاً، ويترك له فتل الحبل الذي يشنق به نفسه بنفسه.

خفت أن يكون مَنْ همس في أذني بمؤازرة خـالد محيي الدين وثروت عكاشـة ضالعاً معـهما في الإيقاع بي... وخفت أن أسكت على هذه الـهمسة فأكون كـمن «علم ولم يبلّغ»، والعلم بالجريمة مع عدم التبليغ عنها جـريمة خطيرة في العرف العسكري تستوي تمامـاً مع التحريض... ولذلك قررت أن أقطع الخط على هذا الدسّ... وطلبت عـقد مجلس الثورة... وفـجّرت القصة كلهـا، على أساس أن المجلس هو الذي دسّ عليّ الهامس وخالد وثروت...

واكتـشفت من ردود الفـعل عند أولادي الضباط أنهم كـانوا يجهلون تمامـاً القصة كـلها.. وأنني قمت بل تورطت بالتبليغ عن خالد وثروت دون أن أدري...

وخسرت خالد وثروت ولو إلى حين. وشاعت القصة كلها فأبعدت كثيراً من الضباط عني.

كان خطأً استراتيجيًا لم أسمع بأسخف منه في حياتي»[١٦].

وفي يقيني الآن أن أعضاء مجلس قيادة الثورة قد استقر في أذهانهم منذ تلك اللحظة أن وجود كل منا ـ خالد محيي الدين وأنا ـ في سلاح الفرسان يشكّل خطراً ينبغي التخلّص منه، لاختلاف وجهات نظرهم عن وجهات نظرنا حول شكل الحكم الذي يجب أن يُطبَّق بعد نجاح الثورة، ولعلهم أيضاً قد توجّسوا خيفة من أن يتطور هذا الخلاف إلى استعمال العنف لفرض آرائنا على مجلس الثورة استناداً إلى قوة سلاح الفرسان. ولهذا ظلّوا يترقّبون الفرصة إلى أن سنحت، فإذا هم يجدونها في مقالي الأخير بمجلة التحرير فاتخذوه ذريعة ليحملوني على تقديم استقالتي، وذلك بإخضاع مجلة التحرير للرقابة وهم يعلمون سلفاً حق العلم أني لن أرضى هذا بحال. فلقد تقبّلت رياستي لتحرير مجلة التحرير على شرط أن تكون حرّة بعيدة عن الرقابة، فلم أكن دون أحدهم شأناً إن لم أزد، كما أنه كان لي وازع من ضميري يكفي لأن أكون واعياً للحفاظ على الثورة مهما وقع بين القائمين بها من خلافات في الرأي. ويؤيد هذا اليقين أنهم لم يكتفوا بتقديم استقالتي وإبعادي عن رياسة تحرير المجلة بل رأوا في وجودي بمصر بين إخواني في سلاح الفرسان ما قد يزعجهم ويثير قلقهم. لهذا قرر مجلس قيادة الثورة ـ على غير رضا مني ـ إبعادي عن مصر إلى الخارج.

وشاع وتضخّم ما كان بيني وبين صلاح سالم من خلاف حول شؤون مجلة التحرير الذي انتهى الأمر فيه إلى صدور أمر بنقلي إلى خارج مصر، وهو ما أثار زملائي من ضباط سلاح الفرسان. وجاءتني جماعة منهم يطلبون إليّ ألا أغادر الوطن وألا أنفّذ أمر النقل، فقد عزّ عليهم أن يتدخل صلاح سالم وهو من خارج السلاح في أمور تمسّ السلاح، وعزّ عليهم أن يؤخذوا على غرّة ويُنال من قائد من قادته، فاجتمعوا وناقشوا الأمر فيما بينهم، وانتهوا إلى أنه إذا كنت قد أخطأت فلأُحاسَب على خطئي ولأحاكَم عسكريًا، وأنهم سوف يرضخون لما تُسفر عنه المحاكمة. أما أن أُنزع من مكاني دون إبداء أسباب فليس من كرامة السلاح أن يؤخذ رجاله عسفاً.

ولا يغيب عن بالي أن ثلاثة من ضباط الفرسان أذكر من بينهم الملازم كامل عبدالسلام محروس منصور حاولوا أن يقوموا بتصرّف إيجابي ثائر تعبيراً عما يشعرون به نحوي فأتوا لزيارتي في منزلي بثكنات العباسية، وأبلغوني بأن ضباط السلاح مستاؤون تماماً للخلاف بيني وبين مجلس قيادة الثورة لا سيما تصرفات صلاح سالم، وأنهم - أي ضباط السلاح - جاهزون لأي عمل أراه، ثم اقترحوا الإطاحة بأعضاء مجلس قيادة الثورة أثناء احتشادهم لاستقبال المرحوم اللواء محمد نجيب عند عودته من العمرة في مطار القاهرة. وأذكر عبارة قالها أحدهم وهي «حسبُنا مدرّعة واحدة تقضي عليهم جميعاً في لمحة بصر» فرددتهم إلى وعيهم، وأبيت عليهم ذلك كل الإباء، بل وأعربت لهم عن رفضي التام حتى لمجرد التفكير في مثل هذه الأعمال في حزم وحسم رافضاً إراقة الدماء في سبيل فرد مهما كانت الأسباب، حرصاً مني على أن تمضي أمور الثورة في سلام إلى أن تنتهي إلى غايتها التي ننشدها جميعاً سواء كنت هنا أم هناك. وشاهدي على هذه الحادثة من بقي على قيد الحياة من هؤلاء الضباط(١٧). وفي اليوم التالي لهذا اللقاء قررت مغادرة القاهرة إلى الإسكندرية، فلحق بي زميلان من ضباط السلاح وأبلغاني إصرار بقية الضباط على تنفيذ العملية وأن موقفهم قوي تماماً، لكني لم أتزحزح عن موقفي، وإذا بأحد هؤلاء الضباط يُفضي بما دار لزميل له من غير الضباط الأحرار أحبّ أن يركب الموجة مستغلاً هذه المعلومة فانتقل إلى الإسكندرية على الفور لمقابلة جمال عبدالناصر يبلغه بما حدث في السلاح. وإذا عبدالناصر يستدعي [المرحوم الملازم أحمد علي المصري] أحد ضباط سلاح الفرسان بعد أن دلّه على محل إقامتي في الإسكندرية ليتعرّف بطريقة غير مباشرة على نواياي. غير أن هذا الضابط الشريف عاد إلى عبدالناصر يبلغه بعد أن قابلني بحقيقة موقفي، وهو توجيه النصح إلى الضباط بعدم التورط في أية خطوة من شأنها الإساءة إلى الثورة.

كانت الأمور في سلاح الفرسان تجري من سيئ إلى أسوأ، وأخذ الضباط يهدّدون ويتوعّدون، فوجدت أن بقائي بمصر سيزيد الأمور بلبلة، فاعتزمت الإسراع بالرحيل حرصاً مني كما قلت على أن تمضي الأمور بسلام. وانتهت الأزمة بأن خلّفت موقعي إلى منصبي الجديد ببرن تاركاً سلاح الفرسان ومجلة التحرير، مؤمناً بأن مجال العمل في الخدمة العامة أوسع من أن يُحدَّد بمكان بعينه أو وظيفة بذاتها، وتمنيت لكل الزملاء الذين ألقيت على أكتافهم مسؤولية العمل في سبيل تحقيق أهداف الثورة كل نجاح وتوفيق. وكم مِنْ حَدَثٍ خطير يمرّ بالمرء كخطفة البصر يمتد أثره حياته كلها(*).

(*) ذكر الأخ خالد محي الدين في كتابه القيّم «والآن أتكلم» صلتي بمجلة التحرير فقال مشكوراً: «الحقيقة إن ثروت أصدر المجلة بشكل جيد ونشر فيها العديد من المقالات الممتازة عن الدستور وعن الديمقراطية وبهذا أصبحت مجلة التحرير لسان حال للجناح الليبرالي في الثورة... ونجحت المجلة وزاد توزيعها واستمر الأمر كذلك حتى ٢٣ يولية ١٩٥٣ عندما كتب ثروت مقالا عن دوره في الثورة. وفيما يبدو أنه تحدّث عن دوره كثيراً وقلّل من دور حسين الشافعي وصلاح سالم. وانتهى الأمر بأن أرسل المقال محل الخلاف إلى عبدالحكيم عامر الذي قرأه وقال إنه ليس فيه شيء=

وإذ كنت قد غادرت الوطن في شهر سبتمبر ١٩٥٣ أكون قد قضيتُ بمصر عاماً واحداً فحسب بعد قيام الثورة. وقبل أن أمضي في الحديث عما كان بعد هذا العام أحبّ أن أوجز الحديث عن ذلك العام الذي قضيته. فلقد واكبت خلاله تثبيت أقدام الثورة وذلك الصراع بينها وبين طبقة كبار الملاك ثم صدور قانون الإصلاح الزراعي وإلغاء الملكية وإعلان الجمهورية وتطهير مؤسسات الدولة عامة وفرض الرقابة على الصحف ومطالبة الأحزاب بتطهير نفسها، وإلغاء الرتب والألقاب. ثم ما كان من مواجهة بين الأحزاب السياسية والثورة في ١٦ يناير ٥٣ انتهت بحل الأحزاب حماية للوحدة الوطنية وإلغاء الدستور وتشكيل لجنة من خمسين عضواً من عناصر مختلفة من رجال القانون وغيرهم من طوائف أخرى، وإعلان فترة الانتقال لمدة سنوات ثلاث. ثم ما كان أخيراً من مفاوضات بين مصر وبريطانيا لتحقيق الاستقلال السياسي في نفس الوقت الذي كان الفدائيون يواصلون فيه عملياتهم ضد القوات البريطانية بمنطقة القنال.

ولعل من بين تلك الأحداث التي عاصرتها حادثة سلاح المدفعية ومحاكمة بعض ضباطه الأحرار في يناير ١٩٥٣، وعندي أن هذه كانت البداية لتطبيق الرأي القائل بأن الثورات تأكل أبناءها. فقد أنهى مجلس قيادة الثورة إلينا في سلاح الفرسان وإلى غيرنا من أسلحة الجيش بأن ثمة انقلاباً دبّره سلاح المدفعية بإيعاز من بعض ضباطه الأحرار. وكان طبيعيًا ألا يقف

= يستحق المنع. وصدرت المجلة لتثير الكثير من الجدل والحساسيات، وأصدر وزير الإرشاد (صلاح سالم) بيانا أعلن فيه أن مجلة التحرير لم تعد تعبّر عن القوات المسلحة. ثم اجتمع مجلس الثورة ليقرر إخضاع المجلة للرقابة، وبعدها تقرر إبعاد ثروت عن المجلة. وانتهت المسألة بأن أرسل ثروت ليعمل ملحقا عسكريا في برن، ولكن رغبة من بعض الأخوة في الانتقام منه أرسل إلى هناك ملحق جوي هو عمر الجمال وكان أرقى رتبة من ثروت. وبهذا فقد ثروت كل دور هناك وظل يلحّ حتى نقل ملحقا عسكريا في باريس. وهناك انغمس في مناخ الحياة الثقافية وأعد رسالة دكتوراه. . ».

ويعنيني هنا أن أشير أولاً إلى أمرين أولهما أن هذا المقال المفترى عليه والمذكور في العدد ٢٣ من مجلة التحرير بتاريخ ٢٩ يولية ١٩٥٣ تحت عنوان «وهكذا قمنا بالثورة» تناولت فيه ظروف ما قبل الثورة وكذا الدور الذي أديته ليلة قيام الثورة. وهذا من حقي أن أذكره شأني في هذا شأن أي شخص آخر يكون مكاني. وحسب القارئ أن هذا المقال لم يكن عليه غبار بدليل إجازة عبدالحكيم عامر له وكان عندها في مركزه القيادي على رأس القوات المسلحة.

وثاني الأمرين ما بدا لأخي خالد من أني هوّنت من دور أخي حسين الشافعي. والحقيقة إن من يقرأ مقالي لا يجد فيه أية إشارة من قرب أو من بعد في التهوين من شأن حسين الشافعي. بل ذكرت حقه ومواقفه ليلة الثورة في تفصيل وفي أكثر من مكان، بل أكاد أقول إن ذكره في المقال زاد عدّا على ذكر جمال عبدالناصر نفسه. أليس في هذا دليل قاطع على أني وفّيت في مقالي عن حسين الشافعي ما يليق بدوره الذي يستحقه؟ ثم أليس موقفي من حسين الشافعي الذي ذكرته قبلُ فيما يتصل بعضوية مجلس قيادة الثورة وأشاد به عبدالناصر ما ينفي عني مثل هذا القصد؟ أما عن أني هوّنت أو قلّلت أيضاً من دور الزميل صلاح سالم رحمه الله؛ ففي يقيني - وأظن في يقين أخي خالد أيضاً - أنه لم يكن له دور في أحداث ليلة ٢٣ يولية إذ كان وقتذاك يخدم برئاسة الفرقة المشاة في رفح. وإذا كان ثمة ما يخالف هذا فإني أناشد الصديق الأمين خالد أن يصرّح به. ثم إني أوضحت في صدر مقالي بوضوح «أن الأبطال الذين اشتركوا في حركة ٢٣ يولية كثيرون وأسلحة الجيش المجيدة التي أقدمت في بسالة يحتاج دور كل منها إلى مجلدات. . ومن هنا فإن عدم ذكري له في المقال كان له مايبرره، كما لم يكن أيضاً من بين ضباط سلاح الفرسان الذين أفردت المقال خصيصاً لدورهم.

سلاح الفرسان أو غيره من الأسلحة إلى جانب سلاح المدفعية خشية أن يجرّ هذا إلى خلافات واسعة النطاق في صفوف الثورة وهى ما تزال في بداياتها. غير أنه بعدما اتضحت الحقيقة وبان لنا جميعاً سرّ هذا الحدث، وأنه كان مجرد اعتراض من ضباط المدفعية على انحراف نفر من أعضاء مجلس قيادة الثورة عن المسار والمطالبة بأن يكون ممثلو أسلحة الجيش في مجلس قيادة الثورة انتخاباً لا تعييناً، لا سيما أن مجلس قيادة الثورة لم يتألف أول ما تألف بطريقة ديمقراطية بل كان أمر تشكيله إلى جمال عبدالناصر وحده، مما حدا بالألسنة هنا وهناك أن تشيع عن هذه القلّة ما يشين. . . وقد اتخذ ضباط سلاح الفرسان دون استثناء موقفاً حازماً مطالبين مجلس قيادة الثورة معاملة ضباط سلاح المدفعية المحتجزين معاملة عادلة طبقاً للقوانين العسكرية ولا خروج عليها. وإذ كنت أحد من تولّوا إبلاغ ضباط الفرسان بما أنهاه إلينا مجلس قيادة الثورة عن انقلاب سلاح المدفعية فقد بادرت بأن أنهي إلى جمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر مطلب ضباط الفرسان بحذافيره. وعندما استبانت لنا الحقيقة كم أسِيَتْ نفوسنا لما نال هؤلاء الرفاق، وكم خالجنا الندم لقعودنا عن مؤازرتهم ورفع الغبن عنهم. وجاء في إثر هذا اتهام مجلس قيادة الثورة للبكباشي حسني الدمنهوري على اعتراضه على ما لحق ضباط المدفعية فإذا هو يُحال إلى المحاكمة ويُحكم عليه بالإعدام ثم يخفّف الحكم إلى السجن (١٨).

وعندي أن هذه الإجراءات العنيفة كانت من غير شك تُمهِّد لنُذر خطيرة ستأتي بها الأيام من صراع بين القوى المختلفة في الرأي، إذ كان ثمة فريق ينادي بالديمقراطية وفريق آخر ينادي بالحكم المطلق. وكان مظهر هذا ما جدّ بعدُ من استقالة الرئيس محمد نجيب في ٢٣ فبراير ١٩٥٤، ثم أزمة الصراع على السلطة المعروفة باسم أزمة مارس ١٩٥٤، ثم حملة الاعتقالات لجماعة الإخوان المسلمين، ثم مطالعة الشعب بمحاكم ثورية متعدّدة الأسماء والأغراض، إلى أن انتهى الأمر يوم ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ بقرار مجلس الثورة بعزل الرئيس نجيب، ثم ذلك القرار الشاذ المعيب الذي صدر عن مجلس الثورة أيضا باعتقاله وهُوَ مَنْ هُوَ نُبلاً وشجاعة. هذا إلى أن هذا المسلك كان أمراً لا يجوز وقوعه بين رفقاء المسيرة والسلاح، وكان من اليسير بل من الحكمة أن يعالج بغير ذلك الأسلوب العنيف القاسي. وشتان بين ما عومل به فاروق الملك المخلوع من إكرام وتبجيل يوم مغادرته البلاد في السادس والعشرين من يولية ١٩٥٢ وبين ما عومل به في الرابع عشر من نوفمبر ١٩٥٤ شريك جليل كان في مقدمة الثائرين من هوان وتجريس. . . لقد انتقلت الثورة بعد نحو من عامين من طور إلى طور، لتُصبح مقاليد الأمور كلها في أيدي أعضاء مجلس الثورة الثلاثة عشر فحسب دون مساءلة، وانقطع الخيط النبيل الذى كان يربطهم ببقية الضباط الأحرار الذين قامت الثورة على أكتافهم.

وكان هذا كله نتاج «السلطة الموزّعة» التي كان يتناوبها أعضاء مجلس قيادة الثورة والتي

صاحبت الثورة منذ مطلعها، كما كان خاتمة للدور السياسي الذي اضطلعت به «الطبقة الوسطى الكبيرة» بآمالها وتطلعاتها، وكذا كان تغييراً لبعض أسس المجتمع المصري على يد «الطبقة الوسطى الصغيرة» التي كان منها أغلب رجال الثورة. كذلك ظهرت من جديد فكرة «المستبد العادل» الذي لا يعوق قراراته معوّق ما، وهي النظرية التي نادى بها توفيق الحكيم في كتابه «عودة الروح» حين أشاد «بالزعيم المعبود» وترقّب مصر له، فسايرت فكرةٌ فكرةً: فكرة الزعيم المعبود وفكرة مركزية السلطة، لا سيما بعد ما انبهر الناس بما رأوا من تغيّرات خاطفة وإصلاحات ضخمة جريئة ما كانوا يتوقّعونها على تلك الصورة الحاسمة السريعة لولا تركّز السلطة في يد واثقة.

ويهمّني في هذا المقام أن أشير إشارة عابرة إلى الدور الوطني البطولي الذي قام به ضباط سلاح الفرسان الأحرار في ليلة ٢٦/ ٢٧ فبراير ١٩٥٤ - وفي مقدمتهم الأخوة أحمد المصري وأحمد حمودة ومحمود حجازي وصبري القاضي وفاروق الأنصاري ورفاقهم الأعزاء - حين طالبوا بضرورة عودة الحياة الديمقراطية وتخلّي القيادة العسكرية عن السلطة، وحاجّوا عبدالناصر فأقنعوه بقبول مطالبهم ووضعها موضع التنفيذ دون لجوء إلى القوة وكانت تحت أيديهم، ومن ثم صدر قرار مجلس الثورة بتحقيق هذه المطالب. وأشهد هنا أن معرفتي الوثيقة بهؤلاء الرفاق الشرفاء سواء قبل الثورة أو ليلتها أو بعدها تحتم علي أن أذكر لهم وطنيتهم الصادقة وشجاعتهم الأدبية ونقاءهم الثوري، وأن ما قاموا به كان عن اقتناع تام بالديمقراطية وليس كما يزعم البعض افتراءً أنه نتيجة مخطط شيوعي أو تطلعاً إلى اعتلاء السلطة كما يزعم البعض الآخر. وهم فيما فعلوا قد كشفوا لنا جميعاً عن أن خروجهم في ليلة ٢٣ يولية ١٩٥٢ وهم يحملون رؤوسهم على أكفّهم لتحقيق المبادئ الستة المعروفة ومن أهمها إقامة حياة ديمقراطية سليمة، كانوا ليلة ٢٧ فبراير ١٩٥٤ صادقين مع أنفسهم لأنهم كانوا ينطلقون من نفس المنطلق الطاهر. فلقد كان هذا الرأي تياراً جارفاً يسري في نفوس الضباط الأحرار في سلاح الفرسان عن بكرة أبيهم منذ قيام الثورة حتى انتهوا إلى تلك النهاية المؤسفة التي لحقت بهم وضُرب بمطالبهم الوطنية عُرض الحائط. وأقول إن مطالبهم لو كانت قد تحققت لتغيّر مسار الثورة إلى ما فيه خير الوطن وخير الثورة، ولتنكّبت مصر ما تعثّرت فيه فيما بعد من كبوات ما كان أغناها عنها لو استمسك أعضاء مجلس قيادة الثورة بالقرارات التي عرضها عليهم جمال عبدالناصر تلك الليلة بعد أن أبدى اقتناعه بصحة رأي تلك النخبة من ضباط الفرسان - إن كان قد اقتنع به حقاً -، ولم يذعنوا لرأي فريق آخر من الضباط من خارج مجلس الثورة كانوا يؤثرون الحكم العسكري على الحكم الديمقراطي. إني لأجلٌّ في إكبار موقف تلك النخبة من ضباط سلاح الفرسان في تلك الليلة المجيدة التي كم كنت أتمنى لو كنت حاضرها لأشاركهم شرف ما نالوا فقد كنت وقتذاك ملحقاً حربيًا بباريس. وكنت أرجو أن أسجل هنا ما نُقل إليّ سماعاً غير أني أؤثر أن أترك ذلك لمن شارك مشاركة فعلية في هذا

الحدث الوطني حتى تكون الصورة جليّة واضحة. ولا يَضيرُ هؤلاء الضباط ما انتهوا إليه من هزيمة وإهدار لقضيتهم وتشويه لنواياهم، فحسبهم أنهم التزموا فيما قاموا به بمبادئ الشرف والفروسية. غير أني أذكر كم نالني الجزع والهلع عندما استمعت إلى ما لقيه هؤلاء الضباط الشجعان على أيدي زبانية السجن الحربي وغيره من قمع وتشريد وتنكيل وتعذيب يندى له الجبين خجلاً. وما كانوا غير ضباط شرفاء يمتلئون إباء ووطنية وحماساً، وما تباطئوا عن تلبية نداء الواجب حين طُلب إليهم النهوض به، فما يجوز في أي عُرف أن يعاملوا مثل هذه المعاملة التي لا تليق إلاّ بالأشقياء والمجرمين على أي لون كانت الحجّة. ولا يستطيع منصف أن يبرّئ مجلس قيادة الثورة من تبعة هذا التصرف القاسي المعيب، فكيف لهذا المجلس أن ينسى أنه لولا تضحيات هؤلاء الشبان ـ الذين لم يجد السواد الأعظم منهم بعدُ إلا شظف العيش ـ ما قُدِّر لأعضائه أن يتبوّءوا مناصبهم العليا تلك، وما صحبها من شأن وجاه ونفوذ وسلطان.

وعندي أنه بعد أن تخلّص مجلس قيادة الثورة من هؤلاء الذين عارضوه من الضباط الأحرار في شتى أسلحة الجيش، يكون بذلك قد قضى على من عمرت قلوبهم بالمعاني الطاهرة للثورة، ولم يعد يسانده غير نذر يسير من المخلصين وكثرة غالبة من الانتهازيين ذوي الأطماع الذاتية التي جرّت على مصر أهوالاً ما كان أغناها عنها، وهكذا ما يكاد رهطٌ من أصحاب المشاعر النبيلة يُشعلون ثورة إنسانية حتى يقصيهم تيار الانتهازيين الجارف... فإذا هُم ضحاياها!

* * *

أما عنّي فلن أنسى ما حييت نبل مشاعر إخواني ضباط سلاح الفرسان الذي تجلّى ليلة خفّوا إلى وداعي بمطار القاهرة وأنا مسافر إلى سويسرا في أحد ليالي شهر سبتمبر ١٩٥٣ في مظاهرة وديّة حافلة، دون اكتراث بما قد ينالهم وأنا مغضوب عليّ. ولسوف يبقى أثر هذه اللفتة عميقاً في نفسي أذكرها لهم بكل تقدير وعرفان، وما كان آلم لنفسي من هذا الفراق، فراق الوطن دون مبرّر.

كانت تلك الواقعة نقطة تحول في حياتي وصدمة نفسية أدركت معها لأول مرة أنه عندما تلوح المصالح أمام «السلطة» فإنها لا تتردّد فى تجاهل القيم النبيلة والمثل العليا التى بمقتضاها ائتلفت منّا القلوب والتقت الإرادات للقيام بهذه الثورة. وكنت عندها في الثانية والثلاثين من عمري، ولم أك صادفت في تلك السنين التي خَلَت مثل هذا العقوق الذي وقع. لقد أحسستُ هزّة تنفذ إلى أعماق وجداني، إذ هالني أن يتخذ مني جمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر هذا الموقف المستغرب منهما على طول ما كان بيننا من صداقة وطيدة وترابط وثقة

متبادلة، لا سيما أني لم أتجاوز حدود واجبي. ومما ضاعف من ألمي أن أحداً منهما لم يحاول أن يتصل بي قبل سفري ليفسّر لي ما حدث ويعبّر عن أسفه لصدور هذا القرار الغاشم. لذا لم أحاول بدوري أن أتصل بأي منهما، وظلت القطيعة قائمة بيننا إلى أن اتصل بي عبدالحكيم عامر تليفونيًا ـ وأنا في برن ـ في شهر نوفمبر ١٩٥٣ [انظر صفحة ١٣٩] وإلى أن اتصل بي جمال عبدالناصر ـ وأنا في باريس ـ في ربيع عام ١٩٥٤[انظر صفحة ١٥١]. وعلى الرغم من أنني لم أكن وقتذاك على معرفة بكل الدوافع وراء قرار إقصائي إلى هذا الموقع البعيد، فقد كنت إخالُ واهمًا أن ثمة سرًا تحرّج الصديقان أن يصارحاني به فتَسَرْبَلا بالصمت، أو قد يكون هذا الصمت استرضاء لجناح من أجنحة مجلس قيادة الثورة. ولكن ما خلتُه ما لبث أن تكشّفت لي حقيقته فيما بعد على نحو ما فصّلتُ[انظر صفحة ١٠٢]. على أن القدر الذي قضى بإبعادي على الرغم من قسوته أتاح لي الفرصة في غربتي لأن أفيد مما حولي إفادة لم تتسنّ لي من قبل ولا من بعد، فلقد كانت يد الله فوق أيدي من أرادوا بي السوء، فإذا بي أجد المجال أمامي فسيحاً لأصل نفسي بأحدث التطورات التى طرأت على فنون الحرب والتسليح، وبمنابع السياسة والأدب والفن والثقافة على صورة لم تُتح إلا لقلّة.

وقد كانت رحلتي هذه بداية سنوات خمس ظللتُ فيها بمنأى عن المشاركة في أحداث كبرى جرت داخل الوطن مما لم يُتح لي أن أشهدها عن قرب فأسجّل شهادة شخصية عنها. وهكذا لن أتعرض في هذا الكتاب لشيء مما حدث خلال هذه السنوات التي غبتها عن مصر [من سبتمبر ١٩٥٣ إلى أكتوبر ١٩٥٨] باستثناء ما يمسّ المهام التي أوكلت إليّ في الخارج، إذ إنني أؤمن أن شهادة لها قيمتها ينبغي أن تكون صادرة عن علم قائم على المشاهدة أو المشاركة، وإن كنت سأعرض لأحداث في أوروبا عايشتُها وكان لبعضها تأثير مباشر على مسيرة الوطن.

* * *



مع الشهيد البطل محمد وجيه خليل. رجل مولع بالشموخ أنى وُجد، وينعم بالبطولات حيث تكون. المجدل بفلسطين ١٩٤٨.



مع وجيه خليل وجمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر. أسدود بفلسطين اثناء الهدنة الأولى ١٩٤٨.



مع اللواء احمد فؤاد صادق قائد القوات المصرية بفلسطين واللواء محمد أبو رابية قائد المعاونة الجوية والبكباشى سيد جاد في القيادة العامة، رفح ١٩٤٨.

الخطة العامة للثورة بخط عبدالحكيم عامر وإضافات زكريا محيي الدين وتعقيبات جمال عبدالناصر.

(٢)

٤) الطريق الموصل من الجالية إلى إدارة المنجم

٣٠ مترًا من الكتيبة اليابانية للنيابة ضابط

٥) كوبري القذر أمام المستشفى الشرقي

٣٠ مترًا من الكتيبة اليابانية للنيابة ضابط

٦) تقاطع شارع الخليفة المأمون بشارع نادي سبورتنج (محطة ترام)

عربة جيب سلكي
باء الكتيبة اليابانية (٢٠) } ٢ ضابط أحمد؟

٧) شارع سلاح الطيران

٨٠ مترًا للنيابة يوسف أدهم يحيى { للقوة الوقائية
تزود سيارات ~~[illegible]~~ دبابات
٥٪ شدوا الطيران ~~[illegible]~~ الطيران يوماليا
سد طريق ... الإشارة

٨) كمين / المأمن

تركز شديد الدفع ... القدر ... قدر

أ) سد طريق مصر الجديدة - هليوبوليس ... مدفع بوفورز يحمي ثانية قطاع
(مدفع الدفع)

ب) سد طريق الأنفخ - مصر الجديدة ... ما قرار الحكم ومدفع بوفورز يحمي ثانية قطاع
(مدفع الدفع)

ج) قطع طريق السويس ... الكيلو ٤٫٥ بإزاد من المركز ... مدفع بوفورز (٢) ودوريات للإسعاف المدد ويحمي ثانية قطاع

د) كتيبة جيش ... ... دورية ضباط ٣ الشكل لعمل دوريات بين سيارة الجولف ومسهد الصرار

٩) دوريات مصفحة الحلة

ضباط عدد ١٢ مسلح
جنازة لوشك ... بالنيابة ... < تزويد سيارات
تزويد SP
... ١٢ ...

(٣)

حل التجمع أ ٢٦٨ دبابة الجيش ... سنة ٢٠٠٠

الملاحق دبابات الجيش

الدعم الوقاية رحمة الجيش دتأمين سنة ٢٢٠

المعد [illegible] ... ثلاثة الحلبة والباقي [illegible]

قاعدة العباسية ... العودة الدبابات الجيش

[illegible]

البحيرة ...

[illegible] الميدان

٢ مطارات ميدان ... النقل [illegible] التدريب الحالي

٤ مطارات ميدان ... ١٢

١٠ المطارات ... [illegible]

[illegible] (٥)

... [illegible]

... ١١١ ...

[illegible] ... ٢١ ... ١٨ ...

[illegible] ... [illegible]

شراء حديث لمقاتلات ... سنة ٥٠٠

دبابات داخل القاهرة (~~[illegible]~~)

دبابة للعلف ... القاهرة ...

تدريب دبابات

تدريب سيارات

٤ دبابات [illegible]

[illegible]

~~[illegible]~~ ... سنة ٦٠٠

... ١١ ... ٧٠٠

... [illegible] ...

[illegible]

(٤)

رتبة بكباشي فما فوق

يشمل الكادر [illegible] شعب الضباط من رتبة نقيب فما دون [illegible]

منهم من الرتب الأقدم) [illegible] التدريب الحربي

تشكيلهم كلهم من [illegible] سعة ٨٢٠

مع كل كادر [illegible] إحتياط لخفض الضباط [illegible]

الراديو

[illegible] بجرد مني الراديو

رياسة آخر من الجيش

[illegible] اليدزانه

[illegible] مشاة من له ١٢٥

تدريب [illegible] سعة ٤٠٠

[illegible] إشارة ضباط بالأكسر — قائد ؟

قسم القاهرة : جملة جنود لواء [illegible] ١٢٠

[illegible] الطيران

[illegible] من القاهرة والإسكندرية سعة ١٠٠

[illegible] ؟

ف [illegible] إتصال [illegible]

[illegible] و مدير عام البوليس [illegible] ؟

و [illegible]

الحدود [illegible] سعة ٧٠٠

[illegible] إحتلال رياسة الحدود

تدريب دبابات

[illegible] مشاة من [illegible] ١٢

[illegible] : يحتل [illegible] سعة ٥٠٠ [illegible] ٤٠٠ [illegible] ١١٢٠

شكل [illegible]

[illegible] رياسة الجيش

[illegible] رياسة [illegible] السيارات

[illegible]

[illegible] ١٢ [illegible]

(٥)

الدفعة تنهي تدريبها وتستكمل تسليح
هو بيكون أفراد الدفعة ويشكل لها كتائب الجيش
كل كتائب وحده تتولى ترتيب المراحل الداخلية بالكامل

ستتولى تشكيل الوحدات بالمخابرات

الثانية ارسال الجيش تدريجياً داخل [illegible]
مطلوب تعزيز قدرته كل ١٥ دقيقة [illegible]
ستة [illegible] الى كتائب الجيش في مدة ١٠٠٠ [illegible]
[illegible] ١١ ١١

~~[illegible] كتائب الجيش~~

ستكون [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
ست ٥٥ع .
ضباط الـ[illegible] [illegible]

[illegible] العام ؟
زكريا —
[illegible] — [illegible]
[illegible] — السياسة الجديدة
كمال — [illegible]

شبكة مخابرات [illegible] [illegible]

١) [illegible] ادارة المخابرات
٢) [illegible] [illegible]
المطلوب [illegible] جميع [illegible] السياسية [illegible]
[illegible]
[illegible] [illegible]

[illegible]
(٦) [illegible])

[illegible] الادارية

[illegible]
[illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] { [illegible]

[illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] ١٠+

تعليمات عمليات سرية رقم ٣

(دار الإذاعة)

القائد ملازم حسن المصري

القوات تروب سيارات مدرعة . ٢ عربة مدرعة متوسطة

٢ جيب . لكلا براوننج

جميع الأفراد مسلحين

بالانكستر

الواجب يقدم قائد القوة نفسه لقائد المنطقة الساعة

سعت ٠٠٤٠ .

دار الإذاعة بشارع الشريفين بجوار البنك

الأهلي

ملحوظة ستشترك مع هذه القوة قوة

أخرى من المشاة هي المسئولة

عن احتلال المداخل والأعمال

المترجلة

واجب السيارات المدرعة : منع أي

دخول من جانب البوليس أو غيرهم

من الأفراد

التموين بالذخيرة : يصرف لكل فرد تعيينات طوارئ

لمدة يومين

المواصلات بالإشارة . تفتح المواصلة ابتداء

من سعت ٤٠٠ . على

أن يبلغ تطور الموقف كل

خمسة عشر دقيقة حتى تصدر

أوامر أخرى

أ ب ج د

[illegible]

خطة الفرسان

صفحة من التعليمات الصادرة لخطة سلاح الفرسان بخط صاحب هذه المذكرات



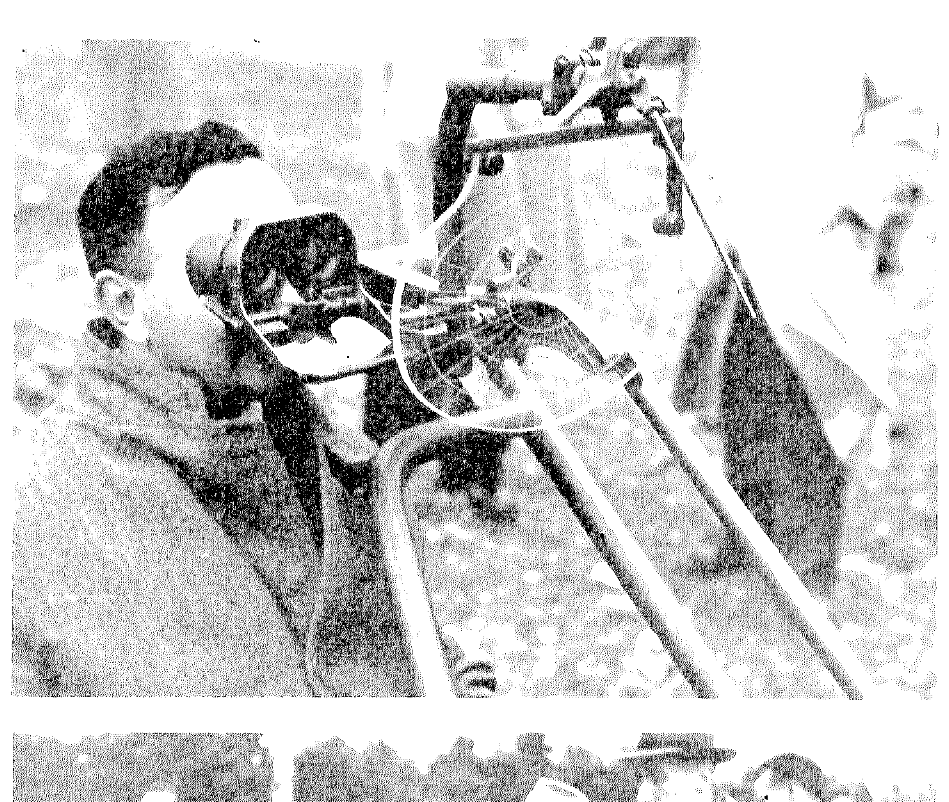
مع القائد العام للقوات المصرية بفلسطين وهيئة معاونيه. رفح ١٩٤٨.

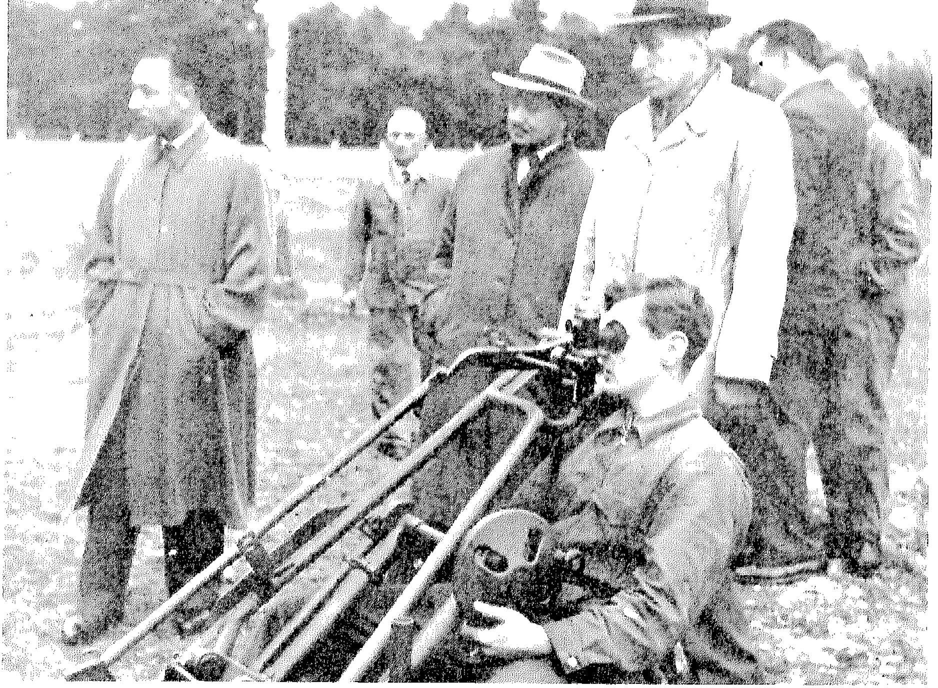


لقاء مع القائد الأعلى اللواء محمد نجيب.



البكباشى جمال عبدالناصر يملأ ورقة استفتاء مجلة التحرير عن الدستور.





مع الفنيين فى إحدى مراحل تجربة مدفع صاروخي عديم الارتداد ٣٧مم. سان جالن بسويسرا.



صاحب هذه المذكرات يضع باقة زهور على قبر الجندى المجهول تحت قوس النصر بميدان الإتوال بباريس.



مع اللواء على أبو نوار القائد العام للجيش الأردنى سنة ١٩٥٧.

هوامش الفصل الأول

(١) أنتمي لأسرة ذات أصول ريفية نزحت إلى القاهرة منذ مطلع القرن الحالي. وكان جدّي لأبي عمدة لبلدة الطرفاية مركز البدرشين، وكان أبي ضابطاً بالجيش ثم مديراً لسلاح الحدود حتى تقاعد برتبة اللواء، كما كان جدّي لأمي ضابطاً بالجيش تقاعد برتبة أميرالاي.

(٢) Major- General J.F.C. Fuller: **Machine Warfare**. Eyre and Spottiswoode Publishers. London 1941.

(٣) Henry C. Link : **The Return to Religion**. Macmillan Company. New York 1959.

(٤) الفلسطينيون القدامى Philistines شعب وفد من كريت واحتل الجزء الجنوبي من فلسطين حلال القرن الثاني عشر قبل الميلاد. وظهر اسم الفلسطينيين لأول مرة في الحوليات المصرية خلال موجة الغزو الثانية لـ «شعوب البحر» الذين حاولوا غزو مصر خلال السنة الثامنة من حكم رمسيس الثالث (١١٩٠ ق.م) بعد أن اجتاحوا آسيا الصغرى وقبرص وسوريا، فردّهم المصريون على أعقابهم وتركوا لهم الشريط الساحلي لفلسطين يحتلونه. وكانت بلادهم تسمى فيلسطيا إلى أن أطلق اليونان على المنطقة اسم فلسطين. غير أن قدوم المهاجرين من بنى إسرائيل الذىن وفدوا على المنطقة بعد قرون عدة ما لبث أن أجّج الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

(٥) General Heinz Guderian : **Panzer Leader**. Michael Joseph Limited, London 1952.

(٦) من الإنصاف أن أؤكد أن اللواء محمد نجيب لم يفض إلى شقيقه بأية معلومات عن الحركة أو عن الضباط الأحرار

(٧) يعنيني في هذا المقام أن أسوق شهادة صابطين من الأحرار الذين شاركوا في هذه الواقعة.

فقد جاء في تقرير موقّع لليوزباشي حسن الدمنهوري عما حدث في ليلة ٢٣ يولية الفقرة التالية: «في ليلة ٢٣ يوليه وبعد وصول السيدين البكباشي حسين الشافعي والسيد الصاغ أركان حرب ثروت عكاشة إلى آلاي السيارات المدرعة قام الأخير بإعطاء الأوامر الخاصة بالعملية للضباط الموجودين بآلاي السيارات، ولم يكن من بين ضباط الآلاي الأول المدرع في آلاي السيارات سواي والملازم توفيق عبده إسماعيل. وقد كلّفني الصاغ ثروت عكاشة بالتوجّه إلى رئاسة سلاح الفرسان لتأمينها، وقد توجّهت على الفور إلى رئاسة السلاح وبينما أنا في طريقي إليها فوجئت بسيارة هيلمان ملاكي تقف بجواري وينزل منها الأميرالاي حسن حشمت الذي سألني عن وجهتي وعن ماذا أفعل فأخبرته بأنني طوارئ، وطلب مني الركوب معه فرفضت فنادى على أحد الديدبانات الواقفين خلف آلاي الخيالة. وكان في ذلك الوقت يقف الملازم ثاني إبراهيم العرابى مع فصيلة من آلاى السيارات الخامس، وذلك على بعد خطوات مني، فأمرت العساكر الذين كانوا فوق السيارات بالنزول، وطلبت منهم الإمساك بالأميرالاي حسن حشمت بوصفه مدنيًا دخل السلاح. فقال لي: أنت تلعب بالنار، وحذرني من مغبة هذا التصرف. وعندما أصررت على موقفي أصدر أمره إليّ بالإيقاف. ولم يكن الأمر في مثل هذا الموقف يحتمل مني التردّد. وبعد ذلك مباشرة تركت الأميرالاي حسن حشمت وسط الجنود وحاولت قيادة سيارته ولكني لم أستطع. وفي هذه الأثناء وصلت سيارة جيب نزل منها البكباشي حسين الشافعى والصاغ ثروت عكاشة فقلت لهما عمّا حصل ووضع الصاغ ثروت

المدفع الذي كان يحمله في صدر السيد الأميرالاي حشمت وطلب منه ركوب «الجيب» وحصل نقاش حاد بين الصاغ ثروت والأميرالاي حشمت الذي اعتلى السيارة وتوجّها به إلى قيادة آلاي السيارات المدرعة».

كذلك يصف الرائد محمد فاروق توفيق من شهود هذه الواقعة ما حدث في مذكراته قائلاً

«حضر الأميرالاي حسن حشمت إلى قشلاقات سلاح الفرسان يقود عربته الفستقي ومجرداً من سلاحه، ومرتدياً الملابس المدنية وعند دخوله بوابة السلاح قابل الملازم أول إبراهيم عبدالغفور العرابي من الضباط الأحرار - ومعه وحدته - دروب معاونة الآلاي الخامس سيارات - عربات باوروا حن بجنودها وأسلحتها وذخيرتها الحية، وهي عبارة عن بنادق ورشاشات متوسطة وطبنجات - حيث كان مكلفا بمعرفة البكباشي حسين الشافعي القيام بمهمته عند بوابة قشلاقات السلاح الرئيسية، فأنزله الأميرالاي حسن حشمت من عربته، ثم نادى الملازم أول ممدوح شوقي الذي كان قادما بملابسه المدنية وهو في طريقه إلى قشلاق وحدته وأجلسهما معا في المقعد الخلفي لسيارته الخاصة الهلمان عائدا بهما إلى قشلاقات وحدتهما - الآلاي الخامس سيارات - ومن خلفهم العربات الباوروا حن بجنودها وأسلحتها وذخيرتها الحية مارا بقشلاق الآلاي الأول خيالة. وعندما ظهر هذا الموكب الشائك في أرض طابور الخيالة، طلب مني الصاغ عثمان فوزي «تثبيت» القائد حسن حشمت بالآلاي وذهب هو على الفور إلى الآلاي الخامس سيارات لطلب النجدة من البكباشي حسين الشافعي والصاغ أركان حرب ثروت عكاشة اللذين كانا معا بمقر الآلاي الخامس سيارات للاستعداد وتوزيع واجبات وأعمال قوات الانقلاب.

أوقف القائد حسن حشمت عربته الخاصة عندما شاهدني بأرض طابور الآلاي الأول خيّالة فقمت بتحيته محاولا استدراجه إلى مكتب قائد آلاي الخيالة زاعما أن هناك مكالمة هاتفية تطلبه من قائد قسم القاهرة الأميرالاي علي نجيب «شقيق اللواء محمد نجيب». ولكن القائد المحنك كان فطناً ويقظاً، فلم يستجب إلى هرائي، وحاول نصحي بالرجوع عن هذا الشغب باعتباره والداً لنا جميعاً، وكان قد دوّن اسمي الضابطين اللذين في عربته الخاصة في ورقة صغيرة كانت معه باعتبارهما خارجين على القانون، وأضاف اسمي بالورقة، ثم عاد فمزّق الورقة محاولاً إرضائي نفسيًا.

ورغم أني كنت مضطرباً إزاء الموقف فقد طلبت من زميلي الضابطين النزول من العربة، وأخذت مفتاح التشغيل بهدوء من عربته الخاصة ووضعته في جيبي، لأن الأمر كان لا يحتمل غير هذا الإجراء. لقد كان توفيقاً من الله جلّت قدرته، ومضى الجدل بين القائد وبيني إلى أن جاء «الملازم أول حسن الدمنهوري» و«الملازم ثاني مراد عبدالعظيم سكر» من مبنى إدارة الفرسان، فأمر حسن الدمنهوري جنود المدرعات الذين نزلوا من عرباتهم وتجمّعوا حولنا إثر هذا الموقف الشائك، وألقى عليهم كلمة «احترس» قاصدا الأميرالاي حسن حشمت، فالتفّ الجنود حوله وأصابه أحدهم في أصبع يده إصابة خفيفة بسونكي بندقيته هاتفين كلمة الهجوم. . . هاع. . . هاع. . . فازداد الموقف حرجاً.

ثم حضر «الصاغ أركان حرب ثروت عكاشة» في عربة جيب وتلاه «البكباشي حسين الشافعي» بعد لحظات فما كان من القائد حسن حشمت وبكل هدوء إلا أن وجّه الكلام للبكباشي حسين الشافعي لأنه كان يعرفه، وأقدم واحد فينا وقال ما معناه: هل أنا أستاذك ياحسين يا شافعي. . و هل أنا وطني. . . . ؟ فأجابه: نعم أنت أستاذنا ووطني، ثم قال القائد لنا جميعاً: اسمعوا يا أولادي. . أنتم تلعبون بالنار، ومصر ستتأخر على أيديكم، إن الإنجليز بمدرعاتهم متواجدون عند الكيلو خمسين على طريق مصر السويس، وفي أي وقت يمكن لهم التدخل بقواتهم للردع والاستيلاء على البلاد لحماية الأجانب فعودوا إلى وحداتكم. . . وأنا أبوكم، وكأن شيئاً لم يحدث. فرد عليه حسين الشافعي بما معناه «نحن أبينا على أنفسنا أن نستسلم لمستعمر، ونحن قائمون لنكون أول فداء لمصر غير مستعدين أن نُضرب على قفانا مرة أخرى». . .

إنها لحظات تفكير قاتلة تدور بنا جميعاً أثناء هذه المناقشة الحامية، ويمر بنا الوقت في لحظات مريرة، وتدور بنا الدنيا، والأرض من تحتنا تهتز.

ولقد تطور الموقف وازداد صعوبة وحميت الدماء في العروق، فما كان من «ثروت عكاشة» إلا أن وضع فوهة رشّاشه في خصر الأميرالاي حسن حشمت مهدداً إياه قائلا لنا جمعيا ما معناه: « لقد أزفت ساعة الصفر المحددة

للانقلاب»، وأمرنا جميعاً بأن كل واحد منا عليه أن ينفذ واجبه الملقي عليه، ولا جدوى من هذا النقاش، ولكنني ليمنعني من الكلام حينما أردت التعليق لتدارك الموقف حيث كنا مسلحين ووصل عددنا إلى تسعة من الضباط بجنودنا، والقائد حسن حشمت بمفرده ودون سلاح فإذا هو يدرك صعوبة موقفه. وبعد هذا الموقف الدقيق - الذي ألهبه «الصاغ أ.ح ثروت عكاشة» وفصل به الزمن القائم بين الحياة والموت ما كان من «اليوزباشي عبدالفتاح علي أحمد» وأنا إلا أن طلبنا من القائد حسن حشمت الانتقال من عربته الخاصة إلى العربة الجيب التي جاء بها حسين الشافعي وثروت عكاشة والتي انطلقت بهم جميعاً إلى الآلاي الخامس سيارات.
وأحب أن أقرر هنا أن ما بذله كل من «البكباشي حسين الشافعي والصاغ أ.ح ثروت عكاشة هذه الليلة من جهد شاق ونفسي، حيث كانا متلازمين معاً ومتعاونين في مودة وتآلف في إدارة إجراءات وواجبات الانقلاب، وإيفاد الضباط الأحرار ومعهم وحداتهم إلى الأماكن والمناطق الحيوية بالقاهرة مثل الإذاعة وسراي عابدين وخلافه، كان من أنجح ما يمكن أن يكون الأداء ودليلا على صدق إيمانهما بما يؤديان. ولا نزاع أيضاً في أن ما أصدره ثروت عكاشة من أوامر حازمة في تلك اللحظة الحرجة كان دفعة قوية لنا جميعاً كي نؤدي ما أوكل إلينا من واجبات حتى قبل حلول ساعة الصفر. كما أن وجود شخصية مثل ثروت عكاشة وسطنا ليلة الانقلاب، لا سيما أنه كان من ضباط رئاسة أركان حرب الجيش ومن ضباط الفرسان القدامى، واشتراكه معنا في الانقلاب كان مما رفع من روحنا المعنوية نحن الضباط الأصاغر فأدينا واجبنا أحسن ما يكون الأداء والتضحية والفداء. إن هذا الحدث الجريء الجلل مع قائد اللواء المدرع والذي مآله الحياة أو الموت كان في رأيي حدّاً فاصلاً حاسماً للانطلاق نحو المسار المؤدي إلى نجاح هذا الإنقلاب بفضل من عند الله سبحانه.

(٨) وردت بهذا الكتاب وقائع غير دقيقة نشرتُ تصحيحا لها فى نهاية المذكرات فى الطبعتين الأولى والثانية.

(٩) صحف المصري والإخوان المسلمون ومصر الفتاة والجمهور المصري وغيرها.

(١٠) العدد الثامن في ٣١ ديسمبر ١٩٥٢.

(١١) العدد السادس أول ديسمبر ١٩٥٢ والعدد السابع في ١٧ ديسمبر ١٩٥٢ والعدد الحادي عشر في ١١ فبراير ١٩٥٣.

(١٢) العدد العاشر في ٢٨ يناير ١٩٥٣.

(١٣) العدد الرابع عشر في ٢٥ مارس ١٩٥٣.

(١٤) في لحظة مصارحة بين زميلين ذكر لي المرحوم صلاح سالم أن بعض كبار الصحفيين بمؤسسة أخبار اليوم قد جاءوه شاكين المقال الذي ظهر بمجلة التحرير، وأنهم عندما عرضوا عليه المقال مرّ عليه مرورا عابرا ثم طوّح بالمجلة جانبا دون أن يعلّق بشيء لأنه أدرك على الفور أن مقصدهم هو الوقيعة بيني وبينه وافتعال صراع هو في الحقيقة غير قائم. ولم أغادر مجلسي معه حتى اقتنع بأن ما جاء بالمقال لا يعتريه الشك ولا يشوبه تزييف، وأن ثمة أخطاء وقعت في معركة القنال لم ينكرها المقال، كما أن ثمة بطولات وأمجادا يحاول بعض الصحفيين طمسها.

(١٥) جاء بصفحة ٢١٦ من كتاب اللواء محمد نجيب «كنت رئيساً لمصر». المكتب المصري الحديث. سبتمبر ١٩٨٤ ما نصّه: «كان ثروت عكاشة قد كتب مقالا في مجلة التحرير عن الخطة التى نفّذت في ٢٣ يولية بمناسبة مرور العام الأول على الثورة ذكر فيه ما يعرفه عن الخطة ولم يذكر شيئا عن صلاح سالم الذي كان وزيرا للإرشاد في ذلك الوقت. واعتبر صلاح سالم ذلك تعريضا به وأصرّ على إخراج ثروت عكاشة من المجلة وهو الذي قام بدور بارز مع زملائه ضباط الفرسان فى الحركة. البعض منهم كان في العريش... صلاح سالم وجمال سالم... إلخ».

(١٦) سجّل اللواء محمد نجيب هذه الواقعة أيضا في كتابه «كنت رئيساً لمصر» بصفحتي ٢٠٨، ٢٠٩. المكتب المصري الحديث. سبتمبر ١٩٨٤.

(١٧) يذكر الرائد محمد فاروق توفيق من ضباط سلاح الفرسان الأحرار في مذكراته تحت عنوان «استبعاد ثروت عكاشة عن مصر» ما يلي:

أذكر بعد مرور سنة على الثورة أن صدرت الأوامر إلى الصاغ أ. ح ثروت عكاشة بالسفر إلى سويسرا ملحقا عسكريا، فتذمّر معظم ضباط سلاح الفرسان - ليس فقط الضباط الأحرار وإنما غالبية ضباط السلاح - لأنهم جميعاً إخوة يشكّلون أسرة الفرسان، وذلك لخروج الصاغ أ. ح ثروت عكاشة من مصر وتركه سلاح الفرسان دون جريرة أو ذنب ارتكبه إلا أنه عرض في «مجلة التحرير» الدور الأساسي الذي قام به سلاح الفرسان لإنجاح الثورة، وهو ما أغضب أعضاء قيادة الثورة. وثروت عكاشة في نظرنا جميعاً قائد محنّك وضابط مثقف له احترامه بيننا، فلقد كانت له منزلة خاصة في قلوبنا قائمة على التقدير لكفاءته العسكرية وسمعته النقية وما ينطق به تاريخه من مواقف الرجال، والقدوة التي كان يضربها لنا جميعاً في التضحية والإيثار وإنكار الذات. واجتمع أغلبية ضباط سلاح الفرسان مطالبين بعدم خروج الصاغ أ. ح ثروت عكاشة من السلاح وعدم ذهابه إلى سويسرا. وأذكر أننا رأينا أن نُلزمه بالرضوخ لمطالبنا والبقاء في مصر معنا ليكون قوة للبناء وليس للهدم، فأوفدنا وفداً من الضباط للقائه ومقابلته بالمنزل ومطالبته بالبقاء، ذاكرين له أن خروجه من مصر ليس في الواقع من أجل ما كتبه في مجلة التحرير، فهذا سبب ظاهري بينما الحقيقة هو أن مجلس قيادة الثورة يخشون وجود «ثروت عكاشة» بمصر وارتباط سلاح الفرسان به، وأنهم على استعداد للذهاب إلى المطار بالمدرعات للقضاء على مجلس قيادة الثورة أثناء خروج أعضائه لاستقبال محمد نجيب قائد الثورة بعد عودته من أداء فريضة العمرة. غير أن ثروت عكاشة رفض هذا التصرف قائلاً إن الثورة بدأت بيضاء، ولا بد أن تسير في ذات المنحى إلى النهاية دون إراقة دماء، ومضى يهدئ من ثائرة ضباط سلاح الفرسان الذين كانوا يعتقدون أن في خروج ثروت عكاشة من السلاح وإبعاده عن مصر على ما فيه من ظلم له وافتراء عليه فهو سيفضي في النهاية إلى النيل من ضباط السلاح الذين شاركوا في الثورة.

وحدث فعلا ما توقّعناه... فبعد سفره بدأ «مجلس قيادة الثورة» في اضطهاد ضباط سلاح الفرسان... إلى أن انتهى إلى تشريدهم ومحاكمتهم وشجبهم رغم إخلاصهم للوطن منزّها عن أي أغراض، عامرة قلوبهم بالإيمان بمصريتهم.

(١٨) جاء على لسان السيد توفيق عبده إسماعيل في كتاب «ملفّات ثورة يوليو». طارق حبيب. مركز الأهرام للترجمة والنشر صفحة ١٢٢. ما نصّه: «وأعلنّا احتجاجنا لثروت عكاشة.. كان يوم جمعة. وقلنا له إحنا بنحتجّ على هذا الاعتقال.. وده أمر غير طبيعي دول مجموعة كبيرة منهم من الضباط الأحرار.. ولا يصحّ أن يعتقلوا.. المفروض يتحاكموا ويتحقق معاهم.. تحقيقا سليما بالنظام العسكري.. فهو اعتبر لما أبلغ بهذا الكلام اعتبر إن إحنا عندنا استعداد للتمرد فآثر أن يبلّغ. وكان التبليغ للأسف الشديد نتيجته اعتقالنا أنا وحسن الدمنهوري، وكان له أخ أكبر منه في سلاح آخر بيتكلم كثير واتصوّر إن لنا علاقة به. وإحنا اعتقلنا، وحقّق معاي.. الأخ الأكبر حكم عليه بالإعدام.. وحسن الدمنهوري حكم عليه بـ ٥ سنوات وأنا طلعت براءة.. إنما أبعدت عن سلاح الفرسان في ٢٦ يناير ١٩٥٣».

وردّا على هذا العبث والافتراء والهذر غير المسؤول حسبي أن أسوق تعليق السيد حسن رفعت الدمنهوري أحد أبطال سلاح الفرسان ليلة ٢٣ يولية ١٩٥٢، وأحد ضباط الآلاي الأول دبابات، وممن أدّوا دورًا إيجابيا حاسما فى مسار الثورة ليلة ٢٣ يوليه:

«لم يكن للسيد ثروت عكاشة أية علاقة من قريب أو بعيد باعتقالنا ومحاكمتنا أنا وشقيقي المرحوم البكباشي محمد حسني الدمنهوري، أو باعتقال أو محاكمة أي زميل من الزملاء في سلاح الفرسان. إذ أن الاعتقال والمحاكمة كانا نتيجة لوشاية أحد الزملاء - وهو الآن في رحاب الله - الذي توجه ظهر يوم ١٥ يناير ١٩٥٣ إلى رئاسة مجلس الوزراء وأبلغ السيد اللواء محمد نجيب رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة في ذلك الحين بأن البكباشي محمد حسني الدمنهوري وشقيقه اليوزباشى حسن الدمنهوري ينويان القيام بانقلاب في تلك الليلة بالاستعانة بالآلاي الأول دبابات. وعلى الفور أبلغ البكباشي زكريا محيي الدين، وتم إبلاغ الصاغ ثروت عكاشة باعتباره أركان حرب سلاح الفرسان في ذلك الحين. وحوالي الساعة الرابعة من بعد ظهر ذلك اليوم توجه الصاغ ثروت

عكاشة إلى مقرّ الآلاي أول دبابات، وبسؤاله لليوزباشي توفيق عبده إسماعيل عن هذا الموضوع أنكر سيادته وجود أية فكرة أو استعداد للقيام بعمل كهذا. وقام السيد ثروت بعد ذلك بمعاينة الدبابات في أماكن إيوائها، وبعد أن اطمأن إلى أن الأمور تسير سيرا طبيعيا طلب من اليوزباشي توفيق ـ حماية له ودرءًا للشبهات عنه ـ مغادرة الآلاي، وقام بإهدائه تذكرتين لمشاهدة عرض مقام بدار الأوبرا في تلك الليلة».

حسن رفعت الدمنهوري

١٩٩٨/٥/١

ولا تعليق لي وحسبي الله ونعم الوكيل.

الفصل الثاني

تجربتي ملحقاً حربيّاً

ربما تكره النفوسُ من الأمـ

ـر ما له فُرجةٌ كحلِّ العقال

أبو العلاء المعرّي

[١]
شهور في سويسرا

بدأت عملي ملحقاً حربيّاً بسفارتنا في برن بإنشاء أول مكتب لملحق حربي بسويسرا، فإذا بي على عتبة فترة من أخصب فترات حياتي، جرى فيها أول لقاء بيني وبين أوروبا وأخذت أنعم بالتعرف على معالم ومشاهد سرعان ما صارت تمثّل لي رصيداً ثرّاً من المعارف والذكريات، وغدت تلك المرحلة بمثابة البلسم للجرح الذي عانيت منه قبيل مغادرتي القاهرة.

وقد هيّأ جو مدينة برن وهدوؤها راحة لأعصابي وهدأة لعقلي فعادت إليّ سكينتي لا سيما بعد أن أخذتُ أتأسّى بقول جبران خليل جبران ذلك الشاعر اللبناني المهاجر الذي فُتنت به منذ صباي: **«إن الألم الذي بِكُمْ هو أن يتفتّق السِّتر الذي يحيط بإدراككم؛ فكما أن نواة الثمرة تتفتّق لتكشف قلبها للشمس، كذلك الألم لا مناص لكم من أن تخبروه. ولو استطعت أن تجعل قلبك يتهلّل دائماً للعجائب التي تتكشّف لك كل يوم، لرأيت أن آلامك لا تقل روعة عن أفراحك، ولرضيت بالأطوار التي تنتاب قلبك كما ترضى دائماً بالفصول تتعاقب على حقلك، ولوقفت رابط الجأش ترقب شتاء أحزانك»**.

وما لبثت أن استغرقت إلى جانب عملي الجديد في عالم الموسيقى وعُدت إلى تأملاتي الطويلة عن جبران، الذي كانت أفكاره ونظراته فيما وراء الطبيعة تمنحانه سكينة نفسية في وحدته بالمهجر، فانكببتُ على مراجعة أعماله والارتشاف من مشاعره الرومانسية التي تشيع بالحسّية والروحية معاً عن المحبة، حيث يختلط المفهوم الإلهي لديه اختلاطاً شاعريّاً بالحب الجسدي في تعانق مع النغم الذي يصل إلى حدّ الغنائية وجيشان الوجدان. كان اللحن والنغم يملآن عليّ وجداني ولا ينفكّان عنه، كما كانا ملاذاً ألوذ به حين أخلو إلى نفسي، وهكذا يظلّ اللحن والنغم مفزعاً للناس جميعاً يفرّون إليه من الحياة المادية التي تغشاهم بأثقالها وهمومها. كانت الموسيقى تنسج لي بأنغامها الحانية عُشّاً من الغبطة العُلْوية التي يُحرم من الارتقاء إليها مَنْ ينساق في غمار الحياة ويقع في إسارها. ولعل أنغام ريتشارد ڤاجنر بما انطوت عليه من جلال مهيب واتساق مُبْهر ونشوة غامرة هي التي كانت تشارك فكر جبران في بثّ السكينة في

روعي، فتصحبني همسات ڤاجنر: «يا ليل الحب المدلهم، اغمر جسدي، واسكب في وجداني النسيان الأعظم».

وأخذت أيامي في سويسرا تنساب هادئة صافية، وأنستُ كثيراً إلى سلوك القوم وأدبهم وأعرافهم، ووجدت أسرة السفارة المصرية رقيقة الحاشية فأحاطتني وذويّ بالرعاية والترحيب. وبقدر ما كنت أخطو في مدينة برن مثقلاً بفكرة مسبقة عن الملل الذي سيطوّقني شأن الأجانب المقيمين فيها، كان هذا الطوق ينفك شيئاً فشيئاً لتحتضنني راحة سكون ينفض عني هموم أحداث ثقال متعاقبة حملتها مع بدايات الثورة. ومضت الشهور الخمسة لي فيها وأنا أنعم بالتطلّع إلى معالمها البارزة لا سيما نافوراتها البديعة وبواكيها الخفيضة السقوف في طرقاتها الرئيسية، وبيوتها المسنّمة البديعة العتيقة الطراز، وساعتها الموسيقية الشهيرة المقامة منذ القرن السادس عشر فوق برج بوابة المدينة القديمة التي تشدّ أنظار المارة بشرفتها التي تنشقّ عن دُمى تحمل في أيديها مطارق تدقّ مؤذنة بالمواقيت.

وقد أتيح لي خلال إقامتي القصيرة بسويسرا أن أشارك شأن غيري من الملحقين الحربيّين في مناورتين حربيتين أفدتُ منهما الكثير، كما انحصر مجال عملي في الإشراف على توريد الأسلحة المتعاقد عليها وتجريبها وتدبير شؤون تدريب ضباطنا على استخدام هذه الأسلحة ومتابعة كل ما هو جديد سواء في مجال تطور الأسلحة أو الفن العسكري. ولم يكد يمرّ شهران على وجودي حتى لا حقتني القاهرة بضرورة الحصول على قدر معين من أجهزة وقطع غيار لا غنى عنها لتشغيل أسلحة الدفاع الجويّ الصاروخية، فإذا بي ألقى صعوبات هائلة أخطرها تحريم الحكومة الفيدرالية تصدير هذا النوع من العتاد الحربي إلى الشرق الأوسط. وذهبت محاولاتي في إيجاد مخرج رسمي لدى الحكومة السويسرية سُدى فقصدت زيورخ للقاء مدير الشركة المنتجة، وأحسّ الرجل ما وقع فيه من حرج يحول بينه وبين الاستجابة لطلبي فدعاني إلى العشاء ليلتها بقاعة الطعام في فندق ستورخن حيث كنت أقيم. ومنذ اللحظة الأولى ساد جو من الفتور جعلني أتعجّل مغادرة المكان، وأغلب ظني أن نفس الشعور كان يراود مضيفي، وإن حاول كل منا التظاهر بغير ذلك. ومع اقتراب منتصف الليل وتقدّم الساقي إلينا بأقداح القهوة أخذت الموسيقى الخفيفة التي كانت تتسلّل إلى آذاننا من مكبرّات الصوت المثبّتة بالجدران على هيئة آذان آدمية تنتقل إلى لحن جاد مثير، فإذا أنا أهتف دون أن أشعر: ركبّة الڤالكيرات! وإذا الصمت الجاثم على مجلسنا ينقشع والحديث يمتد بيننا بغير حدود عن مؤلفات ريتشارد ڤاجنر وجوستاف مالر وريتشارد شتراوس، ويتكشّف لنا تآلف في الذوق الموسيقي وإعجاب مشترك بنفس العباقرة، وانتقل الحديث إلى ما في حوزة كلينا من تسجيلات موسيقية أخذنا نقارن بينها إلى أن أطفأ السقاة معظم الأضواء لإشعارنا بأن

موعد الإغلاق قد أزف وآن لنا أن ننصرف. وقبل أن يودّعني دعاني إلى تناول العشاء ليلة الأحد بداره في المنطقة الجبلية، واتفقنا على أن يرسل لي سائقه ليقودني إليه بعد ظهر اليوم التالي.

وكان أثناء حديثه عن مقتنياته الموسيقية قد أشار إلى عمل موسيقي مسجّل تسجيلاً نادراً[١] لم يكن في حوزته وتصادف أني كنت اقتنيه، فاتصلت بزوجتي إثر مغادرتي المطعم لإرسال هذا التسجيل بقطار الصباح مع ساعي المكتب، وذهبت أحمله إليه مساء اليوم، فإذا بزوجته ترحّب بي في مستهل الأمسية بعزف مقطوعة لشوبير على الفيولينه يصاحبها زوجها على البيانو. وحين أخذا يستعرضان أمامي مجموعة تسجيلاتهما أهديتهما الأسطوانة الفريدة فأشرقت البهجة على وجهيهما وبادرا بإدارتها قبل تناول العشاء.

وبينا كنا على المائدة إذا بي أشردُ قليلاً، وقد خالجني شعور بتأنيب الضمير لركوني إلى هذه الرفقة الممتعة في الوقت الذي عجزت فيه عن تحقيق الهدف الذي جئت من أجله إلى زيورخ، والذي تنتظر القاهرة تحقيقه بأسرع ما يمكن، حتى إذا لاحظ مضيفي شرودي تساءل عن سببه، فأخفيتُ ما بنفسي وحدّثته عن أسفي على ضياع فرصة مشاهدة عرض أوبرا «فيديليو» الذي كان مقرّراً أن يقدمه هربرت فون كارايان مساء الاثنين التالي لنفاد التذاكر كلها وعجز الفندق عن تدبير مقعد لي. فابتسم مضيفي قائلاً وكأنما كشف بحدسه الصادق عما كان يجول بذهني: لا أعتقد أن هذا سبب شرودك فأنا أدريه، وموعدنا صباح الغد كي نطرق هذا الموضوع وسنجد له يقيناً حلاً يرضيك.

أحسستُ ساعتها بقلبي يقفز فرحاً في صدري، وحين ودّعني عند الباب كانت زوجته قد غابت لحظة بهمسة منه وعادت بعدها بمظروف أسلمه لي قائلاً: هاك تذكرتك في حفل «فيديليو» مساء الاثنين القادم، وسيكون مجلسك إلى جواري. غير أنني اعترضت لأن اختلافي إلى الحفل معه من شأنه أن يحرم زوجته من الاستمتاع به، لكنه طمأنني إلى أن زوجته ستحضر الحفل بصحبة صديقها Her boy friend فقبلت العرض وشكرته مُخفياً دهشتي من عبارته.

وفي اليوم التالي أدركت سحر مثل هذه العلاقات الإنسانية وهو يهمس لي خلال زيارته لي بالفندق باستعداده لتدبير الأجهزة التي تريدها القاهرة بشرط أن أتكفّل بتسلّمها شخصيًا وفي سرّية تامة من مقر الشركة مساءً بعد انتهاء مواعيد العمل اليومي وأن أنقلها داخل عدد من الحقائب الدبلوماسية تتسع للكمية المطلوبة من الأجهزة، على أن تتحمل السفارة مسؤولية نقلها والعبور بها خارج الحدود.

وكم كنت سعيداً وأنا أشهد معه مساء الاثنين حفل الكونسير، وقد أشار إليّ نحو زوجته بين مجموعة من المتفرجين فوق خشبة المسرح وراء الأوركسترا وهي في صحبة صديقها.

ونظرت فإذا هي مفاجأة لي أن يكون ذلك الصديق شيخاً طاعناً في السن ذا لحية كثّة بيضاء، وعرفت أنه الأستاذ الذي تدرس على يديه الكمان. وظهر فون كارايان، وبعد انتهاء التصفيق المألوف المصاحب لظهوره طلب من المشاهدين عدم مقاطعة الأداء بالتصفيق بين الفصول، إذ سيؤدي الأوپرا متتابعة دون توقف، ثم استدار مواجهاً العازفين والمغنّين. وعلمت فيما بعد من زوجة مضيفي أنه أغمض عينيه ولم يفرّج بين جفنيه حتى فرغ من قيادة الأوپرا التي عُزفت بأداء السوليست والكورال لا الأداء الدرامي، وكانت ليلة مأثورة لا تغيب ذكراها.

عدت على الفور إلى برن وأبرقت للقاهرة للإسراع بإرسال اثنتي عشرة حقيبة دبلوماسية فارغة كبيرة الحجم نسبيًا على وجه السرعة، وما لبثت أن وصلتني، فاستفسرت عن مواعيد السفن التجارية المصرية التي تُبْحر من جنوا أقرب ميناء لسويسرا إلى الإسكندرية. وعلى ضوء هذه المعلومات استأجرت سيارة صالون ضخمة تتسع للحقائب الإثني عشرة، ورتّبت موعد الاستلام من الشركة عند الغروب وتوجّهت إلى مقرّها بضواحي زيورخ في الموعد المحدد حيث تسلّمت الأجهزة وقطع الغيار من مساعد مدير الشركة وتمّت تعبئتها في الحقائب التي أحكمنا إغلاقها بالأقفال وختمنا عليها بالشمع الأحمر، ثم انطلقتُ مسرعاً صوب الحدود. وعند لوكارنو أزفت اللحظة الحرجة حين جاءني رجال الشرطة والجمارك للاستفسار عن هويّتي ومقصدي وما أحمل. غير أن تفحّصهم لجواز سفري الدبلوماسي كان كافياً كي يلقوا إليّ بالتحية ويسمحوا لي باجتياز الحدود، فانطلقت إلى ميلانو ومنها إلى ميناء جنوا الذي بلغته مع خيوط الفجر الأولى حيث كانت إحدى سفن نقل البضائع لشركة الإسكندرية ومصر للملاحة [لا أذكر إن كانت نجمة بورسعيد أم نجمة الإسكندرية] على وشك الرحيل إلى الإسكندرية. فقابلت ربّانها الإنجليزي وأطلعته على هويّتي وأسلمته أمراً كتابيًا بنقل تلك الحقائب الدبلوماسية إلى ميناء الإسكندرية لصالح وزارة الدفاع المصرية فأبى بغطرسة، متعلّلاً بأنه غير مصرّح له بنقل الأسلحة والذخائر والعتاد الحربي رغم جهودي ومحاولاتي بشتّى الطرق والوسائل معه لكبح جموحه وصلفه. كان الوقت يقترب سريعاً من لحظة إبحار السفينة وسيارتي ملأى بالأجهزة التي لا أستطيع العودة بها إلى سويسرا، فكان أمامي أحد حلّين: إما إرغام الربّان الإنجليزي على قبول الشحنة وإما الاتصال بملحقنا العسكري في روما [اللواء أحمد حسن الفقي] ليتولى بمعرفته شحنها إلى مصر بالوسيلة المناسبة المتاحة له. وآثرت محاولة الوسيلة الأولى في البداية حتى أضمن وصول الأجهزة إلى الوطن بأسرع وقت، فتوجّهت إلى قنصلنا العام في جنوا وكان وقتها الأستاذ مصطفى السعدني ولم تكن لي معرفة سابقة به، وشرحت له الموقف وطلبت منه مساعدتي في إقناع الربّان بنقل الشحنة، فحاول بدوره دون جدوى. ولم يكن أمامي إلا أن أذكّره بأن سلطته كقنصل عام لمصر تبيح له في

الظروف الاستثنائية عزل الربّان على أن يتولّى قيادة السفينة قائدها الثانى المصري الجـ
وأني على استعداد لتسليمه كتاباً رسميًا أؤكد فيه الظروف الاستثنائية التي يستند إليهـ
لهذا الإجراء. وقد أجابني القنصل إلى طلبي وانتقل معي إلى الباخرة ليعلن للربّان بعـ
لم يرضخ للأمر. وعندما أدرك الربّان جدّية الموقف نزل عن عناده واستجاب لمـ
وأقلعت السفينة إلى الوطن تحمل الأجهزة المطلوبة. فأبرقت إلى القاهرة حتى تتسلّم
الدفاع الأجهزة وقطع الغيار المطلوبة للمدافع الصاروخية وقت وصول السفينة، وامـ
نفسي رضا بنجاح ما بذلت من جهد، ورأيت من حقي أن أكافيء نفسي بإجازة أنعـ
بالخلوة في مدينة البندقية أياماً معدودات. فغادرت السيارة المستأجرة لتعود أدراجـ
زيورخ واستقللت القطار المتجه إلى ڤينيسيا.

وعلى كثرة ما شاهدت في صباي وشبابي من أفلام أمريكية تدور أحداثها حول
البندقية، فإنني لم أعرف بخيالي جمال تلك المدينة الفريدة إلا من خلال عيون مصـ
الخالدين أمثال كارپاتشيو وچورچوني وڤيرونيزي وكاناليتّو وجواردي ممن سجلوا أهم
المدينة وأحداثها، وقد ظل هذا وذاك لا يفارق مخيّلتي إلى أن وطئت قدماي أرض
العائمة التي أسرتني، وخلّفتُها دون أن أدري أن سيكتب لي أن أزورها أكثر من
وعشرين مرة، وأن سيرتبط جهدي بالإسهام فيما بعد لمدة عشر سنوات بمشروع إنقاذهـ
كنت أول مَنْ بادر بطرحه في عام ١٩٧٧ على المجلس التنفيذي لمنظمة اليونسكو
تشرّفت بانتخابي عضواً فيه سنوات ثماني ـ عقب اجتياح فيضان مياه البحر الأدرياتيـ
فكان أن تشكّلت لجنة دولية لإنقاذ مدينة البندقية، وشَرُفْتُ بانتخابي نائباً لرئيسها لمـ
سنوات كما سأبيّن في الفصل السادس.

ومن ڤينيسيا توجّهت إلى روما حيث نزلت في ضيافة الزميل الكريم أحمد حسنـ
رحمه الله، وطفت خلال إقامتي القصيرة فيها بأهم المعالم التاريخية والفنية للمدينة اـ
وخصّصت أطول وقتي للعبقري ميكلانچلو الذي عشت طويلاً أتابع إنجازاته الـ
والمنحوتة في صفحات الكتب والمجلات حتى أتيح لي عندها أن أرى تمثال موسى اـ
بكنيسة القديس بطرس في ڤينكولي، ثم تمثال العذراء الآسية «پييتا» [٢] بكنيسة الـ
بطرس في الڤاتيكان، وأنتهي إلى مصلّى سيستينا لأشهد أخيراً بعيني رأسي تصاوير
التي هي أقرب إلى الإلهام الأسطوري، فجّرت طاقات ميكلانچلو للتعبير عن رُؤاه
للعلاقات الإنسانية والمصير البشري. واستعذبتُ العناء الذي سبق أن طالعتُ الكثير عـ
المشاهد له وهو يتابع رسوم السقف لاضطراره إلى ثني عنقه إلى الخلف طويلاً ليسـ
جوانب ملحمة الخلق الشامخة. ذلك أنني لم أكد أتأمل الرسوم حتى أحسستُ بعالم
يحتضن وجداني بينا تنساب في أذني من بعيد أصداء الأورغن يعزف لحناً قويّاً صاخباً

ماري ڤيدور (*)، ما يكاد يطرق أذنيّ حتى اليوم إلاّ ويثور في أعماقي شريط هادر تتتابع فيه لوحات سقف مصلى سيستينا الآسرة. وغادرت روما بعد أن أحسست أني قد أجزلت لنفسي العطاء بما ارتشفته من رحيق فني عذب، وعدت إلى مقرّ عملي ببرن دون أن أدري أن سيكون لي فيما بعد مقام طويل بين روائع الرومان وذراريهم في عصر النهضة.

وكنت بعد أن حصلت على دبلوم قسم الصحافة سنة ١٩٥١ من كلية الآداب جامعة فؤاد الأول قد سجّلت موضوع بحث للدكتوراه بنفس الكلية في الثاني من أبريل ١٩٥٢ عن «الصحافة العسكرية في مصر الحديثة: تاريخ وفن» بإشراف الأستاذ الدكتور إبراهيم عبده، ثم ما لبثت أن عدّلت الموضوع في الحادي والعشرين من أكتوبر ١٩٥٢ ليكون عن «تطور الصحافة المصرية من بداية الحياة النيابية في مصر ١٩٢٣ - ١٩٥٢». وبعد وصولي إلى سويسرا تقدّمت إلى جامعة فريبورج بشهادة من كلية الآداب في جامعة فؤاد الأول تُثبت أني كنت وما زلت مقيّداً بها للتحضير للدكتوراه. وكان سبب اختياري لهذه الجامعة هو أنها أقرب الجامعات الناطقة بالفرنسية إلى العاصمة السويسرية الناطقة بالألمانية التي أجهلها. وسجّلت موضوعاً جديداً اخترته بنفسي هذه المرة عن «جبران خليل جبران» تحمّس له أستاذي المشرف وكان قسّاً مستشرقاً، ومضيت أواظب على التردّد على الجامعة مرة كل أسبوع للقاء أستاذي.

ولقد أتاح لي عملي العديد من الفرص لزيارة مناطق خلاّبة في ذلك الفردوس السويسري جعلني أحسّ أنني أحيا أجمل فترات عمري سلاماً وطمأنينة نفس وهدوء بال، حيث الثلج يُغشّي الأرض بغلاف أبيض يفيض نقاء وبراءة وكأن عليه مسْحة من ضوء القمر. على أن أول مكان قصدته في أول عطلة نهاية أسبوع كان ضيعة «تريبشِن» المطلّة على بحيرة لوسيرْن حيث الدار البيضاء الواقعة فوق برزخ صغير والمنعزلة عن العالم تحيط بها أشجار الحور الباسقة لتحيلها إلى جنة ساحرة. اصطحبت أسرتي لزيارة «دار الهناء» حيث عاش موسيقاري الأثير ريتشارد ڤاجنر قرير العين راضي النفس في كنف زوجته كوزيما التي أحبّها وأحبته فأشرقت دارهما بضحكات أطفالهما إيزولده وإيڤا وزيجفريد. وفي هذه الدار بالذات فاجأها صبيحة عيد الميلاد عام ١٨٧٠ الذي كان نفسه عيد ميلادها الثالث والثلاثين - الذي يتفق وعيد ميلاد المسيح - حين أيقظها من نومها على أنغام «قصيدة زيجفريد الرعوية» الشهيرة، بعد أن درّب عليها سرّاً أوركسترا محدود العدد اصطفّ على درج البيت يُطلق الأنغام التي داعبت آذان كوزيما المستغرقة في النوم فإذا هي تستيقظ على عالم حالم تتردّد فيه ألحان ڤاجنر الحانية التي تنفذ إلى أعماقها لتقرأ أبياتها الشعرية العذبة التي يناجيها فيها: «في كنفك يتفجّر إبداعي، وأحسّ سكوناً واستقراراً حولي. أفكارُك أفكار الهوى والتضحية ركَنَ إليها فنّي.. وجدتُ

(*) التوكاتا السريعة من سيمفونيته الخامسة للأورغن.

بصدرك بعد معارك أيامي مأواي الأبدي الهادئ، بيتاً معطاء في دنيا الأحلام، تبعث فيه أمجاد بلادي الخالدة أبطال أساطير عاشت بين حنايانا، ودوّت رنّة فرحة معلنةً أن رُزقنا مولوداً هو . . . زيجفريد».

طُفت بأنحاء الدار أتحسّسُ البيانو الذي كان يجلس إليه ليمنح البشرية آثاراً خالدة في عالم النغم المتسامي، وألجُ غرفة نومه متأملاً فراشه لعلّي أتلمس تلك الهواجس التي كان تخطر في فؤاده وهو مضطجع، ثم أطلّ من النافذة على البحيرة لأتملّى من المشهد الذي كان يلهمه ويزرع السكينة في وجدانه، وأجوس ببصري في غرفة الجلوس حيث كان يصول أطفاله ويلهون، ثم أهبط إلى الحديقة لأرتكز على سورها متأملاً هذا الملاذ السحري حيث عاش ردحاً من الزمن أحد الصفوة الموهوبين من أبناء البشر. كانت هذه هي زيارتي الأولى إلى عالم ڤاجنر الآسر، ومنذ يومها ونحن في خريف ١٩٥٣ رُحتُ أتطلع إلى أن أحجّ إلى بايرويت بألمانيا التي باتت كعبة عشّاق موسيقاه وإن لم تتح لي هذه الفرصة إلا في أغسطس ١٩٦٣[٣].

كانت إقامتي في سويسرا هي المناسبة الأولى التي ألتقي فيها بحضارة أوروبا عن غير طريق الكتاب والأسطوانة والفيلم ودار الأوبرا القاهرية. ويشاء حظي السعيد أن تبدأ دار أوبرا برن العتيقة عرض سلسلة «رباعية خاتم النبيلونجن» لريتشارد ڤاجنر على مدى شهر في أعقاب وصولي إلى المدينة. أية صدفة تلك التي ساقها القدر لي والتي تجعلني أستهل اختلافي إلى دور الأوبرا العالمية بأحد إنجازات الموسيقي العظيم الذي كنت أولع به؟

* * *

وفي مستهل شهر نوفمبر ١٩٥٣ علمت أن قراراً صدر بتعيين الزميل المرحوم الطيار عمر الجمال ملحقاً جويّا بسويسرا، وكان أقدم مني رتبة في موقعي الجديد الذي لم أسع إليه أو أختاره بل فُرض عليّ فرضاً. وأذكر أني قد ثُرت إزاء هذا الغدر الشائن من زملائي ثورة عارمة إذ كان هذا المسلك فيه تخط لي وتناس لدوري. وبادرت أطلب إعفائي من هذا المنصب مطالباً بعودتي إلى الوطن احتجاجاً على هذا القرار الذي وصفه الأخ خالد محيي الدين في كتابه «والآن أتكلم» بأنه قد اتُخذ بوساطة بعض زملائه في مجلس قيادة الثورة «انتقاماً مني»[*]. وبعض هؤلاء الزملاء الذين يتحدّث عنهم خالد يعلمون علم اليقين كم لي من

(*) يذكر أخي وصديقي خالد محيي الدين في كتابه «والآن أتكلم» أنه بعد أن تقرر إبعادى من مجلة التحرير: «انتهت المسألة بأن أرسل ثروت ليعمل ملحقاً عسكريًا في برن، ولكن رغبة من بعض الإخوة في مجلس قيادة الثورة في الانتقام منه أرسل إلى هناك ملحق جوى هو عمر الجمال وكان أرقى رتبة من ثروت، وبهذا فقد ثروت كل دور هناك وظل يلحّ حتى نقل ملحقاً عسكريًا في باريس. وهناك انغمس في مناخ الحياة الثقافية وأعد رسالة دكتوراه». وهذا قول سليم وإن أعوزته الدقة. فمنذ اليوم الذي قام فيه خالد متفضّلا بدور الرسول بيني وبين مجلس الثورة ينقل عنّي وإليّ لم يحدث أن التقيت أو تحادثت مع أي من أعضاء هذا المجلس منذ ٢٩ يولية ١٩٥٣ حتى عيد الفطر التالي في ربيع ١٩٥٤ حين اتصل بي جمال عبد الناصر تليفونيا ليهنئني بحلول عيد الفطر واصلاً الحبل بيني وبينه كما كان من قبل. فكيف ظللت ألحّ بينما العلاقة لم تكن موصولة بيني وبين أحد من أعضاء مجلس الثورة باستثناء أخي خالد منذ=

مواقف مشهودة لا تُجحد توازي مواقفهم إن لم تسم على بعضها . وفيما عدا موقف خالد المُعارض لهذا القرار الغادر، ففي علمي أن عبدالحكيم عامر وحده هو الذي استنكر هذا السلوك المعيب من زملائه، فإذا هو يتصل بي تليفونيًا ـ لأول مرة منذ مغادرتي مصر ـ يعرض عليّ العمل ملحقاً حربيًا بباريس لأن ثمة ـ على حد قوله ـ مهامَّ خاصة يريد إسنادها إليّ هناك . وكانت هذه هي المرة الأولى التي أسمع فيها عن خلو منصب الملحق العسكري بباريس، إذ كان قد عُيّن فيه الزميل حسن أحمد كامل قبل أن أترك القاهرة . وقد قبلت هذا التكليف بعد تفكير لم يتجاوز أربعاً وعشرين ساعة .

وفي أول فبراير استقللت القطار المتجه إلى باريس مصطحباً أسرتي إلى مقر عملي الجديد، نادماً من جهة على ترك الجو الحالم والسلام الشامل الذي طوّقني وطوّق أسرتي مدة خدمتي القصيرة بسويسرا، ومتوجّساً مما ينتظرني في عاصمة النور التي كنت أعرف عنها قبل أن أصل إليها أنها ـ كما يقول الإمبراطور چوليان ـ تستوعب كل شيء، وتستبيح كل شيء . . . حتى عبث الفلاسفة .

* * *

=غادرت مصر حتى ربيع ١٩٥٤ كما أسلفت، فلا مراسلات ولا مكالمات، فكيف يكون هناك إلحاح من جانبي وعلى مَنْ؟ . . لقد تقدمت لقيادتي رسميا بطلب العودة إلى الوطن للخدمة فى أي موقع بالقوات المسلحة احتجاجا على هذا السلوك الصبيانى المعيب لبعض أعضاء مجلس قيادة الثورة . . . لقد كنت فى الحق غاضبا ثائرا لا مُلحّا، ولا أظن إلاّ أن أخي خالد يوافقنى على ما أقول . وما من شك في أن خطابي هذا بطلب العودة إلى الوطن محفوظ بأرشيف إدارة المخابرات الحربية التى كنت أتبعها وقتذاك .

[٢]
سنوات في پاريس

«ليس عاشق پاريس هو مَنْ يحب الإقامة فيها،
بل هو مَنْ لا يطيق فراقها».

ألفونس كار

حللتُ بپاريس وخواطري محتشدة بما قرأته وسمعته عنها، ولم أستطع أن أكبح جماح رغبتي في التجوال في طرقاتها وكلمات ڤيكور هيجو تتواثب إلى سمعي: **«إن پاريس أشبه بإنجيل مكتوب بالأحجار، لن تجد فيها قبة واحدة ولا داراً ولا طواراً إلا ويحمل رسالة حُب ووفاق أو لا يهمس لنا بعبرة أو نصيحة. إنها كتاب غريب مفتوح... كلماته هي معالمها الخالدة وأضرحتها الشامخة وآثارها الوافدة إليها من شتى أنحاء العالم. يستطيع البشر أن يتعلّموا من صفحات هذا الكتاب القيّم معنى السلام وأن يتحلّلوا وهم مُكبّون عليه من رواسب الضغينة، وأن يجدوا في سطوره مايؤجّج إيمانهم وثقتهم. لقد حدث لپاريس نفسها نفس التحوّل، إذ كانت يوماً قرية من الطوب اللّبن هي لوتيسيا، ومع الزمن باتت محراباً عالمياً للفكر والفن والجمال. وإذا هي اليوم قمة يزهو بها الجنس البشري رمزاً للتطور الإنساني الخلاق»**.

وأخذت أسائل نفسي: هل هذه هي باريس التي وصفها ڤيكتور هيجو أم تراها باتت شيئاً آخر؟

* * *

اتخذت مسكني في پاريس بالحي السادس عشر الذي يحتضنه نهر السين شمالاً وغابة بولُونيْ يميناً. وما وجدت حيّا آخر في پاريس ينعم بما نعم به هذا الحي، فالهواء فيه عليل يلطّفه ندى النهر وتنقّيه أشجار الغابة. وما يكاد سكان هذا الحي يطلّون يساراً من شرفات بيوتهم حتى تقع عيونهم على نهر السين بمياهه المتدفّقة وجسوره الأنيقة المتعاقبة، فإذا هذا وذاك يشكّلان أروع منظر يجمع بين الماء والحجر. ثم ما يكادون يخطون يميناً بضع خطوات حتى يجدوا أنفسهم في غابة بولونيْ التي ترمز إلى ما للپاريسيين من ولع بالطبيعة يلوذون بها

هرباً من صخب العاصمة لينشدوا العزلة والراحة؛ ففيها الأشجار التي يتفيّأون ظلالها والصخور الخلاّبة والأحواض المائية المبتدعة تطفو على أسطح مياهها زهور الليلك، والنافورات البديعة الصُّنع يهبط إليها الدَّرج الرخامي المصقول، والحدائق المختلفة تضم شتّى أنواع الورود والزنبق والسوسن والتيوليب.

وإذا كان هذا الحي السادس عشر قد خلا من الآثار المعمارية الشامخة التي تضمّها أحياء باريس الأخرى، فحسبه أنه كان على مرّ العصور منتجع رجالات كان لهم شأنهم في التاريخ فنّا وعلماً وأدباً وسياسة، إذ اختلف إليه موليير وراسين وبوالو الذين اتخذوا فيه بيوتاً ريفية يلوذون بها حين ينشدون الراحة، كما كان بونابرت ولعاً به وكذلك الأديب الرومانسي تيوفيل جوتييه، وكان السكن الدائم لكل من پول ڤاليري وأناتول فرانس... قضيتُ في هذا الحي أعواماً ثلاثة أقيم بالدور العلوي لبيت في شارع پول دومير يطل على برج إيفل ونهر السين وميدان تروكاديرو وقصر شايو، فحظيت بما لم أكن أطمع فيه، ولا أدري كم من خطوات خطوتها متهيّباً في طرقات ذلك الحي، وذاكرتي نابضة بأسماء كبار الرجال الذين قطعوا هذه الطرقات من قبلي، حتى لقد كان يخيّل إليّ أحياناً أن أديم الأرض ما يزال يحتفظ مزهوّاً بصدى وقع أقدامهم، فيقفز إلى ذهني قول أبي العلاء: «خفّف الوطء» حتى لا أزحم مكان خطوهم السابق.

وقد جئت فرنسا مؤمناً بما رسّبه في أعماقي السويسريون من أنها ما تزال «مملكة» رغم اسم الجمهورية الذي تحمله. وأنّى لي ألاّ أصدّق جيراناً لفرنسا لهم صيتهم المشهود من الحكمة والفطنة، فقد كانوا يعدّون كل ما سوى سويسرا دولة ملكية، فعلى حين تتشكّل بلادهم من جملة أقاليم لكل منها استقلال ذاتي يحق له به إدارة شؤونه بنفسه فلا يبقى للعاصمة إلا شؤون الدولة العامة، نجد فرنسا على النقيض من ذلك حيث القاعدة المركزية في باريس يجتمع إليها ويشعّ منها كل شيء. هكذا بقيت وحدة فرنسا على الرغم من زوال الملكية، وأخذت باريس مكان ڤرساي، وجمعت هي الأخرى بين مظاهر المدينة ومظاهر الأبهة الملكية، فغدت ملتقى تيارات الفكر والرأي ومصدر القوى ومبعث الأضواء ومركز المال. فيها تستوي الأفكار ثم تطالع بها الوجود، وفي بوتقتها تنصهر خيرة رجال فرنسا جميعا، إليها يفدون وعنها ينتشرون. فپاريس في عهدها الحديث هي پاريس في عهدها القديم تضّج حيوية مثلما كانت أيام الشاعر ڤيون والأديب رابليه، وكل ما تضمّه وافد إليها من سائر أرجاء فرنسا: إكسير روحي سرعان ما يحيا به العالم بأسره. ففيها المدارس الفكرية على اختلاف مراتبها، وهي مهد الجمال الباهر والفن الآسر، فيها يتّقد ذكاء البشر وتنمو مواهبه وتوقظ مشاعره، فإذا هي جميعها يؤلف بينها سحر پاريس الفاتن. غير أن فرنسا تدفع لذلك ثمناً باهظاً، إذ غدت أشبه شيء بكوب من اللبن، ولپاريس وحدها تلك القشدة التي تعلو سطح

الكوب، فهي أشبه ما تكون بين أقاليم فرنسا بالشمس للبشر. وكم أصاب جوجول حين رأى أنه يكفي أن تَنْشقَ باريس سَعُوطًا [نَشُوقًا] حتى تُصاب فرنسا كلها بالعطاس.

وكانت نقلتي من سويسرا إلى باريس نقلة من حياة هادئة رصينة الإيقاع لا تحسّ فيها صخباً ولا جلبة إلى بلد محمومة الإيقاع، وهو ما كلّفني جهداً كبيراً في أن أطوّع نفسي لمسايرة الوضع الجديد. فكنت في سويسرا على سبيل المثال أقود سيارتي قيادة هادئة لا أبلغ بها مفترق طرق إلا تلبّثتُ أنظر يمنة ويسرة، لعل عابراً قد أوشك أن يمرّ عبر ذلك المفترق، فإذا ما صادفت عابراً أشرتُ إليه تأدّباً علّه يعبر قبلي فإذا هو يحيّيني رافعاً قبعته شاكراً لفتتي، ثم يأخذ في طريقه. وحين مضيت أنهج النهج نفسه في باريس إذا أنا بمن يستحثّني من يميني ومن يساري ومن أمامي ومن خلفي أن أتعجّل، فلا وقت لأحد هنا للتريّث. بل لقد حدث في مستهل عهدي بالمدينة أن سمعت ألفاظاً نابية كانت تنصبّ عليّ صبّا، حتى من شرطي المرور الذي كان يلوّح لي بعصاه البيضاء صائحاً بي: أسرع، أسرع، أتظن نفسك تتجوّل في نزهة؟

وحين ضقتُ بألفاظ السِّباب التي كانت تنهال عليّ ولا أعي من معناها إلا النذر اليسير، طلبت إلى أستاذي دانييل لالاند الذي كنت أستعين به لتقويم لغتي الفرنسية أن يُفسح لي صدره ليزيدني علماً بمدلول ذاك السّباب وعمّا يصحّ أن أتزوّد به من ردّ عليه. وكان رد الفعل الأول لأستاذي فرحة حقيقية لالتفاتي إلى ظاهرة السّباب الفرنسي ورغبتي في التعرّف على أبعاده ومراميه. وأذهلني حين كشف لي عن أن «السّباب» في اللغة الفرنسية هو موضوع دراسات جادة تتطلب الكثير من الوقت للإلمام بها وتبيّن مغزاها، مؤكداً أنه علم وفن وأسلوب، فالسّباب قد يكون كلمة وقد يكون جملة، ومنه ما قد يكون معناه خاصّاً ومنه ما قد يكون معناه عامّا. وكثيراً ما يكون السّباب الذي يرمي به المرء غيره تنفيساً عن رغبة دفينة في أعماق قائلها كما يقول فرويد في تفسيره للأحلام.

وقد يكون من الطريف أن نتوقّف قليلاً مع أستاذي وهو يستعرض في صبر وأناة ألوان السّباب الفرنسي، فقد يكون هذا السّباب من النوع العام الذي يتناول نقيصة من نقائص الأسرة، أو رذيلة من الرذائل يندّد بها، وقد يكون تلميحاً إلى خبيثة من الخبائث، وقد يكون تصويراً للشخص على نحو يثير هزء الناس به، أو يكون حَمْلاً للمسبوب على فعل دنيء معيب، وقد يكون رمزاً أو كناية عن أمور فجّة أو مستحيلة أو مثيرة للحنق، أو مأثورات ألتوَت أعناقها ببراعة، أو تلاعباً ببيت شعري مشهور بمسخ أحد ألفاظه، وقد يكون السّباب تطاولاً خفيف الظل على مسلّمات دينية في عبارات تأخذ صياغة الكتاب المقدس. وقد يتعرّض السّباب لموضع حسّاس من جسد الإنسان، وما أوسع مفردات قاموسهم في هذا الباب الذي يكاد يكون موصولاً بعلم تشريح الجسد الإنساني كله. حقّا إن منهم من يغلّف

بعض الألفاظ الفاحشة بغلالة يكون ما تفضحه أكثر مما تخفيه، ومنهم من يلمّح بالألفاظ دون إفصاح، ولكنهم على هذا بكل ألوان السباب مولعون.

لم يكتف أستاذي الجليل بهذا الإطلالة السريعة وبنصائحه المفيدة بل زوّدني بقاموس لغة العامة Argot ، وبعدها حدّثني قائلاً متخيّلاً نفسه ڤرچيل وهو يودّع دانتي حين خلّفه عند باب الفردوس: «لا تنتظرنّ مني بعد اليوم مزيداً من الحوار والتوجيه، فأساليبك اليوم استقامت واستوت. وها أنت ذا تستطيع أن تجوب طرقات باريس وحدك آمناً بعد أن جمعت في جعبتك كل هذه السهام التي تردّ بها الصاع صاعيْن على مَنْ يتصدّى لك متطاولاً، فلا تبدو كالغريب المتخبّط». ويمرّ ربع قرن وإذا أنا أتلقّى في عام ١٩٧٩ طرداً من باريس، ما إن فضضتُ أختامه حتى وجدت فيه قاموساً للسباب عند الفرنسيين [٤] يتضمن ثلاثة آلاف وتسعمائة عبارة من عبارات السِّباب الصريحة. ومع هذا القاموس عبارة إهداء رقيقة من أستاذي دانييل لالاند، فكم كان وفيّا بهذا الإهداء حين ذكرني بعد هذه الحقبة الطويلة.

على أن أستاذي قد حرص أيضاً في الخمسينيات على أن يزوّدني بمعرفة أكثر عمقاً بطباع الفرنسيين وأخلاقياتهم وعاداتهم وما تنطوي عليه لغتهم من أسرار وما في طبائعهم مما يثير السخرية، تلك الفلسفة الباسمة أو طريقة التفكير التي تُشيع الفرحة وتُضحك الآخرين دون أن يَضْحك مُطْلقها، فاختار من بين ما اختار لمطالعتنا معاً كتاب «مذكرات الرائد طومسون. استطلاع فرنسا والفرنسيين»، ذلك الكتاب الممتلئ دعابة ومرحاً والذي ظل يلحّ على فكري حتى ترجمته إلى العربية بعد ذلك بعدّة سنوات، فظهرت طبعته الأولى عام ١٩٦٤، وها هي ذي طبعته الثانية التي تكاد تكون ترجمة جديدة تخالف في الكثير الترجمة الأولى [٥]، والتي آثرت لها عنوان «فرنسا والفرنسيون على لسان الرائد طومسون».

ولست أنكر أن باريس قد صدمتني في أيامي الأولى بذلك اللون الرمادي الذي يشيع في جوّها ويخيّم عليها، يستوي في هذا ما يغشّي الأرصفة فيكاد يحجب الرؤية ويشيع في الجو وكأنه الضوء المطموس. هذا اللون الرمادي الطاغي في باريس هو أيضاً لون الجسور والمتنزهات والكنائس والقصور وواجهات المباني، فترى الهواء الوَمد يكاد يستحيل ماء، غير أنّا سرعان ما نألف هذا الضباب ونستطيب رؤيته، فإذا أمطرت السَماء لعبت بقطراته الريح فتُحيله رذاذاً يبدو نجوماً متلألئة. على أني بعد فترة قصيرة لم أعد أضيق بهذا اللون الرمادي بعدما تجلّى لي كيف ازدهر في ظلاله الفكر الوقّاد وانتعش الذوق الرفيع، فإذا هما يقدّمان القرابين لربّات الفنون، ويضيفان المزيد إلى كنز المعرفة والجمال.

والحق إن باريس تشغل في كياني صوراً متعددة تترى بعضها إثر بعض في شريط طويل على امتداد ما ينوف على أعوام خمسين، منها ما قضيته مقيماً فيها ومنها ما عشته مختلفاً إليها فأسرت قلبي وأمتعت عيني بما تحويه: طرقاتها الفسيحة البهجة، ونهر السين تتهادى على

صفحته سفن النزهة كما تمخر مياهه الناقلات، وجسوراً تمرّ فوقها الشاحنات العملاقة التي يتضاءل الناس إلى جانبها، وصائدين بصنانيرهم إن لم يسعدهم الحظ بالأسماك لم يبخل عليهم بأحلام ذهبية، وفنانين قد انتشروا هنا وهناك يصوّرون ويبدعون، وأشجاراً هَرِمة على جانبيه تحنو على أهل باريس بظلال أغصانها الكثيفة وبالإصغاء إلى همهماتهم وكأنّها ربّات الحكمة، ومباني متناسقة في ارتفاعها وألوانها، ومداخنَ المصانع مشرئبّة نحو السماء، وأشجار الكستناء تومض بزهورها المتوهّجة على امتداد طريق الشانزيليزيه حيث تتعاقب المقاهي بمظلاّتها المتباينة الألوان وكأنها السُّفن الجانحة على ضفّتي نهر بشري من الجائلين، يلتف بعضهم حول فرقة موسيقية كاملة أو حول عازف يشكّل من نفسه فريقاً متكاملاً: المصفّقات على رأسه والطبلة على ظهره والعصي مشدودة إلى ذراعيه والأجراس في قدميه والأكورديون بين يديه والهارمونيكا بين شفتيه. على حين يطوف الفتيان من الجنسين على المقاهي - وأحياناً يتنقّلون بين عربات المترو - يقومون بما يُسرّون به عن الناس من حركات إيمائية وبهلوانية أو ينشدون الأغاني الشائعة ويعزفون على الجيتار والساكسفون وكأنهم أهل الكُدْية الذين امتلأت بأخبارهم مقامات الحريري ينشدون الشعر لقاء ما يأخذون. وكذا حال هؤلاء، لا استجداء وإنما هو عطاء لقاء تسلية يفرّجون بها عن النظارة. ولكن حذار، فما أقل أن تقع عيناك على فرنسي أو فرنسية في طريق الشانزليزيه أيام انشغالهم بأعمالهم. فأنت واجدٌ أنّى سرت في هذا الطريق أو اتخذت مكاناً في مقهى زُرافات من السائحين على اختلاف أجناسهم وألوانهم غادين رائحين أو جالسين يحملق بعضهم بوجوه البعض الآخر أو بعابري السبيل.

ثم ميدان الكونكورد بمصابيحه الوهّاجة ومسلّة رمسيس الثاني المصرية تكاد تجمع بين فرحتها بالاحتفاء بها في مستقرها الجديد والأسى على فراقها زميلتها في مهدها القديم أمام مدخل معبد الأقصر، وحشود المارة المسرعين وسيارات الأجرة تنهب الأرض نهباً بالعشّاق إلى حيث يقصدون، ومتحابّون جلسوا متعانقين على الأرائك المنتشرة على الأرصفة والحدائق، ورائحة الحساء المألوفة تنبعث من حجرة البواب مع المساء، والعجوز التي تؤجرك مقعداً بالحديقة، وجندي الحرس الجمهوري بخوذته النحاسية وقد تدلى منها ذيل جواد أحمر أو أسود اللون، والكُتُبيّ ينشر كتبه على رصيف السين، ومتشرّدون قد اضطجعوا على درجات سلّم سور النهر وزجاجات الخمر في أحضانهم، وموسيقيون كفيفو البصر ينتشرون في دهاليز محطات المترو متخذين جلسة الموسيقى الجليل، يعزف أحدهم على الكمان وينفخ الآخر في المصفار ويضرب ثالث على الأكورديون، بينما ينحني المارة في تقدير ليضعوا دراهمهم في قبعة هذا الموسيقيّ الضرير أو ذاك إعجاباً وإشفاقاً. ومونمارتر تتبدّى قرية سامقة وادعة عطرة بأريج أشجارها يمتزج فيها طابع الريف بطابع الفن، ويتوسّطها ميدان الترتر

يحتشد فيه الفنانون والعازفون والمصورون والرسامون والحواة والمشعوذون، وتتجاور مطاعمه العتيقة الطرز متلاصقة كأكواخ متساندة على رقعة تكاد تكون كمساحة الكفّ ضيقاً. وزوّار الحي يأنسون بالاسترخاء تحت المظلاّت والأفق من فوقهم غائم لا يكاد يرقى إلى آذانهم أثر من صدى باريس المحموم. وكنيسة القلب المقدس «ساكْركير» قمة ناصعة البياض تتوّج التل، يتضاءل شموخها كلما اقتربنا منها، وينفرط قدرٌ من جلالها بتزاحم باعة التحف الدينية التذكارية والمسابح حول مدخلها. وحي سان چرمان ده پريه [وپريه تعني الحقول والمروج] الذي كان منذ القرن السابع عشر ملاذ الوافدين من الفنانين الأجانب ومقرّ إقامتهم ـ حيث يحق لهم بيع لوحاتهم دون الخضوع لتعسّف سلطان نقابة المصورين الباريسيين لوقوعه خارج نطاق حدود مدينة باريس آنذاك يفصل بينهما نهر السين ـ والمدين بشهرته الحالية إلى چان پول سارتر وسيمون ده بوڤوار اللذين اجتذبا إليه المريدين من شتى أنحاء العالم ليظفروا برؤية الوجوديين. والحي اللاتيني الذي تشيع فيه الميادين المنمنمة المزدانة بتماثيل عمالقة الفكر والفن التي تمثّل لرواد الجامعة المثل العليا في صورها الحقة، وقد يَخُطّ اللاَّهُون على قواعدها كلمات هازلة أو صوراً ساخرة، كما قد يعنّ لأحدهم أن يضع في إحدى يدي تمثال من تماثيل هؤلاء المفكرين الوقورين زجاجة نبيذ فارغة إمعاناً في التندّر، والذي تكثر فيه الحوانيت بواجهاتها التي تحمل من أساليب الذوق أكثر مما تزخر به معاهد الفنون، والذي تفيض فيه أضابير تجار اللوحات الفنية التي قد تنطوي على عمل فني نادر مطويّ عن الناس، وحدائق لوكسمبور الساحرة جنة الحي اللاتيني بمنحوتاتها المعبّرة ونافوراتها الأسطورية ومسرح عرائسها حيث تمرح الطفولة وترتع. وحي مونپارناس كعبة الفنانين وأساتذة المدارس الفنية المتعددة التي انتشرت في العالم كله منذ مطلع هذا القرن، حيث يحتشد الناس في مقاهيه ومطاعمه يختلط دويّ مناقشاتهم بصفق الصحون والملاعق وقرع الأكواب على الموائد وصيحات الرواد على السقاة وجلبة الهرج والمرج بينما تتألق لوحات الفنانين الباريسيين بمطعم «لاكوپول»كما يكسو ورق الحائط المنمّق بالزهور جدران مطعم «الدوم»، وتنبسط اللوحات المصورة فوق الأرض أو على درجات السلم في «الروتوند». ثم معابد التأمل والمعرفة والاسترواح، متاحف الفن في باريس. متحف كلوني المجاور للسوربون يزهو بصور الحسناء بين يدي حيوان الليكورن الخرافي الرشيق على تلك النسجيات المرسّمة الثمينة من العصور الوسطى، ومتحف الفنون الزخرفية بتنويعاته الفريدة من طرز الأثاث، ومتحف «چوده پوم» [لعبة كرة الحائط] الذي يضم لوحات المدرسة الانطباعية، ومتحف كارناڤاليه الذي يتناول تاريخ باريس، ومتحف اللچيون دونير [جوقة الشرف] حيث ترقد أوسمة العالم مع مخلّفات ناپليون. ومن عجب أن يسخر الفرنسيون من وسام جوقة الشرف ويصفونه بأنه مجرد مجلجلة رنّانة جوفاء في الوقت الذي ينحنون فيه إجلالاً أمام حاملي هذا الوسام، بل ويسوسون به رجالاتهم. ومتحف الجيش بالأنڤاليد يحوي كل ما ابتكره الإنسان من أجهزة وعتاد يقضي بها على أخيه الإنسان،

كمـا يضم ذلك الضـريح الدائري المهيب الـذي يتـوسّطه «النسـر» [بوناپرت] في تـابوت من الجرانيت الأحمر، وإلى جواره ابنه «النسر الصغير» في تابوت من البرونز. ويقف الحرس بالمرصاد لأي طائف حول التابوت، إذ لو نسي ولم يرفع قبعته أو لباس رأسه توقيراً لانهالوا عليه بشتى أنواع السّباب والتقريع. ومتحف الإنسان بقصر شايو يعرض لتاريخ البشرية بأسرها بدءاً بقوارب الإسكيمو وانتهاء بطبول السودان فضلاً عن جمجمة الفيلسوف ديكارت. ومتحف اللوڤر خزانة الكنوز الفنية النفيسة ومعرض الفن العالمي الذي لا يبارى، يضم روائع منها ما كان شراء أو هدية أو غنيمة حرب. . ويزعم الخبثاء أن ذراعي تمثال ڤينوس من جزيرة ميلوس ـ فخر منحوتات اللوڤر ـ قد فُقدتا خلال العراك الذي نشب بين أهالي الجزيرة وبين البحّارة الفرنسيين الذين حطّوا بتلك الجزيرة اليونانية في عام ١٨٢٠ لانتزاع هذه التحفة الخلابة. ثم المعارض الفنية المتجدّدة في پاريس التي تشغل قاعات متحف الفن الحديث أو متحف الأورانچري أو القصر الصغير أو الكبير، فالنشاط الفني في پاريس متصل ولا يفتر. وقدس الأقداس: أوپرا پاريس «پاليه جارنييه» بمنصّة مسرحها التي تغور عمقاً، وبتناسق أعمدتها الرخامية القرمزية والزرقاء مع نقوشها البرونزية المذهّبة وستائرها الأرجوانية المسدلة وثريّاتها الضخمة المتألق بلّورها، وسلّمها الفسيح المهيب الذي يتسع لرشيقات پاريس وزائراتها ليكشفن على امتداد دَرَجه عن أناقتهن. هناك حيث الإخراج الأوپرالي الحافل والنغم الآسر والرقص الحالم والشدو الملائكي كانت دار الأوپرا ـ وما تزال ـ لي مزاراً أهرع إليه ما وطئت قدماي ثرى پاريس. وقاعات جاڤو وپلييل وقصر شايو وغيرها التي لا تكاد تمضي أمسية دون أن يختلف إليها أعظم قادة الأوركسترا وأشهر العازفين في العالم بأسره. ومسرح الشاتليه العريق بأوپريتاته الشهيرة التي لا يكفّ جيل منذ القرن التاسع عشر عن الترنّم بأنغامها وترديد ألحانها. ومسارح الجران بولڤار بتمثيلياتها المرحة الساخرة، والپاليه رويال حيث تعرض الكوميدي فرانسيز مسرحيات ريپرتوارها الرصين الخالد.

وأخيراً وليس آخراً جزيرة سان لوي، حورية السين ومأوى عشّاق السكون والتأمل حين يضيقون بزحمة پاريس وصخبها، فما عرف مترو الأنفاق سبيله إليها ولا المواصلات العامة هي الأخرى تجسر على أن تجوس خلالها فتلجأ إلى الطواف حولها. وما نزلت مرة پاريس إلا ونازعني شوق إلى أن أنثني إلى تلك الحورية أتبتّل في محرابها وأنعم بمفاتنها وأتلبّث على ضفافها، أمدّ البصر عبر سور السين الحجري متطلعاً إلى معالم پاريس حديثها وعريقها. وما أكثر ما يخيّل إليّ أنني أقرأ على جدران مبانيها سطوراً من ذكرياتي الأثيرة وأستاف الأنسام المرتدة فتؤجّج مشاعري وتغوص عميقاً خلال وجداني الرافل في نشوة السكون والطمأنينة وأريج ماض عبق.

تلك كانت انطباعاتي عن پاريس وإليك أيامي بها.

* * *

أذهلني في بدء عملي بالسفارة في باريس ذلك الاتهام الذي يشوّه سُمْعة عمل الملحق الحربي بوصفه عين الثورة التي تحصي على أفراد الجالية المصرية بباريس سلوكهم وأقوالهم سواء كانوا من بين أعضاء السفارة أو من الطلبة الدارسين أو من الزوار السائحين. وكان من الطبيعي أن يلقى من الجميع نظرة التوجّس النابعة من تصوّرهم بانحصار وظيفته في مراقبتهم والتجسّس عليهم ثم كتابة التقارير عنهم. وأعترف أني كنت شديد الضيق بنظرة المواطنين المصريين هذه إلى منصب الملحق الحربي، فقد كانت التوجيهات التي أصدرها لي القائد العام للقوات المسلحة للاضطلاع بمهمتي بباريس تنحصر في تزويد القوات المسلحة بحاجاتها من الأسلحة والمعدّات، وإعداد التقارير عما يستجد في فنون الحرب والقتال، ومتابعة النشاط الإسرائيلي هناك، ورعاية حركات التحرّر بالشمال الأفريقي. وكانت البعثات المصرية لشراء السلاح والمعدّات العسكرية تجوب عندها أنحاء أوروبا بما في ذلك بريطانيا وفرنسا للتعاقد على شراء احتياجات القوات المسلحة. وكانت العقبات التي تصادفها عقبات سياسية في المرتبة الأولى، ومن هنا لم تعد مهمّة الملحق العسكري مهمّة عسكرية بحتة بل أخذ يخالطها العمل السياسي يؤثّر عليها ويتأثر بها، وغدت المساومات تدور حول التنازلات ذات الطابع السياسي أكثر مما تدور حول الأثمان والنفقات.

ولا أظنني في حاجة إلى أن أذكّر القارئ بأن مهمة الملحق الحربي في أية سفارة هي مهمة مستقلة تقوم على جهوده هو ومن معه، ولا صلة له فيما يمضي فيه بالسفارة، إذ تبعيته خالصة للقيادة العامة للقوات المسلحة، هذا إذا لم تكن ثمة أمور تتصل إلى حد ما بمهمة السفارة، فيكون واجب الملحق الحربي ألا يقضي فيها بأمر دون إخطار السفير بها. وإذ كان الأمر كما قلت لا انفصال فيه للسياسة عن تلك المهام العسكرية وجدت نفسي قد أُقحمت إقحاماً في الميدان السياسي. ومن هنا رأيت أن أبدأ باستعراض الظروف السياسية التي واكبت مهمّتي العسكرية نظراً لارتباطهما الكلي والجزئي ببعضهما البعض كما سيلمس القارئ، علماً بأن الوقائع والأحداث على اختلافها التي يتضمّنها هذا الفصل مستقاة كلها من تقاريري ورسائلي وبرقياتي المحفوظة برئاسة الجمهورية وإدارة المخابرات الحربية، وبين يدي نسخة منها.

كانت المعركة وقتذاك على أشدّها بين قوات الاحتلال الفرنسي والوطنيين في مراكش، فهرع قسم أفريقيا والشرق الأدنى بوزارة الخارجية الفرنسية بتوجيه الدعوة إلى موشي ديان رئيس أركان حرب الجيش الإسرائيلي وقتذاك لاستطلاع رأيه والإفادة من خبرته الطويلة فيما أسموه «بالإرهاب العربي» فالتقى بالمسؤولين مرات ثلاثاً. وأغلب الظن أنه هو الذي أشار

بأسلوب القمع الوحشي الذي طبّقته السلطات الفرنسية بمراكش صبيحة عيد الأضحى في ٤ أغسطس ١٩٥٤، يؤيد هذا الظن أن ديان استدعى أثناء وجوده بباريس الكولونيل هركابي نائب مدير المخابرات الإسرائيلية ليضع خبرته تحت تصرف المسؤولين الفرنسيين. وأعتقد أن هذه العلاقة كانت بداية طور جديد من التعاون الفرنسي الإسرائيلي كان أوضح نتائجه التصريح الرسمي الذي أعلنته فرنسا عقب توقيع الاتفاق المصري البريطاني بثمانية وأربعين ساعة، بأن فرنسا تتعهد بحماية الحدود الإسرائيلية، ثم تدفّق الأعداد الضخمة من ضباط البحرية الإسرائيلية ليتلقّوا تدريبهم بقاعدة طولون البحرية، إلى أن تُوِّجت هذه العلاقة بمنح ديان وسام «اللچيون دونير».

* * *

وسادت الصحافة الفرنسية عندها نغمة القلق على مستقبل فرنسا في منطقة الشرق الأوسط بعد توقيع الاتفاقية، حتى كتبت مجلة إكسپرس الناطقة بلسان منديس فرانس رئيس الوزراء ووزير الخارجية «بأن على فرنسا أن تسرع الخطى قبل أن يفلت منها زمام الزعامة في الشرق الأوسط»، وأغلب الظن أن المجلة تقصد غروب الاستعمار الفرنسي. وكانت وزارة الخارجية الفرنسية منقسمة على نفسها: فثمة تيار يؤمن بأن فرنسا «قوة إسلامية كبرى» - أي أنها تسيطر على أكبر عدد من المسلمين في العالم - ومن ثم ينبغي أن تبذل قصارى جهدها لتحسين جو العلاقات بين فرنسا والعالم العربي، وتيار آخر يرى استخدام العنف ضد الوطنيين العرب لتثبيت أقدام الاستعمار الفرنسي، وكان هو التيار الغالب في تلك الآونة.

ودأبت السلطات الفرنسية على ممارسة الضغط على السفارة المصرية بپاريس لإيقاف هجوم إذاعة صوت العرب عليها بعد أن افتتحت الثورة المصرية هذه الإذاعة في يولية ١٩٥٣ بغرض تكتيل الشعوب العربية وتوجيهها ضد الاستعمار، وهو ما أثار القوى الاستعمارية الفرنسية إلى الحد الذي جعلني أقترح على جمال عبدالناصر في الثامن عشر من أغسطس ١٩٥٤ إمكانية استغلال إذاعة صوت العرب لمساومة فرنسا في تحقيق أهدافنا الوطنية العربية. غير أني أشرت في رسالتي هذه إلى ضرورة إسناد هذه الإذاعة إلى إدارة فنية أنضج خبرة وأكثر اتزاناً ودراية بمجريات الأمور من الجهاز الديماجوچي المشرف عليها الذي له نهج يبعد به عن الأثر المنشود الذي نبغيه. وأوضحت له في نفس الرسالة تطور العلاقة بين فرنسا وإسرائيل تطوراً مريباً يحمل في طياته نوايا الغدر والعدوان، وبسطت بين يديه مجالات تحرك متاحة في الآونة الراهنة، على رأسها الآمال الفرنسية المعقودة على مدّ أجل عقد قناة السويس الذي شارف على الانتهاء، وتشجيع السودان في إذاعتنا وصحافتنا على المطالبة بضم السودان الفرنسي إليه، وإعلان الأزهر من خلال هيئة كبار علمائه السلطان ابن عرفة - الذي عيّنه الفرنسيون - مارقاً على الإسلام يُهدر دمه، وأن الحاكم المسلم الشرعي الوحيد هو سلطان

مراكش المعزول مولاي محمد بن يوسف، وأن الجلاوي «باشا مراكش» ـ بقبوله تدخل اليهود ضد المسلمين في المغرب ـ خارج على الإسلام يُهدر دمه أيضاً، وأن تعلن مصر استعدادها للاعتراف بشرعية أية حكومة يرأسها زعيم وطني إسلامي مغربي يحمل راية الجهاد ضد المستعمر، وأن فرنسا هي التي بدأت المعركة الدينية ضد الإسلام حين أعلن جورج بيدو وزير خارجيتها الأسبق في سبتمبر ١٩٥٣ أن «الصليب لن ينحني أبداً أمام الهلال، فلنُعلنها حرباً صليبية». . وقد ألمحت لعبدالناصر في نهاية رسالتي بموضوع «النشيد الوطني» الذي كانت محطّات إذاعة المقاومة الفرنسية تذيعه إبان الاحتلال الألماني لفرنسا، واقترحت عليه استخدام لحنه بمصاحبة ترجمة عربية مناسبة لنذيعه بدورنا في مستهل إذاعات صوت العرب ونهاياتها، فقد كنت موقناً بما يحقّقه هذا اللحن من أثر عميق لا في نفوس أهالي الشمال الأفريقي وحدهم بل وفي نفوس الفرنسيين أنفسهم الذين يرتبط النشيد في ذاكرتهم بمحنة الاحتلال التي عانوا ويلاتها، وبهذا يرتد إليهم السلاح المعنوي الذي استخدموه ضد محتليهم الألمان. وقد أرفقت برسالتي الكراسة الموسيقية للنشيد مع نصّه بالفرنسية بعد أن ترجمتُه إلى العربية.

أتُلقِي السَّمعَ يا صديقي

إلى صوت الطبول يقرع من بعيد

إلى صوت الوطن المكبوت يئن تحت وطأة القيود

أتُلقِي السَّمع يا صديقي

إلى النعيب البغيض تنعق به الغربان المحلّقة فوق السهول

هلمّوا يا رفاق.. هلمّوا

اصعدوا من جوف المناجم

اهبطوا من فوق التلال

ادلفوا من المخابئ يا رفاق

إلى البنادق.. إلى المدافع .. إلى القنابل

هلمّوا نقضي على القتلة

بالرصاص.. بالخناجر

لنتعجّل قتل المخرّبين

ولنحصر على ما نحمل من بارود ثمين.

نحن من نحطّم قضبان السجون

المغلقة على رفاقنا

تخنقنا الضغينة على القتلة

ويدفعنا الجوع للقصاص

هناك أمم تنعم بالأحلام

في دفء المخادع

بينما نحن يا رفيقي نمضي،

تغوص أقدامنا في الدماء

نَقتل ونُقتل.. ثم نموت

كل منا يدرك ما يريد

كل منا يدرك ما يصنع

وهو يمضي في الطريق

أما أنت يا صديقي إذا ما سقطت

فلسوف ينهض صديق آخر من بين الظلال

ليأخذ مكانك

وسوف يشهد الغد القريب

الدماء الداكنة تجفّ فوق الطريق

تحت الشمس الوهّاجة المشرقة

فأنشدُوا يا رفاق

في ليلنا هذا

فالحرية تصيخ السمع

أتُلقِي السَّمع يا رفيقي

إلى النعيب البغيض تنعق به الغربان المحلّقة فوق السهول

هلمّوا يا رفاق.. هلمّوا»..

غير أنه لم يصلني ردّ ما ، وبتُّ آسفاً إذ لم أدر ماذا كان مصير هذا الاقتراح .

وفي ربيع عام ١٩٥٤ فوجئت بجمال عبدالناصر يتصل بي تليفونيًا ليهنئني بحلول عيد الفطر وكأنه أراد بهذا أن يعتذر عما كان ويعود بالودّ إلى ماضيه .

ومع تطور الأحداث السياسية تلقيت من جمال عبدالناصر وكان عندها رئيسا للوزراء ما يوحي باستعداده لبذل وساطته بين فرنسا والمغرب على أمل الوصول إلى حل عادل تجنّباً لإراقة الدماء . وكان أن لقيت السيد ڤانسان مونتاي مدير مكتب كريستيان فوشيه وزير الشؤون المراكشية والتونسية [وكان من قبل ملحقاً حربيًا بطهران ثم أستاذا بالكولويج ده فرانس، وبعد أن اعتنق الإسلام تسمّى باسم منصور مونتاي، وهو الآن يشغل منصب سفير فرنسا في إندونيسيا]، فراح يؤكد لي بحكم مركزه واتصاله المباشر الوثيق بالوزير صدق نوايا فرنسا ورغبته الأكيدة في حل القضية المراكشية، وأن حكومة منديس فرانس هي بحكم وضعها وتشكيلها وظروفها تكاد تكون الحكومة المثلى لحل هذه المشكلة بطريقة عادلة . ثم أفضى إليّ ببعض القرارات التي تم اتخاذها بين منديس فرانس وكريستيان فوشيه، وتقضي بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين المراكشيين الذين اعتقلوا منذ عام ١٩٥٢ ومن بينهم زعماء حزب الاستقلال، كما أسرّ إليّ بأنه تقرر إطلاق سراح السلطان مولاي محمد بن يوسف على أن يعود إلى فرنسا لمباحثته في أمر تنازله عن العرش لابنه الحسن، وأن السلطان الحالي ابن عرفه سيتخلّى بطبيعة الحال عن العرش على أن يتولى السلطة مؤقتاً مجلس وصاية يرضى عنه المراكشيون .

أكد مونتاي أن فرنسا ستتخذ هذه الإجراءات لتهدئة الرأي العام العربي والمراكشي، ولخلق مناخ مناسب للمفاوضات بين فرنسا ومراكش، ولتطلب من الأمم المتحدة منحها مهلة بضعة شهور تصل خلالها إلى حل للقضية كما وصلت من قبل إلى حلول بالنسبة لتونس والهند الصينية . ولما كنت أعلم أن الأستاذ الدكتور محمود عزمي قد تقدم للوساطة من قبل بين فرنسا ومراكش فقوبل اقتراحه بعدم الاكتراث، وذلك لشدة حساسية الفرنسيين عند ذكر كلمة الوساطة، وهو الشيء الذي لمسته بنفسي، اقترحت على الرئيس عبدالناصر في خطاب لي مؤرخ في السابع عشر من سبتمبر ١٩٥٤ أن يبعث برسالة إلى رئيس الحكومة منديس فرانس يكاشفه فيها بأن الشعوب العربية تأمل في إيجاد حل لقضية المغرب على يديه مثلما فعل من قبل في مشكلة تونس والهند الصينية، وأن مصر بحكم علاقتها الوثيقة بفرنسا على استعداد للتقدم بالمقترحات الفرنسية إلى الوطنيين المراكشيين والتعاون على إقناعهم بهذه المقترحات إذا كانت تتضمن اتفاقاً لا يقل عن الاتفاق الفرنسي التونسي، أي بمنح الاستقلال الداخلي، إذ كان في رأيي أن هذا الأسلوب لا يمسّ الشعور الفرنسي بمثل ما يمسّه لو تقدمت مصر لفرنسا

بشروط المراكشيين، وبخاصة وأن فرنسا قد باتت أمام أمر واقع يفرض عليها إعلان استقلال مراكش استقلالاً ذاتيًا وعودة السلطان الشرعي.

وكان ثمة عدد من رجال الصحافة الفرنسيين التقدميين لم يكفّوا عن المناداة بحقوق أهل الشمال الأفريقي، وعدد آخر من المستشرقين والكتّاب والأدباء الفرنسيين انبروا يندّدون بأسلوب القمع والقهر والإرهاب ومن بينهم المستشرق الجليل ريجيس بلاشير الأستاذ بجامعة باريس الذي كتب مقالاً في صحيفة لوموند بعنوان «الفرصة الأخيرة» طالب فيه : «باتباع سياسة واقعية جديدة تحترم العهود وتراعي مقتضيات الزمن، وهو ما يتطلب جرأة الذهن وحسن الابتكار، إذ من الخطر مراوغة التاريخ أو التغاضي عنه، كما ينبغي الاعتراف في شجاعة بأن الشعوب الواقعة تحت الوصاية تطمع في الظفر بالاستقلال وهو شيء لا معدى عنه. كما لا مناص من إصلاح نظام الاتحاد الفرنسي الذي فرض على البلاد الواقعة وراء البحار الاندماج فيه دون رضا الشعوب. وكذا لا معدى عن احترام رغبة الشعوب في شمال أفريقيا في أن تصبح اللغة العربية الفصحى لغة تفكيرهم ونهضتهم وكتاباتهم. ودون إدراك ذلك كله وتغليب الحلول السليمة على المصالح الشخصية ستضيع آخر فرصة لنا في الإبقاء على القيم الفرنسية».

كذلك نشر المستشرق المرموق لوي ماسينيون مقالاً بعنوان « في سبيل إنقاذ المغرب» طالب فيه بإصدار عفو شامل عن سجناء المستعمرات الفرنسية، وذكر فيه عدة حقائق دامغة جاء فيها:

«يظن البعض أن العفو يجب أن يسبقه بقاء السجناء فترة في السجون حتى ينالهم الوهن، وهذه نظرية خاطئة، فإن الإسلام رباط أقوى من القيود يجعل المسلمين متضامنين أينما وجدوا. لذلك فإن خطر الانفجار في تونس ومراكش في تزايد مستمر، وينبغي وقف دورة القمع والإرهاب المحزنة الجارية الآن في أفريقيا الشمالية، فقد عرفت فرنسا هذا الأسلوب أيام كان الألمان يغتالون الرهائن الفرنسيين. وليس هناك سوى إصدار عفو شامل شرعي وسيلة لتهدئة الخواطر بمعرفة الباي في تونس غير أن فرنسا رفضت منحه هذا الحق. أما في المغرب فلا يملك السلطان الصوري أي سلطة وهو حبيس أولئك العصاة الذين حملونا على ملء السجون بالأبرياء. إن في مساعدة المبعدين والمعتقلين المغاربة خلاص فرنسا بل استرداداً لشرفها».

وفي الخامس عشر من يناير ١٩٥٥ ظهر مقال خطير بمجلة «إكسپرس» بقلم الكاتب الكبير فرنسوا موریاك عضو الأكاديمية الفرنسية بعنوان «التعذيب»، استهلّه بقولة مُونْتِني «إني أكره القسوة كراهية شديدة بفطرتي وبعقلي لكونها على قمة الرذائل».

ولما كان المقال يصوّر مأساة ذات أثر شديد على القراء عن تعذيب الفرنسيين لعرب الشمال الأفريقي، فقد بادرت بإرسال ترجمة للمقال إلى القاهرة مقترحاً أن يكون مادة لبرامج إذاعة صوت العرب والصحافة المصرية. غير أن الأيام امتدت ولم أعرف بعد ماذا كان مصير

اقتراحي. وهذا هو الحوار الذي دار بين الأديب الإنسان وبين قس فرنسي يعمل في إرسالية بمنطقة قسطنطينة بالجزائر.

«يقول القس مستغيثاً بي: أنت وحدك صاحب القول، ولا قائل بعدك.

فعبستُ وأخذت أردّد في نفسي: كم من مرة سمعت تلك المقالة «ولا قائل بعدك»، ويخال مَنْ هم على غير رأيي أني أنقاد لهوى في نفسي يدفعني لأن أكون فارس هذا الميدان وحدي، فإذا أنا أنفثُ زفرة عميقة وأقول: هل من دليل على ما تقول؟ فللأسف ليس ثمة دليل بعد على أن هناك تعذيبًا.

فقال وهو ينظر إليّ: لقد كان الدليل بين يدي وتحت بصري.

ولقد تبيّنت نظرة صديقي القس، ولم تكن غير نظرة مَنْ رأوا بأعينهم ولا يدور بخلدهم أن يقولوا غير ما رأوا. إن زهور العالم جميعاً قد ذُبُلت بعد تلك المأساة. وهنا ألححت عليه مستجدياً: تُرى ما حيلتنا إذا لم نجد لهذا التعذيب الآثار الدالة عليه؟

قال القس: ألا تعلم أنهم لم يكفّوا عن استخدام السياط، ثم ما كانوا يفعلونه من غمس الرؤوس في الماء إلى حدّ الاختناق، ثم التيار الكهربائي الذي كانوا يسلّطونه تحت الإبط وبين الأفخاذ، ثم الماء القذر الملوّث الذي كانوا يصبّونه في أفواه الرجال بالخراطيم. هذا كله كان يُفعل بمن ينالهم التعذيب إلى أن يفقدوا الوعي.

قلت: هذا ما لا يجوز أن يكون!

فقال صديقي: بل هو الحق بعينه ولا مريّة فيه. وهذا أشبه ما يكون بما كان يُعامَل به داميان [شاب حاول اغتيال الملك لويس الخامس عشر] والمركيزة برانفيلييه [مركيزة قتلت أبويها وزوجها بأن دسّت لهم السمّ في منتصف القرن الثامن عشر].

ويمضي القس قائلاً: إن أنواع العذاب تلك مما لا يترك أثراً، ثم... لا تنسى أعناق الزجاجات التي تُدسّ في أدبارهم.

فقاطعته قائلاً: إني أعلم ذلك، فقد سبق لغيرك أن قصّ عليّ مثل ما تقول. ولكن لماذا، لماذا؟

قال القس: الغرض من هذه الأساليب هو الحصول على اعتراف من جانب المشبوهين [ولست أدعي أنهم جميعاً أبرياء] بأنهم اشتركوا اشتراكاً مباشراً أو غير مباشر في الإرهاب، والمطلوب منهم بصفة خاصة أن يشهدوا ضد إخوانهم. وإني لأذكر أحدهم وقد انتهى به التعذيب إلى إفشاء أسماء إخوانه فكاد يجن يأساً وخزياً ومضى يردّد باكيا «يا للعار... لقد أسلمتهم». تخيّل هذا التعذيب الذي يتخلّله تحقيق واستجواب يدوم ساعات طوالاً وقد تُركوا بغير طعام. وهم لهذا يكونون أطوع ما يكونون للتوقيع على أي شيء.

قلت: وما قولك في القضاة وأين كانوا؟ [لأن التحقيق في القانون الفرنسي لا يتم إلا بمعرفة القاضي].

قال القس: قبل أن يُساق الضحايا إلى ساحة المحكمة كانوا قد أعدُّوا ليقولوا ما يُراد منهم. ولقد كانت زوجتي ترقب حالة من تلك الحالات فرأت شباناً ملطّخين بالدماء وهم يُساقون إلى ساحة العدالة.

قلت : ألم يكن ثمة محام إلى جانبهم؟ أغلب ظني أن القانون يحتّم هذا؟

قال صديقي: لم يكن هؤلاء المعذّبون يُخطرون لا باليوم ولا بالساعة. ثم كيف يتسنّى أن يقف المحامي بباب القاضي ساعات طوالاً متصلة تبلغ الثمانية وأكثر؟

قلت: وهل تملك الشرطة القدرة على أن تحجز شخصاً لأكثر من أربع وعشرين ساعة دون إذن القاضي؟

قال : إن المادة ١١٤ من قانون العقوبات تبيح الحجز التعسفي.

قلت: وكيف يتم الإثبات في مثل هذه الحالة؟

قال : هذا جدّ يسير.

قلت: ولماذا لم تتقدموا بالشكوى؟

قال : هل تظن أن المتهمين يكفّون عن الشكوى؟ كم من شكاوى تقدمنا بها لم يحقق في واحدة منها. هل سمعتني؟ لم يحقق في واحدة منها. يا للرعايا الفرنسيين [يقصد الجزائريين] فهم لا يملكون في هذا الصدد أكثر مما يملكه المحميّون [يقصد التونسيين والمغاربة].

فاعترضته قائلا: إنك لمخطئ فإني أذكر أن «رابطة فرنسا ـ المغرب» [وكان مورياك أحد أعضائها] قد توسّطت في أمر مولاي مرباح السكرتير العام لجناح من حزب «حركة فوز الحريات الديمقراطية» بالجزائر، فاتضح بالبيّنة لوزير الداخلية فرنسوا ميتران [رئيس الجمهورية الفرنسية وقت كتابة هذه السطور] أن هذا المتهم لم يتعرض للتعذيب.

قال: بلى، ولكن وزير الداخلية سليم النية إذ قد خُدع في هذا الأمر. وإني أعرف القصة بحذافيرها. فقد قُدِّم مولاي مرباح إلى القاضي في الخامس من نوفمبر. وفي التاسع من نوفمبر فقط تمكن محاميه من الاتصال به ليستمع إلى قصة التعذيب الذي تعرّض له. كان ظهره يسيل دماً من جراحه البالغة. ولقد ذكر لي أحد الحراس هذا الأمر، وما أظنني أكذّبه، ولكن تقرير الطبيب الشرعي للأسف كان على غير الحقيقة. وبهذا التقرير أخذ وزير الداخلية.

قلت : أرأيت؟ إن الدليل القاطع سيظل دائماً مفقوداً.

قال: لا، فلدينا شـهود لحالات كـثيرة. إن زوجـتي رأت الجراح بصـدر عبدالعـزيز، وأذن القاضي باستـدعاء طبيـب شرعي، لكنه رفض أن يتم الفحـص في حضور أسـتاذ بكلية الطـب بمدينة الجزائر. ويمكنني أن أقص عليـك قصـة «عـداد علي» عضـو مـجلس الجـزائر البلدي، فـقد رآه الصـحـفيـون والمحـامون والقـضاة الواقـفون بالردهة وهو فـي حالة ذهول وآثار الضـرب واضحـة في وجهـه وفي ساقيه، فاستدعي القاضي طبيباً في الحـال. والأعشاوي صديق مدام مونييه ودوميناك والأستاذ مندوز. كيف لنا أن نشك في كلامه وروايته عن كل ما قاساه؟

أذعن كلانا لـلصمت، وبعد أن شـرح القس في تفكيـر عميق قـال: السجن في حـد ذاته يا له من عذاب!!! إنـهم يتحـدثون عن سجن وِجْـده. ولو عرفت سـجن تيزي ـــ أوزو !!! واحـد وسبـعون سجيناً في غـرفة طولها عشرة أمتار وعـرضها كذلك، حُرّم عليهم الكلام حـتى الصلاة. وقد دُسّ في صفوفهم سجناء عاديون لمراقبتهم. إنها لمدرسة هملر!!! يا له من تراث!!!

ثم عاد الـصمت بيننا وعـادت الكلمة ترنّ في سـمعي: «أنت وحـدك... آه لو علم الناس... إنهم يصدقونك أنت» فهززت رأسي ـــ وقلت : كلا : إنهم سيغضبون لاضطرارهم لمشاهدة ما عقدوا النية على تجاهله، إنهم يرتضـون أن تقام المدنية على عيـوب خفية: الدعارة، تجـارة الرقيق الأبيض، بوليس الآداب، السجون، ملاجـئ للمساجين، كافة المآسي. وهم يعتـبرون كل ذلك شراً لا بد منه، وويل لمن يتحدث عنها صراحة. كان السكان قديماً بالمكسيك يضعون أشلاء آدمية في جدران الهياكل التي كانوا يقيمونها لعبادة الشمس.

قال: لكننا لسنا كهؤلاء.

قلت: لا. لا. فنحن الفرنسيـون أبناء فرنسا تلك الدولة التي أدرك أبناؤها على مرّ الأجـيال ما يراد من رسـالة المسيح. فنحن فرنـسا التي أعلنت حـقـوق الإنســان في وجـه أوروبا التي لـعب برأسهـا الخمر.

قال: نعم. ولكن هذه هي فرنسا التي يعرفها هؤلاء الذين نعذّبهم.

قلت: إذن إن هؤلاء الجـلادين لن يمكنهم أن يتـذرّعوا بعـذر في وسع الغـزاة أن يتذرّعـوا به، لأن فرنسا تغزو برسالتهـا الإنسانية لا بقوتها الغاشمة. وهؤلاء الجلاّدون الذين يسلبونهـا شرفها يجرّدونها في الوقت ذاته من كل سلاح.

وهنا انتصب قائماً ومدّ إليّ يده واستطرد في صوت يعروه الخجل:

ـــ هل قرأت كتابي عن أهالي مدغشقر؟

ـــ فأومأت برأسي. لكنه ألحّ قائلاً:

ـــ إنني أحدّثك عن أعضاء البرلمان الفرنسي في مدغشقر. إنهم أبرياء. أتعلم ذلك؟ إنهم في عذاب منذ سنوات. وإنني أعلم أن أحدهم على وشك الهلاك من الضعف والمرض. إنهم مسيحيون، أخوتك!

فأجبته: نعم... نعم... ثم أوصلته إلى الباب... وها أنذا وحيد كما كنت. فتحت مجلداً يضم أسطوانات لموسيقى موزار واخترت إحداها، ولكني عُدتُ فعدلت. إن البشاعة التي استمعت إليها ما زالت تشيع في جو الحجرة، أما هذه الموسيقى السماوية فليست لي، وشعرت كأني رجل اشترك ـــ رغماً عنه ـــ في جريمة، ويفكر في تردّد أن يسلم نفسه للعدالة».

وعلى هذا النحو انتهى موررياك، الكاتب الفرنسي العظيم من مقاله الذي يؤجّج به مشاعر الفرنسيين ضد الظلم الواقع من جلاّديهم على من ينادون بالحرية والاستقلال.

* * *

وفي السابع من نوفمبر ١٩٥٤ التقيت بكلود شيسون مدير مكتب رئيس الوزراء لشؤون الشرق الأوسط [وزير الخارجية الفرنسية وقت كتابة هذه السطور]. وبطبيعة الحال دار الحوار بيننا حول موضوع الساعة وقتذاك، أي توتّر العلاقات بين بلدينا وحرص حكومة مصر على عدم تعارض علاقتنا الطيبة بفرنسا مع اهتمامنا الواضح بمصالح إخواننا في العروبة والإسلام، فهي مشاعر ثابتة لا سبيل إلى النيل منها ولا يجوز أن يلومنا أحد عليها. ولكنه لم يُخْفِ ضيقه بصوت العرب ولا حماسته للرئيس منديس فرانس المتميّز في نظره عن بقية الساسة الفرنسيين بحريّة الميول والواقعية، ولذلك فهو في نظره السياسي الوحيد الذي يمكنه معالجة مشاكل شمال أفريقيا بروح تبشّر بالنجاح، كما أن أعداء منديس فرانس ذوو قوة وبأس يحاولون جاهدين إسقاطه أو إفساد خططه بشتى الوسائل المتدنّية، ولذلك يستغلون حملة الإذاعات العربية المضادة له ولسياسة فرنسا للنيل منه. ومن ثم فإن أكبر مساعدة تسديها مصر له للمضي قدماً في هذا السبيل هي الكفّ عن الهجوم المبني على الإثارة فحسب في إذاعتها والحرص على الالتزام بالحقائق وحدها. فخصوم منديس فرانس يرصدون هذه الإذاعات لاستغلال ما تنطوي عليه في حملاتهم الصحفية ودعاياتهم البرلمانية لإحراج مركز رئيس الحكومة وإضعاف حججه التي يسوقها لتبرير سياسة التفاوض مع العرب بديلاً عن سياسة البطش على الرغم من كونه يهوديًا. وكان لا معدل عن أن أذكّره بأن الشعور بالتضامن العربي هو عامل تاريخي وسياسي وعقائدي لا يغيب عن فرنسا أهميته. فأخذ يبسط لي منهج رئيس الوزراء في حل مشكلة شمال أفريقيا، بمنح تونس الاستقلال الداخلي لتمشّي ذلك مع أحكام الدستور دون أن يمسك به العدو المشترك لمنديس فرانس وللعرب من طبقة المستعمرين [الكولون أو المستوطنين Colons] وهو في حالة تلبّس بخرق أحكام الدستور؛ فإن عليه أن

يستخدم حقوقه الدستورية على أوسع الصور دون الخروج عنها قيد أنملة مع سدّ كل منفذ أمام طعنات المستعمرين، وهو ما فطن إليه الحبيب بورقيبة فقبل مبدأ المفاوضة على هذا الأساس كخطوة تكتيكية إلى أن تتغير الظروف. كما أن اتحاد كلمة المغاربة واجتماعهم على مناقشة فرنسا ومفاوضتها على تنظيم نقل السلطة إليهم مع توفير الضمانات الكافية بالنسبة للمصالح الفرنسية ـ كما هو الأمر مع تونس ـ سيحفز دون شك الحكومة الفرنسية على الدخول معهم في المفاوضات. غير أن الحال ليس كذلك بكل أسف، ولا حاجة لطبقة المستعمرين إلى التربّص بالرئيس منديس فرانس والإطباق عليه حين يتجاوز سلطاته الدستورية، إذ يكفيهم لعرقلة أي إجراء من جانب رئيس الوزراء أن يكشفوا عن أن مباحثة أي فريق من المغاربة يثير حفيظة فريق آخر، إذ لا إجماع على الإطلاق بين الفئات والأحزاب المغربية.

وما كاد ينتقل إلى قضية الجزائر حتى بادر إلى لفت نظري إلى أن الدستور الفرنسي ينص على أن الجزائر بولاياتها الثلاث جزء من التراب الفرنسي، وأننا بلا جدال نعترف بالدستور الفرنسي بدليل قيام علاقات دبلوماسية بين الدولتين. ولذلك فإن فرنسا تعتبر تشجيع إذاعتنا للجزائريين على الثورة إنما هو تحريض سافر على انسلاخ أرض فرنسية من الدولة الفرنسية، فهل ترانا نجيز لفرنسا مثلاً تحريض أهالي سيناء على الانسلاخ من الدولة المصرية.

وصارحني بأن الرئيس منديس فرانس يدرك كل الإدراك أن لمصر وللدول العربية من ورائها أن تعلن اهتمامها بقضايا الشعوب العربية والإسلامية، وأنه بطبيعة الحال لا يستطيع أن يعرب عن رأيه هذا جهاراً إلا أنه لا يرى مانعاً من إحاطة الزعامات العربية بصفة غير رسمية بما تنوي الحكومة الفرنسية اتخاذه من إجراءات تجاه قضايا الشمال الأفريقي قبل تطبيقها، وبشرط الاقتصار على الشخصيات الصديقة [ولعلّه يقصد المؤثّرة] مثل الرئيس عبدالناصر، كما أنه يعتزم تنشيط التعاون الاقتصادي مع كافة الدول التي تهم رأس المال الفرنسي وفي مقدمتها الدول العربية وإيران.

وقد أدركت خلال الحوار مدى صعوبة ذكر وساطة الرئيس عبدالناصر صراحة دون إشعار محدّثي بأنه لا تدخّل من جانبنا، وحاولت صياغة الفكرة والتعبير عنها في صورة يمكن تقبّلها بأن أشَدْتُ بُبعد الرئيس عبدالناصر عن العنصرية والتعصّب وبروحه التقدمية وبمدى ما يتمتع به من كلمة مسموعة في مصر وخارجها وفي البلاد العربية والإسلامية ورغبته الصادقة في التفاهم مع فرنسا على أساس تحقيق آمال الشعوب العربية في الشمال الأفريقي، بل واستعداده ليس للوقوف موقف الانتظار حتى تتم مرحلة المفاوضات وإنما للمعاونة الفعلية والإسهام في إيجاد حل للمشكلة يقبله الجميع.

وفي الحق لم أجد في ردّه ما يوحي بالترحيب بما ألمحت إليه، بل لقد تخلّص بلباقة من

التعليق عليه، فلم يكن مبدأ الوساطة مقبولاً ولا معقولاً إلا بين فئة محدودة وعلى نطاق ضيق، بينما كان الرأي العام الذي تشكّله وسائل الإعلام الواقعة تحت السيطرة الصهيونية يجعل كل من يفكر في مثل هذه الوساطة يتردد كثيراً قبل الموافقة عليها حتى لا يتهم بالخيانة. وفي نفس الوقت كانت السلطات الفرنسية على اتصال بالوطنيين المغاربة تفاوضهم لتحقيق هدنة تتيح لمنديس فرانس الوصول إلى صيغة لحل القضية المغربية. ولم يمض وقت طويل حتى دعاني جورج جورس ـ الوزير السابق وأحد أصدقاء منديس فرانس والمعروف عنه تعاطفه مع قضايا العرب أو على الأقل علمه بكنهها [حيث عاش في مصر خلال الحرب العالمية الثانية واشتغل بالتدريس في مدارس الليسيه وكان يشرف على البرنامج الفرنسي الموجّه بالإذاعة المصرية] ـ دعاني لزيارته في منزله، ومضى يحدثني عن أهمية تهيئة المناخ الملائم حتى يستطيع رئيس الحكومة أن يكلّل مساعيه لحل مشاكل الشمال الأفريقي بالنجاح، ولذلك فهو يطلب وساطتي لترتيب موعد له لمقابلة عبدالناصر بالقاهرة، فدبّرت له هذا اللقاء في حينه.

* * *

وحين حاول وزير المالية الفرنسية إدجار فور في إحدى جلسات مجلس الوزراء التأثير على زملائه لقطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر، تصدّى منديس فرانس معارضاً هذه الخطوة ومطالباً بمهلة حتى يوم ١٢ نوفمبر قبل اتخاذ مثل هذا القرار. وفي يوم ١٢ نوفمبر ١٩٥٤ صرّح منديس فرانس أثناء الاستجوابات الخاصة بالجزائر في جلسة الجمعية الوطنية، وبعد أن بسط الفارق بين موقف فرنسا من تونس والمغرب من ناحية وموقفها من الجزائر التي تعدّ جزءاً من التراب الفرنسي من ناحية أخرى أنه ليس في وسع أي حكومة فرنسية أن تقبل تمزيق الوحدة التي تربط بينهما مما يجعل حكومته عاقدة العزم على قمع أي مقاومة في الجزائر إلى أن قال:

«إن بين أعمال الإرهاب في الجزائر وفي تونس نقطة مشتركة هي التشجيع الذي تتلقّاه من الخارج والذي يبلغ أحياناً حدّ الإثارة، وما من أحد هنا يشك في القلق الشديد الذي يساورنا بسبب موقف الحكومة المصرية. فرغماً عن مساعينا المتكررة استمرت إذاعات صوت العرب من القاهرة تحرّض الأهالي على الثورة والقتل. وقد ترتّب على ذلك أن العلاقات بيننا وبين مصر باتت لا تدعو إلى الارتياح بصورة جدّية، وإن كان الخلاف بيننا ينحصر في هذه المشكلة وحدها. وفي الوقت الذي تحاول فيه حكومتنا إيجاد حل كريم لمشاكل أفريقيا الشمالية تعمل الحكومة المصرية على تشجيع المتطرفين، وهي بذلك تعرّض نتيجة أعمالنا للفشل أو على أقل تقدير تعوّقها. ولقد دأبت فرنسا في علاقاتها مع مصر على اتخاذ موقف سليم منها إن لم يكن ودّيّا، فالصداقة التي تربطنا بها ترجع لمائة وخمسين عاماً، واتخذت مظاهر مشرقة في الميدان الثقافي، كما تعمل فرنسا في المجالين العلمي

والصناعي على مساعـدة مصر، حتى لقد أوفـدنا في الصيف الماضي بعثة اقـتصادية فرنسيـة إلى مصر لدراسة ظروف توظيف رؤوس أمـوال فرنسية في مـشروع أسوان. وقـد حان الوقت الذي يتعيّن فـيه على الحكومـة المصريـة أن تقدّر مـسؤوليـتـها لأننا لن نتـردد إذا اسـتمـرت على مـوقفـها في اتخـاذ الإجـراءات التي نعـتبـرها لازمـة وناجعـة. لكننا مـا زلنا نعـتـقد أنه مـن الممكن إزالة سوء الـتفـاهم بمفاوضات صادقة نؤمّن بها مصالحنا المشتركة».

* * *

كانت فرنسا كما قدّمتُ يتنازعها فريقان: التقدميون بزعامة منديس فرانس رئيس الوزراء والرجعيون بزعامة رينيه مايير نائب قسطنطينة بالجزائر ومدير بنك روتشيلد والناطق بلسان المستعمرين بشمال أفريقيا والمدافع عن أصحاب المصالح الاقتصادية في فرنسا ومن كبار الرأسماليين الذين تضمّهم المائتا أسرة المسيطرة على رأس المال الفرنسي كله. ويدعّم هذا الفريق نشاط صهيوني واسع المدى تدبّر خططه السفارة الإسرائيلية وتحرّك خيوطه شخصيات يهودية عالمية تهدف إلى تأليب الرأي العام الفرنسي ضد مصر.

وكانت سياسة منديس فرانس قائمة على إمكانية التفاهم والتفاوض مع العرب دون اللجوء إلى العنف، غير أن المستعمرين أصحاب المصالح الحقيقية كان لهم سند قوي داخل الجمعية الوطنية الفرنسية، فانتهزوا فرصة الانتفاضات التي هبّت في الجزائر حينذاك لإثارة الرأي العام الفرنسي ضد مصروهجمات إذاعة صوت العرب، والحق إن أثر الصحافة على الرأي العام كان بالغاً حتى لقد تلقّى سفيرنا وقتذاك خطابيْ تهديد بالقتل. وانطلقت وسائل الإعلام والصحافة تحذّر من أن سياسة المهادنة والتساهل التي ينتهجها منديس فرانس قد أدت إلى الاستهانة بهيبة فرنسا، وإلى اندلاع «الحركات الإرهابية لأول مرة بالجزائر، وأن رئيس الوزراء إنما يصفّي الاتحاد الفرنسي، وأن الأوان قد حان لإحلال رجل قوي آخر محله». كذلك أدّى كبار موظفي الدولة من رجال الصف الثاني وأغلبهم يشايع رينيه مايير وجورج بيدو، دوراً كبيراً في عرقلة جهود منديس فرانس وحجب كل ما من شأنه تيسير مهمته في شمال أفريقيا.

وقد أبلغْت القاهرة في أكثر من رسالة بهذا الموقف، مشيراً إلى أنه من الحكمة أن تقف مصر موقف المؤازرة لفريق التقدميين الساعي إلى حل قضايا الشمال الأفريقي عن طريق المفاوضات ما حَسُنت نياته وثبت على وعوده بتحقيق الأماني القومية بتونس ومراكش ضد فريق الرجعيين الذي تحتضنه إسرائيل لمناهضة العرب. وإذا كنت لم أنصح بإيقاف إذاعة صوت العرب إلا أني كنت دائم الإلحاح على ضرورة إسناد أمرها إلى متخصّصين من الصفوة تدرك أبعاد كل كلمة تصدر عنها وما يترتّب عليها من نتائج كانت تمسّ أحياناً مصالح وطنية هامة يأتي في مقدمتها إمداد قواتنا المسلحة بالأسلحة والمدرّعات والذخائر التي كانت قيادة القوات

المسلحة دائمة الإلحاح عليّ للعمل على ضمان وصولها. وهو ما كان يضعني في مركز حرج حين أطالب المسؤولين الفرنسيين بالسلاح فيطالبوني هم بوقف الهجوم الإعلامي على فرنسا.

وفي الثامن عشر من نوفمبر ١٩٥٤ أرسلت إلى جمال عبدالناصر رئيس مجلس الوزراء تصوّري لما ينبغي أن تكون عليه برامج إذاعات صوت العرب بحيث يكون بثّا موضوعيًا ينجح في استقطاب العناصر المعتدلة من الفرنسيين الذين يأتي على رأسهم رئيس الوزراء الفرنسي نفسه. واقترحت لذلك في البداية اقتراحين أساسيين: الأول هو إسناد مهمة توجيه الدعاية بالنسبة لقضايا الشمال الأفريقي إلى هيئة تضم عناصر من الخبراء والعلماء المتخصّصين في الشؤون الأفريقية جامعيين ودبلوماسيين وإعلاميين فضلا عن ممثل للقوات المسلحة كي يوازن بين الأهداف السياسية والمصالح العسكرية على أن تكون صلة رئيس هذه الهيئة برئيس مجلس الوزراء مباشرة. والاقتراح الثاني ألا يخلو البثّ من تذكير الفرنسيين ببطولات المقاومة أثناء الاحتلال الألماني الذي لم يكن العهد به قد بَعُد كثيراً ليستقر في أذهانهم أن ما يقوم به التونسيون والمراكشيون المطالبون بتحرير بلادهم من الوصاية الفرنسية هو اهتداء بنهج الفرنسيين في تعقّبهم للغزاة الألمان لتطهير بلادهم من الاحتلال الأجنبي. هذا إلى ضرورة الاهتمام بالمفكرين الفرنسيين المؤيدين للحركة الوطنية في المغرب العربي وتقديم أحاديثهم وأفكارهم وتحركاتهم المؤيدة للعرب والإشادة الدائمة بهم، فضلاً عن تقديم الأبطال الوطنيين المغاربة المعروفين لدى الشعب الفرنسي من أمثال الأمير عبدالكريم الخطابي ليتحدث إلى الشعب الفرنسي عبر صوت العرب، مع تذكير الفرنسيين بالدرس الذي تلقّوه في الهند الصينية وبما يمكن أن تخسره فرنسا بعدائها للعرب لأنها تحارب في الحقيقة أمة تقدر بأربعمائة مليون مسلم يقدسون الحرية وتضمّهم روابط الأخوة والعقيدة. وقد كان للجزائر وضع خاص دون سواها في الاتحاد الفرنسي، فبينما العلاقات بين فرنسا وكل من تونس ومراكش تضطلع بها عادة وزارة الخارجية الفرنسية إلى أن أفردت لهما وزارة خاصة منذ تولي منديس فرانس الحكم، تخضع العلاقات بين فرنسا والجزائر لوزارة الداخلية بوصفها دستوريًا وقانونيًا ودوليًا جزءاً من فرنسا لها نواب وشيوخ يمثلونها في البرلمان الفرنسي لا في «الاتحاد الفرنسي» كسائر الممتلكات الفرنسية ويتولى السلطة المدنية فيها مدنيون عاديون شأنها في ذلك شأن مقاطعات فرنسا الأوروبية. لهذا فقد اقترحت أن يطرح صوت العرب فكرة إجراء استفتاء للشعب في الجزائر لتقرير حق مصيره بموجب نصوص حقوق الإنسان الواردة بميثاق الأمم المتحدة، مع ضرورة اهتمام المشرفين على هذا الركن بالدراسة المستفيضة للدستور الفرنسي والتشريع الجزائري واكتشاف نقاط الضعف والتناقض فيهما من ناحية الوضع القانوني في الجزائر بما يتيح شنّ حملة موضوعية من هذا المنطلق لتكشف التعسف الذي تم به ضم هذه الأرض للدولة الفرنسية دون استشارة أهلها مع حرمانهم من الحقوق التي يتمتع بها الفرنسيون

في فرنسا الأم التي تعدّهم في نفس الوقت من رعاياها المتساوين في الحقوق والواجبات. كذلك طلبت الالتفات إلى أن فرنسا التي تعدّ الجزائر جزءاً منها لم تتورع عن الإتيان على الثقافة العربية واللغة العربية التي هي لغة أهل الجزائر، وما ذلك إلا بغية استئصال الجذور العربية من نفوس القوم واعتزازهم بوطنهم. وكم كنت أود أن يتساءل صوت العرب عن سر احتجاج فرنسا علينا حين ننقد الاستعمار الفرنسي بينما تلتزم الصمت أمام إذاعات أخرى مثل صوت أمريكا والإذاعة البريطانية وإذاعات الكتلة الشيوعية وخاصة راديو بودابست.

وقد اهتم جمال عبدالناصر بهذه الرسالة اهتماماً خاصا دفعه إلى أن يرسل إليّ بباريس السيد عبدالقادر حاتم رئيس مصلحة الاستعلامات وقتذاك الذي شرحت له في إسهاب وجهات النظر التي ضمّنتها رسالتي إلى رئيس الوزراء، وأمضينا وقتاً طويلاً نبحث الوسائل والإجراءات الكفيلة بتحقيق ما كنت أرجو أن تسير عليه إذاعة صوت العرب في قضايا الشمال الأفريقي.

وفي خريف عام ١٩٥٤ استدعاني جمال عبدالناصر إلى القاهرة لمناقشة الموقف بيننا وبين فرنسا، وبعد أن عرضت عليه وجهة نظري حمّلني رسالة شفوية إلى الرئيس منديس فرانس الذي تحدّد موعد لقائي به بمكتبه في وزارة الخارجية في السادس من ديسمبر ١٩٥٤ حيث قدّمني إليه السفير المصري محمود صالح الفلكي حسبما تقضي الأصول الدبلوماسية. وبدأت الحديث بالإشارة إلى التوتر الشديد الذي طرأ على العلاقات الفرنسية المصرية خلال الأسابيع القليلة الماضية، موضّحاً أن جملة من الأصدقاء الفرنسيين والمصريين المؤمنين بأهمية التعاون التام بين بلدينا، والذين يعرفون الصلة التي تربطني بالرئيس عبدالناصر قد توقعوا مني أن أسهم بنصيب في إزالة هذا التوتر، وهو ما وجدتني مدفوعاً للقيام به لإيماني بفائدة المحافظة على الصداقة التقليدية بين الدولتين وبضرورة تنميتها، ولإعجابي بشخصية منديس فرانس وطريقة تناوله للمشكلات الصعبة والمعقدة التي تواجهه منذ تولّيه رياسة الحكومة. ومن ثم اتصلت بالرئيس عبدالناصر لأنقل إليه وجهة نظري فدعاني للقائه بمصر وعهد إليّ بنقل رسالة شخصية شفوية منه إلى الرئيس منديس فرانس هي مزيج من التحية والتقدير له واهتمامه بالتصريحات التي أدلى بها بشأن الشمال الأفريقي، والتي يرى الرئيس عبدالناصر فيها نظرة جديدة نحو مشاكل شعوب هذه المنطقة وتمهيداً لعصر جديد، وهو واثق أن إسراع الخُطى في هذا السبيل لا يمكن إلا أن يزيل أسباب سوء الفهم الحالي، كما أنه قد قرر الاستجابة للرغبة التي نقلها له سفيرنا بإيقاف اللهجة العدائية العنيفة في الإذاعة المصرية والتزامها بنقل المعلومات الموثوق بها والمناقشات الموضوعية الهادئة التي توفّر مناخاً ملائماً يمكن من خلاله التوصل إلى حلول مناسبة. ثم أبلغته أمل الرئيس عبدالناصر في تمكّنه من وقف إجراءات القمع العنيف في شمال أفريقيا التي تثير بلا شك حفيظة الشعوب العربية

والإسلامية في أنحاء العالم، فإن مواصلة هذه الإجراءات تعقّد الوصول إلى حلول، كما أنها تزيد من الضغوط الواقعة على الرئيس عبدالناصر ليس في مصر وحدها بل في الدول العربية والإسلامية بالمثل. وأوضحت له أنه يأمل في الوصول بالمفاوضات مع تونس إلى حل يكشف للعرب جميعاً عن صدق نيّته، كما أنه يعتقد أن الطريق إلى ذلك قد يكون بعدم تغليب وجهات نظر الخبراء على الحس السياسي السديد الذي يتمتع به. وأضفت أن الرئيس يرغب في أن يقوم بعمل مساعد في قضية مراكش، وذلك ببذل محاولة جادة لتوحيد مختلف فصائل وأحزاب المراكشيين وهي كثيرة العدد، وأنه يأمل أن وجهة النظر التي يدّخرها الرئيس منديس فرانس لقضية الجزائر ستمحو أسباب السخط وتوفّر السلام والرخاء. وفي النهاية أكّدت لرئيس الوزراء أن مسعى عبدالناصر هو مسعى تلقائي تحدوه رغبة صادقة في التعاون مع فرنسا دون أن يكون هناك أي ضغط خارجي يدفعه إلى ذلك.

وقد استقبل منديس فرانس الرسالة استقبالاً طيباً وعبّر عن شكره للرئيس عبدالناصر، وعن الإعجاب بشجاعته في معالجة الأمور وفي التغلب على المشاكل التي تصادفه، ثم بدا سعيداً بتقدير الرئيس لسياسته وبقراره بتخفيف حملة إذاعة صوت العرب، وأفاض في شرح نهجه لمعالجة مشاكل تونس ومراكش والجزائر بروح تعترف بطبيعة العصر وحق الشعوب في التطلع إلى مزيد من الحرية. وبعد أن أشاد بشخصية عبدالناصر التي دفعت بمصر إلى مكان الصدارة بين الدول العربية ودعمت مكانتها في العالم الخارجي عبّر عن تشابه الدور الذي يقوم به في فرنسا بالدور الذي يقوم به عبدالناصر في مصر، وهو ما جعله يطمع في مزيد من التعاون والعمل المشترك، ثم عقّب على عبارة سياسة القمع العنيف التي وردت في رسالة الرئيس بأنه قد أعلن هدنة في تونس بما دفع المقاتلين إلى تسليم أسلحتهم في طمأنينة كبيرة، وأنه لم يطالب أحداً بالإدلاء باسمه ولم يحاسب أحداً على ماضيه ولم يسائله عما ينتوي في المستقبل. كما أعلن عن عزمه على الإفراج التدريجي عن سجناء المقاتلين الجزائريين، وكشف عن إفراجه عن الآلاف من المراكشيين الذين اعتقلتهم الشرطة دون محاكمة قانونية.

وقد قامت مصر بتنفيذ تعهّدها في تخفيف لهجة إذاعة صوت العرب، غير أنها كانت هدنة مؤقتة، فسرعان ما انكشف التعاون والتنسيق بين جهازي إذاعة باريس وإذاعة تل أبيب وانفضح الاتفاق السري بينهما، فعادت إذاعة صوت العرب تندّد بالسياسة الفرنسية في الشمال الأفريقي وإن تجنّبت مهاجمة الشخصيات الفرنسية الرسمية. وتلقيت من القاهرة ما يفيد أخذها بوجهة نظري في تعذر قيام مصر بالوساطة بين فرنسا ومراكش نظراً لحساسية هذه الخطوة، وإن تُرك لي انتقاء اللحظة المناسبة لإعطاء القاهرة الإشارة لمعاودة المحاولة. ومع ذلك فقد كان عليّ وأنا في موقعي بباريس أن أخفّف بعبارات المجاملة والحوار الهادئ وقع حملات إذاعة القاهرة كلما اشتدت وطأة الهجوم على السياسة الفرنسية، إذ كان ينبغي ألا

تغيب عن بالي مصالحنا العسكرية من حيث تزويدنا بالدبابات وأسلحة المدفعية، والاقتصادية كمساهمة مصارفهم في مشروع السد العالي وشرائهم القطن المصري إلى غير ذلك من أمور.

* * *

وفي السابع من ديسمبر ١٩٥٤ اتصل بي دان أفني الملحق الصحفي بسفارة إسرائيل ملحّاً في مقابلتي لإبلاغي رسالة هامة فالتقيت به مصطحباً معي المستشار حسن ماهر من أعضاء السفارة بأحد مقاهي الشانزليزيه. وانصبّ حديثه على أن حوادث الاعتداءات المصرية على الحدود في قطاع غزة قد زادت، ثم تساءل إذا كان يمكن أن يفهم من ذلك تغييراً في اتجاه الحكومة المصرية نحو إسرائيل. ومع أني صارحته بأني لا أحتل منصباً يخوّلني الرد على مثل هذا السؤال فهذه سياسة عليا لا شأن لي بها، فقد سألني عن رأيي الشخصي فقلت له: إن وقوع الحوادث على الحدود المشتركة أمر عادي، وقد سبق لكم الاعتداء على حدودنا وحدود المملكة الأردنية، فإن حدث من جانبنا شيء ما فثمة لجنة دولية للهدنة يمكن الاحتكام إليها في مثل هذه الأحوال.

وقد أدركت على الفور أن هذه المقدمة ليست بيت القصيد وإذا هو يستطرد قائلاً: «إن الحكومة الإسرائيلية لا تبغي أن تضيف متاعب جديدة إلى المتاعب الحالية التي تواجهها الحكومة المصرية. ولذلك نأمل أن تتخذ الحكومة المصرية من الإجراءات داخليًا وخارجيًا ما يساعد حكومة إسرائيل على المضي في سياسة التهدئة التي تنتهجها». ولما سألته عما يقصد بالإجراءات الداخلية، فسّرها بمعاملة العناصر اليهودية في مصر معاملة عادلة، فتساءلت عما إذا كان قد وصل إلى سمعه تصريح حاخام اليهود في مصر الذي أعلن فيه ارتياحه هو والجالية اليهودية في مصر للمعاملة السّمحة التي يُعَامَلُون بها، وهو دليل على أن ما يتخوّف منه غير ذي موضوع، ثم أضفت: أما إذا كنت ترمي إلى قضية معينة بالذات وهو ما تحوم حوله، فهذه القضية مطروحة الآن بين يدي العدالة ولا سلطان لأحد على القضاء، فلندعها تأخذ مجراها [وكنت أقصد بطبيعة الحال قضية المخرّبين الإسرائيليين الذين تم القبض عليهم في مصر متلبّسين]. فقال وقد أسقط في يده: لا جدال في أن العدالة ينبغي أن تأخذ مجراها، غير أن الحكومة الإسرائيلية تأمل أن تسير العدالة وفقاً للمبادئ الإنسانية الدولية كما تتمشّى مع حالة «السلام» القائم.

ولم تكن هذه المقابلة إلا حلقة من حلقات الضغط التي كان يمارسها الإسرائيليون وقتذاك للحيلولة دون صدور حكم الإعدام المتوقع ضد بعض المتهمين في قضية الجواسيس الإسرائيليين. وقد كتبت إلى القاهرة في الثامن من ديسمبر ١٩٥٤ أبلغها بما دار من حديث وأوصّي بعدم الرضوخ للتهديد أو الضغوط الخارجية ووضع الرأي العام الداخلي في الاعتبار

الأول والأخير. وعلّقت على هذا التهديد بما استنتجته من عزم إسرائيل على القيام في وقت قريب باعتداءات محسوبة على حدودنا وهو ما يتطلب الاستعداد لصدّ العدوان المرتقب بحزم [قامت إسرائيل بغارتها على غزة في فبراير ١٩٥٥]، كما أشرت إلى أن إسرائيل ستعبّئ كل قواها لتأليب الرأي العام العالمي ضدنا مثلما فعلت عند تنفيذ الحكم الصادر على روزنبرج وزوجته اللذين اتهما بالجاسوسية في الولايات المتحدة الأمريكية. وتوقعت الاعتداء على قوارب الصيد المصرية وأوصيت بحراستها بقطع من الأسطول البحري. كما خالجني إحساس بأن إسرائيل قد تلفّق قضية جاسوسية لبعض العرب المقيمين في إسرائيل.

* * *

في صيف ١٩٥٥ طلب إليّ جمال عبدالناصر الحضور إلى مصر لألقاه، فوصلت القاهرة عجلاً حيث لقيته فأخذ يشرح لي الأوضاع المتردّية في سلاح الفرسان وحاجته الشديدة إلى قائد جديد يعهد إليه به لأهمية هذا السلاح، ووجدته يعرض عليّ تسلّم هذا المنصب مع منحي ترقية استثنائية. وكانت هذه مفاجأة لي، ومع ذلك فلم أتردّد في الاعتذار بحجّة أن خيرة ضباط سلاح الفرسان الذين أدّوا دوراً حاسماً في تنظيم الضباط الأحرار وفي المشاركة في أحداث الثورة ليلة ٢٣يولية قد أودعوا السجون أو شُرّدوا ظلمًا، وليس ثمة ما يحملني على أن أتولّى قيادة مجموعة أخرى من ضباط ليست لي بهم تلك الصلات التي كانت تربطني بمن قبلهم. وقد سألته بعدها: أو لم تكن أنت الذي اخترتني لأكون ملحقاً حربيًا دون أن أطلب ذلك أو أسعى إليه؟ قال: بلى. فأحببت أن أعرف رأيه فيما أؤديه من عمل بباريس فإذا هو لا يتلبّث في أن يشيد بما حقّقت. قلت: إذن فلأبق في مكاني. وأرضته هذه الإجابة فسكت. وأخذنا نتجاذب أطراف الحديث وكنت قد عزمت على أن أعاتبه فإذا هو يسبقني ويقول إنه عاتب عليّ. فلم أتركه يُكْمل حديثه وتساءلت: مَنْ منا يعاتب الآخر؟ أنسيت أنك وعبدالحكيم أغفلتما توديعي ولو بمكالمة تليفونية لحظة خروجي من مصر إلى سويسرا، وأحسست أني مغضوب عليّ دون ذنب أو جريرة، ففيم عتابك أنت؟

وكنت عندما طالعتني الصحف في مارس ١٩٥٤ عربية وأجنبية وأنا في باريس بخبر تعيين خالد محيي الدين رئيساً للحكومة في أعقاب أحداث سلاح الفرسان قد اتصلت به توا أهنئه أولاً على تقلّده هذا المنصب راجياً له التوفيق في مهمامه التي سيضطلع بها. وكنت لمعرفتي الوطيدة بخالد أؤمن بأنه سيكون عند حسن ظن الناس به، فلقد عهدته كما عهده غيري مؤمناً بقضية الديموقراطية. وكان مما جرى على لساني وأنا أحادثه عبارات صريحة تنطوي على تطرف في الحماس بألا يسمح لمن تساوره نفسه بالانتكاص. ولقد أحسّ خالد ما في عبارتي من غلوّ يكاد يسيء إلى الآخرين من زملائه، ويبدو أن خالدا ما أحبَّ لي أن أتورط بأكثر مما قلت فأخذ ينصت دون أن ينبس بكلمة وكأنه بهذا يحذّرني من الاسترسال، وما زال هذا الذي

دار بيننا تليفونياً نتداوله أحياناً ونحن نسترجع الذكريات. وما أظن جمال عبدالناصر كان بعيداً عن هذا الحديث الذي دار بيني وبين خالد تليفونيًا، ودليل هذا أنه مضى يعاتبني على ذلك في أثناء لقائي معه في أغسطس ١٩٥٥. غير أني ذُهلت حين رأيته يعاتبني كذلك على استقبالي لأخي خالد محيي الدين عند وصوله إلى مطار باريس وحفاوتي به عند خروجه مُبْعَدًا بعد أزمة مارس ١٩٥٤، ولم أملك إلا أن قلت له: تصوّر يا أخي لو أن خالداً قد تسلّم السلطة فعلاً تنفيذاً لقرار مجلس الثورة يوم ٢٧ فبراير ١٩٥٤، وأنك أنت الذي أتيت إلى باريس مُبْعداً بدلاً منه، هل كنت تتصور أنني أستطيع إلا أن أهرع إليك وأستقبلك وأحتفي بك بنفس الحب والمودة؟

فشاعت ابتسامة عريضة على وجهه وقال برجولة: لقد غلبت حجّتك حجّتي.

* * *

وفي ٢٣ فبراير ١٩٥٥ تشكّلت حكومة جديدة برئاسة إدجار فور بعد أن فشل منديس فرانس في الحصول على ثقة الأغلبية في الجمعية الوطنية. وظلت مشكلة الشمال الأفريقي هي شاغل الحياة السياسية في فرنسا. ومضت الحكومة في التباحث مع جناح المحافظين اليمينيين بالجمعية الوطنية وخاصة مع المارشال «جوان» بقصد تطهير الإدارة الفرنسية في مراكش من غلاة الاستعماريين، غير أن الجناح اليميني لم يقف مكتوف الأيدي حيال إبعاد الإداريين الفرنسيين الممالئين له والذين يعمل بنصحهم كل حاكم عام في المغرب، فوقف حجر عثرة في سبيل إقصائهم عن مناصبهم، ومن ثم أخذت الحكومة الفرنسية تتعثّر فيما بدأته من إصلاحات في المغرب، كان أولها تعيين «جرانڤال» ـ وهو ألزاسي يهودي اسمه الأصلي هيرش أونندورف ـ مقيماً عامّا ظنّا منها أنه رجلها المخلص. وبالرغم من أن هذا الحاكم الجديد كان يحظى بتعضيد ديجول ومنديس فرانس إلا أنه كان في واقع الأمر من أذناب المارشال جوان.

وعرض جرانڤال خطة جديدة اتفق عليها مع سفير الولايات المتحدة بفرنسا، تقضي بأن تتخلّى فرنسا عن الإدارة المباشرة بمراكش على أن تستعين بقوات الحلف الأطلسي لضرب الحركة الوطنية، غير أن المارشال جوان ما لبث هو وفريقه أن عارضوا هذه الخطة بشدة. وكان إدجار فور واضحاً في معارضته لعودة السلطان محمد بن يوسف إلى عرشه اعتقاداً منه أن ذلك سيضعف من هيبة فرنسا ويقوّي من شأن حزب الاستقلال، فطرح فكرة خلق مجلس وصاية خاضع لفرنسا وحاول أن يستميل لها بعض الهيئات المغربية غير المتطرفة والتي لا تذهب في مطالبها إلى حد الاستقلال التام. وكان أن تصدّى المارشال جوان لهذا النمط من الإصلاحات، إذ هو ـ كما قدّمت ـ وثيق الصلة بكبار أرباب الأعمال في أفريقيا الشمالية

وبأوساط الجيش، فأعرب جهرًا عن معارضته بمقاطعة جلسات لجنة تنسيق شؤون شمال أفريقيا، وأنذر رئيس الوزراء بعدم موافقته على أية تنقلات بين رجال الإدارة بالمغرب، وبمناهضته لأي إصلاح مثل إنشاء مجلس الوصاية الذي تقترحه الحكومة مطالباً قبل الاشتراك في المناقشة البرلمانية حول الموقف في شمال أفريقيا بما يؤكد أن السلطان محمد بن يوسف لن يُستبدل بالسلطان محمد بن عرفه. وكان أن تكتّل من ورائه ـ حتى في هذه الخطوة الإصلاحية المتواضعة ـ جميع الاستعماريين، وإذا بالمقيم العام «جرانڤال» يعلن أثناء اجتماع عقده رجال الأعمال ممن يشكّلون الطبقة الاستعمارية بمراكش أنه مستعد للتصرف في الشؤون المراكشية حسبما يحلولهم سواء رضيت الحكومة عن تصرفاته أم لم ترض، وقد كان هذا هو سلوك كل حاكم أسندت إليه أمور المغرب. ولم يكن إدجار فور بطبيعة الحال مستعدّا لأن يعرّض نفسه بسبب قضايا الشمال الأفريقي لما تعرّض له سلفه منديس فرانس، ولذا كان عليه أن يحسب حساب المارشال چوان فلا يقدم على أية خطوة قبل أن ينال موافقته ويعطيه الضمانات التي يبتغيها. وأخذ المستعمرون يطالبون بتطبيق نفس أسلوب القمع المتبع بالجزائر في المغرب، إلا أن رئيس الوزراء ظل متردداً خشية اندلاع الحرب الأهلية في الشمال الأفريقي بأسره.

* * *

ومالبثت انتخابات ٢ يناير ١٩٥٦ أن أسفرت عن فوز الحزب الاشتراكي وتشكّلت الحكومة الجديدة برئاسة جي موليه. وكانت آمال الشعب الفرنسي معقودة عليها للخلاص من مشاكل الشمال الأفريقي، لا سيما أن دعاية الحزب كانت قائمة على التنديد بالحرب في الجزائر. وكان الحزب الاشتراكي يتمتع بالأغلبية البرلمانية في الجمعية الوطنية، ومن ثم أصبحت يده أكثر انطلاقاً من غيره من أحزاب الائتلاف. على أن الصحافة وأجهزة الإذاعة والتلفزيون دأبت على شن حملاتها على مصر في نفس الوقت الذي أخذت الحكومة فيه تستجيب لمطالب إسرائيل بتزويدها بطائرات المستير الحربية. وبعد مرور أكثر من شهرين على تولي الحكومة الاشتراكية السلطة أبلغني النائب الراديكالي جورج شاسيني برغبة المسيوپيير كُومّان Commin نائب السكرتير العام للحزب الاشتراكي SFIO وعضو مجلس الشيوخ في لقائي. وكان من الطبيعي أن يتطرق الحديث إلى الموقف السياسي في الشرق الأوسط وإلى السياسة الفرنسية في الشمال الأفريقي. ولم أستطع أن أمنع نفسي من أن أعبّر له عن دهشتي البالغة من تنكّر الحزب الاشتراكي للمبادئ التي نادى بها قبل الانتخابات لوضع حد للحرب في الجزائر وتحقيق الحل السلمي لمشكلتها، فلم ينكر وجود عدد من أعضاء الحكومة الحالية من الموالين لإسرائيل وإن ردّد أنهم بعيدون عن التأثير في مجرى السياسة الخارجية الفرنسية، كما اعترف بوجود بعض السياسيين الراغبين رغبة أكيدة في مساعدة إسرائيل والذين يضمرون هدفاً بعيداً هو إشعال نار حرب صليبية ضد مصر، وأنهم لا ينفكون ينادون بأن السياسة

العملية التي ينبغي اتباعها في مواجهة مصر هي سياسة القوة، بينما يمضي غلاة المتطرفين إلى أبعد من ذلك مطالبين بتسليح إسرائيل وتشجيعها على محاربة مصر والدول العربية حتى تستنزف جهودهم، وبهذا تتخلّص فرنسا نهائيًا من التدخل المصري في الشمال الأفريقي. وعلى رأس المنادين بهذا الحل الأخير چاك سوستيل المقيم العام السابق بالجزائر الذي يعضده رأس مال ضخم جمعه المستعمرون، وقوة إعلامية جبارة وضعها الصهاينة تحت يده. وعلّق محدّثي على المنحى الأخير بأنه أسوأ الحلول في نظر الحزب الاشتراكي الحاكم، وأن الحكومة الحالية راغبة في تحقيق صداقة فعلية مع مصر على أساس من التكافؤ، ولا سيما وأن فرنسا تشارك مصر رأيها في معاداتها لحلف بغداد، ثم إن الحكومة الفرنسية أخطرت إسرائيل بألا تتوقّع مساعدتها إذا هي أشعلت الحرب.

فأثارني هذا القول ودفعني إلى أن ألفت نظره إلى طائرات المستير التي تزوّد بها فرنسا إسرائيل، فإذا هو يكاشفني باستعدادهم لتزويدنا بما نريد منها وأكّد لي أن أعدّ هذا وعداً رسميًا، وبأن تسليح إسرائيل يتم تنفيذاً لعقود قديمة من الحكومات السابقة لا مفر من تنفيذها. ثم عاد محدّثي ثانية إلى موضوع الجزائر ليقول:

« إن الظروف تملي علينا سياسة عملية واقعية، وفي نفس الوقت نحن نؤمن بالتدرّج وبالسياسة المدروسة. كما أن علينا ألا نغفل عن الأخطار البالغة التي يهددنا بها سوستيل وسياسته الرجعية المتطرفة. فهناك عدد من الجزائريين الفرنسيين يفكرون في الاستقلال التام بالجزائر عن فرنسا، تؤازرهم في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية. وتعتقد هذه الزمرة أن بوسعها بلوغ هدفها عن طريق الحرب الأهلية، بينما نحن نريد مفاوضات حرة مع ممثلين حقيقيين للثوار، كما نريد خلق ظروف تسمح بإجراء انتخابات حرة. نحن نطلب إلى الثوار مناقشتنا ولا نطلب إليهم التسليم أو إلقاء سلاحهم مع إعطائهم الضمان بحماية أشخاصهم وممتلكاتهم والعفو العام عنهم. أما عن الأوروپيين الجزائريين، فقد عقدنا العزم على اعتقال زعماء الحركة الفاشية بالجزائر، وأستطيع التأكيد بأن عددهم ليس كبيراً، وأن الأغلبية العظمى من الأوروپيين الجزائريين يشاركوننا رأينا. ثم إن السلطات الاستثنائية التي حصلنا عليها تتيح لنا شل حركة المعارضين الفرنسيين وإسكات صحافتهم. ولما كانت الإدارة في الجزائر في صف المستعمرين «الكولون» فقد شرعنا في التخلّص من بعضهم منذ الآن. ولقد قرّ قرارنا على أن نعرض على «الجمعية الوطنية» قريباً مشروع القانون الخاص «بالمجلس الموحّد» مع إجراء انتخابات حُرّة والسماح بحرية القول والتعبير لمن سيمثّلون الشعب الجزائري الذين سيكوّنون الأغلبية بلا نزاع. ولقد كان قبول مبدأ «المجلس الموحّد» من جانبنا خطوة كبرى، خاصة إذا ما علمت مقدار الضغط الرجعي الواقع علينا. وعندها يمكن لممثلي الجزائر أن يتقدموا من خلال المجلس ببرنامج مدروس للاستقلال. وأستطيع أن أؤكد أنكم لن تجدوا في فرنسا حكومة أخرى مستعدة إلى الذهاب

إلى ما اعتزمنا الذهاب إليه، فإذا سقطت هذه الحكومة الاشتراكية فلن تخلفنا إلا حكومة راديكالية يمينية. والأمر الأخير الذي أود أن ألفت إليه أنظاركم هو مراعاة عامل الوقت، فكل يوم يمرّ يقوّي من مركز سوستيل والعسكريين وجماعات الضغط والدعاية الصهيونية ويزيد الحقد والضغينة بين الطرفين. وأنا على أتم استعداد للانتقال إلى أي مكان تحددونه لمناقشة من ينتدبهم الثوار، وذلك قصد الوصول إلى حل سلميّ سريع».

وقد بادرت بإرسال برقية شفريّة في نفس اليوم إلى القاهرة أوجزت فيها هذه المبادرة الفرنسية الرسمية طالباً عرضها على الرئيس عبدالناصر شخصيًا، وشفعتُها بتقرير منفصل إلى الرئيس أوضّح فيه العناصر الأساسية التي تدفعني إلى تأييد هذه المبادرة مما أتيح لي أن ألتقطه من وسائل الإعلام والصحافة ومن لقاءاتي برجال الفكر والسياسة في فرنسا. وقد تضمن تقريري هذا توضيحاً لما تقوم به أجهزة الإعلام الفرنسية إذاعة وصحافة من حملة ضارية ضد مصر متهمة قادتها بأنهم هم الذين يسعون للسيطرة على شمال أفريقيا منتهكين بذلك حقوق فرنسا التاريخية ومهدرين دماء أبنائها القاطنين على أرض الجزائر، ثم قيام فرنسا بجهد كبير من أجل اجتذاب بريطانيا وأمريكا إلى مساندتها عسكريًا في حربها بالجزائر، ووضعها ذلك المخطط الماكر لمنح الاستقلال لكل من تونس ومراكش للتفرغ التام لضرب ثورة الجزائر، بالإضافة إلى ذلك التهديد المبطّن الذي يلوّح به بعض المسؤولين الرسميين باحتمال توقف فرنسا عن شراء القطن المصري طويل التيلة بما قد يلحق بالاقتصاد المصري خسارة فادحة.

* * *

وكان لي في باريس زميل كريم هو اللواء علي أبو نوار الملحق العسكري الأردني رحمه الله، لمست فيه الرجولة والشهامة وحب الوطن والتفاني في هذا الحب. وكان من الطبيعي بعد تلك الصلة التي انعقدت بيني وبينه أن نتجاذب أطراف الحديث عن الوطن العربي عامة ووطنينا خاصة، أعني مصروالأردن، وكذا عن ذلك الخطر الجاثم فوق صدورنا، أعني إسرائيل. وإذا هو ذات يوم في مستهل عام ١٩٥٥ ينهي إليّ أن جلالة الملك حسين في باريس وأنه يريد أن يلقاني وصحبني إليه حيث لقيناه بفندق رافائيل. وحين استقر بنا المقام دار الحديث حول الموقف الاستراتيجي للدول العربية وعن موقف الاستعمار البريطاني في حرب فلسطين عام ١٩٤٨، وتطرق الحديث أيضاً إلى ما كان يجول في خواطرنا جميعاً من أثر قيادة الجنرال جلوب للقوات الأردنية في هزيمة العرب في حربهم الأولى مع الصهاينة وسياسته العسكرية المعوّقة التي تحول دون المضيّ في الأمور قدماً. وقبل أن أمضي راجعاً دعانا الملك لتناول الغداء معه بمطعم «لودوايّان» مع الغد، وكان لا شك يريد أن يتم الحديث الذي بدأناه، وحين التقينا ثانية أحسستُ فيه حماساً متدفقاً أثار فيّ الاعجاب.

وتمضي الأيام وإذا علي أبو نوار يُفضي إليّ أنه معتزم الخلاص من القيادة البريطانية في الأردن وتحرير وطنه من ربقة السيطرة الاستعمارية، كما صارحني بأنه يقضي في باريس فترة إبعاد عن الوطن أراده له الجنرال جلوب، وكان هذا العزم منه مما أثار حماستي. وإذا أنا بعد هذا أشدّ إعجاباً به حين كاشفني بأنه قد بسط ما قد عقد العزم عليه للملك حسين ونال منه موافقته وتأييده. وحين سألته هل أعددت لهذه الخطة الجسورة عدّتها أجابني في ثقة تامة أنه درس الموقف من جميع تفاصيله وأنه مطمئن كل الاطمئنان إلى نجاح خطته. وودتُ لو أن مصر مدّت يد العون لتلك المبادرة إذ المصلحة مشتركة، وكان هذا يقتضي أن يكون ثمة لقاء بين علي أبو نوار وجمال عبدالناصر، وأخذت بدوري أدبّر لهذا اللقاء، وقد رحّب عبدالناصر بهذا اللقاء وحدّد له موعداً. وما إن علمت هذا حتى فاتحت أخي علي أبو نوار بأن عبدالناصر على استعداد للقائه فإذا هو الآخر يخفّ للقاء عبدالناصر سرّاً بالقاهرة. ودار بينهما في هذا اللقاء حديث طويل عرض فيه أبو نوار على عبدالناصر رأيه بأن تكون مصر على استعداد للحيلولة بين إسرائيل وبين أي اعتداء على الأردن أو على الأقل أن تكون مستعدة لعون الجيش الأردني وذلك بتحرك قوات من الجيش المصري في سيناء بعد طرد جلوب والقيادة البريطانية. غير أن عبدالناصر رأى التريّث حتى جلاء القوات البريطانية عن قاعدة قناة السويس وإلا سوف تكون العواقب وخيمة على القوات المصرية إذا هي تصدّت في هذه المرحلة للجيش البريطاني، وقد لا يضمن تدخل العراق الذي كان عندها تحت حكم نوري السعيد وميوله البريطانية معروفة، ومن هنا طلب عبدالناصر إليه أن يرجئ هذه الخطة إلى حين.

وقد أرسل إليّ عبدالناصر رسالة برقية عن تفاصيل ما جرى في هذه المقابلة، وحين التقيت بعلي أبو نوار بعد أن عاد إلى باريس عرف أني على علم بما كان بينه وبين عبدالناصر، وإذا هو يفاتحني بأنه خرج من هذا اللقاء أثقل همّاً مما كان قبل. وأردت أن أروّح عنه فنصحته أن يعير حديث عبدالناصر إليه شيئاً من الاهتمام فمما لا شك فيه أن عبدالناصر أدرى بالعواقب كما أن له نظرة عامة شاملة تزن العوامل والظروف المحيطة بعد تقديره الشامل للموقف، فإذا هو يجيبني أنه مع عبدالناصر رأياً لا قلباً وأنه ماض فيما اعتزم، ثم رجاني أن يكون هذا بيني وبينه سرّاً لا يذاع، وقد بررت له بوعدي.

وما لبث علي أبو نوار أن ترك باريس إلى وطنه الأردن، وهناك زاره زميلي الملحق الحربي المصري وسأله عما ينتويه، لكنه لم يبح له بشيء. وإذا عبد الناصر بعدها يُفاجأ بطرد الأردن للجنرال جلوب القائد العسكري البريطاني في ٢٩ فبراير ١٩٥٦، وهو وإن لم يحط علماً بهذا الموعد إلا أنه كان قد سبق له العلم بأنه سيُطرد. ومما لا شك فيه أن طرد هذا القائد كان عملاً من الأعمال الوطنية الرائعة التي أزاحت عن كاهل الأردن النفوذ البريطاني المتسلط.

وكانت مصر وسوريا والسعودية قد وعدت الأردن بدفع المعونة المالية التى كانت تتلقّاها من بريطانيا وقدرها ١٢ مليون دينار حتى يمكنها أن تمضي في سياسة عربية مستقلة، غير أن مصر لم تستطع توفير ما يخصّها من العملة الصعبة خلال شهر أبريل ١٩٥٧ الذي ينتهي معه التزام بريطانيا، وكذا طلبت سوريا التأجيل بضعة شهور، وإذا أمريكا والسعودية تلوّحان بتقديم هذه المعونة نظير قبول الأردن لمبدأ أيزنهاور، فأصبح موقف على أبو نوار قائداً للجيش حرجاً إزاء تخلّف الدول العربية عن دفع المعونة في الوقت المناسب واضطر إلى الاستقالة ومغادرة وطنه.
ويعنيني أن أؤكد أني لم أكتب شيئاً في مذكراتي إلا مؤيّدا بمستند بين يدي ما وسعني، أو دون أن أعود إلى الوراء لمن شاركوا في أي واقعة فأستأنس برأيهم. ومن حسن الحظ أن الأخ اللواء أبو نوار قد زارني بالقاهرة قبل أن أدفع بمذكراتي إلى المطبعة. وقد عرضت عليه ما كتبت فأقرّه كله. وبين يدي خطاب من أبي نوار يؤكد أن ماذكرته بهذا الصدد في مذكراتي هو الصواب.

* * *

وبينما كانت الأيام تمرّ دون رد واضح من القاهرة على المبادرة السلمية المعروضة علينا كانت الأحداث السياسية الداخلية والخارجية في فرنسا تضيّق الخناق على الحكومة الاشتراكية حتى بات مركزها بالغ الحرج، وتأزّمت مشكلة الجزائر بعد أن أخذت الأوساط الغربية تحثّ الحكومة الفرنسية على اتباع سياسة الكبت والقهر. فقد أدلى سفير الولايات المتحدة بفرنسا بتصريح يؤكد فيه تأييد حكومته للسياسة الفرنسية بالجزائر، وتلاه المتحدث الرسمي باسم الحكومة البريطانية ليعلن أن بلاده على اتفاق تام مع السياسة الفرنسية القاضية بضرب حركات «الإرهابيين!» في الجزائر! وشتان بين صفتي الإرهابي وبين الوطني الفدائي الثائر فالفارق بينهما كبير. وكانت بريطانيا قد تلقّت لطمة تنحية الجنرال چون جلوب عن قيادة الجيش العربي في الأردن، ثم إذا بها تضيق ذرعاً بتلك الحركة التي تتزعّمها مصر لمناهضة الأحلاف العسكرية ولإسقاط حلف بغداد، وبما كانت تنتهجه مصر من نشاط سياسي يدعو إلى الحياد والتحرر، هذا إلى ما ارتكبته ـ في تصوّرها ـ من خروج على قيد التبعية في أمور التسليح بعقدها صفقة الأسلحة الشهيرة مع تشيكوسلوڤاكيا. وفي سبيل معرفة ردّ مصر النهائي على المبادرة الفرنسية قام كريستيان پينو وزير الخارجية الفرنسية في شهر مارس بزيارة قصيرة لمصر لم تستغرق غير يوم واحد ناشد فيها الرئيس عبد الناصر مساعدة فرنسا في وضع حد لحرب الجزائر بوصفه على حد قوله «الأخ الأكبر» Big brother لهؤلاء الثوار دون أن يظفر بنتيجة حاسمة.

وما لبثت الأحزاب اليمينية الفرنسية التي تركت الحكم أن بدأت تتوجّس خيفة من سياسة الحكومة الاشتراكية اليسارية فأخذت تضع في سبيلها العراقيل للحيلولة بينها وبين الوصول

إلى الالتقاء ولو من بعيد مع مطالب الثوار الجزائريين، تؤيدها القوى العسكرية الرجعية. وأخذت تحاصر الحكومة الاشتراكية داخل مشكلة الجزائر حتى لا يتسنّى لها التفرغ لتناول المشاكل الاقتصادية الداخلية وفق البرنامج الاشتراكي الذي يهدد مصالحهم الرأسمالية، فسلّطوا الصحافة التي تسيطر عليها القوى الاستعمارية والصهيونية لاستفزاز الحكومة وشل حركتها، كما سخّروا جهاز الإذاعة والتلفزيون المحتشد بأعوان إسرائيل بشكل ملفت لبثّ أفكارهم ووجهة نظرهم للتأثير على الرأي العام الفرنسي. وتسللت معلومات أكيدة تفيد أن الجيش الفرنسي بزعامة المارشال چوان يدبر انقلاباً يبعد به الحكومة الاشتراكية ويستبدل بها أخرى رجعية. وأمام هذا الخطر الداهم لجأت الحكومة إلى الجمعية الوطنية مطالبة بسلطات استثنائية تدعّم بها مركزها المتأرجح وتحول دون ما يمكن أن يدبّره الرجعيون ضدّها، لا سيما بعد أن أعلن جي موليه ووزير خارجيته كريستان پينو عن عزمهما زيارة موسكو، وهو ما ألهب شعور الأحزاب اليمينية ضد الحكومة التي أحاطت نفسها بسياج من السلطات الاستثنائية، كما لم يتردد الحزب الشيوعي الفرنسي الذي يتمتع بعدد كبير من الأصوات في الجمعية الوطنية من التصويت لصالح الحكومة، بل ذهب إلى أبعد من ذلك فأطلق مظاهرات شعبية تؤيد حكومة جي موليه الاشتراكية. ونجح اليمينيون في تحريك منديس فرانس وهو الراديكالي المبدأ إلى اختلاق الأزمات لإحراج الحكومة ظانّاً إمكان عودته إلى رئاسة الوزارة إذا ما سقطت حكومة جي موليه غافلاً عن أن أحزاب اليمين لن تسمح له بالعودة التي قد تتيح له إنهاء مشكلة الجزائر على نحو ما أنهى مشكلة تونس. على أية حال نجح الرجعيون الذين لا يؤمنون بغير الحرب في التأثير على الرأي العام إذ صوّروا له مشكلة الجزائر على أنها قضية وطنية تستدعي من كل مواطن فرنسي التضحية بحياته في سبيلها، وأصدروا صحيفة «طان ده پاري» Temps de Paris ابتداء من ١٧ أبريل ١٩٥٦ برأس مال ضخم لتساند حركة القمع ضد ثوار الجزائر.

وأمام هذه الظروف أخذت حكومة جي موليه تتراجع شيئاً فشيئاً عن الخط التقدمي الذي بشّرت به قبل الانتخابات راضخة للضغوط الرجعية التي جعلتها تجد نفسها ـ برغم كل ما تتمتع به من سلطات ـ لا حول لها ولا قوة أمام سلطان القوى الرجعية الطاغي وقدرتها على التلاعب بأفئدة الرأي العام كما يحلو لها. وعُقد مؤتمر الحزب الاشتراكي بمدينة ليل في ٢٩ يونية، فإذا بجي موليه يكشف عن دخيلة نفسه ويجهر بفزعه مما تسعى إليه الدول الإسلامية من وحدة، مدّعياً أن: «خطر التحالف بين دول الكتلة العربية لا يقل خطراً عن تحالف دول الكتلة الچرمانية أو الصقلبية، وأن الشعب المصري ـ وهو من الشعوب المحبّبة إلى النفس على الرغم مما يعانيه من بؤس ـ يعمل على تزعّم كتلة جبارة من مئات الملايين من المسلمين، وكل

هذا حبّا في العظمة»، ثم يشير إلى الرئيس عبد الناصر بأنه يسعى إلى أن يكون بطل هذه الوحدة.

ولم يكن خافياً عليّ أن الثورة المصرية تزوّد الثورة الجزائرية بالكثير من السلاح والعون إلى جانب الدعم السياسي والمعنوي الهام للثورة الجزائرية بقدر ما هو هام لثقل مصر في العالم العربي. غير أن هذه المبادرة الفرنسية للتفاوض مع الجزائريين كانت تحمل من الإغراء ما يجعلنا نأمل في تمكين الثورة الجزائرية من تحقيق الجانب الأكبر من أمانيها بالمفاوضات السلمية وتدعيم موقف مصر السياسي في مواجهة إسرائيل، العدو الرئيس للعرب والذي نؤمن جميعاً أنه لا مفر لنا من مواجهته في معركة حاسمة هي معركة الموت أو الحياة، وأنه كلما أمكننا حرمانه من منابع قوته وإبعاده عن حلفائه الذين يشدّون أزره كلما تسنّى لنا تحجيم قوته. ولا شك أن فرنسا لم تكن لتُقدم على تزويد إسرائيل بالأسلحة في ظل قيامنا بوساطة بينها وبين قيادة الثورة الجزائرية في مفاوضات من شأنها رفع عبء الحرب الجزائرية الثقيل عن كاهل فرنسا حكومة وشعباً.

على أني أمضيت وقتاً طويلاً في انتظار ردّ من القاهرة إلى أن استدعاني الرئيس عبد الناصر خلال شهر مايو للقاء معه ومع معاونيه لتدارس هذا الأمر من كل نواحيه. وفي هذا اللقاء عرفت ما لم يكن يتاح لي معرفته في باريس من النجاحات الكبيرة التي كان يحقّقها جيش التحرير الجزائري. غير أن معرفتي بهذا النجاح الميداني زادتني اقتناعاً بصدق رغبة الحكومة الاشتراكية في مفاوضة الثوار الجزائريين وفي ضرورة قيامنا بالوساطة لهذه المفاوضات، بل لقد كاشفني الرئيس عبد الناصر بانقسام أعضاء مجلس قيادة الثورة حول مبادرة المفاوضات التي كنت قد بعثت بها إليه. وقد كان رأيه هو الوصول إلى تحرير الجزائر الكامل بأقل الخسائر الممكنة، غير أن جهاز شؤون الشمال الأفريقي بالمخابرات العامة وعلى رأسه السيدان فتحي الديب ومعاونه عزت سليمان كان لا يثق بجدّية عروض الحكومة الاشتراكية، كما كان يؤمن بأن مواصلة المعارك أجدى من بدء المفاوضات. وانتصر هذا الرأي واستغل الصهاينة إحجامنا عن التوسّط لدى ثوار الجزائر للتفاوض مع فرنسا فرصة مواتية للصيد في الماء العكر ضد مصر .

وفي هذه الأثناء كانت إسرائيل قد أدركت فشلها في تأمين نفسها باستخدام استراتيجية الغارات الانتقامية التي شنّتها على غزة وخان يونس ثم العوجة والكونتيلّة وخاصة بعد ما كان من مصر من تنظيم لحركة الفدائيين لكي تردّ بها على تلك الغارات، فضلاً عن مخاوفها وهياجها في أعقاب عقد مصر لصفقة السلاح مع الكتلة السوفييتية. ولعل هذا وذلك هو ما جرّ إسرائيل إلى الانتقال إلى استراتيجية شنّ حرب وقائية. غير أنها كانت لا تثق في قيامها

بهذه الحرب الوقائية وحدها، بل كان لا بد من أن تُشرك معها في خوضها غيرها من أعداء مصر والعرب. ومضت إسرائيل توثّق ما بينها وبين فرنسا مدّعية أنها أداتها الفعّالة في قلب الشرق الأوسط، وإذا بصفقات سرية تُعقد نتيجة لهذا تزوّد بها فرنسا إسرائيل بالأسلحة والعتاد الحربي على الرغم من الاتفاق الثلاثي الذي كان معقوداً منذ عام ١٩٥٠ بين أمريكا وبريطانيا وفرنسا بألا تزوّد واحدة منهم دول الشرق الأوسط ومن بينها إسرائيل بالسلاح إلا بعد موافقة الجميع. ولم يلبث أن انتهى إليّ وقتذاك أن ثمة عزماً من الحكومتين الفرنسية والإنجليزية على انتهاج سياسة موحّدة تتسم بالشدّة لكبح جماح مصر، وتمّت في هذا السبيل اتصالات بين لندن وباريس امتدت إلى تل أبيب لتدبير خطة تشنّ إسرائيل فيها هجوماً على الأردن حتى تخفّ مصر وسوريا إلى نجدة الأردن فتتاح لبريطانيا ولفرنسا ذريعة للتدخل عسكريًا بوصفهما طرفي الاتفاق الثلاثي ١٩٥٠، فيردّون الجيش المصري على أعقابه، ويدمّرون أسلحته السوفييتية التي حصل عليها ولّما تستو بين يديه بعد، ويفرضان على العرب الصلح مع إسرائيل لصالح الأخيرة، وبهذا تتهيأ الفرصة من جديد أمام الأمبريالية المتداعية للتوغل من جديد في منطقة الشرق الأوسط. وحين انتهى إليّ هذا كله أرسلت به إلى القاهرة، غير أن فرنسا وإنجلترا قبل أن تقدما على هذه الخطوة بادلتا الولايات المتحدة الأمريكية الرأي فلم تقرّهما على ما انتويا ووُئدت تلك الخطة في مهدها.

وبناء على توجيهات من القاهرة قمت يوم يولية ١٩٥٦ بزيارة السيد الحبيب بورقيبة في مقرّه بفندق الكونتنتال بباريس قبيل عودته إلى تونس. وشهد لقائي به وزيره الباهي الأدغم، وعرضت عليه رجاء الحكومة المصرية في أن يسمح للزعيم صالح بن يوسف بالعودة إلى تونس والقيام بنشاطه في المعارضة الشرعية توحيداً للصفوف في وقفتها جبهة واحدة أمام الاستعمار الفرنسي مذكّراً إياه بأن جانباً من الحقوق التي نالها من فرنسا كانت نتيجة مباشرة لتشدّد بن يوسف في مطالبه، غير أنه انفجر غاضباً وأبدى استياء شديداً من هذا الاقتراح وأعرب عن استحالة تنفيذه حيث: «لا يمكن الجمع بين الصلاح والفساد» على حد تعبيره. وقد أذهلني أن أتبين سوء حفيظة بورقيبة تجاه خصمه صالح بن يوسف بقدر ما استرعى انتباهي تغير اللهجة التي اعتدت سماعها منه في سائر المقابلات التي جرت بيننا خلال وجوده بمنفاه وأثناء المفاوضات التونسية الفرنسية منذ أن عهد إليّ الرئيس عبد الناصر بأن أتولى - إلى جوار عملي - مهمة المستشار العسكري للوفد التونسي الذي كان يرأسه السيد المنجي سليم.

وسرعان ما تكشّف لي سرّ جفائه المفاجئ الذي احتدم ليأخذ بعد قليل شكل ثورة عنيفة ضد مقال ظهر في مجلة آخر ساعة بقلم الصحفي سعد التائه يعرض صوراً له تسجّل يوماً في حياته منذ الصباح الباكر حتى ساعة إخلاده إلى النوم، التُقطت له بإذن منه بطبيعة الحال. وكان يمسك بالمجلة ويقرأ لي بصوت عال العبارات التي اشتمّ منها سخرية به، ثم راح يهدّد

بأنه يستطيع مقابلة مثل هذا العمل العدائي من مصر بمثله، فحاولت أن أهدئ خاطره موضحاً له أن تعليق كاتب بصحيفة مصرية لا يعني على الإطلاق أنه رأى المصريين جميعاً الذين يضمرون له كل إعجاب وتقدير، وأمسكت حياء عن أن أذكّره بما بذلته مصر في سبيل القضية التونسية.

وقد بادرت بإبلاغ القاهرة بما جرى، واقترحت رغم هذا ورغبة في الإبقاء على صلابة العلاقة بيننا وبين الشعب التونسي فى هذه الظروف الحالكة دعوته لزيارة مصر أملاً في أن يزيل لقاؤه بالرئيس عبد الناصر والترحيب الذي سيلقاه المرارة التي استشعرها من الريبورتاج الصحفي الساخر، ولربّما يزحزحه وجوده بالقاهرة عن موقفه المتشدّد من صالح بن يوسف الذي ما لبث أن اغتيل فيما بعد.

وبحسبي هنا أن أشير إلى ما كان من الأجهزة التي كان منوطاً بها تقديم العون إلى الدول الشقيقة الناهضة المطالبة باستقلالها هنا وهناك. فلقد خُيِّل إلى بعض القائمين عليها أنهم بما تقدّمه مصر من عون سادة الموقف، وأن لهم على مَنْ كانوا يتلقّون منهم العون الكلمة المستجابة، وهو ما كان يعزّ على الأشقّاء قبوله، فمن واجب الأشقّاء علينا أن نكون لهم عوناً وقت الشدّة، أما أن نكون بما نقدّم من عون الآمرين الناهين فهو ما لا تجيزه الأخوّة، فلنا أن ننصح ونشير لا أن نُقحم أنفسنا فيما هو من أمورهم ولهم وحدهم. ولعل هذا وذاك كانا السبب في ذلك النفور الذي وقع بيننا وبين بعض الأشقّاء من الدول الشقيقة بدل أن يكون ثمة ودّ وإخاء.

ومرة أخرى جاءني المسيو جورج شاسنيْ موفداً من قبل المسيو پيير كومّان نائب السكرتير العام للحزب الاشتراكي للقائه في التاسع عشر من يولية ١٩٥٦ بمقر الحزب بباريس. وقد حرصت على أن أوضّح للمسيو كومان في مستهل المقابلة أنني جئت للقائه بناء على رغبته التي أوضح لي الهدف منها، وهي محاولة مساعدة الحكومة الفرنسية لعمل اتصال بالممثلين الحقيقيين لجبهة التحرير الجزائرية بغية الوصول بأسرع وقت ممكن لوضع حد للحرب في الجزائر. كما أوضحت له أني لا أؤدي بفرنسا أي دور سياسي، ولكن إذا كانت الحكومة الفرنسية تقدّر أن مساهمتي الشخصية قد تعين قضية السلام كما فهمت من رسوله فإني سأبذل قصارى جهدي في سبيل هذا الهدف الإنساني. وكان أن أبلغني مسيو كومان أن حكومته راغبة في مقابلة الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري وإن كانت لا تعرف مركز الثقل الحقيقي بينهم حتى الآن. أما المقترحات التي يتقدم بها إلى الجزائريين فهي الهدنة المكفولة بضمانات كاملة للطرفين، والانتخابات الحرة والإدارة الذاتية، والاعتراف بالشخصية الجزائرية، على أن تشرف على الانتخابات لجنة مكونة من فرنسيين وجزائريين. فذكّرته بأدنى المطالب التي تقبل بها جبهة التحرير الجزائرية وهي إدارة الانتخابات بواسطة لجان من دول محايدة تضمن

سيرها في المسار السليم لأنه لا يمكن أن تجري انتخابات حرة في ظل نصف مليون جندي فرنسي على التراب الجزائري، والاعتراف من جانب الحكومة الفرنسية باستقلال الوطن الجزائري قبل المفاوضة والإفراج عن الأسرى والمعتقلين.

ومع تقبّله مبدأ إشراف دول محايدة على الانتخابات فقد أوضح استحالة إقدام حكومة فرنسية بالاعتراف باستقلال الوطن الجزائري خشية تعرضها للسقوط الفوري لتحدّيها الرأي العام الفرنسي وبخاصة بعد إرسال فرنسا خمسمائة ألف جندي إلى الجزائر، وإن أكّد في نفس الوقت على أن مشكلة الاعتراف بالوطن الجزائري هي مسألة خاضعة للنمو والتطور وسيجري عليها ما جرى لتونس ومراكش اللتين حصلتا على الاستقلال الذاتي في المفاوضات السابقة، وها هما اليوم تطالبان بالاستقلال التام الذي لم يحدث اتفاق مسبق عليه.

وكان يرى أن على جبهة التحرير أن تدخل المفاوضات بلا شروط مسبقة، إذ لو فرض كل جانب شروطه قبل المفاوضات لما بقي شيء للتفاوض حوله. وأوضح لي رغبة الحزب الاشتراكي في وقف إطلاق النار بعد إقناع الرأي العام بالتفاوض مع الجزائريين. فأعربت له عن دهشتي لما يقول؛ إذ أنه يتعارض مع تصريحات روبير لاكوست الوزير المقيم بالجزائر والمنشورة بالصحف والجازمة باستحالة إجراء مثل هذه المفاوضات. فأوضح لي أن تصريح لاكوست قد شوّهته الصحافة إذ إن عبارته الحرفية تقول «لا يجوز التمسك بفكرة التفاوض بأي ثمن»، ولم يكن يقصد بذلك إلا أنه ينبغي وضع شروط محددة للتفاوض بل ووضع ضمانات لكلا الطرفين خلال هذه المفاوضات. ثم أكد لي أنه مكلّف من قبل الرئيس جي موليه بالاتصال بالجزائريين المسؤولين بغرض التفاوض، وأنهم جميعاً في الحزب الاشتراكي بما في ذلك لاكوست نفسه متفقون على إجراء المفاوضات، ومن ثم كانت الحملة لتهيئة الرأي العام تدريجيًا لقبول مبدأ المفاوضة بعد أن تم إبعاد المحرّضين. وانبرى يحثّني على تدبير لقاء بينه شخصيًا وبين ممثلي الثورة الجزائرية لوضع أسس المفاوضات التي سوف يشترك فيها حينئذ خبراء الحكومة إلى جانبه. وقد ترك لي حرية تحديد لحظة اللقاء، فوعدته ببذل قصارى جهدي.

وقد رأيت أن أرفق مع هذه المعلومات إلى الرئيس عبدالناصر النص الحرفي لقرارات المؤتمر الاشتراكي بخصوص الجزائر الذي عقد بمدينة ليل يومي ٢٩ و ٣٠ يونية ١٩٥٦، مقتنعاً أن دراسة النص الكامل يعين على تمحيص الحقائق ومقارنة الوقائع، ومن ثم الخروج بقرار سليم. كما لفتّ النظر إلى بضع عبارات ظهرت سافرة لأول مرة على ألسنة المسؤولين الفرنسيين مثل:

• إقامة صلات أساسية وطيدة مع فرنسا على أساس مصلحة القطرين العليا [وهذه أول
يأتي فيها ذكر الجزائر على أنها قطر آخر غير فرنسا].

• أن الحكومة على استعداد للترحيب بالاتصالات الرسمية المباشرة.

• لا بد لاكتساب ثقة الجزائريين من إجراء تطهير في الجهاز الإداري بالجزائر.

• الحل الشامل للمسألة الجزائرية لا يمكن أن يكون إلا حلاً سياسيًا.

• تقوم بتنظيم الانتخابات لجنة مؤلفة من شخصيات غير مشكوك في نزاهتها، يشرف
مندوبون عن الأحزاب السياسية الجزائرية والفرنسية.

• البحث عن حل سلمي يستقطب جميع الجزائريين الذين تعنيهم قضية السلام وال
والحرية بما فيهم تلك الطائفة من الثوار التي دفعها اليأس إلى الالتجاء بحسن نية إلى ا
بوصفه السبيل الكفيلة بتحقيق أمانيها.

كنت مؤمناً بجدوى هذه المقابلة للجانب الجزائري لأسباب ثلاثة: أولها قيام اتصال ر
مباشر بين الفرنسيين والجزائريين. وثانيها أن مثل هذا اللقاء سيكون بمثابة اعتراف رسمي
الرأي العام الفرنسي خاصة والرأي العام العالمي عامة بالكيان الفعلي لممثلي شعب الجز
ينفي الفكرة الشائعة بأنهم عصابات ثائرة في إقليم فرنسي ضد الحكومة المركزية. وثالثا
سواء كُتب لهذه المقابلة النجاح أم الفشل فإنها على أية حال خطوة إلى الأمام لا يمكن له
الرجوع عنها. على أني أوصيت في الوقت نفسه أن تتم هذه المقابلة بشرطين: أولهـ
تتحقق خلال فترة عطلة الجمعية الوطنية في شهري أغسطس وسبتمبر، وذلك حتى لا ت
مأساة مهاجمة النواب الرجعيين لحكومة منديس فرانس حين أوفدت الوزير جورج جم
إلى مصر مما اضطرها إلى النكوص على أعقابها. إذ كنت أعتقد أنه إذا حدث أن أحر
الحكومة أمام الرأي العام في غيبة البرلمان فإنها ستجد نفسها مضطرة رغماً عنها إلى الو
بأسرع وقت ممكن إلى حل ما قبل دورة انعقاد البرلمان. والأمر الثاني أن يكون المبعوثو
تثق بهم مصر ثقة تامة، أعني أن يكونوا من العناصر الأساسية في الكفاح. وكنت قد ع
من مسيو كومان أن ثمة مقابلة تمت مؤخراً بينه وبين السيد محمد خيضر مندوب جبهة الت
الوطني بسويسرا، كما ادّعى مسيو جورج شاسيني أن السيد خيضر طلب منه مبلغاً من
نظير إقناع بقية أعضاء الجبهة بقبول ما تعرضه الحكومة الفرنسية، ولا ريب أن الخبر يح
التكذيب أكثر مما يحتمل التصديق. فسألت محدّثي عن قيمة المبلغ الذي طلبه السيد خ
فذكر أنه يتراوح بين خمسة عشر وعشرين ألفاً من الجنيهات، فتساءلت عن سرّ تردّد الح
الفرنسية في إعطائه هذا المبلغ التافه في سبيل وضع حد لحرب الجزائر بينما تنفق يوميًا م
من الفرنكات على استمرارها. ولم يحظ تساؤلي الساخر بأي تعليق من محدّثي، فلم

عندها في أنها لم تكن غير مناورة ماكرة لتشكيكنا في نزاهة بعض عناصر الثورة الجزائرية، لا سيما وأن المسيو كومان كان أثناء مناقشته معي لا ينفك يضرب على وتيرة واحدة هي انقسام جبهة التحرير على نفسها وخصومتها مع حزب مسالي حاج. وهو ما اتخذته فرنسا تعلّة لاستحالة التفاهم مع مثل هذه الجبهة المفكّكة ولحاجتها إلى ممثلين حقيقيين للشعب الجزائري لا يمكن في رأيها تحديدهم إلا من خلال هذه الانتخابات التي يزعمون أنها يمكن أن تكون حرة في ظل الاحتلال الفرنسي.

وقد بادرت بمناشدة الرئيس عبدالناصر العمل بكل ما يملك من قوة ونفوذ على جمع شمل جبهة التحرير الوطني لتمثّل الشعب الجزائري المقاتل في وحدة متماسكة. وسرعان ما تلقّيت من القاهرة توجيهات بالاتصال بمولاي مرباح الأمين العام لحزب مسالي حاج أدعوه إلى لقاء الرئيس بمصر محاولاً إقناعه بضرورة الانضمام إلى الجبهة لتوحيد الصفوف ولافتاً نظره إلى أننا لم نحصل على استقلالنا بمصر إلا بعد أن طهّرنا أنفسنا من الخلافات والمزايدات الحزبية والشخصية وظهرنا أمام العالم صفًا واحداً تمثّل في مجلس قيادة الثورة الذي فاوض الإنجليز ممثّلاً لشعب مصر، في حين أن مصر بأحزابها المختلفة ظلت تفاوض المستعمر ربع قرن دون نتيجة لأن حجة المستعمر كانت على الدوام أن من يتصدّون للتفاوض لا يمثّلون الشعب كله، ومن ثم فإن التفاوض معهم لا يجدي.

على أن القدر لم يمهلنا لإنجاح مسعى كان من المحتمل أن يغيّر مجرى الأحداث عما سارت فيه، فقد اضطرت الظروف السياسية الدولية الرئيس جمال عبدالناصر إلى إعلان قراره التاريخي بتأميم شركة قناة السويس ردًا على سحب الولايات المتحدة وبريطانيا تمويلهما لمشروع السد العالي، وذلك بعد أسبوع واحد من لقائي بالمسيو كومان، فتوارت تلك المبادرة وسط ضجيج الغضب الحانق الذي تملّك حكومة فرنسا ووجدت فيه ما يبرر لها توجيه الرأي العام الفرنسي ضد حكومة مصر.

* * *

[٣]
شواغل عسكرية

منذ بداية عملي في باريس كانت جهودي الأساسية منصرفة إلى ترصّد صفقات السلاح والمعدّات الحربية لا سيما الطائرات التي يبتزّها عدونا الرئيس إسرائيل من فرنسا أولاً بأول. وكانت مهمة عسيرة لأن هذه الصفقات كانت تتم خفية دون إعلان من أي من الطرفين حتى بات أقرب إلى الإعجاز الحصول على معلومات دقيقة من مصادر موثوق بها غير مصادر العملاء المأجورين الذين يتردّدون على السفارات العربية لتزويدها بمعلومات أعدّت على وجه اليقين في المخابرات الفرنسية والإسرائيلية. هكذا وجدت نفسي أستهل عملي في دولة تزداد العلاقات بيننا وبينها توتراً يوماً بعد يوم إزاء موقف الحكومة المصرية الواضح في التنديد بالسياسة الاستعمارية الفرنسية في الشمال الأفريقي، وتعضيدها الصريح لحركات التحرر في كل من تونس والمغرب والجزائر. ولقد يسر الله لي الولوج إلى منافذ كانت شبه موصدة دوني انتهيت منها إلى ما أبغي من معلومات. وليست هذه الصفحات هي مجال بسط تفاصيل هذه المعلومات وإن كان الأمر يقتضيني أن أسوق القليل مما لابس الحصول عليها.

وكانت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا قد أصدرت في عام ١٩٥٠ «تصريحها الثلاثي» الشهير لتحقيق التوازن في التسليح بين الدول العربية وإسرائيل، وشكّلت لجنة من الدول الثلاث لتنسيق مبيعاتها من الأسلحة لدول الشرق الأوسط بما فيها إسرائيل، بحيث لا تصدّر أي منها أسلحة لأية دولة من دول الشرق الأوسط قبل موافقة هذه اللجنة. وكان التعاون بين السلطات الفرنسية وإسرائيل على إخفاء أنباء ما يتم بينهما من صفقات تامّاً، حتى زعمت السلطات الفرنسية أن صفقات طائرات المستير ٤ تصنّع لصالح السويد بينما كان من المعروف أن السويد نفسها تصنّع الطائرات الحربية النفاثة.

وكنت حريصاً عند نقل المعلومات الخاصة بتسليح إسرائيل [٦] أن أؤكّدها من ثلاثة مصادر أو اثنين على الأقل. ولقد وفّقت بعون الله بعد عناء وعراقيل كانت تقام في طريقي إلى أن أقف على ما حاولت السلطات الفرنسية أن تسدل عليه ستاراً كثيفاً حتى لا ينكشف لأحد، واستطعت أن أقف على عدد الطائرات من كل صفقة ومسار طيرانها حتى تصل إلى إسرائيل.

وكنت أبرق لتوّي للمخابرات الحربية المصرية بهذه الخطوات، مطالباً بتقصّي هذه المسيرة لنتبيّن صدق المعلومات التي كانت تنتهي إليّ، بأن يقوم ملحقنا الحربي سواء في إيطاليا أو اليونان بتتبع مواعيد وصول هذه الطائرات عند هبوطها في مطاري بريند يزي وأثينا للتزوّد بالوقود قبل انتهائها إلى إسرائيل، هذا عدا مرة واحدة حين انتقلت صفقة طائرات المستير ٤ الأولى على ظهر السفن. ومما زادني ثقة بما كان ينقل إليّ من معلومات أن تتبّع الزملاء من الملحقين الحربيين لحركة هذه الطائرات كان يثبت صحة ما أبعث به إلى مصر، وتحتفظ المخابرات الحربية المصرية في أرشيفها إلى اليوم بكافة هذه المعلومات.

وكانت فرنسا تستخدم بيع الأسلحة بهدف الضغط من أجل تأييد سياستها أو تخفيف الهجوم عليها، فأغرت سوريا بتخفيض أثمان المعدّات الحربية المباعة لها مع تسهيلات في السداد والتقسيط مقابل تخفيف لهجة إذاعة دمشق في معاداة سياسة فرنسا في شمال أفريقيا. كذلك حاولت السلطات الفرنسية أن تقيم العقبات في سبيل تنفيذ عقد بيع خمسين دبابة AMX زنة ١٣ طنّا لنا، وكذا مدافع ميدان عيار ٧٥ ملليمتراً وتدريب ضباطنا عليها، فلم نظفر بها إلا بعد جهود مضنية، وبعد أن هبّ أصحاب مصانع السلاح مدافعين عن مصالحهم الخاصة التي باتت مهدّدة نتيجة لسوء العلاقات مع مصر، فلأول مرة شرعوا ينتقدون قرار وقف تصدير الأسلحة لمصر ويثبتون حجتهم بالأرقام والإحصائيات، ساخرين من الدوائر الحكومية الفرنسية التي زعمت أن البربر الذين هاجموا إحدى المستشفيات في المغرب إنما كانوا ينفّذون توجيهات المحرّضين المنساقين لنداء صوت العرب من القاهرة بعد أن انبعثت التهانئ في اليوم التالي للاعتداء من القاهرة مشجّعة. ثم تساءلوا هل الدفاع عن أفريقيا الشمالية يتطلب من فرنسا التضحية بمراكزها الثقافية والاقتصادية وخاصة في مصر. ونشروا مقالاً بمجلة «أنتر پريز» Entreprise في أول أكتوبر ١٩٥٥ ذكروا فيه أن الجيش المصري قد تعاقد مع فرنسا منذ عهد قريب لاستيراد مطالبه من المدرعات وهي عقود في سبيلها إلى التنفيذ غير أن محاولة إيقافها تحمل في طياتها المجازفة بميزانية الدولة إذ قد بلغ الضمان الحكومي لهذه العملية ٩٠٪ من مجموع العقود البالغ قدرها ٧ مليارات من الفرنكات، وأن الحكومة الفرنسية سوف تتعرض لمطالبة الشركات لتنفيذ هذا الضمان من ناحية، كما أن إيقاف التنفيذ سوف ينزل بالإنتاج الفرنسي للأسلحة ضربة قاصمة من ناحية أخرى. ثم تساءل كاتب المقال لماذا لم تعترض الحكومة الفرنسية على إذاعات موسكو التي كان رئيس الوزراء ووزير خارجيته ينويان زيارتها عن قريب، ولماذا لم تتخذ إجراءات من شأنها تهدئة إذاعة بودابست أو حتى الحزب الشيوعي الجزائري؟

ويشهد الله كم بذلت من جهود لتذليل العقبات التي كانت تعترض هذه الصفقة، ولم تكن بدعة تقاضي العمولات عن كل صفقة من صفقات السلاح قد ظهرت بعد بين المسؤولين في

الدولة على نحو ما استشرت تحت ستار سياسة تنويع مصادر السلاح التي ابتدعت في السبعينيات. وإني لأذكر يوم كان العدوان الثلاثي، ونشبت الحرب بين فرنسا ومصر، وانعزلت سفارتنا بباريس، وضُرب حولها الحصار، وابتعد الأصدقاء عنّا خشية بطش السلطات، وإذا أنا حين دخلت بيتي أجد أجمل سلّة زهور تلقّيتها في حياتي من المسيو مواتيسييه مدير شركة سوفما الحكومية التي باعتنا الدبابات والمدافع، ومعها بطاقة عليها هذه العبارة بخط يده: «إذا كنت لم أستطع الحضور في هذا اليوم العصيب لأشدّ على يدك مودّعاً فحسبي هذه الزهرات تنوب عني معربة عن تقديري وإعجابي بخصم أعدّه من أشرف الخصوم». وأظن أن مثل هذه العبارة إن أفادت شيئاً فهي تفيد أني لم تزل بي قدمي ولم تمتد للعمولة يدي، وإنى لأشكر الله على هذه وتلك. ولو كنت فعلتهما لكنت في طوع يمين الفرنسيين يُشْهرون على رقبتي سيفاً مسلولاً كي أفعل ما يشاؤون وأمضي حيث يريدون، ولما كنت موضع ثقة واحترام شخصيات فرنسية مرموقة تعاملت معها حين كنت مضطلعاً بوصل ما انقطع من علاقات بيننا وبين فرنسا على نحو سيجيء تفصيله بعد.

* * *

ما لبثت إسرائيل أن سارعت بشراء ١٧٥ مدفع ٧٥م و١٢٠ دبابة AMX غير أنها طالبت بإضافة حلقة تحت برج الدبابة يبلغ سمكها ١٤ سم لضمان تشغيل المدفع بحرّية في كافة الاتجاهات، ونفّذت المصانع الفرنسية هذا التعديل رغم أن خبراء المدرعات الفرنسية رأوا أن تركيب هذه الحلقة من شأنه زيادة ارتفاع الدبابة الأمر الذي يتعارض مع أهم خواص هذه الدبابة بالذات وهي ميزة الانخفاض.

وللطائرة المستير ملابسات تحتاج إلى بعض الإيضاح، فعندما توصّل الفرنسيون إلى طراز مستير ٤ بادرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تمويل إنتاج الدفعة الأولى من هذه الطائرات لحسابها، ومن ثم توزيعها بمعرفتها على دول الحلف الأطلسي بما فيها فرنسا، وكان قد تم الاتفاق على أن تصل الدفعة الأولى إلى مائتين وخمس وعشرين طائرة، على أن يكون للحكومة الفرنسية حق التصرف فيما يتم إنتاجه بعد ذلك. وبذلك تصبح أقل مهلة يمكن أن ترتبط بها الحكومة الفرنسية لبيع طائرات من هذا الطراز لدول أجنبية هي ثلاثة عشر شهراً قد يتسنّى تخفيضها إلى تسعة شهور. وفي نهاية عام ١٩٥٥ كان بيع طائرات مستير ٤ إلى الدول العربية وإسرائيل ما يزال قيد البحث بوزارة الخارجية الفرنسية، وقد تصرّفتُ من تلقاء ذاتي بأن سارعت بإدراج اسم مصر ضمن الدول المطالبة بشراء هذا النوع من الطائرات، كما حادثت الأمير طلال سفير المملكة العربية السعودية في أهمية تقدم حكومته بطلب مماثل لنا بشراء ثلاثين طائرة مستير ٤، وتبينت في الحال حسن تفهّمه للموقف إذ استجاب على الفور إلى المبادرة بطلب هذه الصفقة لحكومته. وكانت إسرائيل قد طالبت هى الأخرى بثلاثين طائرة.

وحين طلبت من السلطات الفرنسية وقتها بيانات وافية عن هذا الطراز من الطائرات اعتذرت بأن هذه البيانات ما تزال سرية ولا يمكن تسليمها إلا للمشتري، وطالما لم يتقرر بعد مبدأ البيع لدول الشرق الأوسط لذا يتعذر تزويدي بهذه المعلومات. وكانت الطائرة ميج ١٥ الروسية أفضل من المستير ٤ من حيث كفاءتها كطائرة اعتراضية، إذ يمكنها الصعود إلى ارتفاع ١٢٠٠٠ قدم في فترة تصل من ٥ إلى ٦ ثوان بينما تحتاج المستير ٤ إلى عشر ثوان لبلوغ هذا الارتفاع، غير أن الطائرة مستير ٤ تفوق الطائرة ميج ١٥ في واجبات المعاونة الأرضية لأنها أبطأ سرعة وأجود تسليحاً إذ هي مزوّدة بمدفعين عيار ٣٠م وقاذفين صاروخيين، وتحمل قنبلتين.

على أننا فوجئنا في ٢٨ فبراير ١٩٥٦ بما يفيد أن الولايات المتحدة قد أذنت للسلطات الفرنسية بتسليم اثنتي عشرة طائرة من طراز مستير ٤ هبة من الحكومة الأمريكية لإسرائيل من الدفعة الأولى المنتجة للتوزيع على دول حلف الأطلسي دون انتظار لتسلّم نصيبها مما سينتج فيما بعد. وقد بادرت بالتحقّق من صحّة هذا الخبر في ذات اليوم وتأكد لي صحّته، وأن ضابطاً إسرائيليّا يدعى كولونل جلادي قد أبرم اتفاقاً نهائيّا يقضي بشحن الطائرات إلى إسرائيل عن طريق البحر، مما يرجّح أن الطيارين الإسرائيليين لم يسبق لهم أن تلقّوا تدريباً على هذا الطراز من الطائرات، على حين تم تسليم أربع وعشرين طائرة «أوراجان» إلى طيارين إسرائيليين قادوا الطائرات بأنفسهم إلى إسرائيل بعد أن تلقّوا تدريباً على مدى بضعة شهور بمراكز تدريب السلاح الجوي الفرنسي.

وكانت إسرائيل قد تقدمت كما أسلفت بطلب شراء ٣٠ طائرة مستير ٤، كما ألحّت على أن تستبدل بصفقة المستير ٢ السابق التعاقد عليها صفقة من مستير ٤، ومكث الطلب شهوراً متأرجحاً بين الرفض والقبول. فبينما كانت وزارة الدفاع الفرنسية - بصفة عامة - ورئيس أركان القوات المسلحة الجنرال جيوم - بصفة خاصة - يتحمسون لفكرة تسليم الطائرات المستير ٤ فوراً إلى إسرائيل نكاية في مصر والمساعدات التي تقدّمها لثوار شمال أفريقيا - وهو المجال الذي تعاني منه القوات المسلحة الفرنسية - كانت الخارجية الفرنسية تناهض الفكرة بأمل الوصول إلى تفاهم حاسم مع الحكومة المصرية بصدد مسائل شمال أفريقيا، وبحجة حفظ التوازن في التسليح بين كل من الدول العربية وإسرائيل. وإذا كانت هذه الصفقة قد تمّت بهذا الأسلوب التعسّفي الأمريكي بالاتفاق مع السلطات الفرنسية فثمة أسلحة ومعدات فرنسية أخرى قد أخذت طريقها سرّاً إلى إسرائيل، فلقد كانت أمنية الجنرال جيوم التي لا يفتأ يصرّح بها في كل مجال هي ضرورة نشوب القتال بين مصر وإسرائيل حتى تستنفد هذه الحرب جهود مصر وتصرفها عن الاشتغال بقضايا الشمال الأفريقي، فتتهيأ الفرصة لجيوم وهو المسؤول الأول عن سير القتال في شمال أفريقيا للتخلص من عنصر فعال يساهم مساهمة مادية ومعنوية في نضال الثوار.

ومنذ أوائل ١٩٥٦ لم أستبعد أن تُقْدم الحكومة الفرنسية على اتخاذ خطوات غير ودّية ضد مصر لا سيما بعد اشتداد أوار الحملة الصحفية الضارية المنظّمة ضدّنا، والتي اشتدّت وطأتها بشكل بارز ومتصاعد يكشف عن أنها حملة مدبّرة وموعز بها تباركها السلطات الفرنسية وتمدّها بكافة البيانات والوثائق وتزوّدها بالصور. وهكذا تكلّلت جهود العسكريين الفرنسيين ورجال الكولون [المستعمرون أو المستوطنون] الأقوياء واليمينيين المتطرفين والصهاينة بالنجاح بأن انضمت إليهم آخر الأمر وزارة الخارجية الفرنسية التي ظلت تقاوم ـ والحق يقال ـ هذا الاتجاه طويلاً إلى أن فقدت الأمل في التفاهم مع مصر. وكان الهدف الذي ترمي إليه الحملة الصحفية هو بث روح الكراهية والحقد بين صفوف الرأي العام الفرنسي ضد مصر بصفة خاصة، فتارة تظهر المقالات في أهم الصحف وبأقلام كبار الكتاب بعناوين مثيرة مثل: مَنْ يقتل أبناءنا في شمال أفريقيا؟ وتارة أخرى: لا مناص من الانحياز لإسرائيل صديقتنا الحقيقية والثأر من مصر عدوتنا اللدود، وذلك بغية إشعال الروح الاستعمارية من جديد في نفوس الشباب الفرنسي بعد أن كانت قد خمدت، وتهيئة الرأي العام لاستقبال قرار التعبئة العامة وتجنيد الاحتياط لإرساله إلى ميدان القتال بشمال أفريقيا، فلم يكن الرأي العام من قبل متحمّساً لإرسال أبنائه للقتال في سبيل الجزائر، ولكنه ما لبث شيئاً فشيئاً أن بدأ يشعر بالضغينة والكراهية نحو مصر وهو يقتات يوماً بعد يوم المقالات والأنباء المقصود بها إثارة حماسه وتأجيج غضبه للثأر من مصر والمصريين.

وكانت قد مضت شهور عشرة على تقدمي بطلب شراء طائرات مستير ٤ من شركة OFEMA، وكان ذلك من قبيل سبر الأغوار إذ كنت أوقن أن هذا الطلب مرفوض سلفاً. وبطبيعة الحال فإنني لم أتلق ردّاً، فعدت إلى السفير السعودي أناشده الإسراع بتجديد طلب حكومته بشراء ثلاثين طائرة مستير ٤ وتحريك هذا الطلب الذي لم يُبتّ فيه بحجة حفظ التوازن المزعوم بين الدول العربية وإسرائيل. كما أشرت على القاهرة ببذل الجهود الدبلوماسية لدى الحكومة السعودية للضغط على السلطات الأمريكية للموافقة على هذه الصفقة. وقد علمت فيما بعد أن السفير ماسيجيلي سكرتير عام وزارة الخارجية الفرنسية المعروف بميوله الإنجليزية قد تصدّى لهذه الصفقة فأوقفها بإيعاز من الحكومة البريطانية. وكان الطيارون الإسرائيليون قد تسلموا اثنتي عشرة طائرة مستير ٤ في شهر فبراير ١٩٥٦ كما أسلفت وأقلعوا بها عن طريق برنديزي، واتجه الإخصائيون الفرنسيون في الوقت نفسه إلى إسرائيل لتدريب طياريها. كما كانت السلطات العسكرية الفرنسية تبذل عوناً مباشراً وغير مباشر للإسرائيليين بالإضافة إلى ما تضمّنته بنود العقود المبرمة بين الدولتين، وبات النيل من مصر عسكريّاً وتحريض إسرائيل على شن هجوم على مصر خاصة والدول العربية عامت تخفيفاً للضغط عنهم وتعويضاً معنويّاً عما يلحق قواتهم من فشل وإحباط وخسائر في

الجزائر، بات هذا كله هدفاً تكتيكيًا جوهرياً في إطار الاستراتيجية العامة للعسكريين الفرنسيين. ومن هنا وجدت إسرائيل التي بادرت بعد تسلّمها الصفقة الأولى من طائرات مستير ٤ بطلب دفعة ثانية من اثنتى عشرة طائرة ـ أعقبتها دفعة ثالثة ورابعة وخامسة على مدى الشهور الخمسة التالية ـ ترحيباً حاراً داخل قيادات السلاح الجوي الفرنسي التي سارعت إلى إعداد دفعة طائرات المستير الإثنتي عشرة الثانية توطئة لتسليمها لإسرائيل قبل صدور موافقة السلطات السياسية العليا، بل انبرى العسكريون الفرنسيون يجرون التعديلات التي طالبت بها إسرائيل في طائراتها مثل تركيب جهاز تمييز الصديق من العدو وبعض التعديلات في أجهزة الإضاءة. وهكذا بينما كانت بعثة الطيران الهندية الموجودة بفرنسا منذ أكثر من سنة لشراء صفقة طائرات مستير ٤ من شركة مارسيل داسو المنتجة للطائرات OFEMA والممثلة للحكومة الفرنسية، كانت البعثة الإسرائيلية تتعامل مباشرة مع وزارة الطيران الفرنسية وتستولي على طائراتها رأساً من حظائر السلاح الجوي الفرنسي.

وكان واجبي يقتضيني الحصول على مواصفات كافة الطائرات التي اغتنمتها إسرائيل من فرنسا بما فيها طراز مستير ٤ التي كان محظوراً أن يُنشر شيء عنها. ولقد وفقّني الله فحصلت على المواصفات التي أسعى إليها من حيث الأبعاد والأوزان وأنواع المحركات واستهلاك الوقود والتسليح والسرعات والارتفاعات مع صور لها من زوايا مختلفة سارعت بإرسالها للجهات المختصة في القاهرة.

* * *

وفي شهر يونية ١٩٥٦ استدعاني الرئيس عبدالناصر إلى القاهرة ليبلغني أن الفترة الانتقالية التي امتدت من عام ١٩٥٤ لممارسة مجلس قيادة الثورة شؤون الحكم قد انتهت، وأنه بصدد إجراء تغييرات شتى في مجال الوظائف العامة بالدولة، وأنه تقرر خروج الضباط الأحرار من خدمة القوات المسلحة إلى وظائف مدنية حتى لا يزج بالجيش في السياسة، وأنه على وشك أن يصدر قراراً بإنهاء خدمتي بالقوات المسلحة وتعييني بدرجة وكيل وزارة برياسة الجمهورية على أن أستمر في مزاولة عملي ملحقاً حربيًا بباريس حتى يتم نقلي في شهر سبتمبر إلى وزارة الخارجية وتعييني سفيراً بباريس وأضاف قائلاً: «إني لم أتخذ هذه الخطوة تحت تأثير مشاعري العاطفية نحوك بل تقديراً للجهود الصادقة التي بذلتها أثناء خدمتك ملحقاً حربيًا بباريس، فقد كانت تقاريرك تضعني أمام صورة واضحة لمجريات الأمور بفرنسا بأسرع وأدق من تقارير المصادر الأخرى». ولما سألته كيف أمارس عملي ملحقاً حربيًا بينما سأكون في عداد المدنيين؟ ردّ بأنها مرحلة جدّ قصيرة لا تتجاوز ثلاثة شهور لن تسترعي الانتباه. وقبل أن أغادره استوقفني ليفضي إليّ بأنه قد اتخذ قراراً بتأميم قناة السويس، وأنه قد شكّل لجنة من الخبراء لتزويده بكل ما من شأنه تحقيق هدفه، لكنه لم يستقر بعد على رأي بصدد التوقيت

تاركاً ذلك للظروف. وطلب مني أن أتبيّن من موقعي كل ما يحيط أو يرتبط أو يفيد في هذا الأمر البالغ الحساسية والخطورة. ثم أسلمني ملفاً احتشد بعدد من الأسئلة الخاصة بقناة السويس طلب مني محاولة الإجابة عليها عقب وصولي، على أن أرسل ما يقع لي من معلومات إليه شخصيًا متعجّلا عودتي إلى مقر عملي.

وفي ٢٦ يولية وجّه جمال عبدالناصر ردًا على قرار فوستر دالاس برفض تمويل مشروع السد العالي وعلى تشكيكه في سلامة الاقتصاد المصري وحضّه بقية الدول الغربية على الامتناع عن المشاركة في المشروع، لطمة داوية على صلف أمريكا وتطاولها بأن أعلن قراره التاريخي بتأميم قناة السويس، وهو الحدث الذي كانت له أخطر النتائج لا على الشرق الأوسط فحسب بل وعلى كل بلاد العالم الثالث.

وغنيّ عن البيان أن أذكّر القارئ بالثورة العارمة التي نشبت بفرنسا وبريطانيا إزاء هذه الخطوة البالغة الجسارة، فمن خُطب نارية يلقيها الوزراء المسؤولون وأصحاب النفوذ من كبار رجال المال وأقطاب الأحزاب اليمينية تعد بالويل والثبور، إلى مقالات ملتهبة تحتشد بها الصحافة عن بكرة أبيها تكيل السباب والشتائم لجمال عبدالناصر، وتثير المشاعر ضده، ومن أحاديث وأنباء بالإذاعة تلهب الأحاسيس وتغرس بذور الكراهية في الرأي العام الفرنسي وتهيّؤه لقبول ما ستتخذه الحكومة من إجراءات عنيفة ضد مصر، إلى تحقيقات وأحاديث وأفلام تسجيلية بالتليفزيون ترسّخ مع المساء ما ثبت في أذهان الناس أثناء النهار عن «الجريمة» التي ارتكبها عبدالناصر بتأميمه للقناة، وشاع نداء سوستيل القديم «ابدأوا بناصر أولاً» Au préalable Nasser.

وكان طبيعيًا أن يطغى الطابع العسكري البحت على ما عداه من مهام، وبات لزاماً علي أن أسارع برصد تحركات القوات المسلحة الفرنسية ومناطق احتشادها واستقراء أهدافها فضلاً عن تتبع النشاط الإسرائيلي بفرنسا. كانت فترة عصيبة زاخرة بالعمل الدؤوب ليل نهار في بيئة شديدة العداء ورقابة بوليسية مكثّفة ومضايقات رعناء ومناخ إعلامي استفزازي مثير، فضلاً عن تخوّف بعض الأصدقاء والمعارف الفرنسيين من الاتصال بي خشية التنكيل بهم.

وقد شاء القدر أن أُصاب وقتذاك بنزيف من الأنف ألزمني فراش المرض في المستشفى طوال أسبوعين كنت مُعرّضاً خلالهما لإجراء عملية لرفع عظام الجمجمة خلف الأذن اليمنى لولا مجيء طبيب مصري هو اللواء الدكتور حسن صبري رحمه الله الذي أرسله المشير عامر ليتولى علاجي. وكان قد تم إبلاغ القاهرة بخطورة حالتي بمبادرة من الأخ الصاغ عيسى سراج الدين [السفير فيما بعد] الذي كان يعمل مساعداً لي، وظل طوال عامين يؤدي عمله إلى جواري بتفان وكفاءة جديرين بالتقدير، ولست أنسى ما يتمتع به من خلق فاضل ووطنية صادقة وأخوة أعتز بها على الدوام. وقد ظل هذا الطبيب الكريم كبير الأمل في القضاء على

المرض بالمضادات الحيوية مخالفاً رأي فريق الأطباء الفرنسيين، وتحقق بدأبه وعنايته المخلصة ما كان يأمله، ووجدتني أتعجّل العودة إلى متابعة شحنات الطائرات الحربية والمعدّات العسكرية الفرنسية إلى إسرائيل وتطورات الموقف الإعلامي والسياسي الفرنسي وإبلاغها للقاهرة أولاً بأول. ثم أضيف إلى هذا الوقوف على توزيع التشكيلات الفرنسية المحاربة سواء الموجود منها بفرنسا أو ألمانيا أو شمال أفريقيا، وتحركات قوات المظلات الفرنسية التي وصلت إلى قبرص في الرابع من سبتمبر ولحاق طائرات المستير ٤ بها بعد أسابيع ثلاثة. ولم يكن الحصول على مثل هذه المعلومات في أجواء العداء المحيطة بنا بشكل دقيق بالأمر اليسير، بل كان يتطلب جهداً شاقّاً أتاح لي برعاية الله وعنايته أن أعقد صلات وثيقة مع ثلاثة مصادر كنت أحصل منها على تلك المعلومات قبل أن أبعث بها إلى القاهرة. وأحمد الله أني وفّقت إلى تسجيل كافة تحركات وحشد التشكيلات المحاربة الفرنسية من قوات برية وبحرية وجوية، ولا يتسع المجال بطبيعة الحال لنشرها هنا إذ لن تفيد القارئ في كثير أو قليل (٧). وقد مضى على هذه الأحداث أربعة وأربعون عاماً، وأنا اليوم في حل من أن أشير إلى بعض المصادر التي رجعت إليها لاستقاء هذه المعلومات دون الكشف عن أسماء الأشخاص، إذ كان مرجعي الذي اعتمدت عليه في ذلك صفوة من الملحقين الحربيين من ضباط دول الأحلاف الغربية ينتمون إلى جنسيات مختلفة كان لهم تعاطف مع قضيتنا ورأوا أن أقل عون يرضون به ضمائرهم هو إمدادي بما أطلب منهم استيضاحه مما يتيح لنا أن نتدارك موقفنا وألاّ نؤخذ على غرة.

وفي الثاني عشر من أكتوبر ١٩٥٦ أكد لي بعض هؤلاء أيضاً أن ثمة اجتماعات مريبة تتم بين مسؤولين فرنسيين وإسرائيليين منذ أوائل سبتمبر يُشتم منها تدابير موجّهة ضد مصر دون تفصيلات محدّدة أبلغت المخابرات الحربية بها في حينه. وقد جرى ذهني على الفور إلى ذلك اللقاء المطوّل الذي عقده جي موليه في مكتبه مع سفير إسرائيل وأعلن عنه قبل ذلك ببضعة أيام وأدركت أن له علاقة بتلك الاجتماعات. أما عن اجتماع جي موليه وسلوين لويد وبن جوريون الذي تم في ٢٢ أكتوبر ١٩٥٦ في مدينة سيفْر تمهيداً لتوقيع اتفاقية العدوان الثلاثي على مصر فلم أعلم به على الإطلاق.

ومنذ ذلك اليوم تزايد قلقي وأخذت أتوقع من الأنباء ما أدعو الله ألا يقع. وكان لي صديق فرنسي يحتل منصباً حساساً ما أزال أحرص على كتمان اسمه مع أن مصر تدين له بالفضل في الوقوف على أكثر المعلومات خطرًا وأهمية. وفي الحق إن هذا الصديق قد نفذ إلى قلبي منذ لقائي الأول به عام ١٩٥٤ فتوثّقت صلاتنا مع الأيام، نتجاذب أطراف الحديث في موضوعات شتى من موضوعات الساعة لا سيما ما يمسّ السياسة. وكنت ألمس على الدوام تعاطفه مع حركات التحرر في الشمال الأفريقي وشجبه للبطش الذي تمارسه القوات المسلحة

الفرنسية ضد الوطنيين. ومع أني كنت أسعد بهذا التعاطف إلا أنني التزمت جانب الحذر في مبدأ الأمر، وشيئاً فشيئاً أخذت أعرض لبعض المعلومات التي كنت أحصل عليها وأصارحه بحاجتي إلى التثبّت من صدقها، فكان يزيدني عنها بياناً بكل ما عنده مما جعلني بعدُ أثق بما يقول. وكانت شخصيته تشدّني وسط المناخ المُعادي الذي أعيش فيه، فلم تكن مودّته وحدها هي موضع تقديري بل لقد كانت سجاياه كلها تشيع نبلاً وإنسانية. غير أن أكثر ما كان يتيح للقاءاتنا أن تمتد حتى بعد أن نفرغ من أحاديثنا المستفيضة هو أننا كنا على مشرب واحد في التذوق الموسيقي والأدبي، وكان هذا رباطاً إضافيًا فوق روابط الاهتمامات السياسية والإنسانية. ولست أعتقد أن السنين مع تتابعها سوف تنسيني تلك الشخصية النادرة واتّسام نظرته الإنسانية بالشمول والنزاهة والتجرّد إلى الحد الذي يجعله يدين سياسة حكومته الباغية ضد شعب آخر مستضعف ولا يبغي من وراء رفع الظلم عنه أي مطمع. إنه الإيمان المطلق بالحرية أنّى كانت وبالعدل حيث كان، فالحرية في نظره هي قدرة المرء على أن يختار أغلاله. وهو بهذا كان في رأيي يحتل الذروة التي ينشدها كل إنسان متحضّر.

وقد فاجأني يوم السبت ٢٧ أكتوبر حين اتصل بي مبكراً ليتفق معي على لقاء عاجل في صباح نفس اليوم على غير العادة وفي مكان قصيّ، وهو ما جعلني أدرك خطورة ما سوف أستمع إليه من أنباء، وقد كان لديه بالفعل الجديد والخطير. فقد حدّثني أولاً عن الاتفاق السرّي بين بريطانيا وفرنسا على غزو مصر والذي كان المفروض أن يقع يوم ١٥ سبتمبر حيث كانت الخطة تستهدف الهجوم على الإسكندرية والتمهيد لذلك بتوجيه جملة ضربات مركّزة بالطيران على المطارات المصرية وإسقاط قوة من جنود المظلات تسبق عملية الاقتحام للاستيلاء على رأس شاطئ حتى يتم تدفّق الجنود والمعدّات وباقي قوات الغزو ودعم عملية الإنزال بمدافع وطائرات الأساطيل البريطانية والفرنسية، على أن تُخصّص قبرص قاعدة للفرنسيين ومالطة للبريطانيين، غير أن الجانب الفرنسي عاد فاعترض على الإنزال في الإسكندرية مفضلاً بورسعيد، ملوّحاً بضرورة إقحام إسرائيل في المعركة لزيادة عدد القوات المهاجمة حتى تصبح ٣ : ١ مما يزيد من فرص النجاح أمامهم، فضلاً عن أن إشراك إسرائيل في الصراع يخلق ذريعة مقبولة للتدخل البريطاني الفرنسي أمام الرأي العام العالمي. ومن هنا أُلغيت الخطة الأولى بعد أن أحسّ واضعوها أن شيئاً منها قد تسرّب إلى مصر وأن القيادة المصرية قد أعدت العدّة للتصدّي لها، واستُبدلت بها خطة جديدة حرص على إبلاغي بها فور معرفته بها كانت على الوجه التالي: **تم اتفاق جديد بين بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على قيام قواتهم المسلحة بعدوان منسّق على مصر، فتهاجم إسرائيل سيناء لتهيّئ الذريعة وتُحكم الشَّرك. وبعد فترة وجيزة تكفي لاستدراج الجيش المصري إلى سيناء ومحاصرته فيها توجّه بريطانيا وفرنسا إنذاراً إلى مصر، تعقبانه بتمهيد جوي مركّز يقوم به السلاح الجوي البريطاني والفرنسي لتدمير المطارات**

الحربية والتحصينات والأهداف الحيوية والحشود والقواعد العسكرية والدفاعات الساحلية، ويتلوه إنزال قوات الاقتحام ببورسعيد للاستيلاء على الهدف الرئيسي وهو قناة السويس. وأكّد لي مصدري أن الخطة قد تم التصديق عليها نهائيًا كي تنفّذ خلال الأيام القليلة التالية بموعد أقصاه الرابع من نوفمبر حتى تنتهي العملية قبل انتخابات الرئاسة الأمريكية في ٦ نوفمبر، وأن كل الاستعدادات قد اكتملت للتنفيذ.

وهكذا أتاح الله لي أن تُساق إليّ وأنا في عقر داري تلك المعلومات الخطيرة.

ولم يكد ينتهي لقائي معه حتى خلوت إلى نفسي لأتخفّف من ذهولي لإقدام دولتين عظميين بالتواطؤ مع إسرائيل على مثل هذه الجريمة الخسيسة، ولكن هذه شيمة الاستعمار قديما وحديثا، وأخذت أفكر في أضمن طريق وأسرعه لإبلاغ الرئيس عبدالناصر بخطة العدوان التي غدت بين يدي كاملة حتى يتدارك الأمر قبل وقوعه. وقد تبيّن ـ فيما بعد ـ أن هذه الخطة بحذافيرها هي التي تم توقيعها في سيفر يوم ٢٢ أكتوبر دون تعديل. فكرت في أن أسارع بإبلاغ المخابرات الحربية بهذه الخطة ببرقية شفرية، غير أن تحركاتي كانت تحت رقابة فرنسية مشدّدة فخشيت بعد أن تحلّ السلطات الفرنسية رموز الشفرة وكان هذا أمراً ميسوراً وقتذاك أن تستدل على مصدر هذه المعلومات ولن تتورّع عندها عن محاكمته أو اغتياله والدخول في تعقيدات كنا في غنى عنها، فعدلت عن هذه الوسيلة. وكذلك استبعدتُ فكرة إرسالها بالحقيبة الدبلوماسية تجنّباً للتفتيش الذي كنت أعلم أن أجهزة الأمن الفرنسية الواقفة لنا بالمرصاد تمارسه بضراوة، فضلاً عن خشيتي من أن يطول بها الوقت قبل أن تصل في موعد مناسب. ومن ثم عقدت العزم على إرسالها مع رسول خاص يكون بعيداً عن شبهات سلطات الأمن الفرنسية وفي نفس الوقت أطمئن إلى أنه سينفّذ تعليماتي بكل دقة وأمانة. وقد وقع اختياري على السيد عبدالرحمن صادق الملحق الصحفي بالسفارة المصرية بباريس، فلقد كانت لي به صلات وطيدة تقوم على الثقة والتعاون الوثيق، وكذا كانت صلة عبدالناصر به. وكنت أعهد فيه سعة الحيلة وحسن التصرف وأنه سوف لا يعوقه شيء عن لقاء الرئيس وتسليمه رسالتي. فدعوته إلى مكتبي على عجل، وأحطته علماً بخطورة المهمة التي رأيت إسنادها إليه ووجوب وقوف القيادة المصرية بأسرع ما يمكن على ما يحمله من معلومات شديدة الأهمية مما قد يعرّضه لمخاطر بالغة، فأصرّ مع ذلك على الاضطلاع بها.

وقد توخّيت أن تكون رسالتي إلى عبدالناصر شفويّة تجنّباً لأي احتمال مهما كان ضئيلاً بأن تقع في أيدي الأعداء. ثم اصطحبت عبدالرحمن صادق إلى منزلي حيث سجّلت المعلومات الواجب إبلاغها كتابة وطلبت منه استذكارها عن ظهر قلب مبيّناً أن مستقبل مصر يتوقف على كفاءة ذاكرته. وكلما أعادها عليّ طلبت منه مزيداً من الاستذكار حتى إذا اطمأننت تماماً إلى أنها قد رسخت في ذهنه أحرقت أوراقي، وطلبت إليه إبلاغ هذه الرسالة الهامة إلى عبدالناصر نفسه لا لشخص سواه. وقد رأيت أيضاً أن أحمّله رسالة مكتوبة بخط يدي إلى

جمال عبدالناصر تتضمن تفاصيل لا تمثّل الحقيقة لخطة عدوان نسجتُ خيوطها مما انتهى إلينا من خطط الهجوم المتعددة الملغاة على مصر والتي كانت معدّة للتنفيذ منذ الأسبوع الثالث من سبتمبر، وذلك بهدف التعمية إذا حدث ووقعت في أيدي رجال الأمن الفرنسيين الذين كانوا يطوّقون السفارة ورجالها بنطاق المراقبة الدقيقة، وهو كفيل بإبعاد أذهانهم عن أننا ظفرنا بمعلومات عن الخطة الحقيقية، هذا فضلاً عن وصف دقيق للمناخ السياسي الذي كانت تعيشه فرنسا وقتذاك، وما كان من تعبئة النفوس ضد مصر وتهيئتها للحرب. كما تعمدت أن يغادر الرسول فرنسا على أنه في طريقه إلى بروكسل لا إلى مصر، فكلفت سكرتيرتي الفرنسية بحجز تذكرة سفر له إلى بروكسل ذهاباً وإياباً على أن يغادر باريس صباح الأحد ٢٨ أكتوبر ويعود ـ نظريًا ـ في اليوم نفسه قبل الثامنة مساء. ولتغطية هذه الرحلة العاجلة والمفاجئة كلّفت مساعدي الصاغ عيسى سراج الدين بإعداد حقيبة تحتوي على مصابيح رادار لتشغيل أجهزة المدفعية المضادة للطائرات كانت القاهرة في مسيس الحاجة إليها ليحملها معه، وكأن رحلته إلى بروكسل هي لتوصيل الحقيبة والعودة إلى باريس. وأترك لعبدالرحمن صادق أن يصف بنفسه رحلته فيقول:

«غادرت الفندق الذي كنت أسكنه في اليوم التالي (الأحد ٢٨) تاركاً به كل متاعي وذلك تمويهاً دون أن أحمل حتى حقيبة صغيرة. وقصدت مطار لوبورجيه، وأنا أحمل في يدي الحقيبة التي تحوي لمبات الرادار، وركبت الطائرة المتجهة إلى بروكسل في الساعة الثامنة صباحاً. وبوصولي إلى بروكسل وابتعاد الأخطار نسبيًا، بدأت رحلتي إلى القاهرة.

ولن أتحدث عن تفاصيل هذه الرحلة، والمشاعر التي مرّت بي خلالها وما قمت به من استعادة الرسالة الشفوية في ذهني مراراً وتكراراً، وتعجّلي الزمن للوصول خاصة بعد أن أرغمتني الحقيبة التي تحوي لمبات الرادار (٢٣ كيلو جراماً) والتي ظللت أحملها مربوطة في ذراعي على البقاء جالساً الساعات الطويلة في المطارات والطائرات دون أن أحرّك ساقي... يكفي أن أقول إن الرحلة استغرقت عشرين ساعة ونصفاً، إذ وصلت القاهرة في الرابعة والنصف من فجر يوم الاثنين ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦.

ذهبت إلى فندق الكونتنتال، وأغلقت باب غرفتي جيداً، ونمت حتى الساعة التاسعة، ثم قصدت إلى إدارة المخابرات الحربية بكوبري القبة، حيث سلّمت حقيبة لمبات الرادار إلى جمال الشناوي مدير قسم الملحقين العسكريين، فأعرب عن فرحة غامرة عندما علم بمحتوياتها، وقال إنهم ينتظرون هذه اللمبات بفارغ الصبر، إذ بدونها لم تكن المدفعية المضادة للطائرات لتعمل.

اتصلت بعد ذلك بسكرتارية الرئيس الراحل جمال عبدالناصر، فعلمت أنه في القناطر، وأنه سيكون ظهراً في مكتبه في مجلس الوزراء، وهناك أبلغه رسالتي. وفي الواحدة والنصف أو بعدها

بقليل، يوم ٢٩ أكتوبر، قابلت علي صبري (مدير مكتب الرئيس الراحل في ذلك الوقت) في الدور الثاني بمبنى مجلس الوزراء، وسلّمته الرسالة المكتوبة، وذكرت أمامه الرسالة الشفوية. بدت عليه الدهشة، ولكنه لم يفصح عن سبب دهشته، هل لأنه لم يصدّق؟ لا أعلم. تركني علي صبري في مكتبه، وطلب مني الانتظار. بعد وقت قصير استدعيت لمقابلة الرئيس الراحل عبدالناصر.

كان يقف في منتصف حجرة مكتبه، وفي يده الرسالة المكتوبة التي كنت سلّمتها لعلي صبري، ولاحظت أنه متجهّم، كما لم أره متجهّماً أبداً. صافحته، وقلت «ازيّك يا سيادة الرئيس؟». ذكرت ما عندي، واستمع بغير أن يتكلم، حتى انتهيت من الكلام، فقال: «منين جبتوه الكلام ده؟». قلت: «القائمقام ثروت عكاشة حصل على هذه المعلومات من مصدر داخل العملية نفسها، ويؤكدا جدّاً صحة معلوماته». قال سيادته: «قول كده المعلومات دي تاني».

كرّرت ما عندي، وكان ينصت وهو يتطلع إلى الأرض أمام قدميه، فلما توقّفت، علّق سيادته بقوله: «مش معقول الكلام ده». سألته: «لماذا يا سيادة الرئيس؟». قال: «مش معقول ينزلوا (بريطانيا وفرنسا) للدرجة دي». قلت: إذا سيادتك سمحت، السياسة ليس فيها ثوابت، وكل شيء جائز، ورأيي أنه من الأفضل أن نعرف ثم نتبيّن كذب هذه المعلومات، من أن نتجاهلها ثم يثبت أنها صحيحة بعد فوات الأوان».

غيّر الرئيس عبدالناصر الموضوع، سألني «حترجع باريس امتى؟» قلت: أنا كنت ناوي أرجع الليلة دي، لكن تعبان جدّاً، وسأعود غداً أو بعد غد». قال: «أشوفك قبل ما تسافر ثم صافحني وغادر المبنى.

وعند غروب ذلك اليوم، عبرت القوات الإسرائيلية الحدود المصرية متوغّلة في سيناء، وبدأ تنفيذ العدوان الثلاثي. إذ ذاك، حمدت الله على أنني تمكنت من الوصول إلى القاهرة فجر ذلك اليوم، وأنني لم أسوّف في سفري من باريس، وأنه أمكن توفيق مواعيد الطائرات لإتمام الرحلة، وأنني لم أستسلم للإرهاق فأقطع الرحلة في إحدى البلاد للراحة بضع ساعات».

هذه كانت شهادة عبدالرحمن صادق الذي حمل المعلومات بنفسه إلى الرئيس عبدالناصر، تلك المعلومات التي كشفت له منذ اللحظات الأولى عن أن العدوان الثلاثي يهدف بالفعل إلى إيقاع القوات المسلحة المصرية بين فكّي الكماشة داخل سيناء لتدمير السلاح المصري تدميراً كاملاً ولتشتيت شمل أفراده.

* * *

وأذكر بعد عودتي إلى مصر فور انتهاء العدوان الثلاثي أن بادرني جمال عبدالناصر حين لقيته بقوله ضاحكاً. «لقد نفذنا من خرم إبرة بإذن الله»، ثم أرد قائلاً: «الحق إني لم أصدّق في

مبدأ الأمر إمكان حدوث مثل هذا التواطؤ الثلاثي برغم ما أبلغتني به، إذ كان حدوث هذا من المستبعد في تقديري».

حينئذ فقط أحسستُ براحة تشيع في وجداني حين رأيت أن جهدي في منصب الملحق الحربي كان له جدواه، وكان هذا ختاماً للمرحلة العسكرية من حياتي رضيتُ به نفساً.

وأذكر كذلك أنني حين ذهبت إلى دار أخبار اليوم بعد هذا اللقاء بأيام لزيارة صديق لي هو الأستاذ السيد أبو النجا التقيتُ على باب المصعد صُدفة مع الأستاذ محمد حسنين هيكل، فإذا هو يرحّب بي في حماس وشدّ علي يديّ مشيداً بما بلغه على لسان الرئيس عبدالناصر من أمر خطة العدوان الثلاثي التي كنت قد أرسلتها إليه. ومرّت الأعوام، وإذا أنا أطالع في صحيفة الأهرام بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩٨٦ حلقة من كتاب «ملفات السويس» البالغ القيمة والأهمية للأستاذ هيكل جاء فيها: «أن التحرك العسكري الإسرائيلي جاء مفاجئاً لعبدالناصر، ولم ير سبباً واضحا يبرّره في هذا التوقيت بالذات». ولفت نظري كذلك ما جاء في هذه الحلقة من أنه «من الغريب أن جمال عبدالناصر لم ينتبه إلى احتمال التواطؤ حتى بعد أن قرأ نص البيان الإسرائيلي عن نزول قوات إسرائيلية في منطقة قرب قناة السويس (عملية ممرّ ميتلا) فقد راح يقرأ سطور هذا البيان وهو جالس في مكتب القائد العام للقوات المسلحة ويعيد قراءته ويتصل بهيئة العمليات ثم يبدي استغرابه لإقحام اسم قناة السويس في البيان»، إلى أن يقول الكاتب «أما أن يتعاون الكل معاً (يعني الدول الثلاث) في خطة سرية على النحو الذي ظهر فيما بعد فهذا ما استبعده من أول لحظة وظل يستبعده لساعات طويلة». ثم يعود فيقول «وصباح ٣٠ أكتوبر كان جمال عبدالناصر لا يزال يستبعد احتمال التواطؤ إلى درجة أنه طلب مني أن أتوجه إلى السفير الأمريكي. . . والآن بدأ شبح التواطؤ ماثلاً للعيان، ولكن عبدالناصر كان غير قادر على التصديق، ولعله لم يصدّق تماماً إلا عندما انتهت فترة الإنذار في الساعة السادسة بعد الظهر بتوقيت القاهرة، وبدأت أول غارة للطائرات البريطانية على مطار ألماظة الملاصق لبيته».

والحقيقة إن الرئيس جمال عبدالناصر لم يُفاجأ؛ وقد أشرت إلى تفصيل هذا في صفحات سبقت من هذا الفصل، يطالع القارئ فيها أني كم أرسلت إلى القاهرة برقيات شفرية ورسائل خاصة بهذا الموضوع، منها ما هو إلى عبدالناصر خاصة ومنها ما هو إلى المخابرات الحربية المصرية، وكان هذا بدءاً بالأيام الأولى من شهر يناير ١٩٥٦. وحملت هذه الرسائل والبرقيات ما يشير قطعاً إلى أن السياسيين والعسكريين من الفرنسيين باتوا يؤمنون الإيمان كله بأنه لا بد من ضرب مصر عسكريًا، كما باتوا يؤمنون بأنه لا بد من تحريض إسرائيل على شنّ هجوم على مصر، وأخذوا بالفعل يمدّونهم بما هم في حاجة إليه من سلاح لازم لهذا الهجوم إمداداً يفوق الوصف، وزاد هذا الإمداد بعد تأميم القناة. وكذا يطالع القارئ في تلك

الصفحات أني كم بعثت إلى القاهرة بتفاصيل تحركات ومواقع حشد التشكيلات الحربية الفرنسية بريّة وجويّة وبحرية استعداداً للهجوم يوماً بيوم منذ شهر أغسطس ١٩٥٦ . وكذا يطالع القارئ ما كان من أنباء عن الاجتماعات المريبة بين السلطات الفرنسية والإسرائيلية التي يحيكون فيها مكيدة تهيّئ لعدوان ضد مصر على صورة ما . وكان آخر ما أرسلت إلى عبدالناصر خطة العدوان الثلاثي كاملة كما انتهت إليّ في ٢٧ أكتوبر ١٩٥٦ . هذا إلى تقارير أخرى من الملحقين الحربيين المصريين في شتى أنحاء أوروبا تضمّها ملفّات المخابرات الحربية التي تزخر بالكثير مما كنا نحبّ أن يرجع إليها الأستاذ المؤلف ليستأنس بما فيها كما استأنس بغيرها من ملفّات أجنبية قبل أن ينتهي إلى ما انتهى إليه .

* * *

واليوم تتوارد على ذاكرتي سنوات القلق التي عشتُها أسير مهام منصبي العسكري الأخير ، وصور أولئك الأصدقاء المخلصين لمبادئ الحرية والعدالة من العسكريين والمدنيين الذين أمدّوني بما لديهم من معلومات خطيرة مفيدة لبلادي في معركتها ضد الاستعمار الشرس والصهيونية الغادرة النّهازة . وكانت أكثر الصور إشراقاً في ذاكرتي صورة الصديق الفرنسي النبيل الذي أسرّ لي بخطة العدوان . لقد ظلت صورته تلاحقني يوماً بعد يوم ، وخطر لي أن تقدم له مصر هدية تكون رمزاً لاعترافنا بصنيعه الجليل ، ترك لي جمال عبدالناصر الحرية التامة في اختيارها . ولما حادثت صديقي الفرنسي في ذلك كان ردّه حازماً حاسماً بل غاضبًا إذ قال : «لو أني تلقّيت شيئاً منك لكان معنى هذا أنني لم أكن أؤمن بمبدأ أخدمه ، وأنني أخون وطني من أجل مطمح شخصي» .

أما رسالة التعمية المكتوبة بخط يدي إلى عبدالناصر فقد أثبتّها هنا في الحاشية [8] كما هي مدوّنة في النسخة التي احتفظت بها .

* * *

[٤]

باريس بعيداً عن السياسة والحرب

أتيت إلى باريس وأنا أحمل ضمن ما أحمل أملاً فى تسجيل بحثي لنيل درجة الدكتوراه من جامعة باريس بعد سحب أوراقي من جامعة فريبورج بسويسرا، غير أني لم أتمكن من تسجيل موضوع «جبران خليل جبران» لأن دارسًا لبنانيًا قد سبق وسجّل هذا الموضوع، ولوائح الجامعة لا تجيز تناول نفس الموضوع المسجّل قبل مضي مدة معينة. وكانت هذه صدمة عنيفة لي، أن أتخلّى عن أديبي العربي الأثير خفّفها عني الأستاذ رچيس بلاشير حين قبل متفضّلاً أن يكون مشرفًا على رسالتي، وعرض عليّ أن أتناول الأديب المؤرخ «ابن قتيبة الدينوري»، حياته وما كان له من آثار فكرية، هذا إلى تحقيق كتابه «المعارف» الذي كان يعدّ موسوعة جمعت كل ما يعني الناس أن يعرفوه عن أسلافهم وما يُنقل لهم من حديث، وبمعنى آخر كان لوناً من ألوان الثقافات الذي حرص الناس خلال القرن الثالث الهجري [التاسع الميلادي] أن يعرفوه.

ولقد كنت متردّدًا، إذ كيف لي أن أجمع بين شغفي بألوان الفن الذي تزخر به باريس وبين الأدب العتيق الذي تضمّه خزائن الكتب. لكن الأستاذ بلاشير لم يتركني وشأني، بل أخذ يدحض ما يجول بذهني وما يخطر ببالي حجّة بعد حجّة، مبيّنًا لي ما لهذا العمل الذي اقترحه عليّ من قيمة، إذ كان في رأيه إضافة نفيسة إلى الحقل الأدبي العربي. وكان مما ضمّني إلى رأيه في النهاية مصارحته لي بأنه كان معتزمًا التصدّي لهذا العمل بنفسه قبل عرضه عليّ وقوله لي: «لقد كان في نيّتى أن أنهض أنا بهذا الموضوع، إذ هو مما يشغلني. فإذا لم تكن راغبًا في أن تمضي فيه كما أشرت عليك تكون قد أتحت لي الفرصة في أن أعود إلى ما كنت أنتويه». ولم أتردد ساعتها في القبول مقابل أن يترك لي حرية اختيار موضوع الرسالة الإضافية [المكمّلة] للدكتوراه وكان «صدى مدرسة التصوير الانطباعية بفرنسا في الموسيقى»، فكان لي ما أردت، وأقدمتُ على تسجيل رسالتي بالسوربون في ٢٢ نوفمبر ١٩٥٤ واجتزت امتحان المعادلة في ١٣ ديسمبر ١٩٥٥ على يدي الأستاذ برونشفيج.

ولقد كان من توفيق الله أن قيّض للإشراف على رسالتي الأستاذ بلاشير المستشرق الذائع

الصيت الذي نقل معاني القرآن الكريم إلى الفرنسية وأستاذ السوربون الذي اشتهر عنه ميله القوي إلى العرب والذي حفل سجلّه بالكفاح المشرّف ضد الاستعمار الفرنسي، كما زخرت الصحف بمقالاته النارية ضد المارشال چوان حين عزل السلطان الشرعي للمغرب وضد وزير الخارجية الفرنسية وقتذاك چورچ بيدو. وقد رأيت في هذا الرجل الشريف قدوة جديرة بالتقدير، فكان بحسّه السياسي الصادق يقف إلى جانب مواطني شمال أفريقيا مدافعًا عن حقوقهم المشروعة من خلال رابطة «فرنسا ـ المغرب» التي أسّسها وضم إليها الكثير من المستشرقين والأدباء الأحرار من الفرنسيين، من بينهم المستشرق الكبير لوي ماسينيون. ولم يكتف بهذا بل نراه فيما بعد ينشر المقالات المندّدة بالعدوان الثلاثي على مصر، ويتكبّد مشقة السفر ـ وهو شبه ضرير في أواخر أيامه ـ إلى حيث يلقاني ـ وكانت العلاقات مقطوعة بين مصر وفرنسا ـ لتوجيه النصح والتحذير من مكائد تدبّر في فرنسا ضد مصر. ولست أنسى ما حييت عونه العلمي الكبير لي، فطوال المدة التي قضيتها بباريس كان يستقبلني في بيته ٧ شارع إميل دوكلو أمسية كاملة كل أسبوع يخلو فيها إليّ، أتلقّى عنه المعرفة التي يبذلها في سخاء وتفان، وأظفر بالتوجيه السديد لمجرى رسالتي، والمساعدة في الحصول على المراجع، والنصح بما ينبغي الحصول عليه من مستنسخات مصوّرة للمخطوطات من شتّى دور الكتب والمتاحف المنتشرة في أرجاء العالم، لا يضنّ عليّ بوقت أو جهد متحمّلاً في صبر انقطاعي عن زيارته في الحين بعد الحين لما كان يقوم في سبيلي من ظروف عمل معوّقة. إن القدوة التي ضربها هذا الأستاذ الجليل بعلمه الغزير وتواضعه الجم وخلقه النبيل وإيمانه برسالة الحق والعدل تجعلني أزهو لأن القدر شاء لي أن أتتلمذ لفترة ما على يديه، وإني كنت حتى لقي ربّه واحداً من أصدقائه المقرّبين؛ رحمه الله رحمة واسعة.

وفي خلال ربيع عام ١٩٥٦ كانت رسالتي قد أوشكت على الانتهاء، وأنهى إليّ الأستاذ بلاشير أنه قد تحدّد شهر مايو ١٩٥٧ لمناقشتها. غير أن ظروف العدوان الثلاثي وقطع العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا قد اضطرتني إلى مغادرتها في ١٥ نوفمبر عام ١٩٥٦. وانقطعت صلتي خلال الشهور التي تلت هذا انقطاعًا تامًّا بفرنسا، وقد سادت العلاقات بيننا وبين فرنسا قطيعة لم تكن لتتيح لي أن أتردّد على فرنسا لأناقش رسالتي. على أن صلتي بالأستاذ بلاشير لم تنقطع فتارة كنت ألقاه بأوروبا، وتارة أخرى نتراسل إلى أن وصلتني منه رسالة فى الثالث من ديسمبر عام ١٩٥٨ كي أبعث إليه بنسخة الرسالة مطبوعة بالآلة الكاتبة ليتمكن من تقديم تقريره إلى مدير جامعة باريس ليحصل على الإذن بطبع الرسالة التي يقضي قانون الجامعة بأن أُودع لديها منها مائة نسخة، ولم يلبث بعد أن وصلته بشهرين أن كتب إليّ في ٧ فبراير عام ١٩٥٩ معبّرا عن رضائه بما انتهيت إليه في رسالتي، وألحق في خطابه الذي ضمّنه إذن الطبع ثبتاً بملاحظاته وتصويباته الأخيرة بخط يده، والتي التزمت بها عند طبع

الرسالة، وحدّد لي يوم ٣٠ مارس عام ١٩٦٠ موعداً للمناقشة على أن أقضي على الأقل شهراً في باريس، وطلب أن أكتب إليه برأيي في ذلك ليتمكن من حجز قاعة المناقشة. وكنت وقتها وزيراً للثقافة، والعلاقات بين فرنسا ومصر مقطوعة، وكان الرئيس عبدالناصر عندها في دمشق فتوجّهت إليه ولقيته على مائدة الإفطار فى شهر رمضان عارضا عليه هذا الموضوع الذي يشغل بالي. فلفتني إلى أنه لم تجر العادة بأن يكون للوزراء إجازة تستغرق شهراً يتغيّبون فيه عن مناصبهم، هذا إلى ما كان بيننا وبين فرنسا من موقف غاية في الحساسية. لكنه مع إصراري وما أحسّه مني من إيثار للحياة العلمية على منصبي الوزاري وافق على أن يمنحني شهر مارس للسفر إلى فرنسا لاستكمال الرسالة المكمّلة والإعداد لمناقشة الرسالة الأصلية. والطريف أن موعد النقاش قد حان وأنا مصاب بنزلة شعبية حادة لم يكن أمامي إلا أن أحملها بين جنبيّ وأتحامل على نفسي والحمّى تهتصرني، وإذا بهذه المحنة تنقلب نعمة، فقد أنزلت عليّ سكينة أعانتني على النقاش الهادئ.

قادتنى قدماي صبيحة ذلك اليوم متحاملاً على نفسي ويجيش صدري بمختلف المشاعر ما بين الرهبة والفرحة إلى أن دلفت إلى قاعة الفيلسوف لوي ليار Luis Liard التي تقع إلى يمين مدخل مبنى جامعة باريس والمخصّصة لمناقشة رسائل الدكتوراه بالسوربون. راعتني القاعة بحجمها المتوسط المعتدل وبجمعها بين المهابة والألفة، وبدت لي تحفة تليق بأبهى القصور من روعة ما تحلّت به من زخارف منحوتة مذهبة وما غشّي جدرانها وسقفها من لوحات مصوّرة على يد المصور فرانسوا شوميه. بهرتني الزخارف المذهّبة الكثيفة على الجدران والتي طمسها مرور الأيام فاختفت منها ومضة التألّق. ولفتني أول ما دخلت القاعة تلك الجامات المذهّبة التي تحمل صور عظماء القرن السابع عشر، وكان أول ما جابهني منها في صدر القاعة صورة الكاردينال ده ريشيليو، ومن حوله معاصروه الأدباء راسين وديكارت وبوسويه وپاسكال، وعلى جانبي المدخل كورنيْ وموليير. حتى إذا ما استويتُ قاعداً واشرأبّ بصري إلى السقف راعني منظر رمزي لطالب علم يرتدي روب الأساتذة الأسود وعلى كتفه وشاح أصفر مزدان بالفراء وقد بدا منهمكًا بين أكداس الكتب من حوله محملقًا بعينيه في كتاب مفتوح، ومن فوق رأسه ربّات ثلاث محلّقات، إحداهن ربّة التاريخ والثانية ربّة الفلسفة والثالثة ربّة العلوم، وتهيمن على هذا الجمع كله ربّة الحقيقة فى أبهة وجلال ممسكة فى يدها بمرآة وقد سقطت بين يديها في هاوية، ربّة الجهل. وفي أعالي السماء يرفرف اثنان بضّان من ولْدَان الحُب يحملان رنكًا منقوش عليه «جامعة باريس». وفوق لفافة تلتف حول هذا الرنك نجَد بيتاً من الشعر يقول: «إن الشباب يعيش أبدًا على ذكرى الآباء والسعي في سبيل الحقيقة».

لم يكن عندها إلى جانبي ثمة مصري واحد حاضراً يؤنس وحدتي إذا كانت العلاقات الدبلوماسية عندها مقطوعة بين مصر وفرنسا كما قدّمت. ولقد دهشت حقّا حين رأيت القاعة

زاخرة بجموع من الإسرائيليين، ولعلهم خفّوا إلى القاعة ليشهدوا ما سيكون من أمر هذا الوزير المصري ومناقشته. على أني مع هذا وذاك لم أفقد إلى جانبي نفراً من الأصدقاء الفرنسيين وبعض معارفي من منظمة اليونسكو. وبدأ المناقشة الأستاذ بلاشير لمدة ساعة ثم تلاه الأستاذ لاوُوسْت الذي استغرقت أسئلته ساعة أخرى، وتلاهما الأستاذ پيلاّ الذي فاجأني بقوله: «إذا كان زميلاي قد تلطّفا بك قرابة الساعتين فقد آن الأوان كي أهزّك هزّاً غير رفيق». وإذ كانت الحمّى ما تزال تحوطني بسياج السكينة فإنه لم ينجح في إثارتي بأسئلته المفاجئة على امتداد ساعة من الزمن كنت خلالها صافي الذهن فوفّقني الله إلى صياغة الإجابات القوية.

وحين انتهت المناقشة اختلت هيئة المحكّمين وعادت لتعلن رأيها مجمعة على منحي درجة الدكتوراه في الأدب من جامعة باريس بمرتبة الشرف الأولى Trés honorable. وكم كنت سعيداً لحظتها، فلقد عددتُ نفسي قد نلت أعظم ما صبوتُ إليه، ولم أعد بعدها أشعر بهزّة الحمّى، وأقبل عليّ أصدقائي من الفرنسيين يهنئونني، غير أن فرحتي لم تكتمل لغياب مَنْ يشاركني إياها وفي مقدمتهم زوجتي وأهلي وأصدقائي المصريين. وفوجئت عند خروجي من باب القاعة بوجود الأساتذة الثلاثة واقفين صفّا رافعين قبّعاتهم تحية لي، وللمرة الأولى يخاطبني الأستاذ بلاشير بوصفي وزيراً بعد أن انتهت فترة تلمذتي على يديه ويوجّه إلي باسم مدير جامعة باريس دعوة لحضور الحفل الذي يقيمه تكريماً لي.

* * *

ولم تكن صلاتي بباريس مقصورة على عالم السياسيين والعسكريين بل تعدّتها إلى رجال الأدب والفن الذين تركوا أثراً عميقًا في نفسي وأثروا معارفي. وكان أقرب المقربين إليّ ممن صادقتهم مؤرخ الفن وعالم الجماليات الفيلسوف رينيه ويج عضو الأكاديمية الفرنسية والأستاذ بالكوليج ده فرانس. وهو فيلسوف يؤمن بأن ثمة رابطة بين الإنسان والعالم المرئي وأنه إذا تعمّق تلك الرابطة أمكنه أن يعي الفلسفة التي تنطوي عليها فنون التصوير والنحت. وتعدّ مؤلفاته من أعمق ما كُتب عن جماليات الفن وتاريخه، وإن كانت مطالعتها شاقة وعسيرة تتطلب جهداً ذهنيًا كبيراً، غير أنه وهو يقدّم نفسه في هذا الإطار لا يتعالى على الناس ولكنه يستهدف مخاطبة الجماهير عن طريق الروّاد.

وتقوم فلسفة ويج على أن وظيفة الفن الرئيسية هي خلق الوسيط بين الكون والإنسان، فالفن يهيّئ مكان اللقاء بين الواقع الملموس والواقع الروحي المحسوس سواء عن طريق الفن الزخرفي الخالص الذي يحاكي الطبيعة، أو عن طريق الفن الإبداعي الخلاّق الذي يسعى إلى تفسير الطبيعة. وهو إلى جانب كونه صاحب نظرة تركيبية تكاملية ينظر إلى الموضوع من

خلال ارتباطاته المختلفة بغيره من الموضوعات، فهو في الوقت نفسه صاحب عقلية
تعني بدراسة عناصر الموضوع وجزئياته الدقيقة. وإذ كان خطر التخصّص المسرف
عصرنا؛ فإن رينيه ويج ـ دون إنكار منه لأهمية البحوث الفرعية الضرورية ـ يطمع في أن
لصاحب العقلية التحليلية نظرة شاملة إلى «الكل».

وإذا كانت لرينيه ويج حين يقف محاضراً القدرة على أن يحرّك النشوة في فكر مس
فإنه يعرف أيضاً كيف يثير انتباههم ويحلّق بهم خارج حدود موضوعه الأصلي عبر ا
الفلسفية والعلمية وتاريخ الأدب التي تغني معارفهم وتزيدهم قدرة على فهم الفكرة ا
التي يناقشها. وإذا كان الفنان يرسم اللوحة وهي أولى الخطوات في هذا الميدان، و
ينتقدها إن مدحاً أو قدحاً، فإن مؤرخ الفن يضفي الأهمية التاريخية على العمل الف
نزاهة تامة وحياد مطلق، كما يحلّل تأثير الأساتذة القدامى والمحدثين في تكوين هذا ا
الفني وتشكيله. ومهما كانت العقبات التي تصادف مؤرخ الفن في محاولاته فلا مناص
من الالتقاء «بالروح». وهنا يجب أن تتوافر في هذا المؤرخ كي يؤدي مهمته على أتم
صفات عالم النفس الذي استوعب الفن عن طريق خبرته بالتجانس بين الفن وعلوم
والجنس ووظائف الأعضاء والأحلام والحب والتصوف وجولات واسعة حول ا
والمكان، كي يحدّد الدوافع النفسية التي أدت بالفنان إلى أن يرسم ما رسمه أو ينح
نحته، وبهذا يساعد المتأمل المفتون على أن يكتشف بينما هو يتطلّع إلى العمل الفني
الوجدانية التي كان يعانيها الفنان وهو يبدع لنا عمله الفني، وبهذا أيضا تسري في المو
والشعر والرقص تلك الوثبة الخلاّقة التي يدعونا إليها برجسون والتي ترقّى بنا إلى
وتحيطنا بالتأمل الأليف الذي يفتح للفكر والقلب أبواب «المعبد» أعني «معبد الجمال».
بالضبط هو ما اضطلع به مؤرخ الفن الفيلسوف «رينيه ويج» فنبغ وأجاد.

أما عن الجانب الإنساني فيه فقد كان جواداً سخيًا لا يضنّ بعلمه ولا ماله. عرفته
كان أميناً ثم مديراً بمتحف اللوفر إلى أن تقلّد سيف أكاديمية الخالدين، فلم تزده رفعة منز
تواضعاً ودماثة وقُرباً من قلوب عارفيه. وما أشهرها كلمة كانت تجري دوماً على لسانه
فكاك بين الفن والأخلاق، فهما المعقل الأخير الذي تفزع إليه القيم الإنسانية». ولهذ
إلى أن الفن هو أسمى المقتنيات، فهو الذي يمضي بإرادتنا في الحياة إذ يجعلها جد
نحياها. فالفن اليوم لا يبدو وسط ضخامة التاريخ واحة تنعم بالظلال والهدوء ومسلا
وشريطاً جميلاً تتزيّن به الحياة، بل أصبح نشاطاً رئيسيًا للفكر، ولم يعد هدفه محاكاة ا
فحسب على نهج المصوّر الإغريقي زوكسيس الذي امتلأ نشوة وسعادة وهو يرقب الط
عناقيد العنب المصوّرة في لوحته، تخالها حقيقة لا رسماً.

أما سحر حديثه فليس هو وحده مصدر ذيوع صيت هذا الفيلسوف وإنما لأنه في

الوقت يقدم دائماً إجابات لتلك التساؤلات العميقة التي يثيرها عصرنا الحالي. ففي هذا العصر - عصر الإنسان الموجَّه والآلة الموجَّهة والصاروخ الموجَّه - في هذا العصر الذي يُواجَه الإنسان فيه بالتحدّي بأن تَقدُّم الآلة يوشك أن يتغلّب على قدرة الإنسان الذهنية - وهذا ما لا يُقرُّه، فكل ما يستطيع الطابع الآلي أن يفوق فيه الطابع الإنساني لن يتعدّى في رأيه سرعة التنفيذ - فيقول إنه في هذا العصر تصبح ضرورة التمييز بين «الكم» وهي سمة الطابع الآلي وبين «الكيف» وهي سمة الطابع الإنساني حتمية أكثر من أي وقت مضى.

ولطالما غبطت نفسي على ما ظفرت به من صداقة هذا الإنسان الجليل الذي جابت كلماته على متن الأثير العالم بأسره ورسخت مكانته في عواصم الدنيا رسوخها في باريس. وما أصدق ما يقال عنه من أن حديثه من عطاء السماء، يُشيع إلهاماً يسري في أعماق الوجدان، وتَسْبق الأيدي بالتصفيق له قبل أن تنبس به شفتاه. أما خصومه - إن كان له خصوم - فغاية ما قالوه عما نسمّيه له سحراً: براعة، فما من شك في أن سحره يرقى على أفهام الكثيرين.

وأقول في غير حرج أني قد لقنت عنه الكثير فيما قرأت له وفي جلساتي إليه أو خلال جولاتي برفقته في المتاحف والقصور والكنائس، فكم كشف لي بنظراته الثاقبة وإحساسه المرهف وعلمه الغزير وبيانه الجزل عما تكنّه الإبداعات الفنية من خفايا وعن عمق الروح التي تُملي على الفنان ما يقدّم، فهو حين يعطي من ذاته يعطي بسخاء وبلا حدود. وفي سنة ١٩٦٨ اختارتني منظمة اليونسكو نائبا لرئيس اللجنة الدولية لإنقاذ مدينة البندقية، وكان رينيه ويج رئيساً لتلك اللجنة، فكانت هي الأخرى فرصة مواتية لأحظى بلقائه أكثر من مرة كل عام ولأعمل معه على مدى عشر سنوات لمست خلالها كم كان وفيّا للقضايا التي ينادي بها أو يعتنقها أو يتبنّاها، ولألقن عنه - بقدر ما تسنّى لي - ما ينطوي عليه صدره من دراية مستفيضة بالفن والجمال لم يسبقه إليها غيره.

* * *

وكان ثاني هؤلاء المقربين إليّ الفيلسوف رينيه ماهيه، وكان عندما عرفته يتولى منصب المدير المساعد لمنظمة اليونسكو بعد أن عاصر نشأتها وهي تنمو بين يديه ونما هو معها إلى أن أصبح في الستينيات مديراً لها، وغدا الفصل بين شخصيته وبين شخصية المنظّمة ضرباً من المحال حتى بعد وفاته إلى يومنا هذا. ذلك أنه لم يكن ينظر للمنظّمة بوصفه عاملاً فيها بل كان ينظر إليها رسالة وهب نفسه لأدائها. وما كان يدور بخلدي يوماً أن الأيام ستدور دورتها وإذا أنا وإياه على رأس فريق اجتمع لهدف نبيل هو إنقاذ آثار النوبة ومن بينها معبد أبو سمبل، وهو ما سأبسط شيئا عنه بعد صفحات.

وأضيف أن هذا الفيلسوف كان فى بدء حياته مدرساً للفلسفة وكان مما يصبو إليه القضاء

على الأمية. وما فتئ يردد أمامي وأمام غيري ما كان عليه جدّه وجدّته لأمه من جهل بالكتابة والقراءة وتعطّش للمعرفة، فكان لهذا كله أثره فيه إبان حياته حماسة ونشاطاً. فقد كان يؤمن إيماناً غير محدود بأن في قدرة الإنسانية أن تتغلب على ذاتيتها إذا ما سمت وارتقت فملكت أمرها. كان هذا الفيلسوف الكبير نقطة تحوّل وضّاءة في تاريخ منظمة اليونسكو، وذلك لإيمانه بأن استقلال الدول في العصر الحديث يتجاوز الأوصاف التقليدية للسيادة، فالاستقلال في نظره هو استقلال النمو القومي، أي نمو الإنسان بالإنسان ومن أجل الإنسان، وأن مفهوم النمو يتضمّن التعاون الدولي، وأن الإنسانية تسير نحو حضارة عالمية مدفوعة بقوة التقدم المضطرد للتكنولوچيا، وبقوة الطموح الأخلاقي، أي حاجة الإنسان إلى الإطلال على الإنسانية. لقد كان رينيه ماهيه رحمه الله في كل ما بذل من جهد وقدّم من فكر شديد الولاء لقيم آمن بها وحرص على أن تثبت وترسخ.

* * *

وفي عام ١٩٦٥ لقيت أديب فرنسا الكبير أندريه مالرو في أمسية ظلّت ذكراها مصدر سعادة كبيرة لي، فمالرو هو الأديب الفنان المثالي الملتزم الذي يجمع بين القول والفعل، وهو الذي وقف حياته كلها عاكفاً على دراسة «الإنسان» والإشادة بما تنطوي عليه نفسه، والتعريف بأنه أجدر ما يكون بهذا اللقب، أعني الإنسانية. وهو مَنْ كشف لنا عن الفرق بين إنسان ملتزم بعقيدة يُمْلي عنها ولا يتحوّل وبين إنسان آخر يُمْلي عن عقيدة متحرّرة، تنطلق به في آفاق واسعة. وهذا هو الالتزام الحرّ الذي يختلف عن الالتزام الأول المقيّد، وميزة هذا الالتزام الحرّ أن الإنسان به يطالعنا بأسمى ما في نفسه، وتلك المنزلة من السمو تخلق منه إنساناً يهب حياته دوماً لهدف جليل. و«البطل» عند مالرو - وكان هو نفسه بطلاً - على هذا النمط يسمو إلى عالم خارج نطاق القدر، لا تردّد ينتابه، ولا عبث يدركه، ولا موت يخافه، فالموت من اختيار البطل ولا يُفرض عليه، ولا حذر عنده من الموت فهو عنده امتداد للحياة.
دعاني وهو يومها وزير الدولة للثقافة إلى عرض بدار أوپرا باريس تعقبه مأدبة عشاء بمطعم «لاسير» الأنيق الذي يتميّز بتقليد فريد إذ يقدّم لكل مختلف إليه «آنية» فضّية منمنمة مسجّل عليها رقمه تجعله يُؤثَر على غيره ممن يفدون إلى المطعم حيّن يزدحم بالزائرين. وعلى أنغام البيانو الهادئة يتناول المرء أشهى ألوان المطبخ الفرنسي. وفي الفينة بعد الفينة ينفرج سقف المطعم آليّا لتغيير الهواء. وقد عنّ لي وأنا أشهد انفراج السقف وانكشاف صفحة السماء عن نجومها المتلألئة أن أسأل مضيفي أنّى طرأت له فكرة تغيير زخارف سقف دار أوپرا باريس، وكان هذا الموضوع وقتذاك الشغل الشاغل للمهتمين بالفنون وأمور الجمال، فإذا هو ينبرى قائلاً:

«كنت ذات ليلة في دار الأوبرا، وإذا أنا في فترة الاستراحة أتطلع إلى أعلى بحثاً عما أمتع به

بصري من زخارف تتآلف مع ما أشرد فيه، غير أني لم أر إلاّ قتامة رسوم باهتة لا تتضح خطوطها ولا تتمايز ألوانها الرماديّة الكابية. ولا أنكر أن شارل جارنييه [مشيّد هذه الأوبرا] وكان عبقريّا في إضفاء النسب المتّسقة على ذلك المبنى الشامخ الأنيق، إذ أسبغ الوحدة المتناغمة على شتى عناصره الثريّة بزخارفها دون أن يهمل الجوانب العملية، ولم يفته أن يستعين بمثّالين يرقون إلى مستوى عبقريته يأتي على رأسهم المثّال كارپو، ولكن ما أدركه في اختيار المثّالين لم يدركه في اختيار المصوّرين، فقد كانت فرنسا في ذلك الوقت [نهاية عهد الإمبراطورية الثانية] يعوزها المتمازون من مصوّري الجدران بعد وفاة ديلا كروا العظيم، فاضطر جارنييه إلى أن يستعين على مضض بخير مَنْ لم يلقنوا عنه ما يريد فلم يوفّقوا، إذ أطلقوا العنان لهواهم فجاءت تصاويرهم ـ لا شك كما قد أدركت ـ وفق قدراتهم المحدودة. ومن هنا كان عليّ أن أسدّ هذا النقص، ومضيت أسائل نفسي تُرى مَن يستطيع الاضطلاع بهذا العبء؟ فكّرت ملياً فلم أجد خيراً من مارك شاجال ذي الدراية الواسعة والخبرة العميقة بشؤون المسرح والأوپرا والباليه. ومما شدّني إليه أنه كان لا يقف في زخرفة المباني العامة عند إضفاء مسحة عابرة على ما يصوّر بل كان يميل إلى إضفاء ما يكسبها الخلود. هذا إلى أنه فنان يجمع بين ملكات متعددة من شعر وموسيقى وتصوير، بل إنه لا يرسم إلا مستمعاً إلى الألحان الموسيقية، كما ينظم بين الحين والحين أناشيد مُرسلة تجمع بين الغناء والإلقاء، غير أنه يجد في التصوير حياته التي تخفق مع أنفاسه».

ومضى أندريه مالرو يكشف لي عن الحماسة التي استقبل بها شاجال اقتراحه بتصوير سقف الأوپرا وحرصه على إتمام العمل الذي أثار بعض النقاد الذين لم يرضهم استبدال السقف الجديد بالسقف الباروكي القديم. واسترسل مضيفي يشيد بفن شاجال قائلاً «إنه يتميّز في تصاويره بابتداعه عالماً يطغى عليه الخيال، وتقوم بين عناصره علاقة تبعث الحيرة والإعجاب. فهو يرمي إلى تحريرنا من قيود الأفكار السالفة لأنه ينظر إلى موضوعاته نظرة تصوّفية توغل فيما بعد الحياة، ويجمع بين عناصر تكوينه كلها من بشر وطير وحيوان ونبات وجماد وتاريخ ليُبدع حلقات متصلة دون أن يتأثر بعوامل خارجية، إذ منهجه ألا يساير القديم، فهو ذاتي... فكرة وإلهاماً».

* * *

ولست أنسى هذا اللقاء الممتع مع الوزير الجليل الذي قدّم لي خلال عملي وأنا وزير للثقافة منذ عام ١٩٦٦ من العون الصادق ما كانت له آثاره القيّمة في أوجه النشاط بالوزارة على نحو ما سأذكره فيما بعد. على أن حديثه عن مارك شاجال الروسي الأصل اليهودي العقيدة المهاجر إلى فرنسا زاد من إعجابي بهذا الفنان الذي كنت شديد الافتتان بمنجزاته الفنية لا أكاد أنصرف عنها حتى تعاودني الرغبة إلى رؤيتها ثانية سواء ما كنت أشاهده منها من لوحات مصوّرة في متحف الفن الحديث وغيره أو نسجيات مرسومة في مصانع جوبلان أو لوحة السقف التي أضافها لأوپرا باريس هدية عرفان في كرم لا يبارى للدولة التي آوته. وأخيراً

بمناظر الستائر الخمس لباليه «دافنس وكلويه». وكم كنت مشوقاً إلى أن أتعرّف إليه، وأخذت أتلمّس لذلك الوسيلة إلى أن أتاح لي الصديق رينيه ويج تحقيق ما أبغي، فالتقيت به للمرة الأولى على مأدبة عشاء بمنزل هذا الصديق. وتلت هذه لقاءات أخرى حينما كان ينزل باريس، كما زرته في داره ومرسمه بڤانس في جنوب فرنسا فتوثّقت بيننا أواصر المعرفة.

ولقد لفتني في باريس أن ربّات البيوت عندما يدعون ضيوفاً إلى بيوتهن لتناول العشاء يحرصن على أن يستضفن زائراً مرموقاً متحدّثاً. وعلى قدر ما تكون منزلة هذا المتحدّث يكون قدر الوجبة إعداداً وتصنيفاً وتلويناً. ومع أن تناول هذه الوجبات فى حقيقتها لا يستوعب وقتاً طويلاً غير أنها تمتد عادة إلى وقت طويل بما يدور فيها من أحاديث متبادلة، فإذا الحوار يغلب الطعام. وقد يتضاءل فيها عدد أصناف الطعام إلا أنها تحفل بشتى أصناف الحديث الذي يجري فيها عامراً بالسخرية الباريسية اللاذعة، ينطلق فيه المتحدثون دون قيد، غير ملقين بالاً لمن يتناولونهم من الشخصيات بغمزاتهم، فإذا هذا الجو المرح يسود الحضور جملة وتفصيلاً، فالباريسي الحق - كما يقول ألفونس كار - هو الذي تنمّ عنه خفة ظلّه التي تسري في عروقه مثلما تسري الصحة في عروق الإنسان السليم. وخلال تلك المأدبة عنّ لي أن أستزيد شاجال شيئاً عن الفلسفة التي كانت وراء تصويره لسقف أوپرا باريس، فمضى يكشف لي عن **«أن نظرته إلى لوحة السقف لم تكن باعتبارها وحدة زخرفية فحسب، بل كانت نظرة موضوعية مستقلة شأنها شأن أية لوحة مكتملة أجزاؤها، كما أراد أن تكون مناظر السقف على نحو مناظر الأوپرا والباليه قيمة وأهمية، مع حرص على أن يكون ثمة ترابط بين الصور الرمزية للأوپرات والباليهات وبين مناظر معالم مدينة باريس. فلقد كانت قديماً ثمة صعوبات تعرض للفنان في تصوير الزخارف الباروكية التي على علو شاهق، إذ كان عليه أن يوهم المشاهد بأن ثمة حركة تصاعدية لا يبلغ مداها الطرف، ولكنه آثر أن يطّرح هذا الأسلوب إلى ربط بصر المشاهد بالتكوينات المصوّرة على السقف مع إشاعة إضاءة غامرة».**

وفي لقاء آخر - بعد أن كنت قد شاهدت باليه «دافنس وكلويه» للموسيقي موريس راڤيل واللوحات الخمس التي صوّرها مارك شاجال لتنسدل مع بدء كل فصل من فصوله، والتي وجدتها تضيف جديداً إلى موسيقى راڤيل - كنت قد فُتنت بهذا العمل الفني المتكامل فتنة تُهيج بين جوانحي شعوراً راسخاً لا يزول مع الزمن، بوقع أنغامها التي تُشبع الروح بانطلاقاتها الخفّاقة تتخللها هدآت السكون، ثم تعود صاخبة مائجة. فموسيقى راڤيل مع ما تنطوي عليه من رقة الإيحاءات والرجفات عالَم في الموسيقى متكامل يحظى منه كل مشاهد برؤيته الموسيقية الخاصة، وهو ما أحسستُه قبلُ وأنا أعدّ العدّة لرسالة الدكتوراه التكميلية عن أثر المصوّرين الانطباعيين الفرنسيين في موسيقى موريس راڤيل وكلود ديبوسي. أقول إن هذه الموسيقى كانت تتحدّى محاولة أي فنان يرغب في أن يفسّرها تفسيراً تشكيليّا، إلى أن جاء

شاجال فأدخل على ستائر مناظره المنبسطة لوناً من التصوير الرقيق الرهيف يهيج مع المؤثرات الضوئية، فيخيل للمرء أن ثمة ضوءاً ينبعث من ثنايا اللوحات يُكسبها تألقاً وإشراقاً في الظلام الدامس، تتكشّف معه الشخوص المرسومة وكأنها تثب من أمكنتها لتشارك الشخوص المتحركة على المسرح من الراقصين والراقصات.

وقد جرّني إعجابي الشديد بما رأيت من جمال آسر إلى أن أستوضحه عن سر انجذابه إلى فن الباليه الذي أسهم فيه بتشكيل مناظر عملَيْن شامخين من قبل هما «طائر النار» و«طقوس الربيع» لسترافنسكي، فمضى يقول في هزّة المصوّر ونشوة العازف: **«إنه كان دوماً يرى في الباليه نبضات خفّاقة وبحراً يعلو ويهبط مداً وجزراً، يحتضن الراقصين والراقصات، فإذا هو مدفوع إلى لوحة يستنبط فيها تكوينات خاصة تتفق والعزف الموسيقي والميلودي»**. فالتصوير عنده أشبه ما يكون بالموسيقى، كل لمسة فرشاة فيه كأنها اختلاجة قوس على كمان، تستوحي في عزفها ما تمليه عليها الذكريات. ثم هو دائم السعي إلى أن يحقّق عرضاً شاملاً ليس فيه فاصل بين الإطار والحركة، أو بين المناظر الثابتة والأردية الراقصة، أو بين العناصر الموسيقية والعناصر التشكيلية. فرداء الرقص فى نظره ليس مجرد ثوب، بل هو يشارك الشخص في أداء ما يؤديه، وهو يشيع اللون على جسد الراقص كما تحدّد الخطوط هيكله، بمعنى أن يحمل الراقص أو الراقصة فوق جسده شخصيته وشمائله. وفى الحق إن شاجال كان محتدم الرغبة في صبغ لوحاته وثياب الرقص بجو من النضارة والشباب المتألق بما ينشره خلالها من لمسات حالمة مرحة وومضات غموض سحري، فضلاً عن قدرته المذهلة في اختيار الألوان المنسجمة مع الأصوات، واكتشاف سر العلاقة بين اللون والنغم. وهو ما جعلنى أهمس فى أذنه ذات ليلة قائلا: «إن لوحاتك قد ارتبطت بموسيقى راڤيل ارتباطاً عضويًا حتى لم يعد من الممكن فصل إحداها عن الأخرى، وإن الاستماع إلى موسيقى دافنس وكلويه دون التأمل فى لوحاتك ليبدو في نظرى حرماناً لها من أحد عناصرها الرئيسية، بل أحسبك قد احتويت إلى الأبد راڤيل في إسار لوحاتك».

واتصل بنا الحديث فمضيت أعرب عن افتتاني بألوانه التي توشك أن تنطق وحدها، والتي تكاد الحسّية فيها أن تطالعنا منها، فاستغرق في الضحك ووافقتني زوجته ڤالنتين على ما ألمحت به. وهنا رأيتها فرصة كي أقترح عليه - طالما أنه قادر على الوفاء بألوانه بمثل هذه الحسّية الجيّاشة - أن يرسم مناظر أوپرا «تريستان وإيزولده» لڤاجنر متنبئاً له بأنها سترتبط إلى الأبد بين حسّية ڤاجنر الموسيقية المتجسّدة في هذه الأوپرا الخالدة وبين حسّية ألوانه الدافئة. وفي تردد قال وهو يتطلّع إليّ بعينيه الزرقاوين الصافيتين ووجهه الصبوح وبشرته الغضة، وهو في بذلته الداكنة الزرقة وقميصه الأزرق الفاتح ورباط عنقه الأزرق الغامق: «لعلي أستطيع أن أنهض بهذا العمل بعد أن أفرغ من رسوم مناظر أوپرا [الناي السحري] لموزار».

وقد أحسّ شاجال ما بي من افتتان بلوحات دافنس وكلويه فإذا هو يرسل إليّ في صبيحة اليوم التالي كتابه «صور شاجال المطبوعة بطريقة الحفر على الحجر» Chagall Lithographe وإحدى «دراساته المصوّرة» التي أعدّها لمشاهد هذا الباليه كتب عليها إهداء رقيقاً مهره بتوقيعه فكانت من أعزّ ما اقتنيت واحتلّت موضع الصدارة في داري، ولا تنفك تثير فيّ كلما سرحت الطرف إليها شوقاً إلى تصاوير شاجال البهيجة، تصاحبها رقصات المصمّم فوكين، على أنغام رافيل الآسرة، لتشكّل جميعاً قمة لتكامل الفنون.

وكانت لشاجال مع مصر لفتة كريمة إبان احتفالات وزارة الثقافة بالعيد الألفي لمدينة القاهرة عام ١٩٦٩ . كان فريق باليه أوبرا القاهرة يتدرّب على تقديم باليه «دافنيس وكلويه» تحت إشراف الراقص والمخرج العالمي سيرج ليفار الذي قبل بإيفاده إلينا الوزير الأديب أندريه مالرو استجابة لرجائي، فطلبتُ إلى شاجال حينذاك الإذن باستنساخ مناظر الستائر الخمس لهذا الباليه، حرصاً مني على ألا يفوت النظارة من مواطنيّ في مصر نشوة المتعة كاملة التي انتشيتُ بها أنا في باريس عند مشاهدتي لهذا الباليه. فبادر بتلبية طلبي مشكوراً، وعُرض الباليه في القاهرة في ظل لوحات شاجال الشهيرة التي لا شك كانت ذخراً من ذخائر دار الأوبرا إلى أن التهمها حريق الأوبرا عام ١٩٧١ الذي أتى على كل غال ونفيس.

* * *

كذلك كان بيني وبين المستشرق الأستاذ لوي ماسينيون(*) أكثر من لقاء - بعد أن تعارفنا على يدي الأستاذ چاك بيرك - أخذنا فيها في أحاديث مختلفة كان أكثرها يدور حول الفلسفة الإسلامية التي عني بها طويلاً وكانت له فيها دراسات مختلفة ونظرات لا تزال موضع اهتمام الدارسين، وإذا كان الاستشراق الفرنسي يحظى اليوم بقدر رفيع فذلك لأن هذا الشيخ الجليل

(*) لوى ماسينيون (١٨٨٣ - ١٩٦٢) مستشرق فرنسي مرموق، التحق بالمعهد الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة عام ١٩٠٦ حيث استهل أبحاثه الأثرية الإسلامية. وأبرز ما في سيرة هذا المستشرق إعجابه الشديد بشهيد التصوف الحسين بن منصور الحلاّج (٨٥٧-٩٢٢)، فإذا هو يصدر في عام ١٩٠٩ كتاب «عذاب الحلاّج والطريقة الحلاجية»، وفي عام ١٩١١ كتاب «الحلاّج الشبح المصلوب والشيطان عند اليزيدية»، أما أول بحث ضخم شامل عن الحلاّج فهو كتابه «الطواسين» ١٩١٣. وقد نهض ماسينيون بالتدريس في جامعة فؤاد الأول المصرية في عام ١٩١٢ و١٩١٣ حيث ألقى أربعين محاضرة باللغة العربية حول تاريخ المذاهب الفلسفية في الإسلام والاصطلاحات الفلسفية، ثم تقدم لنيل شهادة الدكتوراه في باريس بأطروحتين؛ أولاهما عن عذاب الحلاّج شهيد التصوف الإسلامي أثبت فيها أن التصوف الإسلامي نشأ - على عكس ما يقوله به غيره - عن أصول إسلامية بحتة مستمدّة من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف. وعيّن استاذاً بالكوليج ده فرانس من ١٩١٩ إلى ١٩٥٤، كما انتخب عضوا بمجمع اللغة العربية بالقاهرة من عام ١٩٣٣ حتى وفاته. وأصدر «ديوان الحلاّج» عام ١٩٣١ مصحوباً بترجمة فرنسية آسرة. وانشغل في أيامه الأخيرة بقصة أهل الكهف كما علّق على دراسة تراث العرب العلمي والأحوال والأنظمة الاجتماعية في العالم الإسلامي على مرّ العصور.

أضفى عليه وثبة روحية كان لها أثرها في انعاش كافة البحوث، وإن كانت له قبل أن يخوض في هذه الدراسات الشرقية الإسلامية عنايته الخاصة بالدراسات الكلاسيكية القديمة، الأمر الذي أثار فضولي فسألته في أحد لقاءتنا لم تركت هذا إلى ذاك؟ وقد جرى هذا اللقاء على مائدة الغداء في يوم لا يُنسى من أيام شهر نوفمبر وسط حدث أدبي له أهميته الخاصة ومذاقه الفريد بمطعم درُوان Drouant المطلّ على ميدان جايون المنمنم والمختال بالنافورة التى تتوسّطه، في موعد اجتماع عشرة أدباء من أكاديمية جونكور حول مائدة الغداء السنوي الذي يعدّ بالبهو العلوي من المطعم، حيث يجري النقاش حول أفضل الأعمال النثرية المتخيّلة للظفر بجائزة «جونكور» والذي يعقبه التصويت لتحديد العمل الفائز. وكان المطعم والمقاهي المحيطة تعجّ برجال الصحافة والإذاعة والتلفزيون فيما يشبه المهرجان الأدبي. وإذا أنا أسمع منه ما أثار دهشتي وكان جديراً مني بالتنويه والتسجيل حين قال «لقد جذبني الشرق إليه بماضيه الحافل بالديانات فإذا أنا غارق فيه إلى قمة رأسي، وإذا فلاسفة الإسلام ومتصوّفوه يحظون جميعاً بالقسط الأكبر من تفكيري، وإذا أنا بعد دراستي إياهم أنجذب نحو المنبع الأول الذي استقى منه هؤلاء الفلاسفة تصوّفهم وفلسفتهم، ألا وهو الدين الإسلامي الذي نزل وَحْياً على رسول المسلمين، وإذا أنا جولة بعد جولة أكاد أُشهر إسلامي وأتخلّى عن مسيحيتي لما وجدت في العقيدة الإسلامية من بُعد عن التجسيد والخلوص إلى معبود واحد لا شريك له في ملكه لم يلد ولم يولد. هذا كله شدّني إلى الإسلام، غير أن نوازع قديمة متوارثة أوقفتني موقف التردّد فلم أقْدم ولم أُحجم وبقيت بين بين، وإذا أنا آخر المطاف أعود إلى كاثوليكيّتي المتشدّدة وأغدو مسيحيّا متطرفاً».

* * *

وكنت من قديم أهوى الاستماع إلى موسيقى الأورغن الدينية لجلالها ونفاذها إلى القلوب، فمع «مقدمات الكورال»(*) الآسرة لباخ كنت أجد نفسي أيضاً مأخوذاً بألحان أوليڤييه ميسيان الدينية التي أطلق عليها أسماء دينية مسيحية ـ وإن كنت أوثر أن أطلق عليها ألحاناً روحانية لا صلة لها بدين بعينه ـ، وهو الأستاذ بكونسيرڤاتوار باريس وعازف الأورغن بكنيسة «لاترينيتيه» بباريس، وهو لا يزال إلى اليوم يعزف فيها متطوعاً يرى ذلك واجباً دينيّا عليه(**). وعشّاق هذا اللون من الموسيقى مدينون له بمقطوعاته المستوحاة من الإلهامات الدينية والتصوفية مثل «مولد السيد المسيح» و«العشاء الربّاني» و«صعود المسيح» وغيرها،

(*) Choral Prelude مقدمة الكورال أو التمهيد الموسيقي للكورال. وهي مقطوعة للموسيقى الآلية ـ عادة لآلة الأورغن ـ لا يتقيّد بناؤها الحرّ بأية تقسيمات معيّنة شأن الصوناتا أو الفوجة، بل هي تشبه في تحرّرها مقطوعات الفانتازيه، وهي عادة تمهّد لإنشاد الترنيمة الكنسية الجماعية «الكورال». [المعجم الموسوعي للمصطلحات الثقافية، لكاتب هذه السطور. لونجمان ١٩٩٠].

(**) توفي عام ١٩٩٣.

تلك الألحان التي تحلّق بالمرء إلى أسمى الأجواء الروحانية وتطهّر الروح من أدرانها فتسمو بها إلى الشفافية غير مضفية عليها صبغة عقائدية معينة. لذلك ما كاد الحال يستقر بي في باريس حتى سعيت إلى التعرف إلى هذه العبقرية الفذة فجمعني به الصديق برنار أنطونيوز زوج شقيقة الجنرال ديجول. ومنذ ذلك الحين جعلتُ أختلف إلى كنيسة «لاترينيتيه» كلما سنحت الفرصة أيام الآحاد بعد الفراغ من القداس لأستمع إلى ميسيان مسترسلاً في عزف ألحانه الأخاذة وارتجالاته العذبة على الأورغن، ثم ألقاه أحياناً في غرفته الخاصة التي اتخذها لراحته بالكنيسة نتبادل أطراف الحديث. وكنت أظن أنه يخص تآليفه الموسيقية للأورغن وحده، وإذا هو يدعوني في مارس ١٩٥٥ إلى قاعة مسرح «الشاتليه» حيث تُعزف سيمفونيته الشامخة «تورا نجاليلا» التي وضعها في عشرة أجزاء، وإذا هو بعد ثلاثة عشر عاماً يدعوني أيضاً إلى دار أوبرا باريس حيث كان الاحتفال بتقديم هذه السيمفونية موسيقى مصاحبة لباليه يحمل الاسم نفسه، فتجلّى لي عمله هذا في أروع صورة: موسيقى ميسيان ورقصات من تصميم رولان پيتي ومناظر المصور إرنست باكست، فتآزرت الفنون جميعاً وتآلفت في تشكيل أسرة فنية تربط بينها أرقى الحوافز، تتوثّب نفوسهم حماسة، ويتبادلون العون فيما بينهم فريقاً متكاتفاً متناغماً، يدفعهم إلى هذا السمو إحساس عميق بجلال ما يؤدون.

لقد علقت روحي بموسيقى هذا العملاق الذي تتلمذ على پول دوكا وتأثر بسيزار فرانك وكلود ديبوسي وتخرّج على يديه پيير بوليز وستوكهاوزن، وكنت في حيرة من أمره، كيف يجمع بين رومانسية فرانك وانطباعية ديبوسي ثم يكاد ينتهي إلى الدوديكافونية؟[٩]. وحين أحسّ مني حيرتي كشف لي في حصافة الأستاذ القدير عن منهجه بقوله: **«إني مع هذا الذي تراه من تأثر بغيري لا أزال مستمسكاً باستقلالي محتفظاً بذاتيتي. إذ أسبغ على موسيقاي روحاً غنية بالصور الخيالية الرهيفة، وعلى نحو ما يكون في التجارب المعملية أقوم بتجارب موسيقية أستخدم فيها إلى جانب الآلات التقليدية وسيطاً إلكترونيّا هو موجات «مارتينو» لإنشاد الألحان الرقيقة العذبة وإبراز التموجات الصوتية وتجسيم أصداء الألحان».**

وحين كاشفته بما أتبيّنه في موسيقاه من تنوع يجمع بين إيقاعات تمُتّ بصلة إلى أصول شرقية لا شك أفادها من تجواله في الشرق، وبين مقامات العصور الوسطى كالترتيل الجريجورى المُرْسل، وبين زقزقة الطيور المختلفة، صارحني بأنه ألّف من عناصر هذا التنوع غنائية أملتها ذاتيته كي تفصح عما يؤمن به من عقيدة راسخة في محاولة لتقديم ما يسميه هو «قوس قُزَح الروحاني».

* * *

ثم كان طريقي إلى لقاء الشاعر الكبير لوي أراجون في خريف عام ١٩٦٥ عبر الإعجاب بفنه وبفن صديقه وزميله پول إيلوار. وكانت بداية تقديري لهما نابعة من دفاعهما المستميت عن قضايا الإنسان أنّى كان. وكانت إحدى قصائد إيلوار قد شدّتني، فحفزني الإعجاب بها إلى ترجمتها ونشرها في إحدى الصحف المصرية عام ١٩٥٥ بعد أن أرسلتها من باريس:

«على كرّاسات طفولتي وعلى القمطر وعلى الشجر وعلى الرمل وعلى الجليد أخطُّ اسمك.

على جميع الصفحات المكتوبة وعلى جميع الصفحات البيضاء وعلى الأحجار والدماء والأوراق أو الرماد أخطُّ اسمك.

على الخيالات الذهبية وعلى أسلحة المحاربين وعلى تيجان الملوك أخطُّ اسمك.

على الأجمات والصحراوات وعلى الأعشاش وعلى الزهور البريّة وعلى أصداء صباي أخطُّ اسمك.

على غرائب الليالي وعلى رغيف النهار الأبيض وعلى الفصول المتعانقة أخطُّ اسمك.

على غلالاتي الزرقاء كافة وعلى صفحات الغدير الراكد وقد انعكست عليه أشعة الشمس، وعلى البحيرة التي يتأرجح على صفحتها ضوء القمر الجيّاش أخطُّ اسمك.

على الحقول وعلى الأفق وعلى أجنحة الطير وعلى الطاحونة ذات الظلال أخطُّ اسمك.

على كل بزغة فجر وعلى البحر وعلى السفن وعلى الجبل العاتي أخطُّ اسمك.

على ركام السحاب وعلى عرق العاصفة وعلى المطر الغزير وعلى الرذاذ أخطُّ اسمك.

على الأجسام البرّاقة وعلى نواقيس الألوان وعلى الحقيقة المجسّمة أخطُّ اسمك.

على الدروب العامرة وعلى الطرق الممتدة وعلى الميادين الحافلة أخطُّ اسمك.

على المصباح المُبهر وعلى المصباح الخافت وعلى مساكني التي اجتمع شملُها أخطُّ اسمك.

على السقف المشدوخ نصفين وعلى مرآتي المشطورة وكذا غرفتي وعلى فراشي الخالي مثل الصَّدَفة أخطُّ اسمك.

على جَرْوِي النهم الحنون وعلى أذنيه المنتصبتين وعلى سيقانه المتخاذلة أخطُّ اسمك.

على عتبة بابي وعلى كل ما هو مألوف. وعلى لفحة النار المباركة أخطُّ اسمك.

على كل جسد مؤتلف وعلى جباه صحابي وعلى كل يد مبسوطة أخطُّ اسمك.

على لوح المفاجآت وعلى الشفاه التي لا تهدأ فلا تصمت مع الرَّدى أخطُّ اسمك.

على ملاذاتي المنهارة وعلى مناراتي المعتمة وعلى جدران أشجاني أخطُّ اسمك.

على الفراق قَسْراً وعلى العزلة العارية وعلى خُطَى الموت أخطُّ اسمك.

على الصحّة التي آبت وعلى المخاطر التي ولّت وعلى الأمل حيث لا ذكرى أخطُّ اسمك.

وبفضل كلمة واحدة أستهلُّ حياتي من جديد.

تفتّحت عيناي على حبّك وعشتُ لألهج باسمك.

أيتها الحريّة».

وكان أراجون قد بهرني أول ما بهرني بقصائد قصيرة من شعره استمعت إليها بصوت المطرب الفرنسي المعروف ليُو فيريه(*) الذي كان يسوقها في ثوب من التلحين الخاص الفيّاض الساحر يزيده جمالاً ورقة وأثراً صوته الرجولي الآسر. ولم ألبث أن اقتنيت بعض دواوينه التي ضمّنها شعره وأدركتُ أن ثمة توافقاً بين شعر أراجون وشعر زميله إيلوار. وكنت أعرف أنهما من أقطاب المدرسة السوريالية، حتى بات يطيب لي أن أتتبّع أوجه الشبه بين الشاعرين. وكم توقّفت عند مناجاة أراجون لزوجته إلزا ضمن كتابه المعنون باسمها حتى وجدتني مدفوعاً إلى ترجمة فقرات عديدة منها شدّت إعجابي:

«اندفقتُ إليك كما يندفق النهر إلى البحيرة.

متخطّيا وهاداً ونجاداً.

مخلّفاً ورائي، من أجلك، ما في الوجود:

مُتع الصبا ورفاق الحياة.

كل هذا من أجل بهاء جلالك...

أنا ذلك الحجر الصلد الذي ألانه وطؤك المتّصل.

أنا ذلك المقعد الخالي المتلهّفُ لوصولك.

وأنا زجاج هذه النافذة الملتصق بجبينك لترقبي ما وراءه.

وأنا تلك المَيْدة التي تعمّ الرَّدهة وأنت تخطرين فيها.

وأنا تلك النفحة التي تشيع مع زفراتك.

وما أتوقني إلى أن أفصح لك عما تكنّه نفسي.

(*) توفي عام ١٩٩٣.

ما أنت إلا حياتي، بك أحيا ما حييت.

إلزا

بك أظمأ وبك أرتوي.

فأنا مدين لك بكل نسمة من نسمات الحياة.

بها أنتعش وأحيا.

وهل ما أتغنّى به إلا من وَحْيك.

وغاية ما أبتغي أن أكون كرمةً تُظلّك.

أو مرآة صافية تتجلّى فيها طلعتك.

حين خلق الله آدم كان اسمك أول كلمة أجراها على لسانه،

أخذت تردّده الألسنة وكأنه الشتاء يطوي تحته الورود ليطالع بها الربيع الحياة.

ما أَجَلَّهُ من اسم لا أقوَى على الإفصاح عنه،

يتعثّر به لساني، إذ هو روحاني يعيا لفظٌ عن أن يحتويه

وكأنه زهرة الزيزفون قبل أن تتفتّح عنها أكمامُها،

فلا يحيط بها بصرٌ ولا يستوعبها شمٌّ».

تشوّفت نفسي إلى التعرّف على هذا الشاعر الرقيق المبدع، فسعيتُ إلى أن ألقاه، إلى أن زرته في مسكنه حيث كان يقطن قريباً من شارع جرينلْ، فرحّب بي وعلامات البشر على وجهه الوردي وعيناه الزرقاوان تشعّان بالبراءة وكأني بين يدي طفل في طُهره ولطفه. جلسنا في غرفة مكتبه الصغيرة وكانت تزيّنها لوحات شتى تصوّر زوجته إلزا ازدحمت بها جدران الغرفة، تمثّلها بعضها جالسة تتأمل وتمثّلها أخرى منتصبة شاردة العينين، وثالثة مواجهة ورابعة مجانبة. ومن هذه اللوحات ما هو ملون ومنها ما هو أسود مرسوم بأقلام الفحم، وتُعزى هذه اللوحات لأكثر من فنان من الأصدقاء والمعجبين والمريدين.

ولم يكن لي معه وأنا مشدود إلى تلك اللوحات التي تمثّل إلزا غير أن يكون حديثي إليه عنها، تلك الزوجة التي ملأت حياته، فلم تكن معشوقته فحسب بل كانت أمله المنشود فيما تصبو إليه الإنسانية من تحوّل من الشقاء إلى النعيم، كما كانت المرأة المناضلة التي أرست في النفوس حب الإنسان لغيره مع حبه لذاته. ولم يكن هذا بالأمر الهيّن لو أن إلزا كانت امرأة تحظى بجمال الوجه فحسب، بل كانت إلزا المنادية بالحب المجرّد من الذاتية والحب العام

المطلق. ولقد أحسست بشيء من الخجل وأنا أحاول أن أثير معه موضوع إلزا التي كان يشيع طيفُها بالغرفة التي نجلس فيها والذي ما فارق وجدانه وعقله وحسّه وهلة. وعلمي أنه أمدّ الناس من حوله بكل ما يخطر عنها ببال، ولم يعد ثمة مجال لمزيد، وحسبتني إن طرقت هذا الباب كنت فيه كالمتطفّل. لهذا رأيت أن أستهل الحوار بما أحسّه من توافق في الخواطر بينه وبين إيلوار، فإذا هو يفصح لي عن أنه وإياه ينطلقان عن رؤية واحدة يحدّها فهمهما المشترك للعالم على أساس من الحب، وإن كان إيلوار يتجنّب الثرثرة ويلتزم سحر القول مما يجعله أقرب إلى الفكرة المجرّدة التي تمثّل الواقع خير تمثيل، كما كان حريصاً على أن يُلبس الفكرة الصافية ثوباً من الخيال الحالم. ومع ذلك حرص أراجون على أن يكشف لي عن عدم تشابههما، وهو الأمر الذي يتجلّى في تجسيد إيلوار للمعاني المجرّدة حتى ليُنزل غير العاقل منزلة العاقل، وفي جنوحه هو - أي أراجون - إلى الاستعارة في تصوير شعوره نحو إلزا.

وانبريتُ أستفسر منه عن مبلغ صحة ما زعمه أندريه بريتون [فيلسوف السوريالية] من أن تحوّله من السوريالية إلى الشيوعية جاء مع ثورة من ثورات الانفعال والغضب حين دخل عليهم في أحد اجتماعاتهم الفنان المصوّر السوريالي سلڤادور دالي مرتدياً الغريب الشاذ من الثياب وقد تلطّخت سترته باللبن المهراق، فما كان منه إلا أن صاح في وجهه قائلاً: إن هذا الذي سكبته على سترتك من لبن يكفي لسدّ جوع أطفال أسرة يوماً بأكمله؟ فهمس أراجون إليّ مبتسماً: **«إن هذه قد تكون القشّة التي قصمت ظهر البعير كما تقولون في المثل العربي»** إذ إنه كان مع عدد من السورياليين قد أخذوا يضيقون بامتطاء صهوتيْ جواديْن في آن واحد: السوريالية والشيوعية. وعبثاً حاولوا التوفيق بين مفهوم هذا ومفهوم تلك. فعلى حين كانت السوريالية تنشد أول ما تنشد حرية الفرد متدرّجة في ذلك إلى حرية العالم بأسره، كانوا هم يؤمنون الإيمان كله بأن هذه الحرية العامة لا وجود لها إلا فى الخيال، ولم يكن في وسعهم الإيمان بوجود هذه الحرية إلا يوم يلمسونها بأيديهم في واقع الحياة، فما يدور في الأذهان من فردوس أرضي أو «مدينة فاضلة» وهمٌ من الأوهام.

وكان لوي أراجون أحد الأدباء الماركسيين الأوروبيين من أصحاب الاتجاه المتحرّر المضاد «للواقعية الاشتراكية»، فهو يؤمن بواقعية الفن التي لا تعرف القيود ولا الحدود التي يضعها المنظّرون العقائديون. وما أكثر ما صرّح في شجاعة عن وجوب قيام نظرات مختلفة في إطار المفهوم الفكري العام في دولة ما خلال عصر بعينه، كما أفصح عن رأيه بحتمية انقراض التطبيق العقائدي الجامد في مجالات الأدب والفن والعلم وانتهاء عصر تقديس النصوص التي تُستخدم في تكميم الأفواه.

وقد دار بيننا حوار حول النظرية الشائعة وقتذاك التي تصنّف الأدب والفن إلى نوعيه: البورجوازي والاشتراكي. فإذا هو ينبري قائلاً إن هذا تصنيف ينطوي على شطط وتعسّف ما أجدرنا بتفاديه. فكلمة الواقعية تحمل أحياناً خليطاً من المعاني، بل إن من بين كبار الفنانين من يرفضونها على الرغم من أن أعمالهم الواقعية كانت السبب في تخليد أسمائهم. خذ لهذا مثلاً هنري ماتيس [المصوّر الفرنسي]، فلقد كان مع تنكّره للواقعية وتحاشي النطق بها، تنطلق رسومه كلها من الواقع، وما بَعُدَ عنه قط. وقد يعدّ البعض الواقعية صفة شائنة أو وصمة عار، ولكنها عندي موقف للفنانين إزاء الحياة والفن، ثم هي في الواقع مغزى حياتي وفنّي. ولا أخجل من وصفي بالواقعية خوفاً مما يجرى على ألسنة بعض النقاد من رَمْيهم الإنتاج الواقعي بالتفاهة. وأنا لم أولد واقعيا ولم يهبط عليّ وحي بالواقعية، بل إن واقعيتي هى نتاج خبرتي في الحياة. إليك قانوناً جديراً بأن يؤخذ به ويُستخدم صدّرتُ به كتاب «واقعية بلا شطآن» لصديقي روچيه جارودي، إذ ذهبتُ إلى أن علينا أن نناقش قيم الفن بأسلوب غير أسلوب الحروب أخذاً وردّا. فنمو الفكر الإنساني والثقافات القومية هو وليد النقاش العنيف، غير أن ما تأخذ به الدولة إملاءً وعنفاً يختلف عن مثل هذا النقاش وإن عَنُف. ولسوف يظل الفنانون ـ واقعيين كانوا أو غير واقعيين ـ في تخالف وتعارض لا يؤمن بعضهم بما يؤمن به البعض الآخر. فمحال أن يكون ثمة تعايش سلمي بين الأيديولوجيات، وبالمثل كان التعايش السلمي في الفكر والفن لوناً من الهراء، إذ محال أن يكون ثمة توحيد بين الأفكار بقوة القانون. ومع أني ماركسي، إلا أن روايتي الأخيرة «الحُكْم بالموت» La Mise à Mort فيها خروج على الواقعية الاشتراكية، إذ هي تجمع بين الخيال والواقع، فلست أرى الحياة واقعية بحتة، فالخيال يشكّل جانباً كبيراً من حياتنا. فعلى حين تأخذ الزوجة المغنّية في الغناء يكون الزوج قد طاف العالم بخياله وهو لا يزال في مكانه. وكذا تعامله زوجته لا على أنه هذا الماثل بين يديها، بل تعامل فيه صورة متخيَّلة له في ذهنها هي الصورة التي أحبته من أجلها، أو التي أحبّت أن يكون عليها. وهكذا تظل القصة تتأرجح بين الواقع والخيال أو بين الإنسان المرئي وبين صورته المتخيّلة. فليست الحياة غير حلم، وما أقل ساعات اليقظة وأكثر ساعات الغفلة. وكما أننا نصنع الأحلام، كذلك تصنعنا الأحلام. وكما أن الأحلام لازمة للإنسان، كذلك الكذب أيضاً من لوازمه، بل هو شيمته وطبعه، وهل القصة إلا أرقى لون من ألوان الكذب؟ والروائي لا يبغي في روايته غير بلوغ الحقيقة، وما أكثر ما يُشيّد الكُتّاب من أخيلتهم واقعاً حين يضفون الهالات على الشخصيات التاريخية، فيهيمن الخيال على الواقع، لا الواقع على الخيال. فمادة قصتي مستمدة من الخيال، وما صور المرئيات والأشياء الواقعية بل والحياة نفسها فيها إلا انعكاسات للخيال، ولذا دأبت على أن أسمّى القصص «أحلام البشر عامة». فما تكاد القصة تنتهي حتى تصبح كالحلم لا وجود لها، وتغدو جزءاً من عالم الخيال لا يموت

فيه الأبطال مثل أوديب وهملت وأخيل، بل يعودون مرة بعد مرة تحيط بهم هالات جديدة وتغشّيهم أضواء جديدة . . . فإذا هم يحيون دوماً في ذاكرة البشر.

وحين أخذت عيناي تطوفان بصفوف الكتب في مكتبته تناهى إليّ صوته وهو يحدّثني عن أن متعته الكبرى تكمن في مطالعة الكتاب الذي يسمو بخياله فيجعله ينفصل عن عالم الوجود إلى عالم الغيب فإذا هو في شبه سبات، فليس ثمة لذة تفوق عنده تلك التي يحسّ فيها بغشية يفقد فيها وعيه إثر عبارة من تلك التي تجعل الذهن يشتّ أو قصة من تلك القصص التي تأخذ بمجامع القلوب. وعندما هممتُ بالانصراف قدّمت له نموذجاً لنفرتيتي من الخزف قائلاً: «لعل في وضع وجه نفرتيتي المُشرق إلى جانب صورة إلزا بوجهها الوضّاء الذي يطالعنا على الجدران ما يشير إلى عرفان مصر لإلزا ولك بما قدّمتما للإنسانية من أدب رائع وفن مأثور». فحرّكت عبارتي من نفسه مشاعر طيبة، وإذا هو يهرع إلى مكتبه ويستخرج من أحد أدراجه كتابه «مجنون إلزا» ويقدمه إليّ بعد أن مهره بكلمة إهداء رقيقة، هذا نصّها:

«ليس هذا الكتاب إلا محاولة لردّ الحق إلى إحدى كبريات الحضارة الإنسانية، لأني كنت منذ أمد بعيد أحسّ بالخزي والخجل لعدم اكتراث بلادي بالحقيقة التي ينطوي عليها الإسلام. مع خالص الودّ».

* * *

[٥]

الفترة بين عملي ملحقًا حربيًّا وسفيرًا

(ديسمبر ١٩٥٦ ـ أكتوبر ١٩٥٧)

فرض العدوان الثلاثي على مصر إغلاق سفارتنا بباريس وقطع جميع علاقتنا السياسية والاقتصادية والثقافية مع فرنسا، فعُدتُ إلى مصر على أول باخرة تغادر أوروبا بعد العدوان قاصدة إلى الإسكندرية التي وصلتُها في الأيام الأولى من شهر ديسمبر ١٩٥٦ . وقد كان من الطبيعي أن أتصل فور عودتي بالرئيس عبدالناصر فإذا أنا أحسّ في صوته رنّة الترحيب بلقائي، وإذا هو يدعوني لتناول الغداء وأسرتي معه باستراحة القناطر الخيرية في يوم الجمعة التالي، وكان مما قاله لي: «لقد كنت صادق التقدير حين بعثت لي بتقريرك عن خطة العدوان قبل وقوعه، وإن كنت لم آخذ بتقديرك أول الأمر إذ كان يخالف كل حساباتي وتوقّعاتي. ومع وقوع العدوان فقد كتب الله لنا النجاة فنفذنا من ثقب إبرة».

والحق إن لقاءنا الأسري والذي شاركنا فيه كذلك الأخ خالد محيي الدين كان لقاءً ممتعًا وشائقًا، فقد تبادلنا فيه انطباعاتنا عن العلاقات والمواقف الدولية خلال العدوان وبعده، وقد كان بقائي في إثر العدوان لعدة أسابيع في باريس وروما قد زوّدني بالكثير من المعلومات والأسرار والهمسات والاتصالات، فبسطتُ كل ذلك أمام الرئيس في إسهاب يتيح لنا أن نتبين مسيرة الخطوط الشديدة التشابك والكثيرة العُقَد التي تحيط بنا. ولم يفتني في نهاية اليوم الحافل بالنقاش أن أترك للرئيس تقريراً كنت قد أعددته خلال عودتي بالسفينة أقترح فيه أن تكون هناك فترة زمنية مناسبة نلتقط فيها الأنفاس لا سيما مع توافر ظروف مواتية منها جلاء جيش الاحتلال البريطاني إلى غير عودة، وتأميم قناة السويس، وخروجنا سالمين بعد العدوان الثلاثي، وانتقال ملكية المؤسسات المالية الأجنبية إلى مصر سواء عن طريق التأميم أو التمصير. فلقد صوّرت لي أحداث العدوان الغادر على بلادنا التي لم تكن تطمح في غير ممارسة حقها كدولة مستقلة أن نمطاً مقارباً للحياد السويسري ـ الذي عرفت عنه الكثير خلال الشهور التي قضيتها ملحقاً حربيًا في سويسرا قبل انتقالي إلى فرنسا ـ يمكن أن يكون المأمن لبلادنا من أي تدخل شرقي أو غربي، على أن نفرغ أولاً لبناء بلادنا داخليًا لاستكمال أهداف

الثورة التي بدأناها، والمضي نحو التنمية بمعناها الشامل، وذلك بتحديث الاقتصاد والبنية الأساسية والاجتماعية وتعبئة الموارد المصرية لبناء مجتمع ناهض واقتصاد متين. وهذا كله لن يتحقق إلا بعد فترة التقاط الأنفاس التي ذكرتها وبعد الأخذ بالإنماء واستكمال تسليح القوات المسلحة بما يضمن إنشاء جيش قوي قادر على الردع يذود عنا بكفاءة ويحسب له الخصوم ألف حساب. وليس هذا بالأمر الهيّن فهو يحتاج منا إلى جهد كبير، إذ علينا أن نرقى بالمواطن المصري إلى المستوى اللائق به في الوجود، فإذا ما تحقق لنا هذا كان من اليسير علينا أن نبدأ جولتنا الخارجية فى الخارج ونحن عندها على المستوى الجديد بنا قوة واقتدارًا. وقد أحسستُ على الفور من تعبيرات وجهه ومن أنصاف الجمل التي تمتم بها أنه لا يرحّب بهذا النوع من الحياد لبلادنا الملتحمة الجذور مع المنطقة العربية والمجموعة الإسلامية والقارة الإفريقية، وأدركت أنه لن يكون لتقريري حول الأخذ عن الحياد السويسري أي صدى في نفسه حيث كان يرى أن صيغة الحياد الإيجابي هي أكثر الصيغ ملاءمة لمصر، التي لا تستطيع أن تنكمش خلف جدران حياد سلبي خامد منذ أن قُدّر لها أن تقود حركة النضال والتحرير والتقدم الفكري والسياسي والاجتماعي متصدّرة موكب العالم الثالث كله. وما أدري مَنْ كان منا على حق(*).

* * *

عدت من أوروبا بعد غيبة تربو على أعوام ثلاثة لأشهد تطورات جذرية في كافة المجالات تقريباً. كان تأميم قناة السويس والتصدّي للعدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ تعبيراً عن بلوغ عبدالناصر طوراً جديداً من أطوار نضجه السياسي ونفاذ فكره الاجتماعي نحو آفاق أبعد. ومع ما كان له من صفة الزعامة على النطاق المصري والعربي وتألّقه كرجل دولة على النطاق

(*) يري الأستاذ د. عبدالعظيم أنيس [صحيفة الأهالي في ١١ مايو ١٩٨٨] أن نزعتي الرومانسية في الأدب والفن قد انعكست بالمثل على آرائي ومبادراتي السياسية فإذا هو يصفني بالثوري الرومانسي مدلّلاً على ذلك بهذه الواقعة. على أنه لا ضير عندي أن أكون ثوريًا رومانسيًا، فلقد كان الكثير من القادة والعظماء الذين لا أرقى إلى منزلتهم ثوريين رومانسيين، ولم تكن ثوريتهم الرومانسية تبعُد بهم عن أن يكونوا واقعيين حين يقتضى الأمر، وحسبنا من هؤلاء ماوتسي تونج الذي كان يُكنّى بالزعيم الثوري الرومانسي. ويذهب السيد الناقد إلى أني لم أقدم رأيي في الوقت المناسب، «ومصر كانت خارجة من العدوان الثلاثي ومسؤوليات مصر في العالم العربي على ما هي عليه»، فهل للشركاء في أية قضية أوقات تُختار لإبداء الرأي يجب أن يقال مع أول وهلة تسنح حتى لا تضيع فرصته؟ ثم إني قد رأيت أن من واجب الأمانة أن أسجل ما دار ووقع حتى لو كنت مخطئا في نظر البعض، وما كان أسهل عليّ أن أغفل هذه الواقعة، ولكني قصدت أن أرويها كما هي لأنها كانت جزءاً لا يتجزأ من اقتناعي حينذاك. ترى لو كنت سكتُّ ولم أذكر شيئاً عن هذه الواقعة وغيرها، أكان له أو لغيره أن يعلم عنها شيئاً؟ ثم أليس في هذا وذاك دليل على أني قلت في مذكراتي ما شعرت أنه ينبغي أن يقال سواء أكان لي أم عليّ. أو ليس الصدق في سرد الأحداث - لا إخفائها - هو ما نطالب به المسؤولين حين يسجّلون مذكراتهم، ثم إذا ما التزموا به جاء مَنْ يلومهم على ما فعلوا؟

العالمي مضى يسير بخطى حثيثة على نظام مركزية السلطة الذي جمع الخيوط كلها في يديه، مطّرحاً جانباً الديمقراطية الليبرالية التي تقوم على ترك الثروة في أيدي القلة مع إباحة حرية سياسية واسعة للكثرة تسمح بتعدّد الأحزاب وتبادلها كراسي الحكم، وآخذاً بالديمقراطية الاجتماعية القائمة على جعل الثروة في خدمة الأغلبية مع الحدّ من الحريات السياسية. ومن هنا كان اختياره لشكل الاتحاد القومي إطاراً تلتقي فيه كافة طبقات الأمة لا يُقصَى عنه إلا أعداء الثورة والمرتبطة مصالحهم بمصالح الاستعمار. وقد طرح عبدالناصر هذا في صيغة تحالف قوى الشعب العاملة في مواجهة دكتاتورية البروليتاريا الماركسية التى رفضها في وضوح وحسم، وهو ما تجلّى في تغيّر البناء الاجتماعي؛ حيث صعدت إلى السطح طبقات بينما هوت إلى القاع طبقات أخرى. ونمت طبقة العمال نمواً هائلاً مع حركة التصنيع وإزاحة طبقة كبار الرأسماليين، وتحرّر الفلاحون فأصبحوا سادة الأرض التى كانوا يفلحونها بعد سقوط طبقة كبار ملاك الأرض إثر تطبيق قانون الإصلاح الزراعي. ثم كان أن عمّمت الثورة مجانية التعليم، فبعد أن كانت مقصورة على التعليم الابتدائي والثانوي عهد الدكتور طه حسين في حكومة الوفد أصبحت تشمل الجامعة أيضاً، وبهذا أتيحت الفرصة للجم الغفير من أبناء مصر الذين كانوا يرون الالتحاق بالجامعة حلماً من الأحلام، فإذا هم في عهد الثورة يرون ذلك حقيقة وأصبحوا اليوم هم مَنْ بيدهم مقاليد الأمور في شتى المواقع. وقد بدأ التفكير في تطوير قانون جامعة الأزهر بعد زيارة جمال عبدالناصر لعدد من الدول الأفريقية، فإذا هو يكتشف عدم فاعلية رجال الأزهر بها. ومن هنا نشأت ضرورة انفتاح جامعة الأزهر على المجتمع حتى لا تنعزل وحتى يكون شأنها شأن الجامعات الأخرى يُدرّس فيها ما يدرّس هناك، وكان الهدف الذي توخّاه هذا التطوير بألاّ يجمُد رجل الدين عند علوم دينية بعينها لا يعدوها، إذ تقتضي الحياة الحضارية التي نعيشها أن يضمّ رجل الدين إلى علومه الدينية العلوم الدنيوية، فما أشدّ الصلة الآن بين الاثنين، وما أقدر رجل الدين بإلمامه بالعلوم الدنيوية أن يجابه شبهات الحياة التي تشغل على أبناء العصر خواطرهم. فكما في المسيحية رجال جمعوا بين الدينيات والعلوم الدنيوية مثل پسكال الذي جمع إلى علمه الديني الدراسات الفلسفية، وكان على رأس فلاسفة عصره، ومثل بوسويه الذي كان له باعه الطويل في الأدب فترك لنا من المؤلفات الأدبية الكثير، وكذا تيّارْ ده شاردان الذي غدا في عصرنا فيلسوفاً ورائداً من روّاد علم الحفريّات، فثمة مثلهم في الإِسلام كثرة كثيرة جمعوا هم الآخرون بين الدينيات والعلوم الدنيوية، فالمفهوم الإسلامي يوحّد بين الدين والعلم، فإذا ابن سينا يجمع إلى العلوم الدينية علوم الطب والفلسفة والمنطق والطبيعة، وهكذا الغزالي الذي جمع إلى علومه الدينية العلوم الفلسفية والتصوّفية والروحية، وكذا الكندي الذي كان من المعتزلة أصحاب المذهب الفلسفي الذي فتح المجال للاجتهاد والبحث النظري بعد أن اتخذوا العقل قياساً وانعزلوا برأيهم في

عقائد الدين، نراه هو الآخر ناقلا عن اليونان الكثير من مؤلفاتهم التي تُرجمت فيما بعد إلى اللاتينية، وكما غدا حجّة في علم الفلك كان مرجعا رئيساً في علوم الموسيقي فألّف كتاب «رسالة الكندي في خبر صناعة التأليف [الموسيقى]»، ولقد كان أغلب علماء الدين العرب أطباء فى الوقت نفسه. هكذا كان ثمة خيط ذهبي ينتظم الفكر الإسلامي كله، بدءاً من الفلسفة إلى علوم الدين والفقه والشريعة والطب. فكم لنا في السلف من أسوة، غير أن الأمور للأسف لم تمض كما كان يُرْجَى(*). كذلك كفلت الدولة للمرأة كافة الحقوق حتى تصبح على قدم المساواة مع الرجل، وكادت البيئة الجغرافية كذلك أن تشهد تغيّراً جذريّا بالشروع فى تحويل مجرى النيل وتكوين بحيرة هائلة من مياهه بعد تشييد السد العالي الذي يتيح للأرض الزراعية أن تنعم بالريّ الدائم في مختلف أنحاء البلاد، كما أرست الدولة قواعد العمل من أجل تنمية اقتصادية حقيقية.

غير أن ما أثار في نفسي شيئاً من الأسى، أني لمست لتويّ مع امتداد العمران الجديد بداية التدهور في الذوق العام الذي كان سمة مميزة لمدننا الرئيسية لا في مجال المعمار وحده بل في إحساس الأفراد بالجمال. وحين انكفأت علي نفسي متأملاً أدركت أن مردّ ذلك إلى ما جدّ على العمارة من تجنّ ـ والعمارة هي بكل المقاييس فن وإنتاج ثقافي حضاري ـ تجلّى أول ما تجلّى في المباني العامة، فإذا هى تستحيل إلى مبان وظيفية فحسب تخضع لمقتضيات اقتصادية بحتة لا يُلحظ فيها فن المعمار بأصوله الجمالية والتقليدية، وتسود فيها المبادئ التي تفرض إنجاز أكبر عدد من المباني بأقل تكلفة في أقصر وقت ممكن، أي تغليب مبدأ الكم على الكيف مما يكون معه تنازلات جوهرية من حيث اللمسات الجمالية في تلك المباني العامة التي هي بمثابة أنموذج يحتذيه الأهالي في مبانيهم الخاصة، فإذا فن العمارة يفقد سماته الجمالية في الناحية العامة والناحية الخاصة ويغدو على نمط يفتقد الذوق والجمال. وهكذا كان الحال مع فن تخطيط المدن، هذا إذا ما استثنينا ما تم على يد رجل عسكري تولّى لفترة محدودة وزارة الشؤون البلدية والقروية هو عبداللطيف البغدادي، فلا زلنا إلى اليوم ننظر بإعجاب إلى مشروعه العظيم الذي أنجزه وهو شق كورنيش النيل متحدياً كل الصعوبات مهما جلّت، ومنها اقتطاع جزء من السفارة البريطانية، وكان لهذه السفارة ما لها قبل ذلك من شأن. وهذا المشروع إن دل على شيء فإنما يدل على ما كان يستمتع به هذا الوزير المستنير من سعة خيال وذوق جمالي وإرادة نافذة. وإذا شئنا أن نوازن بين هذا المشروع وبين غيره مما جاء بعده على أيدي وزراء مدنيين مختصين في الهندسة والعمارة والتخطيط وجدنا البون واسعاً، فلقد كان

(*) الراجح أن القائمين على تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي قد توانوا لأسباب بيروقراطية أو ربما لعدم حماستهم لتوفير عدد من تلامذة العلوم الدينية في الأزهر ليأخذوا بأسباب العلوم الأخرى على الرغم من أن القانون الصادر عام ١٩٦١ كفل وما يزال يكفل تحقيق الهدف المنشود، ولعل هذا الهدف يتحقق حاضرا أو مستقبلا.

هَمُّ البعض سرعة الإنجاز ومن ثم تغليب الكم على الكيف، فإذا القاهرة تصير إلى ما صارت عليه الآن من فقدان لملامح الجمال جُملة. وما حدث للقاهرة حدث مثله أو أكثر في الإسكندرية وغيرها من المدن. هذا إلى انبثاق طبقات كانت حبيسة فانطلقت إلى الوجود وأصبح لها من الأمر شيء، ولم تكن من قبل على صلة بالحضارة، فإذا هي تشارك في فرض ذوقها. وقد كان هذا طبيعيّا بعد أن انحازت الثورة إلى الأغلبية المهضومة الحق في التزوّد بالثقافة الرفيعة. وهذا هو الثمن الفادح الذي غالباً ما تدفعه الثورات(١٠).

وثمة ظاهرة أخرى طالعتني مع عودتي إلى الوطن هي التفاف الناس جميعاً حول جمال عبدالناصر وإسلام أمورهم كلها إليه وتركهم الزمام بين يديه حين رأوه قد وُفّق في تأميم قناة السويس وخرج بأمّته سالمة من عدوان مدبَّر، وقد خطا بهم خطوة واسعة إلى المجد، مؤمّلين أنه سوف يقودهم نحو ما يصبون إليه ويرجونه ويطمعون فيه.

أما الظاهرة التي جزعت لها كل الجزع فهي تحوّل الدولة إلى ما يشبه الإقطاعيات التي يقف على رأس كل منها عدد من رجال القوات المسلحة سواء في أجهزة المخابرات أو الأمن أو رياسة الجمهورية أو التنظيم السياسي إلى غير ذلك. ومن الإنصاف أن أذكر هنا أن أكثر هؤلاء وأولئك لم يكونوا من الضباط الذين شاركوا في الثورة بل كانوا من ضباط الجيش الذين توسّمت القيادة فيهم الكفاية؛ منهم من قام بواجبه على خير وجه، ومنهم من ضيّعوا على الثورة أهدافها واقتنصوا ما يمكنهم اقتناصه من مكاسب فسلبوها شرفها. عندها قرّ في وجداني تشاؤم ثقيل ينبئ بأوخم العواقب، وتزايدت معه خشيتي من أن تكون هذه هي بداية النهاية، فكم كان يؤرقني انبثاث هذا العدد الكبير من العسكريين في معظم أجهزة الدولة لسنوات عدّة، وسوف أعود للحديث عن هذا بعدُ.

وانحصر عملي بعد ذلك - وكنت منذ عودتي من فرنسا ملحقاً برئاسة الجمهورية - في القيام بين وقت وآخر بمهام سياسية خارج الوطن كانت كل منها تستغرق نحو أسبوعين وتتكرر بمعدل مرة كل شهرين تقريباً.

وكان العدوان الثلاثي على مصر قد أحدث وضعاً جديداً أخذت معه القوى الكبرى تعيد حساباتها. فقد خرج عبدالناصر من العدوان مدعوماً بتأييد واسع من الشعوب العربية وشعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بوصفه رمزاً للتحرر من التبعية الاستعمارية وللاستقلال الوطني. وعلى الرغم من أن أمريكا كانت تعلن مناصرتها للشعوب المطالبة بحق تقرير المصير، غير أن الموقف قد تكشّف عن وجود دافع خفيّ وراء هذا التأييد العلني لحرية الشعوب، وهو الرغبة في ضرب الاستعماريين البريطاني والفرنسي لاحتلال مكانهما. وحين تبيّن لأمريكا إصرار عبدالناصر على التأميم الشامل لشركة قناة السويس ووضعها تحت

إدارة مصرية خالصة دون امتيازات لأية دولة أجنبية بدأت أمريكا تفكر في التخلص من عبدالناصر نفسه بعد أن رأت فيه خطراً يهدّد مصالحها الاقتصادية ويعرقل خططها الاستراتيجية في المنطقة.

ولم تكن بريطانيا وفرنسا بالطبع أقل حنقاً من أمريكا على عبدالناصر، وإذ ثبت للغرب استحالة اغتياله داخل بلاده اتجهت النية إلى محاولة اغتياله إذا ما أقدم على الخروج من مصر. وقد بلغتني بالفعل من أكثر من مصدر أنباء عن محاولات للتخلّص من الرئيس أبلغتُ عنها في الحال، وأوصيت بالحذر الشديد في اختيار الدول التي يقصدها الرئيس فقد كانت المخابرات البريطانية والأمريكية له بالمرصاد، كما أن أجهزة الأمن الفرنسية كانت تؤمن بأن أفضل وسيلة لإنهاء حرب الجزائر لصالح فرنسا هي التخلّص من عبدالناصر باغتياله أو التآمر عليه ورُصدت لذلك مبالغ غير محدودة.

وبعد أن كانت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط تقوم على ما أسمته «احتضان الملوك الصّغار» تنبّهت خلال الأزمة الأردنية إلى أن هذه السياسة قصيرة النظر وأن اكتساح الوعي الشعبي لهؤلاء الملوك أمر مفروغ منه. ومن ثم اتفقت الدول الغربية الثلاث على ضرورة أن تؤول الزعامة إلى يد أخرى غير جمال عبدالناصر، غير أن الخلاف بينها ظل قائماً حول شخص الزعيم الجديد. كانت أمريكا تدرك مدى شعبية عبدالناصر ومدى رفعة منزلته في العالم العربي، خاصة بعد العدوان الثلاثي وقوة مركزه بين دول الكتلة الأسيوية والأفريقية، ولذلك فقد بدأت تفقد الأمل في الاستفادة منه في تحقيق سياستها نهائيّا، وركنت إلى تقوية مكانة الملك سعود ومحاولة إحلاله زعيماً روحيّا للعالم الإسلامي والعرب. وفي نفس الوقت رأت في الحبيب بورقيبة الرجل الذي تنشده، إذ كان أحد قادة الحركات التحررية التقدمية والنظم الجمهورية التي تتطلّع إليها أغلب الشعوب العربية التي ذاقت مرارة الاستعمار. وبتعضيد هاتين الشخصيتين خُيّل للولايات المتحدة الأمريكية أنها ستضمن السيطرة على منطقة الشرق الأوسط على أساس أن الملك سعود هو رجل اليوم وأن بورقيبة هو رجل الغد.

وعلى حين كانت بريطانيا تعمل جاهدة على تقوية حلف بغداد بضم الولايات المتحدة إليه، وعلى تحقيق مشروع الهلال الخصيب وعزل مصر والسعودية ثم فض النزاع بين العرب وإسرائيل على يد رجلها الأمين نوري السعيد، كانت فرنسا تدرك تدهور نفوذها وسمعتها في منطقة الشرق الأوسط باستثناء لبنان. وكانت سياستها قبل العدوان تقوم على الاتفاق مع سوريا على معارضة مشروع الهلال الخصيب البريطاني والمضي في مساندتها التقليدية للبنان والتفاهم مع مصر على معارضة الهلال الخصيب مؤمنة أنها قد ضمنت في صفّها مصر عن

طريق المساعدات الفنية والثقافية والاقتصادية . غير أن هذه السياسة ما لبثت أن انهارت بعد العدوان الثلاثي فاتجهت فرنسا نحو محاولة استدراج دول غرب أوروبا لإنشاء سوق مشتركة على أن تضع فرنسا ممتلكاتها في أفريقيا تحت تصرف الاقتصاد الأوروبي لتضمن بذلك ربط اقتصاد الدول الست المشتركة بالسوق إلى عجلة السياسة الفرنسية الاستعمارية أملاً في أن تهبّ إلى جانبها للذود عن مصالحها ، غير أن ألمانيا الغربية أجهضت الاقتراح بمعارضتها الشديدة له إذ وجدته يجرّها إلى موقف عدائي من الدول الأفريقية والعربية التي هي أحد أسواقها . ووقع اختيار فرنسا على الحبيب بورقيبة لتؤهّله ليكون زعيماً للعالم العربي والإسلامي بدلاً من جمال عبدالناصر .

ومن المفارقات الغريبة في تلك الآونة بالذات أن بدأت حدّة شعور الرأي العام الفرنسي تخفّ ضد عبدالناصر الذي دأبت الصحف الفرنسية على أن تشير إليه بـ«الدكتاتور ناصر» و«الكولونيل الصغير» و«دكتاتور الورق المقوّى» إلى غير ذلك من الأوصاف التى تُفصح عن الكراهية التي يضمرونها له تحت تأثير موجّهي الإعلام والإذاعة والتليفزيون الواقعين تحت النفوذ الصهيوني . وشيئاً فشيئاً بدأ الرأي العام الفرنسي يظهر إعجابه بالزعيم الذي صمد أمام عدوان قوى ثلاث ، منها قوتان عُظميان ، وينتصر عليها في كافة المعارك السياسية التي خاضها . كانت الصحافة الفرنسية من قبل تعزف على وترين : أحدهما أن عبدالناصر دكتاتور على غرار هتلر وموسوليني ، وهو الوتر الذي كان يختفي وراءه اليهود لما يجلبه عليهم ذلك من عطف الرأي العام العالمي إزاء ما حاق بهم من تعذيب وتنكيل على يد هتلر كما يزعمون ، وثانيهما أن عبدالناصر شيوعي ، وهو الوتر الذي كانت تمسك به جماعة غلاة المتطرفين بزعامة روبير لاكوست ، وذلك لاجتذاب الولايات المتحدة نحوهم بضرب عبدالناصر «الشيوعي» الذي يتزعّم مؤازرة حركة تحرير الجزائر حتى لا تقع الجزائر ومن ورائها الشمال الأفريقي كله في قبضة الشيوعية . غير أن تطور الأحداث جعل بعض وسائل الإعلام الفرنسية تسبغ على جمال عبدالناصر كنيات غير التي اعتادتها ، فإذا هي تلقّبه للمرة الأولى برئيس الجمهورية المصرية أو الرئيس ناصر بل وبناصر المعتدل ، وبالحاجز المنيع ضد الخطر الشيوعي . ومضت الصحف التي دأبت على توجيه السّباب إليه بسبب وبدون سبب تصفه بأنه الرجل الوحيد الذي تقع على كتفيه مسؤولية التوازن في الشرق الأوسط ، وتعلن أن من حسن الحظ وجود الرئيس عبدالناصر في هذه المنطقة كي يصدّ خطر الشيوعية ، فهو الوحيد القادر على التصدي لها .

وفي أواخر مايو ١٩٥٧ اتصل بي الأستاذ ريچيس بلاشير عميد معهد الدراسات الإسلامية والشرقية بجامعة السوربون طالباً مقابلتي حيثما أشاء ، فاتفقنا على اللقاء بمدينة برن وحضر في الموعد بصحبة السيدة قرينته إذ كان بصره قد ضَعُف إلى حد كبير . واستهل حديثه

بقوله: إني أستحي أن أكون فرنسيًا إزاء ما فعلته فرنسا بكم، ولكن أناشدكم ألا تعتقدوا أن فرنسا هي جي موليه وبينو، فقد آن لهذه الحفنة من «الذئاب» أن تتوارى ويحل محلهم من يقدّرون مصلحة فرنسا، ثم أبلغني أنه يحمل إليّ تحيات السفير بيير مايار نائب رئيس قسم الشرق الأوسط بوزارة الخارجية الفرنسية، فأدركت أنه موفد من قبله. وكنت أقدّر هذا الدبلوماسي الفرنسي حق قدره منذ كنت ملحقاً حربيًا بباريس، وما أكثر ما لجأت إليه في أمور تخصّ تسليح مصر فوجدت منه حسن التفهّم ما أمكن.

واستطرد الأستاذ بلاشير في الحديث عن مشكلة الجزائر وأنه بات من الواجب وضع حد لتلك المجازر في أقرب وقت، إلى أن انتقل إلى بيت القصيد وهو استئناف العلاقات مع مصر وبخاصة العلاقات الثقافية التي لا يجوز في رأيه أن تتعرّض لتقلّبات الظروف السياسية إلى أن تساءل عن مصير البعثة العلمانية الفرنسية بمصر. وكانت إجابتي هي الصراحة التامة المشوبة بالود الذي أكنّه له، فأوضحت أن مصر على غير استعداد لاتخاذ أية خطوة تقارب من فرنسا ما لم تخط فرنسا الخطوة الأولى، فلم تكن مصر هي المعتدية فضلاً عن شعور خيبة الأمل والمرارة الذي يحسّه الشعب المصري تجاه فرنسا، فقاطعني على الفور موضّحاً: «تجاه حكومة فرنسا لا الشعب الفرنسي»، وصارحني بأنه يعتقد أن نفض فرنسا يدها عن إسرائيل يمكن أن يمثّل الخطوة الوديّة الأولى التي يجد فيها المسؤولون المصريون مدخلاً إلى التفاهم حول إعادة العلاقات. ثم عرّج على موضوع استئناف البعثة العلمانية الفرنسية بمصر لنشاطها، فوعدته صادقاً أن أبذل قصارى جهدي وأنني سأتكفل بموالاة هذه المسألة بمجرد عودتي إلى مصر، على أني رجوته نظير ذلك أن يقدم إسهاماً يعضّد به جهودي، فوعد بأنه على استعداد لتلبية أية رغبة لي في هذا السبيل حتي من قبل أن أعرض عليه تفاصيلها. فطلبت إليه أن يعقد مؤتمراً يضم النخبة الممتازة من رجال العلم والفكر في فرنسا للتنديد بسياسة الحكومات الفرنسية حيال الجزائر والعالم العربي ومصر، وشجب سياسة فرنسا الممالئة لإسرائيل، فوعد بأنه سيدعو ما لا يقل عن المائة من أساتذة جامعة باريس لإصدار هذه القرارات، وبرّ الرجل الفاضل بوعده، وانعقد هذا المؤتمر في باريس في ٢ يونية ١٩٥٧، وصدرت القرارات غير بعيد عما اقترحته عليه. كما ناشدته أيضاً مخاطبة الرأي العام الفرنسي من خلال سلسلة مقالات بتوقيعه في الصحف الفرنسية الجادة لشجب سياسة الحكومة الفرنسية فيما يتصل بالعالم العربي فوعد بذلك، بل أضاف أنه سيحثّ غيره من الأساتذة على المساهمة معه. وما أسرع ما أخذت تتتابع هذه المقالات في صحف لوموند وفرانس أوبزرڤاتير وديمانش ماتان، كان على رأسها مقال شهير بتوقيعه في صحيفة لوموند يوم ٨ يونية ١٩٥٧ بعنوان: «رسالتنا في الشرق الأوسط» Notre Vocation Proche Orientale. واتصل بي الأستاذ بلاشير من جديد خلال شهر ديسمبر تليفونيًا لمقابلتي حيث حدّدت له موعداً في الثامن عشر من نفس

الشهر بمدينة چنيف، فجاء بصحبة الأستاذ مارسيل فور مدير البعثة العلمانية الفرنسية، وأبلغني أنه موفد من قبل السفير داريدان رئيس قسم الشرق الأوسط بالخارجية الفرنسية لإجراء حوار بين البلدين لا سيما وأن الاتجاه إلى التفاهم مع مصر قد أخذ يقوى من جديد في وزارة الخارجية الفرنسية، وهو ما أقنع كريستيان پينو نفسه بضرورة تغيير السياسة الفرنسية تجاه مصر والعالم العربي. وانتقل بعد ذلك إلى عرض مطالب فرنسا الثقافية في مذكرة تفصيلية مع التأكيد بأن فرنسا على استعداد لقبول مبدأ تعويض مصر عن خسائر العدوان على أن يطلق عليها اسماً غير «تعويضات الحرب»، فليس ثمة حكومة تجرؤ على التقدم إلى البرلمان الذي وافق على حملة السويس بأغلبية الأصوات لتطالب بالموافقة على دفع تعويضات لمصر. ومضى يؤكد لي أن الطبقة المثقفة في فرنسا باتت تضجّ من الأخطاء التي ارتكبتها حكومة جي موليه ضد العرب إذ كانت أكبر خسارة لحقت فرنسا في نظرهم هي فقدان ثمرة جهود أجيال عديدة من أعمدة الفكر الفرنسي. ولذلك فإن استمالة هذه الطبقة بواسطتنا - في رأيه - بإظهار استعدادنا لملاقاة فرنسا فى بعض مطالبها الثقافية إنما يقوّي شوكتها ويحفزها على المضي في تأييدها لمصر والعرب.

أما ما أدهشني حقّا في هذا اللقاء فهو الانطباع لدى الخارجية الفرنسية وقتذاك برغبة مصر المتعجّلة في عودة العلاقات ظنّا منهم بسوء وضعنا الاقتصادي إلى الحد الذي دفعهم إلى اختيار المسيو لالويه سفير فرنسا في مراكش ليكون أول سفير لفرنسا بالقاهرة بمجرد استئناف التمثيل السياسي بين الدولتين. وعندما أدركت أن هذه الصورة هي الانطباع المترسّب في أذهان المسئولين الفرنسيين - ولست أدري من أين جاءهم هذا الانطباع - وجدت نفسي مضطرا لأن أفسّر لهما موقفنا بكل وضوح مبيناً أن المباحثات - التي كانت تجري وقتذاك في روما - ذات طابع اقتصادي وثقافي بحت وبعيدة كل البعد عن أية أهداف سياسية. ولكي أكون بالغ الوضوح استطردت أقول: «إن الأوان لم يأن بعد للتحدّث في أمور عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، فالهوّة التي تفصلنا عن فرنسا عميقة وذات شطرين. ولو افترضنا أن المحادثات الجارية ستتمخّض عن نتائج إيجابية في كلا الحقلين الاقتصادي والثقافي - وهذا أمر غير مستبعد - وحتى إذا افترضنا أننا توصّلنا إلى حل لموضوع التعويضات عن خسائر الحرب وتعويض مساهمي شركة قناة السويس، فإن هذا لن يؤدي إلى استئناف العلاقات الدبلوماسية لوجود مشاكل أخرى لا تقل أهمية عن هاتين إن لم تزد، تأتي فى مقدمتها قضية الجزائر. فلا يخفى عليكم أننا نقف مع الجزائريين قلبًا وقالبًا ونأمل حل هذه القضية على أساس عادل. وثمة مشكلة أخرى شديدة الارتباط بالأولى وهى احتضان فرنسا «للعدو الرئيسي» للعرب وهو إسرائيل، فالعون الفرنسي العسكري والثقافي والاقتصادي بل والسياسي في المحيط الدولي لإسرائيل هو استفزاز صارخ لشعور العرب والمسلمين. ولست في حاجة إلى تكرار

أنكم قد آثرتم هذا الاتجاه نكاية في مصر نظراً لموقفها الذي لن تحيد عنه في التأييد المعنوي للوطنيين الجزائريين. ولذلك فإنه من المحال - في نظري - استئناف العلاقات الدبلوماسية معكم قبل نقض صداقتكم الحميمة لإسرائيل».

وفي النهاية وعدا بأنهما سينقلان هذه الصورة بأمانة في الغد عند اجتماعهما المحدد بالسيدين داريدان ومايار من قسم الشرق الأوسط بالخارجية الفرنسية والسيد ريبيرول رئيس العلاقات الثقافية بالخارجية الفرنسية.

* * *

وكان الصحفي الفرنسي روبير بارا من بين الصحفيين الفرنسيين التقدّميين يعمل بمجلة فرانس أوبزرڤاتير ومجلة التيموانياج كريتيان، وكانت صداقته للعرب ولقضاياهم صريحة واضحة تجلّت في كل ما يكتب وخاصة في قضية الجزائر التي وقف فيها بوضوح موقفاً معاديًا لموقف حكومته، فقد كان مؤيداً لاستقلال الشعوب على طول الخط. ومع ثقتي في أنه لم يكن عدوّا للساميّة إلا أنه كان على وجه اليقين عدوّا للصهيونية. وقد بدأت صلتي به وقت أن كنت ملحقًا حربيًا بسفارة مصر في باريس، وكانت صلة قوية قائمة على التفاهم التام وتنسيق جهودنا المشتركة في خدمة القضية العربية. ولقد برهن في كافة الظروف على تمسّكه بمبادئه ومناصرته للقضايا العادلة مهما لقي في سبيل ذلك من عَنَت، وهو ما عمّق الثقة بيننا. وكان قد ألّف كتابًا مثيراً عن الشرق الأوسط أعرب فيه عن رأيه في التوسّع الصهيوني معتبراً إسرائيل دولة رجعية ومتهماً إياها بخرق القانون الدولي ومنتقداً وضع الأقلية العربية في إسرائيل ومناصراً قضية اللاجئين.

وقد حدث أن التقيت وأنا في بيته ذات ليلة في مستهل عام ١٩٥٦ بچوزيف جولدن جولان الذي عرفت أنه مواطن إسرائيلي يعمل مستشاراً للشؤون العربية لناحوم جولدمان رئيس المؤتمر اليهودي العالمي. وكان من الطبيعي أن يدور الحديث بيننا عن قضية الحرب والسلام في منطقة الشرق الأوسط، وإذا هو يكاشفني بإيمانه بإمكان إقرار السلام بين العرب واليهود، وأن هذا ما ينادي به رئيسه جولدمان، وذلك باستبعاد الحلول العسكرية في الصراع الدائر بالمنطقة، وبطبيعة الحال نقلت فحوى هذا اللقاء إلى القاهرة. وفي ربيع عام ١٩٥٧ بعث روبير بارا مع زوجته الصحفية دنيس بارا التي وصلت إلى مصر بناء على دعوة وجّهتها لها برسالة يستعيد فيها ذكرى اللقاء الذي جرى بمنزله مع چوزيف جولدن، وأعرب عن أمله في أن أقبل الالتقاء به من جديد في أي مكان بأوروبا للاستماع إلى وجهة نظر ناحوم جولدمان فيما يتصل بإحلال السلام بين العرب وإسرائيل، موجّهًا نظري إلى أن جولدن يضع مصلحة إسرائيل بطبيعة الحال فوق كل اعتبار، وأن لقائي به إنما هو بهدف الوقوف على أية

أفكار إيجابية قد تفيد القضية، فإن ما سمعه شخصيّا من جولدمان أقنعه بجدوى إجراء مثل هذا الاتصال بي.

وإذ كنت وما أزال لا يخالجني أي شك في إخلاص بارا وصدق طويّته نقلتُ الصورة إلى الرئيس عبدالناصر الذي أمهلني أياماً ريثما يصل إلى قرار، وأبلغني بعدها بموافقته على إجراء هذا اللقاء لاستطلاع ما عندهم وتعرّف موقفهم جليّا دون أن ألتزم معه بشيء، ولا سيما أني لم أكن عندها أشغل منصب رجل مسؤول في الدولة يتكلم باسمها. ولم يغب عن بالي لحظة واحدة أن هذا الاتصال ليست له طبيعة سياسية، بل كان عملاً يدخل في نطاق الخدمة السريّة المشروعة لتبادل وجهات النظر لنستطيع التعرّف على ما يدور في المحيط الإسرائيلي مما قد يفيد الدولة فائدة ما، فلقد قرّ في الأذهان حينذاك أن الصلح مع إسرائيل أمر مستحيل.

والتقيت بجوجولدن في جنيف خلال شهر أبريل ١٩٥٧ فإذا هو يبادرني مؤكداً أن إخلاصه لمبدأ السلام الذي ينادي به رئيسه هو الدافع إلى هذا اللقاء، وأن ناحوم جولدمان غير مستريح إلى سياسة الحكومة الإسرائيلية بقيادة بن جوريون، وأنه يرى أن الوقت قد حان لتدخّله الشخصي، ولهذا فهو يقترح اللقاء بالرئيس عبدالناصر في مصر مذكّرًا إياي بأن جنسيته أمريكية برغم عقيدته الدينية اليهودية. وخلاصة ما أفضى به إليّ أنه يمكن الانطلاق من خطة التقسيم وفق قرار الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ لوضع خطة عملية قابلة للتنفيذ، وأن جولدمان على أتم الاستعداد لتكريس نفوذه السياسي وإمكاناته المادية وقدراته السيكولوجية على الإقناع بغية الوصول إلى حل إنساني لمشكلة اللاجئين، على أن يتم ذلك تدريجيّا وفق خطة تنال موافقة الرئيسين ورضاء الرأي العام العربي. واقترح تزويد جولدمان بتصريح مرور يتيح له مغادرة المطار إلى حيث تتم المقابلة ثم العودة إلى المطار دون أن يثير التفات أحد، فقد كان بودّ جولدمان أن يثبت لبن جوريون أنه باستطاعته تحقيق هدف يعجز هو عن تحقيقه، فهو يتطلّع إلى أن يقدّم للرئيس عبدالناصر أفكارًا بنّاءة بشأن الحل الشامل للصراع الدائر في المنطقة، وأن مشكلة الحدود ليست بالصعوبة التي يعتقدها البعض، كما أنه يحمل اقتراحات وبدائل تتجاوز مشاكل الحدود والخلافات المعروفة، وتُعدّ خطوة واسعة نحو السلام ونحو تهيئة حياة أكثر أماناً. كما أخذ يبسط لي كيف أنهم سيعدّون الموارد المالية اللازمة لحلّ مشكلة اللاجئين مهما بلغ حجمها لتكون في متناولهم ساعة يصلون معنا إلى اتفاق، وأنهم سيعدّون الرأي العام العالمي لتقبّل هذا الحل ومساندته.

وحرص على إبلاغي أن جولدمان سيلتقي مع الرئيس نهرو بلندن في أواخر شهر يونية للوقوف على رأيه بشأن المذكرة التي تقدّم له بها منذ شهور حول انضمام إسرائيل إلى دول الحياد الإيجابي. ولذلك فهو يقترح أن يكون لقاؤه بالرئيس عبدالناصر يوم ٢ أو ٣ يولية ١٩٥٧ إن كان ذلك مناسبًا، مع تأكيده على أن موضوع هذا اللقاء سيبقى سرّا خفيّا حتى على

نهرو نفسه. وأخذ يحاول اجتذابي إلى وجهة نظره بطمأنتي بأن جيل الشباب الإسرائيلي توّاق إلى السلام وإلى الإحساس بعدم تهديد حياته ومستقبل أبنائه بعد أن ضاق ذرْعًا بعقدة الإحساس بالحصار الذي يعيش تحت وطأته، إذ ما يكاد الواحد منهم يقطع بسيّارته عشرة كيلومترات حتى تردّه الحدود شمالاً وجنوبًا وشرقًا وغربًا، وأنه قد آن الأوان لتنحية الجيل القديم الذي يتهمه الشباب بالجمود وقصر النظر، غير أن العقبة هي أن أفراد هذا الجيل القديم ليسوا ملوثين في نظر الجيل الجديد بالفساد الذي كان يغشّي زمرة الملك فاروق، وإن كانوا يحملون وزر خطأ وجهات نظرهم وإيمانهم في ذات الوقت بأنها الحق المطلق.

وقد أنهيت إلى الرئيس عبدالناصر ما دار بيننا من حوار بما في ذلك رغبة ناحوم جولدمان في لقائه، ولكنه طلب إليّ أن أرجئ الأمر إلى حين ولا أبتّ فيه بكلمة قاطعة. وفي هذه الأثناء لم يتوقف چوجولدن عن ملاحقتي برسائله وبرقياته ملحًا في لقاء جديد يجمعني به، فأذن لي الرئيس ولقيته مرة ثانية بچنيف في ١٦ سبتمبر ١٩٥٧ حيث أنهى إليّ خبر لقاء ناحوم جولدمان بعدد من زعماء الثورة الجزائرية للوصول إلى تفاهم يحمي مصالح الرعايا اليهود بالجزائر، وأن هذا اللقاء قد أحنق روبير لاكوست المقيم العام بالجزائر الذي عاب على جولدمان هذه اللقاءات التي تكشف عن عدم ثقته بمستقبل الحكم الفرنسي بالجزائر، وأنه ردّ عليه بأن فرنسا لن تستطيع أن تنصب ثلاثة رشاشات لحماية كل يهودي في الجزائر. وفهمت على الفور سر تعمّده إبلاغي بهذه الواقعة ليكشف لي عن أن موقف جولدمان هو موقف مبدئي يطبّقه في كل مكان يلتقي فيه العرب باليهود لضمان إشاعة جو من الود والتفاهم بين الجانبين بدل العداء والتقاتل. بل لقد كاشفني أيضاً بأنه قد جرى استجوابه هو شخصيّا بواسطة بوليس أمن الدولة الفرنسي لعقده لقاءات مع بعض الشباب الجزائري المثقف في باريس، ثم سلّمني رسالة من الصحفي بارا ينعي لي فيها مآل الحريات الشخصية في فرنسا على أيدي السلطات الحاكمة إلى الحد الذي يتنبأ معه بقرب وقوع كارثة في فرنسا. ثم انتقل إلى توضيح السبب الذي من أجله طلب تحديد هذا اللقاء قائلاً أنه تقابل في إسرائيل مؤخراً مع موشي ديان الذي تربطه به صلة أسرية منذ الصبا الباكر أيام الدراسة، وهو اللقاء الذي اعترف له فيه ديان بأن معركة سيناء كانت مخيّبة لآمال الجيش الإسرائيلي رغم كل ما زوّدته به من خبرة، وأن على إسرائيل بعد أن استنفدت قدراتها العسكرية عبثًا أن تبحث عن وسيلة أخرى غير عسكرية لتحقيق أغراضها. فلما سأله عن رأيه في محاولة الاتفاق مع العراق أعاد على مسمعه تلك القصة الشائعة بأنه منذ أكثر من أربعة آلاف سنة والعراق تنافس مصر بحكم وضعها الجغرافي في المنطقة بينما كانت دولة الحيثيين في نزاع مع كليهما حتى رأت أن السبيل إلى سلامتها هو تزويج ابنة مليكهم من رمسيس الثاني فرعون مصر، وهو ما يفسّر ما توحي به تعاليم التوراة من أفضلية الاتفاق مع مصر لا مع العراق. وحين حاول جولدمان أن يعرف منه

الأسس التي يمكن أن يقوم عليها التفاهم مع مصر، رأى ديان أن هذه تفاصيل وأن مبدأ التفاهم هو الأمر الجوهري بالنسبة لإسرائيل إذ ليس لهم مخرج سواه. واستطرد جولدن قائلاً إنه ارتأى أن يتبيّن موقف ديان من اتهام مصر والدول العربية لإسرائيل بأنها أداة للاستعمار ومخلب لأمريكا في قلب هذه المنطقة الحسّاسة وعن مدى استعدادها لإعلان انتمائها إلى كتلة الحياد الإيجابي التي يتزعّمها نهرو وتيتو وعبدالناصر والتي تتبع سياسة لا شرقية ولا غربية وتنبثق من نفس المنبع الذي نهلت منه شعوب المنطقة. واستطرد قائلا إن الحوار بينهما استمر طويلاً حتى صرّح له ديان باقتناعه بالفكرة، ولكنه تساءل إن كان العرب سيسمحون لإسرائيل في هذه الحالة بالوجود. فأجابه جولدن بأن ذلك يتوقف على حل مشكلتي اللاجئين والحدود اللتين يرى فيهما ديان مجرد تفصيلات، بينما كان ناحوم جولدمان يراهما لبّ المشكلة. فعرض ديان على جولدن تقريراً سريّا مقدمًا من هيئة الكويكرز للإغاثة [والكويكرز نحلة بروتستانتية خاصة عرفت فى مصر باسم جمعية الأصدقاء] عن موقف اللاجئين الفلسطينيين خلاصته أن خمسين في المائة من اللاجئين يرفضون العودة إلى إسرائيل بل حتى الوجود في قطاع غزة، وأن الأغلبية تؤثر استيطان لبنان وسوريا والنزوح إلى مصر بعد تعويضهم تعويضاً مناسبًا. فسأله جولدن عما إذا كان في مقدور إسرائيل تدبير هذه التعويضات فأجابه قائلاً: سل رئيسك [يعنى ناحوم جولدمان رئيس المؤتمر اليهودي العالمي].

وأردف جولدن يكرر لي من جديد أهمية مركز جولدمان بالنسبة للشروع في أية تسوية من حيث قوة نفوذه، مذكّراً أن دولاراً من كل ثلاثة دولارات تنفقها إسرائيل مصدره جولدمان، والدولار الثاني مصدره أديناور الواقع تحت التأثير الشديد لجولدمان، والدولار الثالث من إسرائيل نفسها، بالإضافة إلى القروض التي تصلها من كافة أنحاء العالم. ثم انتقل جولدن إلى الحديث عن مشكلة الحدود التي رأى ديان إمكان تسويتها بصورة يقبلها الطرفان. وعندها سأله جولدن عما يكون موقفه لو رفضت الحكومة والكنيست تنفيذ فكرة إقرار الحدود الجديدة، فلم يخف ديان عليه استعداده لفرض تسويته عن طريق القوة. فصمت جولدن لأنه ـ على حد تعبيره ـ لم يكن خافياً عليه أن هيئة أركان حرب الجيش الإسرائيلي تعدّ سلطة ثالثة داخل الدولة وفي إمكانها فرض رأيها وقت اللزوم.

ومضى جولدن يروي لي أن مردخاي بنتوف وزير التنمية ـ وهو من الجناح اليساري وليس على وفاق مع بن جوريون وحزبه، وكان ضد حملة سيناء معترضاً بأن النتائج السياسية التي ستترتب عليها لن تكون في صالح إسرائيل ـ قد وافقه بحماس على فكرة التزام إسرائيل سياسة الحياد الإيجابي في سبيل الوصول إلى سلام دائم مع الجيران العرب، وأن ناحوم جولدمان قد اطمأن باله إلى أنه ينهج النهج السليم بعد أن كان يعتبر الفكرة في أعقاب مؤتمر بريوني فكرة مثالية أكثر منها واقعية.

ومع أني قد وجدت فيما عرض عليّ جولدن أفكاراً جديرة بنقلها إلى القاهرة فقد رأيت أن

أستوثق من رأيه في قيمة أي صلح تعقده إسرائيل مع حكومة عربية غير وطنية أو تسير في فلك الاستعمار بالمقارنة بالصلح مع مصر، إذ كنت على علم باللقاءات التي دارت بين ممثلين إسرائيليين ومبعوثين من بعض الدول العربية في عواصم الغرب. فقال إن الإسرائيليين يوقنون بأن أي اتفاق مع دولة عربية غير كاملة الاستقلال هو مضيعة للوقت، وأن التفاهم مع مصر هو الهدف الأكبر، علماً بأن المباحثات التي دارت بروما وأنقرة وواشنطن مع ممثلي بعض الدول العربية لم تتمخّض عن أية نتيجة، بل إن السلطات الإسرائيلية لم تشعر بالارتياح إلى تلك المباحثات التي كانت تعلم سلفاً ما يمكن أن تسفر عنه. واستفسرت منه عن سر الضّجة المثارة حول سوريا وقتذاك، فادّعى أن ٥٠٪ من هذه الضّجة قد افتعله العراق الذي يتوق إلى الحصول على ميناء يطلّ على البحر المتوسط، وأن القومية في سوريا وإن كانت حادة متأجّجة إلا أنه يعوزها السياسيون المحنّكون الذين كان بوسعهم تحقيق كل ما يريدون دون إثارة هذه الضّجة. ثم سألته أن يفسّر لي سرّ لغز حشد الجيش الإسرائيلي على حدود سوريا في نفس الوقت الذي تتشدّق فيه إسرائيل بالحديث عن السلام، وفي ذات الوقت الذي يصرّ فيه على لقائي. فأخذ يؤكد لي ألاّ نصيب لهذا الزعم من الصحّة، لأن الجيش الإسرائيلي يتشكّل من أربعة مجموعات يرابط أولها بمنطقة بيت لحم وثانيها بطبريا وثالثها بالمنطقة الواقعة بين تل أبيب والقدس ورابعها عند بير سبع، وأن ما يحدث هو تبادل المناطق بين هذه المجموعات كل بضعة شهور فضلاً عن أن قائد كل مجموعة يقوم بإعلان تعبئة للمدنيين بمجرد استلامه قيادة المنطقة كنوع من التدريب. ثم أضاف: لا أكتمك أن الحكومة الإسرائيلية قد استهدفت لضغط من الحكومة الأمريكية لإجراء تحركات معينة على الحدود السورية غير أنها لم تستجب لذلك. فإذا علمت في الوقت نفسه أن موشى ديان متغيّب في جنوب أفريقيا، وأن بن جوريون في إجازته السنوية، وأن جولدا مايير في نيويورك، وأن أشكول وزير المالية في پاريس، وأن وزير التجارة في زيورخ، لأدركت أن الموقف غير متوتّر البتة، وإلا لصار جمع شمل أعضاء مجلس الوزراء على الفور. وعندما أثرت موضوع الحلف الفرنسي الإسرائيلي اندفع متسائلاً: كيف ترفض إسرائيل طائرات وأسلحة تأتيها بالمجان بينما كانت تدفع من قبل أضعاف أثمانها عن طريق التهريب والتسليم غير المباشر؟ كيف تستبيح لنفسها أن ترفض فرصة تتيحها فرنسا للحصول على كل ما تبغيه دون ثمن نكاية في مصر نظراً لموقفها من القضية الجزائرية؟ لو كنتم في موقفها لما ترددتم لحظة في قبولها. أما عن التحالف فأؤكد لك أنه لا تحالف هناك البتة. صدّق أو لا تصدق فهذه هي الحقيقة. لقد عرضت فرنسا بالفعل عقد هذا الحلف عن طريق چاك سوستيل حاكم الجزائر السابق الذي قام بزيارة لإسرائيل في شهر أغسطس مع جملة من البرلمانيين الفرنسيين، وكان الغرض من هذا الحلف هو المحافظة على هيبة فرنسا في منطقة الشرق الأوسط، فما زالت إنجلترا تتمتّع بنفوذها في العراق نتيجة حلف

بغداد، وأمريكا لها ما لها من نفوذ في بعض دول المنطقة، وليس غير فرنسا وحدها هي غير الممثّلة في هذه الناحية. لذلك اقترحت هذا الحلف نظير مدّ طريق من ميناء إيلات إلى المرفأ الجديد المزمع إنشاؤه بين تل أبيب وغزة على أن يكون للحكومة الفرنسية حق استغلاله مدة خمسين عاماً ينتقل بعدها إلى ملكية الحكومة الإسرائيلية. وقد اعتذر بن جوريون عن قبول هذا الاقتراح وعرض أن تقوم فرنسا بمدّ إسرائيل بقرض تنفق منه على المشروع على أن يُمنح الفرنسيون حق استخدام الطريق بالمجان سداداً للقرض مدة عشرين عاماً، ولقد توقّفت المحادثات عند هذا الحد، فضلاً عن أن جمهرة كبيرة من المسؤولين الإسرائيليين لا تبغي ربط اقتصاد إسرائيل الناهض باقتصاد فرنسا المنهار [وقتذاك].

وقد انتهى اللقاء إلى مكاشفته بعدم إمكان أخذ مقترحاته مأخذ الجد لا سيما وقد كانت لنا في باريس مقابلة قبل العدوان الإسرائيلي بشهور لم يكفّ أثناءها عن الزعم بأن إسرائيل تتوق إلى عودة السلام إلى ربوع المنطقة ثم لم نلبث حتى فوجئنا بالعدوان الثلاثي الذي كانت إسرائيل أحد أطرافه، فكيف يمكن أن تتوافر الثقة بجدّية مقترحاته عن الحياد الإيجابي. فانبرى يؤكد لي أن ناحوم جولدمان لم يكن يدري شيئاً عن هذا العدوان، وأنه قد عبّر عن سخطه بالامتناع عن زيارة إسرائيل مدة سبعة شهور بعد العدوان وذلك لإيمانه بعدم جدوى الوسائل العسكرية في حل المشكلات القائمة.

وقد كاشفته أيضاً بأن تنفيذ مثل هذه السياسة التي يقترحها يقتضي إقناع الرأي العام العربي بالوثوق في إمكانية التعامل معهم، وكذا تساءلت عما إذا كان في إمكان مثل هذه السلطة الجديدة أن تدين العدوان على مصر وتدين السياسة التي أملته، وتتعهد بدفع تعويضات لمصر عن الخسائر التي لحقتها أثناء العدوان وأن تشجب سياسة فرنسا في قضية الجزائر. فأجابني بأن أمله في تغيير حكومة بن جوريون هو السبيل لقيام حكومة جديدة تجد نفسها في وضع يسمح لها بإدانة العدوان على مصر، فضلاً عن أن عناصر إسرائيلية كثيرة تدين هذا العدوان. أما عن التعويضات فقد قرر أنه بحكم منصبه في المؤتمر وصلته الوثيقة بناحوم جولدمان لا يجد أن هناك مبلغاً مهما كانت قيمته يقف عقبة في سبيل إقرار السلام بين إسرائيل والدول العربية، فأمر التعويضات يهون أمام الهدف الكبير المنشود، ثم اقترح إدراج هذا الموضوع على رأس قائمة جدول أعمال أية مباحثات بين الجانبين. أما عن موقف إسرائيل من سياسة فرنسا بالجزائر فيتجلّى ـ حسبما قال ـ فيما أعلنه داڤيد كوهين رئيس الوفد الإسرائيلي من تصريحات في المؤتمر البرلماني المنعقد في لندن أخيراً مما ترتب عليه أن تعرضت الخارجية الإسرائيلية لمساءلة من الحكومة الفرنسية عن موقفها من السياسة الفرنسية في الجزائر. وقد تناول جولدن في معرض حديثه فكرة جعل مدينة القدس مدينة مسيحية مبيّناً أنها فكرة مرفوضة سلفاً لأنها ستتبع الڤاتيكان في هذه الحالة، وقد لا يستبعد وجود قوات أجنبية بدعوة من الڤاتيكان قد

تؤثر على مجرى الأمور في المنطقة. ثم مضى يشرح تصور جولدمان باعتبار القدس مركزاً للهيئة الإدارية التي ستشرف على كتلة الحياد الإيجابي بمنطقة الشرق الأوسط في حالة التوصل إلى تسوية دائمة بين الطرفين.

وفي نهاية اللقاء ذكّرني من جديد باستعداد ناحوم جولدمان لمقابلة الرئيس عبدالناصر في أي مكان يختاره وبأية شروط مع ضمان السّرية التامة، فأوضحت له تعذّر ذلك في الظروف الحالية وأنه قد يمكن إرسال مندوب من قبل الرئيس للقاء جولدمان لو تمخّضت دراسة هذه المقترحات عن نتيجة إيجابية.

* * *

وبعد أربعة أشهر من لقائي بالرئيس في القناطر قصدت دار الأوپرا لمشاهدة عرض أوپريت «يا ليل يا عين». وهناك التقيت به فطلب إليّ أن أزوره بمنزله في اليوم التالي ليبادلني الرأي في شؤون العمل. وفي لقائي به مضى يشرح لي أسلوب العمل في مكتبه برياسة الجمهورية، مبيناً أنه قد أسند إدارة الشؤون السياسية في مكتبه إلى السيد علي صبري، وأنه بات في مسيس الحاجة إلى إنشاء مكتب مقابل لشؤون الرأي العام، وأنه قد وقع اختياره عليّ لإدارة هذا المكتب الذي سيكون ـ على حد قوله ـ موازياً للمكتب الذي يديره علي صبري. وقد وجدتني أرحّب ساعتها عن رضا، وأعده أن أقدم له خلال أيام قليلة تصوّري لتشكيل هذا المكتب ومنهجه في العمل لتوجيه الرأي العام توجيهاً وطنيّا يتحرّر من السطحية والانتهازية والتشويه ولا يستند إلى أباطيل، فقد كان حماسي لفكرة هذا المكتب الذي سينقل انطباعات الرأي العام وردود فعله واتجاهاته إلى الرئيس قد استأثر باهتمامي. وعكفت على إعداد مشروع تشكيل المكتب واختيار الأفراد المتعاونين معي، والذين حصرتهم في البداية في ثلاثة أشخاص تمتلئ نفسي ثقة بجدّيتهم وإخلاصهم، على أن يكونوا قنوات ثلاث تحفر مجراها داخل الرأي العام وتستقي من منبعه الآراء والأفكار، الأفعال وردود الأفعال. ولم تمض أيام قليلة حتى كان تقريري معداً بتفاصيل وافية حملته إلى سكرتير الرئيس الخاص وتركته لتوصيله إليه. وبقيت أنتظر دعوة الرئيس للمناقشة، وأعترف أنه حتى هذه اللحظة لم يخطر في ذهني تساؤل عن السر في تحرك الرئيس نحو تشكيل مكتب للرأي العام يكل إدارته إليّ. صحيح أنه حادثني عن رغبته في أن يعرف أصدق صورة عن مشاعر الجماهير من بسطاء الناس الذين يعمل من أجلهم، وأنه يتمنّى لو استطاع أن يلمس بيديه نبضهم ويعرف آثار ما يتخذ من قرارات على حياتهم وكيفية استقبالهم للأحداث الجارية، غير أن خيالي لم يكن قد ذهب بعد إلى تصوّر أن الرئيس يدرك أن ثمة أسواراً بدأت تُضرب حوله وأنه بات في حاجة إلى شخص أو أشخاص يثق بهم لينقلوا إليه بأمانة مشاعر أفراد الشعب في مختلف المواقع والأنحاء وبكافة فئاته وطبقاته. ولعل عبدالناصر قد أدرك حقّا كل هذا الذي أدركته، أو لعله

شاء أن تتعدد التقارير أمام عينيه فيفيد من مغايرتها لبعضها البعض ويصل إلى ما هو أصدق. ومهما يكن قد جال بفكره فقد طال انتظاري لمعرفة ما استقر عليه رأيه، غير أن الفسحة حين تراخت إلى شهور رأيت أن أشغل نفسي بمحاولة تعلم العزف على البيانو، فقد كانت أمنية قديمة، وكثيراً ما خلت نفسي في شطحات أحلام يقظتي أيام الصبا أن أغدو عازف بيانو يُشار إليه بالبنان. ولكن مجريات الأمور سلكت بي مسلكاً آخر انتهى بي إلى احتضان مدفع يطل من برج دبابة في سلاح الفرسان.

وإذ وجدتني في هذا الوقت قد تخفّفت من أعباء العمل الرسمي فقد رأيتها فرصة مواتية لبدء ترجمة أعمال جبران خليل جبران. غير أنني لم أكد أصل بكتاب «النبي» إلى منتهاه حتى لاحقني العمل الرسمي بما أخذني بعيداً عن أعمال جبران الباقية، بل لقد مضى ما يقرب من عامين حتى سنحت لي فرصة كتابة مقدمة وافية لكتاب «النبي» قبل دفعه إلى المطبعة. وقد كان إقبال القراء على هذا الكتاب الذي أعيد طبعه مرات تسعاً حتى كتابة هذه السطور حافزاً لي على ألا أفلت فرصة يتاح لي فيها فراغ دون ترجمة عمل آخر لجبران. والواقع أن إعجابي بجبران قد بدأ منذ الصبا، بل إنني لم أكد أقرأ أول كتاب له حتى وجدتني أسيراً له مرتبطاً بفكره وشاعريته وورومانسيته، فلا يوجَّه إليّ سؤال عن سر تعلّقي بجبران إلا وقفزت إلى ذهني مقولة الشاعر الفرنسي بودلير حين سُئل عن سر اختياره إدجار آلان پو لترجمة مؤلفاته فقال: «لأننا متشابهان متقاربان. لقد فتنني منذ صفحاته الأولى التي قرأتها له فلم أعثر بينها على الموضوعات التي كانت تراودني فحسب، بل لقد عثرت بالمثل على العبارات التي كانت تجول بخاطري وكان أسبق مني إلى تسجيلها».

ولقد عرفت جبران كاتباً عربيًا قبل أن أعرفه كاتباً باللغة الإنجليزية، وله في كلتيهما أسلوبه المميّز الخاص به الذي تأثر فيه بقراءاته في الكتب الدينية الهندية والمسيحية وبخاصة التوراة والإنجيل، وفي كتب المتصوّفة المسلمين وبخاصة تائية ابن الفارض الكبرى التي مجّدها ومؤلفات الغزالي وابن عربي والحسين بن منصور الحلاّج. فقد وجد في هذه الكتب جميعاً أسلوب النبي الذي يعظ بالموجز من روائع الكلم، ويجنح إلى الحكمة المنطوية على مغزى نبيل أو سر جميل في أسلوب أقرب إلى الشعر المنثور، حتى أضحت النزعة الصوفية دين جبران وعقيدته وأصبح هو نبيّها الداعي إليها، وإذا كانت نزعته عناقاً بين المسلم والمسيحي، فهي كذلك عناق بين الدين والحياة.

وأعترف أن مؤلفات جبران التي عايشت رومانسيتها المحلّقة ما ينوف على نصف قرن امتزجت فيها بحسّي ووجداني قد أخذت تلحّ عليّ أن أنقل إلى العربية ما كتبه جبران بالإنجليزية حتى أحسستُ أن واجب الوفاء نحو هذا الشاعر العظيم يقتضيني أن أُقدم على هذا العمل الجليل الذي أعلم مدى صعوبته. فأدب جبران مظهر من مظاهر صراعه مع الألفاظ

التي استعملها أدوات للتعبير عمّا يريد، معنيّا بأن يكون الأساس في التعبير سيطرة المعنى على الصور اللفظية. ومن ثَمّ لم تكن ترجمة جبران أمراً سهلاً ولا هيّناً، فترجمته الحرفية تُسقط معانيه في جُبٍّ مُغلق، وأكاد أجزم بأنه لم ينكفئ على ترجمة جبران إلاّ من كان به مفتوناً افتتاناً شديداً جعله يهرع إلى ترجمته بمحض إرادته دون أن يعهد إليه أحد بإنجازها. ولعل هذا شرط لازم لمترجم جبران حتى يتجاوب معه بحسّه ووجدانه وخياله. ذلك أن النقل من لغة إلى لغة يشبه من بعض جوانبه نقل سائل له قيمته من وعاء إلى آخر، وهو ما يتطلب قدراً كبيراً من الحكمة والتدقيق حتى لا تضيع في عملية النقل أدنى قطرة قد تُفقد الأصل بعض روعته. والألفاظ منها ما هو محدّد المعنى كالمعارف وأسماء الأعلام التي لا تخرج عما وُضعت له، وهي عدّة رجال العلوم الذين يعنون عند اختيار اللفظ بأن يقفوا عند المعنى المراد وحده دون شُبهة في الإيحاء بقصد مُعَمَّى آخر. ومن الألفاظ ما ينطوي على معان متشابكة، وتلك هي طلْبة الشعراء، فهم لا يقصدون عادة إلى معنى مباشر، بل كثيراً ما يهيمون بالألغاز تاركين لقَرائهم أن يستشفّوا ما يرمون إليه من استبطان ما يكتبون. وهكذا يجد المترجم نفسه قبل أن يعثر على اللفظ المعبّر أمام مدلولات ينبغي أن يطيل الإنصات إلى صدى الشعر في أعماقه قبل أن يستقر على واحد من مدلولات شتّى تتصارع في وجدانه. ولعل أفضل من يقوم بترجمة الشعر هو من يملك الإحساس بمدلولات الألفاظ في اللغتين التي ينقل من إحداهما إلى الأخرى، فإن افتقاد هذا الحسّ كفيل بأن تكون الترجمة باهتة لا تخلّف أثراً في وجدان من يطالعها. وإذا حرص المترجم على إيضاح المعنى بإفاضة كاملة في البيان يتعدّى الإيجاز اللفظي في الأصل، غامر بإلباس الترجمة ثوباً فضفاضاً تخبّ فيه لا من التأنّق به.

وكان أن انتهيت بعد هذه الالتفاتات المتهيّبة إلى أن أقصد طريقاً وَسَطاً، فلا تُشغلني العناية بإيضاح المعنى عن العناية باللفظ، حريصاً كل الحرص على أن تنعكس فيما أصوغ روح جبران النابضة في شعره دون إخلال بمعنى أو تزيّد في لفظ. وذلك ما أخذت به نفسي في الترجمة بالحفاظ بقدر الإمكان على روح الشاعر المؤلف وطابعه. وقد يبدو لمن لم يعتد أسلوب جبران الرومانسي أن الترجمة قد خرجت في غير مكان عن دلالته الأصلية، وليس ذلك إلا نتيجة تصرف أعتقد أن للمترجم أن يتيحه لنفسه، بالخروج عن الإيحاء المباشر للفظ بغية الحفاظ على دقائق المعنى، فما أكثر ما تسيء الترجمة الحرفية إلى مبنى الشعر ومعناه. ونبيّ جبران ـ كما لا يغيب على القارئ ـ ليس أحداً سواه. وقد يكون في هذا اعتداد بالنفس يبلغ مرتبة الغرور، غير أننا نعرف أنه ما من فنان إلا يتولاّه نوع من الغرور لفترة من الوقت قد تقصر أو تطول. وليس الأمر بالنسبة لجبران إلا انعكاساً طبيعيّا لحياته، فكثيراً ما رأى نفسه أقوى ممن حوله من الذين لا يدركون تميّزه ولا يقدّرونه حق قدره، فأعطى نفسه ما ضنّ الناس عليه به. بل لعله بالغ في العطاء تحدّياً لهم أو لفتاً على الأقل لأنظارهم. وإذا كان الكثير منا يحبّون

الفنان الأصيل أحياناً لأنه يتعذّب مثلنا ويقاسي لوعة الحنين كما نقاسيها، ويلتاع في الغربة كما نلتاع، وينزف دمه لضراوة الأيام كما ينزف دمنا، وإذا كانت بعض أعمال الفن الجريحة تعشّش في أعماقنا لأنها تمنحنا راحة تغنينا عن البكاء بصوت عال، فإن كتابات جبران تعطينا لأول وهلة هذا النوع من المواساة قبل أن تأخذنا في رحلة من التأمل العميق لأسرار الوجود.

* * *

وذات صباح في شهر أكتوبر ١٩٥٧ أبلغني السيد سامي شرف سكرتير الرئيس للمعلومات بصدور قرار الرئيس بتعييني مستشاراً برياسة الجمهورية. وفي المساء ألّمت بزوجتي حالة استدعت نقلها إلى المستشفى لإجراء جراحة عاجلة بناء على استشارة طبيب صديق. وبعد أن انتهت الجراحة واطمأن صديقي على حالها أسرّ لي أنه علم من أحد كبار المسؤولين برياسة الجمهورية [ذكر لي اسمه ومما أدهشني أن صلتي به كانت طيبة] أنه والمجموعة التابعة له لا يرحّبون بوجودي بينهم، بمقولة أن طبيعتي تختلف عن طبيعتهم، وأن علاقتي الوثيقة بعبدالناصر تسمح لي بنقل وجهة نظري إليه مباشرة دون حجاب وهو ما يغضبهم. مجمل القول إنه لن يكون هناك انسجام بيني وبينهم على أية صورة. وأضاف الصديق أنه يتوقع لي أن أجد من المعوّقات والمضايقات ما قد يوقعني في الحرج وقد يؤثر على علاقتي بعبدالناصر نفسه، وبيّن لي أن هذا الحديث قد بلغه في الصباح، واحتار كيف ينقله إليّ ومتى، غير أن القدر قد رتّب هذا اللقاء دون سعي من أحد.

والحق إني حزنت وملأ الأسى قلبي، إذ ما كنا ونحن نعدّ للثورة نتخيّل أن تكون ثمة مطامع في غرض من أغراض الدنيا ولا جاه لسلطان. وكان عجبي أن هؤلاء الذين رأيناهم أخيراً حول جمال عبدالناصر لم يكن أحد منهم من رجال الثورة الذين قاموا بها معه، ولكنها سُنّة الحياة يغرسها الغارس ويجنيها غيره بعد أن يمهّد لهذا الجنى بكثير من الدسّ والكيد. أدركت فحوى النصيحة ولم يغب عن علمي ما تذخر به حاشية الحكّام من مكائد ودسائس، فآليت على نفسي ألا أتورّط في تولي منصب من مناصبها. وفي اليوم التالي وكان يوم الجمعة قصدت القناطر الخيرية للقاء عبدالناصر فبادرني بتهنئتي بالمنصب الجديد، منصب المستشار برياسة الجمهورية، فإذا أنا أرد عليه بعبارة موجزة مما أدهشه، فأخذ يسائلني عن جليّة الأمر، فقلت: «أحسّ كما لو كنت قد اعتليت القطار المتّجه إلى الإسكندرية فإذا بي أكتشف بعد حين أنه متّجه إلى الإسماعيلية».

فأجابني: وما يمنعك من أن تتركه في أقرب محطة لتلحق بقطارك؟ فقلت له: إذا كانت تلك نصيحتك فذلك ما أحاول أن أفعله.

فابتسم وقال: كن صريحاً معي وقل ما في نفسك.

فقصصت عليه ما سمعته. وقد حاول أن يعرف اسم الصديق الذي نقل إليّ هذه الواقعة ليطمئن إلى سلامة المصدر وبالتالي إلى صحة الخبر، فاعتذرت عن أن أبوح باسمه(*)، وقلت إنه وعد قطعته على نفسي وأقسمت عليه، فقال مازحًا: «قُل وصُم ثلاثة أيام». ثم أخذ يهوّن على نفسي الأمر قائلاً: «ومَنْ منا من نفس طبيعة الآخرين؟ إن لكل فرد تكوينه الذاتي، وهذه رفقة عمل، ولعل من واجب كل منا أن يبذل جهدًا ليتآلف مع الآخرين حتى تواصل السفين مسيرتها».

فقلت: أنت تعرف أكثر من غيرك طبيعتي، وتعرف رغبتي في أن أكون إلى جانبك، والمشكلة تنحصر في أنه قد ثبت لي أن المسألة لا تعدو صراعات على السلطة، وهو ما لا أحب أن يقع بين العاملين في مكتبك، فلمَ لا أوفّر عليهم وعلى نفسي هذا الجهد الضائع وندّخر طاقاتنا لصراع أجدى أن نخوضه معًا؟

قال: لا أكتمك أني فكّرت طويلاً في أن أسند إليك رياسة المخابرات العامة، ولكني رأيت بعد إنعام الفكر أن هذا العمل لا يوائم طبيعتك.

ثم سألني وقد اكتسى وجهه بمسحة من التجهّم: أى مكان إذن تريد أن تعمل فيه؟. اختر ما شئت، وسأفعل كل ما في استطاعتي لتحقيقه.

فقلت مداعباً: إن ما أريده يخرج كما أعلم عن حدود قدراتك.

والتفت إليّ وفي وجهه دهشة لم تلبث أن خلّفت مكانها ابتسامة عريضة وهو يقول: إنها هواياتك الفنية... ثانية!

وأجبته: أجل. ما أزال أتمنّى أن أكون عازف بيانو مرموقاً. ولو خُيِّرت أن أختط حياتي من جديد لما فعلت غير ذلك، ولما دخلت الكلية الحربية و... ومضيت أسترسل في الحديث، فقاطعني قائلاً: ولكنك دخلت الكلية الحربية وكنت ضابطاً كفئًا وشاركت فى حرب قومية واشتركت في صنع ثورة من حقّك أن تكون في صفوف قادتها، ومن حقها عليك أن تساهم في دعمها.

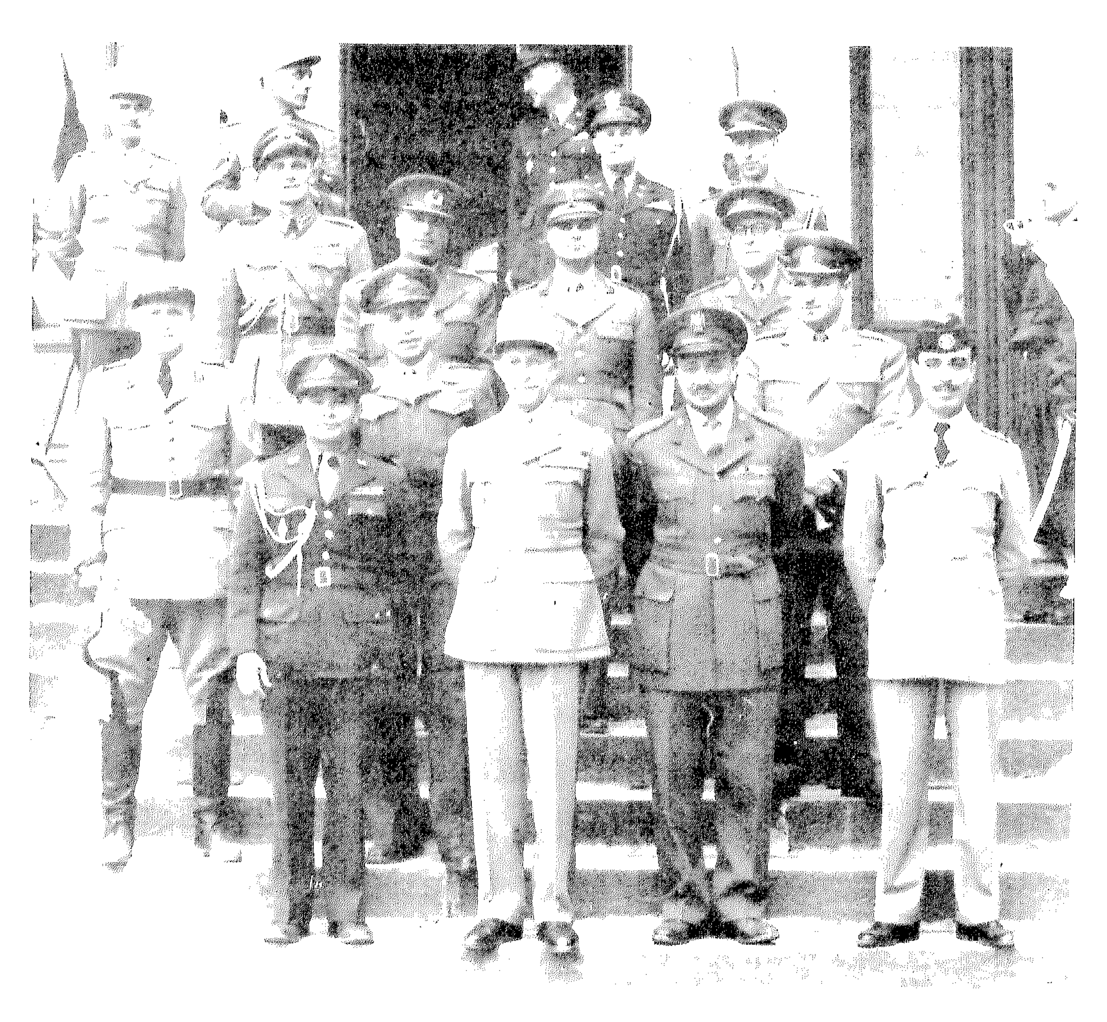
ثم اقترح عليّ أن أستأنس برأي المشير عامر ريثما يفكر هو في الأمر من جديد.

توجّهت لتوي إلى عبدالحكيم عامر فوجدته لفرط دهشتي يؤيد رأيي تمامًا، وأضاف قائلاً: صديقك هذا رجل مخلص وأمين، فإن تلك المجموعة لن ترحّب بك، ولن تدعك تعمل في هدوء أو وئام، وسوف تحاول الإساءة إليك وإقصاءك مهما كلّفها الأمر. فلتترك هذا الموضوع لي.

(*) هو الفريق الطبيب محمد رفاعي كامل رحمه الله.

أحسستُ كأن عبئاً ثقيلاً قد انزاح عن صدري، فعُدت إلى المستشفى حيث كانت ترقد زوجتي، وكان تحسّن صحتها عاملاً جديداً في تهدئة خاطري. وبدأت أنسى هذه الواقعة الأليمة شيئًا فشيئًا، ولم يمرّ أسبوع حتى فوجئت بصدور قرار لرئيس الجمهورية بتعييني سفيراً لمصر في روما، ومُنحت مع هذا التعيين وسامًا، فقد جرت العادة بأن يُمنح بعض السفراء مع تعيينهم أوسمة. غير أن الرئيس حين عُرض عليه هذا القرار لإمضائه أبى إلا أن يكون منحي هذا الوسام لخدماتي السابقة لا بمناسبة تعييني سفيراً فإذا هو يشجب العبارة التقليدية «بمناسبة تعيينه سفيراً لمصر في إيطاليا» ويكتب بخط يده «بمناسبة الخدمات التي أداها قبل نقله إلى وزارة الخارجية».

* * *



مع الزملاء من الملحقين العسكريين بفرنسا فى زيارة مدرسة الفرسان فى مدينة سومور. ويبدو اللواء/ على أبو نوار إلى جوار كاتب هذه السطور



الحبيب بورقيبة يهنئ الملحق الحربى المصرى بباريس بعيد الثورة فى ٢٦ يولية ١٩٥٤



مع الملحق الحربى الباكستانى والسويسرى والبولندى فى إحدى مناورات القوات المسلحة الفرنسية عبر نهر الراين



مع مدير المخابرات الحربية الفرنسي.



مع الملحق العسكرى السوفييتى بباريس.



كاتب هذه السطور يستقبل المستشرق ريجيس بلاشير فى حفل عيد الثورة بباريس.



صاحب هذه المذكرات وقرينته فى استقبال المسيو پيير مايار سكرتير عام جهاز الدفاع القومى الفرنسى.



الأديب أندريه مالرو والفنان مارك شاجال تحت سقف أوبرا باريس الجديد.

هوامش الفصل الثاني

(١) هي كرنفال الحيوانات لكامي سانْ صَانص قيادة ليو پولد ستُوكُوڤسْكي وأشعار أوجْدنْ نَاشْ وتلاوة نُويل كوَارْد.

(٢) Pieta مشهد الأسى الذي يتضمن العذراء مريم مع جثمان المسيح بعد إنزاله من على الصليب.

(٣) انظر «انطباعاتي في بايرويت» من كتابي «مولع حذر بڤاجز. دراسة نقدية». الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣.

(٤) Edouard Robert: **Dictionnaire des Injures de la langue française**. Les 3900 Gros Mots. Tchou, éditeur. Paris 1979.

Pierre Daninos: **Les Carnets du Major Thompson. Decouverte de la France et des Français.**

(٥) پيير دانينوس: مذكرات الرائد طومسون. استطلاع فرنسا والفرنسيين ترجمة د. ثروت عكاشة. الطبعة الأولى: الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٤. الطبعة الثانية ١٩٨٩: دار الهلال بعنوان «فرنسا والفرنسيون على لسان الرائد طومسون».

(٦) تعاقدت إسرائيل مع فرنسا في نوفمبر ١٩٥٤ على شراء ١٥ «طائرة مستير٢» وبدأ تسليم الدفعة الأولى منها المكونة من أربع طائرات في منتصف عام ١٩٥٥. كما تسلمت إسرائيل في نفس العام ٢٦ مدفعا عيار ١٥٥ مم، وتم التعاقد على ثمانية مدافع أخرى من نفس الطراز ومائة وخمس وسبعين «مدفعاً من عيار ٧٥ مم» فضلاً عن عشرين مدفعاً من نفس الطراز للاستخدام ضد الدبابات واثني عشر ألف طلقة عيار ٧٥مم. وابتداء من فبراير ١٩٥٦ مضت فرنسا تمدّ إسرائيل بدفعة إثر دفعة من «طائرات مستير٤» بلغت ستين طائرة على الرغم من أن العقد الموقّع في سبتمبر ١٩٥٥ كان ينص على خمس عشرة طائرة فقط.

وفي الرابع من أكتوبر من نفس العام تسلّمت إسرائيل عشر طائرات من طراز «أوراجان» على دفعتين كل منها ست طائرات فضلا عن اثنتي عشرة طائرة أخرى في نوفمبر، وثلاثين «دبابة AMX» في نهاية العام. وكذا تم التعاقد في عام ١٩٥٦ على تسعين دبابة أخرى من نفس الطراز تسلّمت إسرائيل بعضها في غضون شهري يناير وفبراير ١٩٥٦.

(٧) تحتفظ إدارة المخابرات الحربية بملف كامل لتقاريري وبرقياتي عن هذا الموضوع وغيره. انظر بصفة خاصة تقرير معلومات ١/أ/٢٣٦٨ توزيع التشكيلات المحاربة الفرنسية بتاريخ ٢٨/٩/١٩٥٦، ومعلومات ١/أ/٢٣٦٥ بتاريخ ٢٧/٩/١٩٥٦ ومعلومات ١/أ/٢٣٦٦ بتاريخ ٢٨/٩/١٩٥٦ فضلاً عن البرقيات الشفرية.

(٨) باريس في ٢٧ أكتوبر ١٩٥٦.

أخي السيد الرئيس

تحية وسلاماً وبعد فأرجو أن تكون في أحسن صحة رغم الأعباء الجسيمة الملقاة على عاتقك، تلك الأعباء التي لم يقدّر لغيرك تحمّلها من قبل، كتب الله لك التوفيق في كل خطوة تخطوها، والفوز في كل ما تضطلع به. قد بلغتني

معلومات أراها على جانب كبير من الأهمية منذ يومين وآثرت التريّث قبل إرسالها حتى أحاول التحقّق من صحّتها.
فقد علمت من مصدر هام عوّدني أن يزوّدني بأخبار ثبت صحتها ـ ولو أن الهستيريا المسيطرة على فرنسا حالياً قد طوّرت الرأي العام لدرجة أصبح معها يصفّق اليوم لما كان يبصق عليه بالأمس ـ أقول ولو أنه قد يكون من الجائز أن نفس هذه الهستيريا قد أصابت مصدري إلا أنه نظراً لخطورة الموضوع آثرت أن أبلغك به بأسرع وقت حتى تأخذ أهبتك في وقت مبكر إزاء دسائس الاستعمار إذا صدقت، وحتى تثبط هذه النوايا بحسن سياستك وتصريفك للأمور. وبينما أنا أسوق إليك هذا الخبر أتمنى في قرارة نفسي صادقاً أن يكون الخبر مدسوساً لانصيب له من الصحة.
وفي مثل هذا الوسط الأوربي الذي أعيش فيه حيث تسبق الأحداث تفكير الإنسان أصبح من المحال أن أتردد لحظة في أن أرسل من المعلومات ما يتراءى منطقيّا مع مجريات الأمور، فنحن لن نخسر شيئاً إذا ما علمنا نبأ كاذباً واحتطنا له ولكنا سنكسب الكثير فيما لو ثبت صحّته. قال مصدري إن ثمة اتفاقاً حديثاً بين إنجلترا وفرنسا تنازلت فيه الأخيرة عن كافة نفوذها في منطقة الشرق الأوسط لإنجلترا على أن تعضّد الأخيرة فرنسا في استعادة نفوذها القديم بالشمال الأفريقي. أما مادعا هاتين الدولتين الاستعماريتين إلى هذا الاتفاق فهو ضمان انشغال أمريكا في انتخاباتها وانشغال روسيا في متاعبها مع الدول الدائرة في فلكها مما يتيح لفرنسا وإنجلترا انتهاز الفرصة للعمل منفردتين دون تدخل من أمريكا أو روسيا. وستبدأ العملية بمشكلات تخلقها إنجلترا في الأردن تستتبع أن تتدخل فيها الجيوش العراقية مستفزّة مصر وسوريا، فإذا تدخلت الأخيرتان عزت إنجلترا الأردن ومصر. وفي نفس هذه اللحظة تعزز القوات الفرنسية الموجودة بتونس ومراكش مراكزها ووجودها بصورة فعالة. وبعد التخلص من الحكام والعناصر المناهضة للاستعمار في هذه البلاد تنهض عراق نوري السعيد مطالبة الدولتين الفرنسية والبريطانية بسحب جيوشها من كافة الدول العربية حتى تكسبها بريطانيا صفة الزعامة. ومن هنا كانت العراق هي حجر الزاوية في المشروع فهي آخر معقل للاستعمار في الشرق العربي ومنها يريد الاستعمار الوثوب من جديد، وبعد ذلك تتزعم العراق حركة الصلح مع إسرائيل.
وتبني الخطة على السرعة الفائقة وضرورة الانتهاء من تحقيق أهدافها قبل أن تفيق أمريكا من انتخاباتها وخلال متاعب الاتحاد السوفييتي في شرق أوروبا. ولا جدال في أن إسرائيل ستلعب دوراً ضمن هذه الخطة. وتؤكد المخابرات الإنجليزية والفرنسية أن روسيا لن تتدخل فيما إذا حدث اعتداء مسلّح من الغرب على الدول العربية، كما أن أمريكا ستفاجأ بالأمر الواقع وستجد نفسها مرغمة على التسليم به. وبمعنى آخر أن هدف الخطة الإنجليزية ـ الفرنسية هو جعل الحرب محلية في منطقة الشرق الأوسط وإنهاؤها بأقصى سرعة.

ولست أعتقد أن النبأ جديد عليك فما فتئ الغرب يهدد بالحرب منذ ٢٦ يولية الماضي ولكني أعتقد الآن أنهم يتطلعون فعلاً إلى تنفيذ هذه الخطة. ولكن ما الذي يدفعني إلى مثل هذا الاعتقاد؟ لابد لكي أعكس هذا الشعور من أن أرسم لك صورة واضحة لما يجري هنا من تصرفات يمكن على ضوئها الخروج بنتيجة بناءة، فالأحداث الآن أصبحت سريعة متلاحقة تسبق فكر الإنسان، وتدفعه إلى أن يلهث وراءها.

وقد علمت من مصدر آخر لا يقل أهمية أن الحكومة الفرنسية منهمكة الآن في إعداد كتاب أبيض عن موضوع الباخرة آتوس تضمّنه وثائق وإثباتات مستقاة من المستندات المضبوطة مع زعماء الجزائر. أما الغرض الأساسي من هذا الكتاب فهو البرهنة على أن ثمة خطراً يهدد السلام العالمي، وأن مصدر هذا الخطر هو مصر، أعنى دكتاتورها على حد تعبيرهم، ولقد جرت عادة المستعمرين على تزوير الحقائق وتشويه الواقع. هذا من جهة بينما يحشد الفرنسيون كل ما في جعبتهم للحصول من مجلس الأمن عند عرض قضية الآتوس على إدانة مصر وإتهامها بالتدخل العسكري المسلح في حرب الجزائر غير مكترثين بالفيتو الروسي، وذلك أيضاً لاتخاذ الموضوع ذريعة يعبثون بها الرأي العام الفرنسي ويستجلبون بها عطف الرأي العام العالمي عليهم. أرجو أن يكون وقتك قد اتسع لمطالعة خطاب جي موليه الأخير بالجمعية الوطنية الذي نال على أثره ثقة الأغلبية ـ ولا تؤاخذني فأحيانا يضطر المرء إلى الإتيان بأمور تشمئز منها النفس ـ أقول لعلك لاحظت لهجة التحدي التي تكسوها النغمة الحربية في كل ما قال. وإذا أضفت إلى

ذلك أن جميع الصحف [فيما عدا الشيوعية وصحيفتي إكسبرس وفرانس أبزرفاتير] تنفخ في نفير الحرب وتلهب الشعور العام، وتبذر بذور الحقد والضغينة ضد العرب والمسلمين، وتهيئ الرأي العام لخطوة توشك أن تتخذها الحكومة الحالية التي يُهيمن عليها ويسيّرها أصحاب المصالح الاستعمارية وعملاؤهم المرتشون من قادة الجيش، ولا غرو فقد خلا الجو للحكومة كي تفعل ما تشاء بعد أن نالت تلك الأغلبية الساحقة في تاريخ الديمقراطيات!

إن فرنسا مهد الحريات أصبحت تحق مقبرة الحريات، فهي الآن دولة بوليسية يتحكم فيها الإرهاب ويسيطر عليها دكتاتور بغيض ثقيل الظل يسنده مال ونفوذ الرجعيين. لست أكتب لك هذا الكلام وأنا متقوقع في برج عاجي بل أكتب إليك بما يعكس الوضع الحقيقي في فرنسا. فرجل الشارع والرجل المثقف كلاهما نافر من سياسة حكومته ناقم عليها ولكنه يرتعد خوفًا أن يصيبه ضرر من السطوة البوليسية الواسعة النطاق التي يمارسها فيبو مدير الخدمة السّرية حتى إن منديس فرانس نفسه بات يخشى على نفسه، فانطلق مدبذبا في حطبته الهزيلة التي لم يكن يتوقّعها منه أحد في البرلمان خاصة بعد النقد اللاذع الذي وجّهه إلى سياسة الحكومة مند عشرة أيام في مؤتمر الحزب الراديكالي. لقد آثر السلامة خشية اتهامه بالخيانة ومحاكمته . . نعم محاكمته، فهو أمر ميسور الآن في فرنسا. إن أقوى دليل على أن الرأي العام لا يتفق والحكومة أن نسبة من تقدموا بأصواتهم في الانتخابات الأخيرة لم تتجاوز ٥٨٪ من مجموع الناخبين. وإذا أضفنا إلى الخطب النارية الملتهبة التي يلقيها الزعماء السياسيون ضاربين على نغمة الأمجاد التقليدية للتاريخ الفرنسي وضرورة استعادة فرنسا لسطوتها السابقة، وإلى المقالات الدنيئة المأجورة التي لا تكف صحيفةٌ صباح مساء عن كتابتها ضد شخصك وضد العروبة، أقول إذا أضفنا إلى ذلك ما سمعته مثلا بالأمس في أنباء النشرة الإخبارية بالإذاعة الفرنسية لأول مرة ولمدة ثلاث دقائق: نواح وبكاء أرامل وأمهات القتلى الفرنسيين في مكناس بمراكش أثناء الصلاة على أرواحهم في الكنيسة. ليس الغرض من إذاعة هذا النواح والبكاء هو مجرد سرد خبر بل هو محاولة متعمّدة لإثارة عواطف الفرنسيين وتأليبهم ضد العرب المتوحشين! هو تهيئة وتعبئة للشعور القومي لشيء ما توشك الحكومة الحالية أن تتخذه، فهم يستغلون هنا كل حادث يقع لتوجيهه في صالح سياستهم لأنهم يعلمون أن الرأي العام الفرنسي لن يستسيغ مقتل صغار الموظفين الفرنسيين في مراكش بل سيعطف عليهم. والحق لقد كان الأحرى والأجدى النيل من كبار الفرنسيين وزعمائهم في الشمال الأفريقي فهم المحرّك الحقيقي وراء كافة المصائب الواقعة الآن.

إن هدف فرنسا وبريطانيا من التشبث بضرورة تدويل إدارة القناة ليس هو حرية الملاحة إلى غيرها من الاعتبارات التي يردّدونها بل هو التخلص من شخصك، فإما أن يرفض عبدالناصر ذلك فيُرغمانه بالقوة، وإما أن يقبل فتضيع هيبته بين المصريين والعرب على حد سواء. هذه هي النوايا ولا أظنها خافية عليك، وثمة فارق كبير بين النوايا وبين تنفيذها، فدون ذلك عوامل عديدة عليهم تذليلها قبل الإقدام على ما يريدون. ومرة أخرى أعود فأقول إن العراق تحت حكم نوري السعيد سيكون هو منبع الشرر ومركز القلق للعالم العربي حتى يستريح هذا العالم من مكائد نوري السعيد، كما أن اليقظة التامة والحكمة الكاملة مطلوبتان منا الآن تجاه الأردن الشقيق.

وختامًا فلكي أكون أمينا في عرض الصورة التي أنقلها لكم عن الموقف في فرنسا أود أن أبين أنه ولو أن الموقف الحكومي يبدو قائمًا وميئوسًا منه ولا يمكن تغييره إلا بمعجزة، إلا أن ثمة فريقاً من الفرنسيين الأحرار يجاهد الآن لتأليب الرأي داخل الحزب الاشتراكي ضد سياسة موليه. وعلى رأس هذا الفريق دوبريه ودفرييه كما سبق أن ذكرت لكم، كما يواصل بعض الشرفاء جهودًا صادقة في هذا السبيل سأوافيكم بها. ولعل أحد المعاول التي يراد بها زعزعة الثقة بالحكومة الحالية وإحراجها إصرار النائب دوبريه الاشتراكي على البت في قانون التعليم الديني المسمّى La loi berangé حيث سيختلف حتمًا اليمين مع الاشتراكيين لأول مرة مما يزعزع مكانة الحكومة الحالية المكروهة في كل مكان إلا من أعضاء البرلمان بطبيعة الحال الذين يفيدون أيما فائدة من عضويتهم. وإذا قلت لك أن الإثراء الفاحش الذي ينعم به أعضاء البرلمان مدة عضويتهم يفوق بكثير ما عهدناه في برلماناتنا فلست مبالغا.

وفي النهاية أرجو أن تصلنى توجيهاتكم فيما قد يساعدني على القيام بواجبي لتحقيق سياستكم لصالح الوطن والسلام عليكم ورحمة الله.

(٩) الدوديكافونية هي مذهب من مذاهب التأليف الموسيقي يستمد اسمه من رقم ١٢ باليونانية إشارة إلى الاثني عشر نصف بُعْد التي تكوّن السّلّم الموسيقي. ويستخدم هذا المذهب أنصاف الدرجات هذه في ترتيبات نغمية متناثرة، كما ينبذ المقامات والتآلف الصوتي. ويصوّره بعض النقّاد بقولهم إنه مجموعة من المركّبات الهارموية الصارخة والصَّفير الحاد وصرير الآلات النحاسية المسعورة بلا هدنة أو راحة للأذن [المعجم الموسوعي للمصطلحات الثقافية، لكاتب هذه السطور. مؤسسة لونجمان].

(١٠) ليست ثورة كرومويل بإنجلترا عام ١٦٤٠ بعيدة عن الأذهان، فلقد أتت على العديد من التحف واللوحات المصورة والتماثيل بالكنائس وكذا الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، فلقد هدمت العديد من الكنائس ذوات الروائع الفنية الخالدة تشهد على ذلك كاتدرائية سان دني أولى الكنائس القوطية سان دنيس ومثوى ملوك فرنسا، إذ نبشت الثورة قبورهم ودمّرت ما في الكنيسة من تحف فنية. ويشهد على ذلك أيضًا ما تبقّى من كنيسة المادلين الرومانسكية بڤيزلاي بعد تخريبها. وينضم إلى هذا وذاك ما حوّلته الثورة الفرنسية من كنائس إلى أماكن اجتماع بعد أن جرّدتها من طابعها الديني كذلك اضطهدت الثورة عددًا كبيرًا من الكتّاب والفنانين على رأسهم المصور فراجونار الذي رأت الثورة أن تصاويره لا تواكب نهجها، فاستجار بالمصور داڤيد الذي كان ذا حظوة عند رجال الثورة، غير أنه - أي داڤيد - ما لبث أن شايع الدهماء في أذواقهم وسايرهم بتصميم أزياء الثورة الفرنسية مستوحاة قليلاً من الأزياء الرومانية وكثيرًا من ثياب السابلة والغوغاء ولا سيما من ثياب رقصة الكارمانيول الوثيقة الصلة بالثورة. على حين اضطهدت الثورة الروسية فى ١٩١٧ البارزين من الأدباء والفنانين فهاجر منهم من هاجر وفرّ من استطاع الفرار، كما اتهمت رخمانينوف وشوستاكوفتش وغيرهما بأن موسيقاهم رجعية تنهج نهج الموسيقى البورجوازية، إلى غير ذلك من أمثلة عديدة عن سيطرة أذواق دُنيا على دنيا الجماليات، وإن كانت الدوافع في كل مثال من هذه الأمثلة مختلفة متباينة، غير أن النظرة السوية ما لبثت أن عادت تأخذ مجراها في طريق التقدم والإبداع بعد فترات الانتقال التي تفاوتت مددها.

* * *

الفصل الثالث

تجربتي سفيراً

«مع أن إيطاليا هي أكثر بلاد العالم احتشادا بالمنجزات الفنية، لكنها بين بلاد العالم كلها أقلّها احتياجا لمثل هذه الكنوز، فقد وهبها الله طبيعة سخيّة لا تُضاهَى، تنبض بشتّى صنوف الجمال، وسماء ساحرة يُتيح صفاؤها لابتهالات المبتهلين العروج إلى ربّ السماء دون حجاب».

ألفريد ده موسيه

[١]

سفير لدى الكويرينالي (١)

في يوم ٢٠ أكتوبر ١٩٥٧ أقلعت بي وبأسرتي الطائرة الڤايكونت المصرية إلى روما، وحين اقتربنا أخذت تهبط محلّقة فوق الشاطئ جنوبي روما، وما كادت تصل فوق أطراف «المدينة الخالدة» حتى استدارت ببطء، فتراءى أمامي مسرح الكولوزيوم البيضاوي ومن ورائه الفورم الروماني، وعلى مقربة منه مبنى البانثيون الدائري، ثم النُّصب التذكاري للملك ڤكتور عمانويل الثاني محرّر إيطاليا وموحّدها برخامه الناصع البياض. وما كادت الطائرة تنتهي من دورتها الكاسحة حتى لاح اللون المُوحل لنهر التيبر وخضرة حدائق بورجيزي، وأخيرًا ميدان القديس بطرس يحدّده بهو أعمدة المثّال برنيني وتتوسّطه قبة البازيليكا التي صمّمها ميكلانچلو. عندها راودتني هواجس مختلفة.. ترى هل سيوفقني الله فيما سأضطلع به من مهام دقيقة في هذا المنصب الذي توليته؟ فكم أمامي من أمور لا بد لي من أن أذلّلها وأحقق ما أصبو إليه لوطني.

وقد استقبلني أعضاء السفارة في المطار استقبالاً وديًا كريمًا، ثم انطلقت بي السيارة إلى «ڤيللا ساڤويا» الواقعة على «ڤيا سالاريا» أي «طريق الملح» أقدم الطرق الرومانية الذي اختطته قوافل التجار منذ فجر التاريخ لتحمل الملح من مدائن البحر التيراني إلى مدائن شاطئ البحر الأدرياتي، وكان كذلك الطريق الذي تدفّقت منه جيوش الغال الغازية ثم القوط ليُنزلوا الهزيمة بروما. وهو أيضًا الطريق الذي شهد غير بعيد من موقع «ڤيلا ساڤويا» أحداث تلك الأسطورة الممتعة التي تروي لنا قصة اختطاف الرومان لنساء قبيلة السابين على يد رومولوس، والتي ظلت طويلاً مصدر إلهام للأدباء والفنانين.

وحين وجدتني في الصباح أدخل مكتبي وتصافح عيناي معالم هذه القاعة التاريخية وجدت ذكريات أحداث كبرى تتقاطر على مخيلتي، فقد كانت «ڤيلا ساڤويا» التي اتخذت منها مصر سفارة لها هي مقر الملك ڤيكتور عمانويل الثالث آخر ملوك إيطاليا. وفي القاعة نفسها التي باتت مكتبًا لي استدعى الملك عمانويل «الدوتشي» موسوليني يوم ٢٤ يولية ١٩٤٣ بعد عودته من لقاء مع هتلر والحرب العالمية تدمّر أوروبا بأسرها ليحمّله مسؤولية المصير الحزين الذي أخذت إيطاليا تشقى بمرارته، وليرسله إلى المعتقل بعدما صارحه بأنه غدا أبغض

إنسان للشعب الإيطالي. كان التاريخ كله بحقائقه وأساطيره ينسج من حولي خيمة جديدة تظلّني داخل هذا القصر المتميّز بجمال لا تعرفه إلا قصور نادرة.

ولقد عيّنت سفيراً لبلادي لدى الجمهورية الإيطالية في أعقاب العدوان الثلاثي وما خلفه ذلك الاعتداء الغاشم من اضطراب وخلل في السياسة الدولية، وكنت مدركًا كل الإدراك لموقف بلادي وحساسية علاقتها بالكتلة الشرقية والموقف العدائي الذي اتخذته الكتلة الغربية نحونا. كما أن سياسة الحياد الإيجابي التي انتهجناها، وكذا ظهور القومية العربية بما تبعها فيما بعد من وحدة بين مصر وسوريا، وثورة الجزائر وظهور الكتلة الأفريقية والعداء المتأصل بين إسرائيل والعرب عامة ومصر خاصة، ثم احتلال القوات الأمريكية للبنان والقوات البريطانية للأردن، كل ذلك جعلني أشعر بجسامة المسؤولية وبأن مهمتي شاقة مضنية. ومع إحساسي هذا إلا أنه قد غمرني قدر كبير من الارتياح أن يكون عملي الجديد فى هذا البلد القريب منا وشعبه غير الغريب عنا على الجانب الآخر من البحر المتوسط الذي ربط بين مصر وإيطاليا منذ ما قبل الميلاد بروابط سياسية واجتماعية واقتصادية، وكانت مصر تحتشد بجالية إيطالية كبيرة شاركت في الحياة العامة يتكلم الكثيرون منهم اللغة العربية بلهجة مصرية، وقد أتيح لي في صباي أن أصادق عدداً منهم في رمل الإسكندرية شدّتني إليهم موسيقاهم وأغانيهم وخفّة ظلهم ودعاباتهم المرحة على نحو ما سبق القول.

وعاونني في عملي بالسفارة نخبة ممتازة من الدبلوماسيين كانوا على خلق جم ومران واسع وكفاية مقدورة، أذكر منهم المستشار النابه والصديق الوفي حسن ماهر ثم الأساتذة محمود رمزي وكمال علما وسميح زايد ومصطفى فهمي ونبيل العربي، وقد تقلدوا جميعهم من بعد مراكز السفراء عن جدارة واحتل بعضهم أرفع المناصب الدبلوماسية، كما أخصّ بالذكر الملحق الحربي اللواء عمر شكيب والمستشار الصحفي عبدالرحمن صادق، ثم المستشار الثقافي الفنان صلاح كامل رحمه الله الذي إليه يرجع الفضل في تشييد الأكاديمية المصرية الجديدة بروما خطوة خطوة إلى أن كُتب لها الوجود، والتي تعدّ الآن بكل المقاييس من مفاخر مصر في الخارج.

ومنذ وصولي إلى روما أخذ زملائي في السلك السياسي يحذرونني من أن إيطاليا على النقيض من روسيا، فبينما تبدو الحياة في موسكو وكأنها محجّبة لا يستشفّ المرء من ورائها شيئًا فإنها مع ذلك مجلوّة للجميع. وعلى حين أن الأمور في روما علانية لا سرّية فيها والناس جميعًا أحرار يتكلمون بما يشاؤون وكأنك تلقن عنهم كل شيء، ومع ذلك فثمة خفايا تغيب عن الأفهام.

كان عليّ ن أحصر جهدي ونشاطي في تعزيز العلاقات الطيبة بين مصر وإيطاليا

وتوطيدها، وأن أسعى لحل المشاكل الجانبية التي قد تشوب هذه العلاقات. وعندما قدّمت أوراق اعتمادي إلى الرئيس جرونكي رئيس الجمهورية في ٩ نوفمبر ١٩٥٧ أبدى لي رغبته في تجديد دعوة الرئيس عبدالناصر لزيارة إيطاليا زيارة رسمية، كما وجّهتُ له الدعوة الرسمية التي كلّفني الرئيس عبدالناصر بتقديمها له فقبلها على الفور واعداً بتحديد موعدها بعد عودته من زيارة تركيا التي كانت قد تقررت من قبل.

وقد دأب سياسيو الغرب على اتخاذ قراراتهم إزاء مشاكل الشرق الأوسط دون التشاور مع زعمائه ودون التفاهم مع المسؤولين فيه وحتى دون النظر إلى ما تخلّفه تلك القرارات على مشاعر الشعوب وآمالها، خاصة وهم يجهلون حقائق القضايا وأسبابها الجذرية. ومن هنا ارتكب الكثيرون من بينهم أخطاء تسبّبت في اتساع هوّة الخلاف وزيادة تعقيد المشاكل وخلق المتاعب. وعلى حين كان الأمريكيون والغرب يُحلّون لأنفسهم التعامل سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا مع الاتحاد السوفييتي كانوا يحاولون تحريم مثل هذا التعامل على دول الشرق الأوسط، فما تكاد دولة من دول هذه المنطقة تتخذ موقفًا سياسيًا أو اقتصاديًا في مصلحتها ويراه الغرب خارجًا عن خططه التي خطّها لنفسه حتى يعتبر مثل هذا الموقف معاديًا للغرب وانحيازاً لغيرهم. على أني لا أنكر أن نفراً من الساسة الأمريكيين والأوروبيين كانوا يدينون بآراء وأفكار تواكب تطور العالم وتحقيق آمال الشعوب المستقلة حديثًا ورغباتها، غير أنه للأسف الشديد لم يكن لهذه القلة المحدودة المتّزنة صوت مسموع وسط ضجيج سياسة التعصّب والتعالي وشهوة السيطرة والأهواء الشخصية.

* * *

ولم يكد المقام يستقر بي في روما حتى أحسست أن لدي عملاً هامًا لامع أعضاء الحكومة الإيطالية وحدها بل ومع الرأي العام الإيطالي الذي ضلّلته وسائل الدعاية الصهيونية والغربية. وكنت أعتقد أن أول من سأحاول تحسين علاقتنا بهم هم الإيطاليون، فإذا بي أجد لقاءاتي الأولي تبدأ بمندوبين من إنجلترا وفرنسا يبحثون معي تحسين العلاقات أيضًا. وكانت مفاجأة لي أن أرى كل ممثلي الدول الغربية من السفراء والصحفيين يردّدون نفس النغمة ويلوكون نفس الاتهام بأن مصر أصبحت خاضعة للنفوذ السوفييتي وأنها تتجه صوب الشيوعية، وكان عليّ أن أحاورهم طويلاً كي أجلو لهم حقيقة الأمر. والغريب أنه في كل لقاء كان الموقف ينتهي باقتناع حقيقي بأن جمال عبدالناصر لم يكن شيوعيًا، وأنه جاد في سياسته نحو الحياد الإيجابي، وأنه اضطر اضطراراً بعد تخلّي الغرب عن معاونته أن يطلب من الكتلة الشرقية سلاحًا يزوّد به جيشه الذي كان يقف في مواجهة صريحة ضد جيش إسرائيل المدعّم بالترسانة الغربية تدعيمًا يمثّل أضعاف قدراتنا العسكرية، بل لقد كان الجميع يدركون أيضاً ويعترفون بعزم إسرائيل على العدوان من أجل توسيع رقعتها وحدودها إلى أبعد مما تقف عنده.

وهكذا كان لقائي الأول مع مستر روبرت واطسن مدير الإدارة الأفريقية بالخارجية البريطانية الذي استقبلته بمكتبي بناء على طلبه في الرابع والعشرين من نوفمبر ١٩٥٧ . كان مطلبه واضحًا وصريحًا وهو أن تعيد مصر علاقاتها مع بريطانيا بطريقة متدرّجة لا تثير ثائرة المتزمّتين الذين لا يزالون يذكرون مرارة المعركة التي حدثت إبان العدوان الثلاثي على مصر . كما أنه مسّ قضية الجاسوسين الإنجليزيين سوينبرن وزارب مسّا رفيقًا يعبّر عن امتنان الحكومة البريطانية لو أن مصر أطلقت سراحهما مع تأكيده أن ليس في ذلك شرط ولا ارتباط بين قضيتهما وبين قضية إعادة العلاقات . وكان من المنطقي أن تتناول الخطوة الأولى شكل العلاقات الاقتصادية ، وهو أمر طبيعي إذ إن تبادل العلاقات الاقتصادية من شأنه أن يقيم جسرًا من التفاهم الذي يمكن أن يعمّق الوفاق بين الدولتين . على أني حرصت على تذكيره بأن أحداث عدوان العام الماضي ما تزال ماثلة في الأذهان ، وأن المصلحة تقتضي السير في تؤدة في سبيل إعادة العلاقات ، وأنني أتصور أن يبدأ الأمر إذا نجحت كافة المباحثات الاقتصادية بين الطرفين بتمثيل تجاري وقنصلي لرعاية المصالح المالية والتجارية والفردية ، يتبعه في المستقبل تمثيل دبلوماسي مبسّط كإسناد السفارتين إلى قائمين بالأعمال . واقترح محدّثي أن يُمنح المشرف على التمثيل التجاري والقنصلي صلاحية تمكّنه من الاضطلاع بإجراء اتصالات لبحث موضوع إعادة العلاقات الدبلوماسية ، وضرب مثلاً لذلك بما اتبعته بريطانيا بالنسبة للصين الشعبية . ورأى أن يشرح لي في شيء من الإسهاب التطور الذي طرأ على الرأي العام البريطاني وفي كل من حزبي المحافظين والعمال ، ثم عاد إلى التأكيد بأن الأذهان الآن أصبحت مهيّأة لعهد جديد بعد التخلّي نهائيًا عن مفهوم الاستعمار ، وأن هذا من شأنه إزالة كل شك يكون لدى مصر ، كما أن من شأنه أن يمهّد لمناخ يسمح بتحقيق التعاون السلمي المفيد لا مع مصر فحسب وإنما مع العالم العربي والشرق الأوسط . ورجاني في ختام الحديث أن تتاح له الفرصة أثناء وجوده في روما لينقل إلى وزارة الخارجية البريطانية صدى هذا اللقاء لدى المسؤولين في مصر .

وقد أبلغت القاهرة بمضمون هذه المقابلة ، وبعد أقل من أسبوعين جاءني رد وزارة الخارجية الذي نقلته إلى المستر واطسن بمكتبي في السادس من ديسمبر بموافقة الحكومة المصرية على إقامة تمثيل تجاري وتمثيل قنصلي وتمثيل محدود عقب توقيع الاتفاق المالي بين مصر وبريطانيا ، وبموافقتها كذلك على العفو عن الجاسوسين البريطانيين اللذين كانا رهن الاعتقال في مصر على أن يتم ذلك بعد أن تكون العلاقات بين البلدين قد غدت عادية ما دام ذلك ليس شرطًا لتحسّنها . فأعرب مستر واطسن عن شكره معتبرًا موافقة السلطات المصرية على المسعى البريطاني فاتحة خير أكيدة للعلاقات بين البلدين . وقد عرجنا في الحديث إلى القضايا العربية وبخاصة قضية الجزائر ، فمضى يؤكد لي اختلاف وجهة نظر بريطانيا عن وجهة النظر الفرنسية

مبينًا أن دول حلف الأطلسي لا تجاهر بالآراء المتعارضة حرصًا على إبقاء العلاقات الطيبة فيما بينها. ثم انتقل إلى القول بأن وجود قائم بالأعمال مصري في لندن سيتيح الفرصة لينقل للحكومة البريطانية وجهة نظر مصر، كما أن وزير الخارجية البريطانية يبحث الآن اختيار قائم بالأعمال بالنيابة من بين اثنين أو ثلاثة من دبلوماسي الخارجية البريطانية على أساس اختيار عنصر لم يسبق له التورط في السياسة الاستعمارية البريطانية وليس له ماض في مصر أو في منطقة الشرق الأوسط.

* * *

وحين بدأت الحوار مع السياسيين الإيطاليين وجدت أن الكثرة من بينهم تجهل حقيقة قضية فلسطين ولا ترى فيها إلا أنها قضية لاجئين. وحتى سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى إيطاليا وقتذاك السفير زلرباخ ـ وهو يهودي العقيدة ولم يكن من أعضاء السلك الدبلوماسي ـ لم يكن إلمامه بالقضية يتعدّى بضع معلومات استقاها من الصحف شوّهت الكثير من تقديره للأمور والتزامه جانب الحق، إذ كان يعتقد أن مصر لا تكفّ عن التحرش بإسرائيل، وأنه بينما تسعى إسرائيل وراء الصلح وإقرار السلام ترفضه مصر، عاكسًا بذلك حقيقة الأمور وواقع الأحداث مما دفعني إلى أن أوضّح له بالحجّة الدور العدواني الذي تقوم به إسرائيل في المنطقة، وأردفت ذلك بأن أرسلت إليه في ٣ يناير ١٩٥٨ مقتطفات من التصريحات العلنية التي أدلى بها الرئيس عبدالناصر في سبيل السلام، فإذا به يفضي إلي ذات يوم أنه ضد إنشاء دولة إسرائيل على أسس دينية، وأن الدين بالنسبة له أمر ثانوي فله ابن متزوج من كاثوليكية وحفيد عُمِّد كاثوليكيا منذ شهور.

وقد كشفت لي دعوة الرئيس عبدالناصر لزيارة إيطاليا عن خفايا السياسة الأمريكية البريطانية في حلف شمال الأطلسي والتي اتّسمت كلها بالتخوف والأنانية وحب السيطرة وعدم الثقة بين الأعضاء المتحالفين. وكان السنيور بيلا وزير خارجية إيطاليا قد طلب مني عند مقابلتي له في السادس عشر من نوفمبر ١٩٥٧ بعد عودته من تركيا التعاون معه كي تتم زيارة الرئيس عبدالناصر لإيطاليا بنجاح تام. وأبلغني اهتمام الوفد الإيطالي أثناء زيارته لتركيا بمشكلة تحرّش الأتراك بحرس الحدود السورية، وأنه إذا تفاقمت الحال هناك فإن النتائج ستكون من الخطورة بحيث لا يمكن التكهن بمداها، واعترف لي بأن الوفد الإيطالي قد أكد لأصدقائه الأتراك أنه ليس لدى السوريين أية نية للاعتداء عليهم كما أنهم تأكدوا أن ليس لدى الأتراك نية للاعتداء على سوريا. ومن ناحيتي أوضحت له أني كعربي مسلم أؤكد أن ليس ثمة خصومة بين سوريا ومصر من جهة وتركيا من جانب آخر، وأن هذه الخصومة مفتعلة اصطنعتها الكتلتان الشرقية والغربية اللتان اتخذتا سوريا مسرحًا للحرب الباردة بينهما، أما عدونا الحقيقي فهو إسرائيل. فعلّق بأنهم قد تناولوا في تركيا مسألة إسرائيل بالبحث ووجدوا

أنه لا مفر من إيجاد حل يتناول مشاكل ثلاثاً: مشكلة اللاجئين ومشكلة الحدود وضمانات ضد التوسّع الإسرائيلي. فتساءلت: ولماذا لم نسمع صدى لهذه الأفكار في اجتماعات الحلف الأطلسي بينما إيطاليا وتركيا عضوان فيه؟ فراغ السنيور بيلا من الإجابة ومضى يمطرني بأسئلة غير مباشرة يحاول بها أن يطمئن إذا ما كانت مصر تتجه فعلاً نحو الشيوعية أم تتبع سياسة مستقلة، وأرحته بقولي إننا دولة مستقلة تبغي صداقة الجميع، وأن الرئيس عبدالناصر قد أدلى منذ قريب بتصريح للتليفزيون الأمريكي بأنه على استعداد لزيارة واشنطن إذا كان في رحلته كسب للسلام. وهنا ألمح لي عن مشروعه [الذي لم يُقدَّر له أن يتحقّق] عن إنشاء منظمة اقتصادية اجتماعية مثالية تضم دول البحر المتوسط لا مكان للشيوعيين فيها. ثم سألني عن رأيي فقلت إنها فكرة وجيهة إذا لم يكن لها أية صفة عسكرية، فأردف بأنها فكرة «يوتوبية» حقًا غير أن ما كنّا نعتبره يوتوبيا بالأمس قد يصبح واقعًا في الغد، ولن يكون لهذه المنظمة أي طابع عسكري أو ترتبط بأي حلف من الأحلاف، بل كل ما نبغيه هو إزالة أسباب التنافر والتخفيف منه.

وتطرّقت إلى موضوع الجزائر مستفسراً عن رأيه الشخصي فاعتذر عن الإدلاء برأيه مكتفيًا بإظهار أسفه على الأسلوب الذي كانت فرنسا تُحكم به وقتذاك. وحين علّقت بأن حرب الجزائر تستنزف موارد الحلف الأطلسي، قال إن المشكلة قانونية، ثم ما لبثت أن اتخذت طابعًا عنصريًا. واستطرد قائلاً: ألا ترى أن الوقت قد حان كي تقوم إيطاليا بدور إيجابي فعّال بين مصر والغرب؟ قلت ومَن تقصد بالغرب؟ قال: الولايات المتحدة. فأوضحت له أننا على استعداد لمدّ يد الصداقة للجميع بما في ذلك الولايات المتحدة. وتبين لي أن الظاهرة الجديدة التي طرأت على السياسة الخارجية الإيطالية ترمي إلى الوساطة: وساطة بين تركيا والعرب، وبين العرب وإسرائيل وبين مصر والغرب ثم بين الكتلة الأنجلو ساكسونية وفرنسا.

وفي مقابلة لي مع سنيور روسّي لونجي سكرتير عام وزارة الخارجية الإيطالية استفسر مني عن سبب زيارة وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة المصري لموسكو مبديًا تخوّفه من توقيع معاهدة عسكرية بين مصر وروسيا، فأوضحت له أن هدف الزيارة هو عقد صفقة أسلحة متواضعة لا تقاس إلى جانب الهبات الضخمة التي تنهال على إسرائيل من كل حدب وصوب وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية، ثم تساءلت بدوري لماذا لا تثير الهبات والمعونات السخية لإسرائيل مثل هذا التخوف أو الاعتراض بين الدول الغربية؟ وأكدت له أن الزعم بتوقيع معاهدة عسكرية مع موسكو هو تجنّ من الصحف الغربية الموعز إليها لتعكير الجو وإثارة الشكوك حولنا، فإن سياستنا المعلنة الواضحة هي الحياد الإيجابي، وأنه بقدر ما نحصل على معونة من الشرق بقدر ما نرحّب بها من الغرب، وأنه لا يغيب عن باله ما استهدفت له مصر من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا من سحب وعدهم بتمويل

مشروع السد العالي وما اضطررنا إليه من تأميم شركة قناة السويس، فقد كنا ـ ونحن في حالة دفاع عن النفس ـ في حاجة إلى أن نتقبّل المعونة حتى من الشيطان على حد الاصطلاح الذي استعرناه من الغرب، وكانت معونة السوفييت كريمة غير مشروطة. وفي نهاية اللقاء برّر تساؤله بأن الصراع بينهم وبين السوفييت هو مسألة حياة أو موت، وأن الاشتباك العسكري آت لا ريب فيه. وغادرته وأنا مؤمن بأن محدّثي دبلوماسي مشبع بالأفكار الغربية العتيقة لا يتزحزح عنها. وعلى أثر عودة وزير الخارجية سنيور پيلا والوفد المرافق له من الولايات المتحدة التقيت في التاسع من ديسمبر ١٩٥٧ بالسفير ماچستراتي مدير عام الشؤون السياسية بالخارجية الإيطالية الذي أشاد بموقف مصر في الأمم المتحدة من قضية الجزائر راجيًا ـ كصديق لمصر على حد تعبيره الدبلوماسي ـ أن يكون موقفنا في المؤتمر الآسيوي الأفريقي بنفس الروح. فأكدت له أنه بقدر ما نلقى من الغرب من التأييد غير المشروط بقدر ما يشجعنا ذلك على تعزيز حيادنا والالتفات بكل طاقاتنا إلى الإنشاء والتعمير. وعرّج سنيور ماچستراتي بعد ذلك على مشروع پيلا ليُجمل مضمونه بأنه يربط بين تدهور علاقات دول الشرق الأوسط المستمر مع الغرب بسبب الأخطاء الفاحشة التي ارتكبتها بعض الدول الغربية وبين الديون المستحقة على الدول الغربية التي ستُردّ إلى الولايات المتحدة.

وفي أثناء دعوة أقامها لي مركز العلاقات الإيطالية العربية في الثالث عشر من شهر فبراير ١٩٥٨ فاتحني الوزير المفوض سترانيو مساعد المدير العام للشؤون السياسية متسائلاً عن موعد زيارة الرئيس عبدالناصر لإيطاليا مشيرًا إلى أن الرئيس جرونكي يؤثر أن تتم هذه الزيارة في شهر يونية أو يولية ١٩٥٨، فأجبته بعد أن شرحت له ظروفنا أن التزامات الرئيس عبدالناصر تدعوه إلى تفضيل شهر سبتمبر. وكانت ثمة فكرة تتناقلها الألسن بأن الرئيس جرونكي يزمع زيارة لبنان فأوعزت إلى الوزير سترانيو بأن زيارة الدول العربية لا تبدأ إلا بالقاهرة. وقد أعرب لي عن تأييد حكومته للوحدة بين مصر وسوريا، وأنها تتطلع إلى وحدة مماثلة بين الأردن والعراق، فقلت إن مصر لا شك تبارك مثل هذه الخطوة إذا تمّت.

وقد أدهشني حين أثار موضوع إسرائيل اعتقاده أن حل مشكلة اللاجئين يضع نهاية للمشكلة الفلسطينية، فصوّبت له معلوماته بأن مشكلة فلسطين لها في نظرنا أوجه متعددة لابد من إيجاد حل لها جميعًا، فإلى جانب ما يعدُّونه مشكلة اللاجئين ونعدّه نحن مشكلة شعب بأكمله هناك مشكلة ضرورة إيقاف الهجرة إلى إسرائيل لوقف التوسع الإسرائيلي، ومشكلة الحدود بينها وبين الدول العربية المجاورة. وأوضحت له عندما لمست قلقه بالنسبة للنفوذ الشيوعي في سوريا أن الوحدة قد أكّدت تمسّكنا بالحياد الإيجابي، وأنه قد تم حل الحزب الشيوعي السوري في أعقاب الوحدة مباشرة بالرغم من علاقتنا الطيبة مع الاتحاد السوفييتي في ميادين السياسة والاقتصاد والثقافة.

وفي لقاء لي مع السفير ماچستراتي مدير عام الشؤون السياسية بوزارة الخارجية أبلغني أن إيطاليا ستكون من أولى الدول التي ستعترف بدولة الوحدة الجديدة، وأنهم لا يأخذون بالرأي القائل بأن الوحدة بين مصر وسوريا هي مناورة غايتها تحقيق مصالح السوڤييت ولكنهم يأخذون بالرأي القائل بأن هذه الوحدة من شأنها إبعاد خطر التسلل السوڤييتي في الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من ذلك كله فإن النتيجة التي توصّلت إليها وقتذاك بالنسبة لموقف إيطاليا هو تخوّفها من أن يؤدي انتشار الاتحاد بين دول عربية أخرى إلى الإخلال بالتوازن الدولي في حوض البحر المتوسط الذي يشغل العرب ساحله الجنوبي المواجه لأوروپا، مما يهدّد استقرار مراكز الغرب وقواعده العسكرية، كما أن من شأنه إضعاف مكانة إيطاليا، وذلك برغم أن إيطاليا كانت تؤمن بأن الخطأ الذي يقع فيه الغرب دائمًا هو النظر إلى مشاكل الشرق العربي في ضوء الصراع بين الكتلتين الغربية والشرقية.

والجدير بالذكر أن سفير الهند في روما كان دائم الملاحقة لي لمعرفة ما سيتّخذه ملكا السعودية والأردن وغيرهما إزاء الوحدة، إذ كان يخشى أن تتطور هذه الوحدة إلى اتحاد يضم الدول الإسلامية، الأمر الذي يشكّل في رأيه خطرًا على بلاده، على حين كان سفير الباكستان لا يكفّ عن التلميح إلى ضرورة انفساح الوحدة العربية لتغدو اتحادًا بين الدول الإسلامية في المستقبل، بينما اعترف لي سفير لبنان الأستاذ چوزيف بوخاطر أن وقع الوحدة على لبنان لم يكن هيّنًا، وأن أشدّ المعادين لها هو كميل شمعون رئيس الجمهورية وقتذاك.

وفي حفل عشاء خلال شهر يناير ١٩٥٨ التقيت بالسنيور پيلا فأثار معي من جديد مشروعه لإنشاء منظمة اقتصادية لبلاد حوض البحر المتوسط الذي كان قد سبق وحدّثني عنه معترفًا أنه يحتل الكثير من تفكيره وجهده، مشيرًا إلى أن مشروعه يهدف إلى تنمية البلاد التي ما تزال في طور التقدم بحوض البحر المتوسط وعلى رأسها بطبيعة الحال جنوب إيطاليا فالبلاد العربية فدول الشرق الأوسط، على أن يكون المخطط فنيًا مجرّدًا من الشبهات السياسية كيلا يثير نفوس هذه الشعوب وهواجسها، فلا تكون المساعدات مرتبطة بشروط سياسية أو عسكرية لصالح الغرب. وفي الوقت الذي ألمح فيه إلى ضرورة الحد من توسّع النفوذ السوڤييتي وامتداده إلى شمال أفريقيا، انبرى يؤكد أن المشروع بعيد عن إشراف منظمة حلف الأطلسي التي لا شأن لها قط بهذه المساعدات لما عساه قد ينجم عن مقاومة الدول التي ستحظى بها أو نفورها منها، لذا كان يرى أن يعهد بالإشراف على هذا المشروع إلى منظمة الإنعاش الاقتصادية الأوروپية أو إلى منظمة جديدة تنشأ لهذه الغاية. وقد تبين لي أن الحكومة الإيطالية تتوخّى من هذا البرنامج مصالح شتى أهمّها أن تحظى حركة الإنعاش والتعمير والتصنيع الجارية في المناطق المتخلّفة من جنوب إيطاليا بنصيب وافر من هذه المساعدات، وأن

تربط السياسة الإيطالية ـ الرامية إلى النهوض بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي لإقليم الجنوب ـ بالعالم العربي وبالأخص شمال أفريقيا التي سيجد فيها سوقًا طبيعية لتصريف منتجاته. أضف إلى ذلك تعزيز النفوذ السياسي الإيطالي في حوض البحر المتوسط والشرق الأوسط لحاقًا بالولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوڤييتي الذين يتجاهلون شأنها في هذه المنطقة، وأخيرًا تعزيز برنامج التوسع التجاري والفني والنفطي الإيطالي وفقًا لسياسة المهندس إنريكو ماتيْ رئيس منظمة البترول الإيطالية «إيني»، تلك السياسة التي كانت تحظى بالتأييد المطلق من الرئيس جرونكي.

على أن هذا المشروع الذي ظل يراود صاحبه بإلحاح كان ما يزال مجرد «أفكار» قوبلت باهتمام فاتر في العالم الغربي، كما كان يقتضي دراسة عوامل كثيرة يأتي في مقدّمتها توفير المال لأداء المعونات المقترحة، الأمر الذي يتطلب الحصول على موافقة الدول الأوروپية التي ترى أن مصالحها لا تبرّر من جانبها المساهمة في المشروع أو التي تعارض في تنفيذه رغبة منها في قصر اهتمامها على ما هو أجدى لها في الوقت الحاضر. وقد اقترح پيلا لتمويل مشروعه تجميع الموارد المالية الأمريكية والأوروپية، فعلى حين تتمثّل الموارد الأمريكية في المبالغ المتجمّعة من سداد قروض مشروع مارشال التي كان سيبدأ تدفّقها على الخزانة الأمريكية في مستهل عام ١٩٥٨، كان على كل دولة أوروپية من الدول التي ستقوم بتسديد هذه القروض أن تدفع معونة إضافية لا تتجاوز ٢٠٪ من قيمة المبلغ المسدّد لأمريكا. أما الدول الأوروپية التي لم تتلق معونة بمقتضى مشروع مارشال فتدفع معونات مباشرة للصندوق، هذا فضلاً عن مساهمة رؤوس الأموال الخاصة لاستثمارها في المشروعات التي ستقام. وعلى الرغم من أن وزير الخارجية الإيطالي قد خانه التوفيق في اختيار الوقت المناسب لعرض مشروعه الأثير أثناء زيارته للولايات المتحدة ثم على الدول الأعضاء في الحلف الأطلسي خلال شهر ديسمبر ١٩٥٧، إلا أنه في الحق كان مثابرًا دؤوبًا يطمع في العودة إليه إذا ما جاءت نتيجة الانتخابات النيابية التالية في صالح حزبه وعاد فتولّى شؤون وزارة الخارجية مرة ثانية.

وخلال شهر يناير ١٩٥٨ استَشْرت حملة الدعاية ضد مصر في الصحف الإيطالية، تتحامل تارة على شخصية عبدالناصر متهمة إياه بالطموح والدكتاتورية ومنافسة الملك سعود والرئيس بورقيبة، كما تعدّه أداة للاتحاد السوڤييتي في العالم العربي وحوض البحر المتوسط، وتحمل تارة أخرى على نظامه نفسه، فهو في نظرها وليد ثورة عرضية مفتعلة منحرفة عن مجرى التطورات التاريخية القومية، وترميه أحيانًا بأنه نظام إسلامي متعصّب أو فاشستي أو ماركسي وأحيانًا بأنه نظام مهجّن بلا مذهب أو عقيدة. وتذهب الحملة إلى حد وصف السياسة المصرية بأنها ذات برنامج توسّعي في البلاد العربية وخاصة في المناطق الغنية بالبترول والتي تريد تحويلها إلى «مجال حيوي» للشعب المصري الفقير المعدم، وأن أهداف السياسة

المصرية هي التستّر بعباءة القومية العربية لإخفاء هذه المطامع وشنّ حملات مضادة لأمريكا والغرب لتضليل الرأي العام المصري وصرفه عن التفكير في سوء الأحوال الداخلية. وفي الوقت نفسه تنبري الصحافة الإيطالية للسخرية من الشعب المصري فتصفه بأنه خليط من الفلاحين الأمّيين الفقراء تفتك بهم الأمراض ويتكاثرون كالأرانب ويتمرّغون في الطين كالتماسيح، وأنه شعب لا قيمة له سهل الانقياد لأي نظام والخضوع لأية قيادة، مستغرق في التعصّب الديني وكراهية الأجانب، ليست له رسالة روحية في العالم المعاصر. وترى أن الهوّة سحيقة بين الحكام والمحكومين، وتعدّ هذه ظاهرة تاريخية في مصر منذ القدم. ثم تتطاول على زعامة مصر للعالم العربي بتجسيم زعامة إيطاليا على حوض البحر المتوسط عامة والعالم العربي المطلّ عليه خاصة، وكذلك بالتهويل في شأن زعامة العراق والسلطان محمد الخامس والملك سعود والحبيب بورقيبة بل ولبنان للعالم العربي. والمؤسف أن الرأي العام الإيطالي بوجه عام قليل الإلمام بالعالم الخارجي لا سيما بالشرق، سريع التأثر بما تنشره الصحافة والإذاعة، يميل إلى التعميم فيتخيل الأقطار الأفريقية كلها كالحبشة التي كانت قبل الحرب العالمية الثانية في قبضتهم، والأمم العربية كلها كليبيا إحدى مستعمراتهم. وهو مع إعجابه بمصر الفرعونية إلا أن صورتها ما تلبث أن تهتز بمجرد تصنيفها ضمن الأمم العربية الإسلامية، ذلك أن كتب التاريخ المتداولة في المدارس والجامعات الإيطالية عن مصر القديمة تحمل لها كل تقدير وإعجاب، على العكس مما تتضمّنه عن العرب والإسلام من تشويه.

ولا عجب إن وقعت أجهزة الصحافة والإذاعة والتلفزيون الإيطالية في قبضة المؤسسات المرتبطة بإسرائيل إلى حد أن باتت يقظة العالم الإسلامي تثير قلق الفاتيكان وتشكّل في نظره خطرًا على العالم المسيحي وعلى حركة التبشير المسيحية في أفريقيا التي بدأت بدورها تتأثر بالإسلام. وقد اقترحتُ وقتها على القاهرة إنشاء مؤسسة إعلامية متشعّبة الأطراف تمتد إلى الصحافة والإذاعة بحيث لا تقتصر على روما وحدها بل يكون لها مراكز في البلدان الإيطالية الهامة لمقاومة الاتجاهات الثابتة والعرضية المحرّكة للسياسة والدعاية الإيطالية والغربية، وذلك لإبراز شأن الكتلة الأفريقية الأسيوية من الناحية الدولية سياسيًا واقتصاديًا، والترويج لسياسة الحياد الإيجابي والتعاون مع العناصر الإيطالية المؤيدة لهذه السياسة، وأشرت إلى قصور المطبوعات والنشرات التي تصدرها مصلحة الاستعلامات عن التأثير على مشاعر الشعوب الأجنبية الموجّهة إليها ومقاومة أهداف الدعاية الاستعمارية والإسرائيلية المنظمة والدائبة ضد مصر، فضلاً عن انحصارها في فئة قليلة من الإيطاليين فلا تحدث أثرًا ملحوظًا في الرأي العام ما دامت لا تصل إلى وسائل الدعاية الفعّالة كالصحافة والإذاعة والتلفزيون والسينما والمحاضرات العامة.

ومن جانبي أدليت بحديثين صحفيين مختلفين إلى وكالتي أنباء أنسا وريبوبليكا أذيعا

بالراديو في التاسع من يناير ١٩٥٨ ، ونشرا بصحف «الپوپولو» لسان حال الحزب الديمقراطي المسيحي ، و«لاڤوتشي ريپوبليكانا» لسان حال الحزب الجمهوري «والچورنالي ديتاليا» وهي صحيفة مسائية مستقلة ، حاولت فيها الإجابة على شتى الأسئلة التي كانت تدور حول سياسة الحياد الإيجابي التي التزمتها مصر ، وشائعة وقوع مصر في قبضة السوڤييت ، وأسباب توتر العلاقات بين مصر والغرب ، وعن العلاقات الاقتصادية بين مصر وإيطاليا وخاصة البترولية منها ، وعن جهود الحكومة في رفع مستوى المعيشة بمصر . ولم تكد تمر بضعة أسابيع حتى أدليت بحديث آخر إلى التليفزيون الإيطالي ، أوضحت فيه الكثير من الأمور الملتبسة على أذهان الرأي العام ، وخاصة تلك التي تمسخها الدعاية المضادة لحسابها خدمة لأغراضها .

وكنت قد انتهزت فرصة تعيين السينور روسي لونجي سكرتير عام وزارة الخارجية سفيراً لدولته في باريس وأقمت بالسفارة حفل عشاء في الثامن والعشرين من يناير ١٩٥٨ تكريماً له ، وقد حضرها عدد من كبار رجال الخارجية الإيطالية من بينهم السينور فولكي الوكيل البرلماني لوزارة الخارجية وعدد من الزملاء الدبلوماسيين . وقد أبدى روسي لونجي اهتماماً متزايداً بالأنباء الواردة عن الاتحاد الوشيك بين سوريا ومصر ، ومضى يستوضح مني عن تعداد الدولتين وعن الصورة التي سيتحقق بها الاتحاد وعن موعد إعلانه وعن تفاصيل أخرى لمست فيها أن شيئاً من القلق يساوره ، فطمأنته بأن الاتحاد يتم بناء على رغبة الدولتين ، وأن الكلمة الفاصلة سيقولها الشعبان في استفتاء سيجري بشأن هذه الوحدة ، وأن الاتحاد سيبقى مفتوحاً لكل بلد عربي آخر يرغب في الانضمام إليه ، وأكدت له أن مصر تتريّث شيئاً قبل الاستجابة إلى رغبة سوريا الملحّة في التعجيل بإتمام الاتحاد ، وأننا لا نسعى وراء مصلحة خاصة وإنما نلبي رغبة عارمة للأمة العربية لا سيما أن نصيب مصر من أعباء هذا الاتحاد سيفوق بكثير نصيب سوريا منها . وإذا هو الآخر يبدي خشيته من احتمال تسرّب التيارات الشيوعية التي يعتقد الغرب بتغلغلها في سوريا إلى مصر بعد الاتحاد بين الدولتين ، فطمأنته بأن الاتحاد من شأنه إضعاف النفوذ الشيوعي على عكس ما يتوقع .

وبعد أسابيع من هذا اللقاء وقّعت مصر وسوريا اتفاق الوحدة بينهما في ٢٢ فبراير ١٩٥٨ رغم انتكاس الحركة العربية التحررية في الأردن ، ووجود عقبات كثيرة أهمّها بُعد الشقّة بين البلدين ووجود إسرائيل بينهما ، واختلاف الوضع الاقتصادي مع انقسام سوريا نفسها إلى ثلاث وحدات اقتصادية متباينة ، ثم طبيعة المجتمع السياسي السوري المستندة إلى أحزاب قامت على أكتاف المصالح الشخصية لبعض الإقطاعيين وكبار التجار . والحق إن معرفتي بهذه الحقائق التي لا أعتقد أنها كانت خافية على جمال عبدالناصر قد شكّلت لي جملة من المخاوف ولم أتردد في أن أسطرها في رسالة شخصية بعثتُ بها إلى الرئيس ، وقد كان هذا ديدني معه ، لا أخفى عنه شيئاً من أحاسيسي ما استطعت .

وكان ثمة وفد برلماني مصري يزور سوريا استقبلته الجماهير هناك بحماس شديد، وإذا الأحداث تتتابع تتابع السيل الجارف. فلقد كان السوريون يدركون الآثار السيئة لتلك الخلافات الناشبة بين أحزابهم وكذا بين زعاماتهم. فعلى حين كان رئيس الجمهورية تتنازعه التيارات الداخلية كان حزب الشعب فزعًا من توغّل النفوذ السوفييتي، وكان حزب البعث يرى أنه لا مناص من مناهضة الحزب الشيوعي السوري، وكان الجيش تتنازعه هو الآخر تيارات مختلفة إلى اليمين وإلى اليسار، فضلاً عما كان بين أجهزة الأمن المتعددة من صراعات عنيفة. هذا إلى خطر داهم تحيّن ما بين طوائف الشعب من خلاف، فإذا تركيا تحشد حشودها على حدودهم، ومن وراء تلك الحشود الأسطول الأمريكي السادس. ومن هنا اجتمعت فكرتهم على أنه لا خلاص لهم إلا في أن يمدّوا أيديهم إلى مصر لتجمع بينهم وبينها وحدة قوية متينة. ولقد تلقّت مصر هذه الدعوة إلى الوحدة في مبدأ الأمر بأناة وتريّث، إذ كانت ترى أنه لا معدى عن أن يسبق هذه الوحدة إعداد وتنسيق حتى إذا ما قامت نهضت على أسس قوية ثابتة. وعلى الرغم من هذا فقد خشيت مصر إن هي أبت الوحدة اليوم لتلك الأسباب، أن يفسّرها إخواننا السوريون بأنها محاولة للإفلات منها، هذا إلى ما كانت تخشاه مصر من أن هذا الحماس قد ينقلب إلى ضده حين ترفض مصر الوحدة. ومن أجل هذا كان لا معدل لعبدالناصر من أن يقبل الوحدة على الوجه الذي رأوه، غير أنه لم ينس أن يحتاط للأمر فيجعل مقاليد الأمور في يده مع فترة الانتقال حتى يأمن ما قد يكون من خطر مُداهم من الداخل أو من الخارج.

ولقد اعتاد الغرب مناهضة كل حركة للتحرر من نفوذ الاستعمار، وجعل وسيلته إلى ذلك اتهامها بالشيوعية، ومن بين هذه الدول مصر التي استطاعت أن تخلع عن عنقها ربقة الاستعمار، وإذا هي بعد هذا التحرر تمضي قدمًا في سبيل النهوض، فتؤمم قناة السويس ثم تضع يدها في يد سوريا لتقوم وحدة بين الدولتين تكون لها قوتها وهيمنتها على مرور النفط من الخليج العربي إلى حوض البحر المتوسط. هذا إلى أن تلك الوحدة الجزئية كانت الخطوة الأولى نحو وحدة عامة بين الدول العربية التي لو تمّت لكان لها في المنطقة شأنها المهيب.

وما من شك في أن قيام هذه الوحدة المصرية السورية قد زلزل عروشًا عربية كثيرة في الشرق العربي. ولقد أحسّ ملوك العرب هذا الخطر الداهم، وكان ملك الأردن أسرع ملوك العرب حينذاك مناهضة لتلك الوحدة، فإذا هو يدعو إلى قيام وحدة بين العراق والأردن في ظل الراية الهاشمية. كما لا ننسى أن الغرب جُبل منذ القدم على مناهضة كل دعوة إلى القومية العربية التي كانت قبلُ حلمًا يراود النفوس، وحين أصبح هذا الحلم أقرب إلى أن يكون واقعًا إذا الدول الغربية تقف له بالمرصاد، على الرغم من علمها علم اليقين بأن قيام تلك الوحدة بين الدول العربية هو السد المنيع ضد تسرب الشيوعية إلى المشرق والمغرب العربي.

وكانت الصحيفة الأمريكية «ديلي أمريكان» التي تصدر في روما قد نشرت في السابع والعشرين من يناير ١٩٥٨ مقالاً افتتاحيًا بعنوان «اختيار ناصر» Nasser's Choice يهاجم السياسة المصرية، وهو ما استحثّني على الرد عليه نظرًا لسعة انتشار هذه الصحيفة بين الهيئات الدبلوماسية والجاليات الأجنبية في إيطاليا كما يطالعها على مدار السنة ما يقرب من مليون سائح أمريكي، فضلاً عن أن للصحيفة علاقة وثيقة بمكتب الاستعلامات الأمريكي بروما، كما كان هذا المقال أول هجوم صريح من قبل الجريدة على السياسة المصرية منذ شهر نوفمبر ١٩٥٧ حين اشتراها مالك جديد هو لاندون ثورن الذي كان قد زارني بمقر السفارة، وهو رجل معتدل لديه استعداد طيب للحوار والاقتناع دون تعصّب. ومنذ ذلك الحين غيّرت الصحيفة من أسلوبها العدائي نحونا حتى جاء هذا المقال طعنًا في السياسة المصرية جملة وتفصيلاً في الوقت الذي أصبحت فيه الوحدة بين مصر وسوريا وشيكة، فرأيت أن أردّ على المقال بخطاب مفتوح إلى رئيس التحرير الذي نشره في مكان بارز في صدر العدد الصادر في الثاني من فبراير، كما رجوت القائم بأعمال السفارة السورية في روما بالرد على ما جاء في المقال المذكور فيما يمسّ سوريا.

كانت الوحدة من حيث توقيتها وصورتها مفاجأة للجميع، أعني الكتلتين الشرقية والغربية، وهو ما يفسّر الحذر الذي التزمه ممثلو الكتلتين، فلم يتعد ترحيب الدوائر الغربية بالوحدة أملها في أن يتحقق بسببها وقف تسرّب الشيوعية إلى سوريا. ومن الناحية الأخرى لم يتعد ترحيب الدوائر الشرقية بها إلا بالقدر الذي يحقق أملها في منع الغرب من استعادة نفوذه في سوريا. على أن هذه الوحدة قد أثبتت للعالم أن سياستنا الفعلية هي الحياد، وأننا لا نسعى إلا إلى تحقيق مصالحنا لا مصالح الغير. كما اهتمت الدوائر الدبلوماسية بهذه الوحدة اهتمامًا شديداً باعتبارها تجربة غير مسبوقة في ميدان القانون الدولي والسياسة الدولية، فلم يسبق في أي زمن مضى أن اتحدت إرادة دولتين سلميًا وبمحض إرادة شعبيهما.

ولتحديد سياسة إيطاليا تجاهنا في تلك الآونة كان ينبغي التمييز بين السياسة الخارجية الإيطالية بوصفها مشروعات حزبية برلمانية وبين الدبلوماسية التي تباشرها وزارة الخارجية كوظيفة، وبين الجهود التي يبذلها رئيس الجمهورية في الميدان السياسي والاقتصادي بالتعاون مع النائب المهندس إنريكو ماتيْ رئيس منظمة البترول الإيطالية «إيني» والسناتور ألدوفاشتي رئيس مؤسسة الإنعاش الصناعي «إيري» وبين النفوذ الأجنبي الأمريكي والبريطاني والفرنسي والبابوي، فكافة هذه التيارات القومية المتضاربة المتنافرة المتجاذبة فيما بينها قد جعلت السياسة الخارجية الإيطالية تجاه الشرق الأوسط غامضة غاية في التعقيد والتذبذب بلا اتجاهات ثابتة المعالم، فإذا التيارات والاتجاهات تتعدّد حتى داخل الحزب الواحد؛ فعلى حين تتردّد أغلب تيارات أحزاب اليمين بين التمسّك بالحلف الأطلسي وبين ترجيح كفة أوروبا الصغرى مع

استبعاد الأنجلو ساكسون تأثراً بالنظرية الفرنسية، وبين العمل في إطار أوروبا الغربية بما في ذلك بريطانيا واستبعاد أمريكا، والنظر إلى قضايا الشرق الأوسط في ضوء هذه الاتجاهات فحسب، تدعو أحزاب اليسار إلى حياد إيطاليا والتعايش السلمي. وبينما يرى رئيس الجمهورية الإيطالية أن منصبه ليس شكليًا بل إن له اختصاصات واسعة يخوّلها له الدستور، يرد عليه خصومه في الحزب المسيحي الديموقراطي وحزب الأحرار بأنه يتعسّف في فهم الدستور ويتجاوز اختصاصاته ويتدخل في أمور لم يقدم عليها سلفه «إيناودي». فلقد كانت سياسة جرونكي الخارجية تقوم على اتخاذ سياسة خارجية استقلالية لا تتأثر بالنفوذ الأجنبي وبالأخص الأمريكي، وأن تكون مستوحاة من مصلحة إيطاليا وإمكانياتها ومركزها في البحر المتوسط، والسعي إلى سياسة شبه حيادية والتعامل مع الكتلتين الشرقية والغربية مع مقاومة الشيوعية في الداخل، والتوسع الاقتصادي الإيطالي في الميدان البترولي والصناعي والتجاري في الشرق الأوسط، ومقاومة الاحتكار الأمريكي البريطاني، والتعاطف مع استقلال شعوب المنطقة والنهوض بمستواها الاقتصادي والاجتماعي وتأييد الوحدة العربية. وكان يباشر هذه السياسة كما قدّمت عن طريق المؤسسات الحكومية المستقلة التي تصطدم مصالحها بمقاومة الولايات المتحدة والاحتكارات الأمريكية والبريطانية.

وكان للولايات المتحدة نفوذ قوي في أروقة تياريْ اليمين والوسط بالحزب الديموقراطي المسيحي وكذا في الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي كان يتلقى مساعدات مالية جمّة من الثري الأمريكي الإيطالي الأصل «أنطونيني». كما كان لإنجلترا نفوذ قوي في حزب الأحرار والحزب الملكي الوطني وبين طبقة النبلاء والماسونية وأقطاب وزارة الخارجية المنحدرين من عائلات نبيلة. وكذلك كان لفرنسا نفوذ قوى في الدوائر الثقافية والفاتيكان والحزب الجمهوري، في حين كانت إسبانيا تقدّم مساعدات قيمة للحركة الاجتماعية الإيطالية «الفاشية» وتمارس وسطها نفوذاً قويًا. وكانت للكنيسة سيطرة غير مباشرة على الحياة الإيطالية وبخاصة عن طريق الحزب الديموقراطي المسيحي، وإن كانت تلقى مقاومة من الأحزاب العلمانية [الأحرار والجمهوري والاشتراكي الديموقراطي] وكذلك من الحزبين الشيوعي والاشتراكي.

وقد تبيّن لي أنه ما تكاد المشروعات الحزبية البرلمانية للسياسة الخارجية تنتقل إلى وزارة الخارجية حتى تتخذ طابعاً غامضاً مرناً، ومردّ ذلك إلى تعذّر الثبات على خطط محدّدة نظراً لتضارب وجهات النظر الحزبية. ولذا اتسمت سياسة الوزارة بالغموض والمرونة وعدم التورط في أي نزاع والوقوف بقدر ما تستطيع موقف الوسيط الساعي إلى التوفيق بين المتنازعين، فهي تارة تعلن استعدادها للتوفيق بين العرب وإسرائيل وتارة بين فرنسا وبلاد الشمال أفريقيا، وتارة تعرب عن شعور المودة لمصر وسوريا واليمن ودول حلف بغداد وغيرها، متوخّية عدم

الالتزام بتعهدات صريحة، مؤثرة اتخاذ المواقف والتصريحات التي تحتمل كل تأويل وتبرير وتفسير.

ولم يكن إعلان الوحدة بين مصر وسوريا مفاجأة للحكومة الإيطالية، فقد باتت كما سبق أن بيّنت تتوقّع ذلك منذ وقت بعيد، غير أنها كانت تنظر بعين الحذر إلى توسّع الجمهورية العربية المتحدة واحتوائها لدول عربية أخرى في المستقبل، إذ كانت تخشى كما قدّمت الإخلال بالتوازن الدولي في حوض البحر المتوسط الذي يشغل العرب ساحله المواجه لأوروپا الممتد من جبل طارق إلى الإسكندرونة بما قد يضعف مكانة إيطاليا. على أن الدوائر الرسمية الإيطالية ما لبثت أن اقتنعت تمام الاقتناع بأن نظام الحكم المصري وقتذاك له من القوة ما يحول في الحاضر والمستقبل دون انتشار الشيوعية في مصر وسوريا، وأنه من الخطأ النظر إلى مشاكل العالم العربي بالمعايير الغربية التي تقيس المسائل في ضوء الصراع والتوازن بين الكتلتين الغربية والشيوعية. فإن هذا التعميم إن صدق على أوروپا فإنه لا يصدق على العالم العربي الذي تعود خصومته للغرب إلى مساندته المطلقة لإسرائيل وإلى توجّس العرب من عودة المطامع الاستعمارية، ثم إلى نعرات داخلية وطنية ودينية وأحقاد قديمة ومعضلات اقتصادية واجتماعية ليس لها دخل بالصراع المذهبي.

كما غدت هذه الدوائر مقتنعة بأن ولاة الأمور في مصر وسوريا لم يكونوا أداة للسياسة السوڤييتية ولا يتلقّون التوجيهات من حكومة موسكو، غير أن سياسة الحياد الإيجابي والتعايش السلمي والتعامل مع الكتلة السوڤييتية التي كانت تجري عليها مصر وسوريا واليمن وأغلب البلاد الأفريقية والأسيوية باتت تفسد على الغرب خططه السياسية والاستراتيجية والاقتصادية في شمالي أفريقيا والشرق الأوسط وتهدد مسالك البحر المتوسط والبحر الأحمر ومضايقهما، فهي من ثم متوائمة من وجهة نظره ـ بصفة غير مباشرة ـ مع السياسة السوڤييتية. كذلك كانت الحكومة الإيطالية متخوّفة من التهديد الدائم لاستقرار المراكز الغربية في المنطقة، ومن تعرّض القواعد الجوية الأمريكية في مراكش وقاعدة بنزرت في تونس والقاعدة الأمريكية في ولاية طرابلس الغرب والقاعدة البريطانية في برقة وقواعد الشرق الأوسط البريطانية في عدن وكينيا للانهيار، فضلاً عن تعرّض الخطوط الدفاعية الإيطالية الأمامية للغزو، إذ إن إيطاليا هي البلد الغربي الوحيد الذي يكاد يلامس الساحل الأفريقي. هذا إلى اعتقاد السلطات الإيطالية كذلك بأن السياسة الروسية ترمي إلى القيام بخطوتين في حوض البحر المتوسط سعياً منها إلى مناهضة النفوذ الغربي، أولاهما: استمالة وتأييد البلاد العربية الساخطة على الغرب وتوسيع نطاق التبادل الاقتصادي معها توطئة لتنشيط خطوط الملاحة السوڤييتية في حوض البحر المتوسط، وثانيتهما: إثارة مشكلة حرية الملاحة عبر مضيق الدردنيل من جانب وتعزيز قاعدة الغواصات والصواريخ في ألبانيا المهدّدة لإيطاليا في البحر

الأدرياتي من جانب آخر، يضاف إلى كل ذلك حتمية نزوح الجاليات الإيطالية الكثيفة المزدهرة في البلاد العربية وتهديد مصالحها وأعمالها وما يستتبع عودة جماعاتها إلى بلادها من زيادة عدد المتعطلين حيث البطالة مشكلة المشاكل في إيطاليا، لاعتقاد الحكومة بأن الحركات الاستقلالية والقومية العربية تكون دومًا مقرونة بالتأميم والتخلّص من الأجانب، وأن مصر باتت قدوة لسائر البلاد العربية في هذا المجال. ولم يكن يفوتنا أن محاولات الحكومة الإيطالية وقتذاك للتقرّب من الدول العربية في نفس الوقت الذي تحافظ فيه على الارتباط التام بالدول الغربية وأحلافها إنما هي وسيلة لتنفذ بها إلى أسواق الدول العربية ودول الشرق الأوسط. ومع أنه لم يغب عن أذهاننا ارتباط إيطاليا بالسياسة الغربية وإمكان خضوعها الكامل للضغط الغربي فقد حرصنا على توثيق علاقتنا بها عبر التعاون الاقتصادي.

* * *

وخلال شهر فبراير تلقيت رسالة من چوجولدن يلحّ فيها على لقائي فاستقبلته بمكتبي بالسفارة، وقد اتخذت المقابلة طابعًا استفزازيًا على غير العادة، فبعد أن استهلّ حديثه بتهنئتي بقيام الجمهورية العربية المتحدة معلّقًا بأنها تعدّ في الحق الثورة الثانية بعد ثورة عام ١٩٥٢، وأنه قد آن الأوان لسوريا أن تحظى بلون من الاستقرار، وبعد استعراض عام للأحداث الدولية عرج خلاله على صعوبة الحياة حاليًا في باريس تحت وطأة النظام البوليسي الصارم مما اضطره إلى أن يطلب من رئيسه جولدمان تغيير مقر عمله من باريس إلى روما، استأذنني في طرق الموضوع الذي اعترف بصراحة أنه جاء من أجله فقال: الآن وقد ظهرت الجمهورية العربية المتحدة إلى الوجود، يبدو جليًا أن حدودًا مشتركة ينبغي أن تربط بين طرفيها، وأن الفريسة الأولى ستكون الأردن بطبيعة الحال، أما الفريسة الثانية فهي بلا شك إسرائيل، ولذلك فإن الخطر الذي تخشاه الأخيرة هو اللحظة التي تقوم فيها الجمهورية العربية المتحدة أو العراق أو السعودية بالتهام الأردن وتوزيعها بينهم. عندها لن تستطيع حكومة في إسرائيل أن توقف جنود بن جوريون المتحمّسين عن التقدم لاحتلال الضفة الغربية من الأردن، وذلك حماية لوطنهم وتأمينًا لمراكز دفاعهم على الحدود بالاستناد إلى سلسلة الجبال شرقي نهر الأردن كحاجز طبيعي ضد أي هجوم من الدول العربية في المستقبل. وبطبيعة الحال لن تعوز إسرائيل وسيلة تتذرّع بها، فحسبها أن «الوضع القائم» قد تغيّر في المنطقة كلها، ومن ثم ستكون في حِلٍ من تعديل حدودها بما يوفر لها الأمن والسلامة.

فسألته: أهذا رأيك وحدك الذي تعبّر به عن فكر جولدمان أم هو رأي السلطات الإسرائيلية، فعلمي أنك ورئيسك معنيّان ـ كما لا تفتأ تردّد لي ـ بإحلال السلام، أما عن السلطة الإسرائيلية فعلمي أنها دائبة على استخدام التهديد والوعيد؟ فأجابني بأنه إنما كان يناقش هذا الاحتمال وخطورته على المحاولات السلمية التي بذلها مع رئيسه ليجد حلا يمكن

بواسطته تجنّب المحظور، ومن ثم أشار عليه جولدمان بمقابلتي للتشاور والتفكير سويًا بصوت عال، وليؤكد لي مرة أخرى استعداد جولدمان لمقابلة المسؤولين المصريين للحيلولة دون قيام الجمهورية العربية المتحدة بالخطوة التي لا مفر من قيامها بها، ولتفادي رد الفعل المتوقع من جانب إسرائيل.

وسألته عما إذا كان القائد الإسرائيلي الذي يزمع القيام بهذه المغامرة قد أحسن تقدير حساباته وما قد يترتّب عليها من مخاطر بالنسبة لجيشه وعن مدى احتمالات اتساع نطاق القتال. فأجاب بأن الحرب تبدأ عادة دون أن نعرف نتائجها، ثم أردف باسمًا وكأنه يحلم: أتعرف ماذا اقترحت على جولدمان كحل لهذا المأزق الذي نندفع صوبه؟ لقد أشرت بأن نمنح الجمهورية العربية المتحدة ممرًا يربط بين إقليميها الشمالي والجنوبي عبر إسرائيل، وبذلك نوفّر عليكم وعلى أنفسنا متاعب لا حصر لها. ترى هل يمكن لرئيس وزراء إسرائيل أن يتقدم بمثل هذا الاقتراح للجمهورية العربية المتحدة دليلاً على صدق النية، وماذا سيكون صدى مثل هذا الاقتراح لديكم؟

وغادرني جولدن على أمل أن يجد لديّ في زيارة قادمة إجابة أو اقتراحًا لوسيلة ما لتجنّب الوقوع في مثل هذا المأزق الذي افترض احتمال وقوعه.

وكنت قد تلقيت في يوم ١٨ فبراير ١٩٥٨ مظروفًا بالبريد العادي يحمل الشارة الرسمية لإسرائيل، وإذا به رسالة من سفير إسرائيل إلياهو ساسون هذه ترجمتها:

سري وشخصي

سيادة السفير

على الرغم من أني لم أتشرف بمعرفتك ومن عدم قيام علاقات دبلوماسية بكل أسف بين بلدينا، فإني أبادر بأن أسمح لنفسي أن أتوجه إليكم بكل صراحة وإخلاص بصفة شخصية وسرية كي أبلغكم أنه في مساء الاثنين ١٠ فبراير ١٩٥٨ أعلنت إذاعة القاهرة الناطقة بالعبرية بأنه: «عندما تتم وحدة الدول العربية ستجد إسرائيل نفسها بين خيارين، فإما أن تعيش معزولة تحت وطأة الضغط الذي يتهدّدها، وإما أن تندرج ضمن هذه الوحدة. نحن نعتقد أنّ مثل هذا الانضمام ممكن مع استطاعة اليهود في هذه الحالة الاحتفاظ باستقلالهم الداخلي مستمتعين بحريتهم التامة ويتابعون التعاون ضمن الوحدة العربية بكل ما تحمله كلمة التعاون من معنى وفي كل المجالات. وهكذا يكتب الختام للصراع العربي الإسرائيلي. هذا هو الحل المناسب للقضية الفلسطينية من خلال احتواء إسرائيل في الوحدة العربية احتواءً تامًا أي التعاون داخل الوحدة من أجل صالح الشعب كله.

ومع اقتناعي اليوم كما كنت مقتنعًا بالأمس بأن الطريق لم يُغلق بعد أمام حل مُرْضٍ بين إسرائيل

والدول العربية عامة وبين إسرائيل ومصر خاصة، فإنه من الأهمية الكبرى بالنسبة لي أن أعلم من شخصية مسؤولة مخوّلة مثل سيادتكم إذا ما كان النص الذي أذيع باللغة العبرية في الإذاعة المصرية يمثّل بحق تفكيراً جديًّا من جانب قادة مصر، وإذا ما كان يعبّر عمليًا عن إمكانية مناقشة هذا الموضوع جديًّا مع ممثّلين رسميين لإسرائيل. فإذا اتضحت لي هذه النقاط فإني على استعداد لإتخاذ المبادأة بالرجوع إلى رئيس الوزراء السيد دافيد بن جوريون ووزيرة الخارجية السيدة جولدا مائير اللذين يولياني ثقتيهما التامة لأطلب منهما في سرية تامة دراسة النص المذاع من راديو القاهرة، وألا يعدّونه مجرد بثّ بغرض الدعاية البحتة.

وأحب أن أؤكد لسيادتكم أن نواياي الطيبة ورغبتي الشديدة في رؤية السلام والاستقرار يرفرفان على منطقة الشرق الأوسط هما العاملان الوحيدان اللذان حفزاني إلى الكتابة إليكم متحملاً منذ هذه اللحظة فصاعداً كل ما يترتب على هذه الخطوة من جانبي من مسؤولية شخصية. وإني في الوقت نفسه أرحّب بلقائكم في سرية مطلقة في اليوم والساعة والمكان الذي تحدّدونه كي أتلقى الإيضاحات اللازمة نحو هذا الموضوع، ولا أخفي عليكم مدى سعادتي إذا ما استجبتم بقبول اقتراحي. وإن رقم تليفوني الخاص في المنزل هو ٨٥٩١١٧ وأنسب الأوقات للاتصال بي شخصيًا ما بين الثامنة والتاسعة صباحًا ... وتفضلوا بقبول فائق التقدير.

وحين استفسرت من القاهرة عن حقيقة هذا الموضوع اتضح أنها مبادرة شخصية من المذيع نابعة من تلقاء نفسه دون أن تكون انعكاسًا لفكر القيادة المصرية، وهو ما أسفر عن إنشاء مراقبة للبرنامج العبري لتوجيهه بعناية ودقة، ومن ناحيتي لم أر ما يدعو إلى الردّ على السفير.

وبعد حوالي شهر طلب چوجولدن مقابلتي لأمر هام فحدّدت له صباح الاثنين ٢٤ مارس موعدًا للزيارة بمقرّ السفارة، فبادرني بقوله إنه قادم لتوه من إسرائيل لإبلاغي بأنها ستشهد تغييرات واسعة عقب الانتخابات القادمة التي ستتمخّض عن نتائج توجّه السياسة الإسرائيلية العامة اتجاهًا إيجابيًا يواكب تطور الأمور في الشرق الأوسط، وأن ناحوم جولدمان ـ الذي ما يزال موجودًا بإسرائيل ـ قد خوّله الاتصال بي ليسألني عن كيفية الخروج من المأزق الراهن. ثم استطرد قائلاً أنه بمضي الوقت تبيّن لإسرائيل أن الحاكم الوحيد الجدير بالاحترام في الدول العربية كلها هو الرئيس جمال عبدالناصر، وأن هذا التقدير ليس لمجرد المجاملة بل هو حقيقة ملموسة في كافة الدوائر الإسرائيلية، فالعراق يحكمه نظام مصطنع والأردن دولة مفتعلة والسعودية تغط في غياهب العصور الوسطى، أما الوحدة النامية بين مصر وسوريا فتعبّر عن تطور جديد يجدر بإسرائيل إدراكه والتفاهم معه. وهناك أمر من اثنين: إما أن الرئيس عبدالناصر ينوي القضاء على إسرائيل ولسنا نعتقد أنه يُضمر هذه النية، وإما أنه سيصل في النهاية إلى تفاهم واقعي مع إسرائيل. فإذا كان الأمر الأول فلا فائدة تُرجى من مثل هذه

المناقشة. أما إذا كان الأمر الثاني فإن ناحوم جولدمان مستعد للقائه في أي مكان، وأنه يقترح فتح الممرّ بين الحدود السورية ومصر عبر إسرائيل نظير السماح للسفن الإسرائيلية بعبور قناة السويس، على أن تكون هذه المقابلة فاتحة لمناقشات مجدية بصدد المشكلات القائمة ولتصوّر حلول عملية مرضية للطرفين.

وكان تعليقي على هذا العرض بأن فكرة الممرّ تبدو لي عبثية، فمن غير المعقول قبولنا ممرّ يقع تحت رحمة الإسرائيليين من بدايته إلى نهايته. فأسرع قائلاً إن فكرة الممرّ ليست هي الحل النهائي المقترح ولكنها مجرد نقطة بداية نستطيع على ضوئها تخيّر حلول كثيرة. واستطرد يشرح كيف أن شخصية جولدمان تعدّ الشخصية الأولى في العالم اليهودي، وأنه الشخص الوحيد الذي انتخب بالإجماع ليكون رئيسًا لكل من المؤتمر اليهودي العالمي والمنظمة الصهيونية العالمية، نظرًا لمكانته الدولية المرموقة، وكيف أنه سيتقدم في اللحظة المناسبة [قبيل الانتخابات المزمعة بعد بضعة شهور] لاتخاذ خطوات فعالة نحو استتباب السلام. ومضى يؤكد أن مركز جولدمان في إسرائيل بات قويًا خاصة بعد أن تمكّن من زعزعة ما تتمتع به زعامة بن جوريون من قداسة، وأنه صرّح منذ أيام قليلة في اجتماع بأن دولة إسرائيل لم ينشئها بن جوريون كما أننا لن نسمح له بأن يهدمها. وألح في حديثه إلى أن السلطات الإسرائيلية قد أرضاها منح مصر لغزة نوعًا من الإدارة الذاتية لا يشكّل كيانًا كاملاً لدولة تترتب عليه عواقب أخرى، وأن هذا الإجراء جاء مهدئًا للخواطر. وختم حديثه بالعودة إلى موضوع الحياد الذي أثاره معي في عام ١٩٥٧ والذي أشار إليه جولدمان في مذكرته إلى نهرو.

وحين سألته كيف يحقّقون هذا الحياد واقتصادهم كله قائم على الإعانات الأمريكية والتعويضات الألمانية، جاء ردّه بعيدًا عن الإقناع إذ قال: إن عدد يهود العالم يبلغ ١١ مليونًا منهم ٤ ملايين في روسيا و٤ ملايين في الولايات المتحدة، ومن ثم فإن الوضع الطبيعي لإسرائيل هو ألا تنحاز لأي معسكر بل أن تبقى في الوسط.

وكان لإعلان نبأ زيارة الرئيس عبدالناصر لإيطاليا وقع كبير في مختلف الأوساط. وكانت الحكومة الإيطالية والرئيس جرونكي متلهّفين على أن تتم هذه الزيارة في شهر يونية ١٩٥٨ أو يولية على الأكثر بينما كانت القاهرة تفضّل شهر سبتمبر. وعلى حين كانت عامة الشعب الإيطالي ترحّب بالزيارة كان المعارضون للزيارة من المتعصّبين لحلف الأطلسي والرجعيين وكبار الرأسماليين المرتبطين بمصالح شخصية مع فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة. وفي حديث مع سنيور فولكي وكيل وزارة الخارجية البرلماني أبلغني أن سفير فرنسا قد جاءه محتجًا على هذه الزيارة المرتقبة وأنه ردّ عليه بقوله: «دعونا نتنفّس بعض الشيء».

كذلك كانت بريطانيا والولايات المتحدة معاديتين لهذه الزيارة، فقد علمت أن هوهلر

الوزير المفوض بالسفارة البريطانية قد سعي لدى السفير الأمريكي زلرباخ ليعمل على تعويق هذه الزيارة بتأليب الصحافة الإيطالية والدولية ضد هذه الزيارة للتأثير على الرأي العام. وسرعان ما ظهرت الحملة الصحفية المدبّرة ضد زيارة الرئيس عبدالناصر لإيطاليا التي استعر أوارها خلال شهر فبراير ١٩٥٨، فرأيت أن ألتقي بسكرتير عام وزارة الخارجية السفير ألسّاندريني في ٢٥ فبراير ١٩٥٨، وحين أعربت له عن ضيقنا بالحملة التي شنّتها بعض الأوساط حول إعلان نبأ الزيارة مضى يهوّن من قلقي مفسرًا الحملة بأنها أحد مظاهر المعركة الانتخابية القادمة، ومن ثم يمكن اعتبارها مسألة داخلية لا تلبث أن تخبو سريعًا.

وكانت صحيفة «الميساچيرو» من أبرز مهاجمي الزيارة، وكان هذا الموقف منها أمرًا طبيعيًا نظرًا للعلاقة الوثيقة بين أصحابها وكبار رجال المال والصناعة في فرنسا. كما كانت صحيفة «الكورييري ديللا سيرا» لسان حال الصناعات الكبرى في شمال إيطاليا تخشى السياسة التحرّرية التي تدعو لها مصر لاعتقادها بأنها ستسدّ الطريق أمام طموحاتها الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط. وعلى حين رأت أحزاب اليسار أن هذه الزيارة تعدّ مرحلة جديدة تتحول فيها سياسة إيطاليا عن الارتباط المطلق بحلف الأطلسي، رأت أحزاب اليمين والوسط فيها التواء خطيرًا في سياسة الحكومة الإيطالية تجاه الغرب ينال من تضامن دُوَله.

وفي الثالث والعشرين من فبراير اجتمع وزير الخارجية الإيطالي بزعماء شُعَب الحزب الديمقراطي المسيحي بمدينة «ببيلا» وألقى خطابًا أوضح فيه موقف الحكومة الرسمي من الزيارة وعلاقة إيطاليا بالعالم العربي والدول الغربية، فقال إن أوهام الشيوعيين تثير فيه السخرية لأن سياسة إيطاليا الخارجية لن تتحول قيد شعرة عن حلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي، وإن ما تُبديه إيطاليا في الوقت نفسه نحو العرب من اهتمام وصداقة لا يخفي وراءه أية خدعة، لأن سياسة إيطاليا نحو الدول العربية جزء مكمّل لسياسة إيطاليا الثابتة تجاة الحلف الأطلسي ووحدة أوروبا، وتهدف إلى التعاون مع الشعوب الحديثة الاستقلال التي تتطلع إلى المشاركة في الحياة الدولية وتجاهد لتثبيت دعائم استقلالها وزيادة قدرتها على الدفاع عن نفسها تجاه ما يهدّدها من أخطار الاستعمار السوڤييتي، وإن زيارة الرئيس عبدالناصر تدخل في هذا الإطار. ثم إن سعى إيطاليا نحو صداقة العالم العربي لن يكون على حساب صداقتها بالعالم الغربي بل إنها تتطلع إلى هذه الصداقة لصالح الغرب، وكذا لن تكون هذه الصداقة إعراضًا عن إسرائيل، فحلّ مشكلة الشرق الأوسط الدقيقة رهنٌ بالتعاون الصادق بين الحكومات الغربية والعربية. كما أوضح أن زيارة الرئيس عبدالناصر لإيطاليا لا تعني اقتصار الحكومة الإيطالية على صداقة دولة عربية واحدة بل إنها تهدف إلى صداقة العرب جميعًا. وذكّر الوزير الإيطالي مستمعيه بأن عشرات الألوف من الإيطاليين يعيشون في مصر وأن علاقات إيطاليا مع مصر تقوم على أساس من الصداقة التقليدية التي توثقت عراها منذ زمن بعيد،

ولدى إيطاليا الرغبة في رعايتها وتدعيمها، وهي بذلك تكون قد راعت مصالح العالم الغربي أيضًا. وهكذا استهدف حديث وزير الخارجية إزالة مخاوف أعضاء الحزب المتمسكين بأهداب السياسة الأطلسية وطمأنتهم إلى أن اتباع سياسة أطلسية لا يتنافى مع إنشاء صداقات مع العرب، كما أكد للغرب في مجموعه تقديره لإسرائيل وللكتل المختلفة القائمة في منطقة الشرق الأوسط، ما ينتمي منها لحلف بغداد وما ينعم منها برعاية الولايات المتحدة أو بريطانيا، كما طمأن الكتلة التحريرية الحيادية إلى أن إيطاليا لا ترى مصلحة في اتباعها سياسة استعمارية تقوم على التفرقة بين الشعوب.

وفي حفل استقبال بدار السفارة الروسية في الثاني والعشرين من فبراير ١٩٥٨ بادرني السفير السوڤييتي كوزيريف بمجرد مصافحتي بالسؤال عن صحة النبأ الخاص بزيارة الرئيس عبدالناصر لإيطاليا. وأجبته بأن الزيارة قد تحدّد لها شهر يونية أو يولية، فإذا به يسألني عن سر حملات الصحف على فكرة الدعوة، ثم انتقل إلى الإفصاح عن هدفه من السؤال وهو ما إذا كانت إيطاليا ستقوم بتقريب وجهات النظر بين مصر من جهة وبين بريطانيا وفرنسا من جهة أخرى، وعمّا إذا كان الهدف من الزيارة هو استدراجنا إلى الأحلاف الغربية، وبطبيعة الحال بدّدت له مخاوفه حتى لا يكون ثمة لبس.

والغريب أن الصحافة المصرية لم تحرّك ساكنًا بالاحتجاج على ما أثارته الصحافة الإيطالية ضد زيارة الرئيس عبدالناصر لإيطاليا، ولا الإذاعة المصرية هي الأخرى، الأمر الذي جعل السلطات الإيطالية تظن أن هذا الأمر لا يعنينا بقليل أو كثير. هذا إلى أن البعض فسّر هذا السكوت بأنه من قبيل الضعف والاستكانة، لا سيما أننا لم نكن المُطَالبين بتوجيه الدعوة إلى الرئيس، بل هي الحكومة الإيطالية التي كانت تتطلع إلى اكتساب مَركز خاص في الشرق الأوسط والبحر المتوسط، ثم محاولة جذب سياستنا نحو الغرب. وعلى الرغم من دفاع السلطات الرسمية على لسان وزير الخارجية الإيطالية عن دعوتها للرئيس عبدالناصر، فلقد كان هذا الدفاع تبريرًا حزبيًا فحسب، على حين لم يحمل دفاع سكرتير عام وزارة الخارجية صفة العلانية ولم يكن في الإمكان نشر ما ورد على لسانه أمامي عَلَنًا. وقد تبيّن بعدُ أن ما شُنّ من هجوم حول هذه الدعوة في إيطاليا كان لنا لا علينا وإن بدا هذا مما يستغربه القارئ، ودليلي على هذا أمران أولهما أن هذا الهجوم اضطر وزير الخارجية إلى كشف أوراقه فاعترف رسميًا بأن الغرض الأساسي من هذه الدعوة هو بدء سياسة مرسومة لاجتذاب الرئيس عبدالناصر إلى المعسكر الغربي، وثانيهما أنه أتاح لنا مزيدًا من حرية التصرف، بمعنى أنه إذا كانت مصلحتنا في المستقبل القريب تستلزم العدول عن الزيارة أمكن لنا التذرّع بالحملة التي شُنّت علينا لإلغائها أو تأجيلها. واقترحت على القاهرة إذا كانت النية متجهة إلى إتمام الزيارة بالبدء في حملة صحفية محدودة من دمشق تردّدها صحافة القاهرة مع تشديدها وتوسيع

نطاقها في المستقبل إذا تغيرت الظروف ودعت إلى العدول عن الزيارة. أما إذا كانت المصلحة تقضي بالعدول عن الزيارة فيحسن تنظيم حملة واسعة شديدة اللهجة تبدأ من القاهرة ثم تردّدها دمشق على أن يعالج هذا الأمر بحيث لا تُقطع الجسور بيننا وبين إيطاليا لا تقديراً مني للاعتبارات السياسية فحسب، بل وللاعتبارات الاقتصادية بين الدولتين وهي أهم الاعتبارات.

وقد رأيت تسجيل احتجاجي رسميًا على تلك الحملة الصحفية فانتهزت فرصة ظهور مقال بمجلة «چنْتي» بقلم سكرتير عام حزب الأحرار ضد الزيارة، ومقال آخر بصحيفة «كوريري ديلاّناسيوني» تطاول صاحبه على شخص الرئيس، فقصدت السنيور فولكي وكيل وزارة الخارجية البرلماني في ١٤ مارس وقدّمت له احتجاجي على الحملة بأسرها فأبدى أسفه الشديد متذرّعًا بأن نفس الكاتب قد هاجم الحكومة الإيطالية بل ورئيس الجمهورية. ثم تطرق الحديث إلى موعد الزيارة وعلاقته بموعد الانتخابات التشريعية ذاكرًا أنهم بحاجة إلى ثلاثة أسابيع بعد إجراء الانتخابات حتى يقف البرلمان الجديد على قدميه ويتم تشكيل حكومة مستقرة، ولذلك فهو يعتقد أن الزيارة لن تتم قبل منتصف يولية. وهنا ذكّرته بأن اختيار الفترة ما بين يونية ويولية كان اقتراحًا إيطاليًا قبلناه نزولاً عند رغبتهم. أما والأمر كما يقول فلماذا لا نرجئ الزيارة إلى الخريف؟ فوعد بإبلاغ الرئيس جرونكي بذلك على أن أعود لزيارته بعد أسبوع لإخطاري بالنتيجة.

وكانت قد وصلتني خلال شهر مارس معلومات من مصدر فرنسي موثوق به أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا قد انعقدت نيّتهم على الخلاص من الرئيس عبدالناصر بأية وسيلة وبأي ثمن لإنقاذ موقفهم في الشرق الأوسط وأن أموالاً ضخمة قد رُصدت لهذا الغرض. وقد عقدت اجتماعًا لأعضاء السفارة تداولنا خلاله الرأي بصدد تحقيق هذه الزيارة أو العدول عنها إزاء كافة الظروف المحيطة والأخطار المتربّصة بالرئيس، وأسفر الاجتماع الذي استغرق وقتًا طويلاً عن أن الزيارة مخاطرة أكيدة تقابلها فوائد مادية غير أكيدة أو محدودة أو مقرونة بشروط في أغلب الظن ودون أي تكافؤ. وكانت نتيجة الاجتماع التوصية بالعدول عن الزيارة أو على الأقل الإرجاء والتسويف، ومن ثم أوضحت للقاهرة كل الظروف المحيطة، وما استقر عليه رأي السفارة.

وما لبث السنيور فولكي أن أبلغني أن الرئيس جرونكي قد حدّد موعد الانتخابات في ٢٥ مايو، وأن الموعد المناسب للزيارة يمكن أن يكون بين أول يولية ومنتصفه فبادرت بإبلاغ القاهرة بذلك، موصيًا بإرجاء الزيارة إلى الخريف حتى تتم في ظروف مؤاتية بعيدًا عن جو الانتخابات المشتعل والمناقشات البرلمانية الصاخبة، وبعد أن تكون الحكومة الإيطالية الجديدة قد استقرت في مقاعدها.

وكان إعلان زيارة الرئيس لإيطاليا قد حفز جايار رئيس وزراء فرنسا إلى طرح مشروع ميثاق القطاع الغربي لحوض البحر المتوسط، فقد خُيِّل إليه أن الرئيس عبدالناصر قد وقع اختياره عن قصد على هذه الفترة بالذات للإعراب عن قبوله الدعوة الموجّهة إليه منذ أواخر عام ١٩٥٥ نظرًا للأزمة الدقيقة التي كانت تجتازها فرنسا في تونس خاصة وفي شمال أفريقيا بوجه عام، وأن الحكومة الإيطالية قد اختارت هذه الفترة بالذات على أثر استبعادها من مساعي التوفيق التي بذلتها في بداية الأزمة الفرنسية التونسية وتفضيل المساعي الحميدة الإنجليزية الأمريكية عليها، كما أنها سارعت إلى الاعتراف فورًا بالجمهورية العربية المتحدة عقب الاستفتاء. وكان من بين الأساليب الأمريكية لمقاومة الزيارة أن روّجت عنها تفسيرات لا محل لها سخرت منها الدوائر الإيطالية الموالية لفرنسا، ومؤداها أن العلاقات مع الاتحاد السوفييتي أخذت تثير قلق الرئيس عبدالناصر فبادر إلى الحد من تهافت بعض الأقطاب السوريين على موسكو بالشروع في تأسيس الجمهورية العربية المتحدة كي تصبح بمقوّماتها الوطنية العربية درعًا واقيًا يحول دون توغّل النفوذ السوفييتي في مصر وسوريا، وأن تعزيز الصداقة المصرية الإيطالية بزيارة الرئيس عبدالناصر لإيطاليا يعدّ تمهيدًا منه للتقرّب إلى الغرب وحفظًا للتوازن بين الشرق والغرب الذي يمليه الحياد الإيجابي، وأن من دلائل هذا التقرّب ميل مصر إلى استئناف مفاوضات التعويضات بين مصر وبريطانيا، وبين مصر وحملة أسهم شركة قناة السويس السابقة في مدينة روما، وهو ما يدل على أن مصر تعدّ إيطاليا بيئة صالحة لاستعادة العلاقات الطيبة مع الغرب. وردّت الدوائر الفرنسية على هذا التعليل بأنه يتناقض تمامًا مع الاتفاقين الهامين اللذين وُقعا بين الاتحاد السوفييتي وكل من مصر وسوريا قبل اتحادهما، وأن اختيار روما لإجراء المباحثات تم بموافقة المصريين والبريطانيين لأسباب لا صلة لها إطلاقًا بالغرب أو بسعي مصر للتقرّب إليه. أما الغرض من زيارة الرئيس عبدالناصر لإيطاليا في نظر تلك الدوائر [كما جاء في مشروع جايار للبحر المتوسط] فينحصر في أن الجمهورية العربية المتحدة التي أصبحت تسيطر على أنابيب البترول العراقي والسعودي الممتدة إلى البحر المتوسط، تتجه نيتها إلى تأميم أنابيب البترول السورية على غرار تأميمها لقناة السويس، وأن تأميم خطوط نقل البترول والملاحة البحرية يُعدّ تمهيدًا لتأميم مصادر البترول العربية والقيام بضغط اقتصادي على لبنان باعتباره المعبر البحري المؤدي للصادرات والواردات والأسلحة الغربية إلى العراق والأردن والمملكة السعودية والتحرر من الإقطاع البترولي المتجسّم في شركات «الكارتل» وملوك وشيوخ بلاد النفط العربية.

أما الأسباب التي دعت الرئيس عبدالناصر إلى التقرّب من إيطاليا دون سائر البلاد الغربية في نظر هذه الدوائر فهي أن إيطاليا ساخطة لاستبعادها من جميع مصادر البترول في الشرق الأوسط ولِمَا صادفته من مقاومة مؤسسات الكارتل [الاحتكارية] الدولية الأمريكية

والبريطانية والفرنسية والهولندية، كما أن منظمة الزيوت الإيطالية الحكومية المستقلة «إيني» لم توفّق إلا في مصر حيث كانت تستثمر من آبار البترول المصرية نحو ١٥٠ ألف طن شهريًا، أي بمتوسط مليوني طن سنويًا قابلة للزيادة المطّردة فضلاً عن عمليات التنقيب في مناطق سيناء، وتنقل نحو نصف نتاج البترول المصري الخام إلى إيطاليا لتكريره في معاملها، على حين أن الاتفاق المبرم بين منظمة «إيني» الإيطالية ومؤسسة الزيوت القومية الإيرانية للبحث عن البترول واستثماره في مناطق حرة لم يكن قد أدى بعد إلى نتائج ملموسة إذ كان البحث ما يزال جاريًا تكتنفه مصاعب فنية وسياسية ومنافسات شركات الكارتل القوية. وأما عن ليبيا فقد رفضت الحكومة الليبية تحت ضغط الشركات الأمريكية والبريطانية إبرام الاتفاق مع الفريق الإيطالي «إيني ـ أجيپ». ولما كانت الاقتصاديات الإيطالية قائمة على البترول، فإن تدفّقه على إيطاليا كان مرهونًا بالإرادة السياسية المتحكمة في منابع الزيت وطرق نقلها، ومن هنا لم يكن ثمة مناص للسياسة الإيطالية من أن تمالئها صونًا لمصالحها، وإذ أدركت دوائر منظمة «إيني» أن الرئيس عبدالناصر أصبح المهيمن الحقيقي على مقاليد البترول العربي ومصيره بحكم موقع الجمهورية العربية المتحدة، التقت سياسة البلدين البترولية لمقاومة شركات الكارتل الدولية الاحتكارية والتحرر من الإقطاع البترولي، وإن لم تكن إيطاليا تنظر بعين الرضا إلى دخول اليابان في ميدان البترول وإلى توسّعها الاقتصادي في الشرق العربي ومصر خاصة.

ومن الناحية الاستراتيجية كانت الدوائر الفرنسية ترى أن الجمهورية العربية المتحدة مقبلة على سياسة بحرية جديدة تُمليها الأوضاع والمصالح الحيوية والدفاعية الجديدة، فالملاحة عبر البحر المتوسط من الإسكندرية إلى اللاذقية تعدّ وسيلة المواصلات العملية الوحيدة بين الإقليمين المصري والسوري، كما أن الملاحة عبر البحر الأحمر بين مضيق باب المندب وقناة السويس هي الطريق إلى اليمن، وهذان الأمران يدفعان حكومة الجمهورية العربية المتحدة إلى الاتجاه نحو سياسة جديدة لحوض البحر الأبيض والبحر الأحمر المكمّل له، لأن هذا القطاع البحري ذاته يعدّ بمثابة خطّها الدفاعي، فضلاً عن أنه سبيل البترول العربي إلى الغرب والمنفذ للصادرات والواردات الغربية. ومن ثم كان تأميم قناة السويس في نظرهم هو المرحلة الأولى لهذه السياسة البحرية العربية الجديدة التي من شأنها ـ بحكم وضعها ـ التحكّم في اقتصاديات الغرب. وهكذا تغدو إسرائيل التي هي رأس الجسر للدول الغربية المتعهدة بحمايتها، والممتدة على شواطئ البحر المتوسط والمعترضة الطريقين البحري والبري بين مصر وسوريا ثغرة في الجبهة العربية وعقبة بين شطري الجمهورية الجديدة. ولذلك فلا معدل عن أن تنقلب المعركة القادمة بين الجمهورية المتحدة وإسرائيل من بريّة إلى بحرية. كما أن مصر تعتمد في سياستها البحرية الجديدة على ما يمدّها به الاتحاد السوڤييتي والكتلة الشرقية من الغواصات،

وعلى تحركات قطع من الأسطول الروسي في البحر المتوسط، واتجاه روسيا إلى تنظيم خطوط ملاحتها مع الجمهورية المتحدة في البحر المتوسط لتصريف منتجاتها والحصول على المواد الأولية كالقطن، فضلاً عن أن قوات الأمن الدولية التابعة للأمم المتحدة المرابطة بين مصر وإسرائيل إنما هي قوات برية لا بحرية وقيامها على الحدود يحمي مصر بريًا. لذلك كان الرد الفرنسي على مساعدة مصر لجبهة التحرير الجزائرية هو التعاون العسكري والبحري مع إسرائيل، فاشتركت قافلة من الطرادات الإسرائيلية مع قطع بحرية وأسراب جوية فرنسية في مناورات إسرائيلية فرنسية بمياه طولون للتدريب على حماية القوافل البحرية والوقاية من الغواصات [وقد أشارت إلى ذلك صحيفة «چيروسالم پوست» في ٣ يناير سنة ١٩٥٨ وصحيفة «لوموند» في ٥ و ٦ يناير ١٩٥٨] وأكدت المصادر الفرنسية والإسرائيلية أن سفنًا وقطعا حربية وأفواجًا من جنود البحرية الإسرائيلية قد قضت فترة بمركز التدريب على مقاومة الغواصات بالقاعدة البحرية الفرنسية في طولون، كما أن بعثة عسكرية إسرائيلية تابعة لسلاح المدرعات مؤلفة من ثلاثين ضابطا وصف ضابط وبعض الجنود قضت فترة تدريب على استعمال الدبابات والأسلحة الفرنسية في معسكرات القوات الفرنسية المرابطة في ألمانيا الغربية [وقد أشارت إلى ذلك صحيفة «ذي چويش كرونيكل» في ١٤/ ٢/ ١٩٥٨].

وفي لقاء لي في ٢٦ مارس مع سكرتير عام وزارة الخارجية بمناسبة قرب سفري إلى القاهرة أبلغني أنه استعرض مع وزير الخارجية المواعيد اللاحقة لفترة الانتخابات، وتبين أنه يتعذر تأليف حكومة قبل مضي أربعين يومًا من إجراء الانتخابات، وبهذا لن تكون الزيارة ممكنة قبل نهاية يولية، فكاشفته بأننا كنا أبعد نظرًا حين اقترحنا في البداية أن تتم الزيارة في مستهل الخريف. وعند وصولي إلى القاهرة أدليت بتصريح لمندوب وكالة أنْسَا الإيطالية للأنباء أعلنت فيه تأجيل موعد الزيارة أدركت معه الحكومة الإيطالية أنها أساءت إلى نفسها نتيجة تردّدها، فلا هي حصلت على امتنان القاهرة ولا هي تداركت لوم المعارضين في إيطاليا لمبدأ الزيارة. وقد رأت بعض دوائر سياسية أن الادّعاء بأن التأجيل تم نتيجة إعلان نبأ زيارة جمال عبدالناصر لموسكو لم يكن سوى ذريعة لتبرير قرار غير موفّق في حد ذاته، ومع ذلك لم ينقطع أمل المسؤولين في إيطاليا في أن تتم الزيارة في الظروف الملائمة لهم.

وفي الثامن عشر من أبريل قمت بتقديم أوراق اعتمادي للمرة الثانية وذلك بوصفي سفيرًا للجمهورية العربية المتحدة إلى السنيور پيلا وزير الخارجية وانتهزت الفرصة لإثارة بعض الموضوعات. فقلت: إنني أبلغت الرئيس عبدالناصر برغبة الحكومة الإيطالية في تأجيل الزيارة بمناسبة الانتخابات المقبلة والتطورات البرلمانية المنتظر أن تترتب عليها، وحرصت على أن أوضّح أنه عندما قبل الرئيس الموعد الذي سبق تحديده بواسطة السلطات الإيطالية إنما كان يعبّر عما يشعر به من تقدير وإعجاب نحو الرئيس جرونكي. ثم أردفت قائلاً إنه من

المستحسن والأمر كذلك أن يُترك تحديد موعد الزيارة للتفاهم عليه مع الحكومة المقبلة التي أتمنى أن يكون هو أحد أركانها، فأمّن على قولي بأنه من الأفضل أن يتم الاتفاق على تحديد الموعد مع الحكومة الجديدة المتمتّعة بثقة البرلمان. وكذا كاشفته بضيقنا من اشتداد تلك الحملات الصحفية الموجّهة ضد سياسة الجمهورية العربية المتحدة والتي ذهب بعضها إلى مهاجمة الرئيس شخصيًا، وقلت إنه ينبغي على الحكومة أن تعمل جاهدة على خلق المناخ المناسب لاستقبال الرئيس حفاظًا على الأثر المرجو من الزيارة. فانبرى يؤكد لي أن ما شعرنا نحن به من مرارة بسبب تلك الحملات هو نفس الشعور الذي شعرت به الحكومة الإيطالية، ولكنه يعتقد أن حكومة جديدة يؤيدها البرلمان في خطواتها نحو الدعوة لن تتعرض إلى المهاجمة بطبيعة الحال.

وانتقلت إلى الكشف عن اختلال الميزان التجاري بين البلدين في السنة الأخيرة، فبعد أن كان مجموع التبادل المتكافئ بينهما يبلغ حوالي عشرين مليونًا من الجنيهات انخفض إلى نحو النصف، كما انخفضت بصفة خاصة واردات إيطاليا من مصر الأمر الذي نشأ عنه رصيد كبير لصالح إيطاليا، وأنه إذا لم تبذل محاولة جدية فعّالة لإنعاش التبادل التجاري وإعادة التوازن في المبادلات فلن نستطيع الحصول على الليرة المتعددة الأطراف المطلوبة لتسديد قيمة المنتجات التي نستوردها من إيطاليا، وهذا من شأنه أن يعرّض المبادلات إلى مزيد من الانكماش. وذكّرته بأن دولتنا تمضي نحو التصنيع في خطوات حثيثة وأن رغبة الجهات المسؤولة في القاهرة تتجه إلى الاستعانة بالخبرة الإيطالية قبل غيرها من دول الغرب. فأجاب أن المشكلة في نظره تنحصر كلها في كونها مسألة أسعار بالنسبة للتجار من الأفراد وأنه يخشى عدم جدوى تدخل الحكومة في أمور تتعلق بمصالحهم الذاتية، ثم أضاف بأنه سيحاول القيام بالمساعي اللازمة لهذا الغرض لدى الجهات المختصة.

على أنه ينبغي أن أذكر أيضًا أنه كانت هناك أصوات صديقة تجد بين الفينة والفينة طريقها إلى الصحافة لتكشف سر عداء إنجلترا وفرنسا لمصر بعد التقدم الكبير في أعمال البحث عن البترول في أراضيها وإنشاء معامل التكرير فيها، وهما الدولتان اللتان تسعيان للإبقاء على سيطرتهما على بترول الشرق الأوسط، بالإضافة إلى تعميق العلاقات الاقتصادية بين مصر وإيطاليا والمتمثّلة في إشراك الإيطاليين في حركة التعمير والإنشاء التي قامت في مصر.

أما موقف السنيور جرونكي رئيس الجمهورية فكان نابضًا دائمًا بالحماسة، وحين لقيته يوم ٣١ مايو بقصر الكويرينالي خلال حفل الاستقبال العام لأعضاء السلك السياسي بمناسبة عيد إيطاليا الوطني في الثاني من يونية حدّثني عن ارتياحه إلى ما حقّقه السنيور پتشاي العضو المنتدب لمجلس إدارة مؤسسة «إيتالو كونسولت» أثناء زيارته الأخيرة للقاهرة من خطوات إيجابية في سبيل تنمية التبادل التجاري بين البلدين، وكان الرئيس الإيطالي هو الذي أوفده

لهـذا الغـرض. وإذ أعـربت له عن رجـائي في أن تكون هذه بـداية للطريق الذي تنمـو فيـه العلاقات بين الدولتين صارحني بأنه يأمل في أن تتعدّى العلاقات هذا الحد وأن تتخذ صورة وديّة مشبعة بروح التعـاون، ثم أضاف في النهاية أن لا بد وأن نكون قد أدركنا المناخ الذي كانت تجتازه إيطاليا خلال فترة الانتخابات والظروف النفسية التي أحاطت بها، وأغلب الظن أنه كان يشير بذلك إشارة عابرة إلى موضوع زيارة الرئيس عبدالناصر لإيطاليا.

وكان وراء هذه الزيارة سر لم أتبينه على حقيقته، ولم تكن بحوزتي سوى المعلومات التي تجري على ألسنة المسؤولين وغيرهم، وهذا أمر لا يعـوَّل عليه كثيراً عند من يشتغل بالدبلوماسية. غير أن الأقدار شاءت أن أقع بعد أسابيع قليلة على وثائق إيطاليا سرية ثلاث فيها بيان ما ظل غامضًا عليّ طيلة تلك الشهور الماضية، تجلّى منها أن الرئيس جرونكي وبعض رجال الصناعة من الإيطاليين البعيدين عن الارتباطات الاقتصادية بالولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا كانوا راغبين في أن تتم الزيارة لاعتقادهم بأن ذلك يتفق ومصالح بلادهم في الشرق الأوسط وإن تعارض ذلك مع السياسة الأمريكية. ودليل ذلك أن الرئيس جرونكي هو الذي اقترح عليّ زيارة الرئيس عبدالناصر يوم تقديم أوراق اعتمادي في ٩ نوفمبر ١٩٥٧، ثم إن الوزير سترانيو هو الذي طلب إليّ في ١٣ فبراير ٥٨ أن أسعى جهدي لكي تتم الزيارة بين منتصف شهر يونية ومنتصف شهر يولية.

وكانت الدوائر الأمريكية على علم تام بأمر الزيارة وبالخطوات التي كانت تتخذها وزارة الخارجية الإيطالية بشأنها منذ البداية، حتى إذا قمت في ١٨ فبراير بإبلاغ السلطات الإيطالية بقبول الدعوة من حيث المبدأ أرسل السفير الأمريكي خطابًا شخصيًا إلى الوزير پيلا أرفق به مذكرة بطلب تأجيل الزيارة أو إلغائها. ولم يرض الرئيس جرونكي عن الأسلوب الذي قُدّمت به المذكرة إذ لم تتبع فيه القواعد الدبلوماسية المرعية، وطلب إبلاغ السفير الأمريكي أن هذه هي المرة الأولى والأخيرة التي تقبل فيها الحكومة الإيطالية مذكرات أو طلبات بمثل هذه الصورة. بل لقد طلب جرونكي من الوزير پيلا أن يطالب السفير زلرباخ بالتماس عذر لتدخله في أمر الزيارة ببيان يصدره من السفارة الأمريكية إن لم يحبّذ الزيارة فعلى الأقل لا يبدي اعتراضًا أمريكيًا عليها. وكان جرونكي يرمي بذلك إلى كسب الوقت وإحراج السفارة الأمريكية ووضعها أمام الأمر الواقع بأن يظهر للرأي العام وللصحافة الموالية لأمريكا والغرب أن زيارة عبدالناصر أمر متفق عليه وأنها تتم برضاء الغرب، ثم إعطاء وزارة الخارجية الفرصة لتبصير الدوائر المختلفة بأن الزيارة في حكم الأمر المحقّق. وقد قامت وزارة الخارجية الإيطالية فعلاً وعلى غير العادة بإصدار عدة تصريحات تدور حول هذا المعنى.

وقد وافق زلرباخ على إصدار بيان من سفارته بشأن الزيارة، كما وجّه پيلا إلى السفير ماسيمو ماچستراتي مدير عام الشؤون السياسية بالوزارة رسالة يستحثّه فيها على المضي فيما

سبق أن أحاطه به علمًا عن زيارة الرئيس عبدالناصر وأرفق برسالته خطاب زلرباخ الذي يقبل فيه إصدار بيان من سفارته، وأبلغه أن رئاسة الجمهورية إذ لا ترى بأسًا من تأجيل الزيارة إلا أنها ترى أن السفير لم يراع في مذكّرته التقاليد الشكلية الواجبة، وأنه قد اتخذ اللازم لإفهام زلرباخ أن رئاسة الجمهورية لا ترحّب ولن تقبل تبليغًا أو طلبات تقدم على هذا النحو، وأن الأحوال ستتغير من تلقاء نفسها نظرًا لأن أمامهم الوقت الكافي لتحقيق أهدافهم. واتضح من هذه الرسالة أن پيلا قد أذن لماچستراتي بتنفيذ خطة الزيارة التي تتعارض مع طلبات زلرباخ، وأن هذا الأخير قد أرسل إليه خطابًا يقبل بموجبه إصدار بيان من سفارته بشأن الزيارة، وأن رئاسة الجمهورية تعترض على مذكرة زلرباخ من الناحية الشكلية بالرغم من تظاهرها بقبولها موضوعًا، وأن پيلا بدوره أبلغ زلرباخ وجهة نظر الرئيس جرونكي، وأن وزارة الخارجية تعمل على كسب الوقت. وكان أن أصدرت السفارة الأمريكية في ٢٦ فبراير تصريحًا مائعًا تقول فيه: «إن حكومة الولايات المتحدة لاحظت باهتمام أن أول زيارة سيقوم بها الرئيس عبدالناصر إلى الغرب ستتم في إيطاليا، وهي من الدول التي تعدّ من أوفى حلفائها ولها خبرة طويلة في مكافحة الشيوعية، وأن الولايات المتحدة ترجو أن تسفر هذه الزيارة عن نتائج مرضية».

وبالرغم من ذلك كله تلقّى السفير الأمريكي تعليمات صريحة وقاطعة من حكومته بالعمل على إيقاف الزيارة أو تأجيلها بأي شكل من الأشكال. ولم تتردّد السفارة البريطانية في حفز السفارة الأمريكية على تجميع عملائها في الصحف المحلية والعالمية من أجل تأليب الرأي العام ضد هذه الزيارة. على أن الخارجية الإيطالية - والحق يقال - قد تصدّت لهذه الحملات الصحفية منذ بدايتها، غير أن الحملة اتخذت صورة جادة مع انضمام شخصيات لها قيمتها السياسية مثل مالا جودي وپتشاردي من وزراء حزب الأحرار السابقين بعد اتفاق السفارتين البريطانية والأمريكية معهما على عرقلة الزيارة.

وفي الثامن من مارس أرسل السفير ألساندريني سكرتير عام وزارة الخارجية تعليماته السرّية - التي وجدت طريقها إلى السفارة المصرية - إلى بروزيو ماتيو السفير الإيطالي في واشنطن، يبلغه فيها أنه لا يري أي مانع من مباحثة دالاس حول تاريخ زيارة عبدالناصر لروما موضّحًا أن إيطاليا تقبل الاقتراح الأمريكي بتأجيل الزيارة. ثم أردف قائلاً: «لست في حاجة إلى الإفصاح - فهذا أمر تعلمه بنفسك - بأن هذا القبول لا يلزم إيطاليا بإلغاء الزيارة، فإن تحديد موعدها سيتم وفقًا لمصلحتنا، فهذا يتمشّى مع الوعد الذي قطعته الولايات المتحدة على نفسها في سنة ١٩٥٦ بأن تترك لإيطاليا الحرية في منطقة الشرق الأوسط لاتباع السياسة التي تتفق ومصالحها، كما أوصيك بأن يكون حديثك مع دالاس بالنسبة لاتجاهات السياسة الخارجية مصطبغًا بالطابع الأطلسي والأوروبي الخالص».

وكان الوكيل البرلماني لوزارة الخارجية قد أدلى في ٤ مايو بتصريح أثناء اجتماع انتخابي بناء على تكليف من الرئيس جرونكي قال فيه: «إننا مع إعلان ولائنا للحلف الغربي لا نستطيع إغفال النظر بعين الاعتبار لذلك الواقع الذي ينبثق في منطقة هي أقرب المناطق إلينا تحت ضغط الوعي القومي وبدافع من الوطنية الحادة في بعض دول البحر المتوسط». وقد علمت فيما بعد من السنيور فولكي أن هذه العبارة قد أملاها عليه الرئيس جرونكي قبل يومين من إعلانها، وأن المقصود بها الإشارة إلى مصر والجزائر بصورة غير مباشرة. فهل كان هذا مجرد إظهار لشعور خفي للرئيس جرونكي واقتناعه بضرورة اتباع إيطاليا لسياسة ذاتية بمنطقة الشرق الأوسط؟ أم أن هذا يدخل في نطاق حملة غربية واسعة ومنظّمة لتعطيل عقد أي اتفاق مع روسيا أثناء زيارة الرئيس عبدالناصر لموسكو؟ أم أن جرونكي قدّر أن هناك احتمالاً كبيراً لحدوث تفاهم عميق بين الجمهورية العربية المتحدة وروسيا فحرص على أن يتخذ بصورة أو بأخرى موقفًا ذاتيًا لإيطاليا في مواجهة سياسة غربية تتسم بالخطأ أو بسوء النية؟ وثمة مظهر آخر ينم عن اتجاه الرئيس جرونكي ومبلغ رغبته في تحقيق أمنيته، فقد زارني في ٢٩ مايو السنيور فورناري سفير إيطاليا في مصر قبل عودته إلى القاهرة وتحدث معي حول الموعد الذي يمكن أن تتم فيه الزيارة، فأوضحت له أن الزيارة رهن بظروف كثيرة وخاصة بتلك التي تتعلق ببرنامج النشاط الشخصي لرئيس الجمهورية، وأنه يحسن انتظار قيام حكومة تستند إلى أغلبية مستقرة لتوفير أسباب النجاح المرجو من مثل هذه الزيارة.

ومن هنا يتضح أن زيارة الرئيس عبدالناصر لإيطاليا قد لقيت من العالم الغربي تقديراً خاصًا باعتبار أنها حدث سياسي له ما بعده بالنسبة له بوجه عام ولمنطقة البحر المتوسط بوجه خاص، وأن إيطاليا لم تعد تشك في أن القومية العربية باتت حقيقة أخذة في النمو والاشتداد، وأن مبعثها القاهرة وأن عمادها شخصية عبدالناصر، وأن هذه القومية لم تعد رهنًا بمشيئة الغير. كما ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن جرونكي المؤيَّد من مجموعته كان يرغب رغبة أكيدة في تحرير السياسة الإيطالية بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط سعيًا وراء مصلحة وطنه، وأنه حصل من الولايات المتحدة منذ عام ١٩٥٦ على مبدأ الاعتراف بالمصالح الخاصة لإيطاليا في هذه المنطقة. كذلك تبين أن قيام الجمهورية العربية المتحدة وازدياد قوتها واتساع إمكانياتها والجاذبية التي تشدّ بها العالم العربي نحوها قد جعلت الغرب يعيد النظر إليها متخوّفًا من عواقب اتجاهاتها، الأمر الذي أدى إلى تعطيل المبادرة الإيطالية رغم النية الصادقة في ضرورة تحقيقها. لقد كانت إيطاليا أضعف من أن تتخلص من قيودها الغربية المرهقة، ومع ذلك فإنها لم تيأس من العودة إلى بدء سياسة ذاتية. ترى هل كان الفتور الذي قوبل به مشروع بيلا للشرق الأوسط مظهراً من مظاهر الضغط الغربي على إيطاليا للكف عن المضي في سياسة ذاتية؟

وهكذا اتضح أن الاعتبارات الداخلية والانتخابية كان لها أثرها في البداية، وهو الأمر الذي يثبته الدفاع الذي أبدته وزارة الخارجية مراراً عن الزيارة. غير أن الكف عن الدفاع عنها تارة بالتزام الصمت وتارة باقتراح التأجيل يدل دلالة أكيدة على أن سيطرة الرئيس جرونكي على وزارة الخارجية لم تكن سيطرة تامة.

* * *

وفي يوم ٣١ مايو جاءني چوجولدن بمقر السفارة بعد أن حدّدت له موعداً بناء على طلبه. وبعد حديث مستفيض استعرض فيه موقف الجمهورية العربية المتحدة تجاه إسرائيل، ومشيراً إلى أن إسرائيل كانت تلعب لعبة الكتلتين في المنطقة وإلى رغبة السواد الأعظم من شباب إسرائيل في استتباب الأمن والسلام، تطرق إلى أن الشهور الستة السابقة قد سلخها ناحوم جولدمان في إسرائيل لمعارضة سياسة بن جوريون القائمة على أنه لا أمل في سلام مع الدول العربية، وأنه نجح إلى حد كبير في الحد من شوكة بن جوريون وسطوته التي يعتمد في بسطها على نظام بوليسي إرهابي. ثم استطرد يقول إن سبب زيارته لي هو سؤالي عما إذا كان قادة الجمهورية العربية ينوون حقّاً أو يضمرون الوصول إلى حل سلمي مع إسرائيل؟ وفي هذه الحالة تكون الفرصة مواتية لأصحاب فكرة السلام وعلى رأسهم ناحوم جولدمان لكي يتخذوا خطوات إيجابية في هذا السبيل. ولما سألته عما يقصد بالخطوات الإيجابية قال: إن ناحوم جولدمان يسأل هذا السؤال الذي طرحه حتى إذا تلقّى ردّاً بالإيجاب فإنه على استعداد للتنازل عن جنسيته الأمريكية وخوض معركة الانتخابات القادمة ضد بن جوريون جامعًا المعارضة حوله مناديًا بسياسة جديدة مع الدول العربية يجري معها في الوقت نفسه إعداد الرأي العام العربي، وأنه في سبيل ذلك على استعداد لمقابلة الرئيس كما سبق أن طلب عدة مرات. أما إذا لم يكن لدى سلطات الجمهورية العربية أية نية نحو الوصول إلى حل مثمر مع إسرائيل فهو لا يرى محلاً كي يخوض المعركة الانتخابية القادمة التي ستجري في بحر ثمانية شهور والتي اختار لها بن جوريون هذا الوقت بالذات [أعني مرور عشر سنوات على ميلاد إسرائيل] لأن الحالة الاقتصادية لن تصل في العام القادم ـ وهو الموعد الذي كان مقرراً للانتخابات ـ إلى ما وصلت إليه اليوم من «رخاء» حيث إن التعويضات الألمانية قد أوشكت على الانتهاء. وحرص محدّثي على أن يذكر لي أن جولدمان هو الشخص الذي أرغم بن جوريون على قبول انسحاب القوات الإسرائيلية من غزة ـ رغم برقيات أيزنهاور المتواصلة له ـ مهدداً بقطع الإعانة التي يتلقّاها من يهود أمريكا.

وعندما وعدته بعرض الأمر على القاهرة رجاني الإسراع بإخطاره بالنتيجة حيث إن الوقت قد أزف والمهلة التي يستطيع جولدمان استغلالها لوضع كل ثقله في المعركة الانتخابية جد قصيرة.

وعاد جولدن في يوم ٢٥ يونية ليبلغني أن ناحوم جولدمان سيصل إلى إيطاليا بعد بضعة أيام للعلاج في مونتكاتيني لمدة ثلاثة أسابيع، ثم أبدى قلقه لأن جولدمان حائر بين حلول ثلاثة: أن يتدخل بنفسه في المعركة السياسيَّة الداخلية في إسرائيل ضد بن جوريون وسياسته، وكان قد التقى في لندن بلفيف من أحزاب اليسار الإسرائيلي لحثّه على تكوين تحالف بينه وبينهم لخوض المعركة الانتخابية في عيد الفصح ضد بن جوريون، أو أن يعمل على تنسيق سياسته مع سياسة بن جوريون الذي أوفد إليه شيلوخ [الذي وقّع اتفاقية رودس] لاستمالته نحو هذا المنحى إذا ما رأى اقتحام المعترك السياسي، أو أن يتبع نصيحة «الوكالة اليهودية العالمية» التي ترى أن يبتعد عن الزجّ بنفسه في محيط السياسة الإسرائيلية وأن يظل بمنأى عن الخلافات الداخلية المحلية ولا يتخلى عن صفته العامة أو عن جنسيته الأمريكية. وانتهى إلى أن اختيار جولدمان لأحد الحلول الثلاثة يتوقف على القرار الذي ستتخذه مصر بصدد السؤال الذي طرحه في المقابلة السابقة، وهو هل مصر مستعدة لتشجيعه على خوض المعركة السياسية للقضاء على سياسة بن جوريون ومحاولة الوصول إلى سياسة تفاهم مع جيران إسرائيل العرب، وإذا كان الرد بالإيجاب فهو على استعداد لمقابلة ممثل مصر لمعرفة ما استقر عليه الرأي خلال مدة علاجه بمونتكاتيني؟

وفي الرابع والعشرين من يولية صدرت مجلة «إكسبريس» الفرنسية تتضمن حديثًا لي أجراه معي مراسلها بروما في مقر السفارة رأيت إثباته في الحاشية [٢].

وكان السنيور أمينتوري فانفاني سكرتير عام الحزب الديموقراطي المسيحي قد أقدم على تنفيذ مناورة لحل مجلس الشيوخ في غير موعده القانوني برغم المعارضة الشديدة التي شنّتها أحزاب المعارضة. وكان فانفاني أقوى شخصية في الحزب وله بعض ميول يسارية في إطار حزبه جعلته مقربًا من الطبقات العاملة المتديّنة. وكان يطمع في أن يحصل الحزب على أغلبية تمكّنه من الانفراد بالحكم على أن يتولّى بنفسه رئاسة الوزارة، غير أن نتيجة الانتخابات لم تحقق له هذا الأمل وغدًا الحزب الديموقراطي المسيحي في حاجة إلى تأييد أحزاب الوسط الصغرى لتكوين أغلبية برلمانية. وكانت شخصية فانفاني شخصية إيجابية تختلف عن شخصية سلفه الرئيس زولي السلبية، وكان عليه أن ينتهي إلى حل يتسنّى بموجبه قيام تآلف بين حزبه وبين بعض أحزاب الوسط بشرط أن ترضى الشخصيات اليمينية في حزبه عن هذا الائتلاف الذي توزّع فيه المناصب الوزارية بالتراضي، كما كان عليه إيجاد نوع من التوافق بين سياسة الوزارة الجديدة واتجاهات الرئيس جرونكي السياسية.

وخلال شهر يولية نشبت أزمة لبنان فحرصتُ على أن تُصدر السفارة نشرة صحفية باللغتين الإنجليزية والإيطالية منذ بدء الأزمة توضّح حقائق الأزمة ردًا على المقالات المعادية في الصحافة الإيطالية، وتوزّع على كافة الأوساط الصحفية والرسمية والدبلوماسية بروما، كما

أرسلت نسخًا منها إلى قنصلياتنا في ميلانو وتريستا ونابلي وچنوا لتوزيعها في مناطق اختصاصها. وقد اضطلع بهذه المهمة الشاقة الدقيقة بقدرة فائقة وحماسة بالغة المستشار الصحفي بالسفارة السيد عبدالرحمن صادق. وكنت قد طلبت من الرئيس عبدالناصر موافاتي ببرقيات يومية وافية عن الموقف المصري إزاء هذه الأزمة، فأصدر تعليماته إلى السيد حسين ذوالفقار صبري مستشاره للسياسة الخارجية [نائب وزير الخارجية فيما بعد] بأن يمدّ سائر السفارات المصرية بالخارج ببرقيات يومية عن الموقف أولاً بأول، وكان للدور الذي أداه هذا الرجل القدير ومساعده الدكتور مراد غالب [سفير مصر في موسكو ووزير الخارجية فيما بعد] أكبر الأثر في جعل النشرة الصحفية للسفارة مطلوبة ومقروءة. كذلك أدليتُ بحديث صحفي أوضّح فيه الحقائق، وكان موقف سفير لبنان السيد چوزيف بوخاطر منا موقفًا كريمًا متعاطفًا فالتزم الصمت إزاء ما جاء في نشراتنا الإعلامية وتصريحاتنا للصحافة.

وفي العاشر من يولية التقيت بالسفير ألساندريني وأوضحت له أن سياستنا منذ نشوب هذه الأزمة كانت وما زالت تقوم على المحافظة على استقلال لبنان واحترام حياده بين التيارات المختلفة في الشرق الأوسط متّفقين في ذلك مع السياسة الإيطالية القائمة على ضرورة احترام استقلال لبنان وأن حل الأزمة يجب أن يكون في نطاق الأمم المتحدة، ثم استطردت شارحًا أهمية السلام بالنسبة لدول البحر المتوسط وعلى رأسها إيطاليا. كما عرضت لتقرير همرشولد وكيف أقام الدليل على أن نوايانا الحسنة كانت مطروحة سلفًا لإيماننا بأنه لا بد للحق من أن يظهر واضحًا، وأعربت له عن دهشتي من إعلان حكومتي لندن وواشنطن من عدم ارتياحهما للتقرير، وعلّقت قائلاً بأن هذا عبث بالعالم وبالسلام لأهواء استعمارية للحكومة البريطانية ونزوات شخصية لدالاس. ثم سألته عما إذا كانت إيطاليا ستستمر في اتباع نفس السياسة غير المتحيّزة بشأن لبنان والتي نوّهت بها لدى حكومتي، فانبرى يؤكد أن إيطاليا لن تخرج عن هذه السياسة، وأضاف أنه يود أن يوضّح لي أن حكومته لعبت دورًا كبيرًا في تهدئة حليفتيها وحملهما على التزام الرويّة، وكرّر أن المساعي التي بذلتها إيطاليا لدى حلف الأطلسي وواشنطن ولندن كان لها وزن كبير مما يثبت مبلغ صداقة إيطاليا لنا. ثم استطرد يؤكد أنه لن يقع أي تدخل عسكري إلا إذا حدث تدخل من جهة أخرى. فقاطعته قائلاً: وممن؟ قال: «صحيح وممن؟ لكني أؤكد لك من جديد أنه لن يقع تدخل»، ثم أضاف أن الولايات المتحدة أدركت في النهاية أن المشكلة داخلية وأنها مجرد «عناد» من شمعون وأنه إذا تطرف شمعون في سياسته دون موافقة الولايات المتحدة فإنها ستتخلى عنه، وأن الچنرال شهاب سيلعب دورًا في صالح أمريكا.

وقد أشرت إلى العلاقة بين مجلة «تايم» والخارجية الأمريكية ومدى ما لحقنا من افتراء من جراء الحملة الكاذبة للتشهير بنا ولتضليل الرأي العام العالمي وأن كل ما رُمينا به كان باطلاً كما

أثبته تقرير همرشولد، وأضفت أن العادة جرت بأن تكال الاتهامات لنا، بل وأن نستهدف للعدوان ثم يثبت للعالم وللتاريخ فيما بعد زيف الآخرين، ثم رجوته أن يقيس أي اتهام لنا في المستقبل بمقياس الماضي، فأمّن على حديثي قائلاً إنه يكفينا أن تقرير همرشولد قد أنصفنا. ثم تناولت سياسة دالاس موضّحًا كيف أنها تعرّض العالم دائمًا لخطر الحرب وأنها لا تسير على مبادئ وإنما طبقًا لأهواء شخصية أساسها الضغينة والحقد. وعلى الرغم من أنه بدا على محدّثي أنه ضائق شيئًا بما أقول، فقد استرسلت ولم أشأ التوقف إلى أن انتهيت مما كنت أريد إسماعه له. وفي النهاية أكدت له حرصنا على احترام التوازن التقليدي للبنان، فانبرى يؤكد أن المعلومات التي لديه تثبت له أن الجمهورية العربية المتحدة حريصة فعلاً على هذا، وسألني عن رأينا في الجنرال شهاب فقلت له إنني أعلم أن المعارضة وكذلك كافة الأوساط اللبنانية الأخرى تكنّ له كل احترام.

وتقدم فانفاني في التاسع من يوليو ببرنامج حكومته إلى مجلسي البرلمان، وكان قد احتفظ لنفسه بوزارة الخارجية بالإضافة إلى الرئاسة، ولم يدخل الوزارة پيلا الذي عرضت عليه وزارة الدفاع فرفضها. وبصفة عامة كان برنامج الحكومة الإيطالية الجديدة جريئًا وواقعيًا إذا قيس ببرامج الحكومات السابقة في ميداني السياسة الاقتصادية والاجتماعية، كما احتوى على قدر من الاتجاه نحو سياسة إيطالية في منطقة البحر المتوسط، إن لم تكن مستقلة فهي على الأقل نشطة. وبطبيعة الحال اعترضت فانفاني عقبتان تقليديتان أولاهما قلة الموارد المالية المتاحة لتنفيذ مشروعاته الطموحة، وثانيتهما احتياج التنفيذ إلى آجال طويلة لا تتجاوز متوسط أعمار الحكومات الإيطالية فحسب بل ومدة عضوية البرلمان نفسه.

وفي الخامس والعشرين من يولية قابلت الرئيس فانفاني قبيل سفره إلى الولايات المتحدة للقاء أيزنهاور ودالاس بيومين بناء على طلبه. وبعد أن أعربت له عن تقدير حكومتنا للجهود التي بذلتها الحكومة الإيطالية أثناء الأزمة اللبنانية لصون السلام، وأضفت من ناحيتي أن الدبلوماسية الإيطالية فى الشرق الأوسط تستحق الثناء على إدراكها حقيقة الحالة وتصويرها لحكومتها تصويراً صحيحًا، ارتاح لذلك وطلب مني إبلاغ حكومة الجمهورية العربية المتحدة امتنانه. ثم أفصح عن رغبته في استيضاح بعض الأمور عن الشرق الأوسط قبل رحلته إلى أمريكا، ومضى يسألني عن حيادنا الإيجابي، فأفضت في الحديث عن دوره في منطقة الشرق الأوسط وأنه بات عقيدتنا، فلا هو أداة يستخدمها الغير ولا هو تحد للغير، بل إن الشعب العربي يبغي التعايش السلمي مع الكل ملتزمًا بقيمه محترمًا لجميع العقائد مصممًا على الدفاع عن نفسه عند الضرورة. وأضفت أن الشرق العربي يرفض أن يغدو مسرحًا تتطاحن فيه الأطماع بعد أن بات وحدة لا تقبل التجزئة أو التفرقة أو أن يكون موضعًا لاقتسام الدول الكبرى له كمناطق نفوذ لا بين الدول الغربية ولا بين المعسكرين الشرقي والغربي، وأن العودة

إلى مثل هذه السياسة البالية ليست في مصلحتنا ولا في مصلحة إيطاليا. وأضفت أن إقرار سياسة ما في الشرق الأوسط أو بالنسبة له ينبغي أن تحوز موافقتنا ورضانا لأننا لن نقبل سياسة الأمر الواقع، فسلام المنطقة يهمّنا نحن أولاً قبل أن يهمّ غيرنا لأنها المنطقة التى نحيا فيها، وكاشفته بأن سياسة الحياد الإيجابي لا تنحصر داخل مصر والعراق بعد أن أصبحت عقيدة راسخة لدى الأمة العربية. فالعامل المهم في الشرق الأوسط هو الشعوب لا الأفراد، فإذا كان الغرب يستطيب شخصية ملك من ملوك المنطقة فلن يغير هذا من مستقبل المنطقة، فقديمًا كان ملك نابلي الذي يحظى بتأييد القوى الكبرى شخصية جذابة لطيفة غير أن هذا لم يحل دون قيام الوحدة الإيطالية.

وحين أراد فانفاني أن يعرف ما إذا كان لبنان معدودًا ضمن هذا الإطار قلت بأني لا أستطيع الرد على هذا السؤال رسميًا ولكني أعتقد بصفة شخصية أن إسباغ نوع من الحياد على غرار النهج السويسري على لبنان قد يكون حلاً وسطًا مقبولاً. وألمح بعد ذلك إلى تركيا فصارحته بألاّ شأن لنا بتركيا طالما لا شأن لها بنا، فالعنصر العرقي مختلف والآمال متباينة، وفي رأيي أنه إذا رأت الكتلتان المتصارعتان تحييد تركيا بالمثل فقد تزول بذلك وإلى حدّ كبير بعض العوامل المهدّدة للسلام في الشرق الأوسط، وأعتقد أننا نرحّب بمثل هذه الخطوة إذا تمّت. وقد تحاشيت عامدًا في إجابتي أن أمسّ بلادًا عربية أخرى كالسودان وليبيا والمغرب العربي. وعندما عرج في النهاية إلى إسرائيل قلت إن الوقت قد حان لكي تدرك إيطاليا حقيقة موقف إسرائيل كدولة غربية مُقْحَمة على المنطقة، وأردفت ذلك بتذكيره بتصريحات عبدالناصر التي أعلن فيها منذ سنتين بمؤتمر باندونج استعداده لحل منازعاته مع الغير حلاً سلميًا عادلاً على ضوء قرارات الأمم المتحدة، وأنه من الجائز لو أدرك الإسرائيليون حقيقة موقفهم في قلب المنطقة العربية لسارعوا إلى نشدان سلام عادل ولا سيما أننا نريد لحيادنا الإيجابي أن تضمنه الكتلتان والأمم المتحدة. وبعد أن انتهى الرئيس فانفاني من جولته بالشرق الأوسط انتقل بالحديث إلى علاقتنا بالاتحاد السوفييتي شارحًا لي أن الصحافة الشيوعية تعمل دائمًا على تصويرنا بمظهر الأداة التي تحركها موسكو. وضرب لي مثلاً النداء الذي وجّهته نقابات العمال العربية إلى الحزب الشيوعي الإيطالي لمناصرة قضيتنا، ثم أضاف أن هذا قد أساء إلينا كثيرًا.

قلت: ليس لي علم بمثل هذا النداء، وإذا كان قد صدر فعلاً فأرجو تفسيره من الناحية السيكولوجية لا من الناحية السياسية. فالطبيعي والمعقول أن الإنسان إذا كان موضعا لتهديد أو لاعتداء فإنه يقبل المساعدة من الغير وإن أتت من الشيطان.

قال ضاحكًا: ولكنكم تضعون أنصاف الشياطين الذين يريدون مساعدتكم في مركز حرج.

واستطردت قائلاً: إنما هي التصرفات الغاشمة التي تصدر عن بعض دول الغرب فتدفعنا دفعًا نحو هذا الطريق، وأكرر أن هذا التصرف من جانبنا نفساني وطبيعي. وأنتم تعلمون علم اليقين أننا لسنا شيوعيين وأننا لا نريد أن نكون كذلك، ولكنها الدعاية المضلّلة التي ترسم موقفنا على هذه الصورة مدفوعة بالنفوذ الصهيوني والاستعماري أو مأجورة له.

قال: إني أعلم هذا شخصيًا، ولكن المهم أن يعرف ذلك الرئيس أيزنهاور، فأرجو أن تبلّغ الرئيس عبدالناصر أن بين الدول الأطلسية دولاً لم تتخذ موقفًا معاديًا للجمهورية العربية ومن بين تلك الدول أمريكا نفسها، ولك أن تصدّق ذلك أو لا تصدّقه، والأيام القليلة القادمة تحمل في طياتها مفاتيح المستقبل، وفي يد الرئيس عبدالناصر مفتاح هام للغاية في سبيل السلام لو استطاع أن يستخدمه لكان في ذلك فائدة كبرى، وأعني بذلك أن يؤكّد للولايات المتحدة أن ليس هناك بعدُ أي انحياز من جانبه نحو السوفييت، وليس من الضروري أن يكون مثل هذا التأكيد في رسالة علنية بل يكفي أن يقدم البرهان على ذلك للرئيس أيزنهاور أو على أي مستوى يريده دون حاجة إلى إعلان هذا البرهان حتى لا يسيء ذلك إلى مركزكم لدى السوفييت، ثم أردف قائلاً: إن السلام يا عزيزي يأتي عن طريق واشنطن.

قلت له: أكرر أننا لسنا شيوعيين والأمريكيون يعلمون ذلك حق العلم، ولطالما مددنا يدنا لمصادقة الغرب وبخاصة لأمريكا غير أن النفوذ الصهيوني وضغط الدول الاستعمارية يحولان دون الوصول إلى علاقات طيبة مع الولايات المتحدة، يضاف إلى ذلك الضغينة الشخصية التي يضمرها دالاس لرئيسنا. فرد قائلاً: أعتقد أن مصلحة السلام ستتجاوز الاعتبارات الشخصية، ولقد كانت عقيدتي دائمًا أن أكبر خطأ ارتكبه الغرب هو سحب تمويل مشروع السد العالي، وأضاف: إن الصهيونيين الذين يؤجّجون النار لن يجدوا جوًا ممهدًا لهم كما تظنون. وأود أن أؤكد لك أنه إذا كان الرئيس عبدالناصر يعتقد أن الولايات المتحدة انتهت إلى اتخاذ موقف عدائي من الجمهورية العربية المتحدة فلن يكون اعتقاده هذا صوابًا. وأحب أن أؤكد لك أيضًا أن الحياة في ظل الشيوعية ليست جنة، خُذ مثلاً لذلك موقف نهرو قبل حوادث المجر في سنة ١٩٥٦ وبعدها فكم تغيّر فكره وتطور، ودليل ذلك جوابه على دعوة خروتشوف الأخيرة، فقد علّق قبوله لها على قبول الدول الأخرى المعنية مما كان له أثر ومغزى كبير لدى الغرب.

وهنا رأيت أن أستعرض أمامه تطور العلاقات بيننا وبين الولايات المتحدة منذ البداية بوضوح شديد، وما إن فرغت حتى سألني: يهمّني قبل أن أبارح إيطاليا أن أعرف هل أنتم على استعداد للعودة إلى علاقات طيبة مع الغرب؟ قلت: بكل تأكيد، وطالما عملنا في هذا السبيل دون جدوى، ثم إن مهمتي في روما هي السعي إلى بلوغ هذا الهدف، لكن سياستنا ستظل دائمًا سياسة الاستقلال والحياد الإيجابي. نحن نريد أن نبسط يدنا للجميع غربًا

وشرقًا على السواء، فإذا لقيت أمانينا الاحترام فلا مجال للقلق من جانبكم أو من جانب غيركم.

قال: أرجو ألا تذهب هذه الأماني إلى حد استدعاء القوات السوفييتية إلى الشرق الأوسط. قلت: هذا لم يحدث في الماضي ولن يحدث إلا إذا وقع علينا عدوان، وأظنك توافقني على أن عملاً مثل هذا يكون أمرًا طبيعيًا.

فإذا هو يفاجئني قائلاً: إذا دعت الحاجة، هل لي أن أعلم إذا كانت الجمهورية العربية المتحدة ستكون في صف «قوات الحرية»؟

قلت: إذا كنت تقصد تحالفًا عسكريًا مع ما تسميه قوات الحرية فهذا لن يكون، وليس في نيتنا إطلاقًا أن ندخل في مثل هذا التحالف لأنه يتعارض مع سياسة الحياد التي نعتنقها، أما إذا كنت تقصد حالة وقوع هجوم سوفييتي مثلاً علينا فلا شك أننا لن نرفض مساعدتكم لنا، قال: لم أذكر إطلاقًا كلمة «ميثاق عسكري» ولا أقصد ذلك أبدًا.

وقد اتضح لي عندها أن أخشى ما يخشاه الغرب ـ بما فيه إيطاليا ـ هو وصول قوات سوفييتية إلى الشرق الأوسط، كما تبين أن فانفاني يتوق إلى أن تلعب إيطاليا دورًا يقوم فيه بدور رائد وهو أن يمثّل الغرب لدينا وفي الوقت نفسه يحمل وجهة نظرنا لسائر الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة التي يؤمن بها إيمانًا مطلقًا.

وقد أوضح لي أن محادثاته في واشنطن ستتناول مسائل الشرق الأوسط وأنه ينوي أن يبرز للمسؤولين الأمريكيين أن تلك المسائل لا تُحلّ بالقوة، وأن لا بد لهم من التزام الواقعية ومواجهة الحقائق التاريخية الطبيعية التي من بينها القومية العربية بأسلوب عملي يقوم على أسس من الصداقة والتعاون، لأن هذه هي الفرصة الأخيرة المتاحة للغرب لتغيير سياسته تجاه العرب دون وضع هذه المنطقة تحت النفوذ السياسي لدولة أخرى. كما تعمّد أن يشير إلى أنه سيحاول إقناع المسؤولين الأمريكيين بضرورة الإسراع بالاعتراف بالجمهورية العراقية الجديدة بعد الثورة التي قضت على الملكية في ١٤ يولية ١٩٥٨، وإن كان أمر الاعتراف في رأيه مفروغًا منه إلا أن الإسراع به أمر واجب على الغرب.

وفي حفل عشاء ضيق أقمته للدكتور إنريكوماتيْ مدير مؤسسة إيني للبترول والدكتور يتشاي عضو مجلس الإدارة المنتدب لشركة إيتالكونسلت الوثيقي الارتباط اقتصاديًا بنا نقل إليّ الأول أن فانفاني قد أبلغ محدثيه الأمريكيين أن ٩٠٪ من البترول الذي تستهلكه إيطاليا مستورد من الشرق الأوسط وأنها على غير استعداد للتضحية بمصالحها باتباع سياسة يكون من شأنها أن تضطر إلى شراء الوقود اللازم لها من أمريكا بسعر مرتفع يجعل تكاليف الإنتاج بها باهظة.

وكنت قد فوجئت بعد ظهر يوم لقائي بالرئيس فانفاني برسول موفد من قبل الرئيس جرونكي يبلغني فيه رغبته في الوقوف على الحديث الذي دار بيني وبين الرئيس فانفاني صباح اليوم، فشعرت بحرج شديد وأجملت في كلمات مقتضبة أني قد أفضت في شرح سياسة الحياد الإيجابي، كما أجبت على بعض الأسئلة التي استوضحني إياها رئيس الحكومة، وأني قد أعربت عن شكر حكومتي على موقف الحكومة الإيطالية إزاءأزمة لبنان. فبادرني الرسول متسائلاً: ألم يرد ذكر الرئيس جرونكي على لسان الرئيس فانفاني في معرض الحديث عن الجهود المبذولة في سبيل السلام؟ فأثار سؤاله في نفسي من جديد مزيداً من الحرج، وكانت إجابتي له لا تنفي ولا تؤكد. واتضح لي أن رئيس الوزراء لا يكشف كل أوراقه لرئيس الجمهورية وأن ثمة جفوة بينهما مردّها من غير شك إلى أنه عندما أجريت الانتخابات لرياسة الجمهورية لم يكن فانفاني راضيًا عن ترشيح جرونكي رغم كونه عضواً في الحزب الديمقراطي المسيحي، ذلك الحزب الذي ينتمي كل منهما إليه والذي يتمتع فانفاني داخل جهازه بسلطة تكاد تكون مطلقة بوصفه سكرتيراً عامًا له. وقد قاوم فانفاني ترشيح جرونكي بمناورات واضحة وعلنية داخل المؤتمر لاستبعاد اسمه ولم يكن من الأسماء التي تقدّم بها الحزب أول الأمر، وكان جرونكي وقتذاك رئيسًا لمجلس النواب، كما عمد فانفاني إلى ترشيح السنيور «ميرزاجورا» رئيس مجلس الشيوخ لمنصب رياسة الجمهورية وأصدر التعليمات لحزبه بانتخابه وعدم تأييد جرونكي. غير أن جرونكي كان في إدارته لجلسات مجلس النواب موضع تقدير الأحزاب جميعها لسلوكه مسلكًا سليمًا في غير ما تحيّز لحزبه، ولذلك كانت ميول الحزبين الاشتراكي والشيوعي متّجهة إلى تعضيده في منصب رئيس الجمهورية لقدرته على التخليّ عن صبغته الحزبية أثناء ممارساته البرلمانية، وهو الشرط الضروري فيمن يشغل هذا المنصب. وقد كان من الطبيعي أن يظل الخلاف بينهما مشتعلا وإن كان قد استخفى تحت رماد سطحي. على أنه وإن كان فانفاني رجلاً قويًا فقد كان جرونكي كذلك شخصية قوية ولا تنقصه الشجاعة الأدبية، كما كانت له آراء سياسية يعمل على الدعوة لها بل وفرضها عند اللزوم. وأهم تلك الآراء الشخصية بالنسبة لنا موقفه من العالم العربي والبحر المتوسط ورغبته في إحلال سياسة إيطالية إلى حدّ ما محل تلك السياسة التي تقتضي من إيطاليا الانسياق راضخة للسياسة التي ترسمها واشنطن أو لندن أو باريس وتُرغم إيطاليا على قبولها وتنفيذها. ولذلك كان يلجأ إلى إسناد الحكومة إلى شخصيات ضعيفة لا تصعب السيطرة عليها مثل زولي رئيس الوزراء قبل فانفاني ليتسنّى له الإعراب عن آرائه السياسية ووضعها موضع التنفيذ.

وفي الخامس عشر من يولية بلغني من مصدر مسؤول في الحكومة الإيطالية لا يرقى إليه الشك أن بريطانيا مصمّمة على التدخل العسكري في الشرق الأوسط للتخلّص من الرئيس عبدالناصر بأي ثمن ولو أنهم قد لا يوجّهون الضربة إليه مباشرة، وأن غزواً بريطانيًا للأردن

سيقع يوم ١٧ يولية مع عملية إنزال في كل من طبرق وعدن، وأن الأسطول البريطاني قد انتشر في مياه الخليج الفارسي، وأكد لي المصدر أن الإنجليز يدبرون انقلابًا أو اعتداء على اليمن يوم ٢٢ يولية، كما يحتمل أن يمتد هجومهم إلى سوريا لاستدراج الرئيس عبدالناصر إلى التدخل في القتال، وأن لندن رفضت اقتراحات كل من واشنطن وتل أبيب للاشتراك في عملية الأردن وآثرت الانفراد بحرية التصرف، وأضاف مصدري أن المخابرات البريطانية تعتقد أن مساعدة الاتحاد السوفييتي لعبدالناصر سوف تكون مشروطة من الآن فصاعدًا ومن ثم فهي تعوّل كثيراً على رفض عبدالناصر للشروط السوفييتية.

وبعد عودة فانفاني من الولايات المتحدة التقيت به في مكتبه بوزارة الخارجية في الخامس من أغسطس، وقد بادرني بذكر أن شرح مفهوم القومية العربية باعتبارها حدثًا تاريخيًا طبيعيًا كان من بين أهداف زيارته، وأن الوقت قد حان لوضع نهاية لمعاداة القومية العربية، بل بات الأمر يقتضي استمالتها نحو الغرب قبل أن تجد نفسها مسوقة إلى الارتباط بالكتلة السوفييتية، وأن الرئيس عبدالناصر هو الزعيم العربي الأوحد الذي ينبغي على الغرب حاليًا أن يتعامل معه للوصول إلى حل مناسب، وأنه لم يعد هناك مفر من إقرار نوع من المعونة الاقتصادية تقدم إلى دول الشرق الأوسط في نطاق الأمم المتحدة مع إشراك الدول العربية نفسها في هذه المعونة ولو بصفة رمزية إذا لزم الأمر، وأن الغرض من تقديم المعونة على هذا النحو هو الرغبة في استبعاد فكرة أنها مقدَّمة من دول معينة، وقد يتم تمويل هذه المعونة بإنشاء صندوق خاص بها. فانبريت أعبّر عن التقدير لجهوده في سبيل السلام؛ فإذا هو يردّ مزهواً بأنه يُقال إنه يعمل لخدمة العرب وإنه لا ينكر ذلك لأنه يخدم قضية عادلة. وأضاف قائلاً: لقد نصحتهم في لندن وواشنطن بضرورة الاعتراف بالنظام العراقي الجديد قبل أن يضطرهم خروتشوف إلى ذلك، فوافقني أيزنهاور في الحال، على حين كان البريطانيون يقدرون ألا يتم اعترافهم قبل ١٥ أغسطس. كما أنه طرح بعض الأفكار التي توحي للمسؤولين في الولايات المتحدة وبريطانيا بالطريقة المُثلى - في نظره - للوصول إلى الهدوء والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. وأضاف أن الموقف في كل من لندن وواشنطن قابل للزحزحة والتحرك، وإن كان ما يزال غير واضح، فالمهم هو إيجاد نقطة بداية لتحريك محادثات تنتهي إلى إقرار السلام في المنطقة، ثم إذا هو يناشدني أن أعرض تلك الأفكار على الرئيس عبدالناصر شخصيًا وأعود إليه برأيه في مقترحاته حتى ولو لم يكن رأيه سافراً.

واستطرد فانفاني قائلاً: كنت قد أشرت عليك بأن تبدر من الرئيس عبدالناصر بادرة تبرهن بصورة ما للأمريكيين على أنه ليست لكم أية نيات عدوانية. فسألته نحو من؟ قال نحو السودان وليبيا. فأبديت له دهشتي لمثل هذه الادعاءات التي تدعو للسخرية وتكشف عن تخبّط أجهزة المخابرات الأمريكية، فهي تختلق الروايات اختلاقًا ثم ما تلبث أن تصدّقها

وتبني عليها سياسة قد تطيح بالسلام العالمي في أي وقت. وهنا ألمح إلى أن معلومات قد وصلتهم اليوم من الخرطوم بأن ثمة مؤامرة تدبّر في الأيام الأخيرة لقلب نظام الحكم لصالح الرئيس عبدالناصر، فوجّهت نظره في الحال إلى البلاغ الرسمي الذي أصدره الوزير المفوّض للسودان في روما الذي نفى فيه بصورة قاطعة وجود أية مؤامرة من أي نوع في السودان.

وعاد يكرر لي: عليكم أن تثبتوا أنكم غير شيوعيين مثلما أثبت زعماء العراق مؤخراً أنهم ليسوا شيوعيين. فذكّرته بأنّا كنا منذ عشرة أيام فقط متّهمين بتدبير ثورة العراق، وبأننا نحرّك زعماء تلك الثورة إلى أن ثبت لكم أنها كانت حركة وطنية منبثقة عن الشعب العراقي ذاته. ثم أردفت قائلاً: لا حاجة بي أن أنفي الزعم بأننا شيوعيون لسببين: أولهما أننا لو كنا شيوعيين فلا داعي إلى إخفاء ذلك وأقصر الطرق هو أن نعلن هذا وننضم للكتلة الشيوعية، والثاني أنني أترك هذا الحكم لسفيركم بالقاهرة فهو في مركز يتيح له الدراية بالأمور على حقيقتها ولا أظن إلا أنه قد أبلغها لكم بأمانة.

ثم مضى يؤكد لي أن لدي الرئيس أيزنهاور استعداداً طيبًا نحوكم، لكن دالاس كما سبق أن ذكرتَ لي يحقد عليكم لأنه يعتقد أنه ساعدكم في الماضي خلال العدوان الثلاثي دون أن ينال عرفانكم، إذ قابلتم الخدمة التي أدّاها لكم بالجحود. ولقد اعترف لي أنه كان وقتذاك على فراش الموت، وأنه كان يكفيه فخراً أن يسجّل على قبره: «هنا يرقد الرجل الذي أنقذ مصر من العدوان». ولكني أستطيع القول بأن ذلك لا يعني أنه ميؤوس منه، ولذلك ينبغي أن تجري عملية الإقناع بصفة شخصية بين عبدالناصر وأيزنهاور. وواصل فانفاني حديثه شارحًا كيف يتصوّر الوصول إلى إقرار السلام في الشرق الأوسط، فيرى بادئ ذي بدء أن تتفق الدول العربية فيما بينها على ألا تتدخّل إحداها في الشئون الداخلية لدولة أخرى وكذا على ضمان الحدود، ثم يتعهد المعسكران الغربي والشرقي باحترام استقلال دول الشرق الأوسط وعدم التدخل في شؤونها. وأخيراً يتقرر تنظيم المعونة للشرق الأوسط مع إشراك الدول العربية في إدارة تلك المعونة.

فسألته: أي حدود نضمنها وإسرائيل رابضة بيننا، وهل تشير إلى ضمان حدود إسرائيل؟ إن حدود إسرائيل موضع مطالبة من جانبنا وكانت موضعًا لحكم أصدرته الأمم المتحدة ولم ينفّذ. فإذا به يقول: أقصد عدم التدخل في شؤون إسرائيل الداخلية.

وإذ تبيّن لي أن دراية الرئيس فانفاني بالمسألة الفلسطينية محدودة فقد اقترحت بعد ذلك على مدير مكتبه الوزير مانزيني أن أبعث إليه بمذكرة وافية عن حقيقة الموقف في فلسطين ملمحًا له أن هذه المسألة تبدو غامضة بعض الشيء في نظر المسؤولين في إيطاليا، فرحّب بالفكرة راجيًا ألاّ تُصاغ في قالب رسمي وإنّما على أنها معلومات فحسب.

ثم سألت فانفاني: وهل سيكون لتركيا وإسرائيل مثلاً نصيب من المعونة الاقتصادية؟ فقال: إن استبعاد تركيا يزيل الكثير من المتاعب، أما إسرائيل فأعتقد أنها ستنال منها، فإن

إسرائيل حقيقة قائمة. أقول لك هذا كما قلت لهم في واشنطن ولندن وبون أيضًا أن الجمهورية العربية المتحدة حقيقة قائمة، كما قلت كذلك إن روسيا السوفييتية حقيقة قائمة. وقد قلت لهم إن الموقف في العالم العربي اليوم أفضل مما كان عليه منذ سنتين وإن لدى العرب استعدادًا طيبًا لإجراء تسوية إلا أنهم ليسوا على استعداد للتخلي عن كل شيء، فلا بد من ضمانات تبعث الطمأنينة في نفوسهم.

فسألته: هل الغرض حقًا هو مساعدة الدول العربية اقتصاديًا أم إنعاش إسرائيل؟ فأجاب بأن إصراره على ضرورة إشراك الدول العربية في إدارة المعونة إنما كان لضمان التوزيع العادل. فأوضحت له أن عقد مثل هذا الاتفاق الذي حدّثني عنه أمر يصعب تنفيذه ونحن موضع تهديد مسلّح ضُرب علينا من كل جانب في البحر وفي ليبيا ولبنان والأردن وإسرائيل وعدن والخليج العربي. ففي كل هذه المواقع يجري حشد قوات ضاربة ولا يمكن أن يكون لها غرض إلاّ الاستعداد للعدوان علينا أو التهديد بالعدوان. ثم سألته: بماذا تفسّر استمرار تدفّق القوات الأمريكية إلى لبنان وقد تم حل مشكلته أو كاد؟ فقال مراوغًا إن حلفاءه أكدوا استعدادهم لسحب قواتهم في أقرب فرصة بمجرد استتباب الحالة.

وفي نهاية اللقاء ذكر لي أنه أثناء مقابلته لرئيس الجمهورية في اليوم السابق أظهر له استياءه من بعض الإجراءات التي اتخذت ـ على حد قوله ـ ضد بعض الإيطاليين في مصر، وأضاف قائلاً إن الصداقة تدعونا للنظر في أمر هؤلاء. فقلت إذا كنت تقصد الصداقة الإيطالية العربية فهي حقيقة قائمة، إلا أن أخشى ما أخشاه أن يكون هؤلاء من اليهود الذين هاجروا من مصر برغبتهم وإرادتهم، أو من الفئة التي أبحرت مع الأسطول الفرنسي أو البريطاني من بورسعيد في نهاية عام ١٩٥٦ دون علم السلطات المصرية أو الاستئذان منها. فهذه مسألة أعلمها جيدًا، والقانون الدولي صريح وواضح كل الوضوح في مثل هذه الأحوال، فأجابني بما يكشف عن أنه لا يدري الكثير من تفصيلات القضية.

وعند توديعي وكنت قد أحطته علمًا بعزمي على السفر إلى مصر للقاء الرئيس قال لي: لقد كلّفت مكتبي بإعداد مذكرة شخصية لك تضم كل مقترحاتنا التي تصلح أساسًا للمحادثات المستقبلة. وإذا تراءى للرئيس عبدالناصر رأي أو تعديل أو إضافة تجعلها مقبولة لديه فأرجو أن تحملها إلي لدى عودتك وسوف نقدم ما يراه من مقترحات على أنها مقترحات إيطالية، وذلك لأسباب سيكولوجية بحتة، إذ إن الأمريكيين والبريطانيين يبدون حذرًا شديدًا نحو الآراء العربية.

ولما جاء الوزير مانزيني لمقابلتي بعد ظهر نفس اليوم بادرني بقوله إن الرئيس فانفاني يرجو ألاّ تتسرّب تفاصيل مقابلاته معي للصحافة أو لوزارة الخارجية التي يكتفي بإحاطتها علمًا

بأحاديثه معي بصورة مقتضبة للغاية، حتى إن السفير فورناري مع كونه موضع رضاء الرئيس فانفاني لا علم له بما يدور أثناءها. كما رجاني باسم الرئيس فانفاني أن نحيط الاتصالات الجارية في روما بالسرية التامة حرصًا على سمعته وسمعة بلاده في حالة ما إذا أدت الظروف إلى فشلها. ثم أبلغني أن جولدا ماير حضرت إلى روما وأبدت رغبتها في مقابلة فانفاني واستعدادها لانتظاره هنا لحين عودته من باريس وإن كان يعتقد أن شيئًا بناءً لن يتم أثناء لقائه بها.

ومضيت أستوضحه بعض التفاصيل لأستكمل بها عرضي للمسائل على الرئيس. فقلت له: إنكم تطلبون منا تقديم عربون يثبت للغرب صدق نوايانا على أننا نسعى نحو الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وعلى هذا ومع أننا نحرص دائمًا على عدم الإخلال بالسلام أو الاستقرار فالمطلوب منا الارتباط بالتزامات معينة دون أن يكون غيرنا قد ارتبط بالتزامات مماثلة. فأجاب بأن الأنجلو ـ أمريكيين سيرتبطون بالتزام مماثل.

فتساءلت عما إذا كان المطلوب أن تلتزم الدول العربية فيما بينها باحترام الحدود والكفّ عن التدخل في شؤون بعضها البعض على أن تتعهد الدول العظمى بعد ذلك باحترام الوضع القائم في الشرق الأوسط، أي أن تتم العملية على مرحلتين وفي دائرتين مختلفتين؟ فإذا كان الأمر سيمضي على هذا النحو فلن يكون مقبولاً منا، إذ سبق لنا رفض التصريح الثلاثي الذي أعلنته مشتركة فيما بينها كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة، ولسنا على استعداد لأن يتقرّر مصيرنا دون أخذ رأينا. قال: إلى جانب الاتفاق بين الدول العربية فيما بينها فإنها ستشترك أيضًا في اتفاق الدول الكبرى، وبذلك لن يُفرض عليها شيء.

وعندها صارحته بأنه يحق لنا أن نشك في نوايا الغرب نحونا، فنحن نعيش في جو من التهديد العسكري الشامل ونشهد حصارًا يُضرب حولنا في كل مكان، فالرئيس فانفاني لم يتحدث بالأمس إلا عن ليبيا وعن السودان، وقد خرجت من لديه وأمام عيني خريطة وضح لي فيها أن المقصود بهذا قطع صلاتنا الخارجية، فعلى حدودنا الشرقية إسرائيل، وبذلك انقطعت صلاتنا المباشرة بالدول العربية في الشرق، فهل نحن مطالبون بقطع صلاتنا بالمغرب العربي ثم بقلب أفريقيا في ليبيا والسودان، وبمعني آخر هل يسعى الغرب إلى محاصرتنا؟ إذا كانت هذه هي النية فإني أؤكد لك ألا نتيجة لها غير الفشل، فلا أطماع لنا لا غربًا ولا جنوبًا ولا في أي اتجاه آخر. إنما للطبيعة أحكام فالنيل يصبّ من قلب أفريقيا في البحر المتوسط، ولم تكن الحدود قط حائلاً دون إسماع صوتنا للمغرب الأقصى، فمحاولة العزل فاشلة سلفًا لا محالة، ونحن لا نطمع في تراب الغير ولكنا لا نقبل أن تتخذ الأراضي المجاورة لنا قواعد للهجوم علينا أو للتهديد به، فالاستقرار لا يتم بالتهديد وإنما بالتراضي على المسالمة الفعلية. فلا معدى عن إزالة القواعد العسكرية من حولنا، ولا أقصد لبنان والأردن فالأمر بالنسبة لنا

مفروغ منه، وإنما أقصد التهديد الدائم من ليبيا ومن السودان ومن عدن ومن الخليج العربي ومن قبرص.

وإذا هو يعترض على إثارة المسألة القبرصية التي تنطوي على أمور شائكة فبادرته بقولي إن أنصاف الحلول لا تُجدي، فإذا كان للغرب شكوك نحونا فلدينا شكوك أكثر نحوه. والمهم في نظري هو القضاء على أزمة الثقة المتبادلة وإلا وقفنا في منتصف الطريق دون الوصول إلى الاستقرار المنشود. بل إنني أرى أن إبطال التهديد من كل مكان لا بد وأن يشمل إبطال التحالف الدائم بين فرنسا وإسرائيل، لا سيما وقد بلغنا أن هناك حشداً بحرياً فرنسياً في مياه إسرائيل وأن قوات فرنسية أنزلت إلى البرّ معزّزة بوحدات من المدفعية الثقيلة شوهدت في طريق عكا ـ طبرية. فاعترف بأنه يعلم أن الصحف الإسرائيلية قد نشرت أنه من المتوقع تعزيز التحالف بين فرنسا وإسرائيل لكنه لا علم له بما سقته من أنباء، وأنه سيتوجه في الغد إلى باريس مع الرئيس فانفاني وسيحاول التأكد من صحة هذه المعلومات التي لا شك تدعو للقلق إن كانت صحيحة وتزيد من تعقيد الموقف بمنطقة الشرق الأوسط.

وفي اليوم نفسه زارني رسول موفد من قبل الرئيس جرونكي ليسألني عما دار في مقابلتي لفانفاني، فذكرت له أني أعربت عن تقديرنا للجهود الدبلوماسية الإيطالية، وأن فانفاني قد أشار في حديثه معي إلى بعض النواحي المتعلقة برحلته إلى واشنطن في اقتضاب. ثم بادرته بقولي إن اسم الرئيس جرونكي قد جاء على لسان فانفاني، فبدا على الرسول الارتياح وإذا هو يسألني: وماذا قال عنه؟ قلت: لقد أبلغني أن الرئيس جرونكي أبدى استياءه من بعض التصرفات التي تمّت في مصر إزاء بعض الرعايا الإيطاليين، فإذا ارتياحه ينقلب دهشة واستنكاراً وهو يعد ببحث الأمر على الفور. ثم أضاف أنه يعتقد أن هذا الموضوع لم يصدر عن رئاسة الجمهورية وإنما عن وزارة الخارجية. فقلت له: إنه قد سلّمني مذكرة بذلك، ولك أن تطّلع عليها إذا شئت. ثم أطلعته عليها.

هكذا أصبح واضحاً أن ما يقوم به فانفاني هو المضي في نفس الاتجاه الذي كانت تسعى إليه السياسة الإيطالية من قبل، تلك السياسة التي نادى بها جرونكي وحاول بيلا تنفيذها في حذر مشوب بالضعف، زادت منه الأحداث الدولية التي طغت على العالم الأطلسي في خريف ١٩٥٧ بسبب نجاح الاتحاد السوفييتي في أكتوبر ١٩٥٧ في إطلاق صاروخه إلى الفضاء الخارجي، بينما تصدّرت التطورات الجارية في الشرق الأوسط وقتذاك محور التفكير السياسي والاستراتيجي في العالم. وعلى حين كان بيلا يسعى بمشروعه إلى تحقيق مصلحة اقتصادية لبلاده ولسائر الدول الأوروبية يجني من ورائها مزايا سياسية ترمي إلى إيجاد ظروف يأمل معها أن يدير الشرق العربي وجهه شطر الغرب، عكَسَ فانفاني ترتيب المشروع مع تغيّر الغرض منه لظروف لا حيلة له فيها. فقد تغيّرت الأوضاع في الشرق الأوسط بتأثير هبّة

القومية العربية، ومن ثم غدت الأولوية معقودة للجانب السياسي من المشروع، ولم يعد الجانب الاقتصادي منها يظفر إلاّ بأهمية نسبية بعد أن انتهى أمل الغرب في استقطاب الشرق العربي إلى معسكره.

وإلى جانب هذه الاعتبارات العامة فثمة اعتبارات شخصية كان لها أيضًا تأثيرها في النهج الجديد الذي مضت تتبعه السياسة الإيطالية. فقد كان پيلا مرءوسًا مطيعًا لرئيس الجمهورية، كما أنه يمثّل جناح الرأسمالية داخل الحزب الديمقراطي المسيحي. هذا إلى أنه شخصية مسالمة يقيم في الداخل أكبر وزن للرئيس جرونكي، ولا يُقْدم في الخارج على ما قد يكدّر علاقاته بالدول الأوروپية أو بالولايات المتحدة وبريطانيا. وقد حمله ضعفه هذا على عرض فكرته تلك على أمريكا أولاً، ولما قوبلت بفتور انكمش عليها، ثم عاد فأساء بإخراجها مرة أخرى في ظروف كانت الدول الأطلسية عنها في شُغْل شاغل فأهملتها، كما أساء بعرضها في اجتماع الحلف الأطلسي بباريس وهو ما يكفي وحده لإثارة الشك حول المشروع لدى الدول المقصودة به. على حين كان فانفاني قويًا طموحًا لا يخشى معارضة جرونكي، ولذلك حفزته عوامل المنافسة بينهما إلى محاولة النجاح حيث فشل سلفه، وإلى الوصول إلى أبعد مما كان يرجوه جرونكي، وكان إلى جانب هذا من الجناح الأيسر للحزب، فليس لرأس المال المرتبط بفرنسا أو بريطانيا تأثير كبير عليه، كما كان ذا همّة وحماسة لا تتوافران لپيلا. ومع ذلك لزم الحرص بعد أن لمس فشل پيلا لدى الأمريكيين فلم يتقدم إليهم بما يمكن أن يسمى مشروعًا وإنما اكتفى بالإيحاء بأفكاره. ثم إن ثمة فارقًا جوهريًا آخر في أسلوب الرجلين، فبينما لم ير پيلا استشارتنا قبل أن يتقدم بمشروعه، لم يكتف فانفاني باستشارتنا فحسب بل تبنّى آراءنا إلى حدّ ما. وهكذا على حين كان پيلا قانعًا باستمالة الغرب فحسب إلى مشروعه لجأ فانفاني إلى استمالة الغرب والشرق العربي معًا إليه. وبينما كان پيلا يرجو أن يغدو مفوّض الغرب كان فانفاني يرجو أن يصبح وسيطًا بين الشرق العربي والغرب في عقد صفقة بينهما. وكان في الأسلوب الذي انتهجه فانفاني مصلحة لنا، ومن ثم بات واجبًا تشجيعه على المضي فيه أو على الأقل لا نعمل على تثبيط عزيمته حتى تتحرّر السياسة الإيطالية بعض الشيء من السيطرة الثنائية التي تفرضها الولايات المتحدة وبريطانيا على كافة أعضاء الحلف الأطلسي. ولمصلحتنا في ذلك وجهان: وجه خاص أو محلّي في النطاق الإيطالي، ووجه عام يتعلق بمبدأ أساسي وهو العمل على إبطال الأحلاف وهو ما يقتضي بذل الجهد لإضعافها.

على أن مهمة فانفاني في واشنطن لم تصادف النجاح الذي كان يأمله، الأمر الذي فتح الباب على مصراعيه أمامنا للتنديد بسياسة دالاس لديه على الرغم من ولائه لأمريكا. كما أن إحساسه بالإحباط حمله على مضاعفة سعيه لدينا، وهو ما يفسّر إلحاحه في حثّنا على تبليغ إيزنهاور رسالة مطمئنة، فلو تكلّل مسعاه معنا بالنجاح لاستعاد مكانته في واشنطن ودرأ عن

نفسه خطر منافسة خصمه «شلبًا» له بين دوائر الخارجية الأمريكية. وهكذا باتت ضغينة دالاس ضد مصر تخدمها لأول مرة الجبهة الإيطالية المحلية إذ وفّر لها ظروفًا تكتيكية مواتية، ولكل موقف سلبي وجه إيجابي على المرء أن يدركه فيستغله لصالحه.

وعلى ضوء المعلومات التي توافرت لي، وما لمسته من اتجاه نحو الوصول إلى حلول جزئية ومؤقتة للمشاكل تحقيقًا للاستقرار في الشرق الأوسط بتُّ مؤمنًا أن مصلحتنا تكمن في مواجهة تلك المشاكل لا بوصفها جزئيات وإنما باعتبارها عناصر مختلفة لمشكلة واحدة هي تحرّر الشرق الأوسط العربي وتيسير أسباب الاتحاد بين شعوبه. وخرجت من حديثي الذي بسطتُ فيه الموقف للرئيس عبدالناصر عند لقائي به في برج العرب بأن لنا المصلحة كل المصلحة في الحفاظ على مواصلة الحوار مع الحكومة الإيطالية، كما أن المصلحة تقتضي منا التباطؤ مع الحرص على عدم تثبيط عزيمة محدّثينا أو إثارة اليأس في نفوسهم، وأن يظل الاتصال غير علني، فهذا من شأنه أن يزيل لدى الجانب الآخر أي تعنّت أو تصلّب مبعثه الكبرياء، وأن نتمسّك بأن تكون الحلول شاملة، وألا نضحّي بأي قدر من مصالح أخوتنا الفلسطينيين أو الجزائريين، وما على الغرب إلا المعاونة في إعداد حلول عملية عادلة لمشكلتي فلسطين والجزائر كنتيجة لاعترافه بالقومية العربية، وأن حياد لبنان يجب أن يكون قبل كل شيء لخدمة المصالح العربية لا عقبة في سبيلها، وألاّ يتم اتفاق قهرًا أو من خلف ظهورنا، فلا التزام علينا إلا فيما اشتركنا بأنفسنا في إقراره. هذا إلى أن إقرار السلام يقتضي كنتيجة له إبطال حلف بغداد بالنسبة لكافة الدول العربية. وأخيرًا أنه ينبغي التمسك بقدر الإمكان بضرورة توزيع المعونة الاقتصادية التي يدور حولها الحديث وفق أسس عادلة يأتي على رأسها تعداد السكان. واقترحت في النهاية دعوة فانفاني إلى القاهرة فوافق الرئيس على أن أقوم بتوجيه الدعوة إليه لدى عودتي إلى روما كما أيّد جهودي في متابعة هذه السياسة، وحمّلني هديّتين رمزيتين إلى كلٍّ من الرئيس جرونكي والرئيس فانفاني.

وفي الثالث من أغسطس التقيت بأحد كبار المسؤولين الإيطاليين على مائدة العشاء ووجدته على غير عادته مكتئبًا حزينًا إلى أن أفضى إليّ بأنهم تلقّوا من سفرائهم في واشنطن ولندن ما يفيد بأن الأمريكيين يخدعون الإيطاليين، وأنهم يقلّدون المشروعات الإيطالية الخاصة بالشرق الأوسط تقليدًا أعمى، وأنه قد آن الأوان لإعادة النظر في النتائج التي وصلوا إليها في مباحثاتهم مع دالاس إلى أن اندفع يقول ساخطًا «لن نخسر شيئًا لو بدأنا سياسة أكثر تحررًا فالاتفاق بين الحلفاء أمر مشكوك فيه». كما أبلغني أن ثمة اتصالات أمريكية تجري مع الرؤساء الجدد في عراق ما بعد الثورة في محاولة للتقرب منهم، كما أن إيطاليا تحاول اتباع سياسة حيادية إزاء القومية العربية عربونًا للتفاهم الودّي مع عبدالناصر رغمًا عن نية الأمريكيين المعقودة على عدم سحب قواتهم من لبنان في الوقت الحاضر.

وفي هذا ما يفسر ما أبلغني به فانفاني من أنه اكتفى بالإيحاء ببعض الآراء المفيدة إلى الأمريكيين، ولكنه لم يكن يتوقّع ـ على حد قول محدّثي ـ أن يسطوا عليها ويقدموها على أنها مشروع منسوب إليهم، الأمر الذي يثبت وجود خلاف مستتر بين إيطاليا والولايات المتحدة، فمنذ شهور قليلة أيضًا أحبط دالاس مشروع الوزير پيلا بشأن الشرق الأوسط، وينم هذا الخلاف عن سياسة أمريكية ثابتة مبعثها الأنانية. والإيطاليون قوم عاطفيون سريعو الإحساس بجرح كرامتهم وإن دعتهم حاجتهم لأمريكا إلى السكوت فليس معنى ذلك أنهم قد نسوا الإهانة. وواقع الأمر أن بريطانيا والولايات المتحدة كانتا تشكّلان سلطة ثنائية «كوندومنيوم» خاصة داخل حلف الأطلسي لا تقبل حقوقًا أو مصالح غربية في الشرق الأوسط سوى ما كانت خاصة بها، فبعد أن نجحت في استبعاد فرنسا التفتت نحو إيطاليا محاولة قطع الطريق عليها.

وفي التاسع من أغسطس ١٩٥٨ كان ثمة لقاء بين السنيور فانفاني وجولداماير، وقد قدّر الله للسفارة المصرية أن تقع على ما كان بينهما فإذا أنا بين يدي وثيقة سرّية إيطالية لما دار بينهما من حديث وهذا نصّه الحرفيّ بعد ترجمته:

«بعد أن شكرت جولدا ماير الحكومة الإيطالية على إتاحة الفرصة لها لتبادل الرأي في المسائل الهامة الجارية قالت: إن إسرائيل لا تعارض إطلاقًا في قيام القومية العربية السليمة التي لا تشوبها شائبة، فللعرب إذا أحبوا أن يتحدوا فيما بينهم فهذا شأنهم، ولا تمانع إسرائيل في الحركة الاتحادية بين العرب إذا تم هذا الاتحاد طبقًا لرغبة الشعوب نفسها وكان تلقائيًا غير موجّه من دولة أو ليس بإيعاز من شخص معين أو بفعله. لذلك ينبغي على الغرب أن يفرّق بين القومية العربية التي تتمثل فيها الأماني العربية المشروعة وبين «الناصرية» التي تتمثّل فيها أطماع شخصية ورغبة في التوسع والسيطرة على الغير. وإذا استمر الغرب في الخلط بين هذين الأمرين ظل احتمال وقوع حرب عامة قائمًا. وقد كشف الرئيس عبدالناصر عن نواياه في كتاب له ضمّنه فلسفة الثورة وآراءه السياسية على نحو ما فعل هتلر تمامًا، ولكن الغرب لم يصدق عبدالناصر ولم يأخذ كتابه بصورة جديّة، وكان الغرب في هذا مخطئًا خطأ كبيرًا لأن عبدالناصر بنفسه هو الخطر، لا بسبب قوته أو إمكانياته وإنما بسبب أخيه الأكبر خروتشوف وقوة روسيا السوفييتية.

وقالت جولدا ماير إن إسرائيل تتوق للسلام ولا تبغي سواه لأنها مقتنعة بأنها لن تكسب شيئًا من الحرب، إلا أن لديها أسبابًا تحملها على أن الاتحاد السوفييتي يريد أن يتخلّص منها. فإسرائيل وتركيا هما الدولتان الوحيدتان من دول الشرق الأوسط اللتان لا يمكن غزوهما من الداخل لأن إسرائيل دولة ديموقراطية حقًا تسقط فيها الحكومات داخل البرلمان لا نتيجة ثورة أو حركة داخلية.

وأضافت جولدا ماير قائلة إن الشرق الأوسط لم يُفقد بعدُ كله، فإن لبنان قد أُنقِذ في اللحظة

الأخيرة بفضل الولايات المتحدة، وكذلك الأردن بفضل البريطانيين، ولكن إلى متى؟ وما الذي يحدث في الأردن بعد خروج البريطانيين منه؟ والإجابة على ذلك سهلة فيكفينا أن ننظر إلى ما حدث في العراق. وبمناسبة العراق تجدر الإشارة إلى إيران وضعف الحالة فيها الأمر الذي يجعلها بدورها سهلة السقوط.

وقالت: إن الرئيس عبدالناصر وإن كان قد كشف عن سياسته الفعلية في الشرق الأوسط إلا أنه لم يبدأ بعد فصلاً آخر من فصول أطماعه، ألا وهو سياسته الأفريقية. وكلنا يعلم محاولاته في السودان التي أوقفتها يقظة رئيس الحكومة السودانية الذي أظهر شجاعة وحزمًا، وكلنا يعلم كذلك مخاوف الحبشة منه. وهذه كلها مظاهر لسياسة عامة خطيرة بالنسبة لنا جميعًا ستشتد وطأتها علينا إذا أخطأ الغرب في إدراك مداها، وعماد السياسة «المصرية» والدعاية «المصرية» البعثات التعليمية والمدرسون.

ثم انتقلت جولدا ماير بالحديث إلى نقطة أخرى فقالت: لا الغرب ولا روسيا يريدان الحرب، وفي ذلك ــ على ما يبدو ــ أسس صالحة للوصول إلى اتفاق بين الكتلتين. غير أنه لا يمكن عقد اتفاق بصورة مجدية إلا إذا وضع الغرب شرطًا أساسيًا له يكون واضحًا كل الوضوح: بأن يقول الغرب للاتحاد السوفييتي إذا أقدمتم على المساس بدولة من دول الشرق الأوسط تدخّلنا على الفور، والمطلوب بذلك هو أن لا يترك لروسيا مجالاً للشك في جدّية تحذير الغرب لها، وفي نفس الوقت توفير الضمانات لدول الشرق الأوسط التي ما زالت حرة. ثم إن حلاً نهائيًا وواقعيًا إذا ما وقع سيكون تحقيقه أمرًا شاقًا وطويلاً، وإن أفضل الحلول في نظري أن تتبع مع إسرائيل سياسة البذل والعطاء لتأمينها وتمكينها من الدفاع عن أراضيها الأمر الذي ستضطر يومًا إليه اضطرارًا، ولذلك فإني أرى الحل في منح إسرائيل الضفة الأخرى من الأردن مع شريط مواز لها من الأرض.

وأردفت قائلة: إن الغرب قد ارتكب فيما مضى أخطاء كثيرة في إدراك نفسية شعوب الشرق الأوسط وبالتالي في التعاون معها، فكانت تلك الأخطاء من الأسباب التي أدت إلى تفاقم الحالة في المنطقة. ويبدو أن الغرب لم يكتسب خبرة في هذا الميدان، فلنأخذ مثلاً المعونة الاقتصادية التي هي حديث اليوم، فالمفروض إذا كان الغرب قد اتعظ بأخطائه السابقة أن يبدأ بتقديم المعونة إلى الدول الحرة ثم إلى الدول التي ما زالت فيها بقية من الحرية. وأخيرًا ــ وأخيرًا فقط ــ إلى الدول الواقعة تحت نفوذ الناصرية التي يؤمل في تحريرها، غير أن الظاهر أن الغرب يسير في الاتجاه العكسي، وهو أمر يدعو للأسف.

وانتقلت جولدا ماير بعد ذلك إلى الحديث عن النظام الجديد في العراق فقالت: إن القائمين بالأمر فيه حاليًا لن يفصحوا عن اتجاهاتهم الحقيقية بحال من الأحوال، ولن يكشفوا عن سياستهم ولن يتحدثوا عن استعدادهم للتعاون مع الاتحاد السوفييتي، كما أنهم لن يظهروا مدى تعاونهم

الحقيـقي مع الناصرية، بل يحتّم عليـهم المنطق أن يتظاهروا بأنهم لا يعادون الغرب وألا يسـرعوا إلى إعلان خروجهم من حلف بغداد، وذلك لسبب بسيط هو أنهم لن يشربوا البترول الذي ينتجه العراق، فهم لذلك فـي حاجة مـاسة إلى تصديره لـلغرب، إلا أن ما تُضْـمره الصدور لا يحـتاج إلى إفـصاح. وعلى الغرب أن يأخذ حذره لأي احتمال، ويكفيني دليلاً على ذلك الاستقبال الشعبي الحماسي الذي استُقْبل به السفير السوفييتي في بغداد عند وصوله إليها.

وقد ردّ الرئيس فانفاني على جولدا ماير فقال:

إنه استمع إليها في اهتمام بالغ فيمـا سردته عن الأحوال العامة في منطقة الشرق الأوسط وقال إنه يعلم، بل والعالـم كله يعلم، أن إسرائيل حقـيقة قـائمة في تلك المنطقة الـتي تكثر فيـها الظروف التي يحتمل معها وقوع نزاع بين إسرائيل والعـرب. ثم نبّهها إلى أن نزاعًا مثل هذا لن ينحصر بين الطرفين فيكون نزاعًـا محليًـا، إنما يغلب على الظن أنه سوف يتـفاقم ويتطور إلى حـرب عامة تُسـتدرج إليـها الدول العظمى، وأوضح لها أن إيطاليا دولة تحب السلام وتعلم أنها لن تكسب شيئًا من الحرب، وقال إنه شخـصيًا قـام في سنة ١٩٥٦ بزيارة واشنطن لدعوة الولايات المتـحدة للعمل على صـون السلام، وأن الواجب في الحروب ألاّ يشرع المرء فيها إذا لم يكن مستعدًا للمضي بها حتى النهاية، وأضاف أنه نصح بعدم البدء في حرب لم يكن يُنتظر لها وقتذاك أن تمضي إلى نهاية الشوط ولكن أحدًا لم يستمع إليه، فقد كانت بريطانيا تأمل في اندلاع ثورة داخلية في مصر، وكان الدرس بعد ذلك قاسيًا ولكنه لا يخلو من فائدة لو اعتبرت به الدول.

وقال فانفـاني: إنه كان من الممكن مثلاً عـدم الذهاب إلى لبنان أو الأردن، فعلى المرء أن يفكر في كيفيـة الخروج من هناك قبل أن يشرع في الدخول. وكـان الواجب أن توضع للانسحاب خطة لا تقل دقة عن خطة الدخول، وإلا فإن المنطق يدلّنا على أن الانسحاب من الشرق الأوسط لن يكون إلا نظير ثمن يُدفع له، وهذه هي المرة الأولى الـتي يحدث فـيهـا أن يكون الغرب فـي موقف يسـمح له بطلب شيء من الروس، وكل الشـواهد تدل عـلى أن الثـمن المطلوب أداؤه هو الوصـول إلى حل سيـاسي للموقف العام في الشرق الأوسط.

ثم استطرد فـانفاني فقال: لقـد جرى حديث حول اجتـماع الأقطاب، ورأت فرنسا مـثلاً أن تؤيد ضرورة عقد مـثل هذا الاجتماع. وكان ذلك ينطوي على مجـازفات عديدة: فبالنسبة لفـرنسا قد تُثار مسألة الجزائر، وبالنسبة للأنجـلو سكسونيين قد تُثار مسألة ألمانيا وتوحيدها، وبالنسبـة للحلفاء جميعًا قد يعمد خروتشوف إلى استدراجهم إلى اجتماع كان المفروض أن تُبحث فيه مشاكل الشرق الأوسط فيـباغـتهم بطرح كـافة المشاكـل القائمة بين الـشرق والغرب ويكون هـو بطبيعـة الحال مـستـعدًا تمام الاستعداد للاجتماع بينما يكون الحلفاء على غير استعداد له.

وقال فانفاني: إن روسـيا قد حاولت اقتحام الغرب عـبر برلين، ولما لـم تتمكن من ذلك فطنت إلى

إمكان الالتفاف من جنوب أوروبا عبر الشرق الأوسط. والواقع أن لروسيا وجوداً فعليًا في الشرق الأوسط، ولذلك لا يمكن الاعتقاد بأن المقصود من عمليات إنزال الجنود في لبنان أو الأردن هو منع الروس من دخول المنطقة فهم موجودون فعلاً فيها. وعلى ذلك لا يمكن تفسير العمليات العسكرية إلا أنها لمنع اتساع النفوذ أو المصالح الروسية، ولا وسيلة للحيلولة دون المتاعب في الشرق الأوسط إلا بالعمل المشترك في نطاق الأمم المتحدة وفي هذا النطاق وحده، مع الاكتفاء بمناقشة المسائل المتعلقة بالشرق الأوسط دون غيرها. وإذا أردنا كشف السياسة الروسية على حقيقتها فينبغي أن نطلب من روسيا أن لا تقحم المسألة التركية ضمن المناقشات وأن تقبل على العكس إدراج المسألة الإسرائيلية ضمن قائمة الأعمال المطلوب بحثها.

وأضاف فانفاني قائلاً: من الواضح أن الحلول الممكنة بالنسبة للبنان والأردن لا يمكن إلا أن تكون حلولاً مؤقتة، وإن كان من الممكن فصل المسألة اللبنانية ــ إلى حد ما ــ عن سائر المسائل في الشرق الأوسط، غير أن تشبيه لبنان بسويسرا يُعتبر خطأ كبيراً في تقدير الأمور، فينبغي أن لا نخلط بين شجر الأرز وشجر الصنوبر. أما الأردن فلا يُتصوّر أن يكون الحل بالنسبة له إلا حلاً مؤقتًا اللهم إلا إذا أمكن الوصول إلى حل المشكلة العامة للشرق الأوسط أولاً وكذلك مشكلة العلاقات بين العرب وإسرائيل.

وهذه المشكلة الأخيرة لها أوجه ثلاثة: أولها مشكلة اللاجئين، ثم مسألة العلاقات بين إسرائيل والأردن وأخيراً المسألة العامة المتعلقة بعلاقات إسرائيل بسائر الدول العربية. ولا يمكن اعتبار اتفاقية الهدنة حلاً حقيقيًا للمشكلة، فالحل الحقيقي أكثر تعقيداً ويمكن الوصول إليه بعقد اتفاق بين دول الشرق الأوسط تلتزم بمقتضاه بعدم التدخل في شؤون بعضها البعض. ثم عقد اتفاق بين الدول الخارجة عن منطقة الشرق الأوسط التي لها مصالح مباشرة فيها ينص على نفس الالتزامات وتكون روسيا ضمن أطراف هذا الاتفاق.

هذا من الناحية السياسية، ويأتي بعد ذلك حل اقتصادي يتم باتفاق الدول المنصوص عليها في الاتفاقين لتكوين صندوق مشترك يستخدم لإنعاش الحياة الاقتصادية في المنطقة بشراء المنتجات وتصديرها، وتوظيف رؤوس أموال واستثمارها لآجال طويلة، وإيجاد عمل للاجئين الفلسطينيين لتحسين أحوالهم اقتصاديًا واجتماعيًا. على أن يكون من حق الإدارة المشرفة على الصندوق المشترك أن توقف المعونة عن الدولة أو الدول التي تخل بشرط من شروط الاتفاقات السابق ذكرها.

وأضاف فانفاني أن هذا في نظره أسلم الحلول لأنه يقوم على اعتبارات إنسانية ومنطقية. ثم استطرد قائلاً إن إيطاليا هي الأخرى تعدّ القومية العربية حقيقة تاريخية قائمة، وأنه من العبث التفكير في وقفها أو القضاء عليها بل إن هذا يكون متنافيًا مع أبسط أصول السياسة، فالحركات التي من هذا النوع لا تقاوم ومن الأفضل عدم التعرض لها حتى لا تتفجّر فتخرج عن تطورها الطبيعي.

وختم فانفاني حديثه بأنه آخذٌ حذره مما عبّرت عنه جولدا ماير بالناصرية، إلا أنه يرى من الواجب مساعدة القومية العربية لأسباب كثيرة: منها سلب روسيا ما تدّعيه من أنها الصديق الأوحد للقومية العربية. وقال إن ديجول وأديناور وافقاه على ذلك ويشاركانه هذا الرأي، وأن هذا ما قاله لسفير الجمهورية العربية المتحدة بروما الموجود الآن في القاهرة، وأنه أوضح له أن إسرائيل حقيقة كسائر الحقائق القائمة في الشرق الأوسط.

ثم استأنفت جولدا ماير الحديث فسردت في اقتضاب تاريخ المسألة الفلسطينية، وكيف أن قرارات الأمم المتحدة كانت لدويلة عربية لم تر الوجود، وأن الدول العربية هي التي عرقلت كل شيء بإسراعها إلى محاربة إسرائيل وأنها خسرت الحرب فتغيرت الأوضاع بالتالي، بل إن الخطاب الذي ألقاه إيدن في «جيلدهول» في خريف سنة ١٩٥٥ عن إمكان الوصول إلى حل وسط يحمل إسرائيل على تعديل حدودها أصبح غير ذي موضوع، فقد تحركت الأمور بل تغيرت تغييرًا شاملاً بما لم يعد معه محل للرجوع إلى اقتراح إيدن.

وقالت جولدا ماير إنها توافق على ما ذكره الرئيس فانفاني عن الضمانات، لكنها تساءلت عما يحدث إذا سقط الأردن صريعًا للناصرية؟ وبادرت إلى القول بأن إسرائيل في هذه الحالة ستضطر على الرغم منها إلى الإسراع لاحتلال القدس القديمة للوصول إلى ضفاف نهر الأردن لحماية نفسها إزاء الخطر الداهم الذي سيهدّدها من كافة حدودها، وعقّبت بأنه يمكن تهيئة نظام دولي بالنسبة للقدس القديمة.

وقالت جولدا ماير إن إسرائيل لا يمكنها استيعاب جزء من اللاجئين العرب فلديها ما يكفيها من الأقلية العربية، وكل ما يمكنها عمله هو قبول عشرة آلاف لاجئ لهم أقارب داخل إسرائيل، ولم تستبعد في نهاية الأمر إمكان إعادة النظر في مسألة الحدود.

وفي نهاية اللقاء طلبت جولدا ماير بطريقة غير مباشرة العمل على تسهيل تنفيذ بعض العقود المبرمة لتوريد بعض الأسلحة الخفيفة لإسرائيل، فأجابها الرئيس فانفاني أنه يعلم أن هذه العقود تسير في مجراها الطبيعي».

وقد تبين لي من هذا اللقاء أن المحادثات كانت لمجرد استطلاع آراء الحكومة الإيطالية وإثبات إسرائيل لوجودها حيث باتت شديدة القلق من جراء انتشار القومية العربية ونجاحها، كما أن إسرائيل قد أحسّت بأن الدول العظمى تتأهب للتفاهم مع العرب وترى أنها أصبحت في عزلة لا تطمئن إليها. وفي تعليقي على هذا اللقاء أوضحت للقاهرة أن إسرائيل قد أسْقطَ في يدها، وأنها لم تعد تعارض القومية العربية بعد اقتناع العالم بها، ولكنها تعمد إلى بلبَلة الأفكار بإثارة ما تدّعيه من أن الناصرية مبدأ تختفي وراءه أطماع مصرية صرفة.

ويبدو أن إسرائيل قد استعدت لليوم الذي تتحرّر فيه الشعوب العربية في الشرق الأوسط

وتتحد، وأنها تشعر بأن ليس في مقدورها مواجهة ذلك الموقف. ولذلك عمدت إلى تحويل مخاوف الحكومات الغربية إلى الميدان الأفريقي بمفتريات عن السياسة الناصرية في تلك القارة، لا سيما أن الدول الأوروبية تنظر إلى أفريقيا بأنها المجال الوحيد الذي يسمح لهذه الدول بالوقوف على قدميها بين العملاق السوفييتي والعملاق الأمريكي. كما أن إسرائيل تحاول أن تظهر أمام الغرب بأنها الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي يمكن للغرب الاعتماد عليها وأن الاتحاد السوفييتي يعمل جاهدًا على إزالتها من الوجود. كما أن الحديث عن ضعف إيران واحتمال اجتياح حركة قومية لها، يُقصد به أن يُبْقي الغرب على الحلف المركزي بل ويعمل على تقويته. وتحاول إسرائيل زيادة مخاوف الغرب نحو القومية العربية بطريق غير مباشر بعدما لمسته من اقتناع الغرب بها، وذلك بإثارة الشكوك حول موقف المسؤولين عن النظام الجديد في العراق، كما تحاول منع المعونة الاقتصادية عنا أو تقليلها قدر الإمكان.

وتطلب إسرائيل ضمان الدول الغربية لكيانها وحدودها، بل إنها تطلب إقرار مبدأ حق الغرب في التدخل إذا بلغ تقارب روسيا من إحدى الدول العربية حدًا يشكّل تهديدًا لها. وتستعد إسرائيل لابتلاع الأجزاء العربية الباقية من أرض فلسطين وتأمل في سكوت الدول على ذلك بتدويل المدينة القديمة في القدس. ولا تخرج إسرائيل على موقفها السابق من مشكلة اللاجئين، وكان واضحًا أن فانفاني يحذّر صادقًا إسرائيل من القيام بأية مخاطرة تكون نتيجتها حرب عامة. وكذا كانت إيطاليا تعتقد أن إنزال الجنود في لبنان والأردن من الأخطاء التي يجب تداركها، وأنه لا يمكن إسباغ نظام حيادي تام على لبنان، وأن استمرار الأردن على ما هو عليه أمر مستحيل، كما تعمل إيطاليا للوصول إلى إنهاء النزاع بين العرب وإسرائيل، وتعتقد أن عدول إسرائيل عن تشدّدها من شأنه أن يسهّل حل المشكلة حلاً نهائيًا.

ولقد أكدت هذه الوثيقة أن ما أفضى إليّ به الرئيس فانفاني بشأن الشرق الأوسط في مقابلتي السابقة له يطابق في مجموعه ما قاله لجولدا ماير، وهو ما زادني ثقة في أمانة الرجل. وفي أعقاب إرسال هذه الوثيقة المصحوبة بتعليقاتي إلى رئيس الجمهورية وصلتني رسالة خطيّة عاجلة من السيد حسين ذو الفقار صبري المستشار السياسي لرئيس الجمهورية هذا نصّها:

«إننا هنا جميعًا نشكرك على هذا المجهود الرائع، ولكن نرجوك أن تلاحظ عدم إرسال مثل هذه المعلومات إلى الخارجية لأننا لا نضمن محافظتها على سرّيتها التامة فتفقد مصدرًا من أهم مصادرك. نرجو أن تقتصر إرسال هذه المعلومات إلينا في الرئاسة إليّ وإلى «علي» [صبري] فقط مع خالص تحياتي وشدّ حيلك فإن نشاطك مذهل ومريع وربنا يقوّيك يا بطل».

وكنت فور عودتي من القاهرة قد أرسلت هدية الرئيس عبدالناصر الرمزية إلى الرئيس جرونكي، فأوفد إليّ في الحال مستشاره السياسي الوزير شيبيكو شاكراً هذه اللفتة التي أراد رئيسنا أن يعرب بها للرئيس جرونكي عن شعوره الطيب نحو شخصه وعن تقديره للخدمات التي تؤديها الحكومة الإيطالية بإرشاده الحكيم لقضية السلام وتفهّمها الواعي للقومية العربية الناهضة وحرصها على احترامها والتعاون معها.

وقد أثار الوزير شيبيكو موضوع الرعايا الإيطاليين وأبدى شيئًا من القلق بالنسبة لمستقبلهم. فقلت له إن الرئيس فانفاني كان قد سلّمني قبل سفري إلى القاهرة مذكرة ضمّنها بعض المسائل المعلّقة بيننا وبينكم، وقد عدت إلى روما بحلول أعتقد أنها ستدعو الرئيس فانفاني إلى الارتياح لأنها حلول عملية. أما المسائل التي من شأنها أن تمسّ أمن الدولة فلها وضع خاص، وسأشرح للرئيس فانفاني الذي سأقابله بعد أقل من ساعة أننا استجبنا إلى معظم طلباته بتقديم حلول عملية روعيت فيها مصالحنا ومصالحكم. فأبدى ارتياحه لما سمعه، وكرّر الإعراب عن شكر الرئيس جرونكي وتحيته للرئيس عبدالناصر، وقال أنه لولا أن الرئيس جرونكي سيسافر بعد أربعة أيام لزيارة البرازيل زيارة رسمية لكان قد استقبلني على الفور لإبلاغي بنفسه ما كلّفه به اليوم وأنه يود أن يلقاني عقب عودته من رحلته.

وقد استقبلني السنيور فانفاني بمكتبه يوم ٣٠ أغسطس حيث أعرب عن تقديره لتصريح كنت قد أدليت به عند عودتي إلى روما وقصدت به تهيئة جو عام من التفاهم الودّي وقال إنه يستبشر به خيراً، كما أعرب عن امتنانه للهدية الرمزية التي أرسلها إليه الرئيس عبدالناصر، فشكرته وقلت:

إن الرئيس تلقّى رسالتك ببالغ الاهتمام وقد كلّفني أن أحمل إليك تحيته وأن أعرب لك عن شعوره الودّي وكذلك عن تقديره للخدمات التي أدّتها الحكومة الإيطالية لقضية السلام. وهو يؤكد لكم على لساني الأهمية الكبرى التي يعلّقها عليكم شخصيًا لكي يستقر السلام في كل مكان وبنوع خاص في الشرق الأوسط والبحر المتوسط، وفي رأيه أن في وسع إيطاليا الصديقة أن تقوم بدورها في هذه المنطقة من العالم التي تجمعنا وإياكم، وأنه يرحّب بالاجتماع بكم في مصر لتبادل وجهات النظر معكم ولبحث التعاون الممكن بين البلدين على أسس ودّية راسخة، وقد لاحظ الرئيس بارتياح مساهمة السياسة الإيطالية الناجحة في تهدئة الحالة الدولية، وفي تقديره أن إيطاليا القريبة من العالم العربي والتي تربطها بالجمهورية العربية المتحدة صداقة تقليدية والتي اتسمت سياستها بطابع الواقعية يمكنها أن تؤدي دوراً إيجابيًا ممتازًا لإشاعة روح التفاهم. وأن الرئيس يود أن يبين لكم أن التيارات الكبرى التي تجتاح العالم العربي اليوم إنما هي صادرة من ضمير الأمة العربية نفسها، وهي ظاهرة تلقائية وإجماعية وصميمة، تعبّر عن أماني هذه الأمة وتستجيب لحاجتها، ولا سبيل إلى عزو تلك الظاهرة إلى

شخص معين باعتبارها ملكًا له . إلى أن قلت : إن الرئيس يعلّق أهمية كبرى على الروح التي يتم بها التعاون مع العالمَ العربي أيا كان مجال هذا التعاون، وإن كان يخشى إذا وكلت إيطاليا إلى الغير تقديم أفكارها السياسية الحكيمة أن يسيء هذا الغير صنعًا نتيجة لشعور عدائي أونيّة سيئة . ويرغب الرئيس في أن يقوم تعاون مباشر بين الجمهورية العربية المتحدة وإيطاليا في ميادين كثيرة وبخاصة الفنية والاقتصادية منها . كما أنه يأمل أن ترتاحوا إلى الردود على المسائل الواردة في مذكرتكم المؤرخة في الخامس من أغسطس، ويود في النهاية أن يؤكد لكم مرة أخرى مبلغ تعلّقه بالسلام، ويرى بهذه المناسبة أن استمرار بقاء القوات الأمريكية في لبنان من شأنه أن يثير مضاعفات نحن جميعًا في غنى عنها .

ثم سلّمته المذكرة المتضمنة ردّنا بالنسبة للمسائل التي ترغب إيطاليا في تصفيتها، وكان الرئيس عبدالناصر قد استجاب لكافة المطالب التي طرحها فانفاني الذي كانت ملامح الغبطة تفيض على وجهه وهو يطالع المذكرة التي كان لها أثر بالغ في نفسه، وكلما انتهى إلى شيء يرتاح إليه هزّ رأسه منتشيًا . وبعد أن فرغ من قراءتها سألني هل أوافقه على إصدار بيان رسمي يعرب عن ارتياحه لما جاء في تلك المذكرة فأجبته موافقًا . وإذا هو يسألني إذا كنت أمانع في ذكر الدعوة الموجّهة إليه أيضًا، وإذ رأيت مدى تأثّره وافقته على اقتراحه إمعانًا في إرضائه، فاستدعى الوزير مانزيني مدير مكتبه وأملاه البيان ثم سألني رأيي فيما أملاه فأبديت ارتياحي إليه .

وقد شكر لي توجيه الدعوة إليه لزيارة مصر وسألني عما إذا كان هناك تاريخ محدد لإتمامها، فأجبته بأنها دعوة مفتوحة يمكن الاتفاق سويًا على تحديد الموعد المناسب لها، فوعد باستشارة الرئيس جرونكي في هذا الصدد وإخطاري باقتراحه في ظرف أسبوع . ثم بادرني لأول مرة منذ توليه السلطة بالسؤال عن الموعد الذي أراه مناسبًا لدعوة الرئيس عبدالناصر لزيارة إيطاليا، فقلت إنه يحسن الاستفهام عن ذلك منه شخصيًا عند لقائه به فهو مَنْ يستطيع أن يحدّد الوقت المناسب لها وحتى لا يحدث أي لبس في المستقبل مثل ما حدث في الماضي . وحين سألني عن أنسب الأوقات في تقديري لهذه الزيارة اقترحت شهر مارس أو أبريل في ربيع عام ١٩٥٩ . فسألني : ألا يمكن تقديم الموعد عن ذلك؟ فقلت إن الأمر يتوقف على الالتزامات التي يرتبط بها الرئيس، فإذا هو يبادرني بقوله : سأخطر مجلس الوزراء في أول اجتماع بأمر هذه الزيارة . وأردف أنه يرجو أن أتصل به في ظرف أسبوع لمعاودة الحديث في في أمر زيارته للقاهرة وزيارة الرئيس لإيطاليا .

ثم سألني عن مصير العرض الذي كانت شركة فيات قد تقدمت به . فقلت له إنني تحدثت بشأنه مع المسؤولين في القاهرة، وأضفت أن في وسعه أن يلمس من رؤساء الشركة نفسها مدى التعاون الذي نقدّمه لهم . قال إنه يعرف ذلك تمامًا لكنه يتوق إلى أن تنال الشركة هذه الفرصة في القاهرة، فوعدته بالتوصية من جديد .

وفي النهاية أبلغني الرئيس فانفاني بأن السنيور راندولفوپاتشاردي ـ من زعماء الحزب الجمهوري ـ سيقوم برحلة استطلاعية إلى الشرق الأوسط، وأنه يود المرور بالقاهرة ختامًا لرحلته. فاعترضت قائلاً: إن الحملات المسمومة التي شنّها پاتشاردي علينا في مناسبات كثيرة ما زالت عالقة بأذهان كافة المسؤولين لدينا وإنني أعتقد أن ذهابه إلى القاهرة قد لا يفيد. قال إنه هو الذي أوعز شخصيًا لپاتشاردي بهذه الرحلة عساه يتفهّم الموقف على حقيقته، والشواهد تدل على استعداده لتغيير آرائه. وأضاف أنه أرسل معه أحد رجاله الموثوق بهم لمصاحبته والتأثير عليه وهو أحد رجال السلك السياسي الإيطالي واسمه «كارلو ماركيوري» ثم ألحّ عليّ راجيًا أن أعمل على إنجاح محاولته وكسب الرجل إلى ناحيتنا قائلاً إنه واثق من أنه إذا لقي عبدالناصر فهو كفيل بأن يحوّله عن رأيه فضلاً عن أنه هيّأه لهذه المهمة. وعاد فكرر أن مهمة ماركيوري تنحصر في ملازمة پاتشاردي والتأثير عليه، وأنه يرجّح أن تبدأ الرحلة في ٦ سبتمبر لينتهي إلى القاهرة حوالي ٢٠ سبتمبر.

وإذ كان فانفاني رجلاً شديد الحساسية فقد كانت للفتة عبدالناصر أحسن الوقع في نفسه إذ أحسّ أنه موضع تقدير الرئيس وثقته، وبهذا يكون قد نجح بفضل قدرته السياسية حيث فشل غيره. والواقع أن الفرحة التي هزّت الرئيس فانفاني أمامي لا يفسّرها من حيث مبلغها ما دفعتُ به إليه من حلول لبعض المسائل المعلّقة بيننا وإنما يفسّرها النجاح الذي صادفه بدعوة الرئيس عبدالناصر له إذ كان ذلك مما يرفع من شأنه ويقوّي مركزه بالنسبة لأنصاره ومنافسيه وحلفائه ومعارضيه على السواء، فضلاً عن أنها أعادت شيئًا من التوازن بينه وبين الرئيس جرونكي إذ كان التنافس الخفي بينهما شديدًا. فإذا كان جرونكي سيزور البرازيل في القريب العاجل ويستقبل شاه إيران بعد بضعة أسابيع فإن زيارة فانفاني إلى القاهرة تفوقها من الناحية السياسية كما أنها تثبت لحلفائه الغربيين أن الأسلوب الذي تتبعه إيطاليا يلقى منا التأييد.

كذلك كان فانفاني يشعر أن الزمن قد يقف حائلاً دون تحقيق أهدافه بعد أن رأى المفاوضات المالية بين مصر وفرنسا لتصفية الموقف الناجم عن العدوان الثلاثي قد انتهت إلى حلّ، وأن المفاوضات مع بريطانيا كادت هي الأخرى أن تتم بنجاح فبات يتوجّس خيفة من أن هذا وذاك قد يضعف من شأن إيطاليا مع مصر. وكانت حكومة فانفاني مقبلة من الناحية السياسية الداخلية ومن حيث التوازن بين الأحزاب على دورة محتشدة بالعمل، ولما كانت المعارضة قوية والأغلبية التي حصلت عليها الحكومة عند طرح الثقة بها لم تتجاوز ثمانية أصوات فقد كان الاحتفاظ بالأصوات التي نالتها واكتساب غيرها من الأصوات المعارضة أو الممتنعة أمرًا بالغ الأهمية. ولذلك كان تحقيق زيارة ناجحة إلى القاهرة يقوّي من مركزه داخل البرلمان. وهذا ما يفسّر إلحاحه في قبولنا دعوة پاتشاردي للقاهرة رغم علمه بمدى إساءته لنا في تصريحاته ومقالاته السابقة.

* * *

وفي الحادي عشر من سبتمبر جاءني چوجولدن ليصارحني بأن ناحوم جولدمان بات يرى الأوان قد آن لاتخاذ خطوة إيجابية نحو إدماج إسرائيل ضمن المنطقة العربية حتى تتبدّد كل المخاوف والمشاكل بين الجانبين ويسود المنطقة استقرار وسلام تامان. وبسط لي كيف يتم هذا الإدماج من خلال تنفيذ قرارات الأمم المتحدة عام ٤٧، ١٩٤٩ وهو ما يمهّد في خياله لذوبان الأردن داخل الضفة الغربية مكونة دولة فلسطين التي تضم كافة اللاجئين مع الاتفاق على حدود مشتركة بين هذه الدولة ومصر على أن يقوم الاتفاق بينهما على رسم الحدود الفاصلة، وتتحمل إسرائيل دفع التعويضات والآثار المترتبة على إنشاء الدولة على هذا النحو. وقد بدا لي الحديث غريبًا منه في الوقت الذي لم تكفّ فيه إسرائيل عن استفزازنا بتكديس المزيد من السلاح كما تشير إلى ذلك الصفقات الأخيرة المعقودة مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا. ومضى يبرّر لي هذه الصفقات بقوله إن الخوف أسوأ ناصح، إذ كثيرًا ما تُرتكب الأخطاء تحت تأثير الضغوط، ثم أسرّ لي بأن هاركابي مدير المخابرات الإسرائيلية قد أفضى إليه هو ورفاقه من الضباط الشبان بأنهم باتوا لا يثقون البتة في سياسيّ إسرائيل القدامى المنحدرين من يهود الجيتو، وأنه وأقرانه يضعون ثقتهم في جيل الشباب أي الجيش، ومن ثم فهم يشجّعون على إشاعة التوتر تحت تأثير الخوف فتكون لهم بذلك ذريعة لبقاء الجيش في حالة تأهّب متصل، وهكذا يصبح تكديس الأسلحة في نظر الرأي العام الإسرائيلي كله ضرورة لا غنى عنها. ثم ألمح إلى برم ناحوم جولدمان بن جوريون واتهامه له بعدم تفهّمه لعقلية العرب وعدم إيمانه بالسلام معهم وأنه يحلم أن يحقق قبل موته حلم إسرائيل القوية المستقلة التي يلعب اسمه في تاريخها دورا مقدّسا، مما اتضح معه عمق الصراع القائم بين جولدمان وجماعته وبين بن جوريون وأنصاره، وأن المنافسة الشديدة بينهما قائمة على اختلاف في مفهومهما لكيفية بقاء دولة إسرائيل وترسيخ قواعدها. وأخذْتُ أستمع إلى تصوره للخطوة الأولى التي يمكن أن تقرّب بين العرب وإسرائيل والتي تتمثّل في قيام دولة عربية هامة كبرى بإعلان تصريح يزيل مخاوف الشعب اليهودي ويجعله يقتنع على الفور بعدم جدوى تبديد أمواله في شراء السلاح وتكديسه تمهيدًا للدخول في معارك يفقد فيها أرواح الكثير من أبنائه. وإذا هو لفرط دهشتي يعرّض بالشعب الإيطالي الذي لمس تحسّن العلاقات بينه وبيننا. وقد جعله ما بدا عليّ من دهشة يتراجع قليلاً ليؤكد لي أن يهود العالم لن يقفوا حجر عثرة دون قيام تفاهم بين مصر والغرب، وكأنما يبغي إقناعي بقوة تأثير اليهود على نطاق العالم كله وامتداد نفوذهم في مختلف المجالات، وهو ما أكّده بصراحة حين راح يحدّثني عن وقوع أديناور مستشار ألمانيا الغربية تحت تأثير جولدمان.

وعاد إلى ذكر أن ناحوم جولدمان هو الذي أرغم بن جوريون على تنفيذ قرار الأمم المتحدة بسحب القوات الإسرائيلية من غزة في أعقاب العدوان. ومضى يؤكد لي أن بن جوريون

يعتمد في حكم إسرائيل على نظام بوليسي إرهابي حفزه إلى التعجيل بإجراء الانتخابات العامة في إسرائيل في موعد مبكر خلال عام ١٩٥٨ بدلاً من العام التالي قبل أن تتوقف التعويضات الألمانية وتنتهي معها حالة الرخاء المصطنع وتسقط إسرائيل في وهدة الأوضاع الاقتصادية المتدهورة. ولهذا فإن جولدمان يرغب في أن يلعب دوراً فعالاً في السياسة الإسرائيلية، وأنه قد قضى بالفعل الشهور الستة الأخيرة في إسرائيل مناهضًا سياسة بن جوريون المبنية على استبعاد قيام السلام مع الدول العربية. وبناء على ذلك يرى جولدمان أنه إذا كان لدى مصر وهي الدولة ذات التأثير الحاسم في الموقف العربي استعداد لتقبّل قيام السلام والاستقرار فهو أيضًا على استعداد لأن يقوم بخطوة إيجابية في هذا المجال تتمثّل في تنازله الفوري عن جنسيته الأمريكية والتقدم لخوض معركة الانتخابات القادمة ضد بن جوريون على أساس المناداة بسياسة جديدة تجاه الدول العربية، ولكنه يشترط في مقابل ذلك أن تقوم مصر بإعداد الرأي العام العربي لخطوة إقرار السلام مع إسرائيل.

وأشار جولدن من جديد إلى استعداد جولدمان لمقابلة عبدالناصر أينما وحسبما يرى، وكان جولدمان قد أعرب علنًا عن هذا الاتجاه في حديث أدلى به إلى مجلة إكسپرس الفرنسية (مايو ١٩٥٨) بمناسبة العيد العاشر لقيام إسرائيل تتضح منه آراؤه وأهدافه والدوافع التي تحرّكه. وقد حرصت على توجيه أنظار القاهرة إلى هذا الحديث للوقوف على آراء جولدمان التفصيلية عند تقديرها للموقف. فقد صرّح بأن إسرائيل تمثل عنصراً غريبًا على المنطقة، وأن وضعها سيظل غير طبيعي إلا إذا أصبحت جزءًا لا يتجزأ من كيان الشرق الأوسط، وهو الأمر الذي لن يتم دون قبول الدول العربية له. كما حذّر بأن الوقت في صالح العرب، متنبئا بعدم احتمال نشوب صراع مسلّح بين العرب وإسرائيل خلال السنوات الثلاث التالية، ومشيراً إلى أن الإمكانات العربية تتجاوز إمكانات إسرائيل بكثير. غير أنه ألمح إلي أنه في حالة هجوم الدول العربية على إسرائيل فإن الولايات المتحدة الأمريكية لن تقف مكتوفة الأيدي نظراً لوجود الجالية اليهودية فيها والتي يبلغ تعدادها خمسة ملايين ونصف مليون، فضلاً عن تعاطف الأوساط النقابية والثقافية والدينية الأمريكية مع إسرائيل، فكلتا الدولتين تتكون من مواطنين مهاجرين من بلادهم الأصلية تحت وطأة الاضطهاد الديني، وكلتاهما نشأت وترعرعت على أيدي الرواد الذين قضوا على السكان الأصليين. على أني لم أستبعد من خاطري أن يكون هناك سبب آخر لم يعلنه جولدمان وهو اعتماد الولايات المتحدة على إسرائيل كركيزة لها في الحرب الباردة الدائرة بينها وبين الاتحاد السوڤييتي في الشرق الأوسط.

كذلك أشار جولدمان في حديثه إلى أن تنازع الكتلتين العربيتين التقدمية والرجعية هو في واقع الأمر أحد مظاهر الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوڤييتي، وأنه كلما طال أمد هذه الحرب الباردة فإن موقف السوڤييت سيزداد قوة لأن الولايات المتحدة تعتمد

صراحة وعلانية على حفنة من الإقطاعيين العرب في حين أنها تهمل شأن الشعوب العربية نفسها . ولهذا فإن استمرار النزاع بين الكتلتين العربيتين يحفزهما إلى التعنّت في موقفيهما تجاه إسرائيل حتى لا تعطي إحداهما للكتلة المضادة فرصة النيل منها والتشهير بها . ومن ثَمَّ فهو يشجع كل ما من شأنه قيام هدنة بين الكتلتين العربيتين ، ففي ذلك ما يفضي إلى تخفيف غلواء عداوة كل منهما لإسرائيل .

ويخرج جولدمان من تحليله بأنه يمكن بلوغ هذا الهدف إذا وافقت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي على استبعاد الشرق الأوسط من لعبة الحرب الباردة ، بأن تتفق الدولتان على سبيل المثال على إصدار ضمان مشترك لحماية حدود دول المنطقة على غرار التصريح الثلاثي الذي صدر عن دول الغرب عام ١٩٥٠ . ولكنه يعترف في الوقت نفسه بتعذر قبول الولايات المتحدة لهذا الحل لأنه ينطوي على اعتراف ضمني بشرعية النفوذ السوفييتي في الشرق الأوسط مما يعد نصراً دبلوماسيًا يحرزه الاتحاد السوفييتي . ولذا اقترح أن تقتصر الخطوة الأولى على اتفاق الدولتين العظميين على وقف تصدير الأسلحة إلى الشرق الأوسط ، الأمر الذي يمهّد في نظره لتحييد المنطقة بما فيها إسرائيل . لكنه في الوقت ذاته يشير إلى أن اتجاه إسرائيل إلى الحياد هو أقصى ما يمكن أن تتخذه ، لأنها لا يمكنها الانحياز إلى الكتلة الشيوعية في ميدان السياسة الخارجية لاعتمادها الكلي على يهود الغرب ولطبيعتها الديموقراطية ، ثم مضى يوضح أن اليهودية الأمريكية لن تغفر لإسرائيل اتخاذها موقفًا معاديًا للكتلة الغربية لو حدث ذلك ، ولكنها ربما تسامحت إذا رأت أن اتجاه إسرائيل نحو الحياد يمهّد لإقرار السلام مع العرب في المنطقة . وينتهي جولدمان إلى تبرير هذا الاتجاه بقوله إنه حتى بن جوريون نفسه قد يرحّب بأي ضمان روسي من شأنه استقرار الأوضاع في الشرق الأوسط .

وفي أعقاب الحديث سارع جولدن إلى إبلاغي بأن ناحوم جولدمان يرجو إذا كان الرئيس عبدالناصر يوافق على أن يعتبر الأفكار التي أدلي بها في حديثه إلى مجلة إكسبرس أساسًا يمكن البناء عليه عند أول لقاء فإنه يتعهد من جانبه بالحصول من الإسرائيليين على قبول مبدأ المباحثات ، وذلك في سرية مطلقة .

وكان طبيعيًا أن ترفض القاهرة أي اقتراح يحرم قواتها المسلحة من الحصول على السلاح اللازم لها بعد أن ثبت لها من قبل خلال حملة فلسطين ١٩٤٨ استحالة التزام إسرائيل بتنفيذ أي اتفاق ودأبها على اجتلاب السلاح من أي مكان بواسطة المنظمات الصهيونية في الدول الغربية سرًا ودون أدنى توقف . أما عن بقية العرض المقدم من جولدمان فقد رأت القاهرة فيه أنه بالرغم من جرأته الكبرى إلا أنه يجازف بتحدّي الرأي العام الغربي ، كما أرجعت مبادأته إلى اقتراب موعد انقطاع المعونات الألمانية وبرم بعض أثرياء اليهود الأمريكيين بالإعانات المتواصلة لإسرائيل دون ظهور بادرة لاستقرار إسرائيل الاقتصادي ، فضلاً عن تبلور مخاوف

بعض الهيئات المسيحية وبعض دوائر الصناعة الأمريكية المتحررة من الضغوط اليهودية وتزايد النفوذ الصهيوني في كافة نواحي النشاط الاقتصادي والحزبي والإعلامي والدعائي مما يهدّد بإخضاع السياسة الأمريكية خضوعًا تامًا للمصالح الصهيونية، وكان چيمس فورستال وزير حربية الولايات المتحدة السابق أول من دق ناقوس الخطر محذّرًا من فداحة هذا النفوذ. ولعل هذا هو ما حفز ناحوم جولدمان إلى تصور أن الحل الوحيد القادر على انتشال إسرائيل من احتمالات تخلّي أمريكا عنها هو المسارعة بسبق الأحداث والاتجاه بسياسة إسرائيل إلى الحياد الذي قد يثير ثائرة الغالبية من يهود أمريكا وإن لم يوقف سيل الموارد تمامًا. ولعله أيضًا قد أدرك أن الفترة القادمة ستكون فترة عصيبة بالنسبة لإسرائيل مما حدا به إلى الإلحاح على التوصّل إلى هدنة أو شبه هدنة مع الدول العربية، وذلك بواسطة عروضه المخدّرة، فضلاً عن إمكانية استغلال المناداة بسياسة الحياد للحصول على تسهيلات سوڤييتية قد تفتح باب الهجرة ليهود شرق أوروپا. ومن يدري لعله قد لوّح للاتحاد السوڤييتي بإمكانية التسلل بنفوذه إلى إسرائيل، وكان هذا هو الخطر الوحيد الذي يهدّد مشروع جولدمان بتحويل إسرائيل إلى قاعدة شيوعية فينقلب عليه الوضع شخصيًا بسيطرة الحزب الشيوعي على الحكم في إسرائيل. على أن جولدمان لا شك قد أقام موازينه على ضوء إمكان تحوّل إسرائيل إلى ناحية الغرب مرة أخرى بعد تداعي القومية العربية، فلقد ظلت الدول العربية مستغرقة في سبات عميق على مدى طويل فإذا باغتصاب فلسطين يحفز إلى يقظة القومية العربية.

وفي هذه الأثناء تأرجحت الآراء في القاهرة بين مؤيّد لمواصلة هذه اللقاءات بحذر شديد لأنها تلقي ضوءًا على اتجاهات الصهيونية الخفية، وبين معارض لها خاصة وأني سفير معتمد، وأنه إذا كان لا بد من مواصلة هذه اللقاءات فلتكن على يد غيري أو جهاز آخر، وبهذا انتهت صلتي بهذا الموضوع نهائيًا.

* * *

وفي الفترة ما بين ٣ و ٦ أكتوبر انعقد في مدينة فلورنسا مؤتمر البحر المتوسط [٣] الذي نظّمه عمدة فلورنسا السابق البروفسور چورچيو لاپيرا أستاذ القانون الدولي وأحد الأعضاء البارزين بالحزب الديمقراطي المسيحي والصديق الشخصي للرئيس جرونكي والرئيس فانفاني. غير أن المحرك الحقيقي وراء هذا المؤتمر كان المؤتمر الصهيوني العالمي من خلال هيئة تحرير مجلة «دراسات حوض البحر المتوسط» Etudes Méditeranéennes والتي كان يمثّلها في روما چوجولدن جولان وكانت أغلبية المشتركين في المؤتمر من الحزبين الاشتراكيين الفرنسي والإسرائيلي المترابطين ترابطًا وثيقًا بالإضافة إلى بعض العناصر الاشتراكية المغربية والتونسية. ومنذ البداية جرت المحاولة لصبغ المؤتمر بصبغة لقاء غير رسمي بين العرب والإسرائيليين، إذ قد اختفى دور الحكومة الإسرائيلية بعد أن صدرت المبادرة عن ناحوم جولدمان.

ومن الناحية الإيطالية كان المؤتمر يخدم هدفين فإقليم توسكانيا الذي تمثّل فلورنسا عاصمته كان معقلاً من معاقل الحزب الديمقراطي المسيحي السياسيّة القوية ويلعب دوراً هامّاً في الانتخابات الإيطالية، وكانت الأنشطة الدولية للسلام جزءاً من برنامج الحزب خلال معركته ضد الحزب الشيوعي، ومن ثم ظفر المؤتمر بتأييد قوي من الفاتيكان. وقد أراد الحزب تكوين سمعة لفلورنسا بوصفها مركزاً عالميًا لحركة السلام على غرار جنيف، وفضلاً عن هذا كانت سياسة الرئيس فانفاني تتجه كما قدّمت إلى أن يلعب دوراً هامّاً في حوض البحر المتوسط باعثًا من جديد أحد مطامع موسوليني بتكوين نوع من الاتحاد بين دول البحر المتوسط تحت رعاية إيطاليا. وقد اعترضت هذا المؤتمر عقبتان أولاهما العلاقات المتوتّرة بين العرب والغرب وتمثّلها الحرب الفرنسية الجزائرية، والثانية الأزمة العربية الإسرائيلية. وقد مثّل الجمهورية العربية المتحدة في هذا المؤتمر المرحوم السفير عدلي أندراوس والمرحوم الشاعر الفنان جورج حنين والأستاذ عادل ثابت الذين اجتمعتُ بهم في مقر السفارة للاتفاق على الخطوط الرئيسية التي يتبعها الوفد قبل أن أنتقل معهما إلى فلورنسا كمراقب. وكان الوفد المغربي برئاسة ولي العهد مولاي حسن [الملك الحسن الآن] واضح التعاطف مع إسرائيل لدرجة أنه كان على وشك الاعتراف بالوفد الإسرائيلي لولا إصراري الشخصي على ضرورة انسحاب الوفد الإسرائيلي الرسمي حتى يأخذ المؤتمر طابعه غير الرسمي، وإصراري كذلك على حضور الوفد الجزائري الذي استبعد في يوم الافتتاح حتى اضطر بدوره الوفد الفرنسي إلى الانسحاب من المؤتمر. والظاهرة المحيّرة التي استلفتت نظري وقتذاك هي التعاطف المغالى فيه من جانب الأمير المغربي نحو الإسرائيليين حتى إنه ذهب إلى أبعد من ذلك فوجّه الدعوة إلى جميع الحاضرين بما فيهم الإسرائيليين إلى حضور المؤتمر الذي سيعقد في مدينة فاس، على حين كان سلوكه تجاه الوفد المصري يتّسم بالكثير من الفتور.

ومرّ المؤتمر بثلاث مراحل: مرحلة الافتتاح الرسمي ثم مرحلة انسحاب الوفد الإسرائيلي الرسمي الذي أثار بعض الاضطراب في المؤتمر ولعله كان سبب وقوع البروفسور لاپيرا فريسة للمرض، ثم المرحلة الأخيرة حين ظهر الإسرائيليون فجأة بعد أن ألقت كافة الوفود العربية كلماتها، وذلك للإيحاء بأنهم قد تبادلوا الرأي مع أعضاء الوفود العربية.

وعلى الرغم من محاولات إسرائيل أن تضفي على المؤتمر طابع تبادل الرأي بين العرب وإسرائيل فإنهم لم يبلغوا مرادهم، وكان وفد مصر سواء الأستاذ عدلي أندراوس أو جورج حنين أم عادل ثابت على أعلى مستوى في تمثيله لبلاده، فقد أظهر الجمهورية العربية بمظهر ثقافي رفيع لا يقوم على التعصّب والتطرف وبيّن أن القومية العربية تنبثق من المبادئ المسيحية واليهودية الأمر الذي استقطب تعاطف عدد كبير من الكاثوليك والمسيحيين الحاضرين وأثار حفيظة الإسرائيليين، خاصة عندما أشار الوفد إلى أن إسرائيل هي ثمرة سياسة القوى

الأوروبية وأنها مادية النشأة متناقضة مع مبادئ المسيحية واليهودية. غير أن علال الفاسي - من المغرب - ألقى خطابًا تضمن دون داع حق إسرائيل في قيام وطن لهم ولكن ليس بفلسطين، فاستغل الإسرائيليون خطابه دليلاً على أن العرب على استعداد للتفاوض بشأن اللاجئين الفلسطينيين، غير أن وفد مصر انبرى معارضًا مبدأ نشوء أوطان تقوم على العقيدة الدينية أو النعرة العنصرية.

ولم يكد المؤتمر ينتهي من أعماله حتى وجدتني في حاجة مُلحّة إلى البقاء قليلاً بفلورنسا لأستمتع بما تضمّه من جمال فأسرّح الطرف في مبانيها التي جمعت بينها الوحدة المعمارية المتّسقة والتي بدت شامخة رشيقة تطوي في ثناياها تاريخًا حافلاً بعشق الفن والعنف والمجون معًا. وتميّزت من بينها هنا وهناك قصور جليّة المعالم تُضفي على المدينة هيبة وجلالاً ينمّان عن شفافية وحسيّة في آن واحد، وسماء صافية صفاء تلك الزهور الزرقاء التي تعمّ المدينة وهي تلفّ بزُرقتها بروجها الرمادية الشاخصة وقبابها الحمراء الجاثمة برداء أزرق وكأنها لوحة من تصميم فنانها الراهب فرا أنجيليكو. رحتُ أتأمل هذا الخليط المتنافر بين الماضي والحاضر الذي لا تضيق به فلورنسا التي لا يقف دون امتدادها حدود، حيث يتّسع الوادي على ضفتي نهر الأرنو الذي شقّها للعمران، وتتطامن التلال على جانبيه ترحّب بكل بناء يقام على أنقاض الماضي، وتُخلّي أزقّة العصور الوسطى الملتوية مكانها للطرق الحديثة المستقيمة. وعلى الرغم من هذه الأبهة التي جاءت مع هذا العمران فإن العين لا تزال تُؤْثر تلك الميادين العتيقة مثل ميدان كنيسة الدُومو بمبنى معموديته وبرج أجراسه، وميدان السِّنْيُوريَا [السيادة] بما يضم من مبان ذات تصميمات خالدة مثل - پالاتزوڤيكيو [القصر العتيق]، ورواق بيجالو، ورواق حاملي الرّماح [لانزي] الذي كان ميكلانچلو يتوق إلى أن يمدّه ليلتف حول الميدان كله، ومتحف أوفتزي الزاخر بأروع مصوّرات عصر النهضة الفلورنسية، فإذا تلك المباني الحديثة التي أقيمت إلى جوارها مما تتخطّاه العين وتزدريه، وإذا العين مع اعتيادها تلك الأخلاط من المناظر قديمها وحديثها لا تزال عالقة بالتمثال المهيب لداوود الذي نحته ميكلانچلو ويقوم شامخًا على باب «القصر العتيق» وإلى جواره تمثال هرقل الذي نحته دُونا تلّلو. وكذا لا تضيق العين بازدحام رواق لانزي بالمنحوتات، إذ حسبها منها تمثال چوديت وفي يدها السكين تذبح بها هولوفرنيس من نحت دُوناتللو العظيم، أو تمثال البطل پيرسيوس الشديد البأس من نحت بِنْڤنُوتُّو، كما يسترعيها سور القصر العتيق - رمز العنف والبطش وإراقة الدماء - الذي شُيِّد مَلاذًا أمام الجيوش المعتدية. ويلفت الانتباه أيضًا تمثال بارتولوميو كوليوني للفنان الخالد ڤيروكيو وهو يمتطي صهوة جواده وسط الميدان، كما يجتذبه الطوار الذي أقيم عليه نصب نحاسي يحمل وجه «ساڤونارولا» إشارة إلى الموضع الذي أُحْرق فيه هذا الراهب الدومينيكاني لجرأته على رفع صوته في وجه البابا اعتراضًا على الفسق والمجون والعودة إلى الروح الوثنية.

افترشتُ عتبة كنيسة الدومو الشهيرة أسترجع مشاهد المهرجانات التي كانت تجتاز طرقات المدينة بمهرّجيها في أقنعتهم المختلفة وثيابهم المتنوعة رافعين المشاعل، وأتمثّل عروض المركبات بمنصّاتها تجوب الشوارع بين تهليل المواطنين وهتافاتهم، تلك المركبات التي وضع تصميماتها أعظم فنانيهم مُسْبغين عليها كل ما يملكون من مواهب فنية مثلما كانوا يفعلون في لوحاتهم وتماثيلهم. وأخذت أتخيّل مسيرة تلك المركبات التي كان بعضها يحكي أشهر الأساطير اليونانية، وينظم أشعارها لورنزو العظيم نفسه واصفًا رونق الشباب بفترته العاجلة العابرة موصيًا باقتناصها بقوله المأثور «ما أجمل الشباب، ثم ما أبعده عن الأسى، ولكن ما أسرعنا في وأد متعاته. دع الناعمين به الآن لاهين في بهجتهم، فغدا سيولّي الشباب أدباره».

وما إن يتخطّى الزائر المدينة وتقع عينه على الريف التوسكاني بخُضرته وبتشابك كرومه على سفوح تلال كيانتي وبُرباه الرمادية المحتشدة بأشجار الزيتون ومواكب شجر الصنوبر وهو يطلّ عليها من تل فيوزيلي حتى يُلْفته ذلك عن التطلّع إلى ما سواه مما تضمّه المدينة ذاتها التي ما تلبث أن تتبدّى له بوجهها السافر حين يطلّ عليها من تل سان منْيَاتُو وهي تجاري الوادي المتحوّي لنهر الأرنو، فتتجلّى له سقوف مبانيها المنحوتة من الجبلَ وكأنها صخور متراصّة تتخلّلها صفوف القرميد الأحمر، وتبرز من ثناياها أبراج من رخام، من بينها «القصر العتيق» والسقف المثمّن لمعمودية كاتدرائية الدومو الذي ابتدعته عبقرية برونليسكي. وسرعان ما تقع عين العابر لرواق «حاملي الرماح» على الجسر العتيق «پونتڤيكيو» بأقواسه وعقوده الخلابة. حتى إذا انتهى إلى الجسر نفسه أبصر حوانيت صائغي الحليّ ذوات الشهرة الذائعة متراصّة متلاصقة بعددها الذي يبلغ اثنين وعشرين حانوتًا وقد انسدلت عليها سُدُل خُضْر فتبدو بها وكأنها أعشاش الطير.

هكذا بدت لي فلورنسا أول مرة في ثوبها القرمزي الذهبي وقد اضطجعت على مهد أخضر، وتلاقت سماؤها بتلالها في انسجام رهيف. بدت لي مدينة لطيفة صارمة في آن واحد تجمع بين بشْر الكبرياء ووجوم الحزن، نارية اللون وكأنها شفق الشمس مع المغيب، تنبعث منها خيوطَ دقيقة من دخان ما تلبث أن تنعقد حول بُرج الأجراس وكأنها ترمز إلى أن محْرقة «ساڤونارولا» لا تزال متّقدة.

* * *

وفي الثاني عشر من سبتمبر التقيت بالسفير ألسّاندريني سكرتير عام وزارة الخارجية الإيطالية فأبلغني أن الرئيس فانفاني كان يتوقّع إتمام زيارته للقاهرة في الأيام الأخيرة من شهر سبتمبر لكنه بعرض الأمر على مجلس الوزراء في جلسة أمس رأي أنه مضطر إلى إرجاء زيارته بضعة أيام لاستقبال شاه إيران خلال زيارته لإيطاليا في الفترة ما بين ٩، ١٣ أكتوبر

المقبل، وهو ما يجعله يقترح على الرئيس عبدالناصر أن تتم زيارته للقاهرة في أيام ١٦، ١٧، ١٨ أكتوبر. وكشف لي عن الأثر الذي أحدثته دعوة الرئيس جمال لفانفاني واهتمام الجانب الإيطالي بلقاء الرئيسين ورغبتهم في توفير الأسباب لنجاحه وانكبابهم على دراسة الموضوعات والمسائل الفرعية المتعددة حتى تصبح جاهزة للموافقة أثناء الاجتماع. وقد حصر ألسندريني الموضوعات التي يطمع رئيس وزراء إيطاليا في الاتفاق عليها، وعاد للحديث عن بعض الموضوعات ومن بينها ما جرى حسمه كموضوع الأموال المسموح للإيطاليين الذين هاجروا من مصر بنقلها. وكانت الحكومة الإيطالية قد أبدت رغبتها في تعديل الحد الأعلى المعمول به ورفعه من ٢٠٠٠ إلى ٧٠٠٠ جنيه. وقد وافقت القاهرة على أن يُفتح حساب خاص بالنسبة لتحويلات أرصدة الإيطاليين الذين يغادرون مصر وعلى أن يسوّى رصيد هذا الحساب بصادرات مصرية، وفي هذه الحالة لا يكون هناك ما يحول دون رفع الحد الأعلى للمبلغ المسموح بنقله بحيث يصبح ٧٠٠٠ جنيه لكل أسرة أسوة بما اتبع مع السويسريين. وقد أنهى إليّ ألساندريني ارتياحهم إلى هذا الحل.

ثم كان موضوع شركات الفوسفات الإيطالية في القصير التي تلقى بعض المصاعب لعدم منحها مساحات إضافية للاستغلال وعدم السماح للفنيين الإيطاليين فيها بتحويل مدخراتهم إلى إيطاليا. وكنت قد عدت من القاهرة مزودًا بالموافقة على زيادة مناطق الاستغلال بشرط أن يخصّص للمصريين ٢٥٪ من الزيادة الجديدة في رأس المال مع السماح للفنيين الإيطاليين بتحويل مدخراتهم إلى إيطاليا بمعدل ٢٠٠٠ جنيه لكل أسرة. وأذكر أني عندما أبلغت الرئيس فانفاني بهذا الحل قال لي على الفور إنه في مقابل هذه الروح الودّية لا يمانع في أن يكون اشتراك المصريين بواقع ٥٠٪ من رأس المال الجديد. كما عرج ألسّاندريني ثانية على موضوع شركة «فيات» التي كان الرئيس فانفاني قد حدّثني أثناء مقابلتي له في ٣٠ أغسطس عن اهتمامه بالعرض المقدّم منها لإقامة مصنع للسيارات في مصر إذ كانوا يخشون منافسة الشركات الأجنبية الأخرى وخاصة شركة مرسيدس الألمانية. فقد كانت إمكانيات ألمانيا المالية تفوق الإمكانيات الإيطالية، كما أن نصيب الصناعة الألمانية في الجمهورية العربية المتحدة كبير إلى الحد الذي جعله يلمّح إلى أن المصلحة تدعو في بعض الأحيان إلى تجنّب وضع البيض كله في سلّة واحدة. وأضاف السفير أن الرئيس فانفاني قد كلّف وزير المالية بالعمل على مدّ الضمان المقدم من الحكومة الإيطالية لمؤسسة فيات وجعله سبع سنوات بدلاً من ست، وأن الجهات الفنية المختصة تقوم الآن بدراسة التوجيه الصادر من الرئيس فانفاني. وقد أوضحت له أن السلطات المصرية ليس لديها مانع من قبول المشروع من الناحية السياسية ومن الناحية الفنية، غير أن المسألة لها جانب لا يمكن إغفاله، هو أن العروض الألمانية قد تكون أوفق لنا من الناحية المالية، وأنه ينبغي والأمر كذلك أن تعمل مؤسسة فيات على تعديل عرضها بما يشجعنا

على قبوله بارتياح. وأبلغته في النهاية أننا بدورنا بصدد إعداد المسائل التي رأينا تقديمها من جانبنا إلى السلطات الإيطالية لدراستها للعمل على تلاقي وجهات النظر حولها.

وقد اتضح لي أن الموضوعات التي حدّثني عنها ألسّاندريني وسبق لفانفاني أن أثارها أثناء مقابلتي له فيها دلالة واضحة على أنه ـ إلى جانب خدمة المصالح الإيطالية ـ يريد استغلال الموقف لمواجهة مقتضيات السياسة الداخلية الإيطالية. كما أن حرص الجانب الإيطالي على الانتهاء من إعداد الاتفاقات المطلوب توقيعها قد دفعني إلى الاعتقاد بأن فانفاني يوّد أن يتفرّغ أثناء زيارته القاهرة واجتماعه بالرئيس لتبادل الآراء في الأمور السياسية، وهو وإن كان لم يُفصح عن شيء منها إلا أنه لم يكن من العسير إدراكها. وخلال هذه الآونة شهدت السفارة المصرية بروما توافد عدد غفير من كبار رجال الصناعة والاقتصاد أبدوا الرغبة في التعاون معنا والمشاركة في عدد من مشروعاتنا الكبرى، وقد ضمّنت اقتراحاتهم رسائلي إلى القاهرة لتوي.

وفي ٢٤ سبتمبر التقيت من جديد بالسفير ألسّاندريني لوضع الخطوط النهائية لزيارة الرئيس فانفاني للقاهرة، فأكد لي الأهمية التي يعلّقونها عليها وأوصى بالعمل على إنجاحها، كما ألمح لي برضاء الرئيس فانفاني وهو الرجل العاطفي بحرارة الاستقبال التي يلقى بها المصريون ضيوفهم وتمنّى لو تضمن برنامج الزيارة مقابلة الجالية الإيطالية. ثم استطرد فقال إن الرئيس فانفاني يعتزم السفر بطائرة عادية يوم ١٥ أكتوبر مساء، وفي نهاية إقامته في القاهرة يسافر يوم ١٨ أكتوبر إلى الإسكندرية حيث يقضي بها ليلته، وفي ١٩ أكتوبر يسافر بالسيارة إلى العلمين لافتتاح النصب التذكاري الذي يضم رفات الجنود الإيطاليين وكذلك النصب الذي يضم القتلى المسلمين، واقترح السفير ألسّاندريني أن تكون حكومة الجمهورية العربية ممثّلة في الاحتفال وأن يحضره أحد رجال الدين المسلمين أما عن الجانب الإيطالي فسيمثّله فريق يضم ممثّلي أسر القتلى والمحاربين القدماء وممثّل لوزارة الحربية بالإضافة إلى رجال الصحافة والإذاعة، على أن يصل هؤلاء جميعًا إلى القاهرة بطائرة حربية خاصة من روما.

وحين سألته هل أعدَّ الجانب الإيطالي جدولاً للأعمال التي تُبحث في الاجتماع، قال لا، فقد أسلمنا لكم الرئيس فانفاني تحتفلون به كما يروق لكم وتحدّثونه فيما تبغون.

قلت دعني أكشف لك بصفة شخصية عن إحساس يقلقني أَبَحْتُ لنفسي مفاتحتك فيه بدافع من الصداقة التي تربط بيننا، وسألته عن حقيقة ما يُشاع عن زيارة الرئيس فانفاني لإسرائيل، قائلاً إني أخشى أن يكون قبولها وخاصة الإعلان عنها في هذه الفترة بالذات مما قد يؤثر بعض الشيء في زيارة القاهرة ويحيط سياستكم الجديدة إزاء العالم العربي بالريبة. فردّ بأن الدعوة لزيارة إسرائيل قد وُجّهت إلينا قبل دعوتكم، وقد تحاشى فانفاني الرد عليها وترك

السفير الإسرائيلي مدة طويلة في حيرة، ومع ذلك فلم يكن من المستطاع رفضها وإن كان موعدها لم يُحدّد بعد. ثم أردف قائلاً: وإني أقترح أن يسأل الرئيس عبدالناصر ضيفه عن تلك الزيارة. وعاد يؤكد لي أن ذهاب فانفاني إلى القاهرة أمر في غاية الأهمية وأن أملهم كبير في نجاح الزيارة.

وفي نهاية اللقاء أسلمته مذكرة ضمّنتها المسائل المعلّقة بيننا وبينهم، وكذلك بعض الأمور التي من شأنها توثيق العلاقات الاقتصادية والثقافية بين بلدينا واتفقنا على أن نعود إلى الاجتماع سويًا بحضور مدير الإدارة الاقتصادية بالوزارة لمناقشة ردّهم على المذكرة ولتحديد الأهداف العملية من لقاء الرئيس فانفاني بالرئيس عبدالناصر. ورغم أن ما ذكره ألسّاندريني عن زيارة فانفاني لإسرائيل لم يقنعني، إلا أنني كنت موقنًا أنها لن تقلل من أهمية زيارة فانفاني للقاهرة على الإطلاق بل إنها تقتضي من جانبنا مضاعفة جهودنا لاستمالته قدر الإمكان إلى صفّنا.

وقبيل مغادرتي روما بعد انتهاء مهمّتي كسفير، دُعيت فى الرابع والعشرين من نوفمبر ٥٨ للقاء الرئيس جرونكي الذي أعرب عن أسفه لانتهاء مهمتي الدبلوماسية وأبدى ارتياحه لجهودي في سبيل تعزيز العلاقة بين الدولتين فشكرته على لفتته باستقبالي قبل رحيلي، وأعربت له عن امتنان مصر لمبادرته الشجاعة التي بدأت تؤتي ثمارها نحو إيجاد أحسن الظروف لتوثيق العلاقات الإيطالية المصرية. وقد عبّر لي عن إيمانه بأنه مع مرور الأيام سيتخلّى الكثيرون عن عدائهم لنا وأكد أنه سيبذل كل الجهود الممكنة ليحمل الدول الصديقة على التعاون مع مصر لمواجهة احتياجاتها المختلفة وخاصة ما يتعلق منها برفع مستوى المعيشة رغم وجود عقبة في سبيل ذلك وهي عدم ثقة الغرب في روسيا التي تمارس نشاطًا يجعل مهمته بالغة الصعوبة. ثم إذا به يفاجئني بأن الرئيس خروتشوف قد أدلى بتصريح منذ بضعة أيام يعارض فيه قيام صلة تعاون اقتصادي بين الغرب ودول الشرق الأوسط، على أنه استدرك مقدّرًا أن مصر ليست في وضع يمكنها من رفض معونة الكتلة الشيوعية، وإن كانت هذه المساعدة قد خلّفت اليوم حالة من القلق يحسن إزالته، وأن الاتصالات التي سيقوم بها الرئيس فانفاني قريبًا في مصر وكذلك ما سيترتب عليها من زيادة الصلة بين البلدين ستكون بلا شك ذات قيمة كبيرة. ثم أوضح لي إدراكه للصعوبة التي تعترض مصر بتحويل مبلغ مليارين من الليرات الإيطالية نتيجة إعادة شراء الفوسفات بالقصير، ولذلك اقترح استغلال هذا المبلغ في مشروعات مصرية للزراعة والري.

وكذا أقام الرئيس فانفاني حفلاً بڤيلا «مادام» تكريمًا لي قبل سفري قلّدني خلاله وسام الصليب الأكبر بدرجة فارس.

كانت إيطاليا خلال هذه الفترة قد أنهت سياستها المرحلية الأولى التي قامت على أساس تضميد جراحها واستعادة اعتبارها كدولة مهزومة بين الدول الغربية، وغدت تتطلع للدخول في مرحلة جديدة تثبت فيها شخصيتها الإيطالية، غير أن الاعتبارات العامة التي تربط بين دول الغرب الأطلسي بالإضافة إلى قوة الرأسمالية اليهودية لم تفقد تأثيرها على السياسة الإيطالية، ولذلك كان رفض دعوة إسرائيل لفانفاني يعني إحراجًا كبيرًا للسلطات الإيطالية. لكني كنت ألحظ أن الفكر الإيطالي كثيرًا ما يتخذ سبلاً غير واضحة المعالم، ولذا كنت أرى أنه لا يجوز أن يثنينا شيء عن المضي في سياستنا فلا نثبط العزائم ولا نشجّع الأطماع وإنما نلتقي مع غيرنا حيث نريد وفي الوقت الذي نراه مناسبًا لمصالحنا. وكان حرص فانفاني على المطالبة بلقاء الجالية الإيطالية واصطحابه معه عددًا من الصحفيين والمذيعيين في نظري مظهرًا من مظاهر المنافسة بينه وبين الرئيس جرونكي الذي أبدى أثناء زيارته الرسمية للبرازيل اهتمامًا مبالغًا فيه بالجالية الإيطالية هناك وتحدّث مزهوًا بذلك عند عودته إلى روما.

وبعد الاتفاق على موعد زيارة الرئيس فانفاني طرأت ظروف اقتضت تأجيلها إلى ٨ يناير ١٩٥٩ حين كنت قد خلّفت منصبي سفيرًا. وبرغم الجهود التي بذلتها في سبيل الإعداد لهذه الزيارة فقد أعلنت رياسة الجمهورية عن تشكيل الوفد المصري للمفاوضات دون أن يتضمن اسمي، فعجبتُ لإقصائي المتعمَّد الذي لم أدر له سببًا. وفي حفل العشاء الساهر الذي أقامه الرئيس عبدالناصر لضيفه فانفاني بقصر عابدين انتظر الوزراء - وأنا من بينهم - وكبار رجال الدولة في قاعة الاستقبال طويلاً وصول الرئيسين ووفدي المباحثات بعد أن طالت جلسة المفاوضات في القاعة المجاورة. وإذا بالمرحوم الدكتور محمود فوزي يخرج قبل الوفد يسأل عني ويبلغني أن الرئيس فانفاني ظل يردّد اسمي طوال الجلسة متسائلاً عني، وأنه ما من موضوع طرقه إلا وعلّق عليه بأن اتفاقًا قد تم بينه وبيني على كذا وكذا، بل صرّح لي بأنه ألمح من طرف خفي دهشته من عدم وجودي. وأعترف أنه كان لهذا الحديث وقع طيب في نفسي خفّف من حدة أسفي على تعمّد استبعادي من وفد المفاوضات الذي كنت أعتقد أن من الطبيعي أن أشارك فيه إذ كنت المُعدّ لهذه المفاوضات، هذا إلى معرفتي الوثيقة بموضوعاتها وبأعضائه الإيطاليين، لا سيما ولَم يكن قد عُيِّن لسفارة روما سفير بعد. وبعد هنيهة انفتح الباب على مصراعيه وتقدم جمال عبدالناصر يصحبه أمينتوري فانفاني الذي سرعان ما اتجه نحوي فاتحًا ذراعيه ليحتضنني أمام الجميع قائلاً: «وأخيرًا صديقي عكاشة» وكأنه بهذا الترحيب يبدي دهشته بأن أكون مُبعدًا عن وفد المفاوضات. فتطلّع الرئيس عبدالناصر نحوي قائلاً: «ماذا فعلت بهذا الرجل، حتى أنه لم يَن عن ذكر اسمك في كل صغيرة وكبيرة تناولناها؟ كم أودّ أن تصحبه في جميع جولاته إلَى أن يغادر مصر». وكأن عبدالناصر أراد بهذا أن يرضيني أولاً عما سلف من إبعادي، ثم ليضمن لضيفه صحبة مَنْ يأنس إليه.

وإن قلت شيئًا عن هذا الاستبعاد الذي ما أشك أنه كان من فعل كبير المسؤولين برياسة الجمهورية، وكان إليه اختيار وفد المفاوضات، إن ذكرت هذا فلا أذكره لشخصي أُبْعَدْتُ أم لم أُبْعَد، وإنما أذكره لأعطي دليلاً على ما كانت الأمور تُدار به لوفق الأهواء، ولا يخالجني شك في أن الأمر لو كان لعبدالناصر في هذا الموقف لما زلّ هذه الزلّة.

* * *

[٢]
روما بَعيداً عن السيّاسَة

على أني كنت إلى جانب العمل الشاق المضني والعثرات التي أرادها لنا المناوئون أنعم أحيانًا بمتعة لا نهاية لها أمام ما تمتلىء به جنبات روما من روائع فنية خالدة، فقد كنت أجد بين الفينة والفينة في عروضها الموسيقية والأوپرالية ما يزيح عني آثار الإرهاق ويروي وجداني الظامئ دائمًا إلى الموسيقى التي اجتذبتني منذ صباي، وبقيت طوال عمري ملاذ نفسي كلما حزبني أمر أو نزلت بي ضائقة أو وقعت أسير محنة نفسية عصيبة. كانت بين يدي مائدة تضم أشهى ألوان الفنون وأنا وسط تلك البلاد التي تطوي جناحيها على حضارات ثلاث لا تقل إحداها عن الأخرى جمالاً ورفعة: ضمّت أول ما ضمّت حضارة الإتروسك المنبع الأول الذي ارتشف منه الفن الروماني قطرات الرِّي الأولى، فأخذت تدبّ فيه الحياة بفضلها إلى أن عثر على غذائه الحقيقي في فن اليونان الباذخ الثراء. وانطلقتُ أطوف هنا وهناك بين تَاركوينْيا وتشيرڤيتري في توسكانيا حيث مقابر الإتروسك التي تُعدّ بحق وكأنها مدن للموتى تألّقت جدرانها بلوحات تعكس بتكويناتها وإيقاعاتها صوراً واقعية مثيرة لحياة أولئك القوم الذين لم يشغل بال مفكّريهم وفنانيهم شيء - شأننا نحن قديمًا - مثل فكرة الموت والعالم الأخروي حتى دارت حياتهم في هذا النطاق النابض بالسحر والغموض. وقد ازدهرت هذه الحضارة في وسط إيطاليا بفضل اتصالها الحضاري بالمستعمرات اليونانية في جنوب إيطاليا وصقلية «ماجنا جريتشيا»، فلم تنفض يدها منها إلى أن بسط الرومان نفوذهم على المنطقة بأسرها، غير أن الإتروسك أسبغوا لونًا جديداً على الأساطير اليونانية إذ صبغوها بالحدّة والعنف وتَفَشّى فيها التعبير عن الكوارث التي تحيط بالبشر، وانشغلوا بالحياة التي تستقبل الإنسان بعد موته فأغفلوا تجميل المدن والدور بينما عنوا بمثواهم الأخير الذي صُوِّرت على جدرانه مشاهد المآدب الحافلة بالمرح وأنغام عازفي القيثارة ونافخي المزمار لتشيع السعادة في طيف المتوفّى حين يرى صورة الموائد الزاخرة بألوان الطعام، كما تعيده مشاهد الصيد والقنص ومباريات ألعاب القوى إلى المباهج التي استمتع بها أثناء حياته. والفن الإتروسكي برغم انطوائه على بعض التناقضات الجليّة وتعرّضه لبعض الكبوات فن متميّز جذاب وإن لم يتجه اتجاه اليونان في نحت تماثيل الشخوص. ولعل اختيارهم الحجر الهش مادة لنحتهم كان إليه اندثار آثار

رائعة كتلك التي خلّدها اليونانيون الذين اختاروا الرخام الصّلد لتشكيل تماثيلهم، بينما خلّف الإتروسك لوحات رائعة من النحت البارز بمادتي الطين المحروق والبرونز تميّزت بقدرة خارقة على التعبير، احتوى معظمها متحف ڤيلا چوليا الشهير الذي يقع على بعد خمس دقائق من ڤيلا ساڤويا مقر السفارة المصرية بروما.

وزائر روما يقف مذهولاً أمام نجاح الرومان في فرض نظامهم الإمبراطوري السياسي وقوانينه بالقوة، لكنه يقف في إعجاب بالغ أمام اتساع إشعاعهم الروحي في الماضي والحاضر ونفاذه إلى مناطق شاسعة بفضل ما كان ينبض به من ألوان الثقافة والفكر. ولو أنا سمحنا لخيالنا بتصور عالم لم تظهر فيه روما، لاستطعنا أن نقدر تقديراً صحيحًا ما قامت به هذه الإمبراطورية من جهد عظيم في تاريخ الفكر الإنساني حيث تألقت البلاغة الرومانية حين كانت الخطابة من مستلزمات الحياة العامة، وما أصدق قول تاسيتوس: « ليس الرضا الذي يشيعه فن الخطابة في نفوسنا بهجة عابرة تملأ كل حياتنا بل كل ساعة من ساعات نهارنا».

كانت فرصة لا ضريب لها أن أعيش في ظل هذه الذكريات وأحياها، فبدأت أتعرّف على أدباء الرومان، فما أحببتُ أن أقتحم قصورهم ومعابدهم دون أن أكون على علم بشيء مما كان يدور بين جدرانها وجنباتها. على أن فكري مرّ مروراً عابراً بالبعض وعلق هواي ببعض آخر، فقرأت لڤرچيل إنيادته، وهي وإن لم تبلغ صميم قلبي فإني لم أنكر على ناظمها شاعريته. وأنعمتُ النظر فيما سطره أوڤيد في كتابه «التحوّلات» [ميتامور فوزس] فأسرني حتى بتُّ لأدبه عاشقًا، وانكفأت أقرأ كل ما كتب. وما إن فرغت من مهامي الرسمية في أوائل السبعينيات حتى خلوت إلى نفسي ونقلت كتابه الخالد «التحوّلات أو مسخ الكائنات» إلى العربية وأتبعته برائعته الساخرة الخفيفة الظلّ «فن الهوى» [آرس أماتوريا]. وهذه الترجمة وتلك ظهرتا في طبعات خمس.

وقرأت للوكْريشيُوس لأكتشف شاعراً فيلسوفًا رقيق الوجدان جسوراً في الكشف عن الخرافات التي تتضمّنها العقيدة الدينية السائدة في عصره، والتي لم يلبث أن نبذها متعلّقًا بفلسفة أبيقور التي أنقذته من حيرته وأنس إلى ما فيها من إرادة متحرّرة ومن شاعرية لا تعترف إلا بآلهة فكهة مُسالمة لا تفرض على العالم سلطانًا ولا تطلب من البشر عبودية، فأعاد صياغة أفكار أبيقوَر الجافة في قالب شعري رقراق وميسور الفهم حتى يستميل القارئ إلى الغوص في أعماقها الفلسفية، كما يفعل الطبيب حين يخلط الدواء المرّ بقليل من العسل يُغري به المرضى على تناوله، ولم يلبث أن أخرجها في قصيدة طويلة بديعة سمّاها «في طبيعة الأشياء» De Rerum Natura استمالتني، فشرعت في نقلها إلى العربية، وأرجو أن أتمكن من الفراغ منها عما قريب.

وشغلني شغفًا الأديب پترونيوس المرهف الحس الذي احتكم إليه الناس في كل ما هو جميل أنيق، حتى كنّاه نيرون «بقاضي الذوق»، وهو صاحب كتاب «ساتيريكون» [الذي أخرجه فلليني تحفة سينمائية فريدة في تاريخ السينما العالمية]. وملك عليّ زمام نفسي موقف پترونيوس حين أمر نيرون بإعدامه، فآثر أن يموت منتحرًا، واستدعى طبيبًا قطع شريان رسغه وجلس إلى جواره ودمه ينزف من جسده المتهاوي. وفي نفس الوقت أخذ يُملي على كاتبه رسالته الشهيرة الساخرة إلى الإمبراطور، والتي ما إن وصلت إليه حتى كانت صفعة هوى بها پترونيوس على وجهه قبل أن يفارق الكاتب الحياة، استهلّها بقوله: « أي نيرون. إمبراطور الرومان وسيّد العالم وكبير الكهنة. ليكوننّ نبأ موتي حين يبلغك خيبة أمل لك لأني أعلم كم كنت تتوق إلى الظفر بهذه المتعة، متعة إزهاق روحي على يديك، فأن يولد المرء في عهدك فذلك خطل في التوقيت، أما أن يموت في عهدك فتلك فرحة الخلاص. قد أغفر لك اغتيالك لزوجتك ولأمّك، وإشعالك النار في مدينتنا روما المحبوبة، وإغراقك لبلادنا الجميلة برائحة جرائمك العفنة؛ ولكن شيئًا واحدًا لا أستطيع غفرانه؛ هو الملل الذي يصاحبني حينما أستمع لأشعارك وأغانيك التافهة وتمثيليّاتك السوقية. التزم بمواهبك الفريدة يا نيرون في شغفك بالقتل ودسّ السّم والولوغ في الدسائس والخيانات وإشاعة الرعب. افتك برعاياك يا مولاي؛ ولكني وأنا ألفظ آخر أنفاسي أناشدك وأتوسّل إليك ألاّ تدنّس رحاب الفن بمؤلّفاتك. وداعًا. ولكن حذار أن تقترف جريمة تأليف موسيقى أخرى. افتك بشعبك ما شئت، ولكن إياك أن تثير سأمه بأشعارك كما أثرت سأم صديقك حتى آثر أن يلوذ بالموت.

المرحوم جايس پترونيوس».

ولقد نشأ الفن الروماني نتيجة التقاء الروح الرومانية بفنون الإغريق لقاءً عنيفًا أدى إلى وقوع هذا الفن الوليد في حبائل التلفيقية وحمله لطابع مهجّن واضح المعالم حتى لم يعد الفن الروماني يحمل أي معنى من معاني الأصالة الخالصة التي تميّز بها الفن اليوناني الذي مضى يستلهمه ويستهدي خطاه ويقتفي آثاره محاولاً أن يضع أجمل عناصره إلى جانب أجمل العناصر التي اكتشفها في غيره من الفنون، وأن يخلق من هذه الأشتات المختلفة الاتجاهات والعصور أعمالاً موحّدة. ومع ذلك فالرومان من أكثر شعوب العالم ولعًا بالبناء، تشهد على ذلك أطلال آثارهم التي بلغت من الروعة والعظمة ما أتاح لها إلهاب الخيال، فلقد أسهموا في فن العمارة إسهامًا تاريخيًا طوّر البناء لملاءمة أغراض الحياة العامة، فاستحدثوا نقلة واضحة بالتحوّل من البناء الديني إلى مشروعات الهندسة المدنية، حتى قال مهندسهم العتيد فرونتينوس مزهوًا: «من ذا الذي يجرؤ على أن يرفع الأهرام العقيمة ومنجزات الإغريق العديمة النفع إلى مصاف قناطرنا العملاقة التي تزوّد بالمياه دورنا وحماماتنا الفسيحة التي تطهّر أبداننا؟». وبلغ تطورهم التكنولوجي إلى حد الارتفاع بأبنيتهم إلى ستة طوابق، واستحداث

تصميمات رائعة للمباني من الداخل لتلبية احتياجات تزايد السكان بإفساح فراغات كبيرة داخل الوحدات المعمارية ثم استخدامهم اللامحدود للإمكانات الكامنة في «العقود» لتحقيق الأهداف السابقة. وكان تميّز الرومان بالنزعة التنظيمية في المجالين السياسي والاجتماعي هو الذي حدا بهم إلى تجميع الآلهة معًا في مكان موحد هو الپانثيون، إذ خالوا آلهة الأوليمپ وكأنهم مجلس شيوخ أعلى يشرّع للمسائل الكونية والأحداث الخارقة التي تفوق قدرة شيوخ الرومان وأباطرتهم.

وما أكثر ما تجوّلت في ساحة الفُورَم، الذي كان في أول عهده منطقة مقدّسة عامرة بالمعابد والنُّصُب التذكارية، وتحوّل في عهد الجمهورية مركزًا تجاريًا ودينيًا وسياسيًا يشقّه الطريق المقدس «ڤياساكرا»، مُطْلقًا العنان لخيالي يطوف مع تلك المواكب الحافلة التي كانت تجتازه إلى معبد چوپيتر كبير الآلهة، مواكب الجيوش الظافرة والجنازات الكبرى مارّة أمام المنصة المخصّصة لخطب الرثاء، ومُتمثّلاً المآدب العامة التي كان يقيمها الأباطرة لجماهير العامة احتفالاً بانتصار وطني أو حدادًا على فقيد عظيم. وحينًا كنت أتلبّث بالساحة المتاخمة لمجلس الشيوخ التي أضفت بمرور الزمن على الفورم طابعه السياسي حيث كان يعتلي السياسيون المنصّة المقامة به يخطبون، وحيث كان شيشرون يلقي خطبه المأثورة التي حقّق بسحر منطقها وبلاغتها الجزلة النجاح الذي ظفر به في ميدان السياسة متساميًا عن المفهوم التقليدي للبلاغة ومفنّدًا الاعتراضات الأفلاطونية التي كانت تعدّ الخطابة فنًا مظهريًا، فارتقى بها إلى أن جعلها أخصب تعبير إنساني، وكذا كاتو الذي اعتاد أن يختم كل خطبة من خطبه بعبارته المأثورة De-lenda est Carthago «ولندمرّن قرطاچة تدميرًا». وما أكثر ما استرخيت مستندًا إلى قاعدة عمود متداع بينا يطوف خيالي وسط روّاد هذا الفورم العتيد فيصوّر لي المواطنين الرومان من المتقاضين والمحامين والشهود والصيارفة والمرابين والسماسرة، ويحرّك في نفسي السخرية من المتسكّعين والطفيليّين والمدّعين والثرثارين والمخمورين ومروّجي الشائعات والفضائح والمجرمين وقطّاع الطرق وقرّاء الطالع والراقصين والمهرّجين والمشعوذين والعشّاق حيث كانوا يحتشدون وراء معبد كاستور، وإذا أنا أسترجع قصيدة الشاعر كاتوللوس التي تعكس ما كان يعيش فيه من رغد وانغماس في العربدة والمجون وهو يناجي عشيقته لزبيا بين أزقّة الفورم متغنيًا:

« فلنعش ولتكن حياتنا غرامًا. أيّ لزبيا حبيبتي..

ولنُهمل أقوال الشيوخ العتاة الذين ينكرون علينا هذا الغرام.

لئن كانت الشموس بعد ما تغيب تعود للحياة من جديد

فنحن حين ينقضي نهارنا الممتع القصير

يضمّنا نعاس ليل سرمديّ.

فلتعطني إذن ألف قبلة... واتبعيها بمائة،

ثم لنُعِدْها ألف قبلة جديدة.. وبعدها مائة أخرى،

حتى إذا بلغت قبلاتنا التي رشفناها سويًا آلافًا مؤلفة،

فلنمزّق قوائم الإحصاء،

كي لا ندري مقدار ما نلناه من قبلات،

وكي لا يثور حسد الحاسدين،

إذا ما فطنوا إلى عدد ما تبادلناه من قُبل».

ما أروع هذه المناجاة التي لم تقتصر في اجتذاب معاصري روعتها على كاتوللوس ولزبيا وحدهما، فلقد تلقّفها في أربعينيات هذا القرن المؤلف الموسيقى الألماني الفريد في أسلوبه كارل أورف الدؤوب على استلهام روائع الأدب القديم، وضمّنها هي وأغلب قصائد كاتوللوس رائعتيه الموسيقيتين «انتصار أفروديتي» و«أغاني كاتوللوس» فاستنبط لهما ألحانًا تكشف عن أسلوبه المبتكر في التأليف الموسيقي مرتقيًا بالإيقاع إلى أعلى المراتب بوصفه الوسيط الأمثل بين الغريزة والفكر جاعلاً اللحن مساعداً للإيقاع. ويشاء لي الحظ أن أستمع إلى هذين الإنجازين الموسيقيين بالإضافة إلى قصيدته «الأغاني البورانية» في حفلين متتاليين على مدى ليلتين بمدينة روما، حين وفد المؤلف ليقود بنفسه أوركسترا الإذاعة الإيطالية والكورال «راي»، ثم أن أظفر بشرف التعرّف إليه شخصيًا عن طريق المؤلف الموسيقي الإيطالي الشهير رنزو روسيلليني صهر أحد أصدقائي الإيطاليين الذين عاشوا معظم حياتهم بمصر، الأمر الذي حفزني بعد أقل من عشر سنوات إلى دعوته إلى القاهرة حين كنت وزيرًا للثقافة في أكتوبر ١٩٦٦ لحضور عزف مقطوعته الشهيرة «كارمينا بورانا» بواسطة أوركسترا القاهرة السيمفوني وكورال أوبرا القاهرة بقيادة المايسترو التشيكي أوتوكار تريليك، فلبّى الدعوة مشكورًا.

ها أنذا أغادر الفورم على الرغم مني بعد أن جُست بين أطلاله أزوّد حواسي بذكرياته، ثم وقفت هنيهة في تلك البقعة التي اغتيل فيها يوليوس قيصر وقد وثب إلى ذاكرتي قول ألفريد ده ڤيني: «استمتع ما استطعت بما لن تراه مرتين»، وعبرت الطريق من حول قوس نصر سپتيموس سڤيروس [ساويريس] أحد المعالم البارزة عند مدخل الفورم، وهو ذلك الابتكار الروماني الذي أضاف إلى أداء البناء لوظيفته لمسة جمالية فريدة لألج مسرح الكولوزيوم المهيب ذا الطوابق الثلاثة والذي يتسع في وقت واحد لخمسين ألف متفرج يستمتعون بمشاهدة

مباريات الجلاّدين الدموية بين الرجال وبعضهم البعض وبينهم وبين الوحوش الضارية. ألا ما أصدق شوبنهاور حين قال محذراً: «إن الإنسان هو وحده بين الحيوانات الذي ينشد من وراء إيلامه لغيره مجرد الإيلام».

قبعتُ في ركن قصي أتمثّل الأرواح التي أُهدرت عبثًا وشهداء المسيحية الذين قضوا نحبهم بين أنياب الأسود الفتّاكة ولطمات أظلافهم ليقدّموا لذراريهم أروع المُثُل على التضحية والفداء في سبيل العقيدة التي آمنوا بها، وذكرت في شجن قصيدة بايرون عن المجالد المحتضر في ديوانه «تشايلد هارولد»:

«تلمح عيناي مجالداً يتهاوَى.

تسند يده جبهته النابضة بطولة.

ارتضى لقاء الموت، لكنه يغالب الاحتضار .. علّه يهزمه.

وتثقل رأسه رويداً رويداً،

من الجرح المحمرّ الغائر في جنبه

ينزفُ في بطء دمه

كرذاذ يسبق دَفْق المطر العاصف

ها هي ذي الحلبة تنداح حواليه... تدور،

ويعاجله الموت،

وهتاف الحمقى تمجيداً للمنتصر البائس لم يخمد بعد،

يسمعه غير مبال، فلقد رحل الروح بعيداً.

لم يعبأ بحياة ضاعت أو جائزة أفلتت

لا شيء بعالمنا يشغل فكره

غير الكوخ المتداعي على شط الدانوب،

حيث يعيش صغاره البرابرة يلهون

في داكيا [رومانيا] مع أمّهم المترقّبة عودته

بينا أبوهم... قد ذُبح هناك بعيداً

بين ضجيج الفرح في حفل روماني

مع دمه المسفوح تنسفحُ شتّى ذكرياته».

وكم كان يحلو لي بين الحين والحين الاختلاف إلى المطعم الذي بُني حديثًا فوق الأطلال الباقية من ساحة [فورَم] تراچان على غرار الطراز المعماري الروماني أتمثّل فيه الماضي مطلاً على عمود تراچان التذكاري الملتف حول سطحه شريط حلزوني صاعد من النقوش البارزة من قاعدته إلى قمته تصوّر مراحل حملات الإمبراطور الظافرة على أعدائه. وهو العمود الذي على غراره أقام ناپليون عموده الشهير بميدان ڤندوم في پاريس مع فارق واحد بينهما هو أن شريط نقوشه البارزة قد صُبّ من البرونز المتخلّف عن المدافع التي غنمها بوناپرت من الجيوش الپروسيّة والنمساوية المهزومة، على نحو ما صبّ المثّال الإغريقي فيدياس درع تمثال الرّبة أثينه پروماخوس [أثينه المحاربة] من الدروع البرونزية التي كان يحملها أعداء بلاده من الفرس المهزومين.

ولا ريب أن الرومان قد أسرفوا في الصنعة الزخرفية وغالوا في النحت البارز المتأنق القائم على الزخارف النباتية ذات التوريقات وتفريعات الزهور حتى غدا تاج العمود الكورنثي بإفراط زخارفه هو النمط الأثير لدى الرومان، كما يتجلّى هذا التأنق لزائر روما بأوضح مظاهره في مذبح السلام «آراپاتشيس أوجسطيا» الذي شيّده أوكتاڤيوس أول الأباطرة المعروف باسم قيصر أوغسطس تعبيرا عن الاستقرار السياسي في عهده، فازدان بالنقوش البارزة التي تمثّل الأحداث السياسية الكبرى ومواكب التضحية والفداء الدينية. ومع تأملاتنا لتلك اللوحات الرائعة بهذا المذبح نسمو على ذواتنا فتهدأ سورة انفعالاتنا، ونسعد ـ كما يقول عالم الجماليات الشهير چورج سانتيانا ـ بإدراك خير لا نسعى إلى امتلاكه، فلا يعود المرء ينظر إلى ينبوع الماء نظرة الظامئ، ولا يتطلّع إلى امرأة جميلة تطلّع الشهواني الشبق. كذلك لا يكاد زائر روما ينتقل من مكان إلى مكان أو من موقع إلى آخر حتى يطالعه أحد التماثيل النصفية الرومانية «الپورتريهات» التي احتلت مكانة خاصة في حياة الرومان، سياسية وطبقية قبل أن تكون فنية، تتميّز كلها بالواقعية الدقيقة المولعة بتسجيل تجاعيد البشرة وكأنها معالم جغرافية، وينحصر اهتمامها بالملامح التفصيلية أكثر منه بالهيئة العامة.

وإذا كانت الحضارة اليونانية لم تضع بين أيدينا حتى اليوم أية لوحة مصوّرة من تلك التي أنجزها كبار الفنانين اليونانيين والتي تحدّث عن روعتها الأقدمون بتقدير وإعجاب قبل أن تنسدل عليها سُتُر النسيان فإن لوحات التصوير المنجزة في روما ومدن إقليم كامپانيا خلال القرن الأول قبل الميلاد تزوّدنا بحصيلة لا حصر لها من الموضوعات الوثيقة الصلة بالحياة اليومية لأهل كامپانيا كما تمثّلت على جدران الدور والقصور في الريف والحضر. وإذا كان ما بقي منها في روما بالغ الندرة فإن بركان ڤيزوڤ الذي دفن تحت رماد حَمَمه مدن پومپي وهرقلانيوم وسابييه أثناء فورانه المدمّر عام ٧٩ ميلادية قد أخفى تحت أنقاضها كنزاً زاخراً بالتصاوير القديمة يتيح لعشاق التصوير تتبّع الدورة التي خطاها هذا الفن ما يقرب من قرنين

وإذا به ينتهي فجأة في تلك السنة الفاجعة، فلم يبق لنا من آثار هذه المدن الثلاث ومن لوحات جدران الدور في پومپي إلا ما احتفظ لنا به متحف ناپلي القومي بعيداً عن انتفاضات ڤيزوڤ.

وهل يستطيع زائر لروما أن يمرّ بها دون أن يأسره طراز «الباروك» (*) الذي كانت روما أكثر من غيرها من بلدان أوروپا تميّزاً به، فبدت كنائسها وقصورها وحدائقها ونافوراتها وميادينها على أيدي الخالدين برنيني وبوروميني وداكورتونا وغيرهم في مسحة من الجمال اللافت المتألق أملاها شغف الإيطاليين بما يثير ويُبهر، تشيع فيه الألوان وتزدحم الصور، ويطوي ذلك كله طابع مسرحي آسر، ولا عجب فقد كان الإيطاليون يؤمنون بأن المظهر هو خير ما يعبّر عن الواقع. ومن أجل هذا خلقوا تلك الروائع الفنية التي عنوا فيها بالضخامة والفخامة وبما هو مذهل خادع بهيج وبما لا يخطر على بال، فجاءت مبانيهم على شاكلة ما كانت عليه كنائسهم من أبهة وبراعة وإفراط في العناية بالتفاصيل والإيماءات الناطقة، كما حفلت منحوتاتهم بالقديسين متسربلين بعباءاتهم الفضفاضة وقسمات وجوههم تفصح عن ضيقهم بما يملأ العالم من شرور. ولقد كانت الكنيسة بحق هي التي تبنّت طراز الباروك لتناهض حركة الإصلاح الديني اللوثرية وتؤيد انتصارها عليها، فدفعت الفنانين إلى استخدام التقنية الفنية في جرأة لم تُعهد من قبل، وإلى العناية بالتفاصيل الزخرفية لكي يجمعوا العالم على الإيمان بتميّز الكنيسة الكاثوليكية وسُموّها على كنائس حركة الإصلاح الديني. وهكذا كانت كنيسة القديس بطرس في روما، حيث من العسير على الزائر أن يحصر لفتات عينيه في اتجاه واحد. فألوان رخامها المتنوعة الزاهية، ومعمارها البالغ التعقيد، واختلاف زخارفها المنمّقة، وسحر أنغامها الموسيقية العلوية التي تتردّد بين جنباتها، وجاذبية لوحاتها المصوّرة المشدودة إلى جدرانها، وتماثيلها الآسرة التي تزدحم بها، وتلك الحشود المتدفّقة من الزائرين، هذا كله مما يصرف المرء عن أن يعنى بشيء دون شيء حتى ليكاد يخالها بما جمعت وحشدت مسرحًا للفنون لا مكانًا مخصّصًا للعبادة. ولعل عذر من شادوها على هذا الحال هو أنهم شاؤوا أن يجذبوا إليها أنظار المتعبّدين ليضمّوا إلى خشوع العبادة روعة الفن التي يُعزى جلالها إلى جلال بانيها، وبهذا تُثْبت الكنيسة أنها أسمى مما عداها وإن لم أكن أحسّ أنها ترقى إلى مستوى الكاتدرائيات القوطية، ولعل مردّ العظمة التي أُسبغت عليها إلى أنها قائمة في مقر السلطة البابوية، إلى

(*) Baroque تطوّر فني قرب نهاية القرن ١٦ (١٥٨٠ - ١٧٢٠) خلال فترة إزدهار النزعة التكلّفية، ثم تداعى عنفوانه بظهور طراز الروكوكو في القرن ١٨. وأصل الكلمة مشتق من كلمة barocco البرتغالية ومعناها اللؤلؤة الخام أو الخشنة. وهو ما يشير إلى حد ما إلى ما ينطوي عليه طراز الباروك من عدم انتظام في الشكل وإن كان مقصودا لذاته بغية إضفائه على الأثر الفني طابعًا مسرحيًا جليلا مهيبا. وينطبق مصطلح الباروك على كل من فنون العمارة والنحت والتصوير، ويتجلّى في أروع صورة عند اندماج الفنون الثلاثة كلها معا. كذلك ظفرت الموسيقى هي الأخرى بروائع الأسلوب الباروكي. [المعجم الموسوعي للمصطلحات الثقافية. لكاتب هذه السطور. لونجمان ١٩٩٠].

جانب ما تنطوي عليه من انفساح تؤكّده أعمدة الفنان برنيني الملتفّة بالرحبة المنبسطة أمام الكنيسة، والتي بدت أشبه بذراعين تحتضنان المختلفين إلى الكنيسة، وكأنها شِباكُ بطرس الرسول تضمّ في طيّاتها مَنْ يتصيّدهم من المؤمنين الجدد.

وما تزال روما تحتفظ بشوامخها من الفن الباروكي تنتشر في أرجائها حتى لتكاد تشكّل في مجموعها مدينة متميّزة داخل روما، وبات من الشائع أن يطلق الناس عليها اسم «روما الباروكيّة» Roma Barocca إشارة إلى تلك الآثار الجليلة البالغة الروعة والرقة الآسرة التي تمسّ القلوب ببقائها تؤدي دورها الذي أنشئت من أجله أو دورًا مماثلاً حتى يومنا هذا، فلم تدخل بعد متحف التاريخ لينغلق عليها، بل إنها تشهد كل يوم المئات من الزائرين والدارسين والمتأملين وعشّاق الفن والجمال، ثم إن منها الكنائس التي ما تزال تعجّ بالمصلّين إلى جانب الزوّار. وقد يصعب على المرء الذي عايش تلك الآثار أن يفلت من أسرها أو أن يخمد في صدره الحنين إلى شدّ الرّحال إليها والاستمتاع بقضاء لحظات في ظلال جمالها المتدفّق، وإن كانت الأيام العديدة لا تكفي لإشباع نهم عاشق الفن في زيارة كل ما تنتظم من منشآت وتضمّ من منجزات فنية رائعة.

وكم كان يريحني أن أقضي الوقت فيما بين غدائي وموعد بدء العمل بعد الظهر مطوّفًا في حدائق ڤيلا بورجيزي اللصيقة بمقر السفارة أو متجوّلاً في حارة مارجوتا بين معارض الفنانين ومراسمهم، أو جالسًا في مقهى من مقاهي ميدان ناڤونا أتطلّع دون ملل يومًا بعد يوم إلى منحوتات برنيني الخالدة لنافورة الأنهار الأربعة: النيل رمز أفريقيا والجانج رمز آسيا والدانوب رمز أوروبا وريُو پلاتا رمز العالم الجديد، وقد توسّطت الميدان الضيّق الممتد، بما ينطوي عليه تصميمها من فَيض غزير لا يخضع لأي قاعدة، ومع ذلك فليس ثمة ما يوحي بتحلّله من كل التزام. أرنو إلى تمثال النيل وقد أخفى وجهه بحجاب مشيرا إلى بقائه ـ آنذاك ـ مجهول المنابع، وقد انتصبت إلى جواره نخلة مصرية انحنى جذعها قليلاً بفعل الريح، وإلى تمثال ريو پلاتا بأنفه الأفطس والنقود المبعثرة من حوله وتحته إشارة إلى بدائية القارة الأمريكية وثرائها، وإلى تمثال الدانوب وقد رقّت ملامحه عن ملامح سائر الأنهار إشارة إلى أوروپا المتحضّرة.

وفي فترة ما تراءى لي أن أقضي اللحظات التي أخلو فيها من عملي في مزاولة التسجيل السينمائي متتبّعًا خطى الموسيقار الإيطالي أوتورينو ريسپيجي في قصيده السيمفوني عن «أشجار الصنوبر في روما» وعن «نافورات روما»، وهو ما حاكَى بأنغامه مواطن أشجار الصنوبر بالمدينة الخالدة، بادئًا بصنوبريات حدائق بورجيزي حيث يمرح الأطفال في ظلامها، ومثنيًا بصنوبريات سراديب الموتى الراقدين في أمن وسلام فخلّد ذكراهم بلحنه الشعائري الجليل، ومنتقلاً إلى تل چانيوكولي حيث يغرّد العندليب فوق أغصان الصنوبر، ومنتهيًا بصنوبريات طريق آپيا القديم حيث يطالعنا بلحن حربي يعلو شيئًا فشيئًا يمثّل جيوش

الإمبراطورية الرومانية وهي تدبّ على الأرض في طريقها إلى مبنى الكاپيتول مصوّبة رماحها إلى السماء.

كذلك يلفت زائر روما ما تزخر به ميادينها وأركانها من مشاهد النوافير المائية حيث تنبثق المياه من نافوراتها الباروكية الرائعة، التي يُعزى تصميم أغلبها إلى الفنان برنيني مصمم نافورة التريتون بميدان باربريني ونافورة الأنهار الأربع بميدان ناڤونا. وما من شك في أن الموسيقار ريسپيجي قد فُتن هو الآخر بمشهد هذه النافورات وتأثّر بها فسجّلها في قصيده السيمفوني عن نافورات روما، بادئًا بنافورة ڤالي چوليا متخيّلا قطيعًا من الأغنام يَدبُّ حولها وقد طواه ضباب الفجر، ثم نافورة التريتون حيث تنهض شخوصها الأسطورية: حوريات النایاد وآلهة التريتون من غفوتها صباحًا متوثّبة معربدة تحت رذاذ المياه المتناثرة وراقصة في صخب مع غمرة دق المياه، ثم دلف إلى نافورة تريڤي وقت الظهيرة فإذا العين تقع على مركبة الإله نپتون تجرّها الجياد البحرية، منتهيًا بنافورة ڤيلا مديتشي ساعة الغسق والطيور تشدو مع حفيف تساقط أوراق الشجر وأجراس الكنائس تدقّ مؤذنة بالغروب. لقد دفعني شغفي بهذا كله إلى أن أشْغَلَ فترات فراغي بتسجيل ترجمة سينمائية لما تقع عليه العين من هذا الجمال الطبيعي الخلاّب، وتلك الروعة المضفاة على المنحوتات الرخامية وما تتلقّفه الأذن من أنغام آسرة شجيّة، إلى أن حظيت في النهاية بشريط يضم هذه الروائع جميعًا أرجع إليه الفينة بعد الفينة لأستعيد تلك الذكريات العذبة التي تُنعش في وجداني ماضيًا محبّبًا قضيتُه بين تلك الربوع.

وعبثًا يحاول المرء أن يحصي تلك الآيات الجميلة في هذه المدينة الخالدة عدًّا، فلا يكاد يجتاز طريقًا أو يعبر ميدانًا أو يختلف إلى حديقة أو يمرّ بنافورة أو يتطلّع إلى إحدى الواجهات المعمارية أو يتردّد على كنيسة أو ينحدر إلى زقاق حتى يرى نفسه أمام جمال لافت مع كل نظرة يلقيها. وما أظن عمر الزائر كله يمتد لكي يظفر برؤية جميع ما تضمّه روما من كنوز فنية خالدة، وما أظن زيارة واحدة بل زيارات متعدّدة تكفي للإحاطة بهذا كله، بل لا بد من مثابرة ومتابعة تلهث معها الأنفاس لكي تحتوي هذا كله. وما أصدق ألفرد ده موسيه حين قال: «مع أن إيطاليا هي أكثر بلاد العالم احتشاداً بالمنجزات الفنية، لكنها بين بلاد العالم كلها أقلها احتياجًا لمثل هذه الكنوز، فقد وهبها الله طبيعة سخيّة لا تُضاهى، تنبض بشتى صنوف الجمال، وسماء ساحرة يتيح صفاؤها لابتهالات المبتهلين العروج إلى رب السماء دون حجاب».

* * *

[٣]

إطلالة من روما على فرنسا وقضية الجزائر

حين أذكر اللحظة التي أسند فيها إليّ الرئيس عبدالناصر منصب سفير مصر في روما في خريف ١٩٥٧ وكانت أوروبا الغربية ما تزال تقف منا موقف العداء، والعلاقات الدبلوماسية مقطوعة بيننا وبين بريطانيا وفرنسا، وأجهزة الإعلام والصحافة الغربية واقعة تحت تأثير خصومنا الغربيين وإسرائيل، أذكر أن توجيهاته لي قبيل سفري انحصرت في أمرين: أولهما إخراج إيطاليا سياسيًا من وكر العداء الذي أقامه حولنا الغرب واجتذابها للتعاون الاقتصادي معنا، وثانيهما العمل كنقطة مراقبة خارجية للشؤون الفرنسية وتزويده أولاً بأول بكل ما يدور بها مما له علاقة بنا ولا سيما ما يؤثّر منها على قضية الجزائر وما يتصل بإسرائيل. وقد أتاح لي عبدالناصر ثقة منه بي أن أكون غير مقيّد فيما أمضيه من أمور.

ولم تكد تنقضي بضعة شهور على وجودي بروما سفيرًا حتى تلقّيت من اللواء محمد علي عبدالكريم مدير المخابرات الحربية خطابًا في الرابع من يناير ١٩٥٨ يقول:

«أنت تعرف طبعًا أن فرنسا وأخبارها تكاد تكون محجوبة عنا في الوقت الذي أصبحت فيه مورد إسرائيل الأساسي للأسلحة والدبابات والطائرات. لقد كنا سعداء بالمعلومات التي كنت تمدّنا بها عندما كنت في باريس والتي انقطعت تمامًا بعد نقلك. ولو أني أعرف وأقدّر مقدار الأعباء التي يُمليها عليك منصبك كسفير، ولكني أطمع في أن تجدّد اتصالاتك ببعض مصادرك القديمة في فرنسا للحصول على ما كنا نحصل عليه في الماضي من معلومات».

كما تلقيت في التاسع عشر من يناير ١٩٥٨ رسالة من مساعد مدير المخابرات العامة هذا نصها:

«إن المعلومات التي أرسلتها إلى وزارة الخارجية عن فرنسا قد تمّت دراستها واتضح أنها مفيدة، وإننا إذ نبلغ سيادتكم الشكر نرجو زيادة الإيضاح عن إمكانيات هذه المصادر ومدى صلات كل منهم. كما نأمل أن يستمر اتصال سيادتكم بهؤلاء وموافاتنا أولاً بأول بأنبائهم مع تعليق سيادتكم على هذه الأنباء إن أمكن».

وإني أكشف هنا عن هذه الخطابات لا لشيء يرجع لذاتي، فلقد كنت حين لبّيتُ هذا الرجاء وذاك لا تبعية لي بالمخابرات الحربية أو المخابرات العامة، ولكننا كلنا أمام تلبية الواجب مهما اختلفت وظائفنا لا نستطيع أن نتخلّف عن أداء ما يُطلب منا.

ومن المعلوم أن مصر قد تبنّت قضية تحرير الشمال الأفريقي بصفة عامة وقضية الجزائر منذ نشأتها بصفة خاصة. وكان من واجبي التعاون مع الأخوة الجزائريين إلى أقصى الحدود ففتحت لهم صدري وأبواب السفارة.

وقد دأبت الحكومة الفرنسية والمستوطنون الفرنسيون على بذر بذور الفرقة والفتنة بين زعماء المناضلين، مما دفع قيادة الثورة الجزائرية إلى الحكم بإعدام الكثير من هؤلاء بوصفهم خونة حتى شاعت الدعاية الخاطئة بأن الزعماء الجزائريين يقتلون بعضهم بعضًا، بينما الحقيقة أنهم كانوا يعدمون من يتأكد لهم أنه من الخونة السلبيين المنساقين وراء المغريات الفرنسية. ولن أنسى الحزن والأسى العميق الذي أصابني لحظة علمت في مستهل شهر ديسمبر ١٩٥٧ بالنبأ المحزن الخاص بانحياز محمد بليونس القائد الجزائري بقواته إلى صفوف الجزائريين الموالين لفرنسا، فقد كانت تلك الخيانة في نظري تعدل هزيمة ضخمة للروح المعنوية لدى الوطنيين الجزائريين، كما كانت نجاحًا لفرنسا باستمالتها عددًا من المناضلين وتحريضهم ضد قادتهم.

وكنت قد اقترحت على القاهرة في مستهل ١٩٥٧ إنشاء رابطة صداقة مصرية فرنسية، غير أن الفكرة لم تلق القبول وقتها باعتبار أنها مرفوضة من الرأي العام، وعدت أثير هذا الموضوع من جديد في فبراير ١٩٥٨ على أن تقتصر عضوية هذه الرابطة فى البداية على الفرنسيين الذين سيقومون بإلقاء المحاضرات ومدّ الرأي العام الفرنسي بكل ما من شأنه عبور الهوّة السحيقة التي تفصله عن الحقائق، على أن تضم رجال الفكر الفرنسيين ممن يهتمون بصفة مباشرة بمصر بحكم ثقافتهم كعلماء الآثار والاجتماع والمستشرقين، ومن رجال الاقتصاد كأصحاب مصانع النسيج التي تستخدم القطن طويل التيلة، والمصدّرين الذين تربطهم بمصر علاقات تجارية، ومن رجال السياسة على اختلاف ميولهم الحزبية من اليمين واليسار. وقد أعددت قائمة بأسماء الشخصيات التى أنوي الاتصال بها للانضمام إلى الرابطة، وكان بعضهم قد أرسل لي بالفعل معربًا عن حماسه للانضمام، ولم تشمل القائمة شخصيات يسارية - وإن كانت هذه الشخصيات بطبيعتها منحازة إلى صفّنا - إلا أني آثرت عدم دعوتها إلى الاشتراك كي لا تصطبغ الرابطة بلون سياسي معين، فضلاً عن أن جملة من أعضاء حزب اليسار الجديد كانوا من اليهود الفرنسيين.

ولم تكن الصحافة الفرنسية في تلك الآونة تنشر عن مصر إلا كل ما يسيء إليها باستثناء الصحف اليسارية، بينما كان الصحفيون الراغبون في الدفاع عن وجهة نظر مصر وعن قضية

تدعيم الروابط بينها وبين فرنسا ـ رغم قلّتها ـ لا يملكون الوسائل المادية لتحقيق أهدافهم. ومن ثم كان من الضروري القيام بحملة دعائية لصالحنا بنشر المقالات الموضّحة لوجهة نظرنا في الصحف الفرنسية، فاقترحت على السلطات المصرية الموافقة على تبادل المراسلين الصحفيين وبدأت هذه الخطوة على استحياء، غير أنه كانت ثمة صعوبة بالنسبة للمراسلين المصريين، وذلك بسبب تحاملهم الطبيعي على فرنسا مما أثار هياج القراء الفرنسيين، لا سيما بعد أن فشلت المحاولة التي قامت بها مجلة «فرانس أوبزرڤاتير» عندما عينت لها مراسلاً مصريًا في القاهرة أثار القراء الفرنسيين بمقالاته الاستفزازية. ولذا ألححتُ على ضرورة توعية المراسلين المصريين بطبيعة العقلية الفرنسية وحثّهم على اتباع أسلوب منطقي متزن يجتذب القارئ الفرنسي ويشدّه إليه، وطلبت إبلاغي بأسماء من يقع عليهم الاختيار للاتصال بمجلتي فرانس أوبزرڤاتير والإكسپرس الفرنسيتين. وتحقيقا لهذا الهدف أخذت على عاتقي إصدار نشرة فرنسية عن السفارة المصرية بروما تولاها المستشار الصحفي إلى جانب النشرة الصادرة بالإيطالية مرتين كل أسبوع لإرسالها إلى الصحفيين الفرنسيين الذين يهمّهم الوقوف على مجريات الأمور بمصر من آن لآخر، عملت على أن أزوّدها بين الفينة والفينة بالإضافة إلى الأنباء بأبحاث مستفيضة في بعض النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الأمر الذي جعلني دائم الإلحاح على القاهرة على ضرورة وضعي دوامًا وأولاً بأول في الصورة العامة. ونتيجة لهذه الجهود والاتصالات ظهر في أول مارس ١٩٥٨ عدد خاص عن مصر في مجلة **L'Horizon** التي يطالعها المثقفون والصفوة الممتازة وتترجم إلى ثلاث عشرة لغة كتب فيه جملة من المفكرين الفرنسيين المهتمين بشؤون مصر والشرق الأوسط، وكنت قد أرسلت إلى رياسة الجمهورية بالقاهرة عددًا من التساؤلات التي لا تفتأ الأوساط السياسية في فرنسا تردّدها وتلقيتُ الإجابات الوافية عنها وأرسلتها إلى الصديق پيير كوت رئيس تحرير تلك المجلة ووزير الطيران الأسبق وعضو مجلس الشيوخ. وكنت قد وجّهت الدعوة إليه لزيارة مصر ولبّى الدعوة ثم مرّ عليّ بروما في طريق عودته ليحدّثني عن رحلته وأثرها في نفسه، وتقدّم بعدها بتقرير مفصّل يتضمّن وجهة نظره إلى وزارة الخارجية الفرنسية. وأعقبت هذه الدعوة بأخرى إلى الأستاذ أندريه فيليب الوزير الاشتراكي السابق ومؤلف كتاب «الاشتراكية التي خانوها» **La Socialisme Trahi** الذي كنت قد أرسلته إلى القاهرة قبل ذلك وقامت مصلحة الاستعلامات بترجمته دون الحصول على إذن المؤلف، غير أنه مع استيائه من هذا المسلك قبل الدعوة لتكون في منتصف فبراير ١٩٥٩، وكنت وقتها قد خلّفت روما وعيّنت وزيرًا للثقافة وحرصت على الاحتفاء به بما يليق بمكانته العلمية والسياسية. كذلك سعيت إلى التعرّف برئيس تحرير مجلة **Réalités** الفرنسية اليمنية العالمية الشهرة والمشهود لها بالرزانة والجدّية، وتظهر لها طبعة إنجليزية في نفس الوقت في العالم الأنجلو ـ ساكسوني،

وسعدت باستقباله في مكتبي بالسفارة حيث دار بيننا حديث طويل حاولت من خلاله أن أضيء الجوانب المعتمة التي كانت تخيّم على ذهنه حول مصر وسياستها، فإذا هو ينشر في مجلته - في الوقت ذاته الذي ظهر فيه عدد مجلة «الأفق» عن مصر - مقالاً شديد الأهمية بعنوان «في سبيل سياسة فرنسية في الشرق الأوسط» يدعو فيه كاتبه إلى أنه ينبغي إعادة العلاقات مع ناصر بالرغم من حرب السويس ومن الباخرة آتوس(*) ومن إذاعة القاهرة ومن عباس فرحات ومن ناصر نفسه. وأنه ينبغي أن يتوافر لإعادة العلاقات عوامل جديدة وأسباب قوية. وهذه العوامل والأسباب قائمة ولكن بشروط . . . وعرض المقال تحليلاً ممتازاً للدور الذي يلعبه الرئيس عبدالناصر الذي يتصف بالاتزان والموضوعية التامة في مصر وفي المنطقة العربية، وانتهى بأن مبرّرات إقامة علاقات دبلوماسية مع مصر لها وجاهتها، فإنه فضلاً عن أواصر التبادل التجاري بين البلدين فلقد ظهر عامل جوهري جديد هو الصراع الطويل العنيد الذي بدأه ناصر ضد الاتحاد السوفييتى دون أن ينضم إلى الغرب. والمفارقة المحيطة بناصر هو أنه يحارب في جبهتين: يحارب ضد التدخل السوڤييتى وضد الغرب الذي لم يفهمه ويواصل الحرب ضدّه، وهي حرب لا يستفيد منها سوى الروس، ولهذا فمن الخطأ الجسيم أن يستمر الغرب في اعتباره عدواً له. إن السبب الجوهري لهذا العداء فيما يتصل بفرنسا هو مصالحها المهدّدة في هذه المنطقة التي يتزايد اتساعها تحت قيادة القاهرة. إنها المصالح المادية والمعنوية التي سوف يكون من المؤسف التضحية بها في الوقت الذي يمكن فيه بعثها من جديد ثم تدعيمها». على أن المقال قد اختُتم للأسف بالعبارة التقليدية المنادية بضرورة استبعاد مناقشة سياسة فرنسا مع كل من الجزائر وإسرائيل.

وكنت قد تعرّفت إلى هنري كوريل مع مطلع عام ١٩٥٨ بمدينة چنيف، وقدّم لي عدداً من الشيوعيين المصريين المقيمين بأوروبا كانت فاتحة تعاون صادق في خدمة المصلحة الوطنية. وقد اتفقت معهم على الاضطلاع بترجمة كتاب «الهدنة المشتعلة» **Violent Truce** إلى الفرنسية لقاء أجر رمزي لما اشتمل عليه من معلومات تثير القارئ عما كان لإسرائيل من أعمال عدوانية وقاموا بنشره وتوزيعه وإهدائه إلى بعض الشخصيات الفرنسية ذات التأثير مثل چان پول سارتر وپيير كوت وإمانيويل داستييه وغيرهم، كما نشروا بعض مقتطفات منه في المجلات الفرنسية. وقد طلب مني هؤلاء الأصدقاء نقل مبلغ ما يقابل ٤ مليون جنيه مصري بالفرنكات السويسرية لحساب جبهة التحرير الجزائرية من سويسرا إلى روما وتسليمها إلى السفير التونسي بروما لنقلها بمعرفته إلى تونس. وكان هذا المبلغ هو حصيلة المساهمات التي يدفعها الجزائريون بفرنسا شهريًا تدعيمًا للنضال الوطني بواقع ١٦٠٠ فرنكًا شهريًا عن كل

(*) الباخرة التي كانت تنقل الأسلحة من مصر إلى الثوار الجزائريين.

جزائري، وقد بادرت بالاستجابة لمطلبهم وعهدت إلى العميد عمر شكيب الملحق الجوي بالقيام بهذه العملية بمجرد تحديد موعد التسليم في مقر وفدنا الدائم لدى الأمم المتحدة بجنيف. وأشهد أنه طوال تلك السنين كان كورييل مثالاً للتعاون الأمين سواء من حيث المعلومات السياسية المفيدة التي زوّدني بها أو من حيث الاتصالات الجادة التي كان يحاول بها أن يخدم قضية تطبيع العلاقات بين مصر وفرنسا. وأعترف لوجه الحق أنه قام بمدّ جبهة التحرير بالجزائر بمساعدات فعّالة وكان تأييده للمجاهدين الجزائريين بغير حدود في الوقت الذي كانت تطاردهم فيه جميع أجهزة الدولة الفرنسية، كما كنت ألمس ولاءه الشديد لمصر في أكثر المواقف حرجًا. وتحملني تجربتي معه طوال أعوام عشرة على تقدير سلوكه وحنكته السياسية وعلى العرفان بخدماته الصادقة لمصر. ولم أخف عن الرئيس عبدالناصر جهوده ومساعداته حتى أني رجوته فيما بعد أن يردّ إليه جنسيته المصرية لقاء خدماته، وأيّدتُ مطلبي بتسجيل كل ما أدّاه في مذكرة وافية إلى رئيس الجمهورية في ٢٢ أبريل ١٩٦١، وهو ما حفزه إلى الموافقة على مسعاي، غير أن الأيام مرت دون أن تلقى هذه الموافقة هوى لدى الأجهزة المختصة(*).

وفي يناير ١٩٥٨ عكفت على إعداد تقرير ضاف عما يلزم مصر أن تأخذ به في علاقاتها مع فرنسا، وكان هذا عن تكليف لي من رئيس الجمهورية، انتهيت فيه بعد استعراض كافة العوامل المؤثرة على السياسة الفرنسية في خطوطها العريضة لوقت طويل إلى حقائق ثابتة لابد لنا من مراعاتها في التعامل معها.

والحقيقة الأولى بطء تطور الفكر السياسي الفرنسي وقتذاك وخضوعه للعواطف والنزوات العصبية لا للرؤية والحكمة في تصريف الأمور تصريفًا سليمًا على ضوء المصالح الحقيقية.

والحقيقة الثانية وقوع التوجيه الفعلي للسياسة الفرنسية لا في قبضة رجال الحكم المسؤولين بل في متناول مجموعة غير مسؤولة لا تمثّل مصالح وطنية خالصة وإنما تسعى إلى خدمة مصالحها الخاصة، ومن أمثال المستعمرين الفرنسيين في الجزائر ورجال الصناعة والبنوك واليهود.

والحقيقة الثالثة أن القضية الكبرى بالنسبة لفرنسا هي الجزائر، وهو ما يعني حتمية مقاومة القومية العربية بكل وسيلة.

(*) وصفني الأستاذ د. عبدالعظيم أنيس بأنني ثائر رومانسي حين طالبت الرئيس عبدالناصر بردّ الجنسية المصرية إلى هنري كورييل تقديرًا لخدماته التي قدّمها لمصر وهو في باريس. وهو بذلك يكون قد وضع تصرّفي تحت مجهر المعايير الماركسية وخرج من ذلك بأنه مطلب غير واقعي. وبرغم أنني لا أرى عيبًا في الرومانسية، إلا أن مطالبتي برد الجميل إلى من يستحقه قد صدر عن إيمان مني بموقف أخلاقي، مما كان له أكثر الأثر في نفس هنري كورييل ذاته، مع إيمانه المؤكد بأن هذا المطلب لن يتحقق.

والحقيقة الرابعة اندماج مصالح فرنسا مع مصالح إسرائيل في الشرق الأوسط.

والحقيقة الخامسة انفتاح آفاق جديدة وواسعة لرأس المال الفرنسي في الصحراء الأفريقية قد تستوعب إمكاناته كلها أو الجزء الأكبر منها.

وارتأيت على ضوء هذه الحقائق أنه ينبغي أن يكون لنا وجود فعّال في فرنسا حتى نكون على أهبة الاستعداد والمواجهة وانتزاع ما يمكن الظفر به من مكاسب غير أن علينا أن نخطو متمهّلين وعلى حذر في إعادة علاقاتنا مع فرنسا بادئين باستئناف العلاقات الثقافية والتجارية في أول فرصة ملائمة تتاح لنا، على أن نبادر بالتحرك من أجل كسب الرأي العام الفرنسي وبخاصة صفوة المفكرين وقادة الرأي ليقوموا بدورهم في تنوير الرأي العام وكسبه إلى جانب قضيتنا، وهو عمل جدير بما يُبذل فيه من جهد مهما استغرق من زمن، لأن استئناف علاقات سياسية مع فرنسا قبل تصفية الأحقاد لن يفيد قضيتنا بقدر ما يفيدها استقطاب جملة من أصحاب الفكر ذوي التأثير في الناس، وهو ما كنا قد حقّقنا فيه بعض الخطوات الإيجابية بالفعل. كما أشرت - عن إيمان صادق واقتناع تام - إلى حكمة التريّث شيئًا في إعادة العلاقات السياسية مع فرنسا حتى تتسنّى تهيئة الظروف المواتية لاستئنافها على أسس جديدة لا تشوبها خلافات جوهرية تكون سببًا في تدهورها. أما تقدير الوقت المناسب لإعادتها فهو رهن بظروفنا وظروف فرنسا، وبحل المشكلات الكبرى بيننا وبينها، وهو ما يتطلب: أولاً: كفّ فرنسا عن تأييد إسرائيل بالصورة السافرة التي تمضي عليها الآن، وعن عرقلة السلام في الشرق الأوسط بإثارة المشكلات فيه. ثانيًا: احترامها لحقوق الشعب الجزائري بالاعتراف له في البداية بشخصية مستقلة بالصورة التي لا تحول دون حصوله على الاستقلال في المستقبل. ثالثًا: احترامها لحيادنا الإيجابي الذي ينبغي أن يشمل منطقة الشرق الأوسط. رابعًا: استغلال عامل المنافسة وشعور فرنسا المرهف بمركب النقص إزاء حليفاتها الغربية، إذ إنها تعيش على ذكرى أنها كانت دولة عظمى ذات يوم، وتعتقد أن الأيام تنبىء باستعادة مكانتها الأولى، وهي لذلك لن تقبل البقاء بمنأى عن ميدان حيوي من الميادين الدولية بينما تنشط فيه دول تنافسها في مجالي السياسة والاقتصاد. خامسا: استغلال عامل المنافسة الاقتصادية بتشجيع كل من إيطاليا وألمانيا على المزيد من المساهمة في مشروعاتنا الاقتصادية لا سيما أن تلكما الدولتين هما الشريكان الجديدان لفرنسا في استغلال مصادر الثروة في أفريقيا.

* * *

وخلال عام ١٩٥٨ أقدمت الحكومة الفرنسية على جريمة رهيبة. كانت قرية سيدي يوسف التونسية الواقعة على حدودها مع الجزائر تضم إلى سكانها مخيمات يأوي إليها اللاجئون من الجزائر، فقام سلاح الجو الفرنسي بالجزائر بشن غارة على القرية بما فيها المخيمات، فإذا هذه

الغارة الغاشمة تنجلي عن تدمير تام للقرية وإبادة لسكانها ومعهم اللاجئون الجزائريون، ولم تُبق هذه الغارة ولم تَذَر ولم ينج من ويلاتها شيب ولا ولدان. وقد هزّت هذه المأساة الكبرى ضمير العالم أجمع واستنكرها الكل، وهَزّتْ فيما هزّت الأمم المتحدة فإذا هي تُصدر قراراً تدين فيه هذه المجزرة الرهيبة وتقضي فيه على حجّة الفرنسيين التى ادّعوا فيها أن لهم الحق في تعقّب الثائرين أنّى كانوا وفي ظل أي دولة وُجدوا، الأمر الذي أدّى إلى احتجاج تونس. وكما أدانت الأمم المتحدة هذه الفعلة أدانها أيضًا الكتّاب الأحرار من الفرنسيين، وكان على رأسهم الشاعر لوي أراجون الذي ضمّن أحد دواوينه عبارات تشير إلىُ هذه المأساة وتنمّ عن استنكاره واستهجانه لما حدث لهؤلاء الأبرياء، وإذا هو يقول قوله المأثور «هل للخجل سبيل إلى نفوسكم وهل ضلّ عنكم معناه؟ إذ كنتم تعرفون للخجل معنى، فأحْرى بكم أن تضمّنوا بيت شعر فرنسي قرية ساقية سيدى يوسف، ولعمري سوف تكون كالخنجر في صدوركم».

وعندما تدخّل الأنجلو أمريكان للوساطة بين فرنسا والجزائر ارتطمت هذه الوساطة بصعاب جمّة مما حدا بأيزنهاور إلى توجيه رسالة إلى جايار رئيس وزراء فرنسا يدعوه فيه إلى إظهار مزيد من التفاهم مع تونس، الأمر الذي فجّر الأزمة التي كانت تتوقّعها أحزاب اليمين من جهة والعسكريون المقيمون في الجزائر من جهة أخرى، فشنّوا حملة معادية ضد أمريكا معلنين أن أي سياسي فرنسي يقترح حلاً بالتساهل مع الجزائريين يُعدّ خائنًا. وحين أعلن جايار أن أي حل إيجابي للمشكلة الجزائرية يقتضي مبدأ المفاوضة مع ممثّلي الشعب الجزائري رفضت الجمعية الوطنية منحه الثقة، وشدّد الجيش الفرنسي قبضته على الجزائر ولم يُعر التفاتًا تعليمات حكومة باريس، وخرج الجنرال ديجول من معتزله ليعلن في خطاب عام أنه على استعداد تام لتولّي السلطة متجاهلاً الهيئات الرسمية للدولة ورجالها، وقد فُسِّر خطابه بأنه موافقة ضمنية على تمرّد الجيش الفرنسي في الجزائر. وأعلنت الجمعية الوطنية حالة الطوارئ، وطالب ديجول بسلطات استثنائية تفوّضها له الجمعية الوطنية. مما اعتبره الحزب الاشتراكي تجاهلاً من ديجول للدستور. واتهم الحزب الشيوعي ديجول بأنه الرأس المدبّر لتمرّد الجيش في الجزائر، وأضربت بعض المنظمات العمالية عن العمل لمدة ثلاث ساعات أثناء عقد ديجول لمؤتمره الصحفي الذي طالب فيه بالسلطات الاستثنائية.

وباتت فرنسا تخوض في الجزائر غمار حرب أهلية لتتفادى قيام حرب أهلية في أراضيها، وأصبح هنا خوف من أن يتسع التمرد على السلطة المركزية ليشمل جزيرة كورسيكا، كما لم يعد مستبعداً أن يسعى عملاء التمرد إلى السيطرة على أجزاء متفرقة من الاتحاد الفرنسي. وكان الأسطول وجنود المظلات في خدمة المتمرّدين، وهو ما جعل رئيس الجمهورية الفرنسية -وهو عنوان الشرعية الجمهورية- يلوّح بعجزه، وأنه لم يبق أمامه لمعالجة الحالة المتردّية إلا تكليف ديجول بتولي الحكم، إذا لزم الأمر. وهكذا غيّرت هذه الأحداث من اتجاه المشكلة الجزائرية بعد أن أصبح انفصال الجزائر أمراً محقّقًا ولم تعد الإدارة المحلية في الجزائر تقبل أن

تفرض فرنسا عليها القرارات، وبدأت تشعر أنها وحدها التي ينبغي أن تتحكم في مصيرها، وأخذ أوربيّو الجزائر يتظاهرون بالتقرّب من أهل الجزائر المسلمين ورغبتهم في العيش معهم على قدم المساواة، ولو أنهم لم يجدوا بين أيديهم وسيلة لإغراء الجزائريين المسلمين سوى دعوتهم للدخول في الجنسية الفرنسية. وبذل المتمرّدون جهودهم لحمل الرأي العام الدولي على الاقتناع بأن الشعب الجزائري متضامن معهم مستخدمين لذلك وسائل الإعلام من صحافة وإذاعة وسينما في محاولة لإقناع العالم بأن العرب والفرنسيين يسيرون يدًا واحدة في حين أنهم لم يعطوا العرب في لجان «الخلاص العام» **Salut Publique** إلا ١٣ مقعدًا من بين ٧٢. وتفاقمت الأزمة وأخذ يسود الاعتقاد بأن ديجول هو المخلّص الوحيد من هذا الانقسام الذي يفصل الحكومة عن أداة سيطرتها، وهي الجيش الذي تمرّد عليها.

وقد خرجتُ من دراسة هذه الأوضاع في فرنسا بالنتائج التالية:

أولاً: أن فرنسا لا تملك تغيير موقفها إزاء الجزائر بصورة عملية، فلا الحكومة الشرعية في باريس في مركز يسمح لها بالاعتراف بحقوق الشعب الجزائري، ولا اللجنة الثلاثية الثورية بمتخلّية عن تمسكها بأن الجزائر فرنسية.

ثانيًا: كان لوقوع أحداث لبنان ونزول القوات الأمريكية على أرضه في نفس الوقت الذي نشبت فيه الأزمة الفرنسية أثر ضار بالقضية الوطنية الجزائرية، إذ شجّعت الدوائر الفرنسية فكرة السلطات الأمريكية بالتدخل لمساعدة الحكومة اللبنانية ضد المعارضين لها وطالبت بتطبيق المبدأ ذاته على الجزائر.

ثالثًا: كان لذكر موضوع الجزائر ضمن البلاغ الرسمي الصادر في أعقاب زيارة الرئيس عبدالناصر لموسكو، وبالتالي لدخول الاتحاد السوفييتي طرفًا فيه، كان لذلك أثره على القضية الجزائرية لدى دول حلف الأطلسي التي كانت متردّدة في تأييد فرنسا بدرجات متفاوتة، فشرعت في تغيير موقفها لاعتقادها بأن الجزائر قد أصبحت ميدانًا هامًا يحاول الشيوعيون النفوذ إليه لتطويق حلف الأطلسي من الجنوب، وأن الموقف لم يعد يسمح بمجاراة العواطف أو الاستمساك بالمبادئ الإنسانية، بل إن الظروف باتت تحتّم على دول الحلف الوقوف صفًا واحدًا مع فرنسا. وقد استغلت الصحافة والدبلوماسية الفرنسيتان البيان المصري السوفييتي إلى أبعد مدى لتأليب الرأي العام والحكومات في الغرب على حركة البعث العربي واتهمتها بأنها تلعب لعبة موسكو، وهو ما كان له أثر كبير في ارتداد البعض عن التعاطف مع حركة الوطنيين الجزائريين.

رابعًا: أخذ الثقل النسبي لفرنسا داخل النطاق الأوروبي والأطلسي في التضاؤل بينما أخذت قيمة كل من ألمانيا الغربية وإيطاليا في الوقت ذاته في الازدياد.

خامسًا: كان من أغراض توثيق التعاون بين فرنسا وإيطاليا وألمانيا الوصول إلى نوع من التوازن داخل حلف الأطلسي ومواجهة السيطرة الأنجلو سكسونية عليه، لا سيما أن بريطانيا كانت تسعى إلى جذب إيطاليا إليها لتحجيم النفوذ الألماني الآخذ في الازدياد.

سادسًا: كان ما يجري في فرنسا وقتذاك من شأنه أن يشلّ الجهاز الدفاعي الأطلسي لفترة من الزمن، الأمر الذي لم يعد يُستبعد معه أن يزداد تدخل حلف الأطلسي في المشاكل ذات الصبغة الدولية التي يتعرض لها أعضاؤه لتفادي تكرار نشوء حالات مماثلة، حتى بات من المتوقع أن تتوحّد نظرة الدول الأعضاء في الحلف بالنسبة لبعض مشاكل معينة في المناطق التي تصطدم فيها السياسة الغربية بالسياسة السوڤييتية.

سابعًا: إلى أن يتم للولايات المتحدة أن تنشئ في أراضيها قواعد للصواريخ عابرة القارات فسوف تشتد حاجتها إلى القواعد المحيطة والمطوّقة للكتلة الشرقية.

ثامنًا: إن علاقات فرنسا بحلفائها من حلف الأطلسي قد يصيبها شيء من التوتر بسبب شخصية ديجول العنيدة المعتزة بنفسها.

وفي الخامس والعشرين من يونية ١٩٥٨ نمت إليّ معلومات عن استعدادات تُدبَّر لتدخّل عسكري غربي في سوريا والأردن يستهدف القضاء على الوحدة المصرية السورية وتدعيم النفوذ الغربي في منطقة الشرق الأوسط. وقد أبرقت على الفور بهذه المعلومات، غير أني ما لبثت أن تلقيت مكالمة هاتفية من صديق جليل هو وزير الدفاع السابق پيير كوت عضو مجلس الشيوخ الفرنسي يصرّ فيها على ضرورة مقابلتي بسويسرا لأمر عاجل، فلقيته في نفس الليلة حيث أكّد لي ما كان قد بلغني قبل من معلومات، وأضاف أن تصريح كوڤ ده مورڤيل وزير الخارجية الفرنسية الأخير الخاص باشتراك فرنسا في أي تدخل عسكري غربي إنما هو لإرضاء العسكريين الفرنسيين الذين يمارسون الضغط عليه، على أن الإنجليز والأمريكان غير متحمّسين لاشتراك الفرنسيين إذ تقوم خطّتهم على أن يقوم العراق والأردن بمهاجمة سوريا في ستر مظلة جوية عربية اسما وأنجلو أمريكية فعلاً، الأمر الذي يصبغ العملية بصبغة عربية محلية للحيلولة دون تدخل الاتحاد السوڤييتي الذي لن يجد ما يسوّغ تدخله ما دام القتال يدور بين العرب بعضهم البعض. وحذّر من أن الخطة مبنية أساسًا على المفاجأة والسرعة لتصفية سوريا في ثلاثة أيام، وتنصيب حكومة موالية قبل أن تتمكن مصر من تعبئة الرأي العام العالمي ضدهم متداركين ما وقعوا فيه من تباطؤ في عملية السويس. وذكر أن الطائرات على أهبة الاستعداد فوق حاملات الطائرات الراسية بجزيرة قبرص لتحول دون أية امدادات من مصر عبر البحر المتوسط، على حين ترابط الطائرات في الأردن والعراق وإسرائيل لتحول هي الأخرى دون وصول أية امدادات برية. وقد تجشم الوزير كوت مشقّة المجيء إلى سويسرا

بهذه السرعة الخاطفة تقديراً منه لخطورة الموقف، وأوصى بالإسراع بطلب انعقاد مجلس الأمن لفضح الخطة المبيَّتة وإحراج الأمم المتحدة بطلب وضع مراقبيها على الحدود العراقية السورية، وضرورة التباحث مع الاتحاد السوفييتي لاتخاذ موقف يحذّر الأنجلو أمريكان من المغامرة، فضلاً عن إبلاغ الولايات المتحدة رسميًا تصميم الشعبين المصري والسوري على المقاومة والتصدّي، وانتهى إلى المطالبة بضرورة استخدام الإذاعة والصحافة العربية لتحذير الرأي العام العراقي والأردني وتنويره إزاء مغامرة حكومتيه.

وفي شهر يولية من نفس العام نشرت صحيفة لوموند أن لفيفا من أساتذة الجامعة ورجال الفكر السياسي الفرنسيين قد أنابوا عنهم ثلاثة أساتذة من كل فرع من العلوم لتقديم مذكرة إلى كوڤ ده مورڤيل وزير الخارجية في حكومة الرئيس ديجول مطالبين بضرورة العمل على إعادة العلاقات الثقافية بين فرنسا ومصر على أوسع نطاق، وكان أغلب الأساتذة أعضاء في رابطة الصداقة الفرنسية المصرية التي جرى التفكير في إنشائها كما أسلفتُ منذ بضعة شهور.

وكلما مرّت الأيام زدتُ اقتناعًا بأن ما سبق لي أن انتهيت إليه في تقديري للموقف الذي قدمته في السابع عشر من يناير ١٩٥٨ بالنسبة لمستقبل علاقتنا مع فرنسا ما زال صحيحًا وقائمًا، لأن الاعتبارات التي بنيتُ عليها رأيي بضرورة عدم الإسراع في استئناف تلك العلاقات ما زالت في نظري ماثلة بل غدت حقيقة واقعة. وكان أن أرسلت إلى الرئيس عبدالناصر في الحادي عشر من أغسطس ١٩٥٨ مذكرة بيّنتُ له فيها أني مدرك تمامًا أن الحالة التي عليها تلك العلاقات غير طبيعية، فالمفروض قيام تلك العلاقات بين الدول، وأن انقطاعها هو الاستثناء، كما أني مدرك أن استئناف العلاقات مع فرنسا من شأنه أن يسمح بإجراء المبادلات الاقتصادية معها بصورة أوسع مما هو عليه الآن، الأمر الذي يساعد على إنعاش الحالة الاقتصادية لدينا، ولكن مع تقديري لهذه الاعتبارات الهامة فما زلت أرى أن ثمة اعتبارات جوهرية تدعو إلى التريث قبل استئناف العلاقات السياسية مع فرنسا، بعضها اعتبارات خارجية والأخرى داخلية. أما عن الاعتبارات الخارجية فقد أوضحتُ أن الأسباب الفعلية التي حملت فرنسا على ارتكاب أخطاء جنونية متهوّرة في حقّنا ما زالت قائمة، فالعداء السافر الذي كانت تواجهنا به فرنسا لم تخفّ حدّته، والأسلحة الفرنسية ما تزال تتدفّق بلا انقطاع على إسرائيل، والتعاون الوثيق بين جهاز المخابرات الإسرائيلية وجهاز المخابرات الفرنسية قائم على قدم وساق بل إن الصلة بين القيادتين لا تقف عند حد تبادل المعلومات بينهما، فنحن على وجه اليقين إزاء تحالف فعلي لا يجعل من فرنسا خصمًا من خصومنا فحسب بل عدواً لنا رابضة قواته على أبوابنا. هذا من ناحية إسرائيل وكونها سببًا جوهريًا من أسباب القطيعة بيننا وبين فرنسا إلاّ أن هناك سببًا جوهريًا آخر يهدد لا محالة علاقاتنا مع فرنسا في المستقبل إذا ما ظل قائمًا وأعني به مشكلة الجزائر. فلقد أُنسِيَ الرأي

العام الأوروبي منذ التمرّد الذي قام به الجيش الفرنسي والمتطرفون من الرجعيين الفرنسيين في ١٣ مايو ١٩٥٨ مشكلة الجزائر العربية بعد أن طوته مناورة ديجول وأنصاره التي ادّعت أن الشعب المسلم العربي في الجزائر قد اكتسب فعلاً حقه في المساواة توطئة لاكتسابه حقه في الحرية بينما الحقيقة تخالف ذلك، كما غدت أنباء التطورات الدستورية والداخلية في فرنسا هي الطاغية على سواها في الوقت الذي تزداد فيه القوات الفرنسية بطشًا بالمحاربين الوطنيين في الجزائر تحت ستار من الكتمان المنظّم. ولما كانت معركة التحرير في الجزائر وتأييدنا لها سببًا مباشرًا لاشتراك فرنسا في العدوان الثلاثي الذى تعرّضنا له في نهاية ١٩٥٦، لذلك لن تحجم فرنسا إذا ما انتصرت فيها قوى الرجعية الفاشية المماثلة لإسرائيل عن ركوب رأسها من جديد، يحفزها إلى ذلك ثقتها بأن الولايات المتحدة لن تعرقل هذه المرة مغامراتها العدوانية.

وهذه كلها اعتبارات خارجية من شأنها أن تُفسد علاقاتنا مع فرنسا، ولما كانت الأسباب تؤدي عادة إلى نفس النتائج فلا مصلحة لنا أو على الأقل لا مصلحة عاجلة لنا في استئناف علاقات سرعان ما تكون مهدّدة بالانقطاع من جديد إذا ما تغلّب الرجعيون عن طريق انقلاب يؤيده الجيش. وأضفت إلى هذه الاعتبارات الخارجية اعتبارات داخلية فرنسية لا تشجّع على التعجيل باستئناف العلاقات العربية الفرنسية، ذلك أن تولي ديجول رياسة الحكومة لم يُنْه مشاكل فرنسا الداخلية ولم يُكْسبها استقرارًا سياسيًا أو نفسيًا بعدُ، وما زال الناس حائرين في تكييف المستقبل قلقين على مصير الحريات، فثمة تياران يتنازعان تأييد ديجول: تيار يرى فيه زعيمًا قادرًا على قيادة فرنسا لاستعادة المجد والطمأنينة بتوفير أسباب العمل والاستقرار وبإعادة الحريات العامة، بل وبسطها إلى الأقاليم الواقعة خارج فرنسا الأوروبية، وهو ما يعني تصوّرهم أن السياسة التي ينتويها للجزائر من شأنها أن تعيد السلام إلى تلك الأرض المرتوية بدماء الشهداء. أما التيار الثاني فهو تيار الرجعيين المتزمّتين الذين اتخذوا من ديجول في مبدأ الأمر رمزًا لهم، ولم يكد ينجح في أن يكتسب شيئًا من الاستقلال في قراراته حتى انقلبوا عليه وشرعوا في الإعداد للقيام بحركة انقلابية بمساعدة عقداء الجيش تستهدف إقصاء ديجول وتولية سوستيل اليهودي المتفرنس والمغالي في رجعيته مكانه، فإذا فاز ذلك الفريق الذي يُداري تمرّده ويستعد لوضع الشعب الفرنسي أمام الأمر الواقع تلاشت بالتالي الآمال في استقرار الحالة في الجزائر العربية وازدادت الحالة سوءًا واشتد القهر والبطش، ومن ثم فلا مصلحة لنا في التعجّل باستئناف العلاقات العربية الفرنسية مع حكومة أو نظام مهدّد بثورة إذا كُتب لها النجاح أطاحت به.

هذه الاعتبارات مجتمعة هي التي دعتني إلى التوصية بالتريّث قبل الإقدام على خطوة استئناف العلاقات السياسية مع فرنسا إلى أن ينجلي الموقف خلال شهر أكتوبر، وعندها يمكننا تقدير موقفنا على ضوء عوامل ثابتة تسمح باتخاذ القرار الذي يحقّق مصالحنا. وبطبيعة الحال

لا يحول هذا التريّث دون قيامنا بانتهاز الفرصة فيما يجري من لقاءات لمحاولة إقناع الجانب الفرنسي بأهمية تخلّيه عن تقديم الدعم العسكري لإسرائيل وبضرورة الاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال.

وفي مستهل شهر سبتمبر اتصل بي أحد معارفي الفرنسيين من باريس ليبلغني رغبة وزارة الخارجية الفرنسية في إيفاد الوزير المفوّض چيليه مدير مكتب وزير الخارجية كوڤ ده مورڤيل للقائي وبحث مستقبل العلاقات بين البلدين. وبعد أن حصلت على موافقة القاهرة أخذت أعدّ لهذا اللقاء الذي استغرق طيلة نهار ١٧ سبتمبر ١٩٥٨ حيث أجرينا استعراضًا كاملاً للموقف لم يقطعه قيامنا لتناول طعام الغداء بالسفارة، وانصبّ الحوار الأول على سلسلة المباحثات المصرية الفرنسية لتطبيع العلاقات بينهما. وقد أوضحت للوزير چيليه أنه ليس هناك ما يحول دون قبول مبدأ استئناف العلاقات الدبلوماسية بين مصر وفرنسا، غير أن هناك مسائل لابد من حُسبانها حتى تقوم العلاقات على أساس وطيد أجملتها في أن القومية العربية تعبير عن شعور قومي عميق الجذور لدى كافة الشعوب العربية، وأن سياسة الجمهورية العربية المتحدة هي الحياد الإيجابي بين الكتلتين الشرقية والغربية، ومن ثم فالمتوقع من الحكومة الفرنسية احترام تلك السياسة، كما أنه من المتوقع منها أيضًا أن تقدّم لنا الضمانات الكافية بإيقاف توريد الأسلحة لإسرائيل التي لن تُستخدم إلا ضدّنا، هذا إلى العمل من جانب الحكومة الفرنسية ـ ولا سيما بعد تشريعاتها الصحفية الأخيرة ـ على تنوير الرأي العام الفرنسي بحقيقة الموقف في الشرق الأوسط دون تحيّز للجانب الإسرائيلي.

وقد تجنّبت الخوض في موضوع الجزائر في مستهل اللقاء إلى أن طرقه هو مؤكدًا اعتراف كوڤ ده مورڤيل بالقومية العربية وتسليمه بها حقيقة قائمة، وكذلك الحال بالنسبة لسياسة الحياد الإيجابي، معلّقًا بأن التنافس بين الكتلتين سبب من الأسباب الجوهرية للتوتر الملحوظ في منطقة الشرق الأوسط. أما عن الضمانات التي نطالب بها لإيقاف توريد الأسلحة الفرنسية إلى إسرائيل فقد أصرّ على أن الأمر لم يعد كما كان فيما مضى إلى حدّ أن جولدا مائير لم تصادف حين حضرت إلى باريس ما كانت تطمع فيه من ترحيب أو استجابة لطلبات الأسلحة التي قدّمتها، وذلك لأن الأوساط السياسية التي كانت تحرك السياسة في الماضي من وراء الستار بتأثير اليهود أمثال سوستيل قد توارت أو كادت ولم يبق منها إلا القليل. وحين أعدت عليه السؤال عن الضمانات التي تستطيع فرنسا تقديمها بالنسبة لإيقاف إمداد إسرائيل بالأسلحة والمعدّات، وكذا بالنسبة لتدريب العسكريين الإسرائيليين عليها أخذ يُطمئنني إلى أنه من غير المعقول أن يُقْدم ديجول ـ وهو شخصيًا صاحب فكرة هذا اللقاء بيننا ـ على سياسة تفاهم مع الدول العربية دون أن يدخل في تقديره أن هذا من شأنه تعديل سياسته إزاء إسرائيل. وإذا هو يقترح في نهاية اللقاء إيفاد أحد الدبلوماسيين من كل من الجانبين بدرجة مستشار يعاونه خمسة أفراد أو ستة لمباشرة عودة العلاقات بين البلدين توطئة لتبادل السفراء

فيما بعد. كما أشار إلى أن الصحافة الفرنسية قد خفّفت كثيراً من لهجة عدائها نحونا في الفترة الأخيرة. على أنه أبدى قلقه من موضوعين كان أولهما هو موضوع الاتفاق الثقافي المعقود بين فرنسا ومصر إذ إن مدير البعثة العلمانية الفرنسية عاد من زيارته للقاهرة وقد انطبع لديه شعور بأن السلطات غير متحمّسة لوضعه موضع التنفيذ. وكان تعليقي على هذا هو تعجّل مدير البعثة العلمانية في سفره إلى القاهرة خلال شهر أغسطس، وهو شهر الإجازات الذي لا يسهل فيه عادة الوصول إلى قرارات حاسمة، هذا فضلاً عن أن وزير التربية والتعليم كان في مهمة بسوريا. ثم إنه طالب باستلام المدارس الفرنسية قبل شهر أكتوبر، وهو أمر عصيّ على التحقيق من الوجهة العملية لقصر المدة المتاحة من جهة، ولأن السنة الدراسية قد أوشكت على البدء من جهة أخرى. وأضفت أني حرصت على أن أوضّح لمدير البعثة العلمانية بنفسي عند لقائي به في القاهرة مؤخراً أن الحكومة المصرية ترحّب بقيام مدارس فرنسية وبصفة خاصة مدرسة للإدارة وأخرى للتدريب المهني العالي الكفاءة ومدرسة للترجمة، كما أوضحت له أن توقيع الاتفاق لم يكن ليتم لولا تدخل الرئيس عبدالناصر شخصيًا وتصدّيه لتخطّي كافة الصعاب القائمة.

وأخيرًا كان موضوعه الختامي هو الجزائر، وكنت شديد الوضوح حين صارحته بأننا لا نستطيع أن نتخلّى عن إخواننا الجزائريين، وأن استقلال الجزائر هو الصيغة الوحيدة المقبولة منا. أما المزايا التي تستطيع حكومة الجزائر منحها لفرنسا سواء أكانت اقتصادية أم فنية فهذا متروك للجزائريين أنفسهم لتسويته معهم، فلديهم من النضج السياسي ما يؤهلهم للاضطلاع بحل مشاكلهم بأنفسهم. ثم إن مصر على غير استعداد للقيام بأية وساطة ولكنها مستعدة لإقناع الجزائريين بقبول الحد الأدنى دون مغالاة، إن كان بينهم من يغالي.

ثم ما لبث أن ألمح بالأسلوب الدبلوماسي إلى أنه يحدث أحيانًا أن تعمل أجهزة المخابرات منفردة فتأتي بتصرفات لا تعلم بها الحكومات، وضرب لذلك مثلاً عملية القبض على بن بللا ورفاقه مؤكدًا أنها تمّت دون علم الحكومة الفرنسية القائمة وقتذاك، وعلى نفس النهج ضبطت السلطات الفرنسية منذ أيام باخرة مصرية تحمل سلاحًا إلى الجزائر ترافقها غواصة لحمايتها. وحين أنكرت علمي بهذا الموضوع وكنت صادقا فيما أقول لم يلحّ عليه. كذلك ألمح إلى ازدياد لهجة صوت العرب حدّة وعنفًا هذه الأيام، كما صارحني بعدم إمكانهم التفاوض مع جبهة التحرير الوطنية، وبرغبتهم في إجراء انتخابات في مبدأ الأمر تجري المفاوضة بعدها مع ممثلي الشعب الجزائري المنتخبين.

فكشفت له عن دهشتي من إغماض عيونهم عن الحقائق، إذ إن جبهة التحرير الوطنية هي الهيئة التي تمثّل الشعب الجزائري تمثيلاً صادقًا، وأنهم إذا كانوا ينشدون حقًا وضع حد لهذه الحرب فلا مناص لهم من التزام الواقعية والتفاهم معها تجنّبًا للمزيد من إراقة الدماء والإنفاق.

فعاد يقول موضّحًا أنهم لا يرفضون التفاهم مع جبهة التحرير غير أنهم يرون أن هذه الجبهة ليست الهيئة الوحيدة في الجزائر، وأن الوقت غير مناسب الآن لإجراء هذا التفاهم، فهناك الجيش وهناك البورجوازية الصغيرة من الفرنسيين في الجزائر، وهؤلاء وأولئك يعارضون بشدة إجراء أي حوار مع جبهة التحرير، حيث البورجوازية الصغيرة في نظره أقوى من كبار الأثرياء. ولذلك يجد ديجول حريصًا على ألا يصدر عنه في أحاديثه أو تصريحاته أي دليل إيجابي عن رؤيته لمستقبل الجزائر، لأنه لو فعل الآن لسقط لتوه حيث لا يستطيع أن يُرضي لا أحزاب اليمين ولا أحزاب اليسار، وسيمضي على هذا المنوال شديد الحذر إلى أن يتمكن من القبض بيديه على زمام جهاز الحكم تمامًا.

وحين أعود بذاكرتي إلى تلك الأيام الزاخرة بالنشاط الواسع الذي اقتضته الظروف القائمة وقتذاك أتبيّن مدى اتساع الجبهة التي كان عليّ أن أعمل فيها وقوة التيارات المتضاربة المحيطة ومبلغ شراسة المواقف المعادية التي كانت تواجهنا. وما من شك في أن التجارب التي مرّت بي خلال تلك المرحلة قد أكسبتني خبرة ودراية أعانتني فيما بعد عونًا بالغًا. وعندما بلغت مهمتي في روما نهايتها كان الله قد وفّقني إلى تحقيق قدر لا بأس به من المهام التي أوكلها إلي الرئيس عبدالناصر حين أسند إليّ منصب سفير مصر في روما باعتبارها نقطة ملاحظة أمامية تُطلّ على العالم الغربي، كما أسهمت في إزالة الكثير من الشكوك المتراكمة بالنسبة لسياستنا ومواقفنا مما جعل في الإمكان العودة شيئًا فشيئًا وفي خلال سنوات قليلة إلى تطبيع العلاقات المصرية بالدول الأوروبية الغربية وخاصة فرنسا وبريطانيا.

* * *



مع أعضاء سفارة مصر بروما. المستشار حسن ماهر والسادة البكباشى محمد شكرى والبكباشى عمر شكيب والمستشاران محمود رمزى وجمال منصور.



مع الرئيس جرونكى رئيس الجمهورية الإيطالية بعد تقديم أوراق اعتمادى سفيراً.



مع الرفيق كوزيريف سفير الاتحاد السوفييتي بروما.



صاحب هذه المذكرات وقرينته والمستشار الثقافى صلاح كامل فى استقبال السنيور جرونكى رئيس الجمهورية الإيطالية بالجناح المصرى فى معرض البينالى بمدينة البندقية.



فى رفقة الرئيس فانفاني أثناء زيارته للقاهرة عام ١٩٥٩.



الرئيس أمنتورى فانفاني رئيس وزراء إيطاليا ووزير الخارجية.

هوامش الفصل الثالث

(١) أحد تلال روما السبعة ويضم قصر الرياسة.

(٢) **سؤال**: قد تؤدي بنا الأحداث الحالية إلى نزاع عالمي، والغربيون مصمّمون على الدفاع عن مصالحهم البترولية مهما كلّفهم الأمر، وهم لا يعتقدون أن في الإمكان التفاهم مع شرق أوسط شملته الناصرية. فهل هم على خطأ؟

جواب: إنه من المؤسف ـ إن لم يكن من المؤلم ـ أن يصل بنا الأمر إلى الحديث في استسلام عن نزاع عالمي في حين أن ميثاق الأمم المتحدة يوفر أكثر من وسيلة لحل المنازعات حلا سلميا، ثم إن مصالح الغرب البترولية لا تعدو تأمين مرور البترول في أمان إلى الدول المستوردة له، وللعرب مصلحة مشتركة مع تلك الدول في عدم تعطيل استغلال ونقل هذه المادة الأولية الثمينة بالنسبة للجميع، أما أن يصل الأمر إلى ضرورة احتلال الدول العربية أو إقامة حكومات هزيلة فيها فلاشك أنك تتفق معي في أن هذا لا يُعتبر الحل المثالي لتأمين حماية مصالح الدول المستوردة للبترول، بل إني اذهب في القول إلى أن ذلك من شأنه التسبّب في التهديد الذي يحاولون تجنّبه. إن التدخل أو الاحتلال بات من الأمور غير المعقولة في الوقت الذي لم تعد هناك حاجة إلى إثبات أن حماية الأهداف العسكرية والصناعية أصبحت أمرا مستحيلاً، والمنطق يفرض علينا أن يضع عصر الصواريخ حدا لفكرة أصبحت غير ذات موضوع. ولا يوجد في الوقت الحالي أي دليل على وقوع تهديد من جانب العرب على بترول الشرق الأوسط وقد صرحت بهذا حكومة الجمهورية العراقية. ونحن يحق لنا أن نشتبه في أن كل هذا إنما هو ذريعة تبغي بها بعض الدول الغربية الاستمرار في أحلامها محاولة بأساليب عتيقة أن تتمسك بأهداب ما لا عودة له.

وهذا هو مركز الخطأ السياسي الذي يعيب كل سياسة تتبع مع العالم العربي في المستقبل، فإن الشرق الأوسط العربي يرغب قبل كل شيء أن يكون عربيًا وأن يظل كذلك، كما أنه يرغب أن يكون متحدًا مستقلاً يحظى باحترام الغير. وما تُسمّونه «بالناصرية» ليس سوى يقظة الوعي القومي ونهضته. ولماذا لا يُقبل منا ما كان مقبولاً من غيرنا؟ إن القومية العربية خالصة من أية شائبة أجنبية وهي منبعثة من أعماق شعوب العالم العربي.

وإذا فرضنا ـ وهو افتراض غير سليم ـ أن القومية العربية من عمل رجل واحد لكان علينا أن نبحث عن القُوى التي دفعت هذا الرجل إلى هذا المسلك وعن حركات التحرير السابقة عليه؟ ثم إن القومية العربية ظاهرة تاريخية لا يمكن أن يثنيها تهديد أو يحطمها مدفع غير أن بعض الدول الغربية لم تعر تلك الحقيقة التاريخية إلا نوعًا واحدًا من الاهتمام، ألا وهو محاولة تحطيمها. ألا ترى معي أن الوقت قد حان للالتجاء إلى أساليب أخرى؟ وأن من الخطورة عدم إدراك الحقيقة، أما إدراكها ثم مواصلة السلوك بتجاهلها فهذا هو الخطأ بعينه، إن من التفاهة أن نعارض التاريخ، ولا حل لكم ولنا إلا بإقامة السياسة على أساس الحقيقة الواقعة.

ومع ذلك فهناك عناصر للتفاهم لها قيمتها إلا أن العرب يرفضها لأنها تنطوي في نظره على عيب واحد هو أنها تقتضي الاعتراف بكرامة العربي وعزّته باعتباره إنسانًا، فالغرب لا يرضيه إلا أن يكون العربي تابعًا مُسْتَعْبَدًا عليه التزامات ينبغي أن يخضع لها، أما إذا استمسك بالمساواة والحرية ـ وهي المبادئ التي تتغنّى بها الحضارة الغربية باعتبارها عقيدة عالمية فإنه يُرْمَى حينئذ بالتطاول وتلصق به كل العيوب. لقد بسطنا يد الصداقة فقُوبلنا بالتجاهل، لأن الغرب كثيرا ما يعقد اتفاقاته على أساس السيطرة، بينما نحن نعني باتفاقنا أن نحيا حياة كريمة تظفر بالاحترام.

سؤال: تبدو الوحدة العربية ذريعة لتوسّع يراه خصومكم شبيها بالتوسع الهتلري والستاليني. وإنكم لذلك تلجأون إلى ابتزاز المنافع من الغربيين بتهديد مصالحهم وبإثارة القلاقل الداخلية في بلاد الشرق الأوسط؟

جواب: إن تفسير مظاهر تعمّ العالم العربي كله على هذا النحو هو تفسيرٌ بعيدٌ كل البُعد عن الحقيقة، فتلك المظاهر تتميز أولاً باتجاه إلى التحرير ثم إلى التقارب التلقائي بين الشعوب العربية الأخرى. فلا يمكن اعتبار هذا توسعا على الإطلاق، فالتوسع هو الانتقال تدريجيًا من إقليم إلى إقليم آخر، أي أنه حركة تخرج من وسط الدائرة متجهة خارج محيطها والأمر ليس كذلك، فالظاهرة التي نحن بصددها ظاهرة عكسية، فما يحدث هو أن الجماعات المقيمة داخل محيط الدائرة تتجه إلى الترابط في عالم هي جزء منه. وتلك الجماعات إذ تحاول ضم الصفوف تسير نحو مركز مشترك هو مركز الجاذبية، وكون هذا المركز في القاهرة لا يغيّر من الأمر شيئًا، فلو كان في مكان آخر غير القاهرة لما حال ذلك دون حدوث ما حدث. وهذا هو الاستكمال التاريخي والطبيعي لتطور الأمة العربية.

إن قوميتنا عربية أساسًا، وهي ليست أداة تحركها أيدي البعض وليست تحدّيا للبعض الآخر، ولذلك فهي ليست في حاجة إلى الالتجاء إلى ابتزاز المنافع أو إثارة القلاقل، وأعود هنا فأكرر أن القومية العربية حركة مزدوجة للتحرير والاتحاد، وهي تسير نحو استكمال أسبابها بدافع من العوامل التاريخية والطبيعية، وهي ظاهرة حقيقية ليست مصطنعة أو زائفة، ولن يقف في سبيلها أحد أو تحولها عن أهدافها قوة حتى تستكمل نموها كما سبق أن تم ذلك لإيطاليا على سبيل المثال.

أما عن الحصول على منافع بالصورة التي تذكرها فإننا نفضل أن نستعمل اصطلاحًا آخر اتفق عليه العالم هو «التنمية»، فنحن دولة تحاول أن تجذب إليها رؤوس الأموال، وكانت سويسرا وهي بلد محايد أولى الدول التي مدّت لنا يد المساعدة، وعقدت إيطاليا الصديقة معنا صفقات لتوريد الحبوب بثمن آجل، وفتحت ألمانيا الفيدرالية لنا أخيرا اعتمادا كبيرا. وهناك في القاهرة - كما تعلم - بعثة يابانية تقوم بدراسة برنامج لتمويل المشروعات الصناعية والمدنية. وعلاوة على ما تقدم هل لي أن أذكّرك بأن اتصالاتنا الأولى لإقامة السد العالي تمت مع فنيين فرنسيين وأن تصميمات المشروع قام بها مهندسون من مدينة جرينوبل؟ وهل تعلم أن وفدا يضم ممثلي البنوك الفرنسية الكبرى زار مصر عام ١٩٥٥ لدراسة الأسس التي يقوم عليها تمويل ذلك المشروع؟ وقد أوفدنا في عام ١٩٥٥ خمس بعثات اقتصادية للخارج قامت ثلاث منها بزيارة أوروبا الغربية، وواحدة بزيارة آسيا، والأخيرة بزيارة روسيا. فإذا علمتَ أن دولة أو أخرى قد فتحت لنا اعتمادا، فلماذا لا تنسب هذا العمل ببساطة إلى جهودنا بدلا من أن تنسبه إلى ما تدّعيه، وما هو الضغط الذي يمكن أن نمارسه على دول كاليابان وسويسرا وإيطاليا وألمانيا الفيدرالية؟ وهل تعتقد أنه كان من السهل علينا أن نعيد بناء اقتصادنا وخزانتنا خاوية بسبب السياسة الجنونية التي سبقت ثورتنا وأعجزت ميزاننا التجاري بينما كان الغربيون ينظرون إلينا في شماتة ونحن نواجه أزمتنا المالية بعد أن أوصدوا في وجوهنا كافة الأبواب أملا منهم في أن يشترونا بأبخس الأثمان.

ودعني أسألك بدوري كيف تصف طلب فرنسا للمساعدات المالية بعد الحرب. ولماذا قام رؤساؤها بزيارة روسيا؟ وبماذا تفسر رحلة مسيو مونيه الأخيرة إلى أمريكا؟ وكيف تسمي القرض الألماني؟ هذا رغم أن فرنسا لا تنقصها رؤوس الأموال لا في الداخل ولا في الخارج. ثم كيف حققتم مشروعاتكم الكبرى؟ وما هو معنى مشروع مارشال؟

سؤال: ما هي في نظركم مسؤليتكم في الأزمتين العراقية واللبنانية، فقد قيل إن جماعة من السوريين كانت موجودة في كلا البلدين؟

جواب: ما أسرعكم في توجيه الاتهامات إلينا وإدانتنا. لقد سبق أن بيّنت لك طبيعة القومية العربية ومداها، فما حدث في العراق وما حدث في لبنان ليس إلا ظاهرة داخلية بحتة من كافة الوجوه، علاوة على أنه ثورة ضد الاستبداد، فلم يكن اللبنانيون أو العراقيون في حاجة إلى توجيه من جانبنا، وغاية ما في الأمر أن المثل الذي قدّمناه قد هيّأ أذهانًا لم يكن قد فاتها إدراك مطالب شعبها وحاجاته. وأود أن أضيف هنا أن الغرب [أو على الأصح بعض

الدول الغربية] لم يدرك بعد أن القومية العربية هي حركة شعبية، ومن ثم فإن الأفراد الذين اعتادت سياسة تلك الدول الاعتماد عليهم في تسيير الأمور داخل بعض البلاد العربية قد فقدوا قيمتهم إلى حد كبير.

وعلى ذلك يمكنني أن أقول إن تلك الدول الغربية انبعت في الشرق الأوسط سياسة إقطاعية في مشربها ومظهرها على السواء، فكانت تمنح زيدًا أو عمروا من الناس سلطة يستحيل على أي منهم مباشرتها خارج مكتبه إلا تحت حماية الحراب. فهؤلاء الأفراد وهؤلاء الحكام الهزليون وهؤلاء الخونة لا يمثلون بأية حال شعوبهم، وهم على أقصى تقدير يمثلون مصالح بعيدة عن مصالح شعوبهم. ومثل هؤلاء لا يخدمون مصالح أصدقائهم أو حماتهم الغربيين لأنهم يوقعونهم في الخطأ. ومن هنا، ومهما بدا ذلك غريبًا، يمكن اعتبارهم العامل الأساسي في التآكل السريع الذي تعرض له أسس السياسة الغربية في الشرق الأوسط، فلم يعد هناك محل لمثل هؤلاء في عالم أصبحوا خارجين عليه

سؤال: هل من المنتظر أن توطد زيارة الرئيس عبدالناصر الأخيرة لموسكو الروابط بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفييتي؟ وهل تخشى ذلك شخصيًا؟ وما رأيك في الشيوعية كحل سياسي داخلي؟

جواب: إن الرئيس عبدالناصر قد حدّد من زمن بعيد سياسته وأعلنها بوضوح. فقد سبق له أن أعرب أثناء زيارته الأولى لموسكو عن عرفانه بجميل شعب وقف إلى جانبنا بصورة إيجابية في ظروف حرجة من حياتنا، كما أنه عاد فأكّد على الملأ جوهر سياسته. ومنذ أيام بعد عودته من زيارة سريعة لموسكو عاد فكرر تأكيده بعدم التخلى عن سياسته وهي السياسة التي أجمعت عليها الأمة العربية والتي تعبر بها عن رغبتها في أن تكون عربية قبل كل شيء وأن تحيا حياة سلمية في انسجام مع الجميع، ألا وهي سياسة الحياد الإيجابي، وقد وقفت الأمة العربية بأجمعها وراء عبدالناصر ومن حوله لتحقيق تلك الأماني المشروعة. ونحن نعتقد أننا بهذه الطريقة نحافظ على حقوقنا ونؤمّن مستقبلنا دون الإجحاف بحقوق الغير المشروعة. إن رئيسنا قد مدّ يده للجميع مبتدئا بالعرب، لقد عرض صداقته على من يود صداقتنا، كما أنه أكد أننا لن نذعن للتهديد فنحن لا نخشى الدفاع عن حقوقنا إذا تعرضت للاعتداء عليها. إن الغرب - وأقصد بذلك غربا معينًا - لم يعرض علينا في غالب الأحيان إلا عداءه لنا واحتمال تبعيتنا له تبعية مستترة - وقد قوبل رفضنا لذلك على أنه تمرد من جانبنا ثم عوملنا على هذا الأساس.

وأخيرًا أراك قد أثرت نقطًا تتعلق بالسياسة الداخلية وأفضل أن أقول لك فورًا إننا لا نتأثر إلا بمبادئنا التي تنبعث من تاريخنا الطويل والتي تفي بحاجاتنا الذاتية، وإن النظام الداخلي لدينا رهن بظروفنا الداخلية وبإرادتنا وشأنه في ذلك شأن كافة الأنظمة الداخلية لدى الجميع، فلكل شعب أن يتبع بالنسبة لنفسه النظام الذي تقتضيه مصالحه الذاتية ويوافق طباعه.

سؤال: يبدو للبعض أنكم في شمال أفريقيا حيث تواجه فرنسا مشاكل كبيرة تتخذون سياسة أسوأ الفروض، وأنكم حسب ما يزعم المراكشيون تعاونون المعارضة ضد حزب الاستقلال، كما أنكم على حد قول التونسيين تعضدون «صالح بن يوسف»، وأخيرًا فإن جبهة التحرير الوطنية في الجزائر تتهمكم بأنكم اخترتم التعاون مع «الأمين دباغين» وهو أكثر الزعماء تطرفا. أليس في ذلك رفض من جانبكم لكافة العلاقات التي يمكن لأفريقيا الشمالية أن تقيمها مع الغرب والتي بدأت بإقامتها فعلاً مع فرنسا؟

جواب: إن أحداث أفريقيا الشمالية تثير بالغ اهتمامنا بطبيعة الحال، كما أن كفاح إخواننا في الجزائر كان لا بد من أن يحرّك شعورنا. ونحن نرجو لهم أن ينالوا حقوقهم المشروعة في أقرب فرصة، ولا نفضّل أحدًا دون أحد من المواطنين الذين يكافحون جميعًا في سبيل قضية شريفة مثل قضيتهم، فهم أحرار في تدبير أمور مستقبل وطنهم وهم يعلمون من تلقاء أنفسهم السبيل المؤدية إلى ذلك. وإننا لا ندّخر وسعًا في تشجيع فرنسا على أن توفّق سريعًا إلى أن تجد سبيلها إلى أعدل الحلول وأكثرها شرعية للاعتراف بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم، وبمجرد اعترافها بهذا الحق فإننا نحترم إرادة الشعب الجزائرى بكافة طوائفه سواء قرر الارتباط بفرنسا أو بالمغرب أو بالدول العربية.

(٣) عقد هذا المؤتمر دورته الأولى سنة ١٩٥٢ تحت اسم مؤتمر فلورنسا الثقافي واشتركت فيه ٣٢ دولة، وتناول

بالبحث موضوعات تتصل بجوهر الحضارة المسيحية والسلام المسيحي ثم زاد عدد الدول الأعضاء في دورة سنة ١٩٥٣ ليصل إلى ٤٢ دولة وأطلق عليه اسم مؤتمر الحضارة المسيحية والسلام. وزاد عدد الدول الأعضاء شيئًا فشيئًا حتى بلغ ٦٠ دولة في الدورة الخامسة التي عقدت سنة ١٩٥٦. ولما كان الاشتراك في هذا المؤتمر منذ بدايته موزعًا بين دول أوروبا وأمريكا وآسيا، ولما كانت الموضوعات التي تناولها بالبحث تتسم بطابع ديني مسيحي، ولما كانت هناك دول إسلامية مشتركة فيه نتيجة لسعي رئيسه ومنظمه السنيور چورچيو لابيرا، فقد باتت ثمة رغبة في توجيه المؤتمر وجهة إنسانية أشمل، أو على الأقل وجهة دينية عامة لا تقتصر على المسيحية فحسب، كما اعتبر المؤتمر أحد الجهود الرامية إلى مناهضة الشيوعية. وقد اشتركت مصر في هذا المؤتمر بصورة غير رسمية في دورته الثانية عام ١٩٥٢ وكان مندوبها فيه هو الدكتور طه حسين الذي ثابر على المساهمة في أعمال المؤتمر وكان يرتجل في كل دورة محاضرة يدافع فيها عن الإسلام والشرق بوجه خاص وبوجه عام موضّحا أثر الإسلام في الحضارة الإنسانية والسلام. أما إسرائيل فلم تشترك في المؤتمر اشتراكا جدّيا إلا سنة ١٩٥٦ حيث ألقى مندوبها خطابا يحمل دعاية سافرة لإسرائيل. ومن المعروف أن إسرائيل دأبت منذ ولادتها على الاشتراك في جميع المؤتمرات الدولية التي ترى فيها مزايا دعائية لها ولو لم تكن فيها فائدة مباشرة لمصالحها، ومن المؤكد أن اشتراكها في مؤتمر فلورنسا بدأ بنفس الروح ولنفس الغرض، ثم ضاعفت اهتمامها بهذا المؤتمر عندما رأت اضطراد زيادة عدد الدول المشتركة فيه.

* * *

الفصل الرابع

عودة العلاقات مع فرنسا

بعد أن وليت وزارة الثقافة سألني الرئيس عبدالناصر أن أصل ما بيني وبين مَنْ كانت لي بهم صلة من الفرنسيين، ثم سألني ثانية في شهر أبريل ١٩٥٩ أن أُجْمل له موقف العلاقات المصرية الفرنسية ورأيي الشخصي فيه، فأعددتُ له تقريرًا مفصّلاً موضّحًا حرص فرنسا على تطبيع علاقاتها بعد توقيع الاتفاق بين مصر وبريطانيا وقيامها بإجراء مفاوضات سرية شبه رسمية بين مبعوثي ديجول من ناحية وبين بورقيبة ومحمد الخامس والحكومة الجزائرية من ناحية أخرى، تهدف إلى حل مشكلة الجزائر وخلق «اتحاد شمال أفريقيا» تحت قيادة عربية جديدة خاضعة لمشيئة فرنسا خاصة والغرب عامة في نطاق المجموعة الفرنسية Communauté française ، هذا مع بقاء الخطر المنبعث من باريس الذي يتزايد على مرّ الأيام والمتمثّل في دعاية إسرائيل المضادة ونشاطها الذي امتد عن طريقها إلى شمال أفريقيا وغيرها من الدول. وكان فيما ذكرته له أنه بات لا معدل الآن عن أن يكون لنا ممثل اقتصادي مقيم بفرنسا إذ إن إغفال ذلك له ضرره باقتصاديات مصر، وأن فرنسا قد شرعت بالفعل في تمويل بعض المشروعات الجاري تنفيذها، وهي الأعمال الكهربائية المتصلة بخزان أسوان ومصانع السماد. كما ذكرت له ما نال محصولنا الرئيسي من القطن منذ العدوان الثلاثي حتى منتصف عام ١٩٥٧ من خسائر بعد أن فقد أحد عملائه الرئيسيين خلال هذه الفترة وهو فرنسا. ولما كانت فرنسا هي أولى دول العالم المستوردة للقطن - إذ يبلغ ما كانت تستورده حوالي ٩٠ ألف بالة من الأقطان الطويلة التيلة وحوالي ٩٠٠ ألف بالة من الأقطان المتوسطة والقصيرة التيلة - فقد لجأت إلى بعض الدول الأخرى مثل السودان لسدّ حاجتها منه، ولكنها كانت في نفس الوقت تسعى إلى الحصول على القطن المصري حيثما وجد في الأسواق العالمية ولكن بخطوات وئيدة.

كما أوضحت أنه منذ قيام الجمهورية التونسية وبورقيبة يحاول جاهدًا تكوين اتحاد بين دول

شمال أفريقيا تحت زعامته، فتواطأ مع الاستعمار الغربي بصفة عامة والاستعمار الفرنسي بصفة خاصة لإخراج مشروعه إلى حيّز التنفيذ، إذ كان يخشى أن تنال الجزائر استقلالها بتأييد الجمهورية العربية المتحدة فتغدو دولة لها شأنها تقف إلى جانبه على قدم المساواة فتبتلعه. ومن أجل ذلك أخذ يهاجم الجمهورية العربية المتحدة معرّضًا بها، ومضى يخلق المشاكل التي من شأنها أن تفرّق الصف العربي، فخرج على الجامعة العربية ثم لم يكد يعود إلى حظيرتها حتى بدأ يتعاون مع بعض الفرنسيين وعناصر من جبهة التحرير أخذت تُجري مفاوضات تهدف إلى نقل مقر الجبهة إلى تونس، وهو ما فجّر صراعًا داخل جبهة التحرير ودفع الحكومة التونسية إلى الضيق بوجود أي تنظيم من تنظيمات جبهة التحرير على أراضيها. وفي الوقت الذي كان بورقيبة يسعى فيه إلى إيجاد مخرج سلمي مع فرنسا تزايد تأجّج الصراع داخل جبهة التحرير بفعل الهجوم الشديد الذي شنّه عباس فرحات ضد مكتبيْ الجبهة في دمشق وبيروت اللذين كانا يعملان على تصعيد كفاح التحرير. وقد اقترح بورقيبة على فرنسا الاتفاق معه على مخطّط لضرب الجبهة وذلك بأن تتقدم فرنسا رسميًا بعرض على الجزائريين للاشتراك في المجموعة الفرنسية، كما صرّح بأن ديجول هو الوحيد الذي يستطيع إنهاء الحرب في المغرب ممهّدًا بذلك الطريق للقاء يجمع بينه وبين محمد الخامس وديجول. وفي الوقت الذي كان فيه بورقيبة يهيّئ نفسه للتقريب بين وجهتي النظر الفرنسية والتونسية بشأن المشكلة الجزائرية مشيدًا بأهمية التعاون الفني الفرنسي التونسي، عمل من جهة أخرى على تدعيم مركزه بالحصول على كمية من الأسلحة التشيكوسلوڤاكية، خاصة الدبابات التي وصلت إلى ميناء جابس لعرضها في الاحتفال بعيد الاستقلال. كما عرض في شهر فبراير ١٩٥٩ على فرنسا مشروع تدعيم السلام في أفريقيا الشمالية الذي يقضي بأن تتسلم فرنسا قاعدة «بنزرت» الاستراتيجية التونسية بشرط أن تبدأ المفاوضات لإيجاد تسوية سلمية للمشكلة الجزائرية على أساس الاعتراف باستقلال الجزائر.

كذلك كان يساور محمد الخامس الأمل في الاتفاق مع فرنسا على تسوية مشاكل أفريقيا الشمالية، الأمر الذي حفز الدوائر القريبة من ديجول إلى التصريح بأنه لن يرفض أي عرض يتقدم به ملك مراكش في هذا الصدد، إلا أن أوساط الجيش والحزب الوطني الجمهوري الفرنسي بزعامة سوستيل أصرّت على معارضة سياسة محمد الخامس لا سيما مشروعه الخاص [الاعتراف باستقلال الجزائر على أن ترتبط بفرنسا على غرار النظام المتبع مع مدغشقر] وطالبوه بأن تظل مراكش على الدوام في منطقة الفرنك لحل مشاكله الاقتصادية الداخلية، وأن يُبقي على اتفاقياته الاقتصادية والسياسية الخاضعة لإشراف فرنسا.

وفي الوقت نفسه مضت إسرائيل تستغل الظروف المحيطة لكي تنفرد ببث دعايتها في فرنسا، فسخّرت العديد من الصحف الفرنسية لتشويه الحقائق واختلاق الروايات المسيئة

للجمهورية العربية المتحدة وقادتها. وانتقلت الدعاية الإسرائيلية عن طريق فرنسا إلى بعض الدول عامة وشمال أفريقيا خاصة لكي تزعزع ثقتها في الجمهورية العربية المتحدة حتى أخذت بعض هذه الدول تتحدث عن «الاستعمار المصري» والاستعمار الناصري. وإذ نجحت إسرائيل في الحصول على مساعدات مالية وأدبية وعسكرية وثقافية فرنسية وغير فرنسية تعينها على مواصلة الحياة وعلى الاستمرار في التحريض ضدنا، بات لا مناص من اتخاذ الإجراءات العملية الكفيلة للحيلولة دون استمرارها في استغلال فرنسا إلى هذا الحد ووقف هذا التيار المعادي الجارف. ومن هنا اقترحت أن نتخذ خطوة إيجابية مماثلة لما اتخذته فرنسا، أعني قبول عودة التمثيل التجاري والثقافي وإن لزم الأمر القنصلي، حتى نستطيع تعويض ما فقدناه خلال فترة الغياب الطويل السابقة وأن نواجه الأخطار المنبعثة من باريس وراء حملات إسرائيل العدائية ضد القومية العربية.

كذلك أوضحت أنه كما كان ثمة اتجاهان داخل الحكومة الفرنسية بصدد علاقاتها مع العالم العربي بصفة عامة ومع مصر بصفة خاصة، أولهما يقوده دبريه رئيس الوزراء وهو يهودي متنصّر ومعه سوستيل، ويقضي بمعارضة كل تقرّب من مصر وبالحرص على تدعيم العلاقات مع إسرائيل. والمثل الواضح على ذلك هو تلك المساعدة الضخمة التي قدّمها دبريه وسوستيل للتحالف الفرنسي الإسرائيلي حيث تم جمع الفاشيين في حزب حيروت والفاشيين الفرنسيين تحت لواء منظمة واحدة، وذهبا في تأييدهما لإسرائيل إلى حد الاتفاق على مساندة حزب حيروت في معركته الانتخابية، وفضلاً عن ذلك كانت ثمة منظمة فرنسية إسرائيلية أخرى تجمع بين الاشتراكيين في الدولتين. أما الاتجاه الثاني فيقوده ديجول وكوف ده مورڤيل ولوي چوكس سكرتير عام وزارة الخارجية، ويقضي بتأييد قيام التفاهم بين فرنسا والدول العربية وتأييد الحل السلمي للمشكلة الجزائرية على أساس حصول الجزائر على استقلالها بالتدريج وخلال فترة قصيرة، كما يؤيد هذا الاتجاه التصالح مع مصر. وقد تراءى لي أنه ينبغي على السياسة المصرية أن تضع في اعتبارها هذين الاتجاهين عند دراستها للموضوعات المتصلة بفرنسا حتى لا نتعامل مع فرنسا حكومة فحسب، بل أن نستغل ذلك الخلاف القائم بين اتجاه ديجول واتجاه سوستيل. كذلك أشرت بأنه لا معدى عن أن تنهج التصريحات الرسمية وأجهزة الإعلام المصرية نهجًا آخر غير ذلك النهج الذي اعتدناه وهو إما الخصومة المطلقة وإما الصفاء المطلق، وطالبت بمهاجمة سياسات دبريه وسوستيل كلما قدّم ديجول رأيًا إيجابيًا يعارضهما فنرحّب به ونبدي تقديرنا له.

وإذ كنت أؤمن بالدور الفعال الذي تلعبه الاتصالات الشخصية فقد عاودت الكرّة لإنشاء «رابطة مصر ـ فرنسا» التي تضمّ حوالي أربعين من كبار رجال الفكر والعلم بفرنسا ممّن كنت قد عرضت أسماءهم في غضون عام ١٩٥٨ على رئيس الجمهورية فنلت موافقته على تشجيع

قيام هذه الرابطة لتناهض الدعاية المعادية التي كانت تبذلها الجمعيات الفرنسية الإسرائيلية وقتذاك. ومما زادني تشبثًا بهذه الرابطة ما كانت تثيره الجمعيات الفرنسية الإسرائيلية من عقبات أمام إنشاء «رابطة مصر ـ فرنسا». وقد رأيت أن أبعث إلى كبار أعضاء هذه الرابطة برسائل أشجّعهم فيها على المضي في رسالتهم، واعدًا إياهم بأنه حالما يتم تنظيم هذه الرابطة بفرنسا وتبدأ في ممارسة نشاطها فإننا سوف نبادر بتنظيم رابطة مماثلة في القاهرة. كذلك ألمحت إلى أهمية مواصلة سياسة تبادل الزيارات بين الشخصيات الفرنسية ومصر، واستأذنت في توجيه الدعوة إلى كل من الرئيس إدجارفور وقرينته وإلى چان پول سارتر وموريس دوڤيرچيه رئيس تحرير صحيفة لوموند.

وانتهيت من تقدير الموقف إلى أن تحقيق مصالحنا بات يقتضي منا أن نبدأ فورًا بتبادل التمثيل التجاري والثقافي تمهيدًا لقيام التمثيل القنصلي. ولقد كان مما ملأني رضا أن الرئيس عبدالناصر وافق على توصياتي بعد أن قرأها وبادلني فيها الرأي.

وكان الچنرال كاترو قد اقترح لقائي في شهر فبراير ١٩٥٩ في سويسرا للقيام بمحاولة جدّية لوضع حدّ للجمود في علاقات فرنسا ومصر، وأرجأت الأمر بعض الوقت حتي يستقرّ الرأي علي السياسة التي ستُتبع في هذا الصدد. وكان كاترو أحد المقرّبين إلي ديجول، وقد عُرف بتعاطفه مع العرب حتي أطلقوا عليه في فرنسا اسم مُصفّي الاستعمار، إذ كان هو الذي صفّي استعمار فرنسا لسوريا ولبنان. وكان يشغل وقتذاك منصب المستشار الأكبر لجوقة الشرف (*) وظل في هذا المنصب الرفيع إلى أن جاء جي موليه إلي الحكم عام ١٩٥٦ فعيّنه مقيمًا عامًا بالجزائر لتصفية الوضع فيها، غير أن الفرنسيين المقيمين بالجزائر شنّوا عليه حملة شعواء وجد رئيس الحكومة نفسه إزاءها مضطرًا إلي سحبه وتعيين روبير لاكوست مكانه. وقد عاد الچنرال كاترو فحدّد موعدًا آخر لمقابلتي في الرابع من مايو، ولكنه حينما ذهب إلي وزير الخارجية يستأذنه فوجئ بكوف ده مورڤيل يُبلغه أنه يؤثر أن يتم بحث هذا الموضوع بينه شخصيًا وبيني، وأنه قد تحدّد الحادي عشر من شهر مايو للقائي في سويسرا، كما أنه قد تم الاتفاق علي نقاط جدول الأعمال وعلي أن تناقش أية مسألة تعرض ما دام الغرض من المقابلة هو العمل علي استئناف العلاقات بين بلدينا وبطبيعة الحال لم يكن هذا الاجتماع ليحول دون لقائي بالچنرال كاترو يوم ٤ مايو حتي لا يحسّ غضاضة. وحين عرضت الأمر على الرئيس عبدالناصر أشار بإتمام هذه المقابلات بعد أن زوّدني بوجهات نظره.

وفي مساء ١١ مايو ١٩٥٩ وفي الموعد المتفق عليه سلفًا، بدأت محادثاتي مع المسيو كوف ده مورڤيل وزير خارجية فرنسا بچنيف، وكان قد اصطحب معه مدير مكتبه السفير پيليتييه

(*) Grand Chancelier de la Legion d'honneur

Pelletier. وقد استهل الوزير الفرنسي الحديث بالسؤال عن تطور مشروع السد العالي، فبسطت له تفاصيل الوضع وقتذاك كما أكدت له قرب بدء التنفيذ الفعلي. ثم انتقل إلى الحديث عن العلاقات المصرية الفرنسية فذكر أنها كانت تقوم دوامًا علي أساس من الصداقة التقليدية، ورددت عليه بأننا لا نضمر أي عداء للشعب الفرنسي، وأن الرئيس جمال عبدالناصر يري أن واجبنا اليوم هو أن نسعي سويًا إلى التخلص من آثار الماضي.

وحول المسألة الجزائرية لم أنكر أنه منذ أن قامت الثورة في الجزائر ونحن نمدّ لها يد العون، ولكن نسبة ما تقدمه مصر من عون لا يُقاس بإمكانيات فرنسا وما يقدمه لها حلفاؤها من عون. إلا أننا في الوقت الذي كنا نتقدم فيه بهذا العون، كنا نحاول على الدوام - في ظل الأوضاع السياسية الفرنسية السابقة التي شاءت أن تلقى علينا باللوم كله - كنا نحاول أن نضع حدًا لإراقة الدماء، والدليل على ذلك هو مطالبة الرئيس عبدالناصر للمسيو پينو وزير الخارجية الفرنسية وقتذاك بالبحث عن وسيلة كريمة لحقن الدماء، وكنت أنا من بين الذين اضطلعوا بهذا العبء الساعي إلى السلام، هذا إلى محادثاتي مع مسيو پيير كومان السكرتير المساعد للحزب الاشتراكي، وظلت هذه المحاولات جارية إلى أن تم تأميم قناة السويس وكان العدوان. وهكذا لم نكن نشجع إسالة الدماء بل على العكس بذلنا جهودًا صادقة لحقنها والوصول إلى حل للمشكلة بين الحكومة الفرنسية والحكومة الجزائرية المؤقتة بكامل هيئتها أي باشتراك رئيسها ونائبيه أحمد بن بللا وكريم بلقاسم حتى يمكن الوصول إلى اتفاق بين الطرفين يضمن تدعيم السلام في كل أنحاء الجزائر. وهنا رد الوزير الفرنسي قائلاً إنه وإن كان لا يعترف بالحكومة الجزائرية إلا أنه يعترف بوجود جبهة التحرير الجزائرية التي لا يمكن أن يعتبرها ممثلة لجميع المجاهدين الجزائريين، حيث يوجد هناك بالفعل من يجاهدون في الجزائر دون أن يكونوا منضمين تحت لواء جبهة التحرير الجزائرية. ثم حدّثني عن نوايا الحكومة الفرنسية لإعلان إيقاف إطلاق النار وإجراء انتخابات جديدة في الجزائر يبدأ بعدها التفاوض مع من يمثلون الشعب بجميع هيئاته، مع تأكيده على حرص فرنسا على إنهاء حرب الجزائر بأسرع مما نتخيل، إذ في هذا مصلحة لفرنسا وللشعب الجزائري، غير أنه لم يحدد تاريخًا يتم فيه وقف إطلاق النار في الجزائر.

فأوضحت له أن تأييدنا للجزائر هو واجب يفرضه التضامن بين الأخوة انطلاقًا من إيماننا بحق الشعوب في تقرير مصيرها كما جاء في ميثاق الأمم المتحدة، فما بالنا بشعب عربي شقيق. وأضفت أننا نفهم أن العراق الذي يرصد مليونين من الجنيهات لتأييد الجزائر - وهو أمر يظفر بتقديرنا - يهاجمنا عبر إذاعة بغداد وصحافته لتوقيعنا الاتفاق المالي الثقافي مع فرنسا، ولكنا لا نفهم أن تقوم إذاعة باريس وصحافة فرنسا بمواصلة التهجّم علينا، كما لا نفهم مساندة فرنسا لبعض المصريين في إقامة محطة إذاعة سرية على أرض فرنسية، فهذا أمر لا يخدم اتجاه حسن النوايا الذي يتطلع إليه كلانا. وأوضحت له أن مطالبتنا بوقف هذه الإذاعات

لا يعني اعتراضنا على انتقادنا علانية من راديو پاريس إذا كان ثمة مبرر لذلك، أعني من الإذاعة الحكومية وليس من الإذاعة السرية. ثم تساءلت عن موقف الصحافة الفرنسية العدائي من مصر، حيث نرى صحافة فرنسا مسخّرة لخدمة أغراض تل أبيب، وليس غير إسرائيل وحدها التي تستفيد من هذا العداء. وردّ عليّ وزير الخارجية الردّ الدبلوماسي المألوف بأنه لا يعلم شيئًا عن وجود مثل هذه المحطة السرية في فرنسا، ثم وعد ببحث هذا الموضوع في پاريس وإبلاغي في القاهرة بنتيجة مسعاه. وعقّب قائلاً: وما رأيك في صوت العرب؟ أعتقد أن ضرره أشدّ من ضرر المحطة السرية التي تتحدّث عنها فهو يمتد إلى العالم كله. أما عن موقف الصحافة الفرنسية فأرى أن حملاتها ضدكم قد خفّت إلى حد بعيد.

وتحدثت بعد ذلك عن إسرائيل بوصفها العامل الذي سيؤدي بالعلاقات التقليدية بين فرنسا والدول العربية إلى الدمار. ولم أكن أرمي من وراء حديثي مطالبة فرنسا بالوقوف إلى جانب العرب ضد إسرائيل بل مجرد أن تشرع فرنسا في اتباع السياسة التي تؤدي بها إلى الحياد بين الطرفين، مثال ذلك الكفّ عن العون العسكري سواء من ناحية التدريب أو المعدّات، إذ ينبغي أن نقدم للرأي العام العربي سندًا قويًا يبرّر عودة العلاقات مع فرنسا ويجعله يؤمن بأن تحسن العلاقات أمر مفيد له، وإلا فلا أمل وراء هذا الجهد الذي نبذله طالما بقي تأثير تل أبيب على پاريس بمثل هذا العنفوان، وظلت السياسة الخاطئة التي تنتهجها فرنسا لمقاومة القومية العربية تزعم أن لنا أطماعًا بذاتها.

ورد وزير الخارجية الفرنسية موضّحًا موقف فرنسا من إسرائيل في نقاط ثلاث: أولها أنه قد تم تسليم آخر صفقة من طائرات سوپر ميستير إلى إسرائيل بمقتضى عقد أبرم مؤخرًا، وليس هناك نية لتجديد هذه العقود. وثانيها أنه لا يعلم شيئًا عن الفنيين الإسرائيليين بفرنسا أو المدرّبين الفرنسيين بإسرائيل. وثالثها اعتزام فرنسا التعامل مع الجمهورية العربية المتحدة بمثل تعاملها مع إسرائيل في المستقبل، وذلك على أساس عدم التفضيل بينهما.

ثم أثار وزير الخارجية النقطة الرابعة من جدول أعمال المباحثات فسأل عما إذا كان الرئيس عبدالناصر مستعدًا لإعادة العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا؟ فأجبته بأننا نفضل التدرّج في عودتها، وذلك بالبدء بعودة التمثيل الرسمي الثقافي والتجاري فورًا مع التوسع في الاتفاقات الثقافية والتجارية، بدعوة شركات فرنسية للاشتراك في مشروع السنوات الخمس، وبتشجيع فتح مدارس التدريب المهني وبمواصلة إرسال طلبة البعثات. كما كاشفته بأننا نرى في وعود الجنرال ديجول بقرب الوصول إلى حل لقضية الجزائر موقفًا يشجعنا على التعهد بإرسال بعثة دبلوماسية إلى پاريس يرأسها قائم بالأعمال فور إعلان إيقاف النار تمهيدًا للمفاوضات مع جبهة التحرير الجزائرية، أما إذا لم يمكن تحقيق وقف إطلاق النار قبل نهاية عام ١٩٥٩ ففي هذه الحالة يحسن أن نقتصر على تبادل التمثيل القنصلي فحسب.

وقد تعجّل وزير الخارجية الفرنسية الشروع في تنفيذ الشق الأول وهو إرسال البعثة التجارية والثقافية ذات الكيان الدبلوماسي، بالإضافة إلى بعثة المساعي الحميدة حتى تنتهي من مهمتها مع البدء بالتمثيل القنصلي قبل نهاية ١٩٥٩ على أن تكون كلا الهيئتين مزودتين بإمكانية إرسال الشفرة، في حين أن حكومته لا تضع شروطًا سياسية على إرسال بعثة دبلوماسية مصرية إلى باريس وعلى رأسها قائم بالأعمال، وتساءل لو أمكن إرسال ملحقين ثقافي وتجاري إلى دمشق، فأوضحت له تعذر ذلك في الوقت الحالي، وأنه يحسن ترك هذا الموضوع حتى قيام التمثيل القنصلي.

وأخيرًا سألت الوزير الفرنسي أن يحدّد لي بوضوح السياسة التي تنوي فرنسا انتهاجها في الشرق الأوسط فحصرها في نقاط ثلاث: أولها أن فرنسا تحترم الوضع القائم ولا تقبل أي تغيير في حدود المنطقة يأتي عن طريق القوة، وثانيها أن فرنسا ترى أن تتبع الدول العظمى سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، وثالثها أن فرنسا سوف تبذل كل ما في استطاعتها في سبيل تنمية التقدم الاقتصادي في المنطقة. ثم عبّر كوف ده مورڤيل عن أن ما نسمّيه نحن بالحياد الإيجابي يفضل هو تسميته بالاستقلال التام، وهو موضع تقدير فرنسا وتشجيعها.

وفي نهاية اللقاء أعاد على مسمعي نص الاتفاق على عودة التمثيل الثقافي والتجاري مباشرة، ثم عودة التمثيل القنصلي قبل نهاية السنة الحالية. وعلّقت بدوري أن البدء بالتنفيذ مرهون بإخطاري بإغلاق محطة الإذاعة السرية نهائيًا.

وكانت أنباء هذا اللقاء قد تسرّبت إلى الصحافة فنشرت مجلة «چورده فرانس» بعددها الصادر في ٣٠ مايو ٥٩ خبر لقائي بكوف ده مورڤيل، وأشارت إلى أن المباحثات التي دارت بجنيف كانت من أجل إعادة العلاقات الدبلوماسية بين فرنسا ومصر، كما تناولت شحنات الأسلحة التى ترسلها مصر إلى جبهة التحرير الجزائرية والمساعدات الفرنسية التي تقدم إلى إسرائيل، وأن الطريق قد أصبح ممهدًا اليوم بعد أن صفّيت في شهر أغسطس الماضي في زيورخ الخلافات الاقتصادية بين البلدين. بل لقد ذهبت المجلة إلى تحديد اسم أول سفير للجمهورية الفرنسية الخامسة في مصر على أنه چان روبير. كذلك نشرت صحيفة «پاري پرس» النبأ في ٢٢ مايو ٥٩ تحت عنوان «ليس وجود هذا المصري الغامض في سويسرا للاشيء»، على حين نشرت مجلة «لوكانار أنشينيه» [البّطة المغلولة] الساخرة النبأ في عددها الصادر في ٢٠ مايو بأسلوبها التهكّمي المألوف.

* * *

وكنت قد توجّهت إلى سويسرا قبل هذا اللقاء لمقابلة الچنرال كاترو في الموعد الذي تم

الاتفاق عليه، غير أنه اعتذر في اللحظة الأخيرة نظرًا لمرضه المفاجئ وأناب عنه الصديق الصحفي روبير بارا، كما التقيت خلال هذه الزيارة بكل من الوزيرين پيير كوت وأندريه فيليپ، وقد أجمع ثلاثتهم على أن ديجول بات مؤمنًا بأن استقلال الجزائر أصبح أمرًا لا معدل عنه، إلا أن المعارضة الحادة التي يلقاها من جانب الجيش الفرنسي المحارب في الجزائر ومن جانب الرأي العام الأوروبي بالجزائر، ومن جانب العناصر اليمينية في فرنسا ـ وهي التي تشكّل الأغلبية في حكومته ـ تفرض عليه السير في طريقه هذا خطوة خطوة. فلقد أوضح بما لا يقبل مجالاً للشك الحل الذي يؤمن به والذي تفرضه عليه الظروف في خطابيه اللذين ألقاهما يومي ٢٣ أكتوبر ١٩٥٨ وأول يناير ١٩٥٩ وهو الاعتراف بالشخصية الجزائرية ومشاركة الجزائر مع فرنسا Association وهو ما يعني الاعتراف باستقلال الجزائر السياسي استقلالاً ذاتيًا في وقت عاجل، ولكن في نطاق الجامعة الفرنسية الأفريقية [على نهج النظام المتبع في التوجو أو في مدغشقر] حتى تتهيأ الظروف لاختيار نظام آخر.

وكان مما يشير إلى نيّة ديجول الاعتراف بسيادة الشعب الجزائري قوله بصراحة «إن مستقبل الجزائر في يد الجزائريين أنفسهم، وعلى ذلك يجب تهيئة هذا الشعب للاختيار بين الاستقلال الكامل أو الاتحاد مع فرنسا أو انضمامه إليها». وكان ديجول قد أفضى إلى أحد المقرّبين إليه بأنه يأمل أن يتحدّد نظام الجزائر السياسي في المستقبل بعد إجراء استفتاء بين صفوف هذا الشعب أو بعد مفاوضات تدور بينه وبين ممثّليه الحقيقيين المنتخبين انتخابًا حرًا، إذ إن الانتخابات السابقة لم تكن سليمة، كما سوف يقل التلاعب في الانتخابات المقبلة حتى يأتي اليوم الذي تجري فيه الانتخابات بشكل سليم تمامًا.

واستطرد محدّثي قائلاً: إن السبب الذي دعا ديجول إلى التمسك بتنظيم الانتخابات وإلى إعلان إصراره عليها هو رغبته في اجتذاب الرأي العام الفرنسي إلى الطريق الذي يود السير فيه، وذلك بأن يقدّم له حلاً للمشكلة يتمشّى مع الروح الديمقراطية المتأصلة في الشعب الفرنسي. ولهذا السبب رفض ديجول المفاوضة مع جبهة التحرير الجزائرية وجيش التحرير الوطني حول نظام الجزائر في المستقبل، وإن كان هذا لا يعني أنه يرفض مفاوضتهما حين تسنح الظروف السياسية التي ينبغي أن تتوافر عندما يتم وقف إطلاق النار. وهكذا برز ديجول بوصفه الشخص الوحيد الذي يملك قدرة إقناع الرأي العام الفرنسي بفكرة المفاوضات مع جبهة التحرير الجزائرية، وبقبول حل يختلف عن ذلك الذي يريده الزعماء العسكريون والذي يرمي إلى القضاء التام على الثورة خلال السنوات الخمس المقبلة. وبات من المؤكد أنه إذا لم يستطع ديجول خلال عام ٥٩ ـ ١٩٦٠ تدعيم وجهة نظره فلسوف تقع انقلابات أو تنشب مؤامرات عسكرية كما لا يُستبعد أن تفرض الفاشية نفسها على فرنسا الأم، لا سيما وقد كان اليسار الفرنسي مبعثر القوى، ولم تعد كثرة الشعب الفرنسي تكترث كثيرًا بالحياة السياسية أو بالأحزاب عامة.

واستطعت أن أخرج بعد المناقشات العديدة التي دارت بيني وبين هؤلاء القادة والمفكرين بأن الصراع قد تخطّى حدود فرنسا والجزائر ليمتد إلى داخل فرنسا، بين ديجول وأنصاره في رئاسة الجمهورية وبين الحكومة وأنصارها في الجمعية الوطنية، وبين غلاة المستعمرين والرجعيين من أصحاب المصالح في الجزائر وفرنسا، وبين الجيش الفرنسي المحارب في الجزائر والجيش الفرنسي المتأهب لإعلان الفاشية، وبين الأحزاب السياسية والنقابات العمالية، وأنه لا مفر من وقوع صدام بين المستعمرين المتعصّبين في فرنسا وفي الجزائر المُصرّين على قمع الثورة والاحتفاظ بالجزائر واقتصادها في قبضتهم وبين ديجول الذي يعمل على وضع حد لهذه الحرب التي تستنزف مجهودات فرنسا وأموالها، ولكنه يجد في هؤلاء المستعمرين عقبة كأداة تحول دونه ودون تحقيق أغراضه.

* * *

وكانت العناصر الموالية لإسرائيل غاضبة عقب المقالات التي أشارت فيها جريدتا لوموند وفرانس سوار إلى أن سبب وجودي في جنيف كان للتفاوض على إعادة العلاقات الدبلوماسية بين الجمهورية العربية المتحدة وفرنسا، ومن ناحية أخرى اتصل الإسرائيليون بجي موليه وطلبوا إليه تحذير ديجول من مغبة هذا الاتجاه، إلا أن جي موليه عجز عن لقاء ديجول نظراً للمتاعب التي نشأت وقتذاك عقب اتهام إحدى الصحف الألمانية له بأنه كان أحد عملاء النازية. وكان ديجول قد أفضى إلى أحد المقرّبين منه بأنه لم يقتنع بدفاع جي موليه في دفع التهمة عن نفسه، فضلاً عما نال مركزه من ضعف في صفوف الحزب الاشتراكي نفسه لهذا السبب. وإمعانا من جي موليه في محاولة نفي التهمة عن نفسه هرع إلى إسرائيل لمشاركتها احتفالاتها بمناسبة عيدها القومي الحادي عشر، وليحمل إلى شعبها تحية الشعب الفرنسي، وأشاع عن نفسه أنه يحمل رسالة من ديجول غير أن رئاسة الجمهورية أصدرت على الفور بيانًا ينفي حمل موليه لأية رسالة من ديجول إلى بن جوريون.

ولم يكفّ الإسرائيليون عن تحذير فرنسا من سياسات الرئيس عبدالناصر، لا سيما بعد أن أقلقهم استيلاء مصر على شحنة سفينة كانت متجهة إلى إسرائيل عبر قناة السويس. وكان عبدالناصر قد عزم على الدفاع عن موقفه بعدم السماح للبواخر الإسرائيلية بالمرور عبر قناة السويس، وتأهب للدفاع عن هذا الموقف أمام المحافل الدولية، كما حمل الاتحاد السوفييتي على التلويح باستخدام حق الفيتو ليؤكد تضامنه مع العالم العربي ضد إسرائيل. كذلك رأت سفارة إسرائيل في باريس في مشروع عبدالناصر القاضي بإنشاء «لجنة وطنية فلسطينية» بقطاع غزة في المستقبل القريب تتعهد بالإشراف على ٤٥٠٠٠٠ لاجئ فلسطيني في مصر و٥٠٠٠٠٠ لاجئ في الأردن و١٢٠٠٠٠ لاجئ في لبنان ما يهدد إسرائيل عسكريًا، إذ إنه لو تمّت الموافقة رسميًا على هذا المشروع في مؤتمر القمة العربية الذي كان مزمعًا عقده في الدار

البيضاء في أول سبتمبر ١٩٥٩ ليلتقي فيه لأول مرة أقطاب مسؤولون من مصر ومن العراق، فسوف يخطو بذلك الرئيس عبدالناصر الخطوة الأولى نحو تشكيل جيش من عدة آلاف من اللاجئين المؤهّلين يتلقّون أوامرهم من اللجنة الوطنية الفلسطينية، وإن يكن الهدف من وراء إنشاء هذا الجيش سياسيًا ونفسيًا أكثر منه عسكريًا. وفي نفس الوقت الذي أعلنت فيه الدوائر الإسرائيلية تأييدها لفرنسا في مواجهة الهجوم السياسي العربي الذي سوف يبدأ بانعقاد مؤتمر الدار البيضاء حول المشكلة الجزائرية، لم تساير رئاسة الجمهورية الفرنسية ذلك الاستعداء الإسرائيلي متذرّعة بأن المشروع المتصل باللاجئين العرب والذي نسبته إسرائيل إلى الرئيس عبدالناصر هو في واقع الأمر مشروع غير عملي ولا يمكن تحقيقه، شأنه شأن مشروع سكرتير عام الأمم المتحدة الذي كان يقضي بإدخال اللاجئين الفلسطينيين تدريجيًا ضمن اقتصاد الدول التي يعيشون فيها.

وكان الرئيس ديجول يرى أن الحل الوحيد في الوقت الراهن الذي يمكن أن يقبله الزعماء العرب والزعماء اللبنانيون المسيحيون ومفتي القدس هو الإبقاء على الوضع الحالي الذي يعتبر ضمانًا لمبدأ حق اللاجئين في العودة إلى وطنهم واستمرار إشراف الأمم المتحدة عليهم أطول مدة ممكنة. وفي الوقت الذي أولت فيه رئاسة الجمهورية الفرنسية اهتمامها بمشروعات الرئيس عبدالناصر، فإنها لم تبد في نفس الوقت اهتمامًا بما يبديه الزعماء الإسرائيليون من دلائل على انفلات أعصابهم والتي كانت تتمثّل في حوادث الحدود والمناورات العسكرية. وكانت أهم المناورات العسكرية الإسرائيلية حينذاك هي التي قاموا بها ضد هجوم بري آت من الشمال استخدمت فيه الدبابات والمدفعية وجنود المظلات والطائرات المطاردة. وكانت الأوساط الفرنسية تعتقد أن جميع هذه المشاغبات التي تمارسها إسرائيل إنما هي بدافع من رغبة بن جوريون في خلق جو يسوده التوتر وإلهاب الشعور الوطني قبل الانتخابات بأسابيع قليلة ليحقّق مآرب حزب الماپاي. ولقد وصل إلى علمي وقتذاك أن تقريرًا قد وصل من سفارة فرنسا في تل أبيب إلى الحكومة الفرنسية يغلب عليه طابع النقد الموجّه إلى بن جوريون ويحمل معنى التشاؤم بالنسبة لسياسته في المستقبل. وكان خبراء رئاسة الجمهورية الفرنسية المتخصّصون في الشؤون الإسرائيلية يستبعدون حدوث صدام إسرائيلي عربي في المستقبل القريب ويبدون اهتمامهم بتحرك من الرئيس عبدالناصر وبن جوريون في أفريقيا السوداء بعد أن أنشأت إسرائيل إدارة لأفريقيا بوزارة الخارجية وبدأت في التوسع التجاري مع دول تلك المنطقة مثل غانا وغينيا وليبريا وإثيوبيا.

وقد زارني المبعوث الفرنسي المستشار الڤيكونت كرستيان دومال الذي عهدت فيه النزاهة والموضوعية والكياسة في ٥ أكتوبر ١٩٥٩ وبادرني بقوله: إن فرنسا قد لبّت مطالب الجمهورية العربية المتحدة وأوقفت بالفعل محطّات الإذاعة السرّية منذ نهاية يولية ١٩٥٩،

فألمحت إلى أن محطة إذاعة باريس قد حلّت محل المحطات السرية، بل فاقتها في إذاعاتها المغرضة، وكذلك فعل مكتب الأنباء الفرنسي للشرق الأوسط، الأمر الذي يعكّر المناخ اللازم لتصفية الجو. وبعد أن قدّمت له نماذج من الإذاعات الفرنسية التي أشرت إليها داعبته بقولي: إن واحداً فقط من أبناء جمهوريتنا يستمع إلى هذه الإذاعة، وإن هذا الواحد هو جمال عبدالناصر! فإذا كنتم لا تكترثون بضياع الجهد والوقت والمال هباء فإنكم في الوقت نفسه تقذفون في حق المستمع الوحيد لإذاعاتكم. وأكّدت له أننا نتقبّل النقد النزيه البنّاء فهذا حقكم، على أن يصاغ بما هو لائق بين الدول ودون أن يتناول أشخاص الرؤساء، كما أوضحت له أنه من العبث إرسال ممثل لنا إلى فرنسا وإذاعتها تصبّ علينا اللعنات، وأنه قد يحسن إرجاء هذه الخطوة إلى حين. وأبلغني المستشار دومال أسفه لهذا الموقف رغم أن النشاط التجاري والثقافي بين البلدين يحتاج إلى بعض الاهتمام، خاصة المسائل الاقتصادية المعلّقة. ثم عقّب على حديثي بأن إذاعتنا بدورها بدأت منذ أوائل شهر أغسطس ١٩٥٩ بتناول شخصية الجنرال ديجول بالتجريح وسلّمني بدوره نصوص إذاعة صوت العرب من راديو القاهرة خلال شهر أغسطس، فضلاً عن فقرات من كلمتي السيدين كمال الدين حسين وأنور السادات في احتفالات يوم الجزائر في ٧ سبتمبر ١٩٥٩ التي تصف الجنرال ديجول بأنه «مجنون». وفي ختام المقابلة أشرت إلى ما بيننا من خلافات نأمل أن نجد لها حلولا، تأتي في مقدمتها مشكلة الجزائر والمحافظة على حقوقها في الحرية والاستقلال، وكذا اعتراضنا على مشروع فرنسا الخاص بتفجير القنبلة الذرية في صحراء الجزائر.

وقد أبلغني المستشار دومال أنه سيغادر القاهرة إلى باريس يوم الأربعاء ٧ أكتوبر ١٩٥٩، ليبذل جهده لوقف هذه الحملات الإذاعية وحث المسؤولين على الاعتدال، على أن نقابل هذا بالمثل بطبيعة الحال. وبعد زيارة قصيرة لباريس بذل فيها المستشار دومال جهوده لتخفيف حدّة الحملات الإذاعية عاد ليشرح لي أن تصاعد لهجة راديو باريس خلال شهر سبتمبر كان رداً على راديو صوت العرب الذي لجأ إلى أسلوب شديد العنف خلال شهري أغسطس وسبتمبر ١٩٥٩، وأن المسؤولين أبدوا استعدادهم لتخفيف لهجة إذاعة باريس بالدرجة التي يخفّف بها راديو صوت العرب من حدّته. كما أبلغني شكر الحكومة الفرنسية لحكومتنا على قبولها بعثة فرنسية اقتصادية ثقافية وأن حكومته ترحب ببعثة مصرية مماثلة، وأنه من ناحية الإجراءات الشكلية، يلزم تبادل الخطابات بهذا المعنى عن طريق وزارة الخارجية المصرية وأنه قد خُوِّل سلطة التوقيع نيابة عن حكومته. ثم طالب المستشار دومال بحق استخدام الشفرة والحقيبة الدبلوماسية لكلا الطرفين، وفتح «حساب غير مقيم» على أساس المعاملة بالمثل، وحق الإعفاء الجمركي، وحق الحصانة الدبلوماسية له ولأعضاء بعثته المكونة من: المسيو ماتي والمسيو سيكار المستشار الاقتصادي ومساعده والمسيو كلير جوري المستشار الثقافي ومساعده

الأستاذ المستشرق أندريه ميكيل والمسيو بليڤييه كمساعد لرئيس البعثة، ثم بمزايا دبلوماسية أقل مستوى لأمين المحفوظات وكاتب الشفرة على أساس المعاملة بالمثل. وكذا طالب المستشار دومال بصفته رئيسًا لهذه البعثة السماح له باستخدام منزل السفير لسكناه، واستخدام مكتب السفارة لرئاسة البعثة على أساس المعاملة بالمثل أيضًا، وتساءل إذا كان في الإمكان تعيين مساعدين للمستشارين الاقتصادي والثقافي في دمشق، نظرًا لشكوى المسؤولين في بيروت من عدم تمكنهم من متابعة النشاط التجاري والثقافي بين الدولتين في الإقليم السوري. كما سألني عما إذا كان في النية افتتاح قنصلية عامة في كل من القاهرة وپاريس في أواخر هذا العام، وذلك طبقًا للاتفاق الذي تم بيني وبين المسيو كوڤ ده مورڤيل وزير الخارجية الفرنسية خلال لقائي به يوم ١١ مايو ١٩٥٩ بچنيف، فطمأنته إلى أنه من المنتظر أن يتم ذلك في غضون شهري يناير أو فبراير ١٩٦٠.

أمضى المستشار كرستيان دومال رئيس البعثة الفرنسية إلى القاهرة فترة في پاريس تداول خلالها مع المسؤولين الفرنسيين أمر إعادة العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة على ضوء ما حمّلته إياه من رأي الجمهورية العربية المتحدة في استعدادها لإعادة العلاقات القنصلية مع فرنسا يوم ١٢ مارس تلبية لرغبة فرنسا وطلبها، ولكن بشرط موافقة الجمهورية الفرنسية على أن تفتح الجمهورية العربية المتحدة قنصليات لها في معظم الدول الأفريقية الأعضاء في دول الجامعة الفرنسية فضلاً عن پاريس ومارسيليا. حتى إذا عاد من رحلته أبلغني موافقة الحكومة الفرنسية على تلبية شرطنا وترحيبها بعودة العلاقات القنصلية بيننا، وحين كاشفته بقلقنا من أن سياسة فرنسا ما زالت تقوم على تبنّي إسرائيل واحتضانها، تشهد على ذلك زيارة موشي ديان وشيمون پيريز نائب وزير الدفاع الإسرائيلي الذي كان مديرًا عامًّا لوزارة الدفاع الإسرائيلية أثناء الاعتداء الثلاثي على مصر، واجتماعاته أثناء زيارته التى استغرقت أسبوعًا برجال السياسة والدفاع الفرنسيين أمثال مسمير وزير الدفاع وكوڤ ده مورڤيل وزير الخارجية والچنرال إيلي رئيس هيئة أركان حرب الجيش الفرنسي وغيرهم، وهو ما تعتبره الجمهورية العربية المتحدة أمرًا مثيرًا للقلق، ردّ دومال على ذلك بأن سياسة فرنسا تقوم على أساس احترام الوضع الراهن في الشرق الأوسط، وأنها لن تسمح لمن يخرق هذا الوضع بالمضي في اعتدائه. وأضاف أن كوڤ ده مورڤيل قد أعلن ذلك بالأمس على نحو ما أكّده لي في چنيف خلال شهر مايو الماضي، وأن هذه سياسة فرنسية ثابتة لن تتغير، وعلى ذلك فلا داعي للقلق من هذه الناحية.

وقد قصدت تذكيره بإعلان الرئيس عبدالناصر بأن التصريح الثلاثي [الفرنسي الإنجليزي الأمريكي] لعام ١٩٥٠ قد دُفن في بورسعيد حين وقع العدوان على مصر عام ١٩٥٦، وأشرت إلى شحنات الأسلحة الفرنسية التي تصل إلى إسرائيل برغم الاتفاق الذي تم بيني

وبين وزير الخارجية الذي أكد لي وقتها أن آخر شحنة متفق عليها قد تم إرسالها وأنه ليس ثمة عقودة جديدة. ثم اتفقنا أيضًا على أنه إذا حدث وتم الاتفاق على عقود جديدة فسوف تكون فرنسا على استعداد إثباتًا لحيادها أن تبيع الجمهورية العربية المتحدة نصيبًا مماثلاً من الأسلحة، وأنه لا يسعني والأمر كذلك إلا أن أعرب عن قلقنا إزاء موقف الحكومة الفرنسية في أمر نعتبره جوهريًا بالنسبة لنا مما يجعلنا في حاجة إلى تبين موقف فرنسا الحقيقي حتى نطمئن إلى أن علاقاتنا لن تعود على أساس واه محفوف بالشكوك وعدم الثقة، وأن كل ما نطالب به هو اتخاذ موقف حيادي لا غموض فيه بين مصر وإسرائيل.

فرد المستشار دومال: ولكننا لم نطالبكم بالحياد في مسألة الجزائر؟ فقلت له إن موضوع الجزائر أمر مختلف، وقد جرت مناقشته مع الوزير كوڤ ده مورڤيل في چنيف في شهر مايو الماضي حيث أكد لي أن حكومة ديجول ماضية في سياسة إيجاد حل سلمي لإنهاء حرب الجزائر. ثم كرّرت على مسامعه ألا مندوحة لنا عن التضامن مع إخواننا العرب المسلمين في الجزائر وأنه ليس في مقدورنا التخلّي عنهم أو عن قضيتهم. وأتبعت ذلك بقولي إنه حتى إذا فرضنا أن مصر كانت ترسل إلى الجزائريين أسلحة قبل أكتوبر ١٩٥٦ فقد سلّحت فرنسا بدورها إسرائيل بل خاضت إلى جوارها حربًا عدوانية ضدنا، وأن اتصالات فرنسا التي بدأت معي لإعادة العلاقات تارة في روما وتارة في چنيف دليل على أنكم راغبون فعلا في تغيير تلك السياسة الخاطئة معنا.

فانبرى دومال يذكّرني بأن فرنسا ليست الدولة الوحيدة التي تسلّح إسرائيل وأن ثمة دولاً أخرى تسلّحها ومع ذلك نقيم معها علاقات دبلوماسية، بل إن المساعدات الاقتصادية التي تصل إلى إسرائيل من الدول الأخرى تفوق في حجمها أية مساعدات فرنسية من أي نوع. ثم أشار في النهاية إلى عبارة وردت على لسان كوڤ ده مورڤيل أثناء آخر مقابلة بينهما تقول: «ترى أي لعبة ستلعبها إسرائيل حتى تحول دون إعادة العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة»؟ وأردفها بقوله إن الصحافة في فرنسا تنهل كلها من نبع واحد دون أن يكون هناك من يمثّلكم كي يرد عليها ويوضح الحقائق. واختتم حديثه بأنه إذا كان الموقف مشحونًا بمثل ما أفضيت به إليه فلا يسعه إلا السفر إلى بيروت للاتصال مباشرة بالخارجية الفرنسية، وأنه إذا لم يصله رد حكومته قبل سفري إلى پاريس فهو يفضّل أن يُعالَج الموضوع بيني وبين وزير الخارجية الفرنسية مباشرة.

وكنت وقتها أتردد على منظمة اليونسكو الدولية بشأن مشروع إنقاذ آثار النوبة، وقد أفضى إليّ رينيه ماهيه مدير المنظمة بأن السيد لوى چوكس وزير الدولة بالحكومة الفرنسية يرغب في لقائي، ولما رحّبت بهذا اللقاء دعانا سويًا إلى مائدة العشاء. وقد تطرّق الحديث بطبيعة الحال إلى العلاقات بين مصر وفرنسا، فمضى يثني على الترحيب الذي قوبلت به البعثة الفرنسية

بالقاهرة مما ترك أكبر الأثر في نفوس أعضائها، وقد بدا له أن القائمين بالأمر في مصر في طريقهم إلى حل كثير من المسائل المعلّقة. ثم عرج على موضوع إسرائيل مبيّنًا أن فرنسا لم تعد متطرفة في علاقتها بها وأنها ملتزمة في الحدود التي يمكن أن تتقارب فيها معنا ولكنها لا تستطيع التخلي عن إسرائيل.

فأوضحت له أنه مادامت فرنسا تساعد إسرائيل وتمدّها بالأسلحة فلن تستعيد أبدًا مكانتها المفقودة في المنطقة، فأخذ يهوّن الأمر موجّهًا نظري إلى أن أقارن بين ما تقدّمه أمريكا وبريطانيا لإسرائيل وما تقدّمه فرنسا لها. كما لم يجد في وجود الفنيين الفرنسيين الذين يدرّبون الجيش الإسرائيلي ضيرًا لأنه من الممكن استعادتهم بين عشيّة وضحاها. كذلك لم يتصور إقدام إسرائيل على أية مغامرة إذا لم يبدر من جانبنا شيء، مؤكدًا أن إسرائيل لن تلقى تأييدًا في هذه الحالة من جانب فرنسا أو بريطانيا أو أمريكا. بل ذهب إلى القول بأن أية مبادرة عدوانية سواء من جانب إسرائيل أومن جانبنا لن تحظى بموافقة الدول الأخرى ولا الأمم المتحدة، وبأن إسرائيل لن تقدم على حرب إلا إذا كانت تبغى الانتحار. كما أنه لا يتوقع أن تؤيد فرنسا إسرائيل في أي عمل عسكري تقوم به ضد الدول العربية، فمثل هذا التأييد يتعارض تمامًا مع سياسة الجنرال ديجول التي أوضحتها أحداث لبنان. وذكّرني بأن مسيو كوف ده مورڤيل كان الوحيد بين ممثلي الدول الغربية في الأمم المتحدة الذي نادى بوجوب الاعتراف بالقومية العربية. وحين ألمحت إلى إمكانية أن يصدر الجنرال ديجول تصريحًا يعلن فيه موقف فرنسا المحايد بين العرب وإسرائيل شكّك في إمكان ذلك وإن عاد فأكد أن كوف ده مورڤيل قد ألقى تصريحه عن القومية العربية في الأمم المتحدة بالاتفاق مع الجنرال. ثم تطرق إلى موضوع إعادة العلاقات بين فرنسا ومصر مؤكدًا على أن تغيّب فرنسا وإنجلترا من الشرق الأوسط يترك المجال للاتحاد السوڤييتي لتثبيت وجوده فيه وحده وهو ما لن يفيد أحدًا، وأنه ليس من الطبيعي أن تظل مصر غير ممثّلة في پاريس ولا بد أن تأخذ العلاقات الفرنسية المصرية طريقها الطبيعي رويدًا رويدًا. فذكّرته بموافقتنا السابقة على البدء بتبادل التمثيل القنصلي ريثما تتهيأ الظروف لتبادل السفراء. وما لبث أن أبدى بعض الضيق لإعلان قيام الحكومة الجزائرية المؤقتة في القاهرة بوصفه عنصرًا معوّقًا، غير أنه سرعان ما عرج على موضوع مياه النيل وإمكان الاستفادة منها حين يتم الاتفاق بين مصر والحبشة والسودان، إذ كان هناك شبه اتحاد بين كبريات الشركات الفرنسية بعد أن وضعت مشروعًا للإفادة من مياه النيل، ومن هنا فقد كانت فرنسا ترغب في توسيط شخصية عالمية لحمل مصر والحبشة والسودان على تحقيق اتفاق حول توزيع مياه النيل بينهم.

* * *

وإذ كنت أختلف إلى پاريس مرتين على الأقل كل عام بوصفي عضوًا بالمجلس التنفيذي لليونسكو طوال الفترة من عام ١٩٦٢ إلى ١٩٧٠، فقد كانت فرصة للقاء معارفي من

الفرنسيين وتوثيق أواصر الصداقة بيني وبينهم. وقد اعتاد الرئيس عبدالناصر أن يعهد إليّ بمهام فرعية خلال إقامتي بباريس. ومن ذلك أنه في أكتوبر ١٩٦٣ زوّدني بأحد عشر سؤالاً تفصيليًا طلب مني البحث عن إجابة لها تتصل بمتابعة أوجه نشاط إسرائيل في تطوير قواتها العسكرية والجديد في ميدان الأبحاث الذرية ونوايا إسرائيل لاستعمالها في الأغراض العسكرية والمساعدات التي قدمتها فرنسا في هذا الشأن، وإنتاج وتطوير الصواريخ المصنوعة في إسرائيل والمستوردة ومدى ما وصلت إليه إسرائيل في مجال استعمال الأسلحة البيولوجية، والأمد الذي بلغه مشروع نهر الأردن وسياسة إسرائيل في أفريقيا، وتطور أساليب التدريب في الجيش الإسرائيلي وما بلغه من كفاية في تعبئة قواته الاحتياطية واستدعائها والطرق الجديدة المزمع إنشاؤها في إسرائيل والموقف السياسي الداخلي في إسرائيل ثم الموقف الاقتصادي الإسرائيلي ونسبة ميزانية القوات المسلحة إلى الميزانية العامة للدولة.

هكذا كنت أقضي النهار أزاول واجبي بالمجلس التنفيذي وأستغل الأمسيات في الحصول على المعلومات المطلوبة مني. فأوالي ما يُطلب مني تباعًا، وما أكثر ما كان يُطلب مني. وكان مما يبثّ الطمأنينة في نفسي أن كل ما كنت أنقله إلى الرئيس عبدالناصر كان موضع الثقة والتقدير، وكان من بين ما استقيته وقتذاك من معلومات بالغة الأهمية أن إسرائيل توالي أبحاثها الذرية باضطراد بهدف استخدامها في الأغراض العسكرية، وأنها لا تدخر وسعًا في سبيل الوصول إلى غايتها مهما كان البذل، مؤمنة أن قنبلتها الذرية هي السلاح الذي يضمن بقاء الدولة اليهودية على قيد الحياة وأنها سوف تستخدمها في حالة واحدة وهي حين تحسّ أنها عاجزة عن مقاومة الجيوش العربية المغيرة. ومن هنا كان رأي مجلس الدفاع الوطني الإسرائيلي أن تُلقَى القنبلة على القاهرة ثم على الإسكندرية ثم قناة السويس والسد العالي، متّبعة استراتيجية القضاء على المدن بدلاً من استراتيجية القضاء على الأهداف العسكرية. وثبت على وجه اليقين أن إسرائيل تتلقّى معونة فرنسية كبيرة في الميدان الذري، فلقد انسحبت إسرائيل بعد العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ من سيناء كارهةً، كما حنقت على الرئيس أيزنهاور الذي أرغمها على هذا الانسحاب، وقد شاركت فرنسا إسرائيل في تلك الكراهية، فرأت أن تكيد للولايات المتحدة الأمريكية ومصر إزاء القرار الأمريكي واستجابت لنداء إسرائيل فمدّت لها يدن العون على إنتاج الأسلحة النووية، وتمّت هذه الصفقة خفية دون أن يعلن عنها. وما إن ظفرت إسرائيل بهذه حتى فكرت في غيرها، فإذا هي تقدم على مشروع ضخم لصنع الصواريخ الحاملة للقنابل النووية لتنال بها من خصومها العرب مهما كان بعدهم عن أرض إسرائيل، بل لقد فكرت أيضًا في صنع صواريخ بعيدة المدى تنال بها الاتحاد السوفييتي لا لشيء إلا أن الاتحاد السوفييتي كان في عون مصر وقتذاك يمدّها بالسلاح. لقد أصبح الردع النووي منذ ذاك الحين هو محور التخطيط الاستراتيجي الإسرائيلي. وكانت ديمونة الواقعة

على بعد عشرين كيلو متراً من الحدود الأردنية بالقرب من بئر سبع هى الموقع الذي اختير لتكون مركزاً للمفاعل الذري (*).

وقد ظلت فرنسا تحيط ما ترسله إلى إسرائيل من معدّات خاصة بالمفاعل الذري بألوان شتى من التعمية. والطريف أن فرنسا كانت تغالي في هذا العون إلى حد الشطط، فلقد كانت تحصل من النرويج على الماء الثقيل شريطة ألا تصدّره إلى طرف ثالث، فإذا فرنسا تتجاوز هذا الشرط فترسل جزءاً منه إلى إسرائيل على طائرات السلاح الجوي الفرنسي، ولم يكن هذا غير نكاية بمصر على ما قدمته للجزائر من عون. وفي مقابل هذه المساعدة الفرنسية قدّم الإسرائيليون لفرنسا أسرار صناعة القنبلة الهيدروجينية الأمريكية.

وإن فاتنا شيء فلا يفوتنا ذكر ما كان لأثرياء اليهود في العالم عامة وفي أمريكا خاصة من إسهام في تمويل هذا المشروع إسهامًا يفوق الوصف، فلقد نزلوا من ثرواتهم عما يقدّر بمليارات الدولارات. وهذه إن عنت شيئًا فلا تعني إلا كيف تقوم الأمم على أكتاف أفرادها وجماعاتها سواء ضمّهم الوطن الأم أو عاشوا بعيداً عنه. وما آلمها من تجربة في نفوس العرب حين لا نجد مثل هذا التكاتف والتآزر والتعاون أو دونه بين الشعوب العربية حين تقع المحن وتلمّ الملمّات.

(*) تولّت شركة سان جوبان الفرنسية للكيماويات إعداد المراكز النووية وما يلحق بها في إسرائيل. وكانت فرنسا أسخى ما تكون مع إسرائيل في هذه الصفقة السرية إذ أناطت بتلك الشركة أن تنتج ما يتجاوز اثنين وعشرين كيلو جرامًا من البلوتونيوم سنويًا، وهو ما يحتاجه إنتاج أربع قنابل نووية. ومع مطلع عام ١٩٥٨ بدأت تلك الشركة في أداء مهمتها، وتتابعت السنون فإذا أفواج لا حصر لها من العلماء والفنيين الفرنسيين ينزحون إلى إسرائيل ويجعلون من مدينة بئر سبع مقراً لهم، وتم هذا كله في حذر وكتمان. وأنيطت الناحية الفنية والإدارية بيهود إسرائيل الأوروبيين «الإشكنازي»، أما يهود الشرق ولا سيما يهود شمال أفريقيا «السفارديم» فقد أنيطت بهم أعمال الحفر والبناء، وكانوا أشبه بالفَعلة. وكم نال هؤلاء اليهود الشرقيون من ازدراء يهود الغرب وتعاليمهم، بل ومن احتقار الفرنسيين كذلك. والطريف أنه مع منتصف عام ١٩٦٠ بعد أن تولى الرئيس ديجول رياسة الجمهورية شاع أن الفرنسيين على وشك أن ينفضوا أيديهم من هذا التعاون، فإذا الإسرائيليون يهلّلون لهذا مغتبطين، وإذا هم يصرّحون بأنهم قد أخذوا ما يريدون ولا حاجة لهم بعد بهؤلاء الدخلاء! وأسرعوا فاستدعوا جميع علمائهم وفنييهم الذين يتدربون في المفاعلات الذرية الفرنسية، [وبهذا أفصحت إسرائيل عما طُبعت عليه من غدر ونكران للجميل]. ولكن هذه الإشاعة بانسحاب الفرنسيين لم يُكتب لها أن تتحقق، بل ازداد الوجود الفرنسي في بئر سبع التي أصبحت وكأنها مدينة فرنسية تضم ما يقرب من ألفين وخمسمائة أسرة، وتنتظم مدارس فرنسية للأطفال، وازدحمت طرقاتها بالسيارات الفرنسية. وعلى الرغم من هذا الوجود الفرنسي الكثيف فقد ظل العمل طي الكتمان، حتى لقد حرّمت السلطات الإسرائيلية على الفرنسيين المقيمين في بئر سبع أن يكتبوا لأهاليهم بفرنسا رأسًا بل يحوّلون رسائلهم إلى عنوان بأمريكا اللاتينية حيث يتم فحص الرسائل وإجراء الرقابة واختيار ما يُباح إرساله إلى فرنسا.

انظر: Herch, Seymour: **The Samson Option. Israel, America and the Bomb.** Faber and Faber. London, Boston 1991. ويحمل هذا الكتاب تفاصيل أسرار إنتاج إسرائيل للأسلحة النووية والصواريخ ومدى العون الذي لقيته على أيدي الفرنسيين والإدارة الأمريكية، باستثناء عهد جون كنيدى.

على أن القيادة العامة للجيش الإسرائيلي لم تكن تتوقع أن تشن مصر حربًا بيولوچية نظرًا لضيق مساحة الأراضي الإسرائيلية إلى حد يجعل استعمال هذا السلاح يصيب الدول العربية المتاخمة أكثر مما يصيب إسرائيل نفسها. أما عن الصواريخ فقد كانت واحدة مما لم أتمكن من الظفر بشيء عنه.

* * *

وفي غضون شهر سبتمبر ١٩٦٥ وبعد عودة العلاقات الدبلوماسية دعاني المشير عبدالحكيم عامر - وكنت وقتها أعمل رئيسًا لمجلس إدارة البنك الأهلي المصري - ليبلغني أنه تقرر سفره إلى پاريس في زيارة رسمية، وأن الإجراءات لذلك تمضي في مسارها الطبيعي وأنه اختارني عضوًا في الوفد المصري إلى جوار د. محمود فوزي ووكيل وزارة الخارجية السفير أحمد حسن الفقي، ثم طلب مني سرعة الانتقال إلى پاريس للتمهيد لهذه الزيارة على الصعيد الشخصي مع معارفي ثم العودة قبل السفر الذي تقرر له يوم ١٥ أكتوبر للقائه. وقد أبلغته أني سأغادر القاهرة في ظرف بضعة أيام لحضور دورة المجلس التنفيذي لليونسكو. وبالفعل غادرت القاهرة في يوم ٥ أكتوبر ووجدتها فرصة لألقى نفرًا من الرسميين وغيرهم من العالمين ببواطن الأمور تمهيدًا للزيارة وتذليلاً لما قد يعترضها من عقبات، فالتقيت بكل من المسيو لوى چوكس وزير الدولة للإصلاح الإداري والمسيو كوف ده مورڤيل وزير الخارجية والمسيو پيير مايار الأمين العام للأمانة العامة للدفاع القومي - وهي أمانة تتبع رئيس الوزراء مباشرة ويرأس جلساتها الچنرال ديجول الذي اختار مايار مستشارًا سياسيًا له فيها خلال السنوات الخمس السابقة وعينًا له فيها - والمسيو دي بييس مدير مركز الدراسات الذرية ومدير المعهد القومي للعلوم والتكنولوچيا الذرية والمسيو أندريه فيليپ الوزير السابق والأستاذ بالسوربون والمسيو پيير كوت وزير الطيران السابق والأستاذ بجامعة پاريس فضلاً عن غيرهم من معارفي من أعضاء الجمعية الوطنية ورجال الصحافة. وعدت إلى القاهرة يوم ١٤ أكتوبر معتذرًا عن مواصلة مهمتي بالمجلس التنفيذي لبضعة أيام لأتوجّه رأسًا من المطار للقاء المشير، وطمأنته على أن الإجماع يكاد يكون تامًا على النجاح الذي ستكلّل به هذه الزيارة التي تجيء في الوقت المناسب، كما طمأنته إلى أن كل العوامل والنيّات مهيّأة ومتضافرة على أن تظفر بالتوفيق لتكون فاتحة للمزيد من اللقاءات والتعاون وإعادة الأمور إلى مجاريها الطبيعية والتقليدية، وأكدت له أن كلا من كوف ده مورڤيل ولوي چوكس قد أكّدا لي هذه الحقيقة بما لا يقبل الشك في صدق وعدهما فليس ثمة عقبات تحول دون تحقيق هذه الغاية، وذكرت له آخر عبارة ودّعني بها كوف ده مورڤيل بالأمس في مكتبه بالكاي دورساي بقوله: «أعدك أني ضامن للمشير زيارة حارة سيلقى فيها كل ترحيب بأوسع المعاني حتى لقد قررنا معاملته معاملة رئيس دولة وهو ما لم يحدث من قبل».

وقد رأيت واجبًا عليّ أن أشير على المشير بأن يتخلّى في تصرفاته عن الأساليب النمطية ويشيع الحرارة في أحاديثه، فهذا وذاك مما سيهيّآن استجابة سريعة، كما بيّنت له أن إسرائيل غير مستريحة إلى هذه الزيارة لا من حيث ما ستسفر عنه من نتائج سريعة ومباشرة، ولكن من حيث ما ستسفر عنه مسقبلاً. لذلك ذهبت أقلام الصحافة التي تجنّدها إسرائيل تزعزع الثقة في جدوى هذه الزيارة، فإذا تعذر عليهم الحيلولة دون الزيارة ودون عودة العلاقات الطبيعية بين مصر وفرنسا فلا أقل من محاولتهم التهوين من شأنها. ومن ثم كانت صياغة البيان الرسمي الذي سيصدر في أعقاب الزيارة أمرًا بالغ الأهمية ينبغي أن يراعى فيه التأكيد على التعاون بين البلدين وعلى ما تقدمه لنا فرنسا مما هو ميسور لها بما يكون له أثره في تثبيط همم الإسرائيليين واليمين الفرنسي.

كذلك بسطت له رؤيتي الخاصة بأن نحدّد هدف الزيارة بالعمل على توطيد الصداقة بين رأسي الدولتين ومحاولة اكتساب صداقات شخصية مع أكبر عدد ممكن من المسؤولين الفرنسيين، وهو ما ينبغي معه تجنّب التقدم بأية مطالب من أي نوع كان، لأن مثل هذا المسلك سيحملهم على المزيد من الاحترام والتقدير، لا سيما أن هذه أول زيارة له لفرنسا، كما أن المقالات الموعز بها من أعوان إسرائيل لا تفتأ تتحدث عن الأزمة الاقتصادية في مصر وعن أن هدف زيارة المشير هو التسوّل. وذكرت له أن المسيو كوف ده مورڤيل قد علّق على ما أثرته له بصدد هذه الظاهرة بأننا سنلمس على الفور تغييرًا شاملاً، وأنه سيلفت نظر رياسة الجمهورية إلى ذلك. ثم اقترحت على المشير أن يحصر أحاديثه مع المسؤولين حول السياسة الدولية العامة والتركيز على نقط اللقاء بين السياسة المصرية والسياسة الفرنسية الخارجية التي وإن كانت ما تزال محدودة إلا أنها مع ذلك قائمة على مبدأ الاستقلال المطلق، والتصدّي لنفوذ الدول الكبرى حين تدعو الحاجة إلى ذلك، تاركًا التفاصيل التقنية للجان الفرعية المتخصّصة. كما حذرته من مهاجمة سياسة الولايات المتحدة قبل أن يكشف الجنرال عن أوراقه حتى لا يعرّض نفسه لتعليق قد لا يرضاه. فعلى الرغم من سياسة ديجول المتصلّبة إزاء أمريكا إلا أن تحالف فرنسا معها حقيقة واقعة، وإذا كان ديجول يصدر في تصرفاته عن رد فعل شخصي إلا أن جانبًا كبيرًا من الرأي العام الفرنسي لا يستسيغ هذه السياسة المرهونة بوجود ديجول على رأس الدولة. كذلك طرحت على المشير إمكانية التعاون الاقتصادي في أفريقيا، التعاون المنزّه عن أي أهداف سياسية أو تدخل في شؤون أي دولة من الدول وذلك لمناهضة التغلغل الأنجلو سكسوني والإسرائيلي وتنشيط صادراتنا وفتح باب التبادل الاقتصادي مع فرنسا بشكل أوسع. كما أشرت إلى ضرورة الإلماح إلى أن مؤامرات الغرب المتكررة والتي لا تقف عند حد قد حملتنا حملاً إلى الكُفر بالغرب كلية واقتصار تعاوننا مع الشرق وحده، لا سيما أن الأمر الوحيد الذي يتفق عليه كل من الاتحاد السوڤييتي والصين الشعبية هو تأييد الرئيس

عبدالناصر، وأن مدّ يدنا إلى فرنسا وعلى رأسها ديجول هي المحاولة الأخيرة للحيلولة دون القطيعة التامة مع الغرب، ولا يجوز أن ننسى أبدًا أن الشغل الشاغل لديجول الذي يسبب له قلقا مستمرًا هو إحساسه بوجود تفاهم سوڤييتي أمريكي.

وأوضحت للمشير أنه حين يثير موضوع تسليح فرنسا لإسرائيل سيؤكدون له ضآلة ما تسلّمه إسرائيل من سلاح ومعدات عسكرية نسبيًا عن السنوات السابقة وأنهم على استعداد لتزويدنا بما نشاء من سلاح، ذلك أن السلعة الوحيدة في فرنسا التي تتجاوز الاعتبارات السياسية وتتخطّاها هي تجارة السلاح، فهم يبيعون السلاح لجنوب أفريقيا رغم وقوف السياسة الفرنسية علنًا في وجه التفرقة العنصرية فيها، وأنه حتى إذا وفّقنا إلى إقناعهم بوقف شحنات الأسلحة لإسرائيل، فلن تعدم الأخيرة الوسيلة للإفادة مما قد نصل إليه في دعايتهم للظهور بمظهر المضطهدين المستضعفين أمام الرأي العالمي وحث الولايات المتحدة لتقديم السلاح لهم مجانًا.

كذلك أشرتُ بتناول مشكلة إسرائيل تحت عنوان قضية فلسطين حتى تأخذ طابعًا إنسانيًا أكثر منه طابعًا سياسيًا أو عدائيًا من جانبنا، وهو ما كانت إسرائيل ومن يشايعها يحولون دونه.

ولما كانت الطبقة المشتغلة بالسياسة في فرنسا هي من أكثر الطبقات ثقافة فقد أشرت بأن تكون سن الرُّمح في سياستنا هي غزو فرنسا في الميدان الثقافي والفني. كما لا يجوز أيضًا أن ننسى أن الصحافة كلها تكاد تكون معادية لديجول باستثناء القليل منها، ولذلك فإن كسب الرأي العام الفرنسي من خلال شغفه بالقيم الجمالية سلاح مؤكد الأثر. واقترحت تكوين لجنة مصرية فرنسية مشتركة من كبار المتخصّصين لتحديد مطالبنا في مسائل الطاقة الذرية للأغراض السلمية، فلدى فرنسا وسيلتان للتعاون إحداهما عرضية ولا تتعدى بعض المنح الدراسية، والثانية جدّية تجاوز هذا إلى كثير غيره، علمًا بأن الجانب العسكري محوط بالسرية التامة.

وانتقلت بعد ذلك إلى بسط صورة عامة للتيارات السياسية التي تجتازها حكومة ديجول مبيّنا ما يتمتع به پومپيدو من مركز قوى، وأنه المرشّح لكي يخلف ديجول بعد اعتزاله الحكم، وسردت عليه آخر حديث دار بيني وبين الوزير لوى چوكس عن الوضع الداخلي في فرنسا حيث تجلّت تطلعات چيسكار ديستان نحو السلطة، الأمر الذي حفز پومپيدو وأعوانه على محاولة إزاحته من طريقهم، وأنه على الرغم من التفاهم الظاهري بين پومپيدو وچيسكار، فقد حذر الأول الچنرال ديجول من أطماع چيسكار التي كان يهيؤها له منصبه الخطير وزيرًا للمالية. أما فيما يتصل بالسياسة الخارجية لفرنسا فقد صرّح لي لوي چوكس بأن أهم ما يشغل بال الچنرال هو القضاء على «استعمار» الولايات المتحدة لأوروپا بصفة عامة ولفرنسا بصفة

خاصة بعد أن تبين له من دراسة الملفات التي طلبها عن رأس المال الأمريكي المستخدم بفرنسا وفي دول أوروبا الصغرى ضخامة النفوذ الاقتصادي الأمريكي الذي يمنح الأمريكيين قوة سياسية ضخمة فى الدول التي تتعاون معها. وقد أدرك ديجول أن الخطأ الذي ارتكبه هو اعتقاده أن ألمانيا يمكنها التعاون معه لبناء أوروبا الأوروبية في مواجهة العملاق الأمريكي، وإيمانه بقدرة أديناور على التأثير الحقيقي في سياسة ألمانيا، ثم إذا بألمانيا لا تملك الإفلات من الشّرك الأمريكي، بل إنها ستظل أفضل عميل للتغلغل الأمريكي بأوروبا. وهذا هو السبب الذي كلّف من أجله چوكس خلال الصيف الماضي بإعداد عناصر سياسة خارجية بديلة، عكف عليها في سرية تامة واستلزمت قيامه ببضع زيارات لبعض دول الكتلة الشرقية، خرج منها جميعًا بضرورة الوئام السياسي مع الاتحاد السوڤييتي والمعسكر الاشتراكي بعد أن تبين له أن الاتحاد السوڤييتي لم تعد لديه أية أطماع توسعية أو محاولات تطويقية طالما بقيت الدول التي تكتنفه واقعة تحت نفوذه أو تتبع سياسة ودّية محايدة. وقد أنهى چوكس حديثه معي بقوله: إن فرنسا لكي تقضي على التوسع السوڤييتي قد أوقعت نفسها تحت السيطرة الأمريكية وبات عليها الآن أن تتبع سياسة مستقلة وجديدة في أوروبا.

وانتقلت بعد ذلك إلى استعراض سياسة فرنسا الخارجية عشيّة انتخابات الرياسة التي يعدّ لها ديجول بادئًا بتدهور العلاقات الألمانية السوڤييتية، ثم مستقبل حلف شمال الأطلسي وبقية أوروبا الصغرى التي يسودها النفوذ الأمريكي الألمانى، وانتهت إلى استعراض أسماء المرشحين ضد ديجول وعلى رأسهم فرنسوا ميتران الذي احتل مكان جي موليه، ثم سياسة فرنسا الأفريقية. وكنت قد أعددت تقريري ليلة سفري بمقر المندوب الدائم لمصر في منظمة اليونسكو ليضم كافة هذه المعلومات كي يرجع إليها المشير حين يختلي بنفسه، وأضفت إلى هذا التقرير مذكرة تضم نبذة عن كل شخصية من الشخصيات التي سيلقاها المشير خلال زيارته، على رأسها شخصية الچنرال ديجول وچورچ پومپيدو وكوڤ ده مورڤيل وچيسكار ديستان وأوليڤييه جيشار الذي كان يعمل مستشاراً دبلوماسيًا لديجول إلى أن أصبح وزيراً يتابع لحسابه جميع المشكلات الاستراتيجية، ولوى چوكس الذي لعب باسم ديجول الدور الرئيسي خلال المباحثات لحل مشكلة حرب الجزائر ثم مثّل الجانب الفرنسي السياسي والدبلوماسي في جميع مراحل المباحثات، وإن حمل على سياسة بن بيلا لانغماسها في سياسة الحياد، وپيير مايار المستشار السياسي لشؤون الدفاع، وحبيب دي لونكل سكرتير الدولة المساعد للشؤون السياسية والذي كان محل ثقة الرئيس ديجول، وفوكار المشرف على كافة أجهزة المخابرات الفرنسية، وشابان دالماس رئيس الجمعية الوطنية، وموريس شومان رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالجمعية الوطنية، الذي ولد في أسرة يهودية ثم اعتنق المسيحية وكانت مواقفه على الدوام متعاطفة مع العرب، وإدجار فور رئيس الوزراء السابق خلال

الجمهورية الرابعة والذي يتمتع بثقة ديجول التامة وعهد إليه بمهمات دبلوماسية في موسكو وبكين والقاهرة.

وكان طبيعيًا بعد ذلك أن أعرج على سياسة ديجول في الشرق الأوسط، فأوجزت له الحديث الشهير بين ديجول ودين راسك حين أعرب له عن حتمية فشل خطة الولايات المتحدة المرتكزة على نفوذ حزب البعث. ففي رأيه أن حزب البعث العراقي يصادف مشاكل مع الأكراد من شأنها تجميد إمكانيات توسّعه كما اعترف له أنه يؤيد البرزاني سراً على حين كان يرى أن هزيمة البعث السوري محقّقة على أيدي الناصريين. وأوضح له أيضًا أنه ليس في سوريا سوى قوتين حقيقيتين قوة الإقطاعيين الزراعيين والبرجوازيين التقليديين، وقوة الناصريين المكونة من العسكريين وأبناء الشعب، ثم البعث السوري الذي يمثّل في تقدير ديجول قوة وسطًا بين القوتين الأولى والثانية ـ وهي قوة ضعيفة نسبيًا ـ وأن البعث قد ارتكب خطأ إقصاء القوة الأولى وبذلك سوف تكون نهايته على يد القوة الثانية. ومن هذا التحليل اتضح له أن الرئيس عبدالناصر هو الشخصية الوحيدة الجادة في الشرق الأوسط التي سوف تنتظر اللحظة المواتية للعمل على إسقاط مشروعات البعث القائمة على أساس إنشاء اتحاد عربي يدين له بالقيادة. ومن هنا ـ كما تقدر الدوائر الفرنسية ـ تبدأ سياسة فرنسا : سياسة التقارب من مصر.

وحرصت كذلك على أن أسوق للمشير تعليق كوف ده مورڤيل عن الوضع في الشرق الأوسط خلال زيارتي الأخيرة له قبل مغادرتي باريس حين قال لي إنه لا بد لفرنسا من أن تثبت وجودها بشكل ظاهر وملموس في هذه المنطقة، وبطريقة لا تثير ثائرة واشنطن ولندن وبون. وبمعنى أكثر دقة فإن ديجول لا يسعى إلى القضاء على الحلف المركزي الذي حل عام ١٩٥٨ محل حلف بغداد، ولكنه يريد تحويل هذا الحلف من طبيعته الاستراتيجية البحتة إلى طبيعة اقتصادية فلا يعود يعتمد على واشنطن ولندن فحسب كما كان الحال في الماضي، وإنما يزداد اعتماده أكثر فأكثر على باريس. ومما يثبت هذه النية ما رواه كوف ده مورڤيل لأحد معارفي من الصحفيين الفرنسيين من أن ديجول قد فاتح شاه إيران في هذا الأمر صراحة خلال زيارته في نهاية عام ١٩٦٣، باعتبار الشاه هدف سياسة ديجول الأول في الشرق الأوسط. أما هدفه الثاني فهو التقارب بين مصر وبين دول الحلف المركزي الذي سوف يغدو ـ على حد تعبيره ـ حلفًا اقتصاديًا ترعاه فرنسا.

والمعروف في الأوساط السياسية الفرنسية أن ديجول قد أرجأ اتخاذ الخطوة السياسية الهامة بين باريس والقاهرة بالرغم من إيمانه بها كبداية لسياسة التعاون مع العالم العربي إلى أن تتضح له بعض المفاهيم المحددة، مثل توافر حسن النوايا لدى القاهرة وتخلص الجمهورية العربية المتحدة مما أطلق عليه «مشاكلها السياسية» مثل حرب اليمن التي كانت تجرّ القاهرة جراً

إلى الدخول في صراعات وخلافات مع لندن وواشنطن هو في غنى عن الدخول فيها طرفًا، وانتهاء عوامل الخلاف القائمة بين القاهرة ودمشق وبيروت خاصة وأنه يعتبر دمشق وبيروت من أكثر العواصم قربًا من پاريس، واعتقاد ديجول أن الرئيس عبدالناصر شخصيًا لا بد وأن ينجح في تحقيق سياسة يقترب مفهومها العام من مفهوم ديجول حيث تقوم بينهما أوجه شبه كثيرة مثل النظام الرئاسي ونظام الحزب الواحد المهيمن [الاتحاد الاشتراكي العربي بمصر واتحاد الجمهورية الجديدة في فرنسا] والنظام المعمول به في الميدان الاقتصادي [القطاعين العام والخاص] مع وجود فارق هام حيث تتمتع رؤوس الأموال الفرنسية بحرية الحركة دون إشراف الدولة إذا استثنينا بعض القطاعات المؤمّمة، والأهداف السياسية المشتركة القائمة على قاعدة اقتصادية في الشرق الأوسط وأفريقيا حيث تهتم كل من القاهرة وپاريس بالمشاركة في عمليات التطوير المختلفة في هذه المناطق، والأهداف السياسية العامة في مناهضة النفوذ الأمريكي وتسلّطه ومقاومة النفوذ البريطاني.

وثمة عوامل هامة أخرى كانت تربط بين اتجاهات العاصمتين، منها التقارب العام - خاصة الاقتصادي والتجاري والفني - مع دول الكتلة الشرقية والصين، ومنها الإيمان بأن التبادل الثقافي بينهما خير من أي تبادل، خاصة وأن جميع الفرنسيين قد تلقوا في سني دراساتهم على امتدادها معلومات مستفيضة عن «مصر» مهد الحضارات والعلم والمعرفة، كما أنهم أسهموا - على يد شمپوليون - بنصيب وافر في الكشف عن مدلول الكتابة الهيروغليفية.

وعلى حين كانت إسرائيل تقوم بدعاية واسعة في فرنسا لتحقيق أغراضها عن طريق ترويج فرية الاستعمار المصري أو الاستعمار الناصري، يؤيدها في ذلك سوستيل محترف السياسة الذي كان يقود حملة تدعيم الروابط بين فرنسا وإسرائيل، كان ديجول وكوڤ ده مورڤيل ولوى چوكس يرون تدعيم العلاقات مع العرب ومصر بصفة خاصة. وعلى ضوء نظرية ديجول المنادية بتغليب «الاحتكار الفرنسي» كان يؤثر تدعيم علاقاته الاقتصادية بالعالم العربي، نظرًا للمدى الواسع الذي سوف تستفيد منه هذه الاحتكارات من خلال الاتفاقيات وعمليات التبادل التجاري مع هذه المنطقة الشاسعة التي تتضاءل أمامها إسرائيل. ومن ناحية أخرى بدأ ديجول يشعر بمنافسة إسرائيل الاقتصادية لفرنسا في أفريقيا حيث كانت تقوم مقام الاحتكارات الأمريكية المنافسة لفرنسا. وإذا كانت إسرائيل تتمتع بتأييد فريق من الفرنسيين فهو تأييد العناصر الرجعية والمناوئة فى نفس الوقت لسياسة ديجول نظرًا لارتباطاتها بالسياسة الأمريكية، كما حظيت طوال السنين الماضية بتأييد بقايا أنصار حرب الجزائر، وبعض العسكريين الاستعماريين الذين عزّ عليهم زوال دولتهم أمام الحركة الرائدة لتحرير المنطقة العربية من نفوذهم وقبضتهم. ويشك عدد كبير من أعوان ديجول في إيمانه المطلق بإسرائيل كدولة، وإيمانه بها كسياسة، وإن كان يؤمن بأنها شر واقع لا مناص من التسليم بوجوده.

وكنت قد انتهزت فرصة لقائي بكوف ده مورڤيل قبل زيارة المشير وأثرت معه موضوع رابطة «فرنسا ـ مصر» الذي طال الجدل حولها منذ عام ١٩٥٧ ، واقترحت أن تكون زيارة المشير فرصة لإنشاء هذه الرابطة وبدء نشاطها . والحق إنه تحمّس للمشروع واقترح على الفور اسم السفير الكونت ده شايلا سفير فرنسا السابق في القاهرة ووعد أن يناقشه في الموضوع ، وسألني عن أسماء فرنسية اقترحها للعضوية فذكرت له فيما ذكرت الصديق رينيه ويج الأستاذ بالكوليج ده فرانس والأستاذ المستشرق ريچيس بلاشير أستاذي بالسوربون والسيدة كريستيان ديروش نوبلكور عالمة الآثار المصرية والأستاذة بمدرسة اللوڤر وغيرهم ، فسألني إذا كان بوسعي الاتصال بهم قبيل عودتي إلى القاهرة والاستفسار منهم عن قبول عضوية هذه الرابطة التي يفضل تسميتها باسمها الحقيقي وهو «جمعية الصداقة الفرنسية ـ المصرية » ، فأكدت له أن ذلك ليس في مقدوري فحسب بل إني أضمن قبولهم للانضمام لهذه الجمعية بحماس شديد . وهنا استغرق في التفكير بضع لحظات وإذا هو يبادرني قائلاً : « لا تحمل همّ انضمام أعضاء لهذه الجمعية ، ففي جعبتي أسماء أخرى مشرّفة لا حصر لها يسعدها الانتماء للجمعية ، ولكن ما رأيك في تدبير حفل استقبال يضاف إلى برنامج الزيارة تقيمه جمعية الصداقة الجديدة ترحيبًا بالمشير عامر والوفد المرافق له؟ قلت إنها فكرة ممتازة تحمل معنى عميقًا إذ ترسّب فكرة عودة العلاقات بين البلدين على الصعيد غير الرسمي أيضًا ، فوعد بتنفيذ الفكرة . وفي نفس الليلة اجتمعت مع بعض الأصدقاء الفرنسيين ممن كنت أتوسّم فيهم الحماس لهذه الفكرة وأخذت أجري الاتصالات مع من أمكن الاتصال بهم من الأسماء المرشحة للانضمام وحصلت على موافقتهم وترحيبهم جميعًا دون مجهود ، وكلّفت أحد الأصدقاء بإبلاغ نتيجة مسعاي إلى كوف ده مورڤيل مع قائمة بأسمائهم وعناوينهم . وبعد عودتي إلى باريس مع المشير في اليوم التالي وجدت من بين تفاصيل الزيارة حفل استقبال تقيمه جمعية الصداقة الفرنسية المصرية على شرف المشير عامر يتبادل أثناءها المشير والكونت دي شايلا الخطب ، فطلب مني المشير أن أنوب عنه في إعداد الخطاب وإلقائه أثناء حضوره الحفل ففعلت . وإذا بالمشير يعلن خلال الحفل أنه إزاء السرعة التي تم بها تكوين جمعية الصداقة الفرنسية المصرية لا يسعه إلا أن يتعهّد بدوره بتكوين جمعية الصداقة المصرية الفرنسية بمجرد عودته إلى الوطن وأنه سيعهد برياستها إلى شخصي .

وبعد عودتنا إلى القاهرة أُوكل إليّ أن أنشيء جمعية للصداقة وخُصِّصت لها الميزانية اللازم للتأسيس . وشرعت في تنفيذ المهمة المنوطة بي وإذا بي أطالع في الصحف قرارًا بإسناد رياسة جمعية الصداقة المصرية الفرنسية إلى الزميل المرحوم المهندس محمود يونس . وكم عجبت لهذا غير أني لم أعره بالاً ، وإذا أنا بعد حين أتلقّى خطابًا من رياسة الجمهورية بأن أليَ رياسة الجمعية ، ولكنني لم أملك عندها غير أن أرسل خطابًا للشخص الذي عددتُه مسؤولاً في

رياسة الجمهورية عن هذا كله أعتذر عن قبول هذا العرض الجديد، وإذا المشير عامر يتصل بي بعد علمه بهذا الخطاب الذي أرسلته يسألني رأيي عن اعتذاري، فكشفت له عن جليّة الأمر وأنني لا أرغب في أن أشارك في هذا العبث لا سيما وأن رياسة الجمعية لا تعنيني في قليل أو كثير، فألحّ عليّ راجيًا بأن الجمعية أولّى برجل عاش بين البلدين وعرف ما هنا وما هناك. ولم يسعني إزاء هذا الإصرار إلا القبول متطوّعا لهذه المهمة، ولا زلت أشغل رياسة هذه الجمعية حتى كتابة هذه السطور بعد أن أصبح أمر الرياسة فيها مرجعه إلى الانتخاب لا إلى التعيين كما كان الأمر يوم إنشائها.

وفي صبيحة يوم ١٥ أكتوبر صحبت المشير عامر في طائرته المتجهة إلى پاريس ضمن الوفد المرافق له، واستقبله في المطار الرئيس پومپيدو الذي أعلن في خطبة الترحيب: «من الآن لم تعد ثمة خلافات جوهرية بين فرنسا ومصر» ومضى برنامج الزيارة كما كان معدًا له في يسر ووُدّ لم يطرأ عليه أي تغيير إلا حين رجوت المشير عامر أن يزور قبر الجندي المجهول ليضع باقة زهور حسب الأصول المرعية لأن ذلك سيكون له أثر طيب بين الأوساط الفرنسية فاستجاب لهذا الرجاء. وكان يوم ١٨ أكتوبر يومًا مشهودًا حين ألقى الچنرال ديجول خلال الحفل الذي أقامه تكريمًا للمشير عامر والوفد المرافق له بقصر الإليزيه كلمة أثارت دهشة وفد مصر بل ودهشة المسؤولين الفرنسيين أنفسهم. فقد كان الجميع يتوقعون كلمة استقبال تقليدية كتلك التي تقال عادة للضيوف الرسميين، بل لقد كان البعض يتوقع بعض الفتور تجاه دولة كانت منذ وقت غير بعيد معادية لفرنسا، غير أن الرئيس ديجول أبدى شعورًا حارًا استثنائيًا تجاهنا، وهو المعروف بأنه يزن كل كلمة ينطق بها إذ راح يكيل المديح «لمصر الحديثة» ولرئيسها «عبدالناصر» فقال من بين ما قال: «لقد أثبتت مصر ولا زالت تثبت أنها تريد أن تعيش وتعمل في إطار متحرّر وفقًا لعبقريتها الخاصة. وها هي ذي على الرغم من العقبات التي تضعها الطبيعة في طريقها والتخلف الطويل الذي خضعت له والتزايد السريع في عدد سكانها، تبذل الجهود البناءة وتحقق تقدمًا رائعًا في ميادين عديدة». ثم مضى بعد تقريظه للسياسة الناصرية التي تهدف إلى تحقيق الرخاء للشعب المصري يشيد ـ وهو يعلم أنه قد يجرح شعور بعض الدول العربية ـ : «بالمهمة الكبرى التي حدّدتها الجمهورية العربية المتحدة لنفسها في الشرق الأوسط والعالم العربي والتي تحققها تبعًا لفن الحقائق». ثم توّج كلمته بتحية سياسة الرئيس عبدالناصر الرشيدة الحازمة قائلاً: «إن فرنسا الجديدة التي تشيّدها الجمهورية الخامسة تجد نفسها على استعداد كبير للقيام بعمل مشترك مع مصر الحديثة التي تتبنّاها الجمهورية العربية المتحدة».

وقد أفضى لي المشير عامر بعد لقائه المنفرد بالچنرال ديجول لمدة ساعة وربع أن الحديث بدأ جامدًا بعض الشيء لعدة دقائق، غير أن المشير حين صارح الرئيس برغبته في الدخول مباشرة

إلى الموضوع وباستعداده للإجابة الصريحة عن كل التساؤلات أحسّ الحرارة تدبّ في الحوار فجرت المحادثات باللغة المباشرة التي يتقنها العسكريون. واتضح من هذا الحوار الواضح أن موقف القاهرة وباريس من المشاكل الدولية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية يكاد يكون متطابقًا، كما أن كليهما يعضّد انضمام الصين الشعبية إلى منظمة الأمم المتحدة واحترام اتفاقية جنيف بصدد ڤيتنام. وكذا تقبلت مصر بارتياح وجهة النظر الفرنسية الخاصة بحياد كمبوديا، والوقوف في وجه التدخل الأمريكي في الكونغو وسان دومينيك وقبرص. وبصدد القومية العربية أعرب ديجول عن رأيه بأنه لا يجد ما يسيء في تجمع الدول العربية بمحض اختيارها في إطار وحدة لا تضرّ بمصالحها وتخدم شخصية كل دولة منها، وهو ما رد عليه المشير بأنه يتفق وسياسة القاهرة الرسمية، كما أبدى ديجول ارتياحه لعقد الاتفاق المصري السعودي الخاص باليمن، وكذلك لموقف الرئيس عبدالناصر الواقعي المعتدل في مؤتمرات القمة الثلاثة التي عقدت في القاهرة والإسكندرية والدار البيضاء.

وقد أثارت الزيارة خلال أيامها الخمسة الكثير من التعليقات الصحفية المشجّعة التي أبرزت عودة الصداقة بين مصر وفرنسا، وأشارت إلى أن حرب السويس تعتبر حدثًا طارئًا لا تتحمل الجمهورية الخامسة مسؤوليتها، وأن هذه الزيارة تسدل الستار نهائيًا على حرب السويس لتعود بعدها العلاقات بين الدولتين على أسس جديدة غير مشروطة وقائمة على المصالح المشتركة، وبذلك يكون كوف ده مورڤيل قد برّ بوعده لي، فحقّقت الزيارة في إطار ما حُدّد لها نجاحًا فاق تقدير كافة المعلّقين السياسيين واضطرت الاتجاهات المعادية إلى أن تجاري الموقف رغمًا عنها. كما أدّت الإجراءات العديدة التي اتخذت قبل الزيارة لتصفية الكثير من المشاكل المعلّقة إلى إخراس الأصوات التي حاولت استغلال هذه الخلافات، فكان أن حسم البيان المشترك كل هذه التعلاّت. كذلك كان لموقف مصر من عدم طلب قروض خلال الزيارة أثره أيضًا في الرد على المقالات التي أشارت إلى إفلاس الخزانة المصرية.

وكانت الإذاعة الفرنسية هي الأخرى إيجابية وموضوعية فتناولت أنباء الزيارة في نشرات الأخبار كل ساعة، كما عرض التلفزيون أفلامًا عن آثار مصر القديمة فضلاً عن تغطية الزيارة نفسها. ويكفي لمعرفة وقع أثر الزيارة على إسرائيل مطالعة ما كتبه محرر صحيفة «لوموند ديبلوماتيك» في ٨ نوفمبر ١٩٦٥ قائلا: «**ممّا لا شك فيه أن تدعيم العلاقات الفرنسية العربية وتنديد الجنرال ديجول بحملة السويس قد غيّر كثيراً من طبيعة العلاقات بين باريس والقدس. لقد كرّر المسؤولون الفرنسيون بمناسبة زيارة المشير عامر لباريس رغبتهم في التزام موقف الحياد التام من النزاع الإسرائيلي العربي. وهكذا ولّى العصر المنطوي على تحالف غير مدوّن بين فرنسا والدولة العبرية بصدد حرب الجزائر وسيناء**».

وكان من أهم معالم الزيارة حفل العشاء الذي أقامه المشير عامر بفندق كريُّون لكافة من

رحّبوا به واستقبلوه ودعوه خلال زيارته لباريس. والحق إن السلطات الفرنسية حشدت في هذا الحفل أكبر عدد من أهم الشخصيات الفرنسية على رأسهم مجلس الوزراء بكامل أعضائه ورئيسهم جورج پومپيدو إلى غيرهم من كبار المسؤولين في الدولة وجملة من رجالات الدبلوماسية والسياسة والإدارة والثقافة والفنون على صورة لم أر لها مثيلاً من قبل.

* * *

وحين اتصلت في شهر فبراير ١٩٦٦ بالرئيس عبدالناصر تليفونيًا لاستئذانه في السفر إلى باريس لحضور انعقاد دورة المجلس التنفيذي لليونسكو طلب إليّ الحضور لنتجاذب الحديث في أمر هام. ولما التقيت به شرع يبدي لي قلقه من تجارب الصاروخ المصري الذي بُذلت في سبيله جهود ضخمة مُضنية طوال الأعوام الماضية دون أن نصل إلى نتيجة مرضية بالنسبة لدقة توجيهه، حتى إنه علّق ساخراً بأن صاروخنا إذا صوّبناه على تل أبيب أخطأ هدفه وأصاب بيروت. وعهد إليّ الرئيس عبدالناصر بالبحث عن حلّ لهذه المشكلة في باريس، وذلك عن طريق أحد سبيلين: إما الحصول على الخبرة الفنية الفرنسية في هذا المجال وإما الحصول على موافقة السلطات الفرنسية على شرائنا عددا من أجهزة الچيروسكوپ اللازمة لتوجيه صاروخنا توجيهًا دقيقًا. ثم طلب مني المرور على المشير للتعرّف على التفاصيل، فتوجّهت إلى المشير الذي كرّر لي الأهمية التي يعلّقها على الحصول على الچيروسكوپ. وإذ كنت أجهل ما يصاحب هذا الموضوع من تفاصيل ينبغي أن أتزوّد بها قبل الشروع في المحاولة طلبت إليه تكليف أحد الخبراء لتوضيح الموضوع لي. فزارني في بيتي خبيران مكثا معي ليلة بأكملها يشرحان لي الناحية التقنية من الموضوع. وحين طلبت منهما تزويدي بالمواصفات المحدّدة أصرّا على عدم تسليمي إياها إلا على سلّم الطائرة في مظروف مغلق. وعجبت لهذا وأنا رجل مسؤول كما هم مسؤولون، ثم إن الأمر كان لي أكثر مما هو لهم، ولم أر ما يبرّر هذه السرّية المفتعلة أو يسوّغها إلا أن تكون مجافاة للذوق وحُسن الإدراك واللياقة.

وفي الثاني والعشرين من فبراير التقيت بالسيد پيير مايار أمين عام جهاز الدفاع القومي الفرنسي الذي شرحت له مشكلة الصواريخ المصرية «أرض - أرض» وأهمية تزويدنا إما بالخبراء الفنيين الذين يمكن أن يساعدونا في التغلب على صعوبات دقة التصويب وإما بالچيروسكوب نفسه. فردّ بأن السفارة المصرية سبق أن تقدمت في العام الماضي بمثل هذا الطلب ولكن الحكومة الفرنسية اعتذرت عن عدم الاستجابة له. ثم أردف بعبارة أتحرج من ذكرها لولا أن أمانة نقل الواقعة والحديث بنصّه تدفعني إلى إثباتها إذ قال: «إن اختيار الرئيس عبدالناصر لك يدفعنا إلى البحث عن حل لهذا الموضوع يكون مرضيًا لكم ففرنسا لا تنكر لك جهودك الموصولة في إعادة العلاقات سليمة كما كانت بين الدولتين، وصلاتك الوطيدة بالشخصيات الفرنسية البارزة».

غير أنه ما لبث أن سألني عن سر طلبنا المعونة منهم لا من غيرهم . فأجبته بأن الخبراء الألمان قدموا ما وسعهم من عون وما زالوا، ولكنهم لم يوفقوا في ناحية التوجيه الدقيق . أما الروس فهم لا يريدون أن يطلعوا الأخصائيين الألمان بالذات على ما توصلوا إليه في أي ميدان من هذه الميادين . وأما الولايات المتحدة والمملكة المتحدة فعلاقاتهما بإسرائيل لا تبيح لهما معاونتنا في هذا المجال ولهذا لجأنا إلى فرنسا . وهنا طمأنني إلى أن أمله كبير في نجاح مسعاه إن لم تنشأ عقبات خارجة عن إرادته ، ثم استدرك قائلاً إنه يقصد العقبات الفنية ولا شيء سواها . ثم إذا به يسألني عن عدد أجهزة الچيروسكوپ المطلوبة ، فأجبته بأني لا أدري على وجه التحديد ولكني قد أتيت سعيًا وراء الموافقة على المبدأ ، أما العدد فأمره يسير إذ يمكننا إحاطتكم علمًا به في أقرب فرصة بعد أن نتلقى رسميًا الموافقة على المبدأ .

وليس المجال مناسبًا للدخول في تفاصيل هذا الموضوع وما صحبه من جهود للحصول على موافقة وزارة الحربية الفرنسية من الناحية الفنيّة ثم الأمانة العامة للدفاع القومي من الناحية السياسية . على أن مفاجأة مذهلة صادفتني حين مرّ بي المسيو پيير مايار في اليوم التالي بالفندق ليبلغني أن الفنيين أنهوا إليه أن المواصفات الفنية التي أعطيته إياها تنطوي على ما يخالف ما طلبته منه شفويًا . وكان حرجي أمامه شديدًا ووعدته أني سأنهي إليه البيانات السليمة على مدى أربع وعشرين ساعة . واستدعيت المقدّم فوزي شهدي الملحق الحربي بباريس وأمليت عليه برقية إلى المشير عامر أوضّح له الموقف وأشكو المسؤول عن هذاالإهمال الجسيم ، غير أن الملحق الحربي ناشدني ألا أرسل هذه البرقية خشية إلحاق الضرر بهذا المسؤول متعهدًا أن يأتيني في أقل من أربع وعشرين ساعة بالمواصفات الصحيحة . وتحت إلحاحه قبلت رجاءه وكان عند وعده فقد وصلتني المعلومات المطلوبة في حينها فسارعت بتسليمها . فإذا هناك مفاجأة أخرى أشدّ إثارة للفزع بقدر ما فيها من حمق لا يُصدّق ، حيث تبين أن التصميمات التي سُلّمت لي في البداية كانت خاصة بأجهزة صواريخ «جو - جو» في حين أن المطلوب كان تصميمات أجهزة صواريخ «أرض - أرض» .

وفي السابع من مايو تلقيت بعد عودتي إلى القاهرة رسالة سرية من السفير پيير مايار عن طريق السفارة الفرنسية يحيطني فيها علمًا بموافقة الحكومة الفرنسية على تزويدنا بالچيروسكوپ المناسب لصاروخنا «أرض - أرض» طالبًا معرفة العدد المطلوب من آلة التوجيه هذه ، فاتصلت على الفور بالمشير عبدالحكيم عامر الذي أمر الضابط المنوط بهذه الصواريخ والمسؤول عن تزويدي بالمعلومات الخاطئة عن الچيروسكوپ بالاتصال بي ، وعندما سألته عن العدد المطلوب منها أجاب هازلاً في استهتار «حَسْبُنا واحد ونعمل مثله!» . وهنا أحسستُ بهمٍّ يعتصر كياني كله ، وأخذت أتذكر في أسى تلك الجهود التي بُذلت في إقناع وزارة الدفاع الفرنسية والظفر بموافقتها الفنية ، ثم بالموافقة السياسية من الأمانة العامة للدفاع القومي . كما

تذكّرت بخجل مرير كيف صارحني السفير پيير مايار باحتواء مواصفاتنا الفنية على أخطاء يستحيل معها تصميم الأجهزة المطلوبة. وأحسست بالخطر المُتربّص بنا حين تبيّن لي أن هذا هو أسلوب العمل في مصانعنا الحربية وفي صلاتنا مع الدول الأخرى من إهمال واستهانة وسوء تقدير، فطويت النفس على شجن. وبعد تردّد وجيز خشية إلحاق الضرر بهذا الضابط الذي كان يشغل مركزاً بالغ الخطورة رأيت من واجبي أن أفضي إلى المشير عامر بالواقعة كاملة لأن المسألة لم تكن تحتمل الكتمان، وانتهت علاقتي بهذا الموضوع.

كان مثل هذا التصرف المشين والإهمال المعيب لا شك من بين ما جرّ مصر إلى تلك الهزيمة النكراء التي مُنيت بها في حربها مع إسرائيل بعدُ. فلقد كان هذا الإنسان وأمثاله المحيطون بالمشير يستملي منهم وينتصح برأيهم ويعمل بمشورتهم ويعطيهم ثقته كلها، ثقة في غير موضعها، فكانت مشورته على المشير هي التي فوّتت على مصر أن تتزوّد بالچيروسكوپ الموجّه الذي لو كنا حصلنا عليه في الوقت المناسب لربما تغيّر مجرى الحرب.

* * *

وفي شهر مايو من نفس العام كنت أزور الرئيس لأعرض عليه بعض الأمور قبل سفري إلى فرنسا لحضور جلسة طارئة للمجلس التنفيذي باليونسكو. وبعد أن فرغت من مهمتي هممتُ بالوقوف استعداداً للانصراف، فإذا هو يطلب إليّ الجلوس ويفاجئني بقوله: «صبراً فهناك ما هو أهم مما عرضته عليّ مما ينبغي بحثه أثناء وجودك بفرنسا، وهو معاونة فرنسا لنا في إنتاج القنبلة الذرية».

ولم تقو قدماي على حملي فجلست، وسألته: أتراك تمزح يا ريّس؟ قال: بل أنا جاد كل الجدّ، فإسرائيل تمتلك الآن القنبلة الذرية ومسؤليتي تحتّم عليّ ضرورة تملّك مصر وسائل ردع هذا السلاح، ولذلك فنحن نحاول في كل مكان، حتى في الصين. فوعدته بطبيعة الحال بذل كل ما بوسعي ولم أخف عليه أني أشك كثيراً في إمكانية تحقيق هذه الأمنية. وخرجت من لديه مذهولاً أحاول حصر ذهني في كيفية تبليغ هذه الرسالة ولمن؟

وكان أول ما قمت به هو محاولة الإلمام بمعلومات رصينة عن القنبلة الذرية، فانكببت على ما أحتفظ به من مجلدات مجلة Réalités الفرنسية التي كنت مشتركًا بها لأستعيد قراءة مقال أذكر أني طالعته بها مطالعة عابرة يحمل عنوان «الدول التي تستطيع أن تمتلك القنبلة الذرية» بقلم محرّرها العلمي فرانسوا شلوسيه. ذهب المقال إلى أن جميع دول العالم تستطيع امتلاك القنبلة الذرية، غير أن بينها من تستطيع تملّكها خلال خمس سنوات ومن تستطيع ذلك خلال عشر سنوات ومن تستطيع خلال خمس عشر عامًا. وعرج في تحليله إلى شروط ثلاثة، ينبغي توافرها حتى تستطيع الدولة صناعة القنبلة الذرية: هي تملّك الوقود الذري وهو الأورانيوم،

والتحكّم في النواحي الفنية المعقّدة للمولّدات الذرية التي ينتج عنها البلوتونيوم، ثم تملّك مصنع لتوظيف المواد المشعّة لعزل البلوتونيوم الذي يتكون في أعمدة الأورانيوم التي تغذّي المولّد. وبعد ذلك تأتي الخطوة الثانية وهي صناعة القنبلة نفسها: تجميعها وتجربتها وتجهيزها عسكريًا. وانتقل بعدها إلى شرح كيف أصبحت المعدّات الذرية سلعة تجارية فباتت أي دولة تستطيع الحصول على مفاعل ذري شراءً إذا لم يكن في قدرتها من الناحية الفنية والعلمية إنشاؤه. وتستطيع الدولة البائعة ممارسة إشرافها على استخدام الوقود الذرّي الذي تقدمه لتغذية المركز، ولكن ليس ثمه ما يمنع الدولة المشترية من مضاعفة الجهد وتحقيق التقدم لإنشاء مفاعلها الخاص، فما أيسر الحصول على الجرافيت والماء الثقيل ومعدّات التوقيت وأجهزة الحساب الكهربائي. أما بالنسبة لمعدن الأورانيوم ـ والشائع أنه نادر ـ فقد غدا موفوراً إذ أصبحت الدول المنتجة له مثل كندا وجنوب أفريقيا لديها وفرة لا سيما بعدما اكتشفت الولايات المتحدة المعدن في تربتها وكفّت عن الشراء من الخارج.

ومن المعروف أن الرئيس ديجول لم يكن راضيًا عن العون الفرنسي الذرّي المبذول بسخاء لإسرائيل. وكان أكثر ما برم به أن هذا المشروع كان مشروطًا فيه على فرنسا أن تتكتّمه. ومن أجل هذا رأى أنه قد آن الأوان لأن يصبح هذا الأمر معلنًا على الملأ، وأن يخضع للتفتيش الدولي، فإن لم تخضع إسرائيل لهذه الشروط فلن تجد فرنسا معدى عن التوقف عن إمداد إسرائيل بالمواد الخام اللازمة للمفاعل.

وما من شك في أن طلب ديجول هذا من إسرائيل كان عن تخوّف من أن ينكشف الأمر ويصبح ما كان سراً شيئًا معلومًا، الأمر الذي يسبّب الحرج لفرنسا دوليًا. ولعل السبب الأساسي لتخوّف ديجول يرجع إلى تورّط فرنسا منذ البداية في إنشاء مصنع المعالجة تحت الأرض والذي تم إنجازه على أيدي مصمّمين وعلماء فرنسيين، وهو ما يؤكد مشاركة فرنسا الفعلية فى حيازة إسرائيل للقنبلة النووية. لذا كان حتمًا على فرنسا أن تتوقّف عن استمرار عونها في هذا المجال. وعرض ديجول أن يعوّض إسرائيل عن هذا التوقف بإمدادها بالمزيد من الطائرات المقاتلة حرصًا على أمن إسرائيل التي لا تفرّط فرنسا في الحفاظ عليه. وقد صدر أمر ديجول بإيقاف هذه المعونة فعلاً، ولكن ما لبث هذا القرار أن تجوهل وبقيت الحال على ما هي عليه في استكمال المشروع حتي النهاية. وكم كانت فرحة بن جوريون بإمداد فرنسا له بالطائرات المقاتلة وغيرها من الأسلحة التقليدية، فلقد ضمن بهذا عونًا جديداً، إذ كان المشروع لا يزال قائمًا على الرغم من قرار ديجول. وتغطية للموقف أعلنت إسرائيل كذبًا أنها ليس في نيتها أن تنتج قنبلة ذرية وأنها لن تحاول إعادة معالجة البلوتونيوم على حين أنه قد تم سراً بين شيمون بيريز وزير الدفاع الإسرائيلي وكوف ده مورڤيل وزير الخارجية الفرنسي الاتفاق على أن تواصل الشركات الفرنسية إمداد إسرائيل بخام اليورانيوم وبأجزاء المفاعل

الذي صدر القرار كما أسلفت بإيقافه شريطة أن تعلن إسرائيل أن مفاعلها النووي في ديمونة هو لأغراض سلمية، وأنه ليس ثمة معونة من فرنسا لها في هذا الميدان، وبقيت الشركات الفرنسية تزاول عملها في ديمونة بأقصى جهودها إلى سنة ١٩٦٦ . وهكذ كانت تجري الأمور بين فرنسا وإسرائيل، لها ظاهر خلاف الباطن، وتبدي كل منهما شيئًا وتستر شيئًا آخر .

وكان الرئيس عبدالناصر أثناء لقائي به قد أشار عليّ بأن أطلب من الدكتور عبدالمعبود الجبيلي رحمة الله رئيس هيئة الطاقة الذرية الاحتياجات المطلوبة بالتفصيل . وكنت على معرفة وثيقة به منذ كنت ملحقًا حربيًا بفرنسا وكان أيامها يواصل دراسته العلمية بباريس، فأوضحت له المهمة التي عهد بها إليّ رئيس الجمهورية، طالبًا تزويدي بالقدر اللازم من المعلومات التي تساعدني في تحقيق المهمة، فأعارني كتاب «انتشار الأسلحة الذرية» الصادر عن معهد العلوم الاستراتيجية البريطاني والذي يكشف عن أن فرنسا لا تملك أي حق للرقابة على مفاعل ديمونة الإسرائيلي الذي أنشأته لها، ثم انتقل إلى المعلومات النووية التي حصلت عليها إسرائيل من الدول الغربية . وهنا طلبت منه تحديد مطلب رئيس الجمهورية من فرنسا علميًا فتطرق إلى أربعة احتمالات، أولها بطبيعة الحال الحد الأقصى وهو معونة فرنسية كاملة على أن تعوّضنا فرنسا عن الوقت الزمني الضائع بين معونتها لإسرائيل ومعونتها لنا، وثانيها برنامج متوسط، وثالثها الحد الأدنى، ورابعها أسوأ الفروض وهو تزويدنا بمفاعل لإنتاج البلوتونيوم ومدّنا بالمواد النووية المختلفة ورخصة إنتاج الوقود . وأيا كانت المشروعات التي تقدّمها فرنسا فلا معدل عن أن تزوّدنا فرنسا بالتصميمات والرسومات النهائية وبالمعدّات والمواد والأجهزة اللازمة لإقامة هذه المشروعات، وأن تتعاون معنا على التنفيذ في كافة مراحل الإنشاء والتركيب والاختبار والتشغيل والصيانة، وأن تمدّنا بالمواد النووية وقطع الغيار، وتدريب الخبراء والفنيين المصريين في المنشآت الفرنسية المشابهة واشتراكهم مع الخبراء الفرنسيين في المراحل المختلفة للمشروع .

وفي يوم ٢٣ فبراير التقيت بالمسيولوي چوكس وزير الدولة الفرنسية لشؤون الإصلاح الإداري بمقر وزارته، وبعد تبادل عبارات المجاملة التقليدية عرضت الموضوع فقلت : «إني مكلّف برسالة شبه رسمية من رئيسنا أرجو إبلاغها للچنرال ديجول شخصيًا، ولعلمي بمكانتك المقدورة عنده وحسن استماعه إليك ولثقتي بصداقتك لنا التي أثبتتها الظروف في أحلك الأوقات قصدتك لإبلاغ هذه الرسالة . فبعد تبادل الأماني الحارة التي تبادلناها في شهر أكتوبر الماضي أثناء زيارة المشير عامر آتي إليك اليوم بعرض واقعي أرجو أن يصل على لسانك رأسًا إلى الرئيس ديجول . وأنتهز هذه الفرصة كي أتقدم بالتهنئة على النجاح الباهر الذي حقّقته فرنسا بالأمس في ميدان الفضاء بنجاح صاروخها ديامان ١، ونحن نعلم أن فرنسا تعتنق مبدأ عدم انتشار الأسلحة الذرية، كما نعلم أن سياستها الخارجية سياسة مستقلة تمامًا،

وعلى ضوء هذين الاتجاهين أعرض المسألة . . لا المشكلة . لقد تورّطت حكومة جي موليه في عهد الجمهورية الرابعة في تقديم كافة أنواع المساعدات العسكرية لإسرائيل وخاصة في الميدان النووي فكان لمساعدتها غير المحدودة أثر في التقدم الكبير الذي أحرزته الآن في تكوين مفاعلها الذري وفي إمكانية حصولها على القنبلة الذرية في عام ١٩٧٠ ، كما تشهد على ذلك هذه المقالة الرئيسية بعدد شهر فبراير لمجلة Réalités أشدّ المجلات الفرنسية جدّية وموضوعية . وهنا قدّمتُ إليه نسخة هذا العدد التي يتضح من المقال المنشور بها أن الجمهورية العربية ستتمكن من الحصول على القنبلة الذرية في عام ١٩٧٥ بينما ستصل إليها إسرائيل في عام ١٩٧٠]. والشعور السائد لدى العرب عامة ومصر خاصة أن فرنسا ـ سواء كانت الجمهورية الرابعة التي ارتكبت هذه الخطيئة أم الجمهورية الخامسة التي ورثت هذه التبعة ـ مسؤولة أمام التاريخ بلا جدال عن دخول الصراع بين العرب وإسرائيل في هذا السباق الذي لن يقف عند حد ، فبعد القنبلة الذرية سيتجه التفكير إلى القنبلة الهيدروچينية ، وهكذا سيمضي السباق إلى غير نهاية .

وأردفت قائلاً إن الرئيس عبدالناصر يدرك عدم جدوى هذا السّباق كما يؤمن بمبدأ عدم انتشار الأسلحة الذرية ، ولكنه غير مستعد لأن يقف مكتوف اليدين أمام الخطر الذي يتهدّدنا . فوفق إحصائياتكم تسبقنا إسرائيل بخمس سنوات على الأقل في هذا الميدان الخطير وهي فترة ـ كما لا يخفى عليكم ـ ملأى بكل أنواع التهديد والدمار والخطر . وهو ما يجعل الرئيس يعزّ عليه أن يقف جامداً حتى يتحول شعبنا إلى شراذم من اللاجئين على الرغم من حرصه على أن ينفق الدخل القومي على حل مشاكل بلاده والارتفاع بمستوى سكانه ، إلا أنه لا يرى مفراً من وضع نشاط إسرائيل الذري في حساباته .

واستطردت أقول : وكما تعرفون فقد بدأنا منذ وقت غير قصير بتطبيق برنامج نووي للأغراض السلمية ولإنتاج المواد الانشطارية ، فعلى أي دولة تريد صناعة القنبلة الذرية أن تمر بمرحلتين تختلط المرحلة الأولى منهما في جميع تفاصيلها بتطبيق برنامج الذرّة المدني وتنتهي بإنتاج المادة الانشطارية ، والمرحلة الثانية هي مرحلة عسكرية بحتة تنتهي بتجربة القنبلة . وسوف تستطيع إسرائيل خلال خمس سنوات إحراز تقدم أكبر نسبيًا في الميدان الذرّي . وفي خلال السنوات العشر القادمة سوف تستطيع ثماني دول أخرى اللحاق بها منها الجمهورية العربية المتحدة ، والمتوقع أنه في حوالي عام ١٩٨٠ سوف تستطيع أغلب الدول الأخرى التي تمارس الآن برامج أبحاث ذرية النظر في صناعة القنبلة الذرية .

ولا يخفى عليكم أنه بانتشار المعرفة والتقدم الفني في علوم الكيمياء والإلكترونات والمعادن أصبح من السهل الوصول إلى مرحلة الصناعة الذرية . فقد أسفرت برامج استخدام المعدّات الذرية في النشاط المدني عن أن عدداً من الدول وجدت حلولاً للعديد من مشكلاتها

الفنية الخاصة التي كانت تواجهها، بل إن أية دولة تملك اليوم المعرفة اللازمة وأقل المعدّات الصناعة يمكنها أن تصنع لنفسها قنبلة ذرية بنصف مليار فرنك فحسب. كما أن سرية السياسة الذرية ثبت فشلها وعدم جدواها لأنه لا يمكن منع انتشار المعرفة ولا التقدم الفني ولا وصول عدد متزايد من الدول إلى المستوى الصناعي المتوسط، وهو المستوى اللازم للوصول إلى إمكان صناعة السلاح النووي، كذلك فإن سياسة الإشراف التي حلّت محل سياسة السرية لم تعد فعّالة أو كافية. والحل الوحيد المُجدي كما تعلمون حق العلم هو النزع العام للسلاح النووي، وأن تنتقل ملكية القوة النووية إلى سلطة دولية لها الحق المطلق في الإشراف والتفتيش على جميع المنشآت الذرية الحالية والمستقبلة، غير أن الدول الكبرى لا تبغي السير في هذا الطريق. ولما كان الدور الذي تلعبه فرنسا في الشرق الأوسط كما صرّح الجنرال ديجول للمشير عبدالحكيم عامر هو المحافظة على توازن القوى في المنطقة، فقد آن الأوان لفرنسا لتحقيق هذا الدور، واسمح لي أن أدعوه تكفيراً عن الذنب الذي ارتكبته الجمهورية الرابعة. .

فقاطعني المسيو لوي چوكس بقوله: هل تريدون ضمانًا؟

قلت: كلا البتة؟

قال: لماذا؟

قلت: لنفس السبب الذي آمنت به الجمهورية الفرنسية الخامسة فرفضت الحصول على ضمان الولايات المتحدة الأمريكية وقررت أن تكون المبادأة بيدها فصنعت قنبلتها. ما كان أيسر أن نطلب ضمان الاتحاد السوڤييتي ولكننا ننهج دائمًا سياسة مستقلة، ومن شأن من يتبع هذه السياسة ألاّ يضع نفسه تحت رحمة قوى أخرى كي تختار الطريق الذي تقضي به عليها مصلحتها العامة.

وردّ المسيو چوكس على قولي بابتسامة.

وأردفت قائلاً: هناك حلاّن: الأول أن تتدخل فرنسا تدخلاً إيجابيًا لإيقاف إسرائيل عن مواصلة إنتاج قنبلتها الذرية بطريقة تضمن بها زوال هذا التهديد عنا حتى تقتنع أجهزتنا المسؤولة عن الدفاع بالانصراف عن المضي في هذا السباق اللامحدود، وهذا هو الحل الأمثل لأننا نتوق إلى أن نحصر جهودنا في التغلب على مشكلاتنا الاجتماعية واللحاق بركب الحضارة وإعطاء الفرصة للمواطن المصري كي يحيا حياة كريمة. أما إذا تعذر هذا فلا معدل عن أن تمنحونا مساعدتكم الفنية السريعة والفعالة للحاق بالمستوى الذي بلغته إسرائيل - بفضل عونكم - وأصبحت بذلك خطراً يهدّد حياة أفراد شعبنا ومنجزاتنا. ولسنا نطلب تسليمنا القنبلة بطبيعة الحال ولكننا نطالب - مؤمنين أننا نطالب بحق - بالقدر الكافي من المعلومات الذي

يساعدنا على إنجاز قنبلتنا في وقت واحد مع إسرائيل. إن نشاطنا النووي يتجه نحو الأهداف السلمية وكذلك تدّعي إسرائيل، ولكنك خير من يعلم ألا حدود هناك بين الأهداف السلمية والعسكرية.

إن هذا الموضوع بالنسبة لنا على جانب كبير من الأهمية العاجلة. ونحن على استعداد لتقديم المقابل بطبيعة الحال في الميدان أو الميادين التي تقدر فرنسا أنها مناسبة لها، فعلى سبيل المثال [وهذا ميدان أقترحه بصفة شخصية] طالعت بصحيفة لوموند عدد ١٥ فبراير موضوع الأزمة التي تمرّ بها صناعة الطائرات الفرنسية الكاراڤيل بعد أن قررت شركات الطيران الإسكندناڤية والسويسرية والإيطالية والبلجيكية والألمانية التخلّص من طائراتها الكاراڤيل الفرنسية التي تعمل على خطوط متوسطة والتعاقد على شراء طائرات أمريكية من طراز DC9 - وطراز بوينج ٧٢٧ الجديد التي بدأ تسليمها إليهم بالفعل. وهو ما قد يسفر عن أن تصاب هذه الصناعة الفرنسية الهامة بكساد شديد في ميدان أوروبي تقتحمه الصناعة الأمريكية فتخدش الكبرياء الفرنسي الذي ظل شامخًا في أوروبا تحت راية طائرات الكاراڤيل طوال السنوات العشر السابقة. وأعتقد أنه من اليسير في مثل هذه الحالة أن تتخلّص الجمهورية العربية المتحدة وأصدقاؤها من طائراتها الإنجليزية واستبدالها بطائرات الكاراڤيل. هذا ميدان واحد من الميادين أسوقه على سبيل المثال لإظهار حسن النوايا. كذلك هناك الكساد الذي تعاني منه ترسانات بناء السفن الفرنسية، وتستطيع الجمهورية العربية المتحدة أن تعهد إلى الترسانات الفرنسية ببناء أسطولها التجاري. وإذ تتصف سياستكم دائمًا بالاستقلال، وهو ما تنتهجه سياستنا بالمثل، فلماذا لا نقدم على تجربة توحيد سياستنا في كل من الشرق الأوسط وأفريقيا على سبيل المثال بتبادل الرأي بطريقة أكثر عمقًا من الطريق التي نتبادل بها الرأي الآن.

وهنا أعدت على مسامعه الحلّين اللذين سبق أن أبديتهما، فأكد لي أنه سينقل للرئيس ديجول فحوى هذه الرسالة من ألفها إلى يائها، ثم كرّر لي ما عرضته عليه كاملاً غير منقوص وأردف يقول: لا أظنك تتوقع مني إجابة في التو واللحظة؟

قلت: لا بطبيعة الحال، فهو أمر له شأنه ومسئوليته.

ولما أخبرته إني سآتي إلى باريس لحضور دورة المجلس التنفيذي لليونسكو في شهر مايو قال إن هذه الفترة تسمح له بدراسة الموضوع والتحدث إلى الچنرال حيث نستطيع استئناف الحديث بعد استيفائه لدى عودتي.

وعدت في شهر مايو إلى فرنسا، وجمعتنا مائدة العشاء في الحادي عشر من مايو ١٩٦٦ بمطعم «تور دارچان» الذي يطلّ على نهر السين بشرفته الزجاجية الفسيحة التي تتيح لنا رؤية أضواء باريس تومض في الأفق البعيد بعد أن ينزوي قُرص الشمس الغارب بأكمله وسط

الشفق وراء كنيسة نوتردام، وما تلبث العيون أن تنصرف عن التطلع إلى السفن التي تغدو وتروح على صفحة السين إلى طبق البط الشهير الذي يقدّم لك مُجزّءًا على دفعات تبدأ بالصدر ثم بالفخذ ومعهما بطاقة بالرقم المسلسل للبطة التي تتناولها منذ قدّم «التور دارچان» أول طبق من هذا النوع الذي يتميزّ به هذا المطعم الفريد، وبهذا يعرف المختلف إليه دوره بين آكلي البط فيه.

كنت متلهفًا إلى سماع الإجابة على الموضوع الذي سبق أن أثرته معه خلال شهر فبراير ١٩٦٦ والخاص بالمعاونة على إقامة المراحل اللازمة لاستخدام الذرة، والذي كنت حريصًا على تسميته أمامه «بالتعاون الفرنسي المصري في إطار سياسة إيجابية»، غير أنه اعتذر لي بأن الفرصة لم تسنح له حتى الآن للحديث مع الچنرال ديجول، فقلت له إن فرنسا إذا بادرت باتخاذ هذه الخطوة فستجني فائدة كبيرة، بأن تحتل مركزًا خاصًا ممتازًا بين الشعوب العربية بصفة عامة، وبين الشعب المصرى ـ وهو بطبعه شديد الوفاء ـ بصفة خاصة. وهنا ذكّرته بأن المركز الخاص الممتاز الذي يتمتع به الاتحاد السوڤييتي في مصر مرجعه الأساسي المساهمة في بناء السد العالي، ونحن نتطلع إلى أواصر أشد قوة مع فرنسا ولن تكون هذه الأواصر مفتعلة فهي قديمة وعريقة راسخة. وأضفت إلى هذا أنني أذكر في طفولتي وصباي أن عيد ١٤ يولية كان يُحتفل به في مصر كأحد الأعياد القومية رمزًا للحرية التي نادت بها ثورتكم، وأن الثقافة الفرنسية قد احتلت مكانها في قلوب المصريين من قديم الزمان رغم الاحتلال البريطاني الذي جثم على نفوسنا سبعين عامًا، وأنه منذ مطلع الحرب الأخيرة حاولت بريطانيا القضاء على الثقافة الفرنسية بمصر بشتى الطرق إلى حد مصادرة الكتب الفرنسية من المكتبات مستندة إلى المليون جندي المرابطين بالشرق الأوسط، وأن حملة نابليون ـ بالرغم من المقاومة التي تعرضت لها ـ فإن ما خفّف وقعها أمام التاريخ أنها استهلت عهدًا جديدًا في تاريخنا العلمي والثقافي ببعثة العلماء التي صاحبت الحملة، وأنه في عهد محمد علي وسلالته كانت الثقافة الفرنسية متغلغلة وكانت بعثاتنا كلها تتوجّه إلى فرنسا، وأن الكولونيل سيڤ [سليمان باشا الفرنساوي» لم يكن بالنسبة لنا رمزًا لسيطرة فرنسية بل بالأحرى كان رمزًا للأواصر القريبة بين شعبينا وللمركز الممتاز الذي تحتله الثقافة الفرنسية في بلادنا، إلى أن كان العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ فقضى على كل ما تبقّى من أثر للثقافة الفرنسية والتعاطف نحوكم. وقد خيّبت هذه الخطوة آمالنا لولا تغيّر الأحوال وانهيار الجمهورية الرابعة التي شنّت هذا العدوان الغاشم وظهور الجمهورية الخامسة متّبعة سياسة جديدة لا نراها بعيدة كل البعد عن سياستنا وآمالنا مستهلّة إنجازاتها بإنهاء حرب الجزائر. إن طريقنا هو طريقكم، ولقد اعتذرت الكتلة الشيوعية عن معاونتنا في المجال الذي أتحدث فيه إليك واكتفت بعرض ضمانها ضد أي عدوان ذرّي ينشب ضدنا، وقد رفضنا بدورنا هذا العرض كما قلت لك إذ هو يَجْمُد بنا عند حدّ لا نعدوه

وينال من استقلال سياستنا الخارجية، وما أسهل علينا أن نحصل على ما نريد إذا ما أعلنّا بلادنا ديمقراطية شعبية. فماذا تنتظرون للقيام بخطوة إيجابية؟ لقد أفلتت الفرصة من قبل من الغرب عند تمويل السد العالي، ونحن نعرض عليكم فرصة لا تعوّض لاكتساب ما فقدتموه بأقصى سرعة والتكفير عما اقترفته الجمهورية الرابعة في حقّنا، وفي نفس الوقت في صالح خصمنا الرئيسي إسرائيل.

ولا أكتمك أنه في اليوم الذي تفجّر فيه إسرائيل قنبلتها الذرية فهذا معناه القطيعة التامة بيننا ـ نحن الشعوب العربية ـ وبين فرنسا، فلا نزاع في أن المسؤولية تقع على أكتافكم. لماذا كان هذا التقارب إذن إن لم يُتوّج بهدف كبير ذي دلالة واضحة؟ وهنا ذكرت له ما ورد بكتاب «انتشار الأسلحة الذرية» بقلم ليونارد بيتون الذي ينشره معهد العلوم الاستراتيجية البريطانية وسلّمته مقتطفات من هذا البحث كما سلّمته تعليقًا عليه. تقول مقتطفات البحث:

(١) المعروف أن فرنسا تمدّ إسرائيل بكميات من اليورانيوم تعاد بالتالي إلى فرنسا بعد استخلاص الوقود المحترق أو المشعّ.

(٢) الراجح أن إسرائيل قد حصلت من جنوب أفريقيا على ١٠ طن من اليورانيوم.

(٣) يصل إنتاج إسرائيل حاليًا من اليورانيوم المستخلص من فوسفات البحر الميت إلى عشرة أطنان في العام، أي يبلغ مجموع ما لديها من يورانيوم عشرون طنًا (مع العلم بأن إنتاج إسرائيل وجنوب أفريقيا غير خاضع لأي إشراف).

(٤) تحاول إسرائيل المستحيل لزيادة إنتاجها السنوي من اليورانيوم من عشرة إلى خمسة عشر طنًا، فإذا تحقق لها نصف هذه الزيادة فيمكن لمفاعل ديمونة الاستغناء عن استيراد المواد النووية من أي مصدر خارجي.

(٥) يتعذر على أي إنسان أن يحدّد ما إذا كانت إسرائيل قد وقّعت مع فرنسا عقدًا يحدّد استخدام إنتاج المفاعل الفرنسي في أغراض سلمية فقط مثل العقد المبرم بين الهند وكندا، ولكن الأمر الذي لا شك فيه هو أن فرنسا لا تملك أي حق في الإشراف على المفاعل نفسه.

أما التعليق الذي قدمته مع هذه المقتطفات فيذهب إلى أن:

«هذا معناه أن المواد النووية التي تستوردها إسرائيل من جنوب أفريقيا بالإضافة إلى إنتاجها المحلي ـ مع استبعاد فرنسا ـ وهي التي تعتبر عنصرًا من عناصر المفاعل الذري لإنتاج البلوتونيوم لا تخضع لأي إشراف فرنسي وبمعني آخر أن إسرائيل تستطيع التصرف على هواها».

وافترقنا على أن نلتقي يوم الحادي والعشرين من مايو حيث استهل حديثه بأنه يودّ بادئ

ذي بدء أن يبلغني أنه ليست لفرنسا الآن أية علاقة عسكرية بإسرائيل. ثم بدأت مناقشة موضوع التعاون في المجال الذرّي فقال: «أحب أن أؤكد لك بصفة قاطعة وبعد تبادل الرأي مع قصر الإليزيه ووزارة الخارجية أنه لا توجد ثمة علاقة عسكرية البتة بين فرنسا وإسرائيل في الوقت الحالي سواء كانت هذه العلاقة رسمية أو غير رسمية. وهذا التأكيد أكرره لك كي تنقله بحذافيره للرئيس جمال عبدالناصر. ثم عرج على موضوع المعاونة في الميدان الذرّي قائلاً إنه لا بد له من أن يستطلع رأي المسيو كوف ده مورڤيل.

فقلت له لتوي: إن وزير الخارجية لا يملك البت في هذا الموضوع وإنما مفتاح الموقف في يد الچنرال ديجول فهو إذا أضاء النور الأخضر فُتحت الأبواب على مصاريعها، وأن دور وزير الخارجية في هذه الحالة هو التنفيذ واستقبال طلباتنا ومبعوثينا الفنيين بالطريقة المعتادة لتحقيق السياسة المرسومة.

قال: هذا صحيح وإنما أردت أن أضعه في الصورة قبل الحديث مع رئيس الجمهورية لأنه حتمًا سيسألني عن رأي وزير الخارجية، ولست أعتقد أن مشاعر مسيو كوف ده مورڤيل نحوكم سيئة بالمرة. ولكن كيف ترى أن تسير الأمور؟

قلت: المطلوب أولاً هو الموافقة السياسية العليا على المبدأ، أما التفاصيل فأمرها هيّن ويتولاّها الخبراء.

قال: طبعًا أنا لست متخصّصًا حتى أتناول هذا الموضوع بالبحث العميق.

قلت: ولا أنا. وإنما أنا ناقل رغبة للرئيس جمال عبدالناصر.

قال: هل أستطيع أن أعرف بالضبط ما تطلبون؟

وهنا أوضحت له أن ثمة حدًا أقصى للمساعدة وحدًا أدنى، وأن الفارق بينهما بالنسبة لنا هام جدًا، خاصة من ناحية الزمن المفقود وتفوّق إسرائيل علينا في هذا المضمار بفضل المساعدة التي قدّمتها فرنسا لها. ثم أردفت قائلاً: إن الفارق بالنسبة لكم هيّن بسيط ولكنكم ستجنون كسبًا كبيراً في هذه المنطقة من العالم إذا ما وافقتم على الحد الأقصى. نحن في الواقع نطلب من خلال المساعدة الذرية توثيق الأواصر بيننا وبينكم كما أوضحتُ قبلُ.

قال: وهل تستخدمون ما قد نعاونكم فيه في أغراض عسكرية؟

قلت: إن الفرق بين الاستخدام في أغراض عسكرية وبين الاستخدام في أغراض سلمية دقيق أشد الدقة، وأكون مخادعًا إذا قلت لك إننا لن نمضي في نفس الطريق الذي تسلكه إسرائيل، ولكن سبق لي أن أوضحت لكم أنه بود الرئيس جمال عبدالناصر الذي يؤمن بمبدأ منع انتشار الأسلحة الذرية وقف هذا السباق، فهو يدّخر جهده في سبيل رفع شأن مواطنيه

بدلاً من الانسياق في سباق لا يُعرف مداه، إلا أن عليه مسؤولية حماية وطنه وشعبه في نفس الوقت، فهو يشيّد بيد ويدافع باليد الأخرى، غير أني أعتقد أن مجرد معرفة إسرائيل أننا خطونا خطوات إيجابية في هذا الميدان سيجعلها تفكر أكثر من مرة قبل المضي في سياستها القائمة على الإسراع بتفجير القنبلة الذرية لتضمن التفوق العسكري في المنطقة. فإذا بدأنا نشاطنا بمعاونتكم لنعوّض ما فات فأعتقد أن السباق العسكري الذري سيتوقف، وهنا ـ وكم نتمنّى هذا ـ يتفرغ علماؤنا لاستخدام هذه الإمكانيات الضخمة في أهداف سلمية نحن في مسيس الحاجة إليها.

وعندما سألني عن ماهية الحدّين الأقصى والأدنى أخذت أشرح له مطالبنا على ضوء المعلومات التي تزوّدت بها قائلاً: إن الحل المثالي الذي نتوخّاه هو المعاونة في المراحل الثمانية الأساسية:

١ ـ إقامة منجم تجريبي لكشف الخامات الذرية وخاصة اليورانيوم.

٢ ـ إقامة منجم إنتاجي لكشف الخامات الذرية وخاصة اليورانيوم.

٣ ـ إقامة مصنع تركيز اليورانيوم.

٤ ـ إقامة مصنع تكرير اليورانيوم.

٥ ـ إقامة مصنع إنتاج وحدات الوقود النووي.

٦ ـ إقامة مفاعل ذرّي ذي قدرة مناسبة لإنتاج البلوتونيوم.

٧ ـ إقامة مصنع استخلاص البلوتونيوم من الوقود الذرّي المحترق أو المشعّ.

٨ ـ الحصول على المواد النووية وقطع الغيار اللازمة، وذلك مع تعويض الوقت الزمني الضائع بأن تكون قوة المفاعل ٥٠ أو ١٠٠ ميجاوات حراري.

وهنا سألني عن الحد الأدنى فقلت له: مهلاً، فهناك شوط بين الحد الأقصى والأدنى أضرب له الأمثلة التبادلية الآتية:

أولاً: تزويدنا بالنقاط ٤، ٥، ٦، ٧، ٨ مع مفاعل قوته ٥٠ أو ١٠٠ ميجاوات حراري.

ثانيًا: أو تزويدنا بالنقاط ٤، ٥، ٦، ٨ على أن تكون قوة المفاعل ٥٠ أو ١٠٠ ميجاوات حراري.

ثالثا: أو تزويدنا بالنقاط ٤، ٥، ٦، ٨ بمفاعل مماثل لما سلمته فرنسا لإسرائيل وقوته ٢٤ ميجاوات حراري.

أما الحد الأدنى ـ وهو أسوأ الفروض ـ فهو تزويدنا بمفاعل لإنتاج البلوتونيوم قوته ٢٤ ميجاوات حراري مع مدّنا بالمواد النووية المختلفة وقطع الغيار اللازمة لتشغيله وإعطائنا رخصة إنتاج الوقود ووحداته.

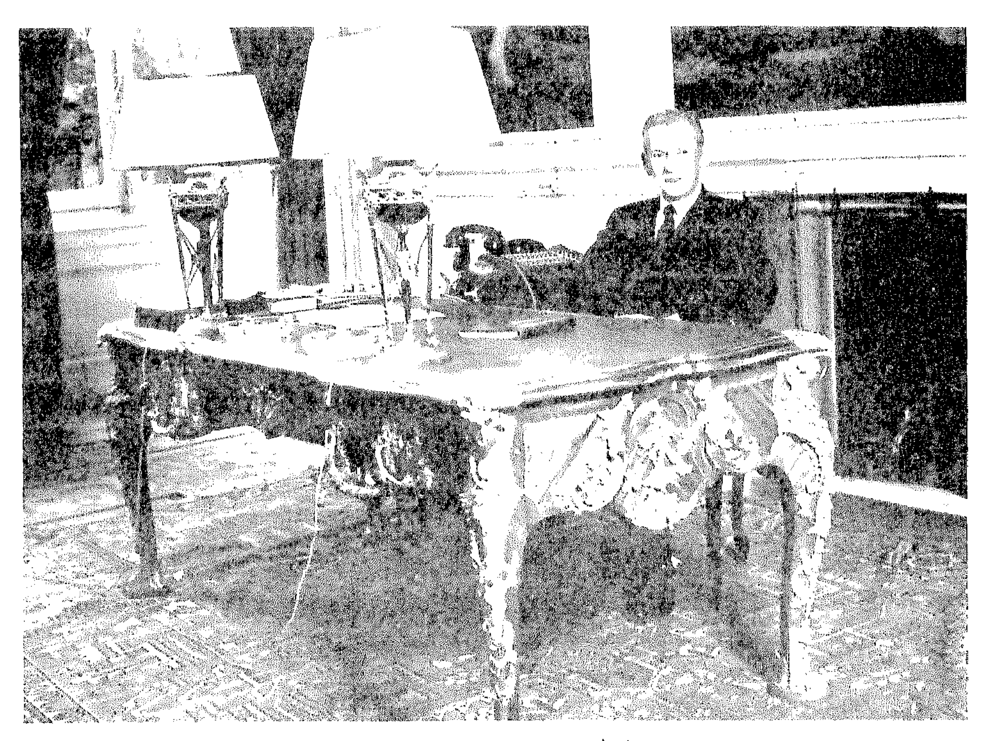
وقد حرصت قبل إنهاء المقابلة على أن أوضّح أنه في أي حالة من الحالات لا غنى لنا عن التزوّد بالتصميمات والرسوم النهائية والمعدّات والمواد والأدوات والأجهزة لإقامة المشروعات، وكذلك أهمية الإشراف على التنفيذ في كافة المراحل من الإنشاء والتركيب إلى الاختبار والتشغيل والصيانة، وأعدت عليه القول بضرورة تزويدنا بالمواد النووية وقطع الغيار للتشغيل المستمر، وتدريب الخبراء المصريين في المنشآت الفرنسية واشتراكهم مع الخبراء الفرنسيين ابتداء من التصميم حتى التشغيل النهائي والصيانة.

وكنت قد أعددت مذكرة تتضمّن هذه الحلول كلها قدّمتها له فتناولها ووضعها في جيبه قائلاً: إني أودعها في خزانة سرية، وسأتصل بك قبل مبارحتك باريس لإخطارك بالنتيجة بعد عرض الأمر على الرئيس ديجول واستطلاع رأي كوف ده مورڤيل.

وقد التقيت به قبل مغادرتي باريس وذلك في يوم ٢٧ مايو فإذا هو يبلغني أنه بتبادل الرأي مع كوف ده مورڤيل وجد منه أذنًا صاغية ولكنه لم يحصل بعد على رأيه النهائي نظرًا لكثرة أسفاره، فهو الآن بإيران وفي الأسبوع الماضي كان ببولندا وقبل ذلك كان يمرّ بعواصم دول الكتلة الشيوعية. ولكنه اقترح أن يكتب لي رأسًا بالرأي النهائي بعد أن ينتهي من مداولاته مع ده مورڤيل ثم عرض الأمر على رئيس الجمهورية.

ولقد أثبتت الأيام بعدُ أن هذه الإجابة كانت لونًا من ألوان اللباقة الدبلوماسية. تُرى هل كانت ظروف فرنسا عندها تقضي عليها ألا تمدّ لنا مثل اليد التي مدّتها لإسرائيل في ظروف سابقة؟ وما كان ضنُّها على مصر بالأمر الهيّن، فلربما جرّ على مصر بعدُ شرًا مستطيرًا.

* * *



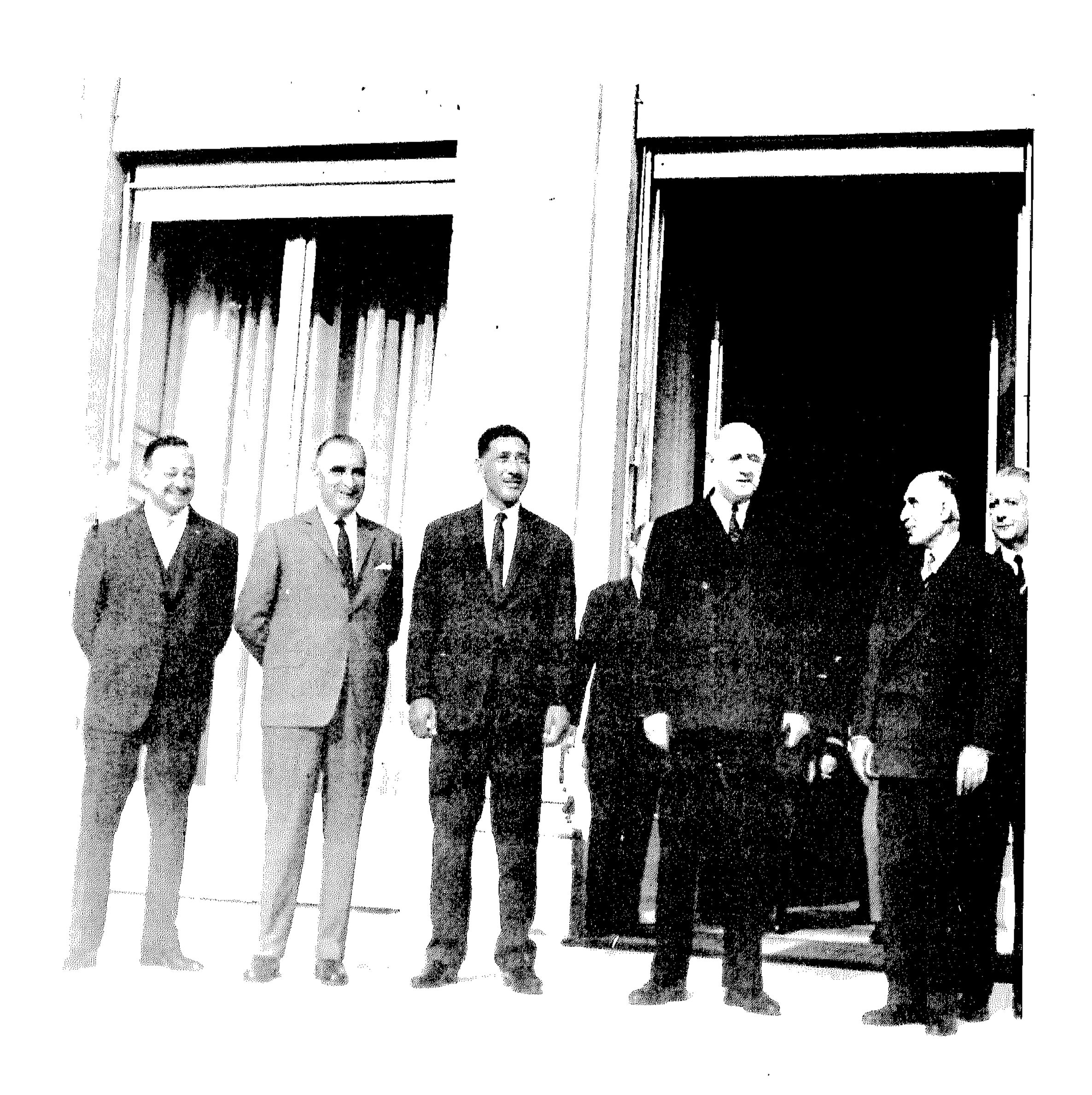
مسيو كوف د. مورفيل وزير الخارجية الفرنسية.



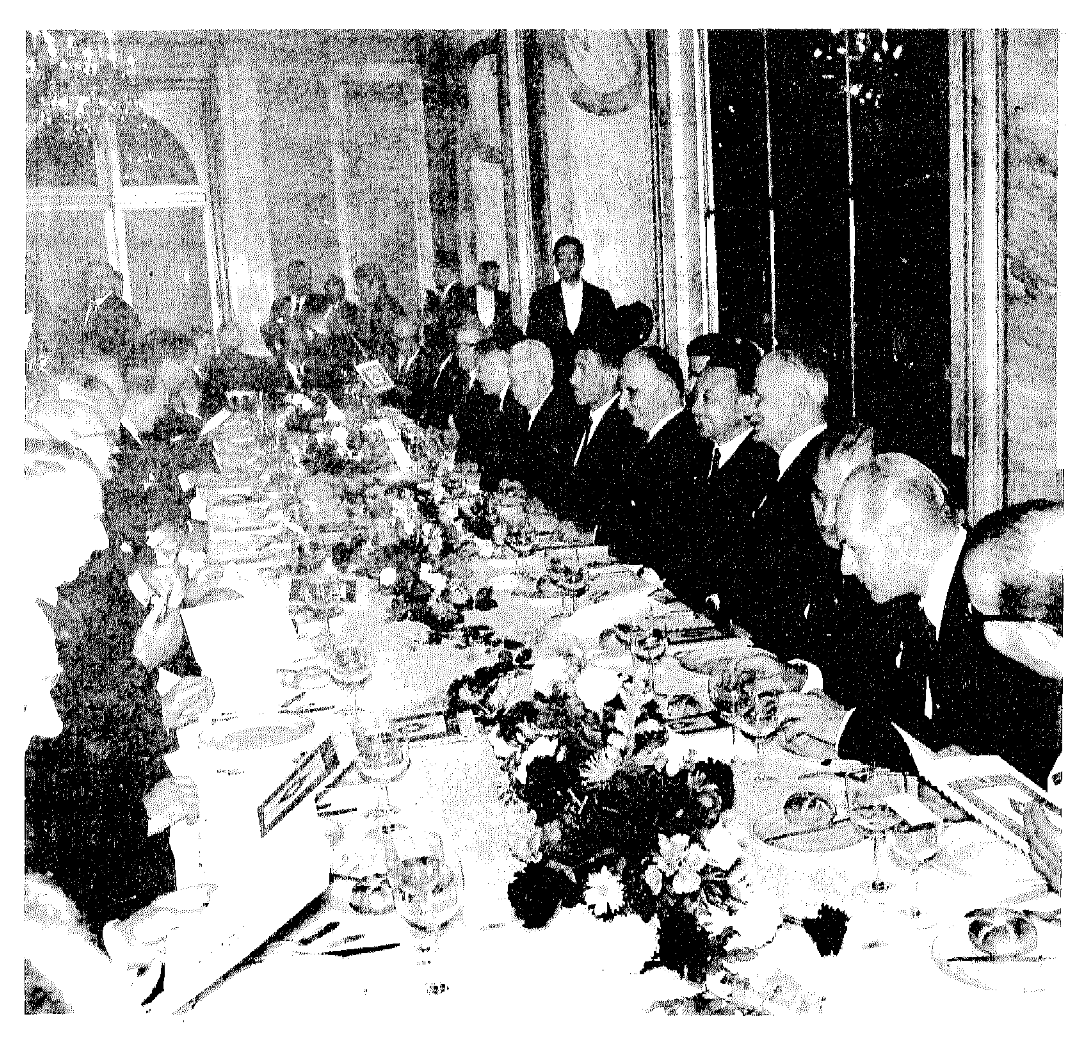
مسيولوي چوكس وزير شئون الإصلاح الإدارى الفرنسى.



مع المشير عامر فى لقائه بالمبعوثين الدارسين المصريين فى فرنسا.



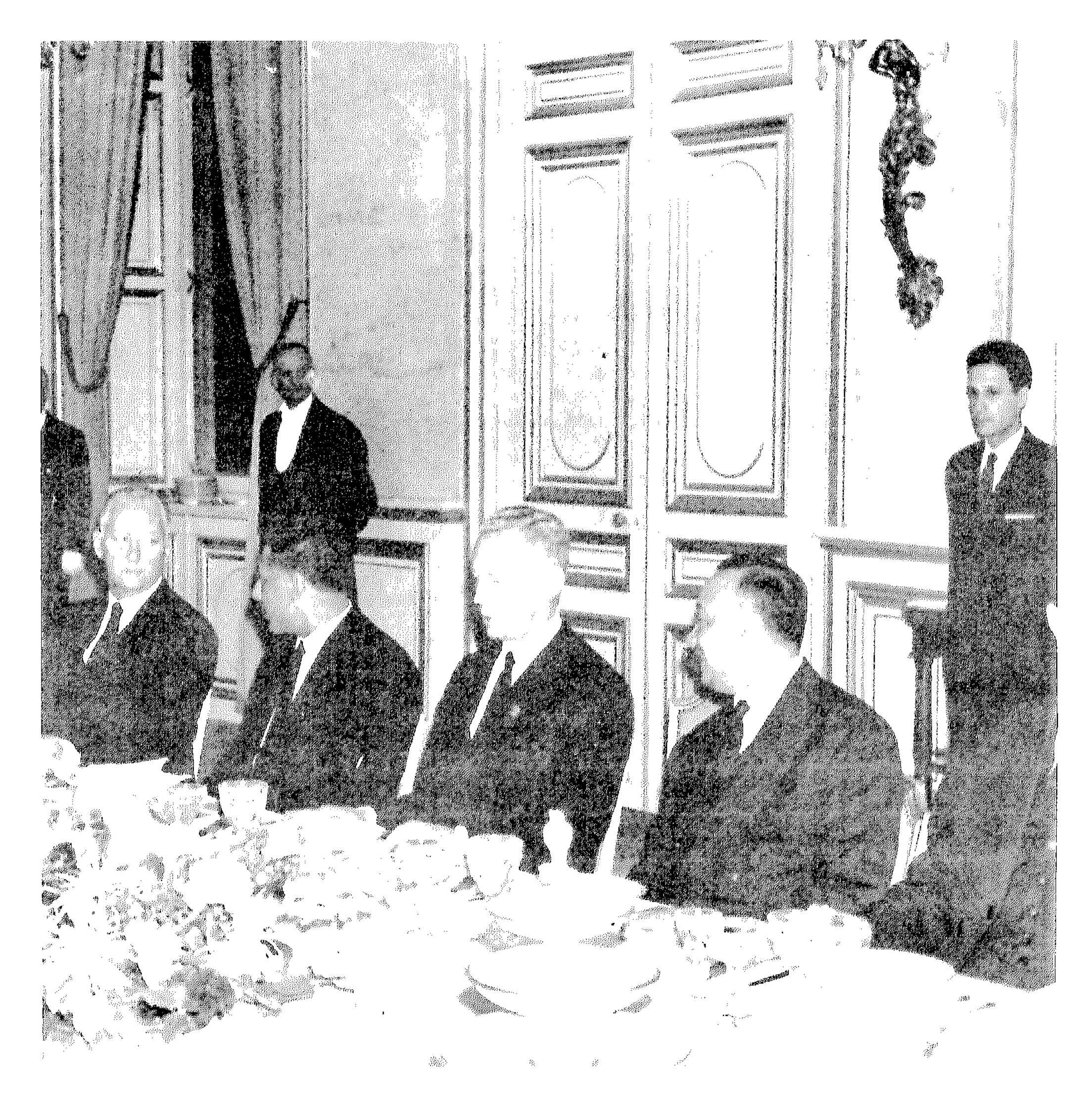
مع الرئيس شارل ديجول والمشير عامر والمسيو پومپيدو رئيس الوزراء والدكتور محمود فوزى والجنرال مسمير وزير الدفاع والمسيو كوف د. مورڤيل بقصر الإليزيه (١٦/١٠/١٩٦٥).



فى حفل العشاء الذى أقامه المشير عامر بفندق كريون قبل مغادرته پاريس. ويبدو إلى جوار المشير عامر الرئيس چورچ پومپيدو والوزير لوى چوكس وكاتب هذه السطور والوزير جاستون پاڤلڤسكى والسفير أحمد حسن الفقى و(الوزير) چيسكار ديستان وغيرهم (١٩/١٠/١٩٦٥).



المشير عامر والرئيس پومپيدو وصاحب هذه المذكرات وسفير فرنسا بالقاهرة.



مع المشير عامر والمسيو مسمر وزير الدفاع الفرنسى على مائدة الغذاء التى اقامها المسيو كوف د. مورفيل وزير الخارجية الفرنسى تكريما للمشير عامر بالكاي دورساي مقر وزارة الخارجية الفرنسية.

الفصل الخامس

تجربتي الأولى وزيراً للثقافة

« لو أنك قدّمت لرجلٍ سمكة لوفّرت له وجبة، ولو أنك علّمته صيد السمك للقّنته حرفة. وإذا أردت أن تدبّر قُوتَك لعام آتٍ فانثر بذراً، وإذا انفسح خيالُك لعشر سنين فاغرس شجراً. أما إذا كنت تعنى بشؤون غيرك فزوّدهم بالمعرفة. ذلك أنك حين تنثر البذر تحصد مرّة، وإذا أنت غرست الشجر حصدت مرّاتٍ عشراً، لكنك حين تبذر المعرفة تتيح حصاداً لمائة من الأعوام».

مثل صيني لـ «كوان تزو».

القرن الرابع ق.م

«لا فكاك بين الفن والأخلاق، فهما المعقل الأخير الذي تفزع إليه القيم الإنسانية».

رينيه ويج

[١]
مفاجأة مؤرقـــة

كـانت رومـا تتـوقّع في خـريف عـام ١٩٥٨ حـدثًا فنيًـا فـريدًا هو تقـديم أوبرا «بوريس جودونوف» لموسورسكي بمشاركة المغني العالمي بوريس كريستوف الذي كان ذكر اسمه يثير بين عشّاق الموسيقى وفنون المسرح ثورة من الشوق والفرح الغامريْن. وقد كان الأمر بالنسبة لي مثيراً لأعمق مشاعري فما أكثر ما سمعته عن هذا المغنّي القدير وما أشدّ التوق الذي كان يستحوذ عليّ لأستمع إلى صوته بينا تتابع عيناي أداءه الفني الذي حقّق له أيامها شهرة فائقة وهو يقوم بهذا الدور الذي لم يكن يتمتّع بها في هذا المجال غير القلّة من أفذاذ الفنانين، فلقد كان هذا الفنان يجمع بين ثراء الأسلوب الغنائي الروسي وبين صفاء الموسيقى الإيطالية، هذا إلى موهبته المسرحية ذات الأثر البالغ مما رفعه إلى مرتبة أعظم أصوات الطبقة الغليظة للرجال «باص» في قرننا الحالي.

ولم يكد يحلّ مساء الثامن من أكتوبر ١٩٥٨ حتى كنت في رفقة زوجتي نشغل مقعدين في الصفوف الأولى من دار الأوبرا بروما كي لا تفوتنا لفتة أو همسة تبدو من هذا المغني الموهوب. ومع بداية العرض الأوبرالي أحسسنا وكأنما نحيا في عالم أسطوري لم نعرفه من قبل ينبض بالجلال والرهبة ويفيض بالألحان الآسرة والأنغام التي تنفذ إلى أعماق القلب. وانتهى الحفل في دار الأوبرا دون أن تغيب عن أعيننا صورة من صوره ولا عن آذاننا لحن من ألحانه وظللنا أسْرى متعة فياضة حتى ونحن نتناول العشاء. وظلت الألحان تتردّد في وجداننا حتى امتدت يدي إلى مفتاح جهاز الراديو لأستمع كالعادة إلى نشرة أخبار الحادية عشرة من إذاعة القاهرة، فإذا بالخبر الأول يحمل إلينا مفاجأة مذهلة، فقد كانت القاهرة تذيع قرار تشكيل حكومة جديدة تضم بين أعضائها اسمي وزيراً للثقافة والإرشاد القومي.

امحت صور الحفل الأوبرالي من فكري وخمدت ومضاته فجأة، وشملني قلق غامر، وشرد ذهني إلى ما ينتظرني من عمل في القاهرة. وبرغم إيماني بأهمية العمل الثقافي إلا أن منصب الوزير ذاته لا مفر من أن يُدخلني في غمرة المشتغلين بالسياسة، وهم في كل بلاد

العالم وليس في مصر وحدها رجال ذوو استعداد طبيعي وطباع خاصة تمليها عليهم حرفة السياسة، وأنا على طبع مغاير. فحين انضممت إلى الضباط الأحرار كنت أحمل بين جوانحي شعوراً ذاتيًا بوجوب المشاركة في تحرير الوطن وخدمة الشعب دون تفكير في أن أزجّ بنفسي في غمرة السياسة. ولهذا وبعد نجاح الثورة تنازلت طواعية عن مكاني الذي عرضه عليّ جمال عبدالناصر في مجلس قيادة الثورة لزميل فاضل لأسباب سبق أن ذكرتها فى الفصل الأول من هذه المذكرات، مبتعداً بنفسي عن تيارات السياسة واضعًا نصب عيني أن أقدّم لوطني ما تسمح به إمكاناتي. وكان تعطّشي إلى المعرفة يجعل الكتاب أقرب رفيق لي كما كان ولعي بالموسيقى يشدّني إلى مواطن النغم. وهكذا كانت هواياتي الفنية تستحوذ على أوقات فراغي كله فتنأى بي عن أن أشارك في جلسات الدردشة مما خال البعض معه أن بي تباعداً أو تعاليًا، وما كان هذا حقًا، بل هي رغبة ملحّة في مطالعة كتاب جديد أو سماع لحن شجيّ.

مرّ في ذهني العديد من الخواطر والذكريات وأنا أتجوّل في غرفتي غاديًا رائحًا بعد أن أرّقني نبأ تعييني وزيراً فاستعصى عليّ النوم بقدر ما غاب الهدوء عن وجداني، وأخذت أقارن بين رضائي يوم فوجئت بتعييني سفيراً لمصر في روما منذ ما ينيف عن سنة وبين البلبلة التي اعترتني لتعييني وزيراً. ولم يكن الأمر عندي هو مقارنة بين السفارة والوزارة، فالسفير رغم مباهج عمله في عراقة عاصمة أوروبية مثل روما لا يعدو أن يكون موظفًا محدود الاختصاصات ضيّق الدائرة التي يتحرك فيها أو التي يمتد إليها نفوذه، في حين يملك الوزير صلاحيات كبرى ويستطيع التأثير في مجال ينفسح ليشمل الوطن كله. غير أن الأمر كما أتصور كان مناخ العمل هنا وهناك، فلقد كنت أحسّ وأنا سفير أني بين مجموعة محدودة يسودها الوئام والتآلف والتوافق، كلنا نعمل لهدف معين محدّد، وكما أنا فارغ له هم الآخرون فارغون معي له، بينما الأمر سيكون في الوزارة كما كنت أتخيّل على العكس من هذا، إذ كان لا بد للوزير من الاضطلاع بمهام أخرى تتصل بالحقل السياسي، وما كنت أحب أن أرتاد هذا الخضم، لامجانبة منى للمشاركة في النشاط السياسي، بل لما كنت أراه من احتوائه على شلل وتجمّعات همّها ألاّ يزاحمها في سلطانها أحد، وكثيراً ما تنشأ معها المكائد والدسائس والغدر والوشايات. وكان هذا مبعثًا آخر لقلقي، إذ لا بد لي من حذر واسع كي أدفع عن نفسي ما قد يُحاك لي. وقد كان ما توقّعته وقدّرته.

وكان أن انتهيت إلى أنه لا بد لي من أن أعود إلى مصر قبل مرور أربع وعشرين ساعة ومقابلة الرئيس راجيًا إعفائي من شغل منصب الوزير. والحق إن جمال عبدالناصر أدرك منذ مصافحتي له كل ما أضمره وكأنما كان يقرأ أعماقي، وأخذ يفيض في السؤال عن أفراد أسرتي وصحتهم وأحوالهم ليؤجل بضع لحظات بدء مناقشة يعرف أنها ستكون طويلة وشاقة. حتى إذا انتقلنا إلى جوهر الحديث وصارحته باضطراري إلى الاعتذار عن قبول منصب الوزير الذي لم أستشر في أمر إسناده إليّ، لا تقاعسًا عن عمل جاد بل تحاشيًا لوقوع صدام محتمل بيني

وبين الشلل والتجمّعات المتسلّطة، استمع عبدالناصر إلى حديثي مصغيًا كل الإصغاء مقدّرًا مشاعري وأحاسيسي، ثم أخذ في إقناعي وهو يقول: إن منصبك الآن وزيرًا يختلف كل الاختلاف عن منصبك الذي اعتذرت عنه مستشارًا برياسة الجمهورية. فأنت الآن في وضع يعلو وضع بعض من لا تطمئن نفسك إليهم، كما أنك ستشغل مكانًا بعيدًا عن المكان الذي يعملون فيه، فوزارتك تقع في مبنى مستقل بقصر عابدين، في نفس الوقت الذي ستكثر فيه لقاءاتنا معًا بل وبشكل منتظم. كما أن هذا المنصب لن يغيّر شيئًا من أنك تستطيع في أي لحظة أن تجد بابي مفتوحًا لك أو أن تتصل بي برقم تليفوني المباشر.

وحين ذكرت له ثانية عزوفي عن المناصب التي تشوبها صراعات على السلطة والنفوذ وما يتبعها من مضيعة للوقت والجهد وأني أنفر من الخوض في غمارها لأنها تستنفد طاقات مُهْدرة، أجابني قائلاً: أصارحك بأني لم أدعك لشغل وظيفة شرفية، بل إنني أعرف أنك ستحمل عبئًا لا يجرؤ على التصدّي لحمله إلا قلّة من الذين حملوا في قلوبهم وهج الثورة حتى أشعلوها. وأنت تعرف أن مصر الآن كالحقل البكر، وعلينا أن نعزق تربتها ونقلّبها ونسوّيها ونغرس فيها بذورًا جديدة لتُنبت لنا أجيالاً تؤمن بحقّها في الحياة والحرية والمساواة، «فهذا هو العناء، وهذا هو العمل الجاد» على نحو ما ذكر ڤرچيل في إنيادته، وإنني اليوم أدعوك أن تُقبل على هذا العناء وذاك العمل الجاد، وأن تُشَمّر عن ساعد الجدّ وتشاركني في عزق الأرض القاحلة وإخصابها. إن مهمّتك هي تمهيد المناخ اللازم لإعادة صياغة الوجدان المصري، وأعترف أن هذه أشقّ المهام وأصعبها، وأن بناء آلاف المصانع أمر يهون إلى جانب الإسهام في بناء الإنسان نفسه. ولو أن سفيرًا يستطيع أن يؤدي ثلاثين في المائة فقط مما قمت به أنت في روما فحسبي هذا. إن لك دورًا تخدم به الوطن في الداخل أهم من دورك في الخارج. وأحب أن أبوح لك بأن على بابي هذا نحوًا من عشرين شخصًا متطلّعين إلى منصبك هذا.

فبدهته بقولي: إذن فلتمنحه أحدهم فلست براغب فيه، فضلاً عن أني لا آمن تلك السهام التي سوف توجّه إليّ من الخصوم، فسألني بهدوئه العميق: ومن منا الذي يعمل آمنا من السهام المعادية؟ أولاً تذكر أننا خرجنا ليلة ٢٣ يولية ١٩٥٢ نحمل أرواحنا على أكفّنا، وكل منا يضع في احتمالاته ألا يعود إلى أسرته سالمًا. إن عظم المسؤولية جدير بأن يثير في نفسك ما عهدته فيك من إقدام، ثم ما الذي ستفعله في وزارة الثقافة غير تحقيق أحلامك التي طالما كنت ترويها على مسامعي قبل الثورة وبعدها.

فرددت عليه بقولي «كم يرضيني ثناؤك هذا، غير أن المنصب لا يستهويني»، فإذا الرئيس يذكّرني بأنني لم أكن أغادر القاهرة في مهمة سياسية خاصة إلا وأعود بحديث مقتضب عن المهمة تاركًا التفاصيل للتقرير المكتوب، بينما كنت أطنب في الحديث عن النهضة الفنية في

الخارج وعما شاهدت من عروض مسرحية وموسيقية وأوبرالية ومن معارض فنية تشكيلية وعن أحدث الإنشاءات الثقافية، وعن أمنيتي في أن تتحقق مثل هذه النهضة في مصر. وهنا صارحني الرئيس بقوله: لا أخفي عليك أن كل حديث كان يدور حول تنمية الثقافة والفنون كان يجعل صورتك تتراءى في خيالي، وأذكر حديثنا قبل الثورة عن انحصار المتعة الثقافية وبخاصة الفنون الراقية في رقعة ضيقة لا تنفسح إلا للأثرياء، وكيف ينبغي أن تصبح الثقافة في متناول الجماهير العريضة وأن تخرج من أسوار القاهرة والإسكندرية لتبلغ القرى والنجوع، فمن بين أبناء هذه القرى الغائرة في أعماق الريف بالدلتا والصعيد يمكن أن يبزغ عدد من الفنانين الذي يعكسون في إبداعهم أصالتهم الحضارية. ويبدو لي أن الأوان قد آن لتحقيق هذا المطمح، وقد كنت أنتظر هذه اللحظة لأسند إليك مهمة وزير الثقافة. ولا تتصور أنني كنت أوفدك في مهام مؤقتة إلى عواصم أوروبا أو في مهام طويلة كعملك الدبلوماسي في باريس وروما دون أن أضع في اعتباري ما تتيحه لك هذه الفرص من دراسة الأنشطة الثقافية والفنية في أهم عواصم الفنون والثقافة في العالم، وإنني أرى أنه ما زالت أمامك رحلات أخرى في عواصم أخرى تضيف إلى حصيلتك في هذا المجال زادًا جديدًا. لكنك ستقوم بهذه الرحلات بوصفك وزيرًا للثقافة، وهو ما سيتيح لك فوائد أعظم وأنت تشيّد أبنية الثقافة والفن في مصر.

وأحسستُ أن عبدالناصر كاد أن يضيّق عليّ الحصار وأن يمسّ أوتار قلبي، وأن يوقظ في نفسي الأحلام والذكريات التي أخذت تُلهب خواطري وتُشعل في وجداني قلقًا عصيًا على الخمود.

فقلت له: أرجو أن تمنحني فرصة أعيد فيها النظر.

فقال لي مبتسمًا: حسبتك تريد فرصة تجرّب فيها حظّك في موقع وزير الثقافة. وعلى كل فليكن لك ما تريد. اخلد إلى عزلتك ليلة أو ليلتين، على أن تتذكر أن قرار رئيس الجمهورية لا يقبل التغيير السريع الذي تودّه أو الذي كنت تودّه.

وصافحني مودّعًا بعد ساعات أربع من النقاش الذي كان فيه بالغ الصبر، والذي أعترفُ أنني كنت فيه شديد العناد والتصلّب. اتجهت إلى بيت المشير عامر الذي هنأني بتعييني وزيرًا للثقافة وهو يقول لي: ها أنت الآن في الموقع المناسب لتكوينك وتحقيق أمنياتك القديمة لصالح الفن والثقافة. وحين سردت عليه موجز ما حدث بيني وبين الرئيس قال رحمه الله: إن عبدالناصر يعتمد عليك فلا تخيّب أمله فيك، ثم إنه أوحى إليك بأن تأخذ فرصة في ممارسة مسؤوليات هذا المنصب الجديد، فإذا انقضت مدة ووجدت أن هناك عقبات فعلية في طريق إنجازك لمشروعاتك كان من حقك ساعتها أن تطلب من الرئيس إعفاءك من المنصب الوزاري.

وعندها سيوافق الرئيس دون أن يجد في ذلك ما يغضبه أو يخيّب أمله فيك، أما الآن فلا يجوز.

وقد اعتكفت في بيتي ليلتين كما أشار عليّ الرئيس. وفي صباح اليوم الثالث تلقّيت مكالمة منه يسألني فيها عن رأيي الذي انتهيت إليه، فأجبته قائلاً: أصارحك أنني حتى الآن لم أحسّ بالراحة لقبول هذا المنصب، فقال ضاحكًا: هيّا إلى مكتبك على بركة الله ولا تهتم براحة النفس هذه فأنا كفيل بتحقيقها لك. ونظرت بعدها إلى الصديق ورفيق السلاح يوسف السباعي الذي كان يزورني عندها، ولم أكد أكرر عليه قولة جمال عبدالناصر حتى انفجر ضاحكًا وقال لي بمرحه المعهود الذي كان يتسرّب إلى قلوب محدّثيه: «أسرع يا ثروت، فأنت لا تدرك مفهوم كلمة «الراحة» في لغة أهل الصعيد، لأنها تعني أحيانًا «الراحة الأبدية»، وما أظنك ترحّب بها الآن».

وأضحكتني هذه المزحة الساخرة التي أطلقها يوسف، وبعد دقائق وجدتني في سيارته وهو يقودها إلى قصر عابدين، والتفت نحوي متفرّسًا في وجهي الذي لا شك أنه كان لا يزال متجهّمًا، فإذا هو ينطلق في قهقهة حلوة أذهلتني، فسألته عما يضحكه فقال لي: أقول لك ولا تغضب؟ قلت له: إن الله حباك موهبة إسعاد الناس فلن تستطيع أن تغضب أحدًا يومًا حتى لو وجدت الرغبة الصادقة في ذلك. فقال لي: معذرة، لكن تجهّم وجهك بما يعبّر عنه من هموم ثقيلة على صدرك جعلني أتذكر يوم كنت أذهب بابني إسماعيل لأول مرة إلى المدرسة، فقد كان مهمومًا وحزينًا وكأنه رأى في المنام أنني سأذبحه مثل سيّدنا إسماعيل عليه السّلام. وشاركته الضحك من كل قلبي معجبًا بقدرته الفريدة على إمتاع عارفيه، فإذا هو يهمس في أذني: سوف أسجّل هذا الحدث في إحدى قصصي إن شاء الله. ولكن القدر لم يترفّق بنا واختطفته يد المنون غيلة وهو ما يزال موفور الصحة وقد ترك في قلوبنا فراغًا لا نملك معه إلا أن ندعو الله صادقين أن يتغمّده برحمته ورضوانه.

ولقد عزّ عليّ أن يفارقني هذا الصديق دون أن أرثيه بكلمة فإذا لساني يجري بهذه العبارات:

«يا أوفى الأصدقاء... الليلة تبكي مصر كما لم تبك منذ سنين

تبكي قلبًا لم ينبض بغير الحب والحنان.

تبكي ابتسامة تتوارى في مواجهتها الأحزان.

تبكي تواضعًا تستحي أمامه الكبرياء.

تبكي رسول سلام كانت تفتح له عواصم المشرق والمغرب ذراعيها في ترحاب.

تبكي أديبًا منحته السماء سحر الكلمة ينفذ بها إلى أعماق القلوب، يبثّ فيها الحقيقة ويؤجّج فيها أنبل العواطف والأحاسيس، تكاد تصفّق له الأيدي قبل أن تنفرج شفتاه.

تبكي مَلَكًا أسطوريًا يسهر ألوف الناشئين في رفقة كلماته وهو يصوغ لهم أحلامهم ويقوّم أسلوبهم وينضج مواهبهم، ويؤنس وحدتهم ويغسل بالآمال بائسهم، ويغرس البسمة على شفاه محزونيهم.

يجد فيه الفتية نموذج البطل المثالي، وتجد فيه الصبايا فارس أحلامهن النبيل.

بوداع يوسف يتّشح الأفق في عيني بالشجن.

كان الصديق الذي يصافح نظراتي بالتفاؤل وكلماتي بالمرح، والذي تزاملت خطانا طوال العمر منذ شبابنا الباكر في سلاح الفرسان حتى جمعنا العمل المشترك في حقل الثقافة.

ما اختلفت معه يومًا، وما خبا في نفسي الشوق إلى لقاه،لكنه مضى إلى عالم الخلود تاركًا على وجه الأرض بقعة دم تدين شرور البشر، بطش الظلم وظلم الإرهاب.

وتظل بقعة الدم التي تركها الشهيد على ثرى نيقوسيا جمرة نار تذكّر الأجيال بجرح مصر في فقيدها الغالي. وأظل بعد وداعك معذّبًا بالشوق إليك، أستعيض عن اللقاء بجميل الذكريات يا أوفى الأصدقاء».

* * *

دخلت مكتبي راضيًا بما قُدِّر لي وقد انحسم الصراع الذي مزّق نفسي أيامًا ثلاثة، وأخذت أوطّد العزم على العمل رغم معرفتي بما قد يجابهني من عقبات، ورفعت سماعة التليفون لأبلغ الرئيس جمال أنني أحدّثه من مكتبي بقصر عابدين، وأحسست بدفقة الحماسة في صوته وهو يطمئنني قائلاً: تأكد أنني سأوليك كل الدعم والرعاية، فإني واثق أنك سوف تستطيع أن تشكّل رباطًا وثيقًا بين حركة المثقفين وحركة الثورة لتخلق منهما وحدة فعّالة، فنحن في حاجة إلى تعاون كافة المفكرين المستنيرين في إحداث التنمية الاجتماعية المنشودة.

واستمهلت الرئيس شهرين أو ثلاثة أقوم خلالها بدراسة مبدئية لأوضاع الوزارة وتفرّعاتها حتى أضع تصوّري الخاص للانطلاق الثقافي وأحدّد الخطة التي يمكن أن تحقق هذا الهدف لأعرضها عليها بعد اكتمالها. فقال لي مشجّعًا: تلك هى البداية السليمة، فخذ الوقت الكافي للدراسة والتأمل قبل أن تصبح تصوّراتك قرارات توضع موضع التنفيذ. وبدأت أغرق نفسي في العمل ليل نهار، وكأنما مرّت يد سحرية على ذاكرتي فمحت منها مخاوفي السابقة وتردّدي الذي صرت أندم على أنه حدث لي في فترة كانت تمثل نقطة تحوّل بين عملين كلاهما له مسؤولياته الكبرى.

[٢]
نظرة استشرافية للعمل الثقافي

«الثقافة هي أن نعرف خير ما انتهى إلينا قولاً وفكراً في شتى أرجاء العالم».

ماثيو أرنولد

«المعرفة تدعو إلى الوحدة والتآلف، على حين أن الجهل تتبعه الفُرقة والتشتّت».

رامه كريشنه

ما من شك في أن حكومة الثورة قد اهتمت بالثقافة منذ بداياتها الأولى فأصدرت في ٢٥ يناير ١٩٥٦ قانونًا بإنشاء المجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية في شكل هيئة مستقلة ألحقت بمجلس الوزراء، وأوكل إليه تنسيق جهود الهيئات الحكومية وغير الحكومية العاملة في ميادين الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية وربط هذه الجهود بعضها بالبعض وابتكار وسائل تشجيع العاملين في هذه الميادين والبحث عن الوسائل التي تؤدي إلى تنشئة أجيال من أهل الآداب والفنون يستشعرون الحاجة إلى إبراز الطابع القومي في الإنتاج الفكري المصري بشتى ألوانه ويعملون على التقارب في الثقافة والذوق الفني بين المواطنين، مما يتيح للأمة أن تسير موحّدة في طريق التقدم محتفظة بشخصيتها وطابعها الحضاري المميّز. وقد عهد القانون برياسة المجلس إلى وزير التربية والتعليم، وتطورت تبعية المجلس على مدى الأيام إلى أن صار جزءاً من وزارة الثقافة. وبعد ذلك أقامت حكومة الثورة وزارة الإرشاد القومي التي حملت بين مهامها بعض الشؤون الثقافية المحدودة لا سيما في مجال الفنون. وفي عام ١٩٥٨ أنشئت أول وزارة للثقافة بمصر، وكان هذا الإنشاء إيذانًا بإقدام الحكومة المنبثقة عن الثورة على بذل جهد واع ومخطّط من أجل تنظيم العلاقة بين الدولة وجهود المثقفين واستثمارها في إثراء منجزاتها المادية والسياسية والاجتماعية بمنجزات ثقافية وفنية.

والحق إن وزارة الإرشاد القومي ـ رغم انحصار وظيفتها الأولى في الدعوة لمبادئ الثورة والتعريف ببرامجها واتجاهاتها الاجتماعية والسياسية ـ قد مهّدت الطريق حين أضافت إلى مهامها الإعلامية والتوجيهية مهمة ثقافية فنية حملت من أجلها فيما بعد اسم «وزارة الثقافة والإرشاد القومي» في ٢٢ فبراير ١٩٥٨، فأنشأت مصلحة الفنون، وإدارة للثقافة والنشر ومركزًا للفنون الشعبية وبرنامجًا إذاعيًا على موجة خاصة سمّي «بالبرنامج الثاني» يهدف إلى الارتفاع بذوق الجماهير في مجالات الأدب والفن والموسيقى الرفيعة، وكانت مدة إرسالة ساعتين كل ليلة ثم امتدت إلى ثلاث ساعات. وقد كان للعالم الفنان الدكتور حسين فوزي فضل المشاركة بالجهد الأساسي الواعي في هذا العمل الطليعي الجليل.

وأودّ بادئ ذي بدء أن أسجّل إيماني بأن أية إنجازات علمية أو عملية، فكرية أو فنية لا يمكن أن تولد من فراغ وإنما هي حصيلة أفكار وآمال وجهود أجيال من المثقفين المصريين والعرب على مرّ السنين لم يكفّوا عن الخلق والإبداع مما أسفر عن واقع ثقافي رائع راسخ عمّت آثاره الأمة العربية بأسرها، فمن المستحيل الظن بأن تاريخنا الثقافي أصبح شيئًا بعد أن لم يكن شيئًا، وأن ما انتهينا إليه لم يكن للأوائل مثله. لقد كانت مصر تعجّ قبل إنشاء وزارة الثقافة بنهضة ثقافية وفنية شملت مجالات عدّة كالمسرح والسينما والأدب والنحت والتصوير إلى غير ذلك. وحين اضطلعتُ بعبء وزارة الثقافة للمرة الأولى [من نوفمبر ١٩٥٨ إلى سبتمبر ١٩٦٢] وجدت الفرصة أمامي مواتية لكي أضيف إلى تلك الجهود الأولى جهودًا أخرى واجبة تهيّيء المناخ الملائم وتتيح الفرص وتزيل المعوّقات في سبيل المزيد من الإزدهار، فليس ثمة وزارة يمكنها خلق الثقافة، إنما تنهض الثقافة على أكتاف المبدعين وحدهم. وكان ما تمّ بفضل المثقفين الذين استعنت بهم والذين هيّأتهم النهضة الفكرية التي بدأت مع مطالع العشرينيات، وبالاستئناس بجهود أستاذنا النابه فتحي رضوان الذي حققت وزارة الثقافة والإرشاد القومي في عهده إنجازات فنية تنطوى على الجدّة والابتكار، بالرغم من قصر المدة التي تولّى خلالها مسؤوليتها الجديدة.

وما إن أخذتُ أمضي في مهمّتي حتى تبيّن لي أن الوزارة لا تضمّ جهازا ثقافيا قائما له تقاليده العريقة بحكم امتداد عمره الطويل عبر التاريخ إلا في مجالين اثنين هما الكتاب والآثار، أعني دار الكتب ومصلحة الآثار. أما ما عدا ذلك فلم يكن سوى نواتين إحداهما أدبية وأخرى فنية. أما النواة الأدبية فقد غرستها وزارة التربية والتعليم بإنشائها إدارة عامة للثقافة انضمّت بعدُ بهيئاتها المختلفة إلى وزارة الثقافة، وأما النواة الفنية فهي مصلحة الفنون التي أنشأها سلفي وقد حاطها بعنايته أديبنا المرموق يحيى حقي لترعي فنون المسرح والسينما والفنون التشكيلية، واستحدث من هذه المصلحة الوليدة جهازًا له من المرونة والقدرة على الانطلاق والتحرّر من القيود النمطية المعتادة ما يتيح له الانفساح وسط الحقول الثقافية

العريضة على النحو الذي يفي بتطلعات شعبنا وحاجاته، ولا يمكن إغفال الدور الرائد للأستاذ أحمد حمروش مدير المسرح القومي الذي أرسى له قواعد جديدة نهضت به نهضة وثّابة ملحوظة. وكان هذا كله مما مهّد لي أن أمضي في أداء رسالتي عندما اضطلعت بأعباء الوزارة فوجدت بين يدي هاتين النواتين، وكان عليّ أن أرعاهما الرعاية الحقة وأن أطوّرهما حتى تصبح ثمارهما يانعة مُظلّة تعمّ الوطن المصري والعربي. هذا العبء الكبير كان يقتضي الوزارة حينذاك لكي تحقّقه وتَبلغ به المدى جهداً أي جهد، لذلك ارتبطتْ بالمثقفين لتفيد منهم أولاً في إدارة أعمالها الثقافية، ثم لتربط ما بينها وبينهم حتى تهيّئ لهم المجال الخاص لإنتاجهم فترعاه الوزارة وتكفله.

وبمناسبة ذكر مصلحة الفنون وأديبنا يحيى حقي، ولم يكن قد مضى على تعييني وزيراً أكثر من شهرين، اتصل بي سكرتير رئيس الجمهورية يدعوني إلى لقاء عاجل مع الرئيس، الذي ما إن لقيته حتى طلب مني الاستماع إلى شريط صوتي مسجّل لمجموعة من الأشخاص انهالوا على شخص الرئيس بالشتائم البذيئة ناعتين إياه بأحطّ النعات. وسألته مندهشاً عمّن يكونون، فذكر لي اسم أحد الوزراء واسم أديب رائد مرموق، وأنه استغنى عن خدمات الوزير وأمر باعتقال الأديب الشيخ. ولما سألته عن الغرض من دعوتي للاستماع إلى ذلك التسجيل، قال إن يحيى حقي رئيس مصلحة الفنون كان متواجداً معهما ويتعين إحالته على المعاش، فبادرته بقولي: «لكن من الواضح من الشريط الصوتي أنه لم يشارك في هذا السّباب، وهو مشهود له بعفّة اللسان ودماثة الخلق فضلاً عن أنه أديب مرموق ومحبوب، ومجازاته ظلمًا على هذا النحو ستكون لها أثر سيّئ في أوساط المثقفين والعامة على السواء. فقال: ولكنه كان موجوداً معهم ولم يعترض وهذا يكفي. فناشدته أن يترك الأمر لي لأعالجه بأسلوب مناسب فوافق مقتنعًا بعد إلحاح.

والحق إني احترت وشعرت بالحرج، كيف أواجه الأستاذ يحيى حقي بتنحيته عن إدارة مصلحة الفنون وهو المدير الناجح مُخفيًا عنه في الوقت نفسه ما دار بين الرئيس عبدالناصر وبيني بشأنه. ولما كانت وزارة الثقافة ما زالت في بداية عهدها تغصّ بعاملين منقولين من وزارة التربية والتعليم وليست لهم دراية بأعمال وزارة الثقافة الوليدة، ولما كنت بصدد إنشاء مركز تدريب لهؤلاء العاملين، ولم أكن قد اهتديت بعد إلى مَنْ أسند إليه مثل هذا العمل الشاق والحسّاس، هداني تفكيري إلى أن أفاتح الأستاذ يحيى حقي على استحياء راجيًا منه قبول هذا التكليف، كما أسندت إليه إلى جوار ذلك منصبًا ملحوظًا بدار الكتب ثم رئاسة تحرير مجلة «المجلة» حتى لا يشعر بغربة عن عالمه في مجال الفكر والأدب والفن، فقبل مني ما عرضته عليه بدماثته المعهودة.

أروي هذه الواقعة لأصل إلى تأملي فيما وقع من مبدئه إلى منتهاه. وأنا بطبيعة الحال

أرفض بذاءة القول للتعبير عن الخلاف في الرأي، ولكنني أدركت من ناحية أخرى أن التجسّس على الوزراء وإحصاء تحركاتهم وسكناتهم وأسرارهم الشخصية داخل بيوتهم، قد اتصفت بالمساواة مع التجسّس على المجرمين والخارجين على القانون، فكلهم في هذا سواء. وكان هذا درسًا وعيته كوزير حديث العهد بالمنصب.

* * *

وإذا نظرنا إلى التاريخ الذي أنشئت فيه وزارة الثقافة وهو عام ١٩٥٨ لعرفنا أنها لم تكن إلا في طور النشوء، بل لقد عاب هذا الطور في رأيي ارتباطها بما كان يسمى وزارة الإرشاد القومي التي تحوّلت فيما بعد إلى وزارة الإعلام ساحبة معها دار الإذاعة وهيئة الاستعلامات، أي أن وزارة الثقافة لم تنشأ حاملة مهامها الذاتية إلا قبل تسلّمي شؤونها ببضعة شهور، وهي فترة ضئيلة لم يكن من الممكن أن تحقق أكثر مما حقّقته، والذي يُعتبر بكل المقاييس إنجازًا قيّمًا ملحوظًا. لهذا قرّ في وعيي أن على هذه الوزارة الوليدة أن تخلق وتنشئ في شتى المجالات قدر استطاعتها، واضطرت لهذا أن تتحمّل عبء الإنشاء والإنتاج معًا، وهو أمر تنوء به أية قدرة مهما عظمت إن لم تستعن بالمثقفين أنفسهم لأنهم أصحاب القضية، فإن وزارة الثقافة المنشأة حديثًا قامت على أكتاف رجال نُقلوا إليها من وزارة التعليم ولم يكن أغلبهم على قدر كاف من الوعي بالعمل الثقافي، ومن هنا كان لزامًا عليها أن تجنّد أكبر عدد من المثقفين وتسلّم إليهم قيادات أجهزتها الثقافية، غير أن تلك القيادات كانت تقتضي هؤلاء المثقفين أعمالاً إدارية إلى جانب أعمالهم الثقافية، وهذان العملان معًا كانا يستنفدان جهود هؤلاء المثقفين، الأمر الذي لم يترك لهم أحيانًا فراغًا كافيًا يؤدون فيه أعمالهم الثقافية الخاصة، وكانت هذه منهم تضحية لها شأنها ولا معدل للوزارة عنها، فَمَن أوْلى بخدمة الثقافة من المثقفين؟ ولحسن الحظ كان جمال عبدالناصر معنيًا بمسائل الثقافة، حريصًا على دعم المشروعات الثقافية، مؤمنًا بأن ازدهار الثقافة يؤدي في مجال الفكر ما يؤديه التصنيع الثقيل في قطاع الصناعة، شغوفًا بأن يرى للقلم رسالة في شحذ وجدان الأمة لا تقلّ عن رسالة المدفع في حماية حدود الوطن، وفي تعانقهما معًا ما يتيح للأمة التطور والارتقاء، ولا ننسى أنه للمرة الأولى في التاريخ المصري قد أنشئت وزارة للثقافة وأخرى للبحث العلمي أثناء اضطلاع الثورة بأعبائها.

وأكاد أقول إنه لم يتحقق للإنسان حقوق ثقافية إلا مع منتصف هذا القرن الذي نعيشه، فعلى حين كان خطو الإنسان أسرع إلى الظفر بحقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية تخلّف خطوه لاستكمال حقوقه الثقافية، فقد عاشت هذه الحقوق الثقافية قبلُ في ظل حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلى أن أصبحت هذه الحقوق الثقافية ركنًا رابعًا من أركان الحياة، حين نصّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٦ على «أن للإنسان الحق في أن يشترك دون قيد أو شرط في الحياة الثقافية للمجتمع وأن يستمتع بالفنون، وأن يكون له

نصيب في التقدم العلمي وما يؤتيه من ثمار». وهنا فقط اكتملت للإنسان مقوّماته كلُّها مجتمعة، وأصبح له نصيبه في أن يُثرىَ الحياة بثقافته وفنّه على وجه أوسع.

وإذ غدت الثقافة حقًا لكل فرد، من هنا كان على الدولة أن تمكّن لكل فرد أن ينال حقه من الثقافة والفنون بالوسائل التي تراها محقّقة لبلوغه هذه الغاية، بعد أن تهيىء له أسباب الحياة الآدمية الكريمة وتأخذ بيده من الأمّية المتفشّية إلى مراتب التعلّم. فمُحال على الفرد أن يعي أي لون من ألوان الثقافة بمستوياتها الرفيعة والمتوسطة والبسيطة إلا إذا كان على حظ من التعلّم يُمكّنه من أن يستجيب لأية دعوة ثقافية أو فنية. ولا تزال مشكلة الأمية في مصر مشكلة تتطلب حلاً طويل الأمد، ولكن هذا لا يثبّطنا عن أن نأخذ في إرساء قواعد للفن والثقافة، ونشيّد عليها شيئًا فشيئًا، فما لا نستطيع إدراكه اليوم كاملاً، فسوف ندركه تباعًا مع الأيام.

وإنعاش الحياة الثقافية والفنية في الأمم الناهضة، أصبح جزءاً لا يتجزأ من واجبات الدولة العصرية، بعد أن باتت جهود الموسرين وحدهم لرعاية الثقافة جهودًا محصورة لا تتسع إلا لفئة بعينها ولبيئة بذاتها، ومن هنا كان واجب الدولة بقدراتها وإمكانياتها أن تجعل الثقافة والفن منهلاً ينهل منه الجميع، وأن تُفسح لهما السبيل لكي يزدهرا وتهيىء لهما المناخ لكي ينتعشا، وهو ما يقتضي أن تكون للدولة سياسة ثقافية تتفق وأحوالها ومطالبها وحاجات المجتمع الظاهرة والكامنة، على نحو ما لها من سياسات اقتصادية وتعليمية وتربوية، على ألاّ تكون رسالة الدولة تحديد مضمون الثقافة أو توجيه الإبداع في اتجاه معين، لأن الحياة الثقافية تتطلب أولاً وقبل كل شيء حرية البحث والنقد والابتكار والتعبير وإيصال النتاج الثقافي إلى الناس.

وإذا ذهبنا بعيداً في تصورنا لرسالة الدولة حتى تشمل التنمية الثقافية، فليس معنى ذلك أن تقضي الدولة على تلقائية الأفراد، بل على العكس، فعلى الدولة أن تضع مواردها وقدراتها في خدمة انطلاقات الإبداع، وأن تُشرك الجمّ الغفير من الشعب في المضي قُدمًا بالعمل الثقافي، وحسبنا أن رأينا منظمة اليونسكو تكرسّ العقْد الذي بدأ منذ سنة ١٩٨٨ للتنمية الثقافية وما يتصل بها لتحقيق أهداف أربعة هي الاعتراَف بالُبعد الثقافي للتنمية، واحترام الهويّات الثقافية، وتوسيع رقعة المشاركة في الحياة الثقافية، وإنعاش التعاون الثقافي الدولي، ودعت جميع الدول والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والأفراد المهتمين إلى أن تشارك بنشاط في تحقيق أهداف العقد.

والسياسة الثقافية ليست محاولة من الدولة لصنع ثقافة حكومية، وإنما هي لتشجيع ازدهار القيم والتطلعات الثقافية بكل أنواعها النافعة حتى تَفْرُغ الدول لنشاطها في الميادين الأخرى. وهذا ما كان نُصْبَ عينيّ حين ألقيت على عاتقي مسؤولية وزارة الثقافة مرة ثم مرة.. فحاولت أن أحقق ما دار بخلدي قبلُ، وما كنت أطمح أن أحقّقه بعدُ. وكان مما يُؤرِّقُني

ويؤرق غيري في بدايات الثورة، أنّا وجدنا الدولة قد خطّطت لسياسة قومية في شتى المجالات من إنتاج وخدمات وغيرهما، ولكن لم تكن ثمة خطة من بين هذه الخطط لإنعاش الثقافة. غير أن الأمر لم يمكث طويلاً، فإذا الدولة بعد أعوام قليلة لا تجاوز الستة ترى أن عليها واجبًا لا يصحّ أن تُغفله نحو الثقافة، فإذا هي تنشئ للثقافة وزارة، وكانت هذه هي المرة الأولى التي تحظى فيها مصر بوزارة للثقافة، وكانت هذه اللفتة نتاجًا للحرية التي حققتها الثورة بعد التخلص من الاستعمار، فلا يخفى علينا أن الثمرة الأولى للثقافة، تتجلّى في توعية الفرد بما له من حق في الوجود والإحساس بإنسانيته إحساسًا كاملاً . . وهو ما يخشاه الاستعمار أنّى حل.

ولقد كان أمامنا طريقان لا مناص من أن نسلكهما معًا، أولهما قصير والآخر طويل . . ويرمى الطريق القصير إلى إمتاع المواطنين بالثمار العاجلة للثقافة التي تتنوّع بين مسرحية جيدة وفيلم ممتاز ولوحة أخّاذة وكتاب ممتع وبحث شائق، إلى غير ذلك من ثمار الثقافة. أما الطريق الطويل فيقصد إلى تنشئة جيل تنضج على يديه هذه الثمار بإنشاء المعاهد الفنية لتخريج الفنانين المبدعين، متمثّلين قول فرچيل: «هكذا أيها النحل تصنع الشّهد ولكن لا لنفسك، وهكذا أيها الطير تصنع الأعشاش ولكن لا لنفسك، وهكذا أيتها الأغنام تحملين الجزّات ولكن لا لنفسك» . . . فمهمة الدولة هي استكشاف المواهب في كل حقل ورعايتها، وتيسير السُّبل أمامها للخلق والإبداع، هذا إلى إقامة المشروعات الثقافية الكبرى التي لا يقوى لها الأفراد، والهدف دائمًا هو رعاية الوجدان القومي وتغذيته وتنميته توطئة لإعداد الإنسان المنتمي المعاصر، والمواطن المستنير البصير بمصالح نفسه ووطنه والإنسانية جمعاء.

وإذا كانت الإنجازات الثقافية لا تنشأ ـ كما سبق أن ذكرت ـ من فراغ، فكذلك لا يمكن انبثاق أية سياسة ثقافية من أفكار عشوائية أو نزوات فردية عابرة، بل لا بد من أن تكون منبثقة عن مبادئ راسخة تحدّد مسارها وترعاه، كما تحدّد أهدافها مرحليًا واستراتيجيًا.

* * *

والحديث عن الثقافة اليوم تجاوز ذلك السؤال التقليدي عن ماهية الثقافة إلى أمر آخر هو «السياسة الثقافية» أو الإطار العام للعمل الثقافي، وذلك بعد أن وجد الباحثون والمثقفون أن الوصول إلى تعريف محدّد للثقافة ليس أمرًا سهلاً أو يسيرًا أو متفقًا عليه تمامًا، ومن ثم طرقوا المشكلة بأسلوب أكثر كياسة وذكاء من خلال «السياسة الثقافية». بل إن منظمة اليونسكو حين دعت إلى مناقشة من هذا القبيل لم تستطع أن تفترض أن هناك شيئًا واحدًا يمكن أن يسمّى «السياسة الثقافية»، لأن هذه السياسة الثقافية تختلف من مكان إلى آخر. وعلى أساس هذا الاختلاف تصبح هناك مناهج أو سياسات ثقافية لا سياسة ثقافية عالمية واحدة يمكن أن تُوحّد

أو تُعمَّم أو تُوضع في قالب قابل للنقل من مكان إلى مكان أو قابلة للتطبيق في مواقع متفرّقة من الدنيا. فالسياسة الثقافية ليست قالبًا تُصبّ فيه الأشياء، ولا هي كيان مادي يمكن أن يقاس بالطول أو العرض أو العمق، وما هي بالمادة تحكمها الأرقام والإحصاءات أو تدل عليها الرسوم البيانية. ومع ذلك كان علينا ونحن نضع تفاصيل الخطة التي تجسّد سياستنا الثقافية المتوائمة مع السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة أن نلجأ إلى الأرقام والوسائل الرياضية، فلم يكن من الممكن تحديد تكاليف المشروعات الثقافية دون استخدام الأرقام مع إيماننا بأن العائد منها لا يمكن تحديده رقميًا بل له معايير أخرى لتقييم جدواه. فليس من المنطقي قياس نتائج عرض مسرحية ذات مستوى فني رفيع بما تحققه من دَخْل، ذلك أن المفروض ألا يُقبل على مشاهدة مثل هذه المسرحية إلا عدد قليل من المثقفين، غير أنه من المؤكد أن هذا العدد القليل سينبض بشحنة فكرية وعاطفية عميقة التأثير إلى حد أنه يمكن أن تُسْفر مشاهدتها عن تغيير جذري في مفهوم من المفهومات الشائعة أو في عادة من العادات القائمة، وقد توحي إلى من شاهدها من كتّاب ونقاد وفنانين بإبداع أعمال أخرى أبعد أثرًا منها لدى الجماهير وأوسع انتشاراً بين صفوفهم. كذلك ثمة صعوبة أساسية في تحديد المستوى الثقافي سواء على الصعيد القومي أو على الصعيد العالمي، لأن قياس الرُّقيّ يقتضي دائمًا عقد المقارنة بين ما نصل إليه وما يصل إليه سوانا في مجال الثقافة، وهذه المقارنة تحتاج إلى معيار ثابت نقيس به. فنحن إذا أخذنا الميزانيات المرصودة للثقافة معياراً لهذا القياس لاكتشفنا على الفور أنها لا تفي بالغرض كاملاً، فعندما نقول على سبيل المقارنة أن السويد وپولندا تخصّصان ١٪ من الميزانية القومية للأعمال الثقافية بينما تخصّص فرنسا ٤٣ , ٠٪ من ميزانيتها القومية للنشاط الثقافي نكون قد أخطأنا خطأ مركبًا، لأن الأرقام على هذا الوجه لا تصلح للمقارنة. فمقارنة أرقام البسط وحدها لا تدل على شيء، فضلاً عن أن مفردات رقم البسط لا تضم نفس الأنشطة في هذه الدول كلها، فبينما تشتمل في فرنسا على جهاز الوثائق القومية مثلاً ولا تشتمل عليها في پولندا تضم الحرف الفنية في پولندا ولا تضمّها في فرنسا. كذلك فإن رقم المقام متغيّر لأن مجمل الميزانية العامة في هذه الدول ليس واحداً. وعلى هذا النحو نكتشف أننا قد اخترنا معياراً واحداً في مظهره، ولكنه متغيّر في تفصيله بما يؤدي إلى نتائج غير دقيقة.

على أن الشيء المحقّق هو أن الاتجاه العالمي قد استقر على أن السياسة الثقافية يجب أن ترتبط بالخطة الشاملة للتنمية، أو بمعنى آخر ينبغي أن ترتبط السياسة الثقافية بالسياسة الاقتصادية للمجتمع وبالتطور العلمي والتكنولوچي فيه، حتى رأينا المؤتمر العالمي للسياسات الثقافية يفطن بآخرَة في أغسطس ١٩٨٢ إلى هذه العلاقة الوثيقة فيؤكد على «أن الثقافة جزء أساسي من حياةّ كلّ فرد وكل جماعة، وأن التنمية ـ التي ينبغي أن تتخذ من الإنسان غاية لها ـ تنطوي على بُعد ثقافي أساسي».

ولقد بدأت وزارة الثقافة خطّتها في عام ١٩٥٩ انطلاقًا من إيمان عميق بأن دورها لا ينبغي أن يكون قاصرًا على تقديم المستوى الرفيع من المتع العقلية للطبقة القادرة على التمتع بها فحسب، بل يجب أن يكون لها دور فعال في تحقيق أكبر قدر من التكافؤ العقلاني والوجداني في آن معًا. ولن يتحقق التكافؤ العقلاني إلا بأن يشيع بين فئات المجتمع بقدر الإمكان قسط متقارب من المعارف، كما لن يتحقق التكافؤ الوجداني إلا بأن يشيع بينهم قدر مشترك من تذوّق الفنون واستشفاف أسرارها. وليس معنى ذلك بطبيعة الحال أن نهبط بالثقافة إلى مستوى العامة والبسطاء، وأن نقضي على مظاهر التفوّق والإبداع حتى يكون كل شيء في قدرة الجماهير العريضة، فالسياسة الثقافية ينبغي أن تكون من الحذق بحيث تدرك أنها لو فعلت ذلك لما حقّقت التكافؤ الثقافي بل وقفت في وجه التطور فيصبح إنسان العصر متخلّفًا، فإن طبيعة الثقافة من ناحية وديمقراطيتها من ناحية أخرى تقتضيان التطور إلى الأمام، على أن تيسّر للجمهور الحصول عليها دون عناء، وتلك مسؤولية الدولة، فهي التي تتحمل عبء تطوير الإنتاج الثقافي من ناحية وتيسيره للناس من ناحية أخرى، فتتحقق بذلك الركيزتان اللتان تستند إليهما الثقافة؛ التقدم المستمر في غير تراخ، وتحقيق التكافؤ العقلاني والوجداني في المجتمع. وهو ما يقتضي من الدولة متابعة التفكير في صيغ جديدة مبسّطة تُقدَّم من خلالها هذه المتع القيّمة، ويصبح من واجب الفنانين والمثقفين أن يشاركوا الدولة في الوصول إلى صيغ ملائمة يقدّمون بها ثمرات الفكر وزهور الفن على أوسع نطاق وفي أرحب دائرة. على هذا النحو تصبح الثقافة عاملاً فعالاً ورئيسًا في تكوين السياسة الشاملة للتنمية التي ترتبط إلى حد بعيد بقدرات الناس وبتفوّقهم العقلاني والعاطفي. وكلما اتسعت هذه القدرات اتسعت قدرة المجتمع على النمو الاقتصادي، وكلما زادت درجة نمو المجتمع زادت حاجة أفراده إلى الثقافة.. حلقةٌ مفرغة تدور حول نفسها في انتظام مرتّب لا يختل. وإذن فالسياسة الثقافية ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من سياسة التنمية الشاملة تتأثر بها وتؤثر فيها، كما أنها تتأثر بالتطور التكنولوجي للمجتمع وتؤثر فيه. وانطلاقًا من هذا المفهوم واستلهامًا لروح الثورة حاولنا حصر احتياجات مجتمعنا الثقافية وتبيُّن ما لدينا من إمكانات مادية وبشرية قادرة على العطاء. وهكذا وبعد دراسة مستأنية تجلّت لنا احتياجاتنا لاستكمال أجهزتنا الثقافية.

وكما قدّمتُ فإن طبيعة الثقافة أنها كيان معنوي واسع وفسيح، وهي كذلك كيان حسّاس ودقيق، وطبيعة هذا شأنها قد ترفض الأرقام وتأبى التقيّد بالإحصاءات. كذلك أقول إن حصر احتياجات الفكر العام والوجدان القومي وإرادة الجماعة، بل حصر ذلك جميعه بالنسبة لفرد ليس من الأمور السهلة الهيّنة، كما أن حصر الإمكانات لا يقل عن ذلك صعوبة. ولهذا فطالما أن هذه هي العناصر الأساسية اللازمة لوضع سياسة ثقافية فسيظل وضع هذه السياسة مشكلة عسيرة الحل إذا أردنا لها إطاراً صحيحًا سليمًا. وأقول أيضًا إن أية محاولة في هذا

السبيل لا بد أن تُحاط بكل الدراسات الممكنة. ففي هذه الساحة النفسية الشاسعة لعل أغنية أو نشيداً يكون له من السحر في توجيه المجتمع أضعاف ما لأفلام السينما والمسرحيات والكتب والمقالات، ولعل لوحة مصوّرة واحدة تدخل سجل الخلود لتضيف إلى الذوق العام عنصراً رائداً في الإحساس بالجمال. مَنْ يحكم هذا وكيف يحكمه؟ تلك هي مشكلة الثقافة وصعوبة وضع السياسة الثقافية.

على أني لم أدع إيماني بضرورة التكافؤ الثقافي أن يظل حبيسًا في نفسي فحسب، بل لقد حرصت الحرص كله على أن أشرك غيري معي في الرأي. فمنذ اليوم الأول لتسلّمي مهام وزارة الثقافة في خريف عام ١٩٥٨ وجدتني ممتلئًا رغبة في الاتصال بكبار المثقفين في مصر حتى لا تكون سياسة الوزارة سياسة فوقية لا مشاركة فيها للأفراد. ورأيت في النهاية وبعد عدد من اللقاءات أن أنسب شكل أستطيع من خلاله التعرّف على مشكلات المثقفين وأمانيهم، والصعوبات التي يلاقونها والحلول التي يتصورونها والوضع الأفضل الذي يمكن أن تتشكّل عليه وزارة الثقافة وأهم إداراتها وأجهزتها، وكل ما كان يشغل بال المثقفين وكل ما كان يشغل بالي أنا نفسي. . رأيت أن التعرّف على هذا كله سبيله هو حشد أكبر عدد من الفنانين والكتّاب والمثقفين وعشّاق الثقافة والفنون والعاملين في مجالات بثّ الثقافة وتوزيعها ومتابعة أنشطتها في «مؤتمر عام» لم ألبث أن دعوت إليه في شهر مارس ١٩٥٩ بدار الأوبرا، حيث تواصلت جلسات الحوار الجاد في اجتماعات عامة وأخرى متخصّصة في لجان نوعية محدودة العدد. وكان من نتاج هذا المؤتمر الثقافي العام أن تكشّفت لنا الرؤية الثقافية على لسان جميع الفئات، فلن يأخذ أمر طريقه إلى النهج السوي إلا إذا كانت الشورى رائده.

وفي الحق إن هذه اللقاءات قد طمأنتني إلى صدق حدسي الذي جاء عن تجربة شخصية ممتدة في تذوّق ودراسة الأعمال الثقافية والفنية قضيت منها أعوامًا طالت في مصر وأخرى في أوروبا جائلاً أحيانًا ومستقراً أحيانًا أخرى، إذ كانت هذه التجربة قد رسّخت في نفسي ألوانًا من الاتجاهات أو الركائز التي أنارت أمامي السبيل التي يتعيّن عليّ أن أسلكها من خلال مسؤوليتي بالوزارة. وما من شك في أن كل مسؤول في مكانه ـ علت به المنزلة أو دنت ـ لا بد من أن يكون له طابعه الخاص في مكانه وإلا ما استطاع أن يجيء بجديد.

وعلى رأس هذه الركائز النظرة إلى الثقافة نظرة إنسانية هدفها الإيمان بأن الثقافة حافز للبشر على التضامن من أجل الارتقاء برفاهيتهم العقلانية والوجدانية، وبهذا تكون الثقافة ألزم ما تكون للمتعلم وغير المتعلم على السواء. فعلى حين يسعى المتعلّم إلى إثراء ذهنه بالمعلومات يسعى المثقّف إلى الارتقاء بسلوكه وبذوقه ومداركه وفكره ووجدانه بل وإلى تحسين مستوى أدائه حتى في عمله التخصّصي، مما يكون له أثر في إحداث تغيير جوهري في المحيط الذي يعيش فيه. ومن هنا كانت قيمة الثقافة تتحدّد بإسهامها في تغيير مجرى الحياة، والردّ

على تحدّيات العصر، ودفع الأحداث في اتجاه تحقيق أحلام البشرية. فليس هناك شك في أن البشرية مدينة للأجيال التي سلفت قبلُ من عباقرة الكتاب والفنانين على مرّ السنين الذين تركوا لنا المؤلفات الموسيقية العملاقة والتماثيل والرسوم واللوحات والعمائر والأدب الرفيع من مسرحيات وروايات وأشعار لولاها لسقطنا في وهاد الأغاني التافهة والصور الفجّة التي تشين الذوق وقصص العنف والجنس والجريمة الهابطة.

والثقافة ملتقى علوم الحياة، فهي كالبحر تصبّ فيه أنهار المعارف جميعًا، علمًا وفلسفة وفنًا وأدبًا، ثم هي صورة لما يخالج وجدان الناس ومشاعرهم وحواسهم عامة. ولقد ثبت الآن فى دوائر علم النفس أن أقصى درجات تحقيق الإنسان لذاته هى الثقافة والقدرة على التذوّق الجمالي، وذلك بعد أن يفرغ من تحقيق حاجاته البيولوجية من مأكل وملبس ومسكن، ثم الشعور بالانتماء والقدرة على الحب والعطاء والتزوّد بالعلم. ومَنْ اجتمعت بين يديه مقاليد الثقافة كان عليه أن يُعطي كما أخذ، فالثقافة الحقّة علمٌ وعملٌ معًا، ثم إن المثقَّف بين العلم والعمل صاحب موقف، وله رأي يضيف إلى الوجود جديدًا، فما بحسب المرء أن يُشبع نفسه تثقيفًا بل عليه أن يجعل مما حصّل وسيلته إلى تطوير نفسه أولاً، ثم إلى تطوير غيره ثانيًا بما أفاد من رأي خرج به. فالمثقَّفُ عالمٌ وقائدٌ معًا: أخناتون. سقراط. الكندي. الفارابي. ابن سينا. ڤولتير. أندريه مالرو. كازانتزاكيس. طه حسين. العقاد. كلّهم أخذ حظه أولاً من الثقافة، ثم كان بعد هذا صاحب رأي واتجاه، ثم غدا يحمل لواء التوجيه، يسعى لحمل الناس على اعتناق ما يرى جاهدًا في هذا السبيل الجهد كله، لا يعنيه ما يعترض طريقه من عقبات ومشاق. والثقافة في هذا الضوء ليست رداء يرتديه المرء حين يشاء وينفضه عن نفسه حين يشاء، وإنما هي منه دمه ولحمه معًا. وإذا كان هذا قَدَرَ الثقافة من الإنسان، لذا كان هذا الصدام بينه وبين غيره دفاعًا عما يدين به من رأي. وعسيرٌ على مثقف هذا العصر أن يعيش بمعزل عما يدور حوله من صراع بين فكر متخلّف وفكر خلاّق فيقف موقف المحايد غير المبالي. فهو لا يستطيع اليوم أن يفرّ بنفسه إلى جبل يعصمه كما فعل ابن نوح، إنما موقف المثقف الحق من أحداث عصره أن يشارك فيها بكل ما أوتي من جهد وقوة ورأي ليدحض باطلاً ويُقيم حقًا. عليه أن يعيش أوعى ما يكون بما يضطرب به عصره، فيكون مع من يشرّعون للعالم ويحقّقون أحلامه ويأخذون بأيدي أبنائه إلى النهج القويم.

لقد أصبح العالم الذي نعيش فيه وحدة لا تكاد تفصل بين أجزائها فواصل بعد أن قرّبت العلوم الحديثة ما بين أقصى الأرض وأدناها، وبات الناس كأنهم في بيت واحد يُظلّهم سقف واحد، وأيُّ حدث يحدث في أي مكان وإن نأى كأنه حدث تحت أبصارنا يعنينا منه ما يعني أهله، ويتدخل في مصائرنا فرادى وجماعات. فالتفجير النّووي لا يهددنا نحن أبناء هذا الجيل وحدنا، بل يهدّد أجيالاً عدّة بعدنا، بل لقد يمحو بني الإنسان ويحلُّ محلّهم خَلْقًا آخر

أو خرابًا يبابا. والقنبلة التي قد ننجو - صُدفة - من شرّها اليوم، قد يلقيها في غدٍ طيار لا عقل له ولا ضمير، لأنه دُرِّب على إلغاء العقل والضمير معًا.

والعالم اليوم ليست آحاده على قدرة واحدة من الاستيعاب، فثمة علم وجهل، وواجب المثقف أن ينهض بمن نزلوا إلى حضيض الجهل ليرتفع بهم إلى مرتبة أعلى لها حظها الثقافي الواسع، لا يعنيه أن يكون هذا الجهل في بيئته القريبة أو في بيئة بعيدة. ولعل مما يتصل بهذا الحديث ما جاء على لسان أنطوان ده سانت إكزوپري (*) حين قصد سنة ١٩٣٥ شرقي أوروپا الذي كان يعدّه عالمًا غريبًا عليه أن يستكشفه، فاستقل القطار وإذا هو يخطو فيه من درجة إلى أخرى حتى انتهى إلى الدرجة الثالثة التي تضمّ الطبقة الدنيا من الناس. وكانت جلسته تجاه زوج وزوجة، وفي حجْر الزوجة طفل. وما إن وقعت عيناه عليه حتى أحبّ فيه صباحة الوجه وإشراق الجبينَ، وعجب لهذين الوالدين الخشنين كيف يُنجبان مثل هذا الطفل الرائع الجمال. لكنه ما لبث أن خال نفسه جالسًا بين يدي «موزار» في طفولته، وما له لا يكون موزار إذا ما وجد من يرعاه ويحميه ويتولاّه ثقافة؟ فما أشبه الطفولة بوردة تفتّحت في بستان فلا تلبث أن تجد البستاني الذي يرعاها تشذيبًا وتهذيبًا كي يتم لها نضجها وإيناعها، ولكن أنّى لنا مثل هذا «البستاني» بين أطفالنا حين يولدون يرعاهم ويكفلهم ويثقّفهم؟ ألا ويلٌ لموزار هذا الصغير، فلسوف تصوغه بيئته على شاكلتها، ولسوف يكون حين يشبّ صورة من تلك البيئة المعوزة، لا يسمع من الألحان إلا الغثّ الذي لا يرهف حسّه ولا يرقّق شعوره ولا ينمّي ملكةً ولا يوقظ وجدانًا. وارحمتاه لك يا موزار الصغير، فلن تبلغ قط ما بلغه موزار الحقيقي. واستطرد سانت إكزوپري يناجي نفسه قائلاً: «تُرى هل هؤلاء القوم يتألمون لما هم فيه من بؤس وشقاء، وهل ما هُمْ فيه من حال يُرثَى لها تُجْدي معها الشفقة والإحسان؟ ما أعصاه من جرح لا التئام له ثم ما هم بجراحهم يحسّون. ليس هذا جُرح فرد بل هو جرح الإنسانية جمعاء. فالواحد منهم لا يحسّ مع هذا البؤس الذي يغمره عذابًا، ولكنه ما يلبث أن يستسيغ هذا البؤس الذي نشأ في أحضانه بعد قليل، وكم من بؤساء غارقون في البؤس هانئون بما هم فيه».

ومن هنا كان واجب المثقف دائمًا أن يفعل فعل فرسان القرون الوسطى الذين كانوا على حظ كبير من الجود والنبل والتضحية حين كانوا يجوبون البلاد على متون جيادهم علّهم يجدون مأزومًا يُفرّجون عنه أو مَنْ وقع في ضائقة فينقذونه. ومن هنا أيضًا كان على المثقّف أن يعيش قضايا عصره لا فكاك له منها، فهذا واجبه الأول الذي من أجله كان مثقفًا.

وإذا كانت قيمة الثقافة تتحدّد - كما قدمت - بمدى إسهامها في إحداث تغيير جوهري في

(*) انظر: Antoine De Saint- Exupery: **Terre Des Hommes.** 1939.

البيئة المحيطة، لذا كان الفنان أو المثقّف من أوائل المتمردين الخارجين على ما هو سلبي متراكم، فهو بطبيعته رائدٌ في مجتمعه، سبّاقٌ إلى التجديد فكرًا وتعبيرًا. وكما أن الحياة في تغيّر مستمر، كذا الثقافة هي الأخرى تقوم على الصراع الذي يُفضي إلى التغيير والتجديد، أو بمعنًى آخر فإن الثقافة تنطوي على عنصر حركيّ تحويليّ، لأنها لا تَصِحُّ إلا إذا كان هدفها التطوير.

وكم سُئلت هل ثمة ارتباط بين السياسة والفن أم أن كُلًّا منهما يعيش بمعزل عن الآخر؟ وأقول إن الانعزالية قائمة إذا ما أخذنا بمذهب الفن للفن الذي يجعل القيم الجمالية للعمل الفني منفصلة عن أيّة ارتباطات اجتماعية أو سياسية أو خلقية أو غيرها. . . وكانت نشأة هذا المذهب في القرن الماضي ردًا علّى فئة «غير المستنيرين» التي أسماها ماثيو أرنولد «بالفلسطينيين الوثنيين القدامى Philistines [انظر هامش ٤ من الفصل الأول]، الذين لا يبالون بالفن أو الثقافة ولا بالقيم الجمالية أو الروحية، لاستغراقهم في جمع المال والتعلّق بالماديات. على أن مذهب الفن للفن لم يَعُدْ له شأنه في عصرنا الحالي، بعد أن زاد ارتباطُ الفن بالمسائل الاجتماعية والسياسية والسيكولوجية. وأما عن ارتباط الفن بالسياسة فالقول السائد ـ وأنا معه ـ إن الفنان كان على مرّ التاريخ فيلسوفًا سياسيًا، فالفن ـ كما أسلفت ـ من مقتضياته التمرّد والعصيان والاحتجاج على ما هو متراكم . . . وثمة مثال من القرن الخامس ق. م عن مثّالَيْن إغريقيين هما كريسيوس ونيسياتيز حين نحتا مجموعة النحت الشهيرة المعروفة باسم «مصرع الطاغية Tyranicedes» [المحفوظة بمتحف أثينا القومي] يخلّدان بها الصديقين هارموديوس وأريستوجيتون بعد أن اغتالا هيپاركوس طاغية أثينا، فظلّت هذه المجموعة النحتيّة عظةً وعبرةً أمام الملوك والحكام حتى لا يتمادوا في الصلف والاستبداد.

وإذا مضينا مع الزمن إلى خاتمة العصور الوسطى الأوروبية وبشائر عصر النهضة الإيطالية خلال القرن الثالث عشر تقع أبصارنا على لوحتين جداريتين مصوَّرتين (*) صوّرهما الفنان أمبروزيو لورنزتّي على جدران مبنى بلدية سيينا عن «الحكومة الصالحة والحكومة الفاسدة» فكانتا ولا تزالان خيرَ مُعَبِّر أمام الأجيال عن صلاح الحُكم وفساده، تعمَّقها المثقفون وقتذاك ممن كانوا يطالعون كتابات أرسطو وشيشرون وسنيكا، واتّعظ بها من لم يعرفوا هذه الكتابات ويجهلون القراءة والكتابة، فإذا هؤلاء وأولئك يَعُون جميعًا ما تنطوي عليه اللوحتان من عبرة سياسية.

وفي قرننا الحالي، بين أيدينا في مُتحف پرادو بمدريد لوحة «جيرنيكا» التي رسمها الفنان پابلو پيكاسو في عام ١٩٣٧ تعبيرًا رمزيًا صارخًا، احتجاجًا على القذف الوحشي لبلدة

(*) التصوير الجداري أو الفرسكو هو التصوير على الجصّ النّديّ بألوان مائية.

جيرنيكا خلال الحرب الأهلية الإسپانية بقنابل طائرات ألمانية النازية. ولماذا نذهب بعيداً، فخلال العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ طلع علينا الفنان محمود الشريف بنشيد «الله أكبر» الذي أثار الهمم بحق وألهب حماس المواطنين. ومن قبل محمود الشريف وضع الضابط الموهوب روچيه ده ليل نشيد المارسييز الذي أثار الحميّة في جيش الراين الفرنسي عام ١٧٩٥، فإذا هذا النشيد يُتخذ نشيداً للثورة الفرنسية، ثم غدا بعدُ النشيد الوطني الفرنسي. وكذا كانت السيمفونية السابعة التي وضعها شوستاكوفتش خلال حصار الألمان لمدينة لينينجراد في الحرب العالمية الثانية، والتي عبّر فيها بالنغم عن زحف الألمان على المدينة وحصارهم لها، ثم ما كان من مواطنيه من مقاومة وصمود أمام ذلك الغزو. وإلى جوار النغم كانت قصائد الشاعرة أنّا أخماتوفا تُزكي حماسة أهالي مدينة لننجراد المحاصرين، وترفع من روحهم المعنوية وتدفعهم دفعًا للاستبسال والتصدّي للغزاة الألمان.

وصفحات التاريخ حافلة، تنطق بأن زمام الحياة في أيدي المثقفين والمفكرين والفنانين، إذا نهضوا نهضت بهم الحياة، وإذا خَمَلُوا خملت بهم الحياة، وعلى أيّ لونٍ يكون المثقف أو الفنان تكون الحياة.

* * *

على أن الحياة دومًا نزّاعة إلى الحرية، وذلك ما يؤكده التطور البيولوجي، فظهور الإنسان ليس إلا حلقة وثّابة في سلسلة التطور، وعلى حين أن طبائع الكائنات الحيّة التي سبق وجودها وجود الإنسان هي استجابات لأسباب جسدية لا تخضع لقيم أو معنويات، نرى الإنسان ـ وهو أعلى مرتبة في مراتب التطور ـ يملك القدرة على الاختيار. فهو لا يخضع في أعماله لغرائزه وحاجاته الجسدية فحسب بل يخضع كذلك لمجموعة من القيم التي ليست في طبائع الحيوانات العجماوات، تأتي في مقدّمتها «نظرية الواجب والالتزامات الأخلاقية». (*) وهكذا نرى هذا التطور الذي انتهى إلى الوجود الإنساني يرقى بالكائن الحي من حرية إلى حرية أرقى حتى يبلغ أسمى الحريات في الاختيار قيمًا وسلوكًا. ولعل أجلى ما نراه لهذه الحرية هو ما يكون للإنسان من إبداع فيما تناوله من أعمال فنية لا قصد له فيه من ورائه إلى مغنم، بل لتمضي الحرية دومًا في طريقها لا تتعثّر. ولو أنا تتبعنا تطور الفن عبر التاريخ كما تتبعنا تطور الكائنات الحية للاحظنا أنه يمضي هو الآخر إلى تحقيق المزيد من الحرية، ولرأينا عمالقة الفنانين هم الذين كانوا أكثر من غيرهم نشدانا للحرية. ولقد أكّدت الحياة عظمة هؤلاء الفنانين حين أبقت لهم أعمالهم في ذاكرة الوجود، فإذا أعمالهم تتميّز وتحمل اسم الروائع.

وإذا كان الفنان هو تجسيد للحرية والإبداع فإن مهمته الأولى في الوقت نفسه هي تأكيد

(*) Deontology.

حق الإنسـان في الحرية . ومن هنا القول بأن الحرية ليست حقًا للكتّاب والفنانين والمفكرين فحسب بل هي واجبهم أيضًا لأنها وظيفتهم التاريخية فى المجتمع . وما أظن وزارة الثقافة قد حادت عن هذا المعنى الذي رسمته لنفسها اللهم إلا في القليل النادر الذي لا يُعدّ، وذلك تحت ضغوط قاهرة .

وإنه ليحضرني هنا مقولة أستاذي الجليل مؤرخ الفن رينيه ويج في هذا الصدد إذ يقول : «إن تحليل الفن الحديث يكشف لنا عن وجود بعض القوانين التاريخية الكبرى التي تلقي الضوء على عصرنا وراء أعمال الفن التجريدي والسوريالي، وعن الصراع الذي يقوم به الفنان أحيانًا ضد هذه القوانين دون أن يعي سرّ صراعه ولا لونه. والحقيقة إن عالم الشعر والفن يختلف عن عالم السياسة والعلم، والشيء الذي يميّز بين هذين العاملين هو أن الفنانين والشعراء والكتاب يملكون قدرة الإبداع وتأكيد التقدم الإنساني عن طريق خلق أشياء جديدة، وما يستطيع الإنسان خلق أشياء جميلة وجديدة إلا إذا كان له عقل وذوق. وإذا كان رجل العلم يشرح الأفكار ويعمل على تطوير قدراتنا المادية فإن رجل السياسة الرشيد يخطو خطوة فى اتجاه آخر إذ يقوم بجانب دراسته للتراكمات القائمة بدراسة المشروعات التطويرية الممكنة وبمحاولة تعديد البناء الاجتماعي لضمان تطور المجتمع نحو الأفضل وتقدم الإنسانية، في حين أن الشاعر لا يفكر بطريقة السياسي بل ينصت إلى صوت الغرائز الدفينة في أعماق الإنسان والتي تنزع إلى الحرية، غير متقيِّد بحاضره بل متطلّعًا إلى المستقبل. والفنان كالشاعر له حدسُه الصادق بالغد وإن لم يدر ما سيكون. ولهذا فإن من واجبنا أن نترك رجل العلم يدرس العالم المادي والبيولوجي، وأن نكل إلى رجل السياسة تنظيم المجتمع بكل ما يملك من صفاء ومرونة، وإزاحة ما يعترض تقدم الإنسان من عقبات الأنانية والاستغلال، وأن نترك الفنان يتنبأ كالعرّاف، ويبعث برسائل يصعب أحيانًا فهمها وإن حقّقها المستقبل الذي يولد مع انفعالات الفنان وأفكاره، فلو أننا خنقنا انفعالات الفنان الجيّاشة داخل إطار الأفكار الشائعة في عصره لضحّينا بالمستقبل من أجل الحاضر، فالمستقبل لا يزدهر إلا عبر الأبواب المفتوحة. ثم إن رؤية الفنان تختلف ورؤية غيره، فهو لا يُملي ــ كما يُملي العالم والسياسي عن نظريات ــ بل يُملي عن غريزة، ومن هنا كان إبداعه أكثر غموضًا وأقل ارتباطًا بالواقع، فشعوره الرقيق وحسّه المرهف وحدسه الصائب هم رائده في إبداعه. وفي كل الأحوال يؤكد تطور الفن التصاق الفنان الدائم بالحياة المعاصرة وتعبيره عن عصره حتى حينما يأخذ موقفًا معارضًا له. وعلى حين يحبو الفنان العادي مسايرًا عصره يكون الفنان العظيم قد سبق خطوهُ خطوَ عصرِه، فإن رهافة حسّ الفنان تجعله يفهم عصره الذي يعيش فيه بمجرد إيماءة صغيرة إليه. وبينما يعملُ السياسي والعالم في حقل الحاضر ويعدّانه للمستقبل، إذا الشاعر يغمض عينيه عما حوله لينصت إلى صوت الحياة المتدفّقة في أعماق الإنسان. فلندع له إذن الحرية كاملة في الإنصات والإبداع، ولنحاول أن نُصغيَ لهمساته ونفهم ما يجيش بصدره».

هكذا أجمع المفكّرون على أن الفنان الحق هو الفنان الحُرّ، وأن الدولة إذا ألزمت الفنان

بأهداف عاجلة فإنها تكون قد ضحّت بمستقبلها في سبيل حاضرها. وهذا ما أخذنا به أنفسنا، فتُركتْ للفنانين والشعراء والأدباء الحرية لينطلقوا كيف شاؤوا إلاّ في القليل النادر الذي يُخشى منه أن يزعزع أركان الأمّة، وبهذا استطاعوا التطلّع إلى آفاق أبعد. فالفنان الحق أو المثقف الحق كلاهما في غير حاجة إلى توجيه فكري أو تلقين عقائدي، فهو ابن نفسه وابن عصره يعيش في زمانه بحسّه المرهف وبصيرته النافذة، وكلما غاص في أعماق مجتمعه أحسّ بالجماعية الإنسانية وانتقلت إلى قلبه نبضات الآخرين. وما أشبه الفنان إذا ما ضُيِّقَ عليه الخناق بمذاهب تُفرض عليه بالأسد الحبيس في قفص لا تطلق له حريته ليمرح كيف شاء فإذا هو يوقظ فينا الأهبة لتفادي خطره. فإذا نال الفنان ما نال الأسد كان إبداعه أشبه ما يكون بالكلمة الواعظة قد يُؤتَسَى بها حينًا وقد لا يؤبه لها حينًا آخر. ثم هو لا يملك أن يثير فينا نشوة ولا يحرك منا أهبة لتفادي الأخطاء.

ولقد تناول هذا الجانب ـ وهو حرية الفنان ـ كاتب حرّ هو الدكتور لويس عوض وأحد أساتذة جيلنا الكبار في مقال [٢] له إذ يقول:

« إن ما يسمّى تحرير الثقافة من وصاية الدولة المقترنة بمسؤولية وزارة الثقافة عن الثقافة هو محض وهم كبير، لأن وزارة الثقافة في قمة المركزية الناصرية لم تفرض وصاية على فنان أو أديب بل تركت أكثر الزهور تتفتّح. فمَنْ يستعرض قائمة الأسماء والأعمال المسرحية التي ظهرت [في الستينيات] يجد أنها تمثّل كل مدارس الأدب والفن. فالكلاسيكية قد وجدت لنفسها مكانًا وكذلك الرومانسية والواقعية والرمزية والوجودية والمعقول واللامعقول. كذلك وجد أكثر كتاب المسرح الموهوبين من جميع المدارس والاتجاهات بعد المصالحة بين الثورة والمثقفين، وجدوا لأنفسهم مكانًا، لا فرق في ذلك بين يمين ووسط ويسار. وألوان الطيف الأدبي والفنى كلها ممثّلة من رشاد رشدي وعلى باكثير إلى سعد الدين وهبة وعلي سالم إلى ميخائيل رومان ولطفي الخولي، ومن عزيز أباظة إلى صلاح عبدالصبور إلى عبدالرحمن الشرقاوي.

ولقد كانت أكثر هذه المسرحيات حتى قبل هزيمة ١٩٦٧ وفي قمة المركزية الناصرية تتضمّن نقدًا صريحًا أو مغلّفًا للتجربة الناصرية سياسيًا أو اقتصاديًا أو اجتماعيًا أو حضاريًا. ومع ذلك فقد كانت وزارة الثقافة بالذات والدولة بصفة عامة تقف منها موقف الحياد ما أمكن. ولو كانت تمارس أية وصاية متزمّتة ما سمحت «بطوفان» نعمان عاشور المتهكّم بصديق الفقراء، ولا «الفرافير» يوسف إدريس المتهكّمين باشتراكية عبدالناصر، ولا «بشبراوي» سعد الدين وهبة وهو رجل مصر المريض المشلول، ولا «بتبريزي» ألفريد فرج وهو بائع الأحلام، ولا «بأوديب» علي سالم المعزول عن شعبه منذ هزيمة مصر آنئذ. بل لو كانت الدولة في ظل المركزية المطلقة وملكية الصحافة تمارس الوصاية على الفن والأدب لما استطاع لنجيب محفوظ أن ينشر عبر السنوات «أولاد حارتنا» أو «السمّان والخريف» أو «ميرامار» أو «ثرثرة فوق النيل» أو «الطريق» أو «الشحاذ» إلخ. وكلها تتضمن وصفًا

حيًا للعاهات النفسية والتشوّهات الخلقية التي ملأت مصر منذ ثورة ١٩٥٢، بل لما استطاع توفيق الحكيم أن ينشر «بنك القلق»... الوصاية على الفن والأدب لا، إنما كانت الوصاية على الفكر وحده»(*).

ثم لا ننسى أننا في عصرنا الذي نعيشه الآن لا ازدهار لثقافة قومية إلا إذا عبّرت عن فئات المجتمع المختلفة في المدينة والقرية على السواء، فإذا أهملت فئة من تلك الفئات كانت ثقافة ينقصها الشمول، ولا قيام لثقافة جامعة إلا إذا مكّنا الكل من الارتشاف من المناهل الثقافية لا فرق بين طبقة وطبقة ولا بين فرد وفرد. فلا يمكن تصوّر إمكان قيام نهضة ثقافية قبل محاولة إزالة الحواجز القاسية والفواصل المنيعة بين طبقات المجتمع، وما أكثر الأصوات التي انطلقت تزعم أن حواجز التذوق لن تزول بسهولة لأن العامة من الناس لن تفهم فن الباليه على سبيل المثال ولن تستجيب لروائع المسرح، وأنه ما أغنى هؤلاء بأن نقدم إليهم صوراً من البهرجة الزائفة ليس لها من الثقافة العميقة حظ. وهذا رأي لم نأخذ به، ولجأنا إلى التجربة على أرض الواقع. فأقمنا عروضًا خاصة للعمال قدّمنا فيها على مسرح دار الأوبرا عام ١٩٦٠ فاصل الباليه من أوبرا «الأمير إيجور» لألكسندر بورودين وأوبريت «الأرملة الطروب» (*) المعرّبة

(*) كما تناول هذا الموضوع أيضًا أستاذ كبير له مكانته المرموقة بين قرائه من العامة والخاصة هو الدكتور فؤاد زكريا في حديث له مع مجلة الوطن الكويتية، فقال: « إن الثقافة في عهد الثورة كانت في الواقع تشكّل جزيرة منعزلة إلى حد ما عن بقية جوانب النظام. وكان ذلك يرجع أساسًا إلى وجود شخصية قوية هي شخصية ثروت عكاشة. فهذا الرجل كان من ناحية واحدا من أبرز الضباط الذين قاموا بدور أساسي في ثورة يولية، وكان من ناحية أخرى عاشقًا حقيقيًا للثقافة فتمكّن بفضل قوته ونفوذه من أن يلقي ظلاً من الحماية والرعاية على المثقفين ويضمن لهم قدرا لا بأس به من الحرية ويحميهم من الكثير من الشائعات والوشايات التي كان من الممكن أن تلحق بهم ضرراً كبيراً لولا وجوده. . . . . وأتصوّر أن هذه الشخصية لعبت دوراً كبيراً في ضمان جو آمن إلى حد معقول للمثقفين، وكذلك ضمان قدر كبير من رعاية الدولة بسلطتها وأموالها للمشروعات الثقافية . . . . . ».

ولا يفوتني أن أسوق ماجاء على لسان الأستاذ الكبير نجيب محفوظ في هذا الصدد في حديث له إلى مجلة «الشباب» إذ يقول: لن نجد إنسانًا مخلصًا إلا وقد انقسم أمام عبدالناصر، لأن عبدالناصر زعيم وطني عظيم له إيجابيات لا تنسى، وله أيضًا سلبيات لا تنسى. إذن فأي إنسان يقف أمامه حائراً، إذا ذكر إيجابياته يبكي عليه، وإذا ذكر سلبياته يتحسّر، وقد يطول لسانه بكلمتين. وأنا هنا لا أتكلم عن أعدائه لأن أعداءه عندهم من الأسباب ما يجعلهم أعداء فقد نكّل بأناس كثيرين. أما نحن فلم ينكّل بنا بل على العكس فقد أغدق علينا كل ما يمكن إغداقه إنسان من تكريم وأوسمة وخلافه. وفي جزء من عهده خيّل إليّ أنني أعيش في دولة عظمى لدرجة استغربت معها كيف تولد دولة عظمى بهذه السرعة. . . ومن أصعب المواقف التي صادفتني في حياتي أزمة رواية «ثرثرة فوق النيل»، فلقد بلغني أنها اعتبرت لدى السلطات وقتها تجاوزا يجب تأديبي عليه، ولولا الدكتور ثروت عكاشة الذي كان وزيرا للثقافة أيامها ودافع عني عند عبدالناصر لكانوا قد عاقبوني فعلاً».

(*) هذه الأوبريت وغيرها وإن لم تُعدّ عند الغربيين من الفن الرفيع، لكنها إلى جانب هذا لها خاصيتها في تهيئة الأذن لتقبّل ما هو أسمى وأرقى.

لفرانز ليهار، فإذا آثارهما في نفوسهم لا تقل كثيراً عن آثارهما في مرتادي الباليه والأوبرا من نخبة المثقفين، كما أن باليه «نافورة بختشي سراي» لأصافييف لم يتلقّه جمهور القاهرة بمثل الحماس والإكبار الذي تلقّاه به أهالي أسوان والعاملون في السد العالي بقصر الثقافة بأسوان في نهاية عام ١٩٦٦. وبنفس الحماس استُقبلت فرق الرقص المتطورة في محافظات نائية كمحافظة البحر الأحمر وندوات الأفلام التي أقيمت في الريف للفلاحين. وعروض الصوت والضوء مثلاً وإن بدت أنها للخاصة دون العامة، فهي قد جذبت إليها العامة قبل الخاصة. لقد أكّدت هذه التجارب وتجارب أخرى أن الفجوة بين المثقف والمواطن البسيط في مستوى التذوق الفني ليست بهذه الأبعاد التي يخالها البعض إذا ما تعهّدناه صادقين ـ وفي إصرار ـ بالرعاية ومحاولة تنمية ذوقه. فالمشكلة الحقيقية التي تعترض إزالة الحواجز الثقافية في المجتمع ليست عجز العامة عن تذوّق الفن الرفيع بقدر ما هي عجز الفن الرفيع عن مسّ القيم الجماهيرية وتمثّلها والتعبير عنها. وهذا يقتضي أن نُتيح الفرصة لفئات العامة للمشاركة مشاركة جادة في الإلمام بصور الفن الرفيع سماعًا ومشاهدة ليكون ثمة تمازج نسبي بين فئات الشعب كلها، فكما ستُفيد هذه الطبقة العامة من هذا التمازج، كذلك سيفيد الفنانون والمثقفون المبدعون بما يفوزون به من هذا التمازج من مادة خصبة تفوق كل ما خطر بخيالهم. وقديمًا كتب الأسقف والأديب النابه بوسويه Bossuet (١٦٢٧ ـ ١٧٠٤) يقول: «يُنتزع المختار من بين كتل الجماهير كي يقودها كما تنبثق الأشجار رأسية من الأرض الأفقية. ويموت الفنان الذي لا تندسّ جذوره وسط الجماهير كما تموت الشجرة التي لا تنغرس جذورها في أعماق الأرض. فالفنان الحق لا يحيا إلا بالجماهير، والفنان الذي لا يعبّر عن الجماهير فنان زائف . . . ثم إن دور الفنان أولاً وأخيراً هو الارتقاء بالجماهير».

من هنا كان لا معدى عن مزج بين ثقافة العاصمة وبين ثقافة الأقاليم، تأخذ هذه من تلك، وتأخذ تلك من هذه. غير أن ديمقراطية الثقافة لا تعني الهبوط بها إلى مستوى العامة فتفقد الثقافة جوهرها وإنما تعني الأخذ بيد العامة ليرقوا إلى مستواها. والسبيل إلى ذلك الأجهزة التي تحمل على عواتقها عبء التثقيف الجماهيري بما تقدّمه من عروض فنية على أيدي فرق فنية مدرّبة لقنت فنّها في معاهد فنية متخصّصة، يلقن عنها الجمهور ما تتسع له ثقافته وتهيّئ له السبيل لينهج نهجها وليسير على دربها. وفي هذه المعاهد الفنية تنشأ القيادات، فإذا قيادةٌ تأخذ عن قيادة، وتقوم إلى جانب هذه المعاهد فرق متخصّصة. وبهذا نستطيع أن نخلق قيادات عمل [كوادر] لا ينقطع مَددُها.

وإذا كانت الثقافة الإنسانية ليست ملكًا لفئة دون أخرى، فعلى المثقفين أن يؤمنوا بأن ثقافتهم ليست ملكًا لهم وحدهم، بل هيَ ملْك للجميع، ولا يمكن أن تكون وقفًا عليهم دون غيرهم من فئات الشعب الأخرى، فهم ليَسوا إلاّ أمناء عليها وحَمَلَةً لها، كما هم مكلّفون

بإيصالها إلى مواطنيهم، لأن الثقافة لا تعيش - كما قدّمت - إذا قُطعت عن جذورها وبقيت سجينة بضع صفحات وبضعة سطور، وعودة الثقافة إلى الجماهير هي في الوقت نفسه وسيلة إلى تنميتها وازدهارها: فالريف - أنّى يكون - يحمل بصمات ثقافة قديمة تتمثّل في احتفاظه بكثير من آثار الرقص والمباريات والتمثيل والموالد وأفراح العرس والبكائيات وأغاني الحصاد التي كانت سائدة منذ القدم. وهكذا تتم في الريف عملية تزاوج بين ثقافة عصرين، ويصبح الريف نقطة التقاء تتفاعل فيها الثقافة القديمة والحديثة، والعالمية والقومية.

وكان خير ما يمهّد لهذا ويؤكده ويوثّقه هو إقامة القصور الثقافية بدءاً من عام ١٩٥٩ وبثّ قوافلها في مناحي الريف البعيد. وكانت هذه هي المرة الأولى التي شهدت فيها مصر القصور الثقافية والتي أصبحت بعد شيوعها في أنحاء الوطن كله مظهراً من المظاهر الحضارية الواضحة المعالم. بل إني لأذهب إلى أبعد من ذلك حين أؤكد أنه لا سبيل إلى ارتقاء الوجدان الجماعي إلا من خلال اجتذابه لمشاهدة الأعمال الفنية الرفيعة المستوى، وإلا فستظل جماهيرنا على حالها المعهودة من الأمية الثقافية والتشكيلية والموسيقية طالما حجبنا الفن الراقي عنها، وظللنا نلاحقهم بالأعمال المسفّة الغثّة التي تخاطب الغرائز الدنيا وترضي أذوق السوقة فحسب.

* * *

وإذا كان ارتباط الثقافة بعصرها لا ينفي احتواءها على قيم خالدة على مدى العصور، فإن ارتباطها بمجتمعها لا ينفي أيضًا احتواءها على قيم إنسانية ومناقب سامية تخاطب الإنسان أنّى كان، وبقدر ما تتعمّق جذور الثقافة في تربة مجتمعنا وبقدر ما تحمل طابع هذا المجتمع، تتأتّى قدرتها على صدق تمثيل الإنسان بصفة عامة، فالتعبير عن الإنسان في وطن معيّن هو تعبير عن الإنسانية جمعاء. إن ثمار الفكر كثمار الأرض تدين بجزء من مذاقها للتربة التي انبثقت منها جذورها واستمدّت منها غذاءها، وما من شك في أن أصالة الفنان وارتباطه بتربته قد تكون أحد أسباب عالميته. ويكفي دليلاً على ذلك أن أعمال شكسبير التي تعبّر عن وجدان الإنجليز ومشاعرهم تعدّ اليوم من أثمن ما تملك الإنسانية من تراث الشعر والمسرح. وفي تاريخ القصة لم يتمتع بالعالمية حتى الآن أدب كأدب تولستوي ودستويفسكي وتشيكوف، وقد كانت أعمالهم جميعًا روسية ضاربة في أعماق التربة الروسية، وذلك لأن قومية الثقافة النقية الراقية هي في الواقع طريقها الوحيد الممهِّد إلى عالميتها. وأقصد بقومية الثقافية النقية أن تكون معبِّرة عن الخصائص الفريدة للشعب الذي تمخّضت عنه، وناقلة أمينة عن تجاربه عبر التاريخ وامتداداً لتراثه القديم، وأن تكون ملامح الشعب منعكسة لا على مضمونها فقط وإنما على أشكالها أيضًا وأدواتها ووسائلها في التعبير. ولا أعني بذلك أن نحتفظ في عصرنا بكل ما في التراث من صور وأدوات للتعبير الفني وأشكال في الصياغة الفنية فهذا يتنافى وطبيعة التطور الفني، لأن كل ما في الحياة من علاقات ونبض ووسائل قد تغيّر عبر القرون، ولهذا تتغيّر أدوات التعبير الفني والشكل الفني، ويصبح التشبّث بتقليد التراث تقليداً أعمي أمراً متخلّفًا

في الأدب والفن بقدر ما يكون إهدار التراث ارتجالاً وافتقاراً إلى الأصالة . ومن ثم كان علينا إلى جوار استلهام روح الشعب وتراثه وملامح الوطن التي هي المنابع الثرّة الزاخرة للإبداع الحرص في الوقت نفسه علي الإفادة من خلاصة تجارب الآخرين ومن التطور الذي حقّقوه، مخلّفين رماد موقد الأسلاف جانبًا حتى لا نُثقل أنفسنا به، وحسبنُا منه شعلته التي توهّجت قبلُ. فإن عظمة تولستوي ودستويفسكي وتشيكوف تتأتّى من أنهم استلهموا أصالة الروح الروسية دون أن يتورّطوا في النقل عمّن سبقهم، واستفادوا مع ذلك من تطور الأدب الفرنسي في زمانهم ومن تراثه النفيس. وزمرة الخمس الكبار في الموسيقي الروسية «كوتشكا» [بالاكريف وسيزار كويه وبورودين ورمسكي كورساكوف وموسّورسكي] لم يقفوا عند حد الألحان الشعبية وإنما استقوا من الروح الأصيلة لوطنهم واستفادوا من التقدم الفني والعلمي والموسيقي الذي حقّقه آخرون من شتى بقاع الأرض. والمثّال مختار في مصر لم ينسخ تماثيل المصريين القدماء وإنما استلهمها وطوّرها ، وجاء من بعده فنانون آخرون واصلوا التطوير والإبداع . وفي هذا المجال أمامنا نماذج من روادنا في الثقافة والفنون من الذين حملوا لواءها منذ مطلع القرن التاسع عشر أمثال رفاعة الطهطاوي ومحمد عبده ومصطفى المنفلوطي ولطفي السيد وطه حسين وتوفيق الحكيم ومحمود سعيد ويوسف كامل وراغب عياد بل وطلعت حرب [١] وغيرهم كُثُر، جعلوا التراث منطلقًا لهم وأفادوا من التقدم الثقافي في العالم بأسره. وعلي هذا تكون الثقافة القومية هي جُماع حياة شعبنا فى تاريخه الطويل وعلاقاته المتشابكة مع غيره من الشعوب في الماضي والحاضر معًا .

ولن يُكتب لثقافة رفيعة النجاح إلا إذا حرصت على أن تجني أنضج الثمار الثقافية والتكنولوجية من هنا ومن هناك . فنحن لم نر من قبلُ قط ظاهرة «عالمية الفن» تتجلّى بمثل ما نراها حين نستمع إلى سبع أغنيات منتقاة من أشعار شاعر الهند الخالد رابندرانات طاغور صاغها الموسيقار النمسوي ألكسندر زمْلنسكي في «سيمفونية غنائية» تأسر الألباب وتُجيّش انفعالات الشّجن وتطوّف بالمصغي إليها في ملكوت التسامي الرحيب، أو حين نشاهد عبقرية شاعر مسرحي فذ مثل شكسبير الإنجليزي تجتمع معها مواهب موسيقي عملاق مثل ڤردى الإيطالي ليخلق منها أوپرا مثل «عُطيل»، يتضافر على العزف لها أوركسترا فرنسي يقوده مايسترو من اليابان، ويصمّم مناظرها وثيابها فنان من إسپانيا، ويعكف علي الأدوار الغنائية الرئيسية فيها مغنّون من أمريكا وألمانيا وإيطاليا ونيوزيلنده، ويقوم بالأدوار الراقصة «باليرينات» من السويد والدانمرك وراقصون من روسيا، بل ومن مصر . . . أجل من مصر ومن خريجى معهد الباليه بأكاديمية الفنون المصرية بالجيزة، فيستهوي نفوس المشاهدين غربًا وشرقًا بنفس الشجن والانبهار. إن الإنسانية لم تشهد من قبل أبدًا مثل هذه الإمكانات لتحقيق أحلام لم تكن لتتحقق إلا في الخيال الذي لا يعشّش إلا في وجدان الطفولة البريئة النقية . . . . . فالجمال طليق لا يحدّه مكان ولا يحيط به زمان .

إن الأمم لا تغزو المستقبل إلاّ إذا تجاوزت الإنجازات المادية، وكل غزو ماديّ في الحاضر مقضيّ عليه لأن الحاضر لا مناص من أن يتوقّف ذات يوم، والدول الراسخة هي التي تدفع الحاضر إلى المستقبل، والمستقبل لا وجود له إلا في الثقافة، لأنه إذا أمكن لأمّة ما أن تكون عظيمة بذاتها فلن يتسنّى لها أن تشمخ بين الدول العظمى ـ شأنها شأن الناس ـ إلا إذا تجاوزت قيمتها الذاتية لتجعل منها إسهامًا نزيهًا في القيم الإنسانية وفي القيم الكلية. والقيم الثقافية هي وحدها القيم الشاملة لأن تحديدها معناه تحديد النقطة التي عندها تتخّذ المعتقدات والأبحاث والاكتشافات التي ينهض بها الإنسان قيمة عند الجميع كما هي عند مَنْ أبدعها. وليس ثمة ميدان آخر غير الثقافة توجد فيه مثل هذه القيمة الكلّية الجامعة، أعني المستوى الكلّي العالمي، وما أصدق الفنان روبنز والفيلسوف مونتسكيو حين قال أوّلهما: «إني أعدّ العالم كله وطني»، وحين قال ثانيهما: «أنا إنسانٌ قبل أن أكون فرنسيا».

ومن هنا ننحني إجلالاً لرسالة كل فنان ومبدع، بما يسهم به هذا وذاك من إشاعة الجمال في الحياة، وإذكاء لتطهير النفوس من نزعات الشرّ، وتأجيج قدراتنا على التجلّي واستدرار دموع التسامي من مآقينا. فهم النبراس، يحملون المشعل على الطريق ليعبّدوه لمن يبني ويشيد، وهم الطلائع بأخيلتهم يخطّطون لما سيكون عليه المستقبل ويستشرفونه في أحلامهم. وما نراه مما حقّقه العلم كان مسبوقًا بما تخيَّله الفنانون والأدباء. وما حقّقه العلم من تحليق في أجواز الفضاء وغزو للمجهول وغوص في أجواف المحيطات سبق إليه الفنان ليوناردو فتخيّل الطائرة ورسمها في القرن السادس عشر، كما تخيّل الأديب چول ڤيرن الغوّاصة ورسمها قبل أن تدلف إلى أعماق البحار. فليس ثمة مشروع ثقافي ذو شأن يُكتب له النجاح إلا إذا أفاد ممّا جادت به قرائح الأدباء وخواطر الفنانين من قبل. وهل كان لجمال عبدالناصر ـ على الرغم من شخصيته الكاريزمية الجارفة ـ أن يحظى بإجماع العرب على زعامته لولا ما كان لأساطير الأدب وعمالقة الفن المصريين من مكانة مرموقة بين شعوب العرب كافة، مهّدت الطريق لحلم الوحدة أن يتحقّق... ولو إلى حين....

إن علينا أن نحدِّد موقفنا من التراث العالمي، وأن نردَّ على الدعوات التي تتصاعد بين الحين والحين والتي تحذّر من الغزو الثقافي المتسلّل من الخارج. فعلى حين ينادي البعض بضرورة الاحتراس من الوقوع ضحية عقدة الخواجا أو الافتتان بكل ما هو وافد، يخرّ فريقٌ آخر راكعا أمام أفكار غيره فيستوردها استيرادًا ويسعى ـ هو الآخر ـ إلى فرضها على نفسه وعلى غيره. غير أن وجود هاتين الظاهرتين لا ينبغي أن يُتّخذ ذريعةً لمحاربة الثقافة الإنسانية بكل ما فيها من قيم رفيعة، ولا يجدر بنا أن نُشَجِّع ما يَصْدُرُ عن حَسَني النية وسيّئيها على السواء من دعوة إلى الاكتفاء الذاتي في حقل الثقافة.

وما أوفى وجهة نظر أديبنا العملاق نجيب محفوظ حول الحضارة الغربية حين يقول:

«الذين يسيئون الظن بالحضارة الغربية كثيرون. ويقوم سوء الظن على أسباب يعلنونها لدى كل مناسبة، فهي في نظرهم حضارة أجنبية، وهي في تعاملها معنا لم تتورّع عن ارتكاب الكبائر من الحروب والاستعمار ونهب الموارد وإزهاق الأرواح بغير حساب، بالإضافة إلى الكثير من تقاليدها وعاداتها التي تتناقض مع قيمنا الثابتة. وأود أن أناقش هذه الرؤية بنزاهة وموضوعية. وأبدأ فأقول إن الحضارة الغربية ليست حضارة أجنبية. أجل قد نشأت في مواقع غريبة وبين قوم غرباء ولكنها من الناحيتين التاريخية والواقعية هي حضارة إنسانية قبل كل شيء. إنسانية المنشأ وإنسانية الهدف. إنها الثمرة الأخيرة في شجرة الحضارات السابقة عليها مثل الحضارة المصرية والأشورية والبابلية والفارسية والإغريقية والرومانية والإسلامية، وقد استفادت منها جميعًا وكأنها شركة مساهمة لكل أمة سابقة أسهم فيها. لا أنكر أنه توجد عناصر محلية في كل حضارة ترتبط بالبيئة وقد تُستنكر وتُرفض من بقية البشر ولكنها فيما عدا ذلك إنسانية الهدف، ومشروع موجّه للعقول والقلوب جميعًا، وأهم مثل على ذلك العلم وتطبيقاته، وجانب لا يستهان به من الفكر والفن والسياسة والعلاقات الاجتماعية، وكل أولئك معروض على البشر للدراسة والاقتباس ثم تجاوز ذلك للهضم والعطاء والإبداع مع التمسّك بقيمنا الثابتة ورفض ما لا يندمج فيها. حقًا لا يمكن إنكار التاريخ الأسود الذي سجّله أصحاب تلك الحضارة معنا. كم سفكوا من دماء، وعرقلوا من نهضات، ونهبوا من ثروات، وأذلّوا من كرامات. ولكن علينا أن نصفّي الماضي من سيئاته فقد جاهدنا الظالمين حتى تحرّرنا من قبضتهم، وبفضل علومهم أنشأنا حياتنا على أسس جديدة، وبفضل إنجازاتهم الطبيّة أنقذت ملايين الأرواح التي كانت تفتك بها الأوبئة كل عام، ولنذكر ما أفدناه من تجاربهم في زراعتنا وصناعتنا ونظم الحكم والمعاملة. لنذكر ذلك فلعله يعيننا على فتح صفحة جديدة مع حضارتهم وتبديد سوء الظن بها. آن لنا أن نتقبّل المصالحة من أجل الحياة اللائقة بهذا العصر. إن حاجتنا إلى الحضارة الحديثة لا تقل عن حاجتنا للتمسك بقيمنا التراثية الخالدة (*)».

وأنا من المؤمنين عميق الإيمان بالرؤية التوفيقية للثقافة العربية في اتصالها الدائم المثمر بالثقافات الأخرى غربًا وشرقًا وبتفاعلها معها. فما أشبه الثقافة القومية بين الثقافات الأخرى بالنهر، إذا فقدَ روافده التي تنحدر إليه من الغرب والشرق فَقَدَ مَعينَه الذي ينضب دونه، فلا مناص من فتح الأبواب بيننا وبين الحضارات الأخرى لنُتيح لأنفسنا الحوار الحر الطليق، ونأخذ بالأصلح والأنفع دون أن نستسلم ونذوب في غيرنا فنفقد كياننا. وما يعيب الفن أن يكون عن غيره أخذ، ولكن الذي يعيبه أن يَجْمُدَ عند الذي أخذ، فالأخذ والتأثير ليسا شيئًا مهينًا، شأنهما شأن الأبوة وما أكثر ما يفخر الابن بأبيه، إذ عنه قد أخذ الكثير من صفات وعادات، ولكنه يضيف بوجوده إلى تلك الصفات والعادات ولا يَجْمُد عندها. وتلك سُنّة

(*) صحيفة الأهرام في ١٦ أبريل ١٩٩٢.

الحياة إذ كل شيء فيها إلى أصل قد نشأ عنه واستمدّ وجوده منه، وليس ثمة شيء في الوجود قد جاء من عدم.

ولكي نكون منصفين ينبغي أن نَعُمَّ بكلمة التراث كل ما تخلّف لنا عن أسلافنا أنَّى كانوا وعلى أي بقعة وُجدوا في آسيا وأفريقيا، عربيًا كان هذا التراث أو هنديًا أو فارسيًا أو بابليًا أو أشوريا أو حيثيًا أو فينيقيًا أو آراميًا أو فرعونيًا أو قبطيًا.

ولا يعني تطوير العمل الثقافي فصم الروابط بالماضي، فالإنسان تاريخ متصل، وقيم المستقبل هي الثمار الجديدة على نفس الشجرة التي طرحت الثمار القديمة. ولن يكون ثمة عمل أدبي أو فني له قيمته إلا إذا كان موصولاً بماضيه، فإذا انبتّ عن ماضيه فَقَدَ روعتَه وتحوّل إلى شكل أجوف برّاق المظهر خاوي الباطن. لذلك فإن بناء العمل الثقافي على أساس من التراث هو في الواقع إقامة له على أسس إنسانية عريقة وقيم ثقافية حيّة ورصينة، ولا يمكن أن نتصور عملاً فنيًا أو أدبيًا يتضمن مثل هذه القيم إذا كان منبتّ الصلة بتراث الماضي وقيمه التي خلّفها لنا، كما لا يجوز أن نضحي بالتراث القومي بحجة التطور أو نَجْمُدَ بدعوى الحفاظ على التراث، وإنما نقتحم مجالاً يجمع بين التراث والتطور. فلقد أثبتت التجارب الإنسانية المعاصرة أن ثمة منهجًا وسطًا يجمع بين الاهتمام بالقديم والجديد بصورة لا تناقض فيها ولا اضطراب. ولعل أبرز هذه التجارب ما أقدم عليه اليابانيون خلال المائة عام الأخيرة من تطوير فنونهم كلها مستعينين بالأساليب العلمية الجديدة في صياغة فنونهم التقليدية دون أن تفقد هذه الفنون ما فيها من طابع قديم، فأبدعوا روائع جديدة ذات طابع متفرّد ينطوي على روح اليابان الأصيلة ولا يفتقد الأساليب الحديثة. كما تألقت من بين تجارب دول كثيرة في أمريكا اللاتينية محاولة المكسيك التي استوحت القديم في فنونها استيحاء ذكيًا رائعًا، فطوّرت الأزياء القديمة والألوان والألحان، وجدّدت الأساطير والأعياد، فباتت تحيا حياتها المعاصرة بروح تاريخها الحضاري القديم. فكما نُقَسِّم الزمن أطوارًا علينا أن ندع الحاضرَ يُعانق الماضي بالذكرى ويطوّق الغد بالحنين. وقد كان ذلك هو المسار الذي اتخذته حركة النهضة الأوروبية خلال القرن الخامس عشر التي عكفت على دراسة الحضارة اليونانية واستلهامها، فأعادت الحياة إلى آلهة الإغريق الوثنيّين، ولكنها نزعت عنهم صفة الألوهية. ولقد قرأنا كيف كان المثّال الإغريقي الشهير پراكستيلس الذي عاش في القرن الثالث ق.م يصوغ تماثيل عدّة لأفروديتي بوصفها ربّة الجمال التي كان عميق الإيمان بها شأن جميع الإغريق في عصره، في حين اتجه المصوّر الإيطالي بوتتشيللي الذي عاش في أواخر القرن الخامس عشر والذي لا ينبض قلبه بربوبية أفروديتي إلى تصويرها بوصفها نموذجًا للفتنة والغواية، وهكذا أعادها إلى الحياة بالفعل، لا إلهة مقدّسة بل نمطًا فنيًا بالغ الروعة. وفي كل ناحية من نواحي الحضارة نلمس مثل هذا التناسخ الذي تتخذ فيه القيم الحضارية القديمة بمرور الزمن صورًا أخرى مغايرة لتلك

التي انبثقت عنها، حتى بات كل عصر يعيد صياغة «مختاراته» الفنية والأدبية من العصور السالفة من زاوية رؤياه العصرية. وعلى هذا النهج أيضًا ما اضطلعت به وزارة الثقافة عند تنفيذها لمشروع «الصوت والضوء» بأهرام الجيزة والقلعة ومعابد الكرنك وفيله وأبي سمبل، فقدّمت عروضًا لآثارنا العريقة في صورة فنية مشرقة تضمّ في تركيبها الصورة والرواية التاريخية والأداء الفني والموسيقي بأسلوب عصري يضاعف المتعة والمعرفة ويرقّق الذوق ويهذّب المشاعر بعد أن كانت تلك الآثار القديمة حجارة صماء بكماء.

ومن بواعث القلق الذي يعانيه الفن اليوم فقدانه الروحانية على عكس ما كانت عليه الفنون في الماضي. فما يملك عصرنا الذي نعيش فيه غير أن يعين الفنان بالأساليب التكنولوجية والوعود البراقة بالرخاء، بعد أن شُغلَ عصرُنا بالماديات وأنسيَ الروحانيات، والتراث من تلك الروحانيات. ومن هنا كان علينا أن نعنى بماضينا وننقّب عَن آثاره ونتعرف على مكنوناته كي نصل حاضرنا بماضينا صلة لا تنقطع. ذلك أن تزوّدنا بماترك السلف أمر لا معدى عنه لإبداع كل ما هو جديد تحيا به الجماعات. فهذه الوصلة بين الماضي والحاضر هي السلسلة الممتدة التي لو انبتّت انقطع مسار الحياة.

وهكذا يمكن أن تكون الالتفاتة إلى التراث القديم استقاء لعناصر جمالية واستلهامًا لمعان وقيم دون أن يكون في ذلك تجميدًا لحركة الفكر أو خضوعًا لعناصر الجمال البالية ولا سقوطًا في قبضة قيم تَجاوزَها الزمن، وإنما هي البراعة في اختيار مفردات من ثقافات العصور السابقة وفنونها لوضعها في إطار البناء الحضاري المعاصر وعبر مسلك تتلاقى فيه الحضارات جميعًا لإثراء ثقافتنا الجديدة. هذا إلى أن العودة إلى منابع التراث القديم تكشف لنا عن مفاهيم ومأثورات استطاعت قهر الزمن وسوف تبقى كذلك إلى الأبد ومنها مسرحيات سوفوكليس وموليير وشكسبير وغيرهم، فبقيت خالدة لأنها تهيب بالإنسان أن يتسامى فوق غرائزه الدنيوية ويتطهّر مما قد يجوس بخاطره من نزعات الشر. وما أظن إنسانًا لا تستولي على مشاعره تلك العبارة النبيلة الخالدة التي جاءت على لسان الأميرة الفتيّة أنتيجونا أميرة طيبة في مأساة «أوديب ملكًا» حين صاحت قائلة وهي تطلّ من فوق سفح الأكروپول «لم أخرج إلى هذا الوجود لأشاركه حقدًا وضغينة . . . . . بل لأشاركه ودًا ومحبّة».

وعلينا قبل أن نُتيح لأي لون من ألوان الثقافة الوافدة أن يقتحم علينا أدبنا وثقافتنا أن نُنعم النظر فيه لنختار ما يصلح لنا منه ذوقًا وإحساسًا ووجدانًا وشعورًا واجتماعيًا. . فهناك من الأدب الغربي ما تأباه البيئة العربية لاختلاف في الذوق والشعور. . فعلى حين تَقْبَلُ البيئة العربية مأساوات شكسپير مثلاً ـ لأنها تتصل بنظرة عامة يشترك فيها الناس جميعًا وهي مصير الإنسان ـ إذا هي لا تميل إلى ملهاواته، لأنها ليس فيها ما يشوقُ البيئة من أغراض مشتركة، بل هي تعتمد الاعتماد كلّه على العَرْضِ اللُّغوي بما فيه من توريات تتفقُ والذوق الإنجليزي

لا الذوق العربي. وعلى حين تتلقّى البيئة العربية راضيةً أعمال برنارد شو وتشارلز ديكنز وتولستوي وجوته وغيرهم ـ لما تنطوي عليه من معان إنسانية مشتركة ـ إذا هي لا تميل مثلاً لأعمال ملتون لأن قراءتها تقتضينا دراسةً لاهوتيةً متعمّقة. وكذا لا تميل بيئتنا العربية لأشعار وردزورث لأنها مقصورةٌ على وصف طبيعة موطنه في شمال إنجلترا بخواصها.

ثم إن حرية إرادة المتلقّي هي الضمان لانتفاع البيئة بالوافد المختار انتفاعًا باقيًا لا يزول، ومن هنا علينا أن نتعرّف على ما هو رائع، وما هو ناجح فحسب، وما هو مبتذل، ثم إلى أين ينتهي الترويح ومن أين تبدأ الثقافة. وهذا يقتضي أن نعرف على سبيل المثال الفرق من ناحية القيمة بين مأساوات سوفوكليس ويوريبيدس وبين ما اصطلح على تسميته بأوبرا الصابون(*). فما من شك في أن أعمال سوفوكليس ويوريبيدس وشكسبير تفوقُ جودة مسلسلات أوبرا الصابون، ولكنّا مع هذا نجدُ أنفسنا أشدَّ انجذابًا إلى هذه المسلسلات، ومرجع هذا الانجذاب إلى فراغ لا تملؤه روائع، وإنما يزدحم بنتاج يحتشدُ بمُغريات تصرف الناس عن الأدب الرفيع إلى غيره مما يزخرُ بالغوايات، كالاعتماد على الموسيقى التصويرية وعلى المناظر الخلاّبة وعلى الإيقاع الساحر وعلى المشاهد السافرة لجذب المُشاهد بإبهارها، على حين يخلو الأدب الرفيع من مثل هذه المؤثرات. من هنا كان جمعُ القراء أوَ المشاهدين على ما هو رائعٌ من الصعوبة بمكان، فقصص دوستويفسكي أو تولستوي مثلاً التي بلغت من الروعة مبلغها، لا نجدُ فيها مثل هذه المغريات الجاذبة، بل نجدُ فيها ما يُكدُّ العقل ويُنهك الخاطر، بما تنطوي عليه من تأملات عميقة وفلسفة ذهنية.

وثمة حَبكاتٌ لا تخرج عنَها القصة أو الرواية أو المسرحية، يَعُدُّها النقّاد ما بين ست حَبكات إلى ست وثلاثين حبْكة، والرائع والهابط منها يشترك في هذه الحبكات.. ومن هنا كان التمييز بين ما هو رائع وما هو هابط لا يعتمد على الحَبكات وإنما يعتمد على شيئين آخرين هما: أن تكون اللغة شاعريةً ذات أصالة وعمق في التعبير، ثم أن يتمثّل فيما هو رائع تصوير ما ينطوي عليه مصير البشر من حياة وفناء وحُب وكُرْه، وغير هذا من المشاعر الإنسانية، مأساوية كانت أم ملهاويةً، في أسلوب تخيّلي فلسفي يصورُ الفاجعة أو السخرية. فالأعمال الرفيعة تعتمد أكثر ما تعتمد على الكلمة، وهي التي تميّزها عن غيرها من الأدب الدّارج. ومن

(*) Soap - opera هي مسلسلات تبثّ إذاعيا أو تليفزيونيا بدأت بها الولايات المتحدة الأمريكية، والعلّة في نسبتها إلى الصابون أن الشركات التي كانت تُنفق عليها في البداية كانت شركات إنتاج صابون. وكانت هذه المسلسلات تُعرض خلال الفقرات الإعلانية، وكان أكثر ما تشتمل عليه أحداثا أسرية ذات مضمون عاطفي أو مشجاوي ـ أعني ميلودرامي ـ وقد أخذ مضمونها يتطور على مدى الأيام، فإذا هي تتناول موضوعات لم تكن مباحة من قبل مثل الخيانة الزوجية والطلاق والاغتصاب والإجهاض وأبناء السفاح. وأشهر ما يُعرف من هذه الحلقات التمثيلية حديثًا مسلسلات دالاس وديناستي وفالكون كريست ونوتس لاندنج. [المعجم الموسوعي للمصطلحات الثقافية لكاتب هذه السطور «م.م.م.ث». لونجمان ١٩٩٠].

هنا اختلافُ المشاهدين في الحُكْم على تلك الروائع حين تُقرأ أو تُشاهَد، فإن لم تَصْحَبْ الكلمةُ المشهدَ في هذه الروائع، بات القارئ أوالمُشَاهد في حَيْرَة من أمره. فحين يقرأ القارئُ أو يُشَاهدُ المُشاهدُ أوديپ يفقأ عينيه في مسرحية «أوديَپ ملكا» لَسوفوكليس، أو هاملت يقتلُ عمَّه زوجَ أمِّه فَي مسرحية «هاملت» لشكسپير، فإن لم تُسعفْ الكلمةُ القارئ أو المُشاهد في هذين الموقفين كان من المنكرين لما يقرأ أو يُشاهد، وحين يُحسُّ القارئ أو يشهد المُشاهد تنكُّر بنات الملك لير في مسرحية شكسپير «الملك لير» لأبيهن باستثناء كورديليا يُنكر ذلك، ولكن سرعان ما تُسعفهُ الكلمة، فإذا هو يعود مبرّرًا لما كان، ولما قد يتوقَّعهُ كلٌّ منا من جحود البنات والأبناء. وحين يقْرأ القارئ رواية «الحرب والسلام» لتولستوي يحار: هل الرجالُ ذوو الشهرة لهم أثرهم في التاريخ أم الصُّدفةُ هي التي أسبغتْ عليهم هذا الأثر؟ وإلى هذا الرأي الثاني يذهب تولستوي في روايته فيجعل البطل ليس غير أداة أمام مصير أعمى لا يدريه. . أما الذي يُهَوِّن هذا التخريج كلَّه فهو «الكلمة» التي لا شك هي مفْتاح الأدبَ الرفيع.

ولقد كانت الكلمة هي المحور الذي يدور عليه حديث الثقافة قبل أن تدخل الأمة العربية إلى ميادين الحضارة المختلفة. وحين كان للأمة العربية نصيبها من تلك الحضارات المختلفة أصبحت الثقافة والفن شريكين، وغدت البيئة العربية لا تُعْنَى بالكلمة فحسب بل تُعْنَى أيضًا بما انضمّ إليها من فنون. غير أنه لا تزال للكلمة حظُّها الأوفر في البيئة العربية، إذ بلاغة القول هي التي لا تزال تشوق النفوس وتجذبُها إليها. . وما عُقدت الأسواق قديمًا إلا للمباراة في الكلمة. . أيّتُهَا أجود وأيَّتُها أبلغ. . . وهل تلك المعلّقات التي اختيرت وخُصَّت بها الكعبة لتُعلَّق عليها تشريفًا لها، هل كان هذا إلاّ لمقام الكلمة في الأسماع؟ وما تحدّى القرآن الكريم العربَ إلا بالكلمة السماوية، فقد تحدّاهم بأن يأتوا بمثله، أو بسورة منه. . . أو بكلمة.

* * *

وثمة مصاعب في الموازنة بين الثقافتين العالمية والمحلية وأثرُ كلٍّ منهما في الأخرى إنماءً لا محاكاةً. . ولن يتحقق هذا إلا بإنماء الملكات المحلية مع تطعيمها بما هو سويٌّ مستنير من النتاج الحضاري الوافد. وهنا نتساءل مثلاً: هل نأخذ فن الأوپرا كما هو، أم نأخذ الهيكل الأوپرالي على أن نُضمِّنَه موضوعًا شرقيًا وموسيقى شرقية، كما كانت الحال في فن الرواية التي لم ننقلها كما هي بل حاكيْنا صيغتها، وكان مظهر هذا فيما فعله محمد المويلحي في مطلع هذا القرن في كتابه «حديث عيسى بن هشام» وهو استيحاءٌ من أدب الرواية الأوروبي على صورة عربية. . ومن قبل المويلحي، بل ومن قبل التاريخ المدوَّن كانت البيئة العربية تملأُ فراغها الواسع بما تجود به القرائح من تخيُّلات كثيرة، تصوغها على ألوان مختلفة أشبه ما تكون بالأحدوثة - أعنى الحدُّوتة - ثم تطورت شيئًا فشيئًا وأخذت مظاهر أخرى، كما كانت الحال في «السِّير» التي تناولت تاريخ الملوك والعظماء، وأقدم ما وصل إلينا في هذا النوع سيرة تُبَّع

الحميْري ملك اليمن التي صاغها نظمًا الشاعر المعروف يزيد بن مفرّغ في عهد معاوية، ثم تتالى أسلوب السِّير النثرية على مرّ السنين، وكان من أقدم ما وصل إلينا منها سيرة أحمد بن طولون للمؤلف المعروف ابن الداية. كذلك أخذ فن الأحدوثة شكلاً آخر في مقامات بديع الزمان الهمذاني والحريري، ثم جاء على نهج آخر على لسان الجاحظ حين اختار أحاديث البخلاء مادته في القصص وصنّف في هذا الموضوع كتابه المعروف «البخلاء»، إلى أن استوحى كُتّاب قصص «ألف ليلة وليلة» الشعبية المنوّعة ـ الذين ما تزال أسماؤهم مجهولة إلى اليوم ـ مادتهم من «أحدوثات» قديمة ألبسوها ثوبًا فضفاضًا من الخيال الواسع فيه المغامرات التي تشوق القارئ، وما نستطيع أن نقول إن هذا كلّه كانت له صورة الرواية في عصرنا الحاضر مساقًا وأسلوبًا وأخذًا وردًا. فحين انفتح الباب بيننا وبين الأدب الغربي كانت لنا خطوةٌ واسعةٌ جريئة خرجنا بها من القصة في ثوبها القديم إلى ثوب جديد يتفق شكلاً مع الرواية الغربية، ولكنه يختلف عنها مضمونًا وتصويرًا. وإذا نحن بهذا التطور نبلغ في فن الرواية مبلغ الغرب فيها، وحسبُنا جائزة نوبل العالمية للأدب التي مُنحت مؤخرًا للروائي العربي الكبير نجيب محفوظ.

وكما لم تكن للرواية بنْيَتُها الحديثة في الأدب العربي القديم، كذلك لم تكن المأساة والملهاة لهما هما الأخريان بنْيَتَاهُما.. وكذا فن النقد الأدبي، وإن كان العرب قد شاركوا فيه مُستملين من نظرة لهمَ خاصة، فلقد بدأ النقد عند العرب مقصورًا على بنية اللفظ ومعناه لا يعدو هذا إلى الأسلوب العام، لأن الحياة عندها لم يكن لها شُغْلٌ شاغلٌ غيرُ اللغة. وكلُّنا لا ينفك يذكر ذلك المثل الطريف في النقد الأدبي الذي جرى بين الخنساء وحسّان بن ثابت حين نقدت له بيتًا من الشعر في سوق عكاظ، وهو قوله:

لنا الجَفَناتُ الغُرُّ يلمعنَ في الضُّحى وأسيافُنا يَقْطُـرْنَ من نجـدةٍ دما

فلننظرْ ماذا كان من نقد الخنساء لحسّان:

قالت: «قُلتَ الجَفناتُ وهو جمعُ قلّة، ولو قلت: الجفانَ كنتَ أبلغ، لأنه جمعُ كثرة. وقلت: الغُرُّ، والغُرّةُ بياض صغير في الجبهة، ولو قُلْتَ: البيضَ كان أعمّ. وقلتَ يلمعنَ، واللمعان ظُهُورُ الضَّوء ثم خفوته سريعًا، ولو قلت: يَبْرقْنَ كان أجود، إذ البُروق يمتد طويلاً. وقلتَ في الضّحى، والضُّحى ليس موعدَ نزول الضّيف. وقُلتَ أسيافُنا وهو جمعُ قلّة، ولو قلتَ: سيوفُنا كان أبلغ. وقلتَ: يَقْطُرنَ، والقَطْرُ قطرةٌ بعد قطرة، ولو قلت: يَسلْنَ كان أبلغ..». وتلك صورة تجلو لنا في وضوح كيف كان النقد عند العرب قديمًا، فهو كما قلت لا يعدو الميدان اللغوي بتتبُّع اللفظ بنيةً ومعنى. ثم ما لبثت هذه النظرة النقدية أن اتسعت فشَمِلَت ملامح نحويةً وأخرى صرفيّة وكذا عَرُوضية ثم بلاغية، تمخّضت هذه كلُّها عن علميْ

النحو والصرف وعلم العَروض ثم علوم البلاغة. وما إن أهلّ هذا القرن الذي يُظلّنا حتى اتسعت من جديد هذه النظرة النقدية لملامح غربية، فأخذت بالمذهب الكلاسيكي والمذهب الرومانسي والرمزي والواقعيّ، وكذا تأثرت بالعروض الغربي شيئًا، وكان من نتاج هذا الشعر الحديث.

وعلى الرغم من أن العرب قد اتصلوا بالفكر الفلسفي اليوناني عن طريق پيثاجوراس وأفلاطون وسقراط وأرسطو على أيدي الفارابي والكندي والرازي وابن سينا وابن رشد وغيرهم.. إلا أن الغريب أن الأدب اليونانيّ لم يُطَعِّم الأدب العربي من قُرب أو من بُعد، لأنه كان ثمة أدبٌ عربي محليّ له شأنه في البيئة العربية يَشْغَلُ على العرب أذهانهم ونفوسهم حربًا وسلمًا.. فالذي نجده في الشعر اليوناني من بطولات كالذي تُحدِّثنا عنه ملحمتا الإلياذة والأوديسيا نجد مثله عند العرب، فما كان أكثر الشعر البطولي والحماسي في الجاهلية، ثم ما كان أكثر الشعراء الفرسان وعلى رأسهم عنترة بن شداد، الذي يُعدُّ أول من دافع عن حقوق العبيد في الجزيرة العربية، وسيرتُه تكادُ تناظرُ سيرة أخيل وأجاكس وأوديسيوس وهكتور، أبطال الشاعر هوميروس شجاعةً وفتوّةً ودهاءً ونجدة.

وقد يُعزى هذا إلى أن الترجمة عن اليونان حينذاك لم تُعن بالكتب الأدبية وإنما عُنيت بالمناحي العامة التي يُعنى بها البشر جميعًا، والتي كانت تحملُ جديداً كالفلسفة والفلك والطب والجغرافيا وغيرها.. فهذه سَرْعان ما يتلقّفها الناس في أيّة بيئة كانت. وإذا كانت البيئة العربية قديمًا، حين كانت تأخذ من الحضارة اليونانية، كانت تأخذ ما كانت تُسيغهُ وما تتسع له حضارتها وما تُفيدُ منه، فإن حضارتنا اليوم غير حضارة البيئة العربية بالأمس، فنحن اليوم أكثرُ استساغة للأدب اليوناني والأوروبي، ثم أكثرُ أخذاً وإعطاء. وما تتّسع له العقولُ اليوم غير ما كانت تتّسع له العقول بالأمس.

ولنا أن نتساءل كيف نجمع بين الأصالة والتجديد، أو بين ما هو محليّ وما هو وافد؟ فالثقافات قد تختلف غير أن نهج الحياة يفرض عليها جميعًا وحدة جامعة، فكيف السبيل إلى أن نَحْذَر التضحية بهذا الاختلاف الثقافي أمام تلك الوحدة الجامعة في نهج الحياة، واعين بأن الثقافة وإن كانت إرثًا يُحاكَى ويُستملَى فهي أيضًا ابتكار وإبداع ونظرة إلى المستقبل. لقد استطعنا هذا في يسر، فـ«الملهاة» التي هي من أدب الغرب خاصة، تمثّلها الفنان نجيب الريحاني ورفيقه بديع خيري فألبساها ثوبًا مصريًا بعد أن ألمّا بأدب مارسيل پانيول وغيره، فإذا هما يقدّمان ملهاة وملهاة تنفذ إلى القلوب العربية وتستهويها وتطبع البسمات على الشفاة ولم يكن في عملهما ما يثير شُبهة غزوٍ ولا استغزاء، وإنما كان إضافة جديدة تنطوي على إبداع محليّ.

والفن عامة لغة إنسانية منذ دبّ الإنسان على وجه الأرض، وقد اختصّت الطبيعة كلّ بيئة بخصائص مميِّزة تعبيراً ومظهراً ومذاقًا، والتعبير هو الصفة الأولى للبيئة، ومن هنا كان لابد أن يجمع بين اللون البيئي الخاص والطابع الشامل العام، فإذا ما تنوّع التعبير أثرى الفن. وهذا التنوّع التعبيري هو ثمرة من ثمرات الحضارة التي جمعت بين البيئات المختلفة بما جاءت به من وسائل اتصال لا حصر لها، فإذا الناس جميعًا على وجه الأرض شبه وحدة، وبات الإنسان يسمع لأخيه الإنسان ويرى ما يفعل مهما نأى به المكان وإن كان على سطح جُرم سماوي، يتخيّر من هذا كله ما يروق له ويستمتع، ويرفض ما سواه.

ولنضربْ لهذا مثلاً من فن التصوير، فعلى الرغم من ضيق مجال الإيهام بالعُمق أمام المصوّر المسلم قديمًا - عربيًا كان أم فارسيًا أم تركيًا أم مغوليا هنديًا - فيما أبدع من تصاوير المنمنمات التي ترقّن المخطوطات، لاقتصاره على استخدام البُعدين الأفقي والرأسي فحسب، ولافتقاره إلى إمكانيات التأثير بالظلال والمنظور والتجسيم، فقد وُفّق في التعبير عما يريده بوسائل بديلة. فمثلاً كان يوحي في صوره بالتراجع في الفراغ عن طريق وضع الأشياء البعيدة أعلى الصورة والأشياء القريبة أدناها. ووراء هذا النوع من التشكيل الفني يكمن الخيال الشرقي العريق الذي ينظر إلى مشكلة التصوير نظرة تختلف عن النظرة الأوروبية، إذ تضع العقلية الشرقية في اعتبارها دائمًا ما يستهوي المُشاهد، فيحاول المصوّر إرضاءه بأن يسوق العجائب والغرائب والمعجزات التي تبدو خارقة في نظَر العقلية الأوروبية المدقّقة في احترامها لقوانين الطبيعة، فيُظهر المصوّر المُسلم مشاهد الليل في حين لا يسود الصورة ظلام دامس، ويدفع النجوم إلى التألق في مشهد حافل بضوء النهار.

وإذ كان العلم الحديث يطالعنا بجديد يصحّح أوضاعًا أُولى، تُرى هل نقف جامدين أمام ما يقول به العلم الحديث ونُبقي على ما كُنّا عليه تشبثًا به، أم نجاري العلم الحديث فيما أخذ فيه من تطور يمضي بنا إلى آفاق واسعة في مجال الفن التشكيلي، شريطة ألاّ يمسّ ما نأخذ جوهر ما عندنا ويُصيبه في الصميم، فإذا نحن قد فقدنا ماضينا بجُملته وانغمسنا في حاضر بجملته، ونكون بهذا قد انتُزعنا من بيئتنا العربية بوجدانها وأحاسيسها، وأصبحنا أمة أخرى لا تعرف لها ماضيًا كما لا تعرف لها حاضراً.

فثمة نظريات أوروبية في الفن التشكيلي لها شأنها ولها قيمتها منذ عصر النهضة الأوروبية، وما نظننا ونحن آخذون في الانتفاع بما حولنا مما لا يَضيرُنا في شيء لا نلتفت لمثل هذه النظريات. . فثمة نظرية لأوتشيللو تُعَرِّف بقواعد المنظور والتَضاؤل النسبي، وثمة نظرية ثانية لجوتو ومازاتشيو تكشف لنا عن إثارة الحسّ اللّمسي للمُشاهد، فإذا هو يحسّ وكأنه يلمس بيديه الشكل المصوَّر، وثمة نظرية ثالثة لبولايولو تتناول تمثيل الَحركة، وثمة نظرية رابعة لليوناردو تبين لنا تقنيّة السفوماتو [أعني الضبابية الموحية بالغوْر]، وثمة نظرية خامسة

لبوتتشيللي تُبرز القيم التي تبثّ الحياة في الصورة مع إغفال محاكاة الواقع، وثمة نظرية سادسة لكاراڤاچيو ورمبرانت تفتح لنا السبيل أمام استخدام تقنية الكيار وسكورو [أعني تقنية الضوء والظل أو الإشراق والعتمة]. ثم جاء العلم المعاصر ليضيف أبعادًا جديدة تكشف للفنان آفاقًا أخرى للتعبير وتُثري رؤيته، فثمة نظرية للعالم النفساني زيجموند فرويد، تكشف لنا عمّا وراء الواقع من أحلام وكوابيس وعُقد نفسية، مهّدت الطريق أمام المذهبين التعبيري والسوريالي كي يضيفا للصورة بُعدًا خياليًا لم يكن معهودًا من قبل. حتى إذا طلع علينا براك بأخرةٍ بنظريته التحليلية والتركيبية كشف لنا عن أن بلوغ الكمال في الفن لا يقوم على انفساح اللوَحَة بغير حدود، وإنما على اختصار عناصر اللوحة داخل حدود بيِّنة نستطيع سبر أغوارها وتبيّن خباياها، كما فجّر فيما يوجز من رسوم سلسلةً من العلاقات والتوافقات المستحدثة بتحليل الأجسام إلى خلايا وذرّات ثم بإعادة تركيبها من جديد.

هذه النظريات قد أضافت إلى معرفتنا جديدًا لا يضير تراثنا في شيء بل يضيف إليه ما ينفع، ومانظنّنا نُغْفل هذا كله ونلتزم بالقواعد التي استنّها السلف من فنانينا خلال العصور التي عايشت حضارتنا الإسلامية..

وما أحسبني أنأى عن الموضوع إذا تطرّقت إلى الموسيقى، فالموسيقى فن من الفنون، وما دمنا نتناول الفنون جُملة فلا يصحّ أن نُغفل فرعًا منها. فالموسيقى شرقًا وغربًا كما نعلم ليست غير صوت أوتردّد سمعي ينبني على أسس رياضية بحتة. والعلاقة التي بين الأصوات المتتالية هي علاقة رقمية، وما نراه من تغاير فيها مرجعه إلى الإلهام والدراسة والتدريب وميراث الفولكلور لوفق البيئة، ثم إن العلاقات بين النسب الرياضية هى مصدر الإبداع الموسيقى بما نحسّ فيه من ميلودية وإيقاع وصنعة في البناء الموسيقي. وأهمّ ما يميز الملامح القومية للموسيقى هو الفولكلور النغمي، وهو ما يتوارثه جيل بعد جيل في كل بيئة، ولهذا أثره في الإيقاعات التي هي الأخرى من متوارث الأجيال، فإذا هذا كله تاريخ سَمْعيّ يختلف من شعب إلى آخر. كذلك الآلات الموسيقية تكاد تكون واحدة على مرّ العَصور وفي كل البيئات، فالآلات الفرعونية واليونانية قديمًا لا تختلف كثيرًا عن الآلات الموسيقية في عصرنا الحاضر، سواء أكانت آلات وترية أو إيقاعية أو نفخية، وما طرأ عليها الآن ليس غير تطوير علمي أدخل عليها مزيدًا من الإمكانات أدّت إلى حُسْن الأداء وجودة الصوت، كما أفسحت للفنان الانطلاق إلى آفاق لم تكن متاحة له قبل.

ولقد أخذ العرب عن الفرس فن الموسيقى واستخدموا لذلك آلات دخلت عليهم أيضًا من الفرس، وتطورت هذه الآلات شيئًا على يدي إبراهيم الموصلي، ثم على يدي ابنه إسحق خلال القرن الثالث الهجري. وعلى أيديهما أيضًا بدأ التدوين الموسيقى قبل أن يعرفه الغرب بمائة عام على أيدي القديس أودو وجويدو دَارِتْزُو. وانتقل هذا كله إلى الأندلس فأثرى

الموسيقى الأوروبية وأسهم في تطوير الأداء بالعود العربي الذي ما لبث أن أصبح أوروبيًا، كما غدا أساسًا لآلات أوروبية أخرى هامة. وكذا نقلت الحروب الصليبية إلى أوروبا خلال القرن الثاني عشر عددًا كبيرًا من الآلات الموسيقية العربية، منها الآلات النحاسية التي استخدمت بعدُ في الحروب لإثارة حماسة الجند، والتي نشهد بعضها في منمنمات مخطوطة مقامات الحريري للفنان الواسطي. كما اندمجت القوالب الموسيقية الغربية مع نظيراتها في الأندلس، ونتج عن هذا أسلوب جديد للأداء ليس بين الشرق والغرب فيه ثمة خلاف إلا في الطابع والملامح القومية. وإذا الآلات الموسيقية العربية تأخذ أشكالاً أخرى حين انتقلت إلى أوروبا، فإذا الرّبابة تتحوّل إلى الڤيولينه، وإذا العود يفرض نفسه كما هو إلى أن لحقه التطوير، وإذا آلة القانون العربية تصبح آلة الزمبالوم.

وكما أخذت أوروبا عن العرب أيام كان الفن الموسيقي العربي أعلى مرتبة من الفن الموسيقي الغربي، إذا الكَرَّةُ تعود، فيبدأ الشرق يأخذ عن الغرب حين بلغ الغرب في الفن الموسيقي شأوًا ملحوظًا في آلاته الموسيقية وفي علوم التأليف الموسيقي.. ولكن هذا الأخذ محالٌ أن يُباعد بيننا وبين أن نُضمِّنَ هذا المأخوذ مضمونًا شرقيًا بحيث لا تطغى الموسيقى الأوروبية بكلّياتها على الموسيقى العربية التراثية التي كُتب لها البقاء، والتي تتجلّى في الموشّحات والسماعيّات والبشارف وما إليها من قوالب رصينة. وعلى هذا النحو مزج موسيقيون عرب بين الفولكلور العربي وعلم الموسيقى الغربي، وخرجوا علينا بتجربة جديدة يستسيغها الذوقان معًا، الشرقي والغربي. فإذا نحن جَمُدْنا عن مواكبة ركْب الحضارة، نقف بموسيقانا عند درجة لا نتجاوزها، والشعوب عامة لم تَجْمُد بتراثها وإلا وقفت عجلة الحياة. وهذا الغرب الذي نأخذ عنه اليوم قد أخذ عنا قبلُ، ثم ما يزال يأخذ عن غيره بما يجدّد موسيقاه، فإذا هو يقتطف عن أمم مختلفةمن هنا ومن هناك ما يراه مُثْريًا لموسيقاه حين لم يجد بين يديه وسائل مُسْعفةً للنهوض بموسيقاه، وإذا هو يجنح أيضًا إلى «الإكزوتية» [أعنى الأخذ عمّا هو ناء غريب مجلوب]، فنرى الموسيقي پوتشيني الإيطالي يؤلف أوپرا «مدام بتر فلاي» مستوحيًا ملامح موسيقية يابانية، ونرى بورودين الروسي يستوحي ألحان أواسط آسيا في أوپراه «الأمير إيجور»، ونرى رمسكي كورساكوف الروسي يستوحي ألحانًا عربية في «متتابعة شهرزاد»، كما نرى كامي سان صانص الفرنسي يستوحي في الحركة الثانية المتهادية من كونشيرتو البيانو الخامس ألحانًا تمتد جذورها إلى صعيد مصر. ويؤكد هذا الرأي ما نزال نسمعه إلى اليوم من ألحان مماثلة تجري على ألسنة أهل الصعيد والنوبة، فلقد كانت لسان صانص رحلة إلى صعيد مصر، يقضي وقته خلالها في «ذهبية» على النيل، وكان لا شك يستمع إلى ما يدور حوله من ألحان ملأ صداها أذنيه، وكانت منها هذه الجمل الموسيقية، وهو ما يؤيد أن ألحاننا العربية لها نصيبها هي الأخرى في الموسيقى العالمية.

وفي مطلع السبعينيات طالعنا الموسيقي الإنجليزي لويس كلارك بسلسلة أعماله المعروفة باسم «إدمان الألحان الخالدة « Hooked on Classics» ضمّت كل حلقة منها أشهر الألحان الكلاسيكية السالفة بعد أن أضاف إليها إيقاع البوپ pop الحديث لتقريبها إلى وجدان الشباب، فإذا الناس جميعًا يُقبلون عليها إقبالاً يهول ولا سيما النشء، وإذا هم جميعًا يأخذون في تذوّق الألحان الكلاسيكية بعد أن كانوا في غيبة عنها ولا يتذوّقون غير موسيقى الرقص والطرب، فجرّ هذا بعضهم إلى رجعة نحو تراثهم الموسيقي السالف، وبهذا أحيا هذا الفنان بعمله ذاك في نفوس فئات جديدة حب الموسيقى الكلاسيكية، وكما فعل كلارك هذه، فعل أخرى فأثرى موسيقى البوپ نفسها بما ضمّه إليها من إمكانيات العلوم الموسيقية الحديثة وإمكانيات الأداء الأوركسترالي السيمفوني، وجاء من بعده الكثيرون ممن قلّدوه وإذا التراث الموسيقي الغربي على أيدي هؤلاء جميعًا يُكتب له الانتشار والازدهار.

ثم لا ننسى أن الموسيقى - غربية كانت أم شرقية - تجمع بينها قوالب مشتركة، وليست ثمة تفرقة إلاّ في استخدام كل منها لمقامات لها أبعادها الموسيقية الخاصة بها، هذا إلى أن لكل بيئة إيقاعاتها الخاصة. ومن هنا اختلط على الناس أن يفرّقوا مثلاً بين لحن الحركة الثالثة المينْيوتُّو السريع من سيمفونية موزار الأربعين وبين لحن الموشّح الأندلسي «لما بدا يتثنّى»، فمنهم مَن يعزو هذا إلى توارد الخواطر هنا وهناك، على الرغم مما يفصل بينهما من اختلافات الزمان والمكان، ومنهم من يرى أن موزار قد أخذ عن الموشّح الأندلسي لتأخره زمنًا، على نحو ما ذهب بعض المستشرقين إلى أن دانتي في كتابه «الكوميديا الإلهية» قد تأثّر بقصة المعراج وبرسالة الغفران لأبي العلاء المعري، كما أفاد من إشارات محيي الدين بن عربي في وصفه للآخرة فاستوحاها جميعًا فنيًا في قصيدته، على حين يذهب البعض الآخر إلى أن هذا وذاك كان من توارد الخواطر. وما أجدَرنا ونحن نستمع إلى موشّح «لما بدا يتثنّى» وإلى لحن موزار، وكذا ونحن نطالع قصة المعراج وفردوس دانتي وجحيمه، أن نكون كعاشق الزهرة نتنسّم عبقَها دون أن نَشُقَّ على أنفسنا في معرفة المصدر الذي استقت منه كل هذا الأريج.

إن عجلة الحياة تدور وليست هناك قوة تستطيع أن تقف حجر عثرة في سبيل دورانها، وكل ما نملك في اختياراتنا أن نصحّح مسار تلك العجلة حتى لا نُفاجأ بما يُفسد علينا بيئتنا ويبدّل من ثقافتنا. . وأما ما يُثار من جدل حول رفض ما يفد إلينا من ثقافات نافعة فهو لا شك جدل لا طائل وراءه.

* * *

وأخيرًا فقد طالعنا - كما ذكرت في بحث تقدّمت به بآخرَة إلى «معهد العالم العربي بباريس» - العالم الأديب سير تشارلس سنو في عام ١٩٥٩ بمحاضَرة ألقاها في جامعة كمبردج

تتناول موضوع «الثقافتين» Two Cultures أثارت ثائرة بعض كبار الأدباء العالميين، حين نادى بضرورة أن يحتل «العلم والتكنولوچيا» المركز الأول في برامج التعليم، مناديًا بأن التصنيع هو أمل الفقراء. فبسبب التصنيع أصبح الأفراد موفوري الغذاء قادرين على القراءة والكتابة، كما غدا الكثير من شعوب العالم بسبب الثورة العلمية أغنياء، حتى أصبح التحدّي أمام العلم والتكنولوچيا والثقافة اليوم هو مدى ما يُسهما به في تسخير إمكاناتهما غير المحدودة لخدمة البشرية عامة لقهر الفقر واطّراح الظلم السياسي والاجتماعي واستعادة الحقوق الإنسانية.
على حين ردّ خصومه أصحاب «النظرية الأدبية» بأن تقدّم البشرية لا يقاس باليُسر المادي بقدر ما يقاس بخَلق المجال الذي يعاون فيه المرء أخاه ويتعاطف معه، ذلك أن الأدب والفن يحثّان الإنسان على أن يكون اجتماعيًا ومتعاطفًا مع الآخرين. وإذا كان لنا أن نتلمّس حضارتنا فلن نجدها إلاّ فيما خلّف الإنسان ويخلّف من الآثار الفنية المشيدة وغير المشيدة ومن المؤلفات الفكرية التليدة، وليس كما يقول البعض فيما انتهينا إليه من وسائل تكنولوچية وإلكترونية، فما هذه بأكثر من الخبز شأنًا، وما كانت إلاّ لكي توفر للإنسان أن يفكر وأن يبدع في يسر لا في عسر كما كان الحال من قبل، وبهذا التفكير وذاك الإبداع يرقى الإنسان بالوجود إلى أسمى درجات الحس والذوق والجمال والنقاء، التي هي من سمات الإنسانية المُثلى التي ينشدها الإنسان لكي يحيا إنسانًا بحق على وجه البسيطة يعيش للخير وللخير وحده. والمعروف أن الصراع بين العلم والعلوم الإنسانية يرجع إلى ما قبل عصر النهضة الأوروبية، ثم ما لبث أن أخذ ينمو ويتزايد حتى سيطر العلم سيطرة شاملة على حياة الإنسان في القرن العشرين.
وتتجلى خطورة هذا الصراع الثقافي في طفرة الإنفاق الوثّابة التي بلغتها الحروب وما انطوت عليه من دمار للبشرية. والحل في رأي سنو هو ضرورة إعادة النظر في برامج التعليم بحيث تتسع «الثقافة» وتتنوّع فتجمع بين التكنولوچيا والأدب والفن، فلا يُضحَّى فيها بالأدب في سبيل العلم أو يزيد الاهتمام بالأدب والفن على حساب العلم، إذ ينبغي أن تلتقي «الثقافتان» إحداهما بالأخرى في وحدة يتمثّلها عقل الإنسان ووجدانه بما يضمن له الإشباع المادي والمعنوي ليحيا حياة متوازنة في سلام شامل. ولم ينفرد سنو وحده بالمناداة بنظرية « لقاء الثقافتين» بل ثمة غيره من العلماء طرحوا هذا الرأي بنفس الإيمان والحماس.

والتكنولوچيا هي أداة الحضارة. ولما كانت الحضارة الإسلامية قد ظلت «قوة قائدة» لقرون عدة، فمما لا شك فيه أن هذه الحضارة قامت هي الأخرى على إنجازات تكنولوچية هامة أسهمت في بزوغها، غير أن المسار الثقافي التكنولوچي قد انقطع ولم يعد معراجًا نستطيع من خلاله مواصلة الارتقاء ومجاراة التغيير المستمر الذي يطرأ على العالم وعلى منطق العصر، حيث يتضاعف مجموع المعلومات العالمية مرتين كل ٧ أو ٨ سنوات، ويُنشر مقال علمي كل دقيقتين، ويتم التحوّل إلى مجتمع علم تتعاظم فيه أهمية الموارد البشرية مقارنة مع المواد

الأوّلية، ويكون فيه رأس المال عديم الفاعلية في غياب العنصر البشري والفكر والإبداع، حيث تتطلب المواد الصناعية اليوم أقل قدر من المواد الأولية وأكبر قدر من القيمة المضافة في شكل ذكاء وإبداع. ومن ثم فإننا حين نرنو إلى اقتحام التكنولوچيا الرفيعة .High Tech فلا معدى لنا عن أن نتطلع إلى إنجازات الغرب الذي غزا هذا الميدان خلال العقود السابقة بشكل لم يسبق له في التاريخ مثيل، بعد أن بدأ التمهيد لذلك منذ عصر النهضة الأوروبية. ومثل هذا الاقتحام لا شك سيخلّص الأمة العربية كما يقول بحق د. فؤاد زكريا في كتابه المرشد القيّم «الصحوة الإسلامية في ميزان العقل» من عادة يبدو أنها قد استحكمت فينا هي «العودة الدائمة إلى نماذج ماضية من أجل حلّ مشكلات الحاضر، والعجز عن إدراك مدى التطور والتغيّر الساحق الذي طرأ على حياة الإنسان طوال قرون عديدة، وتجميد الزمان عند نقطة واحدة يبدو أنها أصبحت بؤرة مركزية تدور حولها كل تصوّراتنا للحاضر والمستقبل». على حين أن الإسلام في حقيقة الأمر ينطوي في جوهره على رسالة حركية فحواها التغيير الذي تعود المبادرة فيه سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا إلى «الإنسان» الذي هو سيّد مصيره. ومن هنا نجد أنفسنا مطالبين في التو واللحظة بالتحام عضوي عالمي متقدم في بيئة علمية عالمية كبرى. ولكن تُرى هل مثل هذه الخطوة مسموح لنا بها في نظام دولي عالمي شديد الاختلال لا يمثل فيه الجنوب أكثر من ١٠٪ من الأنشطة العلمية والتكنولوچية، بينما ينحصر التبادل التكنولوچي فيما بين منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD ودوله الأربع والعشرين فحسب؟ ألا ما أشبه اليوم بالبارحة حينما أصدر بابوات روما في القرنين الخامس عشر والسادس عشر مراسيم تهدّد بالحرمان الكنسي كل من يتعامل من المسيحيين مع المسلمين تجاريًا في الخيل والأسلحة والحديد والقصدير والنحاس والكبريت وملح البارود والرماح والتروس والدروع وأدوات تشييد السفن. لقد آن الأوان كي يعقد الشمال الصلح مع الجنوب فيتخلّى طواعية عن الغطرسة والهيمنة والاحتكار، مستهديًا بروح الثقافة والقيم الإنسانية كي تتعايش شتى الحضارات المتنوعة المتعددة قديمها وحديثها، شماليها وجنوبيها في إطار تكامل اقتصادي، بعد أن بات من الصعوبة بمكان أن يقل عدد سكان أي تجمّع اقتصادي في القرن الحادي والعشرين عن مائة وخمسين مليون نسمة لكي يسمح له وزنه بأن يكون فعّالاً. ومن ثم بات من العدالة إحداث تغيير جذري في أنماط التنمية وإتاحة الفرصة لأهل الجنوب لاستيعاب العلم والتكنولوچيا شكلاً ومضمونًا دون مراوغة أو استعلاء(*).

* * *

(*) انظر رؤية كاتب هذه السطور في هذا الصدد في بحثه: «سبيلٌ إلى تعميم مدن التكنولوجيا [التكنوبوليس] في الوطن العربي» المقدَّم إلى «ندوة العالم العربي أمام التحدي العلمي والتكنولوچي». معهد العالم العربي بباريس. ديسمبر ١٩٩٠.

كانت تلك الرؤية التي تمخّضت عن تجربتي الخاصة وعن اللقاءات والمشاورات والندوات والمؤتمرات التي كان لها صداها في نفسي هي نبراسي الذي أهتدي به في الحقل الثقافي، لم أحدْ عنها طوال تحمّلي مسؤوليتي الوزارية سواء في مجال الكتاب أو المسرح أو السينما أو الموَسيقي أو تشييد قصور الثقافة والانطلاق بقوافلها إلى أقاصي الريف، أو إنشاء أكاديمية الفنون بمعاهدها المتخصّصة، أو الحفاظ على التراث وإنقاذ معابد النوبة بعد أن أوشك النيل أن يغمرها بمياهه ويبتلعها، وكان لابد لهذا كله من أن نسبقَ فنهيئّ الرأي العام العالمي للإسهام في هذا المشروع إذ لم تكن مصر وحدها تطيق أن تتحمل أعباءه كلها.

وإني لأترك لمن عاصروا تلك الحقبة الزمنية أن يقولوا كلمة صدق عمّا وعوه ورأوه ويكون لهم حكمهم فيما إذا كنت قد التزمتُ بما عاهدت نفسي وغيري عليه أوحدْتُ عنه، وهل كنتُ عند ما وعدتُ به من الربط في مشروعات الوزارة بين النظرة الإنسانية وبيَن النظرة القومية إلى الثقافة، والجمع بين التراث القديم والتطور الحديث، ورفع الحواجز بين طبقات المجتمع بتطوير الثقافة الإقليمية، وإتاحة الفرصة للتفاعل بين أفراد الشعب وبين الفن الرفيع المستوى، مؤمنا بأن الأعمال الفنية لا ترقى إلى مرتبة الامتياز إلا حين تحقق أكبر قدر من الخير لأكبر عدد من الناس، ثم تضمين الثقافة قيمًا عالمية وإنسانية خالدة، الأمر الذي كانت له انعكاساته على كافة أنشطة الوزارة، وأخيراً إتاحة حرية الإبداع للفنان حرية لا معوّق لها. هل كنت عند هذا أم اطّرحته جانبًا، وهل كان ثمة مجافاة بين النظرية والتطبيق؟. وما من شك في أن التطبيق في الستينيات يختلف عنه الآن في الثمانينيات والتسعينيات لاختلاف الظروف أولاً وآخراً، غير أن جوهر النظرية يظل كما هو في كافة الظروف.

كان أول ما قُمنا به عام ١٩٥٩ أن أعدَّت الوزارة خطة خمسية للعمل الثقافي في حدود سبعة ملايين جنيه تشمل: إقامة المتحف المصري (٢ مليون جنيه)، ودار الأوبرا الحديثة (مليون جنيه)، ودار الكتب الجديدة ومطبعة حديثة (مليون جنيه)، واستكمال وبناء مسارح (١٥٠٠٠٠ جنيه)، ومتحف بورسعيد (٧٥٠٠٠ جنيه)، ومتحف النيل (٥٠٠٠٠ جنيه)، ومدينة الفسطاط السياحية (٣٠٠٠٠٠ جنيه)، وإعداد متحف دار البلدية بالقاهرة (١٠٠٠ جنيه)، ومدينة الملاهي بالقاهرة (٥٠٠٠٠٠ جنيه)، ومطبعة ودار نشر (٢٥٠٠٠٠ جنيه)، ومسرح صيفي بالإسكندرية (٥٠٠٠ جنيه)، ومتحف المثّال مختار (١٥٠٠٠ جنيه)، ومتاحف إقليمية (١٧٠٠٠ جنيه)، ومراكز للحرف الشعبية (٥٦٠٠٠ جنيه)، وإنشاء قصور الثقافة (٥٢٥٠٠٠ جنيه)، ووحدات ثقافية متنقلة للعمل بالريف (٧٥٠٠٠ جنيه)، ومتحف الإسكندرية (٥٠٠٠٠٠ جنيه)، وعرض الآثار الكبرى بالصوت والضوء (٢٠٦٠٠٠ جنيه)، والسيرك القومي (٢٠٠٠٠٠ جنيه)، ودار لعرض الفنون التشكيلية وبيع إنتاج الفنانين التشكيليين (٣٠٠٠٠ جنيه).

على أن هذه المشروعات لم تكن كلها قصيرة الأمد بحيث يمكن إنجازها في سنوات محدودة، فقد أمضيت السنوات الثلاث الباقية لي في الوزارة الأولى وأنا أكدح وأعواني من أجل إنجاز هذه المشروعات التي سأعرض لها تفصيلاً، والتي أمكن بالفعل تنفيذ بعضها، أما ما كان يستغرق وقتًا أطول فقد قطعنا شوطًا فيه، غير أني تركت الوزارة في سبتمبر ١٩٦٢ قبل استكمال هذه المشروعات الطويلة الأمد، وأدمجتْ وزارة الثقافة في وزارة الإعلام والسياحة فطغى الطابع الإعلامي والسياحي على الطابع الثقافي، وتراجعت للأسف المشروعات الثقافية الكبرى وبخاصة مشروع دار الأوبرا والمتاحف، وانتقلت الميزانيات المرصودة لتلك المنشآت الثقافية إلى خدمة أهداف أخرى. وبقى الحال على هذا المنوال إلى أن امتدت إلينا يد اليابان فأقامت على نفقتها هذا الحلم الذي كان يراودنا وهو مبنى دار الأوبرا عام ١٩٨٨.

وقبل أن أنتقل إلى الخوض في مسيرة تجربتي وزيرًا للثقافة أرى واجبًا عليّ أن أذكر للمستشار الفنان أحمد لطفي الذي اخترته مديرًا لمكتبي للشؤون الفنية على مدى سنوات ثمان ما عهدته فيه من كفاية نادرة، وبذل دون مأرب أو ترقّب لجزاء، وإخلاص في المشورة مجرد عن الهوى. كما أذكر أنه جاء إلى العمل إلى جواري ثم عاد إلى موقعه بسلك القضاء في نفس الدرجة التي كان يشغلها. ولا أغفل أيضًا المرحوم الأستاذ عبدالمنعم الصاوي الذي ضممته إلى وزارة الثقافة مستشارًا ثم وكيلاً أول خلال السنين الأربع الأولى التي توليّت فيها شؤونها فكان على مستوى المسؤولية لا يضنّ بوقت أو جهد في متابعة تنفيذ التخطيط الذي استقرت عليه «السياسة الثقافية» في كافة المجالات بهمّة مشكورة. أما المرحوم الأستاذ حسن عبدالمنعم الذي شغل منصب الوكيل الأول في الفترة الثانية فقد كان إلى هذا كله يتميّز بالدماثة والفكر النيّر والتفاني والقدرة على تناول المشكلات التي قد تعترضه بأسلوبه الحكيم فيحتويها ويجد لها الحلول المبتكرة التي تتفق مع كل موقف طبقًا لتقديره السليم وفي هدوء ودون ضجّة أو انفعال. وكذا لا أنسى الفترة القصيرة التي عمل فيها اللواء عمر شكيب إلى جواري فأعطى من إخلاصه المطلق وتجرّده المثالي الكثير. كما أسجل هنا لكل المشاركين ممن سأذكرهم وأنا أتحدث عن الأعمال التي شاركوا فيها من ذوي الثقافة المرموقة والكفاية الفنية والإدارية العالية والعرفان بصفحاتهم المشرقة وأياديهم الناصعة.

* * *

[٣]

نهجي في وزارة الثقافة

«قدر كل عمل كامن فيه، لا في الجزاء المرتقب منه»
أرسطو

«تعكس الموسيقى نوع الحكومة القائمة»
سقراط

«اقرأ الكتب الجيدة مراراً، ذلك خير من قراءة الكتب الكثيرة»
سنيكا

لم أكد أبدأ في بسط تجربتي وزيراً للثقافة حتى وجدت القلم يتردّد في يدي إحجامًا وإقدامًا، لكن سرعان ما وجدتني لا بد لي من أن أمضي في تسجيل هذه التجربة. فلقد أسندت إليّ مهام وزارة الثقافة خلال فترتين طالت كلٌ منهما أربعة أعوام، وفصلت بين تلك الفترتين فترة ثالثة امتدت هي الأخرى أربعة أعوام، اتخذت فيها الوزارة فلسفة مغايرة. وإذا كانت تلك الفترات قد تداخلت وحملت كل منها بعض آثار التي سبقتها، لذا رأيت لزامًا عليّ أن أتحدّث عن الوزارة في تلك الفترات الثلاث. وقد بدأت الأولى من نوفمبر ١٩٥٨ حتى سبتمبر ١٩٦٢، والثانية من سبتمبر ١٩٦٢ إلى سبتمبر ١٩٦٦، والثالثة من سبتمبر ١٩٦٦ إلى نوفمبر ١٩٧٠. وقد يراني القارئ مفصّلا هنا وهناك، غير أن ما جرّني إلى هذا التفصيل المسهب هو ما وجدته لبعض الأقلام من رؤية غير واضحة، وقد يكون بعضها مُغرضًا.

[١]

كان مشروع «الألف كتاب» الذي صدر أول ما صدر بالإدارة العامة للثقافة حين كانت تابعة لوزارة التربية والتعليم سنة ١٩٥٧ من بين المشروعات الثقافية الأولى في عهد الثورة، ثم رأت وزارة الثقافة أن تعيد فيه نظرة تشمل الأسس التي يقوم عليها وأنواع المعارف التي يضمّها. وبهذا كُتب لهذا المشروع أن يخرج من جديد على طريقة سويّة مدروسة دراسة واعية فشمل

كتبًا تمثّل المراحل المختلفة قديمها ومتوسطها وحديثها، هذا إلى كتب أخرى مترجمة. وكانت الخطوة الثانية التي أظلّتها الثورةُ في مجال التخطيط لصدور الكتاب هي «المكتبة العربية» فأصدرت جملة من الكتب في فروع مختلفة لا سيما في مجال التراث وإن جاءت قليلة، ومرجع هذا إلى أن الذين عُهد إليهم بالتأليف أو الترجمة أو التحقيق لم يفوا بما وُكل إليهم. وحين حولّت وزارة الثقافة إدارة النشر في عام ١٩٦٠ إلى مؤسسة مستقلة رسمت لها سياسة تضع الكتاب في خدمة كافة مستويات القراء متعلّمين ومثقّفين، وتأتي خطّتها للنشر ثالث مشروع للثورة في مجال صدور الكتاب، فأنشأت أربع سلاسل دوريّة أولاها سلسلة «تراث الإنسانية»، وهي دراسات لأمهات الكتب العربية والأفرنجية التي أثْرت الفكر العالمي والفكر العربي صدر منها نحو مائة عدد. وثانيتها سلسلة «المكتبة الثقافية» التى استهدفت إثراء القارئ العادي بمعرفة ذاته وتراثه والكون الذي يعيش فيه ومساعدته على بناء حياته بالمعرفة والفهم، وقد ظلت تصدر مرتين في الشهر وكانت تُباع بثمن زهيد في مقدور كل قارئ [هو ثلاثة قروش] وقد صدر منها نحو من أربعمائة كتاب إلى أن توقّفت في عام ١٩٧١. وثالثتها سلسلة «أعلام العرب» التي حرصت على تعريف القارئ بأبرز الأعلام في التراث العربي وصدر منها نحو من مائة كتاب. ورابعتها سلسلة «مسرحيات عالمية» وصدرت منها جملة وفيرة. وقد اضطلعت هذه السلاسل عامة بما كان يعوز الثقافة والمثقفين، إذ أتاحت فرص القراءة أمام الآلاف العديدة من القراء فحقّقت ما يمكن تسميته بشعبية الثقافية، فلقاء قروش قليلة كان القارئ المصري يزوّد بزاد ثقافي قيّم لا تبخل الدولة بدفع العجز في ميزانية نشره إيمانًا منها بأن زاد الشعب الثقافي لا يقلّ قيمة عن زاده المادي، وبألا يكون التوسّع في تقديم الخدمة الثقافية على أساس من هبوط المستوى. فقد كان الشعار الذي ينادي بأن الثقافة للشعب مقترنًا على الدوام بأن حق الشعب هو أن يحصل على الثقافة الرفيعة في صورة مبسّطة وبأسعار زهيدة في متناول قدرته. ولقد كانت هذه السلاسل وسيلة فعّالة للمساهمة في إرساء قاعدة عريضة للقراءة في البلاد، وفي إغراء القراء بالمطالعة واقتناء الكتب، فكان أن أصدرت الوزارة تلك السلاسل وغيرها لتُباع - ولأول مرة - بأقل من تكلفتها. وإلى جانب هذه السلاسل أصدرت الوزارة كتبًا مختلفة تنتظم المعارف العامة والفلسفة والدين والاجتماع والفنون والعلوم البحتة. وكان للمرحوم إبراهيم زكي خورشيد الموسوعي الثقافة مجهودات كثيرة مثمرة في سبيل تحقيق هذه الأهداف خلال عمله مراقبًا عامًا لإدارة الثقافة بالوزارة ثم مراقبًا لمؤسسة التأليف والنشر.

وأذكر أني حين عُيّنت وزيرًا للثقافة طلبتُ إلى الدكتور لويس عوض، وكان وقتها يعمل أستاذًا بجامعة دمشق، الانضمام إلى وزارة الثقافة المصرية ليعمل إلى جواري مديرًا عامًا لإدارة الثقافة، فاعتذر مُؤْثرًا أن يواصل رسالته الجامعية، غير أنه إزاء إصراري قَبلَ وتولّى هذه المهمة وأبدى كفاية نادرةَ كما نتوقع منه دائمًا. وبعد أربعة شهور - من العاشرَ من ديسمبر ١٩٥٨ إلى الثامن والعشرين من مارس ١٩٥٩ - فوجئت بأنه قد أُعْتُقِل بتهمة الشيوعية وأنا

أعلم علم اليقين أنه لا يدين بالمبادئ الماركسية(*). وقد حاولت المستحيل لإطلاق سراحه، فتوجّهت لتوّي إلى الرئيس عبدالناصر أستصرخه وأناشده أن يأمر بالإفراج عن هذا العالم البريء، فأبلغني أنه لا يعرف شيئًا عن د. لويس، وأن قائمةً وصلته من وزارة الداخلية تضم أسماء مجموعة من المعتقلين السياسيين فوقّعها، وأحالني إلى وزير الداخلية الذي استدعى مدير مباحث أمن الدولة. ولما ناقشته في سبب اعتقال د. لويس أجابني بأنه شيوعي معروف، فأوضحت له معرفتي التامة به لاسيما أني تتلمذت على يديه ثلاث سنوات بجامعة فؤاد الأول، وأنه بعيد كل البعد عن الماركسية بل هو في اعتقادي شيخ الليبرالية في مصر ولا إثم في ذلك. لكنه أجابني بأنه بين يديه من الأدلة ما يكفي لاعتباره شيوعيًا ضالعًا، وأن هذه أمور لا يعرفها غير رجال الأمن تخفَى عليّ. ولم يستطع وزير الداخلية حيال ذلك الإصرار أن يفعل شيئًا، فخرجت آسفًا مُحبطًا. وكان هذا درسًا جديداً وعيته بعد خمسة شهور من قبولي منصب الوزير، وهو أن كبار المسؤولين في الدولة كانوا لا يؤمنون بغير ما يسجّله رجال مباحث أمن الدولة عن الأفراد. وهكذا عجزت تمامًا عن أن أستنقذه من كارثة الاعتقال وتألّمت أشد الألم لإحساسي بمسؤوليتي عن تركه عمله في سوريا ومجيئه إلى القاهرة حيث تيسّر لهم القبض عليه ووضعه خلف الأسوار. ومن العجيب أنه منذ اليوم الذي عُيّن فيه الدكتور لويس بالوزارة انهالت عليّ احتجاجات مسعورة من بعض كبار المثقّفين للأسف وعلى رأسهم مَنْ لم أكن أتصوّر أن يحدث منهم ذلك، غير أني لم أرضخ لطلب إبعاده وأصررتُ على بقائه للإفادة من مواهب هذا العالم القدير. والراجح أنهم وقد خاب أملهم في إثنائي عن التمسّك به اتجهوا وجهة أخرى شرّيرة أنجع أودَت به إلى المعتقل، وبعد إطلاق سراحه رجوته أن يعود للعمل بالوزارة فاعتذر واعداً أن يكون في خدمتها أنّي كان. وقد برّ هذا الرجل الكريم رحمه الله بوعده فكان لصيقًا بجهود الوزارة وعضواً بنّاءً نشطًا بمجلس إدارة مؤسسة المسرح والموسيقى حتى عام ١٩٧٠ وغيرها من النشاطات المتعدّدة لا سيما ما يخصّ الثقافة والنشر.

ولقد كانت ثمة كتب تراثية ظهرت في أيام أولى، وكانت محطّ اهتمام القراء، غير أن طبعاتها كانت قد نفذت ولم يعد بين أيدي القراء منها شيء، ففكّرنا في إعادة طبعها لنُيسّر على القراء تداولها. ولعل أهم ما أصدرناه في هذا الميدان معجم «لسان العرب» الذي كانت تُباع النسخة منه كاملة وقتذاك بما يربو على المائة والخمسين جنيهًا، هذا إلى ندرة وجوده، فأعدنا طبعه وإذا النسخة منه بأجزائها العشرين تباع بعشرة جنيهات. وكذلك كانت الحال فيما كان مطبوعًا من أجزاء كتاب «الأغاني» و«النجوم الزاهرة» و«نهاية الأرب» و«صُبح الأعشى»، فأصبحت كل مجموعة من هذه المجموعات تُباع كاملة بجنيهات معدودة.

(*) تواقت هذا الاعتقال مع حملة حكومية ضد الماركسيين والشيوعيين والمحسوبين عليهم في كل من مصر وسوريا نتيجة لمحاولة الرئيس خروشوف التدخل في الشئون الداخلية للجمهورية العربية المتحدة واحتدام الخلاف بين موسكو والقاهرة ذلك العام.

وكان علينا أن نصل أبناءنا بتراثنا لينظروا فيه نظرة فاحصة سليمة كي يتعمّقوه ويُلمّوا بأطرافه جميعًا ويستمتعوا به استمتاعهم بالأدب الغربي. ولعل خير وسيلة رأيناها لتحقيق ذلك أن نمدّ لهذا التراث الضخم بميسّرات تذلّل لهم تلك الصعوبات في التراث الذي يَستعْصى معها فهمهم له. فلا يزال تراثنا لغزًا مغلقًا أمام جمهرة كبيرة من القراء العرب، وحين يلمّ به القارئ يجد أنه أشبه ما يكون في زيارة لمتحف لغويّ لا يعي عن مفرداته شيئًا. ولا تزال الشروح التي أضيفت إلى كتب التراث أخيرًا هي الأخرى بحاجة إلى شروح أيسر وأخفّ. فقدّمنا هذا التراث في صور ميسَّرة تخفّف عن القارئ الناشئ، ليقوَى بعدها على الرجوع إلى أصولها الأولى. وصدر من هذه السلسلة نحوٌ من عشرين كتابًا، وكان للمحقق القدير الأستاذ إبراهيم الإبياري رحمه الله الفضل كل الفضل في النهوض بالأعباء التراثية فمكّن لها من الظهور في مظهرها اللائق، هذا إلى دوره الأول في إخراج المعاجم العربية، فقد تبنّت وزارة الثقافة في ميدان النشر مشروعات طموحة لإصدار المعاجم ودوائر المعارف كان الهدف منها أن تكون مصر مركزًا لإصدار المعاجم بعد أن تبنّى هذا الأمر أقطار عربية أخرى.

وكان مما فكرت فيه وزارة الثقافة إعداد معاجم موسوعية في عبارات ميسّرة لا تقليدية حتى نحفز الناشئ على الإقبال على تراثه إقباله على غيره، فلا يلفته إليه تراث وافد بمتعه المُغرية. ثم إن تاريخنا وأدبنا وما إليهما من علوم أخرى لا يزال موزّعا في كتب كثيرة يستعصي على الباحث الرجوع إليها، ومن هنا كانت لنا لفتة إلى التراث نلمّ شتاته، فمهمة إحياء التراث يجب ألا تقف عند حدودها المرسومة المعروفة من نشر المخطوطات محقَّقة فحسب، فنحن حين نلمّ بالتراث عن موضوع بعينه لا يكفينا في هذا مرجع ومرجع، بل نرى أنفسنا موزّعين بين مراجع لا تحصى ولا تُعدّ. وفي هذا إهدار للوقت والجهد قد نخرج بعده ونحن لم نلمّ بأطراف الموضوع كله. ولذلك كان التفكير في أن نجمع حول الموضوع الواحد ما كُتب عنه لا نُبقي ولا نذر، ثم نختار من هذا كله مختارًا جامعًا يلمّ بأشتات الموضوع كلها، فيصبح بين أيدينا كتاب يُغني عن كتب، غير أن الوقت لم يسعفنا لإنجاز ما رَجَوْنا.

ولقد آمنت وزارة الثقافة بأنه من أهم واجبات الدولة فى ميدان النشر احتضان المشروعات الضخمة مثل دوائر المعارف والمعاجم، فبدأت عام ١٩٥٩ بمشروعين أساسيين هما «دائرة المعارف الإسلامية» على أن تُكتب بأقلام عربية متخصّصة و«القاموس الإنجليزي العربي» للمترجمين المتخصّصين على أساس قاموس أكسفورد المعروف والذي عهدتُ به إلى الدكتور لويس عوض. وإذ كنت أؤمن بتنوّع المعاجم العربية على نمط ما كان للسلف أو على نمط ما للغرب في هذا الميدان، فقد تمنّيتُ أن يكون في أيدي قراء العربية معجمًا يجمع «المترادفات» يتفوّق على كل ما سبقه، وأن يكون لنا معجم يجمع المعاني بتداعيها، مما يوفر على القارئ أو الكاتب العنت الكثير في البحث وراء ما يبغي من معنى ومعنى يتبعه، وهو ما اصْطُلح على

تسميته بمعجم «تداعى المعاني». ورغبة مني فى أن يمضي هذا المشروع دفعتُ بمراجع أجنبية أملكها في هذين الموضوعين لأيسّر على اللجان المختصة الدرس والاحتذاء.

ومن بين المعاجم التي اهتممنا بإصدارها «الرائد الصغير»، وهو معجم لغوي على أسلوب حديث يُسعف قراء العربية عامة ولا يعوزهم إلى الرجوع إلى أصل الكلمة. ولقد خطت اللجان المختصة التي ألّفت لذلك الهدف خطوات واسعة حتى كاد بعض هذه المعاجم يقارب الانتهاء، ولأمر ما توقفت هذه الجهود في ديسمبر ١٩٦٢. كذلك انتهت اللجنة المكلّفة بإعداد معجم «الرائد المصوّر» منه - وهو لا يزال إلى اليوم حبيس الصناديق - وهو معجم على نمط المعاجم العربية الأولى مثل «المخصّص لابن سيده» و«فقه اللغة» للثعالبي، غير أن ما فعله الغربيون جاء على نمط مصوّر إذ يقدم الصورة ويتناول أجزاءها جزءًا جزءًا معرّفًا باسم كل جزء. وقد نُقل هذا المعجم عن الألمانية مُستأنسًا في هذا النقل بالترجمات التي جاءت عنه إلى لغات أوروبا كلها، وأضيف ما يمسّ بيئتنا، وأُعدّ له فهرس في خاتمته بما ورد فيه من مسمّيات بالعربية وأمامها نظائرها باللغات المختلفة. وهذا الفهرس لا شك كان سيعين المترجمين كل الإعانة ويهديهم إلى المسمّيات العربية.

ولقد كنا حريصين كل الحرص على أن نُخرج هذه المعاجم في صورة مشرّفة وعلى رأسها «دائرة المعارف الإسلامية» التي كانت ستكون ذخرًا للأمة العربية والتي كانت ستُسجّل فيها تاريخها بأقلامها الصادقة غير مشوبة بنقص أو غلوّ. ومع مطلع عام ١٩٦٢ كان قدتم جمع الجزازات التي تُهيىء لإخراج هذه الموسوعة جمعًا شبه كامل، ولم يكن يبقى بعد هذا غير اختيار الكاتبين ليكتبوا المواد، ولقد تركت هذه الأمانة للزمن ولمن يجيء بعدي يتولوْنها.

وكذلك اتفقت الوزارة مع بعض دور النشر الأجنبية على إصدار مطبوعات عربية أوروبية تجسّد الشخصية الثقافية لمصر ظهر منها كتاب «الفن المصري المعاصر» باللغات الثلاثة العربية والإنجليزية والفرنسية مع مجموعة من أهم لوحات الفنانين المصريين الملوّنة بالاشتراك مع إحدى دور النشر اليوغوسلافية. وأصدرت كتيبًا نفد بمجرد ظهوره يحوي لوحات الفنان «بهزاد» المصوَّرة الواردة في مخطوطة «بستان سعدي» المحفوظة بدار الكتب المصرية مع شرح باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية والألمانية، وذلك بالاشتراك مع إحدى دور النشر بألمانيا الغربية. وبدأت الوزارة عام ١٩٦١ إعداد كتاب «القاهرة فى ألف عام» بالاشتراك مع دار نشر بألمانيا الشرقية باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية والألمانية والروسية.

وكانت وزارة الثقافة قد أصدرت في عهد الأستاذ فتحي رضوان مجلتين شهريتين: الأولى مجلة «المجلة» في يناير ١٩٥٧ وتولى رياسة تحريرها بالتعاقب الأساتذة د. محمد عوض محمد ثم د. حسين فوزي، وكان أمرًا طبيعيًا أن تستمر المجلة في الظهور خلال وزارتي، وتولي رئاسة تحريرها د. علي الراعي ثم الأستاذ يحيى حقي. وقد جاءت هذه المجلة لتسدّ فراغًا في

الحقل الثقافي، وكانت مخصّصة للأبحاث والإنتاج الفني والأدبي الرفيع فاضطرت إلى أن تلبيّ كل الحاجات لخلو الميدان من مجلة أدبية أو فنية. وكان لهذا التنوّع أثره في عدم تخصّصها إلي أن جاءت المجلات الأخرى ذات الميدان المتخصّص. وكان مستوى المجلة رفيعًا، ولا شك أنها أدّت دورًا هامًا خلال تلك الحقبة فظلّت أكثر من عشرة أعوام تلبيّ حاجة ثقافية لا غنى عنها وتربط بين الأقلام العربية فى مصر وشقيقاتها العربيات ليتحدث الكتّاب من فوق منبر مشترك. وأما المجلة الثانية فهي «نهضة أفريقيا» التي استمرت رغم قصر عمرها تسدّ حاجة متخصّصة واضحة وهي ربط الشعوب الأفريقية المتحدثة بالعربية حول موضوعات تهمّهم. ثم كان التفكير في إصدار مجلة «الفكر المعاصر» لتستوعب تيارات الفكر العالمي المعاصر شرقًا وغربًا.

* * *

وكانت النظرة الأولى لدار الكتب القائمة بميدان باب الخلق بالقاهرة كافية لتصوّر عجزها عن الوفاء برسالتها الضخمة بل وبما تملكه من إمكانيات هائلة معطّلة بالإضافة إلى قدَم المبنى الذي لم يعد يحتمل مقتنياته. والواقع أن هذا المبنى قد أقيم عام ١٩٠٤ ليضمّ خمسة وأربعين ألف مجلد كانت شبه مخزونة في سراي مصطفى فاضل بشارع درب الجماميز الذي كان في الأصل مقرًا «لنظارة المعارف»، وخصّص علي باشا مبارك ناظر المعارف الطابق الأسفل من المبنى لإنشاء «الكتبخانة الخديوية» عام ١٨٧٠ وجمع فيه آنذاك كل ما أمكن جمعه من الكتب العربية المطبوعة والمخطوطة والتي كانت متناثرة في مكتبات المساجد والمدارس والأضرحة، ثم لم تلبث أن ازدحمت شيئًا فشيئًا وتركت له نظارة المعارف الطابق الأعلى، غير أنها ضاقت بتزايد الكتب وأصبح من الضروري إقامة مبنى باب الخلق الذي يتيح حسن الاستفادة من القدر الكبير من المطبوعات التي باتت تحويه.

ودار الزمن دورته، ولم يأت عام ١٩٣٠ حتى امتلأت مخازن مبنى دار الكتب بباب الخلق ولم يعد بها مكان للمطبوعات الجديدة المتوافدة يومًا بعد يوم، كما لم تعد قاعاتها تنفسح للأعداد المتزايدة من المتردّدين عليها. ولم يكن هناك حل ميسور غير البحث عن مخازن خارج الدار تنتقل إليها المطبوعات القديمة لتُفسح مجالاً للمطبوعات الجديدة، وهكذا نُقل مائة وخمسون ألف مجلد إلى أحد مخازن القلعة بعد جلاء القوات البريطانية عنه عام ١٩٤٨ لتتبعها آلاف أخرى كل عام. ومع حلول عام ١٩٥٩ ارتفعت مقتنيات دار الكتب بمبنى باب الخلق إلى خمسمائة ألف مجلّد مكدسة بطريقة لا يسهل معها تنظيفها ولا صيانتها ولا الانتفاع منها، وأصبح التلف يتربّص بأكثر الكتب قيمة وندرة. كما ارتفع عدد المتردّدين إلى مائتين وخمسين ألف مستعير وباحث في العام تضيق بهم القاعات والردهات وغرف الموظفين الذين أقيمت لهم في الممرّات قواطع خشبية وزجاجية ينحشرون فيها مع مكاتبهم. وكان أول الحلول التي قدمتها وزارة التربية والتعليم ووزارة الإرشاد القومي في مستهل سني الثورة إنشاء

عشرة فروع لدار الكتب في أحياء القاهرة تتيح خدمة مكتبية يسيرة ومريحة وتُخفّف عن الدار بعضًا من عبء المطبوعات وعشّاق المطالعة، إلى جانب إقامة مكتبة خاصة للفن بالقرب من ميدان التحرير تجمع إلى كتب الفنون المتخصّصة مكتبة أسطوانات موسيقية من التراث القومي والعالمي.

كان هو الموقف حين اضطلعتُ بمسؤولية الوزارة، ولم أجد مفرًا من النظر إلى المستقبل القريب فنشأت فكرة إقامة مبنى جديد لدار الكتب على أحدث طراز يوفّر الخدمة المكتبية السليمة ويحقّق أفضل الظروف للمحافظة على التراث الفكري الذي تضمّه آلاف المطبوعات والمخطوطات النادرة. وقد استعنت بمنظمة اليونسكو في اختيار البيوت الهندسية ذات المكانة العالمية والخبرة الطويلة في مجال تصميم مباني دور الكتب، فوقع اختيار الخبراء المصريين من بين من رشّحتهم المنظمة على مجموعة من المهندسين الإسپان هم پدرو لويز وچيليرمو چيرالدز وزاڤييه سوبياس الذين شيّدوا مكتبة كلية حقوق برشلونة، وأشركنا معهم المهندسين المصريين أنطوان نحاس الأستاذ بكلية هندسة جامعة القاهرة وأحمد شرمي كبير مهندسي شركة التعمير والمساكن الشعبية إلى أن لحق بهما المعماري د. علي رأفت. وقد اختاروا لإقامة الدار الجديدة رقعة من الأرض الفضاء على كورنيش النيل برملة بولاق المواجهة للزمالك تبلغ مساحتها خمسة عشر ألف متر مربع.

وجاء تصميم المبنى محقّقًا للمطالب والمواصفات التي وضعتها اللجان المتخصّصة. وعندما حملتُ الرسوم التفصيلية للتصميم لأعرضها على الرئيس جمال عبدالناصر اجتذب انتباهه وقوع غرف الإدارة على النيل وتمنّى لو كان ممكنًا أن تكون قاعات المطالعة هي المطلّة على النيل. وقد عُدّل التصميم على ضوء لفتة عبدالناصر الذي وافق لتوّه بتخصيص مليون جنيه لإقامة هذا المبنى في الخطة الخمسية الأولى، فأرسيتُ حجر الأساس للمبنى في ٢٣ يولية ١٩٦١ غير أن العقبات الماكرة المُفتعلة ما لبثت أن تكاثفت منذ مستهل عام ١٩٦٣ حتى خريف ١٩٦٦ لتبطىء إجراءات نزع الملكية وتُرخي العنان لعمليات الهدم والحفر. بل حتى بعد أن كان عطاء إقامة المبنى قد رسا منذ أغسطس ١٩٦٢ على شركة رولان للمقاولات فإن الجهاز الإداري بالوزارة لم يتحرك للتعاقد مع الشركة إلا في شهر فبراير من العام التالي، ويبدو أن الشركة قد فطنت إلى فتور الحماسة لهذا المشروع فلم تتردّد في إنفاق المبالغ التي كانت قد تسلّمتها لحساب مبنى دار الكتب على مشروع آخر لمؤسسة السياحة! التي كانت ملحقة وقتذاك بوزارة الثقافة والإعلام، على أن تسدّده أعمالاً اتسمت بالبطء والتراخي على سنوات.

وظل هذا الحال حتى عُدت إلى الوزارة في خريف ١٩٦٦ فجهدتُ جهدي في أن أذلّل العقبات حتى دبّت الحركة في البناء وارتفعت طوابق القسم الرئيسي في نوفمبر ١٩٧٠ إلى الطابق الرابع، وقسم المخازن إلى السادس، وقسم المباني إلى طابقين. وكانت الاعتمادات

المدرجة لهذا المبنى حتى ذلك التاريخ ١,٣٧٧٥٠٠ جنيه أنفق منها ١,٠٣٣٤٩٣ جنيه. وكان نقل الكتب والمخطوطات من مبنى باب الخلق إلى الدار الجديدة قد بدأ بالفعل منذ عام ١٩٦٩، وأذكر أني عقدت في قاعة الاجتماعات بالمبنى الجديد دورة المجلس الأعلى للفنون والآداب الذي كنت أتشرف برئاسته في ربيع عام ١٩٧٠ في الجلسة التي فاز فيها المرحوم الدكتور عبدالرزاق السنهوري بجائزة الدولة التقديرية عن العلوم الاجتماعية.

* * *

والمعروف أن دور الكتب في العالم كله لها استقلالها الذاتي ولها مجالسها العليا التي تتولى شؤونها، أما إذا انطوت تحت جهات إدارية وانتظمت في سلك غير سلكها المستقل أصبحت تابعة، وهذه التبعية تنال كثيراً من شؤونها الثقافية المستقلة. وهذا ما حدث فعلاً لدار الكتب المصرية بعد أن فقدت استقلالها الذاتي عام ١٩٧١ وأصبحت تتبع إداريًا «الهيئة المصرية العامة للكتاب» وكأنها قسم من أقسام هذه الهيئة. وإذا ما رجعنا إلى الوراء قليلاً منذ أن أنشئت دار الكتب وتتبّعنا تاريخها على مرّ الأيام والأعوام وجدنا ما يصدق قولي، فلقد كان لها مديرون مختارون من كبار رجال العالم الغربي ثقافة وعلمًا وفنًا، وكان إلى جانبهم مجلس أعلى يُختار هو الآخر من كبار رجال العلم والفن والأدب والقانون في مصر حفظًا للدار من أن تطغى عليها الروح الأجنبية. وما إن أحسّت مصر أن فيها كفايات علمية تضارع تلك الكفايات العلمية الأجنبية حتى رشّحت لإدارة هذا الدار مديرين مختارين من المصريين، فكان منهم القانوني الشهير المرحوم عبدالحميد أبو هيف ومن بعده المرحوم أحمد باشا لطفي السيد ثم المرحوم الأستاذ توفيق الحكيم، ثم تتالى غيرهم من رجال مرموقين.

والآن بعد أن فقدت دار الكتب استقلالها الذاتي، وبعد أن أصبحت تابعة لجهاز إداري أصبحت الحال غير الحال، ولم تعد دار الكتب اليوم هي دار الكتب بالأمس بعد هذا الضمّ الخاطىء الذي حوّلها من جهاز ثقافي له عراقته في مصر إلى جهاز شبه إداري تُملي عليه الناحية الإدارية أكثر مما تُملي عليه الناحية الثقافية. ففي الناحية الثقافية كانت دار الكتب مثلاً تتابع كل ما يُنشر في مصر وخارج مصر ولا يفوتها اقتناء ما يخرج من هذا النوع ومن ذاك إلى مكتبتها. أما اليوم فعلمي أن شيئًا من هذا لا يحدث اللهم إلا ما يُضمّ إلى دار الكتب جبراً في ظل قانون المطبوعات، أما عما يُطبع في الخارج فما أظن دار الكتب تملك فرض ذلك، وكذا فليس ثمة من قانون لدور النشر في الخارج يُلزمها أن تهدي دار الكتب ما تصدره، ولهذا فات دار الكتب كل ما يُطبع في الخارج، هذا إلى شيء مما يُطبع في الداخل. وغدت دار الكتب لا تعني الباحث المدقّق في قليل أو كثير إذ لم تعد دار المراجع العامة والخاصة التي كان يهرع إليها كل قارئ دارس ففقدت قيمتها التي أنشئت من أجلها. هذا إلى المخطوطات العربية الموزّعة في الخارج فلم يعد نشاط تصوير تلك المخطوطات كما كان بالأمس ـ على الرغم من الوثبات

الواسعة في تقنية تصوير المخطوطات - وأصبح ما يصوّر منها قلة قليلة لا تعدّ. هذا إلى ما كنا نطمع فيه بعد إعداد دار للكتب جديدة خاصة على طراز حديث، فنجدها أكثر استعداداً وأكثر نظافة وأكثر راحة، فإذا نحن لا نجد شيئًا من هذا كله، لأن الهيئة المصرية العامة للكتاب مشغولة منذ عام ١٩٧١ بما رأت نفسها متخصّصة له وهو الطباعة والنشر، ولم تُلْق بالاً لا عن قُرب ولا عن بُعد لهذه المؤسسة الثقافية العتيدة التي هي مفخرة من مفاخر مصر، فلم تعد تظفر كماكانت تظفر بالأمس من تدعيم وتزويد بالكتب والمراجع من شتى النواحي، ولا تهيئة أمكنة مناسبة للرواد من المثقفين والباحثين على النحو المنشود، كما فقدت صفوة المشرفين عليها ممن كانوا على دراية ثقافية وعلمية. فهل من رجعة نرى فيها داراً للكتب لها استقلالها الذاتي أسوة بما هو متبع في بلدان العالم المتحضّر أجمع شرقًا وغربًا بلا استثناء؟ وهل من عودة إلى حشد نفر ممن لهم صلة بالكتاب وعلم المكتبات يكونون هم المسؤولون في دار الكتب؟ وهل من عودة إلى تهيئة نفر في مخازن دار الكتب يكونون معدّين لهذه المهمة الإعداد التام الكامل؟ اللهم إنا نرجو هذا كله(*).

[٢]

هذا عن الكتاب، أما عن المسرح والموسيقى فقد اجتاز مجتمعنا فترة ركود طويل امتد قرونًا قبل النهضة الحديثة في مطالع هذا القرن غشّى معه كثيراً من ألوان التعبير الفني بالجمود والتكرار والتقليد فسادتها الغلظة والضحالة، وجنح بها إلى تملّق الغرائز وتنمية الشعور بالأنانية الفردية مما دفع بالمجتمع إلى النظر إلى الفنون على أنها أدوات للترفيه والتسلية، وإلى أهل الفن بكثير من الريبة أو الإزدراء. والشواهد على ذلك باقية ولا تزال رواسبها قائمة في الحكم على ممثلي الفن القديم بأنهم - كما كانوا يُلقّبون - «مشخّصاتية» وعلى المغنين والراقصات بأنهم غوازي وعوالم، وكذلك الشعراء والأدباء لم يسلموا من هذه النظرة التي فيها انتقاص لقدرهم. ومع النهضة الحديثة أخذت هذه النظرة تتغيّر شيئًا فشيئًا، فإذا نحن نشاهد حشداً من الفنانين فيهم من بلغ الغاية في فنه وأصبح موضع التقدير من الجميع، وإذا نحن نرى مكان «الغزيّة» التي كان تستثير الغرائز برقصات البطن، راقصة البالية التي تقدم الرقص الشاعري والتعبير الحالم، ومكان الغناء الفردي الرتيب الغناء الأوبرالي وإنشاء الكورال الجماعي، ومكان «المشخّصاتي» الذي كان مثار الهزؤ والسخرية الممثل الدرامي المؤمن برسالته الفنية الرفيعة، ومكان المدّاح الشاعر المبدع والأديب الناصع العبارة. فإذا نحن أنعمنا النظر في هذا التدرّج الفنى من أدنى إلى أعلى وجدنا أن الواجب الأول لوزارة الثقافة هو أن تحتضن من

(*) صدر القرار الجمهوري رقم ١٧٦ في ٣ مايو ١٩٩٣ ويقضي بإنشاء هيئة عامة تسمى «دار الكتب والوثائق القومية» تكون لها الشخصية الاعتبارية مقرها مدينة القاهرة وتتبع وزير الثقافة.

الفنون أعلاها وأسماها لا أحطّها وأدناها. وقد كانت هذه النظرة التاريخية إلى جانب الشعور بالمسؤولية نحو المستقبل ونحو قيام المجتمع العصري والدولة العصرية هما الإطار الذي رُسمت داخله سياسة وزارة الثقافة في مجالي المسرح والموسيقى. وفي ضوء هذا الإطار أدركنا أن بعض الفنون الرفيعة قد نشأت في تربة أجنبية كالباليه والأوبرا والموسيقى السيمفونية والفن الدرامي، وأن غُربة النشأة تقيم نوعًا من العقبات أمام تذوّق هذه الفنون بالرغم من أنها فنون إنسانية عالمية. وهو ما دفعنا إلى إعادة النظر فيما نشأ في التربة الوطنية نفسها وتنقيته من الشوائب ورواسب عصور التخلّف للارتفاع بمستواه ارتفاعًا يجعل الانتقال من تذوّقه إلى تذوّق الفنون العالمية ميسورًا سهلاً وتهيئة المناخ لإيجاد فن قومي أو فن عالمي له طابع قومي.

كانت نقطة البدء هي إنشاء مؤسسة عامة لفنون المسرح والموسيقى لها رئيس ومجلس إدارة يدير شؤونها، راعيت أن يضم من الكفاءات أعلاها لا فرق بين يميني ويساري. وكان الهدف المحدّد لها هو إتاحة الظروف لأكبر انطلاق ممكن لطاقات الإبداع المسرحي والموسيقي والغنائي القومي، ولإدخال صور التعبير التي تفوّق علينا فيها غيرنا كالرقص الجماعي والباليه والغناء الأوبرالي والموسيقى السيمفونية وفن العرائس. وكانت النظرة في ذلك أن كل شكل جديد من أشكال التعبير يُتاح للثقافة القومية يحفزها على مزيد من الإبداع والإفصاح عن نفسها.

والتفتت المؤسسة أول ما التفتت إلى المسرح القومي ـ وكان قد نال في عهد الأستاذ فتحي رضوان عناية مستفيضة ـ فدعمته بعناصر جديدة ووضعت له نظمًا تطمئن أعضاءه على أرزاقهم، ورفعت مرتبات العاملين، كما زوّدته بنصوص قيّمة ومدروسة من الأدب المصري والعالمي التي تكوّن له رصيدًا «ربرتوارا» مناسبًا، وأتاحت الفرصة للكتّاب بعرض مؤلفاتهم المسرحية ومكافآتهم عنها مكافأة مجزية، فلمع عدد كبير من المؤلفين المسرحيين وأقبلت الطلائع الشابة لاقتحام هذا الميدان وإمتاع الجماهير بنصوص قوية محكمة تعالج العديد من مشكلاتنا الاجتماعية والقومية.

ومن بين المسرحيات التي قدّمت في الفترة من سنة ١٩٥٩ إلى نهاية ١٩٦٢: «زقاق المدق» لنجيب محفوظ و«الناس اللي فوق» لنعمان عاشور، و«الفراشة» لرشاد رشدي، و«مأساة جميلة» لعبدالرحمن الشرقاوي، و«القضية» للطفي الخولي، و«السلطان الحائر» لتوفيق الحكيم، و«ملك القطن» ليوسف إدريس، و«في بيتنا رجل» لإحسان عبدالقدوس، و«أفراح الأنجال» لأحمد لطفي، و«المحروسة» لسعد الدين وهبة، «وحبل الغسيل» لعلي أحمد باكثير و«أنتجونا» لسوفوكليس و«كانديدا» و«بيوت الأرامل» لبرناردشو.

وعرف فن العرائس دعمًا لإحياء فن «القرة قوز» الشعبي بعد انكماشه كي يحظى بإقبال

الصغار والكبار على السواء، فاستقدمت وزارة الثقافة قبل أن أتولّى مسؤوليتها خبيرتين رومانيتين وصلتا في شهر سبتمبر ١٩٥٨، وبدأتا تدريب الأفراد المختارين لإنشاء فرقة «مسرح العرائس» التي ما لبثت أن تزوّدت بعدد من الفنانين التشكيليين المصريين وبنصوص عربية كُلّف بها فريق من الأدباء إلى أن ظهر أول عرض لمسرح القاهرة للعرائس في التاسع من شهر مارس ١٩٥٩، مالبث أن شهده الرئيس عبدالناصر بصحبة ضيفه الملك محمد الخامس في الثالث من شهر مارس ١٩٦٠ بمسرحه المؤقت في أرض المعارض. وعلى هدى هذا المنطق واصل مسرح العرائس الاستفادة من الخبرة العالمية للاتحاد السوڤييتي وتشيكوسلوڤاكيا والصين، كما استفاد من الزيارات المتبادلة مع أشهر المسارح المتخصّصة في أنحاء العالم حتى فاز في عام ١٩٦٠ بالجائزة الثانية في مهرجان بوخارست العالمي لفن العرائس. وبدأت الوزارة في عام ١٩٦١ في تشييد مبنى لمسرح العرائس بعد إجراء مسابقة لتصميمه بين المهندسين المصريين.

وفي هذه المرحلة أيضًا شرعت الوزارة عام ١٩٦٠ في إنشاء «الفرقة القومية للفنون الشعبية» على غرار الفرق القومية في الدول المتحضّرة لتطوير الأصول الشعبية في الرقص والموسيقى والأزياء، واستعانت لإنشائها بخبراء من الاتحاد السوڤييتي الذي كان في ذلك الحين أسبق من غيره في هذا الميدان وعلى رأسهم الفنان إيجور رامازين، وكان اختيار أعضاء الفرقة من خريجي المعاهد العليا المتخصّصة في التربية البدنية والموسيقى. واستغرق إعداد هذا الفريق وتدريبه تحت إشراف الفنان القدير أحمد سعد الدين مدة طويلة ضمانًا لنضجه وحماية له من مواجهة الفشل، وانتقت الفرقة لوحاتها وموسيقاها بعناية من محيط فنوننا الشعبية الأصيلة خُطىً ورقصات وعادات وأعرافًا وأنغامًا وإيقاعًا، وكذا الأزياء التي أبدع الفنان عبدالغني أبو العينين تصميمها، وعرضتها على الجماهير بعد أن استوى لها عودها على مدى سبع سنوات من التدريب الشاق المتصل، فلاقت منها الإقبال والإعجاب، وطافت بعروضها في أنحاء العالم شرقًا وغربًا ليسجّل لها نجاحها رصيداً مرموقًا في خدمة الفن والوطن. وما لبثت محافظات الجمهورية أن أسرعت إلى تكوين فرقها للفنون الشعبية هي الأخرى، واضطلع البارزون من الفرقة القومية، وأذكر من بينهم الفنانين الموهوبين حسن خليل وكمال نعيم ومحمد خليل وسامي يونس، بتدريباتها وإعدادها حتى عمّت هذه الفرق أنحاء البلاد.

وكم أثير من جدل وقتذاك حول اختيار خبراء أجانب لهذا الفن الشعبي وفي مصر ما يغني عنهم، وفات أصحاب هذا الرأي أننا مهما كنا على علم بالفنون الشعبية فخطَوُنا في هذا الميدان كان متأخراً عن خَطْو الدول المتقدمة فيه، ثم إن الاستعانة بهم كانت استعانة موقوتة إلى حين قصير، حتى إذا ما لقنّا عنهم ما نحن في حاجة إليه رُدَّ الأمر إلى أهله من أبناء مصر، إذ

سيكون إليهم بعد أن يلقنوا أصول هذا الفن على أسسه السليمة أن يطوِّروه بأسلوبهم الخاص وبالطابع الذي يتفق ومقتضيات البيئة والمجتمع والتقاليد، وكان هذا ما وقع بالفعل، فمضت الفرقة مصرية لحمًا ودمًا إلى اليوم، وقد كان لنا في هذا أسوة بما فعله بطرس الأكبر حين عهد إلى مصمّمي رقصات الباليه الفرنسيين بتكوين فرقة الباليه الروسية بمدينة بطرسبرج التي استطاعت بعد انتهاء مهمة الخبراء الأجانب أن تقف على أقدامها مستقلة بفضل حماسة أعضائها فضارعت أعظم فرق رقص الباليه في العالم.

وكان الدكتور حسين فوزي رحمة الله وكيل وزارة الثقافة الأسبق في عهد الأستاذ المرحوم فتحي رضوان قد كتب يقول: «انتهت كل البدايات المبشّرة [يقصد إنشاء مركز الفنون الشعبية] إلى الروتين المعهود عندما فترت الهمم وشحذت في ناحية أخرى أكثر «دعاية» و«إعلانًا» كإنشاء الفرق للرقص الشعبي والطبل والزمر لها، وكأن المركز العلمي للفولكلور قد انتهى إلى غايته في تلك العروض الصبيانية الساذجة، وبدل أن تعنى وزارة الثقافة والإرشاد القومي باستخدام علماء في الفولكلور ذهبت تلتمس من بلاد الكتلة الشرقية خبراء كوريوجرافيين «لتوليف» رقصات شعبية مصرية، وتداركت الوزارة الأمر بآخرة عندما استقدمت عالمًا في الموسيقى الفولكلورية، حاولت فرق الرقص الشعبي الاستعانة بخبرته فلم يضنّ عليها بالإرشاد، ولكنه أفهم القائمين على أمورها بأن هذا الأمر ليس من شأنه، وعاونه وزير الثقافة بكل نفوذه على جمع نماذج الأغاني الشعبية من كل أقاليم الجمهورية المصرية». ولست أدري لماذا حكم أستاذنا الجليل على هذا الفريق وهو في فترة تجاربه الأولى هذا الحكم الجائر، ولماذا استهان بخبراء الكوريوجراف الروس مع رسوخ أقدامهم عالميًا، ولا أعتقد أنه يجهل قيمة فريق مويسيڤ للرقص الشعبي الروسي الذي لا يكفّ عن الطواف بالعالم حيث يُستقبل بالحماس المنقطع النظير دون أن يتهم أحد الرقص الشعبي بالصبيانية الساذجة، حتى إذا استعنّا بخبير عالمي في الفولكلور زعم أنه لا علاقة له بفرق الرقص الشعبي، ثم إني أتساءل اليوم هل لا تزال هذه هي نظرته إلى الفرقة القومية للفنون الشعبية وهي تمثّل مصر في المهرجانات الدولية بنجاح يشرف مصر والمصريين؟

على أني في هذا المجال، مجال الرقص الشعبي، لا أملك إلا أن أشيد أيضًا «بفرقة رضا» التي نشأت معتمدة على جهودها الذاتية شاقة طريقها بنجاح ملحوظ على يدي رائد فن الرقص الشعبي في مصر ومصمّم الرقصات الفنان الموهوب محمود رضا. فقدمت أول عروضها على المسرح في أغسطس ١٩٥٩، غير أنه كان لكل من فرقة رضا وفرقة الفنون الشعبية طابعها الخاص ولا تداخل بينهما، فعلى حين كانت «النجومية» في فرقة رضا لفردين فحسب هما الراقص محمود رضا والفنانة الراقصة فريدة فهمي، كانت «النجومية» في الفرقة القومية للفنون الشعبية للفرقة جمعاء، وهذا وذاك لهما مسوّغاتهما في الميدان الفني، ثم ما لبثت فرقة رضا أن انضمت إلى فرق الدولة في عام ١٩٦١.

وفي نفس الوقت وبناء على رغبة شخصية من الرئيس جمال عبدالناصر وضعت الوزارة نواة «السيرك القومي» مع نهاية عام ١٩٦٠ إحياء لفنون السيرك الشعبية التي كادت تنقرض والتي هبط مستواها وتعثّرت نتيجة للظروف الاقتصادية التي مرّت بها مشروعات السيرك الخاصة والفردية مع أهمية هذا الفن للترويح عن الأطفال بل والكبار. وقد استقدمت الوزارة في مبدأ الأمر الخبير السوفييتي مايسترنكو الذي مضى يطوف بصحبة الفنانين المصريين بفرق السيرك الأهلية وببعض مدن الأقاليم لاختيار العناصر الصالحة، ثم أجرى اختباراً لكل المرشحين للالتحاق بالسيرك القومي قبل إنشاء مركز التدريب الذي أقيم بالفناء الخلفي لقصر عابدين مع مطلع عام ١٩٦١، وذلك تحت إشراف الفنان أحمد سعد الدين، الذي كم أشعر اليوم بالأسى والندم على أني لم أجْز هذا الرجل المخلص حقّه الذي كان جديراً به، وكم أكون أنا راضي النفس إذا قبل عذري هذا. ثم ما لبثت الوزارة أن استعانت إلى جوار الفنان مايسترنكو بخبراء سوفييت آخرين في فروع عروض السيرك المختلفة إلى أن أخذ التدريب حقه، فقدم السيرك القومي أول عروضه في شهر يناير عام ١٩٦٦.

كذلك لم يفت الوزارة العناية بمشكلة نقص عدد المسارح التي تكفل توفير أكبر عدد من مقاعد المتفرجين، وفي نفس الوقت إتاحة الفرصة لكافة المواهب أن تعتلي خشبة المسرح وتقدم الصيغ الفنية التي تبدعها. وفي هذا المجال عالجت الوزارة هذه الأزمة عام ١٩٥٩ بإنشاء مسارح جديدة وتحويل بعض دور السينما إلى مسارح، واستطاعت في وقت وجيز وبأقل التكاليف أن تصل بعدد مسارح القاهرة من مسرحين إلى تسعة مسارح. وبعد أن كان عدد المقاعد في القاهرة مجتمعة ألفًا وخمسمائة مقعد أصبح قرابة تسعة آلاف مقعد، كما قدمت الوزارة لفرق القطاع الخاص الجادة مثل «المسرح الحر» وغيره معونات تشجيعية مختلفة، بمنحها قدراً من المال تستعين به أو تأجير مسارحها لهم نظير مبالغ رمزية.

* * *

وفي التفاتة إلى الموسيقى استلفت نظر الوزارة أوركسترا الإذاعة الذي كانت إذاعة القاهرة قد بادرت عام ١٩٥٦ فأنشأته تابعًا للدولة. والحق إنها كانت بداية طيبة وإن لم تتوافر لها الظروف والإمكانيات المالية والإدارية التي تضمن استقرار الأوركسترا جهازاً له دور ثقافي رئيس في حياة المجتمع، إذ كانت الميزانية التي خُصِّصت للأوركسترا تقوم على اتفاق ثلاثي بين دار الإذاعة ومصلحة الفنون ومصلحة السياحة وقتذاك، يتحمل كل منها حصة مالية سنوية. وسرعان ما تخلّت بعض هذه الأطراف عن الوفاء بحصّتها مما ربط بين استمرار وجود الأوركسترا ومدى استجابة جهات لا ترى دائمًا علاقة مباشرة بين رسالتها وعزف الموسيقى. وكان أن تضاءل الارتباط الموسمي بين العازف والأوركسترا، هذا إلى أن الإذاعة نفسها لم تحقق لنشاط الأوركسترا الجو الملائم لانتظامه ونموه، مما دعا المجلس الأعلى لرعاية الفنون

والآداب والعلوم الاجتماعية إلى التدخل فأوصى في عام ١٩٥٧ - قبل اضطلاعي بمسؤولية وزارة الثقافة بأكثر من عام - بنقل تبعية الأوركسترا إلى دار الأوبرا وهي الموقع التقليدي للموسيقى الكلاسيكية، ومن هذه البداية بما أحاط بها من ظروف عصيبة رغم جهاد نفر من المثقفين يأتي على رأسهم الدكتور حسين فوزي في الارتقاء به مضى أوركسترا الإذاعة ليحتل مكانه بين أجهزة وزارة الثقافة والإرشاد القومي مع بداية عام ١٩٥٩ تحت اسم أوركسترا القاهرة السيمفوني، حيث صدر قرار مجلس الوزراء بنقل تبعيته إلى وزارة الثقافة وتحديد أهدافه، ثم رُصدت له للمرة الأولى بدءاً من ميزانية الدولة عام ١٩٥٩ الاعتمادات المخصَّصة له، وبذلك تهيّأ لهذا الأوركسترا أن يمتد نشاطه إلى كل المجتمع المصري المعاصر بدلاً من أن يقتصر عمله على تنفيذ القليل من الأعمال الموسيقية المرتبطة بالإذاعة. وقد تحمس لهذا الاتجاه كل من يُحسب في مجال الموسيقى العالمية من مثقفي مصر، غير أنه من المؤسف أن يشيح بعضهم في هذه الأيام وجهه عن الحقيقة الناصعة التي عاصرها وتحمّس لها قبلُ، فإذا به يدعي أن وزارة الثقافة سلبت الإذاعة أوركستراها. ولا يزال الأوركسترا السيمفوني في وزارة الثقافة يخدم الثقافة المصرية، وإلى زمن طويل بإذن الله. ولأمر ما كانت ثمة قطيعة بين الإذاعة والأوركسترا أثناء الفترة التي تولّيت فيها وزارة الثقافة، فلم يُسمع للأوركسترا صوت في الإذاعة رغم محاولات كثيرة كنت أحاولها للحيلولة دون استشراء هذه الآفة.

وما لبثت الوزارة أن أوفدت نفراً من أعضاء الأوركسترا المصريين في منح خارجية لتجويد العزف وقيادة الأوركسترا، ورفعت عدد العازفين إلى ثمانين عازفًا حتى يتمكن الأوركسترا من التجديد في نواحي نشاطه بإضافة مؤلفات عالمية تتطلب إمكانيات فنية خاصة لم يسبق للأوركسترا تقديمها، كما اشترك معه للمرة الأولى عنصر الغناء الجماعي [الكورال]. وانتظم تقديم الحفلات الأسبوعية صباحًا للطلبة بأسعار رمزية ومساءً للجمهور، وتقديم بعض حفلات أوركسترا الحجرة أثناء انشغال الأوركسترا في تقديم موسمي الأوبرا والباليه. وارتفع عدد رواد الحفلات السيمفونية من ستة آلاف شخص في عام ١٩٥٩ إلى الضعف تقريبًا في عام ١٩٦١، كما اتبع نظام القادة الزائرين لإتاحة الفرصة للإفادة من أكبر عدد ممكن من الخبرات مع الارتباط في نفس الوقت مع قائد ثابت. واتجه الأوركسترا إلى تشجيع التأليف الموسيقي المصري فقدم أعمال أكثر من خمسة مؤلفين مصريين معاصرين، ولم يكن قد سبق للأوركسترا أن قدم سوى أعمال مؤلف واحد من القدامى. وأذكر أني بينما كنت سفيراً لمصر في روما عام ١٩٥٨ حرصت على لقاء المعماري أبو بكر خيرت بعد أن سمعت تسجيلاً لأحد مؤلفاته على البيانو، فزرته في مكتبه الهندسي بالقاهرة لأوثّق ما بيني وبينه ولأحيط علمًا بمجهوداته الموسيقية، وكانت له تسجيلات سألته أن يعيرني إياها لأتيح لمن يفد إلينا في السفارة من ضيوف إيطاليين ودبلوماسيين أن يستمتعوا بسماع جهود مؤلف مصري. ومع

إعجابي بموسيقاه إلا أني أردت أن أزداد ثقة بقدرته الموسيقية الإبداعية فرجعت إلى إحدى دور الخبرة الموسيقية الإيطالية لتقييم موسيقاه علميًا، فكان رأيها «أن في أعماله إجادة خلاّقة»، مما زادني تقديراً لهذا الفنان. وعندما توليت أمر وزارة الثقافة في نفس العام رأيت تشجيعًا له أن أعهد إلى الأوركسترا القاهرة السيمفوني بعزف أعماله كاملة للجمهور، وكان هذا في حفل دعوت إليه رئيس الجمهورية، وكانت المرة الأولى التى يحضر فيها رئيس الدولة حفلاً سيمفونيًا، ومع انتهاء الحفل قلّده جمال عبدالناصر وسام الاستحقاق.

كذلك أشرتُ بعقد اتفاق مع إحدى الشركات اليوغسلافية لتسجيل أعمال أبو بكر خيرت على أسطوانات كي تكون في متناول مواطنيه بأسعار زهيدة، وكي تكون شاهداً على قدراتنا الخلاّقة في الخارج، وسُجِّلت جميع هذه المؤلفات بعزف أوركسترا بلجراد الفيلهارموني وبقيادة المايسترو چيكا زدرا ڤكوڤتش (٣). وقد عهدتُ إلى أبى بكر خيرت بوصفه مهندسًا معماريًا بتصميم مبنى الكونسير ڤاتوار وقاعة سيد درويش للاستماع الموسيقي، ثم وكلت إليه عمادة الكونسيرڤاتوار الذي بدأ في ڤيلا بجزيرة الزمالك تطلّ على النيل [هو موقع وزارة الثقافة وقت كتابة هذه السطور] كمكان مؤقت إلى أن تم تشييد المبنى الأساسي. وأدركت بعد فترة أن موسيقى أبو بكر خيرت وحدها هي التي تُقدَّم وتُعزف، فشكّلتُ لجنة محايدة لاختيار أعمال موسيقيين مصريين آخرين رأسها المستشار الفنان أحمد لطفي وضمّت موسيقيين محترفين منهم عبدالحليم نويرة وچيكا زدراڤكوڤتش وأحمد المصري وغيرهم من المتخصّصين، واستبعدتُ أبا بكر خيرت عامداً من أجل إتاحة الفرصة لغيره، فاختارت اللجنة أعمالاً من تأليف يوسف جريس وعزيز الشوان وحسين رشيد وجمال عبدالرحيم ويوسف شوقي ورفعت جرانة وغيرهم، وقد تم تسجيل بعض هذه الأعمال على أسطوانات أو شرائط كاسيت على غرار ما اتبع مع مؤلفات أبى بكر خيرت.

واتجهنا كذلك إلى إفساح المجال أمام عشّاق فنون المسرح بمشاهدة أعمال مدارس أوپرالية جديدة في المواسم الشتوية لدار الأوپرا، فاستضفنا فرقًا ألمانية ويوغسلافية إلى جوار الفريق الإيطالي التقليدي. كذلك جهدت الوزارة في توفير آلات عزف جديدة للأوركسترا بدلاً من الآلات التي كان يستأجرها والتي جعلتها كثرة استخدامها لأكثر من ربع قرن عاجزة عن الوفاء بالمستوى المنشود.

ومن أبرز ما يُذكر عن نشاط الأوركسترا خلال تلك الفترة خروجه إلى الجماهير. وبدلاً من قصر تقديم الحفلات على دار الأوپرا وحدها التي كان من النادر أن تمتلئ بالرواد على قلّة عدد مقاعدها، انتقل الأوركسترا إلى دار سينما قصر النيل التي كانت تضطر في بعض الحفلات إلى قفل شباك التذاكر أمام الروّاد قبل موعد الحفل بعد أن غصّت بالمشاهدين، كما خرج الأوركسترا للمرة الأولى لتقديم حفلاته خارج الوطن إلى بيروت. ومن المعالم التي

لا تُنسى لنشاط الأوركسترا خلال تلك المرحلة تقديم بعض حفلاته بقيادة آرام خاتشاتوريان من أعلام الموسيقى المعاصرين بعد دعوتي له خلال لقائي به في موسكو عام ١٩٦١ لقيادة أوركسترا القاهرة السيمفوني بأعمال من تأليفه، وكان ذلك بحضور السيدة إكاترينا فورتسيڤا وزيرة الثقافة بالاتحاد السوڤييتي التي رحّبت بالفكرة وحثّته على قبول الدعوة. وقد أقبل الجمهور على مشاهدته وهو يقود عزف مؤلفاته الشهيرة حتى ضاقت بالمستمعين مقاعد دار سينما قصر النيل فافترشوا الأرض، وهو ما لم يُشهد له مثيل من قبل في حفلاتنا الموسيقية. كما أني أعدّ تقديم أوركسترا القاهرة السيمفوني للسيمفونية التاسعة لبتهوڤن في ربيع عام ١٩٦٢ بعد مران شاق وتدريب دؤوب دام قرابة عامين بالاشتراك مع كورال أوپرا القاهرة الوليد واثنين من السوليست المصريين واثنين من الأجانب من أجلّ ما قدّمه الأوركسترا نجاحًا وروعة أداء. ثم كان أن وُضعت خطة في عام ١٩٦٢ لتنمية نشاط الأوركسترا بغية الوصول بعدد أعضائه إلى مائة وعشرين عازفًا بحيث يمكن توزيعهم إلى شعبتين لكي لا تتوقف حفلات الكونسير أثناء اشتراك الأوركسترا في موسمي الأوپرا والباليه. وما من شك في أن الرعاية التي أولاها الأستاذ الفنان صالح عبدون للأوركسترا السيمفوني كان لها أكبر الأثر في تطويره ونهضته إلى أن تقلّد منصب مدير دار الأوپرا.

وكانت وزارة الإرشاد القومي في عهد الأستاذ فتحي رضوان وبرعاية الأديب الفنان يحيى حقي قد نفخت في روع المسرح الغنائي فإذا هو ينتعش بعد كبوة بتقديمه مسرحية «يا ليل يا عين» الغنائية. ولما كان الأمر إليّ حاولت أن أزيد فأطوّره بهدف تأهيله لأن يتجاوز حدود الأعمال القومية الهامة لسيد درويش وزكريا أحمد فيقدم إلى جانبها بعض العروض العالمية الذائعة الصيت. وقد وقع الاختيار لبدء عمل الفرقة في المجال العالمي على أوپريت «الأرملة الطروب» لفرانز ليهار وقام الشاعر عبدالرحمن الخميسي بتعريبها ونهض بإخراجها المخرج النمساوي نيزنر. وكنت حريصًا أن ألمس بنفسي مدى ما بلغته الفرقة من نجاح. ودعوت في ليلة الافتتاح كبار أساتذة الفن والغناء والموسيقى والمسرح والأدب والفكر والصحافة، واحتجزت مقصورة الشرف لسيدة الغناء العربي «أم كلثوم» بعد أن أوصيتُ بتوشيتها بأجمل الورود والأزهار، وظللت طوال العرض موزّع القلب والعين بين أضواء المسرح والتماعات عيون المشاهدين. ولم تكد تنتهي الأوپريت حتى توجّهت إلى مقصورة السيدة أم كلثوم أستمع إلى رأيها فإذا هو حماسة متدفّقة وإعجاب عميق بأن تنبثق في مصر تلك الطاقات الهائلة من الموسيقيين وأفراد الكورال والمغنين والمغنيات المنفردين والممثلين الذين يؤدون عملاً أوروپيًا له قيمته العالمية بمثل هذه المقدرة والجدارة والتفوق. وأسعدني أن تصارحني بأنها باتت مؤمنة أن هذه الفرقة تستطيع أن تخرج للعالم وتبهره حين يتوافر لها أوپريت مصري الموضوع والموسيقى.

وأعرب لي المرحوم الدكتور محمد مندور بحرارة صادقة عن عمق المتعة التي أشاعها العرض في حواسه كلها، إذ لم تكن الأنغام وحدها مصدر سعادته بل لقد شكّلت الأضواء والألوان والديكورات والمناظر والملابس أمامه سيمفونية بصرية رائعة الجمال. وكانت شاعرية النصّ العربي الذي كتبه الشاعر عبدالرحمن الخميسي والتواؤم بينه وبين الألحان أحد مصادر متعته. كما عبّر لي بأن أمنيته أن يتاح لأكبر عدد من أفراد الشعب رؤية هذا العمل الذي يثق في أنه سينعم بتذوقه، فطمأنته إلى أنني قد أعددت الخطة لذلك، فتلك أمنيتي أيضًا منذ بدأ الإعداد لظهور هذا العمل الفني.

واقترب مني الإذاعي اللامع الأستاذ سعد لبيب كالمستيقظ من حلم لم يكن يريد له أن ينتهي مؤكدًا أنه يحسّ بأن نسمة جديدة من الحضارة قد هبّت على بلادنا وأن حياتنا أصبحت أكثر ثراء وغنى، وامتدح العناية الفائقة التي أعدّ بها كل عنصر من عناصر هذا العمل الكبير بما في ذلك أدق التفاصيل التي يتجلّى أنها عولجت بأناة وتريّث بعد دراسة مستأنية وجادة.

واعترف الأستاذ أحمد بهاء الدين بأنه كان لا يسيغ فن الأوبرا والأوبريت لأنه لا يفهم لغة أغنياته فإذا بالأرملة الطروب بنصّها العربي الشاعري تفتح له عالم الأوبرا السحري وتتيح له الألفة معه، وتتيحها في نفس الوقت لآلاف من المصريين، كما تحفز المؤلفين المصريين على أن يبدعوا في هذا المجال الذي يتهيّبه الكثيرون.

ثم كانت كلمات الدكتور لويس عوض كلمات أستاذ قدير يدرك أبعاد الأمور حين كتب يقول: «إن (الثورة) أثبتت أنها (شعبية) لأنها أتاحت للشعب بكل فئاته أن ينعم بألوان الفن التي كان الاستمتاع بها حكرًا على فئة مرفّهة من الطبقات العليا الحاكمة في ظل النظام الملكي. كما أثبت الشعب قدرته على تذوّق أرفع الفنون وأنه لا توجد أسوار للثقافة يُستعصى اجتيازها على العامة». والحق إن الدكتور لويس عوض كان من أكثر المحتفين بكل عمل جاد تنجح الوزارة في تقديمه، ولكنه لم يكفّ عن حضّي سواء في حديثه معي أم في مقالاته على أن أذبّ الذباب الكثير المتجمّع في الوزارة وحولها - الكبير منه والصغير على حد قوله - الذي يعوق في بعض الأحيان مسيرة الوزارة من نجاح إلى نجاح.

وعلى امتداد ثلاثة أسابيع لم يخفّ إقبال الجماهير على دار الأوبرا التي لم يكن يبقى فيها موضع لقدم لم يشغله المشاهدون، ولم يفتر فيها التصفيق المشتعل إعجابًا وسعادة وانتشاء وتقديرًا للفنانين والفنانات وعلى رأسهم السيدة رتيبة الحفني والممثلين والراقصين والموسيقيين. وهكذا أثبتت تجربة «الأرملة الطروب» حاجتنا إلى إحياء فن الأوبريت الذي وضع سيد درويش لبناته الأولى وإلى تشجيع المؤلفين ليقدّموا لشعبنا متعة فنية ترقى بوجدانهم وتسرّي عنهم وتشحذ هممهم للإبداع والإنتاج.

وكم كان الكاتب الساخر أحمد رجب موفّقًا في عبارته البليغة التي تقول: «نجحت الأرملة الطروب ونجح الجمهور. فالجمهور كان ينجح دائمًا وكانت الأوبريتات تسقط دائمًا. وغير صحيح أنه مطلوب جمهور ناجح للمسرح الغنائي عندنا . . . ولكن الصحيح أنه مطلوب مسرحيات ناجحة للجمهور عندنا».

كان النجاح المكتسح الذي أصابته تجربة تعريب «الأرملة الطروب» أكبر حجّة على أن الجمهور المصري بكافة طبقاته يتفتّح تفتّحًا سريعًا وعميقًا للموسيقى العالمية بالمفهوم الإنساني الكبير. فمهما اختلفت القواعد فليست هناك موسيقى غربية وموسيقى شرقية، وإنما هناك موسيقى إنسانية وموسيقى محلية وموسيقى رفيعة وأخرى خفيفة. وما من شك في أن بعض الآثار الموسيقية الشرقية عامة والعربية خاصة آثارٌ راقية تدخل في إطار الموسيقى الإنسانية الرفيعة، ولذلك يجب حمايتها ودراستها وتطويرها إلى الأحسن فالأحسن. غير أن عددًا من الفنانين جزعوا من الاتجاه الذي مضت فيه الوزارة فطالبوا باسم المحافظة على تراثنا الموسيقي أن تنصرف الوزارة عن الاهتمام بالموسيقى العالمية لترعى الموسيقى المحلية. والخطأ ناشئ من أن بعض أصحاب موسيقى الطرب أو الموسيقى الترويحية كانوا يعتقدون أن مستوى فنهم يدخل ضمن الفن الرفيع، ولذا يطالبون الدولة بأن تقف كل إمكانياتها على حمايتهم متمسّحين بقضية الحفاظ على التراث القومي وكأن الوزارة تهدر التراث القومي، غافلين عن أن هناك ثلاثة مستويات من الموسيقى، فثمة الموسيقى الرفيعة المثقِّفة للنفس وقوالبها المعروفة، بعضها غربي وبعضها شرقي إذا جاز هذا التعبير، فمنها السيمفونية والكونشيرتو والصوناتا إلى غير ذلك، ومنها أيضًا الموشّح والتحميلة والقصيدة والبشرف والسّماعي الخ. وهناك الموسيقى الترويحية كالأغاني والمقطوعات الخفيفة وكل ما يدخل في مجال «الطرب». وهناك أخيرًا الموسيقى الشعبية كالموّال والمزمار الصعيدي والطقطوقة والملحمة الشعبية. والمستوى الأول، أي الموسيقى الرفيعة أخذت الوزارة على عاتقها تشجيعه ومحاولة نشره ودعمه وتطويره، وذلك لوجود اختلال في التوازن عندنا بين الموسيقى الرفيعة وموسيقى الطرب والموسيقى الشعبية، فأغلب موسيقانا من موسيقى الطرب ومن الموسيقى الشعبية. ومن غير المعقول أن تبدّد الوزارة المال العام على لون من الفن المؤقت الذي لا يطول عمر اللحن أو الأغنية فيه على عشر سنوات يتغير خلالها الذوق ويتبدّل كما تتبدّل الأزياء مع اختلاف الفصول. ومن هنا رأت الوزارة ألا تنفق المال العام إلا لحماية التراث الشعبي لأنه المعبّر عن ضمير الشعب، ولحماية التراث الإنساني الرفيع سواء أنشئ وفقًا للقواعد الغربية أو أنشئ وفقًا للقواعد الشرقية. ثم لا ينبغي أن ننسى أن لنا واجهة فنية نقابل بها العالم ونلتقي فيها مع جميع الشعوب، وهي التراث الإنساني في الآداب والفنون وفي الثقافة بوجه عام. ومن هنا كان الاهتمام برعاية الموسيقى الإنسانية التي تعدّ نقطة التقاء كل الشعوب المتمدّنة، فإذا رأى البعض منا العزلة الفنية أو الفكرية فلن نرضاها نحن لأنفسنا، إذ لا معدى عن أن نثبت عضويتنا في أسرة الأمم المتحضّرة.

ولا نزاع في أن السبب الحقيقي لتخلّف الموسيقى في بلادنا هو اعتمادها التام على «الميلودية» (*) والإيقاع وحدهما، فهي لا تعرف مبدأ التوافق أو الهارموني (**). والموسيقى القائمة على الميلودية وحدها موسيقى ساذجة فقيرة محدودة الإمكانيات، على حين أن الموسيقى القائمة على التوافق أو الانسجام النغمي الهارموني وعلى الكونترپنطية (***) هي موسيقى خصبة عميقة وضخمة في إمكانيات التعبير، والفرق بينهما كالفرق بين العمل الفردي والعمل الجماعي القائم على التوافق والتناغم والانسجام. لقد عزلتنا أربعمائة سنة من الاستعمار التركي للأسف الشديد عزلاً تامًا عن العالم الخارجي فحجبت عنا ما طرأ على فن الموسيقى من تطور في مجال الهارمونية. ومن أجل ذلك كان لا مناص من أن تتبع وزارة الثقافة المنهج العلمي التقدمي المتبع في شتى بلاد العالم المتحضّر، فأنشأت المعهد العالي للموسيقى «الكونسيرڤاتوار» ومعهد الباليه ومعهد السينما ومعهد النقد الفني وطوّرت معهد الموسيقى العربية ومعهد الفنون المسرحية وشكّلت أوركسترا القاهرة السيمفوني وفريق كورال أوپرا القاهرة وفريق أوپرا القاهرة الغنائي وفرقة باليه أوپرا القاهرة عاقدة الأمل على خريجي هذه المعاهد في المستقبل لتظهر من بينهم المواهب المنشودة. ولم تقف وزارة الثقافة عند هذا الحد في نظرتها إلى الموسيقى، فقد شرعت في إنشاء «التخت الكبير» ليكون مقابلاً للأوركسترا السيمفوني، كما آمنت بأن خط سيد درويش هو الخط الصحّي السليم، ولذا انكفأت على تجارب توزيع موسيقاه توزيعًا أوركستراليا، غير أن هذه التجارب لم تكلّل بالنجاح، فواصل المتخصّصون العمل في هذا الحقل الخصب الذي يمكن أن يتمخّض عن أعمال فنية بالمعنى العالمي معبّرًا عن الروح المصرية التي استطاعت المحافظة على أصالتها.

* * *

وكان من بين المشروعات الطموحة التي تضمّنتها الخطة الخمسية إقامة دار جديدة للأوپرا بدل تلك الدار التي بدأت معالم الكهولة تدبّ في أوصالها رغم ما تتميّز به من رقة وجمال،

(*) اللحن أو الميلودية هو الخط اللحني أو نغم العزف أو الغناء سواء أكان وحده أم مصحوبًا بأنغام هارمونية. [المعجم الموسوعي للمصطلحات الثقافية «م.م.م.ث» لكاتب هذه السطور. لونجمان ١٩٩٠].

(**) الهارمونية هي تآلف الأصوات رأسيا بحيث تُسمع كلها في طَرْقة واحدة. وقد يكون التآلف متجانسا أو متجانفًا حسبما يرى المؤلف لإثارة إنتباه المستمع واستقطاب متابعته للعمل الموسيقى. وهكذا تتوالى التجمعات الصوتية التي تُعزف في وقت واحد، ويكون لهذا التتابع تأثير نفسي يُمليه المؤلف ويشكّل به الإحساس الوجداني للخط اللحني الذي يلتصق بأذن المستمع، وهو في أغلب الأحيان الغطاء النغمي الذي تدعّمه هذه التآلفات. [م.م.م.ث].

(***) الكونترپنط أو الطِّباق. تعني كلمة كونترپنط صوتًا مقابل صوت، أي نسيجًا من الخطوط اللحنية التي تسير معًا بطريقة أفقية، وتدور حول لحن ثابت رئيس واحد. وتنتظم الكتابة الكونترپنطية وسائل فنية بديعة في بناء التناسب وخلق التكامل وإيجاد الوحدة [م.م.م.ث].

بل لقد كانت واحدة من أبدع منشآت القرن الماضي شيّدها الخديوي إسماعيل عام ١٨٦٩ للمشاركة في احتفالات افتتاح قناة السويس، وتم إنشاؤها على عجل لم يترك لها فرصة تسمح بتزويدها بكل مقوّمات دور الأوپرا الحديثة. وقد استخدم في بنائها الخشب لا الحجر، ولم يزوّد مسرحها الصغير بالآلات الميكانيكية الحديثة الموجودة في معظم دور الأوپرا في العالم بل وفي أغلب مسارحه، لأنها صُمِّمت لاستقبال الفرق الأجنبية التي تفد من الخارج ومعها كافة احتياجاتها، فلم تقم بها قاعات مناسبة لتدريبات الموسيقيين والفنيين والراقصين والمخرجين ومهندسي الديكور، ولم تزوّد بمكتبة للبحوث والمراجع والدراسات ولا بقاعة للمحاضرات، فأغلب الظن أن الذين أقاموها لم يجل بخاطرهم التعمّق في هذه الفنون، بل إن مقاعدها لا تستوعب أكثر من سبعمائة وخمسين مشاهداً، وهو عدد يقصر دخله عن الوفاء بنفقات العروض المسرحية أو الأوپرات الحافلة أو عروض الباليه التي يقدّمها عدد ضخم من الراقصين والراقصات ولا يتسع مكان الأوركسترا إلا لخمسين عازفًا فقط، بينما لا يقل أوركسترا الأوپرات العادية الآن عن ثمانين عازفًا. هذا إلى أنها لم تكن تُستغل في أوقات الصيف إذ كانت تتعرض لدرجة من الحرارة مرتفعة، وهو ما استحال علاجه، إذ تبيّن لنا بعد استشارة الخبراء أن إدخال نظام تكييف الهواء يعرّض سلامة بنائها للخطر. ولقد أبدى جمال عبدالناصر حماسه لهذا المشروع ضمن مشروعات الثقافة والفنون، وحين وافق على إدراج سبعة ملايين من الجنيهات للمشروعات الاستثمارية في حقل الثقافة نال منها مشروع بناء دار الأوپرا الجديدة مبلغ مليون جنيه ضمن الخطة الخمسية فيما بين عامي ١٩٦٠ و١٩٦٥ أُنفق منها حوالي ٣٥٥٠٠ من الجنيهات في الدراسات والتصميمات الأولى التي قام بها المهندس الألماني مصمّم الدار والمهندسون المصريون المساعدون.

كان أول ما شغل بالنا هو اختيار المواقع التي ستقام فيها المباني الفنية الجديدة التي تضمّنتها خطة وزارة الثقافة الخمسية وعلى رأسها دار الأوپرا الجديدة والمتحف المصري الجديد. وكان من الطبيعي أن نفكر في أن تكون دار الأوپرا والمتحف لائقين بمركز مصر المرموق وأن نعدّهما ليكونا أبدع مراكز الفنون في الشرق الأوسط، وذلك بإقامتهما لوفق أحدث التصميمات المعمارية في العالم وتزويدها بأحدث الوسائل الفنية والمسرحية والمتحفية. لهذا رأينا أن نحشد لهما الخبرة اللازمة داخليًا وخارجيًا، فكان أن اتصلت في أغسطس ١٩٥٩ بمنظمة اليونسكو طامعًا في خبرتها في هذا المجال، فأوفدت على نفقتها بعثة من خبراء التخطيط والعمارة في فبراير ١٩٦٠، وعلى رأسهم المعماري العالمي الشهير وولتر جرو پيوس مؤسس «مدرسة باوهاوس» والذي لا يتنازع في الاعتراف بعبقريته اثنان ومعه الأستاذ چورچ هنري ريڤيير مدير المجلس الدولي للمتاحف والدكتور پول مدير جامعة أمستردام وعدداً آخر من الخبراء المتخصّصين. وبعد البحث والدراسة واستعراض رقعات الأرض المتاحة التي وضعتها محافظة القاهرة تحت تصرف وزارة الثقافة لاختيار موقعين من بينها لدار الأوپرا والمتحف

الجديد، رأت اللجنة المكونة من هؤلاء ومن نفر آخرين مختارين من أساطين علماء مصر ومهندسيها أن حديقة الحرية بمنطقة الجزيرة هي أنسب المناطق التي تصلح لتشييد دار الأوبرا، وأن أرض المعارض بالجزيرة هي الأخرى أنسب المواقع لإقامة المتحف الجديد.

وكانت الخطوة التالية أن طلبتُ إلى منظمة اليونسكو في عام ١٩٦٠ ترشيح أفضل المؤسسات الهندسية العالمية ذات الخبرة في مجالي تصميم الأوبرات والمتاحف والتي سبق لها أن قامت فعلاً بتنفيذ مثل هذه المشروعات في الخارج. وقامت المنظمة بترشيح بعض المهندسين العالميين المتخصّصين في بناء دور الأوبرا هم المهندس جويرن أوزدن الذي قام بتصميم وتنفيذ أوبرا سيدني بأستراليا والمهندس فريتز بورنمان الذي قام بتصميم وتنفيذ أوبرا برلين والمهندس ويليام ريفان الذي نفّذ أوبرا كولونيا. وقد وقع اختيار لجنة الخبراء التي شكّلتها وزارة الثقافة على المهندس فريتز بورنمان الذي شيّد أوبرا برلين الغربية أحدث دور الأوبرا في أوروبا كي يتولى تصميم مشروع أوبرا القاهرة، ورأيت أن يشترك معه في التنفيذ المهندسان المصريان المرحوم أبو بكر خيرت ومحمد شريف نعمان، وكان أولهما يدرك احتياجات دار الأوبرا الجديدة بفضل اشتغاله بالموسيقى إلى جانب خبرته الهندسية، وكان الثاني عميداً لكلية الهندسة بجامعة القاهرة، وكلاهما اتخذ من إقامة دار أوبرا القاهرة مادة لرسالته الجامعية في الخارج.

وقد رأت هذه المجموعة من المهندسين بدورها أن حديقة الحرية بمنطقة الجزيرة هي أنسب المناطق التي تصلح لتشييد الدار الجديدة لانفساح خضرتها وقلة ضوضائها، كما أن انخفاض مستوى الحديقة عن مستوى الشارع ببضعة أمتار يسمح بإقامة بدروم للمسرح يستوعب كافة احتياجاته الميكانيكية والكهربائية اللازمة لتغيير المناظر في سرعة ويسر، بالإضافة إلى أن هذا الموقع يعتبر متوسطًا بين مدينة الجيزة ومدينة القاهرة. وقد تم إعداد المشروع بالفعل على أن تكون الدار في الجزء الجنوبي من الحديقة [حيث يقوم الآن فندق شيراتون الجزيرة] في مواجهة نافورة النيل على مساحة قدرها عشرة آلاف متر مربع، يتوسطها المبنى الرئيسي الذي تحيط به شرفة يبلغ عرضها خمسة أمتار ونصف، وتتصد رالواجهة الرئيسة بعرض المبنى ممتدة على هيئة جسر حتى مياه النيل. ويبلغ مسطّح هذه الشرفة خمسة عشر ألف متر مربع، وطولها على النيل مائة وخمسة وعشرون متراً، وتحتضن في أسفلها كافيتريا تلامس مستوى النيل، تفتح أبوابها نهاراً وليلاً، بينما يتيح مسطّح هذه الشرفة التي يُصعد إليها من سلالم متعددة أن ينعم الزائر بمشاهدة الحدائق الممتدة في المنطقة ويمدّ بصره إلى آفاق نهر النيل. أما المبنى نفسه فيرتفع عن سطح الأرض واحداً وعشرين متراً وبشكل مستطيل ومنتظم، ويمتد من الشارع إلى داخل الحديقة حتى البركة الموجودة بها حاليًا. ويعلو وسط المبنى الجزء المخصّص للمسرح الرئيسي عن الأرض بمقدار اثنين وثلاثين متراً، وعن باقي المبنى بخمسة عشر متراً.

وقد أرسيتُ حجر الأساس لدار الأوبرا نيابة عن رئيس الجمهورية في يوم ٢٣ يولية ١٩٦٢، وكان إعداد الدراسات الخاصة بالمشروع قد بدأ من قبل ذلك بمدة، وأجريت الفحوص اللازمة لأرض المبنى، وتم فرز العروض الابتدائية المختلفة التي تقدّمت بها الشركات المتخصّصة في التركيبات الميكانيكية للمسرح وملحقاته والأعمال الفنية للإضاءة المسرحية والإنارة وآلات تنبيه الحريق وساعات الحراسة والإشارات الإلكترونية وأعمال تكييف الهواء والتهوية الصناعية وأجهزة الإطفاء تمهيداً للبدء في التنفيذ. غير أن تقديم استقالتي إلى الرئيس عبدالناصر في سبتمبر ١٩٦٢ قد غيّر مجرى المشروع على نحو ما سأورده تفصيلاً.

[٣]

أما فى مجال السينما فكلنا يعرف أن صناعة السينما في مصر ترجع إلى عام ١٩١٧ حين أنشئت «الشركة السينمائية المصرية» بالإسكندرية والتي سارت بخطى متعثّرة بالرغم من انفساح السوق وتزايد الطلب عليها، ولعل مردّ هذا التعثّر التركيب العضوي لتلك الصناعة التي انعقدت السيطرة فيها لمجموعة من أصحاب الأموال الأجانب والمتمصّرين الذين لم يكن يعنيهم غير الحصول على الكسب السريع، فضلاً عن تجاهل الفن السينمائي القائم على الدراسة والتخصّص، مما جعل حقل السينما مجالاً مفتوحًا على مصراعيه للهواة من ناحية وللمحترفين غير المؤهلين علميًا من الناحية الأخرى، وذلك باستثناء التجربة الرائدة لبنك مصر في هذا الميدان حين أنشأ «شركة مصر للتمثيل والسينما» عام ١٩٢٥. ولقد كان في إمكان المسيطرين على السينما استغلال فرصة الرّواج الاستثنائي خلال الحرب العالمية الثانية والفترة التي تلتها لزيادة العناية بالإنتاج السينمائي، غير أن مجهوداتهم كانت قاصرة إلى حد كبير، لأنها تركّزت في إنشاء الأستوديوهات والمعامل دون مواجهة النقص في النواحي الفنية أو مجاراة التطور المحتوم، فما إن أخذت موجة التضخم في الانحسار حتى أخذ ارتياد دور السينما يقل والإنتاج يضعف.

وقد تنبّهت حكومة الثورة «مبكرًا» إلى أهمية السينما بجانبيها الفني والاقتصادي فأصدرت عام ١٩٥٤ تشريعًا يقضي بدعم صناعتها، وفُرضت ضريبة إضافية تُخصّص حصيلتها لدعم السينما، غير أن غياب الجهاز المتخصّص الواعي بأمور هذا الفن أدى إلى ذوبان تلك الحصيلة في ميزانية الدولة دون أن تحقق الهدف الذي فُرضت من أجله. وكان أن اتخذت الدولة بعد ذلك خطوة متقدمة في هذا المجال فأنشأت ضمن إطار وزارة الإرشاد القومي في عام ١٩٥٧ جهاز خدمات لتكوين نواة لتطوير هذه الصناعة على أساس سليم وأطلقت عليه اسم «مؤسسة دعم السينما»، غير أن هذه المؤسسة لم تبدأ نشاطها الفعلي إلا في

عام ١٩٥٩ حين اعتُمد لها لأول مرة في الميزانية مبلغ ٢٤١٣٠٠ جنيه لإنتاج الأفلام وتوزيع وتسويق وتقديم جوائز للأفلام الجيدة من القطاع الخاص والمهرجانات الدولية والدعاية استُغل جانب منه في بناء معاهد أكاديمية الفنون وشراء أجهزة ومعدّات إنتاج ومعمل ألوان. وكان عدد العاملين بالمؤسسة آنذاك محدوداً للغاية ومتناسبًا مع ما نيط بها من واجبات، فلم يتجاوز مجموع مرتباتهم ٢٩٠٠٠ جنيه. وفي عام ١٩٦٠ اعتُمد للمؤسسة مبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنيه أنفق منها في نفس الأغراض مبلغ ٢٤٢٦٠٠ جنيه فقط، وفي عام ١٩٦١ اعتمد لها مبلغ ٢١٤٣٠٠ جنيه أُنفق منها مبلغ ٢١٢١١٠ جنيه في نفس الأغراض. ومن هذا المبلغ شاركت مؤسسة دعم السينما بالتمويل والخدمات في إنتاج فيلمين على درجة كبيرة من الجودة شكلاً ومضمونًا هما «الناصر صلاح الدين» و«وا إسلاماه». كذلك أعدّت المؤسسة خطة بعيدة المدى لإنشاء معامل وأستوديوهات حديثة التصميم بمنطقة دار السلام، تُزوَّد بإمكانيات تصوير المناظر الطبيعية، تقام إلى جانبها فنادق صغيرة ومساكن مناسبة للإقامة بالمنطقة بما يمكن معه جذب الشركات العالمية لتنتج بعض أفلامها في مصر غير أن هذا المشروع لم يتحقق على وجه ما.

كانت وزارة الثقافة تدير المؤسسة خلال المرحلة الأولى (١٩٥٩ ـ ١٩٦٢) وقد وضعت لها أهدافًا محددة، منها رفع المستوى الفني والمهني للسينما بزيادة الاهتمام بالمشتغلين بها ومنح الجوائز التشجيعية للأعمال الجيدة والمجيدين في الحقل السينمائي وإيفاد البعثات الطويلة والقصيرة الأجل لدراسة الفن السينمائي في الخارج وإعطاء الفرصة للعاملين في السينما لتوسيع نطاق معارفهم عن طريق الاشتراك في مؤتمرات ومهرجانات السينما الدولية وإقامة أسابيع الأفلام العربية والأجنبية في الداخل والخارج، ومنح التسهيلات المالية للعاملين بصناعة السينما بإقراض الإنتاج الهادف، وتمويل الأستوديوهات بالقروض وضمانها لدى هيئات الائتمان، وتشجيع عرض الأفلام المصرية داخل البلاد وخارجها. وفي ضوء هذه الأهداف وضعت الوزارة للمؤسسة خطة متدرّجة لإنتاج عدد محدود من الأفلام الروائية والتاريخية تم انتقاؤها بعناية لتتناول بعض الموضوعات الجادة من خلال شركة مصر للتمثيل والسينما. كذلك أنتجت عدداً محدوداً من الأفلام التسجيلية اليسيرة التكاليف لتعبّر عن قيم المجتمع ولتعرّف المواطن ببلده وبتراثها الحضاري، وجاء على رأسها فيلم «ينابيع الشمس» الذي أشرف على إخراجه المخرج الكندي چون فيني يعاونه جملة من الشباب المصري الواعد، ويشمل تاريخ نهر النيل من منبعه إلى مصبّه في إيقاع فني رائع وأسلوب شاعري لم يُسبق إليه، وكان الهدف منه التثقيف إلى جانب الدعاية وترويج السياحة.

وحرصت الوزارة على عدم دخول المؤسسة في متاهة العمل السينمائي إلا في حدود

مرسومة، بالاكتفاء بضم أستوديو مصر ورصد نصف مليون جنيه لتطويره والاهتمام برفع مستوى كفاءته على أساس أن جودة العمل السينمائي لا تقوم فقط على الموضوع أو الإخراج أو التمثيل فحسب، ولكن على «التقنية» أيضًا، وهنا يمكن أن يفرض العمل الجيد نفسه بل ويؤثر في المنتجين الآخرين. وبالفعل تم تزويد أستوديو مصر بمعدّات حديثة للصوت والتصوير ومعامل لتحميض وطبع الأفلام الملونة وغير الملونة.

وخلال هذه المرحلة [٥٨ ـ ١٩٦٢] أنشأت الوزارة «نقابة للمهن التمثيلية والسينمائية والموسيقية»، وتكونت «جمعية الفيلم» في عام ١٩٦٠ لعقد الندوات السينمائية الدورية لعرض الأفلام المختارة وتنظيم المحاضرات عن الفن السينمائي وتكوين مكتبة سينمائية. ووزّعت الوزارة لأول مرة خلال أعوام ١٩٥٩، ١٩٦٠، ١٩٦١ جوائز مالية للسينما لتشجيع فروع الفن السينمائي من الفكرة إلى السيناريو إلى الحوار إلى الإخراج إلى الأداء والموسيقى والتصوير والتسجيل الصوتى والديكور، ثم أضافت الوزارة إلى هذا النظام في عام ١٩٦٢ مبدأ شراء نسخ من أجود الأفلام تشجيعًا للمنتجين على تقديم الأعمال ذات المستوى بما أسفر عن إقبالهم على موضوعات لم تكن تُطرق من قبل، وإلى الارتفاع بمستوى الفيلم المصري إلى حد كبير، فتبدّى مناخ من الاستقرار النسبي يسود قطاع السينما. ومع ذلك فقد كان من الواضح حاجة العمل السينمائي إلى تطوير أكبر وتشكيل جيل جديد من السينمائيين الأكفاء، فأنشأنا «المعهد العالي للسينما» في أغسطس ١٩٥٩ الذي فتح آفاقًا جديدة لأصحاب المواهب التي كانت تتجه من قبل للدراسات التقليدية بغض النظر عن احتياجات المجتمع وتطوره وما جدّ من الأساليب التقنية فى العالم. وفي تحرك مواز اختارت الوزارة أفضل الكتب السينمائية العالمية وعهدت إلى المتخصّصين بترجمتها ثم أحالتها إلى مؤسسة النشر التابعة لها لإصدارها، وفرضت على دور عرض الدرجة الأولى التي كانت مخصّصة أصلاً للفيلم الأجنبي أن تلتزم بعرض عدد مناسب ومعقول من الأفلام المصرية الطويلة كي تتيح فرصة للمنافسة بين الفيلم المصري والفيلم الأجنبي. وحتى سبتمبر ١٩٦٢ حين تركتُ وزارة الثقافة لم يكن هناك أي تفكير في تأميم السينما أو أن تتولى الدولة الإنتاج السينمائي لما كان يعنيه ذلك من الانزلاق في مشاكل لا حصر لها دون إعداد مسبق. ولعل المسارعة غير المدروسة للسيطرة على السينما بعد ذلك هي التي أدت إلى اقتحام الدولة ميدان الإنتاج السينمائي دون تحوّط. وكانت ثمة عوامل كثيرة مكّنت لهذا التيار من التغلب، فاندفع يجرف أمامه السينما المصرية إلى مرحلة جديدة هي المرحلة الثانية (١٩٦٣ ـ ١٩٦٦).

وكانت الوزارة قد أعدّت من قبل مشروع «قانون التنظيم السينمائي»، غير أنه لم يكن قد صدر حتى سبتمبر ١٩٦٢، بل أهمل شأنه تمامًا بعد ذلك على الرغم من أهميته القصوى وقتذاك، وأعزو ذلك إلى أن الاتجاه قد تغيّر من محاولة الدولة رفع شأن السينما وهي في

أيدي أصحابها من القطاع الخاص أساسًا دون تدخل مباشر من الدولة إلا بالمشاركة في الإنتاج أحيانًا أو إنتاج عدد قليل من الأفلام الجيدة، تغير ذلك الاتجاه رأسًا على عقب إلى ضم السينما كلها إلى الدولة إنتاجًا وتوزيعًا وعرضًا، وهي فلسفة مغايرة تمامًا لما كنت أراه في هذا الصدد.

وتنبع أهمية مشروع قانون التنظيم السينمائي من أنه كان يجعل من مؤسسة دعم السينما الجهاز القائم بإنهاض كافة أنواع العمل السينمائي، كما يوضح الشروط الواجب توافرها في المنشآت السينمائية كالإنتاج والتوزيع والأستوديوهات، والضمانات اللازمة لحماية الفنانين والفنيين حتى طبقة الكومبارس من الاستغلال وتطبيق العدالة بينهم، وكذا وضَع حلولاً لاستيراد الفيلم وتوزيعه وتسويقه، واستيراد الأجهزة والآلات. كل ذلك تحت إشراف مؤسسة دعم السينما والوزير المشرف على الثقافة، بلا حاجة إلى أية صيغة أخرى كالشراء أو نزع الملكية أو التأميم الشكلي.

[٤]

ثم ما أغنانا أمة تراثية حفلت بألوان من التراث أربعة: التراث الفرعوني واليوناني-الروماني والقبطي والإسلامي، فإن ثراء هذا التراث الأثري وتنوّعه وتباعد ما بين مواقعه يخلق مشكلة يتعذّر معها رغم الجهد المتواصل الإشراف عليه إشرافًا تامًا. وقد واجهنا أول ما واجهنا سؤال هام كان لابد من الإجابة عليه إجابة حاسمة. هل نستمر نتوسّع في سياسة الحفر لنستخرج كل يوم أثرًا جديدًا من جوف الأرض فنضيف إلى ما لدينا من تراث ضخم ومتنوع آثارًا جديدة لا شك في روعتها، أم أن الواجب العلمي والعملي يقتضي أن نتريّث قليلاً لترميم ما لدينا من آثار حفاظًا عليها مع تحسين مواقعها وتسجيل ما يحتاج منها إلى تسجيل ومع تناول بعضه بالنشر العلمي سواء في الكتب أو الدوريات المتخصّصة، ومع التفكير في حلول جديدة تنظّم حراسة الآثار المتناثرة هنا وهناك في أنحاء الدولة على وجه يضمن لها السلامة والأمان ويقيها عبث العابثين، فهي لا تزال إلى اليوم مكدّسة في المخازن بطريقة بدائية تعرّضها للتلف والضياع ولا تحول دون أن تمتد إليها يد سارق، حتى إذا فرغنا من هذه المهمة الرئيسة نعود إلى سياسة التنقيب من جديد؟

ولم يكن الوقوف على إجابة لهذا السؤال أمرًا هيّنًا، فقد كان أي كشف جديد وما فيه من إغراء تُمليه رغبة إنسانية دفينة من العسير مقاومتها، فضلاً عما يمكن أن يحدثه قرار إرجاء أعمال الحفائر من تأويلات ضارّة في بعض الدوائر العلمية، وانتهى بنا الأمر إلى الأخذ بسياستين متلازمتين: أولاهما إعطاء الأسبقية الأولى للترميم والتنظيف والتسجيل والنشر

العلمي، وثانيتهما تشجيع البعثات الأجنبية على مواصلة الحفائر والتنقيب تخفيفًا للحمل الواقع علينا من جانب، وقطعًا لأي تفسير سلبي من جانب آخر، وحرصًا على أن يستمر تيار علم الآثار متجددًا ومضطردًا، خاصة وأن أي كشف جديد قد يزيح ستارًا عن غموض يكتنف ما تم اكتشافه فعلاً، وقد يضيف تفسيرات من الجائز أن تغيّر من تفسيرات سابقة.

كما أني تطلّعتُ إلى ربط الأثر بالناس حتى نضمن حمايته لأن وقوعه في دائرة الاهتمام العام يمكّن من التعرف عليه ومراقبة ما قد يصيبه بقدر ما تتيح دراسته التزوّد بالمعلومات التي يصبو إليها الناس، وهو ما يعين في النهاية على الاستيحاء منه في إنجازات فنية متعددة. على أني سرعان ما تبيّنتُ أن هذا الربط ليس ميسّرًا بالنسبة لكل أثر، فمن الآثار ما هو واقع في أماكن مكدّسة بالسكان، بل منها ما بات يُستغل في غير الأغراض التي ينبغي أن يُخصّص لها، كما هو الحال في الآثار الإسلامية بالقاهرة ورشيد على وجه الخصوص. ولم أتردّد حين طلبتُ إلى مصلحة الآثار حصر هذه الآثار حصرًا علميًا ودقيقًا ووضع برامج زمنية لترميمها وصيانتها في طرح فكرة تكوين جمعيات ثقافية أو نواد فنية بالأحياء التي توجد بها آثار إسلامية بهدف إشاعة نوع من التوعية الفنية بهذا الآثار تغرس في المواطن الصلة بتراثه وتنمّي فيه حاسة تذوّق ما ينطوي عليه من إبداع فني. غير أن هذه الأمنية لم يتحقق منها شيء لتقاعس الاتحاد القومي ثم الاتحاد الاشتراكي من بعده عن مدّ يد العون لنا في هذا المجال، وقد كان ذلك في تقديري أحد سلبيات التنظيم السياسي تجاه وزارة الثقافة.

وقد حرصت قبل البت في شؤون الآثار على قضاء أسبوعين في تفقّد مختلف المواقع الأثرية مستقلاً طائرة هليكوبتر وضعتها القوات الجوية تحت تصرفي تجنبًا لاستخدام المواصلات العادية في زيارة المواقع النائية التي كانت ستستغرق وقتًا أطول كان العمل الوزاري يقتضي أن أدّخره له. هذا فضلاً عن أسبوعين آخرين أمضيتهما بين معابد النوبة متنقلاً بالباخرة ما بين وادي حلفا جنوبًا حتى أسوان شمالاً، ورافقني في هذه الرحلة الاستطلاعية المرحوم الدكتور أحمد بدوي مدير جامعة عين شمس ومدير مركز تسجيل الآثار والمرحوم المهندس محمد مهدي رئيس الإدارة الهندسية بمصلحة الآثار وقتذاك.

وأذكر أن أول قرار اتخذته في مجال الآثار كان يتعلق بأحد العلماء الفرنسيين الذي عاش حياته كلها مشغولاً بترميم المجموعة الجنائزية للملك زوسر في سقارة. وكان قد فوجئ بعد قطع العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا بحرمانه من تجديد التصريح اللازم لمواصلة رسالته العلمية التي وهبها حياته كلها، فسعى إلى لقائي نابض القلب بالعواطف الجياشة تغرورق عيناه المحمرّتان بالدموع وهو يلتمس أن ينال التصريح الذي يتيح له مواصلة مهمته العلمية التي تتطلب إشرافه الشخصي. ووجدت نفسي حائرًا بين تطبيق القواعد المعمول بها وبين تحقيق رغبته التي لم أشك في نبلها، ولم ألبث أن كسرت طوق الحيرة ودعوته إلى استئناف

العمل في نفس اليوم متحملاً مسؤولية قراري. وقد أثبتت الأيام أني كنت محقًا في قراري، فالإنجازات التي قام بها المهندس چان فيليپ لوير بسقارة تكتب لاسمه الخلود إلى جوار اسم المهندس إيمحوتب بعد أن أمضى حياته منذ عام ١٩٢٣ بقرب آثاره منقبًا وكاشفًا ودارسًا حتى كتابة هذه السطور.

وكانت مصلحة الآثار قد انتقلت عام ١٩٥٨ من وزارة التربية والتعليم إلى وزارة الثقافة، فأضافت هذه العلاقة الجديدة مسؤوليات ثقافية تفرضها طبيعة وزارة الثقافة إلى جوار العناية التقليدية بالمناطق الأثرية والمتاحف، فنبضت عروق المصلحة بنشاط ثقافي تجلّى أكثر ما تجلّى في «مشروع الصوت والضوء» والذي أدخلتُه بأهرامات الجيزة وأبو الهول، وفي قلعة صلاح الدين ثم في معبد الكرنك. وقد تم تنفيذ المشروعات الثلاثة على مستوى رفيع جمع بين النصّ التاريخي وبين الموسيقى والأداء الفني في صياغة جمالية تليق بجلال المكان الذي تدور فيه، أتاح لآثارنا المصرية أن تجتذب إليها عيون العالم وتستحثّه على المشاركة في إنقاذ آثار النوبة التي تشتمل على سبعة عشر معبداً حتى لا تغرقها مياه النيل عند إقامة السد العالي.

ولأول مرة منذ عهد الخديوي إسماعيل أرسلت مصر آثارها إلى الخارج في مجموعتين: مجموعة «معرض الـ٥٠٠٠ سنة من التاريخ المصري» الذي طاف معظم دول أوروبا، ومجموعة «معرض توت عنخ آمون» الذي طاف الولايات المتحدة وكندا ثم طوكيو وباريس ولندن.

وفي الحق إن المشكلة الجوهرية التي استولت على أغلب جهودي واستأثرت بمعظم اهتمامي في مجال الآثار كانت مشكلة إنقاذ معابد النوبة نظراً للمصير المأساوي الذي كانت ستتعرض له معابد هذه المنطقة السبعة عشر مهدَّدة بطغيان المياه عليها وغمرها إلى آخرها في وقت مرهون أجله بمراحل تشييد السدّ العالي. ولا أنكر أن انصرافي المطلق نحو إيجاد حلّ لهذه المشكلة جعلها تتمتع أكثر من غيرها بالأسبقية، فحين يتحمل المرء مسؤولية ما ويحدّد الهدف الذي يبغي الوصول إليه عليه أن يتخذ القرار بتحديد الأولويات في مشروعاته. فالمال والطاقة محدودان، ولا يمكن للمرء أن يحقق كل شيء في وقت واحد، فضلاً عن أن عنصر السباق مع الزمن - على نحو ما سأوضّحه تفصيلاً في الفصل السادس - كان ملزمًا في تحديد هذه الأولويات وإرجاء مشروعات أثرية أخرى. ومع ذلك فلم نهمل الآثار الإسلامية بل فعلنا ما في الإمكان حيالها في حدود الوقت والمال والإمكانيات البشرية المتاحة، تاركين للخلف المضي في المسيرة.

* * *

ومنذ أن كنت ملحقًا حربيًا بباريس عام ١٩٥٤ أدركت شأن العلاقة بين الآثار والناس حين شاهدت عروض الصوت والضوء بقصري ڤرساي وڤانْسِنْ في باريس وقصور اللوار التي

تؤدي دوراً تثقيفيًا جذابًا فتشدّ الناس إلى فهم الآثار وتذوّق أسرارها وربطها في وجدانهم وذاكرتهم بالصورة والرواية التاريخية والأداء الفني والموسيقى. فكلما تنوّعت أسباب الحضارة تنوّعت الوسائل التقنية المؤدية إليها، فإذا نحن نشاهد كيف خرجت الآثار العظيمة والروائع الفنية التليدة مجلوّة في النور، فبعد أن ظلت مئات السنين جامدة في أماكنها لا تنطق أصبحت اليوم صفحة منشورة نقرؤها ونستمع إليها وكأنها صور حيّة تروح وتغدو في ميدان الحياة حافلة بأصوات أبطال مسرحيين قوميين بل عالميين يخفّ لمشاهدتهم والاستماع إليهم الناس من هنا ومن هناك لا فرق بين مقيم ونازح، ولا غرو فالفن لغة العالم أجمع لا تحدّه حدود.

وما كدت أحمل على عاتقي عبء وزارة الثقافة عام ١٩٥٨ حتى ألحّ عليّ خاطرٌ بإقامة مثل هذه العروض في مواقعنا الأثرية الخالدة، ولم أتردّد في استدعاء بعض الفنانين والمتخصّصين من باريس رغم أن العلاقات الدبلوماسية كانت ما تزال مقطوعة بين مصر وفرنسا، وأمضينا عشرة أيام نتجوّل بين المواقع الأثرية في القاهرة والجيزة وسقارة والأقصر حتى استقر الرأي على إمكان تحقيق هذا المشروع بدءًا بمنطقة أهرام الجيزة لتغطية التاريخ الفرعوني وقلعة صلاح الدين لتغطية التاريخ الإسلامي، على أن ننتقل إلى الكرنك حين نفرغ من التجربة الأولى. فعهدت إلى لجنة من علماء الآثار والتاريخ بإعداد المادة العلمية للمشروعين. غير أني أردت أن أستأنس أيضًا بنفر آخرين من علماء الآثار المرموقين فعهدت إلى عالمة الآثار المعروفة كريستيان نوبلكور أن تلقى نظرة على هذه المادة العلمية كانت لها وجاهتها، وأسندتُ إلى الأديب الفرنسي جاستون بونير إعداد النص الفني المصاحب للعرض، فجاء نصّه ليصل الإنسان بتاريخه ويبعثه على التفكّر والتأمّل، وإذا هو يتخيّر من اللفظ آنقه ومن العبارات أسماها ـ فضلاً عن الخيال المحسوب الذي أضفاه ـ، مما جعل النصّ وكأنه شعر لا نثر يوائم سكون الليل وهدأته. وعهدت إلى الفنان جاستون بايلو بالإخراج الضوئي الذي به تبرز معالم الأثر وما وراءه من خلود وعقيدة وعراقة أحجاره العتيقة على وجه لا يبعث على الملل. كما كلّفت الموسيقار الشهير جورج ديلرو بوضع الموسيقى المصاحبة، وأشركت معه المؤلف الموسيقي المصري حليم الضبع الخبير في الموسيقي الفرعونية، فأوفدته إلى باريس لمعايشة الموسيقار الفرنسي وتزويده بالألحان القومية لإضفاء الطابع الأصيل على النص الموسيقي. فالموسيقى التي تصاحب هذه المشاهد لا تقل شأنًا عن غيرها من العناصر، إذ تصل المتفرّج باللوحات بعضها إلى بعض، كما تجلو بين يديه المعاني فإذا هو يلقن عنها كما يلقن عن الصوت والضوء، فهي حين تساير النص تكشف عما دقّ وغَمُض وتؤكد أغراضه ومقاصده، وتبعث الرهبة في النفوس شأنها شأن تراتيل الطقوس الدينية. والمستمع إلى الموسيقى التي وضعها ديلرو في عَرْضَيْ الهرم والكرنك يحسّ ما لها من جلال في الفضاء المحيط بالأثر. وفي الحق لقد وفّق

هذا الموسيقار في أن يعيد إلى الخيال مجد الفراعنة التليد، وحسبُنا أن المُشاهد لا يكاد يغادر المكان بعد العرض حتى يردّد في خاطره ما سمع من ألحان آسرة.

ولقد كنا نهدف من وراء هذا العرض أن نكشف للمواطن المصري عن ماضيه التليد الزاخر بتراثه كي يباهي به ويفخر، ثم أن نجعل من تلك المَشاهد الساحرة المنطوية على متعة للروح والعين والأذن ما يجذب السائحين عن إعجاب ورضا. فما أبعد الأثر الذي تتركه تلك المشاهد في نفوس المواطنين تثقيفًا، ثم ما أعظمها من وسيلة لجلب السائحين، بعد أن هيأنا لهم متعة ليلية ترقَى على متع الملاهي، إذ ينصتون لصوت التاريخ وهو يسرد عليهم أحداث السنين فى تتابع وفي سكون الليل وهدأته، وقد لفّ الضوء بأثوابه المختلفة ما بين البياض والزُّرقة الخافتة والحُمرة الداكنة والصُّفرة البرتقالية تلك الآثار مع أنغام الموسيقى الشجيّة فيجاري السمعُ البصَر، فإذا الماضي السحيق حاضر حيّ بين يدي الرائي، وإذا الناس في جو آخر غير ذلك الجو الذي كانوا يرون فيه هذه الآثار في وهج الشمس اللافحة وبين صخب الجماهير وهي غادية رائحة.

وحين وصلني النص الفرنسي للمشروعين عكفتُ على دراسته بعناية شديدة تدفعني إليها رهبة الإقدام على مثل هذا المشروع الجديد كل الجدّة على المواطنين إلى الحد الذي ثارت معه حملة معادية وساخرة في وسائل الإعلام، فذهب أحد الكتّاب إلى أنه يؤثر عليه الاستمتاع بمشاهدة أبي الهول في سكون الليل وفي ضوء القمر، غير أن الكثرة لم تلبث حين رأت ما أضفته الإضاءة الفنيّة على أبي الهول من تأثير وما تدفّق في نفوسهم من صوت أبي الهول الذي خرج عن صمته بعد آلاف السنين ليحكي تاريخ أمة عاصر نهضتها الكبرى حتى نبضت الحماسة في قلوبهم لهذا المشروع.

على أنني حين تسلّمت النصّين وجدت بعض المآخذ التي كان منبع أكثرها خفاء بعض الجوانب على الكاتب الأوروبي، فرددت النصّين إليه مع ملاحظاتي ليتعاون مع فنان النص الضوئي في المراجعة والتعديل الضروريين. وحين عادت الصياغة محقّقة لكل مطالبي عهدتُ إلى بعض أساتذة الجامعة الذين لهم خبرة واسعة باللغتين الفرنسية والعربية بترجمتها إلى العربية. وكان لابد بعدها من صياغة هذا النص صياغة شاعرية، فوكلتُ هذا الأمر إلى الشاعر المرحوم صالح جودت ليصوغ النصّين صياغة فنية أولى. واستكمالاً لأن يخرج النص سليمًا أدبيًا وفنيًا عهدتُ إلى لجنة يتمثّل فيها من له إلمام واسع باللغة العربية ومن له إلمام بالآثار ومن له إلمام بالفن المسرحي أذكر من بينهم الأساتذة إبراهيم الإبياري وأنور شكري وعلي الراعي. وحين أقرّت هذه اللجنة النص في صورته الأخيرة، ولكي تطمئن نفسي أشركت معي من شاركوا في إعداد النص لمشاهدة تجارب الضوء المتتابعة والمتناوبة على الأهرام الثلاث وأبي الهول ليلة بعد ليلة حتى تطمئن قلوبنا إلى خروج النص العربي موشّى بجلال اللفظ

وجزالة العبارة. فجاء النص العربي تحفة رائعة تفاعلت فيها وتضافرت عليها بصدق جهود هذه الكوكبة اللامعة من الأدباء والشعراء والعلماء. وبعد الفراغ من إعداد النص قام نجوم فرقة «الكوميدي فرانسيز» بتأدية النص باللغة الفرنسية، ونجوم فرقة «أولدڤيك» باللغة الإنجليزية، ونجوم المسرح الألماني بهامبورج باللغة الألمانية، ونخبة من نجوم «المسرح القومي» باللغة العربية.

وكان ثمة العديد من العقبات التي كان يمكن أن تؤجل المشروع إلى تاريخ لا يعلم إلا الله مداه. ورغبة مني في تذليل كافة هذه العقبات أعلنتُ تاريخ افتتاح المشروعين بادئًا بمشروع أهرام الجيزة حتى يلتزم كل من الفريقين الأوروبي والمصري بالموعد المحدد. وكنت قد دعوت الرئيس عبدالناصر لافتتاح المشروعين، ودعوت إلى جواره فضلاً عن الأدباء والفنانين والمسؤولين وأعضاء مجلس الأمة من المصريين بعض الضيوف الأجانب كان من بينهم وليّ عهد اليونان وقتذاك الأمير قسطنطين والأمير صدر الدين خان وغيرهما من كبار الأدباء والدبلوماسيين الأجانب ورجالات العالم المعنيين بالثقافة والفنون. وحدّدت لافتتاح «عرض الصوت والضوء بالهرم» مساء الثالث عشر من أبريل ١٩٦٠، فلقي العرض تقديراً صفّق معه المشاهدون دقائق متصلة، كانت كل دقيقة منها تضاعف الفرحة بالنجاح في قلوب كل من شاركوا في تنفيذ هذا المشروع الذي قفز إثر افتتاحه إلى صدارة المعالم السياحية في بلادنا حتى بات الرئيس عبدالناصر لا يزوره زائر من رؤساء الدول إلا صحبه لمشاهدة هذا العرض، فبلغت هذه الزيارات سبع عشرة مرة في رفقة سبعة عشر رئيس دولة، وما يزال هذا المشروع إلى اليوم - على مدى أربعين عاما - المشروع الحيّ الذي يستأثر بزيارة من يزور مصر من الضيوف والسائحين.

كان عرضًا تعاونت فيه الوسائل العلمية الحديثة، وكان للذوق الفني فيه نصيب وكذا كان للجهد الفكري نصيب آخر مما بعث في هذا التراث الصامت روحًا دافقة، كما أعاد للناس اليوم مظاهر الحياة القديمة في أسلوب يقرّب تلك الحياة من خيالهم ويربطها بعقولهم ويصلها بحواسهم ويمزجها بمشاعرهم بعد أن بقيت تلك الآثار على الزمن أكثر من أربعين قرنًا لا تحسّ لها همسًا. ومن هنا كان علينا وعلى العالم أجمع حق الإجلال لها ولمن شادوها، فألقينا عليها الضوء الذي يُشرق معه تراثنا الخالد. ولم يكن ذلك سهلاً ولا هيّنًا: أن تُعدّ المادة التاريخية، وأن تُصاغ صياغة فنية، وأن توضع في قالب جديد، وأن تُحاط معالم منطقة الأهرام بكشّافات كهربائية وصلت إلى خمسمائة وثمانين كشّافًا، وأن تُربط بموصّلات للتيار بلغ طولها تسعة وعشرين كيلومتراً، وأن تُعد الأشرطة الصوتية بلغات أربع لتنقل نتاج الفكر والفن. لم يكن سهلاً ولا هيّنًا أن تتكامل هذه العناصر كلها لتعرض أمامنا هذا التاريخ الحافل بأحداثه المليء بعظاته الزاهر بأمجاده في وقت وجيز. ولقد كانت هذه هي الحلقة الأولى في

سلسلة البعث تلتها حلقة أخرى عن قلعة صلاح الدين ثم معبد الكرنك لتتصل حلقات تاريخنا القومي مُوقظة فينا إحساسنا بالأصالة والعزّة.

ومن طريف ما أذكره عن ليلة الافتتاح أن كبير الأمناء جاءني ليهمس في أذني خلال العرض الافتتاحي بأن فريقًا من أعضاء مجلس الأمة قد اكتشفوا موقع البوفيه الذي كان مُعَدًّا للضيوف جميعًا ببهو خوفو - الذي أنشئ خصيصًا لخدمة المشروع - فاجتذبتهم ألوان الطعام الشّهية وكأنما خافوا أن ينكمش نصيبهم في زحمة المدعوين فآثروا افتراس ما يستطيعون التهامه في غيبة الكثرة. وكان منظرًا مثيرًا أن أرى مندوب فندق الهيلتون يلطم خدّيه أسى على ما حاق بالمائدة من خسائر فادحة، فبادرت بتهدئته وطلبت استخدام جميع ما لدينا من سيارات لاستجلاب بديل لما استباحه بعض أعضاء المجلس لأنفسهم قبل انتقال الرئيس وضيوفه إلى المقصف.

ويهمّني في هذا المقام أن أسجل أن عرض الصوت والضوء بالهرم قد تكلّف مائتي ألف جنيه فحسب - هذا إلى مبلغ آخر زهيد شُيّد به مبنى «بهو خوفو» لخدمة زائري المشروع، وأن عدد روّاد هذا العرض حتى يونية عام ١٩٩٢ بلغ ستة ملايين مشاهد، وبلغ إيراد العرض عن نفس الفترة ما يربى على واحد وعشرين مليونًا من الجنيهات، علمًا بأن هذا العرض لم يتوقف ليلة واحدة منذ افتتاحه حتى الآن سوى في أضيق الحدود وقت الحروب وحظر التجول. ولا يزال النص الأصلي الذي قدّمناه بلغاته الأربع منذ ما ينيف على أربعين سنة هو هو لم يمسسه تغيير، وإن تكلّف تجديد المعدّات المستهلكة بعد خمسة عشر عامًا ٣١٥ ألف دولار.

وفي يوم ٢٣ يوليو ١٩٦٢ افتتح الرئيس جمال عبدالناصر «عرض الصوت والضوء بقلعة صلاح الدين»، وكان المشروع قد تكلف مائة وخمسة وعشرين ألف جنيه. واستمر يقدم عروضه إلى أن توقف في ٥ يونية ١٩٦٧ بسبب إغلاق المنطقة مساء لظروف الحرب[٤]. ولما كان مشروع القلعة يتناول أمورًا لمّا تغب بعد عن الأذهان لذا كان اختلاف الجمهور إليه قليلاً، على حين كان مشروع الهرم يتناول أمورًا بعيدة كل البعد في الماضي السحيق، وكانت مطالعة الناس بها شيئًا غريبًا جذابًا ليس في ذاكرتهم منه إلا القليل، لذا كان اختلاف الناس إليه كثيرًا، ولن ينقطع هذا الاختلاف إليه مع مرّ الأجيال.

وكان طول مشهد الهرم يُرْبِي على طول نظائره في العالم كله. ففي فرنسا لا يزيد طول المعروض من أي قصر من قصور اللوار عن مائة متر، وقصر ڤرساي عن خمسين وخمسمائة متر، والپارثينون في أثينا عن بضع عشرات من الأمتار، على حين امتد مشهد الأهرام إلى كيلو مترين طولاً وتسعمائة متر عمقًا، هذا إلى ما يتميّز به الهرم الأكبر من ارتفاع يبلغ خمسين ومائة متر. وكان لا بد من أن نفسح للمتفرج أن يرى المشهد دون عائق، فيجتمع له ما يشاهد

بنظرة واحدة، الأمر الذي اقتضى إزالة بعض المباني التي كانت تقف حجر عثرة في سبيل تنفيذ العرض. فإذا نحن أمام هذا العرض الليلي بين يدي مشهد حيّ حق يشارك فيه الصوت والموسيقى والمؤثرات الصوتية والأضواء والظلال التي تنسدل ملازمة لها. وأبطال هذا المشهد ليسوا بأناسيٍ من لحم ودم، بل هم خير ما أبدعته يد الإنسان من قبل، فإذا هي تحكي حضارات اندثرت وعفّى عليها الزمن، تبدو في أشكال لم تكن معهودة بالأمس سابحة في ظلال كأمواج الخلود، وما قد نراه فيها من عوادي الزمن يجعلها الصوت والضوء أشد عراقة ونفاسة.

وقد بدأت الوزارة في الإعداد «المشروع الصوت الضوء بالكرنك» منذ يناير ١٩٦٢، غير أنه توقّف بعد تركي لها. وبعد عودتي عام ١٩٦٦ استأنفت العمل فيه وأسندته إلى نفس الشخصيات التي سبق وتعاونت مع الوزارة في المشروعين السابقين في الخارج والداخل، وقد فوّضت السيد فؤاد العرابي بتوقيع عقد تنفيذه بهولندا في عام ١٩٦٩. وثمة اختلاف هنا صاحب عروض الصوت والضوء بما يتواءم مع موقع وهندسة بناء معابد الكرنك ومساحتها الممتدة. حيث يبدأ العرض من مدخلها بعد طريق الكباش فيصغي المشاهدون عند المدخل إلى مقدمة تاريخية وفنية تحت اللوحات الضوئية المعبّرة مع صوت الموسيقى، ثم ينتقلون بين صالة الأعمدة وجنبات المعبد في طريق مرسوم يوضّح المراحل التاريخية لهذا المعبد العظيم، حتى إذا بلغوا البحيرة المقدسة وجدوا أماكنهم تنتظرهم حيث يُطلُّون على المعبد والبحيرة من هضبة مرتفعة يسمعون منها بقية الرواية التاريخية إلى نهاية العرض الفني. وما من شك في أن هذا العرض كان يمثّل تطوراً جديداً في تقديم عروض الصوت والضوء بصفة عامة حيث يتحرك مع المشاهدين ليشمل كل عناصر معبد الكرنك.

وقد اكتمل العمل في هذا المشروع مع مطلع عام ١٩٧٠ ودعوت رئيس الدولة إلى افتتاحه في خريف العام نفسه، غير أن المنيّة وافته رحمه الله قبل ذلك، كما أني خلّفت بدوري وزارة الثقافة فلم أشهد افتتاحه في ١٩ ديسمبر ١٩٧٢. وقد تكلف هذا المشروع مليونًا من الجنيهات، وبلغت إيراداته حتى نهاية شهر يونية ١٩٩٢ ما ينيف عن أربع وعشرين مليونًا من الجنيهات، وبلغ عدد روّاده عن نفس الفترة خمسة ملايين مشاهد. ويدلّنا هذا على أن مشروعات الصوت والضوء كانت إلى جانب ما حقّقته من كسب أدبي وفني ذات كسب مادي أيضًا. وما لبث «الصوت والضوء» أن جاوز هذه المناطق إلى غيرها مما تولاّه غيري بعدُ.

وكنت قد أشرتُ بتسجيل النصوص كاملة على أسطوانات باللغات الأربع لبيعها إلى جمهور المشاهدين الذين توقّعتُ سلفًا أنهم سيؤخذون بروعة العروض ولن يلبثوا حتى يطالبوا بما يذكّرهم به على مدى الحياة. كما طلبتُ طباعة كتيبات أنيقة باللغات الأربع تضم النص المنطوق. وقد أعيد طبع تلك الأسطوانات والكتيبات مراراً، وحقّقت هي الأخرى كسبًا ماديًا كبيراً إلى جوار ما تنطوي عليه من مادة ثقافية.

على أن نجاحنا في بعث الحياة في الآثار بعروض الصوت والضوء والذي لم تعد معه هذه العاديات قطعًا جافة صلدة خرساء بل باتت تنطق بصوت الزمن ولونه وطابعه وأسلوبه، كما تهمس بعادات أسلافنا المصريين القدماء وتقاليدهم وخلجات قلوبهم ونجواهم مما جعل مشاهديها يتخيّلون ملوكًا ووزراء وكهنة ومهندسين وأطباء وحكماء يجولون هنا وهناك بين تلك الآثار القائمة؛ كل هذا دفعنا إلى التفكير في إنشاء مسارح لإقامة المهرجانات الفنية في الأماكن الأثرية. وبدأنا تنفيذ الفكرة للمرة الأولى في أغسطس ١٩٦١ بالمنطقة المجاورة لأبو الهول حيث قدّمت على مسرحها فرقة «أولدڤيك» الإنجليزية الشهيرة خلال أربع حفلات مسرحيتي «روميو وچولييت» لشكسبير و«سانت چان» [القديسة چان دارك] لبرنارد شو. وعلى الرغم من أن العرض وقع في شهر أغسطس فقد كان الطريق الصحراوي من الإسكندرية للقاهرة يعجّ بأرتال السيارات تقلّ الوافدين للاستمتاع بهذا العرض. كذلك شدت فوقه السيدة أم كلثوم بأغنية «الأطلال» في حفل أسهمت بدخله في إنقاذ معبد فيله عام ١٩٦٨، وأدت عليه فيما بعد فرقة «باليه كوڤنت جاردن الملكية» رقصاتها في شهر سبتمبر ١٩٦٩ خلال الاحتفال بالعيد الألفي لمدينة القاهرة. كما جرى إعداد المسرح الروماني بالإسكندرية بمعاونة البعثة الپولندية التي كانت تقوم بالتنقيب في المنطقة لعرض المسرحيات الكلاسيكية، واستُخدم صحن وكالة الغوري لتقديم بعض المسرحيات والعروض الفولكلورية التي ظفرت بإقبال منقطع النظير، كما استُغلت الوكالة في الوقت نفسه مركزًا لإحياء الصناعات التقليدية. وكنت قد وكلت إدارة مشروع الصوت والضوء منذ عام ١٩٥٩ إلى الأستاذ فؤاد العرابي فتولاّها بحماس وإخلاص على خير وجه وأكمله.

* * *

وحين أخذت أطوف بأرجاء متحف الآثار المصرية بدأ يراودني الفكر في إحياء تراثنا الحضاري العظيم الذي كان ولا يزال جزءًا كبيرًا منه مخبوءًا في باطن التربة المصرية، والذي كان دومًا مصدرًا سحريًا يجتذب العلماء ومحبّي الآثار ويحفز الدولة إلى مواصلة أعمال الحفر حتى ازدادت كمية الآثار المكتشفة زيادة كبرى فاقت كل ما كان متوقعًا عند إنشاء المتحف المصري الحالي. وكنت أحس الأسى وأنا أشهد تراكم الآثار إلى حد يفقد الزائرون معه متعتهم، بل وقد يثير فيهم شيئًا من الضيق كما يشتّت أفكارهم، وهو ما كان يحرّك في وجداني الرغبة في اتخاذ إجراءات سريعة لتطوير المتحف القائم إلى أن يتم وضع تصميم لبناء متحف جديد وتشييده في مكان مناسب بمدينة القاهرة مع بناء متحف ثان بالإسكندرية يكون صنوًا لمتحف القاهرة، فكان اتصالي الذي سبق أن ذكرته عند الحديث عن دار الأوپرا بمنظمة اليونسكو وأسفر عن إيفادها بعثة على رأسها المهندس وولتر جروپيوس في فبراير ١٩٦٠، ضممتُ إليها جملة من علماء مصر المرموقين. وانتهت هذه المجموعة بعد البحث والدراسة

إلى استبعاد فكرة تطوير المتحف المصري الحالي، موصين بضرورة بناء متحف جديد بوصفه حلاً حتميًا لمشكلات المتحف الراهنة واحتمالات النمو في المستقبل، ورأوا أن أصلح المواقع التي اقترحتها الوزارة لإقامة المتحف هو أرض المعارض بالجزيرة نظرًا لقربها ووقوعها وسط مساحة واسعة من الحدائق، فضلاً عن أن اتساع مساحتها يتيح توزيع أبنية المتحف بطريقة أكثر جمالاً واتساقًا.

ورشّح هؤلاء الخبراء للوزارة مهندسين عالميين من ذوي الخبرة العميقة في هذا المضمار لاختيار واحد منهما لوضع تصميم متحفي القاهرة والإسكندرية أولهما المهندس الإيطالي فرانكو ألبيني الذي قام بعمل التصميمات الحديثة لمتاحف پاتروبيانكو وپلاتزو زوزو بمدينة چنوا، كما قام بتصميم نفق كاتدرائية هذه المدينة الذي يعدّ تحفة فنية رائعة، وبرهن في مبانيه الحديثة على ذوق فني رائع. وثانيهما المهندس الأمريكي چوزيه لوى سيرت عميد كلية الهندسة بجامعة هارڤارد المشهور بالخبرة الكبيرة والباع الطويل سواء في أبنية المعارض أو أساليب إضاءتها أو أجهزة تكييف الهواء التي تزوّد بها.

وقد وكلت لجنة الخبراء المصريين إلى المهندس الإيطالي ألبيني وضع تصميم المتحف إذ كان أكثر من غيره موصولاً بطابعنا المعماري، وأشركت معه نفرًا من المتخصّصين المصريين هما المهندس المرحوم علي لبيب جبر الأستاذ بكلية الهندسة في جامعة القاهرة والمهندس محمد عبدالمنعم هيكل عميد كلية الفنون الجميلة الأسبق، وذلك لضمان خروج المشروع في صورة تتناسب مع أرقى مستوى معماري مع الالتزام بطابعنا القومي الأصيل (٥).

وقد بلغ حرصنا على إتمام المشروع وتمكين المهندسين من العمل أن اتفقت الوزارة مع الهيئة العامة للمعارض في الخامس والعشرين من ديسمبر ١٩٦١ على أن تخلي الأرض في موعد لا يتعدى منتصف مارس ١٩٦٢، وإن عادت الهيئة في الرابع عشر من يونية تطالب بإرجاء تسليم الأرض إلى مطلع عام ١٩٦٥ وذلك حتى يتم استلامها لسوق القاهرة الدولية بمدينة نصر.

كذلك وضع المهندس فرانكو ألبيني تصميم مشروع بناء «المتحف اليوناني الروماني الجديد» بالإسكندرية لكي يضم بين معروضاته مجموعة التماثيل الصغيرة الحجم الدقيقة التفاصيل والمعروفة باسم موطنها «تناجرا» باليونان والتي تعدّ من التحف البديعة النادرة ذات الأهمية الأثرية والفنية الكبيرة، وقطعًا من أحجار المباني الأثرية ولوحات الفسيفساء الملونة وبعض التماثيل ومجموعة صغيرة من آثار الفن الفرعوني والقبطي (٦).

وكان كل من يقف أمام مركب خوفو الذى شيّده المصريون في عهد خوفو منذ خمسة آلاف عام تعروه الدهشة أمام رهافة تصميمه وروعة مميزاته التقنية. وكان هذا الإحساس العام هو الدافع وراء فكرة إقامة متحف لهذا المركب يتيح للجمهور أن يراه كاملاً للتعرّف على دقائقه،

بل لقد وُضع في الاعتبار تشييد بناء معادل ومتناسب لمركب ثان مدفون إلى جانبه، وإن لم يبدأ بعد الكشف عنه، والذي يغلب على الظن أنه مشابه للأول تمامًا أو أن له على الأقل نفس مقاييسه وأبعاده. وكان أول ما فكر فيه العلماء المصريون هو بناء «متحف مركب خوفو» في نفس المكان الذي عثر عليه فيه، ولم يكن ذلك إلا وليد إحساس بطبيعة المكان وارتباط المركب بالموقع ارتباطًا عضويًا وثيقًا. ولو أنا تأملنا تخطيط موضع الحوضين اللذين حُفظ بهما المركبان اللذان لم يكتشف ثانيهما بعد ـ وإن أوحت بمكانه وأبعاده شواهد سطحية ـ لوجدنا أنهما قد وُضعا في موضع يتّسق مع وضع الهرم نفسه، فقد وضعا على استقامة واحدة ومتوازيين مع ضلع الهرم الجنوبي. ثم إننا لو أغفلنا البواعث الدينية والطقوس الجنائزية التي حدّدت وضع المركبين على مقربة من قبر الملك فإن تأمل الموقع يكشف لنا عن أن الحوضين قد حُفرا قرب الهرم طبقًا لفكرة هندسية وثيقة الارتباط بتصميم الهرم. ولو أنه كان قد تم نقل أجزاء المركب الخشبية بعد اكتشافها إلى مكان آخر لإعادة تكوينها لتخلّف عن ذلك فراغ عديم الجدوى في هذا الموقع، ولتحتّم أيضًا تشييد مبنى لحماية هذين الحوضين والكتل الكبيرة التي كانت تغطيهما والتي تمثّل في الواقع عناصر قيمة من حيث التقنية الأثرية، ذلك لأن المعماريين القدماء كانوا قد خصّصوا لكل منها مكانًا محدّدًا طبقًا لنظام موضوع لا يسمح بتحريك أي منها قبل تحريك الكتلة التي تعدّ بمثابة مفتاح للحوض كله. كما أن الاحتفاظ بهذين المركبين المعاد بناؤهما وعرضهما في نفس موقعيهما الأصلي مع تزويدهما بالوثائق الخاصة بإصلاحهما وإعادة تكوينهما يمثّل عرضًا رائعًا وقيّمًا لبناء السفن نفسها واكتشافها المعجز بعد خمسة آلاف سنة. وكان أهم ما يشغل البال هو كيف نقيم هذا المركب في بيئته تلك ذات الطابع الخاص وبحيث تقع عين المشاهد على كل جوانبه الأثرية والمعمارية التي لا نظير لها[٧]. وما من شك فى أننا جميعا مدينون للمرحوم الأستاذ أحمد يوسف خبير الترميم العالمي بالكثير في إعادة بناء مركب خوفو، تلك المهمة الشاقة العويصة التى تصدّى لها بعبقريته وخبرته التى لاتُبارى، مزوّدا بعشق غير معهود لما اضطلع به فى صبر وأناة.

وكان اختيارنا للموقع الحالي الذي أقيم عليه متحف مركب خوفو لأسباب ثلاثة، أولها الحرص على ألا يصيب المركب تلف بنقله إلى مكان بعيد، فقد نالت السنون من أخشاب هذا المركب فأصبحت هشّة لا تقوى على الانتقال. وثانيها أن هذا المركب يرتبط ارتباطًا كليًا بالمكان الذي عُثر عليه فيه إلى جوار الهرم الأكبر. وثالثها ما يضفيه هذا المتحف بصغر مساحته على الهرم، فيتجلىّ الأخير بإزائه شامخًا في جلال.

* * *

ولقد تبين لي أثناء الإعداد للحملة الدولية لإنقاذ آثار النوبة في سنة ١٩٥٩ متعاونًا مع منظمة اليونسكو أن بين أيدينا مجموعة ضخمة من الآثار أشبه ما تكون بالسفراء لنا لدى

الدول تنطق بلسان أفصح ما يكون بيانًا وإقناعًا. فقد يختلف معنا الغير حول رأي أو سياسة أو اتجاه، لكن أحدًا لن يختلف معنا على قيمة ما نملك من تراث، ولم أشك في أننا لو أرسلناه للعرض الخارجي لحمل إلى العالم رسالة خلاصتها أن الناس الذين استطاعوا أن يقدموا للإنسانية هذا الجلال المهيب منذ آلاف السنين قادرون على استئناف الرحلة إلى التقدم والامتياز، واطمأنت نفسي إلى أن هذه السفارة تستحق العناية على ما فيها من عناء. هكذا نشأت فكرة عرض آثارنا في الخارج لأول مرة. غير أن مصاعب جمة وعقبات لا حصر لها أخذ يقيمها في سبيلنا البعض؛ من حملات في الصحف إلى آراء مثارة ضد المشروع من أحد أعضاء المجلس الأعلى للآثار. وعلى الرغم من هذا وذاك فقد كُتبت له الغلبة فنال الأصوات المرجِّحة، فأوفدنا سنة ١٩٦٠ أول معرض لآثارنا تحت اسم «٥٠٠٠ سنة من الفن المصري» طاف بعواصم أوروبا ومدنها الكبرى بادئًا ببروكسل وحقق نجاحًا لا نظير له، ومكّن الحملة الدولية لإنقاذ آثار النوبة من أن تقول للناس: هذا نموذج للتراث الذي نناشدكم أن تتكاتفوا معنا لإنقاذه. وكانت لي مع هذه العروض المختلفة في البلدان المختلفة فرصة بعد فرصة التقيت فيها برؤساء الدول والوزراء المعنيين لأحفزهم على بذل ما يمكن من عون لإنقاذ آثار النوبة على نحو ما سيأتي تفصيله في الفصل السادس.

ونجح هذا السفير ونجحت سفارته، الأمر الذي حفزنا إلى إرسال ثلاث وثلاثين قطعة من تحف «توت عنخ آمون» إلى الولايات المتحدة سنة ١٩٦١، فطافت بالعديد من ولاياتها، وكانت أصدق سفير حمل الولايات المتحدة على الرغم مما كان من خلاف سياسي بيننا على الإسهام في إنقاذ آثار النوبة بإثني عشر مليون دولار لأبي سمبل، أضيف إليها مليون جنيه للمساهمة في إنقاذ المعابد الصخرية، هذا إلى ما اعتمدته للإنفاق على الحفائر والبحوث وأعمال التسجيل. ولا أغالي إذا قلت إن معرض توت عنخ آمون كان واحدًا من أنجح المعارض الفنية العظيمة التي أقيمت خلال القرن الحالي، فبعد أكثر من ثلاثة آلاف عام من موت هذا الملك الشاب إذا هو يغزو أمريكا وقد شقّ طريقه عبر ولاياتها في زهو وكبرياء وكأنه نجم من نجوم الفن المعاصرين أكثر منه ملكًا تاريخيًا، وكان مَنْ اختلفوا إلى رؤيته يربون كثرة عمّن اختلفوا إلى غيره من المعارض، وما من صحيفة ولا من مجلة إلا وكانت تطالع القراء بصورة وجهه الحالم الغضّ، كما حفلت فترينات المحال عامة بصور له ونماذج من قناعه، وكذا لم يفت التليفزيون عرض الكثير من المشاهد المتصلة به، إذ كان الغموض الذي أحاط بسيرة هذا الملك قد استولى على خيال الأمريكيين وأثار فيهم الشوق إلى رؤية معرضه، فإذا الحفلات تقام في المدن مدينة بعد مدينة احتفاء بزائرهم «توت»، وإذا قوائم الطعام تستحيل في الكثير من المطاعم إلى حروف هيروغليفية، وإذا نحن نرى سيارة مبتكرة أطلق عليها اسم «توت ـ موبيل» عجلة قيادتها على شكل ثعبان الكوبرا [وهو الإلهة الحافظة يوريا]، وعلى

سلّمها تماثيل أبي الهول، وشبكتها الأمامية تمثّل رأس توت عنخ آمون. وكذا رأينا مدينة من المدن الأمريكية تطلى أرضية الشارع الرئيسي فيها باللون الأزرق الذي يحكي مياه النيل وتعدّ فرقة موسيقية «للچاز» لتعزف ألحان الوداع الجنائزية وهي تشيّع توت عنخ آمون الراحل عنهم. وما إن انقضت بضعة شهور حتى رأينا «المولّهين بتُوتْ» Tut maniacs ـ كما كانوا يدعون ـ قد أقبلوا بنهم على شراء الحليّ والتماثيل والأواني الممهورة بصورة توت عنخ آمون، وكذلك الكتب والنشرات التي تروي سيرته. هذا إلى أربطة العنق والأوشحة والقمصان التي صوّرت عليها بعض النماذج التي امتلأ بها تابوته. وبلغت قيمة التمثال الجميل المُستنسخ للإلهة سلْقتْ ـ إحدى الإلهات الأربع حارسات الناووس بمقبرة توت ـ ألف وخمسمائة دولار. وَإذًا مقدار ما أنفق في هذا المجال يبلغ ثلاثة عشر مليونًا من الدولارات خلال بضعة شهور. وكان إقبال الناس في كل مكان أقيم فيه معرض الملك توت يعدّ من الخيال، فكم لبث الناس في انتظار دورهم ساعات وساعات بلغت في المتوسط سبعًا، وبقيت المتاحف التي تعرض بها هذه الكنوز مفتوحة الأبواب طيلة أيام الأسبوع دون انقطاع.

ونظرًا للنجاح الذي لقيه معرض «٥٠٠٠ سنة من الفن المصري» ومعرض «توت عنخ آمون» فقد تقرر نقلهما إلى طوكيو حيث نجح كل منهما في شد انتباه اليابانيين بشكل لم يتوقعه أحد. وأسفرت هذه السفارة الجديدة في اليابان عن تحوّل جذري في موقف اليابان من الحملة الدولية لإنقاذ آثار النوبة، فضلاً عما تركته المعروضات من أثر في الدعوة للحضارة المصرية وتأثر الأزياء بالتصميمات الفرعونية. وانتقل «توت» بعدها إلى أوروبا، حيث عُرض في باريس سنة ١٩٦٧، ثم في لندن سنة ١٩٧٢، فكان له في كل من البلدين صدى عميق.

[٥]

ويمثّل مشروع إنشاء «أكاديمية الفنون» حجر الزاوية في الخطة الطويلة المدى لوزارة الثقافة، وكان النهوض بمسؤوليات مثل هذه الرسالة يقتضي وفرة هائلة رفيعة المستوى في القدرات والإمكانيات البشرية، فوزارة الثقافة كانت تتطلب نوعية خاصة من الأفراد الذين اكتسبوا إلى جانب العلوم والمعارف ثراء الموهبة وخصوبتها وسعة القدرة، فضلاً عن حسن التعامل وذكاء التناول وسلامة القيادة الإدارية مع تخصّص عميق في أحد فروع الآداب أو الفنون أو مجالات الفكر. وإذ كنت قد استشعرت هذا النقص في الإمكانيات البشرية المتاحة كان لا مناص من رسم سياسة طويلة المدى لإعداد هؤلاء الدعاة والرواد الذين سيضطلعون يومًا ما في المستقبل بالعمل الثقافي، والذي هو بطبيعته علم يقتضي الريث والأناة والتحصيل والإتقان والجهد الدائب المتصل، فمحال أن تتم منجزات ثقافية أو تقام صروح للثقافة دون أن

تؤسَّس على دعائم وطيدة راسخة نُحكم لها التخطيط. وإذ كنا نتحدّث عن رفع مستوى الثقافة فلا شك أن أول ما نعنيه بذلك رفع مستوى المضمون الفكري في الأعمال الفنية والثقافية المختلفة دون أدنى إغفال للشكل التعبيري. فالثقافة لا تكون رفيعة بمضمونها الفكري وحده وإنما أيضًا بوسائلها في التعبير، أي بامتلاك أربابها لناصية الفن الذي يعبّرون به، وفهمهم الكامل لمقاييسه العملية النقدية واستيعابهم لأسسه وخبراته العالمية، إلى الحد الذي يؤهل العمل الثقافي لكي يدلي بدلوه، فينشط لرفع المستوى الفني للعاملين في حقل الثقافة باعتبار ذلك شرطًا للوصول إلى ثقافة رفيعة فنيًا وفكريًا.

ولذا فقد كانت إقامة المعاهد الفنية بالنسبة لوزارة الثقافة نقطة بدء ضرورية في هذا الاتجاه، فاخترت مع نهاية عام ١٩٥٨ فريقًا من رواد الفن في مصر من شتى التخصّصات شكّلت منهم لجانًا للدراسة، وما لبثوا أن عكفوا على مهمّتهم بجد وحماسة حتى التقوا حول القواعد والأسس التي تنهض عليها المعاهد الأربعة لتلك الأكاديمية المنشودة [المعهد العالي للموسيقى ومعهد السينما ومعهد الباليه ومعهد الفنون المسرحية]. وحين أصبح إنشاء هذه المعاهد أمرًا ممكنًا عرضت مشروعها على مجلس الوزراء، غير أنه لم يلاق الترحيب المنشود، بل لقد أثارت وزارة التربية والتعليم مشكلة إنشاء المعهد العالي للموسيقى إذ رأت فيه ازدواجًا مع معهدها العالي للموسيقى. فأوضحت لزملائي بمجلس الوزراء أنه على حين أن الهدف من معاهد وزارة التربية والتعليم هو الوفاء باحتياجات المدارس من معلّمي الموسيقى والأناشيد فإن الكونسيرفاتوار يقوم لتوفير متخصّصين في التأليف الموسيقي وقيادة الأوركسترا وإجادة العزف والغناء. وحرصًا مني على طمأنة المجلس إلى سلامة هذا الإجراء شكّلتُ لجنة من مسؤولي الوزارتين ما لبثت أن أوصت في شهر أغسطس ١٩٥٩ بسلامة المشروع. ومع ذلك فقد أحسستُ تجاه إنشاء هذه المعاهد فتورًا، فمضيت أستنجد بالرئيس الراحل جمال عبدالناصر الذي أعطاني أذنًا صاغية وأنا أعرض تفاصيل المشروع وأبسط ما ينتظر أن تحققه هذه المعاهد من خير مؤسَّس على علم أصيل، وإذا هو في النهاية يبدي اقتناعه ويطلب إليّ أن أظفر أولاً بموافقة كتابية من عدد من الوزراء «المركزيين» الذين حدّدهم لي حتى يستند إلى هذه الموافقة في إصدار قراره الجمهوري بإنشاء هذه المعاهد. وكان من بين هؤلاء الوزراء الزملاء عبدالحكيم عامر وزكريا محيى الدين وحسين الشافعي وعبداللطيف البغدادي وكمال الدين حسين على ما أذكر، ولما كنا في فترة العطلات الصيفية فقد مررت بهم واحدًا واحدًا حيث يقيمون بالإسكندرية للحصول على موافقتهم كسبًا للوقت.

وصدر القرار الجمهوري رقم ١٤٣٩ في الثاني والعشرين من أغسطس ١٩٥٩ بإنشاء «المعهد القومي العالي للموسيقى» [الكونسيرفاتوار]، وهو منشأة علمية مستحدثة وغير مسبوقة في تاريخ الحركة الفنية بمصر، و«المعهد العالي للفنون المسرحية» الذي صار بديلاً

لمعهد الفن المسرحي الذي كان قائمًا من قبل ولم تكن تتوافر له كل المقوّمات والمزايا التي أنشئ من أجلها المعهد الجديد، و«معهد الباليه» الذي أصبح بديلاً لفصل الباليه التدريبي الذي أنشئ في عهد الأستاذ فتحي رضوان، وحين توليت أمر وزارة الثقافة دعوت الخبير السوفييتي ألكسي چوكوف في ديسمبر ١٩٥٨ ليتولى مسؤولية التدريب فيه. وفي أكتوبر ١٩٥٩ بدأ المعهد رسالته الفنية بعد أن استقدمت له من الخبراء السوفييت من أثمرت جهودهم في تكوين فريق مصري للباليه بعد عشر سنوات (٨)، و«المعهد العالي للسينما»، وهو أيضًا منشأة فنية علمية مستحدثة وغير مسبوقة في مصر. وقد وكلتُ إلى المرحوم الفنان محمد كريم عمادة هذا المعهد، وشاركه في الإعداد المرحوم الفنان أحمد بدرخان، فوضعا معًا الأساس العلمي والإداري السليم للمعهد في قدرة فائقة وتفان مذهل، وشاركهما كذلك الأستاذان أحمد كامل مرسي وعلي فهمي وغيرهم من كبار الفنانين السينمائيين. ثم استقدمتُ للمعهد فيما بعد الخبراء الفرنسيين الذين خرّجوا جيلاً جديدًا من المخرجين الشبان المؤهلين تأهيلاً فنيًا عاليًا فاحتلوا بعدُ مركز الصدارة في حقل السينما في فترة وجيزة. وكنت قد أرسيت حجر الأساس لمبنى «المعهد العالي للسينما» في الرابع من أغسطس ١٩٥٩، وبدأت الدراسة الفعلية في موقع مؤقت في الرابع والعشرين من أكتوبر من نفس العام. كما أرسيت حجر الأساس «للمعهد العالي للفنون المسرحية» في الحادي والعشرين من يولية ١٩٦٢، غير أن مشروع المبنى تعثّر بعد ذلك شيئًا ومضى بخطوات متثاقلة أوحت بأن في النية صرف النظر عنه.

وأود أن أوضّح أنه برغم صدور القرار الجمهوري بإنشاء هذه المعاهد فإن الدولة لم ترصد من ميزانية عام ١٩٥٩ أي مبلغ لشراء الأرض التي تقام عليها هذه المعاهد أو لبنائها. وأمام هذا الموقف لجأت إلى الزميل الأستاذ أحمد عبدالله طعيمة وزير الأوقاف الذي تفضل مشكورًا بما هو معروف عنه من شهامة ورغبة مستديمة في مدّ يد العون لما فيه الخير فاستجاب لرجائي ومنح وزارة الثقافة قطعة الأرض التي أقيمت عليها المعاهد في بداية طريق الهرم بشروط ميسّرة وعلى مدى طويل. كما أني لجأت إلى مؤسسة دعم السينما التابعة للوزارة لأقترض مبلغًا يكفي تكاليف بناء المعاهد وخروجها إلى الوجود، وهو ما كانت اللوائح تسمح به. وقد انبثقت وسط أبنية هذه المعاهد «قاعة سيد درويش للاستماع الموسيقي» التي شكا البعض في البداية بُعدها عن وسط المدينة، ولكن بناءها تم باعتبارها قاعة ملحقة بمبنى الكونسيرڤاتوار استفادة من مساحة الأرض المتاحة والقرض المالي المتيسر... ولعلها الآن إضافة قيّمة لقاعات الاستماع في مصر، ولم تعد بعيدة بأي مقياس.

وقد بدأت الدراسة في هذه المعاهد جميعًا في أكتوبر ١٩٥٩ في أماكن مؤقتة متفرقة إلى أن فرغت الوزارة من تشييد المباني. وكان من حسن حظ «المعهد القومي العالي للموسيقى» أن بناءه أقيم وفق تصميم ملائم لمهمته من مبدأ الأمر، وكنت قد أرسيت حجر الأساس له في ٢١

يولية ١٩٦٢ ، وإن كانت الدراسة به قد بدأت من أكتوبر ١٩٥٩ بفصول إعدادية وثانوية وفصل أول من المرحلة العليا ، وأسندت عمادته إلى المهندس الموسيقار أبو بكر خيرت الذي عهدت إليه أيضًا بوضع التصميم المعماري للمبنى كما أسلفت . وفي سنة ١٩٦٢ رأيت إعادة تقييم الدراسة في المعهد ووضع ما يستلزمه التقدم الفني فيه وتطويره طبقًا لأحدث النظم العالمية ، فاتفقت مع السلطات الإيطالية في أغسطس ١٩٦٢ لإيفاد خبير من معهد سانتا شيشيليا الموسيقى بروما ليعمل إلى جوار العميد المصري ، غير أني ما لبثت أن تركت الوزارة في الشهر التالي .

كذلك أرسيتُ حجر الأساس «لمعهد الباليه» في ٢١ يولية ١٩٦٢ ، وكانت فكرة إنشاء هذا المعهد غريبة على بلادنا بلا جدال ، وكان طبيعيًا أن يتهمها البعض بأنها فكرة مستوردة . والباليه فن شاق يحتاج التمكُّن منه إلى جهد كبير وإعداد مُضْن طويل للراقصين والراقصات ، كما يحتاج إلى دراسات عالية لتخريج مصمّمي الرقصات والمخرجين ودارسي الديكور وتاريخ الباليه . ولما كان العالم كله يشهد للروس بأنهم أساتذة هذا الفن الرفيع ، فقد كان طبيعيًا أن تعهد وزارة الثقافة إلى خبراء منهم بالإشراف على معهد الباليه منذ إنشائه . وكان هؤلاء الخبراء من فريق مسرح البولشوي بموسكو الذي وافق لأول مرة في تاريخه على تدريب راقصين وراقصات من غير الاتحاد السوفييتي وعلى احتضان معهد نشأ في غير بلاده (٩) .

وكان من أهم البذور الطيبة التي غرسها الأستاذ فتحي رضوان في عالم الفن والثقافة «مركز الفنون الشعبية» الذي أنشأه عام ١٩٥٧ ليكون مؤسسة علمية لتسجيل التراث الشعبي بمختلف أنواعه . وقد اشتعلت حماستي أنا الآخر لرعاية هذا المركز منذ الخطة الخمسية الأولى [١٩٦٠ ـ ١٩٦٤] وتعجّلت إرسال الباحثين لجمع القصص والأغاني الشعبية ورصد العادات والممارسات الشعبية في مختلف المناسبات والمواسم وتسجيل ذلك كله صورة وصوتًا قبل أن يطمس الزمن طابعها الحيّ الأصيل تحت عجلات التطور الزاحف من المدينة إلى أعماق الريف . والفن الشعبي هو التعبير الصادق عن روح الجماعة والانعكاس الأمين لمشاعرها المختلفة عن لحظات انتصاراتها بما فيها من نشوة وزهو ولحظات محنتها بما فيها من إحباط وانطواء . ولقد كانت المقاومة الباسلة التي تميّز بها شعب مصر مطبوعة دائمًا على صفحة الفن الشعبي ضد غزاته ممن أرادوا استغلاله وتسخيره لتحقيق مصالحهم ، ومداراته بالخديعة والحديث البرّاق والمصالحة الخبيثة ، فإذا هم يواجهون روحًا مدركة ذكية قادرة دائمًا على كشف ما يحاول الغزاة إخفاءه . ظهر ذلك كله في الفن الشعبي قصصًا وملاحم وأزجالاً ومواويل وغناء وصوراً تعبيرية رائعة خلّدت فترات حياة الشعب في كفاحه وآماله ، كما سجّلت عاداته وتقاليده وأعرافه وأساليب حياته وقيمه الفنية والجمالية . غير أن الدكتور لويس عوض ما لبث أن أشار عليّ بإنشاء معهد متخصّص للفنون الشعبية لما له من أهمية ، حيث إن

ما يقوم به المركز من مسح وتسجيل وتوثيق لن تكون له صبغته العلمية إلا إذا أعدَّ من يقومون عليه إعداداً علمياً نظرياً. وحين اقتنعت بالفكرة رأيت أن في إنشاء «المعهد العالي للفنون الشعبية» ما يمثّل إضافة ودعما لجهد سلفي للإمساك ببداية الخيط وليكوّن جيلاً من الدارسين يعرف ماذا يجمع من هذه الفنون وكيف يجمعه ثم كيف يصنّفه ويدرسه بحيث يصبح مادة صالحة لدرس الدارسين ووجوداً فنياً يستلهمه الفنانون فيجد الفن بذلك طريقه إلى الارتباط العضوي بين مبدع الفن ومتذوّقه من خلال التعبير الفني الأصيل. فشكّلت لجنة من ذوي الخبرة لوضع أسس إنشاء المعهد، فخطّطوا للدراسة فيه كما خطّطوا لإيجاد نماذج فنية ومعمارية للمواقع الأثرية الخصبة العامرة بالفنون الشعبية كمنطقة النوبة والواحات تمثّل روعة فنونها المعمارية ونماذج لصناعاتها وحرفها التقليدية وأزياءها وفنونها الشعبية. واستكمالاً لهذه البحوث طلبت تقارير علمية من علماء متخصّصين في الخارج من بينهم الأستاذ إيڤانز پرتشارد من جامعة أكسفورد تولّى أمرها الدكتور لويس عوض لتتجمّع بين أيدينا العناصر الفنية والعلمية الضرورية لإقامة معهد علمي على أرقى مستوى قادر على تطوير فنوننا الشعبية وتنقيتها من الشوائب وتخليصها من الجمود. وعلى هذا استقر الرأي على أن ينقسم برنامج المعهد إلى قسمين: أولهما للدراسات ومعامل تحليل الأصوات والألوان، وثانيهما متحف مكشوف في العراء ينمو مع الزمن ويعرض نماذج الحياة في أنحاء البلاد من عمارة وتقاليد وعادات، وقد عهدت إلى العالم الجليل والمعماري العالمي حسن فتحي بإعداده، فقام يعاونه الفنان النابه عبدالغني أبو العينين بتخطيط الأرض المخصّصة للمعهد والبالغ مساحتها سبعة عشر فداناً، ثم وضع تصميمات مبنى المعهد والمتحف المفتوح الذي يمثّل العمارة المصرية من أسوان جنوباً إلى رشيد شمالاً، ويضمّ في داخله الحرف البيئية والفنون الشعبية لكل إقليم، بعد أن رفع ثمانية عشر بيتاً من بيوت النوبة قبل أن تغمرها مياه السد العالي، وانتهى من هذه التصميمات جميعاً في نهاية عام ١٩٦٢. وها أنذا ألخّص رؤيته لمشروع المتحف المفتوح التي كان أساسها أن تتمثّل فيه أنواع العمارات وألوان الفنون الشعبية في مصر عامة على نحو تُرتَّب فيه المعروضات ترتيباً تاريخياً وجغرافياً ليتمكن الزائر من مسايرة التطور الذي عَرَضَ في مجالات العمارة والفنون الزخرفية والتشكيلية الشعبية في كل إقليم. فثمة فرق كبير بين مثل هذا المتحف المفتوح والمتاحف الأركيولوچية التي تُعرض فيها النماذج عرضاً جُزافياً فلا يستطيع الزائر أن يعي التطور الذي أشرت إليه. واستملاء من الظروف البيئية كان لزاماً أن يُقسَّم هذا المتحف المفتوح إلى بيئات نوعية خمس، هي النوبة والصعيد والوجه البحري والصحارى بواحاتها والسواحل، على أن يمثّل كل بيئة شارع طولي. وتطبيقاً للتقسيم الزمني كانت ثمة شوارع عرضية ثلاث تتقاطع مع الشوارع الطولية. وهذه الشوارع العرضية الثلاث ينتظم أولها فترة ما قبل عام ١٩٠٠، وثانيها الفترة بين عام ١٩٠٠ وعام ١٩٤٠، وثالثها ما

أنشئ بعد عام ١٩٤٠ . والعلّة في هذا الاختيار هي مسايرة تلك التقسيمات للحقبات الزمنية والعهود الفنية التي مرّت بها العمارة والفنون الشعبية في كل إقليم .

ولقد خصّصت للمعهد قطعة أرض إلى جوار سائر المعاهد وأرسيتُ حجر الأساس له في عيد الثورة العاشر عام ١٩٦٢ ، غير أن الظروف لم تشأ أن تتحقق هذه الأمنية على يدي وأرجئ افتتاح المعهد العالي للفنون الشعبية إلى مارس ١٩٨٢ ، إلا أنه جاء على غير المنهج الأول الذي رُسم له .

* * *

ومنذ عام ١٩٦١ راودتني فكرة الارتفاع بمستوى التذوّق الفني لهواة الفنون إلى المستوى الذي يتيح لهم استيعاب ما يشاهدونه من عروض ومعارض فنية استيعابًا شاملا لما تنطوي عليه من قيم رفيعة فضلاً عن منجزات الإبداع الفكري والأدبي . وكنت أدرك أيضًا أن نقطة الضعف في مشروع قصور الثقافة الذي تنهض به الوزارة ليست هي المال الذي يمكن أن ندبّره يومًا ما بل هي غيبة روّاد الثقافة القادرين على تبسيطها وتقريبها من قلوب الجماهير ووضع أيديهم على القيم الجمالية في الفنون وإنماء قدرات الأفراد على الاستيعاب والفهم الصحيح والمناقشة الموضوعية والتذوق الواعي ، وكذلك الكشف عن المواهب الكامنة فيهم ، ثم تنسيق البرامج الثقافية طبقًا لخطة محكمة تضع في اعتبارها تفاوت مستويات عاشقي الثقافة واختلاف مناطق إقامتهم . كانت تنشئة هؤلاء الروّاد من الضرورة بمكان ، فبدونهم يتعذّر توجيه الحركة الثقافية وإثراؤها بالنقد السليم القائم على الدراسة العلمية الموضوعية والتذوق السّوي للفنون ، فهم الطليعة التي ينبغي أن تعتمد عليهم وزارة الثقافة في وصلها بالجماهير وحمل رسالتها إلى مختلف الأقاليم ، وهم أخيرًا الدعامة التي تقوم عليها رسالة قصور الثقافة وبيوتها . لهذا أخذت تشغلني فكرة إقامة «معهد للتذوّق الفني» يتخرج فيه عدد مناسب من هؤلاء الروّاد الذين تحتاجهم الوزارة في مشروعاتها المختلفة في المستقبل ، فدعوت لفيفًا من أساتذة الفنون والمتخصّصين للأخذ في تنفيذ هذه الفكرة فوضعوا الأسس وبرامج الدراسة كما حدّدوا الميزانية اللازمة للتنفيذ . وفي السادس والعشرين من يولية ١٩٦٢ أصدرت قرارًا بإنشاء فصل «للتذوّق الفني» يُلحق بالمعهد العالي للفنون المسرحية ، تَقدّم له لفرط دهشتي ألف وعشرون طالبًا من خريجي الجامعات ، الأمر الذي كان يعكس مدى اللهفة والتعطش إلى مثل هذا النوع من الدراسات . وقد أسندتُ الإشراف على هذا القسم للمرحوم الدكتور يوسف مراد أستاذ علم النفس والجماليات بكلية الآداب يعاونه كل من المهندس عبدالمنعم هيكل عميد كلية الفنون الجميلة الأسبق والأديب الفنان المرحوم بشر فارس . على أني ما لبثت أن خلّفت الوزارة بعد ذلك بشهور قليلة فلم يُكتب لهذا المشروع أن يرى النور عندها .

[٦]

وكانت ثمة حقيقة يعلمها كل المهتمين بالفنون هي أن كثرة من المصوّرين والنحاتين يعكفون على الإبداع في حماسة ودأب جديرين بالإعجاب، غير أنهم محاصرون بصعاب تعوق بلوغ الحركة الفنية قمة الازدهار. والفنان هو ذلك الساحر الخلاّق الذي تداعب أنامله دفائن قلوبنا فيُخرج منها ذكرى خبّأناها يومًا في أعماقنا ثم سهونا عنها، فإذا هو يعيد صياغة تجربة عشناها، وإذا نحن نشاهدها في لهفة واستمتاع ناسين أنّا كنا يومًا ممثلي هذه الأحداث لا مشاهديها. وليس في وصف الفنان بالخالق أية مبالغة لأنه ليس ناقلاً للطبيعة بل ندًا لها. فهو يلتقط تجاربنا ليعرضها من جديد أمام أعيننا الغافلة فإذا هي تذهلنا وإذا هو يُحرّرنا من روابط الحياة العادية ويأسرنا بأسلوبه المغاير لما يحدث في الواقع، فيشكّل فنه تشكيلاً موضوعيًا يسيطر فيه على أداته سيطرة المُبدع الحق على ما يبدعه. قد يبدأ عمله الفني عن صدى لما يجيش في خواطره من تجارب واقعية، لكنه لا يلبث أن يجسّد هذا كله بوسائله الذاتية الواعية عملاً فنيًا قادراً على نقل انفعاله إلى نفس متلقّي الفن المتأمل الذي يحسّ معه متعة عاطفية وذهنية معًا. وإذ كنت مقتنعًا بأنه ينبغي أن يكون لوزارة الثقافة دور مؤثر في تيسير قيام نهضة فنية دافقة تملأ حياتنا بالإنتاج النابض بالحياة فقد طالبت بعمل دراسة كشفت عن مواجهة الفنانين لصعاب ثلاث: أولها ضيق فرصة عرض إنتاجهم على الجمهور، وثانيها عجزهم عن تسويق آمالهم وهو ما يحرمهم من جنى الثمار المادية لجهدهم، وثالثها ضغط الظروف المعيشية إلى الحد الذي لا يجدون فيه الوقت الكافي للإنتاج والتواصل مع الإبداعات الفنية المنتجة داخل البلاد وخارجها.

والفنان لا يعمل لنفسه ولكنه يعمل للناس، ولهذا فهو يشعر أن من حقه أن يتصل بجماهيره مباشرة، يعرض عليهم إنتاجه ويرى وقع هذا الإنتاج في نفوسهم؛ كيف تأثروا به، وماذا لهم عليه؟ وإن خير ما يصبو إليه الفنان أن يجد طريقه إلى عرض ما ينتجه، وذلك حقّه. وقد رأينا أن على وزارة الثقافة الاضطلاع بعبء ذلك، فليس من المنطق أن ينتج الفنان ويكدّس ما أنتج في مخازن لا ترى النور. كما لا بد للمُشاهد أن يعايش الفن دائمًا حتى يترك الأثر المطلوب في نفسه ويرتفع بذوقه ويُثري وجدانه، ولذا كان لتسويق الأعمال الفنية من الأهمية ما للعرض الفني، فإن فرص العرض تقدّم الفنان للناس، لكن تسويق الأعمال الفنية يربط الناس بفن الفنان. ومن هنا رأينا أن نجعل تسويق العمل الفني مما تضطلع به وزارة الثقافة حتى يحصل الفنان على ثمن ما ينتج، كما رأينا أن وزارة الثقافة حين تتيح للجماهير أن يعايشوا الفن في بيوتهم وغرف مكاتبهم فتقع عليه عيونهم صباح مساء وتكون ثمة معايشة دائمة للفن، فإنها تتيح فرصة تطوير الذوق الفني بين الناس. بل إنه ينبغي أن تبقى الأعمال الكبرى من حق المجتمع، يعرضها بين القطع الشامخة في متاحف الدولة، إذ هي ضرورية للفنان نفسه توقظ من إلهامه، كما هي ضرورية لكافة الناس.

ومعنى هذا أن سياسة اقتناء الأعمال الكبرى وإيداعها متحف الفن الحديث وغيره من المتاحف الفنية الأخرى وقصور الثقافة هي ضرورة لتطور العمل الفني ودفعه إلى النهوض. كذلك فإن عرض هذه الأعمال في المرافق العامة له من الأهمية قدر كبير، فهو أولاً يدل على ذوق عام شفّاف ومستنير يُكْسب النفس الإحساس بالحرص والحفاظ على كل ما هو جميل أو مفيد مما ينعكس على تصرُّف الفرد اليومي ويدفعه إلى المحافظة على مكان عمله أو على ما يستخدم في عمله من أدوات وآلات، وهذا في ذاته وسيلة لحفزه إلى الحرص على الثروة القومية العامة؛ فضلاً عن أن أداء العمل في مكان تظلّله الجماليات يزيد من الإنتاج، وعلى هذا الأمر أجمع علماء النفس والاجتماع والجمال ورجال الأعمال الذين خطوا في كثير من البلاد المتقدمة خطوات جادة نحو زيادة إنتاج الأفراد مستعينين بالفنون الجميلة كالموسيقى والفنون التشكيلية. ثم هو فوق ذلك وسيلة لترويج العمل الفني ونشره على نطاق واسع في أماكن يختلف إليها الناس لأعمالهم المختلفة. بل إن سفاراتنا في الخارج وكذلك المرافق الكبرى داخل البلاد كالمطارات ومحطات السكك الحديدية وأماكن التجمعات ينبغي أن تزخر بهذه الأعمال بشرط أن تكون منتقاة بعناية حتى لا نهبط بمستوى ما لدى الناس من حظ من الثقافة الفنية أو اختزان للمشاعر الفنية، وأن تُعرض العرض الطيب الذي يقدّمها في أجمل إطار. ولا أزعم أن وزارة الثقافة كانت قادرة على ذلك كله فجأة أو بين يوم وليلة، لكنها مع هذا لم تتخل عن مسؤوليتها. ففي مجال تهيئة فرص عرض الأعمال الفنية استطعنا أن نوفر أربعة أماكن للعرض إلى جوار رعايتنا لقاعة أتليه القاهرة، واستئجارنا أبهاء الفنادق الكبرى لعرض الأعمال الفنية. وفضلاً عن ذلك فقد وفّرنا في كل قصر ثقافة قاعة لعرض الأعمال الفنية لنشر النهضة الفنية في القاهرة والأقاليم على حد سواء.

ثم كانت التفاتة نحو الفنانين أنفسهم الذين قد تضطرهم الحاجة والسعي وراء العيش إلى سلوك مختلف المسالك لتأمين حياتهم، فقد يضطر البعض إلى بذل الجهد في عمل مرهق غير مناسب يصرفه عن فنه، وقد يقع في أسر ظروف نفسية واجتماعية تحول بينه وبين الإبداع. وكان الدكتور لويس عوض قد تقدم إليّ في مطلع عام ١٩٥٩ بمذكرة مستفيضة تتناول موضوع «تفرّغ الفنانين» صادفت كل الهوى من نفسي فتبنّيتُها ورعيتها إذ كنت أشاركه رأيه الثاقب في أن واجب وزارة الثقافة هو حماية المواهب، وذلك بأن تمنح الفنان الواعد فرصة التعبير عن نفسه بعيداً عن مشكلات الحياة وعوائقها، ثم تقدّمه بعدها للجماهير، وعندها يكون عليه أن يستقل في مسيرته الفنية بعد أن مُنح فرصة العلم والتفرغ وبعد أن تم تقديمه للجماهير، فإن نجح بعدها فذلك كسب، وإلا فإن وزارة الثقافة تكون قد أرضت ضميرها وصانت احتمالات الإبداع من أن تتبدّد. وهكذا أرسينا «نظام التفرغ» الذي تُقدِّم فيه وزارة الثقافة راتبًا شهريًا للفنان مدة عام أو أعوام حسب تقييم لجنة من المتخصّصين والنقاد المشهود لهم في هذا المجال عهدتُ بها إلى الفنان العالم حامد سعيد حتى يتفرغ الفنان تفرغًا كاملاً لإبداعه الفني.

وممّا لا شك فيه أن نظام التفرغ كان تجربة رائدة تتيح للفنان عزلة يبدع فيها آمنًا مطمئنًا، فقد أظلّ هذا النظام إلى أن تركت الوزارة في خريف عام ١٩٦٢ تفرغ ثلاثة وثمانين فنانًا تشكيليًا وأربعة من الموسيقيين وأربعين كاتبًا واثنين من المشتغلين بالفن السينمائى، فدفع كثيرًا من الطاقات لا سيما في مجال الفنون التشكيلية نحو الاكتمال، بل كشف عن مواهب كان يمكن أن يجرفها تيار الحياة العاتي دون أن يتنبّه لها أحد أو يلتفت إليها إنسان. وأعتقد أن هذه الحصيلة تؤكد أن ما كان يُنفق سنويًا على التفرغ ـ وهو حوالي عشرين ألفًا من الجنيهات ـ لا يعادل ما أضافه من إنتاج انضم إلى الثروة الفنية القومية. وكانت هذه التجربة التي بدأتُ بها والتي كانت لها آثارها المحمودة هي الأولى من نوعها في مصر. غير أن الأمر المثير للدهشة والرضا معًا أن قراءة التاريخ قد كشفت لنا أن هذه التجربة التي تحمّسنا لها وتحمّس معنا الفنانون لم تكن جديدة كل الجدّة على مصر، وأننا كنا نمضي فيها على هدى خطى من سبقوا، إذ سبقنا متحف الإسكندرية إبان العصر البطلمي بمنح العلماء العاملين في مكتبته الشهيرة مرتبات شهرية ليتفرغوا إلى أبحاثهم في مجالات تخصّصهم.

وقد أدت سياسة التشجيع إلى إقامة المزيد من المعارض للفنانين المنفردين إلى جانب إقامة المعارض لمجموعات من الفنانين عن طريق اتحاداتهم وجمعيّاتهم. كما نظّمنا «معرضًا عامًا للفن التشكيلي» يقام سنويًا ليكون فرصة تُقدّم من خلالها الأعمال الجديدة للفنانين جميعًا. وحرصت على توفير مزيد من الاعتمادات المالية لاقتناء الأعمال الفنية، كما اتفقت مع وزارة الخارجية على تخصيص مبلغ معين سنويًا لاقتناء أعمال فنية تُعرض في السفارات والقنصليات بالخارج، ولا تزال إلى اليوم هذه الأعمال الفنية مفخرة بعثاتنا الدبلوماسية في الخارج. ولو أن الوزارات الأخرى حذت هذا الحذو لتزايدت فرص التسويق والعرض مقابل مبالغ زهيدة تتنازل عنها في سبيل خدمة عامة حيوية ولازمة. كما كشفت الدراسة عن أن لدى الناس الرغبة في الاقتناء، لكنهم لا يعرفون الطريق إلى العمل الفني، فأقمنا فيما بعد سوقًا لبيع الإنتاج الفني سنة ١٩٦٧ و١٩٦٨ و١٩٦٩، ونجحت هذه السوق نجاحًا كبيرًا. ولعل أهم نجاح حققته أنها نقلت كثيرًا من أعمال الفنانين إلى المنازل لتعايش الناس وتدور حولها المناقشات والتعليقات والمقارنات.

كذلك أنشأت الوزارة «متحف المثّال محمود مختار» بحديقة الحرية جمعت فيه أعمال هذا الفنان الرائد في مبنى فريد وضع تصميمه المعماري رمسيس ويصا واصف، وافتتح مع العيد العاشر للثورة(*).

(*) تلقيت مؤخرًا رسالة رقيقة من رئيس جمعية أصدقاء متحف مختار يبلغني فيها بقرار الجمعية العمومية في اجتماعها يوم ٣١ أكتوبر ١٩٨٨ باختياري عضو الشرف للجمعية حيث يقول: «اعترافًا بالحق والفضل لصاحبه في إنشاء متحف المثّال الكبير محمود مختار والذي يعود شأنه إلى كرم أسرة المثال الكبير وإلى جهدكم ومبادرتكم خلال توليكم وزارة الثقافة بإنشاء وافتتاح هذا المتحف».

وتنفيذاً لوصية المرحوم محمد محمود خليل وحرمه قامت الوزارة بإعداد بيته ليكون متحفًا يحمل اسمه واسم حرمه يضم مقتنياته الفنية الزاخرة بلوحات المدرسة الانطباعية الفرنسية وتم افتتاحه في عيد الثورة العاشر في يولية ١٩٦٢ . وقد أعدّت الوزارة مع حفل الافتتاح سجلاً مطبوعًا انتظم جميع المقتنيات وأوصافها. غير أن هذا السجل للأسف عدا عليه عاد، فإذا هو لا وجود له أصلاً وفرعًا. ولولا أني احتفظت بنسخة منه ما كان له أثر يُرى. وما أدري لعل غيري كان له شأني من هذا السجل.

وكذا أقامت الوزارة «متحف دار ابن لقمان التاريخي» بمدينة المنصورة الذي افتتحه الرئيس عبدالناصر في شهر مايو ١٩٦٠ .

وإلى جوار هاتين الخطوتين الرئيستين بدأنا نتجه نحو إقامة المراسم الجديدة، ورأينا أن بعض البيوت الأثرية تعتبر رؤوس أموال وطنية موروثة يجب أن تُستغل مثل مبنى «المسافرخانة» و«وكالة الغوري» و«بيت السحيمي» فجعلنا غرفها مراسم ومحارف للفنانين تكون لهم مقراً دون أن يتكبّدوا أجراً، يستملون من تلك البيئة الأثرية المشبعة فنًا وجمالاً. وكان هذا كله يجري تحت رقابة الوزارة حتى لا يُساء استخدامها في غير الغرض المخصّصة له، غير أن هذه الرقابة قد غابت بعدُ فلم تعد تلك المراسم تؤدّي الغرض المنشود منها بل أكاد أذهب إلى أنها غدت تستخدم في غير وجهها الحق بعد أن أسيء استعمالها.

كانت هذه الأنشطة كلها فرصًا كبيرة لكسب حضاري لا حدّ له مهّد الطريق لفكرة قديمة تختمر في وجداني منذ عام ١٩٦٠ حينما راودتني الرغبة في أن أعدّ العدّة لإنشاء «متحف للمستنسخات في فن التصوير العالمي» مستعينًا بالكتالوج القيّم الذي أعدّته منظمة اليونسكو في مجلّدين أحدهما للصور الكلاسيكية منذ عصر النهضة والآخر للتصوير المعاصر. فقد كنت أؤمن أن من حق المواطن في مصر أن يقف على الحضارات الإنسانية الأخرى، وأن علينا أن نتيح للمثقف المصري ـ في القاهرة أولاً ثم في الأقاليم بعدُ ـ أن يستكمل دراسته بمشاهدة التراث الحضاري الإنساني حين لا يملك وسائل الانتقال إليه في مواطنه الأصلية وذلك من خلال نماذج من هذا التراث. وطلبت إلى سفراء الدول التي تمتلك هذه اللوحات في متاحفها إهداءنا ما تستطيع من مستنسخات بشرط أن تكون من الطبعات التي أقرّها كتالوج منظمة اليونسكو ضمانًا لجودة مستواها. ولم يخيّب السفراء ظنّي وانهالت علينا هذه المستنسخات التي أدّخرناها لعرضها في متحف المستنسخات «بقصر الفنون» الذي كانت الوزارة تزمع تشييده. تلك كانت النواة الأولى للمشروع الذي كنا نملك إلى جواره أكبر مجموعة أثرية من العصر الفرعوني والعصر اليوناني الروماني والعصر القبطي والعصر الإسلامي. غير أني وجدت هذا المشروع مع تقلّدي لوزارة الثقافة للمرة الثانية أثراً بعد عين، ولا أدري أين ذهبت تلك المستنسخات الفنية التي بذلنا الجهد في جمعها من هنا ومن هناك. فبدا لي أن أستيعض

عن المستنسخات التي فقدت باستخدام الشرائح الملوّنة وأجهزة الكومبيوتر فضلاً عن الصور المستنسخة، التي يمكن أن نبدأ في اقتنائها من جديد.

وعلى أية حال كان السؤال الذي ظل يراودني دومًا هو هل ستبقى أعمالنا الفنية وذخائرنا الموروثة التي جادت بها عشرات السنين خلال هذا القرن مخزونة يكاد يقضي عليها الإهمال وتنال منها الرطوبة أم تُعرض على هذه الصورة المؤقتة ريثما تتيسّر الظروف للحل الأمثل؟ ووجدت أن شيئًا وإن قلّ خير من لا شيء. وكان الحل الحاسم والأوفق هو إقامة «قصر الفنون» الذي حشدتُ له كل إمكانيات الوزارة لنجعل منه مجمّعًا فنيًا يستوعب النشاط الفني بالعاصمة وليصبح منطلقًا إلى إشعاع شامل على الحركة الفنية التشكيلية والتعبيرية جميعًا.

وكانت فكرة إقامة مبنى ثقافي ينتظم مكتبات ومتحفًا فنيًا ويعانق السينما والمسرح وينفسح للعروض الموسيقية فكرة نابعة عن إيمان بقيمة التقاء وسائل التعبير الفني وقدرتها على فتح آفاق رحيبة فسيحة أمام الإنسان وإتاحة الفرصة للأجيال الجديدة أن تتشرّب آثار الماضي وتبدع في حاضرها ما يحدّث عنها في المستقبل. وليس ثمة شك في أن الكلمة الصادقة الشفّافة التي تكاد تكون كالوحي، والخط الرقيق المعبّر الذي يطلق الخيال، واللون والشكل واللحن، كل ذلك يكوّن وحدة متكاملة تعبّر عن الإنسان وما ينطوي عليه من قدرات تعقل وتشعر وتنفعل وتتحرك بإرادة الحياة. أحسست أثناء وضع الخطة أن جمهورنا القاهري في حاجة إلى منتدى ثقافي يضم تلك الوسائل التعبيرية في مكان واحد وتحت سقف واحد في مجمّع للفنون تحتشد فيه وسائل التعبير الفني وتجتمع فيه وحدة الإبداع الإنساني من خلال الدراسة والتطبيق وإشاعة التذوّق لدى المثقفين جميعًا. وانتقلت فكرة إقامة قصر للفنون إلى مجال الواقع حين قمت بوضع حجره الأساسى في يولية ١٩٦٢ في الأرض الواقعة خلف مبنى المتحف المصري، غير أن عقبات وقفت في وجه هذا المشروع، كان آخرها قرار لجنة تخطيط القاهرة الكبرى مدّ نهاية شارع رمسيس [كوبري ٦ أكتوبر الآن] مما استتبع الإغضاء عن الأرض التي أُرسي فيها حجر الأساس لامتداد الكوبري عليها. ومن هنا اتجه تفكيري إلى الحديقة المستطيلة الفسيحة التي يستقر متحف محمد محمود خليل وحرمه في طرفها والممتدة بين نهر النيل وشارع الجيزة على مقربة من كوبري الجلاء لتكون مقر هذا القصر المرتقب. وعهدتُ إلى المهندس الإيطالي «فرانكو منيسي» مصمّم متحف مركب خوفو بعد ترشيح منظمة اليونسكو له بوضع تصميم لقصر الفنون بحيث يضع في اعتباره اجتذاب جماهير الشعب بجميع فئاته وطوائفه من مختلف سنوات العمر لكي يظفروا بنصيبهم من منابع الفنون المختلفة. وانتهى في تصميمه إلى أن يجعل القصر يبدو وكأنه ذراعان مفتوحتان تحتضنان الروّاد محطّمًا بذلك جميع أشكال البناء التي تبعث الرهبة فى الشخص العادي وتباعد بينه وبينها حتى لا ينفذ إلى حجراته وقاعاته المغلقة إلا فئة قليلة من المثقفين ذوي الجرأة والإقدام. وقد صُمّم المشروع على

أساس خلق جناحين كبيرين يوحيان للمتطلع إليهما من بعيد أنه يرنو إلى هرم خوفو قائمًا إلى جوار أبو الهول، ويظل يشدّه هذا الشكل المحوَّر حتى يجد نفسه أمام مبنيين ابتكرهما خيال معماري عشّشت في وجدانه آثار الحضارة المصرية الخالدة الإلهام، يضم الجناح الأول منهما وهو الهرمي الشكل متحفي «مستنسخات المدارس الفنية العالمية عبر التاريخ» مزوّدة بالإحصاءات والتواريخ، و «الفن الحديث» الذي تتوزع مساحته على عدة مستويات تدور حول طوابق متحف المستنسخات، ويتبع الزائر له اتجاهًا واحدًا في صعوده واتجاهًا واحدًا في هبوطه، و«قاعة عرض الفنون المعاصرة» لاحتضان المعارض المعاصرة، و«قاعة الحفلات» التي تتسع لما ينيف عن ألف شخص مزوّدة مقاعدها بآلات استماع للترجمة الفورية، وتستخدم لعروض نادي السينما والمسرحيات والحفلات الموسيقية والمحاضرات الفنية. ويضم الجناح الآخر «المكتبة الفنية» التي تتسع لحوالي سبعين ألف كتاب تتناول الموضوعات الفنية المختلفة، وتتيح للمتردّد عليها أن يخدم نفسه بنفسه، و«مكتبة الأسطوانات» التي يمكن أن تضم ثلاثين ألف أسطوانة تدار إما في قاعة الاستماع الجماعي أو في كبائن الاستماع الفردي. ويضم أيضًا جناح الأطفال الذي يشمل متحفًا للقصص والحكايات المصوّرة باللوحات والتماثيل ومكتبة وقسمًا للألعاب يحتوي على نماذج عديدة لمختلف اللعب منذ أقدم العصور مع بيان التطور الذي طرأ عليها، فضلاً عن قاعة لحفلات الأطفال تقدّم بها العروض السينمائية والمسرحية لا يشترك في أدائها غيرهم بعد توجيههم وتدريبهم، ثم مسرح العرائس. ويحتوي هذا الجناح أيضًا على معهد «التذوّق الفني» التابع لأكاديمية الفنون فضلاً عن عشرة مراسم تطلّ على النيل يقيم بها الفنانون المتفرّغون.

وكم كان هذا حلمًا جميلاً يراود المثقفين جميعًا، وكم تمنّوا أن يتم في يوم وليلة.

* * *

[٧]

وكان الإيمان بالعدل الاجتماعي في نشر النتاج الثقافي لا شيء غيره هو الذي حفزني إلى الأخذ بنظام «قصور الثقافة» المطبّق في الدول الاشتراكية. من أجل هذا زرت قصور الثقافة في الاتحاد السوفييتي أثناء وجودي به في ديسمبر ١٩٦٠ وكنت عندها أتولّى رئاسة الوفد الثقافي المصري. ومع إدراكي بأن تنفيذه في مصر يتطلب جهدًا غير يسير، فالحال عندنا غير الحال عند هؤلاء، فإن هذا لم يثنني عن عزمي على تحقيقه قدر ما نستطيع، فلقد كنا بمصر في حاجة ماسة إلى أن نُجْمعَ العقول عامة على ثقافة مشتركة ولا نترك الجمهرة الكبرى من سكان مصر بعيدين كل البعد عن الإسهام في الثقافة والارتشاف من منابعها الثرّة. وما إن استوت

تلك الفكرة في ذهني على ما فيها من صعوبات وعلى ما يلزمها من جهد حتى أدرجتُ لها الميزانية المناسبة في خطة التنمية الخمسية على نحو ما أسلفت، وبدأنا تنفيذ مشروع نشر قصور الثقافة هنا وهناك بدءًا بعواصم المحافظات ثم بالمدن والقرى على نحو ما يتاح لنا، إن يكن ذلك قصرًا للثقافة أو بيتًا أو دوّارًا، فما من شك في أن هذه القصور والبيوت والدوّارات سيكون وراء اتصالها بالجماهير الغفيرة بثّ للوعي وإيقاظ للفكر على اختلاف درجاته. وكانت مهمة هذه القصور في مبدأ الأمر أن تقتحم على الناس مقارّهم وتدخل عليهم بيوتهم ومجتمعاتهم وأنديتهم تعرض نصيبًا من الأنشطة الفنية التي تُزَاوَل في العاصمة من مسرحيات وأفلام ومعارض فنّية وعروض موسيقية وخدمة مكتبية. ولا نزاع في أن رسالة قصور الثقافة وقوافلها تختلف الاختلاف كله عن رسالة التليفزيون، فثمة فرق بين العرض الحيّ والعرض المصوّر. هذا إلى أن قصور الثقافة قد أُعدّت لحوار يدور بين الروّاد المختلفين إلى القصور وبين المشرفين على تلك القصور بما يوضّح لَهم معالم قد تغيب عن أذهانهم. فالتلفزيون والإذاعة هما وسيلتان لنشر الوعي حقًا ولكن ليستا وسيلتين كاملتين للتوعية والكشف عن كنه الحقائق؛ في حين أن قصور الثقافة بالأقاليم يمكن أن تكون مدارس ثقافية إلى جانب المدارس التعليمية، لهذه مهمّتها ولتلك مهمّتها لا تُغني مهمة عن مهمة. بل إن هذه القصور الثقافية هي للريف المحروم والبعيد عن منابع الثقافة ألزم منها لساكني العاصمة الذين في متناول أيديهم كل مناهل الثقافة بفروعها المختلفة ولا يعزّ عليهم منها شيء. ونحن نعلم كم يعاني سكان القرى من حرمان من مكتبات خاصة أو عامة تكثر مثيلاتها في العواصم، فأنّى لساكن الريف قديمًا ما يستمتع به ساكن الريف حديثًا بعد أن ذلّلت له القصور الثقافية تلك المكتبات يختلف إليها متى شاء؟ وتلك المسارح يُهرع إليها مع كل عرض ما كان أتوقه إلى أن يراه ويستمتع فيه بما يشاهده؟ ثم أنّى له أن يشاهد تلك المعارض الفنية الحافلة بالفنون التشكيلية، وأنّى له أن يشاهد تلك العروض السينمائية والغنائية والفنون الشعبية التي كان إذا تاقت نفسه إليها سعى أيامًا وليالي على أقدامه حتى تحفى؟

كانت الخطة في عام ١٩٦١ أن نُرْسي في عاصمة كل محافظة قصرًا وأن نعدّ قوافل ثقافية لتجوب القرى وتشيع الثقافة بين سكانها ليكونوا أهلاً لأن يصلوا حبلهم بحبل الثقافة فى المدينة ولكي يحطّموا بذلك أسوار العزلة التي فرضتها عليهم عصور الجهالة، إيمانًا منّا بأن الأعمال الفنية لا ترقى إلى مرتبة الامتياز إلا حين تحقّق أكبر قدر من الخير لأكبر عدد من الناس. هكذا كان الغرض من إنشاء قصور الثقافة إيجاد مراكز إشعاع تشعّ بنورها الثقافي على من تظلّهم وتربط بين الثقافتين: ثقافة المدينة وثقافة الريف، وبهذا تقرّب بين هؤلاء وهؤلاء ثقافة وفنًا. وفي ظل هذا التمازج يمكن أن نجني أثرًا مزدوجًا، فكما يظفر فنان المدينة بوعي كامل وأعمق عن الريف ومشاكله، كذلك سوف يظفر ساكن الريف بوعي عن ثقافة المدينة. وهذا العبء الكبير كان يقتضي إنشاء إدارة عامة تلي شؤون هذا كله متعاونة مع

مؤسسات الوزارة الرئيسية من مسرح وموسيقى وسينما وخدمة مكتبية وفنون جميلة وشعبية، وتكون هذه الإدارة قد أخذت مكان الجامعة الشعبية قديمًا التي آلت إلى وزارة الثقافة من وزارة التربية والتعليم وكان نشاطها محصوراً في تعليم الفُنون اليدوية والحرفية، وأطلقنا على هذه الإدارة الجديدة التي تضمّ قصور الثقافة وقوافلها خلال تلك المرحلة اسم جامعة الثقافة الحرة.

وقد راعينا في تصميم قصور الثقافة أن يضمّ القصر قاعة للعروض السينمائية والمسرحية ومنتدى فكريًا وأدبيًا ومعرضًا للفنون التشكيلية وقاعة استماع موسيقى وناديًا للأطفال ومراكز لتلقّي فنون العرض والأداء الدرامية والشعبية والموسيقية ومكتبة. ولقد كنا نؤمن بأن قصور الثقافة في مدن الأقاليم ليست إلا خطوة على الطريق الطويل من أجل بناء «بيت الثقافة» في مراكز المحافظات ثم «دوّار الثقافة» في سائر القرى يومًا ما، حتى يكون منتدى ثقافي في كل مكان ترتفع به مدرسة فهو المكمّل لرسالتها في بناء العقل البشري حتى يعطي الأمة بقدر ما يأخذ، وحتى يغدو الإنسان المثقف المبدع هو نموذج الإنسان المصري الحضاري في كل مكان من ثرى مصر. أتُرانا قد حقّقنا ما كنا نصبو إليه من إنشاء قصور الثقافة؟ ما أنكر أن تلك القصور الثقافية وما معها من قوافل قد حَبَتْ أول الأمر حَبْواً كان معه شيء من القصور، وكذلك شأن كل تجربة ولا سيما تلك التجارب الجديدة على الريف وبصفة خاصة ريفنا المصري. ولكني أقول إلى هذا إنّا أفدنا من تلك الكبوات واستطعنا أن نتخفّف من قدر منها، والزمن ممتد وهو كفيل بأن نبلغ مع امتداده الغاية الكاملة ما دمنا نستفيد من زلاّتنا. وما من شك في أن قصور الثقافة قد أسهمت إسهامًا حقًا في خلق جيل من كتّاب القصة والمسرح والشعر والزجل والموسيقى من أبناء الأقاليم تبادل الزيارات فيما بينه، وتنافس في الحصول على الجوائز في المسابقات التي كانت تُعقد بين أفراده وفرقه، مما أخصب التربة الفنية بعناصر جديدة من العاملين بالمسرح والموسيقى الشعبية والأدب الشعبي، كما شجّع على تطور فنوننا الأصيلة وتجدّدها وإثرائها بالاحتكاك بينها وبين غيرها.

وبهذا كان اهتمامنا في هذه المرحلة الأولى موجّهًا إلى تهيئة الوسائل المادية التي تعين على إنشاء قصور الثقافة وقوافلها كي تحمل رسالتها إلى الريف، ثم إعداد من سيضطلعون بهذا العبء في تلك القصور وما إليها من قوافل. وكنت أعلم مع هذه التجربة أن دولة عظمى وهي فرنسا عندما أخذت في مشروع مماثل بدأت تخطّط لعشرين قصراً على حين دفعنا طموحنا إلي أن نبدأ تجربتنا بأربعة عشر قصر ثقافة بالعواصم وأحد عشر مركزاً ثقافيًا بالمدن، هذا إلى إمدادها بسبع عشرة قافلة استوردناها من الخارج. وعندها بدأ الريف المصري يتذوّق للمرة الأولى طعم الثقافة على أجنحة الأُمْسيات التي كانت تقام فيه، وهُرع الفلاحون لمشاهدة العروض المسرحية والسينمائية والمعارض الفنية لوفق ما واتتنا الفرصة لتحقيقه. وكم أحسسنا من هذه التجربة مدى تعطش أهل القرى لهذه الألوان الثقافية العطش كله.

وكنت قد أدركت مع زياراتي لبلدان أوروبا الشرقية التي سبقتنا في هذا الميدان وكانت لها فيه خطوات أنّ أرسخها قدمًا وأصحّها منهجًا وقتذاك هي يوغوسلاڤيا. لهذا أوفدت مبعوثين مصريين إليها ليخبروا ما عندهم من خبرة وينقلوها إلينا لنفيد منها في تجربتنا. وكان أن وقع الاختيار على نفر من المتخصّصين كل في شعبته أو فنه من مسرح وسينما وموسيقي وفنون تشكيلية ومكتبات وتنظيم وإدارة. وأخذت هذه البعثة طريقها إلى يوغوسلاڤيا في أواخر نوفمبر ١٩٦١ وأمضت شهوراً ثلاثة في التلقّي والدراسة وتطواف الريف اليوغوسلاڤي ليعرفوا أسباب نجاح تلك التجربة هناك. وقد وفّقت تلك البعثة كل التوفيق في مهمتها وشهدت لها الحكومة اليوغوسلافية بجدّيتها وحماستها ودأبها على العمل والتحصيل، ورفع إليّ المستشار الفنان أحمد لطفي رئيس البعثة تقريراً وافيًا عما يراه ورفاقه في التطبيق هنا بعد استئناسهم بما رأوه هناك. ولم أنفرد بالبت في هذا الأمر، بل جمعت إلى جانبي نفراً من المتخصّصين في كافة أجهزة الوزارة لاستخلاص خطة تنفيذية محكمة وتقدير ما هو جدير بالأخذ به.

وبعد هذا أخذنا نمضي على الطريق؛ ففي الوقت الذي بدأت فيه الوزارة تصنيع المسارح والمكتبات المتنقّلة على سيارات من نوع خاص ومجهزة لهذا الغرض لنقلها هي وآلات السينما إلى أعماق الريف، بدأنا أيضًا في تدريب العاملين لوفق منهج مرسوم لكي نؤهّلهم للمهمة التي سيضطلعون بها. وكانت ثمة ظروف سأتناولها بعد قليل اضطررت معها إلى ترك الوزارة في سبتمبر ١٩٦٢، وكان هذا بعد أن تم بناء بعض قصور الثقافة في عواصم المحافظات والشروع في بناء بعضها الآخر وإعداد بعض مراكز الثقافة.

* * *

وأخيراً فقد عملت خلال تجربتي الوزارية الأولى في ظل اثنين من رؤساء الوزارات هما الدكتور نور الدين طراف رحمه الله الذي يشهد له الجميع بالكفاية العالية والنزاهة المطلقة والمواقف الوطنية المشهودة قبل الثورة وبعدها، والمغفور له الأخ كمال الدين حسين رفيق الكفاح الطاهر السريرة النقيّ اليد، والثائر الذي لا يهدأ والبطل الوطني الذي لا تخمد له حماسة. ثم كان أن حظيت بالعمل في وزارة يرأسها جمال عبدالناصر الذي امتلأت صفحات هذا الكتاب بمآثره وقدره ومكانته.

[٤]

خواطر سورية

في عام ١٩٦١ أسند إليّ الرئيس عبدالناصر بالإضافة إلى عملي وزيرًا للثقافة في مصر وزارة الثقافة بسوريا. وانتهزت أول فرصة سنحت لي لزيارة «الإقليم الشمالي» كما كانت سوريا تسمّى في عهد الوحدة، مصطحبًا معي جمهرة من كبار المثقفين والفنانين من بينهم المرحوم أبوبكر خيرت والفنان حامد سعيد والمستشار أحمد لطفي وغيرهم للتعرف على الإقليم ولنزداد إيضاحًا بالأحوال هناك. واستغرقت تلك الزيارة أيامًا عشرة بدأناها في ١٨ سبتمبر ١٩٦١ تعرّفنا خلالها على المعالم الثقافية للشعب السوري المبدع العريق في دمشق وحمص وسد الرستن وحماة ومعرّة النعمان وحلب وأدلب وصلنفة والحفة واللاذقية والمنطقة الأثرية برأس شمراء وغابة الفرلّلق وطرطوس وجزيرة أرواد وقلعتها ودرعا وقلعة الحصن وبصرى الشام وقلعتها ومسرحها الروماني المدرّج والسويداء ودير الزور والقامشلي وتدمر. وقد صاحبنا في زيارة هذه المحافظات الخمس عشرة السيد يوسف شقرا الأمين العام لوزارة الثقافة السورية، فكان نعم الرفيق علمًا وثقافة وأدبًا ولطفًا وحفاوة.

وانتهينا من هذه الزيارات إلي الاتفاق مع الزملاء السوريين على البدء في إعداد فرقة موحّدة للفنون الشعبية للجمهورية العربية المتحدة، كما أسفرت لقاءاتي بالشخصيات السورية التي قابلتها في مختلف المواقع التي زرتها ـ وكانوا من البارزين ثقافة وفنًا وحماسة ـ عن إلمام واعٍ سليم بالواقع الثقافي هناك بعد أن بادلتهم الرأي وبادلوني. وكانت لي اجتماعات شتى بقيّادات وزارة الثقافة في سوريا انتهينا فيها إلى وضع خطة طموح رُصد لها مبلغ مليون وثمانمائة ألف ليرة سورية لإنشاء ثلاث مراكز ثقافية في دير الزور والسويداء ودرعا والإسهام في إنشاء مجمّع ثقافي بمدينة حمص، وشراء وتجهيز ثلاث وحدات ثقافية متنقّلة للرقة والحسكة وديرالزور وإنشاء معهد للموسيقى بدمشق، وبناء مركز ثقافي في عين العرب، وتشييد مسرح في حلب، وإكمال مسرح العرائس بدمشق، وبناء متاحف إقليمية في كل من حلب ودمشق وتدمر. وكان أن تعهدت وزارة الأشغال السورية التي أُسند إليها البناء المساهمة بإنشاء بعض هذه المؤسسات على نفقتها كاملة. وكنت قد حصلت على موافقة المشير عبدالحكيم عامر ـ بوصفه نائب رئيس الجمهورية في الإقليم الشمالي ـ قبل قيامي بزيارة سوريا بشهرين على تخصيص مبلغ خمسة ملايين ليرة على امتداد عشرة سنوات لإحياء مدينة تدمر وإجراء التنقيبات عن الآثار المطمورة، ظفرت الوزارة منها بنصف مليون ليرة عن ميزانية ١٩٦٢/٦١.

وفي مدينة حلب عاينتُ بصحبة خبراء مديرية الآثار السورية قلعتها الشامخة لإدخال مشروع الصوت والضوء بها، كما تفقّدتُ قاعة العرش بالقلعة التي كان القائمون على الآثار بصدد إنشاء سقف لها بعد الذي تهدّم، فرأيت استشارة كبار المختصين في الآثار الإسلامية،

وحدّدتُ بالفعل الدكتور فريد شافعي والأستاذ حسن عبدالوهاب، وتم الاتصال بهما واكتملت الخطة على أن تعرض بعد الانتهاء منها على المجلس المتخصّص بوزارة الثقافة.

وإذ كانت دار الكتب تحتل المكتبة الظاهرية التي شُيِّدت منذ قرون سبعة وتحولت إلى مكتبة عامة منذ حوالي ثمانين سنة، فقد انعقد الرأي على تشييد دار حديثة بدمشق ثم اختيار موقعها بشارع بيروت الذي يطلق عليه الدمشقيون شارع الربوة خصّص منه ١٤٠٠٠ متر مربع للمبنى الذي تلتف حوله حديقة فسيحة، على أن تتسع المكتبة لسبعمائة مُطالع في وقت واحد، وتضم الدار قاعة كبرى للمحاضرات والسينما تتسع لأربعمائة شخص وصالة معارض وقاعة للاستماع الموسيقى. وقُدرت تكاليف المشروع بـ٤٣٥٠٠٠٠ ليرة لم نستطع إدراج قدر منها في ميزانية ٦١/ ١٩٦٢، فأدرج له مبلغ ٢٠٠٠٠٠ ليرة بميزانية ٦٣/ ١٩٦٤ ومثلها في ميزانية ٦٤/ ١٩٦٥ لتنفيذها ضمن مشروع الخطة الخمسية التالية.

ومن دمشق أرسلت إلى رينيه ماهيه مدير عام اليونسكو أول رسالة لي وزيرًا للثقافة في سوريا أطلب إسهام منظمة اليونسكو في ترميم قلعة الحصن، كما عهدت إلى المثّال المصري المعروف مصطفى نجيب بتصميم تمثال للمجاهد السوري إبراهيم هنانو لإهدائه إلى مدينة إدْلبْ مسقط رأسه بمحافظة حلب.

كنا مدفوعين إلى هذا كله برغبة قوية وحميّة شديدة بأن ننهض بالقطرين معًا نهضة صادقة تمكّن لغيرها من نهضات أخرى مرجوّة، إذ كان الأمل في نفوسنا أن تتبع تلك الوحدة وحدات أخرى، غير أنه ما كل ما تتمنّاه النفوس تدركه. ففي فجر يوم ٢٨ سبتمبر أيقظني سكرتيري ليخطرني أن انقلابًا وقع في سوريا قرر القائمون به الانفصال وفصم عرى الوحدة. وكان مما صُدمت له صدمة عنيفة أن أسمع تلك الهتافات الموالية التي كانت تتردد أصداؤها بالأمس في جو دمشق وغيرها فإذا هي تختفي فجأة بين يوم وليلة، وإذا مكانها صرخات على الضد من الأولى تنادي بالانفصال وتقضي على أول تجربة رائدة تجمع بين بلدين عربيين في ظل علم واحد.

كان الوقت يمرّ بطيئًا متثاقلاً ولا أدري ماذا سيحلّ بنا، فدعوت أعضاء البعثة المرافقين لي للانضمام إليّ بفندق الشرق، وطلبت من أبي بكر خيرت رحمه الله أن يحاول انتزاعنا مما نحن فيه من فراغ وقلق وترقّب لينجز لنا عملاً إيجابيًا، وقُدته نحو البيانو الموجود في بهو استقبال الفندق الخاوي، مقترحًا عليه أن يحاول تحقيق أمنية طالبته بها من قبل، وهي صياغة موشّح «لـمّا بدا يتثنّى» وفقًا لأساليب العلوم الموسيقية من هارمونية وكنترپنطية. وأخذ النهار يمضي لحظة بعد أخرى ونحن نصغي إلى محاولاته المتكررة بإعجاب وتقدير حتى جاءني قرب نهاية النهار السيد يوسف شقرا ليبلغني أنه يمكننا عبور الحدود الليلة إلى لبنان، واصطحبنا فتخطّى بنا جملة من تعقيدات بيروقراطية ثقيلة كانت تعترض طريقنا فذلّلها بلباقته وكريم سجاياه، ووصلنا بيروت في منتصف الليل حيث قضينا الليلة. وفي الصباح التالي استقللنا أول طائرة

إلى القاهرة ووجدت إلى جانبي فيها المرحوم كمال رفعت . ومن المطار توجّهنا سويّا إلى مقر جمال عبدالناصر الذي كان وقع الانفصال عليه عميق الأثر فترددت أصداء الأسى في نفسه . وما من شك في أن الانفصال كانت له عواقبه بعدُ في جلّ ما أخذ فيه من تصرف هنا وهناك ، إذ كانت هذه الوحدة مناط أمل كبير في نفسه ، وكم بني عليها من أمنيات جسام فإذا هي تنهار كلها في طرفة عين حين انهار ذلك الأساس .

وطوال طريق العودة من سوريا كان يتردّد في خاطري ما سمعت من هتافات محمومة تندّد بالقوانين الاشتراكية التي نالت من جم غفير من التجار وكبار وصغار الملاّك ثروة ونفوذاً حتى باتوا بالضرورة خصوماً للتجربة الوحدوية التي قبلها عبدالناصر على مضض تحت إلحاح دمشق التي كانت رأس الرمح في قضية العروبة . كذلك أثارني ما كان يفعله رجال السلطة من السوريين الذين أسلمتهم القيادة السياسية في مصر زمام الحكم في سوريا ، فإذا هم ينكّلون بخصومهم باسم الوحدة ، وإذا مصر تحمل وزراً هي منه براء . فلقد كان للاعتداءات على الحريات الشخصية أثرها في زعزعة الوحدة فانفضّ عنها مؤيدوها إلا القليل منهم ، وإذا الوحدة بعد شهور قليلة من قيامها تصبح بلا جماهير وإذا مؤيّدوها أقل عدداً من خصومها . هذا إلى ما عاناه السوريون المخلصون للوحدة من بعض كبار المسؤولين ومراكز القوى المصريين الذين كانوا يريدونهم أن يتحولّوا من وحدويين قوميين ثوريين إلى كتبة تقارير وعملاء لأجهزة المباحث والمخابرات . أضف إلى هذا عبث بعض الضباط المصريين غير المُعدّين لمثل هذه المهمة الدقيقة الحسّاسة التي تقتضيهم أن يبلغوا الأعماق ليعرفوا أحاسيس المواطنين السوريين ، فيكون تصرّفهم ملائماً . فلم يكن الجانب الأغلب من المصريين الموفدين إلى سوريا سواء كانوا من العسكريين أو الإعلاميين مؤهّلين سياسيّاً أو اجتماعيّاً أو سيكولوجيّاً للتعامل مع شعب شقيق ذي طبيعة جغرافية أخرى متباينة مع طبيعتنا ومزاج شديد الاختلاف . ومن هنا كان سوء تصرفهم واستعلاؤهم الأجوف مما جعل السوريين يحسون أنهم باتوا مواطنين من الدرجة الثانية ، ومن ثم تفاقمت الحساسيات الإقليمية . فعلى حين كان السوريون في مبدأ الأمر يحاولون جهدهم التخفّف من الشخصية القطرية السورية مضى المصريون في سوريا يحاولون تأكيد الشخصية القطرية المصرية .

لقد عانى السوريون ـ على نحو ما يروي الإذاعي السوري الأستاذ عبدالهادي البكار من : «تفرعُن» المصريين الذين جاء بعضهم إلى سوريا يحدوه شعور الاحتلال الاستعماري(*) ، أو على نحو العبارة الدالة التي جاءت على لسان وزير العدل السوري آنذاك السيد نهاد القاسم قبيل الانفصال بفترة وجيزة عند وصوله إلى دمشق قادماً من مصر حين قال : «لقد عدتُ من القاهرة إلى المقهورة» . وهي عبارة خطيرة ترهص بالأحاسيس الوطنية التى أفضت إلى الانفصال . وكان هذا كله وبالاً على المصريين المقيمين بسوريا بعد حركة الانفصال ، فذاقوا

(*) عبدالهادي البكار : المأزق .. مصر والعرب الآخرون . دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر . دمشق .

على أيدي أشقائهم السوريين ضروبًا شتى من ألوان القهر والإذلال والتنكيل، البريء منهم والمذنب على حد سواء بلا تمييز.

وما من شك أيضًا في أن بعض رجال البعث في سوريا غير الراغبين في بقاء الوحدة بعد أن تناقضت مصالحهم مع إدارة الدولة الاتحادية انتهزوها فرصة وأخذوا يؤلّبون الجماهير ضد الوحدة، مصوّرين لهم ما في الوحدة من آثام، وأنهم جاؤوا ليخلّصوهم منها.

ولقد كان استفزاز الرئيس عبدالناصر لأقطاب حزب البعث العربي الاشتراكي - من خلال نزعته السلطوية - باعثًا لهذا الحزب كي يخوض ضده صراعًا عنيفًا قوّض أركان تجربة الوحدة الوليدة. هكذا بدأت بوادر التفكّك بعد سنة واحدة من قيام الوحدة حين استقال صفوة الوزراء البعثيين من الحكومة الاتحادية عام ١٩٥٩. فلولا الخلاف بين عبدالناصر وحزب البعث لعجز الغرب عن دفع السعودية والأردن إلى احتضان وتشجيع الانفصاليين الذين أجهضوا تجربة الوحدة، فإذا الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية يستغل ما أصاب التجربة من وهن وكهولة مبكّرة، فيوظّف أخطاءها لصالحه. لقد كانت الدولتان العظميان: الولايات المتحدة والاتحاد السوڤييتي ومجموعة الدول العربية المرتبطة بهذه الدولة أو تلك، بل وفرنسا الغاضبة من دعم مصر لثورة الجزائر وأصدقاؤها في سوريا، كانت قلوب هؤلاء جميعًا تفيض عداء للوحدة. وجاء تنصيب المشير عبدالحكيم عامر حاكمًا للإقليم الشمالي في مرحلة اختمرت وتبلورت فيها رغبة الجانب المؤثر من المجتمع السوري في الانفصال، فإذا أهل سوريا لا يرحبّون بهذا الحاكم الوافد في الوقت الذي كانوا يتوقون فيه إلى التخلّص من استفحال سطوة السيد عبدالحميد السرّاج وبطشه. ومن المؤسف أيضًا ذلك الخلاف المرير بين الجهازين اللذين اختارهما رئيس الجمهورية للتربّع على قمة السلطة في سوريا، أعني جهاز المشير عامر وجهاز السيد السرّاج الذي كان يأتمر بأمره المكتب الثاني [المخابرات] والاتحاد الاشتراكي العربي ووزارة الداخلية. وقد انعكس هذا التناقض بدوره على القواعد الشعبية، لا سيما بعد أن احتكم كلاهما إلى جمال عبدالناصر فانتصر لعامر واحتجز السرّاج بالقاهرة، حتى أصبح هذا التصرّف مجالاً للتندّر والسخرية بين العامة والخاصة على السواء.

وأعترف أنني طوال الساعات الثلاثين التي مرّت بين سماعي نبأ الانفصال ولقائي بعبدالناصر لم يحد ذهني قيد أنملة عن التفكير في هذه المأساة وعن ظروفها وأسبابها. وكان قد أتيح لي في لقاءاتي بالمثقفين هنا وهناك أن أستمع إلى تلميحات توحي بأن أكثر السياسيين تقديرًا لعبدالناصر وأشدّهم حماسة للوحدة قد باتوا يحسّون أن قنوات الاتصال بينهم وبين الرئيس قد سُدّت، وأن الأمور في سوريا باتت تسير في غير المجرى الذي كان ينبغي أن تسلكه. وقد أدركت بما يشبه الحدس أن المحيطين بعبدالناصر لم يحملوا له من الحقائق إلا ما يطيب له سماعه. ومن هنا فإنه حين أصدر القرارات الاشتراكية التي تَصَوَّر إسهامها فى تصحيح الأوضاع الاقتصادية في سوريا قد أصدرها انطلاقًا من تحليل غير صادق وغير دقيق للأحوال المادية للفئات الاجتماعية، بل ودون معرفة عميقة بالمواقف والارتباطات الفكرية بين مختلف التكتلات السياسية، إذ كان

أصحاب المشروعات الكبرى من السوريين أكثر حرصاً على مصالحهم من ارتباطهم بدولة الوحدة، وقد تناهى إلى علمي فيما بعد أن بعض الخبراء الاقتصاديين المصريين - ومن بينهم اقتصادي ماركسي مرموق - قد نصحوه بعدم الإقدام وقتذاك على هذه الخطوة لما تحمل من خطورة أكيدة.

وهكذا كان يكفي أن يتحرك التجار وأصحاب الشركات والمصانع التي تَقرَّر تأميمها حتى ينضمّ إليهم أعداء الوحدة المرتبطون بالدول الكبرى، وينخرط معهم مَن خاب أملهم في أن تُقدِّم لهم الوحدة خيراً كانوا يطمعون فيه، بينما ينكص أنصار الوحدة الحقيقيون ممن خذلتهم مصر عن التصدّي للإعصار المدمّر لكل شيء يعترض طريقه.

والحق إن عبدالناصر قد ارتكب خطأً جسيمًا حين أمر بإرسال قوات المظلات جواً وقواته المسلّحة بحراً إلى ميناء اللاذقية للضرب على أيدي الانفصاليين، فإذا أعداء الوحدة يستغلّون هذا الخطأ بمساعدة القوى الأجنبية المحرّكة والمؤيدة للانفصال. وإن كان يشفع لعبدالناصر تراجعه السريع عن هذه الخطوة متبيّنًا خطأ قراره، فأمر باستدعاء القوات المسلحة المرسلة بحراً، على حين استسلمت قوات المظلات لحامية اللاذقية التي كانت متربّصة بها أثناء هبوطها إثر استماع الانفصاليين إلى الحديث التليفوني الذي دار بين عبدالحكيم عامر وجمال عبدالناصر فقطعوا الاتصال بينهما قبل أن يكتمل الحديث(*). وكان عبدالناصر، يردّد في حديثه - على حد ما أكّده لي اللواء أركان حرب حسنى عبدالمجيد أحد كبار الضباط الموجودين بصحبة المشير عامر وقتذاك - أنه لن يسمح بإسقاط إرادة الشعب السوري التي نادت بالوحدة سنة ١٩٥٨ من أجل زمرة محدودة من العسكريين، وإذا عامر ينصحه بعدم اللجوء إلى استخدام القوة كما أبلغه أن ثمة مفاوضات دائرة قد تفضي إلى الاتفاق، وإذا الاتصال بينهما ينقطع فجأة.

وعلى الرغم من الحزن الفادح الذي هزّ كيان عبدالناصر حتى أدق خلجات قلبه فقد كان يدرك أبعاد الأخطاء، لكنه كان يدرك بالمثل أن التسرّع في قبول الوحدة كان الخطأ الأساسي، وأنه كان نذيراً بكل ما استتبعه من رزايا ونتائج مهلكة. وكان أقسى ما يعانيه هو إحساسه بإجهاض أمل عزيز على العرب جميعًا، إذ كان يخشى من ردود فعل الانفصال في قلوب المتطلعين إلى الوحدة الشاملة، وكانت أمنيته ساعتها أن يستخلصوا من تجربة الوحدة والانفصال أعمق الدروس والدلالات. وما أظن تلك الطعنة التي ظن قادة الانفصال في سوريا أنهم نكبوا بها جمال عبدالناصر نكبوه وحده بها، بل لقد نكبوا الأمة العربية جمعاء حين وأدوا تلك التجربة في مهدها(**).

(*) جاء على لسان السيد علي صبري رحمه الله في ندوة «ثورة ٢٣ يوليو. قضايا الحاضر وتحدّيات المستقبل» التي شاركتُ فيها والمنعقدة في الفترة من ٢ مايو إلى ٥ مايو ١٩٨٦ أن السفير السوفييتي قد التقى ليلتها في ساعة متأخرة مع الرئيس عبدالناصر وأبلغه أن الكرملين ينصحه بأن يكفّ يده عن سوريا.

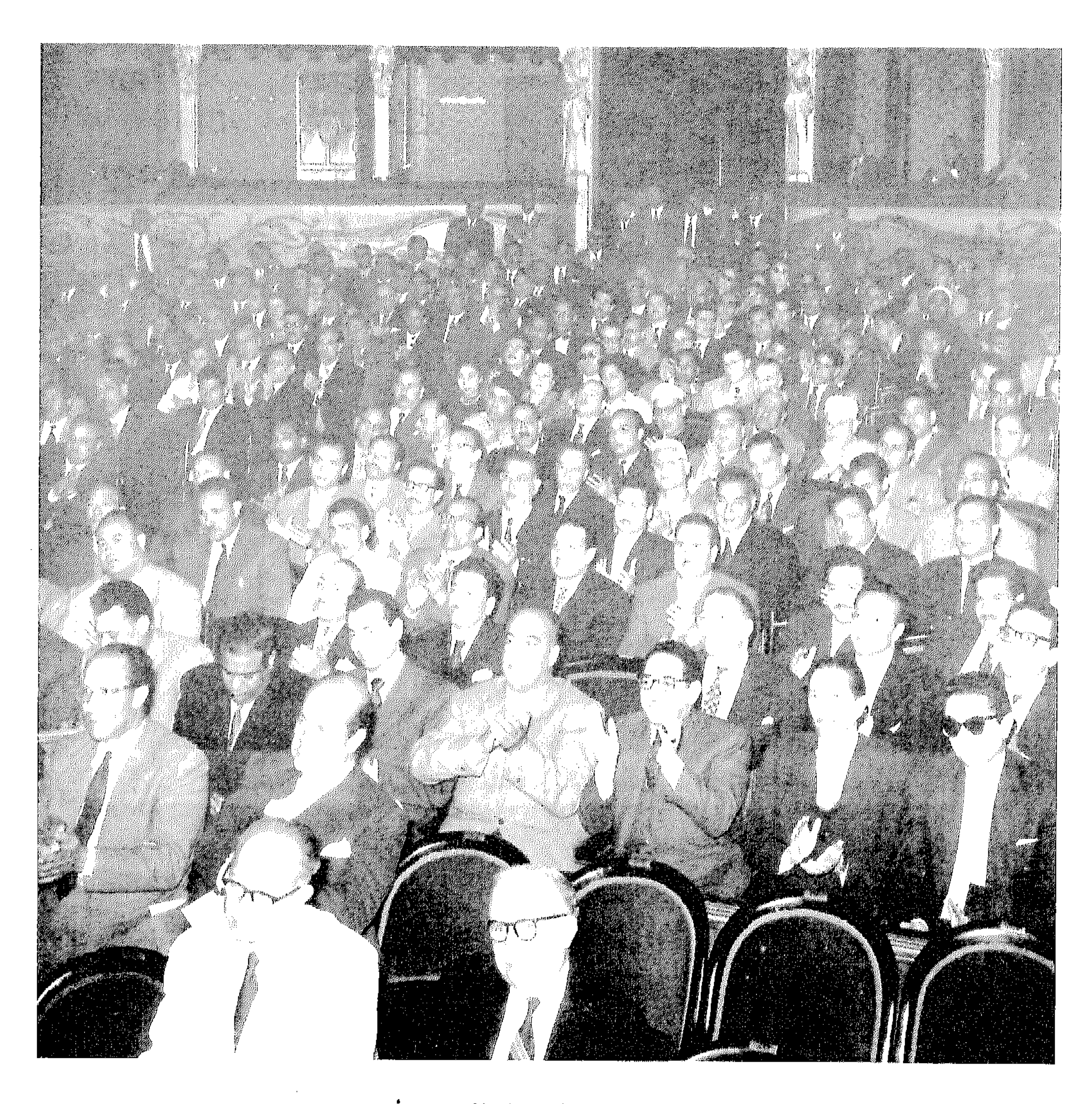
(**) يأخذ عليّ الأستاذ د. عبدالعظيم أنيس أني لم أكتب كلمة نقد عن أيام عبدالحكيم عامر في سوريا. والواقع أن أيامي في سوريا كانت عشرا كنت خلالها متنقلاً بين محافظة وأخرى لأؤدي واجبي وزيراً للثقافة، ولم ألق خلالها المرحوم عامر قط، كما لم ينته إليّ عنه وقتها ما يستحق أن أسجله في مذكراتي وإلا ما كنت أحجم عن أن أقول كلمتي في هذا الشأن.



حوار مع السيدة أم كلثوم والأستاذ فكرى أباظة والموسيقار الأستاذ القصبجى.



حوار يجمع بين الأساتذة د. مصطفى السعيد ود. احمد بدوى والمهندس الموسيقار ابو بكر خيرت والفنان يوسف وهبى ود. محمد حسين وصاحب هذه المذكرات أثناء المؤتمر العام بدار الأوبرا.



جمهور المشاركين فى المؤتمر الثقافى بدار الأوبرا.



الدكتور طه حسين والدكتور مصطفى السعيد والسيدة أم كلثوم والأستاذ فكرى اباظة فى مؤتمر الثقافة العام المنعقد بدار الأوبرا فى مارس ١٩٥٩.



فى استقبال الرئيس جمال عبد الناصر بدار الأوبرا عند حضوره حفل أوركسترا القاهرة السيمفونى لعزف أعمال أبو بكر خيرت.



فى استقبال الرئيس عبد الناصر وبصحبته الأمير قسطنطين ليلة حفل افتتاح عرض الصوت والضوء بالهرم يوم ١٣ أبريل ١٩٦٠.



في صحبة الرئيس عبدالناصر وضيفه الرئيس تيتو وقرينته في عرض الصوت والضوء والهرم.



مع الفنان الموسيقى أرام خاتشاتوريان بمكتب وزير الثقافة بقصر عابدين لتنظيم الحفل الذى قاد فيه أوركسترا القاهرة السيمفونى.



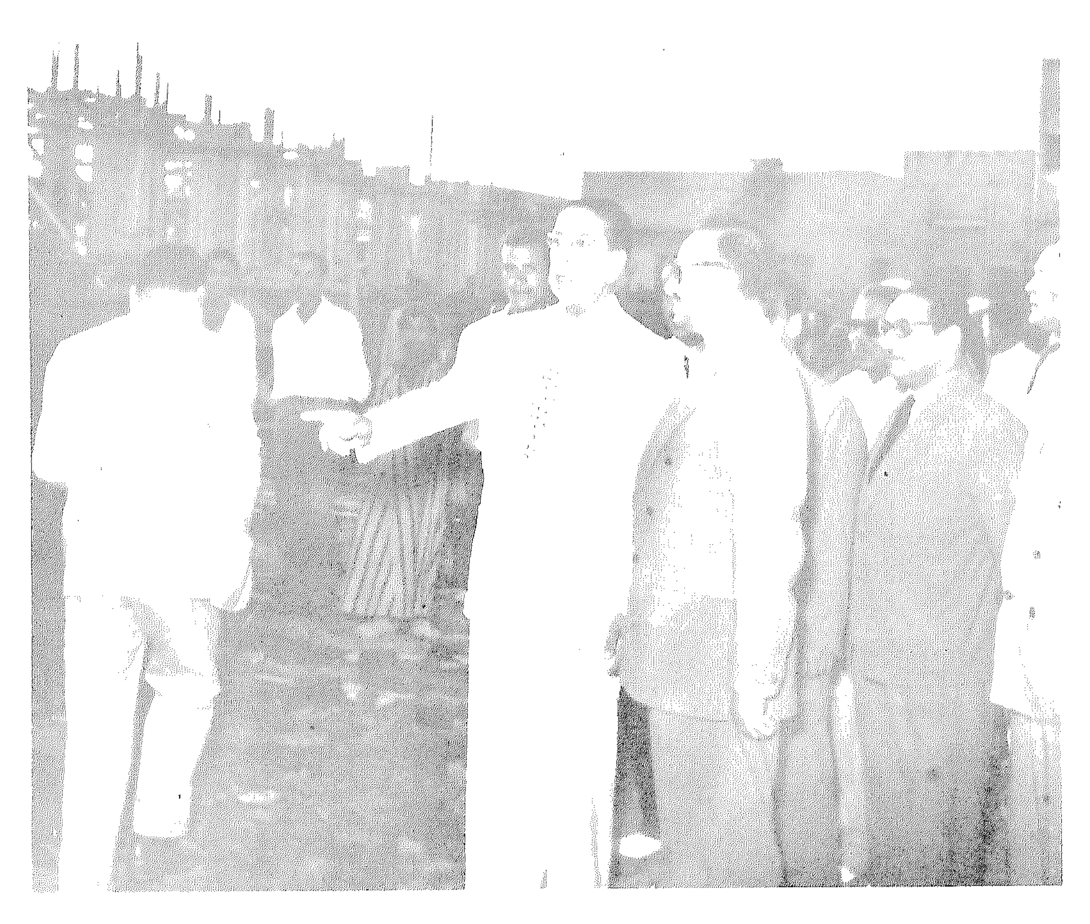
حوار مع السيدة أم كلثوم برفقة الأستاذ يوسف السباعى اثناء الاستراحة ليلة افتتاح عرض أوبريت الأرملة الطروب بدار الأوبرا.



مع أعضاء فريق أوبريت الأرملة الطروب لتهنئتهم على نجاح عرضهم.



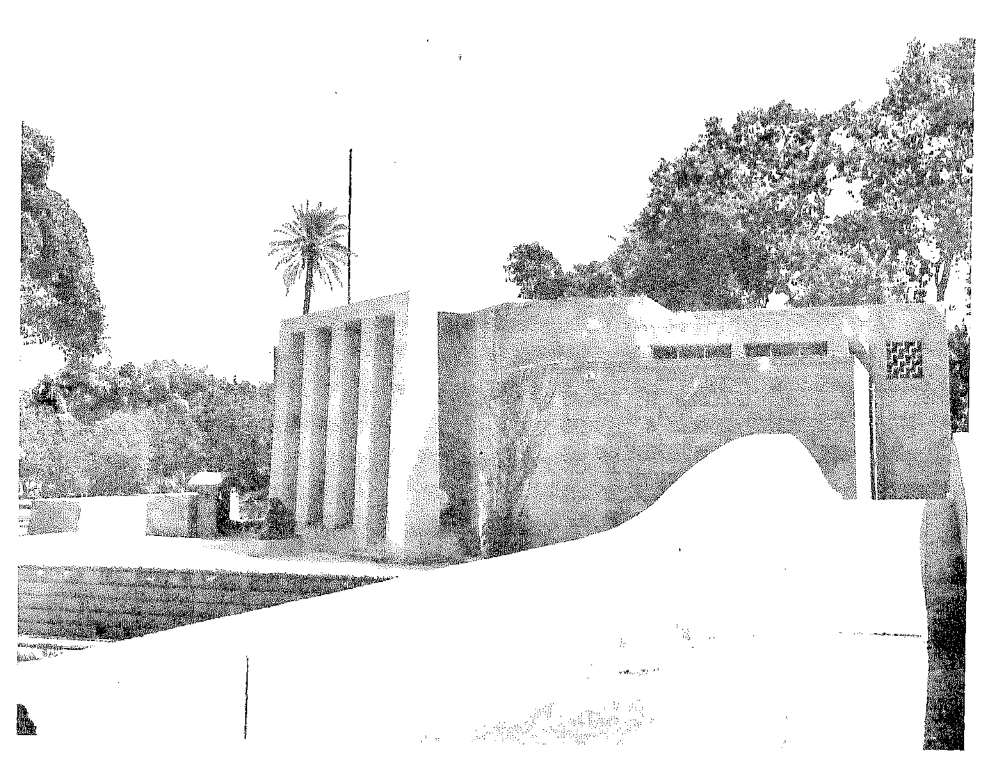
دار الأوبرا المصرية العريقة قبل احتراقها.



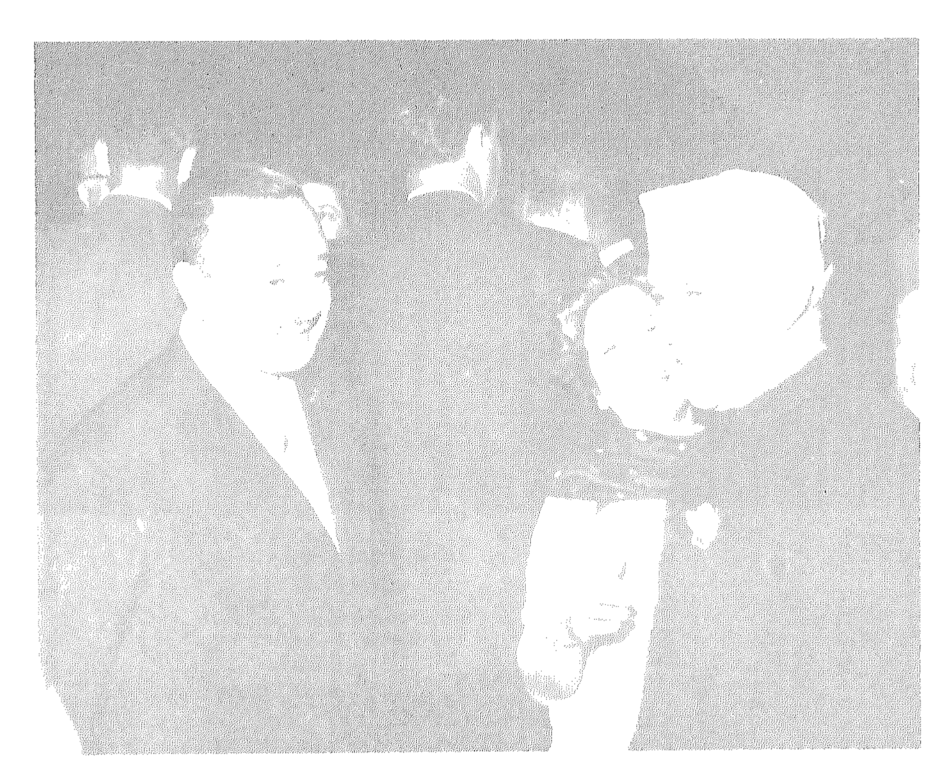
مع المهندس ابو بكر خيرت لتفقد اعمال بناء مبنى الكونسيرفاتوار.



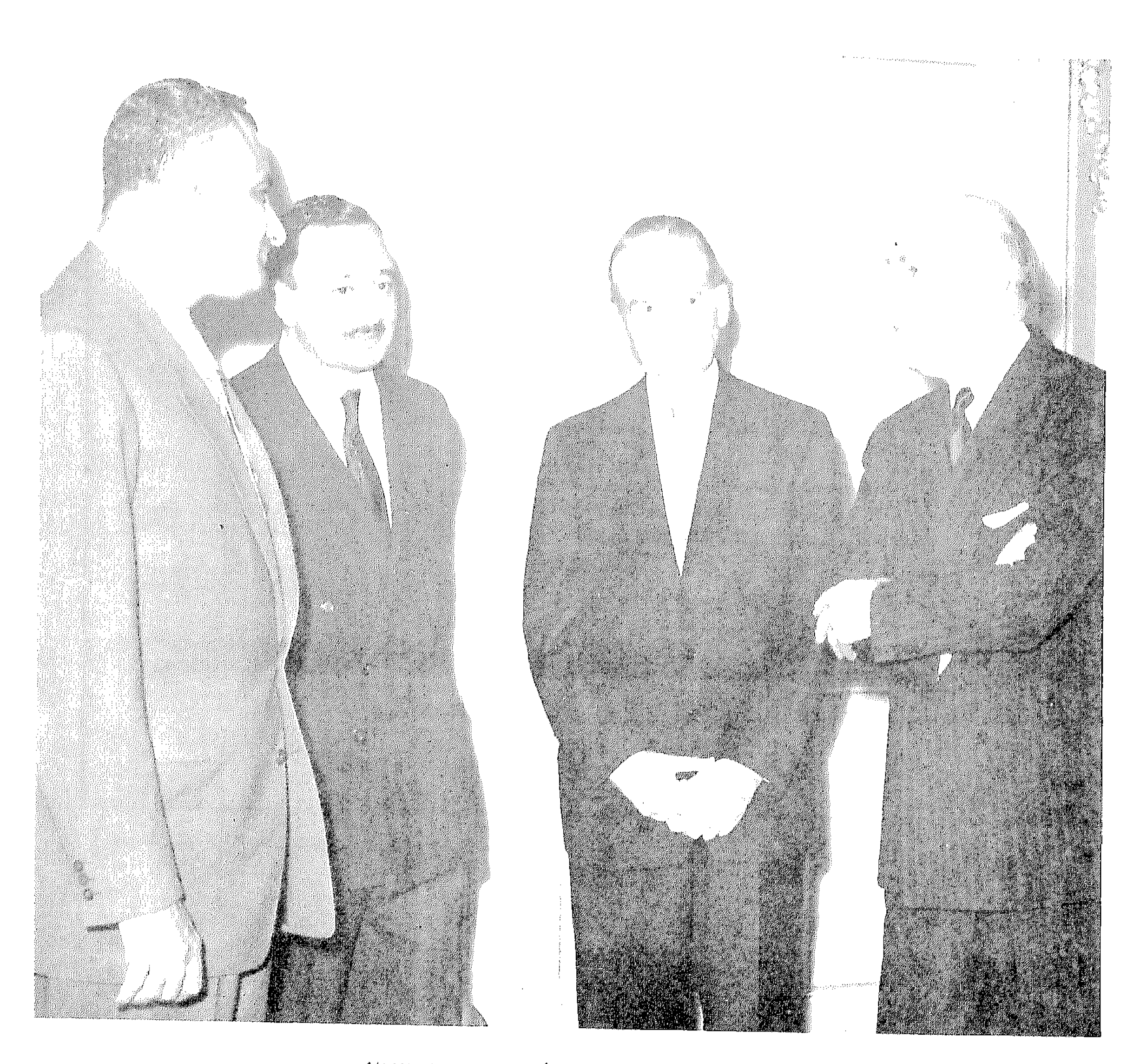
ماكيت دار الأوبرا الجديدة.



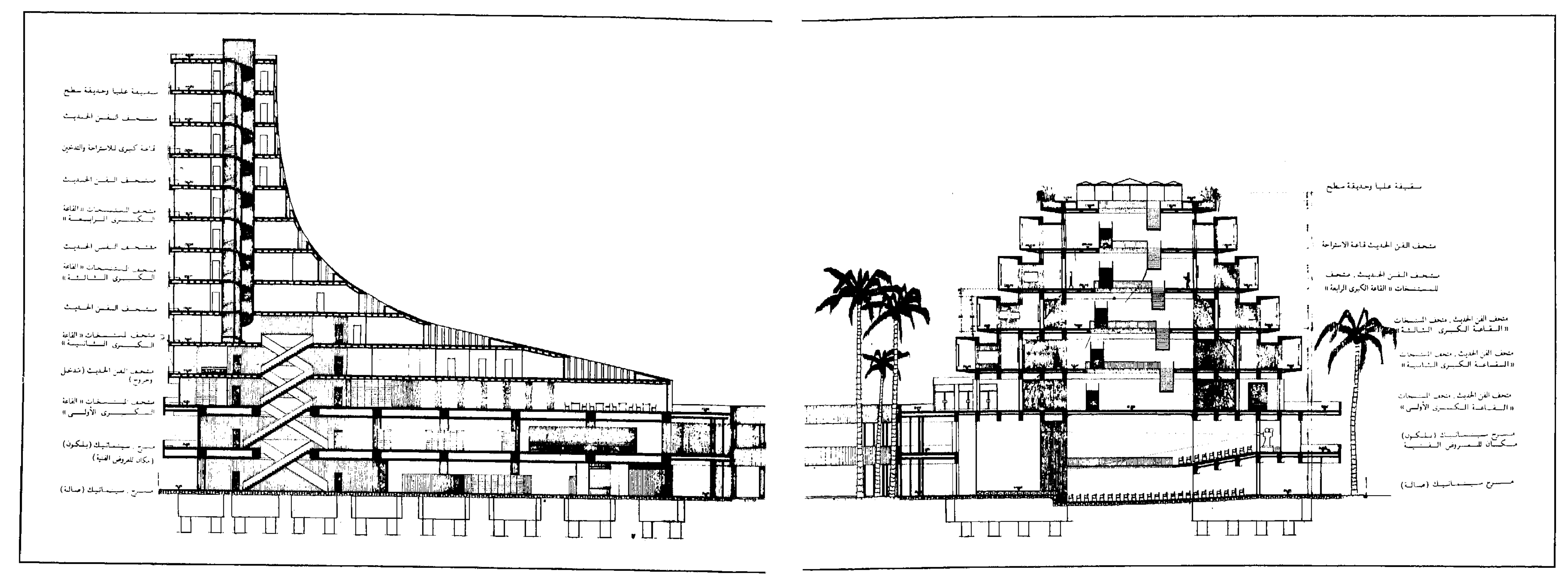
متحف الفنان محمود مختار.



فى استقبال الزعيم نهرو بدار الأوبرا .



مع الرئيس عبدالناصر والسفير الأمريكى ومستشاره الثقافى.



قصر الفنون : قطاع طولي للمبنى الشرقي والمبني الغربي.



فى رفقة الرئيس جواهر لال نهرو أثناء جولته بمعبد الأقصر.



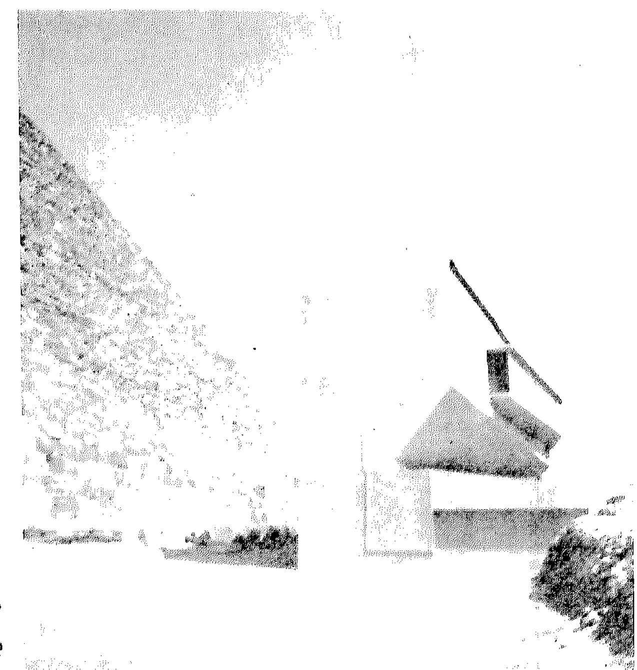
لقاء مع الدكتور محمد مندور فى افتتاح معهد الفنون المسرحية فى ١١ فبراير ١٩٥٩.



فى استقبال الرئيس عبدالناصر وضيفه الملك محمد الخامس سلطان المغرب بدار الأوبرا.



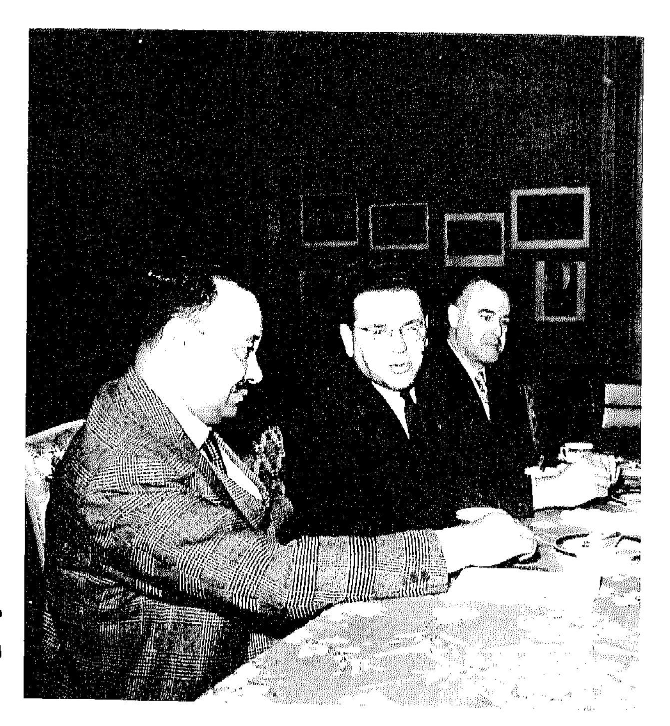
مع الرئيس جمال عبد الناصر يوم افتتاح دار ابن لقمان بالمنصورة (مايو ١٩٦٠).



مبنى متحف مركب خوفو
بالقرب من هرم خوفو.



متحف محمد محمود خليل وحرمه.



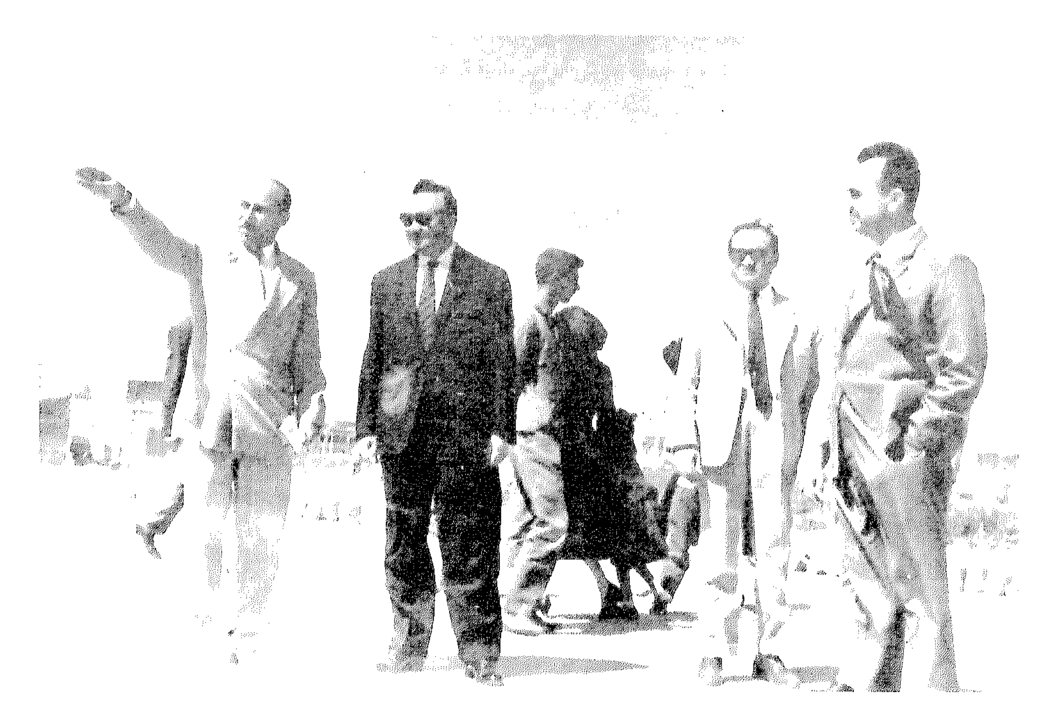
مع وزير الثقافة السوفييتى.



فى زيارة متحف المخطوطات الإسلامية بطشقند.



فى استقبال الرئيس سوكارنو بدار الأوبرا.



مع السيد يوسف شقرة أمين عام وزارة الثقافة السورية بمدينة حلب.

هوامش الفصل الخامس

(١) أنشأ شركة مصر للتمثيل والسينما وأستوديو مصر ومسرح الأزبكية ومطبعة مصر وغيرها من الأعمال الثقافية الخالصة.

(٢) مشكلات ثقافية. الأهرام في ٧ ديسمبر ١٩٧٩.

(٣) هي كونشيرتو البيانو والأوركسترا مقام دو صغير عزف المؤلف، والمتتالية الشعبية من مقام دو، والسيمفونية الثانية الشعبية من مقام صول الصغير، والسيمفونية الثالثة من مقام دو الكبير.

(٤) بلغ عدد رواد هذا العرض في الفترة من ٢٣ يولية ١٩٦٢ حتى ٤ يونية ١٩٦٧ قرابة ستين ألف مشاهد، وبلغ إيراد العرض حوالي عشرة آلاف جنيه.

(٥) بادرت الوزارة إلى اتخاذ العدّة لتنفيذ المشروع فخصّصت مبلغ مليوني جنيه بميزانية خطة التنمية الخمسية لمتحف القاهرة، ونصف مليون جنيه لمتحف الإسكندرية، كما اتصلت بوزارات الخزانة والاقتصاد والشئون البلدية والقروية لتقدير قيمة المباني في أرض المعارض. وتبيّن من المناقشات والدراسات أن هذه المباني لا تمثل عقبة اقتصادية تحول دون إقامة المتحف المصري بعد أن كادت تستنفذ أغراضها. واستقر الرأي على تعويض الجمعية الزراعية بمبلغ ٧٥ ألف جنيه هي قيمة مباني الجمعية في هذا الموقع. وفي شهر أبريل ١٩٦٢ تعاقدت الوزارة مع المهندس الإيطالي فرانكو ألبيني على تصميم متحفي القاهرة والإسكندرية، وقام المهندس بإعداد تصميمات المتحفين مراعيا أن يكونا على أحدث ما بلغه فن تصميم المتاحف.

وقد وضع تخطيط مشروع المتحف المصري الجديد بأرض الجزيرة بحيث يضم ثلاثة مداخل رئيسة هي: مدخل الجمهور ومدخل الإدارة والخدمات ومدحل المعروضات والأدوات. ويقع مدخل الجمهور في أقصى الجانب الشرقي عند رأس المثلث المواجه لكوبري قصر النيل، ويتصدّره طريق مائل دائري ذو اتجاه واحد يُفضي إلى البهو الكبير، وينطلق منه طريق آخر إلى موقف السيارات الخاصة بالبدروم، ويقوم عنده مقصف مكوّن من طابقين ومكان يخصّص لسيارات النقل العام وشركات السياحة الموجودة أسفل مبنى «المركز الثقافي».

(٦) اختير موقع هذا المتحف بحديقة الشلالات التي يتوسطها سور حجري قديم يبلغ ارتفاعه نحو سبعة أمتار احتضنه التصميم ليكون جزءاً من المبني الجديد، على أن يقام جناح مستقل يضم الإدارة ومكاتبها في الناحية القبلية من حديقة الشلالات. وقد وقع الاختيار على نظام القاعات الصغيرة المتتابعة التي يبلغ طول كل منها نحو تسعة أمتار بوصفه النظام الأمثل لمعروضات هذا المتحف التي تتميز كثرتها بدقة أحجامها. وقد وزّعت قاعات العرض المتتابعة على ثلاثة طوابق ترتفع كل منها عن السابقة بمقدار متر واحد، ويستمر الانتقال في اتجاه واحد من قاعة إلى أخرى صعوداً حتى الطابق الأعلى، ثم يعود الزائر فيهبط في اتجاه عكسي، ويستمر النزول في اتجاه واحد حتى نقطة البداية عند قاعة مدخل المتحف على غرار متحف جوجنهايم للفن الحديث بنيويورك. وتجري إضاءة قاعات العرض بالطوابق العليا من السقف بمظلّة خاصة لإسقاط الضوء وتوزيعه توزيعاً منتظما، بينما تضاء القاعات الأخرى بنوافذ رُكْنيه تحجب الظلال المتداخله وتُغطّي بعاكس للضوء مصنوع من الأسمنت وكسر الرخام يقوم بتنظيم الإضاءة غير المباشرة. وتوضع قطع أفقية من كسرُ الرخام والأسمنت فوق الجدران الخارجية بحيث تكون منفصلة عنها لحمايتها من أشعة الشمس المباشرة ولتجديد الهواء.

كما راعى المهندس أن تكون أجزاء المباني ذات مظهر بسيط، مقسّمة أفقيا ورأسيا تبعا للمناسيب المختلفة المتدرّجة لقاعات العرض، وأن تؤدي الأضواء والظلال المنعكسة عليها من الأشجار العالية بالحديقة دورها فى جمال المبنى المتميز بشخصيته الفريدة النابعة من الطريقة المبتكرة التى عولج بها المشروع عمليا وعلميا وفنيا.

(٧) كانت قد أجريت خلال السنوات الأخيرة عدة تجارب لإضافة مبان جديدة إلى مواقع أثرية، مثل مشروع بناء متحف على أكروبول أثينا، ومثل مشروع حماية نقوش أبواب مدينة قرطبة القديمة، وأخيرا مشروع «اللوفر الكبير» الذى بدأ تنفيذه في عام ١٩٨٥ والذى يتضمن إقامة هرم زجاجي مشابه للأهرامات المصرية القديمة ليتوسّط أجنحة مبانى اللوفر التى ترجع إلى عهد لويس الرابع عشر.

وأكدت النتائج التى تحققت فى هذه المشروعات إيجابية التجارب، وأتاحت الوسائل الحديثة إمكان خلق آثار متميّزة فى مادتها وروحها عن كل ما يحيط بها ثم إدماجها فيما حولها فى تناسق يتجنّب أية محاكاة أو تكرار زائف للأسلوب، ويتحاشى أى ربط مصطنع بينها وبين الموقع التاريخى وآثاره القديمة.

وقد كلفت وزارة الثقافة المهندس الإيطالى فرانكو منيسي بناء على توصية منظمة اليونسكو بوضع مشروع بناء متحف خاص يحتضن جسد المركب الرشيق في تناسق متناغم، على أن تتحقق فيه أنسب الظروف لحماية هذه التحفة الأثرية الفريدة والمحافظة عليها محافظة كاملة، مع إعداد ممشى داخلى يتيح للزائرين الاستمتاع بمشاهدة المركب مشاهدة كاملة وملاحظة أدق التفاصيل والقسمات المميزة من الناحيتين الشكلية والتقنية، على أن يبقى الزائر على اتصال بصري بالوسط الخارجي. وقد كان هذا التعايش البصري بين المركب وبيئته الطبيعية هو الذى حسم مسألة إنشاء المتحف في مكان المركب الأصلي.

ويضم المتحف قاعات تعرض جميع الوثائق الخاصة بمراحل اكتشاف القارب وإخراجه وإعادة تكوينه واحتضان الحوض الطويل الذى كان يضم المركب، وكذلك كتل الأحجار السميكة التى كانت تغطي فتحته على ألا يحسّ الزائر خلال تجواله وسط هذه الأجزاء التى تضم الحوض والأحجار بانعزاله عن الجو المحيط به، بل يحسّ على العكس من ذلك باندماجه فى هذا الوسط، ويستشعر عبر الأسطح الشفّافة الواقية بمنطقية اتصال الأشياء التى يشاهدها فى المتحف ببقية المصاطب المجاورة وانحدار الهرم الصاعدة.

وإذ كان أصعب ما واجهنا من ناحية التناسق الشكلى هو إضافة كيان جديد إلى مجموعة أثرية قديمة وإدماجه فيها دون أن يتنافر معها، فقد كانت أشق المشاكل العملية هى ضيق المساحة المتروكة لتنفيذ المشروع، ذلك أن المسافة بين قاعدة الهرم وحافة الحوض القريبة منه لا تزيد عن ثمانية عشر مترا، كما أن المسافة بين حافة الحوض البعيدة عن الهرم وبين بقايا أقرب مصطبة لا تزيد عن ستين سنتيمترا. ومع ذلك فقد كان التفكير فى بناء متحف شامل من طابق واحد مستحيلا استحالة التفكير فى تجزئته بين طابقين متمايزين تماما أو طوابق عدة محدودة. وانتهى التفكير إلى تشكيل مبنى موحّد توزّع فيه الآثار وتربطها جميعا ممرّات معلّقة فى مستويات وأوضاع مختلفة تساعد على تنويع مواضع الرؤية للزائرين، وتتيح أكبر قدر من الاستمتاع برؤية التحفة الفريدة فى مجموعها أو فى تفاصيلها. ولكن هذا كله لم يتم فى جولة أو جولتين بل استوعب جولات كثيرة استُعين فيها بآراء الخبراء المرموقين.

ويتكون الهيكل الذى يحمل المبنى من قاعدة من الخرسانة المسلّحة ومن دعامات حديدية، وقد شُكل غطاء الطابق الأسفل من سقف من القرميد والخرسانة المسلّحة مغطّى بطبقة من الفلّين العازل للحرارة والذى يحتضن غرفة هوائية فوق السقف. وشُيّدت الأجزاء غير الشفّافة مردوجة من جدار خارجي من الحجر الجيري ومن جدار داخلي من قوالب القرميد المجوّفة التي تشكّل غرفة هوائية في نفس الوقت الذى تحتوي فيه على مادة عازلة. وشُكّلت الجدران والأسطح غير الشفّافة من طبقتين من ألواح الحديد التي يبلغ سمكها ملليمترا ونصفا بينهما طبقة من الصوف الصخري مشكّلة بطريقة تجعلها أكثر ما تكون كفاءة في عزل الحرارة، وقد غُطيت الألواح الحديدبة من الداخل والخارج بطلاء واق معتم اللون قليل الامتصاص، بينما تكوت الجدران الشفّافة من مربعات رجاجية مردوجة من النوع العازل للحرارة تشدّها الأحرمه المعدنية وتضم عرفات هوائية مجفّفة. وقد شُكّلت مربعات الجدران المائلة العليا والسفلى من بللور مسقي غير قابل للكسر لتجنّب وقوع خسائر فادحة إذا تعرّض أحد الألواح للكسر. وهكذا تتصل رؤية المركب فى مجموعها أو في تفاصيلها منذ بداية الزيارة حتى نهايتها دون انقطاع، بينما تسمح جميع مراكز الرؤية الأساسية برؤية جزء يختلف في انفساحه أو ضيقه عن المشهد المحيط بالمتحف عبر جدرانه الشفافة.

(٨) ألكسى چوكوف ولودميلا تشير كاسوڤا وسيرجيه باڤلوف وزينايدا ڤاسيليڤا وغيرهم.

الفصل السادس

تجربتي عضواً بالمجلس التنفيذي لمنظمة اليونسكو

«الحملة الدولية لإنقاذ آثار النوبة»

«هموم الشيخوخة تُحاصر مدينة البندقية»

يا قصوراً نظرتها وهي تقضي ... فسكبتُ الدموعَ والحقّ يُقضى

أنت سطرٌ ومجدُ مصر كتابٌ ... كيف سامَ البلى كتابك فضّا

وأنا المحتفي بتاريخ مصر ... مَنْ يَصُنْ مجدَ قومِه صان عِرضا

أمير الشعراء أحمد شوقى
أنس الوجود

« إذا المرء أَعْوَزَه مَنْ يَذْكُرُ ما له، اضطر هو أن يَذْكُرَه ».

شكسپير
«تيتوس أندرونيكوس»

إنقاذ آثار النوبة
ميلاد مشروع تاريخي

هذا فصل أسجّل فيه ما كان من إنقاذ دولى لآثار النوبة، حاولت أن أجعل الحديث عنه موصولاً. وهو موضوع جدير بأن يسهم في تسجيله كل عالم وفنان بما أوتي من حظ في العلم أو حظ في الفن، فالحديث عن إنقاذ آثار النوبة حديث طويل متنوّع الاتجاهات، يكتب فيه العالم الأثري بغير ما يكتب فيه المهندس المعماري، ويصوّره الرسّامون على نحو يختلف عما يتصوّره الأدباء والشعراء والمفكّرون. ولست أريد في هذه الصفحات إلا أن أكتب تسجيلاً أمينًا لخطوات تنفيذ مشروع اتخذ شكلاً دوليًا بجميع الأبعاد، فقد شاء القدر أن يكون على يديّ الخروج بهذا المشروع من حيّز العدم إلى حيّز الوجود، أعني منذ كان حلمًا يراودني يومًا ثم أملاً أناقشه مع منظمة اليونسكو، ثم واقعًا يشارك فيه العاملون من عشرين دولة من مختلف القارات.

ما أكتبه إذن هو ذكريات لا يمحوها الزمن أسترجعُها حين تدور أحداثها في مخيّلتي كأنما وقعت بالأمس القريب، وقصة باقية على الزمن لأنها تتصل بتاريخ الإنسانية عن قُرب. بدأت هذه القصة في أعقاب اضطلاعي بمهام وزارة الثقافة والإرشاد القومي في شهر نوفمبر عام ١٩٥٨ حين زارني السفير الأمريكي في القاهرة يصطحبه مستر روريمر مدير متحف المتروبوليتان بنيويورك الذي بادرني قائلاً: «جئت أشتري واحدًا أو اثنين من معابد النوبة المحكوم عليها بالغرق بعد بناء السد العالي». وقد أثارتني هذه الرغبة المفاجئة وضقتُ بأن يدور في خلد أحد أن يكون تراث أسلافنا مما يباع ويُشترى، فرددت عليه معاتبا: «إنه لجدير بمتحف المتروبوليتان أن يبادر بالعون العلمي لإنقاذ هذا التراث الإنساني بدلاً من التفكير في شرائه».

كان هذا اللقاء على قصره بداية ارتباطي بآثار النوبة، فرأيت أن أزورها، مصطحبًا معي الأستاذ الدكتور أحمد بدوي رئيس جامعة عين شمس ومدير مركز تسجيل الآثار والمهندس محمد مهدي مدير الإدارة بمصلحة الآثار وقتذاك، وأقلّتنا الطائرة إلى وادي حلفا، حيث كانت في انتظارنا باخرة صغيرة لمصلحة الآثار لنبدأ رحلة من الحدود المصرية الجنوبية حتى خزان أسوان شمالاً، متفقّدين كافة المعابد وأعمال التنقيب وغيرها من نواحي النشاط الأثري

في المنطقة كلها. وأمضينا في هذه الرحلة أسبوعين متنقّلين من معبد إلى آخر، نزور البعثات الأثرية التي كانت تنقّب وتسجّل في مواقع عملها. ولشدّ ما فزعت عندما اكتشفت أن ما كان يجري هناك كان مقصوراً على تسجيل وتوثيق هذه المعابد وحصر بعض المواقع الأثرية فحسب، على أساس أن هذا الجهد هو كل ما تتسع له إمكانيات الدولة حينذاك. وأحسستُ بهول المأساة وانتابني الذعر، كيف يُترك هذا التراث لتغمره مياه النيل؟ كانت وزارة الثقافة في مصر بعدُ وليدة لا يتجاوز عمرها ثمانية شهور، وكان إنشاؤها علامة من علامات الحيوية في نظام حكمنا الذي خصّ الثقافة بهذه الرعاية. لذا كان تفريطها في العمل على إنقاذ تلك المعابد يُعدّ سُبّة لن يغتفرها التاريخ لنا.

وكان معي خلال تلك الجولة كتاب شائق للأديب الفرنسي الشهير پيير لوتي عضو الأكاديمية الفرنسية كنت قد اشتريته منذ بضع سنين في پاريس جذبني إليه عنوانه اللافت «موت فيله»، كما كان مما شاقني إليه أيضًا أنه نسخة من الطبعة الأولى عام ١٩٠٧، فكنت أقضي نهاري في تفقّد أوابد العبقرية المصرية وليلي مؤتنسًا بصوت لوتي وهو يحدّث عنها. وإذا أنا أجد الكاتب ممن يهيمون بتراث مصر ويقدّسونه، وإذا هو يفزع لما نال بعض هذا التراث من غمر المياه له بعد أن شُيِّد خزان أسوان، وإذا هو يناشد المثقفين المصريين بأن يهبّوا للذود عن تراثهم متخذًا من غرق جزيرة فيله لؤلؤة مصر وإحدى عجائب الدنيا رمزًا لموت مصر القديمة وإيذانًا بنهاية هذه الأمة التي خلقت أول حضارة في العالم وأروعها، حين وجد نفسه في قاربه وسط بحيرة يحتضنها الخزّان والجبال الشاهقة كأنها مدرّجات رهيبة تحاصر البحيرة، وتبرز من جزيرة فيله الغريقة قمّتها التي يتربّع عليها معبد إيزيس والجوسق الرخامي الذي بدا له وكأنه مرفأ حزين، تطلّ منه إيزيس وقد عرتها دهشة مشوبة بالقلق حين رأت بين قدميها بدلاً من بلاطات الرخام التي تعرفها منذ ألفي عام صورتها منعكسة على صفحة الماء تمتد وتمتد حتى يبتلعها في جوفه. وفي سكون الليل الذي يغمر المعبد المعزول وسط البحيرة يفاجأ بهدير المتفجّرات الجنائزي يزمجر [نتيجة نسف الصخور أثناء تشييد خزان أسوان]، فثمة أشياء تنهار وصخور جليلة تتفتّت وتتساقط مخلّفة على سطح الماء ألوف التجاعيد الدائرية تتشكّل ثم ما تلبث أن تبدّل أشكالها متلاحقة دون أن تكفّ عن تعكير سطح تلك المرآة المحصورة بين كتل الجرانيت الضخمة، بينما إيزيس تتأمل في أسى صورتها تتبدّد. . . . . ثم تنمحي.

ألا ما أعمق الشجن الذي ينبض في تلك الكلمات الصادقة المخلصة من كاتب يعرف لهذا التراث حق قدره. على أنه أنهى كتابه بصرخة فاجعة يتمنّى فيها على المصريين أن يُهرعوا إلى الحفاظ على تراثهم الخالد كي يبقى نبعًا تستلهمه إلى الأبد الأجيال القادمة.

ولعلّ أميرَ الشعراء أحمد شوقي هو أول فنان مصري أدرك هذا الجمال الباهر وقد أوشك أن يغرق فأسي لما رأى وأنشد معبّرًا عن أساه:

أيهـا المنتـحي بأسـوان دارًا كـالثـريّا تريد أن تنقـضّـا
اخلع النعل واخـفض الطّرفَ لا تحـاول من آية الدهر خـفـضَـا
قفْ بتلك القصور في اليَمِّ غَرْقَى مُمسكًا بعضها من الذعر بعضا
كَعـذارى أخـفَـيْن في الماء بضّـا سـابحـات به وأبْدَيْن بضّـا
مـشـرفـات على الزوال وكـانت مـشـرفـات على الكواكب نَهْضـا
شابَ من حـولها الزمـان وشَابَتْ وشـبـابُ الفنون مـا زال غـضّـا
رُبَّ نقش كـأنما نفض الصـا نعُ منه اليـدين بالأمس نَفْـضـا
وخطوط كـأنهـا هُدْبُ ريم حَسُنَتْ صنعـةً وطولاً وعـرضـا
يا قـصـوراً نظرتُها وهي تقـضي فـسكبت الدمـوعَ والحقُّ يقـضي
أنت سطرٌ ومـجدُ مـصر كـتابٌ كـيف سـام البلى كتـابَك فـضّـا
وأنا المُحْتَـفي بتـاريخ مـصـر من يَصُنْ مجدَ قومه صان عرْضا
أين إيزيسُ تحتَها النيلُ يَجْري حكمتْ فيـه شـاطئَين وعَـرْضـا
مـا لهـا أصبـحت بغـير مُجـيرِ تشـتكي من نوائب الدهرِ عـضّـا

* * *

أخذت أقلّبُ الفكر وأعمل الذهن في أعقاب هذه الرحلة، وزادني التفكير تصميمًا على ضرورة الوصول إلى حلّ، مستعرضًا الوسائل المتاحة بينما العقبات تترى في وجه كل اقتراح وتحول بشدّة وعنف بيني وبين الهدف الكبير الذي بدا واضحًا ساطعًا، وهو حتمية إنقاذ التراث المهدّد بالغرق.

وفي الحق أن القلق على مصير آثار النوبة كان يراود مصلحة الآثار المصرية منذ أن كانت تتبع وزارة التربية والتعليم، وحين نقل مديرها الأستاذ مصطفى عامر هذا القلق إلى السيد كمال الدين حسين وزير التربية والتعليم رحمه الله بادر بإيفاد بعثة إلى بلاد النوبة لوضع تقرير عن الآثار المعرّضة للغرق. وأمضت البعثة التي ضمّت عددًا من علماء الآثار والمهندسين المصريين عشرة أيام من شهر ديسمبر عام ١٩٥٤ في بلاد النوبة وضعت فيها تقريراً عن الأماكن الأثرية التي ستغمرها المياه والمناطق التي ترى إجراء أعمال حفر وتنقيب بها، ودرست احتمال إمكان إنقاذ عدد محدود من المعابد. وقد نُشر هذا التقرير في يونيو عام ١٩٥٥ بلغات ثلاث هي العربية والفرنسية والإنجليزية تحت عنوان «تقرير عن آثار النوبة المعرّضة لأن تغمرها مياه السد العالي» وتضمّن إشارة إلى مشروع للمهندس عثمان رستم الذي اقترح فيه حماية معابد فيله بإنشاء سدّ حولها. وقامت مصلحة الآثار بتوزيع هذا التقرير

على الهيئات العلمية المختلفة في العالم تستحثّها على المساهمة في إجراء الحفائر والتنقيبات في بلاد النوبة، غير أنه لم يلبّ الدعوة للحفر إلا عدد قليل من الهيئات العلمية. على أن تقرير بعثة مصلحة الآثار اكتفى بالتوصية بتسجيل جميع آثار النوبة المهدّدة بالغرق، واضعًا في حسبانه أن هذا هو كل ما تتسع له الإمكانات، ومن هنا لم يوص بإنقاذ جميع معابد النوبة ومقابرها ومقاصيرها أو حمايتها من الغرق، باستثناء معبدين من اليُسر نقلهما، وكانت تلك كلمة التقرير الأخيرة. وأخذت إجراءات إنشاء السد العالي تمضي قُدمًا في الوقت الذي لم يبد أن هناك وسيلة لإنقاذ آثار النوبة، وباتت نفوس عاشقي الآثار محزونة مع اقتراب اليوم الذي كان مؤكدًا أن نُلقي فيه نظرة وداع على آثارنا الحبيبة ومياه البحيرة الجديدة تبتلعها في جوفها الرهيب لتخفيها عن عيوننا إلى الأبد.

ومن حسن الحظ أنه كان قد وقع في مايو عام ١٩٥٥ حدث هام في الحقل الأثري، هو اتفاق وزارة التربية والتعليم المصرية أثناء ولاية السيد كمال الدين حسين مع منظمة اليونسكو للتعاون في تسجيل الآثار المصرية وما عليها من نقوش ونصوص عن طريق إنشاء مركز خاص لتسجيل ودراسة تاريخ الفن والحضارة المصرية القديمة هو مركز تسجيل الآثار. وكان الحافز لإقامة هذا المركز هو إحساس حكومة الثورة المصرية بخطورة تأثير العوامل الطبيعية والبشرية على آثارنا خاصة في صعيد مصر بحيث أدّى هذا في كثير من الحالات إلى تأكّل بعض نقوشها، لاسيما بعد تعميم نظام الري الدائم الذي أدّى إلى تزايد نسبة الرطوبة الجوفية في الأماكن الأثرية وارتفاع مستوى المياه الجوفية وغمر بعض الآثار بالمياه، وهو ما حدا بالدولة إلى التفكير في عمل تسجيل علمي شامل ليكون بمثابة مرجع لكل باحث في هذا التراث الإنساني الخالد. غير أن بدء تنفيذ مشروع السد العالي حفز المركز إلى تغيير خطة عمله، فانصرف عن تسجيل آثار مقابر طيبة واتجه بكل جهوده نحو تسجيل آثار النوبة تسجيلاً علميًا شاملاً. وقد كانت ثمرة هذا الجهد ذخيرة من التسجيلات التي تجد فيها الهيئات العلمية والدارسون مرجعًا شاملا لدراسة هذا الجزء الرائع من تاريخ البشرية الغني.

وبدأ القلق على آثار النوبة يهيمن على نفوس المثقفين في مصر وخارجها. ولقد كان المفروض أن تقوم وراء السد العالي بحيرة صناعية فسيحة تمتد حوالي ثلاثمائة كيلو متر في أرض مصر وحوالي سبعة وثمانين ومائة كيلو متر في أرض السودان، ويرتفع منسوب المياه فيها إلى ثمانين مترًا ومائة فوق سطح البحر. وكان معنى هذا أن تغمر مياه البحيرة الجديدة جميع آثار بلاد النوبة المصرية والسودانية إلى الأبد. ولم يكن مقدّرًا لمعبدي أبو سمبل وهما أكثر معابد المنطقة ارتفاعًا أن يفلتا من هذا المصير الفاجع الذي لم يتعرّضا له من قبل، فقد كانت مياه التخزين وراء خزان أسوان لا تتخطّى واحدًا وعشرين ومائة متر وهو نفس مستوى أرضية المعبد الكبير الذي يبلغ أربعة وعشرين ومائة متر، بينما كان منتظرًا أن ترتفع مياه بحيرة

السد العالي إلى مستوى ثلاثة وثمانين ومائة متر أي بزيادة ارتفاع قدره اثنان وستون متراً عن مستوى بحيرة خزان أسوان، وهو ما كان يعني غمر المعبدين تمامًا. وهكذا ضمّت بلاد النوبة أملاً وقلقًا: أملاً يتمثّل في سدّ عال يوفّر لشعب مصر الخصب والرخاء، وقلقًا على تراث حضاري غال مهدّدًا بالغرق والفناء. ولم يعد من الممكن أن نقصر تفكيرنا على بناء السدّ وحده، بل كان من الواجب أن يمتد تفكير وزارة الثقافة إلى إنقاذ آثار النوبة.

هكذا كانت الصورة في أواخر عام ١٩٥٨: خطوات جادة تجري لتشييد السد العالي وتسجيلات فحسب لآثار النوبة، وأيد مكتوفة أمام الخطر المحدق بآثار النوبة الغالية، وحيرة عميقة في النفس أمام هذا التساؤل: كيف لثورة يوليو ١٩٥٢ أن تشتري رخاء المستقبل بالتفريط في معالم خالدة من تراث الماضي؟ وكيف يكون مستقبلنا مشرقًا إلا إذا كان امتداداً لماضينا العريق؟ وهل يمكن أن يتحقق النمو الاقتصادي دون وعي ثقافي؟ وهل يكتمل الوجه الحقيقي لثورة ٢٣ يوليو إذا شيّدت السد العالي الذي يهدف إلى رفع مستوى معيشة الإنسان المعاصر في بلادنا، دون أن تحافظ على أسمى ما أبدعه الإنسان في تاريخه البعيد؟ وهل يتألق وجدان إنسان الحاضر إذا وجد ما يشبعه من ماديات دون أن يجد إلى جانبه ما يشبع حسّه من روحانيات؟

ومع كل يوم كان يقترب فيه وداع آثار النوبة كان الإحساس يتضاعف بوجوب عمل أي شيء من أجل إنقاذها حتى لا يأتي هذا اليوم أبداً. فقد عاشت آثار النوبة منذ القدم منذ غرسها أجدادنا جنوب الوادي تحكي قصة حضارتنا وثقافتنا العميقة الجذور، ووقفت خلال آلاف السنين رمزاً رائعًا لما يمكن أن يحقّقه الإنسان المبدع في أرض معزولة مجدبة تشقّ الحياة على النفس بين أرجائها المقفرة، وما أجدرها أن تعيش آلافًا أخرى من الأعوام. فبقاؤها بقاء لميراث قومي عالمي خالد، وفقدانها فقدان لجزء هام من تاريخ الإنسان عامة وتاريخ مصر خاصة. ومع نهاية عام ١٩٥٨ بدأت أحداث كبار، عندما بدأ يكبر الإحساس بالفجيعة في فقد هذا التراث والأمل في إنقاذه.

وحين وقفتُ أستعرض آثار النوبة متطلّعًا إلى معبدي أبو سمبل المنحوتين في جوف الجبل، ثم متأملا معابد فيله، ومتخيّلاً المياه وقد ابتلعت هذه الآثار التي ظلت شاهداً على عبقرية الإبداع المصري في فجر التاريخ البشري أحسستُ بحسرة تملأ نفسي وتدفعني إلى التشبّث بهذه الآثار، وراودني ما يشبه الحلم الأسطوري، إذ تراءى لي وأنا موزّع النفس بين عالميْ الصحوة والغفوة أن يداً عملاقة تندسّ في أعماق التربة وتزحزح هذه المعابد الشامخة من مرقدها وتصعد بها إلى قمم الجبال حولها، وتترك لماء السدّ مكانًا تتماوج فيه على هواها. ورغم إيماني بأن هذا الحلم أقرب إلى عالم الخيال منه إلى عالم الواقع، ومع ثقتي في أن حكومتنا مشغولة بهموم فك قيود الفقر عن ملايين المواطنين بما لا تحتمل معه أن توفّر من مالها

وطاقتها المحدودين ما ينقذ للبشر تراث أسلافهم القدماء أخذت أسترجُع ذكريات فترة أثيرة من حياتي حين أمضيت ما ينوف عن سنوات ثلاث أعمل ملحقًا حربيًا بپاريس كنت أتابع خلالها بشغف وإعجاب نشاط منظمة اليونسكو الوليدة التي كانت تشغل وقتذاك مبنى قريبًا من سفارتنا، مؤمنًا إيمان المتفائل بما يمكن أن تحققه هذه المنظمة السامية الأهداف من خير للبشرية في ميادين الفن والثقافة والجمال. وتساءلت بيني وبين نفسي هل يمكن لليونسكو أن يكون لها دور في إنقاذ آثارنا، فقد رسخ في يقيني أن هذه المنظمة المنبثقة عن الأمم المتحدة والتي ينصّ ميثاقها على السهر على صيانة الآثار الفنية ذات الأهمية التاريخية هي الباب الوحيد المتاح الذي لا معدى عن أن نطرقه أملاً في إنقاذ تلك الروائع على الصعيد الدولي، فهي القادرة على تفهّم المخاطر الجدّية على هذا المستوى من الرصيد الثقافي للإنسانية. وإذ كنت وقتها أعيش في عذاب القلق الذي يبعثه الإحساس بمواجهة «المستحيل» تساءلت لماذا لا نمنح «المستحيل» فرصة كي يصبح محتملاً. . أو أملاً؛ فعزمت على أن أتصل لساعتي بمدير منظمة اليونسكو لأستوضحه الرأي وأشركه معي فيما أتردّى فيه من حيرة، علّي أجد عنده ما ينقذني منها وأعلم منه مدى العون الذي تستطيع المنظمة أن تمنحنا إياه فيما إذا قُدّر لنا أن نأخذ في إنقاذ هذه المعابد. وحدث أن زارتني في ذلك الحين السيدة كريستيان ديروش نوبلكور مستشارة اليونسكو بمركز تسجيل الآثار بعد عودتها من عملها في أقاصي الصعيد، وعندما لمستُ مدى قلقها على الآثار المهدّدة بالغرق ومدى إدراكها لمخاوفي كاشفتها بما في نفسي وبعزمي على الاتصال بمدير اليونسكو، فإذا هي تقترح علي أن أنتهز فرصة وجود مساعد المدير العام المسيو رينيه ماهيه في أديس أبابا فألقاه، فاتصلت به لتوي ليلقاني في طريق عودته إلى پاريس، فحدّد لي موعداً في مطلع شهر يناير ١٩٥٩ ليلقاني بالقاهرة بين موعد طائرتين نظراً لارتباطه بالتزام رسمي في اليوم التالي بمقر المنظمة بپاريس.

استقبلته بالمطار في الثامنة مساء لأصطحبه إلى مكتبي بقصر عابدين، وكنت قد أشرت بإعداد خريطة ضخمة لمجرى النيل من وادي حلفا جنوبًا حتى أسوان شمالاً مبيّنًا فيها المعابد السبعة عشر المنتشرة على ضفتي النيل لتكون تحت بصر رينيه ماهيه، وكذا أعددنا صوراً فوتوغرافية مكبّرة لكل معبد علي حدة بارتفاع جدران قاعات قصر عابدين كي تكشف له عن أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه منظمة اليونسكو إذا ما شاركت في تنفيذ مشروع قد يغدو أعظم إسهاماتها في الميدان الثقافي، وهو إنقاذ معابد النوبة وآثارها التي تشمخ بين أروع وأخلد ما صنعته يد الإنسان منذ فجر التاريخ البشري. مضيتُ أشرح له قضية إنقاذ آثار النوبة، وكنت شديد القلق بينما أقترح عليه أن تعدّ منظمة اليونسكو حملة دولية لإنقاذ هذه الآثار تجمع فيها المساهمات المادية والعلمية التي لم أشك في أن الهيئات الثقافية في العالم ستبادر بتقديمها، مؤكّدا له استعداد حكومة مصر لتحمّل نصيب مناسب معقول في نفقات هذا المشروع الثقافي الذي يفوق الخيال. وكان مما أثار حماسته إقناعي له بأن

مقترحاتي هذه ستكون بمثابة هدية إلي اليونسكو تذيع معها ـ لو أنها تبنّتها ـ شهرة المنظمة لتتطرّق إلى وجدان كل فرد من أفراد البشر. ثم هي لا شك سابقة للمنظمة سيكون لها ما وراءها، وهذا ما حدث فعلاً إذ ما كادت منظمة اليونسكو تفرغ من هذا المشروع حتى شاركت في غيره. ودارت المناقشة ساعات ثلاثًا، وإذا هو يبعث في نفسي الأمل حين همس في أذني بالمثل القائل: «إن الحياة إلى زوال ولكن الفن خالد».

فعقّبت عليه أقول: «ولكن ألا ترى أن أسلافنا كانوا يؤمنون بأن الحياة والفن متلازمان لا بقاء لأحدهما إلا ببقاء الآخر؟ وبتلك النظرة من السلف إلى الفن نتقدم إلى اليونسكو بهذا المشروع الذي هو أكبر من أن تضطلع به دولة بمفردها، لاسيما وهي تمرّ بمرحلة تنمية تواجه فيها همومًا أساسية ينبغي عليها تذليلها، وليس أمامنا غير التعاون الدولي».

وحين وجدت منه استجابة لما عرضت وإحساسًا منه بمخاوفي رُدّت إليّ طمأنينتي. ولقد قدّرت له قلقه هو الآخر على ضياع تلك الآثار في غمرة الغرق وإيمانه بضرورة مدّ يد المنظمة لتشارك في تحقيق الأمل. وهنا أيقنت أن العناية الإلهية وحدها هي التي أتاحت لي أن ألقى هذه الشخصية التي تجمع بين الودّ الصادق والفكر الثاقب، ولقد غمرتني فرحة أيما فرحة حين وجدت منه ذلك الاستعداد المبدئي للمشاركة. ليس ذلك فحسب بل إنه بدا متواضعًا وكأنه الشاكر لا المشكور، وكأنه في هذا يردّد قول الشاعر الفرنسي:

«شكرًا لك يا أخي إذ منحتني دفء أخوّتك

شكرًا لك إذ أزكيت شجاعتي بثقتك

شكرًا لك ليس فوقه شكر إذ أتحت لبرهة من حياتي أن تنبض بحلم كبير

شكرًا لك إذ هيّأت لي فرصة مساعدتك، فوهبتني .... منحة الخلاص».

صحبت رينيه ماهيه إلى المطار حيث استقل طائرته في الثانية صباحًا، ومضى إلى باريس بعد أن استمهلني ثماني وأربعين ساعة ليعرض فيها اقتراحي على السنيور ڤيتورينو ڤيرونيزي المدير العالم لليونسكو ويخطرني بعدها بما يستقر عليه الرأي. وهمست في أذنه مودّعًا على باب الطائرة وأنا أعطيه نسختي من كتاب «موت فيله» الذي كنت قد حملته معي لكي يقرأه، مؤمنًا أنه هو الآخر داعية قدير لنفس القضية التي باتت أهم ما يشغلني على المستويين الحضاري والوظيفي، همست في أذنه: فلتتضافر أيدينا كي نسحب المياه من تحت قدمي إيزيس، عسى أن نضيف يومًا خاتمة لكتاب «موت فيله» بعنوان «بعث فيله».

ولم تكد تمضي اثنتا عشرة ساعة حتى سمعت رنّة التليفون، وماكدت أرفع السماعة حتى فاجأني صوت رينيه ماهيه يحدّثني من باريس ليُنهي إليّ أنه قد عرض اقتراحي على المدير

العام. وما انتظر ردّي المتلهّف على سماع النتيجة حتى تابع حديثه بقوله: «إليك هو ليحدّثك بنفسه». فاستمعت إلى السنيور ڤيرونيزي يزفّ إليّ نبأ اقتناعه بالمشروع، وبأنه على استعداد لعرضه على المجلس التنفيذي لليونسكو إذا ما تسلّم طلبًا رسميًا من الحكومة المصرية. وما لبثتُ أن تسلّمت رسالة من رينيه ماهيه في آخر شهر يناير ١٩٥٩ يبلغني فيها رسميًا استعداد منظمة اليونسكو للقيام بدراسة الوسائل العلمية لحماية تلك الكنوز الفنية والتاريخية طالبًا التفاصيل الخاصة بكُنه المعونة المطلوبة.

كانت هذه الخطوات السالفة كلها من وحي ضميري ومن وازع نفسي لا أستملي فيها عن أحد، وأحمد الله عزّ وجلّ الذي كان من ورائي في جميع خطواتي يسدّدها ويوفّقني إلى ما فيه الخير. وجدتني لابد لي قبل البدء فيما أنا مُقدم عليه من أن أظفر بموافقة رئيس الجمهورية وتأييده، فسارعت إلى لقاء الرئيس جمال عبدالناصر الذي أنصت إليّ طويلاً وكأنما أحدّثه عن حلم عصيّ على التحقيق، ثم التفت إليّ مبتسمًا وهو يخال أن ما حدّثته به خيالاً وجموحًا وشططًا، وإذا أنا يتمثّل أمامي لحظتها إقدامه على بناء السد العالي شمال جبال النوبة، فقلت له: «يا سيادة الرئيس إن ثورة مصر التي تمضي في جرأة وشجاعة لبناء المستقبل يجدر بها أيضًا أن تلتفت إلى آثار الماضي فتحميها وتحفظها». وإذا أنا أرى على وجهه مسحة من الطمأنينة، وإذا هي تغشّي صوته فيتساءل عما يكون من ضمان للتعاون الدولي وسط الظروف السياسية العاصفة التي كنا نمرّ بها وقتذاك، والموقف العدائي الذي يقفه الغرب منا. وحين أحسّ مني إيماني العميق بما في الإنسانية من كرم ينبعث دومًا مع القضايا النبيلة، وبأنه مما لا شك فيه أن منظمة اليونسكو ستضطلع بعبئها في إنقاذ تلك الآثار الإنسانية التي تعني العالم أجمع على أي صورة كانت وفي أي بلد قامت، بدأ حديثي يستميله، وأخذ يسألني تُرى كم سيكون نصيب مصر في هذا المشروع؟ فأجبته إن هذا سابق لأوانه إذ لم تتحدّد بعد نوعيات مشروعات الإنقاذ وتكاليفها، ولكن ما نستطيع أن نفعله الآن هو أن نتفق على نسبة مناسبة تكون من نصيب مصر لكي يطمئن الرأي العام العالمي إلى أننا جادون في إنقاذ تراثنا وأننا لن نكون عالة على غيرنا. وانتهينا أخيرًا إلى أن تكون نسبة إسهام مصر في حملة الإنقاذ هي الثلث. ولم يلبث رحمه الله بعد أن عرف تفاصيل المشروع أن باركه، فما إن سمعت هذه الموافقة حتى اطمأننت الاطمئنان كله ودعوته لزيارة معبدي أبي سمبل، ثم عرضت الأمر على المجلس الأعلى للآثار الذي سرعان ما ظفرت بتأييده وتشجيعه للمشروع.

تلك كانت بداية القصة التي أرويها لأضع بين يدي القارئ ما كان، فلقد كانت الجهود كلها قد انتهت إلى الاكتفاء بتسجيل آثار النوبة ومعابدها السبعة عشر فحسب، فإذا هذا المشروع الجديد الذي أقدمتُ عليه مخاطرًا مخاطرة محسوبة تحت إلحاح من إحساسي بالمسؤولية يتناول شيئًا لم يكن، فقلب الأمور رأسًا على عقب، وإذا هو مشروع للإنقاذ لا

للتسجيل، ومشروع لحفظ الآثار ظاهرة على وجه الأرض لا مودِّعًا إياها لتبتلعها المياه وتُصبح أثرًا بعد عين. وهذه المبادرة جمعها كتاب لي صدر بالعربية عنوانه «إنسان العصر يتوّج رمسيس» عام ١٩٧١ عن الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ثم شاءت منظمة اليونسكو أن تترجمه إلى الفرنسية وتنشره على نفقتها بعنوان Ramsès Recouronné. Hommage Vivant au Pharaon Mort عام ١٩٧٤، تنازلتُ فيه عن كافة حقوقي إسهامًا مني في حملة إنقاذ البندقية. وأخالُني في هذا الكتاب عربيًا أو فرنسيًا قد وفّيت الموضوع حقه. وما من شك في أن التكريم الذي نلته من منظمة اليونسكو المرة تلو المرة على تلك الجهود التي نهضت بها - وإن كان تكريمًا لي في ظاهره - فهو في الحق تكريم لأمّتي التي أنتمي إليها، ولثورة ٢٣ يوليو التي كنت أحد رجالها، والتي في ظلّها جرى أجلّ مشروع ثقافي على نطاق دولي شهدته الإنسانية المعاصرة.

وحسبي أن أورد هنا فقرة مما جاء بخطاب رينيه ماهيه المدير العالم لمنظمة اليونسكو في مؤتمر الدول المشتركة في إنقاذ معابد فيله المنعقد بالقاهرة في ١٩ ديسمبر ١٩٧٠ قبل أن يُعلن قرار منظمة اليونسكو بإهدائي ميداليتها الذهبية تقديرًا لأني كنت أول مَنْ نادى بتنظيم الحملة الدولية الأولى لمشروع ثقافي استقطب أنظار العالم، ولم يكن قد مضى عامان على إهدائي ميدالية اليونسكو الفضّية يوم حفل افتتاح معبدي أبو سمبل في موقعهما الجديد يوم ٢٢ سبتمبر عام ١٩٦٨، حين قال:

« والآن سيدي مساعد رئيس الجمهورية ألتفتُ إليك لأقول لقد كنت أنت صاحب فكرة الحملة الدولية التي تقودها منظمة اليونسكو، وكان ذلك في شهر يناير عام ١٩٥٩ عندما حدّثتني عنها لأول مرة، فأيقنتُ عندها أن الأمر بالنسبة لك لم يكن يعني فقط ــ أو حتى أساسًا ــ مجرد وسيلة لجمع الأموال اللازمة، بل إن الأهم في نظرك ــ وفي نظري أنا الآخر ــ هو الدلالة المعنوية للمشروع والقيمة الثقافية العالية لصالح الإنسانية جمعاء. منذ ذلك الوقت وعلى مدى أحد عشر عامًا ذلّل تصميمُك كل العقبات ومكّننا إيمانك بالتعاون الدولي من القيام معًا بهذا المشروع ومن إتمام ما كان يبدو لأول وهلة «أوتوبيا» [مثاليًا عصيّ التحقيق عسير المنال]، وأنا لا أعني الأحجار العريقة التي تم إنقاذها بقدر ما أعني الاستجابات الجديدة التي تشكّلت في عقول الناس وفي قلوبهم. لقد أصبح الحلم حقيقة، وفكرة التراث الثقافي المشترك للإنسانية ــ تلك الفكرة التي كانت بالأمس مجرّد تصوّر غامض ــ اتخذت منذ هذه اللحظة فصاعدًا شكلاً أكثر تحديدا في الضمائر بينما أعطى التعاون العالمي برهانًا ساطعًا على فعاليته. وانبثاقًا من هذه الروح ذاتها كانت الجمهورية العربية المتحدة بفضل مبادرتك أنت واستحثاثك أولى الدول الأعضاء في اليونسكو التي أسهمت مرتين في إنقاذ مدينتي فلورنسا والبندقية. إن هذا النوع من سلسلة ردود الفعل المتتالية يبشّر بمستقبل اليونسكو وبنشاطه

الذي يتركّز في منح التضامن الأدبي والمعنوي للإنسانية قوة تلقائية وفي الوقت ذاته مُنظّمة بحيث لا تستطيع قوى الكراهية والعنف أن تسود ضدها».

Et maintenant, Monsieur l'Assistant du Président de la République, c'est vers vous que je me tourne. C'est vous qui avez eu l'idée d'une Campagne internationale conduite par l'UNESCO. Vous m'en avez parlé en janvier 1959 pour la première fois. Et tout de suite, j'ai compris que, pour vous, il ne s'agissait pas seulement ni même principalement, d'un moyen de réunir des fonds, mais que, comme pour moi, l'essentiel était dans la signification morale de l'entreprise et dans sa haute valeur éducative pour le bénéfice de l'humanité toute entière. Depuis ce temps, tout au long de ces onze ans, votre ténacité a eu raison de tous les obstacles et votre foi dans la coopération internationale nous a permis d'entreprendre et de réaliser ensemble ce qui paraissait de prime abord utopique. je ne parle pas tant des pierres vénérables qui ont été préservées que des dispositions nouvelles qui ont pris forme dans l'esprit et le coeur des hommes. La notion, naguère vague encore, d'un patrimoine culturel commun de l'humanité a désormais pris un contour plus précis dans les consciences, cependant que la coopération internationale a donné une preuve spectaculaire de son efficacité.

C'est dans le même esprit qu'à votre instigation, la République Arabe Unie a été Le premier des Etats membres de l'Unesco à contribuer à la sauvegarde de Florence et de Venise. Grâces vous en soient rendues, car une telle réaction en chaîne fait bien augurer de l'avenir de l'Unesco et de son oeuvre.

Cette oeuvre consiste essentiellement, vous le savez, Monsieur le Président, Mesdames, Messieurs, à conférer progressivement à la solidarité intellectuelle et morale de l'humanité une puissance à la fois instinctive et organisée contre laquelle les forces de haines et de violence ne sauraient prévaloir.

كما شرّفني أيضًا ما كان من انتخاب «الأكاديمية البريطانية» لي عضواً مراسلاً منذ عام ١٩٧٥ . ويسعدني هنا أن أورد نص خطاب الأمين العام للأكاديمية لي حيث يقول: «لقد انتخبت عضواً مراسلاً بالأكاديمية البريطانية تقديراً لإنجازاتك الثقافية على المستويين العالمي والقومي، وعلى رأسها إنقاذ آثار النوبة وجهودك في ميدان الفنون».

يقول البروفسور تورني سافي - سودربيري في كتابه «معابد ومقابر النوبة القديمة. الحملة الدولية لإنقاذ أبو سمبل وفيله ومواقع أثرية أخرى» (*): «إذا ما نظرنا فيما مرّت به الحملة

(*) Temples and Tombs of Ancient Nubia. The International Rescue Compaign at Abu Simbel, Philae and other Sites. Thames and Hudson. UNESCO 1987.

الدولية لإنقاذ آثار النوبة وفي تلك الأسباب التي هيأت لها النجاح، نجد من بين هذا كله أموراً ملحوظة كانت السبب في هذا النجاح، يأتي على رأسها «العامل الشخصي». فمن المشكوك فيه أن كان سيُكتب لهذه الحملة الوجود أصلاً لو لم تضطلع بها شخصيات قائدة في مصر والسودان واليونسكو. وهكذا كان لقاء دكتور ثروت عكاشة وزير الثقافة والإرشاد القومي المصري مع رينيه ماهيه في عام ١٩٥٩ ذا أهمية جوهرية. كذلك كان لانتخاب رينيه ماهيه مديراً عامًا لليونسكو بعد زمن قصير أثره في زيادة اهتمام اليونسكو برعاية هذه الحملة وإعطائها أولوية ملحوظة. وما كان يمكن لهذه الحملة أن تستمر لولا ما بذل رجل المجلس التنفيذي المخضرم البروفسور پاولو كارنيرو من تفان وجهد ودبلوماسية. هذا إلى كل أولئك الذين تشبّعوا «بروح النوبة»، تلك الروح الحماسية العالية لمجابهة التحدي العظيم وبذل قصاراهم في سبيل هدف عام» (*).

* * *

وفي السادس من أبريل عام ١٩٥٩ أخذتُ الخطوة الثانية بإعداد خطاب موجّه إلى مدير اليونسكو أطلب فيه رسميًا إمداد المنظمة لوزارة الثقافة المصرية بالعون الفني والعلمي والمالي لتحقيق الأعمال التي يتطلّبها إنقاذ تراث النوبة. وقد عاونني على إعداد هذا الخطاب كل من الدكتور أنور شكري مدير مصلحة الآثار والسيدة كريستيان ديروش نوبلكور، وشمل هذا الخطاب التاريخي الخطوات التي سيؤخذ فيها على النحو التالي:

(١) التنقيب في كافة المناطق الأثرية بالنوبة.

(٢) نقل المعابد أو حمايتها في مواضعها من مياه السد العالي.

(٣) تسجيل آثار النوبة تسجيلاً كاملاً غير منقوص.

ولم تنته هذه الرسالة إلا عصر اليوم الذي اجتمعنا فيه، ولم يكن ثمة كاتب بعد انصراف الموظفين، وكانت لي آلة كاتبة صغيرة فرنسية دفعت بها إلى السيدة نوبلكور لتكتب الرسالة. ويعلم الله كم كانت لرنّات الآلة الكاتبة وقعها الشجيّ في آذاننا، وكم كان الأمل يغمر نفوسنا بعد أن كتب الله لهذا المشروع أن يأخذ طريقه إلى التنفيذ. ومن حسن الحظ أن السيدة نوبلكور كانت على عزم أن تسافر ليلتها إلى پاريس فحملت رسالتي معها.

(*) أصدرت السيدة كريستيان ديروش نوبلكور مؤخرا كتابًا بعنوان «الحملة النوبية الكبرى. مسيرة عالمة مصريات». La Grande Nubiade. Le parcours d'une Egyptologue. Stock\ Pernoud. 1992. سجّلت فيه الدور الذي أدته مصر في مشروع إنقاذ آثار النوبة حين كنت وزيراً للثقافة.

كان واضحًا لي منذ البداية أنه لاجتذاب الهيئات العلمية في أنحاء العالم كي تمدّ يد العون للمشروع لابد من أن نقدّم إليها بعض العروض المشجّعة ، وشاركني هذا الرأي نخبة من رجال الآثار . ومن ثم ضمّنت كتابي إلى اليونسكو استعداد حكومة مصر لمنح البعثات التي تعمل في بلاد النوبة في مجال الحفائر ما يعادل خمسين في المائة من الآثار التي تكتشفها ، مع استثناء الآثار الفريدة وتلك التي تكمل مجموعات أثرية في متاحفنا . والحق إن هذا المبدأ لم يكن غريبًا على نظام العمل بمصلحة الآثار ، ولكن كان لابد من إعلانه جهرًا وجعله مبدأ للعمل في حقل الحفائر والتنقيب في ربوع النوبة . كذلك أعلنتُ استعداد الحكومة للتصريح للمعاهد والجامعات التي تعمل في بلاد النوبة باستئناف حفائرها في المناطق الأثرية الأخرى بمصر بعد الانتهاء من العمل في بلاد النوبة . وكان نشاط معظم الهيئات الأجنبية في مجال الحفائر في مصر قد توقّف أو تجمّد واتجه إلى بلاد أخرى في الشرق الأوسط ، ومن ثم غدت الحاجة ماسّة إلى بعث الحياة من جديد في حقل الآثار المصرية ، وهو حقل غني بتراثه لايزال محتاجًا للكثير من الجهد والنشاط ، وذلك استكمالاً لحلقات التاريخ واستيضاحًا لرؤى أحداثه .

وبقيت أرقب أثر خطابي عن كثب وأنتظر نتيجة عرضه على المجلس التنفيذي في شهر يونية ١٩٥٩ ، وإذا أنا أتلقّى من المجلس التنفيذي دعوة لعرض قضيّتنا عليه . وبرغم العلاقات الدبلوماسية المقطوعة بيننا وبين فرنسا حينذاك لبّيت الدعوة بعد استئذان رئيس الجمهورية مزوّدًا بكل التفاصيل اللازمة ، ودخلت قاعة المجلس التنفيذي وبي خشية من النتيجة ، إذ أن قرار هذا المجلس هو الذي يُلزم المنظمة بالتنفيذ أو عدمه . ومضيتُ أشرح قضيتنا في إسهاب استغرق ما ينيف عن ساعتين ، وإذا أنا أفاجأ بتصفيق حماسي ما كنت أتوقّعه من جميع الأعضاء بلا استثناء ، وإذا الأعضاء ينبرون الواحد تلو الآخر يخطبون مؤيّدين ضرورة تلبية المنظمة لدعوة الحكومة المصرية لتبنّي المشروع ، وذهب بهم الحماس إلى أبعد مدى ، فسبحان الله الذي تولّى بفضله تهيئة هذا المناخ الطيب وتذليل العقبات من البداية إلى النهاية . وكم كان الموقف مُفعمًا بالنُّبل حتى لقد اغرورقت عيناي بدموع الفرح والخلاص وأنا أتمتم عبارة الشاعر اليوناني ميناندر الشهيرة : « ألا ما أسمى الإنسان بين المخلوقات حين تتكاملُ له إنسانيته» .

أصدر المجلس بعدُ قرارًا يخوّل مدير اليونسكو السلطة في الاتصال بحكومة مصر لوضع خطة شاملة لعمل دولي يهدف إلى إنقاذ تراث النوبة ، وأوصى بأن يوفد المدير العام للمنظمة بعض الخبراء إلى النوبة لدراسة النواحي المختلفة لإنقاذ آثارها ، وأن يعقد بعد ذلك مؤتمرًا دوليًا يضم عددًا من الخبراء والعلماء المتخصّصين لدراسة المشروعات المختلفة التي تحفظ تراث النوبة ، على أن تُعرض تلك الأعمال المبدئية على المجلس التنفيذي في دورة نوفمبر ١٩٥٩ .

ولم نمكث طويلاً حتى أبرق إليّ المدير العام لليونسكو بما انتهى إليه المجلس التنفيذي، وكانت هذه البرقية مما أشاع في نفسي الطمأنينة كلها إذ أحسستُ أننا أخذنا نمضي على الطريق الصحيح، طريق التعاون مع اليونسكو الذي يحقق أهدافنا تجاه هذا التراث. أشرق الأمل في نفوسنا من جديد وتجلّت لنا بشائر العمل الدولي الجماعي الذي يؤكد معنى التعاون بين الإخوة من البشر وما يمكن أن يُسفر عنه من تأكيد للتعاون بين الإنسان والإنسان.

ورأيت أن أعقد مؤتمرًا صحفيًا كي أطلع الرأي العام في مصر على تلك الخطوات، وحتى أشير إلى أن الحكومة المصرية ستحرص على إنقاذ آثار النوبة حرصها على بناء السد العالي، وأن إنقاذ آثار النوبة سوف يمضي مع بناء السد العالي جنبًا إلى جنب. وقد أوضحت لرجال الصحافة والإذاعة أن أملنا وطيد في إنقاذ هذا التراث في نطاق حملة دولية سوف يُتفق مع اليونسكو على تنظيمها لصالح هذا المشروع، وأنهيت إليهم القرار الذي اتخذه المجلس التنفيذي لليونسكو. ولقد شهدت لإعلان هذا القرار أثرًا كبيرًا في نفوس المشاركين في هذا المؤتمر، كما أن القرار لم يكد يُعلن للرأي العام حتى تقبّله بالترحاب. وكان لما أعلنته منظمة اليونسكو صدى عميق لدى الأوساط العلمية الخارجية أيضًا، إذ كان وقوفها إلى جانبنا في هذا المشروع في حد ذاته هو العامل الأهم بين عوامل النجاح. تلك كانت أولى خطواتنا مع منظمة اليونسكو ـ على الطريق الشاق ـ من أجل إنقاذ آثار النوبة، وهكذا وُضع لأول مرة ما عُرف فيما بعد بمشروع إنقاذ آثار النوبة، ونُظِّمت لأول مرة الحملة الدولية لإنقاذ هذا التراث.

ولكن ثمة خطوات أخرى كان لابد من اتخاذها قبل أن تخرج المنظمة الدولية على العالم تطلب منه المشاركة في هذا العمل الكبير، وكان علينا أن نوفّر كل الإمكانات والضمانات العلمية والفنية التي تجعل الهيئات والدول تشاركنا في العمل من أجل الحفاظ على هذا التراث، وذلك سعيًا وراء خطة متكاملة لتحقيق إنجاز شامخ، وهذا ما حدث بعد شهر يونيو ١٩٥٩.

الدراسات المبدئية لإنقاذ آثار النوبة

اقترب ميعاد الخطر بتحديد موعد البدء في بناء السدّ العالي، فكان علينا أن نسرع الخطى لنسبق المياه التي تزحف لتغمر تراثنا. واتصلت بالمدير العام لليونسكو واتفقنا على أن الوقت قد حان لوضع الأسس لاتفاق بين وزارة الثقافة وبين المنظمة الدولية، يحدّد المشروع وخطوات مراحله كي نُرسيه على قواعد ثابتة، وتم التفاهم فيما بيننا على أن تبعث المنظمة وفدًا يشترك مع ممثلينا في وضع هذه الأسس. وجاء الوفد في منتصف شهر يوليو ١٩٥٩ يضم السيد ڤان درهاجن مدير قسم المتاحف باليونسكو والسيدة كريستيان ديروش نوبلكور

مستشارة اليونسكو لدى مركز تسجيل الآثار، وتألف وفد الجمهورية من الدكتور محمد أنور شكري وكيل وزارة الثقافة لشؤون الآثار وقتذاك والدكتور شحاته آدم والسيد محمد سالم جمعة المستشار القانوني للوزارة. ولهذا الاتفاق الذي تمخّض عن هذا الاجتماع أهمية ثقافية خاصة، فهو إثبات لحدث تاريخي ومشروع ثقافي فريد يمكن أن يفيد منه أي مشروع آخر في أي مكان على ضفاف النيل أو في أية بقعة من بقاع الأرض يواجه نفس ما واجهناه، ويكون في عوز إلى أن تلتفت إليه أنظار الإنسانية وتمدّ له يدًا حانية.

وقد تضمّن الاتفاق جملة من الاقتراحات: أولها توجيه منظمة اليونسكو لنداء عالمي إلى الدول والهيئات المختلفة يستحثّها إلى مشاركة مصر في خطواتها لإنقاذ تراث النوبة وبوجه خاص إنقاذ معبدي أبو سمبل، كما شمل تصريحًا رسميًا لنا يجدّد مطالبنا ويحدّد المنح التي سوف نمنحها للهيئات التي ستساهم معنا في المشروع، وثالثها الدعوة لعقد مؤتمر دولي للخبراء لوضع خطة لهذا المشروع الدولي في أول أكتوبر من عام ١٩٥٩، ورابعها قيام اليونسكو بإيفاد بعثة لتصوير بلاد النوبة من الجو.

وبعد أن اطمأنت نفوسنا إلى إمكان الإنقاذ على الصعيد الدولي بدأت تساورنا وساوس جديدة في إمكان الإنقاذ من الناحيتين الفنية والعملية، ذلك أنه لم تجر دراسات من قبل تتناول هذه الجوانب، كما لم تمرّ بالعالم تجربة مثل التي كنا نمرّ بها. فالأمر ليس مجرد ترميم وتسجيل أو تنقيب، بل هي مسؤولية إنقاذ تراث ضخم ينتشر مئات الكيلومترات من غرق أبدي يتهدّده. وشرعت منظمة اليونسكو على الفور في تنفيذ التزاماتها، فجاءت بعثة «المعهد الجغرافي القومي» الفرنسي في أغسطس من نفس العام لتصوير بلاد النوبة من الجو، والتقطت طائرة البعثة التي رافقها ضابط من القوات المسلحة المصرية صور المنطقة المعرّضة للغرق على جانبي النيل من أسوان حتى الحدود المصرية والسودانية. وفي خلال شهري أغسطس وسبتمبر من ذلك العام، أي في الوقت نفسه الذي كان يجري فيه تصوير مناطق الآثار بالنوبة، كانت ثمة بعثات أخرى تزاول نشاطها في بلاد النوبة أيضًا، هي بعثات الخبراء من الجيولوچيين والمهندسين والمعماريين الذين أوفدتهم منظمة اليونسكو لوضع التقارير عن معابد النوبة وإمكانيات إنقاذها.

وإلى جانب هذه الأبحاث، قام خبراء مصلحة الآثار ومركز تسجيل الآثار بإعداد أبحاث عن أعمال الحفر المرجوة فى بلاد النوبة وعن برامج التسجيل التي يمكن تحقيقها، فضلاً عن دراسة مستقلة عن أبحاث عصر ما قبل التاريخ في بلاد النوبة. ورغم قسوة الصيف القائظ في بلاد النوبة وارتفاع حرارته الشديدة وتعثّر الخطوات الأولى، فقد أمكن توفير بعض وسائل الراحة التي تهيّيء للخبراء العمل فى جو مشجّع على مواصلة نشاطهم. والحق إنهم عملوا في رضا وتعاون تام وأعدّوا تقارير تبشّر بالنجاح وتؤكد إمكانية إنقاذ آثار النوبة وخاصة

معابدها سواء بنقلها من أماكنها أو حمايتها في مواضعها. واقترب موعد انعقاد المؤتمر الدولي للخبراء الذي من أجله أعدّت هذه الدراسات ليقرّر على ضوئها ما يراه نحو إنقاذ تراث النوبة، وليقول كلمته في الحل المنشود وأسلوب تنفيذه وما يحتاج إليه من أموال. وهنا لابد لي أن أشير إلى أني عقدت جلستين للمجلس الأعلى للآثار خلال صيف هذا العام ١٩٥٩ أطلعتُ أعضاءه فيهما على الخطوات الموفّقة التي تمت في هذه المرحلة وناقشنا في إسهاب الخطوات التالية، وعرضت أيضًا خطة الوزارة في إرسال بعض معارض الآثار إلى الخارج، كما أبدت قلة من الأعضاء ترددًا فيما يتعلق ببعض ما جاء في تصريح الحكومة التي كان مقرّرا إعلانه يوم افتتاح المؤتمر الدولي للخبراء، ولكن هذا التردّد ما لبث أن تبدّد إزاء التصميم والعزم الأكيدين اللذين كانا يدفعاننا نحو تحقيق إنقاذ تراث النوبة قبل أن يتعرض للغرق.

مؤتمر الخبراء الدوليين

واجتمع مؤتمر الخبراء الدوليين صباح أول أكتوبر ١٩٥٩ بمركز تسجيل الآثار، وكان المؤتمر يضم ثلاثة عشر خبيرًا في الآثاروالچيولوچيا والهندسة والمعمار من شتى الدول، أعلنتُ فيه تصريح الحكومة المصرية الذي سبق أن وعدت به محدّدًا أهداف المشروع وكاشفًا عن هبة جديدة لم تُعلن من قبل، وهي استعداد الحكومة المصرية لأن تمنح بعض معابد النوبة للدول التي تساهم مساهمات فعالة في عمليات إنقاذ المعابد الهامة في بلاد النوبة وخاصة معبدي أبو سمبل، والتي كان إنقاذها واجبًا لا معدل عنه تهون في سبيله أية تضحية. وأعلنت أن هذه المعابد وهي طافة ودابود ودندور والليسيه والدّر قد اختارتها لجنة من خبراء مصلحة الآثار وأساتذة الآثار بالجامعات المصرية لتكون «سفراء فوق العادة» لنا في الخارج.

وقضى أعضاء المؤتمر في بلاد النوبة عشرة أيام، زاروا خلالها معابد النوبة وأهم مناطقها الأثرية، يعقدون اجتماعات يومية على ظهر الباخرة المخصّصة لهم وهي تمضي بهم في النيل بين تلال النوبة وهضابها. وحزمت أمري على أن ألحق بأعضاء المؤتمر في اليوم الذي يصلون فيه إلى أبي سمبل. ولم تكن هناك وقتذاك وسيلة سريعة تحملني إليهم سوى أن أستقل من أسوان طائرة هليكوپتر من طائرات القوات الجوية - إذ لم يكن ثمة مطار بعد يسمح للطائرة العادية بالهبوط - هبطت بي فوق الهضبة أعلى المعبدين، ثم انحدرت إلى الباخرة التي كانت راسية أمام المعبد الكبير حيث التقيت للمرة الثانية بأعضاء المؤتمر. وأمام أبو سمبل سنحت لي الفرصة للحديث عن المعبدين معلنًا أن مصر تعطي إنقاذ هذين المعبدين الأولوية بين معابد النوبة، وقد اتفق أعضاء المؤتمر معي في الرأي، ثم شاركت في مناقشاتهم التي اتسمت بالجدّية والموضوعية والبعد عن الهوى. وأنهى المؤتمر أعماله بوضع تقرير مفصّل عن الوسائل الضرورية لتحقيق

مشروع الإنقاذ، موصيًا بإجراء أعمال التنقيب في جميع مناطق الآثار، وإعداد البعثات لمسح بلاد النوبة مسحًا أثريًا مع توجيه عناية خاصة لمناطق عصر ما قبل الأسرات، ثم استكمال تسجيل الآثار، ونقل المعابد التي يمكن نقلها إلى أماكن آمنة في بلاد النوبة ذاتها تصلح في المستقبل للزراعة، حتى يرتبط ماضي النوبة بمستقبلها وحتى تمتد إليها يد العمران من جديد بعد بناء السد العالي، وحماية المعابد التي يتعذّر نقلها من مواضعها - ومن بينها معبد أبو سمبل - بإنشاء سد ترابي صخري حولهما لحمايتهما، وبتنفيذ مشروع كان قد تقدم به المهندس عثمان رستم لإحاطة الجزيرة التي تضم معابد فيله بسدود. ثم ختم المؤتمر تقريره بمناشدة المدير العام لليونسكو توجيه النداء الدولي لإنقاذ هذا التراث التاريخي والأثري والفني في بلاد النوبة. ولقد هزّ تقرير المؤتمر أوتار قلوبنا جميعًا وحمل مغزى عميقًا بالنسبة لوزارة الثقافة المصرية التي كانت تخطو قدمًا نحو تثبيت بعض المشروعات لتأخذ طريقها إلى الوجود في حياة الإنسان المصري المعاصر.

وهنا يجدر بي أن أقف وقفة قصيرة كي أشير إلي أن حكومة السودان الشقيق كانت تتابع الخطوات التي اتخذناها لإنقاذ آثار النوبة ورأت أن تحذو حذونا، فتقدمت فى ٢٤ أكتوبر ١٩٥٩ إلى اليونسكو تطلب معاونته لإنقاذ آثار النوبة الواقعة في أراضي جمهورية السودان. وما كان أولانا بأن نؤيد هذا المطلب لا سيما وأن إغراق بعض أراضي السودان كان نتيجة لبناء السد العالي، والنوبة وحدة متكاملة وحلقة يكمل بعضها بعضًا، وتمثّل جزءًا من حضارة شعب واحد عاش منذ ألوف السنين على ضفاف النيل. وقد أعطت منظمة اليونسكو لطلب الحكومة السودانية اهتمامها، وكذلك فعل المجلس التنفيذي فقرّر تخصيص خمسة عشر ألف دولار من ميزانية اليونسكو للإنفاق منها على الخطوات المبدئية لإنقاذ آثار النوبة في السودان.

النداء الدولي

وما لبث مدير اليونسكو أن أوفد الأستاذ حنا سابا المستشار القانوني للمنظمة للتشاور معي في الموعد والمكان اللذين يُوجّه منهما النداء ولتبادل وجهات النظر في تشكيل اللجان. وتم الاتفاق على أن يتم توجيه النداء الدولي يوم ٨ مارس ١٩٦٠ من مقرّ المنظمة الدولية في باريس، وعلى أن تشكَّل لجنة الرعاية - وهي لجنة شرفية - برئاسة جلالة الملك جوستاف السادس ملك السويد، وعلى أن تشكَّل اللجنة الاستشارية من إثني عشر عضوًا: ثمانية من الأجانب وأربعة من المصريين.

وكان ثمة شيء آخر لابد منه وهو تهيئة الرأي العام العالمي لتقبّل النداء الدولي، وقد اتخذنا في هذا المجال خطوتين هامتين: أولاهما الاتفاق مع اليونسكو على دعوة عدد من كبار رجال الصحافة والإذاعة والتليفزيون ووكالات الأنباء العالمية للحضور إلى مصر لزيارة بلاد النوبة وآثارها. وكانت هذه هي الوسيلة المُثلى لنقل الصورة واضحة إلى العالم الخارجي وإلى الناس في كل مكان، فلقد كان منطقيًا أن ندعو الناس لأن يُلمّوا بأطراف المشكلة وأن يتفهّموا حقيقتها، وإلا فكيف يمكنهم أن يتصوّروا الخطر الداهم الذي يتهدّد هذه الكنوز؟

سارعت منظمة اليونسكو ووجّهت الدعوة لرجال الصحافة والإذاعة والتليفزيون ووكالات الأنباء لزيارة بلاد النوبة، ونزلوا فى ضيافة مصر التي وضعت طائرة خاصة في خدمتهم أقلّتهم إلى أسوان ومنها بالباخرة إلى بلاد النوبة طوال عشرة أيام خلال شهر فبراير ١٩٦٠، زاروا فيها مناطق الآثار والمعابد وشاهدوا الحفائر الجارية. وكذلك دعت وزارة الثقافة إلى هذه الرحلة بعض السفراء ورجال السلك السياسى المعتمدين بمصر والذين يمثّلون دولاً كان لابد من اجتذابها للمساهمة في إنقاذ هذا التراث، وانتهت الرحلة على خير وجه، وغادرنا رجال الإعلام إلى بلادهم، وبدأوا يكتبون عما شاهدوا ويتحدثون عما رأوا ويعرضون ما التقطوه من صور وأفلام، وامتلأت الصحف في الخارج وخاصة الصحف الأوروبية والأمريكية بمقالات تفيض حماسة وتأييداً للمشروع.

ولم تكن الخطوة الثانية لتعريف الرأي العام بتراثنا وحضارتنا تقل أهمية عن الأولى وإن بدت أكثر تعقيداً وأصعب منالاً، وهي إخراج آثارنا إلى الخارج - لأول مرة - لتتصل بوجدان الناس في كل مكان، وذلك على هيئة معارض تحمل اسم مصر، وهو ما اقتضى جهداً غير يسير لوضعه موضع التنفيذ، كما لقي مقاومة عنيدة كان تغلّبي عليها جد عسير. وفي آخر الأمر تم الاتفاق مع بلچيكا - وكانت إحدى الدول التي أظهرت حماسًا من أجل إنقاذ آثار النوبة - على أن نرسل معرضًا إلى دول أوروبا باسم «معرض الفن المصري في خمسة آلاف عام» وأن يطوف هذا المعرض في هذه الدول للتعريف بحضارتنا، وقد شكّلتُ لجنة من كبار علماء الآثار لاختيار مجموعات من متاحفنا تضم قطعًا من عصور مختلفة لتمثل الفن المصري على مدى الخمسة آلاف عام. ورأيت أن يبدأ العرض في بروكسل بعد توجيه منظمة اليونسكو للنداء الدولي مباشرة، ليكون سفيرًا لنا في الخارج.

وفى اليوم الثامن من شهر مارس ١٩٦٠ تلا السنيور ڤيرونيزي المدير العام لليونسكو في القاعة الكبرى بمبنى اليونسكو بباريس وبحضور بعض الشخصيات البارزة التي دعيت لحضور هذا الحفل وأمام رجال الإعلام نداء اليونسكو التاريخي الداعي إلى المساهمة في إنقاذ تراث النوبة بادئًا تلك الخطوة الرائعة التي لم يسبق لها مثيل، فكانت رسالة من رسائل الفكر الخالدة التي يزهو بها هذا الجيل أكّد فيها أن هذه الآثار ملكٌ للعالم كله، وللعالم الحق في

ضمان بقائها مثل رسائل سقراط وصور أجانتا الجدارية وسيمفونيات بيتهوفن، وانتهى بقوله إن عبارة هيرودوت مصر هبة النيل هي أول عبارة يونانية تعلّم ترجمتها عددٌ لا حصر له من الطلاب. فلتتحد اليوم جميع شعوب العالم لكي لا يطوي النيل في قاعه بسبب المشروعات البنّاءة الرامية إلى زيادة الخصب ومنابع القوى الروائع التي ورثناها نحن الأجيال الحاضرة من أجيال طوتها الدهور منذ أزمنة سحيقة. وبعدها وقف الدكتور عبدالعزيز القوصي مندوبنا الدائم باليونسكو حينذاك فتلا رسالة الرئيس عبدالناصر التي حيّا فيها منظمة اليونسكو وشكرها على إسهامها الجليل مشيدًا بذلك التعاون الإنساني المثمر من أجل الثقافة الرفيعة.

وما أظن أن هذا النداء وتلك الرسالة في حاجة مني إلى تعليق.

خطوة على الطريق الشاق

وإذ تحدد يوم ٢٥ مارس موعدًا لافتتاح معرض الآثار المصرية بالعاصمة البلچيكية وصلت بروكسل بالقطار قادمًا من باريس في اليوم السابق. وفي مساء اليوم التالي دعا السيد صالح خليل سفيرنا في بلچيكا إلى حفل عشاء أقامه في السفارة بمناسبة افتتاح المعرض الملكة الوالدة إليزابيث لتشريف الحفل، وهي التي وهبت جهودها لخدمة الآثار والموسيقى. ولقد كانت مؤمنة بمشروع إنقاذ آثار النوبة وأكّدت لي في حماس أنها لن تدّخر وسعًا في سبيل دفع المشروع للأمام في وطنها وفي أي مجال يمكنها فيه أن تمارس جهدها. وفي المؤتمر الصحفي الذي عقد عقب الافتتاح أجبت على أسئلة أهل الصحافة. ولقد شرّفني الملك بودوان بالمقابلة، وكان متطلّعا إلى معرفة تفاصيل مشروع إنقاذ آثار النوبة، فشرحت له جوانب المشروع وخطوات تنفيذه. أما اهتمام البلچيكيين بالمشروع فقد تجلّى في الرعاية التي أعطيت لهذا المعرض والإقبال الشديد على زيارته وترحيب الصحافة والإذاعة البلچيكية به. ودوّت أصداء المعرض الأول للآثار المصرية خارج البلاد، وبلغ من اهتمام الرأي العام العالمي به أن طالبت كثير من الدول بعرض هذه التحف في أراضيها. ورأينا تدعيمًا للحملة الدولية لإنقاذ آثار النوبة النزول على إرادة تلك الدول. فطاف المعرض بعواصم هولندة وسويسرا وألمانيا الاتحادية والمملكة المتحدة على مدى ثلاث سنوات كاملة. وقد حفزنا هذا النجاح على أن نُتبع معرض الخمسة آلاف عام بمعارض لا تقلّ جمالاً وروعة من الفنون الإسلامية والفنون القبطية تطوف عواصم العالم، ثم معرض توت عنخ آمون بنقائه ورونقه وروائه حيث عُرض في الولايات المتحدة واليابان ثم باريس ولندن. وهكذا طوّفت آثارنا بعواصم دول العالم، تحمل في طيّاتها روح حضارتنا وتقدّمنا الفني، وتتحدّث عن آيات وروائع خلّدها التاريخ، وتمهّد في الوقت نفسه لإنقاذ تراث مثيل في ربوع النوبة.

وبعد انتهاء العرض في بلچيكا قصدت باريس لمناقشة رسالتي للحصول على درجة الدكتوراه من جامعة باريس في يوم ٣٠ مارس ١٩٦٠ والتي كان محدّدًا لها في الأصل أن تُناقش في شهر مايو ١٩٥٧ غير أن ظروف العدوان الثلاثي على مصر وقتذاك أجّلت المناقشة أربعة أعوام. وعلى أثر ذلك حضرتُ اجتماع المجلس التنفيذي لليونسكو أثناء مناقشته مشروع الإنقاذ، ولقد أتاحت لي هذه الزيارة فرصة توثيق الصلة بأعضاء المجلس التنفيذي الذي لمستُ عن قرب المزيد من تأييدهم فضلاً عن مساندة صحف العالم وإذاعاته ووسائل الإعلام للمشروع. كما اجتمعت بالمدير العام لليونسكو للمشاورة في أبحاث إنقاذ معبد أبو سمبل، وتم الاتفاق على أن يتولى هذه الأبحاث مكتب هندسي فرنسي وهو مكتب «كُوين وبلْيه» وأن يكون هدف هذه الأبحاث وضع مشروع ابتدائى لإنشاء سد أبو سمبل. وقد قُدِّرت تكاليف هذه الأبحاث بمبلغ ٢١٠٠٠٠ دولار، تحمّلت اليونسكو ثلثها وتحمّلت مصر الثلثين الباقيين. وكان لا مفر من أن تتم هذه الأبحاث في مدى ستة أشهر، أي أن تجري في صيف عام ١٩٦٠، إذ كان لابد من عرض المشروع بكافة تفاصيله من حيث التكاليف والتصميمات وبرامج التنفيذ على المؤتمر العام لليونسكو الذي كان سينعقد في نوفمبر ١٩٦٠، ومن ثم توقيع عقد هذه الأبحاث على الفور.

وثمة شهادة أسجّلها للهيئات العلمية المعنية بالآثار المصرية في مصر والخارج، هي أنها كانت سبّاقة إلى تلبية نداء اليونسكو. فما كاد مدير اليونسكو يوجّه نداءه الدولي حتى تقدّمت إلينا الهيئات العلمية تطلب الحفر في بلاد النوبة، كما تقدّمت هيئات أخرى تطلب مسح النوبة مسحًا أثريًا بحثًا عن المناطق غير المعروفة وتحديدها على الخرائط، وكذلك تحديد المناطق المعروفة سواء ما كات تجري بها حفائر أم لا. وكان علينا أن نستجيب لهذه البعثات، وأن نحقق مطالبها، فوجّهت الدعوة إلى اللجنة الاستشارية كي تعقد اجتماعها الأول لدراسة تلك العروض في ضوء الاختصاصات المخوّلة لها، كما دعوت السيد رينيه ماهيه لحضور هذا الاجتماع يوم ٢٢ مايو ١٩٦٠ في مركز تسجيل الآثار بالقاهرة.

وقد أعلنت عندها أن الحكومة المصرية قد عقدت العزم على أن تنقل على نفقتها خلال صيف عام ١٩٦٠ معبدي طافه ودابود المهدّدين بالغرق نهائيًا نتيجة لانخفاض منسوبهما، وكانت وزارة الثقافة قد اتخذت هذا القرار بعد أن أحسّت بالخطر الذي يتهدّد هذين المعبدين، بل اتفقت مع المسؤولين بوزارة الريّ على تخفيض منسوب المياه أمام خزان أسوان لنقل هذين المعبدين، وأخذت البعثات العلمية تتوافد للعمل في بلاد النوبة، بينما العمل في تشييد الأسطول النهري الذي تعدّه الوزارة والذي كان يجري العمل في إعداده بساحل بولاق في القاهرة لتقيم فيه هذه البعثات يمضي في همّة ونشاط.

هكذا شهدت بلاد النوبة صيف عام ١٩٦٠ بداية إحياء حركة الكشف الأثري الذي ظل متوقّفًا منذ عام ١٩٣٤، وأخذ هذا الكشف الأثري يزداد نشاطًا في الأعوام التالية لعام

١٩٦٠، حتى غطّت البعثات كل أرض النوبة، بادئة صفحة من صفحات النشاط الأثري الجاد المثمر بما سُمّي وقتذاك «بعث الحياة من جديد في ميدان الكشف عن الآثار المصرية». وسرعان ما برّت مصر بوعودها ففكّت معبدي طافه ودابود ونقلت أحجارهما إلى جزيرة إلفنتين بأسوان، وأصدرت وزارة الثقافة كتابًا مصورًا عن تاريخ النوبة وحياة سكانها يهدف إلى التعريف بحضارة النوبة وتراثها التاريخي باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية، كما دعت لفيفًا من الفنانين والكتّاب والأدباء المصريين(*) للتجوال في النوبة على متن الباخرة «الدكّة»، فقضوا أيامًا تزوّدوا فيها من العلم بهذا التراث وبتلك البيئة النوبية قبل أن تغمرها المياه، فسجّلها كلٌّ بأسلوبه، الفنان بتصاويره ورسومه والكاتب بقلمه، وانضم هذا كله في كتاب أصدرته الوزارة، هذا إلى فيلم ملوّن أخرجته الوزارة ليحكي قصة هذه الآثار ويعرض صور أهل النوبة وعاداتهم وحياتهم. وفي الوقت نفسه أخذت الأبحاث والدراسات الخاصة بإنقاذ المعابد تجري على قدم وساق، ففى أبو سمبل كانت بعثة «كُوين وبلييه» تجري أبحاثها، وقدّمت لها الوزارة عونًا غير محدود كي تخفّف عن أفرادها مشقّة العمل في جو حار قائظ غير محتمل، كما كانت هناك بعثة أخرى تعمل بهمّة وجرأة ونشاط هي البعثة الهندسية التي رأسها المهندس الإيطالي الشهير «بييرو جازولا» لوضع مشروعات إنقاذ المعابد. وقد زاولت هذه البعثة عملها خلال شهري أغسطس وسبتمبر ١٩٦٠ ثم قدّمت تقريرها في مجلد ضخم يضم أربعة وعشرين كراسة تتناول دراسة المعابد واحدًا بعد آخر فيما عدا معابد أبو سمبل وفيله. وكانت حكومة هولندا قد أبدت رغبتها في تطوير مشروع إنشاء السدود لإنقاذ معابد فيله، فرحّبنا بهذا العرض مشجّعين، فوصلت بعثة هولندية اتجهت إلى منطقة أسوان حيث تلقّت من وزارة الثقافة ومن سلطات السد العالي أصدق العون. وأتمت البعثة مهمتها التي جاءت من أجلها وعادت إلى بلادها لتعكف على وضع مشروع أكثر تفصيلاً لإنقاذ معابد فيله. هكذا مضينا قُدمًا نعدّ العدّة لمواجهة المؤتمر العام لليونسكو الذي كان سيعقد في نوفمبر ١٩٦٠، فشاركنا فيه مزوّدين بمجموعة ضخمة من الدراسات والأبحاث.

ولكن ثمة جهدًا آخر كان لابد من بذله بالإضافة إلى الجانب الفني من المشروع وهو ما يتصل باتجاهات الدول ومشاعرها وتفهمّها له عند انعقاد ذلك المؤتمر، وأحمد الله أن الجهود الصادقة التي بُذلت في هذا المجال قد أثمرت. فحين عُرض المشروع على اللجنة الثقافية للمجلس الأوروبي أوصت لجنة الوزراء بأن يُحثّ أعضاؤها حكوماتهم وأعضاء البرلمانات على المساهمة في المشروع علميًا وماليًا. وكم كان المجلس أمينًا على الثقافة والعلم حين قال: «إن آثار النوبة تعتبر إحدى الكنوز الكبرى للتراث الثقافي الإنساني، وإن هناك مسؤولية تقع

(*) كان على رأسهم المعماري الجليل حسن فتحي رحمه الله والفنانون حامد سعيد وجاذبية سرّي وتحية حليم وصلاح طاهر وسيف وانلي وأدهم وانلي وعبدالغني أبو العينين وغيرهم.

على عاتق أعضاء المجلس الأوروبي إزاء العمل الذي تدعو له مصر واليونسكو». وفي نفس الوقت تابعتُ الاتصال بسفراء الدول كما تابع سفراؤنا في الخارج الاتصال بالحكومات المعتمدين لديها نناشدهم أن تُصدر حكوماتهم تعليماتها إلى ممثليها لدى اليونسكو لتأييد المشروع عند طرحه للمناقشة أثناء انعقاد المؤتمر العام للمنظمة الدولية.

دور اليونسكو في الحملة

ولم يكن دور اليونسكو بالنسبة للمشروع قد اتضح تمامًا حتى تلك اللحظة: هل ستأخذ منظمة اليونسكو على عاتقها إنقاذ آثار النوبة؟ هل ستصبح مسؤولياتها كاملة عن إنقاذ هذا التراث؟ وما هو موقف كل من حكومتي مصر والسودان إزاء هذه المسؤولية؟ أسئلة طرحت نفسها في ذلك الوقت، وكان لابد من الإجابة عليها في هذه المرحلة المبكّرة من مراحل المشروع حتى تتضح معالم الطريق، وحتى نعرف ما لنا وما علينا بالنسبة للمشروع وبالنسبة للدول التي ستساهم فيه. وفي نهاية الأمر صدرت توصية من المجلس التنفيذي بألا تقتصر مهمة اليونسكو على دور الوساطة بين حكومتي مصر والسودان وبين الدول التي ستساهم في المشروع بل أن تتحمل اليونسكو مسؤولية المشروع حتى نهايته. وكان أن طرحتُ المشكلة للدراسة والبحث بين أيدى أعضاء المجلس الأعلى للآثار والعلماء المتخصّصين فور تلقّي هذا العرض، فقد كانت مشكلة بالغة التعقيد أثارت في نفوسنا العديد من التساؤلات: هل نلقي على عاتق اليونسكو كل المسؤولية؟ وهل منظمة اليونسكو قادرة حقًا على تحمّل المسؤولية كاملة؟ وإذا فشلت اليونسكو فمن سيتحمّل وزر ذلك الفشل، وماذا سيكون الحل في تلك الحالة؟ وإذا سلّمنا المسؤولية الكاملة لليونسكو فما دورنا نحن المسؤولين عن هذا التراث؟ وما دور الأمة والشعب أصحاب هذا التراث؟ والواقع أن هذه التساؤلات قد أخذت منا نقاشًا طويلاً وتفكيرًا مستفيضًا عميقًا، واستقر الرأي آخر الأمر على أننا لا يمكننا أن نتخلّى عن مسؤولياتنا لأى سلطة مهما كان تقديرنا وامتناننا لهذه السلطة. وقد يبدو أمرًا يسيرًا أن نترك المشروع كله أمانة في أيدي اليونسكو وحده، لكنا كنا ندرك أن مسؤوليات كهذه لا يمكن التخفّف منها على هذا النحو، وليس من الممكن أن يسلّم المسؤول تبعاته القومية بمثل هذه البساطة. لهذا فقد آثرنا ألاّ نتخلّى عن الزمام، وأن نأخذ على عاتقنا المسؤولية كاملة، وقرّرنا أن يكون دور اليونسكو هو دور الوسيط فحسب وبهذا القرار ضمنّا عدم المساس بسيادتنا أو التخلّي عن مسؤولياتنا، وفي نفس الوقت أتحنا الفرصة للعمل في نطاق دولي سليم.

هكذا تحدّد دور اليونسكو في أن يعمل وسيطًا بيننا وبين الدول المساهمة، وأن تجري الأعمال في نطاق دستور المنظمة وتوصيات مؤتمرها العام ومجلسها التنفيذي واللجان المشكّلة

التي ستمثّل فيها جميعًا . وعلى هذا النحو تتاح لنا الفرصة لأن نعمل ونتحرك ، بينما يتم إنقاذ آثار النوبة في ظل قوانين دولتنا وتحت علم بلادنا وفي إطار تعاون دولي ومساندة عالمية . وبهذا اتضحت معالم الطريق بالنسبة لنا وبالنسبة للدول المساهمة وبالنسبة للمنظمة الدولية التي عاونتنا مشكورة في هذا المشروع الضخم ، بحيث لا يتعدّى دور اليونسكو دور الوسيط ، فإذا نجح المشروع وحقّق أهدافه كان الفضل للتضامن الدولي ولجهود مصر والسودان ولجهود اليونسكو ، وإذا فشل وقعت التبعة على فشل هذا التضامن . كان ذلك منطقنا ، وهو منطق أملته ثقتنا في أنفسنا ، وحرصنا على أداء واجبنا ، وتحمل مسؤولياتنا ورغبتنا في أن يمضي المشروع على أسس ثابتة من العمل الجاد ، تضطلع فيه مصر والسودان بدورهما كاملين ، وفي ظل تعاون دولي مثمر . وفي ضوء هذا المفهوم سارت خطواتنا من البدء حتى النهاية .

أمام المؤتمر العام لليونسكو

وجاء انعقاد المؤتمر العام الحادي عشر لليونسكو في شهر نوفمبر ١٩٦٠ وكنت رئيسًا لوفد مصر لأول مرة ، وكان لابد لي من أن أعرض على المؤتمر الخطوات التي تمّت لإنقاذ آثار النوبة لكي يصدر ما يرى من قرارات . ومن الطبيعي أن تكون لقرارات المؤتمر أهمية خاصة فهو يمثّل كافة الدول الأعضاء في اليونسكو ، وهي الدول التي يُعتمد عليها في المشاركة في أعمال المشروع والمساهمة فيه . ومن هنا تبدو أهمية هذا المؤتمر بالنسبة لنا ، وبالنسبة لتعضيد المشروع وإقرار خطواته ودفعه إلى الأمام . وقد أسلفت الحديث عن النشاط الذي قمنا به في الاتصال بسفراء الدول بمصر وسفراء مصر في الخارج أملاً في أن يكون لهذه الاتصالات صداها في موقف الدول أثناء مناقشة المشروع وهو ما لمست أثره حين بدأت أعمال المؤتمر .

هذا من جانبنا ، أما من جانب اليونسكو فقد حرص السنيور ڤيرونيزي مدير اليونسكو ونائبه السيد رينيه ماهيه على توثيق الصلة بالدول المختلفة . واختار المدير العام لليونسكو في هذا المجال الأمير صدر الدين خان مستشاراً خاصًا له لشؤون النوبة ثم أوفده إلى الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ليتصل بهاتين الحكومتين لتعضيد المشروع والمساهمة فيه . كما أوفد أيضًا عددًا من رجال المنظمة ذوي الشأن إلى إيطاليا وهولندة والدول الإسكندناڤية ، ثم زار بنفسه ألمانيا الاتحادية وأجرى الاتصالات برجال الصناعة والاقتصاد في هذه الدول . وبهذا انتقل عرض المشكلة إلى الحكومات والهيئات والمؤسسات بعد أن سبق نقلها إلى الرأي العام . بل لم يفتنا نحن واليونسكو أن نعدّ في البهو الكبير بمبنى اليونسكو لوحات مصوّرة ضخمة مكبّرة لآثار النوبة ، وخاصة معبدي أبو سمبل وفيله ليشاهدها أعضاء المؤتمر فيعرفوا بعض ما تزخر به النوبة من كنوز فنية . وأصدرت منظمة اليونسكو عددًا خاصًا من مجلتها الشهيرة «كورييه» [الرسالة] عن آثار النوبة وإنقاذها ، وأتبعته بعدد ثان كانا خير دعاية للمشروع .

وافتتح المؤتمر، وبدأت مناقشة مشروع إنقاذ آثار النوبة أمام لجنة خاصة تضم ممثلي أربع وعشرين دولة رأستها إحدى الشخصيات البارزة في المؤتمر ممثّلة في السيد السفير «پاولو كارنيرو» مندوب البرازيل. وكنا قد أعددنا المشروعات المختلفة لإنقاذ آثار النوبة وهي مشروع أبوسمبل، ومشروع بعثة جازولا للمعابد الأخرى، ومشروع حكومة هولندة لإنقاذ معابد فيله. وعند وصولي إلى باريس فوجئت بمشروع جديد لإنقاذ معابد أبو سمبل تقدمت به الحكومة الإيطالية، يقوم على فكرة للمهندس جازولا ترتكز أساسًا على رفع كل من المعبدين كتلة واحدة إلى أعلى، وكان قد سبق للمهندس جازولا أن تقدم بفكرة هذا المشروع، ولكنه بدا خياليًا آنذاك ورفضه مؤتمر الخبراء الدولي الذي اجتمع في أكتوبر ١٩٥٩. أما الآن فقد أصبحنا نواجه مشروعًا مدروسًا أعدّته شركة إيتالكونسلت على أساس دراسة علمية دقيقة لا فكرة فحسب، وكان من الصعب علينا أن نرفضه دون استيضاح، فقد كان المنطق يحتّم علينا أن نعني بكل دراسة جادة. وبعد إمعان النظر في المشروع التقيت على الفور بالمدير العام لليونسكو وبنائبه وأبلغتهما وجهة نظري المبدئية في أن هذا مشروع جاد، وأن حكومة مصر لا تملك أن تطرح هذا المشروع الإيطالي جانبًا ولا يمكنها أن تغفله، وأن واجبنا يحتّم علينا أن نتيح له الفرصة لأن يُدرس دراسة كاملة مستفيضة فلعله يكون أفضل من مشروع السدود.

وفي اليوم الرابع والعشرين من شهر نوفمبر ١٩٦٠ بسطتُ أمام المؤتمر جهودنا في إنقاذ آثار النوبة منذ البداية حتى قيامنا بنقل معابد طافه ودابود، وزدت على هذا فأعلنت أن حكومة مصر قد رصدت مبلغ ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه لإنقاذ معبدي أبوسمبل على مدى سبع سنوات، وكنت قبل سفري إلى أوروبا قد قابلت الرئيس عبدالناصر وشرحت له أبعاد موقف حملة الإنقاذ، فوافق على تخصيص هذا المبلغ، وهكذا قدّمنا الدليل المادي على مدى استعدادنا للبذل من أجل إنقاذ هذا التراث، وكان لإعلان ذلك صدى نفسي واسع لدى أعضاء المؤتمر. ولم يقتصر حديثي على الحملة الدولية لإنقاذ آثار النوبة بل تحدثت عن التعليم ووجوب النهوض به في الدول الأفريقية، وكان هذا الموضوع هو الذي يحظى حينذاك بأولوية البحث في المؤتمر العام نظرًا لتزايد الاهتمام بالتحرّر الإفريقي. وقد ربطت بين الموضوعين حين ذكرت أن حديثي عن إنقاذ آثار النوبة لا يعدو أن يكون حديثًا عن أفريقيا أيضًا، فآثار النوبة هي قبل كل شئ جزء من التراث الأفريقي وإنقاذها يعتبر من مهام اليونسكو تجاه أفريقيا والعالم كله.

ثم بدأت المناقشة أمام لجنة الأربع وعشرين دولة. وكانت أول مسألة عرضها المدير العام لليونسكو هي الخاصة بدور اليونسكو في المشروع. وبعد مناقشة مستفيضة عرضتُ فيها وجهة نظر مصر ومنطقنا الذي شاركنا فيه السودان، استقر رأي اللجنة على أن يكون دور اليونسكو هو دور الوسيط بين حكومة مصر والدول المساهمة. وأرى واجبًا عليّ هنا أن أنوّه بما عبّر عنه

بعض الأعضاء فى أثناء المناقشة من مشاعر بلادهم الطيبة نحو إنقاذ آثار النوبة وإيمانهم العميق بأهمية هذا التراث وضرورة إنقاذه، وكان في مقدمة هذه الدول بصفة خاصة البرازيل وبلچيكا وهولندة ويوغسلافيا وإيطاليا وفرنسا وپولندة.

وسط هذا الحماس ظهرت بوادر أزمة قوبلت بهدوء وعولجت بكياسة وانتهت باستخدام سلاح الجدل والإقناع. فقد حاول وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن يلفت النظر إلى ضرورة بحث الأولوية بين مشروع إنقاذ آثار النوبة وبين مساعدة الدول الأفريقية على النهوض بالتعليم فيها، وإن كان في الوقت نفسه قد نوّه بأهمية إنقاذ آثار النوبة قائلاً. . : «إننا لا يمكن أن نترك أثراً يضيع من تراثنا الإنساني»، عندها انبرى مندوب هولندة لافتا نظر المؤتمر إلى أن ثمة فارقًا أساسيًا من ناحية التمويل بين مشروع إنقاذ آثار النوبة وموضوع النهوض بالتعليم في أفريقيا، فمشروع إنقاذ آثار النوبة يموّل من أموال خارجية لا صلة لها بميزانية المنظمة، أما التعليم في أفريقيا فيموّل بأموال المنظمة، ولهذا فليس هناك مجال للمقارنة أو المفاضلة بينهما. وتلاه ممثل البرازيل ليقول: إننا في إنقاذ آثار النوبة أشبه بزلزال يحتاج إلى معونة عاجلة. ثم تحدث مندوب يوغسلافيا ذاكرًا أننا نواجه لأول مرة مشروعًا يدعو للتعاون الدولي في مجال الثقافة على مستوى ينطوي على مسؤولية ضخمة، ومع ذلك فإن المبالغ التي يحتاج إليها مشروع إنقاذ آثار النوبة لا تعادل ثمن غواصة ذرّية، وعلى هذا فإنه لواجب أساسي أن تتضافر الدول لتقديم العون المالي المطلوب. كذلك تصدّى ممثل الاتحاد السوڤييتى محذّراً من الخلط بين النهوض بالتعليم في أفريقيا وبين إنقاذ آثار النوبة، وأنه ينبغي على الدول الأعضاء في المنظمة أن تشجّع التعليم، ولكن عليها أن تنظر في الوقت نفسه بعين الاعتبار والاهتمام لموضوع إنقاذ آثار النوبة. هكذا كانت كلمات هذه الدول ردًا حاسمًا على ما أثاره وفد الولايات المتحدة الأمريكية، وانتهت المناقشة بإبداء التقدير التام للجهود التي تبذلها حكومة مصر للمساهمة الإيجابية في المشروع برصد اعتمادات في ميزانياتها من أجله، كما أوصت أيضًا بحثّ الهيئات والمؤسسات على اختلاف أنواعها على المشاركة في هذا المشروع الدولي.

وقد بحثت اللجنة فيما بحثت المشروعين المقدّمين لإنقاذ معبدي أبو سمبل - اللذين أشرت إليهما من قبل - ورأت الأخذ بوجهة نظرنا وهي دراسة المشروعين بواسطة لجنة من الخبراء. والواقع أن هذا القرار جاء متفقًا مع ما تمليه مصلحة مستقبل المعبدين، فلم يكن من المنطقي أن نتساق وراء مشروع مهملين الآخر قبل أن تُثبت الدراسات الفنية أيهما أصلح لحماية هذا الأثر الفريد في نوعه والذي أعطيناه الأولوية بين مشروعات الإنقاذ. وكذا حقّقت اللجنة رغبة المدير العام لليونسكو في تشكيل لجنة تنفيذية تابعة للمنظمة، تعمل بجانبه وتضم بعض الشخصيات الهامة وممثلين لحكومتي مصر والسودان على أن تكون مهمتها إسداء النصيحة

للمدير العام لليونسكو فيما يتصل بطريقة استخدام الأموال التي سوف تساهم بها الدول والهيئات المختلفة في المشروع، وكذا برامج تنفيذ الأعمال وتنسيقها بما يحقق التعاون الكامل بين حكومتي مصر والسودان من ناحية ومنظمة اليونسكو والدول المشتركة في المشروع من ناحية أخرى. كما اعترف المدير العام بأن حكومتي مصر والسودان هما صاحبتا الحق في اتخاذ أي قرار بشأن خطوات المشروع بحكم تمتّعهما بحقوق السيادة، وأن دستور اليونسكو ينص على ألا تتدخل المنظمة في شؤون الدول الأعضاء وهو ما كان يتفق تمامًا مع وجهة نظرنا. ويجدر بي الإشارة إلى أن ثمة عرضًا تقدمت به حكومة ألمانيا الاتحادية في ذلك الوقت لإنقاذ معبد كلابشه، وكان هذا العرض من أهمّ وأجلّ العروض التى تلقّيناها، فمعبد كلابشه يعدّ من أكبر وأهمّ معابد بلاد النوبة من الناحية الأثرية.

ووفقًا لنظام المؤتمر عُرضت قرارات اللجنة وتوصياتها على لجنة تمثّل الدول الأعضاء جميعًا هي «لجنة البرنامج»، ثم على الجمعية العمومية للمؤتمر مجتمعة التي أصدرت قرارًا نوّهت فيه بأهمية السد العالي للتقدم الاقتصادي لمصر ورخاء شعبها المكافح، وخوّلت المدير العام لليونسكو الحق في الاستمرار في بذل جهوده من أجل حماية تراث النوبة، ودعا المؤتمر العام الدول الأعضاء إلى مضاعفة جهودها لإنقاذ هذه الآثار التي تعتبر جزءًا من التراث الثقافي للإنسان. وكم سعد الوفد المصري بهذا القرار، فبعد كفاح استمر أكثر من عام لبلوغ هذا الهدف، نراه الآن قد تحقق فعلاً، ونرى مشروع إنقاذ آثار النوبة قد انتقل من النطاق المحلي إلى المجال الدولي.

وقد خرجنا من المؤتمر العام الحادي عشر بحقيقتين؛ الأولى: الاطمئنان إلى إمكانية إنقاذ آثار النوبة، والثانية: أن هذا الإنقاذ أيضًا مسؤولية الدول والهيئات والصحافة وأجهزة الإعلام والرأي العام، وأنه قد هزّ وترًا حساسًا في قلوبهم جميعًا وكان هذا كل ما نرجوه. إن الإنسان لا ينسى لحظة تهتز خلالها مشاعره لمثل هذا التأييد الجماعي لقضية من القضايا النبيلة التي تهم الإنسانية، كما يستحيل عليه أن ينسى أولئك الأصدقاء الذين شدّوا على يده مهنئين بينما تختلج نفسه أمام المشاعر الإنسانية الصادقة حين تجتمع على الخير. وعدت سريعًا إلى القاهرة لأحيط رئيس الجمهورية بما تم، ولأعلن النتائج التي توصلنا إليها إلى الرأي العام، ولنبدأ جهدًا جديدًا في سبيل الوصول إلى الهدف المنشود.

استجابة العالم للحملة الدولية

لم يكد يمضي أسبوع على انعقاد المؤتمر العام لليونسكو حتى كان الاتفاق قد تم بين المدير العام للمنظمة وبيني على تشكيل لجنة دولية خماسية من مصر والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا وألمانيا الاتحادية لبحث مشروعيْ إنقاذ معبدي أبو سمبل وهما:

مشروع إنشاء السد الصخري ومشروع رفع المعبدين. ويقوم المشروع الأول - الذي عُرف أحيانًا باسم المشروع الفرنسي - على أساس إنشاء ستار عال من الخرسانة والطين والركام على هيئة دائرة إلى الشرق من المعبدين، يرتفع أمامهما إلى أعلى من مستوى المياه العالي المتوقع، على أن تقام محطات مضخّات قوية ترفع مياه الرّشح التي لا محالة في أن تتسرّب إلى حرم المعبدين. ومع سهولة تنفيذ هذا المشروع فقد كان باهظ التكاليف بجانب احتياجه إلى اعتمادات ضخمة سنوية لإدارة محطات المضخّات ولترميم السد، مع بقاء خطر داهم يهدد هذين المعبدين بصفة مستمرة لأنهما سيكونان في منخفض محاط بالمياه التي تجعل نسبة الرطوبة عالية مما قد يؤثر على النقوش، وخطر آخر هو احتمال تعطل المضخّات لأي سبب مما يتيح لمياه الرشح التسرّب إلى صخور المعبدين وإتلافهما.

أما المشروع الثاني، وهو مشروع المهندس «جازولا» الذي عُرف بالمشروع الإيطالي فمجمله القيام بنقل قمة الهضبة التي تعلو المعبدين ثم فصل كل منهما عن الإطار الجبلي، ووضعهما كل في صندوق ضخم من الخرسانة المسلّحة ثم رفعهما إلى أعلى بالاستعانة بآلاف الروافع الميكانيكية التي تدار بواسطة الرفع الهيدروليكي المعتمد على الأجهزة الإلكترونية، على أن يعاد بعد الانتهاء من الرفع تشكيل المنطقة المحيطة به بحيث تبدو مطابقة في مظهرها لما كانت عليه من قبل. ومع روعة هذا المشروع وطابعه التكنولوجي الحديث فقد بدا للكثيرين خياليًا صعب التنفيذ، إذ أن المعبد الكبير يزن وحده ما يقرب من ٢٥٠٠٠٠ طن، هذا غير زنة الصندوق الذي سيوضع فيه المعبد والمنتظر أن يصل وزنه إلى ٥٠٠٠٠ طن. كذلك خشي بعض الخبراء حدوث أي خطأ أثناء الرفع يحطّم تلك الآثار الخالدة أو يصيبها بأضرار جسيمة.

وحين دعت وزارة الثقافة اللجنة الخماسية لعقد أول اجتماع لها بالقاهرة في يناير ١٩٦١ أوصت بتنفيذ مشروع رفع معبدي أبو سمبل، بحجّة أن مشروع بناء السد الصخري حول أبو سمبل لن يحول دون تسرب المياه إلى المعبدين ومن ثم تعريض أحجارهما للتلف. وبعد عرض هذا التقرير على «اللجنة الاستشارية لآثار النوبة» نشب جدل عنيف حول توصية «اللجنة الخماسية» انتهى إلى أن توصي اللجنة الاستشارية الحكومة المصرية قبل اتخاذ قرار نهائي في هذا الموضوع بدراسة بعض النقاط الخاصة بمشروع الرفع فيما يتصل بتقوية أساسات المعبدين، وبتأثير الذبذبة أثناء الرفع على الصخور ونوع الروافع التي سترفع المعبدين، إلى غير ذلك من التفصيلات الفنية.

هكذا انتهى اجتماع اللجنتين دون الوصول إلى قرار محدد، ومن ثم عهدنا إلى بعض الخبراء المتخصصّين من النرويج والسويد بدراسة هذه النقاط المثيرة للجدل، وكانت نتائج دراستهم مشجّعة ومؤيدة للمشروع الثاني الخاص برفع معبدي أبو سمبل. ورأيت من باب الحيطة قبل اتخاذ قرار في هذا الشأن أن أستأنس برأي السيد المهندس الدكتور حسن زكي - وكان وقتئذ رئيسًا للجهاز التنفيذي لبناء السد العالي - الذي بثّ في نفوسنا الطمأنينة حين أكدّ

لنا أن الخبراء قد قاموا بإيضاح جميع النقاط التي أثيرت حول مشروع رفع المعبدين واهتدوا إلى الحلول الفنية للتغلب عليها أو على أية مصاعب تواجه المشروع. وقد أوصى هؤلاء السكندناڤيون بضرورة تشكيل مجلس من الخبراء العالميين للإشراف العام على تنفيذ هذا المشروع، فأخذنا بهذه التوصية وشكّلنا مجلسًا من خمسة خبراء مهندسين وچيولوچيين عهدت برئاسته إلى الدكتور حسن زكي، وعُرف باسم «مجلس المستشارين لمشروع أبو سمبل». وأود أن أنوّه هنا بالجهد الصادق الذي بذله هذا المهندس العملاق إبان عمله رئيسًا لمجلس المستشارين فشرّف وطنه ومواطنيه، ولقد أبى عليه خلقه الكريم رحمه الله أن يتقاضى المكافأة التي قدمتها له الوزارة لقاء جهده المضني.

وعرضت نتيجة الدراسات التي أجريت حول إنقاذ معبدي أبو سمبل على المجلس الأعلى للآثار، ثم على رئيس الجمهورية الذي ساند بدوره اختيار مصر لمشروع رفع المعبدين باعتباره المشروع المناسب لإنقاذ المعبدين، وقد صدر التصريح بهذا الاختيار يوم ٢٠ يونية سنة ١٩٦١. وبصدور هذا التصريح بدأت الأعمال التنفيذية لهذه المهمة فاخترنا بناء على توصية منظمة اليونسكو البيت الهندسي السويدي المعروف باسم «ڤ. ب. ب» وعهدنا إليه بهذه المهمة. وهكذا كان اختيار مشروع الرفع نقطة تحول هامة في سير خطوات المشروع وفي مجرى الخطة الدولية لإنقاذ هذين المعبدين.

وكان تمويل مشروع أبو سمبل هو الخطوة التالية التي ينبغي أن تتم في أسرع وقت، ذلك لأن الفترة الباقية لتنفيذ المشروع كانت محدودة والمبالغ المطلوبة باهظة، فقد بلغت تقديرات تكاليف رفع معبدي أبو سمبل ٨٧ مليون دولار تدفع منها مصر مبلغ ٢٠ مليون دولار. ومن ثم طلبت إلى السيد رينيه ماهيه ضرورة الحضور إلى القاهرة للتشاور في هذا الموضوع فوصل إليها بعد أربعة أيام ليعلن: **«أن مصر هي أول دولة في العالم خطرت لها فكرة اللجوء إلى منظمة دولية إيمانًا منها بأن أعظم كنوز أرضها التاريخية والأثرية يؤلف جزءًا من تراث الإنسانية، وأن اليونسكو من أجل ذلك بادر فقبل القيام بمهمة فريدة كان الكثيرون يعدّونها مستحيلة»**. وقد استقر الرأي بيننا على ضرورة حصول المدير العام لليونسكو على ارتباطات من حكومات الدول الأعضاء تتعهد فيها بدفع المبالغ المطلوبة منها بنسب تتفق مع المبالغ التي تساهم بها في ميزانية اليونسكو لتغطية التكاليف اللازمة لإنقاذ آثار النوبة.

وقد بعث المدير العام لليونسكو بخطاب دوري للدول محدّدًا نصيبها في المساهمة، وطالبها بدفع هذه المبالغ على دفعات وفقًا لبرنامج الإنقاذ الذي يمتد من سنة ١٩٦١ إلى ١٩٦٨، موضّحًا أن الهدف ليس هو الحصول على هذه المبالغ فورًا بل أن تتعهد الدول بالتزاماتها حتى يمكن لمنظمة اليونسكو أن تقرّر ما إذا كان في إمكانها إعطاء مصر الضمان الخاص بالمبالغ المطلوبة، وبذلك يمكن المضي في إجراءات التنفيذ. وإذ كانت المبالغ المطلوبة

لإنقاذ معبدي أبو سمبل هي سبعة وثمانون مليونًا من الدولارات الأمريكية، طالب الدول الأعضاء أن تتحمل منها سبعًا وستين مليونًا من الدولارات، آخذًا في اعتباره أن مصر سوف تساهم بما يوازي عشرين مليونًا من الدولارات.

وفي هذه الأثناء كنت أؤمن أنه ينبغي ألا تقتصر الحملة الدولية في هذه المرحلة على الجانب الفني فحسب بل لا معدل عن أن تولي الدعاية للمشروع اهتمامًا مماثلاً وموازيًا، كما لا ينبغي أن تقتصر الحملة الدولية ونشاطها على العالم الخارجي فقط، بل لابد أيضًا أن تهزّ مشاعر الجماهير عندنا وفي الوطن العربي أيضًا، حتى نقدّم دليلاً آخر على تصميم الأمة العربية على إنقاذ آثارها. ومن ثم شكّلتُ لجنة قومية تعمل على تعريف الرأي العام بهذا التراث، كما اتصلت بجامعة الدول العربية وبالسيد عبدالخالق حسونة أمينها العام فأبدى اهتمامًا بالغًا كانت ثمرته دراسة المشروع أمام اللجنة الثقافية لجامعة الدول العربية التي أصدرت قرارًا أوصت فيه حكومات الدول العربية وشعوبها بأن تكون قدوة لغيرها في هذا المجال، وبتشكيل لجان قومية في كل بلد عربي لتنسيق جهود الدول العربية، وما لبث مجلس جامعة الدول العربية أن أقرّ هذه التوصيات. ولم تنقطع الصلة بسفراء الدول الأجنبية بالقاهرة وسفرائنا في الخارج لإحاطتهم علمًا بالخطوات التي تقوم بها اليونسكو لا سيما فيما يتعلق بالحصول على الضمان اللازم لمشروع إنقاذ معبدي أبو سمبل.

وفي الوقت الذي كانت تجري فيه الدراسات الفنية وتُتخذ الخطوات العملية لمشروعات الإنقاذ، كانت الاتصالات بالدول قد دخلت مرحلة من المراحل الهامة في تاريخ الحملة الدولية لإنقاذ آثار النوبة، فقد قام المدير العام لليونسكو في ١٢ فبراير ١٩٦١ بزيارة الولايات المتحدة الأمريكية للاتصال بالمسؤولين هناك بشأن ما تردّد عن استعداد الولايات المتحدة للتقدم إلى مجلس الشيوخ الأمريكي بمشروع قرار للموافقة عليه ينصّ على تخويل الرئيس الأمريكي حق استخدام أموال حصيلة بيع القمح الأمريكي لمصر للمساهمة في إنقاذ آثار النوبة، وذلك بالعملة المصرية وبما يوازي من عشرين إلى خمسة وعشرين مليونًا من الدولارات.

وكانت ثمة اتصالات قد جرت بيني وبين لفيف من المثقفين الأمريكيين المهتمين بإنقاذ آثار النوبة وبخاصة علماء الآثار الذين رأوا أن خير وسيلة لكسب الشعب الأمريكي كي يحثّ نوابه في الكونجرس على حمل الحكومة على الإسهام في إنقاذ معبدي أبو سمبل هو إيفاد بعض تحف من آثار توت عنخ آمون إلى هناك لتطوف في اثنتي عشرة ولاية أمريكية، [وهو ما عضّدته منظمة اليونسكو حين تشاورتُ معها في هذا الأمر بحماس شديد] وعلى أن تخصّص حصيلة هذا المعرض للإنفاق على مشروع الإنقاذ. وقد عرضت الفكرة على المجلس الأعلى للآثار فدرسها وأقرّها في جلسة ١٦ فبراير ١٩٦١، ثم بدأنا نعدّ التحف التي وصل عددها

إلى أربع وثلاثين قطعة، ونضع برنامجًا لإيفاد بعض المحاضرين المتميّزين إلى الولايات المتحدة لمرافقة المعرض في تجواله وإلقاء ضوء على الحضارة المصرية، وإعطاء صورة واضحة عن النشاط الثقافي في مصر. ومع ذلك أعترف أني ظللت بعض الوقت مترددًا في إرسال هذا المعرض رغم الموافقة التي حصلت عليها من المجلس الأعلى للآثار فمنذ كشف كارتر عن كنوز توت عنخ آمون سنة ١٩٢٢، ومنذ تم ترميمها ونقلها إلى المتحف المصري لم تغادر هذه العاديات الرائعة متحفها قط. ولا غرو إذ تردّدت فهذه القطع جزء من مجموعة توت عنخ آمون الكاملة المنقطعة النظيرْ، كما أن أغلبها رقيق قد يعجز عن مقاومة التقلّبات والمفاجآت التي قد تصادف المعرض أثناء انتقاله عبر البحار وأثناء تغليفه وعرضه إلى غير ذلك من الإجراءات. ولكن في نفس الوقت كان الهدف الذي ستنتقل من أجله هذه التحف هدفًا ساميًا وجليلاً، والملايين التي نحتاج إليها لإنقاذ آثار عزيزة تقتضي شيئًا من الجرأة المأمونة. هذا إلى أننا أحوج ما نكون إلى أن يقف العالم هنا وهناك على معالم حضارتنا. وأخيرًا شجّعني على الإقدام ما لقيه «معرض الخمسة آلاف عام» في أوروبا من نجاح ساحق، وما قام به من توطيد لعلاقتنا الثقافية بعدد من الدول وما تركه من أثر عميق في الرأي العام الدولي. وبعد تشاور طويل مع الخبراء الذين أوصوا بترتيبات وقائية معينة تضمن سلامة هذه التحف الثمينة اتخذت قراري بإرسال هذا المعرض واستأذنت الرئيس عبدالناصر في ذلك فأذن ـ رحمه الله ـ ومن ثم أوفدت القطع الأثرية إلى واشنطن ودُعيت لحضور افتتاح هذا المعرض في الثالث من نوفمبر ١٩٦١.

وكانت الولايات المتحدة فضلاً عن كونها الدولة صاحبة أكبر نسبة في المشاركة بالهيئات الدولية ومنها اليونسكو مما يرتّب عليها أكبر نصيب من التبرع، هي في نفس الوقت دولة لها موقف خاص وإن يكن غير مباشر من إنقاذ تراث النوبة، فالتراث في النوبة مهدّد بالغرق نتيجة لتنفيذ مشروع السد العالي، والسد العالي مرّ في الولايات المتحدة بمراحل اكتنفتها أزمات متلاحقة، وكان من نتيجة هذه الأزمات تأميم قناة السويس ثم حرب السويس. كانت الولايات المتحدة إذن تُخفي عاملاً سياسيًا هامًا وراء موقفها السلبي من إنقاذ معبدي أبو سمبل ـ كما توقّع الرئيس عبدالناصر ـ لكنها لم تعلن أسرار هذا الموقف وحقائقه لا سيما بعد أن تغلّبت الدعوة إلى فصل العمل السياسي عن مجال القيم الثقافية. من هنا كان لابد من تركيز خاص في أوساط الولايات المتحدة انتهى بنا إلى أن نوفد معرضًا على أعلى مستوى فني يطوف في أنحائها فيكوّن رأيًا عامًا بين الشعب الأمريكي بحيث تجد الحكومة ألا معدل لها عن العناية بمعبدي أبو سمبل والمساهمة في إنقاذهما. وقد اخترتُ المرحوم الدكتور أحمد فخري أستاذ التاريخ المصري القديم بكلية الآداب كي يرافق المعرض، كما اتفقت مع المرحوم الدكتور حسين كامل سليم على أن يحاضر لنفس الغرض في شتى المدن التي يطوف بها المعرض.

وأذكر بمناسبة موقف الولايات المتحدة السياسي وقتذاك أن مدير عام اليونسكو ونائبه كانا على وشك زيارة مصر للتشاور في بعض أمور حملة الإنقاذ وإذا بي أتلقّى مكالمة تليفونية من السيدة كريستيان ديروش نوبلكور توقظني في السابعة صباحًا لتفاجئني خلالها بصوتها المتهدّج وفي انفعال شديد بقولها إنها لم يغمض لها جفن طوال الليل، فقد كانت تتناول طعام العشاء على مائدة المستر راينهارت السفير الأمريكي في مصر وإذا به يسخر من الجهود المبذولة لإنقاذ الآثار، ويُسرّ إليها بأن السد العالي لن يُشيّد وأنه أكذوبة سياسية. ومضت تسألني في جزع إذا كان ما يقوله السفير حقًا، وأنها تخشى إذا ما وصل مدير اليونسكو ونائبه إلى مصر أن تتطرق هذه الشائعة إلى آذانهما فتثبّط همّتهما وينال اليأس منهما. وبطبيعة الحال طمأنتها بأن مشروع السد العالي مرتبط بنظام الحكم الحالي ولا مناص من تنفيذه، ولكي أزيل أي لبس لديها أوفدتها في نفس اليوم لمقابلة المرحوم المهندس حسن زكي المشرف على تنفيذ مشروع السد، فجلستْ إليه في مقابلة طويلة بدّد لها خلالها كل ما علق بذهنها من شائعات التشكيك في المشروع وشرح لها كل الخطوات التي تمّت في عملية البناء والتشييد.

وقد أُوكل إلى السيدة جاكلين كنيدي قرينة الرئيس الأمريكي وقتذاك افتتاح المعرض، وقدّمتُ إليها بعد الفراغ من جولتها تمثالاً صغيراً من تماثيل الدولة القديمة هدية من شعب مصر للشعب الأمريكي فتقبّلت الهدية في تأثر شديد معبّرة عن امتنان الحكومة الأمريكية، ثم أبدت رغبة ذكية في أن تطوف الهدية مع المعروضات في أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية ليراها الشعب الأمريكي ويشاركها هذا التقدير، على أن تودع بعد ذلك في أحد متاحف الدولة، وقد تحقق ما أرادته(١). وبعد إلقاء كلمتي في حفل الافتتاح عقدتُ مؤتمرًا صحفيًا تحدثتُ فيه عن إنقاذ آثار النوبة والمراحل التي يخطوها المشروع، مبيّنًا احتياجاته وأهميته بالنسبة للتراث الإنساني. وحرصتُ خلال وجودي في واشنطن على أن أثير انتباه الرأي العام الأمريكي نحو تراثنا الحضاري وأشدّ إليه أنظار سواد الشعب عن طريق أحاديث متعدّدة في التليفزيون الأمريكي. وقد انعكس أثر هذا وذاك في اهتمام الصحف الأمريكية ومحطات الإذاعة والتليفزيون التي أفاضت في حديثها عن المعروضات وعن مشروع إنقاذ آثار النوبة، وعن الروابط الثقافية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية. وانتهزت فرصة وجودي هناك والتقيت بعدد من المسؤولين في الولايات المتحدة الأمريكية سواء من رجال الحكومة أو مجلس الشيوخ أو المشتغلين بالآثار لأكشف لهم عن أهمية المضي في المشاركة في مشروع إنقاذ آثار النوبة، وقد أنستُ منهم جميعًا بلا استثناء تفهّمًا يدعو إلى التفاؤل. كما أسفرت مباحثاتي مع مسؤولي وزارة الخارجية الأمريكية عن وعد بدراسة مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية في ضوء مساهمات غيرها من الدول، وإن كان هذا الوعد بالمساهمة متوقفًا على مساهمات الدول الأخرى. وهكذا شارك هذا المعرض في دفع الرأي العام في الولايات المتحدة إلى الضغط على حكومته من ناحية، وإلى الضغط على ممثّليه في الكونجرس من ناحية

أخرى لاتخاذ القرار بالمساهمة. وقد حقّق المعرض أعلى نسبة لقيها أي معرض في العالم من الزائرين حتى ضاق بهم المكان، فلم يُظهر الجمهور الأمريكي حماسه لأي معرض مثلما فعل بالنسبة لهذا المعرض، إذ لم يكن الملك توت شخصية غريبة على المواطن الأمريكي العادي، وبدأت الرسائل تترى من المدرسين والتلاميذ في مختلف أنحاء الولايات المتحدة تطالب بعرض هذه الكنوز في مدنهم. وبعد أن عُرضت هذه التحف في واشنطن انتقلت إلى پنسلڤانيا ثم إلى جامعة ييل بنيوهاڤن وغيرها من المدن الأمريكية.

وفي إحدى جولات المعرض وبينما النجاح الذي يحققه يثير الكثير من الأمل في نفوسنا إذا بحادث عارض اكتُشف يوم ١٣ مارس ١٩٦٢ هو سرقة العصا المثبّتة في أحد تماثيل الشوابتي الخاصة بتوت عنخ آمون ويبلغ طولها اثني عشر سنتيمترًا أبلغني إياه السفير الأمريكي دكتور چون بادو، وأضاف أنهم اكتشفوا الحادث عند فتح الصناديق للعرض في ولاية تكساس، وأن التحقيق جار للعثور عليها. فأبرقت إلى الدكتور أحمد فخري ليخطرنا بحقيقة ما حدث فردّ برقيًا بما يؤيد أن ما حدث صحيح وأن التفصيلات ستصلنا بالبريد. . ووجدت نفسي أمام حقيقة لا يمكن تجاهلها فقد أرسلنا هذا المعرض ليعود إلينا كاملاً بعد أن يؤدي أغراضه لا لتضيع قطعة من محتوياته مهما كان حجمها صغيراً. ولم نكن نستطيع تجاهل قيمة هذه القطعة أو التقليل من شأنها، ولم يكن كذلك من الممكن السكوت أو إخفاء الأمر عن الرأي العام. ونظراً للعلاقات الحسّاسة في المجال الدولي بادرت بإرسال تقرير عاجل إلى رئيس الجمهورية، وأرفقتُ به صورة بما أقترح نشره كبيان للرأي العام ورجوتُ أن أُخطر في حالة الاعتراض على النشر قبل نشره، لكني لم أتلق أي اعتراض أو ملاحظة فاعتبرت أن ذلك معناه الموافقة على نشر البيان الذي تضمّن رواية الحادث، وعلى ما تنويه وزارة الثقافة من طلب إعادة المعرض على الفور إذا لم تتخذ الحكومة الأمريكية أشدّ الاحتياطات لحماية قطع التراث النادرة التي يضمّها المعرض. وبعد نشر البيان بساعات وصلني خطاب من السفير الأمريكي بالقاهرة مرفق به نص برقية لوكالة أسوشيتدپرس توضّح أن العصا قد تم العثور عليها، وأنه لهذا يرى تصحيح بيان الوزارة. لكن الوزارة لم تكن في موقف يسمح لها بتصحيح بيانها استناداً إلى خطاب من السفير الأمريكي كل أسسه برقية تلقّاها من وكالة أنباء أمريكية، فأبرقت إلى الدكتور فخري أطلب منه توضيح الموقف برقيًا. وأدهشني أن صحيفة الأهرام نشرت في اليوم التالي تعليقًا على الصفحة الأولى يقول: «إن الأهرام يرى أن وزارة الثقافة قد تسرّعت في البيان الذي أصدرته، وأنه كان لابد لها أن تتأنّى قبل أن تصوغ بيانها بالطريقة التي فهمت منها بعض الصحف أمس من أنها تهدّد بسحب المعرض من الولايات المتحدة». ثم تمضي الصحيفة فتقول إنها: «حذفت من بيان الوزارة الجزء الذي يُشْعِر بتهديد الولايات المتحدة»! وقد رأيت عندها في هذا الحذف تجاوزاً غير

مألوف وافتياتًا على حق الوزارة التي هي أدرى بمجريات الأمور في الداخل والخارج. وعلْمُنا بالصحف مع البيانات الرسمية الصادرة لتنوير الرأي العام ألا تفرض لنفسها وصاية علَيها تحذف منها ما تشاء وتُبقي على ما تشاء، وحسبها أن تقف عند حد النقد إذا عنّ لها أن تنقد. حدث هذا من هذه الصحيفة وحدها، بينما التزمت بقية الصحف بنشر البيان كما هو.

واستطرد المعلّق في هذه الصحيفة قائلاً: «إنه يرى أن المسألة حتى في تصويرها كحادث سرقة أمر يمكن أن يحدث في أي بلد في الدنيا، أما التلويح بسحب المعرض فليس عقوبة على السارق ولكنه حرمان للشعب الأمريكي من فرصة يرى فيها صفحة رائعة من حضارتنا الإنسانية. وليس من شك في أنه كان من أول واجبات وزارة الثقافة أن تهتم بالأمر وأن تتأكد من سلامة كل قطعة من المعروضات حتى ولو كان لها أكثر من نظير في المتحف المصري كما قالت الوزارة في بيانها، لكن الغضب ليس هو الدليل الوحيد على الاهتمام. إن الأهرام يكتب هذه الكلمة ويتصوّر أنها ستجد صدرًا رحبًا لدى الدكتور ثروت عكاشة وزير الثقافة. إن الأهرام أعطى في كل الظروف حماسه وتقديره لمشروعات وزارة الثقافة واعتبرها جهدًا رائعًا في دفع الثورة الثقافية، لكن الحق يفقد قيمته إذا أغمض أحد عينيه».

وعلى هذا النحو فقد يوحي قول المعلّق بأنه كان أجدى بالوزارة أن تغمض عينيها الاثنتين وأن تُغضي عن ضياع العصا أو سرقتها ولا تهدّد بمعاقبة الشعب الأمريكي بسحب المعرض. ولا محل للجدل في أن هذه العصا لها قيمتها الأثرية، وأنها فُقدت على الأرض الأمريكية والمسؤول عنها هما الحكومة الأمريكية أولاً التي إليها تأمين هذه الآثار ثم الشعب الأمريكي ثانيًا الذي نُقلت إليه هذه الآثار ليستمتع بها، فإذا غضبت وزارة الثقافة فإنما كانت غضبتها لتنبّه الحكومة الأمريكية أولاً ثم الشعب الأمريكي ثانيًا ليقفوا معها جنبًا إلى جنب في تعقّب السارق والقبض عليه وردّ العصا إلى المعرض. ولم تكن وزارة الثقافة فيما فعلت متجنّية، فالحكومة الأمريكية تعرف هذه الحقيقة، كما يعرفها الشعب الأمريكي حق المعرفة، ومن ثم فقد آزروا وزارة الثقافة في غضبتها وحرصها على ردّ ما فُقد، ولا محل للوم وزارة الثقافة لغضبتها، وإذا لم تغضب لمثل هذا فلأي شيء تغضب؟

على أني تلقيت التفصيلات بعد ذلك في تقريرين أرسلهما الدكتور أحمد فخري، وملخّصهما أن العصا فُقدت فعلاً، وأن ثمة احتمالاً بأن يكون ذلك قد تم أثناء نقل المعرض من ولاية إلى أخرى، وأن البوليس الأمريكي يحقّق في الموضوع، وأنه قد رأى استكمالاً لشكل المعرض أن تُصنع عصا مشابهة حتى لا يبدو التمثال ناقصًا، أي أن ما عُرض لم تكن نفس العصا وإنما عصا شبيهة. وهكذا تكون الأسو شيتدپرس قد استندت في برقيتها إلى العصا البديلة ـ التي أشار الدكتور فخري بتصنيعها ـ لتنفي حادث السرقة، كما استند السفير الأمريكي بدوره إلى استنتاج الوكالة الأمريكية، واستند الأهرام بدوره إلى نفس المصدر.

لم يكن إذن ثمة تسرّع من جانب الوزارة لأن بيانها يمثّل الحقيقة، ثم إن القول بمعاقبة الشعب الأمريكي في غير محله، فهل في محافظتنا على ذخائرنا القومية اعتداء على شعب آخر أتحنا له الاستمتاع بها في بلاده؟ إن الاعتداء الحقيقي هو أن نتيح الفرصة لأفراد منحرفين أن يخفوا إلى الأبد عن طريق السرقة أو الإهمال أو العبث جزءًا من هذا التراث فلا تستمتع به البشرية كلها بعد ذلك. وثمة تساؤل آخر، فهل كان من واجب الوزارة أن تُخفي عن الرأي العام حقيقة مسّت تراثه؟ أنا لا أشك لحظة في أن ذلك الغضب والتشدّد والصدق في الإعلام عن تلك الواقعة كان له أكبر الأثر في اهتمام حكومة الولايات المتحدة بتشديد الحراسة على المعرض وفي تقديم بديل للعصا التي فُقدت، والتي مهما بلغت قيمتها لا ترقى إلى قيمة العصا الأصلية التاريخية التي ما تزال معالم اختفائها خافية مثلما ظلت معالم جريمة اغتيال الرئيس چون كنيدي خافية.

* * *

وبعد رحلة السنيور «ڤيرونيزي» إلى الولايات المتحدة تلقيت منه ما يفيد بأن الرئيس كنيدي قد تقدم برسالة إلى الكونجرس الأمريكي يطلب فيها الموافقة على تخصيص عشرة ملايين دولار من حصيلة القمح لمصر تستخدم في عمليات إنقاذ آثار النوبة باستثناء معبدي أبو سمبل. وقد طالبت الرسالة تفصيلاً بتخصيص ما يوازي ستة ملايين دولار أمريكي بالجنيهات المصرية لحماية معابد فيله، وتخصيص حوالي مليونين ونصف مليون دولار بالعملة المصرية لحماية معابد النوبة الأخرى وأعمال التسجيل الأمريكية في النوبة المصرية، وكذا تخصيص مبلغ نصف مليون دولار بالعملة المصرية لإنقاذ آثار النوبة بالسودان. أما معبدا أبو سمبل فقد أشارت إليهما رسالة الرئيس كنيدي قائلة: «ولا تزال تجري في الوقت الحاضر بعض الدراسات الأخرى، ومن ثم أرى أن التوصية بمساهمة الولايات المتحدة الأمريكية في حماية معبدي أبو سمبل في الوقت الحاضر أمر سابق لأوانه»، وكانت هذه الخطوة باعثة على التفاؤل في حصولنا على المساهمات اللازمة لحفظ آثار النوبة.

وما لبث الكونجرس الأمريكي أن وافق على تخصيص المبالغ الخاصة بإنقاذ بعض المعابد والخاصة كذلك بالبعثات العلمية، ولكنه أرجأ الموافقة على مبالغ معابد فيله إلى الوقت الذي يصل فيه مشروع إنقاذها إلى مرحلة التنفيذ. وخُصّصت مبالغ نقل المعابد لنقل وإعادة بناء معبد بيت الوالي الذي نحته رمسيس الثاني في الصخر، ومقبرة پنوت في عنيبة المنحوتة في الصخر وترجع إلى عهد رمسيس السادس، ثم نقل معبد وادي السبوع الضخم للملك رمسيس الثاني، وبعبارة أخرى فقد خُصِّصت هذه المبالغ لإنقاذ معبدين من أهم معابد النوبة ومقبرة هي الوحيدة من نوعها في ذلك الإقليم. وإذا كانت رسالة الرئيس كنيدي قد أغفلت تحديد مبالغ لمعبدي أبو سمبل فقد أبلغت الحكومة الأمريكية مدير اليونسكو بأنها تأمل أن تعدّ

رسالة أخرى من الرئيس كنيدي لطلب موافقة الكونجرس على اعتماد المبالغ الخاصة بحماية هذين المعبدين .

وأودّ هنا أن أشير إلى موقف الحكومة البريطانية وقتذاك ، وهو الموقف الذي طرأ عليه التغيير فيما بعد ، فقد نشرت صحف القاهرة في ١٥ يوليو ١٩٦١ تصريحًا جاء فيه على لسان المستر «داڤيد إيكلز» وزير التعليم البريطاني أنه ليس لدى الحكومة البريطانية اعتمادات تستطيع أن تساهم بها في عمليات إنقاذ آثار النوبة . ولقد دهشت كثيرًا عندما طالعت هذا التصريح صباح ذلك اليوم ، فقد كان هدفه في نظري غامضًا ، بل لقد تساءلت عمّا إذا كان المقصود به التأثير على دول الكومنولث البريطاني والدول الأخرى لغير صالح المشروع؟ وكان من بواعث دهشتي أني قد تناقشت من قبل مع السفير البريطاني في القاهرة في شأن إنقاذ آثار النوبة ، ولم أجد في حديثي معه ما يشعرني بأن المملكة المتحدة لن تساهم ماليًا في المشروع ، خاصة وقد كانت من أولى الدول التي سارعت في المساهمة في أعمال الكشف والتنقيب والمسح الأثري في النوبة .

وأذكر أن عالم الآثار البريطاني المرحوم الأستاذ «ولتر إمري» صاحب التنقيبات الخالدة في تاريخ بلاد النوبة ، قد زارني عقب هذا التصريح وذكر لي أن السبب في تصريح وزير التعليم البريطاني أمام مجلس العموم يرجع إلى ما تعانيه المملكة المتحدة وقتذاك من أزمة اقتصادية اضطرت معها وزارة التعليم هناك إلى تخفيض مرتّبات المدرسين ، وأنه يتعذر في مثل تلك الظروف أن تنفق المملكة المتحدة أية أموال في الخارج . ومع ذلك اهتمّت لجنتا الفنون بحزبي المحافظين والعمال ولا سيما الحزب الأخير بمشروع إنقاذ معبدي أبو سمبل ، إذ نشرت صحيفة التايمز مقالاً بعنوان «حزب العمال يعضّد المساهمة في حماية أبو سمبل» . على أن موقف المملكة المتحدة ما لبث أن تغيّر بعد ذلك ، حيث شاركت في المساهمة في مشروع أبو سمبل بمبلغ ٢١٢٩٢٥ دولار . أما الاتحاد السوڤييتي فقد عرض اشتراك إحدى بعثاته العلمية من جامعة لينينجراد في الحفر بوادي العلاقي حتى يشارك العلماء السوڤييت في حفائر بلاد النوبة مع غيرهم من العلماء . والواقع أننا لم نلحّ لحمل الاتحاد السوڤييتي على المساهمة في إنقاذ أبو سمبل ، إيمانًا منا بضخامة المجهودات والمساعدات التي قدّمها في بناء السد العالي .

كان عام ١٩٦١ عامًا مجيدًا في تاريخ إنقاذ آثار النوبة ، فبعد أن تم افتتاح معرض توت عنخ آمون بواشنطن توجّهتُ إلى باريس في العاشر من شهر نوفمبر ١٩٦١ وكان محدّدًا لمناقشة مشروع إنقاذ آثار النوبة أمام المجلس التنفيذي لليونسكو الذي ناشدته أن يعمل على أن تقدم الدول مساهمتها قبل أول نوفمبر ١٩٦٢ . وتبيّن لي بوجه عام أن كافة الدول تؤيد المشروع تأييدًا تامًا ، وأن كثيرًا منها قد أعلن استعداد بلاده للمساهمة ماليًا مثل الولايات المتحدة

الأمريكية والكويت والمملكة العربية السعودية ولبنان ومراكش وهولندة ويوغسلافيا وقبرص واليونان وموناكو وتونس وإيطاليا وپولندة وإكوادور وڤنزويلا والفليپين وقطر، كما أعلنت فرنسا عن مساهمة أولية قدرها مائتا ألف دولار، فأصدر المجلس قرارًا مؤيدًا للخطوات التي تجري في نطاق الحملة الدولية لإنقاذ آثار النوبة، ووافق على مدّ أجل الضمان الذي نطلبه إلى نوفمبر ١٩٦٢.

غادرت پاريس بعد هذا إلى روما لإجراء المزيد من الاتصالات بحكومة إيطاليا لا لمناشدتها المساهمة فحسب بل لزيادتها، فقابلت السنيور «أمنتوري فانفاني» رئيس وزراء إيطاليا حينذاك والذي كان تربطني به علاقة ودية وثيقة منذ كنت أشغل منصب سفير مصر في روما، فأبدى حماسًا وتفهمًا جديرين بالتقدير، وأكد لي أن الحكومة الإيطالية سوف تتخذ خطوات إيجابية لرفع قيمة مساهمتها عن القدر الذي طلبته منها منظمة اليونسكو. وكانت الحكومة الإيطالية تولي مشروع المهندس الإيطالي جازولا لرفع معبدي أبو سمبل اهتمامًا خاصًا بعد أن تبنّته، ومن ثم كان من المنطقي أن تضرب المثل في بذل المزيد في العون للمشروع ليكون هذا حافزًا لغيرها من الدول على ترسُّم خطاها.

وفي الوقت الذي كنا نقوم فيه بهذه الاتصالات لتدعيم الحملة الدولية كانت أعمال الإنقاذ في المجالات المختلفة تجري في بلاد النوبة على قدم وساق. ففي مجال الحفائر استجابت المعاهد الأثرية والجامعات المختلفة للنداء الدولي وبدأت نشاطها في صيف عام ١٩٦٠ واستمر هذا النشاط بعد ذلك بغير انقطاع، وكانت بعض البعثات قد تقدّمت مطالبة بتحديد مناطق تمارس فيها حفائرها ببلاد النوبة المصرية بعدما تم توزيع مناطق الحفائر، فطلبنا إليها توجيه نشاطها إلى نقل المعابد، كما توجّه بعضها إلى الحفر في النوبة السودانية، وكان هذا هدفًا آخر تحقّق على صعيد العمل في بلاد النوبة، سواء النوبة المصرية أم النوبة السودانية. وكان من الروعة بمكان أن تلتقي في بلاد النوبة بمصر والسودان بعثات من أنحاء العالم، أفرادها علماء آثار يمثّلون قرابة عشرين دولة، وأكثر من ثلاثين مؤسسة وهيئة وجامعة، يعملون بحماس ودقة وتعاون تحت ظروف مناخية قاسية. أما في مجال التسجيل فقد أنهى مركز تسجيل الآثار بالقاهرة حتى ذلك الوقت حوالي ٧٥٪ من تسجيل المعابد القائمة بالنوبة، مؤديًا عمله بدقة وأمانة ومثابرة ظفرت بثناء الجميع.

ولا يسعني وأنا أدوّن هذه الصفحات إلا أن أذكر بالتقدير جهود المرحوم الدكتور أحمد بدوي مدير مركز تسجيل الآثار وقتذاك وكبير الأثريين دكتور جمال مختار في أعمال التسجيل ببلاد النوبة، تلك الجهود التي كان لها أثرها البالغ في الأوساط العلمية. وكذلك أذكر بالامتنان ما أدّته السيدة كريستيان ديروش نوبلكور الأمينة الأولى بمتحف اللوڤر ومستشارة اليونسكو لدى مركز تسجيل الآثار المصرية من جهود في هذا السبيل، كما أسجّل

لها حماسها المتدفّق وإيمانها بمشروع الإنقاذ إيمانًا بلغ مرتبة العقيدة ثم إدراكها الرهيف لأهمية آثار النوبة وغيرتها عليها وسعيها الدائب في سبيل المحافظة عليها ثم جهودها الإيجابية المثمرة في دفع حملة الإنقاذ في شتى مراحلها منذ البداية حتى النهاية، وأذكر مثالاً على ما كان لهذه السيدة من جهد مخلص وحرص في إنجاح العمل، أنها كانت ذات يوم بمعبد كلابشة على بعد سبعة وخمسين كيلو مترًا جنوبي أسوان، واقتضى الأمر أن تعرض عليَّ أمرًا هامًا فاستقلّت الباخرة النيلية إلى أسوان ومنها بالطائرة إلى القاهرة حيث علمت أنني كنت في دمشق أباشر عملي وزيرًا للثقافة هناك، ولم تُثْنها تلك المفاجأة عن عزمها فاستقلّت الطائرة لساعتها إلى دمشق لتصلها في نفس اليوم. ولكنها لم تكتف بذلك، بل تابعت سفرها للقاء السيد رينيه ماهيه في پاريس واستكملت ما أرادته منه، وفي مساء اليوم التالي كانت تواصل عملها في أرض النوبة من جديد.

وجدير بالتقدير ما بذله علماء الآثار العالميون الذين أوفدهم اليونسكو لمساعدة مركز التسجيل من جهد خارق في سبيل تسجيل النقوش الهيروغليفية والديموطيقية واليونانية وغيرها من النصوص والكتابات القديمة ببلاد النوبة، وكذلك تلك المساعدات القيّمة التي قدّمها كل من المعهد الجغرافي الوطني بپاريس ومركز البحوث العلمية الفرنسي في هذا السبيل والمعهد الفرنسي للدراسات الشرقية والمعهد السويسري للآثار ومعهد الدراسات الشرقية لجامعة شيكاجو.

كذلك كان نقل المعابد يتقدم تقدمًا ملموسًا على أيدي الأثريين والمهندسين المصريين، فقد جرى نقل معابد طافة ودابود في ذات الوقت الذي تم فيه نقل معبد قرطاسي، الأمر الذي يشهد بكفاءة مهندسي مصلحة الآثار وخبراء مركز تسجيل الآثار المصرية. وفي الوقت نفسه كان يجري فك معبد كلابشة بواسطة بعثة ألمانيا الاتحادية.

ولا يجوز أن ننسى ما حققه مشروع إنقاذ آثار النوبة من نتائج هامة في المجال السياسي أيضًا، فقد كان اقتناع الرأي العام العالمي بمشروع الإنقاذ بمثابة التسليم بجدّية مصر في تنفيذ مشروع السد العالي. هذا فضلاً عن أن انضمام شخصيات بارزة من الدول المختلفة ضمن اللجان الشرفية والقومية قد أكسب المشروع تعضيدًا في الأوساط السياسية وفي المجلس الأوروبي وفي البرلمانات المختلفة. فلقد وجدت الصحافة العالمية نفسها أمام مشروع دولي جاد، له طابع ثقافي رفيع جليل فانبرت تدافع عنه، بل وأضحت سلاحًا يؤيده ويؤيد تشييد السد العالي أيضًا بطريق غير مباشر. وجدير بالذكر أننا لم نلجأ إلى ما تلجأ إليه الهيئات عادة من إنفاق الأموال للنشر والدعاية، فقد كانت الصحف في أرجاء العالم كله تنشر بوازع من نفسها واقتناعها وتجتذب القراء وتثير حماس الرأي العام العالمي لهذا المشروع، فوفد إلى بلادنا عدد كبير ممن يمثّلون كبريات الصحف ووكالات الأنباء ومحطات الإذاعة والتليفزيون

دبّجوا المقالات المسهبة والمصوّرة عن المشروع وعن السد العالي معًا . ومن هذه المجلات أذكر على سبيل المثال لا الحصر مجلة «لايف» الأمريكية التي خصّصت عددًا من أعدادها لمشروع إنقاذ آثار النوبة ، ومجلة «ريدرز دايجست» التي كتبت مقالاً رئيسيًا هامًا عن بلادنا وعن مشروع إنقاذ آثار النوبة نشرته بثلاث عشرة لغة ، كما أنتجت إحدى شركات التليفزيون الفرنسية فيلمًا خاصًا عن المشروع عُرض في معظم محطات التليفزيون العالمية ، وصوّرت منظمة اليونسكو فيلمًا سينمائيًا عن آثار النوبة عُرض بدور السينما في دول متعددة ، كما أصدرت مجموعة شرائح ملونة عن معابد النوبة ، هذا إلى ما قامت به شركة فوكس للقرن العشرين من تصوير فيلم سينمائى عن المشروع . كذلك دفعت الحملة الدولية بعض دور النشر في أنحاء مختلفة من العالم إلى إصدار كتب لا حصر لها عن النوبة وحضارتها وآثارها . وقمنا من جانبنا بعد إصدار الوزارة كتابًا عن تاريخ النوبة وآثارها وسكانها بلغات متعددة بإصدار مجموعة شرائح ملونة وسلسلة أفلام للسينما والعديد من الكتيبات والنشرات عن خطوات المشروع ، كما نشر مركز تسجيل الآثار الكثير من المطبوعات العلمية والثقافية عن معابد النوبة . وحفزت الحملة الدعائية المكاتب والشركات السياحية إلى أن تعمل على استغلال هذا النشاط المتزايد فقامت هي الأخرى بدعاية واسعة عن آثار النوبة وخاصة أبو سمبل سواء باللافتات أو بالنشرات توزّعها هذه الشركات جنبًا إلى جنب مع شركات الطيران العالمية ، فأقبل السائحون على البلاد ، وهرعوا لزيارة أبو سمبل بوجه خاص . وقد دعانا هذا الإقبال إلى التعاقد مع شركة إيطالية على شراء مراكب الهيدروفيل لتسييرها بين أسوان وأبو سمبل في رحلات يومية تسهيلاً وتمكينًا للسائحين من زيارة المعبدين في منطقة صحراوية نائية لا تتوافر فيها وسائل النقل . كما دفع هذا الكثير من الشركات السياحية إلى تسيير خطوط منتظمة من البواخر بين الشلال الأول وأبو سمبل أتاحت لعشرات الآلاف من السائحين وغيرهم زيارة بلاد النوبة والتمتع بمشاهدة آثارها قبل أن تُنقل إلى مواقعها الجديدة .

هكذا نجحت الحملة الدولية في تعريف الرأي العام العالمي بالنوبة وآثارها ، بل لا أبالغ إذا قلت إن هذا التأثير وصل إلى كل بيت وإلى كل مدرسة في الخارج ، حتى لقد تلقّيت رسائل تشجيع ومؤازرة من أطفال لم يشبّوا عن الطوق بعد ، ومن أشخاص لا يجيدون القراءة والكتابة من بلاد بعيدة في أوروپا وأمريكا . وكم مسّت مشاعري رسالة بسيطة من عامل بعث بها إليّ من بلده النائي وضمّنها مبلغًا زهيدًا يعتذر عن ضآلته ، أو أن أتلقّى كلمات التقدير والمساندة من علماء التاريخ ، ومن فنانين كبارًا وناشئين يرون في آثارنا منبعًا غزيرًا للإلهام . ومن قبيل ذلك أيضًا أن طفلة فرنسية أرفقت برسالتها إليّ عددًا من طوابع البريد تبرّعًا منها وأرفقتها بعبارة «كي لا تختفي معابد النوبة» . وأرسلت إليّ جدّة فرنسية بضع فرنكات وقالت في رسالتها إنها حرمت نفسها من العشاء سبع ليال للتبرع بهذا المبلغ حتى لا يُحرم أحفادها من رؤية تلك الآثار شامخة في مكانها لا يصيبها البِلَى . ألا ما أروع الإنسان إذا دفعه غرض

نبيل إلى التسامي عن العنصرية والتعصّب فيعلو فوق دعاوى اللون والعرْق والعقيدة. وكان هذا إيماني منذ البداية بأن البشرية لا تخلو دومًا من كرم يتجلّى مع القضاياَ النبيلة.

وكان ذلك كله حافزًا للعاملين معي بوزارة الثقافة المصرية على أن يقدّموا مزيدًا من الجهد وهم يرون آثار النوبة وقد أصبحت على ألسنة الناس في كل مكان من أنحاء العالم، فلم تعد مصر بالنسبة إليهم مجرد أبو الهول والأهرام بل لقد انفسح مجال الرؤية الصادقة ليروا مصر المعاصرة في مسيرتها المتجدّدة، من تاريخها القديم العملاق إلى نهضتها الحديثة.

عثرات في الطريق

وكانت الدراسات الأولية لمشروع أبو سمبل قد أسفرت عن ضرورة تقسيم المشروع إلى مرحلتين: تنفّذ الأولى بين عامي ١٩٦٢ و١٩٦٨ وتشمل رفع المعبدين إلى أعلى، وتتكلف عشرين مليونًا من الجنيهات [وكان سعر الجنيه المصري قبل مايو ١٩٦٢ هو ٢,٨٧٢ دولار وبعد شهر مايو ٢,٣ دولارات]. وتنفّذ الثانية بعد ذلك متناولة إعادة بناء الهضبة المحيطة بالمعبدين وتتكلف تسعة ملايين وهو ما يصعد بتكاليف المشروع كله إلى قرابة الثلاثين مليونًا، ومن ثم كان من الضروري العمل على زيادة حصة الحكومة المصرية في هذا المشروع. ولم أكد أعود من رحلتي إلى واشنطن حتى قابلت رئيس الجمهورية ووفّقت لإقناعه بزيادة هذه الحصة من ثلاثة ملايين جنيه ونصف مليون جنيه إلى خمسة ملايين جنيه، غير أني ما لبثت أن فوجئت بصحيفة الأهرام مرة أخرى تصدر في العاشر من فبراير ١٩٦٢ بعناوين غريبة تتصدّر الصفحة الأولى تقول: **«القاهرة ترفض تأجيل السد العالي مهما كانت الأسباب». «بعض المحافل الدولية تطلب التأجيل حتى تصل التبرعات الدولية لإنقاذ آثار النوبة إلى المبالغ المطلوبة لتنفيذ العملية». «حملة جمع التبرعات متأخرة ومطلوب من القاهرة أن تدفع من حصّتها مرتبات موظفي اليونسكو». «القاهرة تقولها من الآن بصراحة إن العمل في السد العالي سيمضي طبقًا لمواعيده المقررة، وإن وزير الثقافة قد خُوِّلَ أحد حلول ثلاثة: إذا لم يبدأ العمل بعد فيضان هذا العام فالقاهرة ليست على استعداد حتى للحديث في التأجيل، أو أن يقبل وزير الثقافة عرضًا من شركة سياحية عالمية مقابل امتياز تقاضي الرسوم لفترة معينة على أن تقوم الشركة بإنقاذ المعابد، أو أن تقوم الحكومة المصرية بنقل ما تستطيع نقله فحسب من المعابد بمعرفتها»**.

والحق إن النشر على هذه الصورة المثيرة قد بعث الأسى في نفسي، ولا شك أنه بعث الأسى أيضًا في نفوس المتصلين بالمشروع العالمين حقائقه. فعلى حين كنت أتابع تطورات الحملة الدولية ومدى نجاحها في مختلف الأمم، وعلى حين كانت الأزمات تكتنف المشروع من كل جانب، والغموض يحيط به من نواح عدة، وسياسة الدول الأعضاء تتأرجح بين الموافقة

على تأييد المشروع أو معارضته وفقًا لمواقف وزارات الخارجية بها، وعلى حين كنت أحاول جهدي طيلة السنوات السابقة أن أثير في الحقل الدولي الضمير الثقافي غير المتأثر باتجاهات السياسة ومشكلاتها، وعلى حين كنت أستقبل سفراء الدول بالقاهرة لإقناعهم بحمل حكوماتهم على تأييد المشروع، وعلى حين كنت أنتهز كل فرصة أسافر فيها في مهمة رسمية إلى الخارج لأدعو الدول لتأييد المشروع وأحاضر المثقفين للاقتناع به، وعلى حين كنت أرتّب زيارات الصحفيين العالميين لمنطقة النوبة لتهيئة الجو في دولهم لاتخاذ موقف التأييد من مشروع إنقاذ معبدي أبو سمبل، على حين كنت أبذل هذه الجهود كلها وغيرها بعيدًا عن الأضواء، بل وعلى حين بدأ العالم يتحدث عن هذا التراث العظيم بكل الإجلال والاعتزاز وتنشر صحافته وتبثّ إذاعاته آراء جادة إيجابية للمثقفين والمفكرين وعلماء الآثار والتاريخ تأييدًا لإنقاذ هذا التراث من الضياع، إذا صحيفة الأهرام تنفرد بنشر هذه الأخبار الخاطئة والمختلقة التي كان من المحتمل أن تعوق مسيرة الحملة الدولية للإنقاذ، وتثبّط الهمم عن المشاركة في العون، بل ربما أودت بالمشروع مع مولده!

والحقيقة إنه لم يحدث قط أن طلبت منّا أية جهة دولية تأجيل تنفيذ مشروع السد العالي لا صراحة ولا تلميحًا، ولم تطالبنا منظمة اليونسكو بدفع مرتبات موظفيها العاملين بالمشروع من حصّتنا، ولم يحدث قط أن دار أي حديث بآخرة بيني وبين رئيس الجمهورية عن مشروع الإنقاذ إلا في حدود ما سبق أن ذكرت وهو بعيد تمامًا عما نُشر، كما لم يحدث قط أن خوّلني رئيس الجمهورية أحد حلول ثلاثة لعملية الإنقاذ على نحو ما ادَّعت صحيفة الأهرام!!

اقتضاني هذا الكلام المنشور أن أسارع فأصدر بيانًا أوضّح فيه إصرار الحكومة المصرية على المضي في تنفيذ مشروع إنقاذ النوبة بالتضامن مع منظمة اليونسكو والهيئات الدولية المعنية لأدحض به ما نُشر. وأعترف أني حتى كتابة هذه السطور غير قادر على الوصول إلى تفسير منطقي لهذا اللُّغز المُحيِّر. ورأيت لزامًا عليّ بعد هذا الأثر السلبي الذي تركه ما نُشر في الأهرام أن أجول جولة في بعض دول أوروبا، كنت قد أحسستُ أثناء وجودي في واشنطن بالحاجة إلى القيام بها وخاصة في الدول الإسكندناڤية لما لها من وزن في العالم الغربي يجعل أية خطوة تخطوها للمشاركة في إنقاذ آثار النوبة مشجّعة للدول الأخرى. وكانت هناك فرصة ملائمة للقيام بزيارة الدانمرك التي استضافت هي الأخرى معرض «الفن المصري في خمسة آلاف عام» الذي كان من المقرر افتتاحه في شهر أبريل ١٩٦٢، كما كانت الفرصة مواتية لزيارة السويد إذ كان قد تحدّد عقد اجتماع مجلس المستشارين لمشروع أبي سمبل في مقر البيت الهندسي السويدي (ڤ. ب. ب) في استكهولم لبحث بعض جوانب مشروع رفع معبدي أبو سمبل.

وقد رأيت أن تشمل جولتي بعض الدول مثل ألمانيا الاتحادية، التي وإن كانت قد تعهّدت

بنقل معبد كلابشة بل وبدأت بالفعل خطوات إنقاذه على نفقتها بهمّة ملحوظة إلا أنها لم تكن بعد قد أفصحت عن نيّتها في المساهمة في المشروع الرئيسي وهو إنقاذ معبد أبو سمبل، كما كانت ثمة مناسبة لزيارة إيطاليا، وهي إزاحة الستار عن تمثال الشاعر المصري أحمد شوقي في روما. ومع أن الهدف الأساسي لهذه الجولة كان إجراء المباحثات الخاصة بآثار النوبة إلا أنه كانت هناك أهداف أخرى تتعلق بنشاط وزارة الثقافة ودراسة أوجه التبادل الثقافي مع بقية الدول. ولم يكن من اليسير في حملة دولية على هذا المستوى إلا أن تجري الاتصالات على أعلى المستويات ضمانًا لإثارة اهتمام هذه الدول بالمشروع بطريقة إيجابية وإظهاراً لما توليه الحكومة المصرية لإنقاذ آثار النوبة من عناية واهتمام ورعاية.

بدأت رحلتي في أوروبا في أواخر شهر مارس ١٩٦٢ بزيارة برلين حيث تفقّدت دار أوبرا برلين الجديدة في رفقة المهندس بورنمان الذي رشّحته منظمة اليونسكو لكي يقوم بوضع تصميم دار أوبرا القاهرة الجديد، كما التقيت بڤيلي برانت عمدة برلين وقتذاك الذي أبدى حماسًا صادقًا لتأييد مشروع الإنقاذ وحمل حكومته على المساهمة أيضًا في مشروع إنقاذ أبو سمبل. ثم اتجهت بعد ذلك إلى بون وأجريت اتصالاتي فور وصولي فاجتمعت بالدكتور شريدر وزير الخارجية الألمانية حينئذ، وأطلعته على ما انتهى إليه رأي الخبراء من تقسيم المشروع إلى مرحلتين، والجهود التي تبذلها الحكومة المصرية وبخاصة استعدادها للمساهمة بخمسة ملايين جنيه، وكذلك قيامنا بإعداد الأعمال التحضيرية وتحمّلنا لتكاليفها، كما فاتحته في موضوع مساهمة حكومة ألمانيا في مشروع أبو سمبل ودفع المبلغ المطلوب منها وقدره ثلاثة ملايين ونصف مليون دولار تقريبًا. وقد عبّر في حديثه معي عن إيمانه التام بأهمية وضرورة تحقيق المشروع، كما وعد بتعضيده عند مناقشته في مجلس الوزراء، وببذل جهده لإعلان حكومته الارتباط بالمساهمة بهذا المبلغ لصالح أبو سمبل في النصف الثاني من شهر مايو ١٩٦٢. كذلك قوبلت بمثل هذه الوعود من بعض الشخصيات الأخرى البارزة من بينهم السيد كرك فراي وزير التعاون الاقتصادي للدول النامية ووزير التربية ونائب وزير الخارجية ومدير الشؤون الثقافية بوزارة الخارجية الألمانية. والواقع أن زيارتي لألمانيا الاتحادية قد حققت الغرض منها، كما اطمأنت نفسي لتحديد الحكومة الألمانية النصف الثاني من شهر مايو ١٩٦٢ موعدًا لإعلان مساهمتها.

واتجهت بعد ذلك إلى كوبنهاجن، حيث قابلت رئيس وزراء الدانمرك وبعض الوزراء والمسؤولين، وحضرت افتتاح «معرض الفن المصري في خمسة آلاف سنة» بحضور الملك فردريك وقرينته. وبدأت اتصالاتي بالسيد «فيجو كامبمان» رئيس وزراء الدانمرك، وناقشت معه بإسهاب مشروع إنقاذ آثار النوبة وما حققه من نتائج، فوعدني ببحث المشروع مع زملائه في الدول الإسكندناڤية كما جرت العادة في مثل هذه الأمور، وأنه من جهة أخرى سيكلّف وزير الخارجية الدانمركية بإدراج هذا الموضوع في جدول أعمال أول اجتماع يعقده وزراء

خارجية الدول الشمالية لاتخاذ قرار مشترك بشأن إعطاء الضمان بدفع نصيب الدانمرك الذي يبلغ ٣٨٦٠٠٠ دولار، والتقيت بعد ذلك بوزير الثقافة السيد «يوليوس بومهولت» الذي أبدى حماسًا خاصًا للمشروع. وفي ذلك الوقت كان وزير خارجية الدانمرك في القاهرة فأبرقت لوزارة الخارجية بالقاهرة بما توصّلتُ إليه طالبًا شرح أبعاد مشروع الإنقاذ له. وبعد اقتناعه بما نُقل إليه وعد بأن يتضامن مع زملائه عند عرض الموضوع على مجلس الوزراء عقب عودته مباشرة إلى الدانمرك.

كذلك تشرفت بمقابلة الملك فردريك الذي أبدى اهتمامًا بالمشروع تجلّى في دعوته لابنته الأميرة «مارجريت» [ملكة الدانمرك الآن] المهتمة بالآثار المصرية لحضور هذه المقابلة وتناولت في حديثي معه مشروع إنقاذ آثار النوبة. ولمست من جلالته تقديرًا للجهود التي تبذلها الحكومة المصرية لنجاح المشروع، وتفضّل ودعاني ليلتها لحضور حفل الباليه الذي تقدمه فرقة «الباليه الملكي الدانمركي» بدار الأوبرا وقد حضره الملك بنفسه. ثم قابلت وزير التعليم السيد «هيلفيج بيترسن» واستغرق الحديث بيننا وقتًا غير قصير باعتباره المسؤول عن الشعبة القومية لليونسكو، وقد لمست في مقابلته اهتمامًا وعناية بالمشروع ووعدني بالاتصال بالدول الإسكندناقية الأخرى لاتخاذ قرار مشترك في هذا المجال. ورأيت أن الالتقاء برجال الصحافة فضلاً عن المسؤولين قد يفيد في خدمة أهداف الحملة، فعقدت مؤتمرًا صحفيًا بفندق رويال حضره عدد كبير من رجال الصحافة والإذاعة والتليفزيون، تحدّثت فيه عن الخطوات التي تمت في بلاد النوبة وأجبت عن كافة الاستفسارات المثارة. وفي اليوم التالي خرجت صحف الدانمرك لتقدم قضية إنقاذ آثار النوبة إلى جماهير القراء في أماكن بارزة منها على الصفحات الأولى، وكان حضور عدد غفير من رجال الصحافة هذا المؤتمر دليلاً على الاهتمام الذي يبديه الرأي العام الدانمركي نحو مشروع الإنقاذ مما شجّع الدوائر الدانمركية الرسمية على اتخاذ قرارها بالمساهمة.

وفي أول أبريل سنة ١٩٦٢ غادرت عاصمة الدانمراك متّجهًا إلى استكهولم لأحقق جانبًا آخر من برنامج هذه الجولة. وتشرفت بمقابلة جلالة ملك السويد جوستاف السادس لفترة بلغت الساعتين أو أكثر بناء على رغبته، وتناول حديثي أثناء المقابلة شرح تطورات مشروع أبو سمبل واحتياجاته من الدول الإسكندناقية موضّحًا الأثر الإيجابي لمثل هذه المساهمة لدى الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة. وقد أظهر جلالته اهتمامًا بالغًا وعبّر عن تقديره للجهود التي نبذلها في هذا المجال متمنيًا أن تكلّل بالنجاح. ولقد تأثرت كثيرًا بتلك المقابلة، ولا عجب فإن الملك جوستاف السادس كان دائمًا شديد الاهتمام بالآثار المصرية معنيًا بها، حتى أنه تفضل مشكورًا وقبل رئاسة لجنة الرعاية الشرفية لمشروع إنقاذ آثار النوبة كما أسلفت، وزاد من تأثّري لهذا التقدير ما علمت به يومها من أن جلالته سوف يشرّف المحاضرة التي

دعيت لإلقائها وكان موضوعها «لماذا ننقذ آثار النوبة؟» في «الأكاديمية الملكية للآداب والفنون» في مساء اليوم نفسه، على الرغم من أني قد أفضت لجلالته في شرح جوانب الموضوع بما لا يحتاج معه إلى مزيد. وفي يقيني أنه أصرّ على الحضور لمعنى أسمى وهو أن يعرب عن تأييده المعنوي للمشروع سواء لحكومته أم للغير، وكانت الدعوة لهذه المحاضرة قد وُجّهت من قبَل مجلس الآثار السويدي واللجنة القومية السويدية لإنقاذ آثار النوبة والأكاديمية الملكية للآدَاب والفنون، وحضرها عدد غفير من أساتذة الجامعات وعلماء الآثار والمشتغلين بالثقافة وممثلي اليونسكو ورجال الصحافة والإذاعة والتليفزيون، حتى لقد اكتظت القاعة بالحاضرين رغم سعتها. وعقدتُ بعد إلقاء المحاضرة مؤتمرًا صحفيًا أجبت فيه على ما عنّ لرجال الصحافة والإذاعة والتليفزيون من أسئلة واستفسارات، واستمعت فيه إلى بعض التعليقات التي كانت تؤكد الاهتمام الكبير والإجماع العام على تأييد المشروع. والتقيت بعد ذلك بوزير المالية الذي أبدى هو الآخر اهتمامًا خاصًا بالمشروع، وفي صباح اليوم التالي زرت جامعة أوبسالا في صحبة أستاذ الآثار المصرية «ساڤي سودربيري» حيث التقيت بأساتذة الجامعة وبعض الشخصيات الأخرى المعنية بإنقاذ آثار النوبة، كما التقيت بالسيد «أوستن اندن» وزير خارجية السويد للهدف نفسه. ثم قابلت بعد ذلك وزير التعليم السويدي الذي تلقى الموضوع لقاءً حسنًا واعدًا إياي بأن يعطي الرد بالضمان المطلوب لمساهمة السويد في مشروع أبو سمبل خلال شهر مايو التالي. وقد برّت السويد بوعدها وحقّقت الأمل المعقود عليها، فأعلنت مساهمتها في المشروع التي بلغت حوالي نصف مليون دولار، وكانت رابع دولة تقدم مساهمة فعّالة لمشروع أبو سمبل بعد الولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا.

توجّهت بعد ذلك إلى مقر البيت الهندسي السويدي «ڤ. ب. ب» لافتتاح جلسة مجلس المستشارين لمشروع أبو سمبل. وكان على هذا المجلس أن يراجع التصميمات التي وضعها هذا البيت الهندسي لتنفيذ مشروع رفع معبدي أبو سمبل، كما كان عليه أن يدرس التفاصيل الفنية الخاصة بهذا المشروع البالغ الصعوبة مثل عملية عزل المعبدين عن الجبل، وإنشاء صندوق خرساني يغلّف كتلتي المعبدين ثم مشكلة الروافع الهيدروليكية وغير ذلك من المسائل الفنية. وقد أوصى هذا المجلس الاستشاري إلى جانب توصياته الفنية بضرورة توفير الأموال اللازمة للتنفيذ قبل بدء أعمال المشروع، ولفت أنظارنا إلى أن طرح الأعمال في مناقصة دون توفير الأموال قد يعني أن تدفع الحكومة المصرية تعويضات للشركات التي ستقوم بالاشتراك في المناقصة، وكان في تلك التوصية تحذير جديد لنا ودفع لمزيد من الجهد على النطاق الدولي.

وفي ٥ أبريل ١٩٦٢ غادرت السويد إلى روما لأزيح الستار عن تمثال الشاعر أحمد شوقي القائم على ربوة جميلة وسط حدائق ڤيللا چوليا وراء مبنى الأكاديمية المصرية، وأمضيت في روما ثلاثة أيام قابلت خلالها السنيور جرونكي رئيس الجمهورية والسنيور فانفاني رئيس

الوزراء وكذلك وزيري الخارجية والتعليم للمشاورة بشأن إنقاذ معبدي أبو سمبل، كما سجّلت بعد هذا حديثًا بالتليفزيون الإيطالي عن آثار النوبة ومشروع رفع أبو سمبل.

* * *

ومن الحقائق الواضحة أن الحملة الدولية قامت منذ بدأت على أساس المساهمات الدولية الاختيارية لا الإجبارية، فهل قُدّر للحملة أن تستمر على هذا الأساس؟ إن مشروع إنقاذ أبو سمبل برفع المعبدين إلى أعلى والذي بدأ سنة ١٩٦٠ جاء متأخرًا بضع سنوات عن بدء الدراسات الخاصة ببناء السد العالي. ولم يكن سرًا أن عددًا من رجال السياسة في العالم الغربي كانوا يضمرون عداء لمشروع السد العالي لدوافع سياسية بحتة، ولكن كان هناك أيضًا آخرون من أصحاب الضمير الثقافي يخشون أن يكون في تنفيذ هذا المشروع قضاء أبديًا على معابد وآثار النوبة، ومن هنا كان السير في خطوات إنقاذ آثار النوبة مطمئنًا للذين يكنّون لآثارنا تقديرا عميقًا. وكان الخوف من أن يفاجئنا الزمن ونحن لمّا نفرغ بعد من الإعداد هو ما يثير فينا التوجّس والقلق. وكان لعامل الزمن هذا أثران: الأول فني والثاني مالي. أما الجانب الفني فقد كشف عن أن تنفيذ الأعمال السابقة للرفع ـ وأقصد بها عزل المعبدين وإنشاء الأنفاق وبناء الصندوق المغلّف وتركيب الروافع ـ كان يحتاج لوقت يمتد إلى أوائل ١٩٦٦ في حين أن مياه السد العالي كانت سترتفع عن المستوى الذي كانت عليه وقتذاك في خريف ١٩٦٤. أما الجانب المالي فقد برزت أهميته حين استقر الرأي على مشروع الرفع في يونيو ١٩٦١ وتحدّدت التقديرات المالية للمشروع، وتقدّمت مصر لمنظمة اليونسكو تطلب ضمانًا بتوفير الأموال اللازمة لتنفيذ هذا المشروع من المساهمات الدولية قبل توقيع العقد. وقد استجاب المدير العام لليونسكو لهذا الطلب فوجّه نداءين خلال عام ١٩٦١ للدول المساهمة اختياريًا في تكاليف المشروع، إلا أن نداءات اليونسكو لم تؤد إلى الحصول على مساهمات اختيارية كافية للبدء في تنفيذه، فمن أين لنا بالمال إذن؟ كان هذا هو السؤال المحيّر الذي يشغل البال، ذلك أنه لم يكن قد بقي على الموعد المحدّد لبدء الأعمال التنفيذية لمشروع أبو سمبل سوى بضعة شهور، فهل تستطيع الحملة الدولية توفير ملايين الدولارات لتمويل هذا المشروع في مثل هذه الفترة القصيرة؟ أو هل يمكنها تقديم الضمان الذي حدّدت مصر تاريخه بنوفمبر ١٩٦٢؟ كانت هذه التساؤلات قد أخذت تثير قلقي خلال جولتي السابقة في أوروبا، وكنت قد طرحتها على المدير العام لليونسكو، الذي طرحها بدوره على اللجنة التنفيذية للمشروع التي انتهت إلى اقتراح لمّاح يضمن بلوغ الهدف المنشود، وهو قيام منظمة اليونسكو بعقد قرض طويل الأجل تسدّده الدول الأعضاء إجباريًا على مدى عشرين سنة. وكانت هذه نقطة تحوّل في مشروع إنقاذ معبدي أبو سمبل استراحت معه النفوس للاقتراح لأنه يحقق تمويل المشروع في المواعيد المحدّدة له.

واجتمع المجلس التنفيذي لليونسكو في شهر مايو وعُرض عليه الاقتراح فأقرّه موصيًا مدير

اليونسكو أن يبذل جهده لتحقيق ذلك القرض والتقدم به للمؤتمر العام لليونسكو للموافقة عليه عند اجتماعه في دورته الثانية عشرة في نوفمبر ١٩٦٢ التي انتخب فيها السيد رينيه ماهيه مديراً عامًا لليونسكو خلفًا للسنيور ڤيرونيزي. وفي ضوء هذا القرار عدّل المدير العام خطته بشأن الحملة الدولية بحيث تصبح المساهمات إجبارية لتمويل معبدي أبو سمبل، واختيارية فيما يتعلق بأعمال الإنقاذ الأخرى، ولم يأل مدير اليونسكو جهداً في السعى لتحقيق هذه الغاية التي بدت عندئذ كالأمل الوحيد لتمويل مشروع أبو سمبل، فاتصل بالبنوك الإيطالية والمصرية والإنجليزية وحصل على موافقتها لمنح هذا القرض الطويل الأجل في حدود مبلغ ثلاثين مليونًا ونصف مليون دولار، كما أجرى الاتصال بالدول الأعضاء قبل انعقاد المؤتمر العام للحصول على تأييدها لتمويل مشروع أبو سمبل بواسطة هذا القرض، وحذا السيد پاولو كارنيرو مندوب البرازيل حذوه في الاتصال بدول أميركا اللاتينية.

وإزاء هذا الموقف الرائع لم نقف نحن مكتوفي اليدين، بل كانت لنا اتصالات واسعة النطاق، بدأت بالاتصال المباشر بحكومتي إيطاليا وألمانيا الاتحادية ثم بالدول الإسكندناڤية كما أسلفت. وقد ساعد ذلك في الحصول على ارتباطات من حكومة إيطاليا في ١٨ مايو عام ١٩٦٢، وعلى وعد من حكومة ألمانيا الاتحادية بالمشاركة، كما صدر قرار من وزارات خارجية الدول الإسكندناڤية في مايو ١٩٦٢ بالموافقة على تمويل مشروع أبو سمبل عن طريق الميزانية العامة لليونسكو، ثم إعلان من السويد بمساهمتها المالية بتاريخ ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢.

وفي نفس الوقت قامت وزارة الخارجية المصرية بدور إيجابي في الاتصال بالدول الأعضاء في اليونسكو عن طريق سفرائنا في الخارج، كما استدعيتُ سفراء هذه الدول بالقاهرة لحثّهم على بذل الجهد كي تقوم دولهم بتدعيم فكرة القرض لتمويل مشروع أبو سمبل. ورغم هذه الجهود فقد ساورتني بعض المخاوف، وكان تصوّري أن تحقيق مثل هذا القرض الكبير قد يصطدم بمعارضة من الدول الكبرى، ولهذا حرصت على أن أقف على نتائج هذه الاتصالات قبل انعقاد المؤتمر العام الثاني عشر في نوفمبر ١٩٦٢. واتضحت نتائج هذه الاتصالات مبكراً إذ كانت معظم الردود التي تلقيتها من سفرائنا في الخارج لا تحمل أية صورة مشجّعة بالنسبة لمساهمات الدول، إما لأسباب اقتصادية أو لأزمات مالية أو لظروف عرض ميزانية الدول على المجالس النيابية. واتضح لي أيضًا معارضة الاتحاد السوڤييتي للمشروع المقدَّم، وأن الولايات المتحدة كانت مصمّمة على عدم الالتزام بأي عون قبل أن تفرغ من انتخابات رئاسة الجمهورية التي كانت على وشك الشروع فيها، وكان من الضروري الحصول على موافقة سابقة من الكونجرس قبل إبرام أي ارتباط، كما اتضح لي كذلك أن دولاً كالمملكة المتحدة وفرنسا على غير استعداد لتعضيد فكرة القرض.

وإزاء هذه البوادر بدأت أشعر بشيء من القلق، ومن ثم أخذت أفكر في الاحتمالات

المتوقّعة وأتساءل عمّا يمكن اتخاذه لمواجهة هذه الاحتمالات، هل نستسلم بعد كل هذا الجهد الطويل ونترك معبدي أبو سمبل تغمرهما المياه. . ؟ سؤال أجبت عليه في قرارة نفسي بأنه لا مجال إطلاقًا للاستسلام وأنه لابد من إيجاد حل لهذه المشكلة، وأن علينا أن نطرق أبواب المستحيل كي نحول دون أن تطغى المياه على المعبدين. ولم يكن أمامي وقتذاك سوى حل لا مناص منه وهو ضرورة إعداد «مشروع احتياطى» زهيد التكاليف لمواجهة أسوأ الاحتمالات، يقضي بنقل المعبدين أجزاء وبنائهما من جديد فوق هضبة أبو سمبل، وهو حل بدا للبعض فيما بعد بمثابة «مذبحة» للمعبدين. وعرضت الأمر على المجلس الأعلى للآثار فأيّد ما توصّلت إليه، ونقلت هذا القرار إلى رئيس الجمهورية فأقرّه، ومن ثَمّ عهدتُ إلى البيت الهندسي الاستشاري بالسويد بإعداد مشروع بديل لنقل معبدي أبو سمبل على أجزاء، ثم إعادة بنائه من جديد على ارتفاع عال قرب موقعه مع تقدير تكاليفه، وطالبته بأن يُبقي الأمر طي الكتمان حتى نرى ما تُسفر عنه إجراءات القرض لتمويل مشروع رفع المعبدين، وحدّدت له شهر أكتوبر ١٩٦٢ موعدًا ليبعث إلينا بهذا المشروع قبل انعقاد المؤتمر العام الثاني عشر لليونسكو. وقد فرغ البيت الهندسي الاستشاري من إعداد هذا المشروع في أقل من ستة أشهر وبعث به إلينا، وحدّد تكاليف تنفيذه بأحد عشر مليونًا من الجنيهات أي حوالي أربعة وعشرين مليونًا من الدولارات. على أن الحذر والتوجّس والقلق دفعني إلى ضرورة الاستعداد للتصدّي لأسوأ الاحتمالات فعدتُ أطلب من البيت الهندسي السويدي إعداد مشروع آخر مماثل يكون أقل تكلفة، خشية ألا يجد المشروع الأول ـ على الرغم من تكلفته المحدودة نسبيًا ـ استجابة من بعض الدول التي تتحكم في مصائر الأمور في المجال الدولي، ومن ثم أعدّ البيت الهندسي مشروعًا لنقل المعبدين دون نقل الأسقف أو إزالة الصخور من فوقها، وقدّر لتكاليفه من ستة ملايين إلى سبعة ملايين من الجنيهات. وبهذين المشروعين الاحتياطيين تجلّى تصميم مصر على إنقاذ مشروع معبدي أبو سمبل مهما كانت الظروف والعقبات.

في هذه اللحظات وفي شهر سبتمبر ١٩٦٢ على وجه التحديد، كانت ثمة ظروف سأشير إليها في موضعها (*) اضطرتني إلى أن أتقدم للسيد رئيس الجمهورية طالبًا إعفائي من منصبي وزيرًا للثقافة، وقد اقتنع سيادته برأيي فأعفاني من أعبائها، وناط إليّ رياسة مجلس إدارة البنك الأهلي المصري. غير أنه رأى قبيل انعقاد المؤتمر العام لليونسكو أن يعهد إليّ برئاسة وفد مصر لدى هذا المؤتمر لأمضي في الرسالة التي حملتُ عبئها منذ البداية نحو إنقاذ آثار النوبة لاسيما معبدي أبو سمبل عند مناقشة هذا الموضوع أمام دورة المؤتمر العام الثانية عشرة، وهي الدورة التي كان مقدّرًا لها أن تبدأ في شهر نوفمبر من ذلك العام. وفي اليوم الذي استقبلني

(*) انظر الفصل السابع «بين الرئيس عبدالناصر وبيني».

فيه جمال عبدالناصر كان رينيه ماهيه بالقاهرة وطلب لقائي فتوجّهت إليه بعد انتهاء مقابلتي لرئيس الجمهورية حيث لقيته بحجرته بفندق شپرد. ولما أفصح عما يساوره من مخاوف بعد استقالتى في أن المشروع قد يتعثّر طمأنته بأن الأمور ستمضي كما رُسم لها، وأن بُعدي عن الوزارة لا يعني أن المشروع سيتعثّر، ومادامت العجلة قد بدأت تدور فلا معوّق لها عن أن تتم دورتها، اللّهم إلا إذا توقفت الدول المساهمة عن تمويل المشروع، وهذا ما أظنه بعيد الوقوع، ثم إن مناط الأمر في هذه المرحلة التي نجتازها بالذات مردّه إلى ما يستقر عليه الرأي بين الدول الأعضاء في ساحة اليونسكو لا إلى مقعد الوزارة. كما أفضيتُ إليه بأن الرئيس رأى أن أكون مرشّح مصر في انتخابات المجلس التنفيذي التي ستجري إبان انعقاد المؤتمر العام في نوفمبر ١٩٦٢ كي يتسنّى لي إذا فُزت في الانتخابات أن أتابع مجريات المشروع في هذا المجلس ودفعه قدمًا لكي يتحقق.

وقصدتُ المؤتمر العام الثاني عشر وأنا موزّع بين اليأس والرجاء، ليس بي ما يطمئنني غير المشروع الذي أحمل سرّه بين جوانحي، وهو ذلك المشروع الاحتياطي القائم على نقل المعبدين كاملين على أجزاء وإعادة بنائهما بعدما أصبح مشروعًا متكاملاً مدروسًا. وبعد أن تأكدت من تكلفته المحدودة نسبيًا والقدرة على إنجاز تنفيذه بسرعة، حملته لنتقدم به ساعة نيأس من نجاح مشروع رفع المعبدين.

محنة القرض

كان القرض قد أخذ شكل المحنة بكل ما تحمله هذه الكلمة من معان، وكان تجربة مريرة مرّت بها منظمة اليونسكو وحملتها الدولية لإنقاذ معبدي أبو سمبل، لكنها في الوقت نفسه كانت نقطة تحول في تاريخ إنقاذ هذين المعبدين.

عُقد المؤتمر العام لليونسكو في الأسبوع الأول من شهر نوفمبر ١٩٦٢، وتقدم المدير العام لليونسكو بخطة لتمويل مشروع أبو سمبل تم الاتفاق عليها ولم يكن عنها معدَى، إذ كان الهدف المنشود هو تمويل مشروع يتكلف أكثر من ثمانين مليونًا من الدولارات. وتتلخص هذه الخطة في أن يوافق المؤتمر على الاقتراض من البنوك الإيطالية والمصرية لتنفيذ المراحلة الأولى لمشروع أبو سمبل في حدود مبلغ ٣٠,٥مليون دولار، يضاف إليها مبلغ ١١,٥ مليون دولار فوائد مترتبة على هذا القرض الذي كان سيُسدَّد على مدى عشرين سنة من ١٩٦٣ حتى ١٩٨٣. وقد أبلغ السيد رينيه ماهيه لجنة الخبراء أن الحملة الدولية التي قامت يوم ٨ مارس ١٩٦٠ على أساس جمع المساهمات اختياريًا من الدول لم توفّر الأموال اللازمة لتنفيذ هذه المرحلة حتى الآن، وأن الحملة ستظل قائمة على هذا الأساس الاختياري فيما يتعلق بإنقاذ معابد

النوبة باستثناء أبو سمبل الذي يحتاج تمويله إلى قرض لا مناص من أن تتحمّله الدول الأعضاء.

ولم تكد تبدأ المناقشة حتى وضح أن الدول الكبرى وأعني بها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي والمملكة المتحدة وفرنسا متّفقة على أن تعارض خطة المدير العام لليونسكو في تمويل مشروع أبو سمبل عن طريق المساهمات الإجبارية. وكانت حجة هذا الفريق المعارض أن خروج الحملة الدولية على مبدأ المساهمة الاختيارية سابقة خطيرة تناقض الفكرة الأساسية التي قامت عليها الحملة الدولية، وأنه من الخطأ إنفاق مبالغ ضخمة على مشروع واحد فحسب، كما أن سداد القرض سوف يؤثر على برنامج اليونسكو العام باعتبار أن سداد القرض وفوائده للبنوك يعدّ دينًا يتمتع بأولوية السداد. وأشار مندوب الولايات المتحدة الأمريكية إلى أنه من الممكن أن تكون هناك مشروعات أخرى لإنقاذ معبدي أبو سمبل أقل تكلفة من مشروع الرفع. وهنا أدركتُ أن المشروع الاحتياطي الذي أحمله في جعبتي قد بدأ يتسرّب خبره في أرجاء المؤتمر، ولعل هذا هو الذي حدا بممثل الولايات المتحدة الأمريكية أن يقول ما قال عن إمكانية إنقاذ معبدي أبو سمبل بتكاليف أقل من تكاليف مشروع رفع المعبدين. غير أن فريقًا آخر من الدول ممثلاً في هولندة وإيطاليا والسويد والبرازيل وكوبا وتونس أيّد خطة المدير العام لليونسكو على أساس أن الوقت ضيّق وأن المساهمات الاختيارية لن توفّر الأموال اللازمة للمشروع قبل الوقت المحدد لتوقيع العقد، وأن سداد القرض وفوائده لن يكون عبئًا ثقيلاً على الدول إذا ما وزّع عليها. وكان عدد الدول في المنظمة في ذلك الوقت مائة وثلاث عشرة دولة، وهكذا انقسمت لجنة الخبراء ما بين معارض ومؤيد لخطة مدير اليونسكو.

على أنه إلى جوار هذه المناورات المعارضة لخطة المدير العام والتي يضيق المجال هنا عن سردها أعلن مندوب السويد أن العالم كله سيستفيد من إنقاذ معبد أبو سمبل لأنه لا يخصّ مصر وحدها وإنما هو تراث للعالم أجمع، وأوضح أنه لا يرى أية ضرورة لتطبيق مبدأ التصويت بأغلبية الثلثين الذي تنادي به الولايات المتحدة. وندّد مندوب البرازيل بالمناورات التي سادت في أروقة اليونسكو بشأن خطة إنقاذ أبو سمبل، مؤكدًا أن الدول المسؤولة عن تلك المناورات إنما ترتكب جرمًا في حق معبدي أبو سمبل. وأضاف أن مشروع أبو سمبل يتّسم بصفة الاستعجال، فالأحوال الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يفرضها نهر النيل إنما تشكّل حالة فريدة في التاريخ، ويجب أن تدفعنا روح المنظمة الدولية إلى عدم إغفال هذه الحقيقة. على هذا النحو دارت المناقشات بين مؤيّد ومعارض، وأفضت هذه المحاورات والمناورات والمناقشات إلى امتناع عدد غير قليل من الدول عن التصويت، فضلاً عن أن الإسهاب في المناقشات باللجان المختلفة قد طال إلى وقت بدأ فيه عدد غير قليل من مندوبي الدول ينصرف عن اجتماعات المؤتمر العام، وبالتالي أدّى ذلك إلى إضعاف حُجج العناصر المؤيّدة

لخطة المدير العام إزاء معارضة الدول الكبري التي تتحمل العبء الأكبر في الميزانية العامة لليونسكو. وكنت خلال كل هذه المناقشات لا أكفّ عن إجراء الاتصالات المتلاحقة برؤساء وفود الدول الكبرى ووفود الدول الآسيوية والأوروبية وبعض وفود دول أمريكا اللاتينية، كما كان وفد مصر بكافة أعضائه دائب الحركة والحماس في عقد الاجتماعات مع وفود الدول الإفريقية التي يبلغ عددها أربعًا وثلاثين دولة والتي أصدرت تصريحًا كتابيًا بتأييد المشروع، وكذا لم تنقطع اتصالاتنا بالدول العربية التي أيّدت جميعًا خطة القرض.

وعند عرض الموضوع على «لجنة البرنامج» تحدّثتُ عن الجهود التي بذلتها الحكومة المصرية في هذا المجال مبينًا أن مصر حكومة وشعبًا قد أدّيا واجبهما المفروض عليهما على أكمل وجه نحو هذا التراث، وأن الضمير العالمي بات الآن مسؤولاً عن الإبقاء على هذا التراث والمحافظة عليه، وكشفتُ عن خيبة الأمل التي صدمنا بها الموقف العنيف الذي اتخذته بعض الدول ومناوراتها لوضع العراقيل تحت سقف اليونسكو لهدم مشروع من أجلّ المشروعات الثقافية التي عرفها الإنسان، وأوضحت أن معبدي أبو سمبل اللذين بقيا على مدى أربعة آلاف سنة سيظلان باقيين على مدى الدهر على الرغم من تلك المحاولات، وأن شعب مصر وحكومته لن يدعا المعبدين تطغى عليهما المياه وتطويهما مهما بلغت التضحيات، وأن مصر تدعو الدول الصديقة لكي تمدّ يدها بالمعاونة إلى الشعب المصري وحكومته في سبيل إنقاذ أبو سمبل. وحين أعلنت نتيجة التصويت في الجلسة التاريخية الخاصة بلجنة البرنامج أحسستُ غصّة في الحلق، فقد انزوى عدد كبير من الأصوات خلف جدران الامتناع عن التصويت أو الغياب، وكانت صدمة جديدة لنا.

تحدثتُ بعد ذلك أثناء انعقاد الجمعية العمومية للمؤتمر العام مبديًا أسفي وأسف الحكومة المصرية لموقف بعض الدول الذي أدّى إلى هذه النتيجة. على أن دولاً أخرى قد بذلت مساعيها إلى جوارنا لإيجاد حل للمشكلة، وكان على رأسها وفد البرازيل ورئيسه السيد «كارنيرو» حتى أمكن في النهاية الوصول إلى اتفاق بتعديل قرار المدير العام لليونسكو بحيث أصبح ينص على دعوة الدول لأن تحدّد مساهماتها التي ستقدّمها لإنقاذ المعبدين، على أن يقوم المدير العام لليونسكو بتجديد النداء الدولي ودعوة الدول لأن تعلن مساهماتها قبل ٣١ مارس ١٩٦٣، وأن تجتمع هذه الدول قبل هذا الموعد لوضع خطة يتسنّى بموجبها وقوف الحكومة المصرية على مقدار وطبيعة الضمان الذي يمكنها أن تعتمد عليه لتنفيذ المشروع.

هكذا نجحت محاولات تقويض خطة المدير العام بشأن المساهمة الإجبارية من خلال أساليب منها ما يستند إلى اللوائح والقوانين ومنها ما هو تحايل ومناورات للتعويق جعلت هذه الخُطة تُبحث خلال الشهر الذي انعقد فيه المؤتمر العام أمام لجنة الخبراء، ثم المكتب العام للمؤتمر، ثم اللجنة الإدارية، ثم المكتب العام ثانية، ثم اللجنة القانونية، فالجمعية العمومية

للمؤتمر، فلجنة البرنامج، فالجمعية العمومية مرة أخرى، فضلاً عمّا أثير أمام هذه اللجان والهيئات من اعتراضات مالية وقانونية وشكلية ولائحية لا حصر لها. وعلى هذا النحو عاد المؤتمر إلى فكرة الحملة الاختيارية رافضًا أن تتحول إلى حملة إجبارية كما عنّ للدول الكبرى أن تسمّيها، وهكذا لعب القدر دوره في عدم تمويل مشروع رفع المعبد، فلم يُكتب لهذا المشروع أن يُموَّل عن طريق القرض الذي عاش طويلاً في انتظاره.

لم يكن إذن بد من أن تبقى الحملة الدولية في شكلها الذي نشأت عليه منذ عام ١٩٥٩، ولم يعد هناك مفر من أن يعود المؤتمر العام لليونسكو إلى إقرار هذا الطابع الاختياري ودعوة المدير العام لليونسكو لأن يجدّد النداء الدولي للهيئات والمؤسسات العامة للحصول على مساهماتها في الوقت المناسب، كما دعا الدول والهيئات التي ستساهم في إنقاذ أبو سمبل لإعلان مساهماتها قبل يوم ٣١ مارس ١٩٦٣ حتى تستطيع الحكومة المصرية أن تحدّد موقفها من تنفيذ المشروع. ولكي يدعم المؤتمر الحملة الدولية في ثوبها الجديد بعد ذلك الصراع المرير الذي دار في تلك الدورة، فقد أعاد المؤتمر تشكيل اللجنة التنفيذية للحملة الدولية لإنقاذ آثار النوبة، فبعد أن كانت هذه اللجنة مكونة من أفراد يُختارون بحكم شخصياتهم ويمثّلون وجهات نظرهم الخاصة، أضحت اللجنة تمثّل خمس عشرة دولة هي البرازيل وإكوادور وفرنسا وألمانيا الاتحادية والهند وإيطاليا ولبنان وهولندة وباكستان وإسپانيا والسودان والسويد ومصر والولايات المتحدة الأمريكية ويوغسلافيا. كذلك عدّل المؤتمر اختصاصاتها فغدت ذات سلطات واسعة، إذ خُوّلت أن تقدّم إلى المدير العام توجيهات لا مجرد توصيات فيما يتصل بالمحافظة على الصفة الدولية للحملة. وبهذا اكتسبت الحملة الدولية ميزة جديدة بتشكيل لجنة تنفيذية دولية لها قوة وفاعلية يستطيع المدير العام أن يعتمد عليها، وأن يستمد منها السلطات التي تتيح له العمل دون انتظار لاجتماع المجلس التنفيذي لليونسكو. ومن ثم تمخّضت دورة المؤتمر العام على الرغم من كل ما انطوت عليه من عراقيل ومناورات عن دعم للمشروع، هذا إلى أنني قد انتخبت في دورة المؤتمر العام الثاني عشر عضوًا بالمجلس التنفيذي واستمرت عضويتي حتى نهاية عام ١٩٧٠، وبذلك أتيحت لي الفرصة لاستكمال متابعة سير المشروع في المجال الدولي، وبذل الجهد في سبيل سيره قدمًا حتى يحقّق أهدافه. كما ظللت رئيسًا لوفد مصر إلى المؤتمر العام لليونسكو وزيرًا كنت أم غير وزير من عام ١٩٦٢ إلى عام ١٩٧٠.

ولقد أعطى المؤتمر العام آنذاك مهلة حوالي ثلاثة شهور للدول لكي تعلن مقدار مساهمتها في إنقاذ معبدي أبو سمبل، وبعدها إما أن تمضى الحكومة المصرية في تنفيذ مشروع الرفع إذا توافرت الضمانات الكافية أو تعدل عنه بمشروع آخر إذا لم تتوافر لها الأموال الكافية لتمويله. وحتى يتحدّد هذا كله دعا المدير العام لليونسكو اللجنة التنفيذية لأن تعقد اجتماعها الأول بتشكيلها الجديد عقب انتهاء المؤتمر العام لليونسكو مباشرة، وكان عملها وواجبها الأساسي

يتركّز في وضع خطة عاجلة يمكن تنفيذها خلال الفترة المحدودة لدعوة الدول للمساهمة في تكاليف المرحلة الأولى لمشروع أبو سمبل والممتدة حتى ٣١ مارس ١٩٦٣ . واقترحت اللجنة أن تقوم الدول المختلفة بتسهيل ضمان قيام البنوك المحلية بها بدفع المبالغ التي تساهم بها كل دولة على أن تقوم هذه الحكومات فيما بعد بسداد هذه المبالغ لبنوكها وفق ميزانياتها . كما اقترحت أيضًا أن يقوم المدير العام لليونسكو بتوجيه رسالة عاجلة إلى الدول يبلغها فيها بمقدار المبلغ المطلوب منها المساهمة به . وقد اعتبرت اللجنة أن الحد الأدنى للمبالغ المطلوبة لبدء التنفيذ هو ثلاثون مليون دولار ونصف مليون، إلى جانب مساهمة مصر التي تبلغ أحد عشر مليونًا ونصف مليون دولار . وهكذا مضى عام آخر من أعوام الحملة الدولية وهو عام ١٩٦٢، تركّزت فيه معظم الجهود على تحقيق مشروع رفع معبدي أبو سمبل إلى جانب الأعمال التي كانت تجري في بلاد النوبة على قدم وساق سواء أعمال الحفر والتنقيب أو المسح الأثري أو التسجيل أو نقل المعابد وإعادة بنائها في مواقعها الجديدة . وعلى الرغم من أن مشروع إنقاذ معبدي أبو سمبل قد مرّ خلال ذلك العام بمرحلة دقيقة حرجة، وأثار الكثير من المناقشات في المجال الدولي، وتعرّض لعوامل شدّ وجذب ولموجات مدّ وجزر، فإن ذلك قد أثمر بضع نواح إيجابية دفعت الحملة الدولية إلى الأمام رغم ما اعترضها من مصاعب ومعوّقات ومضت بها تباعًا نحو تحقيق أهدافها النبيلة .

الحلم حقيقة

ما لبث مشروع رفع معبدي أبو سمبل أن دخل في دور التنفيذ الفعلي، بينما مضت أعمال إنقاذ بقية آثار النوبة تسابق الزمن قبل أن تبدأ مياه بحيرة السد العالي في غمر النوبة ومعالمها . فلم يدّخر المدير العام لليونسكو جهدًا في سبيل تنفيذ قرارات المؤتمر العام للمنظمة، فدعا الدول الأعضاء لأن تعلن مساهماتها قبيل أول مارس ١٩٦٣ والاجتماع بمقر المنظمة يوم ٢٠ مارس ١٩٦٣ لتبادل وجهات النظر بشأن هذه المساهمات، غير أن عدد مَنْ اجتمع من هذه الدول بلغ عشرين دولة فحسب، وهو عدد ضئيل إذا قيس بدول المنظمة التي كان عددها في ذلك الوقت مائة وخمس عشرة دولة . وكان واضحًا منذ البداية أن عدد الدول المساهمة لا يصل إلى ما كنا ننشده، وبالتالي فمقدار المساهمات لن يحقق الغاية المرجوة منها، فقد كان المبلغ المطلوب لبدء تنفيذ المشروع هو كما قدّمت ٣٠,٥ مليون دولار في حين أن مجموع المساهمات لم يتجاوز ٧,٥مليون دولار، والفارق بينهما كبير حتى لو قدّرنا أن الدول الكبرى لم تشترك بعد في هذه المساهمات . وهكذا تبيّن أن الحملة الدولية التي حقّقت نجاحًا كبيرًا في مجال الحفائر والمسح الأثري والتسجيل ونقل المعابد قد وقفت عاجزة أمام تمويل المرحلة الأولى من مشروع رفع معبدي أبو سمبل . على أن هذا الاجتماع كان له ثمراته أيضًا إذ تناول

بالدراسة كيفية التعامل بين الدول المساهمة وبين اليونسكو من جانب وبين هذه الدول والحكومة المصرية من جانب آخر. وتوصّل في نهاية الأمر إلى أن تعقد كل دولة اتفاقًا مع اليونسكو، ثم يعقد اليونسكو اتفاقًا مع الحكومة المصرية يتضمن كيفية تحويل مساهمات الدول إليها، وهو ما يتفق مع طبيعة دور اليونسكو في وساطته بين الدول المساهمة وبين الحكومة المصرية.

وقد اجتمعت الدول المساهمة يومي ٢٣، ٢٤ أبريل ١٩٦٣، واتضح أن مقدار المبالغ التي تعهّدت بها خمس وأربعون دولة تصل إلى ٧٧٠٠٠٠٠ دولار وهو قدر لا يسمح للمنظمة أن تمضي في ارتباطها مع الحكومة المصرية لتمويل المشروع، ومن ثم تبين أنه لا أمل على الإطلاق في تمويل مشروع رفع معبدي أبو سمبل. وبعد أن استُنفذت جميع الوسائل الممكنة دون الوصول إلى جمع مبلغ يتعدّى رُبع تكاليف مشروع الرفع، حانت اللحظة التي لم يعد معها بديل أمامنا غير أن نتقدّم بالمشروع الاحتياطي الذي أشرتُ بإعداده عام ١٩٦٢ لمجابهة مثل هذا الاحتمال، أعني مشروع نقل معبدي أبو سمبل كتلة كتلة وإعادة بناء المعبدين أعلى هضبة أبو سمبل، مُعْلنين أن تكاليف هذا المشروع لن تتجاوز ٣٦ مليون دولار. وكانت الشعبة القومية الفرنسية لليونسكو قد قدّمت في هذا الاجتماع مشروعًا ثانيًا لإنقاذ معبدي أبو سمبل يقوم على فكرة إنشاء حوض كبير حول معبدي أبو سمبل يرتفع بهما مع ارتفاع المياه، ومن ثم رأت اللجنة إحالة كلا المشروعين إلى لجنة من الخبراء لدراستهما من النواحي الأثرية والفنية والمالية. ودعا المدير العام لليونسكو لجنة الخبراء للاجتماع في مقر اليونسكو لدراسة المشروعين، وكانت تضم خبراء في الآثار والجيولوجيا والهندسة فرأت أن المشروع الفرنسي قابل للتنفيذ من الناحيتين الأثرية والجمالية، غير أنها لم تصل إلى اتفاق إجماعي بشأن صلاحية هذا المشروع من الناحية الفنية. أما مشروع تقطيع معبديْ أبو سمبل فقد كان من الناحية الفنية قابلاً للتنفيذ، وكذلك من الناحيتين الأثرية والجمالية. وإن كان هناك بعض التحفّظ على نشر المعبدين إلى كتل خشية أن يكون في هذا ما قد يؤثّر على سلامة الأثر. وقد وافق المجلس التنفيذي لليونسكو - وكنت أحد أعضائه - على تفويض المدير العام لليونسكو بالاتفاق مع اليونسكو بعرض المشروعين على مجلس المستشارين لمشروع أبو سمبل الذي اجتمع في القاهرة وقرر أن مشروع نقل المعبدين في شكل كتل منفصلة قد أُعدّ بعناية مع كافة التفاصيل في حين أن المشروع الفرنسي مشروع مبدئي لم تكتمل دراسته دراسة موسّعة. ولما كان ذلك يحتاج إلى وقت طويل مما لا تسمح به ظروف ارتفاع مياه بحيرة السد العالي الوشيك، كما أن تكاليفه ستصل إلى حوالي ٥٧ مليون دولار فقد أوصى المجلس باختيار المشروع الأول.

وجدير بالذكر أنني حرصًا مني على تحقيق المشروع في الوقت المناسب قبل ارتفاع مياه السد العالي كنت قد عهدتُ إلى المعمل الكيميائي وأقسام الترميم بمصلحة الآثار في عام ١٩٦٢ - بناء على نصيحة الخبراء - بالقيام بكافة أعمال الترميم والتقوية اللازمة للمعبدين،

فتوجّهت بعثة في ٩ أغسطس ١٩٦٢ برياسة الدكتور زكي إسكندر مدير المعمل الكيميائي وقتذاك ومعه أحد عشر كيميائيًا ومرمّمًا وعدد كبير من العمال الفنيين إلى منطقة أبو سمبل حيث واصلوا العمل لمدة سبعة شهور في تقوية الحجر الرملي الضعيف وحقن أجزاء الملاط التي تكسو الحجر والتي تحمل النقوش كي تلتصق بسطح الحجر تمامًا، وملء الفجوات التي بالسطح وحقن الشقوق وتثبيت النقوش الجدارية، وإني لأشيد - وقد شهدتُ في زيارتي لهم مدى حماستهم وإخلاصهم وتفانيهم - بالجهد المتصل والدأب غير المنقطع الذي بذلوه في هذا المجال ليلاً ونهاراً.

وبناء على هذه التوصيات قرر مجلس الوزراء في يونية ١٩٦٣ اختيار مشروع نقل المعبدين وإعادة بنائهما فوق الهضبة، كما قبلت «اللجنة التنفيذية» هذا المشروع وأوصت المدير العام لليونسكو باتخاذ الإجراءات لتمويله على أساس تكاليف المشروع المقدرة بستة وثلاثين مليون دولار، تساهم الحكومة المصرية منها بمبلغ ١١,٥ مليون دولار.

ومضت منظمة اليونسكو في جهودها للاتصال بالدول الأعضاء لتعلن مساهمتها في تمويل المشروع الجديد، ومن ثم تقرر أن يعقد بالقاهرة اجتماع الدول المساهمة وكذلك اللجنة التنفيذية خلال شهر نوفمبر ١٩٦٣، وكنت عندها رئيسًا لمجلس إدارة البنك الأهلي. وأثناء الفترة بين شهر يونيه ونوفمبر ١٩٦٣ كانت وزارة الثقافة قد انتهت من إعداد تفاصيل المشروع الجديد وطرحه في مناقصة عالمية، فأتيحت لها الفرصة للوقوف على التكاليف الفعلية للمشروع، التي ظهر أنها في حدود المبالغ المقدرة وهي ٣٦ مليون دولار. كذلك خطت الوزارة خطوة أخرى نحو توفير العملات الحرة للمشروع فأوفدت السيد عبدالمنعم الصاوي وكيل الوزارة الذي أصبح مسؤولاً عن شؤون النوبة في الفترة التي كنت فيها بعيدًا عن وزارة الثقافة (سبتمبر ١٩٦٢ إلى سبتمبر ١٩٦٦)، لعقد قرض بمبلغ ثلاثة ملايين جنيه استرليني مع حكومة الكويت يهدف إلى توفير هذه العملات الحرة، خاصة أن ثمة دُفعة مقدّمة كانت مطلوبة للشركات التي سيُعهد إليها بتنفيذ المشروع. وتم اجتماع ممثلي الدول المساهمة واللجنة التنفيذية بمقر جامعة الدول العربية في القاهرة خلال الفترة من ٥ إلى ٩ نوفمبر ١٩٦٣، وأقرّت اللجنة التنفيذية صيغة الاتفاقات التي كانت بين الحكومة المصرية واليونسكو، وبين اليونسكو والدول المساهمة. ومضى ممثلو الدول يتسابقون في إعلان مساهمات دولهم من أجل مشروع أبو سمبل، وبلغت المساهمات التي وعدوا بها ١٧,٢ مليون دولار. وقد دعاني الرئيس عبدالناصر وقتها للتشاور وارتضى - رغم أن الجانب الأكبر من هذه المساهمات الدولية كان لابد من تصديق المجالس النيابية بتلك الدول عليها - البدء في تنفيذ المشروع بحيث تمضي الحملة الدولية بجهودها لبلوغ ٢٠,٥ مليون دولار على الأقل، وهو الحد الأدنى الذي كان يمكن لوزارة الثقافة في ضوئه أن تنفذ المشروع، على أن تواصل الحملة نشاطها لاستكمال الفرق بين ٢٠,٥ مليون دولار، و٢٤,٥ مليون دولار حتى يمكن توفير المبالغ المطلوبة

للمشروع كاملة. وتم توقيع الاتفاق بتمويل المشروع بين الدكتور عبدالقادر حاتم وزير الإعلام والثقافة حينذاك والسيد رينيه ماهيه يوم ٩ نوفمبر ١٩٦٣. وفي ضوء هذا الاتفاق تعهدت منظمة اليونسكو بتحويل مساهمات الدول إلى الحكومة المصرية بعد أن تُصدر اللجنة التنفيذية للحملة الدولية قرارًا بذلك، وبعد أن تقف على تطورات العمل في المشروع تباعًا والخطة المالية التي تقدّم للجنة كل ستة شهور.

وهكذا تحقّق في النهاية وبعد كفاح طويل الأجل إنقاذ أعظم آثار بلاد النوبة جميعًا وهما معبدا أبو سمبل. وهو ما اقتضى جهودًا متصلة في المجال الدولي والفني والأثري، واستلزم دراسات مستفيضة اتصلت بالجيولوجيا والهندسة والعمارة والكثير من فروع التكنولوجيا الحديثة، واضطرت الدولة لمواجهة العقبات والعثرات والمعوّقات التي اعترضته بالصبر والجلد والمثابرة. ومع نهاية عام ١٩٦٣ كان المشروع الذي وضعتُ نواته وجاهدتُ في سبيل إرساء قواعده قد بُدئ في الأخذ به والمضي فيه لوفق ما انتهيتُ إليه قبل.

وقد ألمحت فيما سبق إلى ما تم من أعمال منذ عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٦٢ في مجالات المسح الأثري والتنقيب والتسجيل، وإلى إنقاذ معبدي طافة ودابود، كما أشرت إلى أنه قد تم نقل معبد كلابشة خلال الأعوام من ١٩٦١ إلى ١٩٦٣ من موقعه القديم جنوبي أسوان بحوالي سبعة وخمسين كيلومترًا لكي يأخذ موضعه الجديد الذي حُدِّد له على بعد سبعة كيلومترات جنوبي هذه المدينة على الضفة الغربية للنيل مواجهًا السد العالي. وقد آثرت حكومة ألمانيا الاتحادية الانفراد وحدها بتنفيذ هذه المهمة بديلا عن الإسهام في إنقاذ معبدي أبو سمبل كما كنا نتوقّع. وأسهمت حكومة الولايات المتحدة مساهمة سخيّة تقدر بحوالي مليون جنيه في إنقاذ ثلاثة من آثار النوبة وهي معابد بيت الوالي ووادي السبوع ومقبرة پنوت، فأعيد بناء معبد بيت الوالي في منطقة كلابشة، وأعيد تشييد مقبرة پنوت في منطقة عَمَدا وعلى بعد ثلاثة كيلومترات إلى الداخل من الموقع القديم لهذا المعبد، بينما جرى نقل معبد وادي السبوع إلى ما بعد أربعة كيلومترات من موقعه القديم، وكذلك أعادت مصلحة الآثار المصرية سنة ١٩٦٣ بناء معبد قرطاس بجوار معبد كلابشة، وبذلك أصبحت هذه المنطقة التي تضم معابد بيت الوالي وكلابشة وقرطاسي أول منطقة تجمّع لآثار بلاد النوبة الهامة في أماكنها الجديدة فوق منسوب بحيرة السد العالي.

وإلى جانب هذه المساهمات والجهود كان ثمة جهد آخر جبار تجلّى في مساهمة حكومة فرنسا في إنقاذ معبد عمدا، وذلك خلال عامي ١٩٦٤، ١٩٦٥، وقد اتخذت هذه المساهمة شكلين: أولهما أن الحكومة الفرنسية اضطلعت بنقل الجزء الخلفي من معبد عمدا كتلة واحدة بحيث تم سحبه على قضبان حديدية ودفعه نحو الغرب لمسافة ثلاثة كيلومترات حرصًا على عدم فك أحجار المعبد لخطورة ذلك على طبقة الجص التي تعلوها والتي تحمل النقوش القديمة

الملونة، وكانت مصلحة الآثار قد قامت قبل ذلك بفك الجزء الأمامي من هذا المعبد. أما الشكل الثاني للمساهمة الفرنسية فهو أنها اضطلعت بإعادة بناء الجزأين معًا على نفقتها، وقد تم ذلك على أحسن وجه، وأصبح معبد عمدا ذو النقوش الداخلية الملوّنة الدقيقة قائمًا الآن في مكانه الجديد بمنطقة عمدا التي غدت تضم الآن بجانب معبد عمدا معبد مقبرة پنوت ومعبد الدر، مشكّلة المنطقة الثالثة من مواقع تجميع آثار النوبة باعتبار أن المنطقة الثانية هي منطقة وادي السبوع شمالها حيث أقيم معبد الدكة والمحرقة ومعبد وادي السبوع.

وبجوار هذه الأعمال الهامة استمرت جهود البعثات العلمية المصرية والأجنبية في التسجيل والمسح الأثري والتنقيب حتى عام ١٩٦٥، وبدأت معظم هذه البعثات تنشر نتائج أعمالها، كما ظهرت هذه الأعمال في بعض مجلدات لحوليّات مصلحة الآثار، وعشرات من المطبوعات العلمية لمركز تسجيل الآثار توّجَها سفْره الضخم عن معبد أبو سمبل الصغير. كذلك تم فك ونقل معبد دندور ومقصورة الليسيّة ومعبد المحرقة والدكّة وأجزاء من معبديْ جرف حسين وأبو عودة. ولقد برّت مصر بوعودها فأهدت معبد دندور إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي أقامته بجوار متحف متروپوليتان بنيويورك، ومعبد دابود لإسپانيا الذي تمت إعادة تركيبه في الميدان الملكي بمدريد، ومنحت معبد طافا إلى هولندة حيث أعيد تشييده في متحف ليْدن، كما أهدت مقصورة الليسيّة إلى إيطاليا التي أقامتها في متحف تورينو، وأهدت فرنسا - بناء على رغبتها - رأس أمنحتب الرابع، كما أهدت الدول الأخرى التي أسهمت في المشروع بعض القطع الأثرية المكررة التي اختيرت من مخازن الآثار وذلك تقديراً لجهودها في معاونتنا على الحفاظ على هذا التراث العريق. كذلك قام «صندوق تمويل إنقاذ آثار النوبة» بإنقاذ معبد الدكّة سنة ١٩٦٣ الذي تم إعادة تشييده سنة ١٩٦٩، كما أعيد بناء معبد المحرقة إلى جواره. وفي تلك الفترة الحرجة أيضًا أنقذت أهم لوحات معبديْ جرف حسين وأبو عودة دون هيكل المعبدين اللذيْن كان نقلهما أمرًا غير ميسّر لارتفاع تكاليفه وبخاصة لسوء حالة الصخور التي نُحت فيها معبد جرف حسين. وقد تمّت خطوات الإنقاذ وفقًا للأهداف والبرامج والأولويات التي تحدّدت سنة ١٩٥٩ حين كنت وزيراً للثقافة وشملت المراحل المختلفة من حفائر ومسح أثري وتسجيل ونقل للمعابد من أماكنها قبل أن تغمرها مياه السد العالي التي بدأت في الارتفاع سنة ١٩٦٥.

وما من شك في أن إنقاذ معبدي أبو سمبل يعدّ أعظم إنجاز ثقافي تم في مجال الآثار في العصر الحديث، بل إن نقل المعبدين ثم إعادة بنائهما فوق هضبة أبو سمبل بدقة متناهية تعتبر عملاً هندسيا معماريًا لم يسبق له مثيل، وجدير بمعبديْ أبو سمبل اللذين يُعَدَّان دُرَّة من دُرَر العمارة المصرية القديمة. وقد اقتضى إنقاذهما تكاليف قدّرت بحوالي ستة عشر مليونًا من الجنيهات أي حوالي ستة وثلاثين مليونًا من الدولارات، تحمّلت مصر منها حوالي إثني عشر

مليونًا من الدولارات، كما تبرّعت الولايات المتحدة الأمريكية مشكورة بمثل هذا المبلغ، وساهمت حوالي خمسين دولة في المشروع كان في مقدّمتها بعد الولايات المتحدة الأمريكية فرنسا التي تبرّعت بمليون دولار تقريبًا، وإيطاليا بأكثر من ثلاثة أرباع مليون دولار، والسويد بنصف مليون دولار وهولندة بحوالي نصف مليون دولار. وكان لمعارض الآثار التي أرسلت للخارج نصيب في تحمّل جزء آخر من النفقات، كما كانت هناك مساهمة أخرى جمعتها اللجنة القومية الأمريكية لإنقاذ معبدي أبو سمبل بلغت مليونًا وربع مليون دولار، وذلك بفضل جهود الأساتذة چو برو وفروليش ريني وچون ولسون وإدموند لاسال وهنري فيشر وماكس ماكالا، وكان نصيب السيدة دي ويت والاس صاحبة مجلة ريدرز دايچست وحدها من هذه المساهمة مبلغ مليون دولار جادت به عن رضا وإيمان وأريحيّة. وقد وقّعت الحكومة المصرية عقد تنفيذ هذا المشروع مع مجموعة من الشركات العالمية ضمّت شركات ألمانية وعربية وفرنسية وإيطالية وسويدية، وعُهد إلى شركة هوختيف الألمانية بإدارة العمل نيابة عن المجموعة.

وقد يكون من المناسب أن أوجز في سطور لمن يهمّه الأمر المراحل الفنية التي حدّدها المهندس الاستشاري السويدي في تقريره عند وضع تفاصيل المشروع. هدفت المرحلة الأولى إلى إقامة سد واق من الركام الصخري حول المعبدين تتوسّطه حواجز حديدية، ويمتدّ هذا السد حول المعبدين لحماية أعمال الإنقاذ الجارية فيهما. وقد انتهى بناء هذا السد قبل أن تعلو مياه بحيرة ناصر سنة ١٩٦٥ ووصل إلى ارتفاع ١٣٣ مترًا فوق سطح البحر، وكان الدكتور عزيز يس قد تولّى عندها شؤون وزارة السياحة والآثار بعد أن ضُمَّت مصلحة الآثار إلى وزارة السياحة (١٩٦٥ - ١٩٦٦). وفى اثناء ذلك كانت ثمة عمليات أربع تحت التنفيذ: تهدف الأولى إلى تركيب سقالات صُلب داخل كل معبد لحماية الجدران والأسقف والأعمدة من أي خطر أثناء عمليات إزالة الصخور من فوق أسقف المعبدين. وترمي العملية الثانية إلى ردم واجهتيْ المعبدين بالرمال لحمايتها من تساقط هذه الصخور، ثم إنشاء نفق اتصال يسمح بدخول كل معبد. وكانت العملية الثالثة تتصل بتقوية صخور المعبدين وتثبيت النقوش عليها ولصق أقمشة فوق خطوط القطع حتى لا تتكسّر الحواف. على حين تتعلق العملية الرابعة بإزالة الصخور نفسها من فوق كل معبد من حول الجدران. ثم بدأت المرحلة الثانية المتصلة بنشر الكتل وفق الخطوط التي حُدّدت ثم نقلها إلى المواقع الجديدة في نفس الوقت الذي يجري فيه إعداد الموقع الجديد للمعبدين فوق الهضبة. وبعد أن استُكمل الفك والنقل بدأت مرحلة إعادة البناء على ارتفاع حوالي أربعة وستين مترًا أعلى من الموقع الأصلي في نفس الاتجاه القديم للمعبدين، وأنجزت هذه العملية في نهاية العام نفسه. وبقيت مرحلة أخرى هامة هي بناء التلال الصخرية فوق كل معبد حتى يأخذ المعبدان شكلهما القديم، وذلك ببناء قبة

خرسانية فوق كل معبد، وحملت كل قبة ركامًا صخريًا بالقدر الذي أعطى المعبدين الرونق والشكل القديم إلى حد كبير. كذلك تمّت عمليات ملء الفراغات بين الكتل حتى ليصعب على العين أن تلحظ أن ثمة أحجارًا قد قُطعت ثم نُقلت ثم رُكّبت(*).

وكنت حين عدت نائبًا لرئيس الوزراء ووزيرًا للثقافة في سبتمبر ١٩٦٦ قد اخترت د. جمال مختار ليكون وكيلاً للوزارة لشؤون الآثار ومشرفًا على مشروع إنقاذ آثار النوبة، كما أسندت إلى د. أحمد قدري الإدارة العامة لصندوق تمويل آثار النوبة، وإلى د. شحاتة آدم الإدارة العامة لإنقاذ آثار النوبة. وأشهد أن د. جمال مختار قد أدّى مهمته الشاقة بكفاءة وإخلاص وتفان ووعي كامل بالمسؤولية، وفوق ذلك كله بسلاسة تفرّد بها نالت إعجاب الجميع في الداخل والخارج.

وكان المشروع وقتذاك في حاجة إلى إمداد بمزيد من المال كان ينقصه. من أجل هذا جال بفكري تنظيم معرض لتحف توت عنخ آمون في باريس، وهو الأمر الذي تحمّست له حكومة فرنسا وسارعت بإعداد متحف «القصر الصغير» Petit Palais لإقامة المعرض فيه والذي أشرفت على إعداده وتنسيقه السيدة كريستيان نوبلكور، فاجتذب الجماهير الفرنسية التي مضت تنتظر دورها في صفوف طويلة اضطرت معها أجهزة الإعلام أن تحثّ الناس على التريّث مطمئنينهم إلى أن المعرض سيمتد أربعة شهور كاملة. وقمت مع السيد أندريه مالرو وزير الثقافة الفرنسي بافتتاح المعرض في ١٦ فبراير ١٩٦٧.

الثقافة قد تفتح الباب للتفاهم السياسي

ومنذ يوم الافتتاح كانت زيارة «توت» هى الحدث الذي طغى على غيره في عاصمة الفن الأوروبية والذي جعل من عام ١٩٦٧ عام مصر في فرنسا، فغدت الكتب التي تتحدّث عن مصر وصور آثارها وتحفها تباع في كل مكان، ويتهافت عليها الجميع، بل لقد بات الأسلوب المصري الفرعوني القديم مصدر إلهام لبيوت الأزياء ورسّامي الكاريكاتير ومصمّمي رقصات الباليه والفنون الاستعراضية التي كان من أشهرها عرض مسرح الفولي برچير وقتذاك، كما أصبح مادة رئيسية للنقد الفني في الصحف والمجلات الفرنسية. وكان من أثر ذلك كله أن ارتفعت حصيلة إيرادات المعرض إلى نسب غير متوقعة من العملات الصعبة اللازمة لتمويل مشروع الإنقاذ.

كذلك أبدى الرئيس ديجول رغبته في أن يعبّر عن تقديره لمصر وفنّها بزيارة رسمية

(*) قُطع معبدا أبي سمبل إلى ١٠٣٦ قطعة يبلغ وزن كل واحدة منها ما بين ٧ و٣٠ طنًا، ثم أعيد بناؤها فوق الجبل الذي يشرف على موقعها الأصلي طبقًا للاتجاه الذي وضعه لها مشيّدوها منذ أكثر من ثلاثة آلاف عام بحيث تنفذ أشعة الشمس إلى قدس أقداس المعبد مرتين في السنة..

للمعرض وطلبت مني الحكومة الفرنسية أن أكون في رفقته خلالها فتوجّهت يوم ٩ مايو ١٩٦٧ إلى باريس لأكون في استقباله حيث أمضى ما يزيد عن الساعة مع السيدة قرينته يطوف بين التحف يشدو بجمالها وروعة ذوقها وارتقاء مستواها الفني ويكرر الشكر لمصر لإعارتها هذه الروائع الثمينة لتُعرض في أحد متاحف باريس كي يستمتع بها الشعب الفرنسي.

وكان الرئيس ديجول قد دعاني إلى غداء رسمي تكريمًا لي بقصر الإليزيه استهلّه بجلسة خاصة تبادلنا فيها الحديث على انفراد عن هموم الساعة السياسية وشجونها متنقّلين من العلاقة التي تربط بين مصر وفرنسا إلى موقف مصر من مساندة الثورة اليمنية في وجه تحالف أمريكي بريطاني يستتر خلف عباءة سعودية، إلى موقف كل من القوتين العظميين من منطقة الشرق الأوسط في سباقهما للسيطرة عليها، وموقف فرنسا الديجولية المؤيدة لمصر والمتعاون معها في المجالات الثقافية تعاونًا كنا نطمح إلى أن يزداد توثقًا وامتدادًا وأن يتجه كذلك إلى مجالات البترول والزراعة والسياحة، ثم إلى الزيارة التي كان الرئيس جمال عبدالناصر يزمع القيام بها لفرنسا وكذا زيارة الرئيس ديجول المرتقبة لمصر. وقد اتسم الحديث بالصراحة والصدق اللذين ظلا يطبعان العلاقات بين فرنسا ومصر، وأفاض الجنرال ديجول فيما يترقّبه من لقاء الرئيس المصري بين رجلين عسكريْين تجمعهما صفة واحدة هي الشعور الوطني الجارف والروح الاستقلالية وعدم الاهتمام بالمظاهر المادية. ولست أخفي أن الرئيس ديجول لم يكن مرحّبًا بما نبذله من جهود حربية في اليمن، مبررًا رأيه بأن ترتيب البيت داخليًا هو أول ما تُعْنى به الدولة، وإن كان قد حرص في الوقت نفسه على أن يشير إلى أن هذا أمر يعني مصر وحدها وأنه ما قال هذا القول إلا عن نصح صديق لصديق، وإن ألمح بوصفه رجلاً عسكريًا إلى أن منطق الأمور يقتضي ممن هم في مثل موقفنا أن يتجنّبوا تشتيت قواهم في أماكن متباعدة تطبيقًا للمبدأ الاستراتيجي المعروف: الحشد مع الاقتصاد في القوى. أتراه كان يحدس بالكارثة التي وقعت بعد أسابيع ثلاثة فحسب؟ وقد طمأنته إلى أننا ننتظر في لهفة أن يزول الخطر على الثورة اليمنية التي نحسّ أن مساندتنا لها واجب قومي حتى نعود لنشغل أنفسنا بتطوير الإنتاج الذي نعتبره بالفعل معركتنا الوطنية الحقيقية. وحين سألني الجنرال ديجول عن إمكانية الصلح مع إسرائيل صارحته أنه ليس ثمة زعيم عربي واحد وقتذاك يجسر على ا لتفكير في هذا الأمر، بل إن الشعوب العربية لن تغفر هذه السقطة لأي حاكم يجرؤ على ذلك، ولا سيما أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تفتأ تحرّض إسرائيل ضد مصر وسوريا، وهو ما برّره الرئيس ديجول بأن سببه هو شراؤنا الأسلحة من السوفييت. واضطررت إلى تذكير الرئيس ديجول بأن هذا الاتجاه قد فُرض علينا حين رفضت الولايات المتحدة تقديم المعونات لنا إلا أن يكون ذلك على حساب استقلال بلادنا وحريتنا في الحكم على الأمور وانتهاج السياسة التي تتفق ومصالحنا وأهدافنا، وهو أحد الأسس الرئيسية التي تتميز بها السياسة الرشيدة التي ينتهجها

هو شخصيًا. وقد علّق الجنرال على ذلك بأنه يدرك هذا الموقف بكل مصاعبه التي نواجهها، على أن الرئيس الفرنسي في نهاية هذا اللقاء قد وعد بأنه سيولي اهتمامه الشخصي لتعميق العلاقة بين مصر وفرنسا في شتى المجالات. وخلال مأدبة الغداء التي دعي إليها كوف ده مورڤيل وزير الخارجية وأندريه مالرو ونخبة من أهل الثقافة والفنون تحدث الرئيس ديجول في كلمة بالغة الرقة عن اهتمام فرنسا بكل ما يجري في بلادنا وتحدث بإعجاب عميق عن مصر التي تحاول في الحاضر أن تستعيد مجدًا قديمًا جديرًا بالفخر والزهو (*).

على أن القدر قد شاء بعد هذه الإشراقة التي شهدتها مصر بكل مجدها في قلب عاصمة النور أن تسقط أسيرة هزيمة مريرة بعد بضع أسابيع من هذا اللقاء في ٥ يونية ١٩٦٧.

وقفة مع معبدي أبي سمبل في موقعهما الجديد

وفي يوم ٢٢ سبتمبر ١٩٦٨ شاعت في سماء مصر وأراضيها أنسام فرحة غامرة، فرحة الانتصار على التحديات والصعوبات، فرحة تحويل الحلم إلى حقيقة، فرحة النجاح في انتزاع أجمل آثار حضارتنا القديمة من يد الفناء وإنقاذ معبدي أبي سمبل الرائعين والصعود بهما إلى منصّة الخلود، تلك المنصّة التي التفّت على صنعها أياد من مختلف أنحاء العالم ضمّها تعاون صادق وإيمان عميق بقيمة الثقافة وأهمية الأوابد الفنية والتقاء روحي حار يذوب معه اختلاف اللغات والأجناس والأديان، ولا يطلّ فيه غير وجه الإنسان بنقائه وسموّه. ولولا ما كان يشوب نفوسنا من مرارة هزيمة يونية ١٩٦٧ لجاءت فرحتنا كاملة بهذا النصر الثقافي الشامخ. جاء يوم ٢٢ سبتمبر ١٩٦٨ ليتوافد على مصر خمسمائة شخص من رجال الثقافة من مختلف مناحي العالم ليشهدوا فرحة مصر في يوم الاحتفال بإنقاذ معبدي أبي سمبل، ودعت وزارة الثقافة إليه المدير العام لليونسكو السيد «رينيه ماهيه» والمدير السابق السنيور «ڤيتورينو

(*) ألقى الجنرال ديجول الكلمة التالية في حفل الاستقبال الذي أقيم في قصر الإليزيه تكريمًا لكاتب هذه السطور يوم ٩ مايو ١٩٦٧ بوصفه وزيرًا للثقافة ورئيسًا لجمعية الصداقة المصرية الفرنسية:

السيد الرئيس

لتوت عنخ آمون، تَدينُ مصرُ الحاضر بما أتاحه لها من فرصة لاكتشاف وإبراز تحفه الفنية العجيبة، وما أضفاه عليها من العمق الشاعري، ومن المجد القومي، الذي تميّزت به منذ فجر التاريخ، والذي لا يزال حتى اليوم يشرّفها ويقوّي من عزمها. ولتوت عنخ آمون، تَدينُ نحن الفرنسيين، بأنه هيأ لنا اتصالاً مباشرًا بالأصول المجيدة للشعب المصري، وبالشعب نفسه في نفس الوقت. والدليل على ذلك أنك اليوم يا صاحب السعادة موجود بيننا، وأننا بعد أن استعرضنا سويًا ماضيا لا مثيل له، استطعنا أن نتحدث معًا في حاضر العلاقات بين بلدينا ومستقبلها.

وإني إذ أرجو منك أيها السيد الرئيس أن تنقل إلى فخامة الرئيس ناصر أسمى تحية تقدير قلبية، أرفع كأسي في نخبك، وفي نخب مصر الخالدة، وفي نخب صداقتنا العريقة في الزمن، والتي لا تزال عظيمة القيمة، مفعمة بالحيوية المتجدّدة.

ڤيرونيزي» والأمير صدر الدين خان، وعدداً غير قليل من شخصيات اليونسكو، كما دعت إلى الاحتفال أيضًا الوزراء المختصين بشؤون اليونسكو في الدول التي أسهمت في مشروع أبي سمبل وعددها حوالي خمسين دولة وسفراء هذه الدول في القاهرة، وكذا الوزراء المختصين بشؤون اليونسكو في الدول العربية، وسفراء هذه الدول بالقاهرة ووزراء مصر ممن اتصلوا بإنقاذ آثار النوبة، ولفيفًا من الشخصيات المصرية البارزة وجملة من رجال الفكر والأدب والفن والإعلام.

وقد اتجه رجال الصحافة والإعلام في اليوم السابق للاحتفال إلى أسوان بالطائرات، ثم استقلوّا زوارق الهيدروفيل إلى أبي سمبل حيث قضوا ليلتهم في تفقّد ثمرة الجهد الخارق الذي تضافرت عليه عزيمة كل من آمن بحتمية الحفاظ على التراث الإنساني العريق من شتى أنحاء المعمورة، أما ممثلو الدول المساهمة ولفيف من رجال الفكر وحملة الأقلام فقد صحبتهم إلى أسوان بطائرات خاصة حيث قضوا يومًا وليلة في أسوان شاهدوا خلالهما معابد كلابشة وقرطاسي وبيت الوالي ومعابد فيله والسد العالي. وفي صباح اليوم التالي انتقل الضيوف بطائرات حربية ذات محرّكات إلى أبي سمبل حيث لم يكن مطارها وقتذاك يسمح بهبوط الطائرات النفاثة، وهناك اتجه الجميع إلى السرادق الذي أعدّ لهذا الاحتفال في الساحة الكبرى أمام المعبدين.

ولقد فوجئت في الليلة السابقة على الاحتفال بما عكّر صفو فرحتنا به، فلقد تراءى لاثنيْن من «كبار» المسؤولين بالوزارة من ذوي النفوس المريضة أن يُغْفلوا ذكر اسم «منظمة اليونسكو» فوق اللوحة التذكارية لهذا المشروع، وهم أدرى الناس بالدور المحوري الأساسي الذي قامت به هذه المنظمة الدولية، قاصدين الوقيعة بين المنظمة ووزارة الثقافة. ولقد كان أثر هذه المكيدة الخسيسة عند مدير اليونسكو شديداً فغضب - عن حق - وأصرّ على أن يقاطع الحفل مع رجاله. وما كان أشدّ وقعها في نفسي حين علمت بما حدث، فبادرت بإرسال طائرة إلى أسوان حملت إلينا حفّارًا للرخام وخطاطًا فأعدّا لوحة تذكارية أخرى تحمل اسم اليونسكو مع انبلاجة الصباح. وبهذا أعدتُ الأمر إلى نصابه، وسجّلنا اعترافنا بالجميل لأصحابه الذين كانوا الدعامة التي قام عليها هذا المشروع.

وكان من المتفق عليه أن يقوم الرئيس جمال عبدالناصر بافتتاح هذا الحفل غير أنه لعذر قاهر أنابني عنه. وقد ألقيتُ في ذلك اليوم التاريخي كلمة أجملتُ فيها أحداث ذلك المشروع العظيم وخطواته، وشكرتُ كل مَن ساهموا في تحقيقه، وأشدت بالجهود الجبّارة التي بذلت في هذا السبيل بواسطة منظمة اليونسكو، حيث انبرت منذ اللحظة الأولى إلى تجسيد كل ما نصّ عليه دستورها لخدمة الثقافة والتنوير بكل حماسة وتفان وإخلاص، كما أعربتُ عن اعتراف مصر حكومة وشعبًا بالجميل أمام التأييد العالمي للحملة الدولية لإنقاذ تراث النوبة من الضّياع، سواء عن طريق مساهمات الحكومات المختلفة بالعون المادي والعلمي، أو تعاطف شعوب العالم مع

مسيرة المشروع حتى انتهى إلى هذه النهاية السعيدة (*). وكذلك تكلم السيد «رينيه ماهيه» والسيد «باولو كارنيرو» اللذان أشادا بهذا العمل الثقافي الإنساني وبجهود الكثير من العلماء والخبراء والمهندسين العالميين والمصريين على السواء. وكم أسعدني أن يمنحني المدير العام لليونسكو يومذاك الميدالية الفضية للمنظمة التي خصّصتها منظمة اليونسكو لمن أدّى عملاً ثقافيًا ذا شأن.

وبعد عامين من هذا الحفل أي في ٢٢ سبتمبر ١٩٧٠ انتهت مدة السنتين المنصوص عليهما في عقد أعمال مشروع أبي سمبل، والتي تحمّلت خلالها الشركات الاتحادية مسؤولية الصيانة، وأصبحت منذ ذلك التاريخ غير مسؤولة عن المعبدين، فرأيت أن يقوم «صندوق إنقاذ آثار النوبة» بتسليم المعبدين إلى مصلحة الآثار المصرية لتتولّى مسؤولياتها تجاه هذين الأثرين.

(*) حرصتُ على أن تكون كلمتي في الاحتفال منطوية على المضمون الفكري والثقافي لما ينبغي أن يكون عليه التعاون الدولي في الحفاظ على التراث الإنساني عامة حيث قلت فيما قلت:

لقد أصبح معبد «أبو سمبل» اليوم منارة حقيقة، هي هذه المنارة التي قادت خطانا إلى هذا المكان، منارة غرست في أعماقنا الثقة والإيمان في منجزات الإنسان المقبلة. لقد أنقذنا بهذا العمل الكبير مثلاً أعلى. لقد أنقذنا باهتمامنا وعطفنا على تراثنا شيئًا أكبر من آلاف الأطنان من الأحجار، فليس للحجر معنىً إلا ما تمنحه إياه أيدينا وفكرنا الخلاّق. لقد كانت ثمة كتلة من الحجر الجامد يومًا بين محاجر «كرارا» بإيطاليا، وإذا معجزة الحياة الخالدة تتدفّق فيها عندما مسّتها يدا ميكلانجلو وشكّلت منها تمثال داوود. إن آثار أبو سمبل لتبعُد دهورًا عن ذلك التمثال المشرق بالشباب، غير أن كلاًّ من التمثال والمعبد يتماثلان في أنهما أكثر من كتلة من الحجر، وأنهما نتاج رفيع للخيال الإنساني الخلاّق، لا يمكن تقييمه بالذهب كما لا يمكن أن نقبل أن يتحول إلى أطلال. لقد جمعنا سويًا إيمان راسخ بأن الإنجازات الكبرى للإنسان الخلاّق هي علامات مميزة وإشارات مضيئة في تاريخ البشرية، لا نملك أن ندعها تتداعى أو أن نشهد ضياعها غير مبالين.

وما نحن بمُغالين حين نؤكد أنه ليس ثمة مكان غير مصر يحتضن مثل هذا العدد الكبير من الإنجازات الهائلة على مدى طويل من التاريخ. لقد خلّف الفراعنة والإغريق والمسيحيون والمسلمون آثارًا خالدة صبغتها مصر بطابعها المتميّز، إذ أن لمصر كيانًا خاصًا وذاتيةً فريدةً تتميزُ بهما منذ خرج الملك مينا من الجنوب ليوحّد بين وجهي القطر البحري والقبلي، منذ أكثر من خمسة آلاف عام.

لقد عاش اسم مصر ينبض بسحر متميّز يحيط به جو أسطوري منذ فجر التاريخ، ولو تطلعنا إلى صفوف الكتب التي تضمها المكتبات الكبرى لوجدنا أن سحر مصر ما يزال نافذًا إلى قلوب معاصرينا. ومع أن هذا السحر قد وُجد منذ أقدم العصور إلا أنه تألق أكثر وضوحًا في الحضارة اليونانية، فقد نظر الإغريق إلى مصر على أنها أرض حكمة أسطورية وإنجازات فنية مذهلة. وهكذا بقيت مصر مصدر إلهام لما يمكن أن يحققه الإنسان من إنجازات في حياته. ففي أبي الهول والأهرام تلاقت الحكمة والجلال، وفي المعابد الكبرى خفقت القوةُ والسحرُ والأسرارُ تمضي في ركب آلهتهم وتنبض في طقوسهم وتهوّم حول كتاباتهم الهيروغليفية المنقوشة على جدران المعابد.

لقد التقينا هنا ممثّلين لشعوب وحكومات ومعاهد وهيئات مختلفة بعد أن جمعنا عزمٌ صادق على إنقاذ بعض كنوز ماضينا الإنساني المشترك وبعد أن دعمتنا وعود خمسين دولة بتقديم معوناتها وَفَتْ بها الحكومة الجمهورية العربية المتحدة التي شاركت بثلث نفقات هذا المشروع. حقا إن الكنوز التي اهتمت بها حكومات العالم هي في مصر، غير أنّ التضامن الإنساني من أجل إنقاذ هذا التراث يعني أن آثار الماضي ليست إلا تراث الإنسان في أي مكان وجدت فيه هذه الآثار. لقد أصبح «أبو سمبل» الرمز الأكبر للتعاون الدولي في جميع المجالات. فهذا التعاون هو الذي جعل هذا العمل ممكنًا، ولقد كان يوم بدأ حُلمًا ثم إذا هو اليوم يصبحُ حقيقة.

ما أعظم هذا العمل الشاهق الذي أنجزناهُ معًا بالتعاون المخلص المتصّل بين البشر والذي أمكن به نقل هذه المعابد الرائعة وإعادة بنائها في مكان جديد، ثم ما أروع السحر التاريخي والجمالي والأسطوري الذي يشعّ حول هذه المعابد الخالدة. لستُ أجدُ بعد ذلك ما أقوله عن هذه المعابد. لهذا أتركُ لها هي أن تتحدث عن نفسها.

وكنت قد أسندت إلى المخرج الكندي چون فيني إخراج فيلم تسجيلي باسم «الأعجوبة الثامنة» أنفق في إعداده أربع سنوات استعرض فيه تاريخ بناء المعبدين من خلال خمس وثمانين لوحة أبدع تصويرها الفنان الكبير حسين بيكار، بعد أن عهدتُ إليه بهذه المهمة الجمالية الدقيقة. ثم ساير المخرج بعد ذلك أعمال الإنقاذ في صورة صادقة وشّاها بالجمال، وجاء التعليق ممتزجًا بالموسيقى قلبًا نابضًا للصورة مما ارتفع بالفيلم إلى أعلى آيات الإبداع، وسجّل لنا في عمل فني رفيع تاريخ المعبدين اللذين هما مفخرة للحضارة الإنسانية الماضية، ورمزًا تزهو به الحضارة الإنسانية المعاصرة في تحدّيها لتخطي المستحيل. تُرى أين هذا الفيلم الآن؟ ولماذا لا يُعرض على شاشات التليفزيون وفي سفاراتنا وفي مراكزنا الثقافية في الدول العربية وفي الخارج؟ ولست أدري إلى مَنْ أتوجّه بهذا السؤال! كل الجهود التي بُذلت فيه قد تبخّرت فجأة في الهواء، حيث اختفت جميع مواد الفيلم من موسيقى وشرائط صوت وأفلام نيجاتيف ونسخ سواء بالعربية أو بالإنجليزية!! ويمكننا أن نقول إنه اختفى تماما من على وجه الأرض، ولم يعدْ له أثر!!!

ألا ما أكثر التحدّيات التي واجهتنا عند تنفيذ هذا المشروع فلم تثننا عن المضي فيما أخذنا فيه عقبات كثيرة يضيق بها الحصر، بدءًا بالظروف الدولية العسيرة التي اكتنفت الحملة الدولية لإنقاذ آثار النوبة، والصراع المرير بين الكتل الدولية في العالم، وإصرار مصر على استقلالية مواقفها إزاء الأحداث السياسية العالمية. ثم اعتماد الحملة على المساهمات الاختيارية، وتركها الأمر لكل دولة من الدول الأعضاء لتقرّر موقفها منها، وما يثقل كاهل بعض الدول من التزامات، وما تتعرّض له بعضها من أزمات. ثم ضخامة المشروع نفسه والتحدّي الذي انطوى على تغيير شامل في طبيعة المنطقة، وانتزاع معبد كامل من بطن الجبل ومن زحف مياه النيل عليه والارتفاع به أكثر من ستين مترًا، وإعادة إقامته في مكانه الجديد، ثم إحاطته بهضبة جبلية ليعود أقرب ما يكون إلى طبيعته الأولى، ثم احتياج المشروع إلى أعلى كفاية فنية للإشراف عليه والاطمئنان إلى سلامة تنفيذه، وارتياب دول العالم في إمكان تنفيذ ذلك على الوجه المرضي حتى ولو كان واقعًا في أرض دولة من الدول المتقدمة. ثم الظروف الشاقة التي تُركت فيها منطقة النوبة بعد تهجير أهلها واستحالة الحياة فيها إلاّ بجهد كاد أن يكون أسطوريًا، ثم تيسير ظروف العمل والحياة لآلاف من الفنيين بينهم عدد كبير من الأجانب. وفضلاً عن ذلك كله، بُعد الشُّقة وقسوة الطبيعة وسوء الأحوال الجوية في شهور الصيف القائظة مع برنامج صارم لتنفيذ مراحل السد العالي لا يلين أو يتراخى. وإلى جوار هذا أيضًا، مواقف دولية في المساهمة متردّدة، وكثيرٌ منها وعود، وعملات حرّة مطلوبة بلا رصيد أحيانًا. كل ذلك كان يمثّل عقبات لابد من أن تكون في الاعتبار أثناء المضي في المشروع.

لكن مصر صمدت أمام جميع تلك العقبات والمصاعب التي اعترضتها، فلقد كانت بين يديْ تجربة تمسّ كرامتها وعزّتها وتستنفر عراقتها، ومضت الأعمال منذ اللحظة الأولى دون توقّف؛ في القاهرة حيث مركز التوجيه، وفي أنحاء النوبة وفي أبي سمبل خاصة حيث العمل

يجري في سباق مع الطبيعة والنيل والثقة تملأ قلوب العاملين، فلم يتوقف لحظة حتى إبان محنة يونية ١٩٦٧ إلى أن كُلِّلت الجهود الصادقة بالنجاح وتم إنقاذ المعبدين الكبيرين في أبي سمبل قبل الموعد المحدّد لها بعامين كاملين. على أن إنقاذ معبدي أبو سمبل لم يكن هو كل ما حدث في بلاد النوبة حيث تناثر التراث الأثري في كل مكان من هذه الساحة الشاسعة، ولكن الشيء الجدير بالتسجيل هو أنه قد تم إنقاذ معابد النوبة السبعة عشر جميعًا، وأعيدت إقامتها في مواقع متفرّقة، فأقيمت معابد قرطاسي وكلابشة وبيت الوالي قرب أسوان في مواجهة السد العالي، ومعابد وادي السبوع والمحرقة والدكة في منطقة وادي السبوع، ومعابد عمدا والدر ومقبرة بنوت في منطقة عمدا، ومعبدا أبي سمبل في أبي سمبل. هذا إلى ما تم إنقاذه من معابد أخرى كمعبد دابود الذي أهدته مصر لحكومة إسپانيا وشعبها كما أسلفت، ومعبد طافا الذي أهدي لحكومة هولندا وشعبها، ومقصورة الليسيّه الذي أهدي لحكومة إيطاليا وشعبها، ومعبد دندور الذي أهدي لحكومة الولايات المتحدة وشعبها.

على أن مصر تعرف أيضًا كيف تردّ الجميل. وإذا كانت قد أهدت بعض المعابد على هذا النحو الكريم، فقد أرادت بذلك أن تؤكد قدرتها على ردّ الجميل لمن يُسدي يدًا إلى تراثها العريق ولتقيم بهذا الدليل الحي على حضارتها في أراض متفرّقة من الدنيا وبين شعوب مختلفة من العالم. ومن قبيل ذلك أيضًا أن مصر كانت صاحبة المبادأة بين الدول الأعضاء في اليونسكو التي نادت بضرورة إنقاذ مدينتي البندقية وفلورنسا وما تحويان من كنوز إزاء المخاطر التي تعرّضت لها. بل وقد كان الرئيس جمال عبدالناصر وفيًا عندما أذن لي قبل أن أُعلن هذه المبادرة في المجلس التنفيذي لليونسكو الذي كنت أتشرف بعضويته لثمان سنين بأن مصرَ تضع تحت تصرف المدير العام لليونسكو أول مبلغ تلقّته المنظمة الدولية لإنقاذ آثار فلورنسا وقدره ثلاثون ألفًا من الجنيهات المصرية خلال عام ١٩٦٧ يتلوه عشرون ألف جنيه في عام ١٩٦٩. وحين انتُخبت بعد ذلك نائبًا لرئيس اللجنة الدولية لإنقاذ مدينة البندقية لم أتردّد لحظة في القبول وتطوّعت للعمل بها ما ينيف عن عشرة سنوات. وحين أصدرت منظمة اليونسكو لحسابها كتابي Ramsès Recouronné Hommage Vivant au Pharaon Mort الذي تناولتُ فيه بالشرح والتحليل كافة مراحل حملة إنقاذ آثار النوبة تنازلت بدوري عن كافة حقوقي المادية والأدبية لصالح مشروع إنقاذ مدينة البندقية، فمصر تؤمن بأنه مما يُثري حضارة أمة قدرتها على الأخذ والعطاء معًا.

* * *

كان إنقاذ معابد النوبة أشقّ عمل في الحملة، لكنه لم يكن كل شيء فيها. «فالمسح الأثري» كان عملاً علميًا ضروريًا لنجاح الحملة كلها. وقد تم ذلك على أعلى مستوى وتعاونت فيه المعاهد العلمية في الداخل والخارج، فبعد أن صُوِّرت المنطقة بالطائرات، كان لا معدى عن

طبع الوثائق بطريقة علمية تضع أيدي علماء الآثار والمهندسين على الواقع الأثري لبلاد النوبة ليمكن تحديد مناطق التنقيب وتوزيعها على البعثات العلمية. وبعض هذا المسح قد تم سيراً على الأقدام حول مجرى النيل على مدى موسميْن كاملين لتغطية المناطق الأثرية لعصر ما قبل التاريخ. وعلى أساس هذا المسح الأثري الهام أمكن تحديد مناطق الحفائر وتوزيعها على البعثات المختلفة من شتى دول العالم.

كذلك كان «التسجيل» لا يقل أثرًا عن «المسح الأثري» لأن المعابد إذا مُسَّت قبل أن تُسجَّل كان معنى ذلك أننا قد نفقد معالمها لأن إعادة إقامة بنائها يتوقف على تسجيلها وإلا تاهت أجزاؤها وفقد الفنيون القدرة على التعرّف عليها. وفي هذا المجال تضافرت جهود مركز تسجيل الآثار مع المراكز العلمية الأخرى، وتولّت مجموعات من العلماء تسجيل ما لم يُسجَّل من معابد النوبة بالصورة والرسم والرفع المعماري ونقل النصوص حتى استكملت بذلك إنجازًا علميًا بالغ الخطورة والأثر في إعادة إقامة هذه المعابد.

ولكن هل كان ممكنًا أن تمسّ يدٌ معبدًا من المعابد وهو على الصورة التي كان عليها؟ إن أغلب معابد النوبة قد بُنيت من أحجار ضعيفة نوعًا، وكان ذلك أمرًا طبيعيًا، فأغلبها يقع في مناطق الأحجار الرملية، وما أقيم منها في جوف الجبال كان أجزاء من تلك الجبال وهي أيضًا من الأحجار الرملية. لهذا كانت حالتها هشّة قابلة للتفكّك ما لم نتخذ معها الاحتياطات اللازمة فاستُحدثت برامج علمية للترميم وتقوية الأحجار بحقنها بالمواد الكيمائية التي تعينها على تحمّل الرحلة الشاقة التي تُفكّ خلالها أجزاؤها وتُنقل إلى المواقع الجديدة ويُعاد بناؤها على صورة سويّة. وقد بذل المرمّمون والكيميائيون والفنيون المصريون في هذا المجال جهدًا مضنيًا بحماس منقطع النظير حتى حقّقوا لهذه الأحجار ما كانت تفتقده من صلابة في رحلة الانتقال من حال إلى حال.

وإذا كانت الحملة الدولية لإنقاذ آثار النوبة قد أتت إلى بلادنا بما يقرب من ثلاثين بعثة علمية أثرية قضت في بلاد النوبة خمسة مواسم وأنفقت على حفائرها حوالي ثلاثين مليون دولار، فقد أضافت إلى ذلك ما تعهّدت الحملة بالوفاء به لمشروع إنقاذ معبدي أبي سمبل وقدره عشرون مليون ونصف مليون (*). وإذا كانت الحملة الدولية قد وفّرت ذلك فإن مصر

(*) جاء على لسان المرحوم الأستاذ الدكتور جمال مختار الرئيس الأسبق للهيئة العامة للآثار المصرية عام ١٩٩٨ في مقال له بعنوان «تراث الأسلاف ليس للبيع» تضمّنه الكتاب التذكاري «وردة في عروة الفارس النبيل» الذي أصدرته دار الشاعرة سعاد الصباح للنشر تكريما لصاحب هذه المذكرات ما يلي: «لقد أسفر هذا النشاط غير العادي وهذا التنقيب الذي لم تشهده منطقة النوبة طوال تاريخها الطويل عن اكتشاف آلاف القطع الأثرية التى أصبح جانب كبير منها يشكلّ مقتنيات متحف النوبة الذي افتتح مؤخرا. وإنى لأسمح لنفسي هنا بالخروج قليلا عن الموضوع لكي أقول إنه لمن المضحك المبكي أني قد عرفت وأنا أعدّ هذه الكلمة أن الدكتور ثروت عكاشة لم يُدع إلى الاحتفال بافتتاح متحف النوبة يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٩٧ مع أنه صاحب الفضل الأول في وجوده. وإني وإن كنت على اقتناع تام بأن حضوره هذا الحفل ما كان ليشرّفه بقدر ما كان سيتشرّف الحفل نفسه به، إلا أن عقوق وزارة الثقافة بالنسبة للرجل الذي كان =

قد قدّمت بعض معابد النوبة لتعبر عن تقديرها للعالم على المساهمة في إنقاذ هذا التراث العريق، كما أذن رئيس الجمهورية بأن تعير وزارة الثقافة إلى منظمة اليونسكو تمثالاً من الأسرة الخامسة ليُعرض في مقرها بپاريس تأكيدًا لهذا التقدير.

* * *

ومع اكتمال إنقاذ معبديْ أبي سمبل الذي يُعد تتويجًا رائعًا لمشروع إنقاذ آثار النوبة ووقفة معبديْ أبي سمبل على منصّتهما الجديدة شاهدين على يقظة الضمير الإنساني للحفاظ على تراثه التاريخي، وعلى قيمة التعاون الدولي حين يدور حول أنبل الأهداف الثقافية والإنسانية، ومع إحساس مصر بتحقيق أمل طالما راودها، وحلم عاش أعوامًا أجمل لحظات يقظتها، أحسّ من واجبي أن أسجّل في هذه الصفحات بالتقدير رجالاً خالدين قدموا للمشروع مساهمات جبارة لولاها لتعثّر، يأتي على رأسهم السيد رينيه ماهيه مدير عام اليونسكو وقتذاك الذي تبيَّنتُ على مدى ثلاثة عشر عامًا تعاونت معه خلالها أنه فيلسوف إنساني صادق مع نفسه ومفكر ثاقب النظر، يجمع إلى عقله الصافي قلبًا أكثر صفاء. عرفته مخلصًا للإنسان أيًا كان موقعه، تناسي جنسيّته وتشرّب روح المواطن العالمي، فالإنسان في رأيه واحد أيًا كان بصرف النظر عن دينه أو لونه أو جنسه، والتزم بفكرة المنظمة الدولية التزامًا واعيًا دون أن يضعف أو يلين أمام الهجمات الشرسة التي استهدف لها.

كذلك خرج المشروع إلى النور بفضل حماسة وشجاعة السنيور «ڤيتورينو ڤيرونيزي» مدير عام المنظمة يوم عُرض عليه المشروع كفكرة في بداية عام ١٩٥٩، ثم رعايته له في مراحله الأولى. ولقد استشففتُ خلال علاقتي به في المرتبة الأولى قوة إيمانه، ثم ارتباطه الوثيق بأهداف المنظمة وصلابته النادرة في مواجهة المشكلات المعقدة، ولا ينبغي للحضارة أن تنسى له موقفه الجريء حين انبري متبنّيًا مشروع إنقاذ آثار النوبة وكان من المحتمل أن يتردّد غيره في هذا التبنّي، لاسيما وأنه كان ينطوي على مخاطرة قد تؤدي بسمعة المنظمة الدولية التي لم يسبق لها أن تصدّت لمشروع بمثل هذا الطموح، فظل مخلصًا لرأيه ومؤيدًا لمبدئه بلا حدود.

كما وجد المشروع حليفًا مخلصًا ومساندًا بارعًا في شخص السفير السنيور «پاولو دي بيريدو كارنيرو» رئيس اللجنة التنفيذية لإنقاذ آثار النوبة، ذلك الدبلوماسي المحنّك وعالم الطبيعة الفذّ والخطيب الساحر الذي آمن بإنقاذ النوبة للوهلة الأولى فكان أول مَنْ تحمّس للمشروع عند عرضي له لأول مرة على المجلس التنفيذي لمنظمة اليونسكو وأعلن تأييد حكومته الكامل له ومضى في المراحل المتعاقبة بحماسته وقدرته ولباقته يقيله من كل عثرة تعترض سبيله.

= كل ما جرى في النوبة من غرس يديه هو الذي آلمني وأمضّني، كما أحزنني أيضا أن يجيء تكريم هذا الرجل وإنجازه على ألسنة غير المصريين . . . . . ».

ولا يجوز أن تنسى مصر فضل الأمير صدر الدين خان الذي ساند المشروع بصلاته الواسعة في مختلف أنحاء العالم خلال الفترة التي سبقت تعيينه في منصبه الحالى بالأمم المتحدة. أما السيدة كريستيان ديروش نوبلكور مستشارة اليونسكو فكان دورها الفعال وحماستها البالغة في الحملة الدولية لإنقاذ آثار النوبة طاقة عمل لا تنفد تنقلها إلى الآخرين بضمير حيّ وعشق لمصر وآثارها. كانت المحرك الأول في تسجيل آثار النوبة وفي إنقاذ معبد عمدا، وما ضنّت بجهدها الدائب ودعوتها المؤمنة طيلة سني المشروع منذ كان وليدًا حتى اكتمل. ومن بين أياديها على المشروع تنظيمها لمعرض روائع توت عنخ آمون بباريس الذي عادت حصيلته لخير مشروع الإنقاذ.

ولقد وقف على الجانب المصري كوكبة من علماء الآثار والمهندسين والإداريين بذلوا من جهدهم الصادق ما يستحق من الوطن الشكر والإشادة والتكريم، أخصّ من بينهم المهندس القدير الدكتور حسن زكي وزير الري السابق ورئيس مجلس المستشارين لمشروع أبي سمبل، والدكتور أنور شكري وكيل وزارة الثقافة الأسبق لشؤون الآثار، والسيد عبدالمنعم الصاوي الذي شغل منصب نائب رئيس صندوق تمويل إنقاذ آثار النوبة في المدة من سبتمبر ١٩٦٢ إلى سبتمبر ١٩٦٦، والدكتور عبدالمنعم أبو بكر أستاذ الآثار بجامعة القاهرة سابقًا، والدكتور جمال مختار كبير الأثريين بمركز تسجيل الآثار ثم وكيل وزارة الثقافة لشؤون الآثار إلى أن غدا أول رئيس للهيئة العامة للآثار فكان بحق وبشهادة الجميع خير من شغل هذا المنصب واضطلع بمهامه على الوجه الأكمل، والمهندس محمد مهدي المدير الأسبق لمصلحة الآثار السابق، والكيميائي الدكتور زكي إسكندر، والمهندس طه الشلتاوي وكيل مصلحة الآثار السابق، والمهندس عبدالمعطي عامر رئيس المكتب الهندسي، والدكتور أحمد قدري مدير عام صندوق تمويل آثار النوبة، والدكتور شحاتة آدم محمد مدير الإدارة العامة لإنقاذ آثار النوبة فلقد كان نعم العون لي في كل خطواتي منذ أخذ المشروع طريقه التنفيذي إلى أن اكتمل.

إلى هؤلاء جميعًا وإلى غيرهم من الجنود المجهولين من عمال ومهندسين وأثريين ومرمّمين وفنانين الذين اشتركوا في هذا العمل بقلوبهم وعقولهم وأيديهم تدين مصر بالامتنان والعرفان وتنحني حضارة الإنسان احترامًا وعرفانًا بالجميل. كما كان لوزارة السد العالي معونتها الصادقة، إذ قدّمت من ميزانيتها للخدمات المبالغ التي خصّصتها مصر لمشروع أبي سمبل وقدرها خمسة ملايين من الجنيهات، فضلاً عن مليون جنيه خصّصتها لإنقاذ عدد آخر من معابد النوبة.

أما الهيئات والجامعات والمعاهد والمراكز الأثرية والعلمية والثقافية والعلماء والخبراء واللجان الدولية للمشروع، والبيوت الهندسية والشركات التي شاركتنا هذا الجهد.. هؤلاء

جميعًا لم تكن مصر لديهم إلا اسمًا للبلد الذي وُلدت فيه حضارة الإنسان وحلمًا يهفون إلى رؤيته وتراثًا فنيًا يحيطونه بأنبل ما فيهم من مشاعر وهو أرفع ما تصل إليه العلاقات الإنسانية المتحضّرة. ولست أعتقد أن هناك جزاء لمجهوداتهم المضنية أعظم من بقاء الآثار التي أنقذوها تتحدث دائمًا للأجيال القادمة عن إبداع الأجيال السابقة وتفانيها الإنساني الخلاّق.

اللؤلؤة الغرقى

في مطلع هذا القرن أقيم خزان أسوان وبدأت المياه المختزنة تتسلّق شواطئ جزيرة فيله المقدسة، وأخذت تزحف رويدًا رويدًا إلى دروبها، وهكذا دخلت المعابد مع المياه الزاحفة معركة الموت والحياة وأسرعت أيد صامدة ترمّم المعابد وتقوّي أساساتها وتعيد الأحجار المتناثرة إلى حيث كانت وتلصقها بأماكنها الأولي. وتأهّبت المعابد لمقاومة المياه التي كانت تتزايد عامًا بعد عام، حتى تمّت تعلية الخزان مرتين فأصبحت المياه تغمرها طوال العام، ولا تنحسر عنها إلا خلال شهرين أو ثلاثة شهور ثم يُقبل الفيضان فتُفتح له بوابات الخزان. وبدأ السد العالي يرتفع وشُغلت وزارة الثقافة بآثار النوبة الواقعة جنوب السد هي ومنظمة اليونسكو والدول المعاونة حتى استطاعوا جميعًا إنقاذها، فدوّت في القلوب فرحة النصر.

ومع الانتهاء من آخر خطوة في مشروع إنقاذ آثار النوبة إذا نحن نرى المياه ترتفع حتى تكاد تغمر لؤلؤة مصر وتغطي معظم جدران معابد فيله، وتثبت على وضعها طول العام لا تنحسر عنها كما كان يحدث في الماضي شهرين أو ثلاثة شهور في العام، فقد انتهت إلى الأبد خطورة الفيضان على أرض مصر شمال السد. ومن هنا كان لابد لنا من أن نسرع فيما كنا أخذنا فيه من إعداد لإنقاذ هذه المعابد بعد أن لم نعد نرى منها إلا أطرافها العالية، وأصبحنا لا نستطيع أن ندبّ على أرضها، إلا أننا كنا مانزال نملك أن نستقل قاربًا يسلك بنا خلال المسار الذي تتتابع على جنبيه الأعمدة والتماثيل التي ابتلعتها المياه. وعلى حين كانت أقدامنا من قبل تلمس أرضية معبد إيزيس غدت عيوننا لا تقع على غير السقوف وقمم الأعمدة ونحن نجول حول المعابد وقد ارتفع الصرح الكبير الزاخر بالنقوش، فنحسّ وكأن إيزيس الشامخة تمدّ يديها نحونا مستغيثة تستصرخنا بأن نُهرع إلى إنقاذها من الماء الذي صبغ جدران معبدها بألوان قاتمة كابية معتمة. وحين نخلّف المعبد وراءنا نكاد نسمع لإيزيس رنين استغاثتها في آذاننا، كما نكاد نرى طيفها يتمايل على صفحات الماء وكأنه يلاحقنا ويستنهضنا للأخذ توّا في مدّ يد العون إليها لتعود إلى سيرتها الأولى. وما أظن أن إيزيس دار بخلدها هنيهة أن أبناءها سوف يغفلون شأنها أو ينوا لحظة عن التفكير في إنهاضها إلى موقعها. فلم نكن قد أغفلنا شأنها طوال الفترة التي بذلنا فيها جهدنا كله لإنقاذ آثار النوبة التي كانت تهدّدها المياه مع ارتفاع كل لبنة في السد العالي، بل كانت آثار معابد فيله محل دراسة الخبراء العالميين في مؤتمرهم

بالقاهرة في أكتوبر ١٩٥٩ حيث نوقشت عدّة مشروعات لإنقاذها كما أسلفت. وقد رُئي حينئذ أن أصلحها هو مشروع الأستاذ عثمان رستم كبير مهندسي مصلحة الآثار سابقًا، والذي قامت البعثة التي أوفدتها الحكومة الهولندية بدراسات مفصّلة عنه، وكان المشروع يهدف أساسًا إلى بناء ثلاثة سدود حول جزيرة فيله لحجز المياه عنها وحفظ مستوى منسوب المياه من حولها، وقد رأى الخبراء عن حق ضرورة التفرّغ أولا لإنقاذ الآثار والمعابد جنوب السدّ قبل أن تعلو المياه وراءه، وأن أنسب الأوقات لبدء إعداد تفاصيل المشروع هو عام ١٩٦٨ أي عندما يتم بناء السد العالي.

وتابعت الوزارة القيام بدراساتها وأبحاثها العامة عن وسائل إنقاذ فيله، لا سيما وقد أسفرت أعمال إنقاذ معابد النوبة الأخرى عن خبرة جديدة مكتسبة تتمثّل في فك المعابد ثم نقلها لإعادة بنائها في مكان جديد بعيد عن خطر مياه بحيرة ناصر. ولذا أعدّت وزارة الثقافة دراسات مستفيضة كفيلة بوضع مشروع لإنقاذ معابد فيله عن طريق فكّها ثم نقلها إلى جزيرة إيجيليكا على بُعد ستمائة متر حيث يُعاد بناؤها. كما شكّلت بالاتفاق مع اليونسكو لجنة برئاسة الأستاذ المهندس الدكتور وليم سليم حنا وعضوية خبراء من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والسويد لدراسة مشروعات إنقاذ معابد فيله، ورأت هذه اللجنة أن ثمة عقبات في مشروع السدود أهمّها تكاليفه الباهظة وأوصت بعمل دراسات تفصيلية لمشروع نقل المعابد. ومن ثم عهدتُ إلى الدكتور وليم سليم حنا بإعداد دراسة عن هذا المشروع ما كاد يتمّها حتى شكّلتُ لجنة أخرى بالاتفاق بيننا وبين اليونسكو وكَلْتُهَا إلى المهندس حسن زكي وعضوية إثني عشر خبيرًا اجتمعت بأسوان في أبريل ١٩٦٨ لدراسة المشروعين وأقرّت بصلاحية المشروعين من الناحية الفنية وإن أوصت باختيار مشروع نقل المعابد إذا رُئي أن تمويل مشروع السدود متعذّر. وكان من الطبيعي أن أقرّ اختيار مشروع نقل معابد فيله نظرًا لقلة تكاليفه مما يتسنّى معه للحملة الدولية تمويله، وضمانًا لسلامة المعابد مما قد تتعرّض له من تأثير مياه الرشح إذا ما نُفّذ مشروع السدود، مستفيدًا بذلك من تجربتنا السابقة في إنقاذ معبدي أبي سمبل.

وبعد اتخاذ هذا القرار طلبتُ من السيد رينيه ماهيه المدير العام لليونسكو توجيه نداء دولي خاص لإنقاذ معابد فيله، فوجّه نداءه العالمي لإنقاذ هذه المعابد ذات القيمة التاريخية النادرة في يوم ٦ نوفمبر ١٩٦٨، أي قبل بدء الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر العام لليونسكو، ودعاني عندها السيد رينيه ماهيه لإزاحة الستار عن تمثال «ميحي» صانع الجعة من تماثيل الدولة القديمة الذي رأت مصر إعارته لمنظمة اليونسكو لتضعه في مبناها بپارس تقديرًا لجهودها العظيمة في إنقاذ هذا التراث التاريخي، ورمزًا للتعاون الخلاّق بينهما في هذا المجال.

ولم تكد دورة المؤتمر العام لليونسكو تنفضّ حتى بدأنا نعد الدراسات التفصيلية للمشروع لطرحه في مناقصة عالمية، وشكّلت وزارة الثقافة لجنة لدراسة العطاءات التي تقدمت بها شركات مصرية وأجنبية أوضحت في تقريرها أن أقل العطاءات المقدمة لتنفيذ المشروع هو

عطاء هيئة السد العالي وقيمته ٤,٦٣٥٨١٥ جنيهًا مصريًا منها عملة صعبة قيمتها ٩٥٤٢٢٩ جنيه مصري، يليه عطاء مجموعة الشركات الإيطالية ـ داكوا ـ ماتزي، الذي يبلغ ٤,٧٤٣٧٠٦ جنيه مصري منها ٢,٥٠٠٠٠٠ جنيه مصري بالعملة الصعبة. وقد تبيّن في ضوء عطاء هيئة السد العالي أن التكاليف الإجمالية للمشروع سوف تبلغ حوالي ٥,٤ مليون جنيه أي حوالي إثني عشر مليون دولار تقريبًا بسعر العملة وقتذاك، كما سيستغرق تنفيذه خمس سنوات. وانتهى الرأي إلى أن يتم المشروع على مرحلتين أساسيتين: الأولى إقامة سد مؤقت لتجفيف المنطقة وحجز المياه عنها، والثانية فك ونقل وإعادة تركيب المعبدين، على أن تتوسط المرحلتين مرحلة تسجيل ورسم وتصوير لتلك المعابد التي لم تُسجّل من قبل. ودعت منظمة اليونسكو اللجنة الدولية لإنقاذ آثار فيله للانعقاد يومي ٢٢، ٢٣ يونية ١٩٧٠، فانتهت إلى أن عطاء السد العالي هو أقل العطاءات في جملته وفي قيمته من العملة الصعبة، وأوصت بأن تقوم الحكومة المصرية باختيار هيئة السد العالي مقاولاً للعملية، على أن يُترك للهيئة حرصًا على الصفة الدولية للمشروع أن تتعاون مع من تشاء من المقاولين الدوليين الذين شاركوا في تقديم العطاءات بحيث لا يؤثر ذلك على التكاليف الإجمالية لعطائها. وقد استجابت الهيئة العامة للسد العالي لهذه التوصية، وأجرت الاتصالات بالشركات الأجنبية المشاركة في عطاءات مشروع إنقاذ معابد فيله، وهي مجموعة الشركات الاتحادية التي تمثّلها شركة هوختيف الألمانية التي عُهد إليها بتنفيذ مشروع معبدي أبي سمبل، ثم مجموعة الشركات الإيطالية كوندوتي ـ داكوا ـ ماتزي. ولم تلبث هيئة السد العالي أن استبعدت مجموعة الشركات الاتحادية لمغالاتها في عطائها الذي قارب الضِّعف، وتابعت اتصالاتها مع الشركات الإيطالية التي طالبت بزيادة في عطائها تبلغ أكثر من نصف مليون جنيه. وحرصًا على أن يظل المشروع متّسمًا بطابعه الدولي فقد ارتضت وزارة الثقافة رفع عطاء الشركات الإيطالية بمبلغ ٢٥٠,٠٠٠ جنيه، وذلك في مرحلة فك المعابد ونقلها التي اتفق على أن تقوم هذه الشركات بتنفيذها، بينما تتولى الهيئة العامة للسد العالي تنفيذ باقى أعمال المشروع كبناء السد المؤقت، وتجفيف الموقع، ثم إعداد جزيرة إيجيليكا لاستقبال معابد فيله التي ستقام عليها، ثم تجميل المنطقة بعد البناء (*).

وفي ضوء هذا التعاون ارتفعت تكاليف المشروع إلى حوالي ٥,٧٠٠٠٠٠ جنيه مصري، زيدت فيما بعد إلى ٥,٩٩٨٠٠٠ جنيه مصري بعد أن قبلت هيئة إنقاذ آثار النوبة مطلب الهيئة العامة للسد العالي بزيادة عطائها أيضًا في الجزء الذي تقرر بأن تقوم بتنفيذه، وزيادة تكاليف الإشراف على تنفيذ المشروع توفيرًا لضمان تحقيقه على الوجه الأكمل. ومن ثم رأيتُ دعوة

(*) تم فك معابد فيله إلى ٤٠٠٠٠ كتلة جرى نقلها، ثم إعادة تركيبها فوق جزيرة إيجيليكا المجاورة التي صار توسيع مساحتها بمقدار ١٣٠٠٠ متر مربع وأعدّت على نحو خاص كي تُشابه جزيرة فيله.

اللجنة التنفيذية للحملة الدولية لتعقد دورتها الثامنة عشرة التي كانت مؤجّلة ريثما يستقر الرأي على الشركات التي ستتولّى تنفيذ المشروع، فاجتمعت اللجنة بباريس وقررت دعوة الدول المساهمة في مشروع فيلة للاجتماع في القاهرة يوم ١٩ ديسمبر لتوقيع الاتفاقات الخاصة بدفع مساهماتها في مشروع إنقاذ معابد فيله، كما قررت اللجنة أيضًا أن يتم توقيع الاتفاق الخاص بتحويل منظمة اليونسكو هذه المساهمات إلى الحكومة المصرية.

وكان الرئيس أنور السادات قد أعاد تشكيل الوزارة المصرية يوم ١٨ نوفمبر ١٩٧٠، واختارني مساعدًا لرئيس الجمهورية للشؤون الثقافية، وكلّفني الاستمرار في الإشراف على هيئة إنقاذ آثار النوبة لكي يتاح لي إكمال هذا المشروع الذي بدأته منذ كان فكرة وأملاً حتى تحقق جانبه الأكبر بإنقاذ سبعة عشر معبدًا جنوبي السد العالي، ولم تبق إلا «لؤلؤة مصر» التي سيكون إنقاذها نهاية المطاف في هذه الرحلة الفريدة في أعماق تاريخ مصر القديم وفي المعركة الجبارة لإنقاذ آثار من أروع الإبداعات الفنية لحضارتنا العريقة. وفي يوم ١٩ ديسمبر ١٩٧٠، توافدت على قاعة المؤتمر الذي عُقد بفندق هيلتون النيل بالقاهرة وفود الدول المساهمة في إنقاذ آثار فيله، وعهد إليّ رئيس الجمهورية بتمثيل الحكومة المصرية، وافتتحه السيد «رينيه ماهيه» المدير العام لليونسكو، وألقيتُ الرسالة التي وجّهها رئيس الجمهورية إلى المؤتمر ترحيبًا بالوفود وتقديرًا لموقف حكوماتها وتأكيدًا لمساهمة مصر بثلث تكاليف مشروع إنقاذ فيله.

ثم كانت كلمة السيد رينيه ماهيه الذي أعاد إلى الأذهان ذكرى يوم مثيل اجتمع فيه ممثلو ٢٨ دولة بالقاهرة لتقديم مساهمات حكوماتهم في مشروع إنقاذ معبدي أبي سمبل، وتحدّث عن روعة التجربة التي تمّت بقطع صخور معابد أقيمت منذ ثلاثة آلاف عام ثم نقلها إلى مكان يرتفع فيه أكثر من ستين مترًا عن مستوى مقرّه الأول. واستطرد قائلاً: « **لقد كانت وحدة الثقافة والحياة على الدوام روح العمل المشترك بين مصرواليونسكو ومغزاه الحقيقي. ويمكنني أن أشهد بأن العمل على تحسين حالة الإنسان المصرى المعاصر المادية مع الحفاظ على مجده الماضي كان هدف الرئيس جمال عبدالناصر القائد الراحل العظيم الذي سوف يرتبط اسمه إلى الأبد بإنشاء السد العالي.. إنه لمن الصعب عليّ ألا أنوّه بالتأييد الذي منحه لعملنا بدون انقطاع وفي ظروف كانت في بعض الأحيان عسيرة وشاقة.. وإني أرجو من السيد ثروت عكاشة أن يتفضل بإبلاغ عظيم شكري إلى السيد أنور السادات رئيس الجمهورية لكلمته التي نعدّها تشجيعًا غاليًا لنا. واستجابة منكم للنداء الذي وجّهته يوم السادس من نوفمبر ١٩٦٨ وبناء على طلب حكومة الجمهورية العربية المتحدة فإنكم الآن على أهبة توقيع الاتفاقية الخاصة بالمعونة الاختيارية التي ستُبذل من أجل إنقاذ آثار جزيرة فيله. وباسم منظمة اليونسكو أعرب لكم عن عميق امتناني**».

ثم استدار نحوي مخاطبًا:

«والآن سيدي مساعد رئيس الجمهورية ألتفتُ إليك لأقول لقد كنتَ أنتَ صاحب فكرة

الحملة الدولية التي تقودها منظمة اليونسكو، وكان ذلك في شهر يناير ١٩٥٩ عندما حدّثتني عنها لأول مرة فأيقنتُ عندها أن الأمر بالنسبة لك لم يكن يعني فقط ـ أو حتى أساسًا ـ مجرد وسيلة لجمع الأموال اللازمة، بل إن الأهم في نظرك ـ وفي نظري أنا الآخر ـ هو الدلالة المعنوية للمشروع والقيمة الثقافية العالية لصالح الإنسانية جمعاء. ومنذ ذلك الوقت وعلى مدى أحد عشر عامًا ذلّل تصميمك كل العقبات ومكّننا إيمانك بالتعاون الدولي من القيام معًا بهذا المشروع ومن إتمام ما كان يبدو لأول وهلة أوتوبيا، وأنا لا أعني الأحجار العريقة التي تم إنقاذها بقدر ما أعني الاستجابات الجديدة التي تشكّلت في عقول الناس وفي قلوبهم. لقد أصبح الحلم حقيقة وفكرة التراث الثقافي المشترك للإنسانية ـ تلك الفكرة التي كانت بالأمس مجرد تصوّر غامض ـ اتخذت منذ هذه اللحظة فصاعدًا شكلاً أكثر تحديدًا في الضمائر بينما أعطى التعاون العالمي برهانًا ساطعًا على فعاليته» (١).

ومضى رينيه ماهيه في حديثه يعدّد ما كان لي من جهود ويفيض عليّ من الثناء ما أخجلني وإن مسّ أعماق قلبي. وكم كنت لهفًا وأنا أتابع كلمات ممثلي الدول المساهمة وهم يدلون بتصريحات حكوماتهم عن ارتباطهم بالمساهمة وعن المبالغ التي قرّروا تقديمها للمشروع. كان قلبي يخفق مع كل رقم جديد حتى بلغت المساهمات الدولية حوالي أربعة ملايين دولار، منها مساهمة بمبلغ ٢,٤٤٣٠٠٠ دولار من برنامج الزراعة والأغذية التابع للأمم المتحدة، وبإضافة مبلغ أربعة ملايين ونصف مليون دولار يمثّل ثلث تكاليف المشروع الذي التزمت به الحكومة المصرية منذ البداية تبيّن أنه لم يبق إلا الثلث الأخير تقريبًا وكنا نأمل أن نوفّره خلال سنوات تنفيذ الحملة الدولية التي سنشارك فيها بإرسال المعارض الأثرية إلى الخارج وإضافة حصيلتها للمشروع. وبعد أن انتهى ممثلو الدول إلى ما انتهوا إليه من إسهام نبيل غمرتني طمأنينة غامرة وأنا أوقّع على العقد المبرم بين الحكومة المصرية ومنظمة اليونسكو لوضع حصيلة المساهمات الدولية المقدّمة لليونسكو تحت تصرّف الحكومة المصرية لإنقاذ معابد فيله، آخر ما بقي من المعابد المهدّدة بالغرق والاندثار.

وفي اللحظة التي أخذ المجتمعون يتصافحون مهنئين بعضهم بعضًا وقف رينيه ماهيه ليعلن قرار منظمة اليونسكو بإهدائي ميداليتها الذهبية تقديرًا لكوني «أول مَن نادى بتنظيم الحملة الدولية الأولى لمشروع ثقافي ضخم استقطب أنظار العالم». وكانت هذه مفاجأة لم أتوقّعها، إذ لم يكن قد مضى عامان على إهدائي ميدالية اليونسكو الفضية يوم حفل افتتاح معبدي أبي سمبل في موقعهما الجديد يوم ٢٢ سبتمبر ١٩٦٨. لم أكد أتلقّى الميدالية الذهبية حتى وجدتني أسير انفعال طاغ بالتأثر العميق وأنا أشكر المدير العام لليونسكو. ومن وراء أعضاء الوفود المشتركة في المؤتمر كانت تتراءى لي صورة إيزيس تخرج من أغوار الماء الذي ينحسر عن جسدها شيئًا فشيئًا منبثقةً من أعماق تاريخ مصر تملأ الأفق كله بجلالها وتألقها، ولم تعد ذراعاها المرفوعتان ذراعا غريق يطلب النجدة بل ذراعا ربّة جمال تيّاهة بالسحر والإشراق.

ولقد أصدر رئيس الجمهورية القرار الجمهوري بالموافقة على هذا الاتفاق في ١٣ مارس ١٩٧١، ووقّع عقد أعمال إنقاذ معابد فيله بين هيئة إنقاذ آثار النوبة والهيئة العامة للسد العالي والشركات الإيطالية يوم ٣ يونية ١٩٧١، وبهذا دخل مشروع إنقاذ معابد فيله مرحلة التنفيذ الفعلي مكمّلاً آخر حلقة من حلقات إنقاذ آثار النوبة. على أني لم أستمر بعد ذلك في الإشراف على المشروع وتولاّه من جاء بعدي من السادة وزراء الثقافة ومعهم رئيس مجلس إدارة هيئة الآثار د. جمال مختار ثم د. أحمد قدري حتى تم إنجاز خطة الإنقاذ المرسومة بنقل معابد فيله إلى موقعها الجديد (*).

ألاَ ما أبعد هذه الصورة الرفّافة بعد إنقاذ معابد فيله عن الوضع الذي شهده پيير لوتي في مطلع هذا القرن حين ظنّها تُسلم أنفاسها الأخيرة والماء يعلو رويداً رويداً ليبتلع كل يوم مزيداً من جسدها العملاق. غير أن حكومة ثورة يوليو ١٩٥٢ التي أقامت السدّ العالي لم تشأ لهذا الجزء من حضارة الوطن أن يندثر أو يتخطّفه ملك الموت في زحمة انشغالها بهموم المصريين. فلم يكد جسد السد العالي يكتمل حتى هُرعت نفس الأيادي وبنفس الحماسة لتركز أسوار الحديد الهائلة حول الجزيرة لتعصمها من الطوفان، ثم لتسحب المياه من تحت أقدام إيزيس وتصعد بها إلى قمة جزيرة إيجيلكيا كي ترفرف من جديد راية من رايات الحضارة الإنسانية خالدة. ليت پيير لوتي يُبعث من موته ليشهد بعينيه كيف بُعثت إلى الحياة معابد فيله، وإذن لأضاف لكتابه ـ كما تنبأتُ ـ خاتمة بعنوان «بعث فيله»، فلم تكن اللحظة التي شاهدها لوتي هي لحظة «موت فيله» بل كانت لحظة التأهّب للعودة إلى الحياة من جديد.

(*) انتهت إليّ في ٤ أبريل ١٩٨٠ رسالة من السيد أحمد مختار أمبو، مدير عام منظمة اليونسكو الجديد بمناسبة حفل افتتاح معابد فيله في مقرها الجديد الذي لم أُدْعَ إليه، وهو ما عددتُه لوناً من ألوان الجحود وتنكرا لمبادئ الوفاء، هذا نصّه:

بمناسبة انتهاء مشروع نقل معابد فيله إلى جزيرة إيجيلكيا، وبمناسبة مرور عشرين عامًا على بدء الحملة الدولية لإنقاذ آثار النوبة من خلال منظمة اليونسكو، هل لي أن أقدم لكم أخلص شكري لمعاونتكم واهتمامكم الشخصي بهذه الحملة الذي أسهم إسهامًا عظيمًا في نجاحها. إن إنقاذ معابد وآثار النوبة من الغرق في مياه النيل يحمل برهانًا ساطعًا على ما يمكن تحقيقه من خلال التضامن الدولي. لقد كانت هذه الحملة مغامرة بلا ضريب في مجال التعاون الدولي، كما كان لحماس وإصرار جميع المشاركين فيها أثره الكبير في المضي بها إلى طريق النجاح.

وإن إنقاذ التراث الحضاري الذي تنهض به منظمة اليونسكو له هدفان رئيسان: أولهما التأكد من أن الآثار المعبّرة عن عبقرية الإنسانية الإبداعية تظل موضع العناية والحفاظ عليها من أجل الأجيال القادمة، وثانيها جعل هذه الكنوز من الناحيتين المادية والمعنوية في متناول أوسع قطاع ممكن من الجماهير، وتمكين الشعوب من أن تعيد اكتشاف تاريخ ماضيها من خلال هذا التراث الذي هو الدليل على هويّتها الحضارية. إن نتاج محاولات الإنسان الإبداعية تشكّل التراث المشترك للإنسانية عامة، لأن الرسالة التي تنقلها مثل هذه الإنجازات الخلاّقة تسهم إسهامًا كبيرًا في الإثراء الحضاري وتعمل على التفاهم الدولي والتقارب بين الشعوب.

ولسوف يظل إسهامكم الشخصي في إنجاح تحقيق هذه الأهداف في إطار الحملة النوبية مذكوراً من الجميع مصحوبًا بعميق الامتنان.

وكم أحسّ اليوم الرضا كله حين أرى مشروع إنقاذ آثار النوبة الضخم الذي سعيت إليه يومًا، والذي استغرق أعوامًا أحد عشر ينتهي إلى ما انتهى إليه من نجاح. لقد كان من بين مشروعات الوزارة كلها أكثرها إلحاحًا عليّ حتى لقد كان طوال هذه السنوات محطّ اهتماماتي، فكانت كثرة أسفاري في مناحي العالم المختلفة من أجله، وأكثر لقاءاتي مع رجال الثقافة والسياسة العالميين من أجله. لم تشغلني مشكلات الحقل الثقافي رغم إلحاحها وكثرتها وتعقّدها عنه، ولم تصرفني ليلة عن متابعة خطواته، فقد جعلتُ منه مسؤوليتي الأولى بقدر ما كان أملي الذاتي، وكنت شديد الإيمان بالنجاح يشدّني إلى ذلك إصرار بأن عليّ واجبًا يدفعني مع غيري لأن نحفظ للأجيال القادمة أثرًا من أعظم ما أنجزته أيدي آبائنا الأولين، أقاموه يوم كانت البشرية تتلمّس طريقها نحو مأوى تسكنه في كهوف الجبال، وكانت مصر تنحتُ للخلود معابدَ تسكن فيها الروحُ وتحيلُ الصخرَ إلى متحف للفن والجمال، ولا شك في أن هذا المعنى هو الذي حدا بالذين تعاونوا معنا لبذل أقصى التضحيات لتحقيق هذا الأمل. واليوم أليس من حق أبناء مصر في المستقبل مهما كان بعيدًا، أن يروا آثار حضارتهم الأولى باقية تتحدّث عن يقظة فنية وفكرية رائدة، وأن يشهدوا هم وأبناء الأجيال التالية من كل مكان وزمان كيف تلاقت أيدي علماء وفناني العالم، كل العالم، حول تراث الحضارة المصرية ليحفظوه للخلود شاهدًا على عظمة الإنسان وعبقريته وأصالته، وعلى أن الثقافة هي الهدف الأسمى الذي يمكن أن يتلاقى حوله الإنسان. فليكن إنقاذ آثار النوبة هدية جيلنا المكدود لأجيالنا القادمة [٢].

* * *

لفتة حضارية

وذات ليلة خلال شهر أبريل ١٩٩٩ استقبلتُ في داري بضاحية المعادي الصديق الأستاذ الدكتور فتحي صالح سفير مصر لدى منظمة اليونسكو ومندوبها الدائم بها، وإذا هو يقدّم لي متفضّلا دعوة مدير عام اليونسكو السنيور فيديركو مايور ـ الذي لم يسبق لى التشرّف بمعرفته شخصيا ـ لحضور الحفل الذى قرّر أن يقيمه تكريما لي وللسيدة كريستيان نوبلكور بمقر منظمة اليونسكو بباريس مساء أول يونيه ١٩٩٩، احتفالا بمرور ثلاثين عاما على انتهاء الحملة الدولية الموقّتة لإنقاذ آثار النوبة ومعابدها. . . وأقول الحق، لقد هزّت هذه اللّفتة غير المتوقّعة مشاعري ومسّت أوتار قلبي. فكم كان وفاء منظمة اليونسكو ـ التى ذكَرَتْني بعد انقضاء تلك الحقبة الطويلة وابتعادى عن السلطة منذ ما يربو على ثلاثين عاما ـ سلوكا حضاريا نبيلا يواكب تقاليدها ويستحق التأمل. ولم يسعني إلاّ تقدير هذه الدعوة إلى تكريمي حقّ قدرها ممتنًا، والاستجابة إلى تلبيتها شاكرًا، حامدًا الله على ما أفاء عليّ من نعَمه وفضله.

ويهمّني أن أسجّل فى هذه المذكرات عجالة سريعة لما وقع مساء الأول من يونيه ١٩٩٩ خلال ذلك الحفل التذكاري .

بمناسبة مرور ثلاثين عاما على الانتهاء من مشروع إنقاذ آثار النوبة ومعابد أبو سمبل وفيله

منظمة اليونسكو تكرّم الدكتور ثروت عكاشة من جديد

١ يونيو ١٩٩٩ ، مقر اليونسكو ، پاريس

من مندوب صحيفة الأهرام بپاريس:

إعترافًا بالدور الرائد للدكتور ثروت عكاشة وزير الثقافة الأسبق والدور الحيوي لعالمة المصريات «كريستيان ديروش نوبلكلور» في حملة إنقاذ معابد النوبة وأبى سمبل . . وبمناسبة مرور ٣٠ عامًا على هذا المشروع الإنساني العظيم . . أقامت منظمة اليونسكو بمبناها بپاريس بتاريخ الأول من شهر يونيو ١٩٩٩ حفلاً كبيراً لتكريم الدكتور ثروت عكاشة وكريستيان نوبلكلور ومنحهما الميدالية الفضية التى أعدّت خصيصًا لهذه المناسبة . . وقد أقيم الحفل برعاية مدير عام اليونسكو فيديريكو مايور الذى ألقى كلمة أشاد فيها بالمحتفَى بهما . . وقد شهد الحفل الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى نائبًا عن الحكومة المصرية وألقى كلمة حيّا فيها جهود اليونسكو كما وجّه التهنئة باسم مصر للدكتور ثروت عكاشه ولكريستيان نوبلكلور وكل الذين أسهموا فى ملحمة إنقاذ آثار النوبة وأبو سمبل . . كما شهد الحفل السيد على ماهر سفير مصر لدى فرنسا والسفير فتحي صالح مندوب مصر باليونسكو والدكتور هاني هلال المستشار الثقافي في پاريس كما شهده عدد كبير من رجال العلم والفكر والمهتمين بالآثار المصرية .

وقد ألقى د. عكاشة ـ وعلى مدى نصف ساعة ـ كلمة مؤثرّة شدّت إليه الجمهور الفرنسي الذي صفّق له واقفًا لمدة خمس دقائق شرح فيها ظروف عملية إنقاذ آثار النوبة وأبو سمبل في وقت حرج من العلاقات المصرية مع الغرب عموما ومع فرنسا بصفة خاصة ، والعقبات التى صادفت مشروع الإنقاذ وكيف تم التغلب عليها ، ثم حيّا جهود المشاركين في حملة الإنقاذ من مصريين وأجانب .

وقدّمت نوبلكلور شكرها العميق للشعب المصري ، كما حيّت جهود الرئيس الراحل جمال عبدالناصر وجهود علماء المصريّات من المصريين . وكشفت فى كلمتها ضمن ذكرياتها حول حملة الإنقاذ عن أن د. ثروت عكاشة قد دعاها في بداية الحملة إلى مكتبه بقصر عابدين في يوم عطلة وقد خَلَتْ الوزارة من الموظفين باستثناء د . أنور شكري كي تكتب على الآلة

الكاتبة خطاب وزارة الثقافة المصرية باللغة الفرنسية الموجّه إلى مدير عام اليونسكو، والذي يطالب المنظمة رسميا ولأول مرة بتقديم العون لمصر في مشروع إنقاذ آثار النوبة، وذلك على أنغام موسيقى «الفصول الأربعة» لڤيڤالدي، التي كان يديرها الوزير على جهازه، وأنها سافرت إلى پاريس في الليلة نفسها كي تسلّم الخطاب إلى السنيور ڤيرونيزي صباح اليوم التالي.

ومن ناحية أخرى ألقَى د. ثروت عكاشة مساء اليوم التالي محاضرة هامة بالمركز الثقافي المصري بالحيّ اللاتيني دعا إليها المستشار الثقافي المصري وحضرها عدد كبير من المثقفين والفنانين العرب والفرنسيين بالعاصمة الفرنسية وأعضاء الجالية المصرية.

مقتطفات من خطاب السنيور فديريكو مايور المدير العام لمنظمة اليونسكو فى الاحتفال

الذى أقيم فى مبنى اليونسكو بباريس يوم ١ يونيه ١٩٩٩

تكريما للدكتور ثروت عكاشة وعالمة المصريات كريستيان نوبلكور

إن الاحتفال بالعيد الثلاثين للحملة الدولية لحماية معابد النوبة هو بالنسبة لي موضع فخر عظيم، فهذا الحدث الذى أفضى إلى تكريس جهود اليونسكو للحفاظ على التراث الإنساني يُملي عليّ الشعور بالسعادة وأنا أحتفي بتكريم شخصيتين أساسيتين من بين مؤسّسي هذا المشروع: الدكتور ثروت عكاشة وزير الثقافة وقت بدء الحملة الذى ربط بلاده رباطًا وثيقًا بهذا المشروع، والسيدة نوبلكور التى ساهمت بما تملكه من حماسة ملتهبة بقدر كبير فى إنماء التذّوق السليم لحضارة مصر القديمة بين عامة الناس.

وللتعريف بالدكتور ثروت عكاشة يسرّنى أن أستعيد كلمات السيدة نوبلكور نفسها عنه: «هو أحد البُناة ذوو المعدن الصلد، إذا ما اتخذ قرارا وصل به إلى غايته مذلّلا جميع العقبات التى تعترضه مهما بلغت صعوبتها. وهو على الدوام القائد الحازم فى تنفيذ قراراته الحكيمة، الأمين على تنفيذ وعوده التى يقطعها على نفسه».

لقد صرّح الدكتور عكاشة يوم الاحتفال بإنقاذ معبدى أبو سمبل في ٢٢ سبتمبر ١٩٦٨ قائلاً: «فى سماء مصر هبّت نسائم مبهجة.. نسائم النصر الذي حقّقناه بالرغم من العقبات التى واجهناها، وذلك بتضامن العلماء من مختلف الأجناس والعقائد في تنفيذ ما عُهد إليهم به وسط مناخ ينضح بحماسة الضمائر وقد توحّدت جهودهم في جلال إنساني متسام». هاكُم تعبير ملموس عن ثقافة السلام التى تستحق في نظري أعظم الجوائز شأنا.

وإذا كانت منظمة اليونسكو قد حظيت بشهرة عظيمة من وراء هذه الحملة فإن الفضل يرجع إلى رجال ونساء يمتلكون عزيمة فولاذية قادرة على تحريك الجبال من أمثال الدكتور عكاشة والسيدة نوبلكور.

وفي النهاية أريد أن أعبّر عن عرفاني ـ وعرفان العالم أجمع ـ بما أسدياه من خير، معربًا عن أمنيتي بأن يظل النموذج الذي قدّماه راسخا فى أذهان البشر ومُلهما لنا وللأجيال القادمة.

مقتطفات من كلمة الدكتور مفيد شهاب

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

إنه لشرف عظيم لي أن أشارك في هذا الاحتفال الكبير الذي يُكرَّم فيه اثنان من الشخصيات البارزة شاركا بدور خالد وتاريخي في الحملة الدولية للحفاظ على آثار ومعابد النوبة. وبالرغم من أن منظمة اليونسكو قد أعطت اهتمامًا كبيرًا للعديد من المشروعات التوسّعية على مدار ٥٠ عامًا إلا أن إسهاماتها في حملة «أبو سمبل» تظل المشروع الأكثر فاعلية لإنقاذ إحدى الموروثات العظيمة التي تشترك فيها البشرية بأكملها.

ولهذا السبب فإن الحكومة المصرية قد شرّفتني وكلّفتني بالمشاركة في هذا الاحتفال لأعبّر باسمها عن عميق عرفانها بالجميل للدور العظيم الذي لعبته وتلعبه اليونسكو للحفاظ على معابد النوبة من ناحية وعرفانها البالغ أيضًا بالجميل لهذين الرمزين الخالدين لهذا المشروع: د. ثروت عكاشة والسيدة «نوبلكور».

إننى أنتهز هذه الفرصة التى أتيحت لي لأعبّر أيضًا عن شكر وتقدير الحكومة المصرية لمختلف المشروعات والأهداف التى تحققّها منظمة اليونسكو في مصر وخاصة تلك التي تُنَفّذ تحت توجيه المدير العام الحالى لليونسكو السيد «فيديريكو مايور».

وإذا كان الدكتور «طه حسين» هو بالفعل «عميد الأدب العربي» فإن د. ثروت عكاشة هو بلا شك «عميد الثقافة المصرية». فهو أول وزير للثقافة في مصر وقد تولّى هذه المسئولية لفترتين من أهم فترات النهضة الثقافية. . الفترة الأولى من عام ١٩٥٨ إلى ١٩٦٢ والثانية من عام ١٩٦٦ إلى ١٩٧٠ . . وفي أثناء هاتين الفترتين، استطاع «عكاشة» أن ينشئ العديد من المؤسسات الثقافية والفنية في مصر مثل أكاديمية الفنون التى تضم معاهد الباليه والكونسيرڤاتوار والسينما والفنون المسرحية والنقد الفني، وكذا الأوپرا والأوركسترا السيمفوني والموسيقي العربية التراثية والرقص الشعبي وعروض الصوت في أهرام الجيزة وقلعة صلاح الدين ومعابد الكرنك.

واليوم وقد اجتمعنا لتكريم الهياكل الأكثر تميّزًا في إسهامات الدكتور ثروت في عالم الثقافة والإرث الثقافي فلا يجب أن نغفل الدور الذي لعبته مصر في أن تصل بهذه الثقافة إلى المستوي العالمي.

لقد استطاع د. ثروت عكاشة أن يوحّد جميع الدول الأعضاء في منظمة اليونسكو حول هدف واحد هو حماية آثار النوبة ونجح بالفعل أن يجعل من هذا التوحّد مشروعًا أصبح فيما بعد «الحملة الدولية لإنقاذ آثار النوبة» وهي أول حملة قامت بها اليونسكو، حتى أننا نجد أن مجرد ذكر اسم «اليونسكو» يوحي لنا بمعابد «أبو سمبل» والعكس صحيح.

وأذكر في هذا الشأن بعضًا من الكلمة التى ألقاها السيد «رينيه ماهيه» المدير العام الأسبق لليونسكو أثناء انعقاد مؤتمر الدول المشاركة في حملة الحفاظ على معابد «فيله» في ديسمبر ١٩٧٠، هذا المؤتمر الذي عُقد قبل منح اليونسكو الدكتور «عكاشة» الميدالية الذهبية لريادته في تنظيم الحملة الدولية الثقافية التى جذبت الانتباه العالمي، وبعد عامين من منحه الميدالية الفضية عام ١٩٦٨ بمناسبة افتتاح معابد أبو سمبل في موقعها الجديد، فقد قال رينيه ماهيه موجهًا كلمته للدكتور ثروت:

«والآن ألتفت إليك لأقول لقد كنت أنت صاحب فكرة الحملة الدولية التى تقودها منظمة اليونسكو، وكان ذلك في شهر يناير عام ١٩٥٩ عندما حدّثتني عنها لأول مرة، فأيقنتُ عندها أن الأمر بالنسبة لك لم يكن يعني فقط ـ أو حتى أساسًا ـ مجرد وسيلة لجمع الأموال اللازمة، بل إن الأهم في نظرك ـ وفي نظري أنا الآخر ـ هو الدلالة المعنوية للمشروع والقيمة الثقافية العالية لصالح الإنسانية جمعاء. ومنذ ذلك الوقت وعلى مدى أحد عشر عامًا ذلّل تصميمك كل العقبات ومكّننا إيمانك بالتعاون الدولي من القيام معا بهذا المشروع ومن إتمام ما كان يبدو لأول وهلة «أوتوپيا». وأنا لا أعني الأحجار العريقة التى تم إنقاذها بقدر ما أعني الاستجابات الجديدة التى تشكّلت في عقول الناس وفي قلوبهم. لقد أصبح الحلم حقيقة، وفكرة التراث الثقافي المشترك للإنسانية ـ تلك الفكرة التي كانت بالأمس مجرد تصوّر غامض ـ اتّخذت منذ هذه اللحظة فصاعدا شكلاً أكثر تحديدًا في الضمائر بينما أعطى التعاون العالمي برهانا ساطعًا على فعاليته. وانبثاقًا من هذه الروح ذاتها كانت مصر بفضل مبادرتك أنت واستحثاثك أولى الدول الأعضاء في اليونسكو التي أسهمت مرّتين في إنقاذ مدينتيْ فلورنسا والبندقية. إن هذا النوع من سلسلة ردود الفعل المتتالية يبشّر بمستقبل اليونسكو وبنشاطه الذي يتركّز في منح التضامن الأدبي والمعنوي للإنسانية قوة تلقائية وفي الوقت ذاته منظّمة بحيث لا تستطيع قوى الكراهية والعنف أن تسود ضدّها».

ومن هذه الكلمة وُلد ما يعرف بالإرث العالمي وهو نموذج جيد لتطبيق ثقافة السلام التى تهدف إلى توحيد شعوب العالم جميعًا حول هدف ثقافي يتجرّد من الكراهية والعنف.

شهـــادة

تمنح منظمة الأمم المتحدة للتعليم والعلوم والثقافة (اليونسكو)

«الميدالية الفضية للحملة الدولية لإنقاذ آثار النوبة»

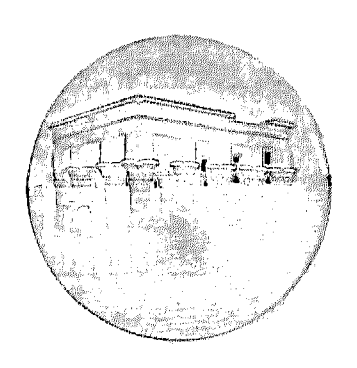
إلى الدكتور ثروت عكاشة

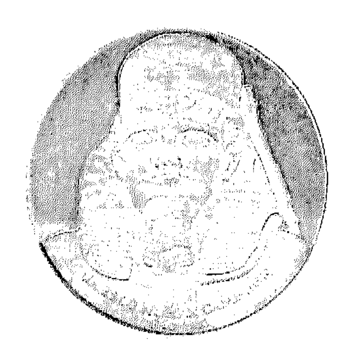
اعترافًا بإسهامه البارز الفعّال في الحملة الدولية لإنقاذ آثار النوبة، الذى يُعدّ نموذجا رائدا لاستنفار المجتمع الدولي وتعبئته لإنقاذ أثر جليل من التراث العالمي.

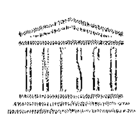
المدير العام لليونسكو

فيديريكو مايور

باريس في الأول من يونيه ١٩٩٩







La médaille d'argent
de la Campagne de Nubie
de l'Organisation des Nations Unies
pour l'éducation, la science et la culture

a été décernée au

Dr Sarwat Okasha

en reconnaissance
de son insigne contribution
à la campagne internationale
de sauvegarde des monuments de Nubie,
premier exemple de mobilisation
de toute la communauté internationale
pour le sauvetage d'un élément majeur
du patrimoine mondial

Paris, le 1er juin 1999

Federico Mayor
Directeur général

هموم الشيخوخة تحاصر البندقية

على قمم مجموعة الجزر الصغيرة الغارقة في الخليج الأدرياتي تقبع مدينة البندقية مهمومة يترصّدها الموت المتباطئ الخطوات، ويفتح البحر خطمه الرهيب ليبتلع مدينة الفنون والأحلام التي عاشت ومازال فريدة بين مدن العالم القديم والحديث. وتقع هذه المدينة التي تبدو على الخريطة وكأنها عودٌ موسيقي أوسمكة على صفحة الماء أو حيّتان متشابكتان على الحدود بين الشرق والغرب في منتصف الطريق بين الشمس المشرقة والشمس الغاربة حتى أطلق عليها الشاعر جوته اسم «السوق الجامعة بين بلاد الصباح وبلاد المساء». وكانت البندقية في وقت ما دولة مرهوبة الجانب تُثير الحسد في النفوس وإن لم تظفر بالصفة المتعارف عليها بين الدول، بادلت الشعوب جميعًا التجارة بلا تفرقة بين مسيحي ومسلم على الرغم مما كان يفرضه بابا المسيحية وقتذاك من تحريم الاتجار مع المسلمين(*)، فكانت الدولة المسيحية الوحيدة التي خصّها ابن خلدون بالذكر في خريطته المعروفة خلال القرن الرابع عشر، شأنها في ذلك شأن بلاد يأجوج ومأجوج. وإن ما كان للبندقية من إسهام في الحضارة الإيطالية وكذا في الحضارة الأوروبية مردّه إلى صلتها الوثيقة ببيزنطه عن طريق البحر المتوسط، فعرفت بحسّها المرهف كيف تنقل إلى الغرب ما كانت تستوحيه من الشرق وكان الغرب في عوز إليه.

وترجع مكانة البندقية الفريدة إلى ما وفّر لها وضعها الجغرافي والتاريخي من أمن وحماية، وذلك أنها شُيِّدت فوق مجموعة من الجزر محاطة بالمياه من كل جانب عند رأس البحر الأدرياتي، فَوَقاها ذلك من أحلام الطامعين من الجيوش الغازية، كما كان أسطولها الضخم الذي لم يماثله أسطول آخر خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر سياجًا يردّ عنها غائلة الفاتحين. وكفلت التجارة الرائجة بين الشرق والغرب التي كانت تمرّ عبرها لمواطنيها رغدًا من العيش ومستوى حياة يعرفُ من البذخ والترف والأبهة ما لم تعرفه المجتمعات الأوروبية الأخرى.

وعلى الرغم من أن هذه المدينة قد خلت من عمالقة الأدب مثل دانتي، ومن رعاة الفن العظماء مثل لورنزو العظيم، ومن فلاسفة السياسة مثل ميكافيلّي، ومن أصحاب الرؤى العملاقة مثل ميكلانجلو، ومن القادة الدينيين الملهمين مثل القديس فرنسيس الأسيزي، ومن المصلحين الدينيين المتزمّتين مثل سافونارولا ممّن عرفتهم فلورنسا وروما وغيرهما، فقد أنجزت البندقية بعمارتها وفنونها التصويرية وموسيقاها حضارة فذّة بلا ضريب.

(*) أصدر البابا يوجنيوس الرابع مرسومًا في عام ١٤٤٤ وكذا البابا كلمنت السابع في عام ١٥٢٧ يهدّد بالحرمان الكنسي كل مَن يتعامل من المسيحيين مع المسلمين تجاريًا في الخيل والأسلحة والحديد والقصدير والنحاس والكبريت وملح البارود والرماح والتروس والدروع وأدوات تشييد السفن، فما أشبه اليوم بالبارحة!

وكانت تسوس مدينة البندقية حكومة القلة [الأوليجاركية] المستنيرة التي وزّعت مسؤوليات الحكم بين أعضائها تحت الرياسة الشرفية للدوج الذي ينالها بالانتخاب لا بالوراثة، كما خضعت الكنيسة للسلطة الدنيوية مما أسفر عن حرية دينية وشعائرية لم تُعرف من قبل في أي مكان بأوروبا كان لها أثر عميق على تطوير الفنون ونهضتها في المدينة، ولم يكن الورع الديني غائبًا عن المدينة إلا أنه كان يمضي في خُطى متّزنة الإيقاع. وكان الحسم في شؤون الدولة كلها يتم في قصر الدوج وكنيسة القديس مرقص والساحة المنبسطة أمامهما. والقديس مرقص الذي تنتسب إليه هذه الكنيسة وتلك الساحة هو أحد أصحاب الأناجيل الأربعة الذي يحوط الغموض تاريخه المبكّر، وإن يكن من المعروف أنه رافق الرسول بولس والقديس برنابا في أول رحلة تبشيرية لهما، ثم رحل بعدها إلى روما برفقة بطرس الرسول. وقد استملى إنجيله عن بطرس وكان يعمل أمينًا له، فكان بذلك أول الأناجيل الأربعة. ويتناقل الناس أسطورة تذهب إلى أنه بينما كان يقوم بالدعوة على سواحل البحر الأدرياتي هبّت عاصفة هوجاء ألجأت السفينة التي كان يستقلّها إلى الجزر والبحيرات الشاطئية الواقعة عند رأس البحر، وعندها ظهر ملاكٌ ينبئ مرقص بأن هذا المكان سيشهد ميلاد مدينة عظمى تكرّم ذكراه. وبالفعل لم تكد تمضي أربعة قرون حتى اضطر بعض سكان شبه الجزيرة الإيطالية بعد أن داهمتهم جيوش قبائل الهون بقيادة أتيلا إلى الفرار من ضراوة الغزاة واللجوء إلى هذه الجزر التي شيّدوا عليها مدينة البندقية. وكان القديس مرقص قد أمضى إثني عشر عامًا في ليبيا مواصلاً الدعوة إلى المسيحية، وانتقل بعدها إلى الإسكندرية حيث استشهد بعد تأسيسه الكنيسة المسيحية بها. وبعد موته بعدة قرون نقل البحّارة البنادقة رفاته إلى البندقية حيث غدا القديس شفيعًا للمدينة التي اتخذت من الأسد الذي كان رمزًا له شعارًا لها، ومن هنا كان ارتباط القديس مرقص والأسد بمعظم إنجازات البندقية الفنية. على أن رمز الأسد قد اتخذ بعد ذلك جناحَيْن نظرًا إلى أن إنجيل مرقص قد نسب المسيح إلى سبط يهوذا الملكي.

ومع أن مدينة البندقية قد بلغت ذروة مستواها الحضاري خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر إلا أن ثمة تاريخًا طويلاً حاشدًا بمآثر التفوّق قد سبقهما منذ العصر البيزنطي المبكّر ثم لحقهما إلى أن نال منها الاضمحلال منذ عهد قريب، فلم تكن هذه النهضة مجرد شهاب عابر بل كانت ألقًا متصلاً أمكن له أن يخلّف أثرًا عميقًا في الحضارة الإنسانية. وكان الترف الذي تميّز به مستوى المعيشة فيها موضع حسد العالم المتحضّر أجمع، كما مهّدت العلاقات التجارية الوطيدة مع كل من الشرق والغرب الطريق لشيوع مُثُلها الفنية والموسيقية. كذلك يسّر تقدم صناعة الطباعة في البندقية امتداد نفوذها في كافة المجالات الأدبية والفنية، فوجدت مؤلفات پالاديو معماري عصر النهضة العظيم وغيره من خلال المطبعة وسيلتها للنفاذ إلى مكتبات أوروبا ومن بعدها أمريكا. وكما أن طباعة المدوّنات الموسيقية قد وفّرت

للمؤلفين الموسيقين البنادقة الشهرة وذيوع الصيت في البلاد الأخرى، كذلك فإن طباعة المدوّنات الموسيقية لمؤلفي الدول الأوروبية في مطابع البندقية جعلت أهلها يسبقون غيرهم في مضمار الموسيقى على الأقل بخطوة إن لم يكن بخطوات. وبمهارة فائقة استطاعت الدبلوماسية البندقية اتخاذ موقف وسط بين غلاة حركة الإصلاح الديني ومتزمّتي الحركة المناهضة لها. وكان من أثر هذا الموقف أن رحّبت بمبتكرات البندقية الفنية والمعمارية دوائر البلاط والكنيسة في كل إسپانيا وفرنسا، وكلاهما من غلاة مؤيدي كنيسة روما. فلقد كان رجال الدين والأرستقراطية على السواء بحاجة إلى ما تُضْفيه الفنون على مبانيهم من روعة تُبهر الناس وتثير إعجابهم، فكلما زاد شموخ المبنى وثراء زخارفه، وكلما بهظت نفقات الحفلات الموسيقية عَمُق نفوذهم وسط الجماهير، ومن هنا كنا سعيهم الدائب وراء ممثّلي هذا التعبير الثريّ الباذخ من الفنانين والصنّاع البنادقة.

ولا شك في أن مدرسة التصوير بالبندقية كانت أشدّ مدارس التصوير الإيطالية جاذبية وأثرًا في نفوس عشّاق الفن، فلقد وُهبت هذه المدرسة منذ بدأت حسّا مرهفًا بالألوان التي يندر أن يخفّ دفؤها وإن لم تبلغ حدّ التوهّج الصارخ المعيب، فأستاذية البنادقة في استخدام الألوان هي أول ما يجتذب الناس إلى مصوّري ڤينيسيا. والحق إن ألوانهم لا تُمتع البصر فحسب بل تؤدي دور الموسيقى مع المشاعر فتثير الفكر والذكريات بمثل ما تثيرها الألحان الآسرة. وكانت الكنيسة من الفطنة بحيث استغلّت منذ البداية أثر اللون والموسيقى على المشاعر، فاستخدمت منذ زمن مبكّر الفسيفساء والتصوير إطارًا لبثّ عقائدها وسرد أساطيرها، ليس فقط لأنها الوسيلة الوحيدة أمامها لغزو وجدان الأميّين وتحريك مشاعر الورع والتقوى فيهم، بل لأنها كذلك تقطع الطريق أمام الجدل والمناقشة.

وكانت البندقية هي الدويلة الوحيدة في إيطاليا التي نعمت لأجيال عديدة بسلام داخلي وفّر لها الطمأنينة والرفاهية، كما أسبغ على أهلها رهافة الحسّ ورقة الطباع ودفء المشاعر الإنسانية. وإذ لم يكن ثمة مجال للأمجاد الشخصية في مدينة البندقية لم يجد عشّاق الشُّهرة والعظمة من مفكّري النزعة الإنسانية ما يشجّعهم على البقاء فيها. وهكذا نجا البنادقة من ذلك الانسياق الجارف وراء الأركيولوچية والعلوم الصّرفة التي هيمنت على فلورنسا منذ عهد مبكّر. وقد لا تكون هذه ميزة في حد ذاتها ولكنها واكبت ظروف الحياة في البندقية التي اندفعت بكل كيانها نحو عشق الجمال، فقد كان يمكن للأركيولوچية إخضاعه بدوره لذوق الماضي، كما كان من الممكن للأركيولوچية والمعارف العلمية أن ينتهيا إلى صبغ الفن البندقي بالصبغة الأكاديمية بدلاً من أن يتيحا له تحقيق تلك الطفرة الهائلة التي قدّم فيها أروع تعبير عن عشق الحياة والاستمتاع بمباهجها.

وليست البندقية من الانفساح بمكان، فنظرة واحدة يلقيها المرء بعينه كفيلة بأن تجمع ما بين دفّتيها، كما يستطيع المرء أن يجتازها سيرًا على الأقدام فيما يُربي على الساعة بقليل. وهي

مقسومة «بالقناة الكبرى» التي تجري في مجرى نهر قديم عفّى عليه الزمن، وتعلو هذه القناة قناطر ثلاث، كما تتشعّب منها ست وأربعون قناة كالشرايين، يقوم على جانبيها يمنة ويسرة مائتا قصر فضلاً عن كنائس عشر، وحيثما تُفضي الأزقّة والحارات إلى مجاري القنوات يقع البصرُ على قنطرة، والقناطر كما هي معابر فهي تربط أنحاء المدينة بعضها ببعض. وليس ثمة مدينة في العالم يحتشد فيها ما يُربي على جسور البندقية وقناطرها، إذ فيها أربعمائة وخمسون جسراً ما بين كبير وصغير يتدانى بعضها من بعض وتحمل أسماء طريفة مثل جسر «المرأة الفاضلة» وجسر «الخشوع» وجسر «الفردوس» وجسر «الملاك» وجسر «التنهّدات» الذي وقف عليه الشاعر بايرون يخاله برومانسيته الحالمة جسر مَنْ يطوّحون بأنفسهم من فوقه منتحرين من العشّاق، وما كان في حقيقة الأمر إلا الطريق المُفضي إلى دهاليز الإعدام في قصر الدوج.

وإذا كانت البندقية تستمد شأنها الأول السياسي والروحي من سيادة البحار فإن جانبها الآخر مستمد منذ أن كُتب لها الوجود في منطقة «الريالتو»، وكان سبيلهم إليها هو «القناة الكبرى» يشقّونها مُصعدين إليها. ومنذ كُتب لها أن تكون دولة في عام ٨١٢ أخذ الأهالي يحتشدون حول هذه المنطقة، غير أنه كانت ثمة عقبة في سبيل هذا الاحتشاد هي أن البندقية كانت مكوّنة من جُزُر عدّة يصعب الانتقال من إحداها إلى الأخرى إلا باستخدام «المعدّيات»، ومن هنا نشأت فكرة إقامة الجسور، وكان الجسر الرئيسي هو «جسر الريالتو». ومن ثم غدت البندقية منذ تلك اللحظة شطرين؛ شطر يشمل منطقة الريالتو التي غدت المركز الشعبي، وشطر يشمل منطقة الحصن الذي كان إليه حماية مدخل القناة الكبرى من هجمات الغزاة، يربط بينهما طريق برّي يجمع حوانيت التجار «لاميرْسيريا» يعبره المشاة والممتطون الجياد، فلقد كانت البندقية تزخر بالخيل آنذاك. وكان جسرَ الريَالتو بكُتلته الضخمة وعقده الخفيض وسطحه الممتد إلى نحو من خمسين متراً وما عليه من حوانيت حجرية يبدو كله لراكبي الجندول وكأنه رجل بدين قصير جاثم على القناة. وما كان أوْلى البنادقة بأن يعهدوا بإنشاء هذا الجسر إلى واحد من عباقرة المهندسين فيها مثل سانسوڤينو أو پالاديو، لا أن يعهدوا به إلى مُنْشيء جسور مغمور. فلقد جاء هذا الجسر على طراز الجسر العتيق «پونت ڤيكيو» بفلورنسا تتمثّل فيه معالم جسور العصور الوسطى الزاخرة بالمباني، إذ نرى فوقه صفّين من الحوانيت بينهما زقاق ضيّق ومن خلفيهما معبران للمشاة يُطلاّن على القناة الكبرى الزاخرة بحركة الزوارق. والعابر تحت قبوة هذا الجسر على الجندول وهو ينساب في سكون يحسّ لتوّه الأصداء تتردّد والأمواج ترتطم بالقارب كما يستشعر جواًنديّا بعد جو لافح، وإذا هو في جولته يرى على الجانبين قصوراً عتيقة تتتالى وكأنها تفرض عليه أن يتطلّع إليها، أبعدها قدَمًا تلك القصور المشيدة على الطراز البيزنطي والقوطي مثل القصر الذهبي «كَا دُورُو» الذي يَعدّ

بين الوجوه الباسمة في البندقية. وأعجب ما نراه في هذا القصر الذي هو أثر من آثار النهضة الڤينيسية في أوجها هو ذلك الطراز الذي أطلق عليه مؤرخ الفن مارسيل بريون «الروكوكو البندقي»، وهو بهذا الوصف يكون سابقًا للروكوكو الأوروبي بقرون ثلاثة، فما أزخره بالزخارف القوطية وإن طغت شتّى الأشكال العجيبة التي لا تخضع لقاعدة على الرصانة القوطية المأثورة، فإذا هي على تواؤم وانسجام مع الرخام العتيق والنقوش البيزنطية البارزة. وأبرز ما يُلفتنا في «الروكوكو البندقي» هو تجلّي الشُّرافات [العرائس] صفوفًا على سطح القصر تُتوّجه وتجمّله. وهذه الفنون الباروكية التي تصادفنا بالبندقية وكذا ذلك الطراز الشائع الذي يُدعى «ألسنة السعير القوطية المتوهّجة» Flamboyante، هذا وذاك لا شك قد أملته الطبيعة الإنسانية أخذًا من انسياب المياه. فالبندقية مدينة بحرية موصولة الصّلة كلها بالماء.

ولا يمكن لمتحدّث عن قصور البندقية أن يتناولها جميعًا، وحسبي أن أخصّ بالحديث قصرين يحملان ذكريات عظماء مرموقين هما قصر موتشينيجو نوڤو وقصر ڤندرامين. نزل في أولهما الشاعر اللورد بايرون، وكانت ولا تزال مياه القناة الكبرى بصخبها تغمر درجات مداخله وهي ترتطم به. وكان لبايرون في هذا القصر أحيانًا ذكريات غرامية وأحيانًا أخرى ماجنة، تناثرت في ردهاته الفسيحة شتّى التحف الفنية التي جمعها من هنا ومن هناك، كما أعدّ في فنائه مكانا يُربّي فيه دُبًا ونسانيس. ومن وراء هذا القصر زقاق ضيّق كان يقطن أحد بيوته العاشق المعروف كازانوڤا، وإلى الخلف من القصر أيضًا يقع بيت المصوّر ڤيرونيزي. وفي هذا القصر نزل كذلك الفيلسوف چوردانو برونو ومن بعده المثّال الشهير كانوڤا. وبينا نحن نُصعدُ في القناة الكبرى مانلبث أن نمرّ بقصر ڤندرامين حيث لفظ الموسيقار ريتشارد ڤاجنر آخر أنفاسه في غرفة صغيرة من غرفاته عام ١٨٨٣ حين جاء للمرة الأخيرة ليسرح الطرف جمال ڤينيسيا. ومايزال زاهيًا ذلك الطلاء الوردي الذي طلى به جدران تلك الحجرة التي كم تصاعدت في أنحائها أنغامه الموسيقية المبدعة.

ولاتزال دور سراة القوم الكلاسيكية من أهل البندقية تنتشر هنا وهناك في الحارات المحتجبة والساحات التي لا يؤمّها الناس إلا في القليل، ولايُجْبَهَنَّ المرءُ بما قد يصادفه من أبواب عتيقة متواضعة، فكم تخفي وراءها من دور ذات أبهة وجلال. وأما غير تلك الدور من قصور فيمتٌّ فنها المعماري إلى أصول ثلاثة هي البيزنطي والقوطي والباروكي، منها ما هو متداع يكاد ينهار، ومنها مالا يمتّ إلى الجمال بسبب، ومنها ما تحسّ فيه الإسراف في الترف والبذخ دون أن تمسّه مسحة من ذوق. وتسجّل واجهات القصور والمنازل التي تقوم على ضفّتي القناة الكبرى أسماء مُلاّكها، وقد لا أعدو الحقيقة إذا زعمت أن هذه القناة الكبرى هي السجلّ التاريخي للأسر العريقة التي توالت على هذه المدينة. وقد كانت الحفلات الكبرى - ولا تزال - تُقام في هذه القصور المطلّة على القناة، ولاسيما قصر «لابيا» الذي غشّت جدرانه

وسقوفه أرفع تصاوير طراز الروكوكو للفنان تييپولو التي مثّل فيها جانبًا من حياة مليكتنا كليوپاترة. على أن الكثرة من هذه القصور منها ما قد اتخذ الآن متاحف ومنها ما تحوّل إلى دور عامة تشغلها الإدارات الحكومية، ومنها ما اتّخذ فنادق، ومنها ما أصبح معرضًا تجاريًا للمنتجات البلّورية الڤينيسية.

وبالأمس البعيد كانت ڤينيسيا معتزلاً شاعريًا وسط المياه، زحف إليه الأثرياء ليقيموا بها قصوراً يخلدون إلى هدوئها ويأنسون بروعة المناظر المحيطة بها حتى باتت في قلب القرون الوسطى مقر جمهورية أرستقراطية يمدّ حكامها نفوذهم إلى جزر الأرخبيل ومقدونيا وألبانيا ورودس وقبرص، ويتكاثف ثراؤها فلا يكاد القرن الخامس عشر يكتمل حتى تغدو مركزاً فنيًا يجتذب إليه قلوب الطليعة من مفكّري العالم وحكّامه وفنانيه. وتأخذ الكنائس الشامخة تنافس في جمالها المعماري القصور العامة والخاصة، وينعم العالم بطراز البندقية الباروكي الذي اتسم بالثراء والأبهة والفخامة والغلوّ في الزخرفة. ولم تقف الروعة عند مجال التشكيل المعماري وحده الذي قدّم للإنسانية رهطًا من عباقرة المهندسين الخالدين أمثال سانسوڤينو وپالاديو ولونجينا، بل تخطّته إلى مجال التصوير، فقد غطّى عظماء المصوّرين في القرن السادس عشر جدران الكنائس والقصور بلوحات فريدة بألوانها المتوهّجة بالدفء والألق، وهي السمات التي سُمِّيت من أجلها مدينة البندقية باسم مدرسة الألوان التي ازدانت بأسماء بلّليني وچورچوني وكارپاتشيو وتسيانو وتنتوريتو وڤيرونيزي وتييپولو وكاناليتو وجواردي ولونجي وغيرهم. ثم قامت في البندقية واحدة من أبرع المدارس الموسيقية وأهمها شأنًا في العالم، بزغ فيها نجم عباقرة أفذاذ يؤمّهم جابرييلّي ومونتڤردي وكاڤا ليبيري ثم ڤيڤالدي وألبينوني وكوريللي. لقد جمعت هذه المدينة أسماء كوكبة من المعماريين والمصوّرين والموسيقيين الذين نعم عُشاق الفنون ومازالوا ينعمون شيوخًا وشبابًا، رجالاً ونساءً، بما خلّفوه للبشرية من فيض آسر ينساب إلى الوجدان فيُبهر العيون المتأملة ويشدّ الآذان المنصتة.

وفن البندقية حافل بكل عجيب، إذ يحفز المصوّرين على أن يصوّروا ما تضمّه جنباتها من كل غريب، ويزدحم فيها كل ما يخدع البصر وكل ما يخالف في النسب، وتحفل أركانها بمنحنيات ومنعرجات وزوايا لم تكن في الحسبان. وقلّ أن تجد في البندقية تراصفًا وتماثلاً، فميدان القديس مرقص يجمع إلى عدم انتظامه سرعة انحداره نحو البازيليكا، وبلاطات أرضيّته لا تتناسب في أنماطها ومقاييسها، وتبدو أعالي مباني المدينة مثل قصر الدوج ضخمة وما تحتها ضئيل، ويكاد الغلو والإسراف في زخارفها يُصيب المتطلّع إليها بالدّوار، حيث الواجهات محلاّة بلوحات من الرخام تشبه في تكوينها وألوانها البُسُط والستائر والنسجيّات المرسّمة، وحيث السقوف مزدانة بالتصاوير الحاشدة بجموع تموج تحت بصرك وكأنها تتحرك.

وعلى الرغم مما يبدو في فن البندقية الباروكي من أبهة وفخامة فهو يضم إلى هذا غرابة وشذوذًا نتيجة ما كان عليه الفنان البندقي من خضوع لنزاوته واستجابة لما طُبع عليه من دعابة وميل إلى التلميح الخفيّ لشخصه إلى جانب ما يرسم. فنجد مثلاً في النصف الأيسر من لوحة المصور ڤيرونيزي «وليمة في بيت لاوي» بمتحف الأكاديميا أن مضيفَ الحفل الشديد الأناقة هو ڤيرونيزي نفسه، كما نجده في لوحة «عُرس قانا» المحفوظة بمتحف اللوڤر لا يجتزئ برسم نفسه فحسب عازفًا على آلة الڤيولا بل يشكّل الأوركسترا من زملائه الفنانين تسيانو وتنتوريتو وچاكوبو باسانو، ثم يضم إلى المدعوين السلطان سليمان العثماني والإمبراطور شارل الخامس وغيرهم من النبلاء والنبيلات. كما نجد أيضًا في لوحة تييپولو «العالم الجديد» بقصر «كا رتزو نيكو» صورة هذا الفنان نفسه في الركن الأيمن من اللوحة محدّقًا من خلال منظاره المكبّر وإلى جواره أبوه. وليست «مريم العذراء» التي صوّرها الفنان تتسيانو على رافدة مذبح پيزارو بكنيسة «فراري» إلا زوجته «سليا» التي لم تُعمِّر بعد رسمها غير قليل إذ ماتت وهي تلد. وتلك الرؤوس العديدة التي صمّمها المعماري البندقي سانسوڤينو فوق رصائع على باب غرفة المقدّسات بالبازيليكا - والتي جرت العادة على ألاّ تكون إلاّ للقديسين والشهداء النورانيين فحسب - تضم بينها رؤوسًا خمسة أحدها له والأربعة الباقية لزميله المعماري پالاديو والمصوّرين ڤيرونيزي وتتسيانو والأديب أريتينو الذي رُوي أنه مات وهو مستغرق في الضحك لنكتة مفحشة تمسّ شقيقته.

ويعتقد أهل البندقية أن ميدان القديس مرقص هو قلب العالم النابض، حتى لتحسّ وأنت به وكأنك بين كل ما هو خارق جميل عجيب حين تتخذ مقعدك في مقهى من مقاهيه المنتشرة التي تصخب بجلبة الموسيقى وقد حطّ الحمام في ساحته التي تحيط بها أعمدة خفّاقة بالرايات، وحيث يقوم في طرف من أطرافه برج الأجراس «الكامپانللي» المعروف، ويكتظ بالناس اكتظاظًا يفوق أي ميدان آخر من ميادين العالم. وبعد التجوال الذي لا معدى عنه في هذه المدينة العجيبة لا يملك المرء إلا أن يختلف إلى «مقهى فلوريان» الذي لا يؤمّه إلا القُدامَى من البنادقة والعشّاق، حيث يجدون خلوات منفصل بعضها عن بعض تُطلّ جميعها على «الپياتزا» مُزيَّنة جدرانها بلوحات ساحرة تمتد إلى عصر ناپليون الثالث، ولا سيما ما يُطلق عليه اسم «الشينْوازْري» أو فن محاكاة الزخارف الصينية، ففي هذا المقهى يلمس الزائر عبق الماضي ومكنونَ الحياةَ البندقية الحقّة.

وما أشبه «متحف كورير» بنافذة تطلّ على ساحة القديس مرقص. وبه نذكر المصوّر كارپاتشيو، الذي أتاح لنا أن نتعرّف في لوحته المصوّرة المحفوظة بهذا المتحف على شخصيّتين من الغانيات الفاتنات اللواتي كان لهن شأن كبير في حياة البنادقة. نراهما وإذا هما قد ارتديتا من الثياب باذخها وقد جلستا في شرفتهما تداعبان كلبًا وطاووسًا وببغاء، فلقد كانت البندقية تزخر بالغانيات زخرًا يتعذر معه إحصاؤهن حتى لقد قيل إنهن عَدَوْن الآلاف. وليس هذا

بعجيب فإننا نقرأ للأديب الفرنسي الشهير مُونتنيْ الذي زار البندقية لمدة جدّ قصيرة «أنه حظي بمائة وخمسين منهن، يرتدين أزياء أشبه ما تكَون بأزياء الأميرات». وكن في القرن السادس عشر يُلزَمن بأن يتلفَّعن بشال أصفر تمييزًا لهنّ عن المُحصنات اللاتي كنّ يتلفَّعن بشال أبيض. ولقد جاء على ألسنة الزائرين الأجانب في القرنين السادس عشر والسابع عشر أنهن كن يرتدين أزياء زاهية مختلفة الألوان أشبه ما تكون بألوان أزهار الحدائق. ومن الغريب أن سجلاّت مدينة البندقية لا تزال تحتفظ إلى الآن بأسماء الغانيات عن سنة ١٥٧٠ وعناوينهن وأجورهن، مما كان يُيسّر على الزائر الأجنبي الاختلاف إلى من يشاء منهن. فتقرأ في هذا السجل على سبيل المثال أن مَنْ كانت تدُعى پاولينا كاميرو كان أجرها ثلاثين كورونة، على حين أن وصيفتها ديانا لافوينا ـ وكانت دونها جمالاً ـ كان أجرها لا يتجاوز كورونتين اثنتين، فكان على من لم يُسعفه ماله ولا يأبه بالجمال كثيرًا أن يلج بابها. وما أشبه هذا السجلّ بسجلّ ليپوريللو الشهير في أوپرا «دون چوڤاني» لموتسارت الذي ضمّ أسماء معشوقات مخدومه زير النساء دون چوان كما أشار بذلك عليه سيّده، وقد بلغ عددهن بإيطاليا أربعين وستمائة وبتركيا واحدة وثلاثين وثلاثمائة، وبفرنسا مائة، وبإسپانيا ثلاثة وألفًا.

وإذا ما اجتزت «جسر التنهّدات» دلفت إلى قصر الدوچ الرهيب الذي احتشد داخله بأهوال الماضي وغُشّي خارجه باللون الوردي. وإذا ما أخذت تجول بين ردهاته الفسيحة مكدودًا من مشقّة السير والتنقّل وقعت عينك على صور المعارك العنيفة وصور الحوريات ذوات الأجساد الغضّة البضّة وصور القصص الرمزية؛ فهنا «البندقية منتصرة»، وهناك «البندقية قابضة على الصولجان»، وبين هذا وذاك «البندقية تتقبّل هدايا الإلهة چونو» و«البندقية المهيمنة على العالم»، و«المدن المقهورة تَفد خاضعةً بهداياها»، و«البندقية تتسلّم التاج رمز سطوتها»، و«تأليه مدينة البندقية»، ثم انتصارها على الفرنجة واليونانيين والصقلّيين والأتراك والألبانيين وأهل چنوا وپادوا. وإذا ما خلّفت هذا الزخم الفنّي إلى الخارج طالعك برج الساعة حيث ترى تماثيل المغاربة السُّمر وهم يقرعون الناقوس الكبير قبل أن تدلف إلى بازيليكا القديس مرقص العريقة المموّهة بفسيفساء الذهب، والتي تزخر أرضها بأنماط لا حصر لها من الصيغ الزخرفية الدقيقة البديعة، وتقوم في أنحائها الخافتة الضوء التماثيل وتستقر التحف، وتفوح رائحة بخور عتيق من قرون متراكمة، وتُزحمك المصلّيات والهياكل في أماكن غير متوقّعة.

وتشهد واجهة كنيسة القديس مرقص أن مدينة البندقية كانت ملتقى الشرق والغرب، وكانت قد اتخذت شكلها الحالي خلال القرن الحادي عشر، وتعدّ ثمرة جهد المواطنين على مدى قرون متعاقبة. فقد كان ثمة قانون قديم في الجمهورية البندقية يُلزم كل رحلة بحرية ألا تعود دون أن تكون محمّلة بمواد تُسهم في تشييد الكنيسة وزخرفتها، وهذا هو السبب في

احتشادها بأجزاء من مبان شتّى من مختلف بلاد البحر المتوسط. وإذ استمر هذا التقليد قرونًا لم يعد مبنى الكنيسة ملتقى الشرق والغرب فحسب بل ملتقى العديد من الطرز المعمارية وخاصة البيزنطية والقوطية، كما تنتسب الخيل البرونزية فوق مدخلها إلى العصر الروماني المتأخر في بيزنطه، وقد ظل إدمان البنادقة على تجميل عمائرهم بالإضافات والتعديلات متصلاً مرعيًا حتى القرن التاسع عشر. وبهذا غدت كنيسة القديس مرقص في حقيقة الأمر متحفًا لتاريخ المدينة الطويل ولعلاقاتها الوثيقة بدول العالم أجمع.

وعندما نختلف إلى الكنائس الكبرى في إيطاليا نحسّ أول ما نحسّ كأن الكتل والأحجام وما بين أجزاء البناء من توازن، هذا وذاك يلاحقاننا، كما نحس أن المتعة التي تغمرنا مردّها إلى العقل بكل ما له من دقة وتدقيق، غير أننا حين نزور كنيسة بيزنطية مثل كنيسة القديس مرقص بالبندقية نستشعر فيها روحانية تأخذ بمجامع القلوب. فعلى حين يحرص الغرب اللاتيني على الوضوح والجلاء ملتزمًا بنظام عقلاني - ومن هنا كان ابتكاره للتقنيات والعلوم واكتشافه لأسرار الكون - نجد الشرق البيزنطي بعيدًا كل البعد عن هذا الاتجاه فلا يكلّف نفسه الوقوف على أسرار الفضاء، بل يسعى إلى استحواذ ما لا مكان له إلا في سويداء القلوب، كما أنه لا صلة لزمانه بالزمن التاريخي. فعندما تحتوينا كنيسة القديس مرقص نستشعر لأول وهلة ما تُوحيه الظلال، الأمر الذي لم يقع عليه الغرب إلا بعد صلته ببيزنطه، كما لم يتعرّف على كُنْهه إلا على يدي الفنان رمبرانت، والظل والضوء متساويان قدرًا، شأنهما شأن الغموض والوضوح، ومن ثم يكون النفاذ إلى الظلام بمثابة النفاذ في الغموض، غير أن مانراه من إبداع للفن البيزنطي بلغ شأوه في هذه البازيليكا هو ما يُباغتنا من ضوء يبدو من هنا ومن هناك ومن حيث لا نتوقّع، متمثّلا في النور الذي يشعّ من لوحات الفسيفساء التي تغشّي الجدران بوميض رجراج سرعان ما يتغيّر مع تعاقب الأشكال أثناء رؤيتها، وكأن الفسيفساء تنطوي على سر غامض معه بعض الدلائل التي تكشف عنه، فليس مثل الفسيفساء ما يجعل الظلام يهبّ من رقدته. وأنّى لنا أيضًا أن نُغفل صياغة المعادن النفيسة التي نراها أكثر ما تكون تجلّيًا في «لوحة الهيكل الذهبية» [پالادُورُو] الشاهقة المرصّعة بالجواهر خلف المذبح، والتي أمر الدوج پيترو أورسيپلو بإعدادها في بيزنطه - وهو الذي حاول أن يحوّل البندقية من جمهورية إلى ملكية تتداولها أسرته غير أن الأرستقراطية البندقية وقفت له بالمرصاد - ووضعها فوق رفات القديس مرقص، حيث تتأرجح على سطحها الأضواء، فاستخدم الذهب الذي هو أساس صياغة اللوحة والذي كان صدى للفسيفساء، ورصّعه بمجوهرات تشعّ عنها أضواء أكثر خفوتًا وكأنها نور القمر الهادئ تلقاء تألّق الذهب الذي يحكي أشعة الشمس. وإلى هذا الألق المتباين الخفّاق الرجّاف يزيد التلوين بالميناء إضافة ضوئية أخرى تنفذ في أعماق الطلاء الملوّن. وما أشبه هذه اللوحة الذهبية في رونقها بمدينة البندقية الفيّاضة بالثراء، إذ كان كل

«دوج» يزيد إلى ثرائها ثراء بعد ثراء بما يستجلبه من هنا ومن هناك شراء أو سلبًا. كذلك كانوا يُضيفون إلى تلك اللوحة جوهرة بعد جوهرة شراء أو سلبًا، فلقد كانوا يطمعون في أن يجعلوا «الپالادورو» أشبه ما تكون باللؤلؤة في بطن الصّدَفة تحكي كل ما لها من جمال. وبهذا حقّقت كنيسة القديس مرقص في البندقية ما كانت تصبو إليه بيزنطه وريثة اليونان وروما من آمال في مجال الفن. ثم إذا الأورغن الضخم يطالعنا، تنبعث منه الأنغام المختلطة بضجيج المقاهي، وتلك الحركة التي لا تنقطع للقساوسة والسائحين والراهبات والأطفال، وحَمامات ضالّة قد احتواها ظلام الپازيليكا تتمايل متبخترة على الأرض بحثًا عن مخرج تنفذ منه إلى حيث الشمس المشرقة في الميدان.

ومنذ البداية كان التواؤم بين كنيسة القديس مرقص وقصر الدوج. ومن هنا عاشت البندقية في ظل هذه الثنائية، وكان قصر الدوج أولاً قلعة لصدّ الغزاة ثم ما لبث أن تحوّل إلى قصر غدا مقر السلطة المدنية. ففي لصق كنيسة القديس مرقص نرى صحن قصر الدوج قلب البندقية النابض الذي كان يمثّل تعاقب الأحداث منذ كان إنشاء المباني الرومانية، فثمة ما يدل على أن هذا القصر شُيِّد أول ما شُيِّد عام ٨١٤ على أنقاض قلعة رومانية، ثم التهمته النيران عام ١١٠٦ فأعيد بناؤه في القرن الرابع عشر وتحوّل من حصن إلى قصر، ولم تكن أوروبا قد شهدت تحويل الحصون إلى قصور إلا بآخرة أيام لويس الرابع عشر في مستهل القرن السابع عشر. ومع توالي القرون مرّ هذا القصر بتطورات عدّة ترجع إلى ما كان لبلاط الدوج من ذوق؛ فإذا هو ينتقل في أجزاء منه من الطراز القوطي إلى طراز عصر النهضة. ثم إذا ما كان القرن السادس عشر تجدّدت الرغبة في إعادة بنائه على غرار طراز عصر النهضة بإشراف المهندس پالاديو، غير أن هذه الرغبة ما لبثت أن خمدت تجاه الإصرار على الإبقاء على المبنى القديم كما هو. ونجد في هذا المبنى ما يخالف التسلسل التاريخي المعهود، فعلى حين نجد الطابق الأرضي يرجع إلى طراز عصر النهضة نجد ما فوقه يبدأ بالطراز القوطي وينتهي بالطراز البيزنطي، وكذا نجد المبنى في جملته يحكي مكعّبًا كبيرًا من اللَّبنات الوردية والبيضاء يعتمد على دعامات بيضاء جدّ دقيقة، وهو ما لا نجد مثله إلا في العمارة الحديثة مما يتمثّل في المباني الضخمة التي تقوم على دعائم دقيقة. وما من شك في أن المعماري الفرنسي لُوكوربُوزييه قد استوحى من هذا الأسلوب حيثما شيّد مبانيه خلال القرن العشرين.

بكل هذا الترف والوهج والدأب والعبقرية فرضت مدينة البندقية نفسها على العالم كله منذ القرنين الخامس عشر والسادس عشر، إذ كانت بمنجى من الهزّات التي أصابت مدن إيطاليا الأخرى صعودًا وهبوطًا خلال العصور الوسطى وعصر النهضة. فعلى حين ومضت في تلك المدن حضارات برّاقة لفترات قصيرة نسبيًا أخذت ڤينيسيا تتطور ببطء وثبات منذ

تألقها الباكر في فجر عمرها «البيزنطي» حتى بلغت ذروة الروعة في غروب عمرها «الباروكي» المزدهر. فلقد اتخذت «دبلوماسية البندقية» منهجًا وسطًا بين هبّة الإصلاح الديني والحركة المناهضة له كما أسلفت، وهو ما أتاح لها أن تشقّ بمبتكراتها المعمارية والفنية طريقها إلى فرنسا وإسپانيا أكثر الدول تأييدًا لروما الكاثوليكية. وكان الثراء الذي ترفل فيه هذه المدينة التي سُميّت بحق «لاسيرينيسما» La Serenissima - أي أكثر الجمهوريات جلالاً وسموًا - نتيجة احتكارها التجارَة بين الشرق والغرب، فكانت منذ القدم أول ميناء تولي وجهها شطره السفن الوافدة من الشرق محمّلة بعطوره وتوابله وتحفه وسلعه. وحين أحسّت تركيا منافسة البندقية لها وشاءت القضاء عليها خاب مسعاها وردّتها المدينة الجسورة متحالفة مع أساطيل البابا وإسپانيا على أعقابها تجرجر أذيال الهزيمة في معركة ليپانتو البحرية عام ١٥٧١.

أخذ الزمن ينسكب في مسيرته الدؤوبة والبندقية ناعمة بالسلام، يأتيها المحبّون وعشاق الجمال والطبيعة والشعر والتصوير والموسيقى والفنانون الباحثون عن نبع إلهام أو منتجع استجمام أو عن أحلام وسط هذه الطبيعة الساحرة في بلدة طرقاتها قنوات مائية يضيق بعضها وكأنها أزقّة الأحياء الشعبية، ويتجوّل فيها الناس في جوف الجندول الحالم المنساب في رقة وسط بيوت المدينة كغمامة داكنة تتهادى في الآفاق، وينزلق تحت الجسور التي تصل ما بين جزر البندقية لمن شاء عبور طريق مائي لا يفصله سواه عن بيت أو منتدى قريب. وعلى الرغم من خلو الجندول «مَلاّك» قنوات البندقية الآن من غرف الاستكنان والمتعة التي طالما تغنّى بها شعراء القرن التاسع عشر والرومانسيون، فهو بصدره الشبيه بعنق البجعة ورأسها المنتصب لا يزال يضمّ الفُرُش والطنافس والسجاد، ويُطلَى باللون الأسود اللامع وفق السُّنة المتبعة منذ القرن السادس عشر تغشّيه الزخارف النحاسية. وما زلنا نسمع لملاّح الجندول صيحات شادية متلاحقة عند كل منعرج تُنذر الملاّحين من حواليه. ونعلم أن هذه الصيحات الشجيّة هي التي ألهمت ريتشارد ڤاجنر أن يصوّرها في نفخات مزمار الراعي الآسرة التي تتصدّر الفصل الثالث من أوپرا تريستان وإيزولده يحذّر بها العاشقَيْن المختليَيْن المتناجيَيْن من مباغتة الزوج الملك مارك. ألا ما أصدق قول نيتشه «لو عنّ ليَ أن أبحث عن مرادفٍ للموسيقى ما وجدتُ غير مدينة البندقية».

ومع ذلك فبهجة البندقية لا تمتّ إلى ما بها من فن ومعمار فحسب بل ثمة مسحة من الفتنة تغشّيها، فهي كما يصفها أحد الشعراء الفرنسيين تُطوّقك بسحر آسر كسحر المرأة الفاتنة. ومن قبله قال الأديب الإنجليزي چيمس هاول: «لو أن أحدًا عرف ما في تلك المدينة من مفاتن مُغرية لتمنّى أن تُزَفَّ إليه». غير أنها للأسف تصخب اليوم بضجيج المراكب والسفن إذ ازدحمت بالسائحين فغمرها الابتذال ولم تعد لها عذريّتها التي كانت من قبل. والمرءُ إذا ما

استقل الجندول ورمَى بطرفه إلى مبانيها المتداعية التي تبدو مغشّاة بطلاء برّاق وجدها وكأنها عجوز قد اكتست بأبهى الثياب غير أن أطرافها تُرْعِد فلا تقوَى على النهوض.

وللضوء في ڤينيسيا شأن كبير، هو الذي حدا بالمصورين البنادقة إلى الانفراد والتميّز بتقنية الكياروسكورو[٣]. فهي مدينة وضّاءة يستمتع فيها المرء بمطلع الشمس وهي تعلو الأفق ضاحكة، وبمغيبها الذي يملك عليه خياله، وإن كانت أيام شتائها طويلة تبعث على الملل لما تنطوي عليه من رتابة في اللون. ومع ما تتميّز به هذه المدينة من صفاء سمائها إلا أنه صفاء متحوِّل قُلّب لا يستقر على حال مما يثير في نفس المشاهد قلقًا تختلط معه رؤيته للمسافات، فيخال مع ساعات الصفو وكأن المدينة تنعكس صورتها على صفحة السماء، وتتراءى الأشياء لعيْنه في صورة خادعة يتأرجح معها المنظور ويبدو القريب بعيدًا والبعيد قريبًا، وكأنه بما يرى فى َنوبة حالمة. وما أصدق الأديب تيوفيل جوتييه عاشق البندقية حين وصف هذه المدينة بأنها تعيش في ظل الروعة والإعتام متألّقة غامضة.

وليس ثمة متحف للصور في أوروبا يفوق في حيويته متحف «الأكاديميا» حيث تحتشد فيه روائع التصوير البندقي منذ العصور الوسطى حتى مطلع القرن الثامن عشر. وما من شك في أن متاحف العالم تضم ما هو أغنى وأثمن وأكبر حجمًا وأكثر عددًا من مقتنياته، غير أن متحف الأكاديميا يفوق ما في غيره من المتاحف بما يضمّ من لوحات مستَلْهَمة من طبيعة المدينة ذاتها، فحين نطلّ من إحدى نوافذ مبنى الأكاديميا نُشرف على مرسم تتسيانو أو على دار ڤيرونيزي التى لا تبعد غير خطوات بعد أن نعبر القناة الكبرى. أما روائع القرن الثامن عشر فيحتفظ بها قصر كارتزو نيكو، فليست البندقية مدينة الكنائس فحسب بل هي أيضًا مدينة القصور، فلقد وهب المعماريون أنفسهم لما هو ديني وما هو دنيوي، فنشاهد في عمارة هذا القصر عبقرية لونجينا التي كانت له قبلُ في مبنى كنيسة الخلاص «سالُوتّي» والتي هي من المعالم الكبرى لتطور العمارة الدينية الباروكية في البندقية. وهذا القصر من بين القصور التي يضمّها أحد الصفّين المتقابلين الممتدّين والمُطلّين على القناة الكبرى فجعلا منها «أبهى شوارع العالم» كما يقول المؤرخ كومينيز، إذ تتمثّل فيه آثار القرون المتعاقبة بدءًا من الطراز البيزنطي إلى الكلاسيكي المُحدث مرورًا بالقوطي ثم الباروكي.

كذلك يُعزى ما في المدينة من فتنة ظاهرية إلى القيمة اللمسية[٤] لرخامها الذي شُيِّدت منه مبانيها، هذا الرخام المتعدّد الألوان من جرانيت مصقول ومرمر وسماق ويُشب مما يؤجّج المتعة الحسّية، وإلى ما تنطوي عليه بيوتها من بهاء داخلي لما تضمّه من فُرُش حريرية ودمقسية ومخملية على غرار تلك الستائر التي أغرم ريتشارد ڤاجنر بإسدالها على نوافذ حجرة نومه، والتي كانت تُجْلَب من الشرق مع غيرها إلى جانب فيض من التوابل والأفاويه والبخور.

وڤينيسيا صورة ممتزجة من الماضي والحاضر معًا، لم يتخلّص أهلها من ذكريات أمجادهم الماضية، فهم لا يزالون يعيشون عليها وتشغل دخيلة نفوسهم فلا يسلّمون بمغيبها قط، وما تزال في أنظارهم هي عروس الأدرياتي المزهوّة وعين إيطاليا الشاخصة. غير أن هذا المزيج من الشغف بالماضي والإذعان للحاضر يغشّي المدينة بسِمَةٍ من سمات الأسى هو ما توحي به صفحة مياه بحيرة الشاطئ «اللاجون».

لقد أسرتني هذه المدينة حين زرتها للمرة الأولى فى عام ١٩٥٣ ثم للمرة الثانية في عام ١٩٥٦ وخلّفتها دون أن أدري أن سيُكتب لي أن أزورها أكثر من خمس وعشرين مرة، وأن سيرتبط جهدي بالإسهام فيما بعد لمدة عشر سنوات بمشروع إنقاذها كما سأبسط في السطور التالية.

عاشت البندقية طوال عهدها مركز إبداع فني للمجوهرات والحليّ الذهبية والفضية والمشغولات العاجية والخشبية والزجاجية والنسيج الفاخر، وعاش بها أساطين الفنون الدقيقة والحرف اليدوية الرفيعة المستوى، كما نشأت بها ترسانة لصنع السفن وإصلاحها ثم.. معامل لتكرير البترول.. وأتى عام ١٩٦٦ بالكارثة الصارخة حين ارتفع مدّ مياه البحر العالية بالبندقية وأغرقها مقتلعًا بعض أجزاء بيوتها مهدّمًا جدرانًا في قصورها، باعثًا بالشقوق في جسورها. وتحرّك ضمير عشّاق الفن والجمال في العالم، وهالهم أن يتهاوى واحد من أخصب متاحف العالم ثراء وجمالاً، ففزعوا إلى البندقية بقلوبهم وعقولهم وأموالهم. وإذ كان التاريخ البشري كله ملْكًا للبشرية بأسرها، فإن التراث الفني الإنساني من جميع العصور الماضية هو ملك للأجيال الحاضرة والمقبلة. ومن ثم كانت مدينة البندقية - إحدى الروائع الفنية التي أبدعها الإنسان في حقبة من تاريخه الطويل، يمكن أن تبقى نبع فرحة وإشراق لعشّاق الجمال والفن ما بقيت وبقي الإنسان يحيا على هذه الأرض. وذلك ما دعانا إلى الإيمان بأن الحفاظ على بقاء البندقية مسؤولية مشتركة بين أبناء هذا الجيل المؤمنين بقيمة الأعمال الفنية ونفعها الخالدة، وقدرتها على التأثير في الوجدان البشري، ودفعه نحو قيم الحق والخير والجمال. فليس اندثار البندقية موت حلم رائع، بل نهاية واقع أروع من كثير من الأحلام، فإن التاريخ على امتداد حقبه لم ينجح في أن يخلق مثيلاً للبندقية العائمة في أي مكان آخر في العالم الفسيح. وما كانت البندقية عمل الطبيعة وحدها بقدر ما كانت نتيجة عبقرية أجيال من البشر اتّسموا بالصبر والدأب والصمود والتحدّي وعشق الجمال والقدرة المذهلة على تصوّره وإبداعه وتجسيده في تحف معمارية وتماثيل ولوحات مصوّرة أو محفورة على الرخام والبرونز أو منقوشة على الأسقف والجدران، وفي أنغام خالدة يرتد صداها العالمي إلى قاعة «لافنتْشيا» أول أوبرا أنشئت في التاريخ عام ١٦٣٧. كما كانت البندقية الملاذ الذي وجد فيه العَبَاقرة

المحدثون إلهامهم وسكينة نفوسهم، ففجّرت في بايرون ينابيع شعره الرومانسي، وفي ڤاجنر إبداعه الموسيقي المحتدم بأرهف العواطف البشرية، وفي ڤردي موسيقى أوپراه الخالدة «عطيل»، وفي الأديب توماس مان بعض ملاحمه الروائية الرائدة. وستظل البندقية ما بقيت على صورتها مرتعًا خصبًا لمن ينشدها من المؤلفين والفنانين يغترفون منه الإبداع الذي ينشرون عطاياه على البشر جميعًا.

تذكّرت وأنا أتابع أنباء الكارثة المحدقة بالبندقية وقفة العالم معنا يوم شئنا إنقاذ آثار النوبة من أن تغرقها مياه السد العالي وكان إنشاؤه ضرورة لنهضتنا الحضارية، وأحسست ساعتها أن على مصر أن تلتفت إلى مدينة البندقية لتمدّ يديها إليها لإنقاذ آثارها المهدّدة وأن تُهرع حكومتها ومؤسساتها الثقافية لتقدم العون بدورها. وإذ كنت وقتها عضوًا بالمجلس التنفيذي لليونسكو، فقد كان لي شرف إثارة موضوع إنقاذ مدينة البندقية وكذا مدينة فلورنسا التي كانت بدورها قد ابتُليت بفيضان نهر الأرنو لأول مرة، مناشدًا منظمة اليونسكو التدخل على غرار ما كان منها لإنقاذ آثار النوبة من الغرق. واستجاب المجلس التنفيذي للمنظمة لتوّه لندائي، فشكّل اللجنة الدولية الاستشارية لإنقاذ ڤينيسا، ولجنة أخرى لإنقاذ فلورنسا، واختارني المجلس لأكون رئيسًا للجنة إنقاذ ڤينيسيا غير أني اعتذرت عن الرياسة لانشغالي بعملي وزيرًا للثقافة وقتذاك مما يحول بيني وبين التفرغ لهذه المهمة، وقبلت عن طيب خاطر أن أعمل نائبًا لرئيس اللجنة الدولية الأستاذ والصديق رينيه ويج مؤرخ الفن وعالم الجماليات، واستمر التعاون بيننا عشر سنوات من عام ١٩٦٧ إلى أن استقلت في يوم واحد متضامنًا مع السيد رينيه ويج رئيس اللجنة الفرنسي والعضو الإنجليزي سيرچون پوپ هينيسي مدير المتحف البريطاني وخبير فنون عصر النهضة في صيف عام ١٩٧٧ لخلاف في الرأي مع السلطات الإيطالية.

اتخذت «اللجنة الاستشارية الدولية» مقرًا لها في ديرسان چورچيو الرائع الذي تحوّل إلى مؤسسة ثقافية تحمل اسم الكونت تشيني Cini، إلى جوار كنيسة سان چورچيو التي أبدعها المهندس العبقري پالاديو. ومنذ اليوم الأول نشطت الدراسات وتتالت الفحوص وانعقدت الاجتماعات إلى أن تحدّد الداء وأمكن حصر منابع الخطر المحدق بالبندقية في أمور أربعة هي: هبوط التربة التدريجي المهدّد بغرق المدينة، ونحر مياه المدّ العالية للشواطئ، وإفساد الأبخرة الملوّثة للوحات المصورة والواجهات والتماثيل الرخامية، وهجرة أساطين الفنون الدقيقة والحرف اليدوية.

لم يكن أمام المدينة المعزولة وسط مياه البحر المالحة إلا أن تشقّ الأرض بحثًا عن رشفات الماء العذب، ومع انتشار الآبار الأرتوازية على نطاق واسع يكفي سكان المدينة الذين يناهزون

ثلث المليون أخذت المياه المخزونة في الأعماق تتضاءل فتنكمش التربة مكانها هابطة بمستوى سطح الجُزُر بما فيها من أساسات المباني والإنشاءات . وكان الحل الأمثل قراراً حاسماً أصدرته «اللجنة الاستشارية الدولية» بإنشاء شبكة من القناطر التي تحمل المياه العذبة من إيطاليا ، ووقف استخدام الآبار بل وردمها ردماً كاملاً حتى يقف مستوى سطح المدينة على ما هو عليه حاليًا . وقد تم بالفعل إنشاء قناطر المياه كما انتهت أعمال ردم الآبار .

ونتج عن هبوط تربة البندقية وارتفاع مياه البحر الأدرياتي أن أصبحت الفيضانات الموسمية مصدر خطر يهدّد سواحل المدينة بنحرها وتسلّقها ، بعد النفاذ إليها من خلال الأفواه الثلاثة التي تصل البحر ببحيرة البندقية الشاطئية «اللاجون» الخائرة أمام الغازي الداهم . وكان العلاج المطروح أمامنا خياراً صعبًا بين جملة حلول : كان الحل الأول ينهض على تضييق الفتحات أو إغلاقها تمامًا عندما يبلغ مستوى المياه في البحيرة حدًا معيّنًا ، غير أنه قد ثبت استحالة الحماية الدئمة للبحيرة من المياه العالية بتضييق سعة القنوات أو فتحاتها ، لأن أي انخفاض في منسوب المياه مترتّب على هذا الإجراء إنما يعتمد بالضرورة على سرعة المدّ المرتفع . أما في حالة ارتفاع عوامل المدّ تدريجيًا كما حدث في فيضان خريف عام ١٩٦٦ ، فإن تضييق الفتحات والقنوات الثلاثة المؤدية إلى البحيرة إلى الحد الذي يسمح بمرور السفن لن يجدي شيئًا أمام سيل المياه الجارفة . واتضح أن المشروع الثاني الذي يهدف إلى إغلاق الفتحات إلى حد ما عن طريق منشآت ثابتة تتحكم في خفض انسياب المياه من وإلى البحيرة والقنوات قد يهدّد باختلال التوازن الهيدروبيولوچي للبحيرة . وفي آخر الأمر تعلّقت آمالنا بإقامة نوع من الحواجز المتحركة التي يمكن معها إغلاق الفتحات إغلاقًا تامًّا عند ارتفاع أمواج المدّ العالي ثم انفتاحها مع تراجع الموج . وفي ذلك إلى جانب درء خطر نحر المياه العالية للسواحل ميزة عدم إغلاق البحيرة في وجه السفن الآتية من الخارج والراحلة إليه إلا في أضيق الفترات وأقلها إضراراً بمصالح أصحاب شركات الملاحة ، وهم أصحاب حل وربط كبيرين في أجهزة الدولة وسلطان واسع على أولي الأمر في الحكومة . وهكذا استبعدنا الحلول التي تقوم على تقسيم البحيرة خشية الإضرار بالتوازن الإيكولوچي أو الهيدروديناميكي للبحيرة ، واستقر رأي الخبراء ومن ثم لجنتنا الدولية على إقامة الحواجز المتحركة التي تمثل أفضل حل لجميع المشكلات ، إذ إنها تقاوم الظاهرة الخطيرة للمياه العالية وهي هبوط التربة .

ثم كانت هناك مشكلة أخرى ناجمة عن سوء استخدام قنوات البندقية التي كانت أول الأمر قليلة الغور ثم عُمِّقت لتتيح مرور مراكب أكبر حجمًا ، إذ كانت تُلْقَى في مياهها فضلات البشر - التي لم تُنشأ لها حتى كتابة هذه السطور شبكة للمجاري ولا محطات تنقية لهذه

الفضلات من السموم، كما يتكدّس فيها الوحل والرواسب التي تقذف بها مياه البحر الأدرياتي مع المدّ ثم تعود تلك المياه لتجذبها ثانية مع الجزر. يطوّح بها الأهالي من شرفات دورهم مخالفين بذلك القانون الذي لا يمنحهم وسيلة أخرى. والغريب أنه على الرغم من تلك الرواسب التي تراكمت زمنًا بعد زمن فإن سكان المدينة لا يفزعون فزعنا لها، فلا يفعلون منذ القرن الخامس عشر للتخلّص من هذه الروائح الكريهة غير حرق أعواد البخور والطيب على سطوح تلك القنوات. وعلى الرغم من قذر مياه القنوات بما تضم من فضلات فما منع هذا خيار القوم في مرحلة سالفة من أن ينزلوا إلى مياهها يستحمّون فيها. ومما يثير السخرية والتندّر ما يقال من أنك كنت تجد على القرب من جسر ريالتو لافتات كُتبت عليها عبارات تحذّر المارة من أن يبصقوا في القنوات. وعلى الرغم مما يندفق إلى هذه القنوات من فضلات فإن مد البحر وجزره يخلّصانها من بعض ما يشوبها، وإلا كان من العسير أن يقطن إنسان في هذه المدينة.

هكذا لا تبرأ هذه القنوات مما يتدفّق إليها بغزارة من فضلات البيوت. وما أكثر ما تتجلّى منافذ مجاري تلك البيوت إلى القنوات فوق سطح الماء مع أوقات الجزر، فتنبعث منها روائح كريهة تنفرد بها ڤينيسيا مختلطة برائحة الحجر الآسن والقمامة مما يبعث على نفور الزائر واشمئزازه. ومما يزيد الأمر سوءًا ما يتجمّع بالمياه من إفرازات مصانع بلدة مارجيرا القريبة ومعامل تكرير البترول بها، وتلك الأتربة التي تثيرها الريح والدخان المتصاعد من نظام التدفئة الفحمي العتيق، فتتلاقى أبخرة هذه المخلّفات السامة لتشكّل عناصر التخريب التي تشوّه واجهات القصور والكنائس والجسور والتماثيل والمنحوتات وتطمس معالم اللوحات المصوّرة والصور الجدارية، وتشيع التآكل في الأحجار والرخام.

وقد تنوّعت أمامنا حلول هذه المشكلة وتعدّدت لتشمل بناء شبكة حديثة للمجاري ونظام صرف صحي، واستبدال نظام حديث بنظام التدفئة البالي، وفرض قيود صارمة على المناطق الصناعية لتقليل آثارها المدمّرة بإقامة منشآت لمعالجة المخلّفات وتنظيفها صيانة للبيئة، ومع ذلك فلم تجد السلطات حرجًا في أن تمنح المصانع ومعامل التكرير مهلة ممتدة!

ولا شك في أن مشكلات البندقية قديمة، وأن آثارها السيئة قد بدأت تظهر منذ بعيد، غير أن فيضان عام ١٩٦٦ قد أسفر عن تخريب هائل لفت الأنظار إلى التدهور الخطير الذي أصاب كثيرًا من المنشآت، وإلى جميع العوامل المخرّبة التي ظهر أن من بينها أسراب الحمام المحلّقة بالمرح في أجواء المدينة والتي يهشّ للقائها جموع السائحين، وينعم بمداعبتها الصغار والكبار وهم يلقون إليها بالحبوب فتهبط لالتقاطه في دعة وطمأنينة، فقد ظهر أنها هي الأخرى تساهم بدور كبير في تشويه واجهات القصور والدور والجسور والكنائس حين تعمل فيها مناقيرها، وترسّب عليها مخلّفاتها.

وقد قامت منظمة اليونسكو على إثر الفيضان بعمل مسح شامل وضعت على ضوئه سجلاً دقيقًا لآثار المدينة وقصورها العديدة ما تصدّع أو تشقّق وهو ما يكفي معه الترميم، ومنها ما تهدّم بعض جوانبه وهو ما يدعو إلى إعادة تشييد أجزائه المنهارة. وبادرت الحكومة الإيطالية منذ البداية بإصدار قانون خاص بإنقاذ آثار البندقية رصدت فيه ثلاثمائة مليار ليرة إيطالية لأعمال الإنقاذ العاجلة خُصِّص منها مائة مليار لترميم مباني الحي الأثري بالمدينة وصيانة تراثه الفني وإصلاح منشآته السكّنية. وفي الوقت نفسه اتجهت المبادرات الفردية نحو «سجلّ» اليونسكو تستهديه في معرفة الآثار الفنية المعرّضة لأشدّ الأخطار تهديدًا والمتطلّبة لأسرع عمليات الإنقاذ. وقد كان لهذه الجهود الفردية أثرها الناجع، إذ اضطلعت بالإنفاق على ترميم المباني واللوحات المصورة والصور الجدارية التي كانت معرّضة للضياع النهائي لو انتظرت دورها خلال الإجراءات الإدارية المتّصفة في كل بلاد العالم عادة بالبطء والتعقيد. وقد بلغت المساهمات التي تطوّع بها أفراد أو جمعيات خاصة من مختلف بلاد العالم مليارًا ونصف مليار ليرة إيطالية في الفترة الممتدة ما بين عام ١٩٦٧ وعام ١٩٧١، هذا إلى جانب مساهمات منظمة اليونسكو والمؤسسات القومية التي تشكّل عونًا فكريًا وماديًا قيّمًا لتقدم البحوث العلمية والتقنية الضرورية لتحقيق مشروع إنقاذ آثار البندقية على أفضل وجه ممكن..

وإذا كانت صرخات الفزع الأولى المنذرة بغرق البندقية واحتضارها قد أشاعت الأسى في بعض أولئك الذين يؤمنون أن الموت والفناء يترصّدان كل عمل إنساني في كل زمان وفي كل مكان، فإن هذه الصرخات نفسها فجّرت طاقات العمل الإيجابي في بعض آخر ممن يؤمنون بأن قوة الإيمان يمكن أن تكون دعامة للحياة وحافزًا على مواصلة السّعي من أجل إنقاذ الأعمال البشرية العظيمة من عبث عوامل البلى والانهيار. وقد آمن هؤلاء بأن الموت المحدق بالبندقية لن يبلغ مأربه إلا إذا تخلّى الناس عنَ هذه المدينة الجميلة، وأنه يمكن للبندقية أن تقاوم عوامل الهدم والاندثار إذا وجدت إلى جانبها عشّاقًا يهبونها الحياة ويعكفون على دراسة أدوائها، ويبحثون لها عن الدواء، ويرصدون الظواهر الطبيعية ويلتمسون طرق الإفلات من آثارها المدمّرة، ويبحثون عن مواطن الأمل والقوة الكامنين في المدينة العريقة ويجعلون منهما ركيزتين لمستقبل جديد، ويخلعون عليها من فكر عصرهم جمالاً تزهو به على ماضيها القديم. وبهذه الروح الوثّابة أقبل عشّاق ڤينيسيا من كل بلاد العالم يرفعون شعارًا يتوهّج بالإصرار، ينشر التفاؤل بتجدّد البندقية وعودتها إلى الحياة.

وقد تجلّى عمق الإحساس بالمسؤولية المشتركة لدى كثير من الجامعات والهيئات والجمعيات والأفراد من محبي الفنون في العالم كله الذين بادروا بالاستجابة إلى النداء الذي وجّهته منظمة اليونسكو لإنقاذ آثار البندقية عام ١٩٦٦، فتشكّلت على الفور لجان قومية

للدعاية لمشروع إنقاذ البندقية، ولتشجيع التبرّعات الفردية والجماعية، وقامت جمعيتان فرنسيتان بالاضطلاع بمسؤولية ترميم قصر وتسع كنائس، واختارت جمعية أسترالية إحدى الكنائس لإصلاحها، ونشأت في أمريكا أربع جمعيات لترميم قصرين ودارين للكتب واثنتين وثلاثين كنيسة مع الاتفاق على إقامة معمل لبحوث الترميم بالبندقية، ونشأت في إيطاليا نفسها إلى جانب أجهزتها الإدارية والحكومية ثماني جمعيات من المتطوعين لإصلاح عدد من الدور والقصور والكنائس والمرافق التاريخية، إلى جانب جمعيتين إنجليزيتين وجمعيتين سويسريتين، وجميعها انخرطت جادة في العمل الدائب من أجل إصلاح مباني البندقية الأثرية وترميمها، وإعادة بناء ما تهدّم بها عن طريق تقديم المال اللازم والخبرة الضرورية والأيدي العاملة من أجل أن تعود البندقية كما كانت مدينة الفنون والأحلام، وتجمع إلى جانب عطر الماضي لمسة من عبقرية الحاضر وعرفانه.

وكان من نتائج الدراسات المعمّقة التي أجريت من أجل الحفاظ على المنجزات الفنية في مدينة البندقية أن كشفت عن جميع أخطار ظروف البيئة التي تهدّد العالم بأسره. وهكذا لم تعد بحوث تطهير البيئة الطبيعية والثقافية للإنسان في البندقية مقصورة عليها وحدها، بل صارت البندقية مركزاً مثاليًا لشتّى البحوث التي يمكن أن تُطَبَّق نتائجها في مختلف بلاد العالم، وبخاصة حيث تواجه الحكومات ظروفًا تستدعي إجراء عمليات ترميم وحفاظ على آثار معمارية وفنية. وكانت حصيلة هذه الجهود إنشاء «مركز دولي للمعلومات» يضم نتائج البحوث التي يتوصّل إليها الخبراء في أعمال الترميم وصيانة الآثار لتكون في متناول أيدي الدول التي تُواجَه بمشكلات مماثلة. وكانت أهم هذه البحوث هي التي تناولت «الأحجار» التي تعدّ أهم مواد البناء في المنجزات المعمارية، والتي استخدمها الإنسان منذ أقدم العصور في تشكيل أدوات صيده وأسلحته وبناء دوره ونحت تماثيله وحفر نقوشه. واستهدفت تلك البحوث تحديد أنواع الأحجار. ودرجات مقاومتها لمؤثرات الجو والمناخ وتلويث الماء والهواء. ومع ما نعرفه عن صلابة الأحجار وقوة تحمّلها اللتين تفوقان صلابة وتحمّل الأخشاب والأنسجة والأوراق وكثير من المواد الأخرى، إلا أنها تتعرّض بدورها للتآكّل والتفتّت، وهو ما حدث لكثرة من العمائر والمنحوتات الحجرية في مدينة البندقية التي تآمرت عليها عوامل الأجواء والمياه والتلّوث من رياح وأبخرة وفيضانات وأملاح مياه البحر وفضلات البيوت والمصانع والمواقد.

وقد تمكّنت اللجنة المشكلة من الخبراء الدوليين وممثلي الهيئات العالمية المتخصّصة ومندوبي شركات الصناعات الكيماوية من تحديد كافة العوامل التي تساعد على تفتيت الحجر وتحلّله. كما توصلوا إلى معرفة أهم العناصر التي تُكْسِب الأحجار قوة تجعلها عصيّة على التفتّت، وتبيّنوا أوجه الفاعلية والقصور في مختلف المنتجات المتاحة لعلاج الأحجار. وقد خصّصت

الحكومة الإيطالية «دير الرحمة» بالبندقية ليكون معملاً ومركزًا لبحوث صيانة الأحجار وترميمها، وأعلنت المنظمات الدولية المعنيّة بإنقاذ آثار البندقية عن استعدادها للاضطلاع بمسؤولية الإنفاق على هذا المركز لمدة خمس سنوات، وقُدِّرت المصروفات السنوية بخمسين مليون ليرة إيطالية.

ومن المعروف أن الفنون الدقيقة بمدينة البندقية قد أخذت تتوارى ضحية التقدم الصناعي في إيطاليا، إذ اجتذبت المصانع بأجورها العالية الأيدي العاملة المتناثرة هنا وهناك، فهجر الحرفيون البنادقة الموهوبون أعمالهم ومحارفهم وراحوا يجرون خلف المجالات الأكثر ربحًا، كما أغلقت بعض مراكز التدرّب على نسج المخرّمات وإصلاح الأنسجة والسجاجيد وصناعة الزجاج والبلّلور. وقد جاء حل هذه المشكلة عن طريق «الاتحاد الدولي لأساطين الحرفيين» الذي اتخذ قرارًا بإقامة مركز دولي للحرف اليدوية يتدرّب فيه العمال المهرة الذين يستطيعون الإبداع في هذه المجالات الفنية التي يتهدّدها الانقراض، كما ينشأ فيه جيل يُعدّ إعدادًا خاصًا للاضطلاع بصيانة المنجزات الفنية وترميمها، بل إن عشاق البندقية يتوقون إلى إعادتها كما كانت مركزًا عالميًا لمختلف الفنون. ومن هنا وضعت اللجنة الدولية مشروعًا لإنشاء أكاديمية لفنون الرقص يُختار للدراسة فيها التلاميذ من جميع بلاد العالم، تقضي كل دفعة منهم بها أربعة أشهر في العام.

ولم ينس خبراء التخطيط للمدينة تدبير المساكن الكافية لإيواء الحرفيين تلامذة وعمالاً، وطلبة المدارس المختلفة، فبدؤوا بترميم المساكن القائمة، حتى إذا دعت الحاجة أقاموا المساكن الجديدة التي تواكب الطابع المعماري لمباني البندقية، وذلك لإغراء العمال على البقاء حيث يجدون المقر الملائم إلى جانب العمل المناسب بالأجر العادل. وقد حرصت الهيئات المشتركة في إنقاذ البندقية على وضع تخطيط جديد للمدينة حتى تكتسي بوجه مشرق يمحو اكتئابها العابر، مع الحفاظ على المدينة القديمة لا لأنها أثرية وجميلة فحسب، بل لتطوير العلاقة بين السكان والبيئة وترشيدها، فليس ما ينبغي حمايته هو مجموعة من الأبنية الجميلة فقط، بل هو شخصية مدينة تسكنها جماعة من البشر، هم الذين يمدّونها بالحياة. ويتكون المركز التاريخي للمدينة من مجموعة أبنية ومساحات خالية بينها وحولها، يهدف التخطيط إلى الحفاظ على وحدتها ككل وترميمها إذا تطلب الأمر، وذلك بالمحافظة على الأبنية القائمة وإعادة تشييد ما هُدم منها وفق النمط الذي بُنيت به في أول الأمر، وتطوير العمائر التاريخية لتجاري العصر ولتسلم من التدهور.

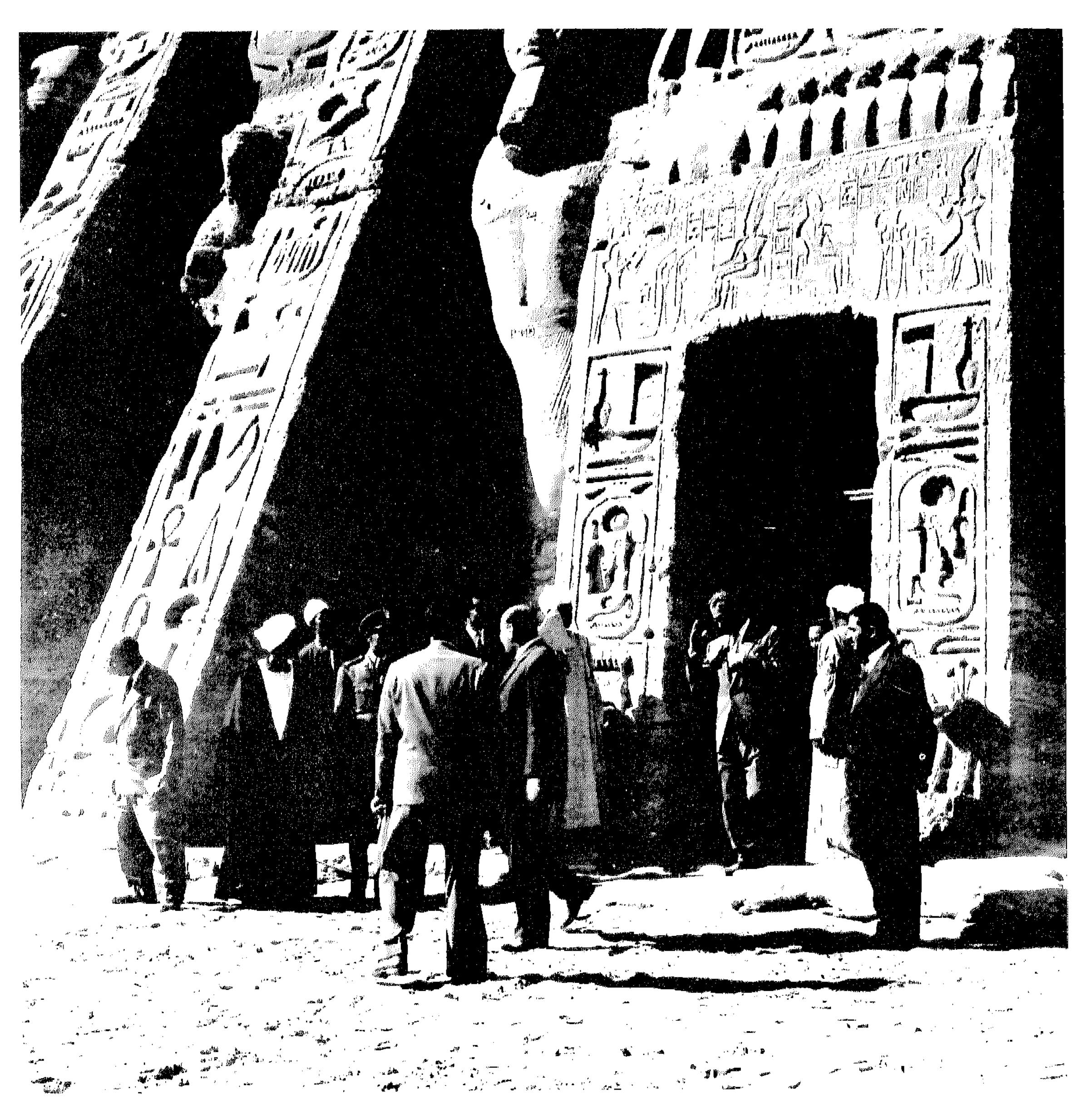
كذلك بدأت الخطوات لتجديد الأحياء التي تهدّمت حتى يمكن إعادة استخدام المدينة كلها، وتصميم الأبنية الجديدة لتوائم القديمة بدلاً من هدم الأحياء القديمة لكي لا يتعارض مظهرها مع المناطق الحديثة. وقام الخبراء كذلك باستعراض تاريخ تخطيط هذه المدينة منذ عام ١٨٦٦، منوّهين بالأخطاء التي أدّت إلى تدهور المدينة التي لا تعدّ حشدًا من الإنجازات الفنية

فحسب، بل هي قبل كل شيء جهاز متناسق الأجزاء يعمل بدقة تبعث على الإعجاب. وقد قُسِّمت المدينة إلى منطقتين، أولاهما هي المنطقة التاريخية الواجب الحفاظ عليها وإصلاحها وترميمها، وثانيتهما هي المنطقة التي يتحتّم إعادة تخطيطها ولا يُسمح فيها بغير البناء والهدم فقط بالرغم مما لهذه المنطقة من أهمية استراتيجية خاصة بما لها من تأثير في إحياء المنطقة التاريخية بالبندقية. وأدّت هذه التفرقة بين المنطقتين إلى جعل المنطقة الأولى مركزًا تاريخيًا واجب الحفاظ عليه، وتحرير المنطقة المحيطة بها والمتداخلة فيها في بعض المواقع من أية قيود أو تحفظات أو قرارات تحول دون البناء أو إعادة البناء فيها بدون إغفال الحاجة إلى توفير التوافق والانسجام بين المنطقتين، فضلاً عن تركيز الجهود من أجل بناء مساكن جديدة للحد من هجرة السكان، وإن كان عمدة المدينة قد أعلن أن السلطات لن تفكر في إنشاء مبان جديدة إلا في حالة الضرورة القصوى وبعد دراسة مستفيضة لإمكانية استخدام المباني القديمة. أما بالنسبة إلى دفع عجلة الإنتاج الذي يعدّ جانبًا مهمًا في كافة الخطط ومشروعات تخطيط المدينة، فقد اتجه الرأي إلى تشجيع الحرف البسيطة التي تشكّل القاعدة العريضة لاقتصاد المدينة، فما من شك في أن اضمحلال نشاطاتها التي تستدعي وجود الأفراد ومساكنهم إلى جوار أعمالهم هو السبب المباشرة وراء هجرة الأهالي التي تعاني منها المدينة.

ولقد انبرت حكومة مصر منذ مطلع مشروع الإنقاذ إلى الإسهام بقدر طاقتها، فعلى مدى السنتين التاليتين اللتين واصلتُ خلالهما العمل وزيراً للثقافة تقدّمت مصر بمساهمتها المادية والمعنوية للمشروع لم تتخلف عن مواكبة الركب الحضاري أو عن رد الجميل [انظر صفحات ٥٧٥، ٥٨٢، ٥٨٣]، ولم أكفّ من جانبي عن نشر المقالات بالصحف والمجلات العربية أدعو الحكومات والمؤسسات إلى الإنفاق على إصلاح واحد من القصور التاريخية التي ما تزال باقية دون ترميم تستصرخ ضمير مثقفي العالم. فما أروع أن يحمل قصر في مدينة البندقية اسم الدولة العربية التي تعهّدته بالترميم والإصلاح، كما أدعو الأفراد بإضافة جهد شخصي إلى جهود الحكومات والجمعيات الثقافية والفنية التي رصدت لهذا الغرض جزءًا من مواردها التي تمّت جبايتها في الأصل من إيرادات الأفراد، فقد كان من رأيي أن تحريك الأفراد لهذه المهمة الحضارية هو عمل فكري أكثر منه عمل مادي. فإن الدعوة إلى مشاركة الأفراد في هذا المشروع تحمل إثارة حب الجمال في مهجات الأجيال المعاصرة واجتذاب فكرهم نحو روائع الماضي الجليلة، وإشعال وهج الخيال في أذهانهم وفتح عقولهم وقلوبهم على مستقبل يضيف إلى أصالة الماضي قيمًا ومثلاً سامية متجدّدة. ثم إن تلاقي الأفراد من مختلف بلاد العالم على هدف واحد يبرز القيمة الكبرى للتواصل الإنساني عبر الفواصل والحدود، وللتبادل الفني والفكري، وللكشف عن الخبرات والكفاءات القومية المتقوقعة داخل حدود أوطانها المغلقة.

تُرى كيف سيكون عالم الغد إن اختفت منه آثار الرهافة وأسلوب الحياة البهج الذي احتفظت لنا به طويلاً هذه المدينة ذات الميادين المنمنمة والواجهات الرخامية التي تبدو مع انهمار المطر مصقولة متموّجة برّاقة كالحرير، ومياه القنوات التي تبدو هي الأخرى تحت أشعة الشمس وكأنها قوس قزح في تعدّد ألوانه وبهاء مرآه، ورقعة ميدان القديس مرقص التي تبدو مع الليل في ضوء القمر بساطًا زاهيًا تغوص فيه الأقدام، وبحيرة اللاجون الشاطئية الفسيحة التي تتوسّط المدينة وتغشّيها بسحابة من الشجن؟ يقينًا ثمة ما يشين مدينة البندقية، فما يستطيع أحد أن يُغفل تلك الرائحة الكريهة التي تنبعث منها أو يستطيب شتاءها القارص وبرودة بحيرتها الشاطئية التي تفقد معها البحيرة زرقتها، أو يغضّ الطرف عن التفاوت في مبانيها التي يبدو بعضها جليلاً رائعًا بينما يبدو البعض الآخر ممعنًا في القبح، الأمر الذي حمل الناقد الفني المعروف چون راسكين على أن يصرّح بأنه «يمقت نصفها ويعشق نصفها الآخر». ومما يؤثر له وهو يصف كنيسة سان چورچيو ماچيوري قوله: «من غير الممكن أن يكون ثمة مبنى أقبح من هذا تصميمًا وأدنى منه بدائية وأنكر منه مهانة»، وهذا في رأيي وصف جائر لا يتفق والحقيقة في شيء. ويُروَى أن الفنان تشارلي شاپلن كان في كل مرة يفد فيها إلى المدينة يقاوم رغبة دفينة في نفسه لكي يمسك بندقية ليسدّد طلقاتها إلى تماثيل الآلهة التي تعلو مبنى مكتبة ڤينيسيا الشهيرة بميدان القديس مرقص والتي أبدعها المعماري سانسوڤينو ليقضي عليها جميعًا إلهًا بعد إله. أما الأديب المعروف إيڤلين فكان يرى بازيليكا القديس مرقص مبنى معتمًا مقبضًا، على حين ازدرى الفيلسوف هربرت سپنسر أنماط زخارفها التي لا دلالة لها في نظره، والتي كانت تذكّره فسيفساؤها المرصّعة - على حد قوله - بالعمود الفقري للسمكة! بينما وصفها الأديب د. هـ. لورنس عندما رآها للمرة الأولى بأنها المدينة البغيضة اللّزجة خضراء الدِّمَن.

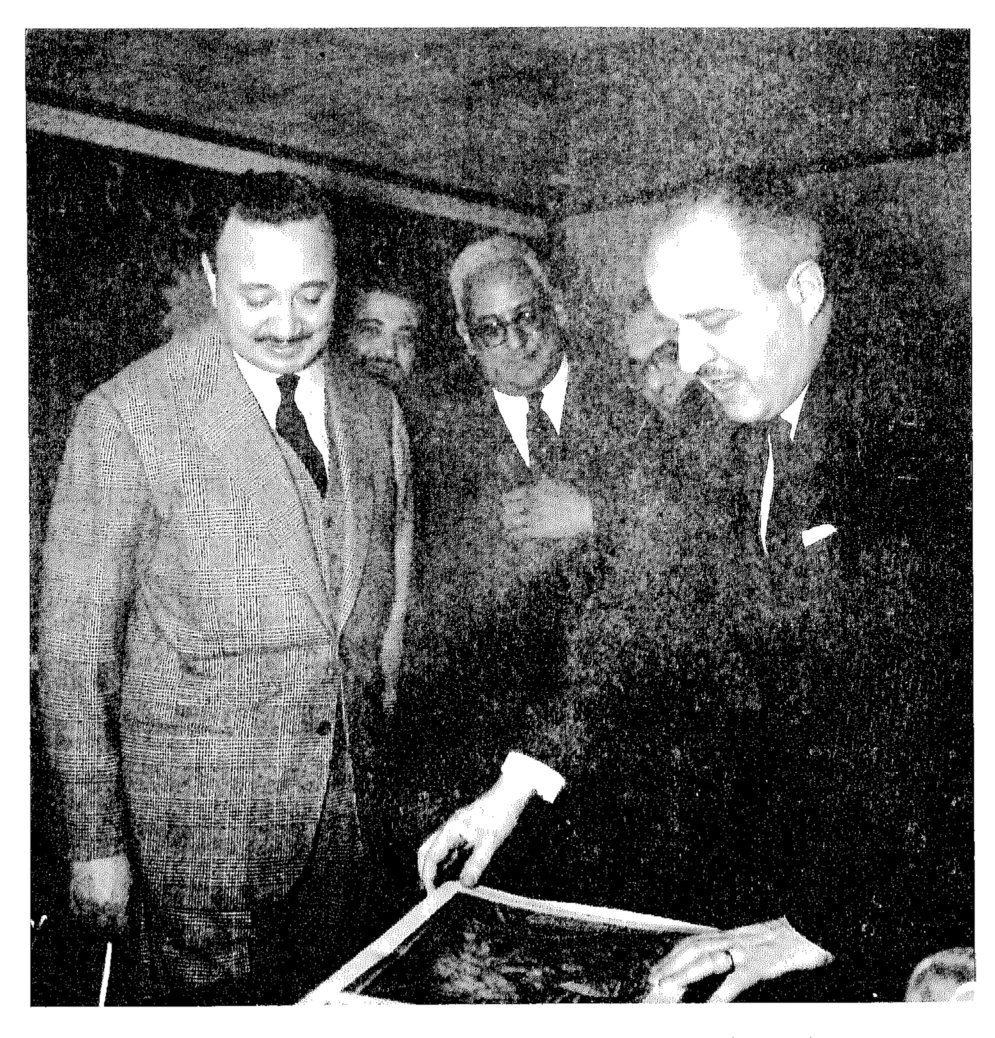
وكان ثمة اعتقاد سائد بين الأهلين بأن البندقية سوف تغمرها يومًا بحيرتها، وكما انبثقت من الماء سوف تغيب تحت الماء، فهي من البحر وُلدت وإلى رَحِمه تَعُود. ولكن على الرغم من ذلك كله، فمع النسيم الباكر حيث الهواء النديّ العليل والشَمس لمّا ترتفع في أفقها وقد طالعت ببواكيرها القباب، والنهار لم يتلوّث بعد بما يشوبه، وأصوات المجاذيف تلاطم صفحة الماء، لا يسع المرء وهو يطلّ من نافذته إلا أن يمتلئ حنينًا ونشوة وشوقًا بروعة ما يرى وما يسمع. فأنت حين تودّع هذه المدينة تحسّ وكأنك تحمل فوق كتفيك طيف البندقية، وتشعر وأنت تغادرها وكأن ما يفوح منها مايزال عالقًا بخياشيمك من روائح شتّى مختلطة: من بخور ووَحَل وأسماك وعَطَن. ويتردّد في أذنيك ذلك الصوت الشجيّ لارتطام مياه القنوات بالجدران. وأنّى كنت فسوف لا يغيب عن نظرك طيف «السيرينيسيما» بجدرانها الوردية المتألقة وقناطرها المبهجة ورموزها الأخّاذة من أسود مجنّحة بديعة، وخيل ذهبية فارهة، وبُرْج للنواقيس مصوّب نحو السماء، ومياه تخفق في سكينة وجلال، وأوتاد مضروبة إلى شاطئ



الرئيس جمال عبدالناصر فى زيارة لمعبد ابو سمبل الصغير عام ١٩٦١.



صاحب هذه المذكرات يلقى كلمة الافتتاح فى معرض ٥٠٠٠ سنة من الفن المصرى القديم. بروكسل.



مع السنيور ڤيتورينو ڤيرونيزى المدير العام لمنظمة اليونسكو بمقر اليونسكو بباريس فى ٢٨ مارس ١٩٦٠.



مع المسيو رينيه ماهيه نائب مدير اليونسكو أثناء اجتماع اللجنة الاستشارية لإنقاذ آثار النوبة بمركز تسجيل الآثار بالقاهرة فى ٢٢ مايو ١٩٦٠.



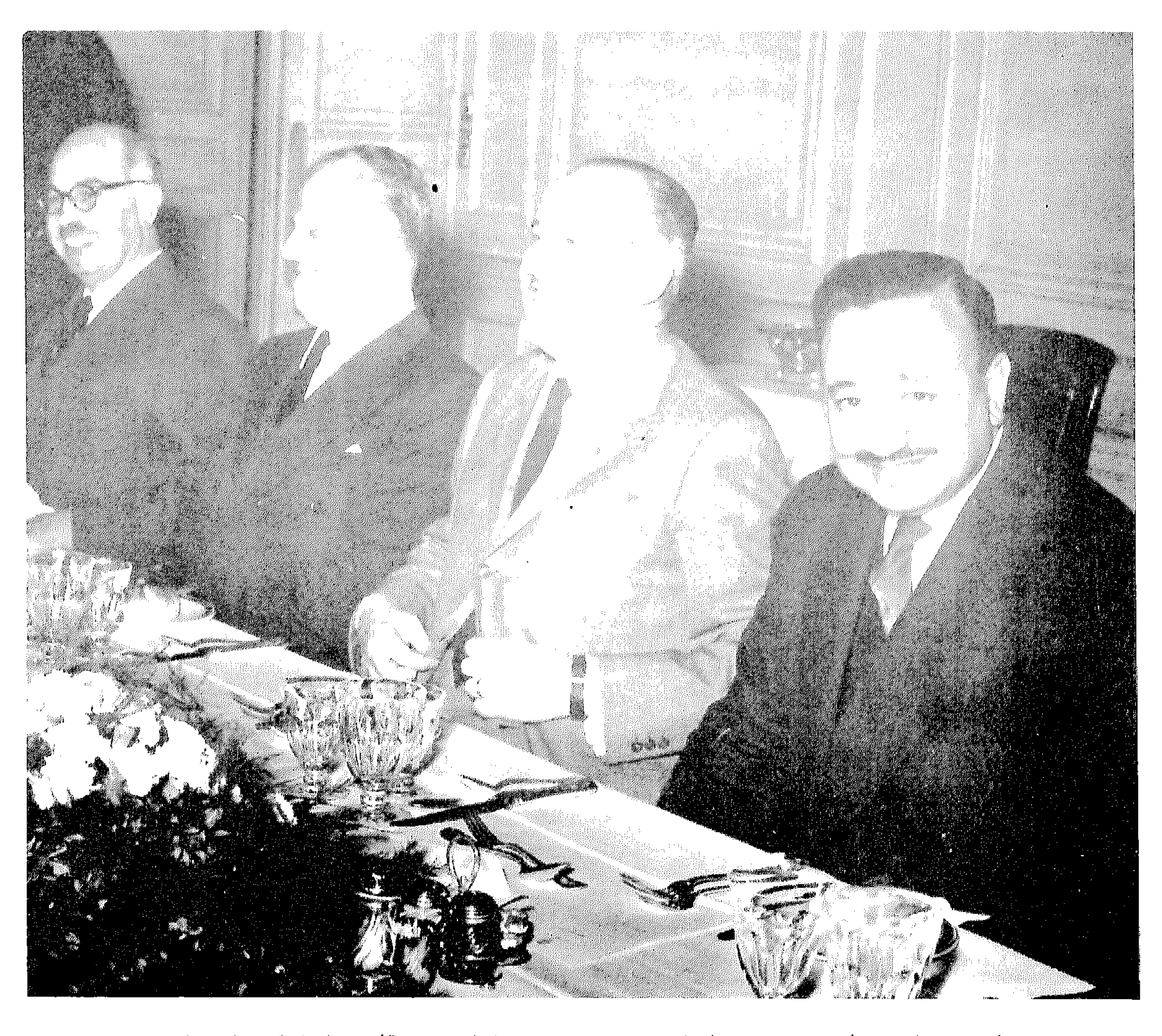
جلسة عمل لإنقاذ آثار النوبة بالقاهرة مع المسيو رينيه ماهيه نائب المدير العام لليونسكو والسنيور پاولوكارنيرو.



صاحب هذه المذكرات يلقى كلمة مصر فى المؤتمر العام لليونسكو نوفمبر ١٩٦٠.



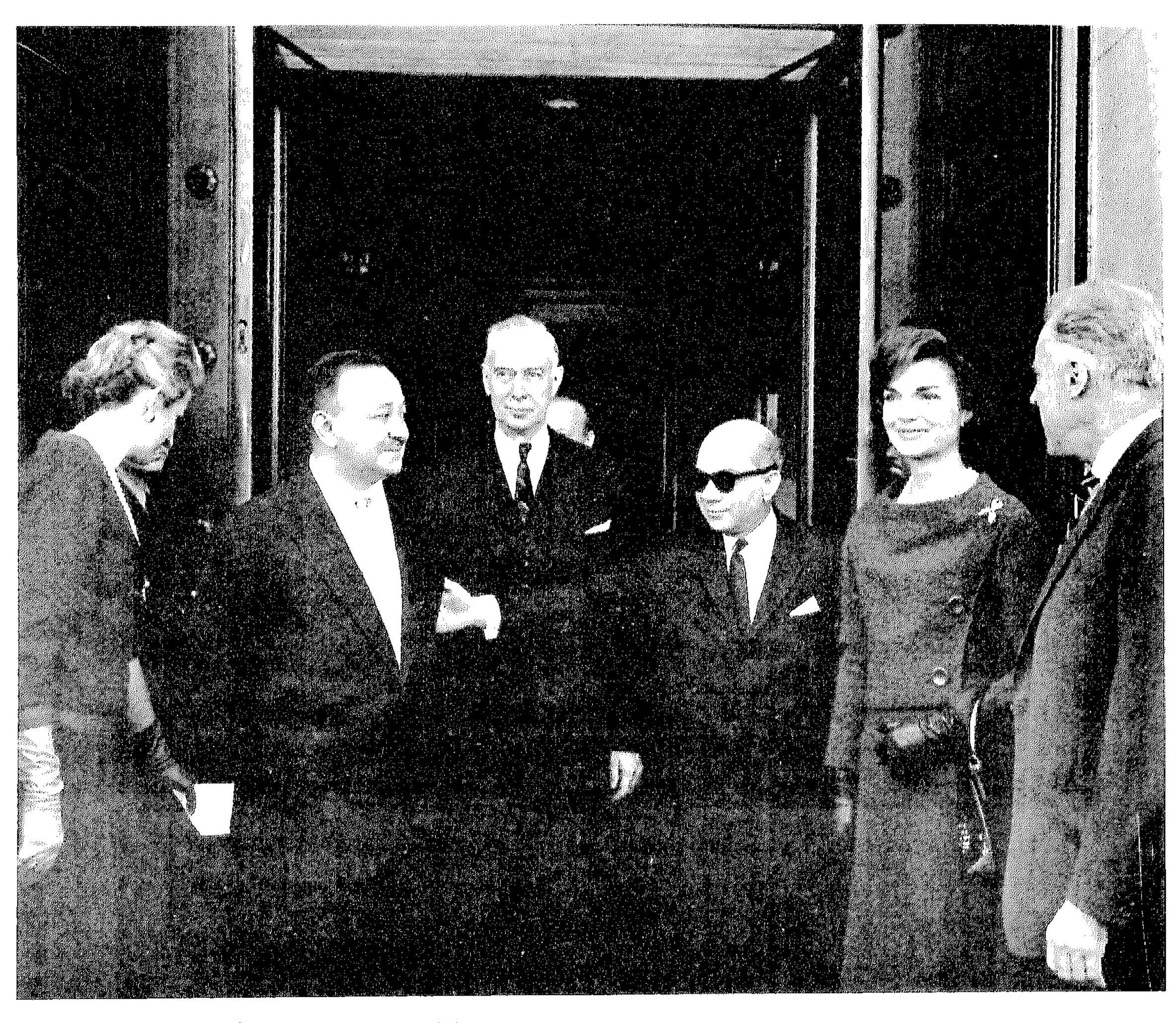
فى استقبال الأمير صدر الدين خان مستشار منظمة اليونسكو لشئون النوبة.



فى تكريم السنيور فيرونيزى مدير عام اليونسكو مع السيد عبدالخالق حسونة أمين عام الجامعة العربية والأستاذ نجيب هاشم وزير التربية والتعليم.



الرئيس عبد الناصر يستقبل السنيور ڤيرونيزى مدير عام اليونسكو بعد أن تلقّى رسالة الحكومة المصرية بطلب عون اليونسكو لإنقاذ آثار النوبة.



فى استقبال السيدة جاكلين كنيدى بالناشونال جاليرى فى واشنطن لافتتاح «معرض توت عنخ آمون» ١٩٦١ ويبدو فى الصورة سفير مصر د. مصطفى كامل.



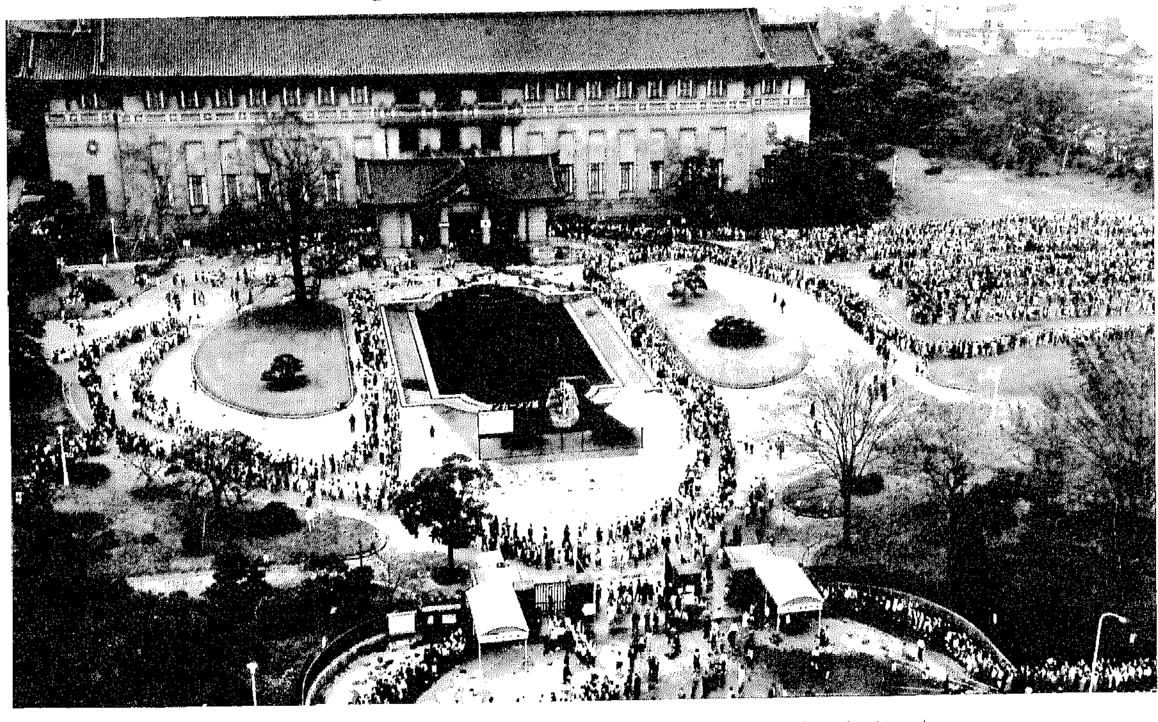
مع السيدة چاكلين كنيدى بمناسبة معرض توت عنخ آمون ١٩٦١. ويبدو فى الصورة تمثال من الدولة القديمة هدية من شعب مصر للشعب الأمريكى.



صورة تذكارية مهداة من الرئيس جون كنيدى وقرينته بمناسبة معرض توت عنخ آمون بواشنطن.



جماهير المواطنين اليابانيين فى انتظار دورهم لزيارة معرض توت عنخ آمون بطوكيو.



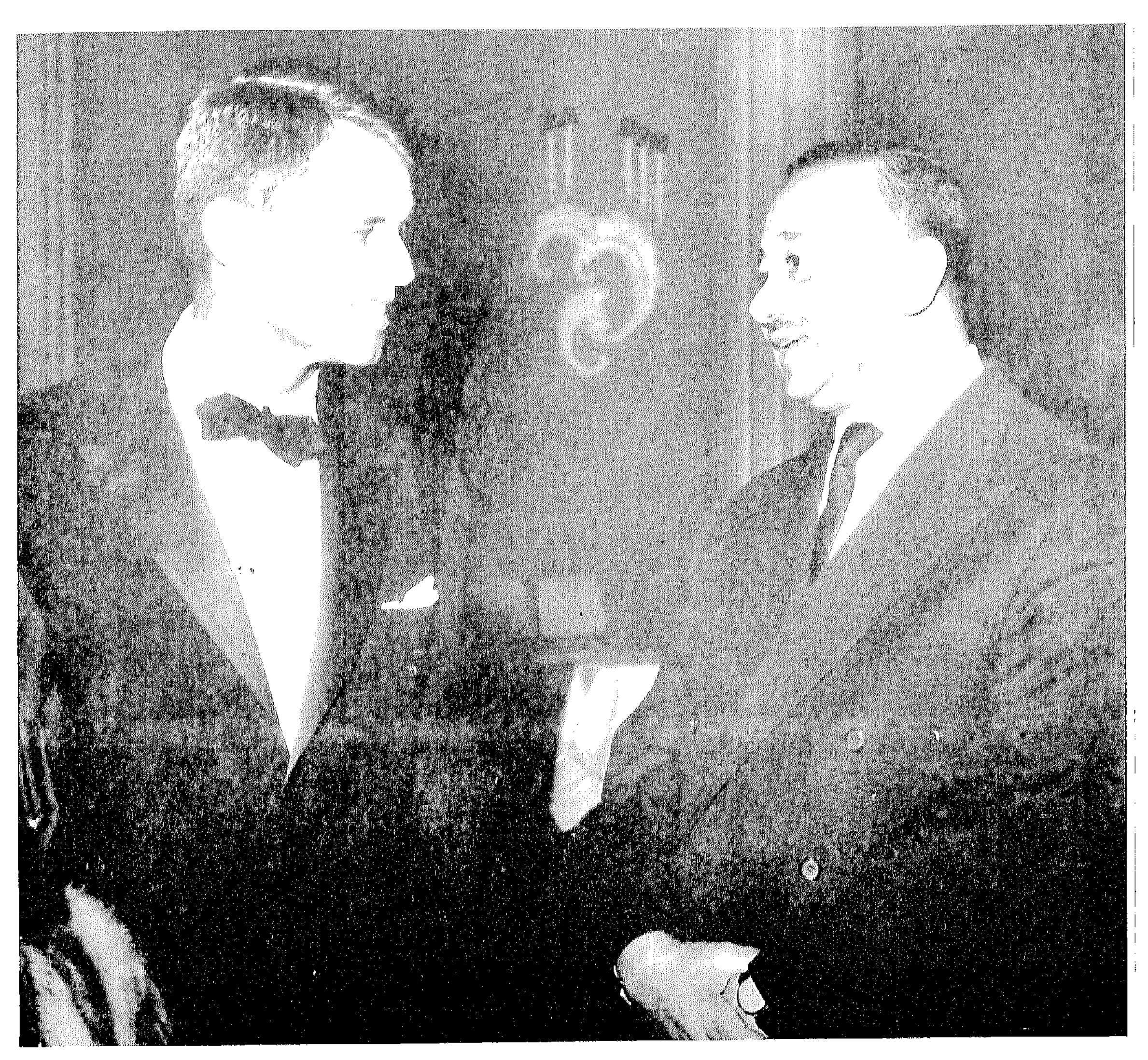
جماهير المواطنين الإنجليز فى انتظار دورهم لزيارة معرض توت عنخ آمون بالمتحف البريطانى.



فرقة موسيقى الجاز تعزف لحن الوداع الجنائزي فى توديع توت عنخ آمون الراحل عنهم فى إحدى مدن الولايات المتحدة.



توت موبيل.



مع المدّعى العام الأمريكى روبرت كنيدى.



كاتب هذه السطور يلقى كلمة افتتاح معرض توت عنخ آمون بواشنطن. وتبدو فى الصورة قرينته والسفير المصرى مصطفى كامل.



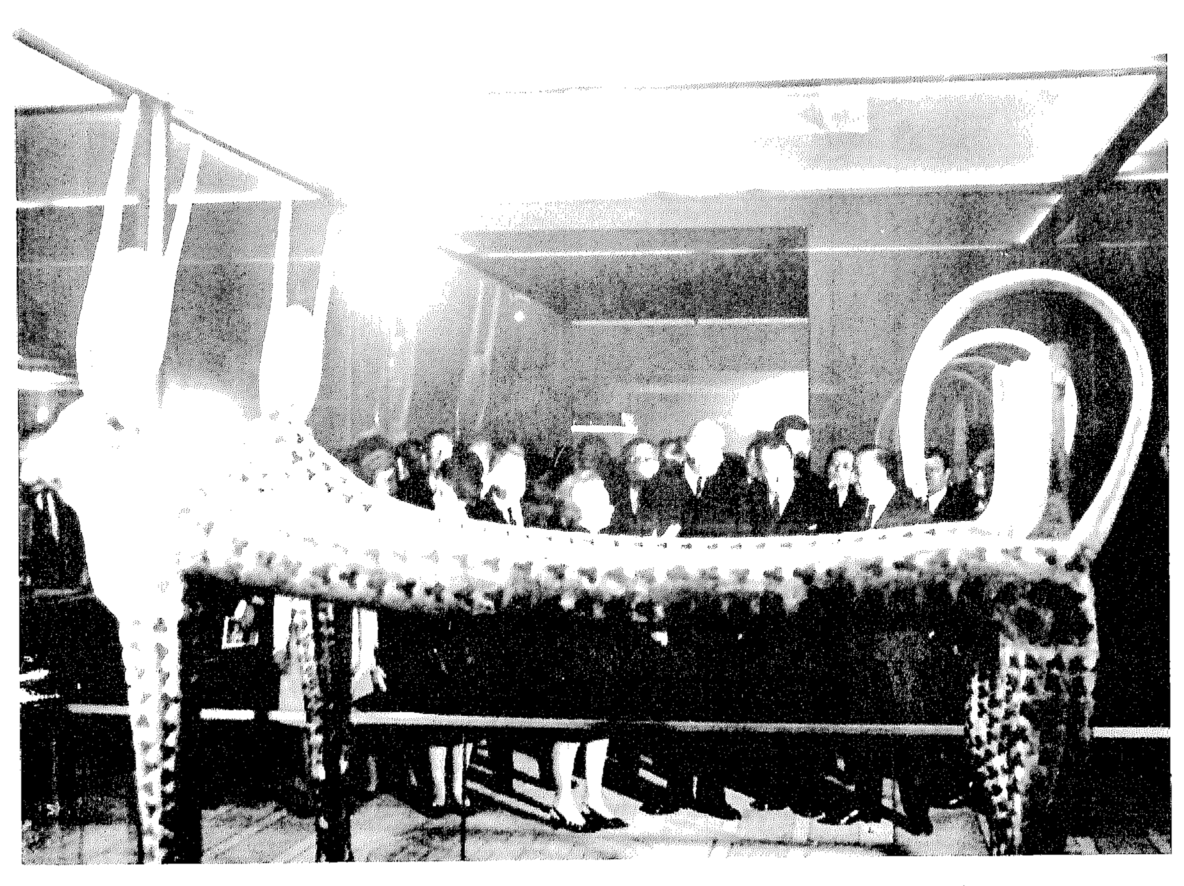
مع جلالة الملك جوستاف ملك السويد عند تشريفه للأكاديمية الملكية للفنون والآداب باستوكهولم للاستماع إلى محاضرة صاحب هذه المذكرات وموضوعها: لماذا ننقذ آثار النوبة؟



مع عالمة الآثار المصرية السيدة كريستيان ديروش نوبلكور والسيد عبد الخالق حسونة أمين عام الجامعة العربية.



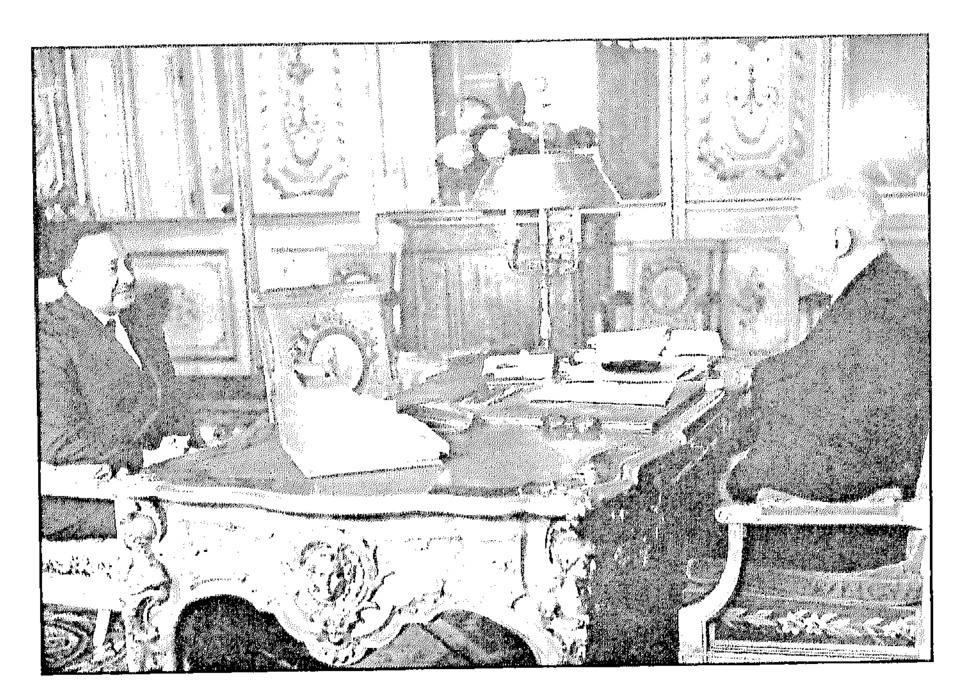
مع الرئيس ديجول والسيدة قرينته والمسيو أندريه مالرو فى معرض توت عنخ آمون بباريس ١٩٦٧.



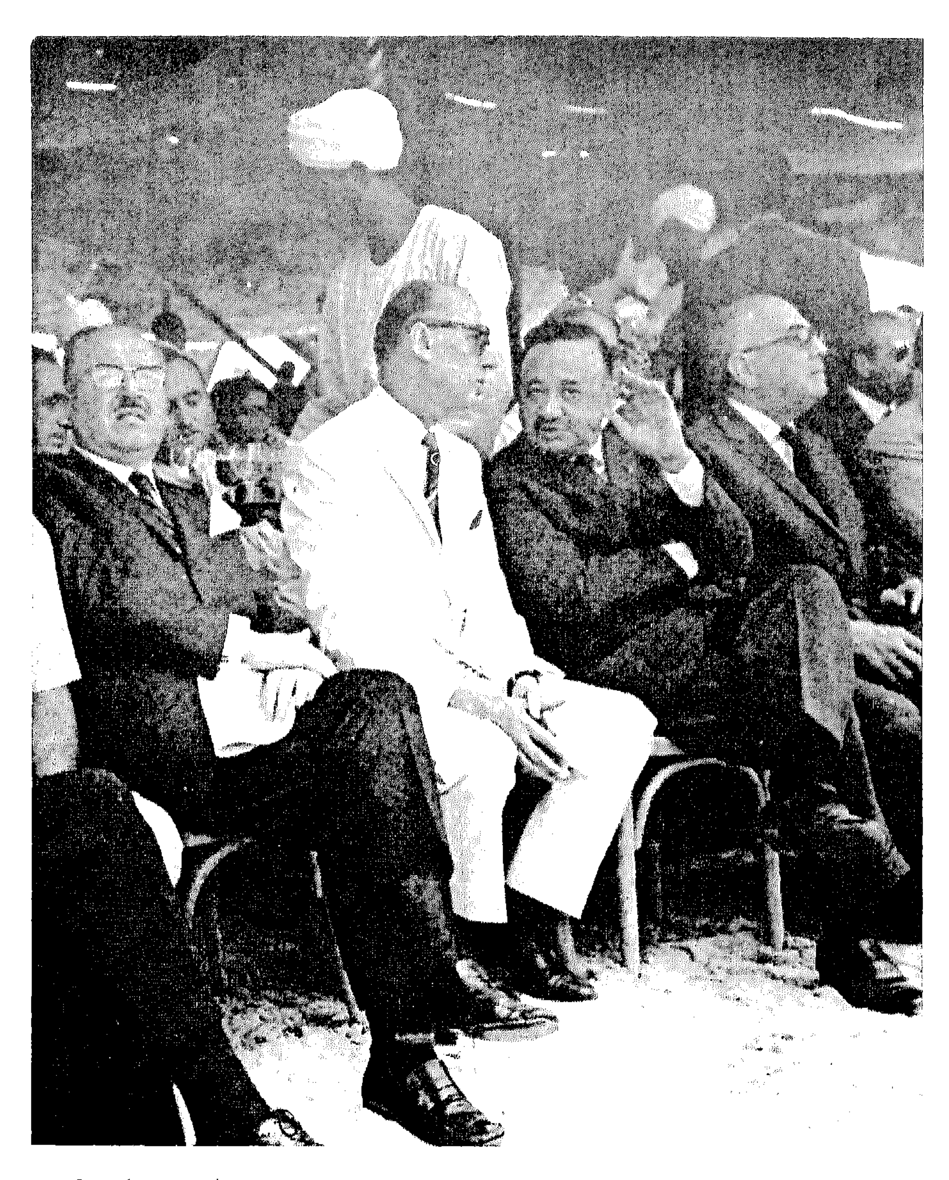
مع الجنرال ديجول والسيدة قرينته والمسيو أندريه مالرو وزير الشئون الثقافية اثناء شرح السيدة كريستيان نوبلكور امام سرير جنائزى من مجموعة توت عنخ آمون.



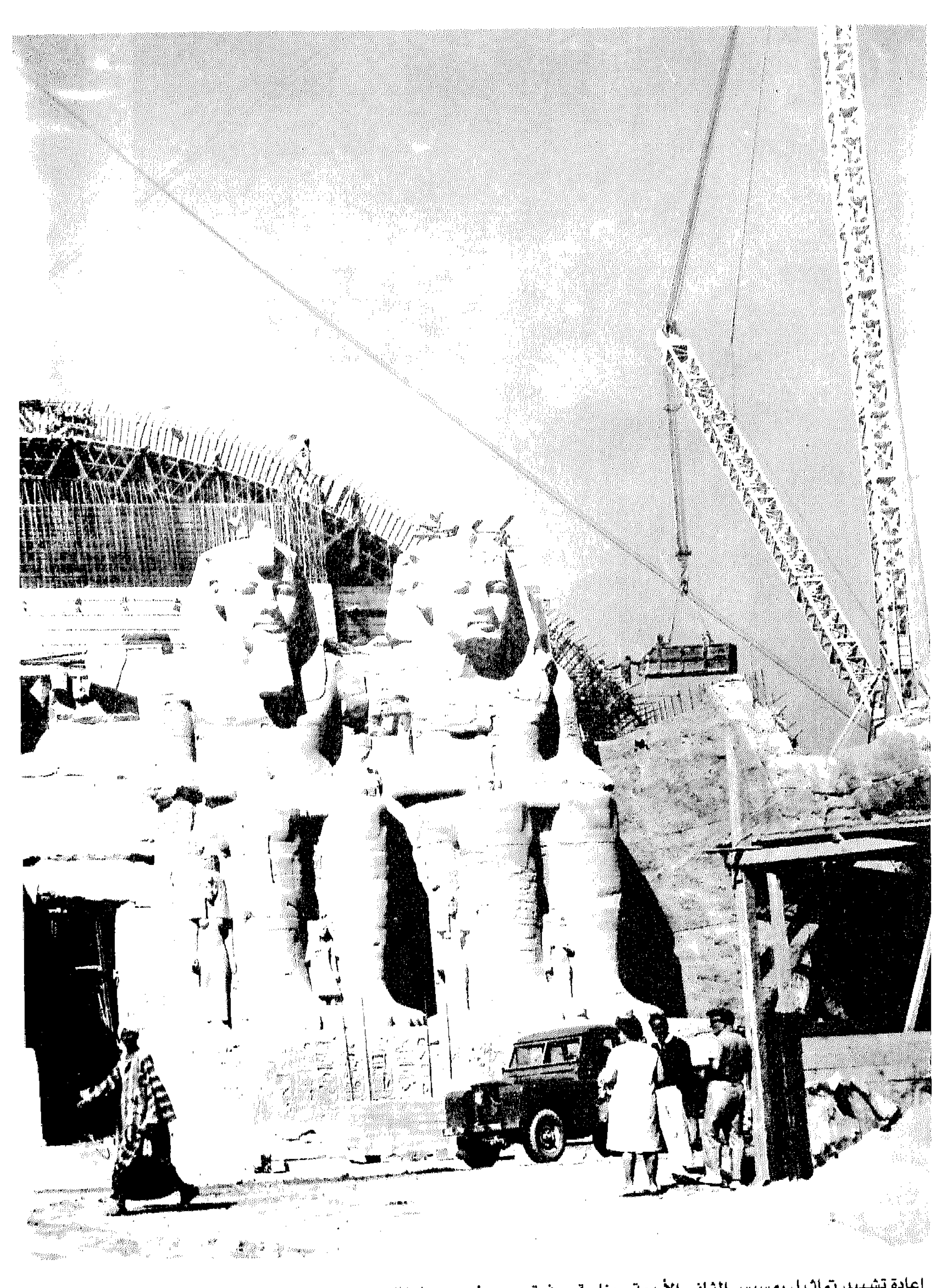
مع الجنرال ديجول والسيدة قرينته والمسيو أندريه مالرو وزير الشئون الثقافية أثناء شرح السيدة كريستيان نوبلكور أمام مقعد من كنز توت عنخ آمون.



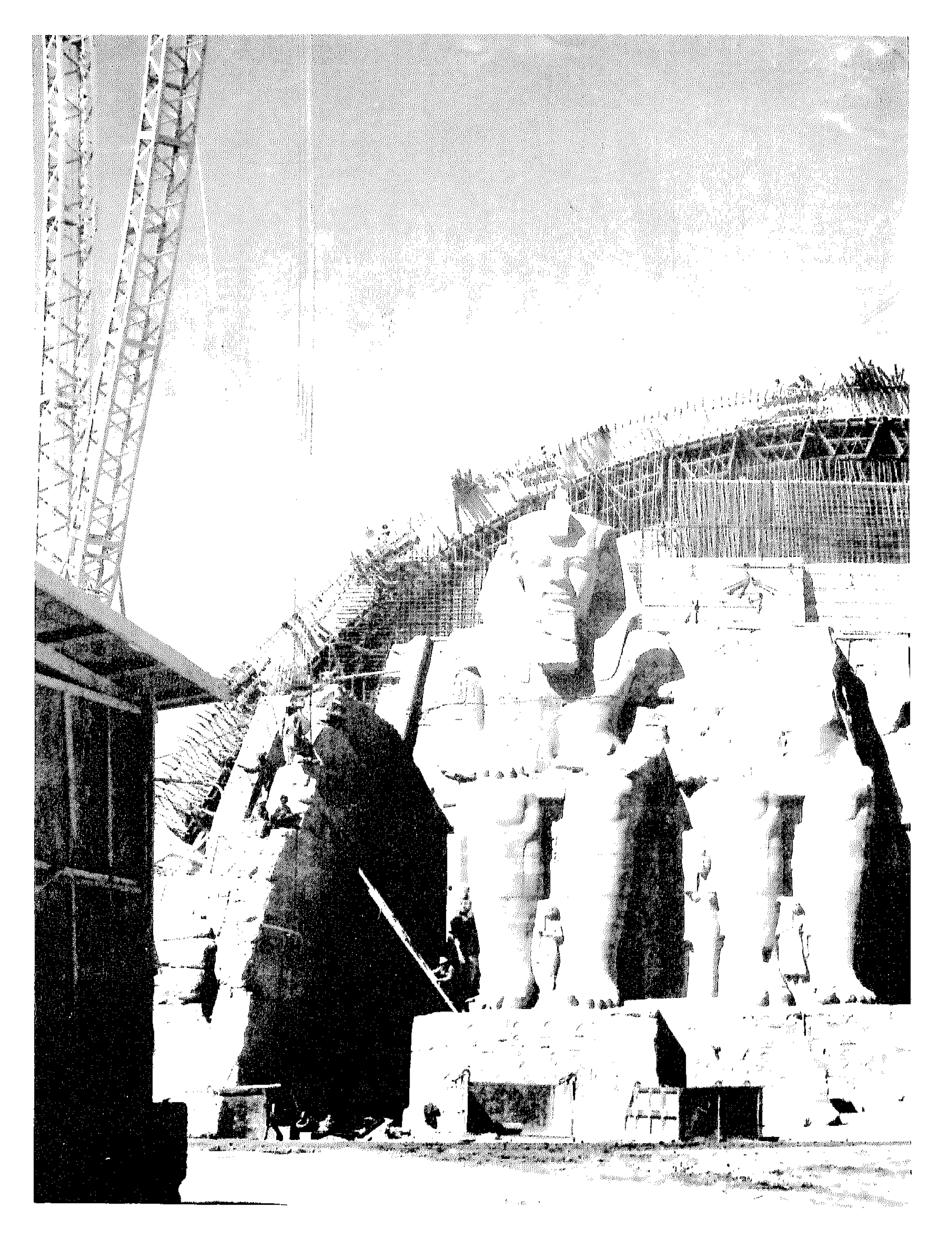
لقاء خاص مع الرئيس شارل ديجول بمكتبه بقصر الإليزيه (مايو ١٩٦٧).



مع المسيو فيرونيزى والمسيو رينيه ماهيه والسنيور كارنيرو فى حفل افتتاح معبد أبو سمبل فى موقعه الجديد.



إعادة تشييد تماثيل رمسيس الثانى الأربعة، وبناء قبو فوق معبد أبو سمبل الكبير من الخرسانة المسلحة لوقايته ١٩٦٧.





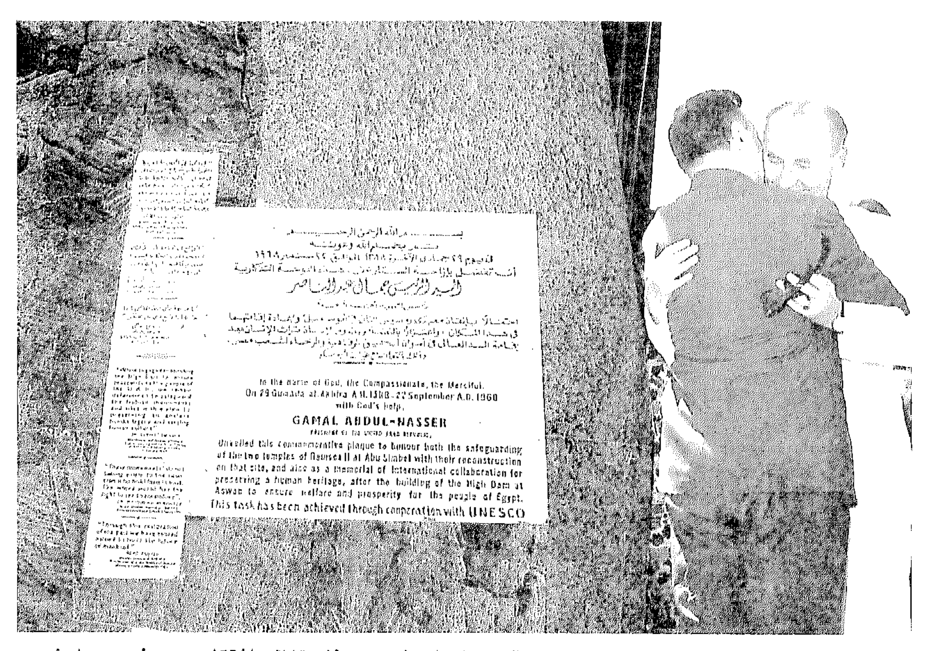
كاتب هذه السطور يلقى كلمة مصر فى حفل افتتاح معبد ابو سمبل فى ٢٢ سبتمبر ١٩٦٨.



السنيور كارنيرو رئيس اللجنة الاستشارية لإنقاذ آثار النوبة يلقى كلمته فى حفل افتتاح معبد ابو سمبل فى موقعه الجديد يوم ٢٢ سبتمبر ١٩٦٨.



صاحب هذه المذكرات يلقى كلمة الافتتاح فى حفل إزاحة الستار عن تمثال الشاعر أحمد شوقى فى حدائق فيلا جوليا بروما فى أبريل ١٩٦٢.



عناق بين رينيه ماهيه مدير عام اليونسكو وكاتب هذه السطور بعد الاحتفال بافتتاح معبد أبو سمبل فى موقعه الجديد يوم ٢٢ سبتمبر ١٩٦٨.

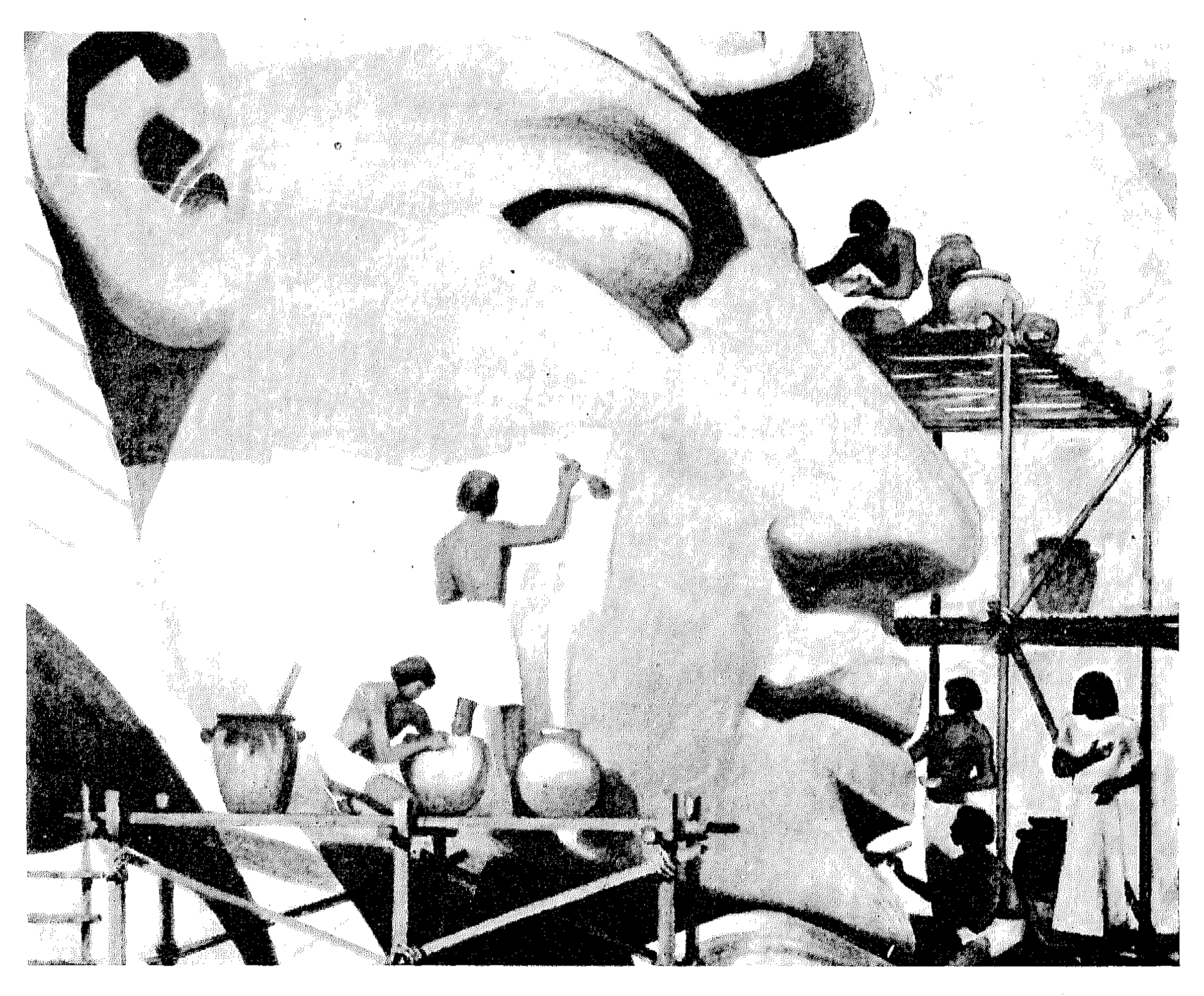

السيد الرئيس جمال عبد الناصر
In the name of God, the Compassionate, the Merciful.
On 29 Gumada al-Akhira A.H. 1388-22 September A.D. 1968
with God's help,
GAMAL ABDUL-NASSER
PRESIDENT OF THE UNITED ARAB REPUBLIC,
Unveiled this commemorative plaque to honour both the safeguarding
of the two temples of Ramses II at Abu Simbel with their reconstruction
on that site, and as a memorial of international collaboration for
preserving a human heritage, after the building of the High Dam at
Aswan to ensure welfare and prosperity for the people of Egypt.
This has been achieved through co-operation with UNESCO



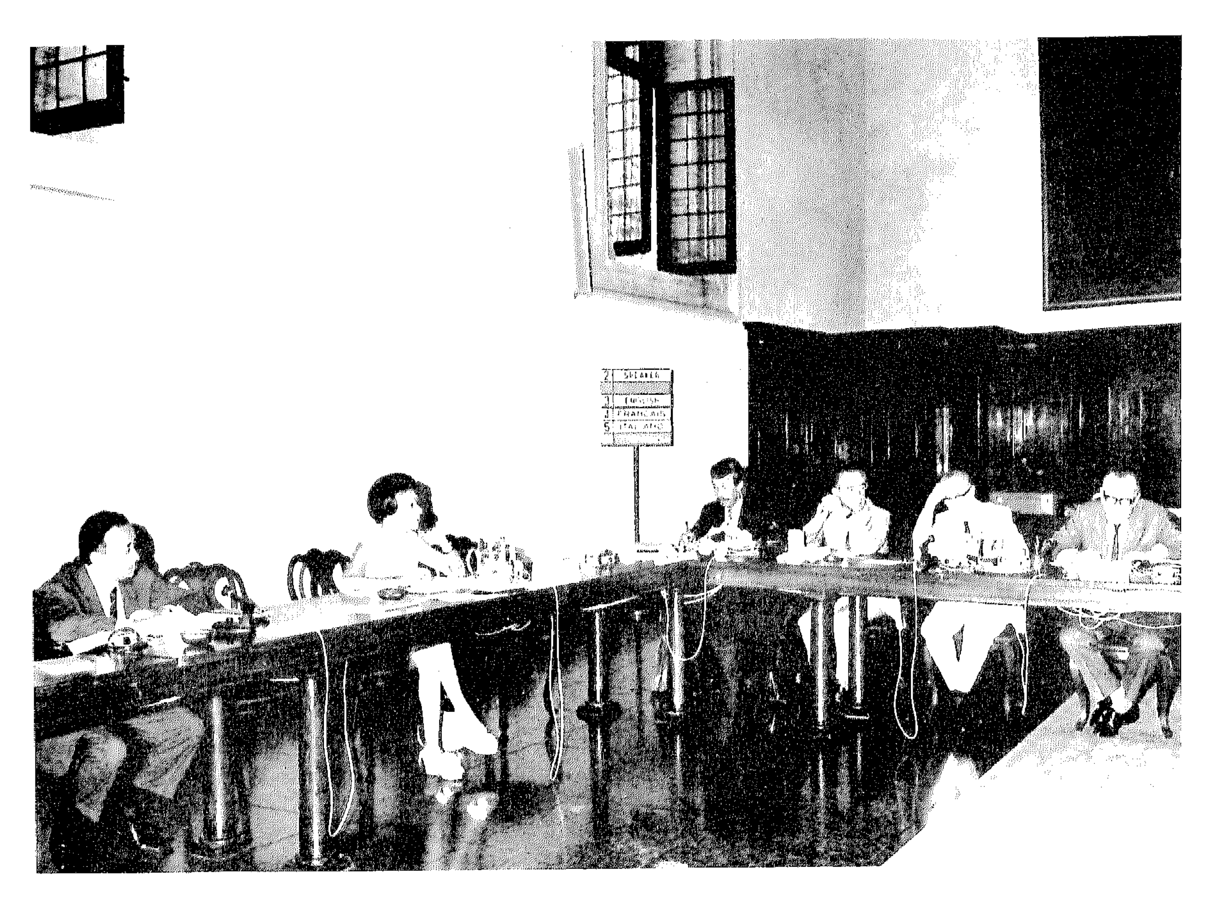
مع رينيه ماهيه يوم افتتاح معبد أبو سمبل في ٢٢ سبتمبر ١٩٦٨ أمام اللوحة التذكارية للافتتاح.



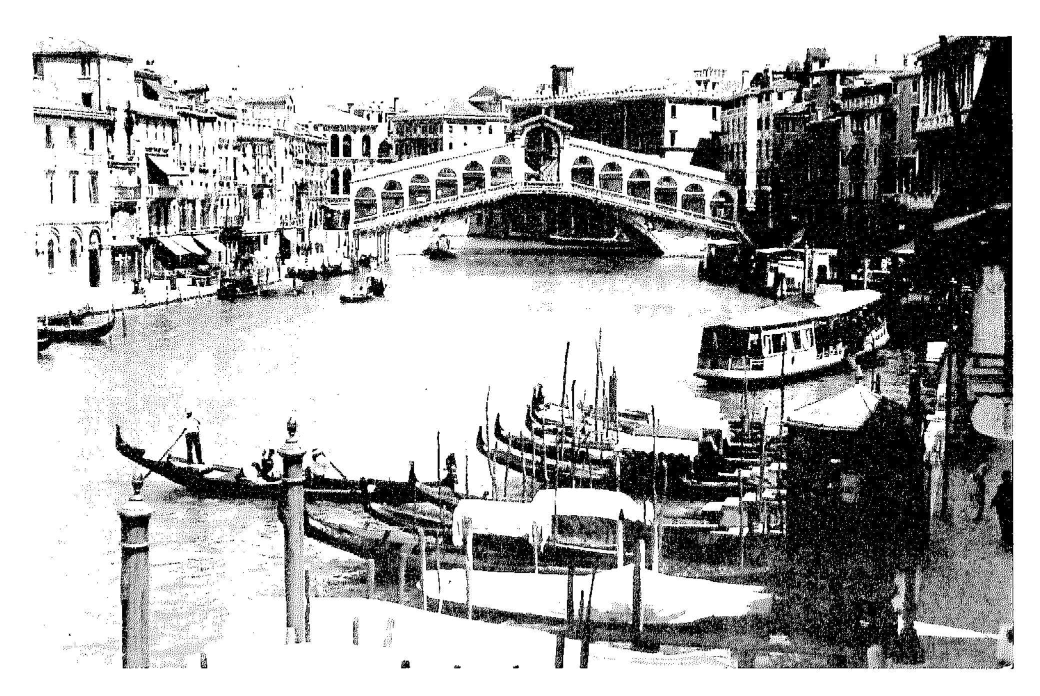
حفل عشاء بباريس عام ١٩٦٨ ابتهاجا بنجاح الحملة الدولية لإنقاذ معابد النوبة يضم الليدى مارى مندوبة بريطانيا ورينيه ماهيه مدير اليونسكو ومندوب تركيا ومندوب الجزائر ومندوب الولايات المتحدة الأمريكية والسنيور كارنيرو مندوب البرازيل ومندوب إسبانيا ومندوب السويد والأستاذ حنا سابا المستشار القانونى لليونسكو وكاتب هذه السطور.



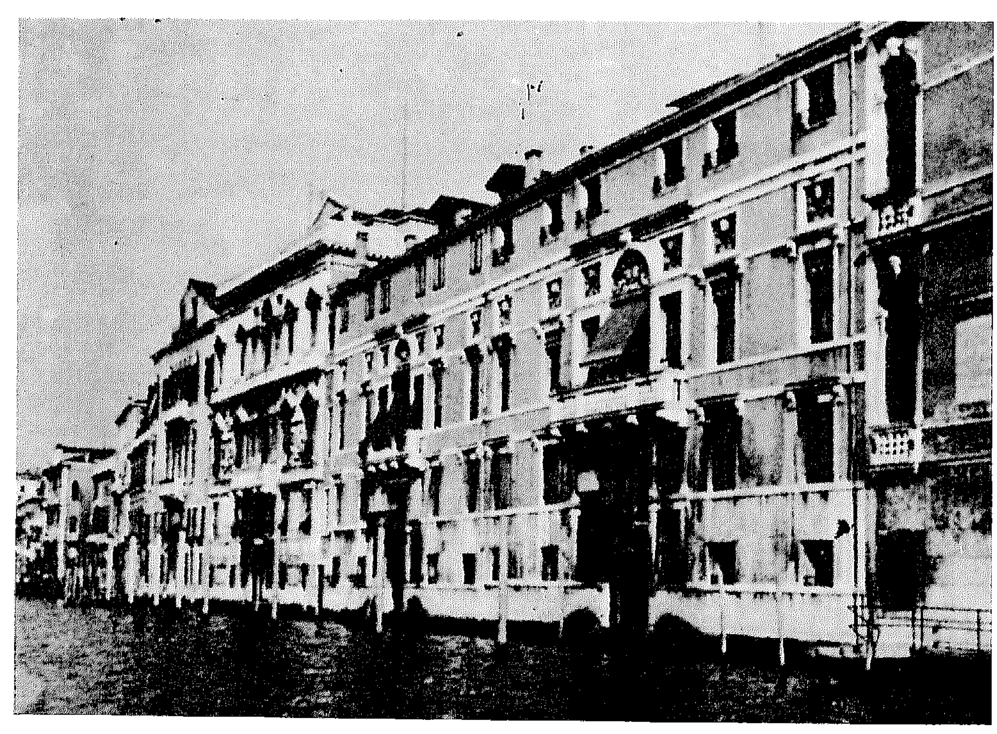
لقطة من فيلم «الأعجوبة الثامنة». إخراج چون فيني : طلاء رأس أحد تماثيل معبد أبو سمبل الكبير.
لوحة من تصوير الفنان حسين بيكار.



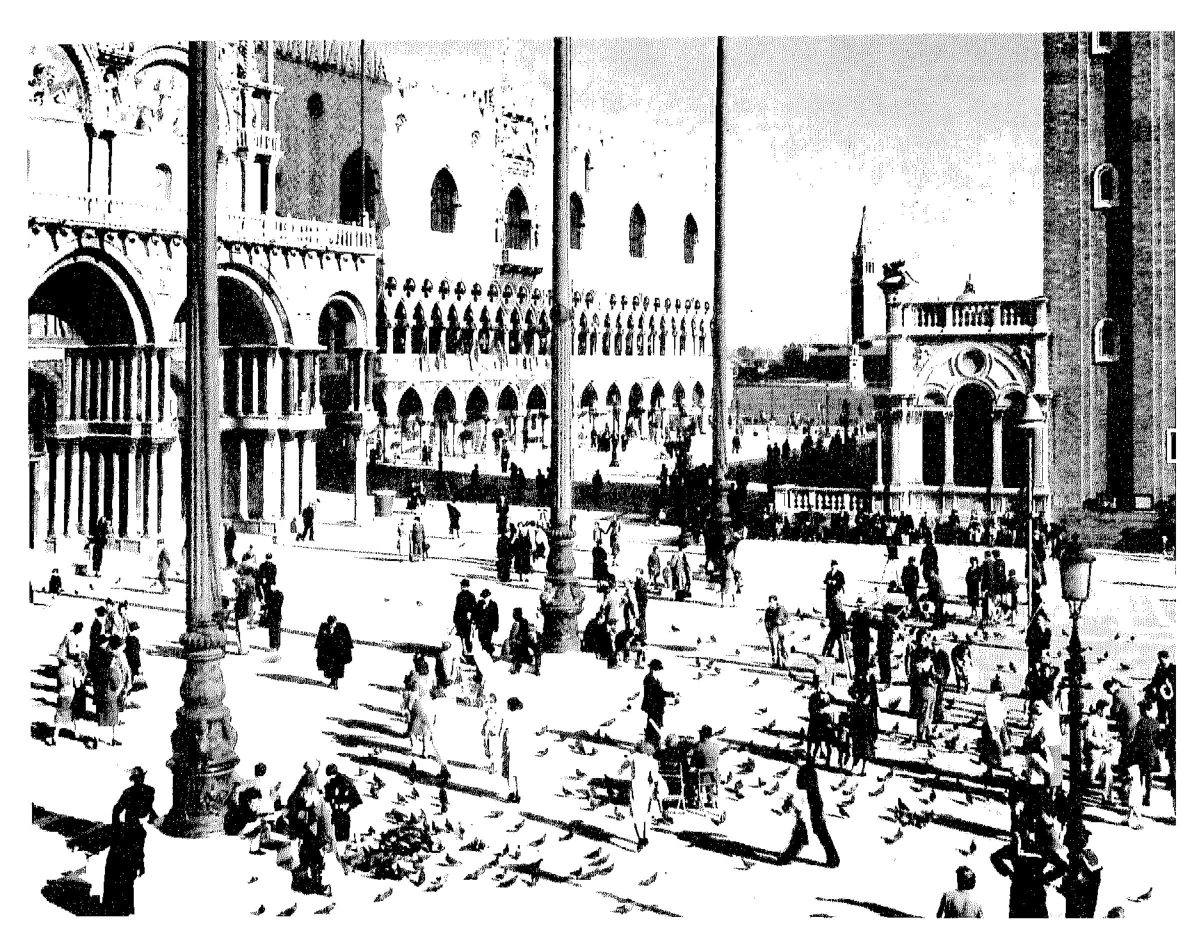
اجتماع اللجنة الدولية لإنقاذ مدينة البندقية برياسة الأستاذ رينيه ويج وإلى يمينة مدير اليونسكو رينيه ماهيه ومساعديه على فريونى ورولية آندريانى، ثم الكونتيسه آنا ماريا تشيجونيا فولبى ممثلة مدينة البندقية، وصاحب هذه المذكرات نائب رئيس اللجنة الدولية.



جسر ريالتو على القناة الكبرى.



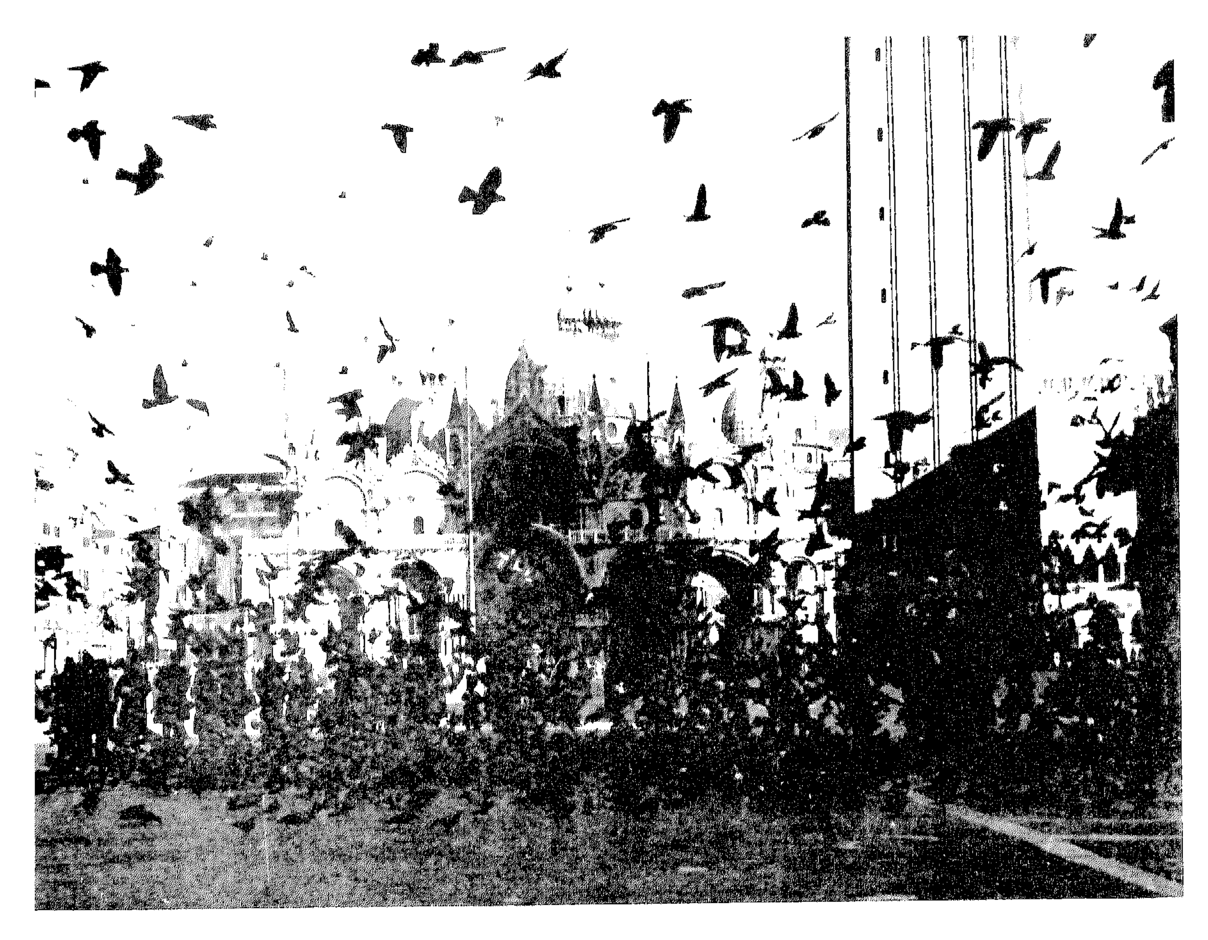
قصر ڤيندرامين المطلّ على القناة الكبرى.



قصر الدوج وكنيسة القديس مرقص.



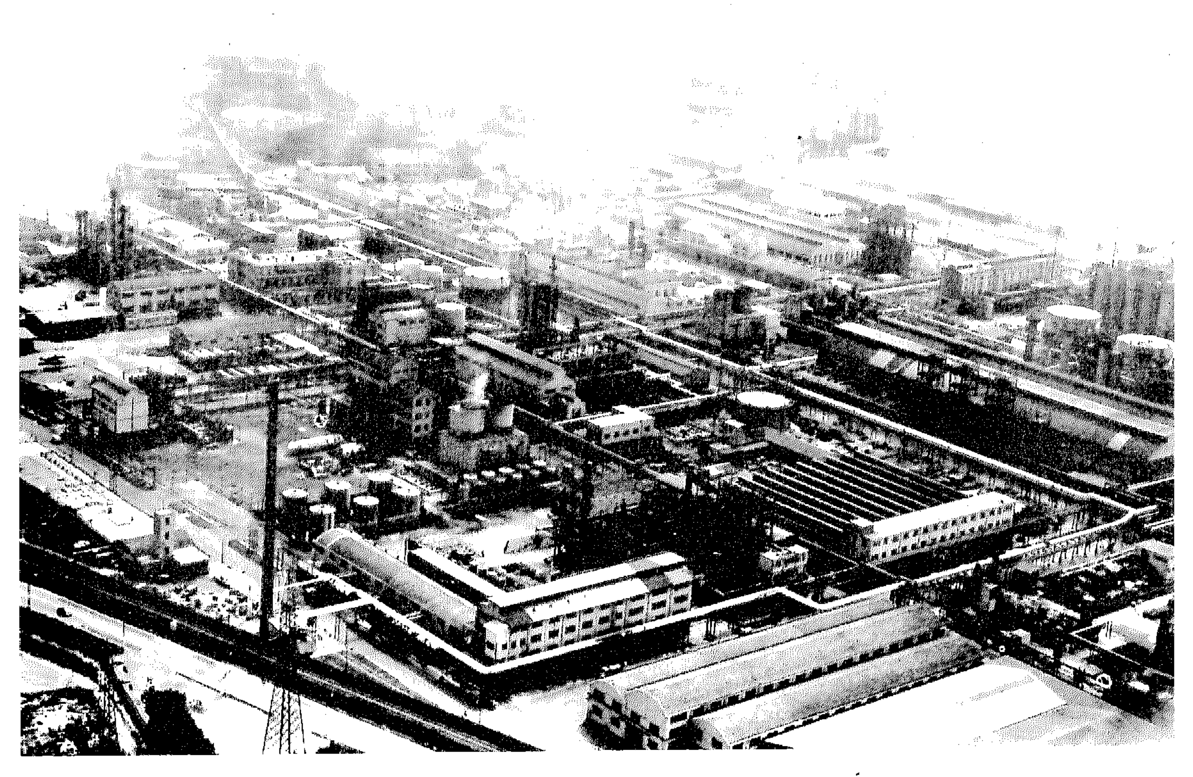
قصر الدوج بالبندقية.



كنيسة القديس مرقص.



القوارب البخارية تضيف هى الأخرى مشاكل جديدة.



تلوث البيئة فى منطقة مارجيرا الصناعية بالقرب من البندقية.



مدّ مياه البحر الأدرياتى يهدّد مدينة البندقية.

هوامش الفصل السادس

(١) تردّد بآخرة أن حكومة الولايات المتحدة كانت قد تبرّعت لمشروع إنقاذ آثار أبو سمبل من الغَرق بمبلغ عشرة ملايين حنيه من فوائض مبيعات القمح الأمريكي لمصر، وتعبيراً عن تقدير مصر لهذا التبرع وافق جمال عبدالناصر على عرض بعض آثار توت عنخ آمون في الولايات المتحدة، كما أن مجلس الوزراء اتخذ قرارا بإرسال تمثال صغير لأحد النبلاء من عصر توت عنخ آمون وجدت عدة نسخ في مقبرته كهدية خاصة للبيت الأبيض.
والحقيقة هي أن إرسال مصر لتحف توت عنخ آمون إلى أمريكا لتُعرض في واشنطن في الثالث من نوفمبر ١٩٦١ وغيرها من المدن لم يكن تقديراً من مصر للولايات المتحدة الأمريكية على ما تبرّعت به لإنقاذ معبدي أبو سمبل، بل كان أولاً استجابة لنصائح علماء المصريات الأمريكيين ولتوصية من منظمة اليونسكو لمصر بضرورة إرسال معارض أثرية إلى الدول التي اعتزمت المساهمة ماديا أو فنياً أو علمياً في حملة إنقاذ آثار النوبة حتى يشعر دافع الضرائب في تلك الدول بعظمة وروعة الآثار المصرية القديمة التي ستساهم حكومته في إنقاذها، كما ستساعد تلك المعارض اللجان القومية التي شكّلها الأثريون ومحبّو الفنون في تلك الدول في الدعاية لإنقاذ تلك الآثار والمساهمة في الحملة الدولية. ولقد تحقق ما أرادته مصر من هذا المعرض فإذا الحكومة الأمريكية تعلن عن عزمها على الإسهام في إنقاذ معبدي أبو سمبل في شهر نوفمبر ١٩٦٣، أي بعد بدء عرض تحف توت عنخ آمون في أمريكا بسنتين. هذا إلى أن التمثال الذي أهدي من شعب مصر إلى الشعب الأمريكي لم يكن من عصر توت عنخ آمون بل كان من الدولة القديمة، ولم يكن لمجلس الوزراء مشاركة في هذا الإهداء بل كان عن قرار للمجلس الأعلى للآثار وافق عليه رئيس الجمهورية.

(٢) للرجوع إلى الوثائق والرسائل التي يستند إليها هذا الفصل انظر لكاتب هذه السطور:
١ ـ إنسان العصر يتوّج رمسيس الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٧١.
٢ ـ Ramsès Recouronné. Hommage Vivant au Pharaon Mort. UNESCO. Dar AL- Maaref 1974.

(٣) Chiaroscuro تقنة الفاتح والدكن أو الإشراق والعتمة.

(٤) Tactile value أقصد بالقيمة اللمسية ذلك المصطلح الذي ابتكره العلامة والمؤرخ الفني برنارد بيرينسون وقصد فيه إلى أن التصوير يعتمد على خلق انطباع دائم ثابت بالحقيقة الفنية من حلال إضفاء بُعد ثالث على اللوحة المصورة في بعُدين اثنين بإعطاء قيمة لمسية لانطباعات شبكية العين. لذا كانت مهمة الفنان هي إثارة الحس اللمسي للمشاهد، فيوهمه بأنه قادر على لمس الشكل المصوّر بأعصاب كفّه وأنامله حتى لتكاد تدور مع النتوءات المختلفة على سطح الشكل قبل التسليم بأن ما يراه هو شيء حقيقي يملك تأثيراً متصلاً. وبهذا يكون الأمر الجوهري في فن التصوير هو تنبيه وعينا بالقيم اللمسية [المعجم الموسوعي للمصطلحات الثقافية، لكاتب هذه السطور. المؤسسة العالمية للنشر. لونجمان ١٩٩٠].

الفصل السابع

بين الرئيس عبدالناصر وبيني

« لو أن السلطة هي شهوة السيطرة فما أبغضها إليّ من طموح تافه. أما لو استحالت السلطة إلى عمل بنّاء خلاّق، فما أحبّها إلى نفسي وما أشدّ احتفائي بها ».

أنطوان ده سانت إكزوپري

«القلعة»

بين الرئيس عبدالناصر وبيني

تبيّنتُ منذ أن أُسندت إليّ وزارة الثقافة والإرشاد القومي أننا نعمل في ظل نظام مركزي السلطة، وأن على كل وزير ألا يُحمِّل منصبه الوزاري أية مسؤولية سياسية بل يقصر عمله على ما تتطلّبه شؤون وزارته، فتلك المسؤولية السياسية هي مسؤولية رئيس الجمهورية الرئاسية التي مضى يؤكّدها في أول اجتماع له بالمجلسين التنفيذيين لمصر وسوريا والحكومة المركزية فى قصر القبة عام ١٩٥٨ حين صارحنا قائلاً: «لقد اختير كلٌّ منكم لكفايته الشخصية فيما وكُل إليه. وإذ كان النظام الذي يظلّنا يكون فيه رئيس الجمهورية منتخَبًا والوزراء مختارين، فأنا وحدي المسؤول عن الناحية السياسية».

على هذا النحو أدركت مهمّتي. ولمّا كان النظام الرئاسي قد اختير وطُبّق فعلاً وفقًا لدستور عام ١٩٥٦ المستفتَى عليه من خلال شكل من أشكال الاختيار الشعبي، فإنه لم يعد ثمة مجال لمناقشة هذه الاختصاصات، بعد أن أجمعت إرادة الشعب «بصورة ما» على انتخاب قائد الثورة رئيسًا للجمهورية مع تسليمه المسؤولية السياسية كاملة. ارتضيتُ منصب الوزير على مضض بعد أن انتهيت من مناقشة طويلة مرهقة مع الرئيس عبدالناصر حسبما أسلفت في الفصل الخامس من هذه المذكرات. وإذ كان حقل الثقافة من أحبّ المجالات إلى نفسي فقد قبلتُ التكليف وانطلقت أبذل جهدي في محيط الوزارة التي أسندت إليّ مقاليدها بما يمليه عليّ ضميري والتزامي بواجبي. ومضى جمال عبدالناصر منفردًا بالسلطة، وكان هذا أمرًا له خطره أشفقتُ منه عليه، فهي مسؤولية يستحيل أن يضطلع بها فرد واحد مهما أوتي من مواهب وقدرات، غير أن عبدالناصر كان يتميّز بحسّ سياسي مرهف يدرك به نبض الجماهير سياسيًا واجتماعيًا، وسرعان ما يستجيب لها فإذا هو يصوغ احتياجاتها قرارات تتفق وتلك النبضات والأحاسيس.

وإذا كانت السلطة الممنوحة للوزراء لا تتجاوز التصرف في شؤون وزاراتهم فحسب فقد أُطلق على مجلس الوزراء اسم المجلس التنفيذي، لذا لم نحاول نحن الوزراء أن نناقشه فيما انفرد هو به من مسؤوليات سياسية وأمنية. وكان لهذا أثره في نفسي، وظل هذا الأثر حبيسًا

في أعمافي، بل إنه أخذ يتأججّ في وجداني الفينة بعد الأخرى حتى بات مصدر عذاب لي يضاعفه إمساكي عن الإفصاح عنه، حتي سنحت لي فرصة التصريح بشيء مما في نفسي حين وقع الانفصال بين سوريا ومصر. كنت يومئذ في دمشق على رأس وفد ثقافي أباشر مهام مسؤوليتي عن وزارة الثقافة في سوريا، كما تصادف وجود السيدين كمال رفعت ويوسف السباعي رحمهما الله هناك، حيث احتجزتنا السلطة الجديدة يومًا بدمشق. وحال وصولي إلى القاهرة توجّهت لتوي للقاء الرئيس عبدالناصر يصحبني الأخ كمال رفعت، وحاولت أن أخفّف عنه وقع الصدمة، ونطرّقت إلى ما سبق وكاشفته به إبان عملي سفيرًا بروما من أن تلك الوحدة جاءت متعجّلة لم تُدرس بما تستحق من عمق وأناة، وقلت له لعل القدر شاء أن يغتنم الشعب المصري من اهتمامه هذا الجزء الأكبر الذي كان يمنحه لمشاكل سوريا، وهو ما سوف يعود على الوطن بالخير. كما وجدتها فرصة كي أفصح له عن أن الأوان قد آن كي تشهد البلاد تحولاً تتعدّد فيه الآراء وتتصارع فيه الأفكار، وأفضتُ في الإبانة عما سوف يجنيه النظام من وراء السماح بتعدّد الآراء من استقرار، واقترحت أن يكون للثورة حزب كما يكون لجبهة المعارضة حزب شريطة أن تكون الجبهة الأخري مؤمنة بمبادئ الثورة وإلاَّ عُدنا بالأمة إلى ما كانت عليه من تناطح فيما لا فائدة للوطن منه، فما من شك في أن هذا الحزب كان سيضمن للثورة جمهورها الذي التفّ حولها أول ما قامت. أما ما كان من عدول الثورة عن تنظيم من إملاء الجماهير إلى تنظيم من إملاء السلطة، فقد صرف عنها الجماهير التي كانت حمى للثورة. واستطردت قائلاً: إنه لو تم هذا لأجمع الكل على انتخابه رئيسًا بلا نزاع، وأصبحت الفرصة بين يديه مواتية دستوريًا للحكم من منطلق شعبي واسع، وألاّ خوف هناك فالقلوب ملتفّة من حوله شخصيًا، والناس لا ينكرون عليه ما حقّقه من إنجازات كبرى، وأنه إلى جانب ما سيتيحه للجماهير من طمأنينة سيوفّرها لنفسه هو أيضًا، ويخفّف عن ذاته الكثير من الأعباء الجسام، فلسوف تكون بذلك ثمة مناقشات حرّة تكشف عن الانتهازيين ومستغلّي السلطة وعن الذين طعنوا الثورة باسم الثورة ملتحفين بغطاء كثيف من مركزية السلطة والتحرك في الظلام بما أسفر عن شائعات محيّرة بلبلت الأفكار وهيّجت الشكوك. ثم إن هذه المناقشات الحرة كانت ستقضي على ما يشاع من أنه يُغمض عينيه على كل ما يُرتكب باسمه على أيدي نفر من معاونيه في سبيل بقاء السلطة بين يديه. وما أظنني بَعُدتُ عن الصواب فيما صارحت به الرئيس، فقد كنت عميق الإيمان بإخلاصه وبزعامته وجدارته واستحقاقه أن يقود أمتنا نحو الاستقرار والرخاء. على أني أبادر إلى تسجيل أنني حين صارحت عبدالناصر برأيي الذي لا شك كان يجول في أذهان الملايين غيري من محبّيه حول إنشاء حزب سياسي يمثّل الثورة وآخر يمثّل المعارضة وجدت منه ارتياحًا فاطمأنت نفسي وتوقّعت أن يتحقق هذا في القريب العاجل. وأعتقد أنه لو أتاح أيامها الفرصة لتشكيل حزبين سياسيين أحدهما للملتفين

حـول الثـورة والآخـر من ذوي الرأي المعـارض في إطار الولاء للمبـادئ العـامـة للثـورة، لما تعرضت البلاد لـلهزيمة الفادحة التي نزلت بها عام ١٩٦٧، ولأمكن لهـذا الحزب أن يتصدّى ويحول دون تعرّض إنجازاته العظمى للتخريب وللنيل منها بعد رحيله، وأن يقف حارسًا دون التعدّي على سمعته ونزاهته مثلما يحدث الآن.

وتناول حواري معه أيضًا أمر ذلك الجم الغفير من المواطنين الذين أصبحوا يلقون عبء الحصـول على أرزاقـهم على الدولـة لا على جـدّهم واجـتهـادهم، وقلت في هذا الصـدد أن السبب في هذا ميل السلطة إلى جعل المواطنين عالة عليها لا تعـرف سبيلاً للحصول على الرزق بعد الله إلاّ عليها، الأمر الذي لا شك سيخلق في الناس التراخي والخمود واللامبالاة فينتهي بنا الأمر إلى حياة راكدة تستشري معها الذاتية وتغيب معها معاني التضحية ويتوارى الانتماء.

ولقد شجّعني ما أبداه الرئيس عبدالناصر من ارتياح إلى حديثي على أن أسترسل فأروي له ما رأيت من تحوّل سريع وخطير في عواطف الجمـاهير مـا بين الليلة الأخيرة لي في دمشق والفجر التالي. فبعد خمس ساعات من تصاعد هتاف الجماهير الشعبية الوحدوية فى الليل هادرًا بالإشادة بالوحدة وزعيمها، تمكّنت دبابات الانفصاليين من اغتصاب السلطة فى سوريا «الإقليم الشمالي» بالقوة العسكرية وبتخطيط وتمويل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وربيبتها إسرائيل والملوك العرب الرجعيين المتحالفين مع الاستعمار الأجنبي، فإذا بمؤيدي الانفصال من أذناب مَن أضيرت مصالحهم الشخصية في عهد الوحدة يتظاهرون في الشـوارع منَدّدين بالَوحـدة وزعـيمـهـا. ولكـم أحزنني أن أرى وأن أسـمع ذلك كله في بعض شوارع دمشق صبيحة ذلك اليوم الأغبر الذي ذبح الوحـدة المصرية السـورية من وريد إلى وريد، فسألت نفسي: ترى أأعداء هؤلاء أم أصدقاء؟ وسرعان ما راودني قول رومان رولان وهو يصف مُشاهدي مصارعة الثيران الذين يهلّلون للثور لحظة يُثْخن المصارع بقرنيه تهليلهم للمصارع لحظة يُثْخن الثور بحرابه.

وانتهزت الفرصة لتحذير الرئيس جمال عبدالناصر في هذا اللقاء من الانتهازيين ـ وما كان أكثرهم حوله ـ الذين يحملون الناس بأفعالهم على كراهية النظام وبغضه بينما تبعة هذا كله تقع عليه وحده، فإذا الجزع يبدو عليه لقولي فيبادر إلى سؤالي: هل ثمة انتهازيون حولي؟ فـأعدت عليه مـا قلت قـبلُ: مـا أكثـرهم، ومعنا الآن الأخ كـمـال رفعت الـذي تسـتطيع أن تستجليه حقيقة الأمر، وأنت تعلم مدى وفائه وإخلاصه ووطنيته، فلقد كان حديثنا معًا طيلة الرحلـة التي قطعناهـا من بيـروت إلى القاهرة عن هؤلاء الانتهازيين وضرورة التخلّص منهم ـ سواء أكانوا في القوات المسلحة أم في الجهاز المدني ـ حتى لا تضار البلاد وسياستها بسوء. والتفتُّ إلى كمال أدعوه إلى إبداء رأيه فيما قلت فصدّق رحمه الله على ما أقول وعددنا له ما

أسعفتنا به الذاكرة من أسمائهم، فرأيت في أسارير وجه عبدالناصر ما ينبئ عن اقتناعه بما قلت وبما استشهدت فيه بكمال رفعت فاستبشرت خيرًا، وإذا هو يقول: «سأطلب إليك الحضور قريبًا لنتدبّر الأمر سويًا» . . . غير أن الوقت طال ولم أتلق منه دعوة، ولعل الأوضاع السياسية الخافية عني وقتذاك هي التي حالت دون تحقيق ذلك الوعد.

وفي أول اجتماع عقده عبدالناصر لمجلس الوزراء برئاسته بعد الانفصال، سأل كلّ وزير منّا عن رأيه فيما يجب إصلاحه أو تلافيه. وإذ لم يكن هذا السؤال مفاجأة لي رأيت أن أعيد على مسامعه في المجلس طرفًا مما كنت قلته له من قبل من ضرورة إتاحة الفرصة لتعدّد الآراء والتعرّف على مختلف الاتجاهات في كل قضية قبل حسمها نهائيًا (*)، وتتالت اجتماعات مجلس الوزراء، وأخذ كلٌ يفصح عمّا كان يدور في خَلَده. والحق إن عبدالناصر كان يستحثّنا على أن ندلي بالرأي لتتكشّف له الأمور ويمضي نظام الحكم في سبيل واضحة ولكي يتعرّف على ما له وما عليه، وكم كان لاذعًا حين لاحظ من بعضنا الإحجام عن أن نقول وأن نصارح، ولقد كانت هذه سمة من سماته الطيبة التي لا ينكرها إلا مكابر. على أنه لا يمكن أن ننكر أيضًا أنه كان يحتفظ لنفسه بما يراه أنه خاص بالشؤون العليا للدولة، إذ هي كما كان يرى أمور ذات صفة لا تقبل الشيوع والذيوع، وإن كان مع هذا يشاور فيها خاصة الموثوق بهم من أصفيائه، سواء من كان منهم على رأي راجح ناصح أو دونهما.

غير أن تلك الاجتماعات المتعاقبة سرعان ما انفضّت دون أن تمسّ جوهر الموضوع الذي أشرتُ إليه من قبل، فرأيت أن أعدّ خطابًا شخصيًا للرئيس تصادف أن انتهيت من كتابته لحظة وصول أخي الدكتور حسن صبري الخولي رحمه الله في زيارة لي. ولما أطلعته عليه صارحني بأنه لا لزوم لتكرار ما سبق مصارحة الرئيس به بحضور كمال رفعت، ثم في جلسة مجلس الوزراء التي كان حاضرها بوصفه سكرتير مجلس الوزراء.

فكّرت مليًا في ذلك كله وأرجأته إلى حين، وتلبثّت أرقب فرصة أخرى تسنح لي، وإذا هاجس بالقلق يساورني عما سيؤول إليه مصير البلاد على الرغم مما كنت أحسّه في زملائي من رجال الثورة من نوايا طيبة، وعلى الرغم مما حقّقته الثورة من مشروعات عظيمة. وكم فكّرت في اعتزال منصبي الوزاري، لكنني كنت لا أفتأ أزيح عن نفسي هذا الخاطر، وقد يرى البعض أنه كان أجدى بي غير ذلك. وما كانت الوزارة لي غاية، فما سعيتُ إليها حين وليتُها مرة ثم حين وليتُها مرة ثانية، بل كانت وسيلة إلى تحقيق ما كنت أصبو إلى تحقيقه لبني وطني في مجال الثقافة.

ومن المعروف أن النفس تتأرجح دومًا بين الشك واليقين، فالإنسان الذي يلزم جانب

(*) انظر محضر جلسة أول اجتماع لمجلس الوزراء بعد الانفصال مباشرة.

الشك دائما لا يتزحزح عنه يصبح قلقًا متردّدًا عاجزًا عن أن يبتّ في أي أمر برأي قاطع، كما أن الإنسان الذي يلزم جانب اليقين قد يُمْسي جامد الفكر متصلّب الرأي متطرف العقيدة. وإذا ما نصفّحنا صفحات التاريخ نجد أنه ما من مفكّر أو صاحب رأي إلا وعراه هذا التأرجح المستمر بين الشك واليقين؛ ونتيجة لهذا كان طبيعيًّا ما يعتري وجدان المرء من ثنائية الحب والكراهية، والإعجاب والنفور، والتعاطف والتباعد، إلى غير ذلك من المشاعر وأضدادها، يستوي في هذا ما يكون من علاقة الزوج بزوجه أو الأب بابنه أو الصديق بصديقه أو القريب بقريبه. وأحسبني وقتذاك قد مررت بهذه المرحلة متأرجحًا بين الشك واليقين، وهو ما لا يكون إلا مع صحوة الضمير والاستغراق في التفكير ومحاسبة الذات على سلبيات نظام الحكم الذي أنتمي إليه وقد كان معها القهر والتنكيل وتحريك الناس كما يُعالَج الذَّبل بالمذراة، لم يؤخذ لي فيها برأي كما لم يكن بوسعي دفعها. وكان أسوأ ما عانيته أن تكون الإجابات على تساؤلاتي ممن توسّمت فيهم الإحاطة بكافة الأمور وممن كنت أظن أنهم على صلة وثيقة بي مبهمة لا تُغني شيئًا، ولا تُلْقي على ما سألت عنه ضوءًا، حتى أتبين الحق من الباطل والإشاعة من الحقيقة. بسبب ذلكَ كله وقعت في حيرة من أمري، أنظر إلى تطلّعات بدايات الماضي الثوري بنقائه وصفائه وإيجابياته، ثم أنظر إلى الواقع الحاضر بعيوبه وسلبياته، ثم أترك هذا وذاك وأنظر بعيدًا إلى المستقبل الذي سيواجهنا فألمح إرهاصات شرّ مستطير ونُذُر بلاء عظيم وما قد يدهمنا من مصائب جُلّى. فعشتُ سنوات متتاليات لا يقرّ لي مضجع ولا يهدأ لي بال في حوار ذاتي فكري متصل وصراع أملته عليّ ثنائية الوجدان. وكان متنفّسي الوحيد الذي أفرغ فيه جعبة همّي هو انكفائي على العمل، وكم تمثّلت آنذاك أنني أعيش تحت سقف بيت متداع يكاد يتهاوى حجرًا بعد آخر، إذا تركته وفررت نجوت بحياتي، وخير من هذا الفرار أن أتصدّي لهذا البيت المتهاوي الذي شاركت في بنائه ولو كان جهدي أن أردّ حجرًا واحدًا إلى مكانه. ومع ذلك وجدت نفسي وبين يدي واجب ثقافي وطني لا يقل شأنًا عن الواجب السياسي الوطني، إذ كانت ثمة مشروعات ثقافية كنت قد أخذت فيها وقطعت شوطًا كبيرًا، وكان النكوص عنها أو التراخي فيها يفوّت على الوطن الكثير أدبيًا وماديًا (*)، ولو أنني كنت انسحبت من الميدان لما كُتب لكثير من المشروعات أو لبعضها الخروج إلى الحياة(**). على أنني لم ألجأ إلى الاستقالة إلا حين أدركت أنني لم أعد أستطيع الخروج بأفكاري إلى الوجود، وأنني عاجز عن إدارة دفة الأمور كما أبغى تمسكًا بالسياسة الثقافية التي انتهجتُها لأسباب كانت مفروضة من فوق كما سيتضح للقارئ. إذ ما لبثت أن قامت في

(*) مثل مشروع إنقاذ آثار النوبة وإنشاء أكاديمية الفنون وقصور الثقافة وعروض الصوت والضوء

(**) بل كان محتوما أن يُقضى عليها قضاء مبرما مثلما حدث مع مشروع متحفى الآثار بمصر والإسكندرية ودار الأوبرا الجديدة وغيرها من المشروعات التى وئُدت عن عمد وتدبير.

سبيلي عقبات كثيرة كان لابد لي من تذليلها لكي أحقّق لتلك المشروعات الظهور إلى عالم الوجود. ففي نهاية عام ١٩٦١ كان التليفزيون المصري قد اكتمل بناؤه، وكان لا شك خطوة إعلامية وترفيهية واسعة، غير أن القائمين على أمره عنّ لهم أن يزحمونا في ميدان الثقافة دون أن يبادلونا الرأي لكي تجري الأمور منسّقة. لقد كانت وزارة الثقافة بعدُ وليدة ومن أهم إنجازات الثورة، تهدف من جانبها إلى المشاركة بقدر في مجموعة الجهود المبذولة لتنمية وجدان الإنسان المصري وذوقه في وقت حرج كان يتم فيه تغيير حاسم بين ما كان وما سوف يكون، ومن ثم كان لا مناص من أن تكون للدولة سياسة ثقافية موحّدة سواء وصلت الناس عن طريق وزارة الثقافة ذاتها أو من خلال شاشة التليفزيون الوليدة. غير أن وزارة الإعلام جاوزت اختصاصها وأنشأت فرقًا مسرحية ليس للتسجيل في أستوديوهات التليفزيون بل لتواجه الجماهير بها، الأمر الذي كان من صميم مسؤوليات أجهزة وزارة الثقافة وحدها، في الوقت الذي أعرضت فيه وزارة الإعلام عن كافة العروض الفنية التي تقدّمها وزارة الثقافة من مسرحيات منتقاة وحفلات موسيقية رفيعة أو أوپرالية أو غنائية أو راقصة راقية. كما أعْرَضَتْ عن كل إنجازات وزارة الثقافة الهامة كنشاط قصور الثقافة وما إليها من قوافل في أنحاء الريف، وكمعارض الفنون التشكيلية، وما كانت تعجّ به أرض النوبة من مشاهد واقعية كادحة لأكثر من ثلاثين بعثة دولية تشارك في إنقاذ آثارها، إلي غير ذلك، فإذا هي تتجاهلها عمدًا ولا تذيع عنها خبرًا. وما كان أوْلى هذا كله بأن يطالع به التليفزيون جمهور مصر الذي كان أشوقَ ما يكون إلى تعرّف صفحات جليلة من تاريخه. ثم أتبعتْ ذلك بدخولها إلى ميدان هام كان من صلب مسؤوليات وزارة الثقافة، وأعني به مشاركة الجهود الفردية الخاصة في نشر الكتاب تأليفًا وترجمة وتحقيقًا للتراث، فقد كان هذا بين يديْ وزارة الثقافة يجري على نمط معين تُراعى فيه مقاييس خاصة في اختيار الكتاب والمؤلفين والمحقّقين والمترجمين الذين لم يكن لدينا منهم العدد الكافي الذي يغطي الكم الهائل الذي رأت وزارة الإعلام أن تدخل به إلى هذا المضمار، حتى هبط مستوي الكتاب على يديها في أحيان كثيرة.

لقد خلق هذا الموقف ازدواجًا بين وزارتين في حكومة واحدة لكل منهما اختصاصاتها المبينة الواضحة، فإذا هاتان الوزارتان بدلاً من أن يقوم بينهما تعاون وتنسيق يقوم بينهما التنافس، وإذا الحقل الثقافي يضطرب في مجالات الترجمة والتأليف وتحقيق التراث والإخراج والتمثيل. وحرصًا مني على حماية وحدة السياسة الثقافية للدولة التي طالما عُقدت لها المؤتمرات وأقيمت من أجل تكريسها الندوات واجتمعت عليها الدراسات لنخرج من هذا كله بسياسة ثقافية وخطة مدروسة، انتهزت الفرصة في اجتماع لمجلس الوزراء برئاسة عبدالناصر لأعرض وجهة نظري موضّحا أن مثل هذا التصارع بين أجهزة حكومية واحدة تعمل لغرض واحد يؤدي إلى كثير من المتناقضات بل والمضاربات فيما بينها. وزدت على ذلك أنه وإن جاز أن يكون ثمة تنافس بين جهازين حكوميين، فغير معقول أن نعزّز أحد

الجهازين بالإمكانات المالية وغيرها التي يتفوق بها على منافسه، فما من شك أن أكثر الجهازين تأهيلا ماليا سوف يُكتب له الغلبة على الآخر في هذا الميدان، ومثل هذه الغلبة إن وقعت فسوف تلحق الضرر بالمستوى الفكري والثقافي المنشود (*). وأذكر أنه في اليوم التالي طلب إليّ السيد الدكتور عبدالقادر حاتم وزير الإعلام أن يلقاني فاستقبلته في اليوم نفسه، فإذا هو يقول لي ما معناه: «إني جئت لنتفاهم، فلقد أدركت أنك تعنيني بحديثك في مجلس الوزراء، ولا أنكر عليك أني فاتحت رئيس الجمهورية بعد انفضاض الجلسة بما فهمته من قولك، وأني أنا المعني بعباراتك، فرد عليّ الرئيس بقوله: أنت ملزم بتنفيذ تعليماتي، لذا استأذنته في أن ألقاك وأنهي إليك ما قال».

فأوضحت له أن هذا لا يثنيني عن المطالبة بأنه لا مبرر لازدواج النشاط بين وزارتين، وختمت الحديث معه بأني ملتزم بما أبديت وبالمنهج الذي رسمت. فشفع كلامه بما يؤكد تقديره لي ولوزارة الثقافة، فشكرته وثنّيت بالتنويه بهمّته الملحوظة في وزارة الإعلام وأنه عندي رجل إعلام قدير. فإذا هو يقترح عليّ أن تنفرد وزارة الثقافة بنشر ما هو رفيع، وأن يُترك لوزارة الإعلام ما هو دون ذلك حتى يستطيع أن ينفّذ التزامه قبَلَ الرئيس. لكننى، وحتى أضع للأمر خاتمته، بادرت فقصدت الرئيس عبدالناصر حيثَ قضينا قرابة ساعات أربع أوضحت له خلالها ما بين الرأيين من تضارب في الوزارتين، وما قد يتبع هذا من نتائج تسيء إلى الثقافة وتبلبلها، ضاربًا الأمثلة المختلفة على هذا التضارب في مجالات الثقافة على اختلافها من مسرح وسينما وموسيقى وفنون شعبية، بل وتحقيق التراث الذي هو أخصّ واجبات وزارة الثقافة، وأن التنسيق والتعاون والتكامل بين الوزارتين أجدي وأنفع، لأنه يخدم رسالة الطرفين بدلاً من هذه المبارزة وذلك التنافس اللذين يهدمان الرسالة الثقافية. وكم دهشت حين وجدت الرئيس يؤيّد ما نقله إليّ وزير الإعلام، ثم يضيف أنه يؤمن ـ ويا لدهشتي ـ بهذا التنافس بين وزارتين من وزارات الدولة في الأعمال الفنية والأدبية، وأنه لا يرى أن يكون العمل الثقافي ـ على حد تعبيره ـ حكرًا على وزارة الثقافة وحدها. فعدت أكرر ما قلت قبلاً من أنني لا زلت على رأيي مؤمنًا بأنهَ لا يليق أن تُشْرَك مع وزارة الثقافة غيرها من الوزارات في الاضطلاع بعمل ثقافي هو من شأن وزارة الثقافة وحدها، إلا إذا كان ما تضطلع به امتدادًا لعمل وزارة الثقافة، وإلا ما يفرضه تحديد التخصّصات بين الوزارات، وأن هذا ليس حكرًا بل هو الطبيعة التي يمليها هذا التخصّص. وانتهى حديثي معه إلى قولي صريحًا: «إما أن أحمل عبء الثقافة كاملاً غير منقوص شأن كل وزير في وزارته لا تشاركني في هذا العبء وزارة أخري، وإما أن أخلي منصبي لغيري ممن يؤمنون برأيكم». وبعد أن استمع إلى

(*) انظر في هذا الصدد مقالين للدكتور لويس عوض أحدهما «كلمة هادئة عن الموسم المسرحي» صفحة ٧٣٠ من الفصل العاشر بهذه المذكرات، وثانيهما «توصيات للمسرح» صفحة ٧٥١ من الفصل نفسه.

ما قلت، طلب إليّ إرجاء البت في هذا الأمر إلى وقت آخر. وبعد أيام معدودة طلب مني عبدالحكيم عامر أن ألقاه، وحين زرته وجدت عنده وزير الإعلام، وإذا عبدالحكيم يثير الموضوع من جديد، فأعدتُ على مسامعه ما سبق أن قلته لجمال عبدالناصر، وفطنتُ إلى أنه لا يملك البت في الأمر، وأن المسألة فيما بدا لي لا تعدو نوعا من التوسّط لمحاولة التوفيق بين الرأيين، فأنزل له عن شيء من رأيي مختاراً، ولكنه أحسّ مني إصراري وانتهى الأمر عند هذا الحد. وأعتقد أني كنت محقًا في إصراري، فالقضية قضية مبدأ، إما أن تكون وزارة الثقافة وحدها للثقافة لا يدخل عليها في ميدانها غيرها من وزارات، ومجال التعاون والتنسيق والتكامل ذو سعة، فشاشة التليفزيون منبر لا مثيل له لتقديم الأعمال الثقافية إلى الملايين وتوسيع رقعة المستفيدين - وبصفة خاصة سكان الريف والأقاليم الذين لا سبيل أمامهم للاختلاف إلى وسائل التعبير الفني والثقافي بالعاصمة - وإما أن تكون ثمة وزارتان لموضوع واحد هو الثقافة وهو ما لا يقرّه المنطق.

ولقد مضى وزير الإعلام فيما أُمر به، فإذا الأمور تسفر عن اقتسام وتضارب في السياسات الثقافية، فلقد كان عبدالناصر يخصّ الإعلام ولا سيما المرئي منه باهتمام يفوق الحد، حتى ولو كان ثمة ازدواج بين النشاطين الإعلامي والثقافي، إذ كان يرى في الإعلام المرئي خير وسيلة لتنفذ صورته إلى كل بيت وتعمّ كل ناحية؛ وهذا شأن الحاكم الفرد في كل زمان ومكان. وإذ كانت وزارة الإعلام تملك من وسائل الدعاية ما يكفيها لترويج ما يطلب منها الحاكم الفرد ترويجه، كانت وزارة الثقافة لا تملك من وسائل الدعاية شيئًا إلا إذا بذلت في سبيله الكثير مما لا تقوى عليه ومما لا تري ضرورة للانشغال به، كما كانت وزارة الإعلام أكثر من وزارة الثقافة ثراء، الأمر الذي مكّنها من أن تجتذب المؤلفين والمخرجين والفنانين وتُجزل لهم العطاء بسخاء غير معهود، وهو ما كانت تعجز عنه موارد وزارة الثقافة المحدودة. وهكذا غلبت سياسة الكم سياسة الكيف مما هبط بالمستوى الثقافي في كثير من الأحيان هبوطًا لاحظه كل مثقف في مصر وفي غير مصر، إذ لم يجد العمل الجيد فرصته إلا في القليل فانزوى جانبًا.

وما من شك في أن الكثرة من العاملين في أجهزة الصحافة والإعلام وقتذاك كانت تدين لوزير الإعلام بالولاء بطبيعة الحال بوصفه الرئيس الأعلى لها، فضلاً عن سعي البعض إلى الحصول على المكاسب بأية وسيلة، شأنهم شأن بعض الناس فى كل زمان ومكان. ولم يكن هذا الكسب بريئًا بل كان زلفى من هؤلاء المتكسّبين لمن بيده البذخ في العطاء، بينما أغلقت وزارة الثقافة هذا الباب إيمانًا منها بأن الحق لا يحتاج إلى مُدافع عنه بمقابل، وأن العمل الجاد سوف يفرض وجوده إن لم يكن اليوم فغداً، وحسبها أن تكسب المبدعين الصادقين الشرفاء مهما قلّ عددهم لأن ما يقدّمون هو الأبقى على مرّ الزمان.

ولقد صوّر المنافقون أن ثمة عداء أو خصومة بيني وبين السيد وزير الإعلام وفي هذا ما

يجافي الواقع، فالأمر لم يكن يعدو خلافًا في الرأي ووجهات النظر سعيًا مني وراء مصلحة عامة ودفاعًا عن مبدأ آمنت به واختلافًا في المشرب، إذ لم يكن في يديه نفع أبغيه منه، وليس في طبيعة عمله ما أنافسه فيه، بل على العكس فهناك ما يدعو إلى التعاون والتنسيق والتكامل.

ولا يخفى أن جهاز الإذاعة والتليفزيون في الدول التي يسودها نظام مركزية الحكم هو جهاز تحتكره السلطة باعتباره أنجع الوسائل للضبط والتوجيه وبثّ أفكارها وتبرير أفعالها. ومن هنا تطل المشكلة التقليدية بين ملكية هذا الجهاز الخطير والتحكّم فيما يصدر عنه، وبين وظيفة الثقافة وطبيعتها. فالتليفزيون والإذاعة وكافة وسائل الإعلام للدولة والثقافة للأمة، ولن يتسنّى للتليفزيون والإذاعة أن يقدّما ما ينبغي عليهما تقديمه من إبداعات ونشاطات ثقافية إلا بما يُرضي مالكهما وهو الدولة، وإلا إذا توافر لهما مناخ مناسب من الحرية في ظل نظام حكم ديمقراطي صحيح.

علي أية حال فقد رأيت أن الأمر يقتضي أن ألقى رئيس الجمهورية مرة أخرى لننتهي إلى حل حاسم. وفي أوائل أغسطس ١٩٦٢ لقيته في الإسكندرية، وكانت جلسة ودّية طويلة امتدت النهار كله، بسطتُ له فيها الموقف من جديد، وإذا هو بعد هذا البسط الواضح البيّن يأبى إلا الإصرار على ما كان إصرارًا لا رجعة فيه. وهنا أدركت أنه لا تقارب بين الفكريْن، وأيقنت استحالة أن أعمل في هذا المناخ، فرجوته مرة أخرى أن يعفيني من منصبي، فهو أول من كان يدري أنني لم أكن من الراغبين في الوزارة كما كان يدري كم أصرَّ هو على ضرورة قبولي المنصب. فأخذ يجاذبني القول بأنه يدّخرني لكل ما فيه مغرم لا مغنم ولأوقات الشدائد، وهو ما لا يخصّ به غيري! على أني على الرغم من هذا ألححتُ عليه في أن أترك منصبي لغيري ممن هم على رأيه، مؤكدًا أن هذا سوف لا يؤثر في قليل أو كثير فيما بينه وبيني من صلة وثيقة وودّ قديم. وإذا هو بعد هذا كله يطلب مني مرة أخري إرجاء قراري إلى ما بعد عودتي من الخارج إذ كنت قد نويت السفر إلى لندن على نفقتي لاستشارة بعض الأطباء.

عدت إلى نفسي أسائلها: ترى ماذا يكون موقفي بعد أن أصبحتُ في ظل هذه الإجراءات عاجزًا عن المضي في طريقي على النحو الذي أريده وترتاح إليه نفسي ويُرضي ضميري والحال تنساق من سيئ إلى أسوأ، إذ أصبح الحبل على الغارب للانتهازيين يمرحون كيف يشاؤون ويعبثون بالقيم دون مبالاة ومن غير أن يؤاخذهم أحد أو يحاسبهم، كما أن أجهزة الرقابة عندها لم تكن تلقي بالا لعبثهم، ولا أدري أكان ذلك عن قصد أم عن غفلة. وعدت إلى نفسي أسائلها ثانية: ترى هل لو تخلّيت عن منصبي في ظل الظروف هذه، هل كان سيُدبّر لي ما سيُسيء إلى سمعتي؟ فلقد كان الأسلوب المعتمد وقتذاك أن يشهِّر اللاعبون في الخفاء بمن يريدون التخلّص منهم، واللاعبون في الخفاء ـ سواء كانوا يمارسون سلطات من مواقع المسؤولية أو يمارسون سلطات بعيدًا عن موقع المسؤولية، وهؤلاء الأخيرون أشدّ دهاء

وخطرا ـ آفة تستشري مع نظم مركزية الحكم أنّى كانت. وعلى الرغم من هذا كله عقدت العزم على أن أتنحّى عن منصبي وليكن ما بكون. فأي قيمة للإرادة ـ كما يقول طه حسين ـ إذا عجز صاحبها العجز كله عن أن ينفّذها ويُجري أحكامها؟ إنما الإرادة العاجزة أقبح صور الذلّ وأشنع ألوان الرق وأبغض ما يلقى الإنسان في الحياة.

سافرت إلى لندن حيث نصحني الطبيب بالابتعاد عن المتاعب والإخلاد إلى الراحة. وكان من طريف ما قال لي: أتحب أن تغادر الدنيا عَجِلاً كي تظفر بما يظفر به الوزراء من جلال التشييع، أم تبقى لتنعم عمرًا طويلاً بحياة البسطاء؟ فزادني هذا إصرارًا على الاستقالة، وإذ أنا أفاجأ وأنا بين بدي الطبيب بنبأ القبض على اثنين من أعضاء مكتبي أحدهما المدير الفني لمكتبي هو المستشار الفنان أحمد لطفي والآخر سكرتيري الخاص، فغضبت غضبًا شديدًا حفزني إلى أن أغادر لندن لتوي وأقطع الاستمرار بعلاجى، وعدت إلى القاهرة فوصلتها منتصفَ الليل، وعلمت أن الرئيس ونائبه بالإسكندرية فتوجّهت إليها بالطائرة فجرًا وقصدت بيت عبدالحكيم عامر وكان ذلك في السابعة صباحًا، وبادرته ثائرًا محتجًا على ما حدث، وأضفت أني ما كنت أتوقع أن هذه الثورة التي جمعتنا مبادؤها النبيلة ستُفضي بنا إلى هذه الغاية الرذيلة، ولهذا أجدني في حلٍّ من أن ألزم بيتي منذ هذه اللحظة لأني أعدّ هذا الذي مَسَّ مَنْ يعملون معي ويحظون بثقتي هو في الحقيقة مما يمسّني أنا، كما أعدّه طعنة غادرة في ظهري.

وقد حاول عبدالحكيم عامر أن يهدّئ خاطرى، وكانت حجّته التي برّر بها هذه الفعْلة الشنعاء هو ما بلغهم من أن المدير الفني لمكتبي المستشار أحمد لطفي وسكرتيري الخاص كانا يمدّان شقيقي الدكتور أحمد عكاشة بنكات تمسّ جمال عبدالناصر وأسلوب حكمه، وأن أخي في زعمهم يقوم بنقلها إلى الأستاذ أحمد أبو الفتح المقيم في چنيف لتكون له منها مادة للتشهير بالنظام في كتاب يعدّه لهذا الغرض. وكان شقيقي وقتذاك يدرس في لندن ولم تطأ قدماه أرض مصر إلاّ أسابيع في شهر يناير ١٩٦٢ قبل القبض عليهما بثمانية شهور. أفلَمْ تتكشّف لهم قصة تلك النكات إلا بعد هذه المدة الطويلة منتهزين غيبتي في لندن؟ والغريب أيضا أن المدير الفني لمكتبي كان أثناء مجيء أخي إلى القاهرة منتدبًا من وزارة الثقافة إلى يوغوسلافيا للإشراف على البعثة الموفدة لدراسة أصول إدارة قصور الثقافة في تلك الدولة الأوروبية. معنى هذا أنه لم يكن إذن ثمة لقاء بينه وبين أخي حين جاء في إجازته إلى مصر على الإطلاق، فكيف فات هذا كله حذق أجهزة المخابرات الحربية والمخابرات العامة وغيرهما من شتّى أجهزة الأمن التى حاكت تلك المكيدة؟

كشفتُ الغطاء لعبدالحكيم عامر عن هذه الحقيقة التي غابت عنه كما غابت عن أجهزة المخابرات التي دبّرت المكيدة، وهو ما يدل على العبث والاستهتار بأقدار الناس ومنزلتهم وكرامتهم، وما كان أولاهم قبل أن يهبطوا إلى مثل هذا الدرك الذي قبل أن يسيء إليهم يسئ

إلى سمعة الثورة ورجالها، آن يتحرّوا الحقيقة وفي أيديهم كل الوسائل الممكنة، غير أنهم في هذه الفعْلة الذميمة لم يكونوا يبغون الحقيقة إنما كانوا يبغون الإساءة إليّ في أشخاص مَن يحيطونَ بي.

حاول عبدالحكيم عامر استرضائي، وقد أُنسي أنه لم يعد مكان في نفسي لاسترضاء بعد ما نالني من تلك الإساءات المتعمّدة، وبعد أن ضقتُ سأمًا وبرمًا بكل ما حولي. وما من شك في أن هذا الذي دار بيني وبين عبدالحكيم وإصراري على الاستقالة من منصبي والاعتزال في بيتي قد بلغ جمال عبدالناصر في حينه. والعجيب أنه لم يحرّك ساكنًا ولبث أيامًا خمسة قبل أن يصدر أمره بالإفراج عمَّن اعتقل من أعواني الأبرياء الذين لم يكن ثمة ما يُدينهم من قرب أو من بعد، فلم تحوم حولهم شائبة ما، وإلا فما كان أجدر بي وأنا رجل من رجال الثورة المخلصين لها أن أسكت عن خلل في التصرّف أراه يمسّ نظام الحكم.

وأستطيع هنا أن أكشف عن الدوافع التي دفعت هؤلاء إلى اعتقال أعواني الأبرياء، فلقد كان الملحق الحربي المصري في بيروت زغلول عبدالرحمن وهو قريب لأسرة أبو الفتح، قد خرج بغتة على نظام عبدالناصر وأعلن موقفه في مؤتمر صحفي عقده في شتورة خلال شهر أغسطس ١٩٦٢. ولما كانت أجهزة المخابرات المصرية ـ وما كان أكثرها أو أية أجهزة أمنية أخرى لا أحيطُ بها علمًا ـ قد أخفقت في الكشف عن هذا الأمر قبل وقوعه، فقد اتخذت منه ذريعة لحياكة ما حاكت حول كل من يمتّ بصلة إلى أسرة أبو الفتح وكنت أنا منهم، فأحمد أبو الفتح هو زوج شقيقتي. وإني لأتساءل: هل يؤخذ أي إنسان بجريرة قريب له بَعُدَ أو دنا بتلك القرابة؟ وهل إن صحّ أن لأحمد أبو الفتح صلة بهذا الضابط فما ذنبي أنا وما جريرتي؟ هل من حق أجهزة المخابرات بجبروتها وقوتها أن تدينني بسبب ما كان من هذا الضابط الخارج على العهد الذي آثر التعاون مع المناهضين لنظام الحكم في مصر؟ ثم إني لأتساءل أيضا: أين هذا الكتاب الذي ادّعوا أن أحمد أبو الفتح سيصدره، وأنه سينتظم تلك النكات التي نقلها شقيقي إلى أبي الفتح؟ اللهم إني أعلم علم اليقين أن شيئًا من هذا لم يكن، وها نحن الآن وقد فات على ذلك أعوام تربو على ثمانية وثلاثين عامًا دون أن يصدر بعد هذا الكتاب المزعوم. ثم إنني لست مسؤولاً عن أن يكون أحمد أبو الفتح مسايراً لعبدالناصر ولنظامه أو غير مساير، فهو كاتب له حريته الكاملة يملي عن رأيه الخاص غير متأثر بغيره، ودليلي على هذا أنه يطالع القراء اليوم في صحيفة مصرية بآراء عن سياسة عبدالناصر ومسار الثورة مما لا أقرّه على جانب كبير منها. على أن الإنصاف يقتضيني أن أقول إن هذا الرجل الشريف الذي لا شك في نزاهته ووطنيته قد لقي على يد قيادة الثورة جزاء سنمار لاختلافه معها حول تطبيق الديمقراطية، فناله منها ظلم فادح جارح دون أن تشفع له مواقفه الشجاعة السابقة لنصرتها وتأييد رجالها خلال عهد الملكية قبل قيام حركة الجيش ثم بعد قيامها. ولقد كنت الشاهد الأول على ما كان.

من هذا كله يتبين أن كل ما صدر عن أجهزة المخابرات في هذا الصدد كان هُراء في هراء، فلم تكن ثمة تهمة كما لم يكن ثمة متهم، فلقد كانت هذه الأجهزة هي التي أعدّت التهمة كما حدّدت أسماء المتهمين لتنال مني قبل أن تنال منهم. ومثل هذه المعلومات الزائفة المزعومة التي كانت تصطنعها تلك الأجهزة بدناءة ورعونة وحمق للنيل من بعض الناس ـ فهي دون شك كما فعلت بي فعلت مثله وأكثر مع الكثيرين غيري ـ تدلنا على المستوى الضّحل الذي كانت عليه تلك الأجهزة وما شابهها، وهي التي كان إليه المرجع الأول والأخير في إمداد السلطة العليا في الدولة بالمعلومات.

ثم كان أن عَرَضَ عليّ المشير عامر أن أختار بين أن أكون سفيرًا في كندا أو سفيرًا في اليابان، فعجبت لهذا العرض بعدما كان منهم نحوي، واعتذرت عن قبول أي منصب منهما قائلاً: أنّى لي أن أسْلمَ منكم هناك وأنا الذي لم أسلم منكم هنا؟

وفي الثالث والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢ طلب مني جمال عبدالناصر الاجتماع به، وإذا هو يبادرني حين لقيته بقوله: إني لم أطلق سراح عضويْ مكتبك إلا إكرامًا لك.

فأجبته لتوي: لولا أنهما بريئان مما نُسب إليهما براءة الذئب من دم ابن يعقوب، ما فعلت.

وأظنه لم يجد ما يعقّب به على قولي.

وكان مما أثرتُه بعد، وضعه أخي أحمد في القائمة السوداء دون مسوّغ عادل، ولمّا لم يجد عذرًا يلتمسه في هذا أيضًا وعدني برفع اسمه من القائمة. ثم مضى يسألني: هل مازلت على صلة بأحمد أبو الفتح؟

فقلت له: إن هذه الصلة أمر طبيعي، فهو كما تعلم يمتّ إليّ بصلة قرابة وثيقة، فهل تخالني أتنكّر لتلك العلاقة؟ وأنت تعلم أني عشت في الخارج ما ينوف عن سنين خمس وكنت بأبي الفتح موصولاً، ولم أخف عنك اختلافي إليه، فهل انتهى إليك يومًا أني دبّرت معه ما يضيرك أو يضير الوطن في شيء؟

وساد الصمت بيننا برهة وكأنه أراد أن أكون أنا البادئ، وأدركت هذا فقلت: لعلك قد انتهى إليك ما قلته للمشير عامر لينقله إليك من أنني مستقيل من منصبي وأنني في انتظار قرارك؟ فأجابني قائلاً: مادامت هذه رغبتك فأنا مستجيب إليها. ولقد فهمت أن استقالتك كانت لغضبة منك للقبض على عضويْ مكتبك. وزاد فقال: إني قبل أن أوافق على القبض عليهما جاءني المشير عامر يسألني إرجاء القبض عليهما في غيبتك حتى لا يثيرك هذا الاعتقال فترفض المجيء إلى مصر علنًا، ولكنني لثقتي بك لم آخذ برأيه ووقّعت أمر القبض عليهما.

غير أنني لم أجد في قوله هذا ما يقنعني أو يخفّف من إحساسي بالمرارة والحيف. وإذا هو

يسألني عن السبب الذي من أجله عقدت العزم على الاستقالة، فبسطت له أسبابًا أربعة. أولها ما يتصل بصحتّي، موضّحا أن الطبيب المعالج نصحني بأن أتجنّب كل ما هو مثير، وأنني لم أعد أحتمل تلك الإثارات المفتعلة التي نشأت عن ازدواج العمل بين وزارة الثقافة ووزارة الإعلام، والتي كانت تُنشر في الصحف تباعًا، وما كانت وزارة الثقافة تملك ما تملكه وزارة الإعلام من صحف مسخّرة مِلْك يدبها وإذاعة وتليفزيون ووسائل إعلامية مؤثرة.

ثانيها هو: ما بيني وبينك من خلاف جذري لا حلّ له حول المنهج الذي أرى أن أسلكه في وزارتي وترى أنت غيره، ثم إنك تعلم أنني لا أحْمَلُ على أمر لا أراه، ولا أخالك نسيت أنني جئتك منذ أعوام أربعة في هذه الغرفة بالذات، وفوق هذا المقعد نفسه، أعتذر عن قبول منصب الوزارة الذي اخترتني لأشغله، وأنت حين فعلت لم تأخذ في ذلك رأيي. وأنا اليوم في المكان نفسه، أقول لك مصارحا إنه لا مفر من أن يرحل أحدنا، إمّا أنا وإما أنت. فعقّب ضاحكًا: وأيّنا الذي يرحل، أنت أم أنا؟ فقلت له ضاحكا أيضا: أنا بطبيعة الحال.

وثالث الأسباب هو أنني أرى أن اعتقال أعضاء مكتبي دون جريرة كان اعتداء عليّ لا عليهم أمام الرأي العام، ومن ثم بتُّ لا أستطيع الاضطلاع بأعباء الوزارة بعد ذلك كله.

ورابعها: أن ثم تغييرًا وزاريًا مرتقبًا أنهاه إليّ المشير عامر الذي نصحني مشكورًا بأنه من الخير ألا أشارك في الوزارة الجديدة لأن الأمور قد تكون أشدّ تعقيدا، وهو يعلم أنني لا أستطيب العمل في الأجواء القلقة المضطربة، ثم إنه يحسّ أنني قد لا أسيغ أن أكون مرؤوسًا لرئيس الوزارة المقبل.

فتساءل عبدالناصر: ولم لا تعمل تحت رياسة علي صبري، أطامع أنت في أن تكون رئيسا للوزراء؟

قلت: ما طلبُت منك قبلُ أن أكون وزيرًا حتى أطلب إليك الآن أن أكون رئيسًا للوزراء.

وقد صارحني الرئيس في هذا اللقاء بأنه قد تكشّف له أن كل ما حدث كان نتيجة دسّ من أجهزة المخابرات وتدبير مراكز القوى قُصد به الإيقاع بيننا، وأننا وقعنا ضحيته نحن الاثنين. فالتزمتُ الصمت ولم أعلّق.

وعرض عليّ عبدالناصر أن أتولّى منصبًا بعيدًا عن هموم الوزارة ومشاكلها بأن أعمل رئيسًا لمجلس إدارة البنك الأهلي في الموقع الذي خلا بتعيين الدكتور نور الدين طراف عضوًا بمجلس الرياسة المشكّل حديثًا. فقلت له إن هذا ليس ميداني، وسيفسّره المراقبون بأنه وَضْع لي في غير مكاني المناسب. فإذا هو يصرّ على أن هذا سيوفّر لي إفادة خبرة جديدة لا مناص منها لكل من يضطلع بمهام قيادية.

ثم أخذت معه في الحديث عن موضوع استقالتي؛ إذ إن تعييني هذا لا يوحي إلا بمعنى واحد هو أنني أقصيت عن منصبي الأول بينما في الحقيقة أنني مستقيل، ومن الحق أن يعرف الرأي العام هذا الموقف بجلاء.

وبالرغم من أنه أجابني إجابة عددتُها قاسية إذ قال لي: «إن نظامنا السياسي لا يعرف استقالة لوزير» فقد بادرني بحل وسط قائلاً: إذن سأنشر تعيينك في الوقائع المصرية بتاريخ يسبق التعديل الوزاري بخمسة عشر يومًا. وبهذا يكون تاريخ تعيينك في البنك سابقًا للتغيير الوزاري. ولقد كان ما أراد، وشفع هذا بقوله: إني دائم الثقة بك، وبعيد أن تتزعزع هذه الثقة في نفسي برغم كل ما حدث من وقيعة ودسّ.

* * *

في أول لقاء معه بعد المقابلة هذه، وبينما كنت أستأذن بالانصراف استبقاني الرئيس ريثما يوضّح لي أمرين ذكر أنهما يشغلان باله، وبادرني متسائلاً:

ـ هل تذكر لقاءنا الأخير؟

ـ نعم بطبيعة الحال.

ـ لعلك تذكر جيدًا أنني لم أفاتحك بموضوع الاستقالة، بل أنت الذي طرقته.

ـ نعم أذكر جيدًا أنك تعمّدت عدم فتح هذا الموضوع.

ـ لا. لم أتعمد ذلك، ولكن لم يكن في نيتي على الإطلاق مفاتحتك في هذا الموضوع مادمت أنت لم تبادر إلي التحدث عنه. أما الموضوع الثاني فهو أنك ذكرت أمامي أنك لا تستطيع التعاون مع علي صبري في الوزارة الجديدة.

ـ هذا حقّي، وما طعنتُ لك فيه قط.

ثم ذكّرته بأنني كنت وثيق التعاون معه خلال عملي ملحقًا حربيًا بباريس وسفيرًا في روما ثم وزيرًا للثقافة، غير أنه كانت لي أسبابي التي كانت تحول بيني وبين مواصلة العمل الوزاري سواء معه أو غيره، والتي شرحتها له من قبل. وأطرقت مليًا أسائل نفسي عن سر عودة الرئيس إلى الحديث عن موضوع علي صبري، لكني وجدته يقول على الفور: لابد أنك تتساءل لماذا اخترت علي صبري؟ ثم أردف قائلا: إن بعضًا من أعضاء مجلس قيادة الثورة قد جنح في فكره فبات يتصور أن أيًا منه إذا أمسك برياسة مجلس الوزراء فإن هذا يعني أن يكون فوق كل نقد وبمنجاة من أي مساءلة أو مراجعة من أحد، وهو مفهوم لا يستقيم [وكأنه بهذا يردّد ما قاله قبلُ من انفراده بالسلطة أو كأنه وحده هو الذي كان فوق المساءلة]. وهو ما حفزني إلى استبعاد هؤلاء جميعًا مِنْ تولّي رئاسة مجلس الوزراء، وقد وافقوا هم أنفسهم

على هذا الرأي، وهنا أخذت أفكر فيمن يصلح أن يكون رئيسًا للوزراء ممن يمكن أن يجري مناقشة حقيقية وجادة بلا حساسية مع الوزراء ومجلس الأمة ورجال الإعلام والصحافة.

وعرّج بنا الحديث في تلك الجلسة إلى موضوعات أخرى شتّى، فمضى يحدّثني عن العراق وما يعجّ به من أحداث بعد نجاح الثورة ضد عبدالكريم قاسم، وكان عبدالناصر قانطا من نجاحها بعد حركة الاعتقالات الواسعة التي قام بها قاسم، فقال لي: لقد ارتكب عبدالكريم قاسم خطأ جسيمًا قبل مصرعه هو الذي عجّل بنهايته. ذلك أنه في اجتماع ضمّ ضباط القوات المسلحة أخرج من جيبه ورقة ليعلن أمام الضباط أن أسماء المتآمرين عليه جميعًا تضمّها هذه القصاصة. وكانت النتيجة بطبيعة الحال أن كل ضابط كانت له صلة بالتآمر توقّع أن يكون اسمه بين هذه الأسماء، ومن ثم اتفقت الآراء على التعجيل بالإطاحة به قبل أن يطيح هو بهم. ولقد كان رأيي الذي طالما نصحت به الثوار هو التكاتف في جبهة واحدة تضم كافة العناصر من قوميين إلى بعثيين، وبالفعل لم تنجح الثورة إلا بقيام هذه الجبهة. واستطرد يقول: كانت مصر تساعد كل العناصر الوطنية التي تشاركنا المسيرة نفسها في مختلف البلاد العربية وتتولاّها برعايتها، كما تحسّ ذلك واجبًا عليها، فتدفع لأسر الشهداء والمسجونين منهم ما يقيم أودهم، وتمدّ اللاجئين منهم إلى بلادنا بما يعينهم على العيش دون فاقة. وقد كنا نرى أننا لو لم نفعل ذلك لفقد هؤلاء المكافحون القاعدة التي يستندون إليها. وما من شك في أن ثورة اليمن كذلك كانت عاملاً مساعدًا شجّع على قيام الثورة في العراق وعجّل بها. فإن أول ما نتطلبه من الدول العربية أن تحرّر نفسها أولاً من الرجعية، ثم تقطع شوطًا في النهج القومي حتى نستطيع أن نتفاهم بلغة واحدة، وأكاد أتصور اتحادًا للجمهوريات العربية في ظرف عشر سنوات على غرار اتحاد الجمهوريات السوفييتية، يكون لكل دولة منها تمثيلها السياسي كما هي الحال مع روسيا البيضاء وأوكرانيا. أي حلم ورديّ زاه كان يدور في ذهن عبدالناصر وقتئذ في مرحلة كانت الساحات العربية كلها جيّاشة بالحلم الوحدوي العربي، وأي تفكك انتهت إليه الأمة العربية بعد رحيل عبدالناصر!

وإذا عبدالناصر يفاجئني بقوله: هل فكّرت في الانضمام للاتحاد الاشتراكي؟

قلت: لا.

قال: هل ستتقدّم للترشيح لانتخابات المؤتمر العام؟

قلت: إنني لا أفكر على الإطلاق في نشاط من هذا القبيل.

كان هذا ما أجبت به على سؤال عبدالناصر، ولكني كنت في الحقيقة أؤمن أنه لا جدوى ترجى من هذا التنظيم السياسي الساذج المصطنع الذي تعاورته الأغراض والشهوات والنزوات والتكالب على النفوذ والسلطة. وإذا هو يباغتني قائلاً: إذن سأختصر الطريق وأضمّك إلى الأعضاء المعينين بمجلس الأمة.

وقبيل انصرافي أفصح لي عن رغبته في التخلّي عن رياسة الجمهورية ليتفرغ للعمل السياسي والاتحاد الاشتراكي، موضّحا أن هذه الرغبة كانت موضع نقاش مستفيض بينه وبين نوابه، وأنه أشوق ما يكون إلى قيام حزب سياسي جماهيري يمتد نشاطه في حياته وبعد مماته، فيضمن بهذا الحزب مساندة النظام بما له من صفة جماعية. فلقد كان يرى أن فترة حكمه التي سلفت كانت فترة انتقالية، ولكل فترة استثنائية نهاية تنتهي عندها. وبعدها لابد من أن يأخذ نظام الحكم شكلاً آخر تكون فيه السلطة موزّعة بين مسؤولين عديدين لا حكرا على مسؤول واحد حسبما يقضي النهج الديمقراطي، وأن وجوده هو على رأس هذا الحزب الذي كان يفكّر بتأسيسه سيكون فيه الضمان لتأخذ الأمور مسيرتها الصحيحة. وبهذا يكون حقّق أمنيته، فقد كان يتوجّس خيفة من أن يتولّى رياسة الحزب غيره فلا تسير الأمور مسيرتها الصحيحة، [وكأني به كان يتنبأ بما وقع فعلاً بعد وفاته]، فرحّبت بهذه الفكرة الشجاعة مُثْنيًا على ما تنطوي عليه من تضحية كبيرة وتجرّد مثالي عن الذاتية، وعُدت أقترح عليه مرة أخرى أن يكون ثمة حزب آخر إلى جانب هذا الحزب الذي سيتولى رياسته، فقد كان رأيي الراسخ في جمال عبدالناصر أنه أهل لأن يفعل كل ما يعود على الوطن بالخير، لاسيما الأخذ بأيدي تلك الطبقات الفقيرة المعوزة التي لا تملك قوت يومها، فكثيراً ما كان يردّد أمامي وأمام غيرى أنه يتمنّى أن يغمض عينًا ويفتحها فإذا هو يرى عامة الشعب على مستوى أرفع وأسمى.

انتهى بنا اللقاء إلى هذا، وتركته مودّعًا وأنا أخشى أن يعوق مسيرة أمنيته بعض من كانوا حوله ممن كان إليهم الكثير من مثبّطات ومعوّقات وتجاوزات. وما أكثر ما كان يثور في نفسي سؤال: كيف للقائد الذي وفّق إلى اختيار تسعة وتسعين ضابطًا من بين سائر ضباط القوات المسلحة توافرت فيهم الوطنية الصادقة وإنكار الذات وبذل النفس عن طواعية في سبيل مبدأ سام، كيف لهذا القائد الذي قاد الثورة وحقّق لها النجاح بمثل هؤلاء، ألاّ يوفّق في اختيار مَنْ سيكونون حوله في السلطة، فكان بينهم من أساء إلى مسيرة الثورة ولطّخ شرفها ودنّس نقاءها كما أساء إلى الشعب، بل وإليه أولا وأخيراً؟ لم أشك قط في أن السلطة التي تجمّعت في أيدي بعض المحيطين بالرئيس وغياب أجهزة الرقابة والمحاسبة الشعبية وخطورة مثالب السلوك الاجتماعي من منافقة الحاكم واستدرار مودّته وإخفاء الحقائق عنه وتضليله بالزعم أن أجهزة أمنه قد وقفت على مؤامرات تحاك في الخفاء ضده داخل الوطن يعلم الله أنها وهمية، كان ذلك هو الشَّرك الذي لم ينجح جمال عبدالناصر في تبيّن خطوطه ولا الإفلات منه. ولا شك أنه كان يحسّ في أعماقه بوجود قُوى لا يُستهان بها تتربّص بالثورة، بل وبه هو شخصيًا في الداخل والخارج، غير أنه حدث للأسف بسبب ذلك أن تعرّضت حرية أعداد كبيرة من المواطنين المصريين إلى عدوان غاشم ترك ندوبًا على وجه ثورة غيّرت مجرى التاريخ في قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وما كان أجدرها بأن تظل مطهَّرة من هذه الندوب.

الفصل الثامن

بين التأميم والتأمين

« الرحمة لا تزيّن أحدا من الناس بقدر ما تزيّن السلطان ».

سينيكا

« إننى لم أجعل من الإمبراطور إلهًا، حتى لا يستعبد البشر. فما أنا ممّن يضحّون بالبشر فى سبيل بقاء الإمبراطورية، وما أنشأتُ هذه إلاّ لإسعاد البشر، ولكي أبثّ فيهم الحياة وأنفخ فيهم الروح.. فكرامة الإنسان عندي أجلّ شأنًا من الإمبراطورية ذاتها ».

أنطوان ده سانت إكزوپري

«القلعة»

« إني أكره الظلم والقسوة كراهية شديدة بفطرتي وبعقلي، لكونهما على قمّة الرذائل»

مُونْتَنْيْ

بين التأميم والتأمين

كانت المشكلة الأولى التي واجهت الثورة هي التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق لون من العدل الاجتماعي ومن ثم التحرّر السياسي بما يخلق توازنًا في المجتمع يواكب حركة التقدم في العالم، وبخاصة أن المجتمعات الصناعية كانت تحقّق طفرات هائلة تترك العالم الثالث وراءها في وضع شديد التخلّف. فكان أول ما فكّرت فيه الثورة هو قانون الإصلاح الزراعي الذي يضع حدودًا للملكية يمكن معه إشراك أكبر عدد ممكن من العاملين في الزراعة في ملكية الأرض تشجيعًا لهم على دفع حركة الإنتاج الزراعي خطوات إلى الأمام. وفي الحق كانت المطالبة بتطبيق نوع من الإصلاح الزراعي جزءًا من مطالب الحركة الوطنية التي أرهصت بالثورة وواكبتها في مسيرتها، بل لقد كان ثمة قانون لتحديد الملكية الزراعية عُرض على البرلمان المصري قبيل الثورة، ولكنه لم يصدر به تشريع. هذا إلى أن إعادة توزيع الملكية الزراعية كانت حركة عالمية قائمة في بلاد عديدة، ولا سيما البلاد التى كانت خاضعة من قبل للتبعية الاستعمارية. وهكذا كانت الثورة حين وضعت قانون الإصلاح الزراعي موضع التنفيذ تستجيب بالفعل إلى مطلب شعبي جارف، فقد كان توزيع الملكية الزراعية قبل الثورة واضح الغبن حيث كانت الغالبية العظمى من الشعب تعمل في الزراعة دون أن يكون لها نصيب يُذكر في ملكية الأراضي التي تفلحها[١].

وكان المشروع الأصلى رفيقًا بالملاّك إذ جعل الحد الأقصى لملكية الأرض مائتى فدان، وهو ما كان يترك للمالك الفرد رقعة لا يستهان بها من الأراضي الزراعية[٢]. غير أن ثمة واقعتين واكبتا تطبيق قانون الإصلاح الزراعي وكان لكل منهما آثاره السيئة والمشوّهة لهذا القانون الذي قُصد به في الأصل تحويل أكبر عدد ممكن من المزارعين إلى مالكين يُحسنون إدارة مزارعهم، إذ هم المستفيدون الأوائل منه. وأولى هاتين الواقعتين، تسليم بعض المزارع الكبرى إلى زمرة من الموظفين الإداريين لا خبرة لهم بالعمل الزراعي بل ولا بإدارة المشروعات فأساءوا الإدارة وأساءوا الاستغلال، وكان أن تدهورت أوضاع هذه المزارع الكبرى بدلاً من أن تتطور إلى وضع أفضل، أوفر إنتاجيّة وأقدر على الوفاء باحتياجات الناس المتزايدة.

وثانيتهما إصدار تشريع تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر، ذلك أن الثورة وهى تفكّر في حماية المُزارع من غُبن الملاّك الذين كانت ما تزال في أيديهم الملكيات الكبيرة نسبيًا [والتي كانت في حدود مائتي فدان للفرد لا للأسرة كلها] قد وضعت قانونًا يعسر معه على المالك إخراج المُزارع من أرضه طالما أنه يقوم بسداد الإيجار الذي حدّدته الثورة بسبعة أمثال الضريبة المفروضة على الأرض، وقد كانت بالفعل ضريبة هزيلة مما أفضى إلى أن أصبح الفلاح المستأجر هو المستفيد الفعلي من الأرض، فقلّ اهتمام الملاّك برعاية أملاكهم بواسطة ما كانوا يتملّكونه من معدّات عصريّة مرتفعة السّعر لقلة ما بات يدرّه عليهم ذلك من عائد.

على أنه في نفس الوقت أقدمت الثورة على تشجيع الاستثمار الخاص الوطني، كما أفسحت للاستثمار الخاص الأجنبي مكانه بإصدار قانون تشجيع الاستثمارات عام ١٩٥٣ . غير أنه لم تحدث استجابة ذات أثر لهذا القانون، ثم كان أن تعنّت أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية في عام ١٩٥٤ إلى حد اشتراطهم الموافقة على قانون الضمان الأمريكي الذي يعدّ تأميم الحكومة المصرية لأي مشروع خاص مُنشأ فيها بأموال أجنبية بمثابة انتقال قانوني لملكية هذا المشروع إلى الحكومة الأمريكية. وكان من الطبيعي أن ترفض حكومة الثورة التوقيع على مثل هذا القانون الذي يعدّ لو وافقت عليه إذعانًا وانتقاصًا من سيادتها القومية لصالح الحكومة الأمريكية.

كان هذا يحدث وفكر حكومة الثورة مشغول بتنفيذ مشروع إقامة السد العالي الذي يُتيح توسيع رقعة الأراضي الزراعية بما يواكب حركة تزايد السكان وقتذاك، كما يضمن تحويل الأراضي الزراعية من ري الحياض إلى الري الدائم الذي يرفع عدد نوبات الزراعة السنوية من محصولين إلى ثلاثة محاصيل. وقد استُصلح من الأراضي الزراعية عهد عبدالناصر وقبل أن ينتقل إلى رحاب الله ٩١٢ ألف فدان، ثم استُصلح بعد وفاته حتى عام ١٩٨٦ ما مقداره ٣٣٨ ألف فدان، فيكون مجموع ما استُصلح نتيجة لإنشاء السد العالي ٢٥٠٠٠٠ , ١ فدان، والزمن ممتد وسيزداد بإذن الله ما سوف يُستصلح من الأراضي عامًا بعد عام. وإلى هذا يضاف ما وفّره السد العالي من طاقة كهربائية أضحت ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها لإطلاق حركة التصنيع في مصر، فقد كان إنتاج الطاقة الكهربائية حتى سنة ١٩٦٦ قبل إنشاء السد العالي لا تتجاوز ٢٠٠٠ ميجاوات، وغدت في عام ١٩٧١ بكل طاقة السد ٤٠٣٢ ميجاوات أي بزيادة قدرها ٢٠٣٢ ميجاوات. وكان التقدم الاقتصادي في مصر رهينًا بالانطلاق على جناحيْن أساسين من الزراعة والصناعة، وكان جمال عبدالناصر ما يزال يطمع في المساعدات الخارجية، ويعقد أملاً كبيرًا على مساهمة أمريكا في مشروع تمويل السد العالي. وكان في عام ١٩٥٥ قد حضر مؤتمر باندونج وظهر وجهًا وطنيًا بارزًا إلى جانب نهرو وتيتو، وهم الثلاثة الذين أسّسوا حركة عدم الانحياز التي شكّلت الحركة السياسية التي تقف بين الكتلة الشرقية والكتلة الغربية. غير أن وزير خارجية أمريكا لم يكن يريد لمصر أن تفلت من القبضة الأمريكية، وتصوّر بقصر نظره السياسي أنه يستطيع ضرب الزهو المصري، برفضه المساهمة الأمريكية في مشروع السد العالي كما هو معروف.

وقد تلفّت عبدالناصر على الفور إلى شركة قناة السويس التى كان وجودها بالشكل الذي كانت قائمة به - وكأنها دولة داخل الدولة بفضل إفلاتها من تطبيق قانون إلغاء الامتيازات الأجنبية - يثقل على ضميره، شأنه شأن جميع الوطنيين في مصر. ومع أن عبدالناصر كان يعدّ العدّة لهذه الخطوة من قبل بالدراسة المتأنية والاستعانة بأكفأ المتخصّصين والخبراء، إلا أنه اتخذ رفض أمريكا ذريعته لتأميم شركة قناة السويس الذي فجّر الإعلان عنه انفعالات المصريين جميعًا، بل وأثار في حركة عدم الانحياز تأييدًا بغير حدود، فقد رأى جميع المناضلين من أجل تحرير بلادهم من السيطرة الاستعمارية في تأميم القناة انطلاق الرصاصة الأولى القاتلة في صدر الاستعمار الذي كان ما يزال يجثم على بلاد شتّى في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وأصبح عبدالناصر رمزًا لكل هؤلاء المقاتلين، فالتفّت الأمة العربية والعالم الثالث حوله بقدر ما التفّ حوله أبناء وطنه. فقد كان تأميم شركة القناة حدثًا سياسيًا عالميًا بعيد الأثر، بل إن عبدالناصر لم يحسب حسابًا كبيرًا للدخل الذي يعود من تأميم القناة، فمهما كان هذا الدخل فقد كان أقل شأنًا من العائد السياسي في دعم الحركة الوطنية في صدور أبناء الوطن العربي والعالم الثالث كله، ومايزال حتى اليوم تأميم شركة قناة السويس معترفًا به على نطاق العالم كله واحدًا من أهم إنجازات عبدالناصر.

وإذا كان قصَر النظر السياسي لدى الخارجية الأمريكية هو الذي أشعل الشرارة التي ترتّب عليها أول التأميمات في مصر، فقد كان قصر النظر السياسي لدى قادة فرنسا وبريطانيا الذين تواطأوا مع إسرائيل وانطلقوا بعدوانهم الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ هو الذي أشعل الشرارة الثانية على نطاق أوسع، فأتاح هذا العدوان لعبدالناصر أن يفرض الحراسة على المؤسسات المالية لكل من فرنسا وبريطانيا في مصر ثم بيع أصولها ونقل ملكيّتها إلى هيئة عامة هي المؤسسة الاقتصادية سنة ١٩٥٧، وهكذا انتقلت ملكية هذه الأموال عن طريق التأميم أو التمصير. وكان عبدالناصر في هذا التصرف أيضًا يمثّل ضمير الحركة الوطنية المصرية التي كانت تتطلع إلى تحقيق الاستقلال في المجال الاقتصادي بالمثل، فجعل الجهاز المصرفي في الدولة ملكًا خالصًا للمصريين وحدهم. وينبغي ألاّ ننسىٰ أن الحكومة المصرية تصرّفت تصرّفًا حضارياً باعتراف الجانب الفرنسي نفسه، إذ كانت مُنصفة كل الإنصاف في تعويض المؤسسات والمصارف وشركات التأمين التي نقلت ملكيتها إليها، بل إنها كانت بالغة السخاء مع شركة قناة السويس إذ قدّمت لها عام ١٩٥٨ تعويضًا يفوق أحلامها وسُوِّيت المسألة على أثر هذا التعويض تمامًا.

وجاء عام ١٩٥٩ لتجد الدولة نفسها تواجه مشكلتين متلازمتين، أولاهما تمويل الخطة الخمسية للتنمية التي يتوقف عليها التقدّم المنشود، وثانيتهما الإعداد العسكري الذي يضمن حماية الوطن من التهديد الإسرائيلي المتزايد خطرًا مع مرور الأيام. وهكذا كان عبدالناصر موزّعًا بين مطالب المجتمع المصري وحقّه في التقدم والعدالة والمساواة الاجتماعية وبين

ضغوط القوى الخارجية المتربّصة بالوطن. ولم يكن هناك حل أمامه إلاّ إحكام القبضة على الاقتصاد الداخلي لترشيد استهلاك الموارد بل وزيادة رصيدها بما يضمن تدبير المال اللازم للإنفاق على مشروعات التنمية والتسليح في آن معًا، ولا سيما أن حدود الوطن كانت منذ إعلان الوحدة مع سوريا عام ١٩٥٨ قد التحمت بالحدود الإسرائيلية إلى مسافات أكثر قربًا وأشدّ حساسية وأبعد خطرًا، فبادر عبدالناصر إلى تأميم البنك الأهلي المصري عام ١٩٦٠ باعتباره البنك المركزي وقتذاك، كما أمّم بنك مصر بعد أن لم يستجب للإسهام في تمويل خطة التنمية الخمسية. وجاءت مؤامرة انفصال سوريا عن دولة الوحدة لتُشعل الشرارة الثالثة، فيؤمم عبدالناصر بقية البنوك المصرية ليتسنّى للدولة توجيه مواردها لوفق خطة التنمية المرسومة، وخاصة بعد انكشاف الدور السلبي الذي لعبته الرأسمالية المصرية وقتذاك والذي تجلّى في أمور ثلاثة؛ أولها إحجامها عن المشاركة في مشروعات التنمية، وثانيها بَرَمها برغبات الدولة في توجيه نشاطها ليتكامل مع خطة التنمية، وثالثها نزوعها نحو تهريب أموالها إلى الخارج. وفي صيف عام ١٩٦١ كانت القوانين الاشتراكية التي جرّدت البنوك وما إليها من الملكية الخاصة والتي جعلت للدولة حق ملكية التجارة الخارجية، وكان لهذا أثره بلا نزاع في تغيير مسار الاقتصاد في الدولة، فإذا مصر تتحول من مجتمع رأسمالي لتصبح على بداية الطريق من الاشتراكية. تلك كانت خطوات وطنية جليلة يقدّرها كل مُنصف حق قدرها، فما من شك في أنها كانت لها آثارها ذات النفع الكبير لمصر.

وحدث في الثامن والعشرين من سبتمبر ١٩٦١ أن كانت حركة الانفصال السورية، فإذا الدولة تعيد النظر في إسناد الوظائف الحكومية إلى مَنْ أضيروا بالقوانين الاشتراكية فأقصتهم عن مناصبهم حتى لا يكون منهم ما يسيء إلى النظام الاشتراكي. وجاء في إثر هذا ما طالعت به الصحف الناس صبيحة يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٦١ من نبأ اعتقال بعض الأشخاص وفرض الحراسة على أموال مائة وسبعة وستين مواطنًا مصريًا بعضهم من أصول أجنبية، وتلاهم غيرهم تباعًا. وبهذه الحراسة التي فُرضت على الأفراد حادت فكرة الثورة في تقديري عن «مسارها التنموي»، وغدت أقرب ما تكون إلى «المسار الأمني» حين تناولت الأفراد لا الهيئات بالتأميم، ولقد كان هذا القرار على نحو القرارات السياسية العليا التي كان ينفرد بها رئيس الجمهورية وحده.

ولا شك أن ما اتُّخذ من إجراءات بعد الثورة من إصدار قانون للإصلاح الزراعي الذي به وُزّعت الأراضي بين صغار المزارعين، لا شك أنه قد قضى على ما يمكن أن يكون من سلطان للملاّك في الريف. ولكن هذا لم يكن يعني أن سلطان هؤلاء الملاّك قد انتُزع كله، بل كانت ثمة أسباب أخرى عميقة الجذور في المجتمع المصري تاريخية واجتماعية وفكرية ظلّت تبسط سلطان هؤلاء في المجتمع الريفي كما هي الحال القبلية بين البدو. وما يقال عن الريف يقال

أيضًا عن الحضر، فهناك أسر أو فئات ضربت بجذورها في كيان المجتمع المصري وكوّنت مجموعات قوية متماسكة كانت لا شك تمثّل عدم الرضا عن تلك الإجراءات التي حدّت من سلطانها وسوّت ما بينها وبين غيرها، وانتزعت منها امتيازاتها التي كانت تتمتع بها سواء أكانت تعود إلى الملكية أو إلى ما كانوا يتميّزون به عن غيرهم من ألقاب وجاه ونفوذ. ويقينًا إن الرجعية التي كَان يراها عبدالناصر ويعنيها مردّها إلى هذه العوامل مكتملة وليست إلى الملكية الزراعية وحدها، فلقد كان يؤكد دومًا على رغبته في عودة الكرامة إلى المواطن المصري، تلك الكرامة التي فقدها الفلاح المصري في ظل مَن كان يخدمهم ممن يملكون، إذ كانت لهم سلطتهم المطلقة في تسخيره كيف يشاؤون والنيل منه إيذاء لضمانه على طاعتهم.

وحين أحاول أن أعود بذهني إلى الروح التي أملت على جمال عبدالناصر مشروع التأميمات الوطنية أجدها أبعد ما تكون عن هذا الذي جرى مع عدد من المصريين الذين أرى أن من بينهم - ولا أقول كلهم - مَن لم يكن يحمل أي عداء للثورة. ولم أفق من عجبي لهذا الذي حدث، فقد كان فرض الحراسة على أفراد من المصريين - تلك الحراسة التى تختلف الاختلاف كله عن التأميم الوطني وتسخير المشروعات الاقتصادية الكبرى لخدمة قضية التنمية - بعيداً كل البعد عن مبادئ العدالة والرحمة، ومما لا يتفق ومستوى التأميمات السابقة(٣). وإذا حاولنا أن نبرّر ما وقع كان علينا أن نحتكم إلى معايير مقرّرة تخضع للقانون الذي لا يبيح قط وقوع ما وقع. ثم إن مع القانون قاعدة أخلاقية تحكم التشريع والمشرّع. أما مَنْ يهلّلون لما حدث، فيعلّلونه بأنه قرار ثوري والقرارات الثورية لا تخضع لقانون، ولا يغيب عن البال أنه يمكن تبرير الظّلم بأسباب لا تقل في وجاهتها عن الأسباب التي يُبرَّر بها العدل. هذا إلى أنه كانت ثمة تأميمات أخرى توالت في أعقاب هذه الحركة لم تكن مدروسة دراسة جادة، فإذا هي تتناول أموراً ثانوية وأغراضًا تافهة، بل أكاد أقول إن منها ما كان إرضاء لصالح أصحابها، إذ كان ما بين أيديهم قد استنُفد واستُغرق ديونًا، ولم يعد يؤدي الغرض منه على الوجه الأكمل، فقد كان فى حاجة إلى إصلاحات وإحلالات متعددة تحتاج مالاً طائلاً. وهو ما كشف لي عنه الرئيس عبدالناصر بعدُ حين وليتُ وزارة الثقافة للمرة الثانية، فقال لي إنه لم يكن يعلم على الإطلاق بتلك التأميمات التي جرت بدءاً من عام ١٩٦٣ وتناولت مشروعات ثقافية مستهلكة ولا بشراء الوزارة لعدد من الأستوديوهات ودور العرض ودور النشر والمطابع التي أرهقتها ديون عجزت عن الوفاء بها. وإن صح هذا كانت تلك سيئة أخرى من سيئات الحكم المطلق الذي يخلق إلى جانب الحاكم المفرد أنصاف حكّام يفعلون ما يشاؤون دون أن يجدوا رقيبًا أو وازعًا أو أى لون من ألوان المساءلة.

والفرق الأساسي بين حركتي التأميم الأولى والثانية أن أولاها قد أملته الظروف الاقتصادية والاجتماعية ورؤية عبدالناصر السديدة، وكان الهدف منها إنعاش التنمية وإنهاض الجيش تسليحًا. وليس أدلّ على صدق هذه النظرة من قول اقتصادي مرموق هو

دكتور علي الجريتلي: «لا شك قد حدثت زيادة ملحوظة في دخل الفرد الحقيقي لأول مرة خلال القرن الحالي، وذلك نتيجة لخطة التنمية عام ١٩٥٩، بينما كانت ترجع الزيادة الطفيفة فيما مضى لارتفاع أسعار القطن في بعض السنوات»(٤). أما التأميمات الثانية التي شملت الحراسات والتي أراد بها عبدالناصر مسايرة المبادئ الاشتراكية، فهي فيما أرى كان يُقصد بها الحفاظ على التوازن الأمني الداخلي بعد انفصال سوريا، ومن هنا فهي تأمين للنظام الحاكم لا تأميم. فالذي لا شك فيه أن عبدالناصر قد أخذ بعد الانفصال يساير الأمور بمفهوم جديد حتى لا تُضار إنجازاته الاقتصادية والاجتماعية، إذ اعتقد أن القوى الرجعية سواء أكانت مصرية أم خارجية من تلك القوى التى تناصبه العداء ولم تكفّ قط عن مناوءته ستعود إلى نشاطها من جديد.

وأعجبُ كيف لجأت السلطة إلى هذا الإجراء القاسي الذي جرّ إلى زعزعة الثقة. وفي رأيي أيضًا أن ما حدث وقتذاك لم يصدر عن أفكار ومبادئ منبثقة من ضمير الجماعة المصرية، بل هو نوع من الإجراءات الفوقية تختلف عما سبقها، فبدلاً من أن تكون عن رغبة من أدنى إلى أعلى، كانت على النقيض من ذلك إملاء من أعلى إلى أدنى. فالشعب المصري نشأ زارعًا، وفي طبيعة الشعوب الزراعية الميل إلى التدرّج، وعلى هذا عاش منذ القدم إلى اليوم يحترم الملكية الخاصة حتى من كان منه لا يملك شيئًا. ومن هنا لم تكن هذه الإجراءات استكمالاً للمرحلة الأولى التى جرى فيها تأميم القطاع الاقتصادي الكبير بل كانت تأميمًا للأفراد صحبته إجراءات عنيفة عند التنفيذ، لم يكن معها احترام لكرامة المواطنين، أو إفساح المجال أمام المبادرات الفردية الخلاّقة لأن تمضي في سبيلها، أو تشجيع على روح الادخار، الأمر الذي كان له أثره السلبي لعدة سنوات بعد ذلك. على أن أخطر ما حاق بالنظام القائم في رأيي نتيجة هذه الإجراءات هو حرمانه إلى يومنا هذا من تعاطف قطاع كبير من الجماهير وإشاعة الذعر بينهم، فلم ينفضّ عنه أولئك الذين أضيروا من قرارات فرض الحراسة فحسب، بل وأعداد غفيرة من أصدقائهم وذويهم وكذا جملة من أفراد شعبنا الذي يتميّز بتراحم فطري بين مختلف فئاته، فإذا هم يصبحون خصومًا على حين كانوا أشد الناس ولاء للثورة ومبادئها، فقد يذعن الناس كالدجاج، ولكن ما إن تمسّ محافظهم حتى ينقلب الواحد منهم أسدًا هصورًا، وأذكر أني لقيت يومًا رجلاً متوسط الحال أذهلني منه أني وجدته ساخطا على ما كان. وحين سألته عن سبب سخطه وهو لم يصبه شيء بادرني مجيبًا بما أدهشني: ترى لو كان معي أنا شيئًا، هل كانوا سيتركونه لي؟ وهو ما يدل على ما يسود الشعب المصري من التواصل بين فقيرهم وغنيّهم. على أن بعض الاقتصاديين يلتمسون العذر لجمال عبدالناصر فيما فعل، إذ يرون أنه قد تصوّر أن الاستيلاء على ما يملكه هؤلاء الأفراد سوف يحدّ من الاستهلاك الفردي كي تضمن الدولة توجيه الفائض لدفع خطة التنمية بمعدّلات

أسرع، ولكن هذا لم يكن. وللدكتور الجريتلي رأي في هذا أيضًا إذ يقول: «إن التركيز على الحراسة وغيرها من ضروب الاضطهاد يتناسى أن مدى هذه الإجراءات البغيضة كان محدودًا بالقياس إلى ما حدث في كثير من الدول النامية»(٥).

ومع هذا كله فإن قرار الحراسات قد نصّ على إنشاء لجان تتولّى دراسة كل حالة على حدة والتصرّف فيها بما يكفل مصلحة الشعب وبما يكفل فوق ذلك كله أن يبقى «الاندفاع الثوري» بعيدًا عن رغبة الانتقام المتعارضة مع الخصائص الدينية والأخلاقية والتاريخية الكامنة في شعب مصر، بحيث تضع هذه اللجان في اعتبارها أن تتيح الفرصة لمن يريد العمل لنفسه ولأسرته في نطاق المصلحة الوطنية وبغير امتيازات طبقية موروثة ومفروضة على المجتمع، حتى لا يؤخذ الأبناء بجريرة الآباء، وأن تتاح الفرصة للأبناء أن يتحرّروا من مبدأ الاستغلال والاحتكار وأن يشعروا بانتمائهم إلى الجماهير، وأن يحسّوا في أعماقهم أن مصلحتهم لا يمكن أن تصان إلا في إطار المصلحة الشعبية العليا.

وأرى أن ما في هذا النص من رفق وشفقة لم يؤخذ به في قليل ولا في كثير. فبعد أن أثارت أجهزة الأمن التي تعدّدت أسماؤها والغرض واحد، وكذا شخصيات لها شأنها في التأثير على عبدالناصر، الخشية من سلوك رجعي في مصر على نمط السلوك السوري الذي ضرب دولة الوحدة، صوّرت له أن حرمان عدد من الأثرياء الذين لا يُطمأن إليهم من التصرف في أموالهم وعزلهم سياسيًا وتحديد إقامة بعضهم يمكن أن يجهض أية محاولة معادية يعتزمونها على غرار ما وقع في سوريا. ومن هنا إخالُ أن عبدالناصر قد بادر إلى اتخاذ هذا القرار لأسباب أمنيّة بحتة، كما إخال أن بعض مَن شملهم هذا القرار كانوا من اختيار أجهزة الأمن المختلفة، وأن هذا الاختيار جاء إما عن بلاغات مكذوبة مغرضة وإما عن ترات شخصية أملتها النزوات والأحقاد. ثم إني لأربأ بجمال عبدالناصر من أن يكون قد حملَ شيئًا لهذا أو ذاك ممن جاءت أسماؤهم في تلك القوائم، فهو لم تكن له صلة بواحد منهم لا عن قُرب ولا عن بُعد.

والله يعلم ماذا فعلت تلك الأجهزة المنوط بها الإشراف على الحراسات ـ مدنية وعسكرية ـ بأموال ضحايا هذه القرارات التي مكّنت لبعض مواطنينا المصريين الضعاف النفوس أن يسلكوا سلوكًا تأباه الإنسانية والوطنية مع مواطنين أشقّاء ليس لهم من ذنب اقترفوه سوى أنهم كانوا أكثر ثراء، تصيّدتهم أجهزة الأمن الواسعة النفوذ والمتعدّدة الأشكال بطريقة لا عدالة فيها، كما أنه لا نزاع في أن جهاز الحراسة نفسه كان أحد المستفيدين من بقاء الحراسات واستمرارها. والغريب أن بعضًا ممن نالهم الضّيم في القائمة الأولى وغيرها مما تلاها معروف عنهم ولاؤهم لمبادئ الثورة، على حين أن كثرة من عتاة الرأسماليين قد أفلتوا من هذا الضّيم. والله وحده يعلم سرّ بقائهم بمنجاة من تلك اليد التي وقعت بين براثنها بعض العناصر التي لا

تملك سوى مرتّبها أو معاشها. تُرى هل كان ثراء بعض هؤلاء الناس هو الذي عصمهم من الوقوع في شباك تلك الأجهزة الغاشمة، أم هي تصفية حسابات بين نهّازي الفرص وبين ضحاياهم؟ وما أظن هذا الذي حدث أحسن إلى نظامنا بل أساء وأتاه من مكمنه، وكان من اليسير إذا خيفَ من الرجعية أن تطغى بما يسيء إلى الثورة، تقليص نفوذها والحيلولة دون ما تحاوله بوسائل قانونية تذيب الفوارق بين الطبقات دون أن تسيء إلى آدمية المواطنين.

ولا أظنني أُضرت ولا مَنْ حولي في شيء ولكني أنطق بما يمليه ضميري، فكم تمنّيت ضمانًا لأن تجري الأمور سليمة لا تدليس فيها لو أحيط القرار بضمانات قانونية، فلا يوضع تحت الحراسة إلا مَن يحكم القضاء بإدانته لا أن تكون تلك الإدانة في أيدي أجهزة الأمن وحدها، وبهذا نضمن للطمأنينة أن تشيع وتسود. ولقد صُدمْتُ عند صدور هذا القرار الذى طالعتُ نصوصه فى الصحف شأن أى مواطن، كما صُدم غيرَي من الزملاء، إذ لم يؤخذ رأينا نحن الوزراء فيه على الإطلاق. وقد كان لزامًا عليّ أن أفضي لعبدالناصر بما يجول في خاطري ترديداً لما يجول في خواطر الناس، ولا أدري لِمَ أمسكتُ عن مفاتحته برأيي فيما وقع فقد كان قراراً جمهوريًا صدر ولا معدل عنه فآثرتُ الانتظار إلى حين على مضض، وقد يكون غير هذا كان أجدر بي وأَوْلى، ولقد عشتُ إلى اليوم لا أغفرها لنفسي، ولكن هكذا جرت الأمور. وما إن حانت الفرصة بعد فترة ولم تكن قصيرة ولقيتُ المشير عامر حتى صارحته بما أحسّ من ضيق عما يجري في تطبيق الإجراءات وما أتوقّعه من عواقب وخيمة إذا ما استمر الحال على هذا المنوال. وبعد حين بعثت إليه بخطاب مؤرخ في ٧ يناير ١٩٦٧ في شأن أحد هؤلاء، وهو رجل من خيرة رجال مصر كنت أؤمن الإيمان كله بإخلاصه. وهذا نص الخطاب:

«رأيت أن أكتب إليكم باسم المُثل والمعاني ومستنداً إلى قوة المبادئ الثورية لثورتنا الاشتراكية العربية التي نلتزم بالحفاظ عليها فكراً وجسداً. ثمة قرار صدر من اللجنة بفرض الحراسة على الأستاذ مراد وهبة طبقًا للأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ وامتدت آثاره ــ تبعًا لا أصالة ــ إلى واحد من أفراد هذه الأسرة هو الدكتور يوسف مجدي مراد وهبة الأستاذ المساعد بكلية الآداب والذي ندبته مديراً لإدارة التبادل الثقافي بوزارة الثقافة منذ شهر سبتمبر الماضي.. وأود أن أبدي أن الدكتور مجدي وهبة الذي امتدت إليه آثار الحراسة ــ مرة أخرى تبعًا لا أصالة ــ ملتزم بالفكر الاشتراكي وأنه بجهده الذي لمسته في عمله جهداً لا يكلّ وسلوكًا إيجابيًا بناء، وإنتاجًا في عالم الفكر والثقافة هو تطبيق حيّ لما استنّه الرئيس من أن معيار الإخلاص الثوري والالتزام الاشتراكي في هذه المرحلة هو القدرة على خدمة الإنتاج، ومرة أخرى أؤكد أنه فوق ذلك ملتزم أصالة وفي كل مرحلة بالفكر الاشتراكي.

وإذا كانت ضرورات كل ثورة وحتمية إجراءاتها قد تمسّ الأفراد من أجل المجموع إلا أن ذلك محدود بحدود الضرورة، وبنسبة الطاقة والعدالة البشرية. وكلما اكتمل الخير العام ـ الذي له الغلبة ـ

بالخير الخاص كان هذا أدعى إلى اكتمال الثورة وتساميها، ونفاذ إرادتها البيضاء في كل مستوى وفي كل مجال. من أجل هذا رأيت أن أكتب إليكم مؤمنًا وملحًا فيما ذكرت في عموم المبدأ وخصوص الحالة راجيًا فحص حالته ورفع الحراسة عن السيد الأستاذ الدكتور مجدي وهبة، وحتى يمكن للثورة ولوزارة الثقافة الإفادة من طاقاته بتمكينه من العمل القيادي».

ومما زادني تأكيدًا على أن الأمور تجري عن هوى لا عن عدل ما عقّب به المشير عامر رحمه الله على هذا الخطاب، فلقد رفع عنه الحراسة، ولكن الجهات المنفّذة لم تلق لهذا الأمر بالاً وكأنه لم يكن. فعدت أطلب من المشير تنفيذ ما وعدني به بعد أن تلكأ في تنفيذه رجاله، فبرّ بما وعد، ورُفعت الحراسة عن د. مجدي وهبة رحمه الله.

ولا يفوتني أن أذكر هنا ما كان من الأخ حسين الشافعي حين أثار في أول جلسة لمجلس الوزراء برياسة الرئيس عبدالناصر بعد هزيمة يونية ١٩٦٧ موضوع الحراسات وأن الأوان قد آن لإلغائها، ولكن اقتراحه قوبل وقتذاك بغير ما كنّا نرجو.

على أن مأساة الحراسات لم تنته عند هذا الحدّ. وقد كان البعض يتصوّر أن الحراسة بمفهومها العام هي إجراء مؤقّت، وأنه بعد فترة ستُردّ الأموال إلى أصحابها. غير أن ما حدث عام ١٩٦٤ كان عكس ذلك تمامًا، فقد صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤، ورغم أنه صدر تحت عنوان «رفع الحراسات» فقد نصّ منطوقه على أيلولة جميع ممتلكات مَن فُرضت عليهم الحراسة إلى الدولة، وإن يكن قد أعطى أصحاب هذه الممتلكات سندات اسمية بحد أقصى ثلاثين ألف جنيه للأسرة على أن تُستهلك خلال خمسة عشر عامًا بفائدة سنوية قدرها ٤٪، وذلك دون أن يُسوّي بين مَن يملكون كثيرًا ومن يملكون قليلاً. وقد كان يُساغ هذا لو أننا كنا دولة شيوعية، غير أن الغريب أن بعض أولئك الذين وُكل إليهم تطبيق هذا القانون كانوا أبعد ما يكونون عن الشيوعية أو الماركسية أو الاشتراكية بل كانوا ألدّ أعدائها وأحرصهم على الثراء، بل فادح الثراء. ألا ما أبعد الروح التي بدأت بها الثورة عمليات التأميم لدعم الاقتصاد الوطني عما انتهت إليه الحراسة من النيل من أخوة لنا كان أكثرهم ممن لم يُدانوا بالتورّط في أي نشاط معاد للثورة. تُرى هل من حق الثورات أن تقترف وهي في اندفاعاتها الصادقة نحو أهداف سامية وضّاءة مثل هذه الأخطاء المُخزية؟ لا شك أن كل الثورات تقع في أخطاء ويسقط لها ضحايا، لكن الذي أعلمه يقينًا أن عددًا ممن لا ضمير لهم قد اندسّوا بين أجهزة السلطة العليا والحراسات والأمن، وهو ما مكّنهم لا من خيانة فكر الثورة الأساسي وطموحات وآمال مَن قاموا بها فحسب بل كان في هذا وسيلتهم لشفاء غلّهم وسبيلهم إلى ذلك التنكيل بأشقّاء لنا مواطنين، وهو جرح لم يندمل ولا يزال ينزف للأسف حتى اليوم.

على أنه من الإنصاف أن أسجّل أيضا ما يُحمد للسيد أمين هويدي وزيرالدولة السابق لشؤون مجلس الوزراء الذي جاء على لسانه لي حين ناقشت معه بآخرة موضوع الحراسات أنه عرض على الرئيس عبدالناصر في أواخر عام ١٩٦٩ تصفيتها فوافق عَلى الفور لاقتناعه بأن هذا الإجراء الاستثنائي قد استنفد مبرّرات وجوده. وطلب منه إعداد الصياغة التشريعية اللازمة لتصفية الحراسات. وكان أمين هويدي آنذاك هو الوحيد من بين المحيطين بالرئيس من الضباط الأحرار، فوكل الأمر إلى مستشاره القانوني لوضع قواعد التصفية، وصدرت بذلك قواعد تنظّم رفع الحراسات عمّن أضيموا بها، فرُفعت الحراسة أولاً عن أولاد الخاضعين الأصليين لقانون الحراسة، ولكي يحفز المشتغلين برفع الحراسات على الإسراع برفعها جعل لهم مقابل كل حراسة يرفعونها مكافأة مالية. وعلى الرغم من هذا فكم أقيمت عراقيل وعراقيل في سبيل تنفيذ قرار جمال عبدالناصر. وانتهى رفع الحراسات يوم وفاته بأنه لم يبق منها غير مائة وثمان وعشرين حالة من حوالي ألف وخمسمائة حالة، وكانت هذه الحالات الباقية من العسر بحيث اقتضت استصدار قانون جديد لم يتسع الوقت عندها لوضعه. وعلى الرغم من أن هذا الإجراء الأخير قد رفع جانبًا من الغُبن الذي وقع، إلا أنه لم يمح ما ترسّب في النفوس.

وبعد رحيل الزعيم عبدالناصر طلب الرئيس أنور السادات تصفية الحراسات وذلك قبل وقوع أحداث ١٣ مايو ١٩٧١، فإذا عاصفة من الاعتراضات تجيء على ألسنة نفر ادّعوا أنهم ورثة الثورة زاعمين أن في هذا الإجراء ردّة على الثورة، رغمًا عن أن القانون الجديد كان يقوم على نفس القواعد التي طُبِّقت في آخر أيام عبدالناصر، وما كان أبعد هؤلاء المعترضين عن الثورة يوم أن قامت، ثم ما كان أعوزهم إلى فهم مبادئ تلك الثورة. وعلى أية حال فإن السادات لم يستطع الكشف عن أحابيلهم إلا بعد أحداث ١٣ مايو وبخاصة بعد أن نجح في الإيقاع بهم في معركة الصراع على السلطة بينه وبينهم.

وإذا نظرنا إلى النهاية التي انتهى إليها كلٌّ من قانون الإصلاح الزراعي وتأميم شركة قناة السويس والمؤسسات الاقتصادية الأجنبية والجهاز المصرفي المصري، والتي كانت تهدف كلها إلى دفع عجلة التنمية في المجالين الزراعي والصناعي، نجد أن سوء الإدارة في بعض من هذه المشروعات القومية قد ضيّع على مصر الكثير من فرص التقدم. هذا إلى استخدام عوائد هذه المؤسسات ليُفْقَد جانبٌ كبير منها عبر منافذ غير مجدية، فالمصري سَمْحٌ كريم لا يضنّ على وطنه بشيء نفيسًا أو رخيصًا شريطة أن يُنفق ما يؤخذ منه في أوجُهه، أما أن يُذرَّى في الرياح فيضيع هباء فهو ما لا ترضاه نفسه ويثير سخطه، وهو ما أدّى إلى التضخم الاقتصادي واختلال ميزان المدفوعات الناجمين عن عناصر الاستهلاك العام في الميزانية، ثم الزيادة في الإنفاق الحربي، وكان بعضه فريضة وطنية لا مناص منها بينما كان البعض الآخر يتراوح بين النفع والضرر. ويحضرني هنا قول اقتصادي كبير هو د. عبدالمنعم الطناملي إذ يقول: «الكل

نظام من النظم التي مرّت بها البلاد مكاسبه وخسائره، فمكاسب الاشتراكية مثلاً قد أجهضتها الحروب، ومكاسب الانفتاح قد أجهضها الفساد» . فحرب اليمن التي اعتبرها جمال عبدالناصر في فترة لاحقة تورّطًا ـ ولا يزال صدى هذه الكلمة يرنّ في أذني، فما أنا بالذي ابتدعها ولكني سمعتها للمرة الأولى على لسان عبدالناصر حين قال لي ذات يوم: أنّى لنا أن نخرج من هذه الورطة ـ أقول إن حرب اليمن كان الأوفق تفاديها أو على الأقل أن يكون تدخّلنا فيها تدخّلاً محدوداً محسوبًا حتى نحتفظ بقواتنا المسلحة الرئيسة متأهّبة لما هو أهم وهو أمن مصر في مواجهة العدو الإسرائيلي المتربّص، بالرغم من الظروف العربية القومية التي استشعرتها مصر لكي تحرّر من التخلّف هذا الجزء الهام من الوطن العربي وتقضي على بقايا الاستعمار البريطاني في جنوب شبه الجزيرة العربية. إني لا أنكر ولا يستطيع أن ينكر معي أحد أنه كانت لهذه الحرب إيجابياتها، غير أن سلبياتها كانت في ظنّي تُربي كثيراً على إيجابياتها، فلقد كانت بحق أحد العوامل ذات التأثير في الهزيمة الفادحة التي تكبّدتها القوات المسلحة المصرية عام ١٩٦٧ . وما أحوجنا اليوم إلى مؤرّخ نزيه صادق يكشف لنا عن خبايا حرب اليمن وعمّن أوقعنا في شراكها فيتعقّب خيوطها ويحدّثنا كيف بدأت، كما يزيح الستار عن تلك الأصابع الخفيّة التي استدرجتنا إليها ـ مصرية كانت أم أجنبية ـ والتي تضافرت معًا على الزجّ بالقوات المسلحة المصرية النظامية في حرب عصابات تختلف طبيعة ميدانها الاختلاف كله عن طبيعة مسرح العمليات الحربية في سيناء الذي يتقرر على ساحته أمن مصر. فلقد دفعنا بقواتنا إلى إقليم وعر ناء قطعت إليه بحراً كاملاً على امتداد طوله، فإذا قواها قد استُنفدت، وإذا طاقاتها قد اعتُصرتْ، وإذا أسلحتها قد استُهلكت ولم تُدَّخَر لتواجه بها عدوّها الرئيسي جيش إسرائيل المدعوم بأحدث وأخطر ما تضمّه ترسانة السلاح الأمريكية، فلقد التقت به وهي منهكة قد أُضْنيت تعبًا وكدّا وإرهاقًا لتتجرّع مرارة هزيمة لا يدَ لها فيها. أليس هذا مطلبًا جديراً بالبحث الدقيق والاستقصاء النزيه من أجل مصر؟

* * *

هوامش الفصل الثامن

(١) بينما كان ألفان من الملاّك يملكون من الأرض الزراعية أكثر من مليون ومائتي ألف فدان، كان ٣١٪ من الملاك الزراعيين يملكون ما لا يتجاوز ١٣٪ من الأراضي الزراعية، أي أنه على حين كان هناك ألفان من الملاّك يملك كل واحد منهم حوالي ألف فدان، كان ثمة ملايين ثلاثة من الفلاحين لا يكاد الواحد منهم يملك فدانًا واحدًا.

(٢) لم يمسّ القانون إلا شريحة ضئيلة من الملاّك لا تزيد عن ألفي شخص هم أصحاب الملكيات الواسعة، ولم يمسّ شريحة أعرض من الملاّك عددهم ٦٤٨٢٢، وهم الذين يملكون ما بين خمسة أفدنة ومائتي فدان ويواجهون في ساحة الصراع الاجتماعي في الريف ثلاثة ملايين ونصف مليون تقريبًا ممن يملكون أقل من خمسة أفدنة والمعدمين وأسرهم. وهذه الشريحة تعتبر أعدى أعداء تحرّر الفلاحين. . . . . لقد حرّر هذا القانون الفلاحين من قهر المالكين للأرض، ولكنه لم يتدخل لإعادة العدالة الاجتماعية ولو بقدر إلى الفروق الاجتماعية والاقتصادية بين الفلاحين والملاّك [د. عصمت سيف الدولة: ثورة يوليو والمسألة الديمقراطية. دار المستقبل العربي ١٩٨٦].

(٣) صاحبت قرارات ضرب الرأسمالية المتوطّنة في المدن ضربة موازية لكبار ملاك الأراضي الزراعية في الريف بصدور قانون الإصلاح الزراعي الثاني الذي بموجبه انخفض الحد الأعلى للملكية الفردية من مائتي فدان إلى خمسين فدان.

(٤) د. علي الجريتلي خمسة وعشرون عامًا. دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧. الهيئة المصرية العامة للكتاب. صفحة ١٩٩.

(٥) نفس المرجع السابق صفحة ٢٩٩.

* * *

الفصل التاسع

ما بَيــن وزارتيـــــن

١٩٦٢ - ١٩٦٦

« سُئل شـاعـر ذات مـرة عن الأقـانيم الأسـاسـيـة للحـيـاة المتكاملة فـأجـاب: لا أضـعُ قـواعـد للسلوك. افعلْ ما تشاء ما دمت تفعله بكل جمال... فالجمال يوقظ وجدان البشر».

جبران خليل جبران

كانت فترة عملي رئيسًا لمجلس إدارة البنك الأهلي المصري مرحلة من المراحل التي أحببتُ أن أضيفها إلى مذكراتي لما امتلأت به من تجارب غنيّة لم أكن أتوقع أن تُتاح لي. وكم كنت شديد الوجل من أن أقحم نفسي في ميدان غريب عليّ، ومما جعلني على شيء من الوجل ما كنت قد قرأته عن رجال المصارف من تجرّد من العواطف. وأذكر من ذلك دعابة تُحكى عن رجل رقيق الحال لجأ إلى مدير أحد البنوك ليقرضه مبلغًا من المال يستعين به على سداد تكاليف عملية جراحية لولده، فاعتذر المدير لأن الرجل لا يملك ما يقدّمه ضمانًا لسداد المبلغ، ودعاه إلى الانصراف. واتجه الرجل في طريقه إلى الخروج ثم استدار إلى مدير البنك وقال له: «أنا لم أرَ في حياتي رجلاً بارد الحسّ مثلك». أفاق المدير إلى نفسه من قسوة العبارة فطلب إلى الرجل أن يتلبّث قليلاً، وقال له: «قد أجيبك إلى مطلبك لو استطعت أن تميّز عيني الطبيعية من عيني الزجاجية». وكانت العينَ الزجاجية هي العين اليسرى. تأمل الرجل في عيني الرجل لحظة ثم قال إنها عينك اليسرى. فسأله المدير كيف اهتدى إلى ذلك، فأجاب بأنه لمح وميض عاطفة يشعّ في عينه اليسرى. وأدرك المدير ذكاء الرجل وعمق سخريته لأن العين الطبيعية هي الأولى بوميض العاطفة، فابتسم له واستجاب لمطلبه وأقرضه المبلغ الذي طلبه من ماله الخاص.

ومن الواضح أن مغزى القصة هو أن رجال المصارف هم أحرص الناس على ما ائتُمنوا عليه من مال الغير، ولكنهم ليسوا بلا قلوب. غير أني ما كدت أباشر عملي مع زملائي من هؤلاء الاقتصاديين واسعي الأفق حتى أنستُ بهذا العمل وسعدت بما لمسته منهم في هذه المؤسسة المصرفية الراسخة من عون كَبير، وما أمدّوني به بكل إخلاص من خبراتهم ومشورتهم حين ألفتُ المهمّة الجديدة التي وُكلت إليّ، فاستطعنا جميعًا أن نذلّل العقبات وأن نمضي إلى الطريقَ السّويّ.

وكانت تطوّرات الأوضاع الاقتصادية العامة في البلاد وقتذاك قد أدّت إلى تزايد نشاط البنك الأهلي في جوانب ما كان من المفترض أن يقوم بها بالشكل الذي تمّت به، إذ قام بمؤازرة البنك المركزي في بعض مهامه التمويلية، وأصبح يضطلع بمسؤوليات المدّخرات الخاصة لسدّ احتياجات الحكومة. ولعل قربي السابق من السياسة العامة قد غرس فيّ حسّي بالضرورات السياسية والاقتصادية التي كانت تحتّم في هذه المرحلة الحرجة تنمية الموارد الوطنية للادخار

والاستثمار لأن ذلك يقيم درعًا واقيًا للتطوير الوطني الاقتصادي أمام الغزو الطبيعي الذي يلازم التزايد غير المرسوم للاستثمار الوارد من الخارج، وما كان في أوضاع مصر آنذاك ما يمكّن من جذب رؤوس الأموال الخاصة المتفرّقة التي تأتينا من مختلف بقاع العالم ولا يكون لها بالتالي أثر على سياستنا وتطلّعاتنا الوطنية، إذ ما كان الاقتصاد المصري في ظروفه تلك قادراً على هذا الجذب مما كان يؤدي حتمًا إلى أن يكون المصدر الأساسي للتمويل الخارجي آتيًا من الدول الغنية أو بدعم منها. لذلك كان إيماني بهذه الحقيقة السياسية دافعًا قويا لكي يكرّس البنك جهده الأكبر في المبادرة بدفع فكرة تجميع المدّخرات الخاصة باسم البنك الأهلي إلى الأمام والمضيّ قدمًا وبقوة في مشروع «شهادات الاستثمار» التي أدّت ولا زالت تؤدي دوراً كبيراً في توجيه المدّخرات الخاصة نحو الاستثمار، والتي كان الجهد الجبار الذي بذله الخبراء القائمون على العمل في البنك خلال فترة غير قصيرة ـ تحت إشراف العضو المنتدب إذ ذاك الاقتصادى الكبير الأستاذ محمد أبو شادي ـ للتعرف على الوسائل المتاحة لتجميع المدّخرات في الدول النامية والاحتذاء بتجربتها، كان لهذا الجهد الفضل في وضعنا على الطريق الصحيح، وجعلني أقتنع بصحة هذا الاتجاه الذي أعطيته كل تأييدي وتشجيعي وزكّيته وآزرته لدى رئيس الوزراء وقتذاك، ثم دافعت عنه في مجلس الأمة كي يقرّه. فأصدر البنك الأهلي بعد دراسات مستفيضة شهادات الاستثمار التي لقيت نجاحًا كبيراً وتزايدت أهميتها على مرّ السنين، حتى بلغ رصيدها في نهاية مارس ١٩٩٢ ما مقداره ٧,٨ مليار جنيه بينما بلغ جملة ما تم الاكتتاب فيه ١٢,٤ مليار جنيه.

وفي عام ١٩٦٤ طلب مني الرئيس جمال عبدالناصر أن يعدّ له البنك الأهلي دراسة شاملة للمشكلة الاقتصادية التي بدأت تشغله حدّتها وتطوّراتها وبيان السُّبل التي نستطيع بها التغلب عليها كي يستأنس برأي خبراء مختصين لهم حرية التعبير بلا حرج. فطلبت أول ما طلبت من أجهزة البنك إعداد البيانات والمعلومات اللازمة، ثم عهدت إلى لجنة من الخبراء المتخصّصين بإعداد التقرير المطلوب. ثم رأيت أن أستأنس أيضًا برأي اقتصادي مرموق يكون أكثر شمولاً وأقدر على فهم كافة الظروف المحيطة بتطور المجتمع واحتياجاته، فطلبت من الدكتور عبدالمنعم الطناملي أستاذ الاقتصاد السابق بالجامعة ورئيس مجلس إدارة البنك العقاري المصري وقتذاك أن يعدّ دراسة شاملة عن المشكلة الاقتصادية للعرض على الرئيس بعد أن وضعت بين يديه تقرير البنك الأهلي، فطلب إليّ أن يعرض ما توصّل إليه قبل تقديمه إليّ على أستاذه الدكتور عبدالحكيم الرفاعي محافظ البنك المركزي حينذاك، وكان له ما أراد.

وعلى ضوء ما تجمّع لدى البنك الأهلى من دراسات قدّمت التقرير مشفوعًا بمذكرة مفصّلة إلى الرئيس عبدالناصر، مبيّنًا تطور الدراسات، مركّزًا على الجوانب الرئيسية في التقرير، موضّحًا أن الباب ما زال مفتوحًا للوصول إلى أفضل الحلول اللازمة لتجنيب مسيرتنا أي خطر

قد يكتنفها في سبيل تحقيق الأهداف الكبرى للمجتمع الذي نعيش فيه. ولست أريد أن أتعرّض هنا للتفصيلات الفنية التي اشتمل عليها التقرير في أواخر عام ١٩٦٤ والمعنون «مذكرة مبدئية بشأن مواجهة الموقف الاقتصادي الحاضر»، إنما أودّ أن أشير إلى شمول المذكرة لكافة النواحي، فلم تقتصر على بيان مظاهر الاختلال المتفاقم في التوزان الاقتصادي الخارجي أو الداخلي، أو تكتفي بتحليل المتغيّرات الاقتصادية التي أدّت إلى ذلك الاختلال، بل تعرّضت لما وراء ذلك من عوامل اجتماعية وسياسية واقتصادية أفضت إلى التوسّع في الإنفاق العام لرفع مستوى معيشة الطبقات الفقيرة وتحقيق الأمن القومي الخارجي والداخلي، ومساندة حركات التحرير والتصدّي للاستعمار، مع المضي في نفس الوقت في الاستثمار في برامج واسعة للتنمية الاقتصادية والتصنيع ما كانت لتنتج ثمارها الكاملة إلا بعد حين، دون التوقّف عند حدود إمكانات الموارد المتاحة. وترتّب على هذا الاندفاع وما أسفر عنه من أعباء على الموارد أن أصبحت صادراتنا من البضائع لا تمثّل إلا قرابة النصف من وارداتنا من السلع الاستهلاكية والإنتاجية، وأصبح فائض مواردنا النقدية بما نؤديه للعالم الخارجي من خدمات بما في ذلك دخل قناة السويس، يقلّ كثيراً عن عجز الميزان التجاري، ويقصر عن سدّ الثغرة بين الواردات المتزايدة والصادرات الممكنة. وبيّنت المذكرة أيضًا أن توسّعنا في الاستهلاك العام المموّل من الميزانية والاستهلاك الخاص المموّل من الدخول قد أدّى إلى اختلال التوازن الاقتصادي العام للبلاد، لأن هذا التوسّع في الاستهلاك لم يقابله توسّع مماثل في الإنتاج. وانعكس ذلك من ناحية على الميزانية العامة للدولة فتزايد عجزها وكَبُرَ حجم تمويل هذا العجز عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي، كما انعكس من ناحية أخرى على احتياطاتنا النقدية الخارجية فاستُنفذت في مواجهة عجز ميزان المدفوعات، كما ازداد الاقتراض من الخارج وتعاظم عبء الدين الخارجي وأصبح من غير اليسير تمويل برنامج التنمية الاقتصادية بالطرق العادية، فتعطلت بعض المصانع لصعوبة تمويل استيراد الآلات وقطع الغيار، وأصبح استيراد سلع الاستهلاك بكميات كافية أمراً باهظ الكلفة ومهدّدًا بالمخاطر.

وحثّت المذكرة على وجوب المبادرة لمواجهة الموقف بإجراءات حاسمة، بعضها قصير الأجل والبعض الآخر يحتاج تنفيذه إلى فترة زمنية. وكلها ترمي إلى بلوغ الموازنة بين ما ننتجه وما نستهلكه، فلم يعد من الممكن الاستمرار في أن نستهلك أكثر مما ننتج أو نشتري من الخارج أكثر مما نصدّر، وأصبح من الضروري أيضًا أن نعيد النظر في أساليب التخطيط التي اتبعناها لنصل إلى الوضع الأمثل في حدود إمكاناتنا. وانتهى التقرير إلى أن ما يمكن أن نطبّقه من سياسات اقتصادية أو تخطيطية يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالفلسفة السياسية والاجتماعية التي نأخذ بها، وأنه لا يمكن عزل ذلك عن علاقاتنا مع العالم الخارجي.

ولقد صادفت هذه المذكرة قبولاً حسنًا من الرئيس عبدالناصر نفسه، وأكد لي ذلك نهج

الحكومة الجديدة بعدُ التي تشكّلت في سبتمبر ١٩٦٥ برياسة الأخ زكريا محيي الدين الذي أعلن الخطوط الرئيسية لسياسته مركّزًا على مشكلتي الإنتاج والاستهلاك فقال في بيانه عن سياسة الحكومة : « إن طبيعة المرحلة القادمة وآمالها ومخاطرها تفرض ثورة في تعزيز الديمقراطية وتحقيق أكبر قدر ممكن من كفاءة الإنتاج والخدمات . . وأن هذا يقتضي أن يكون مفهوم الاشتراكية عدالة في التوزيع ولكنها أيضًا زيادة في الإنتاج للكفاية ولرفع مستوى معيشة الشعب العامل» . ثم قال أيضًا في مجال آخر : «إن الحل الصحيح لعلاج المشكلة هو تقييد الاستهلاك السلعي» .

ولا يغيب عن البال أن تزايد الاستهلاك سواء في القطاع العام أو الخاص وقتذاك كان من الممكن أن يكون تأثيره محدودًا لو كانت الظروف عادية وتسمح بتخفيض صور أخرى من الإنفاق ، مثل الإنفاق على المجهود الحربي أو الإنفاق على الاستثمار طويل الأجل اللذين يزيدان من اختلال التوازن ويؤثران بالتالي في ميزان المدفوعات وفي الميزانية العامة للدولة . غير أن الظروف غير العادية التي فرضت نفقات أخرى جسيمة مثل احتياجات الدفاع الوطني وتنفيذ خطة التنمية الاقتصادية ـ الأمر الذي اقتضى تخفيض كل صور الاستهلاك إلى أدنى الحدود ـ قد ضخّمت من آثار محاولة المحافظة على مستويات رؤىَ أنها المناسبة لأسباب متعدّدة تتعلّق بالتزام الدولة بالمحافظة على مستوى ملائم لحياة الأفراد ، كما تتعلّق بضرورة الاحتفاظ برأي عام قوي لمجابهة متطلّبات الساعة . على أنه مهما كان قدر العجز واختلال التوازن الذي كنّا نشكو منه عام ١٩٦٤ ونعني بمعالجته فإنه لا يمكن بحال من الأحوال أن يقارن بما واجهته البلاد بعد ذلك خلال السبعينيات في ظل سياسة الانفتاح من خلال اختلالات أكثر عمقًا وأشد خطرًا لا سيما إذا ما أدخل في الاعتبار زوال الأسباب الملحّة والمتعلقة بالأمن القومي وبالتزامات التنمية الاقتصادية التي كانت ملقاة على عاتق البلاد في تلك الفترة .

ذلك في إيجاز شديد هو بعض حصاد أربعة أعوام من العمل الدائب في ذلك الميدان الجديد الذي خطوت فيه خطواتي بحذر وأناة مستعينًا بصحب كريم لهم خبرتهم الواسعة أنستُ بهم وأنسُوا إليّ ، وكان بيننا تعاون وانسجام شامل نافع مهّد لي السبيل إلى فهم بعض حقائق الحياة الاقتصادية وخباياها ، وأحسبني قد وفّقت بفضل ما لقيته من عون هؤلاء الزملاء إلى أن أنقل إلى رئيس الدولة بصفة متصلة نتاج الرأي المتبادل بيننا في صدق وأمانة لكي تتضح الرؤية السياسية على ضوء البحث العلمي المجرد عن الهوى ، ولكي يكون من الممكن إعادة الحسابات السياسية والاجتماعية على ضوء الواقع الاقتصادي .

* * *

على أنه كان لا يزال لي حنين إلى الثقافة لا ينقطع ، فرأيت أن أخطو بالبنك الأهلى تلك

الخطوات التي خطتها البنوك في الدول المتحضّرة من حيث إسهامها بنصيب في نشر الثقافة والفنون وهو ما لم يكن مألوفًا عندنا، ومن هنا رصدت مبلغًا سنويًا لاقتناء بعض ما ينتجه الفنانون المصريون من لوحات ومنحوتات لتزيّن بها جدران مباني البنك وقاعاته في شتى فروعه، فهذا إلى ما فيه من تشجيع للفن والفنانين فيه أيضًا طبع الأذواق على عشق الجمال، فضلاً عمّا لتلك المقتنيات من قيمة مادية تنمو على مرّ الزمن. ولقد كُتب لهذه البداية الناشئة أن تؤتي ثمارها عامًا بعد عام، وإذا هي تلقى خير عناية ورعاية على أيدي كل مَن خلَفني، وإذا هذه المقتنيات الفنية التي اجتمعت للبنك على مرّ السنين تغدو في عام ١٩٨٨ معرضًا يقام احتفالاً بمرور تسعين عامًا على إنشاء البنك، ثم متحفا مستديما بالمقرّ الرئيسي للبنك عام ١٩٩٤. وليست مشاركة المصارف في هذا الاقتناء بدعة جديدة بل لقد سبق إلى هذا الأثرياء ورجال المال منذ العصر الكلاسيكي اليوناني والروماني، فالتاريخ يذكر أنهم كانوا يتناوبون الإنفاق على إخراج المسرحيات، ويعدّون هذا الإنفاق ضريبة واجبة عليهم نحو الدولة أو دويلة المدينة. حتى إذا ما كان عصر النهضة الأوروبية رأينا أن رعاية الفنون كانت رسالة الأسر الغنية لا سيما من كان منها يدير أعمالاً مصرفية. والتاريخ يذكر لنا من هذه الأسر المصرفية التي كانت لها عناية كبرى بالفنون أسرة مديتشي الفلورنسية التي كان على رأسها كوزيمو ده مديتشي. فقد كان هذا الرجل على الرغم من انكفائه على المضاربات واشتغاله بالأعمال المصرفية انشغالاً كاد يملأ عليه وقته، كان ممن رأوا لأفلاطون حقّه فأسّس أكاديمية باسمه هي «أكاديمية الأفلاطونية الحديثة». ومن رعايته للثقافة أيضًا أنه أنشأ بفلورنسا مكتبة ضخمة تضم المخطوطات النادرة. وإذا نحن نرى من بعده ابنه لورنزو العظيم يولع بجمع التماثيل والمنحوتات اليونانية والرومانية العريقة ليجمّل بها حدائقه، وهو ما يعدّ أول أكاديمية للفنون منذ العهد الكلاسيكي القديم.

والذي حدث في الغرب حدث مثله في الشرق، فرجلنا الاقتصادي الجليل طلعت حرب الذي لا تزال ذكرى آثاره خالدة في أفئدتنا كانت له هو الآخر رعاية كبرى للحضارة، فأنشأ شركة مصر للتمثيل والسينما كما أسس ستوديو مصر، ولا ننسى أيضًا الأمير يوسف كمال الذي أنشأ بماله الخاص مدرسة الفنون الجميلة عام ١٩١٢ بدرب الجماميز التي تخرّج فيها جيل الروّاد العظماء. وغير بعيد عن ذاكرتنا رجل ثري بار هو محمد محمود خليل بك رئيس مجلس الشيوخ الأسبق الذي كان له حسّ مرهف وولع بالفنون، كما كان إلى هذا سخيًا على وطنه لا يضنّ عليه بأنفس ما يملك. كان لا يبخل بشراء أية لوحة مصوّرة في أي مكان كانت لا سيما ما كان منها خاصًا بمصر والمصريين مما أبدعته أيدي كبار فناني القرن التاسع عشر ليزوّد بها المتاحف والمؤسسات والنوادي، فإذا هو يوصي بأن تؤول مجموعته الخاصة النفيسة بما تضم من روائع المدرسة الانطباعية الفرنسية إلى متحف قومي يحمل اسمه واسم زوجته. كما

أهدى قبل وفاته إلى نادي محمد علي [النادي الدبلوماسي حاليًا] كل ما جمعه من نتاج مصوِّري القرن التاسع عشر المشاهير عن مصر، أمثال چيروم وألكسندر بيدا وتيودور فرير وماريلا وجوستاف جومبيه ودوزا وتورنمين وكرابليه وفرومانتان وهاجمان وكلود موشو.

كذلك دعوت مؤرخ الفن الجليل رينيه ويج الأستاذ بالكوليج ده فرانس باسم البنك الأهلي المصري في عام ١٩٦٥ ليلقي سلسلة محاضرات عن «الفن والنور واللوحات» وعن «مصر ملتقى الشرق والغرب». وكان لهذه المحاضرات صدى بعيد في الأوساط الفنية والثقافية، فلقد خفّت للاستماع إليها جموع غفيرة ازدحمت بها قاعة جامعة الدول العربية على سعتها فافترشت درجاتها، وكان هذا من مظاهر الغبطة التي عمّت المثقفين في مصر بعودة الصلات الثقافية بين مصر وفرنسا قبل أن تعود العلاقات الدبلوماسية التي انقطعت منذ عام ١٩٥٦. وقد رأيت أن تُطبع هذه المحاضرات في كتاب على نفقة البنك الأهلي حرصًا على أن ينتفع بها مَنْ لم يسعده الحظ بالحضور للاستماع إليها، فصدر الكتاب في طبعات ثلاث إحداها باللغة العربية ترجمة الدكتور عبدالرحمن بدوي، والثانية باللغة الإنجليزية ترجمة الدكتور مجدي وهبة، والثالثة باللغة الفرنسية [1]. وأمام النجاح الساحق الذي استقبلت به محاضرات هذا العالم الكبير رأيت تتمّة لما كان أن أدعوه ثانية حين عدت مرة أخرى إلى وزارة الثقافة ليتابع محاضراته القيّمة في تاريخ الفن، فجاء في عام ١٩٦٨ وألقى محاضرات أخرى عن «روح الفن»، وكانت له مع تلك المحاضرات ندوات التقى فيها بكبار رجال الفن والفكر والأدب في مصر، نوقشت فيها قضايا مختلفة عن «الفنان حرية والتزامًا» بمقر «جمعية الصداقة المصرية الفرنسية» التي أتشرّف برياستها.

* * *

العين تسمع والأذن ترى

ومع هذا فقد كان لي فسحة من الوقت لم تعد تشغلها الأعباء الوزارية الكثيرة المتتالية التي كانت تستنفد ساعات يومي كلها، اتسعت لجهود ذاتية في الميدان الثقافي كنت قد بدأت فيها ولم أتمّها وأخرى راودتني في حين سابق فأخذت فيها، كما اتسعت لزيارات لمتاحف العالم ومكتباتها أستعين بها على إنجاز ما بين يدي مما شرعت فيه من دراسات. ولا شك أن هذه الزيارات قد أسعفتني بمعلومات فنية ما كنت لأفيدها من الكتب وحدها، ولكن كان لا بد لاستكناهها من مشاهدة ومعايشة. فالدارس مثلاً للفن الأوروبي لا يَغْنى عن أن يشاهد ويعاين مواقع الفن الكلاسيكي، كذلك الحال في البلدان الشرقية قاصيها ودانيها، فلا يغْنَي الدارس لفنون تلك البلاد عن مشاهدة ومعاينة، والدارس للفن الياباني يجده موصولاً بالفن

الصيني، وهذا الأخير موصول بدوره بالبوذية الهندية. ومن هنا يرى القارئ أن زيارة هذه البقاع الثلاث تكون لزامًا على كل دارس لفنون الشرق الأقصى، لأن الكتاب وحده لا يكشف عن تلك الحقائق التي سردتها بل الذي يكشف عنها حق الكشف هي المعاينة والمشاهدة. ومن هنا كانت زياراتي لهذه البلاد خلال تلك الفترة.

وكان أول ما أخذت فيه الإعداد لموسوعة فنية تؤرخ للفن أطالع بها جمهرة المثقفين صغاراً وكباراً، وهو ما كنا نفتقده جميعًا في حياتنا الأولى ونحن صغار. فجعلت منهجي في تلك الموسوعة أن أؤرخ للفن في غير توسّع حتى لا يضلّ القارئ في ثنايا ذلك التأريخ، وقصرت جهدي على أن أعرض الأساليب الفنية في تسلسل واتساق وحدة بعد وحدة، جاعلاً من وحدة الزمان والمكان والفكر أساسًا لهذه الوحدات، وجاعلاً من هذا التاريخ ومن هذا العرض للوحدات ما يشبه القصيدة تجمع كل ما له صلة وثيقة ضرورية بالآثار والإبداعات الفنية حتى لا أثقل على القارئ بذكر ما لا مبرر له، غير أني على الرغم من هذا الإيجاز فصَّلتُ فيما يتصل بالقواعد الفنية وأسباب النهوض والانحطاط، كما عنيت بالربط بين هذه الأعمال الفنية التي سُقتها لتكون أشبه بالشريط الناطق يطوي الأحداث الفنية على التتابع، نستمع إليه ونراه. والحديث عن صاحب فن دون عرض ما خلّف من آثار فنية حديث يفقد الدليل الذي يسانده والبرهان الذي يدعّمه، ويكاد لا يعدو غير التعريف بأسماء لا جدوى من ذكرها إذا لم تُذكر إلى جانبها الأعمال التي بها عُرفوا ونالوا بها الخلود. وكانت الأعمال الفنية من الكثرة بمكان، إذ قلّ أن يمضي فنان دون أن يخلّف من ورائه ثروة ضخمة من أعمال فنية، وليس كل ما يخلّف الفنان خيرٌ كله، لذا كان لا معدى عن تمحيص لاختيار ما يصحّ دليلاً يساند القول وبرهانًا يقوّيه. ولم يكن هذا الأمر يسيراً إذا حرص المرء على ألا تشوب اختياره نظرة سطحية يصرفها العرَض عن الجوهر، أو لفتة غير فاحصة لا تفرّق بين ما هو أصيل وما هو صورة منه، وبين ما هو إبداع وخَلْق وما هو تكرار ونسخ. كذلك حرصت على ألا أعرض من الأعمال الفنية إلا ما كان أكثرها شهرة إيمانًا مني بأنه قلّ أن يبلغ عمل مكانته إلا إذا بلغ أن يجمع إعجاب الناس به وتقديرهم له على تفاوت درجاتهم فكراً وذوقًا، كما حرصت على ألا أعرض من هذا المشهور بوجه عام إلا ما شاهدته وانفعلت به، فلقد آليت على نفسي أن أمضي في أثر ما قرأت عنه، أزوره حيث هو، كي أراه على حالته الأصلية في متحف أو ضريح أو مسجد أو كنيسة أو مكتبة. وكم من أعمال لفتتني قارئًا ثم أغفلتُها حين شاهدتها، وكم من صورة فوتوغرافية لم أر فيها ما رأيته في مصادرها الأصلية. وهذا الذي أغفلته أغفلت معه ذكر أصحابه إذ كان منهجي ألا أذكر فنانًا دون أن أذكر معه أعماله.

وإذ كانت هذه الموسوعة تضم بين دفتيها آثاراً فنية بين سمعية ومرئية لها صورها الساحرة وتشكيلاتها الجذّابة التي يحار بينها المرء بحواسه لا يعرف لأية منها وظيفتها، لذا أحببت أن

يكون عنوانها تعبيراً صادقًا عما يشيع فيها، ولم أجد لها أصدق من ذلك العنوان «العين تسمع والأذن ترى». فكما يبلغ الهُيام من نفس الهائم، وكما يبلغ المشهد الخلاّب والوصف الجذّاب من نفس الرائي، يغدو هذا الهائم وذاك الرائي وقد اختلط عليهما فعل الحواس، فإذا الأذن تسمع وترى، وإذا العين ترى وتسمع، وإذا المسموع مرئي والمرئي مسموع. وقريب من هذا ما طالعنا به الشاعر پول كلوديل حين حمّل ألوان الصور التي تتأثر بها حاسة البصر شيئًا آخر لم يكن معهودًا من قبل، فأصبح يعدّ هذه الألوان مصدر تنغيم وجعل موقفنا منها موقف السامع الذي يلتذّ سمعه بتنغيمها وينعم بصره بتنسيقاتها، وأصبحنا على حد نظرته تلك نكاد نسمع هذه الألوان كما نراها أو بدلاً من أن نراها. ومن هذا القبيل أيضًا ما يقوله الفنان المصوّر ديلاكروا من أن بعض التوافقات اللونية الساحرة يمكن أن تتمخّض عن إحساسات لا تستطيع أنغام الموسيقى بلوغها، فثمة انطباع يترتب على تنسيق معين للألوان يمكن أن ندعوه «موسيقى الصورة» يأسرنا من قبل أن ندرك مغزى ما تمثّله الصورة. فاللون في رأيه ليس مجرد عنصر مساعد في ميدان التصوير بل هو عنصر له استقلاله الذاتي، عنصر يمكن تشبيه أثره بأثر الموسيقى. كذلك كان الحسين بن منصور الحلاّج، فقد تسامى به تصوّفه إلى أن لانت له حواسه حتى كادت كل حاسة تقوم مقام الأخرى بعد أن انتهى إلى أسمى مراتب الروحانية، وإذا نحن نسمع له تلك العبارة المعزوّة إليه يخاطب بها ربّه: «إني لأكاد أراك بسمعي وأسمعك ببصري، وتكاد حواسي كلها تُغني كل واحدة عن أختها». وتلك حال من صفاء الحس لا يبلغها المرء إلا مع الوجد والوله والتدلّه، وإذا هو قد بلغ من اللُّطف والرهافة مرتبة تستوي فيها المُدركات جميعًا لحواسه، فتقوَى الأذن لما تقوَى له العين، وتقوى العين لما تقوى له الأذن، ويبلغ بغيرهما من الحواس ما ليس لها، فإذا المرء وحدة واحدة ذات حسّ واحد يدرك ويسمع ويرى، ليس ثمة حاسة متميّزة لمحسوس بذاته.

وبتلك العيون وهذه الآذان مضيتُ أحاول اقتحام الماضي المليء بكل ما هو باهر عجيب، ولمسايرة الإنسان منذ خطا على شواطئ النيل وضفاف دجلة والفرات، أي منذ أعوام بلغت أكثر من خمسة آلاف عام سبقت مولد المسيح، ماضيًا معه إلى مطلع القرن التاسع عشر. وما أشقّها من رحلة، ثم ما أطول مداها، ولكن ما أكثر ما حفلت به واحتوت عليه من أعمال خلّدها الإنسان على مرّ الأجيال، وقد شفعت كل عرض برأيي فيه، وكذا يكون شأن كل من يتصدّى لبحث ما، إذ لا قيمة للبحث عندما يقف الباحث عند العرض فحسب ولا يفيد القارئ برأي يعقّب به. ولم يكن كتابي هذا غير «محاولة» لرسم ملامح عاجلة لموضوع له شأنه عن الإبداع الإنساني، وهو موضوع أكبر من أن يلمّ به كاتب أو يطويه بين دفّتيه كتاب.

ولقد استغرق هذا الكتاب مني ما يربو على خمسة وثلاثين عامًا إذ بدأت كتابته منذ عام ١٩٦٣ وظهرت منه أجزاء عشرون (٢) نفد أغلبها وأعيد طبع بعضها، ومن ثم فهو مسيرة

عمر وحصيلة أسفار مختلفة إلى أقطار منها ما بَعُدَ ومنها ما قَرُبَ ، وغرام من وراء هذا كله كان يدفعني إليه دفعًا لا نظرًا إلى مغنم ولا جريًا وراء كسب .

هل كان الفن المسرحي من صنع أسلافنا المصريين القدماء؟

وكنت في تلك الآونة مشغولاً بالمسرح اليوناني والميثولوچيا الإغريقية شُغلاً ملك زمام أمري نفسًا وتفكيرًا ، فإذا أنا أنغمس في القراءة عن كل ما يحيط بهما ، وأختلف بين الحين والحين لأرى بعيني بعض هذه المسرحيات تؤدَّى على مسارح اليونان الأثرية القديمة ، وانكفأت أقرأ قراءة عميقة مستفيضة كي ألمّ بنواحيها كلها وأتذوّق طعم التطهير النفسي أو التفريغ العقلي «كاثارسيس» ، ذلك المصطلح الذي استخدمه أرسطو في كتابه فن الشعر مجازيّا لوصف أثر التراچيديا في المشاهدين بتخليصهم من الانفعالات الضارة من إشفاق وخوف على البطل ، مبيّنًا أن الخوف الذي يستشعره المشاهد من خلال تتبعه للموقف الدرامي يزيح عنه ما يعانيه من قلق ، كما أن الاندماج المتعاطف مع البطل الدرامي الرئيس يوسّع أفق بصيرته ومقدرته على الاستشراف ، ومن ثم يكون للمأساة أثر نفسي وإنساني في آن واحد على المشاهد والقارئ على حد سواء .

وذات يوم وكنت قد خرجت في رحلة لزيارة بعض قصور شاطئ اللوار بصحبة الصديق أندريه نوبلكور وقرينته السيدة كريستيان نوبلكور عالمة المصريات المرموقة ، وإذا نحن نخوض في الحديث عن مسرحية «هيكوبا» لأوريبيديس ، وكنت قد شاهدتها منذ حين قريب بأثينا وأنا في طريقي إلى پاريس ، وإذا أنا أنخرط في الثناء والإطراء مُعْليًا من شأن المسرح الإغريقي ، فانبرت لي السيدة كريستيان تجلو لي بحماسها المعهود لكل ما يمسّ مصر القديمة بأن ثمة «مسرحية آلام» مصرية كانت تُمثَّل بأبيدوس خلال الألف الثانية قبل الميلاد فيها تخليد لذكرى موت أوزيريس ، ثم كيف تناثرت أشلاؤه ، وكيف جمعتها أخته وزوجته إيزيس ثانية ، وأن العديد من مسرحيات العقيدة الأوزيرية كانت تُمثَّل بين سائر الحفلات الدينية المصرية ، وأنه إلى جانب هذه المسرحيات ذات الطابع الطقسي البحت كانت ثمة تمثيليات أخرى تُعرض على الجماهير تستوحي الدين وتستملي الأساطير غير أن أحداثها لم تكن خفيّة الرمز بل أقرب إلى الواقع وألصق بالحقيقة وأكثر صلة بالحياة . وكانت الآلهة فيها ـ على العكس من المسرحيات الدينية ـ تقوم بما يقوم به البشر وتتكلم كما يتكلمون كما هي الحال في القصص الشعري .

والحق إني قد راودني شعور مزدوج إزاء هذه الحقائق التي لم أكن أدريها ، أولهما شعور

بالخزي أمام جهلي بهذا الموضوع، وثانيهما شعور بالاعتزاز بوطني، وطلبت منها أن تزوّدني حين تعود إلى پاريس بما كُتب حول هذا الموضوع لألمّ به أنا الآخر. وحين عدنا إلى پاريس أعطتني ما وعدتني إياه من مقالات للأب إتيين دريوتون في «مجلة تاريخ المسرح» الفرنسية، ثم كتابًا لنفس المؤلف بعنوان «المسرح المصري القديم» (٣).

ثم كان أن قرأت فيما قرأت لألارديس نيكول مؤرخ الدراما الملحوظ في مستهل كتابه «المسرح العالمي من أيسخولوس إلى أنُوىْ» (٤) أن الدراما وإن رجع تاريخها إلى سنة ٤٩٠ ق.م حين عرض أيسخولوس أولى تراچيدياته في أثينا على مشهد من النظارة، إلا أن للمسرح وجودًا يضرب في القدَم إلى مئات أو ألوف من السنين، كما ذهب إلى أن القدامى من المؤلفين المسرحيين الإغريق أفادوا الكثير في مسرحياتهم مبنى ومعنى من الطقوس الدينية التي كانت لكهنة مصر الأقدمين، ضاربًا المثل بالمسرحية التي تخلّد ذكرى موت أوزيريس. ويمضي نيكول في شرح نظريته يؤيدها بغير ذلك من النماذج إلى أن انتهى إلى أن ما كان للمصريين في هذا الميدان لم يكن غير محاولة من المحاولات الدرامية، منحّيا التمثيليات الشعائرية جانبًا، تاركًا للإخصائيين دون سواهم استكناهها وسبر أغوارها. وحين قرأتُ هذا وجدتني أتساءل من جديد: ترى هل كان الفن المسرحي من صنع الإغريق، أم أن عهده بالوجود يسبق عهدهم وأنه كان من صنع أسلافنا الأقدمين؟ وقبل أن أجيب على هذا التساؤل عدتُ إلى كتاب إتيين دريوتون عن «المسرح المصري القديم» أطالعه للمرة الثانية علّني أبلغ منه ما أريد، فعلمي عن هذا الكتاب أنه حصيلة لبحوث كل من سبقوا دريوتون من علماء المصريات في هذا الصدد، ولكني سرعان ما تبيّن لي بعد هذه المطالعة الثانية أن لابد لي - كي أنفذ إلى الحقيقة - من دراسة ما يتصل بالآلهة القديمة وبالمادة الأسطورية وبفلسفة العبادات الدينية المختلفة، ثم بالمأثورات الشعبية القديمة، وبخاصة أسطورة إيزيس وأوزيريس وحورس التي كانت محبّبة إلى قلوب الأقدمين من أسلافنا. وإني وإن لم أخرج من قراءتي لهذا البحث القيّم مؤمنًا بوجود الدراما المصرية بالمعايير المتعارف عليها التي ينبغي أن تتوافر في الدراما، فحسبي منه تلك الحجج والنماذج التي ساقها المؤلف في حذق العالم الخبير، والتي تصلح أن تكون أساسًا لغيره من الباحثين ولفتة علمية إلى نصوص لمّا تزل مطويّة، علينا الكشف عنها لاستكمال تلك الصورة المنقوصة. ومع ذلك فقد ثبت أيضًا أنه ثمة معالم ومعايير أعانت في تحديد ما وقع لنا من نصوص متعددة، فهناك كراسات خاصة بالمخرجين المسرحيين منذ الدولة القديمة، تشرح بالتفصيل الخطوط الرئيسية للعمل الدرامي في شكل سرد للأحداث، مع ملاحظات عملية وُضعت إلى جوار موجزات لحوار الممثلين. كذلك وُجدت كراسات خاصة بالممثلين متمّمة لكراسات المخرجين تتضمّن نصوص الحوار كاملة، وتحتوي على بعض

الإرشادات المسرحية أو الشروح. وقد استُمدت المسرحيات كافة التي كُتب بعضها شعراً وبعضها نثراً وجَمع بعضها بين الشعر والنثر عن المادة الأسطورية.

وبهذا تكون مصر قد شهدت نوعين من العروض المسرحية اتخذا سبيلين مختلفين لا يمكن الخلط بينهما هما: الحفلات الطقوسية، والدراما الدينية. وكانت الأولى يقيمها الكهنة في المعابد وقد يشارك فيها النظارة، ولم يكن لها من الدراما إلا الأداء وما بعد هذا فإيماءات وحركات شعائرية تصاحب المشاهد المسرحية في تسلسلها، وأقوال تُضفي على هذه الطقوس ثوباً أسطورياً تصلح به لأن تكون دراما فكرية لا تقع العين فيها إلاّ على رموز. أما المسرحية الدينية فكانت مسرحية حقّة بمدلولها الذي نعرفه اليوم، تحاكي فيها المحاكاة كلها أحداث الماضي بصورها أو كما تُتخيّل، كما يُعتمد فيها على الأشخاص والحركات والحوار. وليس ثمة رموز يُقصد بها إثارة إيحاءات معينة، لهذا كانت عرضاً مسرحياً لا عرضاً طقسياً. وإلى جوار هذا وذاك كانت هناك المسرحيات التاريخية، وتلك القائمة على قيم أخلاقية، ثم أخيراً المسرحية السياسية النقدية اللاذعة.

ولقد أعجبت الإعجاب كله بهذا الكتاب فإذا أنا أندفع متحمّساً لترجمته على ما فيه من عُسر ومشقّة. غير أن شغفي بما فيه ذلّل أمامي تلك المصاعب، وقد زوّدته بالحواشي المفسّرة التي تكشف عما شاب النص أحياناً من غموض لأخرج به من نطاقه الضيق إلى نطاق أرحب، وقد طُبع هذا الكتاب طبعته الأولى عام ١٩٦٥، ثم ظهرت طبعته الثانية المنقّحة عام ١٩٨٩ (٥).

* * *

كذلك عكفت خلال تلك الفترة على ترجمة ثلاثة كتب من الإنجليزية وهي «عيسى ابن الإنسان» (١٩٦٢) و«رمل وزبد» (١٩٦٣) و «أرباب الأرض» (١٩٦٥) رغبة مني في أن أفرغ من ترجمة أعمال جبران خليل جبران كلها، وقد صدر من الكتاب الأول حتى كتابة هذه السطور طبعات خمس ومن الثاني طبعات سبع، ومن الثالث طبعات أربع (٦).

وكان من اعتزازي بتلك الأعمال الأدبية التي كانت من نتاج تلك الفترة الخصبة - أعني ما بين الوزارتين - أني حين فوتحت من وزير الثقافة الفرنسي أندريه مالرو - وكان في زيارة لمصر عام ١٩٦٥ فاستقبلته بمكتبي بالبنك الأهلي - أي الوسامين أختار: وسام جوقة الشرف «لجيون دونير» أم وسام الفنون والآداب، وكانت الحكومة الفرنسية قد رغبت في أن تمنحني واحداً من هذين الوسامين وتركت لي أمر الاختيار فلم أتوان عن إيثار الثاني على الأول. وبعد أسابيع قليلة دعاني السيّد چاك رو سفير فرنسا بالقاهرة لأشهد الحفل الذي أعدّه لتقليدي وسام «الفنون والآداب من طبقة كوماندور». ثم تمضي الأيام إثر الأيام فإذا أنا أفاجأ بالسفير

الفرنسي السيّد فرانسوا بيو يدعوني عام ١٩٦٨ لحضور حفل أوسع نطاقًا من الحفل الأول، وإذا هو يقلّدني ذلك الوسام الذي آثرت عليه غيره وهو وسام «جوقة الشرف من طبقة كوماندور». وكم أنا شاكر لهذه الدولة الصديقة حسن تقديرها لي أولاً وثانيًا.

الحج إلى بايرويت

حين يستأثر الفن بوجدان امرئ، ويشدّ خطاه إلى منابعه العديدة في المتاحف والمعارض والمكتبات ودور السينما وعروض الموسيقى والأوبرا والمسرح ما يلبث أن يفجّر شحنات حبيسة في صدره، ويحمله إلى دنيا زاخرة بالرؤى والخيالات والأفكار والأحداث، حتى يدفعه إلى التساؤل عن طبيعة الفن وسرّ الفنان، متخطّيًا به حدود المتعة والاسترواح والاسترخاء، إلى عالم التأمل والبحث والتنقيب. ومع مرور الأيام لا تخفت التساؤلات في أعماق المولع بالفنون بل تزداد إلحاحًا، ولا تنكمش في زوايا النفس بل تطفو إلى سطح الوجدان، تدفعه إلى الانغماس في الدراسات النظرية والتاريخية إلى جانب دراسات التذوّق الفني، فتضيف عذاب البحث والتأمل إلى فرحة المتعة لديه. فعالم الفن هو عالم النفس، عالم الرؤى والأطياف والأوهام، عالم الوجدان الباطن وخبايا الروح ودفين الذكريات، عالم التيه الذي يراه المرء حين يغمض عينيه، عالم النور الغائر في الأعماق. هذا إلى أنه عالم نلتقي فيه بالطبيعة في صياغة جديدة تكشف لنا عن زوايا من جمالها تَخْفَى عن أعيننا حين يُشرق نور النهار. هو عالم نلتقي فيه بالواقع بعد إعادة بنائه لوفق معايير إنسانية أكثر منطقية تكشف لنا مناحٍ من الحق والزيف، من الرقة والقسوة، من الاتساق والتناقض مما لا نلتقطه على عجل حينَ نعايش أحداث الواقع اليومي الفجّ.

وتأتي الموسيقى في ظني في مكان الصدارة بين الفنون، فهي أشدّها قربًا من نفس الإنسان ونفاذًا إلى أعماق قلبه، يستوي في هذا الناس جميعًا، إذ هي لغة البشر عامة، وهو ما لا يتوافر لفن آخر. فما أقوى هذه اللغة المتفرّدة بتلك الخصيصة على أن تبثّ فينا من الأحاسيس ما تقصر عنه فنون الأدب والتصوير والنحت والعمارة. وما أوفى وصف الفيلسوف نيتشه لهذا المعنى حين يقول: «تنفذ الكلمات إلى الإنسان عن طريق عقله، ثم لا تلبث أن تملك عليه حسّه. غير أن اتساع الشُّقَّة بين العقل والحسّ قد تعجز معه الكلمات أحيانًا عن أن تملك الإفصاح. وعلى العكس من هذا الموسيقى؛ إذ هي لا واسطة بينها وبين الحسّ، فهي تنفذ إليه مباشرة دون وساطة العقل. فالموسيقى هي لغة العالم الوحيدة التي يستوي الناس جميعًا في إدراكها مهما اختلفت مشاربهم وأجناسهم وعقائدهم ولغاتهم ومبادئهم وأفكارهم. ومن هنا كانت الموسيقى هي الوسيلة المثالية التي تنقل تجارب الفنان الشعورية توًا إلى حسّ المستمع».

هكذا غدت الموسيقى جزءًا لا يتجزأ من الحياة، لها أثرها الملحوظ في وجداننا، وهي إن بدت عند البعض مجرد وسيلة تعينهم على الاسترسال في القراءة أو العمل أو الاسترخاء، مستسلمين لسحرها، تاركين لها التدفّق في وجدانهم، فهي عند البعض الآخر متعة يتمثّلونها في إشراقة الربيع وبسمة الزهور ونفحة النسيم وخرير الجداول أو فيما يختلج في مخيّلاتهم من أخيلة شتى، ولكن هذا البعض وذاك قد لا يدركون أن فن الموسيقى له أصوله ومقوّماته وأساليبه الخاصة، فهم يجتزئون منها بالألحان الهيّنة الأنغام أو الصاخبة الإيقاع التي يطربون لها، يردّدونها ترنّمًا وصفيرًا ورقصًا وتصفيقًا، ويلهون بها في ساعات انشغالهم بأمور حياتهم اليومية تخفيفًا عن أنفسهم. غير أن ثمة عالمًا موسيقيًا آخر ينشغل فيه عشّاقه انشغالاً جادًا لأنهم يعدّون الموسيقى متعتهم الأولى. وكما يُعنَون بها ويتفرّغون لها، يُعنون كذلك بكبار مؤلفيها، شأنهم في ذلك شأن المعنيين بالأعمال الأدبية الضخمة، فيجمعون إلى معرفتهم بالأصول الفنية الدأب المتصل على الاستماع ليبلغوا بهذا مبلغًا لا يرتفع إليه المستمع العادي. وما من شك في أن الإدراك الموسيقي يتفاوت من شخص إلى آخر على قدر ما يُؤتَى الفرد من حسّ موسيقي، وقدرة فطرية، وتجربة ومران، ومداومة على الاستماع، ومثابرة عليه بلا انقطاع منذ الصغر حتى تنشأ الأذن متذوّقة للنغم قادرة على تبيّن لحن من آخر، والتمييز بين صوت آلة موسيقية وأخرى، والموازنة بين الأعمال الموسيقية بشتى ألوانها.

ومنذ عام ١٩٤٧ وكنت قد استمعت إلى معزوفة لڤاجنر لأوركسترا برلين الفيلهارموني بقيادة المايسترو العالمي ڤلهلم فورتڤانجلر الذي وفد إلى مصر ليقيم سبع حفلات موسيقية على نحو ما أسلفت، منذ ذلك الحين قرّ في نفسي الإعجاب بريتشارد ڤاجنر، ودفعني هذا الإعجاب إلى أن أتتبّع أعماله عملاً عملاً مستمعًا إلى أسطواناته المسجّلة. ثم إذا أنا تُتاح لي الفرصة فأعيش في أوروبا ردحًا من الزمن وأشاهد أوپراته في دور الأوپرا المختلفة، وإذا أنا أجد لزامًا عليّ أن أطالع كل ما أثير حول نصوصه وموسيقاه من ثناء ونقد لكي أعدّ نفسي لتفهّم مبلغ فنه.

وفي مستهل الستينيات شدّتني رباعية «خاتم النيبلونج» لريتشارد ڤاجنر إليها شدًا، باعتبارها من أعظم منجزات العقل البشري الخالدة ومن أروع آيات الإيمان الذي انتصر به الإنسان على الزمن والفناء، كما هي تعبير عن قدرة مؤلفها المذهلة في خلق أوپرا يتعانق فيها الشعر والدراما والفن المسرحي مع الموسيقي. فتلك الرباعية الهائلة بنهاياتها المهولة وألحانها المتدفّقة وما تنطوي عليه من سحر خارق لا تعدّ أضخم الأعمال الفنية التي سعت إليها وثابرت عليها قدرات عقل خلاّق في رأس رجل واحد فحسب بل هي من أعظمها وأسماها، فكما طبّق ڤاجنر عليها إلى حدّ ما نظرياته الدرامية التي جعلت منها عملاً فنيًا موسيقيًا خالدًا وفريدًا، ضمّنها آراءه الفلسفية والسياسية، وكذا ضمّنها رموزًا ذات إيحاءات قوية تجعلنا ندرك المغزى

الذي رمى إليه المؤلف من صياغتها. وما إن وقع لي كتاب برنارد شو «القاجنري الكامل» The Perfect Wagnerite حتى أخذت في ترجمته إذ كان هو الوحيد الباقي من كتب شو التي لم تُترجم إلى العربية. وعنوان الكتاب يحمل الإيمان العميق بموسيقى ڤاجنر إيمانًا لا يزعزعه شك، فكان أكثر ما حرصت عليه أن تكون دلالة عنوان الكتاب في العربية هذا الإيمان الكامل بڤاجنر وموسيقاه، فارتضيت له عنوانًا «مولع بڤاجنر» (٧). وقد تناول المؤلف في كتابه أربعًا من أوبرات ڤاجنر التي تضمّها «رباعية النبيلونج» شرحًا وتفسيرًا.

وحين ألممتُ بجُلِّ ما لڤاجنر وأعماله إلمامًا يملؤني ثقة، وجدتني مسوقًا إلى قصد معقل الڤاجنرية في مدينة بايرويت بألمانيا حيث شيّد مسرحه الشهير كي أفيد مزيدًا من علم ودراسة، ولكي أستلهم من هذا الأثر الخالد ذكريات الماضي وأستشفّ مما ضمّ بين جنباته روح صاحبه وبانيه، مؤتسيًا في هذا بالأديب الفرنسي إدوار شوريه حين يقول: «الحج إلى بايرويت ضرورة على كل شغوف بڤاجنر، ولو سعيًا على الأقدام». فقضيت ليال تسعًا نعمت فيها بمشاهدة سبع من أوبرات ڤاجنر الإحدى عشرة، قادها اثنان من أئمة العزف الڤاجنري هم كارل بمْ وهانز كنابرتسبوش، وحظيت إلى جانب ذلك بلقاء ودّي بحفيدي ڤاجنر ڤولفجانج وڤيلانَد ڤاجنر، حيث امتد بيننا الحديث إلى موضوعات أفدت كثيرًا من طرحها ومناقشتها معهما، وهو ما حفزني إلى تسجيلها في دراستي النقدية المعنونة «مولع حذر بڤاجنر» والتي تنتظم جميع أعماله التي ستبقى طويلاً ذات أثر عميق في عشّاق الموسيقى على امتداد العالم الفسيح.

وكنت قد بلغت بايرويت عصر يوم مطير من أيام شهر أغسطس ١٩٦٣ كانت السّحب فيه متكاثفة والريح عاصفة والجو مكفهرًا وماء السماء منهمرًا، وكان بيني وبين الحفل ما لا يبلغ الساعة، وما تتّسع الساعة لمسافر أمضى الوقت الطويل في رحلة متّصلة بالقطار من ميونيخ إلى بايرويت كي يأخذ قسطًا من راحة، وكي يهيّىء ما بين يديه من متاع ثم يعدّ العدّة لحضور الحفل. غير أني ما كدت أخلو إلى نفسي في حجرتي من الفندق حتى نسيت أنّي تعب وأني في حاجة إلى راحة، وسرعان ما أخذت في ارتداء زيّ السهرة الذي يقتضيه دخول هذا المسرح. وانتهيت إلى مبنى على طراز غريب قد شُيِّد من الآجر والخشب، وإذا هو المسرح الذي أقامه ڤاجنر منذ نحو قرن ليجعل منه دارًا لمسرحياته الموسيقية. ذهبت ألتمس مقعدي بين مقاعد من خشب وخيزران وليس ثمة متكأ فيها لذراعين، وهي إلى هذا تضيق عن أن تتّسع لجلوس ولا أن توفّر الراحة بظهرها المنخفض، والطريف أن هذا المبنى بطرازه الغريب وتلك المقاعد بتصميمها الجافي جاءت على وفق ما أراد ڤاجنر، لا أدري لـمَ؟ ولعله حين فعل كان يقصد أن يصرف النظارة عن الاستمتاع بما عليه يجلسون إلى الاستمتاع بما يشاهدون ويسمعون. وتطلّعت إلى هذه القاعة التاريخية التي سبق بها ڤاجنر عصره حين شاء أن يجعل

منها نموذجًا يُشبع أهم احتياجات النظارة، والتي حقّق فيها فكرته الأساسية في إتاحة أحسن الفرص للمشاهد كي تتابع عيناه تفاصيل المشهد الدائر على خشبة المسرح دون أن يعوقها شيء، وهي الفكرة التي جعلته يبتكر «الأوركسترا المتواري» بإنزاله من مستوى أرضية قاعة المسرح ووضعه في شبه ردهة تحت مستوى أرضيّته لا يبين منها لعين النظارة، وهكذا انفسح مجال الرؤية أمام المشاهدين حتى ليحسّ الواحد منهم أنه أقرب ما يكون إلى خشبة المسرح التي تأخذه إلى عالمها السحري البعيد. وبابتكاره هذا استطاع ڤاجنر أن يحقّق ما كان يقصده الإغريق من كلمة «تياترون» التي تعني أصلاً «قاعة المشاهدة»، ويشيّد مسرحًا يختلف عن جميع المسارح التي كانت سائدة في عصره، فما تكاد تنطلق الموسيقى التي لا يرى المرء مصدرها والتي يشعر أنها تتهادى نحوه وافدة من كافة الزوايا والأركان، حتى يغيب عن دنيا الواقع ويحيا في حلم مُتْرع بالرؤى والأطياف لكي يسبح بخياله في العالم السحري الماثل على خشبة المسرح ساعة ترتفع عنها الستار.

وشرد فكري إلى هذا الكفاح المُضْني الذي خاضه ڤاجنر حين أنشأ هذا المسرح ليقيم فيه مهرجانًا سنويًا للأوپرا، وليمارس فيه بنفسه إخراج أعماله محققًا فيها أفكاره الجديدة في ميدان الإخراج الأوپرالي الذي كان به شديد الاهتمام، وخلّف معه إرشادات في الإخراج المسرحي تكشف عن جرأته ونبوغه الفني ولا سيما فيما يتصل بإخراج أوپرات «خاتم النيبلونج» التي كان إخراجها تحدّيًا سافرًا لكل الإمكانيات المسرحية في زمنه. لقد خلق ڤاجنر عالمًا خياليًا يعدّ تجسيده على المسرح بوسائل الماضي معجزة لا يزال من العسير تحقيقها بإمكانات المسرح في الوقت الحالي، ومع ذلك لم يكن راضيًا عمّا حقّقه كل الرضا، وتمنّى لو استطاع أن يبتكر طريقة أخرى يعتمد فيها الديكور المسرحي على مؤثرات ضوئية توحي للمشاهد بالصورة المادية دون أن يكون هناك في الواقع أي كيان مادي، غير أنه لقي ربّه قبل أن يكتشف هذه الطريقة، وكان مما يضيق به صدره أنه لم تسعفه إمكانات الإخراج وقتذاك لتحقيق ما يريد.

وفي الحق إن السينما الآن قد حقّقت كل ما كان يحلم به ڤاجنر، فاستطاعت أن تصوّر الأوپرات بما لها [أي للسينما] من خيال علمي ووسائل إبهار وإعجاز لا تتوافر في المسرح بل يستحيل تحريكها على خشبته أو الإيحاء بها إيحاءً مُقنعًا. فقد باتت السينما تنتقل بأدواتها وممثّليها وفنّييها إلى الأماكن التي وقعت بها أحداث القصة الأوپرالية، مرتادة القصور والكنائس والقلاع والتلال والحدائق والأسواق، على نحو ما قدّمه لنا المخرج فرانكو زيفرللي في أوپرا «لا تراڤياتا» لڤردي و«كَڤَاليريا روستيكانا» لماسكاني، والمخرج چوزيف لوزي في أوپرا «دون چوڤاني» لموتسارت، والمخرج فرنشسكو روسي في أوپرا «كارمن» لبيزيه، والمخرج چيانفرانكو بوزيو في أوپرا «توسكا» لپوتشيني، والمخرج أندريا آندرامان أيضا في

أوبرا توسكا «الإلكترونية» حسبما أطلقوا عليها، والمخرج أندريه زولاڤسكي في أوبرا «بوريس جودونوف» لموسّورسكي، فبات من الميسور الآن للملايين الغفيرة من النظّارة أن تشهد هذه الأوبرات البالغة الروعة في إخراجها الفني الأخّاذ بعد أن كانت متعة مشاهدة الأوبرا مقصورة على عدد محدود من صفوة عشّاق الفن القادرين على ارتيادها.

وكانت قد مضت عشرة أعوام على تسلّم ڤولفانج وڤيلاند ڤاجنر إدارة مسرح بايرويت وقيامهما بتجديد أسلوب الإخراج المسرحي مع زيارتي لهذا المعقل الذي كنت إليه مشوقًا، فرأيت مبلغ لهفة الناس من مختلف الجنسيات وحرصهم على الاختلاف إلى هذا المسرح الذي جعل منه ڤاجنر معهدًا يُقصد للتلقّي لا متحفًا يُزار للتسلية. كما رأيت وأنا أتلفّت حولي هذا الجمع الحاشد الذي شغل تلك المقاعد التي تبلغ ألفًا وثمانمائة مقعد يتسابق الناس من مختلف أنحاء العالم إلى حجزها قبل موعد العرض بستة أشهر رغم قيام الإذاعة الصوتية والمرئية بنقل العرض وإتاحة فرصة الاستمتاع بسماع ومشاهدة الأوبرات أمام الملايين.

والآن فلينتقل معي القارئ إلى بايرويت، إذ قد حان موعدنا مع مسرحية «ذهب الراين» من إخراج ڤولفانج ڤاجنر. الظلام يخيّم، وألحان «مي بيمول» الفريدة في دنيا النغم التي تُفتتح بها مسرحية «الخاتم» تنبعث خافتة وكأنها الهمس، حتى أني لم أستطع أن أتبيّن متى انتهى السكون ومتى بدأ الصوت، ورأيت الأنغام تتدافع إليّ من كل ركن. وإذا أنا مشدوه قد اختلط عليّ مأتاها، فلم أعرف أصاعدة هي من جوانب القاعة، أم هي آتية إلينا من خلفنا، أم هابطة علينا من السقف. وعندها آمنت أن كل ما في بايرويت شامل شمول هذا الظلام وشمول تلك الأصوات وشمول تلك الأنغام. وأخذ الأوركسترا يعزف غزفًا خافتًا لا تكاد تحسّ جرسه، ثم مضى يعلو شيئًا فشيئًا، فإذا القاعة صاخبة لوقع موسيقى مياه الراين الدافقة. وحين أخذ الستار ينزاح بدا المسرح وكأنه البحر تغمر مياهه أمواجٌ تشيع فيها الخضرة والزرقة وهي تعلو وتستوي في اتساق وتوافق مع نغمات الموسيقى. وبدت حوريات الراين وضيئات رشيقات في ثياب البحر الذهبية، وأخذن يتمايلن مع تمايل الأمواج وكأنهن في خضمّها، يترنّحن مع الموسيقى وكأنهن من نفحها، إلى أن هلّت الحورية ڤوجليندە تشدو بصيحاتها الشجيّة الآسرة: ڤاچا.. ڤيا.. ڤاچا...

ومع هذا الإخراج الجديد لم يعتدّ المسرح بالمناظر ولم يجعلها أساسه بل استعاض عنها بالأضواء وبأشرطة سينمائية ذات رسوم تجريدية. وبقيت في مقعدي مأخوذًا لا أملك فكاكًا إلى أن آذن العرض بالانتهاء، حين خطا الإله ڤوتان يقود بقية الآلهة إلى مثواها الجديد «الڤالهالا» التي بدت وكأنها قلعةٌ زرقاء جميلة بين طيّات السماء. عندها أدركت إدراكًا أكثر عمقًا معنى عبارة «مسرح ريتشارد ڤاجنر الشامل». أحسستُ التوافق المذهل بين الموسيقى والغناء والأمواج والصوت والضوء وقد اتّسقت كلها في نسق بارع، وبدت فصائل العازفين

بالأوركسترا متكاملة كل التكامل، شاملة كل الشمول، هذا إذا استثنينا فصيلة الآلات النحاسية التي غالبًا ما تقصّر عن أن تندمج في غيرها كما هي الحال في أكثر المعزوفات الڤاجنرية. ولقد كان ما رأيت خير دليل على أن الحفل تسوده الواقعية وتملأ جوّه الآدمية بما تنطوي عليه من مزايا وشوائب، وأنه لم يكن حفلاً يصوّر المثالية بما فيها من فتور أحيانًا ويُعد عن الواقع، فشعرت كيف هيّأ حفيدا ڤاجنر عصرًا جديدًا لعمل جدّهما وبعثاه ثانية إلى الحياة.

وما من شك في أن ڤاجنر قد أثّر في كل من جاء بعده من موسيقيين: من بروكنر وجوستاف مالر وريتشارد شتراوس إلى شونبرج وبرج، إذ أوتي العبقرية المُلْهَمَة والخبرة الفنية الفذّة التي لا تعرف حدود الزمان. ومن أجل هذا لم يعد غريبًا على عُشّاق بايرويت أن يُساووا بين مسرحه ومسرح أيسخولوس وسوفوكليس.

لقد عاشت قاعة مسرح بايرويت ما يقرب من نصف قرن ترعى تقاليد ڤاجنر المقدّسة على وفق ما وضعها، فإذا هي بتزمّتها هذا وحفاظها تستحيل لحدًا كاد يطوي شهرة ڤاجنر نفسه. ومن هنا كان فزع ڤيلاند وشقيقة ڤولفجانج عندما أصبح في أيديهما زمام المهرجان عام ١٩٥٠، غير أن ما كانا يتّصفان به من جرأة جعلهما يُعلنان أن إخراج مسرحيات ڤاجنر عام ١٩٥١ على نحو ما كانت تُخْرَج عليه عام ١٨٨٠ أمرٌ محال، كما أن الجمود عند عدم التغيير قد يحيل الوفاء الذي هو فضيلة، إلى جمود مرذول قد يفضي إلى الفناء والاندثار. لذا كان لابد للوفاء للقديم من أن يمسّه التغيير في الإخراج، فلو أن ريتشارد ڤاجنر بيننا اليوم لكان أسرع من غيره إلى الإفادة من وسائل عصره التقنيّة.

لقد شيّد ريتشارد ڤاجنر مسرحه عام ١٨٧٦ بمنطق ثوري وبطريقة ديمقراطية لا تسمح بالفوارق، فلم يخصّص فيه أمكنة متميّزة للرؤية أو للسماع. والمُشاهد إذا تحرك متنقّلاً بين مقاعد البهو والردهة على الدرج الجانبي لن يجد مكانًا تفلت فيه نغمة تُسَمع أو لفتة تُرى، كما يسود المسرح أسلوب جديد لحمل النغم استنّه مُبدعه الذي حسب لكل شيء حسابه وأعدّ له عُدَّته. ولم ينس فترات الاستراحة فإذا هو يجعل كلا منها ساعة كاملة كي يتناوب المشاهدون ما يحسّون، وكي يستمتعوا بالطبيعة تجوالاً في غابات الصنوبر التي تحيط بهم. وما تغيّر شيء من هذا ولن يتغيّر، لا شكل المسرح الذي يغمره الجلال، ولا لحظة رفع الستار التي تسخر بمن لا يحترمها، ولا الأبواق التي تُعلن من فوق شُرفة الدار بداية كل فصل مرات ثلاثًا. فليس ثمة أجراس تُعلن نهاية فترات الاستراحة بين الفصول، إذ إن التقاليد التي استنّها ڤاجنر كانت ولا تزال تقضي بخروج فريق من عازفي الترومبيت والترومبون في اللحظة المناسبة مُعلنةً على التوالي في كافة الاتجاهات الأصلية بدء الفصل التالي. وكان هذا الفريق في الأصل مُعارًا من فرقة الموسيقى العسكرية بجامعة بايرويت يُبَوِّق مرتديًا زيّه العسكري استُبدل به فيما بعد الزيّ

المدني، أما اليوم فهم نخبة من عازفي أوركسترا بايرويت نفسه. وكان ڤاجنر شأنه في كل أمر من الأمور قد كتب بنفسه الخلايا اللحنية لهذه النداءات المستقاة بطبيعة الحال من العمل الدرامي الجاري تأديته في نفس الأمسية، وعادة ما تكون إحدى الخلايا اللحنية الهامة للفصل التالي. والحق إن الإفاضة في مناقشة شعائر العروض الڤاجنرية تستوعب صفحات طويلة قد نعيا بتفاصيلها ونقف منها مشدوهين، ولكن الشيء الذي لا سبيل إلى إنكاره هو تجانسها وتناسقها، فما زالت إنجازاته الفنية نابضة بالحياة، وفوق أنها حدث هام في تاريخ الموسيقى الأوروبية فإنها لا تفتأ تسحر مشاهديها وتفتنهم.

لقد زخر قرن كامل بالحديث عن معاني الفن الڤاجنري ومضمونه الخلقي وحجج الدفاع عنه، ولم تعد هناك اليوم مشكلة تثور حول الظاهرة الڤاجنرية، ولم يعد من الممكن أن يُثار الآن مثل ذلك الجدل العنيف الذي بلغ حدّ الخصومة والذي أثير حولها خلال القرن الماضي، فقد دخل ڤاجنر العبقري التاريخ من أوسع أبوابه. وسواء أحببناه أو أعرضنا عنه، وسواء هاجمناه أو دافعنا عنه فقد أصبح جزءاً من تراث الحضارة الإنسانية، وإن كنت لا أعني أن ڤاجنر غدا شيئًا أثريًا مكانه المتحف، أو أن عمله لم يعد مناسبًا لعصرنا، بل على العكس فإن إبداعات ڤاجنر تبدو اليوم من الناحية الموسيقية البحتة أقرب إلى حسّنا الحديث وأقرب إلى عصرنا في بنائه الفني منه في فترة ما بين الحربين العالميتين، لا سيما وأن موسيقاه تكشف عن أوجه جديدة للتطور الموسيقي، ومن هنا كان عصر ڤاجنر الموسيقي عصراً «حديثًا» على نحو مذهل لأنه عصر «مطلق»، إذ اطّرح الأسس والأساليب المتداولة ووطّد دعائم بنائه الموسيقي فوق صرح البناء الدرامي. وبهذا يكون ڤاجنر أول من وضع موسيقى متدفّقة الأنغام تتخلّلها «الألحان الدالة» التي تتراءى كالكواكب والنجوم العابرة في آفاق الدراما الموسيقية، لا يتمثّلها المستمع إلا إذا كان متجاوبًا معها واقعًا في إسارها فاهمًا مغزاها، وهو ما لا يحدث إلا لمستمع مرهف الحسّ قادر على أن يربط فيما بينها جسوراً عبر وجدانه يظلّ مندمجًا معها حتى النغم الأخير.

وأخيراً فإن زيارة «بايرويت» هي عندي تجربة عاطفية أكثر منها تجربة موسيقية أو درامية، فقد كان واضحًا أن كل فرد من أفراد الفريق البايرويتي يحاول أن يُضفي على عمله ما يجاوز به المألوف، تلك الظاهرة التي يعرف معظم عشّاق الأوبرا أنها تشكّل الحدّ الفاصل بين الأداء الرفيع والأداء الهابط. ولا أعتقد أن المولع عن عمق بالمسرح الموسيقي يمكن أن يتخلّف بايرويت دون أن يقع تحت تأثير أسلوبها الحديث، لأنه وإن لم يرض عن هذا الأسلوب كل الرضا فهو لا يسعه أن يتجاهله. وحسب بايرويت أنها لا ترتكب جريمة الجمود الرتيب كما لا تهبط إلى السوقية المبتذلة.

* * *



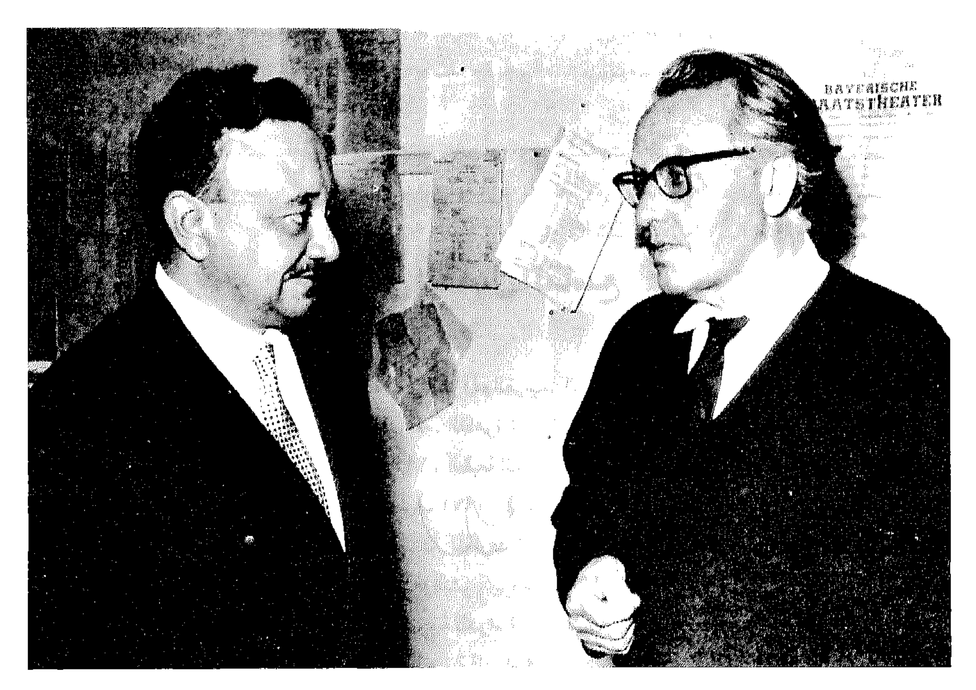
سفير فرنسا بالقاهرة المسيو چاك رو يقلّد صاحب هذه المذكرات وسام الفنون والآداب الفرنسى عام ١٩٦٥.



سفير فرنسا بالقاهرة المسيو فرانسوا پيو يقلّد صاحب هذه المذكرات وسام «اللچيون دونير» بمقر السفارة الفرنسية ١٩٦٨.



كاتب هذه السطور يلقى خطابه بالسفارة الفرنسية بالقاهرة بمناسبة تقليده وسام اللچيون دونير.



مع فيلاند فاجنر حفيد الموسيقار ريتشارد فاجنر فى مسرح بايرويت. أغسطس ١٩٦٣.



مع فولفجانج فاجنر حفيد الموسيقار ريتشارد فاجنر فى مسرح بايرويت. أغسطس ١٩٦٣.

هوامش الفصل التاسع

(١) رينيه ويج: الفن والنور واللوحات، ومصر ملتقى الشرق والغرب. البنك الأهلي المصري. ترجمة د. عبدالرحمن بدوي. مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية. القاهرة ١٩٦٥.

(٢) * الفن المصري القديم: العمارة. دار المعارف ١٩٧١، الطبعة الثانية ١٩٩١، الطبعة الثالثة ٢٠٠٠ دار الشروق.

* الفن المصري القديم: النحت والتصوير. دار المعارف ١٩٧٢. الطبعة الثانية ١٩٩٢، الطبعة الثالثة ٢٠٠٠ دار الشروق.

* الفن المصري القديم: الفن السكندري والقبطي. دار المعارف ١٩٧٦، الطبعة الثانية. دار الشروق ٢٠٠١.

* الفن العراقي القديم: المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت ١٩٧٤.

* التصوير الديني الإسلامي والعربي. المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٨.

* التصوير الإسلامي الفارسي والتركي. المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٨٣.

* الفن الإغريقي الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨١، الطبعة الثانية عام ٢٠٠٠ عن دار الشروق.

* فنون عصر النهضة [الرينيسانس والباروك والروكوكو]. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧، والطبعة الثانية الفاخرة عن دار السويدي للنشر ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨.

* الفن الفارسي القديم: دار المستقبل العربي ١٩٩٠.

* الفن الروماني. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣.

* الفن البيزنطي. دار سعاد الصباح للنشر ١٩٩٣.

* القيم الجمالية في العمارة الإسلامية. دار المعارف ١٩٨١، الطبعة الثانية (دار الشروق ١٩٩٣).

* الإغريق بين الأسطورة والإبداع. دار المعارف ١٩٧٨، الطبعة الثانية ١٩٩٤. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

* الزمن ونسيج النغم [من نشيد أبوللو إلى تورالجاليلا]. دار المعارف ١٩٨٠، الطبعة الثانية ١٩٩٦. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

* ميكلانجلو. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠.

* فن الواسطي من خلال مقامات الحريري [أثر إسلامي مصوّر]. دار المعارف ١٩٧٤، الطبعة الثانية. دار الشروق ١٩٩٣.

* معراج نامه [أثر إسلامي مصور]. دار المستقبل العربي ١٩٨٧.

* التصوير الإسلامي المغولي في الهند. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥.

* فنون العصور الوسطى. دار سعاد الصباح للنشر ١٩٩٤.

(٣) Drioton, Etienne: Le Théatre Egyptien. I.F.A.O.

(٤) Nicoll, Alardyce: World Drama from Aeschylus to Anouilh, George Harrap, 1949.

(٥) «المسرح المصري القديم» للأب إتيين دريوتون. ترجمة كاتب هذه السطور. مراجعة د. عبدالمنعم أبو بكر. دار الكاتب العربي ١٩٦٧، الطبعة الثانية. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٩.

(٦) صدرت ترجمتي لكتاب «حديقة النبي» لجبران خليل جبران عام ١٩٦٠ ، وظهرت بعد ذلك في طبعات ثمان .
(٧) مولع بڤاجنر . لبرناردشو . ترجمة كاتب هذه السطور . دار المعارف ١٩٦٥ ، الطبعة الثانية ١٩٩٢ الهيئة المصرية العامة للكتاب .
(٨) سجلت انطباعاتي عن زيارة بايرويت عقب عودتي منها في سبتمبر ١٩٦٣ بصحيفة الأخبار، ثم نشرتها تفصيلاً في كتابي : «ريتشارد ڤاجنر . دراسة نقدية» . دار الوطن العربي . بيروت ١٩٧٥ ، وظهرت طبعته الثانية المنقّحة عن الهيئة المصرية العامة للكتاب عام ١٩٩٣ بعنوان «مولع حذر بڤاجنر» .

الفصل العاشر

تجربتي وزيراً للثقافة للمرّة الثانيـة

« الفن الأصيل شجاع وعنيد، لأنه يستطيع وحده أن يقتحم الخلود ويتحدّى الزمن. والفن الزائف قد ينتفض ويزدهر يوما أو عاما ولكنه لا يلبث أن يهمد ويذوي. فهناك قاعدة قديمة تقول إن الكثرة تغلب الشجاعة، ويمكن تطبيق هذه القاعدة في مجالات كثيرة إلاّ مجال الفن ».

كامل الشناوي

«هكذا أيها النحل تصنع الشَّهد ولكن لا لنفسك.

وهكذا أيها الطَّير تصنع الأعشاش ولكن لا لنفسك.

وهكذا أيتها الأغنام تحملين الجزّات ولكن لا لنفسك».

فرچيل

« إن أفشل الأمور أعلاها صوتا».

شكسپير

(هنري الخامس)

« ليكن شعار الحاكم: ملايين الجنيهات للتعليم والثقافة، ولا ملليم للإجبار».

وِلْ ديورانت

عَوْدٌ على بدء

عدتُ من باريس بعد انتهاء دورة انعقاد المجلس التنفيذي لليونسكو في العاشر من يونية ١٩٦٦، وبينما كنت أزاول عملي بالبنك الأهلي إذا سكرتير الرئيس عبدالناصر يطلب مني أن ألقى جمال عبدالناصر عاجلاً. وكنت وأنا في طريقي إليه أفكّر فيما عهد إليّ تحقيقه في باريس [انظر الفصل الرابع]، وأبذل ما استطعت فيما بيني وبين نفسي لأجد وسيلة أخفّف بها من وقع الأمر عليه، إذ كنت لم أوفّق في تحقيق ما أراد من مطلب كان يعقدُ على تحقيقه أملاً كبيراً. وإذا أنا أراه يضحك ضحكة عالية وأنا أمهّد لاعتذاري عن عدم استطاعتي تحقيق مطلبه، وإذا هو يقول معقّبًا: لقد كنت أعلم سلفًا أنهم لن يستجيبوا لمطلبنا، غير أنه كان عليّ في كل الأحوال أن أبذل جهدي. وعلى كل فأنا لم أستدعك لهذا السبب، ولكن لأسألك هل تقبل أن تشغل منصب وزير الثقافة والإعلام؟ فسألته وقد غلبتني الدهشة عن دوافع هذا الأمر المفاجئ، وإذا هو يُفضي إليّ بأنه ضائق كل الضيق بما دخل على الحقل الثقافي من جدب وما نالته مشروعاتي الثقافية من هدم وإهمال وتخريب، وكشف لي عن أنه قد عدل عن ترجيح كفّة الكَمْ على كفّة الكيف في مجال الثقافة، وأنه بات يرى إجراء تغيير عاجل، لأن تطبيق سياسة الكم قد أسفر عن نتائج ضارة بالثقافة وبمال الدولة. غير أنه سرعان ما ارتد يتدارك ما سبق به لسانه وإذا هو يقول: «لست أعني بذلك تضييق الرقعة الثقافية ولا النظر إلى الكيف وحده، بل أعني أن تكون ثمة موازنة بين الكيف والكم حتى لا يطغى أحدهما على الآخر». ثم دفع إلي بجملة من قصاصات الصحف أكثرها للكاتب والناقد المعروف الدكتور لويس عوض، وكلها نقد لأسلوب وزارة الثقافة وسألني قائلاً: هل اطّلعت عليها؟ وفي الحق إني لم أكن قد قرأتها إذ كنت وقت ظهورها بباريس أشارك في دورة المجلس التنفيذي لليونسكو.

وعاد عبدالناصر يسألني هل أنا في هذه المرة غير راغب كالمرة السابقة في أن أكون وزيراً للثقافة والإعلام ليرى رأيه قبل أن يُصدر القرار ثم أفجأه معتذراً شأني في المرة الأولى متعلّلاً بأني لا أستطيع العمل مع رئيس وزراء لا أجدني قادراً على التعاون معه. وأراد أن يستحثّني على القبول فإذا هو يضرب لي المثل بأمينتوري فانفاني الذي كان قبلُ رئيسًا لوزراء إيطاليا ثم

غدا بعدُ وزيراً للخارجية فحسب، ويؤكد هذا الاستحثاث بأن بُعدي عن العمل الوزاري يفصل بيني وبين المشاركة الفعالة في البناء الثقافي.

فأخذت أبسُط له الأسباب التي من أجلها اعتذرت عن أن أبقى وزيراً للثقافة، وأن تلك الأسباب لم تكن بخافية عليه بل كان يعلمها حق العلم، هذا وأني كما ذكرت له لم أكن من عشّاق الحكم. وسُقت له ما كان مني من اعتذاري التلقائي عن أن أكون عضواً بمجلس قيادة الثورة سنة ١٩٥٢، ثم ما كان مني من اعتذار يوم أن دُعيت من روما لتولي وزارة الثقافة سنة ١٩٥٨، ثم ما كان مني أيضًا بعدها من استقالة سنة ١٩٦٢. وفي هذا كله ما يدل عن عزوفي عن كرسي الوزارة، وأن غاية ما أقنع به أن أعمل في رفقة رئيس وزراء له وطنيته الصادقة التي لا شائبة فيها، ثم يملك من الشجاعة أن يقول لا عندما يقتضي الموقف أن يقول لا، فهذا خير لنا وأبقى، فطمأنني بأنه اختار المهندس صدقي سليمان. لقد ارتاحت نفسي لهذا الاختيار، فلقد زاملني لمدة عامين هي فترة الدراسة بكلية أركان الحرب، وما ننسى له جميعًا موقفه المشهود حين اعتزل القاهرة وعاش مع رجاله إلى جوار السد العالي، فإذا هو يتدارك ما فات من تأخير قد تكون له عاقبته الوخيمة لو أُهمل، وإذا هو يتابع العمل الجاد يومًا بعد يوم حتى قُدِّر له أن يُنجز هذا المشروع الضخم. ولكنيَ لم أكن أدرك السر وراء رغبته في تغيير رئيس الوزراء وكان عندها زكريا محيي الدين، وكنت أراه جادًا دؤوبًا فيما تولاّه، فأشرتُ عليه أن يُرْخي له قليلاً من الوقت، لعلّه بهذا يعطيه الفرصة لأن يحقّق ما بين يديه من خير، فلم يكن قد مضى عليه في رئاسة الحكومة أكثر من سبعة شهور. فكشف لي عن أن ثمة خلافًا جذريًا في الرأي بينه وبين زكريا في سياسته الاقتصادية، وهو ما يحول بينه وبين أن تمتد به الأيام في رئاسة الحكومة، ولهذا كان يرى أنه من الأجدى لإنجاح مخطّطاته أن يستعين بغير زكريا مع بقائه إلى جانبه صديقًا وفيًا ومستشاراً مخلصًا. وإذا هو رحمه الله يفجؤني بما خال أنه ينقض عليّ تحمسي لزكريا، بأنه قد اعتذر عن دخولي الحكومة التي تولاّها عندما رشّحني عبدالناصر لأكون من بين أعضائها وزيراً للثقافة. فاسترسلت أقول: «إن من حق زكريا أن يختار من وزرائه الفريق الذي يستطيع أن يتعاون معه في انسجام، وهذا لا يفسد للودّ قضية، ولا يقلّل من يقيني بكفاءة زكريا ووطنيته ونزاهته وحسن تصريفه للأمور، ورأيي فيه أنه الرجل الذي هو أجدر مَنْ تعتمد عليه أول ما تعتمد».

وعاد الرئيس ثانية يعرض عليّ أن أقبل أن أكون وزيراً للثقافة والإعلام ونائبًا لرئيس الوزراء، فقلت لتويّ: قد أقبل أن أكون وزيراً للثقافة أما الإعلام فلا، إذ ليس هذا المجال مجالي ولا يتفق واتجاهاتي، ويشهد الله كم هو عبء ثقيل همّ وزارة الثقافة، وقد ثبت لكم بما لا يقبل الشك عدم جدوى الجمع بين الثقافة والإعلام، وأن أحدهما سيطغى على الآخر إن عاجلاً أو آجلاً طبقًا لميول الوزير المسؤول واتجاهاته. فالإعلام عمل تكتيكي والثقافة عمل

استراتيجي طويل النفس، والإعلام يجني كل يوم حصاد ما زرع، أما الثقافة فتجني ثمارها الأجيال المقبلة. والعملان في تصوّري مختلفان كل الاختلاف، والتجربة أثبتت باعترافكم طغيان مفهوم الإعلام على مفهوم الثقافة إبان إدماجهما سويًا مما ترتّب عليه الموقف الذي تشكو منه أنت الآن. وكان تعليقه: إني أوافق على رأيك كل الموافقة، ولكني عرضت عليك الوزارتين معًا مع علمي سلفًا بأنك سوف لا تقبل، حتى لا يخالجك الشك في صدق نواياي. بيد أني أحب أن أكون صريحًا معك من مبدأ الأمر، فلن أستطيع مدّك بالاعتمادات المالية التي تتطلبها مشروعاتك قبل سنتين، فالموقف الاقتصادي متدهور. خذ السنتين الأوليين في إصلاح ما فسد وترميم ما تداعى وبعد ذلك أعدك بمؤازرتي التامة فيما يتصل بالاعتمادات المالية. وقبل أن أودّعه طلبت منه عودة مصلحة الآثار من وزارة السياحة إلى مكانها الطبيعي، وهو وزارة الثقافة، فوافق على الفور.

وبعد انتهاء المقابلة تصفّحت ما جاء على لسان الدكتور لويس عوض (١) عما آل إليه حال وزارة الثقافة، فاستوقفتني حقائق مذهلة أسوق بعضها:

«كنت أحد الذين استبشروا في أول الأمر حين تم إدماج الوزارتين وحيّوا هذا الإدماج أملاً في أن توضع وسائل الإرسال الجماهيرية في خدمة الثقافة الأصيلة، ولكن سرعان ما ثبت أن السمك الكبير يأكل السمك الصغير وأن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة بقانون طبيعي محتّم، فابتلع الفن الرخيص الفن الجاد وابتلع الفكر السطحي الفكر الأصيل. لقد أوشك الموسم المسرحي لعام ١٩٦٤ ــ ١٩٦٥ أن ينتهي، ولم يعد خافيًا أن الحكم قد صدر منذ الآن، حكم النقاد وحكم الجمهور. وهذا الحكم هو أنه موسم غير موفّق إذا أردنا مهذّب التعبير، وموسم فاشل إن أردنا أن نسمّي الأشياء بأسمائها. أما النقّاد فقد أعلنوا آراءهم بصراحة فيما كتبوا من تحليلات، وأما الجمهور فقد أصدر حكمه بالموقف السلبي الذي اتخذه مما عرض من مسرحيات، أي بانصرافه عن أكثر ما عرض من مسرحيات.

من كل هذا نخلص بجملة نتائج عامة عن الموسم الراهن أهمّها ضمور المسرح القومي ومسرح الجيب كمًا وكيفًا وتوسّع المسارح الأخرى كمًا مع ضمورها كيفًا، وانصراف الجمهور بوجه عام عن الفن المسرحي هذا العام حتى في مجال التسلية. كما أثبتت تجربة المسرح الحديث لعاملين أساسين هما درجة التشبّع بل درجة التخمة التي وصلت إليها حياتنا المسرحية لكثرة ما يعرضه على الناس من مسرحيات ولانهيار المستوى الفني الناشئ أولاً عن اختلال التوازن بين حجم حركتنا المسرحية الهائل وإمكانياتنا الفنية المحدودة، والناشئ ثانيًا عن تفتيت قيادتنا الفنية بين دويلات مسرحية كل منها مستقلة ذات سيادة تفعل ما بدا لها دون أن تجد من يسألها كيف ولماذا، والناشئ ثالثًا عن حالة الحرب الباردة التي تشنّها قيادة كل مسرح على غيره من المسارح وكأنه جهاز من أجهزة الأعداء. هذا ما استطعت استخلاصه من مشاهداتي الشخصية ومن الأرقام التي أمكنني الحصول عليها.

وإذا كانت وزارة الثقافة حريصة على تزويد التليفزيون بالمسرحيات المصوّرة والإذاعة بالمسرحيات الإذاعية، فلا بأس من أن تنشئ الوزارة فرقًا تليفزيونية وإذاعية لتقديم هذه الخدمات، على أن تكون فرق «استوديو» لا تعرض أعمالها على الجمهور في المسارح العامة وإنما يُكتفى بتصويرها أو تسجيلها للغرض الذي قُدّمت من أجله، وبهذا تُعامَل معاملة الحلقات المسلسلة هنا وهناك. أما تفصيل نشاطنا المسرحي الفني ليفي باحتياجات التليفزيون والإذاعة فهو منهج خاطئ لن يعود على المسرح المصري إلاّ بالوبال، وقد ظهرت بشائر هذا الوبال في هذا الموسم. إن أدباءنا وفنانينا اليوم يلهثون وراء الدَّخْل المشروع بطرق غير مشروعة: فالأصلاء منهم يرتضون لأنفسهم أن يشاركوا في إنتاج الغثاثات، وقد كان ينبغي أن يصونوا أنفسهم لعظيم الأعمال، والأصلاء منهم يرتضون لأنفسهم أن يتعايشوا مع الدخلاء، وقد كان ينبغي أن يذبّوهم عن حرم الفكر والأدب والفن كما يُذَبّ الذباب. بل لا أغالي إن قلت إن كلمة الدخلاء بينهم أصبحت هي العليا وإن الأصلاء منهم غدوا يعيشون من فتات العطف الذي يتساقط عليهم من موائد الدخلاء.

نحن يا سيدي لسنا بحاجة إلى كل هذا الإنتاج الغزير في المطبوعات وفي فنون المسرح، بل نحن في حاجة إلى إنتاج يتناسب مع إمكانياتنا في التأليف والنقل والتنفيذ. وقد أثبت إعراض المثقفين عن مطبوعات وزارة الثقافة ومسارحها بل وأفلامها في العام الماضي أن الجماهير ليست على كل هذه الغفلة التي يتصوّرها البعض وأنها تحاسب كلاً على قدر احترامه لنفسه ولها.

ونحن بحاجة إلى الحد من طموح مقاولي الإنتاج الأدبي والفني الذين يحاولون إثبات جداراتهم على حساب المستوى الأدبي والفني، فلا نأذن لفرقة أن تقدم أكثر من أربع مسرحيات كل عام،ولا نأذن لمخرج أو ممثل رئيسي أن ينتج أكثر من عملين كل عام، ولا نأذن بعرض مسرحية إلا إذا أجريت عليها ستون بروفة على الأقل. وقبل هذا وذاك فنحن بحاجة إلى لجان قراءة عسيرة لا تجيز نصًا إلا إذا بلغ المستوى الأدنى من الجودة والإتقان حتى تعفينا من كل هذه اللكلكة واللعبكة التي يضيع فيها المال العام بلا طائل وتنحدر بالذوق العام عامًا بعد عام.

على وزارة الثقافة أن تحرّم على فناني الدرجة الأولى الاشتراك في برامج الإذاعة والتليفزيون إلا بعد عرض هذا البرنامج على المجلس المشرف على المسرح لإقراره من حيث القيمة الفنية، إذ لا يجوز بتاتًا أن تُمتهن مواهب فنانينا العظام ونحطّ من كرامتهم الفنية ونستهلك جهدهم ووقتهم في مسلسلات إذاعية أو تليفزيونية مجردة من كل قيمة فنية لمحض حاجتهم إلى المال في حين أن هذه البرامج يمكن تنفيذها بالمواهب الناشئة دون خسارة حقيقة.

كافة الفرق الاستعراضية التي أنشئت لمجرد تسلية الناس، وهي فرق لا مناص من المحافظة عليها لأن للناس حقًا في التسلية المحضة إذا أردنا ألا يكفر الناس بالاشتراكية العابسة ينبغي أن تنتقل الولاية عليها إلى وزارة الإرشاد وإلى وزارة السياحة وإلى أية جهة أخرى تدخل «الملاهي» في اختصاصها.

معنى هذا أن تتنازل وزارة الثقافة عن مسرح الجليد لأننا لم نسمع بعد عن ثقافة جليدية، وأن تتنازل عن المسرح الاستعراضي ويدخل في حُكْمه فرقة رضا التي بدأت بداية فنية ثم تجمّدت في فرقة استعراضية لأننا لم نسمع بعد عن ثقافة استعراضية، وأن تتنازل عن السيرك القومي لأننا لم نسمع بعد عن ثقافة سباعية وثقافة قرودية، وأن تتنازل وزارة الثقافة عن مسارح الفودفيل لأننا لم نسمع بعد بثقافة فودفيلية».

حقائق لا مَعْدِلَ عن ذكرها

سوف أقصر حديثي هنا قدر الإمكان عن المرحلة الثالثة التي اجتازتها وزارة الثقافة، تاركًا الحديث عن المرحلة الثانية [سبتمبر ١٩٦٢ ـ سبتمبر ١٩٦٦] لغيري ممّن يَعُونها ويعرفون مجرياتها يتحدثون عنها بما شاؤوا، حيث يتبين للقارئ أن السياسة الثقافية للدولة لم تكن ثابتة المسار، بل كانت تتأرجح على مدى اثني عشر عامًا بين نزعتين متعارضتين هما نزعة الكيف ونزعة الكم. ولقد رعت الدولة أول ما رعت سياسة الكيف في الفترة من مطلع عام ١٩٥٨ إلى منتصف عام ١٩٦٢، ثم إذا هي تعدل عن هذه السياسة إلى رعاية سياسة الكم في الفترة من منتصف عام ١٩٦٢ إلى خريف ١٩٦٦، ثم تعود ثالثة فترعى سياسة الكيف من خريف ١٩٦٦ إلى نهاية ١٩٧٠. وإني أترك للقارئ الحكم على حقبة الإدماج التي سبقت، والتي سرت فيها سياسة الكم، لما جرت به أقلام الكتّاب وما جاء من تقارير ودراسات من المجالس المتخصّصة والهيئات المختصة عن ذلك، ولقد كان لا بد لي قبل أن أبدأ عملي من أن أحصر ما كان، حتى لا يُنسب إليّ ما لا صلة لي به، وحسبي بعد هذا أن أبسط بين يدي القارئ ما استطعت إنجازه في ميدان الثقافة إلى أن رحل عنا جمال عبدالناصر.

وحين تسلّمت مهام وزارة الثقافة للمرة الثانية عاودت النهج نفسه الذي اتبعته عام ١٩٥٩، فدعوت إلى عقد أربعة مؤتمرات للحوار المفتوح جمعت المثقفين والعاملين في مجالات الثقافة والفنون وبخاصة أجهزة الوزارة التي كانت قد تضخّمت بعد ثماني سنوات من نشأتها الأولى وأصبحت كيانات لها قيمتها وأثرها وإمكانياتها. فانعقد مؤتمر السينمائيين في أكتوبر ١٩٦٦ ومؤتمر المسرحيين في ديسمبر من نفس العام ومؤتمر الكتاب في فبراير ١٩٦٧ ومؤتمر الفنون التشكيلية في أبريل من نفس العام. وجرت اللقاءات العامة في مسرح الجمهورية والخاصة في مواقع أخرى. وقد حرصتُ على تسجيل حصيلة هذه اللقاءات في كتاب جامع [٢] لا لأستنير بها وحدي بل لتكون تحت أيدي جميع العاملين في الوزارة والمثقفين خارج الوزارة ليمضي الجميع في طريق ممهّد مأمون العواقب يمكن من خلاله أن تتحقق تلك اللّحمة الضرورية بين منتجي الثقافة ومستهلكيها، بين المبدعين والمتلقّين، بين

المفكرين والفنانين والجمهور العريض من عاشقي الفكر والفن الجميل، فلا تكون سياسة الوزارة قراراً فوقياً فحسب. ولم تكن لقاءاتي بالمثقفين محصورة في إطار هذه المؤتمرات، بل لقد حرصتُ في كل مرة ينشب فيها جدل حول أحد مشروعات الوزارة أو نشاطها أن أدعو نفراً من أعلام الفكر والفن لأسترشد بآرائهم وأقف على نبض الجماهير الحقيقي وأثر أعمال وزارة الثقافة لدى الكافة. كان هذا منهجي دوماً، وأعتقد أنه كان أحد أسباب نجاح كثير من مشروعات الوزارة التي لا تزال مستمرة إلى الآن، لأني عهدتُ بها إلى من يؤمن بها ويناصرها ويدعّمها ويدافع عنها، غير أنهم سرعان ما استُبدل بهم غيرهم - في الفترة التي بدأت في السبعينيات - ممن لا يؤمنون بهذه المشروعات وممن هم دون السابقين علماً وقدرة وإخلاصاً، فإذا هذه المشروعات موءودة مخرّبة.

[١]

جاء في تقرير المجلس الأعلى للفنون والآداب الخاص بتقييم أعمال وزارة الثقافة (*):

«تأسست في عهد وزارة الثقافة حين انضمت إلى الإرشاد (١٩٦٣) شركة الدار القومية للطباعة والنشر وضُمّت إليها فيما بعد إدارة الثقافة في الوزارة في شكل شركة أخرى، كما اشترت الوزارة دار القلم، وتأسست سنة ١٩٦٤ مؤسسة للإشراف على هذه الشركات. ولكن إعادة النظر في الوضع المالي والإداري فوق ما تركت سياسة «الكم» أو «كتاب كل ست ساعات» من آثار بالغة في الميزانية، بل الأهم كذلك في تدمير سمعة الكتاب المصري في الخارج وما أثّر به في العقول في الداخل، كل هذا وغيره حتّم عملية الإدماج والتغييرات الإدارية والتنظيمية التي ما زالت المؤسسة تعاني من ميراثها حتى اليوم.. وأما الدار القومية فإن الخِضَمّ الذي خرج منها ليس من السهل فصله وتقويمه لغياب الإحصاءات المفهرسة اللازمة لهذا الخضم الضخم. وحسبنا أن نذكر أنها زادت السلاسل الأربعة ذات المستوى الطيب أكثر من أربعة عشرة سلسلة أخرى كلها هابطة في الأكثر والأعم مما حدا بالوزارة [في عام ١٩٦٧] أن تلغي أغلبها وتدمج بعضها في البعض الآخر».

ثم يورد التقرير قائمة بالمطبوع والمباع من سلاسل الدار القومية، ويعقبه بقائمة المخزون من هذه السلاسل الذي جاوز ثلاثة ملايين وأربعمائة ألف نسخة، ويختتم عرضه قائلاً: **«كأنما الجهد والمال والورق وعرق المؤلف والعامل كلها كان الهدف منها ملء مخازن ما كان أحراها أن تمتلئ بورق أبيض. هذا إلى ما اتبع في ميدان الكتب من نفس السياسة فجعل مخزون الكتب يجاوز التسعة ملايين كتاباً في سبتمبر ١٩٦٦. وهذا وحده دليل على: عدم تخطيط لانعدام الكفاءات المتولّية**

(*) كان مقرّر اللجنة الأستاذة الدكتورة سهير القلماوي رحمها الله.

لجهاز النشر من حيث الثقافة والدراية بما تتعامل به، وسياسة الكم الوفير وما تجرّ بعد البريق الخاطف من انهيار وتخريب في ميادين التعامل على كل المستويات تأليفًا وطبعًا وشراء ورق.. إلخ».

وفي «كلمة هادئة عن مجلات وزارة الثقافة» وعن «التأليف والنشر والترجمة» كتب الدكتور لويس عوض ينقدها قائلاً:

«نحن بإزاء دار نشر كبرى من أعظم طراز لا بالمقاييس المحلية فحسب ولكن بالمقاييس العالمية كذلك.. ولكي نتأكد من جسامة حجم الدار القومية يكفي أن نذكر أن المصروف فقط على الإعلان عن مطبوعاتها (السلاسل والمجلات)، بلغ في ١٩٦٤ ــ ١٩٦٥ فقط ٨٠,٠٠٠ جنيه (منها ٥٠ ألفًا للإعلان عن السلاسل و٣٠ ألفًا للإعلان عن المجلات». كل هذه الأموال التي تجري وتسيل وكل هذه الأصول الثابتة من آلات منتجة وكل هذا المخزون من خامات الورق والأحبار يجعل من الدار القومية مرفقًا هائلاً يتطلّع إليه الجميع تطلّع الآمل في خيره والمحاسب على تصرفاته.. فلننظر الآن ماذا أنتجت الدار القومية وكيف أنتجته وماذا حققت بإنتاجه؟

فالدار القومية قد اقترنت في أذهان الناس بشعارها الشهير «كتاب جديد كل ست ساعات» وهو في حد ذاته شعار يسيء إلى الدار أكثر مما يحسن إليها، لأن العادة جرت بين دور النشر ألا تتباهى بمجرد غزارة الإنتاج بل تتباهى بما تنشره في الناس من علم ومعرفة وتنوير وبما تثقّف به أذواقهم من جمال وفن وإمتاع.. والحق إن الدار القومية لا تغالي كثيراً حين تعلن أنها تصدر كتابًا كل ست ساعات (أي بمعدل أربعة كتب في اليوم)، فهي قد أنتجت منذ تأسيسها عام ١٩٥٩ (*) أي منذ ست سنوات ٢١٤٠ كتابًا (من نحو ٣ ملايين صفحة) أي بمعدل ٣٦٠ كتابًا كل سنة أي بمعدل كتاب كل يوم إلى جانب ما تنتجه أسبوعيًا وشهريًا من مجلات متعدّدة بلغات متعدّدة هي «بناء الوطن» و«الإذاعة» و«الأراب أوبزرفر» بالإنجليزية والفرنسية و«سكريب» بخمس لغات هي الإنجليزية والفرنسية والألمانية والإسبانية والإيطالية. فإنتاج الدار القومية إذن من ناحية الكم إذا قيس برأس مالها الضخم وبميزانيتها الضخمة لا يدع مجالاً للشكوى، بل هو على العكس من ذلك يدعو إلى الإعجاب لدقة سير هذا الجهاز ونشاط دولابه إلى حد يلفت الأنظار.

ولكن الإجابة على هذا السؤال: «ماذا أنتجت الدار القومية؟» إجابة ذات شقّين.. شق يتعلق بالكم، وشق يتعلق بالكيف، وفي الكلام عن الثقافة والإعلام ينبغي أن نذكر دائمًا أن للكيف مقياسين قد يتلازمان وقد يتعارضان، وهذان المقياسان هما القيمة الحقيقية للمطبوع ومدى رواجه بين الناس. فلننظر الآن في قيمة ما تنشره الدار القومية وفي مدى رواج مطبوعاتها بين الناس، لعلنا نستطيع أن نحكم على هذا المجهود الضخم الذي تبذله.. وربما كانت أسلم وسيلة لتكوين هذا الحكم هي

(*) الصحيح أنها تأسست عام ١٩٦٣.

الاعتماد أولاً على أرقام التوزيع الخاص بكل سلسلة من السلاسل التي تصدرها الدار القومية ثم دراسة مضمون هذه السلاسل.. فالدار القومية تصدر ١٧ سلسلة، ومن يتأمل أرقام التوزيع يستطيع في يسر أن يقسّم هذه السلاسل إلى مجموعتين واضحتين: مجموعة كاسدة من عشر سلاسل هي كتب قومية وكتب سياسية ودراسات اشتراكية ومذاهب وشخصيات وجوائز عالمية ومن الشرق والغرب والكتاب الماسي واخترنا للعامل والفلاح واخترنا للطالب. وهذه السلاسل يُطبع من كل كتاب بها في المتوسط ٣٣٠٠ نسخة ولا يباع منه إلا ١٥٪ في المتوسط. ومجموعة رائجة من أربع سلاسل هي اخترنا لك، ومسرحيات عالمية والمكتبة العربية وروايات عالمية وهذه تبلغ نسبة المبيعات فيها نحو ٥٠٪ من المطبوع وهذا لا يمنع أن عديداً من كتب الدار القومية قد نفد عن آخره أو أوشك. ولكن إذا أردت أن تلخّص كل هذه الأرقام في رقم إجمالي واحد يوضّح لك الصورة فيكفي أن تعلم أن إيراد الدار القومية من مجموع ما تصدره كل سنة من سلاسلها يبلغ نحو ٣٠٠٠٠ جنيه في حين أن نفقات التكلفة للطباعة والورق والتجليد (أي الإنتاج الآلي) تبلغ ١٥٠,٠٠٠ جنيه سنويًا كانت تأتيها منذ دخولها القطاع العام في (نهاية) ١٩٦٢ حتى ١٩٦٤ من هيئة الإذاعة بصفة إعانة، وهي تأتيها الآن من مؤسسة التأليف والأنباء والنشر. فكأن صافي الخسائر السنوية هي ١٢٠,٠٠٠ جنيه يضاف إلى هذا ما تتكبّده الدار سنويًا من مكافآت المترجمين أو المؤلفين ومن نفقات الإعلان، وهذه لم أجد الوقت الكافي لحصرها وليس من الضروري أن نتوغّل فيها لأن المقصود هو رسم صورة عامة لحركة الإنتاج والتوزيع داخل الدار القومية.

والحق إني لم أكتب هذه الكلمة لأنوّه بالخسائر المترتّبة على تمويل مطبوعات الدار القومية، فأنا من المؤمنين بأن من واجب الدولة أن تموّل بالخسارة الأعمال الثقافية بشرط أن تتحقق من أنها أعمال ثقافية بالمعنى الصحيح. كذلك من واجب الدولة أن تموّل بالخسارة الإعلام والإرشاد القومي وكل ما يدخل في باب التوعية. ولكن الذي يلفت النظر في كل هذا ليس الخسائر في حد ذاتها ولكن انصراف الجمهور القارئ عن أكثر مطبوعات الدار القومية. فلهذا الانصراف مغزى هام من الناحية الاجتماعية والثقافية، فليس هناك من يستطيع أن يدّعي أن الأثمان التي تباع بها مطبوعات الدار القومية فوق طاقة الجمهور وإنما العكس هو الصحيح، لأن مطبوعات الدار القومية بوجه عام زهيدة الثمن إلى حد يجعل الخطوة التالية توزيعها بالمجان على الناس، ومع ذلك فأكثر سلاسلها لا تبيع إلا خُمس ما يطبع منها أو دون ذلك. ويكفي أن نذكر أن هناك نحو ١٥٠٠ كتاب هي مجموع ما صدر من كتب في السلاسل العشر الكاسدة يتكدس منها في المخازن أكثر من ٢٥٠٠ نسخة من كل كتاب أي ما مجموعه نحو أربعة ملايين نسخة، عدا مرتجعات السلاسل الأخرى والمجلات العديدة التي تتكدّس دون جدوى في مخازن وزارة الثقافة من جهاز واحد من أجهزة النشر فيها. فإذا سمعتهم يتحدثون عن أزمة الورق عرفت أن أحد أسباب أزمة الورق هو وجود أجهزة تحوّل الورق الأبيض إلى ورق مطبوع لا يتداوله القراء إلا بنسبة ٢٠٪ مما يطبع. وقد كان حريًا بالدار القومية، إما أن تحافظ على

سلاسلها العشر الكاسدة كما هي وعلى كل ما تنشره من مطبوعات فيها مع تخفيض ما تطبع من كل كتاب في كل سلسلة إلى ألف نسخة فقط بدلاً من ٣٣٠٠ بناء على احتمال السوق لامتصاص ما تنشره، وإما أن تختزل سلاسلها العشر الكاسدة إلى ثلاث سلاسل. أما إصدار ١٧ سلسلة أكثرها يتداخل بعضه مع بعضه الآخر فهو الذي أفضى إلى بلبلة القراء وإلى إغراق السوق بمطبوعات كثير منها مكرر، من قرأ أحدها استغنى عن الباقي. وفي اعتقادي أن حرص الدار القومية على إغراق السوق بطوفان من المطبوعات هو الذي دفعها إلى التساهل المخلّ في مستوى مطبوعاتها بما أفقده ثقة القراء فأثّر في نسبة توزيع كتبها. وفي اعتقادي أن تشبّع السوق بكتب الثقافة العامة والتوعية السياسية يفسّر أيضًا كساد كثير من مطبوعاتها. والأغلب أن سبب كساد بعض كتبها راجع إلى انطباق ما يسمونه في الاقتصاد قانون العائد المتناقص أي تناقص الحصيلة بعد بلوغ حد معين من الذروة».

وفي خطاب مفتوح إلى وزير الثقافة (٤) كتب د. عوض يقول: «إن طن الورق الأسمر المرتجع من ورق الجرائد، وهو أردأ نوع من الورق يباع بثمانين جنيهًا في الأيام العادية ويبلغ مائة وعشرين جنيهًا في موسم الموز والكنافة بحسب ما تقول إدارات التوزيع في الصحف المختلفة، أي أن الكيلو جرام منه يتراوح بين ثمانية قروش واثني عشر قرشًا بسعر الجملة. وعندك يا سيدي مطبوعات دورية وغير دورية تصدر أصلاً ليقرأها الناس، إن وزنتها وجدت ثمنها المحدد مقدّرًا على أساس ثمانية إلى عشرة قروش للكيلو جرام الواحد ومثلها مجلة المسرح ومجلة المجلة. وأعتقد أنه يهمّك ويهم المال العام ألا يدخل بائع اللبّ والحلاوة الطحينية طرفًا في استهلاك ما تنتجه وزارة الثقافة من مطبوعات».

* * *

وكانت الوزارة قد رأت في عام ١٩٦٣ إدماج شركات الدار القومية للطباعة والنشر مع وكالة أنباء الشرق الأوسط في مؤسسة جديدة باسم مؤسسة «الأنباء والنشر» اجتمعت فيها رسالتا الثقافة والإعلام. وكانت هذه بداية فترة ساد فيها مفهوم جديد عن دور الدولة في نشر الثقافة، فقد عُهد إلى مؤسسة الأنباء والنشر ست مطابع تجارية مؤمّمة لتُنفق من ربحها على نشر الكتاب الثقافي، وخصّصت الدولة لهذه المطابع كمية ضخمة من الورق، فأدّت حيازة هذا الورق إلى ظاهرتين: الأولى إفساد الضمائر بإتاحة الفرصة لذوي النفوس الضعيفة للاتجار في هذا الورق في السوق السوداء لتغطية جزء من خسائر المؤسسة مما جعل خسائرها كلها لا تظهر في حساباتها الختامية. وأما الظاهرة الثانية وهي الأخطر فهي رفع شعار «كتاب كل ست ساعات» بصرف النظر عن قيمة الكتاب ودوره واتفاقه أو عدم اتفاقه مع احتياجات شعبنا الثقافية، فانحدر مستوى الكتاب المصري إلى حد اضطرت معه الوزارة منذ أكتوبر ١٩٦٦ إلى إيقاف إصدار ٢٨٢ كتابًا بعد أن تبيّن للّجان التي شُكّلت لفحص الكتب الموجودة بالمطابع والمعدّة للإصدار أنها لا تتفق وأهداف الدولة وميول الشعب. فكان منها ما يتناول

مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بمنطق استعماري لا يُخفي دفاعه عن الوكالة اليهودية ويؤيد علنًا منطق إسرائيل، ومنها ما يتضمن هجومًا على دول أفريقيا وزعمائها الأحرار منهم سيكوتوري ونكروما، ومنها ما يعدّ هجومًا واضحًا على الإسلام، ومنها ما جاءت ترجمته محوّرة ومبدّلة تجتزئ بما تشاء وتمحو ما تشاء، الأمر الذي يجعل الكتاب صورة مشوّهة لا تمتّ لرأي المؤلف بسبب، وهو ما كشف عن أن شعار «الكم» الكثير من الكتب قد أدّى إلى تسلّل «كيف» معاد للثورة. هذا فضلاً عن ظاهرة إصدار كتب تتملّق غرائز الجماهير ككتب الجنس والعنف والجريمة، أو أخرى تافهة سطحية تفضح عمليات استرزاق غير مشروع وراء إصدارها لعدد من الناس. وليت هذا قد عصم المؤسسة من الخسائر المادية بل إن الأمر كان على عكس ذلك، فقد تضافر هذا الشعار مع الفوضى الإدارية والبذخ في الإنفاق والارتجال في كل شيء حتى لحقت بالمؤسسة خسائر مادية فادحة بلغت نحو مليوني جنيه، كما ثبت في تقرير اللجنة المشكّلة من الجهاز المركزي للمحاسبات والبنك الأهلي [٥] أن الخسائر في المال لم تكن أفدح الخسائر، وإنما كانت الخسارة الحقيقية أن الكتاب المصري فقد دوره القيادي في حركة الثقافة العربية، وتردّد الحديث أكثر من مرة في الصحف وبأقلام المثقفين المصريين أنفسهم عن فقدان القاهرة لمركزها عاصمة للكتاب العربي وللثقافة العربية بعامة. وبلغ من فقدان سمعة مؤسسات النشر أن أبرز أصحاب الأسماء في عالم الكتاب أصبحوا يرفضون التعامل مع الدار القومية، وانصرف الجمهور القارئ عن مطبوعات هذه الدار إلا القليل الجيد منها إلى حد أن ما تراكم في المخازن من نسخ السلاسل المردودة من السوق بلغ تسعة ملايين نسخة. وهكذا انصرف عن الكتاب كل من الكاتب والقارئ معًا، ولم تعد صفحاته برغم غزارة ما يطبع منها أرضًا صالحة للقاء بينهما.

وفي عام ١٩٦٥ فصلت الوزارة مؤسسة التأليف والترجمة والنشر عن وكالة أنباء الشرق الأوسط، غير أنها بقيت مثقلة بوجود شركات أربع تابعة لها وكأنها وحدات منفصلة. وجاء في تقرير لجنة الخبراء الماليين: **«بلغ الحال إلى أن إصدار الكتب كان يتم أحيانًا لأغراض شخصية ولمجرد استنفاد الاعتمادات المالية المخصّصة لشراء حقوق المؤلفين»** [٦]. ورغم أن الخبراء الماليين لم يجدوا من البيانات المرصودة ما يعينهم على تبين الموقف بدقة فقد استطاعوا بعد البحث المضني أن يقدّموا بعض النماذج الإحصائية التي تكشف عن فداحة الموقف، فقد كشفوا عن استمرار المؤسسة وشركاتها في إصدار مطبوعات كان متوسط البيع منها يتراوح بين ٢٦ و٣٠٠ نسخة ومتوسط المرتجع يتراوح بين ٢٦٠٠ و ٧٧٠٠ نسخة، أي أن نسبة المرتجع كانت تتراوح بين ٤ ,٩٢ و٥ ,٩٩٪ وهو كما أثبتوا في تقريرهم: **«أمر إن دلّ على شيء فإنما يدل على شيوع روح اللامبالاة والتبديد بغية استنفاد اعتمادات الميزانية»**.

كذلك لحقت بالتراث ضربة قاصمة حين توقّفت دار الكتب بمطبعتها وجهازها العتيدين

عن نشر التراث كلية منذ سنة ١٩٦٣، وكانت هي التي رسّخت سُمعة مصر في هذا الميدان الهام.

* * *

وما من شك في أن ترويج الكتاب الممتاز كان من الأهداف الأساسية التي حرصتُ والفريق المتعاون معي أشد حرص منذ خريف عام ١٩٥٨ على تحقيقها. فالأصل في دخول الدولة ميدان النشر أن ترعى حركة ثقافية ذات أهداف واضحة، لا أن ترتجل أو تنشر لمجرد أن تبيع، لأن هدفها ليس مجرد الربح من كتاب يروج بالصدفة، ولا الكسب من طبعة تنتشر لظروفها الخاصة، فذلك مما يُعنَى به ناشر فرد لا تهمّه حركة النشر الجادة ولا سياستها، إنما كان يعنينا في هذا التخطيط تلبية احتياجات المجتمع وتعويض النقص في المادة المنشورة لكافة المستويات. كان هدفنا حسبما يقول خبراء التنظيم والإدارة أن نصل بالكتاب الممتاز إلى أكبر عدد ممكن من قراء العربية في مصر وسائر أنحاء الوطن العربي، لا نكتفي بالنتائج المادية وهي بيع أكبر عدد من نسخ الكتاب المطبوع، ولكنا كنا نريد أن نحقق بالكتاب أهدافًا لتغيير تفكير القارئ وتشجيع الشباب والأطفال للإقبال على القراءة وإتاحة الفرص أمام الباحثين والعلماء ليجدوا مادتهم للدرس. فلقد كان تحقيق الهدف الفكري عندنا أهم من تحقيق النتائج المادية، ولو كان البيع أو الكسب هدفنا لكان طبع كتب كتفسير الأحلام مثلاً مجالاً لكسب كبير. من أجل ذلك أنشأتُ في عام ١٩٦٠ مؤسسة التأليف والنشر التي ضمّت شركة للطباعة والنشر وشركة للتوزيع، غير أن تضخّم العمالة وزيادة طاقة المطابع وتطبيق شعار «كتاب كل ست ساعات» خلال الفترة من ١٩٦٣ إلى ١٩٦٦ كما أوضحت، كل ذلك قد حوّلها من مؤسسة ذات هدف ثقافي إلى مؤسسة تجارية خاسرة. وفي سبيل التحرّر من إلحاح عامل الربح هدفًا في حد ذاته رأيت بعد عودتي إلى الوزارة تحويل مؤسسة التأليف والنشر إلى هيئة عامة ذات طابع خدمي على أن يدار نشاطها بأفضل الأساليب الاقتصادية دون أن يؤثر على دورها في خدمة الثقافة، كما فصلتُ عملية توزيع الصحف عن الهيئة الجديدة لأن هذا النشاط لا يمتّ بصلة إلى رسالة الوزارة، في الوقت الذي تضم فيه هذه الهيئة مطبعة ثقافية تستطيع أن تلبيّ احتياجاتها بعد الاستغناء عن المطابع التجارية المؤمّمة التي يمكن لقطاعات أخرى في الدولة الاستفادة بطاقاتها. فسلّمت المؤسسة الجديدة للدولة أربع مطابع تديرها هي بأجهزتها المختصة تجاريًا، واحتفظت المؤسسة بمطبعتين متجاورتين فحوّلت الأولى إلى مطبعة ثقافية تطبع الكتب التي تصدرها المؤسسة بعد أن استُكملت من المطبعة الأخرى، وبعد أن التجأت إلى المطبعة القابعة في المخازن معرّضة للعطب والتوقف، وكان ينقصها بضعة أجهزة اشترتها المؤسسة من بيروت وأخرجت لأول معرضٍ للكتاب كتبًا جذابة وخاصة كتب الأطفال الملونة.

هكذا أدمجتُ في نهاية عام ١٩٦٦ كافة شركات النشر بالوزارة في شركة واحدة للطباعة

والنشر هي «دار الكاتب العربي» عهدتُ بها إلى الأستاذ محمود أمين العالم الذي أدّى في هذا المنصب دوره بكفاءة وحماسة تشهدان بصدق وطنيته . وبعد أن عُيِّن رئيسًا لمجلس إدارة أخبار اليوم حمل الراية من بعده الأستاذ الدكتور عبدالعظيم أنيس، ومضت العجلة تدور في يسر وكفاءة متأثرة بالنهج العلمي الذي مارسه بمهارة ملحوظة إلى أن تقدم بالاستقالة حين أتيح له منصب علمي كبير في الخارج كان يصبو إليه . وبالإضافة إلى دار الكاتب العربي كانت ثمة «شركة واحدة للتوزيع» أسندتُها إلى الأستاذ سعدالدين وهبة المشهود له بالقدرة الإدارية والدراية الوطيدة بالعمل الثقافي . وكان هدفي من الإدماج هو تحويل الطاقات التي كانت مستنفدة في إنتاج الكم الغزير من الكتب إلى أجهزة ترفع المستوى الكيفي لها . وكانت «مؤسسة التأليف والنشر» التي عهدت بها إلى الأستاذة الجليلة الدكتورة سهير القلماوي قد تخلّصت بطبيعة الحال من شركة الأنباء ففرغت لمهمتها الأساسية وهي التخطيط والتجديد والابتكار والمتابعة للكتاب العربي . وكم أعتز الاعتزاز كله بصحبتها وزمالتها طوال تلك المدة التي شدّتني إليها بتفانيها الصادق وكفاءتها المعهودة في أداء رسالتها بحب وأمانة وإدراك مضحّية في سبيل ذلك بالجهد والوقت بلا كلل، متوّجة ذلك كله بسلاسة التعامل والقدرة الفائقة على اتخاذ القرار بشجاعة، والمهارة في التنسيق المتّسق بين سائر الأجهزة التابعة لها .

وإذ اتضح جليًا أنه من أخطر العيوب في حقل النشر عدم وجود خطة واضحة لإصدار الكتب ذات الأهداف المحدّدة بعد أن هدتنا التجربة إلى أن تخطيط الدولة لمشروع الألف كتاب عام ١٩٥٧، ومشروع المكتبة العربية بالمجلس الأعلى للفنون والآداب، وتخطيط مؤسسة التأليف والنشر عام ١٩٦٠ كانت له ثماره الباقية وآثاره المفيدة، فقد حرصنا في خريف عام ١٩٦٦ على معرفة الواقع الثقافي في ميدان الكتاب العربي قبل البدء في إعداد خطة النشر، ولذا وكلت المؤسسة إلى لجان مختصة من الخبراء وضع دليل شامل لكل ما نُشر من التراث تحقيقًا ودراسةً ليكون هذا الدليل نبراسًا لكل ناشر في الميدان، ودليلاً شاملاً لكل ما تُرجم إلى اللغة العربية من روائع الكتب العالمية . وكان لا معدل عن هذه البداية العلمية قبل البدء في إعداد الخطة التي كان أبرز ملامحها مستمدًا من مؤشرات السياسة الثقافة للوزارة بأن يكون الكتاب العربي معبرًا عن الأقلام العربية كلها لا عن الأقلام المصرية فحسب، وأن يكون ملبيًا لاحتياجاتنا الثقافية فكرية وسياسية واجتماعية وعلمية وروحية وفنية وأدبية، ومرتبطًا بتطور قضايا المجتمع، وأن يزوّد المكتبة العربية بأفضل ما في التراث العالمي ويعيد إحياء أفضل ثمارها وأن يتيح للقارئ المثقف والدارس والناقد مجموعات الأعمال الكاملة لأهم رواد الفكر والأدب العربي والعالمي . وهكذا بدأ تطبيق مبدأ التخطيط السنوي في ميدان النشر منذ عام ١٩٦٧ على أيدي لجان استشارية من كبار المثقفين في الوزارة والجامعات وخارجها في مصر وغيرها من البلاد العربية في مختلف ميادين التخصّص، يقترحون ويدرسون ويتداولون

في اجتماعات دورية متكررة. وبدأت الخطة بالسلاسل، فقامت المؤسسة بتصفية ما ثبت عدم جدواه منها، وأوقفت ثلاثة عشر سلسلة (٧)، وواصلت سلسلة «تراث الإنسانية» على فترات أوسع (*)، فقد كان مستوى بعض الدراسات فيها قد هبط خلال المرحلة السابقة، وسلسلة «المكتبة الثقافية» وسلسلة «أعلام العرب» وسلسلة «مسرحيات عالمية»، كما أصدرت سلسلة جديدة هي «أعلام الفكر» وسلسلة «مسرحيات عربية» للمؤلفين المسرحيين الذين تُعدّ أعمالهم من تراثنا المسرحي. وعنيت المؤسسة بالمواهب الجديدة وخلق المناخ الصحي لنمائها وإعطاء ثمارها فأفردت لهم سلسلة خاصة «كتابات جديدة» تنشر إنتاجهم وتنقده وتنوّه به في مجلات المؤسسة وسائر الصحف والمجلات. كما أصدرت سلسلة «دراسات في القومية العربية ومشكلات الوطن العربي» تفرّعت منها سلسلة أخرى بعنوان «مكتبة فلسطين» و«اعرف عدوك» و«في المعركة» كما أصدرت سلسلة «العلم للجميع» لسد فراغ ملموس في تبسيط المعارف العلمية وتقريبها للقارئ العادي.

واتجهت الخطة لأول مرة نحو التركيز على الشباب والأطفال فأصدرت للشباب سلاسل منها سلسلة «اقرأ علمًا»، وهي سلسلة لتبسيط العلم بالاتفاق مع مؤسسة «لونجمان» البريطانية للنشر، كما أصدرت عدة سلاسل للأطفال، وكانت الكتب المترجمة للأطفال هي الغالبة فراعت المؤسسة التوازن بين المترجَم والمؤلَّف بتشجيع التأليف بشتى الوسائل، فرصدت الجوائز وأنشأت جهازًا خاصًا لكتب الأطفال حتى يتحقق هذا التوازن. وتضمّنت خطة النشر للسلاسل غير الدورية العديد من كتب الفكر السياسي والاشتراكي ومن الأدب العربي الحديث سواء في مجال الرواية أو الدراسة الأدبية أو الشعر، ومن الأدب الشعبي الحديث والأدب العالمي فطرقنا أبوابًا لا يطرقها الناشر الخاص ـ الذي لا ننكر عليه جهوده المشكورة قبل إنشاء وزارة الثقافة وأثناء وجودها أيضًا ـ مثل روائع الأدب المعاصر في كل اللغات، كما اخترنا كثيرًا من آداب الدول التي حُجبت عنا زمنًا طويلاً. هذا فضلاً عن الاتجاه نحو إصدار كتب تضم الأعمال الكاملة لشوامخ الفكر العربي والأجنبي، منها على سبيل المثال «الأعمال الكاملة لدستويفسكي» التي صدرت في تسعة عشر مجلدًا ترجمة د. سامي الدروبي، وكذلك «الأعمال الكاملة لأفلاطون» و«هوميروس» و«برجسون»، كما اهتممنا بجمع تراث فلاسفة المسلمين كابن رشد وابن سينا والفارابي تمهيدًا لنشر أعمالهم كاملة. وكانت المؤسسة حريصة

(*) كنت أعيد مراجعة سلسلة «تراث الإنسانية»، فأدهشني أن أجد الطبعة التي أراجعها تخالف الطبعة الأولى لتلك السلسلة عند صدورها عام ١٩٥٩، فقدكانت آنذاك تصدر في أعداد شهرية منفصلة، فإذا بها أمامي مجمّعة في مجلدات خمسة يضم كل منها مجموعة من الأعداد القديمة. والحق إنني سعدت بثوبها هذا الجديد القشيب وفتحت المجلد الأول لأعيد قراءة المقدمة التي كنت قد سجّلتها في صدر العدد الأول، فإذا هذه المقدمة تُنكرني، فقد تحولت بقدرة قادر إلى مقدمة باسم زميل غيرى من الوزراء دون أية إشارة إلى أن هذه المجلدات إن هي إلا إعادة طبع لسلسلة سبق صدورها!

على الإفادة من كل ما سبقت ترجمته من التراث العالمي، فتعاقدت على شراء حق ما نُشر منه ليدخل ضمن الأعمال الكاملة دون إضاعة الجهد والمال والوقت في ترجمة ما قد تُرجم من قبل. كذلك أخذت في نشر مختارات من الأدب اليوناني الحديث يأتي على رأسها «المسيح يصلب من جديد» لنيكوس كازانزاكس، ومن أدب أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا. كما أصدرت سلسلة «روائع الفكر الإنساني»، وإذ كانت الموارد المتاحة لنا وقتذاك محدودة فقد صدرت في شكل مقالات عن تطور الحضارة والفكر والفن من العصور القديمة إلى الآن.

وثمة سلسلة أخرى استكملت كتب التراث التي توقّف صدورها منذ سنوات مع إضافة مجموعات أخرى لإبراز الجانب العلمي من تراثنا ومساهمات العرب وريادتهم في مجال دوائر المعارف أو الكتب الشاملة مثل كتاب «الأغاني» الذي كان قد توقّف صدوره عن دار الكتب المصرية عشرين عامًا كما أسلفت، وقد وصل إلى الجزء السادس عشر فمضت المؤسسة في استكماله، وكذا في استكمال كتاب «النجوم الزاهرة» لابن تغري بردي وكتاب «نهاية الأرب» للنويري، وتاريخ الجبرتي والمقريزي و «الخطط التوفيقية». . إلخ، فضلاً عن الاهتمام بكتب الدين، فنشرت «تفسير القرطبي» في عشرين جزءًا، واستقطبت علماء أفاضل ليعاونوها في التخطيط للتأليف والنشر في هذا الميدان الأساسي، ونشرت كتبًا أخرى في السيرة النبوية وفي الشريعة وفي السُّنَّة والتاريخ الإسلامي، فضلا عن كتاب «تاريخ التراث العربي» المعروف لسوزكين ليكون دليلاً للناشرين في مجال التراث، كما تبنّت نشر كتب في مختلف العلوم والفنون والنقد والجمال.

ولم تغفل المؤسسة نشر المعرفة السليمة عن مذاهب الفكر والتيارات العالمية الفلسفية والاقتصادية فعرّفت بالكتب الأساسية للاشتراكية والشيوعية والرأسمالية، كما عرّفت في مجال الفنون بالكلاسيكية والرومانسية والواقعية والواقعية الجديدة والسوريالية. . إلخ. أما المشروعات ذات الطابع الخاص فشملت استكمال موسوعات «تاريخ الحضارة المصرية» و«تاريخ البشرية» [إصدار اليونسكو]، والانتهاء من إعداد معجم «الرائد المصوّر»، ومن إعداد الشطر الأكبر من «الرائد الصغير»، وواصل مشروع «القاموس الإنجليزي العربي» المضي في نهجه المرسوم بعد توقّفه أربع سنوات، كما ظهر كتاب «القاهرة في ألف عام» بأربع لغات و«قاموس العلوم السياسية»، و«معجم المصطلحات والأعلام الفلسفية»، و«مآذن القاهرة»، و«كنائس مصر».

وحرصت الوزارة على ترجمة شوامخ الأعمال الأدبية العالمية لضرورتها للثقافة من ناحية، ولأن واحداً لن يُقبل على ترجمتها ما لم تعضّده مؤسسات الدولة المختصة وتقدم له العون اللازم، فقدّمت على سبيل المثال لا الحصر من بين أمهات الكتب: «اضمحلال الإمبراطورية الرومانية وسقوطها» لإدوارد جيبون في ثلاثة أجزاء، و«الغصن الذهبي» لفريزر، و«الإنيادة» لفرجيل، و «مسخ الكائنات أو التحولات» لأوفيد، و«التطور في الفنون» لتوماس

مونرو، و«الزنديق الأعظم» لديبس، و«العقل والثورة» لهيجل، و«الفن والمجتمع عبر العصور» لأرنولد هاوزر، و«ضرورة الفن» لإرنست فيشر، و«القياصرة القادمون» لأموري ده رينكور(٨).

ولم تغب عن أذهاننا كتب الأطفال، فعندما تبيّنا البون الشاسع بين ما يطالعه أطفالنا وما يطالعه نظراؤهم في الخارج انبرينا إلى تزويد أطفالنا بموسوعة للأطفال ترسم التطور التكنولوجي، بدأناها بقصة تطور المواصلات، كما أصدرنا كتيبات لتغذية الشعور القومي عند الأطفال وسلسلة كتب عن البطولات العربية. وفي مجال تبسيط العلوم صدر كتاب «ماذا وكيف وأين؟» فضلاً عن كتيبات للتعريف بروائع الباليه والمسرح مزوّدة بالقصص والصور لجذب انتباه الطفل إلى مادتها. وقد أصدرت المؤسسة مع دار «كابيتول» في إيطاليا [وهي دار نشر دولية متخصّصة في ثقافة الأطفال] ستة وخمسين كتيبًا في سلسلة من الكتيبات الصغيرة الجميلة تحكي بالصور قصة العلم في ميدان الحيوان والطير والزواحف، وقامت بترجمة هذه النصوص وتطويعها لأطفالنا وطرحتها بأسعار زهيدة لتدخل قرانا ومدارسنا فتكون في كل يد تزوّد أطفالنا بزاد عقلي وعاطفي يعدّهم لدورهم في المستقبل.

ولما كانت ثقافة الطفل تتسع وتتطلب وسائل أخرى إلى جانب الكتاب لإيصالها إلى الطفل مثل المسرح والسينما والفن التشكيلي، فقد أنشأتُ مكتبًا ملحقًا بي للإشراف على شتى مجالات ثقافة الطفل أسندته إلى المثقف الواعي د. مرسي سعد الدين. وما كاد عمل هذا المكتب يتسع حتى شكّلت لجنة دائمة من لجان المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب ضمّت كل العاملين في هذا الحقل من مؤلفين ورسّامين ومصوّرين ومسرحيين وسينمائيين وموسيقيين. وعملت اللجنة بالتعاون الوثيق مع مؤسسات الوزارة وخاصة مؤسسة التأليف والنشر للانطلاق بكتاب الطفل ومجلته على النطاق العربي الشامل. ولما كانت مجلة الطفل وكتابه يتطلبان إنفاقًا أكثر كثيرًا من المجالات العادية الأخرى، ولما كان الكتاب والمجلة يقرءان من أطفال العرب من المحيط إلى الخليج، فقد تضافرت جهود اللجنة مع المؤسسة للعمل على التعاون والمشاركة في هذا المجال بين كل بلد عربي ينشر للطفل، فكانت الندوة الأولى عن مجلة الطفل والثانية عن كتاب الطفل، وتبيّن للمشاركين من العرب والمصريين في هذه الندوة ـ وكانوا يمثّلون ست دول عربية ـ ضرورة إيجاد لغة مشتركة للأطفال العرب تجمع إلى الفصاحة سهولة الاستعمال الدّارج، فعُقدت للُغة الكتابة للطفل ندوتين عربيتين، واتجه الرأي إلى عقد اتفاقات مشتركة للنشر في هذا المجال. كما أقامت المؤسسة مع اللجنة معارض لكتاب الطفل في التأليف وفي الرسوم بل ومعرضًا لما يتضمّنه الكتاب من تسجيلات صوتية أو لعب ورقية أو نحو ذلك مما يوجد على مستوى رفيع في الكتاب الأجنبي، وقد قُلّد بمستوى جيد في الكتاب العربي.

وحين تقدم إليّ الفنان عبدالسلام الشريف مُقترحًا ضرورة إقامة معرض دوليّ للكتاب في مصر أشرتُ على المؤسسة بتبنّي الاقتراح، فاتصَلَت بسوق الكتاب الدولي المعروف في ليبزج، وأرسلت مندوبها الأستاذ إسلام شلبي للتمهيد إلى إقامة معرض شبيه به على النطاق العربي، ليربطها بحركة نشر الكتاب دوليًا من خلال التعامل مع المشتركين في معرض ليبزج السنوي، وكان لحماسته الفائقة وكفاءته المذهلة الفضل الأكبر في نجاح الفكرة. وبدأ نتيجة هذه الاتصالات المثمرة الإعداد «لمعرض الكتاب الدولي» الذي أقامته المؤسسة لأول مرة في يناير ١٩٦٩ كي تتيح الفرصة أمام الجامعات والهيئات العلمية الوصول إلى حاجتها من المراجع بأسعار مناسبة. ولقد اشتركت في هذا المعرض الأول ٢٧ دولة وأكثر من ٤٠٠ دار نشر، وزاره ما ينوف عن سبعين ألف زائر خلال عشرة أيام هي فترة إقامته. وبرغم الجهد الشاق الذي بُذل والإنفاق الذي تم فقد حققت المؤسسة ربحًا من الخدمات التي قُدمت للناشرين العرب والأجانب بخلاف الربح الزهيد من توزيع الكتاب، هذا إلى جانب ما حققه الناشرون والموزّعون المشتركون من اتفاقيات على النشر المشترك. على أن المسألة مع هذا لا تقاس بالربح المادي بقدر ما تُقاس بالأثر الذي تركه هذا المعرض في الحياة الفكرية في العالم العربي، إلى حد أن شعورًا إجماعيًا بضرورة إقامته كل عام قد دفع وزارة الثقافة إلى تكرار هذه التجربة بانتظام، حتى غدا المعرض اليوم علامة ثقافية بارزة مع مطلع كل عام لم تتوقّف قط تترقّبه الجماهير بلهفة وشغف وحماس.

ولم تكن فرصة التقاء الناشرين بمناسبة المعرض تذهب سدى، وإنما استغلتها المؤسسة على النطاق الدولي لعقد اتفاقيات كثيرة هامة ومفيدة في مجال شراء حقوق النشر وترجمة روائع أدبنا الحديث لتنتشر في العالم. كما استغلت الفرصة عربيًا لطرح فكرة اتحاد للناشرين فإذا هي تجد صدى فوريًا، فتأسس الاتحاد العام للناشرين العرب، وظل الاتحاد يعقد جلساته الدورية مع مناسبة المعرض كل عام لتبادل الخبرة ودراسة الصعوبات وتذليل ما قد ينشأ من معوّقات في سبيل انتشار الكتاب العربي. وعلى الرغم من التنافس في هذا الميدان فقد أقيمت شتّى جسور التعاون بين الناشرين العرب الذين يفدون إلى اليوم بأعداد وفيرة للمشاركة في معرض الكتاب الدولي. وقد سنّت المؤسسة سنّة أساسية اتّبعت في السنوات الأولى للمعرض وهي ألا يُعرض كتاب مضى على نشره خمس سنوات أو أكثر باستثناء المراجع العامة كالقواميس والمعاجم ودوائر المعارف، كما اتخذت من هذا كله تجارب لتطوير مراكز توزيع الكتاب المصري في الخارج.

واتبعت المؤسسة إزاء العاملين بها بل إزاء القراء عامة سبلاً لتيسير الحصول على الكتاب فأنشأت ناديًا للكتاب يشترك فيه الطلبة أساسًا بخمسة وعشرين قرشًا سنويًا فيكون لهم الحق في خصم ٢٥٪ من ثمن أي كتاب يباع في مكتبات المؤسسة بالقاهرة وغيرها من عواصم الأقاليم. كذلك أتاحت للعاملين بها فرصة أخذ كتب من مخازنها بما يساوى مرتب شهر

ليبيعه العامل كيف شاء ويربح ٤٠٪ من ثمن الكتاب التي كانت تذهب عادة للموزّعين المحترفين.

وكانت لي أيضًا وقفة تأمل أعدت النظر خلالها في شأن المجلات التابعة للمؤسسة وشركاتها وكانت نوعين: مجلات إعلامية لها جهاز ضخم وميزانية كبيرة ومجلات ثقافية تصدر في استحياء وتواضع من باطن إدارة النشر، فأوقفتُ المجلات الإعلامية التي هبطت هبوطًا واضحًا وألحقتُ المجلة الوحيدة الباقية بوزارة الإعلام. أما المجلات الثقافية وكان منها ما يصدر ويحتجب دون مستند واحد يؤرّخ أسباب صدورها أو أسباب احتجابها، بل دون سند يمكن أن يُستنتج منه سبب الإصدار أو علّة التوقف، فقد أعدت تنظيمها ووضعت لكل من المجلات تخصّصًا واضحًا حتى لا يحار القارئ بينها جميعًا. فواصلت مجلة «المجلة» صدورها متخصّصة في نقد الآداب والفنون والدراسات الفنية والأدبية، ومجلة «الفكر المعاصر» متخصّصة في مجالات الفكر والفلسفة، ومجلة «الكاتب» لتقدّم الفكر القومي العربي، ومجلة «الكتاب العربي» لتقدم سجلاً فصليًا يصدر كل ثلاثة شهور، فيها حصر شامل لنشاط الكتاب، ومجلة «الفنون الشعبية» لسد حاجة القراء إلى الأبحاث الجادة في مجال الفن الشعبي. ومنذ مطلع عام ١٩٦٨ ضُمَّت إلى مجلة «المسرح» مجلة «السينما»، إلى أن صدر العددان الأول والثاني من «مجلة الفنون» عام ١٩٦٩ و ١٩٧٠ التي أسندت رئاسة تحريرها إلى د. سهير القلماوي. وكانت هذه المجلات جميعًا منبرًا عربيًا شاملاً لكل كاتب أو مبدع في الفن من أي بلد عربي، كما حملت علَم الثقافة المصرية في كل أنحاء البلاد العربية، وكان الموزَّع من مطبوعات المؤسسة في البلدان العربية يعادل ضعف ما يوزّع في مصر مما أثبت أن ريادة مصر الثقافية ما تزال قائمة مما خفّف من حدّة جهود المغرضين للنيل من هذه الريادة.

ولقد كانت هذه المجلات جميعًا يلي أمرها كله إعدادًا وإخراجًا رؤساء التحرير الذين كانوا يلُون أمورها، وما حدث أن تدخّلت الوزارة في شؤونها صَغُرَت أم كَبُرت، وكانت هذه المجلات تطالعني كما تطالع غيري من القراء لا علم لي بما كُتب فيها قبل صدورها.

[٢]

وبعد ضم الثقافة إلى الإعلام في عام ١٩٦٣ رأت القيادة الجديدة إدماج مؤسسة المسرح والموسيقى في هيئة الإذاعة وضمّت إليها ميزانيتها، برغم اختلاف طبيعة عمل كل منهما وتباعد الشُّقة بين رسالتيهما مما أفضى إلى: «تغليب الجانب الإعلامي على الجانب الثقافي وتحوّل الجزء الأكبر من رسالة المسرح الثقافية إلى رسالة إعلامية ترفيهية» [٩]. وكتب المرحوم الأستاذ يوسف السباعي في تقريره بوصفه السكرتير العام للمجلس الأعلى للفنون والآداب

والعلوم الاجتماعية: «كان قدراً مقضيّاً على النشاط المسرحي أن يتغلّب فيه الكم على الكيف، وأن تكون للعملة الرديئة سلطانها فتطرد العملة الجيدة، وتنتشر المسارح على نحو لا يمثّل حاجة حقيقية».

وتقدم إليّ الدكتور علي الراعي رئيس مؤسسة المسرح والموسيقى [الذي كان قد أُبعد عن منصبه بعد استقالتي بعض الوقت لسبب لا أدريه ثم أعيد إليه لسبب لا أدريه أيضًا] بتقرير مستفيض جاء فيه: «تسلّمتُ تركة مثقلة بالديون إلى حد يقارب الإفلاس الفني والمادي معًا. فمن جهة كانت الإدارة السابقة قد توسّعت إلى حد السّفه في تعيين أعداد ضخمة من الناس لا يحتاجها العمل، وهي في أغلبها غير قادرة على العمل بل ومعطّلة له. أناس جُمع بعضهم من الشوارع ومن البيوت، لا مؤهلات لهم، بل تردّد أن منهم مَنْ هم منحرفو الخلق، ومن لم يكونوا أكثر من خدم في البيوت أُلحقوا بالعمل الصوري كي تدفع الدولة عن مخدوميهم أجرهم. ومن جهة أخرى اضطرت الإدارة السابقة إلى إيجاد أعمال لهؤلاء الناس العاطلين عن المواهب، فافتعلت الفرق المسرحية والغنائية الراقصة افتعالاً وألحقتهم بها، وكانت النتيجة بالغة السوء على الثقافة والفن وميزانية الدولة معًا. فلكي تعمل هذه الفرق الوهمية الكثيرة العدد اضطرت الإدارة السابقة إلى قبول أعمال فنية ضعيفة لأن الأعمال الجيدة قليلة بطبيعتها. ولكي تروج هذه الأعمال الضعيفة بالغت في الإنفاق عليها من ناحية المناظر والملابس وأجور العاملين، بل واستدعى الأمر أحيانًا إلحاق الراقصين والراقصات من خارج الفرق بالعمل دون حاجة حقيقية وإنما لمجرد استخدام اسم ممثل أو مغنٍ أو راقصة من بين المشهورين. وكانت نتيجة هذا أن اتسعت رقعة العمل الفني في بلادنا اتساعًا خطيراً لا يسنده فن أو جودة، وإنما كان سنده الوحيد المال الذي كان يتدفّق على هذا الحقل تدفّقًا مخيفًا من خلال التليفزيون. وعندما تسلمتُ المؤسسة كان المال هو الآخر قد بدأ ينضب وأصبح الموقف الخطير التالي يواجه المؤسسة بكل ضروراته: إفلاس في التأليف للمسرح بدت آثاره واضحة في موسم ٦٦/ ٦٧، وتجمّد في القدرة على الخلق عند الفرق الراقصة والغنائية التي لم تقدّم جديداً من كثرة إجهاضها للأعمال الفنية في العهد السابق. وجدير بالذكر أن التليفزيون أنشأ فرقتين راقصتين إحداهما «الاستعراضية الغنائية» والثانية «فرقة القاهرة الراقصة»، وهذه الأخيرة لم تجد لها مهمة واضحة ولا أعمالاً تقدمها فاستعارت فرقًا راقصة بأكملها من الخارج قدّمتها تحت لافتتها، ثم ما لبثت الفرقة أن تعثّرت واضطر التليفزيون بنفسه إلى إلغائها. يضاف إلى ذلك كله نضوب الموارد المالية بتأثير الأعداد الهائلة من العاملين الذين ألحقهم التليفزيون بالعمل دون ما حاجة حقيقية لهم، وقد تم تعيينهم على بند البرامج المسرحية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى انقطع عن المسرح مورد الأموال التي كان ينفقها التليفزيون على النشاط المسرحي من ميزانيته.

وكان للاهتمام بالفرق الكثيرة الجديدة تأثيره السيّيء على العمل في المسرح القومي، وبعد أن كانت لهذا المسرح شعبتان تعملان معًا في الوقت نفسه، صدرت عنهما تسعٌ من المسرحيات ذات

المستوى العالي في موسم عام ١٩٦٣ ـ وكان قد خُطّط لهذا الموسم في عام ١٩٦٢ ـ هبط هذا العدد إلى خمس مسرحيات في السنوات التالية بعد أن ألغيت الشعبة الثانية للمسرح، وأغرت الفرق الجديدة كبار فناني المسرح القومي بالمكافآت الكبيرة التي كانت تدفعها للنجوم الضيوف، وهو النظام الذي أتاح لممثل المسرح القومي أن يحصل خلال ليال قليلة من العمل مع فرقة التليفزيون على ما يوزاي مرتب شهر كامل في المسرح القومي..».

وعاد الدكتور لويس عوض يطرق موضوع كثرة فرق التسلية والترويح بعد أن عُدت إلى تولي شؤون وزارة الثقافة فقال (١٠):

«وإذا ما تخفّفَتْ وزارة الثقافة من كل هذه المسارح والفرق والملاهي التي أنشئت في سبيل التسلية وحدها تخفّفت بذلك من عدد غفير من الأرتستات ذكوراً وإناثاً ولم يبق في حرمها إلا الفنانون بعد أن تعطي وزارة الثقافة ما للإرشاد للإرشاد وما للإعلام للإعلام وما للسياحة من ملاه لن يبقى في حرمها إلا المسارح الجادة وهي المسرح القومي ومسرح الجيب ومسرح الحكيم والمسرح العالمي والمسرح الحديث. أما مسرح الكوميدي ومسرح الجليد والسيرك القومي والمسارح الاستعراضية فستنقل الولاية عليها ـ لا الإنفاق عليها ـ إلى مَن سيُناط بهم تنظيم فراغ الناس وترقية لهوهم. عندئذ فقط سيبدأ التخطيط، فلا تخطيط هناك قبل أن تُقصى أعشاش الزنابير التي تملأ الدنيا طنيناً باسم الفن والفن منها براء، فيصمّ الآذان ويغرق كلمة الفن الأصيل. وعندما تصفو سماء الفن من أسراب الزنابير يمكن التأمل بإمعان ورويّة وهدوء في حالة الفن عندنا وكيفية النهوض به وإشاعته بين الناس.

كان كل هذا في نظري هزلاً في هزل وهو الذي أضاع علينا كل هذه الأموال الطائلة لا في خدمة المسرح ولكن لبناء إمبراطوريات لأشخاص معينين مؤلفين كانوا أو مخرجين أو ممثلين متمرّدين آناً بالحق وآناً بالباطل، هؤلاء الذين يسمّون أنفسهم بالمرفوضين ليستدرّوا عطف الناس وهم لا يخرجون في حقيقتهم عن كونهم من مثيري الشغب والفتنة والنهّازين الذين يرفضون أن يخضعوا للنظام العام ولا يجدون بأساً في تحطيم أرسخ معمار فني في مصر كالمسرح القومي وتبديد مئات الآلاف من الجنيهات كل عام لتُعرض لهم مسرحية أو لتكون لهم إدارة وهيلمان. ولقد نجحوا في بعض الأحيان في استغلال سياسة التوسّع الكمي حتى نموا نمواً سرطانياً يكاد يعجز عنه طب وزارة الثقافة، فقد كانت خطة الوزارة مبنية على اعتبار المسرح مجرد أداة لتموين التليفزيون. فالمسرحية كانت تفقد قيمتها بمجرد انتقال كاميرات التليفزيون في الأسبوع الأول لتصويرها وتحويلها إلى فيلم يُعرض على الشاشة الصغيرة.

لقد دلّت التجربة على أن التوسّع الكمّي في الإنتاج الفني مع العمل بنظام الإنتاج بالقطعة وقياس النجاح ومكافأته على أساس الإنجازات العددية هو المسؤول الأول عن إفساد حياتنا الفنية في

السنوات الماضية. فهو قد فتح الباب واسعًا أمام الطفيليين في التأليف والإخراج والتمثيل، وهو أمر معروف للخاص والعام، ولكن ضرره الأكبر في نظري كان إفساد الكتّاب الأصلاء والفنانين الأصلاء الذين استُدرجوا بسحر المال إلى استهلاك طاقاتهم في تقديم أكبر عدد من الأعمال الفنية في أقصر وقت ممكن بما يتنافى مع الإتقان والتجويد، وكم من مسرحية إنسانية خالدة مُزّقت على المسرح المصري بسبب هذه العجلة في العمل وهذا التكالب على أذونات الصرف. وكم من مؤلف أو مخرج أو ممثل أصيل «لَكْلَك» أي شيء يعنّ له من أجل المزيد من المال حتى غدا المثل السائر بين الكتاب والمخرجين والممثلين: «أكل العيش يحب الخِفّيّة».

* * *

وكانت قد أُنشئت على عجل عشر فرق مسرحية منها فرق الكوميدي والحديث والحكيم والعالمي، اختلطت رسالتها وعجزت حركة التأليف عن سدّ حاجتها من النصوص الجيدة وازدحمت بنصوص دون المستوى. وظهرت أيضًا فرقة مرتجلة هي فرقة القاهرة الراقصة التي احتشد فيها عدد من الفنانين والفنانات الأجانب ذوي المستوى الهابط قدّمت موسمًا واحدًا أغدقت عليه هيئة الإذاعة الأموال بلا حساب، ولم يكد ينتهي الموسم حتى غضّت الهيئة الطرف عن هذه الفرقة. كذلك أنشأت الوزارة في هذه المرحلة مسرحًا للرقص على الجليد، فلم تلبث لجنة تقييم أعمال وزارة الثقافة بالمجلس الأعلى للفنون والآداب أن أوصت بإيقاف المشروع.

كان عيب هذا التضخّم أنه تم بلا خطّة وأنه لا يقدّم غذاءً ثقافيًا ذا قيمة، فضلاً عن أنه يطمس القيم الفنية والثقافية السابقة عليه، الأمر الذي أفضى إلى تأثر أجهزة المؤسسة الفنية بوجود أعداد كبيرة من الفرق المسرحية ليس لها هدف واضح غير تغذية برامج التليفزيون، وزحام كثيف من العاملين يزيد عن حاجة الفرق، ويلقي عليها عبئًا ماليًا خانقًا، فضلا عن اتسام الإنتاج بصفة عامة بانخفاض المستوى والميل إلى تغطية ذلك بالبذخ في الإنفاق لإسدال لمسة من الجمال السطحى على العروض. كما ضَعُفَ سلطان التقاليد المسرحية، كمبدأ ولاء الممثل للبيت المسرحي الذي ينتمي إليه، وذلك نتيجة للإغراء بأجر النجوم وانفصال التقييم المادى عن التقييم الفنى والتشجيع على التحلّل من الارتباطات الأدبية، مما أدى إلى إضعاف واضح لحوافز العمل. وفوق ذلك كله تركيز النشاط المسرحي والموسيقي أساسًا في القاهرة مع ذبوله في الأقاليم باعتبار فن الأقاليم من اختصاص المحافظات وحدها وليس على الوزارة واجب نحوه. على هذا النحو اتضح أن العمل الثقافي لم يحقّق ما كان معقودًا عليه من آمال، وإن كانت هناك جهود بُذلت وثمار لا شك في قيمتها أينعت، فقد ثبت أن الصورة العامة صورة ازدهار تناول المظهر أكثر مما تناول المحتوى، وحقّق من النمو الكمّي أكثر مما حقّق من التطور الفكري والحضاري. ذلك لأن تيار الصخب كان يقتحم مجال العمل الثقافي، فيغلب

على حصيلة هذا العمل آخر الأمر أنها أقرب إلى الضجّة منها إلى التغيير الجذري المنشود. على أن هذا الذي حدث لم يكن صدفة وإنما كان وراءه سبب هام هو أن العمل في الحقل الثقافي قد تأرجح في ظل نزاع بين نظريتي الكيف والكم. وتبيّن لي أن الأمر يحتاج إلى بذل جهود مضاعفة للارتقاء بجهاز الوزارة نفسه وجعله أكثر فاعلية وأشدّ كفاءة، فطلبتُ من كل موظف بالوزارة أن يحدّد الموقع الذي يرى أنه أصلح له وأقدر، كما أشرتُ بإعداد برامج تدريبية ثقافية وسياسية بلغت عام ١٩٦٨ سبعة وعشرين برنامجًا في فروع التخصّص المختلفة جرى تنفيذها في عشرة شهور، وتضمّنت ٥٧ دورة ألّفت ٤٥٨ أسبوعًا تدريبيًا. وأفسحتُ مكانًا قياديًا لعدد من المثقفين من غير موظفي الوزارة وأعطيتهم حق التوجيه والإشراف، توسّعتُ في خلق المزيد من هذه الصلات. ولم يكن هدفي هو أن يتبنّى المثقفون بشكل مطلق نظرة الوزارة كما هي بقدر ما كان هدفي أن يتفاعلوا مع هذه النظرة وأن يأخذوا منها ويعطوها وأن يساهموا فى تطويرها واستكمالها وإنضاجها مساهمة تجعل فكر الوزارة هو فكرهم وعمل الوزارة جزءًا من عملهم، وليس كما يدّعي البعض ظلمًا استقطاب المثقفين إلى جانب نظام الحكم.

وفي ضوء ما أسفر عنه فحص الماضي، وفي ضوء المؤشرات السياسية الثقافية السابق الحديث عنها، اتضحت معالم الخطة لتنظيم الطاقات الثقافية تنظيمًا لا يحدّ من حريتها بل يكفل لها هذه الحرية ويرعاها ويطلقها إلى أقصى حد، ويمكّن لها من إشاعة تعبيرها وتيسيره للناس، وخاصة لتلك الفئات التي طال حرمانها من الثقافة الرفيعة. كذلك القيام بالمشروعات الثقافية الكبيرة مع حمايتها من روح المتاجرة الاستغلالية، وبناء ثقافة قومية إنسانية متطورة. وليس معنى ذلك أني كنت أرى أن تكون وزارة الثقافة قيّمة على الثقافة في مجتمعنا مما لم يكن لي على بال، بل كنت أراها حامية لها وراعية للمثقفين. ويلزم هنا أن أوضّح مرة أخرى أن التخطيط العلمي للثقافة ليس في واقع الأمر تخطيطًا لمسارات الثقافة ولأساليب التعبير الثقافى وموضوعاته وأشكاله، وإنما هو تيسير السبل وإزالة العقبات وإتاحة الإمكانيات ورعاية الكفايات وتفجير الطاقات وفتح النوافذ وبناء الساحات ومدّ الجسور وشق القنوات التي تتيح للحياة الثقافية السليمة أن تتدفّق بين العقول والقلوب والضمائر حاملة الوعي السويّ والقيم المضيئة والذوق الرفيع.

ولهذا لم تخطّط وزارة الثقافة العمل الثقافي وحدها وإنما خطّطته أيضًا بعون المثقفين، بإرادتهم الحرة وقدراتهم المبدعة ومشاركتهم الفعالة. ولكي تكون الوسائل خطوات محتومة إلى الغاية المرسومة فقد التحمت الوزارة كما قدّمت برجال الفكر والفن الذين يكوّنون بمعطياتهم عصب الثقافة ونبضها، فعقدت الوزارة ـ للمرة الثانية في تاريخ العمل الثقافي (١١) ـ أوسع الندوات قاعدة وأوفرها ديمقراطية مع كل المثقفين والمفكرين والفنانين والمهتمين

بالثقافة. ومن خلال هذه الندوات انبثقت أضواء كثيرة على الطريق وتبلورت أفكار استلهمتها الوزارة وهي تضع خطتها. ذلك لأن التفاعل المستمر المنتظم بين الوزارة وبين المثقفين هو أبرز معالم الأمل في سبيل الوصول إلى أسمى منجزات الثقافة وأوسع مجالات التذوق الجمالي الرفيع.

وكنت منذ صباي قد لقنتُ عن أحد أساتذتي بالمدرسة الثانوية حكمة بليغة لا تكاد تغربُ عن بالي لأحد الأدباء العرب خلال العصر العباسي، تقول: «إذا رأيت العالم على باب الحاكم فبئس العالم وبئس الحاكم. وإذا رأيت الحاكم على باب العالم فنعم الحاكم ونعم العالم». وإن كنت لا أدّعي لنفسي صفة الحاكم، إذ لم أكن إلا مجرّد وزير من وزراء الحاكم منوط به شؤون الثقافة، إلا أنني حاولت جهدي خلال اضطلاعي بمسؤوليتي الاسترشاد بهذه الحكمة الثمينة، فلم أجد غضاضة قط في السّعي وراء العلماء والفنانين البارزين أستنفرهم للانضمام إلى الوزارة لمعاونتي في النهوض بأجهزتها الثقافية والفنية، حيث طرقتُ أبواب العديد منهم، اعتذر بعضهم لظروف قدّرتُها، ولبّى البعض الآخر النداء عن إيمان واقتناع مثل د. لويس عوض في ولايتي الأولى (١٩٥٨ ـ ١٩٦٢) والأستاذ إبراهيم زكي خورشيد ود. مهدي علام ود. يوسف مراد ود. مهندس حسن زكي ود. مهندس وليام سليم حنا ومهندس علي لبيب جبر ود. مهندس الشريف نعمان ود. مهندس عبدالمنعم هيكل والدكتور أحمد بدوي والدكتور أنور شكري والمهندس أبو بكر خيرت ود. علي الراعي والمستشار أحمد لطفي، والفنان محمد كريم والمخرج أحمد بدرخان والمخرج كامل مرسي والفنان صلاح طاهر والفنان عبدالسلام الشريف والفنان عبدالغني أبو العينين وغيرهم.

واستعنت في ولايتي الثانية (١٩٦٦ ـ ١٩٧٠) بالمعماري الخالد حسن فتحي ود. حسين فوزي ود. سهير القلماوي ود. عبدالعزيز الأهواني والأستاذ نجيب محفوظ ود. مجدي وهبة ود. مصطفى سويف ود. فؤاد زكريا ود. زكي نجيب محمود ود. يوسف إدريس ود. سمحة الخولي والأستاذ محمود أمين العالم ود. عبدالعظيم أنيس ود. عبدالرازق حسن والأستاذ سعيد جوده السحار والأستاذ سعد الدين وهبة والأستاذ عبدالرحمن الشرقاوي ود. يوسف شوقي والفنان راجي عنايت ود. محمود الشنيطي والفنان حسن فؤاد ود. جمال مختار والشاعر صلاح عبدالصبور ود. عبدالحميد يونس ود. مرسي سعد الدين ود. عزالدين عبدالله والفنان عبدالقادر رزق والمخرجين نبيل الألفي وكمال يس وسعد أردش وتوفيق صالح وشادي عبدالسلام وغيرهم.

ومن الإنصاف أن أعترف بأن تجربة اندماج العمل الثقافي في العمل الإعلامي كانت ـ برغم ما عرقلت مسيرة الثقافة ـ درسًا غنيًا بالخبرة لنا، وضحت من خلالها عمليًا حدود الصواب والخطأ في كثير من القضايا التي كانت غامضة قبل التجربة. كما لا أنكر أن مهام الإعلام والإرشاد والدعاية ذات التأثير المباشر والخطورة الكبيرة في المعارك السياسية اليومية

تحتل في تقدير الدولة للأولويات بعامة مركزًا يسبق مهام الثقافة بمعناها الواسع والعام، وذلك لأن مهام الثقافة لا يظهر أثرها وفاعليتها في غالب الأمر إلا في الأمد البعيد. ومن شأن هذه المفارقة أن يترتّب عليها على الدوام في غمرة سخونة المعارك اليومية سبق مشاكل التكتيك على مشاكل الاستراتيجية حتى في مجال الفكر والفن، بل وربما بوجه خاص في مجال الفكر والفن، بسبب أن الثقافة لا تنتج ثماراً ملموسة في زمن محدود قابل للقياس كما هي الحال في المشروعات الصناعية والزراعية.

وفي نظر الذين يتصدّون لمواجهة التحديات المتلاحقة ويمارسون نضالاً يوميًا في جبهة الإعلام والدعاية قد تبدو مهام الثقافة بالمعنى الذي ننشده إنشغالاً أقرب إلى الترف، لا يأتي بنتائج سريعة ومحسوسة. ومن هنا فلا غرابة في تغلّب المنطق القائل بأنه لا يجوز أن يخصّص في ميزانية الدولة من المال للإنفاق على المشروعات الإنشائية في وزارة الثقافة الباهظة التكاليف نسبيًا، وذات العائد المحدود في مستقبل منظور، إلا بالقدر الذي لا يتعارض مع احتياجات المهام الأخرى ذات الأهمية الملحّة والحيوية. وقياسًا على هذا المنطق فإن المشروعات الاستثمارية في قطاع الثقافة لن تجد فرصة التألق إلا في الظروف السياسية ذات الاستقرار النسبي التي تسمح بسدّ هذه الثغرات، والتي لا تضيق ميزانيتها ببذل جهد إنشائي في حقل العمل الثقافي. وفي الحق إن الثقافة ومنجزاتها ـ بوجه عام ـ قد عانت من ضغط الأحداث اليومية الكثيرة وإلحاحها على من بأيديهم ترتيب الأولويات، فكانت النتيجة أن انصرف الجهد الكبير إلى مطالب الإعلام اليومية حتى وصل الأمر إلى إدماج أجهزة الثقافة في أجهزة الإعلام كما قدّمت ومن ثم خضعت المنتجات الثقافية لمطالب الإعلام العاجلة. وقد أثبتت النتائج العملية أن هذا الدمج لم يكن في صالح الثقافة، كما أثبتت أنه ليس فقط غير مفيد للثقافة بل إنه ـ إلى جوار هذا ـ غير قابل للتحقيق، لأنه غير قابل للدوام. فالثقافة والإعلام أمران مختلفان تمامًا بحكم اختلاف المنهاج والأسلوب والأهداف، والدمج الذي حدث فعلاً لم يلبث أن انتهى بعد أن اقتنع الكل بوجوب انتهائه. ومع هذا أعترف أن ثمة ميدانين مختلفين لبلوغ قلوب المواطنين وعقولهم، أحد هذين الميدانين هو الإعلام والآخر هو الثقافة، وكلاهما ضروري، وأحدهما لا يمكن أن يحل محل الآخر مهما كانت النتائج التي يحققها أو يعجز عن تحقيقها. بل بالعكس يجب أن يكون التعاون بينهما كاملاً ولكن دون إدماج. وإني أحذّر من خلال تجربتي من ضمّ الثقافة إلى الإعلام مرة أخرى بأية صورة من الصور ولأي سبب كان (*).

وبصعوبة بالغة نجحت الوزارة في إيقاف الإنفاق الباذخ الذي كان يتم في الماضي ووازنت بين الاعتمادات وبين المصروفات، فنجت بهذا من أكبر الأخطار التي كانت تهدّد المؤسسة

(*) تكرّر ضم وزارة الثقافة إلى وزارة الإعلام في نوفمبر ١٩٧٠.

وهو إعلان إفلاسها وتوقّف أعمالها في منتصف الموسم، الأمر الذي كان لا مفر منه لو استمر الإنفاق على معدّله السابق في عهد الإدماج. ولكي نلزم القصد في الإنفاق على الأعمال الفنية استبعدنا كل ما كان للبهرجة وحدها، وصار الاعتماد على جودة العمل أساسًا، وتقليل استخدام العناصر الفنية من خارج المؤسسة، التي توزّع العمل فيها على أربعة قطاعات مختلفة هي قطاع الدراما الذي أسندته إلى الأديب المستنير الدكتور يوسف إدريس رحمه الله، وقطاع الأوبرا والموسيقى، وقطاع الفنون الشعبية، وقطاع الفنون الغنائية والاستعراضية، وضم مجلس إدارة المؤسسة المشرفين على هذه القطاعات بالإضافة إلى ثلاثة أعضاء من ذوي الرأي المتصلين بالحركة المسرحية. وقد وضع هذا المجلس مبادئ محدّدة لترشيد الإنتاج، منها مبدأ العروض القليلة الجيدة ومُدَد العرض الطويلة بدلاً من العروض الكثيرة المتوسطة ومُدد العرض الخاطفة، والإقلال بقدر ما تسمح الظروف من العمل بنظام النجوم الضيوف بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي فنيًا في كل فرقة مسرحية، وإنهاء البذخ في نفقات الإنتاج تمشّيًا مع الظروف العامة للدولة.

كذلك ظهرت الحاجة إلى مراجعة مدى حاجتنا للخبرة الأجنبية، إذ قد أدّى التعجّل في الاستغناء عن بعض الخبراء إلى انخفاض ملموس في مستوى بعض الأجهزة الفنية. جاء في تقرير المجلس الأعلى للفنون والآداب (١٢): **«وبعد انضمام الثقافة إلى الإعلام منذ أواخر ١٩٦٢ دُفعت الفرقة القومية للفنون الشعبية إلى الخروج إلى الجمهور قبل أن تستكمل استعدادها مما أثّر بشكل ملموس على مستوى عروضها وخطوات تطورها وحرمانها من الخبرات العلمية الضرورية لها في مراحل التكوين والتأسيس، إلا أن هذا لم يمنع أعضاء هذه الفرقة الممتازين والذين استفادوا من الخبرة العلمية التي تحققت لهم من أن يساهموا في إنشاء فرق للرقص الشعبي في الأقاليم.. ومع تميّز هذه المرحلة بالاهتمام بالعروض الاستعراضية الراقصة الخفيفة، فقد كان إصدار العدد الأول من مجلة الفنون الشعبية هو العمل الجاد الوحيد في نطاق الفن الشعبي لولا أن صدورها اقتصر على ثلاثة أعداد شهرية، ثم توقّف عن الصدور»**.

ومن ثم شكّلتُ في مؤسسة المسرح قطاعًا خاصًا بالفنون الشعبية انضمت إليه **«الفرقة القومية للفنون الشعبية»** و**«فرقة رضا»** و**«مسرح القاهرة للعرائس»** ثم **«السيرك القومي»** فيما بعد.. وتدعيمًا لمستوى الفرقة القومية للفنون الشعبية أوقفتُ عروضها التي خرجت للناس مبكرة قبل الأوان، واستقدمتُ الخبراء الروس من جديد لتدريب العناصر الوطنية لتحلّ محلهم حين يحين الحين، وأوفدت البعثات للتخصّص في تصميم الرقصات الشعبية، وأنشأت مركزًا للتدريب على الرقص الشعبي كي يلتحق به صغار الفتيان والفتيات من سن الثانية عشرة إلى السادسة عشرة كنواة لمعهد الرقص الشعبي، واستقدمت لهذا المركز أيضًا خبيرة مختصة في تدريبات الرقص الشعبي من الناحيتين النظرية والعملية. وكان على رأس الفرقة القومية

للفنون الشعبية منذ عام ١٩٦٧ فنان خبير ذو رؤية مسبقة في هذا الميدان سرعان ما أخذ في تطبيقها حين تولّى هذا المركز وهو المفكّر المستقبلي الأستاذ راجي عنايت، فإذا هو يأخذ في تدريب الفرقة على نهج قويم، ولكي يزيد إلى خبرة الفرقة خبرة أخذ يجول بها في دول أوروپية بلغت العشر على مدى ستة أشهر. وكما أثبتت الفرقة خلال تلك الجولات مهارة ما بعدها مهارة شُهد لها بها أضافت كذلك إلى ما عندها مزيدًا جديدًا. كذلك أنشأت الوزارة مركزًا للتدريب على العزف على الآلات الشعبية اختير له خيرة العازفين الشعبيين وضم الدارسين من طلبة وخريجي المعاهد الموسيقية، وجرى تصنيع الآلات الشعبية اللازمة للتدريب، وتطوير بعضها لتفي بالمزيد من الاحتياجات الفنية.

وقد وضعت المؤسسة نصب عينيها تعميق الخدمة المسرحية والموسيقية وتكثيفها في أنحاء الجمهورية، ثم الخروج بها إلى الوطن العربي والدول الأسيوية والأوروپية بتنسيق جهودها مع «إدارة العلاقات الثقافية الخارجية» بالوزارة في نفس الوقت الذي أسهمت فيه بكل جهودها مع الثقافة الجماهيرية بحماس لكسر الحواجز المصطنعة التي تفصل العاصمة عن الأقاليم ثقافيًا. وبانفصال وزارة الثقافة عن الإعلام استعادت الأولى شخصيتها المعنوية المستقلة وتحدّدت رسالتها المتميّزة، واستقل المسرح كذلك من تبعيته للخدمات الترفيهية المتعجّلة، ومضى يواصل بناء تقاليده الفنية الخاصة، ويتيح لفرقه المختلفة أن تكون بحق بيوتًا مسرحية تحتضن الأعمال الجادة وتُحْسن إعدادها وتقديمها في تأن. ولم تقف سياسة الوزارة فيما يتصل بالمسرح الدرامي عند حد الترفيه والتسلية المشروعين، بل تعدّتهما إلى محاولة تعرّف الناس لذوات نفوسهم وتحقيق وجودهم وتمثّل مشاكلهم من خلال العمل المسرحي، فضلاً عن الدور التثقيفي الذي يثبّت القيم الإنسانية والتقدمية، وتلك مهمة بالغة الخطر يلزمها التأييد المادي والمعنوي أيضًا. وكان هذا مسلك الأمم المتحضرة في هذا السبيل، من ذلك فرنسا على سبيل المثال التي كانت تعتمد لميزانية وزارة الدولة للشؤون الثقافية مبلغ ٧٢ مليون فرنك فرنسي خُصّص منها مبلغ ٦٤ مليون فرنك فرنسي لإعانة أربعة مسارح فحسب، هي دار الأوپرا والكوميدي فرانسيز والأوديون والمسرح القومي الشعبي، وهي نسبة تكاد تبلغ ٨٨٪ مما يُنفق على إعانة الدولة لجهاز الثقافة كله. أسوق هذا المثل للتدليل على أن المهمة الخطيرة المنوطة بوزارة الثقافة المصرية إزاء المسرح كانت ترزح تحت معوّقات لا حصر لها مادية ومعنوية، فالإعانة التي تقدمها الدولة لبرامج هذا الجهاز كانت لا تتجاوز خمسين ألف جنيه من مجموع ميزانية مؤسسة المسرح والموسيقى (١٣). وفضلاً عن ضآلة الاعتمادات المالية المخصّصة للإنفاق على البرامج الفنية كان التوازن مختلاً بين أجور للعاملين بمؤسسة المسرح والموسيقى تبلغ ٨٠٠ ألف جنيه ونفقات على البرامج لم تتجاوز ٥٠ ألف جنيه في العام كما أسلفت.

ومضت المؤسسة في طريقها وفق الخطة الموضوعة في تقديم عروضها المسرحية والغنائية

والموسيقية، وحاولت أن تكون هذه العروض من التنوّع بحيث يكمّل بعضها بعضًا. فمن أعمال عالمية مترجمة، إلى أعمال مصرية تعبّر عن الوجدان الجماعي، إلى معالجة لمشاكل المرحلة الزمنية التي كان يجتازها الوطن في اتجاه نحو النقد الذاتي من خلال المسرح السياسي. وبطبيعة الحال فإن وزارة الثقافة لا تؤلف مسرحيات وإنما يقتصر دورها على اختيار ما تعرضه مما يتقدم به كتّاب المسرح، وبذلك كانت عروضها مقيّدة إلى حد كبير بالقضايا التي تشغل ضمير المؤلفين والتي تستأثر بحماسهم وتجاوبهم مع مشاعر الجماهير. ففي الحق إن تأليف مسرحية جيدة جديرة بالعرض على الناس هو أمر من الصعوبة بمكان، ليس في بلادنا وحدها ولكن في جميع بلاد العالم، وهذه هي طبيعة الفن.

ومن الإنصاف أيضًا أن أعترف أن كثرة من المؤلفين قد اتجهوا بعد قيام الثورة إلى العناية بالقضايا العامة، وإلى دفع حركة التقدم والتعبير عن التطور وبثّ روح التفاؤل ومحاربة التخلّف والرجعية، وكان هذا هو الخط السليم الذي يتيح للمسرح الإسهام الإيجابي في حركة التقدم الإنساني وخلق المواطن الواعي المستنير [١٤]. غير أن هؤلاء الكتاب ما لبثوا أن أصيبوا بصدمة قاسية من جراء هزيمة يونية ١٩٦٧، وأصيب معهم الشعب بهذه الصدمة، فانصرفوا إلى تحليل الأوضاع القائمة، وبلغ بهم الضيق والألم حدًا جعل بعضهم يكفّ عن التأليف المسرحي يأسًا أو تحرّجًا، وانصرف البعض الآخر يصبّ غيظه المشروع في إطار النقد الذاتي يعبّرون به عن ضيقهم وينفثون فيه همومهم. وأصبح الأمر يستلزم موقفًا محدّدًا من وزارة الثقافة: هل تمتنع عن عرض هذه الأعمال أم تتيح لها فرصة العرض؟ وعلى الرغم من اعتراض المعترضين لم أتردد في اتخاذ الموقف الثاني إيمانًا برسالة التعبير عما يخالج خواطرهم وحرصًا على حرية الكلمة.

وكانت الرقابة على المصنفات الفنية تحت ضغط الظروف السياسية السائدة وتطبيقًا للقانون ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ بالغة الحيطة والريبة مع المسرحيات المطروحة أمامها، فترى في بعض الرموز الفنية إسقاطًا على نظام الحكم ومن ثَمّ تمنع التصريح بعرضها. ولذا كان المؤلفون يلجأون إليّ بوصفي الوزير المسؤول، فكنت أطالع كل مسرحية منها، مؤمنًا أن واجبنا هو إتاحة الفرصة للمواطنين للتنفيس عن أنفسهم من خلال هذه التمثيليات، وما أكثر المسرحيات التي تحمّلت مسؤولية عرضها فأبحتُها رغم اعتراض الرقابة عن حق وفقًا لقانونها، بل إنني عندما كنت أجد النص يتجاوز النقد إلى التجريح أو التحريض كنت أناقش المؤلف حرصًا على الارتفاع بعمله الفني عما يهبط بمستواه أو يوقعه في براثن أجهزة الأمن والاتحاد الاشتراكي التي كانت تنظر للمسرح نظرة ضيقة الأفق، متحملاً مسؤولية العرض شخصيًا مثل: مسرحية «المسامير» لسعدالدين وهبة ومسرحية «العرضحالجي» لميخائيل رومان ومسرحية «إزاي ده يحصل؟» لعزت عبدالغفور، ومسرحية «بلدي يا بلدي» لرشاد رشدي ومسرحية «إنت

اللي قتلت الوحش» لعلي سالم التي كانت تندّد بمسلك رجال المخابرات، فضلاً عن مسرحية عبدالرحمن الشرقاوي «الفتى مهران» التي كانت تنتقد حرب اليمن، ثم مسرحية «ثورة الزنج» لمعين بسيسو. وكان لهذا أثره فقد أحسّ الكتّاب أنهم تخفّفوا بعض الشيء مما يعانونه من ضيق نفسي لعدم رضائهم عن بعض الأوضاع السائدة إثر الهزيمة، وأنهم يشاركون كمثقفين مبدعين في التبصير بمواطن القصور ومواضع الأدواء وفي تشكيل التغيير الاجتماعي المنشود. لقد كان واجبي كوزير الثقافة أن أوازن بين الأمور ومعايير القبول أو الرفض، وهو أمر بالغ الحساسية والدقة، لاسيما في تلك الظروف. ولقد حاولت جهدي أن أضبط تلك المعايير بمنتهى الدقة والحرص. على أني تعرّضت في سبيل ذلك لحملة ضارية من أجهزة الأمن ومن الاتحاد الاشتراكي، تشهد على ذلك جلسات مجلس الوزراء التي كانت تعقد برياسة رئيس الجمهورية، فكم من مرة استهدفت للهجوم من بعض زملائي الوزراء ولا سيما من كانوا منتظمين بالتنظيم الطليعي لسماحي بعرض هذه المسرحيات بدعوى تعريض «النظام» لموجة من السخط لا يعلم مداها إلا الله على حد تعبير أحدهم، وكأنه فاته أن الشعب على علم بما يجري بين يديه وليس في غفلة عما يدور حوله. ولقد تمسّكت بموقفي وإيماني بضرورة منح الفن حرية التعبير عن هموم الشعب وأحلامه في مثل هذه الظروف الحرجة التي كنا نجتازها، وكم تكرر تعرّضي للنقد من وزراء آخرين غير الزميل المسؤول عن الأمن دون أن يزحزحني هذا عن موقفي قيد أنملة. ولم يحدث أن أذعنت لهذه الآراء المضادة أو أوقفت عرض أية مسرحية من المسرحيات إلا في القليل النادر الذي كنت أقتنع فيه برأي الرافضين. وإحقاقًا للحق فإن جمال عبدالناصر كان معي في الرأي يقرّ مسلكي وما حال بيني وبين أمر أردت إمضاءه في هذا المجال تصريحًا أو تلميحًا اللهم إلا ما كان منه قبل وفاته بستة عشر يومًا مع مسرحية «ثورة الزنج». فلقد طلب إليّ بناءً على تقارير وزارة الداخلية والاتحاد الاشتراكي أن أوقف عرضها، غير أن الله وفّقني إلى إقناعه بأن إيقاف العرض سيكون أكثر إثارة للقيل والقال من الاستمرار في عرضها فوافقني على رأيي على الفور واستمر العرض. ومع ذلك فقد كان يطلب إليّ في مجلس الوزراء أن أبادل مَنْ معي من الوزراء الرأي أسمع لهم ويسمعون لي، وأشهد لوجه الحق أنه كان متسامحًا مع تلك الأعمال الفنية التي لا ترفّق بنقد الأوضاع التي كان المثقفون يؤمنون بالحاجة إلى تغييرها.

وقد استرعى انتباهي أن وزير الداخلية كان حريصًا قبل طرح الموضوع في مجلس الوزراء على حضور تلك المسرحيات بنفسه، وهذا أمر طبيعي ومنطقي، أما الأمر المحيّر فهو أنه كان يجتمع بعد انتهاء العرض بالمؤلف والمخرج والممثلين ويروح يثني على جودة العمل الفني مستنكرًا أن تكون وزارة الثقافة بمثل هذه الحساسية إذا كانت قد حذفت بعض عبارات من النص الأصلي، معربًا عن تعسّفها، بينما هو لا يكفّ أثناء انعقاد مجلس الوزراء عن اتهام

وزارة الثقافة بالتفريط الذي ستصبح معه وزارة الداخلية عاجزة عن حماية الأمن إذا ما استمرت الوزارة في التصريح بعرض مثل هذه المسرحيات. وهكذا كان يستبيح لنفسه أن يصوّر للمثقفين والفنانين أنه المدافع عن حرية الفن والفنانين بينما يتّهمني أمامهم بأنني أصادرها. وقد صارحته حين علمت بمسلكه هذا بأنه من غير اللائق أن ينال أحدنا من الآخر في أعين المثقفين والفنانين بغير حق. وعلى الرغم من ذلك فقد عاد في إحدى جلسات مجلس الوزراء وهاجم فيلم «يوميات نائب في الأرياف» بحجة أنه تعريض بسمعة وزارة الداخلية، فاضطررت إلى أن أذكّره أمام المجلس بأنها رواية قديمة لتوفيق الحكيم تتناول الشرطة في العشرينيات أو الثلاثينيات (*).

أما المسرحيات التي أيّدت فيها رأي الرقابة على المصنّفات الفنية فلم تتجاوز على ما أذكر رواية «كدابين الزفّة» وكانت هجومًا غير خاف على وزير الداخلية بالذات وعلى النظام بشكل سافر، ومسرحية «الأستاذ» لسعد الدين وهبه، ومسرحية «المخطّطين» للدكتور يوسف إدريس التي اتخذت معها حلاً وسطًا بالتصريح بنشر نصّها في مجلة «المسرح» الصادرة عن الوزارة بعد أن أصرّ الاتحاد الاشتراكي على منع عرضها بعد أن كنّا قد قطعنا شوطًا طويلا فى إعدادها للظهور على المسرح.

وفي مجال الدراما اختارت المؤسسة من بين ما أنتجته مواهب كتّابنا المسرحيين أرفعها مستوى وأكثرها تفاعلاً مع حياتنا، وكانت مهمة شاقة وعسيرة، فاختيار النص المسرحي

(*) لعل مما يدل على أننا لم نكن ضد حرية التعبير في مجال الثقافة والفنون تلك الرسالة التي تلقيتها في شهر مايو ١٩٦٢ من الأستاذ المرحوم عبدالرحمن الشرقاوي حين أتحت لمسرحيته «مأساة جميلة» أن تخرج إلى النور بعد أن كادت تُحجب عن الناس. ولعله من الإنصاف لي أن أنشر هذه الرسالة التي بعث بها إليّ الأستاذ الشرقاوي ليرى القارئ معي رأيًا فيّ حرًا لم أفرضه على صاحبه: إلى.... الإنسان الرائع، والصديق الذي أعتز بمودّته، والمناضل الذي يجعل من ثقافتنا الوطنية قلعة تحمي شرف الإنسان وكبرياء القلب الذي يحلم بالمستقبل. إن هذه المسرحية مدينة لك بالشيء الكثير. لقد احتضنها قلبك الكبير العامر فوصلت إلى قلوب الآخرين تتخطّى ذلك السور القميء الذي صنعته بعض الكلمات الزائفة التي يحاول بعض المشعوذين في حياتنا الثقافية أن يحجبوا بها شعاع الحقيقة وكل ما هو رائع ونبيل في تراثنا وحياتنا عسى أن يفرضوا بدلاً من الحقيقة زيفهم!... لقد كان يمكن أن ينطلي هذا الزيف لو ظلت هذه المسرحية سطورًا بين دفّتي كتاب... ولكنك دفعتها إلى الحياة لتشهدها جماهير شعبنا التي تقدّر الصدق وحده، وتعطي ظهرها لكل ما هو زائف مهما يكن ذا رنين...

من أجل ذلك أشعر بدين كبير لك.. وأعاني كلما رنّت كلمة زائفة بإحساسي بالعرفان والعجز عن شكرك. لقد أتحتَ لكلماتي أن تصل إلى جماهير الشعب، الشعب الذي أكتب من أجله والذي يُحسن وضع الموازين والحساب.

فاقبل أيها الباني الشريف للقيم الشريفة تحت راية قائد شريف... اقبل مني هذه الصفحات التي نبعت من شرف الإحساس بكرامة الإنسان... واتجهت بها إلى الشرفاء الذين يضيء في قلوبهم الإحساس المتوقّد بشرف الحياة.

واقبل مع هذه الصفحات... احترامي الذي لا نهاية له، ومودتي التي تعرفها وأعمق التقدير.

عبدالرحمن الشرقاوي

الملائم والذي يحقّق حدًا أدنى من النجاح والإقبال ليس أمرًا سهلاً، كما أن التخطيط لموسم مسرحي كامل وقبل حلوله بشهور طويلة كان مسألة جديدة على حياتنا المسرحية كل الجدة، بل تكاد تكون المرة الأولى في تاريخنا المسرحي. وما من شك في أن الوعد بأمر وتحمّل إنجازه في وقته ليس من اليسر بمكان على مَن يَعدْ، فهذا الوعد يقتضيه جهدًا في الإعداد والتنفيذ حتى يفي بما وعد في الحين الذي وعد. وهذا الذي وعدنا به على أن ننجزه في حينه الموقوت لا في مجال المسرح فحسب بل في المجالات الأخرى التي تضطلع بها وزارة الثقافة قد ضمّناه كتبًا منشورة [١٥] فيها تفصيل ذلك مع مواعيده المقررة، وكانت هذه الكتب تعدّ وثائق للوزارة مضت في تنفيذ ما فيها كل شيء في حينه.

على أن هذا التخطيط تعرّض لامتحان قاس بعد حرب يونية وما أفضت إليه والتغييرات الهائلة التي طرأت على نفسية جماهيرنا ووجدانها وتقبّلها للأعمال الفنية مما جعل مسرحيات كثيرة من المخطّط تقديمها قبل العدوان غير ذات موضوع بعده، وبات من الضروري إجراء اختيار جديد مبني على أسس جديدة ونابع من نفس الروح التي أملت علينا جميعًا أن نراجع كل شيء ونعيد صياغة حياتنا تبعًا لما تكشّف لنا من مثالب ونقاط ضعف. كان علينا أن نضع في اعتبارنا أننا أمام جمهور يكاد يكون جديدًا وأمام ظروف حياة تكاد تكون مختلفة عن حياتنا السابقة، وأن نقوم ببحث دائب واستقصاء دقيق لاختيارات الرأي العام ومعرفة ما يفضّله أو يعزف عنه، وإلى أي درجة يتم التلاقي بين الأعمال الفنية المقدّمة وبين ما يدور في عقل شعبنا ووجدانه في تلك الظروف الدقيقة. ومن هنا كان لا مناص من وقفة طويلة أمام كل مسرحية مرشّحة للتقديم ودراستها دراسة واعية على هدي هذه الاعتبارات وإقرارها أو رفضها بناء على قربها أو بعدها من الهدف الذي نصبو إليه. وتركنا مسارح الدولة تتنافس فيما بينها تنافسا حرًا شريفًا دون أن ينفرد كل منها بتقديم لون بعينه أو ألوان خاصة به باستثناء مسرح الجيب الذي كان يقدّم أعمالاً تجريبية وطليعية عالمية. وكنا حريصين كذلك على أن يقدّم المسرح للناس فكاهة إنسانية صافية لا تجعلها تخجل من نفسها ومما يُضحكها، وأن تجعل ضحك الجماهير نابعًا من ذلك التناقض الإنساني الذي يجعل الإنسان يسخر من نفسه ومن حماقاته، سخرية تنطوي على التطهّر والسموّ وتمنحه الشفاء من أدوائه. فقدّم المسرح القومي مسرحية «الزير سالم» لألفريد فرج التي حوّلها المؤلف من دراما شعبية إلى عمل مسرحي إنساني شامل، ومسرحية «بلاد برّه» لنعمان عاشور الذي جسّد فيها أعلى مستوى درامي وصل إليه. أما ثالث أعمال المسرح القومي فكانت حدثًا مسرحيًا وحضاريًا هامًا في تاريخ حياتنا الثقافية، فبعد أن قدّم مسرح الجيب الجزء الأول من ثلاثية أيسخولوس الخالدة

«أجاممنون» كان الدكتور لويس عوض قد فرغ من ترجمة الجزأين الأخيرين منها، وبهذا اكتملت الثلاثية. ورأيتُ أن الأوان قد حان لتقديم إحدى روائع المسرح الكلاسيكي إلى الجمهور المصري، فعهدتُ إلى العلاقات الثقافية الخارجية باستدعاء مخرج مسرحي يوناني متخصّص ليتولى إخراج المسرحية. وبالفعل جاء المخرج تاكيس موزينيدس إلى القاهرة، وقام بإخراج الجزء الثاني من هذه الثلاثية وهو «حاملات القرابين». فكان لقاء عبقرية أيسخولوس مع براعة لويس عوض الشاعرية في ترجمة الأصل اليوناني إلى نظم عربي فصيح مع قدرة موزينيدس وموهبته وتجربته الطويلة المتخصّصة فرصة نادرة لمتعة فنية قلّ أن تتوافر لتهيئتها كل تلك الظروف ومحاولة لوصل جماهيرنا بجذور المسرح الكلاسيكي. ولقد واكب فنانونا وفي مقدمتهم السيدة محسنة توفيق التي أدّت دور إلكترا والسيدة أمينة رزق التي أدّت دور كليتمنسترا والفنان محمود الحديني الذي أدّى دور أورستس وغيرهم هذه الجهود خير مواكبة.

وقدّم المسرح القومي كذلك مسرحية «المسامير» لسعد الدين وهبة، كتبها في ظروف الهزيمة وكانت مغامرة بطولية منه ومخاطرة سياسية منا بعد أن أشفقت أقلامٌ كثيرة من أن تتعرّض للمحنة، ولكنه تعرّض لها بشجاعة وصراحة من خلال محنة أخرى دارت في إحدى قرى ريفنا أثناء ثورة ١٩١٩ هادفًا إلى تغذية روح المقاومة والصمود. وقدّم مسرح الحكيم: «آه يا ليل يا قمر» وهي مسرحية وطنية ألّفها شعراً شعبيّاً الفنان نجيب سرور، فحشد لها كل قدراته كشاعر وكمسرحي. كما عرض أيضا مسرحية «دائرة الطباشير القوقازية» لبرتولد برخت وأخرجها المخرج الألماني كورت ڤيت وافداً من مسرح «برلينر أنسامبل» لتكون نموذجًا يتعرّف فيه جمهورنا على شكل المسرح الملحمي (*)، وقدّم مصطفى محمود مسرحية «الإنسان والظل». وعرض المسرح الحديث مسرحية «الليلة نرتجل» لبيرانديللو، و«مأساة الحلاج» للشاعر صلاح عبدالصبور تحكي الصراع الفكري بين السيف والقلم وتقدم صورة من أشرق الصور في تراثنا الفكري الإسلامي، «وبير القمح» لعلي سالم. وعرض مسرح الجيب مسرحية «الأسلاف يتميّزون غيظًا» للكاتب المسرحي الجزائري كاتب يس، ثم مسرحية «ثورة الفلاحين» رائعة شاعر إسپانيا الكبير لوبي دي ڤيجا، كما قدّم مسرحية «تانجو» للكاتب الپولندي مورچيك الذي لم يكتف بتوجيه النقد للنظام الاشتراكي فحسب بل وصل إلى حد نقد فكرة النظام أيّا كان شكله، يرمي من وراء ذلك إلى القول بأن القوة هي التي تحكم العالم اليوم.

(*) لم يمض المخرج كورت ڤيت إلى النهاية في إخراج المسرحية لعقبات فنية، وتولى إخراجها من بعده الأستاذ سعد أردش.

وانطلاقًا من تغيّر مفهوم جمهورنا للضحك ورفضه للنكات اللفظية الفجّة أو التهريج المفتعل أو اللجوء إلى اللفتات المخجلة، وحاجته إلى ضحك إنساني نابع من القلب لا يخجل الإنسان منه، عرض المسرح الكوميدي مسرحية «زهرة الصّبار» للمؤلفين الفرنسيين باريه وجريدي ومسرحية «حب لا ينتهي» لنفس المؤلفين، وكنت قد شاهدت هاتين المسرحيتين في باريس ودفعني الإعجاب بهما إلى اقتناء نصّيهما حتى إذا ما عدتُ إلى القاهرة عهدتُ إلى الدكتور يوسف إدريس مدير قطاع الدراما بتقديمهما إلى الجمهور فوكّلَ إخراجهما إلى الفنان المبدع المرحوم كمال يس وأسند إلى الكاتب الساخر أحمد رجب إعدادهما للمسرح، وكلاهما نال نجاحًا كبيرًا، وبذلك أمكن لمسارح القاهرة أن تعرض أحدث وأرفع ما تعرضه مسارح العالم في نفس الوقت بحيث نواجه الركب الحضاري المسرحي المعاصر ونقف باستمرار على أحدث ما تفتّق عنه الذهن المسرحي في العالم كله. ومن مؤلفات أنيس منصور قدم المسرح الكوميدي مسرحية «فلان الفلاني» التي اختار المؤلف فيها جانب الضحك.. اختار أن يُضحكنا على بعض ما نأخذه جدًا فجعلنا نضحك من هزيمتنا حين عرضها في قالب ساخر.

* * *

وقبل أن أنتقل من هذا الموضوع إلى غيره من موضوعات الثقافة أسجّل هنا رأيي وإن جاء مخالفًا لآراء غيري ممن يرون في مسرح الستينيات وحدة واحدة. فلقد مرّ مسرح الستينات بمراحل مختلفة، تمتد المرحلة الأولى منها من مستهل عام ١٩٥٩ إلى أواخر عام ١٩٦٢. وفي هذه المرحلة عُرض عدد يُعتد به من المسرحيات الرفيعة المستوى لنفر من المؤلفين والمخرجين المتميزين الشبان. وفي إثر هذه المرحلة جاءت مرحلة ثانية وتمتد من عام ١٩٦٣ إلى ١٩٦٦، وكانت مرحلة تميّزت بعرض عدد جم من المسرحيات كانت القلّة منها ذات جودة على حين كانت الكثرة منها لا تنطوي على فلسفة ثقافية مرسومة المعالم وإنما كان يغشى عليها طابع التسلية. أما الطور الثالث منذ عام ١٩٦٧ إلى ١٩٧٠ فكان طورًا حظي بتطوير جاد للطور الأول فكان أكثر منه عمقًا وغزارة وأقدر على الصياغة والعطاء، فضلاً عن تقديم عيون المسرح العالمي المنتقاة ونقل الخبرات العالمية إلى ساحته. أسجّل هذا ولا أقصد به دفاعًا عن أحد ولا نيلاً من أحد، فلكل إنسان رؤيته.

وفي هذا المقام أسوق رأي كاتب مسرحي له شأنه وقدره هو نعمان عاشور حين سئل في أهرام ٢١ نوفمبر ١٩٨٥: **«حاول التليفزيون أثناء احتفالاته أن يعطينا انطباعًا بأن مسرح التليفزيون يرجع له الفضل في نهضة الستينيات المسرحية فما تعليقك؟ فأجاب:**

- هذا ليس صحيحًا بالمرة لأن النهضة المسرحية التي بدأت في أوائل الستينيات سبقت مسرح التليفزيون زمنيًا، كما أن مسرح التليفزيون لم يقدم مؤلفًا مسرحيًا واحدًا بل اعتمد على الأعمال

المقتبسة والمترجمة. ولكن بدلاً من التفاخر وادعاء الفضل يستطيع التليفزيون الآن إحياء تلك النهضة التي نبكي عليها كثيراً. لقد أنتج المسرح المصري خلال فترة الستينيات حوالي مائتي مسرحية منها مائة وخمسون على الأقل صالحة للعرض الآن. ومن الممكن أن يتفق التليفزيون مع هيئة المسرح على إعادة عرض وتصوير هذه المسرحيات، وبهذا يضمن التليفزيون مادة جيدة تصلح للعرض على امتداد سنوات، هذا إلى جانب إحياء المسرح وإعادة شبابه إليه وتشغيل المسارح والفرق العاطلة عن العمل.

وحين سُئل هل تعتقد أن التليفزيون المصري ـ خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية ـ قد أسهم في إثراء الثقافة المصرية؟ أم كان أثره عكسيًا؟ أجاب:

ـ لم يسهم التليفزيون في إثراء الثقافة كما لم يكن أثره عكسيًا بل كان موقفه من الثقافة سلبيًا منذ البداية، فإذا كان هناك الآن بعض الومضات الثقافية كان هذا نتيجة ضغط الرأي العام. فلقد كان التليفزيون المصري منذ نشأته جهازاً إعلاميًا بالدرجة الأولى وإعلانيًا بالدرجة الثانية وترفيهيًا في المحل الثالث، أما العنصر الرابع في وظيفة التليفزيون وهو دوره كجهاز ثقافي أو كوسيلة تعبير ثقافي فهو حتى الآن غير موجود إلا في النادر اليسير».

* * *

وكنت خلال تجربتي الأولى وزيراً للثقافة قد وفّقت في إقناع مجلس الوزراء بإقرار مشروع إقامة دار الأوبرا الجديدة، كما تم التعاقد على إقامة مبنى الكونسيرڤاتوار على أن تلحق به قاعة موسيقية معدّة خصيصًا للاستماع الموسيقي تحمل اسم «سيد درويش». وقد بدأت أعمال بناء هذه القاعة في عام ١٩٦٠ أثناء مرحلة من عدم الاستقرار أحاطت بالأوركسترا السيمفوني وليد مجتمع الثقافة الجديد وروّاد حفلاته المتطلّعين إلى ثورة فكرية ناهضة تنقّلوا خلالها بين دار الأوبرا غير المكيّفة الهواء والتي ضاقت بالجماهير الغفيرة التي سعت إلى الاستمتاع بالموسيقي السيمفونية ودار سينما قصر النيل وسينما أوبرا ونادي الجزيرة في الهواء الطلق. وقد رأيت وقتها تزويد القاعة بالتكييف المركزي وبآلة أورغن حديثة لا يُذكر من نوعها في بلادنا أهم من أورغن الإسكندرية القديم الذي يرجع إلى أكثر من قرنين قبل مولد المسيح [وكان أول اختراع أقامت عليه الحضارة الأوروبية موسيقاها لآلات الأورغن المعروفة الآن في قاعات الحفلات الموسيقية وغيرها من أماكن الأداء]. وانتهى تشييد القاعة التي ضمّنتها في خطة عام ١٩٦١ على أنها مبنى ملحق بالكونسيرڤاتوار تفاديًا لما قد تثيره البيروقراطية من عقبات مالية إن عُدّت مبنًى مستقلاً.

وبعد عودتي إلى الوزارة هالني ما أحاط بهذه القاعة من إهمال لعلّه كان متعمّدًا من جانب المُعادين لكل جديد سواء في الثقافة أو غيرها، حتى باتت الجرذان ترتع في أنابيب الأورغن. ولقد حدث مثل هذا أيضًا بعد تركي الوزارة للمرة الثانية، فتحوّل المكان من قاعة للاستماع

الموسيقي خاصة إلى مسرح [بعد حريق دار الأوبرا]. ولم يكن المبنى مهيّأ لأن يكون مسرحًا. وكانت لهذه القاعة عندي أهمية خاصة باعتبارها القاعة الوحيدة المصمّمة للاستماع الموسيقي في الشرق الأوسط كله. ولذا رأيت ضرورة إصلاح ما فسد منها على الفور وإعدادها لاستقبال الفرق الموسيقية وجمهورها، وأجرينا تجارب عدّة لقياس الكفاءة الصوتية داخل القاعة لم تُسفر عن الكمال المنشود، فاستقدمتُ من فرنسا الخبراء من مكتب كوردونييه للدراسات الصوتية تمّت على أساس توصياتهم أعمال المعالجة الصوتية، وهو ما اقتضى الفصل بين داخل المبنى وخارجه، وعزل قاعة الاستماع عن خارجها أيضًا في داخل مبنى القاعة، وانفسح المكان المخصّص من منصّة المسرح بحيث يتّسع لعدد لا يقل عن مائة وخمسين من العازفين والمنشدين فضلاً عن إضافة مدرّجات لفريق الكورال إذا لزم الأمر، وتوفير غرفة خاصة للتسجيل الصوتي ضمانًا لجودته ودقّته. وهكذا غدت القاعة مكانًا رحبًا للاستماع الموسيقي أتاح لنا استمرار الموسم الموسيقي شتاء وصيفًا، تسهم فيه الدول الصديقة بما توفد من فرق موسيقية إلى جانب قادة الفرق الزائرين الوافدين من الخارج، جاء على رأسهم المايسترو العالمي شارل مونش الذي افتتح القاعة في الخامس والعشرين من مايو ١٩٦٧ بموشّح «لما بدا يتثنّى» الأندلسي بعد أن أعدّه الموسيقار أبو بكر خيرت للأوركسترا السيمفوني فضلاً عن سيمفونية الأورغن [الخامسة] لسان صانص، وكان المايسترو چيكا زدراڤكوڤتش ـ يعاونه يوسف السيسي ـ قد أشرف على تدريب الأوركسترا توطئة لهذا البرنامج قبل وصول شارل مونش. وأتاحت القاعة لكورال أوپرا القاهرة أن يلتقي بالأوركسترا السيمفوني ليقدم عددًا من الأعمال الموسيقية العالمية. كما كانت هذه القاعة الصدر الرحب الذي شبّت فيه فرقة الموسيقى العربية حين تكوينها عام ١٩٦٨. كذلك استقدمت الوزارة من تشيكوسلوڤاكيا عازف الأورغن چوزيف كُون ليقدم «ريسيتال» بقاعة سيد درويش ليلة كل أسبوعين، وقد ضمن النجاح لتقديم هذا الحفل وغيره الفنان العبقري دكتور يوسف شوقي رحمه الله الذي تولّى إدارة هذه القاعة وكذا أوركسترا القاهرة السيمفوني بكفاءة عالية بعد أن عهدت إلى الأستاذ صالح عبدون بمنصب مدير دار الأوپرا لخبرته الطويلة وتفانيه الصادق ورفيع سجاياه.

وقد حرصت على مواصلة إيفاد بعثات في الموسيقى إلى الخارج، كما عملت على إصدار قانون بإعفاء أسطوانات الموسيقى الثقافية الرفيعة من الرسوم الجمركية. وكان الوقت قد حان للوزارة لإسناد قيادات الفرق الموسيقية المختلفة بها إلى أعضاء البعثات المصريين الذين عادوا من الخارج بعد أن تزوّدوا بالعلم والمعرفة، أمثال المايسترو شعبان أبو السعد وسيد عوض وطه ناجي ثم بعد ذلك يوسف السيسي وكمال هلال وجمال سلامة وغيرهم. وبدأت سياسة التمصير تُثمر، وأصبح القادة الأجانب زائرين في أغلب الأحيان بينما انتقل العمل الأساسي إلى أيد مصرية صميمة.

وفي حقل الموسيقى كان الأوركسترا قد واجه منذ خريف ١٩٦٢ ظروفًا عجز معها عن النمو والتطور، مثل الرغبة في إدماجه ضمن مجموعة واحدة تضم كل عازفي الفرق الموسيقية المصاحبة للعروض المسرحية الاستعراضية والشعبية التابعة لهيئة الإذاعة والتليفزيون، وتوجيهه بذلك إلى خدمات تختلف عن الغرض الذي أنشئ من أجله، ومثل التردّد أمام خطة تدعيمه إلى غير ذلك، مما هبط بمستوى الخدمات الموسيقية التي تُقدَّم إلى المواطنين بل وانعدامها تمامًا كما حدث في موسم خريف عام ١٩٦٤ حين توقّف الأوركسترا نهائيًا بسبب العجز عن استقدام العازفين الوافدين.

ومرّت فرقة الكورال بمرحلة افتقدت فيها المدرّب مما هدّد مسارها وكيانها وذلك بعد رحيل المايسترو باربييري في عام ١٩٦٢ الذي درّب وقاد الكورال في مصاحبة السيمفونية التاسعة لبيتهوڤن، فاستقدمنا المايسترو كورسي الذي قدّم فريق الكورال بقيادته نفس السيمفونية ثم «كارمينا بورانا» لكارل أورف وهي من أمّهات الأعمال السيمفونية الكورالية المعاصرة، وكنت قد دعوت المؤلف لحضور عزف هذه «الأناشيد البورانية» بالقاهرة ولبّى الدعوة.

وأذكر أن وزارة الثقافة تلقت عام ١٩٦٠ عرضًا بشراء مسرح البالون لخدمة الفرق الراقصة غير أن الدراسة أثبتت أن تكاليف نقله وصيانته وتجديداته تقتضي صرف مبالغ باهظة، إذ قُدِّرت تكاليف نقله من الإسكندرية إلى القاهرة لمرة واحدة بمبلغ عشر آلاف جنيه في حين قُدرت تكاليف صيانته وتجديداته وأجور العاملين فيه بأكثر من ثمانية عشر ألفًا من الجنيهات سنويًا، ولهذا اعتذرت الوزارة عن العرض المقدّم لها لا سيما وقد كان لدى الوزارة مشروع إنشاء الأوپرا الجديدة الذي كان سيوفّر مسرحًا ثابتًا عالي الكفاءة من الناحية الفنية. على أن هيئة الإذاعة والتليفزيون قد اشترت مسرح البالون، ولعل الخير كان في ذلك بعد أن توارى مشروع الأوپرا الجديدة وبعد أن التهم الحريق دار الأوپرا القديمة. على أن أشدّ ما آلمني هو وقف وزارة الثقافة بعد إدماجها في وزارة الإعلام في ٢٩ نوفمبر ١٩٦٢ العمل في الموقع المخصّص لدار الأوپرا الجديدة بحديقة الحرية فشكّلت لجنة لاختيار موقع جديد بعد أن كان المهندس فريتزبورنمان قد فرغ من إعداد تصميم دار الأوپرا وقدّم مع مساعديه المصريين د. الشريف نعمان ود. أبو بكر خيرت مائة وخمسة وثمانين رسمًا تفصيليًا قابلة للتنفيذ، وكانت الحجّة التي تعلّل بها البعض لوقف هذا المشروع أن بناء دار الأوپرا في هذا الموقع يحرم القاهرة من جزء من حديقة تمثّل متنفّسًا هامًا لها. والغريب أن هذا البعض لم يرفع صوته بكلمة احتجاج أو تحذير حين بدأ بناء فندق شيراتون الجزيرة يبتلع موقع دار الأوپرا التي كان بناؤها سيحرم القاهرة من متنفّس رحيب (١٦) كما قيل! ولو أن مشروع الأوپرا الجديدة قد مضى في سبيله

على النحو الذي رُسم له لكان تم في حينه، ولكانت تكاليفه عندها التي لم تكن تتجاوز مليونًا من الجنيهات لا تُعد شيئًا إلى تكاليفه اليوم ولكُنا اليوم نملك دارًا للأوبرا على مستوى يضارع غيره من دور الأوبرا في البلدان المتقدمة. وهكذا تُعلّمنا تلك التجربة أن ثمة معوّقات تُمليها أسباب غامضة خفيّة تقع على أيدينا نحن لا على أيدي غيرنا مما يقف بنا دون المضي في مشروعاتنا القومية إلى أن تبلغ غايتها.

لقد كنا حريصين على أن تخرج الأوبرا على طراز يتفق والبيئة التي ستُنشأ فيها، غير أن مقتضيات ظروف هزيمة ٥ يونية ١٩٦٧ القاسية اعترضتنا وقلّصت الكثير من ميزانية المشروعات الجديدة، فلم تترك لنا الفرصة كي نمضي فيما ننشد. وتشاء الأقدار بعد أن تركت الوزارة أن تقسو فينشب حريق غادر أنيابه في مبنى الأوبرا القديم الذي كان مشيّدًا من الخشب يوم ٢٨ أكتوبر ١٩٧١، فأخذ هذا المبنى البديع يتهاوى أمام أعين الحشود التي هُرعت لتشهد المحاولات اليائسة لإنقاذ هذا الصرح الحضاري الذي وقف مائة عام بوصفه منارة أرقى الفنون الموسيقية والمسرحية في الشرق العربي. وكانت المرارة تسحق قلوبنا ونحن ندير عيوننا بين المبنى المحترق وبين مقر هيئة المطافئ التي لا تبعد عنه إلا عشرات الأمتار والتي وقفت تصب المياه من خراطيم مهترئة مثقوبة لتضاعف من هول هذه الكارثة الثقافية التي انتزعت من مثقّفي مصر هذا المعهد الموسيقي بكل ما يحويه من ثياب تاريخية ومناظر ديكور وتحف وقطع أثاث تجمّعت فيه على مدى قرن من الزمان، وكان الجانب الأكبر منها قد أهدته الفرق الأجنبية الزائرة التي قدّمت عليه عروضها. وأخذت الذاكرة تستعرض الأزياء والأسلحة والأوسمة ولوحات كبار المصورين والكراسات الموسيقية لمئات الأوبرات والسيمفونيات والآلات الموسيقية المتنوعة، فلم يكن ذلك إلا ليزيد المرارة انفساحًا في كيان الجميع. وأشدّ ما آلم الناس أنه لم يكن في أيديها شيء ساعتها تستطيع أن تفعله، بل لم يكن هناك مَنْ يملك أن يفعل شيئًا للمبنى الجميل الهش الذي صُمِّم بديل له، وأُرسي حجر الأساس له يوم ٢٣ يولية ١٩٦٢، ورُصد له المبلغ المطلوب لتشييده، وكان مقررًا أن يكتمل بناؤه خلال الستينيات، وانتهت الستينيات دون أن يرى النور، بل وأن تأكل النار سلفه العظيم.

وحرصًا على الإفادة من المواهب المصرية الموجودة في مجال الغناء الأوبرالي وتحقيقًا لنشر الثقافة الفنية العالمية، حان الوقت بعد التجارب العديدة، وبعد تخريج الكونسيرڤاتوار لأعداد من المتخصّصين لتشكيل فريق مصري طليعي لفنّي الأوبرا والأوبريت يحمل طابع التخصّص الحرفي. ولقد أخذت الوزارة بالفعل في تدعيم فريق الأوبرا والأوبريت ليغدو فريقًا ثابتًا زوّدته بكل ما يلزمه، وقد بات له رصيد «ريبرتوار» يضيف إليه عملاً جديدًا كل عام. فقدمت فرقة الأوبرا بدءًا من عام ١٩٥٩ ـ وكانت بعد فرقة تجريبية ـ أوبريت «الأرملة الطروب» لفرانزليهار مترجمة إلى اللغة العربية كما أسلفت فجاءت مغامرة فنية ممتعة. وقد شجّعنا

نجاحها الجماهيري الهائل على أن نعيد الكرّة في عام ١٩٦٩ ونختار هذه المرة أعظم أعمال الموسيقى إيڤور نوڤيللو بل وأكثرها نجاحًا في أوروبا وهي «السنوات الراقصة» التي أطلقنا عليها اسم «حياة فنان» وقامت السيدة رتيبة الحفني بأداء الدور الغنائي الرئيسي فيها. وقد استقبلها الجمهور بنفس الحماس، فظلت مقاعد دار الأوبرا تغصّ بالمشاهدين دون أن يشغر مقعد واحد خلال فترة عرضها القصيرة، وإن لم تتحمس الصحافة لها بنفس حماس الجمهور. ولست أدري إن كان السبب في ذلك هو شعور المرارة الذي خلّفته هزيمة ١٩٦٧ في نفوس كتّابنا ونقّادنا أم أن إغراق الأوبريت في الرومانسية الشديدة هو المسؤول عن ذلك، برغم ما تلوّنت به موسيقاها من سحر وألحان شجيّة وجاذبية آسرة جعلت عرضها في لندن يستمر عشر سنوات متواصلة، ولتغدو بذلك أكثر الأعمال الموسيقية شيوعًا خلال الحرب العالمية الثانية.

وبدءًا من عام ١٩٦٧ كانت فرقة الأوبرا قد قطعت شوطًا ملموسًا من النضج والتكامل مكّنها من تقديم أوبرات **«لا تراڤياتا»** لڤردي و **«البوهيمية»** لبوتشيني و **«مدام بترفلاي»** لبوتشيني و **«أورفيوس»** لجلوك. قدّمتها كاملة بديكوراتها، واشترك فيها أعضاء الفرقة وكلهم مصريون، بل لقد تبادل البطولة فيها كل نجوم الفرقة لإتاحة الفرصة أمامهم جميعًا للاحتكاك الفعلي بالغناء الأوبرالي، واستقدمت دار الأوبرا لإخراج هذه الأعمال مخرجين من ذوي الخبرة العالمية من إيطاليا والنمسا.

وإذا ذكرنا أن وزارة الثقافة قد أنشأت «المعهد العالي للموسيقى» [الكونسيرڤاتوار] عام ١٩٥٩ وتخرّج فيه منذ عام ١٩٦٣ حتى عام ١٩٩٣ ثلاثمائة وخمسون خريجًا، وأن الهدف من ذلك كله كان تمصير الأوركسترا وإمداد فريق الأوبرا أولاً بأول بعناصر جديدة، إذا ذكرنا هذا نجد أن الهدف المنشود من المعهد مضى في سبيله إلى الغاية في كلا الفرعين، غير أنه لم يبلغ لمرتقب في الأوركسترا السيمفوني الذي يتكون حتى كتابة هذه السطور من أربع وتسعين عازفًا ليس بينهم من خريجي المعهد سوى ثلاثة وثلاثين فقط، أما باقي الأوركسترا فيضم ٤٣ عازفًا من الأجانب الوافدين و١٨ عازفًا من المصريين القدامى الذين التحقوا به منذ نشأته. ويخفّف من هذه الوطأة تكوين أوركسترا الكونسيرڤاتوار البالغ عدد أفراده اثنين وسبعين ما بين أساتذة وطلبة. والتحق بفريق الأوبرا من خريجي قسم الغناء بالمعهد ثمانية عشر، هذا إلى خمسة من القدامى تخرّجوا بدورهم في المعهد، وكذا ثمانية مغنّ ومغنية التحقوا بفريق الكورال المكوّن من خمسة وسبعين منشدًا. وبذلك يكون المعهد العالي للموسيقى قد أسهم منذ إنشائه حتى عام ١٩٩٣ من بين خريجيه الواحد والأربعين في قسم الغناء باثنين وعشرين خريجًا برز من بينهم فنانون موهوبون مثل جابر البلتاجي وصبحي بدير ورضا الوكيل وإيمان عبدالدايم ونشوى إبراهيم، وهي نسبة تكاد تكون مرضية وتعد إسهامًا أكثر إيجابية من إسهام

المعهد في تعزيز الأوركسترا السيمفوني. ومن الإنصاف أن أسجّل أنه قد نبغ وتألق من بين خريجي المعهد على المستوى العالمي عازف البيانو رمزي يسي، وعلى المستوى القومي عازفة البيانو د. نبال منيب ومشيرة عيسى وحاتم نديم وغيرهم، وعازفو الكمان حسن شرارة وناصر حلمي ويسمة عبدالرحيم وغيرهم، وعازفو التشيللو مصطفى ناجي وأشرف شرارة وكامل صلاح الدين، وعازفتا الفلوت إيناس عبدالدايم ومها جرانة وغيرهما، وعازفة الهارب منال محيي الدين. وفي الحق إن الدولة لن تحقق الثمرة المرجوة في مجال هذه الفنون الرفيعة إلا ببذل مزيد من الرعاية لفريق الأوبرا الذي أنشىء عام ١٩٦٨ ليغدو فريقًا دائمًا مستقرًا، يُجْزَل له العطاء حتى لا يتفرّق بددًا، وبخاصة بعد افتتاح الأوبرا الجديدة، وفنون الأوبرا لا تقوم وتنهض إلا بوجود فرق متكاملة، ومع وجوب التنسيق المتناغم بين دار الأوبرا وأكاديمية الفنون لتعزيز تلك الفرق وتطويرها.

ولقد أنشىء معهد الباليه عام ١٩٥٩ وتخرّج فيه حتى كتابة هذه السطور ثلاثمائة وأربعة عشر راقص وراقصة، حصل منهم على البكالوريوس مائة واثنان، وحصل منهم على شهادة إتمام دراسة فن الباليه بما يؤهّلهم لأن يكونوا راقصين محترفين مائتان وواحد. وكانوا صفوة معدودة تمخّض عنهم فريق طليعي للباليه عام ١٩٦٧ له رصيده من الأعمال الجادة التي يشار إليها بالبنان هنا وهناك، كانت باكورة أعماله باليه «نافورة بختشي سراي» لأصافييف من إخراج ليونيد لاڤروڤسكي مدير مسرح البولشوي، فحقق نجاحًا ملحوظًا لفت الأنظار، مما دفعني بعد العرض الأول إلى دعوة الرئيس عبدالناصر ليلمس الثمرة الأولى لإنشاء معهد الباليه فلبّى الدعوة متحمسًا. وبعد انتهاء العرض منح الراقصات الخمس الأوائل وسام الفنون من الطبقة الخامسة [وهن ماجدة صالح وعلية عبدالرزاق ومايا سليم وودود فيظي وديان حقّاق] كما منح الراقصين الخمس الأوائل نوط الاستحقاق من الطبقة الأولى وهم [عبدالمنعم كامل ورضا شتا وعادل عفيفي ورضا العشماوي ويحيى عبدالتواب]. وكذا منح المشتركين في العرض من طلبة المعهد أنواطًا، ولم يفته أن يمنح الخبراء السوڤييت هم الآخرون أوسمة تقديرًا لما لمسه من جهدهم المخلص. كذلك اشتمل رصيد فريق الباليه الطليعي على باليهات «چيزيل» لأدولف آدام و«دافنس وكلويه» لموريس راڤيل و«أمسية جنّي الغاب» لكلود ديبوسي و«دون كيشوت» للودڤيج مينكوس ومقتطفات من «بحيرة البجع» و«كسارة البندق» لتشايكوڤسكي و«الأمير إيجور» لألكسندر بورودين وغيرها من المنوّعات، يخدمها أوركسترا القاهرة السيمفوني، وكما نالوا إعجاب المصريين نالوا إعجاب الأجانب. ومما يؤسف له أن هذه الصفوة لم تجد لها مكانًا مرموقًا في مصر يرعاها ويأخذ بيدها، وإذا البعض رغم أنوفهم يهجرون مصر إلى غيرها من بلاد أخرى في أمريكا وأوروبا وأستراليا، بل وإسرائيل! ليجدوا هناك صدورًا ترحّب بهم وأيد تصفّق لهم. وإذا بنا نرى رضا شتا يتألق راقصًا أول ثم مديرًا

لفرقة باليه مدينة برن ثم زيورخ بسويسرا، وكذا نرى شقيقه حسن شتا راقصًا أول بأستراليا، وجمال يسري جوده في باليه هامبورج، وأحمد عاشور فى باليه برلين، وصفوت عبدالملك في نيويورك. كما نرى ليلى أمين تنشئ مدرسة لتعليم الباليه بأستراليا، وميرفت النبراوي ووجيه يوسف ينشئان مدرسة أخرى بولاية نيويورك، حتى بلغ عدد من هاجروا ٨٦ راقصًا وراقصة. أمّا كنا نحن في مصر أوْلى بأبنائنا وبناتنا هؤلاء الذين تخطّفتهم الدول شرقًا وغربًا بعد أن عرفت أقدارهم؟ ومن بقي منهم إما غيّر مجرى حياته أو لم يجد أمامه غير الملاهي الرخيصة حيث يكون العطاء وفيرًا. وما من شك في أن التغيّر الإيديولوجي الذي بدت مظاهره في سياسة الدولة بعد رحيل الرئيس عبدالناصر قد نتج عنه تغيّر اجتماعي واقتصادي مفاجيء كان أشبه بالصدمة، وكان من آثاره ظهور مناخ ثقافي متداع. ولعل حريق دار أوپرا القاهرة في ٢٨ أكتوبر ١٩٧١ كان بمثابة إرهاص بما سيتبعه من تدهور في مجال الثقافة بعد أن كُتب لها النمو والازدهار خلال الستينيات في شتى المجالات لا سيما في مجال الفنون التعبيرية، ومن بين ما يشير إلى ذلك وعلى سبيل المثال لا الحصر، هو تأسيس فريق باليه أوپرا القاهرة. ولا نزاع في أن مردّ هذا التدهور هو أنه لم تعد هناك سياسة ثقافية ثابتة متماسكة بعيدة المدى على الإطلاق. ولقد كانت ثمة أسباب ونتائج ذات خطر داهم؛ أكاديمية وفنية ومالية وإدارية وسياسية، أسفرت هذه كلها عن التدهور الذي لحق بكافة الفنون خاصة فن الباليه خلال فترة السبعينيات. وزاد الأمر سوءًا أن تصدّر أكاديمية الفنون ومعاهدها رجال كانوا أبعد ما يكونون عن تعرّف الأهداف المنشودة من إنشائها فاضطربوا في تدبير سياستها اضطرابًا لم يُسفر عنه نجاح ما، فإذا الفوضى تعمّ والفساد ينتشر، وفقدت الأكاديمية ما امتلأت به جوانبها من قبل من مربّين على وعي وحنكة ودراية، ومن إداريين على خبرة يؤمنون بأهمية ما يضطلعون به من مهام، ويصلون جميعًا الجهد لتدعيم التقاليد الفنية الجديدة المكتسبة، وإذا بخبراء الباليه الروس الذين وضعوا اللبنة الأولى في تأسيس معهد الباليه يُطردون بين عشيّة وضحاها، الأمر الذي انتهى بالمعهد إلى الحضيض. ومما زاد الأمر فسادًا إحلال هيئة تدريس معظم أفرادها غير مؤهّلين لهذه المهمة الدقيقة مكان الخبراء الروس، فما لبثوا أن تقوقعوا في مواقعهم، حسبهم أن يضمنوا لأنفسهم البقاء حيث هم، عملوا أو لم يعملوا. وهذا لا شك نتج عنه تخلّف أليم لمستوى فن الباليه خلال حقبة السبعينيات. وأصبح اختيار أعضاء هيئة التدريس لا يُلتفت فيه إلى الخبرة الفنية العملية بل كان الاعتماد فيه على الشهادات الأكاديمية النظرية، فنشأت عن هذا دراسات سطحية لا تضيف قليلاً أو كثيرًا إلى ثقافة الفنان في تخصّصه. وعلى هذا كانت الكثرة من المدرسين على نوعين: نوع لم يمارس فن الأداء إلا لفترة وجيزة، ونوع ثان لم يمارس فن الأداء على الإطلاق. ثم إن عدم اعتراف الدولة بدبلوم الباليه الذي يحصل عليه الطالب أو الطالبة بعد جهاد سنوات تسع قد صرف الكثيرين من الخريجين إلى استكمال دراساتهم بدراسات نظرية أكاديمية أخرى للحصول على شهادات

عليا يضمنون بها التحاقهم بالمعهد مدرسين أو في وظائف أخرى مماثلة فيضيفون إلى هيئة التدريس الأولى ذات الخبرة النظرية مزيدًا ممن لا خبرة لهم فنيًا وأداءً. هذا إلى أنه لم تعد ثمة فرص سانحة أو مجال حيوي أمام مَن يُتْقنُون فن الباليه الرفيع سواء في مصر أو في غيرها من الدول العربية، الأمر الذي اضطر من له خبرة عملية في هذا الفن إلى السعي - كما أسلفت - وراء كسب عيشه إلى ما لا يليق بهذا الفن الراقي مثل المسرح التجاري واستعراضات التليفزيون بل والنوادي الليلية، وإن كان قد درّ عليهم ما يرجونه من مال.

كذلك لجأ كبار المسؤولين بالأكاديمية وبعض أعضاء هيئة التدريس ممن كانوا يسعون وراءمنفعتهم الذاتية - دون مبالاة بأية قيم تربوية أو فنية، ودون أن يُحاسَبوا، أو يحاسبوا غيرهم - إلى تسخير الطلبة والطالبات - صغاراً وكباراً - في غير ما أعدُّوا له، مثل الرقص في المسرحيات التي يؤلفونها وتُعرض ليلاً حتى منتصف الليل بلا رحمة أو شفقة لتأدية رقصات منبتّة الصلة بفن الباليه الرفيع وخارجة عن نطاق المنهج الدراسي، وفي هذا صرف لهؤلاء وأولئك عن طريقهم الذي هم بسبيله. وإذا الأمر يهول فنرى بعض أساتذة المعهد يسوقون الأطفال بنين وبنات إلى إقامة حفلات الزفاف والختان وغيرهما في قصور الأمراء والأثرياء بالدول العربية، وهذا نظير كسب مادي مهما كَبُر قدره فهو لا يعدل ما بُذل من مهانة وانعدام ضمير واستهتار بالأخلاقيات، وهم بهذا لم يأبهوا برسالتهم التربوية الرفيعة فخانوها أكبر خيانة وضيّعوا تلك الآمال التي كانت معقودة بهم، وذلك دون حياء ودون مبالاة بوخز الضمير. يُضاف إلى هذا ما انزلق إليه كبار المسؤولين في الأكاديمية خلال السبعينيات من إشراك طلبة معاهد الأكاديمية في إقامة الحفلات الرسمية وشبه الرسمية أثناء المناسبات العامة بلا داع فني تملّقًا ورياء للسلطة يدفعون إليها البنين والبنات في رقصات لا تمتّ إلى فن الباليه بسبب. وهذا كله لا شك قد أدّى إلى انحطاط المستوى التدريبي والانتقاص من المنهج التعليمي. أضف إلى هذه العوامل تدهور أسباب الصيانة أو إن شئت غيبة الصيانة باتة، وتعريض مبنى المعهد لعوامل هدّامة وكذا تعريض تجهيزاته الثمينة وأثاثاته وأدواته وورشته الفنية للتلف والبوار. هذا إلى انتقاص ميزانية المعهد عامًا بعد عام، علمًا بأن الباليه فن يحتاج إلى رعاية خاصة فريدة وإلى مناخ لائق مناسب كي يترعرع ويزدهر. وعلى الرغم من هذا كله إذا ميزانية المعهد رغم هوانها يلتهمها الإداريون الذين اكتظ بهم المعهد. ثم إذا الفساد يستشري في أنحاء المعهد وإذا المعايير التى تُتخذ لاختيار الأطفال اللائقين بدنيًا ليكونوا راقصين وراقصات باليه تنحطّ، فيُقْبل بالمعهد مَنْ هم في مستوى بدني ضعيف. هذا إلى أنه لم يكن هناك قسم داخلي بالمدرسة يرعى هؤلاء الأطفال، كما اختفت السيارات التي كانت معدّة لانتقال هؤلاء على نحو ما كانت عليه الحال من قبل. وهذه النقائص كلها كان لها بلا شك أثرها الهدّام في عدم تنشئة هؤلاء الأطفال التنشئة السويّة التي يقتضيها فن الباليه، فإذا المعهد - طلبة وأساتذة - تسودهم كلهم حالة من الإحباط والاستياء واضمحلال الروح المعنوية.

ومما لا جدال فيه أن السبب الأول في هذا كله كان انصراف الدولة عن إعطاء المعهد حقّه كاملاً خلال السبعينيات، فكان عليها أن تكفل المعهد برعايتها وفريق الباليه بعنايتها وحَدْبها أكاديميًا وفنيًا وإنسانيًا وقانونيًا وماليًا وإداريًا، وإنشاء «كادر» يضمن للراقصين والراقصات حياة آمنة مطمئنة مادية ومعنوية ووظيفية حتى تقوى فيهم آمالهم، وينهضون بعبئهم على وجه صحيح على مدى الأيام، لا سيما وقد بات بين أيدينا دار للأوبرا جديدة. وما من شك في أن فريق الباليه إذا افتقد هذه الضمانات فقد افتقد وجوده السويّ السليم. وقد رأينا صفوة الخريجين القدامى يهجرون الحياة في مصر - كما سبق القول - إلى الحياة في بلاد أخرى أجنبية كانت أسخى عليهم من وطنهم. وهذا لا شك فيه تبديد لمواردنا البشرية المتخصّصة، وكذا ضياع لما أنفقته الدولة من مال. ولعل إشراف الأكاديمية على فريق الباليه خلال السبعينيات بدلاً من إشراف وزارة الثقافة عليه كان له نصيب في الأثر السيّئ الذي آل إليه، إذ إن الأكاديمية ليس لها مَنْ يؤهّلها لمثل هذا الإشراف. وإنّا لنسائل أنفسنا فيم بذلنا تلك الأموال الكثيرة لتنشئة هذه الصفوة؟ وما مرّت تنشئة تلك الصفوة في أيام عابرة، فلقد استوعبت سنين وسنين بلغت في أقلّها تسعًا، فإذا الجهود التي بذلناها نراها مُضيَّعة مهدورة.

وأخيرًا فإني لم أطمئن نفسًا إلا بعدما جدّ في السنوات الأخيرة من نشاط بدأ يدبّ في أوصال معهد الباليه، ومن رعاية لحقت فريق الباليه بدار الأوبرا مما يبشر ببعث جديد في هذا المجال كم كنا نتمنّاه من قبل.

وقد بلغ عدد من تخرّج في معهد السينما منذ عام ١٩٦٣ إلى عام ١٩٩٣ : ١٥٠٠ طالبًا في مختلف التخصّصات يعملون جميعًا في ساحة السينما والتليفزيون، وبلغ عدد من تخرّج في نفس المدة في المعهد العالي للفنون المسرحية ١٤٦٣ طالبًا يعملون في المجالات المسرحية والسينمائية والتليفزيونية، كما بلغ عدد أفراد من تخرّج في معهد النقد الفني أربعمائة وعشرين طالبًا.

* * *

وفي الوقت الذي انفصل فيه جهاز الثقافة عن أجهزة الإعلام وكان ينبغي قيام تنسيق بينهما نظرًا لأهمية جهازي التليفزيون والإذاعة في إيصال الثقافة والفنون إلى جماهير الشعب، بل ولحاجة كل من هذين الجهازين للمادة الثقافية التي تقدّمها الوزارة، فقد بعثتُ إلى السيد محمد فايق وزير الإعلام في الثامن والعشرين من مارس ١٩٦٧ رسالة جاء فيها: **كان لابد أن يمضي بعض الوقت حتى أتبين بوضوح الموقف في وزارة الثقافة بعد غياب دام أربع سنوات، وحتى أعرف طبيعة الصلات بين وزارتينا والآثار التي تخلّفت في كلا الجهازين بعد سنوات من علاقات سلبية أدّت إلى تدهور مستمر في فهم رسالة كلا الوزارتين وأهدافهما. وأصارحك بكل إخلاص أنه**

في الأشهر القليلة السابقة على تركي الوزارة، كانت هذه العلاقات السلبية قد دُفعت لتصل إلى أقصى مداها بين الجهازين على مختلف المستويات، وكان المراقب من الخارج تبدو له الصورة وكأن الوزارتين تحملان أهدافًا متعارضة، كأن أي وزارة منهما لا يمكنها أن تعيش مع بقاء الأخرى على قيد الحياة. ومع ذلك فلا يسمح المجال هنا للتحليل أو تحديد المسؤولية، ولكنني أقرر حقيقة كنت ألمسها، وكنت وقتذاك أتخوّف من نتائجها العاجلة والآجلة في نفوس العاملين في كلا الجهازين. حقًا لقد مضى وقت طويل على هذه الصورة القائمة التي اضطررت لرسمها تمهيداً لحديثي. لقد شحبت ألوان هذه الصورة الآن إلا أن رواسبها مازالت موجودة في نفوس العاملين أو معظمهم. وفي اعتقادي أنه لا يكفي أن تكون العلاقة بين الوزارتين على أحسن ما يرام ـ كما هى الآن ـ وإنما علينا أن نسعى لانتقالها لمرحلة أخرى أكثر إيجابية يفهم فيها العاملون في وزارتينا على مختلف المستويات أنهم جنود في معركة واحدة لها مصير واحد، قد تختلف أسلحتها ولكن هدفها واحد. وإن ما شجّع على نمو العلاقات السلبية في الماضي بين الوزارتين أن الحدود الفاصلة رقيقة جداً بين رسالة الإعلام والثقافة إلى حد لا يمكن معه تمييزها في بعض الأحيان. وفي اعتقادي أنه من هذه الأرض المشتركة ذاتها يجب أن نبدأ نحن، وأن تكون ثمة نقطة انطلاق لتعاون وثيق ليس بين وزارتينا فحسب وإنما مع كل الأجهزة الشعبية والتنفيذية المسؤولة عن الدعوة والفكر. وتحقيقًا لهذا فكّرتُ عمليًا في أن تُعقد لجان تنسّق بين الجهازين من أعلى المستويات متدرّجة حتى القاعدة، وصولاً إلى ضمان فاعلية وتأثير الجهود المشتركة وحتى لا تتبدّد أو تتضارب أو تزدوج إذا تفرّقت، في وقت نحن في أشد الحاجة لتحقيق أكبر النتائج بأقل الجهود والنفقات. وأذكر على سبيل المثال أنه عندما تم بيننا الاتفاق منذ عدة أشهر على أن تعود قوافل الثقافة إلى إدارة الثقافة الجماهيرية، تعثّر هذا الاتفاق كلما تدرّج إلى المستوى الأدنى من السلّم الإداري. والوضع الذي آلت إليه المفاوضات حول القوافل هو ـ في اعتقادي ـ من رواسب العلاقات السلبية في الماضي،فالثقافة الجماهيرية تطالب بالقوافل كلها وما يتبعها من عربات نقل ووقود [أعني ميزانية الوقود] وعمال وموظفين، بينما مصلحة الاستعلامات توافق على تسليم «القوافل» ولكن بدون سائقين وعمال وبلا وقود كاف أو عربات للصيانة، ولكل منهما حججه «القانونية» التي يستند إليها. ولكن كيف تسير القوافل بلا سائقين وبلا موظفين وبلا وقود؟ لم يُطرح هذا الموضوع للمناقشة بل كان هو حجر العثرة الذي توقّفت عنده المفاوضات. وعندما بلغتني هذه الأخبار أصدرت أوامري إلى إدارة الثقافة الجماهيرية أن تضع في اعتبارها أن رسالة الإعلام في القرى لا تنفصل عن رسالة الثقافة، وإنما يتعين على قصور الثقافة عندما تنتقل إليها القوافل أن تشكّل لجانًا للتنسيق مع مراكز الاستعلامات في المحافظات وأن تقدم تقريراً شهريًا إلى الإدارة العامة في القاهرة عن مدى التعاون بين الجهازين في كل محافظة وما يقف في سبيله من عقبات.

هذه الصورة أقدمها كنموذج لما يدور. ولذا فقد تراءى لي أن هذه الصورة وغيرها مما يصادفنا في

وزارتي الإعلام والثقافة تدعو إلى أن نعقد سويًا اجتماعًا شهريًا لنناقش فيه كل ما ينمّي التعاون بين الوزارتين وكل ما يزيل العقبات أمام هذا التعاون، وأن تُترك الخطوط العريضة التي يتم الاتفاق عليها للجان أخرى لوضع هذه الاتفاقات موضع التنفيذ. فإذا وافقتم على هذا الاقتراح فإنني نيابة عن وزارة الثقافة أقدّم جدول الأعمال التالي لاجتماعنا الأول علاوة على ما تقترحون إضافته من نقاط نيابة عن وزارة الإعلام:

* قوافل الثقافة وتسليمها إلى إدارة الثقافة الجماهيرية.

* الدور الذي يمكن أن تقوم به أجهزة الإعلام في مجال الدعاية للمسرح والسينما والكتاب - أسوة بما يتم للقطاع الخاص - حتى يمكن خلق قاعدة كبيرة من جماهير الشعب تداوم على متابعة الإنتاج الثقافي وتهتم به، وخاصة أنه قد اتضح لنا أن تكاليف «الإعلام» عن هذه الأعمال الثقافية تشكّل عبئًا ماليًا على أجهزة الوزارة.

* اقتراح بأن تقوم وزارة الإرشاد القومي بما لها من سلطات بالتدخل لدى دور الصحف لكي تخفّض إلى أدنى حد ممكن فئات أسعار الإعلان عن الكتب والمسرحيات والأفلام السينمائية باعتبارها مواد ثقافية غير مربحة.

* تعديل الأجور التى يدفعها التليفزيون والإذاعة لمؤسسة المسرح مقابل ما سيذاع من مسرحيات، وكذلك اقتسام حصيلة بيع هذه المسرحيات للخارج بين مؤسسة المسرح وهيئة الإذاعة والتليفزيون.

* تنسيق عمل الفنانين المسرحيين بين المسرح والإذاعة والتليفزيون لتجنّب إرباك العمل في المسرح وأجهزة الإعلام واستنفاذ طاقات الفنانين ولإعطائهم فرصة لرفع مستواهم الفني والثقافي.

* ولأن جهود وزارة الثقافة مهما تضخّمت، وجهود وزارة الإعلام مهما شاعت ستظل دائمًا محدودة يحدّها ذلك الحاجز الرهيب القائم بين ٧٠٪ من أبناء شعبنا وبين القراءة والكتابة، ولأنه لا ثقافة حقيقية بغير محو الأمية، ولا إعلام حقيقي بغير القضاء على جهل القراءة والكتابة، فلا بد أن يكون اللقاء الأكبر بين وزارة الإعلام ووزارة الثقافة ووزارة التربية والتعليم والاتحاد الاشتراكي والحكم المحلي هو لقاء حول القضاء على الأمية في بحر ثلاث سنوات أو خمس سنوات على أكثر تقدير، نحتفل بعدها أعظم احتفال بنَيْل آخر مواطن شهادة معرفة القراءة والكتابة.

ولقد رحّب الأخ الأستاذ محمد فائق وزير الإعلام بما عُهد فيه من دماثة خلق ورقّة وموضوعية بهذه الرسالة، وكانت علاقتي به - وما تزال - تقوم على الإعجاب بفكره القويم وسلوكه السويّ ووطنيته الصادقة ووفائه الحق وإيثاره غيره على نفسه. وكم كلّفه هذا الوفاء وذاك الإيثار الكثير، فعرّضه لمحنة قاسية عن تهمة ظالمة غاشمة.

ثم كان أن التقينا لننسّق العمل فيما بيننا، وتمخّضت اللقاءات عن إيجابيات عديدة، وعن

موافقته مبدئيًا على تخصيص قناة تليفزيونية لعروض وزارة الثقافة المسرحية والموسيقية والغنائية والراقصة والثقافية وغيرها، وبتشكيل لجنة من الوزارتين لتنسيق العمل في المجالات المشتركة بين الوزارتين مثل مجال الدراما الذي كان يعاني فيه الفنانون التمزّق بين مسارح الوزارة والتليفزيون، وذلك كخطوة أولى لتنفيذ برنامج متكامل. وما كدنا نخطو الخطوات الأولى حتى وقعت هزيمة عام ١٩٦٧ فأتت على الآمال المعقودة على هذا التعاون.

* * *

وخلال عام ١٩٦٨ اقترحت عليّ د. سمحة الخولي تكوين «فرقة للموسيقى العربية» هدفها حماية التراث الموسيقي العربي وتقديمه في صورة نقية صادقة، فرحّبت بهذه الفكرة وتشاورت في تفاصيلها مع الفنانة الكبيرة أم كلثوم رحمها الله، فإذا هي تتحمّس لها وتؤيدها، وإذا بهذا المشروع يأخذ طريقه إلى التنفيذ، بعد أن شكّلت لجنة من طليعة الفنانين والموسيقيين أذكر من بينهم الدكتور حسين فوزي والدكتورة سمحة الخولي والدكتور يوسف شوقي والدكتورة رتيبة الحفني، وتكونت هذه الفرقة التي انتقل على يديها فن العزف العربي والغناء العربي إلى لون جديد راق شهد له كل من استمع إليه في مصر وفي الوطن العربي بقدرته على التمكين للإحساس بالذوق العربي عن طريق تجلية وحدة التراث بين العرب أجمع. وقد أسندتُ قيادة هذه الفرقة منذ إنشائها إلى المايسترو القدير عبدالحليم نويرة، وظل على رأسها حتى وفاته رحمه الله، فأدّى رسالة جليلة على المستويين المحلي والقومي، فقد طافت الفرقة بالعديد من الدول وشاهدها مئات الألوف من الجماهير والنقاد، فرأوا عملاً عربيًا متكاملاً يحمل مع هذا الطابع المصري. ولا تزال هذه الفرقة تضم إلى رصيدها مزيداً من التراث الغنائي وتحظي بإقبال متزايد من الجماهير من جميع الأعمال شبابًا وشيوخًا، وسرعان ما أخذت فرقٌ متعددة تحاكي هذا اللون وتشيع رسالته.

وأخيراً فقد لقيت أحسن العون من رجلين تولّيا رياسة مجلس إدارة مؤسسة المسرح والموسيقى تباعًا، أولهما الدكتور علي الراعي وكنت قد اخترته في وزارتي الأولي لكفايته العلمية وثقافته الملحوظة، وقطع معي شوطًا في هذا الميدان ثم رأيت بعد عام قضيته في وزارتي الثانية أن أستعين به في موقع آخر تتجلّى فيه قدراته العلمية، فاخترته مستشاراً لي لشؤون المسرح أستأنس برأيه على أن يكون عميداً لمعهد الفنون المسرحية في الوقت نفسه وفي الدرجة المالية عينها، غير أنه فاجأني بطلب إحالته إلى المعاش. ولما كنت حريصًا على أن يكون إلى جانبي ولا أحب أن تخسره الوزارة فقد بعثت إليه برسالة رقيقة أستحثّه فيها على البقاء في الموقعين اللذين اخترتهما له، غير أنه للأسف أصرّ على موقفه. وبتاريخ ١٥ أبريل ١٩٩٤ نشر الدكتور علي الراعي في مجلة المصور ضمن سلسلة مذكراته وقائع غير صحيحة عن ظروف تركه العمل في وزارة الثقافة، مما دفعني إلى تصحيح ما جاء بها في مقال نشر

بمجلة المصور في ١١ مايو ١٩٩٤، رأيت إثباته[١٧] ضمن هذه الطبعة الثالثة من مذكراتي.

وثانيهما عالم جليل هو المرحوم الدكتور عبدالعزيز الأهواني، وكان أستاذا دمث الخلق غزير العلم سهل التفاهم مع الجميع قادرًا على اكتساب حب العاملين معه واحترامهم، يؤدي عمله بتفان وإخلاص ومودّة دون أن تفارق البسمة شفتيه في أحلك المواقف، مزوّدًا بإنسانية نادرة وثقافة رفيعة المستوى. ومضى يزاملني في العمل ما ينوف على سنتين، غير أن ضعفًا طرأ على بصره مع بعض الاعتلال في صحته جعله يؤثر الاستقالة ليخلو لبعض بحوثه العلمية التي كان حريصًا أن يكملها منتهزًا لذلك ما بقي له من عمر. ومع أني كنت أود لو أتيح للوزارة أن تطيل فترة استفادتها من تجربته وعلمه وحكمته فإننى امتثلت لرغبته تكريمًا لقدره واعتزازًا.

[٣]

ومع عودتي إلى الوزارة وجدت مؤسسة دعم السينما قد أُلغيت وحلّت محلّها شركات ست، وهالني ما آلت إليه حالها وخسائرها وديونها، وتضخّم العمالة التي كشفت عنها البيانات الأولية التي عُرضت عليّ آنذاك سواء في مجال السينما أو المسرح أو الكتاب، فاتخذت الخطوة الأولى بالدعوة إلى عقد أربعة مؤتمرات مع مطلع ١٩٦٧ للعاملين بحقول الثقافة على نحو ما ذكرت قبل، واستعرضت معهم كافة المشاكل، رأيت تسجيل كل وجهات النظر مهما اختلفت أو تباينت حتى نتمكن من تحليلها بأسلوب علمي واضح وليكون مرجعًا لنا بين الحين والحين[١٨]. ثم شكّلتُ لجنة من الاقتصاديين وخبراء الجهاز المركزي للمحاسبات لإجراء مسح شامل لحالة السينما بالذات لكي تتضح الرؤية فنضع أقدامنا في موضعها الصحيح. وانتهت اللجنة من دراستها التي أوضحت فيها المركز المالي للمؤسسة وشركاتها في منتصف عام ١٩٦٦، وقدمت لي في مستهل عام ١٩٦٧ تقريرها الذي كشف عن: «خسائر للشركات الست بلغت مليونًا وخمسمائة وأربعين ألف جنيه، وعن قروض بلغت مليونًا وستين ألف جنيه، وعن مطالبات تجاوزت المائتين وستة وسبعين ألف جنيه لشركات التجارة الدولية والمؤسسة الاقتصادية وغيرهما، وعن أجور تُصرف لمديري إنتاج من القطاع الخاص للعمل بأفلام القطاع العام بلغت ٤٣٠٧٦٨ جنيه، وعن تعاقدات لإنتاج أفلام لم يبدأ العمل بها بلغت ٢٤٥ ألف جنيه، وعن زيادة فى العمالة وارتفاع في الأجور والمرتّبات، وعن انخفاض في عدد دور العرض لخسارتها نتيجة لهبوط مستوى الأفلام من ٣٦٠ دارًا في عام ١٩٥٤ إلى ٢٥٥ دارًا في عام ١٩٦٦، وعن ارتفاع كبير ومفاجئ في أجور الفنانين والفنيين نتيجة المضاربات غير المشروعة بين شركات الإنتاج التابعة لقطاع السينما، وعن زيادة كبيرة في إقراض منتجي القطاع الخاص دون ضمان لحصيلة الأفلام التي تم تسليفها».

وليس لي ما أقوله عما لحق حقل السينما وأصبح من العسير الخلاص من أعبائه، وحسبي في هذا تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات ولجان الاقتصاديين والنيابة الإدارية والرقابة الإدارية ووزير الخزانة والتقارير الرسمية لمسؤولي السينما بوزارة الثقافة والمجلس الأعلى للفنون والآداب الذي جاء في تقريره لتقييم أعمال وزارة الثقافة (١٩):

«..إذا كانت المرحلة الأولى لتدخّل الدولة في مجال الإنتاج السينمائي [١٩٥٨ ـ ١٩٦٢] بمثابة الدراسة والعمل المتأني إلا أن المرحلة الثانية [١٩٦٢ ـ ١٩٦٦] كانت أقرب إلى التوسّع في مجال غير واضح المعالم والأبعاد. ويبدو أنه كانت هناك عوامل متباينة دفعت إلى هذه المرحلة: فهناك من لمس التوسّع في دور القطاع العام بعد الإجراءات الاشتراكية في منتصف ١٩٦١، وأحسّ بخطورة وجود الإنتاج السينمائي في يد قلة ممن لا تتمشّى مفاهيمهم مع المفاهيم العامة في تطورها الجديد، وتصوّروا أن الحل يكمن في سيطرة القطاع العام على شركات الإنتاج والاستديوهات ودور العرض. وهناك مجموعة أخرى من المسيطرين على تقاليد السينما المصرية أفزعها التغيير الاجتماعي والاقتصادي فسارعت بعرض ما تملك من مشروعات للبيع للقطاع العام قبل أن يلحقها التأميم. وهناك مجموعة ثالثة وجدت أن مستقبلها في العمل السينمائي أصبح مشكوكًا فيه بعد المشاكل الكبيرة التي تعرّضت لها في السنوات الأخيرة فأخذت تلحّ لتتولى الدولة عملية الإنتاج السينمائي علّها تجد مرتعًا لكسبها ومجالاً لعملها. وقد نجحت هذه المجموعة مع تباين اتجاهاتها في تهيئة الفرصة لتدخّل القطاع العام في وقت لم يكن مهيّأ تمامًا لهذا العمل مما أدّى إلى نتائج خطيرة بعيدة المدى كما سنرى».

ويهمّني أن أسجل في هذه المذكرات أني خلال الفترتين اللتين تولّيت فيهما مسؤولية وزارة الثقافة لم أسع يومًا إلى مصادرة أو نزع ملكية لعقار أو ضمّ أو تأميم أو شراء شركة أو مؤسسة من مؤسسات القطاع الخاص إلى وزارة الثقافة أو إلى هيئاتها ومؤسساتها، وذلك لعدم إيماني بمثل هذه الإجراءات. وأستميح القارئ عذرًا في أن أستطرد بعض الشيء لأستعرض جملة حقائق لا غنى عن ذكرها حتى أطيح بالغمام الكثيف الذي أثارته زوبعة باطلة من أقاويل يعلم الله أن أصحابها كانوا يريدون بهذا الغمام أن يحجبوا أخطاءهم هم.

وتتلخّص الملامح الرئيسية لتلك الفترة الممتدة من ١٩٦٢ إلى ١٩٦٦ في إدماج «مؤسسة دعم السينما» في «المؤسسة المصرية العامة للسينما والإذاعة والتليفزيون»، إلى أن تغيّر اسمها بعد ذلك إلى «المؤسسة المصرية العامة للهندسة الإذاعية». وكان ذلك يعني في الواقع خلطًا للعمل الفني والثقافي ـ الذي يحتاج إلى تأنٍّ وتعمّق ـ بالعمل الإعلامي الذي يتميّز بالحركة والتغيّر المستمر. وتبع ذلك التوسّع في شراء استديوهات القطاع الخاص وإقامة مجموعة من الشركات للإنتاج والتوزيع والعرض مما دفع بالإنتاج السينمائي إلى التمدّد دون عمق لأنه لم يرتبط بشكل أو آخر بالإمكانيات المادية والفنية المتاحة، مما كان له أثر كبير في مستوى الإنتاج وتكلفته، كما أثار الكثير من المسائل التي عكست أثرها على العناصر المكوّنة لقطاع الإنتاج

السينمائي بالإضافة إلى ما عكسته على العلاقة بين هذا القطاع وغيره من قطاعات الإنتاج الأخرى. وكان أن ترتّب على هذا الإدماج والتوسع: «أن قفز رقم مرتبات التشغيل والأجور في ميزانية ٦٣/ ١٩٦٤ من ٢٩ ألف جنيه إلى ١١٨ ألف جنيه، وذلك بعد أن تأسست (شركة الإنتاج العربي فيلمنتاج)، ثم قفز الرقم مرة أخرى من ١١٨ ألف جنيه في نفس الميزانية إلى ١,٠٩٣٩٠٠ جنيه بعد إدماج (مؤسسة دعم السينما) في (المؤسسة المصرية العامة للهندسة الإذاعية). وما لبثت مؤسسة السينما أن تُبعت في ميزانية ٦٤/ ١٩٦٥ لقطاع الثقافة ومؤسسة الهندسة الإذاعية في جهاز الإرشاد القومي، فهبط رقم مرتبات التشغيل والأجور إلى ٩٧٤٤٠٠ جنيه إلى أن صار ٩٦٨ ألف جنيه في ميزانية ٦٥/ ١٩٦٦. وتضمّنت المؤسسة غير المتجانسة التكوين في أول الأمر الشركة العامة لتوزيع وعرض الأفلام، وشركة الإنتاج العالمي (كوپرو)، وشركة الإنتاج العربي (فيلمنتاج)، والشركة العامة للاستوديوهات، ثم المؤسسة. وبلغ رأس المال الاسمي لهذه الشركات ٣,٥٧٠٠٠٠ جنيه اعتمدت منه وزارة الخزانة في عام ٦٣/ ٦٤ مبلغ ١,٤١٨٠٠٠ جنيه، كما اعتمدت مبلغ ٣٠٠ ألف جنيه لإنشاء بلاتوه ومعمل ألوان ومخازن ومركز للصوت وأجهزة وصالة عرض للاستوديوهات» [٢٠]. أي أن هذه المشروعات وُلدت برؤوس أموال ناقصة أسفرت عن عجز في السيولة النقدية، وكان هذا بداية للمشاكل التي بدأت منذ ذلك الحين ولم تنته بعد.

على أن الوزارة رجعت عن خطّتها هذه في نفس العام وقبل أن تشرع في تنفيذها أعادت توزيع شركاتها مرة أخرى لتصبح ست شركات. وهكذا أدمجت «مؤسسة دعم السينما» في عام ١٩٦٣ ـ قبل أن تدعّم مركزها ـ في جهاز غريب عنها هو «مؤسسة الهندسة الإذاعية»، وأعقب ذلك تغيّر جذري في سياسة المؤسسة، فاستُبعدت بعض المشروعات التي قد سبق إقرارها، فألغي إنتاج الأفلام التي كان قد عُهد بها إلى شركة مصر للتمثيل والسينما باستثناء فيلم واحد كان إنتاجه قد بدأ فعلاً، بل إن «شركة مصر للتمثيل والسينما» قد صُفّيت لتحل محلّها شركات إنتاج جديدة، واستُبدل بمشروع تحسين الاستوديوهات ـ دون سبب واضح ـ مشروع آخر هو إقامة مدينة للسينما! تضم تسعة بلاتوهات ومركزاً للصوت وورش ديكور ووحدات حيل سينمائية على أن تضم كذلك معمل «المعهد العالي للسينما» الذي كان التعاقد قد تم على إنجازه عام ١٩٦١ لخدمة طلبة المعهد وليس لخدمة المشروعات التجارية، وقُدِّرت للمشروع ستة ملايين من الجنيهات تُنفق على سبع سنوات. وسرعان ما ظهر عدم الحاجة إلى تنفيذ هذا المشروع، فخُفِّض اعتماده إلى مليون ونصف مليون من الجنيهات أنفق منها حتى يونية ١٩٦٦ مبلغ ٢٨٤٢٠٠ جنيه في إتمام تجهيز معمل المعهد العالي للسينما، كما أنفق مبلغ ٣١٢٤٤٠ جنيه في إنشاء هيكل بنائي للصوت وبلاتوهين كانت بلا استثناء موضع نقد الخبراء الفرنسيين الذين استقدمتهم الوزارة في نهاية عام ١٩٦٦ لدارسة حال السينما المصرية [٢١]. كما جاء في تقرير الأستاذ نجيب محفوظ رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية

العامة للسينما في ٢٧ مايو ١٩٦٧ تعليقًا على هذا المشروع: «إن من كان يعتمد المشروعات السينمائية لم يكن يستند إلى تخطيط واضح يرتبط بالمتطلبات المناسبة للنهوض بالسينما نهضة متأنية تتمشّى مع القدرات الحقيقية للحقل السينمائي في مصر ووضع الفيلم المصري بالنسبة لأسواقه الداخلية والخارجية ومستواه الحضاري والوضع السياسي في المنطقة العربية كلها في المقام الأول».

هكذا أقامت المؤسسة شركة للاستوديوهات وأخرى للإنتاج وثالثة للتوزيع ورابعة لدور العرض، وتركت كلاً من هذه الشركات لتقيم علاقتها بالأخرى على أسس تجارية لا موضع فيها للهدف الثقافي أو البناء التخطيطي الذي من أجله غامرت الدولة في عام ١٩٦٣ بتولّي أمر السينما بدعوى أن تغليب الأسس التجارية على ما عداها وترك حرية العمل تأخذ مجراها سيرغم كل شركة على مراعاة مصلحتها الاقتصادية وهي تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح وفي ذلك كسب للمجتمع، إذ يعني الكسب صلاحية المشروع من ناحية، ويعني أن المجتمع لم يُسئْ استخدام موارده من ناحية أخرى. ومع ذلك جاءت النتيجة عكس المقدّر، فبالرغم من إهَدار القيم الثقافية فيما ظهر من أفلام، كان على المجتمع أن يتحمّل عبء الخسائر التي نتجت عن تطبيق هذه النظرية، فقد بلغت الخسائر المجتمعة للشركات السينمائية الست في نهاية عام ١٩٦٦ حوالي ١,٥٤٠٠٠٠ جنيه أو ما يعادل ٧١٪ من رأس المال المدفوع لتلك الشركات. وبلغت القروض على تلك الشركات سواء للبنوك أو المؤسسة ١,٤٦٢٠٠٠ جنيه.

وقد يرى القارئ أني أسهب في غير موضع للإسهاب، ولكنه سوف ينتهي إلى أنه كانت ثمة ضرورة لهذا الإسهاب، إذ فيه ما يعني المشتغلين بالسينما أساتذة وطلابًا ودارسين ولا سيما الشباب منهم. كما قد يحتاج الأمر إلى تحليل سريع لموقف كل من هذه الشركات التي أنشأتها مؤسسة السينما والهندسة الإذاعية، وهي الشركة العامة لاستوديوهات السينما، والشركة المصرية العامة للإنتاج السينمائي العربي، والشركة المصرية العامة لتوزيع وعرض الأفلام السينمائية التي انقسمت بعد ذلك إلى واحدة للتوزيع وثانية لدور العرض، وكلها أنشئت في عام ١٩٦٣، وأعقب ذلك في السنة التالية إنشاء الشركة العامة للإنتاج السينمائي العالمي «كوبروفيلم» وشركة القاهرة للسينما. ورغبة مني في ألا أثقل على القارئ غير المعنيّ بالتفصيلات أوجزت هذا التحليل في [الملحق رقم ٢] الوارد في الطبعة الأولى والثانية من هذه المذكرات ليرجع إليه من يشاء.

ويمكن تلخيص تجربة شركات الإنتاج والتوزيع والعرض الستة في خسائر مالية قدرها ١,٠٣٥٣٤٤ جنيه، وقروض مستحقة وفوائد عصيّة على السداد بلغت ٢,٦٨١٨٦٢ جنيه وأجور سنوية للعاملين تبلغ ٣٣٠٠٠٠ جنيه، وطاقة إنتاجية فائضة وغير مستغلة تقدر بحوالي ٥٠٪، وانعدام السيولة المالية، ونقص خطير في كافة العناصر الفنية التي كان ينبغي أن تقدمها وزارة الثقافة، ثم تضخّم في عدد العاملين وضياع الكفايات الفنية القليلة وسطهم. وأصبح الإنتاج الجديد في حاجة إلى رأسمال جديد لا يقل عن مليوني جنيه، وذلك لسداد ديون

البنوك ورفع عبء الفوائد وإيجاد أموال سائلة للتشغيل. هذا فضلاً عن اعتراض البنوك على التمويل طالما أن شركات الإنتاج مضطرة إلى دفع مبلغ ٣٣٠٠٠٠ جنيه سنويًا من المبلغ المقترض أجوراً للعاملين بها، واشتراط البنوك استخدام رأس المال في عمليات الإنتاج، وعجز الشركات عن أن تنتج أكثر من ثلاثين فيلمًا في السنة، ومعنى ذلك تحميل كل فيلم منها أحد عشر ألفًا من الجنيهات مصاريف إدارية للإنتاج، وهو مبلغ يرفع من تكاليف الفيلم بشكل خطير، ومن ثم يؤثر في حصيلته. وكان التخطيط قد اتخذ شكل تعاقد واسع النطاق على شراء قصص وسيناريوهات عديدة، ودُفعت في بعض القصص مبالغ وصلت في بعض الأحيان إلى خمسة آلاف جنيه، وتولى القصة أكثر من كاتب سيناريو، قبض كل منهم ثمن إعدادها قبل أن يُكلّف بها الآخر.. ثم أهْملت لأنها كانت منذ البداية غير صالحة ومن المقرر ألا ترى النور. ويبدو أن الهدف لم يكن خدَمة العمل السينمائى وإنما شراء الذمم لتدبيج المدائح لما يتم من عمل، أو على الأقل كسب سكوت الكتّاب عما يجري من مهازل. هذا وقد بلغ مجموع العرابين التي دُفعت لأعمال لم تتم أكثر من ربع مليون جنيه منها أكثرمن ١٠٠٠٠٠ جنيه لقصص وسيناريوهات. وكانت الخسائر نتيجة لهذا كله قد زادت على ثلاثة أرباع المليون من الجنيهات أي أكثر من ٥١٪ من رؤوس أموال شركات الإنتاج وهي نسبة كانت تحتم تصفيتها لولا حماية قانون شركات القطاع العام لها(٢٢).

كانت هذه هي التركة التي تلقّيتها عندما توليت أمور وزارة الثقافة للمرة الثانية، فعلى حين كان شكل الجهاز السينمائي خلال المرحلة الأولى هو «مؤسسة لدعم السينما» عدتُ لأجدها مؤسسة هندسة وسينما وإذاعة وست شركات. وبينما كانت العمالة لا تتجاوز تسعة وعشرين ألف جنيه إذا بها تصل إلى ٩٦٨ ألف جنيه، وعلى حين كان الإنتاج قد اقتصر على المعاونة في إنتاج فيلمين مشرّفين بلا خسارة، إذ بالإنتاج يتصاعد، والتعاقد يتم على عشرات الأفلام المحلية والمشتركة بملايين الجنيهات بلا حصيلة. وبينما لم تكن ثمة استوديوهات مملوكة إذا بالوزارة تشتري الاستوديوهات ودور العرض مخلّفة ديونًا تزيد على مليونين من الجنيهات فضلاً عن فوائد الديون، وعلى حين كان التمويل مكتفيًا ذاتيًا أصبح يعتمد على قروض ورؤوس أموال ناقصة. ولم يغب عن جمال عبدالناصر ما عُرف عن هذه التركة من خلل وفساد، وكان كل ما يطلبه إليّ أن أحاول إصلاح ما فسد قبل أن نبدأ بجديد.

* * *

وقد جاء في مذكرة وزارة الخزانة بشأن مقترحات الإصلاح المالي والإداري(٢٣) ما نصّه:

«بدأت مؤسسة السينما كمؤسسة لدعم السينما خلال الفترة من ١٩٥٧ إلى ١٩٦٢، ثم تقرر إدماجها في مؤسسة السينما والهندسة الإذاعية في عام ٦٣/ ١٩٦٤، وتعرّضت خلال فترة الإدماج إلى توسّع

أفقي عريض، إذ أنشأت ست شركات منها أربعة للإنتاج المحلي والعالمي وشركتان للتوزيع ودور العرض تضم كل منها أجهزة فنية وأجهزة لمجلس الإدارة تزيد عن الحاجة الفعلية لما تحققه فعلاً من نشاط لها، وآلت هذه العمالة جميعها بعد إدماج هذه الشركات إلى [المؤسسة المصرية العامة للسينما حاليًا] وإلى [شركة الإنتاج والتوزيع] رغم ما تشتمل عليه من تخصّصات غير مطلوبة وأجهزة إدارية تفيض عن الحاجة، وقد تبيّن أنهم ليسوا على المستوى المطلوب.. ومُنيت شركات السينما خلال الفترة منذ إنشائها وحتى ٣٠/ ١٢/ ٦٦ بخسائر بلغت مليونًا وخمسمائة ألف جنيه أي ما يعادل ٧١٪ من رؤوس الأموال التي خُصصت لها!».

وجاء كذلك في نفس الصفحة: «بدأت الشركات التابعة لمؤسسة السينما برؤوس أموال متواضعة لا تتفق وحجم الأعمال المنوطة بها ومعدّل دوران رأس المال العامل الذي يرجع إلى طول العمر الإنتاجي للفيلم السينمائي مما اضطرها إلى الاعتماد على القروض التي زادت من أعباء الفوائد والأقساط مما أثقل كاهل المؤسسة، هذا علاوة على ما تحقّق من خسائر استغرقت رؤوس الأموال أو كادت مما دعا هذه المؤسسة إلى إعادة تقدير رؤوس الأموال.. كما أن تملّك شركة التوزيع لدور العرض يمثّل تجميداً لرأس المال المستغل في أصول كان يمكن استغلالها عن طريق الإيجار، إذ إنه رغم شراء هذه الدور فهي مؤجرة للغير بعقود طويلة مما يضطر المؤسسة إلى إعادة استئجارها لإمكان العرض فيها، كما عجزت الشركة عن الوفاء بثمن الكثير منها والمستحق للحراسة العامة وبعض الأفراد، وقد نشأ من ذلك ضعف في السيولة النقدية اللازمة للتشغيل والإنتاج والتوزيع.. وترجع مشكلة الطاقات الإنتاجية الفائضة إلى ما اتخذ من قرارات بشأن تأميم وشراء بعض وحدات القطاع الخاص دون ما حاجة فعلية أو دراسة لاقتصادياتها، ومثال ذلك الاستوديوهات المشتراة.. إلخ».

وقد انتهت اللجنة الاقتصادية التي عهدتُ إليها بدراسة الموقف عند تسلّمي أعباء وزارة الثقافة من جديد إلى ضرورة إدماج الشركات الست في شركتين فحسب، ووضع خطة لإنتاج أفلام طويلة بعد دراستها وتقدير ميزانيتها بدقة، وإنتاج عدد من الأفلام التسجيلية القصيرة ذات المستوى الفني الجيد، والاقتصار على تمويل عشرين فيلمًا فقط للقطاع الخاص، ثم إعادة النظر في حالة الاستوديوهات ودور العرض وما وصلت إليه من انهيار. وإلى جوار هذه الدراسة رأيت أن أدعو بعض الخبراء الفرنسيين لدراسة حالة الاستوديوهات فنيّا واقتصاديّا، كذا بحث الوضع الاقتصادي أيضًا للسينما المصرية، فإذا كافة التقارير الفنية تُجمع على أن التفكك التنظيمي وعدم وجود خطة واضحة ونقص الكفايات قد لعب دوراً كبيراً في تدهور مستوى السينما المصرية وإثارة المتاعب لها، وأوصت جميعها بأهمية تجميع الإنتاج السينمائي في مراحله المختلفة تحت إدارة شركة واحدة، وإدماج شركتي التوزيع ودور العرض في شركة أخرى، واقترحت بعض التحسينات الفنية للإفادة من الكفايات والعناصر القائمة.

على أني لم أكتف بوجهة نظر المحايدين ورجال الاقتصاد فحسب بل دعوت أيضًا إلى

ندوات اشترك فيها السينمائيون من مختلف الفروع نوقشت فيها مشاكل الإنتاج السينمائي بحرية كبيرة، وبناء على هذه الدراسات والمناقشات الواسعة خطوتُ خطوتي الثانية بإدماج شركات الإنتاج والاستوديوهات في شركة واحدة باسم شركة القاهرة للإنتاج أسندتُ رئاستها إلى الاقتصادي النزيه المعروف دكتور عبدالرازق حسن، وإدماج شركتي التوزيع ودور العرض في شركة واحدة عهدتُ بها إلى الأستاذ المحاسب يوسف صلاح الدين، وذلك حتى يمكن تقصير الخطوط وتطويق الخسائر المتزايدة والمضطردة لضعف حصيلة الأفلام التي تم إنتاجها وعرضها، وهبوط مستوى الأفلام التي تمّت ولم تكن قد عُرضت بعد، وتدهور التوزيع الداخلي والخارجي، وسوء حالة الاستوديوهات والآلات وتردِّي حالة دور العرض وقلّتها، وتصفية التعاقدات القديمة والسيناريوهات التي كانت قد أعدّت ودُفعت فيها مبالغ باهظة، والأفلام التي صُرف عليها ولم تتم، وغير ذلك من العقبات والمعوّقات التي ينوء بها أي جهاز.

وجاءني الأستاذ نجيب محفوظ الذي عهدتُ إليه برئاسة مجلس إدارة المؤسسة العامة للسينما ليخطرني بأنه قد تبيّن له من ميزانية إدماج شركات الإنتاج والاستوديوهات أنها قد استهلكت ٨٠٪ من رأس مال الشركات دون عائد، وأنه رغم وجود تسهيلات ائتمانية مصرفية بمبلغ ٥٥٠ ألف جنيه إلا أن المبلغ الذي يمكن السحب عليه في عملية الإنتاج لا يتجاوز ٦٦٣٠٩ جنيه أي لا يكفي لإنتاج فيلمين من مستوى عادي! ثم إذا أنا أتلقّى في شهر مارس ١٩٦٧ تقريراً من رئيس شركة القاهرة للإنتاج يخطرني فيه «بأن رأس مال الشركات الست قد استُغرق بأكمله في الخسائر، وأن مجموع الأجور للعاملين بالشركة وتأميناتهم الاجتماعية بلغت ٣٣٠ ألف جنيه، وذلك بطبيعة الحال بخلاف العاملين في المؤسسة ذاتها وشركة التوزيع، وأن الطاقة العامة غير مستغلّة بنسبة ٥٠٪ وذلك إذا ما كان المطلوب هو إنتاج ٣٠ فيلمًا في السنة». ثم إذا هو يطالبني بتدبير رأس مال جديد للشركة قدره مليونان من الجنيهات، وذلك لإمكان سداد مطلوبات البنوك ورفع عبء الفوائد وإيجاد أموال سائلة للتشغيل، هذا فضلاً عن تقرير إعانة من الدولة قدرها ثلاثمائة ألف جنيه أو إعفاء الشركة من الرسوم الجمركية بالإضافة إلى إعانة قدرها مائة ألف جنيه. أما إذا تعذر تقرير هذه الإعانة أو الإعفاء من الرسوم الجمركية - وهو أمر كان مستبعداً وقتذاك - فهو يرى إعادة حصيلة دعم السينما إلى وضعها الطبيعي بتخصيصها لعملية تنمية صناعات السينما ومواجهة مشاكلها لا سيما أن ذلك كان الغرض من فرض ضريبة الدعم.

وهكذا كبّلت فداحة التصرفات السابقة الوزارة بقيود استعصى الفكاك منها خاصة مع انعدام السيولة وقتذاك، حتى لقد جاءني الأستاذ نجيب محفوظ يومًا برفقة الدكتور عبدالرازق حسن ليبلغاني بعدم توافر الأموال التي تسمح بدفع مرتبات العاملين بالمؤسسة وشركتيها![*]

(*) وعلى هذا المنوال كان الموقف بدار الكاتب العربي التي تولى أمرها د. عبدالعظيم أنيس فإذا هو يعقد قرضًا من خزانة الدولة لمواجهة الوضع.

فاتصلت على الفور برئيس الجمهورية الذي أصدر تعليماته في الحال إلى وزير الخزانة كي يؤدي هذه المرتبات. وأشهد أن رفقة الأديب المحبّب إلى القلوب نجيب محفوظ كانت رفقة ممتعة مثمرة، فما أكثر ما زوّدني بالنصح الرشيد السديد في واقعية مترعة بإنسانيته الرهيفة وحكمته البالغة وإدراكه العميق للمشاكل مما خفّف عني الكثير من أعباء تلك الفترة المضنية العصيبة.

وفوق هذا أسفر حال المؤسسة وشركاتها عن وضع جديد أساء إلى سمعتنا في الخارج، علاوة على تصرفات شركة كوبرو المعيبة مما أدّى إلى هجرة أشهر الفنانين المصريين إلى لبنان، فإذا الرئيس جمال عبدالناصر يرسل إليّ في أوائل عام ١٩٦٧ صورة مما نشرته مجلة لبنانية تحت عنوان ساخر تشكر فيه مؤسسة السينما المصرية على سياستها التي أدّت إلى انتعاش السينما اللبنانية بانتقال الفنانين والفنيين إليها، مستفسراً عن حقيقة هذا الأمر، فأرسلت إليه الرد شارحًا له الأسباب الحقيقية التي أدّت إلى هذا الوضع، وأولها إفلاس مؤسسة السينما في مصر.

وضعت كافة هذه الحقائق أمام المسؤولين بالمؤسسة والشركتين وناقشت معهم الخطوط الأساسية حتى التفصيلات الدقيقة، وأخذت في متابعتهم متابعة جادة ووضعت لهم في أول يناير ١٩٦٧ دستوراً للعمل وجّهت فيه النظر إلى جوهر العمل الواجب التطبيق بحيث ينطوي على رفع المستوى الفكري والفني للفيلم المصري، والالتزام باختيار أفضل العناصر الموجودة على أرض الواقع، وفتح الطريق أمام خريجي المعهد العالي للسينما من الجيل المتعلم، واستلهام الحلول الذاتية من واقع التجربة العملية، ثم اتباع منهج علمي لسياسة التخطيط الاقتصادي للسينما، وتحديد الموقف المالي تحديداً لا لبس فيه ولا غموض، ووضع علاقة سليمة بين القطاع العام والقطاع الخاص، وأن ترتفع خطة القطاع الخاص إلى مستوى خطة المؤسسة، وخاصة في الأفلام التي تعتمد في تمويلها على القطاع العام، ثم تحديد العلاقة بين الإنتاج والتوزيع، وإعادة تنظيم شركتي الإنتاج والتوزيع ورفع مستوى الكفاية الفنية. كما طلبت موافاتي بما تم بعد قرار الإدماج وتحديد وضع الاستوديوهات بما يكفل لها التطور والانتظام. وفيما يتعلق بالإنتاج المشترك طلبت مراعاة التحقّق من مستوى الفنيين الأجانب ضمانًا للفائدة المرجوة منه، كما رأيت إنشاء «مركز للأفلام التسجيلية» ليكون وحده إنتاجية لها كيانها عهدتُ بها إلى الفنان التشكيلي حسن فؤاد رحمه الله، فكان مثالاً للأمانة والجدّية والحماسة والتفاني في عمله كما أضاف الجديد برؤيته فنانًا متميّزاً.

وكان من الواجب مع كل هذه المحاولات ألا يتوقف الإنتاج السينمائي، كما لم يكن ثمة مفر من استكمال الأفلام التي بُدئ فعلاً في إنتاجها وصُرفت عليها مبالغ طائلة، برغم عدم اقتناعي الشخصي بجدوى هذا المسلك، إلا أن الوضع المالي المنهار للمؤسسة كان يستوجب

إنقاذ ما يمكن إنقاذه بالاستفادة بقدر الإمكان من المبالغ التي تجمّدت في شكل قصص وسيناريوهات وأفلام بُدئ في تصويرها ولم تُستكمل(٢٤). وتركتُ حرية الاختيار والتنفيذ للمتخصّصين من القائمين على إدارة المؤسسة دون أن أفرض رأيًا في أعمال تنفيذية هي من صميم اختصاصهم، وحسبي أن جَلَوْتُ الخطوط العريضة للخطة والهدف المنشود من تطبيقها. ولذلك فقد أرسلت إلى رئيس مجلس إدارة المؤسسة خطابًا أوضّح فيه تصوّري لخطة متكاملة لإنقاذ السينما من عثرتها، وليناقش مجلس الإدارة ولجنة الخطة هذا التصوّر لإبداء ما يرونه بشأنه وإعادة العرض لنتدارس الأمر معًا من جديد حتى نصل إلى ماهو أفضل.

وفي الرابع عشر من فبراير عام ١٩٦٧ تلقيت من الأستاذ عبدالرحمن الشرقاوي ـ وكان يعمل وقتذاك في مؤسسة السينما ـ تعليقًا على ذلك الخطاب جاء فيه:

«راعني أن تكون قرارات لجنة الخطة بالمؤسسة استمرارًا للسياسة التي رسمتها العقلية التقليدية القديمة، وهي السياسة التي أدت بالسينما إلى الانهيار فنًا وتجارة، وضربت أعزّ جهاز من أجهزة الثقافة الجماهيرية ووصلت به إلى الوضع المؤسف الذي تعانيه السينما المصرية اليوم. وإني إذ أحيّي مبادرتكم الثورية المبدعة إلى تحديد منطلق ومسار للعاملين في السينما وإلى تحذيرهم من التورط في الخضوع لسلطان النظرة التي أخّرت السينما فنًا وقادتها إلى حافة الإفلاس صناعة وتجارة، أنا إذ أحيّي مبادرتكم الثورية لوضع دستور ومبادئ تُلزم العاملين في أخطر أجهزة الثقافة الشعبية أود أن أتقدم إلى سيادتكم بهذ الملاحظات. هذا الكتاب الذي وُزّع على بعض العاملين في السينما بصفة سرية هو في الحق ميثاق ودستور للسينما المصرية، له طاقة المواثيق وأصالة الدساتير. وإذن فيجب أن يُناقش في المؤسسة على مختلف المستويات وفي لجنة الاتحاد الاشتراكي بالمؤسسة، ليكون من القاعدة ا لشعبية وممثّليها في المؤسسة رقيب وحسيب على أعمال لجنة الخطة التي يتعين عليها أن تلتزم بما في كتابكم من مبادئ وقيم. بل إنني لأذهب إلى أبعد من هذا، فهذا الكتاب تعبير عن إرادة المثقفين والثوريين وعما يعلّقونه على السينما من آمال.. وهو تعبير عن أحلام شرفاء الناس في سينما مصرية تستصفي نفسها من السوقية والتلفيق والزّيف وتحقق الفن والصدق والأصالة. ولهذا فيجب أن يوزّع على الأدباء والمنظمات الثقافية بالاتحاد الاشتراكي.. ونحن بهذه الرقابة الشعبية على تصرفات لجنة الخطة نعصم هذه اللجنة من الميل أو الهوى، ومما عسى أن يجرّها إليه تصارع المصالح، ونحرّرها في نفس الوقت من سلطان العقلية التقليدية القديمة التي هبطت بفن السينما إلى الابتذال ودفعت صناعة السينما إلى حافة الخراب، وأساءت إلى السمعة التي يجب أن يتمتع بها القطاع العام. وجماهير شعبنا ترى مؤسسة السينما قد عجزت في مدى أربع أعوام [٦٣ـ١٩٦٦] عن إنتاج فيلم واحد ضخم كفيلم «صلاح الدين» مثلاً [تم تصويره خلال عام ١٩٦١]. بل إن المؤسسة في هذه الأعوام [الأربعة] الأخيرة

قد سارت على الإزراء بهذا اللون من الإنتاج المشرّف الضخم، ومضت تشهّر به، وتقدم أفلامًا تتنافس فيها الشركات على شحنات الإثارة والافتعال وتعرية الأجساد» .

وهذه شهادة أعتزّ بها من رجل عايش الوسط السينمائي معايشة كاملة ولم يبعد عنه قيد خطوة .

غير أن هذه الخطة لم يتم تنفيذها كاملة ، إذ حالت دون ذلك ظروف الهزيمة التي لحقت بمصر في منتصف العام والتي تركت ظلالها الكثيفة على سائر نواحي الحياة ومن بينها السينما ، ولأسباب أخرى فنية ، ثم . . لانعدام السيولة . . وهكذا كان على الوزارة أن تغيّر خططها ، فطلبتُ من الأستاذ نجيب محفوظ في شهر يونية ١٩٦٧ اتخاذ سياسة تناسب الموقف الجديد ، وذلك بأن تشمل الخطة إلى جانب تعبئة الجماهير تعبئة واعية تعدّها لمرحلة نضال شاقة وطويلة من خلال عدد من الأفلام الإنسانية والتي تُعلي من شأن القيم الروحية الخالدة في الشجاعة والصبر وتقديس الواجب وترقّى بالروح المعنوية للناس بشكل عام ، وأن تشمل الخطة أيضًا جانبا من الأفلام الترفيهية والكوميدية ذات المستوى الرفيع والاتجاه النفسي السويّ. وأضفت أيضًا أنه حتى لا يتوقف الإنتاج في الاستوديوهات علينا وضع خطة عاجلة لثلاثة شهور تتّسم بالمرونة وتساير الإمكانيات المتاحة حتى إذا ما بدأت عملية الإنتاج السينمائي فور اعتماد الخطة العاجلة تبدأ المؤسسة في وضع خطة التسعة شهور الباقية من السنة . وأوصيته بتشكيل لجنة لاختيار القصص ومراجعة السيناريوهات في المؤسسة تكون مسؤولة مسؤولية كاملة من الناحية الأدبية والفنية مع إتاحة كافة الإمكانيات المادية والصناعية التي توفر للعمل الفني فرصة الإبداع والتحسين ، وأشرت بأن توكل هذه المسؤولية إلى الأستاذ عبدالرحمن الشرقاوي .

ومن غريب المصادفات وقبل أن أصدر قراري بتولّي عبدالرحمن الشرقاوي تلك المسؤولية بأيام قلائل ، فاجأني الرئيس عبدالناصر خلال اجتماع مجلس الوزراء أثناء مناقشة مشكلة العمالة الزائدة في الحكومة بقوله : «أنت تشكو من العمالة الزائدة في وزارتك بينما أرى أن لديك موظفين كباراً يتقاضون مرتبات ضخمة ولا يؤدون عملاً ، خُذْ مثلاً عبدالرحمن الشرقاوي في مؤسسة السينما ، فهل ستبدأ بالاستغناء عنه؟» فرددتُ عليه قائلاً : إذا لم يُكرَّم كبار الشعراء والأدباء في عهد جمال عبدالناصر فمتى يكرّمون؟ ومع ذلك فسوف أعدّ له عملاً هامًا يؤديه وسوف أخطر سيادتكم به خلال أربع وعشرين ساعة . وأعملت فكري فيما دار من حديث إلى أن وجدت الحل في الرسالة التي تلقيتها من الشرقاوي والتي أشرت إليها ، فاستدعيته وناقشته في تفاصيل تلك الرسالة ، وطلبت إليه أن يضع خطة لتنفيذ ما جاء بها وأن يشرف بنفسه على تفاصيلها ، وقد كان . ورحل الشرقاوي رحمه الله عن دنيانا وهو لا يعلم بهذه الواقعة .

وفي حقل الإنتاج المشترك كان طابع الحذر هو الواجب الأخذ به بعد التجربة المريرة لشركة كوبرو(*)، فلم يتم إنتاج مشترك إلا فيلم «الناس والنيل» ومع الاتحاد السوڤييتي الذي لم يُعرض إلا في أوائل سنة ١٩٧٢ في مصر والاتحاد السوڤييتي في وقت واحد. وعلى الرغم من أهمية الفيلم من الناحية السياسية وعلاقتنا مع الاتحاد السوڤييتي وقتذاك على ما كانت عليه فقد اتُخذت كافة الاحتياطات من الناحية الإنتاجية؛ فكان أول فيلم مصري يصوّر ٧٠ملليمترًا، وكانت تكاليف الفيلم مناصفة بيننا وبين الاتحاد السوڤييتى على أن تتم المقاصّة بين المصروفات التي تُنفق في مصر وبين تلك التي تُنفق في الاتحاد السوڤييتي، أي دون استخدام أية عملة أجنبية. وقد وجدت الشركة نفسها مضطرة - إنقاذًا لأموالها - إلى استخدام جزء من فيلم آخر كان قد بُدئ في تصويره سنة ١٩٦٤ عن السد العالي وتكلّف ١٤٦٨٠ جنيهًا لم يُنتفع به، فاحتُسبت تكاليف هذا الجزء من بين مصروفات الفيلم لصالح الجانب المصري. كذلك كان أول فيلم مشترك يُختار له نخبة من أساطين الفن والأدب المصريين يأتي في مقدمتهم المخرج يوسف شاهين والكاتب الأديب عبدالرحمن الشرقاوي للاشتراك مع مخرج سوڤييتي وكاتب سيناريو سوڤييتي، فضلاً عن نجوم مصريين لامعين إلى جانب النجوم الأجانب. ومن ناحية التوزيع كان على الاتحاد السوڤييتي أن ينتفع بالتوزيع داخل بلاده فقط على حين يحق لمصر أن تختص بإيرادات توزيعه في مصر والدول العربية وجميع الدول الاشتراكية في أنحاء العالم، على أن تتم المحاسبة بأن تُخصم مصاريف التوزيع أولاً، ويغطي الصافي أولاً مصاريف الجانب المصري، ثم يغطي ثانيًا الجانب الروسي، فإذا تحققت أرباح بعد ذلك توزع بنسبة ٦٠٪ لمصر و٤٠٪ للاتحاد السوڤييتي. وللقارئ أن يقارن بين هذا الأسلوب وبين أسلوب الإنتاج المشترك في عقود كوبرو فيلم، إن كان لعقودها أثر.

(*) جاء في تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات: «أنشئت شركة الإنتاج العالمي «كوبرو فيلم» بهدف ربط الإنتاج السينمائي العربي بمثيله في العالم، غير أنها تحولت عن أهدافها لتكون مرتعًا لسوء الإدارة والاستغلال والفساد.. وذلك لإهمال المسئولين بالشركة في تحصيل المبالغ التي صرفتها لحساب الشركة الإيطالية. ولم يحاول رئيس مجلس الإدارة آنذاك أن يتخذ أي إجراء لاقتضاء ديون الشركة قبل مغادرة الجانب الإيطالي البلاد، سواء بمنع المعدّات من التصدير أو الحجز على الفيلم لدى الاستوديوهات التي تقوم بالطبع والتحميض كما يقضي بذلك العُرف السينمائي، بل ذهب إلى أبعد من ذلك بتنازله عن خطاب ضمان نُصّ عليه في العقد مع الشركة الإيطالية. وبذلك تمكّن الجانب الإيطالي من المماطلة ولم يبق ضمان واحد لاسترداد حق شركة كوبرو في أموالها... وقد تبين أن ضعف إيرادات أفلام شركة كوبرو يرجع أساسًا إلى ضعف مستوى قصص تلك الأفلام من الناحية الفنية والأدبية ووقوع حوادث أغلبها في نفس الأماكن مما جعلها تتشابه وتغدو صورًا مكررة، فضلاً عن اختيار الممثلين الأجانب من بين الفنانين المغمورين وإسناد أدوار إلى النجوم المصريين لا تتفق ومكانتهم لدى جمهور المشاهدين، وتقصير الشركة في ملاحقة نشاطها في المجال الدولي، فلم تتابع الموزّعين الأجانب متابعة جادة، وتركت الأفلام مددًا طويلة بعد إنتاجها دون استغلال مما أثر على قيمتها التجارية، ولم تتخذ عملاً إيجابيًا لاستغلالها في السوق التي تخصّها طبقًا لعقود الإنتاج. أضف إلى ذلك عدم أهمية البلاد التي من حق شركة كوبرو التوزيع فيها طبقًا للعقود المبرمة، إذ لا تعدّ من الأسواق التجارية الحيّة التي يُعتد بها من ناحية الإيراد». إلى غير ذلك من المخالفات التي وردت بالتقارير الفنية والقانونية والتي سبق نشرها في الطبعة الأولى من هذه المذكرات.

وفي شهر أبريل سنة ١٩٦٨ استعرضت أمام مجلس الوزراء موقف كافة أجهزة وزارة الثقافة ومن بينها السينما، فأوضحت مراحل عملها وأسلوبه محذّرًا من نتائج موقفها المالي المتدهور وقلت: «**إنه من المؤسف والطبيعي في آن واحد أن هذا الوضع لم يقابله تحقيق للهدف الأساسي من المؤسسة، بمعنى أنها لم تستطع أن تنهض بالفيلم كما لم تستطع أن تعالج مشاكله لأسباب خارجة عن إرادتها وليست الإدارة الحالية هي المتسبّبة فيه، حتى أصبح هذا الوضع يهدّد الفيلم المصري بأن يفقد أسواقه في الداخل والخارج معًا. بل المحقّق إن احتمالات المستقبل تشير إلى مزيد من الخسائر لا الإقلال منها، وهو ما سيؤدي بالضرورة إلى زيادة هبوط مستوى الفيلم المصري**». وأعقبت عرضي السريع بأنه إزاء هذا الموقف وحرصًا على أن تلتزم وزارة الثقافة بمهامها الأساسية دون أن يضيع على الدولة ما يمكن تحقيقه اقتصاديًا من الوحدات التابعة وإنقاذًا لها من البوار، فإني أقترح أن يعاد توزيع العمل الموكول لمؤسسات الوزارة الثلاث إلى ثلاث هيئات ترعى السينما والمسرح والموسيقى والكتاب العربي تندمج كفروع لوزارة الثقافة تحت ميزانية الخدمات، على أن تُخصّص لها الاعتمادات المناسبة التي تمكّنها من أداء رسالتها، ووضع برامج بعيدة المدى للوصول بها إلى أهدافها، مع تخصيص مؤسسة اقتصادية للمشروعات الثقافية تتولى أساسًا توزيع الكتاب العربي في الداخل والخارج، مع نقل الزائد عن الحاجة من المطابع التابعة للوزارة بحالتها وجميع التزاماتها إلى خارج قطاع الثقافة. وفيما يتصل «بالهيئة العامة للسينما» اقترحت أن تتولّى الإشراف والتوجيه ورفع مستوى الإنتاج السينمائي ورعاية المواهب الجديدة وتهيئة الجو الفني للإنتاج على أعلى مستوى ممكن، على أن يقتصر إنتاجها على نوعين: الأول الأفلام الروائية الكبرى ذات المضمون الإنساني والاجتماعي دون الهبوط بالمستوى إلى استدرار الرواج لتغطية النفقات بأي أسلوب، مع إفساح المجال للإنتاج الخاص وفقًا لما تضعه الهيئة الجديدة من خطط سنوية. والثاني الأفلام التسجيلية والثقافية وأفلام الأطفال بكل أنواعها لتغطية حاجة المواطنين إلى الوقوف أولاً بأول على مدى التقدم الذي يتحقق في مجتمعهم والمساهمة في تربية النشء وتكوين أذواقهم تكوينًا يساعدهم على أن يشبّوا عناصر صالحة تفيد الوطن. ومما يدعو إلى الرضا أن هذه السياسةنفسها هي التي نادت بها وزارة الثقافة فيما بعد خلال السبعينيات على أنها الحل الأمثل. غير أن الظروف التي تلت الهزيمة فرضت على الدولة ألا تستجيب إلى سياسة التقليل من عدد الأفلام المنتجة، بل كانت توجيهات الرئيس عبدالناصر لي صريحة كل الصراحة في أن تنتهج الوزارة سياسة الاستطراد في الإنتاج لتشغيل أكبر عدد من الأيدي العاملة والفنانين والفنيين.

على أني أعدت الكرّة مرة أخرى وعرضت الأمر على مجلس الوزراء الذي قرر إحالة اقتراحي إلى اللجنة الاقتصادية، التي استقر الرأي فيها بعد جدل مستفيض على ضرورة تشغيل مؤسسة السينما بطريقة اقتصادية بحيث ينتج القطاع العام سنويًا ثلث عدد الأفلام

المصرية أي بمعدل ٢٧ فيلمًا والقطاع الخاص الثلثين، وذلك لتشغيل الاستديوهات والعمالة تشغيلاً اقتصاديًا. ولم يكن أمامي مفرّ من انتهاج هذه السياسة مع الحرص الشديد حتى لا تؤدي إلى تبديد المال والطاقات فيما لا طائل وراءه، ومع الحرص أيضًا على اختيار الأفلام من بين تلك التي سبق التعاقد عليها في السنين السابقة وأنفقت عليها الأموال من قوت الشعب، مع انتقاء أفضلها بقدر الإمكان وبعد عرضها على لجنتي القصة والسيناريو. ولنفس هذه الظروف ـ أعني ظروف الهزيمة ـ أصبح من العسير على المؤسسة أن تتخلّص من العمالة المتضخّمة.

ويقتضي الإنصاف أن أعترف بأن سياسة المضي في الإنتاج التي أشار بها الرئيس في سنة ١٩٦٨ كان لها ما يبررّها لعدة أسباب: أولها تشغيل الأيدي العاملة من الفنانين والفنيين والعاملين والحرفيين الذين لحقتهم البطالة فانقطعت أرزاقهم، خاصة صغارهم الذين لا يُحسنون أية حرفة أخرى والذين بلغ عددهم بضعة آلاف، توافقًا مع سياسة الدولة في أن تيسّر لمواطنيها أبواب العمل الشريف وتفتح لهم مجال الرزق. وثانيها تشغيل الاستوديوهات التي أصبحت تعجّ بقوى عاملة زائدة عن الحاجة، وذلك لتغطية بعض من نفقاتها اليومية في محاولة لرفع بعض العبء عن خزانة الدولة. وثالثها استعادة الفنانين والفنيين الذين تعطلوا عن العمل وهاجروا إلى لبنان وأتاحوا له أن ينتج ما يقرب من ٤٣ فيلمًا لأول مرة في حياة السينما اللبنانية. ورابعها ضرورة المحافظة على الوجود المصري للفيلم في سوقه التقليدية والتي بدأت تنكمش تحت ضغط الإنتاج المنافس من الهند والبلاد العربية الأخرى بالإضافة إلى العوامل السياسية. وخامسها وليس آخرها ظروف الهزيمة وما خلّفته في أعماق الناس من حزن وخيبة أمل وما تركته من كساد في الحقل السينمائي بالقطاع الخاص، والتأثير المباشر والخطير على سوق الفيلم المصري في الخارج، خاصة إذا علمنا أن الفيلم المصري كان ما يزال يغطي ٦٠٪ من إيراده من الخارج و٤٠٪ من الداخل.

وقد نشأ عن المضي في هذه السياسة إمكانية استغلال قدر متزايد من الطاقة الإنتاجية للاستديوهات، كما بلغ عدد الأمتار التي تم تشغيلها عام ٦٧/ ٦٨، ٩ مليون متر مقابل ٦ مليون في العام السابق، وبلغ عدد أيام التوقّف في البلاتوهات في الستة شهور الأولى من عام ١٩٦٧ ما مقداره ١٦٦ «يوم عمل» مقابل ٤٤٣ «يوم عمل» في المدة المقابلة من العام السابق، وتم تشغيل عمال مؤقّتين بلغ عددهم حوالي ١٢٠٠ عامل، كما تم استيعاب كافة خريجي المعهد العالي للسينما.

وهكذا ظلت السينما في خطواتها نحو المستقبل المنشود تعاني من أثقال الماضي القريب التي ترهق خطواتها بكل ما خلّفه ذلك الماضي من تقاليد في العمل والفكر. ولم يكن أمام الدولة مع ذلك كله إلا محاولة التوسّع في الإنتاج، ولم تعد فلسفة الإنتاج في جوهرها إزاء

تلك الظروف فلسفة ثقافية خالصة بقدر ما هي سياسة اقتصادية سياسية اجتماعية، فتجاوزت الوزارة قليلاً - وفي «جزء» من الإنتاج السينمائي المموّل - عن تكامل المستوى في سبيل الوقوف إلى جانب الدولة ككل متماسك تدفع عنه مشاكل البطالة في صناعة هامة ومثمرة، وتعيد إلى رحاب الوطن مَنْ نزح من فنانيها وفنّييها، وتعيد تأكيد الوجود المصري في السوق التي كانت مجالاً حيويًا لها، وتفتح آفاقًا للشباب المصري المتخصّص الذي تخرّج في معاهدها الفنية. ورغم هذه السياسة التوسّعية نسبيًا والتي فرضتها ظروف الوطن وقتذاك فإن الوزارة لم تغفل وضع الشروط الصارمة التي تكفل تحقيق الفيلم المُموَّل للحد الأدنى من أهدافه الثقافية والاقتصادية.

ومع ذلك فقد كان الأوْلى من وجهة نظر الثقافة البحتة أن نوجّه جهودنا إلى أفلام قليلة العدد على مستوى رفيع تكون نموذجًا يُحتذى للإنتاج المصري، غير أن انشغالنا بحلّ المشاكل السابقة وما ترتّب عليها من ضياع المال ومشاكل البطالة وإتاحة فرص العمل قد أثّرت على مستوى الجودة التامة في أفلام القطاع الخاص المموّل. والأصل فى السياسة الثقافية السليمة هو تجويد العمل الثقافي في كافة المجالات لأن ذلك يشكّل القدوة الطيبة للإنتاج الذي يقدّمه الغير، غير أننا لو كنا قد قصرنا جهودنا في ميدان السينما على ذلك الهدف المثالي - كما كنا نرجو - لترتّبت على ذلك مضاعفات اقتصادية واجتماعية لا قبل لأحد بمواجهتها، وأقل هذه المضاعفات بطالة المشتغلين بالسينما وتعطل الاستديوهات وتضييق رقعة سوق التوزيع الخارجي أمام الفيلم المصري، وفتح مجال منافسته وهو غائب عن الأسواق العربية.

ومع هذا حرصت الوزارة على الحفاظ على المستوى الفني والسياسي والاجتماعي للفيلم المصري في القطاع العام، إذ أنتجت من خلال المؤسسة عدداً من الأفلام تناقش قضايا سياسية واجتماعية على جانب كبير من الأهمية، ووفّرت لها كافة الإمكانيات، فاختارت قصص أعظم الكتّاب، وأسندتها إلى أقدر المخرجين، ولم تبخل عليها بكبار الممثلين والفنيّين. وهكذا هيّأت الجو المناسب للإنتاج، ودفعت عجلة العمل، وأتاحت الفرصة للكتّاب والفنانين للإبداع، وإن وجدت نفسي مع القائمين على تنفيذ سياسة الوزارة مضطرين إلى الإرجاء الجزئى لفلسفة الإنتاج السّويّ التي تقطع دابر كل ما عانته السينما مع تطبيق الحلول الجذرية لها. وقد اجتهدنا ما وسعنا الجهد كي نحيط هذا الأسلوب الذي فرضته الظروف القاهرة بسياج من الحرص خلال الأعوام التالية، من خلال بذل المزيد من العناية والإتقان وتنظيم قواعد السحب من البنوك على الاعتمادات المخصّصة لشركة الإنتاج، ووجوب مراعاة المستوى الفني والإنساني والاجتماعي للأفلام التي نسمح بإنتاجها في القطاع العام والخاص، وإيقاف التعاقد على أفلام جديدة إلى ما بعد الانتهاء من الأفلام التي ما زالت في مرحلة التنفيذ، ووضع خطة مالية وزمنية لكل فيلم، وصياغة لائحة تحكم إنتاج الأفلام في

القطاعين العام والخاص المموّل وتسيطر على القروض التي تُعطَى للمنتجين بضمان إيرادات الأفلام، إلى أن انتهينا بتحديد سلفة التوزيع بحيث لا تتجاوز عشرة آلاف جنيه متضمّنة خدمات الاستوديوهات مع ضمان استرداد تلك الديون، كما سعيت لدى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية لتذليل العقبات التي تعترض تسويق الفيلم المصري في الخارج. ونتيجة هذه السياسة التي انتهجتها الوزارة خلال تلك المرحلة القلقة في حياة الأمة أكملت المؤسسة على مدى ١٨ شهراً ٣٦ فيلمًا كلها من الخطط السابقة، واستكملت تمويل ٤٣ فيلمًا من القطاع الخاص وقد ترتّب على هذه الموجة من النشاط أن عاد إلى مصر مَنْ هجرها من الفنانين والفنيين، فإذا إنتاجنا يربو عما كان عليه أضعافًا مضاعفة.

أما فيما يتعلق بالخدمات المقدمة للأفلام الأجنبية فقد عانت المؤسسة عند اتصالها بالمنتجين في الخارج من نتائج تصرفات إدارة شركة كوپرو، ومن منافس جديد قفز إلى الأسواق العالمية هو إسرائيل. هذا فضلاً عن ظهور أنشطة سينمائية في الكثير من دول البحر المتوسط ـ منها على سبيل المثال لا الحصر تونس والجزائر والمغرب وإسپانيا ويوغوسلاڤيا ـ تجتذب العملاء في مجال تقديم الخدمات بعد أن كان هذا الميدان قاصراً على مصر وحدها. ورغم ذلك فقد تعاقدت المؤسسة خلال عام ٦٨/ ١٩٦٩ مع عدد من الشركات الإيطالية لتقديم خدمات إنتاجية نُفِّذ منها ما قيمتها ٢٨٥٠٠٠ ألف دولار.

ومع كل الجهود التي بذلتها الوزارة فى الإشراف والتوجيه وتنحية العناصر التي ضلعت في تعويق محاولات الإصلاح في قطاع الإنتاج بشكل عام والتوزيع بشكل خاص ممن وردت أسماؤهم بتقارير الرقابة الإدارية، إلا أنه تعذّر إقالة المؤسسة من الهوّة التي سبق وتردّت فيها إلا بقدر، وكان ذلك بسبب الظروف التي صاحبت ولادتها والتي أشرت إليها. ومن ثم كان لا مفر أمام الوزارة من أن تعيد النظر في أوضاع المؤسسة والشركتين مرة أخرى. وبعد دراسة دقيقة للموقف، ومع استمرار سياسة الإنتاج التي أملتها الظروف أصبح لا معدى عن إدماج الشركتين في بناء المؤسسة ذاته لمزيد من المركزية وإحكام للعمل وتخفيف للأعباء المالية، تمشيًا مع طبيعة الإنتاج السينمائي وتوزيعه. وكان ذلك أيضًا ما ارتآه وزير الخزانة في مقترحاته عن الإصلاح الاقتصادي والإداري لقطاع الثقافة في ٤ فبراير ١٩٦٩.

وفي إحدى جلسات مجلس الوزراء خلال شهر أبريل عام ١٩٦٨ حاول وزير الخزانة ـ وهو في مجال الحد من الإنفاق العام خلال تلك الفترة الحرجة التي كانت تمرّ بها البلاد ـ تقليص مصروفات وزارة الثقافة، وكان من الطبيعي أن أتصدّى مدافعًا عن دور الوزارة لأبيّن أنه بات أشدّ وضوحًا بعد بيان ٣٠ مارس لأن الثقافة لا يمكن ولا يجوز أن تمضي منعزلة عن قيم المجتمع وأهدافه. وأردفت أن المجتمعات الساعية إلى النمو أكثر حاجة من غيرها إلى الثقافة أولاً لتطوير الناس كي تصبح في مستوى المسؤولية، وثانيًا لتعويض الناس عن سنوات

الحرمان، كذلك أن المجتمعات العاملة أكثر حاجة إلى الثقافة من المجتمعات الخاملة، فالعامل محتاج إلى تعويض عما يعمل من خلال الثقافة، والفلاح محتاج إلى عزاء عما يبذل من خلال الثقافة، وكل أفراد المجتمع بدورهم محتاجون إلى الثقافة. إلى أن تساءلت ملتفتًا إلى أخي وزير الخزانة: «هل يمكن أن نعتبر الثقافة سلعة تجارية تسري عليها القواعد التجارية ومقاييس الربح والخسارة؟ وهل يمكن أن نحسب تكلفة الإنجازات الفنية كما نحسب تكلفة إنتاج أي سلعة؟ واستطردت قائلاً: في تصوّري أن هذا مستحيل لسببين: أولهما أن هذا يخرج بالفنان المبدع عن المناخ الطبيعي لإنتاجه، وثانيهما أن قيمة الإبداع الفني التي ينطوي عليها العمل الفني لا يمكن حسابها بسهولة. ولا جدال في أن الدولة عندما أنشأت للثقافة جهازًا إداريًا ضخمًا في شكل وزارة لم تقصد من ورائه أن يكون كمجمّع الحديد والصلب مثلاً ينتج إنتاجًا تجاريًا، أو كمصنع للسيارات مفروض أن يتزايد إنتاجه كميًا. بل كان المقصود بلا شك هو أن يقوم برعاية العنصر الإنساني من ناحية فكره ووجدانه ليصبّ كل ذلك في إرادته. ومعنى هذا أن نهيئ الناس لاستقبال مجمّع الحديد والصلب والسد العالي باستثمارهما من خلال الثقافة إلى غير ذلك مما لا يغيب عن الأذهان. وكم طالبتُ باسم الوزارة منذ نشأتها في الفترة من عام ١٩٥٨ إلى ١٩٦٢ بأن تقدم بدورها «خدمة ثقافية» شأنها شأن خدمات التعليم والصحة والإذاعة سواء بسواء. وكانت المؤسسات الثلاث التي أنشأتها هي مؤسسات خدمات مهمّتها التوجيه والإشراف وتقديم النماذج الطليعية في كل مجال وتنسيق العمل مع العاملين في كل قطاع. ولكن مع بداية عام ١٩٦٣ تغيّرت الفلسفة، فأصبح للسينما ست شركات واشترت الوزارة استوديوهات شبه خربة وسبعة وستين دار عرض أغلبها في حالة سيئة. وفي مجال النشر جمّعت أكبر طاقة طباعة في البلاد بغير أن يكون لديها طاقة فنية رشيدة لتشغيلها، وكبّلتها بأعداد لا حصر لها من غير المؤهلين. وفي ميدان المسرح أنشأت الوزارة تسع فرق مسرحية، وكانت النتيجة خسارة في حقل السينما قدرها ١,٥٤٠٠٠ جنيه وقروض قدرها ٢,٦٨١٨٦٢ جنيه. هذا إلى خسائر جسيمة وديون متراكمة وتأخر في أداء الالتزامات حتى لقد تجاوزت خسائر مؤسسة السينما رؤوس الأموال المخصّصة لها، كما غدت مدينة بالتزامات أخرى وقفت عاجزة عن الوفاء بها. كما بلغت خسارة الوزارة في حقل النشر أكثر من مليوني جنيه بالإضافة إلى تكدّس المخازن والدهاليز بما يزيد عن تسعة ملايين نسخة من كتب غير قابلة للبيع. ناهيك عن الاضطراب في مؤسسة المسرح حتى أصبحت الدولة تعينها بقرابة ٨٦٪ من ميزانيتها.

هذا هو الميراث الذي تسلّمتُه في أواخر عام ١٩٦٦.

وكان لا مفر من مراجعة الموقف. ففي حقل السينما بدأتُ بإدماج الشركات الست في شركتين، وفي المسرح قلّصت عدد المسارح التسعة إلى خمسة، وفي مجال النشر أدمجت كافة

الشركات في شركتين. كانت هذه الخطوة هي الخطوة الأولى الضرورية كي تستطيع الوزارة استعادة أنفاسها حتى تصل إلى الإصلاح الجذري. واقتضى ذلك تجارب ومعاناة دامت سبعة عشر شهراً لكي تتغير الفلسفة التي قامت عليها هذه المؤسسات ويتغير المناخ العام المحيط بها، ولم يكن ذلك ليتم إلا بفصل العمل الفني عن الاقتصادي مع الإبقاء عليهما معًا. وتفصيل ذلك أن نستخلص من السينما فنونها، وهي ممثّلة في المؤسسة وشركة الإنتاج ونطوّرها إلى هيئة عامة (٢٥)، وأن نستخلص من مؤسسة النشر الجانب الفكري وهو ممثل في المؤسسة ودار الكاتب العربي ونطوّرها إلى هيئة عامة، ونطوّر مؤسسة المسرح إلى الوضع الطبيعي الذي ينبغي أن تكون عليه، وهو أن تصبح بدورها هيئة عامة، وكل ما يتبقّى بعد ذلك نحوّله إلى جهاز اقتصادي على شكل مؤسسة تعمل بنفسها أو تضمّ شركات اقتصادية تعمل بالعقلية التجارية، مثل إنشاء شركة لتوزيع الأفلام وإدارة دور العرض، وشركة لتوزيع الكتاب والمجلات، وشركة للاستوديوهات، وهكذا. بهذا وحده يمكن فيما رأيت أن نجنّب العمل الثقافي والفني طغيان الإلحاح الاقتصادي أو تأثيره، وتضمن الوزارة أن يمضي إنتاجها على أسس فكرية لا تدفعها دفعًا إلى محاولة كسب السوق بأي ثمن، فمن غير الطبيعي أن تخدم المؤسسات الفنية سيّدين في وقت واحد بنفس الولاء: المستوى الفني وشباك التذاكر، وطالما أن المتفرّج يختار بنفسه الدار التي تعرض ما يروقه، فلا مفر في رأيي من الفصل بين الأمرين».

وقد عرضت هذه الإطلالة السريعة على زملائي الوزراء لكي يروا رأيهم هل الثقافة سلعة أم خدمة؟ غير أني لم أظفر لا من الأخ وزير الخزانة ولا من السادة الزملاء بحل يحسم الأمر، فسارعتُ بتقديم مذكرة مستفيضة إلى رئيس الجمهورية عرضت فيها كل مشاكل الوزارة مطالبًا إشراك مجلس الوزراء معي في وضع الحلول، فأحال مذكرتي إلى اللجنة الاقتصادية لدراستها نظراً لارتباط مشاكل السينما بالعديد من الوزارات والقطاعات الأخرى، وكنت قد ختمت هذه المذكرة بأسئلة واضحة محدّدة طالبًا إجابة صريحة عليها(٢٦).

وواضح أن الدافع لي إلى التقدم إلى مجلس الوزراء بتلك المذكرة هو أن الوزارة التي أتولّى شؤونها لا تستطيع الانفراد وحدها بفرض الحلول، نظراً لارتباط تنفيذها بإرادة وزارات أخرى في الدولة. على أن هذه المحاولة لم تتمخّض عن أية نتائج إيجابية، ولعل مردّ ذلك جزئيًا إلى الظروف الحرجة التي كان الوطن يجتازها وقتذاك. وكنت قد استصدرتُ من رئيس الجمهورية فى يناير ١٩٧٠ قراراً بدمج شركتي الإنتاج والتوزيع في مؤسسة السينما وأسندت أمورها إلى الأستاذ عبد الحميد جودة السحار رحمه الله بناء على ترشيح الأستاذ نجيب محفوظ الذي آثر أن يعمل إلى جواري مستشاراً فنيًا لشؤون السينما. وإذ لم أجد إجابة شافية على ما سبق أن طرحته على مجلس الوزراء من حلول جذرية لمشاكل قطاع السينما على

صعيد اللجنة الاقتصادية تقدّمت من جديد في منتصف شهر فبراير ١٩٧٠ إلى مجلس الوزراء باقتراح أعلنت معه أنه الحل الذي لا مناص منه لأزمة السينما، وخلاصته ضرورة اقتصار المؤسسة على إنتاج الأفلام ذات المستوى الرفيع فقط على أن يُحدّد إنتاجها في حدود معينة بحيث لا تتجاوز عشرة أفلام طويلة وعشرين فيلمًا تسجيليًا كل عام، وعلى أن تخصّص وزارة الخزانة في ميزانية المؤسسة أو ميزانية أحد البنوك المبالغ اللازمة لإنتاج القطاع الخاص فى حدود القدرات المتاحة. وفي حالة تخصيص المبلغ اللازم في أحد البنوك ينبغي ألا يتم إقراض المنتج الخاص إلا بموافقة المؤسسة حرصًا على تجويد الإنتاج في القطاع الخاص. كما اشترطت توفير الاستثمارات اللازمة لتجديد وإنشاء دور عرض جديدة بالأحياء والأقاليم تجتذب إليها الجماهير إنقاذًا للفيلم المصري. كما ألحت على ضرورة تخفيض رسوم الضريبة التى تُفرض على تذاكر السينما في حالة قصر استيراد الأفلام الأجنبية على المؤسسة لإمكان تخفيض سعر التذكرة أو منح المؤسسة إعانة مقابل حصيلة الضريبة كوسيلة من وسائل تقليل الخسارة أسوة بما هو متبع في كثير من الدول المتقدمة في مضمار الصناعة السينمائية. وطالبت باستصدار تشريع يعطي وزارة الثقافة سلطة تنظيم العرض السينمائى المصري والأجنبي داخل البلاد. ولرفع الكفاية الإنتاجية للمؤسسة طالبت بتخليصها من أعباء الماضي، وذلك بتحديد رأس مال جديد لها وتوفير السيولة اللازمة لتنفيذ الخطة، وإعادة النظر فى سياسة استيراد الفيلم الخام والكيماويات وقطع الغيار الخاصة بقطاع السينما وقصره على مؤسسة السينما باعتبار هذه المواد المستوردة مواد ثقافية شأنها شأن الكتب المستوردة للتعليم، ولهذا ينبغى إعفاؤها من الضرائب والرسوم الجمركية. كما اقترحت معاملة سعر التيار الكهربائى في دور العرض معاملة المصانع تخفيفًا للتكاليف، وإنشاء مكاتب توزيع للمؤسسة في الخارج، والتنسيق بين السينما والتليفزيون في عمليات تصدير واستيراد الأفلام، وذلك بأن يقوم التليفزيون بالتعاون مع مؤسسة السينما على سبيل المثال بتبادل الأفلام المصرية بالأفلام الأجنبية التي يستوردها لبرامجه ما أمكن إلى غير ذلك من حلول قصدت بها إقالة السينما من عثرتها.

وكم عجبت حين رأيت وزير الإعلام والثقافة الذي خلفني يدّعي الكثرة من هذه الحلول الجذرية لإقالة السينما من عثرتها لنفسه في البيان الذي ألقاه في مجلس الشعب بعدما ينيف على سنتين من تقديمي ما سبق أن سردته من مقترحات على مجلس الوزراء! على أية حال اجتمعت اللجنة الثقافية بمجلس الأمة مع ممثل وزارة الاقتصاد ومندوبين عن مؤسسة السينما لمناقشة المسائل الاقتصادية التي عرضتها على مجلس الوزراء والتي تُعين المؤسسة على النهوض بأعبائها، فاتضح أثناءها اتساع شقّة الخلاف بين وزارتى الثقافة والاقتصاد.

وفي جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في الثالث من مايو ١٩٧٠ وافق المجلس من بين كل الاقتراحات التي تقدمتُ بها ورغم إلحاحي المتواصل في جلسات مجلس الوزراء المتعاقبة لتنفيذ تلك المقترحات التي تقيل السينما من عثرتها، وافق المجلس فقط على نقل العمالة الزائدة من وزارة الثقافة وقطاعاتها وعددهم ١١٩٣ عاملاً إلى وزارة التربية والتعليم خاصة وسائر الوزارات عامة، دون أن يبتّ في باقي المقترحات التي تقدّمتُ بها بشأن العلاج الجذري لمشاكل السينما.

ولما كانت تقارير الرقابة الإدارية قد تناولت أسماء معينة من العاملين في مؤسسة السينما ووحداتها ممن يتولّون مناصب قيادية بالوحدات الأساسية للاتحاد الاشتراكي العربي بالمؤسسة وفروعها تدمغهم بالفساد، فقد رأيت أن أضمّن أسماءهم كشوف العمالة الزائدة الخاصة بمؤسسة السينما التي كانت تضم ٧١٥ عاملاً من مجموع العاملين الزائدين بقطاع الثقافة كله. وإذا بالبرقيات والرسائل والمكالمات التليفونية تنهال عليّ من لجان الاتحاد الاشتراكي بالمؤسسة وفروعها تطالبني بإيقاف نقل أعضاء الوحدات الأساسية ممن تضمّنتهم تقارير الرقابة الإدارية دامغة إياهم بالفساد متذرّعين بالقرار الصادر عن اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى آنذاك والذي يقضي بعدم جواز نقل أعضاء الوحدات الأساسية للاتحاد الاشتراكي، فكان أن شرحت للقائمين على الاتحاد الاشتراكي الموقف وظروف هؤلاء الأعضاء المريبة، وعزّزت حديثي بمذكرة رسمية، غير أن هؤلاء المسئولين تكاتفوا مع أولئك المفسدين وأصمّوا آذانهم ولم يبادر واحد منهم باتخاذ أي إجراء من شأنه معاونتي على استئصال الفساد. وحتى الوزارات التي كانت هي الجانب المقابل لتنفيذ توصية مجلس الوزراء بشأن العمالة الزائدة لم تستجب هي الأخرى إلاّ بقدر طفيف لا يؤثر في الموقف العصيب مما اضطرني إلى عرض الأمر على رئيس الجمهورية من جديد موضّحًا له أن توصية مجلس الوزراء لم تنفّذ. وإزاء هذه المعوّقات لم يكن أمامى إلا اتخاذ قرار بنقل كل من تناولتهم تقارير الرقابة الإدارية بما في ذلك «فتوّات» الاتحاد الاشتراكي من مواقعهم العملية إلى مواقع أخرى صورية داخل المؤسسة حتى لا يكون لأحدهم نفوذ بينما هو محوط بالريبة والشك إلى أن يتمكن مجلس الوزراء من تنفيذ توصيته. وكان هذا هو البديل الوحيد المتاح أمامي، إذ لم أكن أملك أن أنقل أحدًا من وزارتي إلى وزارة أخرى إلا إذا وافقت تلك الوزارة.

هذا كله يعطينا صورة واضحة لما كانت تتعرّض له مصر من إفساد وفساد على أيدي نفر جزاهم الله على سوء فعلهم، فلقد كان الأمر كما رأيت أن الاتحاد الاشتراكي هو الآخر سلطة فوق السلطات، ومَنْ انتمى إليه مَلَك أن يعبث في شؤون الناس وفي شؤون الدولة دون أن يجد من يحاسبه على ما يفعل ودون أن يخشى رقيبًا يحصى عليه أعماله.

على أنه يهمّني هنا أن أسجل أن الجهود الصادقة التي بُذلت منذ أواخر ١٩٦٦ وحتى نهاية

١٩٧٠ قد أثمرت شيئًا فتضاءلت الخسائر رويداً رويداً سنة بعد أخرى حتى بلغت ٣٩٨٣٦٠ جنيهًا فقط فى ميزانية ١٩٧٠ بعد أن كانت ١,٧٤١٤٣٨ جنيهًا في ميزانية ١٩٦٧ طبقًا لما أعلنته الإدارة العامة لمراقبة حسابات المؤسسة وشركاتها. وبالرغم من صعوبة العمل ووعورة الطريق الذي بثّ فيه الألغام كل معترض على التغيير والتطور، فقد نجحت مؤسسة السينما بجديّة قياداتها ونزاهتهم هي وشركتاها في استرداد ثقة البنوك والحصول منها على قروض قصيرة ومتوسطة الأجل مكّنتها من استعادة نشاطها، وفي انتشال العاملين في الحقل السينمائي من البطالة الدائمة والمقنّعة التي كانت تؤثر فيهم نفسيّا وكان يُخشى أن تؤثر في احتفاظهم بمستواهم الفني لو طال أجل مشكلتهم أكثر من ذلك. والحق أن الإمكانيات المتاحة كان يتعذر معها توفير العمل للجميع، ولكنها كانت توفّره لأصلحهم للعمل، فضلاً عن أن الأفلام التسجيلية قد استوعبت عدداً كبيراً ممن فاتتهم الفرصة للعمل في الأفلام الروائية.

وأودّ هنا أن أنوّه بالجهود الصادقة التي بذلها رجال شرفاء يأتي في مقدمتهم الأستاذ نجيب محفوظ والدكتور عبد الرازق حسن ومن بعدهما المرحوم الأستاذ عبد الحميد جودة السحار لانتشال المؤسسة من وهدتها بالالتزام بمبادئ واضحة بعيدة عن سياسة الإسراف والإغداق التي سبق الإشارة إليها، ثم تنفيذها بكل نزاهة وصرامة دون استثناء. وأعترف أن ذلك قد جرّ عليهم وعلى شخصي سخط المنتفعين الذين راحوا يختلقون الإشاعات ويزيّفون الحقائق ويتسلّلون إلى مهاجمة المؤسسة والوزارة تحت قناع النقد غير الأمين. فقد اتسمت السياسة الجديدة بالاهتمام بمستوى الفيلم من حيث الموضوع واختيار أفضل كتّاب السيناريو والاعتماد على المخرجين ومديري التصوير البارزين، وارتبطت هذه السياسة بخفض واضح في تكاليف الفيلم (٢٧). ونجحت شركة القاهرة للإنتاج بقيادة الدكتور عبد الرازق حسن في تخفيض عدد الوظائف الثابتة بها من ١٢٠٠ إلى ٧٥٠، وذلك دون مساس بالمرتبات مما ساعد على القضاء على البطالة المقنّعة والبيروقراطية التي كانت تسود العمل. كذلك وفّقت المؤسسة إلى وضع قواعد أقرب إلى العدالة للتعامل مع الفنانين، فخفّضت بعض الأجور المغالى فيها ورفعت الأجور المخفّضة، وفي نفس الوقت عملت على تحديد عدد الأفلام التي يعمل فيها الفنانون في كلا القطاعين العام والخاص لضمان الإجادة في الأداء والأمانة في منح الفرص وعدم استهلاك قدرة الفنانين بالعمل المتواصل. وارتبط هذا النظام أيضًا بوضع قواعد للحوافز تسمح بحصول المنتج والمخرج على ٢٠٪ من الوفر الذي يتحقق في الميزانية المعتمدة للإنتاج فضلاً عن حصولهما وكبار العاملين في الفيلم على ٥٢٪ من الأرباح التي تتحقق في مدى ثلاث سنوات من عرض الفيلم.

كما زوّد المركز القومي للأفلام التسجيلية وأفلام الكرتون والأطفال والأفلام التجريبية ـ المُنشأ للمرة الأولى فى مصر وعهدتُ به إلى الفنان حسن فؤاد ـ والذي اختيرت له الكفايات

الشابة بعدد من الخبراء المتخصّصين من تشيكلوسلوفاكيا يصقل العاملين فيه. وكان المخرج الإيطالي روبرتو روسيلليني صاحب مدرسة الواقعية الحديثة قد جاء إلى مصر في مطلع عام ١٩٦٧ لإنتاج فيلم تسجيلي عن الحضارة المصرية ضمن سلسلة من ثلاث عشرة حلقة عن «قصة حضارة الإنسان»، وتم الاتفاق بينه وبين الوزارة على أن تسهم بقدر من النفقات لقاء أن يهديها الثلاث عشرة حلقة الأخرى. وهو ما دفعني إلى أن أنتهز الفرصة إلى محاولة الاستعانة بهذه الخبرة العالمية لتعايش عناصرنا الفنية محاطة بأكثر الأجواء الثقافية والفنية رفعة، ولإضافة تيار الواقعية الحديثة إلى حقل السينما المصرية المترعة بأفلام الميلودراما، الأمر الذي دفعني إلى أن أطلب من روسيلليني إشراك عدد من الفنانين والفنيين المصريين الشباب معه يتلقّون عنه ويفيدون من خبرته، فوقع اختياره على الفنان شادي عبد السلام وآخرين. وما لبث شادي أن عرض عليه مشروع فيلمه «المومياء» الذي كان يراوده، وكان يستغرق سبع ساعات فعكف روسيلليني على دراسته فإذا هو يختزله إلى نحو من ساعتين، غير أن المشاكل التي اعترضته والعقبات التي أثارها بعض المسؤولين في جهاز السينما بالوزارة - وكان بعضها عشوائيًا والآخر عن سوء نية - انتهت إلى أن أصبح الأمر بين يديّ عسيرٌ حلّه. ولهذا رأيت أن أهيئ مكانًا خاصًا لروسيلليني وصحبه في وحدة إنتاج مستقلة لكي يمضي في تجربته بعيدًا عن تلك المعوّقات، فأنزلتهم الدور الأرضي من مبنى العلاقات الثقافية الخارجية المجاور لمكتبي والتي كان يشرف عليها د. مجدي وهبة. وقد انتهى روسيلليني من فيلمه عن الحضارة المصرية مستعينًا بالفنانين المصريين، وأذكر أيضًا أني عرضت عليه قصة «قرية ظالمة» للدكتور محمد كامل حسين ليحاول أن يخرج منهما فيلمًا سينمائيًا، غير أنه بعد أن قرأ القصة وجدها من الأعمال الأدبية التي لا تصلح للإخراج السينمائى إذ هي تفيض تجريدية بحتة وهو ما يتنافى مع الفيلم السينمائي. ومع نشوب حرب الخامس من يونية ١٩٦٧ ترك مصر إلى إيطاليا مخلّفًا وراءه معدّاته السينمائية وكانت ذات قيمة عالية على أن تقوم مؤسسة السينما بإرسالها إليه، غير أن إهمالاً جسيمًا وقع من المؤسسة كانت نتيجته القضاء على هذه المعدّات جميعها. وما إن بلغ هذا المصير المؤسف روسيلليني حتى أبى أن يرسل إلينا الحلقات الثلاث عشرة عن «قصة حضارة الإنسان» التي كان قد أعدّها. ومع ذلك فإن إباءه لم يمنعه من أن يمدّ العون لشادي عبد السلام - حين انتهى من تصوير فيلمه المومياء وغادر مصر إلى روما - في إعداد فيلمه تحميضًا وتوليفًا وموسيقى. وتلك خطوة ما أكثر ما ندمت على إفلاتها من أيدينا وإن كانت ثمرتها هي اضطلاع أحد معاونيه الفنان شادي عبد السلام بإخراج فيلمه «المومياء» الشهير في نفس وحدة الإنتاج المستقلة.

وبطبيعة الحال لم يكن من المتوقّع أن تظهر آثار السياسة الجديدة في الأجل القصير أو أن تُحلّ كافة المشاكل في شهور، غير أن الرؤية باتت أشد وضوحًا، وغدت الرغبة في الإتقان

هي العنصر الغالب في هذا الميدان، وسادت الجدّية والاتجاه نحو رفع المستوى والحرص على رفعة النواحي الفنية دون إسراف. لقد أصبحت لدينا سياسة واضحة صريحة للتشغيل أمكن معها للمؤسسة ـ بقدر ما تسمح به الظروف ـ تنقية القطاع العام السينمائي من المستغلين والانتهازيين، وهو ما شهد به المجلس الأعلى للفنون والآداب في تقريره عن هذه المرحلة الثالثة[٢٨] قائلاً:

«يمكن النظر إلى هذه المرحلة باعتبارها مرحلة مراجعة، وإعادة النظر في دور القطاع العام في المجال السينمائي وتنظيمه بشكل يتّسق مع الأوضاع والأهداف الاجتماعية. وتتميّز هذه المرحلة بإيجاد حدّ بين الثقافة والإرشاد، واستقلال مؤسسة السينما عن الهندسة الإذاعية، وتجميع شركات الإنتاج ودور العرض، والعودة إلى وحدة التوزيع ودور العرض، ومراعاة النظر في تكاليف الإنتاج وتنظيم العلاقة بين الإنتاج والتوزيع على أساس من المصلحة العامة، وعدم التوسّع في الاشتراك في المهرجانات وأسابيع الأفلام إلا إذا كان لدينا من الأفلام ما يصل إلى المستوى المقبول للعرض والمنافسة في العالم».

وقد ظهر أثر السياسة الجديدة في الالتزام بالميزانيات التقديرية للأفلام وعدم الانحراف عنها والالتزام بالوقت المحدد للإنتاج، وكانت هذه مشاكل تعيق الحركة والتقدم في مجال العمل السينمائي. كما أمكن استرداد قدر طيب من المقدمات «العرابين» المدفوعة سلفًا، وتوقفت شركة الإنتاج عن دفع مقدمات لأحد، وربطت مدفوعاتها بعمليات إنتاج جارية. وقد وفّقت الشركة إلى تسوية حوالي ٩٠٠٠ جنيه من المدفوعات المقدمة، وعملت على تسوية الباقي حتى تخف أعباء جهاز الإنتاج ولا تكون عالة على ميزانية الدولة.

وما أكثر ما جأرت بعض الأصوات بالشكوى لدى المطالبة باسترداد العرابين، فحسمت المؤسسة المشكلة بتقرير مبدأ عادل يضمن الحقوق العامة ولا يهدد الجهد المبذول، وذلك باستنزال العربون من الشخص الذي لم يقدّم عملاً نظير ما دُفع له، فتستبدل بالقصص التي لن تُنفّذ قصص أخرى، وتُحوّل عقود التمثيل والإخراج والتصوير في الأفلام التي لن يتم إنتاجها إلى أفلام جديدة. أما العرابين المدفوعة نظير أعمال لم تتم ولا ينتظر تنفيذها فتتفاهم الشركة مع أصحابها لنقلها إلى عمليات جديدة، وإذا كانت الأعمال المتعاقد عليها قد تمّت فعلاً فلا يطالب صاحبها بها.

* * *

ولقد ظلت السينما في بلادنا لسنين عديدة حبيسة في دائرة يحددها لنا موزّعو الأفلام الأمريكية، وكان لهذا أثره في الأذواق والمزاج الفني حتى أصبحنا نعزف عن فيلم لا لأنه سيىء، ولكن لأننا لم نعتد على رؤية مثيل له. وكانت هذه ظاهرة تستحق الالتفات وتهدّد

بتوجيه مزاجنا العام الوجهة التي ترسمها لنا شركات التوزيع. وكان يسيراً كسر هذا الحاجز بالتشريع، كذلك كان يسيراً اتخاذ بعض الإجراءات من أجل عدالة حقيقية في الحصول على الثقافة السينمائية الواسعة دون تحكّم أو توجيه. وكان ضرر هذه الظاهرة أنها قد تمثّل نوعًا من الفرض على المزاج العام يصرف الناس عن مشاهدة هذا النوع من الأفلام، وكان الأجدى اتباع الأسلوب الرشيد في التمهيد لحرية التذوّق الفني للسينما العالمية. فكان أن خطونا خطوة في سبيل فتح الطريق لأفلام فرنسية وبريطانية وأوروبية ويابانية لم تكن تصل إلينا، لتُعرض في دور العرض التابعة لمؤسسة السينما. وكذا راودتني فكرة إنشاء ناد للسينما ليكون تمهيدا على هذا الدّرب باعتبار أنه سيتيح للناس الوقوف على المدارس الفنية المختلفة والتجارب الجديدة في مجال الإنتاج السينمائي، بحيث تهيئ وزارة الثقافة بذلك السبيل أمام الذوق العام ليتحرّر من المدارس المتحكّمة فيه والصيغ التقليدية المألوفة التي تستحوذ على اهتمامه.

ومع هذا فحتى نهاية عام ١٩٧٠ كانت دور السينما المصرية تعرض الأفلام العالمية في الوقت نفسه الذي كانت تُعرض فيه بالخارج، وبهذا لم تُحرم جماهير المشاهدين من هذه المتعة إلى أن صدر خلال السبعينيات تشريع قُصد به حماية الأفلام المصرية ويقضي بأن تعرض دور السينما أيام العيدين الأصغر والأكبر أفلامًا مصرية فقط، وإذا قُدِّر للفيلم أن تربو حصيلته على خمسمائة وألفين من الجنيهات ظل عرضه مستمراً، فإذا بعض الأفلام يستمر عرضها ما بين عشرين إلى ثلاثين أسبوعًا، وبهذا حُبِسَت أفلام مصرية أخرى عن العرض. من أجل هذا اقترحت غرفة صناعة السينما أن تُرفع الحصيلة التي حدّدها التشريع أعلى مما كانت لتُفسح الطريق أمام الأفلام التي لم تحظ بالعرض، فارتفع عدد الأفلام المصرية المعروضة إلى نحو من واحد وتسعين فيلمًا في العام إذ لم يزد عرض أي فيلم عن ثلاثة أسابيع أو أربعة. وإزاء هذا لم تجد دور عرض القطاعين العام والخاص التي تعرض الأفلام الأجنبية بدا من أن تسعى خلال الأسابيع القليلة المتوافرة أمامها وراء أفلام هابطة مما يُشبع رغبات الجماهير الدنيا، تلك الأفلام التي تتناول العنف وما إليه، وهو ما نراه سائداً إلى اليوم في كافة دور السينما، الأمر الذي انحدر بمستوى التذوّق السينمائي المعروض فانصرف الجمهور الواعي عن ارتياده.

وعندما بدأ نشاط نادي السينما في عام ١٩٦٨ فوجئنا بإقبال هائل لم نكن نتوقّعه، فقد توهّم البعض أنه سيكون ناديًا لتقديم المحظور من الأفلام الجنسية بالذات، فأوضحنا للراغبين أنه يهدف إلى إتاحة مشاهدة التجارب الفنية العالمية التي لا يسيغها إلا ذوو الحس المرهف والثقافة العالية وكذلك روائع الأفلام الكلاسيكية والأفلام التي تمثّل معالم بارزة في تاريخ صناعة السينما، وكان هذا الإيضاح كافيًا لقصر الإقبال على العدد المناسب المعقول. وتلك كانت خطوة مفتقدة منذ وقت طويل ظهرت قيمتها في التزاحم على الانضمام للنادي، ثم انتشار نوادي السينما المختلفة فيما بعد حتى غدت اليوم ظاهرة بارزة بين ظهرانِيْنَا، وأصبح

إنشاء نادي السينما مطلبًا جماهيريًا تتهافت عليه قصور الثقافة والنوادي الاجتماعية بل والتليفزيون لتكوين ذوق عام مستنير يُحسن الحكم على ما يُعرض عليه من أفلام ويقطع الطريق بوعيه على الإنتاج المشبوه. ورغبة في تنظيم العمل في نوادي السينما أنشأتُ إدارة خاصة بها مهمتها أن تُعمّمَ تكوين هذه النوادي في أوسع رقعة ممكنة والإشراف عليها فنيًا. وكنت قد عهدت بإعداد نادي السينما في البداية إلى لجنة مكونة من المستشارِيْن أحمد لطفي ومصطفى درويش والفنان أحمد الحضري وغيرهم، كما أوفدت الأستاذ مصطفى درويش في جولة إلى العواصم الأوروبية للتعاقد على سلسلة من الأفلام التي تحقق الهدف من إنشاء النادي، وذلك لما لمسته فيه من دراية واسعة ومتابعة عن كثب للإنتاج السينمائي العالمي، فضلاً عن أنه كان يرأس جهاز الرقابة على المصنفات الفنية وقتذاك وأظهر في عمله كفاية فنية منقطعة النظير.

* * *

وفي مطالع عام ١٩٧٢ وبعد سنتين من انتهاء عملي وزيراً للثقافة فوجئت بالصحف المصرية عن بكرة أبيها تنشر بيانات عن قطاعيْ السينما والمسرح تدّعي أن خسائرهما إنما ترجع إلى سياسة غير حكيمة رُسمت ونفّذت خلال الفترة التي تولّيتُ فيها أمورها، وتلك مغالطة صارخة وسقطة أخلاقية مكشوفة لا تُغتفر. وإزاء ذلك كان الواجب يقتضي مني المبادرة بتقديم مذكرة إلى رئيس الجمهورية أوضّح له فيها أن البيانات المنشورة بالصحف والموعز بها تنطوي على تزييف للحقائق ومغالطات صارخة لتستر حقيقة ما وقع من فساد وخراب في الفترة من ١٩٦٢ إلى ١٩٦٦، وهي الفترة التي طُبّقت خلالها نظرية الكم والتي أدّت إلى الانهيار الحقيقي للسينما والمسرح والكتاب، وذكرت فيما ذكرت أنه تقديراً مني للظروف التي يمرّ بها الوطن والتي توجب على كل مواطن أن يتجنّب المهاترات أو لفت الأنظار عن الواجبات الهامة والعاجلة فقد ألزمت نفسي الصمت والصبر. غير أني من ناحية أخرى رأيت أن ثمة واجبًا يحفزني على أن أكشف له حقيقة الأوضاع في إيجاز ضنًا بوقته في تلك الآونة الحرجة راجيًا من الله أن ينصرنا على عدونا في الخارج وعلى ضعف أنفسنا في الداخل. وبدأت بقطاع السينما فأوضحت له ما اعتراها في المرحلتين الأوليين، وختمت تعليقي بأن ذكرت له أن الزعيم الراحل جمال عبدالناصر قد استدعاني في ١٢ يونية ١٩٦٦ بعد أن استيقن مما آل إليه حال وزارة الثقافة وطلب إليّ أن أتولى أمرها لأعاونه في تصحيح الأوضاع مع المحافظة على الشكل وذلك بعدم المساس بالإجراءات التي ظهرت أمام الناس وكأنها تأميم لقطاع الثقافة حتى لا يبدو العدول عنها وكأنه معارضة للأسلوب الاشتراكي الذي تلتزمه الدولة، كما أضاف أن الأرصدة المطلوبة للمشروعات الجديدة لن تتاح للوزارة قبل مرور عامين نظراً للضائقة المالية التي كانت تعانيها البلاد وقتذاك.

واستطردت في مذكرتي قائلاً إنه لم يكن أمامي آنذاك سوى طريق واحد هو محاولة التغلب على المشاكل في حدود «الشكل» الموجود مع تطويره دون المساس به، وبلا مال يشدّ أزري. ومن ثم استعرضت الخطوات التي اتخذتها كما هو مبين فيما بسطته للقارئ في الصفحات السابقة. وفعلت نفس الشيء فيما يتصل بالمسرح والكتاب، وختمت مذكرتي بأني على استعداد إن شاء أن يقف على المزيد من تلك التركة الثقيلة التي ناءت بها وزارة الثقافة وما زالت تعاني منها أن أقدّمها مدعّمة بالوثائق الدامغة. وأضفت أني لا أبغي من وراء إيضاحاتي الموجزة أن أوغر صدره أو أثير حفيظته ضد أي إنسان، وإنما رأيت من واجبي الوطني أن أبسط الحقيقة حتى لا تكون الغلبة للمغالطة. وانتهيت إلى القول بأن الأمر مفوّض له إن شاء اكتفى بالإحاطة علماً بهذه الحقائق وإن شاء أمر بنشرها، وإن شاء أشار بإحالتها إلى تحقيق قضائي عادل، ثم ختمت مذكرتي بنقل مقولة كانت تلحّ عليّ وقتذاك وهي التي حدّث بها كونفوشيوس معلم الصين الأكبر مريديه حين سألوه عمّن يكون الإنسان الخيّر، هل هو من يمدحه كل الناس، قال لا، قالوا أيكون هو من يذمّه كل الناس، قال لا، قالوا من يكون إذن؟ فأجابهم: الإنسان الخيّر هو من مدحه خيار الناس وذمّه أشرارهم.

أرسلت هذه المذكرة في حينها إلى رئيس الجمهورية، غير أنه - كعادته معي - لم يردّ عليها بكلمة أو إشارة إلى أن طالعت صباح التاسع عشر من مارس ١٩٧٢ في كافة الصحف بياناً لوزير الثقافة والإعلام أدلى به في اليوم السابق بمجلس الشعب يزعم فيه «أن خسائر السينما تعود إلى الفترة من ١٩٦٦ حتى ١٩٧١». وأعترف أني جزعت لا لأن هذا البيان يعزو تلك الخسائر إلى الفترة التي توليت فيها أمور الوزارة، فقد كنت واثقاً تمام الثقة بسلامة تصرفاتي وتصرفات أعواني ونمتلك من الوثائق ما يدحض هذه الفرية الظالمة، وما يشير بأصبع الاتهام إلى الجناة الحقيقيين في حق هذا الوطن المظلوم، ولكني جزعت بلا حدود لتدهور القيم الخلقية بل غيبتها تماما إلى حد تزييف الحقائق الواضحة والتجاسر بكل استخفاف على التنصّل من المسؤولية وإلصاق الخراب بغير فاعله. وقد انتهزت فرصة سؤال مقدّم من أحد أعضاء مجلس الشعب حول مظاهر إهدار أموال مؤسسة السينما فأعددت في الخامس عشر من أبريل ١٩٧٢ تقريراً من ست وأربعين صفحة، مرفقاً به أربع حوافظ تشتمل الأولى على ١٤ مستنداً [٣٦٧ ورقة]، والثانية على أحد عشر مستنداً [٣٤ ورقة]، والثالثة على أربعة مستندات [٣٠ ورقة]، والرابعة على ثمانية مستندات [٩٣ ورقة]، سلّمتها جميعاً بإيصال إلى سكرتارية الأستاذ حافظ بدوي رئيس مجلس الشعب. وذلك تدعيماً لما جاء في تقريري من إيضاحات، ولتكون في خدمة التحقيق سواء أجرى بمعرفة مجلس الشعب أو أية جهة قضائية يرى المجلس إحالة الموضوع إليها، وأرسلت صورة من تقريري إلى رئيس الجمهورية ونائبيه وقتذاك ورئيس الجهاز المركزي للمحاسبات ورئيس مجلس الوزراء ونوابه، والسكرتير الأول للجنة المركزية للاتحاد

الاشتراكي ووزير الخزانة ووكيلي مجلس الشعب ورئيس الرقابة الإدارية ومدير المخابرات العامة ورؤساء تحرير الصحف والمجلات وغيرهم. والغريب حقا أن صحيفة من الصحف لم تُشر إلى هذا التقرير من قُرب أو بُعد، كما لم تقل كلمة ما ـ لي أو عليّ ـ مما قرّ في ذهني معه أن ثمة أوامر عليا مؤازرة أوحت إليها بهذا الصمت. فما عهدنا الصحف تقف هذا الموقف الجامد من قضية لها شأنها وخطرها إلاّ إذا كان وراء هذا الجمود توجيه سلطوي ومناخ سياسي غاشم يستشري فيه الفساد.

وقد رأيت تسهيلاً للإطلاع وأمانة العرض وصدق السرد وإيضاح الأمور بجلاء دون لبس أن أقسّم المراحل التي مرّت بها مؤسسة السينما إلى ثلاث مراحل وفق العرض السابق يرتبط كل منها بالحالة التي كان عليها والتغييرات التي طرأت. ولقد حفل تقريري بتوضيح كافة الأمور، حتى عندما شاء الوزير المسئول أن يتجاهل في بيانه خلال شهر مارس ١٩٧٢ ثلاثين فيلمًا هي بشائر إنجازات الشركات التي بدأ استغلالها منذ ١٩٦٣ [أي أن آخرها قد مضت خمس سنوات كاملة على بدء استغلاله وأولها مضت تسع سنوات على بدء استغلاله أي أنها استنفذت دورتها حتى هلكت] فقد أثبتُّ بما لا يدع مجالاً للشك أن هذه الأفلام الثلاثين قد بلغت خسائرها في ٣٠ يونية ١٩٦٦ ما قيمته ٢٠٤ ألف جنيه، فإذا أضيفت إليها خسائر فيلم ثورة اليمن الذي عرض في ٢٨ مارس ١٩٦٦ وتكلف ما يزيد عن مائة ألف جنيه وبلغت حصيلته ١٤٥٠٠ جنيه فقط تكون الخسائر قد تجاوزت ثلاثمائة ألف جنيه(٢٩). كذلك كان من الغريب بل من السذاجة أن يغفل بيان الوزير المقدم إلى مجلس الشعب الأفلام التي بدأت منذ بدء نشاط شركاته في عام ١٩٦٤، وذلك للإيهام بأن الأفلام التي أشار إلى خسارتها «الجسيمة» هي من الإنتاج التالي على ١٩٦٧ بينما الثابت أنها من إنتاج المرحلة الثانية (الفترة من ١٩٦٢ ـ ١٩٦٦). وأخذ البيان في افتراء بيّن واستهتار مريب ينسب عددًا كبيرًا من الأفلام إلى المرحلة الثالثة بينما هي واردة في خطط المؤسسة المتتالية منذ عام ١٩٦٣(٣٠).

كما أوضحت في مذكرتي بما لا يدع مجالاً للشك أن ما حاول البيان المقدم إلى مجلس الشعب أن ينسبه من زيادة في العمالة إلى المرحلة الثالثة (من سبتمبر ٦٦ إلى نوفمبر ٧٠) وحدّده بخسارة قدرها ثلاثة ملايين جنيه ونصف مليون «كمرتبات ومصاريف للموظفين والعاملين بالمؤسسة التي تضم ١٩٠٠ موظف لا يحققون لها سوى الخسائر» هو في حقيقته أمر يرجع إلى المرحلة الثانية (من سبتمبر ٦٢ إلى سبتمبر ١٩٦٦). وابتكر البيان أسلوبًا جديدًا في حساب الخسائر لم يصطلح بعد الراسخون في علوم الاقتصاد والمحاسبة على اتباعه، وذلك حين جمع أجور العاملين في خمس سنوات ـ وقدّرها بثلاثة ملايين جنيه ونصف مليون ـ إلى الخسائر التي نسبها إلى المرحلة الثالثة، وانتهى إلى رقم لا يمثّل الحقيقة هو ثمانية ملايين من الجنيهات! أما نفقات التعديلات التي ألمح إليها البيان المقدم إلى مجلس الشعب عن الفيلم

المشترك مع الاتحاد السوفييتي «الناس والنيل» فقد كانت أمراً محتومًا لا معدى له صونًا لكرامة مصر. وهي لم تكن تعديلات بقدر ما كانت إعادة إخراج وتصوير جديدين، يؤيد وجهة النظر هذه تقرير ممثّل الجهاز المركزي للمحاسبات.

وبعد أن انتهيت من استعراض حالة السينما والمحاولات الدائبة والمضنية لإقالتها من عثرتها في ظروف وطنية عسيرة، كان عليّ العودة للبيان المقدم لمجلس الشعب وللأفلام التي أنتجت خلال السنوات من أول ١٩٦٧ حتى نهاية ١٩٧٠ ولم تكن من بين تلك التي بُدئ فيها وتوقف العمل، أو من بين تلك التي أنفقت عليها مبالغ كبيرة نسبيًا، أو من بين تلك التي تم السيناريو والحوار الخاص بها ولم تكن نُفِّذت حتى ذلك التاريخ وفق ما أفردته من تفصيل جليّ لها جميعًا. فمن بين هذه الأفلام الجديدة «الناس والنيل» وقد أوضحت في المذكرة ظروفه والضمانات التي أحيط بها العقد المبرم بشأنه مع الاتحاد السوفييتي. وهو لم يُعرض إلا في القاهرة وحدها عرضًا أول في عام ١٩٧٢، وكان ما يزال أمامه أسواق الخارج كلها ومنها الدول العربية مجتمعة والدول الاشتراكية مجتمعة ولم يوزّع فيها بعد ولا يمكن أن يتضح موقفه المالي إلا بعد مرور بضع سنوات، وإن كنت أرى شخصيًا أن هذا الفيلم لا يرقى إلى المرتبة المرموقة التي كنت أرجوها لا سيما بعد أن حُشدت له كل الكفايات المصرية الممتازة كما أسلفت. وأوردت قائمة كاملة بالأفلام الرفيعة المستوى التي خرجت إلى الوجود خلال المرحلة الثالثة أسوق منها على سبيل المثال لا الحصر: لنجيب محفوظ «ميرامار» من إخراج كمال الشيخ، وكذا «قصر الشوق» من إخراج حسن الإمام و «السراب» من إخراج أنور الشناوي، وليوسف السباعى «نادية» من إخراج أحمد بدرخان و«جفّت الدموع» من إخراج حلمي رفلة و«أرض النفاق» من إخراج فطين عبدالوهاب، وليحيى حقي «البوسطجي» من إخراج حسين كمال و«قنديل أم هاشم» من إخراج كمال عطية، ولتوفيق الحكيم «يوميات نائب في الأرياف» من إخراج توفيق صالح، ولعبد الرحمن الشرقاوي «الأرض» من إخراج يوسف شاهين، وللطفي الخولي «القضية» من إخراج صلاح أبو سيف، ولجمال حماد «غروب وشروق» من إخراج كمال الشيخ، و «السيرك» من إخراج عاطف سالم. وجميعها كما يرى القارئ ذات مضامين وطنية وسياسية وإنسانية واجتماعية جيدة لائقة حققت إيرادات مجزية فضلاً عن المكاسب المعنوية التي أسدتها إلى سمعة الفيلم المصري.

ومن الغريب أيضًا أن البيان قد أغفل فيلم «المومياء» الذي أخرجه شادي عبدالسلام وعُرض في الخارج فأقام المحافل الفنية ولم يقعدها وحصل على جوائز عديدة ولفت نظر أكبر نقاد الفن في العالم الذين ردّدوا معنى لم يسبق لهم أن ردّدوه من قبل: «إن في مصر نهضة سينمائية بحق». وقد حصل هذا الفيلم على جائزة جورج سادول بباريس عام ١٩٧٠ والجائزة التقديرية الخاصة بأحسن فيلم عرض في لندن بأكاديمية الفيلم البريطاني عام ١٩٧٠ وجائزة

النقاد الدولية من قرطاج بتونس عام ١٩٧٠ وجائزة المركز الكاثوليكي الإيطالي بروما عام ١٩٧١ . فضلاً عن أن هذا الفيلم ظل معروضًا في دار سينما «باريس پولمان» في لندن لمدة ستة أسابيع استكمل بعدها دورته في أنحاء لندن وإنجلترا ، وكانت جميع الحفلات التي عُرض فيها كاملة العدد لا مكان فيها لقدم . ولم يكن هذا الفيلم وحده هو المحظوظ بين الأفلام التي أنتجت بعد عام ١٩٦٦ ، فقد صفّق العالم كذلك لعدد آخر من الأفلام من بينها فيلم «الفلاح الفصيح» من إخراج شادي عبدالسلام الحائز على جائزة C.I.D.A.L.C. الكبرى بمهرجان ڤينيسيا عام ١٩٧٠ وجائزة العلم الذهبي من إسبانيا ١٩٧١ والميدالية الذهبية لوزارة الثقافة ١٩٧١ ، وفيلم «الأعجوبة الثامنة» الذى عهدتُ به شخصيًا إلى المخرج چون فيني فأنفق هو ومعاونوه المصريون في إعداده ثلاث سنوات مستعرضًا فيه تاريخ معبدي أبو سمبل من خلال خمس وثمانين لوحة مصورة أو كلتُ إلى الفنان حسين بيكار إبداعها ، ثم ساير المخرج بعد ذلك أعمال الإنقاذ في صورة صادقة وشّاها بالجمال الفني ، وجاء التعليق ممتزجًا بالموسيقى قلبًا نابضًا للصورة مما ارتفع بالفيلم إلى أعلى آيات الإبداع ، وسجّل لنا في عمل فني تاريخ المعبدين أروع تسجيل . والطريف أن هذا الفيلم وأصوله وجميع ما نسخ منه قد اختفى . . كل هذا في طرفة عين بفعل فاعل! وكان نفس المخرج قد قام بإنتاج فيلم «ينابيع الشمس» كما قدّمت ، هذا إلى فيلم «الاختيار» من إخراج يوسف شاهين وهو من أجود الأفلام فكريًا وفنيًا وقد حاز جائزة دولية في مهرجان قرطاج بتونس ، وأعاد الثقة إلى الفيلم المصري وسمعته في الخارج ، وهذا وحده كسب لا يقدر بمال .

هذه بعض الحقائق التي قدّمتها إلى ممثلي مجلس الشعب لا لأدفع بها اتهامًا عن أحد أو لأسوق اتهامًا لأحد ، ولكن لوجه الحق وحده وللتاريخ ، ولأعاون ما استطعت ممثّلي الشعب في مهمتهم باستقصاء الحقيقة وحماية أموال الناس إذا تراءى لهم أن ذلك من صميم مسئوليتهم .

وفى النهاية لخّصت مذكرتي في النقاط التالية :

(١) أن مؤسسة السينما كانت حتى سنة ١٩٦٢ مؤسسة للدعم ، ساعية إلى المعاونة والتجويد والإتقان ، وكانت تأمل أن تقدم للوطن عدداً محدوداً من الأفلام الجيدة ، تغدو مثلاً يُحتذى لمنتجي القطاع الخاص ، وأن تتبنّى جيلاً جديداً من الفنانين والفنيين المتعلمين من خريجى معاهد الوزارة (أكاديمية الفنون) ، وأن تتلقى العائدين من البعثات في الخارج مرحّبة آملة في مستقبل مشرق للسينما المصرية المعاصرة ، ولم تتعرض المؤسسة لهزّات أو خسائر أو عمالة مكدّسة غريبة على العمل السينمائي ، كما لم تفتح أبوابها لمستغل أو طامع ، غير أن الزمان لم يطل بها ، فقُبرت وهي بعد صبيّة .

(٢) تغيّر الحال منذ سنة ١٩٦٢ حتى أواخر ١٩٦٦ وأصبحت المؤسسة جهازًا فضفاضًا يلمّ أشتاتًا من العاملين، تكدّسوا في المؤسسة الأم، وفي ست شركات، فارتفعت أجور العاملين من ٢٩٠٠٠ جنيه سنويًا في أواخر سنة ١٩٦٢ إلى ٩٦٨٠٠٠ جنيه في ميزانية سنة ٦٥/ ٦٦.

وحصلت المؤسسة على أموال طائلة من الدولة، طار بعضها إلى الخارج بسبب عمليات «خدمات الفيلم الأجنبي» و«الإنتاج المشترك» وتجمّد باقيها في أفلام درّت خسارة بلغت مليونًا وخمسمائة وأربعين ألف جنيه في ٣٠/ ٦/ ٦٦ وفي عقود بلغت ٦٥٠٧٥٠ جنيه دُفع منها لأربابها ٢٠٣٧٨٥ جنيه.

ولم تكتف تلك الشركات بذلك بل اشترت استوديوهات قُدّرت بمبلغ ٩٠٢٦٣٠ جنيه تحوّلت إلى ديون تتراكم عليها الفوائد، واشترت دورًا للعرض قدّرت بمبلغ ١,٦٥٠٢٦٠ جنيه تحوّلت هي الأخرى إلى ديون تتراكم عليها الفوائد، بالإضافة إلى مطالبات أخرى بلغت في مجموعها ٢٧٦٦٧٥ جنيه تتراكم الفوائد عليها بدورها.

ونافست المؤسسة الأم هي الأخرى بناتها الست في مشروعات مبان تلتهم كل ما يصادفها من خزينة الدولة فغرقن جميعًا في طوفان من الديون، يتبعها فوائد تتجدّد في دورة سريعة وتتراكم، بينما علب الأفلام التي تضم جزءًا كبيرًا من هذه الأموال تدور دورة بطيئة، فيتجمّع لها العائد قطرة قطرة، على مدى سنوات ثلاث على الأقل، ساعية إلى تغطية التكاليف، وهيهات..

أما المباني فتتقدم في بطء، والاستوديوهات ودور العرض تتطلع في نهم إلى الخزانة طالبة إجراء الإصلاحات الواجبة التنفيذ، والإنتاج المشترك يتحول إلى صالح الشريك الأجنبي وآخرين يعلم بهم المولى سبحانه وتعالى وحده.

(٣) وجاءت المرحلة الثالثة (منذ أواخر سنة ١٩٦٦) لتواجه هذا الهول، ولتحاول أن تلملم شمل الأمر، لتكشف أولاً عن رأسه وعن ذَنَبه، وما كادت ترى طرف الخيط وسط هذا الركام وهذا الزحام، وما كادت تدمج الشركات الست في اثنتين، ثم بدأت تحملق في جيش العاملين الذين عجزت المؤسسة عن دفع أجورهم، وتُنعم النظر في علب الأفلام الهزيلة تعلو فيوازي ارتفاعها منارة ضاربة في السماء، ويوازي عائدها ارتفاع قدم، وفي أجداث السيناريوهات والتعاقدات المحنّطة، وفي أوهام الإنتاج المشترك، وفي هروب الفنانين إلى لبنان لتهبّ السينما فيها هبّة مُضَرِيَّة، ما كادت تقف هذه المرحلة على بداية الحلول، حتى حلّت النكسة بأهوالها، فأفزعت الأحلام، وبدّدت الأفكار التي تبلورت، والتفتت الدولة - بحق - عن مشاكل السينما إلى مشاكل أهم وأخطر، مشاكل الإعداد

للأخذ بالثأر من الهزيمة، فضلاً عن أنها كانت فترة اضطرب فيها الفكر ونضبت المواهب ودفع التدهور الفني والآلي بالمستوى العام إلى حيث تضمر الآمال في نهضة مخلصة.

وإذا عدنا إلى إجمال الوضع وبلورته في خلاصة مقتضبة لما ورد تفصيلاً في سياق مذكرتي إلى مجلس الشعب في ١٥/ ٤/ ٧٢ نجد أن شركات المؤسسة قد وُلدت برؤوس أموال ناقصة، وكان تمويل أعمالها يتم عن طريق القروض بما يصاحبه من تكبّد أعباء فوائد جسيمة بلغت ٤٥٢٠٠٠ , ١ جنيه من سنة ١٩٦٣ حتى ١٩٧١، وكان لا بد أن تتعثّر لا سيما وأن الضرائب والرسوم المفروضة على جميع نواحي النشاط السينمائي من إنتاج إلى توزيع، كانت نسبها باهظة الارتفاع.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن المنشآت التي آلت إلى المؤسسة وشركاتها كان يُحتسب لها مقابل عدم الانتفاع بالإضافة إلى عبء الإيجار وكذا عبء الاستهلاك [بلغ عبء مقابل عدم الانتفاع وحده مبلغ ٤٢٧٠٠٠ جنيه]، وكلها أعباء ضخمة، علاوة على الديون التي آلت إلى شركات الإنتاج والتوزيع بموجب قرارات لجان تقييم ثبت بعد ذلك وَهْميّتها حسبما اتضح من تقارير الإدارة العامة لمراقبة الحسابات (الممثّلة للجهاز المركزي للمحاسبات)، كل هذه العناصر بالإضافة إلي عبء العمالة التي كانت تفرضها القوى العاملة، وكذا عبء الرسوم الجمركية على معدّات ومستلزمات الإنتاج والعرض التي لا تتمتع بالإعفاءات مثلما تمتّع بها التليفزيون، كلها أمور تضافرت للوصول بالحالة المالية للمؤسسة وشركاتها إلى ما وصلت إليه.

ولم يكن طبعًا من منطق الأمور أن تتحول تلك الخسائر الفادحة إلى مكاسب مباغتة بين عشيّة وضحاها، ففي حدود ما أعلم أن عصر المعجزات قد ولّى. وعلى الرغم من ذلك لم تقعد تلك المرحلة الثالثة عن جهادها، ورمّمت ما استطاعت وشخّصت الداء، وعرضت العلاج على المسؤولين مرة ومرة ومرة، في إصرار وإلحاح، غير أن الدواء كان قد عزّ على الجميع، وما أشقّ على نفس الطبيب الذي يؤاسي مريضه حتى يلمس بداية البرء، ثم تنقطع به أسباب توفير الدواء الناجع، لسبب لا دخل لإرادته فيه، ولا دخل لإرادة أحد فيه - نعني الدواء لا أصل الداء - سوى قسوة القدر.

ولعل البيان المقدّم إلى مجلس الشعب قد أشار إلى أن الوزارة في مرحلتها الرابعة قد وجدت طريقها إلى بعض الحلول التي سبق أن عرضتُها مراراً وتكراراً، فما أجمل أن يبرأ مريض على يد طبيب. أيّا كان هذا الطبيب.

وهذا التقرير على ما فيه من ردّ للأمور إلى نصابها وإحقاق للحق وإزهاق للباطل قد رفعتُه إلى كل مسؤول في الدولة، هذا إلي أني بعثت أصله مصحوبًا بالوثائق الدامغة إلى السيد حافظ بدوي رئيس مجلس الشعب حينذاك على أساس أن هذا هو المجلس المسؤول الذي إليه

مردّ الأمور كلها، المعنيّ بشؤون الأمة ما جلّ منها وما دقّ. غير أن هذا التقرير لم يأت على هوى غالبية أعضائه ولجانه المتخصّصة فضُرب عنه صفحًا. وهو ما يسوقني إلى ظاهرة نشأت محدودة مع نظامنا السلطوي، وما لبثت أن استشرت وجاوزت حدّها بعد سنين، وهي إغفال ذكر كل من يعمل عملاً جاداً، وتناسي أخطاء المخطئين المقرّبين والاكتفاء على الأكثر بتنحيتهم عن مناصبهم حين يشيع أمرهم ويستفحل شرّهم دون حساب ولا عقاب. وهو ما أفضى إلى قلة المبالاة بين مَنْ يشغلون المناصب الكبرى يعبثون كما يشاءون وهم آمنون فلا حساب ولا جزاء. وكانت النتيجة الحتمية لهذه الظاهرة في نهاية الأمر ما تفشّى في صفوفنا من عبث واستهتار وتسيّب و«شللية» وفساد. ومردّ هذا كله كما أرى هو أن الحاكم المطلق - أي حاكم مطلق - لا يعنيه من التجاوزات إلا ما يمسّ شخصه والولاء له، فحسبه أن يكون آمنًا، وما بعد هذا فأمره هيّن.. وعلى نمط الحاكم الفرد تكون غالبية أعوانه.

* * *



شعار ألفية القاهرة

[٤]

كانت ذكرى اكتمال ألف عام على تأسيس مدينة القاهرة قد أطلّت فأشعلت في الخواطر رغبة في توجيه تحية تكريم إلي هذه العاصمة القديمة ذات العراقة التاريخية المتميّزة بملامح خاصة وبأريج نفّاذ فريد. فعندما تقطع عاصمة من العواصم ألف عام من عمرها ونموّها، عندئذ يكون الوقت قد حان لاستعراض ما حقّقته في ماضيها من إنجازات وما تتطلّع إليه في مستقبلها من آمال. فإن الأعوام الألف التي قطعتها القاهرة قد أسهمت في إمداد الحضارة بذخيرة وفيرة من الإبداع الفني وقواعد الأخلاق وإثراء تجربة الحياة توسّعا ونموًا. ولم نكن نستطيع في وزارة الثقافة أن ندع هذه الفرصة تمرّ دون أن نبيّن ما تعنيه القاهرة بالنسبة للعالم وما أسهمت به لخدمة التقاليد وما تنطوي عليه ربوعها من قسمات الجمال. ولا جدال أن مناسبة مرور ألف عام على القاهرة كانت ستستأثر باهتمام الكتّاب والمؤرخين والمعلّقين، إلا أن وزارة الثقافة كان عليها واجب لا معدل عنه، هو أن تُلفت أنظار العالم أجمع إلى هذه العاصمة على أنها نموذج نادر للمكان الذي استطاع أن يبتكر بل وأن يستوعب جزءا من أغلى وأثمن العناصر التي تكوّن تراث الإنسان. فلم تكن القاهرة أبدًا مجرّدة من الطابع، بل كانت على الدوام - ومنذ أن وضعت اللبنة الأولى من مبانيها - نموذجًا للمدينة التي أنشئت ونمت وترعرعت لكي تخدم عن قصد - لا بمحض المصادفة - حاجات المجتمع الإنساني المتعددة وآماله في المستقبل. ومنذ العصور الوسيطة كانت القاهرة - بما حوت من طُرُق صوفية ومعاهد دينية وما أنشأت من تجمّعات نقابية - مهدًا لمبادئ التنظيم الاجتماعي، كما كانت مقرًا لأول جامعة في العالم. وبرغم ما شهدته القاهرة من الصراع الضّاري على السلطة وما استبدّ بها من التطاحن السياسي، فقد استطاعت أن تمضي في المحافظة على مستواها الحضاري.

قال ابن خلدون عبقري العرب في القرن الرابع عشر وأول مَن كتب في علم الاجتماع في مقدمته الشهيرة: «ونحن لهذا العهد نرى أن العلم والتعليم إنما هو بالقاهرة من بلاد مصر، لما لأن عمرانها مستبحر وحضارتها مستحكمة منذ آلاف من السنين فاستحكمت فيها الصنائع وتفنّنت. . ومن جملتها تعليم العالم». وما زالت القاهرة الكبرى بالنسبة للرحّالة والفلاسفة وعلماء الأخلاق من الشرق والغرب على حد سواء مثلاً حيًا للعاصمة الرشيدة التي تنبض بالحياة وتزخر بالفنون وتصطخب بالأسواق. لهذا كله ذهب الخيال ليرسم خطوط نوع من الاحتفال يليق بآثار حضارة تشكّل القلب من هذه المدينة ذات الألف مئذنة.

وبينا كنا نخطّط لإقامة «عيد ألفي للقاهرة» إذا بهزيمة عام ١٩٦٧ تحطّ علينا ناشرة أجنحتها السود وسحابات كآبتها المُرَّة. ولا شك في أن المشاعر قد اهتزّت فترة من الزمن وهالها أن يكون هناك «عيد» في ظل هذه المحنة القاسية، غير أن الفكر لم يلبث أن استعاد صفاء نظرته ورأينا في «العيد» لونًا من ألوان الصمود والتحدّي. وقد أمدّنا التاريخ بشهادته الفاصلة حين

ذكّرنا بمحن قديمة سبق أن نزلت بالقاهرة فلم تفتّ من عضدها، بل سرعان ما انتصرت عليها وتجاوزتها، ومن هنا تراءى لنا الاحتفال بعيدها الألفي بوصفه التجاوز الثقافي للمحنة العسكرية، فكانت الحركة الثقافية المصرية من أقوى الهبّات التي نشطت على أثر العدوان متصدّية له بوهج جديد غامر، حتى إذا وضعنا تفاصيل هذا الاحتفال القومي الذي أردنا أن نستقطب حوله مؤازرة من الحركة الثقافية العالمية وعرضتُ أمر ذلك كله على الرئيس عبدالناصر أخذ يتساءل عن سلامة توقيت هذه المظاهرة الثقافية التي دفعه تقديره لها في النهاية إلى مباركتها والتصريح لي بعزمه على المشاركة فيها.

وإذ كان الحدث الأول لوقائع هذا العيد الألفي هو إقامة «الندوة الدولية لتاريخ القاهرة» [من ٢٧ مارس إلى ٥ أبريل ١٩٦٩]، فقد شاهدنا الرئيس عبدالناصر يُهرع متحمّسًا إلى هذا الملتقى مؤكدًا بذلك مشاركة الدولة المصرية بدور بارز في رعاية شؤون الثقافة والحضارة وحرصها على بقاء شعلة الآداب والفنون والعلوم متوهّجة على ذرى عاصمة مصر العريقة. وقد عبّر الرئيس عن ارتباط الثورة المصرية بحركة التاريخ واهتمامها بدراسة واستلهام مراحله حتى تفيد منه حركة التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تجري في مصر داخل إطار علمي ينبغي له أن يكون شديد الموضوعية. ولم يفت الرئيس أن يصرّح لمجموعة العلماء الذين حضروا هذه الندوة من مختلف بلاد العالم بأنه: **«كان هناك رأي آخر يتخذ من الظروف التي يعيشها وطننا الآن وأمتنا العربية كلها نزعة إلى التأجيل بصرف النظر عن حساب الألف سنة أو حساب آلاف السنين. وفي النهاية فقد كان القرار الذي انتهينا جميعًا إليه هو أن يمضي احتفال الألف سنة على تاريخ القاهرة في طريقه المرسوم له، خصوصًا أن الطريق الذي رسمته له وزارة الثقافة المصرية كان طريقًا مستنيرًا وجادًا، وليس أدلّ على ذلك من هذه الندوة العظيمة التي أتاحت لنا فرصة لقائكم جميعًا»**.

وقد بلغ عدد أساتذة الجامعات وعلماء التاريخ والاقتصاد الذين شاركوا في هذه الندوة مائة وخمسين عالمًا نصفهم من الأجانب، عقدوا عشر جلسات بسراي لطف الله [فندق عمر الخيام والآن فندق ماريوط] دار إطارها حول الحياة العلمية والفكرية والأدبية والفنية والاقتصادية بالقاهرة بوصفها حلقة اتصال ثقافي واقتصادي بين الشرق والغرب، وبوصفها عاصمة للحكم وسوقًا للتجارة المحلية والعالمية، هذا إلى نمو القاهرة الجغرافي والعمراني ونظام تخطيطها وأسسه الهندسية والاجتماعية. وقد اتسمت المناقشات فيها بالروح العلمية الموضوعية الجادة التي أثمرت دراسة تاريخية اجتماعية نادرة المثال تضمّنت حصيلتها مجموعة النتائج التي انتهت إليها الدراسات التاريخية المختلفة عن القاهرة ومصر، وتعرّفنا من خلالها إلى اتجاهات البحوث التاريخية في المستقبل. وأذكر بهذه المناسبة أنه كان هناك خمسة من المستشرقين اليهود ضمن العلماء الذين وُجّهت إليهم الدعوة للمشاركة في هذه الندوة، وهم

برنارد لويس وصمويل شترن من بريطانيا وكلود كاهن من فرنسا وإيرا لاپيدوس ومورو برجر من الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يكن هذا إلا بقصد الكشف عن أننا في مصر نميّز بين مفهوم اليهودي كمواطن من أي بلد في العالم ومفهوم الصهيوني، وقد رحّبنا بهؤلاء المستشرقين اليهود رغم معرفتنا بتعاطفهم مع إسرائيل إثباتًا لسعة أفقنا ونظرتنا الحضارية البعيدة عن التعصّب.

والطريف أن رسالة من وزارة الخارجية المصرية قد كشفت لي عن أن وزير الخارجية بناء على توصية مستشارنا الثقافي في واشنطن قد أمر بعدم تقديم تسهيلات أو دعوات لهؤلاء اليهود حرصًا على عدم استغلال هذه الزيارات ضدّنا. وقد أوضحتُ في ردّ وزارة الثقافة بأن وزارة الخارجية قد أُخطرت بقائمة كاملة للمشتركين في هذه الندوة من قبل وكان بينهم هؤلاء الأساتذة، وذلك قبل توجيه الدعوة إليهم بالمشاركة بوقت طويل كان يمكن لوزارة الخارجية أن تعترض خلاله لا أن تتركنا حتى نوجّه إليهم الدعوة ويقبلوها ويقدّموا بحوثهم التي ستناقش فيها ثم تبعث إلينا بالاعتراض الذي لا يمكن أن يكون له إلا أسوأ الوقع عليهم وعلى زملائهم المشتركين في الندوة. وفضلاً عن ذلك كان هؤلاء الأساتذة اليهود بالذات قد اعتادوا الحضور إلى مصر ومقابلة العلماء والرسميين بحرّية تامة، وقد نشر بعضهم عن العرب مؤلفات عديدة. وإذ خشيت أن تتصرّف وزارة الخارجية من جانبها بطريقة يمكن أن تخدش مشاعر علماء استضفناهم للاستفادة من معارفهم، اتصلت برئيس الجمهورية الذي أيّدني فيما ذهبت إليه، فبادرتُ بإخطار وزارة الخارجية بالقرار النهائي.

وقد سجّلت وزارة الثقافة هذه الندوة لتاريخ القاهرة في مجلّد ضخم باللغة العربية، بينما تبرّعت حكومة ألمانيا الديمقراطية وقتذاك بطبع النسخ الأوروبية باللغتين الإنجليزية والفرنسية تحت عنوان International Colloquium on the History of Cairo أهدي إلى ذكرى الرئيس جمال عبدالناصر: «الذي أعطى لمدينة القاهرة بعد مرور ألف عام على إنشائها دفقة جديدة نحو التطور الحضاري»، وفي هذا لا شك دلالة على التعاون الدولي الصادق الذي تغدو فيه الثقافة أسمى من أية حساسيات عنصرية.

وكان الحدث الثاني في وقائع الاحتفال هو إقامة «معرض الفن الإسلامي» الذي فتح أبوابه في نهاية سبتمبر ١٩٦٩ بقاعات فندق سميراميس بأحدث وسائل العرض وفي أجمل إطار يضم مجموعة من أربعمائة قطعة أثرية يمثّل ثلثاها الكنوز العظيمة المحفوظة في متحف الفن الإسلامي بالقاهرة، ويمثّل الثلث الأخير تحفًا مصرية إسلامية من مقتنيات الدول الأجنبية، الأمر الذي أضفى على المعرض صفة الشمول، فكانت ثمة قطع نادرة معارة من متاحف بوسطن والمتروپوليتان واللوڤر والبريطاني والڤاتيكان وألمانيا الديمقراطية ودالم ببرلين الغربية وڤيينا وأمستردام وستوكهولم وطوپ قاپو سراي باستنبول والإرميتاج، وهكذا كان المعرض

رمزًا صادقًا للتعاون الدولي. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فقد أشرف على اختيار القطع الإسلامية إلى جانب خبرائنا الوطنيين دكتور مايكل روچرز، وانتقى بازيل جراي شيخ أساتذة الفن الإسلامي قطعة الخزف من الفسطاط التي صارت رمزًا للألفية كلها ورسمها الفنان عبد السلام الشريف، وتبرّع الناشر البريطاني چورچ رينبرد بطبع الصورة الملونة في غُرَّة مجلّد قوائم محتويات المعرض النفيس، وأشرف دنكان سميث من متحف بوسطن للفنون الجميلة على تصميمه، وسهر الفنان عبد الفتاح البيلي على رعاية التنفيذ الذي تم في استوديو مصر، والتقط الصور الفوتوغرافية الفنان عبد الفتاح عيد، وقامت حكومة رومانيا بطبع الكتالوج. وهكذا تجلّت في هذا المعرض روح التعاون الدولي وإسهام عدد كبير من مثقّفي مختلف بلدان العالم وفنانيه في إنجاز عمل فني يحمل بصمات الثقافة الإنسانية.

وكان الحدث الثالث هو عقد «مائدة مستديرة لعمارة القاهرة». وإذا كانت العمارة هامة في حياة القاهرة بوصفها ثمرة تطور حضاري متصل على مدى ألف من الأعوام، احتلت فيها إبان عصور الازدهار مكانة فنية مرموقة لدى فناني العالم ومهندسيه بفضل امتداداتها ونجاح تخطيطاتها في المواءمة بين العناصر المعمارية ومبادئ التصميم والتخطيط، فقد كان انعقاد مائدة مستديرة تجمع المتخصّصين في هذا المجال، لتدارس الفن المعماري بالقاهرة وحركة التحول التي تحكّمت في تطورها بالمقارنة مع غيرها من المدن الكبرى، يعني الخوض في مسألة أثر التكنولوچيا الحديثة في عمليات تخطيط المدن السائدة في العالم المتحضّر اليوم بما يتيح التعرف على مدى إمكان تطبيق هذه التكنولوچيا الجديدة على القاهرة، ويؤدي إلى استنباط خير الوسائل لتطوير عمارة القاهرة في الحاضر والمستقبل، كما أسهم في وضع الأسس السليمة التي ينبغي أن نركن إليها في عمليات التحول والتغيير التي تحدث اليوم في القاهرة وغيرها من المدن. وقد أشرف على الإعداد لهذه المائدة المستديرة وعلى إدارة جلساتها مهندسنا العبقري حسن فتحي رحمه الله.

وكان الحدث الرابع في وقائع الاحتفال الألفي هو عقد «ندوة دولية للموسيقى العربية»، ذلك أن تاريخ الموسيقى مرتبط بتاريخ القاهرة إلى حدّ ما، وهو ما يفرض عليها مسؤولية العمل الدائم على تطويرها. وإذ كانت الموسيقى العربية لم ينعقد لها سوى مؤتمر عالمي واحد في عام ١٩٣٢، فقد بدا من الملائم اقتناص هذه المناسبة الفريدة لعقد ندوة دولية للموسيقى العربية يتلاقى فيها فقهاء الموسيقى من الشرق والغرب من أجل حوار مثمر خلاّق في سبيل حل مشكلاتها وقضاياها واكتشاف وسائل إحيائها، ودراسة مقاماتها وتحليل سلّمها، وربط إيقاعاتها القديمة ربطًا حديثًا ليسهل تدوينها، والالتفات إلى الفولكلور العربي وطرق تسجيله بالوسائل العلمية الحديثة للحفاظ عليه ذخيرة فنية بدأت تتعرض للاندثار أمام زحف أدوات الإعلام العصرية. وقد أشرف على الإعداد لهذه الندوة الدكتور محمود الحفني والدكتور حسين فوزي.

واكتملت هذه المظاهرة الثقافية بألوان من الإبداعات الرائعة التي قدّمتها عواصم الدول الصديقة على مسارحنا بالموسيقى والتمثيل وما يتصل بهما من فنون أخرى وعرضتها في قاعاتنا بالرسم والصورة والتمثال، وقدّمتها للجماهير الواسعة في شكل أسابيع أفلام. وفضلاً عن أنها قُدِّمت لنا في صورة هدايا ثمينة فقد مثّلت في الوقت ذاته خدمة ثقافية جليلة ألفينا فيها نافذة مضيئة أطْلَلْنَا منها على ثقافات أخرى وجسر اتصال ربط بيننا وبين رَكْب الحضارة العالمي. وكانت كذلك مناسبة لفتنا فيها أنظار العالم إلى حضارة مصر في وقت كنا فيه أحوج ما نكون إلى مساندة الأمم لقضيتنا القومية وإلى تأييدها لموقفنا من خلال تقديرها العلمي لحضارتنا العريقة.

ففي شهر يناير ١٩٦٩ نظّمت موسكو شهرًا لعرض ثقافتها وفنونها بإرسال «باليه مسرح البولشوي»، وفرقة «مويسيف للرقص الشعبي»، و«معرضًا للفن التشكيلي الروسي المعاصر»، وأسبوعًا «للموسيقى الروسية المعاصرة».

وفي شهر فبراير أرسلت باريس فرقة «الكوميدي فرانسيز»، ثم « باليه أوپرا باريس» لأول مرة إلى مصر، ومعرضًا للتصوير عن «مدرسة پاريس» ضمّ أعمالاً لپيكاسو وبراك وماتيس وغيرهم، ومعرضًا آخر «للنسجيّات المرسّمة الحديثة» ضمّ أعمالاً لچان لورسا وپراسينوس وچان پيكارلُودُو، ونظّمت بالقاهرة «أسبوعًا للفيلم الفرنسي» منذ عهد السينما الصامتة حتى الآن.

وفي شهر مارس أوفدت برلين الشرقية فرقة «أوپرا الحجرة ببرلين» بكامل هيئتها من مغنيين عالميين ومنشدين كوراليين وعازفين، ومناظر ديكور أصلية للأوپرات الثلاث التي لم يسبق عرضها بالقاهرة وهي «أريادني» لريتشارد شتراوس، و«كوزي فانتوتي» لموتسارت، و«الخطايا السبع الكبرى للبرچوازي الصغير» لبرتولد برخت وڤايل.

وفي نفس الشهر سعدت جماهير القاهرة بمشاهدة «المسرح الپولندي الإيمائي» الذي يضم فرقة فروسلو وهو أشهر مسرح للتمثيل الإيمائي في العالم كله.

وفي شهر أبريل نظّمت بروكسل معرضًا «للنسجيات الفلمنكية المرسّمة» التي تعود إلى القرنين السادس عشر والسابع عشر، كما أرسلت پراج فريق «سلوك للرقص الشعبي»، وأقامت «معرضًا للبلّور التشيكوسلوفاكي»، وأسبوعًا «للفيلم التشكوسلوفاكي».

أما لندن فأرسلت فرقة «باليه كوڤنت جاردن الملكية» للمرة الأولى في تاريخها بكامل نجومها التي أدّت رقصاتها في شهر سبتمبر على مسرح خوفو في سفح الهرم الأكبر بالجيزة، كما أقامت «معرضًا للنحت» ضم أعمالاً لشيخ المثّالين المعاصرين هنري مور وباربارا هيپورث، ونظّمت «أسبوعًا للفيلم البريطاني» منذ نشأة السينما الناطقة حتى يومنا هذا.

وأوفدت مدريد في شهر أكتوبر «فرقة الرقص والغناء الإسباني» التي ضمّت مائة وخمسين فردًا، ونظمت بودابست في نفس الشهر عروضًا «للرقصات الشعبية المجرية».

أما روما فأوفدت في شهر نوفمبر فريق «أوپرا روما» المكوّن من مائتي فرد احتفالاً بألفية القاهرة وفي نفس الوقت بمرور مائة عام على تشييد أوپرا القاهرة، كما نشرت مجلدًا ثمينًا عن أوپرا القاهرة احتفالاً بعيدها المئوي أعدّه الأستاذ صالح عبدون مدير دار الأوپرا، ولعله الآن المرجع الوحيد الذي يمكن أن يذكّر الأجيال القادمة بما كانت عليه دار الأوپرا البديعة قبل اندلاع حريقها في نوفمبر ١٩٧١ . كذلك نظّمت معرضًا «للتحف الذهبية والفضية من عهد روما القديمة»، وأسبوعًا «للفيلم الإيطالي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية».

وفي شهر ديسمبر أوفدت أنقرة «تخت الموسيقى التركية الشرقية»، كما نظّمت «معرضًا للمنمنمات والمخطوطات التركية» من متحف طوپ قاپو سراي باستنبول. وفي نفس الشهر قدّمت «أوپرا زغرب» بعض الأوپرات اليوغسلافية والروسية. وأرسلت بون أوركسترا «بامبرج السيمفوني» وكان أرقى أوركسترا في ألمانيا الاتحادية وقتذاك.

كذلك رأت وزارة الثقافة أن يقدّم فنانو الجيل الحالي للقاهرة في عيدها الألفي تحيّتهم في صورة عروض فنية تمثل غاية ما حقّقوه بالدراسة العلمية الجادة وبالجهد الشاق والعمل الدائب لوصل الفن المصري بالتيار العالمي لأرقى الفنون الإنسانية وأسماها، فقدّمت موسمًا كاملاً باشتراك أوركسترا القاهرة السيمفوني لفرقة باليه أوپرا القاهرة طوال شهر أبريل ١٩٦٩ انتظم باليه «نافورة بختشي سراي» لأصافييڤ ومقتطفات من باليه «چيزيل» لأدولف آدم ومن باليه «كسارة البندق» لتشايكوڤسكي، هذا إلى منوّعات أخرى. كذلك قدم فريق المسرح التجريبي للأوپرا المصرية أوپرا «مدام بترفلاي» لپوتشيني، وأوپريت «حياة فنان» (*) لإيڤور نوڤيللو، كما عاد فريق باليه أوپرا القاهرة فقدّم باليه «دافنس وكلويه» لموريس راڤيل وباليه «أمسية جنيّ الغاب» لكلود ديبوسي، وأصدرت وزارة الثقافة كتاب «القاهرة في ألف عام» باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية والألمانية والإسپانية والروسية يضم صورًا من حياتها الفكرية والفنية والمعمارية وآثار القاهرة ومعالم حضارتها القديمة والحديثة وقد نفذ بمجرد صدوره وأعيد طبعه مرات ومرات، وأعدّت «بيت السحيمي» الأثري، ـ وهو نموذج راق لتطور فن العمارة الإسلامية في القاهرة ـ ليكون ناديًا ثقافيًا وسياحيًا.

هذه الروائع من العروض التي قلّ أن يجود الزمن بمثلها والتي كانت تحت سمع هيئة التليفزيون المصري وبصره، أما كان يجدر بها أن تسجّل هذا كله لتعرضه على الناس عامًا بعد عام وحينًا بعد حين؟ لا سيما وأن هذه العروض والمعارض لم تشهدها الناس عامة بل شهدها

(*) The Dancing years.

فريق دون فريق. ثم إن مَن شهده بالأمس غير من سيشهده اليوم والزمن ممتد، وما أحوج الناس لأن يروا عروضًا فنية مما مضى لم يحضروها ولم يشهدوها، ولكن التلفزيون المصري أغفل للأسف الشديد هذا كله عامدًا في إصرار على حرمان الناس من جانب من الثقافة الرفعية وعلى حرمان التاريخ من وثائق مسجلة ناصعة.

هكذا مضت القاهرة في مسيرتها الثقافية مستقبلة تحيات عطرة من عواصم الدنيا وردّتها لها بكل ما ملكته من قوى الفكر والعاطفة دون أن تغمض عينيها عن عدوّها اللدود واحتمالات غدره، فاتبعت سياسة انفتاح ثقافي في وقت شديد الحرج. ويطيب لي في هذا المقام أن أنوّه بالكفاءة العالية للدكتور يوسف مجدي وهبة وكيل وزارة الثقافة الذي توسّمت في قدراته المتعددة وخلقه النبيل وعلاقاته الطيبة ما يؤهّله عن جدارة لتسيير دفة العلاقات الثقافية الخارجية التي هي اليد الممدودة بالصداقة بين شعوب العالم وبيننا. ففى بلاد كبلادنا تجدّ في سبيل إقامة صرح جديد للفنون والآداب وفق منهج علمي تبرز الحاجة إلى تنظيم هذه العلاقات وتطويرها من أجل الاستفادة من خبرات العالم كله، ومن أجل تقديم حضارتنا وقضايانا إلى وجدان العالم وضميره، ومن أجل التعبير عن أنفسنا عن طريق المعارض الدولية التي نقدّم فيها إبداعنا الفني والأدبي الذي نطمئن إلى حسن تمثيله لبلادنا. وقد قام د. مجدي وهبة نائبًا عن وزارة الثقافة بعقد اتفاقات ثقافية مع ما يربو على مائة دولة أجنبية بكفاءة ملحوظة، وغدت إدارة العلاقات الثقافية الخارجية مصبًا للإبداعات الفنية التي تبعث بها مختلف قطاعات وزارة الثقافة لتكون حلقة الاتصال الفني والفكري بيننا وبين جميع بلاد العالم. وبالإضافة إلى هذا كله وقبله وبعده فقد كان صاحب دور أساسي في تحقيق احتفالات ألفية القاهرة عام ١٩٦٩.

غير أن المنيّة ما لبثت أن اختطفت مجدي وهبة قبل صدور هذه الطبعة الثالثة من هذه المذكرات. وما أحسب طالبًا ممن تتلمذوا على يدي هذا الأستاذ الجليل لا يعرف له الإخلاص العميق والعلم الوفير مع التواضع الجمّ والعطاء السخيّ دون مَنٍّ أو ترقّب جزاء. ويشاء القدر مع ظروف سياسية قاسية أن يُمتحن مجدي وهبة فتُصادَر أملاكه وأملاك أسرته، فما هزّ هذا له من كيان، بل ظل على شجاعته وثباته وانكبابه على العلم والتأليف والعطاء. بل لقد كانت هذه المحنة أكبر حافز له على أن يصل العلم والتأليف والعطاء بجهد أجْدَى وطاقة أوسع. وكم كان كريمًا الكرم كله، يسخو بما يملك، قلّ ثراؤه أو كَثُر، بل كان مع قلّة ثرائه أجود منه مع كثرته في سرّية وكتمان. وكم من أسر تحمد له إلى اليوم رعايته لها وموالاته لأبنائها، لا فرق عنده بين عقيدة وعقيدة. عرفتُه يواسي الصديق وكان أوْلى به أن يواسي نفسه في تلك المحن التي توالت عليه، كما عرفته يردّ الإساءة بالإحسان، فما تركت إساءة في نفسه أثرًا ما، بل كان دومًا الرجل السّمح الغافر للخطيئة الذي يحمل الودّ للناس جميعًا، مَنْ أساء إليه قبل

مَنْ أحْسن إليه . وما أشقّ على نفسي أن أكتب اليوم رثاءه ، وقد أذكر هنا قول شوقي في رثاء حافظ :

قد كنــت أوثـر أن تقـول رثائي   يا منصـف الموتى من الأحيــاء

وتمضي الأيام بعد رحيل مجدي وكنت أحسب أن مرور الأيام قد يخفّف عني وعن غيري من أصدقائه ومحبّيه . لكن الحزن بقي كما بدأ ، وكلما طالعتنا شمس يوم جديد أو غابت عنا ذكرناه ذكرًا متّصلاً لا يزال يراود الخاطر أنّى كنّا ، فالمصاب جلل . ترُى هل تعوّضنا الأيام عن خسارتنا فيه؟ ما أظن ، فما باستطاعة المرء أن يعوّض نفسه عمّن فقد من أصدقاء كرام . ولعل لنا عوَضًا فيما خلّف من أعمال علمية وأدبية لا يعدو عليها الزمن ، بل تبقى حيّة عبر التاريخ . هكذَا الحياة ، والأصدقاء يمضي الواحد منهم في إثر الآخر ، وإذا أحزاننا تبلغ أعماق القلوب ، وإذا نحن نحمل أسى دفينًا لا يزول عنا ولا ينكشف ، بل يذكّرنا بأننا غدونا على مشارف النهاية في خريف العمر ، وسبحان مَنْ له الدوام .

* * *

[٥]

تبيّن لي في شهر سبتمبر ١٩٦٦ أن من تولّى عمادة «المعهد العالي للموسيقى» بعد وفاة أبو بكر خيرت هو الخبير الإيطالي نورديو الذي انعزل عن إدارة المعهد الفعلية طوال فترة وجوده حتى غدا المعهد في سبيله إلى الانهيار خلال سني عمادته ، فضلاً عن انتقال الإشراف على المعهد لمدير هيئة الإذاعة والمسرح والموسيقى مما دهشت له كل الدهشة برغم استقلال ميزانيته ، فواجه العميد عقبات لم تيسّر له إعطاء خبرته لتطوير الدراسة بالمعهد الذي تدهورت أحواله إلى حدّ لا يمكن السكوت عليه ، فأوفدت الأستاذ الدكتور حسين فوزي إلى السيدة إكاترينا فورتسيڤا وزيرة الثقافة في الاتحاد السوڤييتي لاختيار عميد جديد للمعهد ، حيث وقع الاختيار على الأستاذ إركلي بريدزي وكيل كونسيرڤاتوار تفليس ، فعهدتُ إليه بدراسة أوضاع المعهد لمدة شهر توطئة لتسلّمه منصب العميد فيه اعتباراً من سبتمبر ١٩٦٧ . وقد اكتشف أن توزيع طلبة المعهد على الأقسام المختلفة قد خضع منذ عام ١٩٦٣ لرغبات أولياء الأمور وهوايات الطلاب أنفسهم دون اعتبار لكفاءتهم الحقيقية أو للاحتياجات الفنية الواقعية ، الأمر الذي أسفر عن أن التحق بقسم الناي على سبيل المثال طالب واحد وبقسم التشللو خمسة طلاب ، بينما التحق بقسم الكمان سبعون وبقسم البيانو ٢٥١ . كذلك لم يعد للدراسة برنامج محدّد ، فضلاً عن أن المعهد قد أُتخم بأعداد من المدرّسين تزيد عن الحاجة . وفي مواجهة هذا الواقع المؤسف بدأ الخبير عمله باذلاً قصاراه في تفان وحنكة وإخلاص ليرقى بالمعهد إلى

المستوى المنشود. كذلك تبيّن لنا أن المعهد العالي للسينما يعمل وفق خطط متباينة وأساليب غير مدروسة مما تداعت معه حالته. موجز القول إن سوء التصرف في اختيار الطلبة والأساتذة معًا أدى وقتذاك إلى هبوط المستوى بصورة ملحوظة، فضلاً عن أن مناهج التعليم قد تغيّرت دون هدف واضح، فغلبت الناحية النظرية فيه على الناحية العملية ـ وهي الأهم ـ حتى إنها انطوت على ستة وعشرين مادة نظرية تُدرّس في السنة الأولى بالمعهد! وأسفر إهمال الناحية العملية في المعهد عن إهمال التجهيزات إهمالاً كاملاً، بل ذهبت إدارة المعهد إلى التفريط في بعض الأجهزة الثمينة والنادرة التي كنتُ قد أمرت بتزويد المعهد بها وقت إنشائه بأن أعارتها إلى الشركات ومخرجي السينما بل وإلى الفرق المسرحية، مع ما في ذلك من مخالفات صريحة للنظم المالية والإدارية وتعريض تلك الأجهزة لسرعة الاستهلاك أو التلف. كذلك فرّطت في معمل الألوان الذي اشترته وزارتي الأولى خصيصًا للمعهد لتدريب طلبته فسلّمته إدارة المعهد إلى مؤسسة الهندسة الإذاعية! من أجل هذا اضطررت في نوفمبر ١٩٦٦ إلى الاستعانة بعدد من الخبراء الفرنسيين الثقات لوضع تقرير واف عن المعهد واقتراح الحلول اللازمة لتطويره [٣١].

وعلى الرغم مما لاقاه «معهد الباليه» ـ خلال المرحلة الثانية ـ من إهمال ولا مبالاة إلا أنه استمر في أداء رسالته بحكم الاندفاع الذاتي للطلبة والأساتذة وبحكم عشقهم المتفاني لهذا الفن الرفيع الذي زوّدهم بحماسة منقطعة النظير، فلم يكد عام ١٩٦٧ يطلّ حتى قدم باليه أوبرا القاهرة المنبثق عن معهد الباليه عروضًا راقصة لأول مرة أهمها باليه «نافورة بختشي سراي». وقد رأيت استقدام فريق من الخبراء الروس لمعهد الباليه للإشراف على تطويره [٣٢]، كما أوفدت البعثات إلى لننجراد وموسكو لدراسة الإخراج المسرحي للباليه وفنون الديكور والأزياء وتاريخ الباليه وفن الكوريوجرافي [تصميم الرقصات] لمدة سنتين دراسيتين، وعادت عضوات وأعضاء البعثات ليعملوا بالمعهد وليكوّنوا النواة لفريق الباليه المرتقب. وإذ كنا نستورد أحذية الباليه بالعملات الصعبة الشحيحة، استقدمت الوزارة خبيرًا في صنعها من روسيا استخدم خامات بلادنا المحلية ودرّب فريقًا من الصنّاع المصريين ليتخصّصوا فيها حتى انخفضت تكلفة حذاء الباليه من ثلاثة جنيهات إلى أربعين قرشًا.

على أن مشكلة تكوين فريق الباليه المصري ظلت عصيّة، فالمفروض ألاّ يقل عدد أفراد الفريق عن خمسين راقصًا وراقصة، ولذا اضطر هذا الفريق إلى الاستعانة بالمتميّزين من طلبة المعهد ممن لم تكتمل دراستهم بعد. والمعروف أن معاهد الباليه لا تخرّج في العام الواحد إلا عددًا ضئيلاً، الأمر الذي يتطلب سياسة قائمة على المثابرة والدأب والنفس الطويل. وعلى الرغم من ذلك قدّم الفريق عرضه الأول عام ١٩٦٧ وهو باليه «نافورة بختشي سراي» للموسيقار أصافييف كما أسلفت، قدّمه أولاً في دار الأوبرا ثم في مدينة أسوان. وكان

استقبال أهالي أسوان وعمال السد العالي مشجّعًا مما أثبت أن «استيراد » هذا الفن كان استيرادًا صحيًا ومفيدًا بل واجبًا. فلقد أثار دهشتنا وإعجابنا ذلك الإقبال الحاشد الجامع من الجماهير التي كنا نخال أنها أبعد ما تكون عن تقبّل هذا الفن الذي يعلو مستواها، ولكنها أخلفت الظن وإذا لها إقبالة على ذلك الفن الرفيع تعدل إقبالة المثقفين عليه . . ولم تملك ألسنة النظّارة مع انبهارها وتقديرها إلا أن تصيح مهلّلة «الله أكبر . . الله أكبر» وقد دوّى تصفيقها في أرجاء الجو. كذلك قدّم الفريق فيما بعد باليه «چيزيل» لأدولف آدم ومقتطفات من الباليهات الشهيرة مثل «كسارة البندق» لتشايكوفسكي وباليه «دون كيشوت» للُودڤيج منكُوس، واشترك برقصاته في تقديم أوپرا «أورفيوس» لجلوك. وفي موسم عام ١٩٦٩ وأثناء الإعداد لاحتفالات ألفيّة القاهرة، حصلتُ على موافقة وزير الثقافة الفرنسي أندريه مالرو بإيفاد المخرج والراقص العالمي سيرج ليفار من دار أوپرا پاريس لإخراج باليه «دافنس وكلويه» لموريس راڤيل و «أمسية جنّي الغاب» لكلود ديبوسي على مسرح أوپرا القاهرة، كما ظفرتُ بإذن خاص من الفنان العالمي مارك شاجال باستنساخ لوحات الديكور التي أبدعها لباليه دافنس وكلويه، وكانت تُعدّ ذخرًا فنيًا ثمينًا إلى أن التهمتها النيران في حريق الأوپرا في أكتوبر ١٩٧١ . وقاد أوركسترا القاهرة السيمفوني وفريق كورال أوپرا القاهرة چان لوي چوبير قائد الأوركسترا السيمفوني بمدينة ليون الفرنسية. وقد حقّق العرض نجاحًا باهرًا رغم ما كان يعترض ذلك من صراعات شخصية من فَيْنَة إلى أخرى بين مجموعة الخبراء السوڤييت الذين كانوا يعدّون أنفسهم ـ وعن حق ـ أصحاب الفضل في تكوين هذا الفريق، وبين المخرج الفرنسي سيرج ليفار الذي كان يضيق بتدخل الخبراء السوڤييت في عمله ويخشى أن يكون في ذلك تخريب لنشاطه. ومع كل ما بذلته للتوفيق بين هؤلاء الخبراء وبين الخبير الفرنسي إلا أنني أحسست في تهديد الأخير بالرحيل قبل العرض بنُذر الشر، غير أن القدر حال دونه ودون رحيله، إذ كان موعد السفينة التي ينوي أن يستقلّها بعيدًا، فهو ممن يخشون ركوب الطائرات. هذا إلى ما كان من سفير فرنسا من مسعى في تهدئة خاطره وإقناعه بضرورة مواصلة جهوده حتى ظهر العرض بصورة مشرّفة.

كان الخبراء الروس أكثر الناس بُعدًا عن تصوّر قدرة المخرج الفرنسي على تحقيق النجاح، ومع ذلك فقد بلغ من فرط فرحتهم وتقديرهم في نهاية العرض أن عانقوا الرجل بحماسة وحرارة صادقتين لا تستخفي وراءهما أية حساسيات قومية أو إيديولوجية، فأمام الفن الجيد يشفّ وجدان الإنسان ولا يعود يرى غير الجمال.

وأمام التثاقل الذي لقيه مشروع بناء «المعهد العالي للفنون المسرحية» مضيتُ فيه بخطوات جادة حتى كُتب له التمام مع مطلع عام ١٩٦٧، ومع ذلك لم تنقطع الدراسة في هذا المعهد، فأظلّها مبنى آخر مؤقت وإن لحقها مدّ وجزر في غير ضابط. وقد استأنست بعد عودتي إلى

الوزارة بخبير عالمي هو السيد پيير إيميه توشار المدير السابق لمسرح الكوميدي فرانسيز وعميد كونسير ڤاتوار پاريس الدرامي وقتذاك لدراسة النظم التي ينبغي أن يقوم عليها المعهد ورسم صورة واقعية له واقتراح الوسائل اللازمة لتطويره، ومن ثم أخذ المعهد بالتقرير العام الذي وضعه هذا الخبير. ومما أخذه علينا أن عدد الأساتذة في المعهد قد بلغ خمسين أستاذًا أغلبهم من غير المتفرّغين، الأمر الذي أشاع البلبلة في نفوس الطلبة، كما أخذ علينا أيضًا أن عدد الطلبة أكثر مما يحتمله المعهد، هذا إلى أن امتحانات القبول كان فيها تسهّل وتفريط ولا تكشف عن المواهب والقدرات الحقيقية، فضلاً عن أن المحاضرات التي كانت تنتظم الأقسام جميعًا وتشغل ما يربو على نصف المقرر كانت محاضرات نظرية وتاريخية ذات مسحة تجريدية، وكان هذا الإسراف في الدراسة النظرية يطغى على الجانب العملي الذي هو الأساس الجوهري في الدراسات التي أنشئ المعهد من أجلها.

وكان مشروع فصل «التذوق الفني» الذي كدنا أن نحقّقه في عام ١٩٦٢ ما يزال يشغل بالي ويملأ عليّ خاطري، وإن كانت نظرتي إليه قد تغيّرت شيئًا بسبب ما كان من تطور كبير في المجالات العلمية والفنية خلال السنوات الأربع السابقة. فلقد كانت مهمة المعاهد الفنية الخمسة بوزارة الثقافة هي تنمية قدرات الأداء والإبداع في الفنون المختلفة عند الدارسين، ولم يكن بينها معهد واحد لتنمية القدرة على التلقّي أو التذوّق لهذه الفنون الرفيعة، فكأننا بذلك نُنتج سلعة ونترك مصيرها دون إعداد العدّة المناسبة لحسن الاستفادة منها، ومن هنا تأتي أهمية إنشاء معهد لتذوّق الفنون يكمل الدائرة بالنسبة لبقية معاهد وزارة الثقافة. ومن ثم تحدّدت أهداف هذا المعهد في تنمية القدرة على تذوّق الفنون، وهو ما يتحقق لدى الدارسين من خلال نشاطهم وفاعليتهم كنقّاد متخصّصين، ناشرين ومربّين للذوق الفني السويّ عن طريق جميع أجهزة النشر والإعلام وقصور الثقافة، هذا إلى الإسهام في تنشيط الإبداع الفني ذاته عن طريق إحاطة الفنانين المُبْدعين بالبيئة الاجتماعية التي تُحسن التلقّي والنقد. وهو ما من شأنه أن يعود أثره على الفنان فيتلقّاه هذا بدوره غذاءً روحيًا يدلّه على صدى أعماله في نفوس أبناء مجتمعه، ومن ثم يقود خطاه التالية من حيث اتجاهها ومن حيث عُمْق الإيمان الكامن وراءها. ولقد رأيت قبل أن أمضي في إنشاء معهد مستقل للتذوّق الفني ـ وكنت قد أسميته في مشروع القانون الذي تقدّمت به إلى الرئيس عبدالناصر معهد «التذوق الجمالي» غير أنه تحرّج من هذه التسمية خشية أن يُظن أن المقصود هو إقحام اسمه على المعهد، فأشار بتسميته معهد «النقد الفني» ـ الاستعانة أيضًا بخبراء الفكر والفن العالميين حتى أضمن له أسباب النجاح وربطه بالحركة الثقافية المتطورة في العالم، فعهدتُ إلى خمسة من خبراء الفنون العالميين ـ أمدّتهم منظمة اليونسكو بما يلزمهم ماديًا ـ بمراجعة المشروع السابق والتقدم بمشروع برنامج لمواد السينما والمسرح والفنون التشكيلية والموسيقى وفنون العمارة والجماليات

والأركيولوچية. ثم شكّلتُ بعد ذلك لجنة من كبار أساتذة الجامعة والمتخصّصين لدراسة البرنامج الذي وضعه الأساتذة الأجانب كي يستنبطوا من أطيب ثمرات الفكر العالمي أينع منهج يقدم لخريجي الجامعات والمعاهد العليا الذين سينتظمون في هذه الدراسة التي كنت أعدّها ركيزة رئيسة للارتقاء بالتذوق الفني في ربوع بلادنا، وفتح جميع النوافذ أمام المنجزات الفنية لتملأ بيوتنا بالجمال والإشراق. وكنت قد أشرت على المعماري المنوط به إنشاء «قصر الفنون» بالجيزة أن يعدّ جانبًا منه ليضمّ هذا المعهد الوليد. والحق إن الإعداد لهذا المعهد قد استغرق فترة السنوات الأربع التي قضيتها في تجربتي الثانية بوزارة الثقافة حيث صادفتنا كثرة من العقبات القومية والمالية والوظيفية إلى أن استصدرتُ القرار الجمهوري بإنشائه في خلال شهر أكتوبر عام ١٩٧٠، وإن كانت الدراسة قد انتظمت به منذ أول أكتوبر بعد إجراء امتحان مسابقة للراغبين في الالتحاق بالمعهد. وقد أسندت عمادة المعهد إلى الفنان عبدالسلام الشريف تعاونه جمهرة منتقاة من خيرة المتخصّصين في الفنون المختلفة (٣٣).

هكذا يتبيّن كيف عانت المعاهد الفنية من ضياع الاستقرار، وهذا أسوأ ما تُمْنَى به معاهد العلم، فقد بدأت في كنفي وأنا وزير للثقافة، وكانت هذه التبعية لوزارة الثقافة هي البيئة الطبيعية لرعاية هذا النوع من المعاهد، وإذا هي تُتبّع لهيئة الهندسة الإذاعية إلى أن أعيدت تبعيتها المباشرة لوزارة الثقافة في خريف ١٩٦٦. وبعد أن انتهت مرحلة المراجعة وإعادة التنظيم شكّلتُ في ١٩٦٨ مجلسًا للمعاهد برئاستي لتحقيق التنسيق اللازم بين برامج المعاهد ولوائحها وإبداء الرأي في خططها التعليمية الرئيسة توطئة لتجميع هذه المعاهد في «أكاديمية للفنون». ولقد كنت أتوق إلى أن يترأس هذه الأكاديمية الدكتور حسين فوزي بأستاذيته التي لا تُنكر فرشّحته عام ١٩٦٦ لرئاستها في الفترة التي كنت أشرف بنفسي على الإعداد لها، وأوفدته في مهمة استكشافية إلى فرنسا والاتحاد السوڤييتي مزوّدًا بخطابات تقديم شخصية مني إلى وزيري الثقافة أندريه مالرو وإكاترينا فورتسيڤا لكي تتاح له فرصة دراسة مناهج المعاهد الفنية في كلتا الدولتين وليستزيد معرفة بأكاديمياتهم لثقتي أنه بعد عودته سوف يفيدنا بخبراتهم ويتوّج جهوده المتعددة بإسهام إيجابي جديد في حياتنا الفنية، وبعد عودته إلى مصر اشترط لقبوله المنصب أن يحتفظ أيضًا بمكانه في صحيفة الأهرام، غير أني رأيت أن رئاسة الأكاديمية في هذا الطور الهام من حياتها يستوجب فيمن يتولاها أن يتفرّغ لها تفرّغًا تامّا، وتركت له أن يختار ما يشاء: الأهرام أو الأكاديمية، فاختار الأهرام. عندها اخترت أستاذًا جليلاً آخر مكانه هو الدكتور مصطفى سويف أستاذ علم النفس بجامعة عين شمس وكنت معجبًا بعلمه إعجابًا عميقًا منذ طالعت له كتابه «الأسس الفنية للإبداع الفني». ولم يكن من السهل إقناعه بقبول هذا المنصب لارتباطه بأبحاثه الجامعية إلا أنه استجاب في النهاية لإلحاحي وقَبلَ أن يكون في مبدأ الأمر وكيلاً لوزارة الثقافة لشؤون المعاهد الفنية، وما لبث أن أدركت أن اختياري كان موفّقًا فقد أثبت كفاءة وجدارة فائقتين. وكان حريصًا على أن يتم التخطيط

للمعاهد في ضوء سياسة مرسومة بما يطابق حاجات البلاد في فترة مستقبلة محدّدة، إذ طالب الجهات التي تستوعب خريجي المعاهد أن تبصّره بحاجتها المنتظرة من هؤلاء الخريجين على اختلاف تخصّصاتهم بعد سنتين، وشرع في تكييف سياسة القبول بما يلائم تلك الاحتياجات. ولمّا كان من أصول السياسة المستنيرة لإدارة المعاهد الفنية ألا يتاح الالتحاق بها إلا لمن يثبت بالأساليب العلمية الحديثة أن لديهم الاستعداد والموهبة للتمكّن من تلك الفنون أداء وإبداعًا فقد استحدث لأول مرة في مصر استخدام الاختبارات النفسية لقياس قدرات الأداء والإبداع والمفاضلة بين المتقدمين للالتحاق بناء على نتائج تلك المقاييس، كما حدّد لكل معهد مبدئيًا العدد الذي سيقبله في بداية العام، وأنشأ منحًا دراسية تسمح بالتفرغ لمن يُقبَل للدراسة في معهدي السينما والفنون المسرحية. كذلك أصبح الالتحاق بمعهد وقسميْ النقد والأدب المسرحي والديكور بالمعهد العالي للفنون المسرحية قاصرًا على خريجي الكليات الجامعية والمعاهد العليا ارتفاعًا بالمستوى الذهني والفني للطالب. وأذكر أن هذه القواعد قد أثارت ضجّة على ألسنة بعض الكتاب والصحفيين، ومن الأسف أن التنظيم السياسي الرسمي الذي كان ممثّلاً في المعاهد جهد الجهد كله في أن يئد هذه النظم التربوية في مهدها، ولكني لم أعبأ بهذا كله ومضيت بحزم في تأييد هذه القواعد وتطبيقها تطبيقًا كاملاً لا استثناء فيه. وكم تعرّضت للكثير من الضغوط لأخالف القواعد المرسومة وأفتح بابًا للاستثناء لمن لم يستوفوا شروط القبول، غير أني لم أستجب لشيء من هذا، وقد كلّفني ذلك مغاضبة الكثيرين لي ممن لم يدركوا كنه هذه النظم. ومع ذلك فإني أحمد الله فلقد كان الرأي العام المثقف في جانبي فساندني في إرساء هذه القواعد وتطبيقها على الوجه الصحيح.

وكانت وزارة الثقافة على وعي تام بأن جميع محاولاتها في تنظيم العمل داخل المعاهد لن تؤتي ثمارها المنشودة إلا إذا امتدت الجهود الصادقة إلى الإفادة من الخبرة الأجنبية، لا لمجرد كون ظروفنا التاريخية لا تمكّننا بعدُ من الاكتفاء الذاتي فيما يتعلق بتلقين الفنون الرفيعة، ولكن لأنه في هذا المضمار تحرص الدول الآخذة بأسباب الرقي - حتى ولو كانت من الدول الكبرى - على الانفتاح على خبرات العالم المحيط بها، لأن هذا الانفتاح شرط لا بد منه لإثراء وجدان الأمة وخاصة إذا كنا بصدد تعليم الناشئة. ولهذا اتبعت وزارة الثقافة سياسة ذات شعبتين: الأولى إيفاد البعثات والمنح العلمية إلى الخارج من بين الممتازين من خريجي المعاهد، والثانية استقدام الخبراء الأجانب ليقدّموا خبرتهم إلى أبنائنا، حتى لقد بلغ عدد الخبراء واحدًا وثلاثين خبيرًا موزّعين بين مختلف المعاهد. وهكذا أمدّت أكاديمية الفنون الحقل الفني والثقافي على مدى أربعين عامًا متعاقبة بكوادر متخصّصة تقنيًا وإخراجًا وتمثيلاً سينمائيًا ومسرحيًا، كما أمدّت بهم الحقل الفني في مجالات النقد الفني ورقص الباليه والغناء والموسيقى.

وإذ كشف ما مضى من الزمن في حياة المعاهد العالية للفنون عن الحاجة إلى وجود هيئة

تنتظمها جميعًا وتحقّق فيما بين بعضها والبعض التنسيق والتكامل والتعاون في أداء وظيفتها ومباشرة أعمالها، عهدتُ إلى د. مصطفى سويف بإعداد «مشروع إنشاء أكاديمية الفنون» فخطا خطوة أساسية في إخراج هذا المشروع إلى حيّز الوجود، وكانت خطوة صياغة قانون الأكاديمية من أهم الخطوات التي تمّت بالتعاون بينه وبين د. عزالدين عبدالله عميد كلية الحقوق وقتذاك. وحين نوقش مشروع هذا القانون في اللجنة التشريعية لمجلس الوزراء ثم في مجلس الأمة لقي معارضة مردّها إلى إضافة «معهد النقد الفني» إلى المعاهد القائمة. على أن قانون إنشاء «أكاديمية للفنون» قد مرّ بسلام ووقعه الرئيس جمال عبدالناصر في ٢٨ أغسطس ١٩٦٩ ونُشر في الوقائع الرسمية، فأصدرت لتوي قراراً بتعيين د. مصطفى سويف ليكون أول مدير لأكاديمية الفنون.

* * *

وفيما يتصل بالفنون الشعبية أسجّل هنا ما جاء في تقرير المجلس الأعلى للفنون والآداب(٣٤): **«وبعد انضمام الثقافة إلى الإعلام منذ أواخر ١٩٦٢ بدأ الاهتمام بالنشاط الاستهلاكي وقل الاهتمام بالأعمال ذات الطابع العلمي أو الأكاديمي لمركز الفنون الشعبية، وتحوّل مؤتمر الفنون الشعبية إلى مؤتمر ومهرجان، ثم إلى مهرجان فقط بعد إلغاء المؤتمر. ولم تتخذ أية خطوة في سبيل بدء العمل في معهد الفنون الشعبية».**

وكان أن قامت وزارة الثقافة في نهاية عام ١٩٦٦ بنقل مركز الفنون الشعبية من مؤسسة المسرح والموسيقى إلى ديوان عام الوزارة. وقد استفاد المركز من كفاءة الخبير الروماني تيبيريو ألكساندرو الذي كنت قد دعوته لجمع وتسجيل الأغاني والموسيقى الشعبية، فقضى بمصر عامين يطوف خلالهما بكل قرانا من الإسكندرية إلى أسوان ومن السلوم إلى العريش، يسجل كافة أغاني العرس والمواويل الشعبية والترتيلات الكنسية القبطية التي أودعها جميعًا مركز الفنون الشعبية، ثم عكف بعد ذلك على أن ينتقي من بينها جملة من الأغاني والألحان الجديرة بالتسجيل. وقد رأيت أن يضمها «ألبوم» من أسطوانتين طبعتهما الوزارة وأرفقت بهما كتيبًا يحوي تفسيرات علمية باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والألمانية.

كذلك استعانت الوزارة بالسيدة إيلينا بورساي الخبيرة المجرية في الغناء الكنسي القبطي حيث سجّلت هي الأخرى الكثير من الألحان والأغاني الشعبية وكشفت عن ارتباطها بقواعد التلحين الفرعوني القديم الذي أمضت حياتها في سبيل إثبات نظريتها بأن كافة هذه الألحان مشتقة من الأنغام المصرية القديمة. ولست أنسى جهد أستاذ عملاق في مجال الفنون الشعبية هو الدكتور عبدالحميد يونس الذي كانت له إسهامات هامة أثرت الوزارة في هذا المجال الذي كان ما يزال في حاجة إلى تطوير حقيقي باعتباره أحد المنابع الأصلية والرئيسة للفن المصري المعاصر والذي يمثّل ضمانه نماؤه في الاتجاه الصحيح.

[٦]

ولقد واجهني قصور الاعتمادات المالية بعد اتجاه الدولة إلى الحد من الإنفاق العام في عام ١٩٦٦ حتى لقد خُفّضت الاعتمادات المالية لمصلحة الآثار حوالي ٥٠٪، وكان لذلك أثره البالغ في تجميد بعض نواحي النشاط وانعكاس ذلك على أعمال المصلحة. وللتغلب على هذه العقبة الكأداء سعينا إلى الاتفاق مع بعض الدول للمساهمة فنيًا وعلميًا وماديًا في مشروعات ترميم الآثار الهامة، فعقدنا اتفاقيتين مع فرنسا إحداهما لترميم معابد الكرنك والأخرى للتعاون في ترميم البيوت الإسلامية بالقاهرة، فضلاً عن اتفاقيتين مع پولندا إحداهما لترميم معبد الدير البحري والأخرى لتسجيل وترميم بعض مساجد القاهرة، وما لا يُنال كله يُنال بعضه. كما عمدنا إلى تشجيع المؤسسات العلمية والجامعات الأجنبية على القيام بأعمال الحفر والتنقيب في المناطق الأثرية تحت إشراف مصلحة الآثار ووفقًا لشروطها، فما لبث أن اشتركت في هذا المجال إلى جوار بعثة جامعة القاهرة عشرات البعثات البريطانية والأمريكية والفرنسية والبلچيكية والإسپانية والإيطالية والنمساوية والپولندية والسويسرية والألمانية. وقد وفّقت بعض هذه البعثات إلى اكتشافات هامة كاكتشاف البعثة الإنجليزية تحت إشراف «وولتر إمري» بسقارة لسراديب بها الآلاف من مومياوات الطائر أبيس المحنّطة ومئات التماثيل البديعة، وأخذ العالم وقتذاك يترقّب احتمال العثور على قبر مهندسنا العبقري إيحوتب باني هرم سقارة. كذلك تقدمت بعض الهيئات الأجنبية تطلب دراسة بعض آثارنا باستخدام الوسائل التكنولوچية الحديثة والناظمات الإلكترونية فلم أتردّد في تزويدها بكافة التسهيلات، مثال ذلك مشروع تصوير داخل الهرم الثاني بالجيزة بواسطة الأشعة الكونية، ومشروع تصوير أحجار أخناتن بالأقصر باستخدام النظام الإلكتروني لترتيبها وتنسيقها، ومشروع تصوير مومياء توت عنخ آمون باستخدام الأشعة السينية. وإذ كانت مصلحة الآثار في مسيس الحاجة إلى أجهزة ومواد علمية لا تتوافر في الأسواق المحلية كما لا تتوافر لدينا العملة الصعبة اللازمة لشرائها، لجأت إلى منظمة اليونسكو لتمدّنا بهذه المعدّات التي وصلتنا بالمجان مع عشرات الخبراء المتخصّصين في شؤون المتاحف والآثار الغارقة في المياه وأعمال الترميم وتجميل المناطق الأثرية.

وفي سبيل ربط الآثار بالسياحة ربطًا يتيح لآثارنا أن تؤدي دورًا في إنعاش السياحة ويتيح للسياحة أن تؤدي دورًا في التعريف بآثارنا مع الحرص على استقلال العمل الأثري، أقدمنا على تجربة رائدة هي إنشاء «صندوق تمويل مشروعات الآثار والمتاحف»، الذي حقّقنا من خلاله الكثير من الإنجازات الهامة في حقل الآثار بإسهامه في تمويلها كلما أمكن ذلك دون أن نرهق خزانة الدولة بقليل أو كثير، مثل استكمال منشآت المسرح الروماني بالإسكندرية، وصيانة قلعة قايتباي وإضاءتها، وتوصيل التيار الكهربائي للهرم الثالث بالجيزة حتى يكون

مهيّأ للزيارة، وتحسين الإضاءة في الهرمين الأول والثاني، وتوصيل التيار الكهربائي لمنطقة سقارة الأثرية حتى نساعد على تنشيط السياحة وتيسيرها وتوسيع مجالها. وما من شك في أن حصيلة هذا الصندوق المتصاعدة هي التي يسّرت حركة الترميم الواسعة النطاق التي قامت بها هيئة الآثار خلال الثمانينيات حين كان يرأسها د. أحمد قدري لا سيما في مواقع الآثار الإسلامية كقلعة صلاح الدين ورشيد وقلعة قايتباي بالإسكندرية ومنطقة الجمالية بالقاهرة، كما أفضت أيضًا إلى اطمئنان هيئة الآثار إلى قدرتها على إقامة متاحف جديدة كمتحف الحضارة ومتحف النوبة ومتحف التوحيد بالمنيا وإلى تطوير المتاحف القائمة حاليًا. وتعتمد حصيلة هذا الصندوق على إيرادات المعارض الخارجية فيما يتصل بالعملات الأجنبية وعلى رسوم زيارة المتاحف والمناطق الأثرية فيما يتصل بالتمويل بالعملة المصرية. وتقدّر حصيلة صندوق تمويل مشروعات الآثار والمتاحف وقت كتابة هذه السطور بسبعمائة مليون جنيه مصري فضلاً عن سبعين مليون دولار في «صندوق النوبة». وما من شك في أن هذا الرصيد الضخم كفيل بتحقيق مشروعات عملاقة في خدمة آثارنا ومتاحفنا أدعو الله أن يوفّق القائمين على شؤون الآثار إلى الاضطلاع بها.

على أن ثمة مشروعات ضخمة تنوء ميزانية مصلحة الآثار وفنّيوها عن الاضطلاع بها، الأمر الذي دعانا - كما قدّمت - إلى الاتفاق مع بعض الدول للمساهمة في هذا الميدان. وكنت بصفة خاصة حريصًا منذ عام ١٩٦١ على ترميم معابد الكرنك التي تعدّ أكبر دور العبادة في العالم، وأروع المعابد المصرية القديمة، إذ من الثابت أن نواة هذا المعبد قد نشأت أيام الدولة الوسطى - أي حوالي سنة ٢٠٠٠ ق. م - إلا أن فراعنة الدولة الحديثة ومن تلاهم من ملوك مصر وحكامها شاركوا جميعًا في بنائه وتوسيعه وإضافة ملحقات له على امتداد فترة زمنية تربو على ألفي عام، ومن ثم فهو لا يمثّل وحدة معمارية خاضعة لتصميم واحد، بل هو في حقيقة الأمر مجموعة من المعابد أقيمت في أزمنة مختلفة، وتعرّضت خلال هذا الزمن الطويل إلى ألوان متعدّدة من التهدّم والتخريب والتدمير والطمس والتشويه والتغيير مما جعل أمر ترميمه والمحافظة عليه بالغ الصعوبة والتعقيد. لذلك أخذت زمام المبادرة وأرسلت في عام ١٩٦١ خطابًا إلى المسيو كوف ده مورڤيل وزير الخارجية الفرنسية وقتذاك مقترحًا أهمية إنشاء «مركز مصري فرنسي لترميم معابد الكرنك»، ولم تكن العلاقات الدبلوماسية بين البلدين قد استتبّت بعد. وظل المشروع قيد التفاوض والمباحثات إلى أن وقّعت البروتوكول الخاص بهذه الاتفاقية في صيف عام ١٩٦٧ مع المسيو إدمون ميشليه وزير الشؤون الثقافية بمقرّ وزارته بباريس، وبمقتضاها ينهض «المركز القومي للبحوث العلمية» CNRS الفرنسي بالاشتراك مع مصلحة الآثار بأعمال التقوية والترميم الخاصة بمعابد الكرنك، وإبراز هذه المعابد والمنطقة المجاورة لها في شكل تبدو معه أقرب ما تكون إلى وضعها القديم، وقد قام هذا المركز بمهمته

خير قيام لا يتسع المجال هنا لبسطها. وكانت الحكومة الفرنسية قد اعتمدت لهذا المشروع مبلغ خمسين ألف جنيه لكل عام، وعهدت إلى عدد من أبرز علمائها على رأسهم المهندس چانُ لُوفْريه بالعمل بالتعاون مع المختصّين المصريين. وكم رضيتُ نفسًا عندما دعاني السيد پيير هانت سفير فرنسا بمصر في الحادي عشر من أبريل ١٩٨٧ بوصفي مُنشئ هذا المركز للاشتراك في الاحتفال ـ الذي أقيم بالأقصر ـ بمرور عشرين سنة على بدء هذا المشروع والاحتفاء بما تم تحقيقه من إنجازات ضخمة.

ومتابعة لإسهام پولندا بخبراتها عام ١٩٦١ في أعمال الدراسة والترميم بمعبد الدير البحري أبرمنا معها اتفاقًا عام ١٩٦٧ لتنفيذ مشروع لاستكمال دراسة المعبد توطئة لترميمه وإظهار روعته المعمارية التي جعلت من هذا المعبد الذي شيّدته الملكة حتشپسوت غرب طيبة أحد أعظم مخلّفات مصر القديمة بفضل ابتكار المهندس سننموت طرازًا معماريًا فريدًا يواكب الطابع الجبلي الذي يبدو من ورائه، ويكشف عن قدرة فائقة في الذوق الفني وبراعة في العمارة والتخطيط. ونظرًا لضياع الكثير من معالم هذا المعبد وخاصة في شرفته العليا ولانفراده بتصميم يخالف كافة المعابد المصرية القديمة قاطبة كانت له الأسبقية على غيره. وبات اليوم في استطاعة زائر هذا المعبد الفريد الاستمتاع به بعد استكمال جانب كبير من الشرفة العليا وبعد إعادة عدد ضخم من الأحجار إلى محاريب بهو الأعمدة وترميم جملة من أعمدته وتماثيله.

ومع أن نصيب الاهتمام بالآثار الفرعونية نظرًا لظروف الخطر المحدق بها مع تشييد السد العالي والسباق مع الزمن من أجل إنقاذها قد فاق نصيب الآثار الإسلامية إلا أن العناية شملتها هي الأخرى بعد أن أرّقنا تعرّضها لكثير من ألوان الإهمال لوجودها في مناطق آهلة بالسكان كما أسلفت، لا سيما وأننا كنا نعدّ لإقامة احتفالات الوزارة بالعيد الألفي لمدينة القاهرة. فخصّصتُ مبلغًا مستقلاً للعناية بهذه الآثار وحدّدتُ برنامجًا لترميم عدد كبير من الآثار الإسلامية بالقاهرة، وغسل الأجزاء الرخامية سواء بالواجهات أو بالداخل، وتنظيف المباني الحجرية وإعادة دهن بعض الأجزاء التي كانت مدهونة أصلاً وطُمست بمضي الزمن، ورفع الأتربة المتراكمة في المباني الأثرية وصقل الأبواب البرونزية وإصلاح أجزائها المفكّكة. وكنت أتابع تنفيذ هذا البرنامج بالمرور الشخصي صباح كل يوم على المواقع، وإن ذهبت أكثر هذه الجهود أدراج الرياح لقلة وعي الجماهير المحيطة بالآثار بقيمتها وعدم تعاونهم الذي بدونه لن يُكتب لهذه الآثار النجاة.

وقد طلبت إلى مصلحة الآثار أن تعدّ مبنى «المسافر خانة» على ما كان عليه في العهد العثماني ودبّرت لها المال اللازم، وطلبت إلى السفير التركي بالقاهرة السيد سميح جونيفر إسهام حكومته في إمدادنا ببلاطات من خزف الحائط المزجّج على النحو الذي كان عليه من

قبل عوضًا عن البلاطات التي تهشّمت، إذ كان مصنع «إزنيك» الحكومي هو الذي كان ولا يزال مختصًا بصنع هذه البلاطات، وقد أمدّنا بها في الموعد الذي حدّدناه، وكان قد تم إلى جانب هذا ما لزم المبنى من ترميم وإصلاح وملاط ودهان. وقد رأينا آخر الأمر أن نخصّص هذا المبنى للأغراض السياحية والثقافية دون أن يمسّ ذلك طابعه الأثري، فأفردنا جملة من غرف المبنى لتكون مراسم للفنانين كما فعلنا من قبل في مبنى وكالة الغوري. وبعد أن أفلحت تلك التجربة في ترميم مبنى «المسافر خانة» وإصلاحه كرّرناها ثانية في «بيت السحيمي» بالجمالية حيث رُمّمت الزخارف الخطّية الشهيرة التي تنتظم أبياتًا من بُردة البوصيري.

* * *

وكان وكيل وزارة الثقافة المشرف على الآثار قد تلقى خطابًا في السابع من مارس ١٩٦٣ من المستشار الفني لوزير الإرشاد القومي والثقافة الذي خلفني يشير فيه إلى اتجاه الرأي إلى تعديل موقع «مبنى المتحف المصري الجديد» من أرض المعارض بالجزيرة إلى مدينة الأوقاف بإمبابة، مع ملاحظة أن دراسة ما لم تتم، وأن قرار تغيير الأرض قد جرى عشوائيا على غير أساس، بل إن الدراسة لم تكتمل أيضًا بشأن إجراءات التغيير (٣٥). وما من شك في أن الغرض من الالتجاء إلى تعديل موقع هذا المبنى وسواه لم يكن يُراد به غير التعويق والتعجيز حتى لا تقوم لهَذا المتحف قائمة.

كذلك لم ينل تنفيذ مشروع «متحف مركب خوفو» الذي كنا قد بدأنا فيه عام ١٩٦١ على الرغم من إدراجه في الخطة الخمسية ما يستحق من عناية، وبقي معطّلاً إلى أن عُدتُ إلى الوزارة عام ١٩٦٦ فطلبت وضع خطة وبرنامج يستهدفان الانتهاء من تنفيذ المشروع وافتتاحه للجمهور قبل نهاية عام ١٩٦٩، وكلّفتُ مصلحة الآثار بسرعة استيراد الزجاج الواقي من أشعة الشمس، غير أن نشوب الحرب قد حال بيننا وبين ما أخذنا فيه. هذا إلى أني تعجّلت تنفيذ إقامة «متحف الأقصر» الذي كان بناؤه قد انتهى بالفعل، وطلبت إعداد القطع الأثرية التي ستُعرض به وكانت مبعثرة هنا وهناك، وهو أكبر المتاحف الإقليمية بمصر، أعدّ وفقًا لأحدث الطرق العلمية في بناء المتاحف وأساليب العرض وزُوّد بآلات تكييف الهواء التي تيسّر للزائرين مشاهدة معروضاته في مختلف فصول السنة مهما اشتدت درجة الحرارة.

وعلى الرغم من إرساء حجر الأساس «للمتحف اليوناني الروماني» بأرض الشلالات بالإسكندرية والانتهاء من وضع برنامجه سنة ١٩٦٢، ثم تعديل هذا البرنامج سنة ١٩٦٣ بناء على توصيات مصمّم المشروع المهندس فرانكو ألبيني، فقد أرجئ تنفيذ هذا المشروع هو الآخر دون مبرّر. وحين عدت إلى الوزارة حاولت تدبير الأموال اللازمة لإنجاز هذا المشروع، لكن ما لبثت الحرب أن شبّت عام ١٩٦٧ وكان لا مفرّ من إرجاء تنفيذه إلى حين، ولو كان قد

استمر العمل فيه في وقته حينما كانت خطة التنمية تفرد له ميزانية خاصة ما تعثّر ولا حدث ما أرجأه.

هكذا توقّف المشروع وذاك ـ أعني المتحف المصري بالقاهرة ومتحف الإسكندرية وغيرهما خلال غيبتي عن الوزارة ـ وما إن عدت حتى شبّت الحرب كما ذكرت فكانت هي الأخرى سببًا معطّلاً لهذين المشروعين. ورأيت عندها الاجتزاء بأن نعكف على تحسين وسائل العرض ورفع مستوى الخدمة في المتاحف وتحسين إضاءتها وترميم بعض أرضيات المتحف المصري وإصلاح أسقف بعض قاعات متحف الإسكندرية. وفي الوقت نفسه طلبت من منظمة اليونسكو إيفاد خبرائها لتزويدنا بالنصح في هذا المجال، فجاء الخبراء في شهري سبتمبر وأكتوبر ١٩٦٨ وعلى رأسهم خبير المتاحف العالمي چورچ هنري ريڤيير والمهندس فرانكو ألبيني مصمّم متحف الآثار الجديد بالقاهرة وقدّموا تقريرهم الوافي عن تطوير المتاحف المصرية في يناير ١٩٦٩ وضمّنوه نصائح ثمينة خاصة بكل متحف على حدة. فقد اقترحوا بالنسبة للمتحف المصري على سبيل المثال تخصيص الجانب الغربي من الدور العلوي للقطع الفنية الرائعة من جميع العصور على أن تُرتّب ترتيبًا تاريخيا يبدأ من عصر ما قبل الأسرات حتى نهاية العصر الفرعوني، وعلى أن يتضمن كذلك مجموعة آثار توت عنخ آمون، بحيث تُعرض هذه التحف جميعًا بطريقة عصرية تتوافر فيها الإضاءة وتكييف الهواء، فيشهد الزائر العادي في هذا الجانب من المتحف أجمل ما فيه من آثار بينما تظل مجموعات الآثار بالدور الأرضي في مكانها بعد نقل نصفها إلى قاعات خاصة تعدّ للعلماء والدارسين مجهّزة بأفضل طرق العرض الممكنة، وبذلك يجد كل من الزائر العادي والزائر الدارس ما تهمّه مشاهدته. وأوصى أولئك الخبراء بتخصيص قاعة بمدخل المتحف كي يتعرّف الزائرون فيها على ما سيشاهدونه بالمتحف قبل زيارته، وبإقامة قاعة محاضرات وعرض سينمائي بحديقة المتحف تكفي لمائة وخمسين شخصًا كي يلقي بها أمناء المتحف المحاضرات لتثقيف الجمهور مع عرض الشرائح الملونة والأفلام التسجيلية. غير أني تركت الوزارة ولم يكن العمل قد بدأ في المشروع بعد، ولو أن قلبي قد اطمأن اليوم بما علمته من أن هيئة الآثار قد أخذت في تنفيذ ما كنا قد انتهينا من إعداده عام ١٩٦٩.

وكان يتولى الإشراف على مصلحة الآثار خلال الفترة الأولى [١٩٥٨ ـ ١٩٦٢] الدكتور أنور شكري وأشهد أنه كان عالمًا متميّزا وخير معين يبتغي بما يعمل وجه الله والوطن. وعندما عدت إلى وزارة الثقافة عام ١٩٦٦ اخترت الدكتور جمال مختار وكيلاً لوزارة الثقافة لقطاع الآثار ثم أصبح بعد ذلك أول رئيس لهيئة الآثار عند إنشائها لما توسّمت فيه خلال المرحلة السابقة من مقدرة إدارية فذة وكفاءة فنية نادرة ودماثة في الخلق فكان نعْم الرفيق. هذا إلى أنه كان وقتها في سن الشباب بينه وبين سن التقاعد ما ينوف على اثنتي عشَر عامًا تمكّنه من إعداد

تخطيط طويل المدى للآثار المصرية والإشراف بنفسه على تنفيذه. وظل التعاون الوثيق قائمًا بيننا حتى خلّفت الوزارة، غير أن تقديري له بتولّي منصبه حتى سن التقاعد لم يتحقق إذ اضطر بعد حين إلى الاستقالة فجأة مؤثرًا الابتعاد.

* * *

وأثناء الحماسة التي خلقها «معرض توت عنخ آمون» في قلوب الفرنسيين وخلال الغداء الرسمي الذي دعاني إليه السيد أندريه مالرو وزير الثقافة الفرنسي انبثقت فكرة إقامة معرض آخر عن «تل العمارنة» حيث نشأت عقيدة «التوحيد» في مصر مع تجلية نظرة الوحدانية في القرآن الكريم ضمن إطار فني يليق بجلال الموضوع. وقد بلغ بنا الشوق مبلغه ونحن نطمع في التعاون المشترك في الحقل الثقافي أن اقترحت أن تشترك وزارتا الثقافة المصرية والفرنسية في إعادة طبع كتاب «وصف مصر» بمجلداته المصورة الأحد عشر والمجلدات الأربعة والعشرين المخصّصة للنصوص الفرنسية والعربية، كما امتد بنا الطموح إلى مناقشة إخراج فيلم مشترك عن ناپليون في مصر. وكنت قد قرأت شذرات من هنا ومن هناك في بعض المجلات الفنية عن كتابه البالغ الأهمية «المتحف الخيالي. سيكولوچية الفن» .Le Musée Imaginaire Psychologie de l'art الذي صدر عام ١٩٤٨، وعندما حاولت اقتنائه لم أوفّق إذ كان الكتاب قد نفذت طبعته. وحين علم أندريه مالرو بهذا مني سارع فأرسل إليّ نسخته الخاصة ولم يكن يملك غيرها، وصدّرها بإهداء بالغ الرقة يُسعدني أن أسجّله هنا: «كتاب ظهر منذ زمن بعيد ولم تبق منه نسخة، وحسبي أنك تفضّلت فذكرته». ثم ذيّل هذه العبارة بعد أن وقّعها باسمه بعبارة أخرى قائلاً «ليس الفن محاكاة للطبيعة بل هو ندٌّ لها».

ويعنيني هنا أن أجلو للقارئ ما يتضمّنه هذا الكتاب الشائق القيّم من فكر ورأي أوثق ما يكون بالتراث الإنساني، فهو ينتظم دراسات عن سيكولوچية الفن حاول فيها المؤلف أن يستخلص أسرار روائع الأعمال الفنية في العالم كله، موازنًا بين أساليبها الفنية، وانتهى في هذه الدراسة إلى «المتحف الخيالي» بما يضمّ من مستنسخات وصور فوتوغرافية تتيح لنا أن نُعارض بين نقش بارز ورصيعة محفورة، وأن نتبيّن الطراز الذي يجمع بينهما. ولم يقتصر فيه على ضرب أمثلة من حضارة بعينها بل أفاض وضرب أمثلة من حضارات مختلفة؛ وكذا فعل مع الفنون، فنراه يَعْرض مع اللوحة المصوّرة التمثال والنسجية المرسّمة والنقش البارز ليقع على العنصر المشترك فيها جميعًا. وهكذا أصبح هذا المتحف الخيالي للمرة الأولى متحفًا لتُراث الإنسانية عبر العصور يحفظ لنا الأصول بعد استنساخها، وقد يعدو الزمن على الأصول فيمحو شيئًا ويمسح شيئًا ولكن عواديَه لا تستطيع أن تمسّ ذلك المُسْتَنْسَخ. ولا يُناقش المؤلف الأعمال الفنية منفرطة العقد، بل يُناقشها جملة في إطار تاريخي واحد.

والكتاب تأمُّلاتٌ سجّلها مؤرخ فيلسوف وعالم اجتماع، فإذا هي بعد ملحمة خصبة عن تراث الماضي العريق. وإلى هذا العمل الزاخر بالصور المُسْتَنْسَخَة تنضم مجلدات ثلاثة تنتظم الأعمال الفنية التي اختارها المؤلف وتحمل عنوانًا عامًا هو «المتحف الخيالي للنحت العالمي» Le Musée imaginaire de la sculpture mondiale (١٩٤٨) تتوالى فيه الموضوعات لوفق الترتيب التالي: «النحت» La Statuaire، و«النقوش الغائرة بالكهوف المقدسة» Des Bas-reliefs aux grottes sacrées و«العالم المسيحي» Le Monde chrétien. وقد أعاد المؤلف طبع هذا الكتاب عام ١٩٥٧ بعنوان «الصمت البليغ» أو «أصوات الصمت» Les Voix du Silence بعد أن ضم إليه دراسات أخرى. ويورد هذا الأديب الفنان في كتابه وجهة نظر فنية جديدة هي التحوّل الذي طرأ على الفن من فن وظيفي إلى فن ليس له هدف سوى وجوده الذاتي، فلم يكن «الصليب الرومانسكي» - على سبيل المثال - يُعدُّ في أعين معاصريه عملاً من أعمال النحت، ولا كانت «لوحة العذراء» للفنان تشيمابُويه تُعدُّ بين معاصريه صورة، كما لم تكن «مَنْحُوتة أثينه پالاس ربّة الحكمة» للفنان الإغريقي فيدياس تعدّ وقت نحتها تمثالاً.

ولقد أصبحت متاحف الفن اليوم ذات شأن كبير في المعاونة على تفهّم الأعمال الفنية واستيعابها حتى لقد أصبح من العسير أن نُصَدِّق أنه لم يكن ثمة متحف في أوروبا الحديثة إلا منذ مائتي عام فقط، ثم ما لبثت المتاحف أن انتشرت خلال القرن التاسع عشر حتى غدت جزءًا من حياة الناس اليومية، وغدا زائرُها يتطلع إلى الأعمال الفنية برؤية جديدة، فقد جُمعت بعيدة عن أماكنها الأصلية، وتحوّلت البورتريهات الشخصية إلى صور فحسب، لا يلقَى فيها صاحب البورتريه اهتمامًا بقدر ما يلقى مصوّره. وهكذا شاركت المتاحف في طمس أسماء الأشخاص المصوَّرين، كما عدت على الوظيفة التي كانت لهذا العمل الفني، قداسة كانت أو غيرها، وغدت تلك المعروضات الفنية تُمثِّل شيئًا قائمًا بذاته يُضفي عليها مُجتمعةً طابعًا جديدًا. فكنّا من قبل نرى المنابر والشماعد والطُّرُز عناصر أساسية ضمن مكوّنات المسجد، وكذلك كنا نرى التمثال القوطي عنصرًا أساسيًا ضمن مكوّنات الكاتدرائية، كما فقدت اللوحات الرومانية الكلاسيكية المصوَّرة المرتبطة ارتباطًا عُضويًا بالمكان الذي أُعدّت من أجله، الهدف المقصود منها بعد وجودها مع غيرها من أعمال فنية غير متآلفة معها نظرة وروحًا ومزاجًا. وإذا المتاحف في العصر الحاضر لا تكتفي بانتزاع العمل الفني من منشئه بل تجمع بينهَ وبين ما يُباينُه، أي تجمع بين أعمال متفرّقة أو متناقضة، وإذا هذه المُباينة تقتضي اختلاف النظرة إلى العمل الفني نتيجة تلك المواجهة بين النقيضين.

ومنذ ما ينيف على قرن اتجه الإدراك الفني اتجاهًا عقلانيًا، فإلى متعة العين تكون المتعة المتأجّجة بالغوص في تحليل كل عمل فني. والمُتحف يعرض عادة أمتع وأشوق ما فيه، ومع

ذلك فالإنسان مهما طوّف في متاحف العالم لا يستطيع أن يُلمَّ بكل شيء، فالمختلف إلى متحف اللوڤر مثلاً يعلم حق العلم أنه لن يقع على ما لفناني الإنجليز من لوحات مشهورة، كما لا يقع على أجَلّ لوحات جويا الإسپاني شأنا أو ميكلانچلو أو پييرو دلاّ فرانْشسكا الإيطاليين أو جرونيڤالد الألماني، كما لن يرى لڤيرمير الهولندي إلا أندرَ ما يكوَن من إبداعاته. وعلى الرغم مما نبذله من جهد في أيامنا الحاضرة لجمع التحف الفنية من هنا ومن هناك في متحف أو أكثر فلن نستطيع مهما بلغ منا الجهد أن نجمع بين أيدينا روائع العالم أجمع، إذ سوف يندّ عن هذا الجمع أشياءلا تقع عليها أيدينا، فثمة أعمال فنية ليس بمستطاع انتزاعها من أماكنها لأنها جزء متمّم لغيره، وهو ما نلمسه على سبيل المثال في لوحات الزجاج المعشّق الملوّن بالكاتدرائيات وفي رسوم الفريسك الجصّية التي تمتلئ بها جدران القصور والكنائس. فناپليون مع ما غنمه من هنا ومن هناك في حروبه التي شنّها على الدول المجاورة لفرنسا لم يستطع أن ينقل معه إلى متحف اللوڤر سقف مصلّى سيستينا أو صور أرتزو الجدارية. وليس ثمة دولة أو هيئة أو ما في حكمها تستطيع أن تتنزل عمّا تملك من تراث فني مهما كان المال المعروض عليها لأنه جزء من تاريخها وماضيها. وكل ما نراه في المتاحف إنما هو مما كان ميسوراً نقله منذ مطلع القرن التاسع عشر. ولا ننسى أنه لم يتسنّ لإنسان آنذاك مهما بلغ من العلم والدراية وسعة الاطلاع أن يشهد جميع الإبداعات الفنية الأوروبية المنتشرة هنا وهناك. فحين زار الأديب تيوفيل جوتييه في سن التاسعة والثلاثين إيطاليا لم يزر معها روما، وكم في روما من تحف فنية هامة. وڤيكتور هوچو حين رآها، رآها وهو بعد صبيّ لا يستوعب الفن استيعابًا كاملا، على حين لم يزرها ڤرلين أو بودلير أبدًا. وكذا الحال في مدن إسپانيا وهولندا والفلاندر، فما من شك في أن أنظار الكثيرين لم تقع وقتذاك على ما فيها من تحف فنية. ومن هنا كان كبار عاشقي الفن من الكتاب والشعراء في فرنسا مثلاً يدينون لمتحف اللوڤر وحده بتنمية أذواقهم الفنية. ونحن نعرف أن الشاعر بودلير مثلاً لم يقع نظره قط على روائع إلجريكو وميكلانچلو ومازاتشيو وپييرودلاّ فرانْشسكا أو جرونيڤالد وتتسيانو وهالس وجُويا. ولا نعرف في الحقيقة علامَ وقعت أبصارُ الكتَّابَ الذين تحدّثوا عن الروائع الفنية حتى عام ١٩٠٠ حديثًا لايزال مرجعنا في هذا المجال، على حين أنهم لم يختلفوا على مدى حياتهم إلا إلى متحفين أو ثلاثة، كما لم تقع أبصارهم إلا على بعض المُسْتَنْسَخات مطبوعة كانت أو فوتوغرافية لعدد محدود من روائع الفن الأوروبي، ونعرف كذلك أن قرّاءهم لم يشاهدوا إلا القليل مما رآه هؤلاء. فميدان المعارف الفنية حينذاك لم يكن جليّا بل كان محوطًا باللّبس، إذ كان من الصعب مضاهاة التحف الفنية ونظائرها التي تضمّها متاحف متنائية مما تصعب معه دقة المقارنة والتقدير.

وفيما بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر كانت الصور المطبوعة بوساطة «فن

التصميمات المطبوعة»(*) هي البديل عن أصولها التي تقع في متاحف ومجموعات متناثرة هنا وهناك. وعلى الرغم من أن تلك المُستنسخات قد فقدت شيئًا من دقة ألوانها الأصلية إلا أنها كانت تُغْني بما تُذَيَّل به من شروح وتفاسير. وما إن أهلَّ القرن التاسع عشر حتى أصبحت الصور الفوتوغرافية أشدّ محاكاة للأصل وإن لم تحاكه محاكاة تامة، فهي محاكاة أشبه ما تكون بما نراه في لوحات الزجاج المعشّق الملوّن من اختلاف بتغيير أوقات المشاهدة وأزمانها. وبعد أن كان المفتون بالفن آنذاك يختلف إلى المتحف المُتاح له يعي ما وقع عليه بصره في ذاكرته أصبح هذا المفتون بالفن اليوم يجد بين يديه أنّى شاء متحفًا تقدّمه له كتب الفن المصوّرة هو ما أسماه الأديب أندريه مالرو «المتحف الخيالي» أو «المتحف بلا جدران» أو «المتحف في المطلق» أو«المتحف في الخيال» الذي يجمع بين دفّتيه أكثر مما نجده في أعظم المتاحف شأنًا، وذلك بعد أن ظهرت إلى الوجود مطابع الفنون التشكيلية المتخصّصة التي تسعفنا بما لا تسعفنا به المتاحف الحقيقية. هذا إلى أن المتحف الخيالي بتصاويره الفوتوغرافية أو المستنسخة يهيّىء لنا رؤى جديدة للعمل الفني تختلف باختلاف زوايا التصوير وإسقاطات الضوء مما يسبغ عليه في نظر المشاهد مفاتن لم تكن في حسبان الفنان الأصلي، فضلاً عن أن التصاوير الفوتوغرافية قد تُظهر لنا الصغير كبيراً والكبير صغيراً، فإذا هذا وذاك يتساويان أمام الرائي على حين أن الحقيقة غير ذلك. ونتيجة لهذا نجد أن ثمة أشياء مختلفة كالمُنمنمات والنسجيّات المرسّمة ولوحات الزجاج المعشّق الملون إذا ما استُنْسخت في صفحة واحدة بدت وكأنها من فصيلة واحدة بعد أن فقدت حقيقتها لونًا وملمسًا ومقياسًا. هذا إلى أن التمثال إذا صُوِّر لم يبد في جرمه الحقيقي، أعني أن هذه الإبداعات الفنية تفقد صفاتها المميّزة، ومع ذلك فإن مجموع هذه الخسائر قد يجعل من مجموع هذه التطورات شيئًا إيجابيًا نجني الكثير من ورائه، فنرى مع الاستنساخ، أن الإضافة السّوية بل وزاوية العرض القويمة تتيح لأي مجزوءة أو شظيّة أو تفصيل من العمل الفني أن يكون ذا شأن، فيضحى وكأنه كيان قائم بذاته في المتحف الخيالي بينا هو في الحقيقة جزئية من منظر طبيعي في إحدى المنمنمات أو اللوحات المصورة أو رسوم الأواني الإغريقية، فإذا هي بعد تكبيرها تبدو لنا وكأنها إحدى لوحات الفريسك الجدارية، كما نرى الشخوص القوطية المنحوتة بمعزل عن تلك الجموع النحتية المحتشدة على وجهيّات الكاتدرائيات، ونرى روائع الفن الهندوكي متخفّفة من الزخارف التي تحفل بها المعابد الهندية والكهوف التي تضم اللوحات الجدارية المصورة.

لكن هناك أيضًا ما يصاحب الاستنساخ من لَبْس إذ تبدو الصور في الكتاب الفني المصوّر

(*) Engraving : هو فن الطباعة اليدوية بواسطة الحجر أو بواسطة الشاشة الحريرية أو الجلد أو اللينوليوم، أو هو الطباعة بتقنة حفر الرسوم على الخشب أو خربشتها بسنّ الإبرة على الرقائق المعدنية. ولكي تُتّخذَ منها صورة مطبوعة تمرَّر الأسطوانة المشبّعة بالحبر على اللوح المحفور فيعلق الحبر بالسطح ونحصل على الصورة إما بواسطة السطوح الناتئة أو الخدوش الغائرة المشبّعة بالحبر [المعجم الموسوعي للمصطلحات الثقافية، لكاتب هذه السطور. لونجمان ١٩٩٠].

على حجم واحد فتفقد بهذا مقاييسها النّسبية، فإذا المنمنمة وقد كبُر حجمها تبدو وكأنها لوحة ضخمة أو نسجية مرسَّمةٌ، وإذا صور التماثيل قد تبدّلت من أحجام كبيرة إلى أحجام صغيرة. وهكذا قد تبدو المستنسخات على غير الصورة الحقيقية لأصولها، كما أدّى الاجتزاء أو الاقتطاع، أعني اقتطاع جزء من كل من خلال التصوير الفوتوغرافي إلى أن يصبح كتاب الصور الفنية أي المتحف الخيالي ذا دور تحويري قد يكشف عن نواح من الجمال لم تكن في حسبان أحد، كما هي الحال عند تكبير أحد المناظر الطبيعية من منمنمة من منمنمات «كتاب الساعات» القوطي للأخوة لمبورج على سبيل المثال، فإذا هي تبدو وكأنها عمل فني آخر مستقل بذاته.

حقّا، لقد ارتقى فن استنساخ الصور الملونة في عصرنا رقيّا بعيد المدى، غير أنه لم يصل بعد إلى مرتبة الكمال، إذ لم يبلغ الغاية المثلى في نقله صورة ملونة ذات حجم كبير فتُحاكي الأصل المنقولة عنه تماما. فهو وإن وصلنا به صلة وثيقة إلا أنه لا يشبع تأملاتنا الإشباع كله. ومن هنا كان التصوير الفوتوغرافي يؤدي في عصرنا الدور نفسه الذي كانت تؤديه «الصورة المطبوعة» في الماضي. كذلك جلّى لنا الاستنساخ عالم النحت كله فإذا عدد الروائع الفنية المعروفة يتضاعف ويصل إلى شأو بعيد. كما أدخل الاستنساخ لغة اللون إلى تاريخ الفن، وهو ما نراه في «المتحف الخيالي» فإذا المنمنمة الإسلامية والزجاج المعشّق ولوحة الفريسك والنسجيّة المرسّمة ورسوم الأواني الإغريقية تبدو كلها وكأنها تنتمي إلى أسرة واحدة بعد أن غدت جميعًا لوحات ملونة فقدت خواصها الذاتية، فقد غيّر التصوير من طبيعة العمل الفني فإذا هو لوحة ملساء في كتاب فحسب. ومع هذا التحوّل يفقد العمل الفني جزءًا من ذاتيته. ونحن إذا ضممنا عددًا من الأعمال الفنية معًا في كتاب فقدت تجسيدَها، ولكننا مع هذا نفيد جديدًا، هو تعرُّف دلالات كل أسلوب فني وما وراءه من فلسفة فنية يستنبطها القارئ من هذا الارتباط الذي اهتدى إليه المؤلف من جمعه بين تمثال ونقش بارز أو بين خزفيّة ورصيعة محفورة أو بين لوحة مصوّرة ومنمنمة في مخطوطة أو نسجيّة مرسّمة ولوحة فسيفساء أو شبّاك من الزجاج المعشّق الملون، للوقوف على العلاقات الخفيّة بين صنع فنان وآخر.

ومع ذلك فالمستقبل يحمل آمالا شاسعة لرواج المتحف الخيالي وانتشاره من خلال التقدم المطّرد في تكنولوچيا الكومپيوتر الذي يمكن معه أن يتحول كل جهاز إلى «متحف خيالي» مستقل طالما زوّده صاحبه بالأقراص المبرمجة التي قد تنفسح لتشمل مقتنيات متاحف العالم بأسرها، فيتحقق حلم أندريه مالرو بما لم يكن يتصوّره لأن تكنولوچيا عصره لم تكن لُتسعفه بمثل هذا التصوّر. فنحن الآن على أبواب عصر يشيع فيه استخدام الكومپيوتر كمتحف خيالي بالغ الشمول في البيوت والمدارس والجماعات والنوادي والمؤسسات وقصور الثقافة وغيرها، ليقدم للبشرية الثقافة والفنون بأسلوب ميسّر على أعلى مستوى.

* * *

ولقد قامت مصلحة الآثار منذ وقت طويل بترميم العديد من الآثار الفرعونية واليونانية والرومانية والمسيحية والإسلامية، كما أعادت بناء الكثير منها على قدر ما سمحت به الاعتمادات المالية والقوى البشرية من مهندسين وأثريين وكيميائيين ومرمّمين وعمال فنيين. ومع ذلك ونظراً لكثرة هذه الآثار في شتى أنحاء الجمهورية فما تزال المئات منها في حاجة إلى عناية عاجلة لعلاجها وترميمها للحفاظ عليها من عوامل التلف إلى جانب ما يمكنها أن تؤديه من دور جوهري في ترويج السياحة وبالتالي في زيادة الدخل القومي. غير أن العمل المطلوب كان بالغ الضخامة فادح التكاليف، دليل ذلك أن الحصر الذي كلّفتُ به مصلحة الآثار وبرنامج الترميم الذي اقترحته كان يتطلب في سنة ١٩٦٨ اثني عشر مليونًا من الجنيهات على حين بلغت الاعتمادات السنوية المخصّصة لصيانة الآثار حوالي خمسين ألف جنيه! ولو استمر الحال على هذا المنوال لاقتضى الأمر مائة عام على الأقل لترميم هذه الآثار وإظهارها بالمظهر اللائق بتاريخنا العريق. غير أن إنشاء «صندوق تمويل مشروعات الآثار والمتاحف» على نحو ما قدمت، قد بعث الأمل في ترميم هذه الآثار والحفاظ عليها في فترة زمنية معقولة.

وأخيراً فحسبي أن ما قمنا به من جهد من العلماء والمتخصّصين والعاملين المتحمسين جميعًا في مجال الآثار قد لقي تقييمًا كريمًا من المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب الذي تحدث عن مجهودات وزارة الثقافة بين عامي ١٩٥٨ و١٩٦٢ وبين عامي ٦٦ و١٩٧٠، فجاء بتقريره(٣٦):

«مجمل القول إن الفترة من ١٩٥٨ حتى ١٩٦٢ امتازت بربط الآثار بالشعب وبالحركة الثقافية العالمية. أما المرحلة الثانية من ١٩٦٢ إلى ١٩٦٥ فقد امتازت بأعمال الترميم وبالعناية بالمناطق الأثرية والمتاحف، كما وضعت كثيراً من المشروعات التي لم تُتخذ أية خطوة لتحقيقها وأوقفت تنفيذ أغلب مشروعات الفترة السابقة مثل مشروع المتحف المصري بالقاهرة، ومتحف مركب خوفو ومشروع الصوت والضوء بالكرنك ومشروع المتحف اليوناني الروماني بالإسكندرية. وفي الفترة الثالثة ٦٥/ ١٩٦٦ ضُمّت إلى السياحة، وكانت هذه تجربة جديدة عُدل عنها في الفترة التالية من سبتمبر ١٩٦٦ إلى ١٩٧٠ [بعد أن ثبت أهمية اتصال الآثار بالثقافة]، وهي فترة مراجعة بدأت فيها وزارة الثقافة استكمال تنفيذ بعض مشروعات الفترة الأولى التي أهدرت خلال الفترة الثانية مثل مشروع الصوت والضوء بالكرنك ومتحف خوفو ومتحف الأقصر. وهذه الفترة على أية حال تعتبر امتداداً للفترة الأولى، ولعل أبرز ما يميّزها هو إنشاء صندوق تمويل مشروعات الآثار والمتاحف واستمرار مشروع إنقاذ آثار النوبة. واستصدرت الوزارة من جديد قراراً جمهوريًا بالموافقة على تخصيص أرض المعارض بالجزيرة لإقامة المتحف المصري، وعلى تخصيص جزء من حديقة الشلالات بالإسكندرية لبناء المتحف اليوناني الروماني طبقًا للتصميمات السابقة».

حقًا إن آمالنا في مجال الآثار لم تتحقق كلها، لكن حسبنا أننا حاولنا ما استطعنا من جهد.

[٧]

عاودتني الفكرة التي راودتني خلال الوزارة السابقة وهي إنشاء «متحف لمستنسخات اللوحات العالمية المصوّرة» وكنا قد بدأنا في تجميع جانب كبير من هذه المستنسخات، وإذا أنا عند عودتي لا أجد منها شيئًا في مخازن الوزارة ولا أدري ماذا كان مصيرها، فأخذت أفكّر في إنشاء متحف يضم نماذج «حقيقية» من الحضارات الأخرى الشرقية منها والغربية، فإذا وضعنا هذا المطلب الحضاري والعلمي والفني في كفّة، وفي الكفة الأخرى من الميزان آلاف الآلاف من قطع الآثار المصرية المكرّرة والمخزونة بطريقة تعرّضها للخطر والتلف والنهب والسرقة، كان الحل الأمثل لتحقيق تلك الأمنية هو أن نستبدل ببعض الآثار المكرّرة والمخزونة لدينا قطعًا تضاهيها في القيمة من الحضارات الأخرى على أن تشرف منظمة دولية كاليونسكو على عملية التبادل لضمان عدالة التقييم. وبهذا نستطيع شيئًا فشيئًا أن نكوّن لنا متحفًا يجمع حضارات الإنسان حيث نشأت ليستوعب أبناؤنا إبداعات الهند والصين واليابان وسومر وبابل وآشور وفارس واليونان وروما وبيزنطة ومعالم العصور الوسطى الرومانسكية والقوطية وعصر النهضة إلى غير ذلك. . فالمتاحف لم تعد مكانًا للعرض المجرد بقدر ما باتت ضرورة علمية وفنية. . على أن الوقت لم يتسع لي لتحقيق هذا الأمل.

وفي ربيع ١٩٦٧ سنحت أمامي الفرصة لتحقيق حلم ظل يلاحقني منذ سنين، وهو تقديم أوبرا عايدة للموسيقار ڤردي في إخراج حافل جديد على مسرح خوفو عند سفح أبو الهول، ودعوت لهذا الغرض المخرج العالمي الشهير فرانكو زيفريللي للتشاور واختيار الموقع المناسب، غير أن ظروف الحرب الطارئة حالت بينه وبين البقاء. ومنذ أن نقلت إلى العربية كتاب «المسرح المصري القديم» لإتيين دريوتون على نحو ما فصّلت في فصل سابق [انظر الفصل التاسع صفحة ٦٩٤ وما بعدها] وأنا آمل أن أرى أسطورة «فتيات الرياح الأربع» الغنائية ضمن قصة إيزيس وأوزيريس التي يضمّها هذا الكتاب مجسّدة على المسرح في قالب عصري أساسه حركة الكون. وكان أن عهدتُ إلى السيدة كريستيان ديروش نوبلكور بإعداد المادة العلمية اللازمة لهذه المسرحية التي أدارتها حول شخصيات خمس تساندها في الخلفية جوقة الإنشاد، وتظهر هذه الشخصيات تباعًا على المسرح؛ تمثّل إحداها ريح الشمال التي تغطي بحر إيجه حول اليونان، وتمثل الثانية ريح الشرق التي تفتح منافذ السماء، وتليها ريح الغرب التي هي ريح الحياة المستكنّة في باطن الواحد الأحد قبل أن يخلق الكون، والتي تهبُها الإلهة حتحور

بعد ذلك للكون كل يوم. وأخيراً تأتي ريح الجنوب حاملة معها الماء الذي يبعث الحياة وينمّيها فيضان النيل. وهذه الشخصيات الأربع التي تمثّل كل واحدة منها موضوعًا مختلفًا يساير كل منها أحد الاتجاهات الأصلية الأربعة ترمز في الوقت نفسه إلى أجناس البشر الأوروبية والأسيوية والمصرية والزنجية، كما تظهر كلٌّ منها في شكل معيّن يحمل إحدى علامات البروج، فتبدو ريح الشمال على هيئة كبش مجنّح ذي رؤوس أربعة تعلوها تيجان أربع. وعلى حين تبدو ريح الشرق على هيئة جُعل [جعران] له أربعة رؤوس لكباش متوّجة، تبدو ريح الغرب في صورة صقر باسط جناحيه وله رأس كبش متوّج. وإلى هذه الشخصيات الأربع تنضاف شخصية خامسة تحتل خشبة المسرح مسيطرة على الرياح الأربع، وهي شخصية سابقة على ميلاد الآلهة والبشر والسائمة، وهي القوى التي يكون أصلها من أصل الكون نفسه، كما هي القوة الأزلية التي يتّجه إليها كل ما لم يتجسّد بعد وعليه أن يذوب فيها، شريطة أن يهيمن على تلك الرياح الأربعة التي تحاول الفكاك من سلطان هذه الشخصية الخامسة. وينبع الحدث المسرحي وتندفع حركته من خلال الصراع بين الرياح الأربع وبين تلك الشخصية الخامسة حتى يبلغ ذروته، يعمّقه ويقوّيه إنشاد الجوقة والعناصر الثانوية الأخرى. هكذا تتتابع اللوحات منطلقةً من عناصر الكون الراسخة - والريح عنصر جوهري فيه - لنرى آمون وهو يحقّق ذاته من خلال كينونته بوصفه إله الريح وإله أنفاس الوجود الذي أسبغ الحياة على هذا الكون، على حين تكون الرياح الأربع هي القوة المتعارضة كما هي العناصر اللازمة لتوازن العالم وحركته.

كان هذا هو ما انتهى إليه التفكير في موضوع المسرحية الذي تطغى فيه مناورات الشخصية الخامسة المسيطرة التي تلجأ في جذبها للفتيات إلى السِّحر وإلى الحفل الصاخب المرح. ولا عجب فلقد عرف المصريون الأحفال الماجنة المحاكية للأحفال الباكخوسية المألوفة عن الإغريق القدماء، وأدركوا فكرة الحياة بعد الموت وما يصاحبها من أحفال صاخبة يأكل فيها القوم ما لذّ وطاب ويشربون إلى أن تذهب بعقولهم. فلقد عبّرت نصوصهم الدينية المبكرة عن هذا الخوف الأبدي الذي يعانيه الإنسان في مواجهة فكرة فنائه المحتوم، وحيال تلك الدوافع التي تتولّد لديه حين يستشعر عاطفة الحب ويقع تحت سلطانه، ذلك الحب الذي يجعل منه إلهًا صغيراً وينتقل به إلى جنة يمتد بقاؤه فيها إلى ما لا نهاية. وأول ما نُقشت هذه النصوص نُقشت على صفحات الحجر في نصوص الأهرام التي تثبت ما كان من عمق إدراك الناس وانشغالهم بتلك النشوة المرتبطة بالموت وبالحياة الثانية بعد هذا الموت، والتي تتضمّن التضحية والأمل، كما تتصل بالخمر وبالإله أوزيريس أعظم آلهة الموت مجدًا، وأطول الآلهة بقاء، بل إن بعض مشاهد أسطورة أوزيريس وأسطورة رع إله الشمس تعدّ نماذج من مشاهد الخمريات. وهذه النماذج تفسّرها الرغبة في التعبير بالأسطورة عن ظاهرة تجدّد الحياة، فهو الضمان الذي يثبت

بقاءها واستمرارها، وهذا التجديد للحياة هو المحرّك لكل شيء وهو المبدع لهذا العالم بما فيه من أناس وقوى، وهذا الإبداع ينبثق عن النشوة والهيام وفقدان الوعي. وحول هذه الفكرة تتلاقى الظاهرتان الأساسيتان للدراسة الكونية وللعقائد الجنائزية عند المصريين القدماء. أولاها أسطورة «هلاك البشر»، عندما بلغ رع من العمر أرذله وهو يحكم العالم فتمرّد البشر عليه وعصوا أمره وسخروا منه، فقرّ عزمه على أن يقتص منهم، وأوفد «عينه» أو ابنته حتحور لتنفيذ هذا الانتقام، وبعد أن أبادت عدداً كبيراً منهم راقها منظر دمائهم فعبّت منها حتى ارتوت. ثم عادت إلى أبيها رع لتُنهي إليه ما فعلت ولتنال قسطها من الراحة، غير أنه انزعج وخاف على البشر من الفناء، ورقّ قلبه ولان. وقبل أن تعود حتحور لتعاود إبادة البشر كان رع قد أمر بإعداد سبعة آلاف دن من الجعة يضاف إليها نوع من الفاكهة ليصير لونها أحمر في لون الدم، وأمر رجاله أن يسكبوها في الحقول لتحتسيها حتحور. وحين شرعت من جديد عجزت عن مقاومة احتساء الجعة فنال منها السُّكْر، حتى تطرّق إليها النعاس فنامت. وهكذا أنقذ رع الجنس البشري من الهلاك. كذلك فإن أوزيريس وهو الإله الأول والحاكم الأول لمصر، ربّ القمح والكروم الذي نجد اسمه ودمه في طقوس الكنيسة المسيحية الأولى - خبزاً ونبيذاً - هذا الإله أوزيريس هو النموذج الكامل للعدالة والخصوبة الذي يموت دون أن يخلّف ولداً. وكان لزاماً أن يموت هذا الإله حتى يوقظه سحر أخته وزوجته إيزيس فيلقّحها بنطفة تتيح لذكراه أن تبقى ولحياته أن تمتد على الأرض ببقاء وريثه حورس. ومن هنا يعدّ «أوزيريس» بهذا المثال الذي يضربه بنفسه، سيد الطقوس الجنائزية. وأصبح على كل ميت يبغي العودة إلى الحياة من جديد أن يمرّ بطقوس أوزيريس حيث شعائر التحنيط المعروفة. وهي فكرة قد توحي لمصمّم الرقصات بلوحة راقصة جديدة تبدأ من موكب النائحات في دار المتوفّي حتى إيماءات الكهنة أثناء وضع الميت في التابوت.

تأتي بعد هذا الشعائر الجنائزية التي تدور خلالها رقصات تذكّر بعملية تجدّد الطبيعة. وفي النهاية، وبعد توديع الميت وهو واقف أمام قبره، وبعد إنزال الأثاث الجنائزي عبر سلّم المقبرة، تبدأ الحفلة الجنائزية التي تهيّىء الفرصة أمام المخرج لتقديم مشاهد ذات فخامة وأبهة لا مثيل لهما، وكذلك لتقديم لوحات راقصة متنوعة، فيبدو السادة من النبلاء والنبيلات وقد لعبت الخمر برؤوسهم، بينا يشتركون روحيّاً مع المتوفّى الذي يقاسمهم طقوسهم وهو في قبره، وتتيح نشوة الخمر للأرملة أو للفتاة الشابة التي تزوجّها الميت أن تتبعه، فيتصل بها عاطفيّاً كما اتصل أوزيريس بزوجته إيزيس بفعل السحر. وهكذا نستطيع أن نفسرّ أغاني الشراب التي كانت تؤدّى أثناء دفن الموتى تتردّد في ولائم الغذاء والعشاء التي تقام بعد الدفن.

ومما يعزّز هذا التصوّر ويوحي بالمزيد ما جاء على لسان هيرودوتوس في وصف بعض هذه

الحفلات في كتابه الثاني عن مصر: «لا يُحْيي المصريون العيد مرة واحدة في السنة، بل إنهم يُحْيون أعياداً كثيرة في مدن مختلفة . . . وحين يقصدونها يرحلون على النحو التالي: يرحل الرجال والنساء معًا، ويكون في كل قارب لفيف كبير من الجنسين، ويُمسك بعض النسوة بالطبول يَقْرعْنها في حين يَزْمُر بعض الرجال، أما باقي النسوة والرجال فيغنّون ويصفّقون. وكلما وصلوا في طريقهم تجاه مدينة ما جنحوا بمركبهم نحو الشاطئ. وتستمر النساء في صخبهن، ويهتف بعضهن بنساء المدينة ويسخرن منهن، ويرقص بعضهن. وهكذا يفعلن عند كل مدينة على شاطئ النهر. وعندما يصل الركب إلى مقصده يُحيون العيد بأضحيات عديدة، ويشربون النبيذ في هذا العيد أكثر مما يشربون خلال العام كله، ويجتمع لإحياء هذا العيد من الرجال والنساء دون الصبيان حوالي سبعمائة ألف نسمة فيما يقول أهل البلاد».

وتقع المسرحية في فصول ثلاثة، تضم اثني عشر مشهداً على غرار التقويم المصري القديم لتأتي النصوص المكتشفة في مكانها الصحيح من أحداث المسرحية مع بيان إدراك المصريين القدماء للقوى الكونية بذكائهم وشاعريتهم وحماسهم المرح وهيامهم بالجمال. وتبدأ المسرحية مع بداية شهر بابه ثاني شهور السنة المصرية، والذي تدور فيه أعياد «أوبت» (*) [أعياد الخصب بمدينة الأقصر] حيث ينتقل الإله آمون من معابد الكرنك حتى معبد الأقصر، وتمضي مواكب الأبقار المكتنزة والراقصات يؤدين حركات بهلوانية وينشدن أغان لحتحور إلهة الحب، يلي ذلك ظهور فرعون ومسيرة المراكب الخاصة بالثالوث الإلهي آمون ومُوت وابنهما خونسو. وينتهي الفصل بنهاية شهر كيهك بعد إغراق المشاهدين بهذا الجو المثير من الرؤى والأصوات والألوان.

ويأتي المشهد التالي ليقدم لنا الطبيعة وهي تتأهّب لكي تعطي ثمارها في شهر طوبة وأمشير وبرمودة. ويعقبه فصل الصيف الذي يتصارع فيه الخير مع الشر، ويحاول فيه سيث أن يحول دون حمل إيزيس بابنها من أوزيريس حتى لا يخرج من الظلمات طوال شهور بشنس وبئونة وأبيب ومسري [الذي يعني مولد رع أي ميلاد الشمس] فهو الشهر الذي يمثّل الليلة التي تسبق عودة الشمس إلى الظهور. وفي هذا الفصل تقع مأساة إيزيس والعقارب السبعة و«عودة سيث» اللتين اكتشفهما دريوتون، غير أن هذه الأحداث لا توقف حركة العالم أو تحول دون انتصار النظام على الفوضي، إذ ما يلبث «نجم الشعري» أن يظهر في الأفق مبشّراً بميلاد

(*) ينتقل فيها ثالوث الكرنك [آمون وموت وخونسو] من بيته بمعابد الكرنك إلى بيت حريمه بمعبد الأقصر، فتوضع القوارب المقدسة للآلهة فوق قارب كبير يجرّه قارب آخر يعتليه الملك، وتصاحب الموكب على الشاطئ الشرقي للنيل احتفالات مثل تلك التي نشاهدها اليوم في الموالد، وتوزيع الخيرات التي يمدّ بها الإله من يضرعون إليه من عباده. وعند وصول الموكب إلى معبد الأقصر تبدأ الاحتفالات الدينية السنوية ابتهاجا بزواج الإله آمون من الإلهة موت. ويرمز العيد في أغلب الظن إلى عودة الخصب إلى الأرض.

الشمس، ويعود الفيضان مع بداية شهر توت أول شهور السنة الذي تجري خلاله أحداث مسرحية «تأليه حورس» التي اكتشف فقراتها دريوتون أيضًا، والتي نتصور أن يقوم الممثل الذي يؤدي فيها دور حورس بالصعود فوق قمة البرج الشرقي لصرح معبد الأقصر حيث يجثم بجناحي الصقر مهيبًا رهيبًا.

تلك كانت عناصر المادة العلمية لهذه المسرحية التي وثّقتها السيدة نوبلكور بالرجوع إلى كورت زيته وتشرني ونجباور وپاركر، بالإضافة إلى نص المقطوعات الغنائية للفتيات الأربع وشيختهن التي قمتُ بنقلها إلى العربية عن دريوتون. ولابد لي أن أذكر بالشكر والتقدير الملاحظات القيّمة التي استأنستُ بها في هذا الشأن لعالمي الآثار المصرية الجليلين الدكتور أيدون إدواردز والبروفسور شارل كوينز فكانت ضمانًا للاطمئنان إلى سلامة الفكرة والمشروع.

عرضت على زيفريللي فكرة إخراج هذه المسرحية بأسلوب «المسرح الشامل» بحيث تقدّم بشكل يجمع بين أهم وسائل المسرح الفنية الكلاسيكية من إنشاد فردي وجماعي وتمثيل صامت ورقص إيمائي ورقص للباليه، وبين أحدث الوسائل الفنية المعاصرة من ديكور وإضاءة وعرض سينمائي ومصاحبة موسيقية وكورالية حتى تخرج هذه التمثيلية الغنائية الراقصة تحفة رائدة تحفز الهمم لإخراج مسرحيات أخرى تستلهم الأحداث الدينية والتاريخية مستقاة من نصوص المسرح المصري القديم. وقد أثار هذا المشروع حماسة المخرج زيفريللي كما احتضنته السيدة روز ماري كانزلر إحدى ثريّات أوروپا، وكنت قد دعوتُها قبلُ حين أبدت رغبتها في تمويل مشروع عرض أوپرا عايدة بسفح الهرم، فإذا هي تبدي استعدادها لتمويل مشروع المسرحية المصرية القديمة أيضًا. وظللنا نواصل الاجتماع والتنقّل يصحبنا د. جمال مختار ود. مجدي وهبة نهارًا بين المواقع الأثرية في منطقة الأهرام مستطلعين إمكانيات تحقيق المشروع واللقاء مساء لمناقشة تفاصيله، كاد الحلم أن يصبح حقيقة ونوقّع عقد التنفيذ لولا نشوب حرب الخامس من يونية التي اضطرتهما إلى مغادرة البلاد، وعندئذ تأجل النظر مؤقتًا في كلا المشروعين.

وحين هدأت الأمور شيئًا في عام ١٩٦٨ عاودت الاتصال بالمخرج فرانكو زيفريللي ليحضر إلى مصر لمعاودة الكرّة غير أنه اعتذر لانشغاله بالإعداد لإخراج فيلم سينمائي عن أوپرا لاتراڤياتا لڤردي، فانتهزت فرصة وجودي بپاريس لحضور دورة المجلس التنفيذي لليونسكو للتشاور في هذا الصدد مع وزير الثقافة الفرنسي أنديه مالرو، كما اجتمعت بالسيد پيير إيميه توشار Pierre- Aimé Touchard عميد كونسيرڤاتوار پاريس الدرامي والمدير الأسبق لفرقة الكوميدي فرانسيز، وكنت قد دعوته في شهر ديسمبر ١٩٦٦ لمراجعة برنامج المعهد العالي للفنون المسرحية بأكاديمية الفنون المصرية. وبعد تبادل وجهات النظر استقر الرأي

على أن نعهد بإخراج الدراما المصرية القديمة إلى الفنان والمخرج چان لوي بارو Jean- Louis Barrault (*) مدير مسرح الأوديون بپاريس الذي قبل الاشتراك والمساهمة بعد لأي، ثم ما لبث أن اضطرته أحداث طلبة الجامعات الفرنسية في مايو ١٩٦٨ واعتصام بعضهم بمسرحه إلى التخلّي عن منصبه بمسرح الأوديون، فترك هذا المسرح على رأس فرقته التي تولاها «فرقة مادلين رينو وچان لوي بارو» وأخذ يطوف بها على مدى ثمانية عشر شهراً في أنحاء فرنسا لتقديم مسرحيته الرائعة «رابليه» ليحول دون تشتّت أفراد هذه الفرقة. ومن ثم أرسل لي في الثاني عشر من أبريل ١٩٦٩ خطاباً مطوّلاً يعتذر فيه برقّة عما وعدني به ذاكراً مسؤولياته تجاه أفراد فرقته. وكان أن التقيت من جديد بالسيد پييرإيميه توشار في شهر مايو ١٩٦٩ لاختيار البديل المناسب فإذا نحن نتفق على اختيار المخرج الفرنسي اللامع چان ڤيلار Jean Vilar وهو الذي أرسى قواعد المسرح القومي الشعبي T.N.P بفرنسا وإليه أيضًا يرجع تأسيس مهرجان أڤنيون الدرامي السنويّ، ولهذا كان هو الفنان البديل الذي يمكن الاعتماد عليه لتحقيق ما كنا ننشده. ولقد أدرك بحاسته الفنية المرهفة أهمية هذا المشروع وافترقنا على أن يزور مصر لاستكمال الدراسة، وقد شاركتنا اللقاء السيدة كريسيتان نوبلكور التي زوّدته بالمادة العلمية للنص المسرحي، كما أمدّته بنسخة من كتاب الأب إتيين دريوتون عن «المسرح المصري القديم». ثم ما لبث چان ڤيلار أن زار مصر في السادس من ديسمبر ١٩٦٩ لتخيّر الموقع المناسب لإقامة العرض الدرامي، وكنت قد اقترحت عليه قبلُ منطقة مجموعة هرم زوسر بسقارة لإحياء معالمها، وكان المهندس الفرنسي چان فيليب لاوير قد فرغ من ترميم الجزء الأكبر منها على مدى ثلاثين سنة مضت، ولكن هذا الاقتراح لم يَرُقْ چان ڤيلار إذ كان يرى أن الموقع لا تجتمع فيه العناصر المعمارية التي تتيح له تشكيل المناظر المختلفة، فاستجبتُ لما رآه. وبعد أن جال بين المواقع بصحبة رئيس الهيئة العامة للآثار د. جمال مختار اختار منها موقعًا غير مطروق بمعزل عن سائر الآثار يضمّ بعض أحجار تعين على تحديد مساحة المسرح وهو أطلال المعبد الجنائزي لهرم خفرع حيث تشكّل واجهة الهرم الثاني مثلثًا تتجلّى روعة خطوطه على صفحة الأفق. وقد آثر ڤيلار اختيار هذا المكان لأنه ليس فسيحًا، حتى لا يضطر معه إلى استخدام مكبّرات الصوت التي يضيع معها جلال هذا العرض الدرامي ورهبته. وكان ثمة موقع آخر لفت انتباهه وكان له أثر سحري في نفسه، وهو معبد الأقصر حيث صحن معبد أمنحتب الثالث الذي يتميّز بإمكان استخدام بعض التشييدات البسيطة التي تحقّق للعرض النجاح، كما أنه يتّسع لأكثر من ألف مشاهد، ويعدّ أصلح المواقع لإحياء المسرح المصري القديم مما يحقق للأقصر شهرة في جميع المجالات الثقافية والسياحية لا بآثارها فحسب بل بعرض هذه المسرحية المصرية القديمة، فالمسرح الفرعوني ثروة ينبغي أن تكون له مكانته البارزة.

(*) توفى في شهر مارس ١٩٩٤.

وقد اقترح ڤيلار بدءًا أن يقام العرض بالأقصر على مدى أسابيع ثلاثة، ثم ينتقل العرض بعدها إلى أطلال المعبد الجنائزي لهرم خفرع بالجيزة لتكون الفرصة أفسح لكثرة من المشاهدين، على أن يشتمل العرض على مسرحيتين تُقدَّم هذه يومًا وتلك يومًا آخر. وكان للسيدة كريستيان نوبلكور رأي في أن يتخلّل العرض شيء من الترفيه الفكه لنجذب بهذا جمهورًا أكبر.

ودار حول اللغة التي ستُستخدم في العرض نقاش مستفيض، وقرّ الرأي أخيرًا على أن تكون اللغة المستخدمة هي اللغة العربية الفصحى، على أن تكون ثمة كراسات تنتظم النص بلغات أجنبية مختلفة. ولم يكن في استخدام اللغة العربية ما يشقّ على الأجانب فهمه، إذ ما في العرض من حركة وانفعالات وأداء كفيل بتيسير فهمه. فالمختلفون إلى مسرحيات أيسخولوس وسوفوكليس وأوريبيديس اليونانية لا يشقّ عليهم فهم ما يجري فيها وهم لا يعرفون اليونانية، والمختلفون إلى أوپرات ڤاجنر الألمانية في مسرح بايرويت وغيره لا يشقّ عليهم فهم ما يجري وقد لا يعرفون الألمانية، والمختلفون إلى مسرح نو أو مسرح كابوكي اليابانيين لا يستعصي عليهم فهم ما يجري وقد لا يعرفون اليابانية.

وقد عنّ لڤيلار بادئ ذي بدء أن يختار نفرًا من الفنانين الفرنسيين الخبراء مثل ما فعل في تجربة له مماثلة سبقت في الأرجنتين، ولكنه عاد فعدل عن رأيه ورأى أن تُفسح له الأيام المقبلة فرصة الاختلاط بالممثلين المسرحيين المصريين ومشاهدتهم وهم يؤدون أدوارهم على المسرح ليعرف كُنْه ما عندهم وقدراتهم، كما رأى ألاّ بد له من الاندماج في الوسط الفني ليزداد علمًا بالبيئة الفنية المصرية ليختار الأصلح والدور المناسب له دون تأثر بالأسماء البارزة، وهو ما أُتيحته له.

ولكي يُضفي على العرض هيبة وجلالاً رأي أن يقدّم للمسرحية بمسيرة تحفّها المهابة، تنتظم مركب الإله آمون وعربات تجرّها الثيران يتلوها الكهنة والحكام وآلهة الأساطير القديمة في موكب تتخلّله الاستعراضات والأناشيد والرقصات، هذا إلى لمحات تستحضر عيد أوپت [عيد الخصب بالأقصر]، فيتحرّكون ببطء وجلال جدير بالآلهة، الأمر الذي سوف يشده المشاهدين فينهضون إجلالاً وإكبارًا وقد انحبست أنفاسهم، وبعد هذه المقدمة يبدأ العرض المسرحي الذي يمتد ساعة وثلاثة أرباع الساعة، ويتوسّط هذا الوقت فترة راحة.

وكان من رأي ڤيلار أن يكون العرض على صورة فلسفية قديمة يجمع بين الفكر العميق والسخرية المأثورة عن الأقدمين في لغة سهلة رصينة، كما كان يرى ألا يكون العرض ذا طابع مسرحي حديث يجتزئ بتحوير النصوص القديمة، بل لا بد أن يكون العرض بنصوصه القديمة نفسها، فجمال المسرحية يتمثّل في وسائل تقديمها وبساطة نصّها وسهولة إدراكه واستيعابه، وكذا فيما يُضفيه عليه القِدم من سحر ومهابة.

ومضت شهور ثلاثة وڤيلار عاكف على دراسة النصوص، إلى أن التقيت به في پاريس في

عـام ١٩٧٠ فإذا هو يُفـضي إليّ بما انتهى إليـه من دراسـة للدراما المصـرية القـديمة، فـذكـر أنه سيجعل العرض في مدينة الأقصر أسابيع ثلاثة وفي سفح أهرام الجيزة خمس ليال من كل أسبوع على مدار السنة، كما رأى أن نتجنّب ذكر كلمة «مهرجان» إذ إن هذه الكلمة لا تتفق والمسرح الديني، على أن نُسرع في اختيار الموسم المناسب الذي يتفق وعرض هذه المسرحية، وكان حريصًا في اختيار النص اختيارا دقيقًا لا تكون فيه عثرات أو زلاّت - لا سيما وأن بعض الفقرات الدرامية في الأصول التي عُثر عليها مفتّتة أو غامضة أو ناقصة - إذ إن هذا النص له قدسيته لاتصاله بنصوص إلهية. ورأى أن يبدأ بتكوين فرقة قومية مصرية متخصّصة من ممثلين على مرتبة عليا من المهارة على أن يكرّسوا حياتهم الفنية لتقديم الدراما المصرية القديمة، وكذا إنشاء معهد لتخريج الفنانين الذين سوف يتخصّصون في تمثيل الدراما الدينية المصرية.

ولم يكن باليسير اختيار الممثلين الذين سيقومون بدور الآلهة، إذ لا بد لمثل هذا الممثل أن يكون ذا قدرة على إضفاء جلال الألوهية وهيبتها على شخصه، فعلى حين يجد الملوك ما يحيطون به أنفسهم من جلال وهيبة على الرغم مما يقعون فيه من سفاسف ودنايا، لا يتسنّى هذا للآلهة، ولذا كان لا معدل عن التزام الدقة في اختيار مَنْ يمثّل دور الإله بحيث يتوافر فيه ما يعوّض جلال الملوك وهيبتهم.

وكم تمنّى قبل أن يُخرج هذه المسرحية الدينية أن يقوم بإخراج مسرحية من الريپرتوار الكلاسيكي الفرنسي بعد أن تُترجم إلى العربية وبعد أن يختار لها ممثلين مصريين وممثلات مصريات على درجة من الخبرة والمهارة، حتى يتسنّى له بعد ذلك أن ينتقي من هؤلاء من يصلحون لأدوار وشخصيات الدراما الدينية.

وقد راعى أن يكون المسرح الذي ستُعرض عليه هذه المسرحيات الدينية موائمًا في تكوينه وشكله وسعته للنصوص المختارة دون أن يطغى على ما وراءه من مشيّدات أثرية صرحية، كما رأى أن تكون الملابس والمناظر موائمة كل المواءمة لما كانت عليه الحال في عهدها الغابر فتستوحي التماثيل والصور الجدارية والنقوش البارزة الفرعونية في المعابد والمقابر والنُّصب وأوراق البردي.

واتفقنا على أن ينتهي من إعداد النص المسرحي مع كافة الإرشادات الخاصة بالإخراج في موعد غايته شهر ديسمبر ١٩٧٠، على أن يتقاضى ستين ألف فرنك فرنسي لإعداد النص المسرحي، وأربعين ألف فرنك فرنسي لقاء الإخراج، وكان ثمة اتصال مع الحكومة الفرنسية على أن تسهم بنصف المبلغ. غير أن المنيّة وافت چان ڤيلار قبل أن يتم شيء من هذا، فحزنت حزنًا شديدًا إذ فقدنا بفقده خير رجل يستطيع أن يضطلع بهذا العبء. وحرصًا مني على أن يمضي المشروع قدمًا سعيت جهدي للاتفاق من جديد مع المخرج چان لوي بارو رائد المسرح

الشامل مرة أخرى، وزُرته في پاريس بصحبة كريستيان نوبلكور واتفقت معه بعد أخذ وردّ على القيام بالمهمة. كما اتفقت مع مصمّم الرقصات الفنان سيرج ليفار الذي كنت قد دعوته من قبل لإخراج باليه «دافنس وكلويه» لراڤيل وباليه «أمسية جنيّ الغاب» لديبوسي لفريق باليه أوپرا القاهرة ١٩٦٩ على تصميم رقصات هذه المسرحية الدينية القديمة. ولم يفتني أن أرسل المادة العلمية إلى الفنان الموسيقار كارل أورف ليعدّ موسيقاها على أن يعاونه في ذلك الفنان الموسيقي حليم الضبع الخبير في الموسيقى المصرية القديمة، وكنت قد أوفدته إلى پاريس عام ١٩٥٩ للتعاون مع الموسيقار الفرنسي چورچ ديلرُو لإعداد النص الموسيقي لعرض الصوت والضوء بالهرم، غير أن كارل أورف اعتذر لانشغاله بأمور أخرى، وأشار عليّ بأن ألجأ إلى مواطنه الموسيقار ڤيرنر إيك Werner Egk. كما عهدت بتصميم الملابس والأقنعة - بناء على ترشيح الأديب أندريه مالرو - إلى الفنان رينولد آرنو وزوجته المتخصّصة في الآثار المصرية. لكن القدر كان أقسى ما يكون، فإذا المنية تُعاجل الرئيس جمال عبدالناصر، وإذا الصلة بيني وبين وزارة الثقافة تنقطع، وإذا الأمور تقف عند هذا الحد. وهكذا قُضي على أمل لي في أن أرى هذه المسرحيات تُعرض حيث كانت تُعرض من قبل في المعابد القديمة لتبعث فيها الحياة، ولتقيم جسراً بين حاضرنا وماضينا كي نصل تالداً بطريف، ونبني على أساس قومي يكون له طابعه المتميّز.

ومع هذا أذكر أني شهدت حفل أوپرا عايدة الذي أقيم في شهر سبتمبر ١٩٨٧ بمسرح الصوت والضوء بالهرم في عهد الأستاذ الجليل د. أحمد هيكل، وكان في الحق عرضاً باهراً، البطل الأول فيه هو لا شك الموقع الأثري الفسيح الخالد للأهرام وأبي الهول الذي يمتد إلى كيلو مترين طولاً وتسعمائة متر عمقًا، والبطل الثانى هو أجهزة مشروع الصوت والضوء التي أتاحت للمخرج أن يضفي التنوّع على «المنظر» بلوحات ضوئية لا حصر لها تساير النص الدرامي، هذا إلى التحكّم في مصادر الصوت تارة عن قرب وتارة عن بُعد لمزيد من التأثير. وما من شك في أن مستوى الأداء الغنائي والأوركسترالي في الحفل الافتتاحي الذي شهدته كان على مستوى طيب، غير أني أكاد أعزو ارتفاع أسعار التذاكر حتى بلغت قيمة التذكرة ما بين مائة وسبعين جنيهًا ومائتين وعشرين جنيهًا إلى اضطلاع شركات سياحية ثلاث من القطاع الخاص بإقامة هذا العرض. ولا ريب أن هذه الشركات تنشد الكسب، وهو ما يذكّرني بما كان من قبل حين كانت تقام مثل هذه العروض من اعتماد على الاتفاقيات الثقافية التي بيننا وبين الدول التي تشارك بفرقها، وهو مما يوفّر تكاليف العرض فلا يبلغ ثمن التذكرة ما بلغه في هذا العرض. ولا يخفى ما وراء ارتفاع الأسعار من حرمان الكثرة من المتذوّقين لفن الأوپرا من مشاهدة مثل هذه العروض، وهذا ما رأيناه جليّا إذ كاد العرض أن يكون مقصوراً على كثرة ممن يملكون الثمن. وأذكر أن وزارة الثقافة حين كنت أَلِي شؤونها كانت حريصة على الانتفاع

بما في الاتفاقيات الثقافية من مزايا للإفادة من تقليل النفقات بحيث تتولى الدولة الموفدة لفريق الأوبرا أو الباليه أو المسرح أو الأوركسترا السيمفوني أو العازفين المنفردين أو المعارض تكاليف هذه الفرق منذ مبارحتها لبلادها حتى وصولها إلى مصر وكذا الأمر في الإياب، ولا تتحمل وزارة الثقافة غير نفقات إقامة الفريق. وبهذا لم يزد ثمن التذكرة عن خمسة جنيهات في المكان الممتاز وما دونه كان ثمن التذكرة جنيهًا، سواء أدّت هذه الفرق عروضها في دار الأوبرا أو في مسرح الصوت والضوء بالهرم أو في قاعة سيد درويش. هكذا كانت الحال مع فريق الأوبرا الإيطالي، فبناء على الاتفاقية الثقافية بيننا حملت وزارة الخارجية الإيطالية نفقات فريقها الأوبرالي عدا الإقامة متخيّرة أرقى الفرق مستوى دعاية لبلادها. وعلى هذا النحو كانت الحال مع فريق مسرح الكوميدي فرانسيز وفريق باليه أوبرا باريس وفريق الباليه الملكي بكوفنت جاردن الذي أدّى رقصاته على مسرح الصوت والضوء بالهرم، وفريق باليه موسكو «بولشوي» وفريق باليه لننجراد «كيروف» وفريق موييسيف للرقص الشعبي وغيره. وعلى الرغم من هذا فقد كانت وزارة الثقافة كثيراً ما تدعو فريقًا من الجمهور لمشاهدة العروض الفنية الأجنبية بالمجان، مثلما حدث في الحفلات السيمفونية لأوركسترا ليبزج ودرسدن وبامبرج بقاعة سيد درويش، وريستال البيانو لڤيتولد مالكوچنسكي أعظم عازف لأعمال شوپان، وكذا عازف البيانو الفرنسي الشهير سامسون فرانسوا. وحين أقامت الوزارة مهرجانًا لأفلام الأطفال التسجيلية الذي اشتركت فيه دول عدة جعلنا رسم الدخول للطفل خمسة ملليمات حتى نجنّبه دفع ضريبة الملاهي.

[٨]

ولقد أقمنا للفن الحديث متحفًا مؤقتًا في مبنى استأجرته الوزارة بحيّ الدقي بعد أن هُدم المتحف الذي كان مقرّه قصر السيدة هدى شعراوي سنة ١٩٦٤ - وكان بدوره تحفة فنية إسلامية ينبغي الحفاظ عليها وألا تُمسّ بسوء - بسبب خطة التوسّع في إقامة الفنادق لمواجهة الخدمة السياحية. وأعتقد أنه لم يكن من الملائم للنهضة الفنية أن يُهدر وجود هذا المتحف العريق لحساب مصلحة قومية أخرى، أو أن تقف العوائق المادية عن إيجاد بديل مناسب للقصر الذي هُدم. ولقد مضى على هذا الموقع إلى اليوم ما ينوف على خمسة وثلاثين عامًا وهو لا يزال ساحة فضاء لانتظار السيارات، ثم إذا هو يغدو موقفًا للسيارات يتبع محافظة القاهرة! أيّ تبديد للثروة القومية، وأيّ جهل بالقيم الفنية، وأيّ استهتار بالمسؤولية؟ ولم يكن هذا المتحف المؤقت كل ما أطمع فيه بل كانت خطوة أولى ستتبعها خطوات أخرى، ففي شهر مايو ١٩٦٨ انتهت الوزارة من إعداد متحف الفنان ناجي وتم افتتاحه.

وفي مرحلة عصيبة كانت تجتازها الأمة - وذلك بعد حرب ١٩٦٧ استطعت بشقّ الأنفس

الظفر بمبلغ مائة ألف جنيه سنويًا تخصّص لتشييد «قصر الفنون» فاشترت الوزارة قطعة أرض من حديقة قصر محمد محمود خليل وحرمه من الورثة بالتراضي في السنة الأولى، وأرسينا الأساسات في السنة الثانية وارتفعنا طابقين في العام الثالث [انظر الفصل الخامس صفحة ٤٧٧، ٤٧٨]، وإذا الرئيس عبدالناصر يلقى ربّه ويخلفه الرئيس أنور السادات الذي كان أول ما طلبه مني في شهر أكتوبر ١٩٧٠ على لسان سكرتيره السيد محمد أحمد إخلاء متحف محمد محمود خليل وحرمه من مقتنياته وإيقاف العمل بمبنى قصر الفنون وتسليم المبنيين لرئاسة الجمهورية لاستخدامهما ثكنات للحرس الجمهوري ومكاتب لرئاسة الجمهورية حيث إنهما يجاوران مسكنه الخاص بالجيزة! وعندها لم أرض بهذا الطلب ولم أستجب إليه إلى أن تركت الوزارة بعد أيام مع التعديل الوزاري. وقد طلبتُ فيما بعد من السيد محمد أحمد أن يدوّن ما كان بيني وبينه في هذا الصدد، فإذا هو يكتب إليّ هذا الخطاب في الخامس عشر من فبراير ١٩٨٣:

«بالإشارة إلى خطاب سيادتكم أتشرف بالإحاطة بأنه في أعقاب وفاة المغفور له الزعيم جمال عبدالناصر وتولي المرحوم الرئيس أنور السادات رئاسة الجمهورية بصفة مؤقتة كلّفني سيادته بالاتصال بصفتكم وزيرًا للثقافة وقتذاك لإخلاء قصر المرحوم محمد محمود خليل والسيدة حرمه وملحقاته كي تشغله رئاسة الجمهورية ورجال الأمن. فاتصلت بسيادتكم وأبلغتكم هذه الرسالة وكان رد سيادتكم أن هذا يعتبر خرقًا لوصية المرحوم محمد محمود خليل كما أنه سيحرم القاهرة من مجمع ثقافي هام. كما طلبتم سيادتكم التريّث حتى تستطيع إقناع السيد رئيس الجمهورية في حينه ــ وإلى هنا وانقطعت صلتي بهذا الموضوع حيث توليت وزارة الإدارة المحلية».

وقد أردت إثبات هذا الخطاب بنصه ليشاركني القارئ الرأي. وبهذا قُضي على أكبر أمل من آمال القاهرة الثقافية بتحويل هذا المبنى من قصر للفنون إلى ركن من أركان بيت الرئيس، وأصبح لا أمل إلى الأبد في أن يعود هذا المبنى قصرًا للفنون كما كان يُراد منه، بعد أن ضاع على الدولة ما أنفقته فيه من أموال طائلة، وبعد أن انتهى إلى علمي أن الطابق الأول قد تحوّل إلى «جراج» للسيارات، ثم بعد أن دخلت عليه تعديلات وتبديلات لا حيلة في إزالتها وإعادته إلى ما كان عليه، كما أصبح الطابقان الثاني والثالث يضمّان حجرات للموظفين. هذا إلى أن الحديقة الفسيحة أصبحت تضم مباني متناثرة هنا وهناك لا ذوق فيها ولا جمال ولا تنسيق. وقبيل اندلاع حرب ١٩٧٣ بُني مخبأ بالأسمنت المسلّح في أغوار الحديقة، فإذا التربة تستحيل من تربة خصبة يانعة الأثمار والأزهار إلى تربة جدباء لا تُنبت عُشبًا (*).

(*) تم إعادة افتتاح متحف محمد محمود خليل وحرمه في ٣/ ١٠/ ٩٥ بعد ترميمه وتطويره في إثر الهوان الذي لحقه على مدى ثمانية عشر عامًا.

وفي هذا المجال أذكر بالإكبار والتقدير الفنان المثّال عبدالقادر رزق رحمه الله الذي شغل منصب مدير الفنون الجميلة إلى جواري وكانت له كفايته الممتازة وخلقه الفاضل وشهامته الملحوظة. ولا غرو فلقد كان منذ صدر شبابه متّقد الوطنية، فلا يغيب عنا إيواؤه خلال سنوات الحرب العالمية الثانية الفريق عزيز المصري وصحبه بعد أن سقطت بهم الطائرة التي كانت تقلّهم إلى العراق معرّضًا نفسه للمخاطر مما أسفر عن اعتقاله ومحاكمته.

[٩]

ولقد راعيت في خطة الوزارة تحقيق مشروعين آخرين لا يقلان أهمية في التشجيع على انطلاق الفنون وتثقيف عشاقها وإمتاع جماهيرها، هما إنشاء «معهد النقد الفني» الذي سبق الحديث عنه وإنشاء «دار النسجيّات المرسّمة». هذا إلى استقدام معارض أجنبية هامة لتنشيط الحركة الفنية ودعم علاقاتنا الثقافية بالعالم الخارجي، على رأسها معرض النسجيّات المرسّمة «التاپسري» الفرنسي المعاصر، ومعرض النسجيّات المرسّمة الفلمنكي من القرنين السادس عشر والسابع عشر ومعرض التصوير الفرنسي الحديث، ومعرض فن الحفر الفرنسي، ومعرض الفن السوڤييتي الحديث.

ولقد كان النسيج المنقوش والذي تُشكِّل خيوطه الملونة تفاصيل اللوحات من أكثر الفنون التي تشغف بها نفسي، وما أكثر ما كانت الذاكرة تعود بي إلى تخيّل معابد مصر القديمة التي ألحقت بها مناسج خاصة يعمل فيها فنانون حذقوا نسج اللوحات الزخرفية التي تزوّد المعابد بما تحتاجه من ستائر تقوم مقام اللوحات ذات القيم الدينية. ولقد كان لهذه المناسج الفنية أثرها كذلك على الرومان عندما وفدوا إلى مصر فأحيوها مستخدمين إنتاجها في قصور أباطرتهم. وعرف العالم مصر قبل الإسلام بهذه المنسوجات المزخرفة التي أطلق عليها اسم القباطي - نسبة إلى إخواننا أقباط مصر - وروى المؤرخون ومنهم المقريزي في خططه أن المقوقس بعث إلى نبيّنا محمد عليه الصلاة والسلام قباء وعشرين ثوبًا من قباطي مصر لتحظي بشرف تقبّل الرسول لها هدية من حاكم مصر. وقد حظيت هذه النسجيات المرسّمة من الدولة الإسلامية على امتداد عصورها المختلفة باهتمام كبير فأنشأت لها مؤسسات حكومية عُرفت باسم «دور الطراز» لتنتج ما تحتاج إليه الدولة من أنسجة مطرّزة ومزركشة وأعلام، وخصّصت إحداها لصناعة كسوة الكعبة الشريفة. ولقد وجدت القباطي في الدول الأوروبية من يهيم بها، وتسابقت فرنسا وألمانيا وهولندا والسويد والمجر وروسيا وپولندا في إنشاء مناسج لهذا الفن الذي بدا للأوروبيين بمثابة واحد من أهم عناصر الدعاية الفنية. ومنذ العصور الوسطى أخذ هذا الفن يزدهر في فرنسا وبخاصة بمدن سومور وپواتييه وليموج، واقتربت نسجيّات مدينة بايو بدقة تطريزها من أشغال الإبرة فزيُّنت بها جدران القصور والحصون في القرن الثاني

عشر، ولم يقتصر استعمالها على القصور والكنائس فحسب وإنما استخدمت أيضا لتزيين الطرق والميادين في الأعياد والاحتفالات وحلقات المبارزة. واشتهرت بعد ذلك مناسج باريس وتورين وليل وڤالنسين وآراس التي أضفت اسمها على النسجيّات في إيطاليا حتى سُمّيت «آراتزو». وفي القرن الرابع عشر بلغت صناعة النسجيّات المرسّمة درجة عظيمة من الرواج، وازدهرت خلال القرن الخامس عشر النسجيّات التي تصوّر مشاهد الحياة الدينية والبطولية والفروسية إلى جانب الشخصيات التاريخية المعاصرة والمشاهد الرمزية. وبعد اضمحلال طارئ خلال القرن السادس عشر أنشأ فرانسوا الأول منسج فونتنبلو الذي أعاد الألق إلى النسجيّات الفرنسية ثانية في القرن السابع عشر بظهور مناسج أوبيسون، كما أنشأ لويس الرابع عشر مناسج أخرى فى بوڤيه عام ١٦٦٤ وفي جوبلان في ١٦٦٧ التي استقدم بطرس الأكبر عدداً من صنّاعها كان لهم الفضل في إنشاء أول منسج في روسيا.

كذلك حقّقت المدرسة المعاصرة للنسجيات نجاحًا فائقًا وشهدت تجديدًا شاملاً على يد الفنان الفرنسي الكبير چان لورسا وغيره مثل چان پيكار لودُو وماتيس وپراسينوس، لذا فقد كنت أتابع بشغف كبير حركة رواد الفن المعاصرين الذين لجأوا إلى إحياء هذا الفن على المستوى الفطري والشعبي، مثلما فعل المهندس رمسيس ويصا واصف بإقامته محرف الحرّانية الذي استلهم أفراده البيئة المحيطة وأبدعوا نسجيّات مرسّمة على الفطرة كان لها صدى واسع ليس في بلادنا فحسب بل وعلى نطاق العالم كله.

وحين تلقيت من السيد برنار أنطونيوز المشرف على الشؤون الفنية بوزارة الثقافة الفرنسية وصهر الچنرال ديجول دعوة لتناول الغداء بمنزله الرسمي الكائن وسط مصانع جوبلان للتاپسري بضواحي باريس في مطلع عام ١٩٦٧ بصحبة الأديب أندريه مالرو وزير الثقافة الفرنسي، وجدته يهيّيء لي فرصة رائعة أن يطوف بنا نحن ضيفيه أنحاء المصنع الذي كان يقوم حينذاك بتنفيذ لوحة ضخمة للفنان مارك شاجال يبلغ ارتفاعها ستة أمتار وعرضها عشرة، وتدور حول إحدى قصص العهد القديم. والحق إن كلينا ـ الوزير مالرو وأنا ـ وقفنا مبهورين مشدوهين إزاء روعة الألوان وجمال التناغم ودقة التنفيذ. ومصانع نسجيات جوبلان في باريس هي من أقدم المؤسسات الفرنسية، ولقد ظلت تنمو شيئًا فشيئًا على مدى قرون خمسة، غير أنها احتفظت بتقاليدها التي كانت إليها شهرتها وظلت في المكان الذي أقامها عليها چيهان جوبلان الفلمنكي الأصل سنة ١٤٥٠، فأنشأ على ضفاف نهر بييڤر مصنعًا للنسجيات المرسّمة كان لإنتاجه شهرة بالرقّة والشفافية وجودة الصّباغة وجمال التصميمات اللونية سواء أكانت تلك النسجيات صوفية أو حريرية، فإذا هي تُزري بنسجيات إقليم الفلاندر وإنجلترا، حتى قيل تعليلاً لهذا التفوق وتلك الجودة إن نهر بييڤر الذي كانت تُبلّل فيه الأصواف والحرير هو الذي يكسبها جودة الصباغة.

حفزني ذلك كله على محاولة إحياء «فن النسجيات المرسّمة» المصرية الأصل والنشأة على الصعيد الرسمي باعتباره أحد الاتجاهات الفنية الأصيلة التي اقتبسها الغرب عن بلدنا العريق وأكسبها طابعه الخاص بعدما كادت تندثر في موطنها الأصلي. كان علينا إذن أن نبدع نسجيّات ذات طابع مصري يعكس حضارتنا الفرعونية والقبطية والإسلامية، يقوم على الأصول القديمة كما يأخذ عن لوحاتنا المصوّرة المعاصرة مباشرة. وانتهزت الفرصة التي كانت تتيحها لي عضويتي بالمجلس التنفيذي لليونسكو بالتواجد في فرنسا كي أتردد على مصانع جوبلان وبوڤيه في باريس ومصانع مدينة أوبيسون كي أستطلع إمكانية الإفادة من الخبرة الفرنسية في هذا المضمار. وبعد أن اقتنعت بسلامة الفكرة وروعة الأثر الذي سيترتب على تنفيذها اتفقت مع وزير الثقافة الفرنسي أندريه مالرو على أن أوفد إلى فرنسا متخصّصا مصريّا لدراسة العمل في هذه المناسج الثلاثة الكبرى قبل الشروع فى إنشاء مصنع للنسجيات في مصر. وقد وفقني الله إلى الالتقاء ببُغيتي في شخص الأستاذ الفنان محمد عبدالمنعم مراد غالب رحمه الله رئيس قسم النسيج والصباغة بكلية الفنون التطبيقية الذي كان عند حسن ظني فيما عهدت به إليه، فأوفدته للدراسة في أكتوبر ١٩٦٧ وفق برنامج أعدّته وزارته الثقافة الفرنسية لمدة ستة شهور للتدريب على أعمال الإدارة والإشراف والتوجيه الفني للمشروع توطئة للاضطلاع به عند عودته، وعاد مزودًا بكافة البيانات والاحتياجات التي يتطلبها إنشاء مصنع النسجيات المرسّمة، ولم يدّخر وسعًا في سبيل تذليل كافة العقبات باستثناء المال اللازم لشراء الأنوال من فرنسا، وكان قد وقع اختياره على الأنوال الأفقية المستخدمة في مناسج أوبيسون؛ وكانت تكلفة هذه الأنوال باهظة تنوء بها ميزانية الوزارة، فانتهزت فرصة وجودي بباريس بعد ذلك بقليل والتقيت بوزير الثقافة الفرنسي مقترحًا عليه الإسهام في تذليل هذه العقبة المالية بتزويدنا بتصميم هذه الأنوال على أن نقوم نحن بتصنيعها في مصر، الأمر الذي يهبط بالتكاليف إلى حد ملموس. وقد ظفرت بموافقته على اقتراحي وزوّدنا بما طلبت حتى أن تكاليف المشروع كله بعد خصم المرتبات والأجور لم تتعد سبعة آلاف جنيه. كذلك اتفقت معه على استقبال ست منح دراسية للتخصّص في الرسم والصباغة والنسيج بمعهد أوبيسون الحكومي بفرنسا مع مطلع عام ١٩٦٨ ليكونوا نواة المصنع الجديد. وقد وقع الاختيار على مبنى متحف الركائب بحلوان لإقامة هذا المشروع لجمال موقعه وصلاحيته بشكله القائم دون تعديل، على أن تكون هذه مرحلة أولى تعقبها مراحل أخرى تجري فيها الإضافات والتوسّعات التي تضفي على المشروع شكلاً متكاملاً.

وعاد أعضاء البعثة ليجدوا الدار قائمة لاستقبالهم، وتولّوا العمل تحت إشراف الأستاذ القدير مراد غالب، وبدأ المصنع في الإنتاج في دقة وعناية، وكانت النماذج الأولى التي قدّمها المصنع والمستوحاة من لوحات بعض الفنانين المصريين المعاصرين تفوق ما كنت أتوقّع ولا تقلّ

تقنية وروعة عن مثيلاتها الفرنسية، فلقد مزج أبناء هذه الدار وبناته علمَهم بالحب ووصلوا أنفسهم بأنفسهم وبضمائرهم وبالناس من حولهم فجاءت نسجيّاتهم وكأن خيوطها من فيض قلوبهم. على أن القدر لم يترفّق بهذا المشروع، إذ ما لبث روّاده المتخصّصون أن فقدوا حماستهم الأولى خلال السبعينيات وانصرفوا عنه بعد أن لم يجدوا ما يستحقونه من تشجيع وعرفوا أنه ليس ثمة مبالاة من القيادة بما سمّته «بدعة»! ولقوا من ضروب المعوّقات المالية والوظيفية البيروقراطية ونقص الخامات ما يثبط هممهم ويخمد حماستهم، فجاءت مكانهم فئات لا تربطها بهذا الفن أية وشيجة، وهكذا انهار الصرح وخاب الأمل. وكنت قد أدرجت في ميزانية عام ١٩٦٩ مبلغًا يكفي لتزويد دار النسجيات بمعمل ومصبغة وإنشاء مدرسة يُلحق بها أبناء العاملين ومن لهم صلة وثيقة بهذا الفن للعودة إلى نظام توارث الأبناء هذا الفن عن الآباء، وهو من أكثر الاتجاهات نجاحًا في إحياء الصناعات والفنون التقليدية والمحافظة عليها، وكان هذا المبدأ القديم سمة دور الطُّرز في القاهرة الإسلامية، ولست أدري مصير هذا المبلغ أو كيف أنفق.

وقد خطر لي خلال السبعينيات أن أقف على ما آل إليه هذا المشروع فقصدت الدار وزوّدت العاملين فيها بلوحة للفنان السويسري پول كليه وطلبت نسجها لحسابي، غير أني بعد مضي شهور ستة حدّدوها لي إذا أنا أقف أمام صورة ممسوخة غير ما كنت أصبو إليه سواء من ناحية التقنة الحرفية أو من ناحية الخامات الفجّة المستخدمة، فضلاً عن فقدان الرعاية والتوجيه فكانت حسرتي أليمة، وتلفتُّ حولي لأجد الموجودين والموجودات غريبات، وكلما سألت عن أحد ممن أوفدتهم إلى فرنسا أجده قد ولّى، ولم يتبق غير تلك الشرذمة التي لا تجانس بينها والتي ليس فيها مَنْ هو مهيأ تقنيًا ولا فنيًا ولا نفسيًا للاضطلاع بممارسة هذا الفن الرفيع.

* * *

[١٠]

وكان من بين الاهتمامات التي حرصنا على أن يكون لوزارة الثقافة دور مؤثر فيها النفاذ إلى عالم الطفولة بلون محسوب من الإبداع الثقافي الذي يساعد على تكوين جيل واسع الثقافة مشرب بحسّ فني وجمالي مرهف. وكنا ندرك أن تثقيف الأطفال ليس بالعمل السهل، بل إنه على العكس من ذلك يلقي بمسؤولية ضخمة على عاتق المتصدّين له، لأن الطفل يتشكّل في يُسر بين أيدي مربّيه، وتحفر كلماتهم ولفتاتهم طريقًا في نفسه وتستقر نابضة في أعماقه، كما تترك عبارات الكتب وصور الأفلام ومشاهد المسرحيات أثرها في فكره وسلوكه. وكنا نؤمن أن على المربّين أن يرعوا دائمًا طموح الطفل ونهمه المتصل إلى اكتشاف

طبيعة الأشياء وجنوحه الدائم إلى الخيال، وارتباطه مع ذلك بالواقع، وأن يكونوا على حذر وهم يقدمون نتائج تجاربهم الطويلة في مجموعة من المواقف المحدّدة من مشاكل الحياة لطفل يريد أن يجرّب كل شيء بيديه.

وكان لنا في هذا المجال محاولات أسهمنا بها، ولا أدعى أننا قد حققنا الأمل المنشود، ولكننا خضنا تجارب أربعًا أحسب أنها تركت بصماتها على الطريق. فقد بادرتُ بإنشاء إدارة لشؤون ثقافة الطفل وضعت على رأسها مثقفًا وثيق الصلة بالعالم الخارجي وتجاربه في المجالات الثقافية وهو الدكتور مرسي سعد الدين الذي توسّمت فيه القدرة على وضع خطة عاجلة لملء بعض الفراغ في مجال ثقافة الأطفال والذي لم تستطع ملئه الجهود البناءة والمنعزلة لبعض الأفراد والهيئات، ورسم سياسة عامة تربط بين نواحي تثقيف الطفل المختلفة، وتخلق روابط متينة بين أدوات تثقيفه المتعددة، وتسلك أقصر الطرق لحمل الزاد الثقافي إلى أكبر عدد من الأطفال. وخلال لقاءات متكررة مع نفر من المهتمين بثقافة الأطفال من كتّاب وفنانين وأساتذة تربويين وأخصائيين في علوم النفس والاجتماع نضجت بعض الأفكار وتلاقت كثير من الآراء ورُسمت الخطوط الرئيسية العامة لتجارب جادة.

وكانت التجربة الأولى لإدارة ثقافة الأطفال تنظيم دورة تدريبية على فن الكتابة للأطفال، واختير لها أربعون دارسًا ممن يمارسون الكتابة للأطفال بالفعل، يقوم بالتدريس لهم أساتذة جامعيون وعلماء تربية وعلم نفس واجتماع ونقاد أدبيون. ومع هذه الدراسة النظرية المعمّقة قام الدارسون بإعداد نصوص مسرحية وقصصية وموضوعات لمسرح العرائس ولأفلام سينمائية قصيرة تولّى الأساتذة نقدها وتقييمها كل في مجال تخصّصه. ومن حصيلة هذه النصوص تجمّعت للإدارة مادة خصبة لتوجيهها إلى أدوات التثقيف المختلفة كمؤسسة الكتاب ومؤسسة المسرح ومؤسسة السينما وهيئة الإذاعة والتليفزيون، فالنص الجيد المناسب للطفل هو الركيزة الأولى في تثقيفه.

أما التجربة الثانية فكانت اقتناء عدد من أفلام الدول المتقدمة التي أعدّت خاصة للأطفال روعي في اختيارها ألا تقف عند تسلية الطفل والترويح عنه، بل أن تتعدّى ذلك إلى المساهمة في غرس قواعد التعامل والسلوك الرشيدة والقيم النبيلة في نفوس الأطفال. وشملت هذه النوعيات أفلام الكارتون والعرائس والأفلام الثقافية المبسّطة والأفلام القصيرة المصوّرة بلا حوار والتي تقدم كوميديا هادفة والأفلام الروائية الطويلة الملونة التي لا تختلف عن أفلام الكبار إلا في التقنية بنواحيها المختلفة. وبدأ عرض هذه الأفلام في شهر يناير ١٩٦٨ في حفلات صباحية خاصة ببعض دور العرض التي تملكها الوزارة، لقيت نجاحًا دفع إلى التفكير في زيادة عروضها في دور أخرى وفي قصور الثقافة بالأقاليم.

وكانت التجربة الثالثة هي تحويل مسرح العرائس إلى «مسرح قومي للأطفال والعرائس» ليضم شعبتيْ مسرح الأطفال والعرائس.

كذلك أخذ إعداد مكتبة حقيقية للطفل الاهتمام اللائق بها. ومن خلال عملية تنسيق مثمرة بين مختلف الأجهزة المعنية بالوزارة وبعض أساتذة التربية والتعليم أمكن اختيار مجموعة من الكتب تشبع اهتمامات الطفل في مختلف المجالات، ووُضعت قوائم كتب مؤلّفة ومترجمة عن الهوايات والقصص التاريخي والقصص المتنوّع الهادف والباليهات والأساطير القديمة المصرية واليونانية أنيطت بدار الكاتب العربي مهمّة نشرها لتكون في متناول أيدي الأطفال. كما بدأ العمل في إعداد دائرة معارف الطفل لتكون رفيقًا حقيقيًا نافعًا للطفل في لحظات تساؤلاته وانتفاضات فضوله العلمي لمعرفة حقائق العالم الذي يعيش فيه.

لقد غرست وزارة الثقافة بذرة فحسب للنهوض بمستوى الأطفال والأخذ بأيديهم إلى ما هو أرقى وأفضل، وتكون بهذا قد أخذت في المرحلة الأولى التي سوف تتلوها مراحل إن شاء الله.

وأخيرًا فقد كان هناك مشروع ظل يداعب خيالي وقتًا طويلاً وهو إنشاء مدينة للأطفال على غرار مدينة «ديزني لاند» بولاية كاليفورنيا الأمريكية التي زرتها عام ١٩٦٠، حيث التقيت بمؤسسها والت ديزني، وتحدّثت معه فيما تحدّثت عن إنشاء مثل هذه المدينة في مصر، ولا سيما وقد أدرجنا في ميزانية خطة التنمية الثقافية الخمسية مبلغًا لهذا الغرض [انظر الفصل الخامس صفحة ٤٢٩]، فوعدني بدراسة الأمر والوصول إلى مصر في القريب العاجل بنتائج هذه الدراسة. وحين عدت إلى مصر وجّهت إليه دعوة لزيارتها، وحدّدت فيما بيني وبينه موعدًا لهذه الزيارة، غير أن ظروفًا خاصة فيما بعد جعلته يطلب إليّ إرجاء هذه الزيارة إلى موعد آخر حدّده، وشاء سوء الحظ أن تدركه المنية في الأيام التي كنت أتوقع فيها وصوله. وبموته انزوى في نفسي حلم إنشاء مدينة مصرية للأطفال تُدخل على قلوبهم البهجة والسعادة، وتركت الوزارة عام ١٩٦٢ دون أن أستطيع تحقيقه.

* * *

[١١]

ومع عودتي إلى وزارة الثقافة وجدت أن «قصور الثقافة» وما إليها من قوافل وغيرها لم تلق ما هي جديرة به من عناية بعد إدماج وزارة الثقافة في الإعلام، فإذا هي الأخرى قد أدمجت في مصلحة الاستعلامات التي هي أبعد ما تكون عن أن تتولّى النشاط الثقافي،

فصبغتها صبغة إعلامية لا صبغة ثقافية وهو ما طغى على قصور الثقافة وقوافلها. وإذا الكثرة من قوافل الثقافة لا تُستغل في شيء وتصبح بدورها حبيسة الجراچات والمخازن، وإذا الأفراد المدربّون ـ وكانوا ما يزالون قلة ـ يُنقلون إلى وظائف أخرى غير التي أُهِّلوا لها. وكانت لابد إزاء هذه الصدمة العاتية من العودة بتلك المشروعات إلى سيرتها الأولى. ويمكنني القول إن هذه المرحلة لم تكن مجرد إحياء لقصور الثقافة وقوافلها بعد أن اتضحت الرؤية وتبيّن أن المشكلة ليست مشكلة قصور وقوافل تنشط حينًا وتتخاذل أحيانًا، وإنما هي قبل كل شيء قضية تخطيط شامل تقوم على نظرية محدّدة للعمل الثقافي في الأقاليم. فلقد كانت الفكرة الأولى حول قصور الثقافة وقوافلها أنها أشبه ما تكون بشبكة مواصلات ثقافية مقصورة على نقل النتاج الثقافي ما بين أجزاء الوطن المختلفة. وهي في مضمونها فكرة سليمة بالنسبة لبلاد أخرى تتمتع فعلاً بثقافة مزدهرة ولا ينقصها إلا توزيع هذا النتاج، في حين أن الأمر بالنسبة لنا جدّ مختلف، وذلك أن القاهرة تكاد تمثّل الوعاء الوحيد للنشاط الثقافي في البلاد بأسرها، حتى كان على كل موهبة إقليمية أن تهاجر إلى العاصمة إذا أتيحت لها الفرصة أو تَجْمُد في مكانها إذا استعصت عليها الهجرة، وهو ما خلق وضعًا جعل الأقاليم من الناحية الثقافية أرضًا مقفرة وحرمها من وجود حياة ثقافية محلية خصبة. ومن هنا كان على قصر الثقافة أن يحمل عبئه كوزارة محلية للثقافة تتولى رعاية النشء والكشف عن المواهب وتشجيعها بحيث تخلق في الأقاليم حياة ثقافية خاصة به، ويصبح مركزاً ثقافيّا له كيانه، شأنه في ذلك شأن العاصمة يبادلها وتبادله. فإن بقعة فاقعة من النور تتركّز في القاهرة لا يمكن أن تساعد على إرساء ثقافة قومية ما لم ينتشر النور الثقافي إلى عاصمة كل إقليم وإلى كل مركز وكل قرية وكل محل تجمّع وكل الأحياء المختلفة بالعاصمة. ومن حصيلة هذا تعمّ البلاد ثقافة قومية شاملة تتشعّب خيوطها على مرّ الزمن في سائر أنحاء البلاد فيزول ما نعانيه من حواجز ثقافية. لهذا كان لا معدل عن تطوير «جامعة الثقافة الحرة» إلى جهاز جديد متفرّغ استقرّ الرأي على أن يحمل اسم الثقافة الجماهيرية حدّدتُ له خطته منذ اللحظة الأولى، وهي أن تكون القصور وما يتبعها من قوافل تربة لخلق حركة ثقافية محلية لا محطات توصيل ثقافي فحسب.

وقد لقيت الثقافة الجماهيرية في مبدأ الأمر عونًا من أجهزة الحكم المحلي في الأقاليم، فشارك بعض المحافظين مشاركة جادة تجلّت في تسهيل إتمام بناء قصور الثقافة في محافظاتهم، كما قدم البعض الآخر مباني مسارح البلدية بإيجار رمزي، واستردّت وزارة الثقافة قوافل السيارات من وزارة الإعلام. وكان لهذا الجهد المشكور من المحافظين ما حفز الهمم بين العاملين في قصور الثقافة، فلم يمض وقت طويل حتى كانت الكثرة من القصور والقوافل قد أوشكت على استكمال الكثير مما كان ينقصها، وقَوِيَتْ على أن تُصلح ما أصاب المعدّات من تلف خلال المرحلة التي تُبّعت فيها إلى مصلحة الاستعلامات. وهكذا أصبحت

الثقافة الجماهيرية التي كانت تعدّ في مرحلتها الأولى ـ وقت أن كانت تُدعى جامعة الثقافة الحرة ـ مرفقًا وسيطًا، تحتل مكانها اللائق بها بين مؤسسات وزارة الثقافة وتقوم مسؤوليتها على العطاء إلى جانب التلقّي، ولم يعد ما تنشره من حركة ثقافية مقصوراً على نتاج القاهرة أو عواصم الأقاليم التي تضم القصور، بل عدا هذا إلى الريف بأسره، فإذا ثمة تبادل وتفاعل بين ثقافة المدن وثقافة الريف. ولولا المشاركة الجماعية التي رأيت أن أستنّها بأن يشارك كل جهاز من أجهزة الوزارة جميعًا بنصيبه ما كُتب لهذا المشروع أن يأخذ خطاه في سلّم الرقي وأن يمضي صُعُدًا إلى المستوى الذي بلغه.

وأشهد الله أن إقامة قصور الثقافة في الأقاليم كان من الممكن أن تتعرّض لعقبات إثر عقبات لولا ما كنت ألقاه من تأييد من الرئيس جمال عبدالناصر، فطالما واجهتني عشرات لقيتها، من بينها اعتراض بعض الزملاء في مجلس الوزراء، حتى بدا لأحدهم في جلسة ٢٤ مارس ١٩٦٨ أن يهاجم هذا المشروع مدّعيًا أن مشروعًا للترسيب قد يكون أكثر فائدة ونفعًا من إقامة قصر للثقافة في محافظة من المحافظات! وما أبعد مثل هذا القول عن الحقيقة، إذ ثمة فرق بين نفع هذا ونفع ذلك، ولم يغب هذا الفرق عن تصوّر عبدالناصر، فكان تأييده المطلق لإنشاء القصور الثقافية إيمانًا منه بأن الثقافة من ضرورات الحياة والتقدم، ويؤكد هذا إنشاؤه وزارة الثقافة وأخرى للبحث العلمي، فلقد كان يرى جليًا أن الطريقة المثلى في مخاطبة الجماهير تعلو كثيراً عن مستوى مخاطبة بطونهم، لأن مَنْ يجتزئ من الإنسان بمعدته فحسب يكون قد قصر مكانه على المطبخ وما إليه، أما مَنْ يخاطب العقل والروح فيكون قد سما بالإنسان إلي ما هو شامخ يطاول الزمن وجعل من اسم مصر نغمًا يتردّد بعد آلاف السنين في أنحاء العالم على نحو ما تزال متجدّدة ذكرى الفرعون الحكيم أخناتون. وكان الرئيس قد أشار أيضًا إلى هذا المعنى في خطبته يوم ٢٣ يولية ١٩٦٧ حين قال إن بريطانيا كانت أثناء سنوات الحرب العالمية العصيبة تشجّع على تمثيل المسرحيات وإذاعة الأغاني، فعلت ذلك لا لترفّه عن الناس فحسب بل استجابة لمطلب عميق من مطالبهم. على أن الرئيس قد أتاح لي على الرغم من أن وقت مجلس الوزراء لم يكن يتسع إلا لما هو موصول بالحرب والسياسة أن أردّ على حجّة ذلك الزميل، فذكرت كيف أن أول مطلب لأهالي لننجراد التي أرهقها الحصار ونالها التدمير بمجرد انتهاء الحرب لم يكن إقامة أفران الخبز كما قد يتوقّع المرء، بل كان إعادة بناء دار الأوبرا التي دمّرها الغزاة. كذلك فإن الموسيقار شوستاكوفتش قد أنفق شهور الحصار الطويلة التي عاشها في مدينته الكبرى وهو يؤلف سيمفونيته السابعة «حصار لننجراد» فكسبت موسيقى بلاده مجداً جديداً وعُدَّت هذه السيمفونية مساهمة إيجابية في الجهد الحربي التحريري، لا في إطار الاتحاد السوفييتي فحسب بل على امتداد جبهة العالم الحرّ آنذاك، وزادت روائع الموسيقى العالمية رائعة أخرى. حدث هذا لمجرد أن فنانًا كبيراً مارس فنه خلال

الحرب.. لم يقاتل بالسلاح وإنما قاتل بالنغم. واستطردتُ أقول إن انشغال نابليون بغزوته الكبرى لروسيا وما جرّت عليه من إخفاقات عسكرية وويلات لم يحل بينه وبين أن يوقّع قرب موسكو ذلك المرسوم الشهير بإعادة تكوين مسرح الكوميدي فرانسيز، ذلك أنه كان مؤمنًا بأن تحقيق انتصارات في مجالات الثقافة والفنون ـ على الرغم من محنته القاسية ـ يسمو على الانتصارات السياسية والحربية، ولم يكن تحويله قصر اللوڤر إلى متحف للفنون إلا سيرًا على هذا الطريق الذي يفتح قلوب جماهير الشعب على ما يحرّك فيهم طاقات المشاركة والإبداع. ولعله أدرك بذلك مع المدركين أن الثقافة هي لبّ الحياة، من أجلها نحيا، ومن أجلها يهون علينا الموت. وواصلت حديثي قائلاً: «إن مَنْ يدعو إلى المنجزات المادية فحسب وينسى أو يتناسى أهمية مكاسب الروح يجعل من البشر دمى أو يحيلهم متقاعسين فاقدي الهمّة»، ثم تساءلت: «ماهو قصر الثقافة هذا الذي وجد نفسه فجأة بإزاء مشروع الترسيب في كفّة مقابلة من الميزان؟ وماذا يفعل هذا القصر؟ ألا يرسّب هو الآخر شيئًا يفيد منه المواطنون؟». وختمت دفاعي بأن قصور الثقافة التي أهدتها الثورة لريف مصر الذي لم يكن يملك قبل الثورة معرفة ولا قصورًا هي واحات فكر وفن ستتألق على مرّ الزمن بامتداد الوطن كله.

وكان مما قرّ في ذهني عن اقتناع لوفق اتجاهي الليبرالي ألاّ أفرّق في مسيرة الحركة الثقافية بين مَن ينتمون إلى مذهب سياسي ومَن ينتمون إلى مذهب آخر، فالإفادة من أصحاب الرأي والخبرة جميعًا مهما كانت مذاهبهم هي الوسيلة لإرساء ثقافة ثريّة ومتنوعة. وما من شك في أن كل تيار من هذه التيارات كان يضم جملة من المثقفين الملحوظين، وإهمال هذه الكفاءات حرمان لوزارة الثقافة وللوطن من الإفادة بأصحابها، فلعل منهم مَن يطالعنا بجديد نافع. وكانت الوزارة شبه خالية من الاتجاه اليساري على حين كانت حافلة بالاتجاهات الأخرى، لهذا اخترت نخبة من مثقّفي اليسار ليشغلوا بعض مواقع في وزارة الثقافة وتوسّمت فيهم الكفاءة والحماسة. وكنت حريصًا على أن أراهم على النحو الذي أردته لهم ولفتّهم إليه، وهو أن يجعلوا الإخلاص في وظائفهم هو ديدنهم، وأن يطّرحوا جانبًا ما يمسّ عقيدتهم الماركسية فلا يخلطوا بين هذا وذاك، وبهذا لا تضار وزارة الثقافة أو الوطن بشيء. وكنت فيما فعلت منفردًا برأيي لم أكاشف به رئيس الجمهورية الذي كنت أثق أنه يعلم منهجي الفكري واتجاهي الليبرالي والذي طبّقته منذ الأيام الأولى للثورة حين توليت رئاسة تحرير مجلة التحرير وعملت خلالها مع نفر من الكتاب اليساريين، وتعاهدنا على الالتزام بموقف وطني تختطّه المجلة دون ميل مع عقائدهم الماركسية أو جنوح نحو الدخول في معارك جانبيه قد تضرّ بوحدة الشعب الذي نعمل على تحرير فكره وإفساح المجال أمامه ليكون أقدر على الحكم السليم على الآراء والاتجاهات. ومع ذلك فحين انتهى الأمر إلى جمال عبدالناصر حذّرني عواقبه، ولكنه تركني حرا أتحمل مسؤولية قراري، وأشهد أنهم جميعًا قد أدّوا واجبهم في مواقعهم بكفاءة وأمانة وإخلاص. غير أن الأستاذ سعد كامل الذي ولّيته إدارة

الثقافة الجماهيرية ما لبث بعد أن أمضى في منصبه قرابة عام بذل فيه قصاراه وكان مثالاً للجدّ والحماسة أن تحوّل بفريق من الجهاز التابع له إلى انتهاج أساليب الإثارة غير المسؤولة، وذلك خلال فترة حرجة من تاريخنا في أعقاب هزيمة ١٩٦٧، مما خلق مشاكل شتى بين الوزارة وبين بعض أجهزة الأمن والحكم المحلي. وكان قد رشّح لي مجموعة من الشباب من خارج وزارة الثقافة للعمل بقصور الثقافة امتدحهم لأنهم آثروا حياة الريف الخشنة على مباهج المدينة وخيراتها تضحية منهم لخدمة الثقافة، وعُيِّنوا بمكافآت شهرية. وتذليلاً لأية صعوبات كان يمكن أن يلقاها في اختيار معاونيه لم أشترط في تعيينهم -على مسؤوليتي الخاصة- تطبيق القاعدة السارية في الدولة وقتذاك وهي ضرورة موافقة أجهزة الأمن، وذلك تسهيلاً لمهمّته. والحق إن البعض منهم كانوا شعلة من التفاني والنشاط، إلا أن البعض الآخر بدأ يصطدم برعونة مع أجهزة الوزارات الأخرى في الحكم المحلي وغيره، وإذا وزير الداخلية يطالبني -عن حق- بوضع حد لهذه التصرفات، كما طلب مني أكثر من مرة نقل بعض قيادات وموظفي القصور من مواقعهم. وثمة رسائل متبادلة بيني وبين الأمين العام للاتحاد الاشتراكي حول هذا الموضوع ما تزال بين يديّ. وكان لا بد لي من أن أعيد الأمور إلى هدوئها بعد ما أسديتُ من نصح مرة بعد مرة لمدير الثقافة الجماهيرية، ومُذكّرًا له بأن عليه الالتزام بالشروط التى اتفقنا عليها عند بدء اشتغاله بالوزارة، وأن يسوس الموقف بالحكمة خدمة لأهداف الوزارة، بل لقد أوضحت له صراحة أنه هنا في وزارة الثقافة موظف عام مسؤول مسؤولية عامة وخاصة، وفرق بين هذا الموقع وغيره من المواقع التي تُدار فيها الأمور بأسلوب غير الأسلوب الوظيفي. غير أنه مضى يساير هذه المجموعة من مرؤوسيه في إثارة الجماهير وتحدّي الدولة، وإذا وزارات وأجهزة حكومية عديدة تحسّ الحرج إذا أخذت وأعطت مع وزارة الثقافة ظنًا منهم أن ما يجري في ساحة الثقافة الجماهيرية إنما كان جزءاً من سياستها، وهو ما وضعني بدوري كوزير مسؤول في حرج شديد، وإذا بعض المحافظات تقطع ما بينها وبين الثقافة الجماهيرية من صلات، فرأينا محافظ السويس يُبعد مدير قصر الثقافة عن محافظته كلها، كما جاءني محافظ الشرقية يشكو مما ناله من مدير قصر الثقافة في محافظته من ألفاظ جارحة علانية على مسمع ومرأى من الناس، كما رأينا خلافًا ينشب بين أجهزة الأمن في محافظتي بني سويف وكفر الشيخ وبين قصري الثقافة في هاتين المدينتين يجعل تلك الأجهزة تعلن عزمها على الحيلولة بين قوافل الثقافة وبين الطواف في البلاد والقرى. لهذا لم يكن بدّ بعد الصبر الطويل والنصح المتكرر والتحذير المتصل من أن أحسم الأمر. ورغم تقديري للأستاذ سعد كامل فقد أصبح لا مناص أمامي من أن أختار له موقعًا آخر بوزارة الثقافة متحملاً تبعة ما حدث كله أمام رئيس الجمهورية(٣٧).

وفي اليوم التالي لنقله إلى دار الكتب جاءني الفنان حسن فؤاد رحمه الله يقدم استقالته وكأنه يحتج على قرار نقل السيد سعد كامل من الثقافة الجماهيرية، وكنت قد وكلت إليه

الإشراف على مركز الأفلام التسجيلية بمؤسسة السينما عن إيمان بكفايته لهذا المنصب الذي ترك فيه بصمات قيّمة واضحة، فضلاً عن إعجابي الشديد بفنه ومحبتي لشخصه، ورغم محاولاتي إثناءه عن استقالته فقد حاول تبريرها بحجج لم تصمد للنقاش الموضوعي حتى انصرف عني وهو شبه مقتنع، إلا أنه فاجأني في صباح اليوم التالي بالإصرار على استقالته فلم أجد بُدًا من قبولها على مضض.

إن أحدًا من المثقفين الماركسيين الذين استعنت بهم لم يخرج على ما اشترطت فيما عدا ما سبق وفي الحدود التي ذكرتها. وكنت قد اخترت الأستاذ محمود أمين العالم رئيسًا لدار الكاتب العربي إلى أن ندبته لرياسة مؤسسة المسرح فحلّ محله الأستاذ الدكتور عبدالعظيم أنيس. وما لبث الأستاذ محمود العالم أن اختير رئيسًا لمجلس إدارة صحيفة أخبار اليوم كما قدّمت، وأبدى د. عبدالعظيم أنيس رغبته في ترك منصبه استجابة لطلب إحدى الجامعات البريطانية ليكون أستاذًا بها - كما أبلغني - . أما الأستاذ الدكتور عبدالرزاق حسن الذي كنت قد اخترته رئيسًا لمجلس إدارة شركة الإنتاج السينمائي بمؤسسة السينما ليُنقذها من عثرتها فقد أدّى رسالته على أكمل وأنزه وأقدر وجه، غير أن صلابته في الحق أثارت ثائرة السينمائيين الذين لم يعتادوا منهجه الاقتصادي القويم ووقوفه للفساد بالمرصاد، فوضعوا العثرات إثر العثرات مما يعوق مسيرة الإنتاج، وإذا هو يطلب إعفاءه من منصبه فخيّرته بين مناصب أخرى في الوزارة، وكان قد أثبت كفاءة سابقة في إدارة شركة مصر للطباعة في مستهل الستينيات، غير أنه أحس - عن حق - مرارة جعلته يفضل العودة إلى منصبه الأصلي ببنك مصر.

وأحب أن أؤكد على أن استعانتي بهؤلاء المثقفين الشيوعيين(*) كانت من إملائي لا من إملاء غيري، إذ كانت سياسة وزارة الثقافة إليّ لا لغيري، ولم أكن أنا كما لم تكن الدولة لنستملي رأيًا غير رأينا ولا لنستجيب لضغط مفروض علينا. وليس أدل على ذلك من أني حين استعنت بهؤلاء حذّرني الرئيس عبدالناصر مغبّة هذا الأمر كما أسلفت، ثم أني قد استعنت بهم في فترة لم يكن بين الدولة وبين الاتحاد السوفييتي لون من ألوان التحالف وذلك

(*) ثمة نغمة جائرة يروّج لها البعض، وهي أن وزارة الثقافة قد تحوّلت أثناء ولايتي لها لخدمة الماركسية بعد أن تولّى شؤونها لفيفٌ من الماركسيين. وإني لأعجب كيف يتسنّى ذلك ولم تكن تضم منهم إلاّ ما لا يجاوز أصابع اليد الواحدة كما سبق بيانه؟ وكيف نغفل احتشاد وزارة الثقافة بجمهرة من صفوة المثقفين الليبراليين مثل الأساتذة والدكاترة نجيب محفوظ وسهير القلماوي وعبدالعزيز الأهواني وعبدالحميد جودة السحار ومجدي وهبة وعبدالحميد يونس وسعد الدين وهبة وأنور شكري وجمال مختار ومصطفى سويف وسمحة الخولي ومحمود الشنيطي وحسن عبدالمنعم وعبدالمنعم الصاوي وصلاح عبدالصبور وصلاح طاهر وعبدالقادر رزق وإبراهيم زكي خورشيد ونبيل الألفي وصالح عبدون وكمال يس وغيرهم على سبيل المثال لا الحصر، فكيف يمكن أن تتحول وزارة الثقافة لخدمة الماركسية وعلى رأس أجهزتها مثل هذه النخبة من كبار معاوني، اللهم إلاّ إذا توارت شخصياتهم وراء هذا النفر القليل من الماركسيين الذين لم يدم عمل أحدهم بالوزارة إلاّ قرابة العام الواحد ؟!

في خريف عام ١٩٦٦ ، فقد جاء هذا التحالف بعد اختياري هؤلاء بنحو من أشهر عشرة ، إذ بدأ التفاوض على هذا التحالف بين عبدالناصر والرئيس السوفييتي بودجورني في ٢٢ يونية ١٩٦٧ بعد أن رأت القيادة السياسية المصرية أنه لا مناص بعد تدفّق العون الأمريكي بلا حدود إلى إسرائيل من أن تنحاز إلى الاتحاد السوفييتي ، إذ لم يكُن غيره يستطيع أن يمدّ مصر بالسلاح الذي تدفع به عن نفسها . .

وما لبثت أن وضعت مسؤولية دراسة الأوضاع داخل إدارة الثقافة الجماهيرية في يد شخصية قديرة مشهود لها بطول الباع في المجال الثقافي مع معرفة متخصّصة عميقة فى الآداب والفنون الشعبية ، فكان اختياري للمرحوم الدكتور عبدالحميد يونس الذي انكفأ يدرس ويتأمل ويحلّل ويطوّر بناء ذلك الهيكل التنظيمي للإدارة التي ظل يرعاها بروح عالية إلى أن تراءى له أن يسلّم الأمانة لغيره ، فاخترتُ الأستاذ سعد الدين وهبة لقيادة الثقافة الجماهيرية فإذا هو يبعث بدماء جديدة في شرايين هذا الجهاز الذي يحمل على عاتقه أخطر مهام وزارة الثقافة ، وإذا هو يتجه إليه بكل جوارحه ويضفي عليه الاستقرار المنشود الذي أفضى إلى الانطلاق .

ولـمّا كان مَن إليه تثقيف الناس هو الأساس الذي يعتمد عليه العمل الثقافي في ميدان تكون فيه رقابة الضمير هي الحارس الأول دون الإهمال أو الانحراف ، فقد كان اختيار العناصر القيادية للقيام بالعمل الثقافي وإعدادها لتحمّل المسؤولية هو شغلي الشاغل بعدما حدث . وكنت في مبدأ الأمر أرجو أن تظفر الوزارة بهذه العناصر القيادية عن طريق معهد «النقد الفني» بأكاديمية الفنون ، غير أن أفراد الوزارة أحجموا عن أن يتقدموا للمسابقة التي تؤهلهم للالتحاق بهذا المعهد . ولقد كشفت لنا التجربة والممارسة عن مدى العوز إلى نمط من المثقفين ذوي قدرات خاصة ، إذ لم يكن يكفي أن يكون المرء خريج معهد أو كلية أو حامل شهادة متخصّصة لكي يضطلع بهذا العبء الثقافي المرتقب ، هذا إلى ما أفدناه مما تمخّضت عنه الأطوار السابقة على إنشاء الثقافة الجماهيرية . من هذا كله استطعنا أن ندرك مقدار حاجتنا الماسة إلى إعداد من سنحمّلهم عبء تثقيف الجماهير ليكونوا في المستوى المنشود تحمّلاً لتبعة هذه المسؤولية ، ولكي لا نقع فيما وقع فيه السلف قبلُ حين خلطوا بين الغرض الثقافي والغرض التقني ، إذا نحن ننتهي من هذا إلى خلق نوعين من التدريب ، أولهما نمط يسير على المنهج التقليدي في تزويد العاملين بالمعارف التى ترفع من كفاءتهم في العمل الوظيفي ، وثانيهما يعني بتأهيل أفواج من العاملين لخدمة الأقاليم والقيام بأعباء النشاط الثقافي على اختلاف مراحله وعناصره ووظائفه . وبناء على ذلك عهدت إلى لجنة مختارة من كبار المثقفين وضع خطة التدريب على العمل التثقيفي . وكان أن أنشأتُ «مركز إعداد الروّاد» في شهر سبتمبر ١٩٦٩ ، لكي يعدّ لنا مَنْ ستكون إليهم إدارة القصور الثقافية ومن سيكونون روّاداً مع تأهيلهم لتحمّل هذه المهام العسيرة التي تتطلب جهداً كبيراً غير منظور فيه إلى ما يعود عليهم

من كسب وأمثال هؤلاء لا شك قلة. وبدأ مركز إعداد الروّاد يزاول رسالته في شهر أكتوبر من نفس العام، إذ انتظم به الفوج الأول الذي كان من مائة دارس من ذوي التخصّصات المختلفة كي يتلقّوا على مدى عام كامل جملة من المعارف النظرية التي تجعلهم أقدر على تفهّم الجماهير وحاجاتهم الفنية والثقافية على اختلاف طبقاتهم ومشاربهم وبيئاتهم، هذا إلى ما نيط بهم من دراسة الأسس النفسية للمجتمعات الإنسانية عامة ولمجتمعنا المصري خاصة(*).

ولقد سبق الانتهاء إلى إنشاء «مركز إعداد الروّاد» سنون عشر قضيناها في تجارب عدّة ومحاولات وإعدادات وتمهيدات شتّى، منها إرسال مبعوثين إلى يوغوسلافيا كما أسلفت، ثم نهوض هؤلاء المبعوثين بإعداد فرق للتدريب، هذا إذا أضفنا إلى ذلك ما نال هؤلاء المبعوثين والمدرّبين من تشتيت وتفريق هنا وهناك بقصد القضاء على المشروع مما اقتضاني بعدُ أن أضمّ شملهم مرة أخرى.

ويوم انقطعت صلتي بوزارة الثقافة في نوفمبر ١٩٧٠ كان عدد قصور الثقافة التي أنشئت خلال فترتيْ السنوات الثماني التي تولّيت أثناءها شؤون الوزارة قد بلغ ثمانية وعشرين قصرًا، منها أحد عشر قصرًا شيّدت طبقًا لتصميمات تحقّق الهدف المنشود منها في عواصم المحافظات، هي قصور أسوان وسوهاج وبني سويف والسويس وبورسعيد والزقازيق وبنها وشبين الكوم وكفر الشيخ وأسيوط والأنفوشي بالإسكندرية، وسبعة عشر قصرًا مستأجرًا أجريت فيها تعديلات تتيح لها خدمة الغرض المطلوب، هي قصور الوادي الجديد والبحر الأحمر ومرسى مطروح وقنا والفيوم والمنيا وطنطا ودمنهور والمحلة الكبرى ودمياط والإسماعيلية وقصر الحرية بالإسكندرية وقصر الريحاني وقصر النيل وقبة الغوري ومصر الجديدة والجيزة بالقاهرة. هذا إلى خمسة بيوت للثقافة منها ثلاثة شيّدت وفق تصميم هندسي مناسب، هي بيوت الثقافة في دنشواي وكفر الشرفا بالقليوبية والماي بالمنوفية، واثنان استؤجرا في البراجيل وكفر حكيم بمحافظة الجيزة، فضلاً عن إنشاء ستين مكتبة فرعية بالقرى وأربعين وحدة سينمائية بالوحدات المجمّعة، كما وُضع حجر الأساس لأربعة قصور في كل من المنصورة والأقصر والمنيا ودمياط وبيت للثقافة بقرية أبي الغيط بالقليوبية(*).

وحين أعود بذاكرتي إلى الوراء وأستعيد أصداء تلك الحملة الضارية التي وُجه بها هذا المشروع في بدايته، بل والسخرية من اسم «قصر الثقافة» نفسه باعتباره ارتدادًا إلى فكرة أرستقراطية، أتلفّتُ الآن حولي فأجد هذه القصور هي التي أصبحت الملاذ الثقافي لجماهير الشعب على اختلاف طبقاته، بل قد غدت منارات تشعّ ضوءها على أرجاء الوطن ومنابع

(*) تغير اسم مركز إعداد الرواد حاليًا إلى معهد إعداد القادة الثقافيين، وقد تخرج فيه منذ إنشائه ثماني عشرة دفعة.

(*) بلغ عدد المواقع الثقافية في أنحاء الجمهورية وقت كتابة هذه السطور أربعمائة موقع ما بين قصر وبيت ومركز للثقافة، منها مائة وثلاثون قصرًا للثقافة.

تزوّد الناس بزاد مختلفة ألوانه ثقافة وفنّا وأصبحت تعيش على جهود جيل من الروّاد المؤهّلين يناهزون الآن الألف. وكم أنا راض الآن حين أرى هذه الفكرة التي كانت مجالاً للأخذ والرد والطعن وقد أصبحت حقيقة راسخةً لا تتزعزع في أنحاء بلادنا من أدناها إلى أقصاها.

[١٢]

وأخيراً لا مناص من التوقّف برهة لإلقاء نظرة فاحصة على المسيرة التي عرفت طورين مختلفين كانت لكل منهما نظرته الخاصة. ولئن كانت الدولة بصفة عامة ملتزمة بأن تضمن للناس غذاءً بدنيّا سليمًا صحيحًا فإن وزارة الثقافة بصفة خاصة هي الملتزمة بأن تضمن للناس غذاءً وجدانيّا سليمًا سويّا وأن تنتقي بمنتهى العناية والدقة ما تقدّمه للناس لتكسب ثقتهم وليؤمنوا برسالتها، ومعنى هذا التزامها بتقديم مختارات ثقافية وإن انحصرت في مجال ضيق بعض الشيء. ولقد سادت في تلك الفترة التي تركت خلالها الوزارة [خريف ١٩٦٢ إلى خريف ١٩٦٦] سياسة تهدف إلى إنتاج أكبر عدد من الأعمال الثقافية والفنية في أقصر وقت وبأسرع السبل هي ما أطلق عليها سياسة «الكم»، ومن هنا تأرجحت السياسة الثقافية للدولة بين نزعة الكم ونزعة الكيف. ولقد يذهب البعض إلى أن الكم هو المدار الذي تدور حوله الثقافة من غير نظرة إلى الكيف من قُرب أو من بُعد، غير أن التجربة أثبتت أن هذا الرأي من الخطأ بمكان، فإذا كان للإنسان أن يتخيّر لغذاء بدنه فما أولاه أن يتخيّر لغذاء عقله ووجدانه وروحه. ثم إن هذا الكم لو أرادت الدول أن تُخرجه على وجه صحيح لأعياها ذلك، إذ يأتي الإنتاج الغزير المتوالي فقيراً لا نفع فيه اللهم إلا ما قد يأتي عفواً وسط الكثرة الغالبة من الإنتاج الفقير، فقد يكون في وسط هذا الخضمّ ما هو نافع. إذن فلا معدل عن الالتزام بالكيف أولاً، ودولة «الرعاية» بإمكانياتها المادية والمعنوية أقدر على أن تَجْلُوَ للناس الفرق بين ما هو جميل وما هو قبيح، وبين الجيّد والمبتذل، وبين الإبداع والتقليد، وبين الجوهر الحقيقي والمظهر الخدّاع.

ولقد ثبت أن إصدار كتاب كل ست ساعات أدّى إلى أن تختلط سياسات الكتاب وأهدافه ومستوياته بحيث عجزت هذه السياسة في أكثرها عن أن تجذب القارئ إلى حلقات المثقفين لينتظم فيها ويشارك ويناقش ويضيف جديداً إلى معلوماته ويزيد ارتباطه بالحياة وبالعالم، كما أدّى بالكتاب إلى البوار والكساد وعاد بخسارة فادحة على أموال الدولة. وما ينطبق على الكتاب ينطبق على المسرح أيضًا، فإن محاولة تقديم عدد جم من المسرحيات في موسم واحد وفي وقت واحد تفتح الباب أمام الأعمال الفجّة والضحلة وتؤثر في أذواق الناس مما يسيء إليها. وما ينطبق على الكتاب والمسرح ينطبق من باب أولى على السينما التي تجتمع فيها عدّة فنون وتحتاج بدورها إلى وقت للدراسة والإتقان والإجادة، ولكني أعود فأقول إنه قد تكون

بين هذه كلها أعمال قليلة جاءت ذات مستوى. كذلك كشفت التجربة خلال إحدى المراحل عن أن الإنتاج الغزير لم يصل إلى الجماهير العريضة، بل إن الجري وراء العدد استتبع تركيز النشاط في العاصمة كما استتبع إهمال الريف، والتغاضي عن متابعة بناء قصور الثقافة ودعم الجهاز البشري العامل بها، وهم - على قلّتهم - العُدّة في كسر الحواجز الثقافية ونقل الثقافة الحيّة المنتقاة إلى إخواننا من مواطني الريف. والثقافة ليست سلعة مادية تُعطَى لكل شخص على حدة ينتفع بها كأي سلعة استهلاكية، ولكنها عمل معنوي يُعرض على جماهير الناس ينهل منها الكل دون أن ينضب لها مَعين.

وبعد الحوارات المفتوحة التي حلّلت واقعنا الثقافي تحليلاً نقديّا وما تلاها من فحص ودراسة ومتابعة التقارير المرفوعة بآراء الخبراء وملاحظاتهم انتهيتُ إلى أن واجب الوزارة هو أن تراجع نفسها وأن تتبع سياسة تقصير الخطوط لتركيز كل ما تملك من إمكانيات حقيقية صالحة لهذا التطبيق لتقديمها إلى الناس في أجلى صورة وأرفع مستوى وأوسع قاعدة شعبية. ولم يكن هذا يعني انكماشًا كما قد يبدو للبعض، ولا هو بالانعزال عن الناس، وإنما كان محاولة لازمة لإنقاذ الكيف من مضار الكم. ولكي تُفْسح الدولة السبيل أمام الجماهير الغفيرة من الشعب فيأخذ كل بطرف من الثقافة دون خروج على المبدأ الحق، وهو الالتزام بالثقافة الرفيعة، كان عليها أن تقدم أعمالاً قيّمة مهما قلّ عددها إلى أكبر عدد من الناس، أي أن تنتشر هذه الأعمال القيمة القليلة على قاعدة عريضة حتى يعمّ نفعها الجميع، ولا يغيب عن البال في الوقت نفسه أن البلاد المتخمة سكانا في حاجة إلى كَمٍّ ثقافي يتفق وعددها، على أن يراعي فيه الكيف فلا يهبط مستواه، وهو ما يقتضي القدرة على تزويد هذا الكم الكبير بكيف ثقافي راق.

ثم إنّا لا ننسى أن الجماهير لها طاقة ثقافية، شأنها في ذلك شأن المعدة سواء بسواء، فكما لا يجوز أن نتخم البطون بمزيد تلفظه ولا يفيد منه الجسد، كذلك لا يجوز أن نتخم العقول بمزيد تلفظه هذه العقول، فالقَليل النافع من ألوان الثقافة تَغْنَى به العقول أمدًا طويلاً. فنرى مثلاً أن المسرحية الواحدة والفيلم الواحد الرائع من الممكن أن يَعُمَّ نفعهما جميع الناس، إذا ما فكّرنا في أن ننقلهما إليهم أنّى كانوا في أماكن متعدّدة، دون اقتصار على مكان بذاته، على أن يُوالَى العرض مرات ومرات.

ولقد التُبس على البعض فحسبوا أن الكيف هو في اختيار الصعب العسير، وهؤلاء أنْسُوا أن الكيف هو في حسن الانتقاء الدقيق، فإن انتقاء مسرحية واحدة جيدة لا تمتهن إنسانية أحد بدلاً من عشر مسرحيات هابطة ليس قرارًا أرستقراطيًا، ولكنه قرار ديمقراطي صادر عن وعي وفطنة وحذر، فلا تُقَدَّم أعمال فنية مُسِفَّة تُفسد الذوق العام وتحوِّل الجماهير إلى مستوى أدنى لا وعي عنده. فمشروع الصوت والضَوء مثلاً على الرغم من ارتقاء مستواه وأنه يكاد يكون

للخاصة دون العامة لوحظ ـ كما أسلفت ـ أن العامة قبل الخاصة قد أحسّوا بما انطوى عليه من قيم جمالية وتاريخ تليد وفن رفيع. وفرقة الفنون الشعبية وكافة المسرحيات التي قدّمها المسرح القومي بلا استثناء تقريبًا قد انتفع بها البسطاء هم الآخرون مثل ما وعاها المثقفون. وكذا الحال مع سلاسل الكتب الوافية مثل تراث الإنسانية وأعلام العرب والمكتبة الثقافية فلقد تلقّفها الجمهور أيّ تلقّف والتهمها أيّ التهام. وكذا كانت الحال أيضًا مع الأوپريت العالمية المعرّبة مثل «الأرملة الطروب» لفرانز ليهار و«السنوات الراقصة» لإيفور نوڤيللو قد أقبل عليها الجمهور العادي واستوعبها وترنّم بألحانها كالمثقفين سواء بسواء. وينضم إلى هذا فن الباليه الذي كان يُظن به أنه سوف لا يُقبل عليه إلا الخاصة فإذا العامة حين أسعفتهم الوسيلة لمشاهدته يتلقّونه بقبول رحب، فوزارة الثقافة مسؤولة أيضًا عن تقديم العمل الثقافي الذي بلغ درجة عالية في المستوى العالمي أو التقنية الفنية لمن يحتاج إليه من روّاد الثقافة والمتخصّصين. إن الثقافة بهذا المعنى تمثّل الازدهار فتغني الروح والعقل، بينما الكم الغث يمثّل المسغبة لأنه لا يُغني ولا يفيد. والفن الأصيل ـ كما يذهب كامل الشناوي ـ شجاع وعنيد لأنه يستطيع وحده أن يقتحم الخلود ويتحدّى الزمن. والفن الزائف قد ينتفض ويزدهر يومًا أو عامًا ولكنه لا يلبث أن يهمد ويذوي، فهناك قاعدة قديمة تقول إن الكثرة تغلب الشجاعة، ويمكن تطبيق هذه القاعدة في مجالات كثيرة إلا مجال الفن.

على أن النظرة إلى الكيف مرتبطة بهدف آخر غير إمتاع الكثرة من الأفراد من المثقفين ومحدودي المعرفة، وهو تكوين نخبة من مبدعي الفنون والآداب. فإن مهمة وزارة الثقافة لا تقتصر على إصدار كتب وتقديم مسرحيات وأفلام فقط ـ فلقد يشاركها في هذا ما يقوم به الأفراد والهيئات ـ بل تمتد إلى إعداد مناخ وتربة تُنبت براعم لتصبح بعدُ أزهار خالقي الكتب والأفلام والمسرحيات والمنحوتات واللوحات المصوّرة. ومن أجل هذا أيضًا كان لا معدل عن استبعاد أوضاع تضاعف من كمية الإنتاج الثقافي على حساب القيم الثقافية، فتلويث مناخ الثقافة وتربتها معناه توالد أجيال عليلة ثقافيًا، ومثل هذه الكارثة لا تكفي لتعويضها ألف مسرحية ولا عشرة آلاف قصة ولا مائة ألف لحن. وأخطر ما في هذه الكارثة أنها لا تعلن عن نفسها حين تقع حيث نتنبّه إليها في الوقت المناسب ونتصدّى لها، فالتسمّم الثقافي لا تظهر آثاره بعد ساعات كالتسمّم الغذائي، وإنما تظل آثاره دفينة في وجدان جيل بعد جيل، ويوم نتنبّه إليها تكون فرصة معالجتها قد أفلتت.

والحق إن هذه النتائج التي توصلت إليها في المقارنة بين طورين من أطوار تاريخ وزارة الثقافة وسياستين من سياساتها لم تكن رأيي وحدي، بل كانت رأي جمهرة من المثقفين، منهم على سبيل المثال الدكتور لويس عوض الذي أرّخ لأطوار الوزارة في مقال بعنوان «محاذير ثقافية» منعت السلطة في مصر نشره في ديسمبر ١٩٧٠ ثم ظهر بعدُ في كتابه «ثقافتنا في مفترق الطريق»(٣٩) جاء فيه:

«والآن وقد دار الزمن دورته وعُدنا مرة أخرى إلى إدماج الثقافة بالإعلام في وزارة واحدة يسمّونها الآن وزارة الثقافة والإعلام بدلاً من وزارة الثقافة والإرشاد القومي، فليسمح لي الدكتور محمد عبدالقادر حاتم أن أناقش الحكمة في هذا الإدماج، فربما كانت هناك عظات نستخلصها من تجربة الماضي القريب والماضي البعيد. وسوف أضع النقط فوق الحروف منذ بداية الأمر فأقول إني متطيّر أشد ما يكون التطيّر من هذا الإدماج، وكل ما أرجوه أن تثبت لي الأيام أن تطيّري كان في غير موضعه، وعندئذ سيجعلني سيدي نائب رئيس الوزراء للثقافة والإعلام أول من يعلن على الملأ أني قد أخطأت في التقدير حين قدّمت التشاؤم على التفاؤل.

ولنبدأ حيث بدأت وكالة أنباء الشرق الأوسط التي أذاعت صبيحة الإدماج حيثيات هذا الإدماج، فقالت إن الثقافة أُدمجت في الإعلام بعد أن ثبت فشل وزارة الثقافة في ميدان النشر وفي ميدان المسرح وفي ميدان السينما، أي في كل ميدان يدخل في اختصاصها، فتكدّست مطبوعاتها وبارت أفلامها وتوقّفت مسارحها عن العطاء، ولم يبق إلا أن نضيف أيضًا: وساء رقصها وتدهورت موسيقاها وغناؤها ولم تعد آثارها أثرية بالدرجة الكافية... وهذا الكلام الذي ينوّه بخسائرها الفادحة كأنما هي المختصة وحدها من دون سائر أجهزة الدولة بتحقيق الخسائر وكأن خسائر وزارة الثقافة قد بدأت منذ فُصلت عن وزارة الإعلام، في حين أن المعروف للخاص والعام أن «خسائر» وزارة الثقافة قد بدأت بالمعنى التجاري منذ اليوم الأول لتحويل إداراتها الثقافية من إدارات وخدمات إلى مؤسسات استثمارية تتاجر في «سلع» الفنون والآداب، وهي تجارة كاسدة في جميع بلاد العالم المتحضّر والمتبربر ما لم تنحط فنون السينما والمسرح والموسيقى والفنون الشعبية إلى مستوى التهريج والفرسكة والاستريب تيز والطشت.

وفي حين أنه معروف للخاص والعام أن خسائر وزارة الثقافة قد استفحلت منذ أن أدمجت الثقافة مع الإرشاد القومي، وأمّمت صناعة مفلسة هي صناعة السينما وأمّمت مطابع الناس دون أن تكون لديها القدرة على تشغيلها، وأنشأت عشرين فرقة مسرحية لتموّلها بأفلام تليفزيونية بغية «تسلية» الناس بالكوميديا المبتذلة ـ أيام لا أعادها الله ـ وبحجة جمع العملة الصعبة بتسويق هذه الأفلام بين شعوب أشدّ منا تخلّفًا وأبعد منا عن مقومات الدولة العصرية، بدلاً من أن تستمد مستواها في الفنون والآداب من الأمم الراسخة القدم في الفنون والآداب. وكدّست جبال الورق المطبوع من الكتب والمجلات بمنطق كتاب كل ست ساعات وبحجّة نشر الوعي القومي أو الوعي الاشتراكي، أو بحجّة انتزاع سوق الكتاب العربي من الناشر البيروتي ـ أيام لا أعادها الله ـ أيام ضاعت فيها هيبة الفكر المصري والعِلم المصري، وأجرت المال أنهاراً في أيدي الفنانين والكتاب حتى جعلت منهم طبقة مترفة مشغولة بسفاسف الحياة، تسفسط بالكلمة أو تلعّب الحواجب أو تقاول في توريد الأغاني الوطنية من أجل مزيد من المال للمحافظة على امتيازات الطبقة الجديدة. وتلك كانت الأيام التي اهتزت فيها القيم

وانحط فيها الذوق العـام والإدراك العام وتخلخل فيها الضمير الاجـتماعي عند الكاتب والفنان فرفع عنه تكاليف الريادة والقيادة والعزل عن الجماهير رغم كثرة تشدّقه بالجماهير، وغدا من أندر النادر أن تجد رجلاً يتقن عملاً لوجه العلم أو الفن أو الأدب.

تلك كانت فتـرة الرواج العظيم الذي لم نحسن استغلاله فـاندسّت بين الفنانين الأصلاء والكتّاب الأصلاء جمهـرة من المشعوذين وآتت الاشتراكيـة أُكُلها حتى كفر الناس بالاشتـراكية، وآتت العروبة أُكلها حتى كفـر الناس بالعروبة، وآتت الثورة أُكلها حتى كـفـر النـاس بالشـورات والثـوار. فلما كان ٥ يونيـو ونضبت عـيون المال الجـاري في أيدي الفنانين والكتّـاب ووقف وزير الخزانة يحـاسب وزير الثقافة ثروت عكاشة حساب الملكين ـ ليته حاسب أيضًا قطاع المقاولين أو قطاع التجار ـ انفضّ المُولد وتوقّف الإنتـاج الفني والأدبي وتحـولت فـرق الفنانين والأدباء إلى شيء شـبـيـه بالعصـابات وفـرق القنّاصة التي تنهش بعضها بعضًا ليحصل هذا على نسـيرة أو ليحصل ذاك على عظمة يمصمصها ولم يعد أحـد يغني للنار والزيتون أو ينشـد المراثي في أحزان الفرافـير والطوافين. حـتى الفنانون الأصلاء والكتّاب الأصـلاء غدوا لايرون للحياة طعـمًا، وفوق أحزان الهـزيمة رانت هموم الإملاق، أو بتعـبير أدق هموم الإعـسار بعد يسـار. حتى السؤال العظيم: مـتى، متى نكتب سفـر الخروج؟ استـغلق سرّه وغدا كالوحش الطاعم في الليل وفي النهار على كبد الملك الضحّاك.

والحق إني لم أقصد بهـذا أن أكتب صحيفـة اتهام لوزارة الثقافة والإرشـاد القومي أو لأجدّد هذه الصحيـفـة التي سبق أن سطرتهـا في الماضي، وإنما قصـدت أن أحذّر من الإسـراف في التفـاؤل بهذا الإدماج الجديد، وقصدت أن أدعو إلى إعادة تشخيص غلّتنا الثقافية فما من شك في أن حياتنا الثقافية معلولة إلى حـد وبيل، وقصدت أن أدعو للبـحث عن الضوابط التي يتحتم علينا أن نـوجدها حتي لا تتكرر أخطاء الماضي وحتى ننقـذ ما تبقّى من ثقافتنا وفنوننا وآدابنا من عـواقب هذا الإدماج، ثم حتى يتجـدّد فينا الأمل في ازدهارة جـديدة تتمشّى مع مـا نأمل فيه من ازدهار بإقـامة الدولة العـصرية على أرض مصر.

هذه الوزارة ـ وزارة الثقافـة التي حار في أمرها نطس الأطباء، كانت بحاجـة حقًا إلى ولاية رجل قوي عـارف بأسرارها مـثل الدكتـور عبدالقـادر حاتم، فـقد كسـرت أربعة وزراء على امـتداد عـشر سنوات في حين رأينا وزراء عديدين تربّعوا في دستهم ثماني عشرة سنة متصلة دون أن يزهدوا فيه أو يزهد فيهم. فـهي قد كسرت الدكتـور حاتم نفسه في ولايته الأولى بسـبب مشكلة الكم والكيف، ثم كسرت الدكتور ثروت عكاشة في ولايته الثانية ذلك الوزير المستنير الذي استطاع رغم قلقه الدائم أن يترك بصـمات لا تمحى على الثقافـة المصرية بإنقاذ مـعابد النوبة وبإنشاء أكـاديمية الفنون وبوضع نواة الباليه والموسيـقى الكلاسيكية في حياتنا الثقـافية وتبنّي الفنون الشعبيـة المؤصّلة في تراثنا المجيد وليس دعارات الغوازي والعوالم وبالتواصل الثقافي المستمر مع العالم المتحضّر، وبتأصيل الحضارة الإنسانية

عامة في تربة مصر. كسرته في ولايته الثانية التي قضاها في الدفاع عن نفسه ضد فرق الاتحاد الاشتراكي القديم التي ما فتئت تؤلّب عليه رجاله وتظاهرهم عليه حتى فقد السيطرة على مؤسساته وعمّت الفوضى بين الفنانين والأدباء، فانفضّ من حوله المثقفون، ووجد نفسه آخر الأمر محصوراً محسوراً، الشمس عن يمينه والقمر عن يساره، لا يجد من يقول له لبيك إلا مديري المكاتب أو من في حكمهم، ولست أشك في أن وزير الخزانة ضاعف من همومه. ثم كسرت الأستاذ بدرالدين أبو غازي رغم أنه لم يكن غريبًا عن الثقافة لأنه كان حَمَلاً وديعًا في غابة من الضّباع، يخشى أن يتحرك في أي اتجاه خشية أن تشمشم الضّباع أثره وتكشف مكمنه. وبعد أن جاءها ذلك الضيف الكريم الدكتور إسماعيل غانم تفحّصها بعين العالم المحقّق في هدوء المدقّق في موضوعية فاكتشف أنها ليست له وليس لها لأن مشاكلها أعقد من ذنب الضبّ ففرّ منها، وخيراً فعل، فرار الحضري من جماعة من الغجر لهم قوانينهم وتقاليدهم التي لم ترد في مدوّنة چوستنيان ولا في موسوعة دالوز (نسيت عهد الدكتور سليمان حزين الذي جاء ومضى كما تأتي الغيمة الداكنة تحجب عين الشمس ولا تريد أن تنهمر). والآن آلت أمور وزارة الثقافة إلى الدكتور حاتم من جديد، وفي اعتقادي أنه لو عرف كيف يعطي ما لقيصر لقيصر وما لله لله، وهى معادلة من أصعب المعادلات، فهو القادر على أن يرسي سفينة الثقافة على برّ الأمان. أولاً لأنه وزير قوي، وثانيًا لأنه وزير وهّاب منّاع، وهذا يضيف إلى قوته لو عرف كيف يقصي عنه مستشاري السوء، وثالثًا لأنه وزير حاضر يعرف أكثر الفنانين والكتّاب والمثقفين بعامة معرفة شخصية ويحسّ بمشاكلهم اليومية، وهذا أهم ما يكون في وزارة ليست فيها أداة إنتاج إلا «الإنسان».

ولقد فرحنا أول الأمر منذ سنوات عديدة عندما أدمجت وزارة الثقافة مع وزارة الإرشاد القومي، وحسبنا أن الثقافة الرفيعة التي تعيش في عزلة عن الجماهير سوف تجد من الإذاعة والتليفزيون أدوات خطيرة تحملها إلى كل بيت، وبذلك تكسب الثقافة الرفيعة أرضًا جديدة رحيمة تقترب بها مما يسمّى ديمقراطية الثقافة أو الثقافة للملايين. ولكن تجربة الماضي دلّتنا على أن للحياة قوانين أقوى من كل الأشخاص ومن كل النوايا ومن كل الخطط التي يضعها المخطّطون، وأن السمك الكبير يأكل السمك الصغير كلما تجاوروا في مجرى واحد. وباسم مراعاة ذوق الجماهير وإدراك الجماهير وحق الجماهير في المتعة والتسلية بعد العمل الشاق طول اليوم أكل المسرح الخفيف المسرح الجاد وأكلت الموسيقى الخفيفة الموسيقى الجادة وأكل رقص البطن رقص الباليه وأكلت الكرة والمنوّعات كل محاولة لتثقيف الجماهير. وهذا هو مكمن الخطر في إدماج الثقافة مع الإعلام. نريد شيئا فينتج لنا شيء آخر. ولست أظن أن هناك مسؤولاً أو منفّذاً مهمًا كان حسن النية يمكن أن يزّين لنفسه أو للجمهور «ياما نعيمة نعمين» والسيمفونية الخامسة لبيتهوفن في وقت واحد مهما اتفقنا على أن هذا لازم وذلك لازم، إلا إذا كان مصابًا بانفصام الشخصية».

* * *

واليوم بينا استعيد ذكريات تلك السنوات المحتشدة بالعمل في حياتنا ونحن نبني مصر الثورة، أستمع إلى قلبي ينبض بالرضى والشجن معًا، فقد كنا نعمل بجدّ ونحن نعاني على المستوى القومي عديدًا من الصّعاب، لكننا أدركنا ما علينا سدّه من فراغ فيما كانت تعانيه الثقافة من قلّة واضحة في المواهب الفنية في بعض المجالات التي كانت تعوز مصر. وقد حاولت الوزارة على قدر طاقتها المساعدة في كشف المواهب الشابة في جميع أقاليم مصر وتيسير ظهور الإبداعات الجديدة في مجالات المسرح والسينما والكتاب والفنون التشكيلية ووضع نظام التفرغ الذي يرعى الواعدين من الفنانين والمثقفين بما يجنّبهم اللهاث وراء لقمة العيش ويتيح لهم الوقت الثمين الضروري للإبداع.

وأعترف أننا كنا ـ أحيانًا ـ نتعجّل جني الثمار غافلين في دفقة حماستنا عن حقائق الواقع التي تؤكد أن العمل الثقافي الممتاز لا يمكن خلقه كما نخلق السلع المادية إذ إن اتصاله بجوهر الإنسان يجعل إبداعه عسير المنال، وإن كان جديرًا بكل ما يُبذل في سبيل الوصول إليه من عناء. فالعمل الفني في حاجة إلى وقت ينمو فيه ويترعرع ولا يمكن أن يؤتي ثمرته مع العجلة على أية صورة كانت النوايا.

كما إنّا عانينا من نظرة قاسية من أجهزة المال والمحاسبات التي تقيس الأعمال الثقافية بمقياس العائد المادي، وبنظرة عليلة إلى الثقافة طالما نادينا بأنها في حاجة إلى مراجعة، بل إنّا عانينا ما هو أشدّ ضراوة، وهو ما تمثّل في إنكار البعض لضرورة الثقافة ولدورها الفعّال في البناء المادي لا المعنوي فحسب للبلاد، كما إنّا لم نحقق إجماعًا حول نظرتنا إلى الثقافة خدمة لا سلعة برغم إيماننا بأن ليس ثمة ما يمنع بالطبع من أن تدرّ الثقافة ربحًا ماديًا، وما أكثر الميادين التي درّت فيها، على ألا يكون هذا هو الحكم الوحيد عليها وعلى مبرّرات بقائها. ولعل أصدق مثل على هذا هو ما كان مع مشروع الصوت والضوء كما قدّمت، فلقد أدرّ على الدولة ولا يزال عشرات الملايين من الجنيهات، هذا إلى نفعه الثقافي والروحي والسياحي. وكذا ما حظينا به من ملايين الدولارات من دول مختلفة عندما أخذنا في مشروع إنقاذ آثار النوبة هي الأخرى، ثم بعد أن كُتبت لها الحياة غدت مصدر موارد للدولة لا تنقطع مع الأعوام. ولعل في هذا وذاك ما يصحّ أن يكون عبرة لبعض الاقتصاديين الذين يرمون الثقافة بأنها سلعة فحسب.

كذلك عانت وزارة الثقافة ضمن ما عانته من تعرّض أجهزتها للاندماج في أجهزة أخرى أو لسلخ بعض أجزائها، وهو ما كان ينتهي بها إلى بعثرة قواها وتوزّع جهودها وضياع معالم الطريق من بين أيديها، ولا سيما عندما كانت تخضع لسياسة التوسّع حينًا والتضييق حينًا آخر، حتى انصرفت إلى أعمال تخرج عن طبيعة مهامها الأساسية، فإذا ما أتيحت لها العودة من جديد إلى التزاماتها وواجباتها كان عليها أن تواجه صعوبة تفوق صعوبة مَنْ يبدأ من جديد.

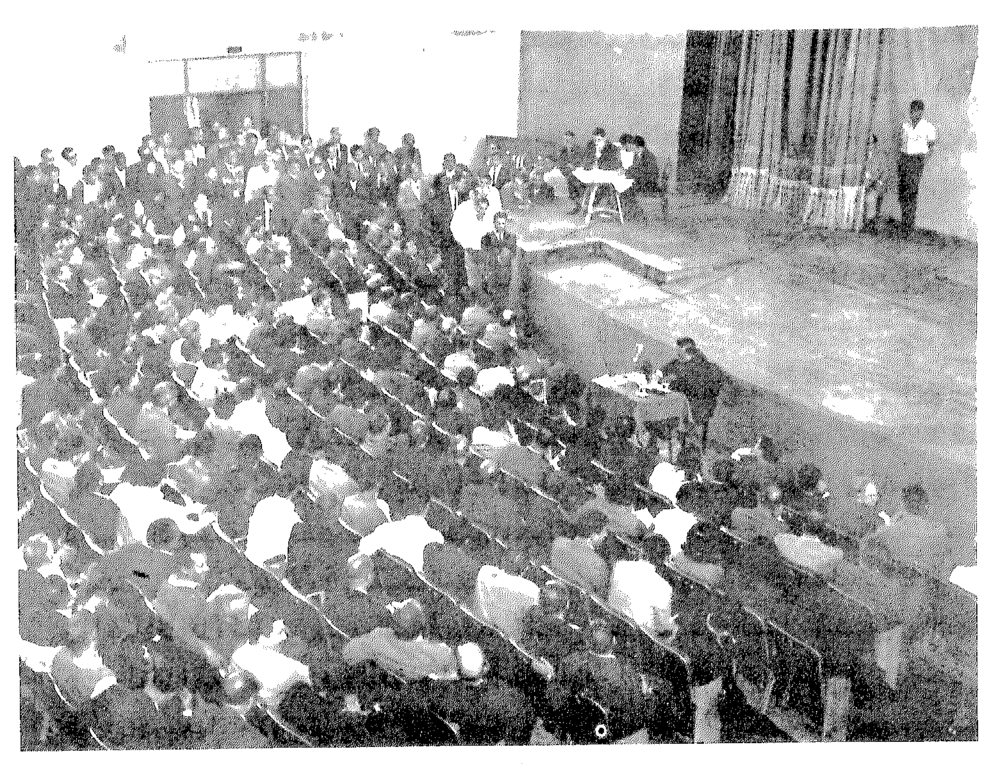
وكان من أشقّ نتائج فترة إدماج مؤسسات الوزارة مع أجهزة الإعلام في إحدى فترات التوسع وضخامة الاعتمادات أن رُزئت بعدد كبير من المشتغلين بالفن تنقصهم الموهبة والقدرة فأصبحوا عبئًا عليها، خاصة وقد فرَض بعضهم بعضهم حقوقًا على الوزارة، كما انبثّ بعضٌ آخر في أجهزة فنية متعدّدة أمسكوا برقابها، فباتت تنحيتهم عنها مشكلة ذات أبعاد اجتماعية وسياسية، بالإضافة إلى ما كان يمكن أن ينجم عنها من إلغاء أجهزة أو دمج أحدها بآخر مما يثير الكثير من البلبلة. وكم أثرتُ هذا الموضوع مرة بعد مرة بمجلس الوزراء شاكيًا تخمة الوزارة بعدد هائل من العمالة الزائدة التي تعوق العمل الثقافي بدلا من تيسيره ـ الأمر الذي شجّع عددًا من الزملاء على التعبير عن الشكوى من وجود نفس المشكلة بوزاراتهم ـ مقترحًا إنشاء وزارة مؤقتة لاستقبال العمالة الزائدة وتدريبها وترشيدها ثم توجيهها إلى حيث يمكن الإفادة منها. وعلى الرغم من أنه لم يؤخذ بهذا الرأي في جلسات مجلس الوزراء إلا أن رئيس الجمهورية أمر بعد هذا الاقتراح بأن تقدم الوزارات المختلفة قوائم بما لديها من عمالة زائدة إلى وزير الخزانة الذي كُلِّف بالتصرف في هذه العمالة بما يحقّق الصالح العام، وتقدمت الوزارات ومعها وزارة الثقافة بهذه القوائم في حينها، ولكنها لم تلق حظًا من رعاية أو استجابة. ومع ذلك فقد حاولنا بوسائلنا المحدودة التغلب على بعض هذه الصعوبات بإنشاء مراكز تدريب للفنانين والفنيين أملاً في زيادة الطاقة الإنتاجية وإثراء نوعيتها للعاملين في حقل الثقافة.

كذلك فرضت ظروف الحرب في عام ١٩٦٧ على وزارة الثقافة أن تتجه بميزانيتها المحدودة إلى السعي نحو التجويد بأكثر مما تسعى إلى التوسّع في تقديم المشروعات الثقافية تخفيفًا من أعباء ميزانية الدولة، وإيمانًا بأن التجويد يؤدي إلى رفع مستوى الخدمة الثقافية التي تُقدَّم للناس ويعود بالأثر المأمول في تطوير أذواقهم ووجدانهم. كنّا ندرك أن أي سياسة ثقافية مهما بلغت دقّتها وسموها لن تستطيع في أية دولة أن تعد بأن تقدّم للناس عبقريات أو شوامخ، وإن لم نستبعد ذلك. وكنا ندرك بواقعية أن هذه العبقريات لا تظهر بغتة، وأن هذه الشوامخ لا توجد صدفة، وأن طريق التطور طويل ومحتاج إلى صبر ودأب وتمهّل ليظهر بيننا عباقرة من كل لون وشوامخ من كل فن، فالعبقرية والإلهام هبة من الله في أصلها، وحسب وزارة الثقافة أن تهيىء المناخ الفني الصالح، ليتنفّس الكتاب والفنانون ورجال الفكر بحرية، وليتوافر لهم من المزاج النفسي والذهني والأخلاقي ما يدفع طاقاتهم نحو الخلق ومواهبهم نحو الابتكار. كنا نعلم أننا نجتاز ظروفًا صعبة، ونعلم أنه قد يتبادر إلى أذهان كثيرين نوع من التساؤل عن جدوى العمل الثقافي في تلك الظروف الشاقة، فهل هذا وقته؟ أم إن الوقت كله يجب أن يخصّص للمدافع والذخيرة وأعمال فدائية بطولية تقتلع العدو الإسرائيلي من الأرض الغالية التي يحتلها؟ لكنا كنا نؤمن بأن البطولة والفداء والتسامي عن الوجود الخاص

إلى الوجود العام وتضحية النفس النفيس والإقدام على الاستشهاد عن رضا واقتناع إنما هي مظاهر الحياة الثقافية، فالثقافة ترفض الذل وترفض بالتالي الاحتلال. لم تَثْننا غمراتُ الحرب عن أن نذكر للثقافة أعيادها ومواسمها، فلقد أهلّ عيد القاهرة الألفي عامَ ١٩٦٩ ونحن في محنة قاسية، وعلى الرغم من هذا أحيينا العيد بمظهره الثقافي على امتداد عام كامل. فلقد كانت الدولة تؤمن أنه في أية أحوال تواجهها حربًا أو سلمًا، فمن الظلم للثقافة أن تحرمها وقت الحرب مما كانت تمنحه إياها وقت السلم وإن قلّ. فالثقافة إذا تعثّرت يومًا كان إنهاضها إلى مستواها الأول من العُسر بمكان.. وقد لا تُفلح.

وقد يكون ما قدّمناه من ثمار ليس كثيرًا، ولكننا بدأنا العمل بنظرة لا تجعل من برامج الوزارة تعجّل الثمار، لا سيما وأن ميزانية الحرب قد فرضت أولويات لموارد الدولة المتناقصة إبان الاستعدادات لمعركة التحرير التي كان لا بد من أن نخوضها بكل ما نملك. ولا أستطيع أن أزعم أن الوزارة قد حقّقت أهدافها جميعًا، ولكني أستطيع أن أؤكد أن جهودًا مُضنية قد بُذلت من أجل تمهيد الأرض للنبت الثقافي الذي نتطلع إليه. ولا أدعي أننا أبدعنا ثقافة بل أقول إنا أضفنا قطرة إلى ساحة الثقافة، كما لا أدّعي أننا وقعنا على السبيل المفضية إلى الثقافة بل أقول إنَّا وقعنا على الروح المفضية إليها، فإن الروح ليس لها سبيل مرسوم بل تتشعّب في السُّبل جميعها، ولا تنمو جرداء نمو القصبة وإنما تتفتّح عن زهرات أكمامُها لا تُحصّى. كما أننا لم نُضفْ الكمال على إنجازاتنا، فكم وقعنا فى الخطأ فنحن بشر، والعصمة لله وحده سبحانه. كذلك لا أدّعي أني قمت بهذه الأعباء وحدي، فقد شاركتني في الاضطلاع بها نخبة طيبة وصفوة عاملة من رجالات الوزارة وغيرهم من المثقفين الذين استعنت بآرائهم وجهودهم. ويعلم الله أيضًا أنه لو لم يكن من وراء هذه الجهود كلها الرعاية والعناية اللتان لقيناهما من الرئيس جمال عبدالناصر ما قُدِّر لهذه الجهود أن تبلغ غايتها. لم يكن هدف الوزارة إقامة مظاهرة ثقافية وإنما هدفها تمهيد أرض أصيلة يمكن أن يقوم عليها بناء ثقافي يفسح للطاقات المبدعة في شعبنا أن تنطلق. وحسبي أن أقول إن بلوغ الهدف في دُنيانا ليس هو ما نحقّقه من إنجازات فحسب، بل ينضم إليه كفاحنا ومسعانا من أجل تحقيقه(٤٠).

* * *



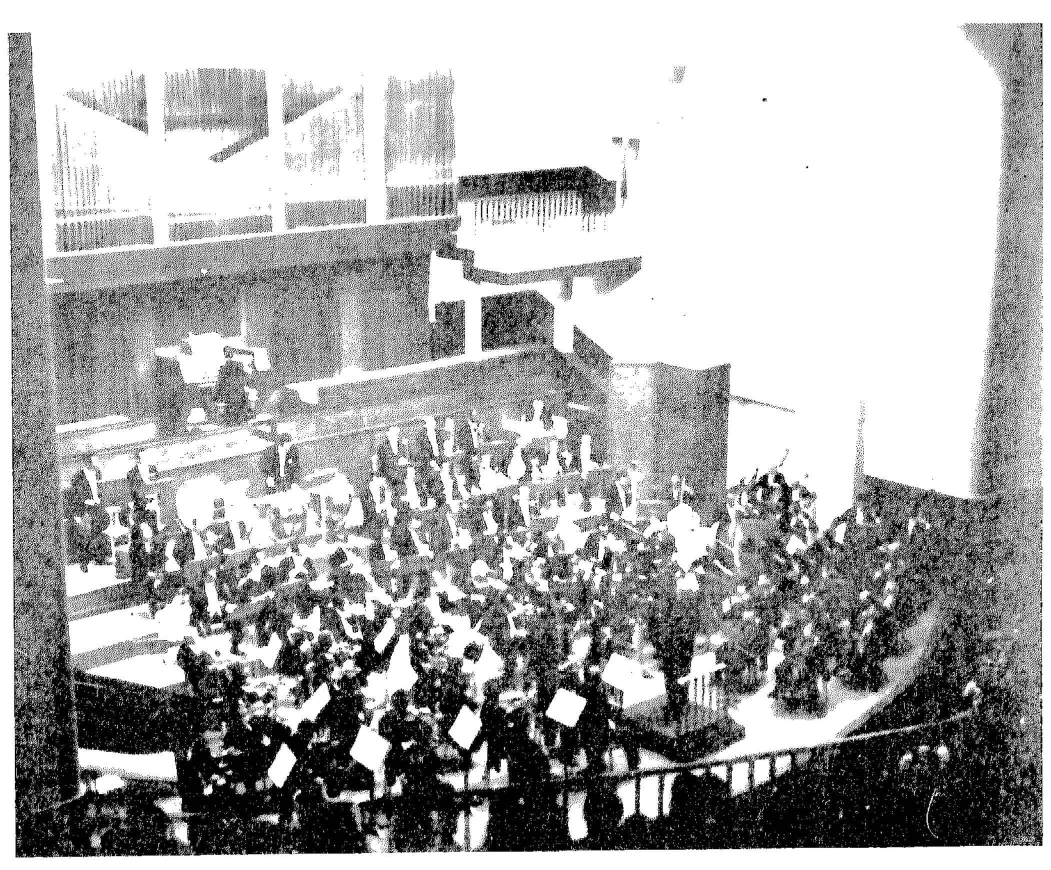
صاحب هذه المذكرات يرأس مؤتمر الأدباء والفنانين بمسرح الجمهورية ١٩٦٦.



مع الأدباء والفنانين فى المؤتمر المفتوح للمثقفين ١٩٦٧.



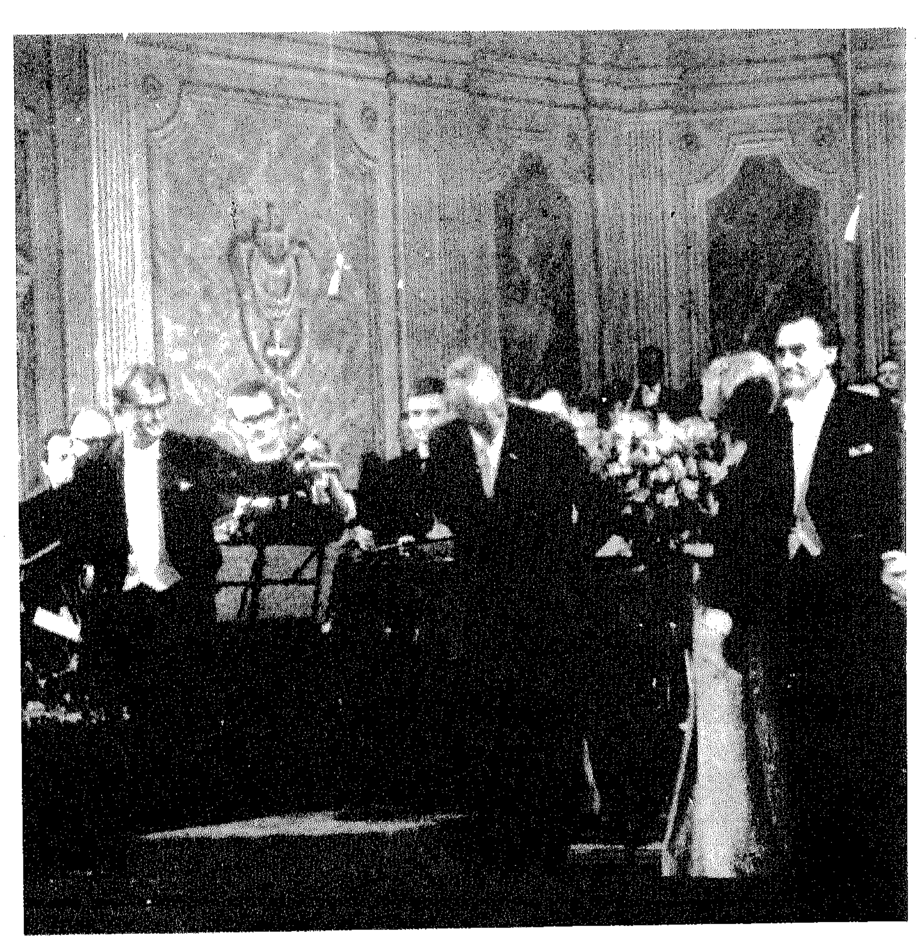
كاتب هذه السطور يفتتح أول معرض دولى للكتاب فى مصر عام ١٩٦٩ مع الدكتورة سهير القلماوى والأستاذ سعد الدين وهبة والأستاذ إسلام شلبى.



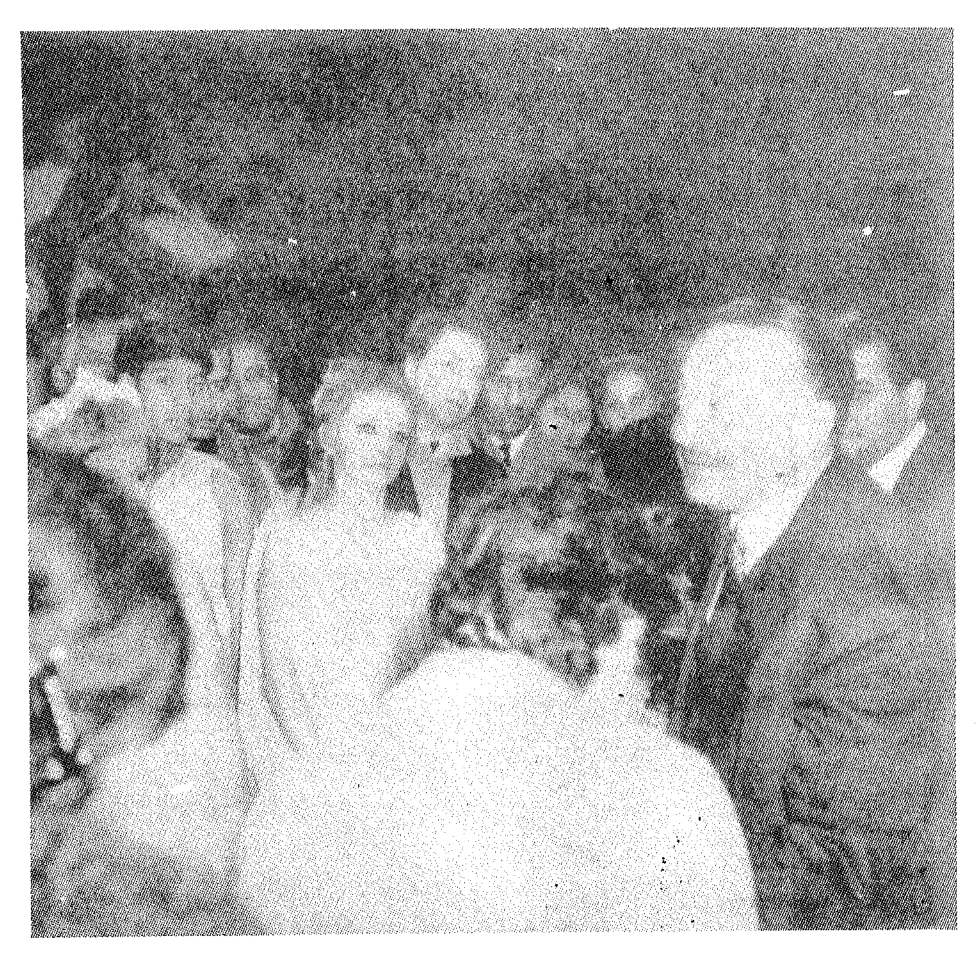
أوركسترا القاهرة السيمفونى بقيادة المايسترو العالمى شارل مونش فى حفل افتتاح قاعة سيد درويش للاستماع الموسيقي يوم ٢١ مايو ١٩٦٧.



صاحب هذه المذكرات يقلّد المايسترو شارل مونش وسام الفنون ليلة افتتاح قاعة سيد درويش يوم ٢١ مايو ١٩٦٧.



المؤلف الموسيقي كارل أورف عند زيارته لمصر تلبية لدعوة صاحب هذه المذكرات لحضور حفل عزف أوركسترا القاهرة لمقطوعته الموسيقية «كارمينا بورانا» بدار الأوبرا المصرية.



مع أفراد فريق الأوبرا والباليه بعد أداء أوبرا «أورفيوس» لجلوك.



فى استقبال الفيلسوف چان پول سارتر والكاتبة سيمون ده بوڤوار بمقر وزارة الثقافة.



مع الأساتذة يحيى حقى وإبراهيم بيومى مدكور ويوسف السباعى ومصطفى محمود وعبدالرحمن الشرقاوى فى مقر وزارة الثقافة.



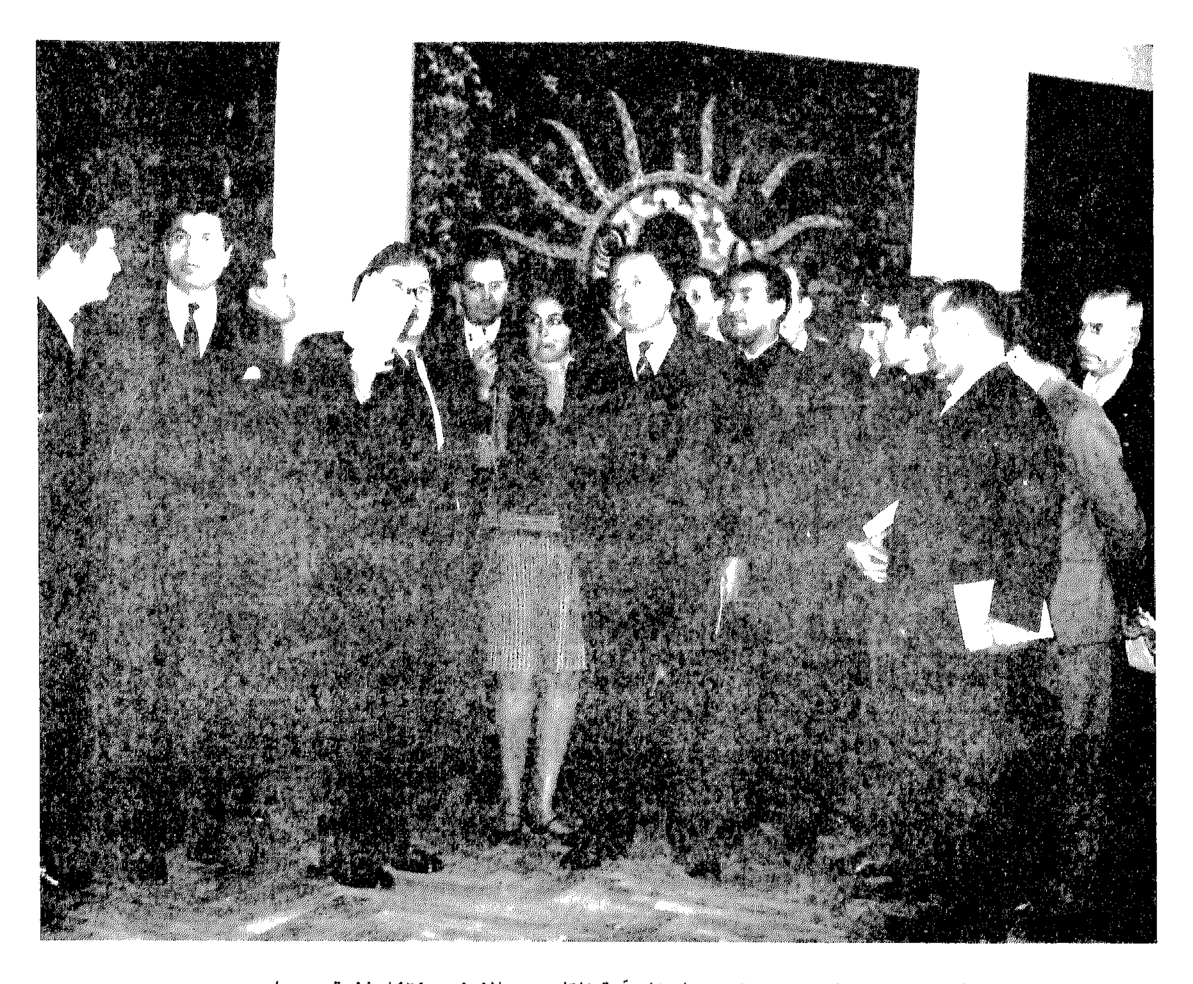
فى استقبال إخوان رحبانى والمطربة فيروز بمقر وزارة الثقافة.



الرئيس عبدالناصر يتجاذب أطراف الحديث مع صاحب هذه المذكرات قبيل حفل افتتاح «ألفية القاهرة» بمبنى جامعة الدول العربية.



صاحب هذه المذكرات يلقى كلمة وزارة الثقافة فى حفل افتتاح «ألفية القاهرة» بمبنى الجامعة العربية عام ١٩٦٩.



الفية القاهرة. فى معرض النسجيات المرسّمة «التابسرى» الفرنسى ١٩٦٩ بفندق سميراميس.



ألفية القاهرة. فى توديع الرئيس عبدالناصر بعد حفل افتتاح «ألفية القاهرة».



جلسة عمل مع وزيرة الثقافة بالاتحاد السوفييتى إكاترينا فورتسيفا بموسكو.



مع البروفسور ميخائيلوفسكى عالم الآثار البولندى والدكتور جمال مختار رئيس الهيئة العامة للآثار فى لقاء بالأقصر لترميم معبد الدير البحرى.



صاحب هذه المذكرات يوقّع اتفاقية إنشاء المركز المصرى الفرنسى لترميم معبد الكرنك فى صيف عام ١٩٦٧
مع المسيو إدمون ميشليه وزير الشئون الثقافية الفرنسى بمقر وزارته بباريس.

هوامش الفصل العاشر

(١) «كلمة هادئة عن الموسم المسرحي». أهرام الجمعة ٣٠ أبريل ١٩٦٥، وخطاب مفتوح إلى وزير الثقافة. أهرام الجمعة ١٩ نوفمبر ١٩٦٥ ـ وقد نشرا فيما بعد بكتاب «الثورة والأدب» في سلسلة الكتاب الذهبي ١٩٧١.

(٢) انظر: «٤ مؤتمرات: السينما. المسرح. الكتاب. الفن التشكيلي». دار الكاتب العربي ١٩٦٧.

(٣) نشر بأهرام الجمعة في ٧ مايو ١٩٦٥، وأهرام الجمعة في ١٤ مايو ١٩٦٥، ثم في كتاب «الثورة والأدب» من تأليف د. لويس عوض ضمن مجموعة الكتاب الذهبي في يوليو ١٩٧١ صفحة ١٧٤ إلى ١٨٩.

(٤) «خطاب مفتوح إلى وزير الثقافة» نشر في أهرام الجمعة ١٩ نوفمبر ١٩٦٥.

(٥) انظر الجزء الخامس من تقرير اللجنة المشكلة من الجهاز المركزي للمحاسبات والبنك الأهلي صفحة ٨ إلى ١١.

(٦) انظر الجزء الأول صفحة ١ من تقرير لجنة الخبراء الماليين.

(٧) انظر كتاب «أهداف العمل الثقافي». دار الكاتب العربي ١٩٦٨. صفحة ٩٧ وما بعدها.

(٨) يمكن للقارئ أن يجد تفصيلاً واسعًا لهذه الخطة في كتاب «نحو انطلاق ثقافي». دار الكاتب العربي ١٩٦٧ صفحة ١٥٨ إلى ٢٠٢.

(٩) تقرير المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية. لجنة تقييم إنجازات وزارة الثقافة. مجال المسرح. صفحة ٧.

(١٠) «توصيات للمسرح». أهرام الجمعة في ١٦ ديسمبر ١٩٦٦. وقد نشرت أيضاً في كتابه «الثورة والأدب» سلسلة الكتاب الذهبي يوليو ١٩٧١.

(١١) كانت الندوة الأولى في مستهل عام ١٩٥٩.

(١٢) انظر تقرير لجنة الموسيقى والفنون الشعبية [المجلس الأعلى للفنون والآداب]، صفحة ١٢.

(١٣) بلغت ميزانية المؤسسة عام ٦٧/ ٦٨ حوالي ٩٤٨,٠٠٠ جنيه، وفي أعوام ٦٨/ ٧٠ حوالي مليون جنيه، وفي عام ٧٠/ ٧١ حوالي ١,٣٠٠,٠٠٠ جنيه.

(١٤) ألمح د. لويس عوض في مقاله «مشكلات ثقافية» [الأهرام ٧/ ١٢/ ٧٩] وهو يؤرخ لهذه الحقبة بقوله: [اقترنت الستينيات بإرساء قواعد أكاديمية الفنون حتى أنتجت ثمارها الأولى قبل هزيمة ١٩٦٧، وبذلك أمكن بناء نواة أوركسترا القاهرة السيمفوني وفرقة الكورال وفرقة الباليه. واقترنت الستينيات بازدهار المسرح المصري منذ المصالحة التي تمت بين عبدالناصر وبين المثقفين في عام ١٩٦١، فهذه هي الفترة التى انطلقت فيها مواهب طائفة من الكتاب أكثرهم من الشباب الثوار على الاستعمار والملكية والإقطاع والرأسمالية الفاحشة.... وبعد إنشاء وزارة الثقافة تبنّت الوزارة كل هذه المواهب وتبنّت معها مواهب جديدة تفتّحت للمسرح...].

(١٥) ١ ـ أهداف العمل الثقافي. موقفنا منه وأملنا فيه. دار الكاتب العربي [١٩٦٨].

٢ ـ نحو انطلاق ثقافي في فنون المسرح والموسيقى والسينما والكتاب والفنون الجميلة. خطة للعمل الثقافي عام ١٩٦٧/ ٦٨. دار الكاتب العربي.

٣ ـ السياسة الثقافية. بيان د. ثروت عكاشة أمام لجنة الخدمات بمجلس الأمة في ١٦ يونية ١٩٦٩. مطبعة دار الكتب ١٩٦٩.

٠ (١٦) أمضى المهندسون أربعة أشهر في الدفاع عن أن الجزء المنزوع من الحديقة قدره عشرة آلاف متر مربع فقط من مساحتها البالغة مائة ألف متر مربع، وأنه إذا كان المبنى سيشغل عشرة آلاف متر مربع من الحديقة فقد عوّضها بشرفة جميلة يبلغ مسطحها خمسة عشر ألف متر مربع تمتد حتى النيل وبذلك يكون المبنى قد جمع بين مسرح الأوبرا في حد ذاته وبين الشرفة الفسيحة التي تضم أحواض الزهور ونافورات المياه في موقع فريد الجمال، مما يقدم لجمهور العاصمة وللسياحة أجل الخدمات، كما سيضيف المبنى ذاته بجماله وروعته على الحديقة والمنطقة كلها بهجة وبهاء. وكان أن قبلت الوزارة أن يستأنف المهندسون العمل مرة أخرى حتى إذا تم تجهيز الرسوم المعمارية التنفيذية الإنشائية فوجئ العاملون بالمشروع للمرة الثانية في ١٢ ديسمبر ١٩٦٣ وقبل طرح عملية صبّ الأساسات في المناقصة ببضعة أيام بتغيير الموقع من حديقة الحرية إلى موقع آخر بشارع كورنيش النيل فيما بين مبنى التليفزيون وفندق نفرتيتى المزمع إقامته ولم تقم له قائمة.

وفي التوّ قام المهندسون بتقديم تقرير بالدراسات التي قاموا بها عن هذا الموقع، ثم تقديم نموذج مجسّم مصغّر يبيّن كيف أن هذا المكان المقترح سيُفقد الدار شخصيتها لوقوعها وهي ذات الارتفاع المحدود بين مبنى التليفزيون الضخم البالغ ارتفاعه أربعين متراً دون البرج وفندق نفرتيتي البالغ ارتفاعه تسعين متراً - كما بيّنوا أن وقوع دار الأوبرا مباشرة على شارع كورنيش النيل المليء بحركة دائبة يعوق الهدوء المنشود لمثل هذه الدار ولا يتواءم مع حركة المرور السليمة، فضلاً عن أن الموقع مكدّس بالمباني والسكان، وأن نزع الملكية سيكلف أموالاً باهظة ووقتا طويلاً، وناشدوا الوزارة الإبقاء على الموقع الأصلي بحديقة الحرية لما يتمتع به من مزايا فريدة ثقافية وسياحية وترفيهية، خاصة وأن عملية الأساسات كانت معدّة للطرح في الشهر التالي. غير أن الوزارة لم تنشأ الردّ على التماسهم، وتجاهلت كل ما سبق أن أثير حول موقع الجزيرة بوصفه مكانًا فريداً في العالم لوقوعه بين فرعي النيل تجاه القاهرة وفي مواجهة أحدث المباني التي تمثّل رقي الفن المعماري، بالإضافة إلى مواجهته لمتحف القاهرة الذي كان مزمعاً إقامته في نفس الخطة الخمسية على أرض المعارض مما يجعله من أبدع المناطق السياحية في العالم، كما أنه موقع لا يتعرض لضغط شديد من المواصلات شأن شارع كورنيش النيل مما قد يؤثر على برامج الأوبرا الغنائية والموسيقية بما يحدثه من جلبة وضوضاء. هذا فضلاً عن أن ازدحام القاهرة الذي سيفرض في المستقبل استخدام الأنفاق الأرضية لتيسير سبل المواصلات يضاعف من صدى الأصوات تحت الأرض، وهو الأمر الذي تكشّف تأثيره على حسن أداء دور الأوبرا في الخارج لوظيفتها. وقد ألحّ المهندسون في ١٨ فبراير ١٩٦٤ في طلب ردّ الوزارة على تقريرهم السابق، مذكّرين بأن جميع الرسوم المعمارية التنفيذية والإنشائية معدّة للطرح في المناقصة بمجرد إذن الوزارة بذلك، ثم أعادوا الكرّة مرة ثانية فرفعوا مذكرة للوزير في ٢٣ مارس ١٩٦٤ مطالبين بالإبقاء على مكان الدار الأصلي. وفي هذه الفترة طلبت الوزارة في ١٤ أبريل ١٩٦٤ إلى محافظ القاهرة الإفادة عن المبالغ المقدّرة لنزع ملكية الأماكن التي ستقام عليها مشروعات الوزارة بمنطقة ماسبيرو ومنها دار الأوبرا الجديدة! وردّت المحافظة بأن الموقع المقترح يضم عقارات عددها ٢٤٧ عقاراً بها ١٠٣٦ أسرة، وتقدّر تكاليف نزع ملكيتها بنحو ٩٠٠ ألف جنيه وطلبت المحافظة أن يجري تحويل المبالغ المدرجة بميزانية وزارة الثقافة لحساب خطة التنمية الثقافية إلى محافظة القاهرة على ذمة تنفيذ مشروع نزع الملكية دون أن يغفل المحافظ في ردّه الإشارة إلى أن اللجان الفنية بالمحافظة ومستشاريها من كبار المهندسين يرون أن مبنى دار الأوبرا يعتبر من المباني الهامة التي يجب أن تتوسط ميدان أو تقع في نهاية محور طريق رئيسي بحيث يمكن رؤيته من مسافة بعيدة، وهو ما لا يمكن تحقيقه في الموقع المقترح بمنطقة ماسبيرو لأن التصميم يفترض إقامة شرفة فسيحة عالية تتصدّر المبنى الرئيسي الذي لا يمكن رؤيته وهو محصور بين بناءي التليفزيون وفندق نفرتيتي إلا إذا وقف الإنسان في مواجهته، بالإضافة إلى التنافر المعماري بينه وبين ما حوله من مبان مختلفة الطراز.

وظل المشروع على هذا النحو من التعثّر حتى تقرر اختيار موقع ثالث في المكان الواقع بين تقاطع شارع الجلاء و٢٦ يولية رغم الصيحات المتكررة من مهندسي المشروع التي أعلنوا فيها أن نزع ملكية هذا الحي وإعادة إسكان أهله ثم

تخطيطه سيستغرق حوالي أربع سنوات، فضلاً عما ستتكبده الوزارة من نفقات في نزع ملكية المنطقة وإعادة تسكين أهلها تبلغ وحدها مليونين وأربعمائة ألف جنيه، في حين أن التكاليف التي كانت مقدّرة لبناء دار الأوبرا في عام ١٩٦٢ لم تكن تتعدى المليون من الجنيهات بما في ذلك الأثاث والتجهيزات اللازمة لها.

وبعد أن عدتُ إلى وزارة الثقافة في سبتمبر ١٩٦٦ استأذنت رئيس الجمهورية من جديد في إعادة تخصيص الجزء الجنوبي من حديقة الحرية لبناء دار الأوبرا الجديدة كما كان مقترحاً في الأصل، فصدر قرار رئيس الوزراء ٢٤٢٩ لسنة ١٩٦٧ في ٣٠ سبتمبر ١٩٦٧ بتخصيص قطعة أرض مساحتها عشرة آلاف متر مربع في مواجهة نافورة النيل لبناء الأوبرا الجديدة في حديقة الحرية.

(١٧) ذكر الدكتور علي الراعي في مذكراته التي تنشرها مجلة المصور بالعدد الصادر بتاريخ ١٥ أبريل ١٩٩٤ ملابسات حول تركه العمل بوزارة الثقافة أراها تجافي الحقيقة تماماً من بدايتها إلى نهايتها، لذا أبادر بتصحيح هذه الوقائع ملتزماً بمنهجي الذي أحرص فيه على أن أسوق الحقائق بما لها وما عليها فلا أدع مجالاً للشك فيما أوردت.

أولاً: تسلّمت عملي وزيراً للثقافة في أكتوبر ١٩٥٨ والتقيت بالدكتور علي الراعي للمرة الأولى بها، حيث كان منتدباً منذ عهد سلفي المرحوم الأستاذ فتحي رضوان من الجامعة التي كان يشغل بها وظيفة مدرس. وقد أعجبت به شاباً مثقفاً وأسندت إليه رئاسة تحرير مجلة «المجلة». وعندما أنشأت وزارة الثقافة جهازاً يتولى شؤون المسرح والموسيقى تطلعتُ لإسناد قيادته إلى المرحوم الأستاذ الدكتور محمد مندور الوجه الثقافي المرموق في عالم الأدب والدراما وقتذاك، غير أن ثمة ظروفاً وملابسات خارجة عن إرادتي حالت دون ذلك، فأصدرت قراراً وزارياً بتعيين الدكتور الراعي مديراً لمؤسسة فنون المسرح والموسيقى، ثم أصدرت قراراً وزارياً آخر عام ١٩٦٠ أو ١٩٦١ على ما أذكر بندبه رئيساً لمجلس إدارة المؤسسة إلى أن استصدرت القرار الجمهوري رقم ٨٤٩ لسنة ٦٢ بتاريخ ١٢ مارس ٦٢ بتعيين الدكتور علي الراعي رئيساً لمجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة لفنون المسرح والموسيقي. ولا يدري غير الله ما تجشّمته من مشاق لتذليل العقبات التي أثيرت أمام هذا التعيين الذي تخطّى السُّنن والقواعد المعمول بها في سلّم التدرّج الوظيفي آنذاك، حيث كانت النقلة الوظيفية واسعة، فضلاً عن الاعتراضات الحادة التي أبداها الكثير من أقرانه المثقفين. وكما أثار القرار حسد زملائه ممن هم أقدم منه مرتبة وأوسع خبرة، فقد أثار عليّ سخط العديد من المثقفين. ورغم ذلك مددتُ له يدي بالعون والتشجيع، أشدّ أزره وأعمل على حمايته بكافة الوسائل.

* * *

ثانياً: تركت الوزارة في سبتمبر ١٩٦٢ وهو على رأس المؤسسة، ثم عدت إلى وزارة الثقافة في سبتمبر ١٩٦٦ فوجدت الدكتور الراعي رئيساً للمؤسسة.

يقول في مقاله أنه قال لي ساعتها: «لقد أوصلتُ سفينة المسرح إلى الشاطئ الآمن رغم العواصف والأنواء والدسائس والمؤامرات، وإني أشعر بهذا أني قد قمت بواجبي وزيادة في حماية المسرح من هجمات البرابرة وأعداء الثقافة. لقد دفعت ضريبة العمل العام وأوفيت على الغاية، وأنا أشعر أن من حقي الآن أن أستريح، لهذا أرجوك أن تقبل استقالتي وتعهد بالمهمة الفادحة لغيري. رفض د. ثروت هذه الحجج وقال إن وجودي على رأس مؤسسة المسرح ما زال مطلوبًا وأضاف إنني منذ ذلك التاريخ لن أجد الطريق أمامي صعبًا. كل ما عليّ أن أفعله هو أن أقعد وأحلم، أحلم بالمستقبل الباهر الذي ينتظر المسرح. وقد كنت فرحاً بعودة الوزير إلى وزارته.. قلت له معجباً وصادقاً: لقد وُلدت لتكون وزيراً للثقافة، وكان سجل أعماله في الوزارة يؤيد هذه النظرة، وكانت العلاقات بيني وبينه رغم الكدر المؤقت على أحسن وأرقى مستوى بين وزير ومسؤول من معاونيه... لم يكن ثمة ما يدعوني إلى أن أترك متعة العمل مع وزير هذا شأنه.. إلخ».

وكنت قد طلبت من د. الراعي أن يقدم لي تقريراً تفصيليًا عن حالة المؤسسة، فقدّم لي تقريراً يوضّح فيه ما وصلت إليه حالة المؤسسة من تردٍ وإفلاس فني ومالي وأخلاقي (انظر هذا التقرير في الفصل العاشر من مذكراتي صفحة ٧٢٩، ٧٣٠).

ومن الواضح أن الدكتور الراعي يقع في تناقض صارخ. أولاً كيف يجمع بين أنه أوصل سفينة المسرح إلى الشاطئ الآمن رغم العواصف والمؤامرات، وأنه قد دفع ضريبة العمل العام وأوفى على الغاية بينما هو يقدّم لي تقريراً عن المؤسسة يوضّح ويؤكّد انهيارها التام ويقول فيها ما قاله مالك في الخمر.

ثانيا: هل من المنطق أن يتقدم لي باستقالته رغم قوله: «لم يكن ثمة ما يدعوني إلى أن أترك متعة العمل مع وزير هذا شأنه»، ولا يتقدم بتلك الاستقالة إلى وزير غيري للوزارة أجلاه عن منصبه لأسباب لا أدريها ثم أعادة إليه لأسباب لا أدريها أيضاً، وهل يتسّق أنه لا يقدّم استقالته من المؤسسة التي وصلت أحوالها إلى الدرك الأسفل باعترافه! ولكنه ـ وهذا هو الأمر المدهش ـ يتقدم بالاستقالة إلى وزير علاقته به كأحسن ما يكون!!

* * *

ثالثا: يتساءل د. الراعي بإصرار شديد يدعو إلى الدهشة ـ بناءً على ما ترامى إلى سمعه عمّا جرى في إحدى جلسات مجلس الوزراء ـ إذا كان التخلّص من «الشيوعيين» في وزارة الثقافة كان إعمالاً لمبدأ «كفاية بقى كده اشتراكية» الذي استهللتُ به اجتماعاً لقيادات وزارة الثقافة معقّباً على هزيمة ١٩٦٧ أم إنه كان أمراً من عبدالناصر».

ثم إذا هو يترك هذا الأمر [الخطير] بين يدي التاريخ! ويضيف قائلاً: «لعل د. ثروت نفسه يصوّب أو ينكر أو يستنكر أو يحتج. وأقصر كلامي على حالتي الشخصية التي أعرف تفاصيلها».

ولا أخفي عجبي من زجّ د. الراعي بنفسه فيما وصفه بقضية الشيوعيين وخروجهم من الوزارة، إذ لا يربطه بهذه القضية ـ إن كانت ثمة قضية ـ إلا أن توقيت مطالبته بالإحالة إلى المعاش جاء في أعقاب تنحيتي لأحد الماركسيين وهو الأستاذ سعد كامل الذي يمتّ له بصلة القرابة عن موقعه [انظر صفحة ٨٦٤ وما بعدها من الفصل العاشر من مذكراتي في السياسة والثقافة. الطبعة الثالثة]. ثم إني قد اخترت المفكر الماركسي الأستاذ محمود أمين العالم ليرأس مؤسسة فنون المسرح والموسيقى بعد تركه هو لها. أما باقي المثقفين الماركسيين فكان لكل منهم ظروفه الخاصة عند تركه العمل بوزارة الثقافة، وقد فصّلت ذلك كله بالفصل العاشر من مذكراتي ليرجع إليها من يشاء. وطالما يريد د. الراعي «أن يقصر كلامه على حالته الشخصية» كما يقول، فإني أسأله بدوري: ما العلاقة بين خروجه هو من الوزارة وقضية الشيوعيين الذين يتباكى على خروجهم منها؟ اللهم إلا إذا كان يعدّ نفسه واحداً من بينهم، غير أني لا أعتقد أنه كان شيوعياً. ولم أجد تفسيراً لالتصاقه الحميم بهم إلا أنه كان دوماً في حاجة إلى التوحّد مع فئة ذات تأثير تمنحه الثقة بالنفس وتضفي عليه الاستقرار والأمان. ويبدو التناقض واضحاً في حديث الدكتور الراعي، إذ كيف يأخذ عليّ التخلّص من الشيوعيين في أعقاب هزيمة ١٩٦٧ بينما قد اخترتُ أحد أقطاب الشيوعيين ليحلّ محله في رئاسة المؤسسة؟ ولكي أريحه أؤكد مرة أخرى أن الرئيس عبدالناصر رحمه الله لم يطلب إليّ قط التخلّص من أي عنصر شيوعي في وزارتي على الرغم من أنه كان قد حذّرني منذ البداية عواقب هذا الاختيار وحمّلني مسؤوليته، وهذه شهادة أدينُ له بها.

أما عبارة «كفاية بقى كده اشتراكية» التي أشار إليها د. الراعي فلم أكن أقصد بها غير دلالتها، كما لم أقصد بها أية نية للتخلّص من الشيوعيين على الإطلاق، بدليل أن من اخترته ليحلّ محله في رئاسة المؤسسة ـ وآسف لاضطراري إلى التكرار ـ كان أحد هؤلاء الشيوعيين، وإنما هي عبارة تعبّر عن الضيق والإحباط الذي أصابنا جميعاً نتيجة للهزيمة التي لم يكن يتوقعها أو يتصوّر حجمها أحد، وكانت شعارات الاتحاد الاشتراكي الجوفاء عن الاشتراكية قد ضاقت بها النفوس.

رابعاً: يستطر د. الراعي في مقاله بأسلوب رشيق وصياغة درامية مؤثرة فيقول: «كنت طوال عملي بالمؤسسة أعاني من صراع رهيب في نفسي بين واجبات قيادة المؤسسة وهمومي كباحث ودارس للمسرح وممارس له نظرياً وعملياً. وكانت السنوات الثماني أو أكثر التي قضيتها في المؤسسة قد وفّرت لي خبرة ونظرة ورأياً واحتكاكاً أخذ يتحول في بطء أولاً ثم في إيقاع يتسارع فيما بعد، إلى نظرية للمسرح كانت تصرخ طالبة التعبير عنها. وكان هذا الصراخ يصيبني بالألم البدني أحياناً، وتنتابني الحسرة وأنا أرى أيام شبابي تضيع في معارك دفاعية ومناوئة للمناورات

وامتشاق للسلاح الأبيض! - أحياناً - في الدفاع عن المسرح. وكنت قد اقتنعت بأن فن المسرح هو الآن بخير بعد عودة المؤسسة وعودة الوزير الذي أنشأها ورعاها وأوكل إليّ وإلى زملائي أمر دعمها وتنميتها. وكان شيء في نفسي يلحّ إلحاحاً ثقيلا أن آن الأوان لكي أودع صفحات الكتب ما أخذ يتخلّف لدى من فهم للمسرح نظرية وتطبيقاً. في اختصار أصبح مناسباً جداً لي ومفيداً أن أترك القيادة العملية للقيادة الفكرية والنظرية. ولما أخذت الأيام تمرّ ولا مخرج لي من هذه الورطة يلوح في الأفق، جعلت أظهر قدراًمتزايدا من التبرّم بالعمل في المؤسسة وجعلت أعبّر في عدة مناسبات عن رغبتي في تركه. ولعل د. ثروت قد وجد في هذا الوسيلة الصالحة لتنحيتي عن العمل. لعله قال: ما دام صاحب الشأن يريد أن يترك فلندعه يخلي مكانه ونعيّن آخر بدلاً منه. ومن ثم أنهى إليّ الوزير أنه يعزم أن يعينني عميداً لمعهد الفنون المسرحية».

والحق إنه لم يصل إلى علمي قط ما كان يعانيه د. الراعي من صراعات، كما لم يلفت نظري أنه جعل يُظهر قدراً متزايداً من التبرّم بالعمل في المؤسسة - كما يقول - وإن كان قد لفت نظري أنه جعل يُظهر قدراً متزايدا من التراخي واللامبالاة. ولو كان قد صارحني بما يعتمل في نفسه لما ترددت في التخفيف عما يعانيه نفسياً وبدنياً بقدر طاقتي حتى لو تصورّ أن «خلاصه» هو في الابتعاد عن المنصب القيادي الذي يشغله، ولكنه لم يفعل. ومن هنا فإن ما تخيّله د. الراعي من أنني قد انتهزت فرصة تبرّمه بالعمل كي أزيحه من منصبه هو وهمٌ من أوهامه المتكررة في هذا الفصل الذي اطلعت عليه من مذكراته، فلم أكن في حاجة إلى انتظار فرصة يتيحها لي هو كي أنحّيه عن موقعه على الفور إذا لم يراع الله في أدائه لواجبه ويتقن عمله.

* * *

خامسا: ما لبثت هزيمة ١٩٦٧ أن أنشبت أظفارها في وجداننا جميعاً، والتي لا شك قد عاني منها الدكتور الراعي كما عانى كل مواطن، فإذا أمور المؤسسة تزداد اضطراباً فوق اضطرابها، وإذا إدارتها يسودها التسيّب وعدم الانضباط. فأصبح لا مناص أمامي بوصفي رئيسه المباشر والمسئول الأول عن الوزارة والمؤسسات التابعة لها من أن أتخذ قراراً حاسماً بتصحيح الأوضاع بعد أن تبين لي افتقاده القدرة على قيادة المؤسسة على الوجه المنشود، وأظن هذا حقي. . . بل وواجبي في الوقت نفسه. وهذا بكل تأكيد لا ينتقص من قدراته الفكرية أو الخلقية بأي حال من الأحوال، فكم من فنان كبير ومثقف نابه وعالم خطير لم ينجح فيما أوكل إليه من مهام إدارية، والنماذج بين أيدينا لا حصر لها. لذلك رأيت انتدابه لمنصب عميد معهد الفنون المسرحية وأن يكون مستشاراً إلى جواري لشؤون المسرح بنفس الدرجة المالية التي كان عليها، لكنه أبى واستكبر. وأشهد الله أني لم أندبه لهذين المنصبين إلا حرصاً عليه وحفاظاً على كبريائه.

يقول الدكتور الراعي: «غير أن الوزير لم يهدأ. وحين أرسلت إليه استقالة شديدة التهذيب مغلّفة في غلاف شفاف يتحدث عن الرغبة في الإحالة إلى المعاش بسبب ظروف صحية، ويشكر للوزير ما قدمه لي من معونة إبان عملي في المؤسسة وضع د. ثروت الاستقالة في درج مكتبه وأصدر قراراً وزارياً بتعييني في المعهد».

وهنا أختلف كل الاختلاف فيما ساقه د. الراعي من تسلسل للوقائع جافى فيه الحقيقة الموثّقة. فإذا افترضنا حسن النية في التسلسل الزمني الذي سرد به د. الراعي الوقائع عزوناه إلى ضعف الذاكرة، وإذا افترضنا الاستسلام إلى الأوهام رددناه إلى نظرية تطويع الأفكار للأماني، وإذا افترضنا سوء النية أرجعناه إلى اللجوء إلى التصعيد لبلوغ الذروة الدرامية. لذا كان لزاماً عليّ أن أردّه إلى الواقع من جديد. فالثابت في سجلات وزارة الثقافة أني أصدرت في الخامس من أكتوبر القرار الوزاري رقم ١٨٧ لسنة ١٩٦٧ بندب السيد الدكتور علي الراعي رئيس مجلس إدارة مؤسسة فنون المسرح والموسيقى ندباً كاملا للعمل لمدة سنة مستشاراً لوزير الثقافة لشؤون المسرح وعميداً للمعهد العالي للفنون المسرحية، وبندب الأستاذ محمود أمين العالم رئيس مجلس إدارة شركة الكاتب العربي ندباً كاملا لمدة سنة للإشراف على مؤسسة فنون المسرح والموسيقى. . . إلى غير ذلك من انتدابات أخرى، على أن يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره. ومن هنا يتضح أن قرار انتدابه قد صدر قبل تقدّمه بالرسالة التي يطالب فيها بالإحالة إلى المعاش، ومن ثم تكون قصة وضعي استقالته في درج مكتبي ثم إصداري القرار بانتدابه التي يرويها هي الأخرى قصة وهمية لا أساس لها من الصحة.

هكذا ما إن صدر القرار الوزاري بانتدابه عميداً حتى بعث لي الدكتور الراعي برسالته «الشفّافة» التي يطالبني فيها بإحالته إلى المعاش والمؤرخة في السابع من شهر أكتوبر ١٩٦٧، وهذا نصّها:

«تحية طيبة موفورة وبعد إني أرجو أن أتقدم إلى سيادتكم بطلب إحالتي إلى المعاش لأن ظروفي الصحية لم تعد تسمح لي بمواصلة العمل. وإني لأشكر لسيادتكم كل ما قدمتموه لي وللمؤسسة التي كنت أرأسها من جميل العون. وفقنا الله جميعاً لما فيه خير الوطن. وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق التحية والاحترام.

د. علي الراعي

فبادرت بالرد على خطابه في اليوم التالي برسالة مؤرخة في التاسع من شهر أكتوبر ١٩٦٧، هذا نصّها: «تلقيت خطابك المؤرخ ٧/ ١٠/ ١٩٦٧ والذي تطلب فيه إحالتك إلى المعاش، نظراً لظروفك الصحية. وقد أدهشني أن تقدم طلبك هذا إثر القرار الذي اتخذته باختيارك مستشاراً لي لشؤون المسرح وعميداً للمعهد العالي للفنون المسرحية في نفس الوقت. ولست أشك في أن عمادة المعاهد العلمية تعد من أرقى المناصب في جميع الدول المتقدمة. وأحب أن أوضح لك أن اختياري هذا إنما يحمل كل تقدير وإعزاز مني لشخصك وثقافتك وخلقك ويقيني بقدرتك على الإسهام في هذا المجال بوصفه أقرب إلى تخصّصك وميولك الشخصية وحاجتك إلى خدمة العلم من منصب لا يُثقلك بالمهام الإدارية المتشعّبة التي تعوقك عن تقديم مشورتك العلمية التي هي أنفع للوزارة وأجدى في مرحلة البناء الذي نقوم به جميعاً متعاونين. وأضيف أن تغيير مواقع العمل في إطار نظام اشتراكي لا يُنْقص من قدر العاملين أو يمسّ أشخاصهم، بل هو أمر يسري علينا جميعاً، نقبله بصدر رحب دون حساسيات شخصية خدمة للصالح العام. وإنني أتوقع منك - إيماناً بدماثة خلقك وسعة أفقك وحسن إدراك للأمور - أن تراجع موقفك وأن تمدّ يدك إلينا مرة أخرى لنمضي جميعاً في العمل لخدمة الشعب فيما أوكله إلينا من مسؤوليات جسام. وتفضلوا بقبول فائق التحية».

وزير الثقافة

ثروت عكاشة

هكذا كان تسلسل الوقائع زمنيا على العكس تماماً مما أورده د. الراعي بما يعصف بالسيناريو غير المحكم الذي شيّده... ولا تعليق.

* * *

لم أكن ملزماً وقتذاك بأن أوكل إليه منصباً آخر مناسباً له، ولكنني حرصاً على مستقبله والانتفاع بخبرته في مجال المسرح رأيت أن أندبه عميداً لمعهد الفنون المسرحية ومستشاراً لي لشؤون المسرح بنفس درجته المالية، والتي لا شك كان سيُحرم من التمتّع بها من يخلفه في رئاسة المؤسسة دون جريرة. ولم يكن تغيير منصبه محاولة للتنزيل من قيمته أو لنزع عدة شرائط من حلّته العسكرية كما يزعم، فقد أوضحت له صراحة ودون مواربة أن درجته المالية ستبقى كما هي. فمن المعروف - قانوناً - أن المنتدب ندباً كاملاً يحصل على كامل مرتبه كما يتقاضى كافة امتيازات وبدلات الوظيفة. إذن فلم أنله بأي ضرر مادي أو أدبي كما يتوهّم.

إن د. الراعي يعترف أنه كان فعلاً يتوق إلى أن يترك منصبه حتى يتسنّى له التخلّص من الألم البدني والنفسي لعدم استطاعته إخراج نظريته المسرحية الجديدة التي تعتمل في عقله وكيانه، وأن يتفادى الحسرة على شبابه الذي يضيع في معارك دفاعية ومناوئة للمؤامرات وامتشاق السلاح الأبيض أحياناً دفاعاً عن المسرح، وذلك إبان تربّعه على قمة مؤسسة المسرح. إذن لمَ الغضب والأسى والشكوى إذا كنت ألبّى له مطلباً غالياً وملحّاً؟

* * *

سادساً: يذهب د. الراعي إلى أن منصب رئيس المؤسسة يعادل منصب نائب الوزير، متأفّفاً من أن درجته بذلك قد هبطت - عند انتدابه عميداً - إلى منصب وكيل وزارة فحسب! مما يجعله ينزل درجات في سلّم التقدير. وهذه مغالطة واضحة وتصور خاطئ؛ فدرجة نائب الوزير هي منصب سياسي يصدر بقرار من رئيس الجمهورية، يكون فيه نائب الوزير مسؤولاً أمام السلطة التشريعية شأنه شأن الوزير. وقرار تعيين د. الراعي يخلو تماماً مما يوحي بمثل

هذا الاستنباط. هكذا تحولت القضية في نظره إلى قضية درجات في سلّم التقدير الوظيفي. ألم يطف بذهنه أنه قد قفز من مرتبة مدرس جامعي إلى درجة وكيل وزارة متخطيًا كافة أقرانه بل وأساتذته بقفزات واسعة غير معهودة؟

* * *

سابعاً: يذكر د. الراعي أنه قال لي: «إنه يقبل التعيين في وظيفة ساع بمعهد الفنون المسرحية ويرفض أن يكون عميداً للمعهد». وإذا كان هذا القول قد صدر عنه فلا شك أني لم آخذه على محمل الجدّ. ثم يستطرد قائلاً: «إني حاولت بكل ما في وسعي أن أكرهه على القبول»!

ألم يكن من الإنصاف أو من المنطقي أو من الأليق أن يقول: «إني ناشدته القبول»! بمنتهى الرقة والتحضّر والأدب؟ وهو ما تشهد به أمام القارئ رسالتي التي بعثت بها إليه في ٩/ ١٠/ ١٩٦٧ ردًا على رسالته لي المؤرخة في ٧/ ١٠/ ١٩٦٧ والتي يطالب فيها بإحالته إلى المعاش.

* * *

ثامناً: يدّعي الكاتب أني لجأت إلى رئيس الجمهورية «أرجوه أن يُصدر قراراً جمهوريًا بتعيينه فلا يملك هو إذ ذاك أن يرفض، ولكن جمال عبدالناصر كان حكيمًا ومتمرسًا فنصحني بأن أصبر قليلاً حتى تصفو النفوس... ولكن الوزير لم يهدأ» !! أحمد الله أني ما زلت على قيد الحياة حتى أدحض بنفسي مثل هذا الزعم وغيره، فهذه بكل تأكيد فرية باطلة لا أساس لها من الصحة على الإطلاق، فلا هو قابل الرئيس عبدالناصر حتى يروي له هذه الحكاية المختلقة، ولا أنا طلبت من الرئيس عبدالناصر إصدار قرار جمهوري بتعيينه عميداً. وَهْمٌ آخر يضاف إلى سلسلة أوهام الدكتور الراعي. وفضلاً عن ذلك فبالله ما الذي يعود عليّ أو على الوزارة إن هو قبل أن يكون عميداً للمعهد أو لم يقبل؟ فالساحة والحمد لله كانت ولا تزال تزخر بالكفاءات المتخصّصة المؤهلة بالعلم والخبرة والتي ترحّب بشغل هذا المنصب بجدارة.

* * *

تاسعاً: يقول د. الراعي إن تجاربه ودراسته وممارساته العملية كان يمكن أن تسمح بوضعه على رأس أكاديمية الفنون، ولكن د. ثروت رأى آنذاك أنه أقل شأناً من هذا المنصب الرفيع». وأقول أنا إنه يبدو أن د. الراعي ـ طبقاً لما جاء في مذكراته ـ كان طامعاً وقتذاك في منصب «وهمي» لم يكن له وجود البتة، بل لم تكن المنشأة التي تطلّع إلى التربّع على قمتها قد قامت بعد في أكتوبر ١٩٦٧. فمنصب رئيس أكاديمية الفنون لم ينشأ إلا مع نشوء أكاديمية الفنون أي بعد سنتين من هذه الواقعة وذلك في ٢٨ أغسطس ١٩٦٩، وهو المنصب الذي اخترت له عن جدارة وثقة الأستاذ الدكتور مصطفى سويف أستاذ علم النفس بجامعة عين شمس وصاحب السِّفر الرائد الجليل في محيط التربية الفنية «الأسس النفسية للإبداع الفني». وهو الذي أعدّ منذ كان وكيلاً لوزارة الثقافة لشؤون المعاهد الفنية قانون أكاديمية الفنون بالاشتراك مع الأستاذ الدكتور عزالدين عبدالله عميد كلية الحقوق الأسبق. ماذا أقول؟!

* * *

عاشراً: الحق إن إسرافي في مجاملة د. الراعي كان قد فاق الحد وبلغ مبلغاً يضرّ بحسن الإدارة. وبعض الناس للأسف يظنون أن أدبَ المعاملة ضعفٌ، وهم بهذا يقعون في خطأ فادح. لم يعد الموقف يحتمل المزيد من التلكؤ، فلا بد للمسيرة من أن تأخذ مجراها ومن أن تواصل المؤسسة نشاطها. فاتخذت الوزارة إجراءاتها لإحالة د. الراعي إلى المعاش بناء على طلبه بعد استنفاد جميع الوسائل لإقناعه بقبول المنصبين اللذين عرضتهما عليه، ولا يُخلاّن بدرجته المالية ويحققان له فرصة التفرغ للخروج بنظريته المسرحية التي كان ينشدها. وندبتُ الأستاذ محمود أمين العالم ـ كما أسلفت ـ وكان أحد أقطاب المثقفين الماركسيين الذين استهل د. الراعي مقاله بالتباكي على تخلّصي منهم بعد هزيمة ١٩٦٧ [انظر ثالثاً أعلاه]، ندبته بدلاً منه للإشراف على مؤسسة فنون المسرح والموسيقى إلى أن وقع عليه اختيار رئيس الجمهورية ليشغل منصب رئيس مجلس إدارة دار أخبار اليوم الصحفية، فاستصدرت القرار الجمهوري رقم ١٠٢٧ لسنة ١٩٦٨ في أول أغسطس بتعيين العالم الجليل المرحوم الأستاذ الدكتور عبدالعزيز

الأهواني رئيساً لمؤسسة فنون المسرح والموسيقى. وكان إنساناً دمث الخلق غزير المعرفة سهل التفاهم مع الجميع قادراً على اكتساب حب العاملين معه واحترامهم، أدّى واجبه بتفان وإخلاص ومودّة دون أن تفارق البسمة شفتيه في أحلك المواقف، مزوّداً بإنسانية نادرة وثقافة رفيعة المستوى. ومضى يزاملني في العمل ما يربو على سنتين، غير أن ضعفًا طرأ على بصره مع بعض الاعتلال في صحته جعله يؤثر الاستقالة ليخلو لبعض بحوثه العلمية التي كان حريصاً أن يكملها منتهزاً بذلك ما بقي له من عمر. ومع أني كنت أودّ لو أتيح للوزارة أن تطيل استفادتها من تجربته وعلمه وحكمته فإنني امتثلت لرغبته تكريماً لقدره واعتزازاً.

* * *

حادي عشر: أما ما يذكره الكاتب من: «تلكؤ غريب في تسوية معاشه امتد شهوراً كان قصد من أشار به أن يموت من الجوع طبعاً، وأن المؤسسة لم تبدأ في صرف معاشه حتى هدّد باللجوء إلى القضاء»، فهو قول لا يستأهل الالتفات إليه. ماذا أقول!؟ غفر الله للدكتور الراعي ظنونه. ولعل الدكتور الراعي يمتلك حساسية خاصة تجعله يفسّر الأحداث من حوله تفسيراً تآمرياً عليه بقصد إيذائه. وآية ذلك ما ذكره من أني أقدمت على أعمال انتقامية منه، فتارة كنت «أحاول أن أكسر فيه الإرادة والتصميم، وهو الذي من مهام وزارته أن يبني الرجال لا أن يحطّمهم»، وتارة أخرى أني حاولت تعطيل سفره إلى الخارج تلبية لدعوتين من المجلس البريطاني واليونسكو عام ١٩٧٠، مسترسلاً في تصور أحداث وهمية لا أساس لها.

لماذا أنتقم منه؟ هل لأنه اعتذر عن عدم قبول منصب عميد معهد الفنون المسرحية؟ وماذا يضيرني أو يضير الوزارة إذا هو لم يقبل؟ أم هل لأنه تقدم بطلب الإحالة إلى المعاش فلبيّت له طلبه بعد أن رفض المنصبين المعروضين عليه بنفس الدرجة المالية؟ ثم أنا لا أذكر أنه قد أساء إليّ يومًا ما حتى أنتقم منه كما يزعم! لقد افترق السبيل بيننا منذ ما ينوف عن ربع قرن، وعندما لاحت المناسبة للحديث عنه في مذكراتي التي صدرت عام ١٩٨٨ لم أذكره إلا بكل الخير والتقدير.

وهاك نص ما دوّنته بها عنه:

«لقد لقيت منه أحسن العون وكنت قد اخترته في وزارتي الأولى لكفايته العلمية وثقافته الملحوظة، وقطع معي شوطًا بعيدًا في هذا الميدان. ثم رأيت بعد عام قضيته في وزارتي الثانية أن أستعين به في موقع آخر تتجلّى فيه قدراته العلمية فاخترته مستشاراً لي لشؤون المسرح أستأنس برأيه على أن يكون عميداً لمعهد الفنون المسرحية في الوقت نفسه وفي الدرجة المالية عينها. غير أنه فاجأني بطلب إحالته إلى المعاش. ولما كنت حريصًا على أن يكون إلى جانبي ولا أحب أن تخسر الوزارة كفاءة على مستواه فقد بعثت إليه برسالة رقيقة استحثّه فيها على البقاء في الموقعين اللذين اخترتهما له، غير أنه للأسف أصرّ على موقفه».

كان هذا أسلوبي في التعامل مع الدكتور علي الراعي، وكان ذاك هو أسلوبه في بسط رؤيته. كنت به رفيقًا حتى لا أجرح شعوره أو أخدش كبرياءه، فلم أشأ قط أن أفصح عن السبب الحقيقي لتنحيته عن منصبه إلى أن اضطرني هو إلى ذلك اضطراراً بما تجنّى به عليّ في مذكراته المنشورة بمجلة المصور.

أذكر أني كنت قد استصدرت من رئيس الجمهورية في يناير ١٩٧٠ لصالح العمل قراراً بدمج شركتي الإنتاج والتوزيع في مؤسسة السينما وأسندت أمورها إلى الأستاذ عبدالحميد جودة السحار رحمه الله بناءً على ترشيح الأستاذ نجيب محفوظ الذي آثر وقتذاك أن يعمل إلى جواري مستشارًا فنيًا لشؤون السينما دون رئاسة مؤسسة السينما. . ألا ما أبعد الفارق بين الرجال!؟

* * *

ثاني عشر: وتحت عنوان «وزير عسكري ووزير مدني» يقول د. الراعي: عادت وزارة الثقافة إلى الوجود برئاسة الدكتور عكاشة. اتصل بي د. ثروت بالتليفون وقال هناك مقران معروضان عليّ لأقيم في أحدهما مكتبي. المقر الأول ذكره ولم أعد أذكر اسمه، والمقر الثاني هو قصر عائشة فهمي أيهما أختار؟ قلت من فوري عائشة فهمي بلا

تردد. وهو ذاته قطعة نادرة من الثقافة المجسّمة وهو أليق بوزارة تسعى إلى نشر الجمال، واختار ثروت عكاشة القصر. أخذت أفكر لنفسي مع ذلك. منذ شهور كان هناك وزير ثقافة آخر هو العالم الجليل الدكتور سليمان حزين الذي قدم خدمات جليلة للتعليم الجامعي وكان قد فرغ لتوه من إنجاز ضخم هو إنشاء جامعة أسيوط. وكان مكتب الوزير يقع في شقة متواضعة في شارع المساحة، وذات يوم دخلت عليه فوجدت النجارين يعملون بهمة لتوسيع بعض الغرف حتى تستوعب مكتب الوزير وهيئة مكتبه. وقامت المقارنة في نفسي من فورها بين الشقة المتواضعة والقصر الجميل. كان وراء المقارنة إحساس غائر في النفوس يشكو من تفرقة غير عادلة وغير ذات أساس بين الوزراء العسكريين والوزراء المدنيين. . إلى آخره».

وأحب قبل أن أردّ على موضوع التفرقة بين الوزراء المدنيين والعسكريين أن أؤكد بصفة قاطعة أن الدولة لم تعرض عليّ قط أحد مقرّين لأختار بينهما مقراً لمكتبي، وبالتالي لم تكن بي حاجة لاستشارة الدكتور الراعي في اختيار أحدهما. لقد كان قصر عائشة فهمي خلال الستينيات مستخدمًا مخزنًا لفندق عمر الخيام، وعندما أنشأت الدولة في نهاية عام ١٩٦٥ جمعية الصداقة المصرية الفرنسية التي أسندت إليّ رئاستها خصّصت هذا القصر ليكون مقرًا لجمعية الصداقة. وعندما توليت وزراة الثقافة في عام ١٩٦٦ رأيت أنه قد يكون من الأنسب تخصيص قصر عائشة فهمي ليكون مقراً لوزارة الثقافة واختيار موقع آخر ليكون مقرًا لجمعية الصداقة. ومن ثم لم يكن ثمة تفضيل على الإطلاق بين مقرّين على نحو ما يزعم د. الراعي بل كان ثمة مقر واحد لا سبيل إلى المفاضلة بينه وبين غيره. وقد عهدنا الدكتور الراعي ناقدًا مسرحيًا وأديبا قديرًا، ولكنا لم نعهده قط حجّة معمارية أو خبيرًا جماليًا في مجال الزخارف الكلاسيكية التي يزخر بها هذا القصر من الداخل حتى ألجأ إليه أستشيره في مثل هذا الأمر، ولكنه كعادته تخيل حدثًا جديدًا لم يقع البتة ليضفي على نفسه ما لم يعهده أحد فيه، ويسوقه لتبرير ما أطلق عليه التفرقة بين الوزير المدني والعسكري. وأغلب ظني أن الدكتور الراعي يعلم عن يقين أن صهره المرحوم الأستاذ الجليل فتحي رضوان وزير الثقافة والإرشاد القومي قبلي لم يكن عسكريًا، ومع ذلك أفردت له الدولة قصر عابدين ليكون مقرًا لوزارته على مدى خمس سنوات على ما أذكر، وكان سيادته أحد العاملين معه في هذا القصر!

ويسترسل د. الراعي قائلاً: «وكثيراً ما كان فتحي رضوان يسألني هل تحسّ بالفرق في المعاملة بين العسكريين والمدنيين من الوزراء؟ فأرد بالإيجاب وما كنت في حاجة إلى رد فقد كان الوزير فتحي رضوان موضع نقد دائم من صحف أخبار اليوم، وكان مصطفى أمين يشن حملة تندّر وتسخيف لأعمال الوزير. . ولا أذكر أن وزيرًا آخر قد تعرض لمثل هذا الهجوم العنيف».

وإني أحمد الله أن الرئيس عبدالناصر قد جعل وزارة الثقافة خلال عهدي إحدى الوزارات المتاح نقدها بلا حرج، وكان في ذلك محقًا. وتشهد مجلدّات الصحف كم من حملات عاتية استهدفت لها شخصيًا واستهدفت لها وزارة الثقافة ومشروعاتها أثناء اضطلاعي بمسئوليتها بما يدحض فرية الفرق في المعاملة بين الوزراء العسكريين والمدنيين.

* * *

ما أكثر ما يخلق المسؤول لنفسه خصومًا مع كل قرار تخطّه يمينه فهو بين اثنتين: إما أن يَجْمُدَ في مكانه لا يعمل شيئًا وبهذا قد ينال رضا الناس جميعًا، وإما أن يمضي في تحمّل المسؤولية كاملة، لا يعنيه رضي البعض أم سخطوا ما دام يُصدر فيما يُصدر عن إيمانه بأن ما يفعله هو الحق الواجب. فكم ثارت خصومات لا لهدف ذاتي، بل لقرار آمنتُ به استملاء من الواجب وحده فأغضبهم، وكم رأيت من طامعين يرغبون في المزيد ولا يقنعون بما نالوا - وكان فوق ما يستحقون - ولم يكن تحقيق رغباتهم مما يتفق وواجب المسؤولية. فالمسؤول وإن كان بملكه أن يفعل، لكن ثمة واجب يحدّ من فعله، فإذا أنا أخسر بالتزامي بالواجب أفرادًا ممن كانوا أصدقاء، وإذا أنا أراهم بعدُ من أشدّ الناس إمعانًا في الخصومة. وهكذا كان لي مع جهودي أصدقاء وأعداء، وهذا شأن كل عامل، فمع السكون تنمحي العداوة، ومع الحركة يتبيّن العدو والصديق. ألا ما أصدق حكمة أمنمحات حين قال: «هكذا كان مَنْ أكل خبزي هو أول من تنكّر لي، ومَنْ مددتُ له أنا يدي بالخير هو أول مَنْ مد يده إليّ بالشر».

(١٨) انظر كتاب «أربع مؤتمرات: السينما. المسرح. الكتاب. الفن التشكيلي» دار الكاتب العربي ١٩٦٧.

(١٩) انظر ص ٥ وما بعدها من تقرير لجنة السينما من تقرير المجلس الأعلى للفنون والآداب.

(٢٠) انظر اعتمادات مؤسسة السينما اعتباراً من ٥٨/ ١٩٥٩ إلى ٦٧/ ١٩٦٨. «تقرير عن اعتمادات وزارة الثقافة ومؤسساتها».

(٢١) انظر: «أهداف العمل الثقافي». دار الكاتب العربي ١٩٦٨. صفحة ١٤٢.

(٢٢) انظر أهداف العمل الثقافي. دار الكاتب العربي. صفحات ١٥٥ ـ ١٥٨.

(٢٣) مذكرة وزارة الخزانة في فبراير ١٩٦٩. صفحة ٤.

(٢٤) انظر: نحو انطلاق ثقافي. خطة للعمل الثقافي عام ١٩٦٧/ ١٩٦٨. دار الكاتب العربي صفحات ٩٦ إلى ١١٧.

(٢٥) المؤسسة جهاز اقتصادي يقوم على مبدأ الربح والخسارة على حين أن الهيئة تؤدي خدمة عامة.

(٢٦) كان سؤالي الأول هل يستمر الجهاز الجديد ـ اعتباراً من العام التالي وبعد تنفيذ الخطة المالية السابقة ـ في سياسة إنتاج عدد كبير من الأفلام الطويلة، أم يقتصر على عدد قليل جيد منها من تشجيع القطاع الخاص والاضطلاع بمسؤولية الفيلم التسجيلي القصير؟ وفي اجتماع اللجنة أبديتُ وجهة نظري مؤيدًا الرأي الثاني، إلا أن رأي اللجنة الاقتصادية استقر على أن يستمر الجهاز كما هو «بطريقة اقتصادية» بحيث تكون نسبة إنتاج القطاع العام الثلث والقطاع الخاص الثلثين. ومعنى «الطريقة الاقتصادية» التي أوصت بها اللجنة أنه إذا كانت طاقة إنتاج الأستوديوهات مجتمعة ثمانين فيلمًا في العام فعلى القطاع العام أن ينتج حوالي سبعة وعشرين فيلمًا طويلاً سنويًا. ولم يكن هذا أمرًا طبيعيًا مع إفلاس الشركات وإفلاس منتجي القطاع الخاص وتجميد الأموال في أفلام لا تدر عائدًا وقصص وسيناريوهات وعقود قديمة مع فنانين وفنيين لا تقع تحت حصر كما قدمت.

وكان السؤال الثاني هل يأخذ الجهاز الجديد بعد الإدماج شكل الهيئة العامة أم شكل المؤسسة.

ورغم تحبيذي للرأي الأول ـ وهو ما سبق لي أن اقترحته ـ إلا أن رأي اللجنة استقر أيضًا على استمرار وضع المؤسسة على ما هو عليه.

وكان السؤال الثالث: هل ينفرد الجهاز دون غيره بعملية إنتاج الفيلم التسجيلي لكافة أجهزة الدولة على أن يتم التنفيذ عن طريق وحدة مختصّة أم يظل الأمر كما هو عليه، أي أن ينتج كل جهاز وكل وزارة أفلامه بأسلوبه الخاص. وكنت قد أثرت هذا الموضوع من قبل تليفونيًا مع الرئيس عبدالناصر فوافقني على أن تنفرد المؤسسة بهذا الحق. وحين أخطرت اللجنة بهذا القرار عضّدته بطبيعة الحال غير أن كافة الوزارات امتنعت عن الاستجابة له واستمرت كل منها تنتج أفلامها التسجيلية عن غير طريق المؤسسة!

وكان السؤال الرابع هل تنفرد مصلحة الاستعلامات بإنتاج الأفلام أم تنفذها عن طريق الجهاز المقترح؟ وكان السؤال الخامس: هل ينفرد التلفزيون بإنتاج أفلامه في أحد استوديوهات المؤسسة الذي يخصّص له أم يتم التنفيذ عن طريق الجهاز وحده، وقد آثرت اللجنة التزام الصمت أمام هذين السؤالين الأخيرين.

وكان السؤال السادس: هل يقتصر استيراد الفيلم الأجنبي على الجهاز الجديد أم يظل الوضع على ماهو عليه؟ وقد أفضتُ في تبيان الفوائد الاقتصادية التي تعود على المؤسسة من هذا الاقتراح، غير أن وزير الاقتصاد لم يأخذ بوجهة نظري، فرأت اللجنة استمرار الحال على ما هو عليه.

وكان السؤال السابع: هل يقتصر استيراد الفيلم الخام وما يتبعه من مواد على الجهاز أو تظل طريقة الاستيراد على حالها؟ فأحالت اللجنة هذا السؤال إلى وزير الاقتصاد الذي لم يحسم برأي في الموضوع.

وكان السؤال التاسع: هل تتم تسوية الديون التي لا يدّلي فيها وتراكمت قبل اضطلاعي بالمسؤولية عن طريق زيادة رأسمال الجهاز أم تحوّل إلى سندات على الدولة، أو يصدر تشريع بتأجيلها؟ فأحجمت اللجنة عن اتخاذ أي قرار في هذا الصدد.

وكان السؤال العاشر: هل من مسؤولية الجهاز الجديد تشجيع القطاع الخاص؟ وفي حالة الإيجاب اشترطتُ

تخصيص ما قيمته ثلاثمائة ألف جنيه لاستيراد أفلام خام للقطاع العام والخاص والتلفزيون والأفلام التسجيلية، فضلاً عن تخصيص مبلغ خمسين ألف جنيه سنويًا للجوائز التشجيعية للقطاع الخاص. ورأت اللجنة إحالة هذا السؤال لوزير الاقتصاد لدراسته وإفادتي بالرأي، ويشهد الله أني ما ظفرت بهذا الرأي أبداً.

وكان السؤال الحادي عشر: هل تستمر الميزانية الاستثمارية لاستكمال بلاتوهات السينما بميزانية مؤسسة الهندسة الإذاعية أم تنقل إلى ميزانية الجهاز؟ ولم أظفر من اللجنة برأي يبتّ في هذا الموضوع.

وكان السؤال الأخير: كيف ومتى تحل مشكلة العمالة الزائدة، فجنحت اللجنة إلى الصمت دون أن تنبس بكلمة. وليحاول القارئ أن يعلّق على جهود هذه اللجنة!

(٢٧) أصبح متوسط تكاليف الفيلم في هذه المرحلة الثالثة حوالي ٣٧٧٠٠ ألف جنيه بعد أن كان خلال المرحلة الثانية ٤٦٥٠٠ جنيه.

(٢٨) انظر تقرير المجلس الأعلى للفنون والآداب [تقرير لجنة السينما]. صفحة ١٢.

(٢٩) انظر مذكرتي إلى مجلس الشعب صفحة ٧ للوقوف على التفاصيل مؤيدة بالمستندات.

(٣٠) انظر مذكرتي إلى مجلس الشعب صفحة ١٢، ١٣ للوقوف على التفاصيل مؤيدة بالمستندات.

(٣١) مسيو ريمه تسينو مدير المعهد العالي للسينما بباريس، وبيير كاردينال أستاذ الإخراج بنفس المعهد، وكلود بوهيريه أستاذ المونتاج. كذلك تولى المسيو جورج لامبان اعتباراً من بدء العام الدراسي ٦٧/ ١٩٦٨ عمل كبير المستشارين بالمعهد، وهو مخرج فرنسي قديم ذو خبرة واسعة في مجالات الإنتاج والإخراج في فرنسا وبلاد أخرى كثيرة تولّى تدريس الإخراج في السنين الأخيرة في معهد الإيدك بباريس.

(٣٢) كونستانتين شاتيلوف وتمارا شاتيلوفا ثم أناتولي كوزنتشوف وإيفيجني كوزمين وفكتور فولا توف، ونادينا شيخانوف، وآنا تسرتيلي، وثلاثة من عازفي البيانو المصاحبين.

(٣٣) الأب بول وارين لمادة السينما، ودكتور چون أكتون لمادة الفنون التشكيلية، ود. مارتاروي ود. عواطف عبدالكريم لمادة الموسيقى. ود. أميرة مطر لمادة الجماليات، ود. رشاد رشدي ود. رفيق الصبان لمادتي الدراما والنقد الفني، ود. عبدالمنعم أبو بكر لمادة الآثار.

(٣٤) انظر تقرير المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية. تقييم إنجازات وزارة الثقافة. لجنة الموسيقى والفنون الشعبية. صفحة ١٢.

(٣٥) تعجّل المستشار الفني للوزير، فطلب من مصلحة الآثار أن تسدّد فوراً مبلغ مائة ألف جنيه من ثمن الأرض إلى وزارة الأوقاف. وإذ لم يكن في ميزانية مصلحة الآثار وقتها إلا خمسة وثمانين ألف جنيه فقد أرسلتها بشيك لمحافظة الجيزة إلا أنه اتضح بعد ذلك أن هذا الإجراء لم يكن سليمًا من الناحية المالية فأعيد الشيك حتى يصدر قرار جمهوري بتخصيص الأرض الجديدة بديلاً عن القرار الجمهوري السابق بتخصيص أرض المعارض لبناء المتاحف. على أن الوزارة فوجئت بصدور قرار من محافظ القاهرة في ٢٣ مارس ١٩٦٤ باعتماد خطوط تنظيم منطقة ماسبيرو على أن يتم تنفيذ مشروع المتاحف بها، وقدّرت تكاليف نزع ملكية العقارات الداخلة في المشروع بمبلغ ١,٢٥٠٠٠٠ جنيه وتكاليف الإسكان الجديد لشاغلي هذه العقارات بمبلغ ٢,٧٥٠٠٠٠ جنيه ليكون المجموع أربعة ملايين من الجنيهات. وقد تم هذا كله دون أن تكون مقابله اعتمادات في الخطة تسمح بالصرف. وكان هذا الإجراء أمرًا مثيراً للدهشة البالغة إذ تُدفع وزارة الثقافة إلى ترك أرض تملكها الدولة سبق أن تقرر تخصيصها للمتحف المصري بقرار جمهوري دون أي مقابل إلا تعويض الجمعية الزراعية بمبلغ ٧٥ ألف جنيه، وإلى إقامة المتحف في مكان تتكلف أرضه وهي فضاء قبل أن يقام فيها أي شيء أربعة ملايين من الجنيهات! ولم يكن من الممكن في ظل هذا الكيْد والتعويق المتعمّد والتخريب المقصود والإصرار على تغيير أرض المعارض بلا سبب مفهوم تنفيذ المشروع، وهذا يدلّنا على العبث الذي كثيراً ما يفوّت على الدولة ما قد يعود عليها من نفع.

وعندما انتهى المهندس ألبيني من إعداد برنامج المتحف كاملاً وأرسله إلى المهندس علي لبيب جبر لم يجد الأخير ما يشجعه على النظر فيه وهو لا يدري علام يستقر الرأي بشأن أرض المتحف.

وكان أن عرضت الأمر من جديد بعد عودتي إلى وزارة الثقافة على الرئيس عبدالناصر الذي انعقدت دهشته من هذه

التصرفات «الملتوية» على حد تعبيره حينذاك ووافق من جديد في أول فبراير ١٩٦٧ على إعادة تخصيص أرض المعارض بالجزيرة لإقامة المتحف المصري.

(٣٦) انظر تقرير المجلس الأعلى للفنون والآداب. لجنة الآثار. صفحة ٣، ٤.

(٣٧) يبدو أن الإجمال الذي ورد به موضوع نقل السيد سعد كامل إلى موقع آخر في الطبعة الأولى من هذه المذكرات كان سببًا فيما حاوله من أن يسبغ على نفسه ثوب البطولة والصمود عندما أدلى بحديث لمجلة روز اليوسف في ١٨/ ٤/ ١٩٨٨ جاء مليئاً بالادعاءات والمكابرة وليّ الحقائق. ولقد هممت عندها أن أرد عليه داحضًا ما جاء على لسانه، ولكني آثرت الصمت إلى أن ينشر كتابي في طبعته الثانية. وأظن أن قارئ كتابي في طبعته الأولى يدرك أني قد حرصت على ألا أسيء إليه.. وهاك صحيفته.

كان السيد سعد كامل كثير الاختلاف عليّ حين كنت وزيراً في المرة الأولى، ولما أظهره من ميل وحماس للعمل الثقافي، فقد عملت على تعيينه بالوزارة ولكن إدارة المباحث العامة ـ وكان النظام المتبع في الدولة وقتذاك يقتضي الرجوع إليها قبل إجراء أي تعيين ـ أجابت في رسالة ما تزال بين يدي باستحالة ذلك، وحين عدت للوزارة للمرة الثانية عاودتُ الكرة لتعيينه، وتمكنت من أن أذلّل العقبة التي وضعتها إدارة المباحث العامة، وعينته مديراً للإدارة العامة لجامعة الثقافة وقصور الثقافة (التي أطلق عليها فيما بعد إدارة الثقافة الجماهيرية) في ٣/ ١٠/ ١٩٦٦ وبمكافأة شهرية قدرها مائة وخمسون جنيهًا، وهو راتب وكيل وزارة آنذاك وكان أغبط ما يكون بهذا التعيين، واشترطت عليه أن ينحي معتقداته السياسية جانبًا وأن يساير أهداف الخطة الثقافية وسياسة الدولة. أما ادعاؤه بأنني قد أصدرت قرار تعيينه بعد استئذان رئيس الجمهورية أمامه، وقوله بأن الرئيس قال لي إنه يعرفه كصحفي، وادعاؤه بأنه ليس صحيحًا ما أوردته من أن الرئيس لم يكن على علم بتعيين الماركسيين، فتلك ادعاءات غير صحيحة، فما كان لوزير مسؤول أن يُشرك في حديثه مع رئيس الجمهورية جليسًا في مكتبه. وحتى لو ادعى أنه سمع حديثي مع الرئيس، فكيف تسنّى له أن يسمع ما أسرّه الرئيس إليّ؟ وأحب أن أنعش ذاكرته فأقول له بأني وحدي الذي عينته مع من عيّنت من الماركسيين ـ الذين لم يكن منهم في وزارة الثقافة عندما توليت مقاليدها في المرة الأولى غير واحد ـ وإني وحدي الذي تحملت تبعة تعيينه وتعيينهم، بل إنه الماركسي الوحيد الذي عيّنته في الوزارة ولقي تعيينه اعتراضًا من السلطة العليا في الدولة، وذلك أني ما إن أنهيت إليه نبأ تعييني له حتى سارع ـ دون أن يُخطرني ـ بإبلاغ التنظيم الطليعي الذي كان يضمّه، والذي أنهاه هو الآخر إلى رئيس الجمهورية على الفور فإذا الرئيس يطلبني تليفونيًا مساء اليوم نفسه ويعاتبني على هذا التعيين كما حمّلني وحدي مسؤوليته. وهو أمر حجبتهُ عن السيد سعد كامل حتى لا أسيء إلى مشاعره أو أثبط همّته. هذا إلى أن الأشخاص الذين طالما توسّط بهم إليّ لاستعجال تعيينه لا يزالون أحياء يشهدون بصحة ما أوردته.

وعندما بلغت الأمور قمة أزمتها، وانتهجت إدارته ـ بعد أقل من عام من تولّيه أمورها ـ أساليب الإثارة غير المسؤولة عقب هزيمة ١٩٦٧ والتي أخذت ذروتها قبل الاستفتاء على بيان ٣٠ مارس، وأخذ بعض رؤساء قصور الثقافة يثيرون الخواطر، ويعملون على بلبلة الرأي العام، ويشيعون القلق في النفوس على الرغم من نصحي له، وعلى نحو ما فصّلت في الطبعتين الأولى والثانية من هذه المذكرات، لم يكن أمامي غير تنحيته عن هذا المنصب وتوليته منصبًا آخر وهو مراقب عام الشؤون المالية والإدارية والقانونية بدار الكتب والوثائق القومية في ٤ يونية ١٩٦٧ بنفس مكافأته المالية التي كانت تُصرف له. أما زعمه بأنني قد نقلته إلى وظيفة مراقب حسابات بدار الكتب، فلقد فاته أن تعيين مراقب الحسابات من شأن وزارة المالية لا من شأن وزارة الثقافة. أما بالنسبة للشؤون المالية والإدارية والقانونية، فلعله لا ينسى أنه من خريجي كلية الحقوق، كما سبق أن فوّضت إليه سلطات رئيس مصلحة عندما كان يعمل في الثقافة الجماهيرية وكلها سلطات تتصل اتصالاً وثيقًا بالشؤون المالية والإدارية والقانونية.

وكان من الطبيعي بعد أن تسلّم من بعده الدكتور عبدالحميد يونس إدارة الثقافة الجماهيرية، أن تقوم الوزارة بعملية مسح إداري للموقع حتى لا يتحمل المدير الجديد مسؤولية عمل قد تم في عهد سلفه، فكان أن تشكلّت لجنة لفحص

ما كان يجري في أيامه، فإذا هي ترفع لي تقريراً بالمخالفات المنسوبة إليه ما يزال بين يديّ. وقد رأيتُ ألاّ أعرضه هنا، لأني لا أهدف إلى التجريح وإنما أهدف إلى التوضيح.

ولما تسلّمت هذا التقرير، فضلاً عن امتناعه عن استلام عمله الجديد لمدة ثمانية شهور ونصف الشهر طلب خلالها إجازة لمدة شهر سافر فيها إلى الخارج ومن هناك طلب إجازة مرضية لشهر آخر، أحلت الأمر إلى لجنة وكلاء الوزارة، وهي لجنة كانت تجتمع أسبوعيا مهمتها التنسيق بين مختلف أجهزة الوزارة والبت في الأمور الهامة (برئاسة المرحوم عبدالمنعم الصاوي وعضوية كل من الأستاذ حسن عبدالمنعم كامل ود. محمود الشنيطي ود. جمال مختار ود. عبدالحميد يونس ود. مجدي وهبة ود. مصطفى سويف)، وقد رأت اللجنة: «أن السيد سعد كامل لم يعد يصلح للعمل بوزارة الثقافة أو فروعها، وأن استمراره يعتبر أسوأ قدوة يمكن أن يحتذيها الجيل الناشئ من العاملين، فضلاً عن أنه يتنافى مع كل قواعد السلوك الاشتراكي الذي يحتّم ألا يمنح الأجر إلا عن عمل يتناسب مع هذا الأجر. وأنه قد منح كل فرص العمل في مكانه الجديد فسلك سلوكاً ينطوي على الاستهتار بالالتزام والواجب، وبهذا فقد الصلاحية لأي عمل في وزارة الثقافة أو فروعها». وأوصت اللجنة بأن المصلحة العامة قد أصبحت تحتم ضرورة إنهاء عمله. لهذا لم يكن بدّ بعد الصبر الطويل والنصح المتكرر والتحذير المتصل من أن أبتّ في الأمر وأضع حدّاً لهذا الموضوع متحمّلا تبعة ما حدث أمام رئيس الجمهورية، وأن أصدر بتاريخ ١٩ يناير قراراً بإنهاء خدماته.

وقد زعم الحديث أنني قد سعيت بعد إنهاء خدمته إلى عدم عودته إلى صحيفة أخبار اليوم، وأني نجحت في ذلك مستشهداً بوزير الإعلام حينذاك الأستاذ محمد فائق، والواقع أن هذا وهم لا أساس له. والأستاذ محمد فائق ما يزال بيننا والحمد لله وهو يُنكر هذا الزعم ويُنفيه تماما. كما أن الأستاذ محمود العالم - رئيس مجلس إدارة أخبار اليوم آنذاك - شاهده الثاني موجود بيننا وهو الآخر بلا شك سينقض عليه هذه الفرية، إذ لم يحدث قط أن اتصلت به في هذا الصدد علَى الإطلاق. كذلك فإن الأستاذ موسى صبري رئيس تحرير الأخبار موجود أيضاً بيننا، ولم يحدث أن اتصلت به لأطلب منه مثل هذا الطلب. أما محاولته استدرار الشفقة بالادعاء أنه بقي مشرّداً عقب إنهاء خدمته لمدة ٦ شهور، كان أصدقاؤه خلالها يجمعون له مرتّبه كل شهر فهو المسؤول عن هذا ولست أنا. فلقد كانت أمامه فسحة من الوقت حين قبع في بيته دون أن يؤدي عملاً ما وهو يتقاضى مكافأته الشهرية كاملة مدة ثمانية شهور ونصف لكي يبحث عن عمل طالما كان لا يرضى العمل الذي أوكل إليه، وحسبي أنني انتظرت عليه مدة تُربى على ثمانية شهور، والغريب أنه سمّى تلك الفترة التي استكنّ فيها بداره، والمرتب يجرى عليه دون انقطاع فترة الصمود!! أي صمود هذا الذي يعنيه؟!!. هل يسمّى قبوعه في بيته دون أن يؤدي عملاً مستبيحًا لنفسه مال الدولة صموداً؟ وعلى الرغم من أن القانون يبيح فصل الموظف المنقطع عن عمله لمدة خمسة عشر يومًا متصلة دون عذر مقبول فإنني لم أطبّق هذا النص على حالته. بقي تساؤله لماذا عاصر التخلّص منه التخلّص من اليسار وعزوه هذا - هو وأشياعه - إلى خلفية سياسية أعمق مما أوردته في كتابي! وأنا بدوري أسأله عن ماهية هذه الخلفية الموهومة.

فالأستاذ محمود العالم نقل ليتولى منصبًا أعلى شأنا وهو رئاسة مجلس إدارة أخبار اليوم، ود. عبدالعظيم أنيس طلب إعفاءه من منصبه للالتحاق بمنصب أكاديمي كبير بالخارج وكان هذا بعد تنحية صاحب الحديث بسنة كاملة، أما الدكتور علي الراعي فهو الذي تقدم بطلب إحالته إلى المعاش بعد ما قررت تعيينه عميداً للمعهد العالي للفنون المسرحية. أما د. عبدالرزاق حسن فقد آثر العودة إلى الجهاز المصرفي عندما خيّرته بين مناصب أخرى بالوزارة بسبب العثرات تلو العثرات التي وضعها في سبيله السينمائيون ممن لم يعتادوا منهجه الرشيد القويم بما أعاق سير الإنتاج.. هذه هي الحقائق التي تقف وراء خروج هؤلاء وليس ما استقر في روع صاحب الحديث.

وأخيراً فما كنت أحب أن أسوق هذا كله بتفصيله لولا ما جاء على لسان صاحب الحديث من افتراءات، ومكابرة وادعاء بطولات زائفة، فلقد صدرت طبعة هذه المذكرات الأولى خالية من كل هذه التفصيلات التي وجدت نفسي مضطراً إلى إثباتها في هذا الكتاب في طبعته الثانية ثم فى طبعته الثالثة، إذ هي تعقيب واجب بات لا معدى عن ذكره، ومزيد يتصل اتصالاً عميقًا بمنهجي الذي حرصت فيه على أن أسوق الحقائق بما لها وما عليها، فلا أدع مجالاً للشك فيما أوردت، وهذا من حق المؤلف أن يفعله.

(٣٨)كتب الأستاذ عبدالعظيم أنيس مقالات ثلاثا بصحيفة الأهالي حول هذه المذكرات، أولاها بتاريخ ٤ مايو ١٩٨٨ وثانيتها بتاريخ ١١ مايو وثالثتها بتاريخ ١٨ مايو. وقد رددت عليها بمقالتين بصحيفة الأهالى، أولاهما بتاريخ ٢٥ مايو ١٩٨٨ وثانيتهما بتاريخ أول يونية ١٩٨٨.

(٣٩) منشورات دار الآداب ببيروت ١٩٧٤.

(٤٠) كتب الدكتور لويس عوض في أعقاب ظهور الطبعة الأولى من هذه المذكرات بصحيفة الأهرام في ١٢/ ٣/ ١٩٨٨.

«منذ البداية ندرك من «المذكرات» أن ثروت عكاشة ينتمي إلى تلك المدرسة التي تفهم الثقافة على أنها زراعة للآداب الراقية والعادات الراقية، فنحن نعرف مدى اهتمامه منذ شبابه، حتى قبل الثورة بسنوات بالموسيقى الكلاسيكية، فنستطيع أن نفهم لماذا بادر حين أصبح وزيراً للثقافة إلى إنشاء أكاديمية الفنون بما فيها من كونسيرڤاتوار ومدرسة للباليه وفنون أوركسترالية وأوپرالية وكورالية وما ارتكز عليها من فرق موسيقية وغنائية وراقصة رقصًا إيقاعيًا كلاسيكيًا كان أو شعبياً، غربيًا كان أم شرقيًا، ومع كل ذلك قاعة للكونسير هي قاعة سيد درويش. كذلك نستطيع أن نفهم لماذا أنشأ داخل أكاديمية الفنون معهداً للسينما ليجعل من فن السينما في مصر فنًا يقوم على الدراسة العلمية بعد أن كان متروكًا لاجتهادات الأفراد على طريقة الأسطوات والصبيان في العصور الوسطى. كذلك أدمج في الأكاديمية معهد الفنون المسرحية الذي كان له تاريخ حافل في الأربعينيات والخمسينيات، وأراد أن يضع نواة معهد الفولكلور لكي يقيم الدراسات الفولكلورية على أسس علمية. ولكي يجعل الفنون الراقية والآداب الراقية في متناول الجماهير أنشأ العديد من قصور الثقافة في مختلف أرجاء الجمهورية. وفوق هذا وذاك وضع نظام تفرّغ الفنانين والكتّاب لكي تحمي الدولة الفنانين التشكيليين والأدباء الشبان بصفة خاصة بعد أن عصفت الثورة بالقادرين من رعاة الفن من مصريين وأجانب. ولمزيد من تهذيب الرقص الشرقي ذي الطراز المنحط من عصور الحريم والأغوات أنشأت وزارة الثقافة في عهد ثروت عكاشة الفرقة القومية للفنون الشعبية على غرار فرقة مويسيف الروسية وفرقة تانزيج اليوغسلافية واستقدم لها الخبراء الأجانب لتدريب الراقصين والراقصات على العمل الجماعي بروح الفريق وتدريبهم على الحركة الإيقاعية والتعبيرية بكل أعضاء الجسم وليس بالأرداف وحدها. وبالمثل كان إنشاء وزارة الثقافة في عهده لمسرح العرائس ثورة في فن الأراجوز بعد أن كان يعتمد على اجتهادات أفراد موهوبين متناثرين مثل شكوكو، وهو آخر من حمل تراث ابن دانيال.

ولعلي لست بحاجة إلى أن أقول أن ازدهارة المسرح المصري خلال الستينيات قد تعاصرت مع السنوات الثمانية التي تولى فيها ثروت عكاشة وزارة الثقافة. وهو بطبيعة الحال لم يبدأ من فراغ وإنما وجد مواهبنا المسرحية الشابة تتفجّر في الخمسينيات: نعمان عاشور ويوسف إدريس وألفريد فرج وسعد الدين وهبة وصلاح عبدالصبور وعبدالرحمن الشرقاوي وصلاح جاهين ولطفي الخولي ورشاد رشدي وشوقي عبدالحكيم، فتبنّتها مسارح الدولة حتى نضجت بالممارسة العملية وانطلقت من عقالها، ثم جاء من بعد ذلك محمود دياب وعلي سالم ونجيب سرور. وكان لتوفيق الحكيم كل عام أكثر من عمل على مسارح الدولة، وحتى الآن لا تجد موهبة جادة ملاذًا إلا في مسارح الدولة لأن المسارح الأخرى مشغولة دائمًا بتسلية الناس بسفاسف الفن.

كذلك أنشأت وزارة الثقافة مسرح الجيب، ومن خلاله عرّفت المثقفين المصريين بالمسرح الأوروبي التجريبي والطليعي كأعمال بيكيت ويونسكو ودورنمات وبيترڤايس وجولدوني، بمثل ماقام المسرح القومي بعرض كلاسيكيات أسخيلوس وسوفوكليس وأرسطوفانيس وشكسپير وموليير وإبسن وتشيخوف وبرناردشو وسارتر وبريخت وآرثر ميلر ولوركا. كما نشطت دار الأوپرا في استقدام أعظم فرق الأوپرا والباليه والمسرح والأوركسترات من عواصم الفن في العالم، فأثبتت أن مصر في زمن الانغلاق الاقتصادي الكبير لم تفرّط في التواصل الثقافي مع كافة الحضارات الراقية في الشرق والغرب».

* * *

الفصل الحادي عشر

خواطر خلال التجربة

أنا منذ خمسين عاما
أراقب حال العرب
وهم يُرعدونْ، ولا يُمطرونْ...
وهم يدخلون الحروب، ولا يخرجونْ
وهم يعلكون جلوَد البلاغة عَلكاً
ولا يهضمون...

نزار قباني

تُرى مَنْ أكلّم اليوم : الإخوة لا خير فيهم والأصدقاء لا يُركن إليهم.
تُرى من أكلّم اليوم : القلوب تُضمر الخيانة والجار يعتدي على الجار.
ترى من أكلم اليوم : فطلاقة الوجوه أعقبها وجوم، وغاب ما بين الناس من معروف.
تُرى من أكلّم اليوم : لقد غدا الأشرار بآثامهم مُهابين مرموقين.
تُرى من أكلّم اليوم : لقد أصبح الخائن يسمّى أميناً والأمين يسمّى خائناً.
ترى من أكلم اليوم : فليس ثمة رجل عدل، وليس على الأرض ثمة مكان إلا لظالم جائر.
الموت ماثلٌ لي: وأنا به نشوان نشوتي بنفحة زهرة السوسن، أو بالجلوس على ضفة نهر من خمر.
الموت ماثل لي: كالمطر لحظة الجفاف أو فرحة العائد إلى داره من مهمّة.
الموت ماثل لي: صاف صفاء السماء وكصائد يوجّه سهامه إلى ما لا علم له به.
الموت ماثل لي: وأنا منه كالملهوف للعودة إلى داره بعد أن أمضى أعوامًا في الأسر.

حديث يائس في مصر القديمةُ يناجي روحه.
بردية مصرية بمتحف برلين

خواطر خلال التجربة

لست أدري لماذا كلما مرّ ذكر الصحافة بخاطري هزّتني صورة وطنية قديمة رائعة هزًّا عنيفًا؛ صورة حدثت قبل الثورة بسنة أو اثنتين، وقامت فيها الصحافة على اختلافها آنذاك بأدوار خطيرة متناقضة؛ بعضها يؤيّد الموقف الوطني تأييدًا مطلقًا لا شبهة فيه بل ويشارك فيه، وبعضها يتخلّف عنه أو ينال منه بما يشينه أو يُخمد من جذوته وكأنه نكتة رديئة، وغيرها بين هذا وذاك يتنسّم اتجاه الريح ويتّجه معها. وأعني بتلك الصورة الصراع الحاد المكشوف الذى بدأ بين شعب مصر المتعطّش إلى الحياة وبين الاستعمار الذي يُريد أن يحرمه تلك الحياة، وكان الملك ودعاة الهزيمة من المصريين وراء الاستعمار يتربّصون بالشعب الدوائر، فأصرّ الشعب على الرغم من هذا على أن يبلغ الغاية مهما كان الثمن الذي يدفعه من دمه وماله. وما إن ألغيت معاهدة ١٩٣٦ حتي هبّ شعب الإسماعيلية بعد سبعة أيام، أهالي وطلبة وعمالاً، ليواجهوا الإنجليز المرابطين هناك في معركة ضارية سقط منهم خلالها عددٌ من الشهداء روُوا أرض الوطن بدمائهم.

تتوارد هذه الخواطر أمامي فأذكر أنه كانَ من أبطال معركة السويس بطل لن ينسى التاريخ ذكراه هو الكونستابل فريد يسري الذي كان يعول أسرة أحوج ما تكون إليه، غير أنه لم يعبأ، وإذا هو يعتلي شجرة ومدفعه الرشاش بين يديه يصبّ رصاصه على الجنود الإنجليز لكنه لم يفلت من نيرانهم فإذا هو يستشهد صريعًا. ومضت الأيام تشهد شعبًا مصمّما على الحياة الكريمة، فإذا نحن نرى رجال قرية القرين يُنحُّون نساءهم بعيدًا بعد أن رأوا عزمهن على المشاركة في الكفاح وبعد أن رأوا الخطر يهدّد أهليهم، وإذا هم ساهرون ليلهم حاملين سلاحهم على عواتقهم، وإذا هم يصطدمون بالإنجليز المُغيرين، وإذا الشهداء منهم خمسة على حين كان القتلى من الإنجليز ما يربو على العشرين.

وكم كان الأثر عميقا في النفوس أن يشهد العالمُ جنازةً تضم خمسة من الشهداء في موكب مهيب ومن حولهم جموع الهاتفين المكبّرين، ومن أمامهم سارت الموسيقى تعزف لحنًا حزينًا يهزّ الوجدان ويثير المشاعر وكأنها تزُفّهم إلى الخلود. وإذا نحن نسمع مع مسير تلك

الجنازة أجراس الكنائس تُقرَع عاليًا وأصوات المؤذّنين على المآذن تهلّل وتكبّر. وما إن بلغتْ الجنازة مقرّها الأخير حتى ارتفعت أصوات النساء يزغردن وكأنهن في فرح لا في مأتم. وقد كان من بين أولئك الشهداء شهيد لم يبلغ الحُلُم فاستقبله رفاقه الصغار عند القبر هاتفين باسمه «إلى جنة الخلد».

تلك كانت مشاهد رائعة قلّ ما يروي التاريخ مثيلاً لها.

وبعد هذه الضربات المتتالية للفدائيين ضد الاستعمار بدأت بريطانيا تتراجع وتطالب بوقف أعمال الفدائيين، وانبرت بعض الصحف الرائجة حينذاك تهوّن من حركة المجاهدين ساخرةً، غير أن الشعب لم يكترث لمزاعمها المثبّطة ومضى أبطاله في طريقهم ينسفون مخازن الذخيرة ومستودعات الوقود في معسكر أبو سلطان حتى أن الانفجارات والحرائق بقيت ذات ليلة مشتعلة أربع عشرة ساعة. ورأينا الفدائيين في الثالث عشر من شهر يناير ١٩٥٢ ينسفون قطاراً يحمل جنوداً بريطانيين وتنشب بينهم وبين الإنجليز معركة قُتل فيها عدد كبير من أفراد جيش الاحتلال، فهبّت مصر تشيّع جنازة مَنْ استشهدوا في هذه المعركة، نذكر منهم الأبطال عمر شاهين وأحمد المنيسي وعباس الأعسر وعادل محمد غانم وغيرهم، في مشهد كبير أثار النفوس وزلزل القلوب.

وتلت هذه المعركة في الرابع والعشرين من يناير معركة غير متكافئة بين جنود بلوكات النظام بقيادة اليوزباشي مصطفى رفعت والبريطانيين في الإسماعيلية، فكان ما يملكه الإنجليز من جنود ومدفعية ودبابات يربو كثيراً على عدد المصريين وعُدتّهم، فما كان جنود بلوكات النظام يحملون غير بنادقهم العتيقة التي لا تُستخدم إلا في الحفاظ على الأمن لا في الحروب. وكانت بحق مذبحة للمصريين استشهد فيها عدد كبير من جنودنا، مما كان له أثره العميق في نفوس المصريين وهيّأ لثورة جاد بها الزمان بعد شهور.

خلال هذا الزلزال من الوطنية والفداء دأبت مدرسة صحفية محدثة على إثارة البلبلة والشكوك، فعلى حين كانت غالبية الصحف المصرية معنيّة بضرورة إلغاء المعاهدة المصرية البريطانية، وعلى حين كان الشعب بكل طبقاته يتحرّك في قوة وعنف، فتعدّدت المظاهرات الشعبية وانعقدت المؤتمرات تطالب بإيقاف المفاوضات مع المحتلين الإنجليز وإلغاء المعاهدة، وعلى حين كانت بريطانيا تتراجع وتطلب أجلاً جديداً، طالعتنا صحيفة صحيفة من صحف المدرسة هذه تؤكد أن المعاهدة لن تُلغَى، وأن مصر لن تقطع المفاوضات، وأن الزمام قد أفلت من يد مصطفى النحاس، وأن أمريكا تتوقّع أن يُنقذَ الملك فاروق الحالة، وأن الواجب أولاً هو «التطهير». وكانت أول مرة تظهر فيها هذه النَغمة لمخادعة الشعب الثائر لصرفه عن كفاح الاستعمار. كانت أصوات هذه المدرسة الصحفية ترتفع لتدفع الشعب بعيداً عن طريق النضال

مردّدة شعارات «الرشوة . . السرقات . . النهب» . لكن الشعب لم يلتفت إليها ، إذ آمن بأنه لم يعد أمامه إلاّ طرد الإنجليز ثم مواجهة الملك بقوة الشعب . واستيقظ الملك ذات يوم فوجد نفسه أمام شعب ثائر فأمسك بالقلم مرغمًا ووقّع مراسيم إلغاء المعاهدة استجابة لإصرار رئيس وزرائه مصطفى النحاس .

في ٨ أكتوبر ١٩٥١ ألغيت المعاهدة وبدأ الشعب يجمع صفوفه ويطالب بحقوق جديدة تساعده على الكفاح المسلّح . وعلى حين كانت غالبية صحف مصر تشدّ أزر الشعب المكافح فوجئنا بصحيفة من صحف تلك المدرسة تصدر في الثالث عشر من أكتوبر ١٩٥١ لتقول : «إنجلترا تهدّد باستعمال القوة إذا حوصرت قواتها في فايد ، والدوائر البريطانية تؤكد أن محاولة مصر سوف تفشل» . ثم تعود لتعلن «أن السكرتير الإدارى الإنجليزى لحكومة السودان يهدّد باحتلال القاهرة والإسكندرية» !

هكذا رأى شبّان ذلك العهد ـ والضباط الأحرار منهم ـ والدم المصري يسيل في منطقة القناة ، والحرية المصرية في الميزان تنتظر كفاح المصريين ، كيف كانت صحف هذه المدرسة الصحفية تبثّ اليأس في النفوس وتستهين بل وتحقّر من كفاح الأبطال البسطاء المجهولين .

وعلى الرغم من ذلك التخويف والتسفيه انطلق الشعب يهدر في منطقة القناة . كان العمال يدركون أن طريق البطالة الطويل يهدّدهم إذا ما أضربوا عن أعمالهم في القاعدة البريطانية ، وكان منهم من يترقّب مصيرًا مجهولاً فيه الجوع والبحث عن لقمة العيش . كان الكثير منهم يتطلّع وراءه فيجد أطفالاً سيتضوّرون جوعًا ، وبرغم ذلك أغمض العمّال عيونهم وأضربوا عن ممارسة أعمالهم . ثم جاء موقف التجار وكان تضامنًا رائعًا مع العمال ، مع أن الخراب والإفلاس كان يهدّد حياتهم .

كذلك قام الضباط الأحرار بزعامة جمال عبدالناصر بنصيبهم في تلك المواقف الوطنية كما ذكرتُ ذلك آنفًا ومفصّلاً ، فإذا هم يدرّبون أعدادًا غفيرة لا حصر لها من الفدائيين على استخدام السلاح وحرب العصابات ويزوّدونهم بالأسلحة والذخائر والقنابل ، كما شاركوهم في معاركهم تلك التي شنّوها .

وعادت صحف تلك المدرسة تلمّح إلى تعيين حافظ عفيفي باشا في منصب كبير ، وإذا الملك يُصدر بعدها مرسومًا بتعيينه رئيسًا للديوان الملكي ، وإذا تلك الصحف نفسها تبارك هذه الخطوة مؤكّدة أنه اختيار موفّق كل التوفيق . وأحسّت بريطانيا بالفرج يأتيها من تعيين الرجل المناسب ، فقالت صحيفة الديلي ميل : «لقد نأى الملك بالعرش عن سياسة التطرّف بتعيينه حافظ عفيفي رئيسًا للديوان الملكي وعبدالفتاح عمرو مستشارًا للسياسة الخارجية ، فلقد كان الرجلان يدركان تمامًا الأخطار التي سوف تتعرض لها مصر إذا استمرت في عدوانها الدائم على الدول الغربية» .

ترى هل كان هذا من قبيل توارد الخواطر؟

لقد أدرك الشعب المصري يومئذ أن ثمة مؤامرة كبرى تُدبَّر له في الخفاء وأن عناصرها بدأت تتكامل. وإذا صحيفة من تلك الصحف تصدر في الثاني والعشرين من ديسمبر ١٩٥١ لتمهّد للأحداث المطويّة فتقول: «من هو رجل الساعة؟ إنه علي ماهر المرشح لرئاسة وزارة قومية، فهو سريع وقوي لا يؤمن بالحزبية». وفي الخامس من يناير ١٩٥٢ ومصطفى النحاس لايزال رئيسًا للحكومة، تنشر الصحيفة نفسها بالخط الأحمر في رأس صفحتها الأولى: «وزارة قومية برئاسة علي ماهر». وفي التاسع عشر من يناير تعود الصحيفة نفسها فتنشر مانشيتًا في صدر صفحتها الأولى يقول: «الملك يقول: أريد أن أسعد شعبي». وكان غريبًا بعد قول الملك هذا أن يقيل الحكومة التي ألغت المعاهدة، وبذلك يوقف الكفاح المسلّح ضد الإنجليز. وقد ظهر هذا المانشيت في ذلك اليوم نفسه الذي كان مانشيت الصحف الأخرى في صدر صفحاتها الأولى يقول: «الإنجليز يهاجمون بورسعيد تحت ستار من قنابل المعسكرات والأسطول. الفدائيون يقتلون ٤١ جنديًا إنجليزيًا ويصيبون ٦٧ بجراح خطيرة».

وينبري أحد محرّري هذه المدرسة ساخرًا من هذه الأخبار فيكتب دون خجل قائلاً: «لقد بدأت بعض الصحف تكتب عن كتائب التحرير قبل أن تتكوّن كتائب التحرير، وتخلق من أفرادها أبطالاً في حوادث بارعة التفصيلات إلا أنه ليس فيها من الواقع سند أو دليل». ثم يمضي في تحدّيه متظرّفًا: «سنظل نقولها حتى تفهم صحافة القاهرة [وكأن صحيفته تصدر على ضفاف التيمز]، فصحافة القاهرة لم تفهم وخرجت تنشر بالعناوين الحمراء والصفراء والزرقاء ما لا نهاية له من ألوان قوس قزح، وتفتّق خيالها عن قصة ضرب سيارة القائد البريطاني».

ثم نقرأ في الصحيفة نفسها وهي تسخر من وسيلة أخرى من وسائل النشر والتعبئة الشعبية: « لو أن وزير الإذاعة سمع بنفسه الإذاعة لعرف أنه لم يحدث في تاريخ العالم كله أن تحوّلت إذاعة بلد إلى «مَحْزَنَة» تُلطَم فيها الخدود صباح مساء، وتُلقَى الخطب التافهة والأناشيد غير المفهومة».

ولست أدري لم دأبت هذه المدرسة بالذات على مهاجمة الصحافة الوطنية كلما هبّت تنتصر لمعارك التحرير؟ ولمصلحة من؟ فكم بذلت من محاولات لتشويه كفاح هذا الشعب ولتُثنيه عن المضي في نضاله. وعلى حين كان الإنجليز يُرعدون ويتوعّدون كانت هذه المدرسة تروّج لوجهة نظر الاستعمار لتفتّ في عضد المكافحين، وكان الملك وأذنابه يتربّصون بمظنّة أن الشعب الفقير الجائع لن يقوى على طرد جنود الإمبراطورية، وقد أنسوا أن هذا الشعب كان يدرك حق الإدراك أن جوعه وعريه مردّهما إلى هذا الاستعمار وأعوانه.

من هنا يتجلّى أن ما حمله شباب مصر ومعهم الضباط الأحرار من نقمة على تلك الصحافة المضلّلة التي كانت ما تفتأ تثبّط الهمم وتروّج للاستعمار، لم يكن تحاملاً أو تجنّيًا بل لما دأبت عليه هذه المدرسة من نشر الأباطيل. ولعلني بهذا الذي أوردته قد جَلَوْتُ موقف الصحافة المصرية في تلك الحقبة. وأذكر أنني ذكرت شيئًا من هذا في مجلة «التحرير» وقت أن كنت رئيسًا لتحريرها في مقال تعاونت فيه هيئة التحرير بأسرها تحت عنوان: «لا تزيّفوا تاريخ الأبطال» [العدد ١٩ في ٣ يونية ١٩٥٣]، وكنت أبتغي من وراء نشر هذا المقال أن أبصّر الشعب بما كان يجري من حوله لكي يحتاط لأمره، لكنني سرعان ما أحسستُ بخيبة الأمل حين رأيت أقطاب هذه المدرسة وقد عادوا إلى الظهور في الميدان من جديد، وإذا بقيادة الثورة تُظلُّهُم بظلّها، وإذا بهذه المدرسة بكامل هيئتها خلال أحداث شهر مارس ١٩٥٤ تناصر ـ إن خوفًا أو نفاقًا ـ الجانب المعارض للديمقراطية ضد الجانب المنادي بها. والغريب أن أولئك الذين ناصروا مَنْ كان ضد الديمقراطية نراهم اليوم يتباكون على غياب الديمقراطية، وما أظن أحدًا ممن عاصروا تلك الأحداث ينسى هذا النفاق وتلك المداهنة!!

كان رجال هذه المؤسسة أعدى ما يكونون للمدرسة الصحفية الوليدة في مستهل عهد الثورة، فإذا مجلة «التحرير» بعد فترة قصيرة لا تعدو السنة توضع تحت الرقابة بتحريض منهم مما اضطررتُ معه إلى تقديم استقالتي من رئاسة تحريرها، فلقد كان مجلس قيادة الثورة حين قرر إخضاع المجلة للرقابة، على يقين من أنني سأرفض هذا الوضع وأقدّم استقالتي، وهو ما حدث. وعلى أية حال ففي رأيي أنه قد آن الأوان لأن يتولى المفكرون تحليل ودراسة أحوال الصحافة خلال تلك الحقبة وتفسير ما تخلّلها من مواقف وعجائب.

إلى هذا الحدّ كانت الشُّقَّة بعيدة بين فريق من الضباط الأحرار وتلك المدرسة الصحفية. وكان غريبًا على هؤلاء الضباط أن يروا قيادة الثورة تستعين برجال هذه المدرسة وهم يعرفون جيدا ماضيهم، إلى أن تكشّف بعد أمد طويل صدق حدس أولئك الضباط الأحرار من أن هؤلاء لن يحيدوا عن مبادئهم قيد شعرة، وإذا هم حين سنحت لهم الفرصة بعدُ يشنّون الغارة إثر الغارة على الثورة ورجالها كما شنّوها من قبل على الحركات الوطنية. ما تركوا سلبية إلا ألصقوها بعهد عبدالناصر وحده، وقد أنسوا أن الجماهير على وعى كامل، تردّ الأمور إلى أسبابها الحقيقية، وما تنطلي عليها نسبة بعض تلك السلبيات التي كانت بنت يومها إلى عهد عبدالناصر. وما ننكر أن عهد الرئيس عبدالناصر قد انطوى على سلبيات وتجاوزات وأخطاء جسيمة مؤسفة، ولكن سرعان ما زيد عليها وأضيف إليها سلبيات وتجاوزات وأخطاء مزعومة كان العهد بريئًا منها، يلصقونها به ولا يزالونُ تكرّر كتابتها أقلامهم لعل التكرار يومًا بعد يوم يرسّخها في الأذهان ويجعلها حقيقة واقعة. إنهم يحاولون عبثًا أن يهدروا إيجابيات الثورة، سواء لما يُكنّون لها من عداء أو خدمة لأهداف الأمبريالية العالمية، أو كما يقول الأديب نجيب

محفوظ عن حق في أهرام الخامس عشر من أكتوبر ١٩٨٧ : «إنهم يجرّدون ميراث الثورة من إيجابياته التي كانت إنجازات جليلة.. تغيّر بفضلها التركيب الاجتماعي التقليدي وتحرّك درجات نحو العدل والإنسانية، وبفضلها نال الفقراء شيئًا من العدل لم يحظوا بمثله منذ عصر بناة الأهرام» .

وإنني لا أنكر أن بعضًا من رجال تلك المدرسة الصحفية ـ لا سيما بعد أن بَرئوا من نَزَغَات الشباب ـ ما لبث أن عاد إلى الصواب بعد أن استوت له الرؤية ، فإذا هم مع الأمة في مسارها وقد سَمَوْا بأقلامهم فأفادوا الناس بما يبثّونه من رأي صائب ويدعون له من خير .

ومن سوء الحظ أن أفرخت تلك المدرسة فيما بعد ذراري استمرأت الضّلالة وغدت للبعض منهم مراكز القيادة في الصحافة المصرية ، التي ما لبثت أن أصبحت ـ في بعض مواقعها ـ مع مرور الوقت مستنقعًا آسنًا مليئًا بالنفاق والزيف والتضليل ، وإذا بنا نرى بعضهم على قمم عالية ثراءً وجاهًا ، ولا غرو ، فأموال الدولة تشتري أصحابَ الأقلام مع الإغداق عليهم ـ بعد انتقائهم ـ إغداقًا واسعًا ، وهم في ركاب الحكام أنّى راحوا وأنّى جاؤوا إلى ومن شتّى النواحي القريبة والبعيدة ، لهم مع كل صُحبة مال وفير ، فإذا أقلامهم تغدو مسخّرة للسلطة توجّهها طوعًا لإرادتها ومشيئتها . ولعل الصحفي الجاد المرحوم الأستاذ جلال الحمامصي ـ ومعروف عنه خصومته لعبدالناصر وللثورة ـ كان يعنى هؤلاء في مقاله المنشور فى صحيفة الأخبار بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٨٧ بقوله : «إن سياسة فَرّق تَسُدْ التي بدأ تطبيقها على صفوفنا مع تأميم الصحافة في ١٩٦٠ قد حقّقت نتائجها الكاملة ، فأصبحت الأسرة الصحفية لا تدين للمهنة بالولاء أو الانتماء . . بل إن تطلّعات «أكثرية» العاملين فيها ومن هم في موقع الرّيادة فيها قد تركّزت حول المصالح الذاتية يسعون إليها هنا وهناك بالإضافة إلى صراع مكشوف حول المناصب والتّقرب إلى من يمنح هذه المناصب . كما أن إحساس الكثيرين من الصحفيين بفراغ مهني رهيب يصنعه الخوف وتدعّمه احتمالات مستقبلية غير مضمونة جعلتهم يتّجهون إلى ممارسة أعمال يستغلّون فيها صلتهم بالمهنة ولكنها تحصّن المستقبل الشخصي» .

إن صحافة تتولّى شؤونها تلك «الأكثرية» التي أشار إليها الكاتب من هؤلاء الحريصين على تكديس الثروات محالٌ أن نتوقّع منهم أن يتوخّوا مرضاة الله أو الصالح العام ، لأن همَّهم الأول هو إرضاء السلطة التي انتقتهم والإثراء في مقابل ذلك . . والنتيجة هي التدهور والقدوة السيئة أمام الشباب .

عندما تولّيت أمر وزارة الثقافة أواخر عام ١٩٥٨ كان موقف بعض الأقلام من هذا التعيين موقف الترحيب التقليدي الذي أحسستُ معه نوعًا من المجاملة المصطنعة ، فلقد كان أغلب المتربّعين على عرش الصحافة المصرية حينذاك من تلك المدرسة المحدثة ، وكانوا على علم بأن

لي اتجاهًا يختلف كل الاختلاف عن اتجاههم، فقد بدا لهم ذلك جليًا حين كنت رئيسًا لتحرير مجلة التحرير. فكانت الرواسب القديمة التي أشرتُ إليها قد جعلت الخلاف في الرأي مشوبًا بنيّة التربّص وأن الأمر يتوقف على فرصة تُتاح.

عُيِّنت وزيرًا للثقافة بعد قيام الثورة بست سنوات، وكانت تلك السنوات الست كافية للمضي في مسيرة التغيير المنشود نحو الأفضل، لكن الثورات ـ أغلب الثورات ـ لا تتم بالضرورة عن طريق ثوّار كلهم مؤمنون بمعنى الثورة أو بنظرية ثورية واضحة المعالم تمامًا للجميع. وقد يكون بينهم ثوار لا شك في ثوريتهم أو قدرتهم على استيعاب وتنفيذ أهداف الثورة، إنما الشك في قدرة بعضهم على التخلّص من الرواسب النفسية القديمة لمجتمعات ما قبل الثورة. وهؤلاء يفتحون الثغرة ـ كما قدّمت ـ ولو بغير قصد لتسلّل العناصر المعادية للثورة إليهم بالوسائل العتيقة وإغرائهم بما كانوا يغرون به الساسة القدامى. كذلك لا تستطيع الثورات ـ كل الثورات تقريبًا ـ أن تعتمد دائمًا وفي كل القطاعات على أشخاص الثوار أنفسهم. فالثوار عادة ما يكونون قلّة معدودة، ولهذا فلا مناص أمام الحكّام من الاعتماد على من يضعون فيهم ثقتهم ممن يتظاهرون بالميل إليهم والاعتقاد بما ينادون به. وكم نُكبَت الثورات من هذا المأتى، إذ المألوف أن من يتظاهرون بالولاء والإخلاص عادة ما يكونونَ من الانتهازيين لا من المخلصين. ثم لا ننسى أن الرجال الذين هم فوق الشّبهات قلّ أن يتقدّموا عارضين أنفسهم وقلّ أن يتقرّبوا إلى أولي الأمر. والانتهازيون هم الانتهازيون مع الثورات وغير الثورات، فهمّهم أن يبلغوا ما يريدون لا تعنيهم المبادئ، وهم إذا ما نادوا بتلك المبادئ فإنهم يتخذونها مطيّة لنيل أغراضهم وما تكون إلاّ كلمات يقولونها بأفواههم وليس لها مكان في قلوبهم. وهكذا لجد هؤلاء أول من تكل إليهم الثورات الكثير من المهام العامة وبعض مهام الحكم وما يتصل به. ومثل هذه العناصر تضرُّ الثورة أكثر مما تفيدها، بل إنها إذا ما تُرك لها الحبل على الغارب تؤدي إلى انتكاس الثورة والانحراف عن القصد الحقيقي منها. فهي تدين بالولاء للأسلوب القديم مهما حاولت أن تتظاهر بغير ذلك، كما أن ارتباطاتها القديمة ترتّب عليها نوعًا من الولاء للقيم القديمة السابقة، وتعتبر الثورة إطارًا تتخفّى وراءه وسلّمًا تثب عليه نحو غاياتها التي هي دائمًا النفوذ والسلطة وما يعبّر عنه النفوذ والسلطة من مصالح فردية أو طبقية.

ولقد حاولت جهدي طيلة السنوات الثماني التي توليتُ فيها وزارة الثقافة مرة بعد مرة أن أدلّل على إمكان تغيير هذا الأسلوب، وكنت آمل أن أجد أنصارًا لي على هذا النهج ذاته من بين الكتّاب والصحفيين. ولقد وجدت والحمد لله فريقًا من هؤلاء وأولئك ـ سواء من المدرسة الصحفية التي أشرت إليها أو من غيرها ـ كانوا يؤمنون بما أؤمن به، وظلوا دائمًا نماذج مشرّفة للكتاب والصحفيين الجادين والغزيري المعارف. ولكن الظاهرة الخطرة أن العناصر الانتهازية

صاحبة المصالح، أعني العناصر التي اعتادت الظهور بوجه برّاق أمام الرأي العام وهي تخفي النوايا الغامضة، هذه العناصر أقدر دائمًا على التعاون معًا، وهي قريبة كل منها من الآخر قُرْبًا قائمًا على تبادل المنافع وحماية الذات. قد تكون بينهم اختلافات، لكن كل ما قد يبدو من خلافات بين بعض هذه الفصيلة الانتهازية وبعضها الآخر سرعان ما يذوب إذا أحدق الخطر بواحد منهم. حينئذ ينبري لمساندته الآخرون بكل ما أوتوا من قوة وضراوة خشية أن يأتي في يوم قريب دورهم، وما أشبه اليوم بالبارحة. أما الشرفاء فهم لا يعتمدون إلا على ما يحسّونه من حسّ واضح، بل قد تكون من مقتضيات الشرف نفسه ألا يتعصّب كل منهم للآخر هذا التعصّب الأعمى كما يفعل الآخرون، وإنما لكل رأيه ولكل موقف مقتضياته. فهم من هذه الناحية ـ أعني الشرفاء ـ معرّضون إلى الانقسام على أنفسهم بينما الآخرون يجمعون أمرهم دائمًا حول المصالح المتبادلة، بل وحول حماية مصالحهم منفردين ومجتمعين. على أنني لا أعمّم هذا على رجال الصحافة كلهم، فثمة منهم مَنْ له المسلك الشريف الوطنى وما أكثرهم. والصحافة كما يقال قد تكون مرآة تعكس عيوب المجتمع، فما نأخذه على بعض رجال الصحافة المنحرفين قد نأخذه على غيرهم من فئات أخرى. وأحب أن أوضّح هنا أن هذه المصالح متنوعّة، فهى ليست دائمًا فائدة مادية، فقد تكون هذه الفائدة نفوذًا، وقد تكون مناصب يسعى هؤلاء إلى احتلالها، وقد تكون أهواء يريدون تحقيقها، وهى جميعًا قاسم مشترك أعظم بين أصحاب هذه المصالح سواء كانوا صحفيين أو شخصيات لها قدرها فى المجتمع أو رجال أعمال أو غيرهم، بل ومنهم للأسف من تسلّلوا إلى الثورة ولم يكونوا من رجالها، أو مؤمنين بها حقيقة لكنهم عليها باتوا محسوبين.

لقد وجدت نفسي أمام هذه الملابسات بين اثنتين: إما أن أتنازل وأحقّق لهؤلاء بعض مآربهم فأنال تأييدهم حتى إذا أخطأتُ، وإما ألاّ أتنازل وأمضى في طريقي غير عابئ فأتلقّى هجومهم وإن أصبْتُ. والاحتمال الثالث بين الاحتمالين هو أن أتهاون في نظرتي إلى هؤلاء وأن أتجاهل تُرّهاتهم وأسالمهم، أو بصراحة أنافقهم لأضمن على الأقل مهادنتهم، لكن الله هداني فلم أقبل الحل الوسط الذي عددتُه نوعًا من المسالمة التي تقترب من الاستسلام. وقد انتهى موقفي من هذه الفئة كلها إلى نوع من العزلة فرضتُه على نفسي مُؤْثرا أن أؤدي واجبي غير مكترث بأية دعاية أو تعريف بما أقوم به.

ومما زاد الهوّة بيني وتلك العناصر أننى لم أشأ أن أقيم علاقات بالصحف والصحفيين من تلك التي اعتاد البعض أن يقيموها معهم. لم أقرّب منهم فريقًا لحثّه على الدعاية لشخصي. لم أجامل منهم فريقًا مجاملات غير طبيعية لكسبه إلى صفّي بالحق أو بالباطل. لم أغر أحدًا منهم بشيء يجرّه إلى صفّي. لم أنافق أو أتزلّف أو أهبط بمستوى مسؤولياتى إلى هذا الحد، وإنما قامت علاقاتي بالصحافة والصحفيين على مستوى سويّ واضح؛ كل ما بيني وبينهم عمل أؤديه، ولهم أن يقابلوه بالحفاوة أو النقد أو بالتجاهل إذا أرادوا، وأحمد الله أن

عبدالناصر قد جعل وزارة الثقافة إحدى الوزارات المُباح نقدها بلا حرج طوال عهدي بها، وقد كان في ذلك مُحقًا. وكانت سياستي في الوزارة ألا يُنشر خبر عن أعمالها إلا بعد إنجازه، ما لم يكن هذا الخبر رَأيًا يقال أو مناقشة لموضوع يهمّ الرأي العام، وما جاء في الصحف دليل على ذلك، وأستشهد بكل ما جاء على لساني في الصحف التي صدرت خلال فترتي اضطلاعي بمسؤولية وزارة الثقافة.

وقد اختطّت بعض الأقلام من أبناء المدرسة الصحفية التي أشرت إليها سياسة معينة تجاه وزارة الثقافة، فكانت تقابل إنجازات الوزارة بالصمت، لكنها كانت تحرص على مهاجمة عناصر معينة لها دلالتها من ناحية منهج العمل. وأكتفي بأن أضرب مثلاً بالهجوم المتوالي الدؤوب الظالم على شخص المرحوم المهندس الموسيقار أبو بكر خيرت. فقد كان الذين هاجموه قد اتهموه بالجهل والسطحية والانتهازية والأنانية. ووصل الأمر إلى حد أن أخذ بعض الرسميين الكبار في جهاز آخر من أجهزة الدولة في مهاجمته ومهاجمة أوركسترا القاهرة السيمفونى واتجاهات وزارة الثقافة في خدمة الموسيقى، وكان ذلك الهجوم في مجلة تُصدرها هيئة الإذاعة الرسمية! ولم أكن غافلا عن حقيقة هذا الهجوم، فلم يكن أبو بكر خيرت بشخصه هو المقصود، وإنما كان الهجوم موجّهًا إلى الاتجاه الجديد في حقل الموسيقى الذي طبّقه العاملون في الوزارة بكل ما يملكون من أمانة وتذوّق وحماس. كان الرئيس عبدالناصر ينصحنى دوما كلما اشتدت الحملات ضدى بألا أُستدرج إلى معركة مع «قوم يشترون الحبر بالبراميل» - على حدّ قوله - وقد حاولت قدر طاقتي الأخذ بنصيحته، غير أنى بطبيعتي كنت أجد نفسي مدفوعًا إلى التصدّى بالردّ والتصحيح.

كذلك كانت وزارة الثقافة قد بدأت منذ مطلع عام ١٩٥٩ تتجه إلى الريف باهتمام حقيقي، فقد أحسّت الثورة بطول سنوات العزلة والظلم التي عاناها الريف المصري، فخرجنا إليه بإمكانات الوزارة المحدودة الضئيلة، وكم صاحبتُ بنفسي المسرح الإقليمي إلى القرى تشجيعًا لهذا النشاط مناديًا كل المثقفين في البلاد أن يعدّوا أنفسهم امتدادًا لوزارة الثقافة وأن يمدّوا أيديهم إلى إخوانهم فى الريف. هل اهتمت تلك الصحافة اهتمامًا كافيا بهذا النداء؟ أو هل حتى عارضته ولو مرة؟ لقد لاذت الأغلبية بالصمت، حتى لقد أخذتُ أقيس مدى نجاح أنشطة وزارة الثقافة بعُمق ما يُحاك حولها من مؤامرات الصمت. وثمة كثير غير هذا مما مرّ بعضه في فصول سابقة.

وكم هالني أن تتزلّف قلة من كبار المسؤولين إلى بعض رجال الصحافة بما لا يليق بمكانتهم، فمضوا يحيطون بعضهم بمظاهر الإكبار التي تُرضي غرورهم لقاء تفضّلهم بالإشادة بهم، حتى لقد نسج بعض الصحفيين حولهم جملة من الأساطير ألبستهم في عيون المواطنين هالة خرافية أصبحت مع الأيام موضع التندّر. وهكذا تشابكت مصالح هؤلاء بأولئك حتى

صار بعض هؤلاء يُرضي غرور بعض الصحفيين بالنفاق والزلفى، وأولئك يؤيدون وجودهم بالحق وبالباطل، والخاسر في هذه الصفقة هو الوطن والحق والقيم الأصيلة. ولم يكن هؤلاء وأولئك وحدهم على الساحة، بل كان هناك العديد من الصحفيين الشرفاء يسجّلون ما يؤمنون به دون مجاملة تأييدًا كان أو نقدًا بنّاء ودون انتظار لرضاء أو إرضاء، ومثلهم كذلك عاملون جادون مخلصون طاهرو اليد والقلب واللسان، وحكام يرعون الله في حكمهم وأحكامهم. وإلى هؤلاء جميعًا ترجع النهضة الحقيقية في الحدود التي تحقّقت بها.

* * *

ويعنّ لي أن أسوق في هذا المقام بموضوعية ودون تحيّز بعض ما وقعتُ عليه مما يمسّ أهداف الحركة التي قمنا بها في يولية ١٩٥٢، ما تحقّق منها وما لم يتحقق. وأستطيع القول إن الحركة أو الثورة - كما أطلق عليها بعدُ - سعت أو خطت - وأحيانا حقّقت - خطوات جادة مخلصة نحو تنفيذ خمس من مبادئها خلال سنواتها الأربع الأولى. فلقد تم القضاء على الاستعمار وأعوانه، مرة من خلال المقاومة الشعبية في القناة، ومرة بالمفاوضات التي انتهت إلى معاهدة ١٩٥٤، وثالثة بالحرب ذَوْدًا عن الوطن في مواجهة عدوان بريطانيا وفرنسا ومعهما إسرائيل بعد تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ وبهذا كُتب لمصر أن تزيح عن كواهلها نير الاستعمار إلى غير رجعة، ثم فرغت بعدُ لمحاسبة مَنْ عاونوا الاستعمار سنوات تسلّطه على مصر. وتعبير «أعوان الاستعمار» تعبير فضفاض، ومع ذلك فإن المعايير التي أخذت بها الثورة في المحاسبة لم تكن غامضة أو خافية على أحد، فلقد ألقت القبض على عملاء وخونة كانت أسماؤهم مسجّلة ومعروفة لأجهزة الأمن السابقة على الثورة بوصفهم عملاء يتعاونون جهاراً مع قوات الاحتلال البريطاني، فأحالتهم إلى القضاء ونالوا جزاء ما اقترفوا من آثام في حق وطنهم.

كذلك خطت الثورة في مجال القضاء على الإقطاع ورأس المال المستغل خطوات جريئة واسعة على رأسها قانون الإصلاح الزراعي الذي أصدرته سنة ١٩٥٣، فحرّر مصر من سلطان الحيازات الزراعية الكبرى، وبهذا استطاعت القضاء على سيطرة الإقطاع الزراعي ونفوذه السياسي والاقتصادي، ثم ولّت وجهها نحو تحديث الاقتصاد المصري فنحت به نحو الاستثمار الصناعي. غير أنه برغم حرص الثورة على تحقيق تغيير اجتماعي وسياسي واقتصادي في بداية عهدها، إلا أنه قد واكبت تلك اللهفة على سرعة التغيير أخطاءٌ لم تظهر جليّة في حينها وإنما نحن ندركها الآن بعد التأمل المتأني في مسارها. من ذلك مثلاً أنها شكّلت ما سمّته بمحاكم الثورة قاصدة إدانة بعض كبار السياسيين والوزراء السابقين بتعاونهم مع السفارة البريطانية أو غيرها أو اتهامهم بفساد الذمّة، لتجد لنفسها مبرراً لإبعادهم عن الساحة السياسية، فجاءت تلك المحاكمات أشبه بمشاهد هزلية مقحمة على مسرحية مأساوية، فضلاً عن ابتكارها إجراءات وقواعد قانونية طيّعة ليس فيها من أصول العدالة سوى

ألفاظ متناثرة ذرّاً للرماد في العيون. أما فيما يتصل بالزراعة فقد أصدرت الثورة قانون الإصلاح الزراعي مستجيبة إلى مطلب شعبي جارف، إذ كان توزيع الملكية الزراعية قبل الثورة واضح الغبن حيث كانت الغالبية العظمى من الشعب تعمل في الزراعة دون أن يكون لها نصيب يُذكر في ملكية الأراضي التي تفلحها. غير أن ثمة واقعتين واكبتا «تطبيق» قانون الإصلاح الزراعي وكان لكل منهما آثاره السيئة المشوّهة لهذا القانون الذي قُصد به في الأصل وبكل إخلاص تحويل أكبر عدد ممكن من المزارعين إلى مالكين يُحسنون إدارة مزارعهم إذ هم المستفيدون الأوائل منه. أولاهما تسليم بعض المزارع الكبرى إلى زمرة من الموظفين الإداريين الذين لا خبرة لهم بالعمل الزراعي ولا بإدارة المشروعات الزراعية فأساءوا الإدارة بالاستغلال، فكان أن تدهورت أوضاع هذه المزارع الكبرى بدلاً من أن تتطور إلى وضع أفضل وأوفر إنتاجية وأقدر على الوفاء باحتياجات الناس المتزايدة. ثانيتهما إصدار تشريع تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر الذي أسفر عن قلة اهتمام الملاّك برعاية أملاكهم بوساطة ما كانوا يتملكونه بالفعل من معدّات ثمينة متقدمة مواكبة للعصر لقلة ما بات يدُرُّه عليهم من عائد. هكذا أضرّ سيل القوانين الزراعية حيث أرادت الدولة بها أن تنفع، بل عاونت على الفساد الذي استشرى في بعض هيئات الإصلاح الزراعى، مما أسفر عن توقّف الرقعة الزراعية عن الاتساع برغم وجود السدّ العالي العظيم.

أما عن الاقتصاد الصناعي فقد عُنيتْ الثورة بتوسيع قاعدة التصنيع وتشجيعها بحماسة، فكان أن أنشأت [وزارة] لها بعد أن كانت [مصلحة] في وزارة للتجارة والصناعة قبل الثورة، وكان الهدف من إنشائها هو تحويل مجتمعنا الزراعي إلى مجتمع صناعي بحيث يفتح كل مصنع المجال لتصنيع نوعيّ آخر يرتبط بدوره بخطة التنمية الاقتصادية. ونجحت الدولة على يد وزير نابه هو المهندس الدكتور عزيز صدقى في أن يغدو الإنتاج الصناعى أربعة أضعاف الإنتاج الزراعي، وكان هدفها من التصنيع محاولة الاستقلال الاقتصادي، وبالتالي استقلال الإرادة المصرية وإتاحة فرص العمل لأكثر من مليون عامل نظير أجور تربو على أجور العمال الزراعيين. ولقد كان إنشاء مجمّع الحديد والصلب الذي بلغ إنتاجه في تلك الفترة مليون طن ونصف سنويا هو الخطوة الجريئة الحازمة في سبيل تأسيس أول قاعدة صناعية ثقيلة تستند إليها خطة التنمية الاقتصادية، فكانت تجربة مصرية رائدة بين جميع الدول النامية. وانتهت الدولة عام ١٩٨٢ من تسديد قيمة هذا المصنع الذي اقترضت في سبيله من الاتحاد السوڤييتي السابق مبلغ ١٥٦ مليون روبل، بينما يقدّر ثمنه اليوم بحوالى عشرة مليارات من الدولارات. وشملت قيمة العقد إنشاء المجمّع وإعداد المناجم وخطوط السكة الحديدية وأرصفة استقبال فحم الكوك المستورد ومحطة كهربائية ومحطة تجارب. وفضلاً عن قيمة هذا الكنز الثمين أتاح

فرص العمالة المتخصّصة لأعداد غفيرة من العمال. وإذا كان البعض يأخذ على حكومة الثورة إقامة هذا المصنع في حلوان بدلاً من أسوان وجنوبي الوادي حيث يتوافر خام الحديد ضاربة عُرض الحائط بالتكاليف الباهظة المترتّبة على نقل الخام الأساسي من الجنوب إلى الشمال بما يرفع من سعر المنتج النهائى، فمن الإنصاف أن نذكر أن اختيار موقع التصنيع في حلوان خضع لدراسة مستفيضة استقر رأى الخبراء المصريين والأجانب فيها على اختيار موقع التصنيع في مكان متوسط بين ميناء استقبال فحم الكوك المستورد من الخارج ومناجم خام الحديد جنوبي الوادي بحيث يصل الإنتاج إلى السوق بأقل تكلفة. ولست هنا بصدد حصر شتى الصناعات التي أدخلتها حكومة الثورة إلى البلاد، وحسبي الإشارة إلى مصنع الألومنيوم الذي تعيش عليه اليوم مختلف مشتقّات هذه الصناعة، ومصانع السماد التي غدت تكفي احتياجاتنا وأصبحنا نصدّر الفائض منها بعد أن كنا نستوردها. كذلك ارتفعت كميات البترول في عهد الثورة من ٩ر١ مليون طن إلى ٤٥ مليون طن خلال تلك الفترة. وعلى حين كان دخل قناة السويس قبل تأميمها مليون جنيه سنويًا فحسب أصبح دخلها اليوم يربو على ملياري دولار. أما السدّ العالي الذي انطلقت ألسنة سليطة في حملات مغرضة أو مأجورة لم تتوقف طوال ربع قرن تَصمُه بأنه جريمة في حق مصر، فقد كان ينبغي أن توقظ مُضْرميها الغافلين تلك المجاعة التي نشبت في أغلب بلدان أفريقيا الملاصقة لحدودنا حتى يعرفوا فضله في إنقاذ الوطن من محنة الجفاف الذي اعتصر القارة وأخذ يفتك بالملايين من أبنائها. نعم، لم تسلم سياسة التصنيع من أخطاء هنا وهناك شأن أي سياسة، فليس بين البشر من هو معصوم عن الخطأ، ومن ذلك تركيز صناعة الأسمنت في حلوان تلك الرئة النظيفة لمصر، مما قضى على صناعة السياحة الاستشفائية فيها، فضلاً عما أصابها بالتلوث الذي نعاني منه الآن معاناة مريرة. ومن قبيل الأخطاء أيضًا، أنها وكلت تنفيذ سياستها في بعض الشركات الصناعية إلى مَنْ غالت في الثقة بهم، مُطْلقة لهم العنان، بينما لم يكونوا في قرارة أنفسهم مؤمنين بفكر الثورة، أو غير مدركين لأصول علم الاقتصاد والصناعة وإدارة الأعمال إلى غير ذلك من العلوم الحديثة، وذلك تحت شعار شاذ ضار هو «الولاء قبل الكفاية» أو «الولاء فوق التخصّص». ثم إن بعض مَنْ أنيط بهم التطبيق كان أصلاً صاحب مصالح في العهد السابق للثورة، فلم يكن منطقيًا التزامه بـ «التغيير» لحساب الثورة وهو من ضحاياها وضحاياه!

وعلى الرغم من حرص حكومة الثورة في الخمسينيات على ألا يُضار القطاع الخاص، فإذا هي تسنّ ما يحميه من قوانين كانت النواة لقوانين الانفتاح التي جاءت بعدُ في السبعينيات: مثل الإعفاءات الضريبية السّخيّة، وإتاحة الفرصة للأجانب المستثمرين في مصر لتصدير جزء عادل من رؤوس أموالهم وأرباحهم إلى الخارج، إلا أن هذا التشجيع لم يؤت ثماره المرجوّة، إذ إن تأميم الدولة للممتلكات الأجنبية بعد حرب ١٩٥٦ وضم تلك الممتلكات إليها في

«المؤسسة الاقتصادية» بدلاً من أن يُتاح للأفراد شراؤها ـ وقد اختلف الاقتصاديون في ترجيح كفّة إحدى السياستين ـ دفع الناس للانصراف إلى الاستثمار غير الصناعي مثل مشروعات الإسكان (*) وغيرها، مطّرحين الجانب الصناعي، وهو الذي كانت الدولة تؤمّل من إقامته وإنهاضه أملاً كبيراً، إذ فاتها أن رأس المال الفردي جبان كما يقال.

وفيما يتصل بالسياسة الاقتصادية بعامة، رأت الثورة حرصاً على العدالة الاجتماعية أن تسيطر الدولة على مصادر الإنتاج سيطرة كاملة، فزجّت بالإدارة الحكومية في مشروعات يتعذّر عليها إدارتها، مما فتح الباب لاستغلال الموظفين والوسطاء من خلال اللوائح والأوامر الإدارية التي وُضعت في الأصل لحماية المال العام من السرقة والتبديد، فإذا هي تغدو أداة سهّلت لبعضهم استثمار وظائفهم ومناصبهم لصالحهم الخاص. ثم ما لبثت الإدارة الحكومية أن تدخّلت بهدف السيطرة على الأسعار في قوانين العرض والطلب فيما يجوز وفيما لا يجوز، فارتبكت الأسواق ومنها سوق الإسكان وغيره، وشابت الأهداف السامية المنشودة أصلاً شائبات الفوضى الإدارية والاقتصادية والرشوة والوساطة مما هوّن فيما بعد ـ ولا سيما في عهد الانفتاح ـ على الطبقات الطفيلية والمغامرين والنّهازين من مصريين وأجانب استخدام أساليب «قنص» المال العام والخاص على السواء بعيداً عن الاستثمار السّويّ في مجالات الصناعة الذي كان الهدف الأول والسليم للاستثمار في سياسة حكومة الثورة. ومن المفارقات الغريبة التي تدعو إلى الدهشة أن بعض الوزراء ورؤساء المؤسسات والشركات وكبار المسؤولين الذين تولّوا تطبيق السياسة الاقتصادية الاشتراكية في عهد الرئيس عبدالناصر كانوا هم أنفسهم الذين تولّوا تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي في عهد الرئيس السادات!!

هل حقّقت الثورة مبدأ العدالة الاجتماعية؟ ما أظن أحداً يشكّ في أنها حقّقت هذا الهدف منذ سنيها الأولى. فلقد كانت الشغل الشاغل لحكومة الثورة منذ البداية، فبعد أن حرّرت الطبقات الفقيرة من سيطرة الإقطاع ورأس المال المستغل مضت ترتفع بمستوى تلك الطبقات في كل مجال حتى لم نعد نرى ما كنا نراه قبل الثورة من حفاة أو جياع لا يجدون ما يسدّ رمقهم أو مرضى يلتمسون العلاج فلا يظفرون به. كما فتحت مراحل التعليم على مصاريعها، وأخذت على عاتقها أن تضمن لكل خريج موطن عمل. بل إن هذا الإصرار الشديد على تحقيق هذا المبدأ كان مصدراً للكثير من السلبيات التي نعاني منها الآن، فكما حمل خيراً حمل شرّاً، بل كان شرّه أكثر في بعض المجالات كالتعليم والإسكان وغيرهما.

لقد حاولت الثورة جاهدة أن تحقق العدالة الاجتماعية، لكنها في غمرة اندفاعها لتحقيق

(*) بعد أن انصرف بعض أصحاب رءوس الأموال إلى استثمارات الإسكان إذا قوانين تخفيض الإيجارات تصدر تباعا مرات متتالية مما جعلهم ينصرفون عنها، فتفاقمت أزمة الإسكان التي نعاني منها حتى الآن.

هذا الهدف كما تصوّرته أسقطت من حسابها التربية السياسية للجماهير، فقلّصت دور الفرد في المشاركة والعطاء ونابت عنه في كل أمر بدءاً من لقمة الخبز إلى العمالة الكاملة إلى التعليم المجاني، فغدا المواطن طاقة سلبية معطّلة يترقّب المَنْح والمَنْع، وغابت الخطط العلمية والمدروسة بإحكام في منهج الحكومة، وغمضت الأهداف أو تاهت وسط هذا الركام من محاولات إيجاد حلول لكل المشاكل في الوقت الذي كانت مُلزَمة بألا تتجاوز أسعار السلع سقفًا معينًا لا تتجاوزه. وبدأت الحكومة بالاستدانة وانسابت التشريعات في سيل منهمر تتضارب ثم تُعدّل ثم تُلغى ثم يصدر غيرها حتى أصبح التطبيق السويّ متعذّرًا. وناءت الحكومة بأعباء التوظيف والتعليم والعلاج ومياه الشرب النقية والكهرباء وغير ذلك من الخدمات في غياب نظريات علم الاقتصاد وغياب نظرية الحقوق والواجبات، فتكاسل الناس واستمرأوا الركون إلى الإهمال بعد أن تساوى النشيط مع البليد، وسُدَّت الأبواب أمام طاقات الإبداع والابتكار، فكل نشاط بأمر الحكومة، فلماذا السعى إذن، وبأية فائدة يعود؟ لقد أهملت حكومات الثورة ـ ربما عن غير قصد منها أو ربما عن عدم دراية ـ تربية الأفراد على سلوكيات الأخذ والعطاء والحقوق والواجبات، أعني نظرية «الواجب والالتزامات الخلقيّة»، فإذا بنا نجد أنفسنا بين مواطنين يأخذون ويستعصون على العطاء، مما كلّف الحياة خسرانًا كبيرًا، فإذا العامل لا يعمل وإذا الموظف لا يؤدّي ما عليه بعد أن فرضت لهم الدولة حقوقًا وتراخت في إلزامهم بواجبات، فأفلت الزمام واختل مسار الحياة. وهذا الاضطراب الذي ساد الحياة، ثم ما جدّ من تزايد للسكان خطير مضطرد مع توقف الرقعة الزراعية عن الاتساع الكبير المنشود، ومن استيعاب لأفواج متدفّقة من خريجي الجامعات والمعاهد، وما عانته الدولة من ديون متزايدة متجدّدة، وما كانت تحتاجه من استثمارات ضخمة لإصلاح وتجديد البنية الأساسية، ثم ما ساد بين الأفراد من خراب الذّمم. . . . كل هذا وقف حجر عثرة في سبيل تطبيق العدالة الاجتماعية كما كنا نرجو، مما جعل الدولة معه عاجزة عن أن تكفل إلا الحد الأدنى من المعيشة للشعب. وتبدّلت الحال، فإذا الدولة بعد أن كانت تملك وسائل الإنقاذ غدت لا تملك غير وسائل الحيلولة دون التردّي في الهلاك، وهي في ذلك كانت أشبه بشبكة الأمان التي تُمدّ تحت لاعبي السيرك لتقيهم عند التردّي والسقوط من حالق.

وكما سبق أن أشرت فإن الحكومة لجأت إلى الاستدانة والدخول في حلقة مفرغة من الاقتراض والسّداد الجزئي، مما جعلها عاجزة عن كفالة الرعاية المثلى المنشودة للمواطن، فغدا البون شاسعًا بين الهدف والوسيلة. ولا ننسى كذلك أثر الحروب المتتالية التي فرضتها قوى الاستعمار علينا وعلى اقتصاد مصر، وكذا الشطط في بذل العون الحربي لبعض الدول في غير موضعه، مما اضطر حكومة الثورة إلى تحويل جزء لا يستهان به من الطاقة والمال لسد حاجات تلك الحروب والرد على الاستفزازات المستمرة والمتعاقبة، فغدا السلاح مقدّمًا على

مشروعات التنمية مما ترك بدوره أسوأ الأثر على الاقتصاد وعلى أجهزة الحكم، وعلى نظرية رئيس الدولة الاشتراكية المبهمة وعلى الجماهير سواء بسواء.

ثم نعود فنتساءل: هل استطاعت الثورة أن تُنشئ جيشًا قويًا؟ لقد حاولت ذلك مرات. أولها حين اخترقت الحصار المضروب على السلاح وتعاقدت مع تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٥٥ لشرائه، غير أن قوى الاستعمار وقفت لها بالمرصاد، فكان العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ الذي قضى على قدر من تلك الأسلحة، إذ كان هدف الأعداء هو تدمير الأسلحة الجديدة قبل أن تستوعبها القوات المسلحة. ثم عوّضت الدولة ما دُمِّر من كميات السلاح عام ١٩٥٦ في السنوات التالية، حتى إذا ما أصبح حجم التسليح مناسبًا مرة أخرى تدخّلت قوى الاستعمار عام ١٩٦٧ بذراعها الطويلة «إسرائيل» وقضت على ما كانت الدولة تملك من سلاح. ومما ساعد على ذلك أن تنظيم القوات المسلحة لم يُبن على أسس علمية راسخة بل على قصر النظر والغرور، كما أسندت القيادات إلى فاقدي الكفاءة القتالية، فتدهور مستوى التدريب وغدت القوات المسلحة أقرب إلى المظهر منها إلى الجوهر، ولا غرو فقد تبوّأت التوجّهات الأمنية المكانة الأولى، وانحصرت المناورات والتدريبات المشتركة في أضيق نطاق، إذ خُيِّل لأولي الأمر أن تجميع حجم كبير من تشكيلات القوات المسلحة للانخراط في مثل هذه التدريبات قد يشكّل خطرًا على أمن «النظام». ومن هنا أصبح من المألوف إرجاء هذه المناورات لغير سبب معقول واختلاق الأعذار الواهية من عوائق مالية وإدارية، إلى غير ذلك. ومردّ ذلك كان في المقام الأول كما قدّمت إلى أن «أمن النظام» وليس أفضل «الكفاءات القتالية» كان هو معيار اختيار القيادات سواء بوساطة المشير عبدالحكيم عامر رحمه الله أو بوساطة أصفيائه المقرّبين وعلى رأسهم كبيرهم السيد شمس الدين بدران [وكان برتبة نقيب عام ١٩٥٦ ثم مقدم عام ١٩٦٢ ثم عقيد عام ١٩٦٧] الذي ما لبثت قيادة الدولة أن دفعت به إلى كرسي الوزير.. أخطر وزير... وزير الحربية! وحين توجّس الرئيس عبدالناصر شرًا من هذه المجموعة الشاذّة شكّل هو الآخر مجموعة الرئاسة من خلال الحرس الجمهوري حماية لنفسه من ذلك الخطر المحتمل الذي يهدّده، وكان أولى به أن يحسم الأمر لساعته سواء بعد العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ أو بعد حركة الانفصال عن سوريا عام ١٩٦١، وقد كان قادرًا على ذلك، إذ كانت مكانته في القلوب وقتذاك ما تزال على أشدّها.

ومما أنهك قواتنا المسلحة وبدّد أسلحتها وزاد من ظاهرة الشللية و «التفسّخ»، حرب اليمن التي عادت منها قواتنا المسلحة مهلهلة فاقدة روح الانضباط بينما عدوّنا التاريخي الرئيس متربّص يعدّ نفسه لمعركة حاسمة تدريبًا وتسليحًا وكفاءةً قتالية. لقد كانت تلك الحرب في رأي الكثيرين ـ وأنا من بينهم ـ سببا من مجموعة الأسباب الجوهرية التي أدّت إلى الهزيمة البشعة في عام ١٩٦٧. غير أن الرئيس عبدالناصر ما لبث أن أحيا تنظيم القوات المسلحة من جديد وأسند قيادتها إلى ذويها من الكفاءات المقتدرة، واستطاع أبطالنا الذين أحسن تدريبهم

علميًا وعسكريًا ونفسيًا أن يحرزوا نصرهم المجيد في معركة العبور عام ١٩٧٣ . وكم كنت أتمنى أن يمتد العمر بعبدالناصر كي يظفر بفرحة النصر مثلما شقيَ بمرارة الهزيمة .

ومن المفارقات الأليمة وسخرية الأقدار أن يكون أحد أسباب اندلاع ثورة الضباط الأحرار عام ١٩٥٢ هو الهزيمة التى لحقت بالقوات المسلحة في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ نتيجة سوء إدارتها سياسيا وعسكريا ، فلقد كان من أهم أهداف الثورة التعجيل إلى النهوض بقواتنا المسلّحة تسليحا وتدريبًا استعداد للجولة التالية مع عدونا الصهيوني التقليدي الحائز على تأييد وتشجيع وتعاطف دول الاستعمار التقليدية والأمبريالية الأمريكية الصاعدة . فإذا الثورة تعاود الانزلاق إلى الخطأ نفسه فتُمنَى القوات المسلحة بهزيمة فادحة لا لتقصير فى أداء أفرادها وإنما لسوء إدارة الدولة للمعركة سياسيا وعسكريا ، وكأننا لم نعتبر بما فات فتردّينا فيما كنا نعيبه على مَن قبلنا .

* * *

ولنمض في مناقشة الهدف الأخير من أهداف الثورة وهو إقامة حياة ديمقراطية سويّة ، وهو ما كانت تصبو إليه غالبية الذين ثاروا ليلة ٢٣ يولية ١٩٥٢ . وفي الحقيقة إن هذا الهدف لم تستطع الثورة أن تحقّقه لما وقف في سبيل من ينادون به من تيارات مضادة كانت حجر عثرة في طريقها .

وما من شك في أن عبدالناصر كان على أهداف ثورية سويّة تصبو إلى إنهاض الشعب من كبوته لا سيما الطبقات المعدمة ، لا يعنيه أن يكون هذا الإنعاش على حساب الديمقراطية أو لا ، ولكن الذي كان يعنيه أولاً أن تكون ثمة مساواة كاملة بين طبقات الشعب من غير نظرة إلى مَنْ هو أهل لهذا أم من ليس أهلاً لذلك ، حتى وإن لم تسبق الممارسات التنفيذية نظرية علمية واضحة . والحقيقة أن جمال عبدالناصر رغم اجتهاده وصدق نيّاته لم يكن فى بداية الأمر على نهج سياسي مُحكم منظّر بوضوح ، فمنذ أن ثار إلى أن توفّاه الله ظل يترك للتجربة مداها ليتبيّن خطأها من صوابها ، فإذا ما انتهى إلى اكتشاف أنها خاطئة طرحها ، وإذا تبيّن له صوابها أخذ بها ومضى عليها . ولا شك فى أن هذه التجارب كان لها أثرها الواضح في تكريس عبدالناصر زعيمًا سياسيًا ، فإذا عبدالناصر منْ بعد غيره من قبل ، إذ كان يتجدّد فكريًا عامًا بعد عام مستفيدًا من تجاربه .

ولا نزاع في أن الثورة كانت لها رهبة في النفوس لا سيما بعد أزمة مارس ١٩٥٤ التى انتهت للأسف بانهزام التيار الديمقراطي . وهذه الرهبة ألجمت الألسنة عن أن تنطق حقًا ، وكان لهذا أثره السلبي على الثورة ، فلقد حُرمت بهذا من أن تجد إلى جانبها ناصحًا ينصح أو موجِّهًا يوجّه ، فإذا هي تعاني مما سمّته الثورة حينذاك بأزمة المثقفين ، تعني بهذا أن المثقفين غابوا عن الساحة السياسية ولم يعد لهم رأي يُسمع في أي ميدان آخر ، فاختفى الرأي

السياسي والرأي الاقتصادي والرأي الاجتماعي، ولم يعد لهذه الآراء جميعًا تواجد ملحوظ. ولم تلبث هذه الرهبة أن انقشعت بعد أن أعطتهم الثورة الأمان وإن جاء متأخرًا جدا، وإذا العديد من المثقفين على رأس من يشاركون الثورة رأيًا وفكرًا، فكان منهم الوزراء ومن هُم دون الوزراء.

ولعل الأساس السليم في مجال الإصلاح السياسي هو استيعاب ما كان من نظم سياسية مستقرة، عالمية كانت أو محلية، والإفادة من أخطاء هذه وتلك لتفاديها، ثم نأخذ في الاعتبار أن ما ينطبق على غيرنا ليس ضرورة أن ينطبق علينا، فالظروف غير الظروف والأحوال الاجتماعية هنا غير الأحوال الاجتماعية هناك، والمنطق السياسي كما يختلف من فرد إلى فرد كذلك يختلف من جماعة إلى جماعة ومن أمة إلى أخرى. ومن هنا كان علينا حين كنا ننشد وضع نظام سياسي أن نفيد من تلك التجارب العامة والخاصة، كما كان علينا أن نحرص على إشراك ذوي الرأي السديد على مختلف تخصّصاتهم دستورية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية أو تعليمية أو تكنولوجية أو ثقافية، على أن يدلي كلٌ برأيه في صراحة ووضوح، فالآراء السوية لا تكون إلا عن هذه المشاركة، ولعل ما وُضع موضع التنفيذ في السنوات الأخيرة من تشريعات تتصل بمنح مساحة أوسع لحرية الرأى بصورة عامة يكفل لنا الظفر بآراء ذوي الرأي الحصيف على اختلاف مشاربهم. وكما نعرف جميعًا ثمة نوعان أساسيان من الديمقراطية مهما اختلفت التعريفات العلمية لهما؛ إحداهما الديمقراطية الليبيرالية التي تساير النظم الرأسمالية وفيها يكون للشعب حرية في اختيار ممثّليه الذين يحرصون على مصالح الشعب أمام نفوذ الرأسمالية ويخفّفون من ضراوتها إذا تجاوزت حدودها. والنوع الثاني هو الديمقراطية الجماهيرية أو الشعبية التي تظهر عادة مع الدولة المركزية السلطة القوية المهيمنة على وسائل الإنتاج أو التي تملك معظمها. وفي ظل هذا النظام تكون ثمة مساواة بين طبقات الشعب جميعها دون أن يكون لهذا الشعب حريته الكاملة. وهذا النوع من الديمقراطية هو الذي أخذ به نظام الدولة الناصري، فسوّى نظريًا بين الطبقات دون أن تكون لهذه الطبقات حريّتها. وكان نتاج هذا النظام تلك المجالس الشعبية التي أخذ فيها بمحاولات المساواة بين الطبقات فكان لكل طبقة اجتماعية مقاعدها المخصّصة لها في المجالس الشعبية حتى صار للفلاحين والعمال نسبة خمسين بالمائة من مجمل مقاعد تلك المجالس النيابية. وقد أدّى ذلك إلى اختلاط الحابل بالنابل وعدم تحقيق الأهداف السامية المرجوة من هذه السياسات، وإلى تعميم الفوضى الضارة بحجّة منح طبقة اجتماعية تسود فيها الأمّية حق المشاركة بالسياسات التشريعية. ترى هل ثمة مخرج لنا من هذا المأزق؟

ولكن لا يجوز أن يغيب عن بالنا أنه لكي تحيا الديمقراطية وتنمو لابد من إنعاش الثقافة والتعليم. فالفلاح الأمّي قد ينعم بها لكنه لا يملك القدرة على المشاركة بإنعاشها، على حين

أن المثقّف قادر حقا على المشاركة الناجعة المجدية . ومن هنا فلكي تحيا الديمقراطية حياة سوية ينبغي أن يكون المستمتعون بها على درجة موائمة من الوعي وإلا وُئدت الديمقراطية بأيديهم. ويطيب لي هنا أن أسوق تلك العبارة الجامعة التي وردت في كتاب عميد الأدب العربي الدكتور طه حسين «مستقبل الثقافة في مصر» : «إذا كانت الديمقراطية مكلّفة أن تضمن للأفراد الحرية كما ضمنت لهم الحياة، فإن الحرية لا تستقيم مع الجهل ولا تعايش الغفْلة والغباء. فالدعامة الصحيحة للحرية الصحيحة إنما هي التعليم الذي يُشعر الفرد بواجبه وحقّه، وبواجبات نظرائه وحقوقهم، والذي يُشيع في نفس الفرد هذا الشعور المدني الشريف، شعور التضامن الاجتماعي الذي يجعله حريصًا على احترام حقوق نظرائه عليه ليحترم نظراؤه حقوقه عليهم. وأيسر هذا التعليم هو الذي يمكّن الفرد من أن يعرف نفسه وبيئته الطبيعية والوطنية، ويلائم بين حاجاته وبين هذه البيئة الطبيعية والوطنية، فالفرد محتاج قبل كل شيء إلى أن يقرأ ويكتب ويحسب ويعمل أيسر العمل بعقله ويديه، ليستطيع أن يفهم عن نظرائه، وليستطيع نظراؤه أن يفهموا عنه».

ومع ذلك فمن الإنصاف أن نعترف بعد استقراء أحداث التاريخ بأنه بعيدٌ أن يكون ثمة نظام سياسي ديمقراطي في ظل السنين الأوليات للثورات، وما أكثر ما في التاريخ من أمثلة تُذْكي هذا القول. فثورة كرومويل التي هبّت في إنجلترا عام ١٦٤٥ لتحمل الملك على إعطاء البرلمان حقوقه سرعان ما تحوّلت إلى دكتاتورية، غير أن تلك الدكتاتورية سرعان ما أطيح بها. ومع هذا لم تظفر بلون من ألوان الديمقراطية إلا مع سنة ١٨٣٢ حين أتاح مشروع «قانون الإصلاح» حق الاقتراع للأفراد شريطة أن يمتلك المقترع دارًا تبلغ قيمتها الإيجارية عشرة جنيهات أو أكثر سنويًا، وهو ما يعني حرمان العمال والفلاحين والنساء من حق الاقتراع. ولم يصبح الاقتراع في إنجلترا عامًا للجميع بما فيهم المرأة إلا عام ١٩١٨، كما لم تصبح المساواة شاملة الجميع إلا عام ١٩٢٨!

وعلى الرغم من قيام الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ للقضاء على النظام الملكي وإقامة نظام ديمقراطي جمهوري، فإن هذا الهدف لم يتحقّق إلا في نهاية سنة ١٨٧١ بعد هزيمة فرنسا في الحرب السبعينية والقضاء على ثورة الكوميون وقيام الجمهورية الثالثة. وهكذا لم تستعد الجمعية الوطنية سلطاتها التشريعية إلا بعد اثنتين وثمانين سنة من قيام الثورة الفرنسية، وبعد أن عبثت كلٌّ من حكومات «القناصل» و«الإدارة» و«الملكية» و«الإمبراطورية» بحقوق الشعب الديمقراطية طيلة تلك السنين.

ومن هنا كان لا مفر للثورات من فترة يكون زمام الأمر في يدها، يُرْخَى لها فيها لتحقيق أهدافها التي قامت من أجلها ولتُرسي مبادئها بما تتناوله من تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية تحقّق للأغلبية وجودها حتى لا يكون لغيرها من القوى فرصة للهيمنة عليها. وما

إن تنتهي هذه الفترة الانتقالية التي لا يجوز أن تمتد إلى ما لا نهاية حتى يُردُّ الأمر إلى الشعب ليختار نظام الحكم الذي يرضاه. ولعل إرخاء عبدالناصر الحبل على الغارب للفترة الثورية الأولى كان مبعثه ومبرّره ذلك التأييد الشامل الجارف الذي حظي به لا في مصر وحدها بل في شتّى الأقطار العربية تقديراً لزعامته وإيمان الجماهير وقتذاك بأنه الرجل الذي جاد به الزمن ليخلّص مصر بل والشرق من قبضة الاستعمار. من أجل هذا اطمأن الناس إليه زعيمًا وحاكمًا ثوريا وتجاوزُوا عمّا جاء في عهده من سلبيات مرّت الإشارة إلى بعضها في ثنايا هذا الكتاب، سُقتها لتكون لنا عظة وعبرة كي لا نقع في أمثالها في حاضرنا أو مستقبلنا. والتاريخ يحدّثنا أنه ما من عهد هنا أو هناك على مرّ الأجيال خلا من سلبيات، وهل منا من هو معصوم عن الخطأ؟ ترى لو أن العمر طال بعبدالناصر هل كان سيعالج تلك السلبيات ويردّ الأمور إلى نصابها الحق؟ فما جرى في الخمسينيات والستينيات يستحيل جريانه في التسعينات، والأزمان تمرّ، ومع مرور الفترات والمراحل تختلف الظروف والأحوال.

ويستطرد بي الحديث عن الديمقراطية إلى شكل آخر من أشكال الحكم عانينا منه في العالم الثالث وهو الدكتاتورية أو حكم الفرد الذي عادة ما يقوم في أعقاب قيام الثورات، والذي كثيراً ما يستمر لسنين طويلة تالية. وقد تكون للدكتاتورية أحيانًا خلال سنيها الأولى بعض المزايا الإيجابية كما أسلفت، لا سيما إذا كانت الشعوب لا تتمتّع بالديمقراطية تمتعًا متصلاً خلال حياتها قبل الثورة. لكن الدكتاتورية إلى جانب تلك المزايا حتما ما تؤدى بالبلاد إلى نهايات مأساوية. ولعل ما فات زيجموند فرويد في أبحاثه العديدة أنه لم يُضفْ إلى غريزتيْ الجنس والعدوان - والتسلّط لا شك لون من ألوان العدوان - بوصفهما حافزيْن أساسيّيْن لاستمرارية الحياة، عناصر التفوّق والقوة والسيطرة، وأعني بالتفوّق التميّز عن طريق العلم أو الفن أو الأدب أو الرياضة أو «السلطة». والثابت أن أكثرها إذكاءً للانفرادية وإنماءً لها هي «السلطة» وما تنطوي عليه من متعة، وما يتبعها من حرص على الاستمساك بها مدى الحياة، فإذا الشعوب تتحوّل في ظل الحكم الشمولي داخل شخصية الزعيم الأوحد لغواً لا وزن لها. وفي ظنّي أن انتعاش الشخصية الدكتاتورية وتفاقمها ييسّرهما تخلّف الشعوب النامية الفكري والاقتصادي وسيطرة العاطفة عليها، وهو ما يؤدي إلى استبداد الحاكم الفرد الممتد لشعبه وقهره إياه. ولعلّي أذكر مقولة حكيم لا تسعفني الذاكرة الآن باسمه: «ما كان لطاغية مستبد أن ينقلب ذئبا لولا أنه رأى رعاياه غنما، وما كان له أن يصير ليثًا لولا أنهم باتوا عبيداً». وفى أى مجتمع يكون سلطان الإنسان على غيره - كما يقول پرودون - متناسبا تناسبا عكسيا مع النمو الفكري الذي وصل إليه ذلك المجتمع، أو كما رُوِيَ من قوله عليه الصلاة والسلام: «كما تكونوا يُولّى عليكم». فالشعوب التى أنستْ بالديمقَراطية أجيالاً بعد أن خاضت معارك طاحنة للحصول عليها على مرّ التاريخ تملك من القوة ما تغيّر به الحاكم إن شاءت بما تملك من

فكر سياسي واع ومؤسسات دستورية راسخة، على نحو ما رأينا بالنسبة لقادة كبار مثل تشرشل وثاتشر وكارتر وبوش وغيرهم. وليس معنى هذا أن أيًّا من أولئك الحكام تنازل عن السلطة بإرادته، بل في الأغلب رغمًا عنه وقسرًا. ذلك أن مَنْ يملك ظلاًّ من ظلال السلطة على أي لون كانت هذه السلطة يراوده دومًا خداع ذاتي يُملي عليه اختراع حيل لا شعورية يدفع بها عن نفسه، تُغريه بتوهّم أنه رسول العناية الإلهية المبعوث لحكم شعبه، وأن كل نقد يوجّه إليه مُغرض لا ظل له من الحقيقة. وقد يبلغ هذا الخداع النفسي بصاحبه إلى أن تتورّم ذاته وتلتهب حتى لا ينفع معها علاج ولا دواء، وقد لا يُجدي معها في نهاية الأمر غير مبْضع الديمقراطية. وعندها نرى هذا السياسي المخلوع قد انطوى على جراحه يصبّ لعناته في سريرته على الديمقراطية لأنها لم تتح له أن يبقى حاكمًا أبديًا لا شريك له. وتُسعفني هنا عبارة الكاتب الصحفي الساخر أحمد رجب فيما نشره مؤخرًا في إحدى الصحف المصرية إذ يقول: «يوجد في أمريكا معقل الديمقراطية خمسة رؤساء سابقين؛ نيكسون وفورد وكارتر وريجان وبوش. وفي دول العالم الثالث الشهير «بالترْسو مُوندو» لا يوجد أبدًا رئيس سابق، وإنما يوجد رئيس فوق الأرض ورئيس تحت الأرضَ».

وفي نظرة عامة ندرك أن مَنْ يملك القرار السياسي في أغلب الدول العربية ودول العالم الثالث يملك دومًا كافة وسائل الإعلام يسخّرها لحسابه ويبثّ خلالها ما يراه في مصلحته، وتظل الجماهير معزولة تمامًا عن الحقائق الموضوعية عاجزة عن إبداء رأيها، فلا يبقى سوى النفاق الذى تمجّه النفوس والإيهام برأى عام غير نابع من ضمير أو وجدان أو فكر شعبي جماعي. ومما يعاون على تزييف ضمير الرأى العام الحكمُ الفردي المطلق الشائع بيننا مهما تغيّر اسمه فإن مضمونه واحد، والذي لا يُسفر إلا عن أميّة أنانية سياسية وعاطفية وفكرية. ومما يزيد في بلبلة فكر شعوبنا أن نرى حكامنا يتبادلون السّباب وينعتون بعضهم بعضًا بأقذع الشتائم، ويطلقون أجهزتهم الإعلامية الجهنمية لتدفع الرأى العام في أوطانهم إلى معاداة غيرهم بلا هوادة. ثم. . بين عشيّة وضحاها نراهم على شاشات التليفزيون وعلى صدر الصحف والمجلات لايتعانقون فحسب بل ويتبادلون القبلات المستهجنة بين الرجال مثنىً وثلاثًا بين التهليل والتطبيل والتزمير. ولعل الحكماء يتساءلون عن وجه الشبه بين تلك القبلات وقبلة يهوذا الإسخريوطي. ومن هنا اهتزّت صورة «القدوة» بين الجماهير العربية، فباتت حيرى تتأرجح بين الصحيح وغير الصحيح، وإذا هى عازفة عن ذلك كله، متحوّلة إلى اللامبالاة بالساسة والسياسة.

* * *

واليوم بعد أن دارت السّنون دورتها نرى الدنيا وقد تغيّرت شكلاً وموضوعًا، ولم تعد أحوال الناس كما كانت أمس، فاختفت الصداقة المنزّهة عن الغرض واعتلّ الودّ وساءت

المعاملة بين الناس. لم يعد للحياة مذاقها الماضي بعد أن انقلب كل شيء رأسًا على عقب، وإن كان ما يجرى على ألسنة الناس بقى على ما كان عليه من ألفاظ وعبارات غير أنها فقدت صدقها وصارت خداعًا في خداع. قد نتكلم اليوم حقًا بلغة الماضي القريب ولكن بعد أن تجرّدت اللغة من صدقها، فما من شك في أن لغة الأمس كانت تتفق وما كنا نحسّ ونشعر، وكانت صادقة في التعبير عن هذه الأحاسيس وتلك المشاعر. وإذا نحن نمرّ بمرحلة الثورة بما صاحبها من نجاحات وإخفاقات، وبما رافقها من تجاوزات ما كان ينبغي أن تقع، وإذا نحن نُفاجأ بأبواب الانفتاح الجارف وقد انفتحت على مصاريعها، وإذا الفساد يعمّ وإذا الرشوة تستشري، وإذا نحن تطالعنا أساليب جديدة على مجتمعنا لا عهد لنا بها من قبل شاركت بدورها في النيل من معنويات الناس وقيم المجتمع الرفيعة. وزاد الطين بلّة أن رأينا الانتهازية تتفشّى والاضطراب في توزيع الدخول يسود بعد ظهور النّهازين على سطح الحياة، وإذا هم يجمعون ثروات ضخمة فرّوا بها هاربين، أو قنّنوا لها وسائل جهنمية من الأمن والأمان تحمي ما انتهبوا، وهم في هذا يحظون أحيانًا بعون السلطة ورضاها، وغدا الجنون بالمال هو أخطر الأدواء، وبات مَن يسرق مال مواطن يقضي بقية أيامه مكبّلاً بالسلاسل والأغلال، ولكن مَنْ يسرق مال المجتمع يقضي بقية أيامه رافلاً في العزّ والأبّهة متحليًا بالذهب الوهّاج، فاضطرب مسار الحياة سياسيًا واقتصاديًا وأدبيًا واجتماعيًا وسلوكيًا وخلقيًا. وما أصدق ما قاله أديبنا الكبير نجيب محفوظ مؤخرًا: «أصبح الفساد قاعدة، وأصبح دينًا». وحسبي هنا قول الشاعر:

قـــالوا الفـــــساد طغى وعمَّ بلاؤُه	واســتــشــرى بين الناس يَسْــري داؤُه
وتســـــاءلوا أنَّى ينزاح عنّا وطؤُه	يكفيكُمُ... أهلُ الفساد مَنْ إليهم درؤُه

وانبثقت عن هذا المناخ الموبوء فئةٌ جديدة تحكمها السوقية في سلوكها وتصرفاتها ولُغَة تَخاطُبها، الأمر الذي كان له أثره المدمّر على الذوق العام والسلوك الاجتماعي، لا سيما في مجال الإنتاج الفني والثقافي والإعلامي حيث تسنّى لهذه الفئة بدخولها الكبيرة أن تُملي ذوقها المتدنّى الرّدىء، وأصبحت في غمرة المادة لا ضمير لها يزجر ويردع أو يرشد ويهدي. وكان لهذا كله أثره في تنشئة جيل على الإحباط والقنوط المفضي إلى اللامبالاة، جيل تحلّل مثل جيفة، تعوّد على رائحة الفساد حتى بات الهواء النقيّ يتفادى منخريه، جيل لا تطلُّع له إلى مستقبل تلوح في أفقه بارقة أمل. ولم يكن بدّ أمام أعداد لا يُستهان بها من أبناء هذا الجيل من محاولة الهرب من هذه الحياة المستعصية؛ إما بانتحال نحلة دينية تنطوي على الغلوّ والتطرّف والغموض والتعصّب، وإما بالعكوف على تعاطي المخدرات وهي صورة من صور الانتحار، وإما بالنزوع إلى الجريمة.

وفي ظنّي أن ظاهرة الرشوة وما يُصاحبها من فساد لن تتلاشى وتزول حتى ينال كلّ مواطن ـ مثقفًا كان أو عاملاً أو فلاحًا ـ حقّه فى أجر مجز عادل عن عمله يتناسب مع تكاليف المعيشة الحقيقية وارتفاع الأسعار التي ينوء بها لكفالّة أسرّته طعامًا وكساءً ومأوىً وعلاجًا وتعليمًا، فلا يضطر يائسًا إلى تجاوز حدود المبادئ الخلقية التى لقنها ونشأ عليها، فيستبيح الحرام مُرْغما لسداد نفقاته الأسرية. ولو تحقّق هذا الأمل المنشود ما لجأ مدرّس إلى إعطاء الدروس الخصوصية ليعوّض بأجرها عجز مرتّبه عن القيام بأوْد أسرته، وما استباح موظف لنفسه قبول رشوة من الجمهور نظير تصريف أمورهم، أو شرطي نظير تغاضيه عن مخالفة القانون. وهؤلاء وأولئك يبرّرون انحرافهم بما يحسّونه حولهم من خراب للذّمم وفساد صارخ بين المتخمين مالاً، فإذا هم بدورهم يُخرسون صحوة ضمائرهم بشتىّ الذرائع التى تُحلّل الرشوة باعتبارها لونًا من ألوان التكافل بين أفراد المجتمع! وما أكثر الموارد التى يتسنّى معها تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي النبيل إذا ما استقرّ الرأي الراجح على الأخذ بهذا المنهج العادل، دون التفريط أو المساس بطبيعة الحال بمشروعات الدولة القومية التى نقدّرها كل التقدير، إذا ما ضيّقنا الخناق على مجالات الإنفاق الحكومي الباذخة التى لا مبرّر لها فى مثل ظروفنا الخانقة، والتي من اليُسر بمكان رصدها وحصرها إذا صدقت النيّات وتكاتفت عناصر الإصلاح، مثل زخم المهرجانات النزويّة المكرّرة والمتلاحقة، ومثل سيل الحفلات الاستفزازية السفيهة، وغيرها من أمور لا جدوى منها سوى إثارة السخط والاستنكار بين العامة والخاصة على السواء. وتلك هى مهمّة دولة الرعاية الرشيدة، بشرط أن تتفرّغ هي الأخرى إلى تطهير نفسها ـ مسؤولين وغير مسؤولين وأقارب وذراري ـ وتقضي على نفوذ زُمرة العلِية ذوي الجاه والسلطة من دهاقنة المفسدين.

وعندها يحقّ لهذه الحكومة المثالية التى ترعَى حق الله والوطن أن تزهو وتختال بما قدّمته من قُدوة تُحتذى، فما أشدّ حاجتنا اليوم إلى مثل هذه القدوة حتى تغدو الحياة بين الناس رخيّة هنيّة.

إنها في الحق أزمة حضارية وسياسية واجتماعية حتى لم نعد ندري كيف الخلاص منها؟ وقد جرّنا إلى هذا انحراف عن الطريق السويّ الذي آمن به ونادى مَنْ قاموا بحركة يولية ١٩٥٢ وثاروا من أجله عن إيمان صادق بمبادئها، ولكن ما كل ما يتمنّى المرء يدركه، فقد تأتي الرياح بما لا تشتهي السُّفُن.

أملٌ رجـــوناه، وبِتْنا نرقُـــبـــه حـتى إذا مـا كـان . . . ضلّ مـقـصـدَه

* * *

وكما قدّمت هذا الفصل بحديث يائسٍ في مصر القديمة فلا بأس أن أختمه بصرخة مواطن عربي معاصر موجوع إذ يقول:

« لاتكن ودودًا، فهذا زمن الحقد.

لا تكن وفيًا، فهذا زمن الغدر.

لا تكن نقيّا، فهذا زمن الوحل.

لاتكن عاطفيًا، فهذا زمن الجليد.

لاتكن موهوبًا، فهذا زمن التافهين.

لاتكن قمةً، فهذا زمن الحضيض.

لاتكن شجرةً، فهذا زمن الفؤوس.

لاتُغثْ ملهوفًا، فهذا زمن الأبواب المُغلقة.

* * *

أيها العرب...

جرّبوا الحرّية يومًا واحدًا لتروا كم هى شعوبكم كبيرة، وكم هي إسرائيل صغيرة.

لأن الحرّية أيها الأخوة هى بالنسبة للإنسان كما الجناح للطائر، والزهرة للفراشة، والزيت للقنديل،

والمطر للأرض، والروح للجسد.

من دونها لن تتحرّرَ أرضٌ ولن يُستعاد حق.

ولن يشبعَ جائعٌ، أو يُنصف مظلومٌ، أو يَعاقَب ظالمٌ.

ولن يبتسمَ طفلٌ فى مهدِ، أو يغرِّدَ عصفورٌ على فَنَن» (*).

* * *

(*) سأخون وطنى: هذيان فى الرُّعب والحرية. للشاعر العربي محمد الماغوط. دار الريّس للكتب والنشر ١٩٩٤.

الفصل الثاني عشر

أجــواء الهزيمــة

«الهزيمة أشبه بعصا المعلّم تجعل الجيش الخاسر أبعد نظرًا وأكثر قدرة على كسب المعركة التالية من جيش أثمله النصر وجعله أقصر نظرًا».

جنرال فولر

«ما أوْلى الولايات المتحدة الأمريكية بأن تستبدل بنجوم عَلَمها وشرائطه جمجمة وعظمتيْن بعد أن امتهنت القرصنة الدولية».

الكاتب الأمريكي مارك توين (*)

«لا أملك أن أَعِدكُنَّ بشيء لحمايتكنّ.

فقد تجرّني تلك الحماية إلى ويلات تنزل ببلادي.

لذا كان حتمًا عليّ أن أعود إلى شعبي أستطلعه رأيه».

الملك پلاسجوس يردّ على بنات داناوس حين استجرن به.

مأساة «الضارعات» لأيسخولوس

(*) قالها في عام ١٨٩٨ عندما حاربت الولايات المتحدة الأمريكية إسبانيا لما زعمته من رغبتها في تحرير الفلبيين من أيدي الإسپان، فإذا هي آخر الأمر تستولي عليها.

أجــواء الهزيمــة

انتهى إلى مصر في الثالث عشر من شهر مايو ١٩٦٧ نبأ من رئاسة أركان القوات المسلحة السورية بوجود حشود إسرائيلية على الحدود السورية. ثم ما لبثت الحكومة السوڤييتية أن أيّدت هذا النبأ، فأوفدت مصر رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة إلى سوريا لاستجلاء الأمر، فعاد يُنكر وجود هذه الحشود، غير أن القيادتين السياسية والعسكرية وجدتا في هذا التضارب فرصة مناسبة لتَخلُصا من لائمة بعض الدول العربية التي كانت تعاير مصر بوجود قوات الطوارئ الدولية على الحدود المصرية، فطلبتا من قائد قوة الطوارئ الدولية في السادس عشر من مايو سحب هذه القوات من حدودنا الشرقية، غير أن السكرتير العام للأمم المتحدة اعترض على الانسحاب الجزئي لقوات الطوارئ الدولية مشترطًا إما سحبها كلها من الحدود الشرقية وغزة وشرم الشيخ وإما بقاءها في أماكنها. ولم يعد في استطاعة مصر التراجع، فوافقت على سحب جميع قوات الطوارئ، ومن ثم أصدر يوثانت قراره يوم ١٨ مايو بسحبها بناء على طلبنا. وما لبثت القيادة العسكرية أن دفعت بقواتها إلى سيناء عَجِلَة وفي صورة إعلامية زاعقة.

وكان أن دفعت إسرائيل بالقوة الرئيسية من مدرّعاتها صوب حدودها الجنوبية، كما أخذت في إجراءات الدفاع المدني، وانتهزتها فرصة لتشنّ حربها الوقائية التي كانت أشوق ما تكون إليها، تحثُّها وتشجّعها وتمدّها بالسلاح الولايات المتحدة الأمريكية. وبالرغم من أن أحدًا لا يمكن أن يدّعي أن القيادة العسكرية المصرية لم تكن على علم كامل بتطورات الموقف ـ إذ كان القائد العام للقوات المسلحة مشاركًا مع القيادة السياسية التي اتخذت القرارات التي أدّت إلى التهاب الأزمة، ومن ثم كانت المسؤولية تتقاسمها القيادتان السياسية والعسكرية ـ وبالرغم من أن القيادة العسكرية سارعت بحشد قواتنا وتحريكها إلى الجبهة دون اعتراض منها على أن تدخل حربًا في التو واللحظة مع معرفتها الحقّة بأن القوات المسلحة ليست على قدم الاستعداد لخوض معركة حاسمة مع إسرائيل تسليحًا ومعدّات وتدريبًا وتنظيمًا، إلا أن التقصير كان واضحًا في تقاعسها عن ممارسة مسؤوليتها على الوجه الأكمل، واتخاذ

الترتيبات اللازمة لتأمين قواتها ومطاراتها. وظلت القيادة العسكرية في حيرة من أمرها بشأن ما يُتّبع إزاء الموقف الذي وجدت نفسها متورّطة فيه بعد أن غدت تشكيلاتها لا هي على أهبة الهجوم وتوجيه الضربة الأولى، ولا هي مستحكمة في مواقع دفاعية آمنة ريثما تحين الفرصة المواتية للهجوم. فكان في ثنايا ما صدر عنها من تعليمات ما يناقض الخطة الدفاعية المرسومة، مقدِّرةً أن قد تكون في النية القيام بعملية هجومية محدودة، بينما لم تكن المواقع التى انتشرت بها التشكيلات مهيّأة لمثل هذه العملية الهجومية، كما لم تكن التجهيزات الدفاعية كلها كاملة مستوفاة، إذ كانت ميزانية الدفاع التي تنوء بحرب اليمن لا تفي بالتزاماتها نحو استكمال المواقع الدفاعية. هذا إلى أن ما يقرب من ثلث القوات المسلحة كان ما يزال في ميدان اليمن(*) غارقًا إلى الأذقان في حرب عصابات غير نظامية على بعد ثلاثة آلاف من الكيلومترات من سيناء التي هي مسرح العمليات الحربية بين مصر وخصمها اللدود إسرائيل. وكذا لم تكن القيادة العسكرية بإمكاناتها المحدودة قادرة على أن تخوض معركتين حربيتين رئيسيتين في جبهتين متباعدتين، إذ كان هذا أمرًا من الاستحالة بمكان. وما كان أغنمها فرصة لإسرائيل كي توجّه ضربتها التي طالما تحيّنتها، تستحثّها وتؤازرها الولايات المتحدة الأمريكية. فلم تكن ثمة خطة محدّدة واضحة يجري تنفيذها، بل ظلت القيادة العامة للقوات المسلحة تُصدر تعليماتها العشوائية لتحريك القوات من مكان إلى آخر طيلة الأيام الثلاثة السابقة للعدوان حتى عندما أصبح مؤكدًا أن العدو سيوجّه ضربته، بل نجد العدو قد وجّه ضربته على حين كانت القيادة العسكرية برُمَّتها على طائرات تحملهم إلى الجبهة حيث كان في استقبالهم معظم القادة.

وإزاء هذا، ومع أن إسرائيل قد أعلنت قبلُ مرارًا أن إغلاق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية يعدّ تهديدًا لأمنها وأن معناه الحرب، فلقد مضت القيادة السياسية والعسكرية في سبيلها ولم تتراجع عن إغلاق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية. ومن هنا أصبح لزامًا ألا تمرّ سفن العدو في الخليج بعد انسحاب قوات الطوارئ الدولية، وإحلال القوات المصرية محلّها. وعندها دعا الرئيس جمال عبدالناصر أعضاء اللجنة التنفيذية العليا وبعض كبار المستشارين المسؤولين للتشاور معهم، ولم يكن الأمر في الحقيقة غير إبلاغهم ما كان قرّره، إذ كانت الإجراءات قد اتخذت قبل دعوتهم، ومضت الأمور كما أراد ولم يكن بالمستطاع بعدُ وقفها. هكذا وجدت القيادة نفسها في مأزق خطير بعد أن أصبح الموقف لا يحتمل النكوص عنه والتحكّم فيه، وبات حتمًا عليها المضي في هذا الطريق الوعر إلى المصير المقدّر.

(*) إذا كانت القيادة السياسية قد قرّرت وقتذاك العودة تدريجيا بالقوات والمعدّات والأسلحة من مسرح اليمن، إلا أن ذلك لا ينفي أن حرب اليمن كانت استنزافا عسكريًا واقتصاديًا وأمنيًا لمصر، وكان لها أثر كبير في الهزيمة التي لحقت بنا عام ١٩٦٧.

لقد انطوى قرار إغلاق خليج العقبة على مخاطرة غير مأمونة العواقب لم يُحسب حسابها حسابًا دقيقًا، ويخيّل إليّ أن هذا القرار كان على سبيل المظاهرة لا الجدّ على ما فيه من مغامرة بل من مقامرة، وأنه لم يكن في الحسبان أنه سوف يفضي إلى حرب، غير أن الرياح جرت على غير ما جرى التقدير، وإذا نحن نتلقّى ضربة مباغتة من العدو الإسرائيلي تسانده الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تتربّص بنا الدوائر وتتحيّن الفرصة لتمريغ جباهنا الشامخة في الرّغام، وتُمكّن للعدو الصهيوني بشتّى الوسائل لتكون له الغلبة علينا. وإذا القوات المسلحة آخر الأمر تتلقّى أمرًا مشينًا بالانسحاب من سيناء يوم ٦ يونية بين يوم وليلة. وإن دلّ هذا القرار على شيء فما أدلّه على الاضطراب الفكري الذي مُنيت به القيادة العسكرية المهلهلة ومن قبله قرار سياسي جانبه الصواب، فنُكبنا بهزيمة منكرة لا مسؤولية لأفراد القوات المسلحة عنها، فقد كان خطأ القرار السياسي ضربة قصمت ظهر النظام خلّفت في نفوسنا الشعور بالمرارة الجماعية والأسى، وإذا بالكثيرين يسخطون ساخرين من القادة العسكريين والسياسيين على السواء. وما تزال الأمة العربية بأسرها تحت وطأة هذه الهزيمة تتجرّع مرارة كأسها على امتداد الزمن وتوالي الأجيال.

وعلى الرغم مما كان يخال الرئيس عبدالناصر أولاً من أنه لن تكون ثمة حرب حقيقية إلا أنه في آخر الأمر حين جرت الأمور على غير ما خال وأطبقت علينا الهزيمة أعلن في شجاعة تحمّله المسؤولية كاملة وحده، وكأنّي به شخصية من شخصيات التراجيديا الإغريقية شَقِيتْ ـ كما يقول أرسطو ـ حين وقعت في زَلَّة مُهلكة جاءت عن خطأ في التقدير. ومن الإنصاف القول إن السلطة التنفيذية ممثّلة بمجلس الوزراء لا تشارك اللجنة التنفيذية العليا وكبار المستشارين والمسؤولين الذين استدعاهم الرئيس عبدالناصر للتشاور معهم كما ذكرت في تحمل المسؤولية. فلقد أنهى إلينا رئيس مجلس الوزراء الذي حضر اجتماع تلك اللجنة ما استقر عليه رأي القيادة السياسية من إغلاق خليج العقبة والاستنفار لمواجهة ما قد تفرزه التطورات من معطيات جديدة ومتغيرات. وكان من الواجب أولاً أن يُعرض هذا القرار المصيري على مجلس الوزراء لا أن يُجتزأ بمشاركة رئيس مجلس الوزراء باللجنة التي دعاها رئيس الجمهورية. فلقد كانت هذه لا شك فرصة ليناقش مجلس الوزراء القرار قبل صدوره لنعرف مداه وندرأ خطره إن أمكن، لكن شيئًا من ذلك لم يحدث. إن الأمر كان قد صدر مثل القَدَر لا رادّ له، ولا تبرير. وإذا عنّ لأحد أن يتساءل هل كان في صالح الوطن أن يستقيل أعضاء مجلس الوزراء آنذاك احتجاجًا على عدم إشراكهم في اتخاذ ذلك القرار الخطير اكتفاء بإخطارهم بعد اتخاذ القرار؟ أقول كلا. . فإن استقالة جماعية كهذه أو حتى الاستقالات الفردية كانت ولا شك سوف تهزّ صورة الحكم هزًا عنيفًا في مرحلة بالغة الإحراج، وتثبط الروح المعنوية لأبنائنا الجنود في الجبهة قبل دخولهم المعركة وتعجّل بالهزيمة قبل وقوعها.

ففي مساء يوم الأربعاء الحادي والثلاثين من شهر مايو ١٩٦٧ كانت ثمة جلسة لمجلس الوزراء، وفيما المجلس مجتمع دخل علينا فجأة وزير الحربية السيد شمس بدران. وكان هذا في إثر عودته من الاتحاد السوفييتي يصحبه ضابطين يحمل كل منهما مجموعة من الخرائط. وما إن استقر به المقام حتى بسط بين يدي المجلس تلك الخرائط التي كان يحملها الضابطان، وأخذ يشرح في إسهاب الخطة التي أعدّتها القوات المسلحة للهجوم على العدو الإسرائيلي، والتي كان الهدف من ورائها اختراق النقب والفصل بين القوات الإسرائيلية شمالاً وجنوبًا، وكانت سيمياء التفاؤل تفيض بها وجهه. وحين سأله وزير العمل السيد أنور سلامة عمّا هو معدّ لمواجهة الأسطول السادس إذا ما تدخّل في المعركة كان جواب السيد شمس بدران في ثقة واطمئنان: «وراؤنا من القوة ما سيحطّمه» (١). وكان يشير بهذا إلى ما كان يدور بخلده من تدخل الاتحاد السوفييتي إلى جانب القوات المسلحة المصرية. ولقد فهمنا من عرضه للموقف العسكري أنه على يقين من تدخل القوات السوفييتية ومؤازرتها لنا، فقد كان هذا الحديث على إثر عودته توّا من موسكو، فاطمأنت القلوب شيئًا ملقية التبعة على وزير الحربية. غير أني في الحق لم أطمئن كثيرًا لهذا التصريح، فعلمي أن الأسطول السادس ليس من الهوان بمكان حتى يُسحق بهذا اليُسر الذي خطر ببال السيد شمس بدران، ثم إني كنت أشك كثيرًا في أن الاتحاد السوفييتي سيتورّط في دخول معركة قد تجرّه إلى حرب عالمية. ويعلم الله أني انصرفت إلى بيتي قلقًا مشغول الفكر متوجّسًا من عواقب ما سيكون، وقضيت ليلة نكراء لم أذق فيها طعمًا للنوم. وما إن أطلّ اليوم الأول من شهر يونية حتى قصدت مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة المعدّ لإدارة العمليات الحربية بمدينة نصر لألقى هناك المشير عبدالحكيم عامر، وما كان هذا عن موعد سابق، فاستقبلني كعادته باسمًا مرحّبًا، وأفضيت إليه بما أتشكّك فيه مما جاء على لسان شمس بدران في مجلس الوزراء، وكشفت له عما أتوجّس وقوعه من شر. لكنه طمأنني وصحبني إلى غرفة الخرائط، وهناك مضى يشرح لي مبيّنًا على الخريطة المعلّقة على الحائط خطة الهجوم في تفصيل يزيد على ما أجمله لنا وزير الحربية، محدّدًا أن الهدف هو احتلال بئر سبع وفصل النقب عن شمال إسرائيل، فأحسستُ ببعض الاطمئنان لتلك الثقة التي وجدتها تملأ قلب المشير، كما استفسرتُ منه عن بضع أمور كانت تُشغل بالي وتثير قلقي، ولم أر داعيًا لشغله عن أعبائه بما هو أكثر، فعُدت إلى مكتبي. ولم يكد يمضي على هذا اللقاء ستٌ وثلاثون ساعة حتى رأس الرئيس جمال عبدالناصر مؤتمرًا عسكريًا في مساء الجمعة الثاني من يونية، ذكر فيه أن الهجوم الإسرائيلي سيقع على الأكثر في الخامس من يونية، وأن مصر لن توجّه الضربة الأولى حتى لا نبدو معتدين أمام العالم. وكان هذا القرار من عبدالناصر نتيجة إلحاح السوفييت والأمريكان معًا، وكان هذا أمرًا غريبًا من هاتين الدولتين، فثمة ما يدعو إلى الحيرة من إحداهما والريبة من الأخرى (*)، وإذا

(*) تلقى الرئيس عبدالناصر أيضًا رسالة من الجنرال ديجول يناشده ألا يكون البادئ بإطلاق الرصاصة الأولى.

الأمر ينقلب رأسًا على عقب، فبعد أن كنّا على استعداد لتوجيه الضربة الأولى كما أفضى إليّ المشير عامر بتنا نرقب الضربة الأولى من إسرائيل، ولسوء الحظ كانت قاضية.

ولقد أدركت بعد الهزيمة التي لحقتنا أن وزير الحربية السيد شمس بدران كان مغاليًا حين وصف لرئيس وزراء الاتحاد السوڤييتي ألكسي كوسيجين ما كانت عليه القوات المصرية المسلحة من قوة وعدّة وأهبة للقتال، على الرغم من أنه كان يعرف بحكم موقعه غير هذا، كما لم يكن مدركًا لما وراء قول كوسيجين له من أن الاتحاد السوڤييتي ضد أي اندلاع للحرب، وأنه ضد ما تم من حشود، وأن على مصر أن تسحبها من مواقعها حتى تخفّ حدّة التوتر، وحسبُ مصر تلك المظاهرة العسكرية التي كانت. ولعله خُدع أيضًا بعبارة جريتشكو وزير حربية الاتحاد السوڤييتي التي كانت على سبيل المجاملة وهو يودّعه بالمطار: «امضوا ونحن وراءكم» (*)، وما كان أحراه أن يفطن لهذا كله، وما أظن التبعة تقع عليه وحده بل يشاركه فيها مَنْ أسندوا إليه هذا المنصب الخطير، فما كان يغيب عليهم ما هو عليه.

وقد أفضى إليّ الصديق السفير أحمد حسن الفقي - رحمه الله - الذي رافق وزير الحربية إلى موسكو - بتفاصيل المباحثات التي دارت وقتها بخصوص اندلاع الحرب في منطقة الشرق الأوسط، مؤكدًا لي أن الاتحاد السوڤييتى كان واضحًا كل الوضوح في تحذيرنا من عواقب الاشتباك المسلح، ناصحًا بقبول الحلول الوسط والاكتفاء بما حققّناه حتى تلك اللحظة، وتفضل فأطلعني على التقرير الذي رفعه بهذا الشأن إلى الرئيس السادات - بناء على طلبه - بعنوان: «سفر مفاجئ مع الوزير شمس بدران إلى الاتحاد السوڤييتي». وقد زوّدني السيد السفير بصورة من هذا التقرير، والنص الكامل تحت يديْ بتوقيعه (**) أسوقه كما هو بحذافيره.

يكتب السفير في أوراقه ما نصّه:

« في ليلة ٢٣ مايو ١٩٦٧ اتصل بي سامي شرف سكرتير الرئيس الراحل جمال عبدالناصر وأبلغني أن الرئيس يكلّفني بالسفر باكرًا صباحًا مع وزير الحربية إلى موسكو. لم يخطرني حينئذ ولم أسأله عن السبب في هذا السفر المفاجئ والموقف متوتّر إلى حافة الحرب إذ إني قد تعوّدت سابقًا مثل هذا التكليف.. ولذلك فعندما أبلغني سامي شرف بتكليف الرئيس لي بالسفر مع الوزير شمس الدين بدران لم أسأله عن السبب إذ كنت بحكم خبرتي في انتظار ما سيطلبه رئيس الوفد مني من استشارة، ولكنه لم يتصل بي.

(*) علمت من الصديق د. مراد غالب سفير مصر في موسكو وقتذاك أنه سأل المارشال جريتشكو في المطار عمّا يقصده بتلك العبارة التي قالها لوزير الحربية المصري بعد أن طلبت القيادة السوڤييتية منا صراحة الامتناع عن بدء الحرب فأجابه قائلاً: Na Pasachok ومعناها بالإنجليزية For the road وبالعربية «من لغو الكلام»!

(**) عند نشر الطبعتين الأولى والثانية من هذه المذكرات لم تكن هذه الوثيقة تحت يدي. ومن المرجّح أن وزارة الخارجية المصرية تحتفظ بصورة من هذا التقرير.

ووجدت نفسي في صباح ٢٤ مايو بجواره في طائرة تغادر القاهرة إلى موسكو. وسألته لماذا نسافر إلى موسكو؟ فأجاب إجابة مقتضبة بأنه يحمل رسالة من الرئيس الراحل جمال عبدالناصر إلى قادة مجلس السوڤييت الأعلى بريچنيف وبودجورني وكوسيجين.

وصلنا موسكو واستقبلنا وزير حربية الاتحاد السوڤييتي جريتشكو ونائب وزير خارجيتها سيمونيف وسفيرنا مراد غالب، وانتقل الوفد من المطار إلى فيللا الاستضافة وكانت غرفتي ملاصقة لغرفة شمس الدين بدران وتزاورنا مرارًا وتحدّثنا في مواضيع بعيدة عن المهمة التي حضرت موسكو من أجلها.

في تلك الليلة زارني فور وصولي إلى غرفتي نائب وزير خارجية الاتحاد السوڤييتي ڤلاديمير سيمونيف، هو وقرينته وهما أصدقاء لقرينتي ولي، إذ سبق أن دعوت سيمونيف لزيارة مصر لمدة خمسة عشر يومًا وأكرم إكرامًا بالغًا ثم دعتني الحكومة السوڤييتية بعد ذلك أنا وحرمي لزيارة الاتحاد السوڤييتي وأكرمنا سيمونيف كثيرًا وتوطّدت صداقة قوية بيننا.

قلت إن سيمونيف زراني فور وصولي ودعاني للعشاء في منزله الساعة العاشرة في تلك الليلة، وأبلغت الوزير بذلك وقبل موعد العشاء اعتذر سيمونيف وأعطى موعدًا آخر في العاشرة مساء اليوم الثاني.

في اليوم التالي اجتمع الوفدان الروسي والمصري، وكان الوفد السوڤييتي يتألف من كوسيجين رئيس الوزراء وجروميكو وزير الخارجية وسيمونيف نائب وزير الخارجية وجريتشكو وزير الحربية، والوفد المصري من شمس بدران وأنا والسفير مراد غالب ومدير مكتبي المستشار صلاح بسيوني [سفير مصر فيما بعد بالاتحاد السوڤييتي] وثلاثة من القادة العسكريين. بدأ الضيف الوزير شمس بدران الحديث: قال: لقد حضرت إلى مجلس السوڤييت الأعلى برسالة من الرئيس جمال عبدالناصر. إنه يُرسل تحياته إلى الرئيس بريچينيف ورئيس الوزراء كوسيجين وبودجورني ويقول لكم.. اطمئنوا علينا». ويبدأ شمس بدران يقرأ من ورقة تقول: «تتقدم حاليًا قوة مكوّنة من كذا مدفع وكذا عربة وكذا ضابط على الطريق الجنوبي لسيناء في اتجاه حدودنا الشرقية. وكرّر نفس الشيء بالنسبة لقوة أخرى تتحرك على الطريق الأوسط، وعن قوة ثالثة تتحّرك على الطريق الشمالي».

كنت أستمع لأول مرة إلى تلك الرسالة العجيبة التي تنقّل [من أجلها] وزير الحربية من مصر إلى موسكو والشرق الأوسط في أزمة شديدة، ولو كنت استُشرت لما نصحت مطلقًا رئيس الوفد بأن يبلّغ مثل تلك الرسالة. وبعد أن انتهى الوزير من قراءة أوامر التحرّك هذه والكل منصت، قرأ كشفًا بطلبات أسلحة من تعاقدات قديمة لم يمدّ بها السوڤييت مصر في ذلك الوقت.

وهنا تدخّل رئيس الوزراء كوسيجين وقال لوزير الحربية: جريتشكو اجتمع مع سعادة الوزير

شمس بدران، وعطف بالقول: «إنى أشكر الرئيس جمال عبدالناصر على تلك الرسالة وأرجو أن تبلّغه تحيّات مجلس السوفييت الأعلى وزملائي بودجورني وبريجينيف. إن الموقف خطير جدًا يا سعادة الوزير بدران. إنكم تحرّكون قوات عسكرية ضخمة إلى حدودكم الشرقية حيث مواقع عدوكم الإسرائيلي المتربّصة بكم تؤيّده في حرية الدولة الأمبريالية الولايات المتحدة الأمريكية التى تُسانده وتتربّص بكم وباشتراكيتكم الناجحة وثورتكم العظيمة كما تتربّص بالاتحاد السوفييتي وبكل الشعوب الاشتراكية الصديقة. إن كل ما فعلتموه حتى الآن صحيح، وطلبكم انسحاب القوات الدولية مضبوط، كما أن قفلكم مضيق تيران في وجه السفن الإسرائيلية والسفن الحاملة للمواد الاستراتيجية صواب. كذلك كل ما أتممتموه من تضامن العرب بكل العرب صحيح جدًا، وكل هذا عظيم، وينطوي على مكاسب كبيرة يجب أن تحافظوا عليها. ولكنْ في مثل هذا الجو المتوتّر في سيناء إذا تدخّلت الحشود العسكرية فقد تقوم الحرب، ربما بناء عن رغبتكم، وربما بناء عن رغبة عدوّكم المتربّص لكم، وربما نتيجة خطأ غير مقصود منكم أو من عدوكم، والحرب لا يرغبها أحد، فالغالب والمغلوب كلاهما خاسر، والحلول الوسط هي الصحيحة الآن».

وانتهى الاجتماع الأول مع رئيس الوزراء كوسيجين أعقبته اجتماعات جانبية ما بين شمس بدران وجريتشكو والمختصّين العسكريين من الجانبين. وفي اليوم الذي حدّد موعدًا لعشائي مع سيمونيف اعتذر ثانية وحدّد موعدًا آخر في اليوم التالي أي ٢٦ مايو. وكنت أبلّغ رئيس الوفد بدعوات سيمونيف وتكرار إلغائها، وكان يطلب مني كل مرة أن أطلب منه المساعدة مع جريتشكو بشأن الأسلحة لأنه متعنّت معه. وفي اليوم المحدّد للعشاء أي ٢٦ مايو لم يحضر سيمونيف واتصل تليفونيا ليقول إنه سيحضر بعد قليل. وأخيرًا حضر الساعة الحادية عشرة واصطحبني معه إلى شقّته وجلسنا نحن الأربعة أنا وهو وقرينته والمترجم حول منضدة صغيرة مستديرة عليها مأكولات خفيفة جلسنا على كراسي خشبية من الساعة الحادية عشرة حتى الخامسة من صباح اليوم التالي ٢٧ مايو.

بدأ سيمونيف الحديث بالاعتذار لتخلّفه عن مواعيده السابقة لأنه عضو في مجلس السوفييت الأعلى الذي يجتمع بصفة دائمة منذ وصولنا لتدارس الموقف في الشرق الأوسط، وقال إن كوسيجين يعرف أنني سأتناول العشاء معه الليلة ولذلك كلّفه بأن ينقل إليّ رسالة من مجلس السوفييت الأعلى لم يكن من الممكن التحدّث فيها في الاجتماعات الرسمية، ثم أخذ يتحدّث طويلاً عن الثورة السوفييتية وما حقّقته في بحر خمسين سنة وعن الآمال الكبيرة التي ينتظرون تحقيقها، وأنهم ضحّوا وجاهدوا حتى توصّلوا إلى الوضع الحالي، وهم يريدون للشعب السوفييتي أن يتمتّع قليلاً بمباهج الحياة وأن يعيش ويحسّ بنتائج الثورة. وقال: إن الولايات المتحدة لديها قوة نووية والاتحاد السوفييتي يملك قوة نووية هو الآخر، وإذا اشتعلت الحرب العالمية فستكون الخسائر ضخمة جدًا في الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة على السواء ويفقد الشعب السوفييتي كل ما حقّقه من مكاسب وآمال».

واستطرد يقول: «لا يهمّ من يُشعل شرارة الحرب الأولى فالنتيجة واحدة وهي الدمار الشامل، ولذلك تعمل السياسة السوڤييتية على توازن القوى بين الاتحاد السوڤييتي والولايات المتحدة، ومن الضروري المحافظة على مستوى عال لقواتنا الدفاعية حتى يمكن المحافظة على المكاسب التي حصل عليها الشعب السوڤييتي، وفي نفس الوقت لا نتخذ الخطوة الغير محسوبة التي قد تفقده كل ما حصل عليه من مكاسب.

ثم قال: «يجب أن نأخذ في الاعتبار أن قواتنا ليست قوات للاتحاد السوڤييتي فقط بل قوات الكتلة الشرقية جميعا، والاتحاد السوڤييتي له دور كبير في تقوية وتدعيم سياسة التوازن الحالية ولكن هذا الدور يرتبط بالنظام الاشتراكي كله... إن القوات الاشتراكية هي للدفاع عن كل النظم التقدمية التي نالت استقلالها وللدفاع عن النظام في ج.ع.م. ثم استطرد يقول إن العيش في عالم الواقع والتوصّل إلى الحلول الوسط هي في تفكيرهم وفلسفتهم التي تؤدي للحياة للأفضل، وإذا كان الاستعمار قد شاخ وهرم والاشتراكية ما زالت شابة إلا أن هذا الاستعمار المسنّ ما زال لديه القوة الكبيرة ليتغلّب على الشاب الذي يواجهه، والاتحاد السوڤييتي ما زال متأخرًا كثيرًا عن الولايات المتحدة ويلزمه وقت للحاق بها. إن في العالم ثلاث قوى: الاتحاد السوڤييتي - الولايات المتحدة - جمال عبدالناصر، وأقوى الثلاثة هو عبدالناصر! لأنه أصبح القوة صاحبة الاحترام دوليًا والتي لها تأثيرها في العالم الثالث والعالم أجمع وذلك لمبادئه المتّزنة وأسلوبه في تنفيذها. وكما أن الاتحاد السوڤييتي بنى نفسه في خمسين سنة فإن مصر بنت نفسها في عهد عبدالناصر وما زال أمامه وقت طويل، ولذلك فإن مصلحة مصر هي تخطّي المشكلة الحالية بحساب مدروس دقيق حتى تتمكّن من المحافظة على الانتصارات التي حقّقتها والتي تكلّم عنها الرئيس كوسيجين في اجتماعنا. قلت له: شرحت لك أننا عملنا لصالح مصر والاتحاد السوڤييتي والسلام حتى الآن، والسؤال الذي أطرحه عليك هو أننا قبلنا اقتراح أوثانت بشأن خليج العقبة والآن لم يعد الخليج ميدان معركة ومع ذلك نفرض أن مصر هوجمت من العناصر اليمينية المتشدّدة وإسرائيل لم تستمع إلى نصيحتكم - أفهم أن هناك تخطيطًا في بلدي لهذا.. فما هو تخطيطكم أنتم لمجابهة هذه الحالة، ولماذا لم نخطّط سويًا قبل الآن، وهل حان الوقت لنخطّط سويًا ؟؟

أجاب: «إن كلامك صحيح جدًا إذا هاجمت إسرائيل مصر فإن ذلك يعني أن الهجوم من جانب أمريكا وليست إسرائيل، ومعناه أن الأمريكيين يهاجمون الاتحاد السوڤييتي وليس مصر، ولذلك سيأخذ الاتحاد السوڤييتي بعين الاعتبار أن هذه ليست قضيتكم أو قضية الاتحاد السوڤييتي ولكن قضية العالم أجمع. وأكمل يقول إننا نستخلص سويًا من ذلك أن هجوم أمريكا على (ج.ع.م)، بواسطة إسرائيل يعني أن أمريكا على استعداد لمهاجمتنا، ولكن في حقيقة الأمر إنه في الإطار العالمي لسنا فقط الاتحاد السوڤييتي و(ج.ع.م) وأمريكا، فهناك ١٢٥ دولة، ولذلك فأمريكا ليس في استطاعتها أن تعمل ما تريد، والتراجع من جانبكم لا يمكن أن يتم مرة واحدة، فلا بد أن يكون العمل بحساب دقيق، ولا بد أن نقوم نحن والعالم بإجبار أمريكا على التراجع.

ثم أضاف: «في الوقت الحالي تعرف إسرائيل أنكم قبلتم مقترحات أوثانت للسلام واليمين المتطرف فيها يرغب في إفساد هذا النجاح. وفي الولايات المتحدة اتجاه يميني يؤيد العناصر اليمينية المتطرفة في إسرائيل والراغبة في الحرب».

وأضاف: لقد شرحت الصعوبات العديدة التي تواجهنا والآفاق المفتوحة أمامنا وأمامكم، الآفاق الكبيرة الواسعة وخاصة بعد أن وصلتم إلى مرحلة اكتشاف البترول، وأرى أن النضال الحاسم ليس النضال العسكري بل هو النضال السياسي والاجتماعي والنضال في الجبهة الاشتراكية. ومصر حققت النجاح في كل هذه الميادين وهكذا ففي كل ما أقول أحاول الردّ على سؤالك، وأعود إلى موضوع خليج العقبة وهو مشكلة صغيرة بالنسبة للمشاكل الكبيرة التي تكلمنا عنها، وسأحاول تحليل الموقف من جميع النواحي في هذا التحليل. انظر لموقف الاتحاد السوفييتي وتركيا من مشكلة مضيق الدردنيل. ولكن هناك فارق كبير بين هذا المضيق الذي يهمّ الاتحاد السوفييتي ودول عديدة وخليج العقبة التي تمرّ به فقط من أربع إلى ست سفن يوميًا ويهمّ مصر وإسرائيل فقط. إن للاتحاد السوفييتي حقوقا في مضيق الدردنيل سياسية وقانونية ولكن المصلحة السياسية تفرض على الاتحاد السوفييتي أن يتنازل أمام اشتراطات تركيا. والسفن التي تمرّ في خليج العقبة ليست بذات أهمية بالنسبة لإسرائيل والبضائع الاستراتيجية تصلها عن طريق البحر الأبيض المتوسط، وإذا تمسكت مصر بحقها القانوني في شرم الشيخ وتمسكت إسرائيل بموقفها فإن الاستعمار يكون قد وجد الحجّة لينفّذ مآربه ضد الاتحاد السوفييتي وضد مصر وضد كل القوى التقدمية العالمية.

وأضاف: إن مضيق الدردنيل يُغلَق فقط في حالة الحرب لسفن الاتحاد السوفييتي، والدراسة تبيّن أن الاتحاد السوفييتي بقوته تنازل لتركيا وقبل شروطها مؤقتًا حفاظًا على السِّلم. ومصر قد تجد الطريقة التي تمكّنها من حفظ السلام مع المحافظة على المكاسب التي حققتها حتى الآن.

وفي ٢٨ مايو غادر الوفد موسكو وودّعنا في المطار وزير الحربية جريتشكو والسيد ڤلاديمير سيمونيف نائب وزير الخارجية والسفير مراد غالب.

هاجمتنا إسرائيل في ٥ يونيو ١٩٦٧ بعد عودة الوفد من موسكو بأسبوع واحد.

بعد إيقاف النيران بمدة استدعاني الوزير محمود رياض في مكتبه وسألني هل الاتحاد السوفييتي أخبرنا في موسكو أنه سيحارب معنا؟؟ وذكر لي أن الوزير شمس بدران قال ذلك في مجلس الوزراء وأنه طلب منه إثبات ذلك كتابة، وأطلعني على ورقة كتب فيها الوزير شمس بدران: أثناء مغادرة الوفد موسكو ربت على كتفيْ وزير الحربية وقال لي نحن معكم.

٤ أبريل ١٩٧٩

إمضاء

أحمد حسن الفقي

نائب وزير خارجية سابق

وما لبث المرحوم السفير أحمد حسن الفقي أن زوّدني بحديث صحفي للسيد بدران هذا نصه :

أدلى شمس بدران بحديث لمجلة الحوادث في سبتمبر سنة ١٩٧٧، ونشرت جريدة الجمهورية حديثه في ٤ سبتمبر سنة ١٩٧٧ نقلاً عن مجلة الحوادث تحت عنوان: أخطر حديث لشمس بدران عن عهد جمال عبدالناصر. وفي حديثه إلى الحوادث ذكر شمس الآتي:

(١) الحكاية بدأت عندما كان عبدالناصر معنا في القيادة وقبل أن ينصرف في منتصف الليل التفت إليّ وقال: جهّز نفسك لتسافر بكره إلى روسيا. قلت: خير. قال: آهه حاجة مظهرية عشان الناس تقول وزير الحربية سافر روسيا وقابل وزير حربيتها فيكون لها تأثير. وانتهز المشير الفرصة فبعث معي بطلبات السلاح المؤجّلة..!

(٢) من الناحية السياسية حرصت على إعطاء العملية الطابع الدعائي الذي أراده جمال عبدالناصر فطلبت في المطار مقابلة رئيس الوزراء كوسيجين بحجّة أني أحمل له رسالة خاصة من جمال عبدالناصر!

* * *

وإذا ما كانت صبيحة يوم الاثنين ٥ يونية فوجئت مصر بالعدوان الإسرائيلي الذي كان هدفه الأول القضاء على السلاح الجوي المصري في مرابضه، وكانت ـ يعلم الله ـ نكبة أي نكبة مُنيت بها مصر ومُنيت بها القوات المسلحة . غير أنه كان طبيعيًا أن تقع هذه الهزيمة المروّعة لأن القوات المسلحة ظلّت في أيدي قادة تجمّد مع مرور الزمن فكرهم واكتسبت مناهجهم البالية قداسة الآلهة ، في حين أن الزمن قد عفّى عليها مع التطورات المتلاحقة المذهلة . ولو كان المشير عامر قد ترك مكانه يوم قرر مجلس السيادة ذلك عام ١٩٦٢ ، وأسلمه لقائد محترف يتابع خطى التقدم المعاصرة في العلوم والفنون العسكرية ، أو لو كان عبدالناصر قد حزم أمره وأصرّ على تنحيته عن قيادة القوات المسلحة رغم كل ما ناور به المشير وهدّد وأوعد ، لما حاقت بمصر تلك النكبة . فقد كان على جيش مصر أن يواجه جيشًا آخر استعد للمعركة بأكفأ ما لديه من قيادات وبأحدث الأسلحة والخبرات والمناهج ، والجيش عقل وجسد ينبض كل منهما بنبضات الآخر ، ولو شُلَّ العقل تحلّل الجسد ، كما أن الجسد إذا دبّ الفساد فيه فقد العقل قدرته على السيطرة وعقل الجيش قيادته ، وهي الهدف الرئيسي للعدو ، فإذا تمكّن من تصويب ضربته إلى الرأس فقد أراح نفسه من تسديد آلاف الضربات في مختلف أطراف الجسد ، ولقد نجح جيش إسرائيل ، لأنه منذ البداية سدّد ضربته نحو الرأس ، فكانت المأساة .

ومع المساء قصدتُ مقرّ القيادة العامة وكانت لها طوابق عليا وأخرى سفلية تحت سطح

الأرض فهبطت إلى طابق سفلي حيث غرفة إدارة العمليات الحربية، رغبة مني في أن أشارك بأي نصيب مهما ضؤل في إزاحة ما نالنا. وقد وجدت في إحدى القاعات نفرًا من أعضاء مجلس قيادة الثورة جالسين والوجوم والصمت يخيّمان عليهم جميعًا، ولم نجد مَنْ يطلب من أحدنا مشاركة ما. وطال بنا الجلوس فانصرفنا، غير أني لم أعد إلى بيتي، ولكني قصدت جمال عبدالناصر في بيته فوجدته على حال من القلق والتمزّق وأحسستُ أن وخزات الحزن في قلبه أبعد غوراً من الضربات التي خلّفها العدو في صفوف أسلحتنا المحطومة. وأخذنا نتبادل الرأي فيما بيننا لعلّنا نجد مخرجًا مما وقعنا فيه ولكن دون جدوى. ولم يشأ عبدالناصر أن يتركني أنصرف دون أن يعطيني رقم تليفون حجرة نومه لأتصل به متى أشاء، ولعله كان يريد أن أكون موصولاً به في تلك الساعات الحرجة. وأذكر أني في خلال تلك الأيام القلائل - أيام القتال - كنت لا أفتأ أتصل به لأطمئن أولاً فأولاً على الخُطى، وأذكر أيضًا أني في اليوم الثالث لقيته في الصباح الباكر بغرفة نومه ورحتُ أناشده أن يبذل كل ما في وسعه لتحتفظ قواتنا بخط المضايق، فذكر لي أن هذا كان آخر «رجاء» له أنهاه إلى القيادة العسكرية.

وفي ساعة متأخرة من ليلة الخميس ٨ يونية اتصل بي المرحوم صلاح نصر مدير المخابرات العامة تليفونيًا ليبلغني أن عبدالحكيم عامر قد عقد العزم على الانتحار ورجاني لما يعرفه عما كان بيني وبين عبدالحكيم من ودّ قديم أن أسرع إليه عسى أن أثنيه عما اعتزمه. وسرعان ما غادرت بيتي قاصدًا القيادة العامة للقوات المسلّحة حيث كان عبدالحكيم عامر. وفي الطريق إليه أخذت أقلّب الرأي، كيف لي أن أقنع رجلاً يدفعه شعوره بالمسؤولية أن يضع مثل هذا الحدّ لحياته إثر تلك الهزيمة المفجعة، ورُحت أراود نفسي هل أثنيه عما سيفعل استجابة لعاطفة الودّ أو أدعه يمضي فيما همّ به استجابة لما يمليه عليه ضميره؟ ولكن جانب العاطفة كان الأغلب فمضيتُ إليه. وحين بلغت مقرّ القيادة العامة - وكنا عندئذ في منتصف الليل - لقيت صلاح نصر هناك فلفّني وإياه صمت الذهول، وبقينا كذلك لحظات تُثقل علينا فيها خُطى الدقائق وكأنها أقدام سنوات هَرِمة. وفيما نحن كذلك إذا الباب يُفتح فجأة، وإذا وزير الحربية شمس بدران يواجهنا، ثم يباغتنا بقوله ونحن في هذا الوجوم الحزين - وأحبّ هنا أن أسجّل عبارته كما وردت على لسانه حتى لا أحمّلها غير مدلولها - : «أمّا اتخمّينا حتّة خَمّة!»، ولم تحرّك تلك العبارة منا ساكنًا، فلقد كانت النكبة تغمرنا وتلجم ألسنتنا. وحين لم يجد منا مَنْ يردّ عليه مضى فأضاف - وهنا أحبّ أن أسجّل أيضًا عبارته التي جاءت على لسانه - قائلاً: «لمَ أنتم هكذا حَزانَى، هل أنتم في مأتم؟ أأطلب لكم قهوة سادة!» (*). وإني أترك للقارئ الحُكم على هذا المسؤول الكبير صاحب ذلك المنصب الخطير.

(*) جرت العادة في مصر على تقديم القهوة السادة في المآتم.

وبعد هنيهة صحبني أحد الضباط إلى غرفة صغيرة حيث كان عبدالحكيم عامر جالسًا يترقّب قدره في صمت رهيب، ورأيت في عينيه ما هو عازم عليه. وهنا تملّكتني رهبة، وكدتُ أن أسلّم معه بما هو مُقْدم عليه، وكنت على وشك أن أعدل عمّا جئت له، ولكني لبثت بجواره حتى مطلع الفجر بعد أن عزّ عليّ أن يكون هذا مصيره، فأخذتُ أسرّي عنه وأضرب له ما حضرني من أمثلة من التاريخ تشابه ما نحن فيه. فكنت تارة أذكّره بما أوقعته الأساطيل البريطانية والنمساوية والفرنسية بالأسطول المصري في نوارين بعد أن توغّل إبراهيم باشا بالجيش المصري في الأناضول لأن إرادة القوى الكبرى تأبى على مصر أن يكون لها نفوذ أو سلطان خارج نطاقها. وما أشبه اليوم بالبارحة، فها هي ذى القوى العظمى تأبى على مصر أن تحقّق أي نصر. وتارة أخرى أعيد على سمعه ما كان له هو شخصيًا من جولات بطولية في معركة نيتسانيم بفلسطين عام ١٩٤٨ وما نال عنها من تقدير، ثم أعود فأذكّره بموقف ديننا من المُنتحر الذي يكاد يردّه إلى الكُفر. موضّحًا له أن التخلّص من الحياة لايعني نهاية ما يكابده المرء من آلام، لأن الانتحار هروب من آلام الدنيا إلى عذاب مقيم، من حيث بقاء المنتحر فى حالة اضطراب مستديم، هائما في بحر من الظلمات لايستطيع الفكاك منه، كما يظل رابضًا إلى جوار جثّته يشهد تحلّلها طيلة المدة التى كان عليه أن يحياها لو لم ينتحر. على أني رأيت عينيه الجاحظتين تكادان تُفصحان عن تصميمه على أن يترك الحياة. وتمثّل لي وهو يندب حظه العاثر ما جاء على لسان خشيارشا في مأساة «الفرس» لأيسخولوس بعد معركة سلاميس التي كُتب فيها النصر لليونانيين: «ويلاه. ألا ما أتعسني بحظّي، وما أتعس حظي بي، أي زيوس، ليتني متُّ مع من ماتوا، وليت الأرض طوتني فيمن طوت، وهيلَ عليّ التّراب». ولكني مازلت به أخفّف عنه حتى عاودته شبح ابتسامة فاطمأنت نفسي قليلاً وقد نال الإرهاق من كلينا، فتركتهُ مودّعًا بعد أن رأيته يهوّم برأسه وقد غلبه النعاس فاطّرح على كرسيه. وأخذتُ أثناء عودتي أردّد في نفسي أنه كان أولى بعبد الحكيم عامر منذ أن رأى أثناء العدوان الثلاثي في عام ١٩٥٦ أنه لا قدرة له على أن يحمل تلك الأعباء الثقال أن يثوب إلى رشده قليلاً ويتخلّى عن منصبه لغيره ممن هو أقدر حنكة وتجربة وخبرة.

* * *

وفي مساء اليوم التاسع من يونية هزّني بعنف صوت الرئيس عبدالناصر وهو يعلن تنحّيه عن رئاسة الجمهورية، فغادرت مكتبي في لهفة واضطراب قاصدًا منزله، وكان الظلام يلفّ المدينة بثوبه الداكن، وأشهد الله أني رأيت الناس مفزّعين في هلع وهرولة، يتدفّقون من الأزقّة والحارات إلى الشوارع أمواجًا متلاحقة كالسيل الجارف، وآخرين في النوافذ والشرفات باكين مولولين هاتفين باسم عبدالناصر والجميع يهيبون به أن يبقى في كرسيه. ولقد جاهدتُ كي أنفذ إلى داره خلال طرق جانبية محتالاً على تلك الزحمة التي أشبهت البحر الخضمّ حتى وصلت إليه.

إنني حين أسترجع ما شهدت ازداد يقيني بأن مثل هذا التوافق اللحظي وهذا التدافع

الحماسي التلقائي بين كل هؤلاء الناس بحشودهم المتدفّقة وصياحهم وعويلهم يستحيل أن يكون مصنوعًا أو مرتّبًا من قبل مهما اجتهد الملفّقون. وفي اعتقادي أن ما صدر عن الجماهير في تلك الليلة، إما أن يكون ردّ فعل انعكاسي لأنهم لا يعرفون زعيمًا آخر سوى عبدالناصر يستطيع أن يخوض تلك المحنة التي أخذت بخناق الشعب بكل العنف والمفاجأة، أو أنهم كانوا في واقع الأمر يبكون أملهم الضائع وهزيمتهم النكراء وليس لديهم الوقت للبحث عن زعيم بديل، ثم إن تنحّيه في مثل هذا الموقف يزيد الأمر تعقيدًا لا سيما وأن عبدالناصر كان قد خاض من قبل معارك أخرى ظفر فيها بالفوز. أو لعل الجماهير أحسّت إحساسًا فطريًا ساذجًا بأن الهزيمة العسكرية هي أمر منفصل عن الهزيمة السياسية، يدعم هذا الإحساس إيمان الشعب بعبدالناصر إيمانًا كان قد بلغ أحيانًا حدّ التقديس. أو لعل تلك الجماهير قد احتشدت لتعلن لعبدالناصر أنه هو الذي أشعل النار وعليه إطفاؤها، أو لعلها خشيت من انقلاب عسكري كما يحدث أحيانًا بعد الهزائم العسكرية فأرادت بوعي أو ربّما بغير وعي أن تسدّ الطريق على مثل هذا الانقلاب. أو لعل ما حدث كان محصّلة لكافة هذه الأحاسيس والأفكار.. إنها حالة فريدة لا تتكرر في حياة الشعوب إلا نادرًا.

على أن البعض يرى أن عبدالناصر لم يكن صادقًا في إعلانه تنحّيه، وإنما كانت مناورة حاكها هو مع الاتحاد الاشتراكي الذي تولّى حشد الجماهير في الشوارع وتنظيم المسيرات الشعبية بحيث تبدأ بمجرد انتهائه من إلقاء خطابه. وعن نفسي فأنا لا أستطيع الجمع بين وجهتي النظر المتعارضتين هاتين في هذا الأمر، إلاّ من خلال تصوّر أن القائمين على الاتحاد الاشتراكي أو أصحاب المصلحة في بقاء عبدالناصر قد انتهزوا حدوث هذا المدّ الشعبي التلقائي المذهل وغير المتوقّع فسارعوا بركوب الموجة وإضفاء عنصر التنظيم على الحركة الشعبية بما بين أيديهم من إمكانيات مادية وسياسية في جميع أنحاء البلاد، فإذا هذا التنظيم يبدو على السطح وكأنه الأصل في تحرّك الجماهير.

ما إن استقر بي المقام حتى وجدت زكريا محيي الدين يلحق بي، وإذا هو يقول على مسمع مني لعبدالناصر: ما هذا الترشيح الذي فوجئت به، وما كان أحراك أن تفاتحني بهذا قبل أن تُقْدم على هذه الخطوة ولو بفترة قصيرة؟ فأخذ عبدالناصر يقول: «لقد قدّرتُ الأمور قدرها ورأيت كراهية الأمريكيين لي لا تفتر، فهم حريصون على أن يروني بعيدًا عن هذا الموقع وأن يكون غيري مكاني ممن يرتضون التعاون معه. من أجل هذا وحرصًا على خير الوطن رأيت هذا الذي أعلنته من تنحّ واخترتك ثقة مني في وطنيتك وفي قدرتك على قيادة السفينة إلى شاطئ الأمان». ولقد كان هذا الاختيار من عبدالناصر لمن يخلفه في رأيي اختيارًا موفّقًا أملاه إلهام صادق مبنيّ على أساس سليم وبُعد نظر ومعرفة بقدرات الرجال. ولكن زكريا محيي الدين رأي أن هذا التصرّف لا يفيد شيئًا، فليس الأمر أمر أشخاص وإنما الأمر أمر مواقف، فأردف يقول: «لقد ارتضيناك لهذا الموقف لتضطلع بالعبء ونحن من ورائك».

وأخذ المسؤولون من الوزراء وضباط الجيش يفدون إلى بيت جمال عبدالناصر تباعًا، ورأيتُ أن لا بد من جلسة للوزراء تُعقد لتوّها في بيت عبدالناصر ليكون للمجلس رأي في الموقف. ولقد وافقني الوزراء الموجودون لحظتها على رأيي وطلبوا إليّ أن أتولّى رئاسة هذه الجلسة وكنت عندها نائبًا لرئيس الوزراء وشاءت الصدفة أن أكون أقدم الوزراء الموجودين لحظتها. وفيما نحن في هذا إذ وفد المرحوم المهندس محمود يونس وكان يتقدّمني في أقدمية الوزراء فانعقد المجلس برئاسته. واقترح بعض الوزراء أن تكون ثمة مبايعة من المجلس لعبدالناصر ومطالبته بالبقاء في الحكم، فاعترضتُ بأن مثل هذه المبايعة لا تستقيم إلاّ من الشعب عامة لتكون لها صفتها الدستورية، وأن تكون استفتاءً عامًا حتى لا يُظن بمجلسنا الظنون ونُتّهم بأنها مناورة سياسية من رجال عبدالناصر الذين هم وزراؤه المعيّنون لا المنتخبون. وبعد قليل وصل رئيس الوزراء المهندس صدقي سليمان وطلب إلينا أن نواصل الجلسة بمقرّ مجلس الوزراء بمصر الجديدة ليخلو الجو للمجلس ليناقش أموره كما يشاء، إذ كان بيت الرئيس قد غصّ بالوافدين، فصحبتُ رئيس الوزراء في سيارته إلى المجلس حيث أتيحت لي الفرصة أن أفضي إليه بما جرى. وحين واصل المجلس اجتماعه عرضتُ عليه ما كنت قد اقترحته قبلُ من ضرورة إجراء استفتاء شعبي عام، إذ مردّ الأمر في مثل هذه الأمور إلى الشعب يقول فيه كلمته الفاصلة لا إلى مجلس الوزراء الذي هو معيّن من قبل رئيس الجمهورية، وفي هذا تحقيق لرغبة الرئيس عبدالناصر فيما أراد، وإذا كان له حق التنحّي فللشعب حق إبداء الرأي في قبول هذا التنحّي أو رفضه. وكان إلى جانبي فيما اقترحته نفرٌ من الوزراء هم على وجه التحديد وزير المواصلات المهندس د. محمود عبدالسلام ووزير العمل الأستاذ أنور سلامة، غير أن الغالبية رأوا ألا يُثار الحديث عن هذا الموضوع لا من قُرب ولا من بُعد على نطاق عام بل يُحصر في نطاقه الدستوري ويُعرض على مجلس الأمة حينذاك، وكان أن عُرض الأمر على مجلس الأمة الذي اجتمع في اليوم التالي ورفض التنحّي.

وكان الأمر قد انتهى بين جمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر إلى أن طلب عبدالناصر من عبدالحكيم التخلّي عن قيادة القوات المسلحة على أن يكون نائبًا أول لرئيس الجمهورية، إذ كان من رأي عبدالناصر أن يكون أمر القوات المسلحة إلى قائد متفرّغ محترف، غير أن عبدالحكيم لم يستسغ هذا الرأي على نحو ما سأرويه طبقًا لما سمعته من عبدالناصر.

ففي يوم من أيام شهر يوليو زارنا مسؤول فرنسي تربطني به صلة قديمة، وكانت له رغبة في أن يلقي جمال عبدالناصر فصحبته إلى بيت الرئيس، ودار الحديث بطبيعة الحال حول الموقف الراهن وقتذاك. وعندما قمنا لننصرف طلب إليّ الرئيس أن أبقى إلى جانبه، فودّعت صديقي ورجعت لأجلس إليه، فأخذ يحدّثني عما كان من عبدالحكيم بعد ما طلب منه التنحّي عن

قيادة القوات المسلحة من إصرار على التمسّك بها، وأعرب لي عن قلقه الشديد من تصرفاته. فطمأنته قائلاً: إن عبدالحكيم لا يكنّ للناس إلا خيراً لا سيما أنت، ولا أعتقد أنه ينوي الإساءة إليك. فسألني هل حقّا ما يُشاع من أن البعض يطالب بعودة المشير إلى القوات المسلحة مرة أخرى؟.

فأجبته دَهشًا: إني أشكّ في هذا، وما أظن الرأي العام يرتاح إلى عودته إلى قيادة القوات المسلحة من جَديد بعد ما حلّ بنا على يديه من هوْل. وأردفت قائلاً: إني على استعداد لأذهب إلى عبدالحكيم فأصارحه بما صارحتك به من أن الرأي العام لا يرتاح لعودته، ولعلّي بهذا أصرفه عن الإصرار على مطلبه إن صحّ ما بلغك عنه. فطلب إليّ الذهاب لتوّي إليه لأثنيه عن رأيه بوصفي صديقًا للطرفين تاركًا لي حرية التصرف، وعاهدني على أن يلتزم بتنفيذ ما سأنتهي إليه. وكان عبدالحكيم قد جمع حوله في بيته زمرة مسلّحة من رجال الجيش، فطلب جمال عبدالناصر مني أن أقنعه بتسريح تلك القوة.

وعندما غادرت بيت عبدالناصر كانت الساعة قد بلغت الثانية فاتصلت بالمشير طالبًا منه تحديد موعد، فإذا هو يستمهلني حتى الساعة الرابعة فقصدت إليه في الموعد المضروب، ودار بيننا حديث استغرق ساعتين. وفي رفق وصراحة قلت لعبدالحكيم: «أفاتحك بما جال في خاطري بعد انصرافي عنك في تلك الليلة التي زرتك فيها وأنت عازم على الانتحار، فقد حدستُ أنه من الأوفق لك أن تتخلّى عن موقفك بدلاً من أن تتخلّى عن حياتك، وفي هذا إنصاف لك، ثم إبعاد لك من أن تنزلق إلى موطن لا يرضاه لك الله، فضلاً عن أن الرأي العام لا يرضى لك ـ وهو محقّ ـ أن تعود ثانية إلى قيادة القوات المسلحة بعد ما كان، ومن الخير أن تصرف هؤلاء الضباط الذين احتشدوا حولك في بيتك، وما أظنهم فيما فعلوا يقصدون وجه الله ولا الخير للوطن. ثم إني أراك لا ترضاها فتنة تثور بينك وبين زملائك لا سيما جمال قد يصيب البلد منها شرر لا نستطيع إخماده فضلاً عما نحن فيه من هزيمة. ولقد طلب مني جمال عبدالناصر أن أكرّر عرضه عليك بأن تكون نائبًا لرئيس الجمهورية، وإن كنت ـ من جانبي ـ لا أرضى لك هذا أيضًا، فلا زلت عند رأيي بأن تهجر المناصب القيادية ولو إلى حين، فالرأي العام كما قلتُ لك قبلُ لا يرضَى هذه ولا تلك». وعدتُ إليه أحذّره قائلاً: «إن عبدالناصر لن يقف مكتوف اليدين أمام ما يدور بخلدك من تدبير يشجّعك عليه مَنْ التفّوا حولك ممن لا يغنون عنك شيئًا ساعة الجدّ وحسبك ما جرّوك إليه، وقد يحدث بينكما ما لا تُحمد عقباه».

وحين رأيت منه الإصرار دفعني الإشفاق عليه والخوف مما سيترتّب على هذا العناد أن أعرض عليه فكرة طرأت لي ساعتها، وهي أن يقبل فيغادر مصر إلى أي بلد يشاء ليقضي فترة من الزمن يستجمّ فيها حتى تعاوده الطمأنينة. ولكنه رفض وكأن القضاء يأبى إلا أن ينتهي إلى ما هو محتوم. ولعل القارئ يعجب معي كيف تحوّل عبدالحكيم من عزم على التخلّص من

الحياة إلى عزم على التشبّث بالحياة، ولكني أستمهل القارئ إلى حديث لعله يجد فيه تفصيل ذلك وتعليله بعد قليل.

وكنت أعلم حق العلم ما تنطوي عليه أفكار جمال عبدالناصر من أنه لن يستطيع الشروع في أية خطة إيجابية لإنقاذ البلاد مما هي فيه إلا إذا تخلّص من تلك الشراذم المنتشرة هنا وهناك في القوات المسلحة، والتي كان يرى في وجودها خطراً أي خطر على ما سوف ينتهجه، فغاية ما كان يتمنّاه لكي ينجح في الاستعداد من جديد لردّ العدوان واسترداد الشرف العسكري للقوات المسلحة أن يرى بين يديه جيشًا خالصًا لمهمته العسكرية لا شأن له بالسياسة. وكنت قد ناقشت عبدالحكيم في هذا الذي كنت أعتقده من فكر عبدالناصر، ولكنه لم يُلق بالاً لما أرى، بل علّق بأنه ليس في حاجة إلى عظة بعد هذه العظة التي تلقّاها عن الهزيمة والتي أكّد أنها تحزّ في نفسه وأنه يخزَى لها كل الخزْي.

وحدّثني عن ثقته التامة بمن حوله، والذين لو أمكنه الكشف لي عما تكنّ قلوبهم له لطالعتُ العجب! ولم أخف عليه أنني أحسّ أنه مسرف في ثقته بهم، فاستمهلني في الحكم عليهم حتى يعرّضهم لامتحان سوف يكشف لي عن أن ثقته في موضعها. ولكي يعطيني الدليل على صدق ما يقول هتف مناديًا بعض الضباط واحداً في إثر آخر ومضى يلقي عليهم بعض الأسئلة ويتلقّى منهم بعض الإجابات ليدلّني على مقدار إخلاصهم له. وما كان مني إلا أن قلت له: ما أسرعهم إلى الفرار من حولك حين يجدّ الجدّ [ولقد وقع ما قدّرت]، مؤكداً له أنه لن يجد من هو أخلص له مني في هذه الآونة لتقديم النصح، وتمنّيتُ عليه أن يثوب إلى رشده قبل فوات الأوان، فإذا هو يتمتم بعبارة يائسة: دعني أجرّب فرصتي فلست أهاب الموت، بل ما أحبّه إليّ في مثل هذه المحنة التي أعانيها. وأثارت كلماته الشجن في أعماقي، ورجع بي الخاطر إلى صورة ريتشارد الثاني وهو يندب حظه هو الآخر في موقف أشبه ما يكون بهذا الموقف المأساوي متمتمًا بعبارة شكسبير: «ليتني كنت في جلال ذلك الحزن الذي يعتصرني ويمزّق كياني، أو. . ليتني كنت أدنى منزلة من تلك التي بلغتُها. ليتني كنت قادراً على نسيان الماضي الذي سوف أخلّفه، أو. . . عاجزاً عن استبصار المصير الذي عليّ أن أواجهه».

وكم أخذتُ وأعطيتُ معه بعد هذا، لعلّي أنتهي به إلى ما أرجو حرصًا على الصالح العام وصالحه، ولكنه كان يعود في كل مرة أشدّ إصراراً على عودته قائداً عامًا للقوات المسلحة، وأن يُستجاب لكل ما يطلب، ثم أضاف إلى ذلك مطلب إعادة الحياة الحزبية الديمقراطية على الفور. وما وسعني بعد هذا إلا أن أودّعه، وما كنت أدري حين انصرفت عنه أن هذا اللقاءهو آخر لقاء يجمعنا. وعدت إلى مكتبي في السابعة مساء فعلمت أن جمال عبدالناصر كان قد استبطأني وطلبني مرات ثلاثًا، فاتصلت به لتوّي وأنبأته بما كان.

لقد كانت الصلة بين جمال وعبدالحكيم وثيقة وطيدة والثقة بينهما لا يزعزعها شك، ولا

يخفي أحدهما عن الآخر ما يُسرُّ وما يُبطن. كان كل واحد منهما يجد في أخيه ما يُشبع وجدانه ورغباته وما يتوق إليه وكأن كل واحد منهما صورة من الآخر فكراً وعاطفة ووجداناً. ولعل أوثق رابطة ربطت بينهما هي أن كلاً منهما كان يرى في الآخر ما يُكمل ذاته ويحقّق ما لا تستطيع ذاته أن تحقّقه، حتى بات ما بينهما من وفاء وإخاء ومحبّة مضرب الأمثال، وإذا هما بتلك العلاقة يسمّي كلٌّ منهما ابنه باسم الآخر. ولكن ما إن أحسّ جمال عبدالناصر أن في هذا التكافل ما يهدّده باعتبار عبدالحكيم عامر المزاحم الأول على السلطة والمتفرّد بها إذا هو ينثني شيئًا فشيئًا ويتراجع قليلاً عن صاحبه، ويحاول الحدّ من هذه المشاركة وذلك التكامل، وأحسّ هذا منه عبدالحكيم عامر، فإذا هما قد تنكّر كل واحد منهما لصاحبه، وإذا الأمر ينتهي بينهما إلى قطيعة، فكانت بينهما ويلات ذاق الشعب مرارتها، فما أرهب العداوة حين تدبّ بين الأصدقاء، وما أشدّ ما تجعل الصلح عسيراً.

ومع صبيحة يوم الجمعة ١٤ سبتمبر أنهى إليّ زكريا محيي الدين بالتليفون خبر انتحار عبدالحكيم عامر رحمه الله وغفر له. وعندها أحسستُ بحسرة عميقة يعلم الله كم كان مداها في نفسي، وذكرت لتوّي فلسفة الرواقي الروماني إيكتيتوس التي تجيز للمرء أن يترك هذه الحياة في هدوء إذا أحسّ أن احترامه لذاته قد ولّى. ولكم تمنّيت عندها أني لم أثنه عن عزمه حين حاول أن يَتخلّصَ من حياته عند الهزيمة في الثامن من يونية فعْل الجندي الأصيل، فلقد كان عبدالحكيم عامر رغم كل شيء إنسانًا نبيلاً رقيق الحاشية ولكن الظروف خانته في بعض ما كان يبغي، وتورّط في أخطاء ما كان أحراه ألا يقع فيها، ولعل مردّ ذلك إلى أنه كان سريع التأثر بمَنْ يحيطون به إحاطة السوار بالمعصم. لقد صحبته في الكلية الحربية كما صحبته في كلية أركان الحرب فوجدت منه مثال الإنسان الطاهر النقي القلب، لهذا قلما كنت أناديه باسمه بل كنت أكنّي وأناديه باسم چان چاك روسو الذي كان لعبدالحكيم نقاؤه وصراحته. لقد اختار الموت بعد أن رأى أنه الطريق المُفْضي إلى الشرف الذي يقيه من عار الهزيمة، فعوّض بميتة الأبطال ما كان ينبغي أن يكون له من حياة الأبطال.

* * *

وفي أعقاب وفاة عبدالحكيم عامر جمعني وجمال عبدالناصر مجلس روى لي خلاله ما كان بينه وبين عبدالحكيم في حديث صريح كل الصراحة، وأنا أثبته هنا كما دوّنته بمفكّرتي في حينه. قال الرئيس ما معناه: «**في اليوم العاشر من يونية ١٩٦٧ اتصل بي شمس بدران وأنهى إليّ أن جمعًا من الضباط يجتمعون في بيت عبدالحكيم يريدون أن يحملوه على العدول عن استقالته، ومطالبين بعودته قائداً عامًا للقوات المسلحة كما كان، وأن المشير ما زال عند رأيه الأول بالتخلّي مطالبا بقبول استقالته. فقلت لشمس «كم كنت أحب أن ينهي إليّ ذلك عبدالحكيم نفسه»**. وأسرعت

في اليوم التالي لأعرف ما كان على لسان عبدالحكيم نفسه فلم أجده، فاتصلت بشمس لأستوثق مما كان فلم أجده هو الآخر، فرأيت أن أتصل بصلاح نصر لأستجلي منه حقيقة الموقف، فأخبرني أن هناك محاولات لعقد اجتماع من ضباط الجيش بمقر القيادة العامة وأن الذين أنهى إليهم خبر هذا الاجتماع ومكانه كانوا سبعمائة من الضباط. كما أخبرني أن المشير يقيم لدى ضابط يدعى عصام خليل، وأنه قد طلب إليه لقائي فاعتذر».

وتابع جمال عبدالناصر حديثه فقال: «وكانت الإسماعيلية خالية من أية قوات تدافع عنها، فبادرت بإرسال الحرس الجمهوري للدفاع عن غرب القناة بعد أن غدا الجيش فلولاً متناثرة هنا وهناك. ثم كان أن علمت من الفريق محمد فوزي رئيس هيئة أركان حرب الجيش أن هذا الجمع من الضباط المجتمع بمقر القيادة العامة كان في ثورة عارمة لا يستمعون معها إلى نصح وبين أيديهم عريضة موقّعة منهم يطالبون فيها بعودة المشير عامر وكذا شمس بدران الذي كان قد أُبعد هو الآخر. وفهمت من محمد فوزي أيضًا أن كثرة هؤلاء الضباط من الإداريين غير المحاربين. وكان بيني وبين فوزي بعد أن علمت هذا النبأ حديث حاسم كشفت فيه عن تخوّفي من أن ينتهي البلد إلى الحضيض بهذه المطالب فقد جرّبناهما [يعني عبدالحكيم وشمس] فنالت البلد على أيديهما ما نالت وما نُريدها نكسة أخرى. من أجل هذا فاجأته بقولي: «من أجل هذا عيّنتُك من الآن قائداً عامّا للقوات المسلحة على أن يُذاع هذا النبأ فوراً، وما أظنك إلا معي في الرأي لا معهم. وبلّغ عني لقيادات الجيش أني شاكر لهم ما كان وأني راض بتنحّيهم. ثم عليك أن تأمر الضباط المتجمّعين بأن يفضّوا جمعهم ويعود كل منهم إلى حيث كان». وعندما أدركوا - الكلام مازال لعبدالناصر - أني ما أزال مصراً على موقفي من عبدالحكيم عامر وشمس بدران وأنه لا أمل لهم في استجابتي إلى مطالبهم، ولم يكن قد دار بخلدهم من قبل أني سأقابل القوة بالقوة، وخاصة بعد أن أذيع نبأ تولّي الفريق محمد فوزي القيادة العامة للقوات المسلحة، من أجل هذا انفضّوا. واتصلت بأخي الطيار حسين عبدالناصر لأسأله هل ثمة ضباط من سلاح الطيران قد احتشدوا كما احتشد إخوانهم من ضباط الجيش، فأخبرني أن الحال مستتبّة لا يشذّ إلا ضابط برتبة اللواء استحكم في غرفة العمليات الجوية بالجيوشي، فبادرت بإرسال قوة إلى حيث هو، وحذّرت الفريق فوزي من أن يكون ثمة تراخ بين قوات الجيش. وبعد حين انتهى إليّ أن حسن خليل الذي كان يرأس قوات الصاعقة [وكان عبدالناصر يلقّبه بالملك غير المتوّج] يقود مظاهرة خرجت من معسكر الحلمية في طريقها إلى القيادة العامة مارّة ببيتي وهي تهتف بعودة المشير. وما إن علمت بهذا حتى أصدرت أمراً بإحالة حسن خليل إلى المعاش. ولتوّي سألت عن المشير وشمس بدران فوجدتهما مختفيين، وعلمت أن القاهرة خلو من الدبابات غير ثمان، إذ سائرها كان بالإسماعيلية فطلبت من الليثي ناصف وممدوح إسماعيل [وكانا من الحرس الجمهوري] أن يتسلّما هذه الدبابات الثماني. وكذا علمت أن هناك قوة أخرى على رأسها قائد المباحث الجنائية بالبوليس الحربي تطوف هي الأخرى شوارع الحلمية هاتفة بعودة المشير وشمس بدران غير أنها تحاشت المرور

أمام بيتي، فاتصلت باللواء محمد أحمد صادق [مدير المخابرات الحربية] أستفسر منه عما كان فحكى لي الأمر كما انتهى إليّ، فحذّرته من عواقب الأمر، وأن هذا سيجرّ البلد إلى حرب أهلية دموية. ثم كان أن علمت أن ثمة قوة ثالثة من تنظيم «الفتوّة» برئاسة جمال نظيم قصدت بيت شمس بدران تهتف بعودته، وعندها طلبت نظيم أسأله عن الهدف من وراء هذا التجمهر، فأخبرني أنه ما خرج إلى هذه المسيرة إلا عن دافع وطني، وأنه تلقّى الأمر من كاتم الأسرار الحربية وهو من أتباع عامر، فأمرته أن يفضّ هذا التجمهر وأن يعود إلى بيته.

وعند الساعة الثالثة اتصل بي محمد حسنين هيكل وأخبرني أن المشير قد اتصل به وأنه يرغب في أن يلتقي وإياه معي في بيتي بعد قليل، وكان هذا الاجتماع الذي بادرت فيه عبدالحكيم قائلاً: «أظنني قد أوضحت لك الأمر توضيحًا لا مجال لزيادة فيه، وقد حذّرتك من المصير الذي سوف تنتهي إليه البلد إذا بقينا على تلك الحال. ثم ما هذا الذي فعلته أنت وشمس بدران من إثارة الضباط ليتجمهروا ويتجمّعوا، وهل مثل هذا الذي تفعلان لخير البلاد أم لشرّها. لقد عجبتُ لهذا الذي حمله إليّ الضباط من عريضة ممهورة بإمضائهم يطلبون بها عودتك وعودة شمس بدران وكأنكم تريدون أن تجعلوا مني توفيقًا آخر [يعني الخديو توفيق وموقفه من الضباط بقيادة أحمد عرابي]». فرد المشير عليّ قائلاً: وماذا يضيرك في هذا طالما قد اتخذت قرارك وانتهى الأمر؟ فقلت له: وهل كنت تريد مني أن أسلّم رقبتي لحمزة البسيوني وأمثاله من الضباط المدنّسين؟ لقد كنت جدّ متعبًا مبلبل الفكر حين جاءني الضباط بمطالبهم فنزلت إليهم وحدي دون حراسة، فرد عبدالحكيم: أما عني فلقد أخليت لك الميدان فافعل ما تشاء. وعندها وصل حسنين هيكل وحضر بقية ما دار بيني وبين المشير، وعدت أقول للمشير: أنت تعرف رأيي في تصرفاتك في القوات المسلحة منذ أمد بعيد، وحسبك أنك تركت الحبل على الغارب للفريق صدقي محمود يمرح في سلاح الطيران كيف شاء وكأنه ضيعته، وكان ما يصلك منه عن سلاح الطيران باطلا في باطل، الأمر الذي أودى بالسلاح فقاطعني عامر ليبلغني بأن تفكيري في إقصاء صدقي يدلّ على إصراري على إقصائه من القوات المسلحة.

فقلت له: ما أحوجنا إلى جيش صلب شأن الجيوش الأخرى على رأسه قيادة مدرّبة يظفر بالنصر على يديها، وحسبنا ما كان من تدليل للضباط جرّنا إلى ما كان. وليس عندي ما يحول دون عودتك على أن تكون نائبًا أول لرئيس الجمهورية فقط فعاد عامر يؤكد إصراره على التمسك بمكانه على رأس القوات المسلحة. فذكّرته بما كنت أفكر فيه من قبل منذ حرب العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ من أن أجد حلاً وسطًا أكون فيه قريبًا من الجيش ويكون الجيش قريبًا مني، فلقد ظل الجيش بمنأى عني لا أعلم عنه إلا القليل وكان هذا القليل أكثره تضليل. وعدت أقول: لعلك لا تنسى ما كان منك في سنة ١٩٦١ حين كنت في سوريا فتركت الأمر لضابط صغير يمضي فيه كما يشاء على هواه، فكانت نكبة الانفصال. ولعلك تذكر أيضًا كم حذّرتك من تركك مقاليد الأمور في القوات المسلحة لصغار

الضباط، ولم يكن كبار القادة إلا للزينة والأبّهة، فأخليتَ بهذا الجو أمام صدقي محمود ومَن على شاكلته يعبثون بمقدّرات القوات المسلحة كما يشاؤون فكانت تلك النكبة الثانية التي مُنينا بها أخيراً. وما أظنك يغيب عنك رأيي الذي أحب أن يكون عليه الجيش فيكون خالصًا للحرب ولا شأن له بغيرها، وذلك هو المتبع في كل جيوش العالم. أما الحال التي عليها القوات المسلحة الآن فهي هرج ومرج، وإنك لتعلم حق العلم أننا بحاجة إلى أن نبدأ بتكوين جيش جديد بعد أن قضيتَ أنت بتصرفاتك على الجيش. ولعل رؤيتنا للصهاينة وهم يستحمّون في القناة تردّنا إلى الشعور بالتماسك والتّضام كما تضام الصهاينة وتماسكوا...

ويستمر عبدالناصر في حديثه إليّ:

«غادرني المشير بعد ذلك وإذا هو يتصل بي ليلاً تلفونيّا ليخطرني بأنه في حلٍّ مما ارتبط به معي إزاء ما فعلتُه من إحالة بعض الضباط إلى المعاش واعتقال لبعض آخر. فأجبته بأن هذا لم يكن، وليس ثمة ضابط معتقل ولا آخر أحيل إلى المعاش غير الذين سبق أن أحلتهم إلى المعاش قبلُ وأنه يعرفهم. وبدا لي أن أحتاط لما قد يكون، فأرسلت زكريا محيي الدين إلى القيادة العامة، وأخذت ألمّ شتات الوحدات، وأنظر في أمر القادة الذين لا همّ لهم إلا ملء بطونهم فخلّيت بينهم وبين أعمالهم ليحلّ محلهم قادة يُعتمد عليهم. وإذا شمس بدران هو الآخر يتصل بي يشكو من مراقبتنا منزله ويدّعى أن هذه المراقبة لن تفيد شيئًا ، وأنه إذا كان في نيته أن يدبّر انقلابًا فما أقدره على أن يفعل ذلك وهو ملازم بيته. فطمأنته وأخبرته أن ما يدّعيه من مراقبته إياه في منزله لا حقيقة له. فإذا هو يردّ عليّ بأن بين يديه مدفعًا رشاشًا وأنه سيحمله على كتفه وينزل إلى الشارع ليثير معركة! فأجبته أن مثل هذا الكلام لا يصدر إلا عن وهم وخبل وضعف، وأن تلك العبارات هي عبارات الوَجِل الذي هزّه الموقف.

والواقع أني أبرّئ المشير من عمليه الإشارات التليفونية لتجميع الضبّاط، ولكني لا أبرّئ شمس بدران الذي أفسد الجيش بجعل دفعته (دفعة عام ١٩٤٨) تتصدّر كافة المراكز القيادية والحسّاسة ضاربًا صفحًا عن أقدمية الضباط مستبعداً الأكفاء، وبذلك أفسد كيان القوات المسلحة، وحطّم كافة القيم الشريفة التي ينبغي أن يتحلّى بها الضباط، كما عمل على تشتيت المسؤوليات داخل القيادة نفسها».

واستطرد عبدالناصر:

«كانت قد وصلت من الاتحاد السوفييتي تسعون دبابة ضممتُها إلى الحرس الجمهوري فأصبح تحت إمرتي لواء مشاة ولواء مدرع. وطلبني المشير تلفونيًا محتجًا على أن إذاعة لصوت العرب تطالب بمحاكمته، وأن الغرض من استدعائه إلى القاهرة هو وضعه تحت المراقبة، فهدّأت خاطره. ومحاولة مني للمحافظة على علاقة قديمة رجوته ألا يقع تحت سيطرة فئة كانت مستفيدة من الأوضاع القديمة

وتريد الحفاظ على امتيازاتها. وأرسلتُ إليه صلاح نصر في المنيا ليبلغه أني أوافق سلفًا على أي شئ يريده باستثناء أمرين: أولهما عودته إلى الجيش محترفًا، وثانيهما عودة أي ضابط تقرّر إبعاده، وكنت قد شكّلت لجنة من قادة الأسلحة وزكريا محيي الدين وصلاح نصر للنظر في استبعاد الضباط المنحرفين، وعاد إليّ صلاح نصر من المنيا ليبلغني أن المشير لم يقبل بديلاً عن القوات المسلحة، ولقد أثبت صلاح نصر أنه وطني، لأنه قال لي إنه رغم علاقته الوطيدة بالمشير إلا أنه يضع مصلحة الوطن فوق أي اعتبار شخصي».

ومضى الرئيس يقول لي: «أحب أن أشهدك على أني قد عوملت أسوأ معاملة من عبدالحكيم وشمس بدران منذ صباح ٥ يونية. فبمجرد وصولي إلى القيادة العامة لأتبين الموقف لم أجد من يُلقي لي بالاً أو يُعْنَى حتى بالردّ عليّ، فإذا ما تساءلت عن أمر من الأمور حملق فيّ عبدالحكيم مأخوذاً دون إجابة. ومما أثار دهشتي أني رأيت المشير يتصل تليفونيًا بالعريش يحاول تحريك أحد الألوية، فتساءلت أين قادة الفرق الخمس وأين قائد الجبهة، وكيف يحرّك المشير قوات خاضعة لقيادة الجبهة دون إذنها. حاولت مناقشته لكنه كان متوترًا للغاية فلم يردّ عليّ، على حين كان شمس بدران واقفًا فاغراً فاه كالمذهول، لقد كان الشلل الفكري مسيطراً على جهاز القيادة بأسره.. وبعد قليل انبرى المشير يقول: لقد أسقطنا للعدو مائة طائرة.

فقلت له: غير معقول.

فقال: الأمريكان يحاربوننا.

قلت: غير معقول.

قال: لابد أن تعلن على الفور اشتراك الأمريكان في القتال.

قلت: أعطني الدليل.

وهنا ثار المشير ثورة مُضَرِيّة.

وأردف الرئيس قائلاً: سأعترف لك بأغرب شيء في هذه العملية، فقد حضرت اجتماعًا عسكريًا يوم الجمعة السابق للعدوان ضمّ في مَنْ ضمّ من كبار العسكريين المشير وشمس ومحمد فوزي ومحمد صادق وأنور القاضي وصدقي محمود. وقبل أن يشرع المشير في شرح الموقف قلت بالحرف الواحد: «سيشنّ اليهود هجومهم يوم الاثنين القادم على الأكثر، وسيبدءون بضرب المطارات، وفي تقديري أنهم لن يتأخروا عن هذا التاريخ، وأن أي تفكير في حل سياسي في هذه المرحلة خطأ جسيم. ثم إني ألحظ أن الخطة الموضوعة هي خطة هجوم بينما الأصح أن تكون خطة دفاع طالما أن المبادأة بيد اليهود. لذلك أرى المبادرة بتعديل الخطّة لتناسب الموقف الجديد، غير أن المشير ردّني قائلاً: «هذا هو قراري». وهنا شعرت كأن مغصًا يفتك بأمعائي فعُدت أدراجي إلى منزلي، وطلبت وزير الداخلية

لأبلغه أن اليهود سيهجمون يوم الاثنين، وطالبته باتخاذ الإجراءات الكفيلة بأمن المواطنين من إظلام ودفاع مدني. وجاء يوم الاثنين وحدث ما توقّعته فتوجّهت إلى القيادة كما رويت لك وخرجت منها أشدّ حيرة ممّا كنت عليه حين دخلتها وأنا أردّد لنفسي، أمري لله، فقد كنت أرى أن الموقف يتدهور. ولو كان عبدالحكيم مجرد قائد محترف لعزلته على الفور ووضعت مكانه قائداً غيره، لكن ما حيلتي ولعبد الحكيم عامر في نفسي ما له من مكانة؟

ولقد لزمت بيتي يوم الثلاثاء والأربعاء إلى أن اتصل بي المشير ليبلغني بعصبيّة أن كل شيء قد انهار وأن الحل الوحيد هو الانسحاب إلى غرب القناة، فوافقته على شريطة أن يصمد في منطقة الممرّات وخاصة ممرّ متلا. وهنا طالب مرة أخرى بإصدار بيان بأن أمريكا وبريطانيا تشاركان في الهجوم فأبيت إلاّ إذا أثبت وجود طائرة واحدة أمريكية أو بريطانية. وظللت أستمع إلى نشرات الأخبار ومحطة لندن شأني شأن أي مواطن، وطلبت من الفريق أنور القاضي إرسال ضابطين من العلميات الحربية لوضعي في الصورة كل ست ساعات. وفي مساء الخميس كلّمني شمس بدران تليفونيّا ليبلغني أن الموقف بات يقتضي مجيئي إلى القيادة فنهرته بقولي: حقّا إنكم زمرة تفتقر إلى الحياء.

قال: الظرف عصيب يا ريّس. لا بد من جمع مجلس الثورة هنا وتقرّروا أي شيء!!.

قلت: أنا المسؤول عن أخطائكم وليس من الرجولة أن أحمّل أعضاء مجلس الثورة مسؤولية قرار لم يشاركوا فيه. هل هذا رأيك أم رأي المشير؟

فقال شمس: إذن فلتجتمع اللجنة التنفيذية العليا.

فقلت: لا طائل من وراء اجتماعها، وليس أمامي إلا أن أطلب من وزير الخارجية الاتصال بيوثانت لوقف القتال.

قال شمس: الحقيقة أني أداورك وألفّ عليك. فأنا أخشى على المشير أن ينتحر إذ معه في حقيبته أقراص السيانيد، وإذا لم تأت لتردّه عن ذلك فسيقتل نفسه.

قلت: سأكون عندكم بعد خمس دقائق رغم ما لقيته على أيديكم من استهتار بي!!

وعندما وصلت وجدت المشير في حالة متدهورة فأخذت أطيّب خاطره وأخفّف عنه لتهدئته وصدّه عن الانتحار، وقلت له فيما قلت إني كنت أنوي التوجّه إلى مسجد الأزهر يوم الجمعة ٩ يونية لإلقاء خطاب ولكني عدلت عن ذلك، فقد آن الأوان كي نواجه أخطاءنا فنترك الحكم جميعًا عسى أن يخلفنا من هم خير منا. وأخذنا نفكر معًا في من يخلفنا، إلى أن فاجأني بما لم يكن يجول في خاطري قط بقوله إنه يرى أن يتولّى شمس بدران رياسة الجمهورية!!! وكان ذلك في ساعة متأخرة من الليل وكان الإرهاق باديًا عليه. فتظاهرت بالموافقة على ما يقول لكي تمضي الأمور في هدأة، فلقد

كنت أعلم حق العلم مكانة شمس بدران كفاية وعلمًا، إذ كان يفتقر إلى هذه كما كان يفتقر إلى ذاك، هذا إلى ما كـان يتميّز به من غباء مطبق! (والحق إن صدور مثل هذا الخاطر الشاذ الذي يدعو إلى السخرية على لسان عبدالحكيم عامر ليدل على شطط جامح وامتهان للعقول، والأنكى سكوت عبدالناصر عليه على أي لون كان هذا السكوت ـ ونحن جميعًا نعرفه جريئًا ـ ولا سيما وأن تجربته مع شمس بدران وزيرًا للحربية كانت كفيلة بإبعاده عن أي منصب وإن دنا). واستطرد عبدالناصر قائلاً: لقد كنا في حاجة إلى شخصية سويّة تعيد إصلاح أمورنا مع الأمريكان، وكان شمس كفيلاً بأن «يُخرّب» أمورنا كلها، ورأيت أن أنسب شخصية أستطيع الركون إليها هو زكريا محيي الدين فله الخبرة المطلوبة والكفاءة المنشودة، وهو قبل كل شيء رجل وطني، ثم إلى هذا نأمن جانبه، غير أني لم أخطر زكريا بما استقر عليه رأيي.

واستطرد عبدالناصر قائلاً لي:

«وبينما أنا ألقي خطاب التنحّي يوم ٩ يونية ناولني المذيع جلال معوّض ورقة دسّها محمد أحمد في يده جاء فيها أن المشير قد اتصل به منذ لحظات يطلب مني وقف خطابي لأن السفير السوفييتي قد اتصل به في الصباح وأنه يأمل أن يأتيه بجديد. وإذ كنت أعرف حق المعرفة بطء الروس وأنهم من غير المعقول أن يتّخذوا قرارًا بمثل هذه السرعة آثرت المضي في خطابي».

ولعل جمال عبدالناصر قد أراد بحديثه هذا إليّ فيما يبدو أن يؤكّد سلامة موقفه من عبدالحكيم عامر بدءًا ونهاية. على أني لم أتمالك نفسي من أن أطرح عليه سؤالاً كان لا يفتأ يراودني ويثير حيرتي، وهو لماذا كان يعهد إلى المشير بأعباء متلاحقة مرهقة تحول بينه وبين التفرغ للقوات المسلحة، فهو تارة يوليه منصب نائب رئيس الجمهورية في الإقليم الشمالي، وتارة أخرى يعهد إليه بالإشراف على تصفية الإقطاع أو على قطاع البترول أو السياحة أو الإصلاح الزراعي إلى غير ذلك، وهو ما لا يقدر عليه أحد بمفرده؟ فأجابني يقول: إني ما أسندت إليه هذا كله إلا إشباعًا لرغبته، غير أني للأسف لم أجد منه عناية بشؤون القوات المسلحة، إذ ترك أمرها لشمس بدران يعبث بها ما شاء له العبث.

وفي الحق إن عبدالحكيم عامر قد ظُلِمَ مرّتين؛ مرّة ظلمه جمال عبدالناصر بإسناد تلك المهام المختلفة المتعدّدة إليه فإذا هو بمنأى عَن المهام الأساسية التي كان مفروضًا أن يضطلع بها على رأس القوات المسلحة، ومرّة أخرى ظلم هو نفسه حين اختار من حوله بطانة وأعوانًا وقادة ليسوا على المستوى السّويّ.

وكان هذا الاسترضاء من الرئيس عبدالناصر لعبدالحكيم ـ باعترافه هو ـ استمساكًا بسياسة المناورة حول الانفراد بالسلطة وعدم الحسم والحل الوسط بينهما، والتي جرّت على البلاد ويلات ذاق الشعب مرارتها، وعندها وجدتني مدفوعًا إلى مناشدته بعدم الأخذ بهذا

الأسلوب منذ اليوم إلى ما بعد، فما في طاقة مصر أن تُمنَى بهزيمة أخرى، وأنه قد آن الأوان أن يستبدل بالحكومة الحالية حكومة أخرى مشكّلة من عناصر جديدة لها قوتها وحكمتها وخبرتها لمجابهة الموقف حتى تحظى بالهيبة اللازمة في مثل هذه الظروف، كما أنه قد آن الأوان لإيقاف الاتحاد الاشتراكي عند حدوده فلا يعود إلى إرهاب الناس أو التدخل في أعمال السلطة التنفيذية. ولقد أحسستُ من جمال عبدالناصر أنه معي فيما قلت، وإذا هو يُفضي إليّ أنه قد عاهد نفسه بالفعل ألا يعود إلى سياسة الحل الوسط، وأنه لن يجعل أمور الوطن السياسية تخضع لأية اعتبارات عاطفية، وإذا هو يقول لي: لقد فكّرت في تغيير الوزارة على أن يرأسها زكريا، ولكني أخشى أن يزداد الصراع بين الحكومة والاتحاد الاشتراكي إذ لم يكن ثمة انسجام بين زكريا وبين الاتحاد الاشتراكي، ولو أن رد الفعل لدى الأمريكان عن زكريا بعد إعلاني التنحّي أنه شخصية ممتازة. ولعل هذا الاعتبار قد حسبته بدقة حين أعلنتُ تعييني له رئيسًا للجمهورية، فالتفاهم مع الأمريكان من خلالي بات أمرًا مستحيلاً، فهم يعنونني شخصيًا، لذا رأيت اختصاراً للطريق إسناد المسؤولية إلى زكريا. (والسؤال المحيّر هو هل كان عبدالناصر يملك سلطة تعيين رئيس جمهورية خلفًا له؟ وهل كان ذلك من حقّه طبقًا للدستور الذي كان مطبّقًا آنذاك؟).

وعاجلته بقولي: إن الرأي العام يطالب بمحاكمة المسؤولين عن الهزيمة. فقال: الوقت الآن غير مناسب. وأنت على علم بما يدور في الجيش الآن، فإذا حاكمت أي قائد سينبري المشير ليقول إنه هو المسؤول عن كل شيء..

فقلت: صدّقني إن الناس لن تعدل عن المطالبة بأن تمتد يد العدالة إلى كل من عبث.

قال: إني أعلم أن قائد البحرية كان ملكًا غير متوّج في الإسكندرية، وأن ثمة مجموعة كانت تتطلّع إلى الحكم، وهناك قائد تخلّى عن فرقته وهجرها قبل صدور الأمر بالانسحاب، وهناك قائد الطيران الذي كان ليلة الحرب مساء الأحد في سهرة عشاء بأنشاص دارت فيها كؤوس الخمر حتى الفجر، وإذا الاعتداء على المطارات يقع في التاسعة صباحًا[٢]، وهناك قادة قواعد جوية استقلّوا عرباتهم مغادرين مواقعهم بعد قذف المطارات. ولطالما ألححت على المشير منذ أكثر من عشر سنوات أن يتخلّص من قائد الطيران، وفي سنة ١٩٦١ حاولت أن أخلّص سلاح الطيران منه بترشيحه وزيراً للحربية ولكنه أبى مؤثراً البقاء في موقعه. وفي نهاية الأمر عندما اقترحت على المشير اسم مدكور أبو العز ليكون قائداً لسلاح الطيران قَبلَ المشير على أن يتم هذا الإجراء على مراحل، فيُعيّن مدكور رئيسًا لأركان حرب الطيرَان كخطوة أولى. ولكن ما كادت الآثار المترتّبة على حركة الانفصال في سوريا تزول حتى تراجع المشير ورفض تنفيذ الاتفاق ودبّر المحيطون به مؤامرة تخلّصوا بها من مدكور. لقد كان وضعي دقيقًا للغاية، ولم يكن مسموحًا لي بالتدخل في شؤون الجيش بأي حال من الأحوال. أما عن

محاكمة الفريق صدقي محمود فإني في انتظار إعادة تنظيم القوات الجوية على يد الفريق مدكور أبو العز الذي طلبُت منه ألا يظهر بمظهر المنتقم، وأن يبدأ بالتخلّص من الجبناء والفاسدين فقط.

ومضى عبدالناصر يقول: إن مشكلة الدولة الآن أنها إقطاعيات: إقطاعية الجيش، وإقطاعية الاتحاد الاشتراكي، وإقطاعية مجلس الأمة، وإقطاعية الحكومة. ولن يتسنى لأحد السيطرة على هذه الإقطاعيات غيرى، ولذلك رأيت أن أكون أنا رئيسًا للوزارة أدبّر أمورها بنفسي حتى يتسنّى لي القضاء على هذه المشكلة القَبَلِيّة. (ومعذرة فلعلّ الرئيس جمال رحمه الله قد أُنسى عفواً أن مصر قد غدت هي الأخرى إقطاعية كبرى بين يديه).

قلت - ولكنك لن تستطيع أن تجمع إلى تبعاتك رئاسة الوزارة، فوقتك كما ثبت لن يسمح بهذا في حين لو تسلّم زكريا الوزارة، فربما تكون قد ضربت عصفورين بحجر واحد.

قال: لا تبال، فسأجد الوقت اللازم، لقد اعتدت هذا الأسلوب من قبل عام ١٩٥٨، وسأدخل في الحكومة عناصر قوية من بينها زكريا، وسنعمل عن طريق لجان حتى نسوّي الخلافات القائمة بين ا لإقطاعيات المتنافرة.

فقلت له ملحًا: أناشدك ألا تنفرد وحدك بتحمّل المسؤولية، فنحن كلنا إلى جوارك إذا شئت، وأرجو أن تُسارع باختيار هيئة أو لجنة أو سمّها ما شئت تضم نخبة من المواطنين ذوي الرأي والعلم والقدرة والفكر المستنير والتجرّد يكون إليها تقديم المشورة في المسائل الهامة، فلا شك في أن عدّة آراء مخلصة أكثر فائدة من رأي واحد. وعلى الرغم من زعامتك التي لا ينازعك فيها أحد، فليس من المعقول أن تُزحم رأسك بكافة التفاصيل.

قال: بطبيعة الحال إن مجلس الوزراء بصورته الراهنة (من فلان إلى فلان) ليس هو المستوى الذي يمكن أن نناقش فيه أمورنا، ولكن سترى أن المجلس الجديد سيكون مجالاً فعّالاً لتبادل الرأي والمشورة.

واستطرد يقول: إني أرى من تلك التجربة الطويلة في الحكم على مدى خمسة عشر عامًا أن لا بد من نظام سياسي جديد يتفق والظروف المحيطة بنا بعد أن استنفد نظامنا الحالي طاقته ولم يعد يصلح لتحمّل أعباء ما نحن فيه، هذا إلى أن الطهارة الثورية قد مُنيت بما يشوبها، كما أن السنين التي مَرّت بنا قضت على ما كان من وحدة فكرية تجمع بيننا. وأقول لك في صراحة إني لم أعد أؤمن بنظام الحزب الواحد، لأنه يُفضي حتمًا إلى دكتاتورية الشلل ومراكز القوى، كما لا مناص أمامنا من أن تكون ثمة معارضة، ولذا عنّ لي أن أطلب إلى عبداللطيف البغدادي وكمال حسين أن يشكّلا حزبًا تكون له المعارضة، وبعدها تكون لنا نظرة تنظيمية لتعديل مسار الاتحاد الاشتراكي، ثم نُجري انتخابات حرة على أن يكون الغالب فيها هو الذي يلي الحكم،

والأقلية تؤلّف المعارضة والبقاء للأصلح، وتعتزل القوات المسلحة السياسة، ويكون للبلاد نظام مفتوح لا نظام مُغلق كما هي عليه الحال الآن. وفي هذا ما يتيح للمعارضة الحقّة أن تولد فلا تكون ثمة إقطاعيات ولا شللية.

فعلّقت قائلاً: إن هذا لو تمّ نكون قد خطونا بنظام الحكم خطوة ذكية جريئة إلى حياة مستقرة لا تتعرّض للأهواء والعواصف. فإذا هو يعقّب قائلاً: للأسف لقد عرضتُ هذا الرأى على اللجنة التنفيذية العليا فأشارت بإرجائه إلى ما بعد إزالة آثار العدوان!!

وإن القارئ لا شك يحسّ معي ما أحسسته من تطور مفاجئ في نظرة عبدالناصر للحياة السياسية ومن ميل إلى التغيير بعد تلك الهزيمة التي هزّت كيانه وكيان الأمة، غير أن الأمل مع الشباب غيره مع نهاية العمر فهو مع الأولى - كما يقول فرانسيس بيكون - أشبه ما يكون بالإفطار الشهيّ، ومع الثانية شبيه بالعشاء المُرّ.

* * *

وفى إحدى جلسات مجلس الوزراء (*) لا أذكر تاريخها بالضبط استطرد جمال عبدالناصر يكشف لنا الملابسات التي كانت سببًا في الخلاف بينه وبين المشير عبدالحكيم عامر في عام ١٩٦٢ والتي أدّت به أخيراً إلى تقديم استقالته قائلاً:

«بعد صدور الميثاق في عام ١٩٦٢ لم أكن مستريحًا للأوضاع القائمة، واقترحت على إخواني القدامى ترك العمل التنفيذي وتشكيل مجلس رياسة للمّ شمل البلاد، على أن يمثّل مجلس الرياسة الاستمرارية ويتخلّص من الإقطاعيات المحميّة، وأعلنت أني على استعداد لتسليم مهام رئيس الجمهورية إلى هذا المجلس. وقد نال اقتراحي موافقة الجميع بمن فيهم عبدالحكيم عامر، فحدّدت موعدًا أعلن فيه هذا النبأ في التليفزيون. واستدعيت بعد ذلك عبدالحكيم لأناقشه فيما سيضطلع به بعد تركه القوات المسلحة وبيّنت له - كما بيّنت لزملائه من قبل - أننا نتطلّع إلى جيش متفرّغ يتولّى قيادته أكفأ الضباط لمدة محدودة، ويتولاها بعده غيره من المشهود لهم بالكفاءة أيضًا، لا سيما أننا أصبحنا سياسيين لا عسكريين، فإذا عبدالحكيم يعقّب قائلاً: سيتولى مناقشة هذا الموضوع عني شمس بدران».

وجاءني شمس بدران في اليوم التالي ليبلغني أن المشير لن يترك القوات المسلحة. وحين لفتُّ نظره إلى أن المشير قد وافق على هذا الرأي استمسك ببقائه، وأضاف أنه لا بقاء له هو الآخر فى القوات المسلحة إذا خرج منها المشير. فما كان مني إلا أن قلت له: «ليكن لك ولعبدالحكيم ما تشاءان».

(*) وأنا أسجّل هنا ما طالعنا به جمال عبدالناصر أثناء انعقاد الجلسة، وكنت حريصا على تدوينه بحذافيره أثناء حديثه فى مجلس الوزراء.

وأخذ عبدالناصر يبرّر تسامحه هذا بما كان يرى من أن مقاليد الأمن كلها في القوات المسلحة وكانت بين يديْ شمس بدران، وأنه كان في استطاعته أن يحقّق تهديده هذا..

واستطرد يقول"«من أجل هذا تركت له الحرية في أن يفعل ما شاء. وما من شك في أني لم أكن على حق فيما فعلت، ولكن حرصي على ألا تتعرّض البلاد لعاصفة مدمّرة هو الذي دفعني إلى هذا.

وفاجأني شمس في اليوم التالي وهو يحمل استقالة المشير، وحين سألته لمَ لمْ يحضر المشير بنفسه ليلقاني، قال لي: لقد سافر المشير. وحين سألته إلى أين ذهب؟ قال: لا أعلم، وكل علمي أنه استقلّ سيارته وذهب إلى حيث لا أدري. وما كان هذا القول من شمس بدران يمثّل الحقيقة، ولكنها مؤامرة مدبّرة بين شمس وعبدالحكيم ولعل شمس هو الذي حاك خيوطها.

ومضى عبدالناصر يقول: وبقيت أيامًا ثلاثة أبحث عن المشير أين ذهب وأين حلّ وإذا أنا أجده آخر الأمر قد ذهب إلى الفيوم ثم تركها إلى الإسكندرية ثم إلى مرسى مطروح. وحرصًا مني على أن يكون إعلاني للأمر في التليفزيون مسبوقًا بموافقة عبدالحكيم أرسلتُ نفرًا من زملائي القدامى أعضاء مجلس الثورة إلى مرسى مطروح ليستطلعوا رأيه في عدوله عما اتفقنا عليه، فعادوا وهم يحملون إصراره على رأيه في الاستقالة ورفضه عضوية مجلس الرياسة. فحاولت بعد هذا أن أجد حلاً وسطًا فأجعل منه المسؤول عن القوات المسلحة في مجلس الرياسة، والأمر عندي يستوي أن يكون قائدًا عامًا للقوات المسلحة أو نائبًا للقائد العام فليست المسألة مسألة ألقاب، غير أنه على الرغم من هذا أصرّ على ألا يترك القوات المسلحة وأن يكون نائب القائد الأعلى، فرضيتُ واجتمعت وإياه لنختار قائدًا عامًا للقوات المسلحة فأبى وأصرّ على أن يكون له اختصاصات القائد العام منضمّة إلى تولّيه وزارة الحربية، فعنّ لي أن أقترح أن تكون شؤون القوات المسلحة إلى مجلس السيادة، وأن يكون عبدالحكيم عامر من بين أعضاء المجلس هو وحده الذي له حق الاتصال بالقوات المسلحة، وكنت أوقن مع هذا أن أمر القوات المسلّحة سيظل في يد أحد اثنين هما علي شفيق أو شمس بدران! ثم رأيت أن يُطرح للبحث موضوع تعيين قادة القوات المسلحة وأن يكون البت فيه لمجلس الرياسة، فوافق المشير غير أنه أرجأ البتّ في هذا الأمر إلى حين آخر، وكان قد أصبح في يديه ما كان يسعى إليه قائدًا عامًا ووزيرًا للحربية.

وبهذا لم يتم ما أردت من نظام جديد أردتُ إدخاله في القوات المسلحة، نظرًا لإصرار عبدالحكيم على ألا يناقش مجلس الرياسة أي شيء يتعلّق بالقوات المسلّحة. وعلى الرغم من هذا ما لبث المشير أن قدم استقالته في أول ديسمبر ١٩٦٢ مسببًا الاستقالة بدعوى مطالبته بالحريات العامة وعودة الحياة الديمقراطية. وبعد أن تبادلنا الرأي جميعًا اتفقت كلمة المجلس على قبول استقالته، غير أني لم أر هذا الرأي مُؤْثرًا أن نتروّى شيئًا. وانتهى إليّ أن سكرتيره علي شفيق أذاع نبأ هذه الاستقالة في صفوف الجيش، الأمر الذي حفزني إلى أن أطلب عبدالحكيم ليلقاني، وعاتبته على هذا التصرف ذاكرًا أنه من

غير المعقول أن نَزُجَّ بالقوات المسلحة في هذه الخصومة. وبعد أخذ وردّ بيني وبينه اتفقنا على تعيين قائد عام للقوات المسلحة، غير أنه مع قبوله لهذا الحل رأى أن نرجئ تنفيذه إلى شهر يولية ١٩٦٣. وحين طالعنا شهر يولية إذا هو ينقض ما اتفقنا عليه، وبقيت الأمور على ما هي عليه إلى الخامس من يونيه ١٩٦٧ حيث كانت الهزيمة.

وكنت قد رأيت مع هذه الهزيمة أن أترك السلطة وكذا رأي عامر معي أن يتركها هو الآخر. وحين أبى الشعب عليّ أن أتنحّى ورضيت ما أراده الشعب لي، رأي عبدالحكيم هو الآخر أن يبقى معي حيث كان. وكان رضائي بعودته من الحلول الوسط التي آليت على نفسي ألا آخذ بها، وأنه لابد من البتّ في الأمور بشكل قاطع. وكان هذا من الأسباب التي أثارت الصراع بيننا».

كان هذا هو حديث عبدالناصر في الجلسة الوزارية التي أشرت إليها. ولعلّ حذر عبدالناصر من الفتن الداخلية والمؤامرات الخارجية هو الذي جعله من قبل يرضى بتلك الحلول الوسط. فلقد كان يعتقد وقتذاك بأن عبدالحكيم بمن التفّوا حوله من أصحاب المصالح والأغراض كان من السهل أن ينقاد إليهم فتكون الفتنة الداخلية على أيديهم، وكان أقسى ما يخشاه أن تنقسم الثورة على نفسها، وهنا تكون الطامة الكبرى التي لاتُؤمن عقباها.

وفي جلسة أخرى في يوم ٣ سبتمبر ١٩٦٧ أخذ عبدالناصر في الحديث عن سير التحقيق في قضية المشير عامر، وذكر أن التحقيق الذي أخذ فيه زكريا محيي الدين قد أدان سبعة وثلاثين من الضباط، وأنهم سرعان ما اعترفوا بكل ما نُسب إليهم في يسر ودون عناء وأن ما حاولوه هو إثارة القوات المسلّحة ضد ما هو جار، وأنه لابد من عودة الديمقراطية والسماح للمعارضة بالوجود من خلال حزب أو أكثر، على أن تكون لها الصحف التي تنطق باسمها، وأن يُحلّ الاتحاد الاشتراكي، وأن تُجرَى انتخابات جديدة، وأن يُفرج عن المعتقلين السياسيين، ثم رد الاعتبار للجيش، وألا يتدخّل رئيس الجمهورية في شؤون القوات المسلحة البتة. كما ذكر الرئيس أن بعض الضباط المعتقلين قد اعترفوا بأنهم كثيراً ما التقوا بالمشير عامر، وأنه هو الذي أوحى إليهم بكل هذا، وأن المشير قال لهم إنه قد فاتح عبدالناصر في هذه الأمور، كما طلب إليهم أن يستأنسوا برأي ضباط القوات المسلحة ليعرفوا مَنْ هم على مثل رأيه حتى ينضموا إليه، ولكي يؤكّد لهم هذا أبرز لهم صورة من استقالته التي قدّمها عام ١٩٦٢.

ويمضي عبدالناصر في حديثه، ليقول إنه كانت ثمة خطة مدبّرة بين عبدالحكيم ومن التفّ حوله محدّد لها وقتها في اليوم السابع والعشرين من شهر أغسطس ١٩٦٧ قبل أن يغادر الرئيس القاهرة إلى الخرطوم بيوم واحد. وكان في رأي المشير أن يمهّد لخطته قبل القيام بحركته بأن يفاتح الرئيس في مطالبه، فإن استجاب إليها انتهى الأمر وإلا فالقيام بما رُسم. وقد دبرّ المشير أن يترك القاهرة إلى أنشاص حيث مدرسة «الصاعقة»، وكان الجيش كله يعلم حق

العلم أن رجال الصاعقة هم بمثابة الحرس الخاص للمشير لمآثره عليهم، إذ قد منح الكثرة منهم ما منح من ترقيات استثنائية وأوسمة ومجاملات شخصيةَ. ومثلما يؤدي التضخم المالي إلى انخفاض القيمة الشرائية للعملات النقدية، كذلك يؤدي التضخم في منح الأوسمة والعطايا إلى انخفاض القيمة القتالية للضباط والجنود. ومن أنشاص ينتقل المشير إلى القصاصين حيث مقرّ القيادة الشرقية، فيكون من اليسير عليه عندها السيطرة على الجيش وتكون الفرصة أمامه أقوى لإملاء مطالبه على رئيس الجمهورية، فإذا لم تكن ثمة استجابة منه، كان له عذره في الزحف على القاهرة بلواء مدرّع لإرغام الرئيس على الاستجابة لهذه المطالب واثقًا أن عبدالناصر سوف يذعن دون مقاومة لأنه لا يميل بطبعه إلى إراقة الدماء.

وكان مما جاء على ألسنة الضباط في اعترافاتهم أن جمال عبدالناصر قد عرض على عبدالحكيم منصب النائب الأول لرئيس الجمهورية غير أنه رفض هذا العرض إن لم يكن مقرونًا بعودته إلى القوات المسلحة. ويزيد عبدالناصر إلى هذا أنه لم تنته إليه أنباء هذا التدبير عن طريق المخابرات العامة أو المخابرات الحربية أو المباحث العامة، بل انتهى إليه على ألسنة مواطنين عاديين. وكان مما اعترف به الضباط أيضًا أن المنشورات التي وُزّعت طُبعت في منزل بمنطقة الهرم. ويزيد عبدالناصر أيضًا فيقول إنه لم يكن على علم بهذا التدبير حتى الخامس والعشرين من أغسطس، وإن كل ما كان يعلمه هو ما كان من اتصالات بين المشير وضباط من وحدات متفرّقة، ومحاولات فاشلة مع ضباط المدرّعات، ومحاولة اجتذاب ضابطين من الحرس الجمهوري ما لبثا أن أبلغاه، ومن توزيع المنشورات. وكان لهذا كله أثره في انقسام الجيش إلى فئات وشيع وجماعات أصبح لكل منها نزعاتها ومآربها.

ويمضي عبدالناصر في ذكر التفاصيل التي لابست قصة المشير والتي سبقت اتخاذه القرار الحاسم الذي لا رجعة فيه لوضع حدّ لهذه الفتنة. وخلال حديثه لم ينس أن يذكر ما كان مني مع عبدالحكيم حين تطوّعت بالذهاب إليه لفضّ النزاع الدائر، وقد فصّلت هذا فيما قبل.

وإني هنا أجتزئ بذكر الجانب الذي شاركت فيه أو استمعت إليه على لسان عبدالناصر. وثمة جوانب أخرى فى هذا النزاع لم أشارك فيها لا قولاً ولا فعلاً، ولهذا تركت لغيري ممن كانوا على صلة وثيقة بها أن يتناولوها، ولعل أصدق وأوفى ما كُتب في هذا الموضوع هو ذلك الذي أخرجه بآخرةَ زميل كريم عرفت له كفايته الملحوظة وشجاعته في الحق وطاقته الخلاّقة المفعمة بالنفع والخَيرَ على الدوام، وكان إلى هذا من خير من اختارهم عبدالناصر إلى جواره، هو الأخ أمين حامد هويدي في كتابه بعنوان «مع عبدالناصر»(٣).

وما من شك في أن اختيار شمس بدران لمنصب وزير الحربية عام ١٩٦٦ كان مُجانبًا للتوفيق كل المجانبة مما أثار دهشة بالغة بل خيبة أمل عميقة بين العارفين. ولا أقول هذا القول

لشيء في نفسي عنه، ولكن لعلمي بقدراته المحدودة وكفايته العسكرية القاصرة، ويعلم الله أنه لم تكن بيني وبينه أبدًا حزازة ما. وإني لأعجبُ كيف رشّحه عبدالحكيم عامر وزيرًا للحربية ثم كيف أمضى جمال عبدالناصر هذا الترشيح، وما أظن أن حجمه الحقّ كان يَخفى عليهما. وكان أولى بهما إن أحبّا رفع شأنه أو استرضاءه أن يعيّناه في منصب شرفيّ. وقصة هذا الرجل تبدأ باختيار عبدالناصر له ليكون همزة وصل بين المؤسسة العسكرية والمؤسسة السياسية، فإذا هو يُصبح المسؤول أمامه عن أمن الجيش. غير أن وضعه هذا جعل كلاً من الرئيس والمشير يظن أنه رجله، فأسند إليه كلٌّ منهما ما لم يكن يصحّ إسناده إليه. مثال ذلك التحقيق في بعض الشكاوي المدنيّة التي تُرفع إلى أي منهما، وكذا القضايا السياسية الهامة، ثم ما سُمّي بحملة تصفية الإقطاع، كما وضعا تحت تصرفه أجهزة يرأسها مَنْ يفوقونه درجة وكفاءة ومقدرة وحسًا إنسانيًا، إلى أن أتت فترة جمع شمس بدران خلالها في قبضته أجهزة الشرطة العسكرية والمباحث الجنائية العسكرية والمخابرات الحربية والمخابرات العامة ومباحث أمن الدولة، وهي أجهزة رهيبة يثير الواحد منها الفزع، فما بالنا حين تجتمع كلها في يد واحدة. وقد كان من الطبيعي حين يجد شاب لم يتمرّس بالحياة ولم يتشبّع فكره برؤية سياسية واضحة كل هذه الإمكانيات طوع أمره أن يتصرّف على هواه، وأن يصبح مزاجه الشخصي هو الموجّه الوحيد لسلوكه. وهكذا هوت سياطه على ظهور أبناء وطنه دون رحمة متناسيًا أو متجاهلاً أنه بذلك إنما يهدم أسس الثورة بل ويطعن قائدها وأبناءها في ظهورهم، مبررًا أفعاله بأنها في مصلحة الأمن الوطني. ألا ما أكثر ما يحمل الحُكّام وزْر جرائم تُرتكب حماية لهم من أوهام يختلقها المتسلّقون زُلفى بأكثر مما يحوكه لهم أعداؤهم المتربّصون. ومن عجب أن يجد الظلم دائمًا الأشخاص الملائمين للاضطلاع به، بينما لا تجد العدالة إلا نادرًا مَنْ يصلحون لتثبيت أركانها. لقد بلغت سطوة شمس بدران وأتباعه ومَن هم على شاكلتهم أن يرتكبوا مثل هذه المثالب فلا تُعرف للخاصة والعامة إلا حين عُرضت في محاكمات جرت في السبعينيات، كما أنها كانت انحرافًا مخزيًا لا أملك وأنا أحد مَنْ شاركوا في الثورة إلا إدانته.

ولا أنكرُ أن تأمين الجيش كان من المهام التي تحرص الثورة عليها كل الحرص في بداياتها الأولى، وكانت أولى الخطوات في هذا السبيل وضع عبدالحكيم عامر على رأس القوات المسلحة، فقد كان موضع ثقة عبدالناصر بقدر ما كانت الثورة نفسها عقيدة راسخة في أعماق عبدالحكيم. وكان من طبيعة الأمور بعد ذلك إبعاد من بقي من الضباط الأحرار بالجيش - ولم يكن عددهم يتجاوز آنذاك الأربعين ضابطًا - خشية أن يستمدّوا من اشتراكهم في الثورة نفوذًا يطغى على نفوذ رؤسائهم فيفسد الانضباط، وهو قوام الجيش الأساسي. وكان من الممكن في نفس الوقت أن يمتص جهاز الدولة مثل هذا العدد الضئيل يُستفاد بهم في مناصب متباعدة وفي مؤسسات مختلفة، وهو ما حدث بالفعل دون أن يثير اعتراضًا من أحد. غير أن كارثة ذات

شقّين تبعت هذا، وهي أن عدداً من الضباط الأكفاء المحترفين الذين أهّلتهم الدولة بالدراسات العسكرية العليا والخبرة الطويلة ليكونوا دعامة الجيش وقمّته أخذ يطمع في مزايا بعض المناصب المدنية، لا سيما مناصب وزارة الخارجية ورئاسة الشركات بالقطاع العام. هذا إلى عدد آخر من الضباط الأكفّاء ذوي النزاهة والأنفة لم يجد شمس بدران بدّاً من إقصائهم إلى مناصب مدنيّة بعيدة إذ كانوا من المستعصين عليه عزّة نفس واعتداداً بالذات. وقد كان هذا عن قصَر نظر شديد من قيادة القوات المسلحة، لأن تفريطها في هذه الكفاءات التي يقتضي توفيرها وإعدادها أمداً طويلاً كان حرماناً لجسد القوات المسلّحة من رأسه المفكّر. ولا أقصد بهذا تعميم الانتقاص من قدر زملائي الضباط لأن بعضاً منهم حقّق في منصبه المدنيّ نجاحًا مرموقًا وكفاءة خارقة، ولا تخفَى أسماؤهم عن الكثيرين، ولولا أني أخشى أن أغفل ذكر بعض دون بعض لذكرتهم هنا جملة.

ثم كان أن دخل شمس بدران بنفوذه الواسع لدى الشركات والمؤسسات ـ وبخاصة مع اتساع رقعة القطاع العام ـ محرّمًا شغل أي منصب بدون الرجوع إلى المشير، أو بمعنى آخر بدون الرجوع إليه نفسه. وهنا بدأ النزيف داخل القوات المسلّحة بتكالب أعداد غفيرة من الضباط على الوظائف المدنية، وكان سبيلهم إلى بلوغ ذلك طرق بابه بشتّى الوسائل للظفر بمنصب هنا أو هناك. وما من شك في أن تفريط قيادة القوات المسلحة في رجالها ولا سيما الأكفّاء منهم كان من الشطط والعبث اللذين يؤديان إلى تخريب القوات المسلحة من ناحية، وإلى إثارة الأفراد المدنيين في أجهزة الدولة والقطاع العام من ناحية أخرى، إذ كان في تدفّق ذلك السيل المنهمر عليهم ما يطيح بحقوقهم وآمالهم المشروعة. وبلغ الأمر في النهاية أن أقحمت المؤسسة العسكرية نفسها في مجال الاقتصاد عن طريق الشركات الجديدة والمؤمّمة، كما زاد عدد العسكريين في السلك الدبلوماسي والحكم المحلي، ووُضعت مؤسسة النقل العام تحت الإدارة المباشرة للقوات المسلّحة، كما شُكِّل مجلس أعلى للمؤسسات يضم وزراء الاقتصاد والصناعة والزراعة والتموين برئاسة المشير، وشُكِّلت اللجنة العليا لتصفية الإقطاع تحت رئاسته أيضًا(٤). ولم يكن من المعقول وقد اتسعت مسؤوليات المؤسسة العسكرية لتمتد إلى هذه الأجهزة المدنية المتعدّدة والشديدة الأهمية أن يجد المسؤولون بها الوقت اللازم لأداء واجباتهم الأساسية نحو القوات المسلحة المنوط بها مهمّة الذود عن الوطن، فلا عجب أن يستيقظ العالم كله صباح ٥ يونية ١٩٦٧ المشؤوم ليجد القوات المسلّحة المصرية تتلقّى ضربات العدو دون أن تملك عليها ردّاً. ألا ما أبشع تلك الأيام المنحوسة التي هبّ الدهر يرسلها علينا.

هوامش الفصل الثاني عشر

(١) قال حرفيًا «عندنا اللّي يبطّطه»!

(٢) ينفي بعض الشهود ممن التقيت بهم هذا الحادث، مؤكّدين أنه لم يجر العرف في القوات الجوية أو غيرها بتقديم الخمور في حفلاتها، وأن الصورة التي بلغت الرئيس عبدالناصر قد دبجتها المباحث الجنائية العسكرية، والله أعلم.

(٣) دار المستقبل العربي ١٩٨٥.

(٤) ومع ذلك فقد جاء بجدول الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة عن العاملين بالمستويات القيادية عام ١٩٦٧: «كانت سيطرة الاقتصاديين والمهندسين واضحة إذ هم يمثّلون قرابة نصف القيادة الإدارية (٤٦٪)، أما العسكريون فلا يمثلون سوى المكانة السابعة من القيادات (٢٪)».

* * *

الفصل الثالث عشر

صحـــوة التغيـــير

«لقد سقط نظامنا يوم ٩ يونية، وأنا لا أوافق مَنْ يقول بأن المظاهرات التي خرجت كانت إعرابًا عن الثقة بالنظام».

جمال عبدالناصر
جلسة مجلس الوزراء في ٢٦ يولية ١٩٦٧.

«ليس من الضروري أن يكون للعمّال والفلاحين نسبة الخمسين في المائة، وإنما المهم أساسًا الكفاءة النضالية والتنظيمية فضلاً عن الوعي والالتزام العميق بمبادئ الثورة، فأنا مع هؤلاء الذين يطالبون بإعادة تحديد هذا المفهوم».

جمال عبدالناصر
جلسة مجلس الوزراء في ٢٦ يولية ١٩٦٧.

«أقول وداعًا لنظام الشلل والنظام المقفول الذي لا يؤمّن البلاد من أخطار المغامرات. فلقد ثبت لي بما لا يقبل الشك فشل تجربة تعلق النظام بشخص واحد».

جمال عبدالناصر
جلسة مجلس الوزراء في ٢ أغسطس ١٩٦٧.

صَحْوة التغيير

لم يكن من العسير على مَنْ يجلس مع عبدالناصر بعد أيام قليلة من الهزيمة أن يدرك على الفور رغبته الصادقة في إحداث تغيير عميق في منهج الحكم ذاته وفي نمط الأجهزة القيادية، بل لقد كان المتحدّث إليه يستشعر ومضة الشرارة المتّقدة في كيانه كله، والتي كان يبدو حريصًا على إشعالها في نفوس محدّثيه لينتفضوا من أجل تغيير يستهدف إصلاحًا شاملاً في مؤسسات الدولة ونظام الحكم. وأحب أن أشرك معي القارئ فيما شعرت أنا به من أحاديثه لنا في مجلس الوزراء مرة بعد أخرى حول التغيير الذي ينشده للأمة، وما كان يرجو منا أن نكون عليه معشر الوزراء، بادئًا بنفسه ليكون لنا قدوة غير متحرّج من أن يتناول نفسه بالنقد ثم مثنّيًا بمن حوله من الوزراء ينقد أساليبهم وأعمالهم في صراحة وغير مواربة. وكانت أحاديثه في جملتها تتناول هذا وذاك، وإني لأذكر هنا بعض ما دوّنته خلال الجلسات مما كان يجابهنا به حيث يقول[1]:

«لاحظت أن البعض منا لا يتكلم داخل المجلس بما قد ينادي به وهو خارجه. إن السكوت داخل المجلس لن يترتّب عليه غير التناقض، كما أن مبدأ التصويت داخل المجلس غير مقبول، فليس مجلس وزرائنا منتخبًا كغيره، كما هو الحال في بريطانيا حيث الوزير هو الفائز في الانتخابات. لقد سقط نظامنا يوم ٩ يونية، ولا أوافق مَنْ يقول بأن المظاهرات التي خرجت كانت إعرابا عن الثقة بالنظام. فنحن نبدأ بداية جديدة ولذلك شكّلت وزارة جديدة أرأسها بنفسي. فطالما تكلّمت مع زملائي عن ضرورة قيام معارضة منظّمة داخل الاتحاد الاشتراكي، ولكنكم جميعًا مصمّمون على عدم الاعتراف بأخطائكم وكأن كلاً منكم دكتاتور في وزارته بلا رقيب. أما عن سلطاتي كرئيس للجمهورية فليست لي غير سلطة تشكيل الوزارة، وبعد ذلك فالدولة هي الوزراء. وعلى قدر ما يسير الوزراء في الطريق السويّ بقدر ما نلمّ شمل الدولة، حتى لقد جال بخاطري إنشاء حزب أقليّة يحصي على الأغلبية أخطاءها.

وبمناسبة تشكيل اللجنة المركزية أودّ أن أوضح لكم أنه ليس من الضروري أن يكون للعمال والفلاحين نسبة الخمسين في المائة، وإنما المهم أساسًا الكفاءة النضالية والتنظيمية فضلاً عن الوعي والالتزام العميق بمبادئ الثورة، فإن عدم بروز قيادات كافية بين العمال والفلاحين سيجرّنا إلى ملء

هذه النسبة بعناصر عمالية وفلاحين تفتقر إلى الكفاءة والوعي، فيترتَّب على تطبيق مبدأ الخمسين في المائة تطبيقًا عشوائيًا إفشال التجربة مثلما حدث في مجلس الأمة، فالأمر الجوهري في نظري هو الكيف لا الكم في تمثيل العمال والفلاحين. كما أرجو الابتعاد عن الحساسيات الشخصية بالمثل، وتجنّب الإصرار على اختيار أعضاء اللجنة المركزية من بين الشاغلين للوظائف الإدارية أو التنفيذية. فالمهم مرة أخرى هو الكفاءة النضالية والتنظيمية والوعي الفكري، فلا أفهم مثلاً أن يكون كافة الوزراء والمحافظين في هذه اللجنة.

إني لم أسمع خلال رئاستي لهذا المجلس أي نقد ذاتي، ولم ينبر أي وزير يتحدث عن أخطائه في دائرة اختصاصه. إني أعتقد أن الوزير إذا اعتبر نفسه إداريًا وسياسيًا في الوقت نفسه أمكنه إيجاد الحلول للكثير من المشاكل داخل وزارته، فالوزير مسؤول عن الاتحاد الاشتراكي في وزارته، ولا مفر من تقليل أعضاء الاتحاد الاشتراكي وفصل المنحرفين فورًا. وفي الدول ذات الأحزاب المتعدّدة يستطيع عضو البرلمان أن يخالف رأي الحزب، ولكن مهما كانت درجة خلافه مع حزبه فإنه في النهاية يصوّت مع الحكومة، غير أن التجربة السياسية لدينا لم تنضج بعد لنساير هذا المنهج.

إن أخشى ما أخشاه هو قيام دولتين: الحكومة والاتحاد الاشتراكي، فتكون النتيجة صدامًا بينهما، فلا بد من خلق الوحدة بينهما فالدولة بكل أجهزتها كيان واحد. ومتاعبنا ناشئة من أن كل جهاز قد استقل بنفسه، ولا مناص من لمّ شمل القوات المسلّحة وجعلها جزءًا لا يتجزأ من الدولة وهو أمر بالغ الصعوبة. ذلك أن تأمين الجيش مهمّة عسيرة كما أن استفزاز الجيش أمر خطير. ومن هنا كان لابد من إعادة بناء القوات المسلحة وهو ما أضطلعُ به شخصيًا، وإعادة بناء الاتحا د الاشتراكى دعمًا للتنظيم السياسي. ولكن كيف تلتقي الحكومة بالاتحاد الاشتراكي، أي كيف تلتقي الجبهة الإدارية بالجبهة السياسية، وكيف يكون للوزير قيمة حقة ولمجلس الوزراء قدره؟ علينا أن نعقد مؤتمرًا للاتحاد الاشتراكي في وقت قريب تُنتخب اللجنة المركزية من خلاله، وتُنتخب اللجنة التنفيذية عن طريق اللجنة المركزية. وفي تصوّري أن مجلس الأمة نجح في بادئ الأمر، ولكننا نحن الذين أفسدناه، فبدلاً من أن يتكلم أعضاؤه داخل المجلس كفّوا عن ذلك، ومضوا يتكلّمون خارجه. ومن الطبيعي أن يجرّنا هذا إلى الحديث عن الحرية. ولكن هناك مَنْ يتكلم عن الحرية عن حق، وهناك من يتكلم عنها عن غير حق. ولا بد أن نكون جادين في معالجة الأمر كي يُرأب الصدع ولا يتّسع. وهذه عملية شاقة في الظّروف النفسية التي نجتازها الآن. على كل منا أن يعتبر نفسه مسؤولاً عن الجيش وعن الدفاع وعن التنظيم السياسي وعن الحكومة والدفاع عنها، وإذا رأى خطأ فلا يتردّد عن البوح به داخل مجلس الوزراء»، وكأن الرئيس عبدالناصر قد أُنسى أن في قوله هذا رجوعًا عمّا صرّح به في مجلس الوزراء قبلُ في عام ١٩٥٨ من أن السلطة الممنوحة للوزراء لا تتجاوز التصرّف في شؤون وزاراتهم فحسب!

ثم إذا عبدالناصر يثير في إحدى هذه الجلسات قضية القطاع العام[٢]. وليس يغيب عنا ما كان عليه القطاع العام حينذاك من وجود شركات من بين شركاته لا تحقّق ربحًا بل تجرّ إلى خسارة. من أجل هذا كان رأي عبدالناصر صريحًا، إذ أمر لتوّه بالخلاص من تلك الشركات الخاسرة على أن تنضاف رؤوس أموالها إلى شركات أخرى تحقّق أرباحًا، وهو ما ينادي به المصلحون اليوم.

وما كانت أشدّ دهشة عبدالناصر من بعض الزملاء الوزراء الذين كان يختارهم من بين رجال الجامعات ذوي الرأي والخبرة والحماسة، فإذا ما اضطلعوا بشؤون وزاراتهم ودخلوا متاهاتها تجرّدوا من تلك الحماسة وغدوا على نمط سلفهم، ولم يعد يرى لهم ما كان يرجو فيهم بعد أن ذابوا في بوتقة الجهاز البيروقراطي الذي يعشّش في وزاراتهم، فإذا هم في أسْرِه لا فكاك لهم عنه.

وللأسف كان بعض الوزراء حريصين على أن يُرْضُوا فريقًا من زملائهم المحصّنين ممن أقاموا من أنفسهم رقباء عليهم، ولا غرابة في ذلك، فالتنظيم الطليعي هو الذي خوّلهم هذه السلطة، فمن غير المعهود أن وزيرًا يراقب زميلاً له ويدسّ عليه، فالجميع مسئول أمام رئيس الجمهورية ولا مسؤولية لأحدهم قبَل الآخر، غير أن الأمور مضت على غير الوضع المنشود. هذا الأمر قد حفزني إلى أن أكشفَ للرئيس في إحدى جلسات مجلس الوزراء عن هذا الجو السائد في المجلس، وشبّهت ما يقع بين الرقباء منهم والواقعين تحت عيون المراقبة بما بين القط والفأر، إذ يظل القط رقيبًا على تحركات الفأر ويظل الفأر حذرًا من مراقبة القط له، وبهذا تقف الأمور جامدة، فالقط قد شغل نفسه بالمراقبة والفأر قد وقف يملؤه الحذر. فإذا الرئيس يجيبني ملاطفًا: لو كان هذا ما يحدث لأكلت القطط الفئران و«انتهينا». فمضيت أقول له بدوري مداعبًا: لعل وقت السيد الرئيس لم يتسع لمشاهدة أفلام ميكي ماوس، إذ يظل فيها القط متربّصًا والفأر حذرًا، وينتهي الأمر بأن ينجو الفأر من كيد القط، بل «ينكتُ عشّه».

على هذا النحو حاول عبدالناصر أن يضع يده على سوءات حقيقية في منهج الحكم قبل الهزيمة وأن يرسم مبادئ للحكم السليم كما يتصوّره، موضّحًا قواعده التي ينبغي أن يقوم عليها لكي يكون حكمًا راسخًا عادلاً، وتحمّل مع الجميع جزءًا من المسؤولية حين اختار صيغة الحديث بالجمع فقال: «نحن الذين أفسدناه» حرصًا منه على أن يتعاون الجميع على إصلاح الخطأ، يأخذ فيه كل مصري حقّه لا ميزة لمواطن على مواطن فالكل في نظر الحاكم سواء. فلقد أراد:

أولاً: حرية مكفولة للجميع.

ثانيًا: إباحة حرية النقد السليم وأن يكون هذا النقد لذواتنا قبل أن يكون لغيرنا.

ثالثًا: تنظيمًا سياسيًا يقوم على الكفايات لا على الكثرة العددية.

رابعًا: أن يقوم التنظيم السياسي على الانتخاب لا الاختيار، فما أكثر ما يخطئ الاختيار ويجيء مصحوبًا بالمجاملة والمحاباة وإعلاء شأن «الشللية»، على حين أن الانتخاب مكفولٌ في ظله قدر من الأمن والسلامة.

خامسًا: أن يكون الجيش بمعزل عن الحياة السياسية، مؤسّسة لها عملها الخاص بها وهو الدفاع عن الوطن والإعداد له.

سادسًا: أن الحلول الوسط لم تعد تُغني في إدارة شؤون البلاد بل لا بد من الحلول الحازمة القاطعة، وحسبنا ما جرّت علينا الحلول الوسط من دمار وخراب.

وكذا استمعنا إلى عبدالناصر يقول معلّلاً ما انتهينا إليه من تدهور وهزيمة ما مؤدّاه:

«لقد ثبت أن فشلنا راجع إلى أننا مجتمع مُغلق، والحساسية داخل مجلس الوزراء شديدة، وأرى أنه لا بد من وجود معارضة منظّمة للحكومة، معارضة ليست فردية، فالمعارضة في مجلس الأمة جبانة. وإذا استمر نظام الحكم على هذه الوتيرة فسيؤدي إلى عواقب وخيمة شأنها شأن ما يقع في دول أمريكا اللاتينية. إذن لابد من تأمين هذا البلد بعد أن تحوّلت الدولة إلى إمارات مستقلة. وأمامنا اليوم فرصة للإصلاح ومن ثم فواجبنا العطاء، العطاء الوفير للبلد. وأقول وداعًا لنظام الشلل والنظام المقفول الذي لا يؤمّن البلاد من أخطار المغامرات. فلقد ثبت لي بما لا يقبل الشك فشل تجربة تعلّق النظام بشخص واحد، وآن لنا أن ننشئ نظامًا يجعل كل إنسان من الكبير إلى الصغير يخشى المحاسبة. هناك أخطاء ارتكبها بعضكم أجازها النظام المقفول. وإن عبارة سيادة القانون وردت على لساني في الكثير من خطبي قبل أن أسمعها هنا، ومن ثم لا اعتراض لي إطلاقًا على الدعوة والمناداة بسيادة القانون، ولا بد أن نُرسي للناس سبيل الأمان والأمن في المستقبل نظير عطائهم في يوم ٩ يونية. ولذلك فلا معدل عن وجود معارضة حقيقية تتصيّد الأخطاء، فلا أنا ولا مجلس الأمة ولا ديوان المحاسبة بوسعه تصيّد أخطائكم.

وهنا رأيت الفرصة مواتية لأناقش الرئيس فيما قال فسألته: على أية صورة ستكون تلك المعارضة؟ هل ستكون من داخل الاتحاد الاشتراكي ولجنته المركزية أم معارضة داخل حزب واحد أم معارضة تقوم على نشأة حزب آخر؟

وردّ عبدالناصر على استفساري قائلاً: في الحق ليس في ذهني في الوقت الراهن تصوّر محدّد. وأكرر القول بأن عيب نظامنا هو انغلاقه، وأن النقاء الثوري الذي تجلّى في مطلع الثورة قد خفّت حدّته خلال السنوات الست السابقة بظهور «الطبقة الجديدة» التي لا يدري أحد مدى طموحاتها. والسؤال الملحّ هو كيف نؤمّن البلاد من أية نكسة داخلية بحيث لا يأتي بعدنا مَنْ

يحيد بالمبادئ عن مسارها، فلست قلقًا على اليوم بل على الغد. ويؤسفني أن أعترف بأن التنديد بالنظام يصدر على ألسنة أفراد من الاتحاد الاشتراكي، وكل تنديد بالحكومة جاء على ألسنة الوزراء أنفسهم، وكل تنديد بالشركات جاء على ألسنة رؤساء الشركات أنفسهم. مرة أخرى طالما انعدمت الرقابة والنقد سيعمل كل منا وفقًا لهواه، وأنا لا أستطيع الاضطلاع بهذه المهمة حتى لو عملت أربعًا وعشرين ساعة، ولذلك فلا بد من قيام نظام جديد للدولة يضمن الاستمرارية ويبطل معه أسلوب الشلل والعصابات».

وانبرى المرحوم الدكتور عبدالمنعم القيسوني يقترح تكوين جناحين في الاتحاد الاشتراكي أحدهما برئاسة زكريا محيي الدين والآخر بقيادة علي صبري، على أن يبتعد الرئيس عن رئاسة الوزارة ويكلّف أحد الجناحين بهذه المهمة، فإن احتفظ بثقة الشعب ومجلس الأمة ظل محتفظًا بالوزارة وإذا تعثّر حلّ الجناح الآخر محله.

وانطلق عدد آخر من الزملاء الوزراء يدلي كل واحد منهم برأيه، فكان أن رأى الدكتور عبدالعزيز السيد رحمه الله أن الوقت قد حان لقيام الأحزاب، كما رأى المستشار عصام حسونة أن يكون كل قرار مصيري مقيّدًا بضمانات ولا يُطلق إطلاقًا. ولقد قيل في هذه الجلسة وغيرها الكثير من الآراء النافعة البناءة على ألسنة الوزراء وعت ذاكرتي منها ما أثبتّه هنا، هذا إلى أنه كان ثمة ما دوّنته أثناء الجلسات، وكم كان أحبّ إليّ أن أذكر كل ما دار مفصّلاً، وكان هذا يقتضي الرجوع إلى مضابط جلسات مجلس الوزراء. وحين حاولت، أبلغني سكرتير مجلس الوزراء أن الرجوع إلى هذه المضابط ممنوع قبل مضي خمسين عامًا بموجب القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥ والقرار الجمهوري رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٧٩ (*) ولعلي لا أثقل على القارئ إذا ذكرت تلخيصًا لهذا القانون وذلك القرار اللذين يعتبران الوثائق والمستندات والمكاتبات التي تتعلّق بالسياسات العليا للدولة أو بالأمن القومي سريّة لا يجوز نشرها أو إذاعتها كلها أو بعضها، كما لا يجوز تداولها والاطلاع عليها إلا لمن تستوجب طبيعة عمله ذلك، حيث تُحفظ في جهاتها لمدة لا تتجاوز خمسة عشر عاما تُنقل بعدها إلى دار الوثائق القومية لتُحفظ في الأماكن التي تعدّ لهذا الغرض وتظل محتفظة بسريّتها خمس عشرة سنة أخرى. وبعد مضي ثلاثين سنة تُشكّل لجنة لتقرّر إباحة الاطلاع على هذه الوثائق أو استمرار سريّتها ومنع تداولها لمدة أخرى لا تتجاوز عشرين سنة تالية وبشرط ألا تتجاوز مدة حظر الاطلاع أو النشر خمسين سنة تبدأ من تاريخ إصدار الوثيقة.

وواضحٌ أن هذا القانون الشاذ ما قُصد به إلاّ حرمان المؤرخ من كشف أسرار تلك الوثائق

(*) لا تتجاوز فترة حجب الوثائق الرسمية بالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا ثلاثين عاما، وتجري الدراسات منذ السبعينيات لتخفيض هذه الفترة إلى عشرين سنة.

إلاّ بعد زمن يستغرق حياته كلها وتناله المنيّة قبل أن يُنجز واجبه التاريخي. وفي تصوّرى أن الأمر بصدور هذا القانون كان يتمنّى لو أن زمن «خبيئة الجنيزة» (*) قد عاد حتى يمكنه أن يودع الأسرار التى يتكتّمها مثْل تلك الخبيئة، فتُدفن إلى الأبد، ضماناً لإفلاته هو وأسرته وذراريه وأنصاره من المساءلة والحساب.

وواضحٌ أن هذا القانون الجائر لم يُقصد به إلا حرمان المؤرخ من أن يعود إلى تلك الوثائق إلا بعد أمدٍ طويل قد لا يعيش له المعاصرون، وأنّى لهم هذا.

* * *

وفي جلسة أخرى[٣] قال جمال عبدالناصر ما معناه:

«كان الغرض من هذه الجلسات تقييم مرحلة من الحكم يبسط فيها كل وزير شخصيته ويعرض فكره مقدمًا ما يراه من علاج لتلافي العيوب السابقة، تدفعنا إلى ذلك مرارة هزيمتنا العسكرية التي تعادل في هوانها هزيمة العرب أمام الصليبيين منذ تسعة قرون. ولو كنا قد انتصرنا لنظرنا إلى النظام على أنه قمة نظم الحكم وانبرينا نقيم الاحتفالات. وللهزيمة أسباب شتى فنظريتنا الاشتراكية سليمة ولكن تعثّرنا في التطبيق وورّطنا في مشاكل لاحصر لها.

إن مجلس الوزراء الحالي مجموعة من المستقلّين ولا يضم سياسيين، وثمة علاقات شخصية تربطني بالكثيرين منكم، غير أن المشكلة هي انعدام الروابط على جميع المستويات. فالنظام الحزبي في بريطانيا لا يسمح لأي إنسان أن يفرض شلّته، فالكل يطبّق النظام القائم بما يحقّق الاستقرار. كذلك لا تسمح الدول ذات الحزب الواحد لأي إنسان أن يفرض شلّته بما يؤدي إلى التفسّخ، أما هنا فنحن «فالحينها على البهْلي». الدولة أصبحت مجموعة من الشلل والإمارات؟ لماذا؟ لأنه ليس ثمة نظام يحول دون ذلك. وهذا ما يدعونا إلى أن ننقد أنفسنا دائمًا نقدًا ذاتيًا ونراجع خطواتنا فلا بد من سفينة واحدة تجمع الكل. ولكن إذا كان لكل واحد منا قارب لنجاة مستقل حين تغرق المركب فإن السفينة لن تنجو. نحن في حاجة إلى نظام يضمن الاستمرار ويكون كل من يشترك فيه معرّضًا للنقد، وهو ما أقصده بالمعارضة أو بمعنى آخر الرقابة».

هكذا كان جمال عبدالناصر صريحًا في نقد النظام القائم متخوّفًا من أن يُمنَى نظام الحكم بنكسة تأتي على البنيان من أساسه. وحين أوشك مجلس الوزراء أن ينفضّ طلب إلى كل

(*) اكتشفت في مطالع القرن العشرين في معبد بن عزرا اليهودي بمصر القديمة حجرة مغلقة من جميع الجهات لها طاقة [فتحة] صغيرة في سطحها اعتاد اليهود على مرّ الزمن أن يسقطوا من خلالها أوراقهم ووثائقهم لاسيما الأوراق التى تحمل حروفا كتابية تُشير إلى اسم الله حفاظًا لها من الضياع والاندثار، ومن بينها عُثر على عقد زواج الفيلسوف الطبيب موسى بن ميمون (١١٣٥ ـ ١٢٠٤) وكان من أكبر اللاهوتيين اليهود خلال العصور الوسطى، كما عمل طبيبا لصلاح الدين الأيوبي. ومن هنا سمّيت هذه الحجرة «خبيئة الجنيزة» [أى خبيئة المحفوظات]. وقد تسبّب ضغط الأوراق المكدّسة في هذه الخبيئة إلى تصدّع جدران الحجرة واكتشاف الأوراق والوثائق المحفوظة منذ زمن بعيد.

واحد منا أن يوافيه في جلسة مقبلة بأحاسيس الشعب ونبضه ومشاعره وآرائه واتجاهاته حيث يعمل كل منا. وأحسستُ في هذه اللحظة بالتفاؤل والأمل في أن الطوق المضروب حول الرئيس قد بدأ ينكسر وأن همسات أكثر الجماهير بُعدًا ستجد طريقها إليه.

أما عن نفسي فقد عقدت جملة اجتماعات لكافة أجهزة وزارة الثقافة ومؤسّساتها حضرها قرابة ألف شخص من العاملين والمسؤولين فيها، بل وعدد من الملتفين حول الوزارة في أنشطتها المختلفة. ولقد أتحتُ الفرصة للتعبير الصريح عن وجهات النظر المختلفة حول قضية التغيير بصفة خاصة، وجمعت هذه الآراء من خلال لجنة تنسيق تولّت تقديم تقرير حصر كافة الاتجاهات. ثم تولّت لجنة رأستها بنفسي مناقشة هذه الآراء وبلورة النقاط الرئيسية واستبعاد الفرعيات تحت عناوين ثلاثة: تقدير الأسباب والظروف التي أدّت إلى الهزيمة، واستعراض للوضع القائم كما يراه الناس، ثم أسس التغيير المطلوب ووسائله. وقد أتيحت لي فرصة الإدلاء بهذه الآراء داخل مجلس الوزراء حيث قلت:

أولاً: يردّد الناس أنهم في الظروف الماضية كانوا في غيبة عن المشاركة في تحمّل المسؤولية وممارسة السلطة، وأن ضعف قيادات الاتحاد الاشتراكي وقلّة فعاليتها وعجزها عن إيجاد جهاز سياسي موحّد يلتصق بفكرها ويعبّر عن رأيها، قد حرم الثورة من أن يخفق معها قلب الجماهير وترعاها حرارة دمائهم. وبمعنى آخر أن الظروف الماضية قد خلقت مؤسسة كبرى ذات فروع في كل بلد وفي كل حيّ وفي كل قلب، هي مؤسسة الخوف. الخوف من إبداء الرأي، والخوف من مغبّة عدم إبدائه، والخوف من مجرد نقل رأي الآخرين خشية أن يُصاب هؤلاء بضرر أو أن تمتد إليهم يد الملاحقة. وكانت النتيجة أن آثر الناس السلامة، ولجأوا إلى الصمت الوقائي. ولكن الصمت لا يقي أحدًا في الواقع، فهو لم يق الناس ولم يدفع عن الثورة شرّ السلبية والموافقة الاعتباطية على كل شيء، فقد صادر الصمت حرية التعبير لقاء أيام أو شهور من راحة البال. وفي الحق إن مؤسسة الخوف قد تحوّلت الآن إلى مؤسسة اللامبالاة. فالجميع يتكلمون علنا هجومًا وتشنيعًا في المقاهي والجامعات والمكاتب والمنتديات، ويشكو الناس من الفساد في القوات المسلّحة والقطاع العام وأجهزة الحكم عامة. ويشير البعض إلى سيطرة غير المؤهّلين من العسكريين على عديد من المؤسسات والشركات وأجهزة الحكم.

ويتساءل الناس عن التغييرات المتعدّدة التي حدثت دون أن يعنى أحد المسؤولين بتفسير مبرّراتها، فضلاً عن دعوة الجماهير للمشاركة في أحداثها. فثمة جهل وتجهيل بما يجري من حولهم، مثل استقالة رئيس الوزراء زكريا محيي الدين. لماذا لم تُذكر أسبابها وتُشرح أبعادها للناس الذين يلاحظون أن أسلوب العمل من فوق قد دفع الجماهير دفعًا إلى أحضان البلبلة الفكرية وإلى إدمان الإشاعات، وفقدان الثقة وبالحكم.

ويؤمن الناس بعدم فاعلية مجلس الأمة وعدم قدرته على محاسبة المسؤولين أولاً بأول مما جعل منه جهازًا مقطوع اللسان.

وفي الحق إن الانفراد باتخاذ القرارات المصيرية وعدم توفير قيادة جماعية على كل المستويات قد أشاع شعور الغُربة في نفوس الناس، وجعلهم يحسّون أن البلد ليس بلدهم، ومنع الحماس عن التدفّق حارًا ومنعشًا من قلوبهم.

ويتعجّب الناس من صمت الصحافة عن المناقشة الحرة للقضايا القومية وسلبيتها وتمييعها للمسائل، وذلك في غياب سياسة واضحة ومعروفة للوصول إلى الجماهير.

ثانيًا: يؤمن المثقفون وأهل الثقافة بأن الوضع لم يتغير حتى الآن رغم فداحة الهزيمة، وأن الجماهير لا تشعر بجدّية حشد الطاقات للمعركة. فلا يوجد تدريب عسكري جدّي للشباب أو للمقاومة الشعبية، ولا تهيئة معنوية مناسبة. ومن ثم لم تشعر الجماهير - وكان ينبغي أن تشعر - بأثر تطبيق اقتصاديات الحرب داخل الوحدات الإنتاجية وفي مجال الاستهلاك.

وهناك إحساس بأن الأغنياء يزدادون غنى والفقراء يزدادون فقراً، وأن الفوارق بين الدخول ما زالت متّسعة في مجتمع اشتراكي، بالإضافة إلى نشوء طبقة جديدة لم تُمسّ أو تُحاسَب حتى اليوم.

كذلك تبيّن اتساع دائرة الشك في كل التصريحات والبيانات الرسمية نتيجة لعدم توفير تفسيرات مقنعة للأحداث، وبالتالي وقع الناس فريسة للإذاعات الأجنبية والإشاعات المغرضة.

وما يزال الاتحاد الاشتراكي فاقد الفعالية، ودليل ذلك عزلته إلى حدّ كبير عن أحداث الجامعات والمصانع الأخيرة، واستمرار وجود العناصر التي ثبت فشلها في أجهزة الاتحاد الاشتراكي.

ثالثا: أما عن التغيير المنشود فالناس تلحّ إلحاحًا واضحًا على ضرورة إيجاد منهج مدروس للتغيير. وهناك من يقترح البدء بتشكيل لجنة مركزية للاتحاد الاشتراكي يختار رئيس الجمهورية ثلث أعضائها على أن يتولوا هم بعد ذلك تحديد طريقة استكمال الثلثين الباقيين. وتكون مهمة اللجنة المركزية وضع أسس التغيير المطلوب والتحضير لمؤتمر عام في الوقت المناسب يرسم سياسة المستقبل وينتخب لجنة مركزية دائمة.

ويشدّد المثقفون على ضرورة وجود ضمانات حقيقية للجماهير لممارسة حرية التعبير والمشاركة في المسؤولية، واعتبروا هذا مطلبًا حيويًا لا يمكن بدونه حماية الثورة من خصومها.

وقد ارتفع الصوت عاليًا بضرورة إنهاء عمل مجلس الأمة الحالي في أقرب وقت ممكن. وفي سبيل قيام مجلس جديد أُبديت رغبات محدّدة، مثل ضرورة الاتفاق على تحديد دقيق لمفهوم العامل والفلاح بحيث يعبّر ممثلو هذه القوى الاجتماعية تعبيراً صادقًا عن مصالح

العمال والفلاحين، وكذا إبعاد أجهزة الإدارة عن مدّ اليد إلى عملية الترشيح والانتخاب، وضرورة تضييق شُقَّة الفروق بين الدخول المختلفة، وضرورة تبنّي إجراءات جماهيرية عملية لحشد الطاقات، مثل المقاومة الشعبية والتدريب العسكري الجاد وتطبيق اقتصاديات الحرب في كل نواحي حياتنا وتوجيه الإعلام في نفس الاتجاه.

وأخيراً سرعة إصدار قانون من أين لك هذا؟ حتى يعلم الناس كلهم أين يقفون، وبحيث لا يتّهم الشريف ظلماً أو ينجو من الاتهام مذنب أتقن التخفّي.

ولما كانت الريبة سيفًا مسلطًا على رقاب الشرفاء فأرجو أن يتفضّل السيد الرئيس بأن يعطي الضباط الذين خرجو ليلة ٢٣ يولية أسبقية في فحص إقراراتهم المالية قبل أي فئة أخرى حتى لا تظل الشكوك تحوم حولهم فيُنْصَف الأمين ويحاسَب غير الأمين.

وكانت هناك قرابة مائتي توصية من أجهزة الوزارة لم أشأ أن أثقل على زملائي بتلاوتها فسلّمتها للّجنة التى أمر الرئيس بتشكيلها لهذا الغرض.

وقد ردّ جمال عبدالناصر على ما أبديت من ملاحظات بالتوضيحات التالية:

أولا: بالنسبة لموضوع المشاركة في تحمّل المسؤولية وقيام مؤسسة الخوف وضعف الاتحاد الاشتراكي فأنا مع القائلين بضعف التنظيم السياسي في بعض الجهات، ولكني أعرف أن هناك في نفس الوقت اجتماعات جدّية في العديد من الوحدات السياسية. أما عن المشاركة فإما أننا نسلك أسلوب الجمهوريات الرئاسية أو أسلوب الجمهوريات البرلمانية؛ ففي الأولى أي الجمهوريات الرئاسية يُنتخب الرئيس كل أربع سنوات كما يُنتخب برلمان، ثم يمارس كلٌّ من الرئيس والبرلمان السلطات الممنوحة إليهما وفقًا للدستور. أما الجمهوريات البرلمانية فهناك الأحزاب، والذي يحكم ويمارس كافة السلطات هو حزب الأغلبية. وللحزب زعامة ولجنة برلمانية. ولكن لم نسمع سواء بالجمهوريات الرئاسية أو البرلمانية عن أسباب خروج أحد الوزراء. لم نسمع في بريطانيا عن أسباب خروج سلوين لويد أو في أمريكا عن سبب استقالة ماكنمارا وأمثلة أخرى عديدة. الناس تريد أن أقف وأقول إني اختلفت مع زكريا في موضوعات كذا وكذا. هل يصح أخلاقيّا وأدبيّا أن أتعرّض لزكريا وأهاجمه أو أشهّر به؟ حدث من قبل أن خرج البغدادي وخرج كمال حسين ولكني لم أتكلم عنهما بوصفهما زملاء إلا إذا كان المقصود أن ندخل في متاهات نشر وتشهير ببعضنا البعض.

ثانيا: عن ظهور الطبقة الجديدة للأسف هي ظاهرة حتمية في ظروف مجتمعنا، ويعاني منها النظام في يوغوسلافيا وحتى الاتحاد السوفييتي، ولكنها ظاهرة لابد من محاربتها والقضاء عليها.

ثالثًا: عن تشكيل اللجنة المركزية فسنعمل على تشكيلها في أقرب وقت، ولكني أخالف المثقّفين الذين حضروا اجتماع وزير الثقافة في كيفية تشكيلها لأني أرى أن يتم تكوينها بالكامل بالانتخاب. أما عن تغيير مفهوم العامل والفلاح فأنا مع هؤلاء الذين يطالبون بإعادة تحديد هذا المفهوم. بحيث يمثّل العامل والفلاح مَنْ يستطيع أن يعبّر عن قضاياهما وأن يشارك فكرًا وعملاً في قضايا الوطن.

* * *

وقد جرت العادة في مجلس الوزراء وقتذاك أن يستعرض رئيس الجمهورية الموقف العام السياسي والعسكري، يتلوه وزير الحربية فيعرض للموقف العسكري. وأحب في هذا المقام أن أسجّل وقبل الاستطراد فيما أروي أن الفريق محمد فوزي كان فيما اضطلع به من مسؤوليات جسام سواء في إعادة تنظيم القوات المسلحة وإعدادها قتاليًا أو في قيادة حرب الاستنزاف بإشراف الرئيس عبدالناصر وتوجيهه المتواصل شعلة متّقدة، أدّى واجبه أجلّ أداء بحزم مثالي ومقدرة ملحوظة. وبعد أن يفرغ وزير الحربية من عرضه يدلي وزير الخارجية بعرض آخر للموقف السياسي من حيث أنباء المفاوضات والمباحثات والاتصالات الدبلوماسية. ولا يفوتني هنا أيضًا أن أسجّل أن الأخ محمود رياض رحمه الله كان بلا نزاع على مستوى المسؤولية الخطيرة الملقاة على عاتقه من حيث استيعابه الشامل للقضية في صفاء ذهن وتقدير حكيم للأمور، وفي نظرته الواقعية الجليّة، فضلاً عن علاقاته الدبلوماسية الواسعة المؤثرة. وفي النهاية يطلب رئيس الجمهورية من الوزراء أن يدلي مَنْ يشاء منهم برأيه أو يستفسر عمّا يريد. وكان البعض يسأل والبعض يكتفي بما يُلقي من بيانات أو بالإجابات على الأسئلة التي يطرحها غيره من الوزراء. وإذ كانت هذه الأمور كلها من أسرار الدولة التي يجب ألا تتعدّى دائرة المجلس، وألاّ يُنقل منها شيء إلى الخارج، إذ في هذا لا شك إضرار بموقفنا السياسي والعسكري، كان عبدالناصر حريصًا جدّ الحرص على التكتّم، وكان يُنهي هذا الحرص إلى الوزراء من حوله حتى لا يفلت لسان واحد منّا بشيء من تلك الأسرار. ولم يكن يغيب عن عبدالناصر مَنْ تطاوعه نفسه بإذاعة سرّ من هذه الأسرار، ولكنه تأدبًا منه كان يكتفي بتوجيه النصيحة دون أن يفصح عن اسم من الأسماء التي طوّعت لها نفسها إفشاء الأسرار قصدًا كان أو عن غير قصد.

وأذكر حادثة وقعت لي في إحدى جلسات مجلس الوزراء عام ١٩٦٩ حين انبريت أستفسر عن الموقف الراهن للسلاح الجوّي بعد أن ذكر لنا الرئيس أن القوات المسلّحة المصرية باتت من ناحية القوات البرّية فقط على أهبة الاستعداد للمعركة من ناحيتَي التسليح والتدريب فسألت بدوري: «كلنا يعلم أن قدرة السلاح الجوّي محدودة وأن الطائرة المقاتلة الروسية المستخدمة حاليًا لا تستطيع أن تتجاوز في حدودها القتالية والمدى الذي تقطعه وفي حمولتها

من ذخيرة وقنابل وصواريخ إلى آخره، أقول لا تستطيع أن تتكافأ مع طائرة الفانتوم التي تزوّد بها السلاح الجوّي الإسرائيلي، فهل عملنا على الحصول على طائرات أكثر تقدمًا من الميج ١٧ أو ١٩ يكون مداها مكافئًا لطائرات العدو حتى يتسنّى لها أن تؤدي دور الرّدع؟ وإذا كنا قد عملنا ما بوسعنا للحصول على هذه الطائرة فإن التدريب على استخدام الطائرة الجديدة يحتاج إلى فترة تمتد إلى شهور ستة أو أكثر، فهل أوفدنا سلفًا عددًا من الطيارين إلى الاتحاد السوفييتي للتدرّب على مثل هذه الطائرة المنشودة حتى نستطيع عند وصولها استخدامها قتاليًا وليس فقط من ناحية قيادتها؟

فسألني الرئيس: ولماذا تسأل هذا السؤال؟

قلت: كي أستنير.

فرد لتوّه قائلاً: «لا مش ضروري تستنير».

وضجّ المجلس بالضحك. ولقد دهشت لتلك الإجابة التي لم أفهم لها عندها سببًا، كما عجبتُ لضحك الزملاء الذي بدت فيه روح المجاملة للرئيس أكثر مما بدا له مبرّر آخر، وكان غير الضحك أوْلى بهم، وراودني الشعور بمغادرة الجلسة، ولكني تمالكت نفسي حتى انتهائها دون أن أستطيع الاشتراك في المداولات الدائرة بعدما حدث.

وما إن انتهت الجلسة في الحادية عشرة مساء حتى اتجهت لتوّي إلى منزل جمال عبدالناصر، وأبديت لسكرتيره الرائد محمود فهيم رغبتي في مقابلته، ولكنه اعتذر بأن الرئيس متْعب وقد لزم فراشه. فقلت له هذا غير صحيح، فلقد تبعته منذ خرج من قصر القبة حتى وصوله، وإذا كان لا يستطيع مقابلتي فلأتحدّث معه تلفونيًا. وانتحى لحظة في الحجرة المجاورة تحرّجًا ثم عاد يدعوني لمكالمة الرئيس الذي بادرته بقولي: لقد تبيّن لي الليلة أني فقدت ثقتك، ولذا أبادر بتقديم استقالتي ولن أكون من الغد في مكتبي. فسألني عمّا يدعوني إلى هذه الاستقالة، فذكرت له أن ردّه على سؤالي في مجلس الوزراء كان يحمل في طيّاته استخفافًا بي لم أعتده، وأن التصرف الطبيعي في مثل هذه المواقف أن أترك مكاني لغيري. فردّ في الحال: كم أنت شديد الحساسية. لقد سألتني سؤالاً يشقّ عليّ أن أجيبك عليه بصراحة حرصًا على سرّية قرار هام من قرارات الحرب، ولم أجد مخرجًا أمامي من المأزق الذي دفعتني إليه إلاّ ما فعلت، واثقًا أن تسوية الأمور بيننا فيما بعد أهون من الكشف عن سرّ لم يئن الأوان بعد لإعلانه. وإذا عنّ لك أي سؤال من هذا القبيل فبابي مفتوح في أي وقت لنتشاور سويًا. ثم اعتذر عن ردّه الغريب عليّ مسترضيًا ومعاتبًا في نفس الوقت لأنه كان ينبغي في تصوّره أن أكون أول من يتحمّله وأنا أعلم ما يكابده من مشاق ومشكلات تطالعه من كل جانب فضلاً عمّا يعاني من آلام المرض. ثم ذكّرني بأقواله السابقة في مجلس الوزراء عن

تحذير الزملاء من أن يفلت لسانهم بسرّ من أسرار مجلس الوزراء. على أني على الرغم من هذا عقّبت بأن هذا الذي حدث بينه وبيني من ردّ قاس على رفيق من رفقاء السلاح قد يجعل البعض من الوزراء ممّن هم ليسوا على مثل تلك الصلة يُحجمون عن الإفضاء بآرائهم في صراحة وعن إثارة الأسئلة التي ما فتئ يشجّعهم على توجيهها داخل مجلس الوزراء، فأجابني بأنه كفيل بإزاحة هذه السحابة في أول فرصة. واقترحت عليه أنه قد يكون من الأوفق أن يشكّل مجلس حرب من الوزراء المختصّين بشؤون الدفاع والأمن ليتداول معهم في مثل هذه الأمور ضمانًا للسرّية أسوة بما هو متّبع في البلاد المتقدّمة.

غير أن الواقعة بدت لي عميقة الدلالة في مسلك الوزراء مع عبدالناصر، ولم أعد أشك في أن هيبة الرئيس قد أسهمت في صنع حاجز بينه وبين بعض وزرائه ومعاونيه، فقد كانوا يخشون ردود فعله حتى إن جاءت على نحو ما حدث معي في صورة مرحة تُشيع المرح، ولم يعد البعض - أقول البعض ولا أقول الكل - يتحدّث أمامه إلا بما يعرف أنه يرضيه، وصمت على مثالب لو جَرُؤَ على مناقشتها معه لأمكن تلمّس سبيل للخلاص منها.

لقد كان عبدالناصر يتّصف بصفتين: صفة تحمل الناس على إكباره فكان كل من يُنصت إليه يؤخذ بقوله كما كان كل من يراه تقع في قلبه مهابته، وكم قيل: إذا كنت تحمل له شيئًا من الكراهية فحاول جهدك ألاّ تلقاه وإلا انغرست في قلبك محبّته. وصفة أخرى تتمثّل في جمعه بين المتناقضات وبين الشيء وضدّه عند اختيار رجاله فلم يكن بينهم قط - على امتداد فترة حكمه - أي تآلف أو تناسق أو تجانس إلاّ فيما بين أعضاء الشّلل الذين تجمع بينهم المصالح المتبادلة.

* * *

على أن ما كان ينتقده عبدالناصر ظلّ باقيًا على حاله، بل وتحقّق بالضبط ما كان يخشاه، فلم يقف طموح «الطبقة الجديدة» عند حدّ، حتى غدت سرطانًا داخل أجهزة الدولة وحولها، بينما كان عبدالناصر مستغرقًا بكل قواه في إعادة تنظيم القوات المسلّحة وتسليحها وتدريبها وتوجيه معركة الصمود وحرب الاستنزاف وإنشاء حائط الصواريخ وإدارة جولات السياسة الدولية، واستمرّت مؤسسات الدولة إقطاعيات حقيقية يسود فيها ما وصفه عبدالناصر «بمنطق الشلل والعصابات»، وهو الوضع الذي استمر حتى بعد وفاته، بل زاد واستفحل متخذًا أشكالاً جديدة متطورة . . . ومبتكرة.

هوامش الفصل الثالث عشر

(١) جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في ٢٦ يولية ١٩٦٧ .
(٢) جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في ٢ أغسطس ١٩٦٧ .
(٣) جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في ٦ أغسطس ١٩٦٧ .

الفصل الرابع عشر

مسيرة التغيير

﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيراً مِنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلا تَجَسَّسُوا وَلا يَغْتَب بَعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ ﴾ (سورة الحجرات ١١)

وذو سفه يُواجهني بجهلٍ
فأكره أن أكون له مُجيبا
يزيد سفاهة وأزيد حلما
كعُودٍ زاده الإحراق طيبا.

الإمام علي بن أبى طالب

«قلْ له إن عُمَّالك قد طاردوا الصدق من القلب، فما عاد لسانٌ ينطق بسوى الكذب، وما عاد جنانٌ يهجس بسوى الزيف، وهذا كله من حصاد الخوف. إن هذا الخوف منك هو لن يهدم غيرك... قل له إن عُمَّالك باسمك قد حطموا كل الذي تؤمن به، كل ما كافحت طوال العمر له.. إنهم قد بذروا اليأس العقيم، ولهذا اختلط الظل مع النور، فما يُعرف الحق من الباطل بعد، ولهذا فعليك الآن ألاّ تتردّد في اجتثاث الشرّ من حولك مهما كلفك. إني لأعرف أي أنواع الرجال يمثلون زماننا، الجاثمين على الأفق. إني لأعرف أنهم خرق ملفقة ستبلى، صيغت هياكلهم من الورق المقوّى، إن أطبقت كفُّ الحياة عليه مزق».

الفتى مهران
عبدالرحمن الشرقاوي

«عندما تصارع خنزيرا تراه يستعذب هذا اللهو، في حين لا ينالك أنت غير القذر».

حكمة بوذية

مسيرة التغيير

كان الرئيس عبدالناصر قد طلب إليّ أن ألقاه، كما قدّمتُ، في شهر يونية ١٩٦٦، وحين لقيته فاتحني برغبته في أن أتولّى وزارة الثقافة للمرة الثانية للأسباب التي شرحتها قبلُ. ثم مضت أشهر وقبل أن أتسلّم عملي وكنت أصطاف بمدينة الإسكندرية إذا بمسؤول له شأنه وكان عندها له منزلة كبيرة في نفسي، يستأذنني تليفونيًا في أن يلقاني لأمر هام فاستجبت لمطلبه، وإذا هو يفاتحني بأنه على علم بأني سأعود قريبًا إلى وزارة الثقافة، وأنه موفد من قبل «التنظيم السياسي» لاستطلاع موقفي منه ومدى استعدادي للتعاون معه. ولقد كنت أعرفه إنسانًا فاضلاً دمث الخلق لطيف المعشر دؤوبًا على العمل، وكان طبيعيًا أن أؤكد له عزمي على التعاون، غير أنني كنت حريصًا على أن ألفت نظره إلى أنني لست جماهيريًا بالمعنى المتعارف عليه في اتحادهم الاشتراكي. كما تعمّدت أن أذكر له موجز واقعة جرت في خريف عام ١٩٦٤ حينما استدعاني رئيس الجمهورية وأوضح لي أنه يزمع تكوين تنظيم سرّي طليعي، وعهد إليّ تكوين خليّة ممن أتوسّم فيهم الوطنية الصادقة والرغبة في إصلاح عيوب نظام الحكم وقتذاك. ولم أخف دهشتي أمام الرئيس لمثل هذا الإجراء الذي يقلب الأمور رأسًا على عقب، حيث إن المألوف أن تنشئ القاعدة - لا السلطة - مثل هذه التنظيمات إلاّ أنه أصرّ على رأيه مؤمّلاً أن يكون له ثمة فائدة. وأوصاني أن أسرع باختيار أفراد خليّتي وعرض أسمائهم عليه. فتقدّمت إليه بعد حين بقائمة تضم أسماء نفر من مثقّفي اليمين والوسط واليسار ممن كنت أثق في قدرتهم على خدمة الوطن[1]، وحين عرضت عليه القائمة كشف لي عن أربعة من هذه الأسماء سبق أن وافق عيها ضمن خلايا أخرى فاستبعدتُ أسماءهم.

وحين دعوت الأعضاء إلى أول اجتماع وكان أغلبهم لم يعرف بسَبق ترشّحه لهذه العضوية أجمعنا معًا عن اقتناع على ألاّ نأخذ الأمر مسلّمًا به، وألاّ نمضي في تكوين هذه الخلّية إلا بعد الإجابة على أسئلة طرحناها على رئاسة التنظيم هذا مجملها:

(١) ما هو الغرض من جعل التنظيم سرّيًا إذا كان نظام الحكم هو الذي أنشأه؟

(٢) على أي أساس وطبقًا لأيّة معايير تم الترشيح والاختيار في خلايا هذا التنظيم بعامة؟

(٣) ما هي الفلسفة السياسية التي يستند إليها التنظيم والتي سوف يعمل على أساسها؟

(٤) ما هي الأعمال المطلوبة من أعضاء التنظيم؟

(٥) كيف ينشأ تنظيم من أعلى إلى أسفل بينما يقتضي المنطق أن ينشأ من القاعدة ثم يتدرّج إلى أعلى؟

(٦) أين يقع هذا التنظيم داخل مؤسسات الدولة السياسية والإدارية وما هي علاقته بها؟

(٧) هل هذا التنظيم بديل للاتحاد الاشتراكي؟

(٨) إلى مَنْ ينتمي هذا التنظيم؟ إلى رئيس الدولة مباشرة أم إلى أجهزة أخرى؟

إلى غير ذلك من الأسئلة التفصيلية الدقيقة. وانفضّ الاجتماع بعد أن اتفقنا على ألا أدعوهم إلى الاجتماع مرة أخرى حتى يأتيني الرد على هذه الأسئلة. وقد كان، فلم تجتمع اللجنة مرة أخرى إلى أن لقيتُ الرئيس عبدالناصر ذات يوم بعد عدّة شهور فإذا هو يبادرني بقوله ضاحكا: «أنت سقطت في امتحان التنظيم، رفتوك أنت وأعضاء خليّتك». فأجبته وقد انزاح عن كاهلي عبء ثقيل: الحمد لله أن جاءت منهم.

إذن لم يكن الرئيس هو الذي يقرأ التقارير، بل جهاز آخر لم يرض عمّا نتداول أو نسأل عنه فرفع الرأي الذي لا يقرّ صلاحيتي لهذا التنظيم، وعندها أدركتُ مدى قوة وشوكة هذا الجهاز الخفيّ. ولا أدري هل انتهى إلى عبدالناصر ما اشترطناه صحيحا أم انتهى إليه مشوّهًا، إذ ثبت لي أن ما كان يُرفع إليه لا التقارير نفسها كما دوّنها أصحابها بل تعليق عليها يتّفق وهوَى المعلّقين وغاياتهم. ومما يؤكد أنني كنت المقصود بالإبعاد أن سبعة ممن كنت قد رشّحتهم اختيروا وضُمّوا إلى خلايا أخرى. ولقد كُتب لهذا التنظيم السرّي أن يستشري وتنبت له مخالب، فإذا هو قوة لا يستهان بها، يكاد يكون الأمر كله بأيدي رعاته، وإذا هو يغدو مع مرّ الزمن معملاً لتفريخ من يُولّي الوزارة، إذ كان الوزراء لا يُختارون إلاّ إذا كانوا ينتمون لهذا التنظيم السري ولاءً وطاعةً وإخلاصًا وتفانيًا.

وبالروح المرحة نفسها التي خاطبني بها الرئيس، مَضَيْنا في حوارنا الودّي، فاعترفت له بأنني لم أكن مقتنعًا من مبدأ الأمر بمثل هذا التنظيم، وأنني كنت عند رغبته إرضاء له، وانتهزت الفرصة لأحذّره من أنه قد انتهت إليّ أسماء بعض أعضاء التنظيم من الخلايا الأخرى وأدهشني أنها تضم شخصيات مشهود لها بالانحلال أو الانتهازية أو الجهل أو الفساد أو أشخاص لا يقوون على النضال إذا ما حلّت أزمة أو وقعت واقعة، وإذا هو يطمئنني بأنه على علم بهذا كله. وهنا ذكرت له أن واجبي أن أبلغه بما انتهى إليه علمي حتى لا أكون موضع عتاب في المستقبل، ولم يفتني أن أصارحه بأنني لا أتوقع نجاح هذا التنظيم في تحقيق ما كان

يصبو إليه من إنشائه. رويت هذا كله للزائر الكريم الذي زارني بالإسكندرية كي أُلفت نظره إلى أمرين، أولهما أنه قد سبق لي أن أوشكت على أن أخوض تجربة تنظيمية نزولاً على رغبة الرئيس جمال عبدالناصر شخصيا وما إن شرعت بها حتى انبرى ذلك الجهاز الخفيّ الذي كان بيده الأمر كله ليحكم مسبقا بعدم صلاحيتي للانضمام لهذا التنظيم، وثانيهما أنني قد آليت على نفسي منذ بداية الثورة ألاّ أشارك في زمرة أي تنظيم «شللي»، وافترقنا على وفاق إلى أن عدت إلى الوزارة في شهر سبتمبر، وأشهد الله أن التعاون كان تاما بيني وبينه، ولم أتصل بتنظيم الاتحاد الاشتراكي بصفة عامة إلاّ بالقدر التي تستتبعه مسؤولية منصبي على مضض.

وفي صباح يوم ٢١ فبراير ١٩٦٨ توجّهت إلى مجلس الأمة لمناقشة موضوع الرقابة على المصنّفات الفنية في لجنة الخدمات وكان يرأسها الأخ خالد محيي الدين، وذلك بُعَيْد عرض الفيلم البريطاني «تكبير الصورة» Blow Up. وبينما نحن منخرطون في المناقشة إذا بالأنباء تصلنا بأن ثمة اضطرابات للعمال في حلوان احتجاجًا على الأحكام المخفّفة التي صدرت على قادة سلاح الطيران بعد معركة ١٩٦٧. وبعد الظهر اتصل بي سكرتيري في الخامسة مساء يبلغني أن الأستاذ سعد الدين وهبة رئيس الشركة القومية للتوزيع في وزارة الثقافة كان يطلّ على مظاهرات للطلبة من نافذة مكتبه بشارع رمسيس وإذا بطلق ناري يصيبه، وأنه نُقل إلى مستشفى الهلال الأحمر. فتوجّهت لتوي إلى حيث يرقد لأطمئن على حالته، واكتشفت أنه قد أصيب بعيار ناري من رشاش طراز بورسعيد مما تستخدمه الشرطة وقد أُجري اللازم لاستخراجها. وبينما كنت أعوده إذ أنا أفاجأ بعدد غفير من الطلبة - بعد أن علموا بوجود أحد الوزراء بالمستشفى - يتدفّقون إلى الحجرة وهم يموجون بغضب عارم وانفعال محموم محتجّين على إطلاق الشرطة الرصاص عليهم، ومضوا يُفْصحون عن آرائهم في العديد من أمور الوطن التي تُشغل بالهم. فبادرت إلى تهدئة خواطرهم مستفسراً منهم عمّا حدث، فإذا هم يروون أن الشرطة حين طاردتهم قاوموها بقذائف الطوب فردّت الشرطة عليهم بإطلاق الأعيرة النارية فأصيب الكثير منهم(*)، فطلبت من الطبيب المسؤول قائمة بأسمائهم جميعًا وبموضع إصابة كل منهم. وانبروا بعدها يعدّدون مطالبهم الوطنية ويسوقون انتقاداتهم المختلفة لأسلوب الحكم، وطلبوا منّي مشدّدين أن أنقل إلى الرئيس صادق ولائهم مقرونًا باعتراضاتهم على تصرّفات الأجهزة المحيطة به(**).

(*) انظر تحقيق النيابة العامة في ٢١ فبراير ١٩٦٨، قسم الأزبكية.

(**) جاء في مذكرات اللواء حسن أبو باشا وزير الداخلية الأسبق (مجلة المصوّر ١٠/ ٨/ ٩٠):

«وخلال الفترة من عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٧١ لم تحدث أي قلاقل داخلية لها أهمية خاصة خلاف مظاهرات الطلبة التي اندلعت في فبراير ١٩٦٨ في أعقاب المحاكمات العسكرية، والتي كان يقودها عناصر التنظيم الطليعي ومن بينهم عدد من العناصر الماركسية، وكانت معظم الشعارات التي رفعت خلال تلك المظاهرات تنحصر في «الموت للخونة»، «تسقط المحاكمات السرية»، «لا اشتراكية بدون حرية»، ويلاحظ أنه لم يرد بها أي شيء يتعلق=

وكان موعد انعقاد مجلس الوزراء في السابعة مساء، فطلبت من أحد معاونيّ إخطار سكرتارية مجلس الوزراء بأنني قد أتغيّب بعض الوقت عن موعد البدء لظرف طارئ، وذلك حتى أتعرّف على نبض هؤلاء الشباب وأستوعب ما يدور في خلدهم. مكثت معهم أستمع في أناة إلى كل ما يعتمل في صدورهم، ثم وعدتهم بأن أنقل إلى مجلس الوزراء برئاسة رئيس الجمهورية كل ما سمعته منهم بصدق وأمانة هذه الليلة بمجرد وصولي. ثم بلغت مقرّ انعقاد المجلس بقصر القبة في حوالي الثامنة مساء، وما إن اتخذت مجلسي حتى فوجئت بوزير الداخلية ـ وكان هو المسؤول الذي زارني من قبل ـ يشرح للمجلس ما دار أثناء النهار من مظاهرات وإضرابات، وكيف تمكّنت الشرطة من فضّها بسلام دون أن تطلق عيارًا واحدًا، مشيدًا بأنه لأول مرة في التاريخ المصري تقع الإصابات بين رجال الشرطة لا بين المتظاهرين. والحق إن هذا التصريح المخالف للواقع قد استفزّني بقدر ما أدهشني، فلو لم تشأ الظروف أن يُصاب الأستاذ سعد الدين وهبة وأتوجّه لأعوده لكنت كبقية زملائي اقتنعت بما أورده الزميل في بيانه وحمدتُ لجهاز الشرطة موقفه المشرّف. غير أنني كنت شاهد عيان يحمل أمانة تعهّد أمام أصحابها بأن ينقلها بحذافيرها إلى السلطة العليا في البلاد، وما لبثت أن رفعت يدي طالبًا الكلمة، فأذن لي الرئيس عبدالناصر بالحديث. رويتُ ما حدث منذ أن قصدت مستشفى الهلال الأحمر، بادئًا بذكر إصابة الأستاذ سعد الدين وهبة بطلق ناري، ثم تلوتُ أسماء طلبة الجامعة والمعاهد العليا المصابين ذاكرًا موضع إصابة كل منهم وفق القائمة التي سلّمني إياها

= بالجانب المعيشي» (المصوّر ١٧/ ٨/ ٩٠).

وجاء في موضع آخر من المذكرات:

«وكان من المفاجآت التي لفتت النظر أن كثيرًا من العناصر الماركسية هي التي كان لها الدور القيادي في تفجير الموقف الطلابي... وكان لافتًا للنظر أيضًا أن غالبية هذه العناصر الماركسية كانت منخرطة في منظمة الشباب والتنظيم الطليعي السرّي الذي تشكّل في مرحلة الستينيات كجناح شبابي لتنظيم الاتحاد الاشتراكي العربي» (المصوّر ١٠/ ٨/ ٩٠).

وتحت يدي وثيقة بتوقيع الأستاذ الدكتور مصطفى سويف وكيل وزارة الثقافة لشؤون المعاهد الفنية يشكو لي فيها موقف «لجنة وحدة الاتحاد الاشتراكي لمدينة الفنون» من تحريضها طلبة معهد الكونسيرفاتوار ومعهد السينما على العمل على إغلاق معاهد وزارة الثقافة أسوة بإغلاق الجامعات وسائر معاهد الدولة. وكادت لجنة الاتحاد الاشتراكي تنجح في هذه الإثارة لولا تدارك الدكتور سويف للموقف بإقناع الطلبة بالانتظام في الدراسة، مختتمًا مذكرته: «بأن لجنة الاتحاد الاشتراكي لم تتصرّف بما يناسب مستوى الموقف الراهن إطلاقا، وعلى الضد من ذلك تصرّفت تصرّفات تؤدي كلها ـ وقد كادت تؤدي ـ إلى تفجير الموقف وإثارة المتاعب للإدارة وللدولة في نهاية الأمر»، إلى أن تساءل: «أيمكن في ظل هذا النوع من نشاط هذه اللجنة (ولا شك أنه هنا نشاط تخريبي خطير) أن أؤدي فعلاً الخدمة التي يجب عليّ أن أؤديها للدولة في هذا القطاع؟ علمًا بأنه قطاع بالغ الحساسية وخاصة في الفترة الحرجة التي تمرّ بها الآن، لأنه من ناحية قطاع طلاّبي، ومن ناحية أخرى لأن به عددًا كبيرًا من الأساتذة الأجانب».

هكذا كان التناقض الصارخ في تسيير أمور الدولة، فعلى حين تحاول الحكومة لمّ الشمل وإسباغ الهدوء تحاول عناصر الاتحاد الاشتراكي والتنظيم الطليعي والماركسيين إلهاب النفوس وإشعال نار الفتنة.

الطبيب المعالج، ناقلاً أن المصابين قد طلبوا إليّ أن أؤكد ولاءهم للرئيس أولاً ثم اعتراضهم على تصرّفات بعض الأجهزة المحيطة به، ثم انتقلت إلى شرح مطالب هؤلاء الطلبة، موضّحا ضرورة أن نتلاقى معهم فكراً، إذ لم يكونوا ينشدون في الواقع إلا ما كان يطالبنا به رئيس الجمهورية طوال جلسات مجلس الوزراء السابقة بتنفيذه. وقد صارحني الرئيس فيما بعد أنه حين انتهت إليه هتافات المتظاهرين لم ينكرها عليهم، غير أنه من بين ما آلمه من تلك الهتافات هتاف يتضمّن هذه الكلمات: «مفيش تغيير بالمَرة، والعيشة بقت مُرَّة»، فلقد أحسّ أن الجماهير تعاني من ضائقة العيش، كما أنها متذمّرة من أن يد التغيير لم تمتد إلى الجهاز الحكومي بما ينهض به إلى المستوى الذي يحقّق للشعب ما يبغي وينشد. ومما لا شك فيه أن تلك المظاهرات قد عجّلت بأن يُصدر الرئيس بيان ٣٠ مارس الذي يدور حول التغيير المنشود نحو إنشاء دولة المؤسسات والقضاء على دوائر النفوذ ومراكز القوى التي شوّهت سمعة النظام الحاكم.

وما إن انتهيت من حديثي حتى خيّم الصمت على المجلس، ولم يشأ وزير الداخلية التعقيب كما لم يشأ أحد من الزملاء التعليق على ما أدليتُ به، ورأيت أن الرئيس لم يشأ هو الآخر أن يثير جدلاً في المجلس، ولعله آثر أن يناقش وزير الداخلية بعدُ فيما بينهما. لست أدري، ثم انتقل إلى الموضوع التالي في جدول الأعمال.

وما من شك في أن تصرّفي قد أحرج الزميل الوزير- الذي كانت له الكلمة الأولى في الاتحاد الاشتراكي كما كانت بيده مقاليد الأمور في الجهاز السرّي المعروف باسم التنظيم الطليعي- إحراجًا بالغًا وآثار استياءه، وإذ كان بياني كله حقًا فلم يعقّب عليه في مجلس الوزراء بكلمة. ومنذ تلك اللحظة أحسستُ أنه لم يعد يبادلني الشعور الأول، وما أظن أنني ندمت على ما فعلت، فلقد كان الواجب يقتضي مني هذا المسلك سواء أكان يُغضب غيري أو يُرضيه، فما كنت يومًا مستوزرًا بل ثائرًا، وما قصدت بما فعلت النيل من أحد وإنما أن يُحاط المجلس بكل ما كان يدور في تلك الظروف، لاسيما أن أول ما سمعته عند دخولي إلى قاعة المجلس كان صورة غير مطابقة للواقع، والأخطر من ذلك أنها لا تنقل صوت هؤلاء الفتيان إلى الحكومة بل هي تخفيه. وعلى أية حال لم يناقشني الرئيس في هذا الموضوع لا خلال الجلسة ولا بعدها. غير أن الزميل ما لبث أن تنكّر لي وأخذ يضع في سبيلي ما عنّ له من عقبات، تارة بإثارة بعض أعضاء الاتحاد الاشتراكي للتشكيك في جهود وزارة الثقافة أو عرقلة نشاطها، وتارة بإرسال تقارير سرية ملفّقة للرئيس عني، ولا أدري عنها شيئًا إلى أن كشف رئيس الجمهورية بعدُ عن زيفها قبيل وفاته بستة عشر يومًا.

ولعل من المناسب هنا أن أسوق حادثة غريبة لكنها ذات دلالة حاسمة، فلم يكن من عادتي أن أختلف إلى مطار القاهرة في استقبال كبار الزوّار وتوديعهم بعد أن نلت موافقة الرئيس

على رجائي بإعفائي من الاختلاف إلى المطار، وما كان هذا يقع مني إلا نادراً، إذ كنت أؤمن أن مثل هذه المراسم مضيعةٌ للوقت. وقد كنت حريصاً على التزام هذا النهج منذ كنت سفيراً في روما، فلم أكن أتوجّه إلى المطار لاستقبال الوزراء أو كبار الزوار باستثناء رئيسي المباشر حينذاك وهو وزير الخارجية. وكنت أجد في إيفاد مستشار السفارة لاستقبال القادمين تكريمًا كافيًا مع توجيه دعوة للغداء أو العشاء أو حفل استقبال للسادة الزائرين الرسميين مع المسؤولين الإيطاليين الذين جاؤوا للقائهم، مع بذل جهود السفارة لإنجاح مهامّهم الرسمية. كذلك كنت أناشد الأستاذ صلاح الشاهد كبير الأمناء برئاسة الجمهورية أن يجنّبني مرافقة كبار الزوّار من رؤساء الدول رئيسًا لبعثة الشرف، وقد استجاب لرجائي مشكوراً فلم تلحقني تلك المحنة المبدّدة للوقت طوال سنوات ثمان هي مدة خدمتي وزيراً غير مرة واحدة كان لا مفرّ من أن أكون المختار فيها، حين دُعيت لأرأس بعثة الشرف التي أنيط بها استقبال موديبوكيتا رئيس جمهورية مالي.

ففي اليوم الثاني عشر من سبتمبر ١٩٧٠ اتصل بي السيد صلاح الشاهد تليفونيًا مبكّرا ملحًّا عليّ أن أحضر إلى المطار لتوديع الرئيس مختار ولد داده رئيس جمهورية موريتانيا، مُسرًا إليّ أن لا التزام في هذا ولكنه رأي - وقد يكون ذلك عن حَدْس أو إلهام - أن مجيئي سيكون فرصة طيبة للقاء الرئيس عبدالناصر بعيداً عن زحمة العمل في مجلس الوزراء. فأخذت طريقي إلى المطار لتوديع رئيس موريتانيا حتى إذا ما صعد إلى الطائرة ولبثنا ننتظر إقلاعها اقتربت من الرئيس عبدالناصر محيّيا، وكان إلى جواره على ما أتذكّر أربعة من الوزراء وكبير الأمناء الأستاذ صلاح الشاهد والفريق أول محمد أحمد صادق، وإذا هو يبادرني بالسؤال: أين كنت متغيّبًا؟ قلت: كنت أرأس وفد مصر في مؤتمر وزراء الثقافة بمدينة البندقية. وبعد أن سألني كعادته عن أحوالي وأسرتي إذا هو يضع يده على كتفي متكئًا، ثم استدار نحو وزير الداخلية حينذاك قائلاً له على مسمع من الجميع عبارات دهشتُ لها، وكان ما قاله - وأنا هنا أخفّف كثيراً من قسوة عبارته -: ألم يحن الوقت بعدُ لتكفّ عن تلفيق تقاريرك المُسفّة؟ ثم التفت إليّ قائلاً: تصوّر أنه لا يكاد يمرّ يوم واحد دون أن يلاحقني بتقرير عنك يحاول فيه النيل من سمعتك!

وارتفعت نبرة صوته قليلاً موجّهًا حديثه نحو وزير الداخلية: اسمع. إن ثروت صديق قديم أعرفه حق المعرفة وأقرأ سريرته ككتاب مفتوح، ثم إنه لا يخفي عني شيئًا، فليس ثمة ما أجهله عنه. فلتوفّر عليك جهدك وعناء كتابة مثل هذه التقارير، ولتُعْنَ بما هو أجدَى.

فأحسّ الوزير بالحرج ولم ينبس بكلمة.

والتفت الرئيس إليّ قائلاً: هل لك أن تريحهم وتوقف مسرحية «ثورة الزنج» التي أصابتني

تقارير وزارة الداخلية والاتحاد الاشتراكي عنها بالصداع، ألم يكفنا زنجي واحد دوّخنا إلى أن تخلّصنا منه؟ إذن فعليك أنت الآخر أن تخلّصنا من ثورة الزنج.

فأشاعت عبارته الأخيرة قهقهة عالية بين الحاضرين بينما وقفتُ أنا مندهشًا من كل ما سمعت دون أن أفهم سرّ هذه الضحكات الحارة إلا في المساء حين عرفت أن الرئيس كان قد منح نائبه الأوحد حينذاك لسبب لا أدريه إجازة يأوي فيها إلى بيته خلال غيبتي عن مصر.

ولم يفتني أن أوضّح للرئيس أن عرض المسرحية قارب نهايته وأن إيقاف عرضها سيكون أشدّ ضرراً من استمرارها للأيام القليلة الباقية لها، لا سيما أنها لم تعد تلقى إقبالاً كبيراً، وارتضى الرئيس وجهة نظري.

ولم أعد أذكر هذا اللقاء الغريب الزاخر بالمعاني المثيرة للاشمئزاز والذي كشف لي عن سلوك لم أكن أتصور أن يحدث من زميل في مجلس الوزراء، لا أذكر هذا اللقاء إلا وتطلّ في ذهني صورة السيد صلاح الشاهد وهو يدعوني إلى اغتنام فرصة لقاء الرئيس، ويدور في وجداني تساؤل: هل كان مُلْهَمًا حين ألحّ عليّ بالمجيء إلى المطار في ذلك اليوم؟ إذ كان هو لقائي الأخير مع جمال عبدالناصر الذي اختاره الله إلى جواره بعد ذلك بستة عشر يوما، وإذ كان الحاضرون من الوزراء يومذاك تجمعهم مع وزير الداخلية روابط حزبية وتنظيمية بل ومصالح مشتركة فلم يكن لي أن أستشهد وأنا أكتب هذه السطور إلاّ بالأستاذ صلاح الشاهد الذي لم يكن من أتباعهم، فعرضت عليه ما كتبت لأضمن أني لم أبعد عن الحقيقة، وإذا هو يعزّز صدق ما كُتب ويدوّن شهادة هذا نصّها:

«أشهد أن هذه الوقائع صادقة، على أني أضيف أنني كنت أتعمّد مجيء الدكتور ثروت عكاشة إلى المطار في هذا اليوم بالذات لأني كنت أتوقّع الحديث الذي دار بين الرئيس الراحل جمال عبدالناصر والسيد وزير الداخلية لأنه في صباح ذلك اليوم كنت أعاتب الرئيس على وضعي تحت المراقبة التليفونية بأمر من سامي شرف فإذا به رحمه الله يقول لي مداعبًا أتشكو من المراقبة التليفونية بينما تصلني عنك يوميًا تقارير من سامي شرف تؤدي بك إلى حبل المشنقة لو صدّقتها، مثلما وقع من وزير الداخلية مع ثروت عكاشة. لعل هذا هو السبب الحقيقي الذي طلبت منك الحضور إلى المطار»[٢].

وبعد صدور الطبعة الأولى من هذه المذكرات تذكّرت أنه فاتني أن أضمّ إلى شهادة الأستاذ صلاح الشاهد شهادة الفريق أول محمد أحمد صادق رئيس أركان حرب القوات المسلحة وقتذاك، وكان حاضراً لتلك الواقعة من بدئها إلى منتهاها مؤيداً لي في صدق ما أوردتُ في طبعة الكتاب الأولى، وكان منه لي على هذا النسيان عتاب.

وقد وصل بعض الكتّاب والصحفيين وثيقى الصلة بمراكز القوى في التنظيم السياسي

والطليعي في تعليقهم على هذه الواقعة إلى ذروة التصعيد في الإيحاء إلى القارئ بأن الذاكرة قد خانتني! ليوهموا القراء بأنه لا أساس لها من الصحة، بينما هي واقعة محدّدة زمانًا ومكانًا، لها بدايتها ونهايتها، كما لها شهودها. وأذكر تمامًا أنني حين عدت من المطار يوم ١٢ سبتمبر ١٩٧٠ رويت الواقعة بحذافيرها لبعض مساعدي ولا يزالون يروونها كما ذكرتها وهم ولله الحمد أحياء يزكّون ما قلت. وكنت كعادتي قد سجّلت هذه الواقعة في حينها حتى إذا آن الأوان لكتابة مذكراتي ضممتُها إليها. ومما دعاني إلى إثباتها في مذكراتي هذه حرصي على تبرئة الرئيس عبدالناصر مما ينسبه إليه بعد رحيله بعض من اتّخذهم أعوانًا، فإذا هم بعد غيبته رحمه الله - إذا ما ضاق بهم الأمر - يلقون عليه تبعات ما كانوا يفعلون ويدّعون ظلمًا أن هذه كانت أوامر عبدالناصر، وتلك في نظري كبيرة أخرى من كبائرهم. وهنا أعجب لهؤلاء الكتّاب كيف ينكرون واقعة يؤيّدها الشهود بحجة أن الذاكرة خانتني، ويعتمدون على مقولة جاءت على لسان وزير الداخلية الأسبق في إحدى المجلات لا تقوم على دليل ولا تؤيدها حجّة اللهم إلا هذا النفي الذي نفاها به. ولا يضيرني أن يكون من بين من كانوا شهودًا من الوزراء مَنْ تحرّج عن أن يقول كلمة الحق، وما كنت أظنّهم يفعلون، فهم على وئام تام وانقياد سافر لوزير الداخلية وأمين التنظيم الطليعي، ويعرف الجميع تلك الرابطة المتينة التي كانت تربط بينهم برباط وثيق والتي طالعتنا بها أحداث شهر مايو ١٩٧١ التي لا تغيب عن أذهان القراء.

وبعد فحسبي شهادة رجل عُرف بالأمانة وهو كبير أمناء رئاسة الجمهورية حينذاك الأستاذ صلاح الشاهد رحمه الله، غير أن هؤلاء الكتّاب يغفلون عمدًا هذه الشهادة المسجّلة ويتجنّبون الإشارة إليها. فالواقعة التي ذكرتها ليست عن ذاكرة خانتني - كما يدّعون - ولكنها حقيقة عشتُها ومازلت أعود إليها مكتوبة بخط يدي. ولعلي بهذا أكون قد بدّدت تلك الحيرة الزائفة التي راودت هؤلاء الكتّاب فأراحتهم. ثم ما بالهم يهتمون بهذه المسألة التي لا تزن شيئًا كبيرًا في مجريات الأمور، فيغضبون ويثيرون حولها تلك الضجّة ويتحمّسون لنفيها هذا الحماس الشديد، على حين لا يذكرون شيئًا عن الواقعة السياسية التي كان لها وزنها وخطرها، وهي البيان البعيد عن الحقيقة الذي أدلى به نفس وزير الداخلية بمجلس الوزراء في أعقاب مظاهرات الطلبة التي وقعت أثناء النهار في الحادي والعشرين من فبراير عام ١٩٦٨، حين صرّح بأن الشرطة تمكّنت من فضّها بسلام دون أن تطلق عيارًا ناريا واحدًا، مشيدًا بأنه لأول مرة في التاريخ تقع الإصابات بين رجال الشرطة لا بين المتظاهرين، فانبريتُ أدحض هذا البيان في مجلس الوزراء - على نحو ما ذكرت تفصيلاً - إذ كنت شاهد عيان. وإذ كان بياني كلّه حقا، فلم يعقّب وزير الداخلية عليه في مجلس الوزراء بكلمة واحدة. وإذا بعض الكتّاب الذين يتصدّون للنقد السياسي وينبرون له مشمّرين عن سواعدهم يُغفلون تلك الواقعة الخطيرة المسجّلة بطبيعة الحال بمضبطة مجلس الوزراء، فلا تحظي بتعليق منهم أو حتى إشارة؟

وثمة أحداث أخرى علنية حرتُ في تفسيرها، فقد دأب هذا الزميل على إثارة الشكوك فيما أعمل، فحين عيّنتُ نفراً منَ الفنانين في مناصب قيادية بهيئة المسرح مضى يعترض بأني أحتضن الشيوعيين ذوي الميول المتطرفة، ومن الغريب أنه كان في الوقت نفسه على صلة وثيقة بهم، ومنهم مَنْ كان مشاركا معه في التنظيم الطليعي، وحين قدّم إليّ بعضهم استقالاتهم احتجاجًا على إلغائي الانتداب المؤقت للمرحوم عبدالمنعم الصاوي في رئاسة هيئة المسرح بعد أن لم يعد أهلاً لثقتي به، ولتجاوزه ما رسمناه معًا من سياسات، وقبلتُ الاستقالات تلك على الفور وأحللتُ غيرهم في مواقعهم في اليوم ذاته، إذا هذا الوزير يسعى إليّ بنفسه في ساعة متأخرة من ليلة ممطرة يناشدني مُلحّا أن أعدل عن قبول استقالات هؤلاء الفنانين مما جعلني في حيرة شديدة من أمره: أهو عليهم أم معهم؟ وإذ لم أستجب إليه أولاً، ظلّ يلحّ عليّ، وإذا هو يقترح حلاً وسطًا رآه في أن يتقدّموا إليّ باعتذار مكتوب لعلّ هذا يُرضيني. ولمّا كنت أحترمهم فنانين وأحبّهم أشخاصًا وكنت حريصًا على الانتفاع بهم على الرغم مما حدث، فقد قبلتُ هذا الحل الأخير وأعدتهم إلى هيئة المسرح، لا إلى مناصبهم القيادية الأولى التي كانوا يتولّونها، بل ليعملوا بها مخرجين وفنانين فحسب.

غير أن ما أوردتُه في الطبعة الأولى من مذكراتي حول الاستقالة التي قدّمها إليّ المخرجون الأربَعة وعدم إيرادي شيئا من التفصيل - بل ودون ذكر أسمائهم حرصا منّي على ألا أحرج أحدا منهم - يبدو أن هذا الرِّفق مني هو الذي دفع الأستاذ الفنان كرم مطاوع إلى نشر حديث في مجلة روز اليوسف بتاريخ ١٨/ ٤/ ١٩٨٨ ساق فيه معلومات لم تكن صحيحة، رأيت من واجبي وقتئذ أن أنبري في الطبعة الثانية من مذكراتي إلى تصحيح ما جاء فيها، واعتبرت الموضوع منتهيا عند هذا الحد، مفترضًا أنه كان يتكلم عن وقائع أغلب الظن أنه كان يجهل ظروفها وملابساتها، وإذا هو يرسل لي في ٢/ ٥/ ١٩٩١ رسالة رقيقة يُشيدُ فيها: «بدوري الريّادي المتميّز على مستوى التخطيط والإبداع والقيادة الواعية المستنيرة طوال سنين طوال في موقعي القيادي للثقافة والفن بشكل عام. . . هذا الدور الذي يجني المجتمع المصري والإنسان المصري ثمراته الرائعة هذه الأيام»، الأمر الذي أسعدني معه أن أكتشف موضوعية الفنان كرم مطاوع وتمكّنه من الالتزام بأمر ضميره الحيّ، إلى أن تلقّيت - والطبعة الثالثة هذه ماثلة للطبع - رسالة شخصية في عشرين صفحة من الممثل المخرج جلال الشرقاوي محرّرة في ٢/ ٧/ ١٩٩٤ انطوت على عبارات وألفاظ نابية تبرهن على انخفاض المستوى، فضلا عن أنها تنتظم افتراءات وتجنّيات ووقائع ملفّقة دبّجها خياله المسرحي، مطوّعا أفكاره لنوازعه المصلحية الشخصية ولتوجّهاته الاستثمارية السياسية. ولم أكن لألتفت إلى الردّ عليه لولا أنه آثر أن ينشر رسالته هذه في كتاب صدر له بآخرة يستعرض فيه حياته. وإذ كانت الرسالة حافلة بالإساءات الشخصية كما ذكرتُ فأولَى بها ساحة القضاء بعد أن أصبحت منشورة على الملأ

إن اضطرتني الظروف إلى ذلك. على أنني لن أتناول بالتعقيب ما تضمنّته هذه الرسالة الشاردة مما يتناول شخصي، فأمرُ هذا يتولاّه ربّي، وحسبي الله ونعم الوكيل، قاصراً حديثي على الأمور الجوهرية التي تتصل بأدائي عملي العام والتي يشكّك فيها في صحّة ما سبق أن ذكرته مبهما عن قصد في الطبعة الثانية من مذكراتي حتى لا أحرج أحدا. ومن هنا أجد نفسي مضطرا اليوم إلى الكشف عن بعض ما بين يديّ من وثائق كما هي وأنا أهيّئ للطبعة الثالثة، فأذكر بلا حرج تفصيل ما كان كما حدث تماما، فضلا عن شهادات من شخصيات مسؤولة كانت لها صلة عضوية مباشرة بهذا الموضوع تؤكد حقيقة ما حدث بالضبط آثرت تضمينها حواشي هذا الفصل[٣]، استهللتها بنص استقالة المخرجين، ثم نص تأشيرتي بقبولها، ثم نص تعيين غيرهم من المخرجين بدائل عنهم في مناصبهم الشاغرة، ثم ملابسات هذه الاستقالة، ثم التعقيب على افتراءات صاحب هذه الرسالة الشاذة بشأن إسناد أمور المسرح لغير ذويه، ثم رأى الناقد الأستاذ. د. على الراعي رحمه الله في أعمال المخرج جلال الشرقاوي المسرحية بقوله: «إنه مقاول مسرحي ذكي، وله في رأيي بعض المسرحيات فقط التي يمكن أن تُحسب له، ولكنه في الغالب يمشّي شُغْله ويقدّم ما يُلهي الناس». ثم رأي الناقد الأستاذ فاروق عبدالقادر في هذا المخرج ذاته بأنه: « في المسرح هو مكافئ نجوم الانفتاح في الاقتصاد والمجتمع وفي خدمتهم، وولاؤه الوحيد هو ذات ولائهم: الحصول على مزيد من الثروة وتحقيق مزيد من الرواج . . . وأن جمهور مسرحه هو القادر على استهلاك هذا اللون من. . . . . (عبارة لا أستطيع إثباتها هنا). كذلك أوردت شهادة الأستاذ سعيد خطاب رئيس مؤسسة المسرح والموسيقى بالنيابة وقتئذ التي يكذّب فيها تكذيبا صريحا حاسما ما جاء بقلم الممثل المخرج صاحب الرسالة الشاطحة بشأن مسرحية «المخطّطين» للأستاذ يوسف إدريس وغيرها، ويقرّر بوضوح أن ما جاء بهذه الرسالة هو مجرد افتراءات ما كان ينبغي أن تصدر عن فنان مهما كان مستواه كبيراً أو متواضعا. ثم عرضت لملابسات تقديم الاستقالة والتواطؤ بين المخرجين والاتحاد الاشتراكي. (انظر محضر الاجتماع الطارئ للّجنة الموسّعة للاتحاد الاشتراكي يوم ٩/ ٤/ ١٩٧٠ لمقابلة قرارات اللجنة مع فحوى الاستقالة اللذين يتطابق نص أولهما مع نص ثانيتهما ويصبّان في نهر واحد)، ثم شهادة أحد شهود الواقعة من مبدئها إلى منتهاها هو الأستاذ محمد عزب أحد أعضاء مكتبي وزيراً للثقافة. ثم شهادة الأستاذ فرج العنترى أمين وحدة الاتحاد الاشتراكي الذي يؤكد فيها أن ثلاثة من المخرجين المستقيلين قد طلبوا منه عقد مؤتمر وحدة الاتحاد الاشتراكي للنظر في موضوع استقالتهم. ثم كلمة المرحوم السيد شعراوي جمعة وزير الداخلية المرفقة بخطابات عدول المخرجين عن استقالتهم الجماعية، ثم رسائل عدولهم عن الاستقالة بتوقيع المخرجين الأربعة. ثم شهادة الأستاذ محمد حسنين هيكل التي ينفي فيها التخرّص الكاذب الذي ادّعى الممثل المخرج إياه باطلا أنه

سمعه من الأستاذ هيكل معرّضا بي. ثم مقالة المرحوم الأستاذ الدكتور لويس عوض حول موضوع استقالة المخرجين التي حيل دون نشرها بصحيفة الأهرام وقتذاك، فسلّمني إياها منضّدة مطبوعة معتذرا عن عجزه عن نشرها. وأخيرا شهادة الأستاذ سعد الدين وهبة وكيل وزارة الثقافة حينذاك التي يكشف فيها عن حقائق ما جرى بشأن هذه الاستقالة التي كانت له صلة مباشرة بكل وقائعها وتطوراتها(٣).

* * *

وذات يوم وبينما كنت أحاور الزميل وزير الداخلية في جلسة مصالحة اقتربت فيها النفوس من التصافي إذا هو يقول لي: «أنت وزير قوي»! وإذ هالني هذا الوصف انبريتُ أتساءل عن سرّ تلك القوة التي يعزوها إليّ. فإذا هو يقول: «إن قوّتك نابعة من أنك تملك أن ترفع سماعة التليفون وتُحادث رئيس الجمهورية دون وساطة». فهمت من هذا أن البعض يومئذ كان يسعى إلى عزل الوزراء عن الرئيس، أو إن صحّ التعبير إلى عزل الرئيس عن وزرائه. وما أظن أن هؤلاء قصّروا في هذا المسعى بل لقد كانت جهودهم في هذه السبيل متّصلة لا تنقطع، غير أنني أتذكر أنهم لم يستطيعوا بجهودهم تلك التي لم يكلّوا عنها ولم يفتروا أبدا أن يباعدوا ما بين الرئيس وبيني، وقد أنْسِي هؤلاء ما كان بينه وبيني من صلة وثيقة قديمة قبل قيام الثورة.

وبعد إعلان الميثاق وأثناء مشاركتي بحفل رسمي مع رئيس الجمهورية بكفر الدوار فاتحني الأخ كمال رفعت رحمه الله - بضرورة ترشيح نفسي لانتخابات المؤتمر القومي المزمعة بعد أن طمأنني إلى أن تغييراً حقيقيّا سيحدث، وأن الوضع سيكون أكثر سلامة وصحّة ممّا هو عليه الآن، وهو ما يقتضي أن يخوض الانتخابات نفرٌ من الثوّار المؤمنين بمبادئ التغيير حتى يسدّ الطريق أمام الانتهازيين والمغامرين والمنافقين والدخلاء من أصحاب التطلّعات الذاتية الذين أُترعت بهم مؤسسات وأجهزة السلطة، غير أني اعتذرت على الفور بأن هذا الميدان ليس مجالي وحسبي أن أؤدّي واجبي الثقافي بالوزارة، ولكنه لم يكفّ عن محاولة إقناعي بالقبول لأن هذه هي الوسيلة الإيجابية في رأيه التي كان يمكن بها خدمة الوطن ومحاصرة تلك الفئة المخرّبة التي تفرض آراءها وتبثّ أعوانها في كل موقع بهدف استتباب نفوذها وفرض سيطرتها. وبعد تردّد طويل استجبت له إذ كانت له مكانته في نفسي، فلقد كان رحمه الله بطلاً وطنيّا شريفًا من أبطال مصر، يُعطي ولا يَمُنّ، ينطق سلوكه دومًا بالرجولة والشهامة. كان في تواضعه وإنكاره لذاته أشبه بظلال الصورة تُضفي عليها جلالاً وجلاء بينا هي لا تبدو، كما كان في شجاعته ممن تزهو بهم ميادين الفداء والتضحية. أعود فأقول إنني وعدت الأخ كمال بالموافقة على ما اقترحه لا سيما بعد ما لمسناه جميعًا من نيّة عبدالناصر الصادقة في التغيير وإعادة بناء الاتحاد الاشتراكي على أساس ديمقراطي سليم وعلى أساس من الدروس المستفادة من الهزيمة العسكرية بما يؤدّي إلى تلافي سلبيات المرحلة السابقة في الاتحاد

الاشتراكي وتنظيماته(*). وفكّرت في الوحدات الأساسية التي يمكن أن أرشّح نفسي فيها، فتراءت لي الوحدة الأساسية بالبنك الأهلي، تليها الوحدة السكنية بالمعادي، وأخيراً وحدة ديوان عام الوزارة والتي تقع في دائرة قسم قصر النيل. ونظراً لأن وزير الداخلية كان هو المختص بالتنسيق بين ترشيحات الوزراء فقد سألته النصيحة فأشار متحمّسا إلى أن ديوان عام الوزارة بدائرة قصر النيل هو المكان المناسب فأخذت برأيه. ولم أكتف بهذا بل بعثت إليه برسالة أستوضحه فيها رأيه فأصرّ على دائرة قسم قصر النيل. وكنت معتقداً أن الانتخابات في هذه المرحلة، وعلى أساس الرغبة الصادقة للرئيس عبدالناصر في إعادة تنظيم بناء الاتحاد الاشتراكي لتلافي أخطاء المرحلة السابقة، كانت لابد أن تسير في الاتجاه السليم البعيد عن الصوت العالي الأجوف إيمانا بأن الصوت الهادئ هو سبيل المناقشة السويّة وبناء الدولة العصرية. غير أنني فوجئت قبل فتح باب الترشيح لانتخابات مندوبي مؤتمر قسم قصر النيل في مؤتمر المحافظة بأن ثمة أساليب ملتوية بدأت تظهر في الأفق الخاص بمسيرة الانتخابات.

كانت الصدمة الكبرى حين علمت أن هناك شقّة تابعة للاتحاد الاشتراكي تُمارَس فيها هذه الأساليب ويجتمع بها أفراد من الضالعين في التنظيم، يلتقون في هذا المكان السرّي بمندوبي الوحدات الأساسية أعضاء المؤتمر العام ويمارسون عليهم ضغطًا معنويّا حيث يصرّحون بأن التنظيم يريد إنجاح أفراد معيّنين بالذات، وأن «الالتزام» يقتضي تنفيذ تعليمات التنظيم بانتخابهم... وهكذا بدلا من اتباع الطريق الديمقراطي الحر السليم كما أراد عبدالناصر وكما خيِّل إلينا إذا بنا نُفاجأ بأن هناك استغلالاً لكلمة الالتزام للضغط والوصول إلى نتائج بعينها.

ويشاء القدر أن تقع بين يدي بمحض الصّدفة من داخل تلك الشقّة المريبة قائمة تحوي النتيجة التي كانوا يبغونها لانتخابات دائرة قصر النيل «طبقًا لتعليمات التنظيم» كما ردّدوا. فاتصلت بوزير الداخلية المشرف على تسيير دفّة الأمور بالاتحاد الاشتراكي لأبلغه بأنني زاهد في هذا الترشيح وأنني لولا إلحاح الزميل كمال رفعت لما أضعت وقتي في أمر كهذا، كما أنهيتُ إليه موضوع شقّة الاتحاد الاشتراكي واستخدام كلمة الالتزام على عكس المقصود منها، وعمل التنظيم على فرض أشخاص بذواتهم ذكرت له أسماءهم واحدًا واحدًا وأوضحت له أثر ذلك المتوقّع على نفوس بقية المرشحين قائلاً: إنه إذا كانت هذه هي تعليمات التنظيم فكان الأوْلى أن يصارحني بها عملاً بمبدأ الصدق في التعامل وتلافيًا لجهود تذهب أدراج الرياح، كما أعربت له بصراحة عن عدم ثقتي بجدّية هذه الانتخابات. وبناء على طلبه أرسلت إليه صورة عن القائمة التي وقعت بين يدي مؤشراً عليها بخط يدي: «هذه هي النتيجة المرتقبة والأكيدة لانتخابات دائرة قسم قصر النيل»، وكان ذلك قبل فتح باب الترشيح لانتخابات أعضاء مؤتمر المحافظة ولجنه القسم. ولم أدهش حين جاءت النتيجة بعد الانتخابات هي بذاتها المطابق الحرفي لتلك القائمة وبترتيب الأشخاص الواردة بها نفسه.

(*) انظر الفصل الثالث عشر من هذه المذكرات: صحوة التغيير.

وما كان أشد أسفي لهذا الذي كان يحدث على ذلك المنوال، فما كان أغنانا عن الاستمساك بالشللية وإضاعة الوقت والمال وتولّي أصحاب الأغراض مراكز يفيدون منها سطوة وسلطانًا، وهذا كله ممّا خلق الشك في نفوس الناس عن جدّية التغيير وإعادة البناء الذي أراده رئيس الدولة، إذ إن الأسماء التي ضمّتها القائمة كانت هي الأسماء القديمة نفسها التي كانت تشرف على مكتب تنفيذي قصر النيل. وللأسف أنني كنت من قبل قد بذلت قصارى جهدى لتنحية فكرة تفضيل السلطات لأشخاص بذواتهم عن ذهن زملائى من المرشّحين وعلى رأسهم المرحوم يوسف السباعي والدكتور زكي هاشم، فاتصلت بالأستاذ عبدالسلام الزيات الأمين العام لمجلس الأمة شارحًا له الموقف كما تبيّن لي، فتفضّل مشكوراً وأذاع بيانًا خاصًا بعدم تفضيل التنظيم لأي من المرشّحين. وكانت قيادة الاتحاد الاشتراكي قررت تكليف أمناء المكاتب التنفيذية عقد اجتماعات تعارف للمرشّحين والناخبين لمؤتمر المحافظة ولجنة القسم، ولذلك عُقد اجتماع بمكتب تنفيذي قصر النيل حضرتُه مع بعض السادة المرشّحين وتعرّضنا فيه للأسف لغوغائية بعض أعضاء منظمة الشباب من ثرثرة وجلبة أُريدَ منها الحدّ من حرية التعبير حيث كانوا يريدون توجيه المؤتمر وفقًا لإرادتهم وليس وفقًا للصالح العام، وصارَحَنا أحدُهم دون مبالاة بأنه ثمة قائمة وصفها بأنها «قائمة الشرف المقصور الانتخاب على مَنْ تضم من أسماء». منتهى الديمقراطية! وقد أنهيتُ ما كان إلى وزير الداخلية، فإذا هو يتظاهر باستنكار ما وقع قائلاً: «من غير المعقول لجاح أمثال هؤلاء. إن التنظيم السياسي قرّر ألا يتدخّل في قسمين فقط بالجمهورية، أحدهما قسم قصر النيل»!

وترتّب على ذلك أن قرّر بعض المرشّحين - وأنا بينهم - عقد اجتماع في نقابة المحامين باعتبارها مكانًا محايداً، ولكن للأسف بعد أن وافق النقيب الأستاذ أحمد الخواجة إذا هو يتراجع عن هذه الموافقة دون إبداء التعليل، والراجح أن السلطة المشرفة على الانتخابات قد رفضت، فاضطررتُ إلى عقد الاجتماع في فناء مبنى وزارة الثقافة حضره بعض المرشحين كان من بينهم الدكتور زكي هاشم والمرحوم يوسف السباعي، وألقيتُ كلمة ناقدة تناولت فيها الاتحاد الاشتراكي وما كان له من أساليب معيبة تسيء إلى نظام الحكم وتقف حجر عثرة في سبيل الوصول إلى الأهداف المرجوة، مؤكدًا أنه لايزال يسير على النهج نفسه الذي كان عليه قبل إعلان بيان ٣٠ مارس، مخالفًا بذلك أمنية جمال عبدالناصر في التغيير، وأنه قد آن الأوان لإيجاد تنظيم سياسي قوي فعّال ينال ثقة الناس ويلتزم بالقيم الإنسانية لتحقيق الديمقراطية المنشودة. ولم أقف عند هذا الحدّ بل سجّلت هذه الكلمة في بيان مطبوع أخذ حظّه من الذيوع والانتشار، وكنت أحب أن أثبت هنا هذا البيان كاملاً، غير أننى لم أعثر على نسخة منه لدي ولا عند مَنْ كنت أظن أنهم يحتفظون بنسخة منه.

في هذا الجو الغريب... استغلال كلمة الالتزام في غير مدلولها واسم السلطة والمفاضلة

والشوشرة والغوغائية، أُجريت الانتخابات فجاءت النتيجة مطابقة حرفيًا للكشف الذي سبق أن ذكرته؛ مرشّحو الفئات ومرشّحو العمال أنفسهم سواء لمؤتمر المحافظة أو للجنة القسم. وهنا أصبح الشك يقينًا، وكان يمكنني وقد علمت بكافة هذه التيارات الابتعاد عن الترشيح طالما كانت النتيجة معروفة سلفًا، غير أنني شئت أن أمضي إلى نهاية الشوط في تلك الانتخابات لا ابتغاء أن أكون عضوًا في مؤتمر المحافظة ـ فما كان أزهدني فيه ـ ولكن رغبة مني في أن أكتشف إلى أي مدى ستنتهي الأمور في أمنية إعادة البناء والتغيير. وفي صبيحة يوم الانتخابات قام أعضاء منظمة الشباب بتوزيع بطاقة تحمل شعار الجمهورية على الناخبين في مقارّ الانتخاب تضمّ قائمة الأسماء نفسها الموجودة بالكشف السابق ذكره وتحمل أسماء المرشّحين المراد انتخابهم مدّعين بأنها رغبة السلطة العليا. وتصادف مرور وزير الداخلية أثناء إدلائي بصوتي فأطلعته على البطاقة الموزّعة كما صارحته بأن البعض يوزّع المنشورات ضدي وضد غيري من المرشحين الذين لا تتضمنّهم قائمتهم فانبري ينكر صلته بهذا كله. كانت النيّة مُبَيّتة، وجرت الانتخابات يوم ١٤ يوليو وتم للتنظيم السرّي ما أراد من حيلولة دون التغيير، ومن إصرار على التشبّث بما هو قائم. وقد أرسلت إلى الرئيس عبدالناصر مذكّرة تسلّمها السيّد سامي شرف نظرًا لغياب الرئيس يومئذ خارج القاهرة أشرح له ما جرى معزّزًا بالمستندات التي ذكرتها، وتقع في ثلاث صفحات تضم بنودًا عشرة أحتفظ بصورة منها، وتعمدّت أن أرسل إلى وزير الداخلية صورة منها في اليوم نفسه، وكان قصدي ألا يمضي الأمر في خفاء عنه حتى لا يخال أنني أدسّ عليه.

ولقد دعاني الرئيس بعد عودته من الاتحاد السوفييتي وأحسستُ مرارته بعد قراءته لخطابي، إذ كانت بين يديه تقارير أخرى من مصادر عديدة تؤكد له ما أكّدته له في خطابي من أن الانتخابات تمّت بطريقة لا تخدم هدفه منها وهو التغيير الجذري وخلق مؤسسات شعبية جادة. لقد تيقّن من هذه الحقيقة من مجموع ما رفعه إليه عددٌ من المؤمنين بالتغيير والذين كانوا ينتظرون هذا التغيير في شغف صادق وعلى رأسهم قضاة أشرفوا على الانتخابات وتبيّنوا ما احتوته من تزييف أريد به الإبقاء على العناصر التي كان المفروض التخلّص منها. وللحق وللتاريخ يعنيني أن أسوق هنا رأيه الشخصي يومذاك في جهاز الاتحاد الاشتراكي بصورته تلك التي تم بناؤه بها، إذ قال واليأس باد على وجهه: «إنه هشيمٌ توشك أن تذروه الرياح». لقد كانت نتائج الانتخابات صدمة له، إذ وجد الوجوه نفسها في المواقع ذاتها في حين أنه كان يأمل أن يتصدّر أجهزة الدولة رجال يضعون مصلحة الوطن فوق مصالحهم الذاتية[٤].

وكم حاولت دوائر النفوذ التي سيطرت على أجهزة الدولة الحسّاسة وعلى الاتحاد الاشتراكي خلال تلك الفترة المرّة بعد المرّة ضمّي إليها فأبيتُ، إذ كان معنى هذا أن أكون عضوًا في «شلّة» أو في تيار وهو ما رفضته ويأباه طبعي، وأحمد الله أن قد عشت قويًا برأيي

المستقل معتزّا به مهما كانت المصاعب والآلام، ولم ألجأ في حياتي إلى الاعتزاز بانتمائي إلى «شلّة» أو «مجموعة» تناصرني على الحق والباطل في آنْ.

واقعة أخرى بالغة الشذوذ والاستهتار أحب أن أرويها يتبيّن منها تدخل دوائر النفوذ الخفيّة في صميم شؤون وزارة الثقافة ومحاولة فرض تصورّاتها القاصرة وآرائها المعوجّة. ففي اليوم الذي قمتُ فيه برياسة المجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية في جلسته المنعقدة لانتخاب الفائزين بجوائز الدولة التقديرية عن عام ١٩٧٠ التي فاز بإحداها المرحوم الدكتور عبدالرزاق السنهوري، دُعيت في الليلة نفسها إلى مقرّ الاتحاد الاشتراكي وذلك لأمر على جانب كبير من الأهمية - على حدّ تعبير الداعين - لأجد وزير الداخلية وبعض رفاقه، وإذا هم يفاجئونني بهول ما ارتكبت - كما زعموا باطلاً - مستنكرين فوز الدكتور السنهوري مذكّرين بخصومته السابقة للرئيس عبدالناصر! وبلغ بهم الاعتداد بنفوذهم واستخفافهم بحقوق الآخرين واستهانتهم بقرار أحد المجالس العليا بالدولة أن صارحوني بأنهم أصدروا تعليماتهم بالفعل لحظر نشر هذا الخبر في كافة وسائل الإعلام لإتاحة الفرصة أمامي للعدول عن هذا القرار وانتخاب غيره. ألا فليقرأ معي القارئ كيف كان مفهوم الديمقراطية السياسية عند هؤلاء! وقد هالني هذا السلوك الشاذ كما استفزّني عبثهم الصارخ، وأوضحت لهم غاضبًا ألاّ رجعة البتة فيما اتُخذ، فهو قرار المجلس الأعلى القائم على التصويت السرّي، وأن هذه الخصومة التي يشيرون إليها قد مضى عليها ما يقرب من عشرين عامًا، وأنا على يقين من أن رئيس الجمهورية لن يعترض على هذا القرار، وإن اعترض - وهذا ما لا أتوقّعه - فأنا كفيل بإقناعه بسلامته لأنها مسؤوليتي، ذلك أن إعلان هذا النبأ سيستقطب عواطف الناس أجمع ليس في مصر وحدها بل في ربوع الأمة العربية كلها، وأنه يحقّق نفعًا سياسيًا لمصر وللرئيس عبدالناصر على حد سواء. وقفلت راجعًا إلى مكتبي للاتصال بالرئيس، غير أن دوائر النفوذ كانت قد أحكمت ضرب الحصار حوله، وعبثًا حاولت بشتّى السّبل الاتصال به. وصدق وعدهم ووعيدهم الغاشم فظهرت الصحف في صباح اليوم التالي جميعًا دون الإشارة إلى فوز الدكتور السنهوري بالجائزة على الرغم من أنني كنت قد صرّحت للصحفيين بنتائج تصويت المجلس بعد انتهاء انعقاده، وعاودت المحاولة للاتصال بالرئيس، لكن حيل بيني وبين أن أنهي إليه الخبر. ويشاء القدر أن ينتهي هذا الخبر إلى الأستاذ محمد حسنين هيكل الذي فطن على الفور إلى أن مثل هذا التكريم مما يرضاه عبدالناصر ويعزّزه فأنهاه إليه لتوّه، وكان أن انفردت صحيفة الأهرام وحدها في صباح اليوم الثالث بنشر الخبر متوّجًا بعنوان «الرئيس عبدالناصر يمنح جائزة الدولة التقديرية للدكتور السنهوري»، غير أنها على الرغم من نشرها الخبر على هذه الصورة الموجزة - إذ كان ثمة اختيار من المجلس الأعلى للفنون والآداب سبق موافقة رئيس الجمهورية - فإن انفرادها بنشره كان فيه إلى جانب الاستنارة حذقا ومهارة

سياسية، إذ أريد به إلى جانب إعطاء عبدالناصر حقّه من الإنصاف الردّ على أولئك الذين تصوّروا عن قصَر نظر أن عبدالناصر سوف يملؤه الغضب.إن وقع اختيار المجلس الأعلى للفنون والآدابَ على الدكتور السنهوري ليفوز بجائزة الدولة التقديرية.

* * *

وكم أحسستُ وأحسّ غيري من الوزراء ممن لم يدينوا برأي دوائر النفوذ الخفيّة وأساليبهم الملتوية بعقبات وعراقيل ومضايقات لا حصر لها في تصريف شؤون وزاراتنا كان وراءها السيد سامي شرف مدير مكتب الرئيس للمعلومات الذي كان الرئيس قد وثق به وترك له بعد هزيمة ١٩٦٧ الحبل على الغارب ليقوم بالتصرّف في عديد من الأمور حسب هواه، خالعًا عليها وجهة نظره الخاصة، محتالاً في عرضها على الرئيس ليستميله إلى حساباته وانطباعاته. وأذكر بهذه المناسبة واقعة لاتبارح ذاكرتي إذ أن جمال عبدالناصر كان قد استدعاني صيف عام ١٩٥٥ من باريس - كما أسلفت - ليعرض عليّ توليّ قيادة سلاح الفرسان مع ترقيتي ترقية استثنائية بحجّة تدهور الأمور في سلاح الفرسان. ولقد اعتذرت وقتها عن قبول هذا المنصب وأبديت بصراحة سبب اعتذاري، وهو أنه كان قد أبعد عن السلاح بعد أزمة مارس ١٩٥٤ خيرة ضباطه وأنقاهم وهم الذين قامت على أكتافهم حركة ٢٣ يوليو، فقبل عذري بسماحة، ثم دعاني إلى طعام العشاء معه وكان ذلك في مبنى مجلس قيادة الثورة المطلّ على النيل، وإذا ضابط برتبة صغيرة يدخل ليعرض عليه بعض التقارير، فلما خرج سألته عمّن يكون، فأخبرني أنه سكرتيره الجديد للمعلومات، وعلّل لي اختياره له بأنه ليس من الضباط الأحرار، لذا كان ائتماره بما يأمُر لا أخذ فيه ولا ردّ. واسترسل يقول إن نفرًا من الضباط الأحرار ممّن عملوا إلى جواره كثيرًا ما أرهقوه جدلاً حول الكثير من القضايا إيمانًا بما لهم من حق المشاركة في مجريات الأمور، مما جعله يضيق ذَرْعًا بهم، ويلجأ إلى اختيار سكرتير ليس منهم.

ولم يكن في حديث الرئيس هذا ما يُعترض عليه، فمن حقّه أن يختار لمكتبه من يشاء، غير أن الأمر الذي أذهلني هو أنه استطرد من حديثه عن الضباط الأحرار إلى حديثه عن الإعجاب بولاء هذا السكرتير الجديد ولاء مطلقًا. وحين سألته كيف تبيّن له هذا الولاء، إذا هو يقول في بساطة دهشتُ لها: «لقد شهد ضد شقيقيْن له شاركا في أعمال مضادة للثورة، كما أقسم لي أنه على استعداد لأن يذبح أبناءه إذا أمرتُه بذلك»[٥].

وكاد حلقي يغصّ بالطعام، وعاجلني إحساس غريب بالخشية والتشاؤم والذهول، ولم أتمالك نفسي فقلت له: «هذه الشهادة من هذا الضابط تسلخه من إنسانيته، وإن الشطط في هذا القَسَم ليس إلا مراءً ونفاقًا، وبعيدٌ أن يصدر عن إنسان سويّ، وإنني لأعجب كيف يغيب عنك هذا». وأشهد الله أن قد قرّ في أعماقي لحظتها أن بقاء هذا الضابط إلى جوار الرئيس

سيكون مصدر شرّ بغير حدود لا عليه وحده بل على الوطن عـامة، وأن هذا الأسلوب في اختيار الأعوان يجافي تمامًا أسلوب اختياره لأعوانه الذين شاركوه ليلة ٢٣ يولية، وحدست عندها أن هذه قد تكون بداية النهاية. وللأسف لم يخب ظنّي فقد أخذت السلطة تتركّز في يديه شيئًا فشيئًا، ولم تمض عدة سنوات حتى نصب من نفسه قيصراً يدين له الوزراء والسفراء وأصحاب المراكز الحسّاسة بالطاعة والولاء، وأصبح مفزع كل موظف إليه صَغُر أم كَبُر، مما اضطربت معه شؤون الدولة وجرت في غير المسار الطبيعي المألوف. وسرعان ما سرت على ألسنة الناس النكتة التي تقول: إذا كان لأحدكم حاجة عند سامي شرف فليوسّط لها جمال عبدالناصر الذي عُرف أن له حظوة باتعة عند مدير مكتبه!

ولم يُفلت من مصْفاته الرهيبة إلا قلّة أبت الإذعان له، فبات هؤلاء ألدّ خصومه، ولم تبق أمامه معهم إلا وسيلة واحدة هي الدسّ لهم والإيقاع بينهم وبين الرئيس. وهكذا اكتوى عبدالناصر ممّن اطمأن إليه واتخذه صفيًا، وانطبق عليه المثل القائل: يُؤتَى الحَذر من مأمنه، وتمكّن هذا الشر الجاثم من حصار الخير الكامن في قلب عبدالناصر. وكم شهدنا من أكفّاء شرفاء أبرياء نُحّوا عن مناصبهم لأنهم لم يدينوا بالولاء له. ومن هنا فقدت البلاد عون كفاءات كانت في أمسّ الحاجة إليها، وإذا مناصبهم التي نُحّوا عنها يشغلها مَنْ يدينون له بالولاء والزّلفى والطاعة ممّن لا كفاية لهم ولا خبرة ولا دراية ولا طهارة، فخسر الوطن بذلك أية خسارة. وخلال السنوات الثماني التي تولّيت فيها أعمال وزارة الثقافة لا سيما الفترة الثانية منها لقيتُ الكثير من معوّقاته حتى باتت القرارات الجمهورية الخاصة بالوزارة تتلبّث في مكتبه عدّة شهور دون أن تجد طريقها إليّ بغية تجميد نشاطي، ممّا كان يضطرني أحيانًا إلى الاتصال المباشر بالرئيس لحسم أمور باتت عاجلة لفرط تأخّرها عمداً في مكتبه، وما كنت لأحبّ أن أشغله بمثل هذه الموضوعات لو أن مدير مكتبه جعلها تمضي كغيرها في سيرها المعتاد. والعجيب أنه كان حين يتلقّى الأوامر الصريحة الحاسمة من الرئيس بتلبية ما أطالب به من شؤون وزارة الثقافة إذا هو يخرج بمنتهى السهولة التي تثير العجب من ثوبه الأول إلى ثوب آخر، وإذا هو أشدّ حماسة لها مني![٦].

وبعد هزيمة ١٩٦٧ بلغ به الحال أن أخذ يلوّح لي - كما كان يلوّح لغيري من الزملاء - بتعيين نفر ممّن كانوا يوالونه في مناصب رياسية حسّاسة بالوزارة كنت قد عركتُ عودهم من قبل في وظائف أخرى، غير أنني رفضت تدخّله في صراحة وأنهيتُ إلى الرئيس ما كان، فأقرّني على رأيي.

ولست أريد هنا أن أسترسل بما عانته وزارة الثقافة على أيدي «مراكز القوى» وقيادات الاتحاد الاشتراكي والمنتفعين من تعويق جهودها وتخريب نشاطها وتأليب للعاملين فيها على قياداتهم. كما لن أعرض لما قيل عن أحد طغاتهم من أنه كان عميلاً للسوفييت وجاسوسًا

لهم، كما لن أتناول ما عُرف عنه وعن غيره ممّن هم على شاكلته من جولات واسعة حقيرة في التنصّت على الناس في بيوتهم ومخادعهم ومكاتبهم مسترقين السمع على وجه غير مشروع ليجعلوا من حصيلة تسجيلاتهم أرشيفًا ضخمًا للتشهير بالناس وابتزازهم، فالتنصّت على أي مواطن ليس من حق أحد حتى وإن كان الآمر بهذا رئيس الجمهورية نفسه. هكذا ينص الدستور الذي أقسم جميع المسئولين على احترامه، فالأمر في هذا الشأن مردّه إلى القضاء وحده وليس لأمر رئيس الجمهورية، كما يدّعي هؤلاء. . وما أظن أن عبدالناصر قد تورّط فيما نسبه إليه مَنْ اتخذهم أعوانًا، فإذا هم بعد غيبته رحمه الله إذا ما ضاق بهم الأمر واشتد عليهم الحصار يلقون عليه كذبًا تبعات ما كانوا يقترفون ويفترون، ويدّعون ظلمًا أن هذه كانت أوامر عبدالناصر، وتلك كبيرة أخرى من كبائرهم. لن أعرض لهذا كله وحسبي أن أحيل القارئ إلى ما جاء على لسان المؤرخ العسكري اللواء جمال حماد في كتابه القيّم الحاشد بالحقائق المذهلة: «الحكومة الخفيّة في عهد عبدالناصر»(٧).

* * *

من ناحيتي فإنني أكاد إخال أنّ تدنّي تلك «الحكومة الخفيّة» للهيمنة على مصائر الناس، والنفاذ إلى حرمات البيوت لتقبض على زمام أمورهم في الستينيات ومطلع السبعينيات بالإبعاد والقهر والتهديد يكاد يفوق ما توقّعه چورچ أورْويلْ في روايته التي تحمل عنوان «١٩٨٤» والتي تخيّل فيها ما سوف تنتهي إليه سلطة الدولة في عام ١٩٨٤ حين تكون بيدها مقاليد الأمور ولا رأي إلى جانبها. إذ طالعنا المؤلف في عام ١٩٥١ بهذا العمل الأدبي الذي يجمع بين الحقيقة والخيال وبين المهارة السياسية وقدرة الفيلسوف الإنساني الساخر مصورًا ما سيكون عليه المستقبل بسلبياته، بما تقشعر له الأبدان وتهول له الخواطر ويفزع منه الوجدان. فقد تنبأ أورويل بأن العالم ما إن سيبلغ عام ١٩٨٤ حتى يعمّه حكم شمولي مقاليده في يد «الأخ الأكبر Big Brother»، هذا الحكم الذي يشيع في ظلّه استراق السمع واختراق الحُجُب وتتبّع الأفراد صغروا أم كبروا، علَوا أو دنَوا في حياتهم كلها باستخدام آلات كومپيوتر ضخمة تستوعب أسرار الناس جملة في تفصيل شديد ودقّة متناهية. وكان المؤلف يهدف من روايته إلى إيقاظ الناس على ما يهدّدهم من حكم شمولي يعصف بحرّياتهم الفردية بعد أن أفلست العقلانية الليبرالية. وهذا «الأخ الأكبر» هو الشخصية الوحيدة التي تكاد تعلق بذهن القارئ بعد قراءة هذه الرواية، بينما في واقع الأمر لا وجود لها وإنما هي رمزٌ رمَز به الكاتب إلى القوة المسيطرة على المجتمع أو «الحكومة الخفيّة» التي تنفرد بالحكم، فالسيف المسلول لسلطان الدولة الرهيب المسلط على رقاب الناس هو أن يجعلهم لا إرادة ذاتية لأي منهم بل إن إرادتهم مستمدّة من إرادته، فإذا ما عنّ لأحدهم أن يخرج على هذا الناموس فسوف لا يكون له مكان في الوجود. هذا ما تخيّل چورچ أورويل أن تكون عليه الحال عام

١٩٨٤ ، غير أن ما تخيّله قَصُرَ عمّا ستكون عليه الحال في مصر من قيام حكومة خفيّة بها استشرى أمرها في الستينيات حتى بلغت عنفوانها . . وبهذا تكون قد سبقت ما تخيّله وتوقعه أورويل بنحوٍ من ربع قرن!

وأنا هنا حين أسرد الوقائع التي يضمّها هذا الفصل لم أخترها لتكون موضوعي بل هي التي جرّتني إليها، وما أصدق جوستاف فلوبير حين يقول: إن الكاتب يشدّه الموضوع إليه قبل أن يختاره هو. كما أحب أن أذكر في صراحة أنني لا أقصد الإساءة إلى أحد بأية صورة، لكني ذكرت ما ذكرت لما تقتضيه الأمانة التاريخية من ذكر الأحداث مفصّلة كما وقعت خلال تلك الفترة السياسية الحرجة لتكون فيها العظة والعبرة للأجيال القادمة، أقول هذا وفي قلبي مرارة أن تجرّ ظروف الحكم زعيمًا متميّزًا مثل جمال عبدالناصر إلى الوقوع في شراك مجموعة من عشّاق السلطة والتسلّط يتعارض تكالبهم عليها مع القيم المثالية النبيلة التي كانت وراء أهداف ثوار ٢٣ يولية، والتي كان ثوّارها يتوقون إلى تثبيت أركانها وتوطيد دعائمها عن نيّة صادقة. وإذا كنت قد آثرت أن أكتفي بالتلميح إلى قلّة منهم، فلقد كان وراءهم جملة من الحواريين يحتذون حذوهم ويصدعون لما به يؤمرون ليجنوا ثمار سعيهم الدؤوب مناصب مرموقة ومراكز مهيبة وسلطات واسعة. إن مثل هؤلاء كمثل السُّوس ينخر في بناء الوطن فيقوّضه من أساسه، يرتدون عباءة الثوّار الأطهار، وشيئًا فشيئًا ومن خلال المراءاة والنفاق والتظاهر بالطاعة والإيهام بالإخلاص ينسلّون إلى مفاتيح المراكز الحسّاسة يقبضون عليها في حرص وشبق ويسعون إلى الحكّام المشغولين بعظام الأمور بالدّسّ والوقيعة والافتراء. يدٌ تعصف برقاب الناس كبارًا وصغارًا، تدنّس شرفهم وتلقي بهم فى أتون العذاب والهلاك، ويدٌ تحصد الأموال الحرام والمزايا والسلطة في قحة وإجرام وفى غفلة ممن ولّوهم سلطاتهم المطلقة، وتتسع الهوّة بين الحاكم والمحكوم وتموت الكلمات على الشفاه. وأما الاحتجاج فدونه ودون الناس جبال من الصمت والعجز والموات جرداء. لقد غدت الدولة غابًا يغصّ بالنمور، والنمور لابد لها من صيْد. وتدور الأيام دورتها . . . فيستقبل هؤلاء الجبابرة بدورهم «زوّار الفجر» الذين كانوا يطلقونهم زبانية على الآخرين. إن الله يُمهل ولا يهمل ولكن الوطن الجريح هو الذي يدفع الثمن في نهاية المطاف.

ولم تكن ثمة دوافع شخصية قد حملتني على أن أذكر ما كان من تعويق ـ على أيدى هؤلاء الذين وصفهم عبدالناصر بالشلل والعصابات ـ لمسيرة التغيير الذي كان ينشده ويتطلّع إليه هو والمخلصون من حوله، بل سقته لأنصف التاريخ، فأزيح الستار عن نماذج من بعض مَنْ أحاطوا بعبد الناصر في حقبة بعينها أخشى ما أخشاه أن يُخدع بهم جيل عهدنا الحالي والأجيال من بعد ممن يحرصون على أن تبقى صحيفة الزعيم جمال عبدالناصر نقيّة. وحسبي هنا أن أعود فأسوق مثلاً من حرص عبدالناصر على بقاء صحيفته نقيّة، فمما يؤثر له من كلمته

الحافلة بالنقد الذاتي وهو يرأس مجلس وزرائه عام ١٩٦٨ قوله: «لقد ثبت بما لا يقبل الشك فشل تجربة تعلّق النظام بشخص واحد، فوداعًا لنظام الشلل والنظام المقفول الذي لا يؤمّن البلاد من أخطار المغامرات، إذ لابد من قيام نظام جديد للدولة يضمن الاستمرارية ويبطل معه أسلوب الشّلل والعصابات». لقد كان هذا كله يُمثّل كابوسًا ثقيلاً يجثم على صدر النظام. وكان ثمة كابوس ثقيل غيره قد أشرتُ إليه قبلُ يجثم هو الآخر على صدر القوات المسلّحة ولم يتركها حتى أتى عليها. وكان هذا الكابوس وذاك مما ناء به نظام الحكم وزلزل من أركانه(*).

كان عبدالناصر قلقًا أشدّ القلق للتفوق الجوي الذي كان يحظي به العدو، مما جعله دائب السعي مع الاتحاد السوفييتي - كما هو معروف - لكي يمدّه بما يستطيع به أن يَحُدَّ من هذا التفوق. فبعد أن كانت الهزيمة المُرّة، أخذ عبدالناصر على الفور في إعادة تنظيم القوات المسلحة وإمدادها بالسلاح والمعدّات، على الرغم من أنه كان في الوقت نفسه يقود حرب الاستنزاف البطولية بما انطوت عليه من تضحيات غالية، وذلك لإرهاق العدو وتكبيده الخسائر في الأرواح والعتاد، ولتطعيم جنودنا بروح القتال استعدادًا لمعركة الثأر الكبرى، واسترداد الأرض السليبة، ولم تثنه هذه الجهود الجبارة عن أن يقيم حائط الصواريخ المضادة للطائرات. وهكذا يكون عبدالناصر قد وَعَدَ فأوْفَى إذ رفع القوات المسلحة من الحضيض إلى القمة، فبعد أن كانت في أعقاب الهزيمة فلولاً مبعثرة غدت قوة متكاملة رادعة، ولقد حمل عبء هذا كله بعزم صلب لا يلين وتصميم لا حَيْدة عنه ومضاء لا رجعة فيه، ولا أقول إلا حقًا راسخًا حين أؤكد في شهادتي هذه أن هذه الإنجازات الخارقة هي التي عبّدت السبيل أمام

(*) النقد من مقومات الحياة على أية صورة كانت الحياة، وعلى المرء أن يتلقّى النقد بصدر رحب، فليس ثمة مَن هو معصوم عن الخطأ، وعلى من يتعرّض للنقد أن يتبيّن غثّة من ثمينه، فما كان غثًا اطّرحه وما كان مقبولاً نظر فيه نظرة فاحصة ليقوّم ذاته في ضوء هذا النقد. وأكاد أخصّ ممن وجّهوا إليّ نقدًا له قيمته العالم الأستاذ الدكتور عبدالعظيم أنيس، فلقد تتبّع مشكورًا ما كتبت في مذكراتي، لكنه كما كان مع الحقيقة في مواضع جانب تلك الحقيقة في مواضع. أذكر من تلك المواضع الأخيرة أنه ارتكن إلى بعض ما ذكرته صراحة عن نفسي من عيوب ذاتية، فأعاد صياغتها بأسلوب مبتكر وكأنه هو الذي استنبطها وإذا هو ينعتني بما شاء من أحكام جائرة وأوصاف مبتدعة، فتارة يصفني بأنني ثوري رومانسي وتارة أخرى بأنني من هواة السياسة. ثم يمضي فيستبيح لنفسه أن يعيد صياغة إحدى عباراتي التي ذكرتها في كتابي بأنني لست جماهيريًا بالمعنى المتعارف عليه في «الاتحاد الاشتراكي» في صياغة من عندياته فيقول ظلمًا: «إنني لا أخفي أنني رجل لا أحب الجماهير»! وهذه العبارة مَثَل صارخ على التحريف، وفارق شاسع بين العبارتين ودلالة كل منهما.

إنني حين يحاسبني غيرى سياسيا فليكن حسابه لي على وفق المبادئ السياسية التي أعتنقها أنا لا التي يعتنقها هو، فثمة فرق بين مَن يدين سياسيًا بالليبرالية وبين من يدين سياسيًا بغيرها، ثم إنني لم أدّع يومًا=

= أنني سياسيّ محترف، بل كنت فيما أسلك ثائراً. فالسياسة في رأيي دون التواء ولا تعقيد تعني خدمة المواطنين ورعاية أمورهم بما يعود عليهم بالنفع والخير، ولا إخال السيد الكاتب قد فاته ما سجّلته في مطلع كتابي من أنني كنت ملتزمًا باثنتين، أولاهما ضرورة دولة الرعاية، وثانيتهما عدم الفصل بين السياسة والأخلاق. وفي ضوء هذين المبدأين كان مساري في وزارة الثقافة الذي حقّق «للجماهير» والحمد لله الكثير مما لم يكن لها من قبل، ومما ما تزال الجماهير تلمس آثاره إلى اليوم من منجزات كُتبت لها الحياة وباتت لها صفة الاستمرار، ولم تكن خيالاً ولا رومانسية، كما لم تكن شعارات ديماجوجية أتشدّق بها. ولو كنت قد شاركت في ذلك التنظيم السياسي «الاتحاد الاشتراكي» الذي كان قائمًا والذي يلومني السيد الكاتب على انعزالي عنه فيقول: «ولقد عاش عكاشة في ظل عبدالناصر غريبًا على النظام... وكان في العمل السياسي أقرب إلى أن يكون من الهواة، وتلك هي إحدى نقاط ضعفه الأساسية». أقول إن الأستاذ الناقد لم يَبْعُد كثيراً بما ذكره من أنني كنت في جانب والنظام في جانب آخر، لكنْ فاته أن يتعرّف سبب هذا، فأقول إنني لو كنت شاركت في هذا التنظيم لما قويت يقينًا على تحقيق منهجي في وزارة الثقافة التي تولّيتها، ولشغلت بأمور لا طائل منها. وكم كان بودّي أن يكون هذا التنظيم على الصورة السويّة التي أنشدها. عندها كنت أكون أول الساعين إليه والمبادرين إلى الاشتراك به وتحمّل مسؤولياته، غير أن الأمر لم يكن كذلك ومن ثم كان بُعدي عنه. وأود أن أرجع بالقارئ إلى رأي الرئيس عبدالناصر نفسه في النظام السياسي الذي كان قائمًا في تلك المرحلة، فكم صرّح في مجلس الوزراء بعبارات جارحة حول هذا التنظيم السياسي ذكرتُ بعضها في ثنايا هذه المذكرات، ولا ريب أنها مُثبتة في مضابط مجلس الوزراء.

لقد كان هدف عبدالناصر من إجراء الانتخابات في شهر يولية ١٩٦٨ على نحو ما كنت أتصور أن يرى وجوهًا غير الوجوه، يقوم على أيديها نظام غير النظام، فإذا الأمور تدور -كما أسلفت- بأسلوب ضمنَ للوجوه الأولى أن تبقى كما هي، وإذا أنا وغيري ممن حاولوا أن يشاركوا استجابة لرغبة الرئيس في التغيير يُحال بينهم وبين المشاركة. إذن لم أكن مجانبًا للنظام بالمعنى الذي ساقه الكاتب، وإنما كنت مجانبًا لأوضاع النظام التي شكا منها عبدالناصر نفسه ولم يرضها، وكم كان صادق الحس بعيد النظر، إذ لم تكد تمضي بضعة شهور بعد انتقاله إلى رحاب الله حتى عصف مَنْ خَلَفَه أثناء معركة الصراع على السلطة بهذا الاتحاد الاشتراكي وبقياداته وزعمائه بجرّة قلم دون أن يتحرك فرد من الجماهير ذَوْدًا عنهم. وهو ما يعني أنهم لم يكونوا حقًا موصولين بالجماهير، إذ لم ترفع هذه الجماهير صوتًا بالاحتجاج على إبعادهم أو حزنًا على إقصائهم. والحق أنني لم أكن يومًا مؤمنًا بجدوى هذا التنظيم، كما أن انعزالي عنه لا يعني أنني لم أكن متفرغًا لخدمة الجماهير والسعي وراء ما ينفعها وما يحقّق مطالبها وآمالها، وصحيفتي تفيض بجانب من هذه المساعي الملموسة في المواقع التي شرفت بتولّي أعبائها. ثم إن الإخلاص في أداء الواجب ليس من اليسر بمكان بل هو عسير كل العسر. وهذا في رأيي هو العمل السياسي الحق، وهذا في ظني هو العمل الجاد، وهذا -كما يقول ڤرجيل في إنياذته- هو العناء بعينه. فالعبرة تكون بما نهيّئه للناس من حرية وبما نقدّمه إليهم مما ينفعهم ويعود عليهم وعلى ذراريهم بالخير، وليس بالطنطنة بالشعارات الجوفاء أو بما نسلبهم إياهم من حرية أو بما نُذيقهم من ألوان القهر. وإذا كان السيد الكاتب الناقد بعد هذا كله يراني من هواة السياسة فمرحبًا بهذه التسمية، وليكن لسيادته ولمن ينهجون نهجه ميدان الاحتراف خالصًا.

ويلومني د. عبدالعظيم أنيس وغيره على أنني قد ركّزت نيراني على ثلاثة من المحيطين بعبدالناصر. وما أظنني تجنّيت عليهم، فما كانت الحزازات بيني وبينهم -كما يقول الكاتب- دافعة لي في أي موضع من مذكراتي إلى أن أبعد عن الحقائق التي ذكرتها، بل أشرتُ دون أن يتدنّى قلمي إلى الخوض في أمور شخصية إلى حقائق لا سبيل إلى إنكارها وأنا واثق من أن الذاكرة لم تخنّي فيها، يذكرها كل من عاصر ذلك العهد، ولا شك أن بعضها موثّق في مضابط مجلس الوزراء. وأظن لو أن أحدًا من الدارسين رجع =

معركة العبور المجيدة، ولولاها ما كان عبور.

وكان الرئيس عبدالناصر قد أفضى إليّ في مطلع صيف عام ١٩٧٠ بعد أن بات مؤمنًا بضرورة «التغيير» بأنه قد اعتزم أمورًا ثلاثة لا مناص عنها؛ أولها حتمية العبور بالقوات المسلحة إلى سيناء والوصول بها إلى المضايق كمرحلة أولى في موعد غايته نهاية عام ١٩٧١، وأنه قد آن الأوان لتهيئة القوات المسلّحة لهذه المهمّة التي تختلف عن المهام السابقة، مهام إعادة التنظيم والتدريب وحرب الاستنزاف والتحفّز و«التطعيم» بجو المعركة. وإيمانًا منه ـ بعد دروس الماضي الأليمة ـ بضرورة تغيير القيادة العامة للقوات المسلحة مرة كل ثلاث سنوات، وبعد أن أدّى الفريق محمد فوزي دوره خلال المرحلة الهامة الأولى بكفاءة عالية وتفان ملحوظ وإخلاص صادق، فقد رأى أن يعهد إليه بمنصب رفيع آخر مع تكريمه التكريم الجدير به، واختار للمرحلة التالية قائدًا مثاليًا لا يختلف اثنان على كفاءته الفذّة ولا على أخلاقياته الطاهرة ولا على شخصيته القيادية الموحية بالثقة للاضطلاع بالمهمة الجسيمة المُقبلة، هو السفير محمد حافظ إسماعيل، وأنه قد مهّد لتعيينه قائدًا عامًا للقوات المسلحة بأن أسند إليه رئاسة جهاز المخابرات العامة، كما طلب إليه أن يعدّ نفسه لهذه المهمّة.

= إلى الصحف وقتذاك لوجد ما يدل على أن ما ذكرته في كتابي حق. ولقد فات السيد الكاتب أنني كما حملت على هؤلاء حملت على غيرهم ممن كانت عليهم مآخذ وتؤخذ عليهم وتضير الصالح العام. ولعل الكاتب نفسه يذكر لبعض المحيطين بعبدالناصر من مساعديه حينذاك ـ باعترافه هو في مقالاته ـ بما عاناه من بعضهم على حد قوله من بعيد، ثم ذلك الفساد الذي مُنيتْ به بعض الأجهزة، وذلك التبديد في المال العام في غير طائل الذي أصيبت به أجهزة أخرى. ذلك هو بعض ما عرضته في مذكراتي ونقلته كما كان وكما عاينته، غير مشهّر بأحد تدفعني إلى هذا خصومات، ولا مجاملاً لصديق ولا مسترسلاً في إطراء أحد كيف كانت صلته بي، فما أعددتُ مذكراتي لهذا الغرض بل لتكون صفحة مبرّأة تذكر الحقائق كما كانت وكما وقعت ولو كانت عليّ لا لي. والأمثلة على ذلك تفيض بها صفحات الكتاب لتكون لنا منها جميعًا عظة وعبرة.

ولعل ما يدعو إلى العجب أن أرى د. عبدالعظيم أنيس وغيره يأخذون عليّ أنني قد أبقيت على صلتي «حتى آخر لحظة» باثنين هما عبدالحكيم عامر وصلاح نصر رحمهما الله. فعلى الرغم من أنني كنت صديقًا لهما فلقد كنت من أشدّ الناقدين لهما نقدًا صريحًا واضحًا لبعض مواقفهما مما لم أرضه ولم أقرّهما عليه، فالصداقة لم تنسني أن أنقد الصديقين عبدالحكيم عامر وصلاح نصر على أخطائهما التي جاءت فيما يربو على خمس وثلاثين صفحة في مواقع متفرقة من مذكراتي [الفصل السابع والثامن والعاشر والحادي عشر والثاني عشر والرابع عشر والخامس عشر]. وكم كنت أحب للكاتب ألا يفوته الرجوع إلى تلك الصفحات قبل أن يزعم ظلمًا أنه لم ترد في المذكرات كلمة واحدة عن عامر ومسؤوليته، كما كنت أحب للكاتب الذي أعرفه عالمًا جليلاً فاضلا أن يبني أحكامه على مقاييس علمية وألا يصدر أحكامه قبل أن يستوعب قراءة كل ما بين يديه. ولست أدري هل كان يريد الكاتب مني أن أقطع حبل الودّ بيني وبين أصدقاء كانوا أعزّاء عليّ منذ شبابنا! حسب الإنسان أن يأخذ صديقه بأخطائه ويعاتبه عليها، ولكن أن يقطع صلته به فهذا ما لا أؤمن به.

وثانيها أنه بعد أن ضاق ذَرْعًا بعبث «دوائر النفوذ» و«الشلّل والعصابات» قرّر أن يُقصي عنه تلك العناصر بعد تحقيق النصر مستبدلاً بهم عناصر أصلح.

وثالثها عدم رضاه أو اطمئنانه إلى تجربة الاتحاد الاشتراكي وعزمه على تجديد وإعادة إحيائه مع ترك الحرية لإنشاء حزب معارض من مبادئه الأخذ بما جاء في الميثاق.

غير أن المنيّه عاجلته في لحظة كنا أحوج ما نكون فيه إليه (*). وما من شك في أن هزيمة يونية ١٩٦٧ كانت نكبة قاسية أحدثت هزّة عميقة في وجدان عبدالناصر فتّت في عضده وأنهكت قواه وأتت على البقية الباقية من صحته، فعاش تلك السنين القليلة إلى أن وافاه الأجل المحتوم وقد نالت تلك الهزيمة من فكره وقلبه بلبلةً ووسوسة، كما نالت من جسده فهدّته هدّاً ومكّنت لذلك المرض الذي كان يشكو منه من أن يتغلغل في كيانه ويدبّ إلى أطرافه

(*) بعد صدور الطبعة الأولى من هذه المذكرات جاء على لسان الأخ عبداللطيف البغدادى ما يؤيّد ما ذكرته عن نية عبدالناصر في التغيير، إذ ذكر في صحيفة الأخبار الصادرة في ٤/٦/٨٨ ما يلى: «بعد هزيمة ١٩٦٧ التى كانت كافية لإجراء تغييرات جذرية شاملة تغيّر فكر «جمال» وعرف أخطاء الماضى وحاول إصلاحها، وعرف بل وكشف حقيقة معاونيه، ورأى أنه من الضرورى إعادة تنظيم كامل للدولة لمواجهة ما كان مُقدما عليه لتحرير الأرض وإزالة آثار العدوان، ولكن معاونيه كانوا يعتقدون أنهم الورثة للثورة رغم عدم اشتراكهم فيها بل وتقاعسهم وخوفهم من الاشتراك. وعندما وافت جمال المنية، وفجأة وبدون مقدمات اعتبروا أن تلك فرصتهم واعتقدوا أن أنور السادات سيكون طوع بنانهم ونسوا أنه ثائر وأنهم موظفون، لذلك عندما حدث الصدام لم يجد فيهم الشجاعة التى يمكن أن تتصدى له رغم وجود كل السلطات في أيديهم فوضعهم رهن الاعتقال وحقق معهم وأسدل الستار على مرحلتهم، مرحلة مراكز القوى وما ارتكبوه من آثام نسبت كلها للثورة والثورة بريئة منها....

ولأنه من الصدف الغريبة أيضًا أن يموت جمال فجأة في نهاية سبتمبر ١٩٧٠ قبل أن يُجْرى التغيير الشامل الذى كان قد انتواه فى أول أكتوبر من نفس العام والذي كان قد أعلن عنه لكبار المسؤولين في الدولة؟ فهل هناك ارتباط بين موته المفاجئ وهذا التغيير الذي كان قد انتواه؟...».

كذلك جاء على لسانه في صحيفة الأخبار يوم ٢٠/٥/١٩٨٨ ما يلى: «قال لى عبدالناصر إنه يريد أن يتفرغ للمعركة والجيش وأنه يريد أن أتولى منصب نائب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء فى الوقت نفسه وأن يترك لى كل الشؤون الداخلية، وحصرت على أن أتفق معه على شروطى حتى لا يتكرر ما حدث في الماضى ويقع الخلاف بيننا... وتم الاتفاق بيننا على أن يعلن قرار تعيينى نائبًا لرئيس الجمهورية ورئيسًا للوزراء عقب انتهاء اجتماع الملوك والرؤساء فى القاهرة لبحث الصراع بين الملك حسين والفلسطينيين. وقد روى لى المرحوم عبدالسلام الزيات نائب رئيس الوزراء وأحد أشد المقربين للرئيس السادات في ذلك الوقت أن الهدف الحقيقى من فتح خزانة عبدالناصر بعد وفاته هو سرقة القرار الذي كتبه عبدالناصر بتعيينى نائبًا لرئيس الجمهورية ورئيسًا للوزارة، وقد أشار الأستاذ الزيات إلى هذا فى مذكراته التى نشرها فى جريدة الأهالي».

ولا تحول هذه الرواية الصادقة دون سلامة مع ما جاء بالهامش رقم ٤ من هذا الفصل، فيكون فتح الخزانة قد قُصد به تحقيق الهدفين معًا، وربما أهداف أخرى لا ندريها الآن، غير أنه من المحتم أن المؤرخ المستقصي سوف يكشف عن الحقيقة إن عاجلاً أو آجلاً.

حتى أردته المنيّة. وعلى الرغم مما كان يعاني من آلام مبرّحة أشدّ من أن يتحمّلها بشرٌ فلقد كانت نفسه مليئة حميّة للأخذ بالثأر لا يبالي بخطوات الموت الزاحفة إليه رويداً رويداً، بل كان يغالب الموت علّه ينتهي إلى ما أراده واعتزمه من شنّ حرب التحرير وطرد العدو من ترابنا المقدّس، فتفرّغ لشؤون الجيش على نحو ما ذكرت قبلُ ليعيد تنظيمه وتسليحه بما يمكّنه من الانقضاض على العدو، وإذا هو يقود معركة الصمود العنيدة ومعارك استنزاف العدو المجيدة التي كانت بحق أجلّ ما يُذكر له في صفحات تاريخه الحافل بالشدائد. ومع ذلك أراد أن يصون كيان الدولة الإداري فأعرب عن وجهة نظره السياسية تفصيلاً في بيان ٣٠ مارس، ولو امتد به العمر فما من شك في أنه كان سيثأر لما كان عاقداً العزم على تنفيذه لا يتزحزح عنه أو يتحول قبل نهاية عام ١٩٧١. وكم جرى فكري إلى ونستون تشرشل الذي كان وزيراً للبحرية خلال الحرب العالمية الأولى، وهو الذي كان وراء حملة غاليبولي بالدردنيل عام ١٩١٥ التي شاء القدر أن تفشل وتلحق بالقوات البريطانية هزيمة منكرة ضاعت معها أرواح آلاف الجنود. وقد ظل تشرشل يلعق جراحه إثر تلك الهزيمة على مدى ربع قرن من الزمان حتى شاءت له الظروف أن يرأس الحكومة البريطانية خلال الحرب العالمية الثانية وأن يحقّق لوطنه نصراً ساحقًا على خصومه الألمان فيثأر عام ١٩٤٥ من هزيمة عام ١٩١٥. ولو أنه مات قبل ذلك لظل اسمه مرتبطًا بتلك الهزيمة التي أتاح له طول العمر محو ذكراها بالنصر الجديد، وهو ما ضنّ به القدر على جمال عبدالناصر، فلم يعش حتى يحقّق بقيادته النصر الذي هيّأ له أسبابه الحقّة خلال الأعوام من ١٩٦٨ إلى ١٩٧٠، ولو عاش حتى شهده لغسلت فرحته أحزان الهزيمة التي عشّشت في السويداء من قلبه. فما أصدق لا بُروبير حين قال «إن القدر للأسف لا يُمْهل الإنسان حتى يُفيد من أخطائه».

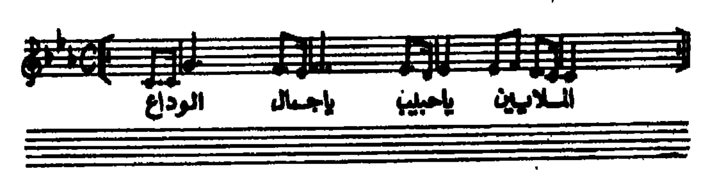
وفي صباح يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ كان الوزراء جميعًا قد قصدوا جبهة القتال لمعايشة الجنود والضباط، وأمضينا النهار متنقّلين بين خط الجبهة على القتال وبين خليج السويس والجزيرة الخضراء، على أن نقضي الليلة في مركز قيادة الجيش على طريق السويس، وإذا نحن نتلقّى حوالى السابعة مساءً رسالة عاجلة من القاهرة تقضي بعودتنا جميعا إلى قصر القبة على الفور. ولقد طافت بخواطرنا أثناء العودة كل الأفكار والاحتمالات عدا الشيء الوحيد الذي حدث؛ فما إن بلغنا قصر القبة حتى فُجعنا بالنبأ المشؤوم.

كان يوم وداع عبدالناصر إلى مقرّه الأخير يومًا مشهوداً تنوسيت فيه الأحقاد والخلافات، وخرج الشعب كله عن بكرة أبيه شيبًا وشبانًا، تسبق النساء والرجال، فإذا هذا الموكب العظيم الذي لم يشهد التاريخ مثله في وداع العظماء من قبل، موكب احتشدت بملايينه شوارع القاهرة وأزقّتها وحواريها، ومن لم يستطع من أبناء مصر أن ينفذ ليُلقي النظرة الأخيرة على جثمان الراحل الغالي، علا الأسطح وملأ النوافذ واعتلى الأشجار، فإذا أنت تسمع صرخة

مدوّية تعمّ فضاء السماء لا تدري من أين مأتاها، فالكل باك والكل مولول والكل صارخ مفجوع.

ولست أجد تفسيراً منطقيّا مقنعا لهذه الظاهرة اللافتة للنظر والمثيرة للحيرة، فكيف لشعب يرزح تحت أعباء هزيمة منكرة أن يأسَى لموت زعيمه بمثل هذا الأسى الموجع، اللهم إلا إذا كانت جماهير الشعب لاسيما الفقيرة التي حصلت على معظم مكاسب الثورة في ملكية أجزاء من الأرض وفي مجالات التعليم والصحة والإسكان وغيرها من الخدمات، قد أحسّت أنها فقدت الأب الحامي الذي فتح لها أبواب الأمل نحو المستقبل الأفضل، فإذا الحزن يبدو شعوراً عاما كاسحًا. أو لعل الناس كانوا ألقوا على عبدالناصر عبء العبور إلى النصر من الهزيمة التي حاقت بهم ولم يكن لهم يدٌ فيها، فإذا القدر يختطفه منهم بغتة خلال تلك الظروف الحرجة قبل أن يسدّد الدَّين الذى لهم في ذمّته، وإذا الموقف المُفْزع يبدو أمامهم وكأنه نكسة رهيبة أخرى لا مخرج لهم منها. لذا كان هذا الحزن المأساوي الفاجع لمجرد الظن بفقدان الأمل في النصر وفي المستقبل.

وفي الليلة التي سبقت تشييع جنازته نزف الناس من منازلهم وقد انتابهم الهلع والأسى والحسرة والشعور باليُتم والضّياع هائمين على وجوههم، وإذا هم بعد الإعياء يفترشون الأرض حتى يحظوا بالمشاركة فى وداع البطل قبل استقرار جثمانه الطاهر في مثواه الأخير، وإذا حزن القلوب يفيض، وإذا هذه الملايين ترنّم طيلة ليلها مُلْهَمةً مرثية حزينة صاغها الوجدان الجماعي ولحّنتها المشاعر، وإذا هي تسري بين الجميع تتناقلها الألسنة وتردّدها، وإذا الجماهير منتحبة، تُعْولُ وتنوح صارخة «الوداع يا جمال يا حبيب الملايين» في ملحمة من شجن وأنين ينظمهما لحن خالد أشبه بلحن جنائزى من ترانيم قدماء المصريين حين كانوا يودّعون كبار الراحلين.



الوداع يا جمال يا حبيب الملايين

ألا ما أكثر ما يراودني الشعور بأن جمال عبدالناصر يمثّل ـ على نحو ما أسلفتُ ـ الشخصية التراچيدية (*) [أو «البطل التراچيدى» كما هو شائع] رسمها أرسطو في سِفْره الخالد

(*) الشخصية التراچيدية. في نظر أرسطو هي التي تتسم بسمات أربع: الفعل الذي نعجب به أو نرثي له، وانسجام خلقها المكتسب مع خلقها الفطري، والتماسك والإصرار، والتشابه بينها وبين ما ترويه المأساة.

«فن الشعر» ، فهى ليست الشخصية الفاضلة كل الفضيلة التي تتبدّل حالتها من السعادة إلى الشقاء ، ولا هى الشخصية الخبيثة أو الشريرة التي تسقط من عليائها ، بل هى في الأساس شخصية فاضلة ينتقل صاحبها من السعادة إلى الشقاء لا بسبب خُبثه أو شرّه وإنما بسبب زَلّة(*) مُهلكة أو علّة بسيطة في شخصيته وخيمة العواقب فيقع ضحية الظروف التى أحاطت به . وعادة ما يكون صاحب هذه الشخصية من بين من يعيشون حياة المجد والسؤود ، فيتغيّر حاله من السعادة إلى الشقاء . أما زَلّة الرئيس جمال عبدالناصر المأساوية وفقا لهذا المنظور - ومَنْ منّا مُبَرّأ من الزَلاّت - فهي ثقته الزائدة بنفسه وتجاوزه حدود الممكن بطموحاته الوطنية ، فلقد كان رحمه الله رحمة واسعة يتطلّع إلى أبعد مما هو ممكن ويسعى إلى ما يتجاوز طاقاته الفردية وظروف أمّته الموضوعية . أو ليست هذه شمائل البطل التراچيدى؟ وعلى قدر ما كانت إنجازاته شامخة عملاقة - كما سبق القول - كذلك كانت سلبياته . فالظروف الضرورية لتشكيل المأساة لا تتحقّق إلا حين تحيق بشخصية شهيرة أو نبيلة أو موسرة على حد تعبير أرسطو ضربة من ضربات القدر التي لا مفرّ منها .

لقد حقق الزعيم جمال عبدالناصر انتصارات عظمى عزّزت ثقته بنفسه إلى حدّ لم يعد يشعر معه بأنه في حاجة إلى نصح الآخرين ، وهكذا تكون مرارة السّقطة التي تردّى فيها على قدر ما كان عليه من مجد وشهرة . وصاحب الشخصية التراچيدية في كل الأحوال إنسان غير معصوم من الخطأ شأنه شأن غيره من البشر . لقد كانت طموحات عبدالناصر الوطنية والقومية لا يحدّها حدّ ولا مراء في أنه بها إنما كان يصبو إلى نصرة شعبه وأمته العربية وخيرهما ، فإذا هو بزلّته تلك يقود أمته نحو هزيمة عسكرية فادحة . ولا يخامرني شك في أنه عاش ومات بطلا مخلصا لقضايا وطنه وأمته ، محاولاً الإفلات من الملابسات غير المواتية والتآمر الداخلى والخارجى والظروف السياسية والعسكرية المعاكسة التي كانت تحاصره من كل الجوانب . وقد لا يكون «فاضلاً كل الفضيلة» وفق مفهوم أرسطو ، ولكن ليس هناك من يستطيع وصمه رحمه الله بأنه كان يُضمر سوء النية نحو أمته فهذا زعم باطل . وما أشبهه بشخصية أوديپ التراچيدية الأرسطية النموذجية الذي كان يسعى لخير مدينته طيبة مفعما بثقة زائدة في نفسه فإذا هو يتردّى في أشنع المصائب فيقتل أباه ويتزوج بأمه ، فيتحوّل من السعادة إلى الشقاء حتى انتهى به الأمر إلى أن فقأ عينيه ونفى نفسه من مدينته . لكنه ما يلبث في نهاية المأساة أن يظفر بإعجابنا وتصفيقنا . وعندما داهمه شبح الموت وبلغ تمجيد شعبه له حد التأليه كان ردّ فعل الشعب اليوناني خير تعويض عن الآلام التي كابدها في أواخر حياته . أفليس هذا شبيها بما حدث لعبدالناصر من تعلّق جماهير الأمة العربية قاطبة به كما لم يسبق له مثيل لحاكم من

(*) Hamartia المعنى الحرفي باليونانية لكلمة «هامارتيا» هو من يُخطئ في إصابة هدفه .

الحكام أو لزعيم من الزعماء في كل زمان ومكان إلى أن أضرم خَلَفُه و«صنيعته» حملة التشهير به وأذكاها. ومثلما تسمو ضحايا التراچيديا فوق العالم الذي يضطهدها ويُصلبها سوط العذاب، فثمة قانون خالد يجعل هالة الشهداء تتألّق فوق جباههم وهم يلفظون آخر أنفاسهم.

* * *

هوامش الفصل الرابع عشر

(١) ضمت هذه القائمة السادة الأستاذ الدكتور محمد طلعت والأستاذ عبدالمنعم الطناملي والدكتور عبدالرازق حسن والأستاذ عبدالمنعم الصاوي والمستشار أحمد لطفي والمستشار مصطفى درويش والدكتور علي الراعي والأستاذ سعد كامل والفنان حسين بيكار والفنان صلاح طاهر والأستاذ الدكتور محمد القصاص والفنان عبدالغني أبو العينين والأستاذ الدكتور أحمد عكاشة والأستاذ الشاعر صلاح عبدالصبور.

(٢) نفي السيد شعراوي جمعة رحمه الله رحمة واسعة هذه الواقعة، وعندما كتب الأستاذ رجاء النقاش بمجلة «المصور» عدد ٣٣٢٠ في ٢٧ مايو ١٩٨٨ مقالاً بعنوان «مذكرات ثروت عكاشة كتاب عام ١٩٨٨» بعث إليه برسالة لنشرها ظهرت بالعدد ٣٣٢١ من مجلة «المصورو بتاريخ ٣ يونية ١٩٨٨. وإذ رأيت في هذه الرسالة تعريضاً ظالما مقصودا بي، فقد رددتُ عليها بالمجلة نفسها في العدد ٣٣٢٤ بتاريخ ٢٤ يونية ١٩٨٨، مشفوعة بوثائق دامغة تدحض ما جاء في تلك الرسالة برمّته.

(٣) أبدأ بنشر الرسالة التى تقدّم بها إليّ الأساتذة المخرجون الأربعة يوم ٩ أبريل عام ١٩٧٠ لكي يبين الحق من الباطل، ويظهر السبب الحقيقي من ورائها (انظر وثيقة ١).

وثيقة رقم ١

السيد الدكتور وزير الثقافة

السيد الأستاذ رئيس هيئة المسرح والموسيقى والفنون الشعبية

تحية طيبة وبعد ،

يتشرف الموقعون على هذا من المسرحيين العاملين فى هيئة المسرح والموسيقى والفنون الشعبية :

كرم مصطفى مطاوع	المخرج ومدير المسرح القومى
محمد جلال امين الشرقاوى	المخرج ومدير مسرح الحكيم
احمد عبد الحليم عامر	المخرج ومدير مسرح الجيب
سعد عبد الرحمن أردش	المخرج ومدير قطاع الفنون الشعبية والاستعراضية

أن يتقدموا لسيادتكم باستقالتهم للأسباب التاريخية الموضوعية الآتية :

أولا — أن وزارة الثقافة درجت منذ أوائل الستينيات على اجراء تغييرات فى المناصب القيادية لجهاز المسرح ، دون أن يرجع الى المسرحيين القائمين بالعمل الفكرى والفنى داخل هذا الجهاز ، ودون أن تبدى لهم أية مبررات موضوعية لهذه التغييرات .

ثانيا — أن هذه التغييرات فى الصورة موضوعيا ، أدت بالجهاز المسرحى الرسمى — على أهميته الجذرية فى تثقيف الجماهير وتوعيتها وفى صيانة الجبهة الداخلية ، وبوجه خاص فى الظروف العصيبة التى تجتازها بلادنا — الى تلفت يجعله عاجزا عن ممارسة وظيفته الجماهيرية والوطنية والقومية .

ثالثا — أن السيد الاستاذ عبد المنعم الصاوى ، رئيس الهيئة الأخير الذى ألغت الوزارة انتدابه أمس الأربعاء ٨ / ٤ / ١٩٧٠ دون مبررات موضوعية واضحة لنا على الأقل ، قد أثبت فى الشهور القليلة التى تأمر خلالها هيئة المسرح والموسيقى والفنون الشعبية ، قدرة واضحة على قيادة المسرح ، ووضوحا فكريا ، وحزما اداريا انسانيا واعيا توصل المسرح الرسمى من خلاله الى هذه النتائج العريضة :

---

١ — تم الالتحام الحقيقى فكريا وفنيا بين المسرح والجماهير العريضة .

٢ — للمرة الأولى فى تاريخ هذا الجهاز التثقيفى الجماهيرى الثابت الأهمية ، وضعت خطة علمية واضحة المعالم الفكرية والزمنية والفنية للوصول بالمسرح خلال سنوات قليلة الى تحقيق الآمال التى يحلم بها منذ أن كان هناك مسرح رسمى فى بلادنا .

٣ — للمرة الأولى أيضا أعطيت فرص الخلق الفنى فى المسرح لرجال المسرح دون أن تثقل القيادة الادارية فى فرض نفسها على المتخصصين الذين أضاعوا حياتهم فى الدراسة العلمية وفى استيعاب الخبرة الانسانية لشعبنا المصرى وقوميتنا العربية ، من أجل بناء مسرح مصرى عربى ايجابى وجاد ، يتحمل صدقا وحقا التزامه الجماهيرى فى بناء اشتراكيتنا العادلة .

رابعاً — أن رجال المسرح المصرى قد استمعوا فى أحاديث متعددة للسيد الدكتور ثروت عكاشة وزير الثقافة فى أوائل الستينيات إلى تأكيدات من سيادته أن أمر المسرح يجب أن يوضع فى أيدى المسرحيين المتخصصين . ولكن الحقائق التاريخية الواقعية منذ أوائل الستينيات قد أكدت عكس ذلك . الأمر الذى يجعلهم عاجزين عن ممارسة التزاماتهم الفكرية والفنية فى حرية واطمئنان لامكان تحقيق الخطط المسرحية التى يلتزمون بها . ولامكان الوصول بالتالى الى مستقبل مسرحى واضح .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام .

الخميس ٩ ابريل سنة ١٩٧٠

كرم مصطفى مطاوع	محمد جلال أمين الشرقاوى
[signature]	[signature]
المخرج	المخرج
ومدير المسرح القومى	ومدير مسرح الحكيم
أحمد عبد الحليم عبد الرازق	سعد عبد الرحمن أردش
[signature]	[signature]
المخرج	المخرج
ومدير مسرح الجيب	ومدير قطاع الفنون الشعبية والاستعراضية

لما اشتملت هذه الاستقالة من زيف لا يمت من الحقيقة
إلا المكابرة والرغبة المرفوضة في إملاء الإرادة ،
تقبل استقالة مقدميها من جميع ما يشغلونه من مناصب
بالوزارة والهيئات التابعة لها ويخطرون بذلك

ثروت عكاشة

وقد قبلت استقالة مقدّميها على الفور من جميع ما يشغلون من مناصب بالوزارة والهيئات التابعة لها بناء على رغبتهم، نظراً لما اشتملت عليه ـ كما أشرت عليها ـ من زيف لا يمثّل إلا المكابرة والرغبة المرفوضة في إملاء الإرادة، واستدعيتهم لأبلّغهم بلساني أني نزولاً على رغبتهم قد قبلت استقالاتهم بعد أن فنّدت ما جاء بتلك الاستقالة من مبرّرات باطلة، كما أني أصدرت تعليمات بتعيين غيرهم في مواقعهم فوراً.
أما عن السبب الأول الذي ساقوه في استقالتهم الجماعية، وهو إجراء تغييرات كثيرة في المناصب القيادية، ففضلاً عن أنهم لا يملكون هذا الحق فى محاسبة الوزير فإنه تعليل غير صحيح. فقد تولّى رياسة الهيئة في عهدي ثلاثة هم د. علي الراعي الذي تولاّها مدة تربو على الأعوام السبعة، وإذ رأيت وقتذاك ألا مناص من تنويع الإدارة، لاسيما بعد أن أظهر بوضوح تبرّمه بموقعه، وهو ما سجّله بنفسه في مذكراته المنشورة في مجلة المصور بتاريخ ١٥/ ٤/ ٩٤، حيث قال: «إنه جعل يُظهر قدراً متزايداً من التبرّم بالعمل في المؤسسة وجعل يعبّر في عدة مناسبات عن رغبته في تركه». لما كان ذلك منه، ولما لاحظته عليه من لامبالاة في عمله وتراخ في قيادة المؤسسة مما شكّل خطورة على مسيرتها فقد رأيت تنحيته عن منصبه. ومع ذلك حاولت تكريمه بأن اخترته عميداً لمعهد الفنون المسرحية فضلاً عن العمل كمستشار لي لشؤون المسرح. لكنه على الرغم من تحقيق مطلبه الذي كان يتوق إليه ـ وهو ترك منصبه ـ بل المحافظة على مشاعره أيضًا ظل متذمّراً عكر المزاج. واخترت الأستاذ محمود أمين العالم بدلاً منه إلى أن اختير بعد فترة قصيرة ليرأس دار أخبار اليوم، فعينت الأستاذ الدكتور عبدالعزيز الأهواني الذي استمر في العمل سنتين، ثم رأى بعد ذلك أن يعود إلى مكانه بالجامعة لمواصلة بحوثه رغم إصراري على بقائه. ثم كان أن انتدبت وكيل الوزارة المرحوم الأستاذ عبدالمنعم الصاوي لرياسة هيئة المسرح والموسيقى نزولا على إلحاحه المتواصل لتولّي هذا المنصب. وبرغم تعهّده بحسن الإدارة وتنفيذ السياسة التي يستقر عليها مجلس إدارة الهيئة إلا أنه كانت منه مخالفات للسياسة العامة المتفق عليها، وتجاوزات مسجّلة في محاضر رسمية أثارت استياء مجلس الإدارة قبل أن تثير استيائي. وبالرغم مما بين يدي من وثائق تدين موقفه وتبرّر اضطراري إلى تنحيته بعد أن لم يعد أهلاً لثقتي به وأصبح التعاون معه أمراً عسيرا فإنني أحجم عن نشرها بعد أن سبقني إلى رحاب الله، وإن كنت سأودع هذه الوثائق بدار الوثائق القومية(الوحدة الأرشيفية) وكذا صورة منها لدى صديق مؤتمن تحسّباً لاستخدامها بعد انتقالى إلى العالم الآخر إن تطلبت الظروف ذلك.
ويدّعي خطاب الاستقالة أنه في عهد الأستاذ الصاوي ـ الذي لم يدم سوى ثلاثة شهور ـ قد تمّت إنجازات خطيرة، وإليه نسب الخطاب إنجازات من سبقوه، وعزا إليه نتائج سياسات طويلة وثابتة ومستقرة امتدت عبر سنين طويلة منذ عام ١٩٥٨ حتى عام ١٩٧٠، وما أظن إلا أن القارئ ليعجب معي في أن تلك الشهور الثلاثة التي قضاها الأستاذ الصاوي منتدبًا لرياسة هيئة المسرح كانت كفيلة بهذه الإنجازات المزعومة أو جديرة بأن تثير قضية حتى تكون هذه الضجّة المفتعلة التي حدثت بهؤلاء المخرجين لتقديم الاستقالة. فهل يجوز لأربعة من كبار المخرجين أن يتحزّبوا معه فيقدّموا استقالة جماعية يسجّلون فيها أنها استقالة تاريخية موضوعية ـ وكأن التاريخ معني بهذا الهذر العابث ـ احتجاجا على تنحية رئيس الهيئة المنتدب واعتماداً على روايته هو لهم دون محاولة منهم لكي يعرفوا الحقيقة مني أو من غيري فيلمّوا بأطراف الموضوع قبل أن يتخذوا قرارهم الاستفزازي؟
بقيت نقطة أخرى هي ما ذكره الأستاذ كرم مطاوع في حديثه بمجلة روز اليوسف حين ردّ السبب في تنحية المرحوم عبد المنعم الصاوي إلى مجرد «كلمة جاءت في تقرير»! مُلْصقاً السبب بأبرياء من هذا الاتهام الخاطئ هم السادة سعد الدين وهبة ولطفي الخولي ود. لويس عوض، وهو ما لم يحدث من أي منهم، فما نحيّته عن رأي أحد بل لما ذكرته موجزاً من أسباب موضوعية.

* * *

وإنه لمما يثير الدهشة والاستنكار في هذا المقام ما ورد في رسالة وصلتني من الممثل المخرج جلال الشرقاوي

عام ١٩٩٤ من عبارات مستهجنة ملؤها التهكم والتعريض بأستاذ نابه وباحث مستنير هو المرحوم الدكتور عبدالعزيز الأهواني الذى رماه - ضمن ما رماه به - بأنه « لم تكن له أدنى علاقة بالمسرح المصري ولا بالمسرحيين المصريين» في الوقت الذي يكيل فيه المديح للأستاذ عبدالمنعم الصاوي في خطاب الاستقالة! ومثار الدهشة هو أن تقويم السيد الشرقاوي لرؤساء الهيئة لو كان يقوم على أساس من قربهم أو بعدهم عن المسرح والمسرحيين فلا أظن أن الأستاذ الصاوي كان أقرب صلة بالمسرح المصري من العّلامة الدكتور الأهواني، كما لم يكن أوثق علاقة منه بالمسرحيين المصريين. أيّ هوًى عليل! وأيّ انحياز مُغرض أهوج!
كذلك يدّعي خطاب الاستقالة أن أمور المسرح كانت تُسند لغير ذويه! وهذا الادعاء تَدْحَضُه توقيعات المخرجين المستقيلين على خطاب الاستقالة وإلى جانبها وظائفهم التي كانوا يشغلونها، فما من أحد منهم إلا وكان يشغل منصبا قياديا رئيسيًا في هيئة المسرح.
ويعيب عليّ الممثل المخرج جلال الشرقاوي في رسالته الشاردة، أنني كنت أتدخلُ في الكثير من شؤون المسرح! فمَنْ إذن له الحق في التدخل في شؤون المسرح إن لم يكن وزير الثقافة، المسؤول الأول عن كل ما يدور في أجهزة وزارته؟ هل المفروض في عُرف صاحب الرسالة الشاذة أن يكون الوزير مجرد متفرج تاركًا له الحبل على الغارب للتصرف كما يشاء كي ينحدر بمسرح الدولة إلى المستوى المتدنّي الذي أوصل إليه هذا الممثل المخرج المسرح الخاص حتى استهدف لحملة ضارية من النقاد المعاصرين، فإذا الناقد المسرحي الدكتور علي الراعي يصفه ويصف أعماله المسرحية بقوله: « إنه مقاول مسرحي ذكي، وله في رأيي بعض المسرحيات فقط التي يمكن أن تُحسب له، ولكنه في الغالب العام يُمشّي شُغْله ويقدّم ما يُلهي الناس» [صحيفة الوفد. العدد ٥٣٦ الصادر بتاريخ ١٤ أغسطس ١٩٩٤]. كما أُحيل القارئ إلى كتاب «أوراق من الرماد والجمر. متابعات مصرية وعربية ١٩٨٥ - ١٩٨٧» الصادر عن دار الهلال للناقد الفني المسرحي الأستاذ فاروق عبد القادر حين يتحدّث عن الجمهور الذي يحرص صاحب الرسالة الشاردة على التوجّه إليه في مسرحه فيقول: « يقود جلال الشرقاوي دفّة لون خاص من المسرح التجاري، يتمثّل ذكاؤه أكثر ما يتمثّل في تغليف الابتذال وإحكام تقديمه في مجاراة الذوق العام وتأطير لجمومه، في معرفة جمهور مسرحه حق المعرفة: أعراب النفط والعاملين في ديارهم والمتعلقين بحبال الانفتاح والصاعدين في المجتمع الجديد، وهو من ثم يتبنّى قيم هذا الجمهور ويعبّر عن آماله وتطلعاته ويدعّم عاداته السقيمة في الذوق والمتعة ويُسرّي عنه ويجعل على المسرح نماذجه الأنثوية المفضّلة ويكفّ عن أذى التفكير والطموح لواقع أفضل... وأي واقع عندهم أفضل مما هم فيه؟ ثم يحيط هذا كله بحرفة (الإطار المسرحي) ممثّلة في الألوان الحارّة والموسيقى الصاخبة والتلاعب بالديكور والستائر وتقديم أكبر قدر من الأجساد العارية راقصة أو غير راقصة في استعراضات لها داع أو دون داع. في عبارة واحدة: جلال الشرقاوي - في المسرح - هو مكافئ لجوم الانفتاح في الاقتصاد والمجتمع وفي خدمتهم، وولاؤه الوحيد هو ذات ولائهم: الحصول على مزيد من الثروة وتحقيق مزيد من الرواج... و... شباك التذاكر لا يخطئ أبداً. هذا هو.. [صفحة ١٥٣ و١٥٤]. ويستطرد الأستاذ الناقد حديثه: « أقول إن هذا التعهير كله مطلوب لجمهور هذا المسرح... القادر على استهلاك هذا اللون من... (كلمة لا أستطيع ذكرها) المسرحي، ما يُقدَّم منه على الخشبة وما يتم في الكواليس (التقاط الصور مع النجوم بأثمان فاحشة يتقاسمها هؤلاء مع أصحاب المسرح) أو في البوفيه - فباب المسرح يُغلق تمامًا في الاستراحة الوحيدة حتى لا يأتي أحد من الخارج بطعام أو شراب - ولست أشك لحظة في أن أولئك الأعراب سيسعدون حين يجدون «فنانين مصريين» يتوجّهون نحو تاريخهم ورموزهم يلوّثون كل شيء بهذه الغلظة والفظاظة، ثم يتوجّهون نحوهم ونحو بلادهم بالمداعبة والحديث والإشارة، ويحيلون إلى أحداث معروفة لهم مع موظفي الجمارك وسائقي السيارات وخادمات الشقق المفروشة [صفحة ١٦٠]».
ويعاود الأستاذ فاروق عبد القادر إبداء رأيه في مسرح الأستاذ جلال الشرقاوي بمجلة روز اليوسف (العدد الصادر في ٩ يناير ١٩٩٥)، فيعيد ما سبق أن نشره في كتابه سابق الذكر ويضيف: « وقد تميّز هذا المسرحي بقدرته الفائقة على تشمّم اتجاه الموجة القادمة والتهيّؤ لركوبها... لا ولاء عنده لشيء سوى هذا

الإقبال الجماهيري وتحقيق أكبر قدر من الإثارة حول اسمه وعمله. . . قدّم في عام ١٩٨٦ عمله «ع الرصيف» والذى أعتبرُه سقطة حقيقية لكل مَن شارك فيه والذي يمكن وصفه بأنه لون من تعهير التاريخ المصري القريب برجاله ورموزه، حظي فيه عبدالناصر وعهده بأوفى نصيب». ترى هل سجّل السيد الممثل المخرج رأي الأستاذ فاروق عبدالقادر في مسرحه ضمن آراء السادة النقاد التي سجّلها في كتابه الذي استعرض فيه سيرة حياته؟؟

فإن يكن الناقد الأستاذ فاروق عبد القادر المعروف بالموضوعية والجسارة والإنصاف، قد أدان هذا «. . . .»(*) ووصف مسرح جلال الشرقاوى بأنه نوع من «. . . (*) المسرحي»، فهل كان الممثل المخرج الشرقاوى يطمع فى أن أحرّره من الضوابط الأخلاقية والسلوكية بصفتي كنت وزيراً للثقافة، وأن أكون (عرّاب)هذا «. . . . . (*) المسرحي» الذى فرضه الشرقاوى على المسرح فى مرحلة لاحقة؟ ألا ما أبشعها من وسيلة لتحقيق المزيد من الربح الشخصي المُشتهَى ولو بأساليب تحوّل المسرح من رسالة تتطلّع إلى تثقيف المجتمع إلى وسيلة ترنو إلى تحقيق الربح المادى الشخصي عن طريق استثمار هذه الرسالة، استثمارا نترك للقارئ الحصيف أن يحكم على نصيبه من السلوك الأخلاقي القويم.

ولا يضيرني أنني كنت أوصي مجلس إدارة الهيئة أو رئيس قطاع الدراما بتقديم مسرحيات معيّنة رفيعة المستوى أؤمن بجدواها التثقيفيّ التربويّ وبقيمتها الإنسانية السامية، أسوق من بينها على سبيل المثال لا الحصر مسرحية «حاملات القرابين» لأيسخولوس، كان د. لويس عوض قد فرغ من ترجمتها فعهدت إلى د. مجدى وهبة الذى كان مسؤولا عن العلاقات الثقافية الخارجية بالوزارة باستدعاء مخرج مسرحي متخصّص من اليونان لإخراجها. فكان لقاء عبقرية أيسخولوس مع براعة لويس عوض في تعريب الأصل اليونانى مع كفاءة المخرج اليونانى موزينيديس فرصة رائعة نادرة لمتعة فنية قلّ أن تتوافر لتهيئتها كل تلك الظروف ومحاولة لوصل جماهيرنا بجذور المسرح الكلاسيكي. كذلك أوصيت مجلس الإدارة بعرض مسرحية «دائرة الطباشير القوقازية» لبرتولد بريخت وأشرت باستدعاء المخرج الألماني كورت ڤيت لإخراجها لتكون نموذجًا يتعرّف فيه جمهورنا ـ وكذا العاملين بهيئة المسرح ـ على شكل المسرح الملحمي، إلى غير ذلك.

وانطلاقاً من تغيير مفهوم جمهورنا للضحك ورفضه النكات اللفظية الفجّة أو التهريج المفتعل أو اللجوء إلى الإيماءات السفيهة وحاجته إلى ضحك إنساني نابع من القلب لا يخجل الإنسان منه، عرض المسرح الكوميدي بناء على توجيهاتي للهيئة مسرحية «زهرة الصبّار» الشهيرة للمؤلفين الفرنسييْن باريه وجريدي ومسرحية «حب لا ينتهي» للمؤلفين نفسيهما. وكنت قد شاهدت هاتين المسرحيتين حينذاك في باريس، ودفعني الإعجاب بهما إلى اقتناء نصّيهما حتى إذا ما عدت إلى القاهرة أوصيت مجلس إدارة الهيئة بتقديمهما إلى الجمهور، فتحمّس د. يوسف إدريس رئيس قطاع الدراما وقتذاك وأوكل إخراجهما إلى المخرج المبدع كمال يس الذي كان يتميّز رحمه الله إلى جوار قدراته الفنية الراقية بخلق رفيع نادر وكأنما يتحلّى بالحكمة القائلة إن الفن والأخلاق صنوان لا يفترقان، كما أسند إلى الكاتب الساخر الأستاذ أحمد رجب إعدادهما للمسرح المصرى. وبذلك أمكن لمسارح القاهرة أن تعرض أحدث وأنجح ما تعرضه المسارح في عواصم العالم في الوقت نفسه بحيث تواكب الركب الحضاري المسرحي المعاصر وتقف باستمرار على أحدث ما تفتّق عنه الذهن المسرحي الرفيع في العالم. وقد قوبلت هذه المسرحيات جميعاً ـ بلا استثناء ـ بترحيب حار من الجماهير ولقيت نجاحًا ساحقًا أشاد به النقاد.

وكان مما أشرت به أيضاً أوبريت «الأرملة الطروب» للموسيقار فرانز ليهار بعد أن طلبت إلى الشاعر المرحوم عبدالرحمن الخميسي تعريبها لعرضها في المسرح الغنائي، كما أشرت باستدعاء مخرج متخصّص من ڤيينا لإخراجها، فلم ينقطع إقبال الجماهير على دار الأوبرا على امتداد ثلاثة أسابيع لم يكن يبقى فيها مقعد شاغر، حتى كتب الأستاذ أحمد رجب في بروازه الجذّاب «كلمة ونصف» بصحيفة الأخبار عبارته البليغة: «نجحت الأرملة الطروب ونجح الجمهور. فالجمهور كان ينجح دائمًا وكانت الأوبريتات تسقط

(*) كلمة لا أستطيع ذكرها.

دائمًا . وغير صحيح أنه مطلوب جمهور ناجح للمسرح الغنائي عندنا . . . ولكن الصحيح أنه مطلوب مسرحيات ناجحة للجمهور عندنا».

تلك بعض نماذج فحسب للمسرحيات التي اتهمني الممثل المخرج صاحب الرسالة الشاطحة بأنني فرضت بها «مزاجي الخاص»! .

أما عما ورد في الرسالة بشأن «تدخّلي الآمر القاهر في العروض المسرحية الجادة التى كانت تحاول أن تخاطب الناس بكلمة حق بعد أن أصابتنا نكسة ١٩٦٧»، كما يدّعي في رسالته، فإن رسالته نفسها تدحض هذا الإفك، إذ هو يستشهد بمسرحيتين هما «بلدي يا بلدي» و«العرضحالجي»، وفضلا عن أن تعديلا يُدْخَل على مسرحية أو سيناريو سينمائي ليس أمرا غريبا بل هو أمر مألوف حين تضطرنا إليه ظروف رقابية سياسية أو اجتماعية، فإن ما أجري عليهما كان تعديلا طفيفا لا يمسّ جوهر كل منهما وبحضور المؤلف والمخرج والممثل الأول كما يعترف الكاتب في رسالته. كان تعديلا طفيفا فرضته ظروف الوطن الغالى بعد الهزيمة وضرورة الحفاظ على تماسك الشعب ووحدته الوطنية؛ فلقد كان أهم ما يشغل بالي صون الحالة النفسية للمقاتل المصري بعد هزيمة ١٩٦٧ من احتمال الانهيار في وقت لم يكن يشغل بال الممثل المخرج الشرقاوي وأضرابه هذا الهمّ الوطني الكبير الذي كان رهين وقته ومكانه، بل كان همّه اختلاق مواقف حاول من خلالها تقمّص دور توهّم أنه بطولي وهو يعلم جيدا أنه زائف، وقد تم عرض المسرحيتين ولم يكن ثمة أمر ولا قهر. وهناك مسرحية ثالثة هي «الصليب» أمرت فعلا بعدم عرضها بعدما وصلتني شكوى رسمية من «البطريركية» بأنها تتناول شخصية السيد المسيح عليه السلام في غير توقير، ثم ما لبثت أن أذنت بعرضها بعد أن عدلت البطريركية عن رأيها الأول وتحققت بنفسي من أنها تتناول شخصية السيد المسيح بما يليق بها من توقير واحترام. أما المسرحية الرابعة وهى «المخطّطين» للمرحوم الأستاذ يوسف إدريس فكل ما ورد عنها بالرسالة المحشوة بالمزاعم الباطلة وسوء النية والإفك هو محض افتراء، فلم أكن أنا من أمر بإلغائها بل على العكس كنت المتحمّس لها الآمر بتقديمها مطالبا مدير عام مؤسسة المسرح باتخاذ إجراءات إدراجها بالخطة التى ما لبثتُ أن أقررتُها واعتمدتُها، وإذا بالسلطة العليا بالدولة نتيجة لإصرار الاتحاد الاشتراكي تأمر بإلغائها . أما ادعاء صاحب الرسالة بأنه أمام إلغاء مسرحية المخطّطين قد طلى واجهة المسرح باللون الأسود وأغلق أبوابه بعد دعوة الصحفيين وطلبة معهدي الفنون المسرحية والسينما فهو أمر لم أسمع به قط، وما كنت لأسمح أبدا - وهو أول من يعلم ذلك - بمثل هذا التحدّي السافر للسلطة دون مؤاخذة وعقاب، ومن هنا كان الهذر الصبياني الذي جاء برسالته ومردّه إلى تلهّف كاتبها - اليوم - على ادعاء بطولة وهمية تثير في النفس لواعج القرف والإشفاق فى آنْ. وإنني إذ أكتفي بهذا التصحيح أترك للسيد مدير عام مؤسسة المسرح وقتذاك الأستاذ سعيد خطاب الإدلاء بشهادته حول هذه الرواية المجانبة للحقيقة والتي ينفي فيها تماما مزاعم الممثل المخرج (انظر وثيقة ٢).

وثيقـــة رقم ٢

السيد الأستاذ الفاضل الأستاذ الدكتور ثروت عكاشة

وزير الثقافة الأسبق

تحية كريمة وبعد،

فقد اطلعت - بكل المرارة - على الخطاب الموجه لسيادتكم من الأستاذ جلال الشرقاوي أثار فيها، بلغة غير مقبولة، بعض الأمور حول المسرح، وكنت أتصور - احتراما للرأي والرأي الآخر - أن يكون الخطاب موضوعيًا وليس على هذا النحو غير المقبول.

وحول ما أثير حول عرض مسرحية المخطّطين للمرحوم د. يوسف أدريس أرجو أن أعرض على سيادتكم الموقف كما عاصرته حيث كنت وقتها أشغل وظيفة مدير عام المؤسسة (مؤسسة المسرح والموسيقى والفنون الشعبية):

١ - أن المسرحية كانت ضمن خطة مسرح الحكيم وكانت خطة المسرح مع بقية خطط المسارح الأخرى معتمدة من سيادتكم.

٢ ـ أن المسرحية مرّت في مراحل الإنتاج حتى أصبحت مهيّئة للعرض.
٣ ـ تحدّد العرض النهائي للمسرح (تقديم المسرحية) أحد أيام الخميس.
٤ ـ انتشرت شائعات حول عدم عرض المسرحية الأمر الذي حدا بسيادتكم للاتصال بي وإبلاغي بالاستمرار في إجراءات عرض المسرحية دون توقّف.
٥ ـ وفي ظهر يوم السبت التالي (لهذا اليوم الخميس) أبلغتموني سيادتكم ظهراً بمقابلتكم في دار الأوبرا في تمام الساعة الثامنة مساءً لإبلاغي بنتيجة المحاولات التي كنتم تبذلونها سيادتكم لعرض المسرحية في موعدها المحدد (وهو يوم الأحد التالي).
٦ ـ وفيه أبلغتموني سيادتكم بأن الرئيس الراحل المرحوم جمال عبدالناصر من جانبه لا يرى ما يبّرر المنع، ولكن حرصه على عدم إغضاب الجهاز السياسي (ممثلا في الاتحاد الاشتراكي) فإنه يرى عدم عرضها استجابة لرغبة الاتحاد الاشتراكي.
٧ ـ طلبتم مني سيادتكم أن أتوجه إلى مسرح الحكيم واتخاذ الإجراءات نحو عدم تقديم المسرحية.
٨ ـ اجتمعت في تلك الليلة بالمسئولين عن المسرح (الأستاذ جلال الشرقاوي، والأستاذ سعد أردش مخرج المسرحية) وبعض الممثلين المشتركين في العرض. وبعد مناقشات طويلة، التزم الجميع بتنفيذ التعليمات الصادرة.
٩ ـ لم يفتح المسرح أبوابه في اليوم التالي.

وأما فيما يتعلق بدعوة الصحفيين وطلاب المعاهد الفنية وغيرهم من الكتاب والمهتمين بشئون المسرح، فسيادتكم تعلمون ـ وهم يعلمون كذلك ـ أن المسارح تحرص على استضافة بعض الصحفيين لزيارة مراحل البروفات الأخيرة التي تسبق تقديم العرض لأسباب مختلفة، ربما يكون من بينها الدعاية للمسرحية أو أي أسباب أخرى.

وأما ما ذُكر حول دهان واجهة المسرح باللون الأسود، فهذا أمر لم يحدث ولا أتصور أن هذا كان يمكن أن يحدث مهما تكن الظروف والملابسات، وإلا تعرّض المسئول عن المسرح للتحقيق والمساءلة القانونية.

وإن الأمر لا يعدو أن يكون مجرد افتراء ما كان ينبغي أن يصدر من فنان مهما يكن مستواه كبيراً أو متواضعاً.

ولسيادتكم مني خالص الشكر والتقدير والاحترام

سعيد خطاب
١٩٩٦/٥/١

وقد نُشر جزء من تعليقي هذا في مجلة « أخبار الأدب» في عددها الصادر بتاريخ ٢٦ أبريل ١٩٩٨ تحت عنوان «ثروت عكاشة يفتح ملفّاته ضد جلال الشرقاوي» ، وإذ قد ورد نشر هذا الجزء بشكل رأيته غير مناسب، فضلا عن نسبة بعض الألفاظ إليّ وهي لغيري ـ فقد رأيتُ ضرورة إيقاف النشر.

وكان أحد أعوان رئيس التحرير قد أبلغني قبيل صدور المجلة بأنه مضطر إلى حذف عبارتيْ «التعهير المسرحي» و«البغاء المسرحي» الواردتين على لسان الناقد الأدبي الكبير فاروق عبدالقادر في وصف مسرح المخرج جلال الشرقاوي بكتابه «أوراق من الرماد والجمر. متابعات مصرية وعربية ١٩٨٥ ـ ١٩٨٧»، وذلك لما تنطوي عليه عملية إعادة النشر من مسؤولية قانونية على الجريدة، فاستجبتُ لمطلبه. وما إن طالعت الجزء الأول من الموضوع المنشور حتى فوجئت بأن العبارتين اللتين طُلب مني الموافقة على حذفهما ـ في حين أنها مرفوعتان من الجزء المنقول مباشرة من كتاب الأستاذ فاروق عبدالقادر نصًا ـ قد وردت في المقال المنشور بأخبار الأدب بنصّها على لساني !! ولا أريد أن أناقش أسلوب طرح الموضوع وإخراجه وأخطاءه المطبعية والتخفّف من فقرات مهمّة منه، أو الإهمال والاستخفاف إذا آثرنا استبعاد سوء النية ! الأمر الذى حدا بي إلى إرسال خطاب إلى الأستاذ إبراهيم سعده رئيس مجلس إدارة ورئيس تحرير «أخبار الأدب» طالبت فيه بوقف النشر الذى كان رئيس تحرير «أخبار الأدب» قد وعد القراء بمتابعته، شارحًا له الأسباب التي دعتني إلى ذلك وعلى رأسها العبارتان المشار إليهما. وقد استجاب مشكورا لطلبي، وأمر رئيس تحرير مجلة «أخبار الأدب» بنشر خطابي كاملا في العدد التالي الصادر في ٣ مايو ١٩٩٨.

وفي يوم ٨ يونية ١٩٩٨ فوجئت بظهور مقال غريب بقلم الأستاذ جمال الغيطاني بجريدة أخبار الأدب، اختلق فيه واقعة مسيئة لا نصيب لها من الصحة نسبها إليّ. وفي الحق لم أكن أتوقع من صاحب كتاب «التجليات» - الذي يفيض رقّة وشفافية - الهبوط إلى مثل هذا المستوى، حيث أسند إليّ على لسان الأستاذ نجيب محفوظ تهمة استدراج الأديب الكبير للإيقاع به بين براثن جهاز المخابرات، وهو يعلم يقينا في قرارة نفسه استحالة قيامي بمثل هذا الدور الخسيس سامحه الله، لا سيما وهو الذي وصفني قبل ذلك بأسابيع قليلة في مقال له بعنوان «في حضرة ثروت عكاشة» بالرجل المطهّر من أدران العالم الخارجي! كما أفاض في تقريظ خدماتي في مجالات الفكر والفن والثقافة بما لا يسمح بمزيد، أو بنسبة مثل هذه الفرية إليّ. !! أى شيطان هذا الذي وَسْوَسَ له أن يغيّر شهادته بزاوية حادة بين عشيّة وضحاها، ويُصيبني بجهالة فيخرج على الناس بهذا النبأ الظالم؟ من هنا كان لا معدى أمامي من التصدّي لهذه الفرية بالنفي والتكذيب الموثّق، مستشهداً بالأستاذ نجيب محفوظ نفسه الذي نسب إليه الكاتب هذه الرواية المختُلَقَة فانبرى مشكورا بتفنيدها من أساسها. أما السيد الكاتب فإني تاركه لضميره.

وقد جرى الأمر على النحو التالي:

* * *

تجليات أدبية

شهادة خطيرة

ما ادلى به الاستاذ نجيب محفوظ إلى رجاء النقاش ونشر الاسبوع الماضى فى الاهرام، يعد بدون مبالغة اخطر ما نعتبره شهادة من ضمير كبير. ضمير هذا الوطن المعذب. تحدث الاستاذ بجلاء ونصوع اعتدنا نحن ابناء الستينات على السكوت او الصمت ازاء ما جرى فيها للثقافة والمثقفين، وكانت الحجة، حتى لا نشوه الانجازات!، اما وقد ضاعت الانجازات، او تبخرت اوهام معظمها فى محرقة سبعة وستين فيجب ان تدفعنا شجاعة الاستاذ إلى ان نتكلم.

ما هذا؟، دولة مشغولة على اعلى مستوياتها بسطور خطها كاتب فى رواية، او ابيات انشدها شاعر، المسئول الاول عن الثقافة يستدرج نجيب محفوظ الى لقاء مدبر في مبنى المخابرات العامة، يحضره صلاح نصر ولا يعلن عن نفسه، مدير عام المخابرات فى الدولة التى كانت تواجه التحديات الكونية، وتقود الدعوة الى القومية، وتبنى هنا وهناك، وتصول وتجول من افريقيا الى اسيا الى امريكا اللاتينية، بجهاز مخابراتها. وبقيادتها التاريخية مشغولة بمطاردة روائى لا يملك إلا قلمه، وعلى اعلى مستوى.

اما الرقابة الرسمية فتطلب من اعظم روائى انجبته مصر ان يشطب من الكرنك، وان يبدل فى (الحب تحت المطر)، وتخرج الروايتان المسافة بين ما صدر وما كتب شاسعة.

دائما كانت محاولة تطويع الادب وتحويله الى اعلام، دائما كانت محاولة ارهاب الادباء لاسكاتهم اما بالضغط او المطاردة او التعذيب فى السجون كما حدث معنا نحن ابناء الثورة التى تعاملت معنا بقسوة ضارية.

شهادة محفوظ كارثية، ويجب ان نتوقف امامها بعناية، وبدون حسابات، فقد ضاع معظم العمر ولم يتبق منه ما يساعدنا على الموالسة. والصمت. لان ما جرى مع محفوظ خطير، وكان من الطبيعى ان يكون مقدمة للخامس من يونيو الذى مرت ذكراه الحادية والثلاثون يوم الجمعة الماضى. نحن مطالبون باقصى درجة من الصدق مع النفس كصدق محفوظ حتى لا يتكرر ذلك مره اخرى.

المحرر

إلى المحرر

تعليقا على ما نشر فى صفحة أخبار الأدب :

رد من د. ثروت عكاشة وتوضيح من نجيب محفوظ

فيما يلى ننشر ثلاث رسائل وصلت الينا من د. ثروت عكاشة ردا على ما نشر فى افتتاحية صفحة اخبار الادب الصادرة صباح الاثنين الماضى حول ما جاء على لسان الاستاذ نجيب محفوظ فى مذكراته التى يكتبها الاستاذ رجاء النقاش بخصوص واقعة استدعائه الى مبنى المخابرات العامة.

* الرسالة الاولى من د. ثروت عكاشة الى الاستاذ جلال دويدار رئيس التحرير.

* الرسالة الثانية موجهة من د. ثروت عكاشة الى نجيب محفوظ طلبا لشهادته.

* الرسالة الثالثة من نجيب محفوظ الى د. ثروت عكاشة ويذكر فيها تفاصيل الواقعة.

القاهرة فى ١٩٩٨/٦/٩

الكاتب الكبير الاستاذ جلال دويدار

رئيس تحرير جريدة الاخبار الغراء

تحية واحتراما

طالعت بدهشة بالغة بصحيفة الاخبار بتاريخ ٨ يونيه ١٩٩٨ ما جاء بصفحة اخبار الادب صفحة ١٢ التى يقدمها الاستاذ جمال الغيطانى تحت عنوان تجليات ادبية - شهادة خطيرة ، بقلم «المحرر». وقد انطوى ما ورد فى هذا المقال على اساءة واهانة بالغة لشخصى وتاريخى ، فضلا عن الظلم المعمد الذى لا يرعى ذمة ولا ضميرا.. ومرفق لسيادتكم شهادة الاديب الكبير الاستاذ نجيب محفوظ التى تحمل الحقيقة الناصعة فيما يختص بالواقعة المنسوبة الى شخصى، وبما يفيد ان ما ورد بالمقال لا هو «شهادة» ولا هى «خطيرة» ولا هى «كارثية» ، ان هى الا اغراض وهوى وقصد متعمد للى ذراع الحقيقة، فلم يكن الامر كما ادعى المحرر - وكما ترون - امر رواية او سطور خطها قلم الاديب الكبير.

وباطلاعكم على الحقيقة التى تحملها شهادة اديبنا الاشهر الاستاذ نجيب محفوظ احتكم الى ضميركم، راجيا التفضل بالامر نحو نشر الرسائل الثلاث حتى يتبين القارئ، الذى تحرصون على ثقته الحقيقة فيما نشر بصحيفتكم الغراء.

ولكم شكرى سلفا مع ارق التحية والتقدير.

د. ثروت عكاشة

القاهرة فى ١٩٩٨/٦/٨

الأديب الكبير الاستاذ نجيب محفوظ

مودتى واحترامى

طالعت فى صحيفة الاخبار بصفحة «اخبار الادب» التى يقدمها الاستاذ جمال الغيطانى تحت عنوان تجليات ادبية - شهادة خطيرة ، ما كتبه «المحرر» الذى اشار فيه الى ما سماه شهادة خطيرة نسبها اليكم فيما يختص بواقعة حدثت عندما كنت وزيرا للثقافة «والمسئول الاول عن ثقافة مصر طبقا لما ذهب اليه المحرر» من اننى «استدرجتك» الى لقاء فى مبنى المخابرات العامة مع مسئوليها الذين لم تتبين ان احدهم هو المرحوم السيد صلاح نصر مدير المخابرات العامة. ومن الغريب ان محرر العمود وصف هذا اللقاء بانه «مدبر» بواسطة «المسئول الاول عن ثقافة مصر» وذلك بشأن سطور خطها قلمك.

ولما كنت - فضلا عما ارتكبه الكاتب من افتئات وإفك فى حقى - لا اتذكر شيئا عن هذه الواقعة التى تعنى بالضرورة اساءة فادحة الى شخصى، فاننى لم اجد من سبيل لجلاء الحقيقة الا التوجه اليكم، لتتقدموا شهادتكم على ما ورد فيما يخصكم، بما عرف عنكم من ضمير يقظ.

وإذ اشكركم سلفا ارجو ان تتقبل تمنياتى الحارة بموفور الصحة والسعادة.

د. ثروت عكاشة

القاهرة فى ١٩٩٨/٦/٨

السيد الاستاذ الدكتور ثروت عكاشة

تحية طيبة

تلقيت خطابكم ببالغ الاعتزاز والتقدير. وفيما يخص بالواقعة التى اشار اليها الاستاذ جمال الغيطانى - نقلا عما ادليت به للاستاذ رجاء النقاش ونشرته جريدة الاهرام، فانى اذكر تماما ان الفنان فريد شوقى كان قد تقدم الىّ بوصفى رئيسا لمؤسسة السينما وقتذاك بسيناريو فيلم سينمائى عن قصة باهظة التكاليف تدور حول اعمال جهاز المخابرات العامة، فرايت من جانبى ان اتشاور معكم باعتباركم الوزير المسئول عن الثقافة، حيث كانت مؤسسة السينما تتبع الوزارة، مقترحا عليكم من جانبى ان يجرى اتصال بجهاز المخابرات العامة لعله يساهم فى تمويل الفيلم. واستجابة لاقتراحى اتصلتم سيادتكم من مكتبكم امامى بالمسئول عن مثل هذه الشئون فى جهاز المخابرات العامة، وقد تحدد موعد لى لمناقشة الموضوع مع هذا المسئول، وعندما ذهبت فى الموعد استقبلنى المسئول استقبالا لطيفا واثنى على اعمالى الادبية التى قراها. وكان فى مكتبه معنا شخص ثالث لم اعرفه. وعندما همّ هذا الشخص بالخروج استبقاه المسئول، فجلس دون ان يتدخل فى الحديث الدائر. وفى نهاية اللقاء وجه الىّ هذا الشخص سؤالا عارضا عما كنت اقصده برواية «اولاد حارتنا» فاجبته بانهم رموز الشر فى العالم، وفيما بعد عرفت اسم هذا الشخص من صورته المنشورة فى الصحف، وهو المرحوم السيد صلاح نصر مدير المخابرات العامة وقتذاك.

هذا كل ما يتصل بهذا الموضوع ولك منى كل تقدير وحب واعتزاز

نجيب محفوظ

اقرّ الاستاذ نجيب محفوظ هذه الشهادة وابدى استعداده لتاييدها لمن يشاء عند الاقتضاء.

ثروت عكاشة

* المحرر:

اثارت التفاصيل المنشورة فى مذكرات الاستاذ نجيب محفوظ حول هذه الواقعة تساؤلات عديدة، وما يرويه الاديب الكبير فى رسالة الى الدكتور ثروت عكاشة لم يرد فى المذكرات بهذا التفصيل وبذلك تكون الرسالة اضافة هامة لابد من مراعاتها.

وقد حاول بعض هؤلاء المخرجين إنكار أن استقالتهم كانت أمرا مبيّتا متفقًا عليه مع رئيس المؤسسة المنتدب الذي نَحَّيْتُه، ومع أساطين الاتحاد الاشتراكي، وأنهم بها قد حاولوا إحراجي متوهّمين أنني سوف أعدل عن قراري بمجرد اطلاعي على استقالتهم الجماعية. وسبيلي إلى دحض هذا الادعاء هو الحقائق التالية أسوقها مسلسلة:

(أ) أنه بعد تقديم استقالاتهم بما لا يتجاوز خمس ساعات عُقد في السادسة مساءً على عجل وعلى غير المألوف اجتماع موسّع للاتحاد الاشتراكي في مقر المسرح العائم ضمّ قيادات عابدين ولجنة هيئة المسرح ووحدة الاتحاد الاشتراكي بديوان عام وزارة الثقافة وجميع مقرري ومساعدي لجان جنوب القاهرة وما سُمّي بالقاعدة الممثلة للفن والعاملين. . . . ياللهول! وتمخّض الاجتماع عن مذكرة تطالبني بإلغاء قراري [هكذا]. واللافت للنظر أن هذه المذكرة صورة حرفية وطبق الأصل من خطاب استقالة المخرجين الأربعة الجماعية، مما يقطع بأن هذا كله قد دُبّر تدبيرًا بمباركة التنظيم السياسي النشيط بين هؤلاء المخرجين المستقيلين وصاحب المصلحة الحقيقية في الطعين في قرار إلغاء ندبه وفي طلب إعادته إلى وظيفته، من وراء الستار ودون أن يعلن عن نفسه كدأبه.

يقول الممثل المخرج صاحب رسالة الافتراء والتجنّي في رسالته الشاردة هذه إليّ: «أما هذا الاجتماع الذي تدّعيه وهذه المذكرة التي تزعمها فلم يسبق لي أن سمعت عن أيهما من قبل. وإني أحثّك على أن تنشر هذه المذكّرة. . . وأغلب الظن أن «هذه الحدوتة» هي أيضاً واحدة من الأوهام والخيالات التي كانت حاشيتك تقنعك بها»!

وها أنذا أنزل عند رغبة هذا الممثّل المهّذب فأنشر صورة طبق الأصل من محضر الاجتماع الطارئ للجنة الموسّعة للاتحاد الاشتراكي العربي ولجنة هيئة فنون المسرح والموسيقى في الخميس ٩/ ٤/ ١٩٧٠ (انظر وثيقة٣).

وثيقـــة رقم ٣

الاتحاد الاشتراكى العربى
لجنة هيئة فنون المسرح والموسيقى

محضـــــر
الاجتماع الطارئ للجنة الموسعة يوم الخميس ١٩٧٠/٤/٦

المكان : عوامة المسرح العائم
الزمان : الساعة ٦ مساء
الحاضرون : أولا : من قيادة عابدين الاستاذ محمد صيام
ثانيا : من أمانة لجنة المسرح : أعضاء لجنة العشـــــرة .
ثالثا : من قيادات الجنوب : جميع مقررى ومساعدى لجان الجنوب .
رابعا : من القاعدة الممثلة للفن والعاملين : الاستاذ عبدالله غيث ، الاستاذة نادية السبع وممثلى لجنتى المسارح والادارات والفرق وأنواع العاملين
خامسا : من ادارة الهيئة : الاستاذ سعيد خطاب المدير العام
سادسا : من وحدة ديوان الوزارة للاتحاد الاشتراكى : الاستاذ احمد الجنـــــــدى الامين المساعد للوزارة .
جدول الاعمال : التشاور فى مفاجأة العاملين بهيئة المسرح والموسيقى بالغاء ندب الاستـــاذ عبدالمنعم الصاوى رئيس هيئة المسرح وعودته الى ديوان الوزارة .

+++

١- تناقش الحاضرون فى مدى الخسارة والنكسة التى ستقع على صالح العمل والعاملين بهيئة المسرح والموسيقى - واستقر الرأى بالاجماع من الحاضرين على أن الغاء ندب الاستاذ عبدالمنعـــم الصاوى خسارة كبرى لانه فى فترة وجوده القصيرة تم الاتى :-

أ- تم الالتحام الحقيقى فكريا وفنيا بين المسرح والجماهير العريضة .

ب- للمرة الاولى فى تاريخ هذا الجهاز الثقافى الجماهيرى الثابت الاهمية ، وضعت خطة علمية واضحة المعالم الفكرية والزمنية والفنية للوصول بالمسرح خلال سنوات قليلة الى تحقيق الآمال التى كان الجميع يحلم بها منذ ان كان هناك مسرح رسمى فى بلادنا .

حـ- للمرة الاولى أيضا وضعت اللوائح ومشروعات الاصلاح المالى لحالة التجمد الوظيفى لجميع فئات العاملين - الامر الذى ساعد على استقرار ينبغى أن يستمر فى هذا الموقع الذى كان قد طال اضطرابه لوجود قيادات متعددة لم تقم بالخلق الايجابى الذى قام به الاستاذ عبدالمنعم الصاوى .

د - أن رجال المسرح المصرى وعماله وفنانيه والاداريون قد استمعوا من قبل فى أحاديث متعددة للسيد / الدكتور ثروت عكاشة وزير الثقافة فى أوائل الستينيات الى تأكيدات من سيادته أن أمر المسرح يجب ان يوضع فى أيدى المسرحيين المتخصصين ولكن الحقائق التاريخية الواقعية منذ أوائل الستينيات قد أكدت عكس ذلك الامر الذى يجعلهم عاجزين عن ممارسة التزاماتهم الفكرية والفنية فى حرية واطمئنان لامكان تحقيق الخطط المسرحية التى يلتزمون بها ولا يمكن الوصول بالتالى الى

مستقبل مسرحي واضح .

وفي أثناء النقاش وردت الى أمين لجنة الاتحاد الاشتراكي صورة طبق الاصل من استقالات جماعية من السادة : كرم مطاوع المخرج ومدير المسرح القومي ، محمد جلال أمين الشرقاوي المخرج ومدير مسرح الحكيم ، احمد عبد الحليم المخرج ومدير مسرح الجيب ، سعد عبد الرحمن أردش المخرج ومدير قطاع الفنون الشعبية والاستعراضية ... وتتضمن هذه الاستقالة على أن التغييرات التي تصيب هيئة المسرح والموسيقى في قياداتها قد تأدت بهذا الجهاز المسرحي الرسمي على أهميته الجوهرية في تثقيف الجماهير وتوعيتها وفي صيانة الجبهة الداخلية وبوجه خاص في الظروف العصيبة التي تجتازها بلادنا الى تلفت يجعله عاجزا عن ممارسة وظيفته الجماهيرية والوطنية والقومية . وأن التغيير الاخير ليس في صالح العمل الوطني ... وهم لذلك يقدمون استقالاتهم الى السيد الدكتور وزير الثقافة .

وقد أقر المجتمعون وجهات النظر الموضوعية التي أبداها سيادتهم في حيثيات استقالاتهم المسببة على أن الغاء ندب الاستاذ عبد المنعم الصاوي يضر ضررا بليغا باستقرار العمل الوطني في هيئة المسرح والموسيقى وتقرر رفع التوصيات الاتية :-

١- مطالبة الدكتور ثروت عكاشة التفضل بتأجيل الغاء ندب الاستاذ عبد المنعم الصاوي وتمكينه في الاستمرار بعمله في هيئة المسرح والموسيقى الى حين طرح المبررات الموضوعية على بساط البحث مع القيادات السياسية في موعد يحدده سيادته لهذا الغرض العاجل ..

٢- تشكيل لجنة صياغة من السادة أمين لجنة الاتحاد الاشتراكي بهيئة المسرح والموسيقى والسيد الفنان عبد الله غيث والسيدة الفنانة نادية السبع والاستاذ سعد صيام ممثل الثقافة والاعلام بأمانة عابدين وأن يوقعوا على هذا المحضر ويرسلوا نسخا منه الى القيادة السياسية والى الدكتور ثروت عكاشة والى الاستاذ عبد المنعم الصاوي . وأن تتولى أمانة اللجنة متابعة هذا الموضوع على نحو مستمر وابلاغ لجان الجنوب بما يتم أولا بأول - تحاشيا لعدم حدوث مضاعفات عفوية قد تضر بالموقف الانتاجي والتنظيمي بمواقع هيئة المسرح والموسيقى .

وأقفل المحضر على ذلك في الساعة الثامنة والربع وتقرر ابلاغه .

(ب) أنهم بمجرد خروجي من قاعة الاجتماعات عقب مواجهتي إياهم بقبولي استقالاتهم الجماعية، تقدم أحدهم واتصل هاتفيا بالاتحاد الاشتراكي يخطره بقبولي لاستقالتهم مستفسراً عن الخطوة التالية، وماذا ينبغي أن يكون عليه موقفهم إزاء ما اتخذته من إجراء لم يتوقعوه. وكان هذا من تليفون السكرتارية الخاصة بي، وأمام شهود مازال بعضهم أحياء [انظر الوثيقة ٤ بخط يد الأستاذ محمد عزب أحد أعضاء سكرتارية مكتبي وقتذاك].

وثيقة رقم ٤

أطلعني الأستاذ الدكتور ثروت عكاشة على خطاب تلقّاه من الأستاذ جلال الشرقاوي، وطلب مني سيادته أن أدلي بشهادتي في واقعة استقالة أربعة من مخرجي مؤسسة المسرح والموسيقي في أبريل من عام ١٩٧٠، أوردها الأستاذ الشرقاوي في معرض خطابه.

وتتلخص أحداث هذه الواقعة حسبما عاصرتها بنفسي وقت أن كنت أعمل عضواً بالسكرتارية الخاصة بالدكتور ثروت، والتي دارت أحداثها على مدي يومين فيما يلي:

اليوم الأول ٩/ ٤/ ١٩٧٠: وصلت استقالة الفنانين الأربعة الأساتذة سعد أردش، وجلال الشرقاوي، وكرم مطاوع، وأحمد عبدالحليم ظهر هذا اليوم أو بعده بقليل، وعقب ذلك بحوالي الساعة تلقيت من الأستاذ أحمد الجندي الذي كان رئيسًا للجنة الاتحاد الاشتراكي بديوان عام الوزارة، والتي كنت واحداً من أعضائها، اتصالا هاتفيًا، يبلغني فيه أنني وكافة زملائي أعضاء اللجنة مدعوون إلى اجتماع عاجل لقيادات عابدين بالمسرح العائم في السادسة من مساء نفس اليوم، لمناقشة موضوع إلغاء ندب المرحوم الأستاذ عبدالمنعم الصاوي من رئاسة مؤسسة المسرح، وكذا استقالة أربعة من فناني المؤسسة لهذا السبب، وقد اعتذرت لسيادته عن عدم الحضور لانشغالي في العمل بالمكتب وقت انعقاد الاجتماع حيث كان هذا اليوم موعد نوبتي المسائية.

وقد عرفت بعد ذلك ما دار فيه عن طريق الأستاذ أحمد الجندي والذي لا يخرج كثيراً عما تضمنته المذكرة التي أسفر عنها الاجتماع، والتي أبلغ المكتب بها ونقلناها بدورنا للوزير.

اليوم الثاني ١٠/ ٤/ ١٩٧٠: اتصل بنا الدكتور ثروت صباح هذا اليوم من المنزل طالبًا حضور كل من المرحوم الأستاذ حسن عبدالمنعم (وكيل الوزارة لشئون مكتب الوزير) والأستاذ سعد الدين وهبة (وكيل الوزارة للثقافة الجماهيرية) والأستاذ سعيد خطاب (مدير عام مؤسسة المسرح والموسيقى) والأساتذة المخرجين الأربعة المستقيلين، وأود هنا أن أشير إلى أن الاستدعاء إنما تم عن طريق التليفون ولم يكن بإرسال مبعوث خاص مع سيارة مرسيدس في نفس الثانية من الوقت لكل واحد من حضرات المخرجين كما جاء في خطاب الأستاذ الشرقاوي!!! فالاستدعاء تم بالتليفون كما أسلفت، ولم تجر العادة عند استدعاء أحد من رجالات الوزارة إرسال سيارة لإحضاره، كما أنه لم يكن لدى الوزارة هذا الرتل من سيارات المرسيدس، ولم يكن لدى المكتب آنذاك سوى سيارة مرسيدس واحدة لاستخدام الوزير، وسيارتين نصر صغيرتين تعملان أياماً وتتعطلان أيامًا أكثر... كما أود أن أشير أيضًا إلى الحوار الذي جرى أمامي في هذا اليوم بين المرحوم الأستاذ حسن عبدالمنعم والسيد الوزير، الذي طلب منه إبلاغهم بقبول استقالاتهم ـ ولكنه طلب من السيد الوزير التريث قليلا في قبولها ريثما يجتمع بحضراتهم لمناقشتهم، فوافق السيد الوزير.

مجمل القول، أنه بعد أن اكتمل عقدهم، صعدوا جميعًا للاجتماع في إحدي حجرات الطابق العلوي، وبعد انتهاء اجتماعهم نزلوا إلى مكتب السكرتارية. بعد قليل رن جرس التليفون، وكان المتحدث هو الدكتور ثروت من مكتبه، وطلب إليّ أن ينتقل الأساتذة المخرجون إلى قاعة الاجتماعات، فنقلت الرسالة لحضراتهم، وانتقلنا وأنا معهم إلى القاعة.

بعد أن جلسنا قليلا خرج علينا الدكتور ثروت من مكتبه، وكان في كامل هيئته التي عهدناه عليها، فلم يكن «بقميص مفتوح وكرافت مائل وأكمام مشمّرة وشعر منكوش وعيون حمر لونها قلق وسهر» كما جاء في خطاب الأستاذ الشرقاوي، وبعدما تصدّر منضدة الاجتماعات، فضّ ملفًا معه، وتلا عليهم نص كتاب الاستقالة الذي بعثوا به، وعقب تفنيده لبنودها، أعلن عليهم قبولها وأشّر بذلك، ثم غادر إلى مكتبه.

كان الموقف رهيبًا، وخيّم السكون على الجميع، ولم ينطق أحد بكلمة. وبعد عودتنا إلى مكتب السكرتارية كان السكون والذهول ما زال يريم على الجميع، وبعد جلوسهم قليلا، نهض الأستاذ سعد أردش أمامي وأمام اثنين من

زملائي همـا الأستاذان عادل شـوقي وإبراهيم إسماعـيل، واتصل تليفونيـا بإحدى الشخـصيات. كان واضـحًا من حديثه أنها شخصية لها وزنها، واستهل حديثه قائلا: «لقد قبل الدكتور ثروت استقالتنا». وبعد أخذ وردٍّ لم يستغرقا طويلا ولا أدري تفاصيله بطبيعة الحال، أنهى سيادته حـديثه متسائلا «وإيه العمل دلوقتي؟» وبعد أن تلقّى الرد أنهى سيادته المكالمة، ثم نهض الأساتذة الأربعة مغادرين.

في مساء نفـس اليوم توجّهت برفقـة زميلي الأستاذ إبراهيم إسـماعيل إلى مسرح محمد فريد بناء على تـعليمات السيد الوزير للتحقّق من أن كل شيء يجري وفقاً لتعليمـاته، من ضرورة استئناف عرض مسرحية «إنت اللي قتلت الوحش» في أسرع وقت ممكن، بعد قبول استقالة اثنين من أبطالها همـا الأستاذ جلال الشرقاوي (مخرجها في ذات الوقت)، والأستـاذ أحمد عـبدالحليم، وهناك وجـدنا الأستاذ نبـيل الألفي يجري بروفـاتها مستعينًا بـبطلين آخرين أحدهما لدور تريزياس والآخر لدور أوديب.

والآن... وبعد أن سقت شهادتـي في وقائع هذين اليومين بكل التجريد والحيدة، فقـد بقيت لي كلمة أود أن أتوجه بها للدكـتور عكاشة، لقـد أعدت قراءة رسالة الأستـاذ الشرقـاوي مرة أخرى في تأنٍّ ورويّة، فـوجدت بالرغم من الارتياع الذي اجتاحني لدى قراءتي الأولى لها، لتجاوز بعض من عباراتها وتحلُّلها من أدب المناقشة الموضوعية، أن أغلب ما احتـوته إنما يحسب لكم وليس عليكم، وآمنت فعلا بأن للحقـيقة أكثر من وجه، يخـتلف باختلاف منظور الشاخص لهـا، والذي غالبًا ما يصطبغ بـتحيُّزاته ويتلوَّن بأهوائه، وليس أدل عـلى ذلك من التناقض الذي ورد بها، عندما تحدث الأسـتاذ جلال عن «تدخلك الآمر القاهر في العـروض المسرحية الجادة التي كـانت تحاول أن تخاطب الناس بكلمة حق» مع اعتراف سـيادته في ذات الوقت بأن تلك المسرحيات قد قدمت للجمـهور، بل إنه ليقول عن إحداها «أنه يتذكـر جيدًا عمـال مسرح الحكيم وهم يهرعون كل لـيلة إلى المقاهي المنتشرة في عـماد الدين يؤجرون كراسيهم لتوضع كمقاعد إضافية بين ممرّات المسرح». وإنني شخصيًا لأشهد بأني ما سمعت خلال عملي معكم عن منعك أو مصادرتك لأي فكر كان، ومـا كان أسهله عليك لو أردته، في ظروف كنت تقود فيها سفـينة الثقافة وسط أعاصير وأنواء ما بعـد النكسة، تحاول التوفيق ـ وقد قمت بذلك باقتـدار ـ بين أن يقول كلمته كل من يريد، ونصب عينيك دائما ألا يتهـاوى تماسك الجبهة الداخلية، وألا تنهار جـبهة القتال التي كان العمل يـجري لإعادة بنائها على قدم وساق، مما مهّد دون شك لحرب العبور.

وإني لأرجو ألا يضيق صدرك بمثل هـذه الأمور، فلن يسلم الأمر أحيانًا من ظهور غيـمة هنا أو أخرى هناك، ولكن أيًا منها لن تطمس شـمس الحقيقـة أبداً. لقد غرست شـجرة باسقة في تربة حـياتنا الثقافـية، وسهرت عليـها بالريّ والرعاية حتى صار أصلها راسخًا وفرعها يطاول السماء، وأبدًا لن ينحسر لها ظل أو ينقطع لها إثمار.

محمد عزب

* * *

وقد أفضى إليّ مؤخراً الأستاذ فرج العنتري «أمين وحدة الاتحاد الاشتراكي» يومئذ والفنان بهيئة المسرح والموسيقى وقتذاك، والذي أدار الاجتماع الموسّع المُشار إليه مساء يوم ٩/ ٤/ ٧٠ في المسرح العائم أن المرحوم الأستاذ عبد المنعم الصاوي شكا إليه يوم ٨/ ٤/ ٧٠ ـ أي في اليوم التالي لإلغاء انتدابه إلى هيئة المسرح ـ تنحيته عن موقعه وأنني غير راض عن عمله، كما أن بعض هؤلاء المخرجين المستقيلين جاءه مطالبا بعقـد جلسة للمؤتمر بسبب إلغاء انتداب رئيس الهيئة [انظر شهـادة الأستاذ فـرج العنتري . الوثيقة٥].

وثيقـــة رقم ٥

في فترة رياسة الأستاذ عـبدالمنعم الصاوي منتدبًا إلى مؤسسة المسرح أعلن لي بصفـتي أمين الوحدة أن سـيادة الدكتـور ثروت عكاشة غيـر راض عن سياسته في المؤسسة، وبالـتالي سيتـوقف نشاط المهرجـان الشعبي بالتـذاكر

الصيفية المخفضة. وتأكد ذلك لي بصفتي أمين الوحدة من طلب قيادات مسرحية بعقد مؤتمر الوحدة للنظر في الموضوع الذي طلب فيه الأساتذة كرم مطاوع وأحمد عبدالحليم على ما أذكر، وربما الأستاذ سعد أردش أيضاً عرض استقالتهم للسبب الذي انعقد من أجله مؤتمر الوحدة بسبب الأستاذ عبدالمنعم الصاوي. وقد انعقد المؤتمر في الساعة السادسة مساء الخميس ٩ أبريل ١٩٧٠ بحضور قيادات أمانة عابدين للاتحاد الاشتراكي وتسجل بالمحضر كلمات هؤلاء السادة المخرجين. وانتهت التوصيات بطلب رفع الأمر بالتمسك ببقاء الأستاذ عبدالمنعم الصاوي في موقعه بهيئة المسرح وبطلب العدول عن قبول استقالة المخرجين بالتالي.

وهذا مجمل ما تعيه ذاكرتي حول هذه الموضوع

فرج العنتري

١٩٩٤/٨/٢٦

(جـ) حين لم تفلح هذه المناورات ولم تحقق ما توقّعه مدبّروها قام وزير الداخلية أمين الاتحاد الاشتراكي المرحوم السيد شعراوي جمعة بزيارتي في مكتبي في الساعة العاشرة من مساء ليلة ممطرة راجيًا أن أقبل اعتذار المخرجين المستقيلين، ودون أن يفاتحني قط هو أو غيره بشأن قراري بإلغاء انتداب المرحوم عبدالمنعم الصاوي إلى هيئة المسرح. وبعد إلحاح من سيادته امتد أكثر من أسبوعين قبلتُ ما عرضه عليّ فبعث إليّ صيغًا ثلاثاً تتضمّن أسف موقّعيها وندمهم على رفع استقالتهم إليّ ورجاءهم في أن أقبل منهم تراجعهم عنها. وقد وقّع عليها الفنانون الأربعة باستثناء الصيغة الأولى لأختار منها واحدة أرضاها. جاءتني هذه الأوراق مصحوبة بكلمة بخط يد المرحوم السيد شعراوي جمعة تقول: «مع خالص التحيات. ومرسل مع هذه مقترحات مقدمة بخصوص الاستقالة رجاء اختيار ما تراه مناسبًا مع خالص الشكر» (انظر وثيقة ٦).

وثيقـــــة رقم ٦

السيد الوزير الدكتور ثروت عكاشة
وزير الثقافة
مع خالص التحيات
ومرسل مع هذه مقترحات
مقدمة بخصوص الاستقالة
رجاء اختيار ما تراه مناسبا
مع خالص الشكر وأطيب التحيات
[illegible]
[illegible]

ا طبق الأصل من هذه الأوراق ردّاً على التجنّي المجانب للتهذيب الذي وصلني من الممثل
ب الرسالة المُسفّة التي يقول فيها : « أرجو أن تعيد قراءته [يقصد خطاب الأسف والعدول
] مرات ومرات لتبحث عن كلمة اعتذار واحدة. لن تجد هذه المرة، فقد قدمت بنفسك الدليل
لامنا وعلى زيف ما تزعمه. أما حدوتة صيغ الاعتذار الثلاثة الموقعة من الفنانين الأربعة
احدة ترضاها فأرجو أن تتكرم بنشرها حتى يتبين للجميع الحقيقة من الوهم والصدق من

نوّم هذا الأسلوب «المهذّب جدا» في التخاطب ومَنْ ندّ عنه هذا التعبير الأكثر تهذيبا!!! ومع
لبّي رجاء الممثل المخرج فأنشر الصيغ الثلاث التي ظن من جانبه خطأً استحالة نشرها (انظر

وثيقــــة رقم ٧

السيد / الدكتور وزير الثقافــة

تحية طيبة وبعد ،

الحاقـا بالمذكرة التى أرسلناهـا الى سيادتكم بتاريـــخ ١٩٧٠/٤/١٣ .

نرجـو التكرم بالموافقـة على سحب الاستقالـة السابق تقديمها بواسطتنـا .

وتفضلـوا بقبول فائـق الاحترام !!!

السيد / الدكتور وزير الثقافــة

تحية طيبة وبعد

تقدمنا لسيادتكم بمذكرة كان الدافـع الحقيقي اليها أن لدينا بعض القضايـا التى تهم الحركة المسرحية وقد ناقشتها مع سيادتكـم بروح الود التى سبـق أن ناقشنا بها معكم كثيرا من القضايـا .

ومما يؤسف له أن اسر موقفنا تفسيرات لم تخطر على بالنا كما يعد ذلـك بظروف نؤكد أنها لم تكن دافعا من دوافع استقالتنا كما أبلغ لنا أن استقالتنا تمس شخص سيادتكم ، وهو مالم يخطر لنا على بال لحظة عملنا تحت توجيه سيادتكـم كوزير للثقافة فى جو من الحب والتفاهم . كذلك فقد فهمت استقالتنا التى اشيـت على مواقفنا الاداريـة فقط على خلاف المقصود منهـا .

واننـا اذ نقدم هذه المذكرة توضيحـا لموقفنـا ورغبة فى تبادل الحـوار البناء كما تعودنـا معكـم .

نرجو التكـرم بالموافقـة على سحب هذه الاستقالـة .

وتفضلـوا بقبول فائـق الاحترام !!!

[signatures]

٧٠/٤/٢٨

ولا يخفى على القارئ مدى التباين والتناقض بين ما جاء في نص الاستقالة وما جاء في خطابات العدول عنها.

تلك هي حقيقة عودة المخرجين الأربعة المستقيلين والأسباب الكامنة وراءها، فلا هي كما ادّعوا استقالة تاريخية ولا هي موضوعية ولا هي استقالة من مناصبهم القيادية فحسب، كما زعم بعضهم وإلاّ كانوا قد حرصوا على تبيان ذلك في استقالتهم، وإنما هي استقالة شاملة ولا تفُهم إلاّ على هذا الوجه. كذلك فإن عودتهم لم تكن بسبب أن تسوية الموقف كانت بناء على قرار سياسي حدّد له رئيس الجمهورية ٤٨ ساعة كما توهّم أحدهم، فلم يكن رئيس الجمهورية ليعجز - إن كان حقا يولي أمرهم اهتمامه - عن أن يتصل بي مباشرة ويفضي إليّ بما يراه. ثم إن الفترة ما بين تقديم استقالتهم وعودتهم - كما لاشك يلحظ القارئ - تزيد كثيراً على الثماني وأربعين ساعة التى حدّدها السيد الممثل المخرج، فقد كانت الاستقالة بتاريخ ٩/ ٤/ ٧٠ بينما كانت عودتهم بعد سحبهم إياها في ٢٨/ ٤/ ٧٠ أي بعد حوالي أكثر من عشرين يوماً، ولم يضطرني أحد إلى أن أتجاوز عن هذا السلوك الأحمق، وإنما بادرتُ خياراً إلى تجاوزها تسامحاً. لقد وافقت على رغبة المخرجين الأربعة على سحب استقالاتهم على ألا يعودوا إلى مناصبهم القيادية التي كانوا يتولّونها. والكل يعلم - وباعتراف صاحب الرسالة إياها - أنهم لم يتركوا باباً يُنيلهم مآربهم - وهو مجرد العودة إلى الهيئة - إلاّ طرقوه. ولا يمكن أن يصدّق إنسان عاقل أنهم بينما كانوا يتلهّفون للعودة إلى هيئة المسرح كانوا في موقف يتيح لهم المساومة أو فرض شروطهم !! لقد ذهبوا في سبيل عودتهم إلى العمل في الهيئة يطرقون كل الأبواب المتاحة ويستنفرون كل القوى التي استطاعوا الوصول إليها - باعتراف صاحب الرسالة الشاردة - متنكّرين فجأة لقضيتهم الأساسية التي زعموا أنها المسوّغ الذي دفعهم إلى تقديم استقالتهم، وهي ضرورة عدول وزير الثقافة عن قرار إلغاء ندبه رئيس هيئة المسرح الذي نُحّي على حد تعبيرهم دون مبررات موضوعية واضحة لهم على الأقل!! وعندما تيقّنوا من إصراري على موقفي إذا الفنانون الأربعة الكبار يتخلّون بين عشيّة وضحاها عن «زعيمهم» ومحرّضهم الذي نذروا أنفسهم وضحّوا بمستقبلهم في سبيل الذّود عنه. . . خذلوه، فإذا بقاؤه أو غيابه لم يعد يعني شيئًا بالنسبة إليهم، كما لم تعد عودته إلى رياسة الهيئة شرطًا يملونه قبل أن يسحبوا استقالاتهم، مؤكدين معلنين ندمهم على تسرّعهم وتورّطهم بتقديمها إليّ. ترى هل كانت ثمة قضية أصلاً؟ إذ ما كاد السيد شعراوي جمعة يمدّ إليهم يده فيتوسّط لديّ عسى أن أقبل مبدأ سحبهم استقالاتهم وندمهم على ما بدر منهم نحوي دون أن أسيء إلى أي منهم يومًا، بل كان ديدني هو تشجيعهم ومؤازرتهم والإعلاء من شأنهم، ودليل ذلك المناصب القيادية التي اخترتهم لتقلّدها بهيئة المسرح، حتى استجبت لهذه الوساطة عن رضا وتسامح وصفحت عما تورّطوا فيه، فما دار بخلدي يومًا أن أعرّض أحداً منهم إلى مهانة البطالة والعوز أو أن أقضي عليهم جوعًا كما يزعم الممثل المخرج صاحب الرسالة إياها. لقد لبّيتُ رجاءهم بأن أقبل إعادتهم إلى هيئة المسرح بعد كل ما أساءوا به إليّ، بل أمرت بصرف رواتبهم ومستحقاتهم كاملة حتى عن المدة التي ابتعدوا فيها عن مناصبهم، ولم يتضوّروا جوعا كما يدّعي ظلما صاحب الرسالة الشاذة.

وأخيراً فما كنت أحب أن أسوق هذا كله بتفصيله لولا ما جاء على لسان الممثل المخرج صاحب الرسالة الشاطحة من افتراءات وإفك وتجنّ. فلقد صدرت الطبعة الأولى من هذه المذكرات خالية من كل هذه التفصيلات حتى لا أحرج أحدًا، متأسّيا بالفضيلة الحاضّة: عفا الله عما سلف. كما تعمدت - كما سبق القول - ألا أذكر أسماء هؤلاء الفنانين حتى لا يظن ظان أن هدفي من ذكر هذه الواقعة هو الإساءة إلى أي منهم. فلم أكن أضمر لهم جميعا إلا كل تقدير، وحسبي أنني حرصت على أن أسجل في الطبعة الأولى من مذكراتي العبارة التالية: «ولما كنت أحترمهم فنانين وأحبّهم أشخاصًا وكنت حريصا على الانتفاع بهم فقد قبلت هذا الحل الأخير [أعني ما تقدم به السيد شعراوي جمعة من رجاء] وسمحت لهم برغم بشاعة

كل ما فعلوا بالعودة إلى هيئة المسرح لا إلى مناصبهم القيادية الأولى التي كانوا يتولونها، بل ليعملوا مخرجين وفنانين فحسب»، ولهذا لم أجد مناصا اليوم من إثبات الحقائق كاملة مفصّلة موثّقة في الطبعة الثالثة من مذكراتي هذه، إذ هي تذييل وتعقيب ومزيد يتصل اتصالاً عميقاً بمنهجي الذي حرصت فيه على أن أسوق الحقائق بما لها وبما عليها، فلا أدَع مجالاً للشك فيما أوردت.

أما اليوم فقد أصبح حجب الأسماء الذي حرصت عليه قبلُ عسيراً، حيث إن الوثائق التي وجدتني مضطراً إلى إثباتها تنتظم أسماء كل المشاركين في هذه الواقعة. ومع ذلك أشهد أنه لم يبلغني قط أنه صدر عن الأستاذ الفنان سعد أردش والأستاذ الفنان أحمد عبد الحليم ما يسيء إليّ بعد عودتهما إلى هيئة المسرح عام ١٩٧٠، فلهما مني الشكر والتقدير والامتنان.

* * *

ويروي الممثل المخرج في رسالته الشاردة أن الأستاذ الكبير محمد حسنين هيكل حدّد له موعدا للمقابلة بناء على طلبه، وأنه شكا إليه قبولي استقالته احتجاجا على تنحية المرحوم الأستاذ عبد المنعم الصاوي، وأن «الكل يعلم أنه المؤسس الحقيقي لوزارة الثقافة، وأن الأستاذ هيكل قال له بالإنجليزية ما معناه أن هذا هو الصراع الطبيعي بين الملك وصانع الملك».

وتعليقي على هذا الهراء الذي بدر من امرئ اختار ألاّ يستحي ليفعل ما يشاء، أنني أستبعد استبعادا تاما أن مثل هذه العبارة يمكن أن تصدر عن الأستاذ هيكل الذي كنت أعرف جيدا رأيه فى مبدأ اختياري مَنْ حاول الممثل المخرج التعلّل والتمسّح به لإثارة هذه العاصفة الصفراء بغرض النّم وبهدف إحداث وقيعة بيني وبين الأستاذ هيكل لم تتحقق على أية حال، وإن كره النّمامون أصحاب الكيد الكسيح. وحتى تخرس ألسنة السوء ذات الهوى رأيت أن أطلب إلى الأستاذ هيكل التفضل إما بتأكيد هذه الواقعة التي ينسبها إليه صاحب الرسالة إن كانت قد حدثت فعلا أو بنفيها، فبعث إليّ مشكورا برسالة أثبتها كما هي (انظر وثيقة ٨).

محمد حسنين هيكل

٩٢ طريق النيل - الجيزة

القاهرة فى ٢٣ يناير ١٩٩٥

الأخ الفاضل الدكتور ثروت عكاشة

لقد سعدت بزيارتك التى أتاحت لى مرة أخرى أن ألقاك وأسمع منك وأناقش معك شواغلا وهموما تلح علينا جميعا هذه الأيام .

اننى قرأت وأعدت قراءة رسالة تركتها لى خاصة بواقعة متصلة على نحو أو آخر بردود الفعل التى أثارتها مذكراتك ، وبالتحديد بواقعة تخص مشكلة استقالة أربعة من مخرجى المسرح وقعت أيام توليك لوزارة الثقافة . وفى هذه الواقعة فان الأستاذ جلال الشرقاوى وهو شخصية فنية مرموقة ذكر شيئا عن لقاء جرى معى يوم ٢٧ ابريل ١٩٧٠ - طبقا لروايته - ولقد سألتنى فى رسالتك ما اذا كان ممكنا أن أنفى أو أؤكد هذه الواقعة .

ولتسمح لى أن أقول لك ما يلى :

١ - اننى لا أتذكر هذا اللقاء مع الأستاذ جلال الشرقاوى ، ومن المحتمل أنه جرى ولكننى نسيت أمره وتفاصيله فى خضم الحوادث ومرور السنين .

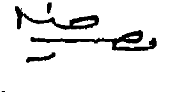
يصعب على أن أتصور أننى تحدثت عن - "الملك وصانع الملك" -
شخصك وشخص المرحوم الأستاذ عبد المنعم الصاوى ، فأنا أعرف
ل الناس أن الأستاذ الصاوى كان اختيارك للعمل معك فى وزارة الثقافة
نكس - ضمن مجموعة ممتازة أشير بينها بالذات الى الدكتور مجدى

اذا كان هناك فضل سابق فى الزمن على فضلك فى وزارة الثقافة
تأسيسها بالذات ، فهذا الفضل راجع الى الأستاذين الكبيرين فتحى
سين فوزى ، فقد استكشفا الأرض ، ثم جاء دورك فأقمت البناء
ن ودفء الحياة .

، دورك وعطاءك الثقافى لم يتوقف بعد الوزارة وانما اتصل خصبا
، الآن ، وهو ما يقطع بأن "الملك" لم يكن فى حاجة الى "كاردينال
- كما يقولون - يوحى له ، أو يحكم باسمه .

ى أن أرجوك أن لا تدع مثل هذه الروايات تضايقك ، فكل رواية
بموقع راويها وبرؤيته للأشياء والحوادث ، وربما بهواه ، ونحن
كثرت فيه الروايات ، ومعظمها حكايات فات وقتها ، ومعارك تحارب
ى ، وكأننا أمام ماض يمسك بتلابيبنا ومستقبل لا نستطيع الامساك

بل خالص تحيتى وتقديرى واحترامى لدور قمت به ولا تزال تواصل
ن واقتدار .



محمد حسنين هيكل

وقد جاءني المرحوم الأستاذ الدكتور لويس عوض بعد قبولي استقالة هؤلاء المخرجين بعدة أيام وقدّم إليّ بروفة منضّدة ـ ما تزال بين يدي ـ لمقال رأى أن ينشره في صحيفة الأهرام حول هذا الموضوع، غير أن المقال لم ينشر، لكنني رأيت أن أسوق هنا بعضا مما ورد فيه لعله يلقي ضوءا كاشفا على ما كان، بقلم واحد ليس من كبار المثقفين فحسب بل بقلم شاهد كذلك :

وثيقة رقم ٩

« الذي أثار هذه العاصفة أربعة من المخرجين المعروفين العاملين في هيئة المسرح هم كرم مطاوع وجلال الشرقاوي وأحمد عبد الحليم وسعد أردش، فقد حدثت أزمة بين الأستاذ عبد المنعم الصاوي الرئيس السابق لهيئة المسرح وبين مجلس إدارة هيئة المسرح فرأى وزير الثقافة أن يعفي الأستاذ عبد المنعم الصاوي من مسؤولياته كرئيس للهيئة وأن يردّه إلى مكانه الأصلي وكيلا من وكلاء وزارة الثقافة. وباختصار شديد ليس للأستاذ عبد المنعم الصاوي قضية في هيئة المسرح تستحق أن تطرح على الرأي العام لأنه لم يجرّب فيها إلا ثلاثة أشهر فلا يمكن أن يُحكم عليه بنجاح أو فشل، وكل ما يقال عنه غير ذلك هو من تحزّب الأصدقاء أو من تحزّب الأعداء . . .

أما مضمون هذه الاستقالة السخيفة في نظري ـ لأنها على غير قضية ـ فيتلخّص في أربعة أركان (١) أنهم يحتجون لأن كثرة تغيير القيادات في هيئة المسرح تفسد عمل الهيئة (٢) أنهم يحتجون لأن [وزير الثقافة] لا يرجع إليهم في تعيين قياداتهم (٣) أنهم يحتجون لأن أمور المسرح توكل إلى غير أهل المسرح (٤) أنهم يحتجون لإقصاء الأستاذ عبدالمنعم الصاوي [هكذا بالاسم] من رياسة الهيئة رغم نجاحه المنقطع النظير! أو رغم أن عهده القصير وهو ثلاثة شهور كان يبشر بنجاح منقطع النظير! وأقول إن هذه الاستقالة سخيفة شكلا ومضمونا لأنها تنطوي على عدة مبادئ لو أخذ بها لانهار النظام العام في الدولة، في أيه دولة، وعلى عدة آراء لا يمكن أن تفهم أو تسوغ إلا على أساس الاعتراف بالشلل كأساس للتنظيم . . . .

لكننا لم نسمع بتاتا عن مرءوسين يحاسبون رئيسهم أو عن موظفين يحاكمون وزيرهم ويدينونه ويعلنون أنهم غير قادرين على التعاون معه فهم لهذا يتركون له وظائفهم ويرحلون إلى رحاب الله الواسعة، اللهم إلا إذا كان مرادهم إحراجه أمام الناس أو أمام وليّ الأمر . . . . ولكن هناك فرقا كبيرا بين أن يطرق وفد من المخرجين باب وزير الثقافة ليشرحوا كيف يضار عملهم من تغيير قياداتهم، وربما ليشيروا عليه بما يرتئون أن فيه صلاحا للأمور وبين أن يعلنوا في استقالة انقطاع أسباب التعاون بينهم وبين وزيرهم لأنه جاءهم بفلان رئيسا أو لأنه أعفى فلانا من مسئولية رياستهم. ففي كل استقالة لها أسباب عامة من هذا النوع معنى لا لبس فيه: وهو إما أن نبقى نحن وإما أن تبقى أنت، أما ونحن لا نملك أمر خلعك فنحن تاركون لك الديار. وهو أمر قد يحتمل بين الأنداد المتساوين في السلطة والمسئولية، ولكنه لا يمكن أن يحتمل بين وزير وبعض موظفيه . . . . وقد كان ينبغي على هؤلاء المخرجين الأربعة أن يتريّثوا حتى يجاء لهم برئيس جديد يثبت للخاص والعام، وليس لهم وحدهم، جهله أو فساده، وعندئذ يجوز لهم المراجعة في أمره فإن عجزوا فليفعلوا ما بدا لهم. وأما الاعتصاب لتنحية رئيس معين من الرؤساء على غير قضية عامة فأمر جد خطير لأنه يزعزع مركز السلطة في الدولة ويخلط على الناس أمورهم فلا يعود أحد يعرف مَنْ الحاكم ومَنْ المحكوم.

والمخرجون الأربعة تمشّيا مع منطقهم، يحتجون لأنه لا يُرجع إليهم ولا يُستشارون في تعيين قياداتهم الوظيفية أو في تغييرها: فمنذ متى كان تعيين الموظفين العموميين باستفتاء مرؤسيهم أو من انتخاب القواعد الشعبية التابعة لهم؟ هاتوا لي اسم بلد واحد من بلاد العالم يعين فيه المسئولون في الوظائف العامة باستفتاء رعاياهم، إنما التعيين في الوظائف العامة فيما يعرف الخاص والعام أمر مرهون بصفات ومؤهلات لا صلة لها بالشعبية أو الجماهيرية. وأول هذه الصفات هي الكفاءة والأهلية لتحمل المسئولية، وهي صفات

لناس على أن تقديرها فى يد مصدر السلطة التي يزاولها الرؤساء، وليس في يد من تمارس
سلطة . . . . وليس لهذا الغضب من معنى إلا أنهم يريدون فرض الوصاية على وزيرهم
را هم الأوصياء. ياللغرور!
م على هذا التصرف الشاذ، يدل على أنهم كانوا يقيسون الأمور بمقياس غير مقاييس العقل
راك الصحيح لحدود المسئولية في الوظائف الإدارية التى كانوا يتقلدونها كمديرين للفنون
مسرح القومي ولمسرح الحكيم ولمسرح الجيب. وهذا وحده كاف لإثبات أنهم غير مؤهلين
سئولية الإدارة في هيئة المسرح. ولو كانوا يقيسون الأمور بالعقل العاقل وبالمنطق الذي ألفه
موا وزيرهم بالإكثار من تغيير القيادات فى هيئة المسرح، رغم كثرة تغيرها حقا، فقد تعاقب
ئة أربعة رؤساء لا شك أن لهم خامسا عما قريب، وهؤلاء هم د. علي الراعي الذي نحّي بعد
أو أكثر من الاستقرار التام، ثم الأستاذ محمود العالم الذي رأس الهيئة سنة ثم غادرها
ون رئيسا لمجلس إدارة جريدة الأخبار، ولا أحسب أن أحدا يستطيع أن يلوم ثروت عكاشة
لاشتراكي اختار رجلا من رجاله ليرأس دارا صحفية كبرى، ثم تلاه الدكتور عبد العزيز
ي رأس الهيئة سنة [سنتين] ثم استقال ليتفرغ لأبحاثه العلمية الجامعية، رغم إلحاح الوزير
ن عن استقالته وأن يبقى فى منصبه، وقد كان طوال فترة عمله وبعد تنحّيه على أطيب صلة
قد كان على صدام مع وزيره لما قبل أن يخدم بعد تنحّيه كعضو رأي فى مجلس إدارة هيئة
ئيس للجنة الموسيقى بالهيئة. ولست أحسب أن أحدا يستطيع أن يلوم ثروت عكاشة لأن
واني آثر أن يتفرغ لتحقيق ديوان ابن قزمان وغيره من الأندلسيات التى تخصّص فيها على أن
ن وقته لإدارة المسرح. فالمشكلة إذن محصورة في تنحية وزير الثقافة للأستاذ عبد المنعم
م الرؤساء، وليست فى إكثاره من تغيير رؤساء هيئة المسرح. ولو أنصف هؤلاء المخرجون
يستفسروا عن أسباب إقالته، وعن الأزمة أو الأزمات التي أدت إليها، ولكنهم للأسف بادروا
بالاستقالة جماعة، وكأنما قد اجتاح المسرح المصري وباء لا طاقة لهم باحتماله. هذا بعض
ين الأربعة مع وزير الثقافة، ولكنه ليس القصة كلها. ولقد تعمدت أن أقسو عليهم في حديثي
عتقد أنهم ارتكبوا حماقة حمقاء، لو احتذاها غيرهم لصارت الأمور إلى فوضى ليس لها

* * *

ضاء لضميرى أن أطلع أحد شهود هذه الوقائع البارزين هو المرحوم الأستاذ الكاتب سعد
كيل وزارة الثقافة وقتذاك لشؤون الثقافة الجماهيرية على ما دوّنت بصدد موضوع الاستقالة
بإثبات شهادته بما يعلم: (انظر وثيقة ٩).

وثيقة رقم ١٠

طلب مني الدكتور ثروت عكاشة ان ادلي بشهادتي في موضوع استقالة اربعة من مخرجي المسرح في ابريل من عام ١٩٧٠ عندما كان سيادته وزيرا للثقافة وكنت وكيلا للوزارة للثقافة الجماهيريه .

وقد اطلعت علي ما دون الدكتور ثروت خاصا بهذه الاستقالة واعتقد ان فيما قدمه من مستندات من تدخل الاتحاد الاشتراكي في موضوع الاستقالة ومن سعي المرحوم شعراوي جمعه وزير الداخليه في ذلك الوقت لاعادة المخرجين الاربعه للعمل بهيئة المسرح بعد تقديم اعتذار مكتوب . كل هذه الوقائع المدعمه بالمستندات لا تحتاج في اثباتها لشهادة شهود فالحقيقة واضحة فيما تحمله الاوراق .

والذي اذكره في هذا الموضوع اني دعيت لاجتماع بمكتبكم في وزارة الثقافة يوم تقديم الاستقالة واجتمعت بكم وقيادات الوزارة اذكر منهم المرحوم الاستاذ حسن عبد المنعم وكيل وزارة الثقافة والمشرف علي مكتبكم والسيد سعيد خطاب مدير عام هيئة المسرح . واذكر انكم قلتم علي مسمع مني بعد ان قرأتم نص الاستقالة .

– لقد قبلتها صباح اليوم وانا في طريقي الي الوزارة

واستمهلناك ومعي المرحوم الاستاذ حسن عبد المنعم للاجتماع بالمخرجين الاربعة الذين كانوا موجودين في الدور العلوي من مبني مكتبكم بناء علي استدعائكم لهم وفعلا صعدت والمرحوم حسن عبد المنعم اليهم وناقشناهم لاقناعهم بسحب الاستقالة واعتبار الموضوع كان لم يكن ولكنا غرقنا في مناقشات طويلة واذكر اني سألت

– وماذا لو قبل الوزير الاستقالة ؟

فرد احدهم مستنكرا

– يقبل استقالة اربعه من كبار مخرجي المسرح !؟

فقلت

– لقد قبلها الوزير فعلا

وران صمت طويل علي القاعة فغادرتها وبعدي المرحوم حسن عبد المنعم حيث ابلغناكم باصرارهم علي الاستقالة وكان ان دعوتهم للاجتماع بكم حيث ابلغتهم قبولك الاستقالة علي النحو الذي اثبته .

• لا اذكر بعد ذلك شيئا من الموضوع اذ لم اكن طرفا فيه ومحاولة الايحاء بوجود خلاف بيني وبين المرحوم الاستاذ عبد المنعم الصاوي محاولات فاشلة اذ لم يكن بيني وبينه او بيني وبين احد من المخرجين الاربعه شيئا علي الاطلاق وخلافي مع المرحوم عبد المنعم الصاوي وقع بعد ست سنوات عندما رشحنا حزب مصر العربي الاشتراكي الذي كنا ننتمي اليه رشحنا متنافسين في دائره واحده لعضوية مجلس الشعب وكان ما يعرفه الناس جميعا اذ تم علي مشهد من الجماهير وعلي صفحات الصحف وفي قاعات المحاكم .

اما مازعمه احدهم من اني ولطفي الخولي و د . لويس عوض كتبنا تقريرا ضد المرحوم عبد المنعم الصاوي فهو لغو لا يستحق الرد فلن نكن كتاب تقارير في يوم من الايام وجميع المعارك التي كنت طرفا فيها وهي كثيرة تمت علي مشهد من الناس لانها كانت معارك مبادىء لا معارك شخصية تستهدف موقعا او سلطة او مكسبا .

هذا ما اتيح لي ان اذكره عن واقعة اخذت اكثر من حقها في حياتنا الثقافية وما تم فيها طوال هذه السنين مما يستحق المناقشة أو يستاهل التعليق .

١٩٩٤/٩/٦

سعد الدين وهبه

[signature]

* * *

ويقيني أن حصافة القارئ قادرة بعد اطّلاعها على ما سقتُ من شهادات موثّقة على فرز الصدق من الكذب ووضع النقاط فوق حروفها تماما، وبحيث يُجرِّد الكاذب من ثوب الصّدق المزيّف.

وأخيرا، فإني أعتقد أن موقف الممثل المخرج جلال الشرقاوي يتصل اتصالا مباشرا بذلك الصراع الذي احتدم في مصر والعالم العربي بين تيارين غالبيْن، أولهما التيار الذي يمثل فكر وتوجّهات ثورة ٢٣ يولية الاستقلالية المتحررة، وثانيهما إرهاصات التوجّهات المضمرة التي بلغت ذروتها فيما بعد ١٥ مايو ١٩٧١ في مصر، وهي توجّهات كما تبين للجميع فيما بعد تتناقض تناقضا جوهريا مع توجّهات الفكر السياسي الذي انتظم ممارسات ثورة ٢٣ يولية، أعني التناقض على المستوى الإستراتيجي.

ومن هنا يمكن تبيّن أن استغلال صاحب الرسالة الناشزة لمسألة الاستقالة ضمن الظروف التي أوضحتها الصفحات السابقة يتصل اتصالا مباشرا ببداية المحاولات الرجعية الهادفة إلى تجريد مصر من هيبة قوتها الثورية ـ وبخاصة على الصعيدين السياسي والثقافي ـ تمهيدا للطريق الذى ابتعد بها يوما بعد آخر عن روح وفكر ثورة ٢٣ يولية، أي أن موقف صاحب الرسالة الرعناء هذا يكشف لنا عن سوء النية الذي كان مبيّتا وقتذاك للانقلاب على روح ثورة ٢٣ يولية كشفت عنه التطورات فيما بعد. وقد تكاتفت في سبيل تحقيق هذا الهدف الخطير قوى كثيرة مصرية داخلية، وعربية رجعية، وأيضا دولية غربية وشرقية.... سعت جميعها إلى محاولات تركيع مصر اقتصاديا وإضعافها عسكريا وتلويث تراكماتها الثقافية العربية المصرية العريقة، بل محاولات تجريد مصر من حقها المشروع في صنع قرارها. كل ذلك يكشف ببساطة عن السبب الجوهري الذي دفع صاحب الرسالة الشاطحة إلى التطاول على الزعيم جمال عبدالناصر، ثم معايرته بالدكتاتورية وربطه أسلوب قيادتي لوزارة الثقافة بهذا النهج، رغم أن الجميع يدرك أن قضية الديمقراطية وقضية اللاديمقراطية في مصر منذ عام ١٩٥٢ تتعلقان بقضية سلامة الثورة أساسا واحتمال إجهاضها في وقت مبكر، إذ لم يكن أمام الثورة مفر من انتهاج بعض ما أخذ عليها ـ عن حق ـ حتى تتمكن من إحداث التغيير الاجتماعي المُلحّ وردم الطريق أمام أي احتمال لوقوع مصر في فلك الرجعية المتسترة بالدين التي يدرك صاحب الرسالة المسفّة هو وأمثاله جيدا اليوم أنه لو أتيح لها التسلّط على مصر لكان مكانه ـ وغيره كثيرون ـ في المعتقلات والسجون، ولكان مستحيلا عليه اعتلاء خشبة المسرح للمشاركة بتقديم «بلدي يابلدي» و«أنت اللي قتلت الوحش» و«الصليب» و«المخططين» وغيرها، ولكان مستحيلا أن يتبوأ منصب مدير مسرح الحكيم كما تبوأ، ولكان مستحيلا أن تُنعم عليه حكومة الثورة التي يعاديها بإرساله في بعثة إلى الخارج لتمكينه من اختصاصه منفقة عليه من مال الكادحين الذين قامت الثورة لترد إليهم حقوقهم السليبة، وهي الثورة التي سمح لنفسه بالسخرية منها ومهاجمتها في مسرحه الخاص، مقحما «مسرحه التجاري الانفتاحي» المترع بالسخائم إلى جمهوره السوقيّ بعد أن تمكنت الرجعية والقوى المعادية الغربية والشرقية من تفريغ الثورة من هيبتها، عقب انتقال الرئيس جمال عبد الناصر إلى رحاب الله. ﴿ بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق ﴾ (سورة الأنبياء : ١٨).

(٤) ذكر الرئيس أنور السادات لأعضاء مجلس الشعب في خطابه الذي ألقاه في ٢٠ مايو ١٩٧١ فيما يتصل بسرقة خزانة الرئيس جمال عبد الناصر ـ الذي اتهمت السيدة الدكتورة هدى كريمة الرئيس عبدالناصر بكل الإصرار سامي شرف وليس أحداً سواه بالقيام بهذه السرقة بعد رحيله بأيام ـ أن الشيء المهم الذي كان المطلوب الاستيلاء عليه من الخزانة هو تقرير سري عن المخالفات التي تمت في انتخابات الاتحاد الاشتراكي الأخيرة، إذ كان فيه الدليل الدامغ على أولئك الذين قاموا بتزوير هذه الانتخابات. (موسى صبري: وثائق ١٥ مايو. الصادر عام ١٩٧٧ عن دار أخبار اليوم صفحتي ٢٦، ٢٦١).

(٥) كان السيّد سامي شرف قد اعترف في التحقيق الذي أجري معه عام ١٩٧١ : أنه قام بالوشاية ضد شقيقيه لدى السلطات المسؤولة مما ألحق بهما أضراراً بالغة، وكان أحدهما ضابطًا في الشرطة منتميا لجماعة

الإخوان المسلمين، والثاني كان ضابطًا بالقوات المسلحة باعتبار أنه يقوم باتصالات مع ضباط اعتبرها ضارة بأمن وسلامة البلاد. . . وهكذا يتضح بجلاء أن وشايته بشقيقيه التي تناقض كل ما عُرف من المبادئ الإنسانية وصلات الرحم، وما أصابهما من جراء ذلك من بلاء ونكبات، لم تكن ترجع إلى أي دافع وطني شريف وإنما كانت تستهدف الاستحواذ على ثقة عبدالناصر المطلقة وضمان البقاء بجواره في المنصب البراق الذي كان يشغله، بأن يثبت له بالدليل القاطع أنه على أتم استعداد للتضحية بأعز مخلوق لديه حتى لو كان شقيقه في سبيل خدمته وتأمين عهده (جمال حماد: الحكومة الخفية في عهد عبدالناصر. صفحتي ١١١، ١١٢).

(٦) يروي السيد سامي شرف «نصير الحريات الذائع الصيت» في كتاب «ملفات ثورة ٢٣ يولية» لطارق حبيب صفحة ٤٥٩ ما نصّه: اهتمام الرئيس عبدالناصر بالمسرح الناقد مش المسرح المؤيد. . . . «وشيء من الخوف وعتريس وفؤادة. . . ومن أول ما سمع عليها الرئيس وشاف ثروت عكاشة وقال له عتريس ده يعني جمال عبدالناصر وفؤادة دى مصر. . . عمل لجنة من عبدالقادر حاتم وأمين هويدي وسامي شرف وشعراوي جمعة وثروت عكاشة. . . ورحنا شفناها في عرض خاص. . ثروت عكاشة كان متبنّيا رأي المنع هو والمشير عبد الحكيم عامرا. . ومعانا علي نور الدين النائب العام في ذلك الوقت. . مش عارف جه معانا ليه. . شفناها يومها. . واحد بينقد المجتمع. . طيب ما هو لازم ينقد المجتمع. . قلنا للريس. . . وجدنا الريس شافها فى عرض خاص، وقال ده يمشي ياثروت ما تبقاش منغلقا. . .».

وهذه الحدوتة التى جاءت على لسان نصير الحريات الذائع الصيت أكذوبة مختلقة من أساسها، فلم أشترك قط مع هذه المجموعة أو غيرها في مشاهدة لهذا الفيلم ولاغيره. ولا أظن أن السيد عبد القادر حاتم قد شارك فيها لسبب بسيط هو أنه لم يكن ضمن جهاز السلطة فى عام ١٩٦٩، كما لم يشترك فيها الأستاذ أمين هويدي الذي أنكر أمامي الواقعة إنكارا تاما، ويمكن لمن يريد التحقق من ذلك الرجوع إلى سيادته. أما المشير عبد الحكيم عامر فلا صلة له البتة بهذا الموضوع، ولم يحدث قط أن فاتحني بشأنه كما لم ألجأ من ناحيتي إليه بخصوصه.

وما حدث على وجه اليقين بصفتى المسؤول عن قضية هذا الفيلم هو أن جهاز الرقابة على المصنّفات الفنية اعترض على عرض هذا الفيلم باعتباره إسقاطا على نظام الحكم. وجاء فى تقريره أن المقصود وصف النظام القائم بأنه عصابة، وأن عتريس رئيس العصابة هو جمال عبدالناصر، وأن فؤادة تمثّل مصر. هذا فضلا عن تدخل جهاز الأمن والاتحاد الاشتراكي مؤيداً رأي الرقابة بمنع العرض.

وقد جاءنى المؤلف الأستاذ ثروت أباظة يشكو من هذا القرار، منكرا القصد الذى أشار إليه تقرير الرقابة، فرأيت أنه لا معدى عن مشاهدة الفيلم بنفسي حتى أصدر قراري إزاء الشكوى المقدّمة.

ورغم أنني لم أكن مقتنعا بما ادّعاه المؤلف وقتذاك من حسن النية، إلا أني لم أشأ أن أحبس رأيا ولو كان معاديا للنظام الذي أنتمي إليه.

ونظرا لحساسية الموضوع والضغوط المتواصلة التي تعرّضت لها لاسيما من الاتحاد الاشتراكي، رأيت الاتصال تلفونيا بالرئيس جمال عبدالناصر، لأعرض عليه الموقف ووجهة نظرى التى أقترح فيها التصريح بعرض الفيلم بالرغم من شبهة الإسقاط، ولاسيما أنه لم يسبق له قط أن تدخّل لإيقاف عرض أي عمل فني. ثم أرسلت الفيلم إلى سيادته ليشاهده ويحكم عليه بنفسه. وبعد ساعات قليلة من وصول الفيلم اتصل بي رحمه الله هاتفيا قائلا: أتفق معك في الرأي، وليأخذ الفيلم مجراه. ولم يزد سيادته على ذلك حرفا.

اتقوا الله.

(٧) أقام السيد سامي شرف دعوى ضد المؤرخ العسكرى الأستاذ جمال حماد مطالبًا بأن يدفع له مليون جنيه تعويضًا عن الأضرار التي لحقته من جراء النقائص التي نسبها إليه في كتابه «الحكومة الخفيّة في عهد

عبد الناصر»، فصدر حكم محكمة جنايات القاهرة في قضية الجنحة الصحفية رقم ٣١١٣ لسنة ١٩٨٤ جنح مباشرة بولاق الصادر بجلسة ٢٨/ ١/ ١٩٨٩ ببراءة المدّعى عليه مما أسند إليه وبرفض الدعوى المدنية وإلزام رافعها مصروفاتها ومبلغ ٥٠ جنيهًا مقابل أتعاب محاماة، مستندة إلى أنه : «من المقرر أن المناسبة قد تسمح بأن يستعمل في معرض النقد العبارات المرة أو القاسية أو العنيفة في وصف المجني عليه دون أن يُعتبر استعمالها سبا له مادام مستعملها يتوخّى المصلحة العامة ولايريد التشهير به، وصادراً عن حُسن نية، أي عن اعتقاد بصحة وقائع القذف ولخدمة المصلحة العامة . . . ولا ريب أن الموضوع الذي نقله المؤرخ لقرائه هو من الموضوعات التي تهمّ الكافة في طول البلاد وعرضها أن يعلموا حقيقتها والتيارات الظاهرة والحقيقة فيها. وكان ما سطره المدّعى عليه في كتابته قد تناولته أقلام أخرى كثيرة في مقالات ومؤلفات عديدة. وإن الثابت من كل ما نشر عن واقعة الجاسوسية والعمالة لاتصاله بالمخابرات السوفييتية في الصحف والكتب المصرية والأجنبية بل وما قرّره وأكده رئيس الجمهورية السابق أنور السادات في إحدى خطبه في مجلس الشعب أن واقعة اتصال المدّعي بالمخابرات السوفييتية هي واقعة قد أصبحت بالفعل في حوزة الجمهور لما استقرت به على أنها واقعة سليمة ومعروفة، ومن ثم فإن من واجب المؤرخ - أي مؤرخ - أن يتناول هذه الواقعة بالنقد والدراسة والبحث وأن من واجبه تبصير شعب مصر بما كان يدور فيها خلال تلك الحقبة من تاريخه وتعريفه بالدور الذي كان يقوم به المدّعي ومن كانوا شركاء له في الحكم مبتغيًا في ذلك مصلحة هذا الشعب فقط لكي يعي ويتعظ ويتعلم الدرس وليأخذ العبرة المستقبلة مما جرّ عليه من تجارب في ماضيه . . .».

الفصل الخامس عشر

سنـوات التفـرّغ

« آية المنافق ثلاث: إذا حدَّث كذب، وإذا عاهد غَدَر، ذا خاصم فَجَر»

حديث شريف

«الفـوز العظيم ألاّ تمكّن طاغـيـة من القـضـاء يك... لِتبقَى بعده».

برتولد بريخت

«أيهـا الملك، لتكن أفكارك عظيـمـة تليق بجـلال بك»

شكسبير

(تيتوس أندرونيكوس)

«الإنسـان وحده هو من بين الحيوان جميعًا الذي صبّ على الآخـرين أذاه دون غـاية اللهم إلاّ هذا يذاء نفسه».

شوبنهور

سنوات التفرّغ

١٩٧٢-

لقد سَبَقَتْ هذه السنين - سني التفرّغ - ثلاثة وثلاثون عامًا، منها ثلاثة عشر عامًا قضيتُها في القوات المسلّحة قبل قيام الثّورة، وعشرون سنة بعد قيام الثورة تقلّبت فيها في وظائف مختلفة بدأتها في الواحدة بعد الثلاثين وانتهيت منها وأنا في الواحدة والخمسين، أعني أنني صرفت في هذه الوظائف المختلفة زهرة شبابي، وكم كان أحب إليّ في تلك السنين أن أملأها بما تُمليه عليّ ميولي، غير أنني شُغلت بمشاغل تلك المناصب إلاّ في القليل، حتي إذا ما كانت سنوات التفرّغ، خلوتُ إلى نفسي لإنجاز ما كنت أصبُو لإنجازه من أعمال أدبية وفنية.

ولقد كان من الطبيعي أن تتصل الأحداث بيني وبين الرئيس أنور السادات بعد رحيل الزعيم جمال عبدالناصر، والحق إن علاقتي به منذ عام ١٩٤٠ لم تكن تتجاوز ما كنت أسمعه عنه من مغامراته السياسية التى أفضت إلى إبعاده عن الجيش. وأشهد أن البطل الشهيد محمد وجيه خليل كان يتولّى وقتها جمع الاشتراكات شهريًا من الضباط الوطنيين حتى يتوافر لأسرته راتبه كاملاً غير منقوص طوال مدة غيبته عن الخدمة، إذ كان من الطبيعي أن يبذل الزملاء ما بذلوا عن طيب خاطر كلما أصاب واحدا منهم مكروه.

وذات ليلة في مستهل الأربعينيات فوجئت بأنور السادات يتّصل بي تليفونيًا بميس سلاح الفرسان ملحًا عليّ أن ألقاه لأمر هام في التاسعة مساء من اليوم نفسه عند قاعدة تمثال نهضة مصر بباب الحديد! ورغم غرابة مكان اللقاء وجهلي سببه إلا أنني استجبتُ لطلبه وذهبت للقائه في المكان المعين وفي الموعد المحدّد وانتظرته طويلا دون أن يحضر، ولم أظفر منه بعد ذلك بتفسير أو اعتذار.

وبعد ما ينوف على عشرة أعوام كان من جملة الواجبات المنوطة بسلاح الفرسان في خطة ثورة ليلة ٢٣ يولية ١٩٥٢ أن أعدّ قوة من السيارات المدرّعة ليصطحبها أنور السادات في الساعة الثانية صباحًا لاحتلال مبنى الإذاعة والتليفزيون. وعلى الرغم من أن اللقاء في هذه المرة كان لمهمة خطيرة ومحدّدة أنيطت به فقد انتظرته في مكان اللقاء المحدّد عند بوابة سلاح الفرسان لكنه أيضا لم يحضر. وجاءني زكريا محيي الدين الذي كان إليه الإشراف على تنفيذ

الخطة العامة فأنهيتُ إليه ما كان من تخلّف السادات، فأجابني بأنهم عبثًا حاولوا العثور عليه بعد أن نقّبوا عنه في كل مكان ظنّوا أنه يختلف إليه على الرغم من معرفته بتاريخ التنفيذ وموعده والدور المسند إليه. وإذا كان تخلّفه عن الموعد الأول يهُون على النفس لأنه لا يترتّب عليه خطر ما، فلقد كان تخلّفه عن هذا الموعد الثاني لا يهون على النفس احتماله إذ كان يترتّب عليه خطر كبير. ومرّت الأيام ولقيت الوجوه الوجوه مرة ومرة، غير أنني لم أظفر منه أيضًا باعتذار.

ولم تكن لي به بعد ذلك صلة لا عن قُرب ولا عن بُعد إذ لم نكن صديقين كما لم نكن على مشرب واحد. ثم إنني قضيتُ سنوات ثلاثًا ملحقًا حربيًا بباريس وما ينوف على سنة سفيرًا في روما إلى أن عُيّنت وزيرًا للثقافة في خريف عام ١٩٥٨. وظلت صلتي بالسادات محدودة لا نلتقي إلا لمامًا، ولم تكن بيننا سوى المجاملات التقليدية. غير أن ثمة لقاءين مُسَّت فيهما كرامة السادات أمامي مسًا شديدًا لمسلك خاطئ سلكه، ولقد عجبتُ عندها كيف لم ينبس ببنت شفة، بل افترّ ثغره عن ابتسامة عريضة وكأنه يتلقّى إطراء أو يُقلّد وسامًا. ولعله كان يأتسي بمقولة فوشيه في مسرحية «روبسبيير» لرومان رولان: «لا أعبأ يا صاحبي بما ينالني من إهانة، فالعبرة أن أفوز. . . . في نهاية الجولة». كان أول اللقاءين في استراحة برج العرب مع عبدالناصر، والثاني في جنازة أحد الأصدقاء مع عبدالحكيم عامر، وقعا في حضوري عَرَضًا ولن أذكر من تفاصيلهما شيئًا، إذ كم تمنّيتُ أنني لم أكن شاهدهما، فلا أحب لكائن أن يُمتهن أمامي ولا أحب أن أشهد مشهدًا فيه إذلال لإنسان، فلسوف يجرّ عليّ كراهية لا داعي لها ممن يُذلّ في حضوري. وثمة وقائع أكثر أهمية أعتقد أنها تركت أثرًا في نفسه، منها أنه وصلني تقرير من المخابرات العامة في الرابع من ديسمبر ١٩٥٨ ـ وما يزال هذا التقرير بين يدي ـ يشير إلى محاولة السيد أنور السادات ـ وكان رئيسًا للمؤتمر الإسلامي آنذاك ـ الاستيلاء على قطعة أرض في هضبة الأهرام وإصراره على بناء استراحة فوقها رغم مخالفة ذلك للقانون، إذ كان الموقع من أرض الآثار المحظّر البناء فوقها. وقد أبلغني مدير المخابرات العامة أنه بالاتصال بالسيد السادات طمأنهم بأنه سيبحث حلاً للمشكلة مع وزير الثقافة. وعندما اتصل بي حاولت جهدي أن أبيّن له في لطف وكياسة عجزي عن التصريح له بالبناء في هذا الموقع لأن القانون لا يُبيح البناء في هذه المنطقة، وأن أية مبان تقام عليها تُزال بحكم القانون، فإذا هو يفاجئني بقوله: إذن سأبنيها للمؤتمر الإسلامي. فكررتُ له اعتذاري عن هذا أيضًا لأن البناء محظور على أي نحو كان. وقد أحسستُ أن ردّي هذا قد أغضبه، وكانت القضية كما أرى قضية لا تقبل المجاملة، إذ لو تمّت لكان فيها عدوان على القانون، وهو ما لا يستطيعه وزير مسؤول.

وهناك لقاء آخر جمعنا لا يقل أهمية وقع في الفترة بين وفاة الرئيس عبدالناصر وانتخاب

خلفه رئيسًا للجمهورية. ولم يكن لقاء مواجهة بل عن طريق سكرتيره الخاص وقتذاك السيد محمد أحمد الذي كان قد اتصل بي تليفونيًا ليخطرني بأن السيد أنور السادات قد أصدر أمرًا بإخلاء متحف محمد محمود خليل وحرمه من مقتنياته على الفور، وإيقاف عمليات البناء في «قصر الفنون» الذي كان يُشيّد منذ سنوات ثلاث في حديقة قصر محمد محمود خليل بعد أن اشترتها وزارة الثقافة من الورثة بالتراضي، لأنه قد تقرر استخدام المتحف وقصر الفنون ثكنة عسكرية للحرس الجمهوري ومكاتب لرياسة الجمهورية، نظرًا لوقوعهما عبر الطريق الفاصل بينهما وبين منزل أنور السادات بالجيزة. وكان وقع هذا في نفسي أليما، خاصة أننا كنا في وزارة الثقافة نعاني نقصًا في تمويل مشروعاتنا إذ كانت وزارة الخزانة - بحكم ظروف الحرب - شديدة التقتير علينا، كما كنا في حرج شديد من الإلحاح عليها ونحن نعلم أنها مثقلة بأعباء تدبير شؤون الدفاع لرد العدوان والثأر لهزيمة ١٩٦٧. ومع ذلك كنا توّاقين إلى إقامة منارة للفنون تحتشد فيها كافة الأنشطة الثقافية والفنية التي تفتقر إليها العاصمة افتقارًا شديدًا. وبرغم انشغال الدولة آنذاك بهموم عديدة تأتي في مرتبة سابقة على أمور الثقافة أيّد جمال عبدالناصر المشروع وأعطاه دفعة قوية فخصّص له في الميزانية مائة ألف جنيه سنويًا حتى يكتمل على نحو ما أسلفتُ في الفصل الخامس. وبالفعل تم شراء الأرض في السنة الأولى، ثم أرسيتُ الأساسات في السنة الثانية، ثم شُيّد الطابقان الأول والثاني في السنة الثالثة. وقد أوضحت للسيد محمد أحمد وجهة نظري بوصفي الوزير المسؤول، بأن إخلاء المتحف يعدّ خرقًا للوصيّة التي أؤتمنت الدولة على تنفيذها، واعتراضي على حرمان الناس والشباب خاصة من ثمار مشروع قصر الفنون. ثم رجوته أن يصلني بالرئيس كي أقنعه بوجهة نظري، وأغلب الظن أنه لم يوفّق إلى تحقيق رجائي.

وكان أول إجراء للدولة بعد خروجي من الوزارة في نوفمبر ١٩٧٠ هو نقل محتويات متحف محمد محمود خليل وحرمه والاستيلاء على ما تم تشييده من قصر الفنون وتحويلهما إلى ثكنة ومكاتب لرياسة الجمهورية. وتوثيقًا لهذه الحادثة كتبتُ إلى السيد محمد أحمد رئيس المجلس الوزاري الاتحادي وقت كتابة هذه السطور أطلب منه ذكر ما وقع في ذلك اليوم فردّ مؤكدًا ما حدث على نحو ما قدّمت في الفصل العاشر.

وخلال الفترة نفسها قبل انتخاب أنور السادات رئيسًا للجمهورية في شهري أكتوبر ونوفمبر ١٩٧٠ صدرت توجيهات للوزراء بأن يقود كل منهم مسيرة من موظفي وزاراتهم وعمالها والتوجّه بها إلى قصر القبة لمبايعة الرئيس الجديد. وبطبيعة الحال وجدت في هذا التوجيه ما يجافي كرامة الوزراء ومكانتهم ومسئوليتهم فطلبت من الأستاذ نجيب محفوظ أن يتولّى مشكورًا ترتيب هذا الأمر مع العاملين بالوزارة. ويا لشدّة دهشتي مما كانت تطالعنى به الصحف كل يوم من صور بعض الزملاء من الوزراء وهم يتصدّرون مسيرة المبايعة.

وظهر يوم ١٤ نوفمبر اتصل بي الأخ حسين الشافعي لمقابلته لأمر هام فتوجّهت إلى مكتبه حيت أبلغني أنه قد تقرر عدم إشراكي في الوزارة الجديدة مفسّراً ذلك «بأن عَظمي ناشف على محمود فوزي» بعد أن وقع عليه الاختيار ليكون رئيسًا لمجلس الوزراء، فقلت له إنني لست مستوزراً، ولم أسع من قبل إلى كرسي الوزارة، وإنه من الطبيعي أن يكون لرئيس الجمهورية حق اخيتار من يتعاونون معه. وبعد ظهر اليوم نفسه اتصلتْ بي رياسة الجمهورية لمقابلة الرئيس الجديد في الساعة الثامنة مساء. وبعد أن هنّأته بالمنصب إذا هو يبادرني بقوله إن الرئيس عبدالناصر أوصاه بالسَّهر على راحة الضباط الأحرار، وإن ثمة منصبًا في الخارج يحتاجني للقيام بأعبائه هو منصب سفير مصر في باريس، مضيفًا أنه ينوي أيضًا تعيين الأخ كمال رفعت سفيراً في لندن. ثم التفت إليّ ليخبرني بأن ثمة مَنْ يقول بصعوبة التعامل معي. وحين سألته أن يذكر لي أسماء المتقوّلين بهذا ذكر لي اسم واحد من العتاة أصحاب مراكز القوى فلم أدهش، فعلمي عنه وصحبه أنهم عاشوا لتدبير المكائد والإيقاع بين عبدالناصر والمقرّبين منه، وكنت أحد هؤلاء الذين كيدَ لهم؛ ثم إذا هم وغيرهم من مراكز القوى الأخرى على اختلاف نزعاتهم وتنافرهم يلتقون مصمّمين على المجيء بالسادات إلى رياسة الجمهورية وقد خُيِّل لهم أنهم سيضمنونه طوْع أيديهم يوجّهونه كيف شاؤوا كما تصوّروا. وطبيعي أنه كان من أهم ما يشغل بال هؤلاء أن يتخلّصوا مني ومن غيري من الذين استعصى عليهم الخلاص منهم أيام عبدالناصر. على أنني استدركت بسؤال: كيف تأمل أن أنجح في التعامل مع الغير في الخارج إذا كنت صعب التعامل مع بني وطني في الداخل؟ فقهقه عاليًا ثم استطرد قائلا بأن التعامل في الخارج مختلف عنه في الداخل دون أن يكشف لي عن الفارق بين الحالين. وأردفتُ قائلاً: إن ما نُقل إليك من أنه صعب عليّ التعامل مع الناس حق. ولكن تُرى من هم الناس الذين يصعب عليّ التعامل معهم؟ هم مَنْ لا أخلاق لهم ولا قيم ولا مبادئ، ومن طُبعوا على الشر والسوء والفساد والدس والوقيعة. ثم ما لبثت أن اعتذرت عن قبول منصب السفير مبرّرا هذا الاعتذار بأني أصبو إلى أن أفرغ لاستكمال موسوعة «تاريخ الفن»، فإذا هو يُبدي اندهاشه موضّحًا أن إعفائي على هذا الوجه سوف يُظهره بمظهر مَن يتخلّص من الضباط الأحرار، الأمر الذي لا يوافق عليه خاصة بعد توصية عبدالناصر له بهم، ثم ما لبث أن قال: إن عليك رسالة نحو الثقافة يجب أن تتمّها. وعرض عليّ أن أعمل مستشاراً له دون أن يحدّد مهمّتي في هذا العمل. ولما تبيّنتُ تصميمه وإصراره على بقائي إلى جواره مرحليا في تلك الآونة اقترحت أن أعمل مساعداً له للشؤون الثقافية إذ هذا ميداني الذي أستطيع أن أسهم فيه بخبرتي، فقال راضيًا «ماشي». ثم أردف: إن مهمتك ستكون التخطيط لا التنفيذ إلا فيما يتصل بإنقاذ آثار النوبة فعليك مواصلة جهودك فيه.

وهنا أبلغته بقرب انعقاد المؤتمر الدولي لجمع التبرعات الحكومية لإنقاذ معبد فيله في يوم

١٩ ديسمبر ١٩٧٠، فبادر بإنابتي عنه في رئاسته وإعداد الخطاب الذي سألقيه باسمه. وقبل أن أمضي طلب مني إعداد مشروع متكامل لإحياء ذكرى عبدالناصر، وهو ما تقبّلته بحماسة شديدة. ثم مضت شهور وأنا عاكف على إعداد هذا المشروع بعد أن استعنت فيه بصفوة من المفكرين اللامعين، حتى إذا ما فرغت منه وأرسلت به إليه، انتظرت طويلاً إجابة أو دعوة للنقاش، غير أنني لم أظفر بشيء من ذلك، بل إن السنين مضت دون أن يُكتب لهذا المشروع أن يتحقّق، وكان ما حدث بعدُ يناقض اتجاه إحياء ذكرى عبدالناصر إذ بدأت حملة التشهير به التي لا شك أن السادات كان مُذكيها ومُضرمها. والشيء نفسه حدث بالنسبة لعدد من المشروعات الثقافية والتقارير التخطيطية التي كنت أجهد في إعدادها وأرسل بها إليه فتغفو هي الأخرى عنده مع مشروع إحياء ذكرى عبدالناصر.

وفي لقاء لي مع الأستاذ محمد حسنين هيكل - وكان وقتها على علاقة وثيقة به - أبلغني أن أنور السادات يحمد لي موقفي عند خروجي من الوزارة ويقدّر الروح التلقائية الطيبة التي أبديت بها الاستعداد لترك الوزارة مع عدم رفضي التعاون معه. وأردف هيكل يقول إنه تحدّث طويلاً مع السادات عن وزارة الثقافة والإنجازات الضخمة التي تمّت خلال السنوات القليلة التي تولّيت أمورها فيها مما جعلها واحدة من أهم مآثر ثورة ٢٣ يولية، غير أنه فوجئ - والحديث مازال لهيكل - برغبة السادات في إلغائها ودمج مؤسساتها بوزارة الإعلام، ولذا مضى يؤكد له أن هذا يشكّل العودة بمصر ألف خطوة إلى الوراء، لكنه(أي السادات) لم يأبه لذلك، وأصدر قراره بإدماج الثقافة في الإعلام، رغم اعتراض الأستاذ هيكل على هذه الخطوة بقوله «إن الثقافة الرفيعة التي تضطلع بها الدولة لا يجوز أن ينطبق عليها نظام الكم المتبع في وزارة الإعلام، فهي قلعة يحجّ إليها من يريد».

واستطرد الأستاذ هيكل يقول إن د. لويس عوض قد كتب مقالاً باسم «محاذير الثقافة» تعرّض فيه لمشكلة الكم والكيف، وإنه قد ذكرني بكل تقدير وعدّد جهودي في حقل الثقافة مؤكداً أن بصماتي عليها متعدّدة وأنني أنفرد بين وزراء الثقافة بهذه المزايا، ثم إنه قد هاجم سياسة وضع الثقافة في معادلات الكسب والخسارة، غير أنه عُدل عن نشرها في الأهرام حتى لا يسبّب حرجًا لأحد[1].

وأذكر أيضًا في معرض هذا الحديث أنني صارحت الأستاذ هيكل عندها بأنني كنت أرسل تقاريري إلى السادات دون أن أدري مصيرها، فإذا هو يقول: «أنت خير مَن يعرف أنور، فهو لم يتغيّر، وكل ما زاد عليه هو عبء السلطة. لقد كنا نشكو أيام عبدالناصر من تركيز القرارات، فإذا ما نخشاه الآن هو تسيّب القرارات».

وفي مطلع شهر يونية ١٩٧٢ وكنت ما أزال مساعداً لرئيس الجمهورية تلقيت دعوة من

الحكومة البريطانية بمناسبة افتتاح معرض توت عنخ آمون بالمتحف البريطاني نظراً لجهدي السابق في إعداد هذا المعرض إبان عملي وزيراً للثقافة. وحين هممتُ بصعود سلّم الطائرة برفقة زوجتي فوجئت بأحد ضباط الشرطة يقترب مني طالبا إليّ العودة إلى استراحة المطار لأن ثمة اتصالاً هاتفيّا هامّا ينتظرني، فعدت إلى الاستراحة لأجد رسالة من اللواء أحمد إسماعيل على مدير المخابرات العامة للقائه لأمر هام وعاجل، فذهبت إليه بمقر المخابرات العامة مستفسراً عن هذا الأمر الهام العاجل الذي أدّى إلى تعويقي عن السفر على هذا النحو الشاذ المستغرب. فلقد كان سفري تلبية لدعوة من الحكومة البريطانية ولم يكن ثمة اعتراض من الحكومة المصرية عليه ـ بل لقد صدر به قرار جمهوري ـ وكانت هذه الدعوة معلنًا عنها من قبل ومحدّدة بتواريخ دقيقة ومدّتها ستة أيام، حيث دُعي إلى الحفلات الرسمية التي ستقام خلالها كبار الشخصيات الثقافية والأثرية والفنية بالعاصمة البريطانية. واستطردت أقول إن تأخري عن تلبية الدعوة فيه حرج كبير لي، إذ ينطوي على نقض لموافقة سالفة لم يسبقه اعتذار، وإذا هو يردّ علي في هدوء بأنني مطلوب في تحقيق خطير لا يحتمل التأجيل أمام النائب العام، وأنه يمكنني السفر بعد الإدلاء بشهادتي، فلم أجد بدّا من تلبية نداء القضاء.

وفي اليوم نفسه اتصل بي النائب العام محمد ماهر حسن تليفونيّا محدّدًا لي موعداً للقائه في مقرّ مجلس الثورة بالجزيرة. وحين بدأ المحقّق بسماع أقوالي أصررتُ على أن أسجل إجابتي مكتوبة قبل أن أمليها عليه. وكان لابد أن يعود المحقّق إلى النائب العام ليأخذ رأيه بهذا المنهج الذي لم يجر العرف عليه، وانتهى الأمر إلى الأخذ بما طلبت.

وليس ثمة ما يدعو إلى الإسهاب في تفصيلات ذلك التحقيق، ولعلّي أوجز بأنه بدأ بسؤالي عن تاريخ حياتي ودوري في الثورة، وعلاقتي بالمغفور له الزعيم جمال عبدالناصر والمرحوم المشير عبدالحكيم عامر إلى غير ذلك من تفصيلات. ثم إذا المحقق يفاجئني بأن الموضوع الذي جئت من أجله هو علاقة الصداقة التي تربطني بالسفير محب عبدالغفار. وما لبثت أن تبينت أن كل ما سبق من تحقيق مُسهب لم يكن الغرض منه سوى الوقوف على تفصيلات حياته وتاريخه واتجاهاته السياسية وعلاقاته بالأجانب. وقد أطال المحقّق حول آرائه السياسية والأحاديث التي كانت تدور بيننا حول سياسة الدولة ومصادر معلوماته ومعلوماتي حول هذا الموضوع، حيث وجدت نفسي في موقف الدفاع عن الصديق محب عبدالغفار، الرجل الذي لا يتطرق الشك إلى وطنيته، وكنت كلما زدت دفاعًا عنه بحق ازدادت الأسئلة وتنوّعت أو دارت حول نفسها في حلقة مفرغة، غير أنني لم أتراجع بل ازددت إصراراً على موقفي الذي أؤمن به، وانتهى التحقيق كما بدأ إلى لا شيء.

والأمر اللافت للنظر أن التحقيق الذي جرى مع السفير محب عبدالغفار منذ شهر مايو ١٩٧٢، كان مفروضًا انتهاؤه إلى محاكمته أمام محكمة مدنية، لكنه حوكم أمام مجلس

عسكرى شُكِّل يوم المحاكمة نفسه التى استغرقت جلسة واحدة صدر عليه الحكم فيها بالسجن عشر سنوات مع الأشغال الشاقة. أما ما يدعو إلى التساؤل حقًا بل والسخط والريبة فهو أن الدبلوماسي الأمريكي مارشال وايلي الذي اتُّهم السفير محب بأنه يتخابر معه ـ وكان يشغل منصب الشخص التالي للقائم بأعمال السفارة الأمريكية بالقاهرة ـ قد ظل يزاول عمله في مصر لمدة عامين كاملين بعد صدور الحكم على محب عبدالغفار! فهل كانت الحكومة المصرية تجامل من اعتبرته من الجواسيس الأمريكيين بتركه ينعم بمزايا منصبه طول هذه المدة دون إبعاده أو اتخاذ موقف من حكومته؟ ولقد شاء الحظ العاثر لهذا الرجل البريء أن يظل في السجن أربعة أعوام كاملة يعاني فيها من ظلم فادح دون أن يقترف ذنبًا أو جريمة. ثم خرج بعد هذه السنين الأربع محطَّمًا كسير الخاطر، لم ينعم بعافيته التي كانت مضرب المثل إلى أن اختاره الله إلى جواره إثر نزيف في المخ كان لا شك نتيجة للأسى الذي اعتصره من التشهير به ـ وهو الرجل الأبيّ المعتد بنفسه ـ ثم إيداعه السجن وما لقي فيه من مهانة.

ولقد خلصت من ذلك التحقيق وما انتهى إليه إلى عدّة انطباعات:

أولاً: إنه كان محرّمًا على المصريين في تلك الآونة التي رفعت زيفًا شعار الديموقراطية أن يتحدثوا حتى في مجالسهم الخاصة داخل بيوتهم عن سياسة بلدهم وإبداء رأيهم فيها مهما كانت مغرقة في الوطنية.. منتهى الديموقراطية!

ثانيًا: إنه محرّم على المصريين، لا سيما مَن يجيد اللغات الأجنبية منهم، أن يطالعوا المجلات والكتب الأجنبية المطروحة في السوق المصرية التي كانت تتناول السياسة المصرية أو سياسة منطقة الشرق الأوسط أو حتى السياسة العالمية، وأن يتناولوا ما جاء بها بالتقييم والتحليل والمناقشة سلبًا كان ذلك أو إيجابًا، سواء جرى ذلك في مجالسهم الخاصة أو مع الأجانب الذين يعرفون تفاصيل تلك الأخبار أو المقالات معرفة دقيقة، حتى ولو كانت تلك المناقشة للدفاع عن وجهة نظر مصر وسياستها وإلا عُدّ ذلك تخابرًا مع دول أجنبية.

ثالثا: عدم ثقة نظام الحكم وقتذاك بإخلاص المصريين لوطنهم مهما شهدت لهم مواقفهم السابقة وتاريخهم المشرّف أو مكانتهم في الدولة مما يشير إلى اهتزاز ثقة الحاكم بنفسه وفزعه من ضياع السلطة.

رابعا: أن أجهزة التنصّت والتسمّع كانت مازالت تُسلَّط على بيوت الناس وتليفوناتهم وأسرارهم على الرغم من الدعاية المسرحية الفادحة عن إيقاف أجهزة التجسّس وإحراق الشرائط القديمة وهدم السجون وإغلاق المعتقلات وإطلاق الحريات وعودة الديموقراطية.
ومعذرة للاستطراد، فلقد كنت واحدًا ممن صدّقوا ما أعلنه السادات ليلة ١٤ مايو ١٩٧١ عن عودة الديموقراطية وسيادة القانون واحترام الحرية الفردية وحرق التسجيلات الصوتية ومنع

التجسّس على المنازل والأسرار الشخصية للمواطنين . . إلخ . صدّقته وقتها فبعثت إليه برسالة قصيرة أحيّي فيها هذا الاتجاه . غير أن أحداث ١٤ مايو أو ما يسمّونه «ثورة التصحيح» كانت في حقيقة الأمر نهاية للصراع على السلطة وبداية لثورة مضادة بعد أن انتزع السادات انتزاعًا السلطات التي كانت لخصومه ، ثم اعتقلهم وقدّمهم إلى المحاكمة .

خامسًا : ضيق السلطات بأية نكتة تقال بين شخصين في جلسة وديّة داخل البيوت عن طريق استراق السمع بالأساليب البوليسية المختلفة .

سادسا : إن السلطة بعد أن فازت على منافسيها في معركة الصراع على الحُكْم رأت استبعاد الأنداد الذين شاركوا في ثورة ٢٣ يولية مشاركة حقيقية فعّالة بطريقة تسيء إليهم وأن تستبدلهم بغيرهم .

ولقد أدركتُ بعد انتهاء هذا التحقيق كم كنت مخطئًا حين اطمأننتُ إلى دعوة السادات فقبلت منصب مساعد رئيس الجمهورية ، وما كان أجدر بي يومئذ أن أصرّ على الاعتذار ، إذ اتضح لي بعدُ أنه كان يراد بهذا المنصب أن يكون اسميًا لا حقيقيًا ، ولعله كان خطوة أولى من خطة للسادات ذات مراحل تهدف في النهاية إلى التخلّص من النظراء أعوان عبدالناصر بوسائل متنوعة ، ولاسيما مَن شاهدوا مواقفه الذليلة أمام عبدالناصر ولا يحب هو أن يذكرها أحد ، ويتمنّى لو استطاع أن يطمسها من ذاكرتهم .

بعد أيام قليلة من انتهاء التحقيق مع السفير محب عبدالغفار طالعتني الصحف بنبأ إعفائي من منصبي مساعدًا لرئيس الجمهورية ، وكم حمدت الله على أن تحرّرت من ذلك المنصب الأجوف لأتفرغ لما أحب ، وعلى أن الأمر انتهى عند هذا الحد . فلقد نُميَ إلى علمي من مصدرين لا يتطرق الشك إليهما كانا مقرّبين يومئذ إلى السادات أن نيّته كانت مبيّتة للإضرار والغدر بي من قبل هذا التحقيق في الفترة من نوفمبر ١٩٧٠ إلى مايو ١٩٧١ ، وذلك بتلفيق تهمة لي من أدنس التهم وأدنئها ، ولم أكن وقتها أمضيت في منصبي مساعدًا لرئيس الجمهورية أكثر من شهور معدودة .

ولعل ما جاء على لسان السيد شعراوي جمعة وزير الداخلية حين أحيل إلى محكمة الثورة في شهر أغسطس ١٩٧١ ما يفسّر هذه النيّة الغادرة ، وذلك حين أجاب على سؤال وجّهه إليه المدعي العام الاشتراكي هو :

س : وجُدت أشرطة فيها تسجيل لمكالمات للدكتور ثروت عكاشه وهو نائب رئيس الوزراء . . . أعني وهو في الحكم ، فهل كنت أنت الذي وضعت تليفونه تحت المراقبة؟

بقوله :

ج : أي مكالمات تليفونية لغاية ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٧٠ كانت بأمر الرئيس عبدالناصر ويطّلع عليها ونظام البوستة عندي من صورتين صورة للمعلومات للرئيس وصورة لي بوزارة الداخلية [وكم أعجب لهذا القول، فلقد ذكرتُ قبل ما قاله له جمال عبدالناصر في هذا الصدد في حضرتي وأمام غيري. . [انظر صفحة ٩٥٠ وما بعدها]. وبالنسبة لثروت عكاشة بالذات فالرئيس السادات يعلم هذا تمام العلم. وأنا أمام سامي شرف في القناطر ومن فترة قريبة أخبرته [السادات] بهذه المحادثات وطلب مني «طَلَبًا» اعتذرتُ عن تنفيذه(*).

ولعل في هذه الإجابة التي جرت على لسان السيد شعراوي جمعة ما يفصح الإفصاح كله عمّا كان يضمره أنور السادات وما كان ينويه من شرّ يؤذيني به، وأظنه كان شرّاً مستطيراً. يدلنا على هذا إصرار وزير الداخلية على ألا يبوح بما كان يُدبَّر لي. وإنني لشاكر له اعتذاره عن تنفيذ رغبة رئيس الجمهورية، كما أحمد الله على أن كُتب لي النجاة مما كان يُدبَّر لي من كيد وإيذاء.

على أن اطمئناني إلى إمكان قيامي بالسفر بعد زوال هذه الغُمّة جعلني أبادر إلى الاتصال بالسفير البريطاني لأسأله عمّا إذا كانت الدعوة التي تلقّيتها إلى بلاده ما تزال قائمة بعد أن لم تعد لي صلة بمنصبي، فأكّد لي أنها دعوة رسمية موجّهة إلى شخصي وشخص زوجتي. ورغم تأكيده لي أصررتُ على أن يعاود الاتصال ثانية بحكومته للتعرّف على قرارها. وفي الليلة نفسها اتصل بي ليؤكد ما قاله في الصباح متمنيًا لي رحلة طيبة.

طلبتُ أحمد إسماعيل لأبلغه أنني قررت السفر إلى لندن فإذا هو يقول مرتبكًا: لكنك لن تستطيع استخدام جواز سفرك الدبلوماسي، ولابد من مهلة لاستخراج جواز سفر عادي. وعجبت لهذا المسلك الذي يدل على عدم دراية صاحبه بنصوص القانون أو على تجاهله إياه، وأوضحت له أن قانون الدولة يجعل من حق السفير السابق والوزير السابق استخدام جواز سفر دبلوماسي طيلة حياته هو وزوجته، وأن ما يتعلّل به لتعويقي عن السفر هو تعلّل غير قانوني. وتوجّهت إلى المطار حيث اكتشفت أن ثمة أمراً بمنعي من السفر مرة أخرى، فطلبت أحمد إسماعيل تليفونيّا مستفسراً عن سبب هذا المنع، فأمهلني لحظات ريثما يتصل بوزير الداخلية. ولم تمض دقيقة حتى اتصل بي معتذراً بأنه لم يكن قد أبلغ وزارة الداخلية بعد بإلغاء أمر منعي من السفر.

وصلت لندن لأجد حشداً كبيراً من الرسميين ورجال الثقافة والآثار والفنون الإنجليز في استقبالي؛ وفوجئت بوجود المرحوم الأخ كمال رفعت سفيرنا في لندن ومعه مستشار

(*) أصرّ المرحوم شعراوي جمعة على كتمان وعدم ذكر موضوع هذا الطَّلَب. (انظر كتاب «رجال عبدالناصر والسادات» للأستاذ كمال خالد المحامي. دار العدالة ١٩٨٦ صفحة ١٤٣ و ١٤٤).

السفارة، وإذا هو يبلغني بأنه سيقيم بالسفارة حفلاً لتكريمي. وحاولت طوال الطريق من المطار إلى الفندق أن أثنيه عن عزمه خشية أن يحرجه هذا التصرف أمام رئيس الجمهورية، لكنه أصرّ على موقفه بشهامته المعهودة إصراراً شديداً، وفعل.

أمضيت أسبوعًا حافلاً بين لندن وستراتفورد أون آفون لقيت فيه من التكريم والاحتفاء ما أعجز عن وصفه. وفي يوم ٢٧ يونية بينا كنت وحدي في غرفتي في فندق «لندن دري» إذا مكالمة تليفونية من شخص مجهول يخطرني بأنه مكلف بأن ينقل إليّ رسالة على جانب كبير من الأهمية، طالبًا لقائي ومستفسراً عما إذا كنت وحدي أم بصحبة غيري. وبعد نصف ساعة دخل غرفتي شخصان إنجليزيان أبلغني أحدهما أنهما من المخابرات البريطانية وعرضا عليّ بطاقتيهما، وتبيّنت من الصورتين الملصقتين مطابقتهما لشكليهما. بادرني الأول قائلاً: وصلتنا اليوم من القاهرة معلومات بأن الشكوك بدأت تثار حولك من جديد بخصوص قضية السفير محب عبدالغفار، وأنك قد تتعرض إلى متاعب عند وصولك إلى القاهرة وربما إلى إلقاء القبض عليك. وقد رأت حكومتنا - بوصفك ضيفًا عليها - أن من واجبها إبلاغك بهذا التطور، حتى تقدّر موقفك تقديراً سليمًا وتتخذ قراراً، وأيا كان قرارك فنحن على استعداد لتقديم العون.

شكرته بطبيعة الحال على تجشّمه مشقّة الحضور لإبلاغي بهذا الأمر، قائلاً له إن قراري هو العودة إلى وطني دون تردّد فليس ثمة ما أخشاه.

وهنا ألح عليّ أن أفكّر بالأمر مليّا وأن آخذ الوقت الكافي لذلك ريثما يعود إليّ ثانية ليعرف قراري، مؤكداً من جديد أن حكومته ستبذل العون على الصورة التي أراها. وأجبته شاكراً بأن الأمر لا يقتضي إعمال فكر أو تدبّر وأن قراري هو العودة، فرجاني قبل انصرافه أن أكتم أمر هذا اللقاء حتى عن أصدقائي البريطانيين.

وعدت إلى مصر.

* * *

بعد أن انتهت تلك المهزلة، طلب إليّ الأستاذ محمد حسنين هيكل في يوم لا أذكره في منتصف عام ١٩٧٢ أن ألقاه فلقيته في مكتبه بالأهرام، وإذا هو يُنهي إليّ في حرج أن تعليمات قد صدرت إليه بوصفه مشرفًا على دار المعارف بالتوقّف عن نشر بقية أجزاء موسوعة تاريخ الفن «العين تسمع والأذن ترى» التي كنت تعاقدت مع دار المعارف على نشرها حين كنت رئيسًا لمجلس إدارة البنك الأهلي المصري عام ١٩٦٥، وقد أخرجت دار المعارف منها جزأين صدر أولهما عام ١٩٧١ والثاني لم يكن مضى على ظهوره حين لقيته إلا أسابيع قليلة. ولم يترك لي الأستاذ هيكل أن أتساءل عن مصدر هذه التعليمات، إذ ألمح إليّ أنها ليست صادرة من مسؤول كبير في مجال الثقافة والإعلام كما قد أظن، فما كان له أن يقبل تنفيذها في تلك الحال. وفهمت بطبيعة الحال أن المعنيّ هو رئيس الجمهورية[٢].

وكما تفعل الطيور المهاجرة في مواسم الجفاف أخذتُ جزأين آخرين من الموسوعة كانا قد أعدّا للطبع وقصدت بيروت. وقبل أن يغشانا المساء كان في زيارتي بالفندق الدكتور عبدالوهاب الكيالي مدير المؤسسة العربية للدراسات والنشر. أتى يعرض عليّ أن تقوم مؤسسته بنشر بقية أجزاء الموسوعة كلها، فلم تمض ساعة واحدة حتى كان العقد ممهوراً بتوقيعينا.

شهر واحد مضى بعد ذلك وإذا بالأستاذ إسلام شلبي رحمه الله الذي تربطه علاقة وثيقة بالدكتور الكيالي يخطرني بما هو أغرب من الخيال: إن وفداً من معارف الدكتور الكيالي قد توجّه إليه مدّعيا أنه موفد من قبل سلطات مصرية لم يكشفوا عنها، ناصحًا إياه بأن يتراجع عن تنفيذ العقد المبرم معي وإلاّ تعرّض لمصادرة مطبوعاته في مصر، وكذلك لإحجام المثقفين المصريين عن تقديم مؤلفاتهم إليه تحت ضغط من السلطات المصرية!

وكان طبيعيًا أن أحلّ هذا الناشر الفاضل من اتفاقه معي حفاظًا على مصالحه، على أن أتدبّر الأمر في هدوء بعد ذلك. وكان أن كتبت إلى السيد محمد حافظ إسماعيل مستشار رئيس الجمهورية لشؤون الأمن القومي ورئيس ديوان رياسة الجمهورية خطابًا في الخامس عشر من أكتوبر ١٩٧٢ سردت فيه تفاصيل ما بلغني مبديًا دهشتي من أن تمارس الدولة بوساطة مجهولين ضغطًا لحرمان مواطن من مزاولة حقّه في نشر كتاب فني خارج حدودها بعد أن سلبته هذا الحق داخلها، ورجوته أن يجلو لى الأمر، هذا نصه:

«تعلمون سيادتكم أنني بدأت منذ عام ١٩٦٢ بتأليف موسوعة عن تاريخ الفن عبر العصور(تصوير ـ عمارة ـ نحت ـ موسيقى ـ دراما ـ الفكر الأسطوري) وانتهيت من تأليف الأجزاء الثلاثة الأولى عام ١٩٦٦ وسلّمتها إلى دار المعارف التي أصدرت منها جزأين وسيصدر الجزء الثالث عما قريب، ولظروف تعلمونها أوضحتها لسيادتكم من قبل اعتذرَتْ دار المعارف عن استكمال طبع باقي الأجزاء. وقد عرض عليّ أحد الناشرين في بيروت أن يتولّى نشر بقية الأجزاء، وتم التعاقد بيننا بالفعل، غير أن الناشر أبلغني في أواخر شهر يوليو أن وفداً من معارفه اللبنانيين قد توجّهوا إليه مدّعين أنهم موفدون من قبل جهات لم يكشفوا عنها، ناصحين إياه بأن يتراجع عن تنفيذ العقد وإلاّ تعرّض إلى مصادرة مطبوعاته في مصر وإلى إحجام المثقفين المصريين عن تقديم مؤلفاتهم إليه تحت ضغط من السلطات المصرية. وبدا لي أن الناشر قد انزعج وطلب مني أن أكشف له عن حقيقة الأمر حتى لا يتعرض إلى مخاطر لا أرضاها له. وفي اعتقادي أن هؤلاء المجهولين الذي يدّعون تمثيل جهات مصرية، إنما هم جماعة تصطاد في الماء العكر، ولكن ليطمئن قلبي، ولأستطيع تبديد مخاوف الناشر الذي لا ذنب له، أرجو من سيادتكم التكرم بإفادتي بحقيقة الأمر».

فجاءني منه الرد التالي عجلاً في السابع عشر من الشهر نفسه قائلاً:

«إيماء إلى كتابكم بتاريخ ١٥ أكتوبر ١٩٧٢، أتشرف بالإحاطة أن التعاقد الذي تم بينكم وبين أحد الناشرين في لبنان حول مؤلفكم عن تاريخ الفن عبر العصور، يعتبر من وجهة نظرنا عملاً تجاريًا خالصًا، لكم حق ممارسته بحرية تامة. وإذ نتمنّى لكم التوفيق في مجال نشاطكم ذلك، أرجو أن تقبلوا أطيب تحياتي».

وكان مما عجبت له أن يوصف هذا العمل الفني بأنه عمل تجاري مع أنه بعيد كل البعد عن التجارة، ولما فاتحت الأخ محمد حافظ إسماعيل رحمه الله بهذا الذي أعجب له رجاني أن أحني رأسي للعاصفة حتى تمرّ. وأشهدُ أنه كان في تلقّيه رسالتى وفي سرعة الرد عليها كريمًا سمحًا كعهدي به دومًا.

وقد اتصلت على الفور بالدكتور الكيالي رحمه الله الذي بادر بالمجيء من بيروت للاطلاع على خطاب رياسة الجمهورية المتضمّن عدم الاعتراض على نشر كتابي، وحرصت على أن أزوّده بصورة منه لتكون سلاحًا في يده إذا حاول أحد أفراد العصابة الموعز إليها والسابق الإشارة إليها أن يعود إلى محاولة ابتزازه. ومضت الموسوعة في طريقها المرسوم، فأصدرت المؤسسة العربية للدراسات والنشر ثلاثة أجزاء منها[٣]، كما أصدرت الهيئة المصرية العامة للكتاب ستة أجزاء أخرى[٤]، وتعاقدت معي على نشر أجزاء أخرى، وأصدرت دار سعاد الصباح للنشر الجزأين الحادى عشر والثاني عشر[٥]، كما نشرت دار المستقبل العربي الجزء الثامن[٦]، بل لقد أصدرت دار المعارف نفسها الجزء الثالث منها[٧].

إلا أن هذه المهزلة التي كنت ظننت أنها أسدل عليها الستار سرعان ما رُفع عنها الستار مرة أخرى بمصادرة الجزء الخامس من الموسوعة الذي يشمل سلسلة المحاضرات التي ألقيتها بالكوليج ده فرانس - والتي ظهرت باللغة الإنجليزية فيما بعد عن دار رينبيرد للنشر[٨] - عام ١٩٧٣ عن «التصوير الإسلامي الديني والعربي».

وحين أبلغني الناشر بهذا الإجراء اتصلت بمسؤول الرقابة في وزارة الإعلام والثقافة الذي أخطرني بأن الوزارة أرسلت إلى الأزهر نسخة من الكتاب لاحتوائه على صور للرسول عليه الصلاة والسلام. وقد لفتُّ نظره إلى هذه المخالفة للنظم المتبعة عند الاعتراض على محتوى كتاب من الكتب بأنه ينبغي عندها مناقشة المؤلف لإمكان حذف ما يعترض عليه قبل مصادرته. وقصدت في الحال فضيلة الإمام عبدالحليم محمود شيخ الأزهر وقتذاك (١٩٧٨) لأستفسر منه عن جليّة الأمر، فأوضح لي رحمه الله في صراحة أن كل ما حدث هو أن وزارة الثقافة والإعلام أرسلت إليه نسخة من هذا الكتاب مشفوعة بخطاب إدانة من شأنها استعداء الأزهر ضد الكتاب، وأنه لم يكن له خيار إلاّ عرض الكتاب والخطاب على المجلس الأعلى للبحوث الإسلامية ليرى فيه رأيه. فأوضحتُ له أنني لم أنشئ هذه المنمنمات بل هي صور تاريخية ضمن مخطوطات فارسية وتركية إسلامية موجودة بمتاحف العالم ودور الكتب، بل إن عددًا كبيرًا من الصور المنشورة في الكتاب مأخوذ من أصول موجودة في دار الكتب المصرية

ومتحف الفن الإسلامي اللذين يتبعان وزارة الثقافة ذاتها التي تحتفظ بأصول هذه الصور معروضة أمام الجمهور بينما تعترض في الوقت نفسه على نشرها مطبوعة أو مستنسخة، وأن مكتبات القاهرة تعرض للبيع كتبًا أخرى عربية فيها صور منمنمات فارسية وتركية ترمز إلى الرسول عليه الصلاة والسلام مثل: «أطلس الفنون الإسلامية» الذي طبعته جامعة بغداد بمطابع جامعة القاهرة من تأليف الدكتور زكي حسن، غير أن فضيلته ردّ على ذلك بأن الخطأ لا يجيز الخطأ. وهنا اقترحتُ عليه نزع الصور الرامزة إلى الرسول من الكتب - إذ إنها في أغلبها ملصقة بصفحات الكتاب لصقًا - من أجل إنقاذ مجهود الباحث ومال الناشر من أن يضيع سدى، فوافق على عرض وجهة نظري على المجلس الأعلى للبحوث الإسلامية وأوفى الرجل بوعده، غير أن خطاب الإدانة الموجّه من وزارة الثقافة كان أقوى من اقتراحي بنزع الصور الرامزة للرسول، فأصدر المجلس بيانًا برفض التصريح بنشر كتابي وتداوله وتحريم كل كتاب يتناول بالرسم أو بالتصوير شخصية الرسول عليه الصلاة والسلام أو شخصيات الصحابة رضوان الله عليهم [٩].

على أن المصادرة تلك رغم تخوّفي الشديد من أن تلحق الضرر بالناشر جاءت لدهشتي على العكس، فقد تضاعف سعر النسخة لصالحه عشرة أضعاف، وزاد الإقبال على الكتاب في البلاد العربية، ولّما تمض خمسة أعوام حتى نفد عن آخره.

* * *

ولم أكد أسمع بنشوب معركة أكتوبر ١٩٧٣ حتى توجّهت إلى مقرّ القيادة العسكرية، وتركت للرئيس السادات رسالة خطّية أضع فيها نفسي تحت تصرّفه في أي موقع من مواقع المجهود الحربي يراني أهلاً له، غير أنني لم أتلق منه ردًا. وعلى أية حال فكم زهونا جميعًا بهذا النصر المبين الذي حقّقته لنا قواتنا المسلحة بجميع فروعها وبتنا مرفوعي الرؤوس بعد أن نكّسناها أعوامًا. ومن الحق القول إن قرار الحرب الذي اتخذه الرئيس السادات كان قرارًا شجاعًا حاسمًا ردّ الأمور إلى نصابها، وما من شك في أن هذا القرار كان أمنية كل محارب بل كل مصري، فمصر تأبي الضيم، وتلك شيمتها منذ أن كانت، إذا ما سقط اللواء من يد خفّت أخرى إلى رفعه.

وحين قام الرئيس السادات بمبادرته بزيارة القدس أعترف أنني كنت مبهورًا بما وقع لما كنت أتصوّره بأنه بداية لنشاط سياسي محنّك يكشف به تعنّت إسرائيل أمام العالم، لا يعطي وعدًا ولا يرتبط بعهد وإنما يعود إلى الدول العربية الشقيقة ويعرض خطة ذكية للمناورة السياسية التالية مشركًا الشرق والغرب في القضية مورّطًا إسرائيل، فبعثت إليه في ٣٠ ديسمبر ١٩٧٧ برسالة أؤيده في رغبته في تحقيق السلام متمنيًا له النجاح، مضيفًا أن كل انتصار يحققه هو انتصار لثورة ٢٣ يولية. وإلى القارئ نصّها:

«منذ أن سمعت نبأ مبادرتك الشجاعة المذهلة التي أردت أن تصل بها إلى تحقيق السلام عبر أقصر الطرق وأنا أتتبع أخبارها بإحساس المواطن المصري العادي الذي أصبح السلام يمثّل أمله في الخلاص من كل همومه. ولأنني أعرف حق المعرفة وعورة هذا الطريق وحجم العثرات التي تملؤه فقد أحببت في تجرّد تام عن أي غرض شخصي أن أصارحك بعمق مبادرتك في نفسي وبمدى ما أحسّه من تأييد لهذا الموقف الحكيم، فمن حقّك أن تسمع جميع الأصوات المؤيدة لك والواقفة إلى جانبك تدعّمك حتى تحقق لها الحلم المنتظر العظيم لمصر التي قمنا معًا لنعيد بناءها ذات يوم، والتى ما يزال قلبنا يلتئم حولها، فإن كل انتصار تحققه هو انتصار لثورة ٢٣ يولية، وهو مصدر فرحة عميقة لكل من قاموا بها في غسق الماضي من أجل إطلاق فجر المستقبل المشرق بكل الآمال، فليمدّك الله بكل القوة والصلابة حتى تتكلّل جهودك بالنجاح».

وقد رد عليّ برسالة شكر مسهبة أكّد فيها أنه قام بهذه المبادرة بإرادته المنفردة، ويؤكد أن ما يحققه من انتصارات في شتى الميادين إنما هو تتويج لثورة مصر الخالدة، وإلى القارئ نصها:

«تلقّيت بسرور رسالتكم التي بعثتم بها إليّ حاملة لي تأييدكم الصادق لنا في مبادرتنا من أجل السلام. ولقد تأثرت لعباراتكم الرقيقة التي سطرتموها في هذه الرسالة والمعبّرين بها عن عميق تقديركم للجهود المتواصلة التي نبذلها لإنهاء النزاع العربي الإسرائيلي، والوصول إلى تسوية سلمية شاملة نسترد بها الحق العربي كاملاً غير منقوص وترتفع راية السلام الحقيقي خفّاقة في عزة وكرامة ويستقر الأمن والأمان في ربوع منطقتنا.

لقد قمنا بهذه المبادرة بإرادتنا المنفردة والتزمنا بهذه المسؤولية التاريخية الكبرى التي كان لها مداها لدى العالم أجمع، وإننا الآن بكل الثقة والإيمان نخوض معركة السلام المحفوفة بكل الصعاب والعقبات كما خضنا من قبل بالإرادة الصلبة معركة أكتوبر المجيدة التي حققنا بها أكبر انتصار عرفه تاريخ الأمة العربية منذ أجيال. ويسعدني أن أقول إن ما حقّقناه أو نحقّقه من انتصارات في شتى الميادين هو تتويج لثورتنا الخالدة التي حملنا لواءها جميعًا وفجّرناها من أجل كرامة مصر ورفعة مصر ومجد مصر، وإننا بعون الله وتوفيقه سوف نواصل المسيرة بخطى واسعة للوصول بها إلى أشرف مكانة وأسمى منزلة ونحقّق ما يصبو إليه شعبنا من الخير والرفاهية والرخاء.

وإنني لأعرب لكم عن مزيد امتناني وكل اعتزازي بما أبديتم من مشاعر التأييد، وصادق الأماني لنا بالنجاح في تحقيق السلام من أجل وطننا وأمتنا وأبعث إليكم بأجمل الشكر القلبي راجيًا لكم كل الصحة والسعادة والتوفيق».

وبعد ما نُشر في الصحف بمصر والخارج عن معاهدة كامب داڤيد وما تحتوي عليه من نصوص رأيت من واجبي أن أكتب إلى الرئيس السادات برأيي في هذه الخطوة في أول أبريل ١٩٧٩، إذ كنت أرى أنها لم تحقق ما كنا نعقده عليها من أمنيات، وإلى القارئ نص هذه الرسالة:

« من نفس منطلق الإخلاص للوطن وفي تجرّد تام عن أي غرض شخصي مثلما كتبت إليكم في

٣٠ ديسمبر ١٩٧٧ أؤيد مسعاكم للسلام، وبعد أن اطّلعت على نصوص معاهدة كامب دافيد المنشورة في الصحف أحب أن أصارحكم بأن هذه النصوص في جملتها لا تفي بما كنا ننشده من أمانٍ ولا تحقق ما كنا نبغي. وإنني لأسأل الله أن يوفقكم في خطواتكم القادمة بما تحققون به ما فات» .

غير أن هذه الرسالة لم أتلق عليها ردّاً .

* * *

وفي بداية الحملة المدبّرة التي استهدفت تشويه الرئيس جمال عبدالناصر بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وبعد أن نجحت السلطة في استمالة بعض الضباط الذين شاركوا في تنظيم الضباط الأحرار إلى كتابة مقالات ينتقدون فيها افتقاد الديموقراطية في العهد السابق إلى غير ذلك من سلبيات ، فوجئت ذات صباح بالمرحوم الأستاذ موسى صبرى رئيس مجلس إدارة دار أخبار اليوم يطرق عليّ باب كابينتي بشاطئ المنتزة دون موعد سابق ، ومضى يحاول إغرائي بفتح صفحات صحيفته اليومية أمامي لأكتب ما أشاء وأسجّل فيها مؤاخذاتي على النظام السابق وبخاصة على هزيمة ١٩٦٧ . وقد صارحته على الفور بأن الساحة مزدحمة بمن يكتبون عن سلبيات العهد السابق كُرِّستْ لهم أبوابٌ وأعمدة وصفحات ثابتة بالصحف والمجلات للنيل وبانتظام وإصرار من عبدالناصر وعهده منذ وفاته إلى أن يشاء الله ، ولست أشك في أن الجميع يعرف أن له أيضًا إيجابيات قد تفوق سلبياته غير أنها مما حُجب عن الناس . فإذا كان يتيح لي أن أتحدّث عن هذه الإيجابيات صوتًا مؤيداً مقابل عشرات الأصوات المعادية فإننى على استعداد لذلك . فمضى يعاود إغرائي بوفرة الأموال المرصودة للكُتّاب المشاركين ، وإذ تبينّ له رفضي الصريح المشاركة في حملة الانتقادات حاول أن يسبغ النية الصادقة على زيارته فسألني عن الموضوعات الأخرى التي يمكنني أن أكتب فيها لصحيفته ، فقلت إنها الموضوعات الحضارية التي تتناول الثقافة والفنون في مصر بغير حدود ، وهي مجال دراساتي واهتمامي . وأدرك عندها ألا فائدة فيما جاء من أجله وغادرني وهو يعدني بأن يعاود الاتصال بي . ومرت الأيام وتأكد لي أنه كان اللقاء الأول والأخير . وما من شك في أن مجيئه إليّ لم يكن عن دافع ذاتي بل كان عن تكليف من صاحب الأمر الذي كان وراء تلك الحملة التي أضرم نارها .

* * *

وفي نهاية عام ١٩٧٢ وصلتني رسالة من مدير «الكوليج ده فرانس» بباريس يبلغني فيها أن مجلس أساتذة هذا المعهد العريق قد وقع اختياره عليّ لإلقاء سلسلة من المحاضرات عن تاريخ الفن ، وطلب مني إرسال مقترحاتي بشأن الموضوعات التي أرى تناولها في محاضراتي . وقد قبلت

هذا العرض الذي اعتبرته شرفًا كبيراً بامتنان مشوب بالرهبة، إذ كنت أول مصري يُدعى ليحاضر بالكوليج ده فرانس. وخلال ستة أسابيع في فبراير ومارس ١٩٧٣ ألقيت ست محاضرات تتناول تاريخ الفنون الإسلامية والفرعونية، أثبتت الكوليج ده فرانس تلخيصًا لها في دليلها السنوي لعام ١٩٧٣، وخولّتني حق استخدام لقب «أستاذ زائر بالكوليج ده فرانس». وكنت خلال إقامتي في پاريس لإلقاء هذه المحاضرات أتلقّى عقب كل محاضرة رسائل من العاكفين على الدراسات العليا يستفسرن فيها مني عن نقاط معينة في محاضراتي. وكان من واجبي أن أردّ على كل رسالة في الليلة نفسها وأرسل الرد إلى طالب الاستفسار الذي كان عادة ما يرفق مع استفساره مظروفًا عليه عنوانه وطابع بريد حتى لا يكلّف المحاضر عناء ماديًا فوق عنائه الفكري إذ حسبه الاهتمام بالرد عليه، وكان هذا التقليد الجميل من التقاليد الراسخة في الكوليج ده فرانس. والمهم في هذا الأمر بعد هذا الاستطراد هو ما لاحظته من اهتمام أصحاب الرسائل والتساؤلات بموضوع التصوير الديني في الإسلام الذي كنت قد تناولته في محاضرات ثلاث. وقد حفزني هذا الاهتمام من أولئك الدارسين الأوروبيين بهذا الموضوع إلى العودة من جديد في صيف العام نفسه إلى دار الكتب القومية بپاريس لأعكف على دراسة وتحقيق لوحات مخطوطة «معراج نامه» (١٤٣٦م.) الشهيرة التي تضم ستين منمنمة أعُدّها أروع ما سجلته ريشة الفنان المسلم على مرّ العصور عن أحداث قصة المعراج ونعيم الجنة وعذاب النار، وذلك لأضيف إلى «موسوعة تاريخ الفن» جزءا آخر عن «معراج نامه» [الجزء التاسع عشر] فضلاً عن المجلد المخصّص «للتصوير الإسلامي الديني والعربي» [الجزء الخامس] الذي ما إن وصل إلى مصر حتى صادرته السلطات والأزهر الشريف كما أسلفت. وحين اكتمل الكتاب تحمّس الأستاذ غسان تويني الوزير اللبناني الأسبق وصاحب دار النهار ببيروت لنشره فعقد معي اتفاقًا على ذلك، غير أن الحرب الأهلية في لبنان حالت دون نشر الكتاب. ويسعدني هنا أن أضيف أن داراً مصرية للنشر هي دار المستقبل العربي قد أخذت على عاتقها نشر هذا الكتاب وطالعت به القراء في شهر أغسطس ١٩٨٧.

وعدت مرة أخرى إلى پاريس خلال عام ١٩٧٤ لدراسة وتحقيق اللوحات التسعين المصوّرة الموجودة بنسخة «الواسطي» لمخطوطة «مقامات الحريري» المحفوظة بدار الكتب القومية بپاريس. وقد نشرت دار المعارف بالقاهرة طبعة غير مكتملة لهذا الأثر الإسلامي المصوّر عام ١٩٧٤ بعنوان «فن الواسطي من خلال مقامات الحريري» إلى أن ظهر في طبعة فاخرة مكتملة عن دار الشروق المصرية في عام ١٩٩٢ حظيت بجائزة الإخراج الأولى في معرض الكتاب الدولي بالقاهرة في يناير ١٩٩٣، وكذا في معرض بيروت الدولي في ديسمبر ١٩٩٣، ثم إذا هي تنال جائزة الشّعبة القومية الألمانية لمنظمة اليونسكو في معرض فرانكفورت الدولي ١٩٩٤ بوصفها أحسن كتاب من بين ٥٥٠ كتابًا تقدّمت بها خمس وعشرون دولة في المسابقة الدولية تلك.

وفي شهر يولية ١٩٧٥ وصلتني وثيقة من سكرتير «الأكاديمية البريطانية» ـ وهو الهيئة البريطانية المعنية بالعلوم الإنسانية ـ تتضمن انتخابي زميلاً مراسلاً بالأكاديمية، وذلك خلال انعقاد الاجتماع السنوي لزملاء الأكاديمية. وكان في رفقة الوثيقة رسالة رقيقة من السكرتير العام جاء فيها ما نصّه: «إن هذا الاختيار قد تم تقديراً لإنجازاتك الثقافية على المستويين العالمي والقومي، وعلى رأسها إنقاذ آثار النوبة وجهودك في ميدان الفنون»، ولا يزال تجديد عضويتي مستمراً إلى اليوم. وكم أسعدتني هذه المفاجأة التي لم أتوقّعها أو أسعى إليها فخلعت عليّ شرفًا جديداً، خاصة وأنني أعلم أن المصري الوحيد الذي سبق انتخابه ليكون زميلاً مراسلاً بالأكاديمية البريطانية هو أستاذنا العالم الجليل الدكتور إبراهيم بيومي مدكور رئيس مجمع اللغة العربية، وأن عدد الزملاء بهذه الأكاديمية محدود بحكم لائحتها، يظل العلماء ينتظرون الظفر بالانتساب إليها ست سنوات أو سبع قبل أن يسمح العدد بإضافة جديد إليهم.

وفي شهر أبريل ١٩٧٥ وصلتني رسالة من المسيو موريس رانز Maurice Rheims رئيس «صندوق التنمية» بـ «مؤسسة فرنسا» Fondation de France وهي مؤسسة تُعنى بشؤون إنسانية وثقافية هامة، وتُعنى كذلك بمدّ يد العون إلى المتخلّفين عقليّا أو بدنيّا، وإلى من يتعرّضون للنكبات من دول العالم الثالث، وبالتنمية الثقافية على أي لون كانت، كما تُعنى بما يمسّ الطبيعة مما يعكّر صفوها، وبالبحث العلمي الذي يرقى بمستوى حياة الإنسان. هذه هي أغراض المؤسسة، أما عن تلك الرسالة التي وصلتني فكان صاحبها يرجو أن أشارك في العون بأن أكون رئيسًا لفرع للمؤسسة سوف يكون مركزه الشرق الأوسط، فلقد رأوا ألا يكون نشاط هذه المؤسسة مقصوراً على فرنسا وحدها بل أن يمتد إلى غيرها من الدول الأخرى لا سيما الشرق الأوسط. وأشار إلى أن مهمّتي ستكون الاتصال بكل مَن تطمع المؤسسة في عونه فرداً كان أو هيئة لجمع المعونات التي تكفل لمشروعات هذه المؤسسة المضي قدمًا، وأن يكون لي اختيار ما أشاء من مشروعات تحقّق الأهداف المطلوبة رهنًا بموافقة مجلس إدارة الصندوق، على أن يكون لي مرتّب سفير أو أستاذ في الجامعة أو مدير متحف. وجاء هذا العرض مفاجأة لي ولو أنني ارتحت إليه إذ يصلني مرة أخرى بالشؤون الثقافية العامة فضلاً عن مرتّب كنت يومئذ في حاجة إليه، غير أنني رجوت صاحب الرسالة أن يعطيني مهلة للتفكير. وشاء القدر أن أحضر بعدها مؤتمراً لليونسكو خبيراً، وذلك في بلد من بلاد النفط العربية حيث التقيت برجلين لهما شأنهما جاها ونفوذاً وتحدّثت إليهما فيما يمكن تحقيقه للمشاركة في تنفيذ هذا المشروع الإنساني الثقافي المشترك الذي سيخدم بلدهما فيما يخدم، وأحزنني أنني لم أجد استجابة منهما. وهنا أحسستُ أن لا قدرة لي على أن أكون جامع مال لإحياء مشروعات من هذا القبيل، ففرقٌ بين هذا المشروع وبين مشروع إنقاذ آثار النوبة الذي كان مشروعًا قوميّا لإنقاذ آثار مصر وكنت المسؤول الرسمي عنه، لذا كان كدّي في جمع المال من هنا وهناك من

الهيئات العامة والحكومات لا حرج فيه، على العكس مما استشعرته عند مناقشة هذا المشروع المشترك برغم نفعه الكبير ثقافيًا وإنسانيًا. عندها وجدت ألاّ معدًى لي عن أن أعتذر لرئيس «صندوق التنمية الثقافية الفرنسي» عن عدم قبولي المهمة التي أراد إسنادها إليّ، ورجوته إذا كان مُصرًّا على اختياري أن أكون مختصًا بالناحية الثقافية والإنسانية فحسب ودون أجر. غير أن الأمر انتهى عند هذا الحد، فلم تفكر «مؤسسة فرنسا» بعدها في أن تمدّ نشاطها إلى بلدان الشرق الأوسط.

وإنني لأحمد الله على هذا التقدير الذي نلته من تلك المجامع العلمية العالمية والمؤسسات الثقافية اعتمادًا على ما لي من جهود ثقافية لا على ما شغلته من مناصب حكومية، فقد كنت عندها بعيدًا عن السلطة.

* * *

ومازلت حتى كتابة هذه السطور عاكفًا على استكمال موسوعة «العين تسمع والأذن ترى»، والله أسأل أن يمنحني من القوة والعون ما أستطيع بهما أن أكمل رسالتي في هذا الميدان الفني الذي شغفت به منذ زمن بعيد ووهبته من حياتي ردحًا. ومن حسن الحظ أن تلك الفترة التي بعدتُ فيها عن شئون الحكم أتاحت لي ما لم أكن أحلم به، فلقد عكفت على دراساتي التي كنت أشْوَق ما أكون إلى العودة إليها بعد أن كنت أعود إليها «عودات» يسيرة لا تُغني شيئًا خلال مدة مشاركتي في الحكومة، وإذا لي في تلك المدة التي استغرقت ما يعدو تسعة وعشرين عامًا ما يربو على خمس وعشرين كتابًا ما بين دراسة وترجمة. وهذه جميعًا - دراسات وترجمات فنية وأدبية - أعوزتني إلى التنقيب هنا وهناك لتزويدها بصور نادرة ليس العثور عليها بالأمر الهيّن. وكان أن عكفتُ على ترجمة كتاب التحوّلات أو «مسخ الكائنات»[١٠] للشاعر الروماني أوڤيد لعدّة أسباب؛ أولها إحساسي بحاجة اللغة العربية إلى توافر مادة خاصة بالأساطير والحكايات الخرافية تعطي صورة واضحة عن الآلهة القديمة في تصوّر الإغريق والرومان، وثانيها أن هذا الكتاب يروي هذه الأساطير بأسلوب شعري رقيق متدفّق لا ينفّر القارئ ويرسّخ أسماء الآلهة والأبطال في ذهنه مما يجعلها قريبة إلى ذاكرته حين تصادفه مرة أخرى في مطالعاته للآداب القديمة أو الآداب العالمية التي تواصل استخدامها للرمز والإيماء إلى أدوار محدّدة أو وقائع معينة. وثالثها أن دراسة وتذوّق المنجزات الفنية على مرّ التاريخ نحتا وتصويرًا ونغمًا ومسرحًا ورقصًا باتت تحتاج إلى حد أدنى من الإلمام بالأساطير الإغريقية والرومانية. وقد ظهرت من هذا الكتاب طبعات خمس. وأعقبته بترجمة كتاب آخر لأوڤيد استحوذ على إعجابي هو «فن الهوى»[١١] الذي ظهرت منه طبعات أربع. وإذ كان أوڤيد يُسبغ على نفسه مقوّمات الأستاذية، فهو يظل طوال الوقت خلال كتابه صافي الذهن يحول دون أن تطمس سحب العاطفة عقله؛ فالعاشق المثالي، كما يراه أوڤيد، ليس

بالصبيّ الحالم الخيالي ولا بالذي يسمح لنفسه أن تفقد ذاتيّتها في غياهب العاطفة. وينتظم «فن الهوى» ثلاثة كتب أو فصول، يشرح المؤلف في أولها كيف يجدُّ طالب الهوَى ساعيًا ليستولي على قلب محبوبته، وفي الثاني يعلّمه كيف يحتفظ بحبّها أطولَ أمد ممكن. وفي الكتاب الثالث يتوجّه إلى المرأة بنصائحه فيعلّمها كيف تستأثر بإعجاب الرجل، وكيف تحتفظ بحبّه أطول مدة. ويتميّز أسلوب أوڤيد في هذا الكتاب بوضوح الرؤية والموضوعية والذكاء وخفّة الظل والسخرية والثقافة الواسعة، وحبّه للدعابة وكراهيته للقسوة والحروب وافتتانه بالحياة والمتعة، وهيامه بالمرأة مُدْركًا ما فيها من مفاتن ناعيًا نواقصها. أما حرص أوڤيد على سرد الأساطير وروعة صياغته إياها وربطه الواقع بالأسطورة فهى سمة هذا الكتاب وميزته الكبرى، تنتظمه من أوله إلى منتهاه، تأسر القارئ وتطوف به على أجنحة رقيقة محلّقة. غير أن المرء حين يصل إلى نهاية الكتاب لا يلبث أن يحسّ بأن هذا الديوان رغم مجونه وطرافته ومزاحه ليس وصية لهو أو رسالة هوى أو قصيدة وصال، بل إنه أبعد ما يكون عن ذلك كله. فهو لوحة بالغة الدقة والروعة فائقة الذكاء والحنكة تعرض لذلك المجون الذي كان شائعًا في أوصال الطبقة المتميزة المستهترة من أهل روما خلال عهد الإمبراطور أوجسطس.

وفي عام ١٩٧٧ أصدرتُ كتاب «الزمن ونسيج النغم» (١٢) أردت فيه أن أعرّف بالموسيقى الأوروبية نشأة وتطوراً منذ عهد الإغريق حتى عصرنا الذي نعيش فيه. وكان ثمرة جهد دائب وسط مراجع اتّخذت منها رفيقًا في حلّي وترحالي، وأنزلتها من نفسي منزلة التقدير القائم على الحب والإعجاب، كما هو ثمـرة إنصات متصل وطويل لعدد كبير من المؤلفات الموسيقية، وشغف بتتبع آثار تراثها القديم وإنتاجها المعاصر: فلم أبخل بجهد ولم أعبأ بطول رحلة من أجل أن أظفر بسماع مقطوعة موسيقية من أقدم عصور التاريخ كي أقدّم في النهاية قدر ما وسعني من طاقة وجهد تسجيلات موسيقية خصبة ومتنوعة وثريّة للإنتاج الموسيقي العالمي في مجموعة الأسطوانات أو الشرائط المصاحبة التي كنت حريصًا على أن تُسجَّل وتُطرح بسعر التكلفة حتى تكون بمنأى عن أي استغلال تجاري. ولست أزعم أن المراجع التي اخترتها لأستأنس بها في بحثي هي وحدها أفضل المراجع، كما أن الفقرات الموسيقية التي جمعتها لا ترجع إلا لذوقي الخاص الذي شكّلته تجربتي الذاتية خلال قراءاتي واستماعي الممتد. فلم يكن تفضيلي لمؤلف على آخر ولا لمقطوعة موسيقية على أخرى إلا عن إعجاب لي وتأثّر، ومَنْ منا لم يتشكّل ذوقه الخاص في المجال الفني الذي يولع به بما يقرأ ويسمع؟ ولم أرد لهذه التسجيلات الموسيقية التي تتكون في الأصل من مكتبتي الموسيقية الخاصة، ومن المعزوفات النادرة القديمة المحفوظة ببعض دور الإذاعة التي جهدت من أجل تسجيلها على أشرطة خاصة، ومن المدوّنات التي لم تكن لها تسجيلات فعملت على أن تُعزف وأن تُسجّل، لم أرد لكل هذه حين يستمع إليها القارئ إلا أن تعطي للحديث النظري أبعادًا عملية يصبح بها

أكثر قدرة على الإقناع والإمتاع، وتأخذ بيده ليطوف ربوع الموسيقى في ساعات ما تطلّب مني سنوات عديدة من البحث والإنصات، فليس في الوجود ما هو أروع من أن نقدّم للأجيال الجديدة جهد الأجيال القديمة ليواصل الأبناء السير على هدي الآباء في رحلة التقدم والارتقاء. وكم كنت حريصًا على أن يخرج هذا الكتاب مزوّدًا بتلك الأسطوانات أو الأشرطة المسجّلة لكي يجمع القارئ إلى ما هو مقروء ما هو مسموع، غير أن ظروفًا خارجة عن إرادتي حالت دون ذلك، ولعل تلك الظروف التي قَسَتْ وقتذاك تلين غدًا فيستمتع القارئ بالشقّين معًا في طبعة تالية (*). وقد حاولت جهدي أن أضع لنصوص الأغنيات ترجمات في صياغة شاعرية حتى أسكب في وجدان القارئ دفقة من عذوبتها الأصلية. ولم أحصر نفسي داخل أسوار نظرية واحدة، إذ كنت حريصًا على أن أتيح للقارئ أن يرتشف من ينابيع عدّة، وأن يثري فكره بقدر ما يثري وجدانه، ذلك أن هدفي النهائي هو الوصول في استماعنا الموسيقى إلى مرحلة التذّوق العقلي والحسّي معًا، وتلك قمة المتعة الفنية.

وفي الأيام التي أخذت فيها معاهد الفنون ومنتدياتها في العالم كله تُعدّ للاحتفال بذكرى مرور خمسمائة عام على ميلاد العبقرى الخالد ميكلانجلو وُلدت فكرة إعداد كتاب عنه لم يكن في البداية غير محاضرة مُستفيضة دُعيت لإلقائها في المعهد الثقافي الإيطالي بالقاهرة احتفالاً بهذه المناسبة. غير أنني وأنا أعدّ لهذه المحاضرة وجدتني مُحاصَرًا بآثار من تراث هذا الفنان أفسح من أن توجز في بضع صفحات وأعظم من أن يفي بحقها حديث محصور في سويعات. ومن هذا الرصيد الهائل لأعمال هذا الفنان الشامخ أعددتُ كتاب «ميكلانجلو» ليكون تعريفًا بمكانته، كما هو كذلك لفتة وفاء وتقدير من جيلنا الحالي لواحد من الرواد الأوائل الذين ستظل البشرية دائمًا مدينة لهم بالكثير من الفضل والإكبار (١٣).

ومنذ أن طالعت كتاب «موت فيله» لپيير لوتي (١٩٠٧) وهو يحرّك في نفسي رغبة في التعرّف إلى ما كتبه غيره من الأوروبيين عن مصر والمصريين خلال القرن التاسع عشر، فكانت جولتي بين عدد من كتب الرحلات ولوحات الفنانين هي التي أوحت إليّ بفكرة كتابي «مصر في عيون الغرباء، من الرحّالة والفنانين والأدباء» (١٤). وهو كتاب لا يمتّ إلى السياسة بصلة إلا في القليل غير المقصود، ذلك أنه تسجيل لانطباعات بعض الرحّالة والكتّاب والشعراء والمصوّرين الذين زاروا مصر خلال القرن الماضي فألهمتهم معالمها وآثارها وعادات شعبها وتقاليدها تلك الأفكار والانطباعات التى فاضت على أقلامهم وفرشاتهم فكتبوا وصوّروا. وقد أوردتُ نماذج مما استهواني، قمتُ بنقل مقتطفات منها إلى العربية بتصرّف لا يُخفي ما

(*) صدرت الطبعة الثانية من هذا الكتاب عن الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦، وثمة مداولات جارية معها لتسجيل الفقرات الموسيقية على كاسيتات أرجو أن تُكَلَّل بالنجاح.

تنطوي عليه أحيانًا من مودّة صافية وما تزخر به أحيانًا أخرى من نقد لاذع أو تشهير ماكر أو تحريض سافر. كما تخيّرت لهذه الدراسة جملة من أبدع اللوحات المصوّرة حملتُ الكثير من العناء في سبيل الوصول إلى بعضها، فكم بحثت عنها في كل مكان خلتُ أن تكون فيه، وكم سعيت هنا وهناك جريًا وراء الحصول عليها. وقد نفذت الطبعة الأولى بمجرد ظهورها عام ١٩٨٤. وظهرت طبعته المكتملة المزوّدة بالمزيد من اللوحات وشروحها فضلاً عن إطلالة على إبداعات المصوّرين الاستشراقيين في المغرب والشام وتركيا عن دار الشروق عام ٢٠٠٠.

وكنت قد شرعت في ترجمة ديوان الشاعر الروماني لوكريشيوس (٩٩ ـ ٥٥ ق.م) «في طبيعة الأشياء» De Rerum Matura. ولوكريشيوس هو ذلك الشاعر الفيلسوف الروماني الرقيق الوجدان المتوثّب الأحاسيس الشديد الملاحظة لظواهر الكون البالغ الدقة في مناقشة الأفكار، الجَسُور في الكشف عن الخرافات التي تضمّنتها العقيدة الدينية السائدة في عصره، والتي لم يلبث أن نبذها متعلّقًا بفلسفة أبيقور التي أنقذته من حيرته وأنسَ إلى ما فيها من إرادة متحرّرة ومن شاعرية لا تعترف إلا بآلهة فكهَة مسالمة، لا تفرض عَلى العالم سلطانًا ولا تطلب من البشر عبودية، فصاغ أفكار أبيقور الجَافة في قالب شعري رقراق يفيض غنائية سهل على الفهم حتى يستميل القارئ إلى الغوص في أعماقها الفلسفية، كما يفعل الطبيب حين يخلط الدواء المرّ بقليل من العسل يُغري به المرضى على تناوله. ولم يلبث أن أخرجها في ديوانه المسمّى «في طبيعة الأشياء» الذي وصفه شيشرون بقوله: «إنه ومضات وضيئة تُمليها عبقرية لامعة في أسلوب رصين».

وكان لوكريشيوس واحدًا من القلائل الذين اعتمدوا على أدلّة الحواس قضية مسلّمة، كما اطّرح جانبًا ما هو غيبيّ مجرّد، كما كان يعتقد أن العناية الإلهية وخلود الروح وهمٌ من الأوهام، وأن الفضيلة هي تناغم الفعل مع الفكر لا خشية الآلهة ومخاصمة الملاذ.. كذلك كان يؤمن الإيمان كله بمجريات قوانين الطبيعة حيثما كانت لا يعوقها عائق. وعلى غرار أبيقور كان عدوًا للعقائد الوثنية الشائعة وقتذاك لا سيما وأن أعراف الرومان كانت أكثر من الأساطير اليونانية إغراقًا في التخويف والترهيب. ولقد قصر لوكريشيوس مشاعره العقائدية على التأمل في الطبيعة المجرّدة غير المجسّدة في شخص إله، إذ كان يعدّ الطبيعة عمياء مجرّدة من الروح وتمضي على غير هدى وإن اتّصفت بجمال شُغفت به نفوس البشر. ونراه مع ذلك في مطلع ديوانه «في طبيعة الأشياء» يضرع إلى الطبيعة ـ وإن كنّاها باسم ڤينوس مجاراة لتقاليد نظم الشعر في عصره ـ مُنشبًا أظافره مع الأبيات الأولى في الأساطير الدينية بسخرية لاذعة. وإنني وأنا أترجم هذا المطلع لا ألتزم بالحرفية بل أسير في ضوء المعنى، حيث يناجي المؤلف الإلهة قائلاً:

« أي ڤينوس،

يا أمَّ أينياس ومَنْ حكَم،

فاتنةُ الآلهة والبشَر.

يا من تهَبُ الحياة.

بك، وتحت سمائك حيث الكواكب السيّارة،

تنتعشُ الطبيعة زاخرة بالحياة.

البِحارُ تحملُ السفن فوق مياهها تمخر عبابها هنا وهناك،

والأرض تؤتي نباتها الذي منه طعامنا.

ومن الماء والأرض حياة الخلق أجمع،

تطالعه الشمس أنّى كان.

إذا تجلّيتِ، سكنتْ الرّياح،

وإذا بدوتِ، انقشع الغمام،

وبكِ، تنشقّ الأرض عن الزهور اليانعة.

بَسَمات مياه المحيطات لك،

وإذعانًا لك هدأة السموات وهّاجة بالأشعة تغشّي سطحها.

ومع مطلع النهار الذي يبدو كأنه مطلع الربيع،

ومع سريان أنفاس النسيم تحمل الخصب على أجنحتها،

عندها، أيّتها الإلهة الجليلة،

يُشقشِقُ طيرُ الفضاء بمَقْدَمِك الذي يهزّ أفئدته في سويدائها،

فإذا القطعان تنطلقُ على غير هدى،

ترتعُ في المراعي النّضرة،

سابحةً في الجداول المنهمرة،

وكأنها في إثرك ـ عن رغبة عارمة ـ مأخوذة بسحرك.

أنّى حللتِ حلّ الحب بغوايته:

في البحار العميقة أو النجود العالية

مع السيول الجارفة أو السهول اليانعة

في أكنان الطير أو صدور البشر

فإذا هذا كله يَتَنسلُ نسلا بعد نسل، مدفوعًا بشوق عارم.

وإذ كنتِ وحدك القوة التي بها نظام الكون،

إذا فقدناك فلا وجود لشيء يحيا تحت ضوء الشمس،

فينمو في غبطة ونضرة.

عونُك لي هو ما أبغيه جاهداً،

لكي أقوَى على نظْم تلك السطور عن «طبيعة الأشياء».

فلتُضفي إذن على شعري سحراً خالداً،

ولتمنحي العالم سلامًا، براً وبحراً،

فإليك وحدك القدرة على هبة السلام لهذا الوجود.

حين يَفْزَعُ إليك ـ أيتها الإلهة الجليلة ـ مارْس إله الحب والدمار

مرتمِيًا في أحضانك بعد أن أثخنته جراحات الحب التي لا تندمل

وقد استلقى مُلقيًا برأسه في حِجْرك

شاخصًا ببصره إلى بصرك

ليطفئ ما يجد من جذوة الحب

مُعَلَّقَةٌ أنفاسُه بما تُشيرين

ألا فلتنحني أيتها الإلهة ذات المجد الرفيع

وتضمّيه إلى صدرك المقدّس ليذوق طعم الراحة

واهمسي في أذنيه بشفتيك العذبتين

كي يمنح شعب روما سلامًا لا شائبة فيه».

ولقد كان لما تحلّى به لوكريشيوس أعظم الشعراء الفلاسفة الذين سَمَوْا بالأدب اللاتيني إلى قمة الجمال الفني والسلاسة اللفظية والرقة التعبيرية ما ظلّ يدفعني يومًا بعد يوم إلى الإقدام على ترجمة هذا الديوان الخالد.

ومنذ أن وصلت نفسي بالقراءة شابًا وصلتُها بأديب عالمي معاصر هو أنطوان ده سانت إكزوپري Antoine de Saint Exupéry الذي جذبتني إليه أعماله التي نهض بترجمة بعضها منذ ما ينوف على أربعين عامًا الأستاذ جميل جبر وغيره، ونشرتها دار المنشورات العربية في طبعة أنيقة رخيصة الثمن بلبنان، فعشقتُه كاتبًا وأعليْتُ من شأنه إنسانًا وأكبرتُه بطلاً. وما برَحْتُ حياتي كلها وأنا أقرأ له كل ما كتب، وما أظن أنه فاتني شيء صدر عنه في حياته أو صدَر له بعد مماته. ولا تزال عبارات له وحكَمٌ وأمثال وعظات وتأملات مرسومة في خاطري. كان سانت إكزوپري طيارًا مدنيا منذ عام ١٩٢٦ ينقل البريد ما بين تولوز بجنوب فرنسا وداكار في الغرب من أفريقيا، ومن داكار إلى أمريكا الجنوبية عبر المحيط الأطلسي. وكان الطيران في ذلك الوقت من المهام الخطيرة التي لا يقوَى عليها إلا أشدّاء الرجال ذوي الصبر والشجاعة والمران والكفاية، فلم تكن وسائل الطيران الحديثة معروفة وقتذاك، ولم يكن أمام الطيّار غير الاعتماد على البوصلة المغناطيسية وعلى الخريطة التي تحدّد له المعالم الطبيعية يهتدي بها. كما لم تكن الاتصالات اللاسلكية معروفة، وكذا أجهزة القصور الذاتي التي تبيّن له موقعه وتوجّهه إلى المسار الصحيح. كذلك لم تكن الأقمار الصناعية قد ظهرت بعد لتزوّد الطيار بالبيانات والمعلومات التي تُعْوِزهُ في طيرانه. هذه الوسائل جميعًا كانت فقيدة حينذاك، وكان على الطيّار وحده أن يتولّى هَذا كله بما بين يديه من وسائل محدودة تكاد لا تُغْني شيئًا. ومن هنا كان العبء كله على الطيّار وشجاعته وخبرته وتجاربه الخاصة. وفي المهنة هذه لاقى سانت إكزوپري من الأهوال والأحداث ما لاقى، فكم أمضى أيامه ولياليه بين رياح عاصفة وتقلّبات جويّة عنيفة كان عليه أن يقهرها ويذلّلها ويركبها، مرّة وهو بين أحضان النجوم يستكْنهُ كنهها ليعرف أسرارها، وأخرى وهو على صفحة الأرض بصحراواتها ورمالها السافية وبحارها الصاخبة، وهو بين هذه كلها كالصيِّد في مخلب القط، يحاول أن يُفلت من بين أظفاره القاتلة، يحتال مرة ثم يحتال أخرى، لا يأس ولا قنوط، إنما هي حيلة تتبع حيلة لكي يتفادى الأخطار وينجو من بين براثن الموت والهلاك. فقد كان يتلهّف بين الأحداث الجسام تلك إلى أن يبلغ نهاية المطاف وكأنه يهبط أرض الميعاد حاملاً تلك «الأمانة» التي كان يراها أجلّ أمانة وإن بدت هيّنة في نظر البعض، فهذا البريد الذي يحمله كان عنده بمثابة «رسالة مقدّسة» لابد من أن يؤدّيها لأصحابها مهما عانى من مشاق. كان هذا إحساسه، فعظَمة الإنسان في رأيه رهنٌ بعمق إحساسه بالمسؤولية، مسؤوليته عن الأمانة وأدائها على الوجه الأكمل، ومسؤوليته عن نفسه، ومسؤوليته عمّن يعول، ومسؤوليته عمن يؤاخي، ومسؤوليته عن الناس أجمع في آلامهم وعذاباتهم، ومسؤوليته عن وطنه الذي على أرضه نشأ ومن هوائه نسم ومن طعامه غذي، ثم مسؤوليته عن بني الإنسان أجمع يشاركهم أفراحهم وأتراحهم. فلن يكون المرء إنسانًا بحق إلاّ إذا شارك في بناء الوجود لبنة لبنة، وأية

لبنة يضعها لغير هذا فهي لبنة هباء. وما أهون الموت وأكرمه حين يكون اقتحامه في سبيل مسؤولية يحملها الإنسان، وما أرذله وأبغضه حين يكون عن نزق وطيش. هذه الأهوال الجمّة هى التي ألهمته دون شك أن يضمّنها أكثر كتبه (*) في وصف بارع هامس تتلقّفه القلوب وتحيا به ويكون هديًا للنفوس فيما تأتي وتفعل.

كان سانت إكزوپري رجلاً متعدّد الشُّهرة؛ لا تدري أكان فارسًا محاربًا من أجل نبل الفروسية، أم طياراً حبًا في الطيران، أم أديبًا شغوفا بالأدب، أم فيلسوفًا عاشقًا للفلسفة؟ وفي الحق لقد كان الرجل يجمع بين هذه كلها، له ذاتيته في كل منها، وبَقِي عليها لا يتحوّل عنها إلى أن لقي حتفه في ميدان القتال عام ١٩٤٤ دفاعًا عن وطنه فرنسا.

كم لُقّنا فيما لَقنّا بحلقات الدرس أن «الهدف» يصنع «البطل»، ولكن كاتبنا يؤمن بغير هذا، «فالبطل» عندَه هو الذي يتخيّر «الهدف» الذي يضحّي في سبيله. كذلك كان يرى أن «البطل» هو الذي يمضي حياته في الذّود عن «فكرة» ما، لا يبغي أجراً ولا جزاءً، والبطولة الحقة عنده هي في تذليل الطبيعة وامتلاك زمامها لا في قهر الإنسان لأخيه الإنسان واستعباده. وهذا كله عن إيمان بأن الإنسان هو أخو الإنسان، مهما اختلفت الأجناس والألوان والأديان، فقد نتوهّم أن العقائد الدينية هي التي تبثّ الفُرقة بين البشر، مع أن غاياتها كلها واحدة وكلمتها مشتركة مهما تنوّعت الأساليب واختلفت العبارات، فهي جميعًا تدعو إلى الخير والكمال والتآخي والبذل في سبيل الغير.

لذلك وقع اختياري للترجمة على كتابه «القلعة» Citadelle أو «حكمة الرمال»، ولعله أعظم الكتب التي صدرت في فرنسا عام ١٩٤٨ فهو يتضمّن وصيّة رجل له شأنه، جمع بين صفتين كريمتين، شجاعة لا حدود لها وجَلَدًا لا جَلَد بعده، فضلاً عن توقّد ذهن وبصيرة نافذة وحسّ رهيف بكل ما هو روحاني معنوي. وغاية ما أقوله في وصف هذا الكتاب إنه كتاب يعبّر عن رؤية للعالم كيف يكون إذا ما عرف الإنسان ما يملك من قدرات يقوَى بها على فعل الخير إلى غير ما حدود. وعلى الرغم من أن هذا الأديب المُرهف الحسّ يختلف عن نيتشه فلسفةً، غير أنه يتفق في كتابه هذا «القلعة» إلى حد ما وما جاء في كتاب نيتشه «هكذا تحدّث زردشت»، فالحسّ الشاعري كما تحسّه هنا تحسّه هناك، والخيال الساري هنا هو الخيال الذي هناك، وكذا ما نراه هنا من توتّر نفسي نرى نظيره هناك. ولكن على الرغم من هذا كله فثمة ما يتميّز به سانت إكزوپري خاصة في جميع مؤلفاته بدءًا من كتابه «طيران الليل» Vol de Nuit (١٩٣٢) الذي أكسبه شهرة ذائعة الصيت إلى «الأمير الصغير» Le Petit Prince الذي سحر

(*) بريد الجنوب (١٩٢٨)، وطيران الليل (١٩٣١)، وأرض البشر (١٩٣٩)، وطيار الحرب (١٩٤٢)، ورسالة إلى رهينة (١٩٤٣)، والأمير الصغير (١٩٤٣)، ثم القلعة (١٩٤٨).

قراءه كبيرهم قبل صغيرهم منذ ظهوره عام ١٩٤٣، فكان انعكاسًا لشخصية هذا المؤلف العبقري التي تفيض إنسانية ورقة وحنانًا وتعاطفًا وجدانيا ورأفة أشبه ما تكون برأفة بوذا سعةً وشمولية ورحابة.

والكتاب في مُجمله يعبّر عن فلسفة سانت إكزوپري، ومن الغريب أنه كان يتوقّع أن كتابه هذا لن يُنْشر إلاّ بعد موته، لأنه كان لا ينفك يضيف إليه كل يوم دون أن يختمه. وعلى الرغم من أنه كتاب في الفلسفة إلا أنه يخلو الخلوّ كله من جفاف العبارات الفلسفية، كما يسمو عن تلك الكتب الهيّنة اللطيفة المحبّبة إلى النفوس التي ترسم لنا الطريق إلى السعادة. ثم إن الكتاب يزخر بصور الحياة في الصحراء، فيصف الرمال في عصفها والأوهام التي تعلق بالأفهام عن السّراب والواحات تحيط بها الرمال والقوافل وهي تشقّ طريقها عبر الصحاري إما إلى نجاة وإما إلى فناء. وجعل المؤلف هذا الكتاب على لسان حاكم تخيّله يَسُوس إمبراطورية شاسعة في الصحراء، لا يُملي عن خيال بحت ولكن عن حقائق كثيراً ما تُلهب المشاعر وتثير الخواطر وتفيض بالإنسانية الرهيفة، وهو بهذا لم ينلْ منا الإجلال فحسب، بل ألفْنَاهُ ألفتنا بـ «الأمير الصغير»، وذلك في أسلوب هو في حقيقته شعر وإن كان قد صيغ نثرًا.

نرى هذا الحاكم يحكي أيام طفولته وصباه وهو يلقن عن أبيه صفات حاكم لإمبراطورية مترامية الأطراف لا تُؤمَنُ فيها الأخطار. وما إن يشبّ عن الطّوق وتؤول الأمور إليه حتى يفلسف ما لقنه عن أبيه من حكمة ويضيف إليها، فإذا حُكْمُه يقوم على الصفاء والوفاء والإخاء. ويمضي المؤلّف متنقّلاً من موضوع إلى آخر، ومن رؤية عميقة نافذة إلى فلسفة متّزنة رائقة، ويعرّج بنا إلى الحب فلا يضنّ علينا بآرائه فيه فيقول ما ترجمته:

«إن كان ثمة حبّ لا أمل في أن تحظَى به فأنت أوْلى بألاّ تُفصحَ عنه، فبكتمانه تُحيله بين جوانحك جَذْوة مكنونة تأخذ بيدك وتَهديك في متاهات الوجود فيعلو بذلك قدرك. فإن كنت تعرف موقعَ خَطْوك، تُقْدم أو تُحجم، وتُقْبِلُ أو تنأى، تذوّقتَ طعم الحياة التي مردّها إلى إله يمنح ويمنع أنَّى مضيت. وإذا لم يكن لحبّك صدى ــ وما أنكره من جزاء على وفاء ــ غدا أقرب إلى الضّراعة، وما أجدرك ألاّ تبوح به. وإن كان ثمة مَنْ تكاشفه بدائك، فلتنهض إليه علّه يملك لك شفاء. ولتحذر أن تخلط بين أمرين: الحب، وأن تكون أسيراً لمن تحب. فالحب الذي يرتفع بك إلى الدفاع عن وجوده جمال، أما ذاك الذي يهبط بك إلى الضراعة فهو استجداء. لأنك تحيا هناك بعيداً حياةً شحيحة، لا تأنس فيها بالربّت على كتف الحبيب في حنان، حين تغيضُ خلجات قلبك وكأنها تغيض في بئر طمرتْها الرمال، أو كجدول لا مراعي من حوله يرويها. أما إذا أحسست أن ثمة تبادلاً فلا يُشغلنَّك عن حبّك العارم ما تجده فيما حولك من حواجز أشبه بالسور المنيع المحيط بالدير أو بالمنفى. ولتحمد ربّك على أنك اهتديت إلى مَنْ يبادلك حُبّا بحب، وإن لم تلاق عينك عينه، أو يُصخْ سمعُك إلى

حديثه، فلقد عوّضك الحب فجأة عن هذا كله بضيائه الخافت خفوت الشمعة في غياهب الظلمات. فالمرء إن لقي حتفه بعد أن بلغ مُناه كان أشبه بمن طوته رمال الصحراء وهو يرقب في ميتته تلك جنّته الأثيرة. وإذا ما كان عاشقًا حال البُعد بينه وبين وصل حبيبه، فإنه يمضي في الطريق المضيء، فما أعمقها صلاةً تلك التي يحتويها السكون ولا يُسمع صداها ما دام المرء من أجل محبوبه يصلّي. وإذا ما عاهد محبوبه على حبِّه كما هو عليه، بسط إليه ذراعيه ضارعًا أن يحفظ عليه حبّه من أن يجاوز النضج إلى الذبول» .

واقرأ لهذا الحاكم الفيلسوف ما يقول في الفرق بين الغانية والمعشوقة، ثم في العطاء والتلقّي :

«معني الشيء لا يكمن في ذاته، لكنه يبدو فيما يتناوب تلك الذات من مظاهر. والحب من هذا القبيل، فالغانيةُ لا تنشد منك سوى أن تعود إليها بعد كدّ النهار مسترخي البدن، ولا تبغي منك أن تكون على غير ما أنت عليه، بينا أنت تُهرع إلى معشوقتك يُثير فيك حبّك الخالص وشعورك الفياض نخوتك لتذُود عنها عوادي الزمن. حبُّ الغانية غير حُب المعشوقة، فأولاهما سهلة المنال، وما أيسر أن تندفع تُبادلك الهوى مُلقيةً بنفسها طيّعة بين ذراعيْك.. والفرق بين هذه وتلك في العطاء. ومحالٌ أن تَهَبَ هديّة لغانية، لأنها تتقبّلها منك جزيةً مفروضة أو حقًا لها في ذمّتك. ولكي تُشبعَ شَرهَها فحتمٌ عليك أن تَبزَّ الأباطرة ثراء، لأنها في الحق تُزجي الثناء على نفسها لمَا أغدقْتَ أنت عليها، مختالةً بانتصارها، مزهوّةً بدهائها وحنكتها، متباهيةً بمفاتنها. تلك أسلحتها الماضية... شرْعتها لجباية مغانمها. حذار؛ ففي هذه البئر التي لا قرار لها قد تُلقي بأحمال ألف قافلة من الذهب دون أن تبلغ بها بداية العطاء. فقبل أن يكون عطاء ينبغي أن يكون ثمة مَنْ يتلقّى، وشتّان بين تلقّي الشيء وقبوله. خطأ فادح أن تتجاهل هذا الفارق، فالتلقّي في جوهره عطاء... عطاء النفس. وليس البخيل هو من يحبس ماله دون شراء العطايا، بل هو من يحجب عنك بشاشة وجهه لقاء عطاياك. ملاحة الأنثى تُسيل عطاياك، ويَذْلُك لها ــ لا بَذلُها لك ــ يُثْملُك. وكم من غانية أهدت نفسها تَرَفَ العشق، تبيع ما منحْتَها من جوهر ولؤلؤ من أجْل فارس وسيم تُزْهي بصحبته على قريناتها وتختال، لأنه أرشق الفتيان عوداً وأقواهم. وما أشدَّ سذاجة هذا الفارس، تُسكره نشوةُ السعادة تنبُع من عرفانه بالجميل، متخيّلاً أن صاحبته قد وهبته الكثير، بينا هو في الحق يُشبع زهوها ويُزهي خُيلاءها، ويُذكي الضجّة التي تُثيرها من حولها.

تناجيك تلك التي استأثرت بك من أجل لياليها حين ذاقت عذوبة مضجعك قائلة: أما رشفتَ العذوبة من قبلاتي؟ أفليس عُشُّنا نديًا رخيًا، وأمسياتنا ناعمة شجيّة؟ اهجع إذن إلى جواري كي أركن إليك. وحين تلتهب بك الرغبة حسبُك أن تمدّ ذراعيك، ولتجدنّني أميل نحوك كشجرة برتقال كثيفة الثّمر».

ويحدّثنا عن «الشفقة» فيقول «ما أكثر ما أحسستُ أننا نهبُ الشفقة لغير مَنْ هو أهل لها، لكننا تعلّمنا ـ نحن مَنْ بيدنا مقاليد أمور البشر ـ أن نسبر أغوار الناس لنعرف أقدارهم قبل أن نُغْدق عليهم من شفقتنا. فلم تعد تهزّني وَلْولة النساء المصطنعة التي تجري على ألسنتهنّ دون أن يكون لها نصيب في قلوبهن، كما لم تعد تهزّني مظاهر مآسي الموت، لأنها لا تبلغ من نفسي الأعماق».

وفي حديثه عن «التسوّل» يقول: «كنت أيامًا في شبابي أُكْثرُ من الشفقة على السائلين، وأحزن لتلك القروح المنتشرة على أجسادهم، فإذا بي أدعو الأطباء إلى علاجهم وأدفع إليهم ثمن البلسم الذي هو في ندرة الذهب تحمله إليّ القوافل من جزيرة نائية، فكان أسرع ما يكون في شفاء تلك الجروح التي نُزعت بثورها. وبقيتُ على حالي تلك إلى أن تبيّن لي أن هؤلاء المتسوّلين أحرص ما يكونون على أن تبقى بهم جراحهم عفنة نتنة، إذ هي لهم كالكنز النادر النفيس، يُدرّ عليهم كل يوم رزقًا. ولقد شهدتُهم وهم يحكّون جلودهم ليزيلوا ما عليها من بثور لتبقَى جراحهم عارية، وفي هذا متعة لهم أية متعة. كما رأيتهم يلطّخون أجسادهم بالأوساخ تبدو من تحتها ندوب حمراء، وكأنهم ذلك المزارع الذي يغطّي تربة حديقته بالرَّوْث لتنبعث من تحته زهرات أرجوانية. وكان كل منهم يُباهي صاحبه بالكشف عمّا في جسده من نتن وعفن، مفاخرين جميعًا بما ينالونه من صدقات وحسنات ابتزّوها من أصحاب القلوب الرحيمة. وكان مَن يحظى منهم بالنصيب الأوفر، وكذا أقدرهم على إثارة الشّفقة في قلوب الناس، يَعُدّ نفسه ندًا لكبير الكهنة حين يحتال على الجم الغفير من العباد بما يعرضه عليهم من أوثان وأصنام ابتزازًا لما يقدّمونه من قرابين. وعندما كانت تَرْضى نفوسهم حينا بعد حين بأن يلجأوا إلى طبيب، لم يكن ذلك إلاّ عن أمل منهم في أن تثير فداحة جراحهم العفنة الرأفة في قلب الطبيب. وما أكثر ما كانوا يلوّحون بأطرافهم المشوّهة ليكون لهم حق المتاجرة بها في الأسواق. ومن هنا كانوا يستمطرون الرحمة وكأنها مفروضة على الناس، فيبسطون أطرافهم المشوّهة لتقع أبصار الناس عليها فيرقّون لهم، فهم إن بَرئُوا منها فقدوا عطف الناس عليهم، ولهذا كلما واتتهم الفرصة عادوا فنكأوا جراحهم التى كانت وكأنها تستمدّ وجودها من وجودهم، حتى إذا ما عمّت الجروح أبدانهم عادوا إلى غرورهم الأول، واستأنفوا السير في طرق القوافل وصحاف التسوّل في أيديهم يعترضون بها عابري السبيل، يحصّلون منهم قسرًا تلك الإتاوة فِعْل الكهنة بما يبتزّونه لآلهتهم.

وإنني لألقَى البخيل المحبّ لذاته ومَن يقبض يديْه عن الإنفاق حتى إذا ما حانت منيّته بدأ ينعي ما سوف ينفلتُ من بين يديه من دراهم معدودة في وجوه البِّر، فيجمع ذويه من حوله ممن سيؤول إليهم هذا الإرث، ويوزّع ما عنده بالتساوي عليهم امتهانًا لهذا الإحسان المفروض عليه، وكأن شأنه في هذا شأن مَن يبعثر أبخس اللعب على الصّبية الصغار».

ويصف سانت إكزوبري الحرب وما فيها من هول فيقول: «مرّ بي عهدٌ كنت إخال فيه أن

هؤلاء الذين دفعتُ بهم ليلقوا حتفهم بميادين القتـال في البيداء، سوف يعانون بعدها من ألم الوحشة المبرّحة، وإذا أنا أدرك بعدُ أنه لا وحشة بعد الموت، إذ لو كانت هناك وحشة لانتهى صدى استغاثاتهم إلى سَمْعي. كذلك قد شـهدتُ الجريح وهو يرتعد خوفًا، وقد كان قبلُ يستـغيث صارخًا إذا ما أحسّ أهون خطر يدهمـه، فما إن يحسّ برودة يد الرّدى حـتى يرفض أي عون قـد يجد في قبـوله ما يضـيرُ رفيقًـا من رفاقه. وكان خليـقًا بي أن أُكبر هذا الإيثـار وإن كنت لا أخفى عليكم أنني أمقـته في قرارة نفسي.

وكذا أعـرفُ مَن يُبيحُ لغيـره أن يشاركه تـلك القطرات القليلة من الماء التى تحويهـا زمزميـته وهو على شفـا الموت ظمأ تحت وهج الشمس، أو يقـاسم غيره اللقـمة الأخيـرة وهو يتضوّر جـوعًا. ولعل السبب في هذا وذاك هو الإحساس الذي يصـحب المحتضر من زُهْد في الحياة وتعفّف عمّا فـيها أشبه ما يكون بتعفّف الملوك، فإذا هو يتخلّى عن عَظْمةٍ يلوكها أو كسرة خبز يَقْضِمُها، وهو أحوج ما يكون إليها.

وكم عـجبتُ للنسـاء يبكين أبناءهن الذين قُتلوا في سـاحة الوغى، ولـو أننا في الحق نحن الذين غرّرنا بهم. ومن نجا من أولئك المحـاربين وظفر بالنصر دخل المدينة شامخًا مـزهوًا في جلبة، وما كان هذا إلاّ على جثث مَنْ سبقـوهم إلى الموت، وهم يتشدّقون بما يحيط القتال من مهـالك. فما أشدّ هول الحروب، ثم مـا أبشع الموت الذي لا يُكتب للمـحارب النجـاة منه إلا بأعجـوبة. وكم كنت أحبّ في صباي أن أكـون مثل هؤلاء المقاتلين الذين نجوا من الموت ودخلوا المدينة ظافـرين، وقد كلّلوا هاماتهم بهالات حُـمْر تمثّل طعنات سيـوفهم التي طعنوا بها صـدور غيرهم، ذاكريـن مَنْ سبقوهم إلى سـاحة الرّدي من رفاق ومصيرهم المرير».

كل ما يرويه سانت إكزوبري يرويه عن معرفة أكيدة، فالخطر المتجدّد الذي يجابهه يومًا بعد يوم وليلة إثر ليلة، يُضفي على كتابته نكهة صدق لا تبارَى، ففضلاً عن القيمة الأدبية لمؤلفاته فـهي بمثابة توثيق للحقيقة. وكم تساءل سانت أكزوپري: «تُرى، أأفلاطون أم أرسطو هو الذي وضع الشجاعة في المرتبـة الأخيرة من الفضائل؟». ويستطرد قائلاً: «ذلك لأنها ليست وليدة شعور جميل بل هي بعض من السُّخط، وبعض من الزهو البـاطل، وكثـرة من العناد تختلط بهـا رغبـة في استعراض قدرات رياضية مبتذلة تُعلي من شـأن القوة البدنية. لن أعجب بعد اليوم برجل لا يتميّز إلا بالشجاعة وحـدها. فعلينا أن نُغْضي عن استعراض شـجاعتنا مثلما نُغْضي عن إعـلان عشقنا. وحَرِيٌّ بالشجعان أن يُخفوا مآثرهم كما يُخفي الكرماء صدقاتهم... إنهم يتناسونها أو يعتذرون عنها».

لقد وهب هذا الحاكم الفيلسوف حياته لحيـاة رعاياه، فهمُّهم همُّه ومتاعبـهم متاعبه ومشاقّهم مشاقّه، وما يعنيهم يعنيه، وهذا شأن المحبّ الصادق في حبّه يؤثر مَن يحبّ على نفسه. كما نرى هذا الحاكم مؤمنًا بأن العطاء تبادُل، فلكي يزداد عطاؤك للناس يجب أن تلْقى

من الناس مثل هذا العطاء حتى تزداد ثراء ويزداد الناس كذلك ثراء، فتكون الحياة بينك وبين الناس رخيّة هنيّة، عطاءً وأخذًا، وأخذًا وعطاء. ما كان أبغض إلى نفسه أن يُمسك الناس عن البذل، هانئين بما يدّخرون ويكتنزون. مجمل القول إن رسالة سانت إكزوبري هي رسالة عاطفية إنسانية سامية لا تتفق مع طوفان السوقية الذي يسود حياتنا الحاضرة. وما أشبه صوته بصوت نبيّ يهتف في البريّة، وهو مع هذا رجل واقعي لا مفكّرًا مثاليًا فحسب يحلم بالمدينة الفاضلة التي لا يمكن أن تتحقّق.

كم كنت مشوقًا إلى أن أمضي في ترجمة هذا الكتاب القيّم إلى نهايته غير أن الأيام لم تسعفني، فعذرًا للقارئ إذ لم أصل ترجمة هذا الكتاب، ولعل الأيام تهيئ له من هو جدير بترجمته. فبعد أن شرعت في ترجمة هذين الأثرين الأدبيّين: «في طبيعة الأشياء» و«القلعة»، ومع مطالع الثمانينيات طلبت إليّ المؤسسة المصرية العالمية للنشر «لونجمان» أن أعدّ لها «معجمًا موسوعيًا للمصطلحات الثقافية»، رؤوس مواده بالإنجليزية وإلى جانبها ما يقابلها بالفرنسية ثم مقابلها في العربية تعريبًا أو ترجمةً، يضاف إلى هذا شرح بالعربية لكل مصطلح. كان أمامي أحد أمرين، إمّا أن أمضي فيما انتويته من ترجمة هذين السِّفرين السالفين وإما أن ألبّي طلب مؤسسة لونجمان، وكان أن أرجأت الترجمة وأخذت في إعداد المعجم الموسوعي لعلمي بما سيكون له من نفع للكثيرين، يُعينهم بما يضمّ من إيضاحات تبسّط مضامين خفيّة قد تعسر على الفهم العام، وعلى مزيد من التذوّق الواعي للفنون، وإذا هذا العمل يستنفذ مني جهد سبعة أعوام. وقد تناول هذا المعجم الفنون المرئية من تصوير ونحت وعمارة، والفنون التعبيرية من مسرح وموسيقى وغناء أوپرالي ورقص للباليه، وكذا الأساطير الدنيوية والدينية في مختلف البيئات والعصور، والموضوعات الفنية أسطورية أو دينية أو حضارية. فمن المعروف أن إدراك قيمة الأعمال الفنية لا يمكن أن يتم دون الإلمام بهذه الأمور جميعا والإحاطة بها، إذ من العسير على المشاهد أو المستمع أن يدرك المغزى في عمل فني لموضوع من الموضوعات إلا إذا كان على قدر من المعرفة بما وراءه. وما من شك في أن الربط بين المقروء والمُشاهَد تصويرًا كان أو نحتًا أو غناء أو موسيقى أو رقصًا، مما يزيد في متعة النفس، فإذا فقدنا هذا سرعان ما يشتّ الذهن ويضيع علينا الإحساس بمتعة التجربة الجمالية. فالمختلف إلى أحد المتاحف تجبهه أنواع أربعة من الصور هي الپورتريهات والمناظر الطبيعية ـ وليس هو في حاجة إلى ما يتفهّم به هذين النوعين ـ ثم الصور الأسطورية والمسيحية، وهذان النوعان في حاجة إلى ما يمهّد له تفهّمها وتعرّف ما ينطويان عليه. وحين يولع المثقف العربي بحضارات غيره شرقًا وغربًا فيحتضن أحد المؤلفات الفنية أو الأدبية، أو يدلف إلى إحدى قاعات العرض المسرحي أو الأوپرالي أو الموسيقي، أو يخطو بين ردهات متحف زاخر بروائع اللوحات والتماثيل، أو يختلف إلى أحد المعابد، ويأخذه هذا الأثر وذاك إلى عالم النشوة، ويحلّق به في آفاق غريب الرؤى

والأحلام، قد يجد نفسه فجأة وقد وقع في سمعه أحد الأسماء التي لم يألفها، أو تشكّلت أمام عينيه بعض الكائنات التي لم يسبق لخياله أن تصوّرها، أو طالع مصطلحًا فنيًا غامضًا، فإذا هو يحسّ الحسرة على ما فاته من وعي بأصول تلك المشاهد التي فيها متعة لوجدانه ومران لخياله. ولهذا فنحن لا نذهب بعيدًا حين نرى أنه ينبغي أن يحرص المرء على أن يعدّ للأمر عدّته إذا أراد لمتعته أن تتصل، وذلك بفيض من المعرفة يُشْبِعُ به ظمأ ذهنه بقدر ما يتيح من الفرحة لحسّه. وما من شك في أن المنبع الرئيسي الذي ينبثق منه الكثير من الأسماء والحكايا النابضة في آداب الغرب وآثاره الفنية هو عالم الأساطير الإغريقية التي صاغها خيال شعب اليونان، والتي أدار العديد من مؤلفي الأوبرات الخالدة والمعزوفات الكلاسيكية أعمالهم حول موضوعات منها، كما اتخذها الكتّاب وعاء لأعمالهم الأدبية وستارًا لأفكارهم ومراميهم حين تلجئهم الظروف إلى نقد الحاضر، محتمين بعراقة أستار الماضي. ذلك هو السرّ في أننا نرى بعض الأعمال القديمة والحديثة يُشير مباشرة أو من طرف خفيّ إلى أحد الأسماء الأسطورية، أو يستشهد بخرافة يونانية، أو يُشبّه شخصية معاصرة بإحدى الشخصيات الأسطورية. وقد يُكنّي عن صفة الجمال بأفروديتي والحكمة بأثينه والعفّة بديانا والوفاء بأنتيجونا والدهاء بأوديسيوس والجسارة بأخيل والقوة بهرقل والعربدة بديونيسوس إلى غير ذلك. فما أكثر ما أثرى الكتّاب الأقدمون والمحدثون لغة الأدب بمأثورات من أقوال شعراء الإغريق على ألسنة آلهتهم وأبطالهم، فإذا هي تصبح جزءًا من لغتنا وتراثنا الحضاري نردّده دون أن نعزوه إلى مُنشئه الأول كما نفعل بالحكَم والأمثال. ومن ثم كان الفهم الحقيقي للمنجزات الفنية الخالدة وللأعمال الأدبية القيّمة لاَ يكتمل دون الإلمام بهذه الأساطير ورسوخ أسماء أكثر أبطالها وأشهر حكاياها في ذهن المشاهد أو القارئ أو المستمع، فهي التي ألهمت في الماضي والحاضر المثّالين والمعماريين والمصوّرين والموسيقيين والشعراء وكتّاب المسرح، خير ما أبدعوه.

ومما هو معروف أن فنون العصور الكلاسيكية شرقًا وغربًا ترجع أصلاً إلى العقائد الدينية، ومن هنا كان لابد لي أيضًا من أن أعرض للعقائد الدينية ـ وثنية كانت أم مسيحية أم هندوكية أم بوذية ـ بالتعريف، كي أربط بين الأصل والفرع. وإذا كانت كنيسة روما قد حدّدت ما يباح تصويره من الموضوعات، فإن ما جاء في هذا المعجم عن الفن المسيحي لم يتناول إلا موضوعات المعالجات الفنية للأحداث المسيحية والتوراتية التي حدّدتها الكنيسة، فلم يتّسع لكل ما يتناول العقيدة المسيحية. كذلك كان كل ما يتصل بالموضوعات الدنيوية هو الآخر محدودًا، فهو من إملاء الذوق الفني لرعاة الفن على مرّ العصور. وعلى الرغم من هذا وذاك لم أسُقْ كل ما جاء عنهما، بل تركت لنفسي حرية الانتقاء والاختيار، إذ كان هدفي الذي قصدت إليه أن أضع هذا المعجم أمام الجيل الناشىء ينتفع بما جاء فيه مما له صلة بالفن حين

يستمع إلى أعمال موسيقية أو غنائية، أو عندما يشاهد أعمالاً راقصة أو عندما تطالعه الصور التي تضمّها كتب الفن، فيكون بمثابة نافذة يطلّ من خلالها على قبس من وهج التراث الإنساني ينير طريقه إلى نصيب من المعرفة الإنسانية ويتيح له أن يتذوّق بدائع الإنجازات الفنية.

* * *

وبعد ظهور الجزء التاسع من موسوعة تاريخ الفن: «العين تسمع والأذن ترى» بمجلّديه «الرنيسانس» و«الباروك» ظلت تراودني فكرة إعادة إصدارهما بصورة تليق بهذا الموضوع البالغ الأهمية بعد أن رأيت أن الطبعة الأولى عاجزة طباعيا عن التعبير الوافي عن هذا الموضوع. وحينما أتيحت فرصة لقاء بينى وبين الفنان فاروق حسنى وزير الثقافة فى عام ١٩٩٤، عرضت عليه فكرة قيام صندوق التنمية الثقافية التابع للوزارة ويرأسه الوزير بإصدار طبعة عربية ثانية لفنون عصر النهضة الذى سبق أن أصدرت الهيئة المصرية العامة للكتاب عام ١٩٨٧ جزأين منها هما الرنيسانس والباروك كما أسلفت دون «الروكوكو» الذى لم أكن قد فرغت منه بعد، فى الشكل الملائم الذي أتوخّاه لمثل هذه النوعية من الكتب، لا سيما وأنني قد بذلت جهودا كبيرة وتكلّفت الكثير في سبيل الحصول على مزيد من اللوحات والصور لإثراء الدراسات التى زوّدت بها كل مجلد من المجلدات الثلاث. يومها أظهر الوزير حماسا شديدا لأن يقوم صندوق التنمية الثقافية بهذا المشروع إيمانًا منه بأنه من صميم رسالته، كما أعرب عن أنها ستكون فرصة كي يقدم نسخا من هذه الموسوعة هدايا قيّمة لكبار ضيوف الوزارة.

وعندها صارحت الوزير بعدم اطمئناني إلى الشخص الذي سيوليه هذه المسئولية ـ مستشار الوزير الفني ومدير صندوق التنمية ـ استنادًا إلى تجربة سابقة أجهض معها عامدًا مشروع كتاب الحضارة المصرية الذي طلبت الوزارة ذات يوم مني بإلحاح القيام بالإشراف على إعداده. وأمام شكوكي القوية في هذا الشخص طمأنني الوزير، وزاد على ذلك بما معناه أن هذا الشخص ـ مدير الصندوق ـ عطيةٌ من الله !! وأنه كفاءة إدارية وفنية منقطعة النظير يُهديها الوزير للجهاز الحكومي !! وقبلتُ عسى أن تخيب ظنوني فى هذا الشخص، وكم كنت أود أن يحدث ذلك، لكنه ـ للأسف ـ قد وقع منه كل ما أيّد شكوكي وفاق كل توقّعاتي!

فبعد سنة كاملة من توقيع العقد بيني وبين صندوق التنمية الثقافية لم تُتخذ فيها أية خطوة فى سبيل إصدار الكتاب قابلتُ الوزير وكشفت له عن تسويف هذا الشخص ومماطلته، وأبديتُ استعدادي أكثر من مرة لسحب الموسوعة إذا كانت هناك عقبات تعترض نشرها، فنفى الوزير ذلك تماما، وأعاد على مسامعي تقريظه وحماسه للمشروع. وتأكيدا لذلك بادر الوزير إلى إصدار تعليماته للدكتور فوزي فهمي رئيس أكاديمية الفنون ليتولّى إنقاذ الكتاب من براثن مراوغات مدير صندوق التنمية الثقافية!

لكنني فوجئت بأن شهورا خمسة أخرى قد انقضت دون أن يتحرك الموقف ! وخُيِّل لي أن د. فوزي فهمي قد عجز عن زحزحة هذا الشخص - مدير الصندوق - عن موقفه الرافض لنشر الكتاب، وهو مرؤوس الوزير الذي تحمّس - كما قدّمت - لاضطلاع الصندوق بالمشروع !! وقد بدا الأمر أمامي لغزا غامضا، والمرؤوس لا يقيم أدنى وزن لتعليمات رئيسه الوزير !!

وعُدْتُ فاتصلت تليفونيا بالسيد الوزير الذي عاد هو الآخر إلى تأكيد حماسه لقيام الصندوق بنشر الكتاب بأجزائه الثلاثة ! وفي هذه المرة بادر الوزير بإصدار تعليماته إلى الدكتور جابر عصفور الأمين العام للمجلس الأعلى للثقافة للإشراف على تنفيذ إصدار الكتاب، وهو الأمر الذي زادني حيرة، إذ لم تأتني إجابة شافية للسؤال الذي راح يلحّ عليّ: ماذا عن مرؤوس الوزير مدير الصندوق هذا ؟ وبأي قوة يتصرّف، ومن أين يستمد القدرة على تحدّي تعليمات رئيسه الوزير ؟!!

وأما الدكتور جابر عصفور فقد خُيِّل لي أيضا أن حظه لم يكن فيما أوكله إليه السيد الوزير بأحسن من سابقه د. فوزي فهمي! إذ أخفق د. عصفور في زحزحة مدير الصندوق المتحدّي لتعليمات الوزير!! أتراه كان يتحدّاه حقا ؟

مضت بعد ذلك شهور أخرى في محاولات الاتصال بمدير الصندوق الذي برع في التهرّب المستمر وترك الأمر لموظفات في مكتبه! إلى أن فوجئت بمكالمة تليفونية في ٢٠ يناير ١٩٩٦ من الأستاذ لمعي المطيعي مستشار النشر بالأمانة العامة للمجلس الأعلى للثقافة، وقد أعقب المكالمة - بناء على طلبي - برسالة محرّرة يبلغني فيها بالتريّث في موضوع إصدار الكتاب، حيث اتضح لمدير الصندوق - كما أبلغني الأستاذ لمعي المطيعي - ارتفاع تكلفة إصدار الكتاب ! ترى هل اعتاد هذا المدير أن يوقّع العقود مع الجهات والأفراد دون دراسة جدوى ودون حساب للتكاليف؟ وهل لم يتسن لمدير الصندوق اكتشاف هذا الأمر إلاّ بعد مضي ما يربو على عشرين شهرا من توقيعه العقد معي، ومن المماطلة والتصرفات الصبيانية اللامسئولة التي توّجها هذا التصرف الأخير !!

هنا أدركت أنني إزاء تمثيلية هزلية تكاتف أفرادها لتأدية الدور المرسوم لكل منهم بنجاح يُحسدون عليه، وأيقنت أنه لا يمكن أن يقوم بيني وبين هذه المجموعة أي تعاون! بعد أن تبيّن لي بوضوح أن هذا الذي جرى لا شك أنه مدبّر متفق عليه!، لأن سؤالي ظل - ولا يزال - من أين استمد هذا الشخص - مدير الصندوق - كل هذا السلطان؟ بل وما هو سرّ تلك الحظوة الاستثنائية التي يحظى بها عند السيد الوزير ؟!!

وكان أن أرسلت إلى السيد وزير الثقافة خطابا في ٢٧ يناير ١٩٩٦ حملت إليه فيه ما ورد

في رسالة الأستاذ لمعي المطيعي، وهو ما يعتبر صرف صندوق التنمية الثقافية النظر عن المشروع لأجل غير مسمّى، وبعد تسعة عشر شهرا أو يزيد على توقيع العقد المبرم بيني وبين الصندوق في ٢٧ / ٨/ ١٩٩٤ ! وفي خطابي إلى الوزير أخطرته أن: «رأيي قد استقر على فسخ العقد بيني وبين الصندوق واعتباره لاغيا».

إلا أن أخبار هذه المأساة اللاأخلاقية كانت قد وصلت إلى بعض الصحف والمجلات، وبادر البعض من حملة الأقلام إلى لوم وزارة الثقافة وصندوقها على هذا المسلك الذى عومل به هذا المشروع الهام وصاحبه! . غير أن مسبّبات التثبيط لم تتمكّن مني ـ بعون الله ـ بل هي قد تحوّلت عندي إلى عوامل تحريض أعانني على المضي في الطريق ـ دون أن أكبو قط في وهدة القنوط ـ لتحقيق هذا الإنجاز الثقافي الذي كم يشرّفني أنني تمكّنت من تحقيقه على الصورة التي كم أمضّني صَبْوي إليها، حين توافر في أيام ثلاثة فقط أغلب التمويل الذي كان يحتاجه إصدار الجزء الأول «الرنيسانس» بمساندة مشكورة من الشاعرة الدكتورة سعاد الصبّاح واتحاد بنوك مصر: الأهلي ومصر والإسكندرية والقاهرة والعربي وسيتي بنك والمركز الإقليمي لتكنولوجيا المعلومات، فكم أنا شاكر لهؤلاء جميعا هذه المساندة الزاخرة بالمعاني السامية الرفيعة، حتى لقد خالجني الشعور بأن البنوك المصرية كانت أكثر وعيا بقيمة هذا المشروع من وزارة الثقافة المصرية! ويهمّني في هذا المقام توضيح أن كافة الجهات المشاركة في تمويل الجزء الأول «الرنيسانس» قد استردّت ما تفضّلت بالإسهام به نسخاً من الكتاب بسعر التكلفة .

ولم يلبث الشاعر محمد أحمد خليفة السويدي أمين عام المجمّع الثقافي بأبي ظبي وصاحب دار السويدي للنشر وأحد السّدنة الأوفياء لمحراب الثقافة الرفيعة في أمتنا العربية أن أخذ على عاتقه ـ ودون طلب مني ـ إصدار الجزأين الثاني «الباروك» والثالث «الروكوكو» من فنون عصر النهضة. ويعجز لساني عن أن أفيه حقّه من الامتنان والتقدير والحب، لأنه فوق هذا الحق ويتجاوزه.

لقد كانت النفس وما تزال تتمنّى أن تكرّمني الأيام بفرصة أن أختتم مشواري الثقافي الطويل بلحن يبقى فى الزمان والمكان بعدي. وها هي ذي أمنيتي قد تحقّقت، فظهر «الرنيسانس» في عام ١٩٩٦ ـ بعد ثمانية شهور فحسب من نكوص وزارة الثقافة المصرية عن تنفيذ عقدها الموقّع معي ـ، و«الباروك» في عام ١٩٩٧، و«الروكوكو» في عام ١٩٩٨ قبيل ظهور الطبعة الثالثة من هذه المذكرات .

ولأن وزارة الثقافة المصرية وأجهزتها الثقافية المختلفة معنيّة بمثل هذه الأعمال الثقافية الجليلة وتتحمّس للنهوض بها كما كرّر هذا وزير الثقافة لي، فإن أحدا في هذه الوزارة لم يفكّر ـ مجرد التفكير ـ في اقتناء نسخة من هذا الكتاب لجهازه الثقافي في جزء أو كل!!

وكان المتوقّع أن تسارع وزارة الثقافة المصرية على الأقل بتزويد مكتباتها العامة ومتاحفها وقصور الثقافة بها ومعاهد أكاديمية الفنون بنسخ من هذا السّفر الهام لصالح العاملين بها وأساتذة معاهدها وطلابها وأمناء متاحفها، إلا أنها تجاهلت صدور هذا الكتاب بأجزائه الثلاثة التي شارفت نسخُها على النّفاذ .

* * *

وقد شاءت الأقدار أن يمتد بي العمر لأشهد حفلين لليوبيل الفضي لأكاديمية الفنون في ديسمبر ١٩٨٤ دعاني إليهما وزير الثقافة الأستاذ عبدالحميد رضوان رحمه الله الذي ألقى في أولهما خطابًا (١٥)، وعاد في الحفل العام الثاني للأكاديمية ولفرقة باليه أوبرا القاهرة بمناسبة مرور خمسة عشر عامًا على إنشائها فضمّن خطابه في هذا الاحتفال ما سبق أن ذكره في الحفل الأول (١٦). وكان ثناؤه على جهودي فيهما مما خفّف عني شيئًا مما لقيته من جحود طوته أعوام أربعة عشر، انطلقت فيها بعض الألسنة تنسب الفضل لنفسها وتنكره على صاحبه .

كذلك شاء معهد الكونسيرفاتوار أن يكرّمني بدوره فأقام حفلاً في شهر يولية دعا إليه رئيس أكاديمية الفنون الأستاذ الدكتور عزالدين إسماعيل، وكانت إليه كلمة الافتتاح ثم قصيدة من إنشائه (١٧) كم أنا شاكر له عليها، ثم شفع تحيّته الرقيقة بشهادة تقدير (١٨) .

وفي السابع من أبريل ١٩٨٨ قام المؤتمر الرابع للمعماريين المصريين بتكريمي، وحسبي هنا أن أقدم شهادة التقدير التي مُنحتها (١٩). وكذا شاء المؤتمر الأول لنقابة الفنانين التشكيليين أن يكرّمني بدوره في ٧ فبراير ١٩٨٩، وحسبي أيضًا أن أقدم شهادتهم (٢٠). وما ذكرت هذا اعتزازًا بجهودي، لكن اعتزازًا بمن قدّروا جهودي .

وفي عام ١٩٨٠ انتهى إليّ نبأ ترشيح مجلس إدارة أكاديمية الفنون بإجماع الآراء لي لنيل جائزة الدولة التقديرية عن الفنون. لكنني أحسستُ عندها أن ثمة وازعًا نفسيا يُملي عليّ أن أعتذر عن هذا الترشيح لولا أن ثناني عن هذا العزم صديق لي ممن كانوا يعملون معي في المجلس الأعلى لرعاية الآداب والفنون والعلوم الاجتماعية الذي ظللت رئيسًا له نحواً من خمسة أعوام وأشْرفُ فيه على التصويت بمنح جوائز الدولة كل عام. وقد أكّد لي هذا الصديق أن ترشيحي هو مبادرة صادقة من هيئة ثقافية لها وزنها وأنها تشعر نحوى بتقدير خاص، إذ إن إنشاء أكاديمية الفنون جاء نتاج مبادرتي وجهدي الشخصي من أجل بنائها وإقرار ميزانيتها واختيار رئيسها وعمداء معاهدها وأساتذتها. وإذا ما ظنته حدسًا يصبح واقعًا يوم التصويت على منح الجوائز، فلأمر ما لم تتفق كلمة المصوّتين على انتخابي. على أنني حين علمت بنبأ ترشيحي بوساطة أكاديمية الفنون للمرة الثانية لجائزة الدولة التقديرية عن الآداب عام ١٩٨٣ وجدتني أبادر بكتابة خطاب اعتذار عن قبول هذا الترشيح إلى السيد وزير الثقافة الأستاذ عبدالحميد رضوان رحمه الله بوصفه رئيس المجلس الأعلى للثقافة. ذلك أنني أردت التعبير

عن عدم حرصي على نيل هذه الجائزة التي لم أسع إليها قط، فقد نلت والحمد لله من الجوائز العالمية عدداً له قيمته، وحسبي - وشكراً لله - أنني الوحيد الذي منحته منظمة الأمم المتحدة للتعليم والعلوم والثقافة (اليونسكو) - على مدى تاريخها - ميداليتيها الفضية والذهبية الواحدة تلو الأخرى تقديراً منها لمبادرتي بالدعوة إلى إنقاذ آثار النوبة وجهودي في سبيل تحقيق هذا المشروع. وإذا هي تقيمُ حفلَ وفاء وتقدير بمبنى اليونسكو في باريس يوم الأول من يونية ١٩٩٩ لتكريمي والسيدة كريستيان نوبلكور بمناسبة مرور ثلاثين عاما على إنقاذ آثار النوبة، وتمنح كلينا ميدالية فضّية صُكّت خصيصاً لهذه المناسبة [انظر ص   الفصل السادس] فالسعي بغية الجزاء طمع، والحرص على المقابل جشع، ومن يعلق بصره بالجزاء على أي لون كان هذا الجزاء، ويعشَى عن قدر ما قدّم يزلّ، فالجزاء الأسمي للمرء هو ما يقدّمه من عمل، وأمتع أيامه حين تتاح له فرصة الخَلْق والإنجاز. وقد أثار اعتذاري عن قبول ترشيحي لجائزة الدولة نقاشًا بين المثقفين، ولعل المفكر الأديب إحسان عبد القدوس رحمه الله كان أكثرهم توضيحًا لأزمة توزيع هذه الجوائز حين كتب فى صحيفة الشرق الأوسط يقول: «عجيب.. أمر توزيع الجوائز الفنية والأدبية، فكل جائزة بدأ توزيعها على مستحقّيها وهى محترمة يحيطها جو من المهابة والنزاهة. ولكن لا يكاد توزيعها يستمر عامًا أو عامين أو ثلاثة حتى تفقد احترامها وهيبتها، وتفقد افتراض النزاهة فى اختيار مَن يستحقها. وعندما بدأ توزيع جائزة الدولة التقديرية كانت تُقدَّر كأنها أكبر وسام في الدولة يمكن أن يصل إليه أديب أو فنان. ولكن هذه القيمة بدأت تهبط حتى أصبحت تُقدّر بأنها «بقشيش» يُمنح «لجرسونات» الدولة، وأصبح الأدباء الذين يحترمون أنفسهم يعتذرون عن قبولها، أي يرفضون أن تُمنح لهم، حتى أن الدكتور ثروت عكاشة الذي كان وزيراً للثقافة وكان يشرف على توزيع هذه الجائزة اعتذر عن قبولها لنفسه - بعد أن ترك الوزارة وأصبح أديبًا متفرّغًا - تقديراً للمجهودات الضخمة التي قدّمها للأدب والفن، ربما لأنه أحسّ أن كل كاتب محترم لم يعد يرضى بأن يوضع في مستوى من يُمنحون هذه الجائزة».

وهذا التلميح الذي يتضمّنه حديث الأستاذ إحسان عبدالقدوس لا يخفَى على المتتبّعين لحركة الفن والفكر في مصر. فقد ظفر بجائزة الدولة التقديرية في أول عهدها أعلام في مجالات الآداب والفنون والعلوم الاجتماعية أذكر منهم الأساتذة عباس العقاد وطه حسين وتوفيق الحكيم ويحيى حقي وعزيز أباظه وحسين فوزي وعبدالرزاق السنهوري ومن في مستواهم، وهو ما يدل على حرص شديد والتزام دقيق بالموضوعية في اختيار الفائزين حتى دون النظر إلى موقفهم من الثورة، إذ كان المعيار هو الكفاءة الإبداعية والفكرية فحسب. وما لبث الأمر أن أصبح كما أشار إليه الأستاذ عبدالقدوس، فلم يعد الحرص على المستوى الرفيع بنفس قوته التي كان عليها قبلُ، بل لقد حدثت مفارقات شاذة. ومما كان يثير ألمي أن لجان اختيار المرشحين لم تلتفت إلى أساتذة كبار خرّجوا لنا أجيالاً من الأدباء والفنانين والمفكرين هم عندي أوْلى من كثير ممن فازوا بهذا التقدير. ولا أظن أن شيئا من الأذى قد لحق بأي من هؤلاء الأساتذة الأجلاّء، فهم يعرفون حق المعرفة قدرهم عند جيل المثقفين الذي أمتعوه

بعطائهم الفكري والفني العميق التأثير. ولا أعتقد أن أحداً منهم بات حريصًا على نيل هذه الجائزة بعد أن ظفر بها بعض مَن لا يستحقها وليست له مواهبهم ولا قدراتهم الإبداعية.

ومن الغريب أنني فوجئت بترشيحي عام ١٩٨٦ لنيل جائزة الدولة التقديرية في الفنون رغم زهدي بها وبرغم اعتذاري الرسمي عنها في المرة السابقة، وانتهى التصويت إلى حجب الجائزة عن كل المرشّحين. ولقد كفاني مناقشة هذا الوضع عدد من الكتاب المنصفين أذكر منهم الكاتب المرموق الأستاذ أحمد بهاء الدين رحمه الله الذي نعى على قرار المجلس حجبه جائزة الفنون عمن يستحقونها من المرشحين، وقال فيما يخصّني: «هل صحيح ما سمعناه من عدم ترشيحها للدكتور ثروت عكاشة الذي يستحق الجائزة منذ سنوات إن لم يكن لأنه صاحب الفضل في إقامة معظم المؤسسات الثقافية الفنية الحالية، فلموسوعاته التي لا نظير لها في اللغة العربية «العين تسمع والأذن ترى»؟ إن المجلس الأعلى يبدي اهتمامًا مؤسفًا بأصحاب الوظائف، وقد بَعُدَ ثروت عكاشة عن منصبه منذ سنوات طويلة، فلا داعي لأن يذكره المجلس الأعلى». (الأهرام في ٨/ ٦/ ٨٦).

كما علّق الأستاذ الفنان راجي عنايت على قرار المجلس في مقال له بمجلة المصور (١١/ ٧/ ٨٦) قائلاً:

«تركت آخر عمل لي بوزارة الثقافة مخاصمًا وزيرها في ذلك الحين، دكتور ثروت عكاشة. ومع ذلك، كنت ـ ومازلت ـ أعترف أنه صاحب الفضل في كل ما هو أصيل ومجيد في حياتنا الثقافية.

المؤسسات التي زرعها ثروت عكاشة في الحياة الثقافية بمصر هي الأعمال الباقية المشرّفة، رغم كل ما لحق بثقافتنا من تخريب وإهمال. وأيًا كانت مقدرتنا على طمس آثار السالفين، وأيًا كانت طاقتنا في الحرص على أن تبدو ظواهر حياتنا لقيطة بلا أب أو أم، ومهما تضاءلت في حياتنا قيم الوفاء والاعتراف بالجميل.. فإن الذي حدث في جوائز الدولة التقديرية والتشجيعية بالنسبة للفنون، يتجاوز كل هذا، ويحمل في طياته حكمًا ظالمًا على حياتنا الفنية في الحاضر الماضي.

وأنا لا أعرف الإجراءات التي تتّبع حاليًا في ترشيح ومنح جوائز الدولة التقديرية والتشجيعية، ولا أعرف الطريقة التي يتكون بها المجلس الأعلى للثقافة الذي يصوّت على منح هذه الجوائز، ولكني أعرف يقينًا أن هناك خللاً ما في القانون الذي ينظّم منح هذه الجوائز أو الذي ينظّم تشكيل المجلس الأعلى للثقافة، أو في طبيعة اختيار الأشخاص الصالحين لعضوية هذا المجلس.

فالمجلس الذي يُرشَّح له ثروت عكاشة لنيل جائز الدولة التقديرية، فيرفض منحه الجائزة، ثم يحجبها هذا العام، لا يمكن أن يكون مجلسًا عادلاً، أو مجلسًا قادرًا على الحكم في مثل هذه الأمور، ولابد أن تراجع أعماله سلطة أعلى، أو أن يؤخذ منه موقف واضح ومحدّد من قبل الهيئات الفنية بالبلاد.

ماذا تقول لجنة فحص الترشيحات المقدّمة لنيل جوائز الدولة في الفنون في تقريرها النهائي الذي

رفعته إلى المجلس الأعلى لـلفنون؟... ماذا تقـول عن ثروت عكاشة؟.. تقـول: «إن المراجعة المتـأملة للأعمـال الثقافـية الجليلة التي تمت بفضـل د. ثروت عكاشة وعلى يديه، لتشـهد بتفـرّده، والإنجازات الثقـافية والفنية التي لـم يتيسّر لأي وزير ثقـافة في مصر أن يـحقّقهـا بمفرده في أي عصر من عـصور النهضة المصرية الحديثة».

ثم تستـعرض اللجنة إنجـازاته في الحياة الثـقافيـة والتي من بينها على سـبيل المثال وليس الحـصر: إنشاء معاهد الباليه والكونسيرفاتوار والسينما والنقد الفني ـ إنشاء قصور الثقافة في أنحاء الجمهورية ـ إنشاء فرقة الموسـيقى العربية ـ إنشاء الفرقة القومـية للفنون الشعبية ـ إنشاء السـيرك القومي ـ إنشاء عروض الصوت والضوء بالأهرام والقلعة والكرنك ـ إنشـاء نظام تفرغ الأدباء والفنانين ـ إنشاء قاعة سيد درويش ـ إنشاء دار النسجيّات المرسّمة (التاپيسري) بحلوان ـ إنشاء متحف مراكب الشمس.

وتشيـر اللجنة بعد ذلك إلى إنجـازاته في التأليف والتـرجمة في الفنون «والتي كـان لها أثر عـميق على أجيال عديدة في مصر والبـلاد العربية».. إلى أن تقول: «وكل هذا يرقّى به بلا شك لجائزة الدولة التقديرية في الفنون، تقـديراً لجهوده العديدة العميقـة الأثر في الحياة الثقافيـة، وخاصة أن دولاً أخرى كرّمته وقدّرت دوره الثقافي ولكن مصر لم تقدّره حتى الآن التقدير المتكافئ مع دوره الجليل...».

هذا هو بعض مـا جاء في تقرير اللجنة المتخـصّصـة التي شكّلها المجلس الأعلى للفنون، والذي عُرض عليه عندما ناقش الترشيحات، فما هي حجج الرافضين الحاجبين من أعضـاء المجلس الأعلى للفنون ؟! . .

أتحدّى أي واحـد من أعـضـاء المجلس الأعلى للفنون ممن صوّتوا في صف حـجب جـائزة الفنون عن ثروت عكاشة أن يعطي سببا أمينا لهذا الحجب . . . بل أتحدّى أن يستطيع أي منهم أن يشير إلى وزير من وزراء الثقافة الذين توالوا عليها، يكون قد قدّم للثقافة عُشْر معْشار ما قدّمه ثروت عكاشة لها».

وليس عندي مـا أعـقّب به على هذا كـله غـيـر الشكـر الجزيل للفنان راجي عنايت، ومـا يحضرني من قول أرسطو: «حسبُك من فخار التكريم أن تكون مستحقا له، لا أن تناله» (*).

ثم إذا الدولة تمنحني بآخِرة جائزتها التقديرية في الفنون في شهر يونية ١٩٨٨ .

* * *

وفي عام ١٩٩٤ عُرضت عليّ عضوية المجلس الأعلى للثقافة فقبلت بها مرحّبا وانتظمت في سلكه، غير أن مجريات الأمور في جلسـات التصويت على منح جوائز الدولة التقـديرية حفزتني في جلسة ١٧ يونية ١٩٩٥ إلى المطالبة بألاّ تقتصر مهـمّة أعضـاء المجلس الأعلى على

(*) هدفت من هذا السّرد المطوّل أن يقف القارئ على اتجاهات الحقل الثقافي خلال تلك الفترة .

التصويت فحسب، بل ينبغي أن تتجاوز هذه المهمّة - فما أهونها من مهمّة - إلى تصويب وتقويم ما قد يطرأ من خلل يعتري إجراءات لجان الترشيح. وعدت في جلسة ٢٧ يونية ١٩٩٥ - بعد أن لم ألمس أي صدى لما قدّمت من نُصح - لأقول بصراحة لا معدى عنها ما نصّه: «إني ما زلت أرى كما بيّنت في الجلسة السابقة أن نظام الترشيح والتصويت لجوائز الدولة التقديرية من بدايته إلى نهايته في حاجة ماسة وعاجلة وحاسمة لإعادة النظر فيه، نظرة تتسم بالوضوح والصراحة والموضوعية للمزيد من الإحكام وضمان الانضباط بعد أن ثبت لنا ما يعتوره من خلل جسيم قد يُلحق بسمعتنا الكثير من القيل والقال. ولا يخفى على أحد منا أن الألسنة باتت تلوك بالفعل سيرة هذه الجائزة التقديرية قدراً ومنحاً حتى غدت مضغة في الأفواه، بل إني أحذّر من أن ثمة «مافيا» ناشئة - نعم مافيا - بدأت تتسلّل إلى بعض جهات الترشيح بأساليبها الحاذقة ومغرياتها الناجعة، فباتت ترسم سلفًا الخطط للأعوام التالية، وتحدّد الأولويات بين مرشّحيها، وتأخذ التنازلات الممهورة من البعض إلى البعض الآخر. (انظر جدول أعمال المجلس الأعلى للثقافة. الاجتماع الرابع والعشرون. يونيو ١٩٩٧).

لقد راقبت، وحذّرت، وانتظرت أن يكلّف مسؤول خاطره بطرح هذا الموضوع الدقيق والخطير للدراسة والمناقشة . . . ولكن دون جدوى، فآثرت الانسحاب، وأرسلت في ١١ أبريل ١٩٩٨ إلى الأستاذ الدكتور جابر عصفور الأمين العام للمجلس الأعلى للثقافة رسالة نصّها: «أرجو التفضل باعتباري مستقيلا من عضوية المجلس الأعلى للثقافة بدءا من اليوم. مع شكري على دماثتك التى طالما لمستها في تعاملك معي».

وفي شهر أغسطس ١٩٨٩ دعاني «معهد العالم العربي» بباريس L'Institut du Monde Arabe إلى عضوية لجنته الثقافية الاستشارية التي تضم خمسين عالما ومفكرا من العرب والفرنسيين والتي بدأت دورتها الأولى فى الثامن من يناير ١٩٩٠ برئاسة المستشرق الأستاذ چاك بيرك، وجرى في هذه الدورة انتخابي رئيسًا للجنة الثقافية الاستشارية في دورة عام ١٩٩٠ - ١٩٩١ بتوفيق الله بإجماع الآراء. وقد عهدت إليّ اللجنة وإدارة المعهد بإعداد وإلقاء خطاب الترحيب برئيس الجمهورية الفرنسية المسيو فرانسوا ميتران بمناسبة زيارته لمقر المعهد بباريس لأول مرة وحضور الجلسة الختامية للجنة الثقافية في العاشر من يناير ١٩٩٠ (*).

* * *

(*) نص الخطاب الذي ألقيته بحضور الرئيس فرانسوا ميتران في معهد العالم العربي بباريس يوم الأربعاء ١٠ يناير ١٩٩٠:

السيد فرانسوا ميتران رئيس الجمهورية الفرنسية . .

بوصفي رئيسا منتخبا لتوّي للجنة الثقافية الاستشارية لمعهد العالم العربي بباريس أرجو أن تسمحوا لي بالإعراب عن ترحيبنا بتشريفكم لنا الليلة، وفي الحق إنني أحيي في شخصكم لا رئيس الجمهورية فحسب، وإنما رجل الثقافة الجليل مؤلف الكتب ذات الأهمية والشأن. كما أذكر بالتقدير «حكَمَ الذوق=

= الرفيع» صاحب فكرة ترصيع فناء نابليون باللوفر بالهرم الزجاجي، الأمر الذي لا شك يبعث الرضا في نفوس أبناء الوطن الذي منه أتيت.
ما أروع أن نلتقي عربًا وفرنسيين في هذا الصرح الحضاري الشامخ، الذي يعود الفضل في إقامته إلى الفكر السبّاق المتحضّر الذي شاركت به الدولة الفرنسية آمالنا نحن العرب، فكان أن أهدت إلينا قطعةً غالية من ترابها أقيمت عليها هذه الأكاديمية.
ولقد أكّد الرئيس ميتران للعالم ما نعرفه عنه ـ وهو أحد المثقفين البارزين في عالم السياسة ـ من فلسفة رحبة الآفاق، مفادها أن الحضارة الإنسانية ركيزة هامة لارتقاء البشرية جمعاء، وأن مقتضيات السياسة لا تقتصر على الحلول السياسية وحدها، بل تتعدّاها إلى اجتلاء تلاحم الحضارات الإنسانية على مرّ التاريخ فى مسيرة البشرية نحو الترقّي والتآخي والسلام.
دعني أشكرك يا فخامة الرئيس، وأهنئك أيضًا باسم زملائي الفضلاء أعضاء اللجنة الثقافية الاستشارية على مشاركتك الصادقة في السعي الدائب إلى التقريب بين حضارات الشرق القديم والحديث، وبين الحضارة الفرنسية قديمها وحديثها على أرض فرنسا، لتكون الدولة الأولى التي تعبّر بطريقة عملية عن أمل الشعبين العربي والفرنسي في مستقبل مُشرق حافل بالعدل والخير والجمال.
إن العلاقات بين الحضارات تمرُّ بتقلّبات شتّى، منها الإخصاب المتبادل، ومنها التضاد والصدام، ومنها سيطرة إحداها على الأخرى، وتلك سمات التاريخ البشري منذ الماضي الغابر حتى عصرنا الحالي، لكن مأدبة الفكر التي نجلس إليها الآن تثبت أن ثمة أملاً في أن تتجه نوايا البشر في عالمنا المعاصر نحو عالمية تفسير ظواهر الحياة والوحدة الوجدانية في مواجهة مشاكل المستقبل . . . من تلوُّث البيئة والانفجار السكاني والأزمات الاقتصادية وغيرها، وكلّها كوارث لا تخصُّ شعبًا دون شعب، ولا قارة دون قارة، ولا جنسًا دون آخر.
وأذكر في هذا المقام كلمة رائعة للفنان روبنز. قال: «إنني أعُدُّ العالم كلّه وطني» وأنت يا فخامة الرئيس فرنسي وطني صادق الوطنية، ولكنك أيضًا وطني عالمي النزعة، آثرتَ السير على نفس الدّرب الذي انتهجه أئمة خالدون، لأنك تؤمن إيمانًا غير محدود بأن في قدرة الشعوب أن تتغلّب على ذاتيتها إذا ما سمت وارتقت، فملكتْ زمامها، فإن استقلال الدول في العصر الحديث يتجاوز الأوصاف التقليدية للسيادة. فالاستقلال في نظركم ـ وفي نظرنا ـ هو استقلال النمو القومي، أي نمو الإنسان بالإنسان ومن أجل الإنسان. ومفهوم النمو يتضمّن التعاون الدولي. . فالإنسانية تمضي قُدُمًا نحو حضارة عالمية مدفوعة بقوة التقدُّم المضطرد للتكنولوجيا، وبقوة الطموح الأخلاقي، أي حاجة الإنسان إلى الإطلال على الإنسانية.
وما من شك في أن تضامُننا أمام قضايا الكون والبيئة سيؤدي يومًا إلى تضامن من نوع آخر أكثر عمقًا، هو إيمان البشر بأن المصير الإنساني لا يخضع لانفصام ولا لفرقة.
وقديمًا في القرن الثاني قبل الميلاد قال الأديب الروماني الوثني الشاعر تيرينتيوس: «أنا إنسان، لا أعدُّ شيئًا إنسانيًا . . غريبًا عني».
وفي أوج العصور الوسطى في القرن الثاني عشر بالتحديد قال محيى الدين بن عربي، ذلك الأندلسي المسلم المتصوّف المؤمن بوحدة الوجود:

لقد صار قلبي قابلاً كلَّ صورة	فمرعى لغزلان، ودير لرهبان
وبيتٌ لأوثان وكعبة طائف	وألواحُ توراة ومُصحف قرآن
أدينُ بدين الحب أنّى توجّهتْ	ركائبُهُ، فالحب ديني وإيماني

وفي القرن السادس عشر قال الفيلسوف الفرنسي مونتيني: «كل إنسان يحمل الشكل الكامل لحالة الإنسانية بأسرها». =

وفي عام ١٩٩٢ قررت «لجنة الشاعر كڤافيس الدولية» منحي جائزة كڤافيس في الدراسات الأدبية في مجال اليونانيات واللاتينيات وقد رأيتُ أن تودع القيمة المادية لهذه الجائزة في أحد البنوك على أن تمنح عوائدها جائزة سنوية لأول الخريجين من قسم الدراسات اليونانية واللاتينيه بكلية الآداب في جامعة القاهرة.

وفي ٥ أكتوبر ١٩٩٤ وصلتني رسالة من الأستاذ الدكتور ناصر الدين الأسد رئيس المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية (مؤسسة آل البيت) بعَمّان يُبلغني فيها: «أن مجلس المجمع الملكي قد قرر تعيينكم عضواً عاملاً في المجمع تقديراً لمكانتكم الفكرية وجهودكم العلمية ومواقفكم الإسلامية».

= هذه الرؤية الإنسانية هي من صميم العبقرية الفرنسية المتميّزة عن غيرها بهذا الجمع بين التعمُّق الذاتي والانفتاح الإنساني. فالحضارة الفرنسية وليمة، الدعوة إليها كانت - ومازال - مفتوحة لكل امرئ يغترف منها وينهلُ بقدر مراده وطاقته.

وكما أسهم ابن رشد وابن سينا وغيرهما في تشكيل العقل الأوروبي خلال العصور الوسطى، كذلك كان مفكّرو فرنسا هم طليعة الإخصاب العربي للنهضة العربية الحديثة، فلا يستطيع منصف أن ينسى أو يتناسى إسهام موليير وغيره في وثبة مسرحنا، أو إسهام ڤولتير وديدرو ومونتسكيو وروسو وغيرهم من فلاسفة التنوير في مجال النهضة الفكرية العربية، أو إسهام شمپوليون في فك رموز وطلاسم فتحت مغاليق أبواب موصدة لحضارة كاملة ظلّت في غياهب الزمن قروناً طويلة منذ فجر الضمير.

هذا الحوار الحضاري قديمًا وحديثًا مايزال قائمًا في مثل جلساتنا هذه التي نأمل أن تسهم في إزاحة غيمة الأحكام المسبقة والشكوك المضلّلة والتعصّب الأخرق والتعالي المتعجرف بين أطراف شعوب يربط بينها بحر هَرِم شهد أعرق الحضارات، وتحفزها رغبة عارمة مشتركة في السعي الجاد الدائب نحو الخير والجمال والمساواة.

فنحن العرب، لسنا شخصيات أسطورية على غرار ما تطالعكم به قصص ألف ليلة وليلة. وأنتم أيها الفرنسيون لستم تلك الشخصيات الخيالية التي صوّرتها ملهاوات بومارشيه وماريڤو. بل إننا جميعًا - عرب وفرنسيون - بشر من لحم ودم، وعقل ووجدان، وأحاسيس وتاريخ وتطلّعات جادة تتشوّف إلى المثل العليا. ولا معدى عن أن نرفع الأقنعة عن وجوه بعضنا البعض، فيتأمل كل منا الآخر بعين الواقع الذى يكشف عن إنسانيتنا المشتركة.

إننا نعتز بهذا المنبر الشامخ الذي أتحتموه لنا في السويداء من قلب فرنسا. وما من شك في أن أصوات المثقفين العرب والفرنسيين ستنطلق مدوّيةً بفضل العون الصادق المخلص للقائمين عليه، وفي مقدمتهم الرئيس إدجار پيزاني - لنقل النبض الحقيقي للجماهير العربية عبر موجة قد تختلف عن الموجة التقليدية للحكومات والدبلوماسية، فلا تعوقها الحسابات والحساسيات المعهودة، وإنما تحفزها حماسة المثقف والمفكر والفنان.. نعم سيدي الرئيس قد نختلف، ولكن سعة الصدر هي الأخرى ذات سعة، وشفيعنا أن العقلانية دون شطط والوجدان النقي الصادق لا مناص سيؤديان بنا جميعًا إلى برّ الأمان، فإذا كانت قيمة الثقافة - كما تعلمون - تتحدد بمدى إسهامها في إحداث تغيير جوهري في البيئة المحيطة - أنىّ كانت - لذا كان المثقف أو المفكّر أو الفنان هو أول المتمرّدين المحتجّين على ما هو قائم، فهو بطبيعته رائد في مجتمعه، سبّاق إلى التجديد فكراً وتعبيراً، فالثقافة تنطوي على عنصر حركي تحويلي، لأنها لا تصلح إلاّ إذا كان هدفها التطوير. شهدنا ذلك منذ أخناتون حتى پيكاسو مروراً بالمثّالين الإغريقيين كريسيوس ونيسياتيز.

ونحن يا فخامة الرئيس في هذه الأمسية سعداء أيما سعادة أن يكون على رأس هذه المأدبة الفكرية وفي ختام دورتنا رئيس فرنسي تشغله مهام الدولة الجسام وأحداث السياسة الدولية المضطرمة.. وعلى الرغم من ذلك رأى أهمية أن يشرّفنا بوجوده بيننا في هذا اللقاء ليؤكد معنى نبيلاً ويعزّزه، هو أن يد فرنسا ليست ممدودة فحسب، وإنما هي تشدّ على يد العرب جميعًا بدفء صداقة تقليدية وتقدير متبادل».

وفي ١٦ أبريل عام ١٩٩٥ وصلتني رسالة من الدكتور دونالد ماكدونالد رئيس الجامعة الأمريكية بالقاهرة يبلغني فيها نيابة عن هيئة التدريس بالجامعة الأمريكية ومجلس أمنائها أنه تقرّر منحي درجة الدكتوراه الفخرية في العلوم الإنسانية: «اعترافًا بإنجازاتكم الرائعة في إثراء الحياة الثقافية بمصر، وبجهودكم الدؤوبة في الحفاظ على التراث المصري... وإسهاماتكم المتعددة في مجالات الفنون والآداب مؤلفًا، وبقيادتكم في تأسيس العديد من المؤسسات الثقافية الرائدة».

وفي يوم ٢٨ يونية ١٩٩٥ أقامت الجامعة الأمريكية حفل التخرّج السنوي الثاني والسبعين بمركز القاهرة الدولي للمؤتمرات بمدينة نصر، حيث قلّدني رئيس الجامعة وشاح درجة الدكتوراه الفخرية وسلّمني شهادتها، وألقيت خطابا قصيرا إعرابا عن شكري (*). . هكذا أهدتني الجامعة الأمريكية بالقاهرة عصا الشّرف أتوكأ عليها في شيخوختي.

* * *

(*) Mr President, Excellencies, Distinguished members of the faculty and the Board of Trustees.

Ladies and gentlemen.

I would like first to thank Dr Andrew Kerek, Senior Vice President and Provost, for the kind words, with which he introduced me. I can hardly recognise myself.

There is a tendency among the old, to say that the youth of today does not compare with their forefathers. I am reminded of an ancient Eygptian papyrus, which, translated, reads: "The young are lazy and preoccupied with themselves, and will surely cause the downfall of the world as we know it". In contrast, Winston Churchill once said: When I was sixteen, I thought my parents knew nothing. when I was twenty-one, I was shocked to discover how much they had picked up in the last five years".

In spite of the fact that since ancient times, each generation believes that its morals, ethical codes and guidelines of behavior, are better than those of future generations, I would like to emphasize to the alumni of today that the present and future generations are always in advance of the past generation, for life goes not backward, not tarries with yesterday. We - in our maturity - are - as Gibran said - the bows from which our children - as living arrows - are sent forth.

I, Mr President, have learned from two worlds: an Egyptian and a French education. And now I am honored with an American University degree. You are all aware that self actualisation in the development of the presonality is the ultimate goal of any intellectual. You, Mr President, have indeed crowned my self- fulfiment.

Today, I feel most privileged to receive the honorary degree you have so graciously bestowed on me. I cherish the occasion and accept the degree with humility.

وفي الخامس والعشرين من مارس ١٩٩٧ وصلتني الرسالة التالية من الأستاذ الفاضل الدكتور سليمان حزين رئيس المجمع العلمى المصرى :

«درج المجمع العلمي المصري Institut d'Egypte على أن يضيف إلى عضويته من سنة لأخرى أعداداً محدودة من كبار العلماء وأهل الفكر والرأى وأصحاب الأثر في حياتنا القومية المعاصرة، أو ممن خدموا مصر خدمات جليلة أو شاركوا في تحقيق أغراض المجمع . ومثل هؤلاء العلماء يضمّهم المجمع إلى عضويته العاملة وليشارك بهم وبرأيهم المصري والعربي الحصيف في إبراز صورة صحوة مصر ومساهمتها في بناء الفكر العالمي المتجدّد من أجل نشر كلمات الحق والمعرفة والسلام .

وإنه ليسرّنى أن أنهى إلى سيادتكم أن الجمعية العامة للمجمع العلمي المصري في انعقادها بتاريخ ٢٤ من مارس ١٩٩٧ قد انتخبتكم عضوا عاملا بالمجمع العلمى المصري تقديرا لمساهمتكم القيمة في بناء صرح العلم والمعرفة فى مصر المعاصرة ودوركم في مجالات الخدمة القومية المصرية العربية .

وإننى إذ أزجي إليكم تهنئة المجمع بهذا الانتخاب وبعضويته العاملة لأرجو الله أن يتصل عطاؤكم لمصر والعروبة والإنسانية ، وأن يرعى الله عملكم في سبيل العلم والوطن العربي والإنسانية بعامة» .

* * *

وفي شهر يونية ١٩٩٧ وصلتني رسالة من السيد محمد خالد قطمة المدير العام لدار سعاد الصباح للنشر هذا نصّها :

«قبل عامين طرحت الشاعرة العربية الدكتورة سعاد الصباح مبادرة نبيلة تجسّد الوفاء لروّاد الثقافة العربية ، وذلك بتكريمهم والاحتفاء بهم ، إجلالا لدورهم في مسيرتنا الثقافية المعاصرة . وقد كرّمت دار سعاد الصباح فى الكويت الأستاذ عبدالعزيز حسين ، ثم الأستاذ إبراهيم العريض في البحرين، ثم الشاعر نزار قباني . . وقد وجدت د. سعاد الصباح نفسها مدعوّة إلى القيام بواجب تكريمكم رمزا من رموز التنوير الثقافي العربي . وكلّفتني مشكورة ببحث الأمر معكم . ويشرفني بالنيابة عن د. سعاد الصباح ودار سعاد الصباح أن ألتقيكم لبحث التفاصيل» .

وقد تم اللقاء ، وشرعت دار سعاد الصباح في إعداد الكتاب التكريمي للظهور في خريف عام ١٩٩٩ بعنوان «وردة في عروة الفارس النبيل» . ولا يسعني إلا تقديم الشكر والعرفان للشاعرة الجليلة الدكتورة سعاد الصباح لحرصها على هذا التكريم ، ولما تؤديه من خدمات راقية للثقافة العربية بكل إخلاص ووفاء .

* * *

وفي يوم ٧ ديسمبر ١٩٩٨ شاء قضاء الله ـ سبحانه وتعالى ـ أن يستردّ وديعته، رفيقة حياتي وزميلة دَرْبي وتوأم روحي، التي أظلّت أيامي بحنانها الدّافق ووفائها العظيم، وأضاءت لياليّ بنور إيمانها العميق، وعطّرت مسيرتي بأريجها العبق. عَبَرتْ قوسَ حياتها في سمو وجلال ورقّة وتسامح، متسامية كالخيال، قريرة البال، تعمرُ فؤادها سكينةٌ شاملة وألفةٌ عذبة، ويغمر معشرَها لطفٌ آسر ووداعة شفّافة وسلام مع ذاتها ومع غير ذاتها. كان حديثها أنشودة محبّة تهمسُ بإيقاع جميل، وكلماتها بخورا فوّاحا، ومشورتها نبراسا، شيمتها البساطة منذ ريّق العمر وربيع الحياة.

أنا مدين لك بكل نسمة عذبة من نسمات الحياة، ولولاك ما استطعت أن أخطو خطوةً صحيحة في طريق، أو أن أحقّق ذرّة فيما حقّقت. ولو بذلتُ أقصى ما أطيق ما استطعت أن أبلغَ قيد أنملة من شمائلك. لقد وَهَبتني عطاءً كريحان الوادي يبثّ عطرَه في الفضاء، لا يحيطه حدٌّ ولا يحصيه عدٌّ، حتى جعَلت حياتي كلها نبعا ثرّا لا ينضب. تدركين هفواتي وتَعْفين صافحةً، وتنقذيني من حماقاتيَ. تشاركيني السّراء حامدةً شاكرة، وتؤازريني في الضّراء ممتثلةً مؤمنة بقُدرتك المذهلة على البذل النبيل، والتضحية والإيثار بغير حدود. ما أحكم الشاعر اليوناني ميناندر حين قال: ألا ما أنبل الإنسان حين تتجلّى فيه إنسانيته. لقد كنت خير زوجة وأم وصديق. وما أصدق الحديث الشريف: «الدنيا متاعٌ، وخيرُ المتاع زوجةٌ صالحة».

يشيع طيفُك الذي ما فارق وجداني وعقلي وحسيٌّ وهلة، وتغشّيني الذكريات بأشجانها منذ طواك الموت بأجنحته الشهباء، وينوء قلبي بالهمّ، وينعقد لساني وتهيم نفسي في آفاق موحشة، فما أتعسني بعد أن نأيت عنّي، تعاسة مرآتك حين تولّين عنها بوجهك. حقا إن الحب لا يعرف ما له من غوْر إلا ساعةَ الفراق.

وتطالعني زنابقُ حديقتك الأثيرة حزينةً كل صباح، يغشّي وجوهها الوجوم كأنه نقاب، وقد انحدرت قطرات النّدى دموعا حارّة فوق بتلاتها، تتحسّر على فراقك، وتندب حَدْبك المتواصل عليها، وتسبّح برعايتك، وتأبَى إلاّ أن يتضوّع شذاها بالعبير قربانا لروحك الطاهرة.

وإذا كانت الأقدار قد وضعت خاتمة لحياتك فهي لا تملك إلاّ جسدك، أما أنبل ما في ذاتك فسينطلق خالدا مشرقا ما بقي الدهر.

هكذا الحياة... والأحباب يمضي الواحد منهم تلو الآخر، وإذا أحزاننا تبلغ أعماق القلوب، وإذا نحن نحمل أسىً دفينا لا يزول عنها ولا ينكشف يذكّرنا بأننا غدونا على مشارف النهاية في طريق العمر، وسبحان مَنْ له الدوام.

ما أشقّ على نفسي أن أتناول قلمي لأرثيك بقلم عاجز وقلب جريح مُضْنًى.

أسأل الله لك الرحمة الواسعة، داعيًا إياه أن يُنزلك فسيح جنّاته، ضارعا أن يُهوّن عليّ لواعج فجيعتي، ويُعينني سبحانه وتعالى على احتمال لوعة ما تبقّى من حياتي دونك.

﴿ وبشر الصابرين الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون ﴾



ممثلو الدول فى مشروع إنقاذ معابد فيله يوم ١٩ ديسمبر ١٩٧٠.



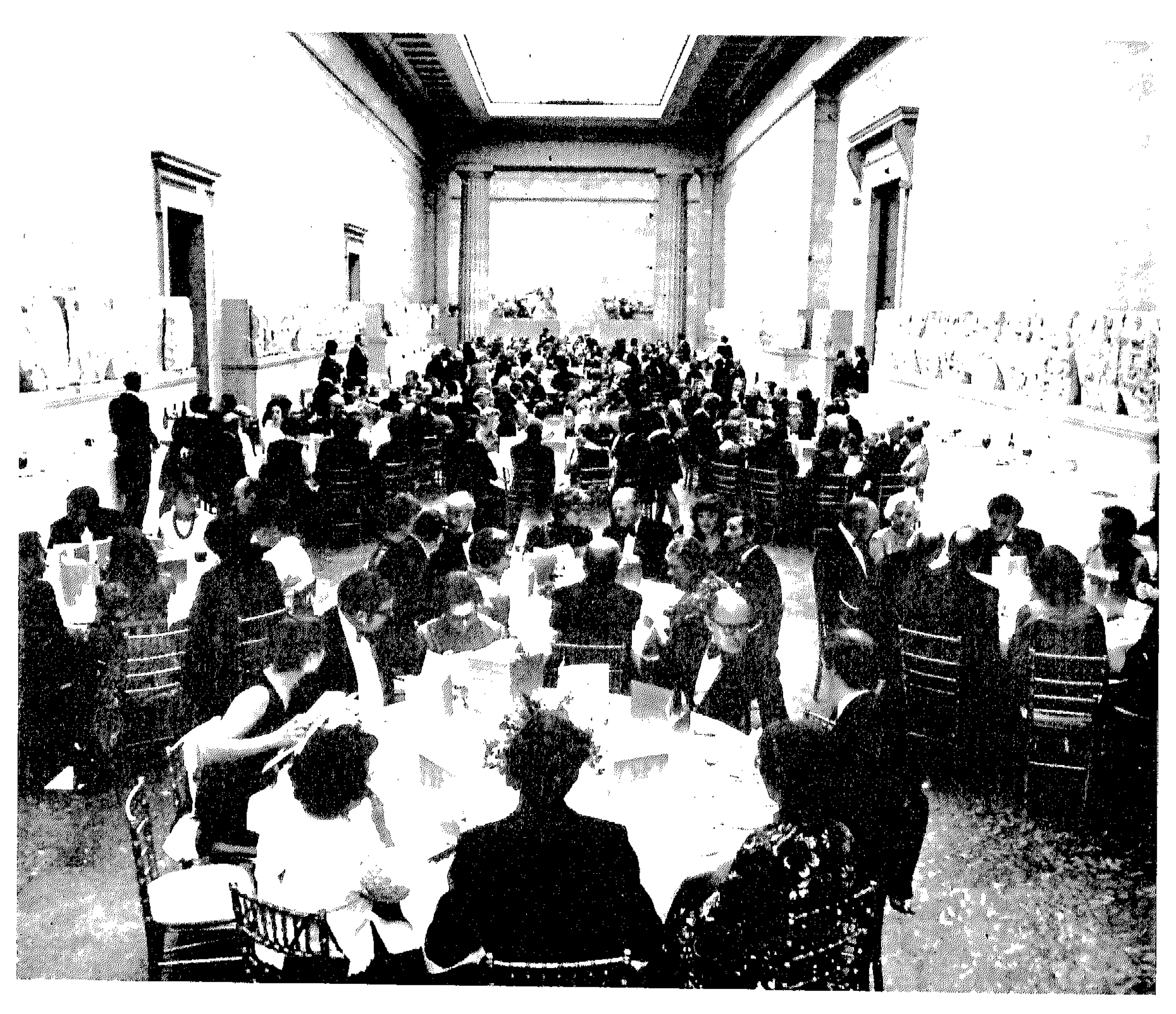
صاحب هذه المذكرات يوقع نيابة عن مصر «اتفاقية المعونة الدولية لإنقاذ معابد فيله» يوم ١٩ ديسمبر ١٩٧٠، وإلى يمينه د. جمال مختار رئيس هيئة الآثار وإلى يساره المسيو رينيه ماهيه مدير عام اليونسكو والأستاذ حنا سابا المستشار القانونى لليونسكو.



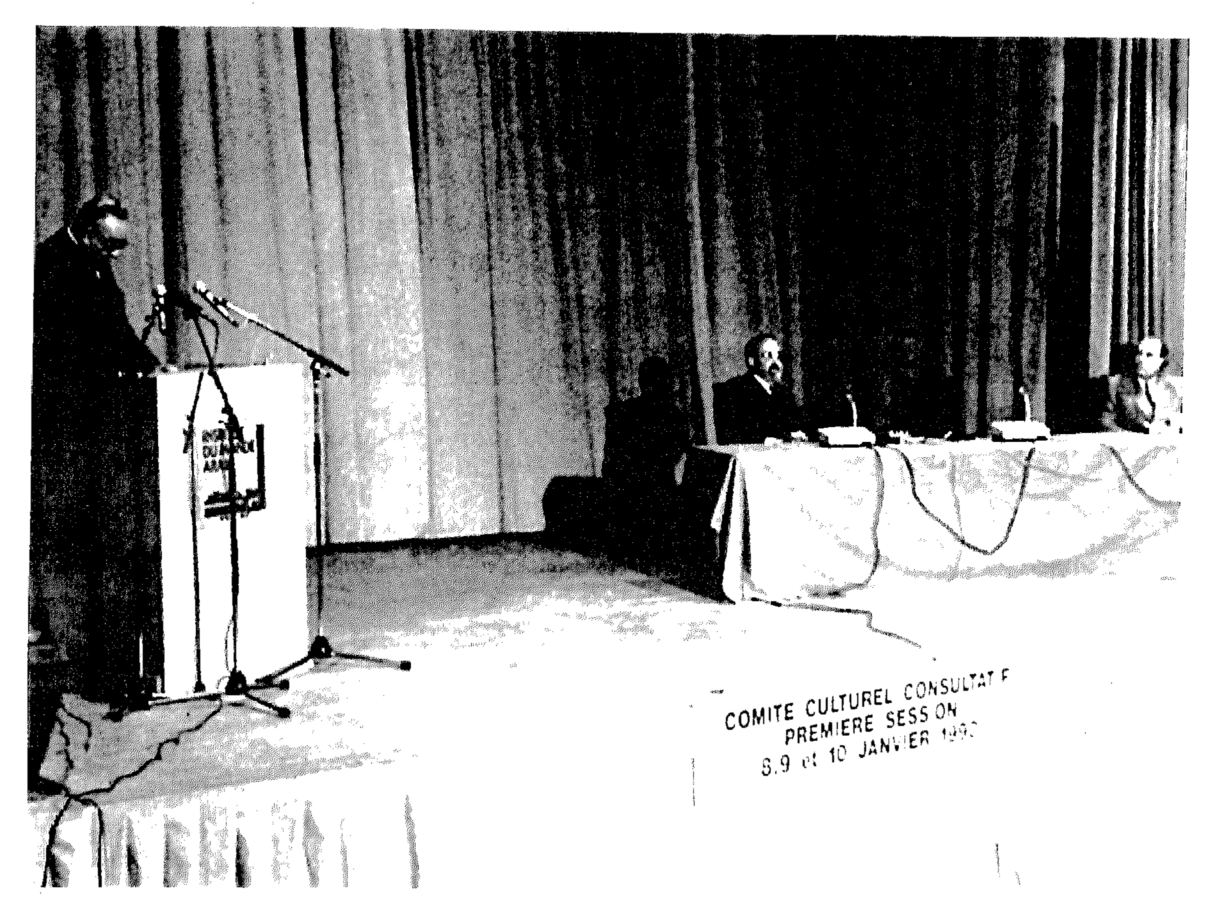
في زيارة الجبهة يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠.



حديث مع أحد الجنود المدافعين عن الجزيرة الخضراء يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠.



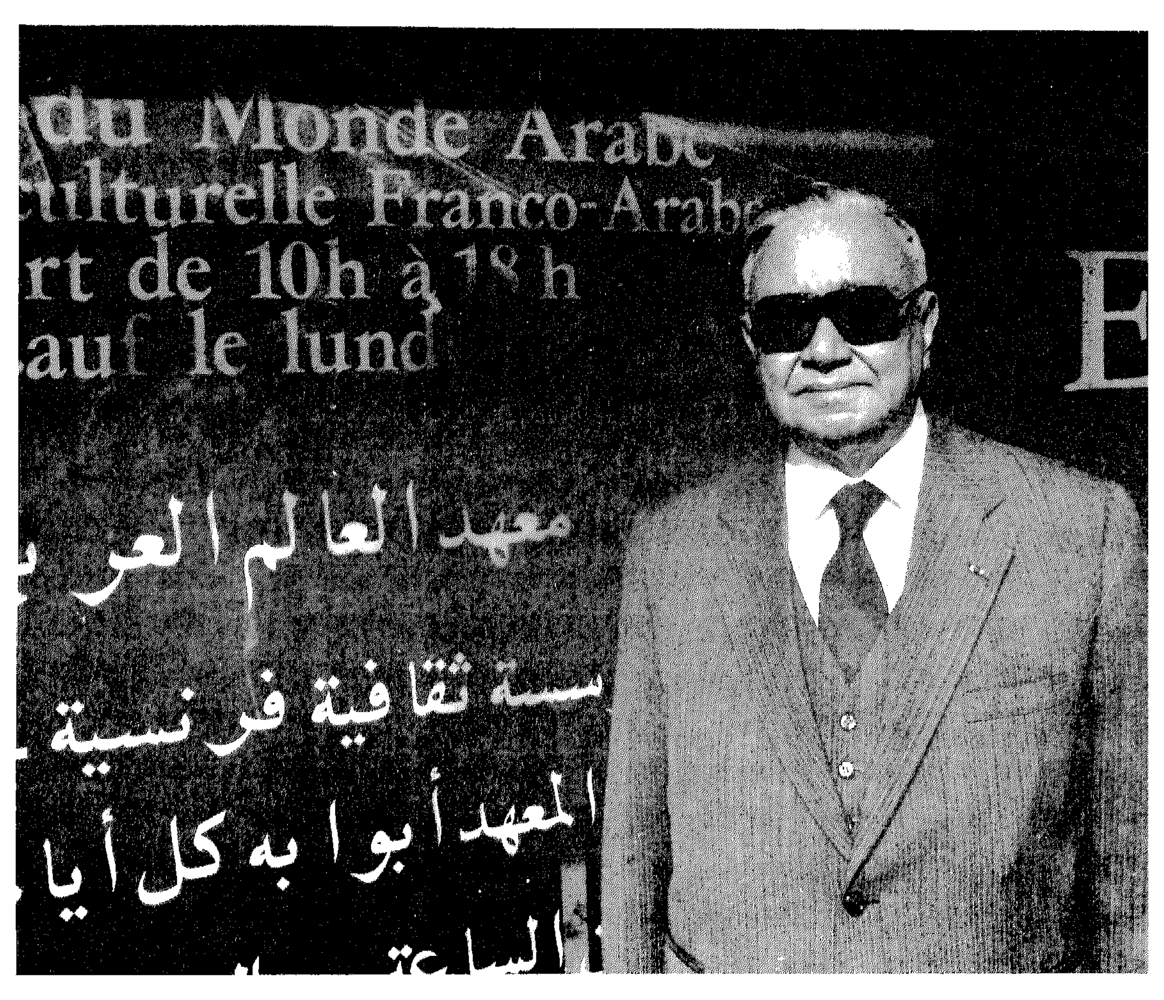
حفل العشاء الذي أقامه المتحف البريطاني بلندن في مطلع شهر يونية ١٩٧٢ تكريماً لصاحب هذه المذكرات بقاعة منحوتات البارثينون (قاعة إلجين)، وقد حالت ظروف ظالمة دون أن يحضره. ولم يكن ثمة سبيل أمام مقيمي الحفل لتأجيله بين يوم وليلة، فكان أن دعوا نجله الدكتور محمود عكاشة - وكان عندها يدرس تخصّصه الطبي بإنجلترا - ليحلّ محله، ومضى الحفل كما لو كان حاضراً.



صاحب هذه المذكرات بوصفه رئيس اللجنة الثقافية الاستشارية عن دورة ١٩٩٠ - ١٩٩١ لمعهد العالم العربي بباريس يلقى كلمة المعهد ترحيبا بالرئيس فرانسوا ميتران يوم زيارته للمعهد يوم ١٠ يناير ١٩٩٠.



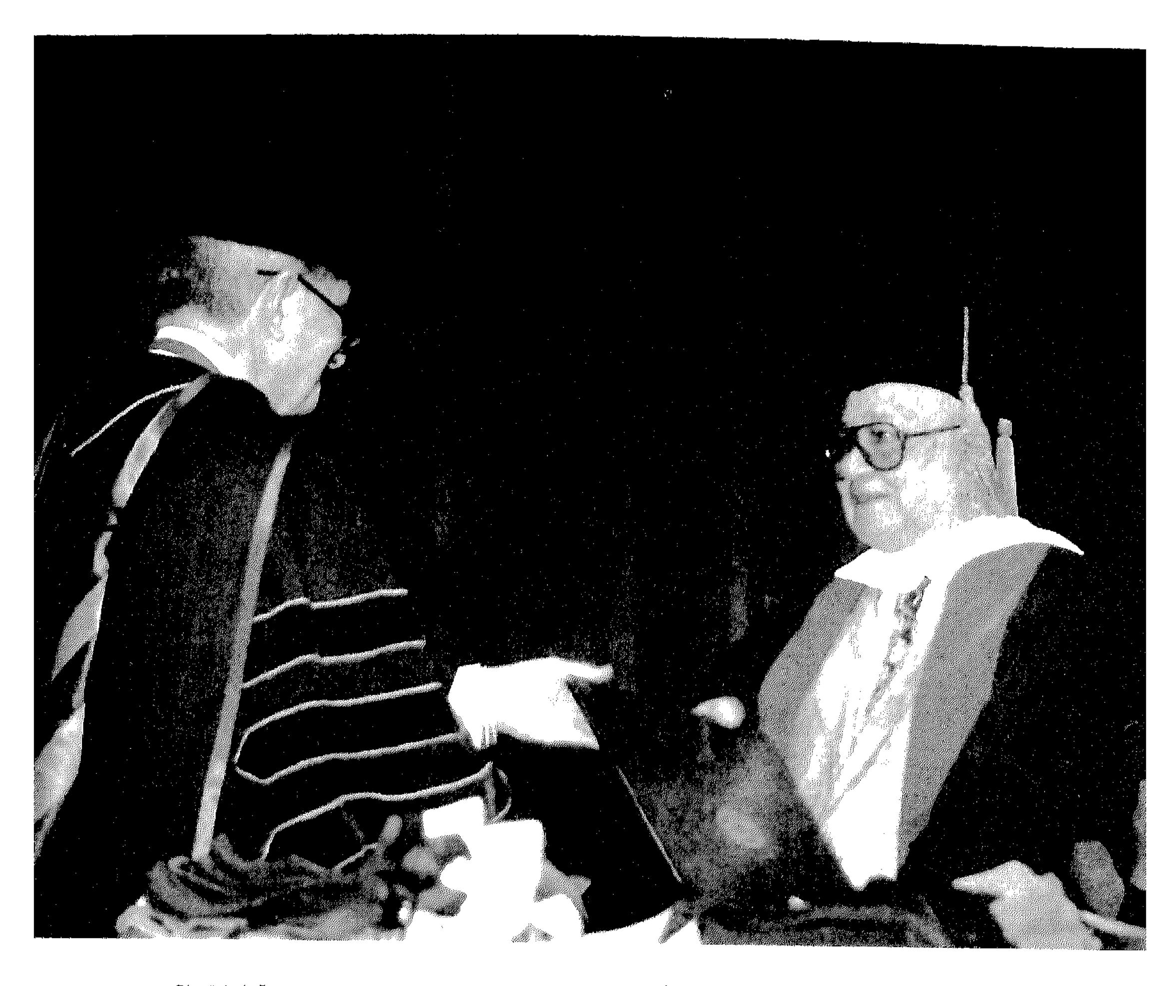
الرئيس فرانسوا ميتران يحيّى صاحب هذه المذكرات بعد إلقائه كلمته ترحيبا به في معهد العالم العربي بباريس يوم ١٠ يناير ١٩٩٠.



رئيس اللجنة الثقافية الاستشارية بمعهد العالم العربي بباريس (١٩٩٠ - ١٩٩٣).



الرئيس حسني مبارك يسلّم صاحب هذه المذكرات براءة جائزة الدولة التقديرية بدار الأوبرا.



الدكتور دونالد ماكدونالد رئيس الجامعة الأمريكية بالقاهرة يمنح صاحب هذه المذكرات درجة الدكتوراة الفخرية في العلوم الإنسانية يوم ٢٨ يونية ١٩٩٥.



السنيور فيديركو مايور مدير عام منظمة اليونسكو يلقى خطابه فى حفل تكريم د. ثروت عكاشه بمناسبة مرور ٣٠ عاما على الانتهاء من مشروع إنقاذ آثار النوبة بمقر اليونسكو بباريس يوم ١ يونيه ١٩٩٩ ويبدو على المنصة د. مفيد شهاب وزير التعليم العالى والبحث العلمى.



د. ثروت عكاشة يلقى خطابه بمقر منظمة اليونسكو بباريس فى حفل تكريمه يوم ١ يونيه ١٩٩٩ بمناسبة مرور ٣٠ عاما على الانتهاء من مشروع إنقاذ آثار النوبة.

هوامش الفصل الخامس عشر

(١) عاد د. لويس عوض إلى نشر هذه المقالة في كتابه «ثقافتنا في مفترق الطرق» الذي صدر في بيروت عام ١٩٧٤. وقد نقلت جانبًا من المقالة في الفصل العاشر.

(٢) ولقد أكدّ لي هذا الظن ما رواه لي الصديق المرحوم الفريق محمد أحمد صادق وزير الحربية وقتذاك في لقاء معه، إذ قال إنه في جلسة له مع السادات سمعه يتشدّق بأنه قد منع دار المعارف من الاستمرار في نشر الأجزاء المتبقية من موسوعة تاريخ الفن بحجة أن مخازن دار المعارف مكتظة بالجزأين الأوّلين من هذه الموسوعة الفنية، كما زاد بأن أرباحي السنوية من دار المعارف عن هذين الجزأين بلغت سبعة آلاف من الجنيهات. وقد حزنت لانحدار رئيس جمهوريتنا إلى هذا المستوى، وكأنه أقام نفسه قيّماً على دار المعارف يؤذيه كل الأذى أن يُحجَب الكتاب في المخازن، وما أدري مَن الذي أنهى إليه هذه المعلومات، وما أظنها إلا من اختراعه، فبعيدٌ أن يكون رئيس الدار هو الذي أنهى إليه هذا الخبر المكذوب، إذ ما رأينا وقتذاك كتابًا هامًا جلّ شأنه بلغت أرباح مؤلفه هذا المقدار. فرأيت لزامًا عليّ أن أدحض هذه الفرية، وشرحت للفريق صادق جليّة الأمر لينقلها بدوره إلى السادات على وجهها الصحيح، كما طلبت إليه أن يؤكدّ له أنني لا أبغي بهذا التصحيح أن أردّه عما أمر به. وأوضحت له أولا أن المدة التي انقضت منذ ظهور الجزأين لا تبيح له مثل هذا الحكم، وأن هذا النوع من الكتب الموسوعية يحتاج عادة إلى بضع سنين بين الخمس والعشر لكي ينفد، بل إن ثمنه قد يرتفع مع مرور الأعوام، كما أنه لم يصدر من هذه الموسوعة التي تضمّ ما ينوف على عشرين جزءاً غير مجلّدين عن تاريخ الفن المصري عمارةً ونحتًا وتصويراً.
كذلك أوضحت له ثانياً أن المبلغ الإجمالي الذي تقاضيته من دار المعارف حتى ذلك التاريخ عن الجزأين هو ألفا جنيه وخمسمائة وخمسين جنيهًا لم يخصم عليها ضرائب من المنبع (كتاب دار المعارف ح ن/ ٢٣/ ١٩٨٢ بتاريخ ٢٢/ ٥/ ١٩٨٢)، وكان نصيبي بعد التوزيع، وهو ما يعني أن الكتاب كان له رواجه ولم يكن مكدّسًا في المخازن كما زعم. ثم إن هذه الموسوعة مدعومة من منظمة اليونسكو التي تكفّلت بطبع كافة الصور الملونة على نفقتها حتى تهبط بسعر الكتاب إلى ما يجعله في متناول الناس، وليس من المتصوّر أن تُقْدم مثل هذه المنظمة الدولية على رعاية موسوعة فنية إلا وهي موقنة بأهميتها وقيمتها ونفعها. وقد طلبت من دار المعارف في الثالث والعشرين من شهر مايو ١٩٨٢ وقت كتابة هذه السطور أي بعد مضي نحو من تسعة أعوام تزيد أو تنقص منذ صدور الجزأين إخطاري بما تبقّى من الجزأين الأول والثاني فأفادتني بأنهما على وشك النفاد (كتاب دار المعارف ن/ ٢٦/ ١٩٨٢ بتاريخ ٢٣/ ٥/ ١٩٨٢. الكمية المتبقية من الجزء الأول ١١٥ نسخة ومن الجزء الثاني ٤٥٥ نسخة). واليوم لا توجد من أيّهما نسخة واحدة، وأخذت الهيئة المصرية العامة للكتاب على عاتقها إصدار الطبعة الثانية للجزأين فصدرا عام ١٩٩٠ و١٩٩١ على التوالي. ولست أعتقد أن الرئيس السادات كان يجهل هذه الحقائق جملة وتفصيلاً لكنه شاء كي يكيد لي أن يتعلّل بتلك التعلاّت الظالمة المصطنعة.

(٣) هي: الفن العراقي القديم (١٩٧٤)، والتصوير الإسلامي الديني والعربي (١٩٧٨)، والتصوير الفارسي والتركي (١٩٨٣).

(٤) هي: ميكلانجلو (١٩٨٠)، الفن الإغريقي (١٩٨١)، وفنون عصر النهضة (١٩٨٨)، والفن الروماني (١٩٩٣)، والتصوير الإسلامي المغولي في الهند (١٩٩٤)، والإغريق بين الأسطورة والإبداع (١٩٩٤).
(٥) هما: الفن البيزنطي (١٩٩٣) وفنون العصور الوسطى (١٩٩٤).
(٦) هو: الفن الفارسي القديم (١٩٩٠).
(٧) هو: الفن السكندري والقبطي (١٩٧٦).
(٨) The Muslim Painter and the Divine. The Presian Impact on Islamic Religious Painting. Rainbird Publishing Group. Park Lane Publishing 1981.
(٩) ذيّلت الجزء السادس من موسوعة تاريخ الفن «التصوير الفارسي والتركي» برسالة إلى القارئ أبدي فيها اعتذاري عن احتجاب الجزء الخامس بعد صدور بيان الأزهر الشريف بمنع تداوله بعد أن تم طبعه وأعدّ للتوزيع، شارحًا كل الظروف والملابسات التي أحاطت بهذه الواقعة.

رسالة إلى القارئ

إلى القارئ العزيز

أبدي اعتذاري عن احتجاب الجزء الخامس من هذه الموسوعة الصادر بعنوان «التصوير الإسلامي الديني والعربي» في مصر وذلك لصدور بيان الأزهر الشريف بمنع تداوله كما ذكرت في موضع سابق بعد أن تم طبعه وأعدّ للتوزيع. فعند محاولة المؤسسة العربية للدراسات والنشر الحصول على إذن وزير الثقافة والإعلام (مارس ١٩٧٨) بدخول الكتاب إلى مصر تصدّى سيادته وأحاله على الفور إلى الأزهر الشريف دون أن يتيح الفرصة لكاتب هذه السطور لمناقشة ما يعترض عليه من محتوياته، وذلك برغم علم سيادته بوجود ثلاثة كتب على الأقل متداولة في مصر وباللغة العربية - فضلاً عما هو موجود بالفرنسية والإنجليزية والألمانية - تحتوي رسوما مماثلة هي «أطلس الفنون الزخرفية والتصاوير الإسلامية»، و«التصوير عند العرب»، و«صور من مدرسة بهزاد». وقد رأيت من واجبي أن أبادر بالسعي لألقى فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر لأعرض عليه وجهة نظري بما لم يتحه لي وزير الثقافة والإعلام، وكان أن طلب مني أن أتقدم بما أوضحته لفضيلته في تقرير مفصل إلى المجلس الأعلى للبحوث الإسلامية وهذا نصه:

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب الفضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر الدكتور عبدالحليم محمود

تحية طيبة مباركة وإجلالاً.. وبعد

كانت لي حول التصوير الديني في الإسلام محاضرات متصلة ألقيتها بالكوليج ده فرانس بباريس بوصفي أستاذًا زائراً خلال شهري يناير وفبراير سنة ١٩٧٣ حاولت أن أكشف من خلالها عن الانعكاسات التي تنبع من مشاعر الفنانين المسلمين الملهمين والتي لا يدركها إلا مسلم، والتي قد لا تصل إلى أعماقها بحوث المستشرقين في ميدان الإبداع في الفن الإسلامي الذي بلغ ذروة يعترف الأجانب بقدرها قبل المسلمين الذين لم يتعرّض منهم لهذا المجال سوى قلة نادرة وإن كانت مخلصة ومحبّة لفنون الإسلام.

لقد ذهب غالبية المستشرقين إلى أن التصوير الديني في الإسلام يقتصر على قصص الرسل والأنبياء الواردة في القرآن الكريم والكتاب المقدس فحسب، غير أني رأيت أن أضيف ثلاثة جوانب هامة توصّلت إليها بالبحث والدراسة المتأنية المستفيضة أوجزها فيما يلي:

أولها الجانب الذي يمسّ المشاعر ويحرّك فيها المعاني القدسية، يستوي في ذلك ما كان من المصور نفسه أو من المشاهد لهذه التصاوير، وثانيهما ما جاء معبّراً عن تلك المواعظ والعبر التي فاضت بها كتب الصوفية، ثم الجانبَ الثالث الذي يتناول الترغيب في نعيم الجنة والترهيب من عذاب النار. وكان عليّ إزاء ما استنبطت أن أقدّم الدليل على ما يؤيد هذا وذاك، وكان هذا الدليل في تلك الشرائح الملونة للمنمنمات

المصورة التى عرضتها والتي تحمل بصفة مقنعة ما ذهبت إليه من رأي، وكان للحوار الذي أثير بيني وبين المستمعين أثره في حفزي إلى التنقيب في دور الكتب والمتاحف عن مزيد من تلك التصاوير التي تساند هذا الرأي، فوجدت في دار الكتب المصرية ومتحف الفن الإسلامي بالقاهرة العديد من المخطوطات الإسلامية الحافلة بالتصاوير التي تمتّ بصلة إلى المواعظ والعبر، ووجدت في مكتبة طوب قابو سراي باستنبول العديد من التصاوير فيها ما يهزّ المشاعر، ثم كان أن رجعت إلى مخطوطة معراج نامه في دار الكتب القومية بباريس وقد أترعت بصور مختلفة عن الإسراء والمعراج ترمز إلى الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام والبراق وجبريل عليه السلام والسموات السبع والجنة والنار، وكانت بحق حافلة بصفحات مضيئة من تراثنا الفني الإسلامي من نتاج زمن كانت تسود فيه الروحية الإسلامية والصوفية الدينية، وتلهم المسلمين أصول الإبداع فإذا هم يخلقون من الأعمال الفنية ما يفرض نفسه على الخلود ضمن التراث الإنساني وتتسابق إلى اقتنائه متاحف العالم. والحق أني كنت في دراستها وتقديمها للقراء بين الإحجام والإقدام، هل أحجم متأثراً بما قيل من رأي مانع، أو أقدم أخذاً بالآراء السمحة فأنشر للناس صفحات من الفن ترشدهم إلى ما كان للسلف من جهد ملحوظ في هذا المضمار الذي كدنا ننساه وننسى أصحابه بنسيانه، ونهمل بذلك هذا الجانب الفني من حياتنا وندعه لغيرنا يتدارسونه ويقولون عنه ما يقولون. كان للرأي الثاني حجته الغالبة لا سيما أن بعض دور النشر المصرية قد سبقتنا فأخرجت كتباً عدّة تضم صوراً للرسول عليه الصلاة والسلام دون غلالة تستر الوجه أسوق من بينها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر:

أولاً: أطلس الفنون الزخرفية والتصاوير الإسلامية للدكتور الأستاذ زكي محمد حسن الصادر عام ١٩٥٦ طُبع في مصر وتولّت الإنفاق عليه وإصداره كلية الآداب والعلوم ببغداد، ويضم هذا الكتاب عديداً من الصور الرامزة للرسول عليه الصلاة والسلام في ملامح جليّة كما يضم عدداً آخر محجّباً فضلاً عن رموز صور أنبياء آخرين أجتزئ من بينها بالصور التالية:

١ ـ شكل ٨٦٨ نقلاً عن الجزء الحادي عشر من كتاب الأغاني المحفوظ بدار الكتب المصرية، صورة رامزة للرسول صلى الله عليه وسلم.
٢ ـ شكل ٧٩٩ تصوير رمزي للرسول عليه الصلاة والسلام يخطب خطبة الوداع.
٣ ـ شكل ٨٠١ تصوير رمزي للرسول عليه الصلاة والسلام يتلقّى الوحي من سيدنا جبريل.
٤ ـ شكل ٨٢٥ صورة رامزة للرسول عليه الصلاة والسلام أثناء معراجه.
٥ ـ شكل ٨٧٠ صورة رامزة للرسول عليه الصلاة والسلام مع أبي بكر في الغار.
٦ ـ شكل ٨٧١ صورة رامزة لحليمة السعدية تحمل رضيعها محمداً عليه الصلاة والسلام.
٧ ـ شكل ٨٧٢ صورة رامزة للرسول عليه الصلاة والسلام يصلي صلاة الغيث.
٨ ـ شكل ٨٧٥ صورة رامزة للنبي يوسف يستقبل زليخا.

ثانيا: كتاب التصوير العربي لأحمد باشا تيمور وتعليق الدكتور زكي محمد حسن، صادر بالقاهرة عام ١٩٤٢ من مطبوعات لجنة التأليف والنشر والترجمة، ويحتوي على صورة رامزة للنبي عليه الصلاة والسلام وهو يخطب في حجة الوداع (من مخطوط الآثار الباقية للبيروني عام ١٣٠٧ ـ صحيفة ٢٥٦).

ثالثا: كتاب «صور من مدرسة بهزاد في المجموعات الفنية بالقاهرة» سلسلة الينبوع الفضي، أصدرته وزارة الثقافة والإرشاد القومي عام ١٩٥٩ ويحتوي على:

١ ـ لوحة ٦ صورة سيدنا يوسف عليه السلام تراوده زليخا عن نفسه.
٢ ـ لوحة ٧ صورة عفريت من الجن يحمل عاشقين في سريرهما إلى حضرة النبي سليمان.
٣ ـ لوحة ١١ صورة زليخا تعرض سيدنا يوسف على صديقاتها حسبما جاء في القرآن الكريم.

٤ ـ لوحة ١٢ صورة لمعراج الرسول عليه الصلاة والسلام وهو يركب البراق ليصعد به إلى السماء، ويقود الركب المقدس الملاك جبريل.

لهذا مضيت في دراستي بمختلف دور الكتب والمتاحف حتى اكتمل البحث ونضج فنشر خلاصته الملحق الأدبي لصحيفة التايمز بعددها الصادر في ٣١ ديسمبر ١٩٧٦، ثم كان أن طلبت مني دار رينبرد للنشر بلندن نشر ما سبق أن طالعت به الناس من رأي في محاضراتي بالكوليج ده فرانس في كتاب يعرض للموضوع في صورة أشدّ تفصيلاً هو الآن تحت الطبع باسم The Muslim Painter and The Divine أو «أثر الفن الفارسي على التصوير الديني الإسلامي» [صدر بعد تقديم هذا التقرير في لندن عام ١٩٨١].

وإذ كنت أعكف منذ عام ١٩٦٢ على تأليف موسوعة عن تاريخ الفن تحت عنوان «العين تسمع والأذن ترى» صدر منها عن دار المعارف ثلاثة أجزاء عن الفن المصري القديم، وعن المؤسسة العربية للدراسات والنشر ببيروت جزآن أحدهما عن «الفن العراقي القديم» والثاني هو الجزء الخامس الذي يتصدّى لموضوع «التصوير الإسلامي الديني والعربي» فقد كان من الطبيعي أن أعرض ما ذهبت إليه من رأي سبق أن عرضته في محاضراتي بالكوليج ده فرانس، وعلى صفحات جريدة الملحق الأدبي لصحيفة التايمز، وفي غضون كتابي باللغة الإنجليزية. كان من الطبيعي أن أعرض ما ذهبت إليه على بنى جلدتي في هذا الجزء الخامس من موسوعة تاريخ الفن الذي هو محور قضيتنا، فإني أعالج موضوعاً علميا بحثًا يهم المتخصّصين أكثر مما يهم جماهير العامة وهو محل الدراسة المتخصّصة في الجامعات في الداخل والخارج، ويخرج برأي فني جديد في هذا المضمار قد يضيف إلى القيمة العلمية لهذا الموضوع أو قد يكون محل جدل بين مؤرخي الفن.

ولقد يعترض معترض على ظهور الصور الرامزة للنبي صلى الله عليه وسلم في هذا الكتاب، وغني عن البيان أني لست مُنشئها، بل هي آثار خالدة مصوّرة بالمخطوطات الإسلامية محفوظة بدور الكتب ومتاحف العالم، ومن بينها دار الكتب المصرية ومتحف الفن الإسلامي بالقاهرة ومتحف كلية الآداب بجامعة القاهرة نفسها، ولا سبيل إلى إنكارها أو التنكّر لها، بل ينبغي التعرض لها بالبحث والتقييم والنقد والتحليل بواسطة رجال العلم المسلمين المدركين لخفايا دينهم بدلاً من العلماء الأجانب الذين قد تفوتهم مثل هذه الخفايا الحسّاسة. ولعل في نشر صور رامزة للرسول عليه السلام دون غلالة تغطي الوجه مما يثير شيئًا من القيل والقال، ولكنا ما نشك في أن هؤلاء الفنانين الذين صوروا تلك المنمنمات كانت قلوبهم عامرة بالإسلام تفيض للرسول الكريم بالإجلال والتعظيم. ثم إن تلك الصور بعد أن أصبحت دور الكتب والمتاحف في بلادنا وغير بلادنا في شتى أنحاء العالم تزخر بالكثير منها بل وتتسابق على اقتنائها كان من تجاهل الحقيقة أن نغمض الطرف عنها، ولا نشارك أصحاب الرأي الفني فيها بعد أن وثقنا أنه ليس ثمة قصد إلى التجريح أو التهوين بل هو فن المؤمن الورع الذي أملى هذا كله. وسواء شئنا أو لم نشأ فهذا شيء قد فرضه علينا الزمن بمخلّفاته التي تتداولها أيدي الناس كافة، فما أحرصنا مسلمين على أن نشارك الناس هذا التداول، علّنا بالمشاركة نفهم غير ما يفهمون ونعطي أكثر مما يعطون، ولسنا فيما نقدّم مبدعين رسومًا جديدة، بل نحن نحلّل ما كان وندرسه ونعرّف الناس بما له وما عليه، فحرام أن يظل أثر إسلامي بمعزل عن رأي مفكّري المسلمين فيه.

وهذه المنمنمات التي نعرضها في هذا الكتاب، والتي تمثّل جوانب قدسية أشخاصًا أو أماكن، ليست من فن المحاكاة المطابق؛ ولكنها من ألوان التجسيم لما يدور في الفكر، كي يجلو المحسوس المعقول، ويجيء العمل تعبيرًا عن فكرة وتجسيمًا لها.

وهذه المنمنمات في الحق إن هي إلا أطياف لا تحكي من الواقع شيئًا، وإنما هي أمثلة متخيّلة تصلنا بهذا الواقع، فهي بمثابة النموذج أو القالب ليس فيها من حقيقة الواقع شيء ولكنها رمز عنه. وتصوير الحقيقة

الواقعة معه تبعات على حين أن تخيّل تلك الحقيقة لا يحمل تلك التبعات، ففي الأولى يُصدر المصور عن التزام بالرؤية على حين هو في الثانية يُصدر عن التزام بالفكرة.

وما ينتظمه هذا الكتاب من صور رامزة للرسول عليه الصلاة والسلام، ليست من قبيل فن المحاكاة المطابق الذي يُصدر فيه المصور عن التزام بالرؤية وإنما هو من قبيل الفن الخلّاق الذي يُصدر فيه الفنان عن التزام بالفكرة. من أجل هذا نستطيع أن نقولها قولة صريحة لا غبار عليها بأن هذه الصور ليست غير رمز قصاراه ملء الفراغ بإبداع فني، وكل ما سيطالعه القارئ في ثنايا هذا الكتاب عند الحديث عن تلك المنمنمات من كلمات تحمل معنى الصورة للرسول ليست على حقيقتها المتعارفة وإنما هي لا تحمل غير الرمز.

كان بودّي أن لو استبدلت بكلمة صورة الرسول كلمة رمز أنّى وردت تلك الكلمة، وما أظنني أبقيت إلا القليل في السياق الذي لا ضير معه حتى لا أخرج بكتاب عن الفن إلى غير الصيغة الفنية الخالصة. وأخيراً يعنّ لي أن أسأل لو أن الجزيرة العربية عهد الرسول عليه الصلاة والسلام كانت قد توصلت إلى اختراع آلات التصوير، وشاع في ظل تلك الحضارة الإسلامية ما يشيع الآن من آلات التصوير لا تخفى عليها خافية، إذا صحّ هذا ألم نكن نملك الآن صور ذلك العهد كله بجميع ما فيه؟ وما من شك في أن صور الرسول عليه الصلاة والسلام كانت أزخر ما نملكه من ذلك التراث الجليل، وما كان يملك أحد أن يمنع ما سجّلته يد الحضارة، وما أجدرنا ألا نظل نستقي معارفنا عن تراثنا الفني الإسلامي من المستشرقين الغربيين وحدهم، وأن نكون لهم في ذلك تبعاً ليس لنا رأي مستقل تمليه دراسة مستقلة، بل قد يكون لدراستنا نحن لهذه الآثار الفنية الإسلامية ـ ونحن قريبو الصلة بها ـ رأي القريب الموصول بتراثه، وما أحرانا ألا تفلت من أيدينا آثارنا الإسلامية فتكون ثروة أدبية وفنية لغيرنا، وحسبنا ما ضاع، ولنلق بالاً لما هو آت، ولنتخذ من الماضي عبرة للمستقبل.

ومع هذا كله فأود أن أضع أمام فضيلتكم الحقائق التالية:

أولا: إن هذا الكتاب الذي يبلغ خمسمائة صحيفة من القطع الكبير قد تكلف من الجهد والمال الشيء الكثير، فالطباعة وحدها تكلفت مائة ألف جنيه منه عشرة آلاف وسبعمائة وأربعة وثمانون جنيها إسترلينيًا لطباعة الصور الملونة وحدها ساهمت المنظمة الدولية للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) بتسعة آلاف دولار منها تقديراً لأهمية الدراسة وجدّيتها.

ثانيا: إن هذا الكتاب جزء من موسوعة تاريخ الفن التي تصل أجزاؤها إلى عشرين، وقد جرت العادة على عدم المساس بجزء من موسوعة علمية إذا تخللتها مواد قد لا ترضى عنها السلطات المسؤولة، فليس ما تنشره موسوعة لاروس الفرنسية أو الموسوعة البريطانية عن ديننا الحنيف أو عن إسرائيل مما نرضى عنه، ورغم ذلك يُسمح بتداول مثل هذه الموسوعات دون مصادرة أحد أجزائها.

ثالثًا: يضم هذا الكتاب ثلاثمائة وست عشرة منمنمة مصورة جمعتُها على مدى سنوات عديدة من ثلاثين متحفًا ودار كتب في أنحاء العالم، منها تسع وتسعون صورة لم يسبق نشرها شرقًا أو غربًا، وليس من بين هذا العدد الحافل من الصور النادرة سوى اثنتين وعشرين منمنمة رامزة إلى وجه الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام.

رابعًا: يبلغ ثمن النسخة من هذا الكتاب حسبما قدّر الناشر سبعة عشر جنيهًا ونصفًا. ومن ثم يتضح أنها لجمهور المتخصّصين في تاريخ الفن ويكاد يكون مستحيلاً على العامة اقتناؤها.

وترتيبًا على كل ما تقدم فإنني على يقين كامل أنه ليس في تداول هذا الكتاب بوضعه الراهن أي مساس بالقدسية والإجلال لشخص سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو الأمر الذي يعنيني أن أوضّحه تمامًا لفضيلتكم برجاء التفضل بالسماح بتداوله.

فإذا رأيتم بعد هذا الإيضاح وبعد الحوار المثمر بينكم وبيني في المقابلة التي سعدت بلقائكم فيها أن السماح

بتداول هذا الكتاب أمر متعذر، فإنني أقترح إنقاذاً لهذا الجهد من الضياع أن تتفضلوا بالسماح بتداول هذا الكتاب في وطننا بعد تكليف الناشر بطمس الملامح المتخيّلة للصور الرامزة للرسول الكريم وهي اللوحات أرقـــام ١٣، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥أ، ٧٥ب، ١١٦، ١١٩، ١٢٠، ١٢٢، ١٤٦، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢ على سبيل الحصر.

إني إذ أشكر لفضيلتكم الاهتمام السمح المستنير الذي لمسته في تناولكم لهذا الموضوع عند مقابلتي التي أعتز بها لأتمنى لكم موفور الصحة ومزيداً من التوفيق في رحاب رسالة الإسلام السمحة وشريعتنا الغراء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دكتور ثروت عكاشة

مرفقات:

ملحق (١) نسخة من كتاب أطلس الفنون الزخرفية والتصاوير الإسلامية من تأليف د. زكي محمد حسن (مستعارة من متحف الفن الإسلامي).

ملحق (٢) نسخة من كتاب التصوير عند العرب من تأليف أحمد تيمور باشا (مستعارة من متحف الفن الإسلامي).

ملحق (٣) نسخة من كتاب صور من مدرسة بهزاد.

ملحق (٤) نسخة من كتاب «التصوير الإسلامي الديني والعربي».

* * *

غير أن تقريري للأسف الشديد لم يوفَّق إلى إقناع السادة أعضاء المجلس الموقر، فأصدر بيانًا بشأن كتابي هذا نصه:

بيان صادر عن

مجمع البحوث الإسلامية

بشأن كتاب

«التصوير الإسلامي الديني والعربي»

تأليف : الدكتور ثروت عكاشة

عقد مجمع البحوث الإسلامية صباح يوم الأربعاء ١٨ من جمادي الأولى سنة ١٩٣٨ هـ، الموافق ٢٦ من أبريل سنة ١٩٧٨، جلسة بحث فيها موضوع «كتاب التصوير الإسلامي الديني والعربي» - تأليف الدكتور ثروت عكاشة، وذلك برئاسة فضيلة الدكتور عبدالحليم محمود شيخ الأزهر ورئيس المجمع. وتدارس الجميع موضوع هذا الكتاب وما اشتمل عليه من صور للرسول صلى الله عليه وسلم، وللإمام علي كرم الله وجهه، وللسيدة خديجة أم المؤمنين، وبعض الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين.

واتفقت كلمتهم على رفض التصريح بنشره وتداوله، وقرروا بالإجماع تحريم كل كتاب يتناول بالرسم أو التصوير - على أي وضع كان - شخصية الرسول صلى الله عليه وسلم، أو شخصيات الصحابة رضوان الله عليهم، وبخاصة العشرة المبشرين بالجنة.

وذلك لأن الصور المرسومة بهذه الشخصيات الدينية - بالغة ما بلغت من حسن التصور - لا يمكن أن تصل إلى الحقيقة، ولا إلى الصورة التي تكمن في وجدان المسلم، والتي ترتفع إلى درجة عظيمة من التجلّة والاحترام.

ومن ناحية أخرى، فإن هذه الصور تخضع لخيال الرسّام أو المصور وثقافته وعقيدته واتجاهاته الخاصة وميوله الطائفية، وهذا مصدر خطر شديد.

والصور المنشورة في هذا الكتاب وأمثاله إنما هي رسوم متخيّلة، جُمعت من أنحاء متفرقة من العالم، ولا يُعرف صانعوها، وبعضها يناقش حقائق تاريخية مقررة، ويُشْتَمّ من بعضها رائحة الكيد للإسلام والمسلمين.

من ذلك كله: يحرّم عمل واقتناء ونشر وتداول أمثال هذه الصور، سواء أكانت منفردة أم في ثنايا الكتب، أم محفوظة في المتاحف أو دور الكتب أو غيرها.
والله ولي التوفيق،،،

شيخ الأزهر
ورئيس مجمع البحوث الإسلامية
الدكتور عبدالحليم محمود

ولما كان هذا الجزء السادس من الموسوعة يحتوى على منمنمات دينية ست، منها ثلاث لم يسبق نشرها وهي في مجموعها أشبه ما تكون بتلك التي لم يبح الأزهر الشريف نشر الجزء الخامس من أجلها، لذا رأيت أن أستبعد من هذا الكتاب تلك المنمنمات الست نزولاً على رأي الأزهر الشريف.

(١٠) أوڤيد: مسخ الكائنات Metamorphosis ترجمة كاتب هذه السطور. راجعه على الأصل اللاتيني د. مجدي وهبة. الهيئة المصرية العامة للكتاب. طبعة أولى ١٩٧١. طبعة ثانية ١٩٧٤. الطبعة الثالثة ١٩٩٢. الطبعة الرابعة ١٩٩٧. الطبعة الخامسة (شعبية) ١٩٩٧.

(١١) أوڤيد: فن الهوى Ars Amatoria ترجمة كاتب هذه السطور. راجعه على الأصل اللاتيني د. مجدي وهبة. الطبعة الأولى دار الشروق ببيروت ١٩٧٣. الطبعة الثانية الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩. الطبعة الثالثة ١٩٩٠. الطبعة الرابعة (تحت الطبع).

(١٢) الزمن ونسيج النغم. الطبعة الأولى: دار المعارف ١٩٧٧. الطبعة الثانية: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦.

(١٣) ميكلانچلو. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠.

(١٤) مصر في عيون الغرباء من الرحالة والفنانين والأدباء (القرن التاسع عشر). الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٤. الطبعة الثانية ٢٠٠٠. دار الشروق.

(١٥) قال فيه: الحمد لله الذي وفقنا كي نحتفل سويًا بهذه المناسبة العطرة في تاريخ مصر الحديث. حمداً لله أن أبقى معنا هذا الرجل الذي آلى على نفسه أن يكون صاحب اليد الطولى واللبنة الأولى في أن يؤسس لنا مكانًا ودرعاً لهذا اللون من الفنون الراقية، بشفافيته وإحساسه وبإصراره على أن يقدم لبلده نبتًا طيبًا لجني اليوم ثماره بعد أن اشتد عوده وبعد أن تخرّج أبناؤه، فيكون هذا اللقاء المتواضع في شكله والكبير في معناه حين تكرم مصر ابنًا من أبنائها قدم لها ثمرة فكره وعرق جبينه. هذا الرجل هو أستاذنا الدكتور ثروت عكاشة الذي خلّف لنا كل نبت لجني ثماره أينما ولّينا وجوهنا: في مجال الباليه والأوبرا والفنون الراقية والآثار والكتاب والمتاحف والرسم والفنون التشكيلية، أي في كل المجالات التي تُدخل البهجة على كل يوم في حياتنا... حقًا إن للرجل قدره، وإن لنا قدرنا في أن لجني ثمار ما أنبتت يداه».

(١٦) تقدم أكاديمية الفنون ومعهد الباليه أسمى آيات التقدير والعرفان لما قدمه سيادته من جهد ورعاية في سبيل إنشائهما إيمانًا منه برسالة الفن الرفيع ودوره في سبيل مجتمع أفضل.
رئيس الأكاديمية أ. د. سمحة الخولي. وزير الدولة للثقافة محمد عبدالحميد رضوان.

(١٧)

دوحــة الفن حــدثّينا مليّــا	واسكبي في الأرواح عطراً زكيّـا
وانشــري ظلك الرّطيب علينا	يتــمــشّى على القلوب نديّا
واملئي الكون من مــرائيك نوراً	وجمــالاً يسبي النُّهـا عبـقـريا
حدّثي عن فتى دعــاك وفي عينيه	عــشقٌ والقلب منه تهـيّــا
قــال إنى أتيت يا دوحـة الفن	مـحـبّـا، وفي الهـوى عـذريّا
خضت بحر الهجير لا همَّ عندي	غــيـر أن تبسطي الجناح علَيّـا

آمـــلاً أن أنال قَـــبْـــسَـــة ريٍّ منك أقـضي بهـا الحـيـاة رضـيّـا
غـايتي أنت والأمـاني جـمـيـعًـا ولك العـهـد أن أكـون الوفـيّـا
حـدّثينا يا دوحـة الفن، قـولي كـيف بوّأته مكانا عليّـا

وختم القصيدة بقوله

دوحـة الفن أنت وحـدك مـأواه فصُونيه عـاشـقًـا أروعيّا

(١٨) شهادة تقدير من أسرة المعهد العالي للموسيقى «الكونسيرڤاتوار» بأكاديمية الفنون لعطائه المتصل في الارتقاء بالفنون الرفيعة مع أسمى آيات الحب والعرفان.

رئيس الأكاديمية أ. د. عز الدين إسماعيل عميد المعهد أ. د. نبال منيب

١٩٨٨/٦/٢٥

(١٩) «تقديراً لدورك العظيم في بناء النهضة الفنية الثقافية المعاصرة حتى صرت في ضمير الزمن خير من أتاح لأبناء مصر التحليق في سماء الفكر والفن والجمال. لقد أتيت لنا بأصالة الماضي وخيال المستقبل ليعيشا في إبداع الحاضر».

حسن فتحي

رئيس المؤتمر الرابع للمعماريين المصريين

٥ ـ ٧ أبريل ١٩٨٨

(٢٠) تقديراً وإعزازاً لجهود سيادته في دعم وتشجيع الحركات الفنية وتنمية الذوق والقيم الجمالية في المجتمع.

د. حسين الجبالي نقيب التشكيليين

١٩٨٩/٢/٧

قالوا في هذا الكتاب

في رأيي أن «مذكراتي في السياسة والثقافة» كتاب ينبغي أن يدرسه كل وزير يتولّى وزارة الثقافة، ليس فقط لأن هذا الكتاب يمثّل برنامج العمل الثقافي الذي تحتاج إليه البلاد في هذه المرحلة من تطورها، ولكن لأن التجربة الثقافية التي خاضها د. ثروت عكاشة توضح لنا بعض هذه المعوّقات في طريق المسيرة الثقافية الراقية. . . .

وهو كتاب هام لسببين:

أولهما: أن نصفه ينتمي إلى تلك الطائفة من المذكرات السياسية ومثيلاتها التي انهمرت علينا غزاراً بعد أن انطوت آخر صفحة في حياة عبدالناصر وقام بتدوينها عديد من رجالات ثورة ١٩٥٢، فهي بمثابة شهادات أمام محكمة التاريخ، فهو يصوّر لنا دوره كضابط في القوات المسلحة في حركة الضباط الأحرار، وعلاقته بجمال عبدالناصر وزملائه من أعضاء مجلس قيادة الثورة، كما يصف لنا دوره وأدوار بعض زملائه في ليلة ٢٣ يوليو وكيف كان إبعاده إلى سويسرا ثم باريس بعد عام من قيام الثورة بسبب ما شجر من خلاف بينه وبين زملائه من الثوار. ثم موقفه من أزمة مارس ١٩٥٤، ويصف لنا صورة مفصّلة لاتجاهات ساسة فرنسا إزاء مصر أيام تأميم القناة والعدوان الثلاثي وحرب تحرير الجزائر وتجربته السياسية والعسكرية أيام أن كان ملحقًا عسكريًا بباريس ثم سفيراً بروما. كل هذا مجدول مع نموّه الفني والفكري والثقافي بين متاحف أوروبا ومعارضها وأوبراتها وقاعات الكونسير فيها، ثم هو يصف لنا دوره الغريب بعد النكسة وصراع الديناصورات كما كانوا يسمّونه بين عبدالناصر وعبدالحكيم عامر، ثم علاقته المتنافرة مع الرئيس السادات ومع خصوم الرئيس السادات مما أدّى به إلى الإنزواء عن المناصب العامة. . . .

وثانيهما: هو الجانب الثقافي بوصفه أشمل سجل ثقافي حتى الآن لثورة ١٩٥٢ عبر عشرين عامًا، وربما أوضح طرح للمشكلات الثقافية التي اعترضت طريق الثورة، ومن هذه المعوّقات التي انتصر عليها ثروت عكاشة مؤقتًا قضية اختلاط مفهوم رسالة الفن في أذهان بعض الناس أهي تسلية الناس أم تثقيف الناس؟ وطبيعة الفن: أهو سلعة أم خدمة؟ أقول إنه انتصر لأنه استطاع بعد سنوات من التفاني في إرساء قواعد الفن الجاد أن يكسب جمهوراً عريضًا للفنون الراقية في المسرح والموسيقى والرقص والتشكيل والسينما. ولكن حركة المجتمع المصري منذ الانفتاح الاقتصادي نقلت القوة الاقتصادية إلى الطبقات الجاهلة والطبقات الساذجة التي تعيش على الأفكار الجاهزة، وإلى الطبقات التي تعيش على غرائزها ولغرائزها، وأفقرت الدولة فحسمت الأمر لصالح فنون التسلية من جهة ولثقافة الوعظ والإرشاد من جهة أخرى. ومع ذلك فالصورة ليست قاتمة إلى هذا الحد. فأبناء مدرسة

ثروت عكاشة في الثقافة قد تغلغلوا في مختلف أجهزة الإعلام ولا سيما التليفزيون والإذاعة، وأنا أراهم في كل أرض جديدة يكسبونها لبرامج الموسيقى الكلاسيكية والأوبرالية والباليه والفنون التشكيلية والأفلام التسجيلية والمسلسلات الجادة التي أوشكت أن تحلّ محل المسرح الجاد، وتعوّضنا عن فقدانه.

ومنذ البداية ندرك من «المذكرات» أن ثروت عكاشة ينتمي إلى تلك المدرسة التي تفهم الثقافة على أنها زراعة للآداب الراقية والعادات الراقية، فنحن نعرف مدى اهتمامه منذ شبابه، حتى قبل الثورة بسنوات بالموسيقى الكلاسيكية، فنستطيع أن نفهم لماذا بادر حين أصبح وزيرا للثقافة إلى إنشاء أكاديمية الفنون بما فيها من كونسيرڤاتوار ومدرسة للباليه وفنون أوركسترالية وأوپرالية وكورالية وما ارتكز عليها من فرق موسيقية وغنائية وراقصة رقصا إيقاعيا كلاسيكيا كان أم شعبيا، غربيا كان أم شرقيا، ومع كل ذلك قاعة للكونسير هى قاعة سيد درويش. كذلك نستطيع أن نفهم لماذا أنشأ داخل أكاديمية الفنون معهداً للسينما ليجعل من فن السينما فى مصر فنّا يقوم على الدراسة العلمية بعد أن كان متروكا لاجتهادات الأفراد على طريقة الأسطوات والصبيان فى العصور الوسطى. كذلك أدمج فى الأكاديمية معهد الفنون المسرحية الذى كان له تاريخ حافل في الأربعينيات والخمسينيات، وأراد أن يضع نواة معهد الفولكلور لكى يقيم الدراسات الفولكلورية على أسس علمية.

ولكى يجعل الفنون الراقية والآداب الراقية فى متناول الجماهير أنشأ العديد من قصور الثقافة في مختلف أرجاء الجمهورية. وفوق هذا وذاك وضع نظام تفرّغ الفنانين والكتاب لكى تحمي الدولة الفنانين التشكيليين والأدباء الشبان بصفة خاصة بعد أن عصفت الثورة بالقادرين من رعاة الفن من مصريين وأجانب. ولمزيد من تهذيب الرقص الشرقي ذى الطراز المنحط من عصور الحريم والأغوات أنشأت وزارة الثقافة فى عهد ثروت عكاشة الفرقة القومية للفنون الشعبية على غرار فرقة موييسيف الروسية وفرقة تانزيج اليوغوسلافية واستقدم لها الخبراء الأجانب لتدريب الراقصين والراقصات على العمل الجماعي بروح الفريق وتدريبهم على الحركة الإيقاعية والتعبيرية بكل أعضاء الجسم وليس بالأرداف وحدها. وبالمثل كان إنشاء وزارة الثقافة فى عهده لمسرح العرائس ثورة فى فن الأراجوز بعد أن كان يعتمد على اجتهادات أفراد موهوبين متناثرين مثل شكوكو، وهو آخر من حمل تراث ابن دانيال.

ولعلى لست بحاجة إلى أن أقول إن ازدهارة المسرح المصرى خلال الستينيات قد تعاصرت مع السنوات الثمانية التى تولّى فيها ثروت عكاشة وزارة الثقافة. وهو بطبيعة الحال لم يبدأ من فراغ وإنما وجد مواهبنا المسرحية الشابة تتفجّر فى الخمسينيات: نعمان عاشور ويوسف إدريس وألفريد فرج وسعد الدين وهبه وصلاح عبدالصبور وعبدالرحمن الشرقاوى وصلاح جاهين ولطفى الخولى ورشاد رشدى وشوقى عبدالحكيم، فتبنّتها مسارح الدولة حتى نضجت بالممارسة العملية وانطلقت من عقالها، ثم جاء من بعد ذلك محمود دياب وعلى سالم ونجيب سرور. وكان لتوفيق الحكيم كل عام أكثر من عمل على مسارح الدولة، وحتى الآن لا تجد موهبة جادة ملاذا إلاّ في مسارح الدولة لأن المسارح الأخرى مشغولة دائما بتسلية الناس بسفاسف الفن.

كذلك انشأت وزارة الثقافة مسرح الجيب، ومن خلاله عرّفت المثقفين المصريين بالمسرح الأوروبي

التجريبي والطليعي كأعمال بيكيت ويونسكو ودورنمات وبيترڤايس وجولدوني، بمثل ما قام المسرح القومى بعرض كلاسيكيات إسخيلوس وسوفوكليس وأرسطوفانيس وشكسبير وموليير وإبسن وتشيخوف وبرناردشو وسارتر وبريخت وآثرميلر ولوركا. كما نشطت دار الأوبرا فى استقدام أعظم فرق الأوبرا والباليه والمسرح والأوركسترات من عواصم الفن في العالم، فأثبتت أن مصر في زمن الانغلاق الاقتصادي الكبير لم تفرّط في التواصل الثقافي مع كافة الحضارات الراقية في الشرق والغرب.

والكتاب فيه وصف تفصيلي لمبادرات د. ثروت، أو لاستجاباته لتحقيق هذه الإنجازات ولتأهيل الفن الراقي على أرض مصر، وهو يعطي لكل ذي حق حقه في الاعتراف بفضل معاونيه من صفوة المثقفين.. أما أنا فأحب أن أضع في رأس القائمة الدكتور ثروت عكاشة نفسه بوصفه العقل المستنير والنفس الحسّاسة والطاقة الضخمة التي لولاها لما استجدّ أو نما كل هذا الغرس الثقافي الراقي في عهد ثورة ١٩٥٢، فأكثر ما كان يجري في وزارته كان من مبادراته الخاصة وثمرة لصلاته الشخصية بأنضج العقول وأرقى الأذواق. وحسبي أن أقول إن تاريخ مصر الثقافي سوف يذكر عنه أنه حاول من موقع السلطة المركزية أن يستكمل مسيرة الخديوي إسماعيل. ويكفيه مجداً أنه كما قال رينيه ماهيه رئيس اليونسكو قد استنفر العالم لإنقاذ آثار النوبة، ولم يطمئن له بال حتىٰ أنقذ معابدها في ملحمة الصخور والمياه.

د. لويس عوض

* * *

أهم كتاب في عام ١٩٨٨ هو كتاب ثروت عكاشة «مذكراتي في السياسة والثقافة».

من الصعب بل من الظلم تجاهل مذكراته تلك، وأصعب من ذلك الكتابة عنها في مساحة محدودة، غير أن أصعب الصعوبات كتابة هذه المذكرات بذلك الإسهاب الممتع وبهذه الدقة البليغة والعمق الناصع والإخلاص الحميم والجهد الوافر والذاكرة الحديدية الحريرية. وكأن الرجل صاحب المذكرات ينادي في كل سطر «هاؤم أقرءوا كتابيَه»، فلا تحسّ رغم كل ما يبعث على الاعتزاز بظاهره وباطنه بنبرات غرور أو تعال وإنما براحة نفسية، ومع استطراداته وتفصيلاته وحواراته في أخصب سنوات عمره، لا يكاد يترك شاردة ولا واردة، فأنت لا تشعر بأي تعمّل أو ملل، وإنما تلمس أمانته وصدقه وتتجاوب مع حرارته، حتى لكأن المؤلف والكتاب والقارئ قد توحّدوا ولا نقول تعايشوا فحسب.

ومما يُحمد للمؤلف أنه لم يكفّ عن التنويه والإشادة بفضل أساتذته وسابقيه وزملائه ومساعديه، يكتب عنهم ويُبرز صورهم بروح مفعمة بالتقدير... بل إخاله نقل إلينا عدوى حبه وإعجابه بشخصيات أجنبية من علماء وأدباء وفنانين وموسيقيين. ألم أقل إن المؤلف والكتاب والقارئ قد التحموا في نسيج واحد. والحق إنني كنت ألهث وراء عكاشة وهو يروي مواقفه وتحركاته في أوروبا... كيف... وكيف... وكيف...

والرجل ومذكراته مفتونان بسخاء الطبيعة وعبق التاريخ وفنون الإنسان... ومن هنا فإن «استراحاته» في كتابه حين يصف نفائس باريس وروما وفلورنسا وڤينيسيا بعيداً عن السياسة هي من أبهى فصول الكتاب إرهاف حسّ ولقطات عين وكلمات أشبه بالوله والتهجّد، فقد انبسطت

الجماليات داخل مشاعره وناظريه وتعبيراته . . . ولقد أرى أن القارئ وهو يغوص وسبح معه يكاد يمنحه «الدكتوراه الفخرية» في الإرشاد السياحي والفني .

والقارئ لفصول مذكرات ثروت عكاشة في حقبته العسكرية يخرج بانطباع أنه كان من أصلح الضباط لمنصب وزير الدفاع ، وفي حقبته الدبلوماسية ملحقًا عسكريًا وسفيرًا باتصالاته ومباحثاته في فرنسا وإيطاليا وغيرهما يدرك صلاحيته التامة لتولي وزارة الخارجية ، على أنه من خلال تركيبة ثروت عكاشة التي يفصح عنها في سطور الكتاب كله ، وفي اعترافه الحر للمعرفة والحضارة الغربية والعالمية ، وفي تحصيله الجاد ووصفه الشائق لمرحلة إعداد ومناقشة رسالته في الدكتوراه ، ثم في شمول وثاقب رؤيته للثقافة إيمانًا وتخطيطًا وتنفيذًا بالمشروعات المستحدثة الراقية التي اضطلع بها . . . يوقن المرء أن واحدًا من أصوب قرارات عبدالناصر كان اختيار ثروت عكاشة وزيرًا للثقافة .

مصطفى بهجت بدوي

أعترف أنني قرأت مذكرات الدكتور ثروت عكاشة مرتين : المرة الأولى لأنني شغفت بهذه السيرة الذاتية التي تجمع بين السرد المشوّق لأحداث عامة أثّرت في مجرى حياة كل مواطن مصري وبين التسجيل المؤثر لنمو سياسة ثقافية مستنيرة ازدهرت على مرّ السنين بجهود ذاتية حتى أثمرت ما أثمرته في الحركة الثقافية التي ترعرعت في العقد السابع من قرننا هذا ، ونحن الآن نجني منها ثمارًا حتى يومنا هذا . وإن أنس لن أنسى أن ديناميكية حياته تلك لم تتوقف دقيقة واحدة ، فقد اتصلت المراحل المختلفة لها بسلسلة من المواقف والضرورات السياسية التي شكّلت الضابط الثوري ، والمفاوض الدبلوماسي ، والذوّاقة ، والوزير صاحب نظرية قومية إنسانية في السياسة الثقافية ، والكاتب النابه في نواح شتى من تاريخ الفنون ، إذ كنت قد شرُفتُ بالعمل إلى جوار د . ثروت عكاشة أثناء تولّيه لوزارة الثقافة للمرة الثانية واستطعت أن ألمس عن قرب مدى إيجابيته في تطبيق سياسة ثقافية كانت وليدة تجاربه ومطالعاته وعزيمته وقدراته الابتكارية وحماسه المتدفّق وبُعد نظره .

إن الدافع الذي جعل اليونسكو يتحمّس لانتخاب ثروت عكاشة في مجلسه التنفيذي ثم منحه دون غيره نوطها الفضي بالذهبي هو دوره الرائد في الحفاظ على تراث الإنسانية من ناحية ، ودوره الطليعي الصادق في النشر الديموقراطي العادل للعمل الثقافي من ناحية أخرى .

ولو أراد قارئ في المستقبل البعيد أو القريب أن يقرأ كتابًا واحدًا عن مصر الثورة ـ بكل ما فيها من تقلّبات حضارية وسياسية وطبقية وثقافية ـ لكانت مذكرات ثروت عكاشة خير مثال لذلك .

د. مجدي وهبة

* * *

أفضل ما قرأت هذا العام كتاب «مذكراتي في السياسة والثقافة» للدكتور ثروت عكاشة ، لأنها تمثّل الكتابة الموضوعية لأحد ضباط حركة يوليو . لقد كان في منتهى الصدق مع النفس وأعفانا من أساليب الادعاء والغرور وتكذيب التاريخ التي قرأناها في كتب سابقة .

يوسف جوهر

* * *

قرأت بشغف وإعجاب كتاب «مذكراتي في السياسة والثقافة» وخاصة ما جاء به عن تراثنا الحضاري وخطوات إنقاذ آثار بلاد النوبة، الذي اعتبره الجميع أعظم إنجاز ثقافي عالمي في التاريخ، والذي أعدّه فخراً لنا جميعاً، وهو الحلم الذي تراءى للدكتور ثروت عكاشة، فكانت مبادرته الشخصية الجريئة حين وفّق في إشراك العالم معنا وعلى رأسه منظمة اليونسكو في تحقيقه. وبكفاحه الدؤوب وإيمانه الذي لا يتزعزع بما في الإنسانية من كرم ينبعث دوماً مع القضايا النبيلة نجح في تحويل حلمه إلى حقيقة ناصعة تم معها إنقاذ تراث إنساني خالد كان بكل المقاييس على وشك الاندثار تماماً.

وقد لمست حرص الكاتب الزائد على الأمانة في السرد، والصدق في الرواية، والدقة في التسجيل، والإصرار الدائم على عرض الأحداث في تسلسل منطقي خال من التزويق أو التنميق، والإشادة بكافة مَنْ ساهم أو شارك في إنجاز حملة إنقاذ آثار النوبة من المصريين. ويسعدني أن أؤكد كأثري كان مسؤولاً وكجندي ساهم وعاصر ذلك المشروع المنعدم النظير عظيم تقديري لتلك الأمانة العلمية والدقة التاريخية والحسّ الفني المرهف والوعي التام بتراث الأجداد، وهي النواحي التي بدت بوضوح تام عند معالجة قضايا مصر الأثرية في ذلك الكتاب القيّم.

د. جمال مختار

رئيس هيئة الآثار الأسبق

* * *

إن هذه المذكرات للدكتور ثروت عكاشة هي عمل موسوعي بكل المقاييس، ومهما كانت ملاحظاتي هنا أو هناك على بعض ما جاء فيها، فلا شك أن الدكتور عكاشة جدير بكل تهنئة على هذه الملحمة التي تسجّل كفاح المخلصين من أبناء مصر من أجل تهذيب الروح وتنقية الفكر والذوق من شوائب التخلّف، وتحويل الفكر والفن إلى سلاح في يد المثقفين وكسرة خبز للملايين من المواطنين على أرض هذا الوطن.

وأبادر فأقول منذ البداية إن ما صنعه ثروت عكاشة في ميدان الثقافة خلال ثماني سنوات من العمل وزيراً للثقافة هو أعظم من أن ينكره عاقل حتى وإن كان من ألدّ خصومه، ويكفيه فخراً أنه على يديه قامت مؤسسات كبرى. . . . . .

وأنه استطاع إنقاذ جزء أساسي من تراثنا القومي مثل معابد أبي سمبل بمعجزة علمية حضارية. ولا يستطيع منصف أن يتنكر للنهضة المسرحية التي جرت على يديه في الستينيات. . . ولا للدور الذي لعبته الثقافة الجماهيرية في عهده. . . . وتزداد أهمية إنجازات الدكتور ثروت عكاشة في وزارته الثانية عندما نعرف أنها كانت فترة تقتير مالي، وأنه استلم العديد من مؤسسات الوزارة في سبتمبر ١٩٦٦ وهي من الناحية التنظيمية والمالية في حالة يُرثى لها. . .

ولقد ساهمت مجموعة من العوامل في نجاح عكاشة في ميدان الثقافة بهذا الشكل الذي يلفت الأنظار، وفي مقدمة هذه العوامل أنه مثقّف من النوع النادر بين العسكريين انفتح على الثقافة الغربية الرفيعة منذ شبابه المبكر وإيمانه الذي لا يتزحزح بالكيف لا بالكم في ميدان الثقافة، كما ساعد على ذلك دون شك طبيعة العلاقة بينه وبين الزعيم جمال عبدالناصر، الأمر الذي سهّل له حل مشكلات

كثيرة يعجز الوزراء الآخرون عن حلّها، فضلاً عن قدرته الخارقة على العمل المستمر في جلد، وهو ما يعجز الكثيرون عنه . .

دكتور عبدالعظيم أنيس

* * *

الدكتور ثروت عكاشة رجل له صوت وضوء، أما الصوت فنسمعه في «الكونسير ڤاتوار» و«فرقة الموسيقى العربي» و«الأوركسترا السيمفوني»، وفي غير ذلك من المؤسسات الرفيعة التي أنشأها بل أنجبها هذا الرجل، وسوف تبقى ما بقيت مصر، وأما الضوء فنحن نراه كل مساء مع آثارنا التي عاشت في الظلام آلافًا من الليالي بعد آلاف حتى جاءها ثروت عكاشة بالنور فأصبحت هذه الآثار مشرقة على الدوام، لا يغيب عنها الضوء في ليل أو نهار .

كلنا نعرفه . . كل من قرأ كتابًا جميلاً في جيلنا أو سمع لحنًا ممتعًا أو شاهد رقصة رفيعة من رقصات الباليه، أو دخل أحد معارض الفنون أو وقف أمام معابد أبي سمبل فوجدها حيّة وناضرة كما كانت منذ آلاف السنين، بعد أن خرجت هذه المعابد بمعجزة علمية حضارية من الماء الفائض والهادر من السد العالي، وبعد أن كادت هذه المعابد الخالدة تغرق إلى الأبد، وتصبح أثرًا في الذاكرة بعد أن كانت جبلاً راسخًا فوق الأرض . . كل هؤلاء . . وكل من شاهد فيلمًا يرتفع بالسينما في مصر إلى مستوى العصر، وكل من شاهد مسرحية ممثلوها ومخرجوها من أصحاب المواهب الذين تخرجوا من معاهد العلم الرفيعة . . كل هؤلاء يعرفون ثروت عكاشة لأنه هو الذي صنع التربة الثقافية الجديدة، وأتى لها بالطمى والبذور الصالحة، ورعاها بالجهد الدائب والحزم العظيم، إيمانًا منه ويقينًا بأن أي تغيير لا قيمة له إذا لم يكن للوطن عقل مثقف وذوق جميل .

ثروت عكاشة هو بطل الثورة الثقافية الشاملة في مصر، ففي وسط صعوبات ومنغّصات كثيرة استطاع أن يحقق هذه الثورة على مدى ثماني سنوات تولّى فيها أمور الثقافة، فقامت على يديه مؤسسات كبرى أهمها أكاديمية الفنون التي قدّمت لنا أجيالاً من الفنانين الدارسين المتعلمين الذين خرجوا من بين سائر طبقات الشعب، ولن يستطيع أحد أن يهدم هذا الجيل أو يقضي على دوره إلا إذا استطاع أن يهدم الأهرام أو يسدّ مجرى النيل بالصخر والتراب .

وهذه مذكرات ثروت عكاشة يقدمها إلينا وهو في قمة نضجه واكتمال تجربته، ولا نبالغ إذا قلنا إنها ملحمة بكل معنى الكلمة، فيها ما في الملحمة من اتساع وعمق وتنوّع وجلال . وهي مذكرات تحمل وجهة نظر جديدة ومتميزة في أحداث كبرى عشناها ولم نفهمها بوضوح ودقة حتى الآن، مئات الصفحات في هذه المذكرات نقرؤها بل ونلتهمها في سرعة وسهولة من شدّة ما توافر لها من الصدق والجمال والمعلومات الجديدة المذهلة .

ليس لهذه المذكرات أو هذه الملحمة الكبرى مثيل بين المذكرات التي ظهرت في ٣٥ سنة تمتد من ١٩٥٢ إلى ١٩٨٧، لأنها لم تتوقف عند الأشخاص والأحداث المادية فقط، بل سجّلت كفاحنا من أجل ترقية الروح وتنقية الذوق من شوائب الماضي وتحويل الفكر والفن إلى ضرورة ولقمة خبز في حياة كل مواطن فوق أرض مصر .

قـرأت هذه المذكـرات وقلبي ينبض بالدفء والفـرح مع كل مـا أطالعـه من صـور ومـعـارك وشخصيات، وعلى كثير من الصفحات سالت دموعي، لأن معارك الجهاد الثقافي والروحي التي يرويها صاحبها كانت في خطورة معارك السلاح، وسوف تثير هذه المذكرات عاصفة من ردود الفعل المختلفة، ولكن أحداً من الذين يتفقون معها أو يختلفون حولها لن يستطيع أن ينكر عليها الصدق والأصالة والجمال والأمانة وغزارة ما تكشفه من حقائق ووثائق.. والحديث يطول عن هذه المذكرات وصاحبها، ولكن لا بد من السكوت عن أي كلام مباح لنسمع ثروت عكاشة نفسه في مذكراته أو ملحمته الفريدة وسيمفونيته الفذة.

والحقيقة إن مذكرات ثروت عكاشة تستحق بما فيها من قيمة وما أثير حولها من جدل أن نقول عنها إنها كتاب عام ١٩٨٨ بدون أي منافسة ـ حتى الآن ـ من الكتب الأخرى التي صدرت هذا العام.. وذلك لما تحقّق لهذه المذكرات من عناصر متميّزة، من صدق وصراحة وعدم تردّد أو تهيّب في إعلان وجهة نظر صاحبها في سائر المواقف والشخصيات.. ثم يأتي بعد ذلك عنصر حاسم أعطى لهذه المذكرات قيمتها العالية الرفيعة، فقد كتب د. عكاشة مذكراته بأسلوب جميل بالغ العذوبة، وعرض أفكاره بروح فنية مشتعلة بالعواطف والمشاعر والمعاناة النفسية الصادقة، فجاءت المذكرات عملاً فنيًا إلى جانب ما توافر لها من روح البحث والموضوعية...

ومن الاعتراضات النقدية على مذكرات ثروت عكاشة ما كتبه الكاتب الكبير الدكتور عبدالعظيم أنيس من أن ثروت عكاشة رجل «غير جماهيري» وأن هذه الصفة فيه كان لها تأثيرها الكبير على رؤيته السياسية والثقافية، وأنا هنا أختلف مع الدكتور عبدالعظيم أنيس في تحديد معني «الجماهيرية». إن الجماهيرية كما أتصوّرها ليست هي مجرد الاختلاط الدائم والحياة المستمرة بين الأعداد الكبيرة من الناس، والاشتراك في المؤتمرات الواسعة التي تضم مجموعات كبيرة من البشر، فهذه جماهيرية شكلية لا تفيد الوطن كثيراً، وإنما الجماهيرية الحقيقية هي الإيمان بالمبادئ والأفكار التي تخدم الجماهير وتؤثّر على مصالحها تأثيراً نافعًا، ومن خلال هذا المعنى الأخير أعتقد أن ثروت عكاشة كان «جماهيريًا» بكل ما تعنيه هذه الصفة من المعاني الجوهرية، لأنه انتمى إلى المبادئ التي تنفع الجماهير وسهر على هذه المبادئ وحرص على أن يجعل من هذه المبادئ مصباحًا ينير طريقه في العمل الثقافي.... والحقيقة إنه استطاع أن يقدّم ملامح واضحة وسليمة للمشروع الثقافي الوطني في ظل ثورة ٢٣ يوليو، وبهذا الأساس العلمي خرجت الحركة الثقافية من الارتجال والصدفة وإتاحة المجال أمام المغامرين الذين كانوا يدخلون ميادين الثقافة بغير علم ولا فهم صحيح...

وقد استطاعت جهود ثروت عكاشة أن تبرز «عالمية المسألة الثقافية في مصر» وخاصة في مجال الآثار.... ولقد كشف في مذكراته عن المعارك الكبيرة التي خاضها من أجل تحقيق إنجازاته، فكيفي أن نقول إنها قيمة تاريخية حاسمة وثابتة ولا يستطيع الآن أن يغيّرها أحد أو تقضي عليها قوة معادية، فلا أحد يستطيع أن يمسّ آثار النوبة التي كُتب لها حياة جديدة، ونجت من الطوفان وأوت إلى قمة جبل يعصمها من الغرق، وتم ذلك على يد ثورة ٢٣ يوليو و«نوحها» الثقافي ثروت عكاشة، ولا أحد يستطيع الآن أن يمنع نجوم الإخراج السينمائي المسرحي، ونجوم التمثيل والغناء ورقص الباليه والرقص الشعبي من خريجي المعاهد... لا أحد يستطيع أن يمنع هؤلاء من المقام الذي أصبحوا يحتلّونه بالفعل، وهو مكان الصدارة الفنية والثقافية.

إن المشروع الثقافي الذي يقدّمه ثروت عكاشة في مذكراته ويشرح الظروف الصعبة القاسية التي أحاطت بهذا المشروع هو نفسه المشروع الذي ينبغي أن يكون مشروعًا لحاضرنا ومستقبلنا، فالمبادئ التي قام على أساسها هي القادرة على الخروج بثقافتنا من أزمتها الراهنة والانطلاق بها إلى آفاق واسعة من التأثير العميق على الحياة والناس في بلادنا.

رجاء النقاش

قد يكون أفضل ما قرأت هذا العام كتاب ثروت عكاشة «مذكراتي في السياسة والثقافة»، فهو في مُولد المذكرات المنصوب منذ رحيل جمال عبدالناصر أول كتاب لا يدّعي صاحبه البطولة، ولا يروي من الأحداث إلا ما شهد بنفسه. ولا يقول «سمعت من فلان أو سمعت من علاّن». وهو أيضًا أول كتاب لا يتكلم صاحبه فيه إلا فيما يفهم، ولا يزعجنا بآرائه في الخطط العسكرية [مع أنه رجل عسكري] في حرب اليمن، وإنما يتكلم في حرب الثقافة، وفي الصراع ما بين المسرح والتليفزيون، وفي ملحمة إنقاذ المعابد في النوبة.. هو تاريخ صادق لتجربة الثقافة المصرية الموجّهة منذ ثورة يوليو. تاريخ أمين على الوقائع والحقائق، وصاحبه لا يركب حصانًا وهميًا أو يرفع سيفًا خشبيًا أو يزعم أنه عنترة أو أبو زيد الهلالي.

إنه في حقيقة الأمر ملحمة.

ولو كنت وزيراً للتربية والتعليم لقرّرت هذه الملحمة على تلاميذ المدارس، لكي يعرف التلاميذ أن في هذا العالم شيئًا اسمه قضايا الثقافة، ولكي يفهموا إلى أي حد تتأثر هذه القضايا بتقلبات السياسة، ولكي يتدرّبوا على مناقشة ما يقرءون ويميّزوا بين الصواب والخطأ.

صلاح حافظ

* * *

إذا كانت «شهادات الزور» قد كثرت في هذا العصر فما زال هناك مَن يقول كلمته بصدق وأمانة. وآخر الشهود المحترمين كان ثروت عكاشة صاحب مذكرات في السياسة التي فُرضت عليه والثقافة التي عشقها... وهو صاحب حياة حافلة بدأت ثائرًا، ولم تنته وزيرًا.

محمد العزبي

* * *

تكاد هذه المذكرات تكون نسيجًا وحدها في أدب السّير الذاتية، فهي تغزل في سياق متداخل ومتشابك الخيوط نسيجًا جميلاً بين الواقع والأرقام والوثائق والصور، وبين النصوص الأدبية والنقدية والأحاسيس والمشاعر والتأملات الذاتية لتصنع منه شراعًا يبحر بين عوالم الثقافة المبهجة وبحور السياسة المتقلّبة؛ فتعيد ـ عبر ذكاء حاد في اختيار التفاصيل ـ ملامح جديدة من وجه يوليو الذي يبدو لمن شاهده وعاصره ـ في ضوء ما نعيش فيه الآن ـ أشبه بالوهم أو الحلم. لذلك لا تملك بعد أن تقرأ هذه المذكرات إلا أن تتحسّس وجه الزمن الذي نعيشه باحثًا بين تجاعيده وهالاته السوداء عن وجه البنت الجميلة الرقيقة التي أحببتها منذ ٣٦ عامًا، ولا بد أن كثيرين من المثقفين سيتوقفون

طويلاً أمام هذه التجربة الإنسانية والشفّافة في آن واحد، والتي يسردها صاحبها بتواضع يخلو من الابتذال، وثقة بالنفس تخلو من التعالي، وبصدق تلقائي ينفذ إلى القلب مباشرة.

صلاح عيسى

* * *

«تعيد قراءة هذه الذكريات أمام عيوننا حقبة مثيرة من الإبداع الثقافي، بدءاً من إنقاذ آثار وادي النيل في مصر العليا إلى دراسة التقاليد الموسيقية للفلاح المصري. إن إنجازات ثروت عكاشة تحقق التواصل بين مصر الخالدة وبين عالمنا المعاصر».

جاك بيرك
المستشرق وعالم الاجتماع والأستاذ بالكوليج ده فرانس

* * *

ونحن ندخل عالم القراءة الحرة نتعامل مع الكتب، نقلّبها، نتصفّحها، نختارها بعد أن يعجبنا الموضوع أو العنوان أو يشدّنا الفهرس أو الغلاف... ولكن القارئ «العارف» يبحث أولاً عن «المؤلف» ثم عن الموضوع. ذلك أن مؤلفين قليلين هم الذين سيكونون «أصدقاء» وأشقّاء للروح، حتى وإن لم نتعّرف على أشخاصهم.. هؤلاء يكسبون صداقتنا وثقتنا، نشتاق إليهم ونفتقد حضورهم ونستعيد قراءة كتبهم لأننا وجدنا أجزاء من أنفسنا وحقيقتنا في كلماتهم أضافت إلى حقيقتنا شيئًا جديداً وأصبح جزءاً أصيلاً من كياننا، وما ذاك إلا لأن كلماتهم كانت جزءاً أصيلاً من كيانهم هم وتعبيراً صادقًا عنه.

وثروت عكاشة واحد، وواحد كبير من هؤلاء القليلين. ليس كاتبًا روائيًا أو قصصيًا، ولم يكتب الشعر ولا المسرحيات ولم يؤلف الموسيقى أو يرسم اللوحات، وإنما هو يؤرخ للفن ـ كل الفنون ـ من كل العصور والحضارات ويترجم الشعر الفلسفي لشاعرين اثنين فقط حتى الآن ويكتب عن موسيقار واحد وعن ثلاثين من الفاتحين غيروا التاريخ الإنساني كله، ويكتب عن مصر في عيون الغرباء الذين زاروها ويكتب عن مصر الحديثة التي شارك في صنعها وفي فتح طرق التقدم لها... يكتب عن كل ذلك وغيره دراسات وتراجم وترجمات، ومع ذلك فهو يقدم لنا حقيقة نفسه وأعماقها وكل مكوناتها بصدق جميل وفي جمال أخّاذ وأمين، ورهافة وشمول لا يستطيع شيئًا منها إلا مَن كان فنانًا حقيقيّا، مفعمًا بالإنسانية والشاعرية والصدق، ممتلئًا بالاشتياق إلى أن يستوعب تجارب الإنسانية كلها، في كل عصورها وحضاراتها وفي كل مساعيها إلى تجسيد حكمتها وطريقها في الوصول إلى الحقيقة وفي الامتزاج بالكون وبالطبيعة وفي التعبير عن كل ذلك بالصور والتماثيل والعمائر، باللوحات في الكتب وعلى الجدران وعلى المنسوجات وجذوع الأشجار والمعادن: تتحول معاني الحكمة والإيمان ومعرفة الحقيقة إلى ألوان وتشكيلات... أو إلى أشعار موسيقى لكي تتجاوز المعاني الحدود الحقيقية لدلالات الكلمات، فتتلاقى تجارب كل البشرية من كل عصورها وحضاراتها: من مصر إلى فارس أو الهند، ومن أثينا إلى روما إلى دمشق أو بغداد أو القاهرة أو غرناطة.. تتلاقى كل هذه التجارب وتتمازج معبّرة عن وحدة الحقيقة الإنسانية وتكاملها ـ رغم تمايز الأساليب وزوايا النظر ومقادير

الضوء والألوان الغالبة، تلك الحقيقة التي بحث عنها ثروت عكاشة في كل ذلك التراث وراح يقدّمه إلينا في كرم وسماحة لا نظير لهما في عصرنا الحديث كله. . فلماذا يمنحنا كل هذا إلا إذا كان يحبّنا ويحبّ لنا ـ ويحبّ منا ـ أن نشاركه أشواقه ومعرفته وأن نستمتع معه بكل هذا الصفاء وكل هذه الحكمة وإشراق الروح حيث تعرف الجمال: معرفة الحواس ومعرفة العقل ومعرفة القلب، ممتزجة معًا.

سامي خشبة

* * *

تصوّرت مصر الثقافة بلا صرح عظيم مثل أكاديمية الفنون بما تشعّه من موسيقى ومسرح وسينما وباليه. . وتصوّرت مصر الثقافة بدون الهيئة العامة للكتاب والكلمة المكتوبة تشترك في بناء الشخصية المصرية. . تخيّلت مصر بلا جهاز له شرايين تغذّي مصر كلها حتى عمق القرية مثل الثقافة الجماهيرية مزهرة من قصور الثقافة. . . تخيّلت مصر بلا نهضة في آثارها ابتداء من حماية الآثار حتى نقل أبو سمبل ثم تواصلها حتى الآن. . . تخيّلت مصر بلا نهضة والسائح يغرقه الليل دون أن يلجأ إلى الصوت والضوء يحدّثه عن تاريخنا. . . تخيّلت صغارنا بلا مسرح عرائس. . . تخيّلت مصر الثقافة منغلقة على نفسها دون أن يسافر سفيرها توت عنخ آمون إلى أمريكا ثم يطوف العالم محدّثًا عنا. . . . تخيّلت فناني مصر دون فكرة «التفرّغ» التي جعلتهم يقدّمون شلالات الإبداع التشكيلي منذ الخمسينيات حتى الآن. تخيّلت كل هذا وأنا أقرأ «السّفر العظيم» الذي سجّل فيه د. ثروت عكاشة مذكراته في السياسة والثقافة، والذي يعترف فيه بكل ما أوتي من صدق عظيم ورقيّ في الفكر بأنه كان رافضًا لمنصب «وزير الثقافة». . . ترى كيف كانت تكون الثقافة في بلادنا بلا هذه الشرايين. . . بغير هذا الكمال الذي أصرّ عليه وألحّ في تثبيته د. ثروت عكاشة؟. . . .

لقد استطاع الدكتور ثروت عكاشة في كتابة هذه المذكرات الهامة أن يعطي كل شخصية واكبها حقّها من التفسير والتحليل بحياد عجيب أعتقد أنه توصّل إليه بارتفاع فوق مستوى الأحداث الساخنة وبنظرة عصفور متأمّل من عل، غير آبه بما حدث سوى الآثار الحضارية لهذه الواقعة أو تلك. . ساق إلينا أحداث هذه الفترة الخصبة والتي تحمّلت هذا التغيير سواء في أصحاب الثورة أو في تركيبة المجتمع. ومن حسن حظ القارئ المصري أن الدكتور ثروت عكاشة بهذا الحسّ وهذه التركيبة المنفردة في تذوّق الفن والعطاء قد واكب هذا الشلال من الأحداث واستطاع توصيله لنا من خلال نسيج مكتوب بالغ الجاذبية والعمق. . .

وبعد أن أرسى قواعد التدفّق الثقافي وينابيعه في مصر أستطيع أن أتمثّل كلمات صلاح چاهين ولحن كمال الطويل وصوت عبدالحليم حافظ مترجمين أحلام د. ثروت عكاشة ونزلوا بها إلى الشارع المصري في شطرة من أغنية لعبدالحليم «تماثيل رخام ع الترعة وأوبرا».

إن كتاب الدكتور ثروت عكاشة ضرورة ليس للمثقفين ولكن لكل من يريد أن يعرف العلاقة الجدلية بين الثقافة والسياسة.

نعم الباز

* * *

تجارب نصف قرن تناولها كتاب ضخم من جزأين، ينقلنا من معارك السياسة وصراعاتها المشبوبة إلى آيات الفن الرفيع، وخلال ذلك كله يتحدّث «عن الشهداء في وفاء عظيم»، وفي الوقت ذاته تلمح بعض المرارة وأنت تسمعه يقول: «ما يكاد رهط من أصحاب المشاعر النبيلة يشعلون ثورة إنسانية حتى يقصيهم تيار الانتهازيين الجارف. . . فإذا هم ضحاياها».

نبيل زكي

إذا نحن طرحنا الثقافة والفكر والفن ـ وكم هو رائع وغزير في هذا الكتاب الجديد ـ أقول إذا نحن طرحنا هذا كله جانبًا فإننا لا نملك إلا أن نتوقّف ونطيل التوقّف عند «الإنصاف» وعند «الدقة» وعند «الأمانة» التي تطلّ علينا من خلال كل صفحة من صفحات الكتاب، بل ومن خلال كل سطر من سطوره.

حلمي سلام

* * *

لما كان المثقف الحقيقي لا بد من أن يكون أمينًا حر التفكير فلم يكن في وسع ثروت عكاشة إلا أن يكون أمينًا حرّ التفكير وهو يكتب مذكراته، ولأنه مثقف أساسًا فإن مذكراته ليست مذكرات عادية، وهي ليست تمامًا كما أراد أن تكون ـ أي مجرد رواية لما شارك فيه أو جرى تحت سمعه وبصره ـ بل هي أكثر من ذلك، فهي تحوي فكره ورؤيته الفلسفية وتحليلاته الاجتماعية. وفيها يترك الحوادث التي يرويها ويحلّق بنا في آفاق الفكر أو يغوص بنا في ثقافاته المتنوعة التي تشمل الموسيقى الكلاسيكية والتصوير والفنون والشعر والمسرح، ومن هنا فمذكراته ليست رؤية للماضي فقط، وإنما هي رؤية للحاضر بنفس الدرجة.

د. عبدالعظيم رمضان

* * *

وأخيرًا كتب ثروت عكاشة مذكراته ضمّنها في ألف ومائتي صفحة، وما أطال، ليس فقط لأن الأسلوب متألّق والأحداث مشوّقة والتحليل دقيق، وإنما لأن الحياة زاخرة مليئة وقادرة على أن تهبنا آلاف الصفحات المليئة بالمعرفة والخبرة والتاريخ الصادق والصحيح. ما أطال ثروت عكاشة بل أوجز، فكم من حدث تمنّيت وأنا أقرأ أن أستمتع بالمزيد من التعرّف عليه، وكم من واقعة وردت عرضًا تمنّيت لو توقّف السرد أمامها ببعض التفاصيل. . . وما إن تُمسك بالكتاب حتى تتبيّن أن الرجل قد أوفى بوعده، وحتى تتبيّن الفارق بين رجل يقول الحقيقة، قالها في الماضي عندما كان قولها صعبًا، ويقولها في الحاضر عندما يكون قولها رجولة، تتبيّن الفارق بين واحد من فرسان يوليو وبين هؤلاء الذين صفّقوا في الماضي، ثم صفّقوا بعد أن ذهب. ثم يصفّقون اليوم. نحن أمام جهد حقيقي، وأمام حقيقة غير زائفة لم يلعب فيها الهوى، ولم يطوّعها صاحبها كالبعض الذين يكتبون ليصوّروا أنفسهم فرسانًا لكل فعل وسادة لكل قول، بينما الحقيقة غير ذلك. لكن صاحب هذا

الكتاب الفريد يتقدم إلينا كما هو، وكما كان، ويقدّم لنا كمّا مذهلاً من المعرفة المتألّقة وبأسلوب راق قادر على أن يجذبنا معه عبر ألف ومائتي صفحة. . ونطلب المزيد.

د. رفعت السعيد

هناك قبل كل شيء متطلب بسيط للغاية، وهو أن التاريخ يجب أن يكون مسليًا للغاية، ليس فقط لهؤلاء الذين يريدون لسبب خاص معرفة بعض الحقائق التاريخية، ولكن أيضًا لهؤلاء الذين يقرءون بنفس الروح التي يقرءون بها شعرًا أو رواية جيدة، وهذا يعني أن المؤرخ لا بد أن يكون لديه شعور متعاطف تجاه الأحداث التي يقصّها والأشخاص الذين يرسمهم، وهذا ما فعله تمامًا د. ثروت عكاشة في مذكراته . . . فيها من الوثائق والصور والخطابات والتقارير ما لا يترك في نفس القارئ أي شك في صدقها وأصالتها. . والكتاب في الواقع تاريخ للثورة التي أحدثت تغييرًا في الميزان السياسي بالمنطقة، وهو في نفس الوقت تاريخ ذاتي. . يعرّفنا بالأعمال العديدة التي كُلّف بها سواء في تنظيم الثورة نفسه أو فيما بعد من وظائف متعددة. . ويمتاز بميله إلى التفصيلات الدقيقة، فهو لا يكتب شيئًا عامّا بل يعطي أدق الحقائق ولكن بدون ملل أو تكرار مما يجعل القارئ يكاد يلمس بيده خلفية الأحداث بل ويتنفس الهواء الذي أحاط بها.

د. مرسي سعدالدين

* * *

لست أعرف مذكرات ظلمت صاحبها مثل هذه المذكرات لأن أعمال ثروت عكاشة أكبر بكثير مما جاء فيها . . . ولكني لا أتكلم عن الكم وإنما عن هذا الرجل الذي عاش حياته مثقفًا حتى وهو غارق في دهاليز العمل السياسي وكواليسه الخفية، لم يتخل عن نفسه كمثقف . . . إن مذكرات الرجل هي شهادة للتاريخ، ونحن بصراحة تنقصنا هذه الشهادة الثقافية عن المرحلة الناصرية.

د. غالي شكري

«كتاب يعدّ موسوعة سياسية وثقافية عن حياة مصر في أخصب فترة من تاريخها المعاصر، ولا غنى لأي إنسان يعمل بالسياسية أو له صلة ما بالثقافة من قراءة هذا الكتاب والاسترشاد به، فصاحبه الذي يصف لنا أحداثًا سياسية وثقافية بالغة الأهمية كان واحدًا من صنّاع هذه الأحداث، كما أنه يتميّز بالموضوعية والرصانة ورشاقة الأسلوب، حيث إن القلم بيده فرشاة ترسم لوحة توحي خطوطها وألوانها وظلال مفرداتها بنظرات ثاقبة تصل إلى بواطن الأمور وأسرار الأشياء والأحياء الماثلة أمامنا في هذه الصفحات. ولا ننسى أن صاحب الكتاب له بصمة باقية في الثقافة المصرية وله اطلاع واسع وعميق بفنون وآداب الأمم القديمة والحديثة، تشهد بذلك كتبه الموسوعية عن فنون مصر القديمة والإغريق والرومان والفن الإسلامي والقبطي والأوروبي، هذا إلى مترجماته القيمة عن مختلف الآداب. وسيجد القارئ أن هذا الكتاب يضم بين ضفّتيه ومضات متفرقة من كل هذه الثمرات التي نضجت بفضل الخبرة الطويلة وبفضل التفاعل الدؤوب مع كل جديد ظهر في حياتنا حتى يومنا هذا.

ولقد تذكرت وأنا ألتهم صفحات هذا الكتاب مذكرات يوليوس قيصر صاحب أصفى أسلوب نثري في الأدب اللاتيني وكتاب مستقبل الثقافة في مصر لطه حسين الذي ما زالت رؤاه تبصّرنا بالكثير من أوجه القصور في حياتنا التعليمية والثقافية».

د. أحمد عتمان

* * *

«عندما فرغت من قراءة مذكرات ثروت عكاشة في السياسة والثقافة أحسست بضرورة أن نلتقي، على الرغم من أن مذكرات الرجل بدت وكأنه قد قال فيها كل ما لديه.. لأن المذكرات كانت حياة كاملة عريضة ثريّة متنوعة التجارب. فهو ضابط فارس وثائر.. ورجل سفارة ثم دولة.. وهو وزير ثقافة مصر لمرتين...

ويبدو أن ثروت عكاشة نموذج للرجال الذين احترفوا الإنجاز في حياتهم. لم يكن إنجازه الثقافي كوزير للثقافة بإمكانات ونفوذ المنصب وحده، بل كان الرجل على ثقافة حقيقية أضفت قيمة على ما قدّم لثقافة مصر. وعندما قرّر أن يخلو إلى نفسه بعيدًا عن المناصب وأضوائها، إذ به يدفع للناس كل فترة بكتاب جديد في فرع من فروع الثقافة الجادة والفنون الراقية، واثقًا من أنه سيظل دومًا بإنجاز وزارته للثقافة حيًا في ضمائر ونفوس مثقفي مصر وموهوبيها».

حازم هاشم

«من حسن الحظ أن نشر الدكتور ثروت عكاشة مذكراته في هذا الوقت الذي بدأنا فيه ننظر إلى ما أمامنا في غضب شديد، فإذا هذا الرجل يحيل بكتابه هذه المشاعر إلى مشاعر أخرى من التأمل العميق في دواعي الغضب ودوافعه بحيث يتحول الغضب إلى قلق - قلق من النوع البنّاء الذي يتمثّل الماضي وهو يتمثّل الحاضر فيظن عندئذ أن في الإمكان أن يرتقي كل الرقي مهما ظلمتنا الظروف... ومهما كان المناخ العام ماضيًا في اتجاه مخالف تمامًا لما يتطلع إليه المرء من ظروف كفيلة بتحقيق أمانيه، وهو يكتب في هذا المعنى فقرات رائعة... أما أن هذا الكتاب جدير بالقراءة، جدير بالنقد، جدير بمكان متميّز في كل مكتبة من مكتبات بيوتنا ومعاهدنا ومراكز الثقافة في بلادنا فحقيقة لا جدال فيها... وربما كان أبرز كتاب يستحق هذا الوصف بين الكتب التي صدرت خلال العام الذي صدر فيه...».

د. محمد الجوادي

ثبت ببلوجرافى لصاحب هذه المذكرات

• موسوعة تاريخ الفن: العين تسمع والأذن ترى (*).

١ ـ الفن المصرى : العمارة	دراسة	طبعة أولى ١٩٧١
		طبعة ثالثة ٢٠٠٠
٢ ـ الفن المصرى : النحت والتصوير	دراسة	طبعة أولى ١٩٧٢
		طبعة ثالثة ٢٠٠٠
٣ ـ الفن المصرى القديم : الفن السكندرى والقبطى	دراسة	طبعة أولى ١٩٧٦
		طبعة ثالثة [تحت الطبع]
٤ ـ الفن العراقي القديم	دراسة	طبعة أولى ١٩٧٤
٥ ـ التصوير الإسلامي الديني والعربي	دراسة	طبعة أولى ١٩٧٨
٦ ـ التصوير الإسلامي الفارسي والتركي	دراسة	طبعة أولى ١٩٨٣
٧ ـ الفن الإغريقي	دراسة	طبعة أولى ١٩٨١
		طبعة ثانية [تحت الطبع]
٨ ـ الفن الفارسي القديم	دراسة	طبعة أولى ١٩٨٩
٩ ـ فنون عصر النهضة [الرنيسانس والباروك والروكوكو]	دراسة	طبعة أولى ١٩٨٨
	طبعة ثانية فاخرة	١٩٩٦ ، ١٩٩٧ ، ١٩٩٨
١٠ ـ الفن الروماني	دراسة	طبعة أولى ١٩٩١
١١ ـ الفن البيزنطي	دراسة	طبعة أولى ١٩٩٢

(*) الصور الملونة بالأجزاء التسعة الأولى من هذه الموسوعة طبعت بمؤسسة رينبرد للطباعة بلندن على نفقة المنظمة الدولية للتربية والعلوم والثقافة «يونسكو».

١٢ ـ فنون العصور الوسطى	دراسة	طبعة أولى ١٩٩٢
١٣ ـ التصوير المغولى الإسلامي في الهند	دراسة	طبعة أولى ١٩٩٥
١٤ ـ الزمن ونسيج النغم (من نشيد أبوللو إلى توراتجاليلا)	دراسة	طبعة أولى ١٩٨٠
		طبعة ثانية ١٩٩٦
١٥ ـ القيم الجمالية في العمارة الإسلامية	دراسة	طبعة أولى ١٩٨١
		طبعة ثانية ١٩٨٤
١٦ ـ الإغريق بين الأسطورة والإبداع	دراسة	طبعة أولى ١٩٧٨
		طبعة ثانية ١٩٩٤
١٧ ـ ميكلانجلو	دراسة	طبعة أولى ١٩٨٠
١٨ ـ فن الوسطى من خلال مقامات الحريرى [أثر إسلامي مصور]	دراسة وتحقيق	طبعة أولى ١٩٧٤
		طبعة ثانية ١٩٩٢
١٩ ـ معراج نامه [أثر إسلامي مصور]	دراسة وتحقيق	طبعة أولى ١٩٨٧
٢٠ ـ موسوعة التصوير الإسلامي	دراسة	طبعة أولى ١٩٩٩

• أعمال الشاعر أوفيد

٢١ ـ ميتامور فوزيس [مسخ الكائنات]	ترجمة	طبعة أولى ١٩٧١
		طبعة رابعة وخامسة ١٩٩٧
٢٢ ـ آرس أماتوريا [فن الهوى]	ترجمة	طبعة أولى ١٩٧٣
		طبعة ثالثة ١٩٩٢

• أعمال جبران خليل جبران

٢٣ ـ النبي : لجبران خليل جبران	ترجمة	طبعة أولى ١٩٥٩
		طبعة تاسعة ٢٠٠٠
٢٤ ـ حديقة النبي : لجبران خليل جبران	ترجمة	طبعة أولى ١٩٦٠
		طبعة ثامنة ٢٠٠٠

٢٥ـ عيسى ابن الإنسان لجبران خليل جبران	ترجمة	طبعة أولى ١٩٦٢
		طبعة خامسة ٢٠٠٠
٢٦ـ رمل وزبد: لجبران خليل جبران	ترجمة	طبعة أولى ١٩٦٣
		طبعة خامسة ٢٠٠٠
٢٧ـ أرباب الأرض: لجبران خليل جبران	ترجمة	طبعة أولى ١٩٦٥
		طبعة رابعة ٢٠٠٠
٢٨ـ روائع جبران خليل جبران، الأعمال المتكاملة	ترجمة	طبعة أولى ١٩٨٠
		طبعة ثانية ١٩٩٠
٢٩ـ كتاب المعارف لابن قتيبة	تحقيق	طبعة أولى ١٩٦٠
		طبعة سادسة ١٩٩٢
٣٠ـ مولع بفاجنر: لبرنارد شو	ترجمة	طبعة أولى ١٩٦٥
		طبعة ثانية ١٩٩٢
٣١ـ مولع حذر بفاجنر	دراسة نقدية	طبعة أولى ١٩٧٥
		طبعة ثانية ١٩٩٣
٣٢ـ المسرح المصرى القديم: لإتيين دريوتون	ترجمة	طبعة أولى ١٩٦٧
		طبعة ثانية ١٩٨٩
٣٣ـ إنسان العصر يتوّج رمسيس	تأليف	طبعة أولى ١٩٧١
٣٤ـ فرنسا والفرنسيون على لسان الرائد طومسون لبيير دانينوس	ترجمة	طبعة أولى ١٩٦٤
		طبعة ثانية ١٩٨٩
٣٥ـ إعصار من الشرق أو جنكيز خان	تأليف	طبعة أولى ١٩٥٢
		طبعة خامسة ١٩٩٢
٣٦ـ العودة إلى الإيمان: لهنرى لنك	ترجمة	طبعة أولى ١٩٥٠
	ترجمة	طبعة رابعة ١٩٩٦
٣٧ـ السيد آدم: لپات فرانك	ترجمة	طبعة أولى ١٩٤٨
		طبعة ثانية ١٩٦٥

٣٨ـ سروال القس : لثورن سميث	ترجمة	طبعة أولى ١٩٥٢
		طبعة ثانية ١٩٧٦
٣٩ـ الحرب الميكانيكية . للجنرال فولر	ترجمة	طبعة أولى ١٩٤٢
		طبعة ثانية ١٩٥٢
٤٠ ـ قائد البانزر : للچنرال جوديريان	ترجمة	طبعة أولى ١٩٦٠
٤١ ـ حرب التحرير	تأليف بالمشاركة	طبعة أولى ١٩٥١
		طبعة ثانية ١٩٦٧
٤٢ ـ تربية الطفل من الوجهة النفسية	ترجمة بالمشاركة	طبعة أولى ١٩٤٤
٤٣ ـ علم النفس فى خدمتك	ترجمة بالمشاركة	طبعة أولى ١٩٤٥
٤٤ ـ مصر في عيون الغرباء من الرحّالة	دراسة	طبعة أولى ١٩٨٤
والفنانين والأدباء (١٨٠٠ ـ ١٩٠٠)		طبعة ثانية ٢٠٠٠
٤٥ ـ مذكراتي في السياسة والثقافة	تأليف	طبعة أولى ١٩٨٨
		طبعة ثالثة ٢٠٠٠
٤٦ ـ المعجم الموسوعي للمصطلحات الثقافية	إعداد وتحرير	طبعة أولى ١٩٩٠
[إنجليزي ـ فرنسي ـ عربي]		

بالفرنسية

٤٧ ـ Ramsès Re-Couronné: Hommage Vivant au Pharaon Mort, "UNESCO" 1974.

بالإنجليزية

٤٨ ـ In The Minds of Men. Protection and Development of Mankind's Cultural Heritage "UNESCO" 1972.

٤٩ ـ The Muslim Painter and the Divine. the Persian Impact on Islamic Religious Painting. Rainbird Publishing Group, Park Lane Publishing Press. London 1981.

٥٠ ـ The Miraj-Mameh: A Masterpiece of Islamic Painting. Pyramid Studies and other Essays presented to. I.E.S. Edwards. The Egypt Exploration Society. London 1988.

أبحاث

* The Portrayal of the Prophet. The Times Literary Supplement December 1976.

* Problématique de la Figuration dans l'art Islamique. - La Figuration Sacrée.- La Figuration Profane.- Plastique et Musique dans l'Art pharaonique.- Wagner entre la théorie et l'application.

سلسلة محاضرات ألقيت بالكوليج ده فرانس بباريس خلال شهري يناير ومارس ١٩٧٣ .
Annuaire du Collège de France 73e Année Paris, 11, Place Marcelin- Berthelot 1973.

* المشاكل المعاصرة للفنون العربية . مؤتمر منظمة اليونسكو المنعقد بمدينة الحمامات . تونس ١٩٧٤ .

* حرية الفنان . نشر بمجلة عالم الفكر . المجلد الرابع يناير ١٩٧٤ . الكويت .

* رعاية الدولة للثقافة والفنون . محاضرة ألقيت بنادى الجسرة الثقافي بالدوحة (دولة قطر) فبراير ١٩٨٩ .

* إطلالة على التصوير الإسلامي : العربي والفارسي والمغولي والتركي . محاضرة ألقيت بالمجمع الثقافي . أبو ظبى . أبريل ١٩٩١ .

* سبيل إلى تعميم مدن التكنولوچيا «تكنوپوليس» فى العالم العربي . بحث مقدّم إلى «ندوة العالم العربى أمام التحدي العلمي والتكنولوچى» . معهد العالم العربي بباريس . يونية ١٩٩٠ .

* الدولة والثقافة . وجهة نظر من خلال التجربة . محاضرة ألقيت بندوة الثقافة والعلوم بدبىّ . نوفمبر ١٩٩٣ .

* التصوير الإسلامي بين الإباحة والتحريم . . بحث ألقى في الدورة العاشرة لمؤتمر المجمع الملكى لبحوث الحضارة الإسلامية بعمّان . الأردن في المدة من ٥ إلى ٧ يولية ١٩٩٥ .

* تساؤلات حول هويّة التصاوير الجدارية في پايستوم . بحث ألقى في مؤتمر «مصر في إيطاليا منذ القدم حتى العصور الوسطى» المنعقد بروما في المدة من ١٣ إلى ١٩ نوفمبر ١٩٩٥ .

* الفن والحياة . محاضرة ألقيت ببهو قاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة في ٦ مارس ١٩٩٦ . الموسم الثقافي ـ الفني .

* ندوة حول «كتاب فنون عصر النهضة : الرنيسانس» . بمركز تكنولوچيا المعلومات للحفاظ على التراث في ٢٤ مارس ١٩٩٧ .

* التطهّر النفسي من خلال الفن : محاضرة ألقيت على أعضاء مجلة الطب النفسي المعاصر (محاضرة عكاشة ١٩٩٧) بفندق مريديان بالقاهرة في يولية ١٩٧٧ .

* فنون عصر النهضة : الباروك . محاضرة ألقيت بالمجمع الثقافي . أبو ظبي في ١١ أكتوبر ١٩٩٧ .

* فنون عصر النهضة : الروكوكو . محاضرة ألقيت بالمجمع الثقافي . أبو ظبي في ١١ مارس ١٩٩٩ .

تحت الطبع

* موسوعة الفن المصري القديم (دار الشروق)

الفهـرس

رقم الإيداع ١٥٠٤٥/٩٩
I.S.B.N. 977 - 09 - 0573 - 9

مطابع الشروق

القاهرة :٨ شارع سيبويه المصرى ـ ت:٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس:٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)

بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٢١٣ ـ فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)



الدكتور ثروت عكاشة

ولد بالقاهرة عام ١٩٢١، وتخرج فى الكلية الحربية عام ١٩٣٩، ثم فى كلية أركان الحرب عام ١٩٤٨. فاز بجائزة «فاروق الأول العسكرية» الأولى فى مسابقة القوات المسلحة للبحوث والدراسات العسكرية عام ١٩٥١. حصل على دبلوم الصحافة من كلية الآداب جامعة فؤاد الأول (القاهرة) عام ١٩٥١، ونال درجة الدكتوراه فى الأدب من جامعة السوربون بباريس (١٩٦٠). وشارك فى حرب فلسطين (١٩٤٨) وفى ثورة يوليه (١٩٥٢).

عين رئيسا لتحرير مجلة التحرير (١٩٥٢ - ١٩٥٣)، ثم ملحقا عسكريا بالسفارة المصرية ببرن ثم باريس ومدريد (١٩٥٣ - ١٩٥٦)، ثم سفيرا لمصر فى روما (١٩٥٧ - ١٩٥٨)، ثم وزيرا للثقافة (١٩٥٨ - ١٩٦٢)، وشغل منصب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلى المصرى (١٩٦٢ - ١٩٦٦)، ثم منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الثقافة ورئيس المجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية (١٩٦٦ - ١٩٧٠). ثم عين مساعدا لرئيس الجمهورية للشئون الثقافية (١٩٧٠ - ١٩٧٢)، وعمل أستاذا زائرا بالكوليج ده فرانس بباريس لمادة تاريخ الفن (١٩٧٣)، ثم انتخب زميلا مراسلا بالأكاديمية البريطانية الملكية (١٩٧٥ -)، وانتخب رئيسا لجمعية الصداقة المصرية الفرنسية (١٩٦٥ -).

انتخب عضوا بالمجلس التنفيذى لمنظمة اليونسكو (١٩٦٢ - ١٩٧٠). كما عمل نائبا لرئيس اللجنة الدولية لإنقاذ فيلة وآثارها (١٩٦٩ - ١٩٧٨).

انتخب رئيسا للجنة الثقافية الاستشارية لمعهد العالم العربى بباريس (١٩٩٠ - ١٩٩٣). منحته الجامعة الأمريكية بالقاهرة درجة الدكتوراه الفخرية فى العلوم الإنسانية (١٩٩٥).

عضو عامل فى المجمع الملكى لبحوث الحضارة الإسلامية - مآب - مؤسسة آل البيت - عمان - الأردن (١٩٩٤ -).

عضو المجمع العلمى المصرى (١٩٩٧

مذكراتى فى السياسة والثقافة

« .... والكتاب فيه وصف تفصيلى لمبادرات د. ثروت أو لاستجاباته لتحقيق هذه الإنجازات ولتأهيل الفن الراقى على أرض مصر، وهو يعطى لكل ذى حق حقه فى الاعتراف بفضل معاونيه من صفوة المثقفين. أما أنا فأحب أن أضع فى رأس القائمة الدكتور ثروت عكاشة نفسه بوصفه العقل المستنير والنفس الحسّاسة والطاقة الضخمة التى لولاها لما استجد أو نما كل هذا الغرس الثقافى الراقى فى عهد ثورة ١٩٥٢، فأكثر ما كان يجرى فى وزارته كان من مبادراته الخاصة وثمرة لصلاته الشخصية بأنضج العقول وأرقى الأذواق. وحسبى أن أقول إن تاريخ مصر الثقافى سوف يذكر عنه أنه حاول من موقع السلطة أن يستكمل مسيرة الخديوى إسماعيل، ويكفيه مجداً أنه كما قال رينيه ماهيه رئيس اليونسكو قد استنفر العالم لإنقاذ آثار النوبة، ولم يطمئن له بال حتى أنقذ معابدها فى ملحمة الصخور والمياه ....»

د. لويس عوض

« .... كتب ثروت عكاشة مذكراته بأسلوب جميل بالغ العذوبة، وعرض أفكاره بروح فنية مشتعلة بالعواطف والمشاعر والمعاناة النفسية الصادقة، فجاءت المذكرات عملا فنيا إلى جانب ما توافر لها من روح البحث والموضوعية. لقد استطاعت جهود ثروت عكاشة أن تبرز عالمية المسألة الثقافية فى مصر، وخاصة فى مجال الآثار... فيكفى أن نقول إنها قيمة تاريخية حاسمة وثابتة ولا يستطيع الآن أن يغيرها أحد أو تقضى عليها قوة معادية. فلا أحد يستطيع أن يمسّ آثار النوبة التى كتب لها حياة جديدة ونجت من الطوفان وآوت إلى قمة جبل يعصمها من الغرق، وتم ذلك على يد ثورة يوليه ٥٢ و«نوحها» الثقافى ثروت عكاشة. ولا أحد يستطيع الآن أن يمنع نجوم الإخراج السينمائى والمسرحى، ونجوم التمثيل والغناء ورقص الباليه والرقص الشعبى من خريجى المعاهد... لا أحد يستطيع أن يمنع هؤلاء من المقام الذى أصبحوا يحتلونه بالفعل، وهو مكان الصدارة الفنية والثقافية.
إن المشروع الثقافى الذى يقدمه ثروت عكاشة فى مذكراته هو نفسه المشروع الذى ينبغى أن يكون مشروعا لحاضرنا ومستقبلنا، فالمبادئ التى قام على أساسها هى القادرة على الخروج بثقافتنا من أزمتها الراهنة والانطلاق بها إلى آفاق واسعة من التأثير العميق على الحياة والناس فى بلادنا ....»

رجاء النقاش

« .... إذا كانت شهادات الزور قد كثرت فى هذا العصر فمازال هناك من يقول كلمته بصدق وأمانة. وآخر الشهود المحترمين كان ثروت عكاشة صاحب مذكرات فى السياسة التى فرضت عليه والثقافة التى عشقها... وهو صاحب حياة حافلة بدأت ثائرا ولم تنته وزيرا ....»

محمد العزبى

« .... لابد أن كثيرين من المثقفين سيتوقفون طويلا أمام هذه التجربة الإنسانية والشفّافة فى آن واحد، والتى يسردها صاحبها فى تواضع يخلو من الابتذال، وثقة بالنفس تخلو من التعالى، وبصدق تلقائى ينفذ إلى القلب مباشرة....»

صلاح عيسى

دار الشروق